كتاب
نتائج التحصيل
في شرح كتاب التسهيل

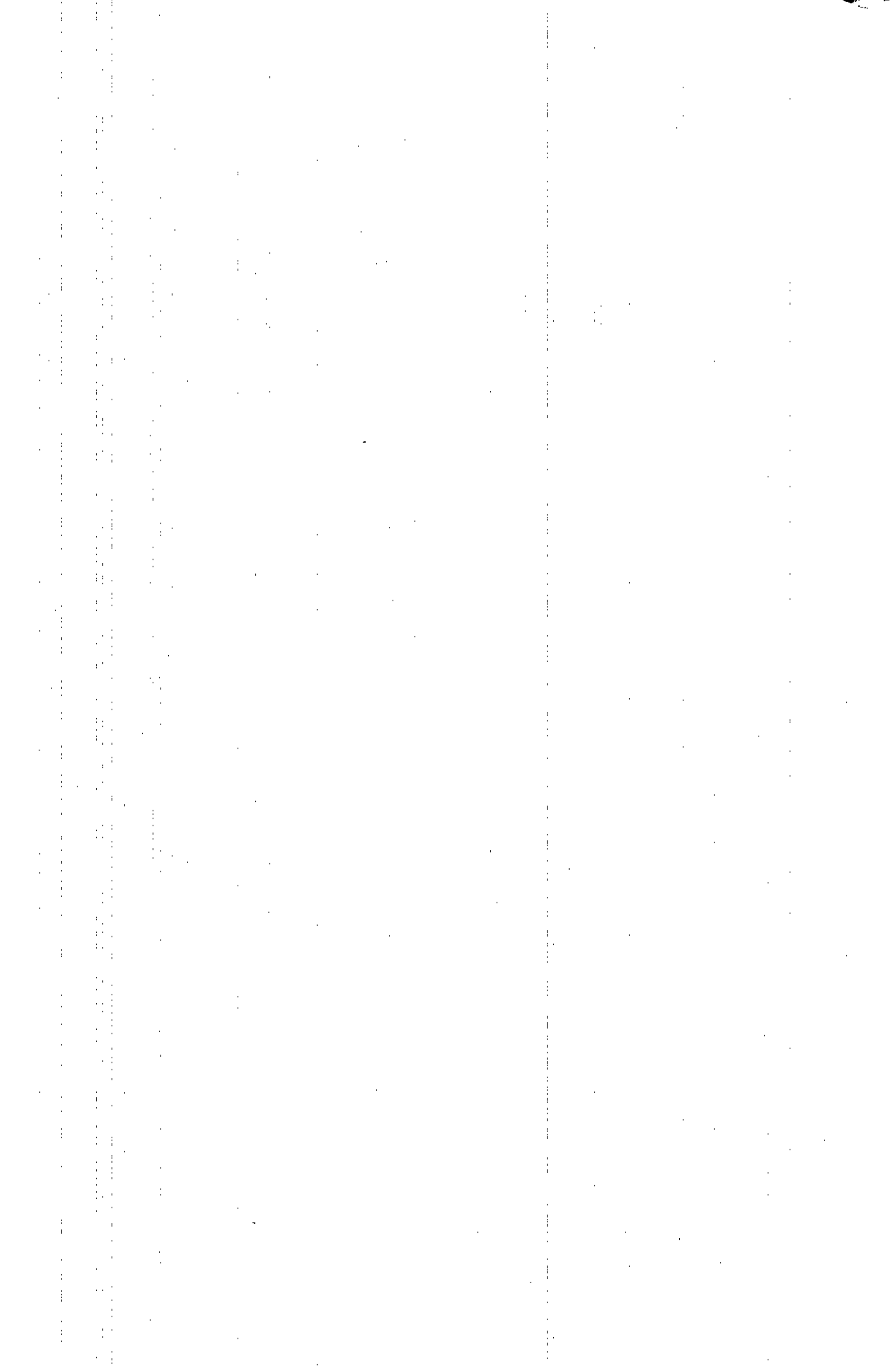
مع دراسة شخصية مؤلفه
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي

تحقيق

الدكتور
مصطفى الصادق العربي
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قاريونس

الجزء الأول

المجلد الأول



الإهـــداء

إلى روح والدتي التي كانت ســـبباً أولـــياً في مواصلة دراستي . وإلى روح والدي الذي بذل ما في استطاعـــته في سبيل وصولي إلى هذه الغاية .

وإلى روح أســـتاذي الشيخ منصور السنوسي معلمي الأول .

وإلى أستاذي الجليل الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله رئيس شعبة اللغويات بكلية اللغـــة العربـــية بجامعـــة الأزهر سابقاً ، وعضو مجمع اللغـــة العربيـــة حاليـــاً المشرف على تحضير هذه الرسالة ، تقديراً لتوجيهاته وإرشاداته العلمية الثمينـــة .

وإلى الذين تعاونوا معي على إنجـــاز هذا العمل المتواضع.

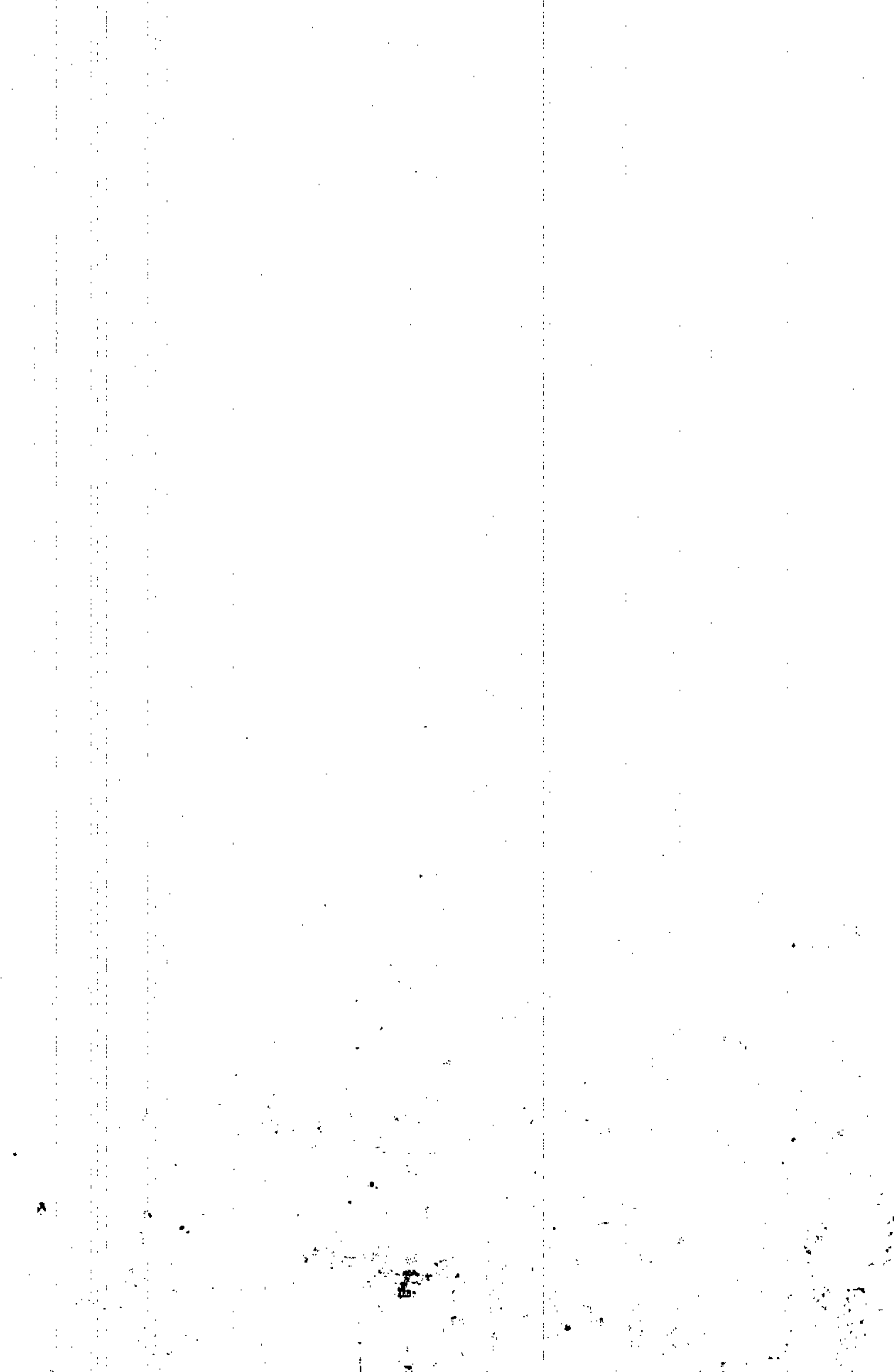
قدم هذا الكتاب المحقق إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراه ، وتمت مناقشة الباحث علنا مساء يوم الثلاثاء ١٩٧٩/٣/٦م من الساعة الرابعة حتى الحادية عشرة والربع ، وكانت لجنة المناقشة والحكم عليه من كبار العلماء وهم :

١ - الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله الأستاذ ورئيس قسم اللغويات سابقا بالكلية ، وعضو مجمع اللغة العربية حاليا مشرفاً .

٢ - الدكتور يوسف الجرشة الأستاذ وعميد كلية اللغة العربية بالزقازيق عضواً .

٣ - الدكتور ابراهيم عبدالرازق البسيوني الأستاذ ورئيس شعبة اللغويات بالكلية عضواً .

وكان مجموع صفحات الرسالة (٢٢٥٠) صفحة مما جعل مدة المناقشة تزيد على الخمس ساعات ، وكان قرار اللجنة بإجماع الآراء منح درجة الدكتوراة من قسم اللغويات بالكلية المذكورة بمرتبة الشرف الأولى . وقد تم تصحيح بعض الأخطاء والانتفاع من المناقشة من أجل الإعداد للطبع والنشر.



بسم الله الرحمن الرحيم   صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

يقول مفتقر رحمة ربه الغني
العبد الفقير محمد بن محمد بن أبي بكر المخزومي
الراجي من ربه ستر عيوبه وغفران ذنوبه
الدماميني

نحمد الله على ما أولى من نعم تقصر عن شكرها الألسن، ونشكره على ما أسدى من منن تعجز عن حصرها الأذهان، ونصلي على سيدنا محمد الذي ركضت فرسان البلاغة في مضمار بيانه، وتقاصرت أبطال الفصاحة عن مجاراته ومباراته، وتقاعسوا عن معارضته ومناظرته، وعلى آله وأصحابه الذين ملكوا أزمة المعاني فأتوا بها على أكمل الوجوه، وحازوا قصب السبق في حلبة البيان، ونشروا لواء الشريعة وأقاموا منارها، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كلمة أستمسك منها بالعروة الوثقى، وأستعد بها للنجاة في الدنيا والأخرى، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله خاتم أنبيائه، وصفوة أصفيائه، المبعوث بكتاب أعجز بفصاحته مصاقع الفصحاء، وأفحم ببلاغته مقاول البلغاء، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ما تعاقب الملوان، وتناوب الجديدان، صلاة دائمة بدوام الإصباح والإمساء، وسلم تسليما كثيرا.

وبعد، فإن من أجل ما صنف في علم العربية كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للإمام العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي نزيل دمشق، فإنه جمع فأوعى، وأحسن فيما أتى به وأبدع، ولطف في عبارته، وأوجز في إشارته، وبلغ من الإتقان الغاية القصوى.

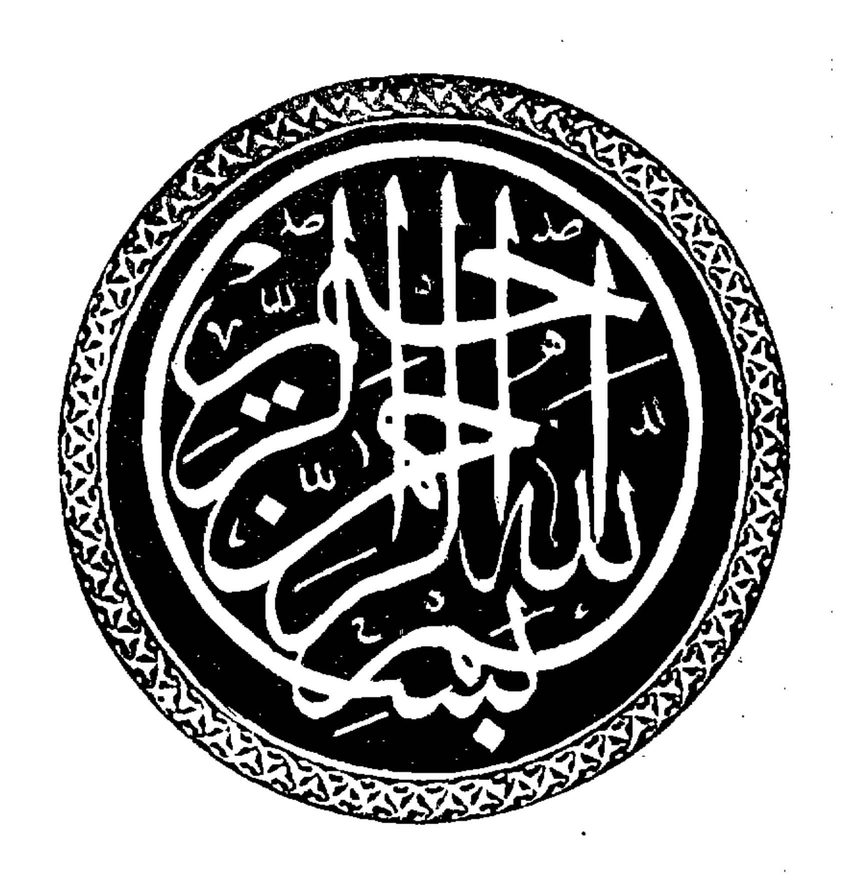
وسار بين الناس في كل بلدة   وخص بحسن الرأي من كل منصف

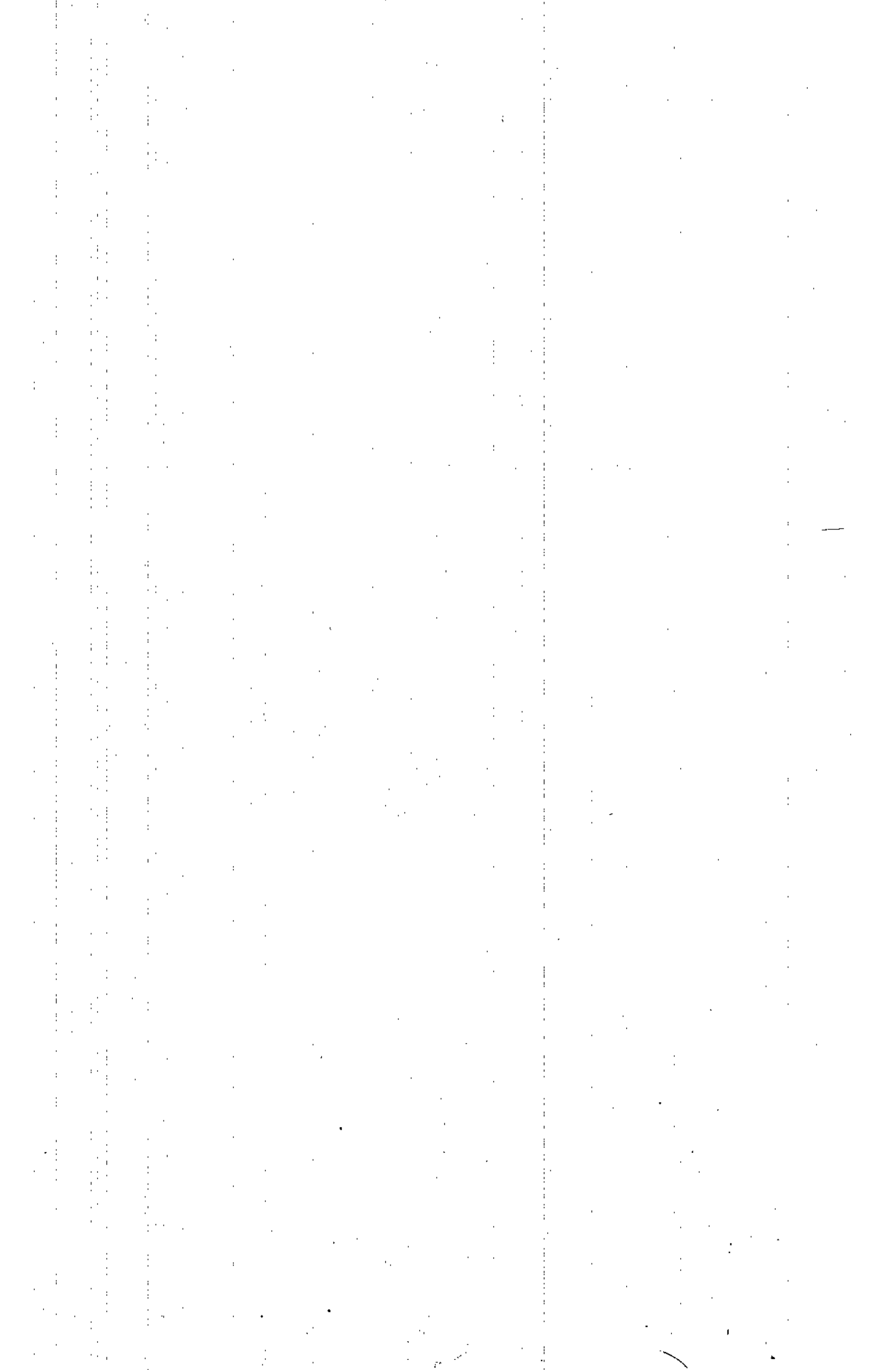
ولم يزل أهل الفضل إليه متوجهين، وبخدمته مشتغلين، وعلى حل ألفاظه وفتح مغلقاته وتبيين مشكلاته مقبلين، وقد ألفت عليه شروح كثيرة، وتعليقات متفرقة، إلا أن منها ما هو طويل ممل، ومنها ما هو قصير مخل، ومنها ما أعرض عن كثير من أصوله.

شرح يكل عن استيفاء موضوعه   كالبحر لا يستقصى إلا بالإدارة

ولقد حدثتني نفسي أن أضع عليه تعليقا يسهل على الطالب تناوله، ويقرب إليه مأخذه، وينبه على ما فيه من الخلل، ويكشف عن وجه معانيه القناع، فشرعت فيه مستعينا بالله تعالى، ومعتمدا في ذلك على شرح المصنف رحمه الله تعالى، وشرح الإمام أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المسمى بالتذييل والتكميل، وعلى ما وقع لي من مسائله، ومسائل أخرى ذكرتها في مواضعها، ولم أقتصر على ذلك بل أوردت ما ظفرت به من النكت والفوائد والمباحث في هذا الفن، وأتيت بما يسر الناظر، ويروق الخاطر، مقتصرا على ما تدعو إليه الحاجة، معرضا عن الإطالة بالنقول المتكررة، والأبحاث المتشعبة، ونبهت على ما في بعض الأقوال من الضعف، وما في بعضها من القوة، واتبعت في ذلك أسلوبا لطيفا، ونهجت فيه منهجا حسنا، وسميته تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وجعلته خدمة لمن يرغب في علم العربية، ويسعى في تحصيل الفضائل، والله أسأل أن ينفع به كما نفع بأصله، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

النحو


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيـــد

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف من نطق بالضاض سيدنا ومولانا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، المنزل عليه أعظم كتاب عربى مبين ، وعلى آاله وصحبه والتابعين ومن تبعهم الى يوم الدين .

وبعـــد

فإن أشرف مجال في الحياة يجب أن تبذل فيه الجهود المضنية ، وتصرف فيه جميع الأوقات وتجند له جميع الأمكانيات ، وتستحث فيه الهمم ، وتستخدم فيه الذاكرة والفكر ، ويضاعف فيه الأجر هو مجال العلم والمعرفة ، وميدان البحث والتصنيف والتدقيق والاستنتاج ، والتحقيق والابتكار .

فكم جاهد أسلافنا في سبيل ذلك وكابدوا ، وأنعموا النظر واستنتجوا حتى سنوا لنا القوانين الثابتة والقواعد الأصيلة ، والأحكام العادلة ، فكم من كتب صنفوها ، ومخطوطات دبجوها ما زالت مطوية في الخزائن تعلوها الأتربة ويخيم عليها العنكبوت ، ويمخر عبابها الذباب ، وتمحو آثارها الرطوبة ، وما كانوا يعتقدون أن هذه هى العاقبة لعصارة أفكارهم ، ونتيجة حياتهم ، وخلاصة مجهوداتهم.

ولولا البقية الباقية من الجامعات التليدة أمثال جامعة الأزهر الشريف التى أخذت على عاتقها خدمة العلم ، وصيانة الأفكار ، والدفاع عن التراث العربي الاصيل لما وجد من يحرك ساكنا نحو احياء مجهودات أسلافنا والحفاظ على لغة القرآن وشريعة الملك الديان ، ولما وجد من يقف ســـداً منيعا أمام التيارات الجارفة التى تستهدف تراثنا التليد ، وآثار علمائنا الأفاضل فحيا الله أمثال هذه الجامعة ، وزادها بركة وازدهارا وصمودا .

لقد كانت مهمة جامعة الأزهر شاقة وعظيمة ، مهمة خدمة العلم والمعرفة وصقل العقول وتقويم الألسن وشحذ الأذهان ، و نشرالتربية الاسلامية العتيدة ، وخلق الروح العلمية القيمة ، وزرع بذور المحبة والألفة ، وما هذه المبادىء إلا بفضل العلم ، فالعلم يدعو الى ذلك وأكثر منه ، فكم من عالم تبحر في ميادين العلوم المختلفة بفضل هذه الجامعة ، وكم من أستاذ سلك طريق التأليف والتصنيف ، ووصل إلى درجة الاستنتاج والاجتهاد بفضل هذه الجامعة . إنها الجامعة الأزهرية العالمية ، وليست الجامعة الأزهرية المصرية ، فلم تكن في يوم من الأيام مقصورة على المصريين فقط ، ويمكن أن نقول في حقها : الجامعة التى لاتغيب عنها الشمس بالنسبة لمن احتضنتهم من أبناء العالم .

وما وصلت هذه الجامعة الى هذه المرتبة إلا بفضل خدمتها للعلم والعلماء . وعلى ذلك فالعلم زين ، وفضله عظيم ، يرفع قيمة صاحبه ، الا أنه يستلزم الاخلاص والصدق والتدين ، اللهم اجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه .

هذا وإنني لأتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لرجال جامعة الأزهر الشريف لما أولونيه من رعاية علمية وتربية أسلامية منذ دخولى للسنة الأولى الأبتدائية وحتى هذه اللحظة لقد كانت دراستى الدينية واللغوية على أيدى أبناء هذه الجامعة، وبسببهم وصلت الى ما أنا عليه الآن ، من استعداد لتقديم رسالة للحصول على شهادة العالمية (الدكتوراه).

وقد كان موضوع هذه الرسالة هو : « تحقيق الجزء الأول من كتاب « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » مع دراسة لشخصية مؤلفه الأستاذ محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي ، والذى دعاني لاختيار هذا الموضوع وسلوك هذا الطريق ما يلى :

أولا : الألم الذى حز في نفسى عندما دخلت دور الكتب المصرية والليبية والتونسية والمغربية ، ووجدت الآلاف المؤلفة من المخطوطات العربية والاسلامية المنطوية تحت ستار النسيان وأكوام الرمال ، كما تقدمت الاشارة لذلك، أو في الخزائن الاخرى على ما نسمع من بلاد العالم .

ثانياً : رغبتى الأكيدة في الاسهام بجهد العبد الضعيف بقدر الامكان في تخفيف وطأة الاهمال عن ذلك التراث العظيم .

ثالثاً : لما تجشمت السفر الى تونس للبحث عما يشبع نهمى ، ويروى ظمئي وقضيت مدة من الزمن بدار الكتب التونسية ، أقلب صفحات الفهارس وشاهدت من نفائس المخطوطات بحثا عن ضالتى ، ووجدت كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ضمن تلك المخطوطات وفي تلك الفترة حصل لى شرف مقابلة العالم الجليل والباحث المدقق والشيخ المحقق محمد الطاهر بن عاشور ، والد محمد الفاضل بن عاشور ، وكان في ذلك الوقت حيا ، وأخذت رأيه في هذا الكتاب فشجعنى على ذلك ، وأخبرنى بأننى نعم ما أخترت ، وأن هذا الكتاب جدير بالخدمة واخراجه الى عالم الدرس والاضطلاع ، وهذه عبارته :

وبعد ذلك استقر رأيى على أختيار هذا الموضوع ، بعد أخذ رأى الاستاذ الدكتور محمد رفعت محمود فتح الله باعتباره مشرفا ، من أجل ذلك ومن أجل ما وجدت فيه من أبحاث دقيقة ، وآراء طريفة ، ومناقشات علمية ، وأسلوب عذب ، ومجهود للؤلف جبار ، وردود على بعض الشراح لكتاب التسهيل مقنعة .

وقد جاء في مقدمته قوله : « . . . . وقد أمتن الله تعالى على بشرح هذا الكتاب فأظهرت فيه القشر من اللباب ، وانتقدت عليه جميع ذلك ، ودفعت عامة ما هناك بما يخرس المنطيق المفوه ، ويخسى المقدام المنوه ، بعد الامعان في الفن وتطلبه ، والفحص في تصانيفه وكتبه ، فلم أترك في تحصيله سبيلا إلا نهجته ، ولا غادرت في ادراكه بابا إلا ولجته ، حتى وضح لى بادية وخافيه ، وانكشفت أقاويل الأئمة فيه .

وقال في خصوص شراح التسهيل : « . . . . وعميد من خاض غمار هاتيك اللجج ، وغاص في قعر ذلك الثبج لاستخراج فوائده المكنونة واجتياز فوائده المصونة الامام اثير الدين . . . . فإنه المسهل لما وعر من مسالكه ، وعسر على سالكه . . . . . لولا أنه لا يتحامى الحشو والتطويل ولا مرذول اللفظ في مدارج البحث ومجال التأويل . . . .

وأما غيره – أى أثير الدين – وإن زعم تحرير مقاصد الفصول فيه والأبواب ، فلم ينقع بالكروع في تلك المشارع . . . . اللهم إلا البدر الدمامينى . . . غير أنه انحرف عنهم كل الانحراف ، راكبا فيه متن الاعتساف . . . غير راكن الى قياس صحيح ، ولا الى نقل عن الائمة صريح .

وهكذا وجدت هذا الكتاب يتسم بسمة الأخذ والعطاء ، وكان مؤلفه رحمه الله يهدف من وراء ذلك الى اظهار الحق ، وابطال الباطل ، وكان تغلب عليه المناقشات الحادة في سبيل اثبات القواعد ، وتقعيد المسائل ، وتحقيق الفوائد ، وتوضيح المقاصد ، وأن هذا الكتاب يعتبر خلاصة وافية لمجموعة من الكتب في ميدان اللغة العربية ، ومجال القواعد النحوية والصرفية .

لما وجدته كذلك ، وبناء على تشجيع السادة العلماء الذين أخذت رأيهم فيه كما تقدم ازداد حرصى على مواصلة السير ، والتصميم على تسجيل الجزء الاول منه موضوعا لرسالتى ، على أننى سأواصل البحث والعمل وأركض جواد الفكر والعقل حتى أكمل تحقيق الكتاب بكامله ، وأظهره الى عالم الدراسة والبحث والتعليم في المستقبل ان شاء الله تعالى .

هذا وأن البحر لعميق ، والطريق وعر وطويل ، والمجال شاق وصعب ، ولا سبيل الى الغوص في لججه وتجشم أتعابه ، وألتقاط جواهره إلا اذا تسلحت بقوة العزيمة ، وتحليت بالصبر وتغلبت على النفس الأمارة بالسوء ، وأنعمت البصر في أولئك الأسلاف الأفاضل الذين صنفوا وجاهدوا وصبروا ، لكى يتركوا لمن بعدهم ذخيرة علمية عظيمة ، ولكى يقدموا الخدمات الجليلة للغة والعلم والدين .

ومما زادني شجاعة على أختيار هذا السبيل ايماني القوى بالله ورغبتى في البحث والتنقيب وثقتى في نفسى وتشجيع أستاذنا الكبير الدكتور محمد رفعت محمـــود فتح الله ، وأنه سيكون خير عون لى – وقد كان – فاستفدت بتجاربه الناجحة ، وخبرته التليدة ، وأفكاره النيرة ، وعلمه الغزير ، فتح الله عليه وعلينا ، وأمدنا بمدده وهدانا سواء السبيل ، حتى نبلغ المراد ، ونصل الى الهدف ، ونساهم في خدمة العلم والعلماء ، أنه نعم المولى ونعم المجيب وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . غفر الله لى ولكم ولجميع المسلمين آمين .

أتناول فيها العصر الذى عاش فيه المؤلف في القرن الحادى عشر الهجرى من ثلاث نواح .

•• الناحيـــة الأولى :

الحياة السياسية في عصر المؤلف بوجه عام

كما هو معلوم أن عصر المؤلف هو القرن الحادى عشر الهجرى ، الموافق السابع عشر الميلادى ، وبما أنه مرتبط بما قبله من القرن العاشر ، والسادس عشر يجدر بنا الاشارة الى ذلك ، لأن السعديين بدأوا حياتهم السياسية من الربع الأول من القرن العاشر الهجرى حتى منتصف القرن الحادى عشر.

آذا من هم السعديون ؟ ومتى مارسوا الحياة السياسية بالتحديد ؟

قال أحمد الناصرى : « إعلم أن هؤلاء السعديين كانوا يقولون إن أصل سلفهم من ينبع النخل من أرض الحجاز ، وأنهم أشراف من ولد محمد النفس الزكية – رضى الله عنه – وإليه كانوا يرفعون نسبهم ، ويقولون في أول ملوكهم : القائم بأمر الله مثلا : هومحمد بن محمد بن عبدالرحمن بن على . . . . بن محمد النفس الزكية أبن عبدالله الكامل ، بن حسن المثنى ، بن الحسن السبط بن على بن أبي طالب ، رضى الله عنهم ، فهم بنو عم السادة العلويين أشراف بسجلماسة ، يجتمعون معهم في محمد بن القاسم في النسب (١) .

وعليه فالسعديون يعتبرون من الأشراف ، وأنهم في الأصل من سكان الجزيرة العربية ، وأول من قدم الى سجلماسة الحسن بن قاسم بن محمد ، وأن السبب في ذلك هو التبرك بالاشراف كما هو مذكور في مضانه .

والسبب في تسميتهم بالسعديين هو أن الناس قد سعدوا بهم ، وأخضرت أرضهم ، وسلمت ثمارها من الآفات ببركتهم ، ومحبتهم عند الله تعالى . وليس كما يزعم البعض : أنهم سموا بذلك لرجوعهم لبنى سعد بن بكر بن هــوازن الذين منهم حليمة السعدية رضى الله عنها ، وأنهم ليسو من الأشراف .

قال الناصرى : « واعلم أن ما زعمه هؤلاء السعديون من أنتسابهم لهذا البيت الكريم هو المعروف عند الكافة ، وتلقاه فضلاء عصرهم بالقبول ، وأثبتوه في تقريضاتهم ومؤلفاتهم الموضوعة في أخبارهم » (٢)

---

(١) الاستقصاء جـ٣ص٢ .
(٢) المرجــع السابق .

وأول من مارس الحياة السياسية منهم هو : محمد القائم بأمر الله سنة ٩١٥هـ وكان منشأه على عفاف وصلاح ، وصدق وإخلاص ، وأن توليه الحكم كان نتيجة حتمية لما عرفه القرن العاشر الهجرى ، والسادس عشر الميلادى من صراع قوى بين امبراطوريات ثلاث : الأتراك العثمانين في الشرق الاسلامى والأسبان والبرتغال في الغرب المسيحى من أجل السيطرة والتحكم في حوض البحر الأبيض المتوسط.

قا أحمد الناصرى : « وقال صاحب زهرة الشماريخ ما صورته ـ إن سبب قيام ابن عبدالله القائم بأمر الله أن أهل السوس أحاط بهم العدو الكافر ، ونزل بجوانبهم من كل جهة ، حتى أظلم الجو ،واستحكمت صولة البرتغال وبقى المسلمون في أمر مريج ، لعدم أمير تجتمع عليه كلمة الاسلام ، لان بنى وطاس فشلت ريحهم يومئذ في بلاد السوس ، وانما كان لهم الملك في حواضر المغرب ، ولم يكن لهم بالسوس إلا الاسم .

وقال الناصرى : وقال اليفرني : رأيت بخط الفقيه العلامة ابن زيد عبدالرحمن بن شيخ الجماعة أبن محمد عبدالقادر الفاسي ما صورته : ذكر لنا الوالد عن سيدى أحمد بن على السوسى البو سعيدى : أن أبتداء دولة الشرفاء بالسوس أن بعض السادة ، وهو سيدى بركات توسط في فداء بعض الأسارى ، وأراد أن يكون مع النصارى في اتفاق على ألا يحبسوا أسيراً فكلمهم في ذلك فقالوا له : حتى يكون لكم أمير ، فان ملككم قد ذهب واضمحل (١) .

فظل أهل السوس يبحثون عن من يتولى أمرهم ، حتى دلهم أحد شيوخهم على رجل شريف ، وكان مؤذنا بدرعة هو أبو عبدالله القائم بأمر الله ، فقصدوه وحملوه الى بلادهم ، وبايعوه على الجهاد في سبيل الله ، ومحاربة النصارى والوقوف امام تلك الامبراطوريات الثلاثة .

لأن الاتراك العثمانين الذين أعلنوا الخلافة الاسلامية سعوا الى ضم المغرب في نطاق توحيد البلاد الاسلامية ، والوقوف بها صفا واحدا ضد الهجمات الخارجية المسيحية : الاسبانية والبرتغالية ، وبالمثل أدرك الأسبان والبرتغال من جهتهم أهمية الموقع المغربى للدفاع عن غربى أوروبا المسيحية ضد أخطار العثمانيين ، وللوصول الى أفريقيا لاستغلال خيراتها ، ونشر المسيحية بها . « وأمام هذه الأخطار الخارجية برزت القيادة السعدية التى تزعمت الجهاد الوطنى لرد الاخطار الخارجية ، ولتوحيد البلاد ، ثم للحيلولة دون تسرب النفوذ العثماني ، ولمقاومة أى تدخل عسكرى أوروبي (٢) » .

---

(١) الاستقصاء ج٣ص٤ .
(٢) مناهل الصفا ص١ .

وهكذا بزغت شمس السعديين ، وتدرجوا في السلطة حتى صلب عودهم ، وقويت شوكتهم ، وأشتد بأسهم طيلة قرن ونصف ، أى من عام « ٩١٥ أو ٩١٦ حتى عام ١٠٦٩ أو ١٠٦٥ هـ . ، أى بدأ عهدهم بأبي عبدالله محمد القائم بامر الله على أنقاض دولة الوطاسيين ، وانتهى بقتل أبي العباس أحمد بن محمد الشيخ بن زيدان على يد أخواله الشبانيين رحم الله الجميع .

قال أحمد الناصرى : ولما توفي السلطان محمد الشيخ بويع ابنه أبوالعباس أحمد، وقام مقام أبيه في جميع ما كان بيده ، إلا حى الشبانات وهم أخواله ، قويت شوكتهم في أيامه ، وغلظ أمرهم عليه ، ووثبوا على الملك وراموا الاستبداد به ، فضايقوه وحصروه بمراكش أشهراً ..... فلما تمكنوا منه قتلوه غيلة ، وأقبلوا الى مراكش مسرعين ، وبايعوا فيها لأمرهم عبدالكريم بن أبى بكر الشباني ، ثم الحريزى ، وكان مقتل السلطان أبي العباس – رحمه الله – سنة تسع وستين وألف– كذا في النزهة ، والذى في نشر المثاني : أنه قتل سنة خمس وستين وألف ، والله أعلم بغيبة .... وبمهلك السلطان أبي العباس – رحمه الله – أنقرضت دولة السعديين من آل زيدان ، وانهار جرفها وانطوى بساطها ، وسبحان من لا يبيد ملكه (١) .

وليس معنى هذا أن دولة السعديين كانت طيلة هذه المدة تبسط نفوذها على جميع بقاع المغرب الاقصى ، وانما بدأت بحكم السوس ، ثم بسطت سلطانها شيئا فشيئا على أطراف المغرب ، فتتقلص أحيانا ، وتنتشر أحيانا أخرى ، وتوارثوا السلطة عن بعضهم ، وحارب بعضهم البعض الآخر ، وقتل الأخ أخاه ، وغدر الابن بأبيه والأب بأبنه ، حبا للسلطة ، ورغبة في الحكم ، وهذه سنة الله في خلقه .

ومن ذلك منازعة ولدى القائم بأمر الله أبي العباس الأعرج وأبي عبدالله الشيخ، وأمثال هذه المنازعات كثيرة .

قال الناصر : « دخل الوشاة بينهما فأفسد قلوبهم ، وأفضى الحال الى المصافة والمقاتلة ، وأنقسم الجند حزبين وانصرفت كل طائفة الى متبوعها ، وصاحب أمرها وتقاتلا مدة .... وغلب أبو عبدالله الشيخ الذى كان وزيرا – على أخيه أبي العباس ، فقبض عليه ، وأستولى على ما بيده ، وأجتمعت كلمة أهل السوس عليه ، ثم أودع أخاه وأولاده السجن ... وكان ذلك سنة ٩٤٦ هـ (٢) .

وقد تتابعت الأحداث وأشتد النزاع بين السعديين وخصومهم ، مثل ما حصل بين محمد الشيخ بن عبدالله والأتراك في « تلمسان » وبينه وبين أبى حسونة الوطاسى في « فاس » وبين السعديين أنفسهم ، مثل ما حصل بين عبدالملك ابن الشيخ وأخيه

(١) الاستقصاء جـ٣ص١٤٥ .
(٢) الاستقصاء جـ٣ص٨ – ٩ .

أحمد المنصور » وبين ابن أخيهما محمد المتوكل ، وبين أحمد المنصور وابن أخيه الناصر ابن الغالب بالله .

قال أحمد الناصري : « ثم إن المنصور بعث اليه جيشاً وافراً فهزمهم الناصر واستفحل أمره ، وتمكن ناموسه من القلوب ، فأمر المنصور ولى عهده المأمون بمنازلته ، فخرج من فاس في تبعية حسنة ، وهيئة تامة ، فلما التقى الجمعان كانت الدبرة على الناصر بالموضع المعروف بالحاجب . . . فلم يزل في مقاتلته الى أن قبض عليه ، فأزال رأسه ، وبعث به الى مراكش وكان ذلك سنة ١٠٠٤ هـ (١)».

وقد كانت فترة حكم أحمد المنصور من أروع الفترات في تاريخ المغرب الأقصى ، ومن أكثرها انتصارا على الأعداء في الداخل والخارج ، فأصبح يخطب وده ، ويهاب جانبه ، ويتزلف اليه بالهدايا والعطيات .

« وقد كللت أعمال السعديين بالنجاح عند انتصارهم على الحملة الصليبية البرتغالية في معركة وادى المخازن يوم الأثنين ٣٠ جمادى الأول عام ٩٨٦ — الموافق ٤ أغسطس عام ١٥٧٨م ، والتى بويع على أثرها المولى أحمد خليفة بأسم المنصور تخليداً لهذا الانتصار » (٢) .

وقال ابن القاضى في حق أحمد المنصور : « ثم أمتد ملكه — أيده الله — الى أن ملك ما لم يملكه سلفه ، ولا من قبله من لدن عبدالملك بن مروان الى الآن ، لأن بيعته أمتدت في قطر السودان من كل جهة ولم يصله أحد من البيت غيره ... (٣)

وبموت أحمد المنصور السعدى الذهبى بالطاعون عام ١٠١٢هـ أخذت الدولة السعدية تنكمش وتتفرق شيعاً وأحزاباً وتنسلخ أطرافها على أيدى أبنائه : زيدان واخوته وأبنائهم من بعدهم ، بعد اتساع رقعتها ، وقوة تماسكها وعظمة سلطتها، فكانت مهابة في الداخل والخارج ، عظيمة في السر والعلن ، قوية في الحس والمعنى.

قال الدكتور جلال يحى : « يمكننا أعتبار تاريخ الدولة السعدية قد انتهى بموت أحمد المنصور الذهبى سنة ١٦٠٣م رغم أن هذه الأسرة قد استمرت بعده مع ما يقرب من سبعة سلاطين ، حاولوا الاحتفاظ بالسلطة حتى منتصف القرن السابع عشر.

ولقد عاش المغرب هذه الفترة في ضعف وتقهقر وتعددت القيادات والمنافسات للوصول الى الحكم (٤) » .

---

(١) الاستقصاء جـ٣ ص٧٢ .
(٢) مناهل الصفا ص١
(٣) درة الحجال جـ١ص١١٨ .
(٤) المغرب الكبير جـ٣ص٤٦ .

وبسبب ذلك انتاب البلاد فوضى سياسية وأصبحت السلطة مطمع كل أنسان ، ورغبة كل مريد ، وهدفا للطوائف والفرق الصوفية ، حتى ان بعض هذه القيادات حاولت الاستغاثة بالقيادات الأجنبية ، من برتغالية وأسبانية ، وغيرها وذلك للوصول الى مطامعهم وأشباع رغباتهم ، وأضحت مصلحة البلاد العليا تكاد تكون معدومة، وذلك مثل ما حصل من المأمون بن أحمد المنصور حين استعان بالاسبانيين ضد أخيه زيدان ، وعرض عليهم ميناء العرائس « في حالة امداده بما يستعين به على تثبيت سلطانه والقضاء على أعدائه » .

قال الدكتور جلال يحى : « لقد تنازع على الحكم بعد وفاة أحمد المنصور أبناؤه الثلاثة ، وبدلا من أن يتولى المولى زيدان الحكم اتحد ضده أخواه المأمون ، وأبو الفوارس ، ثم سرعان ما تنكر المأمون لأبى الفوارس ، وأقاله من منصبه في مراكش .... ورأى المأمون عجزه عن السيطرة على بلاده فاتجه صوب الأسبانيين وعرض على ملكهم ميناء العرائس في حالة مساعدتهم له ضد المولى زيدان في « فاس » وسلم الأسبانيين بالفعل ميناء العرائس ... ويقال : إنه قد وشى « بالمورسكيين » أى : الاندلسيين النازحين من الأندلس ــ الى البلاط الأسباني ، وكانوا يرغبون في ذلك الوقت في القيام بثورة لاسترجاع بلادهم الأندلس من الأسبانيين ... الخ » (١).

وقد نشأ عن ذلك عدم استقرار في المجال السياسى والاقتصادى ، وظلت الرعية تموج ، وتبحث عن قيادة تنقذها من مداهمة تلك التيارات الخبيثة ، وتجنح بها نحو شاطىء السلامة .

ومما زاد في قلق الناس تسليم بعض الأراضى الاسلامية للعدو الكافر ، وأن مثل هذا العمل زهد في القيادة السعدية ، وهيأ لظهور بعض القيادا ت الجديدة ، وجعل الناس يتلهفون لمثل هذا الجديد ، واستبدال السعديين بغيرهم مهما كان نوع هذا البديل .

قال الدكتور جلال يحى : « ولكن عصر الضعف والتقهقر الذى عاشه المغرب الأقصى بعد وفاة أحمد المنصور الذهبى أدى الى تفكك الاقليم من الناحية السياسية والناحية الادارية ، وظهرت قيادات كثيرة في الميدان ، كان بعضهم يتمثل في الطرق الصوفية ، وبعضها الآخر يتمثل في تجمعات كثيرة لرجال القبائل كما ظهرت بعض القيادات التى عملت على الكفاح ضد الاستعمار الاجنبى مثل العياشى. . . (٢)».

وقال الدكتور جلال : «وكان نمو سلطة الطريقة الدلائية يدل على أن قطاعا من المغاربة قد أخذوا في البحث عن قيادة جديدة تعتز بأسلامها ، وتعتز بعلمها ،

---

(١) المغرب الكبير جـ٣ص٤٧ .
(٢) المغرب الكبير جـ٣ص٦٥ .

كما أن ازدياد نفوذ محمد العياشي (١) في كفاحه ضد البرتغاليين في « أزمور» (٢)، ثم كفاحه ضد الأسبانيين الموجودين في المهدية » و « العرائس» بعد أن نقل مقره الى « سلا » ، وكان يدل على ظهور منظمات عسكرية » (٣) .

وقد بقيت الدولة السعدية تلفظ أنفاسها وصارت إمارات متناحرة - كما سبق - بعد ما كانت مملكة وخلافة ، وظهرت حولها قيادات ، وهذا أمر طبيعي، عندما تضعف الدولة ، ويضمحل سلطانها ، وتنتشر الفوضى في البلاد بكثرة الفساد والاعتداءات على الأموال والحرمات يهب لنجدة الامة من له أهلية الحكم ، ورغبة في انقاذ البلاد ، وكان من ضمن ذلك الدلائيون ، اخوة صاحب هذا الكتاب المحقق ، وبالرغم من كونهم من تلك الطائفة التي أسست وعاشت من أجل خدمة الدين والعلم ، وقد يكون من خدمة الدين اغاثة الملهوف ، وارشاد المحتار وانقاذ البلاد والعباد من ذلك الفساد الذى استشرى والظلم الذى عم ، حتى يستتب الأمن ويوجد حاكم ومحكوم .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وفي هذه الظروف التي لم يبق لسلطة السعديين في جبال الاطلس ، وبلاد « تادلا » إلا الاسم كان لا بد من وجود قوة محلية في هذه النواحي ، تعمل على حفظ النظام ، وتأمين السبل ، وحماية القوافل فتكون في « الدلاء » جيش قوى من فرسان مجاط وآية اسحق وغيرها من القبائل البربرية بقيادة ثلاثة من أبناء الشيخ محمد بن أبي بكر اشتهروا بالشجاعة والاقدام وهم : عبدالخالق ، وعمر ، ومحمد الحاج (٤) ، ولم تقتصر تحركات هذا الجيش على العمل في النطاق المحلي المحدود ، بل ذهب بعيدا عن الدلاء فسار الى « سلا » و « فاس » لمساعدة المجاهد العياشي في القضاء على بعض الفتن الداخلية (٥).

وقال محمد حاجي : « وقد انقضى أمر السعديين في « فاس » بموت عبدالملك ابن الشيخ المأمون في أواخر عام ١٠٣٦ ﻫ ١٦٢٧م ، وبقى أبناء « زيدان » يتوارثون

---

(١) هو محد بن أحمد أبوعبدالله العياش : المالكى الزياتى السلاوى ، أصله من قبيلة بنى مالك من العرب الهلالية المستوطنة فى بلاد العرب كان من أخص تلاميذ الشيخ عبدالله بن حسون وهو الذى أشار عليه بالجهاد فى سبيل الله ، كان العياشى من أعدى اعداء النصارى والكفار فكم قاتل الاسبانين ، والبرتغالين من أجل تحرير الأرض المغربية وكان من أعز احباب الدلائيين وفى مقدمتهم الشيخ محمد بن ابى بكر الدلائى وكان هذا الاخير كثيراً ما يحث على نصرة العياش ويدعو له بذلك وفى آخر حياته حصلت منافسة بينه وبين الدلائيين أدت الى المقاتلة – والعداء . هذا وقد قتل العياش غدراً من طرف بعض الخلط عام ١٠٥١ﻫ رحمه الله وجازاه الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء .
انظر ترجمته فى نشر المثانى جا ص١٨١ – نزهة الحادى ص٣٠١ – الزاوية الدلائية ص١٤٣ . الاستقصاء ج٣ ص١٠٧ – ١٣٤ .
(٢) مدينة من مدن المغرب الاقصى .
(٣) المغرب الكبير ج٣ ص٤٧ – ٤٨ .
(٤) ستأتى تراجم للجميع عند الحديث عن أساتذة المؤلف .
(٥) الزاوية الدلائية ص١٣١ .

إمارة مراكش الى أن قتل آخرهم أبو العباس أحمد بن الشيخ زيدان عام ١٠٦٩هـ ١٦٥٨م ، وعرفت هذه الفترة الحالكة من تاريخ المغرب أواخر الدولة الى جانب المجاهد العياشي السلاوي كثيرا من أرباب الزوايا المتزعمين الذين استغلوا فرصة أضطراب الأحوال لتحقيق مطامعهم في الحكم والرئاسة ،أمثال أبن محلى السجلماسي(١). وأبي زكرياء الحاحي (٢) ، وأبي حسون (٣) السملالى (٤).

أى ان الدلائيين من بين من ظهرت أطماعهم في السلطة ، وأخذتهم الغيرة لانقاذ البلاد والعباد مما تردت فيه من ظلم واعتداء وتفكك ، وتدهور في الحكم والنظام .

---

(١) هو ابو العباس أحمد بن عبدالله السجلماسي ، كان يزعم انه من نسل العباسيين ، قال الناصرى في الاستقصاء : قلت : اما الانتساب الى العباس بن عبد المطلب – رضى الله عنه – فقد أنكر ابن خلدون وجود النسبة العباسية فى المغرب ، قال فى « فصل اختلاط الأنساب وما بعده » مانصه ولم يعلم دخول احد من العباسيين الى المغرب ، لانه كان منذ أول دولتهم على دعوة العلويين أعدائهم من الادارسة والعبيديين .
واخبار ابن ابى محلى وحروبه فى « الاستقصاء ج٣ ص١٠٧ ، والزاوية الدلائية ص١٣٢ .

(٢) هو : يحي بن عبدالله بن سعيد بن عبدالمنعم الحاحي الداودى المنانى وكان جده سعيد وحيد عصره علماً وديناً وخلقاً ، وهو – أى جده – مؤسس زاوية « تافيلالت » على وادى العسل ، وقد سلك أبو زكريا فى بداية امره سبيل سلفه ، وظل المريدون يقبلون على دروسه وامتلأت أرحبة زاويته بطلبة العلم ، وانكبوا على الدرس وانتساخ الكتب ، والف أبو زكرياء كتاباً فى العقائد وشرح العقيدتين معاً – وكان فقيهاً ، مشاركاً أخذ عن شيوخ فاس كالمنجور ، وأبى العباس أحمد الحسنى ، وغيرهما فهو من أهل العلم والصلاح الا أنه حاد عن طريق العلم والمعرفة الى سبيل الملك والسلطان فتكدر مشربه ، لقد استعان به زيدان السعدى على أبى محلى فلبى الاستعانة وكانت بداية الطموح الى السلطة ، والحكم ثم اعلن الثورة على السلطان زيدان السعدى بسوس ، وفترت همته العلمية ، وميولاته الصوفية ، وبقى كذلك الى أن توفى رحمة الله تعالى عام ١٠٣٥هـ١٦٢٦م .
انظر اخباره فى : « الاستقصاء ج٣ ص١١٠ – ١١١ – ١٢٣ – الزاوية الدلائية ص١٣٦ » .

(٣) هو أبوالحسن على بن محمد بن الولى الصالح ابى العباس بن موسى السملالى ، ويقال له : أبوحسون « ولايعرف له باع فى العلم والمعرفة ، وقد ظهر على مسرح الحياة السياسية بمنطقة السوس عند فشل ريح السلطان ، زيدان بها ، واستولى على بلاد السوس عام ١٠٢٢هـ١٦١٣م . وقد تم له ذلك بعد موت أبى زكرياء الحاحى ثم امتد نفوذه الى درعة وسجلماسة حوالى عام ١٠٤٠هـ ١٦٣٠م. فصار اميراً للجنوب المغربى كله ، واعترفت به الدول الاوروبية صاحبة المصالح فى المغرب ، فأخذت تفاوضه ، وتعقد معه المعاهدات التجارية وفى الوقت نفسه كانت تتعامل مع السلطان السعدى فيما يخص نفوذه فى منطقة مراكش واسفا وما حولهما . وقد أمتاز أبوحسون عن ابى زكرياء الحاحى ، وابن ابى محلى باستمرار سلطته وبقاء حكمه فى فترة من الزمن واخيراً أنكمشت امارته بعد معاداته الدلائيين ومحاربتهم له ، وعاد نفوذه مقتصراً على « سوس » كما بدأ وتوفى أبوحسون عام ١٠٧٠هـ ١٦٥٩م فخلفه ابنه فى امارة تلك البلاد حتى دكتها مدافع السلطان الرشيد بن الشريف عام ١٠٨١هـ – ١٦٧٠م .
أنظر أخباره فى « البدور الضاويه ج٢ ص٣٢٥ نشر المنانى ج١ ص١٣٥ – سلوة الانفاس ج١ ص١٥٣ .

(٤) الزاوية الدلائية ص٢٢ .

وقد كانت علاقة الدلائيين بالسعديين علاقة احترام وتقدير ، واجلال وتبجيل ، لان الدلائيين أهل علم ودين وصلاح ، وما من حاكم أو أمير من السعديين إلا ويقدر العلم والعلماء ، لأنهم من أهل العلم والمعرفة ، وبالأخص أحمد المنصور الذهبى ، فكم من علم قرأه، وكم من عالم قرأ عليه حتى تبحر في أغلب العلوم ، وبلغ الغاية في المعقول والمفهوم ، وستعرف هذا في بحث الحياة العلمية .

اذا فالذى يوطد العلاقة بين الدلائيين والسعديين قوة المودة والتقارب والحب والايخاء والعلم والمعرفة والدين والتقوى والصلاح والورع والصدق والاخلاص والعفة والنزاهة ، فهذه صفاة الدلائيين التى كانوا يتحلون بها، وبالاخص مؤسس الزاوية سيدى أبي بكر الدلائي وابنه محمد (١ والد صاحب هذا الشرح المحقق.

قال الاستاذ محمد حاجي : «وقد شهدت الزاوية الدلائية في بداية عهدها العصر الذهبى للسعديين ، ثم أدركت زمن الفتنة والتدهور ، غير أنها نظرا لمناعة موقعها في جبال الاطلس ، ولمكانة رجالها الصالحين أستطاعت أن تحتضن الثقافة الاسلامية في عصر عصفت فيه الاضطرابات بالمراكز العلمية التقليدية مثل فاس ، ومراكش ، وعمرت الزاوية الدلائية زهاء قرن ظلت فيه مركز إشعاع بالعلم والدين (٢).

فكانوا يصمون آذانهم ويغضون أعينهم وبصائرهم عن السياسة ، ولا يهمهم الا خدمة الدين والعلم ، والزهد والورع والاعراض عن الدنيا وزخرفها ، والانقطاع الى عبادة الله ، وتربية المريدين ، وتدريس العلم وإكرام الوافدين واطعام الطعام والاحسان الى جميع الناس .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وعلى الرغم مما كان لمحمد إبن أبي بكر الدلائي من نفوذ قوى لدى القبائل البربرية في الاطلس المتوسط، وما امتاز به بعض أبنائه من شجاعة وفروسية ، وما آتاه الله من سلطة في العلم والمال والجاه ، على الرغم من ذلك كله لم يحاول ابن أبي بكر قط استغلال تلك الامكانيات الواسعة التى لم تتح لغيره ، ليدلى بدلوه في بحر السياسة والسلطان ، وانما كان يدعو الى السمع والطاعة ، والتمسك بالوحدة ولزوم الجماعة ولطالما ندد بما كان يشعر به عند بعض بنية من الزهو وحب الرياسة . (٣).

وهكذا استمر الشيخ محمد بن أبي بكر ومن في طوعه في الاعتراف بسلطة السعديين أربعا وثلاثين سنة من عهد الفوضى والاضطراب ، أى من وفاة أحمد المنصور الذهبى عام ١٠١٢ الى وفاة الامام محمد المذكور عام ١٠٤٦ هـ وآخر من

---

(١) سيأتى الحديث عنهما عند الكلام على أهل الدلائيين ، وشيوخ الشارح .
(٢) الزاوية الدلائية ص٢٣ .
(٣) الزاوية الدلائية ص١٣١ .

بايع منهم الوليد بن زيدان أبن أحمد المنصور عام ١٠٤٠ هـ ١٦٣١م قال محمد الصغير الافراني المراكشي : « فان أباهم رأى – أى محمد الحاج واخوته الولى الصالح سيدى محمد بن أبي بكر بايع أخاه – أى أخا محمد الشيخ – مولانا الوليد آبن زيدان والتزم طاعته وأمر الناس باقتفاء طريقته واتباع منهجه (١).

لقد كانت علاقة الدلائيين بمن حولهم – سواء كانوا سعديين أم غيرهم مثل ثورة المجاهد العياشي علاقة ود وإخاء وكانت صلة الشيخ محمد بن أبي بكر والد الشارح بالعياشي أكثر من أن توصف، وأشهر من أن تعرف.

قال الأفراني : « وكان الولى الكبير العارف الشهير سيدى محمد بن أبي بكر المجاطى الدلائى يديع محاسنه، ويطيل الثناء عليه، وكان يقول في دعائه : (اللهم جازى عنا سيدى محمد العياشى أفضل المجازات وكافئه أحسن المكافآت ، واجعل مكافئته له كشف الحجب عن قلبه، حتى تكون له أقرب اليه منه، اللهم نفس كربته، وكمل رغبته، وأجب دعوته ... (٢)».

كذلك كان موقفهم من الحركات الأخرى، كحركة أبي محلى، وأبي زكرياء الحاحى وأبي حسون حتى توفي المربي الكبير، والعالم النحرير الشيخ محمد بن أبي بكر عام ١٠٤٦ هـ – ١٧٣٦م والد الأولاد الثمانية أو العلماء الثمانية – كما سيأتي– عند ذلك ظهر نزوع ابنه محمد الحاج، وهو الابن الأكبر نزوعة الى السلطة، والاستقلال بالأمر، وبدأت القبائل تتجه نحوه، وترى فيه المخلص الوحيد مما هم فيه، واكتضت مدينة الدلاء بالوفود، بعضها يحمل الأعشار والزكوات والبعض يطلب النجدة فظهر للوجود حاكم جديد، وفارس تليد، وتزعم الحركة، ولبى النداء، وقبل الدعوة، وكانت هذه طموحاته وأهدافه ومطالبه وأغراضه، فواجه محمد الشيخ السعدى، ولم يستجب لمطالبه التى بعث بها مع قاضى مراكش الشيخ محمد المزوارى، وقاد بنفسه حملة ضده على ضفاف نهر وادى العبيد ببلاد (تادلا) والذى يعرف بأبي عقبة انهزم فيها السعديون، وانتصر فيها الدلائيون، وانقطع بذلك نظر السعديين عما شمله نفوذ الدلائيين – كما ناصر في حملة ثانية الشيخ المجاهد العياشي لما استنجد به ضد قبيلتى الحياينة وشراكة، تينك القبيلتين اللتين قويت شوكتهما، وأصبحوا يغيرون على الفاسيين، ويسلبونهم أموالهم وأمتعتهم ويعتدون على أولادهم ونسائهم، وذلك استجابة لدعوة وفد من علماء فاس (٣).

ثم ساءت الحال بين الدلائيين والمجاهد العياشي ولم تطل مدة الصفاء وكان سبب ذلك عدم قبول شفاعة محمد الحاج الدلائى في الاندلسيين القاطنين بالمغرب عند

---

(١) نزهة الحادى ص٢٩٢ .
(٢) نزهة الحادى ص٣٠٢ .
(٣) الزاوية الدلائية ص١٥٤ .

المجاهد العياشي ، وذلك لأن طائفة منهم قد فروا الى الدلاء فأجارهم محمد الحاج ، ولأن الاندلسيين كانوا قد ما لأوا الاسبانيين المحاربين للعياشي ، فأفتى علماء البلاد بجواز قتالهم .

قال أحمد الناصرى : « وكانت الروابط بين أهل الأندلس والنصارى متوارثة من لدن كانوا بأرضهم ، فكانوا آنس بهم من أهل المغرب ، وكان أهل الأندلس قد أعلموا النصارى بأن محلة أبي عبدالله العياشى النازلة لمحاصرة النصارى الأسبان ليس لها اقامة ، فبلغ ذلك العياشي فأقام عليهم — أى الأندلسيين — الحجة ، وشاور العلماء في قتالهم فأفتى أبو عبدالله العربي الفاسى (١) وغيره بجواز مقاتلتهم ، لأنهم حادوا الله ورسوله ، ووالوا الكفار ونصحوهم ، ولأنهم تصرفوا في مال المسلمين ومنعوهم من الراتب ، وقاطعوا البيع والشراء مع الناس ، وخصوا به أنفسهم وصادقوا النصارى ، وأمدوهم بالطعام والسلاح ، وكان سيدى عبد الواحد بن عاشر لم يجب عن هذه القضية حتى رأى بعينه حين قدم الى « سلا » بقصد المرابطة ، فرأى أهل الأندلس يحملون الطعام الى النصارى ، ويعلمونهم بعورة المسلمين ، فأفتى حينئذ بجواز مقاتلتهم ، فقاتلهم العياشى ، وحكم السيف في رقابهم أياما الى أن أخمد بدعتهم وجمع الكلمة بهم (٢).

قد يكون هذا سبب العداء بين محمد الحاج الدلائى والعياشي وقد يكون ذلك مرجعا لسبب آخر ، وهو نزوع محمد الحاج لتوسيع سلطاته نحو الغرب ، بعد أن تركزت قدماه في « ملوية » العليا ، وبسائط « تادلا » وما حولها ، أو والاهما من البلاد المجاورة . وأن تحقيق مطامعه ، وإشباع رغباته ، وتنفيذ مخططه « لا يتم الا بالقضاء على المجاهد العياشى ، لسعة نفوذه في تلك الثغور ، وخوفا منه من أن يطمع فيما تحت نفوذه ، وليست حادثة الاندلسيين الا مطية وتعلة اتخذها محمد الحاج لتبرير موقفه . وقد تحققت الفتنة ، والتقى الجيشان — الدلائى والعياشى فانتصر الاول على الثاني في المرة الأولى ، ثم كر عليه العياشي في جموع غفيرة من رجاله الغربيين ، وانهزم الدلائيون ، ورفع الحصار الذى كان مضروبا على مدينة فاس .

ثم سلك محمد الحاج سبيل سياسة التفريق والانقسام ، ونشر روح البغضاء في صفوف القبائل الموالية للعياشى ، حتى استطاع أن يغير اتجاههم ، ويضم نحوه بعضا منها مثل قبيلة « الخلط » وانتهز فرصة تغيب العياشي في طنجة لمحاربة الاسبانيين ، وترصد له حتى عاد منهوك القوى من الحروب ، متعبا من الغارات والجهاد الذى كان يبذله له ، وكان محمد الحاج الدلائى ، قد أعد جيشا على أكمل وجه ، وفوجىء العياشى بهذا الجيش يعترض طريقه فجنح للسلم والمهادنة ، لأنه عرف أن لا قبل له

---

(١) أحد مشائخ شارح الكتاب المحقق ، وستأتى ترجمته فى محله .
(٢) الاستقصاء ج٣ ص١٣٠ .

به ، ولكن رفاقه أبو ذلك ، وصمموا على الدفاع عن أنفسهم ، ومواجهة خصومهم ، فكانت المعركة الثانية بين الطرفين ، وذلك عام ١٠٥٠هـ – ١٦٤١م ، وكانت الفاصلة بين الدلائيين والعياشيين ، والقاضية على الاخيرين ، وهي آخر معركة يخوضها العياشي في حياته ، وانهزم جيشه وقتل فرسه تحته ، ولجأ الى قبيلة « الخلط » وهو لا يعلم انحرافهم عنه ضمن من انحرف من الأعراب .

قال الافراني : « وبقي سيد محمد عند الخلط أياما ، فغدروا به ، وقتلوه – رحمه الله – في موضع يسمى « عين القصب »، واحتزوا رأسه وحملوه الى « سلا » ومن كراماته المتواترة أنهم لما حملوا الرأس سمعوه ليلا وهو يقرأ القرآن جهارا حتى عاينه جميع من حضر – فردوه لمكانه ، وتاب بسببه جماعة من الناس ، ولما مات سيدى محمد فرح النصارى بموته غاية ، وأعطوا البشارة على ذلك وعملوا المفرحات ثلاث أيام . . . . » (١)

وقا الافراني : « ومن خط الفقيه العلامة أبو عبدالله محمد بن أحمد ما صورته : حدثني من أثق به من الاخوان عن ابنه الفقيه العلامة الأشهر سيدى عبدالله بن سيدى محمد العياشي : أنه وجد مقيدا بخط والده – رحمه الله – ان جملة ما قتل من الكفار في جملة غزواته : سبعة آلاف وستمائة ونيف وسبعون كافرا . . هـ(٢).

وبموت العياشي المجاهد الكبير سقطت أعظم قلعة كانت في وجه الدلائيين وخلا الجو لهم ، وتساقطت الأقاليم والمدن والبلدان في أيديهم وزادت – اطماعهم في الاستحواذ على جميع بقاع المغرب الاقصى والقضاء على كل من يقف أمامهم ، أو تسول له نفسه الاستمرار في الحكم ، سواء كان من السعديين أم غيرهم .

قال الاستاذ محمد حاجي : « وقد عدد أبو القاسم الزياني المدن والقبائل التى شملها نفوذ محمد الحاج فقال : واستولى الرئيس محمد الحاج بن الشيخ سيدى محمد ابن أبي بكر الدلائي على وادى ملوية ليف جرى ، والريف وقبائل صنهاجة (٣). والأخماس وغمارة (٤) وقصر معمودة (٥)، والبصرة (٦) ، وقصر كتامة(٧)، وقبائلهم ، وبلاد ورغة ، وتازة ، ومكناسة الزيتون ، وبنى يازغة (٨) وقبائلها

---

(١) نزهة الحادى ص٣١٢ .
(٢) نزهة الحادى ص٣١١ .
(٣) وهى مايعرف اليوم بآيت أومالو فى الاطلس المتوسط ، وتشمل : زيان واشقرن ، وآية نخمان ، وبنى مكيلد .
(٤) وهما قبائل جبالة ، يسكنون فى ضواحى مدينة « شفشاون وتطوان »
(٥) يقع بين طنجة وسبتة ، ويقال له : قصر المجاز ، والقصر الصغير .
(٦) تقع بين عربارة ووزان ، وهى الآن خراب .
(٧) ويقع جنوب العرائس ، مدينة القصر الكبير ، ويعرف اليوم بقصر عبدالكريم .
(٨) وهى تابعة لدائرة صفرو ، ومن أشهر قراها : المنزل .

من الجبال (١).

هذا وان الشيخ محمد الحاج الدلائى قد حمل راية الجهاد ضد الاسبانيين بعد العياشى بالاضافة الى الاعمال الداخلية ، فقد دعا الى الجهاد في سبيل الله لتخليص ثغور المغرب من الكفرة المعتدين ، فقام بغزوته الكبرى لثغر المعمورة عام ١٠٥٧هـ - ١٦٤٧م ، وهاجم الاسبان في عدة مواقع وأقلق راحتهم ، وقد كانت علاقته بالبلاد الاوروبية الاخرى مثل فرنسا ، وانجلترا ، والبلاد الواطية « هولندا » علاقة ود واحترام ، ومعاملة حسنة ، وتقدير عظيم ، وليست مثل هذه العلاقة بجديدة ، فقد كانت قد توطت في عهد الملك السعدى أحمد المنصور الذهبى صاحب الانتصارات الباهرة على البرتغال واستمرت على حالها حتى في عهد الدلائيين ، وان شابه في بعض الأحيان نوع من النفور والتدهور الا انها لم تصل الى درجة العداء .

لقد استفاد المغرب من علاقته الطيبة بتلك البلاد خبرة سياسية ، وثروة اقتصادية بسبب التبادل التجارى ، والتعامل الاقتصادى ، وفرض الأعشار على البضائع الصادرة والواردة ، وبالاخص في عهد الدلائيين ، لقد ازدهرت المبادلات التجارية في عهدهم ، وبسبب المعاملات الطيبة بين البلدين اكتشفت المناجم ، وزودت أوروبا المغاربة بالأسلحة والعتاد الحربي على أختلاف أنواعها وأشكالها ، وأقيمت العلاقات السياسية مع فرنسى فبقى القنصل الفرنسى في « سلا وتطوان» الى ما بعد الدلائيين .

أما علاقات المغرب بانجلترى فقد تدهورت بعد أحمد المنصور ، لوجود بعض الاطماع الاستعمارية في الاراضى المغربية ، لقد كان الرعايا الانجليز يبيعون الأسلحة الى الثوار المغاربة حتى ينغصوا على السعديين او الدلائيين حياتهم السياسية ، ولم تعقد أية معاهدة انجليزية مغربية الى ان غيرت انجلترى سياستها ، وعينت قنصلا لها في الثغور المغربية يقيم في « تطوان » فبفضل الاعتدال في السياسة القائمة على الاحترام المتبادل عقدت انجلترى معاهدة سلم وصداقة مع الدلائيين تتلخص في ثمان نقاط هى : التزام الطرفين على تناسى المظالم القديمة ، والسماح للرعايا الانجليز بمزاولة الطقوس الدينية ، حظر أسر سفن الجانبين ، انقاذ السفن الغارقة ، وتسليم ما يمكن انقاذه من الأمتعة والبحارة ، عدم وجود أسرى من الجانبين ، معاقبة المعتدى من رعايا الطرفين ، تزويد السفن الحربية بالمؤونة والزاد من مرافىء البلدين .

أما علاقات المغاربة بالبلاد الواطية « هولندا وغيرها » ، فهى علاقات طيبة متينة منذ أنشائها في عهد أحمد المنصور ، وتوجد عوامل تساعد على التقارب بين المغرب وتلك الاقاليم ، منها :

---

(١) الزاوية الدلائية ص١٥٧ .

غضبهما المشترك على أسبانيا ، لأنها كانت مستعمرة تحت الاسبانيين هذا وظلت العلاقات عادية بين الدلائيين والهولنديين باستثناء بعض الأحداث العابرة ، الناتجة عن أعمال القرصنة البحرية ، والتي كانت متعسرة في ذلك الوقت .

وقد أرسل الأمير عبدالله بن محمد الحاج الدلائي حاكم « سلا» سفراءه الى تلك البلاد الواطية في عام ١٠٦٩ هـ – ١٦٠٩ للتوقيع على معاهدة السلم والصداقة، وللقيام ببعض الاعمال الاخرى التي ترتبط بمصلحة البلدين .

هذا وبعد تصفية الحساب مع حكام الجبهة الغربية ، والتأكد من إحكام نفوذه في تلك البقاع أخذ السلطان محمد الحاج الدلائي يوجه نظره الى ما وراء نهر « ملوية » ويطمع في غزو شرفاء (١) سجلماسة (٢) ، لأن نفوذه أصبح يتزايد يوما فيوم، وأطماعه في الاستيلاء على الجهة العربية بدأت في الظهور ، وبرزت سلطاته في الصحراء مما جعل محمد الحاج الدلائي يتوجس خيفة من ذلك .

قال أحمد الناصري : « فلما ظهر المولى محمد بالصحراء واستفحل أمره ، وقويت شوكته خاف محمد الحاج منه الوثوب على « فاس » فعاجله بالحرب وعبر اليه نهر « ملوية » وكان الدلائي أشد قوة من الشريف وأكثر جمعا ، فضايقه باقليم الصحراء ، وقصد سجلماسة مرارا ، وكانت بينهما أثناء ذلك وقعة « القاعة» سنة ١٠٥٦هـ ، فكانت الهزيمة فيها على الشريف وتقدم الدلائي الى سجلماسة فأفتتحها ، واستولى عليها ، وفعلت البربر فيها الأفاعيل العظيمة ، ثم انبرم الصلح بينهما . . . . الخ(٣).

وخلاصة ما اصطلحوا عليه : اقتسام مناطق النفوذ بينهما كما هو مدون في مضانة وما كاد محمد الحاج الدلائي ينصرف من الصحراء حتى نكث محمد الشريف الصلح ، وهجم على القصور التابعة للدلائيين ، واستولى عليها وتفاقم الأمر بين الطرفين ، وساءت العلاقات بينهما ، وتوالت الحروب ، وبذلك كان القضاء على سلطان الدلائيين ، وقيام دولة الشرفاء على أنقاضها ، وخروجها من عزلتها في الصحراء .

اذاً من هم الشرفاء؟ ومتى أتو الى المغرب ؟

قال أحمد الناصري : « اعلم أن نسب هذه الدولة الشريفة العلوية من أصرح

---

(١) سيأتي ذكر نسبهم .

(٢) سجلماسة مدينة عريقة أسسها بنو مدرار في القرن الثاني للهجرة ، وكان لها دور مهم في تاريخ المغرب ، وظلت آهلة بالسكان وهي عاصمة الاقليم تافيلالت الى مابعد القرن الحادي عشر ، السابع ، ومازالت اطلالها ماثلة للعيان بالقرب من الريصاني ، ويسميها الفيلاليون : المدينة الكبيرة أو القديمة .

(٣) الاستقصاء ج٤ص٩ .

الأنساب ، وسببها برسول الله صلى الله عليه وسلم من أمتن الأسباب ، وأول ملوكها – كما سيأتي – هو المولى محمد بن الشريف بن على الشريف المراكشي . . . . الى أن قال : ابن الحسن المثنى ، بن الحسن السبط ، بن على وفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا ذكر هذا النسب الذى هو حقيق بأن يسمى سلسلة الذهب جماعة من العلماء كالشيخ أبي العباس أحمد الصومعى ، والشيخ محمد العربي الفاسى ، والعلامة عبدالسلام القادرى في كتابه : « الدر السنى فيما يقاس من النسب الحسنى ، وغيرهم . . . . (١) » .

وقال الدكتور جلال يحى : « كانت القيادة الجديدة التى ظهرت هى قيادة الأشراف العلويين الذين كانوا قد استقروا منذ القرن الرابع عشر – للميلاد – في أقليم « تافيلالت» في الجنوب الشرقي للمغرب ، وهم أشراف علويون وينتسبون الى الحسن بن الأمام على ، ولقد وصل نفوذهم حتى جنوب المغرب ووادى السوس في وقت ضعف دولة السعديين ، وزاد نفوذهم مع حاجة الاهالى الى قائد جديد يعبر عن رغباتهم ويطهر البلاد مما أصابها ، ويوحد كلمتها أمام الأعداء ، فبايع الأهالى المولى محمد الشريف اماما عليهم في سجلماسة في سنة ١٦٣١م ، وكان ذلك بداية لامتداد حكم قيادة جديدة (٢).

أما أنهم متى أتوا الى المغرب ؟ ومن أول آت من سلسلتهم ؟ قال الأفراني : « وأول من دخل بلاد المغرب من أجدادهم مولانا الحسن بن قاسم ، قرأت بخط بعض الفضلاء من أهل بلادنا ما صورته : أخبرنا شيخنا العلامة أبو عبدالله سيدى محمد بن سعيد المرغيثى صاحب الرجز المسمي بالمقنع قال : أخبرني سيدى ومولانا أبو محمد عبدالله بن على بن طاهر الحسنى أن جده الداخل الى المغرب آخر المائة السابعة (٣).

هذا وقد بدأت هذه الدولة بالمولى محمد الشريف بداية فعلية وبويع بسجلماسة سنة ١٠٥٠هـ ، واستمرت وترعرعت تأخذ مكانها شيئا فشيئا حتى وقت كتابة هذه الأسطر ، وعرفت بالدولة العلوية الشريفة ، وبدأت المنازعات بينها وبين الدلائيين – كما أشرنا – ثم أخذت طابع الحروب العنيفة ، وتكررت هجمات محمد الشريف على مدينة « فاس» وهى تحت سلطة الدلائيين ، وأنهزم في كل ذلك ثم اتجه ناحية مدينتى « وجدة » و « تلمسان » الى أن زحف على السلطة أخوه الرشيد ابن الشريف بعد فراره من أخيه محمد خوفا من حبسه أو قتله .

قال أحمد اليعقوبي : « فلما تمهد الملك لمولاى محمد الشريف خاف من أخيه الرشيد أن يقوم عليه بالمغرب ، لما كان يرى من شجاعته فلما أحس بذلك الرشيد

(١) الاستقصاء ج٤ص٢ ، وانظر نزهة الحادى ص٣٢٨ .
(٢) المغرب الكبير ج٣ص٦٥ .
(٣) نزهة الحادى ص٣٢٨ .

أخوه فر هاربا منه بعد أن كان — أى الرشيد — يقرأ بزاوية الدلاء هذه على أهلها وأربابها ، وتوجه لناحية « تازة » فوجد بها اليهودى ابن مشعل له غلبة على أهل البلاد لكثرة ماله ، فتحايل عليه الى أن قتله ، وأخذ ماله وذخائره ، فلما سمع بذلك مولانا محمد أخوه خاف منه أن يأتي بها للمغرب فيستعين بها على مقاتلته واخراجه من الخلافة فتوجه له بالطريق ، وقد أتي الرشيد معه بجيش عظيم عرمرم فلما تلاقى جيشه مع جيش أخيه جعل الله أول بندقية خرجت من يد الرشيد وقعت في عين أخيه محمد ، فكان ذلك سبب موته . . . . (١)»

وقا الناصرى : « بعد وفاة الشريف جددت البيعة للمولى محمد الشريف فقاومه أخوه المولى الرشيد ، فخرج الى الجبال فبقى متنقلا في أحيائها . . . . ثم أتي زاوية الدلاء فأقام عندهم ماشاء الله . . . . (٢) ».

أى أن الرشيد قد وثب على السلطة عنوة من أخيه محمد ، وأنه عاش قبل ذلك فارا من أخيه منذ وفاة أبيه الشريف ، خوفا من الحبس أو القتل .

وفي عهده اتسعت رقعة مملكة الأشراف العلويين ، وكانت نهاية الدلائيين ، وتخريب زاويتهم ، وتشريدهم وترحيلهم الى فاس وغيرها على يديه — أى الرشيد — وأنتشر نفوذه .

قال الدكتور جلال يحى : « وكان المولى الرشيد قد أمضى كثيرا من وقته في عملية أخضاع المناطق المختلفة الموجودة في المغرب . . . . ولقد انتزع المولى الرشيد الحكم من أخيه المولى محمد الشريف ، وتمكن في سنة ١٦٦٦م من دخول « فاس عاصمة المغرب ، فيمكننا اعتباره بذلك في هذه الفترة مؤسس الأسرة العلوية في المغرب (٣) » .

فالرشيد تولى السلطة بعد قتل أخيه محمد الشريف عام ١٠٧٥ هـ ١٦٦٤م وانتهت حياته بهشم رأسه بغصن شجرة داهمه فرسه الجموح الذى كان يتربض عليه بمراكش عام ١٠٨٢ هـ — ١٦٧٢م ، فكانت حياته السياسية كلها انتصارات وفتوحات حتى كاد أن يقضى على كل النزعات السياسية المخالفة لحكمة ، والمناوئة لسياسته .

قال اليفرني : « ثم توجه — أى الرشيد — الى سوس الاقصى فمهد جوانبه وسكن روعه . . . فمهدت له بلاد المغرب من تلمسان الى وادى « القرن » من تخوم الصحراء ، وكان رحمه الله محبا في جانب العلماء ، مؤثرا لاغراضهم مولعا بمجالستهم حيث ما كانوا . . . (٤)».

---

(١) نزهة الاخيار المرضيين ص ١١٠ .

(٢) الاستقصاء جـ٤ ص١٤ .

(٣) المغرب الكبير جـ٣ ص٦٦ .

(٤) نزهة الحادى ص٣٤٣ .

ويعد الرشيد – رحمه الله – تولى أخوه اسماعيل ، وكان بمكناسة الزيتون خليفة من طرف أخيه الرشيد ، واجتمع الناس عليه ، وبايعوه واتفقت كلمتهم عليه .

قال أحمد الناصرى : « ثم قدم عليه – أى الملك اسماعيل بن الشريف – أعيان « فاس » وأعلامها وأشرافها ببيعتهم ، وفد عليه أهل بلاد العرب من الحواضر والبوادى كذلك بهداياهم وبيعاتهم . . . . (١) ».

وقد استطاع المولى اسماعيل أن يثبت أركان الدولة العلوية ، ويتم اخضاع المناطق الباقية ، ويكمل وحدة البلاد بالرغم من كثرة تلك الانقسامات الداخلية والنزعات الاقليمية والقبلية ، وأستعمل الشدة باقصى درجاتها للوصول الى أهدافه .

هذا وإن السلطان اسماعيل قد اعتمد كلية على أفراد أسرته في تنفيذ مخططاته وبالاضافة الى ذلك أقام جيشا عظيما منظما ثابت الاركان .

قال الدكتور جلال يحى : « وبدلا من اعتماد السلاطين فيما مضى على عدد من القبائل الموالية اعتمد المولى اسماعيل على عملية تجنيد منتظمة ، وخاصة بين عناصر الرجال السود الذين كانوا قد حضروا أو أحضروا مع حملات أحمد المنصور الذهبى على السودان العربي ، فأصبح يجندهم في فرق خاصة تسمى العبيد البخارى ، وكان يجعلهم يقسمون على صحيح البخارى بالولاء له ، وكانوا يحتفظون في خيمة قائدهم بنسخة من هذا الكتاب يتبركون بها قبل النزول الى معاركهم . . . (٢) ».

لقد استمر حكم المولى اسماعيل مدة تزيد على نصف قرن من الزمن : أى : من عام ١٦٧٢م حتى عام ١٧٢٧م كانت فترة ذهبية للمغرب كله مليئة بالانتصارات والفتوحات ، وعم البلاد والعباد العدل والرخاء والطمأنينة .

قال اليفرني : « ولما تمت له البيعة نهض بالخلافة ، وأحسن السيرة وضبط الامور كلها ، وتمهدت له البلاد ، ودان له قريبها وبعيدها بعد محاربة طويلة ومنازلات عديدة مع الثوار عليه . . . . (٣) ».

وبالاضافة الى اخضاع الثورات الداخلية ، والقضاء عليها ، مثل ثورة الخضر غيلان» وغيره . أى بالاضافة الى ذلك حارب الاسبانيين والبرتغاليين وأظهر شجاعة عربية أصيلة ، وفروسية عريقة تليدة ، جعلت منه الفارس المغوار ، والبطل المقدام ، وطار خبره الى أبعد الأوطان ، وجرى اسمه على كل لسان .

قال الدكتور جلال يحى : « ويشتهر عهد المولى اسماعيل بأنه قد اشتمل على

---

(١) الاستقصاء جـ٤ ص٢١ .
(٢) المغرب الكبير جـ٣ ص٦٧ .
(٣) نزهة الحادى ص٣٤٤ .

محاولات جريئة لتحرير المغرب من القواعد الاستعمارية الموجودة فيه ، وتمكن من استرداد « المهدية » أو المعمورة في سنة ١٦٨١م ، واسترداد العرائش في سنة ١٦٨٩م واسترداد « أصيلة » سنة ١٦٩١م ، استردها من أسبانيا ، وان كان قد فشل في استرداد « سبتة» و « مليلة » منهم ، وقام بمحاولات لتخليص « مزاغان » من حكم البرتغاليين ، وان كان قد فشل في ذلك . . . . (١)».

وخلاصة القول ، فان القرن الحادى عشر قد شهد حكومات ودولا ، وظهرت فيه امارات ، وسلاطين ، وحكام ، وأخمدت فيه ثورات ، كما أن القرن العاشر كان كذلك وقد تحدثت عليهما معا لاشتراكهما في حكم السعديين ، أى من عام ٩١٥هـ الى ١٠٦٥هـ كما تقدم .

كما شهد القرن الحادى عشر حكم المجاهد الكبير سيدى محمد العياشي وشهد غزواته وذوده عن حياض الاسلام والمسلمين ، وشدة كراهيته للاستعمار الاجنبى. وشهد كذلك امارة الدلائيين بقيادة العالم الكبير ، والمجاهد الشجاع سيدى محمد الحاج بن سيدى محمد بن أبي بكر الدلائى ، وعاش حكمهم فيما استحوذوا عليه من بلاد المغرب أكثر من ثلاثين سنة .

وشهد ثورة الشبانيين في مراكش على السعديين بقيادة عبدالكريم الشباني.

وشهد ثورة أبي حسون ، وطموحه في الحكم ، وأبي زكرياء الحاحى ، وابن أبي محلى وثورة الخضر عيلان ، وغير ذلك من الثورات الصغيرة ، وثورات اولاد اخوة السعديين على بعضهم .

فبالرغم من كون دولة السعديين عاشت أكثر من قرن ونصف الا أنها كما تقدم تستقر وتقوى أحيانا ، وتضعف أحيانا أخرى ، فيشوبها الضعف وعدم الاستقرار.

هذا وان مثل هذه التقلبات والتغيرات وان أثرت على البلاد في الناحية الاجتماعية والاقتصادية فلم تؤثر في الناحية الفكرية والعلمية ، كما سنبين ذلك بالدليل.

وبذلك نكون قد أعطينا فكرة وإن كانت مختصرة ــ على الحياة السياسية في الحادى عشر للهجرة ، وهو الذى عاش فيه مؤلف كتاب « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » والله أعلم بالصواب .

---

(١) المغرب الكبير جـ٣ ص ٧٠ .

الحيـــاة الاجتماعيـــة

ان الحياة الاجتماعية لا تكاد تنفك عن الحياة السياسية ، فهي ترتبط بها ارتباطا وثيقا وتتأثر بها أيما تأثر ،وتخضع لتياراتها ، تزدهر بأزدهارها،وتنكمش بانكماشها، فطالما هدأت الحالة ، واستتب الأمن واطمأنت الرعية ، واستقر الحاكم كانت الحياة الاجتماعية في أعلى مراتبها وأزهى أوقاتها ، وأجمل صورها .

وإذا اضطربت الحيـــاة السياسيـــة ، وتدهور الأمن ، وأصيبت الرعيـــة بالخوف والفزع ، والحاكم بالذعر وعدم الاستقرار كانت الحياة الاجتماعية مثل ذلك . وهذه سنة الله سبحانه وتعالى في كونه . . وله في خلقه شؤون ، وصدق جل جلاله اذ قال « قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ، وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير (١).

لقد شهد أول القرن الحادى عشر حكم أحمد المنصور الذهبى العلوى كما تقدم ولقب بالمنصور لانتصاره في جميع غزواته وتحركاته ، وقضائه على اعدائه ، ولقب بالذهبى ، لأن فترة حكمه كانت ذهبية في عدالتها واستقرارها ورخائها ، ونمو الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والفكرية والعقلية فيها .

فلاتجد شبها لماكانت عليه بلاد المغرب قبله إبان حكم المتوكل ، والمعتصم ، كان الشر والفساد في عنفوانهما ، ومرجل الهول في شدة غليانه والدنيا تموج والرعية مضطربة ، والأمن مضمحل ، والعدالة معدومة .

قال عبدالعزيز الفشتالى : « فجاء الله من أمير المؤمنين بالجبل العاصم من الطوفان ، فرست به قواعد الملك ، وتثبتت أركان الخلافة ، وركدت عواصف الهول الدائمة الهبوب خمسة أعوام تباعا عمر دولتى المتوكل والمعتصم . . . (٢)».

هذا وان الحياة الاجتماعية ذات مظاهر مختلفة ، تتجسم فيها نتائج تلك الحياة، منها : مظهر العمران والبناء ، وبالاخص في عصر أحمد المنصور ، لقد أخذ طابع الشموخ والعظمة والاتقان والتنوع في الأشكال والتعدد في الألوان .

قال الفشتالى : « أقول : إن إمام الأمة ــ والمالك لعمود الملة ، مولانا الامام أمير المؤمنين لما اختصه الله تعالى بالكمال وشرف الخلال ، وجمع الفضائل التى سارت بها الأمثال ، وعلو الهمة التى تنادم الفرقدين ، وتتوسد الدراعين معبرا ، فلا يرضى من الأمور الا ما خرق الاعتياد ، ومن الأثار الا التى لم يخلق مثلها في البلاد ، تخر لشموخ أنفها شوامخ الأطواد ويدين لها بالعجز فرعون ذو الاوتاد،

(١) سورة آل عمران ، آية : ٢٦ .
(٢) مناهل الصـــفا ص ٥١ .

وثمود الذين جابوا الصخر بالواد ، من شرف آثاره الجليلة الضخمة ، ومصانعه الجميلة الفخمة ، التى أخمل بها ذكر مصانع قومه بني العباس ببغداد ، وبنى مروان بالشام ، وآثار بنى عبيد التى منها القاهرة وسائر ما يعزى الى أولى السلطان من القياصرة والاكاسرة ، وأهل الدول الأولى والآخرة . . . . الخ(١).

أى : ان صدر هذا العصر شهد نهضة معمارية عديمة النظير في جميع المجالات، من مساجد وقصور وسدود ، وصوامع ومصانع انتاجية على اختلاف موادها بالاضافة الى تطهير البلاد من الثورات الداخلية ، والفتوحات الخارجية وتخليص المستعمرات من أيدى الكفرة الاجانب.

قال الفشتالى في الحديث عن أحمد المنصور في هذا الشأن — : وأم القرى والامصار ، وملاك باب السودان ذات القصور المشيدة والأواوين الموطدة والرياض والأنهار المطردة ، والمساجد المزخرفة ، والمآذن المقرطة بلآلى النجوم المشنقة الى معاصر السكر الجاثمة حواليها جثوم أهرام مصر ، يتقاصر عن تشييدها أولوا القوة من عاد وثمود الذين جابوا الصخر بالواد ى ما شئت من توطيد وتشييد وبرك متبحرة وجفان كالجواب ، وقدور راسيات ، وحركات هندسية ولوالب فلسفية . . . (٢)

ومن أشهر ماشيده أحمد المنصور ابان حكمه قصره المسمي بالبديع الذى يعتبر معجزة الزمن في هذا المضمار ، وقد جلب له بعض الفنيين من الخارج حتى يتناسب وعظمة صاحبه ، ويتفق مع مكانة منشئه ، ويكون أعجوبة على مدى الحياة وتخليدا لدولة الشرفاء .

قال أحمد الناصرى : وحشد له الصناع حتى من بلاد الافرنجة فكان يجتمع كل يوم من أرباب الصنائع ، ومهرة الحكماء خلق عظيم ، حتى كان ببابه سوق عظيم يقصده التجار ببضائعهم ، وجلب له الرخام من بلاد الروم فكان يشتريه منهم بالسكر وزنا بوزن على ما قيل .

وكان المنصور قد اتخذ معاصر السكر ببلاد « حاحة وشوشاوة » وغيرها . . . . ولا شك أن هذا البديع من أحسن المباني ، وأعجب المصانع . . . . وفيه من الرخام المجزع ، والمرمر الأبيض والأسود ما يحير الفكر ، ويدهش النظر ، وكل رخامه طلى رأسها بالذهب الذائب وفرشت أرضه بالرخام العجيب النحت الصافي البشرة . . . . . . الخ(٣).

وقال الناصرى : « قال في نفح الطيب : « اخترع المنصور من المصانع ثلاثة

(١) مناهل الصفا ص ٢٥٢ .
(٢) مناهل الصفا جـ٢ ص ٢٥٤ .
(٣) الاستقصاء جـ٣ ص ٦٥ — ٦٦ .

اشياء ، فجاءت غريبة الشكل بديعة الحسن ، وهى : البديع ، والمسرة والمشتهى(١)»

والمراد بالبديع : قصره المذكور سابقا ، وهو يقصد هنا البستان المحيط بالقصر ، والمراد بالمسرة والمشتهى : كذلك بستانان عظيمان فيهما ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين من الفواكه والخضروات ، ويشتملان على مساحة واسعة من الأرض .

قال ابن القاضى في معرض الحديث عن شعر المنصور : « وله أيضا يروى برياض المسرة وبالبديع والمشتهى ، كلها له :

بستان حسنك أبدعت زهراته * ولكم نهيت الحسن فيه فما انتهى

وقوام غصنك بالمسرة ينثنى * يا حسن رمان به للمشتهى (٢)

كذلك بنى الحصون والقلاع والابراج حماية للبلاد ، وحفاظا على مصالح الأمة ، وقد كانت أيادى المنصور البيضاء ممتدة لجميع سكان بلاد المغرب الاقصى ، تبنى وتشيد ، وترسم وتجدد ، وتصلح ما أفسده الزمن ، وهدمته الحروب والثورات.

قال الفشتالى : « واذا انتهيت إلى الأثرين العظيمين ، والفلكين المحيطين ، والحصنين الضخمين بمرسى العرائش العديمة النظير ومراسى المعمورة سعة وانفساحا وهدوا ، رأيت ما يوجب البهت ، ويبلد الفكر جفاء وضخامة ، ومنعة وحصافة . . . أطبق أهل المعرفة بمبانى الحصون من العرب والعجم ، وأرباب الجولة من الملتين انه ما رىء مثلهما في حصون البر والبحر ، وسعا وشكلا ، وجفاء وضخامة ، وجمعا لشرائط التحصين . . (٣).

وقال الفشتالى : « ومما أسهم به « أى المنصور – لمدينة فاس من الآثار الشريفة ، والمصانع المنيفة ، التى هى طرز على عوائك تحصينها ، ومنعتها الحصون الشامخة الأنوف الحائمة حوليها ، والمعامل الماثلة أعلاما راسية ازاءها . . . . . (٤)»

وبوفاة المنصور كسدت تجارة البناء والعمران ، وحل محلها الخراب والدمار واشتعلت الحروب ، والفتن ، كما تقدمت الاشارة الى ذلك في الحياة السياسية وحل محل الطمأنينة والاستقرار القلق والاضطراب ، واشتعال الفتن في كل مكان، وواجه ابنه وخليفته من بعده « زيدان » الحروب الطاحنة والقتال المستميت من أقاربه وغيرهم .

قال اليفرني : « كان زيدان من لدن مات أبوه المنصور في محاربة أخوته وأقاربه وأبنائهم ، ومقاتلة القائمين عليه من الثوار الذين تقدم ذكر بعض منهم ولم يخل قط

---

(١) الاستقصاء جـ ٣ ص ٧٠ .
(٢) درة الحجال فى اسماء الرجال جـ ١ ص ١١٧ .
(٣) مناهل الصفا ص ٢٦٤ .
(٤) مناهل الصفا ص ٢٦٣ .

في كل سنة من أيام دولته من هزيمة عليه ، ووقيعة بأصحابه ، ووقعت بينه وبين أخوته معارك يشيب لها الرضيع ، وكان ذلك سبب خلاء المغرب ، وخصوصا مدينة مراكش . . . . (١) الخ.

فمعنى هذا أن فترة حكم « زيدان » ابن المنصور التى استمرت ربع قرن ، أى من عام ١٠١٢هـ الى ١٠٣٧م كانت فترة اضطرابات وقلاقل فكان مظهر البناء والتعمير معدوم الوجود إلا ما قل ، وندر ، وكان من الضرورة بمكان وكذلك الحال في عهد ابناء « زيدان » من بعده إلا ما قام به محمد الشيخ .

قال أحمد الناصرى : « وهو الذى بنى على قبر الشيخ محمد بن أبي بكر الدلائى بزاويته قبة حافلة البناء ، رائعة الصنعة ، الا أنه كان منكوس الرأية ، مهزوم الجيش . . . . (٢) الخ».

ثم جاءت دولة الدلائيين فقام محمد الحاج ببناء مدينة جديدة تكون عاصمة مملكته بعد أن ضاقت المدينة القديمة بأهلها .

قال محمد حاجى : « عرفت الزاوية الدلائية القديمة في هذه الفترة تطوراً كبيراً ، فتضخم عدد سكانها ، حتى ضاقت بهم الأبنية والأخصاص ، وامتلأت السبل المؤدية اليها على وعورتها بالواردين والصادرين ، ورأى محمد الحاج أن يؤسس مدينة جديدة واسعة في منبسط الارض يسهل الوصول اليه ، فأرتاد لعاصمة أمارته المكان الذى توجد فيه اليوم آية إسحاق في سفح الاطلس المتوسط. . .(٣) الخ

هذا وإن « الدلائيين » شاركوا في قيام المدن والجسور منذ قيامهم بواجبهم الدينى والصوفي والعلمى قبل إقبالهم على الحياة السياسية .

قال محمد حاجى : « شيد الدلائيون كثيرا من المباني ، سواء في العهد الأول الذى انحصر أهتمامهم فيه بالناحيتين الصوفيه والعلمية ، أو في عهدهم السياسى الأخير ، وكان من أبرز مآثرهم العمرانية الأولى الزاوية الدلائية القديمة التى أسس مسجدها الشيخ أبوبكر الدلائى ، ثم بنى فيها المدارس والدور والأسواق ، حتى صارت قرية آهلة بالسكان ، ومركزاً علميا ممتازا وبنى بالقرب من الزاوية جسرين على نهر « أم الربيع . . ولما أفضى الأمر الى محمد الحاج الدلائى أسس في سفح الأطلس المتوسط عام ١٠٤٨ هـ ١٦٣٨م مدينته العظيمة التى جعلها على مثال مدينة فاس بأسوارها الفخمة المسننة ومياهها المتدفقة في جميع المنازل ، وشيد في وسطها القصر والديوان ، فكانت عاصمة الإمارة الدلائية زهاء ثلث قرن .

---

(١) نزهة الحادى ص ٢٨٤ .
(٢) الاستقصاء جـ ٣ ص ١٣٤ .
(٣) الزاوية الدلائية ص ١٥٣ .
(٤) الزاوية الدلائية ص ٢١١ .

وبنى محمد الحاج الدلائي بالقرب من مدينته ثلاثة جسور على روافد نهر أم الربيع (١)... الخ. كما شيد سيدى محمد الحاج العديد من المشاريع المعمارية، والمآثر العمرانية في مدينة « فاس » وغيرها ، مثل مبنى السقاية بفاس الجديدة ، والمقبرة التى دفن بها مولاى عبدالله بن محمد الحاج ، والمدرسة والقبة بالزاوية الى غير ذلك من المآثر الحسان (٢) .

وبانتهاء حكم الدلائيين قامت دولة الاشراف السجماسيين العلويين في الربع الاخير من القرن الحادى عشر للهجرة ، وتربع الأشراف على كرسى الحكم ، وقاوموا الثورات الداخلية ، وحاربوا الغزاة الكفرة ، كما هو مبين في الحياة السياسية وبالاخص في عهد الرشيد بن الشريف ، وأخيه المولى اسماعيل .

ومن مآثر الرشيد المعمارية بناء قنطرة وادى « سبوا » خارج مدينة فاس ، ذات الاقواس الاربعة والتنسيق الجميل ، والمتانة العظيمة ، لحماية البلاد . كما أمر بحفر العديد من الآبار . وبالاخص في منطقة الشط من بلاد الظهراء . فهى الآن تدعى بآبار السلطان أضافة له ، يستقى منها الحجاج في ذهابهم وأيابهم (٣).

كما بنى في عهد الرشيد قصره الشهير الذى يعرف بقصر النصر بمكناسة الزيتون وبنى العديد من المساجد والحصون والقلاع .

وفي عهد المولى اسماعيل بن الشريف تم تجديد مدينة مكناسة الزيتون واتخذها مقراً لملكه ، فكانت على أحسن طراز ، وأدق نظام ، وابهج صورة في ذلك العهد، وأصبحت مدينة متكاملة من جميع الجوانب والحاجات فيها كل المرافق والكماليات.

قال أحمد الناصرى : واختصت مكناسة بطيب التربة ، وعذوبة الماء ، وصحية الهواء وسلامة المختزن من التعفين ، وغير ذلك .... فلما كانت بهذه المثابة كان أمير المؤمنين المولى اسماعيل رحمه الله ، لايبغى بها بديلا فلما فرغ من أمر فاس رجع اليها وشرع في بناء قصوره بها بعد أن هدم ما يلى القصبة من الدور، وأمر اربابها بحمل أنقاضها ، وبنى لهم سورا على الجانب الغربي ، وأمر ببناء دورهم به ، وهدم الجانب الشرقي كله من المدينة ، وزاده في القصبة القديمة ، ولم يبق امامه إلاالفضاء ، فجعل ذلك كله قصبة ، وبنى سور المدينة ، وأفردها عن القصبة ، واطلق أيدى الصناع في البناء ومداومة العمل ، وجلبهم من جميع مواطن المغرب... وأسس الجامع الأعظم بداخل القصبة ... تم أسس الدار الكبرى التى بجوار ضريح الشيخ المجذوب وأستمر البناء بمكناسة سنين (٤) ».

---

(١) الاستقصاء جـ ٤ ص ٢٣ .

(٢) نزهة الحادى ص ٢١٧ .

(٣) الاستقصاء جـ ٤ ص ١٩ – ٢٦ .

(٤) الاستقصاء جـ ٤ ص ٢٣ .

كما أمر بانشاء القلاع والقصبات للدفاع عن حدود المغرب من جميع الجهات الى غير ذلك من المآثر العمرانية ، والخدمات الانشائية .

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ظهر بعض الاوبئة والامراض في بعض السنين حتى إن الخليفة أحمد المنصور كان قد مات به .

قال اليفرني : « وكان ابتداء مرض المنصور في ظهر الزاوية ، موضع بظاهر فاس الجديد يوم الاربعاء الحادى عشر ربيع النبوى المبارك اثنى عشر وألف فدخل من محلته ، راجعا الى فاس الجديد ، ولزم الفراش الى ليلة الاثنين عند صلاة العصر ، وكانت وفاته بالوباء ، قال الشيخ عبدالله بن يعقوب السملالى في شرحه لجامع بهرام : كان بالمغرب وباء استطال من عام سبعة الى عام تسعة عشر وألف ، وعم سهل المغرب وجبله ، حتى أفنى أكثر الناس ، ومات جمع من الأعيان ، وبه مات السلطان أحمد المنصور . . . (١) » .

كما حصل وباء عظيم في سنة ١٠٦٠ ه حتى كاد يقضى على أهل المغرب كلهم قال الناصرى : « وحل بالمغرب وباء كبير حتى كان الناس يموتون في كل طريق رجالا ونساء نسأل الله العافية (٢) . » .

وحدث ان نزل وباء ببلاد المغرب عام ١٠٩٠ه ، فكان مأهول الأثر كبير الضرر بالسكان حتى منع الناس من الذهاب من بلد الى بلد .

قال الناصرى : « وفي سنة تسعين وألف وقع الوباء العظيم بالمغرب ، فكان عبيد السلطان يردون الواردين من الآفاق على مكناسه الزيتون (٣)» .

ومن ضمن مظاهر الحياة الاجتماعية في هذا القرن وجود الفوضى ، وعـــدم الاستقرار ، وانتشار المنكر في البلاد بسبب ضعف الحكام ، وقيام بعض القبائل بالثورات طمعا في الحكم والجاه والمال والسلطة ، ومن ذلك ما حصل بعد وفاة المنصور بين أولاده .

وزادت الفوضى في سنة عشرين والف ، وذلك بسبب مهاجمة قبيلة «شراقة» على قبيلة « الملالقة » فاستغاثت الأخيرة بأهل فاس ، وكانت وقعة « المتّرب » : موضع خارج باب الفتوح ، ومات فيها كثيرون ، وانتاب البلاد اضطراب وهيجان وشر كثير وانتهبت الأموال وانتهكت المحارم (٤) .»

كما ظهرت تلك الفوضى في سنة ثلاث وثلاثين حين حصول المعارك بين محمد

(١) نزهـة الحادى ص ٢١٧ .
(٢) الاستقصاء ج ٣ ص ١٤٧ .
(٣) الاستقصاء ج ٤ ص ٥١ .
(٤) الاستقصاء ج ٣ ص ١٠٩ .

الشيخ وبين أخيه عبدالله ، ودخل تلك المعارك رجال آخرون حتى عاشت مدينة « فاس » بقسميها القديم والجديد حياة الرعب والخوف .

قال أحمد الناصرى : « وكانت « فاس » أيام هؤلاء على فرق وشيع لا يأمن التاجر على نفسه ، ووقع من الفتن ما أظلم به جو « فاس » ونتن أفقها العاطر الأنفاس ، وخلا أكثر المدينة ، واستولى عليها الخراب ، ودام الشر بين العدوتين(١).

وعاشت بعض البلاد المغربية مثل ما مر بفاس فحصل لـ « سلا » مثل ذلك . قال أحمد الناصرى : « لما انتقض أندلس « سلا » على السلطان « زيدان » وقتلوا مولاه « عجيبا » بقيت « سلا » فوضى لا والى بها ، فكثر النهاب ، وامتدت أيادى اللصوص الى المال والحريم ، وسيدى محمد العياشى ساكت لا يتكلم ، وكثرت الشكايات من التجار والمسافرين بمخافة السبل ، وقطع الطرقات (٢).

وما تلك الا مجرد امثلة توضح مظهراً من مظاهر الحياة الاجتماعية وهى حياة الفوضى ، وعدم الاستقرار ، بسبب عدم استتاب الأمن ، وضعف الحكام .

كما ينشأ بسبب ذلك مظهر آخر في المجتمع وهو وجود الغلاء والقحط والجفاف.

قال أحمد الناصرى : « وفي سنة ١٠١٤هـ كان الغلاء العظيم بفاس ... وفي سنة ١٠٢٢هـ حدث الشر بفاس ووقع الغلاء ، وكثرت الموتي ، حتى ان صاحب « الماوستان » أحصى من الموتي من عيد الأضحى الى ربيع النبوى من السنة بعدها : أربعة آلاف وستمائة ، وخرجت أطراف فاس ، وخلت المدائن . . وفي سنة ١٠٣٦هـ كان الغلاء بفاس والمغرب كله . . . وفي سنة ١٠٦٠هـ كان بالمغرب رخاء مفرط وغلاء مفرط ، وبلغ صاع البر بمدينة « سلا » مثقالا ، وكاد ينعدم بالكلية ، وهو غلاء لم يعهد مثله ، وانتشر الفساد في البلاد . . . (٣) ».

وقال : « لما كان آخر سنة ١٠٧٣هـ أغار المولى محمد الشريف على « زرع الحياينة » — وهى قبيلة تسمى بذلك بأحواز فاس فانتسفه وأفسده ، ووقعت عقب ذلك مجاعة عظيمة أكل الناس فيها الجيف ، والدواب والآدمى ، وخلت الدور ، وعطلت المساجد (٤) ».

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية : إحياء المواسم الدينية ، والمناسبات الاسلامية وإظهارها بالمظهر اللائق بجلال المناسبة على المستويين الشعبى والحكومى.

(١) الاستقصاء جـ٣ ص ١٢٢ .
(٢) الاستقصاء جـ٣ ص ١٢٩ .
(٣) الاستقصاء جـ٣ ص ١٤٦ .
(٤) الاستقصاء جـ٤ ص ١٤ .

لقد عاش أهل المغرب ويعيشون الحياة الدينية النظيفة ، فهم شديدو التمسك بالتعاليم الدينية ، حريصون على القيام بما يرفع من قيمة الدين الاسلامى الحنيف ويحى شعائره ، وينشر مبادئه ، ويوطد اركانه ، ويقوى بنيانه ، ويرفع رايته ، ويمكن مكانته من النفوس ، من أجل ذلك كانوا يعتبرون احياء المناسبات الدينية من ضمن خدمة الدين ، ورفع مكانته ، وذلك مثل الاحتفالات بالمولد النبوى الشريف وقيامهم بأعمال تتناسب وجلال الموقف ، من أظهار الروح الدينية ، واطعام الطعام ، وتوزيع الصدقات على الفقراء والمساكين والتجمعات في المساجد والقصور لدراسة سيرة سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه .

لقد كان أحمد المنصور ومن كان قبله أو بعده من الحكام والخلفاء ، يحيون هذه المناسبات ، ويذهبون بذلك الى أبعد الحدود ، تخليدا للذكريات وتمكينا للشعائر الدينية من النفوس ، وتأدية للواجب نحو الدين وبنى الاسلام .

قال الفشتالى : « والرسم الذى جرى به العمل للاحتفال بهذا الموسم النبوى الكريم انه اذا طلعت طلائع ربيع الأول ، طلائع هذا النبى الكريم صلوات الله عليه وسلامه توجهت العناية الشريفة الى الاحتفال له بما يربي عن الوصف وتقف دونه همم الحاسب . . . حتى اذا كان ليلة الميلاد الكريم ، وقد أخذت الاهبة ، وتم الاستعداد ، وتناهى الاحتفال الى أقصى مبالغ الكمال ، وتلاحقت الوفود من مشائخ الذكر والانشاد الى الأبواب العلية الشريفة . . . وارتفعت أصوات الآلات وقرعت الطبول ، وضج الناس بالتهليل والتكبير ، والصلاة على النبى الكريم (١)...»

هذا وان عبدالعزيز الفشتالى في كتابه « مناهل الصفا في موالينا الشرفاء ». قد اطال الوصف لهذه المناسبة وغيرها ، وتناولها من جميع الجوانب واستقصى أطرافها ، لانه ما قال الا ما شاهد ، فهو ممن حضر مثل هذه المشاهد بنفسه واستوزر للمنصور ، وقدم الخدمات الجليلة للخلافة آن ذاك .

وقد كانت احتفالات المغاربة بليالى رمضان المعظم ، وقيامهم بالتعبد والتهجد على المستويين — كما سبق — لايختلف عن الاحتفالات بعيد المولد الشريف ، فقد كانوا يقيمون ليله بصلاة التراويح ، وتلاوة القرآن الكريم ويحيون نهاره بمدارسة العلوم وتلاوة صحيحى البخارى ومسلم .

لقد كان المنصور وغيره من الخلفاء الشرفاء العلماء يحضر في ليالى رمضان خيرة القراء للقرآن الكريم ، وأجله العلماء والمحدثين من أجل صلاة القيام ، ومدارسة الأحكام ، واحياء سنة خير الأنام ، والحفاظ على دين الملك العلام .

قال الفشتالى في الحديث عن المنصور : « ومنها قيام رمضان واحياء لياليـه المباركة بالاشفاع ، ينتقى — أى المنصور ، لذلك مشيخة القراء ، والأساتذة المبرزين

(١) مناهل الصفا ص ٢٣٦

في السبع – أى القراءات السبع – وحسن الأداء والتلاوة ، ويستنفرهم لشهود رمضان معه في الحواضر ، كالشيخ الحافظ أبن العباس أحمد بن على الزمورى وغيره من مشاهير الأساتذة والقراء ، فكان – أى المنصور – يقيم معهم ليالى رمضان كله ، ثم يبرز صباح كل يوم من أيامه لسماع الحديث الكريم أيضا ، وسرد الجامع الصحيح البخارى بين يديه ، يعقد لذلك مجلسا حافلا من أهل العلم ومشيخته برسم المذاكرة والتفهم في أسرار الاحاديث النبوية ، ويحضر لذلك من كتب الفن بقصد الرجوع اليها فيما أشكل . . . (١)».

هذا وإن زاوية الدلائيين ، وبالأخص في عهد سيدى محمد بن أبي بكر كانت تحيى هذه المناسبات الدينية بما يفوق الوصف ، ومثلها الزوايا الاخرى المنتشرة في انحاء المغرب الأقصى .

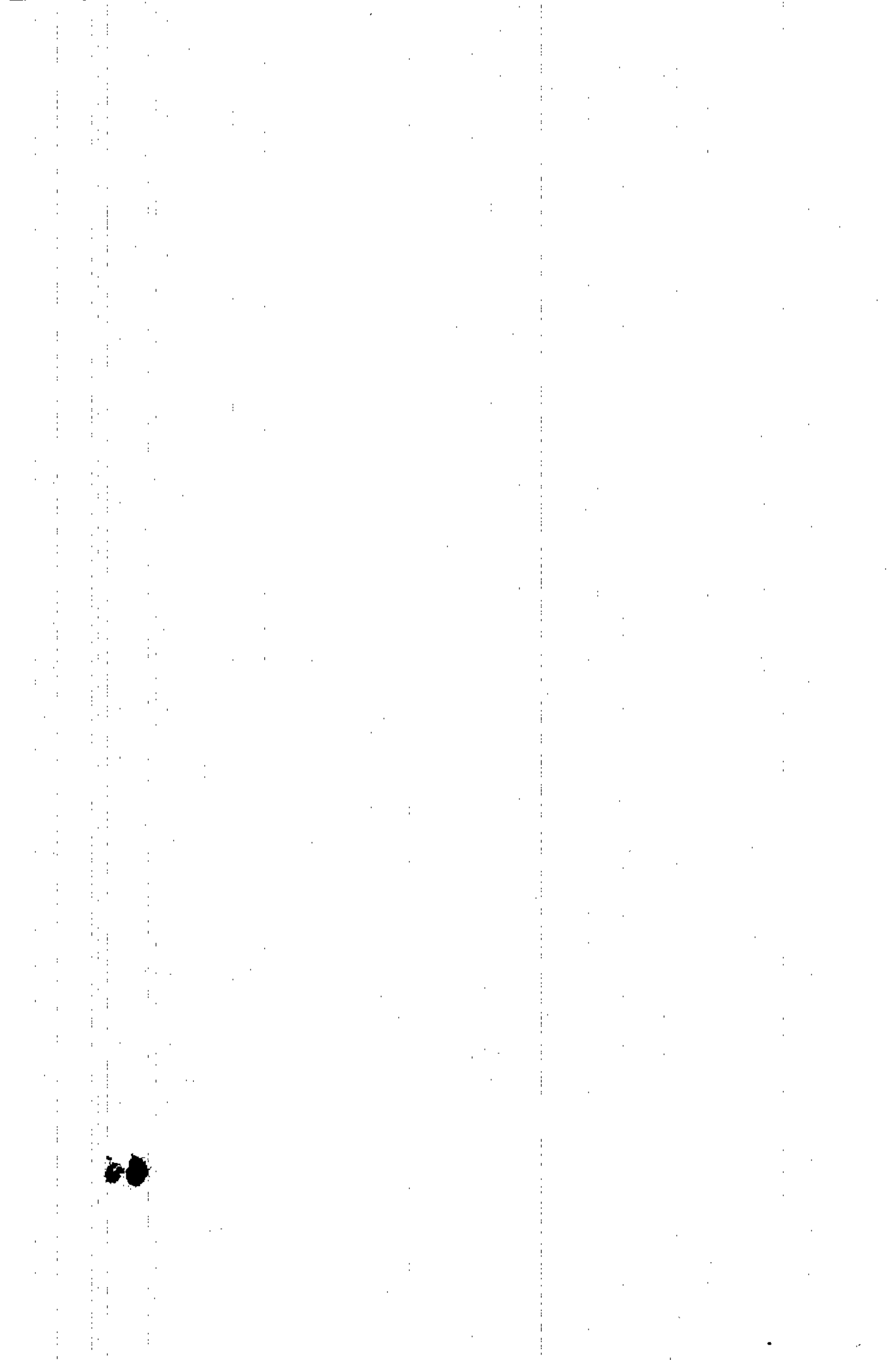
وفي مثل هذه المناسبات يتبارى الأدباء والشعراء للمشاركة في تجسيم تلك المآثر التى شملت هذه التقاليد الدينية ، واذكاء الروح الاسلامية بين أفراد الأمة .

قال الاستاذ محمد حاجى : « ادركت الزاوية الدلائية شهرة عظيمة أيام الشيخ محمد بن أبي بكر ، فكان عيد المولد الشريف مناسبة يقصدها الناس سواء منهم العلماء والأدباء ، والأغنياء والفقراء ، والسوقة والرؤساء فينزلون على الرحب والسعة . . . . ويقضون في تلك البقعة أياما ، يظل المنشدون فيها يرددون القصائد والمقطعات ، والموشحات في مدح الرسول الكريم خصوصا بردة الأمام البوصيرى ، وهمزيته ، ويقوم الشعراء بالقاء قصائد ينظمونها خصيصا لهذه المناسبة . . . . (٢)».

فالحياة الاجتماعية في المغرب في ذلك العصر ، بل وفي كل عصر تتسم بطابع الجدية ، فهى خاضعة لما تطبع به أهل المغرب ، فقد كانت طباعهم بعيدة كل البعد عن حياة الهزل والدعة والركون الى الخنوع والتخلف ، فهم جديون في أقوالهم وأفعالهم ، صادقون في وعودهم غير مخلفين لها منجزون لاعمالهم الفعل عندهم أكثر من القول ، ومن أجل ذلك كانت حياتهم الاجتماعية لاتختلف في كل عهد عن بعضها ، فالعادات التى ارتسمت في نفوس أهل القرن العاشر لا تكاد تختلف عما هو موجود في القرن الحادى عشر ، وهكذا التقاليد ، وغير ذلك من الظواهر الاجتماعية .

ولذلك كانت آثار تلك الظواهر واضحة في علماء هذه الأمة في علومهم وآدابهم وأشعارهم وأخلاقهم ومعاملاتهم مع بعضهم ومع غيرهم ، فالجدية تغلب في كل مجال من مجالات الحياة ، ولا تجد للهزل سبيلا في نفوسهم ، ومن أجل ذلك نجد آثار الغلظة والجفاف ، وعدم المرونة واضحة في سلوكهم وتصرفاتهم .

(١) مناهل الصفا ص ٢١٣ .
(٢) الزاوية الدلائية ص ٤٦ – ٢٧٣ .



الناحيــة الثالثــة :

الحيــاة العلميــة

لقد أصبح المغرب العربي بوجه عام ، والمغرب الأقصى بوجه خاص مأوى وملاذ العلماء الأندلس بعد طرد الأسبانيين لهم ، وأمتلأت خزائن المغرب بكتبهم ومؤلفاتهم ومعلوم ما هى منزلة علماء الأندلس ، ومكانة كتبهم ، بالاضافة الى ما كان عليه المغرب من تبحر في ميدان الفكر والمعرفة ، ومن تشجيع للعلم والعلماء، ومن تنافس في مجال التأليف وتدبيج الكتب .

لقد ظل المغرب بحرا متلاطم الأمواج في العلم والمعرفة والفكر السليم ، والعقل الناضج ، والفهم الدقيق ، وازداد هذا البحر امتلاء بروافده التى صبت فيه من الأندلس ، وتوارث أبناء المغرب هذه الثروة العلمية الاصيلة على مدى العصور ومنذ الفتح الأسلامى ، وأمتلأت خزائنهم بالمؤلفات والكتب ، ولا زالت تزخر بها حتى يومنا هذا ، وهى في أمس الحاجة الآن الى من يخدمها ويظهرها الى الوجود.

ولعدة أسباب كانت الحياة العلمية في المغرب في القرن الحادى عشر على أعلى مستوى بالنسبة لبقية العالم العربي والاسلامى ، وفي الغاية القصوى من النضوج الفكرى والتفوق العقلى ، منها :

١) الأصالة العلمية ، والعراقة العقلية المتوارثة من العصور السابقة كما تقدم .

٢) التنافس في مجال العلم والمعرفة بين سكان المغرب الاقصى ، وبالاخص بين منطقة وأخرى ، فمثلا « مراكش » تنافس منطقة « فاس » ، ومنطقة « تطوان » تحاول أن تصل الى ما وصلت اليه منطقة مراكش وزاوية العياشى تبارى زاوية الدلائيين ، وهكذا بلغ التنافس أشده وأسست الزوايا في المناطق المختلفة أسوة بالزوايا المؤسسة قبلها في مناطق أخرى .

٣) انتشار ظاهرة الزوايا في عدة جهات مختلفة ، وقد بدأت بالأفكار الصوفية ،

ثم تحولت الى مؤسسات علمية ، ومعاهد أكاديمية تشع منها الاشعاعات الدينية والافكار العلمية ، ويتخرج منها فطاحل العلماء والاعلام ، وجهابذة الافكار والاقلام ، سدنة الدين وحفظة كتاب رب العالمين .

وناهيك بالزاوية الدلائية التى بلغت الغاية العظمى في تكوين الانسان وتثقيف الجنان ، وتقويم اللسان ، والمحافظة على قواعد البيان ، ونشر مبادىء العرفان أسسها المربي الكبير ، والعالم النحرير ذو الوجاهة والتبجيل الجد الأول لصاحب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل سيدنا أبوبكر بن محمد بن سعيد الدلائى وذلك في الثلث الأخير من القرن العاشر الهجرى .

والزاوية في الأصل عبارة عن مكان معد للعبادة ، مثل المسجد وتزيد عليه بجعلها ايواء للواردين المحتاجين ، مع تقديم الاطعمة والأشربة لهم .

والزاوية قيل : « هي في اصطلاح المسلمين محل تثقيف العقول دينيا وأدبيا ، وتكون مسماة بأسم أحد المرابطين على اصطلاح المغاربة (١)».

وقيل هي : « مدرسة دينية ، ودار مجانية للضيافة ، وهي بهذين الوصفين تشبه كثيرا الدير في العصور الوسطى(٢)» .

إذا فالتعريفان لا يكادان يختلفان ، فمعناهما متقارب ، وان زيد في التعريف الثاني بذكر « دور مجانية للضيافة » .

وقد عرفت الزوايا في بلاد المغرب في القرن السابع للهجرة ، وانتشرت بفضل الرجال الصالحين ، وحفظة العلم والدين والمعرفة ، وأهل الفضل والكرم ، والمحبين لفعل الخير ، وتطورت حتى ظلت منائر العلم والعرفان ومأوى لرواد الفكر والبيان.

قال الاستاذ محمد حاجى : « وفي القرن الثامن الهجرى ، الرابع عشر الميلادى تكاثرت الزوايا في المغرب ، ونمت حولها مدارس استقر فيها طلبة العلم ، الامر الذى حدى بملوك بنى مرين أن يشيدوا كذلك مدارس بجانب المراكز التعليمية الكبرى ، خصوصا جامع القرويين بفاس . . . . وتطور أمر الزوايا خلال القرن العاشر الهجرى السادس عشر الميلادى ، حيث تغلب النصارى على المسلمين في الاندلس ، وساموهم سوء العذاب ، ثم امتدت اطماعهم الى احتلال الثغور المغربية ، وضعفت الدولة الوطاسية عن الدفاع عن حوزة الوطن ، وهنالك بدأت الزوايا تتدخل في شئون البلاد السياسية وتدعوا الى الجهاد ومقاومة الاجنبى. . . . (٣)».

هذا وقد تعهدت الزاوية الدلائية بنشر الطريقة الشاذلية ، وارشاد المريدين الوافدين عليها من كل حذب وصوب ، وقد تولاها بالرعاية والحفظ ابن مؤسسها سيدى محمد ابن أبي بكر الدلائى والد صاحب الشرح المحقق ثم أبناؤه من بعده.

قال محمد حاجى : « . . . حتى بلغت الزاوية الدلائية في عهدهم شأوا بعيدا في الشهرة والمجد لم تبلغه زاوية من قبل أو من بعد . . (٤)».

وقال : « وتطور أمر الزاوية الدلائية في الثلث من القرن الحادى عشر الهجرى وكثرت فيها المدارس التى أزدحمت بالطلاب . . . . وكان لطلبة العلم بالمدرسة التى بازاء جامع الخطبة ألف وأربع مائة مسكن ، وتكاثر العلماء المشتغلون بالتدريس

---

(١) دائرة المعارف البستانى ج ٩ ص ١٦١ .
(٢) دائرة المعارف الاسلامية العدد التاسع من المجلد العاشر ص ٣٣٢ .
(٣) الزاوية الدلائية ص ٢٥ .
(٤) الزاوية الدلائية ص ٤٣ .

في مساجد الزاوية ، سواء من أبناء الزاوية نفسها أم من العلماء الطارئين عليها ؛ وتكونت فيها خزانة كتب عظيمة ، شبهها بعضهم بخزانة الحكم المستنصر بالأندلس ، وجميعها عشرة آلاف سفر (١).

هذا وسيأتي المزيد من الحديث عن هذه الزاوية العريقة والجامعة العتيدة في مبحث ترجمة المؤلف وشيوخه وتلاميذه .

ومن أهم الزوايا التى شاركت الزاوية الدلائية في ميدان العلم والمعرفة ، وتأثرت باشعاعاتها الفكرية والدينية ، بل إن بعضها أسس بايعاز من مؤسس الزاوية الدلائية ، مثل زاوية العياشي . أى من أهم تلك الزوايا هى :

أ) الزاوية الناصرية ، وتقع بمنطقة « تامكروت » على ضفاف وادى درعة ، وراء الأطلس الكبير ، قام بانشائها أبو حفص عمر بن أحمد الانصارى(٢) ٩٨٣هـ — ١٥٧٦ ثم أزر الزاوية من بعده حفيده أحمد بن ابراهيم الأنصارى من كبار عباد وزهاد « درعة » مع شيخه الكبير عبدالله بن حسن الرقى (٣). حتى توفي عام ١٠٥٢ هـ ، وقد جاء أبو عبدالله محمد بن ناصر الدرعى (٤) الى الزاوية المذكورة عام ١٠٤٠ هـ لاخذ الطريقة الشاذلية عن شيخيها ، فاستقر بها ، وآلت اليه الزاوية بعد وفاة الشيخين الرقي والانصارى ، ونسبت اليه ، فأصبحت تعرف الزاوية بالزاوية الناصرية ، لأنه بذل كل مافي وسعه للوصول بها الى المستوى المطلوب علميا ودينيا وفكريا ، فكان لها دور عظيم في نشر العلم والمعرفة ، وتربية الناشئين والمريدين على الأخلاق والتمسك بالدين ، وخلق روح الفضيلة وحب العلم والتعلم .

ب) الزاوية الفاسية التى أنشأها أبو المحاسن يوسف الفاسى (٥) ، وكان تأسيسها عام ٩٨٨هـ — ١٥٨١م بـــ « فاس » والغرض من ذلك مثل ماتقدم من أنشاء الزاويتين المذكورتين قبل ، ثم أسس زاوية ثانية بـــ « تطوان » لنفس الهدف والغاية . ومن أجل خدمة الدين ، وترسيخه في النفوس ونشر العلم والحفاظ عليه .

---

(١) الزاوية الدلائية ص ٧١ .

(٢) وهو أحد اعيان درعة وزهادها ، والد الصالحة ميمونة الأنصارية ، أم الشيخ أحمد بن ابراهيم الانصارى ، وهو أول من نزل من أفراد قبيلته بتامكروت المذكورة . وأسس زاويته فى التاريخ المذكور ، وتوفى عام ١٠١٠هـ — ١٦٠٢م .

(٣) نسبة الى « الرقـــة » بلد على شاطىء نهر الفرات بالعراق ، والشيخ من كبار صلحاد . المسلمين . توفى عام ١٠٤٥هـ .

(٤) يتصل نسبه الى ابى جعفر بن أبى طالب — هاجر اجداده الى « درعة » فى صدر القرن العاشر الهجرى .

(٥) أنظر ترجمته فى « مرآة المحاسن من أخبار الشيخ ابى المحاسن ص ٤٣ » لابنه أبى حامد محمد العربى الفاسى .

(٦) الزاوية الدلائية ص ٦١ .

قال محمد حاجى : « وسكن أبو المحاسن بدار من أقصى الدرب الجديد من حى المخفية بعدوة الاندلس ، وكان يسكن في أعلى الدرب ، ويجتمع المريدون في أسفلها ، ثم اشترى دورا مجاورة لها ، وأسس فيها مسجدا ومنارا وزاوية ، وبعد مدة أمر أبو المحاسن أصحابه بـ « تطوان » ببناء » رابطة هنالك لاورادهم وأحزابهم واجتماعهم للذكر والتذكير فبنوها في « العيون » منها ، وقام الرسم بها أحسن قيام . . . وهكذا أسس الشيخ أبو المحاسن الفاسى في أواخر القرن العاشر الهجرى « السادس عشر الميلادى » ، زاويتين أحداهما بحى المخفية بفاس ، والاخرى بحى العيون « بتطوان » .

وهناك زاوية قاسية أخرى أسسها أخو الشيخ أبو المحاسن وتلميذه أبو زيد عبدالرحمن بن محمد الفاسى ، الشهير بالعارف ، وذلك في حى القلقليين » بفاس وكانت على نهج زاوية أبى المحاسن بالمخفية ، ثم توارثها أحفاده من بعده كالشيخ عبدالقادر الفاسى ، وغيره حتى أدت واجبها كاملا.

قال محمد حاجى : « وقد عنى الشيخ عبدالقادر الفاسى بزاوية القلقليين عناية خاصة وأنكب فيها علي تدريس العلوم ، وتربية المريدين ثم جدد له المولى اسماعيل بناء هذه الزاوية ، ووسعها على النحو الذى هى عليه الآن (١) . . . ».

ج) الزاوية العياشية ، وتسمى اليوم : بزاوية سيدى حمزة ، وتقع في سفح جبل العياشى على ضفاف أحد روافد وادى « زيز » أنشأها سيدى محمد بن أبي بكر العياشى عام ١٠٤٤ هـ – ١٦٣٥م فتطورت كما يتطور كل مواود جديد حتى آل أمرها الى ابنه أبي سالم العياشى ، فأخذت طابع التوسع وخدمة العلم من جميع فنونه وفروعه ، وكان والده على صلة وثيقة بالدلائيين ، فسار الابن على ذلك النهج .

قال الاستاذ محمد حاجى : « ولما آل أمر الزاوية العياشية الى أبي سالم العياشى أخذ يشتغل فيها بتدريس العلم ، وسار على نهج والده في الاتصال بالدلائيين وتعظيمهم ، وله معهم مساجلات أدبية شعرية ونثرية ومراسلات علمية أهمها الاسئلة التى وجهها الى مفتى الزاوية الطيب بن المسناوى الدلائى – وتلقى عنها أجوبة ضافية (٢)، ولم تنقطع صلة العياشى بالدلائيين حتى بعد تخريب زاوية الدلاء نجد حمزة بن أبي سالم العياشى يأخذ العلم في « فاس » عن محمد المسناوى الدلائى ، ويؤلف كتابا في ترجمته والى حمزة هذا تنسب الزاوية العياشية الآن لأن عنايته بها كانت بالغة ، فعمل على تنشيط الحركة العلمية فيها ، وبذل كل ثروته في اقتناء الكتب واستنساخها (٣) ».

---

(١) الزاوية الدلائية ص ٦٢ .
(٢) أنظر نص الاسئلة والاجوبة فى « البدور الضاوية جـ ١ ص ٢٤٤ .
(٣) الزاوية الدلائية ص ٦٥

ويوجد بجانب هذه المراكز العلمية الكبيرة العديد من المراكز العلمية الصغيرة ، في كل قرية ، بل في كل مسجد من مساجد القرية إنها ظاهرة عريقة وقديمة ، ومنتشرة في جميع انحاء المغرب العربي ، فهي تؤهل طلبة العلم ، وتعدهم وتشد من أزرهم حتى ينتقلوا الى المراكز أو المعاهد أو الزوايا الكبرى ، وهم على مستويات متوسطة علمياً وأدبياً وفكرياً .

لقد أنتعشت الحياة العلمية والفكرية والعقلية في القرن الحادى عشر الهجرى، وبلغت شأوا بعيدا بعد ما كانت منتكسة ، وساهمت تلك الزوايا مساهمة فعالة في الحفاظ على التراث العلمى ، وأستطاعت أن تجدد شباب المعرفة ، وتخلق الافكار النيرة ، وتظهر العبقريات النادرة ، والعقليات الفذة ، وتصل بأبناء المغرب الى المستوى الانتاجى والغاية المرجوة منهم ، وأن تبشر العالم بأبناء مهرة وعقليات جبارة شدوا من أزر الحياة العلمية .

قال الشيخ محمد بن أحمد الفاسى : « ومن المقرر عند الأشياخ أن العلم انما أحياه بالمغرب ثلاثة من الشيوخ : سيدى محمد بن أبي بكر الدلائى — والد صاحب الشرح المحقق — وسيدى محمد بن ناصر في درعه — صاحب الزاوية الناصرية — وسيدى عبدالقادر الفاسى (١) ».

ومن ضمن الأسباب التى أدت الى ازدهار الحياة العلمية في ذلك العصر موقف الحكام والخلفاء والوزراء من العلماء ورجال العلم والمعرفة ومكانتهم العلمية. فما من عالم إلا وله الحضوة الكبرى ، والمكانة العليا ، والمقام الرفيع ، تشجيعاً للعلم ، ومحبة فيه ، وحفاظا على ذلك التراث القيم ، فمثلا أحمد المنصور الذهبى الحاكم الفذ والسلطان المنتصر — كما تقدم — كان لا يألوا جهدا في خوض هذا الميدان ولا يترك سبيلا الا سلكه من أجل العلم والعلماء ، ومن أجل تكوين حياته العلمية، وخلق روح المعرفة ، وتنمية أفكاره وتوسيع مداركه ، وتنشيط ذاكرته حتى أصبح من كبار العلماء . لقد أخذ جميع فروع العلم والمعرفة عن جهابذة أفذاذ ، وعلماء عظام ، ومتخصصين فطاحل .

قال عبدالعزيز الفشتالى : « أقول — إن امام الأمة ، ومهديها — رضى الله عنه — وان كان له الفضل الذى لا ينكر في القيام على علوم جمة ورسوخ القدم ، خصوصا في علم القرآن الكريم أداء وفهما وأحكاما ، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفهم طرقه ، ومعرفة أساليبه ، وما يحتاج اليه من الفقه وفروعه ، ومن العربية وفنونها ، والتضلع في علم الطب . . . . . . فمولانا أمير المؤمنين أعلم الخلفاء ،

---

(١) المورد الهنى بأخبار مولاى عبدالسلام بن الطيب القادرى الحسنى ورقة ٢ — مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٤٣٢ — ك .

وله القدرة على فهم سائر العلوم والاطلاع على معقولها ومفهومها ، أصولها وفروعها ، قديمها وحديثها ، يقتاد العويص منها والسهل بزمام ادراكه ونفوذه (١) .

وقال الفشتالى : « وأما من كان يرغب في لقائه من كبار الأولياء والصلحاء لاشتهار فضله ، وقوام طريقته ... فجماعة منهم الشيخ إمام المحدثين وكبير الأولياء ، وقطب العلماء العاملين بالمغرب أبو نعيم رضوان بن عبدالله نزيل فاس ، أحد مشايخ مولانا أمير المؤمنين ... وكقاضى القضاة العلامة أبي الفضل القاسم بن على الشاطبى ، ومفتيها الشيخ الامام ابن مالك الحسيب السرى عبدالواحد بن أحمد الشريف(٢) ».

فمثل هذا العمل يأخذ بأيدى العلم والمعرفة ، ويشد من أزر الفكر ويحافظ على تلك الذخائر العقلية والكنوز الثمينة من تراثنا الحضارى ونتاجنا الفكرى.

وعلى هذا النظام سار حكام المغرب بعد أحمد المنصور ، وقدموا الخدمات العظيمة في هذا المجال ، وألفوا المؤلفات العديدة في مختلف العلوم والفنون ، وكانوا يتخذون الكتاب المهرة .

قال الأفراني : « قال الفشتالي : ألف المنصور عدة من االتآليف كلها حسنة تدل على براعته ، فمن ذلك كتاب السياسة (٣) . . . » .

وقال الأفراني : « وجملة كتاب المنصور لا يستوفيهم الحصر ، وفي هذا القدر الذى ذكرنا كتابة (٤) . . . » .

وقال الافراني : « وكان زيدان — الخليفة بن أحمد المنصور — فقيها مشاركا متضلعا ، وله تفسر على القرآن العظيم أعتمد فيه على ابن عطية والزمخشرى ، وكان كثير المراء والمجادلة ، وله شعر لابأس به (٥) ».

أى إن تشجيع الحكام والخلفاء للعلم والمعرفة عامل مهم جداً من عوامل الحفاظ على تلك الثروة الفكرية الخالدة وتنميتها ، والذى ساعد على هذا أنهم أى الحكام — من أهل العلم والمعرفة ، والفكر والعقل الثابتين .

ومن أجل هذا وغيره كان ذلك العصر في المغرب الاقصى غاية في النضوج الفكرى والعقلى بالنسبة لغيره من بلاد العالم العربي وميدانا للسباق العلمى والادبي حتى أنجب ذلك العصر أعظم العلماء ، وأنجب الفقهاء والادباء وأتقن اللغويين والبلغاء وأدق المفسرين والحكماء ، فكان من بين هؤلاء وأولئك شارحنا ومؤلف كتابنا الذى نحن بصدد تحقيقه .

---

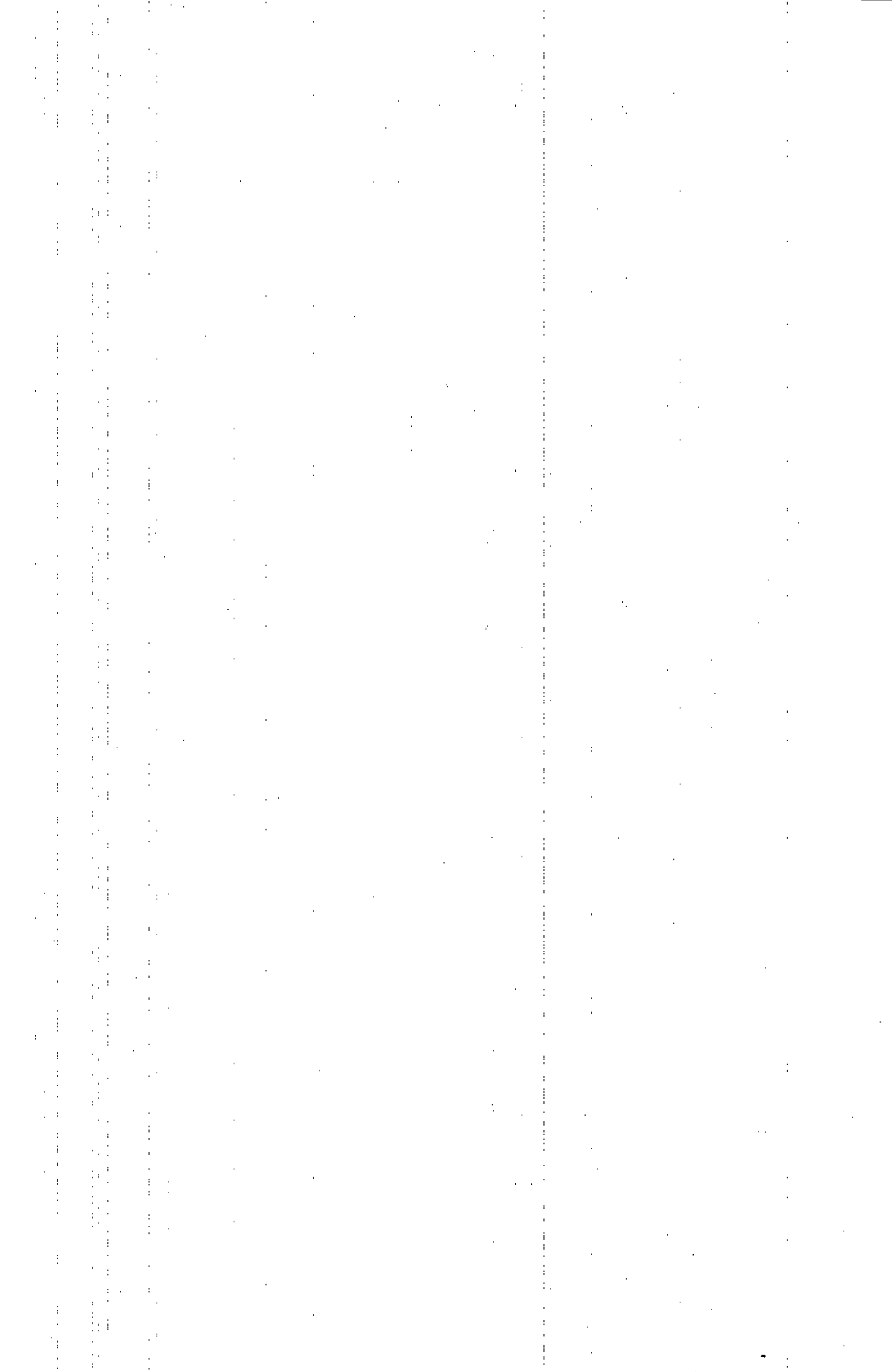
(١) مناهل الصفا ص ٢٦٥ .
(٢) مناهل الصفا ص ٢٢٤ .
(٣) نزهة الحادى في أخبار ملوك القرن الحادى ص ١٩٦
(٤) نزهة الحادى في أخبار ملوك القرن الحادى ص ١٦٢
(٥) نزهة الحادى في أخبار ملوك القرن الحادى ص ٢٨٨

لما ازدهرت كل الثقافات العلمية ، ونضجت كل الأفكار وأكتظت البلاد بالعلماء واتسع نطاق جميع فروع العلم والمعرفة وبالاخص الثقافة اللغوية والأدبية .

قال الأستاذ عبدالله كنون في كتابه « خل وبقل » : « ان الثقافة الأدبية واللغوية كانت في الناحية التى درس فيها اليوسى أى أبو على اليوسى المذكور ضمن تلاميذ الشارح — أقوى منها في فاس ، بل اننا نقول إن الثقافة اللغوية المتينة التى كانت موجودة في زاوية الدلاء حيث درس اليوسى هى التى أحيت دماء الأدب في المغرب بعد عدم (١) . . . ».

وعليه فالحياة الادبية واللغوية كانت أزهى أنواع الحياة العلمية في ذلك العصر حتى تأثر شارحنا بذلك ، وكان سباقا في هذا الميدان

(١) الزاوية الدلائية ص ٧١ خل وبقل ص ٢٧٥ .



في التعريف بالمؤلف ويشتمل على مطلبين

•• المطلب الأول : في نســبه :

آختلف في تحديد نسب الدلائيين ، فمن قائل : إنهم من أصل عربي الا أنهم استوطنوا ارض البربر ، ومن قائل إنهم من أصل بربرى .

قال صاحب البدور الضاوية : « وهؤلاء السادات أهل الزاوية الدلائية إنما هم من ضيضىء العرب القحطانية ، اذ هم من فروع شجرة لمتونية ذات الدولة الميمونية الذين منهم التوارق اللمتون الذين كان منهم الملوك المرابطون بانوا مدينة « مراكش» قاعدة ملكهم ، ولمتونة هو ولد « لمت» أحد أفخاد صنهاجة . قال شيخ مشائخنا سيدى أبي عبدالله محمد بن الامام سيدى أحمد ابن الشيخ سيدى المسناوى البكرى الدلائى فيما نقلته من خطة : إن أصلهم كما هو مشهور عندهم متداول لديهم بين مشائخ الحى وعجائزه من صنهاجة ، ثم من لمتونة ، وفصيلتهم القربي التى هم منها من أنفسها بنو طالب. . . الخ(١).

إذا فالشارح أسمه : محمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن سعيد بن أحمد بن عمر بن محمد بن عبدالقادر بن على بن أبي القاسم بن محمد بن يحى بن عبدالخالق بن عبدالمنعم بن يحى بن الحسن بن موسى بن يحى بن نجم بن عيسى بن شعبان بن عيسى بن داود بن محمد بن نوح بن طلحة بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، كذا قال صاحب البدور الضاوية .

وقال : « ولعلهم خرجوا من الحجاز الى اليمن ، فغدوا من حمير (٢)» .

وقال صاحب نشر المثاني عند الحديث عن ترجمة الامام أبي بكر الدلائى: « ومنهم الشيخ الولى سيدى أبى بكر بن محمد بن سعيد الدلائى المجاطى البندرى الصنهاجي الحميرى اللمتوني ، ونسبه بالصنهاجي غير واحد من الاعلام ، منهم العلامة النسابة المتقن سيدى العربي بن الشيخ أبي المحاسن في كتابه مرآة المحاسن وهى نسبة للقبيلة المعروفة من حمير عن جمهور المؤرخين وأمجاط منزلهم قديما بلاد ملوية و « تادلة » : بلاد واد الربيع ، وأمجاط آخرون منزلهم قديما بلاد سوس، وصاحب الترجمة في عدد الذين بملوية وأصله من صنهاجة ، ثم من لمتونة . .. الخ(٣)

(١) البدور الضاوية جـ١ ص١٤ – ١٥

(٢) البدور الضاوية جـ١ ص١٤ – ١٥"

(٣) نشر المثاني جـ١ ص ٨٣ "

اذا فالدلائيون أصلهم عربي ، وقد أنحدروا من تلك القبائل العربية القيمة ، ومما يزيد ذلك دلالة فصاحتهم وبلاغتهم واتقانهم للغة العربية الفصحى ،وضربهم في جميع العلوم بسهم وافر .

قال الحوات : « ففى أحفاد أبي بكر والحمدلله ما يزيد على الاربعين من العلماء الأكابر ، والاولياء المشاهير ، ممن تقصر عن رتبتهم الزواهر ، وما منهم الا درس العلم وحققه ، وأحكم قياسه (١)» .

وقال فريق آخر ببربريتهم ، وأنهم ليسوا عربا ، وانما تعلموا العربية والعلوم الأخرى ، ووصلوا في ذلك الى حد لا يكاد يوجد في سواهم من العرب وهذا ليس بغريب ، ويكفى دليلا على ذلك سيبوية وأمثاله من الفرس .

قال أحمد الناصرى : أما نسبهم فهم من برابرة مجاط بطن من صنهاجة حسبما ذكره أبن خلدون وغيره ، وكان مبدأ أمر أهل زاوية الدلاء أن جدهم الولى الأشهر سيدى أبا بكر - وهو المعروف بحمى بن سعيد بن أحمد بن عمر بن يسرى المجاطى ، وكان ممن أخذ عن الشيخ الصالح أبي عمرو القصطلى دفين مراكش ، وسكن الدلاء ، واتخذ هنالك زاوية . . . الخ(٢).

وقال الاستاذ محمد حاجى : « ينتسب الدلائيون الى قبيلة مجاط ، إحدى فروع صنهاجة التى هو جذم من البرانس الذين يرجع اليهم مع البتر جميع أنساب البربر(٣).

وقال : « ولا عبرة بما ادعاه بعض المؤرخين المتأخرين من رفع نسب الدلائيين الى أبي بكر الصديق (٤) » وسواء كانوا من أصل عربي أم بربرى لا يترتب على ذلك شيء ، والعبرة بما يصل اليه الانسان من مجد تالد ، وفخر خالد ، وعلم غزير وأدب وفير وخلق أصيل . والذى أرى تأييده هو الرأى الثاني ، وهو أنهم من البرابرة ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على القوة العقلية التى أمتازوا بها ، والفكر الثاقب الذى لا يكاد يوجد في سواهم والعبقرية النادرة التى وصلت بهم الى هذا المستوى .

- مولــده :

اتفق جميع من ترجم له على أن الشارح ولد سنة ١٠٢١ﻫ (٥) ، فهو أبو عبدالله محمد الصغير المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائى ، ويلقب بالغريب.

---

(١) البدور الضاوية جـ١ ص ١٥ "
(٢) الاســتقصاء جـ٣ ص ١٣٩ "
(٣) الزاوية الدلائية ص ٢٩ نقلا عن العبر لابن خلدون جـ١ ص ١٠٦ .
(٤) المرجــع السابق .
(٥) انظر : «شجرة النور الزكية جـ٢ ص ٣١٣ - دليل مؤرخ المغرب ص ٣٨٨ - معجم المؤلفين جـ١١ ص ١٩٩ . خلاصة الاثر جـ٤ ص ٢٠٣ - هدية العارفين جـ٢ ص ٢٩٦ - الاعــلام جـ٧ ص ٢٩٤ - ايضاح المكنون جـ١ ص ١٧٧ .

قال الكتاني : « ومنهم الشيخ الامام الحبر الهمام ، العالم العلم ، الركن الملتزم، المستلم ، خاتمة النحاة ، وتاج المفرق وفخر المغرب على المشرق الفقيه العلامة القدوة ، الصالح البركة الأسوة أعجوبة الزمان وفريد العصر والأوان الحاج الأبر ، الخطيب البليغ الفصيح الاغر ابو عبدالله سيدى محمد فتحا الشهير بالمرابط ، بن الشيخ سيدى محمد بن أبي بكر الدلائى ولد بزاويتهم بالدلاء في التاريخ الذى توفى فيه جده أبوبكر ، وهى سنة إحدى وعشرين وألف » (١) .

— نشــأته :

لقد كانت نشأته في بيت كله علم ومعرفة ، وفكر وثقافة ، وصلاح ودين ، وأدب وخلق ، وعفة وطهارة ، وصدق ونزاهة ، وبذل وعطاء في سبيل خدمــة الدين والعلم ، ونشر المعرفة والفكر وتقويم اللسان وتصفية العقل ، وتوطيد أركان فروع جميع العلوم ، وقد عرفنا فيما مضى مدى ما كانت عليه زاوية آبائه وأجداده، ومدى ما وصلت اليه في مجال نشر العلوم المختلفة .

اذا كانت نشأته في بئة تكاد حيطانها تنطق بالعلم والمعرفة ، ناهيك برجالها ونسائها وأبنائها .

قال الكتاني : « ونشأ في بلاده ، وأخذ العلم بها عن والده وجماعة من الأئمة من أعمامه ، وإخوته وغيرهم من الواردين عليهم . . . واشتهر بالمرابط لأنه كان متقشفا في الملبس زاهداً في الدنيا منقبضا عنها ، وكان يدعى أيضاً بالصغير والغريب، والذى كان يدعوه بهذا اللقب الاخير هو الشيخ العارف بالله القطب سيدى محمد بن عبدالله الشوسى . . . فلما لقيه وهو قادم على الزاوية قاصداً الحج قال الشيخ لأصحابه: المرابط غريب في هذا البلد ، فكان الشيخ المرابط يفتخر بهذه الكلمة ويتأولها على معنى أنه ليس هو على ما عليه أهله من الأنهماك في الدنيا ، والفرح بالملك (٢).

فقد كانت نشأته على ما كان ينشأ عليه العلماء الأفاضل والصلحاء الأماجد ، والأدباء التقاة فأبوه عالم ، ولا كالعلماء ، وأعمامه وإخوته وأجداده كذلك ، بل كانت بيئتهم بأجمعها أهل علم وعرفان ، وأهل صلاح وبرهان . وأخذ العلوم المختلفة عن فطاحل العلماء ، وأفاضل الصلحاء وأخذ عنه العديد من التلاميذ النجباء كما سيأتي . وحج البيت الحرام ، ومر بأرض الكنانة مصر وأقام بها مدة قوبل فيها من علمائها وأجلائها بالتعظيم والترحيب والاكرام ، ومدح من قبلهم بالقصائد الطنانة ، والاراجيز الرنانة كما سيأتي بيان ذلك ، ثم قفل آتيــا الى بلده فاس الى أن مات عام ١٠٨٩هـ على أصح الأقوال وقيل عام ١٠٩٠ على أضعفها.

---

(١) ســلوة الأنفاس جـ ٢ ص ٩٠ .
(٢) ســلوة الأنفاس جـ ٢ ص ٩٠

قال عبدالودود التازى : « كان يقال له : لسان الدنيا في النحو والأدب، إن حضر وتكلم سكت كل حاضر من ذوى الألسن الفصاح ، وكان فيهم هو المردى وصاحب الوشاح ، وكان مما له التقشف ، لا يلتفت الى لباس ، ومع ذلك فانه كان مهابا لعلمه ، كأنه سلطان ، كان كثير الصمت والاطراق ، وإن حدث حدث بأحاديث رقاق جل كلامه في الحقيقة قد عام في بحر الطريقة ، توفى رحمه الله سنة ١٠٨٩هـ (١)

•• المطلب الثاني : في بيان طلبه للعلوم المختلفة ومنزلته بين علماء عصره :

كما سبقت الاشارة أنه عاش في بيئة كلها علم ومعرفة ، وأسرة جميعها علماء وأدباء ، فباشر طلب العلم مثل أقرانه وسابقيه في زاويتهم العتيدة على أيدى السادة العلماء من الدلائيين وغيرهم ، لأن تلك الزاوية في ذلك الوقت كانت منارة علم وعرفان ، ومقر الأجلاء من العلماء في جميع فروع العلم من عقلية أو لسانية أو غير ذلك ، فواصل شارحنا السير مع الطريق ، وركض جواد الفكر في تلك الميادين حتى حاز قصب السبق ، وبز الفطن واللبق ، ووصل الى ما وصل اليه من النبوغ الخارق ، والفهم الرائق ، وانقادت خلفه العلوم على اختلاف فروعها ، وبرز في جميع الميادين وأصبح ذا ذوق سليم ولسان فصيح .

قال اليفرني في الصفوة : « قال أبو على اليوسى في الفهرست في حقه : « خاتمة النحاة الامام الهمام الباحث ، كان رحمه الله تعالى إماما في علم النحو مشاركا في غيره من الفنون ، له شرح على التسهيل حافل ، وشرح على البسط والتعريف في علم التصريف سماه : فتح اللطيف ، وشرح على الورقات لأمام الحرمين في الأصول وله في علم العربية غير ذلك من أجوبة ومباحثات وتقاييد ، وله خطب وعظية بنى فيها على منزع ابن نباتة ، وله القلم البارع في الانشاء نظما ونثرا مع سمت ونزاهة ، وهمة ومرؤة (٢).

وبعد تمكنه من فهم أغلب العلوم ، وتضلعه في مضمارها ، وحصوله على الرياسة الأدبية والعلمية تولى الإمامة والخطابة والتدريس في المسجد الأعظم بالزاوية الدلائية البكرية وكانت مجالسه النحوية العالية ملتقى نجباء الطلاب وأذكياء التلاميذ أمثال الحسن اليوسى وأضرابه ، وبالاضافة الى التدريس أشتغل كذلك بالتأليف في مختلف الفنون وبخاصة : النحو ، والصرف ، والأصول ــ كما سيأتي ، أما أدبه فرفيع وغزير ويتسم في غالبيته بالطابع الدينى ويختص بمدح الرسول الكريم .

وقد واصل المرابط رسالته العلمية والدينية حتى بعد خروجه مع قومه من الدلاء الى فاس ، مقبلا على التدريس في مساجدها ، والخطابة في المدرسة المتوكلية ، تاركا

---

(١) نزهة الاخبار المرضيين ص ١١٩ .

(٢) صفوة من انتشر صفحة ٨٩ ــ مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٧١ في ع .

السياسة جانبا ، وأن الذى يهمه هو خدمة الدين والعلم ، وأن للسياسة أناسا مختصين.

قال عبدالودود التازى : « أخذ العلم عن والده وعن أشياخ عديدين كان بحرا في العلوم لا يمارى ، وكان من أكابر النحاة ، ألف نتائج التحصيل على شرح التسهيل وله تآليف أخر . . . (١)».

وقال صاحب نزهة الحادى : ومن أعيانهم – أى الدلائيين – المتضلع بالعلوم، خصوصا علم العربية أبو عبدالله محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر الدلائى ، وله شرح على التسهيل لم يؤلف مثله ، وشرح البسط والتعريف وشرح الورقات ، وغير ذلك ، وكان له في الأدب الباع الموفق ، ومن لطائفه الأدبية أن السلطان الرشيد بعد أن استولى على الدلائيين وقضى عليهم ، كان المرابط يوما في مجلسه ، فأنشد السلطان معرضاً به قول المتنبى :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى • عدوا له ما من صداقته بد .

ففهم أبو عبدالله اشارته فقال له : أيد الله الأمير إن من سعادة المرء أن يكون خصمه عاقلا ، فاستحسن الحاضرون حسن بديهته ، ولطافة منزعه (٢).

وصاحب الترجمة لم يكتف بما أخذ عن العلماء الأجلاء ببلاد المغرب بل ضل يتلمس العلم والمعرفة أين ما حل وكلما ارتحل ، لأن طالب العلم دائما ظمآن مهما بلغ ووصل الى مراتب العلوم والفكر ، لقد أخذ عن أجلاء علماء الحجاز ومصر.

قال سليمان الحواب : « ولقى في حجته هذه جماعة من العلماء الأكابر الأعيان ، والصلحاء ذوى العرفان ، وأخذ عنهم وانتفع بهم ، منهم الشيخ أبو الحسن على الشبراملسى والشيخ ابراهيم الكردى ، وغيرهم ، وله منهم إجازات، ذكر ذلك كله في ديوانه الأدبي . . . . (٣)».

ونقل سليمان الحوات من الأزهار الندية ما نصه : « قال الشيخ الحافظ أبو عبدالله سيد محمد أى ابن صاحب الترجمة ما نصه : ولله در والدى رحمه الله وذلك أنه لما كان بالحرم الشريف المقابل بالاجلال والتعظيم والتشريف بمكة المشرفة لقيه شيخ الاسلام أبو مهدى عيسى بن محمد بن محمد الجعفرى الثعالبى نزيل مكة المشرفة ، فتفاوضا في الحديث المتلقى في القديم والحديث حتى أخبره الشيخ المذكور، وأنا شاهد بالفقيهتين الجليلتين الحسنيتين السيدة مباركة ، والسيدة زينة الشرف بنتى الشيخ العلامة عبدالقادر بن محمد بن يحى بن مكرم بن المحب الطبرى الحسينى فأجازتاه جميع ما يجوزتهما روايته ، فمن ذلك الحديث المسلسل بالاولوية كما هو

(١) نزهة الأخبار المرضيين ص ١١٨ .
(٢) نزهة الحادى في أخبار وملوك القرن الحادى ص ٣٢٥ – ٣٢٦ .
(٣) البدور الضاوية جـ٢ ص ٢٧٧ .

مرسوم الآن عندنا ، وسورة الفاتحة عن الشيخ الخطيب العلامة المعمر عبدالواحد بن ابراهيم الحصار المصرى أجازة عامة (١).

هذا ولم يحرم شارحنا من التبرك بأرض الكنانة مصر ، ومطارحة بعض علمائها من أجل الافادة والاستفادة .

قال المحبى في خلاصة الاثر : « وقدم القاهرة في سنة ثمانين وألف ،فأقبل عليه فضلاؤها ، واستفاد منه نجباؤها ، وجرى بينه وبين العلامة الشهاب البشبيشى مطارحات وأسئلة منظومة في فنون العربية (٢).

وقد أعطاه علماء مصر وأدباؤها كل ما يستحقه من أجلال وتعظيم من أجل ذلك النبوغ الذى تحلى به ، وتلك العلوم التى ظهرت في مؤلفاته ومدحه جمع غفير من الأدباء بأشعار عذبة رائعة ، منها :

ما قاله أبو السرور الميداني من قصيدة مطلعها :

شمس الهدى من أمه نال الأدب • فرع الكرام ذوى المكارم والحسب
كنز جواهره العلوم ومن يلذ • بجنابه نال المآرب والطلب
براً وبحراً من أتاه قائل • حدث عن البحر المحيط ولا عجب

الى أن قال :

وأبو السرور أتاكم بمدائح • ومحبة فيها الوفاء مع الرغب

وقال أبو السرور الميداني في قصيدة أخرى يمدحه أيضا :

يا واحداً ما مثله في عصرنا • يا من به جاد الزمان وأحسنا
وبه جميع الكون أضحى زاهيا • والأفق بالاشراق قد أبدى السنا

الى غير ذلك من المدائح التى تدل على أن هذا الرجل له مكانة في نفوس المصريين وغيرهم تقديرا للعلم والمعرفة والرجال المخلصين ، الأمناء على دينهم وتراثهم الحضارى والثقافي .

فمنزلة شارحنا ليست بالأمر الهين ، وانما هى فاقت كل المنازل ، واجتازت الحدود التى أصبحت على مستوى دولى ، وليس مغربيا فحسب ، فتعظيمه وأجلاله واحترامه وتقدير مجهوداته العلمية والفكرية ، في الأراضى الحجازية أو المصرية لا تقل عنها في الأراضى المغربية .

قال سليمان الحوات : « وللناس في صاحب الترجمة ومؤلفاته أمداح كثيرة ، وأشعار أثيرة . . . . قال أبو على اليوسى مادحا أياه :

(١) البدور الضاوية جـ ٢ ص ٢٧٧ .
(٢) خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ .

أيا بدر المعالى والمعاني • ومأمول الأماني والزمان
لك الدنيا غدت فلكا وفلكا • ومبتهجا ومنتهج الأمان

الى أن قال :

أمام طبق الآفاق علما • فغاص يستنير به ودان
كغيث وابل من بعد يأس • وامحال تهاطل في مكان
فأحياه بأزهار حياة • وعم من عمائمه الحسان (١)

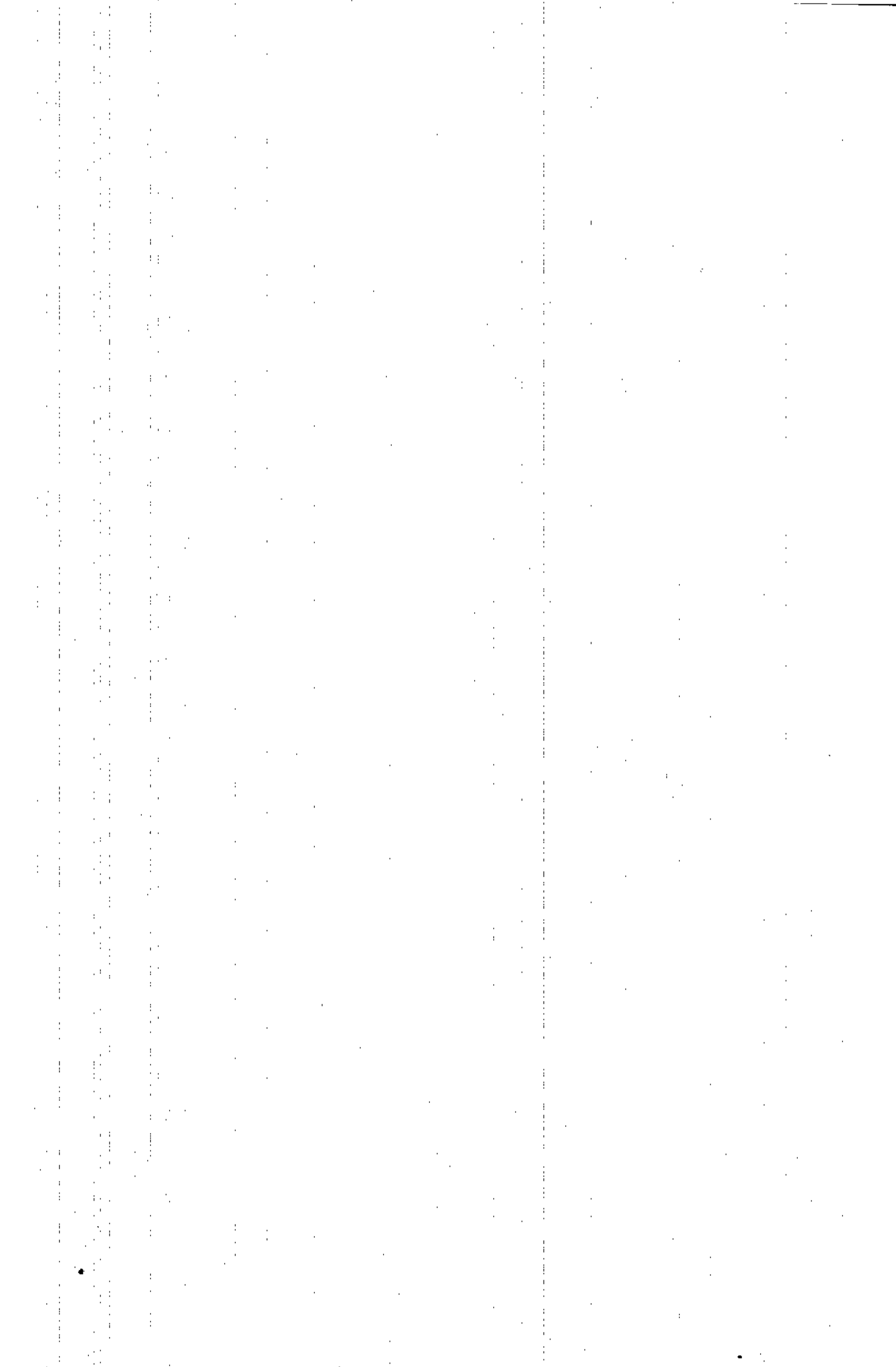
ويكفى دلالة على علو مكانه بين أقرانه ، وبلوغه شأوا لا يكاد يصل اليه الا من كان من أمثاله ما قاله في حقه المحبى في نفحة الريحانة :

هو من بين السلطنة في الدلاء ، وفي الأدب بحر لا تكدره الدلا ، عهده من زماننا قريب ، وخبره في الغرب عجيب غريب . . . . . وكان المرابط هذا يزيد عليهم (٢) في الفضل الباهر ، زيادة القمر على النجوم الزواهر صارم عزمه لا يفل غربه ، وكوكب مجده لا يخاف غربه ، ومعاليه رسومها واضحة ، وفضائله للشموس فاضحة ، صنف وألف ، وأحرز المعالى وما تكلف وآثاره في عقود اللآلى درر ، وأشعاره في جبهة المعالى غرر (٣).

وقال محمد البازغي في حدائق الأزهار الندية :

والرابع الحبر الامام الضابط • محمد نجم الهدى المرابط
كان اماما في علوم جمة • ومنبع التحقيق في دا الهمة
اذا جرى في فهمه لا يسبق • وليس دونه حجاب يغلق
تفجرت من علمه عيون • وخرجت منها الغواني العين
يشهد بأطلاعه الجليل • نتائج التحصيل للتسهيل
قرب فيه كل معنى يبعد • وفيه قد صال على من يجحد
قد غرقت فيه بحار البدر • وللجمال فيه أى سحر
قد غربت شموسه في تسعة • بعد ثمانين وعشر مائة (٤)

(١) البدور الضاوية جـ ٢ ص ٢٨٢ – ٢٨٤ .
(٢) أى على أهل بيت الدلاء .
(٣) نفحة الريحانة جـ ٥ ص ١٩ .
(٤) حدائق الازهار الندية ص ٧ .



ويشتمل على مطلبـــين :

•• المطلب الأول : في شيوخه :

أولهم : والده ، وهو سيدى محمد بن أبي بكر الدلائى ، ذلك الرجل الذى تولى أمر الزاوية بعد وفاة أبيه ، وشد من أزرها ، وأشرف على سير الدراسة والتعليم فيها .

قال سليمان الحوات : « وقد أخذ هذا الشيخ – رضوان الله عنه – فنون العلم الظاهر عن جماعة من الشيوخ الأكابر ، بعضهم ممن كان يقصد زاويتهم البكرية الدلائية ، وبعضهم من رحل اليه بالحضرة الفاسية ، أعتمد من الفريق الأول في علوم الأدب الثمانية ، وغيرها في الصناعات الحسابية والتوقيتية الشيخ أبا العباس أحمد الشهير بأبي القاضى من أولاد ابن القاضى الزناتيين المكناسيين (١).

فهو عالم وابن عالم ، بلغ من العلم المكانة العليا ، وأصبح لا يشار إلا اليه في الفصاحة والفتيا ومن ضمن اساتذته بالمغرب احمد المنجور وأبو زكريا ، ويحى السراج وأبو عبدالله القصار ، وغيرهم .

قال صاحب نزهة الحادى : « وأما والده سيدى محمد بن أبي بكر الدلائى، فهو واسطة العقد ، وخاتمة مشائخ المغرب ، وغرة السعود ، انتهت اليه رئاسة الدين والدنيا . بلغ في الولاية مبلغا لم يكن لأحد من أهل وقته ، وشاع له من الذكر وحسن الصيت ما لم ينله غيره . . . . (٢).

وفي الاستقصاء : « قال اليفرني : « وحدثنى غير واحد من اشياخنا أنه لما دنت وفاته جمع أولاده وعشيرته ، وقال لهم : ان الله مبتليكم بنهر ، فمن شرب منه فليس منى ، ومن لم يطعمه فإنه منى الا من اغترف غرفة بيده » وأنا أقول لكم : ولا من اغترف غرفة بيده ، يشير بذلك الى ما تجاذبوه من أمر الرئاسة بعده ، وذلك من مكاشفاته رضى الله عنه – وقد أعترض عليه بعض الطلبة في قوله : « وأنا أقول . . الخ بأنه سوء أدب لمقابلة كلام بكلامه ، وأجاب عنه حفيده ، وهو الفقيه العلامة أبو عبدالله محمد بن أحمد بن المسناوى بن محمد بن أبي بكر برسالة مستقلة(٣).

وقال عبدالودود التازى : « وأما سيدى محمد بن أبي بكر فقد تضلع في العلوم في حياة أبيه ، أخذ عن أبيه ، وكان أبوه يشير إليه في العلم ، ويصرح أنه أعلم

(١) البدور الضاوية ج ١ ص ٩٩ .
(٢) نزهـــة الحادى ص ٣١٨
(٣) الاســـتقصاء ج ٣ ص ١٤٠ .

أهل زمانه ، وقد تبحر في العلم حتى كان لا يحتاج الى مطالعة ، وأشتهر بالنقل الغريب ، والحفظ التام ، وكان يشهد له أبوه أنه ممن فتح الله عليه في العلم اللدني. . . الخ (١).

وله ترجمة طويلة في البدور الضاوية يرجع اليها من أراد أكثر مما ذكرت وإليك بعض ما قاله في حقه صاحب حدائق الأزهار :

هو الفتى الشيخ الهمـــام الكامل * العارف القطـــب الشهـــير الواصل
ومـــن له مناقـــب عديـــدة * وكف قـــرفي الـــندا مديـــدة
ورتبـــة من الســـماك أطـــول * وطلعـــة من البـــدور أجمـــل (٢)

كان مولده عام ٩٦٧هـ ووفاته عام ١٠٤٦هـ.

– ثانيا – أعمامه : منهم : أحمد الحارثي بن أبي بكر الدلائى ، أحد نحاة الزاوية ولغوييها ، قضى حياته في طلب العلم وتعليمه في الدلاء على أيدى علماء قومه ، وعن الوافدين على زاويتهم مثل : أحمد القاضى ، وأحمد بن عمران الفاسي ، وعلى بن عبدالواحد الأنصارى السلوى ، وأبي حامد العربي الفاسي.

قال سليمان الحواب : « وأجازه الشيخ أبو حامد العربي بن الشيخ أبي المحاسن يوسف الفاسي ، ونص إجازته له وبلفظها ، ومن خطه المبارك نقلتها (٣) وذكر الاجازة .

وقال الحوات في حقه : « هو الشيخ الامام ، العارف الهمام ، قدوة الأنام ، وشيخ الاسلام ، وعمدة الأئمة الأعلام من أماط لثام الاشكال عن – مخدرات عرائس العلوم ، وأبان مكنوناتها لأرباب المعاني والفهوم . . . . كان رضى الله عنه إماما كبيراً ، وعالما عاملا وعارفاً شهيراً ، وأديباً ما هراً ، وبحراً زاخراً ، ذا همة سمت فوق الكواكب ، وبلاغة وذهن ثاقب قرأ العلوم ودرسها ، وشيد الفضائل وأسسها ، وحصل من العلوم على طائل . . . . (٤) الخ .

وقال الكتاني : « وكانت له اليد الطولى في التاريخ والحساب واللغة والبيـــان والأدب والأصول والفقه ، والحديث ، وغير ذلك ، وله شرح على مختصر ابن الحاجب ، وتقاييد كثيرة في فنون شتى ، وأجوبة عجيبة ، وانظام كثيرة وأشعار أدبية (٥).

---

(١) نزهـــة الأخيار المرضيين ص ١٠٣ .
(٢) حـــدائق الازهار الندية ص ٣ .
(٣) البدور الضاوية جـ ١ ص ٢١٤ .
(٤) البدور الضاوية جـ ١ ص ٢١٣ .
(٥) ســـلوة الانفاس جـ ٢ ص ٩٣ .

وقال في حقه صاحب حدائق الازهار :

ثانيهم المحقق النحريـــر * شيخ الشيوخ العـــارف الكبـــير
الحارثي أحمـــد المحمـــود * ومن أقـــر فضلـــه الحســـود
هو الإمام الفرد ذو الاتقـــان * ومركز التحقيـــق والعرفـــان (١)

الى آخر حديقته ، وتوفي بالدلاء عام ١٠٥١هـ ، وقيل توفي بعد الثمانين وألف أي بعد خروج أهله من الدلاء أما تاريخ ولادته فلم يذكره أحد من المؤرخين.

(٢) ومنهم سيدي الشرقي بن سيدي ابي بكر الدلائي ، كان حافظا حجة ، أديبا ، ضابطا ، مقرئا مجوداً من كبار علماء أهل العلم والمعرفة .

قال الكتابي : « العالم العلامه الجليل ، والمحصل البليغ الأثيل ، أعجوبة الزمان حفظا وفهما ، ونادرة العصر تحقيقا وعلما ، وعلم أعلام النحاة ، وصاحب الحلال المرتضاة ، ورجل الحديث ، ولد ببلادهم بالدلاء سنة ١٠١٩هـ وقرأ بها على الأستاذ سيدي شعيب ، وعلى أخويه سيدي محمد وسيدي الحارث ، وغيرهم ، وأجازوه اجازات عامة ، تخرج به هو جماعة من دوية وغيرهم ، وكان إماما في المعقول والمنقول ، محصلا من العلوم ما تقصر عنه المدارك والعقول . « وكان له باع مديد في النحو واللغة العربية والأدب ، والتواريخ ومعرفة شديدة بالفروع والأصول ، وله شرح على الشفا حافل ، وحاشية على المطول ، وتقاييد كثيرة في جميع الفنون (٢) » .

وقال في حقه صاحب حدائق الازهار الندية :

ثالثهم مهـــذب الأخـــلاق * وصـــاحب الادراك والادواق
الســـيد الشرقي نجـــم الساري * ومســـعد الرائي ويمـــن الجـــاري
قد كان في العلم من الأطواد * ومغـــنم الوفـــود والقصـــاد

الى أن قال :

في عام تسعة مـــع السبعـــين * من بعد عشرة مـــن المئين (٣)

أي تاريخ وفاته عام ١٠٧٩ هـ.

وقال عبدالودود التازي : «وقد كان سيدي الشرقي في العلم آية من آيات الله، وكان لا يماري في الانشاء ومما يدل على باعه المديد في العلم أنه شرح الشفا بشرح رائق بديع ، وكان له يد طويلة في علم الأصول توفي عام ١٠٧٩ هـ (٤).

(١) حـــدائق الازهار الندية ص ٣ وانظر الزاوية الدلائية ص ٨٣ .
(٢) ســـلوة الانفاس « جـ ٢ ص ٩٤ » وانظر البدور الضاوية جـ ١ ص٢١٧ .
(٣) حـــدائق الازهار « ص ٥ » .
(٤) نزهـــة الاخيار ص ١١٤ .

(٣) ومن أعمامه سيدى أبو عبدالله محمد الخديم بن الشيخ سيدى أبي بكر الدلائي .

قال سليما الحوات : « هو الامام العلامة النحرير ، ذو التدقيق والتحقيق والتحرير ، والفهم الرائق والذهن الفائق ، من أحاط بمجمل المعقول ، وأتقن تفصيل المنقول . . كان مشاركا في كثير من الفنون ، كثير الحفظ للغة وأشعار العرب ، حافظا ضابطا صادق اللهجة ، محافظا على السنة في جميع أحواله ، غزير العلم ممتع الحديث ، كثير الفوائد . . . . ولد ببلادهم الزاوية البكرية وقرأ بها على جماعة من شيوخها الأجلة . . وشارك في فنون عديدة من الفقه واللغة والعربية والعقائد والحساب والفرائض ، وغير ذلك ، وكان بالحديث عارفا . . . وتخرج به جماعة من دوية وغيرهم وسبب تسميته بالخديم : أنه كان ملازما لخدمة والده سيدى أبي بكر ... توفي رضي الله عنه سنة ١٠٥٩هـ ودفن بالزاوية البكرية الدلائية(١).

(٤) ومنهم سيد عبدالكريم بن الشيخ سيدى أبي بكر الدلائي صاحب النسل الطاهر والعلم الزاخر والفضل الاكبر فهو من أسرة كلهم عالم وابن عالم ، وفاضل وابن فاضل ، ليس لهم هم إلا السعي وراء التحصيل العلمي ، والتحرير الفكرى ، والتجميل الخلقى ، والتقويم العقلي .

قال عبدالودود التازى — في سياق الحديث عن سيدى أبي بكر الدلائي « ولد خمسة أولاد سيدى محمد ، وسيدى عبدالرحمن ، وسيدى الحارث ، وسيدى الشرقي ، وسيدى عبدالكريم ، أما الأخيران — أى الشرقي وعبدالكريم فقد أخذا عن أخيهما سيدى محمد المذكور ، وعن سيدى العربي الفاسي وتبحرا في العلوم حتى كانت تشد اليهما الرحال من كل جهة في علم المعقول والمنقول والمنطق والبيان، والأصول ، واللغة والتفسير والنحو والتصريف ، حتى كان يضرب بهما المثل في زمانهما في العلم ، ولهما حواش لطيفة على المنطق تكلما فيها مع شرح الشيخ السنوسى . . . (٢)».

لقد كان سيدى عبدالكريم من أهل العلم والعمل به ، وبرع في نظم القريض وحاز من الفصاحة ما لم يحزه سواه ، ومن الذكاء ما عجز عن وصفه اللسان ، كان غزير الحفظ ثاقب الفهم ، متفننا في أنواع العلوم ، توفي عام ١٠٤٩هـ ودفن بزاويتهم رحم الله الجميع .

هذا وقد قال سليمان الحواب في سياق الحديث عن الشارح سيدى محمد المرابط الدلائي وشيوخه :

---

(١) البدور الضاوية جـ١ ص ٢٢٦ — وانظر نزهة الاخيار ص ١١ .
(٢) نزهة الاخيار ص ١٠٢ . وأنظر البدور الضاوية جـ ١ ص٢٢٧ .

« أخذ العلم الظاهر عن والده ، وجماعة من أقاربه ، منهم أعمامه أبو العباس أحمد الحارثي ، وأبو عبدالله محمد الشرقي ، وسيدى عبدالكريم الخديم ، وعن إخوته : سيدى المسناوى ، وسيدى عبدالخالق وسيدى عمر وسيدى أبن عمر ، وغيرهم من الواردين عليهم كالشيخ أبي حامد العربي بن يوسف الفاسي ، وأبي العباس أحمد بن على بن عمران الفاسي وغيرهما وله الرواية عن الحافظ أبي العباس أحمد بن على بن يوسف الفاسى ، وأخيه الامام ابن محمد عبدالقادر ، رضى الله عنهما (١) ».

ولنبدأ بالحديث عن إخوته الذين أخذ عنهم كما ذكرنا بشيء من التفصيل :

١ ـ الأخ الأستاذ الامام قدوة الانام وحجة الاسلام سيدنا أبو عبدالله محمد المسناوى ابن الشيخ الواصل سيدى محمد بن الشيخ العارف بالله سيدى أبي بكر الدلائى . ولد بالزاوية الدلائية ، وفي رحاب العلم والمعرفة ترعرع ، وفي محراب التدين والتفقه تعبد ، وفي حلبة اللغة العربية والآداب والنحو والصرف تمرس وتفرس ، وكان مولده في أوائل المائة الحادية عشر .

قال سليمان الحواب : « نشأ بالزاوية الدلائية وقرأ في صغره وارتحل لمدينة فاس في طلب العلم قبل أن يناهز الحلم ، فأدرك بها الامام النظار أبا عبدالله محمد بن قاسم القصار ، وحضر مجالس درسه وانتفع به ولازم القراءة على الامام الأوحد أبي محمد عبدالواحد بن عاشر الأنصارى وعلى الفقيه القاضى أبي القاسم ابن أبي النعيم الغساني وغيرهم . . . . وكان آية من آيات الله في دقائق المرسوم والمفهوم بارعا في الفقه والاصلين ، والتفسير والحديث وعلم الكلام والمعاني والبيان والسير واللغة وعلم الانساب ، والأدب والقراءات . . . . (٢) » .

هذا وقد ذكر له صاحب الزاوية الدلائية من المصنفات أربعة عشر مصنفا (٣) منها :

تقيد كاشف عن أحكام الاستنابة في الوظائف ، نصرة القبض والرد على من أنكر مشروعيته في الصلاة ، نوادر المسناوى ، صرف الهمة الى تحقيق معنى الذمة ، التعريف بالاشراف الادارسة الجوطيين ، وغير ذلك وأغلبها موجود في الخزانة العامة بالرباط .

توفى رحمه الله قتيلا غدرا عام ١٠٥٩ هـ

(٢) الأخ الاستاذ أبو محمد عبدالخالق بن الشيخ الامام سيدى محمد بن العارف بالله سيدى أبي بكر الدلائى ، فهو من كبار الأئمة وعظماء الفكر والعقل ، المتبحر

---

(١) البدور الضاوية جـ ٢ ص ٢٧٥ وانظر ترجمته في نشر المثاني جـ ١ ص ١٩٥ .
(٢) البدور الضاوية جـ ٢ ص ٢٥٦ . انظر حدائق الازهار الندية ص ٣ .
(٣) الزاوية الدلائية ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، وانظر نزهة الاخيار المرضيين ص ٩ .

في أغلب الفنون والعلوم .

قال سليمان الحواب : « وكان رضى الله عنه إماما بارعا ، حبراً جامعا ، عالما متفننا داركا مستحضرا للفقه والنوازل ، غاية في الحفظ والفهم وفصاحة اللسان ، عارفا بالنحو واللغة والأصول ، والمنطق والبيان ، وأما التفسير والحديث والتصوف فلا يمارى في ذلك ، عارفا بالأدب . . . ولد بالزاوية البكرية ونشأ بها ، وأخذ العلم عن والده ، وجماعة من أقاربه ، وغيرهم من الأئمة الأعلام كالشيخ عبدالواحد بن عاشر ، والفقيه القاضى أبي القاسم بن أبي النعيم الغساني . . . . وغيرهم (١)».

وقال عبدالودود التازى : « وجاء سيدى عبدالخالق بن سيدى محمد بن أبي بكر فكان من أكابر العلماء ، ذا همة عالية ، ملأ المغرب علما وفهما وشجاعة وعزما ، وكان مهاباً حتى كان يقال له : ملك العلماء وسيد الخطباء له في علم الظاهر والباطن باع مديد في كل فن من فنون العلم ، وكان قد أشتهر بعلم البديع ، رق ولطف فيه لطافة الازهار في الربيع ، كان اذا تكلم فيه أوهن العقول ، فلم يدر كل واحد من أحبار العلماء أمامه ما يقول ، وإن فاه للقريض فله فيه الباع العريض . . . . (٢) ».

قتل رحمه الله تعالى في عام ١٠٥٩هـ وحمل الى الزاوية الدلائية فدفن بها .

(٣) الاخ الاستاذ سيدى عمر بن الشيخ سيدى محمد بن الشيخ الهمام سيدى أبي بكر الدلائى ، عرف بالشجاعة والبطولة في الحق ، والسيادة والاقدام من أجل الدين والعلم ، والسماحة واللين في جانب الضعفاء والمحتاجين ، وكان من خصائصه الفهم السليم والافهام .

قال سليمان الحواب : « وكان رضى الله عنه أحد الأئمة الأعلام الملحوظين بالاجلال والاعظام ، ومن أكابرهم المقدمين . . أخذ العلم الشريف عن والده وجماعة من أقاربه ، وعن الشيخ الامام أبي حامد سيدى العربي الفاسى وغيرهم ، وكان بديع النظم ، شاعراً مجيداً مشاركا في الفنون ، يحفظ الفوائد الغريبة من كل فن ، له فهم ثاقب نقاد ، وفكر رائق وقاد . . » وفي عام ١٠٥٥ هـ ، توفى رحمه الله في الحركة الى الحيانية ، وحمل مكفورا مصبرا الى الزاوية الدلائية فدفن بها (٣).

(٤) الأخ الاستاذ سيدى أبو عمرو بن الشيخ سيدى محمد بن الشيخ سيدى أبى بكر الدلائى .

الأخ الرابع المتتلمذ عليه المرابط ، كان إماما كبيرا ، وعالما شهيرا ، وجهبذاً نحويراً ، عميد المجد والإفادة ، ووحيد الفضل والسيادة .

---

(١) البدور الضاوية ج ١ ص ٢٥٩ وانظر حدائق الازهار ص ٨ .
(٢) نزهــة الاخيار المرضيين ص ١١٥ – ١١٦ – وانظر نشر المثاني ج ١ ص ١٩٥ .
(٣) البدور الضاوية ص ٢٦٤ . وانظر نشر المثاني ج ١ ص ٢١٥ .

قال سليمان الحواب : « وكان له قدر شامخ وقدم في الأدب راسخ وفي صناعة الانشاء والترسيل ، والنظم البليغ الشهير . . . أخذ العلم عن جماعة من شيوخ زاويتهم الأجلة ، وعن غيرهم من الأئمة الواردين عليهم كالشيخ ابن العباس أحمد ابن عمران السلاسى، والإمام أبى حامد العربى الفاسى ، ودرس في الزاوية وانتفع به خلق كثير في الفقه والحديث والاصليين والعربية والتلخيص وجمع الجوامع والألفية وغير ذلك (١) » .

وكانت وفاته عام ١٠٦٩ ه (٢).

وممن أخذ عنهم ، وتفقه على أيديهم ، ونبغ في اللغة العربية بسببهم من غير أهله وأقاربه :

١ ـ أستاذ جميع الأساتذة ، ومربى كافة المربين ، من كان له قصب السبق في الزاوية الدلائية في سبيل خدمة العلم والمعرفة ، وصقل الفكر وتصفية العقل البشرى من كانت جهوده لها الفضل الأكبر في خدمة الدلائيين وغيرهم بحر العلم الزاخر ، وأعجوبة العصر الآخر ، نادرة الزمان حفظا وفهما وإتقانا سيدى أبو عبدالله وأبو حامد محمد العربى بن الشيخ أبى المحاسن سيدى يوسف الفاسى الفهرى، ولد بمدينة فاس في عدوة القرويين سنة ٩٨٨ه .

قال الكتانى : « وقرأ القرآن ، وأخذ في تعلم العلم ، فأخذ عن والده وعمه العارف ، وشقيقه أبى العباس ، والشيخ القصار ، وأبى الطيب الزياتى وأبى العباس أحمد الزياتى . . . وغيرهم ممن أشتمل عليه كتابه مرآة المحاسن وكان عالما عاملا حافظا محققا ، دراكا للعلوم ، غواصا على الدقائق والفهوم ، رأسا في التفقه والضبط ، وهو آخر علماء المغرب في تحقيق المسائل الغامضة . . . وقد أخذ عنه رحمه الله جماعات من فاس وغيرها من سائر أقطار المغرب منهم بنوه الأربعة أبو نصر عبدالوهاب ، وأبو الحجاج يوسف ، وأبو فارس عبدالعزيز ، وأبو محمد عبدالسلام، وابن أخيه سيدى عبدالقادر الفاسى وألف تآليفا عديدة منها : نظم مراسم المعتمد في مقاصد المعتقد ومنظومة تلقيح الأذهان بتنقية البرهان . . . . . وغير ذلك ، وله قصائد كثيرة وشرح عدة كتب مات قبل اتمامها ، منها مرءات المحاسن ، وشرح قصيدة كعب بن زهير ، وشرح الشفا وشرح دلائل الخيرات للجزولى (٣)».

وتوفى رحمه الله عام ١٠٥٢ه . بثغر تطوان ، ودفن هناك ، ثم نقل منه بعد عامين أى عام ١٠٥٤ه في تابوت الى فاس فوجد دمه طريا ، قيل : وتعاون جماعته

(١) البدور الضاوية ص ٢٦٥ .
(٢) أنظر : الزاوية الدلائية ص ٢٥٥ .
(٣) سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ .

على حمله فوجدوه ثقيلا ، لم يروا اثقل منه ، وذلك دلالة على أنه من الشهداء (١).

(٢) الشيخ الامام القدوة ركن الاسلام وعلم الاعلام ، المحصل من العلوم ما تقصر عنه المدارك الحجة البالغة في العلوم على أختلاف فروعها .

قال الكتاني : « المتبحر بالتوحيد الذى عليه المدار ، وإليه تتوجه جميع الاسرار ، الكامل علما وعملا وخلقا وأدبا ومقاما ، ودينا ، البصير بنوعى العلم النافع واللدنى أبو محمد وأبو السعود سيدى عبدالقادر الفاسى بن سيد على بن أبى المحاسن سيدى يوسف الفاسى ، ولد عام ١٠٠٧هـ في شهر رمضان المعظم في القصر الكبير ، وبه نشأ في حجر أبيه ، فتعلم القرآن والعربية والفقه والحديث وغيرها على أبيه وغيره ، ثم رحل لفاس برسم القراءات في حياة أبيه في أوائل رجب سنة ١٠٢٥هـ ونزل بالمدرسة المصباحية ، وانكب على التعليم والجد والاجتهاد ، وتحصيل الفوائد حتى أنه كان كثيرا ما يجد نفسه سائراً في الطريق من غير قصد ، لتعلق قلبه بمجالس العلم . . . . . وأخذ عن أبيه العارف علوما كثيرة من تفسير وحديث وفقه وعقائد وبيان ، ونحو وأصول ومنطق ولغة وسائر الفنون ، وأخذ أيضا جميع ذلك عن عمه سيدى العربى الفاسى وأجازه في كل ما تجوز له روايته باللفظ والخط وأخذ أيضا عن الشيخ أبى القاسم أبى النعيم الغسانى ، والشيخ أبى مالك عبدالواحد بن عاشر . . . . وكانت وفاته بعد زوال يوم الأربعاء ثامن شهر رمضان المعظم عام ١٠٩١هـ ، ودفن بالقرب من الزاوية المنسوبة اليه بحومة القلقليين من عدوة فاس القرويين في موضع تدريسه العلم بها (٢).

(٣) الشيخ الفقيه ، والعالم النبيه المشارك أبو العباس أحمد بن على بن يوسف ابى المحاسن الفاسى .

قال صاحب نشر المثانى : « مشارك في عدة علوم ما بين منقول ومفهوم وكان مشهورا بحسن الالقاء والتدريس عظيما في الحفظ والفهم ولد في صفر سنة ٩٧٧هـ بالقصر ورحل صاحب الترجمة الى فاس ليتخرج على مشائخها ، ثم عاد الى القصر ثم سكن مكناسة الزيتون واستوطن بها حتى آخر عمره الى أن سافر الى القصر فأدركته هناك منيته صبيحة يوم الجمعة ثانى عشر شعبان سنة ١٠٧٢هـ وحمل الى فاس فدفن بها (٣) .

(٤) ومنهم الشيخ الفقيه المحدث الحافظ الأديب البليغ أبو العباس أحمد بن الشيخ الامام عالم الأدباء وأديب العلماء قاضى الجماعة أبى الحسن على بن الشيخ

---

(١) انظر ترجمته في « الاستقصاء ج ٣ ص ١٤٧ – ونشر المثاني ج ١ ص ١٨٢ – هدية العارفين ج ٢ ص ٢٨٠ – الزاوية الدلائية ص ٦٣ – ١١٣ .

(٢) سلوة الأنفاس ج ١ ص ٣٠٩ وما بعدها – وانظر : خلاصة الاثر ج ٢ ص ٤٤٤ نشر المثاني ج ١ ص ٢٩٠ .

(٣) نشر المثاني ج ١ ص ٢٠٠ .

الفقيه النحوى ، أبى زيد عبدالرحمن بن أحمد بن عمران السلاسى. كان من كبار حفاظ المغرب ، ومن أشد العلماء على تحقيق المسائل العلمية ، والوصول من ورائها الى هدف خدمة الدين والعلم والفكر توفى ١٠٧٥ﻫ (١).

هذا وان المرابط لم يفتر عن تحصيل العلم حتى في أسفاره ، وهو قد بلغ الغاية في ذلك .

فممن أخذ عنهم ، وازداد تمكنا وتضلعا بالاراضى الحجازية .

من كان له الختام في مجال التحقيق والتدقيق ، وفصل الخصام في دقة النظر ، وجودة الفهم ، وسرعة استخراج الاحكام من عبارات العلماء ، وقوة التأنى في البحث شيخ الشيوخ سيدى على بن على أبو الضياء نورالدين الشبراملسى (٢) كانت له اليد الطولى في جميع المجالات أى : مجالات العلم والفكر والكرم ، والحلم واللطف والصلاح .

ولد ببلدة شبراملس — قرة من قرى مصر وحفظ الشاطبية والخلاصة ، والبهجة الوردية والمنهاج ، ونظم التحرير ، والغاية ، والجزرية والكفاية والرحبية ، وغير ذلك كثير وكثير ، وأخذ جميع القراءات باتقان كما أخذ الفقه والحديث عن النور الزيادى ، وسالم الشبشيرى ومشائخه في جميع الفنون وفروع العلوم لا يكادون يحصون من كبار العلماء واصاطين الفكر والعقل .

وكان تاريخ ولادته عام ٩٩٧ﻫ ، وتوفى عام ١٠٨٧ﻫ .

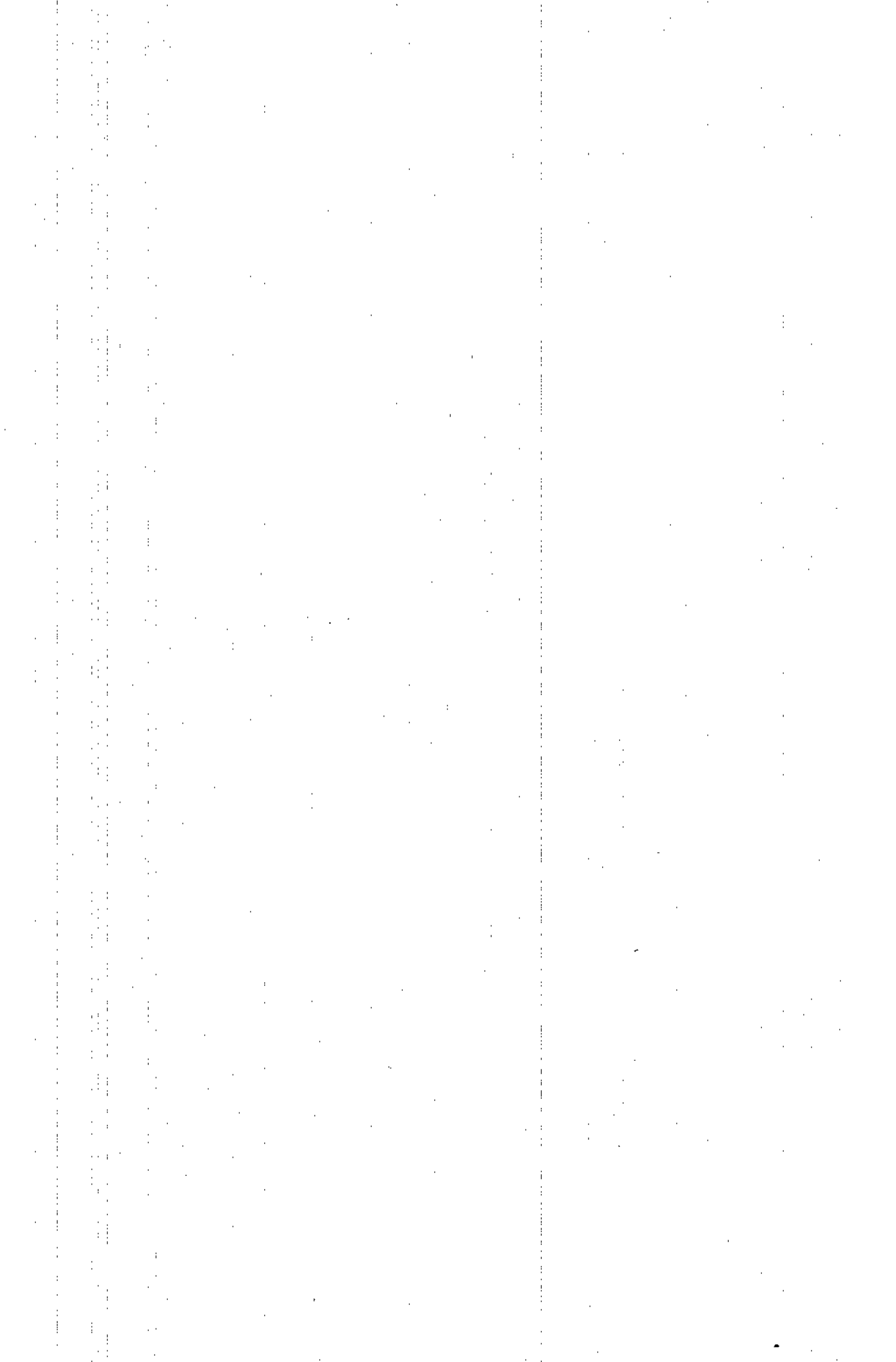
وما أشتهر من مؤلفاته هى : حاشية على المواهب اللدنية في خمس مجلدات وحاشية على شرح الشمائل لابن حجر ، وحاشية على شرح الورقات الصغير لابن قاسم ، وحاشية على شرح أبى شجاع لابن قاسم الغزى ، وحاشية على شرح الجزولية للقاضى زكريا ، وحاشية على شرح المنهاج ، النهاية لشمس الرملى وغير ذلك .

وممن أخذ عنهم بالاراضى المباركة الحجازية الشيخ ابراهيم الكردى والشيخ أبو محمد عبدالقادر الطجم ، وغيرهم وغيرهم .

---

(١) انظر ترجمته في نشر المثاني جـ ١ ص ٢٠٧ .

(٢) انظر : ترجمته في خلاصة الاثر جـ ٤ ص ١٧٤ — نشر المثاني جـ ١ ص ٢٦٣ .



•• المطلـــب الثاني : تلاميـــذه :

أما مجال من تتلمذ عليه ، وأخذ أصول المعرفة على يديه ونال من الحضوة الميمونة والثقافة الاسلامية ، والتربية الروحية ، والتكوين الخلقي ، والتفنن البحثي ، والذوق السليم ، والطبع المستقيم فهو مجال مترامي الاطراف ، شاسع الأرجاء وأن من نال من ذلك من فضائل شارحنا فعددهم لا يحصى كثرة ، ولا يستقصى عدا .

ونكتفي بمن ظهرت أثاره بينه على ثقافتة ، وكاد أن يلازمه ملازمة الروح للجسد ، قال سليمان الحوات : « وأخذ عنه بالدلاء جمع كثير وجم غفير من ذويه وغيرهم ، منهم الأديب النسابة المؤرخ أبو العباس سيدي أحمد بن عبدالقادر القادر الحسني ، والشيخ أبو علي سيدي الحسن بن مسعود اليوسي (١) . . . .

ولنبدأ بتفصيل ما يتعلق ببعض تلاميذه من ذويه وأقاربه فنقول : منهم :

١ ـــ ولده الامام العالم الهمام ، الفقيه الأجل ، القدوة الأمثل الناظم الناثر ، الحافظ المتفنن الماهر أبو عبدالله سيدي محمد بن أبي عبدالله سيدي محمد المرابط ابن أبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدلائي .

قال الكتاني : « ولد بالزاوية البكرية الدلائية وبها نشأ وأخذ العلم عن والده وجماعة من أقاربه ، وكان فقيها عالما ، مدرسا عاملا ، خيرا تقيا فاضلا ، أحد الفضلاء في عصره تفسيرا وحديثا وفقها واسماء رجال ، وما يتعلق بعلم الحديث ونقل اللغة وكانت له مشاركة في فنون عديدة . . . . وله أنظام كثيرة ، وأمداح نبوية وتعظيمات مصطفوية توفي سنة ١٠٩٩هـ بفاس الادريسية ودفن مع والده المذكور (٢).

(٢) ومنهم الفقيه الجليل ، العلامة سيدي أبو محمد عبدالسلام بن سيدي الشاذلي بن سيدي محمد بن أبي بكر الدلائي.

قال سليمان الحوات : « ولد ببلادهم بالدلاء ، وبها نشأ ، وأخذ العلم عن والده وجماعة من أقاربه ، ودرس هناك ، ونفع وانتفع ثم خرج مع والده واستقر بفاس ثم ذهب لمكناسة الزيتون فأقام بها مدة ، وتولى الامامة والخطابة بجامعها الأعظم ، وانتصب للتدريس والفتيا ، وتخرج به جماعة وله أنظام كثيرة وأنثار أدبية كثيرة توفي مطعونا ثالث محرم الحرام من عام ١٠٩٠هـ بمكناسة الزيتون وحمل لفاس ودفن بها (٣)

(١) البدور الضاوية «ص ٢٧٦ »
(٢) سلوة الانفاس جـ ١ ص ٩٢ وانظر ترجمته في البدور الضاوية ص٤٤٨ .
(٣) البدور الضاوية ص ٢٦٨– وانظر : سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٩٨ .

(٣) ومنهم – أى : أقاربه – العالم العلامة ، البحر الزاخر والطود الشامخ المحقق ، ذو التحصيل والتفصيل والتحرير ، الفقيه القدوة الفهامة ، أبو عبدالله سيدى محمد بن سيدى الشاذلى بن محمد بن أبى بكر الدلائى.

قال الكتانى : « كان من العلماء العاملين ، والفضلاء الكاملين مدرسا حليما، جوادا مفضالا كريما ، . . . . . . وكان آية من آيات الله في علم البلاغة والأدب رشيق العبارة باهر الاشارة ، وله القلم البارع في الانشاء والترسيل ، والقدم الراسخ في التحصيل والتفصيل والتوصيل ، ولد بالزاوية الدلائية ، ونشأ بها ، وأخذ عن والده وعن أعمامه سيدى محمد المرابط وسيدى أبى عمرو وسيدى الغزوانى ، وغيرهم ، وعن الشيخ سيدى عبدالقادر الفاسى ، وولده سيدى محمد ، ودرس بالزاوية وانتفع ثم خرج منها مع والده وأهله عند الحادثة العظمى (١).

توفى عام ١١٠٧هـ.

(٤) ومنهم : الامام الجليل ، العارف بدقائق الامور الفاهم لخفايا السطور ، العالم العلم شيخ الاسلام ، وعلامة الأعلام ، أبو عباس سيدى أحمد بن سيدى الشاذلى الدلائى .

قال الكتانى : « ولد ببلادهم الزاوية وبها نشأ وأخذ العلم عن والده ، وجماعة من أقاربه ودرس العلم هناك ، وكان فصيح اللسان في الانشاء والنظم ضاربا في فنون الأدب بسهم وأى سهم ، له تقاييد كثيرة ،وأشعار أدبية شهيرة،ومكاتبات وأسجاع تستحسنها الطباع ، وقد أقر له بالتقديم في القريض كل من نشر لواءه العريض . . . . (٢) .

توفى عام ١١٠٦هـ.

(٥) ومنهم : الفقيه العالم الهمام الولى الصالح ، العلامة المبجل سيدى الطيب بن العلامة الامام سيدى الشاذلى الدلائى.

قال سليمان الحوات : « ولد رضى الله عنه بالزاوية الدلائية ، وبها نشأ وأخذ العلم عن والده وجماعة من المشائخ أقاربه وكان رضى الله عنه آية من آيات الله في الحفظ والتحصيل ، صاحب تحرير وتدقيق ودراية وتحقيق ، أخذ من كل علم بنصيب ، وله في التدريس والتقرير اليد الطولى والباع الرحب . . . توفى رحمه الله تعالى ورضى عنه عام ١١٠٧هـ (٣).

(١) سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٨٩ – وانظر البدور الضاوية ص ٤٦٩ .
(٢) سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٩٨ – وانظر البدور الضاوية ص ٤٧٦ .
(٣) البدور الضاوية ص٤٧٦ .

(٦) ومنهم : الفاضل الأكمل ، المحقق الفهامة المدقق ، خاتمة أهل زمانه ، العالم المفيد ، مجدد العصر بالتدريس والتقييد ، أبو عبدالله سيدى محمد بن العلامة سيدى أبى عمر – بفتح العين والميم – بن سيدى محمد بن سيدى أبى بكر الدلائى.

قال الكتانى : ولد ببلادهم بالزاوية البكرية ، وبها نشأ وأخذ العلم عن جماعة من شيوخها ، وكان آية باهرة في تحقيق العلوم وأيضاح المنطوق منها والمفهوم ، يبهر بفصاحته الألباب ، ويأتى في تقريراته بالعجب العجاب استوطن فاسا بعد الحادثة العظمى بزاويتهم ، فأخذ عنه بها الأكابر وافتخر به ذووا الاقلام والمحابر.. توفى رحمه الله تعالى عام ١٠٩٩ هـ ، ودفن بروضتهم (١).

(٧) ومنهم : العلم الذى لا يدانى البحر الزاخر علما وأدبا وحكمة ، والحبر الذى أعجز من تقدم أو تأخر ، ذو الكلام الجزيل ، والقول الفصل ، واللفظ الفائق ، والمعنى الرائق ، من حاز قصب السبق في الفنون وفهومها ، الجامع لشتات معانيها وعلومها ، المختص بحل المشكلات وإيضاح المعضلات نخبة الأدب ، وخلاصة المجد والحسب أبو عبدالله سيدى محمد الطيب بن الشيخ الامام الحافظ المحدث الهمام سيدى محمد المسناوى بن شيخ الاسلام سيدى محمد بن إمام الأئمة سيدى أبى بكر الدلائى.

قال سليمان الحوات : « كان رحمه الله إماما كبيرا وأديبا ماهرا شهيراً ، وعالما عاملا ، وفاضلا كاملا ، وقطبا واصلا ، قرأ رضى الله عنه بالزاوية على أعمامه وأبيه ، وأهله وذويه ، ومن آوى اليهم من الأعيان من الأقطار والبلدان من أئمة فاس وغيرها من الأوطان ، كالشيخ سيدى حمدون الأبار ، وسيدى العربى الفاسى ، وسيدى محمد بن سودة ، وغيرهم من الأئمة الاعلام ، ورحل لفاس ، وأخذ عن الشيخ سيدى عبدالقادر بن على الفاسى وسيد حمدون المزوار . . . . وقد وقفت على سؤال بعث به اليه صاحب الرحلة الفقيه العالم الأديب البارع أبو سالم سيدى عبدالله المدعو عياش ابن سيدى محمد بن أبى بكر العياشى يسأله فيه عن عدة مسائل من علم المعقول ، ونص السؤال :

سيدى لا زالت شموس علومكم مشرقة ، وأزهار رياض أفهامكم مؤتلفة مونقة ، جوابكم الكافى بكلامكم الشافي عن مسائل أشكلت علينا في كتابى السعد والمحلى . . . ومنها قول السعد في مختصره عند قول المتن : ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما . . . . الخ فانه قال في مطرح هذا المحل : مثل كون الكفار قائلين بهذا القول ، وأصحاب محمد عليه السلام غير قائلين ، فقد أشكل علينا هذا الكلام ، فان المميز لاحد المتشاركين ما ذكر المتن وهو قوله : أنحن

(١) سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٩٩ – وانظر البدور الضاوية ص ٤٦٧ .

أو أصحاب محمد ، لم يذكر الشارح هذه الزيادة في مطولة ولا في شرح المفتاح . . . الخ (١).

وقد تضمن هذا السؤال تسعة أجوبة ذكرها سليمان الحواب ، وهى غاية في الدقة والفهم ، والاحاطة ، والوضوح ، وقد ذكر أيضا نص الرسالة التى بعث بها العياشى يشكر فيها الشيخ على اجابته ، ونص الرد على تلك الرسالة .

وقال سليمان الحوات ، : « ولصاحب الترجمة رحمه الله رسائل عديدة رائقة جيدة فائقة ، وانشاءات أثيرة وانظام كثيرة ، وأشعار مذكورة ، وموشحات مشهورة . . . . وكانت وفاته رحمه الله في رجب سنة ١٠٧٧ﻫ ، ودفن بالزاوية البكرية مع أسلافه (٢).

(٨) ، (٩) ، (١٠) ومن تلاميذه أولاد أخيه محمد الحاج وهم : أحمد ومحمد ، وعبدالله أبناء الأمير والعالم النحرير سيدى محمد الحاج بن سيدى محمد بن أبى بكر الدلائى.

وهم من هم علما ، وحكمة وأدبا وشجاعة ، وخلقا عظيما ، من كبار الفقهاء وفحول الأدب ، ورجالات الفكر والعقل محققين للمسائل العلمية ، مبرزين في الميادين الأدبيه متقنين للحياة السياسية والاجتماعية .

توفى أحمد عام ١٠٦٤ﻫ ، وتوفى محمد عام ١٠٧٠ﻫ ، وتوفى سيدى عبدالله عام ١٠٨٧ﻫ. وكان تعليمهم مثل أهليهم وأقاربهم بالزاوية على أيدى جماعة من ذويهم وغيرهم ممن يباشرون التعليم في الزاوية في زمنهم حتى بلغوا الغاية في العلم والمعرفة ، ووصلوا الى المستوى الفكرى والعقلى الذى يؤهلهم الى مباشره التدريس وخوض معارك الحياة (٣).

ومن تلاميذه من غير أقاربه :

(١) شمس المعارف ، وأمان المخاوف ، وإمام الأمة ، وحامل لواء المجد ، وكاشف أسرار العلوم والمعارف ، من اذا نطق أخرس الآخرين ، واذا أفتى أبطل كلام المفتيين ، واذا تدارس العلم أسقط في أيدى الباقين .

قال أحمد الناصرى : آخر علماء المغرب على الاطلاق ، الذى وقع على علمه وصلاحه الاتفاق ، أبو على الحسن بن مسعود اليوسى ، نسبه الى آيت يوسى من برابرة ملوية . . . . قال في فهرسته : كانت قراءتى كلها أو جلها فتحا ربانيا ورزقت ولله الحمد قريحة وقادة ، فكنت بأدنى سماع ينفعنى الله . . . . وكان

(١) البذور الضاوية ص ٣٤٣ ومابعدها .
(٢) البدور الضاوية ص٣٥٢ ومابعدها .
(٣) انظر ترجمة كل منهم في البدور الضاوية ص٤١٧ — ٤٢٤ .

معظم قراءته بالزاوية الدلائية ، لم يزل مقيما بها عاكفا على بث العلم ونشره . . . وكان متضلعا من العلوم العقلية والنقلية حتى قال في تأليفه المسمى بالقول الفصل في الفرق بين الخاصة والفضل : إنه بلغ درجة الشيخ سعد الدين التفتازاني ، والسيد الجرجاني وأضرابهما . . . ولما دخل مراكش تصدر بها لاقراء علم التفسير بجامع الأشراف ، فمكث في تفسير الفاتحة قريبا من ثلاثة أشهر وهو يبدى كل يوم اسلوبا غريبا وتحقيقا عجيبا . . . ولله در الامام العياشي اذ قال :

من فاته الحسن البصرى يصحبه ٭ فليصحب الحسن اليوسى يكفيه (١)

وفي صفوة من أنتشر : « قال أبو علي في الفهرست في حق محمد المرابط الدلائي : « خاتمة النحاة . . . . حضرت عنده تلخيص المفتاح لمختصر السعد ، ومواضع من الخلاصة ، وصدراً من تفسير القرآن بالجلالين ، وأجازني في فنون العلم كلها . . . هـ . (٢)

توفي عام ١١٠٢هـ. رحمه الله ، وكان شاعراً أديباً ، طليق اللسان حاضر الجنان . قال الاستاذ محمد حاجي : « . . . وقد تتلمذ اليوسي لكثير من العلماء الدلائيين مثل محمد المرابط ».

وقد ذكر له من المؤلفات في جدول ما عدده ٤٧ مؤلفا : حاشية على شرح كبرى السنوسي ، شرح صغرى السنوسي ، الرد على القرافي في التفريق بين القديم والحديث في كلام الله ، الكوكب الساطع بشرح جمع الجوامع ، شرح تلخيص المفتاح ، ديوان شعر ، وغير ذلك (٣)

(٢) أحمد القادري :

أبو العباس أحمد بن عبدالقادر القادري الحسني ، كان فقيها بارعا ، وأديبا لامعا وعالما مطلعا ، تغلب عليه الحياة الصوفية ، صاحب الزاوية المعروفة في فاس المخفية بعدوة الأندلس .

قال الكتاني : « ولد رحمة الله سنة ١٠٥٠ هـ ، ونشأ في مروأة ، ودين ، ولم تكن له حرفة سوى طلب العلم ، ولقاء المشائخ ، وكان ذا شجاعة وإقدام ونجدة وفصاحة وإفحام . . . وكناه أبو التخصيص سيدي أبو الوفا — لما قدم عليه بمصر قاصداً الحج سنة ١٠٨٣هـ بأبي الأفضال ، وأقام في هذه الحجة بمصر نحو سبع سنين ، وفي هذه المرة قرأ على الشيخ عبدالباقي الزرقاني وسيدي محمد الخرشي ، وأخذ الطريقة القادرية بالديار المصرية عن شيخها في عصره الشيخ علي بن بدر الدين القادري . . . . ثم رجع الى فاس واعاد السفر للحج ثانيا عام ١١٠٠هـ . . . .

(١) الاستقصاء « ج ٤ ص ٥١ »
(٢) صفوة من أنتشر من صلحاء القرن الحادي عشر ص ٨٩ مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٦٧١ .
(٣) انظر الزاوية الدلائية ص ٩٧ ومابعدها .

وأخذ عن جماعة من شيوخه كسيدى عبدالقادر الفاسى وسيدى الحسن اليوسى . . . وكانت له سجية في نظم الشعر ، وله أنظام جيدة . . . الخ(١).

وقال الاستاذ محمد حاجى : « . . . وزار مصر حيث التقى بشيوخها وأعلامها وأقام أحمد القادرى في الزاوية الدلائية طويلا يأخذ العلم عن الشيخ محمد المرابط الدلائى ، والحسن اليوسى ، وغيرهما (٢). توفى احمد القادرى عام ١٠٧٣هـ ودفن بقرب ضريح الشيخ أحمد اليمنى.

(٣) محمد الفاسى :

أبو عبدالله سيدى محمد فتحا ابن الحافظ أبى زيد سيدى عبدالرحمن ، بن الشيخ سيدى عبدالقادر الفاسى ، كان إماما في الفقه لا يدانى ، مشاركا في جميع الفنون والعلوم ، من الرجال الصالحين .

قال الكتانى : « ولد بفاس سنة ١٠٥٨هـ ، وقرأ على جده المذكور ، ولازمه سنين في الصحيحين وغيرهما وسمع عليه التفسير والنحو والأصول والتصوف وغير ذلك ، وأجازه إجازة عامه سنة ١٠٨٠ هـ ، ثم لازم عمه سيدى محمد بن عبدالقادر الفاسى مدة ، وتخرج على أبيه في فنون العلوم ، وأجازه أبو سالم العياشى ، وحج فأجازه الخرشى والزرقانى ، وغيرهم ، وكان فقيها متضلعا ذاكرا للحديث ، بصيراً بفنونه ، عاكفا على خدمته ، مكبا على التقييد ، ثقة عدلا . . . وله من التآليف : كشف الغيوب عن رؤية حبيب القلوب صلى الله عليه وسلم والكوكب الزاهر في سير المسافر . والمنح البادية في الأسانيد العالية وغير ذلك . . . وكانت وفاته على ما ذكره في الصفوة سنة ١١٣٤ هـ (٣).

(٤) أبن سليمان المغربى :

محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسى بن طاهر السوسى الرودانى المغربى المالكى ، نزيل الحرمين ، العالم الجليل ، الفاره النبيل قطب العلوم من منطوق ومفهوم .

قال المحبى : « ولد في سنة ١٠٣٧هـ « بتارودنت » قرية بسوس الأقصى ، وقرأ بالمغرب على كبار المشائخ من أجلهم قاضى القضاة مفتى مراكش ومحققها أبو مهدى عيسى الكافي ، والعلامة محمد بن سعيد المريغنى ومحمد بن محمد المرابط الدلائى ، وشيخ الاسلام سعيد بن ابراهيم المعروف بقدورة مفتى الجزائر . . . ثم رحل الى مصر وأخذ عمن بها من أعيان العلماء كالنور الاجهورى والشهابين الخفاجي والقليوبى وغيرهم وأجازوه ، ثم رحل الى الحرمين وجاور بمكة والمدينة سنين عديدة وهو مكب على التصنيف والاقراء .

---

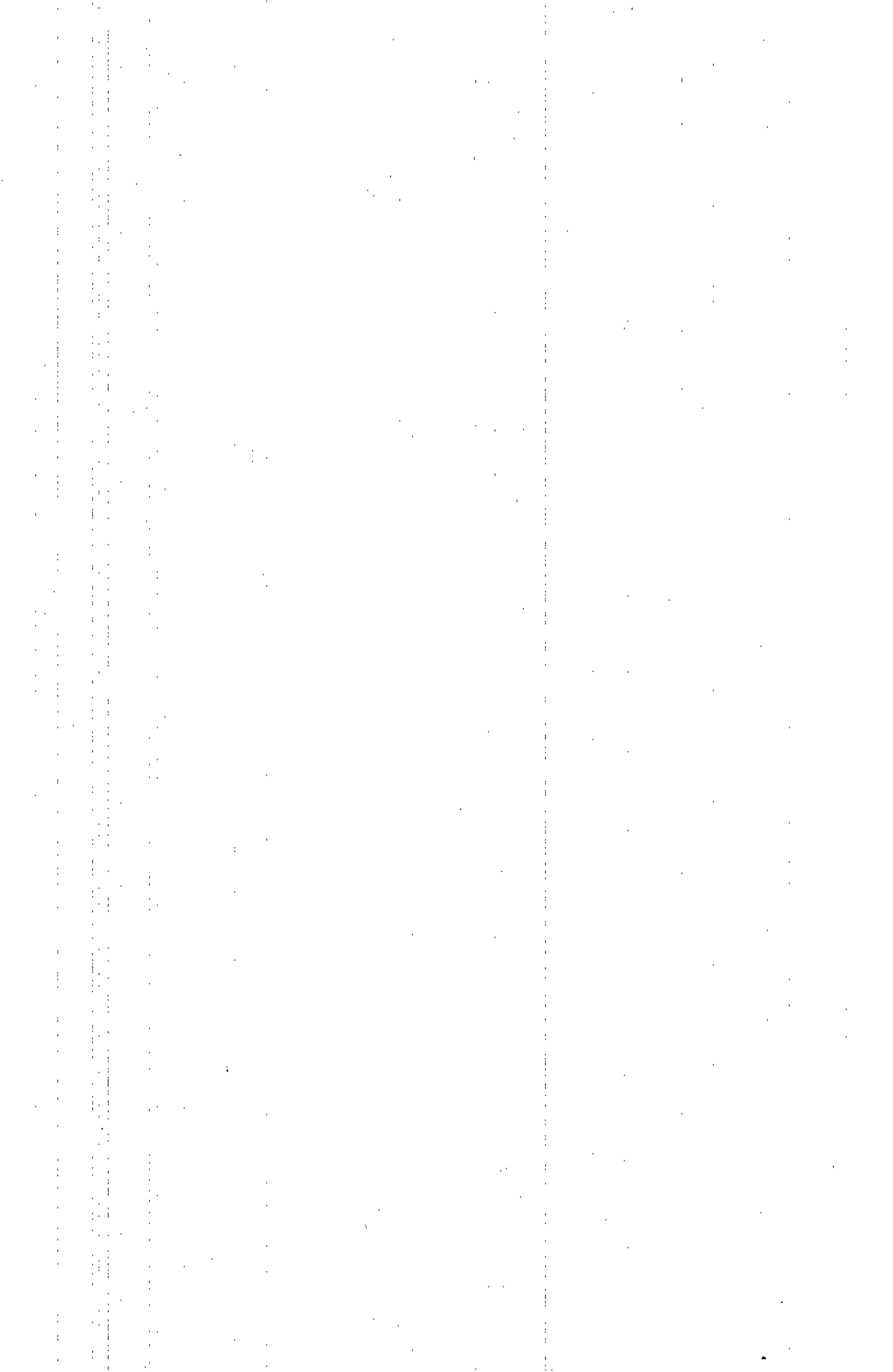
(١) سلوة الأنفاس جـ ٢ ص ٣٥٣ .
(٢) الزاوية الدلائية ص ١٢٤ .
(٣) سلوة الأنفاس جـ ١ ص ٢١٩ .

واشتغل مدة اقامته بدمشق بتأليف كتاب : الجمع بين الكتب الخمسة والموطأ على طريقة ابن الأثير في جامع « الاصول » الا أنه استوعب الروايات من الكتب الستة ولم يختصر كما فعل ابن الأثير ، وله من التآليف الشاهدة بتبحره ، ودقة نظره : مختصر التحرير في أصول الحنفية لابن الهمام ، وشرحه ومختصر تلخيص المفتاح وشرحه ، والمختصر الذى الفه في الهيئة ، والحاشية على التسهيل ، والحاشية على التوضيح . . . . . . وقد أخذ عنه بمكة والمدينة والروم خلق ، ومدحه جماعة واثنوا ، وكانت وفاته بدمشق سنة ١٠٩٤هـ.

ودفن بالتربة المعروفة بالايجية بسفح قاسيون » بوصية منه . . . . الخ (١).

ومن ضمن من أخذ عن المرابط وحصل له شرف التلمذة عبدالسلام ابن الطيب القادرى ، المتوفي عام ١١٣٤هـ ، وأبو العباس أحمد بن على الوجارى المتوفي عام ١١٤١هـ ، وغيرهم كثيرون ، والذين ذكرتهم هم المشهورون بالصحبة الملازمون للحضرة ، المكثرون من الحضوة ، هم الذين تفجر عليهم ينبوع علمه الزاخر ، واستفادوا منه علم الاول والآخر حتى برزوا جميعا في هذا الميدان ، وحازوا على قصب السبق دون من سواهم في مضمار العلم والمعرفة ، وساحة الفكر والأدب ، والعقل والذوق ، وأصبحوا مؤلفين مثل استاذهم ولهم اليد الطولى في هذا الشأن ، فسبحان من علم الجميع ، وما أعظم شأنه حيث جعل الناس تتسلسل في الاخذ من بعضهم البعض ، واستفادة أحدهم من الآخر . والحمد لله اولا وآخرا .

(١) خلاصة الاثر ج ٤ ص ٢٠٤ .



المبحث الثالث

في آثاره العلمية ، ويتضمن مطلبين

** المطلب الأول : في بيان آثاره العلمية بوجه عام :

من الطبيعى أن من كان أولئك شيوخه ، وهؤلاء تلاميذه ، أى المذكورون في المبحث الثاني ـ أى من كان كذلك ، ومن كان بتلك الصفات التى سبقت الاشارة اليها في ترجمته جدير بأن توجد له عدة مؤلفات ويترك من بعده أثراً علمياً عظيماً ، ومكتبة شائقة تزخر بأروع أنواع العلوم ، وتكتض بالعديد من المؤلفات الخاصة بصاحب الترجمة .

وظاهرة الجمع بين التدريس والتأليف غالبية ، أى أن في الغالب والكثير أن يجمع بعض العلماء بين التدريس والتأليف ، ويكون له شأن وأى شأن في كلا الميدانين ومن بين هؤلاء شارحنا محمد المرابط الدلائى . لقد خلد اسمه في تاريخ التدريس ، وعلا نجمه في سماء التأليف والتصنيف وقد يتقن رجل العلم التدريس فقط وليس له آثار علمية مكتوبة ، وقد تكون مملاة على تلاميذه .

أى إن شارحنا بذل الجهود الجبارة في سبيل خلق جيل من أبناء عصره ، وتكوينه شبابا احقاء بأن يوصفوا بالعلم والمعرفة ، كما بذل الجهود المضنية من أجل خدمة العلم ، وتقييد القواعد ، وتدبيج المصنفات التى إن دلت على شيء فانما تدل على عبقريته النادرة وذكائه المفرط ، وعقليته الفذة ، وعلومه الجمة ، واضطلاعه الواسع ، ودراسته المتينة ، وقد ذكرت له المراجع المختلفة العديد من المؤلفات والمصنفات وهى :

١ ـ شرحه التسهيل المسمى : نتائج التحصيل في شرح التسهيل وسيأتى الحديث عنه .

٢ ـ شرحه للبسط والتعريف للمكودى المسمى : « فتح اللايف على البسط والتعريف في علم التصريف (١) » وقد طبع على نفقة مطبعة على الحجرى بفأس عام ١٣١٦ هـ. وهو بجوزتى ، وقد تمكنت من العثور عليه في المكتبة المركزية بالجامعة .

(١) نسب هذا الكتاب للشارح كل من : صاحب سلوة الانفاس « جـ ٢ ص ٩١ » البدور الضاوية جـ ١ ص ٢٧٦ » الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ ، شجرة النور الزكية جـ ٢ ص٣١٣ – معجم المطبوعات ص ١٩٤ ، المؤلفين جـ ١١ ص ١٩٩ » خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ ، ايضاح المكنون جـ ٢ ص ١٧٠ .
هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٩٦ – صفوة الانفاس ص ٨٩ – الاعلام للزركلى جـ ٧ ص٢٩٤ .

٣- المعارج المرتقيات الى معانى الورقات لامام الحرمين الجوينى ، وذلك في الأصول . وعبارته في أوله بعد البسملة والتصلية : « قال العبد الحقير اليائس الفقير محمد بن محمد بن أبى بكر الصغير الدلائى عفا الله عنه .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحابته الأئمة الصديقين ، هذا بحمد الله شرح حافل على ورقات ابى المعالى إمام الحرمين يستملحه الناظرون ، ويستحسنه الماهرون سألنيه بعض خلصاء الاخوان ، والفضلاء والاعيان ، فاستغرغت في تحريره وسعى وطاقتى وأعددتهم ليوم فاتنى وسميته المعارج المرتقات الى معانى الورقات ، والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفعنى به ومتعاطيه يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، ولنبدأ بتعريف المصنف قبل الشروع فنقول (١) . . . . الخ.

وهذا الشرح موجود في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٧٦ك ، وقد قمت – في رحلتى الى المغرب الأقصى – بتصوير جزء منه ، وهو الآن في حوزتى.

(٤) البركة البكرية في الخطب الوعظية ، قال الكتانى في سلوة الأنفاس : وله خطب وعظية بنى فيها على منزع ابن نباتة .

هذا وقد أشار كبارعلماء زمانه بهذا المصنف ، وأنه جدير بالمكانة العليا ، منهم أخو المؤلف وشيخة أبو عمر بن محمد بن أبى بكر الدلائى السالف الذكر في مبحث مشائخه – قال الشيخ محمد الطيب القادرى في نشر المثانى : « ومما وقفت عليه من أنشائه – أى أبى عمر – ما كتبه على تأليف أخيه أبى عبدالله محمد المرابط الذى سماه البركة البكرية في الخطب الوعظية – رسالة ، ونصها . . . الخ.

قال سليمان الحوات : في البدور الضاوية : « وللناس في صاحب الترجمة – أى المرابط – ومؤلفاته أمداح كثيرة ، وأشعار أثيرة ، قال الشيخ أبو على اليوسى في محاضراته ما نصه : « ومما اتفق لى أنى كنت قدمت في أعوام الستين وألف بالرحلة في طلب العلم ، وكنت اذ ذاك شابا ، فدخلت الزاوية البكرية – أى الدلائية – فوجدت شيخنا الامام أبا عبدالله محمد المرابط قد جمع خطبا وعظية ، وتقدم الى أهل الوقت من بلده أن يكتبوا عليها تقريضا أو غيره ، فكتب كل ما قدر له من نظم أو نثر ، أو هما معا ، فلما رأيت ذلك كتبت أنا أيضا شيئا . . . . الخ (٢).

---

(١) هذا وقد نسب هذا الكتاب للشارح المذكور كل من : البدور الضاوية جـ١ ص٢٧٦ ، الزاوية الدلائية ص ٦٩ ، خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ – سلوة الانفاس جـ ٢ ص٩١ – شجرة النور الزكية جـ ٢ ص ٣١٣ ايضاح المكنون جـ ٢ ص ٥٠٣ هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٩٦ – الاعلام للزركلى جـ ٧ ص ٢٩٤ – صفوة من أنتشر ص ٨٩ – نشر المثاني جـ ١ ص ٢٧١ .

(٢) نسب هذا الكتاب للشارح في كل من : سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٩١ – البدور الضاوية جـ ١ ص ٢٧٦ – ٢٨٤ – خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ – نشر المثاني جـ ١ ص ٢١٥ – هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٩٦ – الاعلام للزركلى جـ ٧ ص ٢٩٤ – ايضاح المكنون جـ ١ ص ١٧٧ – معجم المؤلفين جـ ١١ ص ١٩٩ – شجرة النور الزكية جـ ٢ ص٣١٣ – الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ وفيها : يوجد أوائلها في مكتبة ابن غازى بمكناس – نشر المثاني جـ ١ ص ٢٧١ .

(٥) الدرة الدرية في محاسن الشعر وغرائب العربية ، وبعض المراجع تسمية : بالدرة الصدفية في محاسن الشعر وغرائب العربية .

ومن عنوانه يدل على أنه أدب محض ، ولم أجد من المراجع التى ذكرته من أثبت مكانه ، وأين يوجد ؟ لافي مكتبة عامة ولا خاصة (١)

(٦) فصل الحصمين في متعلق الظرفين شد وهذا من عنوانه يدل على أنه يبحث في القواعد النحوية ، ولم تذكر المراجع التى أثبتت نسبته للشارح مكان وجوده (٢).

(٧) شرح على ألفية أبن مالك قيل : انه في مجلدين ، ولم تذكر المراجع مكان وجوده (٣).

(٨) الدلائل القطعية في تقرير النصب على المعية ، وهذا الكتاب من المباحث النحوية ، كذلك لم تدلنا المراجع على أماكن وجود (٤).

(٩) التحرير الاسمى في إعراب الزكاة أسمى ، ولم تذكرالمراجع التى أثبتت نسبته للشارح أماكن وجوده (٥).

(١٠) رفع اللبس عن ورود « تفعل » بمعنى « فعل » والعكس كذلك لم تدلنا المراجع التى نسبته للشارح على أماكن وجوده (٦) .

(١١) ديوان في الشعر ، وقد كثر الحديث عنه ، وأنه موجود ، الا أننى لم أتمكن من الحصول عليه ، وقد دلنى صاحب كتاب الزاوية الدلائية ـــ فتح الله علينا وعليه الاستاذ محمد حاجى الاستاذ بجامعة محمد الخامس غفر الله لنا وله ـــ وذلك لما اجتمعت به في الرباط عام ١٩٧٣م دلنى على أنه موجود في مكتبة الاستاذ الكبير محمد التطوانى بمدينة سلا قرب الرباط ، وقد اتصلت بالاستاذ المذكور وحدد موعدا للقاء به ، وتمت مقابلتى إياه ، وكانت نعم المقابلة ، وقد شعرت بالهيبة

---

(١) نسب هذا الكتاب للمرابط في كل من : سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٩٢ – الزاوية الدلائية ص٢٥٢ – هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٨٦ – خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ ايضاح المكنون جـ ١ ص ٤٥٨ – معجم المؤلفين جـ ١١ ص ١٩٩ شجرة النور الزكية جـ ٢ ص١٩٠ – الاعلام للزركلى جـ ٧ ص٢٩٤ .

(٢) المراجع التى أثبتت ذلك هى : ايضاح المكنون جـ ٢ ص ١٩٠ هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٩٤ – خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ .

(٣) هذا الشرح نسبه للمرابط كل من : صاحب الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ – وصاحب سلوة الانفاس جـ ٢ ص ٩١ – وصاحب البدور الضاوية جـ ١ ص ٢٧٨ .

(٤) وقد أثبت نسبته للمرابط كل من : المراجع الآتية : خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ ايضاح المكنون جـ ١ ص ٤٧٧ – هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٩٦ – معجم المؤلفين جـ ١١ ص ١٩٩ .

(٥) والمراجع التى ذكرته هى : هدية العارفين جـ ٢ ص٢٩٦ ، ايضاح المكنون جـ ١ ص ٢٣١ – خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ .

(٦) والمراجع التى أثبتت نسبته هى : خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٣ – ايضاح المكنون جـ ١ ص ٥٨٠ – هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٩٦ .

والاجلال حين دخولى لمسكنه المعمور ، والمقر الذى جعله لمقابلة طلاب العلم ، ووجدت عنده حوالى عشرين طالبا ، واحد يسأل وآخرينتظر دوره ، وبعد دخولى بقليل وتقديم التحية لاستقبالى استأذن الطلبة لكى يتفرغ لمساءلتى ، تقديرا لغربتى ، وبعد مناقشة طويلة حول المرابط ومؤلفاته ، وبالاخص الكتاب المحقق ، وذكر لى أنه من أنفس الكتب ، وأنه جدير بالتحقيق والدراسة ، وفي ختام المقابلة طلبت منه ما جئت اليه من أجله ، وهو تمكينى من الحصول على ديوان المرابط الذى بحوزته ولكنه أعتذر وتأسف كثيرا ، لأن الديوان صحيح كان موجوداً عنده ، وأخذ يصف لى ذلك الديوان وانه لا كالدواوين ، فيه شعر من أعلى المستويات ، ونظم من أرقى أنواع النظم الى غير ذلك من العبارات التى تمجد الديوان ، وتضع صاحبه في قمة الأدباء .

وفي ختام حديثه أخبرنى أن الديوان انتقل لملكية الاستاذ علال الفاسى — رحمه الله — وكان في ذلك الوقت لا زال حيا ، وحاولت الاتصال به في الرباط فلم أفلح لانشغاله بالحزب الذى يتزعمه .

قال المحبى في خلاصة الأثر : « وله ديوان كبير الحجم ، من طالعه عرف في البلاغة مكانته » (١).

(١) وقد أثبت نسبة ذلك الديوان للمرابط كل من المراجع الاتية : خلاصة الاثر جـ ٤ ص ٢٠٤ دليل مؤرخ المغرب ص٣٨٨ — شجرة النور الزكية جـ ٢ ص ٣١٤ — معجم المؤلفين جـ ١١ ص ١٠٠ . ايضاح المكنون جـ ١ ص ٥٢٢ — هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٩٦ — الزاوية الدلائية ص ٢٥٢ — الاعلام للزركلى جـ ٧ ص ٢٩٤ .

•• المطلب الثانى :

في كتابة (نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل بوجه خاص ، من حيث بيان نسخه ومحتوياته ، وبعض الكتب التى تأثر بها .

هذا الكتاب اتفقت جميع المراجع على تسميته بهذا الاسم . كما اتفقت على نسبته للشارح محمد المرابط الدلائى . والمراجع هى :

البدور الضاوية جـ١ ص ٢٧٦ – صفوة من انتشر ص ٨٩ – نزهة الأخيار المرضيين ص ١١٨ – نشر المثانى جـ١ ص ٢٧١ – خلاصة الأثر جـ ٤ ص٢٠٣ – شجرة النور الزكية جـ٢ ص ٣١٣ – معجم المؤلفين جـ ١١ ص ٩٩ – ايضاح المكنون جـ٢ ص٦٢١ – هدية العارفين جـ٢ ص ٢٩٦ – سلوة الأنفاس جـ٢ ص٩١ – الزاوية الدلائية ص ٢٥١ – الاعلام للزركلى جـ٧ ص ٢٩٤ .

هذا ومن عنوانه نفهم أنه نتيجة وخلاصة لعدة شروح للتسهيل ، أى : انه نتائج لما تحصل عليه الشارح من جنس شرح ، أى شروح التسهيل التى سبقته .

أما النسخ التى تحصلت عليها من دار الكتب التونسية بتونس العاصمة فأربع :

١ – النسخة الأولى ، وقد رمزت لها بالحرف (أ) وعددتّها النسخة الاصل والأم لبقية النسخ الأخرى ، وهى تحت رقم ٣١٩٨ نحو بدار الكتب التونسية ، وعدد أوراقها ٢١٤ ورقة ، أى ٤٢٨ صفحة ، ومسطرتّها ٣٣ ، وهى منسوخة من نسخة المؤلف عام ١٠٧٣هـ. وناسخها تلميذ المؤلف ، وهو محمد بن عبدالله البكرى ، والتصحيحات والهوامش الموجودة بها بخط المؤلف نفسه .

وفي آخر الجزء يقول : انتهى السفر الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، صنعه الامام الأوحد الصدر ، الجامع الأمجد ، أبى عبدالله سيدى محمد بن شيخ الاسلام وخاتمة الاعلام أبى عبدالله سيدى محمد بن العارف بالله سيدى أبى بكر – الشهير بالمرابط أبقى الله مددهم في الحادى عشر من جمادى الثانية من عام ١٠٧٣ ، من مبيضة مؤلفه المذكور – رضى الله عنه – وجله املاء منه ، على يد ولى نعمتهم ، ومملوك احسانهم عبدالله تعالى محمّد بن عبدالله البكرى ، غفر الله ذنوبه ، وستر حوبه ، وكان له ولأحبته وذريته ، وختم للجميع بالحسنى ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه ، كما هو أهله اولا وآخرا عودا وبدءا .

يتلوه في أول السفر الثانى باب الأحرف الناصبة الاسم ، الرافعة ، الخبر ، ان شاء الله تعالى .

وهذه النسخة ضمن المكتبة الأحمدية بالجامع الأعظم ، – أى جامع الزيتونة ، وهى من جملة المكتبات التى جمعت ، ودخلت تحت أسم دار الكتب التونسية .

وقد وجدت على الصفحة الاولى العبارة الآتية :

هذه النسخة من أصول المؤلف ، وناسخها تلميذ المؤلف ، والتصحيحات والمخرجات التى بها هى بخط المؤلف رحمه الله .

٢ – النسخة الثانية ، ورمزت لها بالحرف « ب » وهى في المرتبة الثانية بعد التى عددتها الأصل ، وجعلتها في هذه المرتبة لقلة أخطائها عما بعدها ، وهى من مكتبة العالم الجليل والمربى الأصيل الشيخ حسن حسنى عبدالوهاب التونسى .

و قد أصبحت هذه المكتبة ضمن ما جمع وأطلق عليه اسم : دار الكتب التونسية وهذه النسخة تحت رقم ١٨٢٦٩ – نحو . وفي آخر هذا الجزء يقول : وهذا آخر الربع الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، صنفه الامام الأوحد الصدر والهمام الأمجد أبو عبدالله سيدى محمد ...... بن سيدى أبى بكر الشهير بالمرابط .... ووافق الفراغ من نسخة أو اخر شهر الله الفـرد الاصم رجب من سنة ١١٣٥هـ ، عرفنا الله خيرها ، وصرف عنا شرها وضيرها آمين ، والحمدلله رب العالمين . أنتهى .

وهذه النسخة تزيد على التى قبلها بوجود الأخطاء ، وبعض السقط ، والذى تمتاز به النسخة الاولى قلة الأخطاء ، بل لاتكاد توجد ، وان كانت أقل وضوحا في الخط .

وناسخ النسخة (ب) الاستاذ قاسم محمد محجوب الشريف وهى تشتمل على ٢٤٠ ورقة أى : ٤٨٠ صفحة ، ومسطرتها ٣٢ .

(٣) النسخة الثالثة. وهى مجتلبة كذلك من المكتبة الوطنية – دار الكتب التونسية تحت رقم ١٣٢٨ نحو .

وهذه النسخة ينتهى الجزء الأول فيها بباب الفاعل ، وتمتاز بجمال الخط ووضوحه ، وان كان مغربيا ، الا أنها تعاب بكثرة الأخطاء بالنسبة لما قبلها من النسخ ، وكثرة السقط ، ولم يذكر في هذه النسخة اسم ناسخها ولا تاريخ نسخها ، ومثل هذا وذاك جعلنى اعتبرها في المرتبة الثالثة بين النسخ ، ورمزت لها بالحرف (جـ) وعدد أوراقها ٢٤٥ ورقة أى ٤٩٠ صفحة ومسطرتها ٣٣ .

(٤) النسخة الرابعة ، وهى تحت رقم ١٢٣٩ نحو – دار الكتب التونسية وهى أكثر النسخ أخطاء وسقطا وعدم وضوح ، ورمزت لها بالحرف (د) .

هذا وان كتاب « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » والذى قمت بفضل

الله وكرمه بتحقيق الجزء الأول منه من أهم الكتب في هذا الميدان حافل بتحرير المسائل العلمية والقضايا اللغوية .

قال صاحب كتاب « صفوة من انتشر : » وشرحه — أي المرابط — على التسهيل متداول . وقد التزم فيه ان يجيب عن أبحاث الدماميني ويرد ماله من الاعتراضات ، وحدثنا شيخنا الفقية أبو العباس السجستاني قال : لما بلغ شرح صاحب الترجمة على التسهيل مصر — أى جمهورية مصر العربية تنافس فيه الطلبة ، فذكر للشيخ يحى الشاوى الجزائرى الأصل ، فتغالى فيه حتى اشتراه بنحو عشرين دينارا .... الخ.

وقد اشتمل هذا الكتاب على الأبحاث النحوية والصرفية ، وهو شرح مع ذكر خلاصة لأهم شروح التسهيل لابن مالك ، وخلاصة مجموعة كبيرة من كتب القواعد النحوية واللغوية ، فقد أعتمد وتأثر بالكتب الآتية : شرح ابن مالك للتسهيل ، وشرح أبى حيان للتسهيل ، وشرح المرادى للتسهيل ، وشرح الدمامينى للتسهيل ، وكتاب سيبوية والكشاف للزمخشرى ، وبعض حواشيه ، ومغنى اللبيب لابن هشام ، وشرحى الكافية لابن الحاجب والرضى ، وغير ذلك من الكتب في هذا المضمار والتى ستجدها من خلال قراءتك للكتاب منتشرة في ابحاث وبين طياته .

هذا وأنا بصدد الحديث عن هذا الكتاب المحقق — نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل — أرى لزما على أن اتحدث — ولو باختصار — على كتاب التسهيل وما هى قيمته العلمية ؟ فأقول : ان هذا الكتاب يعتبر ذخيرة علمية جامعة لكل القواعد النحوية والصرفية ، مرتبة ترتيبا بديعا حسب المناسبات والاستطرادات وارتباط اللاحق بالسابق ، فكان نموذجا للمناهج العلمية المعتمدة على التجربة والدراسة بدقائق الامور والدراسة الطويلة المبنية على الامعان والدقة والاحاطة بتفاصيل هذا الفن وخصائصه ودقائقه .

لقد امتازهذا الكتاب عما قبله بأمور منها :

اشتماله على الأبواب والفصول ، فابن مالك رحمه الله — في هذا الكتاب نظم رؤوس المسائل وجعلها أبوابا — وجعل فروعها فصولا ، وهذا النظام يعتبر من أحدث المناهج والتقسيم في فن التأليف في ذلك العصر وما قبله ، فهو وان سبقه سيبوبه في كتابه المشهور بتقسيم المسائل الى أبواب فانه لم يصل به التطور الفكرى والفنى الى جعل الفروع فصولا ، ثم وضعه — أى سيبويه — للأبواب عنوانا عل المسائل لم يكن جامعا مانعا فانك قد تجد بعض الجزئيات الداخله والخارجه بخلاف صنيع ابن مالك.

وكذلك وان سبقه الزمخشرى في كتاب المفصل الى تقسيم قواعده الى فصول فانه فاته النظر الى التبويب ثم الفصول . وعلى ذلك فقد جمع

ابن مالك بفكره الثاقب ونظرته الواعية في كتابه هذا وغيره جمع بين طريقتي سيبوية والزمخشرى مع زيادة تنسيق واستقصاء للمسائل وحصرها وعدم الخلط بين الاصول والفروع .

ومنها : أن أبن مالك في هذا الكتاب أو غيره من كتبه النحوية واللغوية جمع بين مذاهب النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة دون تعصب أو انحياز ، بل يعرض المسائل والآراء في أمانة واتقان ، ثم يناقشها بدقة وامعان ، ثم يرجح ما يراه واضحا ، وفي الغالب يكون في جانب المذهب البصرى ، لانه هو الذى ارتضاه دون غيره .

فابن مالك في هذا الكتاب بالذات يذكر مسائل الخلاف ، وينص في أكثر المواضع على صاحب هذا المذهب أو ذاك من متقدمين أو متأخرين ويناقش تلك المذاهب والآراء ويجتهد ليخرج بنتيجة ، فهو أحيانا يقف موقف المحايد ويكتفى بسرد الآراء ، وبيان وجهات النظر ، وقد يجتهد ليؤيد أو يخالف.

فمن ذلك قوله – في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح : « وان ثنى المقصور قلبت ألفه « واوا » إن كانت ثالثة بدلا منها أو أصلا ، أو مجهولة ولم تمل ، و « ياء » ان كانت خلاف ذلك ، لا أن كانت ثالثة واويا مكسور الاول أو مضمونة خلافا للكسائى . . .

وقوله في باب المعرفة والنكرة : « وليس ذو الاشارة قبل العلم خلافا للكوفيين.

وقوله في باب المضمر : ومن المضمرات « ايا » خلافا للزجاج ، وهو في النصب كـ « أنما» في الرفع ، لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره أسما مضافا اليه ، وفاقا للتخليل والاخفش والمازنى شذ لا حرفا خلافا لسيبوية ومن وافقه.

وقوله ق « ووجب في غير ندور تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال خلافا للمبرد ولكثير من القدماء .

وقوله في مبحث : « ما » الحجازية ق « وليس النصب بعد « مـا » لسقوط « بـاء » الجرخلافا للكوفيين ، ولا يغنى عن اسمها بدل موجب ، خلافا للاخفش، وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بلا ، وفاقا لسيبوية في الأول ، وليونس في الثاني.

ومما امتاز به هذا الكتاب كذلك : اجتهاد ابن مالك وابتكاره في الكثير من المسميات والمصطلحات التي وضعها ، وهى لا تزال الى اليوم تسمى بما سماها بها. من ذلك قوله : المعرف بأداة التعريف ، البدل المطابق بدلا من بدل كل من كل، لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » بدلا من لغة أكلونى البراغيث.

الى غير ذلك من المصطلحات التى اخترعها وأقرت حتى الآن .

هذا وان كتاب التسهيل لهو من أعظم الكتب النحوية والصرفية قدرا ، وأكثرها نفعا ، وأوسعها علما ، وأشملها قاعدة ، وأدومها ذكرا ، والدليل على ذلك تلك المجهودات الجبارة التى بذلها علماء اللغة في سبيل شرحه ، وتوضيح غامضه واظهار كوامنه ، حتى زادت على العشرين شرحا في الشرق والغرب ، ومثل هذا العمل ان دل على شيء فانما يدل على القيمة العلمية التى احتواها هذا المتن ، وعلى الشهرة العظيمة التى حظى بها صاحبه الامام ابن مالك رحمه الله .

وهذا ثبت بالشروح المشار اليها سابقا .

١ – شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين ، وهى نسخة من جزأين في مجلد كبير مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠ش ، وقد اشترك في الشرح ابن مالك وولد بدرالدين « لان ابن مالك رحمه الله مات قبل أن يتمه ، فأكمله ولده بدر الدين من بعده ، كما هو مشهور عند أصحاب الاختصاص أى أن ابن مالك وصل في شرحه الى قوله : « باب مصادر غير الثلاثى : يصاغ المصدر من كل ماضى أوله همزة وصل بكسرة ثالثة ، وزيادة ألف قبل آخره . . . . الخ.

ثم أتم ابنه شرح الكتاب الى الختام .

٢ – كتاب المساعد على تسهيل الفوائد للشيخ بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل المولود سنة ٦٩٨هـ والمتوفى بالقاهرة عام ٧٦٩هـ. توجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٥ نحو .

٣ – تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد – شرح الامام العالم الأديب اللغوى بدر الدين محمد بن أبى بكر الدمامينى القرشى المخزومى الاسكندرى المالكى ، وهذا الشرح مكون من جزأين في مجلد واحد توجد منه نسخة بمكتبة الازهر تحت رقم ومنه نسختان بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٠٠٩ – ١٠١٠.

٤ – الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشور والخصاصة وهو نظم للعلامة مختار بن بونة المغربى الشنقيطى ، وطريقته أن يذكر أبيات من الألفية ، ثم يتبع ذلك بنظم للتسهيل في نفس الموضوع مع اختلاف المدادين ، توجد منه ثلاث نسخ بدار الكتب المصرية ، مخطوطة تحت رقم ٣٧ش ، ٣٨ش ، ٣٩ش.

٥ – شرح الشيخ ابى عبدالله محمد بن على بن هانى اللخمى السبتى.

٦ – التذييل والتكميل في شرح التسهيل للامام أثير ابى حيان النحوى المشهور المتوفي عام ٧٤٥ .

وهذا الشرح من عشرة أجزاء ، وهو أطول شرح لهذا الكتاب ، وقد قامت كلية اللغة العربية بالأزهر الشريف مشكورة بفضل رجالها واساتذتها بجمع هذه

الاجراء وتقسيمها على الزملاء المعيدين لتحقيقها ، وتقديمها للمكتبة العربية خدمة للعلم واللغة . توجد منه بعض الأجزاء بدار الكتب المصرية وبعضها بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، هذا وقد قام أبو حيان كذلك بتلخيص هذا الشرح الطويل في كتابين أحدهما مسمى « التنخيل بتلخيص من شرح التسهيل ، والاخر : ارتشاف الضرب من لسان العرب.

٧ ــ شرح الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادى بن قدامة المقدسى المتوفي عام ٧٤٤. ذكر ذلك صاحب بغية الوعاة ص ١٢.

٨ ــ شرح لابى العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكرى ، الاندلسى المتوفي عام ٧٥٠ هـ.

٩ ــ شرح لابى عبدالله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجى المالقى المتوفي عام ٧٥٠هـ

١٠ ــ شرح للشيخ زين الدين الموصلى المعروف بابن شيخ العوينة المتوفي بالموصلى عام ٧٥٥هـ.

١١ ــ شرح لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبدالدائم بن محمد الحلبى المعروف بالسمين المتوفي عام ٧٥٦هـ .

١٢ ــ شرح للشريف أبى عبدالله محمد بن أحمد بن محمد الحشنى المسمى « تقييد الجليل على التسهيل » .

١٣ ــ شرح لابى أمامة ابن النقاش محمد بن على بن عبدالواحد الدكالى المصرى المتوفي عام ٧٦٠ ــ وقيل عام ٧٦٣هـ.

١٤ ــ شرح وحواشى على التسهيل للشيخ جمال الدين عبدالله بن يوسف ابن عبدالله ابن هشام الانصارى المتوفي عام ٧٦١ بالقاهرة ، وله أيضا : التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل و التكميل لابى حيان .

١٥ ــ شرح للشيخ محب الدين محمد بن يوسف الحلبى المعروف بناظر الجيش المتوفى عام ٧٧٨هـ. وهذا الشرح سمى بـ « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » توجد منه بعض أجزاء بدار الكتب المصرية .

١٦ ــ شرح سمى « هداية السبيل في شرح التسهيل » لقاضى القضاة محى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم العبادى الانصارى المالكى نحوى مكة ، المتوفي عام ٨٨٠هـ.

١٧ ــ وشرح عرف بـ « دفع الملم عن قراء التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل » للشيخ العلامة على باشا بن محمد بن على نزيل تونس والمتوفي عام ١١٤٥هـ.

١٨ ــ شرح للشيخ يحى بن محمد بن عبدالله الشارى المليانى المتوفي عام ١٠٩٦هـ.

١٩ ــ شرح للشيخ جلال الدين محمد بن أحمد بن على المنوفي المتوفي عام ٨٦٤هـ.

٢٠ – نتائج التحصيل في شرح كتاب التحصيل » لمحمد المرابط الدلائى ، وهو الكتاب المحقق .

وعلى ذلك فقد أتصل الأهتمام بكتاب التسهيل ، والاشتغال فيه شرحا وتعليقا وتحشية حتى العصور المتأخرة التى قل فيها الاهتمام بالنحو .

هذا وإن الفضل كل الفضل يرجع لابن مالك مؤلف المتن ، وهو الرائد الاول في هذا المضمار ، والسابق في هذا الميدان ، والمعلم القائد لسلوك هذا السبيل ، فمنذ أن برزت مواهبه ، وسطع نجمه ، وتفتحت مداركه أتضحت قواعد النحو ، وظهرت معانى المفردات والجمل ، وأخذ اللسان العربى يسلك سبيل الاستقامة والتقويم ، وينهج منهج التفهم والتنظيم .

والكلام على ابن مالك رحمه الله يطول ، وتتشعب فروعه بتشعب جوانب حياته المليئة بالفضائل والاعمال المشرفة ، والخدمات العلمية العظيمـــة ولنكتفى بما قاله في حقه الاستاذ أحمد المقرى في كتاب نفح الطيب جـ٧ ص ٢٥٧ ومن أراد التوسع فعليه المراجع الآتية وغيرها :

بغية الوعاء جـ١ ص ٢١٠ ، ومقدمة التسهيل تحقيق بركات ، طبقات الشافعية للسبكى جـ٥ ص٢٥٧ ، غاية النهاية في طبقات القراء جـ٢ ص ١٨٠ – التكملة لكتاب الصلة ، لابن الآبار ص ٢٧٨ ، تاريخ الأدب العربى بروكلمان جـ١ ص ١ – ٢٩٨ – الاصل . دائرة المعارف الاسلامية ، مجلدا عدد ٥ ص ٢٧٢ – الوافي بالوفيات جـ٣ ص٣٥٩.

قال أحمد المقرى : «ومن الراحلين من الأندلس الى المشرق أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك صاحب التسهيل والألفية ، وهو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الامام العلامة الأوحد الطائى الجيانى المالكى حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل الى المشرق ، النحوى : نزيل دمشق ، ولد سنة ٦٠٠هـ ، وسمع بدمشق من مكرم ، وأبى صادق الحسن بن صباح ، وأبى الحسن بن السخاوى ، وغيرهم ، وأخذ العربية عن غير واحد فمن أخذ منه بجيان أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار عرف بابن الطيلسان ، وأبى رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن الكلاعى ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبن عبدالله بن مالك المرشانى ، وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون ، وغيره بحلب ، وتصدر بها لاقراء العربية ، وصرف همته الى اتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية وأربى على المتقدمين ، وكان اماما في القراءات وعالما بها . . . . الخ.

فأبن مالك أشهر من أن يعرف ، وقد ذكرت هذه النبذه البسيطة تبركا بتاريخه الزاهر ، وسيرته العطرة . وبالمناسبة وحيث أننى أتحدث عن التسهيل وشروحه فلنذكر نبذة عن أبى حيان أثير الدين أيضا وهو مثل أبن مالك أو قريب منه في

الشهرة ، والعلم والمعرفة ، وأن الحديث عنه لا يحصى ، وجوانب حياته لا تستقصى ، وأنه البحر الزاخر في اللغة العربية والأدب والعقل الجبار في الفهم والادراك قال أحمد المقرى .

« ومن الراحلين من الأندلس الى المشرق إمام النحاة أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزى الاثرى الغرناطى ، قال ابن مرزوق الخطيب في حقه : » هو شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية ، انتهت اليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث ، سمعت عليه وقرأت ، وأنشدني الكثير .... قال : ورويت عنه تآليف ابن ابن الأحوص منها : التبيان في أحكام القرآن ، والمعرب المفهم في شرح مسلم .. الخ.

فأبو حيان عالم جليل ، وباحث أصيل ، قدم للمكتبة العربية ذخيرة علمية وبدل الجهد والوقت في سبيل خدمة العلم والمعرفة ، ويكفى دليلا على أصالته العلمية ونبوغه العظيم كتاباه الشهيران : « التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، وملخصه » ارتشف الضرب من لسان العرب ففيهما الخير والبركة وإن أطال في الأول ، وحصل منه بعض التكرار والحشو ،الا أنهما وافيان بالغرض آيتان بالمطلوب ، مليئتان بالقواعد المتينة والاحكام الرصينة ، والشيء من معدنه لا يستغرب ، فأبو حيان عالم وأهل علم ودراكة ، وصاحب فضل ، فجزاه الله عما عمل خير الجزاء ووفاه أجره بغير حساب.

وبالمناسبة أيضا نطرق باب الدمامينى ، وندخل في خضم حياته العطرة ، وان كنت لست أهلا لذلك . هو : محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد بن سليمان الدمامينى ، وينسب بالقرشي والمخزومى ، وعلى ذلك يكون من أصل عربى ، لأن بنى مخزوم قبيلة مشهورة في قريش ، تنتمى الى جدها مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لوىء بن غالب بن فهد بن مالك .... الى آخر السلسلـــة.

أما نسبته بالدمامينى فهى ترجع الى كونه من قبيلة في الصعيد بجمهورية مصر العربية ، تتبع محافظة قنا ، فهو وان نسب الى تلك القبيلة الا أنه ولد بالاسكندرية ، حتى أن بعض المترجمين ينسبه بالاسكندرانى ، وقد اختلف في تاريخ ولادته قيل في : ٧٦٣ — أو — ٧٦٤هـ ، وكانت وفاته بالاراضى الهندية في ٨٢٧ — أو — أو — ٨٢٨ هـ ، قيل إنه مات مسموما .

فالدمامينى ترعرع في الاسكندرية ، وتلقى مبادىء العلوم المختلفة ثم سافر الى القاهرة فأكمل تعليمه ، ووصل الى ما وصل اليه من العلوم الجمة ، والمعارف الغزيرة في مختلف العلوم والفنون ، من فقه وتفسير وحديث ، ونحو وصرف ، وبلاغه وأدب الى غير ذلك.

هذا وان الدمامينى اكتسب تلك العلوم الغزيرة بواسطة أولئك الألأعلام الذين عاصرهم ، وأخذ عنهم ، مثل : أبى الفضل محمد كمال الدين بن أحمد بن عبدالعزيز النويرى ، وعبدالوهاب محى الدين بن محمد بن عبدالرحمن القروى ، وعبدالله بهاء الدين بن أبى بكر بن محمد الدمامينى — عم صاحب الترجمة ، وابراهيم بن محمد بن عبدالواحد بن عبد المؤمن بن سعيد بن التنوخى البعلى ، وأبى الفداء اسماعيل مجدالدين بن ابراهيم بن محمد الحنفى ، وغيرهم كثير وكثير ممن لهم الفضل الأعظم في خدمة العلم والمعرفة .

فالدمامينى عالم بلامنازع ، وبلغ شأوا في العلم والمعرفة لم يبلغه غيره في عصره ، وملأ الدنيا بمؤلفاته الرائعة ، وأبحاثه الدقيقة ، وعلومه الجمة ، لقد مارس التدريس من أول مرة في العديد من مدارس الاسكندرية والقاهرة وتصدر بالجامع الأزهر الشريف ، وواصل هذه المهنة باليمن حين سافر اليها ، والهند لما حل بها ، وكان في كل ذلك محل أعجاب وتقدير وإقبال من المريدين والطلاب وتولى القضا بالنيابة . والخطابة في جامع الاسكندرية ، واشتغل بالاعمال الحرة مثل الحياكة ، وغيرها ، فهو من النوع الذى يعتمد على نفسه ، ويأكل من حلال ، ويعيش من كد جهده وعرقه .

هذا وقد أخذ عن الدمامينى العديد من التلاميذ النجباء والفطاحل الادباء مثل : على بن عبدالله البهائى الدمشقى الغزولى ، ومحمد شمس الدين بن عبدالماجد العجمى ، وأحمد شهاب الدين بن محمد بن أبى بكر الدمامينى — أى ابن صاحب الترجمة — وعبادة زين الدين بن على بن صلح الانصارى الخزرجى وعلم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمرى الدهولى وغيرهم ممن لا يحصون كثرة .

فالدمامينى علم من الاعلام العظماء له مواهب تميز بها عن غيره في جميع العلوم ، وله نظم رائق ، وخط جميل ، ومعرفة جيدة بالوثائق حتى وصف بالذكاء المفرط ، وحدة الذهن وسرعة الخاطرة ، وله مؤلفات عديدة ، منها :

تحفة الغريب في الكلام على مغنى اللبيب ، أظهار التعليل المعلق لوجوه عامل المفعول المطلق ، جواهر البحور — أرجوزة في العروض — وشرحها وسماه : معادن الجواهر ، وشمس المغرب في المرقص والمطرب ، مجموعة قصائد : مختصر لحياة الحيوان سماه : عين الحياة ، العيون الغامزة على خبايا الرامزة شرح الارجوزة الخزرجية في العروض ، ويكفيه شرحه للتسهيل المسمى بـــ « تعليق الفو ائد على تسهيل الفوائد » وقد كان منهجه لا يختلف كثيرا عن منهج المرابط ، فهما يتفقان في مزج الشرح بالأصل — المتن — وكان اعتمادهما في التفرقة بينهما باختلاف المداد.

هذا وقد كان موقف الدمامينى من الاصل متشددا في بعض الاحيان في الانتقاد مثل موقفه منه في مبحث استعمال « ما » و « من » في العاقل وغيره ، وغير ذلك

كثير ، الا أن المرابط في شرحه يقف منه موقف المدافع عن ابن مالك تجد ذلك في ثنايا الشرح .

وانظر ترجمة الدماميني في « الضو اللامع ج٧ ص ١٨٥ – أنباء الغمر ج١ ص ٢٩٦ – الخطط التوفيقية ج ١١ ص ٢٠ – الشذرات ج ٧ ص ٤٤ – النزهة ج٣ ص ١٢٦ – البدر الطالع ج٢ ص ١٥٠ ، كشف المظنون ج ١ ص ٤٠٦ – ٦١٣ – ٦٩٦ – ج ٢ ص ١٩٣ – ١٧٥٢ – ١٨٨١ – ١٨٨٤.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

يقول مصنفه العانى المكتئب الجانى
اليائس الفقير محمد بن محمد بن أبى بكر
الصغير الدلائى ستّر الله عيوبه وغفــر
بمنــه جوبــه

أحمدك اللهم على ما آثرت أئمة علوم اللسان بضروب الظرف والاحسان جعلتهم جهابذة البيان . وفرسان ذلك الميدان ، طالما ركضوا أفراس البلاغة في مطارد مهارته ، وتجاولت أبطالهم في مضايقه ومثازقه ، وتجاذبوا أباريق حمياه ، وتنشقوا خزاماه (١) ورباه بمسارح أفكارهم هاتيك الرياض ، ومطارح أنظارهم مكارع تلك الحياض.

وأشكرك على ما أقطفتم من مجانيه ، وأكرعتهم في مشارع مقانيه ، وخولتهم من ظرف المعارف ما تحلى به جنان العارف.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كلمة أستمسك منها بأوثق العرى، وأقتعد منها بالذروة العليا.

وأشهد أن سيدنا محمد ا خيرة أنبيائه . وصفوة احضيائه المبتعث بكتاب أفحم بفصاحته مصاقع الخطباء ، وأخرس ببلاغته مقاول العرب العرباء من فصحاء عدنان، وبلغاء قحطان ، حتى نزعوا عن شطط التلاح ، وفزعوا الى الطعان والكفاح ، صلى الله عليه وسلم وعلى آله الزهر الصباح المتقلدين لنصرته بيض الصفاح ، وخلائفه الأطهار ، من أختان وأصهار ، وعلى المهاجرين والأنصار.

أما بعد

فان كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صنفه الامام العلامة ملك النحاة وامام أئمة اللغات ، ورئيس العلماء الثقات أبو عبدالله ؛ محمد بن عبدالله بن مالك الطائى ، الأندلسى الجيانى الشافعى مقيم دمشق ، مما أجمع الكبراء على اكباره، وفخامة مقداره ، وطيران صيت جلاله كل مطار ، وبلوغ أمر نباهته مبلغ الأمطار في الأقطار .

(١) في اللسان « ج ١٥ ص ٦٦ مادة خزم » : « والخزامى : نبت طيب الريح ، — » وقال أبوحنيفه : الخزامى : عشبة طويلة الميدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزهرة ، طيبة الريح . لها نور كنور البنفسج ، قال : ولم نجد من الزهر زهرة أطيب نفحة من نفحة الخزامى . . الخ .

وسار مسير الشمس في كل بلدة
وهب هبوب الريح في البر والبحر (١)

ولم تزل همم الفضلاء اليه ممتدة الأعناق ، ولغرابة أسلوبه وضعته الحذاق على الأحداق ، **وتنافسوا في تعاطيه وتبجيل مقاطيه** جيلا فجيلا ، وتسارعوا الى تحصيله واغتنام أصيله رعيلا فرعيلا ، وأدرعوا (٢) في اقتناء نفائسه واجتلاء عرائسه ليلا طويلا ، وصبروا على تقييد أوابده وتشييد قواعده صبرا جميلا. :

شرف يطل على السماك وسودد
كالصبح لا يسع العدى إنكاره (٣)

ولعمرى انه كما قال مصنفه جدير أن يلبى دعوته الألباب ، ويجتنب منابذته النجباء .

وعميد من خاص غمار هاتيك اللجج ، وغاص في قعر تيار ذلك الثبج(٤) لاستخراج فرائده المكنونة واحتياز فوائده المصونة ، الامام أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان ، فانه المسهل لما وعر من مسالكه ، وعسر على سالكه ، فكم نبه حامله ، ونوه (٥) جامله ، وأزاح غيهبه ، وأتاح مأربه وأعبق رياه ، وأغدق سقياه ، لولا أنه لا يتحامى الحشو والتطويل ، ولا مرذول اللفظ في مدارج البحث ومجال التأويل ، بل يورد الألفاظ باردة التراكيب ، متنافرة الأساليب ، اعتمادا على إصابة المعنى ، وجنوحا الى اشادة المبنى غير حافل بتزويرها ، ولا كارث بتحريرها ، بل ربما اوقع الأشياء غير مواقعها ، وحرفها عن مواضعها ، لأمور اعتمدها واهية ، وأشياء اذا تأملت متلاشية ، قد نبذها من بعده بالعراء ، وأطرحوها إطراح واصل للراء ، فصارت لذلك أنوار شرحه غير متبلجة ، وأزهار تصنيفية غير متأرجحة .

---

(١) هذا البيت في مدح ابن مالك ، ولم اعرف قائله ، ولعله من شعر الشارح نفسه لانه من الادباء الشعراء كما تقدم .

(٢) في اللسان « ج ٩ ص٤٣٧ مادة » درع « وادرع فلان الليل اذا دخل في ظلمته يسرى ، والاصل فيه : مدرع ، كأنه لبس ظلمة الليل ، فاستقربه .

(٣) البيت في مدح ابن مالك أيضاً ، ولم اعرف قائله ، ولعله من أنشاد الشارح

(٤) في اللسان « ج ٣ ص ٤٢ مادة : « ثبج » : « ... وقال ابوعمرو : .... واثبج : علو وسط البحر اذا تلاقت أمواجه . وفي حديث ام حرام : «يركبون ثبج هذا البحر ، أى : وسطه ومعظمه ... الخ .

(٥) أى : شهره وعرفه الخ «كذلك في اللسان مادة « نوه » والمراد بقوله : «جامله » أى : مجمله ، أى فصل وعرف وبين ذلك الجامل ، أي المجمل .

ولقد لخصه الامام جمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام (١) الأنصارى الحنبلى القاهرى بما لقبه التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل . وهذا مع تفجر الأثير بعلم العربية تفجر البحر ، واسترساله فيه استرسال القطر ، واعتراف الثقلين ببلوغه من ضروب الأدب ، والاحاطة بأساليب العرب الى أسمى (٢) المنازل وأعلى الرتب ، فقد نسل (٣) الفضلاء اليه ؛ عفاة (٤) من كل حدب ، وتزاحموا في الأخذ عنه جثاء (٥) على الركب ، وضربت اليه ؛ النجباء آباط النجائب وعفرت الخناصر على ما نثر عليهم من عجائب الفرائد ، وفوائد العجائب .

وأما غيره ممن تعاطى شرح هذا الكتاب وان زعم تحرير مقاصد الفصول فيه والأبواب ، فلم ينقع (٦) بالكروع في تلك المشارع صدى ، ولا مد الى حلو هاتيك المجانى يدا ، وانما يورد أحدهم بعض كلام الأثير . ويدع منه ما يزرى بنثر الدرر النظيم ، ونظم الدرر النثير ، اللهم الا البدر الدماميني محمد بن أبى بكر بن عمر القرشى المخزومى الاسكندرانى المالكى في شرحه الموضوع بالبلاد الهندية في حدود العشرين وثمانمائة غير أنه انحرف عنهم كل الانحراف راكبا فيه متن الاعتساف ، ناظرا الى كلام المصنف بعين الانتقاد ، محسنا فيما يورده عليه الظن ؛ والاعتقاد ، غير راكن الى قياس صحيح ، ولا الى نقل عن الائمة صريح ولا مورد من حسن التقرير ما تقر به العين . ولا من بديع التحرير ما يرتفع به الضير فخبط لذلك خبط عشواء (٧) ، وارتكب فيه مقالات شنعاء لضيق عطنه بنبو وطنه ومنازحة سكنه ومساورة شجوه هنالك وشجنه ، (وعدم (٨)) مراجعة

---

(١) قال السيوطى في « البغية جـ ٢ ص ٦٨ » : ولد في ذى القعدة سنة ثمان وسبعمائة ، ولزم الشهاب عبداللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى ولم يلازمه ولا قرأ عليه ، وحضر دروس التاج التبريزى وتفقه للشافعى ، ثم تحنبل ، وله مؤلفات كثيرة ، منها مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، وابن هشام أشهر من أن يتحدث عنه مثلى أو غيرى علماً وورعاً وفصاحة وتأليفاً ، واحصاء واستقصاء لمباحث الفنون ، وتدبجاً لقواعد العلوم العربية توفي رحمة الله ليلة الجمعة خامس ذى القعدة سنة احدى وسبعين وسبع مائة . وانظر : الدرر الكامنة جـ ٢ ص ٣٠٨ – شذرات الذهب جـ ٦ ص ١٩١ – البدر الطالع جـ ١ ص ٤٠٠ – هدية العارفين جـ ١ ص ٤٦٥» .

(٢) في جـ . أسنى وفي ب . أسا .

(٣) في الصحاح : نسل في العدو نسلا ونسلانا ، أى أسرع .

(٤) في «ب : معناة .. الخ » .

(٥) في : « جـ : جثاثا .. الخ .

قال ابن دريد في الجمهرة جـ ٢ ص ٣٤ : جثا الرجل يجثو جثوا وجثيا وجثوا اذا برك على ركبتيه ، وقال في جـ ٣ ص ٢١٧ : وجثا الرجل يجثوا جثوا غير مهموزة ، ... وتجاثى القوم في الخصومة مجاثاة وجثاء .

قال ابن سيده في المخصص جـ ١٢ ص ٨٦ : هما من المصادر الآتية على غير أفعالها .

(٦) في « جـ : فلم ينفع بالكروع .. الخ » .

(٧) في « ب ، جـ : عشوا وارتكب .. الخ .

(٨) « وعدم » ساقطة من « جـ » .

فكره فيه(١) ، لخروجه من(٢) يده قبل بسوق فننه ، وانتماء غصنه ، كما تتعرف ذلك في تضاعيف شرحه ، وتثبيته عند تفيىء ظلال دوحه .

وقد امتن الله تعالى على بشرح هذا الكتاب ، فاظهرت فيه القشر من اللباب ، وانتقدت عليه جميع ذلك ، ودفعت عامة ما هنالك بما يخرس المنطيق المفوه ، ويخسىء المقدام المنوه ، بعد الامعان في الفن وتطلبه ، والفحص عن تصانيفه وكتبه ، فلم آترك في تحصيله سبيلا إلا نهجته ، ولا غادرت في ادراكه بابا الا ولجته ، حتى وضح لى باديه وخافيه ، وانكشفت لى أقاويل الأئمة فيه ، وليت ذلك وغصن الشباب رطيب ، وبرد الحداثة قشيب ، وكم الجنى طرى ، والفهم من الخلل برى ، على أنى ما آلوت في تحرير مسائله ، ولا قصرت في تقرير دلائله ، بل تفيأت خلاله ، وتبوأت ظلاله ، وكشفت خفاياه ، واستوضحت خباياه ، وأنتجت قضاياه ، وأمطيت مطاياه ، واقتعدت ذروته الشامخة ، وتلوت آياته الباذخة ، فنثرت دخائر كنوزها ، واطلعت على أسرارها ورموزها ، وأودعت في مطاويها أشياء لطيفة وفرائد من علوم العربية ظريفة ، بألفاظ تسحر بدقتها الألباب وتراكيب تبهر بعذوبتها مهرة الكتاب ، وحسن سبك امتزج به كما امتزج الماء بالراح ، وافنان الدوح بالأرواح ، فجاء بحمدالله منور الارجاء (٣) متضوعا أرجا ، منبعث الأنوار من مشكاة العرفان منصوب الأنوار من آفاق الاحسان ، فترجمته لذلك « نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل » .

ولنبدأ بتعريف المصنف قبل الشروع ، وامام (٤) هذا الشرح المجموع فنقول :

هو الامام العلامة رئيس النحاة والمقرئين اللغوى الحافظ المشهود له بعلو الشأن وفخامة المقدار : جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك .

وفي شرح الدمامينى (٥) وشرح ابن جابر (٦) على الخلاصة هو : أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله أيضا ابن مالك .

---

(١) في «ب» فكره اليه .. الخ .

(٢) في « ج : عن يده .. الخ .

(٣) في «ب » ، « : الارجا .. الخ . بدون همزة .

(٤) في « ج » : امام . بسقوط الواو .

(٥) في « ج ١ ص ٣ » .

(٦) هو : محمد بن أحمد بن جابر بن على شمس الدين أبوعبدالله الهوارى الأندلسى الضرير المالحى المعروف بابن جابر من مواليد عام ٦٩٧ هـ وقبل ٦٩٨ – وتوفي عام ٧٨٠ – أخذ عن ابن يعيش النحو ، والفقه عن سعيد الرندى وغيرهما من العلوم والعلماء له من الكتب : حلة السرى في مدح خير الورى صلى الله عليه وسلم ، وهى قصيدة بديعة ، وشرح الفية ابن مالك ، وشرح الفية بن معط ، وغير ذلك . أنظر : « تاريخ الادب العربى » – بروكلمان جـ ٥ ص ٢٨١ – درة الحجال جـ ٢ ص ٢٤٢ – هدية العارفين جـ ٢ ص ١٧٠ .

قلت : وهي زيادة غريبة تفردا بها غير معروفة من عرف بالمصنف من شارحي مصنفاته ، ولا هي عند أرباب طبقات النحاة وأئمة اللغات ، وفي النفس منها شيء ، وقد مر ذكر نسبه ومنشأه (١) ؛ قال الحافظ أبو عبدالله الذهبي : (٢) ولد سنة ستمائة ، ثم نشأ واعتنى بعلوم اللسان وأتقنها ونبغ فيها وحاز قصب السبق وغرب ثناؤه وشرق .

وسار به من لا يسير مشمرا

وغـــنى به من لا يغـــنى مغـــردا (٣)

ارتحل الى حماة من البلاد الشامية ، وأقام بها دهرا ناشرا فيها علما جما ، ثم استوطن دمشق عاكفا فيها على الافادة ، وانتفعت به خلائق وسمع فيها من السخاوى (٤) ، والحسن بن صباح (٥) ، وجماعة ، وأخذ العربية على غير واحد،

---

(١) وقد ذكر بروكلمان نسب ابن مالك مثل الدماميني وابن جابر في كتابه تاريخ الادب العربى ج ٥ ص ٢٧٥ . أما المقرى في نفح الطيب « ج ٧ ص ٢٥٧ – ٢٧٩ » فقد قال في نسبه : « وهو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله ابن مالك ، باسقاط جده « محمد » . وقال : وقال بعض الحفاظ حين عرف بابن مالك : يقال إن (عبدالله) في نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول : مرة واحدة وهو الموجود بخطه أول شرحه لعمدته . أى : كتاب عمدة الحافظ وعدة اللافظ – وهو الذى اعتمده الصفدى ، وابن خطيب داريا محمد بن أحمد الانصارى ، وعلى كل حال فهو مشهور بجده في المشرق والمغرب وعلى العموم فالمقام موضع بحث وخلاف ، ولا طائل وراء ذلك .

(٢) هو الامام شمس الدين أبوعبدالله محمد بن احمد بن عثمان الذهبى الدمشقى ولد عام ٦٧٣هـ تعلم بدمشق وبعلبك ومصر . العالم الجليل صاحب الذكاء الخارق ، وقوة الذاكرة والتآليف العجيبة ، حتى أصبح شيخ العلم ، وحامل لوائه ، من كبار حفاظ الاحاديث الشريفة ، فمصنفاته ، ومختصراته لاتكاد تحصى ، وتبحره في العلم على أختلاف فروعه لايكاد يوجد في سواه ، أخذ عنه ابن جابر وأجازه ، كما أخذ عنه غيره . توفي عام ٧٤٨هـ . أنظر : « درة الحجال ج ٢ ص ٢٥٦ هدية العارفين ج ٢ ص ١٥٤ – غاية النهاية ج ٢ ص ٧١ .

(٣) لم اعرف قائله ، وقد ذكره الدماميني في شرحه التسهيل ج ١ ص ٣ ظ في هذا المقام .

(٤) هو : علي بن محمد بن عبدالصمد ابوالحسن السخاوى النحوى المقرىء الشافعى . قال ابن خلكان رأيته مراراً راكباً بهيمة الى الجبل ، وحوله اثنان وثلاثة يقرؤن عليه في أماكن مختلفة دفعة واحدة وهو يرد على الجميع وكان أقعد بالعربية والقراءات من الكندى . وقال القفطى . نزيل دمشق من أهل سنما ، احدى قرى الناحية الشمالية من مصر ، قرأ القرآن العزيز بمصر على ابى القاسم بن فيره الشاطبى المقرىء المشهور ، ولازمه مدة طويلة ، وقرأ النحو على نحاة زمانه من الشاطبى وغيره . وله مصنفات كثيرة : شرح المفصل للزمخشرى ، وشرح احاجى الزمخشرى ، وشرح الشاطبية . وغير ذلك ولد عام (٥٥٩هـ – وتوفي عام ٦٤٣) . أنظر : « الانباه » ج ٢ ص ٣١١ – ابن خلكان ج ١ ص ٣٤٥ – البغية ج ٢ ص ١٩٢) .

(٥) أبوصادق الحسن بن صباح المخزومى المصرى الكاتب ، توفي عام ٦٣٢هـ وكان اديباً ديناً صالحاً جليلا . كذا في هامش « نفح الطيب ج ١ ص ٢٥٧ » .

ولازم بحلب الامام ابن يعيش (١) شارح المفصل مدة ثم تلميذه ابن عمرون (٢) فأعجب به ، وترك مجلس شيخه .

وذكر تاج الدين التبريزى (٣) في أواخر شرح الحاجبية : أنه جلس في حلقة ابن الحاجب (٤) رحمه الله ، وأخذ عنه ، وقرأ كتاب سيبويه على ؛ أبى عبدالله المرشانى .

وبعد : فهو أعجوبة عصره ونادرة دهره في العلوم اللسانية ، اعترف له بذلك المضافي والمعادى ، ونودى بعلو رتبته في كل واد ونادى ، ولم يحسب أن أحدا يبلغ به ذلك الامر من التضلع ، والتحقيق ، أو بشرا يسلك ذلك النمط من التدقيق . هذا على ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمت ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والوقار والتؤدة .

وتصدر بالتربة العالية ، وبالجامع المعمور ، وتخرج به جماعة كثيرة ، وصنف تصانيف شهيرة ، وروى عنه ابنه الامام بدر الدين (٥) ، وشمس الدين محمد بن

---

(١) هو : يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن السرايا محمد بن على بن المفضل بن عبدالكريم بن محمد بن محمد بن يحي النحوى الحلبى موفق الدين أبى البقاء المشهور بابن يعيش .
قال التفطى : الموصلى الاصلى ، الحلبى المولد والمنشأ ، لو وصفته ما أجريته في حلبة النجاة ، ولولا أن النحو قنطرة الآداب لنزهته عن مشاركة من قصده ونحاه ، فانى إن وصفته بالنحو فهو أديب أو بالبلاغة فهو خطيب ، أو بالعدالة فهو أبو ذرها ، أو بالمعانى فهو مكنون درها . وقال : أما تصانيفه في العربية وفنونها فقد سارت مسيرة الركبان .. الخ ، ولد عام (٥٥٣هـ وتوفي عام ٦٤٣) .
أنظر : الانباه (جـ ٤ ص ٣٩ - البغية جـ ٢ ص ٣٥١) .
(٢) محمد بن محمد بن أبى على بن أبى سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبدالله الحلبى النحوى . قال السيوطى : قال الذهبى : ولد عام (٥٩٦هـ تقريباً) ، وسمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وبرع به وتصدر للاقراء ، وتخرج به جماعة ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء بن النحاس وشرح المفصل . توفي عام (٦٤٩) أنظر : البغية جـ ١ ص ٢٣١ - وهامش نفح الطيب (جـ ٧ ص ٢٥٩ - هدية العارفين جـ ٢ ص ١٢٤) .
(٣) هو : على بن عبدالله بن أبى الحسن الاردبيلى التبريزى تاج الدين . قال السيوطى : قرأ النحو على السيد ركن الدين الاسترابادى ، والركن الحديثى والاصول على القطب الشيرازى ، والبيان على النظام الطوسى ، والفقه على السراج حمزة الاردبيلى وغيرهم . توفي عام (٧٤٦هـ) أنظر : (البغية جـ ٢ ص ١٧١ - هدية العارفين جـ ١ ص ٧١٩) .
(٤) هو : عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس جمال الدين أبوعمرو بن الحاجب الكردى الدرينى الاصل الاسناوى المولد ، المقرىء النحوى المالكى الاصولى الفقيه . صاحب التصانيف المنقحة ، كذا قال السيوطى . وابن الحاجب غنى عن التعريف ، ويكفيه المقدمة الكافية الشافية ، وما كتبه في فن الاصول تعريفاً به . قال ابن خلكان : كان من أحسن خلق الله ذهناً ، وجاءنى مراراً بسبب أداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجاب أبلغ جواب ، بسكون كثير ، وتثبت تام ، قال السيوطى : ولد بعد سنة سبعين - أو واحد وسبعين - وخمسمائة باسنا من الصعيد . أنظر : « وفيات الاعيان جـ ١ ص ٣١٤ - البغية جـ ١ ص ١٣٤ ، هدية العارفين جـ ١ ص ٦٥٤ » .
(٥) هو : محمد بن محمد ، بن عبدالله ، بن عبدالله ، بن مالك ، بدرالدين النحوى بن النحوى المعروف بابن الناظم ، أخذ عن والده وغيره ، وله مصنفات كثيرة ودقيقة ، تدل على غزارة علمه وسعة أفقه ، وتضلعه من العلوم المختلفة . توفي عام (٦٨٦هـ) . أنظر : «الوافي بالوفيات جـ ١ ص ٢٠٤ البغية جـ ١ ص ٢٢٥» .

أبى فتح البعلي (١) صاحب كتاب الفاخر في شرح جمل جمل عبدالقاهر (٢)، والبدر بن جماعة (٣) ، والعلا بن العطار (٤) وخلق .

وقال أثير الدين : بحثت عن شيوخه في العربية فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد ؛ عليه ، ويرجع في حل المشكلات اليه ، غير أن بعض تلامذته ذكر أنه قال : قرأت على ثابت بن الخيار الكلاعي (٥) بجيان ، وجلست في حلقة أبي على الشلوبين بضعة عشر يوما . ولم يكن ثابت من أئمة النحو ، بل من أئمة (٦) القراءات.

قلت : وهذا ساقط لما مر من أخذه عن أولئك الأعلام المشاهير ، كما ذكر بعض ذلك ابن اياز (٧) شارح الفصول لابن معط .

---

(١) هو : محمد بن أبي الفضل البعلي شمس الدين أبو عبدالله ، الفقيه الحنبلي المحدث النحوي اللغوي ولد عام (٦٤٥)هـ ببعلبك ، وسمع بها من الفقيه محمد اليونيني ، وعني بالحديث وصنف تصانيف مفيدة منها شرح الالفية ، وتوفي عام (٧٠٩) وقيل : (٧١٥هـ) . أنظر : « البغية جـ ١ ص ٢٠٧ – هامش نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٨ – هدية العارفين جـ ٢ ص ١٤١

(٢) هو : أبوبكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى النحوى . قال القفطى : فارسى الاصل ، جرجانى الدار ، عالم بالنحو والبلاغة ، أخذ النحو بجرجان عن الشيخ أبى الحسن بن محمد بن الحسن بن محمد ابن عبدالوارث الفارسى ، نزيل جرجان ، ابن أخت أبى على الفارسى ، وأكثر عنه وله عدة مصنفات معروفة . توفي سنة أحدى – وقيل اربع – وسبعين واربعمائة أنظر : الاينباه جـ ٢ ص ١٨٨ – النزهة ص ٣٦٣ – البغية جـ ٢ ص ١٠٦

(٣) في هامش نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٩ : هو قاضى القضاة شيخ الاسلام بدر الدين محمد بن ابراهيم ابن سعدالله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبدالله الكنانى الحموى الشافعي ولد سنة (٦٣٩هـ) بحماة ، وسمع الكثير وأفتى ودرس ، وقرأ النحو على جمال الدين بن مالك وولى قضاء القدس سنة (٦٧٧) ثم نقل الى قضاء الديار المصرية سنة (٦٩٠) وجمع له بين القضاء ومشيخة الشيوخ . وتوفي عام (٧٣٣) أنظر : هدية العارفين جـ ٢ ص ١٤٨ » .

(٤) في هامش نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٩ : هو الحافظ الزاهد علاء الدين علي بن ابراهيم بن داود بن سليمان بن سليمان أبوالحسن بن العطار الشافعي ، ولد سنة (٦٥٤هـ) واخذ العربية عن جمال الدين بن مالك ، وولى مشيخة دار الحديث النورية وغيرها ، ودرس وأفتى ، وصنف أشياء مفيدة ، وتوفي بدمشق سنة (٧٢٤) (أحمد يوسف نجاتي) وانظر : هدية العارفين جـ ١ ص ٧١٧ .

(٥) هو : أبو المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن الخيار الكلاعي . وفي البغية : ابن يوسف بن حيان الكلاعي – بضم الكاف – أبوالحسن الغرناطى ، قال في تاريخ غرناطة : كان فاضلا نحوياً ماهراً مقرئاً . أقرأ القرآن والعربية والادب كثيراً ، وروى عن ابن بشكوال ، وبالاجازة عن السلفى وغيرهم . توفي عام ٦٢٨هـأنظر : « نفح الطيب (جـ ٧ ص ٢٨٧) البغية جـ ١ ص ٤٨٢ .

(٦) أنظر : « بغية الوعاة جـ ١ ص ٢١٠ » ترجمة ابن مالك .

(٧) هو : الحسين بن بدربن اياز بن عبدالله أبومحمد جمال الدين . قال السيوطى : كذا ساق نسبه ابن رافع في تاريخ بغداد ، وقال : كان واحد زمانه في النحو والتصرف ، قرأ على التاج الارموى ، وقرأ عليه التاج بن السباك ولم أعرف تاريخ ولادته أو وفاته . أنظر البغية جـ ١ ص ٥٣٢ . وفي هدية العارفين جـ ١ ص٣١٣ توفي سنة ٦٨١هـ ، من تصانيفه : الاسفاف في علم الخلاف ، شرح التصريف لابن مالك ، القوافي المطارحة – المحصول شرح فصول ابن معط في النحو – مسائل الخلاف في النحو – المطارحة .

وأما مصنفاته فقد اعتنى بجمعها جمع من الفضلاء ودونوها نظما ونثرا . فمنها الخلاصة ، والكافية الشافية ، وعمدة اللافظ وشرحها ، وإكمال العمدة ، وشرحه، وتسهيل الفوائد وشرحه ، بلغ فيه الى مصادر غير الثلاثى ، ولامية الأفعال ، وأرجوزة في المثلث ، وقصيدة في المقصور والممدود وشرحها ، والتوضيح على الجامع الصحيح وقصيدتان في الضاد والظاء على وزنين متباينين وشرحهما ، وأخرى في باب ما يهمز وما لا يهمز ، وشرح المفصل ، وكتاب التعريف في علم التصريف وشرحه ، وكتاب « أفعل » و « فعل » ومختصر في الابدال ، ورجز في علم القراءات، وآخر في الطاء والصاد ، وقصيدة في القراءات على نمط حرز الأمانى ، ونظم الفوائد وهو ضبط وفوائد ليست على روى واحد .

وفي طبقات السيوطى (١) : وقد رأيت في بعض المجاميع الموقوفة بخزانة محمود فتاوى له في العربية جمعها بعض طلبته ، وقد نقلتها في تذكرتى ، ثم في الطبقة الكبرى في ترجمته — هـ — .

ومن أغربها ما رأيته في شرح الشواهد (٢) لبدر الدين محمود العينى (٣) في باب المبتدأ عند أنشادهم قول الزبير بن العوام (٤) رضى الله عنه :

ولولا بنوها حولها لخطبتها * كخبطة عصفور ولم أتلعثم (٥)

---

(١) وهو : عبدالرحمن بن الكمال ، جلال الدين السيوطي من أجلة العلماء والباحثين والكتاب والمؤلفين حتى كادت مؤلفاته لاتحصى ، وأبحاثه لاتستقصى ، ولد عام ٨٤٩هـ أخذ على البلقيني ، وشرف الدين المناوى ، والعلامة تقى الدين الشبلى والامام محى الدين الكافيجى ، والشيخ سيف الدين الحنفى ، أنظر ترجمته في مقدمة بغية الوعاة .

(٢) هامش خزانة الأدب « جـ ١ ص ٥٧١ » .

(٣) هو : محمود بن أحمد بن موسى بن أحمدالعنتابى الحنفى بدرالدين العينى بارع في جميع الفنون أخذ عن الجمال يوسف الملطى ، والسيرافي ، وسمع الحديث عن ابن الكويك ، وله مصنفات كثيرة ، منها شرح البخارى المسمى بعمدة القارى ، وشرح الشواهد الكبرى والصغرى ، وغير ذلك ، ولد عام (٧٦٢ — وتوفي عام ٨٥٥) .
أنظر : البغية جـ ٢ ص ٢٧٥ — درة الحجال جـ ٢ ص ٣٢٤ .

(٤) هو : أبوعبدالله الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد ، بن عبدالعزى بن قصى القرشى الاسدى الصحابي الجليل ، والمجاهد الكبير ، يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورضى الله عنه نسباً في قصى ، وأمه صفيه بنت عبدالمطلب عمة الرسول صلى الله عليه وسلم ، أسلمت وهاجرت الى المدينة ، وأسلم الزبير في أوائل الاسلام وعمره ١٥ سنة وقيل غير ذلك ، بعد أسلام أبى بكر الصديق بقليل ، وهاجر الى المدينة ، وهو أول من سل السيف في سبيل الله ، وشهد أغلب الغزوات مثل بدر واحد والحديبية والخندق وخيبر وفتح مكة وغير ذلك وهو أحد المبشرين بالجنة ، وقتل غدراً عام ٣٦هـ .
أنظر : « دائرة المعارف للبستانى جـ ٩ ص ١٧٧ » .

(٥) قاله : في زوجته أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما ، وكان ضراباً للنساء ، وكانت أسماء رابعة أربع نسائه ، وقوله : بنوها : أى بنو أسماء ، وكانوا يحولون بينه وبين ضربها ، وقوله : أتلعثم : من تلعثم في الأمر : تمكث فيه وتأنى . أنظر : العينى جـ ١ ص ٥٧١ — شواهد المغنى ص ٨٤١ » .

ثم قال : قوله « لخطبتها » : هكذا وقع في كتاب ابن الناظم (١) في شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ؛ وانما صوابه « لخبطتها » بتقديم الباء الموحدة وقد ذكر ذلك أيضا في مختصر طبقات القفطى ، قال : وله الخلاصة والجزولية .

قال ابن رشيد (٢) ، ومحى الدين عبدالقادر بن أبى القاسم المالكى نحوى مكة(٣) وقاضيها في هذا المقام من شرح هذا الكتاب ، ونظم رجزا في النحو عظيم الفوائد يستعمله المشارقه ، ثم نثره في كتاب الفوائد النحوية والمقاصد المحوية ثم صنف تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا له وتكميلا ، وانه لاسم طابق مسما ه وعلم وافق معناه ، غير أنه ربما قصر عن معتاده ، وترك ما ارتهن في ايراده . فسبحان المنفرد بالكمال .

قلت : واياه أراد سعدالدين العربى (٤) العوفى رحمه الله تعالى بقوله في تقريظة :

ان الامام جمال الدين فضله * اله ولنشر العلم أهله
أملى كتابا له يسمى الفوائد لم * يزل مفيدا لذى لب تأمله
وكل مسئلة في النحو يجمعها * ان الفوائد جمع لا نظير له

---

(١) المضبوط في شرح الخلاصة لابن الناظم ليس كذلك ، وإنما هو بتقديم الباء على الطاء ، أنظره في ص ٤٨ . اذا فمن أين للعينى بذلك ثم كيف يسلم الشارح مثل هذا الكلام .

(٢) هو : محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن أدريس بن سعيد بن مسعود ابن حسن بن محمد ابن عمر بن رشيد الفهرى السبتى . قال السيوطى : في تاريخ غرناطة : كان متضلعا بالعربية واللغة والعروض .
وكان حافظا للاخبار والتواريخ ، مشاركاً في الاصلين ، عارفا بالقراءات ، قرأ على ابن أبى الربيع ، وحازم القرطاجنى وغيرهما ، ولد عام (٦٥٠ بسبته وتوفي عام ٧٢١هـ .
قال صلاح الصفدى : له مصنفات ، منها : تلخيص القوانين في النحو ، وشرح التجنيس لحازم وغير ذلك .
أنظر: « الوافي بالوفيات ج ٤ ص ٢٨٤ — البغية ج ١ ص ١٩٩ .

(٣) هو : عبدالقادر بن أبى القاسم بن أحمد بن عبدالمطى الانصارى السعدى العبادى المالكى ، قال السيوطى : ولد في ثانى عشر ربيع الآخر سنة أربع عشر وثمانمائة بمكة ، ونشأ بها صينا خيراً وسمع بها من التقى الفاسى وأبى الحسن بن سلامة وجماعة ، وأجازت له عائشة بنت عبدالهادى ، وابن الكويك وتصدر للافتاء بمكة وتدريس الفقه والتفسير والعربية وغير ذلك . وله مصنفات منها هداية السبيل في شرح التسهيل ، وحاشية على التوضيح ، وغير ذلك . وتوفي عام (٨٨٦) . أنظر : (البغية ج ٢ ص ١٠٤ — هدية العارفين ج ١ ص ٥٩٧) .

(٤) هو الاديب الفاضل سعدالدين محمد بن الشيخ محى الدين بن عربى توفي عام ٦٥٦هـ وانظر مثل هذه المناقشة في نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٤ — وبغية الوعاة ص ٥٥ . ونيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٣٥٧ .

قال : فظن الصلاح الصفدى (١) أنها تقريظ للتسهيل ، قال في كتابه فض الختام عن التورية والاستخدام : وهذا غاية في الحسن لو أن اسم الكتاب الفوائد وانما هو تسهيل الفوائد فذكر المضاف اليه طاويا ذكر المضاف فقدح بذلك في التورية، ومثار التوهم عدم اطلاعه على الكتاب المذكور ، وهو معذور بعزة وجوده (٢).

ومن أغربها أيضا ؛ ما صرح به الصفدى من تكملة المصنف لشرح هذا الكتاب، وكان بيد الشهاب الشاغورى (٣) أبى بكر بن يعقوب أحد تلامذته فلما توفى المصنف وخرجت عنه الوظيفة ، وكان متطلعا اليها تألم فتوجه به الى اليمن غضبا على أهل دمشق ، وترك الناس محرومين منه . توفى المصنف رحمه الله بدمشق في ثانى عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين بالباء الموحدة وستمائة ، سنة ٦٧٢هـ ، ودفن بسفح جبل قاسيون ، ورثاه صاحبه الامام بهاء الدين بن النحاس (٤) الحلبى أحد أساتذة الأثير :

---

(١) هو : خليل بن الامير عزالدين بن ايبك بن عبدالله الالنكي صلاح الدين أبوالصفاء الصفدى الدمشقي مفتى الشافعية ، كان اماما في جميع فنون العلم وقدوة في الجود والكرم . عالما حافظاً ، نزيل بيت المقدس ، صاحب الشعر الرائق ، أخذ عن خالد بن يحي البلوى ، وعن محمود بن سليمان الحنبلي الكاتب وغيرهما ، قيل : وقد بلغ عدد شيوخه بالسماع ٧٠٠ ، وجمع فهرست مسموعاته في كتاب سماه : « الفوائد المجموعة في الفوائدالمسموعة ، وصنف في جميع الفنون من فقهية واصولية وحديث وغير ذلك ، وقد ذكرله صاحب هدية العارفين ٢٩ مؤلفاً وقال : وغير ذلك ولد عام ٦٩٤ وقيل ٦٩٦ وتوفي عام ٧٦١ وقيل ٧٦٤هـ . أنظر : « درة الحجال ج ١ ص ٢٥٨ – شذرات الذهب ج ٦ ص ١٩٠ – هدية العارفين ج ١ ص ٣٥١ » .

(٢) وفي نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٤ وما بعدها : قلت : أجاب العجيسى عن ذلك بأن الابيات ليست في التسهيل وانما هى في كتاب له يسمى « الفوائد » وهو الذى لخصه في التسهيل ، فقوله : في اسم التسهيل « تسهيل الفوائد » معناه : تسهيل هذا الكتاب ، وذكر ايضاً أنه مثل التسهيل في القدر على ماذكره من وقف عليه ، قال : واليه يشير سعدالدين محمد بن عربى بقوله : إن الامام الى آخره . وسعدالدين : ابن الشيخ محى الدين صاحب « الفصوص » وغيرها ، ثم قال العجيسى : وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتاباً آخر اسماه بالمقاصد ، وضمنهما تسهيله ، فسماه لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فعلى هذا لا يصح قول الصفدى إن المدح المذكور في التسهيل الا بارتكاب ضرب من التأويل . انظر البغية ج ١ ص ٥٥ والا بتهاج بتطريز الديباج ص ٣٥٧ .

(٣) هو : أبوبكر بن يعقوب بن سالم النحوى الشاغورى شهاب الدين . قال السيوطى : قال بن حجر : كان ماهراً في العلوم ، حتى كان يلقى ثلاثين درساً في ثلاثين علماً ، وصنف تصانيف مفيدة . توفي عام (٧٠٣) وقيل (٧٠٤) هـ .
أنظر : « البغية ج ١ ص ٤٧٣ – نفح الطيب ج ٧ ص ٢٦٣ هامش رقم ١ » .

(٤) ذكر هذه الابيات المقرى في نفح الطيب ج ٧ ص ٢٧٦ وما بعدها وقال : وابن النحاس المذكور أحد تلامذة ابن مالك ، وله نظم كثير مشهور بين الناس وهو بهاء الدين ابوعبدالله محمد بن ابراهيم بن نصر الحلبى الاصل المعروف بابن النحاس ، وهو شيخ ابى حيان ، ولم يأخذ ابوحيان عن ابن مالك وان عاصره بنحو ثلاثين سنة . وقال السيوطى في البغية (ج ١ ص ١٣) ولد في سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائه ، وأخذ العربية عن الجمال بن عمرون ، والقراءات عن الكمال الضرير ، وسمع الحديث عن ابن الليثى ، وابن يعيش وتوفي عام (٦٩٨) هـ . وقال صاحب هدية العارفين ج ٢ ص ١٣٩ : « له شرح المقدمة للمبرد في النحو وشرح كتاب المقرب » .

قل لابن مالك ان جرت بك أدمعى
حمرا يحاكيها النجيع القانى
فلقد جرحت القلب حين نعيت لى
فتدفقت بدمائه أجفانى
لكن يسهل ما يجر من الأسى
علمى بنقلتكم الى رضوان
فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا
يهمى له بالروح والريحان

وقد آن الشروع في المقصود والوفاء بالموعود فأقول :

قد تضافرت روايات الأئمة لهذا الكتاب عن مصنفة سماعا واجازة كما حدثنا به شيخنا الامام الصدر أبو عبدالله محمد العربى (١) بن العارف بالله أبى المحاسن يوسف الفاسى (٢) اجازة قال : حدثنا أبو عبدالله محمد بن قاسم القصار (٣)، قال حدثنا الشيخ الصالح أبو النعيم رضوان ابن عبدالله (٤) ، قال : حدثنا أبو

---

(١) ترجمته في مبحث شيوخ المؤلف .

(٢) في نشر المثانى ج ١ ص ٦٢ : «ومنهم الولى الكبير العارف الشهير حافظ الطريقة الشاذلية بفاس وغيرها ، العالم المتبحر أبوالمحاسن يوسف بن الولى سيدى محمد بن يوسف الفاسى الفهرى من بنى الجد الفهريين وهم معروفون بالاندلس بالعلم .
وقال صاحب النشر : والمحفوظ مما يتعلق بصاحب الترجمة لا يسعه هذا الديوان ، ولكن نذكر ما يميز به زمانه وطبقته ، وندع غيره للوقوف عليه في التاليف المذكورة ... الخ .
توفي عام ٩١٣ هـ .

(٣) واسمه بالكامل : أبوعبدالله محمد بن قاسم بن محمد بن على القصار القيسى الاندلسى الغرناطى ولد بفاس عام ٩٣٨ واخذ العلم عن كبار العلماء منهم : الشيخ جارالله خروف بن محمد التونسى والشيخ أبوعبدالله محمد بن مجبر المستارى ، والشيخ ابوالعباس أحمد التسولى . وفي البدور الضاوية قال صاحب المرآت في حق الشيخ القصار : إنه الامام العالم المتبحر المحقق النظار ، مفتى فاس وخطيب جامع القرويين بها ، ومحدث المغرب في وقته ، وكان دائم الخشية والخشوع ... وكان أهل عصره كلهم مطبقين على تعظيمه ، وتفضيله وتقديمه .
وفي نشر المثانى ، قيل : كان سبب تلقيبه بالقصار على ما أخبر به أن رجلا قصاراً كان وصياً على بعض أجداده فجرت عليه . وتوفي عام ١٠١٢هـ .
أنظر : البدور الضاوية ج ١ ص ٦٨ – نشر المثانى ج ١ ص ٤٧ – هدية العارفين ج ٢ ص ٢٦٥

(٤) في درة الحجال ج ١ ص ٢٧٤ : «رضوان ابن عبدالله الجنوى ، الولى الصالح المحدث المكثر الراوية ، رحالة أهل زمانه ... آخر المحدثين الصالحين بفاس ، أخذ عن أبى زيد عبدالرحمن سفيان عن زكرياء ، والقلقشندى وعبدالعزيز بن فهد ، والسخاوى : كلهم عن ابن حجر . ومن تلاميذه أبوعبدالله القصار ، ومحمد بن الترغى وغيرهما ، ولد عام ٩١٠ هـ . وتوفي عام ٩٩١ هـ .
وفي الاستقصاء ج ٣ ص ٩٦ : «الجنوى : نسبة الى جنوة من بلاد الفرنج ، كان أبوه نصرانياً ، وامه يهودية ، وسبب أسلام والده ماحكاه أبوالعباس الاندلسى في رحلته أنه كان له فرس ببلدة جنوة ، فانطلق ليلا ودخل الكنيسة العظمى ، وبات فيها من غير أن يشعر بذلك أحد من السدنة ، ولا غيرهم ، ثم بادر باخراج الفرس ، ولما أصبح أهل الكنيسة ورأوا الروث قالوا أن المسيح جاء البارحة على فرسه الى الكنيسة ، وراث فيها ، فاهتز البلد لذلك ، وتنافس النصارى في شراء ذلك الروث ... فعلم أن النصارى على ضلال ، وهاجر وأسلم ... الخ .

محمد عبدالرحمن بن على الشهير بسفير (١) قال : حدثنا الامام ؛ أبو عبدالله محمد بن غازى (٢) قال : حدثنا فخرالدين أبو عمر عثمان المصرى ، وقد استجازه لنا أخونا الفقيه المحدث الصوفى أبو العباس أحمد زروق (٣) ، قال : حدثتنا هاجر بنت محمد المقدسى ، قالت : حدثنا أبو اسحق التوخى (٤) : قال : حدثنا أحمد ابن محمد ابن غانم (٥) ، قال : حدثنا الامام جمال الدين بن مالك اجازه حينئذ وحدثنى (٦) به مسلسلا بالمحمدين وشيخ الاسلام وعلم الاعلام مولانا الوالد محمد بن أبى بكر الدلائى رحمه الله اجازه عن الأمام النظار أبى عبدالله محمد بن قاسم القصار الفاسى القبيبى ، عن الأمام أبى عبدالله محمد بن عبدالرحمن

---

(١) وسفير هذا فقيه وخطيب ، قال صاحب نشر المثانى «جـ ١ ص ١٩٠» : سفير يضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحاً ، قال في أزهار البستان : توفي سنة أربع وخمسين والف عن نحـو تسعين سـنة .

(٢) في درة الحجال جـ ٢ ص ١٤٧ : «محمد بن أحمد بن غازى العثمانى أبوعبدالله ، الفقيه المشارك المتفنن ، ذو التآليف الحسنة ، والاحوال المستحسنة ، الخطيب بجامع القرويين . أخذ عن جماعة ، منهم الامام القورى ، والاستاذ الصغير ، وغيرهما . ألف كتباً عديدة منها : إنشاد الشريد من ضوال القصيد ، تكلم فيه عن الشاطبية وتذييل الجزولية وشرحها وشفاء الغليل بشرح خليل ، بين فيه هفوات وقعت لبهرام ، ومواضع مشكلة من المختصر أجادها ، فمؤلفاته تزيد على العشرين مؤلفاً من نفائس الكتب ، ولد بمكناسة الزيتون عام ٨٥٨ ﻫ وتوفي بفاس عام ٩١٩ ﻫ . أنظر : هدية العارفين جـ ١ ص ٢٢٦ .

(٣) هو : أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسى الشهير بزروق .
قال ابن القاضى في درة الحجال : الولى الصالح ، ذو التآليف الحسنة والرواية المستحسنة ، أخذ عن الامام القورى ، وعن جماعة حسبما في فهرسته . ولد عام ٨٤٦ – ٨٩٩ ﻫ وقبره لازال يزار بمصراته بليبيا ، ومن تآليفه شرحان على الرسالة ، وشرح مختصر خليل ، وشرح الوغليسية ، وشرح العقيدة القدسية للغزالى وغير ذلك .
أنظر : درة الحجال جـ ١ ص ٩٠ . هدية العارفين جـ ١ ص ١٣٦ .

(٤) هو : ابراهيم بن محمد بن على بن محمد بن عبدالرحمن التوخى أبوإسحاق ويعرف بابن العاصى الخطيب تولى الخطابة بجامع غرناطة ، جمع بين القراءة والتدريس ، فهو من كبار مجوذى القرآن الكريم بالاضافة الى اتقان فن التدريس خاصة في اللغة العربية والتفسير ، ثبتا محققاً لما ينقله صادعاً بالحق ، غيوراً على الدين ، مخالفاً لاهل البدع ، ملازماً للسنة ، أخذ «ببسته» عن الامام أبى القاسم محمد بن عبدالرحمن القيسى ، وعلى أبى الحكم : يحي بن القاضى ابن منظور ، وعلى ابراهيم المديونى الغافقى ، وغيرهم ، وأخذ بغرناطة ، عن كثيرين منهم ابن مسمعون ، وعبدالمنعم ابن سماك ، والخطيب محمد بن رشيد . توفي بغرناطة عام ٧٢٦ ﻫ .
أنظر : درة الحجال جـ ١ ص ١٧٩ – الاحاطة جـ ١ ص ٣٨٢ .

(٥) في هامش نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٢ : «شهاب الدين أحمد بن محمد بن غانم الشافعى البليغ الناظم الناثر دخل اليمن ومدح الكبار ، وخدم في الديوان توفي سنة ٧٣٧ ﻫ .

(٦) في «ب» : وحدثنى به الوالد علم الاعلام مولانا أبوعبدالله محمد بن أبى بكر ... الخ .

البسيتني ، عن الامامين محمد بن غازى المكناسى ، ومحمد بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب . أما الأول فعن أبى عبدالله بن محمد مرزوق (١) اجازه عن جده الامام أبى عبدالله ابن مرزوق (٢) واجازه عن الأمام أبى الطاهر محمد بن أبى اليمن ، المعروف بابن الكويك الربعى التكريتى .

وأما الثانى (٣) فعن والده محمد بن عبدالرحمن (٤) ، عن محمد بن عبدالرحمن السخاوى (٥) عن محمد بن أحمد بن عمر القرافى (٦) سبط ابن أبى جمرة (٧) وتلميذ البساطى (٨) ، وابن الجزرى ، عن ابن الطاهر بن الكويك عن أبى عبدالله

---

(١) هو : أبوعبدالله محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبى بكر بن محمد بن مرزوق العجيسى التلمسانى المالكى ، ويعرف بحفيد بن مرزوق ، وبابن مرزوق الصغير ، أخذ العلم عن جده ابن مرزوق ، وعن الفقيه ابن عرفه وغيرهما ، ورافق ابن عرفه الى الحج وسمع من الدماميني بالاسكندرية وكذلك البلقيني وابن هشام والعراقى ، ولد سنة ٧٦٦ هـ وتوفي سنة ٨٤٢ بتلمسان . أنظر هامش نفح الطيب جـ ٩ ص ٦٨ .

(٢) هو : محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن مرزوق العجيسى أبوعبدالله ، أخذ عن ابن قنفد ، وله شرح على العمدة ، وكتاب . الشفاء والعجيسى : « نسبة الى عجيس قبيلة من البربر » وفي هامش » درة الحجال : قال ابن حجر : وقد جمع أسماء شيوخه في تصنيف مفرد ، سماه : عجالة المستوفي .... انه مشارك في فنون كثيرة من أصول وفروع ، متسع الرواية ، كثير السداد ، فارس المنبر . ولد بتلمسان عام ٧١١ هـ وتوفي عام ٧٨١ أو٧٨٢ .
أنظر : « درة الحجال جـ ٢ ص ٢٧٥ – هامش نفح الطيب جـ ٩ ص ٦٨ » .

(٣) وهو : محمد بن محمد بن عبدالرحمن الحطاب .

(٤) هو : محمد بن عبدالرحمن الحطاب الانصارى الفقيه المالكى أبوعبدالله كان فقيهاً حافظا مؤلفاً ، أخذ عن أبيه ، وعن أبى العباس : أحمد زروق والبرنوسى وعن نورالدين السنهورى . له عدة مؤلفات ، منها : شرح على مختصر خليل وشرح نظائر الرسالة ، في تحرير المقالة لابن غازى وله عدة دواوين وحاشية على البيضاوى ، وغير ذلك توفي عام ٩٥٣ وقيل ٩٥٤ . أنظر : شجرة النور جـ ١ ص ٢٧٠ – هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٤٢ – درة الحجال جـ ٢ ص ١٨٨ .

(٥) هو : محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان الحافظ شمس الدين ابوالخير السخاوى المصرى الشافعى ، ولد عام ٨٣٠ ، وتوفي بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام عام ٩٠٢ – مؤلفاته كثيرة ذكرله صاحب هدية العارفين مائه وخمس منها : الابتهاج باذكار المسافر الحاج الاتعاظ بالجواب عن مسائل بعض الوعاظ ، الجوية العلية عن المسائل النثرية في مجلدين وغير ذلك . أنظر : « الهدية جـ ٢ ص ٢١٩ » .

(٦) في هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٠٣ : محمد بن أحمد بن عمر القرافي شمس الدين ابوالفضل المصرى المالكى المتوفي سنة ٨٦٧ . وله شرح مقدمة الاجرومية في النحو . وانظر مناهل الصفا ص ٢٨٧ .

(٧) وهو : أبوبكر بن أبى حمزة محمد بن هشام بن أحمد بن الاموى ، مولاهم القرشى المالكى القاضى ، أجاز له ابوبحر بن القاضى ، وأفتى ستين سنة . وولى قضاء مرسيه ، وشاطبة ، توفي عام ٥٩٩ .
أنظر : « هامش نفح الطيب جـ ٩ ص ٢٤٩ . » .

(٨) هو محمد بن : أحمد بن عثمان بن نعيم بن محمد بن الحسن بن غانم الطائى البساطى ، قاضى القضاة أبوعبدالله شمس الدين المالكى ، ولد في جمادى الاولى سنة (٧٦٠) كذا قال السيوطى تابغ في فنون المعقول والعربية والمعانى والبيان والاصلين ، وصنف كتباً كثيرة منها : المغنى في الفقه وغير ذلك . وتوفي عام (٨٤٢) .
أنظر البغية جـ ١ ص ٣٣ – الضوء اللامع (جـ ٧ ص ٥ – ٨ – درة الحجال جـ ٢ ص ٢٨٧ هدية العارفين جـ ٢ ص ٩٢ » .

محمد بن اسماعيل بن الخباز ، قال : (حدثنا جمال الدين بن مالك — ح —)(١) وحدثتنى عاليا الشيختان المسندتان المصونتان السيدتان : الشريفة مباركة ، وزين الشرف بنتا العلامة الشيخ عبدالقادر بن محمد بن يحى بن مكرم بن محب الطبرى الحسينى بمكة المشرفة يوم الاثنين العشرين من ذى — الحجة الحرام سنة تسعة وسبعين وألف سنة ١٠٧٩ هـ ، اجازه عن الشيخ المعمر عبدالواحد (ابن ابراهيم ابن أحمد) (٢) بن ابراهيم الحصارى المصرى ، اجازه عن شمس الدين محمد بن أحمد العمرى ، عن شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلاني (٣) ، قال : أنبأنا به الشيخ أبو اسحاق التوخى ، عن الشهاب محمد بن سليمان ، عن مصنفه جمال الدين بن مالك قال متبركا : بسم الله الرحمن الرحيم : أبدأ كذا قدره أبو على الرندى في شرح جمل أبى القاسم الزجاجى بجعل المجرور في محل نصب متعلقا بحال محذوفة اعتمادا على وضوح المقام — معمولة لفعل محذوف ع متأخر أخذا من تقرير صاحب الكشاف (٤). كذلك مناسبا لما جعلت التسمية (مبدءا «٥») له ، مما يلائم ذلك كأقرأ أو آكل أو أذبح أو أرتحل أو أحل (٦) ، ويعضده الحديث « بسمك ربى وضعت جنبى » (٧) ولما علم أن قريشاً كانت

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٣) وهو الفقيه المحدث الراوية ، حافظة أهل زمانه ، ولد عام ٧٧٣ وتوفي عام ٨٥٢ هـ ، قال ابن القاضى : أخذ النحو عن ابن هشام ، والحديث عن أبى العباس الغمارى وغيرهما ، كما هو مذكور في فهرسته .
ومؤلفاته لاتكاد تحصى ، فنها : فتح البارى بشرح البخارى ، ومقدمة الكتاب والاصابة في معرفة الصحابة ، واتباع الاثر في رحلة ابن حجر ، أتحاف المهرة بالاطراف العشرة — أى الكتب الستة ٦ والمسانيد الاربعة — الاحكام بما في القرآن من الابهام . أنظر : « درة الحجال ج ١ ص ٦٤ — هدية العارفين ج ١ ص ١٢٨ — الضوء اللامع ج ٢ ص ٣٦ » .

(٤) اذ قال في ج ١ ص ٢٦ : « فان قلت : بم تعلقت الباء ؟ قلت : بمحذوف تقديره : بسم الله أقرأ ، أو أتلو ، لان الذى يتلو التسمية مقرؤ ، كما أن المسافر اذا حل أو ارتحل فقال : بسم الله والبركات ، كان المعنى : بسم الله أحل ، وبسم الله أرتحل ، كذلك الذابح ، وكل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله ... فان قلت : لم قدرت المحذوف متأخراً ؟ قلت : لأن الأهم من الفعل المتعلق به هو المتعلق به ، لانهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم ، فيقولون : باسم اللات ... الخ .

(٥) « مبدأ » ساقط من [illegible] .

(٦) في « ب » : [illegible] ... الخ .

(٧) أخرجه البخارى في [illegible] « ج ٤ ص ١٠١ — كتاب الدعوات » من حديث أبى هريرة .

تقول : باسم اللات او باسم العزى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم ، فيجب على الموحد اعتقاد ذلك ؛ في الله تعالى ، فانه الحقيق بذلك ، كما يدل عليه « بسم الله مجراها ومرساها » (١) ثم قال في الكشاف (٢) ايرادا على ذلك : فقد قدم في اقرأ باسم ربك الذى خلق» (٣) فأجاب بأن التقديم هناك أوقع ، لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر ؛ بالقراءة أهم .

وصاحب المفتاح بتقدير الباء متعلقة باقرأ الثانى.

ودفعه بعض معاصرى ابن هشام : باستلزامه الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول الثانى.

وهو وهم فاحش ، اذ لا تأكيد هنا رأسا وانما أمر أولا بايجاد القراءة ، وثانيا بقراءة مقيدة ، نظيره « الذى خلق خلق الانسان من علق » (٤) ، ولا يسمى مثل ذلك أحد تأكيدا . ثم قد يلزمه ذلك على دعوى التعلق باقرأ الأول ، لمنع تقييد الثانى من توكيده ، فكذا تقييد الأول ، يعنى أنه كما يمنع المعلق من التقييد بالمقيد فكذا العكس ، ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز اتفاقا كمررت برجل عمرا ضارب ، فكذا في التوكيد ، وقد ورد الفصل بين التوكيد والمؤكد في « ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (٥) مع افرادهما ، والحمل أحمل للفصل. وفي قوله :

اذن ظللت الدهر أبكى أجمعا (٦)

---

(١) سورة هود ، آية : ٤١ .

(٢) « جـ ١ ص ٣٠ » .

(٣) سورة العلق ، آية : ١ .

(٤) سورة العلق ، آية : ٢ .

(٥) سورة الاحزاب ، آية : ٥١ .

(٦) قبله : اذا بكيت قبلتنى أربعا .
قال العينى في شواهده الكبرى : قائله راجز من الرجال لم أقف على أسمه ، وفي هامش ابن عقيل : هذه الابيات لراجز لا يعلم اسمه ، وهو من شواهد الاشمونى . والشاهد في قوله : «أجمعا» حيث أكد به «الدهر» وقد فصل بين المؤكد والمؤكد بقوله : «أبكي وفيه شاهد آخر ، وهو التوكيد بأجمع غير مسبوق بلفظ «كل» وكان من شرطه أن يكون مسبوقاً به . راجع : « العينى جـ ٤ ص ٩٣ – الاشمونى جـ ٣ ص ٦٤ – ابن عقيل جـ ٣ ص ٢١٠ » .

ثم مراد صاحب (١) الكشاف على دعوى ايجاب التقديم الاختصاصي (٢) ، وقد نازعه أثير الدين بنص لسيبويه على أنه لمجرد الاهتمام . والعناية فقال : كأنهم (٣) يقدمون الذى بيانه أهم ، وهم ببيانه أعنى، وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم .

وأجيب بما حكى من « اياك أعنى واسمعى يا جارة » (٤) مما قضيته الحصر الذى لا يستفاد الامن التقديم ، والمنع في مثله مكابرة ، وبما حكى : أن الاصمعى (٥) مر ببعض أحياء العرب فشتمت رفيقه امرأة ، ولم تعين الشتم له دون الاصمعى ، فألتفت اليها رفيقه فقالت له : إياك أعنى ، فقال للأصمعى انظر كيف حصرت الشتم في .

وأما نص سيبويه فانما أورده في باب (٦) الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعوله قال : وذلك قولك ضرب زيدا عبدالله ، ثم قال : كأنهم يقدمون الخ. وليس

---

(١) هو : محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشرى أبوالقاسم جارالله النحوى الفاضل ، والمفسر النابة ، والعالم الجليل ، أخذ عن أبى مضر الاصبهانى ، وأبى الحسن بن المظفر النيسابورى وسمع عن أبى منصور الحارثى وغيره . ومن لا يعرف الزمخشرى وتصانيفه . ولد عام (٤٦٧ وتوفي عام ٥٣٨ هـ) . أنظر النزهة ص ٣٩١ – الانباه ج ٣ ص ٢٦٥ – البغية ج ٢ ص ٢٧٩ .

(٢) قال الجرجانى في حاشيته على الكشاف ج ١ ص ٢٩ تعليقاً على قول الزمخشرى : « معنى اختصاص اسم الله تعالى » : « أقحم لفظ » معنى » وأضافه الى « الاختصاص » مبالغة في بيان المقصود ؛ أى : أن يقصد الموحد معنى هو اختصاص اسم الله تعالى ، وأيضاً كأنه تنصيص على أن المقصود الدلالة على الاختصاص ، لا على فعل الاختصاص بأن يبدأ به لا بغيره ... الخ . وجاء في حاشية الدسوقى على متن التلخيص « ج ١ ص ٢ « مايوافق رأى الزمخشرى من أفادة القصر بسبب التقديم ، وتقدير المتعلق متأخراً ، اذ قال : « أن مقتضى الحال تقدير المتعلق متأخراً ، لافادة الاهتمام باسم الله تعالى لان المقام مقام استعانة بالله ، ولافادة القصر ، والقصر أما قصر افراد ... الخ .

(٣) في « الكتاب ج ١ ص ١٥ » .

(٤) في مجمع الامثال للميدانى ج ١ ص ٤٩ – أول من قاله : سهل ابن مالك الفزارى . وذكر قصته مع فتاة طائية ، فجلس بفناء الخباء يوماً ، وهى تسمع كلامه ، فجعل ينشد ويقول :

يا أخت البدو والحضارة كيف ترين في فتى فـزارة
أصبح يهوى حرة معطارة اياك أعنى واسمعى يا جارة

وقال الميدانى بعد ذكر القصة بأكلها : فخطبها وتزوجها وسار بها الى قومه . هذا المثل : يضرب لمن تكلم بكلام ويريد به شيئاً غيره .
وقد ذكره الزمخشرى عند تفسير قوله تعالى : « أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون » أنظر الكشاف ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٥) هو : أبوسعيد عبدالملك بن قريب الباهلى البصرى ، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار ، سمع من شعبة بن الحجاج ، وحماد بن سلمة ، وحماد ابن زيد ، وأكثر عن أبى عمرو بن العلاء وله مصنفات كثيرة ، وروى عنه أبوالقاسم بن سلام ، وأبوحاتم السجستانى ، والرياشى وغيرهم ، وتوفي عام (٢١٦) ، وقد عاش (٨٨) سنة ، وقد ذكر له من المؤلفات صاحب هدية العارفين ٤٧ مؤلفاً .
أنظر : الانباه ج ٢ ص ١٩٧ – العبر ج ١ ص ٣٧٠ × النزهة ص ١١٢ ، هدية العارفين ج ١ ص ٦٢٣ .

(٦) أنظر « الكتاب ج ١ ص ١٤ » .

هذا محل نزاع ، لأن ما الكلام فيه تقدم المعمول عامله لا المفعول فاعله .

وقد اورده أيضا في باب الاسم فيه مبنى على الفعل قال (١) : وذلك قولك زيدا ضربت ، فالاهتمام والعناية هنا تقديما على العامل وتأخيرا عنه سواء .

وهذا وان سلم أنه محل النزاع ، فلا حجة أيضا فيه ، لعدم ايراده إلا من الجهة المشابه بها تقدم المفعول الفاعل أو العكس في المثالين ، وليس فيه من هذه ، الجهة الا الاهتمام ، ولا يدافع الجهة المختص بها ، اذا تقدم على العامل وهى الحصر ، فليس في كلام سيبويه ، كما قال أيضا ولى الدين العراقى (٢) في حواشي الكشاف ما يدفع الحصر ، وانما هو أمر مسكوت عنه استدركه أئمة البيان . وكم في تصانيفهم من دقائق العربية ما لم يلم به النحاة .

وقد عبر بدل الحصر بالاختصاص صاحب الكشاف ، فقال العراقى : المتبادر منه الحصر ، والتقى (٣) السبكى انه غيره .

قيل : فان صح فليس بين كلامى الزمخشرى وأثير الدين تعارض .

قلت : انما فهم عنه الاثير والكثير الحصر ، فمن ثم دفعه . وأما ابن هشام فانما فهم عنه إفادة المقابلة لكلام الكفرة ، لا الاهتمام .

وفي عروس الافراح (٤) للبهاء ابن السبكى : مسلك الوالد في الاختصاص حيث وقع ، اما بتقديم الفاعل المعنوى أو تقديم المعمول مسلك غير ظاهر كلام

(١) في الكتاب « جـ ١ ص ٤١ » .

(٢) هو : أحمد بن عبدالرحيم بن الحسن العراقي ولى الدين أبوزرعة الشافعى، القاضى بالديار المصرية المحدث الراوية الحافظ ، ولد عام ٧٦٢ - وتوفي عام ٨٢٦ . من شيوخه : سراج الدين البلقينى وابن الملقن ، وقد برع في الفقه والاصول والعربية ، والحديث ، وله تآليف كثيرة منها : الاجوبة المرضية عن الاسئلة المكية في الفتاوى ، أخبار المدلسين ، الامانى في الحديث حاشية على الكشاف وغير ذلك كثير وكثير .
أنظر : « درة الحجال جـ ١ ص ٢١ - هدية العارفين جـ ١ ص ١٢٣ - الضوء اللامع جـ ١ ص ٣٦ .

(٣) هو : على بن عبدالكافي بن على بن تمام بن يوسف بن موسى السبكى ، تقى الدين أبوالحسن الفقيه ، الشافعى المفسر الاصولى النحوى اللغوى المقرىء البيانى ، البارع في كل فن ، تتلمذ على التقى الصائغ ، والعلم العراقي ، وابن الرفعة ، والعلاء الباجى ، وأبى حيان النحوى والشرف الدمياطى وغيرهم . قال السيوطى : صنف نحو مائه وخمسين كتاباً مطولا ومختصراً . ولد عام ٦٨٣ هـ - وتوفي عام (٧٥٥) . أنظر البغية جـ ٢ ص ١٧٧ - هدية العارفين جـ ١ ص ٧٢٠»

(٤) في « جـ ٢ ص ١٥٤ وما بعدها ، وعبارته : « تنبيه » سلك الوالد رضى الله عنه في الاختصاص حيث وقع ، إما بتقديم الفاعل المعنوى ، أوبتقديم المفعول . مسلكا غير ماهو ظاهر كلام البيانيين ، وصنف تصنيفاً لطيفاً له سماه الإقتناص وهو : قد أشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص ومن الناس من ينكر ذلك ويقول : إنما يفيد الاهتمام ، وقد قال سيبويه في كتابه : « وهم يقدمون ماهم به أعنى . والبيانيون على إفادته الاختصاص ، ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر ، فاذا قلت : زيداً ضربت ، يقول معناه ما ضربت الا زيداً ، وليس كذلك ، وانما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر ، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر ، وانما قالوا : الاختصاص .

أئمة البيان ، وصنف (١) في ذلك تصنيفا لطيفا سماه : الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص ، وفيه : « وقد اشتهر الى حد الابتذال أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص وقد أنكره بعض بأنه لمجرد الاهتمام ، وأورد نص سيبوية السابق، ثم قال : والبيانيون على إفادة الاختصاص ، وهو الحصر عند كثير ، وليس كذلك فليس معنى « زيدا ضربت » ما ضربت الا زيدا ، وانما هما متباينان ، وعبارة الفضلاء الاختصاص لا الحصر» .

وقد يتجرد التقديم عن الاهتمام (٢) نحو « أئفكا آلهة دون الله تريدون » (٣)، « أهؤلاء أياكم كانوا يعبدون (٤) » ضرورة انكارها دون اختصاص ثم مد اطناب الاسهاب بما الاعراض عنه مقتضى المقام .

وقد أورد أيضا صاحب الفلك الدائر على مدى الاختصاص قوله تعالى : « كلا هدينا ونوحا هدينا من قبل (٥)». وأجيب بعدم دعوى اللزوم ، وانما ندعى الغلبة ، وربما خرج الشيء عن حقيقته وغالبه على أن تقدير صاحب الكشاف انحراف (٦) عما عليه أهل المصرين فقد قدره البصرية : ابتدائي ثابت أو مستقر،

---

(١) أي : والد ابن السبكي .

(٢) دعوى عدم الاهتمام في هذه الاية غير مسلمة عند صاحب الكشاف ، اذ قال : «افكا» مفعول له تقديره : أتريدون آلهة من دون الله افكا ، وانما قدم المفعول للعناية ، وقدم المفعول له على المفعول به ، لانه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على افك وباطل في شركهم .
وجوز الزمخشري أن تكون «إفكا» مفعولا به ، أوحالا ، أنظر : الكشاف جـ٣ ص ٣٤٤ .
واكتفى الزمخشري في الاية الثانية بقوله : « هذا خطاب للملائكة ، وتقريع للكفار » وارد على المثل السائر : « اياك اعنى واسمعي يا جارة » ، أنظر : الكشاف جـ ٣ ص ٢٩٢ .
وقصد بوروده على المثل المذكور ما أشار اليه الشارح بقوله : مما قضيته الحصر الذى لا يستفاد إلا من التقديم أنظر ص ١٩ .

(٣) سورة الصافات آية : ٨٦ .

(٤) سورة سبا ، آية : ٤٠ .

(٥) سورة الانعام ، آية : ٨٤ .

(٦) في رأى : لا وجه لادعاء انحراف الزمخشري عما عليه أهل المصرين ، لانه قدره مؤخرا ليدل على وجه الاختصاص الذى يزداد به المعنى قوة ، وكما قال الدسوقي في حاشيته على شرح التفتازاني على متن التلخيص : فتقول : يتعلق بها ، أى ، « بسم الله الرحمن الرحيم » من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال مبحثان ، الأول : أن مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخراً .. الخ كما تقدم .
أما أهل المصرين فانهم لم ينظروا لذلك ، من هذه الوجهة ، فالجهة منفكة بين الوجهتين ، وعليه فلا أنحراف . وقال الشيخ عليش في كتاب : «ايضاح ابداع حكة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم ص ٢٢ » بعد ذكر آراء العلماء ، واستعراض لاقوالهم من بصريين وكوفيين : « وعلى الجميع فحمل « بسم الله » نصب على المفعولية خاص ، لانه أيسر ، ولا يوهم غير المراد مؤخر للاهتمام باسمه تعالى وبافادة للحصر ، والتقدير : بسم الله الرحمن الرحيم أألف مستعيناً ... الخ .
وقال في موضع آخر « ص ٢٥» : فعلى ما مشى عليه صاحب الكشاف والتلخيص والتفتازاني ، قيل وهو الذى اختاره عامة المفسرين وجمهور الشارحين من تعلق لفظ الباء في « بسم الله » بأقرأ المقدر بعده فيه خمسة أمور كونه فعلا خاصاً ، ومضارعاً ، ومحذوفاً ، ومؤخراً ... الخ .

فموضع المجرور رفع وحذف المبتدأ ومتعلقة أى المجرور .

والكوفية : بدأت فموضعه نصب ، ورجح الأول ببقاء أحد (١) جزئى الاسناد والثانى بعراقة الأفعال في العمل .، ووجه الانحراف تقديره مؤخرا ومناسبا ، وقد يرجح ما ذهب اليه من تقديره مناسبا ؛ لما جعلت التسمية مبدءا له ، بعدم ما يدل على اضمار أبدأ أو يطابقه ، ولما في تقدير البصرية من زيادة الاضمار وتضاعفه بحذف متعلق المجرور كذا قالوا .

قلت : وفيه نظر فان هذا المتعلق لا يلفظ به في وقت ولا يجامع المجرور ، بل تنقل احكامه اليه من تحمل الضمير ورفع الظاهر به ، وغير ذلك ، فكأن المحذوف المبتدأ لا غير بلا زيادة اضمار ، ولا تضاعفه في الحقيقة .

وقد رد تقدير صاحب الكشاف بأن تقدير غيره أقعد لسوغان اضماره في كل مقام ، وتقدير العام اولى ، ولأن فعل الابتداء هو الغرض الأهم من البسملة لحديث « كل أمر ذى بال (٢) » وكذا ينبغي في كل فعل أن لا يقدر فيه الا فعل الابتداء لورود الحصر عليه ، وأيضا فالبسملة غير مشروعة في غير الابتداء ، فلما اختصت بالابتداء وجب أن يقدر لها فعله .

وأجيب بأن تقديره أولى وأتم شمولا ، لاقتفائه وقوع التسمية على القراءة كلها مصاحبة لها ، بخلاف تقدير ابتدىء فانما يقتضى مصاحبتها لأول جزء منها دون باقيها ، لأن الابتداء أمر عرفى يعتبر ممتدا من حين الأخذ في التصنيف الى الشروع في البحث .

وأما أن الغرض الأهم هو الابتداء بالبسملة فنقول لموجبه : فان ذلك يقع محلا للبداءة لا باضمار فعل الابتداء ، ومن بدأ في الوضوء فغسل وجهه لا يحتاج في كونه بادءا لاضمار بدأت ، ولم يقل في الحديث : كل أمر لا يقال فيه بدأت ، بل أريد طلب ايقاعها فعلا لا باضمار فعلها.

وأما دلالة الحديث على البداية ، فانما يمثل بنفس البداية لا بلفظها (٣).

وعلى كل فالمناسب لما جعلت التسمية مبدءا في هذا المقام أن يقدر كما صنعنا متبركا باسم الله أبتدىء الكتاب حال كونى حامدا الله ، وهى حال (إثر) (٤)

---

(١) في « ج : احدى ركنى الاسناد .. الخ » .

(٢) ذكر السيولى في الفتح الكبير : « ج ٢ ص ٣٢٢ » أنه من حديث أبى هريرة أخرجه ابن ماجه والبيهقى .

(٣) وبالاضافة الى ماقاله الشارح ، قال الشيخ عليش في المرجع السابق ص ٢٦ : « واما كونه خاصا فلأن الاولى تقدير الفعل مناسباً لما جعلت التسمية مبدأ له ، ويؤيده الحديث « بسمك ربى وضعت جنبى » .

(٤) «اثر» ساقطة من « ج » .

أخرى محذوفة بناء على جواز تعدد الأحوال . والمانع يجعل احداهما من مستكن الأخرى على سبيل التداخل.

وفي شرح الدماميني (١) وترك المصنف تعاطفهما اشعارا بالقصد الى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبدءا به ، توصلا الى الجمع بين الحديثين : « كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر » (٢) ، « وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم (٣) » فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة أيثار لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه الاجماع ، وبالحمد أيضا ، لكن بالاضافة الى ما بعده.

قلت : لا نسلم أن داعي ترك العطف ذلك ، وانما للعرب في ذلك طريقان التعاطف وعدمه ، كالأخبار والنعوت ، فسلك المصنف أحداهما ، وليس المدعى فيه ذلك جملتين ، فيتطلب للتعاطف وتركه وجه الوصل أو الفصل من كمال الاتصال أو كمال الانقطاع بلا ايهام لو شبه أحدهما مثلا ، وانما هذان مفردان ولم نجد أحدا من أئمة المعاني أبدأ (٤) للتعاطف أو تركه فيما بين الاخبار والنعوت والأحوال مثل ذلك وجها وهي مفردات ، بل وان كانت جملا ، لأن المحل فيها بالاصالة للمفرد ، وهو ما لم يعرجوا عليها فيه فلم يكن لابداء الدماميني فيها وجها موقع (٥) رأسا ، بل حكى لي صاحبنا الماهر الصدر المتفنن أبو العباس حمدون المزوار (٦) الفاسي عن بعض حواشي السعد على الكشاف أنه متى كانت النعوت غير متعاطفة كان كل منها مستقلا بتمام الفائدة ، وكفيلا بها ، بخلافها متعاطفة فلا تتم الا بايراد عامتها (٧).

---

(١) « جـ ١ ص ٧ » .

(٢) ذكر السيولى في الفتح الكبير « جـ ٣ ص ٣٢٢ » أنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه « أخرجه الرهاوي في الاربعين ، برواية ، « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع » .
وقد أستشهد به الزمخشري في الكشاف جـ ١ ص ٣١ . وفيه : « بسم الله » .

(٣) ذكر السيوطي في الفتح الكبير « جـ ٢ ص ٣٢٢ – ٣٢٧ » أنه من حديث أبي هريرة أخرجه أبوداود في سننه . برواية : « كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم » .
وأخرجه الرهاوي برواية : « ... لا يبدأ فيه بحمد الله ، والصلاة على فهو أقطع أبتر محوق من كل بركة » .
وأخرجه النسائي مسنداً ومرسلا ، وأخرجه ابن ماجه في سننه جـ ١ ص ١٨٩٤ وقال فيه : « ... أقطع ، وفي اسناده «قوة» وهو ابن عبدالرحمن بن حيويل العافري المصري ، قال الامام أحمد : منكر الحديث ، أنتهى تهذيب السنن جـ ٧ ص ٤٦٧٣ .
وأنظر : الاذكار للنووي ص ١٠٣ ، ٢٤٩ .

(٤) في « جـ : أبدا للتعاطف ... الخ . » .

(٥) «فوقع» اسم يكن ، وتقدير الكلام : فلم يكن موقع رأساً لابتداء الدماميني الخ .

(٦) قال صاحب نشر المثاني جـ ١ ص ١٣١ : ومنهم الفقيه العالم الكبير الخطيب القاضي الشهير سيدي حمدون بن محمد المزوار تولى قضاء فاس ، أخذ عن العلامة أبي العباس بن أحمد بن عمران وابن عاشر ، وكان صاحب الترجمة غامر الاوقات بالتدريس .

(٧) وقال العيني في عمدة القارىء « جـ ١ ص ١٢ » في هذا المقام : « ألا ترى أنهم تركوا العاطف بينهما لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية ، وبهذا أجيب عن الاعتراض بقولهم : بين الحديثين تعارض ظاهر : اذ الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر .

قلت : وهو خلاف ما أطبقوا عليه من تساوى القسمين استقلالا بها أحيانا كما في أوصافه تعالى ، نحو ما في البسلمة والفاتحة وغيرهما ، مما لم يقع فيه تعاطف ، وكما في سورة الأعلى وغيرها مما وقعت فيه متعاطفة ، وعدمه أحيانا كما في سورة القلم من قوله تعالى : « ولا تطع كل حلاف مهين هماز » (١) الخ ، وغيرهما مما وقعت فيه غير متعاطفة . وكقولك : قدم زيد الفقيه الكاتب النحوى الشاعرى، مما له عدة أوصاف لا ينكشف الا بايراد جميعها ، وهذا مما لا تردد فيه عندهم ، بل كان النظر لولا السماع عكس دعواه ، لدلالة العطف على التغاير والاستقلال بالمفهومية ، بخلاف ما لا عطف فيه ، فانه لشدة الاتصال والتضام بمنزلة وصف واحد في عدم الافادة الا باجتلاب كلها . وانما المنصوص أن المعانى كلما تباعدت كان العطف أحسن نحو : « هو الأول والآخر والظاهر والباطن » (٢) ، الذى خلق فسوى؛ والذى قدر فهدى والذى أخرج المرعى » (٣) لتباين هذه الصفات .

قال أثير الدين : وحسنت الواو هنا ما لم تحسن في غفور رحيم ، وسميع بصير ، لتقارب المعانى ، وان جاز العطف في غير القرآن ، قال : فان أتفقت المعـانى امتنع العطف لأدائه الى عطف الشيء على نفسه .

ثم لو سلم فالعطف لا يمنع ذلك كائنا بالواو ، لأنها لمطلق الجمع فلا تفيد ترتيبها ولا تقتضيه بل لمجرد التشريك على الصحيح ، كما تقرر في باب العطف ولو سلم فلا مندوحة عن تأخير (مضمون) (٤) أحدى الحالين لامكان (٥) تقريرها متداخله أو متعددة ، لاستحالة اللفظ بالحمد حالة البسملة . ثم قضية كلام الدماميني، بل وصنيع المصنف ، إنشاء التسمية بالعامل في الحال لمحذوف تحقيقا «كما » (٦) قال أهل البلدين ، أو لأنه كما قال السهيلي (٧) : موطن لا ينبغى أن يقدم فيه الا

---

(١) سورة القلم ، آية : ١٠ .

(٢) سورة الحديد ، آية : ٣ . قال الزمخشرى في الكشاف ج ٤ ص ٦١ : «فان قلت ، فا معنى الواو ؟ . قلت : الواو الأولى معناها : الدلالة على أنه الجامع بين مجموع الصفتين : الاولية والاخرية ، والثالثة : على أنه الجامع بين الظهور والخفاء ، وأما الوسطى : فعنى أنه الجامع بين مجموع الصفتين الاولين ومجموع الصفتين الاخرين ، فهو المستمر الوجود في جميع الاوقات ... الخ .

(٣) سورة الاعلى ، آية : ٣ . قال أبوحيان في هامش البحر المحيط «ج ٨ ص ٤٥٧ «:» ولما تغايرت الصفات وتباينت أتى لكل صلة بموصول ، وعطف على كل مايترتب عليها ... أى في هذا الحال تباعدت المعانى فحسن العطف .

(٤) «مضمون» ساقطة من «ج» .

(٥) في «أ ، ج : لمكان تقديرها ... الخ » .

(٦) «كما» ساقطة من «ب» .

(٧) هو : عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبى الحسن ابوالقاسم السهيلي الخثعمى الاندلسى المالقى النحوى اللغوى . قال القفطى : وتصنيفه في شرح سيرة ابن هشام يدل على فضله ونبله . قد كان عالما بالعربية واللغة والقراءات ، جامعاً بين الرواية والدراية ، نحوياً مفسراً ، محدثاً ، حافظا للانساب ، عارفا بعلم الكلام والاصول . وتوفي عام (٥٨١) .
أنظر : « الانباه» ج ٢ ص ١٦٢ – البغية ج ٢ ص ٨١ » .

ذكر الله ، فلو ذكر الفعل وهو غير مستغن عن فاعل لم يكن ذكر الله مقدما ، وفي حذفه تشاكل اللفظ والمعنى ، كما تقول في الصلاة الله أكبر أى من كل شيء غير أنه حذف دلالة لمطابقة اللسان لمكنون الجنان ، ألا يكون فيه إلا ذكر الله .

ورد الأول : باقتضائه جواز اظهاره ككل محذوف تخفيفا . والثانى بعدم اقتضاه أيضا وجوب الحذف بل وجوب التقديم ، وبعدم اقتضاء المشاكلة وجوب الحذف ، وربما كانت قضيته انشاءها بالحال المحذوفة كما لاشك في اقتضائه انشائية الحمد بلفظ حامد ، وكلتا القضيتين باطلة (١).

أما الأولى : فلأنه لانشاء الابتداء والقصد انشاء التسمية تبركا بها وتيمنـــا ولم يقع .

وأما الثانية : فلأن الانشاء ليس من عوارض المفردات ، بل من عوارض الجمل مع ما في « متبركا » من عدم تعلق انشائية التبرك ، سيما وهو محذوف .

لا يقال لا نسلم ما نعية الحذف ، لكونه كالملفوظ بكونه عاما ، أى : ملتبسا باسم الله ، والظرف استقرارى خاص بحسب القرينة ، أى : متبركا باسم الله ، غير أن ذلك لا يوجب كونه لغويا ؛ ، نظير زيد على الفرس في تعليقه بمقدر عام ، أى كائن عليه ، وبحسب القرينة خاص ، أى : راكب عليه ، كما قاله الدمامينى (٢) لأنا نقول : انما الغرض تقديم ما يتبرك بانشائه ويرادفه الحذف .

قلت : وقد أعترض الشهاب بن الشمنى (٣) دعوى الدمامينى أن ذلك لا يوجب كون الظرف لغويا ، بأن كونه استقراريا (انما هو) (٤) لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار ، فاذا اريد بمستقر معنى راكب لم يكن متعلقة بالكسر الا لغويا ، وجاز الحذف اذ ذاك .

---

(١) سلك الشارح في رأى مسلكا فلسفياً ، فقد تتبعت كلام الدمامينى والمصنف في هذا المبحث فلم أجد فيه مايدل على ذلك ولعله أستنتج هاتين القضيتين أستنتاجاً ، لكى يجد مجالا لمناقشة الدمامينى ، والاسلوب في حد ذاته شيق للغاية ، ومشجع على إنعام النظر ، وهذا وان دل على شيء فانما يدل على عمق شارحنا وبعد غوره .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٤ » .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن على بن يحى بن محمد .
قال السيوطى في البغية جـ ١ ص ٣٧٥ : شيخنا الامام تقى الدين أبوالعباس ابن العلامة كمال الدين ، ابن العلامة أبى عبدالله الشمنى ، إمام النحاة في زمانه ، وشيخ العلماء في أوانه . ضرب في جميع الفنون والعلوم بسهمه الناقب ، والف : « شرح المغنى » لا بن هشام ، حاشية على الشفاء ، شرح مختصر الوقاية في الفقه ، شرح نظم النخبة في الحديث . ولد بالاسكندرية عام (٨٠١) وتوفي عام (٨٧٢) وانظر : هدية العارفين جـ ١ ص ١٣٢ » .

(٤) « انما هو » ساقطه من « جـ » .

وقد كنت قديما أستشكل بعض هذا وأمليه وأذاكر به وألقيه ، وقد تنبه الى بعض ذلك ابن هشام فيما كتب به « الى » (١) سنة ست وأربعين وألف نحـــوى مصره بل إمام عصره تضلعا بضروب العلوم وارتواء من مشارع المفهوم أبو محمد عبدالقادر بن علي بن يوسف الفاسي جوابا عن بعض ما نجمت أصوله واستعجمت فصوله ، بما نص ابن هشام فيه : وها هنا نظران :

ـ أحدهما : أن قول القائل : أقول هذا كتاب في حالة كوني حامدا ، أو أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم في حالة كوني حامدا ليس انشاء للحمد ، كما أن القائل اذا قال : أفعل كذا مبسملا ما لم يتلفظ بالبسملة ، واذا بطلت انشائيته وجبت اخباريته ، ولا تظهر فائدة الاخبار بذلك ، لأن المطلوب انشاء الحمد ابتداء .

الثـــاني : أنه حالة قوله لفظا غير الحمد وابتدائه لا يكون حامدا ، اذ الحمد قول وهو في حالة قول شيء ليس قائلا غيره .

ثم قال : (٢) لا يقال نسوغه على أن يكون قائلا لغير الحمد بلفظه ، وحامدا بقلبه ، لأنا نقول : الواقع بالقلب انما هو الشكر لا الحمد ، وذكر بعض أن الحمد يوضع موضع الشكر ، فان صح صح هذا الجواب ه. وقد أورد نحو الأول ابن الفرس (٣) في الجملة الاسمية : أن حكم بخبريتها قائلا : انها لو كانت خبرية معنى لم يسم قائلها حامدا ، ولم يسم الا مخبرا ، ؛ ومعلوم أنه لا يشتق للخبر بشيء اسم من ذلك الشيء ، اذ لا يقال لمن قال : الضرب مؤلم ضارب . ثم قال : ويتجه أن يعد الشرع المخبر بثبوت الحمدلله (تعالى) (٤) حامدا ه.

وقد أجاب ابن هشام عن الأول بأن فائدة الاعلام بأن أخذه في هذا الكتاب كان على الوجه المشروع ترغيبا لذوى الدراية . والنظر في موضوعه من اعتقاد حصول الأرب منه ، اذ كان ما يشرع فيه على الوجه الشرعي خليقا بالنجح — انتهى — .

قلت : وهو غير مخلص لفوات المطلوب من انشاء الحمد ابتداء . أما الاعلام بما ذكر فنازح عن متابعة الكتاب العزيز ، والعمل بمقتضى حديث الرسول صلى

(١) « الى » ساقطة من « ب » .
(٢) أي : ابن هشام .
(٣) هو : عبدالرحمن بن عبدالمنعم بن محمد بن عبدالرحيم بن محمد بن الفرس الوزير الحافظ اللغوي الخزرجي الاندلسي .
قال السيوطي : أخذ عن أبيه فأكثر ، وعن أبي الحسن بن كوثر ، وأبي عبيد الله الحجرى وجماعة .
ولد عام (٥٧٤ — وتوفي عام ٦٦٣) ه .
أنظر : البغية جـ ٢ ص ٨٣ .
(٤) « تعالى » ساقطة من « جـ » .

الله عليه وسلم . على أن في الجواب تسليم خبرية « حامدا » وهو فاسد ضرورة انتفائه بالوجه الذى انتفت به انشائيته من كون الخبر أيضا من عوارض الجمل لا المفردات (١) ، وعن الثانى بأنه نزل الأمرين الواقع أحدهما عقب الآخر منزلة المصطحبين.

قال (٢) واذا كان ابو الفتح (٣) قد أجاز في « اذ » من قوله تعالى : « اذ هما في الغار » (٤) كونه بدلا من « اذ » في قوله تعالى : « اذ أخرجه الذين كفروا » (٥) بدل الشيء من الشيء ، لتقارب ما بين الزمانين ، فهذا اجدر .

قلت : وأنت خبير بأن هذا غير مخلص من تقديرها ، ولا مسوغ بمقارنتها حتى يقتضى كون المصنف حالة اللفظ بالتسمية (٦) حامدا ، ثم لا أدرى معنى الأجدرية هنا ، وكأنها شدة اتصال زمن الحمد بزمن البسملة اتصالا أشد منه في الظرفين في الآية المتلوة . وهذا مسلم لو تقرر للحمد حصول بعد في المتن ، ولم يتقرر ، بل صرح بعض في نظيره من قول الخلاصة « أحمد » بناء على اعراب الجملة حالا : بأن ليس للمصنف الا أجر المهم بالحسنة بناء على عدم الاعتداد بحمده خارجا ، وهو الحق ، إذ ليس الغرض الا ايقاعه صدر الكتاب تيمنا به .

ولا شك أنه لا فرق بين المقامين ، فسقط الاحتجاج باجازة أبى الفتح ، ويقع في بعض النسخ بعد البسملة لفظ قال مسندا الى اسم المصنف رحمه الله ، واقعا بعده حامدا الله .

وفي شرح الدمامينى (٧) فان « قلت » (٨) بتقدير ثبوته كذلك عن المصنف فحمدا بمقتضى الظاهر حال من فاعل « قال » ، غير أن المفعول : وهو هذا

---

(١) الذى يتلخص من كلام الشارح أنه لا يزال مستشكلا كما ذكر ، وأنه لم يقر انشائية الحمد ولا خبرته ، لان ذلك من خواص الجمل ، والذى أراه موافقة كلام المصنف والدمامينى ، الذى أشار اليه الشارح بقوله : « ثم قضية كلام الدمامينى وصنيع المصنف انشائية التسمية .. الخ ، وكذلك انشائية الحمد لأن النظر في ذلك الى جملة الكلام ، وليس للمفردات حتى لا توصف بانشاء أو خبر ، اذا فالمقام مقام جمل وليس مقام مفردات ، لانه لا يمكن تجريد المتعلق بالكسر عن المتعلق بالفتح ، ولا المعمول عن عامله .

(٢) أى ابن هشام .

(٣) قال ابن جنى في المحتسب جـ ١ ص ٢٩١ ، جواباً عن اعتراض استنتجه وهو عدم اتحاد الوقتين اذا تقارب الزمانان وضع أحدهما موضع صاحبه .. الخ واسمه : عثمان بن جنى ، صاحب أبا على الفارسى ، ولازمه وأخذ عنه ، وله مصنفات مشهورة ، منها الخصائص ، والمحتسب واللمع ، وقد ذكر له صاحب هدية العارفين ٥٠ مؤلفاً وله غير ذلك عاش بين (٣٢٢ – ٣٩٢) ا أنظر : مقدمة الخصائص ، وأنباه الرواية جـ ٢ ص ٣٣٥ – البغية جـ ٢ ص ١٣٢ – هدية العارفين جـ ١ ص ٦٥٢ » .

(٤) سورة التوبة ، آية : ٤٠ .

(٥) الآية السابقة .

(٦) في « جـ » : بالبسملة .. الخ .

(٧) « ١ ص ٤ ظ » .

(٨) قلت « ساقطة من « أ » .

كتاب الخ مانع من مقارنة الحال ، وان جعلت « حامدا » بمعنى مريدا للحمد توصلا الى المقارنة فات المقصود الاهم من الابتداء بالحمد قبل الشروع في الأمر ذى البال الذى هو بصدده .

فأجاب (١) : بجعله حينئذ حالا مؤكدة لعاملها المقدر ، أى أحمد حامدا الله على ما هو الاصح عند المصنف، في مثل عائذا بالله ، وأقائما وقد قعد الناس أو مفعولا مطلقا على وزن فاعل ، كما يقوله المبرد (٢) ، وعليه فالمقول مجموع المقدر والمذكور من أحمد حامدا لله الخ.

قلت : وأنت خبير بأن قضية السؤال تسليم المقارنة في غير هذه النسخة وهو ما صرح به أولا ، أن ترك التعاطف إشعار بالقصد الى التسوية بين التسمية (٣) والحمد له في جعل كل منهما مبدءا به ، وقد عرفت عدم اتجاه المقارنة أيضا فيها بما مضى تقريره بما لا مزيد عليه ، ثم وجوابه أيضا مردود بما نص عليه بعض أصحابنا المغاربة : أن عائذا بالله ، وأقائما وقد قعد الناس ، وأقاعد وقد سار الركب ، وقائما قد علم الله ، وقد قعد الناس موقوفة على السماع ، فلا يقاس عليها ما في المتن (٤) ،؛ ولو سلم فقد أطبقوا على فساد قول المبرد بما استوفينا القول

---

(١) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٢) وعبارة المبرد في المقتضب جـ ٣ ص ٢٢٩ : « وان شئت وضعت اسم الفاعل موضع المصدر فقلت : أقائماً وقد قعد الناس ، فانما جاز ذلك لانه حال ، والتقدير : أتثبت قائماً ، فهذا يدلك على ذلك المعنى .
والمبرد هو : أبوالعباس محمد بن يزيد « ٢١٠ — ٢٨٥ » كان أحد اعلام اللغة والادب في عصره ، أخذ عن الجرمى ، والمازنى ، وابى حاتم السجستانى وغيرهم . وتتلمذ له الزجاج والاخفش على ابن سليمان ، وابن السراج وغيرهم وله مصنفات في الادب والنحو ، منها الكامل والمقتضب وغيرها .
أنظر : مقدمة « المقتضب للاستاذ عضيمة — والنزهة ص ٢١٧ — البغية جـ ١ ص ٢٦٩ — هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٠ » .

(٣) في « جـ : البسملة ... الخ » .

(٤) كيف يكون كذلك وقد قال إمام النحاة سيبويه بمثل ماقال به المبرد ، وعبارته في الكتاب جـ ١ ص ١٧١ : « بابماينتصب من الاسماء التى أخذت من الافعال ... وذلك قولك : أقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعد علم الله ، وقد سار الركب ... فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً ، ولكن حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر في هذا الوضع .
قال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب جـ ٣ ص ٢٢٩ : « ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو : أقائماً وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أى : أتقوم قائماً ، والمبرد يقدر العامل أتثبت . وعلى هذا فقول الدماميني : إنها مفعول مطلق على وزن فاعل عند المبرد غير صحيح ، بل هو حال مؤكده عند المبرد وسيبويه كما تقدم .
وقد قال بذلك الرضى في شرح الكافية جـ ١ ص ٢١٤ . وعبارته : « وعند سيبوية والمبرد والزمخشرى أن الصفة قائمة مقام المصدر ، أى أتقوم قياماً . أى أن الدماميني كان تابعا للرضى في ذلك ، وبما تقدم بطل قول الشارح : موقوف على السماع .

فيه في محله . ثم لو سلم فانصباب القول على الجملة المدعى تقديرها عاملة في الحال يمانع انشاء الحمد فيها ويدافعه ، بل يصيرها خبرية .

وأما كونها اذ ذاك ذات محل نظرا الى مدخوليتها للقول أولا نظرا الى أن جزء المحكى غير مستقل بالحكاية ، لأن المقول مجموع الكلام ، كما أن جزء الجملة كذلك في غير باب الحكاية ، كما نص عليه صاحبا الكشاف ومغنى اللبيب ، فالتحقيق غيره كما صرح به الدماميني في شرح ذلك الكتاب وغيره ، وعبارته : الذى ينبغي اعتماده أنا لا نثبت القول بنصب محل الجملتين المتعاطفتين بعد القول نحو : قال زيد عبدالله منطلق وعمر مقيم ، بناء على أن القول مجموعها ، لأنه جزم بلا ثبت ، لجواز أن المحكى عنه « قال عبدالله منطلق على حدة ، وعمرمقيم على حدة ، غير عاطف احدى الجملتين على الأخرى ، وحينئذ فلا يتأتى الجزم لجواز كون المقول مجموعها على الصورة المحكية ، والحمل للمجموع لا لشيء من أجزائه ، وكون كل من الجملتين معمولا على حدة بطريق الاستقلال .

قالوا : ومن كلام الحاكى فيقدر ما تحكى به الثانية ، وعليه فيكون كل منهما في محل نصب ، ولا سبيل الى القطع بأحد الاحتمالين الا بدليل هـ. وكذا القول في غيرالمتعاطفين أو المتعاطفات (١) ، ؛ بل يقدر انصباب القول على بعضها على حدة ثم على الأخرى تدريجا أو انصبابة واحدة عليها كلها . . .

(١) في « ج : المتعاطفين والمتعاطفان .. الخ .

تنبيـــه :

كثير من فحول الأئمة المحققين الراسخين لا يصدر كتابه بخطبة تنبيء عن مقاصد كتابه مبدوءة بالحمد والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ؛ كما صنع البخارى (١) وابن الحاجب وغيرهما ، اقتداء بالكتاب العزيز وحديث « كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » (٢) المروى في سنن ابن ماجه (٣) وغيرها . وقد أجيب عن البخارى وغيره بأنه لا يتعين النطق والكتابة بالحمد معا ، فيحمل على نطقهم به حالة التصنيف اكتفاء بكتابة البسملة المرتب عليها اسماء الصفات « الرحمن الرحيم » ولا يعنى بالحمد الا ذلك ، لأنه الوصف بالجميل على وجه التعظيم .

كيف وفي جامع الخطيب « لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع » (٤) وفي رواية « لا يفتتح بذكر الله فهو أبتر أو أقطع » (٥) ولا ينافيه حديث « بالحمد لله » ، لأن معناه الافتتاح بما يدل على المقصود من حمد الله تعالى والثناء عليه ، لا أن لفظ الحمد متعين لأن القدر الجامع انما هو ذكر الله وقد حصل بالبسملة ، لا سيمـــا وأول شيء نزل من « اقرأ باسم ربك » (٦) بطريق التأسى بالكتاب العزيز الابتداء بالبسملة ، مقتصر عليها .

---

(١) هوالامام حبر الاسلام أبوعبدالله محمد بن أسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن يزدزيه البخارى ، صاحب الجامع الصحيح والتاريخ ، ولد سنة ١٩٤ ، وارتحل سنة ٢١٠ فلقى عالما من الشيوخ وكان من أوعية العلم ، يتوقد ذكائه توفي رحمة الله سنة ٢٥٦ - أنظر : العبر جـ ٢ ص ١٢ - الوفيات جـ ٣ ص ٣٢٩ - هدية العارفين جـ ٢ض ص ١٦ » .

(٢) قال النووى في « الاذكار ص ١٠٣ : وروينا في سنن ابى داود ، وابن ماجة ، ومسند أبى عوانة الاسفراييني المخرج على صحيح مسلم رحمهم الله عن أبى هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - أنه قال : كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع ، وفي رواية بحمدالله وفي رواية بالحمد فهو أقطع « وفي رواية » كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجزم » ، وفي رواية : « كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع روينا هـــذه الالفاظ كلها في كتاب الاربعين للحافظ عبدالقادر الرهاوى ، وهو حديث حسن ، وقد روى موصولا كما تقدم ، وروى مرسلا ، ورواية الموصول جيدة الاسناد . وانظر الاذكار أيضاً ص ٢٤٩ .

(٣) هو : محمد بن يزيد بن ماجه الربعى الحافظ أبوعبدالله القزوينى ، ولد عام ٢٠٩ وتوفي عام ٢٧٣ . وفي هدية العارفين جـ ٢ ص ١٨ : « من تصانيفه : تاريخ قزوين ، تفسير القرآن ، سنن في الحديث من الكتب الستة .

(٤) أنظر : « ص ٢٨ ، ٢٩ » .

(٥) أنظر : ص ٢٨ » وعمدة القارىء جـ ١ ص ١١ » . و« أنظر ماقاله أبن حجر في هامش الكشاف ولاحمد من هذا الوجه : « لا يفتتح بذكرالله فهو أبتر أوأقطع ، وللخطيب في الجامع من طريق مبشر بن اسماعيل عن الزهرى : « لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع ، والرأوى له عن مبشر مجهول هـ . بتصرف .

(٦) سورة العلق ، آية ١ .

وأيد بأن عامة كتبه صلى الله عليه وسلم الى الملوك مفتتحة بها دون الحمد ، وحينئذ فكأنهم أجروا مصنفاتهم مجرى الرسائل الى أهل العلم . قيل : ويحتمل أن يقال : انما لم يبدأ بالحمد اقتداء به صلى الله عليه وسلم في اظهاره العجز في مقام الحمد ، حيث قال : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»(١).

قلت : وهذا مدفوع بعدم اقتضاء اظهاره العجز بقوله صلى الله عليه وسلم ذلك عدم حمده أياه ، وانما مقتضاه عدم بلوغ مدى الكمال في ذلك على كثرة محامده صلى الله عليه وسلم . واستهتاره في الثناء عليه تعالى اذ كمالاته سبحانه وتعالى لا تتناهـــا.

رب العالمين : بفتح اللام ، أى : مالكهم ، وهو اسم عام لجميع المخلوقات ، مشتق من العلم ، لكونه علما على حدوثه ، وافتقاره الى موجود قديم سواء كان من ذوى العلم أولا ، كالطابع لما يطبع به ، والخاتم لما يختم به ، فيقال : عالم الملك ، وعالم الأنس ، وعالم الجن ، وعالم الافلاك ، وعالم النبات ، وعالم الحيوان.

واختلف في مدلوله ، فقيل : كل ذى روح ، وقيل : الملائكة والجن والانس والشياطين ، وقيل : الانس والجن خاصة ، وقيل كل مصنوع . واختير وقوعه على المكلفين ، لقوله تعالى : « ان في ذلك لآيات للعالمين » (٢) ، وقراءة حفص (٣) بكسر « العالمين» توضحه ، وعلى الأول فانها جمع باعتبار كل جنس مما سمى به ، أو لتوجيهه الى عالم كل زمان ، وجمع هذا الجمع لعراقة العقلاء فيه ، وغيرهم عليهم متطفل .؛

وقال المصنف : كما استوفينا عليه الكلام في محله : التحقيق أنه اسم جمع من يعقل ، وليس جمع عالم ، لعموم العالم وخصوص العالمين ، ومن ثم منع سيبوية

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه « جـ ١ ص ٣٥٢ » كتاب الصلاة ، باب مايقال في الركوع والسجود من حديث عائشه رضى الله عنهما .
وأخرجه أبوداود في سننه « جـ ١ ص ٢٠٣ » كتاب الصلاة ، باب في الدعاء في الركوع والسجود من حديث عائشة أيضا .
وأخرجه مالك في الموطأ « جـ ١ ص ٢١٤ » كتاب القرآن ، باب ماجاء في الدعاء ، من حديث عائشة كذلك ، وهوجزء من حديث طويل .
وأخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ ١ ص ٩٦ » من حديث على كرم الله وجهه .

(٢) سورة الروم ، آية : ٢٢ .

(٣) هو : حفص بن عمر بن عبدالعزيز بن صهبان بن عدى بن صهبان ، ويقال : صهيب أبوعمرو الدورى الازدى البغدادى النحوى الضرير ، إمام القراءة ثقة ثبت ضابط .
قال ابن الجزرى في غاية النهاية جـ ١ ص ٢٥٥ : «أول من جمع القراآت ، ونسبته الى « الدور» موضع ببغداد ... رحل الدورى في طلب القراآت ، وقرأ بسائر الحروف السبعة وبالشواذ ، وسمع مع ذلك شيئا كثيراً ، قرأ على اسماعيل بن جعفر عن نافع ، وقرأ ايضا عليه وعلى أخيه يعقوب ابن جعفر ... وقال أبوداود : ورأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبى عمر الدورى ، وقال أحمد بن فرج المفسر : سألت الدورى : ماتقول في القرآن ؟ قال : كلام الله، غير مخلوق ، توفي في شوال سنة ست وأربعين ومائتين .

أن يكون الأعراب جمع عرب ، لعموم العرب بوقوعه على الحاضرين والبادين ، واختصاص الأعراب بأهل البداوة .

ومصليـــا : حال ثالثة عطفا على ما قبلها ، اشعارا بمقارنتها للبسملة والحمد.

والصلاة « فعلة ، واوية اللام من صلى : دعا بخير « على محمد = : علم الاعلام اسما للواسطة الكريمة « مفعل » من الحمد مبالغة وتكثيرا ، لمحامده وخلاله المحمودة صلى الله عليه وسلم.

قال حسان رضى الله عنه :

فشق له من اسمه ليجله ٭ فذو العرش محمـــود وهذا محمد (١)

سيد المرسلين= : من ساد القوم يسودهم فاقهم ، فهو سيد « فيعل » ، من السيادة ، وأصله سيود فعاد الواوياء ، وأدغمت فيها للقانون التصريفى مطلقا على من لا يستفزه الغضب ، وعلى الكريم المالك . قال النـــووى (٢) في أذكاره (٣) ، ويقال : سيد القوم ، ولا يقال : سيد الثوب ولا سيد الفرس . ولما كان من شروط المتولى كونه مهذب النفس ، قيل : لكل فاضل في نفسه ، سيد ، وعليه ورد : «وسيدا وحصورا»(٤) سمى به الزوج لسياسته (٥) زوجه ، وقوله تعالى : « إنـــا أطعنا سادتنا وكبراءنا (٦) أى ولاتنا وسواسنا ، ويستعمل في غيره تعالى كالآيتين وقوله تعالى : « وألفيا سيدها لدا الباب » (٧) وقوله صلى عليه وسلم : « أنـــا سيد ولد آدم ولا فخر » (٨) وقوله عليه الصلاة والسلام في الحسن بن على رضى الله عنهما : « ان ابنى هذا سيد » (٩) وفي سعد

---

(١) ورواية الديوان : شق له الخ . وفي رواية : « لكى يجله ، والبيت من قصيدة في مدح النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال البيت لملاحظة المعنى اللغوى ، بعد صيرورة « محمد » علما على سيد الخلق ، لكثرة خصاله المحمودة .

راجع : « ديوانه ص ٣٣٨ – الخزانة جـ ١ ص ١٠٨ – التصريح جـ ١ ص ١١ » .

(٢) وهو : محى الدين أبوزكريا يحي بن شرف ، بن مرة ، بن جمعه ، بن حزام النووى الحافظ الفقيه المحدث الشافعى ، الشهير بالنووى ، ولد سنة ٦٣١ ، وتوفي سنة ٦٧٦ .
وله مؤلفات عديدة ذكر منها صاحب هدية العارفين ٣١ مؤلفا ، وهذا إن دل على شيء فانما يدل على سعة باع صاحب الترجمة ، وكثرة أضطلاعه .
أنظر هدية العارفين « جـ ٢ ص ٥٢٤ » .

(٣) أنظر ص ٣٢١ .

(٤) سورة آل عمران ، آية : ٣٩ .

(٥) في حـ : لسياسة زوجته الخ .

(٦) سورة الاحزاب ، آية : ٦٧ .

(٧) سورة يوسف ، آية : ٢٥ .

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه « جـ ٧ ص ٥٩ » – كتاب الفضائل – باب تفضيل نبينا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق . من حديث أبى هريرة برواية : « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ، وأول من ينشق عنه القبر ، وأول شافع ، وأول مشفع » .

(٩) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ ٢ ص ١١٤ – كتاب الصلح – باب ٩ :والشاهد : أطلاق لفظ « السيد » على كل فاضل .

« قوموا الى سيدكم » (١).

بل حكى ناصر الدين بن المنير (٢) في المسألة ثلاثة أراء : جواز اطلاقه على الله تعالى وعلى غيره ، وامتناعه عليه سبحانه .

عن الامام مالك رضى الله عنه : وامتناعه الا عليه جل اسمه تمسكا بما روى أنه صلى الله عليه وسلم قالوا له يا سيدنا فقال : « انما السيد الله » (٣) وقد عرفت خلافه مما أورد عليك من الكتاب والسنة ، وقد صرح النووي في الأذكار(٤)، عن النحاس (٥) بجوازه على غيره تعالى الا معرفا بأل ، والاظهر جوازه على غيره أيضا معرفا بها .

وعلى آله : = عطفا على الواسلة الكريمة ، اكمالا لفضيلة الصلاة بنظم من طهروا من الارجاس وفضلوا عامة الناس فيها.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه « جـ ٢ ص ٣١٣ – باب فضائل الاصحاب – باب مناقب سعد بن معاذ رضى الله عنه من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه .
وفي كتاب المغازى جـ ٣ ص ٣٤ – باب مرجع النبى صلى الله عليه وسلم من الاحزاب ومخرجه الى بنى قريظة من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .
وفي كتاب الاستئذان جـ ٤ ص ٩٢ – باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : « قوموا الى سيدكم » من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

(٢) هو : أحمد بن محمد بن منصور بن أبى القاسم مختار بن أبى بكر الجذامى، المعروف بابن المنير ، الاسكندرانى المالكى القاضي ناصرالدين أبوالعباس ، ولد عام ٦٢٠ ، وتوفي عام ٦٨٣ هـ .
كان فقيها متبحرا في كثير من أنواع العلوم مثل علوم القرآن والحديث ، سمع من أبيه ، وأبى بكر عبدالوهاب الطوسى وأخذ عن ابن الحاجب . له مؤلفات حسنة ، ذكرله صاحب هدية العارفين ٩ مصنفات منها : أسرار الاسرار ، الانتصاف من الكشاف ، البحر الكبير في بحث التفسير وغير ذلك . أنظر « درة الحجال جـ ١ ص ٩ – هدية العارفين جـ ١ ص ٩٩ – شجرة النور جـ ١ ص ١٨٨ – فوات الوفيات جـ ١ ص ٧٢ » .

(٣) أخرجه أبوداود في سنة « جـ ٢ ص ٥٥٤ » كتاب الادب ، باب كراهية التمادح ، من حديث عبدالله بن الشخير .
وأخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ ٤ ص ٢٤ » من حديث عبدالله المذكور ولفظ الحديث في المرجعين المذكورين قال : « جاء رجل الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : أنت سيد قريش فقال النبى صلى الله عليه وسلم : السيد الله ... الخ ، أى بسقوط لفظ « أنما » .

(٤) أنظر : ص ٣٢٣ وعبارته : « قال الامام أبوجعفر النحاس في كتابه صناعة الكتاب أما المولى فلا نعلم اختلافا بين العلماء أنه لا ينبغي لاحد أن يقول لأحد من المخلوقين مولاى ... كذا قال النحاس : يقال سيد لغير الفاسق ، ولا يقال السيد بالالف لغيرالله تعالى ، والاظهرأنه لا بأس بقول المولى والسيد بالالف واللام بشرطه السابق .

(٥) أبوجعفر أحمد بن محمد بن أسماعيل بن يونس المرادى النحاسى النحوى المصرى ، كان نحويا فاضلا ، أخذ عن المبرد ، والاخفش على بن سليمان ، وأبى عبدالله نفطوية ، وأبى أسحاق الزجاج . له مصنفات كثيرة منها « اعراب القرآن » و « شرح السبع الطوال » « وكتاب في النحو » وغيرذلك توفي سنة (٣٣٨) .
أنظر : الانباه جـ ١ ص ١٠١ – النزهة ص ٢٩١ – البغية جـ ٢ ص ٢٢٨ ، هدية العارفين جـ ١ ص ٦١ .

ولله « در (١) » « قول «٢» (أبى نواس (٣) في العلويين من أهل البيت رضى الله عنهم ؛ :

مطهرون نقيـــات جيوبهـــم • تجـــرى الصلاة عليهم أين ما ذكروا
ولم يكن علويـــا حين تنسبه • فمالـــه في قديم الدهـــر مفتخـــر
الله لمـــا بدا خلقـــا فأتقنـــه • صفاكم واصطفاكم أيهـــا البشر
فأنتم المـــلأ الأعلى وعنـــدكم • علم الكتـــاب ومـــا جاءت به السور

وهل هم أقاربه المؤمنون من بنى هاشم ، والمطلب ابنى عبد مناف وهو قول الشافعى ، أو بنو على والعباس وعقيل وجعفر والمؤمنون عامة أقوال نقل آخرها عن مالك رضى الله عنه .

والخلاف في أن ألفه عن ياء أو واو ، واضافته الى الضمير شهير كما أمعنا الكلام عليه في محله في هذا الكتاب .

وصحابته أجمعين = : والصحابة بكسر أوله وفتحه بمعنى الصحبة ، أى : العشرة ، ويطلق كما هنا على الاصحاب والصحاب والصحبان جمع كرعاء ورعيان ، وأصحابه جمع صاحب محذوف الزيادة ، أو صحب كقوم وأقوام.

والخلاف فيمن يطلق عليهم اسم الصحاب مشهور ، والصحيح أنه من أجتمع مسلما بالنبى صلى الله عليه وسلم وان لم يرو عنه ولم تطل مجالسته له ؟ وعطف الصحابة على الآل الشامل لبعضهم ، لتشمل الصلاة بأقيهم فان بين الصحابة والآل عموما وخصوصا من وجه ، فعلى رضى الله عنه من الآل والصحابة ، وسلمان الفارسي رضى الله عنه من الصحابة لا من الآل ، والتابعى من بنى هاشم والمطلب من الآل لا من الصحابة .

ــ هذا = : اشارة الى ماتقرر في ذهنه ممن احتوى عليه هذا التصنيف وإن لم يكن اذ ذاك موجودا (٤) ، لقوة الأسباب المقتضية حضوره خارجا ، ولا يدعى وجوده اذ ذاك ، لقوله بعد : وها أنا ساع فيما انتدبت اليه ، وفصل الجملة من هذا ــ كتاب = : عما قبلها ، لعدم الجامع بينهما ، وهو مقتضى كمال الانقطاع

---

(١) « در ساقطة من « ب ، ج » .
(٢) « قول » ساقطة من « أ » .
(٣) قال ابن الانبارى في النزهة ص ٧٧ : « وأما أبوعلى الحسن بن هانى المعروف بأبى نواس الشاعر ، فانه ولد بالاهواز ، ونشأ بالبصرة ، وقيل : كان مولى للجراح بن عبدالله الحكمى « والى خرسان وقال : قال عمرو بن بحر الجاحظ ما رأيت رجلا أعلم باللغة من أبى نواس ، ولا أفصح لهجة وقال أبوعبيدة معمر بن المثنى : كان ابونواس للمحدثين كأمرىء القيس للمتقدمين .
واختلف في تاريخ ميلاده ووفاته ، قيل ولد عام (١٤٠ – وتوفي عام ١٩٦ – أو١٣٦ – ١٩٥) هـ .
(٤) في « أ ، جـ » : وجودياً ... الخ .

كما عرف في فن المعانى – في النحو = : أى كائن فيه : مؤلف فيه تشبيها لملابسة ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية ، فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما صنع المصنف من جهة كونه حاصرا له ، آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى كهذه الآية في حكم كذا ، وهذه القصيدة في مدح فلان وهذا الكتاب في فن كذا ، وتارة بعكسه كهذه المسألة في كتاب كذا ، وهو أمر مبتذل حتى شاع أن الالفاظ أوعية المعانى وقوالب لها ، بمنزلة الكسوة للكاسى.

والنحو – كما قال ابن هشام الخضراوى (١) صاحب الافصاح –: علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة الى لغة العرب حينئذ وقال صاحب المباحث : علم يبحث فيه عن أحوال الكلمة العربية افرادا وتركيبا .

وفي البديع (٢) هو : معرفة أوضاع كلام العرب ذاتا أو حكما واصطلاح ألفاظ ذاتا وحكما .

وفي المغرب : علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه المؤتلفة منها.

وقال أثير الدين عن صاحب المستوفى : هو صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما يأتلف بحسب استعمالهم ، ليعرف النسبة بين صغة النظم وصورة المعنى ، فيتوصل بأحدهما الى الأخرى .

قلت : وقد نقل عنه مع قوله عند قول المصنف في باب العطف : ولا أثر خلافا لصاحب المستوفى، ولا أدرى من صاحب المستوفي (٣) ، ولا هل هو بفتح الفاء أو كسرها .

وهذه حدود شاملة لفنى ؛ الاعراب والصرف .

---

(١) هو : محمد بن يحي بن هشام الخضراوى أبو عبدالله الانصارى الخزجى الاندلسى الطليطلى المقرىء النحوى، مصنف كتاب (المناهج في القراءات) .
قال ابن قاضى شهبة : «كان غاية في علم العربية ، له رحلة الى مصر لقى فيها القضاعى وطبقته . وصنف كتبا كثيرة منها : «الافصاح في فوائد الايضاح وغيره . ولد عام (٥٧٥) وتوفي عام (٦٤٦) وفي طبقات ابن قاضى شهبة : توفي أول سنة أثنين وخمسمائة . أنظر : طبقات ابن قاضى شهبة ص ٢٧٨ – البغية جـ ١ ص ٢٦٧ هدية العارفين جـ ٢ ص ١٢٤ » .

(٢) صاحب كتاب البديع هو : محمد بن مسعود الغزى المتوفي عام ٤٢١ . وفي كشف الظنون «جـ ١ ص ٢٣٦ » : ذكره ابن هشام في المغنى ، وسماه ابن الزكى ، وقال : خالف فيه النحاة ، وأكثر أبوحيان من النقل عنه .
هذا وان شارحنا تابع لابى حيان في أغلب نقوله ، وبذلك يكون صاحب هذا الكتاب هو : محمد بن مسعود كما سبق .

(٣) فصاحب المتوفي هو– كما جاء في ارتشاف الضرب لابى حيان ص ٦٣ مبحث باب التثنيه : أبوسعد على بن مسعود صاحب المتوفي .
وقال حاجى خليفة في كشف الظنون جـ ٢ ص ١٦٧٥ : «المستوفي في النحو لابى سعد كال الدين على بن مسعود الفرغانى . ولم يذكر تاريخ ميلاده أووفاته .

وعرفه بعض بما يخص في الاعراب فقال : علم بأصول يعرف بها أحوال الالفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتأديتها لأصل المعنى.

وفي شرح الدمامينى(١) وقد اقتصر على آخرها:

فان قلت : فقد عرفه بعض بما يشمل الفنين وهو الانسب بكلام المصنف ، لاشتمال هذا الكلام على القسمين ، وهو ظاهر في عدم ارادته به ما قابل الصرف.

فأجاب بأن حمل كلامه على ذلك غير مجد نفعا ، أما أولا فلجعله الصرف علما مستقلا برأسه معرفا بما هو مذكور في محله.

قلت : كونه علما مستقلا برأسه لا يدفع شمول اسم النحو له ، وكونه أحد مدلولية ، وانما هو كأحد أبواب أحد الفنين في الاستقلال بالمفهومية واختصاصه بما يميزه عما يشاركه أو يباينه ، فتعريفه كأحد التعاريف الخاصة بكل ضرب من ضروبها .

ثم قال (٢) : وأما ثانيا فلادخاله في الكتاب علم الخط أيضا ، فاذا لا يندفع ذلك السؤال باحتوائه على علم النحو وغيره ، فلم خصص النحو بالذكر .

قلت : وهو مدفوع بأن ايراد الخط فيه تبرعى ، واستطرادى لا ذاتى مقصود قصدا أولياً .

ثم قال : (٣) وانما الذى ينبغى أن يحمل عليه أنه أراد به المشهور اصطلاحا مما يعادل فن الصرف ، ويوجهه تخصيصه اياه بالذكر دون الصرف ، والهجاء مع اشتمال تصنيفه على الجميع ؛ بأن ما عداه مذكور حسب التبعية لغرض يتعلق بذلك عنده .

قلت : وهذا أيضا مردود بأنا لا نسلم عروض ايراد الصرف ولا تبعيته كالهجاء لتهمم المصنف به واثباته في جميع مصنفاته حتى لطائفها ، فكيف هذا الكتاب الذى لم يغادر فيه من مسائل الفنين شاردة إلا أحصاها ، ولا صغيرة أو كبيرة من شواذه الا استقصاها (٤).

ــ جعلتــه = : أى أردت جعله أى أنشاءه أو تصييره ، لما مر ملتبسا .

ــ بعون الله = : تعالى أى مستمرا به كما تدل القرينة عليه .

---

(١) « ج ١ ص ٥ » نقل بتصرف .

(٢) أى : « الدمامينى في المرجع السابق » .

(٣) أى الدمامينى .

(٤) رد الشارح في غاية القوة ، وكيف يكون فن الصرف مذكوراً بالتبعية ؟ وهو علم مستقل متكامل الابواب والفصول ، وهو شطر مهم في علم العربية ، وجانب كبير في تصحيح العبارة وسلامة الكلمة ، واستقصاء مبانيها وعلى ذلك ــ فالاحتمال الذى ذكره الدمامينى ضعيف ولا يلتفت اليه .

وفي شرح الدماميني(١) : ولا ينافي ذلك كون الظرف استقراريا كما مر.

قلت : وهو مردود بما مر (٢) ايراده عن الشهاب بن الشمني.

ـ مستوفيا لأصوله = : أي آخذا لها بكمالها من قولك : استوفيت الحق أخذته وافيا أي كاملا ، والأصول جمع أصل ، وهو أسفل الشيء وما يتفرع عليه غيره ، كالأساس يبنى عليه الجدار ، وكظرف (٣) الشجرة الراسخ (٤) في الأرض يبنى عليه أعلاها ، وهو أحسن مما قيل : هو المحتاج اليه لا حتياج الشجرة الى الثمرة من حيث كمالها ، وليست أصلا للشجرة ، ومن قول بعض : ما منه الشيء ، فان الواحد من العشرة وليست أصلا له ، والمراد به هنا القاعدة : وهى حكم كلى منطبق عليه جميع جزءياته ، لتعرف أحكامها منه ، ككل فاعل يجب رفعه ، ومستوفيا « حال من مفعول « جعلته » أو ثانى مفعوليه باعتبار المعنيين.

قلت : وقضية اقتصار الدماميني (٥) على أحد الوجهين شرحا واعرابا تعينه ، وايس كذلك (٦) . ـ مستوليا = : أى مشتملا ـ على أبوابه = : أى مداخله ، التى يتوصل منها اليه مستعارة من أبواب الدار ، أى منافذها المدخول منها اليها ـ وفصوله = : جمع فصل وهو الترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص بها ، كما يذكر في باب المبتدأ ، متضمنا لما يجب تقديمه فيه ، فهو أخص من مطلق الباب ، وربما تزاد فيه أمور نازحة عن القواعد شاذة عن النظائر ، غير ذليلة المقاد لأزمة الضوابط ، وانما فعل ذلك أرباب التصانيف صونا للأحكام عن انتشارها وتسهيلا على الأفهام بتيسير تحصيلها ، وترجموه فصلا ، لكونه فاصلا أي قاطعا عن الاختلاط بغيره ، يعنى أن هذا الكتاب ظاهر على مداخل هذا العلم وتراجم مسائله بالغ منها الغاية ، من استوليت على الأمر بلغت الغاية منه .

وفي« مستوفينا » و « مستوليا » الجناس المضارع لتقارب الحرفين الواقع بينهما الاختلاف ، وهما الفاء واللام مخرجا ، وفي « أصوله » و « فصوله » الجناس اللاحق لوقوع الاختلاف فيهما ، بالمتباعدين ، وهما الهمزة والفاء.

ـ فسميته = : أى ذلك الكتاب المذكور ـ لذلك = : الجعل المذكور ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد = : ووجه المناسبة أن الظهور على عامة الأصول

---

(١) « ج ١ ص ٥ ظ » .
(٢) أنظر « ص ٣٢ » .
(٣) هكذا في جميع النسخ « ولعل الصواب : كطرف .. الخ بالطاء المهملة .
(٤) في « ج : الشجرة الراسخة .. الخ .
(٥) في المرجع السابق لأنه أقتصر على كون « مستوفيا » حال .
(٦) لقد أقتصر الدماميني على كونه حالا فقط ، وعبارته : « مستوفيا » حال من مفعول : «جعلته» فقد توالت حالان .. الخ ، نظر شرحه ج ١ ص ٥ ظ ومراد الشارح أنه ليس متعيناً لحال ، بل يجوز كون مستوفيا « حالا ، ومفعولا ثانيا لجعلته وهو الصواب في نظرى .

والاحاطة بها على التمام بحيث لا تشرد منها شاردة مما يسهل قطف ثمار الفوائد كما أن البلوغ من الأبواب والفصول الى أقصى مداها بحيث ينكشف ما يتفرع عليها وتتعرف منها الشواذ الشوارد عن الضوابط ، ولا تكاد تنقاد بأزمة القوانين الحاصرة مما يحض الطالب بتحصيل الفن على الوجه الأكمل ، ومن ثم ؛ ، جعل الكتاب نفس التسهيل قصدا للمبالغة .

و « أ ل» في الفوائد والمقاصد كما قال محى الدين المكى : عهدية ، إشارة الى الفوائد النحوية والمقاصد المحوية ، ويجوز انها استغراقية على سبيل المبالغة ، والمعنى أن المحصل لهذا الكتاب يحظى بكل الفوائد وكل المقاصد ، وفي هذه التسمية اللقب المسمى الترصيع عند أرباب البديع ، فان كلا من لفظى القرينة الاولى موافق لما يقابله من الثانية وزنا وتقفية ، واذا كانت حال هذا الكتاب على ما وصف فهو جدير = : أى حقيق بـ ــ أن يلبى = : أى يجيب بلفظ التلبية أى يقول : لبيك ، وأصله من لب بالمكان وألب أى قام به ، وقيل من لبيت به فأبدل من احدى الباءات « ياء » كتظنيت من تظننت . وقيل من قولهم : امرأة لبة أى محبة لولدها ، أو من اللباب وهو الخالص ، وانما ثنى قصدا لإجابة بعد إجابة واخلاص لك بعد اخلاص ــ دعوته = : بفتح الدال مرة من دعوت فلانا أى صحت به واستدعيته ، أو الدعاء الى الطعام ، والدعوى والادعاء نحو « فما كان دعواهم اذ جاءهم بأسنا » (١) والدعاء نحو « وآخر دعواهم » (٢) ، « دعوته » مفعول بفعل التلبية » فاعله ــ الألباء = : جمع لبيب للعاقل ، وفيه تعريض بأن المعرض عن هذا الكتاب ليس في عداد العقلاء ، وتشبيه الكتاب بمن يدعوا الى ضيافته ونيل عوارفه ، وأضمر التشبيه في النفس غير مصرح من أركانه بسوى ، المشبه به استعارة بالكتابة .

فان قلت : التخييلية ، قلت : اثبات الدعوى له وذكر التلبية ترشيح.

ــ ويجتنب = : بالنصب عطفا على يلبى ــ منابذته = : أى : مشاركته ومطارحته ، مفاعلة من النبذ أى : الترك والطرح غير مشعرة بمشاركة ، كما في عافاك الله ، وعاقبك اللص ، وطارقت النعل ، « وقاسمهما انى لكما لمن الناصحين » (٣) وربما أفادتها فيكون النبذ منهم بالفتور عنه وترك الاقبال عليه ، ومنه منعه اياهم (٤) عما اشتمل عليه من نفائس الفرائد ودخائر الفوائد مقابلة لاعراضهم عنه على سبيل الدعاء والمبالغة ، وفي ذلك من هز قرائحهم وبعث؛هممهم على التفهم

(١) سورة الاعراف ، آية : ٥ .
(٢) سورة يونس ، آية : ١٠ .
(٣) سورة الاعراف ، آية : ٢١ .
(٤) في « ج : منعه الهام .. الخ .»

بتحصيله ، والاعتناء بحاله مالا يخفى على الأديب .

وأما أن المصدر مضاف الى الفاعل ، أى : منابذته اياهم ، أو المفعول أى منابذتهم اياه فأمر ظاهر — النجباء = : أى : الحسباء أو الكرماء جمع نجيب ، وقدم المفعول في كل من القرينتين ، اما اهتماما أو محافظة على حسن السجع ، نفواته أن لو قال : أن يلبى الالباء دعوته ويجتنب النجباء منابذته ، اذ ليس فيه ما في المتن من لزوم ما لا يلزم ، من التزام الباء قبل الالف وهو من المحسنات البديعية التى هى من مقاصد البلغاء .

— ويعترف = : بالنصب أيضا عطفا على ما قبله أى يقر — العارفون = : أى أرباب المعارف ، تعريضا بأن غير المعترف بفضله من ذوى الجهالات لا من أهل العرفان ، وفي الكلمتين شبه الاشتقاق فهو ضرب من الجناس — برشد المغرى = : أى المولع — بتحصيله = : أى الكتاب ، من أغرى بكذا : أولع به ، وتحصيل الكلام كما في الصحاح (١) رده لمحصول ، وأولى البائين متعلقة بالمعترف والثانية بالمغرى ، والرشد على وزان فعل (٢) ، أو فرس ، خلاف الغى ، وكذا الرشاد بوزن سحاب ، وقد زعم أن الرشد بفتحتين أخص من الرشد بضم فسكون ، لاستعمال الثانى في الامور الدنيوية والاخروية بخلاف الأول ففى الأخروية لا غير ، ويقال منها الراشد والرشيد — وتأتلف = : بالنصب أيضا عطفا على ما مر — قلوبهم = : أى العارفين أى يقع بينهم التآلف ، أى اتفاق — — على تقديمه وتفضيله = : أى المغرى أو الكتاب ، وفي الفاصلتين التزام ما لم يلزم من الباء قبل اللام ، اذ لو أتى أحدهما بالواو جاز ، ولم يفت به سجع ، بل يسوغ أيضا في القافيتين ارداف احداهما بالياء والاخرى بالواو في القصيدة الواحدة ، كما تقرر في العروض . واذا تقرر ذلك — فليثق متأملة = : أى المستبين له ، أى الناظر فيه ، أو ذو الامل فيه ، أى : راجية ومبتغية (٣) ، وهو أوفق بقوله — ببلوغ أمله = : أى رجائه ، أى حصول مرجوه من اقتناص شوارده واقتناء فوائده ، وبين (٤) متأمله وأمله على الأول شبه الاشتقاق ، وعلى الثانى الاشتقاق المحض فهو متمحض الجناس — وليتلق = : أى يستقبل من تلقيته أى استقبلته — بالقبول = : أى الاذعان وعدم الانكار ، وقيل : من قولهم فلان عليه قبول

(١) « ج ٢ ص ١٧١ » .

(٢) في « ج : فعل .. الخ » .

(٣) في جميع النسخ : « ومستعفية .. الخ » ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٤) قال صاحب المطول : ويلحق بالجناس شيئان أحدهما : « أن يجمع بين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في أصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم ، والثانى : أن يجمعهما المشابهة وهى مايشبه الاشتقاق ، وذلك بأن يوجد في كل من اللفظين جميع مايوجد في الآخر لكن لا يرجعان الى أصل واحد في الاشتقاق . والمراد بالاول عند الشارح : الناظرفيه الذى هو معنى متأملة لانه يختلف مع « رجائه» الذى هو معنى « أمله » والمراد بالثانى راجية ومبتغية فهو متفق مع معنى أمله .

اذا أحبه من رآه ، والتقبل ؛ : قبول الشيء على وجه يقتضي ثوابا كالهدية وأما « فتقبلها ربها بقبول حسن » (١) فقيل معناه قبلها ، وقيل تكفل بها – ما يرد من قبله = : أى من جهته ، أو من عنده ؛ يقال : لى قبل فلان كذا أى عنده ، قال الله تعالى : « فما للذين كفروا قبلك مهطعين » (٢) مستعارا للقدرة والقوة على المقابلة نحو لا قبل لى بذلك » أى لا تمكنني مقابلته ، وقوله تعالى : « بجنود لا قبل لهم بها » (٣) ، أى لا طاقة لهم على استقبالها ودفاعها ، والقبلة في الأصل اسم للهيئة التى عليها المقابل كالجلسة والقعدة ، وفي التعارف للمكان المقابل ، بل الموجه اليه الصلاة ، والقبول : هو ريح الصبا مسماة به لاستقبالها القبلة ، وبين القبول وقبله شبه (٤) الاشتقاق ، فيلحق بالجناس ، وفي السجعتين أيضا لزوم ما لا يلزم من فتح ما قبل اللام من أمله وقبله – وليكن بحسن (٥) الظن آلفا = : من ألفه اتخذه الفا يركن اليه ويأنس به ، والظن ما يحصل عن أمارة ، ومتى (٦) قويت أدت الى العلم ، أو ضعفت جدا لم يتجاوز حد التوهم ، ومتى قوى أو تصور بصورة القوى تلقى بأن مشددة أو مخففة منها ، أو ضعفت انصب على أن المخفضة بالمعدومين من القول أو الفعل ، ومن وروده يقينا : « الذين يظنون أنهم ملقوا ربهم » (٧) ، « وظن داوود انما فتناه » (٨) وقوله سبحانه : « ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم » (٩) نهاية في ذمهم ، أى : ألا يكون منهم ظن لذلك تنبيها على ظهور أمارات البعث ، « وظن أهلها أنهم قادرون عليها » (١٠) تنبيها

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ٣٧ . قال الزمخشرى في الكشاف جـ١ ص٤٢٦ : فتقبلها ربها « فرضى بها في النذر مكان الذكر ، « بقبول حسن » فيه وجهان ، أحدهما : أن يكون القبول أسم ماتقبل به الشيء كالسعوط ... أوبأن تسلمها من أمها عقيب الولادة قبل أن تنشأ وتصلح للسدانة .
والثانى : أن يكون مصدراً على تقدير حذف المضاف ... ويجوز أن يكون على معنى فتقبلها : تعجله بمعنى استعجله الخ .
وقال أبوحيان في البحر المحيط جـ٢ ص٤٤١ : قال الزجاج : الاصل : فتقبلها بتقبل حسن ، ولكن قبول محمول على قبلها قبولا ، يقال : قبل الشيء قبولا : اذا رضيه ، والقياس فيه الضم كالدخول والخروج ، ولكنه جاء بالفتح وأجاز الفراء والزجاج ضم القاف ونقلها ابن الاعرابى فقال : قبلته قبولا وقبولا ، وقال ابن عباس : معناه : سلك بها طريق السعداء ، وقال قوم : تكفل بتربيتها والقيام بشأنها « وعلى هذه الاقوال يكون « تقبل» بمعنى :
استقبل ، فيكون تفعل بمعنى : استفعل ... الخ .
(٢) سورة المعارج ، آية ٣٧ .
(٣) سورة النمل ، آية ٣٦ .
(٤) تقدم الفرق بين الاشتقاق وشبهه ص ٥٣ .
(٥) في المتن تحقيق بركات : «لحسن الظن ... الخ» .
(٦) في « جـ : وبما قوت .. الخ .
(٧) سورة البقرة ، آية : ٤٦ .
(٨) سورة ص ، آية : ٢٤ .
(٩) سورة المطففين ، آية : ٤ .
(١٠) سورة يونس ، آية : ٢٤ .

على صيرورتهم في حكم العالمين، لفرط طمعهم وأملهم . وأما «فظن أن لن نقدر عليه» فقيل : الأولى أنه من الظن بمعنى التوهم ، أى ظن أن لن نضيـــق عليه ، وانما استعملت « أن » المستعملة مع الظن بمعنى اليقين ، وفي « وظنوا أنهم الينا لا يرجعون » (٢) تنبيها على اعتقادهم لذلك اعتقاد الشيء المستيقن وان لم يكن مستيقنا .

ثم الظن في الأغلب مذموم ، قال تعالى : « وما يتبع أكثرهم الا ظنا » (٣) « وتظنون بالله الظنونا » (٤) ، « ان بعض الظن اثم » (٥) ، « يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية » (٦) ، « بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا» (٧).

وفي الحديث « أياكم والظن » (٨) — ولدواعى الاستبعاد مخالفا = : بأن لا مجيب الى مدعوها من الازراء (٩) بمناصب أهل الفضل أن يصدر منهم ما يلائمهم (١٠) من الفضائل وبديع الشمائل ، وفي السجعتين لزوم ما لا يلزم من كينونة اللام قبل الفاء « آلفا» و « مخالفا » — فقلما(١١)حلى = : بفتح المهملة فكسر اللام أى(١٢)ظفر من قولهم : لم يحل بطائل ، ولا ينطق به الا مع الجحد المحض ، كما هنا حسبما صرح به الفارسي : أن (١٣) قلما ترد نفيا صرفا نحو : قلما سرت حتى أدخلها بالنصب لا غير ، ولو جاز كونه اثباتا جاز الرفع ، كما قدرناه في محله من نواصب الفعل. وقد يجوز أنه من حليت المرأة صارت ذات حلى ، ومنه

---

(١) سورة الانبياء ، آية : ٨٧ .
(٢) سورة القصص ، آية : ٣٩ .
(٣) سورة يونس ، آية : ٣٦ .
(٤) سورة الاحزاب ، آية : ١٠.
(٥) سورة الحجرات ، آية : ١٢ .
(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .
(٧) سورة الفتح ، آية : ١٢ .
(٨) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ١٢٧ — كتاب الوصايا — باب : قوله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أودين » وفي « ج ٣ ص ٢٥١ كتاب النكاح — باب : لا يخطب على خطبة أخيه » . وفي « ج ٤ ص ٦٠ — كتاب الادب — باب ماينهى عن التحاسد والتدابر » ، وفي ج ٤ ص ١٦٤ كتاب الفرائض — باب تعليم الفرائض .
(٩) في « أ ، ج « الارواء ... الخ وهى لامعنى لها في هذا المقام ، قال الجوهرى ج ٢ ص ٤٨٩ ، والازراء : التهاون بالشيء ، ويقال : أزريت به اذا قصرت به ، وأزريته : حقرته .
(١٠) في « ج : مالا يلائمهم ... الخ » .
(١١) في « ج : فلما حلى ... الخ » .
(١٢) في « ج : لمن ظفر ... الخ » .
(١٣) في « ج : أى : قلما ترد ... الخ » .

حلي بالعين حسن منظرا فيها . قال ابن المعتز (١) : ؛

لا مثل منزلة الدويرة منزل ٭ يا دار جـادك وابـل وسقاك (٢)
لم يحل بالعينين بعدك منظر ٭ ذم المنـازل كلهـن سـواك

وعليه فهو استعارة تبعية تهكمية ، وكذا قوله : وهو فاعل حلي — متحل بالاستبعاد الا = : موصوفا — بالخيبة = : ؛ أي الحرمان — والابعاد = : أي التنحية عن الخير ، واللعن (٣) ، أبعده الله نحاه عن الخير ، ولعنه حيث جعلا أي الخيبة والابعاد حليا يتزين به على سبيل السخرية والاستهزاء .

— واذا كانت العلوم = : جمع (علم) (٤) ، وهو ادراك الشيء بحقيقته وهو ضربان : ادراك ذات الشيء بوجود شيء هو موجود له ، أو نفي شيء هو منفي عنه ، فالأول : متعد لواحد نحو « لا تعلمونهم الله يعلمهم » (٥) ، والثاني : لاثنين نحو « فان علمتوهن مؤمنات » (٦).

ثم العلم من وجه آخر ضربان ، نظري وعملي ، فالأول : ما اذا علم فقد كمل ، كالعلم بموجودات العالم .

والثاني : ما لا يتم الا بالعمل ، كالعلم بالعبادات .

ومن آخر ضربان : عقلي وسمعي ، وأعلمته وعلمته (٧) في الاصل واحد ، غير أن الأول مختص بما كان باخبار سريع ، والثاني بما يكون بتكرير وتكثير حتى يحصل منه في نفس المتعلم أثر .

وزعم بعض أن الأول تنبيه النفس لتصور المعاني ، والثاني تنبيها لتصور ذلك ، وربما استعمل في معنى الأول اذا كان فيه تكثير نحو « أتعلمون الله بدينكم (٨)» ؛ و « علم آدم الاسماء كلها » (٩) فتعليمه أن جعل له قوة بما نطق ووضع

---

(١) هو : عبدالله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد هرون العباسي الاديب الحنفي ، ولد سنة ٢٤٧ — وتوفي قتيلا سنة ٢٩٦ ، له من الكتب : أرجوزة في ذم الصبوح ، أشعار الملوك ، حلي الاخبار ، طبقات الشعراء ، كتاب السرقات ، مكاتبات الاخوان بالشعر وغير ذلك .
أنظر « هدية العارفين ج ١ ص ٤٤٣ .
(٢) والشاهد في قوله : لم يحل بالعينين ، لأن « يحل » بمعنى : يحسن .
(٣) أرى الكلام غير مترابط ، ولعل الصواب : يقال : أبعده الله ... الخ »
(٤) « علم » ساقطة من « ج » .
(٥) سورة الانفال ، آية : ٦٠ .
(٦) سورة الممتحن ، آية : ١٠ .
(٧) في «ب» : وأعلمت وعلمت ... الخ . من غير هاء .
(٨) سورة الحجر ، آية : ١٦ .
(٩) سورة البقرة ، آية : ٣١ .

أسماء الاشياء بالقائها في روعة ، وكتعليمه كل الحيوانات فعلا يتعاطاه وصونا يتحراه — منحا = : بكسر ففتح جمع منحه ، وهو العطية كسدرة وسدر — — الهية = : أى عطايا منسوبة الى الاله ، وهو المنشىء لما يشاء لا مانع لما أعطى ، ولا معطى لما منع — ومواهب = : جمع موهبة وهى العطية ويوصف تعالى بالواهب لإعطائه كلا على قدر استحقاقه غير هائب قبول الهبة . وفي الحديث « لقد هممت أن لا أتهب الا من قرشي أو أنصارى أو ثقفى » (١) ومعنى كونها — اختصاصية = : نسبتها الى اختصاص ، (من) (٢) « يختص برحمته من يشاء » (٣) لا معقب لحكمه تعالى ولا راد لقضائه ، والتخصص والاختصاص والخصوصية والتخصيص تفرد ببعض (٤) الأشياء بما لا يشارك فيه — فغير مستبعد أن يدخر = : بالبناء لما لم يسم فاعله وداله مهملة مفتوحة مضارع ادخرت الشيء جعلته مدخرا ، أى مدخور والأصل : اذا تخرته ، ثم استحالت التاء دالا مهملة مدغمة فيها المعجمة للقانون التصريفى ، أو معجمة مضارع ذخر الشيء اذا اختير واتخذ على جهة الاختصاص ومنه الذخيرة بما يخص من المال بالاتخاذ لدفع النوائب . يقال : ذخرته وادخرته أى أعددته للعقبى ، وروى أنه صلى الله عليه وسلم « كان لا يذخر شيئا لغد »(٥) والمذاخر الجوف والعروق المذخرة للطعام قال :

فلما سقيناها العكيس تملأت * مذاخرها وامتد رشحا وريدها (٦)

والاذخر حشيشة عطرة العرف .

والفاء (٧) رابطة جواب الشرط ، داخلة على خبر قدم ، لإرادة التشويق لذكر المسند اليه الذى هو « أن يدخر » كذا في شرح الدمامينى(٨).

قلت : ولا يتعين ، لاحتمال أن مدخولها ابتداء و « أن يدخر » مرفوع سد مسد الخبر ، ومتعلق فعل الادخار بالكسر ، — لبعض = : العلماء — — المتأخرين = : نائبه — ما عسر = : على زنة ظرف ، أى اعتاص واشتد والتوى — على كثير من = : العلماء — المتقدمين = : البعداء الاعصار . وكيف يستبعد ذلك وأزمة الفضل بيد الله تعالى يؤتيه من يشاء وكم نكت أغفلتها القدماء ، ومرتدم

---

(١) أخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ ١ ص ٢٩٥ » من حديث ابن عباس رضى الله عنه .

(٢) « من » ساقطة من « جـ » .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٧٤ .

(٤) في « أ » ، جـ : تفرد بعض ... الخ . باسقاط الباء .

(٥) ذكره السيوطى في الفتح الكبير « جـ ٢ ص ٣٧١ » أنه أخرجه الترمذى في سننه ، من حديث أنس رضى الله عنه .

(٦) نسبه صاحب اللسان في مادة « ذخر » جـ ٥ ص ٣٩٠ للراعى ، وقال : يعنى أجوافها أوأمعاءها ، ويروى : خواصرها .

(٧) أى : الفاء الداخلة على « غير » في المتن .

(٨) « جـ ١ ص ٦ ظ » .

غادرته السفراء ، والاحسان غير محصور ، وليس الفضل على زمن (١) بمقصور ، وعزيز على الفضل أن ينكر تقدم به الزمان أو تأخر ، ولحى الله قولهم : الفضل للمتقدم ، فكم دفن من احسان وأخمل من فلان ، ولو اقتصر المتأخرون على موضوعات المتقدمين لضاع علم كثير ، وذهب أدب غزير (٢) .

وما أحسن قول المبرد : ليس بقدم العهد يفضل القائل ، ولالحداثته يهتضم المصيب ، ولكن يعطى كل ما يستحقه » .

قلت : وأقوى دعاوى الاستبعاد الاتصاف برذيلة الحسد ومكابرة الحق فترى المتدنس به اذا قرع سمعه ما يستظرف من النكت هز عطفيه وهش لها طربا واستحسانا بناء على أن ما يهزه من ذلك من بنات أفكار القدماء ، فاذا علم أنه لبعض أبناء عصره استحال استحسانه على الفور استقباحا ، غير حافل بكونه عارا وافتضاحا ، ومن ثم عقب قوله بالاستعانة من الحسد فقال : « أعاذنا الله من الحسد =: وهو (٣) ظلم ذوى النعماء ، فتمنى زوالها وصيرورتها للحاسد ، وهو شر خصال المرء وأرذلها ، وهو مأكله للحسنات مسحقه لها ، ويقال : ما ظالم في صورة مظلوم كالحاسد عن معاوية رضى الله عنه : « ما من أحد الا قد أرضيته إلا حاسد نعمة ، فأنه لا يرضيه الا ؛ زوالها » أخذه الشاعر فقال : ؛

كل العـــداوة قد ترجى مودتهـــا
الا عداوة من عـــاداك مـــن حســد (٤)

وقال لبيد بن عطارد التميدى :

ان يحســدونى فــانى غــير لائمهم
قبلى مــن الناس أهــل الفضــل قد حســدوا

فدام لى ولهـــم ما بى ومــا بهـــم
ومــات أكثرهـــم غيظــا بما يجــد

وقال آخر :

أنــا الذى يحســدونى في حلوقهـــم
لا أرتقـــى صعــدا فيهــا ولا أرد

---

(١) في « ج : على أزمن ... الخ » .
(٢) في « ج : كثير ... الخ » بدل غزير .
(٣) في « ج : وهم ظلم ... الخ » .
(٤) لم اعرف قائله . والشاهد فيه : أن داء الحسد أعيى المداوين ، وأنه داء عضال أعاذنا الله منه .

وقال آخر :

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا
مني وما سمعوا من حسن دفنوا (١)
مثل العصافير أحلاما ومقدرة
لو يوزنون بزق الريش ما وزنوا

وقال آخر :

وفي تعب من يحسد الشمس نورها
ويجهد أن يأتي لها بضريب

وأما تمنيها دون زوالها فهو الغبطة ، وهي محمودة ومنه الحديث : « لا حسد الا في اثنين » (٢) وعليه فقوله :— يسد باب الانصاف = : وصف تأكيدى ، لاشعار حقيقة الحسد لجريان الانصاف على سنن الاعتدال ونكوب الحسد عن طريق الاستقامة وانحرافه عن جادة الحق ، فهو ساد باب الانصاف ، ومساق هذا الوصف التعبير عن الحسد وتقرير ذمة وزيادة تمكين لقبحه ، والجملة في الاستعارة (٣) المكنية والتخييلية والترشيح كهي في « أن يلبى دعوته الألباء — ويصد = : أى يصرف — عن جميل الأوصاف = : ومحاسن الشيم والاخلاق ، وأنت خبير بما في يسد ويصد من الجناس المضارع (٤) ، وفي السجعتين من التزام

---

(١) قائل هذه الابيات : قعنب بن أم صاحب ، وهى أمه ، وأسم ابيه : ضمرة أحد بنى عبدالله ابن غطفان ، وهو شاعر أسلامى من شعراء دولة الوليد بن عبدالملك ، ورواية المحتسب : أن يسمعوا ريبة ... الخ ، و« يوما » مكان «عنى» و« صالح » « بدل » « حسن » ، ومنه رواية شواهد التوضيح الا « يوما » فروايته عنى » بدلها . ومثلهما رواية الحماسة لابى تمام الا أنه روى «منى» بدل « عنى ويوما » .
وقد أستشهد بالبيت الاول ابن مالك في شواهد التوضيح وابن جنى في المحتسب على أن فعل الشرط مضارع والجواب ماض .
راجع : شواهد التوضيح ص ١٦ — المحتسب ج ١ ص ٣٠٦ — شرح الحماسة ص ١٤٥٠ — شواهد المغنى للسيوطى ص ٩٦٥ » .

(٢) أخرجه البخارى في « ج ١ ص ٢٤ — كتاب العلم — باب : الاغتباط في العلم والحكمة « من حديث عبدالله بن مسعود رضى الله عنه .
وفي ص ٢٤٥ — باب الزكاة — باب انفاق المال في حقه « عن ابن مسعود أيضاً .
وفي ج ٢ ص ٢٣٢ — كتاب فضائل القرآن — باب اغتباط صاحب القرآن من حديث أبي هريرة .
وفي « ج ٤ ص ٢٦٤ — كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة — باب : ما جاء في اجتهاد القبلة بما أنزل الله تعالى من حديث عبدالله .
وفي كتاب الاحكام « ج ٤ ص ٢٣٤ — باب : أجر من قضى بالحكمة من حديث عبدالله أيضاً .
وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٢ ص ٢٠١ — باب فضائل القرآن » من حديث عبدالله بن مسعود وغيره رضى الله عنهم .

(٣) المراد بالاستعارة بأقسامها قول الماتن : « يسد باب الانصاف » .

(٤) المراد بالجناس المضارع : أن يختلف لفظا المتجانسين بحرف واحد وكانا متقاربى المخرج ويتحدا في الباقي ، وذلك مثل يسد ويصد .

ما لا يلزم من الصاد قبل ألفى الانصاف والاوصاف .

ـ وألهمنا = : أى ألقى في روحنا بطريق الفيض ، وهو أى الالهام مختص بما يأتى (١) من قبل الله سبحانه ، قال تعالى : « فالهمها فجورها وتقواها » (٢) ويعبر عنه بلمة الملك ، وبالنفث في الروح ، كما في الحديث : « ألا ان للملك لمة ، (وان للشيطان لمة) (٣) وان روح القدس نفث في روحى » وهو من التهام الشيء ، أى : ابتلاعه ، والتهم الفصيل مافى الضرع ابتلعه ، وفرس لهيم : كأنه يلتهم الأرض ، لشدة عدوه .

ـ شكرا = : وهو فعل ينبيء عن تعظيم المنعم من حيث الانعام ، فمورده اللسان وسائر الاركان ، بدؤوبها في الطاعة ، كما جمعها القائل :

أفادتكم النعماء منى ثلاثة * يدى ولسانى والضمير المحجبا(٤)

أى افادتكم انعاماتكم على ثلاثة أشياء : المكافأة باليد ، ونشر المحاسن باللسان ، ووقف الفوائد على المحبة وسنى الاعتقاد ، فتعلقة النعم الواصلة الى الشاكر ، بخلاف الحمد فانه الوصف بالجميل على قصد التعظيم ، ولا يكون الا باللسان وهو خاص المورد بازاء نعمة وغيرها ، فهو عام المتعلق ، فكل منهما أعم وأخص، هذا هو المشهور في التفرقة . وفي المسئلة خلاف ليس محل بسطة ، ـ يقتضى = : أى الشكر ـ توالى الآلاء = : أى تتابع النعم ، جمع « الى » بكسر الهمزة مقصورا ، إشارة الى قوله تعالى : « لان شكرتكم لازيدنكم » (٥) ـ ويقضى = : أى يحكم ـ بانقضاء اللأواء = : بزنة « حمراء » أى بفراغ الشدائد ، وفي الحديث « من كان له ثلاث بنات فصبر على لأوائهن كن له حجابا من النار » (٦) وفيه أيضا» لمن

---

(١) يأتى « ساقطة من « ج » .
(٢) سورة الشمس : آية ٨ .
(٣) مابين المعقوفين ساقطة من « ج » .
(٤) هذا البيت كثر دورانه في كتب النحو والتفسير ، ولم أر من نسبه الى قائله . وقد استشهد به الزمخشرى في الكشاف جـ ١ ص ٨ ، وهو في عروس الافراح جـ ١ ص ٣٤ ـ وانظر : شواهد الكشاف ص ١٧ .
(٥) سورة ابراهيم ، آية : ٧ .
(٦) أخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ ٤ ص ١٥٤ ـ ، جـ ٥ ص ٤٢ » عن أبى برواية : « لا يكون لاحد ثلاث بنات أوثلاث أخوات أوبنتان ، أوأختان فيتقى فيهن ... الخ . وعن عقبة بن عامر الجهنى برواية : « من كانت ... الخ ، وقال مرة : « من كان له ثلاث بنات فصبر عليهن ... الخ .
وأخرجه ابن ماجه في سننه « جـ ٢ ص ١٢١٠ » كتاب الادب ، باب بر الوالدين ، من حديث عقبة بن عامر برواية : « فصبر عليهن وأطعمهن ... الخ .
وأخرجه أبوداود في سننه « جـ ٢ ص ٦٣٠ كتاب الادب ، باب فضل من عال يتيما ، من حديث أبى سعيد الخدرى ، برواية : « من عال ثلاث بنات فأدبهن وزوجهن وأحسن اليهن فله الجنة » .
وعلى هذا فلم أجد الرواية التى ذكرها الشارح ، والتى هى محل الشاهد وهو قوله : « فصبر على لأوائهن ... الخ » .

صبر على لأواء المدينة المشرفة ما يستحقه على لزوم الجوار أمد الحياة» (١).

وفي يقضي وانقضاء من شبه (٢) الاشتقاق ما يقضي بالتحاقه بالجناس .

— وها أنا (ذا)(٣) ساع (٤) = : وانما زيدت لفظة الاشارة لتصريح ابن هشام في حواشي هذا الكتاب : بشذوذ قول القائل :

أبا حكم ها أنت نجم مجالد

واعتراضه قول المصنف بعد : وأكثر استعمال « ها » مع ضمير منفصل واسم اشارة، باقتضائه عدم كون الاشارة شرطا في الإخبار عن هذا الضمير مدخولا للتنبيه ، وقد استوفينا الكلام هنالك على المسئلة لا موقع لإيراده ؛ في هذا المقام — فيما انتدبت= : بالبناء لما (لم) (٥) يسم فاعله ، أى أجبت — اليه = : فهو مضارع كأنه اجابة دعاء خاطره الى تصنيف هذا الكتاب ، ومنه الحديث « انتدب الله لمن خرج في سبيله (٦) » أى أجاب الى غفران — مستعينا = : حال أما من مستكن « ساع » أو من بارز انتدبت .

وفي شرح الدماميني (٧) أو من الأسم الموصول المجرور بفي .

قلت : وهو وهم فاحش ، لاقتضائه اذ ذاك كونه مستعانا بصغة اسم المفعول لا اسم الفاعل ، والواقع الثاني (٨) ، أى طالب العون — بالله عليه = : وكلاهما

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه « ج ٢ ص ١٠٠٤ » كتاب الحج ، باب الترغيب في سكنى المدينة والصبر على لأوائها ، من حديث ابن عمر رضى الله عنه.
وأخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٣ ص ٦٩ » من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

(٢) تقدم معنى شبه الاشتقاق في « ص ٥٣

(٣) « ذا » ساقطة من المتن تحقيق بركات .

(٤) في بعض نسخ المتن « وها أنا شارع .. الخ ، وقد بحث السهيلى هذه المسألة في أماليه « ص ١٠٤ - ١٠٥ » إذ قال : وأما حديث غورث بن الحارث وقوله : « ها هوذا جالسا » وجالس فالنصب على الحال ... ومن رفع فالرفع من أوجه :
أحدها : أن يكون خبراً بعد خبر .
والثاني : أن يكون بدلا .
والثالث : أن يكون ابتداء مضمر .
والرابع : أن يكون ذا « بدل من « هو » و« جالس » الخبر ، ولا اعرف أحداً قال : إن «ذا» تكون صلة ، أى زائدة الا في باب « ماذا » خاصة .
وقوله : ها هوذا ، وقول الرجل : ها أنا ذا . فصل بين « هاء » التنبيه ، و«ذا» ، وانما كان القياس : أنا هذا وهذا أنا ، الا أن الحال اقتضت أن يبدأ بهاء التنبيه ، لينبه بها المخاطب على النظر الى المشار اليه ... الخ .

(٥) « لم » ساقطة من « ج » .

(٦) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ١ ص ١٦ » كتاب الايمان ، باب الجهاد من الايمان ، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٣ ص ١٤٩٦ » كتاب الامارة ، باب فضل الجهاد في سبيله .... الخ . من حديث أبى هريرة برواية « تكفل الله لمن خرج ... الخ .

(٧) « ج ١ ص ٧ » .

(٨) أى : كون « مستعينا » اسم فاعل أحسن من كونه اسم مفعول ، لان المستعين هو المؤلف وعليه فاحتمال الدماميني باطل .

لغو « متعلق بمستعين ، والأفصح تعدى ، استعان ، بنفسه نحو « اياك نعبد واياك نستعين» (١) .

ـ ختم الله لى ولقارئيه = : جمع قارىء ، بشهادة ما بعده ـ بالحسنى= : خلاف السوأى(٢).؛

والفرق بين الحسنى والحسنة : أن الحسنة تقال في الاعيان والأحداث اذا كانت وصفا ، فاذا كانت اسما فالمتعارف ؛منها الأحداث . والحسنى : انما تقال : في الأحداث دون الأعيان ، قاله الراغب (٣). وأما الحسن فيقال : في تعارف العامة في المستحسن بالبصر ، نحو رجل حسن وحسان ، بضم المهملة تخفيفا وتشديدا ، وامرأة حسناء وحسانة كذلك ، وأكثر ماورد منه في التنزيل في المستحسن بالبصيرة .

وأما الاحسان فضربان : الانعام على الغير : ، والاحسان في الفعل ، كما اذا علم علما حسنا ، وعمل عملا حسنا ، وعليه قول أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « الناس أبناء ما يحسنون » أى منسوبون الى (ما يعلمون أو) (٤) ما يعملون من الأفعال الحسنة ، فالاحسان أعم من الأفعال .

ـ وحتم = : بالحاء المهملة أى حكم ، أى : أوجب تفضلا (٥) واحسانا والحتم القضاء المقرر ، والحاتم الغراب الذى يحتم بالفراق ، كما زعموا (٦) ـ لى ولهم = : أى قارئيه ـ بالحظ (٧) = : أى النصيب ـ الأوفي = : أى الأكمل ـ في المقر = : أى في محل القرار ـ الاسنى = : أى الأرفع من السناء للشرف والرفعة ، والفعل سنا أى ارتفع يسنو سناء فهو سنى أى رفيع ، والمراد به دار النعيم الأبدى ، وهى الجنة جعلنا الله من أهلها بمنه وكرمه ، وقد عرفت ما في ختم وحتم من الجناس المضارع ، ومن التزام مالا يلزم من السين قبل النون في السجعتين ،

---

(١) سورة الفاتحة ، آية : ٥ .

(٢) قال الجوهرى في الصحاح ج ١ ص ١٤ : «وأساء اليه : نقيض أحسن اليه والسوأى : نقيض الحسنى ، وفي القرآن : « ثم كان عاقبة الذين أساؤوا ـ السوأى .
وقال الزمخشرى في أساس البلاغة ص ٣١١ : «سوأ : فعل سىء ، وأفعال سىء ، وأتى بالسيئة وبالسيئات ، وفلان يحبط الحسنى بالسوأى ... الخ .

(٣) هو : الحسين بن محمد بن المفضل أبوالقاسم ، المعروف بالراغب الاصبهانى ، توفي عام ٥٠٠ هـ وقيل : ٥٠٢ ـ وقيل غير ذلك .
هذا وقد ذكر له من المؤلفات صاحب هدية العارفين ١١ مؤلفاً ، بينما « بروكلمان » ذكر له ١٢ مؤلفا . وهذا إن دل على شىء فانما يدل على قدرة هذا الرجل على التحصيل وأتساع باعه .
أنظر : « هدية العارفين ج ١ ص ٣١١ ـ بروكلمان ج ٥ ص ٢٠٩ .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من « ج » .

(٥) في « ج » : أو احسانا ... الخ .

(٦) أنظر : « الصحاح ج ٢ ص ٢٧٣ » .

(٧) في المتن تحقيق بركات : « لى ولهم الحظ ... الخ . بسقوط الباء » .

بل التزام النون أيضاً من هذا الطراز ، لجواز كون الألف في مثله رويا للبيت ، لأن السجع تواطئ الفاصلتين من النثر على حرف واحد ، وهو قول السكاكى(١) : والسجع في النثر كالقافية في الشعر ، وذلك أن القافية لفظ في آخر البيت ، إما الكلمة نفسها ، أو الحرف الأخير أو غير ذلك على ما عرف في فن العروض .

فالحاصل أن السجع فن يطلق على الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار توافقها للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخيرة ، وربما أطلق على نفس توافقها ومرجع المعنيين واحد ، والله تعالى أعلم بالصواب ، وهو الموفق سبحانه لارب غيره ، ولا خير الا خيره .

---

(١) هو : يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على أبويعقوب السكاكى سراج الدين الخوارزمى . قال السيوطى : إمام في النحو ، والتصريف ، والمعانى والبيان ، والاستدلال ، والعروض والشعر ، وله النصيب الوافر في علم الكلام وسائر الفنون ، ولد عام (٥٥٥ — وتوفي عام ٦٢٦) . انظر : البغية جـ ٢ ص ٣٦٤ — هدية العارفين جـ ٢ ص ٥٥٣ .

ـ هذا باب شرح الكلمة والكلام وما = : أي شيء ـ يتعلق به = : أي وما يتبع ذلك كتقسيم الكلمة الى اقسامها الثلاثة ، والفعل الى أضربه الثلاثة ، كون الامر استقباليا أبدا ، والمضارع صالح له وللحال ، وترجيحه مع التجرد ، وتعيينه بمصاحبة ما سيورد ان شاء الله تعالى في الباب ، وتخاصه للاستقبال بمخلصاته الموردة فيه ، وانصرافه الى المضي بمقارنة « لم ولما » الجازمة ، و « لو » الشرطية غالبا ، وغير ذلك من الموجبات له ، وانصراف الماضي الى الحال بانشائيته ، والى الاستقبال بدواعيها الآتية ، واحتماله المضي والاستقبال بما سيورد عليك .

فان قلت : فما أورد اذا (١) في الباب لا تعلق له بالكلام ، بل بالكلمة فتعلق ذلك بالكلام ما وجهه .

قلت : توسعهم في الإضافة حتى لقد يوقعونها بأدني ملابسة ألم تر قوله : « عشية أو ضحاها » (٢) كيف أضاف الضحى الى ضمير العشية ، لكونها طرفي النهار مع تباينها ، وتباعد ما بينهما ، ولا شك أن للاسم والفعل بالكلام تعلقا ، لما فيه من الاسناد المستدعي طرفين مسندا اليه وليس الا اسما ، ومسندا وهو اسم تارة وفعل أخرى ، وكون الفعل انشائيا يستلزم أن الكلام المركب منه ومن فاعله أيضا انشائي ، ووقوع الاسم صدر الكلام يستدعي كون الجملة اسمية ، والفعل كذلك يقتضي عكسه من الفعلية ، فقد ثبت بذلك أن للأمور المتعلقة بالكلمة تعلقا بالكلام ايضا استلزاميا ان لم يكن مطابقة ، قاله الدماميني (٣) تصريحا في بعضه وتلويحا في آخر .

قلت : وهو نهاية في التمحل والاعتساب (٤) ، (وتحامل على المصنف من المؤاخذة بعد ايراد ما يتعلق بالكلام تصريحا ـ ثم ما انتحينا) «٥» من جعل مجرور الباء عائدا على الشرح و (هو) (٦) أقعد من جعله (٧) اياه عائدا على الكلمة والكلام بتأويل المذكور راجحا بمقتضى التقديم معتلا بأن ما سبق في الباب ليس خاصا بالكلام ، بل شامل لما يتعلق بهما ، وسوغ إفراده ، مع أن القياس المجيء بضمير الاثنين تقدما ذكرهما ، لصيرورتهما به في معنى المذكور.

قلت : انما يقتضي تقدمهما عكسه ، وضمير الاثنين لا الافراد ، كما زعم . وأما أنهما يصيران به كذلك فما لا يصار رأسا اليه ولا يعترج بحال عليه .

---

(١) « اذا » ساقطة من « ج » .
(٢) سورة النازعات ، آية : ٤٦ .
(٣) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٧ ظ .
(٤) لا أرى وجها لنسبة التمحل والاعتساف وغيرهما للدماميني ، ولا أرى في تساؤل الدماميني واجابته مؤاخذة للمصنف ، وانما هو بيان للمراد من المتن ، أنظر شرح الدماميني جـ ١ ص ٧ ظ .
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» .
(٦) « هو» ساقطة من « ج » .
(٧) في « ج » : من جعل اياه ... الخ .

قال (١) : فان قلت لم ارتكب هذا الوجه مع افتقاره الى التأويل ، وايهامه العود الى الكلام ، وليس مقصودا ، فأجاب : بانه ايثار للاختصار ، والتعويل على القرينة الدافعة .

قلت : وهو صحيح ، لولا ما قررناه عنه من كون تعلق ما في ؛ الباب بالكلام ليس إلا تأويلا استلزاميا على ما تحمله واعتسافه ، على أن في قوله : اذ ليس ما في الباب خاص بالكلام تعقبا لما (٢) يقتضيه من تحقيق تعلق ما في الباب بالكلام تحققا غنيا عن التحمل والتأويل ، ومن ثم ساغ له نفس الاختصاص به ، وليس كذلك ، لما عرفت .

وانما رجحنا الاول دون مرجحة عن الثاني ، لعدم الايهام المذكور ، ولكون ؛ عطف الكلام اذ ذاك على ما فيه من الدخل أمرا تبعيا لا قصرا أوليا ، بخلافه فيما رجحه فأنه أولى ، لكونه جزء (٣) المعاد ، وأيضا فلا حاجة فيما سلكناه من الترجيح الى الاعتذار (٤) عن إفراد الضمير ، لتحقق إفراد المرجوع اليه من الشرح ولكونه المنعقد له الباب والمحدث عنه (٥).

و « ما » فيما يتعلق به : نكرة موصوفة كما أشرنا اليه أو موصولة ، ورجح الدماميني الأول قال (٦) : لسلامته من دعوى المجاز ، لأن الموصول من صيغ العموم ، ولم يذكر في الباب كل شيء يتعلق بالكلمة والكلام ، فهو عام أريد به بعض ما يتناوله ، فيكون مجازا ، بخلاف الأول .

قلت : نسلم عدم عموم النكرة في سياق الاثباب ، ولا نسلمه في خصوص « ما » لشدة ابهامها وتوغلها فيه ، ومن ثم أوردها الامام الرازى (٧) في ألفاظ العموم غير مقيد اياها بالموصولة ، ولو سلم فلانسلم أن الموصولة هنا عام أريد به الخصوص ، بل عام مخصوص ، والمخصص منفصل وهو العرف ، اذ قد ذكر

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٢) في « ج : بما ... الخ » .

(٣) في « ج : جزىء المعاد ... الخ » .

(٤) في « ج ٢ : الى الاعتزاز ... الخ » .

(٥) نعم ما انتحاه الشارح في عود الضمير على الشرح أرجع مما انتحاه الدماميني بمرجوحيته ، لسلامة الاتجاه الأول من التأويل والايهام ، ومن المسلم به تفضيل الكلام الصريح على المؤول ، والكلام الخالى من الايهام على الموهم أما كونه لا يثار الاختصار كما قال الدماميني فغير معقول لانه اختصار مخل لتأديته الى الايهام ، وحرى به أن يسلك الطريق السالم من التأويل والايهام وأن يقتصر على الرأى الثانى ، وهو إعادة الضمير على لفظ الشرح ولكل وجهة .

(٦) أى الدماميني في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧ ظ » .

(٧) هو أبوالفضل محمد فخرالدين ضياء الدين بن الحسن بن الحسين التميمى البكرى الرازى الشافعى ، ولد عام ٥٤٣ ، وواصل تعلمه على يدى والده وعلماء عصره مثل المجد الجيلى ، وأبى محمد البغوى ، والحال السمانى ، أنظر ترجمته بتوسع في مقدمة تفسيره الكبير .

المصف في الباب ما الواجب أن يذكر فيه كما أورد عليك مما يتعلق بالكلمة ، بل والكلام بذلك التأويل ، كما هو صنيع غيره من أئمة العربية سلفا وخلفا (١).

وأما أن يلزم ذكر كل ما يتعلق بهما من كل الأحوال والكيفيات مما لا يضبطه الا عامة أبواب الكتاب من نفى النحو والصرف فشيء لا يتخيله من يتعاطى هذا الفن — وحينئذ فيتكافأ المحملان ، لانتفاءُ المجاز في كل منها .

(١) والذى يدل على صحة ماقاله الشارح ، وهوعدم تسليم خصوصية « ما » النكرة أنها تقدر بشيء ، ولفظ الشيء عام ، وقاعدة عموم النكرة في سياق النفى في غير « ما » .
ولقد فسرها ابن هشام في « المغنى جـ ١ ص ٢٩٦ » وما بعدها بشيء سواء كانت نكرة أوموصولة فقال : في « ما » الاسمية : أما أوجه الاسمية فأحدها : أن تكون معرفة ، وهى نوعان ناقصة ، وهى الموصولة ، نحو : «ماعندكم ينفذ» الاية ، وتامة ، وهي نوعان : عامة ، أى : المقدرة بقولك : الشيء ... والثانى : أن تكون نكرة ... وهى أيضا نوعان : ناقصة وتامة ، فالناقصة الموصوفة ، وتقدر بقولك : شيء ... والتامة تقع في ثلاثة أبواب ، أحدها التعجب ، نحو : ما احسن زيداً ، المعنى : من شيء حسن زيداً ... والثانى : في باب نعم وبئس ، نحو غسلته غسلا نعما ... أى نعم شيئا ... والثالث : قولهم : اذا أرادوا المبالغة في الاخبار ... فما بمعنى شيء ... الخ .
ومعنى ذلك أن « ما» عامة متمكنة في العموم سواء كانت موصولة أونكرة تامة أوناقصة ، وعليه فما هرب منه الدمامينى وقع فيه ، وبناء على وجود العموم في الموصولة والنكرة يستوى الاحتمالان ويسقط ترجيح الدمامينى ، وبتخصيص العرف لهذا العموم يبطل أدعاء المجاز .

تنبيــــه :

عقد المصنف الباب بشرح الكلمة (١) لا بحدها ، لأن حد الشيء عسير الوجود ، وان اشتركا (٢) في كشف المحدود وبيانه ، وكان يجب البداءة أولا بشرح النحو وبيانه ، ثم يشرع في شرح ما ذكر ، اذ لا بد للناظر في علم من العلوم أولا من معرفته اجمالا ، ثم يعرف ما احتوى عليه ذلك الفن تفصيلا ، وقد كثرت مصنفات العلماء في الفن وما منهم الا من أغفل حده الا قليلا ، وقد أوردت عليك جملة من حدود هم فيه .

ـ والكلمة = : لغة تطلق على أحد أقسامها الثلاثة اصطلاحا وعلى الكلام كما روى « أصدق (٣) كلمة قالها شاعر ، كلمة لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل (٤)

وقوله تعالى : « تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا » (٥) الآية ، « وكلمة الله هى العليا » (٦) ، « كلا انها كلمة هو قائلها » (٧) وقوله صلى الله عليه وسلم : « الكلمة الطيبة صدقة » (٨) وهى « فعله » بـــوزن « نبقة » على لغة الحجاز ، أو « قصعة » سدرة » ، قيل : وهى لغة تميمية .

واصطلاحا : ـ لفظ = : وهو لغة : الرمى ، يقال أكلت التمرة ولفظت النواة ، أى رميتها ثم استعمل بمعنى الملفوظ به استعمال القول بمعنى المقول كما يقال :

---

(١) لعل الصواب : لشرح الكلمة لا لحدها ... الخ .

(٢) أى الشرح والحد .

(٣) أنظر « العينى » جـ ١ ص ١٩ أى هامش خزانة الادب للبغدادى .

(٤) وعجزه : وكل نعيم لا محالة زائل

ولبيد : هو : ابن ربيعة بن عامر بن مالك الجعفرى العامرى صحابى ، من فحول الشعراء المفلقين والفصحاء المجيدين والحكماء النادرين ، ويكنى : أبا عقيل : من المخضرمين ، أدرك الجاهلية والاسلام ، وعند ابن سلام : من الطبقة الثانية من شعراء الجاهلية ، وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن اسلامه ، وكان شريفاً في الجاهلية والاسلام ، يحكى عن الامام مالك رضى الله عنه أنه قال : بلغنى أنه عاش مائة وأربعين سنة ، وقيل : مائة وسبعة وخمسين سنة ، وقيل : إنه لم يقل شعراً منذ أسلم غير قوله :

الحمد لله اذ لم يأتنى أجلى * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

وقيل : قال غير ذلك .

راجع : « العينى جـ ١ ص ٥ ، جـ ٣ ص ١٣٤ – ابن يعيش جـ ٢ ص ٧٨ – التصريح جـ ١ ص ٢٩ – الدرر جـ ١ ص ٢ ، ٩٣ ، ١٩٧ ، شرح شواهد المغنى ص ١٥٠ – ديوانه ص ١٣٢

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٦٤ .

(٦) سورة التوبة ، آية : ٤ .

(٧) سورة المؤمنون : آية : ١٠٠ .

(٨) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ ٤ ص ٥٤ – كتاب الادب – باب أطيب الكلام ، من حديث أبى هريرة .

الدينار ضرب الأمير ، وهو جنس يشمل المحدود وغيره ، كما هو شأن الحدود تبدأ بالأجناس ثم تعقب بالفصول .

قال أثير الدين : (١) غير أن المصنف أخذ جنسا أبعد وترك الأقرب وهو القول ، لاطلاق ما أخذه على المهمل كديز مقلوب زيد ورعفج مقلوب جعفر ، ولو عكس لكان أجود .

قال المصنف (٢) : وأخرجت بذكر اللفظ الخط ونحوه ، كالعقد والاشارة والنصب فانما دلت وضعا على معنى وليست كلمات .

وتعقبه أثير الدين : (٣) بأن الأجناس لا تذكر احترازا ، فلا يقال في الانسان : حيوان ناطق وانه احتراز مما ليس حيوانا ، ولم يتقدم ما يشمل الخط (٤) واللفظ ، فيحترز باللفظ عنه الا أن قيل : بشمول الكلمة المحدودة لهما ، وهو غاية في الفساد ، اذ ليس المحدود اذ ذاك من الحد في شيء ، لعدم اطلاق الكلمة لغة على الخط ، وانما ذلك الكلام . قال (٥) : وقلد في ذلك قول ابن عصفور (٦) : الكلام هو اللفظ . . . الخ ، ثم قال (٧) : وقولنا لفظ اخراج لما هو كلام لغة وليس لفظا ، كالخط والاشارة وما في النفس ، وما يفهم من حال الشيء ، ونقله المصنف من حد الكلام الى حد الكلمة ، هـ.

وفي شرح الدماميني (٨) قالوا : ويجوز الاحتراز بالجنس اذا كان أخص من الفصل من وجه كما هنا ، لأن ما وضع لمعنى قد يكون لفظ وقد لا يكون.

---

(١) في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ٤ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢ » .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) في « ج : الخط من اللفظ » .

(٥) أي : الاثير .

(٦) في المقرب : ج ١ ص ٤٥ . واسم ابن عصفور : على بن مؤمن بن محمد بن على ... ابن عصفور الحضرمى الاشبيلى الاندلسى النحوى أبوالحسن ولد سنة ٥٩٧ هـ بأشبيلية ، وبها نشأ وعن شيوخها أخذ ، ومن أشهر شيوخه : أبوالحسن الدباج ، والشاوبينى . وله مؤلفات كثيرة تزيد على ستة عشر كتابا . من أشهرها : الممتع في الصرف ، والمقرب ، واختلف في تاريخ ومكان وفاته ، قيل : توفي بتونس يوم السبت الرابع والعشرين من ذى القعدة سنة « ٦٦٩هـ » وقيل سنة « ٦٦٧ » .

أنظر : « فوات الوفيات ج ٢ ص ١٨٥ ، وبغية الوعاة ج ٢ ص ٢١٠ – شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٠ – معجم المؤلفين ج ٧ ص ٢٥١ – الاعلام ج ٥ ص ١٧٩ . هدية العارفين ج ٢ ص ٧١٢ » .

(٧) أي : الاثير في المرجع السابق .

(٨) « ج ١ ص ٧ ظ » .

قلت : وهو أخذ من شرح الحاجبية (١) للرضى (٢) وانتحال منه على عادته من غير عزو ، اذ ذاك لفظه بعينه .

قال المصنف : (٣) ولفظ أولى من قول بعض : لفظة لوقوع الأول على؛ كل ملفوظ حرفا كان أو أكثر ، وحق اللفظة ألا تقع الا على حرف واحد ، لأن نسبتها نسبة الضربة من الضرب ، ولأن اطلاق اللفظ على الكلمة من اطلاق المصدر على المفعول به ، كخلق للمخلوق ، ونسخ على المنسوخ ، والمعهود في هذا الصدد استعماله غير محدود بالتاء ، ومن ثم قل في عبارات القدماء : لفظة ، بل الموجود فيها لفظ كقول سيبوية : (٤) هذا باب اللفظ للمعانى هـ.

قال بعض أصحابنا : اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاثة ، وعليه فيبطل ايداعه الحد ، اذ لا يودع في الماهية ما يدل على أقل الجمع ، ونظيره أن يقال في حد الانسان : حيوانات نواطق وهو ممنوع .

وأجيب : بأنا لا نسلم أنه جمع لفظة ، ولا أن الضرب جمع ضربة ، بل هما ونحوهما مصادر صالحة للقليل والكثير ، لأنها أسماء جنسية ، فيدل « ضرب» على مطلق الضرب ، ومن ثم ساغ أن يقال لمن ضرب مرة : ضربت ضربا ، فان أريد التنصيص على الوحدة جيئ بالتاء ولو كانا جمعى ضرب ولفظ ، وأقل ما يقع الجمع على ثلاثة لامتنع أن يقال لمن ضرب مرة : ؛ ضربت ضربا ، للتدافع ـ مستقل = : بالدلالة وضعا وليس بعض اسم أو فعل كما قال المصنف (٥) : وهو فصل منوى به التأخير عن الفصل بعده ، وانما قدم هربا من الفصل بين (٦)

---

(١) ان دعوى الشارح كون الدماميني انتحل كلام الرضى غير صحيحة ، لأنه حكاه بقوله : قالوا ... الخ . فمعناه لم يقله ، بل قاله غيره ، وان لم يسمه ، وهذا النص موجود في شرح الكافية « ج ١ ص ٤ ص ٨ » .

(٢) واسمه : محمد بن الحسن الاسترابادى الشهير بالرضى - من « استرباد » أحد قرى « طربستان » كذا قال الدكتور يوسف عمر في مقدمة تعليقه على الكافية منشورات جامعة بنغازى بليبيا .
وقال السيوطى : الرضى المشهور ، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب ، الذى لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحومثلها ، جمعا وتحقيقا ، وحسن تعليل . وقال : ولقبه نجم الائمة ، ولم أقف على أسمه ولا على شيء من ترجمته ، الا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة .
أنظر : « مقدمة الكافية ج ١ ص ٦ - البغية ج ١ ص ٥٦٧ - درة الحجال ج ١ ص ٢٧٣ » .

(٣) ج ١ ص ٢» .

(٤) في الكتاب « ج ١ ص ٧ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢ » .

(٦) وعبارة الدماميني في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨ » : « اذ استقلاله بالدلالة عن كونه دالا لكونه قدمه كيلا يفصل بين الفصلين بتقسيم أحدهما ... الخ .
وأنا نقلت هذا النص لوجود الوضوح في عبارة الدماميني ، والمراد بالفصلين قوله : دال ، وبالوضع ، والمراد بتقسيم أحدهما : أى : تقسيم لفظ « دال » لأن الاستدلال فرع وقسم منه .

فصلين بتقسيم أحدهما فيشوش على الذهن وخرج به كما قال المصنف (١) ياء زيدى ، وتاء مسلمة ، وبعض فعل كهمزة أفعل وألف ضارب فان الأولى دالة على النسبة ، والثانية على التأنيث ، والثالثة على النقل ، والرابعة على المفاعلة ، غير أن لا شيء منها مستقل ضرورة افتقاره الى بقية أجزاء كلمة .

وفي شرح الدمامينى (٢) فان قلت : تقرر أن الحرف لا يستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس ، لخروج عامة الحروف .

فأجاب بما أورده عن المصنف من ارادته بالمستقل ما ذكر . قال (٣) : مع هذه الاراده لا يرد النقض .

قلت : وارادته ذلك غير مخلصة اياه قطعا ، لما علم أن المراد لا يدفع الايراد. والعجب من الدمامينى كيف سلم هذا مع أخذه السؤال والجواب من اعتراض على الحاجبية ستقف عليه قريبا ، وقد ذكر اثناءه : « أن ليس للقائل أن يقول : انما أردت كذا ، لكن محله فرط الولوع تارة بالردود ، وطورا بالأجوبة وان علم كونها مدخولة .

ثم قال (٤) : لكن يتجه على المصنف اعتراض من وجوه .

أما أولا : فلأن المشهور عند أهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفتقرا الى غيره مطلقا ، فتقييده بأن لا يكون بعض اسم أو بعض فعل اختراع لأمر غير متعارف لم تنصب عليه قرينة ، ولا ينبغي ارتكاب مثله في حد ، لأن الحد للتبيين.

قلت : انما أخذه من قول (٥) الرضى منتقدا الحاجبية : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد أن المشهور في اصطلاح المناطقة جعل المفرد والمركب صفة لفظ نحو اللفظ المفرد واللفظ المركب ؛ ، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ، لأن الحد للتبيين ، وليس له أن يقول : أردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه فيجعل قوله : أردت بقوله كذا غيرمخلص من ورطة الايراد ، وهو خلاف ما سلمه الدمامينى في الجواب قبلة غاضا جفنه على ما فيه من قذى الايراد وأذى الانتقاد .

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) ج ١ ص ٨ و . » .
(٣) أى الدمامينى في المرجع السابق .
(٤) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
(٥) في رأى أن الرضى رحمة الله لم يتكلم على القيد الذى ذكره ابن مالك وهو : « المستقل » وانما تكلم على المفرد والمركب كما نقله الشارح ، ولعل التهمة التى وجهها للدمامينى وهو الولوع بالاعتراضات ترجع عليه ، والذى يتفق فيه مع الرضى هو : ارتكاب مالا يلزم في الحدود ، لانها للتبيين . أنظر الرضى ج ١ ص ٤ . كما أرى أن المناقشة التى أثارها الشارح مع الدمامينى لا طائل تحتها .

على أني أقول : لو سلك المصنف طريقة غيره تفسيرا للمستقل ، لورد عليه ما لا يحصى مما ليس مستقلا بذلك التفسير من الدوال بالوضع كالضمائر وغيرها مما لا يضبطه الحصر ولا يستوفيه العد ، وهي كلمات بالضرورة ، فيتورط فيما هو أدهى من ذلك خطبا ، ثم الذى ألجأه الى ذلك أخذه الجنس البعيد وهو « اللفظ » ، فلو أخذ الأقرب كان غنيا في ذلك ، لعدم اطلاق القول على أبعاض الكلمات .

ثم قال : (١) وأما ثانيا : فلأنا لا نسلم أن شيئا مما ذكره من الابعاض دال وضعا ، وانما الدال ما في ذلك البعض بواسطته ، كدلالة زيدى بواسطة ياء النسبة عليها ، وضارب بواسطة ، الألف على المضاربة .

قلت : وهذا ايضا ايهام الاختراع ، وانما أخذه من مقلده ، ابن (٢) قاسم على عادته أخذا وانتحالا منه ، وانما أصل التعقيب لأثير الدين ولفظه : ولقائل أن يقول : لا نسلم أن ياء زيدى ، وألف أعلم ، ونحوها دالة وضعا كما زعم المصنف بل مجموع اللفظة الدال على أن الشخص منسوب لزيد ، ولفظ أعلم الى معدى ، اذ لو كان كل من هذه الابعاض لفظا دالا وضعا على معنى النسب والتعدية لكان باقي اللفظ ؛ اما دال على معنى أولا ، ولا سبيل الى الثانى ، للزوم كونه من المهملات ، ولا الى الأول ، لأن مدلوله اذ ذاك اما مدلول ذلك البعض أو غيره ، ولا سبيل الى الأول ، للاستغناء بأحدهما عن الآخر ، وليس كذلك ، ولا الى الثانى لما يلزم أن الكلمة جزء من اجزائها معناها ، وهو من خصائص المركبات ، فبطل أن بعض الكلمة لفظ دال بالوضع على معنى ، وحينئذ فالمجموع هو الدال — هـ .

قلت : والتحقيق ما عند المحقق الرضى (٣) في شرح الحاجبية أن جميع ذلك كلمتان وعبارته : « فان قيل : فان في قولك : مسلمات ومسلمون وبصريى وجميع الأفعال المضارعة جزء اللفظ في كل منها دال على جزء معناه ، لدلالة الألف على التثنية ، والواو على الجمعية ، والياء على النسبة ، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا ، وكذا تاء التأنيث ، نحو قائمة ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألفا التأنيث ، فيجب كون لفظ كل منها مركبا ، وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة ، بل كلمتين .

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٢) أنظر شرح ابن قاسم جـ ١ ص ١ ص ٣٠ والتذييل والتكميل جـ ١ ص ٥ والذى أراه أن الدماميني حور في كلام ابن قاسم وصاغه في اسلوب سهل يمكن فهمه من طريق أقرب منه .

(٣) راجع شرح الكافية جـ ١ ص ٥ ص ١٤ وبتحقيق الرضى يندفع ما ادعاه الدماميني بل نقله عن ابن قاسم والاثير كما سبقت الاشارة ، وأن ماقاله ابن مالك متفقا مع الرضى كما جاء في الشرح هو الصواب وعليه فيبطل ، اعتراض الدماميني على ابن مالك بقوله : وأما ثانيا فلانا لانسلم أن شيئا ... الخ .

فالجواب : أن جميع ما ذكر كلمتان صارتا لشدة الامتزاج ككلمة ، فأعرب المركب إعراب الكلمة ، لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ، وكذا الحركات الاعرابية ، ولمعاملتها معاملة الكلمة سكن أول أجزاء الفعل في المضارع ، وغير المنسوب اليه نحو نمرى ، وعلوى ، ورشوى ، أما الفعل الماضي كضرب ففيه نظر ، لأنه اتفاقا كلمه مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة ، والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارىء على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، لكونه عبارة عن عدد الحروف مع عموم الحركات والسكنات الموضوعة ، وضعا معينا ، والحركات مما يتلفظ به ، فهو اذ ذاك كلمة مركبة من جزءين ، يدل كل منهما على جزء معناه ، وكذا نحو أسد جمع أسد ، والمصغر ونحو ؛ رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ، لأن الدال على معنى التصغير ، والجمع ، والفاعل ، والمفعول ، والآلة في الامثلة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ، فلا يصح هنا دعوى أن الوزن الطارىء كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة بخلاف مامر ـــهـــ .

ثم قال الدماميني(١) : وأما ثالثا : فتفسيره المستقل بما ليس بعض اسم ولا فعل يقتضى توقف معرفة الكلمة ، على معرفة الاسم والفعل ، ولا شك أن ـ معرفتها متوقفة على معرفة الكلمة ، لأخذ الكلمة في حد كل منها ، فيؤدى الى الدور.

قلت : والخطب في هذا اسهل ، فان المصنف لم يأخذ الاسم والفعل في حد الكلمة ، وانما كشف عن مراده بالمستقل ، غير مودع ذلك لفظ الحد ، بل لم يدع رحمة الله تعالى أن ما فسر به الكلمة حد لها ، بل شرح ، كما مر (٢) ، لعسر حد الشيء وعزة وجوده ، ولذا عدل عن لفظ الحد الى لفظ الشرح متساهلا في ذلك بما أبداه مرادا له بالمستقل .

ولو سلم فلم لا يندفع الدور ، بأن كلا من الاسم والفعل جزء من المحدود الذى هو الكلمة ، ولا يلزم (٣) من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه ، اذ قد تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد ، كما بذلك دفع هو لزومه للمصنف في أخذه لفظ الا شارة في كل من المعرف ـ والمعرف حيث قال :

باب اسم الاشارة ، وهو ما وضع لمسمى مشار اليه ، وأخذه أيضا العطف ـ باعادة الضمير اليه في حد المعطوف عطف النسق اذ قال : باب العطف عطف

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨ و . » .
(٢) أنظر « ص ١٣٩ » .
(٣) قوله : ولا يلزم ... الخ . من كلام الدماميني في باب اسم الاشارة عند تبرير الدور الذى أتهم به المصنف ، وعليه يكون الشارح قد رد عليه في ادعاء الدور في كلام ابن مالك السابق بكلامه وبذلك يبطل وجود الدور في تفسير ابن مالك لقوله : « المستقل » .
راجع شرح الدماميني جـ ١ ص ٧٣ . وباب اسم الاشارة من هذا الشرح .

النسق ، وهو المجعول تابعا بأحد حروفه ، أى العطف ، على أن هنالك قد بينا فساد دعوى الامور لا من هذه الحيثية بما يوقف عليه ثمة (١).

ـ د ا ل = : أى ذو دلالة ، وهى كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والاول الدال ، والثانى المدلول ، ثم الدال ان كان لفظيا فالدلالة لفظية ، والا فغيرها ، كدلالة الخطوط والعقود والنصب ـ بالوضع = : وهو : جعل اللفظ دليلا على المعنى ، أو تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني.

قيل : (٢) ويخرج منه وضع الحرف بحيث لا يفهم معناه متى أطلق ، بل لا بد من ضميمة (٣).

وأجيب : بأن المراد متى أطلق اطلاقا صحيحا ، واطلاق الحرف من غير ضميمه ليس كذلك.

قال العلامة ملا حامى (٤) ، في شرح الحاجبية (٥) : ولا يبعد أن يقال : المراد باطلاق الالفاظ استعمالها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد.

وفي شرح الدمامينى (٦) : وهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى في نفسه كذا فسره بعض في هذا المقام ، وفيه نظر ، لأن هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة ، وهو حسن اخراجا للمجاز ، من حيث أن تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازى ليس خاصا بنفس اللفظ ، بل بما احتف به من القرينة.

---

(١) أنظر : باب اسم الاشارة من هذا الشرح.

(٢) المحكى بقيل ، والجواب منقولا من « الفوائد الضيائية » لملاجامى ص ٢٠ »

(٣) وفي هذا قال سعد الدين التفتازانى في شرح هامش حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢٤١ : « ومعنى الدلالة بنفسه : أن يكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند أطلاق اللفظ ، وهذا شامل للحرف أيضا ، لانا نفهم معانى الحروف عند أطلاقها بعد علمنا بأوضاعها ، الا أن معانيها ليست في أنفسها ، بل تحتاج الى الغير بخلاف الاسم ... الخ . وقال الدسوقى في تحشيته على ذلك « والحاصل أن الحرف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلى ، ولا يستعمل الا في جزئى من جزئيات هذا المفهوم ، فهو يدل على ما وضع له من المفهوم ، وذكر المتعلق لفهم الجزئى الذى يستعمل فيه ، وهذا مبنى على ماقاله الرضى في قولهم : « الحرف كلمة ... الخ . أنظر « الكافية ج ١ ص ٩ » .

(٤) هو : عبدالرحمن بن نظام الدين أحمد القلامى نورالدين الجامى شيخ الاسلام الهروى ، الاديب الصوفي ، ولد سنة ٨١٧ ، وتوفي سنة ٨٩٨ . كذا قال صاحب هدية العارفين ج ١ ص ٥٣٤ . هذا وقد ذكر له من المؤلفات ٣٣ مؤلفا ، وقال : وغير ذلك ، أى أن له مؤلفات أخرى.

(٥) أنظر : « الفوائد الضيائية على الكافية ص ٢٠ » وفيها : « أن يستعملها أهل اللسان ... الخ .

(٦) « ج ١ ص ٨ و. » .

قلت : مفسره بذلك صاحب التلخيص وغيره من أئمة (١) المعانى والبيـان ، اخراجا كما قالوا للمجاز ، وهو غير مسلم ، لأن تعيين اللفظ للدلالة بنفسه ينقسم كما قال الخطيبى الى وضع حقيقى ومجازى فلا أثر للفظة بنفسه في الاخراج .

ولأئمة الاصول خلاف : في أن المجاز موضوع أولا مذكور في ذلك الفن (٢) أما أن بعضهم في هذا المقام فسره بذلك فقد يكون من غير شروح هذا الكتاب ، ومن غير مشاهيرهم كأثير الدين وابني قاسم وعقيل ممن لم نقف على تصنيفه على هذا الكتاب .

ثم قد ذكر الدمامينى اعتذارا انه لم يحضره أيام شرحه له سوى ابن قاسم وهو يدفع ارادة احد الشروح ، اللهم الا أن يعلق بذهنه من كلامهم ذلك فأورده .
ثم قال (٣) : أما هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هى مجازات ، فلا ينعكس تعريف الكلمة .

قلت : وقد عرفت بما عرفتك (٤) عدم اخراج اعتباره شيئا فالتعريف منعكس قطعا .

ثم قال (٥) : وكثير يقول في المجاز : هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولا ، وعليه ففى المجاز وضع غير أنه ثان ، فيحصل الانعكاس .

قلت : وقد عرفت انعكاسه على الأول أيضا ، وحينئذ فيسقط قوله (٦) بعد : فينبغى حذف قيد « نفسه » من تفسير الوضع ، ادراجا لكل من الكلمتين الحقيقية والمجازية ، فينعكس حد الكلمة .

ثم قال (٧) : أما اذا اريد تفسير الحقيقة فيفسر الوضع الواقع في تعريفها بما تقدم ، اخراجا للمجاز فتأمله .

قلت : وقد عرفت أيضا عدم خروجه بما مر عن الخطيبى (٨) من شمول التعريف لكل من الحقيقة والمجاز .

---

(١) أنظر : المطول ص ٣٤٩ ، والاطول جـ ٢ ص ١١٤ – وحاشية الدسوقي على شرح التفتازانى على متن التلخيص جـ ٢ ص ٢٤٠ .
(٢) أنظر : « متن جمع الجوامع ص ١٣٧ ، وحاشية البنانى على الجلال المحلى على متن جمع الجوامع جـ ١ ص ٣٠٤ » .
(٣) أى الدمامينى في المرجع السابق .
(٤) انظر : ص ١٤٧ .
(٥) أى الدمامينى في المرجع السابق .
(٦) أى الدمامينى .
(٧) أى الدمامينى في المرجع السابق .
(٨) انظر : أول الصفحة .

والحق أنه يخرج عن المصنف ما استعمل في غير موضوعه على سبيل المجاز ، أو النقل ، كأسد مرادا به الشجاع ، والمسمى به شخص ، لنقله من الحيوان المعروف ، فاذا استعمل في أحد هذين المعنيين فليس اذ ذاك كلمة ، لنقص قيد الدلالة بالوضع منه ، اذ (١) يصدق عليه والحالة هذه أنه لفظ مستعمل غير دال بالوضع.

قال المصنف (٢) : وأخرجت بالوضع اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد ، لدلالة سماعه على حياة الناطق به وغير ذلك دلالة عقلية لا وضعية .

قال أثير الدين (٣) : وهو مقصود بأن قيل هذا الفصل فصل الاستقلال ولا يدخل تحت المستقل فيحترز عنه بدلالة الوضع .

قلت : ولا نسلمه (٤) ، لاستقلاله بتفسير المصنف اياه أنـــه مـــا ليس بعض اسم ولا فعل فهو داخل في ؛ المستقل قطعا .

واحترز غيره بالوضع عما يدل طبعا « ؛ كأخ » الدال على استغراق النائم في النوم « وأح أح » الدال عند السعال على ألم الصدر أو بالعقل ، كدلالة المسموع من وراء الجدار مهملا أو مستعملا على وجود اللافظ ، واللفظ المصحف اذا فهم منه معنى ، فجميعها لا يسمى كلمة من حيث لم تكن دلالتها بالمواضع.

واندرج في الوضع كما قال أثير (٥) الدين : الجمل المسمى بها ، كبرق نحره وتأبط شرا ، لعدم دلالة جزئها بعد التسمية على جزء معناها ، فكانت بالوضع مفردة . ويندرج في الحد الكلام عند من يرى دلالته على معناه وضعية ، لكونه لفظا مستقلا دالا بالوضع هـ.

قلت : فسقط قول الدماميني (٦) : ومن هذا القسم دلالة المركبات فانها غير موضوعة على الرأى المختار عند المصنف ، لذلك حذف ما أثبته غيره من قوله « على معنى مفرد » هـ.

وانما يوجه اسقاطه بما صرح به المحققون بأن المعنى لا يتصف بافراد ولا غيره، وأجازه بعض ، لكن بواسطة لفظه فيطلق عليه مفرد معنيا به الذى لا يدل جزء لفظه على جزئه ، سواء كان لذلك المعنى جزء ، كمعنى « ضرب » الدال على المصدر

---

(١) في «ب : اذ قد يصدق الخ ...
(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢ نقل بعصرف .
(٣) في شرح التسهيل جـ ١ ورقة ٦ بتصرف .
(٤) فالشارح لم يسلم اعتراض الاثير وله الحق في ذلك ، لانه لا يمكن أن يسوى بين الاحرف غير المستقلة والكلمات المهملة كما فعل ابن مالك فالكلمات المهملة داخلة ضمن المستقل ، ولا تخرج الا بقيد الوضع ، وهذا ما أراه .
(٥) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ورقة ٦ » .
(٦) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ص ٨ و . » .

والزمان ، أولا جزء له ، كمعنى ضرب ونصر ، فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه ، كضرب زيد (و) (١) عبدالله غير علمين ، وأما مع العلمية فمعناها مفرد كلفظها ، لأن اللفظ المفرد لا يدل جزئه على جزء معنــاه ، وهما كذلك ، واللفظ ؛ المركب خلافه .

ولو سلم فلا يسلم أنها عند المصنف عقلية الدلالة ، كما زعمه مختارا له . والصحيح أن المركبات موضوعه بقانون كلى ، تعرف به المركبات القياسية وذلك مما يبين (مثلا) (٢) ، أن المضاف مقدم على المضاف اليه ، والفعل على الفاعل ، وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام .

وتحريره أن الواضع إما أن يضع الفاظا معينة سماعية ، وهى المحتاج في معرفتها الى علم اللغة ، أو يضع قانونا كليا تعرف به الألفاظ ، فهى قياسية ، وذلك القانون إما أن يعرف به المفردات القياسية كما بين أن كل اسم من الثلاثى المجرد على وزن فاعل ، ومن باب « أفعل » على وزن مفعل ، وكذا حال اسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمصغر ، والجمع ، ونحو ذلك مما يحتاج في معرفته الى فن التصريف ، واما أن يعرف به المركبات القياسية ، كما بين أجزاء الكلام ، ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف ، كالمنسوب ، والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو ، كما ذكر ، قاله المحقق الرضى (٣) أثر ابراده سؤالا وهو : « هلا استغنى بقوله : وضع عن قوله مفرد ، لعدم وضع الواضع الا المفردات ، اما المركبات فالى المستعمل بعدها » ؟. فأجاب « بأنا لا نسلم أن المركب غير موضوع » ثم حرره بما أوردناه .

ـ تحقيقا أو تقديرا = : مصدران بمعنى المفعول ، أى : دال بالوضع دلالة محققة أو مقدرة ، ويجوز ألا يكونا بمعناه ، والتقدير دلالة تحقيق أو تقدير ، أو ذات تحقيق أو تقدير ، أو دلالة تحقق تحقيقا أو تقدر تقديرا وقد عرفت وجوهها.

قال المصنف (٤) ما ملخصه : اطلاق الكلمة على ثلاثة أضرب : حقيقى وهو ما لا بد من قصده ، ومجازى مستعمل في عرف النحاة ، والتعرض له أجود. وقد (٥) تعرض لكليهما في الحد .

فالأول كرجل لدلالته تحقيقا على معناه ، والثانى أحد جزئى العلم المضاف كامرئ القيس ، فمن حيث المدلول هى كلمة تحقيقا ، ومن حيث التركيب كلمتان

---

(١) الواو ساقطة من « ج » .
(٢) « مثلا » ساقطة من « ج » .
(٣) انظر : « شرح الكافية « ج ١ ص ٥ » .
(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٣ .
(٥) في « ج : ومن تعرض ... الخ .

تقديرا ، ومجازى مهمل في عرفهم وهو اطلاقها على الكلام ، كقولهم : كلمة الشهادة وكلمة الشاعر ، وهو الضرب الثالث .

وفي شرح الدماميني (١) وفيه نظر ، أما أولا ، : فلاستعماله قوله : « دال » في حقيقته ومجازه دفعة ، ومن ثم صح له أن يقول : تحقيقا او تقديرا ، وفي ذلك ما علم في محله من أصول الفقه .

قلت : قصارى ما في ذلك المحل عند أئمة ذلك الفن في المسألة الخلاف ، والصحيح عندهم جوازها من أن يراد باللفظ الواحد حقيقته ومجازه معا كأرأيت الأسد تريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع ، الا الباقلانى أبا بكر قطع بعدم صحته قال : لما فيه من الجمع بين متنافيين حيث أريد باللفظ الموضوع له ، أى أولا وغير الموضوع له معا .

وأجيب بأن لا تنافي ، وعلى الصحة ، يكون مجازا ، أو حقيقة ومجازا باعتبارين.

قال القاضى تاج الدين السبكى (٢) : ومن ثم — يعنى الصحة الراجحة — عم نحو « وافعلوا الخير » (٣) الواجب والمندوب ، حملا لصيغة « افعل » على الحقيقة والمجاز ، من الوجوب والندب ، بقرينة كون متعلقها كالخير شاملا للواجب والمندوب (٤) هـ.

ثم قال (٥) : وأما ثانيا : فلأنه إما أن يريد ايراد تعريف واحد للكلمة الحقيقية والكلمة المجازية جميعا ، ففيه جمع ما هيتين مختلفتين ؛ في حد واحد ، واما أن يقصد ايراد تعريفين ، أحدهما : للحقيقة والآخر (٦) للمجازية ، عاطفا أحدهما على الآخر (٧) بأو ، ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حد بكلمة « أو » المقتضية للإبهام ، وفساده واضح .

قلت : وليس كل منهما مما ابتكره ، أما الأول فانتحال لقول الرضى في شرح الحاجبية (٨) في باب المبتدأ : المبتدأ اسم مشترك بين ما هيتين ، فلا يمكن

---

(١) « ج ١ ص ٨ ظ . نقل بتصرف .
(٢) هو : عبدالوهاب بن تقى الدين عبدالكافي السبكى تاج الدين أوالنصر المصرى الاديب الشافعى ، ولد عام ٧٢٧ ، وتوفي عام ٧٧١ هـ .
وقد ذكر صاحب هدية العارفين ج ١ ص ٦٣٩ له عدة مؤلفات منها : جمع الجوامع في الاصول رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، السيف المشهور في عقيدة أبى منصور ، وشرح منهاج الوصول الى علم الاصول ، طبقات الفقهاء الشافعية ، وغير ذلك كثير .
(٣) سورة الحج ، آية : ٧٧ .
(٤) انظر : « جمع الجوامع ص ١٣٦ » مجمع مهمات المتون . وانظر في هذا المقام : « حاشية البنانى على شرح المحلى على المتن المذكور ج ١ ص ٢٩٨ وما بعدها .
(٥) أى الدمامينى في المرجع السابق .
(٦) في « ج : والاخرى ... الخ » .
(٧) في « ج : على الاخرى ... الخ » .
(٨) انظر شرح الكافية ج ١ ص ٨٦ ، ٢٢٤ .

جمعهما في حد ، لتبيينه الماهية بجميع اجزائها ، فإذا اختلف الشيئان ماهية لم يجتمعا فيه ، ومن ثم أفرد ابن الحاجب لكل منهما حدا ، وفي باب المستثنى : «واعلم أنه يعنى ابن الحاجب ؛ قسم المستثنى قسمين ، وخص كلا منهما بحد مفرد من حيث المعنى ، قائلا : لأن ماهيتهما — مختلفتان ، ولا يمكن جمع مختلفى الماهية في حد ؛ لابانته للماهية ، فجميع أجزائها مطابقة أو تضمنا ، ومختلفاها لا يتساويان في جميع أجزائها حتى يجتمعا فيه .

وأما الثانى : وان أوهم على عادته فيه الاختراع ، فانما هو لأثير الدين ، ومن قبله من عامة أهل المعقولات .

ولفظ الأثير (١) : « والحدود لا يكون فيها ترديد ، فلا يؤتى فيها بأو.

وقد أجاب الدمامينى (٢) آخذاً (٣) = : عن الأول بأنه أراد مطلق الدال لوجود القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى وحده ، وهى تقسيمة الى التحقيقى والتقديرى ، فيكون شمول « الدال » لهما بطريق عموم المجاز هـ.

وبعد فأقول : ان لأرباب هذه الصناعة توسعات وتجوزات ليست لغيرهم من أهل المعقولات .

فقد قال ابن السيد (٤) في أجوبة المسائل — وقد وقع بينه وبين ابن باجة (٥)

---

(١) انظر التذييل والتكميل جـ ١ ورقة ٧ .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) في « أ ، ب : آخراً عن الأول .

(٤) عبدالله ابن محمد الامام أبومحمد المالكى النحوى اللغوى المعروف بابن السيد البطليوس ولد سنة ٤٤٤ وتوفي عام ٥٢١ هـ . قال البستانى في دائرة المعارف جـ ٥ ص ٤٨٦ : « كان ثقة ضابطا ، ألف كتبا دلت على غزارة علمه منها كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، وشرح سقط الزند ، وهوأجود من شرح ناظمه المعرى نفسه ، وكتاب شرح الموطأ ، وكثير غير ذلك وله نظم لطيف .
وذكره صاحب هدية العارفين جـ ١ ص ٤٥٤ عدة مؤلفات منها : المسائل المنثورة في النحو ، وغيرها .
وبطليوس « في ايام العرب من مدن الاندلس المشهورة ، ونسب اليها جماعة من أهل العلم والفضل انظر دائرة المعارف للبستانى جـ ٥ ص ٤٨٥ وما بعدها . وقال السيوطى في « البغية جـ ٢ ص ٥٥ : « نزيل بلنسية وكان عالما باللغات والادب ، متبحراً فيهما ، له عدة مؤلفات ، منها شرح أدب الكتاب . وانظر : أنباه الرواة جـ ٢ ص ١٤١ .

(٥) هو : أبوبكر بن الصائغ : . قال السيوطى ذكره أبوحيان في النضار فقال : كان عالما بالأدب والنحو ، ونظر في كلام الحكماء فكان يشبه بابن سينا . ولم اعرف تاريخ ميلاده أو وفاته .
وقال البستانى في دائرة المعارف جـ ٢ ص ٨ : « هو محمد بن باجه التجيبى السرقسطى المعروف أيضا بابن الصائغ كان آخر فلاسفة الاسلام بالاندلس ... وقال بعضهم : إن ابن باجه كان عالماً فاضلاً ، له تصانيف في الرياضيات والمنطق ، وإنه وزر لابى بكر الصحراوى صاحب سرقسطة ، وكانت سيرته حسنة ... فحسده الاطباء والكتاب وغيرهم ، فقتلوه بالسم في مدينة فاس في رمضان سنة ٥٢٣ وقيل : ٥٢٥ هـ .
انظر : هدية العارفين جـ ٢ ص ٨٧ — البغية جـ ١ ص ٤٧٥ » .

محاورات ومراجعات في بعض المسائل : — كان مبدأ الأمر أن هذا الرجـــل يعنى ابن باجه قال لى : إن قوما من نحوى سرقسطة اختلفوا في قول كثير :

وأنت التى حببت كل قصيرة * الى وما تلرى بذاك القصائر (١)

أردت قصيرات الحجال ولم أرد
قصـــار الخطـــا شر النســـاء البجائـــر

فقال بعضهم : « البجائر » ابتداء و « شر النساء » الخبر ، وبعض يجوز العكس ، وأنكر أنا هذا القول ، فقلت : الأول الوجه المختار ، ولست أمنع ما أجازه النحوى الآخر فأنكر ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول موردا للالفاظ المنطقية المستعملة لأهل البرهان ، فقلت : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو ، والنحاة ترتكب مجازات ومسامحات لا تستعملها المناطقة .

وقال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها ، وكانوا يرون أن ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل المتكلم ، أو قصدا للمغالطة والاستراحة بالانتقال من صنعة الى أخرى ، اذا ضاقت عليه طرق الكلام ، ثم أخذ في تقرير مذهبه بما يطول مما الاعراض عنه مقتضى المقام وهذه طريقة المصنف في هذا المصنف البديع الوضع وغيره من فحول هذا الشأن في ارتكاب أمثال هذه المسامحات اعتمادا على صحة المعنى وقوة الضبط ، غير حافلين بما قد ينعى عليهم أهل التكلف ممن لا تحصيل عنده بأشباه هذه الإرادات ومن ثم جمع الامام ابن هشام في الشذور (٢) بين نوعى المبتدأ في حد قال : هو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمكتفى به .

وهو ما هو تفرد باللطائف حتى في مصنفاته اللطائف ، وأجاب عن ايرادهم على قول الخلاصة : « أل حرف تعريف أو اللام فقط : « من أنه خلاف ما عليه

---

(١) في هذين البيتين عدة شواهد ، منها : قوله : « حببت » حيث أعاد الضمير الدال على الخطاب على الموصول ، وكون شر النساء « مبتدأ » والبجائر» الخبر ، وبالعكس .
وقال صاحب كتاب « تحرير التحبير » ومثال المشترك المعنوى الذى ليس بمعيب ولا يحسن قول كثير : وانت التى حببت كل قصيرة ... البيت ، وقال فان لفظه « قصيرة » مشتركة ، فلو اقتصر على البيت الاول كان الاشتراك معيبا لكنه لما أتى بالبيت الثانى زال العيب فبقى الاشتراك ليس لمعيب ولا يحسن ، والذى منعه أن يعد حسنا ما في البيتين من التضمين ، فان ذلك جعل له منزلة بين المنزلين .
والبيتين من قصيدة عدتها ثلاثة عشر بيتا ، ويروى : البحاتر بالحاء ، والبهاتر بالهاء . والبحاتر : جمع بحترة ، وهى المرأة القصيرة ، والبهاتر جمع بهترة وهى الذليلة ، وروى : عنيت قصورات ، وكل قصورة .
راجع : ديوانه ص ٣٦٩ — ابن يعيش ج ٦ ص ٣٧ — الدرر ج ١ ص ٦٣ — اصلاح المنطق ص ١٨٤ — اللسان ج ٦ ص ٤١٠ — المخصص ج ٢ ص ٩٦ العمدة ج ٢ ص ٧٨ » .

(٢) « ج ١ ص ٣٠٢ » .

الخليل (١) أن المعرف : « أل » بجملتها ، وما عليه غيره أنه اللام فقط فالتخيير مخالف للرأيين : بأن « أو » لتنويع الأقوال مع غموض ذلك ، وكون المقام إيضاحيا تعريفيا .

وأجاب ابن الضائع : (٢) بأنها تفصيلية مثلها في « وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى » (٣) مع ما في الفصل بها من الأيهام الذى لايفى التفصيل في قول الخلاصة ببيانه .

ثم قال الدماميني : (٤) فان قلت : اعراب نحو « امرىء القيس » في حال علميته اعراب الكلمتين ، يدفع كونه كلمة واحدة ، فالتفصى عنه ما هو ؟ ،

فأجاب بأنه وقع للاسفرائيني في شرح اللباب (٥) : أن اعراب آخره محكيا ، كما في : تأبط شرا ، ثم الجزء الأخير لما كان مشغولا ، والاول فارغا ظهر أعرابه فيه؛ ظهور اعراب ما بعد « غير » الاستثنائية فيها .

قال (٦) : والمسألة من مداحض العربية ومزالقها ، وأقرب ما يقال فيها فيما أظن هذا ، وما قلته إلا بعد تردد كثير ، هذا كلامه هـ.

قلت : وأنت خبير بما في هذا الجواب من التدافع ، فهو يتساوك (٧) هزلا ، اذ لا معنى لنسبة الحكاية لبعض الكلمة ، واعتوار العامل للبعض الآخر مع الحكم —

---

(١) هو : الخليل بن أحمد بن عمر ، وقيل : ابن عبدالرحمن – بن تميم الفراهيدى البصرى الازدى ابوعبدالرحمن . قال ابن الانبارى : سيد أهل الادب قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله ، وكان من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء وأخذ عنه سيبويه ، توفي عام (١٦٠ – وقيل : ١٧٠) . أنظر : النزهة ص ٤٥ – الانباه جـ ١ ص ٣٤١ البغية جـ ١ ص ٥٥٧ .

(٢) وهو : على بن محمد بن على بن يوسف الكتامى الاشبيلى ابوالحسن المعروف بابن الضائع ، بالضاد المعجمة والعين المهملة .
قال السيوطى : قال ابن الزبير : بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم الشلوبين وفاق اصحابه بأسرهم ، وله في مشكلات الكلاب عجائب ، وقرأ في بلده الاصلين ، وكان متقدما في هذه العلوم الثلاثة .
وقال : أملى على « ايضاح الفارسي » ورد أعتراضات ابن الطراوة على الفارسى واعتراضاته على سيبويه ، وأعتراضات البطليوسى على الزجاجى ، توفي عام ٦٨٠ هـ .
أنظر : « البغية جـ ٢ ص ٢٠٤ – هدية العارفين جـ ١ ص ٧١٣ » .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١١١ .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨ ظ » .

(٥) في ورقة ١٣ – مبحث الاعراب التقديرى ، وعبارته : « ومنه مافيه اعراب محكى « جملة » منقولة ، أومفرد ، نحوتأبط شراً ... الخ .
وانظر ترجمة « الاسفراييني في : شذرات الذهب جـ ٤ ص ٢١٠ – هدية العارفين جـ ٢ ص ١٣٤ واسمه : محمد بن محمد بن سيف الدين أحمد المعروف بالفضل الاسفراييني تاج الدين النحوى اللغوى المتوفي سنة ٦٨٤ .

(٦) أى : الاسفرائيني في المرجع المذكور .

(٧) في الصحاح « جـ ٢ ص ١٣٧ » : يقال : جاءت الابل تتساوك ، أى تتمايل من الضعف .

بأنها كلمة واحدة ، ثم شغل الثانى بما أنصب عليه من اضافة الأول اليه ، لا بالحكاية له. ولو سلم فلا يسلم في المقيس عليه . ، لكونهما اسمين مضافين ، لتعدد المدلول فيهما باعراب كل منهما على ما عرف من انقضاء عامله ، وعلى كل فليس في كل من المقيس والمقيس عليه فارغ ، ثم ما ليس آخر أجزاء الكلمة ، لا يوصف ؛ بفراغ وغيره وكذا غير ما يفتتح به من حروفها لا يوصف بأولية . ثم لو سلم فلم يخلق اليه كلمة مجعولا أعراب آخرها وسطها .

ثم قال : (١) وأما القول بأنه عومل حال العلمية بما له قبلها من اعراب المتضايقين فلا طائل تحته .

قلت : بل هو الطائل كل الطائل ، ملحوظا في الكلمة جانب التركيب ، مرفوضا فيها جانب الدلالة الافرادية ، طموحا الى حالها قبل العلمية ، وغير هذا جور على الجادة ، وحيد عن ضروب الاستقامة ــ أو = : شيء غير ملفوظ به ــ منوى معه = : أى اللفظ ، فهو صفة محذوف قسيما لقوله : لفظ ، والتقدير : الكلمة لفظ صفته ما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ كالمستتر ، في نحو أفعل ونفعل وافعل وتفعل ، المؤكد في الأول بأنا وفي الثانى بنحن وفي الثالث والرابع بأنت.

قلت : وقول الدمامينى وغيره من بعض شروح هذا الكتاب وغيرهم : (٢) المقدر بأنت أو نحوه خلاف الصواب ، لتحتم استكنان هذه الضمائر فلا ينطق بها يوما ، وبعض يقول : ذلك توسعا تقريبا على المبتدئين .

وفي شرح الدمامينى : (٣) ومن ذلك الحذف نحو « سلام قوم منكرون »(٤) أى عليكم أنتم ، ونحو « أهذا الذى بعث الله رسولا » (٥) أى بعثه ، « ويشرب مما تشربون » (٦) أى منه .

قلت : وهو مردود بأن أمثال هذه المحذوفات من قبل الملفوظ به لا المنوى ، ومن ثم تعامل معاملة الملفوظات في إعطاء أحكامها من حيث كثرة ورودها ملفوظا بها ، فلا يهجس في خلد عدم كونها كلمات ، وانما ذلك في الضمائر المرفوعة المتصلة المستكنة ، لتعذر بروزها محكوما عليها بارزة حكمها مستترة هذا هو الحق ،

---

(١) أى : الدمامينى في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨ ظ » .

(٢) في : «ب : أو غيرهم ... الخ . والحق أن نسبة هذا الكلام للدمامينى غير صحيحة ، لانه غير موجود في شرحه ، انظره « ج ١ ص ٨ ظ » .

(٣) وعبارة الدمامينى : ندخل تحته المستتر كالمقدر في : « أقوم » أى : أنا ، والمحذوف نحو : « سلام قوم منكرون » .

(٤) سورة الذاريات ، آية : ٢٥ .

(٥) سورة الفرقان ، آية : ٤١ .

(٦) سورة المؤمنون ، آية : ٣٣ .

وما عليه المصنف وأثير الدين وعامة من وقفنا عليه من شروح هذا الكتاب وغيرهم ، ولم يلموا (١) رأسا بادراج هذه المحذوفات في هاتيك المنويات كما صنع ، وخرج المنوى لا مع اللفظ ، كأن تضمر في نفسك زيدا أو قام أو نحوه فلا يسمى كلمة عرفا ، فلو أغفل المصنف هذا القسم خرج بعض المحدودات عن الحد.

وقد استشكل أثير الدين (٢) كلا من دعوى التركيب و الافراد ، في نحو أفعل بأن التركيب من عوارض الالفاظ ، وهو مستدع تقدم وجود ، فلو وجد ثم عرض له حذف اندفع الاشكال .

قلت : وهو مردود بأن المراد بالالفاظ ما يكون بالفعل أو بالقوة ، والضمائر المستكنة من الثاني . ألم تر استحضارها عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضارا لاخفاء « به » (٣) ، ولا لبس ، كما يقتضيه تفسيره كغيره المنوى ، هذا ما ظهر لى ، ثم وقفت عليه لابن هشام في شرح اللمحة (٤).

ثم قال أثير الدين (٥) : وأما الافراد فلأن « أفعل » مفيدا افادة المركب الذى هو الكلام ، فلا يمكن دعوى الافرادية .

قلت : وهذا معارض بما اطبقوا عليه : أن أسماء الأصوات من قبيل المفردات لعدم تحملها الضمير تحمل اسماء الافعال ، وقد أفادت افادة المركبات ، فقد لاح لك أن كلا الاشكالين نهاية في الضعف ، واستدلال بنسج العنكبوت ، فلا يلائم ذلك منصب الاثير.

والظرف في قوله : « أو منوى منه » حال من مستكن منوى ، فيتعلق بكون محذوف وجوبا ، لكونه استقراريا ، والتقدير كما مر. أو غير لفظ منوى حالة كونه ثابتا مع اللفظ ، و ــ كذلك = ـال ثانية من « ما » الأولى منه ، أو من مستكن الثانية فيتداخل الحالان ، ومرجع الاشارة الدلالة والاستقلال لضمنها مستقل دال ، يعنى أن معنى هذا المنوى كمعنى اللفظ المستقل الدال بالوضع .

وفي شرح الدماميني (٦) : يخرج ما الدلالة / فيه عقلية لا وضعية كالمفرد بعد نعم جوابا لقائل : هل قام زيد ؟ لكونه مدلولا عليه بالعقل لا الوضع نعم كل من جزءيه دال بالوضع وهو داخل لا مجموع الجزءين.

(١) أى لم يقربرا ، وفي الصحاح جـ ٢ ص ٣٣٤ : « وغلام ملم أى قارب البلوغ » .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٧ » .
(٣) « به » ساقطة من « جـ » ولعل الصواب : « لاخفاء فيه ، ولا لبس » .
(٤) انظر : شرح اللمحة البدرية ص ٢٠٨ .
(٥) في شرحه للتسهيل جـ ١ ورقة ٦ .
(٦) « جـ ١ ص ٨ ظ » نقل بتصرف .

قلت : قد عرفت ما هو التحقيق فيها أنها وضعية لما أسلفناه عن أثير الدين ، والمحقق الرضى كما هو مقتضى المتن أيضا (١).

على أنا لا نسلم أن بعد أحرف الاجابة « كنعم » و « بلى » و « لا » مقدرا لقيامها مقام الجمل ونيابتها منابعها فصارت أعواضها ، ومن ثم لا تجامعها ، لو سلم فلا يسلم أنها من طراز المستكنات المتعذرة النطق ، بل من قبيل المحذوفات فليست مما ينوى مع اللفظ كمستكنات هاتيك الافعال ، ومن ثم لم يردها أحد في هذا المقام سواء ممن تعاطى هذا الكتاب كمصنفه ، وهو أعرف بمقاصده من أثير الدين وغيرهما .

ولو سلم فلا يسلم كونها عند المصنف عقلية الدلالة كما ذكر وانما / يخرج بذلك كما قال المصنف (٢) : الاعراب المنوى في نحو عصى اذ يصدق عليه أنه منوى مع اللفظ ، غير أنه لا مستقل ولا منزل منزلته، فان الاعراب بعض الكلمة المعربة ، مع التلفظ به لا يستقل فمع عدم التلفظ به أولى .

وقد نازعه أثير الدين (٣) بأن الاعراب على ما اختاره أكثر متأخرى أصحابنا معنوى فليس بعض الكلمة ، وأما على ما أختاره هو من كونه لفظيا فلكونه زائدا على ما هيتها ، فليس أيضا بعضها ، لأن بعض الشيء جزء منه ومحال وجود الماهية مع فقد بعض أجزائها ، وقد وجدت ماهيتها دون اعراب ، فدل أنه ليس بعضا منها .

قلت : وأنت خبير بما أورد (٤) عليك من المحقق الرضى ما هو التحقيق في ذلك ما يخالف قول الاثير : ان الحركات مما يتلفظ به ، فهى أبعاض الكلمات فالحق ما عليه المصنف .

ــ وهى = : أى الكلمة من حيث هى ــ اسم وفعل وحرف = : لا يقال يجب أن (٥) الكلمة هذه الثلاثة جميعا ، لأن الواو للجمع ، لأنا نقول : كان يلزم أن لو كان هذا من قسمة الشيء الى أجزائه ، نحو : السكنجبير خل وعسل ، وانما هو من قسمة الشيء الى جزئياتها / نحو الحيوان انسان وفرس وبقر وغيرها ،

---

(١) الحق أن المثال الذى ذكره الدماميني لم يتقدم بحثه خلافا لما أدعاه الشارح والذى تقدم الخلاف فيه بحث المهمل والجمل المسمى بها ، والرضى في الكافية جـ ١ ص ٧ تناول ماناقشه الدماميني في مبحث الكلام لا الكلمة فقال : الكلام ماتضمن كلمتين .. وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ، أومقدين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ... الخ . وعلى هذا فكيف تكون الدلاله على جزء هذا الكلام بالاخير عقلية والرضى يثبت أنه من الكلام المقدر . زد على هذا ما ذكره الشارح من الرد الشافي على الدماميني .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٣ نقل بتصرف .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ورقة ٦ » بتصرف .

(٤) راجع « ص ١٤٣ » وما بعدها .

(٥) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : أن تكون الكلمة .. الخ .

والمراد بالجزءى ما يدخل تحت الكلى ، ويصح كون الكلى خبرا عنه ، نحو الانسان حيوان ، ولا يعنون بقولهم : الواو للجمع أن يجتمع متعاطفا ها في حالة واحدة، ونما المعنى اجتماعها في الحكم عليها ، كما في جاء زيد وعمرو ، أو في كونهما حكمين على شيء نحو : زيد قائم وقاعد ، أو في حصولهما نحو : قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف « أو » فلحصول أحد الشيئين في الأصل ، فلو عبر بها كان المعنى أن الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين ، بل إن اريد الحصر مع « أو » قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ، فتكون القضية ما نعة الجمع ، والخلو ، كما هو مذكور في مضافه .

ولا يقال أيضا : قد حكم على الفعل والحرف بأن كلا منهما كلمة ، وهى اسم ، فيجب كونهما اسمين ، لانا نقول : ان (١) أريد بكونها اسما أن لفظها كذلك ، لدخول علم الاسماء عليها ، كاللام والتنوين فمغالطة ، لصيرورة معنى الكلام اذ ذاك أن الفعل كلمة من حيث المعنى ، ولفظ الكلمة اسم ، ولا ينتج ذلك أن الفعل اسم ، لعدم اتحاد الوسط ، وتركيب القياس أن نقول : الفعل كلمة معنى ، وكل لفظ كلمة ، فهو اسم ، فلا ينتج ، لعدم اتحاد الوسط ، اذ هو في الصغرى معنى وفي الكبرى لفظ ، وكذا ان أريد به أن لفظ معنى الكلمة اسم ، لانها لفظ دال على معنى مفرد ، أو ضرب فعل ماضى ، فهو أيضا مغالطة، لأن معنى كلامك وهو أن الفعل كلمة وكل كلمة اسم ، أو الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد مراداً بذلك اللفظ معناه الموضوع هوله ، كما في ضرب زيد ، وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ ، كما في ضرب فعل ماض ، ولا ينتج أيضا أن الفعل اسم ، لعدم اتحاد الوسط أيضا .

فان اورد انه اذا كان نحو من وضرب في « من » حرف جر ، وضرب فعل ماضى اسمين فكيف أخبر عنهما بأن الأول حرف والثانى فعل ؟ وهل هو الا تدافع ؟ .

أجيب (٢) : بأن ليس المعنى أن « من » في هذا التركيب حرف وضرب فعل ، وانما هو أن « من » اذا استعملت في الموضوعة له أولا نحو : خرجت من الكوفة حرف ، وكذا ضرب فعل ماضى في نحو : ضرب زيد ، نظير قولك : مدلول الفعل لا يخبر عنه ، وقولك : مدلول الفعل ليس كذا ، وكذا قولك : الفعل لا يسند اليه ، أى فعل اذا كان بلفظ نحو ضرب / زيد مقصودا معناه الموضوع هوله ، وكذا قولهم : المجهول مطلقا لا يحكم عليه ، أى الشيء الذى لا شعور به أصلا لا يحكم عليه ، ولفظ المجهول مطلقا مشهور به وبمعناه ، اذ هو مالا تعرفه ،

(١) في « ج : أوأريد ... الخ .»
(٢) في «ب : قلت : بأن ... الخ » بدل : أجيب

ففى جميع ذلك مبتدان أحدهما : ما حكم عليه بشيء وهو المذكور في لفظ والآخر ما حكم عليه بنقيض ذلك ، وهو ما كنيت عنه بلفظك ، فلا يلزم التدافع الا مع اتحاد الموضوعين .

وفي شرح الدمامينى (١) : والانواع الثلاثة متحققة في كل من قسمى الملفوظ به والمنوى ، أما في الأول : فظاهر ، وأما الثانى : فكالمبتدأ المحذوف من قوله متاع قليل « (٢) أى متاعهم : والفعل المحذوف من قوله جل وعز : « ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله » (٣) ، والحرف المحذوف من قوله سبحانه وتعالى « تالله تفتئوا تذكر يوسف » (٤) أى لا تفتؤا .

قلت : / لا نسلم (٥) الظهور في الثانى اذ قصاراه أن قدر كلمات منوعا اياها الى الانواع الثلاثة بناء على مدعاه في المنوى متفردا به من شموله لعامة المحذوفات ، كالضمائر المستترة ، وقد مضت منازعته .

وأدلة الحصر في الأضرب الثلاثة : أحدها : الاستقراء ، وهو ما عليه مدار هذا العلم .

الثاني : أن الكلمة إما أن تدل على معناها بانفرادها أولا بانفرادها بل بمتعلق والثانى الحرف ، والاول اما أن تتعرض ببنيتها لزمان ذلك المعنى أولا ، الثانى الاسم والأول الفعل .

الثالث : أن المعانى ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة بينهما ، والاول الاسم والثانى الفعل والثالث الحرف .

وقال المصنف : (٦) ورابع : وهو أن الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فحرف ، أو كانت ، فان قبلته بطرفيه فاسم ، والا ففعل .

قال أثير الدين : (٧) وهذا راجع الى الأول : وأيضا فهو استدلال بالعوارض

---

(١) « جـ ١ ص ٩ . » .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٩٧ .

(٣) سورة الزمر ، آية : ٣٨ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .

(٥) تعبير الشارح بقوله : « لا نسلم الظهور . . الخ ، غير سليم ، لأن الدمامينى لم يدع ظهور الثانى ، والدمامينى لا يزال متمسكا بكون المحذوف من قبيل المنوى ، لا الملفوظ ، وقد سبق أن فند الشارح هذه الدعوى في ص ٩٦ .

(٦) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٣ والمصنف لم يذكر الادله الثلاثة السابقة ، وانما ذكر الدليل الرابع فقط .

(٧) انظر التذييل جـ ١ ص ٧ وهونقل بتصرف ، ومراد الشارح بالوصف الذاتى للكلمة أى قبل التركيب أى إن كانت الكلمة قابلة للتركيب أو غير قابلة هو الاستقراء كما قال الاثير وسلمه له الشارح بل هوقسم بحاله ، لان الاستقراء هو التتبع ، والاسناد الاستعمال ، وفرق بين التتبع والاستعمال فالاول مقدم على الثانى وان كان الثانى متوقف على الأول .

لا بالذاتيات ، لانتفاء الاسناد الا حالة التركيب ، وانما الترديد في الذاتيات لا في العوارض.

قلت : لا نسلم عروض القبول لذلك ، وانما هو وصف ذاتي للكلمة مع انتفاء الاسناد الا حالة التركيب ، لقبولها اياه حالة الافراد ، كما لا خفاء به ، فلا يتجه بذلك نقد على المصنف.

وقد أوهم الدماميني(١) أن ذلك من انتقاداته فقال : قلت : وهذا تقسيم بحسب العوارض بخلاف قول ابن الحاجب (٢) وغيره : اما أن يدل على معنى في نفسه . . . الخ.

ثم قال (٣) : وأيضا فملازم الظرفية أو المصدرية او النداء أو الحالية لا يكون ركنا للاسناد ، فيلزم كونه حرفا .

قلت : وهو مندفع بأن أشباه هذه مما يلزم حالة قابلة للاسناد قبولا وضعيا كما صرح بذلك شمس الدين محمد بن أبى الفضل بن على البعلى الحنبلي من أجلاء تلامذة المصنف رحمه الله تعالى في كتابه الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر.

وانما عدم قبول هذه الاشياء لما عرض لكل منها من لزومه ، لما استعمل فيه من الطارىء لعروضه غير معتبر ، لكونه خلاف الوضع ، وبهذا ينغبى عن ايرادات متعددة في أبواب شتى ، وفصول كثيرة من هذا الفن وغيره ، مما لا يضبطه الحصر كما سيلقى عليك قريبا بعض ذلك .

ثم قال :/ الدماميني : وأيضا لنا من الاسماء مالا يقبل الاسناد بطرفيه كالف قاما ، لدوام الاسناد اليه ، فيرد على كل من شقى الترديد ، وأما على قوله فان قبلته بطرفيه لعدم قبوله هذه الالف المذكورة الا بطرف واحد ، فتلزم فعليها وهو باطل .

قلت : وهو مندفع بما انفصل به قبله من ملاحظة الاصل ، وذلك أن الاصل في الاسماء بعد تسليم أصالة الاسناد اليها أن يتصرف فيها بالتلعب (٥) بالاسناد اليها تارة واسنادها تارة أخرى، ومرة باضافتها ، وآونة بالاضافة اليها ، وطورا بخلوها منهما ، وأحيانا بنصبها وساعات بجرها ، وما لزم طريقة بسلب معناه الوضعي فعلى خلاف الأصل ، ألم تر أن الافعال معتبرة بدلالتها على معنى في أنفسها ، وتعرضها بابنيتها للزمان وذلك مفقود في جوامدها ، كنعم ، وبئس ،

---

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩ و » .
(٢) انظر شرح كافيته ج ١ ص ٧ .
(٣) أى : الدماميني .
(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩ و . » نقل بتصرف .
(٥) في التعبير بلفظ « التلعب » ركة . ولوطرحت من الاسلوب كان أحسن مع صحة العبارة .

وليس ، وحبذا ، وعسى ، لكونها مسلوبة ما هو الاصل فيها من الدلالة على الازمنة ، فيلزم الحكم عليها بالاسمية مع اطباق البصرية على فعليتها ، وما هذا الا ملاحظة لاصلها الوضعي من دلالتها على الازمنة تحقيقا في بعضها وتقديرا في بعض ، والالفاظ اذا اخرجت عن دلالتها الاصلية لغرض آخر من الدلالات غير مخــرج اياها ذلك عن حدها /واعرابها/ ألم تر قولك : « بعت » قاصدا الانشاء ، لادلالة له على زمان أصلا ، ومع ذلك فتحكم بما ضوية فعله ، وكذا ما احسن زيدا ، لا عرابك « ما » ابتداء مخبر عنه بأحسن فعلا ماضيا مسندا الى فاعل واقعا على مفعول هو زيدا ، ولا يسوغ الا بتقدير اصل كان فيه كذلك ، والا فهو بعد استحالته تعجبا غير مفهوم فيه ذلك المعنى رأسا ، وليس الغرض في الاخبار بأن شيئا أحسن زيدا بل القصد التعجب لا غير ، وانما ذلك شيء يقدر اصلا له ، ثم نقل عنه الى هذا المعنى ، فأقر أعرابه بعد النقل كما كان في الاصل ، وكذا قول من يرى أصــله استفهاما أو اسما موصولا ، ومن ثم كان المختار أنه لا يلزم من كل مجاز أن تكون له حقيقة .

ولما قامت الدلالة على فعليتها بالخصائص كان هذا التقدير الحق ، لثبوت منه كما صرح بذلك ابن الحاجب في أمالى المفصل.

وقد أجمعوا على أن أقسام الكلمة ما ذكر ، ومن أثبت رابعا وسماه خالفة وهو أبو جعفر بن صابر (١) ، كما حكاه عنه أبو جعفر بن الزبير فقد خرق الاجماع على أن في / خرق اجماع أهل العربية وأئمة اللغة ما أمعنا الكلام فيه في غير هذا المقام من شرح هذا الكتاب ، مما يسهل الخطب فيه .

— والكلام = : لغة يطلق على المعانى الكامنة في النفس المعبر عنها بالكلام الصناعى ، كقول الاخطل ولم يثبت في ديوان شعره .

ان الكلام لفى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا (٢)

وعلى التكليم ، ثم اختلف (٣) أهو مصدر محذوف الزوائد أو اسم مصدر وعليه

---

(١) قال المقرى في نفح الطيب ج ٦ ص ١٧٢ : « ومنهم — أى من رحل الى المشرق من الاندلس — ضياء الدين ابوجعفر محمد بن محمد بن صابر بن بندار القيسى الاندلسى المالقى ، ولد بمالقة سنة ٦٢٥ وسمع الكثير ، وقدم القاهرة حاجا فسمع بها وبدمشق ، وكتب بخطه كثيراً ، وكان سريع الكتابة ، سريع القراءة ، كثير الفوائد ، دينا خيراً فاضلا ، له مشاركة جيدة في عدة علوم ، توفي شابا بالقاهرة سنة ٦٦٢ .
وانظر : « دائرة المعارف للبستانى ج ١١ ص ١٤٣ .

(٢) ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ، ولم ينسبه ، وقد نسبه صاحب البيان والتبيين للاخطل ، واستشهد به ابن هشام في شذور الذهب .
راجع : « ابن يعيش ج ١ ص ٢١ — البيان والتبيين ج ١ ص ٢١٨ — الشذور ج ١ ص ٢٨ » .

(٣) قال ابن يعيش في شرحه على المفصل « ج ١ ص ٢١ » : فاذا كان اسم المعنى كان عبارة عما يتكلم به من المعنى واذا كان مصدرا كان عبارة عن فعل جارحه اللسان ، وهو المحصل لمعنى المتكلم به واذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذى هو عبارة عن فعل جارحه اللسان ... الخ .

سيبويه والاثير تمسكا بقوله :

فان تمس ابنة السهمى منــا * بعيدا (١) ما تكلمنا كلاما (٢)

وقولــه :

ألا هل الى ليلى سبيــل وساعة * تكلمنى فيهــا من الدهر خاليا (٣)
فأشفى نفسى من تباريح ما بها * فان كلاميهــا شفاء لمــا بيــا

وبحكاية أبى على (٤) : عجبت من كلامك عبدالله ، ومثل به سيبويه في باب الاستثناء المنقطع (٥) ، ولعمل الفصل فيه ، لكونه في معنى المصدر ككلمته كلاما ، وقد جاء منه نحو عذبته عذابا ، وسلمت عليه سلاما ، وجوزته جوازا ، وشورته شوارا اخجلته . وعلى الخط ، يقولون : للرسوم بين الدفتين : كلام الله ، وعلى الاشارة كقول شاعر هذيل :

أرادت كلاما فأتقت من رقيبها * فلم يك الا ومؤهــا بالحواجب (٦)

---

(١) في – ب – بعيدة . وبعيداً في أوج .

(٢) لم اعرف قائله ، والبيت من شواهد الاثير في شرح التسهيل جـ ١ ص ٧ » .

(٣) قائلهما : ذو الرمة ، ورواية الشنقيطى في الدرر بعد الشطر الاول « تكلمنى فيها شفاء لما بيا . وقال : فان كلامها أسم مصدر كلمه تكليما ، ثم صار اسما لنفس نطقها ، وهذه الرواية هى المستقيمة بخلاف رواية الاصل ، والبيت لذى الرمة .
ورواية أيضا : مى بدل ليلى .
أما رواية ابن يعيش فهى مثل شارحنا ، الا قوله : الى ليلى ، فروايته : الى ريا مكانها .
راجع : « ابن يعيش جـ ١ ص ٢١ – الهمع جـ ٢ ص ٩٥ – الدرر جـ ٢ ص ١٢٨ وليس في ديوانه .

(٤) أبوعلى الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسى الاصل ، قدم بغداد وأخذ عن ابن السراج ، والزجاج ، وعلت منزلته في النحو ، وله مصنفات كثيرة ، ومن أشهر تلاميذه : ابن جنى ، ولد عام ٢٨٨ – وتوفي عام ٣٧٧ » ، له مؤلفات كثيرة منها : أبيات الاعراب ، ابيات المعانى . الاغفال فيما أغفله الزجاج من المعانى ، الايضاح الشعرى ، الايضاح في النحو وقد عدد صاحب هدية العارفين ٢٥ من مؤلفاته ، وقال : وغير ذلك .
انظر : « الانباه جـ ١ ص ٢٧٣ – النزهة ص ٣١٥ – البغية جـ ١ ص ٤٩٦ – هدية العارفين جـ ١ ص ٢٧٢ » .

(٥) وعبارته في « الكتاب جـ ١ ص ٣٦٧ » : « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبوالخطاب : مازاد الا مانقص ، ومانفع الا ماضر ، فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيداً فهو ما أحسن كلامه زيداً ... الخ .

(٦) لم أعرف اسم قائله ، ولا من أستشهد به .

وقول أبى تمام :

لما استقل بأرداف تجـاذبه * واخضر فوق بياض الدر شـاربه (١)
وأشرق الورد من نسرين وجنته * وارتج أعلاه وارتجـت حقائبـه
كلمته بجفـون غير ناطقـة * فكان من رده مـا قال حاجبـه

وعلى ما يفهم من حال الشيء كقوله :

شكا إلى جملي طول السرى * صبرا جميـلا فكلانا مبتلى (٢)

قلت : وقد يجوز ان منه ما في الصحيح « حتى يضع الجبار فيها قدمه فتقول قـط قـط (٣).

وعلى ما يفيد من المركبات ، قالوا : تكلم ولم يفد ، وعليها مفيدة بغير قصد، قالوا : تكلم ساهيا .

وعلى ما اصطلح عليه أئمة هذا الفن ، وقد اضطرب كلام ابن عصفور في دلالة الكلام على هذا المقام ، فمرة زعم أنه مشترك بينهما نظراً الى اللغة ، وتارة أنه في أصل اللغة اسم لما يتكلم به من المجمل مفيدا او غيره ، وقد يخرج من ذلك فيستعمل مصدر كلم ، وان اطلاقه على تلك المعانى مجازى ، وقد اختلف في اطلاقه على النفس وعلى ما يعبر به من المجمل أمشترك بينهما ، أم حقيقة في النفسانى مجاز في اللسان ، أم العكس ثلاثة أقوال .

---

(١) البيتين الأول والثالث في ديوانه مع أختلاف طفيف في بعض الالفاظ ، وأما البيت الثانى فرواية الديوان :
وأقسم الورد ايمانا مغلظة * أن تفارق خديه عجائبـه
وقد قال ذلك في باب الغزل ، انظر : ديوانه ص ٣٨٥ . والشاهد أطلاق لفظ الكلام على الاشارة بالجفون .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في غير هذا المقام ، قال الاعلم في هامش الكتاب : الشاهد فيه رفع « صبر جميل » مع وضعه موضع الفعل ، والوجه منه النصب ، لانه أمر لا يقع موقعه الخبر وتقدير سيبويه في هذا : أن يحمله على إضمار مبتدأ ، أو إضمار خبر ، فكأنه قال : أمرك صبر جميل ، أوصبر جميل أمثل ، والقول عندى : أنه مبتدأ لا خبر له ، لانه أسم فعل ناب مناب الفعل – والفاعل ووقع موقعه ، وتعرى عن العوامل فوجب رفعه ، واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل وفاعله ... الخ .
وقد استشهد به فيما استشهد به سيبويه الشريف المرتضى في أمياله ، وعبدالقاهرالجرجانى في أسرار البلاغة ، ورواية عبدالقادروسيبويه : « يشكو» بدل « شكا » .
وكل المراجع المذكورة لم تذكر قائله ، وأنا لم اعرفه .
راجع الكتاب جـ ١ ص ١٦٢ – اسرار البلاغة ص ٣٤٧ – أمالى المرتضى جـ ١ ص ١٠٧ – شروح سقط الزند ص ٦٢٠ .

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ ٣ ص ١٩١ – ١٩٢ » كتاب التفسير – سورة ق ، من حديث أنس وابى هريرة رضى الله عنهما .
وأخرجه مسلم في صحيحه « جـ ٤ ص ٢١٨٧ – ٢١٨٨ » كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ، من حديث أنس وابى هريرة أيضاً .
وأخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ ٢ ص ١٦٩ – ٥٠٧ » من حديث أبى هريرة كذلك .

وقضية كلام سيبويه أن ليس حقيقة الا في الجمل المفيدة ./

وقد وجه بعض اصحابنا كلا من تلك الآراء : بأن من قال حقيقة في النفس : انما سمى اللفظ كلاما ، لدلالته عليه ، كما تقول : سمعت العلم ، ونطق بالعلم ، وانما يسمع وينطق اللفظ ، دالا على العلم ، ومن عكس فانما سمى النفس به ، لكونه الاصل ، كتسمية العنب خمرا /والشحم طرقا ، وأصل الطرق القوة (١)، لكونها منه ، وتسمية النبات غيثا ، ومن زعم الاشتراك فلتكافىء الاحتمالين، فأما وقوعه على ما تدل عليه الآثار والرسوم والكتابة وغير ذلك فمجاز اجماعا ، كقول أبي العناهية :

وعظتك أجداث صمت * ونعتك ألسنة خفت (٢)
وتكلمت عن أوجه * تبلى ، وعن صور شبت
وارتك قبرك في القبور * وأنت حي لم تمت
ولربما انقلب الزما * ن فحل بالقوم الشمت
يا شامتا بمنيتي * ان المنية لم تمت

وذكر المصنف (٣) اذ اورد قول سيبويه : « واعلم ان قلت في كلامهم : انما وقعت (٤) يحكى بها ما كان كلاما لاقولاً » أنه عنى بالكلام الجمل ، وبالقول المفردات ، لأن الاعتقاد لا يفهم الا بغيره ، والقول قد لا يتم معناه الا بغيره ، بخلاف الكلام فتام المعنى بنفسه ، ومن ثم أطلق على القرآن كلام الله ، ولم يطلق عليه قول الله ، قال (٥) : وقد شاع اطلاق القول / على ما (لا «٦») يطلق عليه كقول أبي النجم.

قالت له الطير تقدم راشدا * انك لا ترجع الا حامدا (٧)

(١) في الصحاح جـ ٢ ص ١٠٠ – » وقولهم : مابه طرق بالكسر ، أى : قوة ، وأصل الطرق : الشحم ، فكنى به عنها ، لانها أكثر ماتكون عنه .

(٢) هذه القطعة في ديوانه ص ٩٢ بروايات في بعض الكلمات تختلف عن رواية الشارح .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣ » نقل بتصرف .

(٤) وعبارته : « انما وقعت على أن يحكى .. الخ بخلاف ما ذكر الشارح ، وهو مافي جميع النسخ .

(٥) أى المصنف في المرجع المذكور .

(٦) « لا » ساقطة من «ب ، جـ» .

(٧) قال ابن جنى في الخصائص : واعلم أنه قد يوقع كل واحد من الكلام والقول موقع صاحبه ... وقال : وعلى هذا اتسع فيهما جميعاً اتساعاً واحداً ، فقال ابوالنجم : قاله له الطير ... البيت ورواه ابن جنى مرة أخرى : قالت له النفس ... البيت .
راجع : «الخصائص جـ ١ ص ٢٢ ، جـ ٢ ص ٢٥ – الخزانة جـ ٢ ص ٢٠٦ » .

وقو الآخر :

وقالت له العينان سمعـــا وطاعة * وحدرنا كالدر مالم يثقـــب (١)

وبين عنترة أن الحال المعبر عنها بالقو ليست كاملا (بقوله) (٢)

لو كان يدرى ما المحاورة اشتكـــى
و لكان لو علـــم الكـــلام مكلمـــى (٣)

قال أثير الدين : (٤) وفي دعواه عدم اطلاق القول على كلام الله نظر.

قلت : وهوبالرد وعدم التردد أولى منه بالنظر فيه ، لا طباق أئمة الأمة سلفا وخلفا على اطلاقه عليه اطلاقا كالجمع عليه ، فلا وجه للتردد (٥) ، بل قد اعترض (على هذا) «٦» بقوله :

فقالت له العينان . . . . البيت (٧).

على اطلاق القول على ما لا يطلق عليه الكلام : بأنه خلاف المنصوص من تسمية الاشارة بالعيون كلاما ، كما تسمى قولا كما مر ، قول بعض هزيل :

أرادت كلاما . . . . . . البيت (٨)

وقـــول الآخر :

اذا كلمتنى بالعيـــو الفواتر * رددت عليهـــا بالدمـــوع البوادر

قلت : وكذا استشهاده بقول أبى النجم عندى كذلك ، لكثرة ما يطلق الكلام على ما يفهم من حال الشيء ، وكما مر في قوله :

شكى الى جملى (٩) . . . . . . البيت

---

(١) هذا البيت استشهد به ابن جنى في الخصائص جـ ١ ص ٢٢ ولم ينسبه ، كما سكت على ذلك محققه ، وروايته : وابدت كثل الدر مالم يثقب . وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٤ . ولم أعرف قائله .

(٢) « بقوله » ساقطة من « جـ » .

(٣) قال ابن جنى في الخصائص : وقد حرر هذا الموضع واوضحه عنترة بقوله : لو كان يدرى ... الخ . انظر : « الخصائص جـ ١ ص ٢٤ – ديوانه ص ١٨ .

(٤) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٨ نقل بتصرف .

(٥) ومراد الشارح أن الرد على المصنف لا تردد فيه ، بل إن دعواه ذلك يخالف ما أطبق عليه أئمة هذا الفن ، وعليه يكون كلامه رداً على ابن مالك والاثير ، وهو الصواب في رأى .

(٦) « على هذا » ساقط من « جـ » .

(٧) انظر البيت الاســبق .

(٨) انظر : « ص ١٦٠ هامش ٦ » .

(٩) انظر ص ١٦١ .

والعجب (١) من الاثير كيف لم يلم به مع اتجاه النقد فيه وأتضاحه لمن تأمله ؟.

وأما قوله أى المصنف (٢) : وبين عنترة الخ فان أراد أنه ليس كلاما حقيقيا فسلم ، أو غير (٣) ذلك ، لما أطبقوا عليه من تسميته اياه لغة كما هو الحق الذى لا يعدل عنه .

قال المصنف (٤) : وقد قسم سيبويه (٥) الكلام الى مستقيم حسن ، نحو : أتيت أمس . ومستقيم كذب كحملت الجبل ، ومستقيم قبيح ، نحو : قد زيدا رأيت ، والى محال كذب ، نحو سأحمل الجبل أمس .

وزاد الاخفش (٦) الخطأ ، كضربنى زيد تريد ضربت زيدا .

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلاما ، لخلوه (٧) من القصد ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم : « كلام ابن آدم كله عليه لا له الا أمرا بمعروف أو نهيا عن منكر ، أو ذكر الله تعالى » (٨) فاقتضى أن ما سوى الثلاثة عليه ، أى يؤاخذ (٩) به وليس الخطأ أحدها ، ولا يؤاخذ به ، لقوله تعالى : « وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » (١٠) ومن ثم لم يعتد بقول من غلبه الفرح (١١) : اللهم أنت عبدى وانا ربك ، بل عذره الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : أخطأ من شدة الفرح (١٢) » فان اطلق عليه فعلى طريقة المجاز ، واطلاق سيبويه على نحو : حملت الجبل كلاما أسهل من اطلاقه على الخطأ من وجهين ، أحدهما : أن أوله مستوفي

---

(١) أى : ان الشارح تعجب من الاثير كيف سلم للشارح ذلك ؟ وكيف اكتفى بالنظر في بعض ادعاءات المصنف ؟ .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٤ .

(٣) في العبارة ابهام أوسقط ، ولعل العبارة : أوغير ذلك فلا ، لما اطبقوا ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٤ » بتصرف .

(٥) انظر « الكتاب جـ ١ ص ٨ » .

(٦) هو : ابوالحسن سعيد ابن مسعدة الاخفش الاوسط ، أخذ عن سيبويه ، وكان اكبر منه سناً ، وهو من أكابر ائمة النحويين البصريين .
قال السيوطى : قال المبرد : أحفظ من أخذ عن سيبويه الاخفش ، ثم الناشى ثم قطرب وصنف كتبا كثيرة في كل الفنون ، وله فيها مذهب مشهور ، واقوال مثورة في كتب العربية واختلف في تاريخ وفاته قيل : سنة ٢١٠ – وقيل ٢١٥ – وقيل ٢٢١ .
انظر : « النزهة ص ١٣٣ – الانباه جـ ٢ ص ٣٦ – البغية جـ ١ ص ٥٩٠ – هدية العارفين جـ ١ ص ٣٨٨ .

(٧) في « جـ : بخلوه ... الخ . بالباء .

(٨) أخرجه : ابن ماجه في سننه (جـ ٢ ص ١٣١٥ – كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة من حديث أم حبيبه زوج النبى صلى الله عليه وسلم .

(٩) في « جـ : أى : يؤخذ به ... الخ .

(١٠) سورة الاحزاب ، آية : ٥ .

(١١) في «ب» من غلب عليه الفرح ... الخ وفي « أ : من غلبه فرح ... الخ .

(١٢) أخرجه مسلم في صحيحه « جـ ٤ ص ٢١٠٥ «كتاب التوبة ، باب في الحض على التوبة والفرح بها» .

لقيود الكلام ، فلم يعتد بآخره . والثانى : امكان تأوله بالمبالغة في وصف الجبل بالثقل في نحو : حملت الجبل .

قلت : ولا موقع للمبالغة في وصف الجبل بذلك ، لتحققه له تحققا لا خفاء به ، وانما تحسن لو كانت بطريق الشبه به ، كما لو وصف به شخص ثقيل الظل جافي الطبع ، فهو كل على جلسائه مستنزل لدى خلطائه (١).

ثم قال (٢) : ويكون أى تقدير في نحو سآتيك أمس — : سآتيك في مقابل أمس ، لتحقق المقابلة بين غد وأمس ، كل ذلك مما قد يقصد بخلاف الخطأ لمرادفته القصد ه.

قلت : وهذا التقدير نهاية في الضعف والبعد (٣) فلا يقال بحال.

وقد صرح سيبويه وغيره بعدم كلامية ما ليس مفيدا مفردا كزيد ، أو مركبا دون اسناد كبعلبك ، وخير منك ، أو باسناد مقصود لغيره كان قمت ، أو لا لغيره مما لا يجهله أحد كالنار حارة ، فيلزم من التعرض لحد الكلام التحرز من ذلك كله بايجاز ، فمن ثم قال المصنف في شرحه (٤) : اصطلاحا — ما تضمن من الكلم = : اعلاما بالجنس الذى منه الكلام ، وأنه ليس خطا ولا رمزا ، ولا نحو ذلك ، وانما لفظ أو قول أو كلم ، فاللفظ أبعد الثلاثة : لوقوعه على المهمل والمستعمل ، بخلاف قسيمية ، والقول كالكلم قربا ، لتساويهما في عدم تناول المهمل ، غير أن القول ربما يقع على الرأى والاعتقاد/مجازا ، وشاع ذلك حتى صار كالحقيقة الثابتة ، ولم يعرض هذا للكلام ، فكان تصدير الحد به أجدر ، ولكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدا قال : (٥)

فمن ثم لم أقل : الكلم المتضمن ، لأن الكلم اسم جنس جمعي كالنبق ، وأقل ما يتناول ثلاثة ه.

وقد مر اختلاف الأئمة (٦) في ذلك /ومن رأى أن الجنس عاريا / من التاء للكثير اعتذر عن اطلاق الكلم على الانواع الثلاثة .

---

(١) نعم كيف يوصف الجبل بالمبالغة ، ولو كانت المبالغة متعلقة بالحامل فلا بأس ، أو كانت كما قال الشارح .

(٢) أى : المصنف في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٥ .

(٣) أنني لا أرى وجها لنسبه الضعف والبعد لكلام ابن مالك ، وان مامثل به الشارح مستدلا به ، ناقلا اياه من شرح ابن مالك مخالف لما يقصده المصنف في نظرى .

(٤) جـ ١ ص ٥ نقل بتصرف .

(٥) أى المصنف في المرجع السابق .

(٦) انظر ص ١٤٠

قال الاندلسى (١) : أريد بها الاجناس ، وهى لا تنحصر أفرادها .

ورد بأن الجنس انما يقع على ما فوق العشرة من آحاده ، وآحاد الكلم انما هى الكلمة المراد بها جنس الاسماء ، والمراد بها جنس الأفعال ، والمراد بها جنس الحروف ، فلم يقع الكلم الا على ثلاثة خاصة .

وقال ابن عصفور : انما اوقعوا اسم (٢) الجنس على ما فوق العشرة ، والجمع بالالف والتاء على ما دون ذلك ، تفرقة بين القليل والكثير ، حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر ، وذلك هنا غير مقصود ، لأن « الكلم » اذا كان جمعا للكلمة الواقعة على كل من الأجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل ولا كثير ، فتفرق بينهما ، اذ ليس للكلم الذى هو اسم الجنس ، والكلمة ما يقعان عليه الا الاجناس الثلاثة خاصة ، فلما امتنع تصور التفرقة ساغ وقوع الجنس موقع الجمع بالالف والتاء ، لأمن اللبس اذ ذاك ، وأيضا فإن تك جمعت ذلك الجمع فلأن الثلاثة قليل ، أو أتيت باسم الجنس ، فلأن هذه الثلاثة هى جمع ما يقع عليه الكلم ، كما تقول : التمر أطيب من الزبيب ، فتوقع التمر على جميع ما يقع عليه التمر .

وصدر المصنف الحد بها ، لصلاحيتها للواحد فصاعدا ، ثم أخرج الواحد بذكر تضمن الاسناد ، فيعنى الاثنان فصاعدا ، وهو المراد .

قال أثير الدين (٣) : وليس بجيد ، لأن « ما » لفظ مشترك ، والحدود تصان عن الألفاظ المشتركة ، ولو قال : المتضمن بدل ما تتضمن خلص ودل على مراده .

قلت : وفيه نظر ، لأن أل في المتضمن (اما) (٤) موصولة ، كـ (ما) وكل

---

(١) هو : عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله أبوعلى الشلوبينى ، الاشبيلى الازدى . قال القفطى : نزيل اشبيليه والمتصدربها ، نحوى فاضل كامل من قرية من قرى اشبيلية اسمها : شلوبينية . قال السيوطى : قال ابن الزبير : كان امام عصره في العربية بلا مدافع ، آخرأئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب وله عدة مصنفات منها تعليق على كتاب سيبويه وغيره . ولد عام ٥٦٢ وتوفي عام ٦٤٥ .
انظر : الانباه جـ ٢ ص ٣٣٢ – البغية جـ ٢ ص ٢٢٤ . هدية العارفين جـ ١ ص ٧٨٦ .

(٢) وقد عرفه ابن يعيش في شرح المفصل جـ ١ ص ٢٦ بقوله : اعلم أن اسم الجنس ماكان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ... فان ذلك الاسم يسمى أسم الجنس وهوالمتواطىء كالحيوان الواقع على الانسان والفرس ... فالتشابه بين هذه الاشياء وقع بالحيوان . أى الحيوانية .. الخ .

(٣) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٩ بتصرف .

(٤) « اما » ساقطة من «ب» .

ابهامى عريق في العموم ، أو معرفة كما يقوله (١) المازنى (٢) ، وقد اطبقوا الا أبا هاشم على افادة معرفها العموم ، الا الامام الرازى فحلى بها المفرد ، وامام الحرمين (٣) معرفا بها الجمع ، اذا احتمل معهودا :

لا يقال : لا نسلم عموم المتضمن ، ولا نسلم اشتراكه ، لعدم وقوعه على قسمى المفرد ، بل متى أريد اثنان أو اجمع كالمتضمنان ، والمتضمنات .

لأنا نقول : هو صفة لمحذوف هو اللفظ ، وهو كما مر مصدر يقع على القليل والكثير ، فصح وقوعه على الأضرب الثلاثة أيضا ، وسيرد عن الأثير نفسه عما قليل : أن جملة الصلة كالصفة الموصول بها أل ، فان كلا جزء من الاسم ، بل وفي عدم تضمن كل منهما اسنادا مفيدا مقصودا ، بل الجملة والموصول بها كلمة، فمعنى جاء الذى قام والقائم واحد ، فهى جزء من المفرد .

لا يقال صدق الحد على الاثنين متعذر ، « لأن من» في : من الكلم بيانة ، فيلزم أن مدخولها مفسر لما ، والكلم انما يطلق على الثلاثة فصاعدا ، فلا يتحقق الكلام الا عند تحقق الكلم ، وهو باطل .

لأنا نقول : لا نسلم كونها بيانية ، بل تبعيضية هى ومجرورها نصبا على الحالية من مستكن تضمن ، أى : والكلام شئ تضمن كائنا من الكلم ، أى حالة كونه بعضا منه ، فيصدق لا محالة على اثنين ، ومعنى التضمن هنا : الدلالة لا قسيم المطابقة والالتزام ، كما أن المراد بالكلم جمع كلمة اصطلاحا لا لغة ، لاطلاقه فيها على الكلام نحو : « اليه يصعد الكلم الطيب » (٤) ، « يحرفون الكلم عن مواضعه » (٥) وقوله :

اخشى عذابك إن قدرت ولم * أعذر فيؤثر فيمـــا بيننا الكلم (٦)

---

(١) في «ب» : كما يقوله المازنى .. الخ .
(٢) هو : بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : بكر بن عدى بن حبيب ابوعثمان المازنى النحوى .
قال ابن الانبارى : من بنى مازن بن شيبان من أهل البصرة أخذ عن أبى عبيدة ، والاصمعى وأخذ عنه ابوالعباس المبرد ، والفضل بن محمد اليزيدى وغيرهم .
وله مؤلفات عديدة مشهورة منها كتاب التصريف وغيره .
قال القفطى : قال أبوسعيد السكرى : توفي المازنى سنة ثمان وأربعين ومائتين ، وقال غيره مات سنة تسع وأربعين بالبصرة . انظر النزهة ص ١٨٢ الانباه جـ ١ ص ٢٤٦ – البغية جـ ١ ص ٤٦٣ – هدية العارفين جـ ١ ص ٢٣٤ .
(٣) هو : عبدالملك بن عبدالله بن يوسف بن عبدالله ضياء الدين أبوالمعالى الجوينى الشافعي الشهير بامام الحرمين ، ولد عام ٤١٩ – تجول بين بغداد ونيسابور ومكة والمدينة وغير ذلك حتى توفي عام ٤٧٨ ، له عدة مصنفات منها الارشاد في علم الكلام – أساليب في الخلاف – البرهان في الاصول ، التحفة في الاصول ، تفسير القرآن الكريم . وغير ذلك كثير .
انظر : هدية العارفين جـ ١ ص ٦٢٦ .
(٤) سورة فاطر ، آية ١٠ .
(٥) سورة المائدة ، آية ١٣ .
(٦) لم أعرف قائله ، والشاهد : أن الكلم : جمع كلمة اصطلاحا .

وقوله :

أخشى فضاضـــة عم أو جفـــاء أخ
وكنت أخشـــى عليهـــا من أذى الكلم (١)

وقـــوله :

غراء أكمـــل من يمشـــى على قـــدم
حسنا وأملح مـــن حاورته الكلمـــا (٢)

ـ اسنادا = : مفعول تضمن ، وهو كما حده المصنف (٣) : تعليق خبر بمخبر عنه أو طلبا بمطلوب. وتعقبه أثير الدين (٤) بخروج بعض الانشائيات كالنداء والقسم وألفاظ العقود وغيرها. وأجاب ابن قاسم (٥) : بأنه خبر وضعا انشاء بحسب العروض .

وقيل : (٦) في حده : نسبة أحد الجزءين الى الآخر ، قصدا لافادة المخاطب .

وقال بعض أصحابنا : ضم شيء الى شيء على وجه استقلال الفائـــدة بمجموعها . وقال الرضى: (٧) هو أن يخبر في الحال أو الأصل بكلمة أو أكثر عن الاخرى على أن يكون المخبر عنه أهم (٨) ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ، فخرج بالاخبار النسبة الاضافية والواقعة بين التوابع ومتبوعاتها ، وأراد بفى الحال نحو : قام زيد وزيد قائم . وقال في الاصل ليشمل الاسناد في الكلام الانشائى كبعت ، وأنت حر ، وفي الطلبى نحو ، : هل أنت قائم ، وليتك أو لعلك قائم ، وكذا نحو : اضرب ، لاخذه اتفاقا من تضرب ، وقياسه / لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية مخفف بحذف اللام وحرف المضارعة ، لكثرة الاستعمال ، بدلالة قولك فيما لم يسم في المخاطب لتضرب ، وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل (٩) استعماله لهما ، وقال : بكلمة كما في : زيد قائم / أو أكثر ، ليعم نحو : زيد / أبوه قائم ، وزيد قائم أبوه ، واحترز (كما قال) (١٠) : بكون أهم ما يخبر عنه عن كون الفعل خبرا أيضا عن واحد

---

(١) لم أعرف قائله ، والشاهد : مثل سابقه .
(٢) لم اعرف قائله ، والشاهد : مثل ماسبق .
(٣) انظر شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨ » .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٣ » .
(٥) وعبارة ابن قاسم جـ ١ ص ٥ : وقد يعتذر عنه ـ أي ابن مالك ـ بأن نحو ذلك واحد في الحد باعتبار أصل الوضع ، فإن بعت ونحوه انما وضع خبراً .
(٦) حكاه ابن قاسم في المرجع المذكور .
(٧) في شرح الكافية « جـ ١ ص ٨ » .
(٨) في « جـ : أعم ما يخبر .. الخ .
(٩) في « جـ : مما أقل استعماله .. الخ .
(١٠) « كما قال » ساقط من « أ ، ب » .

من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا أمامك يوم الجمعة ضربة ، وضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة ، فان المرفوع في الموضعين أخص (بالفعل) (١) وأهم بالذكر من المنصوبات ، كما سيرد في باب المصدر .

وعلى كل فقد احترز عن المفرد ، وما لا اسناد فيه كعندك ، وخير منك وغلام زيد وزيد الخياط صفة ، فلا يسمى شيء منها كلاما ، بل تركيبا مفيدا .

وقال المصنف : اسنادا ولم يقل : اخبارا ، لشمول الاول للنسبة في الكلام الخبرى والطلبى والانشائى (٢) .

وقد زعم بعض : أن اللفظة المفردة وجودا او تقديرا قد تقع كلاما اذا قام مقام الكلام ، جاعلا من ذلك أحرف الاجابة كنعم ، وبلى ، ولا ، وبجل .

ورد بأن هنا جملا مقدرة ، لأن الأصل اذا قال : نعم جوابا لقائل : « هل خرج زيد » نعم خرج زيد ، وجوابا بلا ، لم يخرج ، وببلى جوابا لقائل : « ألم تضرب زيدا » بلى ضربت زيدا ، لتصريحه بذلك أحيانا بعد هذه الحروف ، كقول ذى الرمة :

تقول عجوز مدرجـي متروحا ٭ على بابهـا من عند أهلي وغاديا (٣)

أذو زوجة بالمصر أم ذو خصـومـة
أراك لهـا بالبصرة العـام ثاويـا

فقلت لهـا لا إن أهـلي جـيرة
لأكثبـة الدهنـا جميعـا وماليـا

ومـا كنت مذ أبصرتنـي في خصومـة
أراجـع فيهـا يابنـة القـوم قاضيـا

فقوله : ان أهلي جيرة البيت بمنزلة لست ذا زوجة بالمصر ، كما أن قوله وما كنت البيت بمنزلة لست ذا خصومة .

---

(١) « بالفعل » ساقطة من « ج » .

(٢) قال الرضي في الكافية في هذا المقام جـ ١ ص ٨ : وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار ، لانه أعم ، اذ يشمل النسبة التى في الكلام الخبرى والطلبى والانشائى .

(٣) هذه الابيات من قصيدة قالها ذوالرمه في مدح بلال بن أبى بردة ، وقال المبرد في الكامل : ومن أحسن ما أمتدح به ذو الرمة بلالا : وذكر ثمانية أبيات من القصيدة . وقد رويت بروايات مختلفة .
وفي البيت الاول شاهد آخر ، وهو كون « مدرجى » مصدراً بدليل نصبه الحال ، وهو قوله : متروحاً « ذكر هذا ابن جنى في المحتسب .
راجع : الكامل للمبرد جـ ٢ ص ٥٤ – المحتسب جـ ٢ ص ٢٦٦ – شرح شواهد المغنى ص ١٣٩ – ديوانه ص ١٣١١ .

وتعقبه أثير الدين (١) : بأنه ليس تصريحا حقيقيا ، انما ذلك من حيث المعنى ، لعدم تصريحه بالجملتين المقدرتين بعد الحرفين ، وانما أتى بدليل انتفاء الامرين ، من كونه ذا زوجة ، وكونه ذا خصومة ه ، ومثله لابن هشام في مغنية (٢).

قلت : لا نسلم أن هناك تقديرا رأسا ، لأن القائم مقام الشيء بمنزلة ذلك الشيء حكما فلا تقدير .

ثم قال (٣) : ومما يدل على التقدير عمل أفعال تلك الجمل المحذوفة في تابع وحال نحو : ألم تضرب زيدا ، فتقول : بلى وعمرا ، عطفا على المحذوف (من) (٤) بلى ضربت زيدا وعمرا ، وكذا قوله سبحانه : « أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين » (٥) أى بلى نجمعها قادرين .

قلت والخصم لا يسلم التقدير في شيء من ذلك ، بل يرى حرف الاجابة نفسه العامل ، لنيابته مناب تلك الافعال معنى ، فأعطى حكمها عملا ، وكم لذلك من نظير في كلامهم ، فصح زعم الزاعم ، كما أسلفنا الاشارة الى ذلك في بعض منازعات الدماميني عند قول المصنف : — أو منوى معه كذلك — (٦)

— مفيدا = : أخراج لما ليس كذلك ، مما تضمن اسنادا نحو : النـــار حارة ، والماء فوق الارض ، وتكلم رجل ، فلا يسمى اصطلاحا كلاما ، وان سميه لغة .

وقد مر عن سيبويه (٧) تصريحا عدم اطلاقه الا على الجمل المفيدة ، كمـــا نقله عنه المصنف محتجا على دعواه عليه بما ألقى عليك فيما مر من قوله : وذكر

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٩ » بتصرف .

(٢) وكلامه في باب « أم » جـ ١ ص ٤٣ و ٤٤ : مسألة : أم المتصلة التي تستحق الجواب انما تجاب بالتعيين لانها سؤال عنه ، فاذا قيل : أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب : زيد أوقيل : عمرو ، ولا يقال : لا ، ولا نعم ، فان قلت : فقد قال ذو الرمة كقول عجوز ... قلت : ليس قوله : « لا » جوابا لسؤالها ، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الامرين ... ولهذا لم يكتف بقوله : « لا » ... الخ .
وقال الدماميني في كتابه المنصف من الكلام جـ ١ ص ٩١ بعد نسبة الكلام المنسوب لابن هشام لابن عصفور في شرح الجمل : قلت : وظاهر كلامهم أن «لا» في كلام ذى الرمة هى الجوابية أخت «نعم» ولوقيل إنها الناهية ، والمعنى . لا تظنى ما ذكرت من أنى متصف بأحد دينك الامرين وحذف الفعل المنهى عنه لقرينته قوله : ان أهلى .. الخ لكان حسنا ، واندفع السؤال بذلك لابتنائه على أن «لا» هوالجوابية .. الخ .
وعلى هذا الرأى بطل تعقب الاثير ، وما قاله ابن هشام .

(٣) أى الاثير في المرجع الســابق .

(٤) «من» ساقطة من « جـ » والذى فيها : « وبلى ... الخ » .

(٥) ســورة القيامة ، آية : ٣ .

(٦) انظر « ص ١٥٣ » .

(٧) انظر « ص ١٦٥ » .

المصنف اذ اورد قول سيبويه : وأعلم . . . الخ.

قال أثير الدين (١) : ولا دليل فيه لاطلاقه الكلام على الجمل أعم من أن تتضمن = اسنادا مفيدا أولا ، قال : وما أظن أحدا يمنع ، قال زيد : النار حارة ، ولا قال زيدا الجزء أقل من الكل .

قلت : وأنت خبير بأن المصنف لا يسمى نحو المثالين كلاما ، فكـذا حكايته استنادا الى تصريح سيبويه وغيره بذلك ، وعملا بما يقتضيه كلامه في أماكن كثيرة في كتابه كالمورد (عنه) «٢» سالفا أنه لا يحكى « بقلت » الا ما كان كلاما معنيا به الجمل المفيدة ، كما رشحه تمثيله في بعض المقامات : بهذا عبدالله معروفا ، لا مطلقا كما فهمه الاثير ، بل قد صرح هو نفسه عنه أن ليس حقيقة الا في الجمل المفيدة ، وحينئذ فالمحكى والحكاية سواء ، اللهم إلا أن تكون الحكاية تعجبية فتنفيد بأن منع ذلك مما لا يصار اليه بوجه ، وقد عرفت بهذا عدم ترادف الكلام والجملة عند المصنف ، كما يراه صاحبا اللباب (٣) والمفصل (٤) ، وهو ظاهر كلام الحاجبية (٥) ، لاكتفائهم في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا دون تقييد فكونه مقصودا لذاته كما صنع المصنف ، فهو عنده أخص .

---

(١) أنظر التذييل جـ ١ ص ١٠ نقل بتصرف ، وعبارته : ولا دليل في ذلك على دعوى المصنف على سيبوية ، لانه أطلق الكلام على الجمل والجمل أعم ... الخ .

(٢) «عنه» : ساقطة من «ب» .

(٣) وعبارته كما ذكرها عصام في حاشيته على الفوائد الضيائية ص ٢٦ : «ثم انه قد يجيء بهما التأليف على وجه الاستدلال ، هو تركيب الكلمتين أومايجرى مجراها ، بحيث يفيد السامع ويسمى كلاماً وجملة .

(٤) وعبارة الزمخشرى «ص ٦» : «والكلام هو المركب من كلمتين أسند احداهما الى الاخرى وقال ابن يعيش في شرح المفصل جـ ١ ص ٢٠ : «إعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، ويسمى الجملة .

(٥) وعبارة ابن الحاجب في ص ٢ : «الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد .. الخ .
وقال الرضى في شرحه جـ ١ ص ٨ : والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها أولا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجملة فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول ... والكلام ماتضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس .
وقال ابن هشام في المغنى جـ ٢ ص ٣٣ شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها والصواب أنها أعم منه – أى الكلام – اذ شرطه الافادة بخلافها .. الخ .

وفي شرح الملاجامى (١) : ليس المراد بالاسناد عند النحاة الا المقصود لذاته وعليه فيندفع اعتراض اثير الدين (٢) ليس الكلام إلا أخص .

ثم قال الأثير : (٣) وكان بعض من عاصرناه يقول : العجب لهؤلاء النحاة يذهبون الى أصدق القضايا ، فلا يرونها كلاما نحو : النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ، والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان ، والكل أكثر من الجزء ، والواحد نصف الاثنين ، ويلزمهم اذا شرحوا المفيد بافادة السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام اذا طرق سمع الانسان فأفاده شيئا ، ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه أولا أن لا يسمى كلاما ، باعتبار الطرق الثاني اذ لم يفد غير مفاد الاول ، فيكون الشيء الواحد كلاما غير كلام بحسب الافادة وعدمها ، وهو خلف قلت : / ولا غرو في كون للشيء الواحد حكمين متباينين لاعتبارين ، وانما الخلف في الحكم عليه بحكمين / أو أحكام مع اتحاد اوصافه ، وعدم اعتوار الاعتبارات اياها.

وقد نوزع المصنف ايضا بأن أمثال هذه الأخبار وكل خبر كلام ، فمثل هذا كلام ، والجزم بصدقة بحسب خصوصية المادة لا يدفع احتمال الصدق والكذب بحسب الخبر من حيث (هو) (٤) ، وكونه معلوما لكل أحد غير مناف افادته ، لأن الضرورى حين التكلم غير حاصل عند المخاطب ، وأيضا فأمثال هذه الضروريات

عائدا الى المحسوس بأحد الحواس ، فيفيد الاخبار بشيء منها باعتبار فاقد ذلك الحس المدرك به هذا الضرب من المحسوسات ، فيكون كلاما ، وليس من شرط الكلام إفادته عند كل أحد ، فان المفيد لبعض دون بعض كلام قطعا.

ـ مقصودا = : قال المصنف(٥) : اخراج لحديث الساهى ، والنائم ، ومحاكاة بعض الطيور للانسان ، ومراجعة بعض الاصداء في بعض الامكنة الخالية ،

---

(١) وعبارته ص ٢٦ : واعلم أن صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف أى ابن الحاجب - أيضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته ، ومن جمله أخص قيده ... وفي بعض الحواشى أن المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته ، وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا أخص من الجملة .

وقد رد عصام على ما في الحواشى المدعى بقوله : « ونحن نقول : مما يدل على أن الكلام عنده - أى ابن الحاجب - كالجملة ، ويكذب مافي الحواشى أنه قال المصنف في بحث حرفي الاستفهام والنفي : أن لهما صدر الكلام لانه يقتضى كون « قام ابوه » في « زيد أقام ابوه » كلاما عنده ، والا لا يصح قوله : لهما صدر الكلام .

(٢) في « أ ، ب : انه ليس الكلام ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠ و . » بتصرف .

(٤) « هو» ساقطة من « جـ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٦ » .

ومعتمده في اعتبار هذا الفصل قول ابن عصفور في بالوضع في قول (١) زائد في الحد أنه القصد يقال تكلم ساهيا أو نائما ومعلوم عدم وضعهما الفاظهما للافادة ولا قصد لها ، فلم يقيد بالوضع .

وقال الامام أبو الحسن على بن محمد بن على الكتامى الشهير بابن الضائع بالضاء المعجمة والعين المهملة : لا ينبغى ما ذهب اليه المتأخرون (من) (٢) أن كلامهما والمجنون مفيد غير أنه بغير الوضع ، لعدم افادته بوجه ، فلو قال النائم مثلا زيد قادم ووافق ذلك قدومه ، فالفائدة من مشاهدة القدوم لا من الاخبار . وانما يمكن التحرز بالمفيد بالوضع مما ليس مفيدا الا بالعرض ، نحو : قام غلام زيد لافادته مفهومين : ما وضع له اللفظ من إخبار عن الغلام ، وما ليس موضوعا له من تملك زيد للغلام ، فهو المفيد من غير وضع ، ومنه احترز القائل بالوضع ه.

فأفاد عدم اشتراط قصد المتكلم افادته ، وانما يشترط كونها على الهيئة التركيبية الموضوعة في لسانهم ، وكثير لم يعتبر سوى التركيب الاسنادى دون اشتراط افادة أو قصد .

وتعقب قول المصنف : ومحاكات بعض الطيور أثيرالدين (٣) بقوله : صدر الحد ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا ، وانما هى محاكاة أصوات لانطق بكلام وأما مراجعة الاصداء فسماع كلامك ، اذ لا متكلم غيرك ، فلا موضع للاحتراز.

ـ لذاته = : لا لغيره كجملة الصلة ، والمضاف اليها ، كجاء الذى وجهه حسن ، وقمت حين قمت فليس كلاما بل جزء كلام .

قال أثير الدين (٤) : ولم أر هذا القيد لأحد غيره ، وتمكن المنازعة فيه من وجهـــين .

أحدهما : أنه كلام بدليل اشتراطهم الخبرية في الصلة احترازا من الأمر والنهى والاستفهام والترجى وغيرها مما ليس خبرا . وفسروا الخبرية بالمحتملة الصدق والكذب ، والخبر أحد أقسام الكلام فثبت أنها كلام ، سيما على رأى من لا يشترط (سوى) (٥) التركيب الاسنادى .

---

(١) في « جـ » : في قوله وما عداها بدون هاء وفي العبارة : أبهام ، ولعل الصواب في قوله زائدة ... الخ . وعبارة ابن عصفور كما نقلها الاثير : معنى بالوضع بالقصد ... الخ .
انظر التذييل جـ ١ و ١١ .
أما عبارته في المقرب جـ ١ ص ٤٥ : الكلام أصطلاحا : هو اللفظ المركب وجودا أوتقديراً المفيد بالوضع ، وأجزاؤه ... الخ .

(٢) « من » ساقطة من « جـ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١١ و . « نقل بالمعنى .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) « سـوى» ساقطة من « جـ » .

الثاني : أن ينازع في تضمن جملة الصلة اسنادا مفيدا مقصودا حتى يسوع الاحتراز بلذاته منها ، لأنها جزء الأسم ، ولم ينتهض كونها من قبيل الكلمة ، وانما هى والموصولة كلمة ، فمعنى جاء الذى قام جاء القائم / فهى جزء من المفرد ، وأما المضاف ففى تقدير المفرد ، فمعنى قمت حين قمت : حين قيامك ، فالصورة اسنادية والمعنى على التركيب — التقييدى (١)ه.

قلت : أما الأول فقد شرطه فيه غيره كما مرت الاشارة اليه في فصل الافادة أن كل خبر كلام وهاتان الجملتان كذلك فتسميان كلاما ، ويمكن الجواب بالقدح في خبريتهما بعدم استقلالهما دون ما وصلت به الاولى وأضيف الى الثانية ، ولو سلم فلا نسلم الكبرى وهى : أن كل خبر كلام بل بعضها ليس كلاما ، وهى هاتان ، وكذات الاسناد في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل ، وفي الصفة وفي الجملة القسمية ، لأنها لتوكيد جواب القسم وفي الشرطية ، لأنها قيد في الجزاء ، فجزاء (٢) الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الشرطية والقسمية .

وأما الثاني : فلأنا لا نسلم كون الموصول بها من قبيل الكلمة ، بل من قبيل الجمل ، والا لم يشترطوا فيها الخبرية ، ولا راجعا منها الى الموصول ، فكيف يتسافل بها لشدة ارتباطها بموصولها وقوة لصوقها به إلى أن لاتنتهض أن تكون كلمة.

وأما كون المضاف اليها في تقدير المضاف المفرد فذلك شأن عامة ذوات المحال من الجمل ، فلا خصوصية للمضاف اليها بذلك ، وكون المعنى / على التركيب التقييدى غير قاض بكونها من قبيل الكلمة وان انخرم بذلك جمهور الجمل . وقد حد أصحابنا الكلام بحدود .

فقال أبوبكر بن طاهر : هو أى الكلام : مفيد متألف من الكلم ، والخضراوى

---

(١) وأنا أرى في كلام الاثير تناقضا ، في المنازعة الاولى ادعى أن جملة الصلة كلام وبرهن على ذلك باشتراطهم الخبرية في ذلك ، وفي المنازعة الثانية نفى كون الصلة جملة ، وبرهن على أنها جزء من الاسم .
لقد قال الرضى في شرح الكافية جـ١ ص ٨ : وكان على المصنف — أى ابن الحاجب — أن يقول بالاسناد الاصلى المقصود ما تركب به لذاته ، ليخرج بالاصلى اسناد المصدر ... وليخرج بقوله المقصود ماتركب به لذاته : الاسناد الذى في خبر المبتدأ في الحال أو في الاصل ، وفي الصفة والحال ، والمضاف اليه ، اذا كانت كلها جملا والاسناد الذى في الصلة .
وقال قبل ذلك في نفس الصفحة : فقولنا أن يخبر : احترازاً عن النسبة الاضافية ، والتى بين التوابع ومتبوعاتها وسبق أن ذكرت للرضى الفرق بين الجملة والكلام . انظرص١٧١هامش٥.
(٢) ذكرت ذلك الرضى « جـ ١ ص ٨ » وقد نازعه السيد الجرجانى بقوله : وأما جواب الشرط ففيه بحث ، والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده ، لأن الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التى بينهما لا بالنسبة التى بين طرفي الجزاء ... الخ .

ما قام من (مسند)(١) ومسند اليه واستقل بمعناه ؛ وأبو اسحاق بن ملكون (٢) : ما ألف من مفرد الكلام ، وأفاد معنى من المعانى التى ألف الكلام لها ، والجزولى (٣) وابن عصفور (٤) ، وهو من أجزد ما حد به : اللفظ المركب المفيد بالوضع.

قال المصنف(٥) : وزاد بعض العلماء : اتحاد الناطق ، احترازا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلا / أو مبتدأ ، والآخر فاعل الفعل أو خبر المبتدأ ، لا شتمال مجموع النطقين على ما أشتمل عليه مثله اذا نطق به واحد، وليس كلاما ، لعدم اتحاد الناطق ، لأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحد. ولمستغنى عن هذه الزيادة جوابان :

أحدهما : أن يقول : لا نسلم أن ليس مجموع النطقين كلاما بل كلام ، لاشتماله على قيود الكلام المعتبرة ، وليس اتحاد الناطق معتبرا ، كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا واحدا ، لو اصطلحا على أن يكتب أحدهما زيد والآخر فاضل كان المجموع خطا ، فكذا لو نطق احدهما بأحدهما والآخر بالآخر وجب الحكم على المجموع بالكلامية .
ولا (٦) يلزم صدور عمل واحد من عاملين ، لأن المخبر (عنه) (٧) (غير) (٨) المخبر به (٩). ولا يقال : لو كان كلاما كالصادر من ناطق لتساويا حكما فيرتب على نطقهما ما يرتب على نطق الواحد من

---

(١) « مسندى» ساقطة من « ج » .

(٢) هو ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمى الاشبيلي أبواسحاق . قال السيوطى : قال ابن الزبير : استاذ نحوى جليل . روى عن أبى الحسن شريح ، وابى مروان بن محمد وأجازله القاسم بن بقي ، روى عنه بن حوط الله ، وابن خروف ، والشلوبين ، له من المؤلفات شرح الحماسة ، النكت على تبصه الصيمرى وخلافه . توفي عام (٥٨٤) انظر البغية ج ١ ص ٤٣١ – هدية العارفين ج ١ ص ١٠ انباه الرواه ج ٤ ص ١٩٠

(٣) هو : عيسى بن عبدالعزيز بن « يللبخت » بن عيسى بن « يوماريلى » البربرى المراكشى «اليزدكتنى» ابوموسى الجزولى .
قال السيوطى : «وجزولة» : بطن من البربر . لزم بن برى بمصر لما حج وعاد ، فتصدر للاقراء بالمرية ، وأخذ عنه العربية جماعة منهم : الشلوبين ، وابن معط ، وكان اماما فيها لا يشق له غباره ، توفي عام (٦٠٧) .
من تآليفه : شرح اصول ابن السراج ، مقدمة في النحو تعرف بقانون الجزولى – شرحها .
انظر : « البغية ج ١ ص ٢٣٦ – هدية العارفين ج ١ ص ٨٠٧ » .
وفيات الاعيان ج ٣ ص ٤٨٨ – الشذرات ج ٥ ص ٢٦ » .

(٤) انظر : « المقرب ج ١ ص ٤٥ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦ » بتصرف .

(٦) في « ج : ولا يسلم صدور ... الخ » .

(٧) « عنه » ساقطة من «ب » .

(٨) « غير» ساقطة من « ج » .

(٩) في « ج : مخبر به ... الخ » .

إقرار وتعديل وتخريج وقذف . لأنا نقول : ترتيب الحكم على الكلام يمنع كلاميته ضرورة أن بعضه صريح وبعضه غير صريح ، ونطقهما من الثاني ، لعدم علم السامع بارتباط أحد جزءيه بالآخر علمه بذلك من نطق الواحد .

الثاني : أن كلا من المصطلحين متكلم وانما اقتصر على كلمة واحدة منهما اتكالا على نطق الآخر بالأخرى ، لاستحضار معناها في ذهنه فمجموع ذلك المعنى والكلمة المنطوق بها كلام ، كما يسمى كلاما قول من رأى شبحا فقال زيد أى المرىء زيد .

وفي شرح الخلاصة (١) لا بن قاسم وأقول : ان صدور الكلام من ناطقين غير متصور ، لاشتماله على الاسناد ، ولا يتصور الا من واحد ، فكل من المتكلمين متكلم بكلام كما أجاب به ثانيا .

قلت : وقد أوهم الدماميني أن ذلك من مباحثه فقال (٢) : قلت : وفي الوجه « الاول » (٣) تسليم تصور الكلام من اثنين ، وهو غير متصور البتة ، ضرورة اشتماله على نسبة أحد طرفيه الى الآخر ، والنسبة أمر نفساني لا تقبل التجزى ولا تقوم الا بمحل . ثم قال (٤) ترشيحا للايهام : وأظن ابن قاسم ذكر هنا الاعتراض في شرح الخلاصة . ثم قال : ولا أكاد أقضى العجب من الشيخ جمال الدين عبدالرحمن الأسنوى (٥) الشافعي حيث أورد المسألة في الكوكب الدرى الموضوع

---

(١) « جـ ١ ص ١٨ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٩ ظ » .

(٣) الاول ساقط من « جـ » .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) هو : عبدالرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن ابراهيم الاموى الشيخ جمال الدين أبومحمد الاسنوى الفقيه الشافعي الاصولى النحوى العروضى ، كذا قال السيوطى في البغية ، وقال : قال في الدرر : ولد في العشر الاواخر من ذى الحجة سنة أربع وسبعمائة باسنا .
وأخذ عن القطب السنباطى ، والجلال القزوينى ، والتقى السبكى وغيرهم وعن الاسنوى حدث ولا حرج ، بحر من العلم زاخر لا ساحل له ، ودين وتقى لا نظير له . وتصانيفه لا تحصى توفي عام (٧٧٢) . أنظر : البغية جـ ٢ ص ٩٢ – هدية العارفين جـ ١ ص ٥٦١ »
وعبارة الاسنوى في الكتاب المذكور – مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤ نحو ورقة ١٧ : مسألة : الكلام هل يشترط فيه أن يكون من ناطق واحد ، فيه مذهبان ، الصحيح – كما قاله شيخنا في الارتشاف انه لا يشترط ، اذا علمت ذلك فمن فوائده : ما اذا كان له وكيلان ، أو وصيان مستقلان ، فنطق احدهما بلفظ وكمله الآخر ، أوكان وكيل واحد ، فنطق بذلك ، وكمله الموكل ، كما لو وكله بطلان زوجته ، فقال الوكيل : أنت ، وقال الموكل : طالق .
ومنها : اذا قال : لى عليك ألف ، فقال المدعى عليه الا عشرة ، أو غير عشرة ، ونحو ذلك ، فقال في التتمة : المذهب انه لا يكون مقراً بالباقى ومدرك الخلاف ماقلناه ، وعلل في التتمة عدم الاقرار بأنه لم يصدر منه الا نفى بعض ما قاله خصمه ، ونفى الشيء لا يدل على ثبوت غيره ، ولم يعلل الوجه الآخر ... الخ .

لتنزيل الفروع الفقهية على الأحكام النحوية ، فرتب على اختلافهم في هذه القاعدة أنه لو وكل وكيلين بطلان زوجته فقال أحدهما فلانة والآخر طالق. فقال ان بنينا على اشتراط اتحاد الناطق لم يقع طلاق وإلا وقع ، وقد علمت استحالة/الوجه الاول فكيف ينبني عليه حكم شرعي فتأمله ه .

قلت : والمسألة منصوصة لبعض أئمة الاصول ، ومن ثم قال المصنف : وزاد بعض العلماء ، ولم يقل بعض النحاة ، لأن هذه المقالة كما قال أثير (١) الدين « لا تؤثر » (٢) عن (٣) نحوى ، وحينئذ فلا وجه للتشنيع والتهويل بايرادها في ذلك الكتاب مع تقرير الخلاف في ثبوته من أرباب ذلك العلم الذى هو مدار بناء الفروع الفقهية قبل عصر الأسنوى بدهور مع أن الراجح أيضا عند علماء العربية عدم اشتراط الاتحاد في كينونيته (٤) كلاما ، ومما يدل على كلاميته قضية امرىء القيس والتوم اليشكرى .

قال أبو عمرو بن العلاء (٥) كان امرؤ القيس ينازع من يدعى الشعـــر ، فنازع التوم فقال : ان كنت شاعرا فكمل (٦) أنصاف ما أقول وأجزها ، قال نعم ، فقال : امرؤ القيس :

أما ترى بريقــا هــب وهنــا

فقال التوأم :

كنــار مجـــوس تستعـــر استعـــارا (٧)

---

(١) وعبارته في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٣ وانما قال المصنف وزاد بعض العلماء ولم يقل : وزاد بعض النحويين ، لأن هذا القول لم ينقل عن نحوى فيما نعلم ، وانما قاله بعض من تكلم في علم الاصول ، فلذلك قال بعض العلماء ولم يقل بعض النحويين .

(٢) « تؤثر » ساقط من (جـ) .

(٣) في « جـ : على نحوى ... الخ . » .

(٤) في « جـ : في عدم كينونيته ، ومما ... الخ » .

(٥) قال ابن الأنبارى : هو العالم المشهور في علم القراءة واللغة العربية وكان من الشأن بمكان ، واسمه « زيان » واختلفوا في اسمه اختلافا كثيراً ومنهم من قال اسمه : كنيته ، أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثى ، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصرى ، والخليل بن أحمد ، واليزيدى توفي عام (١٥٤ – وقيل : ١٥٩) .

انظر : النزهة : ص ٢٤ – الانباه جـ ٤ ص ١٢٥ – البغية جـ ١ ص ٢٣١ .

(٦) في « جـ : فسلط .. الخ بدل فحل ، وفي اللسان : فسلط .. الخ .

(٧) قال صاحب اللسان بعد البيت بتمامه : قال ابن برى : صدر البيت لامرىء القيس ، وعجزه للتوم اليشكرى ، وروايته : أصاح أريك .. البيت . ونسب البيت بتمامه لامرىء القيس في الكتاب « ونقل قصة هذه الا بيات الاعلم في ديوان امرىء القيس . عن الاصمعى عن أبى عمرو ابن العلاء . وقال الشنقيطى في هامش شواهد المغنى للسيوطى : صوابه : أنه نازع الحارث ابن التوام ، وقال ابن رشيق في العمدة : إن التوم اليشكرى اسمه : الحارث ابن قتاده . وكذلك قال ياقوت في معجمه . وفي البيت الاول شواهد أخرى : كتصغير « بريقا » وترك صرف « مجوس » .

راجع : « الكتاب جـ ٢ ص ٢٨ – ديوانه ص ٢٩٦ – اللسان جـ ٨ ص ٩٨ . ، العمدة جـ ١ ص ٢٠٢ – معجم ياقوت جـ ١ ص ٩٧٦ – شواهد المغنى ص ٢٥ – المقرب جـ ٢ ص ٨١ » .

فقال امرؤالقيس :

أرقـــت له ونـــام أبوشريـــح

فقال التوأم : (١)

اذا ما قلـــت قـــد هـــدأ استطارا

فقال امرؤ القيس :

(٢)

كأن هـــزيزه بـــوراء غيـــب

فقال التوأم :

(٣)

عشار ولـــه لاقت عشـــارا

فقال امرىء القيس :

فلمـــا أن عـــلا كتفاى أضـــاخ

فقال التوأم :

وهـــت أعجـــاز ريقـــه فحـــارا (٤)

فقال امرؤ القيس :

فلم يـــترك بذات السر ظبيـــا (٥)

فقال التوأم :

ولم يـــترك بجهلتهـــا (٦) حمـــارا (٧)

فكل من البيتين الثالث والرابع كلام وهما من ناطقين ، وكل نصف مفتقر الى الآخر بحيث لا يستقل النصف كلاما ، لأن خبر « كان » من قول امرىء القيس هو عشار من قول التوأم ، وجواب « لما » من قول امرىء القيس « وهت » من قول التوأم.

ونظير ذلك قصة جرير والفرزدق حين أنشد عدى بن الرقاع بعض الملوك قولـــه :

---

(١) في « جـ : هذا ماقلت .. الخ .
(٢) في « جـ : بدراء غيث .. الخ .
(٣) في «ب : عشار له لاقت .. الخ .
(٤) في « جـ : وقعة فجار .. الخ .
(٥) في « جـ : امر خيب .. الخ .
(٦) في « جـ : بجملتها .. الخ .
(٧) قال صاحب اللسان جـ ٨ ص ٩٨ : تفسير الابيات الرائية : هب وهنا : الوهن بعد هده من الليل ، وبريقا : تصغيره تصغير التعظيم كقولهم : دويهيه ، يريد أنه عظيم بدلالة قوله : كنار مجوس ... لانهم كانوا يعبدونها ، وقوله : أرقت : أى سهرت من أجله واستطارا : انتشر ، وهزيزة : صوت رعده وقوله بوراء غيث : أى بحيث اسمعه ولا اراه وقوله عشار وله : أى فاقدة أولادها ، فهى تكثر الحنين لاسيما اذا رأت عشاراً مثلها ، و .. وأضاخ : اسم موضع ، وكنفاه : جانباه ، وقوله : وهته اعجاز ريقه : أى استرخت اعجاز هذا السحاب ، وزين المطر : اوله ، وذات السر موضع كثير الظباء والحمر فلم يبق هذا المطر ظبيا به ولا حماراً الا وهو هارب أو غريق ، والجهلة : ما استقبلك من الوادى .

يزجي أغن (١) كان ابرة روقه

واشتغل الملك عن بقية البيت فأمسك عدى فقال الفرزدق لجرير ما ترى عديا يقول (قال جرير) «٢»

قلم أصاب من الدواة مدادها

ثم استمع الملك فقال عدى :

يزجي أغن كان إبرة روقه * قلم أصاب من الدواة مدادها (٣)

فتعجب الفرزدق من إتمام جرير ، وما هو الا لاستحضاره المعنى ذهنا ، وكذا قصة زهير مع ابنه كعب رضى الله عنه في استخباره اياه هل يجيد الشعر ؟ فأنشأ زهير يقول بيتا ، ويقول كعب آخر متعلقاً بالاول مناسبا له ومجاريا حتى نظما أبياتا ولا يكاد أحد يدفع عن مثله اسم الكلام لصدوره عن ناطقين.

تنبيــه :

المؤتلف كلاما : فعل وفاعل ، وفعل وما لم يسم فاعله ، واسمان مبتدأ وخبر ، واسمان (٤) ليسا كذلك ، كنزال وشبهها ، واسمان مع حرف نحو أقائم الزيدان واسمان دون حرف / نحو : قائم الزيدان على رأى أبى الحسن واسم وحرف (٥) على مذهب ابى على في النــداء نحــويا زيد ، وحرف ومــا هو في تقدير الاسم وهما اما أنك منطلق بفتح « أن » وزعم ابن خروف (٦) أنه من باب يازيد ، على قول أبى على .

---

(١) في « ج : أغر .. الخ بالراء .

(٢) « قال جرير » ساقط من « ج » .

(٣) هذا البيت من قصيدة مدح بها عدى ابن الوليد بن عبدالملك ، و« يزجي » يسوق ، والاغن : الذى فيه غنة ، وهي : صوت يتردد بين اللهاة والانف . والروق : القرن ، وابرته : رأسه .

راجع : « أسرار البلاغة لعبدالقاهر ص ١٢٣ — اللسان ج ٩ ص ٧٤ » .

(٤) في «ب : وليسا كذلك .. الخ » .

(٥) في « ج : واسم وفعل على .. الخ » .

(٦) هو على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين أبوالحسن بن خروف الاندلسى النحوى . قال السيوطى حضر من اشبيلية ، وكان اماما في العربية ، محققا مدققا ، ماهراً مشاركا في الاصول ، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب ، توفي عام ٦٠٩ أو ٦١٠ أو ٦٠٥ .
وفي هدية العارفين : « له من الكتب تبرئة أئمة النحو عما نسب اليهم من الخطأ والسهو ، الرد على أبى زيد السهيلى . شرح جمل الزجاجى في النحو ، مفتح الا بواب في شرح غوامض الكتاب لسيبويه في النحو .
انظر : البغية ج ٢ ص ٢٠٣ — معجم الادباء ج ١٥ ص ٧٥ — الهدية ج ٢ ص ٧٠٤.

ورد بأن « أن » وان كانت في تقدير مفرد فان الكلام مسند ومسند اليه ، وتقع « أن » في موضع المفعولين . ومن فعل واسمين على مذهب جماعة نحو : كان زيد قائما ، لعدم استغناء الاسم عن الخبر هنا ، و « كان » (١) عنهما .

ورد بجواز حذف «كان» دون معمولها .

ـ الاسم كلمة = : جنس يشمل الثلاثة ، وتصدير الحد به اخراج لما يقع موقع اسم ، مثل : ان ومعموليها ، قاله المصنف ، واعترضه بما مر أثير الدين (٢) من أن الاجناس لا تورد (٣) للاخراج ، وانما ذلك شأن الفصول .

ـ يسند ما = : الحكم الذى هو ـ لمعناها = : أى مدلولها ـ الى نفسها = : أى لفظها ، كزيد عاقل ، حيث أسند (٤) العقل الذى هو لمدلول زيد الى لفظ زيد وأجرى عليه ، وانما هو من حيث المعنى لمدلوله ـ أو = : يسند ـ لنظيرها = : أى موافقها معنى ونوعا كأسماء الافعال اذ لا يسند ما لمعناها الى نفسها من حيث لا يخبر عنها ، ومع ذلك فهى أسماء ، لأسناده لنظيرها . « فصة » اسم من حيث الاسناد الى نظيره ، نحو السكوت حسن .

ففى شرح الدمامينى (٥) : كذا قال المصنف وتبعه الشروح ، ولا نسلم أن السكوت نظير صه بحسب / المعنى ، وتحقيقه من كلام بعض حداق المتأخرين أن كل لفظ وضع بإزاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو أحد قسميه ، كما تقول في خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف ، فتجعل كل من الثلاثة محكوما عليه ، غير أن هذا وضع غير قصدى ، لا يصير به اللفظ مشتركا ، ولا يفهم من معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضعت لها اسماء أخر غير ألفاظها ، تطلق مرادا بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها مسماة أسماء الأفعال ، « فصه » مثلا اسم موضوع بازاء اسكت (ـ (٦) لا ينطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت ـ) الدال على طلب السكوت ، حتى يكون « صه » مع كونه اسما لاسكت كلا ما تاما ، بخلاف اسكت الذى هو فعل أمر في قولنا اسكت فعل أمر . قال (٧) : فمن أين ثبت أن السكوت نظير « صه » بحسب المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق فتفهم .

---

(١) في «ب : وكان منها .. ولعدم استغناء «كان» عن الاسم والخبر .
(٢) أنظر ص ١٤٠ .
(٣) في «ج : الاخراج ودائماً .. الخ .
(٤) في «ج : حيث استند العقل .. الخ .
(٥) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٠» وفيه وتبعه الشارحون» .
(٦) مابين المعقوفين ساقط من «ب» .
(٧) أى الدمامينى في المرجع السابق .

قلت : ولا أدرى وجه التحقيق فيما ادعاه تحقيقا مع كثرة تبجحه ووفور ترجيحه ، اذ قصاراه أن ذكر طريقة مما لأئمة العربية في أسماء الافعال لا يرادها المصنف ولا من رأى رأيه ، وهى ما عليه صاحب البسيط (١) : أنها أسماء دالة على مدلولات الافعال ، غير أن دلالتها على الزمان وضعا لا صيغة ، غير سائغ أنها أسماء لالفاظ الأفعال ، وعلى ذلك جماعة متأجرون ، وعزى لظاهر الكتاب والفارسى وجماعة وأكثر هؤلاء على أنها أسماء لمعانى الأفعال ، وبعض يراها أسماء (٢) للفعل/والفاعل ، والأول الصحيح ، وقيل : بل مدلولها ألفاظ الأفعال لا الاحداث والأزمنة ، بل دالة على دال عليها ، وقيل : ان مدلولها المصادر ، لكن دخلها معنى الطلب والأمر فتبعه الزمان ، أو معنى الوقوع بالمشاهدة ، ودلالة الحال في غير الامر فتبعه الزمان أيضا . « فصه » مثلا على الأول اسم لمعنى الفعل ، وعلى الثاني للفظ اسكت ، وعلى الثالث اسم لقولك سكوتا وعليه المصنف وموافقوه (٣).

فمن أين ساغ للدمامينى نفى ثبوت أن السكوت نظير « صه » بحسب المعنى ،

---

(١) وصاحب البسيط لم يذكره ، الشارح باسمه ، وقد وجدت في كشف الظنون « ج ١ ص ٢٤٥ » البسيط في شرح كافية ، وهو كبير ومتوسط .
وفي « ج ٢ ص ١٣٧٠ » : ضمن شراح كافية ابن الحاجب قال حاجى خليفة : وصنف السيد ركن الدين حسن بن محمد الاسترابادى الحسينى ثلاثة شروح على الكافية : كبير ، وهو المسمى بالبسيط ، ومتوسط وهوالمسمى بالوافية ، وهوالمتداول ، وصغير ، وتوفي سنة ٧١٧ .
وفي شرح الدمامينى على التسهيل « ج١ ص ٤٩ و . » : « وهو كلام نقله الواحدى في البسيط عن الازهرى . وقال في « ص ١٠٥ ظ » : « في تخريج قول ذى الرمه : حراجيج ماتنفك الا مناخة .. البيت ، وأن – « الا » زائدة أولا ، قال : قلت : قد جوزه الواحدى في البسيط في قوله تعالى : « كمثل الذى ينعق بمالا يسمع الادعاء .. الآية » .
وانظر بغية الوعاة في ترجمة حسن بن محمد الاسترابادى « ج ١ ص ٥٢١ » والذى أؤيده أن البسيط له .

(٢) في « ج : يرى أنها أسماء .. الخ .

(٣) قال ابن الحاجب في الكافية : ج ٢ ص ٦٦ « وأما تعيين أصولها . وأنها من أى شيء نقلت – أى اسماء الافعال – فنقول : النقل عن المصادر والظروف ... والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول : الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ... وبعضها انتقل من المصدرية الى اسماء الافعال نحو صه ومه ... فاذا تقرر هذا ثبت أن جميع أسماء الافعال منقولة إما عن المصادر الاصلية ، أو عن المصادر الكائنة في الاصل أصواتا ... بل التنكير راجع الى المصدر الذى داك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه .. فصه : بمعنى سكوتا ، وايه : بمعنى زيادة .
وقال أيضا : وليس ماقال بعضهم : « ان « صه » مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل ، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربى القح ربما يقول : « صه » مع أنه لم يخطر بباله لفظ أسكت ، وربما لم يسمعه اصلا .
وقال ملا جامى تعقيبا على قول الرضى المذكور في « الفوائد الضيائية ص ٢٣٢ » : « ولهذا المصنف : ما كان بمعنى الامر أو الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر والماضى ... الخ .
وبناء على ذلك فان دعوى الدمامينى عدم دلالة « صه » على السكوت غير صحيحة لان « السكون » كما تقدم هو المصدر المنقول لفظ « صه » من اسماء الاصوات إليه وحكاية الدلالة على الطلب عارضة بسبب النقل من المصدرية الى الفعلية والله اعلم .

بعد تقرر هذه الآراء الثلاثة غير استظهار (١) على دعواه الا بمجرد نقل أحد هذه المذاهب ، وهل هو الا انحاء ، وتحامل على المصنف وشروح كلامه ؟ على ضعفه عن مقاومتهم .

وقيد الاسناد بالمعنوي لكونه الخاص بالاسماء ، بخلافه باعتبار مجرد اللفظ ، فانه عام ، وأخرج بذلك الفعل والحرف ، فالاسناد اذا ضربان : معنوى ولفظى . فالأول إسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها ، كما (٢) مثل ، ويسمى وضعيا أيضا .

الثاني : اسناد ما للفظهما اليه ، كزيد ثلاثي ، وضرب فعل ماضي ، ومن حرف جر ، وهو كما (علم) (٣) صالح للأضرب الثلاثة ، بل يكون للجملة أيضا ، نحو : لا اله إلا الله كلمة توحيد .

والمحققون كابن الحاجب وشارح كلامه الرضى ، وابن هشام وغيرهم من النظار على خلاف ما عليه المصنف ، أن كلا الاسنادين (٤) من خواص الأسماء ولا يسند الى قسمي الاسم الا محكوما باسميتها ، فاذا قلت : ضرب فعل ماضي فضرب اسم مسماه لفظ « ضرب » الدال على الحدث والزمان ، وكيف يتصور بقاؤه والحالة هذه فعلا غير مشعر بحدث ولا زمن ، ولا مقتضى فاعلا محكوما على / موضعه بالرفع بالابتداء .

وفي مغنى (٥) ابن هشام : وقال بعضهم : كيف يتوهم على ابن مالك أنه أشبه عليه الأمر في الأضرب الثلاثة ؟ فكيف يتوهم ابن مالك الغلط على النحويين قاطبة في دعواهم أن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه .

---

(١) في « ج : من غير استحضار ... الخ .

(٢) وهو : زيد فاضل .

(٣) « علم » ساقطة من « ج » .

(٤) قال ابن الحاجب في شرح كافيته « ج ١ ص ٦ » : لأن وضع الاسم ليسند ويسند اليه ، ووضع الفعل ليسند ولا يسند اليه ، ووضع الحرف لمعنى في غيره لا ليسند ولا ليسند اليه غيره .

(٥) في « ج ١ ص ٢٩١ » : غير أن الشمنى في حاشيته على المغنى ج ٢ ص ٢٧٣ لم يسلم كون ابن مالك غلط النحويين فقال : لقائل أن يقول لم يقتضى كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة ، وانما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عد الاسناد اللفظى ، أى الاسناد الذى المسند اليه فيه لفظ سواء عبر عنه بلفظ وحده ، كضرب كلمة ، وسوف كلمة ، أوعبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ولفظة سوف ، أوعبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى وحرف النفى وفيه كلام آخر وهو اعتراض الرازى والجواب عليه فليراجع .

تنبيهـــات :

الاول : عدل المصنف عما به حد الجماعة الاسم من الأمور الذاتية الكائنة قبل التركيب الى ما اختاره (من حده) (١) بأمر عارض له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه اذ ذاك ، وليس شأن الحدود ، مع ما في حده من غموض — الالفاظ والابهام ، والترديد ، والمجاز ، المنافي للحدود التى لا يؤتى بها الا ايضاحا للمحدود ، فصار كل قيد في حده يحتاج الى شرح طويل ، اذ يفتقر الى شرح الاسناد والمعنى والنظير ، وهى أمور غوامض لا تناسب المحدود .

أما الابهام ففى قوله : ما لمعناها ، وأما الترديد ففى أو نظيرها ، وأما المجاز ففى : الى نفسها ، اذ لا يقال : للكلمة نفس الا مجازا ، وقد اختلفت عباراتهم في حده ، فقيل : كل ما دل على معنى في نفسه ، غير مقترن بزمان .

وقيل : كل لفظ دال على معنى مفرد في نفسه .

وقال السيرافي (٣) وجماعة : / كل لفظ دل على معنى في نفسه غيرمقترن بزمان محصل .

قال أثير الدين (٤) : وأجود ما حد به أن يقال : كلمة دالة بانفرادها على معنى غير متعرضه (٥) ببنيتها للزمان ، فكلمة : يشمل الاضرب الثلاثة ، ودالة بانفرادها على معنى : اخراج لعدم دلالته على معنى الا بضميمة ، وغير متعرضه . . . الخ : اخراج للفعل هـ.

ثم الجار والمجرور — في نفسه — في حدودهم صفة لمعنى ، والضمير البارز منه لما المراد بها اللفظ أو الكلمة ، كما أن المؤنث في نفسهـــا لهـــا .

---

(١) هذا التنبيه مقتبس من كلام الاثير في شرحه على التسهيل « جـ ١ ص ١٤ و ».

(٢) « من حده » ساقطة من « جـ » .

(٣) هو : الحسن بن عبدالله ابن المرزبان ابوسعيد السيرافي النحوى ، أخذ على ابن السراج ، والمبرمبان النحو . قال ابن الانبارى : فانه كان من اكابر الفضلاء ، وافاضل الادباء ، زاهداً ، لا نظيرله في علم العربية ، وكان ابوه مجوسيا ، وصنف تصانيف كثيرة ، أكبرها شرح كتاب سيبويه ، ولم يشرح كتاب سيبويه أحد أحسن منه .
ولد عام ٢٩٠ وتوفي عام ٣٦٨ .
انظر : « الانباه جـ ١ ص ٣١٣ — النزهة ص ٣٠٧ — البغية جـ ١ ص ٥٠٧ — هدية العارفين جـ ١ ص ٢٧١ .

(٤) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ١٤ » نقل بتصرف .

(٥) في «ب : متعرضة بنيتها .. الخ .

وقال ابن الحاجب (١) : بل راجع الى معنى ، وأن المعنى : ما دل على معنى في نفسه ، أى لا باعتبار غيره ، كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا ، أى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها وسط البلد مثلا.

ورده المحقق الرضى (٢) بان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض على معنى في نفسه في حد قسيميه ، ولا يقال : في مقابلة قولك : قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا ، والمعنى على جعل — في نفسها — صفة لمعنى ، والضمير « لما » ، فالاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ، والحرف كلمة دلت على معنى في لفظ غيرها ، فغير صفة (للفظ) (٣) .

الثانى (٤): اختلف أهل المصرين في اشتقاق الاسم فقال البصرية : من السمو أى العلو ، والكوفية من السمة أى العلامة ، والمحذوف عندهم فاؤه فوزنه عندهم « اعل » احتجاجا/بأنه علامة على مسماه ، والصحيح ، الاول لثلاثة أمور أحدهما : أن المحذوف منها يرجع الى موضع اللام لا الفاء ، لقولهم سميت وأسميت وسمى وأسماء وأسام ، وقلبوا الواو ياء في سميت وأسميت ، لوقوعها رابعة على حد أغزيت وأدعيت ، وفي سمى وسمى لوقوعها متحركة بعد واو ساكنة كسيد وميت ، وهمزة في أسماء ، لوقوعها آخره بعد ألف زائدة وفي أسام « ياء » لانكسار متلوها ، ولو كان من السمة لقيل : وسمت وأوسمت ووسيم ووسيم وأوسام ، ولم يقولوا شيئا من ذلك .

الثانى : أن الهمزة فيه بدل من المحذوف وقد ألف من عاداتهم أن يعوضوا في غير موضع الحذف كعدة لما كان المحذوف أوله عوضوا آخره لاشتقاله من الموعد .

الثالث : أن الاسم عال على مسماه ، لأن المعنى تحت الأسم ، فالاسم عال على المسمى ، كالطابع على الدينار والدرهم .

الثالث(٥) في الاسم خمس لغات : اسم بكسر الهمزة وهو أشهرها ، وبضمها ، وبكسر السين ، قال الشاعر :

---

(١) ذكر هذه العبارة ملا جامى في الفوائد الضيائية ص ٢٧ من الايضاح شرح المفصل . وقال : « أى كلمة دلت على معنى كائن في نفسه ، أى في نفس مادل ، يعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول .

(٢) في شرح الكافية « جـ ١ ص ٩ » .

(٣) « اللفظ » ساقطة من « جـ » .

(٤) أى التنبيه الثانى .

(٥) أى : التنبيه الثالث .. الخ .

باسم الذى في كل سورة سمه (١)

وبضمها قال :

وعاقبا أعجبنا مقدمه • يدعى أبا السمح وقرضاب سمه (٢)

أنشدهما في الصحاح، وقال بالضم والكسر جميعا ، وسمى بزنة هدى قال :

والله أسماك سمى مباركا • آثرك (٣) الله به ايثاركا (٤)

« قيل » (٥) فان لم يكن لحاكى هذه اللغة شاهد الا البيت لم تكن فيه حجة لاحتمال أنها على لغة من قال : « سم » بضم السين ، ثم نصب مفعولا ثانيا .

الرابع (٦) : انما قدم الاسم على قسيميه لوجهين :

أحدهما : أصالة الاسماء وفرعية غيرها ، وتقديم الاصل أولى .

الثانى : استغناؤه عنهما في الافادة وافتقارهما اليه .

والفعل = : لغة : المعنى الصادر عن الفاعل .

واصطلاحا – كلمة = : وفي بعض نسخ هذا الكتاب وبعض نسخ شرحه لمصنفه : « كل كلمة » ، وهو صنيع الجزولى ، وكثير في حد الانواع الثلاثة .

---

(١) هذا الرجز أورده ابوزيد في نوادره ، وقال : وقال رجل زعموا أنه من كلب وقال البغدادى في شواهد الشافيه : وقال خضر الموصلى شارح شواهد التفسيرين : البيت من رجز لرؤبة بن العجاج ... وقال : أقول : قد فتشت هذه الارجوزة مراراً فلم اجد فيه البيت الشاهد ، وقال : وقد تبعه الشهاب الخفاجى في حاشيته على البيضاوى ونقل ماسطره من غير مراجعة .

وقبله :

أرسل فيها بازلا يقرمه • فهو بها ينحو طريقاً يعلمه

باسم الذى .... البيت .

قال البغدادى : والمعنى : أرسل هذا الراعى باسم الذى في كل سورة يذكر اسمه هذا الفحل في هذه الابل ، فهو أى البازل ينحو بها أى يقصد بالابل المذكورة طريقاً يعلمه .

راجع : النوادر ص ١٦٦ وشواهد الشافية جـ ٤ ص ١٧٦ و١٧٧ – المقتضب جـ ١ ص ٢٢٩ – المنصف جـ ١ ص ٦٠ – الانصاف ص ١٠ – أمالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ٦٦ .

(٢) ذكر هذا البيت في هذا المقام ابن الشجرى في أماليه جـ ٢ ص ٦٦ ، وابن جنى في المنصف جـ ١ ص ٦٠ – وابن يعيش في شرح المفصل جـ ١ ص ٢٤ – والجوهرى في الصحاح جـ ١ ص ٩١ – وابن منظور في اللسان جـ ٢ ص ١٦٣ برواية : وعامنا بدل : « وعاقبا » ولم ينسبه أحدهم لقائله ، ولم اعرفه .

وقوله : « قرضاب » : الفقير ، وقرضب الرجل : اذا أكل شيئا يابسا فهو قرضاب حكاه ثعلب وانشد البيت . كذا في الصحاح واللسان .

(٣) في « جـ : آثارك الله ... الخ » .

(٤) قائله : أبوخالد القنانى ، نسبة الى قنان بن سلمة . راجع : أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٦٦ – العينى جـ ١ ص ١٥٤ » .

(٥) « قيل : » ساقطة من « جـ » .

(٦) أى التنبيه الرابع .

قال أثير الدين : (١) وسمعت الاستاذ الحافظ ابا الحسن بن محمد الخشنى الأبدى يقول ما معناه : لا ينبغى ادخال كل في الحدود ، لأن ادخالها انما هو لاختبار الحد هل يطرد وينعكس ؟ ، فتقول في حد الانسان : الانسان حيوان (٢) ناطق ، فاذا اختبر اطراده قيل : كل انسان حيوان ناطق ، او انعكاسه قيل : كل حيوان ناطق انسان ، فيعلم بذلك صحة الحد هـ.

بل لا يصح ادخالها بوجه ، لأنها موضوعة للعموم، فتدل على الافراد، والمحدود انما هو شيء واحد متعقل في الذهن لا يصح تكثره ولا تعدده ، فناقض معنى كل.

ـ تسند = : اخراج للحرف وبعض الاسماء كياء غلامى (٣) ، ونحو فل ومكرمان من الاسماء اللازمة للنداء ، وتاء الضمير / ، ولوازم الصرفية ـ أبدا = : اسنادا معنويا ، اخراج لما يسند وقتا دون وقت ، نحو : زيد لقائم ، والقائم زيد.

وفي شرح (٤) الدمامينى كذا قيل . وفيه نظر ، أما أولا : فلأن الصفات مسندة أبدا ، لأنها اما أن ترفع ظاهرا أو مضمرا ، بحيث تقع في التركيب لا يزايلها مسندة الى مرفوعها ، وليس الوصف في قولك :/ القائم زيد مسندا اليه ، وانما أسند إلى راجع الى « أ ل » ان جعلت اسما موصولا ، والى ضمير اسم محذوف ان جعلت حرف تعريف ، كما يقوله المازنى .

قلت : وهذا مدفوع بأنه ان أراد بذلك القدح في الحد ، بكونه غير مانع اذ من الاسماء ما « لا » (٥) يزاوله الاسناد ، وهو الصفات فغير مسلم ، لاطباقهم على نزولها منزلة الخالى من الضمير ، لعدم تغيرها تكلما وخطابا وغيبة كالخالى عنه ،

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٤ » .
(٢) في « ج : الحيوان الناطق .. الخ » .
(٣) في « ج : كياء كلامى .. الخ » .
(٤) « ج ١ ص ١٠ و » .
(٥) « لا » ساقطة من « ج » ..

كأنا غلام ، وأنت غلام ، وهو غلام ، ولا طوبقت (١) بها موصفاتها أحيانا كما في هى كاعب وناهد وطالق وطامث ومعصر ومرضع وكحيل ، وبقى مما لا يحصى كثرة ، و لا حكم عليها (٢) بأنها جملة ولا عوملت معاملتها في البناء ، بل اعربت كما في : رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم .

وفي المطول (٣) : فان قلت : لوكان الحكم بالافراد والاعراب بناء على الشبه بالخالى وجب عدم الحكم بهما في رفع الظاهر ، فأجاب بأن ذلك حملا على رافع الضمير كما صرح به صاحب المفتاح هـ.

ومن ثم أيضا جعلت « أ ل » الداخلة على بعضها معرفة كهى في الاسماء الجامدة ، كالداخلة على اسم التفضيل اتفاقا ، والصفة المشبهة على الصحيح ، لكونها للثبوت ، فلا تؤول بالفعل .

بل زعم الأخفش والمازنى حرفيتها مع كل وصف كما سيلقى عليك ، وكل

(١) هذا الموضوع الذى أثاره الشارح اختلف في توجيهه ، فالخليل يوجهه على معنى النسب كالإبن وسيبوية يوجهه على التأويل بانسان أوشيء أى شيء أوانسان حائض لانهما يطلقان على المذكر والمؤنث ولكل من سيبويه والخليل حجة على رأيه . انظر : المفصل جـ ٥ ص ١٠٠ و١٠١ .
وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ص ٩١ : وشرطه إن كان صفة وله مذكر .. وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجرداً كحائض ، لانه لوكان مجرداً كحائض كان اسماً لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث . وتأنيثه باعتبار الحدوث كقولك : حائضة اذا قصدت الحدوث . فأرادوا أن يفرقوا بين البابين .
وقال الرضى في شرح الكافية جـ ٢ ص ١٦٥ : قلت غاية مرمى كلامهم أن اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذى مبناه على الحدوث في أحد الازمنة ، فلم يؤنثوه تأنيث الفعل ، لعدم مشابهته له معنى ، وإن شابهه لفظا ، وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا للحدوث ولا تشابه الفعل ايضا ، فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد ... والاقرب في مثله أن يقال : ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء ، ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى ... ثم جاء مما هو على وزن الفاعل مايقصد به مرة الحدوث كالفعل ، ومرة الاطلاق ، وقصدوا الفرق بين المعنيين ، فانثوا بتاء التأنيث ماقصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل ... بخلاف ماقصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين وبناءعلى ذلك فكون الصفةمنزلةمنزلة الخالى من الضمير ، وغير مطابقة لموصوفها نظراً لعدم دلالتها على الحدوث وبعدها عن معنى الفعل فهى والحالة هذه تكاد تكون قد خرجت عن معنى الصفة وعليه فهى غير ماقصده الدمامينى من الصفات .

(٢) قال صاحب الاطول جـ ١ ص ١٤١ : «فان قلت : لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشترطوا في الجملة الاسناد الاصلى : وهو اسناد الفعل أو ماهو فعل في صورة الاسم ، واسناد المصدر لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا ... الخ .
وعليه فادعاء الدمامينى أن الصفة مسندة أبدا ليس بصحيح لان المقصود بالاسناد عند المصنف هو الاسناد الاصلى الذى يشمل الفعل ، ولا يشمل أسم الفاعل .

(٣) وعبارته : ص ١١٨ «ثم قال السكاكى : ويقرب من قبيل «هوقام» زيد قائم في التقوى لتضمنه «أى قائم» الضمير مثل قام «فيتكرر الاسناد بتقوى الحكم ، وقال : انما قلت : يقرب دون أن أقول : ونظيره ، لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في : أنا قائم وانت قائم وهو قائم ، أشبه الخالى عن الضمير وهذا معنى قوله : «وشبهه» أى ... بالخالى عنه من جهة عدم تغيره .. ولهذا أى ولشبهه بالخالى عن الضمير لم يحكم بأنه مع الضمير جملة ... الخ .

ذلك بطريق الشبه بالخالى ، فلم يعتد بتحملها الضمائر ،ولا رفعها الظواهر ، وهو مما لا تردد فيه بين أئمة العربية قاطبة ، كما صرح غير واحد .

أو أراد القدح في المثال ، فليس في كلام أحد من شروح هذا الكتاب ولا غيرهم مما علمته ما يقتضى أن الصفة (١) هى المسندة أو المسند اليها في المثال فكيف يتوهم عليهم ما لا يتوهم على اصاغر الطلبة ، ويقولهم ما لا يقولوه ، وهل هو الا انحاء عليهم ؟.

ثم قال (٢) : وأما ثانيا : فان هذا القيد وان نفع في أخراج ما يسند من الاسماء تارة دون أخرى فقد ضر في خروج بعض الأفعال ، كالفعل المؤكد ، والمزيد والمكفوف ، فانهن قد زايلهن الاسناد .

وقد نص المصنف في قوله :

« أتاك أتاك اللاحقـــون » (٣)

على أن ثانى الفعلين لا يقتضى (الا) (٤) التأكيد.

قلت : وهو مدفوع بأنا لا نسلم / أن الفعل المؤكد والمزيد لا يسندان كما ذكر ، بل الصحيح اسنادهما ، كما أوعبنا الكلام على الأول في باب الاعمال.

وأما الثانى : فقال المصنف : ولا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير ، كما لا يمنع من إلغاء « ظن » اسنادها في نحو : ظننت زيد قائم على ما عليه الخليل وسيبويه .

---

(١) قال صاحب المطول ص ١١١ : « أما في صلة الموصول فانما حكم بذلك – أى بكونه جملة – لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعـــل .

وقال صاحب الاطول جـ١ ص ١٤١ : « واحتيج في الحكم بكون اسم الفاعل الذى صلة اللام مع ضميره جملة الى تأويله بالفعل ، وادعاء انه فعل في صورة الاسم . وعلى ذلك فليست الصفة مسندة أومسند اليها لانها في قوة قولك : زيد الذى قام أو يقوم . والذى قام أويقوم زيد .

(٢) أى : الدماميني في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ١٠ و . » .

(٣) والبيت بتمامه .

فأين الى اين النجاة ببلغتى   أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبس

قال ابن الشجرى في اماليه : ومما جاء فيه من هذا الضرب تكرير ثلاث جمل قول الاخـــر فأين الى اين ... البيت ، وقال : أراد : الى اين تذهب الى اين تذهب ، أتاك اللاحقون احبس البغلة احبس البغلة ، فحذف الفعل والفاعل من اللفظين الاولين ، وحذف الفاعل من أحد اللفظين الثانيين ، وحذف المفعولين من اللفظين الثالثين ، وحذف الفاعلين من قولك : أتاك أتاك اللاحقون يقوى ماذهب اليه الكسائى من حذف الفاعل في باب اعمال الفعلين .. الخ . وقال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل ولا تتمة . وفي البيت مناقشات واسعة . راجع : « أمالى الشجرى جـ١ ص ٢٤٣ الخزانة جـ ٢ ص ٣٥٣ – العينى جـ٣ ص٩ ، جـ٤ ص ٩٧ – التصريح جـ١ ص ٣١٨ – الدرر جـ ٢ ص ١٤٥ » .

(٤) « الا » ساقطة من « جـ » .

وأما المكفوف فمن القلة بحيث لا يلتفت اليه ، اذ لم يرد منه الا ثلاثة ألفاظ : طالما ، وكثرما ، وقلما ، ولو سلم فالمعتبر هو الاصل في الفعل من قبوله أحد طرفي الاسناد ، ولا شك أن الثلاثة قابلة بحسب الوضع فلم يعتد بما قد يعرض مانعا منه ، وهذا (ما) (١) لا خفاء فيه (٢).

ــ قابلة لعلامة فرعية المسند اليه = : من تاء التأنيث الساكنة ، والياء ، وألف الضمير وواوه ، اخراجا لاسماء الافعال ، فهيهات وبعد ملازمان للاسناد ، والاول اسم ، لعدم قبوله العلامات المذكورة ، وقبول الثانى أياها خلافا للكوفيين وقد حكم سيبويه (٣) بفعلية « هلم » عند من ألحقها الضمائر البارزة ، وباسميتها عند من لم يلحق ، وليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر من تلك الاشياء حتى لو قبلت الكلمة شيئا ما من هاتيك الامور حكم بفعليتها كعسى .

وفي شرح الدمامينى (٤) : على أنى أقول بعد هذا كله : يلزم المصنف ألا يكون تعريفه هذا صادقا على شيء من الافعال أصلا ، وذلك أنه لا شيء منه يسند دائما ، ضرورة أن المصنف قائل : بأن الاسناد اللفظى صالح للكلم الثلاث كما مر . فقام في قولك : قام زيد مسند ، وقام فعل ماضى هو مسند اليه ، فقد رأيت كون الفعل قد انفك عن كونه مسندا في بعض الصور ، وهذا جار في كل فعل.

قلت : والجواب عن المراد بالاسناد ما يراه المصنف ، من خواص القسمين الاسماء والافعال ، وهو المعنوى كما أشرنا (٥) اليه دون اللفظى العام لهما ولغيرهما ، وان كان التحقيق خلافه ، كما نبه عليه المحققون كما مر (٦).

وعدل المصنف أيضا عما حد به غيره الفعل جاريا على طريقته من الحد بالعوارض دون ما هو ذاتى للماهية ، مع غموض قوله : « قابلة العلامة فرعية المسند ، اليه

---

(١) « ما » ساقطة من « ج » .
(٢) في « ج : لاخفاء به .. الخ .»
(٣) وعبارته في : « ج ١ ص ١٢٢ « : » هذا باب الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من امثلة الفعل الحادث « وموضعها من الكلام الامروالنهى فنها مايتعدى المأمور به ... أما مايتعدى فقولك : رويداً زيداً ، فانما هو اسم : أرود ريد ، ومنها هلم زيداً ، انما تريد : هات زيداً ... واعلم أن هذه الحروف هى أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لانها أسماء ، وليس من الامثلة التى أخذت من الفعل الحادث فيما مضى ، وفيما يستقبل ، وفي يومك ، ولكن المأمور والمنهى مضمران في النية .
وقال سيبوية في « ج ٢ ص ١٥٨ » : « هذا باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة وذلك الحروف التى للامر والنهى ، وليست بفعل ، وذلك نحو : ايه وصه ومه وأشباهها ، وهلم في لغة، الحجاز كذلك ، الا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجمع والذكر والانثى ، وزعم أنها « لم » ألحقتها « هاء » للتنبيه في اللغتين ، وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بن تميم ، لانها عندهم بمنزلة « رد وردا وردى وارددن » كما تقول : هلم وهلمى وهلممن .. الخ » .
(٤) « ج ١ ص ١٠ ظ » .
(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨ . » .
(٦) « أنظر » ص ١٨٢

« مختارا في /اصطلاح المسند اليه والمسند ما هو جار على أكثر ألسنة النحاة وهو أحد الاصطلاحات الأربعة (١) :

ثانيها :: أن كلا مسند ومسند اليه :

ثالثها : أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند اليه هو الثانى، فقام من « قام زيد » وزيد من « زيد قائم » هو المسند ، وزيد (٢) وقائم مسند اليهما .

رابعها : عكسه فزيد وقائم في التركيب مسندان ، وقام في الفعلية وزيد في الاسمية مسند اليهما .

وقد (٣) يتوهم من لا خبرة له باصطلاحات القوم أن ما في المتن مصطلح عامة النحويين فيقف على استعمال / بعضهم بعض هذه المصطلحات فيتوهمه خطئا ، ولكل منها وجه من حيث أن الاسناد لغة : الالصاق، فبينهما تساند والتصاق ، ولا مشاحة في الاصطلاح قاله أثير الدين (٤). قلت : وقد مرت منازعته دعوى عروض القبول قال : وأحسن ما حد به . الفعل :

أنه كلمة متعرضة ببنيتها لزمان معناها .

وقال شمس الدين البعلى : أجود ما قيل في حدة : اللفظ الدال على معنى في نفسه مقترنا بزمان محصل ، فاللفظ : مخرج للعقود والاشارة ، والدال على معنى : مخرج للمهملات ، وفي نفسه : مخرج للحرف ، ومقترنا بزمان مخرج للاسم، ومحصل : مخرج للصبوح والغبوق ، زاد غيره والقيلولة والسرى ، لأن اللفظ وان دل على زمان ، لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة أيالماضى والحال والاستقبال(٥)

وفي شرح المفصل لابن الحاجب : فان قلت : فالافعال المضارعة لا دلالة لها على أحد الزمانين بعينه ، وهى أفعال اتفاقا ، فأجاب بأنها دالة على أحدهما فلا ينطق العربى ومن يتكلم بكلامه الا قاصدا دلالته على أحدهما ، وانما اتفق أن

---

(١) أنظر « ص ١٨٣ » .

(٢) الواو ساقطة من « ج » .

(٣) في « ج : وقد لا يتوهم ... الخ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٥ » .

(٥) في الصحاح « ج ١ ص ١٨٢ » : الصبوح : الشرب بالنداة ، وهو خلاف « الغبوق » وفية أيضا « ج ٢ ص ١١٠ » : الغبوق : الشرب بالعشى تقول : غفت غبقت الرجل أغبقه بالضم ، فاغتبق هو .

دلالته مشتركة بينهما ، فيقع اللبس حيث لا قرينة ، فيتوهم أن لا دلالة له ، وليس كالصبوح ، أنه لا دلالة على الازمنة الثلاثة البتة الا بتعيين أو اشتراك ، وانما احتماله لها احتمال وجودي ، وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية (١).

— والحرف = : لغة : طرف الشيء ، ويقع على الكلم الثلاث ، وسمى به الصناعي من حيث لا يقبل الاسناد بطرفيه ، ولا يكون في الكلام الا فضله ، ومن ثم أخر ، لانحطاطه بذلك عن رتبة قسيمية :

واصطلاحا — كلمة = : جنس يشمل المحدود وغيره — لا تقبل الاسناد = : أي لا تسند أو يسند اليها ، فبنفي قبول الاسناد بطرفيه يخرج قسيماه ، لقبوله الاسم بطرفيه ، والفعل ، لأنه يسند فقط — وضعيا = : احتراز من اللفظي كما مر (٢) — بنفسها ولا بغيرها (٣) = : قال المصنف (٤) : احتراز من الاسماء اللازمة للنداء ونحوها ، لعدم قبولها اياه بطرفيه غير أنها قابلته (٥) بنظير ، ولا نظير للحرف فيقبله ، وسلمه النظار كأثير الدين وغيره .

وفي شرح الدماميني (٦) ، كذا قال المصنف وفيه نظر.

قلت : (٧) وليته كشف عن وجهه فيقع النظر فيه ، وانتقد عليه أيضا أثير الدين (٨) ايراده صيغة النفي في الحد ، وهو عدمي ، والعدمي لا يدخل الحدود ، لعدم كينونتها الا بما تقومت به المادة ، وهي لا تقوم بالاعدام ، لأنها سلوب.

قلت : وهو صحيح ، لولا ما عرف من صنيع المصنف وإشارته اليه أيضا بتعبيره في الترجمة بالشرح دون الحد ، أنه لا يريد بما يورده في هذا الكتاب صدر التراجم وغيرها الحدود ، وإنما يحاول الكشف بما يحضره من المعرفات ، ومن ثم قد يتساهل بايراد الامور العوارض في التركيب /دون الذاتيات للماهيات ، كما

---

(١) وقال ملا جامى في الفوائد الضيائية ص ٢٩٩ : ويصدق على المضارع أنه اقترن بأحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ، ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع .

وقال محمد بن عبدالرحمن الاسفراييني في حاشيته على الكتاب المذكور ونفس الصفحة : «قوله : ولانه مقترن ، أي وضع المضارع بمعنيين ليس بوضع واحد ، بل بتعدد الواضع ، فهومن حيث انه موضوع للحال يكون مقترناً به ، ومن حيث أنه موضوع للاستقبال يكون مقترناً به ، فكأن شيئين موضوعين لمعنيين ... الخ .

(٢) «مر» ساقطة من «ج» .

(٣) في المتن تحقيق بركات : «ولا بنظيرها» وكذلك ما في شروح الاثير وابن أم قاسم والدماميني .

(٤) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٩» .

(٥) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : قبلته ... الخ» .

(٦) «ج ١ ص ١٠ ظ» .

(٧) في «ج : ليته .. الخ . أي بدون واو .

(٨) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٥» .

تجوز أيضا هنا كما نبه عليه الاثير نفسه بقوله : ولا بنظير ، لأن القابل للاسناد انما هو النظير ، فنسبة الاسناد اليها بذلك تجوز ظاهر ، وقد عدل عما به حد غيره أيضا.

وأحسن ما حد به : أنه كلمة دالة على معنى في غيرها فقط ، احتراز بلفظة فقط من أسماء الشروط والاستفهام ، فانها دالة على معنى في غيرها ، ومع ذلك فهي ذات دلالة على معنى في نفسها . وقد اختلف في تفسير معنى قولهم : الحرف دال على معنى في غيره « بما يحتاج الى دقيق فكر ومزيد نظر ، حتى لقد وضعت (فيه) (١) الأوضاع ، وصنفت فيها التصانيف.

فان « كأن ولعل » : اذا ذكر كل منهما للعالم بالوضع فهم من « كأن » التشبيه ومن « لعل » الترجى ، ومن « هل » الاستفهام ، فهمه من ضرب الفعل الماضي . ومن « الكشح » (٢) معنى : الحصر فيحتاج الى تمييز واضح يميز دلالة الحرف من دلالة قسيمية .

(١) « فيه » ساقطة من « ج » .

(٢) في : « الصحاح ج ١ ص ١٩١ » الكشح : مابين الخاصرة الى الضلع الخلفى ، وطوى فلان عنى كشحه اذا قطعك ، وطويت كشحى على الامر ، اذا اضمرته وسترته .

تنبيهـــان :

الأول : ما فيه معنى الحرف من الالفاظ قد يكون مفردا كالمعرف باللام ، والمنكر بتنوين التنكير ، وقد يكون جملة كما في : هل زيد قائم؟ لكون (١) الاستفهام معنى في الجملة ، اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفى في « ما قام زيد » لا نتفاء قيام زيد ، فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره ، اما مقدما عليه كما في نحو بصرى ، أو مؤخرا عنه كما في الرجل ، والاكثر كون معنى الحرف المضمون ذلك اللفظ ، فيكون متضمنا للمعنى الذى أحدثه فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلى ، غير أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المضمن ، كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه ، بل الدال على المضمن فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن. فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى (٢) أحدثه (٣) فيه اللام المقرونة به ، وكذا ضرب زيد في : هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام للاستفهام عن ضرب زيد ، ولا بد في (٤) المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجوده فيه « هل » ، وقد يكون دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل .

الثانى : خص المتأخرون معانى الحروف بأن منها مايدل على معنىفيالاسم خاصة، كلام التعريف وحرف النداء ، وفي الفعل خاصة ، كالسين ونون التوكيد، أو الربط بين اسمين أو فعلين ، كحرف العطف ، وان الشرطية ، وبين جملتين كحرف العطف ، أو بين فعل واسم كحرف الجر ، أو لقلب معنى جملة تامة ، كما النافية وهل وهلا ، أو لتأكيد نحو « ان » ، أو لزيادة معنى في آخر الاسم ، كألف الندبة والتعجب/، أو الانكار ، أو على آخر الكلمة للتذكير ، أو للزيادة المحضة نحو : «فبما رحمة من الله » (٥) أو الجواب كنعم ولا ، أو الاستفتاح نحو « ألا » أو « أما » وللتنبيه نحو « ها » والجواب بالفاء الجزئية ، ولا واللام في جواب القسم ، وللتفسير كمن ، وللخطاب كالكاف في ذلك وأرأيتك.

ـ ويعتبر = : أى يختبر ـ الاسم بندائه = : أى طلب اقباله بحرف نائب مناب أدعوا لفظا أو تقديرا ، نحو يا مكرمان ، وهو أجود من قولهم بحرف النداء، لأن « يا » قد تدخل على ما ليس باسم ، كياليتنى وياحبذا .

---

(١) لعل الصواب : لكون للاستفهام ... الخ .
(٢) في «ب» : التعريف المحدث للام المقترنة ... الخ .
(٣) في «جـ» : الذى أحدث فيه ... الخ .
(٤) في «جـ» : من المستفهم ... الخ .
(٥) سورة آل عمران ، آية ١٥٩ .

قال المصنف (١) : واعتبار صحة النداء بأيا وهيا وأى أولى من اعتبارها بيا لكثرة مباشرة يا « للفعل والحرف كالمثالين ، وانما اختص الاسم بالنداء لمفعولية المنادى معنى، يعنى والمفعولية انما تليق بالاسماء هـ.

قلت : وحرف الدماميني (٢) النقل عنه فقال : واعتبار الاسم بذلك يعنى بندائه أولى من اعتباره بحرف النداء . وتحريره ما أوردته .

قال أثير الدين (٣) : وما اعتبره من أولية ذلك الاعتبار غير جيد ، لقلة النداء بهاتيك الحروف ، ومن ثم لم يرد منها شيء في التنزيل ، ولا في كلام الفصحاء وانما ورد في بعض أشعارهم ، فالأولى اعتباره بحرفه المشهور ، وأما دخول « يا » على الفعل فليس نداء على أصح القولين ، بل تنبيها بيا ، فيا للنداء ، ولمحض التنبيه هـ.

قلت : فهو اذا حرف مشترك بين المعنيين ، فلا يصح اعتباريته للاسم رأسا (٤).

قال : (٥) وأما توجيهه اختصاص الاسم بالنداء بمفعوليته معنى فتقدمه اليه الجزولي ، ثم ظاهره (٦) أن المنادى ليس مفعولا صريحا ، وهى مسألة خلاف فالكوفية ، والسيرافي/وابن كيسان (٧) وابن الطراوة (٨) على مقتضى ذلك الظاهر ،

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠ » نقل بتصرف .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠ ظ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٦ » نقل بتصرف .

(٤) وعليه فما كان خاصا أولى من المشترك ، علما بأن « أيا ، وهيا ، وأى» قد أتفق النحويون على كونها من ادوات النداء .

(٥) أى : الاثير في المرجع السابق .

(٦) في « جـ : ثم ظاهر أى ... الخ » .

(٧) هو : أبوالحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوى ، كان ثقة في العلم والفهم ، أخذ عن المبرد وثعلب . قال ابن الانبارى : وكان ابوبكر بن مجاهد يقول : كان ابن كيسان أنحى من الشيخين – يعنى المبرد وثعلبا – وقال القفطى : فمن مصنفاته المشهورة كتاب « المهذب » وكتاب « الحقائق » وكتاب « المختار» وكتاب « غريب الحديث » وكتاب « الشاذانى » في النحو وذكر غيرذلك ، توفي عام « ٢٩٩» . أنظر : النزهة ص ٢٣٥ – الانباه جـ ٣ ص ٥٧ – البغية جـ ٣ ص ٥٧ – البغية جـ ١ ص ١٨ – هدية العارفين جـ ٢ ص ٢٣ » .

(٨) هو : سليمان بن محمد بن عبدالله السبائى المالقى أبوالحسين بن الطراوة من أعظم شيوخ السهيلى اثرا في اتجاهه النحوى واللغوى ، سمع ابن الطراوة على الاعلم كتاب سيبوية ، كما أخذ عن عبدالملك ابن سراج ، وروى عن أبى الوليد الباجى ، وقد جمع بين الادب والعلم بالنحو ، فلقب لذلك بالاستاذ ، وكان الى هذا شاعراً مجيداً ، وله مناقضات مذكورة مع أبى الحسن المصرى وكان ايضا ناثراً ، صاحب رسائل . توفي عام (٥٢٨) .
انظر البغية جـ ١ ص ٦٠٢ ، جـ ٢ ص ٣٤١ – هدية العارفين جـ ١ ص ٣٩٨ » .

وسيبويه وجماهير البصرية على خلافه (١)، وقد أوعبنا في الاستدلال على ذلك في باب النداء، فان كان المصنف قد وافق الكوفية فقد ناقض قوله في ذلك الباب: المنادى منصوب لفظا أو تقديرا بأنادى لازم الاضمار، وأيضا فهو فاسد على ما بين هنالك، أو وافق سيبويه فقد أساء العبارة حيث خص جانب المفعولية بالمعنى، وعبارة بعض «يختص» بالنداء، وآخرين «يعتبر» (٢) به وليس كل حسنا، لأن المنادى من ضروب المفعولات، فلو قيل: يختص أو يعتبر بكونه مفعولا كان أعم، لدخول النداء وغيره في ذلك قاله أثير الدين (٣).

قلت: وليس بجيد، لغموض مفعولية المنادى، وخفاء اندراجها في أنواع المفعولات، سيما ما عليه الكوفية وموافقوهم من كونها معنوية لا صريحة، فالعدول الى الاعتبار بالنداء «أوجه» (٤) وأوضح — وتنوينه في غير روى =: وهو الحرف الذى تعزى اليه القصيدة، كقصيدة لا مية، اللامية الروى.

وفي شرح الدماميني (٥) / قلت: وتعريفه بذلك يفضى الى الدور، ضرورة أن معرفة الروى حينئذ متوقفة «على» (٦) نسبة القصيدة اليه، لأنه أمر مأخوذ في تعريفه ونسبة القصيدة اليه متوقفة على معرفة كونه رويا.

قلت: وهو مندفع بأنا لا نسلم التوقف في كل من الأمرين، ضرورة أن معرفة كل منهما ضرورى غير متوقف تعقله على تعقل مقابله، كما زعم حينئذ فلا يضر تعريفه بنسبة القصيدة اليه، لأنه في معنى الذى يقع أواخر اعجاز أبيات القصائد، فتنسب بذلك اليه، ثم الروى ان كان محركا فهو المطلق، والتنوين

---

(١) قال المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٠٢ : «اعلم أنك اذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: يا عبدالله، لأن «ياء» بدل من قولك أدعو عبدالله، واريد، لا أنك تخبر أنك تفعل، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا، فاذا قلت: يا عبدالله، فقد وقع دعاؤك بعبدالله، فانتصب على أنه مفعول تعدى اليه فعلك.

وقال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ١٤٧ : «ومما ينتصب في غير الامر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدالله والنداء كله ... حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار «يا» بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبدالله، فحذف «أريد» وصارت «يا» بدلا منها.

وقال في ص ٣٠٣ : «إعلم أن النداء كل أسم مضاف فيه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك اظهاره، والمفرد وقع، وهو في موضع أسم منصوب.

انظر: «ابن يعيش ج ١ ص ٢٢٧» والرضى على الكافيه ج ١ ص ١١٩ — وشرح الكافية للجامى ص ٦٠ — والاشمونى ج ٢ ص ٣٥٩ . وقد ذكرت هذا هنا» وان كان موضعه باب النداء تتميما للفائدة.

(٢) في «ج : يثيره به .. الخ . أى بالهاء» .

(٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٦» .

(٤) «أوجه» ساقطة من «ج» .

(٥) أى : شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٠ ظ» .

(٦) في «ج : الى نسبة ... الخ» .

اللاحق له يسمى الترنم (١) ، أو ساكنا فهو المقيد ويسمى لاحقه الغالى ، وكلاهما غير مختص بالاسماء ، فمن (٢) ثم احترز عنهما ، وما سواهما يختص بها ، ويأتي الكلام عليها انشاء الله تعالى في فصل التنوين – وبتعريفه = : بالأداة ، سواء في ذلك « أل » أو « أم » أو غير ذلك كالاضافة ، والاضمار ، والعلمية ، والاشارة ، وهو أجود من قول بعض : بدخول « أل » عليه .

قال أثير الدين (٣) : وكان ينبغى إذ عمم (٤) التعريف أن يعمم المفعولية عوض ذكره (٥) النداء .

قلت : وما كان ينبغى له ذلك ، لغموض مفعولية المنادى كما مر (٦) ، وكم (قد) (٧) نعى عليه هو الغموض في حدوده بأوضح من ذلك.

وفي شرح الدمامينى (٨) : وتكرير الجار مع هذه العلامة دون ما تقدمها لا يظهر لى وجهه .

قلت : والخطب في ذلك سهل ، وقد يكون من النقلة (٩) ، واذ (وقد) (١٠) قال ذلك فليقل : وما تأخرها « وهو » (١١)

– وصلاحيته بلا تأويل للاخبار عنه ، أو إضافة اليه = : نحو زيد قائم وغلام زيد ، احترازا مما يصلح لهما ، لكن بالتأويل ، فليس باسم غير أنه(١٢) في تأويله نحو : سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » (١٣) ، « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم

---

(١) وقد مثل له ابن مالك في شرحه بقوله : فأما أن يكون عوضا عن مدة الاطلاق في روى مطلق فلا يختص باسم ، لأن الروى قد يكون بعض فعل ، كما يكون بعض أسم ، وذلك في لغة تميم كانشاد بعضهم :

أقلى اللوم عادل والعتابن * وقولى إن أصبت لقد اصابن

والبيت لجرير انظر الدرر ج ٢ ص ١٠٣ وص ٢١٤ ، وشرح المفصل ج ٤ ص ١٥ .

(٢) في « ج : ومن ثم ... الخ . » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٦ » .

(٤) هكذا في شرح الاثير ، والذى في نسخ شارحنا : «عم» ويعم ... الخ .

(٥) في « ج : ذكر النداء .. الخ . بسقوط الهاء .

(٦) انظر « ص ٢٠٠ » وان مفعولية المنادى مختلف فيها .

(٧) « قد » ساقطة من « ج » .

(٨) « ج ١ ص ١٠ ظ » .

(٩) ومما يؤيد رأى الشارح ماذكره بركات محقق المتن في الهامش ٣ بقوله : في « د » : وتعريفها ... الخ ، كما جاء في الجزء المحقق لشرح ابن مالك ج ١ ص ٩ » بدون حرف جر ، وهو البـاء .

(١٠) « قد » ساقطة من « ج » .

(١١) « وهو» ساقطة من « ج » .

(١٢) في « ج : غيره في تأويلها ... الخ » .

(١٣) سورة البقرة ، آية : ٦ .

صامتون » (١) وأن تصوموا خير لكم » (٢) ، « ويوم نسير الجبال » (٣) أى سواء عليهم الانذار وعدمه ، وسواء عليكم دعاؤكم أو صمتكم ، وصومكم خير لكم، ويوم تسيير الجبال .

وأجاز بعض الاخبار عن الفعل تمسكا بـ «تسمع بالمعيدى خير من أن تراه» (٤) وقوله تعالى : « ثم بدالهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » (٥) وقوله تعالى : « ومن آياته يريكم البرق » (٦). وقوله :

وما راعنى الا يسير بشرطة * وعهدى به قينا يفش (٧) بكير (٨)

والصحيح خلاف ذلك ، وظاهر ما استدلوا به للاخبار عن الجملة لا الفعل على أنفراده .

ثم قضية كلام المصنف جواز الاخبار بتأويل في غير الاسم ، وقد مثل بما هو في تأويل الاسم مما اقترن بحرف مصدرى ، نحو « وأن تصوموا خير لكم » وبما هو جملة نحو « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم سامتون » ، أما بحرف مصدرى فلا نزاع فيه ./

وأما عن الجملة ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما : المنع : وهو قول المبرد والفارسى وجمهور البصرية ، وصححه بعض أصحابنا .

---

(١) سورة الاعراف ، آية : ١٩٣ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٣) سورة الكهف ، آية : ٤٧ .

(٤) قائله : المنذر بن ماء السماء في حق رجل اسمه : «شقة بن خمرة» كان يسمع به ويعجبه ما يبلغه عنه ، ويضرب لمن خبره خير من مرآة ، انظر مجمع الامتثال للميدانى ج ١ ص ١٢٩ وما بعدها .

(٥) سورة يوسف ، آية : ٣٥ .

(٦) سورة الروم ، آية : ٢٤ .

(٧) في «ب ، حـ : يعيش» .

(٨) نسبه محقق الخصائص لرجل من بنى أسد يقال له معاوية في هجو ابراهيم ابن جوران الملقب : بفروج أو فروخ ، وذكر قبله بيتين آخرين .
قال ابن جنى في هذا المقام : وقد جاء ذلك في الفاعل ، على عزته ، وأنشدنا = يعنى أبا على الفارسى — وذكر البيت . وقال : أراد بقوله : «وما راعنى الا يسير «أى مسيره ، على هذا وجهه . وقد يجوز أن يكون حالا ، والفاعل مضمر ، أى : وما راعنى الا سائراً بشرطة .
وقال العينى في شواهده الكبرى : لم أقف على اسم قائله .
ومعنى البيت : أتعجب منه ، وقد كان أمس حداداً ينفخ الكير ، واليوم صار والى الشرطة .
والمراد بالشرطة : الشرطى المعروف ، والقين الحداد ، وهو منصوب على الحال . راجع : «الخصائص ج ٢ ص ٤٣٤ — العينى ج ٤ ص ٤٠٠ — التصريح ج ١ ص ٢٦٨ — شواهد المغنى ص ٨٤٠ » .

والجواز : وعليه هشام (١) وثعلب (٢) وجماعة كوفيون قالوا : يعجبنى يقوم ، وظهر (٣) أقام زيد أم قعد ، تمسكا بما مر . والتفصيل بين أن تكون الجملة في موضع فاعل أو مفعول لم يسم فاعله والفعل قلبى معلق ، فيجوز ، أولا (٤)، كيسرنى يخرج عبدالله فلا ، فان جاء ما ظاهره ذلك فمؤول ، وهو قول الفراء (٥)، وجماعة ، وعزى لسيبويه (٦) ، وكلامه يحتمله ، وأول المانعون (٧) / مطلقا جميع ذلك ، فتسمع على تقدير أن تسمع ، وألا يسير ، فلما حذف الحرف المصدرى ارتفع الفعل ارتفاعه في قوله :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى(٨)

---

(١) هو : هشام بن معاوية الضرير النحوى الكوفي . قال القفطى : صاحب الكسائى أخذ عنه ، وله مقالة في النحو تعزى اليه ، يكنى أباعبدالله . توفي عام ٣٠٩

انظر : النزهة ص ١٦٤ – الانباه : ج ٣ ص ٣٦٤ – البغية ج ٢ ص ٣٢٨ – هدية العارفين ج ٢ ص ٥٠٩ .

(٢) هو : أبوالعباس احمد بن يحي ثعلب ، امام الكوفيين في النحو واللغة ، سمع من محمد ابن زياد ، ومحمد بن سلامة ، والزبير بن بكار وغيرهم ، وروى عنه اليزيدى ، والاخفش على بن سليمان ، وأبوبكر الانبارى وغيرهم ، وله مصنفات كثيرة ، منها كتاب الفصيح والمجالس ، ولد سنة ٢٠٠ وتوفي عام ٢٩١ – انظر انباه الرواة ج ١ ص ١٣٨ – العبر ج ٢ ص ٨٨ – النزهة ص ٢٢٨ – البغية ج ١ ص ٢٩٦ – هدية العارفين ج ١ ص ٥٤ » .

(٣) في « ج : يعجبنى يقوم مهراً وأقام زيداً ... الخ .

(٤) أى : أولا تكون الجملة كذلك .

(٥) هو : يحي بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمى أبوزكرياء الفراء امام العربية ، كان أعلم الكوفيين بعد الكسائى في النحو ، أخذ عن الكسائى ويونس . قال القفطى : قال ثعلب غير مرة : لولا الفراء ما كانت العربية ، لانه خلصها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد . وله عدة مصنفات منها : معانى القرآن ، النوادر ، المقصور والمدود ، الحدود وغيرها . توفي عام (٢٠٧) .

انظر : « الانباه ج ٤ ص ١ – البغية ج ٢ ص ٣٣٣ – وفيات الأعيان ج ٦ ص ١٧٦ – شذرات الذهب ج ٢ ص ١٩ » .

(٦) انظر : « الكتاب لسيبويه ج ١ ص ٤٥٦ » .

(٧) في « ج : المانع مطلقا ... الخ » .

(٨) وتمامه : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وقائله : طرفه بن العبد ، واسمه : عمرو من شعراء الجاهلية وفحولها ، قتل وهو ابن عشرين سنة ، وقد أجمع شعراء العرب ومؤرخوهم على علو كعبه في عالم الشعر ، قال ابن رشيق في تفضيل معلقته على سائر المعلقات .

« انه أفضل الناس وجيدهم عند العلماء » ، وقال ابن سلام : « إنه أشعر الناس واحدة » وقال ابن قتيبة : « إنه أشعر الناس طويلة » .

والبيت من معلقته المشار اليها ، قال الاعلم في هامش الكتاب : « والشاهد : في رفع «أحضر» بحذف الناصب وتعريه منه ، والمعنى : لان احضر الوغى وقد جوز النصب باضمار أن « ضرورة وهو مذهب الكوفيين .

راجع الكتاب ج ١ ص ٤٥٢ – ديوانه ص ٤٦ – أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٣ – العينى ج ٤ ص ٤٠٢ – شواهد التوضيح ص ١٨٠ – الخزانة ج ١ ص ٥٧ – شواهد المغنى ص ٨٠٠»

على رواية الرفع ، وعلى أن الفاعل في « ثم بدالهم » (١) ضمير المصدر المفهوم من الفعل ، أى بدا هو أى البداء (٢) كما قال :

بدا لك والموعود حق لقـــاؤه * بدا لك مـــن تلك القلوص بداء (٣)

نظير قوله :

اذا اكتحلت عينى بعينـــك مســـها
بخير وجـــلى غمـــره بفـــؤادهـــا

أى : مسها الاكتحال ، و « ليسجننه » اذ ذاك جملة مفسرة للضمير ، فلا محل لها (٤) وقد تفسر العرب المفرد بالجملة نحو « كمثل آدم خلقه من تراب » (٥). أو في موضع مفعول فعل محذوف ، أى : قالوا : « ليسجننه » جواب لبدا ، لأن أفعال القلوب تتلقى بما يتلقى به القسم .

قال أثير الدين (٦) : والأحسن (٧) عندى أن الفاعل (عائد) (٨) على المنسبك من « الا/أن يسجن » (٩) ، أو المفهوم من « ليسجنن» ، (أو) (١٠) المدلول عليه بالسجن في قوله : « رب السجن أحب الى » (١١) فالتقدير على هذه الاحتمالات : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات هو أى سجنه مقسمين ليسجننه.

---

(١) في «ب : ثم بدالهم من بعد مارأوا الآيات ليسجننه» سورة يوسف آية ٣٥

(٢) في «ب ، جـ : أى البدا : .. الخ ، بدون همزة .

(٣) قائله : محمد بن بشير بن عبدالله بن عقيل الخارجى ، من بنى خارجه ويكنى أبا سليم ، وذلك ضمن أبيات يذم فيها رجلا وعده «قلوصا» : ناقة شابة – ومطلة ، ويمدح زيد ابن الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم ، وبعد بلوغها لزيد بعث اليه بقلوص من خيرة ابله ، والشاعر : من فصحاء الحجاز ، ومن شعراء الدولة الاموية .
قال ابن الشجرى في أماليه : ومما قدر له فاعل من لفظه « بدا » في قوله تعالى : «ثم بدا لهم ... الآية « التقدير : ثم بدا لهم بداء ، لا بد من تقدير هذا الفاعل ، لان الفمل مطالب ولا يصح باسناده الى « ليسجننه» ، لأن اسناد الفعل الى الفعل مستحيل ، ولما لم يكن للفعل مندوحة عن اسناده الى فاعل أومايقوم مقام الفاعل كالمفعول في نحو : ضرب زيد ، اسند (بدا « الى الفاعل الذى أظهره الشاعر في قوله : » لعلك والموعود حق لقاؤه ... البيت . واستشهد ابن جنى في الخصائص في مقام الجملة الاعتراضية برواية : لعلك والموعود » ، وقال وانشدنا . يعنى أبا على الفارسى . راجع : «الخصائص جـ ١ ص ٣٤٠ – أمالى الشجرى جـ ١ ص ٣٠٦ – الخزانة جـ ٤ ص ٣٧ – شواهد المغنى ص ٨١٠ – الدررجـ ١ ص ٢٠٤ » .

(٤) قال ابن هشام في «المغنى جـ ٢ ص ٥٧ » : « السادس : ثم بدا لهم .. الآية «فجملة» ليسجننه «قيل : هى مفسرة للضمير في « بدا » الراجع الى البداء المفهوم منه ، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر ، وان المفسر مجموع الجملتين .. الخ .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٥٩ .

(٦) في « شرح التسهيل جـ ١ ص ١٧ » .

(٧) في « حـ : وأحسن عندى» .

(٨) « عائد » ساقطة من جـ .

(٩) سورة يوسف ، آية : ٢٥ ..

(١٠) « أو» ساقطة من « جـ » .

(١١) سورة يوسف ، آية : ٣٣ .

قلت : بل الأحسن ما لغيره في ذلك من الوجه الأول ، لتباعد ما بين العائد والمعود عليه جدا في عامة او جهه هو سيما أولها .. وفي شرح الدماميني (١) قلت : وكلام المصنف رحمه الله فيه تكرير ، وتصوير ، واهمال قيد ، وحشو ، أما التكرير فقد سبق في تعريف الاسم ما يستفاد منه هذه الخاصة وهو اسناد مالمعنى الكلمة إليها او لنظيرها ما لمعنى الكلمة اليها أو لنظيرها . (٢)

قلت : لا نسلم أنه تكرير ، وان سبق ما يستفاد منه ذلك ، لأن الاسناد أعم ، كما أشار اليه بلفظ الاستفادة ، ولا تكرير بين أعم وأخص ، لشموله النسبة التي في الكلام الخبرى والطلبى والانشائى ، بخلاف الاخبار فخاص بالخبرى ثم لو سلم اتحادهما فلا يسلم التكرير أيضا اذ قد ذكر على وجه غير المذكور به هنالك ، ثم انه أخذ من قول الرضى (٣) اغترارا في قول الحاجبية (٤) : « الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة » ، لم يقتصر المصنف (٥) على ما تقدم مع قوله » وقد علم بذلك حد كل منهما » لارادته التصريح بحد كل من الاقسام في أول صيغة ، فأورده الدماميني انكارا ، ولو سلم فهو كما قال أثير الدين : زيادة بيان بذكر أشياء مما لا يوجد في غير الاسماء ، وسيورد ما لا وجه له في الأفعال ، لانكشاف الأضرب الثلاثة قبل بحدودها .

ثم قال الدماميني (٦) : وأما القصور فلأن الاسناد الى الكلمة أعم من الاخبار عنهما ، لصدق الأول على النسب الواقعة في الجمل الانشائية دون الثاني ، فالتعبير بما يخص بعض الاسماء دون ما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور .

قلت : انما يتم القصور أن لو جعل المصنف العلامة كون اللفظ مخبرا عنه ، وانما جعلها كصلاحيته لذلك ، وهى مساوية لصلاحيته للاسناد اليه ، اذ كلما تحقق أحد هذين الامرين تحقق الآخر ، وقد استشعره الدماميني آخراً. وأجاب (٧) : بأنا لانسلم المساواة وذلك لأن الاخبار عن الكلمة هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل (معه الكلام الصدق والكذب ، والاسناد اليها هوتعليق شيء بها على وجه يحتمل(٨) الكلام معه ذلك أولا يحتمله ، ولا شك أن لنا ألفاظا صالحة للاسناد اليها غير صالحة للاخبار عنها ، نحو « غدر روخبث » مثلا ، فانهما اسمان ملازمان للنداء ، ولا يجوز استعمال شيء منهما على غير هذا الوجه أصلا /تقول : ياغدر وياخبث ،

(١) « ج ١ ص ١١ و . » .
(٢) المراد بها قول ابن مالك : « وصلاحيتها بلا تأويل للاخبار .. الخ . أنظر ص ١٩٦ .
(٣) انظر : شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٩ .
(٤) انظر : شرح ابن الحاجب للكافية ج ١ ص ٧ .
(٥) أى : ابن الحاجب في الشرح المذكور ص ٦ .
(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١١ و . » .
(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٨) مابين المعقوفين ساقط من « ح » .

كل منهمـــا مســـند اليه معنى ، اذ قد علق (به) (١) طلب الاقبـــال (٢) وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، ضرورة أنه بصيغة النداء الانشائية.

قلت : بل منع المساواة مكابرة وحيد عن جادة الانصاف ، وذلك ان الاسماء اللازمة للنداء غير قابلة ما لمعناها الى أنفسها ، ضرورة لزومها لما استعملت فيه ، فلا ينصرف فيه بوجه ، فيمتنع التعليقان معا ، غير أن لها نظائر تقبله الى أنفسها بوجيهية ، فدعوى قبولها لأحدهما ، وهو ما لا يحتمل صدقا ولا كذبا تحكم ، لا يندفع بأنه صيغة النداء ، ضرورة أن تعليق طلب الاقبال وايقاعه على المنادى مما يستدعي مفعوليته ، وهو ما عليه النحاة قاطبة ، لا الاسناد (٣) اليه كما زعم ، وحينئذ فالتعليقان منعا ، سواء بل (٤) وجوازا لكن بحسب النظير الذى لم يتصف بنداء أصلا (٥) ، وهو « الغادر والخبيث في ياغدر وياخبيث ، والكريم واللئيم في يا مكرمان وياملئمان » ما » (٦) لم يكن معنى اسم (٧) الفعل في السكوت الذى هو نظير « صه » في نحو السكوت حسن / والا تساوى النظير ، أو في عدم القبول لانفسهما .

قلت : فظهر اختلال قوله (٨). لأنه قد علق به الاقبال ، وأوقع على وجه لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، وفساد قوله : « وعلى هذا فصلاحية الاسناد اليه أعم ، لشمولها ما ذكرناه دون صلاحية الاخبار عنه » وخطله (٩) في قوله : « لكن هذا يقتضى أن قول المصنف في تعريف الاسم : أو نظير ها مستدرك بالنسبة الى مثل هذه الاسماء ، ولا يضر ذلك فيما نحن بصدده » اذ لا استدرك فيها البتة كمـــا أوضحناه .

وأما دعواه أن ذلك لا يضر فيما نحن بصدده فمسلم ، لكن على ما درج عليه من ذلك التعليق وقد عرفت فساده .

ثم قال (١٠) : وأما إهمال قيد ، فلأن الاخبار عن الكلمة انما يكون من خواصها عنده ، اذ كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ ، وقد ترك القيد الدال على ذلك .

---

(١) « به » ساقطة من « ج » .
(٢) في « ج : طلبا الافعال .. الخ » .
(٣) في « ج : لا اسناد .. الخ » .
(٤) في « ج : بل جوازاً بحسب .. الخ » .
(٥) في « أ : بنداء راسا وهو .. الخ .
(٦) « ما » ساقطة من « ج » .
(٧) في « ج : اسم فعل .. الخ » .
(٨) أى : الدماميني في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١١ و » .
(٩) في اللسان مادة « خطل » ج ١٣ ص ٢٢٢ » والخطل : الكلام الفاسد الكثير المضطرب .. وقال : الخطل : الكلام الفاسد .
(١٠) أى الدماميني في المرجع السابق .

لا يقال : أغنتى (١) عنه بما سبق في تعريف الاسم ، حيث قيد الاسناد بما يقتضى كونه معنويا .

لأنا نقول : فاذا لا حاجة الى هذه الخاصة أصلا (٢) ورأسا .

قلت : انما يحمل الاخبار على ما هو خاصة من خواص الاسماء وهو المعنوى، بشهادة المقام من كونه بصدد تعريف الاسم ، لا على ما يعم الاضرب الثلاثة من اللفظين ، وان مضى (٣) أن المحققين على خلاف ما عليه المصنف في ذلك.

ثم دفع اغناء ما اسلفه من القيد في تعريف الاسم عن القيد هنا باقتصائه أن لا حاجة أصلا الى هذه الخاصة ممنوع بمنع الملازمة بينهما ، لما مر عن أثير الدين (٤) من زيادة البيان بايراد هذه الخواص ، لانكشاف الاضرب الثلاثة بحدودها ، وهى أوضح من شمس الضحى.

ثم قال (٥) : ثم احالة من يقصد تعريفه للاسم بهذه الخاصة على أمر خارج هنا مما ينافي هذا القصد.

قلت : لا نسلم أن هنالك (٦) احالة رأسا ، لأن جمهور هذه الخواص بقيودها مما تعورف مبتذلا بين متعاطى اوليات من الاعراب ، سيما وقد عرف من رأى المصنف أن المعنى بهذه الخاصة المعنوية دون اللفظية كما مر الخوض في ذلك ، ثم قال (٧) : وأما الحشو فلا دعائه الاحتراز بقوله : « بلا تأويل » عن مثل « وان تصوموا خير لكم » (٨) كما مر ، وهذا ساقط ، لأن الخاصة هى كون الكلمة صالحة لما ذكرناه ، وضمير صلاحيته عائد الى الاسم ، باعتبار كونه لفظا هو كلمة ، فالمعنى حينئذ : يعتبر كون اللفظ الذى هو كلمة اسما بصلاحية ذلك اللفظ لاخبار عنه . والا فلو كان المراد : ويعتبر الاسم بصلاحية الاسم لاخبار عنه ، أى : اذا صلح الاسم لأن يخبر عنه فهو اسم ، لم يستقم ، فتعين كون المراد اذا صلح اللفظ الذى هو الكلمة لأن يخبر عنه فهو اسم حينئذ .

قلت : انما مرجع الضمير للفظ مرادا به ما هو اعم من الكلمة يصلح الاخبار عنه ، لصدق اللفظ على ما فوق الكلمة ، كما صرح بنحوه المصنف ، وعليه

---

(١) في « جـ : لغنى عنه » .. الخ .
(٢) « الواو » ساقطة من « جـ » .
(٣) انظر « ص ١٨٢ » .
(٤) وعبارته في جـ ص ١٦ : لما بين الاسم والفعل بالحد أراد أن يزيد في البيان فأخذ يذكر أشياء مما لا تكون الا في الاسم ... الخ . وانظر « ص ٢٠٠ » .
(٥) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
(٦) في « جـ : هنا لا احالة .. الخ وهى خطأ » .
(٧) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
(٨) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

فيحسن الاحتراز عن ، نحو : « وأن تصوموا خير لكم » ، مما يفتقر في الاخبار عنه الى التأويل ./

قلت : وبه يندفع أيضا ما ابتناه على ذلك الاصل سؤالا وجوابا من قوله (١) : فان قلت : تلوح فائدة هذا القيد في « تسمع بالميعدى خير » برفع الفعل اذا لم نعتبر شيئا محذوفا ، فأجاب : بأن ذلك ان صح لزم اعتبار القيد المذكور في تعريف الاسم السابق فتأمله .

قلت : بل لا يلزم لما أوردناه هناك عن المصنف احترازا بالكلمة في ذلك التعريف مما تعقبه أثير الدين .

ـ أو عود ضمير عليه = : لأن العائد غير المعود عليه ، وليس العائد الا اسما ، فلا يكون عين أحد قسيمية ، ومن ثم ادعى صاحب الكشاف اسمية الكاف في «كهيئة الطير » (٢) لعود الضمير من « فأنفخ فيه » اليه (٣).

وأطبقوا أيضا على أسمية « مهما » و « ما » في ما أحسن زيدا » ، لعود الضمير عليها ، خلافا لزاعم حرفية « ما » .

ـ أو ابدال اسم صريح منه = : نحو كيف أنت ، أصحيح أم سقيم ؟ فكيف اسم لابدال اسم صريح منه ، ولا تبدل الاسماء الا من الأسماء ، وهو مندرج في « بلا تأويل » ، كما أن علامة ما مر كذلك ، لقوله بعد : « بالاخبار به » مستأنفا للعامل ، فيخرج عنه « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » (٤) و « يوم نسير الجبال» (٥) من حيث أن المضاف اليه في تأويل مفرد ، ونحو « وأن تصوموا خير لكم » (٦) لعود مستكن « خير » على « أن تصوموا » مؤولا بالصوم ، ونحو يعجبني أن تفعل الخير اطعامك اليتامى من حيث ابدال إطعامك من « أن تفعل الخير » مسؤولا بفعلك.

وفي شرح الدماميني (٧) : على أن البحث « الثالث » (٨) وارد فيه فافهم

قلت : وقد عرفت ما اسلفناه مراجعة له في ذلك فافهم ، بل نقول : الوجه في ذلك هنا انما كرر تنبيها على الاندراج المذكور كما ذكر.

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٢) سورة آل عمران ، آية : ٤٩ .
(٣) وعبارة الكشاف جـ ١ ص ٤٣١ : « فانفخ فيه » الضمير للكاف : أى في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير » .
(٤) سورة المائدة ، آية : ١١٩ .
(٥) سورة الكهف ، آية : ٤٧ .
(٦) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .
(٧) « جـ ١ ص ١١ ظ » .
(٨) في الاصل : « البحث السابق وارد .. الخ » .

– وبالاخبار به مع مباشرة الفعل = : نحو : « كيف كنت ، وخروج (١) زيد اذا خرجت ، « فكيف » و « اذا » اسمان ، لدفع الاخبار بهما الحرفية ، ودفع مباشرتهما الفعل الفعلية ، من حيث لايباشر فعل فعلا إلا مؤكدا كقام قام زيدو الغرض انتفاؤه في المثالين ، فتيقنت اسميتهما .

– وموافقه ثابت الاسمية في لفظه = : أى وزن يخص الاسماء ، نحو وشكان وبطآن ، بوزن « فعلان » ، وهو من أبنية الاسماء المختصة / بها مع انتفاء الحر فية لكونهما عمدتين ، والحرف ليس الا فضلة قاله المصنف (٢) .

قال أثير الدين (٣) : ولا أدرى / ما معنى وشكان وبطآن عمدتين ، وقد تقرر ان العمدة اصطلاحا ما كان مرفوعا من مبتدأ أو فاعل ، وغير سائغ ذلك في « وشكان » ، اذ لم يذهب ذاهب الى كونهما في موضع رفع ، ومن ذهب أن ذاهت لاسماء الافعال موضع خصه بالنصب .

قلت : بل ذهب جماعة واختاره ابن (٤) الحاجب الى أنها في موضع رفع بالابتداء استغنى بمرفوعها عن الخبر ، وبطون الدفاتر طافحة بذلك ، والعجب أنه قد صرح بذلك هو أيضا في الباب بعده ، وفي باب اسماء الافعال ، ثم قال (٥)

---

(١) في « ج : وخرج ..الخ » .
(٢) في « شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٢ » مع التصرف .
(٣) في « شرح التسهيل » ج ١ ص ١٨ » نقل بتصرف .
(٤) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته في هذا المقام ج ١ ص ٧٦ : « وللنحويين في موضعها من الاعراب مذهبان : أحدهما : أنها في موضع نصب على المصدر ... ، والثانى : أن تكون في موضع رفع على الابتداء ، وفاعله مضمر مستتر ، والجملة وإن كانت من مبتدأ وفاعل مستغنى عن الخبر فيها كما استغنى في « أقائم الزيدان ... والثانى أوجه لانه أسم جرد عن العوامل اللفظية ، فوجب أن يحكم بالابتداء فيه ، والفاعل سد مسد الخبر كما في قولك : أقائم الزيدان ... الخ . وقال عصام الدين في حاشيته على الفوائد الضيائية ص ٢٣٢ : « ومن حق اسماء الافعال الا يكون لها أعراب كالماضى والامر ، وقيل : هى مرفوعة المحل بالابتداء ، فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر ، كما في قولنا : أقائم زيد ، وهذا هوالذى أختاره المصنف – ابن الحاجب – في ايضاح المفصل ، وان فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب ، وقيل : مصادر منصوبة بأفعال محذوفة ، وينافي تقدير الفعل كونها أسم فعل .. الخ .
وقد ناقش الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ هذين الرأيين وأبطلهما ، وأنها مثل الافعل التى هى بمعناها فقال : بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسميه فيه ، ولا اعتبار باللفظ .. فاسم الفعل اذا ككاف ذلك وكالفصل عند من قال : انه حرف ، كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين ، فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبن لهما ذلك ، لان الحرف لا اعراب له ، فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب ، فلما أنتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له أيضا محل من الاعراب .... الخ .
وقال : وما ذكره بعضهم من أن أسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشىء اذ لوكانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة ، فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية .. الخ وهذا رأى الكوفيين وهو الذى أراه لقوة أدلة الرضى وسلامة مناقشته للموضوع .
(٥) أى : الاثير في المرجع المذكور .

وان اراد بالعمدة هنا « أنها » (١) أحد ركني الاسناد ، فيحتمل غير أن ليس المصطلح ، ويلزمه أن « قام » من – قام زيد – عمدة وبين أنه أراد هذا .

وفي شرح الدماميني (٢) : واعلم أن هذه العلامة لا تعرف الا بعد معرفة الاسم والفعل والاحاطة بابنية كل منهما فاذا لا حاجة اليها .

قلت : وهو مدفوع بأن المخاطب بهذا الكتاب من تمكن بأوليات هذا العلم وجملة وافرة من مسائلة ، كما قال صاحب المغني (٣) : « وخطابي به لمن ابتدأ في تعليم الاعراب ، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب » ولا شك أنه لا يمترى في نحو : « وشكان وبطآن » أنهما من الأبنية الخاصة بالاسماء وحينئذ فالغرض من ايراد هذه الخواص فيه جمع أطراف هذا العلم .

ولو سلم أن المخاطب من دونه ، فقد تحصل عنده معرفة نحو هذا البناء ابتذالا وسماعا ، لكثرة دوره من تعاطي أهل هذه الصناعة « اياه » (٤) – أو = : ثابت الاسمية في – معى = : كموافقة « قد » لحسب في « قدك (٥) درهم – دون معـــارض = : قال المصنف (٦) : احترازا من واو « المعية في نحو : استوى الماء والخشبة ، فانها بمعنى « مع » وليس باسم ، غير أن « واو » المعية وقعت صدرا وما كان من الاسماء كذلك انما يقع موقع الاعجاز لاموقع الصدور ، كتاء الضمير ويائه وكافه ، وانما يقع صدرا لحرف كباء الجر ولامه وكافه و« واو » العطف وفائه ، فلو حكم على « واو » المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير ، بخلاف الحكم عليها بالحرفية » . وفي شرح الدماميني (٧) قلت : قد ينقضي بالكاف في نحو : زيد كالأسد ، فقد قال كثيرون باسميتها مع وجود هذا المعارض.

قلت : والصواب خلافه ، لأنه (٨) خلاف ما عليه سيبويه ومحققوا أصحابه(٩) البصرية ، فلا يعتد بقول من لا تحقق عنده من بصرى أو كوفي ، مما زيفه النظار وأهل النقد .

« ولو سلم » (١٠) فالقواعد لا تنهدم ببعض مايشذ عنها مما قد يتفق ، (سيما وهو ممكن الاجراء) (١١) على القوانين ، وتعبده بها ، فالنقد به غير جيد .

---

(١) « أنها » ساقطة من « ج » .
(٢) « ج ١ ص ١١ ظ » .
(٣) في « ج : ١ ص ٨ » .
(٤) « اياه » ساقطة من « ج » .
(٥) في « ج : كوافقة « قد » لحسب في قولك : بحسبك درهم .. الخ .
(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٢ » نقل بتصرف .
(٧) في المرجع السابق .
(٨) في « د » : لا خلاف ما ... الخ .
(٩) في « ج » : أصحاب البصرة .
(١٠) « ولو سلم » ساقط من « ب » .
(١١) ما بين المعقوفين ساقط من « ب » .

واحترازا أيضا من « من » التبعيضية ، فانها بمعنى بعض الثابتة الاسمية ، غير أن ذلك معارض بانعكاس الاسناد في النحو : ان من اخوتك زيدا ، وان بعض أخوتك زيد ، فلا تكون « من » المذكورة اسما ، ففى المعية عارض عدم النظير ، وفي « من » عارض انعكاس الاسناد ، فمن / ثم حكم عليهما بالحرفية ، لأنهما مع موافقتها ثابت الاسمية معارضان بما ذكر .

وفي شرح الدماميني (١) : والذى يظهر من كلام المصنف وشارحيه : أن هذا القيد وهو « دون معارض » راجع الى قوله معنى ، ولو جعل راجعا الى كل من « لفظ ومعنى » كان حسنا ، واندفع حينئذ الاعتراض بنحو ضرب ، لأنه مع موافقته ثابت الاسمية كحجر ، فقد عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل نحو « وشكان».

قلت : لا نسلم أن فيه حسنا ، وانما الحسن ما صنع المصنف وشروح كلامه ودرج عليه هو أيضا من حملهم الموافقة اللفظية على موافقه الابنية الخاصة بالأسماء دون ما هو أعم ، والا ورد ما لا يكاد يحصر من الافعال الموافقة لثابت الاسمية : كضرب ماضيا ، واضرب أمرا ، أو أذهب مضارعا ، لموافقة الأول نحو حجر ، والثانى لنحو اثمد ، والثالث (٢) لنحو أفكل الى غير ذلك وهو توريط في اللبس ، وشغل للذهن ، بايراد الموافقات ثم دفعها بالمعارضات مع الاستغناء عن ذلك بالحمل المذكور للمصنف والشروح ، كما عول (٣) عليه هو صدر المسألة ، ففيه كما قرره اذ ذاك .

قال المصنف (٤) : « والعلامات اللفظية مرجحة على العلامات المعنوية ، ومن ثم حكم على « وشكان وبطآن » بالاسمية مع موافقتها (٥) « أوشك » وبطؤ» معنى ، وحكم على « عسى » بالفعلية ، لا تصالها بضمير الرفع البارز ، و « تاء » التأنيث الساكنة ، مع موافقتها « لعل » معنى .

ــ وهو = : أى الاسم ــ لعين = : أى يدل على ذات بلا قيد ، كرجل وفرس ، ــ أو معنى = : وهو ما ذل على ذات بلا قيد ، كقراءة/وفهم ــ أسما = : كما مثل في الامرين ــ أو وصفا = : للعين وهو ما دل على قيد في الذات كعالم ، أو في المعنى كغامض .

قال أثير الدين : وبقى عليه أولهما ، وذلك الاسم نحو شيء ، وفي الوصف كحسن ، وبليغ وفصيح ؛ لوقوعهما على المتكلم والكلام ، ويصلح أيضا للعين والمعنى بعض أسماء الضمائر ، وبعض أسماء الاشارة ، وبعض الموصولات ،

---

(١) « جـ ١ ص ١١ ظ » .
(٢) في « جـ : والثانى بنحو : أفكل : .. الخ .
(٣) في « جـ : عدل ... الخ . بالدال .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٢ » .
(٥) وعبارة ابن مالك : لوشك وبطؤ في المعنى .. الخ وهى الصواب .

نحو هو وهذا والذى ، وقد يختص بالعين كهم (١) وهما واللذين ، والاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ، ولا قسيم الكنية واللقب ، والمعنى هنا قسيم الذات ، ولايراد به المعنى المذكور في حد الاسم .

وهذا التقسيم لابى على في الايضاح (٢)، وقد اعترضه ابن ملكون (٣) : بأن العين تطلق على/المعنى كقوله تعالى : « عين اليقين » (٤) ، وقوله صلى الله عليه والسلام : « فذلك عين الربا » (٥) ، وقول الشاعر :

هذا لعمركم الصغار بعينـــه * لا أم لى ان كان ذاك ولا أب (٦)

وفي شرح الدماميني(٧) : وليس بشيء لأن العين مشترك بين الشخص والحقيقة.
قلت : قد أوهم على عادته أن ذلك من انتقاداته ، وليس بها ، وانمـــا هو (٨) لاثير الدين ، قال (٩) : وهو الواقع في التوكيد كعرفت زيداً عينه ، وعرفت الحق عينه ، وهذا كوقوعه على ينبوع الماء ، وعلى الدينار ، وعلى السحاب واالمطر ، وغير ذلك ، فمراد المصنف انما هو الشخص ، ومن ثم جعل قسيمه المعنى.

وقال بعض : يسمى الشيئان المختلفان بالاسمين المختلفين ، والأشياء الكثيرة بالاسم الواحد ؛ والشيء الواحد بالاسماء المختلفة كالسيف والمهند والحسام قال (١٠)

---

(١) في « ج : بالعين نحو : وهما والذين .. الخ ، والذى في شرح الاثير على التسهيل « ج ١ ص ١٩ » نحو : هم وهما .. الخ .
(٢) ج ١ ص ٦ وعبارة أبى على : « والاسم الدال على معنى غير عين ، نحو : العلم والجهل في هذا الاعتبار ، كالاسم الدال على عين ، تقول : العلم حسن ، والجهل قبيح .. الخ .
(٣) هو : ابراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الاشبيلى أبواسحاق ، قال السيوطى : قال ابن الزبير : استاذ نحوى جليل ، روى عن أبى الحسن سريح ، وأبى مروان بن محمد وأجاز له القاسم بن بقى . روى عنه ابن حوط الله ، وابن خروف والشلوبين . وألف شرح الحماسة ، النكت على تبصرة الصيمرى وغيرذلك .
انظر : البغية ج ١ ص ٤٣١ – هدية العارفين ج ١ ص ١٠ » .
(٤) سورة التكاثر ، آية : ٧ .
(٥) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ٤٤ » كتاب الوكالة ، باب اذا باع الوكيل شيئا فاسداً . برواية : « عند ذلك أوه أوه عين الربا ... الخ من حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه . وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ٣ ص ١٢١٥ » كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلا بمثل ، برواية « عند ذلك أوه عين الربا لا تفعل ... الخ .
(٦) نسب في الكتاب لرجل من مدحج ، وقيل لهمام أخى حسان بن مرة ، وقيل لضمرة ، وقيل : لابن أحمر من بنى الحارث بن مرة ، وقيل لرجل من بنى مرة عبدمناة قبل الاسلام بخمس مائة سنة – يخاطب أبويه وأهله ، وكانوا يؤثرون عليه أخاه جندبا . والشاهد قوله : «بعينه» حيث أطلقت على المعنى عند ابن ملكون ، وفيه شراهد آخر ، وهوعطف « الأب » على موضع « الام » . راجع : « الكتاب ج ١ ص ٣٥٢ – المقتضب ج ٤ ص ٣٧١ – ابن يعيش ج ٢ ص ١١٠ – التصريح ج ١ ص ٢٤١ – شواهد المغنى ص ٩٢١
(٧) انظر « ج ١ ص ١٢ و . « وانظر شرح الاثير أيضا » ج ١ ص ١٩ » .
(٨) في « ج : وانما هى .. الخ .
(٩) أى : الاثير في المرجع السابق .
(١٠) أى : البعض .

والذى نقوله : في « هذا » (١) أن الاسم واحد (٢) وهو السيف ، وما بعده من الالقاب (٣) صفات .

وقد خالف قوم فزعموا : أنها وإن اختلفت الفاظها راجعة لمعنى واحد .

وقا آخرون (٤) : ليس (٥) منها اسم ولا صفة الا ومعناها غير معنى الآخر. وقالوا : وكذا الافعال كمضى وذهب ، وأنطلق ، وهو رأى ثعلب ، ويسمى المتضادان باسم واحد كالجون للاسود والابيض .

وأنكر سيبويه هذا الرأى هـ .

وما قاله هو المصطلح عليه عند المناطقة وغيرهم ، فالمتباين والمترادف والمشترك ، وقد أورده سيبويه في أول كتابه (٦) في : هذا الباب اللفظ للمعانى وزعم نحويون: أن ليس في (٧) كلام العرب لفظ مشترك لا يعبر عن معناه الا به ، بل ما وجد من المشترك وجد لكل معنى من معانيه لفظ يخصه ، فالجون يخص أحد معنييه الاسود، والآخر يخص الابيض . قال : الا « رائحة » فهى لفظ مشترك ولا يخص أحد معانيها الا بالاضافة ، نحو : رائحة المسك ورائحة البول هـ.

ورد بأن الروائح تنقسم الى طيبة وغيرها ، فالاولى قد عبرت عنها العرب بالأرج والعرف والتضوع . وغيرها بالنتن والزفرة ، فقد صار لهذين المعنيين ألفاظ تخصها. وأما « رائحة » (٨) فهى / في الحقيقة لفظ متواطئ لمطلق ما يشم من طيب وغيره ، فاذا قلت شممت رائحة لم تدل على التقييد ، وهكذا شأن المطلقات فلا تدل على التقييد الا بما وضع للتقييد كالاضافة كرائحة المسك ورائحة البول ، وبالصفة كرائحة مسلية ، وباللام العهدية ، وعليه فليست رائحة من المشترك بل من المتواطئ .

قال أثير الدين (٩) أثر ايراده هذا : وانما أوردنا الكلام في هذا الضرب تنبيها على أن أئمة العربية تكلموا في وضع الألفاظ للمعانى قبل ظهور علم المنطق

---

(١) « هذا » ساقطة من « جـ » .
(٢) « جـ » الاسم لواحد .. الخ .
(٣) في « جـ : من الالفاظ .. الخ .
(٤) في « جـ : وقال آخر وليس .. الخ » .
(٥) في «ب ، جـ : وليس .. الخ » .
(٦) في « جـ ١ ص ٧ » وعبارته : « اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى ، فاختلاف اللفظين لا ختلاف المعنيين هو نحو : جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهب وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت اذا أردت وجدان الضالة ، واشباه هذا كثير .
(٧) في « جـ : أن ليس لفظ مشترك في كلام العرب .. الخ .
(٨) في « جـ : وأما الرائحة .. الخ .
(٩) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٩ » .

في الملة الاسلامية ، وتقسيمهم ما قسموا ، وان علم النحو ليس خاصا بعلم الالفاظ ، بل هو نظر في الالفاظ والمعاني المدلولة (١) بها حالتي افرادها وتركيبها لا كما يظن بعض الجهلة باللسان : أنه يختص بالالفاظ حتى حكى لى عن بعض من له اشتغال بالعقليات « أنه قال » (٢) : « النحاة » (٣) فلا حوا أهل علم الأصول ، ولو كان له اطلاع وبصيرة بعلم النحو لعلم أن جمهور علم الاصول بعض من علم النحو .

وقد قسم بعض النحاة الاسم بحسب معناه الى جوهر كالحيوان ، وعرض كالحركة ، ومحسوس كالارض والسواد ، ومعقول كالعلم ، ومقيد كالانسان ، ولقب كزيد ، وتام كالجسم ، وناقص كالذى . . .

ــ ويعتبر الفعل بتاء التانيث = : كنعمت وبئست احترازا من المتحركة بحركة الاعراب ، لاختصاصها بالاسم ، أو بحركة البناء للحقوقها الحروف كلات وربة وثمة ، ولا التفات الى عروض الحركة بالنقل أو للساكنين كـ « قالت أخراهم » (٤) وقالت امرأة / العزيز » (٥) .

قال المصنف (٦) : فتمييز الفعل منصرفا أو جامدا ما لم يكن فعل تعجب.

قال أثير الدين (٧) : وهى عبارة قاصرة ، والصواب ما لم يلزم تذكير فاعله ادراجا لأفعال الاستثناء نحو ما خلا وما عدا وما حاشا وليس.

ــ وبنون التوكيد (٨) = : مشددا أو مخففا نحو : « ليسجنن وليكونا » (٩) وتلحق المضارع والامر على ما أحكم في بابه .

ــ الشائع = : بالجر ــ قال ابن هشام : لكن لا على أنه صفة لنون ولا للتوكيد ، لأن نون التوكيد علم فلا يصح وصف جزءه الأول وحده ولا الثانى وحده ، وان كان معنى كل من المتضائفين صحيحا مقصودا . وفي شرح الدمامينى (١٠) : وفيه نظر.

---

(١) في « ج : الدالة حالة افرادها .. الخ .
(٢) « أنه قال » ساقطة من « ج » .
(٣) « النحاة » ساقطة من « ب » .
(٤) سورة الاعراف ، آية : ٣٨ .
(٥) سورة يوسف ، آية : ٣٠ .
(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٣ » .
(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٠ » .
(٨) في المتن تحقيق بركات : ونون التوكيد ، .. الخ .
(٩) سورة يوسف ، آية : ٣٢ .
(١٠) « ج ١ ص ١٢ و . » أى كلام في ابن هشام .

قلت : ولينه كينونة من وجهه ، ليقع النظر فيه ، واحترز به (١) من اللاحق
شذوذا للماضي اللفظ المستقبل المعنى كقوله :

دامن سعدك ان رحمت متيمـا
لولاك لم يـك للصبابة جانحـا (٢)

وفي الحديث : « فأما أدركن أحدكم الرجال » .

وقيل (٣) لحقت « أفعل » في التعجب ، أنشد يعقوب :

ومستبدل من بعد غضبى صريمة
فأحر به من طول فقر وأحريا (٤)

وعضبى علم لمائة من الابل وأنشد أبو الفتح لرؤبة .

أريت ان جئت به املودا * مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا (٥) واصل أريت : أرأيت فحذفت (٦) الهمزة حذفها من

---

(١) أي : بقوله : الشائع .
(٢) قال العيني في شواهده الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، وقوله : « دامن » أصله : دام من الدوام ، واتصلت به نون التوكيد شذوذا ، وهو محل الشاهد ، لان نون التوكيد من خواص الامر والمضارع . وفيه شاهد ثان ، وهو ايلاء « لا » ضمير الجر ، وشاهد ثالث ، وهو حذف نون « يكن » لاجتماع شروطه . راجع « العيني ج ١ ص ١٢٠ ، ج ٤ ص ٣٤١ – شواهد المغني ص ٧٦٠ – التصريح ج ١ ص ٤١ ، ج ٢ ص ٧٨ – الدرر ج ٢ ص ٩
(٣) في « ج : ولقد لحقت ... الخ . »
(٤) قال العيني : في شواهده الكبرى : أنشده ثعلب ولم يعزه الى قائله ، وقال الجوهري في الصحاح وعضبى : اسم مائة من الابل ، وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها الالف واللام وأنشد ابن الاعرابي : ومستخلف من بعد ... البيت . ولم يسم قائله ، وفي هامشه : اعترضه المج بأن الصواب « غضبى » قال مرتضى : كأنها شبهت في كثرتها بمنبت الغضى وفي المحكم لابن سيد « وغضبى » : معرفة مقصورة : مائة من الابل ، قال : ومستبدل من بعد غضبى .. البيت وقوله : « وأحريا » الاصل : وأحرين ، فأبدلت النون ألفا وقفا .
راجع : « الصحاح ج ١ ص ٨٨ – المحكم ج ٦ ص ٦ – العيني ج ٣ ص ٦٤٥ الدرر ج ٢ ص ٩٨ – المغني ج ٢ ص ٣ – شواهد المغني ص ٧٥٩ » .
(٥) استشهد به ابن جني في « الخصائص » قائلا : ومن الاستحسان قول الشاعر أريت أن جئت ... البيت . وقال : فالحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيها له بالفعل المضارع ، فهذ اذا أستحسان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ، الا تراك لاتقول : أقائمن يا زيد ولا أمنطلقن يا رجال وانما تقوله بحيث سمعته ، وتعتذر له ، وتنبه الى أنه استحسان منهم عل ضعف منه واحتمال بالشبهة له .
وقد قيل : ان من قصة هذا الرجز أن رجلا من العرب أتى أمة له ، فلما حبلت جحدها وزعم أنه لم يقربها . فقالت هذا الرجز ، تريد : أخبرني ان ولدت ولداً هذه صفته أتقول لي : احضرت الشهود على ان هذا الولد منك ، انك لن تقول ذلك وانما ترضى بالولد .
راجع : المحتسب ج ١ ص ١٩٣ – الخصائص ج ١ ص ١٣٦ – العيني ج ١ ص ١١٨ – ج ٣ ص ٦٤٨ ، ج ٤ ص ٣٣٤ – الخزانة ج ٤ ص ٥٧٤ . الدرر ج ٢ ص ٩٨ – ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٣ » .
(٦) في « ج : بحذف الهمزة ، وفي « ب : حذفت الهمزة .. الخ » .

المضارع ، والمشهور عدم حذف همزة الماضى ، والاملودا : الناعم (يقال) (١) : رجل أملود وامرأة / أملودة والمرجل بالجيم : الذى شعره بين الجعودة والشبوطة .

وفي شرح الدمامينى : (٢) : ولا يتعين مثالا لما نحن فيه لاحتمال أن يكون أصله : أقائل أنا ، فحذفت الهمزة « اعتباطا) (٣) « ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » على حد « لكنا هو الله ربى » (٤) .

(وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، ثم أدغم التنوين في نون « أنا » والأول قصر المسافة) . (٥)

قلت : وفي التصريح (٦) : وعليها اعتراض من وجهين .

أحدهما : أنه يعتبر في المقيس أن يكون على وزن المقيس عليه ، وهنا ليس كذلك لأن الألف الثانية في المقيس عليه مذكورة بخلافها في المقيس.

الثاني : أن هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان أقائل أنا على التكلم ، أما اذا كان على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا ، على أن العينى قال : والمعنى : هل أنتم قائلون؟ فأجراه مجرى أتقولن (٧) هـ.

ويؤخذ منه أن الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور ولم أقف على (٨) نص في ذلك هـ.

ثم قال الدمامينى : (٩) : ثم اعلم أن هذه العلامة غير محتاج اليها ، اذ لا تعرف الا بعد معرفة ما يؤكد قياسا وما يؤكد شذوذا ، وهو لا يتعرف الا بعد معرفة الفعل ، فيجىء الدور .

قلت : وهو مدفوع بما عرفت مما أورد عليك سابقا (١٠) عن أثير الدين والرضى أن كلا من الانواع الثلاثة متميز بحدوده ، وانما ايراد هذه/الأشياء زيادة انكشاف لها وايضاح ، وجمع لأطراف الفن

ولو سلم فنقول : دروجا على ما أسلفناه أن مبنى هذا العلم على التساهل في تعاريفه بارتكاب بعض أمور لا يراها المعقوليون ولا يسلمونها في المتعـارف

---

(١) « يقال » ساقطة من « أ ، ب » .
(٢) « ج ١ ص ١٢ و . » .
(٣) « اعتباطا » ساقطة من « ج » .
(٤) سورة الكهف ، آية : ٣٨ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من «ب » .
(٦) « ج ١ ص ٤٢ » .
(٧) انظر شرح شواهد الالفية : هامش الخزانة ج ١ ص ١١٩ .
(٨) في « ج : في نص ... الخ » .
(٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٢ و . » .
(١٠) انظر « ص ٢٠٠ وما بعدها » .

عندهم ، كما مددنا اطناب القول في ذلك في غير هذا المقام . ثم لو سلم فقد تكون معرفة ما يؤكد قياسا ، وما يؤكد شذوذا متأخرة عند من تلقى اليه هذه العلامة فيتعرفها بالسؤال عنها ، والاستكشاف ، فيعرفها توقيفا ، فيسبر بهذه العلامة الأفعال تتبعا واستقراء ، فيتعين موقعها من اشتداد الحاجة اليها .

ـ ولزومه = : أي الفعل ـ مع ياء المتكلم نون الوقاية = : كأكرمني ويكرمني وأكرمني وأورد عليه أثير الدين (١) عدم لزومها في فعل التعجب مع فعليته فيجوز قليلا ما أحسنى ، وعلى ذلك بنى بعض النحاة الأدباء من مشائخنا قوله

يا محسنـــا مالك لم تحســـن * الى نفوس في الهوى متعبـــة (٢)
طرزت بالورد وبالســـوسن * صفحـــة خد بالسنـــا مذهبـــة
وقد أبى صرفك أجتنـــى * منها فقد السعتنى عقربة
يا حبذا نور أقاح بدا (٣) * جنى ينـــثر ألفاظـــه معربـــة
يا حسنه اذ قال مـــا أحســـنى * ويا لـــذاك اللـــفظ ما أعذبـــه
قلت لـــه كلك عندى سنى * وكل ألفاظـــك مستعذبـــة
ففوق السهم ولم يخطـــنى * ومـــذ رآنى ميتـــا أعجبـــه

في أبيات ذكرها .

وأجيب : بأن العلامة لا يجب انعكاسها ، وبأن « أحسن » اسم تفضـــيل و « ما » استفهامية .

قلت : وكلاهما متجه ، ويدل للثاني قوله (٤) اثر ذلك : كلك ، وكل الفاظك ، وأورد (٥) عليه أيضا : لزومها في عليكنى ورويدنى ، ونحوهما ، من أسماء الافعال. وأجاب : بمنع اللزوم بذلك في عليكنى ورويدنى (٦).

وفي شرح الدمامينى (٧) : وفيه نظر ، لأن المفهوم من كلامه أن عـــلامة

---

(١) انظر شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٠ » نقل بالمعنى ، وما قاله رأى الكوفيين كما قال الرضى في شرح الكافية « ج ٢ ص ٢٣ » : وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو : ما أقربى منك ، وما احسنى .. الخ .
(٢) لم اعرف قائل هذه الابيات ، ولا من استشهد بها سوى الاثير في المرجع المذكور ، والدمامينى في شرح التسهيل ج ١ ص ١٢ و .
(٣) في أ - نور أقاح جنى ، وفي جنورا قاح بدا ، وفي ب بدا جنى .. الخ .
(٤) أى : الشاعر .
(٥) أى الاثير في المرجع المذكور .
(٦) وعبارة المصنف في باب التعجب : ولا يرد على هذا عليكنى ولا رويدنى ، فانه قد يقال : عليك هى ورميت لى : فيستغنى فيهما عن نون الوقاية بالهاء واللام .
وقال الرضى ج ٢ ص ٢٧ في هذا المقام تأييد لعدم اللزوم : ويجوز الحاقها في أسماء الافعال لا دائها معنى الفعل ، ويجوز تركها أيضا ، لانها ليست أفعالا في الاصل ... الخ .
(٧) « ج ١ ص ١٢ و . » .

الفعل كون « ياء » المتكلم لا تتصل الا محجوزة عنه بنون الوقاية والياء هنا لم تتصل باسم الفعل ، بل اتصلت بعامل آخر ، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن الا محجوزة عنه بنون الوقاية ، كما أن اتصالها بالفعل ليس الا كذلك.

قلت : وقد سبقه ابن قاسم (١) الى الاشارة اليه والنظر فيه ، فليس من نتائج فكره .

– وباتصاله = : أى الفعل – بضمير الرفع = : اذ لا يتصل به المجرور البتة ، ولاتصال (٢) المنصوب بالكلمات الثلاث ، كانك ، أكرمك ، المعطيك – البارز= : لاتصال المستكن بالاسم ، كالصفة واسم الفاعل .

قال الرضى (٣) : وانما اختص هذا الضمير بالفعل لاستحقاق مثنى الاسم ومجموعه جمع سلامة الالف والواو ، فلو لحق ضمير الرفع البارز لا جتمع في المثنى ألفان ، وفي الجمع واوان ، فإن لم يحذف احداهما اشتثقل وان حذفت ألبس.

غير (٤) أن الفارسى في أحد قولية على دعوى حرفية « ليس » محتجا بأنها لوكانت فعلا مخففا من « فعل » كصير في صير لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كصيرت .

وأجيب : بأن ذلك لمخالفة اخوته في عدم التصريف .

قال أبو علي : وأما الحاق الضمائر به في « لست » ولستما فلقوة مضارعته الفعل في كونه على ثلاثة احرف ، وبمعنى ما كان ، وكونه رافعا وناصبا ، كما ألحق الضمير « هات » فقيل : هاتيا ، وهاتوا ، وهاتى ، مع كونه اسم فعل لقوة مضارعته الأفعال لفظا هـ.

قلت : ولا التفات الى اعتبار خلافه ، ولا الى ذهابه الى أن « هـــات » اسم فعل ، كما ذهب اليه صاحب المفصل (٥) بل هو فعل لقبوله العلامات الفرعية/

---

(١) الموجود في شرح ابن قاسم جـ ١ ص ٨ : قوله : وفيه نظر ، ومثل ذلك لايكون دالا على ما ذكره الدماميني قطعيا ، بل قد يكون وقد لا يكون وعليه فقد اتفق ابن قاسم والدماميني في النظر فقط ، وكلام الدماميني سليم لان الهاء واللام قد فصلتا بين اسم الفعل والياء ، ولولاهما لا تصلت به وحينئذ لزمت النون .

(٢) أى أن الفعل يتميز عن الحرف والاسم باتصاله بضمير الرفع البارز بخلاف ضمير النصب فانه يتصل باجزاء الكلمة الثلاثة .

(٣) في شرحه على الكافية « جـ ٢ ص ٢٢٤ » .

(٤) في « جـ : على أن .. الخ » .

(٥) وعبارة الزمخشرى في « ص ١٥١ » : أسماء الافعال ، هى على ضربين ضرب لتسمية الاوامر وضرب لتسمية الاخبار ، والغلبة للاول . وهو ينقسم الى متعد للمأمور ، وغير متعد له ، فالمتعدى نحو قولك : رويداً زيداً ، أى اورده ... وهات الشيء أى أعطينيه .. الخ .

فليس الحكم مسلم في الاصل ، فلا ينتهض القياس (١). ولا الى ما أستند اليه في ذلك وان اعتبره الدماميني تنكيتا على المصنف قائلا : فلا (٢) تظن أن هذه العلامة متفق عليها .

ــ وأقسامه = : أي الفعل ــ ماضي وأمر ومضارع = : هكذا رتبها سيبويه (٣) وتسمية الاولين واضحة ، وأما الثالث فمن معنى المشابهة ، لمشابهته الاسم .

قال أثير الدين : وكأنهما ارتضعا ضرعا واحدا فالمضارعة مأخوذة من لفظ الضرع (٤).

قلت : وهو مدفوع بأن قصاراه أن يكون شبه اشتقاق ، لاشتقاقا محضا ، فلا يسلم ذلك الآخر ، لكونه أمرا وهميا ، ونظير ذلك ما أجاز بعض من اشتقاق « تفل » من التفل » ، وهو لفظ الريق ، سمى به ولد الثعلب للينه وصغره .

ورده المحققون كالجاربردى في شرح الحاجبية التصريفية : بأنه تكلف قصاراه أن يصير شبهة الاشتقاق ، وهو مرغوب عنه .

ورد بأنه أمر وهمى ، غايته أنه شبهة اشتقاق .

وآخرون اشتقاق الانسان من النسيان تمسكا بقول حبيب بن أوس أبى تمام :

قالت وقــد حمنــى الفراق وكأســه
قد خولــط الســاقى بهــا والحاســى (٥)

لا تنســين تلك العهــود فانمــا
سميت إنســانا لانــك ناســى

---

(١) وفي شرح ابن يعيش ج ٤ ص ٣٠ وقال المعلقون على هذا الشرح قال صاحب البسيط : وأما « هات » ففيه مذهبان ، الاول : أنه اسم للفعل مسماه « اعط » ... والثانى – ويعزى الى الخليل – أنه فعل ، والهاء في أوله بدل من همزة « آتى » . ودليل فعليته أنه يتصرف مثل تصرف « أرم » فيقال : هاتيا ... الخ .

(٢) انظر شرح الدماميني للتسهيل « ج ١ ص ١٢ و . » .

(٣) قال في الكتاب « ج ١ ص ٢ » : وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الاسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع . وما هو كائن لم ينقطع .. الخ .

(٤) قال الرضي في شرحه للكافية « ج ٢ ص ٢٢٦ » : « ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع ، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعا . الخ ». هو : أحمد بن الحسن الجاريرى الشيخ فخر الدين . قال السبكى في طبقات الشافعية : نزيل تبريز ، كان فاضلا ديناً نيراً ، وقوراً مواظباً على العلم وافادة الطلبة ، أخذ عن القاضى ناصر الدين البيضاوى . وله مصنفات ، منها شرح الشافيه لابن الحاجب وحاشيته على الكشاف ، وغ ذلك ، ولد عام ٦٦٤ . توفي عام (٧٤٠) أو ٧٣٢ أو ٧٤٦) انظر : « طبقات الشافعية ج ٥ ص ١٦٩ – البغية ج ١ ص ٣٠٣ – هدية العارفين ج ١ ص ١٠٨ » .

(٥) قال البغدادى في شرح شواهد الشافية ج ٤ ص ٢٩٧ : « والبيت من قصيدة مدح بها أحمد ابن المامون بن هارون الرشيد . وقال : على أن قوله : « سميت انسانا لانك ناسى « يدل على أنه همزة « انيسان » زائد من النسيان ، فلامه محذوفة ، ورد بأنه لم يذهب به مذهب الاشتقاق ، وانما هو تخيل شعرى على أن شعر أبى تمام لا يحتج به لانه من المولدين . وفي ديوانه ص ١٥٢ : وقال يمدح أحمد بن المعتصم .. الخ .

ورد بأنه من تخيل الشعراء ، فلا يستلزم التحقيق .

وقول ابن عصفور : والاصل المراضعة بقلب ، مردود بأن اللفظ / كامل التصرف كضارعه يضارعه مضارعة ، فهو مضارع بالكسر والفتح ، فلا ضرورة الى القلب .

ثم هذه القسمة انما هى/باعتبار الصيغ ، لا الازمنة مقتضية أن كلا قسم من الفعل ، ونسبة كل منهما اليه نسبة واحدة .

وعند الكوفية أن الأمر مقتطع من المضارع ، فالقسمة ثنائية وقد زعم بعض أن أصل الأفعال الماضى ، لأن المضارع تلحقه زوائد على الماضى ، وقد تلحق الامر ، وقد ذكر المصنف لذلك الترتيب محسنات يوقف عليها في شرحه (١)

قال أثير الدين : (٢) الذى يقتضيه الترتيب الوجودى البداية بالامر الدال بالوضع على الاستقبال ، ثم بالمضارع ، لكونه على ما تقرر يكون للزمانين الحال والاستقبال ، ثم الماضى ، لكونه منتهى الفعل ، اذ قد يكون معدوما غير مسبوق بوجود ، ثم موجودا ، ثم معدوما مسبوقا به ، ومن ثم كان الآمر في كثير من اللغات غير العربية الاصل ، اذ هو المجرد في هاتيك اللغات ، وغير مزيد فيه ما يدل على حاليته ، أو ما ضويته .

وينقسم الفعل أيضا بانقسامات أخر ، كالى التعدى واللزوم ، والى التصرف والجمود ، والى التمام والنقصان ، والى الخاص والمشترك ، والى المفرد والمركب. وفي علم الصرف الى صحيح ومهموز ، ومثال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، ومناصف وغير ذلك .

ـ فيميز الماضى = : بالنصب مفعولا مقدما على الفاعل اهتماما ـ انتـــاء = : بالرفع فاعل يميز ـ المذكورة = : وهى تاء التأنيث الساكنة ، فرقا بين ثلاثى الافعال والاسماء ، ولم يعكس ، لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل .

---

(٢) وعبارة المصنف في شرحه «ج ١ ص ١٥ ، ١٦ : «وكأن سيبويه لحظ في هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة ، وان الماضى والامر يخلوان منها كثيراً نحو : ضرب وشرب وقرب ودحرج ، وخف وبع وقل ودحرج ، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها ، فقدم ماله في التجرد ونصيب على مالا نصيب فيه ، وتجرد الماضى أكثر من تجرد الامر فقدم عليه ، وايضا فان كل واحد من الماضى والامر اذا تجرد من القرائن وفي بما يقصد به على سبيل التنصيص بخلاف المضارع فانه لا يفى ببيان ماقصد به على سبيل التنصيص الا بقرينه ، فكان أضعف منهما فأخر . وايضا فان كل حادث مسبوق بأراد ، ثم بكن ، ثم يخبر عنه بيكون ، لقوله تعالى : «انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون» ـ سورة يس ، آية ٨٢ ـ فاستحق الماضى لشبهه بأراد التقدم والامر لشبهه بكن التوسط ، والمضارع لشبهه بيكون التأخر .

(١) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٢١» نقل بتصرف .

قال (١) في شرح الكافية : وقد انفردت تاء التأنيث بلحاق نعم وبئس انفراد تاء الفاعل بتبارك .

وفي شرح الاجروفية للشهاب البجائى (٢) : أن تبارك يقبل التاءين كتباركت يا الله وتباركت اسماء الله .

وفي التصريح(٣) : فان كان مسموعا فذاك ، والا فاللغة لا تثبت بالقياس.
وقد زعم بعض حرفية « عسى » ، ورد بقبولها تاء التأنيث الساكنة لصراحتها في تأنيث ما لحقته ، لتأنيث فاعله .

وذكر الكيلى (٤) في شرح الفصيح عن صاحب المفصل عن أبى عبيد القاسم (٥) بن سلام : أن من العرب من يؤنث : « عسى » وهم المؤنثون « رب » ، وأنشد :

---

(١) أى ابن مالك ، قال الشيخ يسين في حاشيته على التصريح « ج ١ ص ٤٠ » : قال العجيمى في شرحه : قيل : وفيه نظر – أى كلام ابن مالك في الكافية – اذ لا مانع من أن يقال : تباركت أسماء الله ، بلحاق تاء التأنيث الساكنة ، وفي قوله : تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك ، وفات المصنف أن يقول أو مخاطبته ... الخ .

(٢) أنظر : « كشف الظنون ج ٢ ص ١٧٩٧ » فقد عده من ضمن شراح مقدمة الاجرومية واسمه : أحمد بن علي بن منصور الحميدى ، المعروف بالبجائي ولم يذكر تاريخ ميلاده أو وفاته .

(٣) « ج ١ ص ٤٥ » قال يسين ردا على ذلك : قال شيخ شيوخنا الشنوانى : لا نسلم له أنه قياس في اللغة ، لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء ، وأما ذكره محقق له ، ولو سلم فلا نسلم أن القياس في اللغة ممتنع ، ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقاً ، بل في المدلولات واما في الاحكام كما هنا فلا يمتنع ، نبه عليه ابن جماعة في نظير ذلك ، وقال ابن الانبارى وهو : أى القياس حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه .

(٤) « الكيلى » هكذا في « أ ، ب » أما النسخة « ج » ففيها « النيلى » بالنون والياء واللام ، وقد تتبعت اسماء شراح الفصيح لثعلب فلم أجد من هو منسوب بتلك النسبة ، ولعل هذا خطأ من النساخ ، والذى وجدته في كشف الظنون ، ج ٢ ص ١٢٧٣ « عند ذكر شراح « كتاب الفصيح » : « وهو : شهاب الدين أبوجعفر أحمد بن يوسف الفهرى اللبلى النحوى ، المتوفي سنة ٦٩١ هـ اذ قال « حاجى خليفة » : شرحه شرحين احدهما : تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح . قال ابن الحنائى : هو كتاب لم تكتحل عين الزمان بمثله في تحقيقه ، وغزارة فوائده ، ومنه يعلم فضل الرجل الذى ألفه وبراعته هـ .
واللبلى : منسوب الى « لبلة » من أعمال أشبيلية بالاندلس .
وقد ذكر له من المصنفات صاحب هدية العارفين ثمانية مصنف منها الكتاب المذكور والاعلام بحدود قواعد الكلام في المنطق ، وبغية الآمال بمعرفة النطق بجمع مستقبلات الافعال ، ورفع التلبيس عن معرفة التجنيس ، وشرح أدب الكاتب وغير ذلك .
انظر : « هدية العارفين ج ١ ص ١ – درة الحجال ج ١ ص ٣٨ – شجرة النور ج ١ ص ١٩٨ .

(٥) وابن سلام كان أبوه عبدا روميا لرجل من أهل هراة وكان فقيها محدثا لغويا ، وله مصنفات في فنون مختلفة ، منها « شرح غريب الحديث ، وقد روى عن أبى زيد الانصارى ، وأبى عبيدة ، والاصمعى ، واليزيدى من البصريين ، كما روى عن ابن الاعرابى ، وأبى عمرو الشيبانى ، والكسائى ، والاحمر ، والفراء ، وغيرهم ، توفي عام ٢٢٤ عن ٧٣ سنة .
أنظر : –الفهرسة لابن خير : ١٨٢، ١٨٨، ٣٣٦، الانباه ج ٣ ص ١٢ ، البغية ج ٢ ص ٢٤٣ ، العبر ج ١ ص ٣٩٢ ، النزهة ص ١٣٦ .

عست كربة أمسيت فيها مقيمة * يكون لنا منهـا رجـاء ومخرج (١)

وفي شرح الدماميني (٢) إثر ذلك : فدل على نسبة ذلك لبعض (العرب) (٣) ، وقوله : المؤنثون « رب » (٤) دال على أن ادخال التاء على « عسى » (ليس) (٥) لتأنيث تاليها ، وان وقوع ذلك في البيت اتفاقي.

قلت : وهو قول مرغوب عنه ، لاطباق أئمة اللغة على أن تأنيثها لتأنيث تاليها لغة عامة العرب ، فيسقط استدلالاه (٦) معا من كون تأنيث « عست » في البيت لفظى كربت ، وكون ذلك فيه اتفاقا ، لكونه خلاف الظاهر ، وخلاف المعروف بل يسقط قوله (٧) عقب ذلك : « وحينئذ لا يستدل بالتأنيث للذى هذا شأنه على الفعلية كما لا يستدل بتأنيث « ربت » على ذلك » .

– ويميز الامر = : بالنصب من قسيمية – معناه = : بالرفع مقدرا عطفا على الفاعل ، أى : يميزه دلالته على الطلب– ونون التوكيد = : عطف على « معناه » أى يميزه مجموع الامرين (وذلك لما (٨) كان معنى الامر مشتركا بين فعل الأمر والاسم بمعناه ، ونون التوكيد مشتركة بين فعل الأمر والمضارع ، وكان مجموع الامرين حاصل بفعل الامر ذكر التمييز به ، فان وجد أحدهما فقط ، فان دلت الكلمة على معنى الأمر غير قابلة فاسم فعل ، أو قبلت النون غير دالة على معنى الامر فمضارع نحو هل تضربن) .

ويميز – المضارع افتتاحه بهمزة = : كائنة – للمتكلم = : / احترازا مما ليست فيه له ، نحو أكرم ماضيا ، فاذا قيل : في « أخفى » من « فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين » (٩) قيل : من أسكن الياء فهى عنده مضارع ، ومن فتح فماض .

---

(١) هذا البيت ذكره ابن قتيبه في الشعر والشعراء « جـ ٢ ص ٦١٧ » ضمن قصيدة قالها ؟ أبودهبل الجمحى ، واسمه كما في « المؤتلف ص ١٦٨ » : وهب بن زمعه بن أسد .. شاعر محسن مداح ، وذلك من قصيدة يشبب فيها بأمرأة من قومه يقال لها : «عمرة» وكان عاشقا لها . وروى « خلاص بدل « رجاء » و« نجاة » بدلها ايضا . والشاهد في قوله : «عست» حيث اتصلت به تاء التأنيث ، دليل على فعليه « عسى » .

(٢) « جـ ١ ص ١٢ ظ » .

(٣) « العرب » ساقطة من « جـ » .

(٤) في « جـ : ربت ... الخ .»

(٥) « ليس » ساقطة من « جـ » .

(٦) في «ب ، جـ » استدلاله معا ... الخ .

(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٨) في «ب ، جـ » : لان معنى الامر لما كان مشتركا بين ... الخ . وما بين القوسين منقول من شرح الاثير للتسهيل « جـ ١ ص ٢١ » .

(٩) سورة السجدة ، آية : ١٧ .

وفي عبارة المصنف كما قال أثير الدين (١) : ابهام وعدم افصاح بالمراد ، لأن قوله : « افتتاحه » اما فاعله المحذوف المتكلم أو غيره ، فان كان الاول صار المعنى : ويميز المضارع أن يفتتحه المتكلم لمن تكلم بهمزة ، وهو تركيب لا يؤدى معنى المضارع والذى هو أضرب .

وان كان الثانى صار المعنى : ويميز المضارع أن يفتتحه غير المتكلم لمن تكلم بهمزة ، وهو ساقط ، فلم يبق الا كونه صفة لهمزة ، فيتعلق بمحذوف يعنى كما صنعناه في السبك .

قلت : والتقدير : أن الاولان / نهاية في البعد ، على ما فيهما من التعجرف البين ، فلا يحسن بهما دعوى الابهام وعدم الافصاح على المصنف ، لوضوح وصية المجرور وتبادرها حتى لا يكاد يخطر غيرها على بال أحد ، فالهمزة لا ترد للمتكلم الا بمجاز فيه بعد ، وهو دلالتها عليه لا بانفرادها حقيقة ، بل هى فيه من الفعل ، وهو الدال الحقيقى ، لأنها حرف مزيد مدرج في التركيب ، فصار غير متميز على انفراده بالدلالة على المتكلم ، وباقى التركيب ، دال على شيء آخر ، بل مجموع التركيب دال على كينونة الفعل للمتكلم ، وهذا فيه غموض ، لا طباقهم/ في ميم « مدحرج » على دلالتها على اسم الفاعل،وان حققت فالدال مجموع الصيغة .

قال أثير الدين (٢) : وتحرير العبارة ويميز المضارع أن يفتتحه المتكلم بهمزة مدلول بالفعل الذى هى فيه على اسناد المتكلم اياه الى نفسه وحده متلبسا بها. أو على أنه سيحدثه .

قلت : وعبارة المصنف غنية عن هذا التحرير ، لافصاحها بالمراد وأدائها لـــه .

ــ مفردا = : حال من المتكلم ، كأقوم ، ولا فرق بين كونه مذكرا أو مؤنثا احترازا من المتكلم الذى يشركه غيره في الفعل ، وكان يجب ان يقول : مفردا غير معظم نفسه ، لانه مع التعظيم يجعل مكان الهمزة النون ، ولا يغنى عن زيادة هذا القيد قوله بعد ــ أو = : افتتاحه ــ بنون له = : أى المتكلم ، لا ان لم تكون له كنرجس الدواء ، أى جعل فيه نرجسا ، ــ عظيما = : حال من ضمير « مفردا » نصب منه ، والتقدير بهمزة كائنة لمن تكلم في حال الافراد ، أو نون لمن تكلم في حال عظمته ، اما حقيقة نحو « ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض » (٣) أو ادعاء ، كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط : نقول ، قال بعض أصحابنا : انما يستعملها الثانى غالبا ، لأن له اتباعا وشيعة يأتمرون له ، أو يميلون الى مذهبه ،

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و٢١ : نقل فيه بتصرف .
(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و٢٢ .
(٣) سورة القصص ، آية : ٥ .

ومن ثم أكثر وجودها في كلام الملوك والعلماء ، فينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا ، فلا يكون قول المصنف : « عظيما » قسيما (١) لقوله :

ـ أو مشاركا = : بالفتح اسم مفعول شورك ، أو بالكسر ، لأن من شاركك في شيء فقد شاركته ، فيقول من معه غيره نفعل .

وفي شرح الدماميني : (٢) : والذى يظهر لى أن « النون » في هذا المقام للمتكلم ومن يشاركه في الفعل ، منظورا فيه للجمع بالاصالة ، مفردا كان المشارك أو غيره ، من الذكور أو الأناث أو منهما ، وتقتضي عبارة المصنف وكثيرين (٣) أنها للمتكلم حالة كونه مشاركا ، فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم ، ولا يلزم من ذلك أن يكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد ، وبين المعنيين فرق فتأمل .

قلت : وهو بين ، غير أن ما عليه المصنف وكثيرون (٤) أدق ، وانما ادعى عدم اغناء ما ذكر عن زيادة ذلك القيد لجواز أن للمعظم حالين حالة بالهمزة وأخرى بالنون ، ولم ينقل في حالة المعظم الا النون ، فمتى لم يعظم فالهمزة قاله أثير الدين (٥).

ـ أو = : افتتاحه ـ بتاء = : مثناة فوقية ـ للمخاطب = : كأنت تفعل لا ان لم تكن له ، كتكلم وتعلم ، ـ مطلقا = : أى مفردا كان او مثنى أو مجموعا ، كأنت تقوم ، وأنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، أو مؤنثا كأنت تقومين ، وأنتما تقومان ، وانتن تقمن ، وقد يعامل جمع التكسير من المؤنث معاملة المؤنث المفرد، نحو : يانساء تقومين ، نظير يا هند تقومين.

ـ أو للغائبة = : لفظا أو تأويلا ، فيشمل ظاهرها ومضمرها ، كتقوم هند وهى تقوم ، والحقيقى كما مثل ، والمجازى نحو : تنفطر السماء ، وهى تنفطر ، وتأتيك كتابى ، على معنى الصحيفة ، وتقوم الرجال ، وتنكسر الاجذاع ، والرجال تقوم ، والاجذاع تنكسر ، كل ذلك بتأويل الجماعة.

---

(١) وهكذا قال ابوحيان في التذييل والتحيل جـ ١ و٢٢ بناء على مانقله عن الغير : علما بانهما قد قررا معنى « عظيما » بكونه حقيقة أوادعاء . وما فائدة « أو» في قول المصنف : « أومشاركا» اذا لم يكن قوله : « عظيما » قسميا لقوله : « أو مشاركا » . وأنا أرى لكل منهما مفهوم وكل منهما قسيم الآخر ولو من طريق المجاز .
قال الرضى في الكافية جـ ١ ص ٢٢٧ : والنون للمتكلم مع غيره .. ويقول الواحد المعظم ايضا « نفعل وفعلنا » وهو مجاز .
وقال ابن الحاجب في شرح كافيته جـ ١ ص ١٠١ : والنون له مع غيره ، فتدخل في ذلك الواحد المعظم ، لانه انما يتكلم عنه وعن غيره غالبا .

(٢) في « جـ ١ ص ١٣ و . » .

(٣) في « جـ : وكثير أنها ... الخ .» .

(٤) في « جـ : وكثير أدق ... الخ » .

(٥) في شرح التسهيل جـ ١ و٢٢ .

ـ وللغائبتين = : تثنية غائبة .

قال أثير الدين (١) : وهو أيضا على اطلاقه شاملا للظاهر والمضمر كتقوم الهندان ، والهندان تقومان ، على حد : « ووجد من دونهم أمرأتين تذودان » (٢)

وفي شرح الدماميني (٣) : فيشمل الظاهر ، نحو : تقوم الهندان ، ومثل له بعض الشروح بالهندان تقومان ، وهو سهو ، فانما أسند فيه الفعل لمضمر لا لظاهر .

قلت : الممثل الامام بهاء الدين بن عقيل (٤) ، كما يعرف ذلك استقراء اذ قال : قال بعض الشروح أو مثل بعض الشروح ولم يقع ذلك من ابن عقيل سهوا ولا غلطا ، بل قصدا وصوابا ، اذ لم يرد به التمثيل للظاهر كما زعم ، وانما أورده ساذجا / اذ لم يمثل لما أسند في المسألة الى ظاهر رأسا ، بل أورد أمثلة للمسائل الثلاث مسندة للضمائر ، لتساوى الظاهر والمضمر حكما ، فلم يحفل بأيهما مثل ، فالاقدام على التخطئة من غير تأمل مما يزرى بمناصب الفضلاء . وشمل أيضا الحقيقى/كما مثل ، والمجازى نحو : تدمع العينان ، والعينان تدمعان ، فلو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة ، فهل تقول : تفعلان بالفوقية حملا للمضمر على المظهر ومراعاة للمعنى ، ونظرا الى أن الضمائر ترد الاشياء الى أصولها ؟ ، أو بالتحتية مراعاة للفظ ، لورود هذا اللفظ للمذكرين كالمؤنثين ؟ وهى مسألة جرت بالاندلس/فسئل أبو عبدالله محمد بن أبى العافية (٥) أحد أجلاء اصحاب الأعلم فأجاب : بالأول ، والاستاذ أبو الحسن على بن أحمد بن البادش (٦) فأجاب بالثاني قائلا : لا أعلم في المسألة سماعا ولا نصا على أئمة العربية .

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) سورة القصص ، آية : ٢٣ .

(٣) « ج ١ ص ١٣ و . » .

(٤) في كتاب « المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٤ » .

(٥) هو : محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خلف بن أبى العافية الازددى أبوبكر الكتندى ، الالبيرى الاصل كذا قال السيوطي وقال : قال ابن الزبير : كان شيخا فقيها ، جليلا أديبا بارع الادب ، عارفا بالعربية .
سمع عن أبى بكر بن العربى ، وأبى الوليد بن الدباغ ، وأبى بكر الخشنى ، ولد عام (٥٥٦ وتوفي عام ٥٨٣) .
أنظر البغية ج ١ ص ١٥٤ .

(٦) هو : على بن أحمد بن خلف بن محمد الانصارى الغرناطى النحوى الاندلسى الامام أبوالحسن البادش قال القفطى : كان من أهل المعرفة بالادب واللغة والتقدم في علم القراءات والضبط بالروايات ولد عام (٤٤٠ ـ وتوفي في ٥٢٨ ») .
وقال صاحب هدية العارفين : « الاديب النحوى المتوفي سنة ٥٢٨ ، من تصانيفه شرح أصول ابن السراج في النحو ، شرح الايضاح لابى على الفارسى ... شرح كتاب سيبويه ، المقتضب من كلام العرب .
انظر : « الانباه ج ٢ ص ٢٢٧ ، البغية ج ٢ ص ١٤٢ ـ هدية العارفين ج ١ ص ٦٩٦ » .

قال أثير الدين (١) : والصحيح الأول وبه جاء السماع ، قال عمر بن أبى ربيعة (٢) :

أقص على أختـــى بـــدء حديثنـــا
وما لى من أن تعلمـــا متأخـــر
لعلمهـــا أن تبغيـــا لك حاجـــة
وأن ترحبـــا سربـــا بمـــا كنـــت أحصر

فقال : ان تبغيا وترحبا بالفوقية مع تقدم ضمير الاختين (بشرطه (٣) المتصور في باب الاضافة) (٤) .

قال (٥) : والاجود أن يزيد المصنف وللغائب ان حمل على مؤنث (نحو) (٦) تجيء كتابى ، على معنى الصحيفة ، أو أضيف الى مؤنث بشرطه المتقرر في باب الاضافة ، كتجمع أهل اليمامة ، وتذهب بعض أصابعه ، وقرىء « تلتقطه بعض السيارة » (٧) وتنكسر بعض القناة ، أو كان فيه علم التأنيث كتقوم طلحة ، وتقول الخليفة ، وهو عزيز.

أو أسند الى ظاهر جمع التكسير المذكر — أو = : افتتاحه — بيـــاء= : مثناة تحتية — للمذكر الغائب = : كيقوم زيد ، واحترازا من « ياء » ليست كذلك ، نحو يرنأ الشيب : خضبه باليرناء وهو الحناء ، ويقال : اليرنأ واليرنأ بالفتح والضم مهموزين بلا مد ، واليرناء بالضم ممدود .

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣ » .

(٢) هذان البيتان من قصيدة طويلة تربو على الثمانين بيتا ذكرت في ديوانه ص ٨٤ ، كما ذكرها البغدادى في الخزانة « ج ٢ ص ٤٢١ » بتمامها وقال : وفي هذه القصيدة أبيات شواهد في هذا الشرح وغيره ، ولا بأس بارادها هنا وهى .. الخ . وذكرهما الشنقيطى في الدرر اللوامع ج ١ ص ١١٣ ، ج ٢ ص ٢٢٦ . واسم عمر : أبو الخطاب عمر بن عبدالله بن أبى ربيعة ابن حذيفة بن المغيره بن يقظة بن مرة ، ولد عمر ليلة قتل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقيل أى حق رفع ، وأى باطل وضع ، وبالمناسبة سمى عمر ، وقيل عاش سبعين سنة ، وقيل : جاوزها ، وانظر ترجمته في الاغانى « ج ١ ص ٧٩ دار الكتب » والخزانة ج ١ ص ٢٤٠ — والشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٥٥٣ .

(٣) « بشرطه » ساقطة من « ج » .

(٤) مابين القوسين ساقط من «ب» .

(٥) أى الاثير في المرجع السابق .

(٦) « نحو» ، ساقطة من « ج » .

(٧) سورة يوسف آية : ١٠ . قال صاحب الاتحاف في القراءات الاربعة عشر ص ٣١٣ : واختلف في « غيابه » معا ، فنافع وابو جعفر بالجمع في الحرفين ، كأنه كان لتلك الجب غيابات وهى أى الغيابة قعره ، أوحفره في جانبه ، والباقون بالافراد ، لانه لم يلق الا في واحدة والجب البئر التى لم تطو ، وعن الحسن كسر الغين وسكون الياء ، بلا ألف فيهما ، وتلتقطه « بالتاء من فوق ، لاضافته لمؤنث يقال : قطعت بعض أصابعه .

وسألت فاطمة (١) « رضى الله عنها » (٢) النبى صلى الله عليه وسلم عن البرناء فقال : « من أين سمعت هذه الكلمة » فقالت : من خنساء ، قال النبى : لا أعرف لهذه الكلمة في الابنية مثلا » (٣).

وقولهم : يرنا غريب— مطلقا = : أى مفردا كان ، نحو زيد يقوم أو مثنى نحو الزيدان يقومان ، أو مجموعا نحو الزيدون يقومون ، وقد يقال : الزيدون يقوم ، كما يقال : زيد يقوم ، وهو عزيز الوجود ، فان كان لجمع غير عاقل جاز أيضا فيه كالجذوع ينكسر .

ـ والغائبات = : ظاهرا كان أو مضمرا ، عاقلا أو غيره ، مسلما (٤) أو غيره ، كيقوم الهنود و « يكاد السموات » (٥) ، ويسرع الجمال ، والهنود يقمن ، والسموات ينفطرن ، والجمال يسرعن ، والهندات يخرجن .

وان كان الظاهر جمع سلامة مؤنث لعاقل كلهندات ، فمذهب البصرية قصره على التاء ، كتقوم الهندات ولا يجوز الغيبة ، كما لا يجوز يقوم هـند ، قياسا للاول على الثانى ، بجامع ما اشتركا فيه من سلامة نظم الواحد وانما جاز « يكاد السموات » لجوازه في مفرده ، لكونه مجازى التأنيث . وأجاز الكوفية في نحو : يقوم الهندات قياسا للسلامة على التكسير ، فأما قوله :

فقلت لهـا فىء فمـا يستفـزنى
ذات العيـون والبنـان الخـواضـب(٦)

في رواية من رواه بالياء فضرورة ، أو رعبا للموصوف المحذوف ، أى فالنساء ذوات ، فهى من الاسناد الى جمع التكسير المؤنث ، كيقوم الهنود .

قال أثير الدين (٧) والاجود إن يزيد : وللغائبة إن أضيفت الى مذكر ، هى بعضه بالشرط المقرر في ذلك الباب كيقطع يد زيد ، لجواز يقطع زيد ، وأنت تريد يد زيد ، أو فصل بينهما والفعل كيأتى القاضى اليوم أمرأة ، وينفعك اليوم

(١) وهى غنية عن التعريف ، ومن لا يعرف فاطمه رضى الله عنها .
(٢) « رضى الله عنها » ساقطة من « ج » .
(٣) هذا الحديث في اللسان ج ١ ص ١٩٨ مرفوعا الى النبى صلى الله عليه وسلم وفيه : قال القتيبى البرناء الحناء قال : ولا اعرف ... الخ . وقال : قال ابن بر ، اذا قلت البرناء بالفتح همزت لا غير ، واذا ضممت الياء جاز الهمزة وتركه .
ولم اعرف له مرجعاً في كتب الحديث .
(٤) أى مجموع جمع سلامة أوجمع تكسير .
(٥) سورة مريم ، آية : ٩٠ .
(٦) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد في قوله « يستفزنى » بالياء .
(٧) في شرح التسهيل ج ١ و ٢٤ نقل بتصرف .

الموعظة ، وما قال الا هند ، لا (١) ان كانت غير عاقلة محمولة على معنى المذكر كينفع الموعظة ، لأنها وعظ معنى ، كما سيأتى كل ذلك في أماكنه مشبعا ان شاء الله تعالى .

ــ والأمر مستقبل=: زمانهـ أبدا = : قال المصنف (٢) : لأنه مطلوب به ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو « يأيها النبى اتق الله » (٣) / وأيضا فان الفعل يدل على الاحداث والازمنة المعينة ، وكونه أمرا أو خبرا معنى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه ، لعدم امتياز أحد النوعين من الآخر ، لأنه والاستقبال لازم للأمرية ، فلو انتفى بتبدله انتفت الامرية ، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضى والمضارع ، لعدم انتفائها بتبدل المضى استقبالا والاستقبال مضيا .

وتعقبه أثير الدين (٤) : بأن من الأفعال ما يدل على الخبر خارجا عن الخبرية ، بدليل « والمطلقات يتربصن » (٥) ، « والوالدات يرضعن » (٦) فانهما أمران معنى ، فكذا الامر يخرج عن الأمرية الى معنى الخبرية ، كما على ذلك خرج « فليمدد له الرحمن مدا » (٧) أى فيمد .

وقول الشاعر :

وكونى بالمكارم ذكريـــنى (٨)

أى تذكرينى .

قال (٩) ومقتضى تعليل عدم خروج كل من الأمر والخبر عن بابه ، لعدم امتياز أحدهما عن الآخر لا بكونه أمرا أو خبرا ، وقد عرفت سقوطه بما ذكر

---

(١) في «ب ، جـ » أو كانت ... الخ .
(٢) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١٧٠ نقل بتصرف .
(٣) سورة الاحزاب ، آية : ١ .
(٤) في شرح التسهيل جـ ١ و٢٥ .
(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .
(٦) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .
(٧) سورة مريم ، آية : ٧٥ .
(٨) وعجزه : «ودلنى دل ماجدة صناع » .
قال أبوزيد في نوادره : وقال بعض بنى نهشل جاهلى ، وذكر بيت الشاهد وبيتاً آخر قبله . وقال : والمعنى وصيرى مذكرة لى بالمكارم «وتقديره في العربية ردى لوقلت : يا فلان كن بغلام بشرنى لم يجز . وقال البغدادى في الخزانة : قال ابن عصفور في كتاب الضروة : جعل « ذكرينى » في موضع « مذكرة » وهو قبيح ، لان فعل الامر لا يقوم مقام الخبر في باب كان ، وانما فعل ذلك ، «كونى» أمر في اللفظ ، وحصول الامر منه لها انما وقع على التذكير ، فلما كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الامر . وذكر البغدادى تفصيلات اخرى فلتراجع .
أنظر : « النوادر ص ٣٠ ، ٥٨ – الخزانة جـ ٤ ص ٥٧ – شواهد المغنى ص ٩١٤ – الدرر جـ ١ ص ٨٣ » .
(٩) أى الاثير .

من خروج كل منهما عن بابه ، فالمرجوع اليه اذا وضع العرب واستعمالها ، فلو استعملت صيغة الامر فيما صيغته من الأخبار (١) غير مستقبلة بقرينة دالة على ذلك، ساغ كاستعمالها صيغة الخبر في غير الخبر وغير زمانه ، كغفر الله لك بقرينة دعائيته.

قال (٢) : وقوله : (٣) بخلاف الخبرية المستفادة من الماضى الى آخره ساقط أيضا لما عرفت من انتفاء الخبرية بتبدل الماضى استقبالا بالدعاء .

(قلت : والجواب أن ليس كلام المصنف على ما هو الاصل ، والحقيقة في كل من الاقسام الثلاثة فلا يعترض بما قد يعرض في كل منها ، كخروج الامر الى الخبر كما في الآية الثالثة ، والعكس في الآيتين الاوليين) (٤).

وقال القاضى أبو الوليد محمد بن أبى القاسم أحمد بن الوليد بن رشد (٥) : وأما الأمر والنهى / فالنحاة على أنه فعل مستقبل نحو اضرب ، واذهب ، ولا تضرب ولا تذهب ، مبنى على السكون ، وليس فعلا في الحقيقة ، لأن الامر استدعاء فعل ، والنهى استدعاء ترك فعل ، واستدعاء الفعل غير الفعل ، الا مجازا ، كما أن استدعاء الخبر — وهو الاستفهام — غير الخبر ، على أنهم لما اشتقوا لفظة من لفظ الفعل سموه فعلا ، ويظهر لك هذا ظهورا بينا في أن النهى استدعاء ترك ، وترك الفعل غير الفعل .

— و = : الفعل — المضارع صالح له = : أى الاستقبال ، — والحال = : وهو زمان التكلم ، وحقيقته : أجزاء متعاقبة من أواخر الماضى وأوائل المستقبل، وليس المراد به عند أرباب الصناعة الآن هو الزمان الفاصل بين الزمانين الماضى والاستقبال ، ومن ثم قالوا في « يصلى » من « زيد يصلى » حال ، مع أن بعض أفعال صلاته ماضى ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الأوقات الكثيرة المتتالية واقعــة في الحال .

---

(١) في « جـ : الاخير .. بدل الاخبار .. الخ .

(٢) أى : الاثير في المرجع السابق .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) مابين القوسين ساقط من « جـ » .

(٥) قال ابن العماد تفقه وبرع وسمع الحديث ، واتقن الطب ، وأقبل على الكلام والفلسفة حتى صار يضرب به المثل فيها ، وصنف التصانيف مع الذكاء المفرط والملازمة للاشتغال ليلا ونهاراً وتآليفه كثيرة نافعة في الفقه والطب والمنطق وغير ذلك .
وقد ذكر له من المصنفات صاحب هدية العارفية ١٧ مصنفاً .
وقال البستانى في دائرة المعارف ، ولد في قرطبة نحو سنة ١١٢٠ م — « ٥١٤ » هـ وكان أبوه متوليا فيها الفتوى ، أخذ عن أشهر الفلاسفة في عصره ، وتخرج في الفقة والطب والفلسفة . وكان بينه وبين ابن عربى الفيلسوف ، والعالمين الشهيرين ابن طفيل وابن زهر علائق وطيدة وذكر له عدة مؤلفات .
انظر « شذرات الذهب جـ ٤ ص ٣٢٠ — هدية العارفين جـ ٢ ص٤ ١٠ دائرة المعــارف . جـ ١ ص ٤٨٩ » .

وقضية كلام المصنف : أن المضارع من قبيل المشترك ، وكذا قول صاحب المفصل (١) : « ويشترك فيه الحاضر والمستقبل » :

قالوا : وهو ظاهر الكتاب وأيد بأن اطلاقه على (٢) كل منهما غير مفتقر الى قرينة بخلافه على الماضي .

وأنكر الزجاج (٣) أن له صيغة ، لعدم امكان التعبير عنه لقصره ، اذ بنفس النطق بجزء من أجزاء الفعل يستحيل ماضيا ، ولأنه لو عبر عنه لغة كانت له صيغة تخصه ، اذ لا موجود لغة الا مخصوصا بلفظ ، ثم قد يشرك غيره في لفظ ، أما أن لا يكون له الا المشترك فلا (٤).

ورد الاول بما مر أن ليس المراد بالحال الفاصل بين الزمانين . والثاني : بلفظ « رائحة » ، لوقوعها على سائر الروائح ، ولا اسم لها غير ذلك المشترك.

قال أثير الدين (٥) : وليس بشيء ، لما علم أن ليست الرائحة من المشترك بل من قبيل المطلق ، واحتج للحالية بجواز : يقوم زيد الآن فصيحا ، وامتناع سيقوم الآن الا نادرا مجازيا تقريبا للمستقبل من الحال كقوله :

فاني لست خاذلكم ولكن * سأسعى الآن اذا بلغت اناها

فلو كان مستقبلا لم يصلح معه الآن ، كما لم يصلح مع « سيفعل » بل قال ابن

---

(١) ص ٣٤٤ ، وقال ابن يعيش في شرحه ج ٧ ص ٦ : انا اذا قلنا : زيد يقوم فهو يصلح لزماني الحال والاستقبال ، وهو مبهم فيهما ... الخ .

(٢) في « ج : اطلاقه عليهما غيرمفتقرين الى قرينة .. الخ .

(٣) هو : أبوأسحاق ابراهيم بن محمد بن السرى بن سهل النحوى من أكابر أهل العربية ، صنف مصنفات كثيرة ، منها : « معاني القرآن » و « الفرق بين المذكر والمؤنث « وكتاب » فعلت وأفعلت ، وغير ذلك ، أخذ عن المبرد والفارسي ، وتوفي سنة « ٣١١ » وقيل : « ٣١٦ » . انظر : النزهة ص ٢٤٤ – الانباه ج ١ ص ١٥٩ – وفيات الاعيان ج ١ ص ٤٩ – هدية العارفين ج ١ ص ٥ » .

(٤) قال الزجاج في الايضاح ص ٨٦ : ان قال قائل : قد ذكرت أن الافعال عبارة عن حركات الفاعلية والحركة لا تبقى وقتين ... ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال ... فأما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم ، لم يخرج الى حيز الماضي والانقطاع ولا هو في حيز المنتظر الذى لم يأت وقته ، فهو المتكون في آخرالوقت الماضي واول الوقت المستقبل/ففعل الحال في الحقيقة مستقبل ، لانه يكون أولا ، فكل جزء خرج منه الى الوجود صار في حيز الماضي . فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل ... الخ .
وقال محقق الافصاح ص ٨٧ : فصل السيرافي القول في ذلك ، ثم قال ، « فكل فعل صح الاخبار عن حدوثه في زمان بعد زمان . حدوثه فهو فعل ماضي . والفعل المستقبل هو الذى يحدث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا كان قبله . فقد تحصل الماضي والمستقبل وبقي قسم ثالث وهو الفعل الذى يكون زمان الاخبار عن وجوده هو زمان وجوده وهو الذى قال سيبويه : وما هو كائن لم ينقطع « شرح الكتاب ج ١ ص ١٢ .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٦ » .

الطراوة (١) بوجوب حالية المضارع حيث وقع احتجاجا بأن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ الا عاما أو مؤكدا بأن كقوله :

وكل اناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل (٢)

وقوله سبحانه (٣) : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا »(٤) بخلافه عاريا منهما ، فلا يجوز / زيد سيقوم ، بخلاف زيد يقوم ، يدل على حاليته . قال (٥) : وان ورد زيد يقوم غدا أول بتقدير : ينوى أو يريد ، أى (٦) لأن قيامه غدا ، نحو ، « واذا قرأت القرآن » (٧) أي اردت القراءة .

قال (٨) : وانما لم يدخلوا (٩) السين أو سوف (على يفعل)(١٠) مخبرين به ، لأن الانسان بما هو عاقل لا ينطق الا بما يتحقق وقوعه ، فاذا قال : سيفعل زيد ، فانه لا يتحقق فلا تقوله العرب ، ولا وقع في سماع ، الا ان كان وعد المخبر لا يخلف كما في قول الله تعالى : « وكلام رسوغله صلى الله عليه وسلم ، لتحقق الموعود به .

ورد بقولهم : زيد سيفعل ، وقوله :

فلما رأته آمنا هان (١١) وجدها * وقالت أبونا هكذا سوف يفعل (١٢)

---

(١) هو : سليمان بن محمد بن عبدالله السبائى المالقى المالكى ، المعروف بابن الطراوة . توفي عام ٥٢٨ ، له عدة مؤلفات ، منها : الاعتراضات على الايضاح لابي على الفارسى والمقدمات على كتاب سيبويه وغير ذلك .
انظر : «كشف الظنون ج ١ ص ٣٩٩ – هدية العارفين ج ١ ص ٣٩٨ – البغية ج ١ ص ٦٠٢ » .
(٢) قائله : لبيد بن ربيعه بن مالك بن جعفر بن كلاب ، ويكنى أبا عقيل ، قدم على النبى صلى الله عليه وسلم في وفد بنى كلاب ، ثم رجع الى بلاده وقطن الكوفة ومات بها . وهذا البيت من قصيدة طويلة رثى بها النعمان ابن المنذر ، وقيل يمدحه بها ، والشاهد : أن المبتدأ المخبر عنه بالمستقبل عام لأن «كل» من الالفاظ العامة . وقوله « دويهية » تصغير للتعظيم ، أى داهية كبيرة ، وتصغر الانامل : أى الاظفار ، وصفرتها لا تكون الا عند الموت .
راجع : ديوانه ص ١٣٢ – أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٥ – ج ٢ ص ٤٩ – الخزانة ج ١ ص ٣٤٢ – ج ٢ ص ٥٦١ – الشافية ج ٤ ص ٨٥ – شواهد المغنى ص ١٥٠ ، ٤٠٢ – العينى ج ٤ ص ٥٣٥ » .
(٣) في « ج : وقوله تعالى ... الخ .
(٤) سورة مريم ، آية : ٩٦ .
(٥) أى : ابن الطراوة ، كما جاء في شرح الاثير .
(٦) في « ج : أو لأن ... الخ » .
(٧) سورة الاسراء ، آية : ٤٥ .
(٨) أى : ابن الطراوة ، وفي «ج : قالوا ... الخ .
(٩) في « أ ، ج : وانما يدخلون السين ... الخ . والموجودة في شرح الاثير وانما يدل العرب السين أو سوف ... الخ .
(١٠) « على يفعل » ساقطة من « ج » .
(١١) في « ج : هاج وحدها ... الخ » .
(١٢) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه قوله : أبونا هكذا سوف يفعل ، حيث أخبر عن « أبونا » وهو غير عام ، وغير مؤكد بان بالاستقبال ، وهو : سوف يفعل .

وقولــه :

قضوا آجالهم ومضوا وكانــوا • على وجــه فأنــت ستلحقينــا

لانتفاء عموم الابتداء فيه وتوكيده .

وقالوا : زيد يقوم غدا لا على ذلك التقدير ، أى ليس على معنى ينوى الآن قيامه غدا ، قال تعالى : « وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا » (١) أى ماتدرى مكسبها غداً ، بدليل درايتها ، / ما تنوى كسبه ، فالمعنى الآن درايتها الشيء الذى تكسبه غدا .

وقال القاضى أبو الوليد بن رشد : فعل المستقبل والحاضر واحد في لسانهم ، فاذا ارادوا تخليصه للاستقبال أدخلوا السين أو سوف ، والحاضر أتو بالآن فصلا بين الماضى والمستقبل ، وليس هناك ماض الا بالوضع ، لأن كل زمان منقسم ، وليس « الآن » بزمان ، لعدم انقسامه ، غير أن الحاضر عند الجماهير زمان يحقق به زمانان مستقبل وماض قريبان منه ، فيسمى ذلك باسمه ، لتنزله حسا منزلة « الآن » عقلا .

وقال الفارسى ، وأبوبكر بن مسعود بن أبى الركب (٢) من أئمة اصحابنا المغاربة : هو حقيقة في الحال مجاز في المستقبل ، وهو قول جماعة ، ومن ثم حمله الفارسى عند عدم القرائن على الحال ، حملا أوليا ، استدلالا في (٣) تذكرته بما تقرر : أن اللفظ اذا صلح للقريب والبعيد كان القريب أجدر ، بدليل : زيد وأنت قمتما ، تغليبا للمخاطب ، لانه الى المتكلم أقرب ، وأنا وأنت قمنا تغليبا للمتكلم ، فكذا ينبغى أن يكون « يفعل » في الحال أحق منه بالمستقبل ، لأنه أقرب من المستقبل ، واختار هذا الرأى بعض المحققين ، لا تمسكا بهذا الاستدلال ، بل لعدم حمله عند الخلو من القرائن الا على الحال ، ولا يصرفه الى المستقبل الا بقرينة ، كما هو/شأن الحقائق والمجازات ، وأيضا فمن المناسب أن تكون الحال صفة تخصه كأخويه (٤) .

---

(١) سورة لقمان ، آية : ٣٤ .

(٢) هو : محمد بن مسعود ابوبكر الخشنى الاندلسى الجيانى النحوى ، المعروف بابن أبى الركب . قال ياقوت : هو نحوى عظيم من مفاخر الاندلس . وقال السيوطى : قال ابن الزبير : كان استاذاً جليلا ، نحويا لغويا عارفاً دينا ، روى عن أبى على الصدفي ، وابى الحسن بن السراج ، وأخذ النحو عن ابن أبى العافية ، وشرح كتاب سيبويه ، توفي عام (٥٤٤) انظر : البغية ج ٢ ص ٢٤٤ — هدية العارفين — ج ٢ ص ٩١ » .

(٣) في « ج : أولا استدالالا ... الخ . »

(٤) وقال في كتابه « الايضاح العضدى ج ١ ص ٧ : والفعل ينقسم بانقسام الزمان : ماضى وحاضر ، ومستقبل . فالماضى ... والحاضر نحو : يكتب ويقوم ... وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل ، فاذا دخلت عليه السين ... الخ .

وعكس بعض فجعله للاستقبال أصلا ، لأنه أسبق الفعلين ، فهو به أحق وهو رأى ابن طاهر.

ورد بأنه لا يلزم من سبقية المعانى سبقية الامثلة ، وأصل أحوال الفعل : أن يكون منتظرا غير واقع ، ثم غير ماضى ، ثم ماضيا منقطعا ، وقد نص الزجاج : أن أسبق الأمثلة مثال الماضى ، احتجاجا باعتلال المضارع والأمر باعتلال الماضى.

ورد بعدم لزومه وان احتمل ، لوجود الماضى معتلا باعتلال المضارع كأعيدت واستعديت ، ولا شك أن مضى الفعل آخر أحواله .

— ولو نفى بلا = : لم ترتفع صلاحيته لهما وفاقا للاخفش والمبرد — خلافا لمن خصها = : أى « لا » — بالمستقبل = : وهو ظاهر الكتاب (١) وعليه صاحب المفصل (٢) وأكثر المتأخرين ، ولم يزل الفضلاء يستشكلون ذلك من سيبويه لما علم من مذهبه من وقوع المنفى بها حالا ، وما أطبقوا عليه أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال .

قال المصنف (٣) : وهو — أى عدم اختصاص النفى بها بالاستقبال — لازم لسيبويه وغيره من القدماء ، لاجماعهم على صحة : قام القوم لا يكون زيدا ، بمعنى : الا زيدا . ومعلوم أن المستثنى منشىء لا ستثنائه ، والانشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يباينه .

وأجمعوا على ايقاعها موقعا يدافع الاستقبال نحو أتظن ذلك كائنا أم (٤) لا تظنه ؟ ومالك لا تقبل ، وأراك لا تبالى ، وما شأنك لا توافق ؟ قال تعالى : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا » (٥) ، وقال الشاعر :

يرى الحاضر الشاهــد المطمــئن

من الامر مالا يرى الغائــب (٦)

---

(١) قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم ج ٢ ص ٣٠٥ و ٣٠٦ : واما مافهى نفى لقوله : هو يفعل اذا كان في الحال الفعل فتقول : مايفعل ... وتكون « لا » نفيا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل ، وقد تغير الشىء عن حاله كما تفعل « ما » ... الخ .

(٢) قال الزمخشرى فيه ص ٣٠٩ : « ولا » لنفى المستقبل في قولك : لا يفعل ... الخ ، وقال ابن يعيش ج ٨ ص ١٠٨ : فاذا قال القائل : يقوم زيد غداً ، وأريد نفيه ، قيل : لا يقوم ، لان لا حرف موضوع لنفى المستقبل وكذلك اذا قيل : ليفعلن ، وأريد النفى ، قيل : لا يفعل ... الى أن قال « حملوا لا » في ذلك على « لم » الا أنهم لم يغيروا لفظ الفعل بعد « لا » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٩ — نقل بتصرف .

(٤) في « ج : أولا تظنه » ... الخ .

(٥) سورة النحل ، آية : ٧٨ .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ١٩ . ولم اعرف قائله .

وقال :

كأن لم يكن بين اذا كان بعده
تلاق ولكن لا اخال (١) تلاقيا(٢)

وقال :

اذا حاجة (٣) ولتك لا تستطيعها
فخذ طرفا من غيرها حين تسبق (٤)

وقال (٥) : وانما غر صاحب المفصل وغيره من المتأخرين قول سيبويه (٦) : اذا قال هو يفعل ، أى هو في حال فعل ، أن نفيه : ما يفعل ، أو في غير حال فعل ، فان نفيه لا يفعل . وانما نبه على الاولى في رأيه والاكثر استعمالا.

وتعقبه الأثير : بأن المدعى أن ما صلح للزمانين لا ترجح لاحدهما اذا نفى فلا يتخلص للاستقبال ، وما أورده من هذه الامثلة غير صالح فيها الفعل لهما ، أما في الاستثناء فلجريان « لا (٧) يكون » مجرى الا ، اجراء للفعل المنفى مجرى اداة الاستثناء ومن ثم أضمر اسمها فيه مفردا هربا من تكثير المخالفة ، ولم يكن قبل دخول « لا » صالحا لهما ، فلا ينتهض دليلا على المخالف .

قلت : وهو مدفوع بأنا لا نسلم عدم صلاحية المضارع اذ ذاك لهما ، كما لا خفاء به لمن تأمله ، على أن في النسخة الحاضرة لدى الآن من التذييل بدل دخول « لا » دخول « الا » ، وهو لاشك تحريف من النقلة فلا يحفل به .

وأما أتظن ذلك كأننا أم (٨) لا تظنه فلتقدم أتظن ، وهو حالى ، فجاء « أم لا تظنه » معادلا له ، فهو القرينة الصارفة عن الاستقبال ، فلم يصلح لهما أيضا. وأما مالك لا تقبل فلأن الاستفهام في الحال ولا تقبل قيد فيه ، وقيد الحال حال . ومثله أراك لا تبالى ، لأن فعل الرؤية حالى ، ولا تبالى قيد فيه ، وكذا « يرى الحاضر» فعل (٩) حال عامل فيما لا يرى الغائب (١٠) ، فصارت صلة «ما» حالا كذلك ؛ لأن المعنى عليه . وأما اذا حاجة . . . البيت » فالاستظهار به على الحالية ، وهم

---

(١) في « ج : اخال تراقيا ... الخ . »
(٢) قائله عبّدالله بن عبيدالله بن الدمينة الخثعمى ، أحد بنى عامر بن تيم ، وهو في ديوانه ضمن قطعة في «ص ٢٠٦» برواية : كأن لم يكن نأى ... الخ .
(٣) في «ج : اذا حاجتك ولتك ... الخ .»
(٤) قائله : الاعشى ميمون ضمن قصيدة طويلة مدح بها المحلق بن خنثم بن شداد ابن ربيعة . انظر : ديوانه ص ١٢٩ .
(٥) أى : ابن مالك في المرجع السابق .
(٦) انظر : الكتاب ج ٢ ص ٣٠٥ – ٣٠٦ » .
(٧) في «ج : مالا يكون ... الخ » .
(٨) في «ج : كائنا أمالا ... الخ » .
(٩) في «ج : فعلى حالى عامل ... الخ » .
(١٠) مراده قول الشاعر السابق : يرى الحاضر الشاهد المطمئن من الامر مالا يرى الغائب

فاحش لمكان استقبال اذا ، فولتك ماضى لفظا مستقبل معنى ، ولا تستطيعها جملة استقبالية .

فقد اتضح أن « لا » غير داخلة على مضارع صالح للزمانين ، وانما الخلاف فيه ، وأن قول المصنف : على أن كلام سيبوية لو كان صريحا في أن المضارع المنفى بلا لا يرد الا مستقبلا لم يجز الاخذ/به بعد وجود الادلة القاطعة ، بخلاف « غير» واقعة موقعة .

فان قلت : توجيه النصب في قوله (١) : خلافا ما هو ؟

قلت : جوز فيه ابن هشام وجهين ، أحدهما : المصدرية لفعل محذوف ، أى خالفوا في ذلك خلافا ، ولا يمنع منها وجود اللام ، لتعلقها بمحذوف مثلها في سقيا له ، والتقدير ارادتي له .

الثاني : الحالية ، والتقدير أقول ذلك خلافا لفلان ، أن مخالفا له ، وحذف القول مما لا يحصى كثرة ، ودل عليه هنا أن كل حكم ذكره المصنفون ساكتين عن رده ، والتصريح بمخالفه ، فهم قائلون به ، فكان القول مقدرا ، قبل كل مسألة .

– ويترجح الحال مع التجرد = : من القرائن المخلصة له أو للاستقبال.

قال المصنف(٢) : لما كان لكل من الماضى والمستقبل صيغة تخصه دون الحال ، بل اشترك مع المستقبل في المضارع جعلت (٣) دلالته على الحال راجحة عند التجرد ، جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغة . وهذا يناقض مقتضى ما مر من الاشتراك (٤) متنا بل وشرحا لقوله (٥) فيه : « لما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا مستأنف الوجود ضارع المستقبل المحض في استئناف الوجود ، فاشتركا في صيغة المضارع ، وضعيا ، لعدم توقف اطلاق كل منهما / على مسوغ خارجى ، بخلاف اطلاق المضارع خارجا مرادا به المضى ، والماضى (٦) مرادا به الاستقبال هـ.

فبين كلاميه كما رأيت تدافع ، لأن المشترك بالوضع اذا تجرد عن القرائن غير محمول على أحد محامله بل يبقى مجملا ، ودعوى ترجح الحالية ، عند التجرد يدفعه ، ولكنه خلط (٧) ، اذ ركب مذهب الفارسى أنه في الحال أظهر على ظاهر الكتاب انه مشترك بينهما .

(١) أى : قول المصنف في المتن .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢١ » بتصرف .
(٣) في « جـ : جعل دلالة على ... الخ » .
(٤) في « جـ : من أن الاشتراك ... الخ » .
(٥) أى : المصنف في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٨ » بتصرف .
(٦) في « جـ : والمضى مرادا ... الخ » .
(٧) في « جـ : ولكنه خلص ، اذ ... الخ » .

وفي شرح الدماميني(١) لكنه رحمه الله تعالى حاول في الشرح الجواب بأن قال : للمشترك هنا شأن وليس كبقية المشتركات وهو : أن له معنيين قريبا وبعيدا في (٢) قريب المسافة وبعيدها من (٣) زمان المتكلم ، بل حاضرها وبعيدها ، والحمل عند التردد على القريب أولى ، وفيه نظر فتأمله .

قلت : ووجهه ظاهر لو صح أن في شرح المصنف ما ذكر عنه ، ولكنه خال منه ، فهو تقول ظاهر وعدم تثبت في النقل (٤).

ـ ويتعين = : الحالي ـ عند الاكثر = : من النحاة ـ بمصاحبة الآن = : باقيا/على حقيقته ، كيقوم زيد الآن . أما اذا تجوز فيه واستعمل « تقريبا » فيصلح مع المستقبل والماضي ، فلا يرد .(« قالوا الآن جئت بالحق » (٥) ، « فالآن باشروهن » (٦) ، « الآن خفف الله عنكم » (٧) ، « الآن حصحص الحق»(٨) « فمن يستمع الآن » (٩) .

ويجب تأويل قول المصنف : بما اذا عرى من مخلصات الاستقبال كمصاحبة « الآن » فعل الشرط ، فلا تتخلص به للحال .

وبعض يزعم عدم تعيينه ، بل يرد استقبالا مع «الآن» وهو ضعيف ، ـ و= : بمصاحبة ـ ما في معناه = : أى « الآن » وهو الحين ، والساعة ، وآنفا ، ونحوها ، ومجوز وروده مع « الآن » استقباليا جوزه أيضا مع هذه .

ـ و = : يتعين عند الأكثر أيضا ـ بلام الابتداء = : نحو : ان زيدا ليقوم. قال المصنف : (١٠) وليس كما زعموا ، لقوله تعالى : « وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » ، (١١) « انى ليحزننى أن تذهبوا » (١٢)، لاستقبال الذهاب ، فلو كان « يحزن » حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع كونه إثره .

قال أثيرالدين (١٣) : وليس بشيء ، لأن مدعى تخليص اللام انما يراه حيث لا اقتران للفعل بما يخلصه للاستقبال كعمله في ظرف مستقبل نحو : أجـيء اذا

(١) « ج : ١ ص ١٤ و . » .
(٢) في الاصل : وبعيدا ، أعنى ليس بعيد ، المسافة وقريبها من زمن ... الخ » .
(٣) في « ج : وزمن التكلم ... الخ » .
(٤) وبعد مراجعة دقيقة لشرح المصنف أن ادعاء الدماميني غير موجود فيه ، فرد الشارح وجيه .
(٥) سورة البقرة ، آية : ٧١ .
(٦) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .
(٧) سورة الانفال ، آية : ٦٦ .
(٨) سورة يوسف ، آية : ٥١ .
(٩) سورة الجن ، آية : ٩ .
(١٠) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٢ .
(١١) سورة النحل ، آية : ١٢٤ .
(١٢) سورة يوسف ، آية : ١٣ .
(١٣) في شرحه للتسهيل ج ١ و٢٩ .

قام زيد ، وهو ظاهر في الآية الأولى ، وأما في الثانية فالتقدير نيتكم أو قصدكم أن تذهبـــوا.

وفي شرح الدماميني (١) : وقدره أبوحيان قصدكم ، وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم .

قلت : انما اراد بالبعض ابن قاسم (٢) أثير الدين أبا حيان ولم يرد بذلك غيره ، ولا ان هناك قائلا بذلك التقدير غيره ، كما يعلم ذلك الخبير بتقادير المعربين وأعاريبهم ، والمستقرى لكلام ابن قاسم الحريت (٣) به ، وان كان الاكثر يشير اليه بقليل ، لا كما توهم الدماميني . وفي مغني اللبيب : (٤) وتقديره : يعنى أثير الدين — مردود باقتضائه حذف الفاعل ، لأن — أن تذهبوا — على ذلك التقدير منصوب ، وانما يقدر قصد أن تذهبوا .

وأجاب (٥) عن أولى (٦) الآيتين : بأن الحكم في ذلك محقق الوقوع ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد (٧).

وبه عن الثانية الامام ابن عرفة (٨) قائلا : ان موجب الحذف كالمحقق الوقوع ، لاجماعهم واجتماع كلمتهم على ذلك ، فحقق يعقوب أن لابد من

---

(١) « ج ١ ص ١٤ و . » .

(٢) قال ابن قاسم في شرحه حـ١ ص ٩ : ونقل ابن أبى الربيع عن سيبويه أنها توجد مع المستقبل قليلا لقوله تعالى : « وان ربك ليحكم بينهم ، وقال : وقال أبوعلى : لا توجد الا مع الحال ، وهذه حكاية حال . وأول بعضهم قوله : « انى ليحزننى » على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن يذهبوا.

(٣) قال الجوهرى : « ج ١ ص ١١٦ » : والحريت : الدليل الحاذق ، وقال : وبلد يغبى بها الحريت ، ويروى : يعيا ، والجمع ، الحرارت ، الكسائى خرتنا الارض عرفناها .

(٤) « ج ١ ص ٢٣٩ » .

(٥) أى : ابن هشام في المغنى .

(٦) « ج : غن أول الآيتين ... الخ » .

(٧) ورده الدسوقي في حاشيته على المغنى « ج ١ ص ٢٣٩ » بقوله : أى : فيكون حالا ، وفيه أن كونه حالا — أى غير مستقل — حينئذ انما هو من التنزيل لا من اللام ، فاللام غير مطلوب ، والمطلوب غير لازم . وأجاب عن أبى حيان بقوله : ان مراده مجرد بيان المعنى ، لاجل الاعراب .

(٨) هو : محمد بن محمد أبوعبدالله بن عرفة الدرعمى المالكى التونسى قال ابن العماد ، شيخ الاسلام بالمغرب ، سمع من ابن عبدالسلام الهوارى ، والوادى آشى ، وابن سلمة ، وغيرهم ... قال ابن ظهرة في معجمه : امام علامة ، ولد بتونس سنة ٧١٦ هـ وقرأ بالروايات على ابن سلمة وغيره ، وبرع في الاصول والفروع العربية والمعانى والبيان والفرائض والحساب وسمع من الوادى آشى الصحيحين وكان رأسا في العبادة والزهد والورع ... الخ . وقال صاحب درة الحجال : كان حافظا للمذهب ، ضابطا لقواعده ، مجيداً للعربية ، والاصلين والفرائض والحساب ، وعلم المنطق ، وغير ذلك .. وله تآليف حسان ، منها : « تقييدة » الكبير في المذهب ، « وتفسيره » للقرآن العظيم ، وله في أصول الدين تأليف عارض به كتاب « الطوالع » للبيضاوى .. الخ . انظر : « الشذوات ج ٧ ص ٣٨ — شجرة النور ج ١ ص ٢٢٧ — هدية العارفين ج ٢ ص ١٧٧ — ودرة الحجال ج ٢ ٢ ص ٢٨٠ » .

اسعافهم فكأنهم ذهبوا به . وأجاز أيضا استقباليته لفعل الذهاب مقدرا ذلك : بأن قررت ذهابكم به ، فحزني موجود لوجود سببه .

ـ وينفيه = : أي المضارع ـ بليس وما وان = : عند الاكثر ، كما صرح به المصنف في شرحه (١) ، قال : وليس بلازم.

قلت : ولم يطلع على ذلك الدمامينى فقال (٢) : وهذا أيضا عند الاكثر ، وكلام المصنف يقتضيه ، لأن قوله (٣) : « عند الاكثر » متعلق « بيتعين » ثم ذكر للفعل بعد تقييده بهذا الظرف متعلقا ت ، فيكون القيد راجعا الى عامتها ، كقولك : ضربت يوم الجمعة زيدا وعمرا وبكرا . ثم قال (٤) : ولاشتراك هذه الكلمات الثلاثة في جنس النفي ونوعه عملن عملا واحدا ، غير أن اعمال الاول بالاصالة ، لكونه فعلا ، واعمال أخويه بالحمل عليه ، فانهما حرفان غير مختصين .

وتختص (٥) « ما » بلغة الحجاز ، وان بلغة أهل العالية .

قلت : وهذا مما لا تعلق له بهذا المقام رأسا ، فايراده فيه اخلال بوصف التصنيت ، وتناسب أجزاء التأليف (٦).

فالنفي بالاول كقوله /

فلست وبيت الله أرضى بمثلها
ولكن من يمشى سيرضى بما ركب (٧)

---

(١) « ج ١ ص ٢٣ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٤ و . » نعم لم يطلع الدماميني على شرح ابن مالك ، وقد قال فيه : والاكثرون ايضا على أن النفي بليس وما وإن قرينه مخلصة للحال ، مانعة من إرادة الاستقبال ، وليس بلازم . فكيف اذا يقول الدماميني : وكلام المصنف يقتضيه اذا كان مطلعا عليه .

(٣) أى : المصنف في المتن ، انظر : ص « ٢٠٩ » .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) في « ج : وتخص «ما» ... الخ » .

(٦) علما بانه قد قال الدماميني بعد ذلك : وسيأتي ذلك إن شاء الله .. الخ . وانا اعتبر ذلك من الدماميني استطرادا لا معنى له .

(٧) هذا البيت استشهد به ابن مالك في هذا المقام في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢١ بهذه الرواية ، وقد روى العسكرى الشطر الاول منه برواية أخرى في كتابه « المصون » ص ١٧٧ وهى :

وما عن رضا كان الحمار مطيّتى
ولكن من يمشى .... البيت

ونسبه لعبدالله بن العباس الطالبى ، قاله عندما حضر باب يحي بن خالد وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه ، وقال محقق كتاب المصون نقلا عن تاريخ بغداد ج ١٢ ص ١٢٧ : الخبر منسوب الى العباس بن الحسن حين دخل الى المامون .

وبالتالى كقوله تعالى : « وما أدرى مايفعل بى ولا بكم » (١) وبالثالث كقوله سبحانه : « وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون » (٢).

قال المصنف(٣) : والاكثر على أن النفى بالثلاثة قرينة مخلصة للحال ، مانعة من ارادة الاستقبال ، وليس لا زما بل في الاكثر ، ولا يمتنع استقباله ، قال حسان يصف الزبير رضى الله عنهما :

وما مثله فيهم ولا كان قبلــه * وليس بكون الدهر ما دام يذبل (٤)

وقال آخر :

والمرء ساع لأمر ليس يدركــه * والعيش شح واشفاق وتأميل (٥)

وقال تعالى في استقبال المنفى بأن : « قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى ان اتبع الا ما يوحى الى » (٦).

وقال أبو دؤيب :

أودى بنى وأودعونى حسرة * عند الرقــاد وعــبرة لا تقلع (٧)

وقال أعشى (٨) البكرى يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم :

---

(١) سورة الاحقاف ، آية : ٩ .

(٢) سورة الانبياء ، آية : ١٠٩ .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) في ديوانه : « مر الزبير بحسان وهو في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ينشد والحاضرون غير مقبلين عليه ، فجلس الزبير وقال : مالكم لا تستمعون ، والله لطالما أصغى اليه صاحب هذا القبر واجازه الجوائز السنية ، فقال حسان : تلك القصيدة التى منها بيت الشاهد يمدح الزبير والشاهد أن ليس نفت المستقبل ، والاصل في وضعها لنفى الحال ، وجاز ذلك لقيامه القرينة راجع : « ديوانه ص ٢٩٤ – العينى ج ٢ ص ٢ – الدرر اللوامع ج ١ ص ٤ » .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣ ولم اعرف قائله والشاهد مثل سابقه .

(٦) سورة يونس ، آية : ١٥ .

(٧) البيت من قصيدته المشهورة التى نعى بها أولاده الخمسة الذين ماتوا بالطاعون في عام واحد ، ويروى « اعقبونى » و« أورثونى زفرة » » بدل « أودعونى » و« عبرة » لا ترجع « مكان » « لا تقلع » « وبعد الرقاد بدل « عند الرقاد » .
وأبوذؤيب كنية الشاعر ، واسمه خويلد بن خالد بن محرث .. بن مضر ، وهوأحد المخضرمين من أدرك الجاهلية والاسلام فحسن اسلامه ، وكان شاعرا فحلا ، قال أبوعمرو بن العلاء : سئل حسان : من أشعر الناس ؟ قال : حيا أو رجلا ؟ قال : حيا ، قال : أشعر الناس هذيل ، وأشعر هذيل غير مدافع أبوذؤيب ، وعده ابن سلام من الطبقة الثالثة مع النابغة الجعدى ولبيد ، ومات أبوذؤيب وهو راجع من غزوة الروم في عهد سيدنا عثمان رضى الله عنه ، وقيل مات في طريق مصر مع ابن الزبير ، وقيل في طريق أفريقية .
راجع : « أشعار الهذليين ص ٦ – المفضليات ص ٤٢١ – العينى ج ٣ ص ٤٩٣ – ٤٩٨ – شواهد التوضيح ص ١٣ » .

(٨) واسمه : ميمون بن قيس بن جندل ... بن بكر بن وائل الشاعر المشهور المقدم ، ويسمى : أعشى بنى قيس ، والاعشى ، أعشى بكر ، واعشى وائل ، والاعشى ميمون ، وكان جاهليا قديما ، وأدرك الاسلام ، ورحل الى النبى صلى الله عليه وسلم ، واختلف في اسلامه ، وانظر الحديث عنه في : الشعر والشعراء ص ٢٥٧ – والاغانى ج ٨ ص ٧٤ – ٨٣ – والمؤتلف ص ١٠ – والخزانة ج ١ ص ٨٣ – ديوان ص ٥ .

له نائلات لا يغـــب نوالهـــا * وليس عطاء اليوم مانعه غدا (١)

وقال شاعر طيء :

فانك ان يغـــروك من أنت محســـب
ليزداد الا كان أظفـــر بالنجـــح (٢)

أى (٣) ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء . أى اعطيته عطاء كائنا ليزداد على الكفاية الا كان أظفر بالنجح ، فمنفى « ان » هنا مستقبل لا محالة ، ه.

وحكى سيبويه (٤) في القسم « لئن زرته لما يقبل منك ، ولئن فعلت ما فعل وتلى : « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك » (٥)

والقائلون بتخليص هذه الادوات الى الحال مطبقون ان ذلك حيث لم تكن قرينه على عكسه لفظية أو معنوية ، أما وهى قائمة فلا ، نص على ذلك أصحابنا المغاربة ، وهم الذاهبون الى تخليصها للحال .

قلت : ونقص المصنف أن يقول : وأن يعطف على الحال أو يعطف الحال عليه ، كيقوم زيد الآن ويخرج ، ويقوم زيد ويخرج الآن ، لما عرف أن عطف الفعل على الفعل يقتضى اتحادهما زمانا اتفاقا ، وأما صيغة فلا يشترط ، بل هو الاجود .

تنبيـــه :

أهمل المصنف مما يعين المضارع للحال « وهو » (٦) الانشاء ، كأقسم لأضربن عمرا ، وأحلف ما خرج « زيد » (٧) ، فاذا كان يصرف الماضى للحال فلأن يصرف المضارع أولى .

وفي شرح الدمامينى (٨) : وانظر لما أعاد المصنف الجار مع قوله بلام الابتداء دون ما بعده .

---

(١) والبيت من قصيدة مذكورة في ديوانه ص ١٠٥ ، وروى « ناقلات » و« صدقات » بدل « نائلات » وقوله : « يغب : يتأخر ، من أغب ، وهو ورود الابل يوما وتركها يوما ، والشاهد دلالة الفعل المنفى بلا على الاستقبال . وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣ للنابغة الجعدى ، أما ابوحيان في التذييل والتحيل ج ١ ص ٢٩ . للاعشى أيضا . وانظر شرح شواهد المغنى ص ٧٠٤ – ٧٢٥ – ٥٧٧ – ٥٧٥ – ديوانه ص ١٠٦ » .
(٢) كذلك نسبه ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣ لرجل من بنى طيء ، لم اعرف اسمه .
(٣) « أى» ساقطة من « ج » .
(٤) انظر : الكتاب « ج ١ ص ٤٥٦ » .
(٥) سورة البقرة ، آية : ١٤٥ .
(٦) « وهو» ساقطة من «ب ، ج »وفي « ج : لحال أنشاء ... الخ .
(٧) « زيد » ساقطة من « ج » .
(٨) « ج ١ ص ١٤ و . » .

قلت : انما اعاده بعد لوقوع الفصل بينه وبين ما قبله من المعطوف عليه بخلافه مع ما بعده فلا فاصل ، والخطب في ذلك سهل جدا .

— ويتخلص = : المضارع — للاستقبال بظرف مستقبل = : معمولا للفعل أو مضافا اليه كأزورك اذا تزورني ، فالأول لعمله في « اذا » والثاني لأضافة اذا اليه.

و يتخلص أيضا له — باسناده الى = : أمر — متوقع = : غير واقع كقوله :

يهولك أن تمـــوت (١) وأنت ملـــغ
لمـــا فيه النجـــاة مـــن العـــذاب (٢)

فيهول استقبالي ، لاسناده الى الموت المتوقع ، ولو أريد به الحال لزم المحذور السابق ، وهو سبق الفعل لفاعله ، وجودا ، وجوابه ما مر التنبيه على نحوه ، أن التقدير : توقع أن تموت ، أي توقعك الآن الموت في الزمن المستقبل.

ويتخلص له أيضا : — باقتضائه = : أي المضارع — طلبا = : نحو : « والوالدات يرضعن أولادهن » (٣) ويغفر الله لك — أو = : اقتضائه — وعدا = : وأراد به ما يعم الخير والشر ، نحو « يعذب من يشاء ويرحم من يشاء » (٤) وان كان لا يتناول الشر عند اطلاقه .

— و = : يتخلص له أيضا عند سيبويه (٥) — بمصاحبة ناصب = : ظاهر أو مقدر نحو : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى» (٦).

وذكر السهيلي : أن بعض المتأخرين خالف في ذلك ، وصنف كتابا وأورد فيه حجاجا على زعمه .

— أو = : مصاحبة ، — أداة ترج = : نحو : « لعلى / أبلغ الأسباب » (٧)

---

(١) في « ج : أن يموت .. الخ . بالياء » .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤ ، ولم اعرف قائله .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .

(٤) سورة العنكبوت ، آية : ٢١ .

(٥) وعبارة سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٤٠٨ « : » واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الاظهار ، وذلك ماكان ليفعل ، فصارت « أن » ههنا بمنزلة الفعل في قولك : اياك وزيداً ، وكأنك اذا مثلت قلت : ماكان زيد لان يفعل ، أى ماكان زيد لهذا الفعل ، فهذا بمنزلته ودخل معه معنى نفى كان سيفعل ، فاذا قال هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل نفياً لسيفعل وصارت بدلا من اللفظ بأن .

(٦) سورة طه ، آية : ٩١ .

(١) سورة غافر ، آية : ٣٦ .

وقـــوله :

فقلت أعيراني القدوم لعلني • أخط بها قبرا لأبيض ماجد (١)

ـ أو اشفاق = : قال المصنف (٢) : وبعض شروح كلامه كقوله : /

فاما كيسي فنجـــا ولكـــن •. عسى يغـــتر بي حمق لئيم (٣)

وفي شرح الدماميني (٤) : وانما هذا شرح ، لاغترار الاحمق اللئيم به ، ليظفر به ويقع في حباله ، ولو أشفق منه كان ذما ، ويجوز أنه اشفاق منه عليه لا (٥) نفسه .

قلت : ولولا توليه دفعة ما تركنا الجواب عنه .

ولا يقال : لا حاجة بالمصنف (٦) الى النص على أداة الترجي خصوصا، لتقدم ما يستغنى به عن ذلك من قوله : باقتضائه (٧) طلبا ، لشموله كلا من الترجي والتمني والتحضيض ، كل ما يقتضى طلبا . لأنا نقول : من جملة ذلك الاستفهام، وانما يخصص المضارع بالاستقبال اذا كان بهل .

ـ أو = : بمصاحبة اذاة ـ مجازاة = : نحو « ان يشأ يذهبكم » (٨) سواء في ذلك جازمة أو غيره ، نحو كيف تصنع أصنع ، لأن معنى « كيف» هنا الجزاء ، غير أنهم لم يجزموا بها ـ أو = : بمصاحبة ـ « لو » المصدرية = : نحو « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » (٩) ، « ودوا لو تدهن فيدهنون »(١٠) احترازا من الامتناعية

---

(١) قال العينى : لم أقف على اسم قائله ، ومثله قال الشنقيطى في الدرر اللوامع وقوله : « أخط » : أى انحت ، والمراد بالقبر : الغلاف : والابيض ماجد : السيف الصقيل .
والشاهد تخلص المضارع للدلالة على الاستقبال بسبب أداة الترجي . وفيه شاهد آخر وهو : دخول نون الوقاية على « لعل » والاشهر أن تكون أداة الترجي مجردة منها عكس « ليت » راجع : « العينى ج ١ ص ٣٥ ـ اللسان مادة « قدم » الدرر ج ١ ص ٤٣ » .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥ .

(٣) نسبه محقق بعض شرح التسهيل لابن مالك لهدبه بن خشرم العذرى ، والحق أنه مجهول القائل كما قال صاحب معجم شواهد العربية : من الخمسين أى من الابيات الخمسين المجهولة القائل في الكتاب والذى غره أن سيبويه في الكتاب عطفه بقال على بيت قبله منسوب لهدبة ، وحكى ذلك البغدادى في الخزانة عن سيبويه ، وقد استشهد به ابن جنى في المحتسب في مقام المدح والذم في لفظة « حمق » ولم ينسبه لقائل . والشاهد فيه : أن « عسى » أداة اشفاق تخلص الفعل للاستقبال .
واستشهد به سيبويه وغيره : على حذف « أن » من خبر عسى ، وهو قليل والتقدير : أن يغتربي حمق لئيم . راجع « الكتاب ج ١ ص ٤٧٨ ـ المحتسب ج ١ ص ١١٩ ـ الخزانة ج ٤ ص ٨٢ ـ شرح ابن مالك ج ١ ص ٢٥ » .

(٤) « ج ١ ص ١٤ ظ » .

(٥) « لا » ساقطة من « ج » .

(٦) في « ج : للمصنف ... الخ » .

(٧) في « ج : لاقتضائه ... الخ » .

(٨) سورة ابراهيم ، آية : ١٩ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(١٠) سورة القلم ، آية : ٩ .

نحو « لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم » (١) لتخليصها الى المضى. والاكثر لا يثبت معنى المصدرية لـ « لو » وهو ما ارتضاه أثير الدين في فصل « لو » من شرح هذا الكتاب كما استوفينا عليه القول هناك ، خلاف ما عليه المصنف (٢) وابنه (٣)، ـ أو = : بمصاحبة نون التوكيد = : خفيفة أو ثقيلة ، نحو « ليسجنن وليكونا » ـ أو = : بمصاحبة ـ حرف تنفيس = : والمقصود به تأخير الفعل الى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفست الخناق ، أى وسعته ، ـ وهو السين وسوف = : نحو سأقوم أو سوف أقوم ، ولا يعرف البصرية سواهما ، ـ أو سف = : حكاه الكوفية نحو : سف أقوم ، وهو في الحروف كمن اسما وحرفا محذوفة الوسط ، ـ أو سو = : في حكاية الكسائى (٤) عن ناس من الحجازيين ، كقوله :

فان أهلك فسو تجـــدون بعـــدى
وان أسلم يطب لكـــم المعـــاش (٥)/

وخص ذلك بعض بالضرورات ، وليس لغة ، نظير « كى » في «كيف» في قوله :

كى تجنحـــون الى ســـلم وما ثـــئرت
قتـــلاكم ولظى الهيجـــاء تضطـــرم (٦)

ـ أوسي = : بقلب الواو ياء وحذف اللام ، حكاه صاحب المحكم وهى أعزهن.

قال المصنف(٧) : واتفقوا أن أصل الثلاثة « سوف » وأن كلا من « السين

---

(١) سورة الحجرات ، آية : ٧ .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٥ » .

(٣) وعبارته في شرح الخلاصة ص ٢٧٧ : « لوفي الكلام على ضربين : مصدرية وشرطية ، فالمصدرية هى التى تصلح في موضعها ، « أن » وأكثر ما تقع بعد « ود » أو ما في معناها : .. وأما الشرطية فهى للتعليق في الماضى ، كما أن « أن » للتعليق في المستقبل ... الخ .

(٤) هو الامام أبوالحسن على بن حمزة الاسدى ، امام الكوفيين في النحو والقراءة وهو أحد السبعة قرأ على حمزة ، وغيره وتتلمذ على الخليل بن أحمد ، وأخذ عن أبى جعفر الرؤاسى ، ومعاذ الهراء ، وله مؤلفات كثيرة ، منها : كتاب « معانى القرآن » وكتاب « مختصر في النحو » وكتاب « القراءات » وغير ذلك . توفي سنة « ١٨٣ » وقيل : « ١٨٢ أو ١٨٩ أو ١٨٠ » . انظر : النزهة ص ٦٧ ـ انباه الرواة جـ ٢ ص ٢٥٦ ـ البغية جـ ٢ ص ١٦٢ هدية العارفين جـ ١ ص ٦٦٨ » .

(٥) البيت من شواهد السيوطى في الهمع جـ ٢ ص ٧٢ ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ ٢ ص ٨٩ . لم اعثر على قائل هذا البيت . والشاهد أن « ســو » لغة في سوف لبعض الحجازيين .

(٦) قال العينى في شواهده الكبرى : أنشده سيبويه ولم يعزه الى قائله . وقال السيوطى في شواهد المغنى هو من ابيات الكتاب : وقد أنعمت النظر في شروح ابيات سيبويه مثل السيرافي وأبى جعفر النحاس ، وفهرس أبيات سيبويه للنفاخ ، فلم أجد هذا البيت ضمنها .وقال الشنقيطي في الدرر لم اعثر على قائله . قال ابن هشام في المغنى جـ ١ ص ١٩٤ : «كى» على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصراً من «كيف» كقوله : كى تجنحون .. البيت ، أراد كيف فحذف الفاء كما قال بعضهم : سو أفعل يريد : سوف . راجع : « العينى جـ ٤ ص ٣٧٨ شواهد المغنى ص ٥٠٧ الهمع جـ ١ ص ٢١٤ ـ الدرر جـ ١ ص ١٨٤ » .

(٧) في « شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٥ » نقل بتصرف .

وسوف أصل برأسه ، وليس « السـين » فرعا عنها ، غير أنها منها بمنزلة « نون » التوكيد الخفيفة من الثقيلة .

قال (١) : وهو عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل ، ولا كذلك القول بأن « نون » التوكيد الخفيفة أصل برأسها ، لأن الحامل على ذلك أنا رأينا انفراد الخفيفة بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة ، كحذفها للساكنين ، وابدالها ألفا وقفـا مفتوحا متلوها ، نحو « لنسفعا » (٢) ، ولو كانت الخفيفة من الثقيلة كان حذفها بعد الحذف اجحافا ، ولا يمنع ابدالها ألفا بعد الحذف ، لانه تغيير ثان ، وهو أيضا اجحاف ، وأيضا فقد أطبقوا على فرعية « سف وسو وسى » عند مثبتها عن « سوف » فلتكن كذلك « السين » ، لأن التخصيص دون مخصص مردود .

وتعقبه أثير الدين (٣) : بأن محصوله عدم استدلاله على الفرعية ، وانمـا استطرد دعوى أن النون الخفيفة ليست فرع الثقيلة احتجاجا بما رأيت .

قلت : لا نسلمه ، لاشتمال كلام المصنف على دفعين ، أحدهما : لذلك الانزال بما قرره من الاجحافين .

الثانى : لدعوى فرعية الثلاثة دون « السين » بأنه تخصيص بدون مخصص فالاول قدح في الدليل ، والثانى في التخصيص ، وفيه ضرب من الاستدال على الفرعية التزاما ،قياسا على ماسلمت فرعيته اتفاقا ، وان عامة الاربعة بقية « سوف » نظير ما فعل بأيمن القسمى ، اذ قيل فيه : أيم الله ، وأم الله ، ومن الله ، وم الله ، وقريبا من قولهم في « حاشا » : حاش وحشا .

(لا حجة فيه ألا ترى أن المخففة من الثقيلة فرعا عنها اتفاقا ، وقد انفردت بأحكام كالإلغاء ، ودخول اللام في ثانى جزءى الجملة لزوما ، ودخولها على الافعال الناسخة على ما تقرر في / محله ، ولا يجوز شيء من ذلك في الثقيلة ، وكذا « أن » و « كأن » المخففتان لهما أحكام ليست لهما مشددتين . وأما كون حذف النون للساكن وابدالها وقفا في « لنسفعا » اجحافا فليس كذلك ، لعروضهما ، فاحتمل فيها ذلك احتمال حذفها بعد غير الفتحة وقفا في نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند ، فصار اضربوا واضربى) (٤) .

(قلت : لا نسلم احتمال نحو ذلك فيها فرعا من الثقيلة تمسكا بالعروض لانه غير مخلص من الاجحافين ، لضعفه عن مقاومتهما بخلافه فيها أصلا ، فلا اجحاف رأسا) «٥» فتعين المصير اليه .

---

(١) أى المصنف في المرجع السابق .
(٢) أى : « كلا لئن لم تنته لنسفعا بالناصية» سورة العلق ، آية : ١٥ .
(٣) في شرح التسهيل ج ١ و ٣١ بتصرف شديد .
(٤) من قوله : «ولا حجة» الى قوله : «قلت» من كلام الاثير في المرجع المذكور» .
(٥) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

وعن بعض (١) أن « السين » لو كانت فرع « سوف » « كسو وسوف » كانت أقل استعمالا منهما ، لانها أبعد من الاصل منهما ، لأقلية الحذف فيهما ، والاصل أحق بكثرة الاستعمال ، والفرع الأقرب أحق من الأبعد .

ورد بأنه : قد يفوق الفرع الاصل ، كنعم وبئس ضرورة أنهما فرعا : نعم وبئس ، بفتح فكسر وهما أكثر استعمالا ، وكأخ وأب المنقوصين ، ضرورة أنهما فرعا المقصورين ، والمنقوصان أكثر استعمالا.

وقال آخرون : لو كانت بعض « سوف » لتساويا في مدة التسويف وهو في « سوف » أطول .

ورده المصنف (٢) بالسماع والقياس ، رده الأول بما مر (٣) .

وقصر أثير الدين (٤) الرد على الثاني دون الأول ، وقد يكون لضعفه عنده والا فلا وجه له ، فالسماع تعاقبها على المعنى الواحد في وقت واحد في قوله تعالى : « وسوف يوتى الله المؤمنين أجرا عظيما » (٥) ، (وقوله سبحانه) (٦) « أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما » (٧) ، « كلا سيعملون » (٨) ، « وكلا سوف تعلمون » (٩) وقول الشاعر :

وما حالة الا سيصرف حالها * الى حالة أخرى وسوف تزول (١٠)

وأما القياس فتقابل المضى والاستقبال ، فكما لا يصدق بالماضى الا مطلق المضى دون تعرض لقرب أو بعد فكذا المستقبل ، وأقره أثير (١١) الدين ومن بعده وعامة الشروح .

وفي شرح الدماميني(١٢) : ولا حجة فيهما ، أما الأول : (١٣) فلجواز كون

---

(١) « وعن بعض » ساقطة من « ج » وفي « ب » : وزعم بعض ... الخ .
(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٧ .
(٣) وهو قوله : قد يفوق الفرع الاصل ... الخ .
(٤) انظر شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣١ ؟» .
(٥) سورة النساء ، آية : ١٤٦ .
(٦) « وقوله سبحانه » ساقطة من « ج » .
(٧) سورة النساء ، آية : ١٦٢ .
(٨) سورة النبأ ، آية : ٤ ، ٥ .
(٩) سورة التكاثر ، آية : ٤ .
(١٠) قال الشنقيطي في الدرر : لم اعثر على قائله ، وقد ذكره السيوطي في الهمع والشاهد تسوية زمان المضارع المقرون بالسين أو سوف خلاف ما عليه البصريون والبيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٨ .
انظر : « الهمع جـ ٢ ص ٧٢ — الدرر جـ ٢ ص ٨٩ » .
(١١) في المرجع السابق .
(١٢) « جـ ١ ص ١٤ ظ » .
(١٣) وهو السماع .

المقيد بسوف متراخيا كثيرا لطائفة من المؤمنين ، وبالسين غير متراخ كثيرا في الاخرى اذ ليس في النص ما يدل على أن كليهما لطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين وكذا ما أورده من مثل السماع كل واحد مما يتطرق القدح اليه هـ.

قلت : بل الحق أن كلا من المقيدين بالحرفين في الآيتين وغيرهما من سائر متمسكات المصنف متنا وحكما كتساوى الموعود به في كل منهما في الاتصاف بالعظمة المرشح لعدم التفاوت ، سيما وقد أورد كلا من الآيتين مورد الامتنان (١) المقتضى اسناد الموعود به ، وعدم تنغيصه بشوائب (٢) التراضى في أندية القيامة ومواقف الجزاء . وانما تنفيس الفعل أى تأخيره باعتبار تباعد هاتيك المقامات ، وأيام الدنيا ظاهرا ، وان كان كل قريبا في الحقيقة « وما أمر الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب » (٣).

وأما أنه ليس في النص ما يدل أن كليهما لطائفة واحدة بالتشخيص والتعيين فجوابه : أن ليس فيه أيضا ما يدل على أن كليهما لطائفتين ، فالحمل أنهما (٤) لواحدة / لما ذكرنا وقوفا مع الاصل متعين .

ثم قال (٥) : وأما الثاني : (٦) ففيه نظر ، لقياسه المضارع المقترن بالأداءة الموجبة للتخليص على الماضى الخالى منها ، وهو غير صحيح ، فان الماضى اذا كان بدون أداة كقد مثلا دال على المضى المطلق ، واذا اقترن بها دل عليه قريبا من الحال ، وهو في اختلاف حالتيه كالمضارع ، فانه مع خلوه من الأداة دال على معنى ، ومع اقترانه دال على آخر.

قلت : (انما) «٧» قاس المصنف أحد المتقابلين من المضى والاستقبال على الآخر بالنظر الى قيد كما يفهم من الفحوى ، ولا شك أن معنى كل منهما لا يتفاوت قربا وبعدا كما ذكر ، فاستقبال المقيد بالحرفين لا يتفاوت بذلك ، كما لا يتفاوت مضى الماضى. فليس القياس فاسدا ، ويوضحه أن الماضى غنى بصيغته عن قرينة على مضيه ، بخلاف المضارع فمشترك بين الزمانين ، فاحتاج الى مخلص الى أحدهما ، فالحرفان معا أمارة استقباله، لا أنهما / مؤثران حتى يتفاوت بحسبهما ، فحمى (٨) القياس بذلك التفاوت ، وأما أن الماضى غير مقترن بالاداة دال على مطلق

---

(١) في « ج : الاهتمام .. الخ » .
(٢) في « ج : بثوابت التراخى .. الخ » .
(٣) سورة النحل ، آية : ٦١ .
(٤) في « ج : انما هو لواحد ... الخ » .
(٥) أى الدمامينى في المرجع السابق .
(٦) وهو القياس .
(٧) « انما » ساقطة من « ج » .
(٨) في « ج : فجلى القياس ... الخ » .

المضى، ومقترنا بها دال عليها قريبا من الحال فأمر وراء ذلك (لا) «١» مطمح اليه في هذا القياس .

ثم قال (٢) : على أن قياس أحد المتقابلين على الآخر لا يجديه نفعا ، لجواز اختصاص كل منهما بحكم مقابل حكم الآخر ، ومشاركته اياه في حكم آخر.

قلت : وهو مدفوع بأنه وان جاز ذلك فيمكن أن المصنف فحص عنه وأمعن في طلبه ، فلم يوجد (٣) كما علم كفاية قول المستدل : بحثت فلم أجد سيما ومدار هذا العلم الاستقراء ، فاندفع استظهاره على ذلك « بأن الأمر والنهى متشاركان في الانشاء ، وقد انفرد كل منهما بأحكام تخصه » لتحقق ذلك في المستظهر به وعدمه في المستظهر عليه .

ثم قال (٤) : ومهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذى هو مناط الحكم لم يصح القياس .

قلت : والجامع ها هنا غير خاف ، وهو تقابل المضى والاستقبال ، اذ كما يحمل في هذه الصناعة على النظير يحمل على النديد ، وذلك معتبر في مسائل وأبواب من هذا الفن ، لا تنضبط كثرة ، على أنا لا نسلم لزوم ذكر الجامع ، بل متى علم وجوده كفى .

وزاد الجزولى في المخلصات الى الاستقبال « لام » الأمر والدعاء ، غير أنه مشمول لقول المصنف (٥) : « وباقتضائه طلبا » فلم يفته التنبيه عليهما ، وان فاته عطفه على المستقبل وعطف المستقبل عليه ، نحو : سيأكل زيد ويشرب أو يأكل زيد ويشرب .

– وينصرف = : المضارع باعتبار زمنه ، – الى المضى بلم = : جازمة هو الأكثر ، وغيرها كما هو لغة قوم ، وعليهما قوله :

فأمسوا بها ليل لــو أقسمــوا * على الشمس حولــين لم تطلع (٦)

---

(١) « لا » ساقطة من « ج » .

(٢) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٣) في « ج : فلم يجد ... الخ » .

(٤) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٥) أنظر ص ٢٣٦ » .

(٦) البيت من شواهد الدمامينى في شرحه على التسهيل ج ١ ص ١٥ . ولم اعرف قائله ، والشاهد فيه : دلالة الفعل المضارع على الاستقبال وان لم تكن (لم » عاملة » ، فالفعل مرفوع ، وذلك على تلك اللغة . وقال محقق الارتشاف البيت من شواهد ابن عصفور في الضرائر ، ولم يعزه الى قائل بعينه .
أنظر ارتشاف الضرب ج ٢ ص ١١٧٣ .

وقـــوله :

لولا فوارس من نعم وأسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار (١)

ـ ولما الجازمة = : وفاقا للمبرد والأندلسي (٢) ، وأكثر المتأخرين ، زاعمين أن الاصل « يفعل » فصرفتا معناه بدخولهما الى المضى باقيا على ما كان عليه اللفظ ، وخلافا للجزولي وغيره في أنهما يصرفان لفظه الى المبهم دون معناه وعزى لسيبويه لجعله « لم » نفيا لفعل ، و « لما » نفيا لقد فعل ، احتجاجا بأنك اذا ناقضت من أوجب قيام زيد فقال : قام زيد ، قلت : لم يقم ، أو قال : قد قام ، قلت : لما يقم ، وانما المناقضة بادخال اداة النفى على ما أوجبه من تناقضه ، كمناقضة من قال : زيد قائم بما زيد قائم ، ولكون « لما » نفيا ، كما ذكر جاز الوقف عليها ، كقاربت المدينة ولما ، أي : ولما أدخلها ، كما قالوا لم يقم زيد وكأن قد ، أي : قد قام ، قال النابغة :

أفد الترحل غير أن ركابنـــا * لما تزل برحالنا وكأن قـــد (٣)

وأيضا فصرف التعيين في : لم يقم الى جانب اللفظ أولى منه الى جانب المعنى ، رعاية لما هو الارجح من المحافظة على المعنى ، ولا كذلك الالفاظ ، لأنها خدمة للمعاني ، كما استوفينا ذلك في محله من الجوازم .

واحترز بالجازمة عما هى بمعنى الا كقوله :

---

(١) في شرح المفصل لابن يعيش : هذا البيت أنشده الاخفش والفارسى ، وابن عصفور وغيرهم ، قيل : إن « لم » لم تعمل حملا على « ما » وقيل : حملا على « لا » وقال ابن مالك : انها لغة وليست ضرورة ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائل هذا البيت .
راجع : « ابن يعيش جـ ٧ ص ٨ – الدرر جـ ٢ ص ٧٣ » .

(٢) قال ابوعلى الشلوبينى الاندلسى في «كتاب التوطئة ص ١٣٣ ، ١٣٤» : الافعال بالنسبة للزمان من جهة وضعها ثلاثة أقسام : ماض بالوضع ، كفعل ومستقبل بالوضع ، كافعل ، ومبهم بالوضع ، كيفعل ... والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه الى المضى وهى : ربما ... ولم ولما الجازمتين نحو : لم يقم زيد ولما يقم زيد في النفى أيضا ... الخ .

(٣) هذا البيت من قصيدة قالها النابغة الذبيانى في المتبحلة زوجة النعمان والشاهد فيه : الوقف على « قد » بعد حذف الفعل بعدها ، والاصل وكأن قد زالت .
راجع : « الخصائص جـ ٢ ص ٣٦١ ، جـ ٣ ص ١٣١ – الخزانة جـ ٣ ص ٢٣٢ ، ٦٢٧ ، جـ ٤ ص ٣٦٢ ، ٥٠٥ – الدرر جـ ١ ص ١٢١ ، جـ ٢ ص ١٠٤ – التصريح جـ ١ ص ٢٦ – شرح شواهد المغنى ص ٤٩٠ ، ٧٦٤ » .

قالت له بالله ياذا البـــردين * لمـــا غنثت نفسا أو اثنين (١)

وفي شرح الدماميني (٢) : واذا تأملت لم تجد موقعا للاحتراز ، لعدم دخول « لما » غير جازمة على المضارع .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من عندياته مرشحا له باذا تأملت ، وليس بها ، وانما هو انتحال لقول مقلده ابن قاسم اقتباسا من أثير الدين (٣) : ولو لم يقيد لما لم يحتج الى ذلك ، لعدم دخولها على المضارع الا وهي كذلك .

قال أثير الدين (٤) : وأما أن يتحرز من دخولها على الماضي / فلا ضرورة اختصاص التقييد بالمشترك ، فتأتي به احترازا من أحد معنية .

ـ ولو الشرطية = : نحو : « ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليهـــا من دابة » (٥) ، وقول بعض : لولاك أعوى ما عويت ، وقوله :

لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركعا وسجـــودا (٦)

وقـــوله :

لو يقـــوم الفيـــل أو فيـــاله * زل عـــن مثـــل مقامي وزحل (٧)

احترازا من الصدرية الصارفة الى / الاستقبال ، وقد مرت (٨) منازعه (٩) في ثبوتها وسمى الإمتناعية شرطية كصاحب الكراسة.

---

(١) قال الشنقيطي في الدرر : لم اعثر على قائله – وذكر في اللسان بدون نسبة وفيه : « غنث » غنثا : شرب ثم تنفس ، وقال : قال الشيباني : الغنث ههنا كناية عن الجماع .
وفي التهذيب للازهرى : « غنث » : قال الليث : غنث من اللبن يغنث غنثا ، وهوأن يشرب ثم يتنفس . وقال ابن الاعرابي : يقال إن اذا شربت : فاغنث ولا تعب ، والعب : أن يشرب ولا يتنفس ، ويقال : غنثت في الاناء نفسا ونفسين وقال الراجز : قالت له بالله ... البيت .
راجع : « التهذيب ج ٨ ص ٩٢ – اللسان ج ٢ ص ٤٧٩ – شواهد المغنى ص ٦٨٣ – الدسوقي على المغنى ج ١ ص ٢٨٥ » .

(٢) « ج ١ ص ١٥ و . » .

(٣) انظر : شرح ابن أم قاسم ج ١ ص ١٠ .

(٤) وعبارة الاثير في شرح التسهيل ج ١ و٣٢ » : ولا يحتاج الى تقييد ... لما ... بقوله : الجازمة . لانها لا تدخل على المضارع الا وهى جازمة ، فلوكانت تدخل على المضارع جازمة وغير جازمة ... اذ التقييد انما يكون في شيء مشترك يتأتى به احترازاً من أحد معنيي المشترك وعلى ذلك يكون الدماميني قد انتحل وليس من بنات افكاره .

(٥) سورة النحل ، آية : ٦١ .

(٦) قائله : كثير عزة ضمن مقطوعة ، وقد استشهد به ابن جنى في الخصائص في مبحث الكلمة والكلام ، والشاهد فيه : صرف الفعل المضارع للدلالة على المضى بسبب دخول «لو» عليه ، لأن الغالب دخول « لو» التى للتعليق على الفعل الماضى . راجع : « ديوانه ص ٤٤٢ – الخصائص ج ١ ص ٢٧ – العيني ج ٤ ص ٤٦٠ » .

(٧) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٨) أنظر « ص ٢٣٧ – ٢٣٨» .

(٩) في « ج/ منازعتها ... الخ » .

ورد بتخليصها للاستقبال لو كانت شرطية ، فانتظمت في أدوات الجزاء ، ولو كانت الامتناعية صرفت معناه الى المضى ، فليست شرطا لا لفظا ، لعدم جزمها ، ولا معنى ، لاختصاص معنى الشرط بالاستقبال ، وهو قول أصحابنا المغاربة ، ولا يسمونها شرطا البتة ، كما أوردنا كل ذلك في الجوازم .

ـ غالبا = : لا دائما ، اذ ربما وردت بمعنى « أن » كقوله :

لا يلفك الراجوك (١) الا مظهرا * خلق الكرام ولو تكون عديما (٢)

واذا كانت في نحو « فلن يقبل من أحدهم ملء الارض ذهبا ، ولو افتدى به (٣) » قالبة معنى الماضى مستقبلا ، فلأن تقلب معنى المضارع أولى ، و « غالبا » صفة لمصدر محذوف هو وعامله أى ينصرف (٤) بهما الى المضى انصرافا غالبا ، ولا يجوز أن عامله ينصرف « الملفوظ به متنا ، للزوم رجوع القيد عامة ما تعلق به من « لم » ولما « الجازمة و « لو » الشرطية ، وهو ساقط ـ وباذ = : نحو : « اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم » (٥) ، « واذ تقول للذى أنعم الله عليه » (٦) ، و « اذ يختصمون(٧) أى اذ ألقوا واذ قلت واذ اختصموا . ويجوز ان ذلك على حكاية الحال ، ـ وربما=: قال أثير الدين (٨) : غالبا كقوله :

ربما تكره النفوس من الأمـــر * ما له فرجة كحل العقال (٩)

---

(١) في « أ ، ب » الراجين ... الخ » .

(٢) قال العينى : لم اقف على اسم قائله ، وقال السيوطى في شواهد المغنى : لم يسم قائله ، وروايته الراجيك . والشاهد فيه : أن « لو» بمعنى : «أن» فلا تعمل ، لان « لو» الذى بمعنى «أن» لا تجزم ، والمضارع بعدها اذا كانت كذلك مستقبل المعنى . راجع : « العينى ج ٤ ص ٤٦٩ شواهد المغنى ص ٦٤٦ – التصريح ج ٢ ص ٢٥٦ » .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .

(٤) في « ج : تتصرف بها ... الخ » .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٤٤ .

(٦) سورة الاحزاب ، آية : ٣٧ .

(٧) « وما كنت لديهم اذ يختصمون » سورة آل عمران ، آية : ٤٤ . وقوله تعالى « وما كان لى من علم بالملا الاعلى اذ يختصمون » سورة ص ، آية ٦٩ .

(٨) في شرح التسهيل ج ١ و ٣٢ وعبارته بعد تلخيص ما قاله ابن مالك : هذا الذى ذكره هو الغالب ... الخ .

(٩) قال البغدادى في الخزانة : والبيت الشاهد قد وجد في أشعار جماعة والمشهور أنه لاميه بن أبى الصلت من قصيدة طويلة عدتها تسعة وسبعون بيتا ، ذكر فيها شيئا من قصص الانبياء .. الخ . وفي دراسة شعر أمية بن أبى الصلت لبهجة عبدالغفور الحديثى ثبت للاماكن التى نسب فيها لأمية المذكور والى غيره ، أو لم ينسب فيها لأحد ، انظر ص ٣٥٩ . والشاهد فيه : كون « ربما » اذ ادخلت على المضارع تصرفه للدلالة على المضى ، وفيه شاهد آخر ، وهو دخول « رب » على « ما » لانها نكرة . راجع : الكتاب ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ – أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٣٨ – الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ، ج ٤ ص ١٩٤ – العينى ج ١ ص ٤٨٤ شرح شواهد المغنى ص ٧٠٧ » .

فالفرجة بالضم : الانفراج، وفي تاريخ القاضي شمس الدين بن خلكان (١): قال أبو عمرو ابن العلاء : طلب الحجاج بن يوسف والدى فخرج منه هاربا الى اليمن ، فانا لنسير بصحراء اليمن اذ لحقنا لاحق ينشد البيت بفتح فرجة ، فقال والدى ما الخبر ؟ قال : مات الحجاج ، فقال : أصرف ركابنا الى البصرة ، قال أبو عمرو : فلا أدرى أبموت الحجاج أفرح أم بإنشاد البيت بفتح فرجة ؟ فقال : بالفتح بين الامرين وبالضم بين الجبلين.

وانما صرفت معناه لاستعمالها قبل اقترانها بما في المضى فاستصحب بعده و « ما » لمحض التوكيد لاناقله (٢) من معنى الى آخر ، بخلافها في « اذ ما » فقد فارقها المضى وحدث/ بها معنى المجازاة .

ومن النادر قوله :

فان أهلك فرب فـتى سيبكى * على مهذب رخص (٣) البنان (٤)

فصرفها اذن الى المضى راجح لا متعين ، وأما قوله تعالى : « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » (٥) فأوله أصحابنا المغاربة بتنزيل المستقبل منزلة المضى ، ومثل : « ونفخ في الصور » (٦) لصدق الموعود ، وقصدا لتقريب وقوعه بجعل ما لم يقع كالواقع مجازا .

قال : والاحسن حملة على المغلوب من حالى « رب » أن الفعل بعدها قد يرد استقباليا ، لأن في الأول تكلفا ظاهرا ، اذ مسألة التعبير بالمستقبل عن ماضى متجوز به عن المستقبل قاله أثير الدين (٧) .

---

(١) انظر : وفيات الاعيان ج ٣ ص ٤٦٧ » عند الحديث على أبى عمرو بن العلاء . وابن خلكان هو : أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبى بكر بن خلكان القاضى شمس الدين أبوالعباس من مواليد عام ٦٠٨ – وتوفي عام ٦٨١ هـ .
قال ابن العماد : سمع البخارى من ابن مكرم ، وأجاز له المؤيد الطوسى وجماعة ، وتفقه بالموصل على كمال الدين بن يونس ، وبالشام على ابن شداد ، ولقى كبار العلماء ، وبرع في الفضائل والآداب ، وسكن مصر مدة .. وكان اماما فاضلا متقنا عارفا بالمذهب حسن الفتاوى انظر : « شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٧١ – درة الحجال ج ١ ص ٧ – هدية العارفين ج ١ ص ٩٩ – البغية ج ١ ص ٢٢٤ » .
(٢) في « ج : لا نفى من معنى ... الخ » .
(٣) في « ج : رجب البنان ... الخ » .
(٤) قال البغدادى في الخزانة : البيت من قصيدة لجحد بن مالك الحنفى قالها وهو في سجن الحجاج وأرسلها لليمن ، ولسجنه قصة تراجع في مضانها ، وروى : «مخصب» بدل « مهذب» . وقوله : «رخص » : أى ناعم .
والشاهد جواز وقوع الفعل المضارع دالا على الاستقبال بعد « رب» نادراً .
راجع : « الخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ – أمالى القالى ج ١ ص ٢٨٢ – شرح شواهد المغنى ص ٤٠٧»
(٥) سورة الحجر ، آية : ٢ .
(٦) سورة يسين : آية : ٥١ .
(٧) في التذييل والتكميل ١ و ٣٣ ، وعبارته : والاحسن حمله على القليل ، من أن رب قد يكون الفعل بعدها مستقبلا ، لأن في هذا التخريج تكلفا ظاهراً .

قلت : وقد خفى عن الدمامينى أن قائله الاثير ، لتعبير ابن قاسم (١) عليه بقيل ، فقال (٢) : وقال بعضهم : وما ذكره مخالف بدليل « ربما يود الذين كفروا » (٣) هـ. ولم يستدل بالآية الاثير رأسا ، بل بالبيت السابق ، وأما الآية فحكى عن بعض أصحابنا المغاربة كما ألقى « عليك » (٤) تأويلها ، فحرف/ذلك الدمامينى .

ـ وقد في بعض المواضع = : قال المصنف (٥) : وفاقا لظاهر قول سيبويه (٦) في « باب عدة ما يكون عليه الكلم : وأما « قد » فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل. ثم قال (٧) : « قد » بمنزله « ربما » وأنشد للهزلى

قد أترك القرن مصفـــرا أنامله ٭ كأن أثوابه مجت بفرصاد (٨)

أى ربما أترك ، فاطلاقه القول : أنها بمنزلة « ربما » تصريح بالتسوية بينهما تقليلا وصرفا الى المضى هـ .

ورده أثير الدين (٩) بأن سيبويه لم يبين الجهة التى هى بمنزلة « ربما » فيها ، وعدم البيان غير دال على التسوية ، بل مقتضى قول سيبويه نقيض ما فهم منه المصنف : أن « قد » بمنزلة « ربما » في التكثير لا غير ، كما دل عليه انشاد البيت اذ لا يفخر الانسان بما قد يقع منه ، وانما « هو» (١٠) نظير قول امرىء القيس :

---

(١) انظر : شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١١ وعبارته : قيل : ولا يتعين ذلك في « ربما » بل يكون راجحا كرب ، وقد جاء : فان أهلك ... الخ .

(٢) أى الدمامينى في شرحه على التسهيل جـ ١ ص ١٥ .

(٣) سورة الحجر ، آية : ٢ .

(٤) «عليك» ساقطة من « جـ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣٠ » .

(٦) في الكتاب « جـ ٢ ص ٣٠٧ » .

(٧) أى سيبويه في المرجع المذكور .

(٨) قال سيبويه : قال الهذلى ، وذكر البيت ، وقال الاعلم : للهذلى شماس ، وقال البغدادى في الخزانة : لم أره في أشعارهم من رواية السكرى ، وقال الدكتور عظيمة في هامش المقتضب أقول : راجعت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر للشماس شعراً فيه ، وكذلك ليس له شعر في كتاب « التمام » في تفسير أشعار هذيل لابن جنى .
وقال البغدادى في الخزانة : البيت لعبيد بن الابرص من قصيدة رواها الاصمعى في الاصمعيات وقد رجعت الى الاصمعيات طبع دار المعارف فلم أجد مايدل على ذلك . وأخيرا رجعت الى ديوان عبيد بن الابرص فوجدت القصيدة فيه ص ٧١ . والفرصاد : التوت ، شبه الدم بعصارته .
وراجع : « الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٧ – المقتضب جـ ١ ص ٤٣ – أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ٢١٢ – الخزانة جـ ٤ ص ٥٠٢ ، ٥٠٥ – ابن يعيش جـ ٨ ص ١٤٧ » .

(٩) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣٣ » بتصرف .

(١٠) « هو» ساقطة من « جـ » .

ويارب يوم قد لهـــوت وليلة * بآنســـة كأنها خط تمثال (١)

قلت : انما عول المصنف في ذلك على ما عرف من رأى سيبويه أن « رب» للتقليل غير أن بيت الهذلى يقضى بعكس دعواه عليه : (ويدل للاثير أنها بمنزلة « ربما » في التكثير ، وقد طالعت الكتاب) (٢) فلم أجد فيه متمسكا للمصنف، ولا ما يحسن مأخذا (٣) ، ونصه (٤) : وأما قد فجواب : لما يفعل فتقول قد فعل .

وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ، و « ما » في « لما » مغيرة عن حال (لم) كما غيرت (لو) ، اذا قلت لوما ، ونحوها : أنك تقول : « لما » ولا تتبعها شيئا ، ولا تقول ذلك في « لم » ، وتكون (قد) بمنزلة (ربما) وأنشد البيت (٥) هـ. وليس فيه ما يعضد دعواه الا ذلك الاطلاق ولا حجة فيه .

وأما وهى للتحقيق فلا تصرف للمضى نحو : « قد نعلم أنه ليحزنك الذى يقولون » (٦) ، « قد يعلم ما أنتم عليه » (٧) قاله المصنف (٨).

قلت : لا نسلم عدم الصرف في الآيتين ، لوضوحه فيهما بديهيا ، على أنا لا نسلم تعين التحقيق في الثانية ، لوضوح كونها للتقليل ، لكن بحسب متعلق الفعل ، أى (ما هم عليه) / أقل معلوماته سبحانه ، قاله ابن هشام (٩) .

---

(١) هذا البيت من قصيدته المشهورة والتى مطلعها :
الاعم صباحا أيها الطلل البالى .... البيت
وقوله : بآنسة : أى امرأة ذات أنس ، ويقال : الآنسة : ظبية تؤنس شخصا ، أى تبصره ، فشبه المرأة بها . و « خط تمثال : أى نقش صورة ، وشبهها به ، لان الصانع له يتأنق في تحسينه .
راجع : « ديوانه ص ١٠٢ – المقرب جـ ١ ص ١٩٩ – شرح شواهد المغنى ص ٣٤٠ – ٣٩٣ التصريح جـ ٢ ص ١٨ – الدرر جـ ٢ ص ١٨ » .

(٢) مابين القوسين ساقط من « جـ » .

(٣) وقد ناقش الدسوقي في حاشيته على المغنى جـ ١ ص ١٨٦ – كلا من ابن هشام وأبى حيان في هذا المقام قائلا : وأجيب : بأن ترك القرن في البيت كذلك يندر وقوعه ، ويفتخر بايقاعه ، فالحصر في كلام أبى حيان ممنوع فصح ماقاله ابن مالك من أن قد في البيت للتقليل ، وان مراد سيبويه تشبيه « قد » ، « برب » في إفادة التقليل والصرف للماضى ، وهذا التحليل هو المرتضى عنـــدى .

(٤) أى نص كلام سيبويه في المرجع السابق .

(٥) أى : انتهى كلام سيبويه .

(٦) سورة الانعام ، آية : ٣٢ .

(٧) سورة الصف ، آية : ٥ .

(٨) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٣٠ » وعبارته : فان خلت من معنى التقليل خلت من الصرف الى معنى المضى ، وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد كقوله تعالى : « قد نعلم ... الخ » وكقول الشـــاعر :
قـــد تدرك الإنسان رحمـــة ربه * .... البيت

(٩) في المغنى جـ ١ ص ١٨٥ . وقد عقب الدسوقى على كلا ابن هشام بقوله : والاوجه مايأتى أنها في هذه الآية للتحقيق ، لأن كون علم الله بذلك أقل شيء ضرورى .

ثم قال المصنف : (١) وقوله :

قد يدرك الانسان رحمة ربه * ولو كان تحت الارض سبعين واديا (٢)

وربما صرفته ، كقوله تعالى : « قد نرى تقلب وجهك في السماء (٣) .

قلت : لا نسلم الصرف في الآية ، لاحتمال حالية الفعل فيها كما لاخفاء به وفي شرح الدماميني (٤) : بناء على دعوى المصنف قلت : فكان الاولى أن يقول : وقد التقليلية دائما ، والتحقيقية في بعض المواضع .

قلت : لا نسلم هذه الاولية الا لو سلم دوام صرف التقليلية ، وقلة صرف التحقيقية ، وكلاهما ممنوع ، أما الأول فلورودها غير صارفة ، كقولهم : قد يجود البخيل ، وقد يمنع الجواد ، وقد يصدق الكذوب ، وقد يقدم الجبان ، وقد يحجم الشجاع ، وقوله :

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما * يظنان كل الظن أن لاتلاقيا (٥)

وقوله :

وقد تخرج الحاجات يا أم (٦) مالك
كرائم من رب فهن ظنين (٧)

وقولك : قد أقول بهذا الرأى متردداً فيه جانحا الى القول به ، ومن هذا الطراز
قد أترك القرن . . . . البيت (٨)

وقول كعب رضى الله عنه :

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) لم اعرف قائله ، ولا من استشهد به سوى ابن مالك . والشاهد فيه : أن «قد» للتحقيق وخلت من صرف المضارع للمضى .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١٤٤ .
(٤) « جـ ١ ص ١٥ و . » .
(٥) قائله : المجنون العامرى ، وهو قيس ابن الملوح بن مزاحم بن قيس ، صاحب ليل العاشق المشهور ، والشاهد فيه : أن قد للتقليل ، وهى غير صارفة للمضارع عن الاستقبال للمضى . وفيه شاهد آخر وهو : كل النائبة عن المصدر في الشطر الثانى في قوله : كل الظن ، والاصل يظنان ظنا كل الظن : راجع : التصريح جـ ١ ص ٣٢٨ – الاشمونى جـ ٢ ص ٩٤ – ديوانه ص ٣٩٣ » .
(٦) في « جـ : وقد تخرج الحاجات يا أم مالك * دخائر من رب فهن هتيق
(٧) البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .
(٨) سبق في ص ٢٥٢

وقد أقوم مقاما لو يقوم بـــه ∗ أرى وأسمع (١) مالا يسمع الفيل (٢)

وقـــوله :

وقد تدرك الانسان رحمة ربه . . . . البيت (٣)

وقـــوله :

قد أشهد الغـــارة الشعـــواء تحملـــني
حرداء معـــروقة اللحـــيين سرحـــوب (٤)

لأن القصد في عامتها الاستمرار ، وان ذلك شأن المسند اليه فيهن ، وصفة لازمة غير منفك عنها ، وليس المراد مجرد الاخبار بالوقوع ، ضرورة أن ليس فيه من المبالـــغة ما في الأول .

وترد أيضا صارفة غير قليل نحو : « وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم » (٥) أى وقد علمتم (٦) ، وكالآيتين الاولين (٧)، وان منعه المصنف فيهما ، فالحق أن

---

(١) في « ج : أرى ويسمع ... الخ » .

(٢) هذا البيت من القصيدة المسماة بالكعبية والتى مطلعها : بانت سـعاد ... الخ ورواية شرح الكعبية لابن هشام : « لقد أقوم » وكذلك رواية السيوطى في شواهد المغنى .
قال ابن هشام في شرح الكعبية : في هذا البيت حذف سبعة أمور ، احدها : جملة قسم ، لأن « لقد » لا تكون الا جوابا لقسم ملفوظ نحو : « تالله لقد آثرك الله علينا » أومقد نحو» لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » . والثانى : حذف مفعول « أرى» أى أرى مالو يراه الفيل ، والثالث والرابع : ظرفان معمولان لارى وأسمع أن قد را صفتين ثانية وثالثة لمقاما ، أى : أرى به واسمع به ، فان قدر « أرى» حالا من ضمير « أقوم » سقط هذان الحذفان . والخامس والسادس : جوابان للو الثانية ولو الثالثة ، لأن قوله في البيت بعده : «لظل يرعد » جواب للاولى وهو دال على جواب «لو» الثانية المقدرة في صلة معمول «أرى» ولوالثالثة الواقعة في صلة معمول «أسمع » . والسابع : مفعول « يسمع » وهوعائد «ما» وانتصاب «مقاما» على الظرفية المكانية .. الخ .
راجع : « شرح الكعبية ص ٨١ – ٨٢ – شواهد المغنى ص ٦٤٧ – ديوانه ص ٢٠ » .

(٣) انظر : ص ٢٤٩ .

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت مع بقية القصيدة ، فالجوهرى نسبها لامرىء القيس ، وقال البغدادى أنها ثابتة في ديوانه ، وفي اللسان : قال ابن برى زعم الجوهرى أنها لامرىء القيس ، قال : والبيت لابراهيم ابن عمران الانصارى ، وذكر جملة أبيات منها بيت الشاهد .
وفي شرح شواهد المغنى للسيوطى : قال ابن يسعون : الصحيح أن هذا البيت لعمران بن ابراهيم الانصارى وقيل : انه لامرىء القيس .
وقوله : جرداء : القصيرة الشعر ، يعنى الفرس ، ومعروقة اللحيين ، أى : قليلة لحم اللحيين ، والسرحوب : الطويلة الظهر السريعة .
راجع : « ملحقات ديوان امرىء القيس ص ٤١٣ – اللسان ج ٢ ص ١٧٠ – الخزانة ج ٢ ص ١١٣ – شواهد المغنى ص ٤٩٦ – الدمنهورى على متن الكافي ص ٤٣ – الصحاح ج ١ ص ٩٢ » .

(٥) سورة الصف ، آية : ٥ .

(٦) وقد أشار الى ذلك الزمخشرى في كشافه ج ٤ ص ٩٨ بقوله : « في موضع الحال ، أى : مؤذوننى عالمين علما يقينا « أنى رسول الله عليكم » . وقضية علمكم بذلك ، وموجبه تعظيمى .. الخ.

(٧) في « ج : الاولين ... الخ » .

ذلك موكول الى فهم المتكلم من موارد الكلام ، ومقامات الاستعمال ، كما يومىء اليه صنيع المصنف ، وللكلام على « قد » غير هذا محلا .

قال أثير الدين (١) : نقص المصنف من الصوارف العطف على الماضى كقوله :

ولقد أمر على اللئيـــم يســـبنى * فمضيت ثمـــت قلت لا يعنينى (٢)

قلت : وهو وهم قطعا ، لأن الواقع عطف الماضى لا العطف عليه. (٣)

ووقوعه (٤) خبرا لكان وأخوتها ، نحو : كان زيد يقوم ، وأصبح عمرو يقوم واعماله (٥) في الظرف ماضيا (٦) كقوله :

يجزيه رب العالمين اذ جـــزى * جنات عدن في العلالى العلى (٧)

وزعم ابن عصفور أن منها « لما » الجزائية نحو : لما يقوم زيد قام عمرو ، تمسكا بقوله تعالى : ولما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط»(٨)

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٤ » .

(٢) قائله : رجل من بنى سلول ، قال الاعلم في هامش الكتاب : ويقال : هو مولد ، والشاهد في وضع « أمر » موضع « مررت » على حد وقوع المستقبل بعد « متى » في معنى الماضى . ٣ وقال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت أول بيتين لرجل من بنى سلول . وفي البيت شواهد أخرى منها : أن تعريف « أل » الخفية لفظى لا يفيد التعيين . وأن « أل » في « اللئيم » «زائدة» ، وأن اللام قد تدخل على غير معين كاللئيم . وأن «ثمة» من الفاظ الاشارة . وأنه يجوز وصف المعرف باللام الجنسية بالنكرة ، لان جملة « يسبنى » نكرة . وأن « ثم » اذا الحقتها التاء اختصت بعطف قصة على قصة – راجع : الكتاب ج ١ ص ٤١٦ – الخصائص ج ٣ ص ٣٣٠ – العينى ج ٤ ص ٥٨ – الخزانة ج ٢ ص ١٦١ – ص ١٦٦ ، ٢٩٣ ، ٤٩٧ ، ج ١ ص. ١٧٣ ، ٥٢٨ ، ج ٤ ص ١٠٤ – العينى ج ٤ ص ٥٨ – الدرر ج ١ ص ٤ ، ج ٢ ص ١٩٢ »

(٣) إن الواهم في الحقيقة الشارح لا الاثير اذا كانت نسخة الاثير التى لدى مثل نسخة الشارح ، لان الاثير لم يقل كذلك ، وعبارته تشمل العطف على الماضى ، وعطف الماضى اذ قال : «ونقص المصنف [illegible] التى تصرف المضارع الى الماضى نحو قوله تعالى : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة « أى فأصبحت ، وعطف الماضى على المضارع نحو قوله : ولقد أمر على اللئيم ... البيت ، أى ولقد مررت .

وعلى ذلك فالاثير مثل بالبيت لعطف الماضى لا للعطف عليه كما توهم الشارح اللهم الا اذا كانت نسخة الشارح ليست كذلك فاللوم على الناسخ لا على الاثير ، والله اعلم .

(٤) من قوله : ووقوعه الى قوله : وزعم ابن ... الخ تتمة كلام الاثير السابق .

(٥) في « ج : واعمالها في الظرف ... الخ .

(٦) قال ابن هشام في المغنى « ج ١ ص ٢٨٤ » : ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا ، وجملة اسمية مقرونة باذ الفجائية ، أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ... ودليل الرابع – وهو ابن عصفور : « فلما ذهب عن ابراهيم ... الآية » وهو قوله : يجادلنا .

(٧) لم اعرف قائله ، والشاهد صرف المضارع وهو « يجزيه » الى المضى ، وذلك بسبب اعماله في الظرف الماضى ، وهو « إذ » .

(٨) سورة هود ، آية : ٧٤ .

أى جادلنا في قوم لوط(١) .

قال أثير الدين (٢) : ولا دليل فيه ، لاتصال المضى في الآية بها ، — فليست طبق المثال ، ولاحتمال أن الجواب فيها محذوف ، أى أخذ يجادلنا في قوم لوط ، كما استوفينا الكلام على ذلك في محله من الجوازم .

— وينصرف الماضى الى الحال بالانشاء = : وهو لغة : مصدر انشأ يفعل كذا ، أى شيء فيه ، ثم عبر به عن ايقاع معنى بلفظ يقارنه وجودا ، كبعت ، واشتريت ، وقبلت ، وزوجت ، وأقسمت ، وغيرها من ألفاظ العقود .

قلت : والمراد به هنا ما ليس طلبيا ، والا ورد نحو : غفر الله لك ، ولم يصح قوله (٣) بعد : والى الاستقبال بالطلب ، كما أشار اليه المصنف (٤) وشروح كلامه .

— والى الاستقبال بالطلب = : فيشمل الأمر والدعاء وغيرهما / كاتقى الله أمرؤ فعل خيرا يثب عليه ، بدليل جزم « يثب » ، وغفر الله لك ، وعزمت عليك الا فعلت ، أو لما فعلت : أى ما سألتك الا أن تفعل .

وفي شرح الدمامينى (٥) : في كلام المصنف ايهام أن الطلب ليس من أقسام الانشاء .

قلت : قصارى ما صنعه أن أراد بالانشاء ما ليس منه طلبيا كما اعترف به الدمامينى (٦) ، فهو عام مراد به الخصوص ، وقائده الى ذلك أن الانشاءات ضربان : ما يصرف الى الحال ، وهو ما ليس منها طلبيا ، وما يصرف الى الاستقبال وهو ذوات الطلب ، فالاكتفاء بأحدهما غير كاف ، على أن عدم الاكتفاء بايراد أحدهما عن مقابله طريقة لهم ، كقول الرضى (٧) في قول الحاجبية : والكلام ما تضمن (٨) الاسناد ، انما قال : الاسناد دون الاعتبار لشمول الاول النسبة في

---

(١) وقال ابن عصفور في المقرب ج ١ ص ٢٧١ : ولما ، وهى لنفى الماضى المتصل بزمان الحال مثل : عصا ابليس ربه ولما يندم .
وذكر الزمخشرى في الكشاف ج ٢ ص ٢٨٢ عدة توجيهات اعرابية للفعل « يجادلنا » فقال : كلام مستأنف دال على الجواب ، وتقديره : اجترأ على خطابنا .. أو قال : كيت وكيت ثم ابتدأ فقال : يجادلنا ، وقيل : يجادلنا هو جواب « لما » ، وانما جىء به مضارعا لحكاية الحال وقيل ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٤ » نقل بتصرف .

(٣) أى : المصنف .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣١ » .

(٥) « ج ١ ص ١٥ ظ » .

(٦) اذ قال في المرجع السابق بالانشاء ، أى : غير الطلبى ، نحو : بعت واشتريت ، والا ورد نحو : غفرالله لك ... الخ .

(٧) « ج ١ ص ٨ » .

(٨) في « ج :ماتضمن من الاسناد...الخ .»

الكلام الخبرى ، والطلبى ، والانشائى ، و « كما مر من) (١) قوله في حد الاسناد: انما قال في الاصل ليشمل الاسناد في الكلام الانشائى ، كبعت ، وأنت حر وفي الطلبي : هل أنت قائم ؟ .

ـ و = : ب ـ الوغد = : والمراد به الاخبار بوقوع ما لم يقع / بعد ، مع ملاحظة الارادة ، لتحقيق الخبر نحو : انا أعطيناك الكوثر » (٢) ، « وأشرقت الأرض بنور ربها » (٣) ، « وسيق الذين أتقوا ربهم الى الجنة » (٤) ، وليس المراد به هنا قسيم الوعيد .

ـ وبالعطف على ما علم استقباله = : نحو « يقدم قومه يوم القيامه فأوردهم النار » (٥) ، « ويوم ينفخ في الصور ففزع » (٦).

وفي شرح الدمامينى (٧) : ولم أدر هنا وجها لاعادة المصنف هنا الجار دون ما تقدم من قوله : والوعد .

قلت : / (٨) وجهه التهمم بشأن العطف ، لغموض كونه صارفا بالنسبة الى ما قبله من الطلب الجلى فيه .

ـ وبالنفى بلا وان بعد القسم = : فالاول قال المصنف (٩) كقوله :

ردوا فوالله لا ذدناكم أبـدا ٭ ما قام فيمائنا ورد لنزال (١٠)

ونازعه أثير الدين (١١) : بأن الاستقبال انما أفاده اعماله في الظرف مستقبلا . وفي شرح الدمامينى(١٢) : وفيه نظر ، لأن وقوع الظرف المستقبل هنا غير مؤثر للاستقبال بدليل قولك : والله فعلت كذا ، اذ لا يفهم منه غير الاستقبال ، ومن ثم لم تكرر فيه .

---

(١) « كما مر من » ساقط من «أ» .
(٢) سورة الكوثر ، آية : ١ .
(٣) سورة الزمر ، آية : ٦٩ .
(٤) سورة الزمر ، آية : ٧٣ .
(٥) سورة هود ، آية : ٩٨ .
(٦) سورة النمل ، آية : ٨٧ .
(٧) « ج ١ ص ١٥ ظ » .
(٨) في «ب : ووجهه ... الخ » .
(٩) في « ج : ١ ص ٣١ » .
(١٠) قال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائله ، والشاهد فيه : انصراف الفعل الماضى المنفى بـ « لا » بعد القسم للاستقبال .
ورويت قافيته أيضا : لو راد .
راجع : « الهمع ج ١ ص ٩ ، ج ٢ ص ٤١ – الدرر ج ١ ص ٤ ، ج ٢ ص ٤٥ » .
(١١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٤ » .
(١٢) أي المرجع السابق : أي في كلام الاثير نظر .

قلت : وهو مدفوع بحمله على المضى لفظا ومعنى ، وقوفا مع الظاهر (١).

قال أثير الدين (٢) : فلو جاء : والله لا قام زيد كان ماضيا لفظا ومعنى اذ قد ينفى « بلا » الماضى هـ.

وحينئذ فلا موقع لما يفهم من اللفظ .

والثاني : كقوله تعالى : « ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد من بعده » (٣) أى ما يمسكهما .

ونازعه (٤) الاثير أيضا بجواز : والله ان قام زيد ، بمعنى ما قام فيما مضى .

ولا يتوهم أن قول المصنف في « لا » مناقض لقوله فيما مضى (٥) : خلافا (لمن خصها – أى طريقة لهم – بالمستقبل ، لأن المعنى) «٦» خلافا لمن خص الداخلة على المستقبل ، لا خلافا لمن خصها مطلقا بالمستقبل .

– ويحتمل = : الماضى – المضى والاستقبال بعد همزة التسوية = : نحو : سواء على أقمت أم قعدت ، لاحتمال أن المراد ما كان منك من قيام أو قعود ، أو ما يكون منهما .

وفي شرح الدماميني (٧) : والحق أنه محتمل لاربعة معان : الماضى ، والحال ، والاستقبال ، ومطلق الزمان الذى هو أعم من ذلك ، كما أن المصدر الذى الفعل في تأويله كذلك ، فلا وجه للتقييد بأحد الزمانين .

قلت : وهو مردود بأن أئمة العربية من قدمائهم المشافهين بهذه اللغة أربابها مطبقون على الاقتصار في المسألة على أحد هذين ، لقرائن عندهم دالة على ذلك ، ولو سلم فقياس الماضى على المصدر في ذلك فاسد ، من حيث كون المصدر حدثا قابلا للوقوع في أحد الازمنة الثلاث قبولا استلزاميا ، بخلاف الماضى لصراحته في المضى ، وكونه دالا عليه دلالة وضعية لا ينفك عنها الى غيره الا لقرينة والفرض عدمها في زمن الحال ، لانحصار الانصراف اليه في الانشاء ، كما عرفت في مطلق الزمان ، بشهادة (٨) ما عليه أهل الاستقراء ، كما أشار الى ذلك

---

(١) أى ان قول الدماميني : والله لافعلن كذا – في قوة : مافعلت كذا ، واذا كان كذلك فالفعل ماض لفظا ومعنى ، وان الدلالة على الاستقبال في البيت بسبب عمله في الظرف ، كما قال الاثير وايده الشارح .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) سورة فاطر ، آية : ٤١ .

(٤) في المرجع السابق ، أى نازع المصنف ، لان المصنف هو القائل : كقوله تعالى : « أن الله يمسك » .. الآية . وقد تصرف الشارح في النقل عن الاثير .

(٥) انظر « ص ٢٢٨ » .

(٦) مابين القوسين ساقط من « جـ » .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) في جـ : مشاهد ماعليه أهل ... الخ .

آثير الدين ، وليس المصنف متفردا بذلك ، ولا مختصا بالقول به كما توهم .

قال أثير الدين (١) : وسواء عودل الفعل بأم أم لا ، نحو : سواء على أى جى جئت ، لما في « أى » من عموم الاوقات .

قلت : وقصر (٢) الدماميني فأورد بعض ذلك عن ابن قاسم (٣) ، ثم اعترضه بعدم صحة اندراجه في لفظ المتن ، لأن الكلام في همزة التسوية ، ولا همزة هنا.

قلت سلمنا ألا همزة ، غير أن ما بمعناها وهو « أى » موجود ، فكان بمنزلتها ، لكثرة معاقبتها/، واغناء أحداهما عن الأخرى ، فلإيراده (٤) في هذا المقام وجه ، وتعلق بما (٥) في المتن ، وان لم يشمله لفظه ، فهو استطرادا حسن واقع موقعه ، ولم يدع الاثير ولا ابن قاسم شموليته للمتن ، فيتجه الاعتراض.

قال المصنف (٦) وأثير الدين وغيرهما من عامة الشروح : فان اقترن الفعل بعد « أم » بلم تعين المضى ، نحو : « سواء عليهم آأنذرتهم أم لم تنذرهم » (٧) ، فالثانى ماض معنى ، فوجب مضى الاول ، لمعادلته اياه ، وان كان المعادل جملة اسمية بقى الاحتمال ، نحو / « سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون » (٨).

قلت : وقصر الدماميني (٩) أيضا فعزى ذلك لابن قاسم ، ثم قال : والظاهر أن هذا غير قادح في الاحتمال الذى قررناه (١٠) آنفا ، كما لا يقدح وجود (لم) في اقتضاء الاستقبال في نحو إن لم / تسىء أكرمتك ، ووجه ذلك أن الجملة المقترنة بهمزة التسوية في تأويل المصدر ، ولازمان للمصدر معين ، وكذا ما بمعناه ، ولا فرق في هذا المعنى بين وجود « لم » وعدمها .

قلت : بل هو قادح قطعا ولا يجديه أن الجملة في تأويل المصدر ، ولا زمان

---

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٣٤ . نقل بالمعنى .
(٢) نسبة ذلك لابن قاسم فقط ليس قصوراً لانه كما قال في أول شرحه : ليس معه من شروح هذا الكتاب سوى شرح ابن قاسم وهذا عذر .
(٣) وعبارة ابن قاسم ج ١ ص ١١ : وسواء كان الفعل معادلا بأم ، أم لم يكن ، نحو سواء على أى وقت جئتنى .
وهى نفس عبارة الاثير ، والمثال المذكور في شرح الدماميني ج ١ ص ١٥ مخالف لها ، بل قيل : سواء على حين جئتنى . ولعل نسخة الدماميني كذلك فيكون له بعض العذر لان لفظ « حين » ليس مثل همزة التسوية بخلاف « أى » فانها بمعناها كما قال الشارح .
(٤) في « ج : فلا راد في هذا ... الخ » .
(٥) في « ج : وتعلق لما في ... الخ » .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) سورة البقرة ، آية : ٦ .
(٨) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .
(٩) الحق لا قصور كما تقدم ، انظر المرجع السابق .
(١٠) وهو : احتمال اربعة معان ، انظر ص ٢٥٤ .

له (١) معين ، لأن الاتيان بهذه الجملة المنسبكة به ماضية الفعل ، قاض بعدم اهدار معنى المضى ، وأن الالتفات اليه رأسا كما صرح بذلك أثير الدين ونورده عنه في الخاتمة (٢) . ثم عدم قدح وجود (لم) في اقتضاء الاستقبال في المستظهر به ، لمكان « ان » الشرطية الموضوعة له لا غير ./

ـ و = : يحتملها أيضا بعد ـ حرف التحضيض = : نحو : هلا أكرمت زيدا ، ان أريد المضى كان توبيخا ، أو الاستقبال كان حضا على الفعل وأمرا به ، نحو : « فلولا نفر من كل فرقة » (٣) أى لينفر .

لا يقال : فلا يحتمل اذا الواقع بعد أداة التحضيض المضى ، لأن التحضيض وهو طلب الفعل ـ ليس الا استقباليا ، لأنا نقول : انما يوبخ على ترك ما كان يجب فعله قبل الطلب ، وهو من حيث المعنى تحضيض على فعل ما فات ، فأطلقت أداة التحضيض على ما يدل عليه تحقيقا أو تقديرا فاستقام ، كذا في الدمامينى (٤).

قلت : وقد أطال المسافة في التقرير ، وحاصله التجوز باطلاق حرف التحضيض على ما هو أعم من معناه العرفي ، ومن التوبيخ تغليبا في التسمية لأحد معنيى الاداة ، على نقد في قوله (٥) : وهو من حيث المعنى تحضيض على فعل ما فات ، اذ لا يحض على فعل الغائب ، بل على الآت (٦) .

ـ و = : يحتملها أيضا بعد ـ كلما = : فالمضى نحو : « كلما جاء أمـة رسوله كذبوه » (٧) والاستقبال نحو «كلما نضجت جلودهم » (٨) ـ و= : بعد ـ حيث = : فالمضى نحو : « فأتوهن من حيث أمركم الله » (٩) والاستقبال نحو : « ومن حيث خرجت فول وجهك» (١٠) ـ و = : يحتملها أيضا ـ بكونه صلة = : للموصول ، فالمضى نحو « الذين قال لهم الناس ان الناس» (١١) ، « والاستقبال

---

(١) في ب : تقديم وتأخير فالموجود في ب : ولا زمان ثم عدم قدح وجود لم في اقتضاء الاستقبال في المستظهر به لمكان أن الشرطية الموضوعة له لا غيرله معين لان الاتيان بهذه الجملة المنسبكة به ماضية الفعل قاض بعدم اهدار معنى المضى وان الالتفات اليه رأسا كما صرح بذلك اثير الدين ونورده عنه في الخاتمة ويحتملها .... الخ .

(٢) انظر « ص ٢٥٨ » .

(٣) سورة التوبة ، آية : ١٢٢ .

(٤) « جـ ١ ص ١٥ ظ » نقل بالمعنى .

(٥) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٦) الواقع أن الدمامينى لم يقل : تحضيض على فعل مافات ، وانما قال : على فعل مثل مافات ، أى فعل مماثل له يقع في المستقبل ، ولعل لفظ « مثل » ساقط من النسخة التى هى عند الشارح وعليه يكون له العذر وله الحق في الرد على الدمامينى ، والا فلا حق له في ذلك .

(٧) سورة المؤمنون ، آية : ٤٤ .

(٨) سورة النساء ، آية : ٥٦ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٢٢٢ .

(١٠) سورة البقرة ، آية : ١٤٩ .

(١١) سورة آل عمران ، آية : ١٧٣ .

نحو « الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم » (١) وقد اجتمعا في قوله :

وانى لآتيكم تذكر ما مضى ✽ من الأمرو استجلاب ما كان في غد (٢)

فالاول ماضى ، والثاني استقبال ، لقرينتهما المحتفتين بهما لفظا ، — أو = : بكونه — صفة لنكرة عامة = : فالمضى كقوله :

رب رفد هرقته ذلك اليـــو ✽ م وأسرى من معشر أقتال (٣)

والرفد بفتح الراء القدح الضخم . وقد تكسر ، والأقتال بقاف فتاء مثنات فوقية : جمع قتل . وهو العدو .

وقد تعقبه أثير الدين (٤) : بأن ربما عند سيبويه للتقليل وهو ينافي العموم .

قلت : المصنف لا يرى التقليل فيها الا نادرا ، كما صرح بذلك في باب حروف الجر من هذا الكتاب مستدلا على ذلك في شرحه باستقراء تراكيب العرب نثرا ونظما ، فلا يدفع قوله بما عليه سيبويه المنافي للعموم .

ثم قال أثير الدين (٥) : وأيضا فلم يرد الشاعر اراقه كل رفد.

قلت : ولا أراد اراقة قليلة ، لكون المقام تمدحيا ، وانما يناسبه الكثرة وهى المراد هنا بالعموم تجوزا ، لكونها عنده بعد مفيد التكثير ، على أن مجرور « رب » و « كم » الخبرية حيث ما وقع عام ظهوره ، كما يعرف من مذهبه .

ثم قال : (٦) على أنا لا نسلم كون « هرقته » صفة مجرور « رب » ، بل هو جواب يتعلق به « رب» على رأى من لا يشترط وصف مجرورها ، كما هو الصحيح.

---

(١) سورة العقود ، آية : ٣٤ .

(٢) قائله : الطرماح بن حليم ، قال ابن جنى في الخصائص : وتقول : اعزك الله وأطال بقاءك فتأتي بلفظ الماضى ومعناه الاستقبال ... وقال : وإنى لآتيكم ... البيت ، أى مايكون في غـد .

وقال ابن الشجرى في اماليه بعد ذكر البيت : وضع «كان» في موضع «يكون» راجع : الخصائص ج ٣ ص ٣٣١ – أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٤٥ و٣٠٤ ، ج ٢ ص ١٧٦ – ديوانه ص ٥٧٢ » .

(٣) قائله الاعشى ميمون من قصيدة طويلة يمدح بها الاسود بن المنذر اللخمى ، والشاهد فيه : وصف النكرة بالفعل الماضي ، وفيه شواهد أخرى ، وهى : أن « رب » فيه للتكثير تهكما ، وحذف جواب « رب » ، أى : رب رفد مهراق ضممته الى اسرى ، وقد أطال البغدادى البحث والتحليل في هذا البيت . انظر « العينى ج ٣ ص ٢٥١ – الخزانة ج ٤ ص ١٧٦ – ابن يعيش ج ٨ ٢٨ – ديوانه ص ٢٨ » .

(٤) في شرحه ج ١ و ٣٥ ، وكان ذلك ، لان المصنف هو الذى مثل البيت ونقله الشارح عنه ، وان لم يصرح بذلك .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) أى الاثير في المرجع السابق ، نقل مع تصرف .

قلت: غير أن وصفه الاصل والاكثر ، وعليه أكثر المتأخرين ، ومنهم الاندلس (١) .

وفي البسيط : انه رأى البصرية قاطبة محتجا له بما أمعنا القول فيه في ذلك الباب ، وعليه بنى المصنف قوله هنا . والاستقبال (٢) ، كقوله صلى الله عليه وسلم : نضر الله امرءا سمع مقالتي فأداها كما سمعها » (٣) لكونه ترغيبا منه صلى الله عليه وسلم لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه صلى الله عليه وسلم في السماع والنقل ، وهما مستقبلان ، بخلاف / رب رفد هرقته ... البيت ، فانه تمدح ولا يكون بغير الواقع .

خاتمـــة : قال أثير الدين : الذى يظهر في مسائل الاحتمال الست الحمل على المضى ، ابقاء للفظ على موضوعه الحقيقى ، وانما فهم الاستقبال في الأمثلة من خارج ، فان ورد شيء منها وقفنا فيه مع الظاهر حتى تدل قرينة على أنه ماضى مراد به الاستقبال ، والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير الا خيره .

* * *

(١) وعبارته في «كتاب التوطئة ص ٢٢٨ » : ويلزم في الظاهر من معمولها النعت عند قوم ، نحو : رب رجل صالح لقيت ، ولا تتعلق « رب » الا بفعل متأخر عنه ... الخ .

(٢) معطوف على قوله : فالمضى نحو « الذين قال لهم الناس إن الناس » .

(٣) أخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٣ ص ٢٢٥ » من حديث أنس بن مالك . ، و« ج ٤ ص ٨٠ » من حديث أبى محمد بن جبريل بن مطعم .
وأخرجه ابن ماجه في سننه « ج ١ ص ٨٤ - ٨٥ » مقدمة ، باب من بلغ علما ، من حديث زيد بن ثابت ، وعمر بن الخطاب رضى الله عنهما .
وأخرجه أبوداود في سننه « ج ٢ ص ٢٨٩ » كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم من حديث زيد ابن ثابت . وأخرجه الدارمى في سننه « ج ١ ص ٧٦ » مقدمة باب الاقتداء بالعلماء من حديث أبى الدرداء .

ولا يرد أنه أسقط نحو « ظبي ودلو » من حيث عدم صحة آخريهما مع اعرابهما اعراب الصحيح الآخر ، لأنا نقول وفاقا لابن هشام : المعتل الآخر عند النحاة : عبارة عن المنقوص والمقصور ، والصحيح بخلافهما ، فهو أعم منه عند التصريفى من وجه ، فنحو زيد صحيح الآخر عنده وعند النحوى ، ونحو القاضى معتل عندهما ، ونحو ضبى ودلو معتل عند التصريفى صحيح عند النحوى هـ.

غير أن في دعواه عند التصريفى أعم من وجه خللا ، لكونه كما لاخفاء به أعم عنده مطلقا ، وقد أورده عنه الدمامينى (١) منظرا فيه ، فان أراد ما ذكرناه فذاك ، أو غير ذلك فقد خفى عليه ، بل لا يرى فيه غير ذلك ما ينفى عليه .

ثم — الاعراب = : لغة : يطلق على الابانة : أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها. وللاصطلاحى(٢) به مناسبة ، لإبانة الفاعل من المفعول ، وفرقه بين المعانى المختلفة ، كما في : ما أحسن زيد — عاريا عن الاعراب ، لاحتماله النفى والاستفهام والتعجب .

وعلى التحسين : أعربت/ الشيء حسنته ، قيل من قولهم : امرأة عروب ، أى متحببة لزوجها ، لتحسنها ، فالاعراب يحبب الكلام الى السامع ، نقل ذلك الامام أبو البقاء العكبرى (٣) وغيره ، ولا شك في وضوح المناسبة فيه أيضا .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١٦ و. أى عن ابن هشام .

(٢) في : جـ : وللإصطلاح ... الخ .

(٣) هو : عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين ابوالبقاء العكبرى ، البغدادى الضرير النحوى الحنبلى . قال القفطى : العكبرى الاصل ، البغدادى المولد والدار ، كان نحويا فقيها فرضيا تفقه على مذهب أحمد بن حنبل ، وأخذ النحو عن أبى محمد بن الخشاب وغيره .
وله مصنفات وشروح ، منها : اعراب القرآن ، والحديث ، وشرح الايضاح ، وشرح اللمع ، واللباب في علل النحو ، وغير ذلك . أنظر : اللباب ورقة ٤ .
ولد عام (٥٣٨) وتوفي عام (٦٢٦هـ) .
راجع : « الانباه (جـ ٢ ص ١١٦ — البغية جـ ٢ ص ٣٨) — الهدية جـ ١ ص ٤٥٩ — كشف الظنون جـ ٢ ص ١٥٤٣ » وغيرها .
وعبارته في « اللباب ورقة ٤ » : « فصل في أصل الاعراب الذى نقل منه أربعة أوجه ، أحدها أنه من قولهم : أعرب الرجل اذا أبان عما في نفسه ، والحركات في الكلام كذلك لانها تبين الفاعل من المفعول ، وتفرق بين المعانى ، كما في قولهم : ما أحسن زيداً ، فانه اذا عرى عن الحركات احتمل النفى والاستفهام ، والتعجب ، وكذلك ضرب زيد عمراً لوعريته عن الاعراب لم تعرف الفاعل من المفعول . والثانى : من قولك : أعرب الرجل اذا كانت له خيول عراب : فالمتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم بكلام العرب وليس البناء كذلك ، لانه لا يخص العرب دون غيرهم . والثالث : أنه من قولهم أعربت معدة الفصيل اذا عربت ، أى : فسدت من شرب اللبن ، فأصلحتها وأزلت فسادها ، فالهمزة فيه همزة السلب ، كقولك : عتبت عليه ، فأعتبته ، وشكا فأشكيته . والرابع : أنه مأخوذ من قولهم : امرأة عروب أى : متحببه الى زوجها ، لتحسنها ، فالاعراب يحبب الكلام الى المستمع .

وعلى التكلم باللغة العربية ، تقول : أعرب الرجل تكلم بالعربية ، فالمتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم بكلام العرب ، ولا كذلك البناء ، لعدم اختصاصه باللغة العربية .

وقالوا أيضا : أعرب الرجل اذا كانت له خيل عراب .

وعلى التغيير : عربت المعدة وأعربها الله غيرها .

وقال المهاباذى (١) : مأخوذ من عربت معدته فسدت ، وأعربتها : أصلحت فسادها ، وعليه فالهمزة للسلب ، كعتب عليه فأعتبه ، وشكى اليه فأشكاه ، أزال عتبه وشكواه .

واصطلاحا : ـ ما = : أى شيء ـ جيء به لبيان مقتضى العامل = : أى لبيان الامر الذى يقتضيه العامل ، أى يطلبه ، وهو فصل خارج به ما سوى ، الإعراب والعامل ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبى ، فخرج مثال التقاء الساكنين المؤثر للحركة ، نحو من ابنك ، ومن الله ، فانه وان اثر الكسرة في آخر الأول ، والفتحة في آخر الثانى ، غير أن لا تعلق بهذا الاثر بالمعنى الحاصل من تركيب اسم الاستفهام مع تالية ، والحرف مع مجروره ، وانما هو أمر مرجعه مجرد اللفظ ، ونحو القاء حركة غيره عليه ، مثل : كم خذت وكم بلك وكم(٢) ختا لك ، أى : كم أخذت وكم ابلك ، وكم أختا لك .

ودخل من العوامل ما كان زائدا أو غيره ، فالأول كمن الزائدة في نحو ما قام من أحد ، لتأثيرها كسرة أحد ، ولما تعلق بالمعنى التركيبى ، من حيث كونها علامة على محلية مدخولها كما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق ، وكالباء في نحو : ما زيد بقائم ، لكونها مزيدة تأكيداً ، وقد أثرت الكسرة التى هى علامة على أن مدخولها متعلق بما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب أيضا ، من حيث كونها علامة الفاعلية .

ثم الاصل في العامل كونه من الفعل ، ثم من الحرف ، ثم من الاسم ، وإن يتخالف (٣) ومعموله نوعية ، فان اتحدا فيها فلمناسبة ما يكون من نوع المعمول

---

(١) هو : أحمد بن عبدالله المهاباذى « مهاباذ بفتح الميم والهاء والباء الموحدة ، والذال المعجمة قرية بين قم وأصبهان » الضرير ، فهو من تلاميذه عبدالقادر الجرجانى ، توفي في حدود ٥٠٠ﻫ تقريبا ، له شرح اللمع لابن جنى .
وفي معجم البلدان « ج ٤ ص ٦٩٢ » : « مهاباذ : بالفتح ، وبعد الالف باء موحدة ، وآخره ذال معجمة ، تفسيرها : عمارة القمر ، وأباذ : عمارة ، ولذلك تقول العجم : اباذان ، أى عامر ، قرية مشهورة بين « قم » وأصبهان ينسب اليها أحمد بن عبدالله المهاباذى النحوى ، مصنف شرح اللمع ، وأخذ عن عبدالقاهر الجرجانى .
انظر : « معجم الادباء ج ٣ ص ٢١٩ ـ البغية ج ١ ص ٣٢٠ ـ هدية العارفين ج ١ ص ٨١ »
(٢) في « ج : وكم اختا ... الخ » .
(٣) في « ج : وان يتخالفه ... الخ » .

كاسم الفاعل ولا يؤثر العامل أثرين في محل ، كما لا يجتمع عاملان على معمول الا/تقديرا ، كليس زيد بجبان ، خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد ، ولا يمتنع أن يكون للعامل معمولان .

ـ من حركة = : بيان لافهام ما يعنى احدى حركات الاعراب الثلاثة ـ أو حرف = : وهو الواو والياء والنون على رأى بعض ، ثم الحركة مع الحرف (١) لا قبله ولا بعده ، لوصف بالتحرك وصفه بالشدة والجهر ، والصفة لا تتقدم الموصوف وجودا ، ولا تتأخر عنه ، لعدم قيامها بنفسها ، ولاستحالة حروف العلة الى غيرها ، لتحركها ، ولو كانت بعدها لم تنقلب عند التحريك ، ولكون الحرف عاريا عن الحركة ان لم تكن عليه فكان ساكنا ، وللزوم انتفاء الساكنين لو كان متلوه ساكنا.

وزعم أبو الفتح (٢) وجماعة : إنها بعده ، لعدم ادغام المتحرك في مثله ، وليس للحيلولة ، ولا حائل الا الحركة ، ولتولد الحرف منها مشبعة ، والحرف لا ينشأ عن الحرف ، ولا له شركة فيه ، فهو عن الحركة ، فهى بعده .

والجواب على الأول : أن عدم الادغام تارة للحاجز ، وأخرى للتحصن بالحركة / ، فليس علة عدمه الحيلولة خاصة .

وعن الثانى : أن حدوث الحرف انما عن الحرف متصفا بالحركة المجانسة للحرف الحادث ،من حيث تحركه بالمجانس بشرط الاشباع ،لأن الحروف ـ كالموصوفات ، وهى الجواهر ، والحركات أعراض ، كما سيأتى تمام الخلاف في ذلك ان شاء الله. ثم الحركات الاعرابية سابقة للبنائية ، وقيل بالعكس ، وقيل متطابقتان

---

(١) في ج : مع الحذف ... الخ .

(٢) وعبارته في سر صناعة الاعراب جـ ١ ص ٣٢ وما بعدها : «واعلم ان الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة ، قبله ، أو معه ، أو بعده .

فحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف ، وذلك ان الحرف كالمحل للحركة ، وهى كالعرض فيه ، فهى لذلك محتاجة اليه . ولا يجوز وجودها قبل وجوده . وأيضا لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الادغام في الكلام أصلا ، ألا ترى أنك تقول : قطع ، فتدغم الطاء الاولى في الثانية ، ولو كانت حركة الطاء الثانية في الرتبة قبلها ، لكانت حاجزة بين الطاء الاولى وبين الطاء الثانية ... فقد بطل بما ذكرناه أن تكون حركة الحرف في الرتبة قبله ، وبقى أن تكون معه أو بعده ، وفي الفرق بينهما بعض الاشكال . فالذى يدل على أن حركة الحرف في المرتبة بعده ، أنك تجدها فاصلة بين المثلين أو المتقاربين ، اذا كان الاول منهما متحركا فالمثلان نحو قولك قصص ومضض ... فلولا أن حركة الحرف الاول في هذين المثلين بعده ، لما فصلت بينه وبين الذى هومثله بعده ، ولو لم يفصل لوجب الادغام .

وقال في ص ٣٤ : «ودلالة أخرى تدل على أن حركة الحرف بعده ، وهى أنك اذا اشبعت الحركة تممتها حرف مد ، كما تقدم من قولنا نحو : ضرب وقتل ، اذا أشبعت حركة الضاد والقاف قلت : ضارب وقاتل . وضرب وقتل ، اذا أشبعت قلت : ضورب وقوتل ... فكما أن الالف والواو والياء بعد الضاد والقاف ، فكذلك الفتحة والضمة والكسرة في الرتبة بعد الضاد والقاف ، لان الحركة اذا كانت بعضا للحرف ، فالحرف كل لها ، وحكم البعض في هذا تابع لحكم الكل ... الخ .

ووجه الأول : أن وضع اللغة حكيم ، ومن حكمته أن وضع الكلام للتفاهم ولا يتم إلا بالاعراب ، فكان عونا له تحصيلا لفائدة الوضع .

ووجه الثانى : لزوم حركة البناء ، وانتقال حركة الاعراب واللازم أصل وسابق.

ووجه ثالث : أن الواضع حكيم ، فيعلم ابتداء ما يحرك اعرابا وما يحرك بناء ، فوجب التساوى وعدم التسابق .

ـ أو سكون = : وهو كون الحرف خاليا عن الحركة ، وصنيع المصنف من التعبير به أولى من قول بعض : تسكين ، لكون الأول لفظا والثانى فعلا ، ـ أو حذف للحرف ، وهو مفهوم من جعله قسيما للسكون ، اذ لو أريد ما هو أعم من حذف الحركة والحرف لزم أن الشيء قسيم لنفسه ولغيره ، وهو بين السقوط كذا قال الأكثرون .

قال أثير الدين : (١) وعندى أن الحذف كاف لا كما زعموا ، لأنه حذف حركة نحو : لم يضرب ، أو حرف نحو : لم يذهبا ، وهما مشمولان للحذف ، والا لزم جعل ما كان قسما قسيما. هـ.

ثم تعريف المصنف بناء على ما عليه طائفة ، أن الحركات هى الاعراب نفسه (٢) اذ لاشيء يتبين به اعراب المعرب غيرها ، فهو عند هؤلاء لفظى.
قال المصنف (٣) : « وعليه المحققون ، وهو عندهم : عبارة عن المجعول آخر الكلمة ، موضحا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون ، أو ما يقوم مقامهما ، وقد يتغير لتغيير مدلوله ، وهو الأكثر ، كالحركات الثلاث (٤) نحو : ضرب زيد غلام عمرو ، وربما لزم للزومه ، كرفع : لاقولك ولعمرك ، ونصب : سبحانك ورودك/ وجر : الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط».

وذهب متأخروا أصحابنا الى كونه معنويا ، وهو تغيير في أواخر الكلم للعوامل الداخلة عليها ، فتكون الحركات ادلة وعلامات للاعراب ، وهو ظاهر الكتاب (٥) ومذهب طائفة ، واختيار الأعلم (٦) .

---

(١) في شرح التسهيل « ج ١ ص و ٣٧ . نقل بالمعنى » .
(٢) في « ج : نفسها ... الخ » .
(٣) في شرحه للتسهيل « ج١ ص ٣٤» بتصرف.
(٤) في « ج : كالحركات الثابتة . . . الخ » .
(٥) أنظر : « ج١ ص ٣ » وما بعدها.
(٦) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، المعروف بالاعلم.. قال السيوطى : كان عالما بالعربية واللغة ، ومعانى الاشعار ، حافظا لها ، حسن الضبط لها ، مشهورا باتقانها ، رحل الى قرطبة ، وأخذ عن ابراهيم الافليلى.
قال القفطى : أخذ الناس عنه كثيراً ، وكانت الرحلة في وقته اليه ، وصنف : « شرحا للجمل » وعاون ابن الافليلى في « شرح ديوان المتبى وشرح أبيات الجمع . وله مؤلفات أخرى كثيرة . قال ابن خلكان : وتوفي سنة سبعين وأربعمائة بمدينة أشبيلية . . . وكانت ولادته في سنة ٤١٠.
أنظر : « الانباه ج ٤ ص ٥٩ – البغية ج ٢ ص ٣٥٦ – وفيات الاعيان ج ٧ ص ٨١» .

والأول رأى الاندلسى ، وابن خروف ، لقوله : الاعراب : صوت يحدثه العامل آخر الكلمة .

ورد بأن الاعراب قد يكون بحذف لا بصوت ، نحو : لم يفعل ولم يفعلوا. ولما أحس الأندلسى (١) النقد بذلك ، قال : حكم يحدثه العامل تعميما لهما (٢).

وانتقد بعدم كشفه عن المراد ، لا مكان أن يحد به من مذهبه أنه معنوى ،لا لأنه أيضا حكم يحدثه العامل .

ورجح الثانى أثير الدين (٣) : بأن الاعراب اذا أطلق اصطلاحا على التغيير فقد خصص ببعض التغيرات/ ، وهو تخصيص له ببعض مطلقاته ، أو على اللفظ كان نقلا للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوى ، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية.

قلت : وقد رجح المصنف الأول بما سيلقى عليك .

وفي البسيط : المختار في رسمه : أنه قبول الكلمة العوارض الحادثة في آخرها لفظا أو تقديرا المؤثرة عن (٤) العوامل المختلفة العمل المكافئة (٥) لها تأثيرا أوليا لفظا أو تقديرا ، فالمكافئة (٦) أحسن من قولهم : الداخلة ، لايذانه بخلوها عنه ، وبعض المعمولات لا تخلوا عن عامل ، وتأثيرا أوليا اخراج لما كان تأثيرا ثانيا مسببا عن الأول ، كالكسر للسكاكين وغيره .

وقال بعض : هو شكل آخر الاسم بأشكال مختلفة ، لاختلاف أحوال المعنى المدلول عليه بذلك الاسم .

وقال ابن خروف أيضا : وضعك العلامة آخر الكلمة لفظا أو تقديرا .

على وفق العامل دليلة على معناه . وقال الجزولى : الاعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا وقال العكبرى (٧) : اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو / تقديرا.

---

(١) أنظر : كتاب التوطئة ص ١١٦ ، وعبارته : « الاعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل ، نحو : قام زيد، وضربت زيدا ، ومررت بزيد ، وهو أجود من قول من قال : ان الاعراب تغير آخر الكلمة لتغيير العوامل ، لأن ثم معربات لا يعمل فيها الا عامل النصب خاصة ، كالمصدر والظروف غير المتمكنة غالبا ، أو عامل رفع خاصة ، كقولهم : ايمن الله ، في القسم . . . الخ .

(٢) أى : الصوت والحزف .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٦ » بتصرف .

(٤) في « ج : المؤثرة في العامل المختلفة . . . الخ».

(٥) في « ج : المكافأة لها . . . الخ ».

(٦) في « ج : فالمكافأة . . . الخ ».

(٧) أنظر : « اللباب في علل البناء والاعراب ورقة ٤ » .

وهى تعاريف من يرى أنه معنوى ، وهو قول الاكثر ، لكونه (١) فيها قبولا وشكلا ووضعا وتغيرا واختلافا ، وهى معان . ولاضافة الحركات اليها ، كضمة اعراب ، والمضاف غير المضاف اليه .

وأجاب المصنف (٢) : بأن اضافة أحد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة اجماعا ، وأكثر ذلك فيما يقرر أحدهما بعضا أو نوعا ، والثانى : كلا أو جنسا ، وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح ، فلم يلزم من استعماله خلاف ما انتحيناه .

وتعقبه أثير الدين (٣) : بأن المنقول عن البصرية المنع ، وان اختلف اللفظان ، وانما جوزه الكوفية عند اختلافهما ، وهى مسألة خلاف أوردها أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن سعيد الانبارى (٤)،والعكبرى في كتابيهما في اختلاف النحويين هـ.

قلت : انما (٥) متمسك المصنف اجماع أهل البلدين على الوقوع ، ولا شك فيه ، فلا يدفع قوله : بمنع البصرية اياه ، لعدم انكارهم وروده بل اقتباسه (٦)، فيأولون الوارد منه ، والمصنف لا يدفع التأويل ، وقد أوعبنا البحث فيها في باب الاضافة بما يوقف عليه هناك .

قال المصنف (٧) : ترجيحا لمذهبه ، وتزييفا لرأى الاكثرين ، وقد ذكر ما لزم طريقة واحدة من وجوه الاعراب : وبهذا اللازم يعلم فساد قول من رأى أن الاعراب تغييرا .

وقد أجيب عنه : بأن نحو ذلك متغير ، بمعنى أنه صالح للتغيير ، أو متغير عن حالة السكون الكائن عليها قبل التركيب .

ورد بأن الأول (٨) مجاز ، لأن ما صلح لما لم يقم به لا يوصف به حقيقة ، ألا ترى أن رجلا صالح للبناء مع « لا » وقبل ذلك لا يسمى مبنيا ، وخمسة عشر

(١) في « ج : اذ فيها قبولا ... الخ ».
(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٥ » .
(٣) في شرح التسهيل ج ١ و ٣٦
(٤) أنظر : الانصاف ج١ ص ٢٢٨. وابن الانبارى هذا هو الملقب بالكامل النحوى الشيخ الصالح ، صاحب التصانيف المفيدة في النحو وغيره. سكن بغداد وتوفى بها ، وتفقه على المذهب الشافعى ، وقرأ النحو على النقيب أبو السعادات ابن الشجرى وغيره ، وقرأ اللغة على الشيخ ابن منصور الجواليقى ، وله مؤلفات كثيرة لا تكاد تحصى ، ولد في شهر ربيع الآخر سنة ٥٢٣ ، وتوفى في التاسع من شعبان عام ٥٧٧ هـ.
أنظر انباه الرواة ج ٣ ص ١٦٩ وما بعدها ، البغية ج ٢ ص ٨٦ – هدية العارفين ج١ ص ٥١٩».
(٥) في « ج : انما تمسك ... الخ ».
(٦) في « ج : في اقتباسه ... الخ » .
(٧) في « شرح التسهيل ج ١ ص ٣٤ » .
(٨) أى قوله : متغير ، بمعنى صالح التغيير.

للإعراب بفك تركيبه ، ولا يسمى معربا .

وأما الثاني (١) : فالمبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون ، فقد شارك في ذلك المعرب .

قيل : وليس بشيء ، لأنا لم نقتصر على مطلق التغيير ، بل تغيير في آخر الكلمة بعامل ، وتغيير المبنى على حركة وان سبق بالسكون ليس بعامل ، ثم اعتوره آخر حالة التركيب اذ لا عامل ، فلا يشرك المبنى المعرب في ذلك .

ولما أحس المصنف بهذا الجواب قال (٢) : ولا يخلص من هذا القدح قولهم (٣) : لتغير العامل ، لايجاب تلك الزيادة زيادة فساد ، لاستلزام ذلك كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل . ثم اعتوره أيضا آخر حالة التركيب ﻫ.

ورده أثير الدين (٤) : بأن ليس ذلك قولهم ، فيلزم عليه ما ذكر ، ولعله قول بعض مغفليهم ، وانما عبارتهم : للعامل الداخل عليها .

قلت : قد نقل عنهم ذلك المصنف ، فوجب قبوله ، لثقته ووفور حفظه ، فلزم عليه ذلك ، وأما أنه قول بعض مغفليهم فغير مخلص من ورطة الايراد ، فلا يحسن اعتذارا قطعا .

وقد رجح المصنف (٥) أيضا ماذهب اليه من ذلك / بأن الاعراب فارق بين المعاني العارضة ، من الفاعلية ، والمفعولية ، والتعجب والنفى ، والاستفهام ، والفرق الحاصل عن الفارق تارة يعرف بالعقل ، وآخر بالحس من السمع والبصر والشم والذوق واللمس ، والاعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع بدليل أنك اذا قلت للانسان بين الفاعل والمفعول والمضاف اليه من « ضرب زيد غلام عمرو » ، فاذا ضم الاول وفتح الثاني وكسر الثالث حصل الفرق بألفاظ / لا عن طريق المعنى.

تنبيــه : انما كان حرف الاعراب من كان معرب آخره ، لأن الاعراب كالوصف ورتبته التأخير ، ولأنه لمعنى طارىء بعد تمام الكلمة ، كالفاعلية ، فكان بعد استيفاء الصيغة ، بخلاف « لام » » التعريف و « ألف » التكسير ، و « ياء » التصغير ، ولأنه لا يبدأ بساكن ، والسكون أحد أوجه الاعراب ، ولأن تحرك أول المعرب ضروري ، والحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ، ولا يحتمل الحرف الواحد حركتين ، ولأن تحريكه بالاعرابية مفض الى اختلاط الابنية ، لا (٦) يمكن

(١) أى قوله : أو متغير عن حالة السكون ....خ .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣٥» بتصرف .
(٣) في « جـ : قوله : التغيير .... الخ».
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣٦» .
(٥) في شرحه جـ ١ ص ٣٥ ، ٣٦. وهذا ليس من لفظ المصنف وانما هو ما تضمنه لفظه ، وهو نقل بالمعنى . ...
(٦) « لا » ساقطة من « جـ ».

أن الاعراب وسطه لذلك أيضا ، ولافضائه الى الجمع بين ساكنين أحيانا ، والى توالى أربع متحركات في كلمة كمدحرج اذا تحركت الحاء ، ولأن في حشو الكلمة حروفا كثيرة فتعين واحد منها للحركة ضرب تحكم ، فتعين ، كونه آخرا.

ـ وهو = : أى الاعراب ، ـ في الاسم أصل = : وفي الفعل فرع ، وفاقا للبصرية ، وخلافا للكوفية في دعوى الأصالة فيهما ، ولبعض المتأخرين في زعمه أحقية الفعل ، حكاه في البسيط .

والمجرور متعلق بمحذوف أي ودخوله أو وجوده في الاسم أصل ، فحذوف المضاف قائما مقامه المضاف اليه ، فارتفع الضمير ، وانفصل ، وربما تعلق بأصل ، أى وهو متأصل في الاسم ، وانما كان كذلك عند البصرية : ـ لوجوب قبوله

بصيغة واحدة معانى مختلفة = : لأن المعانى المعتورة على الاسم تارة قبل التركيب، كالتثنية والجمع ، والتكسير ، والتصغير ، والمبالغة ، والمفاعلة ، ولهذه المعانى صيغ دالة عليها ، فلم تحتج الى الاعراب .

وتارة بعده كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، فدل عليها بالاعراب ، اذ ليس لها صيغ دالة عليها ، ولا يمكن تغييرها لها ، لافضائه الى تكثير الابنية ، ولا ابقاؤها غير مغيرة ، لما فيه / من اللبس أحيانا ، نحو : ما أحسن زيدا او سكن « آخر » (١) كل من الكلمتين ، لاحتمال مفعولية زيد ، وكون « أحسن » فعلا ماضيا و « ما » اسمية ، والمراد التعجب ، وأن تكون « ما » استفهامية مبتدأ و « أحسن » اسم تفضيل ، مرفوعا خبرا لها ، و « زيد» مجرورا مضافا اليه ، والمراد السؤال عن أى أجزاء زيد حسن ، وأن يكون زيد فاعل « أحسن » و « ما » نافية، والمراد الاخبار بعدم احسان زيد ، اذ لولا الاعراب لالتبست هذه المعانى ، وحمل مالا لبس فيه من الأسماء على ذى اللبس ، كشرب زيد الماء ، كما حمل ذو الهمز والنون والتاء من مضارع الوعد نحو أعد ونعد وتعد على ذى الياء منه ، ولا كذلك الافعال ، لعدم التباس معانيها مع زوال اعرابها .

واحتج ابن خروف بأن جمهور الاسماء معرب بخلاف أكثر الافعال ، فانما المعرب منها واحد ، والكثرة دليل الاصالة ، كما القلة دليل الفرعية .

قال أثير الدين (٢) : وليس بشيء ، لكثرة ما تكثر الفروع وتقل الاصول .

وقال ابن عصفور : بل لأن عامة الأسماء معربة الا ما ضارع الحرف منها ، وعامة الأفعال مبنية الا ما ضارع المعرب منها ، فارتباط الاعراب في الفعل لمضارعة المعرب دليل على أن الاعراب فيه من حيث الشبه لا من حيث الفعلية ، والا اتصف

(١) « آخر » ساقطه من « ج » .
(٢) في شرح التسهيل ج ١ و ٣٨.

به جميع الافعال ، وارتباط البناء في الاسم بمشابهة المبنى دليل على أن البناء فيه من حيث الشبه ، ومن ثم ينتفى لانتفائه .

واحتج الكوفية بأن ما اعتل به البصرية لأصالة في الأسماء موجودة بعينها في الافعال ، نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فالجزم منهيا عن الفعلين مطلقا ، والنصب نهيا عن الجمع بينهما ، والرفع نهيا عن / الأول دون الثاني وكذا « لاما » الأمر وكى ، و (لا) ناهية ونافية ، اذ لولا الاعراب أيضا لالتبست معانيها .

وأجاب البصرية بأن النصب في ذلك باضمار « أن » على الصحيح ، والجزم على ارادة « لا » والرفع على القطع ، فلو أظهر العوامل دلت على المعانى أيضا مستغنى بها عن الاعراب ، فانما دل الاعراب عند اظهارها ملحوظة عند حذفها ، بخلاف نحو « ما أحسن زيد » لأن الرافع والناصب والخافض لزيد لفظ أحسن بكل حال .

وأما هذه الأحرف فالفرق بين اللامين : أن لام الامر ليست الا ابتداء بخلاف لام كى فبالعكس ، وأما (١) فرق ما بين اللامين : فهو أنه اذا خيف التباسه بالناهية جيء بغيرها من النواهى كما ، وانما يلزم (اللبس) (٢) لو لم يكن للنفى الا أداة واحدة .

قلت : وفيه نظر ، لاختلاف منفيات هذه النوافي باعتبار الحالية والاستقبال فلا يحسن تناوبها على المنفى .

واحتج من زعم من المتأخرين أحقية الفعل بالاعراب : بأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو بذاته ، بخلاف الاسم فهو له لا بذاته ، فكان فيه فرعا .

قلت : ولا نسلمه ، لاطباق الفريقين عند خلوه من طوالب النصب والجزم أن ليس رفعه الا لسبب ، ثم اختلفوا فقيل : الرافع التعرى ، وقيل : المضارعة ، وقيل حرفها ، وقيل : غير ذلك مما تقرر في محله .

هذا وقد زعم ابو على قطرب (٣) : أن الاعراب لم يرد فارقا بين المعانى

---

(١) في ج : وأما ما فرق . . . الخ .

(٢) « اللبس » ساقطة من « ج » .

(٣) هو : محمد بن المستنير أبو علي ، المعروف بقطرب النحوى اللغوى .
قال القفطى : أحد العلماء بالنحو واللغة ، أخذ عن سيبوية ، وعن جماعة من العلماء البصريين ، ويقال ان سيبويه لقبه قطربا لمباركته له في الاسحار قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل ، والقطرب : دويبة تدب ولا تفتر .
وله مصنفات كثيرة ، منها : كتاب « معانى القرآن » وكتاب « الاشتقاق » ، وكتاب ا « الازمنة» وكتاب « العلل في النحو » وغير ذلك .
أنظر : « الانباه ج ٣ ص ٢١٩ – البغية ج ١ ص ٢٤٢ – هدية العارفين ج ٢ ص ٩ – وفيات ج ٤ ص ٣١٢ .»

بل بين وصل الاسم والوقوف عليه .

ــ والفعل والحرف ليسا كذلك = : أى ليسا كالاسم في وجوب قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفة .

ونقضه أثير الدين (١) بنحو« من » ، فانها ابتدائية وتبعيضية وبيانية / مثلا .

وفي شرح الدماميني (٢) قلت : ولا يرد ، لأن الكلام في المعانى الطارية بالتركيب ، لا المعانى الافرادية .

قلت : وهو مدفوع بأنا لا نسلم كونها افرادية ، بل طارية بالتركيب ، لعدم تمييز هذه المعانى وتفهمها منها حال الافراد ، بل حال التركيب (٣).

ثم قال (٤) : نعم يرد أن الحرف انما نفى عنه وجوب القبول (٥) ، ولا يلزم منه انتفاء الجواز ، والمقصود نفي القبول عنه أصلا ورأسا ، ومن ثم لم يعرب في وقت .

قلت : ولا نسلمه اذ قد يتوجه النفي الى القيد والمقيد جميعا ، كما هو طريقة معروفة في لسان العرب (٦) ونص عليهما (٧) أئمة العربية ، كما أوضحناه في غير هذا المقام ، والمعنى أنهما لا يقبلانهما قبولا واجبا ، فيحتمل نفيه واجبا ونفيه رأسا ، وهو المقصود هنا بمعونة المقام ، فينتفى القبول والوجوب ويطيح الايراد.

ــ فبنيا = : أى الفعل والحرف ، ــ الا = : الفعل ، ــ المضارع فانه شابه الاسم بجواز (٨) شبه ما وجب له = : أى للاسم ــ فأعرب = : لامتيازه عن بقية الافعال ، وعن الحرف بهذه المزية ، ووجه الشبه : أن كلا منهما كما مر تعرض له بعد التركيب معان متعاقبة على صيغة واحدة ، كما في : لا تأكل السمك على (٩) مامر.

قال المصنف : (١٠) ويجب أن يعلم أن المعانى العارضة للمتكلم ضربان : ما يعرض قبل التركيب ، وما يعرض معه كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، وكون

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣٦ » بتصرف .
(٢) « جـ ١ ص ١٧ و. » أى : قال ذلك ردا على ما ذكره الاثير.
(٣) أى ان الدلالة على التبعيض أو التبين أو الابتداء لم تكن موجودة في « من » قبل التركيل فكيف يتوهم الدماميني ذلك . وعلى ذلك فنقض الاثير لكلام المصنف لا زال قائما.
(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .
(٥) في « جـ : أولا يلزم . . . الخ .
(٦) في « جـ : نص عليها . . . الخ بدون واو.
(٧) في « أ ، ب : عليها . . . الخ ».
(٨) في « جـ : لجواز شبه . . . الخ ».
(٩) في «ب : كما مر . . . الخ ».
(١٠) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣٥ ، ٣٦ « بتصرف ».

المضارع مأمورا به ، أو علة أو معطوفا أو مستأنفا ، فهذا الضرب متعاقبة معانية على صيغة / فافتقر الى اعراب يميز بعضها من بعض ، والاسم والمضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب ، فاشتركا اعرابا ، غير أن الأول عند التباس « بعض » (١) ما يعرض له ببعض ليس له مغن (٢) عن الاعراب ، لقصر معانيه عليه ، فيجعل قبوله له وجوبا ، اذ لا محيص عن الواجب.

والثاني (٣) وان كان بالتركيب قابلا لمعان يخاف التباس « بعضها » (٤) ببعض ، فقد يغنيه عن تقدير اسم مكانه ، نحو : لاتعن بالجفاء وتمدح عمراً ، لاحتمال أنه نهى عن الفعلين « مطلقا » (٥) ، وعن الجمع بينهما ، وعن الجفاء فقط مع استئناف الثاني ، فالجزم دليل الأول ، والنصب دليل الثاني ، والرفع دليل الثالث ، ويغنى عن / ذلك وضع اسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع ، كأن تقول : لاتعن بالجفاء ومدح عمرو ، ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا ، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو ، فظهر تفاوت ما بين اعراب الاسم قوة وضعفا (٦)

فمن ثم قلت (٧) : بجوازه ، تنبيها أن الشبه الذى لأجله أعرب المضارع غير موجب للاعراب ، لإمكان زوال سببه بغير الاعراب ، بخلاف الاسم فغير ممكن « الا » (٨) بالاعراب ، فمن ثم وجب في الاسم وجاز في الفعل ، وجعل في الاسم أصلا ، وفي الفعل فرعا .

قلت : أوهم الدماميني (٩) أن هذا من تقريراته فقال : هذا أحسن تقرير يظهرلى في هذا المحل (١٠) على بحث لى فيه أرجوا أن أذكره بعد ان شاء الله تعالى هـ.

بل أقول لا وجه لدعوى الاحسنية مع الخدش في وجه التقرير ، على أنى أرجوا أن أدفعه وأساوره في ذلك ان شاء الله تعالى بما يلوح الحق فيه ، على أنا لانسلم جواز الاعراب في هذا الضرب من الافعال ، بل هو واجب وجوبه في الاسماء .

قال المصنف (١١) : والجمع بينهما بما ذكرته أولى منه بالابهام والتخصيص، ولام الابتداء ، ومجاراة اسم الفاعل في الحركات والسكنات ، لأن الشبه بهذه الأمور

---

(١) « بعض » ساقطة من « ج » .
(٢) في « ج : ليس له ما يغنى عن ... الخ ».
(٣) أى : الفعل المضارع .
(٤) « بعضها » ساقطه من « ب » .
(٥) « مطلقا » ساقطة من « ج » .
(٦) وعبارة المصنف : فقد ظهر التفاوت ما بين سببى اعراب الاسم واعراب الفعل في القوة والضعف.
(٧) هذا الكلام استنتاج من الشارح ، وليس من كلام المصنف ، وهو في غاية القوة والحسن.
(٨) « الا » ساقطة من « ج » .
(٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٦ ظ ».
(١٠) وعبارة الدماميني في المرجع المذكور : مع بحث لى ... الخ ، وهذا الذى يتمشى مع البعض وفي « ج : عن بحث ... الخ » .
(١١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٦ » بتصرف .

بمعزل عما جئ بالاعراب لأجله ، بخلاف ما اعتبرته من الشبه ، لأن في الماضى من المشابهة ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع ، ولعلها أكمل ، ان الماضى بلون « قد » مبهم ، وبها مخلص للقرب ، فهو شبيه بابهام المضارع ، وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس .

وأما لام الابتداء في المضارع ، فيقاومها اللام واقعة بعد « لو » داخلة على الاسم والماضى خاصة نحو : « ولو أنهم أمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله » (١) ، « ولو أسمعهم لتولوا » (٢). وأما مجاراة اسم الفاعل المذكورة فالماضى غير ثلاثى شريكه (٣) فيها ، ولما تشابه (٤) الأسم والمضارع في عامة ما ذكر سمى مضارعا أى مشابها هـ .

قلت : وما اعتل به للمسالة هو ما عليه الكوفية ، وما استضعفه من الابهام والتخصيص ، ولام الابتداء ، هو ما عليه البصرية ، فقد وافقهم في أصالة الاعراب في الأسماء ، وخالف في العلة المقتضية اعراب المضارع ، والمعنى بالابهام احتمال الصيغة للزمانين : المستقبل والحال احتمال « رجل » كل فرد من جنس الرجال ، كما أن المراد بالتخصيص أحد الزمانين بالسين وسوف ، وهو الاستقبال ، تخصص « رجل » بالالف واللام ، وأما دخول اللام نحو : ان زيدا ليقوم ، « وان ربك ليحكم » (٥) ويمتنع لقام ولحكم ، وقد اضطرب رأى (٦) الفارسى فيها ، فجعل لها في الاغفال وجها من وجوه الشبه ، وبه قال المرى (٧). ثم قال (٨) في غيره (٩): انما دخلت على المضارع لمضارعته الأسماء شياعا وتخصيصا ، وبعد دخولها قوى الشبه فأعرب ، وأغفلها في الايضاح (١٠) لأنها خاصة كالاعراب ، فيمكن أنها معلولة به لاعلة فيه ./

واستظهر أثير الدين (١١) : أن المعانى المعثورة على الاسم والفعل مشتركة

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٠٣.
(٢) سورة الانفال ، آية : ٢٣ .
(٣) في «ب : شريك فيها . . . الخ ».
(٤) في « ب : ولما شابه الاسم المضارع . . . الخ » .
(٥) سورة النحل ، آية ١٢٤ .
(٦) في « ج : رأى الفراء . . . الخ بدل الفارسى » .
(٧) لعل الصواب : الصيمرى كما في التذييل والتكميل جا ص ٣٩ و .
(٨) أى : الفارسى .
(٩) في « ج : في غير . . . الخ » أى غير كتاب الاغفال .
(١٠) أى انه لم يتكلم على دخول اللام على المضارع ، بل قال فيه ج ١ ص ٣٠٨ : الافعال المضارعة ترتفع لوقوعها موقع الاسماء فلا يكون فعل مرتفع إلا بهذا الوصف . مثال ذلك : مررت برجل يقوم ، وهذا رجل يقوم ، ورأيت رجلا يقوم ، ثم قال : ألا ترى أن يقوم في هذه المواضع واقع موقع الاسم المفرد في قولك : هذا رجل قائم ، ورأيت رجلا قائما ، ومررت برجل قائم .. الخ
(١١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٩ » .

بينهما فمنهما ما يدخلهما قبل التركيب كالتصغير ، والجمع في الاسم ، وكالمضى والاستقبال في الفعل ، وما يدخلهما بعده ، كالفاعلية والمفعولية في الاسم ، وكالامر والنهى والشرط في الفعل ، فكما دخل الاعراب ، الاسم دخل الفعل .

قالـ : والمسألة قليلة الجدوى.

ثم قال : كعامة الشروح : وانما قال شبه ما وجب ، لأن المعانى الموجبة الاعراب للاسم ليست المجوزة للفعل بل شبه تلك ، ضرورة فقدان الفاعلية والمفعولية والاضافة في الفعل ، ووجه المشابهة بينهما أن كلا معان طارية بعد التركيب.

قلت : فسقط قول (١) الدمامينى : وذكر الشبه هنا فاسد ، بل الجائز هنا « هو » (٢) عين الواجب هناك لا شبهة ، فان الذى أوجب / اعراب / الاسم على ما ذكر (٣) قبول المعانى المختلفة بصيغة واحدة ، وذلك بعينه ثابت للفعل ، لا أن الموجود / شبهه .

ـ وما لم تتصل به نون التوكيد = : خفيفة أو ثقيلة فيبنى لاتصالها ، فلو فصل بينهما والفعل ألف (اثنين) «٤» أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ولو تقديرا بقى معربا ، لأن موجب البناء اذ ذاك (٥) التركيب ، بتنزيله معها منزلة صدر المركب

من عجزه ، وهو بحصول (٦) الحاجز مفقود لامتناع تركيب ثلاثة أشياء مجعولة شيئا واحدا ، ألا ترى قولهم : لقيته محرة بحرة بالباء مركبا ، أى بارزا ليس بينك وبينه ساتر ، فاذا زادوا (٧) نحرة (بالنون (٨) أعربوا.

ويدل على اعرابه عند عدم مباشرة النون رجوع علم الرفع وقفا على المؤكد بالخفيفة ، نحو : هل تفعلن ، فاذا وقفت حذفت النون رادا لواو الجمع ، ونون الرفع ، فقلت : هل تفعلون ، ولو بنى لم يختلف وصلا ووقفا ، هذا هو المنصور والمشهور ، واختيار المصنف في مصنفاته وشروحاته ، ومن أنكر الخلاف في بنائه والحالة هذه فليس من حفظة مقالات النحاة .

وذهب الاخفش وجماعة الى بنائه مؤكدا بها مطلقا ، لكونها خاصة من خواصه فتأكيده بها مبعد مقتضى الاعراب من شبه الاسم فعاد الى أصله من البناء .

(١) في شرح الدمامينى للتسهيل « جـ ١ ص ١٧ و. والمشبه . . . الخ ».
(٢) « هو : ساقطة من (جـ) وفيها : « غير الواجب . . . الخ ».
(٣) في شرح الدمامينى . ذكره . . . الخ .
(٤) « اثنين » ساقطة من « جـ » .
(٥) في « جـ : اذ ذلك . . . الخ » .
(٦) في « جـ : محصور الحاجز . . . الخ ».
(٧) في « جـ : فاذا أرادوا نحرة . . . الخ ».
(٨) « بالنون » ساقطة من « ب » .

ورده المصنف (١) : بلزوم بناء المجزوم والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند اليه ياء المخاطبة (٢) لاختصاصها به ، بل هي به أليق من حيث مناسبتها لفظا ومعنى بخلاف مناسبة النون فخاصة باللفظ لصلاحية معناها الذى هو التوكيد ، واللازم باطل .

وزعم بعض اعرابه مطلقا اتصلت به النون أم لا . — أو = : نون، — اناث= مبنى أيضا. قال المصنف : اتفاقا .

وتعقبه أثير الدين (٣) باعرابه ابن درستويه (٤) ، والسهيلى ، وابن طلحة (٥)، وجماعة ، لاستحقاق المضارعة اياه ، فلا يعدم الاعراب الا بعدم موجبه وبقاء موجبه من المضارعة دليل بقائه ، وهو معها أى النون مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (٦) .

وفي شرح الدماميني (٧) : وكلامه يوهم أن الاتصال شرط ، وتخلفه ممكن. وقوله في الخلاصة :

وأعربوا مضارع ان عاربـــا ٭ من نون توكيـــد مباشر ومن
نون اينات ... سالم من هذا الايهام .

قلت : وهو مدفوع بما علم ضروريا مبتذلا بين أصاغر طلبة أوليات علم الاعراب أن الاناثية ليست الا مباشرة . وغير ممكنة التخلف ، فلا مفهوم اذا للاتصال .

وقد اعتل المصنف (٨) للبناء بتعاليل :

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٨ نقل بتصرف .
(٢) في « ج : ولاختصاصها ... الخ ، بزيادة الواو .
(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٠ » نقل بتصرف ، ودعوى الشارح ، والاثير أن ابن مالك يقول ببناء الفعل المضارع اذا اتصلت به نون الاناث اتفاقا ، أو بلا خلاف غير ثابتة في النسخه التى بين يدى في هذا المقام ، وعلى ذلك فلا معنى لتعقيب الاثير.
(٤) هو : عبدالله أبو محمد بن جعفر بن درستوية بن المرزبان الفارسى اللغوى البغدادى النحوى. قال ابن خلكان : كان عالما فاضلا ، أخذ فن الأدب عن أبى قتيبة الدينورى ، وعن المبرد وغيرهما ببغداد ، وأخذ عنه جماعة من الافاضل كالدار قطنى وغيره ... وتصانيفه في غاية الجودة والاتقان منها : تفسير كتاب الجرمى ، والارشاد في النحو... الخ . وقد ذكر له صاحب هدية العارفين ٢٦ مصنفا ، ولد عام ٢٥٨ — وتوفي عام ٣٤٧ هـ. أنظر « وفيات الاعيان ج ٣ ص ٤٤ — البغية ج ٢ ص ٣٦ — النزهة ص ٢٨٣ — الهدية ج ١ ص ٤٤٦» .
(٥) هو : محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك بن خلف — وقيل أبن حزم — بن أحمد الاموى الاشبيلى ابوبكر المعروف بابن طلحة ، اماما في صناعة العربية ، عارفا بعلم الكلام ، وغير ذلك . أخذ عن أبن ملكون ، والشريسى وغيرهما. ولد عام (٥٤٥ — وتوفي باشبيلية عام ٦١٨). أنظر « طبقات ابن قاضى شهبة ص ١٢٧ — البغية ج ١ ص ١٢١ — طبقات القراء ج ٢ ص ١٥٧ ».
(٦) في « ج : في الماضى .... الخ » .
(٧) « ج ١ ص ١٧ و . » .
(٨) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٩ ».

أحدهما : وهو عندى الراجح باعتبار المعطوف ما عليه سيبويه من الحمل على الماضى متصلا بها ، لأصالة البناء في كل منهما على السكون ، فأخرج عنه المضارع الى الاعراب للمشاكلة السالفة ، والماضى الى الفتح تفضيلا على الأمر ، لمضارعته المضارع بوقوعه صفة وصلة وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وان وظن وأخواتها بخلاف الأمر ، فاشتركا في العود الى الأصل بالنون اشتراكهما في الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين.

الثانى : تركيبه معها لكون الفاعل كالجزء من فعله معنى وحكما ، فاذا انضم الى ذلك استحقاقه الاتصال بكونه على حرف تأكد امتزاجه ، ولا يرد ما اتصل به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لمضارعته المثنى والمجموع على حده كما منع بناء « أى » مع تضمنها معنى الحرف شبهها ببعض (١) وكل معنى واستعمالا .

الثالث : وهو أضعفها عنده : نقصان شبهة بالاسم لعدم لحاقها الاسماء ، وما لحقته من الافعال مما يبين الأسماء ، ازدادت بها المباينة وما لم يباين نقص بها مشابهته .

وفي شرح الدمامينى (٢) / قلت : وهو معارض باعتراضه على الأخفش بما مر آنفا .

قلت : وهو مندفع بأن المصنف انما حكاه « عن غيره » (٣) معرضا اياه بلفظة « قيل » (المقتضية) (٤) التبرى من العهد والاستضعاف تتميما لأوجه البناء وجمعا لاطراف القول فيه مما رآه أو آثره عن غيره لاأن ذلك شيء ابتدعه من عنده مرتضيا له ، فلا تدافع بين اعتراضه الأول ، وايراده هذا .

واحتج (٥) الاكثرون من القدماء والمتأخرين ./ لذلك : بأن النون لما ج/٥٦ لحقت تعارض شبهان : شبه الاسم من حيث الابهام والتخصيص وآخر بالماضى على الوجه السابق عن سيبويه وهو راد له الى أصله ، وجاذب له اليه، فيجب تغليبه وتعين البناء لاصالته بأدنى شيء يرجعه اليه، بخلاف الاعراب فخروج عن الأصل .

– ويمنع اعراب الأسم مشابهة الحرف بلا معارض = : لأن الحرف كما قال المصنف (٦) : أمكن في البناء ، اذ لا حرف معرب ، ومن الافعال ا يعرب، وما لا

---

(١) في « ج : بكل وبعض معنى . . . الخ.
(٢) « ج ١ ص ١٧ و ».
(٣) « عن غيره » ساقط من « ج » .
(٤) « المقتضية » ساقطة من « ج » .
(٥) هذا الكلام مستنتج ومنقول من التذييل والتكميل « ج ١ ص ٤٠ » ولم ينسبه الشارح .
(٦) في المرجع السابق نقل بتصرف .

فشبيه بالمعرب ،أما الماضى / فلوقوعه موقع المضارع في مواضع . وأما الأمر فلجريانه مجرى المجزوم بالسكون صحيحا والحذف معتلا ،ولا يعامل بذلك مبنى معتل غيره ، بل يسكن كالذى والتى . واذا ثبت مشابهة مبنى الافعال للمعرب ، ضعف جعل مناسبته سببا لبناء بعض الأسماء ، كدعوى بنائية نزال وهيهات ،لكونها بمعنى انزل وبعد ، وضعف بلزوم بناء سقيا لك وضربا زيدا ،لكونهما بمعنى الأمر وأعراب (أف) (وأوه) لكونهما بمعنى المضارع من التضجير ،والتوجع ، فثبت أن بناء اسماء الافعال ، لمناسبة الحروف الناسخة في لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم لكونها عاملة غير معمولة ه .

فلم يعتبر مشابهة غير الحرف أصلا ، كما هو قضية الكتاب ، ونص عليه في مصنفاته منوعا وجوه الشبه الى ثلاثة ، لفظى ، ومعنوى ، واستعمالى .

قال : وجعل شبه الاسم للحرف سببا للبناء أولى من جعل غيره ،لاغناء اعتباره عن اعتبار غيره ، وعدم اغناء اعتبار غيره عن اعتباره . فأما شبهه به لفظا بأن يكون على حرف أو حرفين ولا ثالث له يعود اليه ،فان (١) الأصل في الاسم كينونته على ثلاثة فصاعدا لانقسامه بالسوية الى المراتب الثلاث المبدأ ، والمنتهى ، والوسط والأصل في الحرف كونه على حرف كباء الجر ، ولامى الجر والجزم ،أو حرفين كقد وعن فاذا وضع الاسم على حرف كفاعل فعلت وفعلا وفعلوا وفعلن ،أو حرفين كفاعل فعلنا استحق البناء لمحاكاته الحرف فيما هو من خواصه . وخرج بلا ثالث له يعود اليه نحو يد ودم وأخ وعم وأب وهن ،فان كلا من أولئك له ثالث يعود اليه أحيانا كيديان ودميان ودموان في تثنية يد ودم . أنشد الجوهرى : (٢)

يديان بيضاوان عند محـــرف * قد ينفعانك منهما أن تهضمـــا (٣)

---

(١) في «ج : في أن الاسم ... الخ » .

(٢) في الصحاح «ج ٢ ص ٥٦٩ » .

(٣) قال البغدادى في الخزانة : هذا البيت مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد الى قائله ، ولا ذكر تتمة له .
وفي قافية البيت روايتان ، هذه وأخرى : تضهدا ، ومعناهما واحد ، لان ضهده وهضمه معناهما : قهره : قهرة ، وروى : «محلم» بدل «محرق» قال البغدادى في الخزانة : قال بعض فضلاء العجم في شرح ابيات المفصل : المحلم بكسر اللام يقال : انه من ملوك اليمن ، ومحرق بكسر الراء المشددة قال صاحب العباب ، كان عمرو بن هند ملك الحيرة يلقب بالمحرق لانه حرق مائة من بنى تميم ، ومحرق أيضا لقب الحرث ابن عمر ملك الشام من آل حفنة . وروى : أن تذم وتقهرا . بدل «أن تهضما» والشاهد فيه أن «يد» اذا ثنيت رد اليها المحذوف وقيل : أن اصلها «يدى» بالقصر ، وعلى هذا استشهد بالبيت الجوهرى اذ قال : وبعض العرب يقول لليد : يدى ، مثل رحى ، قال الراجز :

يارب ســاريات ما توســدا * الا ذراع العنس أو كيف اليد

وتثنيته على هذه اللغة : يديان مثل رحيان قال الشاعر : يديان بيضاوان البيت . وقد اعتبر ابن عصفور في المقرب هذا الرد من قبيل الضرورة ، ومثله قال ابن يعيش في شرح المفصل ، وفي البيت بحث طويل يراجعه من أراد الزيادة في مضافه . راجع : «المقرب ج ٢ ص ٤٤ – المنصف لابن جنى ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٨ – الخزانة ج ٣ ص ٣٤٧ – ابن يعيش «ج ٤ ص ١٥١ ، ج ٥ ص ٨٣ ، ج ٦ ص ٥ ، ج ١٠ ص ٥٦» .

وقـــال :

فاما ان تكون أخي بصدق • فأعرف منك غثي من سميني (١)
والا فأطرحني واتخـــذني • عدوا أتقيك وتتقيـــني
فلو أنا على حجز ذبحنـــا • جرى الدميان بالخبر اليقيني

وتقول : أبوان . وأخوان. وحموان ، وهنوان ، فلما لم تكن موضوعة على حرفين لم تضارع الحرف لفظا . وأما معنى ، بأن يتضمن معنى من معانيه تضمنا لازما للفظ أو المحل غير معارض ، كما في المتن بما يقتضي الاعراب ، كأين وهذا ، والمنادى المفرد المعرف في نحو يا زيدان ، لتضمن الاول معنى الهمزة ، تضمنا لازما ، والثانى معنى الاشارة كذلك ، لكونها من معانى الحروف ، ولو لم يوضع لها دال / عليها غير أنها كالخطاب والتنبيه ، والثالث (معنى الخطاب ، فان كل منادى مخاطب ، ولو عارض الشبه مقتضى الاعراب استصحب وقوفا مع الأصل) «٢» كأى في الاستفهام والشرط .

وأما استعمالا فضربان : أحدهما : أن يفتقر الى الجملة افتقارا أصليا كالاسماء الموصولة ، لافتقار بعض الحرف دائما الى الجملة ، فكل اسم بهذه الصفة متحتم البناء ، كحيث ، واذا ، واذ ، وغيرها ، الا اياه لامتيازها عن أخواتها بالاضافة ، فأعربت كما في الاستفهام والشرط والموصولة ، غير أن ذلك في الاخير بشرط مذكور في محله على خلاف فيه .

الثاني : شبهه به في عدم التعلق بعامل (٣) ، لعدم استحقاق الحروف اعرابا ، ولا واقعة موقع ما يستحقه ، فلا يتعلق شيء منها أصلا ، فأى اسم وجد كذلك فقد أشبه الحرف شبها يوجب بناءة كنزال وشتان وأف ، وغيرها من أسماء الأفعال ، وكذا الأسماء العارية من التركيب كأسماء (٤) الحروف ، نحو أ ب ت ن ، واسماء العدد

(١) البيتين الاولين نسبا في المفضليات ضمن قصيدة طويلة للمثقب العبدى ، واستشهد بهما ابن عصفور في المقرب في مبحث عطف النسق ، وقال محققه هما للمثقب العبدى وهما في ديوانه ص ٤٢ . واستشهد بالبيت الثالث — وهو بيت الشاهد — في المقرب في هذا المقام ، وقال محققه : متنازع في نسبته . أما العيني في شواهده الكبرى فنسبها . ضمن قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحى ، وقيل لغيره ، ونسبها ابن الشجرى في أماليه للمثقب العبدى . وقال البغدادى في الخزانة بعد ذكر بيتين آخرين قبل بيت الشاهد : هكذا روى الابيات الثلاثة ابن دريد في كتابة المجتبى عن عبدالرحمن عن عمه الاصمعى ، ونسبها لعلى بن بدال بن سليم .. وقال : وقد أدخل هذه الابيات الثلاثة صاحب الحماسة البصرية في قصيدة المثقب العبدى ، وانشد بعدها البيتين المذكورين قبل بيت الشاهد ونقل البغدادى كلاما طويلا في هذا الشأن ، وفي تحليل بيت الشاهد فليرجع اليها من أراد الزيادة راجع : المقرب ج ١ ص ٢٣٢ ، ج ٢ ص ٤٤ — الصحاح ج ٢ ص ٤٧٥ — الخزانة ج ٣ ص ٣٤٩ — العيني ج ١ ص ١٩١ ، ١٩٢ — المفضليات ص ٢٩٢ — أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) مابين القوسين ساقط من «ب» .

(٣) في «ج : بالعامل ... الخ» .

(٤) في «ج : كاسم الحروف ... الخ» .

المسرودة واحد اثنان ثلاثة ، لمضارعتها اياه في عدم التعلق أيضا ، وغير ذلك .

وقد زعم بعض اعرابها حكما لا لفظا ، ولا يلزم من عدمه لفظا انتفاؤه حكما ، والا لم يقل في الافراد فتى ونحوه ، لأن سبب الاعلال في مثله فتح متلو الآخر مع تحركها لفظا أو تقديرا ، ولكان الموقوف عليه مبينا ، وكذا المحكى والمتبع.

قال أثير الدين (١) : وليس بجيد لأن هذه الأشياء مركبة مع عامل يطلب الاعراب لفظا أو حكما ، وأما فتى فوضع في أول/أحواله متحرك الآخر ، فمن ثم أعل

وأما قوله : / اذا اجتمعوا على ألف وواو * وياء هاج بينهم جدال (٢)

فمعلل بتركيبها فيه .

قلت : وما عليه المصنف من ذلك هو رأى أبى على (٣) ، معتذرا عن بناء المنادى بوقوعه موقع ضمير الخطاب ، لأن الغالب حرفيته ، فكأنه مبنى ، لوقوعه موقع الحرف ، ويدل على غلبة الحرفية عليه ، واستصحاب معنى الخطاب فيه حال اسميته كالتاء في نحو ضربت بفتح التاء اسما ونعنى الخطاب وقد تتمخض لمعنى الحرفية كما في « أنت » ، فتكون حرفا .

قال (٤) : وأما (٥) أسماء الأفعال فمبنية لتضمن معنى الحرف وهو لام الأمر كدراك في معنى لتدرك ، وحمل ما لا طلب فيه كشتان ووشكان وسرعان على ذوات الطلب لكونه الغالب فيها .

قال أثير الدين (٦) : وهو مذهب شديد التعسف ظاهر التكلف ومع ذلك فهو فاسد ، بدليل بناء ما اضافته الى مبنى وان لم يضارع الحرف ، ولا تضمن معناه وما وقع موقع المبنى من المعدولات المؤنثة ، كرقاش ، لمشابهة نزال الواقع موقع

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٤٢ » أى : زعمه البعض ليس بجيد ... الخ نقل بتصرف .

(٢) قائله : يزيد بن الحكم بن أبى العاص الثقفى البصرى ، شاعر مشهور ، أسلم يوم الطائف ورويت قافيته « مثال » .
مكان « جدال » ، والشاهد : اعراب حروف المعجم اذا ركبت .
وفي درة الغواص : فأسماء حروف الهجاء تبنى على السكون اذا تليت مقطعة ولم يخبر عنها ، كما قال تعالى : « كهيعص وحم عسق » ، وتعرب اذا عطف بعضها على بعض ، كما حكى الاصمعى قال : أنشدنى عيسى ابن عمر بيتا هجا به النحويين قال : اذا أجتمعوا على ألف ... البيت .
راجع : « المقتضب جـ ١ ص ٢٣٦ ، جـ ٤ ص ٤٣ – الخزانة جـ ٣ ص ٥٣ – درة الغواص ص ٢٣٣ – المخصص جـ ١٤ ص ٩٥ » .

(٣) قال أبوعلى في كتابه الايضاح العضدى جـ ١ ص ٢٢٩ – باب النداء اذا كان المنادى معرفة قبل النداء ، أو متعرفا فيه : فهذان الضربان بنيا على الضم لوقوعها موقع اسماء الخطاب ، واسماء الخطاب يغلب عليها معانى الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيها دلالات على الخطاب . وقد تكون للخطاب مجردة من معانى الاسماء وذلك مثل الكاف في « ذلك » والتاء في « أنت » فلما وقعت هذه الاسماء في النداء موقع الحروف ، وما يغلب عليه شبه الحروف بنيت .

(٤) أى : أبوعلى الفارسى .

(٥) في « جـ : الا أسماء ... الخ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٤٢ » .

انزل ، وما خرج عن النظير من (١) أى الموصولة مجتمعا فيها شرط البناء ، وغير ذلك مما اعتبره الأكثرون ، على أن كل ما اعتذر عنه فقد بنى فيه على الحمل على الغالب ، وسامح نفسه في ذلك ، وكان يحتمل ما قال لو أدى ما فر منه الى مستحيل .

قلت : وهذا يدافع قوله قبل : (٢) ولا أعلم أحدا سلك هذا المسلك من حصر أسباب البناء في شبه الحرف غير هذا المصنف ، الا أن في البسيط نقلا عن بعض النحويين أنه ذهب الى نحو ذلك في بعض أسماء الأفعال ، لأن فيها ماو ضع وضع الحروف في نحو « قدك » و « هاك» ، فحملت البواقي عليها .

لا يقال : انما أراد ببعض النحويين في البسيط ما صرح به الاثير عن الفارسى في بناء المنادى ، ويرشحه ذهابه الى ذلك أيضا في أسماء الأفعال ، لأنا نقول : وهو مردود باختلاف دعوتيهما ، لأن المحكى عنه في البسيط يرى البناء للشبه الوضعى ، والفارسى لتضمن معنى الحرف ، فيتباين القولان .

ــ والسلامة منها = : أى مشابهة الحرف ، ــ تمكن = : أى تثبت في مقام الاصالة ، فلذا يتصرف في التمكن بحركات او حروف بخلاف المبنى ففاقد لهذا التصرف. ثم المتمكن ضربان : متمكن أمكن وهو المتصرف ، وغير أمكن وهو غيره ، لنقصه من جهات التمكن الجر بالكسرة .

وفي شرح الدماميني (٣) : وظاهر هذا الكلام ، أو صريحة أن الاسم لا يبنى الا لشبه الحرف / وهو خلاف قوله فيما (٤) يأتى : ويبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا ، أو للاستغناء باختلاف صيغة لاختلاف المعانى.

قلت : وهو مندفع بأن ذكر الاستغناء هناك تتميما لما قيل في بناء المضمرات الا أنه شيء يراه ، كما يرشحه تأخيره اياه عما هو الرأى عنده ، اذ ليس القول بذلك بالمرضى عند المحققين لحصرهم البناء فيها في شبه الحرف معنى ، لتضمن كل مضمر معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وكل من معانى الحروف.

بل لقد انتقد أثير الدين القول بذلك ، بأن المعانى التى جيء بالاعراب لأجلها هى : الفاعلية والمفعولية والاضافة ، وليس الأحوال العارضة للضمير من التكلم والخطاب والغيبة من المعانى الاعرابية في شيء ، فسقط الاستغناء بها لانتفاء دلالتها عليها .

ــ وأنواعه = : أى الاعراب الذى هو جنس لها ، ــ رفع ونصب وجر وجزم =: والمدلول به على الرفع والنصب والجر حركات أو حروف عند من يرى ذلك ، كما

---

(١) في « ج : واى الموصولة ... الخ » .
(٢) أى الاثير في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤١ » .
(٣) « ج ١ ص ١٧ ظ » .
(٤) أى المصنف في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٨٥ » .

المدلول به على الجزم ، وهو حذف الحركة أو الحرف عند القائل « به (١)» عدمها(٢)، فالجزم عدم تلك الحركة أو الحرف ، فقد تقرر بها بطلان أن أنواع الاعراب أربعة ، لأن ثلاثة منها ثبوتيات ، والواحد عدمي ، لأنه عدم تلك الثبوتات ، وهو يكون عدميا ، (وما يكون عدميا) «٣» لا يشترك في النوعية مع الوجودي . ومن ثم قال الكسائي في بعض كتبه وأكثر الكوفية : أواخر الكلم على ثلاثة أحرف : الرفع والنصب والخفض ، ووافقهم المازني فقال : الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب ، قاله (٤) أثير الدين .

وبدأ المصنف بالرفع ، كما صنع كثيرون (٥) ، لكونه أشرف اذ هو اعراب العمد ولا يخلو منه كلام . وسيبويه (٦) بالنصب ، لأنه أوسع مجالا ، فقال : وهي تجرى على (٧) ثمانية مجار على النصب والرفع والجر والجزم والفتح والضم والكسر والوقف ، فقدم النصب والفتحة على الرفع والضم ، وهذا كله ترتيب استحساني لا ضروري .

قال أثير الدين (٨) : ولو قدم الجر لاختصاص الاسم به ، والجزم لاختصاص الفعل به ، ثم ذكر المشترك ، وهو الرفع لاتجه.

وبعض كابن الحاجب (٩) عبر عن الانواع بالالقاب وليس كما في شرحي ابن قاسم(١٠) وعقيل(١١) ، لأن من حق اللقب أن يصدق / على ما لقب به ، أ/٦٦ وهذا ليس كذلك ، اذ لا يقال : الاعراب رفع ، وكذا البواقي ، ومن(١٢) قال : ألقاب الاعراب ، فانما أراد ألقاب أنواع الاعراب .

ـ وخص الجر بالاسم لأن عامله لا يستقل = : لافتقاره الى ما يتعلق به ، ـ فيحمل = : بالنصب بأن مضمرة بعد الفاء .

---

(١) « به » ساقطة من « ج » .
(٢) أي : المدلول به على الجزم عدمها .
(٣) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٣ » .
(٥) في « ج : كما فعل ... الخ » .
(٦) انظر الكتاب « ج ١ ص ٢ » .
(٧) في « ج : الى ثمانية ... الخ » .
(٨) في المرجع السابق .
(٩) الواقع أن ابن الحاجب لم يعبر عن أنواع الاعراب بالالقاب في الكافية ، بل قال : والاعراب وأنواعه : رفع ... الخ ، اللهم إلا إذا كان في مرجع آخر لم أطلع عليه . ولم يذكر ابن أم قاسم هذه النسبة بل قال : وهذه أنواعه لا القابه كما قال بعضهم . انظر شرح الكافية لابن الحاجب : ج ١ ص ٩ ، وشرح ابن أم قاسم « ج ١ ص ١٤ » .
(١٠) « ج ١ ص ١٤ » .
(١١) في كتابة « المساعد على تسهيل الفوائد » ورقة ٨ ٦ و.« » .
(١٢) في « ج : وقد قال ... الخ » .

ـ غيره = : أي غير الجر ، ـ عليه = : ومن ثم فقد الجر من المضارع ج/٥٨ دون الرفع والنصب ، ـ بخلاف الرفع والنصب = : لاستقلال عامل كل منهما ، فجعل الفعل مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريغ ، واختص الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن أن يحمل غيره عليه .

ـ وخص الجزم بالفعل لكونه فيه كالعرض من الجر = : جبرا لما فاته من المشاركة فيه ، فصار الكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الأعراب ، الرفع والنصب والجر للاسم ، والرفع والنصب والجزم لافعل ، وجماع القول في ذلك وبيانه أن الاسم لما كان أصلا في الاعراب لافعل كافت عوامله أصلا لعوامله (١) ، فقيل : رافع الاسم وناصبه ، للتفريغ (٢) عليهما ، لاستقلالهما بالعمل ، وعدم تعلقهما بعامل آخر بخلاف عامل الجر ، فغير مستقل ، لافتقاره الى متعلق ، ومن ثم اذا حذف الجار انتصب معموله ، واذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، وربما اختير النصب فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب ، لقوة عامليهما بالاستقلال وامكان التفريغ عليهما ، وضعف عامل الجر ، لعدم استقلاله عن تفريغ غيره عليه ، فانفرد به الاسم ، وجعل جزم الفعل عوضا لما فاته من المشاركة في الجر فانفرد به ، ليكون لكل من صنفى المعرب ثلاثة أوجه فتعادلا ، وذلك أن الجزم راجع باستغناء عامله عن تعلق بغيره (٣) ، والجر راجع بكونه / ثبوتيا بخلاف الجزم فانه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك قاله (٤) المصنف .

قلت : فسقط قول الدماميني (٥) : اذا كان الجزم عبارة عن السكون ، أو صيرورة ما قبل الآخر آخرا بالحذف كان ثبوتياً لا عدميا ، لكونه تمحلا ضعيفا وتأويلا بعيدا يتساوك هزلا لأنه خلاف الظاهر ، وما أطبقوا عليه سلفا وخلفا أن الجزم حذف أحد الشيئين الحركة أو الحرف ، كما صرح به الكسائي والمازني وأكثر الكوفيين ، ـ وارتضاه كما رأيت المصنف وأثير الدين ، ومن لا يحصى كثرة . ثم لا عامل في الحقيقة الا المتكلم ، فانه الرافع والناصب والخافض والجازم ، والمتبع ما شاء والقاطع ما شاء ، والمتصرف كيف شاء ، غير أن العمل أضيف الى العامل ، لما فيه من بيان المعاني ، اذ صرف كل مرفوع ومنصوب ومخفوض ومجزوم الى ما يتعلق ، وهو من تمامة ، فلو أن كلا منهما (٦) أضيف إلى المتكلم لم يعلم المتعلم معنى بيت وآية ولا مسألة أبدا ، لو قيل له في قوله :

---

(١) أي : عوامل الفعل .

(٢) في « أ : لا تفريغ ، وفي » ب ، ج : التفريغ .. الخ ، وفي شرح ابن مالك أن يفرغ ... الخ » وقد جعلته للتفريغ لتناسبه مع ما جاء في شرح ابن مالك .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٢ » بتصرف .

(٤) في « ج : عن تعلق بغير ، والجر ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٧ ظ » .

(٦) في « ج : منها ... الخ .

فأصبحت بعد خط بهجتهـــا ٭ كأن قفـــرا رسومها قلمـــا (١)

المتكلم ناصب « بعد » وخافض بهجتها ، وناصب قفرا ورسومها وقلما ، لم يعلم للبيت معنى أبدا ، ولا رد فيه شيئا منه إلى موضعه. فاذا « قيل » (٢) : بهجتهـــا خفض ببعد ، وهى معمولة لأصبحت واسم أصبحت مستكن فيها ، وقفرا خبرها وقلما اسم كان ، ورسومها مفعول خط ، رد كل شيء الى موضعه وفهم المعنى ، فعلم أن البيت بتقدير : فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها ، فهى فائدة قولهم : عامل ومعمول وناصب ومنصوب وجار ومجرور .

قال أثير الدين (٣) : وما اعتل به المصنف لاختصاص كل من الصنفين بأحد النوعين له كان صحيحا كان الأجود ألا يذكره في هذا الكتاب ، لكونه جامعا لأكثر أحكام النحو موضوعا لذلك لم يقصد مصنفه فيه الى تمثيل حكم ولا تعليقه ، ولا لدليله السمعى ، فايراد ذلك فيه ليس بالمناسب .

وأما طلب العلة لاختصاص كل منهما (٤) بما اختص به فشيء قد بحث فيه أرباب هذه الصناعة ، ومدوا أطناب القول فيه بما لا طائل تحته ، والصواب ما حرزه بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع جر المضارع المعرب ، وجزم المعرب من الأسماء على الاطلاق ، تعرض للسؤال عن مبادىء اللغات ، ولا سبيل اليه ، لأدائه الى التسلسل ، ألا ترى وقوعه على انفراد الأسماء بالجر ، والأفعال بالجزم مطلقا ، لا يخلو أن يقال : لأى شيء لم تجزم الاسماء بجوازم ، الافعال ، أو بعامل من عواملها يعمله بدل عمله ، أو مع عمله . وكيف فرض السؤال لزوم مثله في الرفع ، والنصب ؟ فيقال : لأى شيء لم ترتفع (٥) الافعال بروافع الاسماء ، أو بعامل من عواملها غير الناصبة فيعمله بدل عمله أو مع عمله حتى تعمل روافع الافعال بدل عملها نصبا أو مع عملها الرفع نصبا ؟ ، ويلزم أيضا مثله في روافع الأسماء ونواصبها ، اذ بتقدير كون الأمر على ما سئل عنه تسوغ أسئلة أخر فيؤدى الى تسلسل الأسئلة . وكذا يتعرض لامتناع خفض الافعال وجزم الاسماء مطلقا . وانما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع كخفض المضارع مضافة اليه أسماء الأزمنة نحو « يوم ينع الصادقين صدقتهم » (٦) لكونه فعلا معربا مدخولا لعامل الخفض ولم يؤثر فيه ، وكذا يجب

(١) هذا البيت ذكره ابن جنى في الخصائص مرتين ، كما ذكره صاحب اللسان ولم يعزه احدهما الى قائله ، وأنا لم اعرفه . راجع : الخصائص ج ١ ص ٣٣٠ ج ٢ ص ٢٩٣ – اللسان مادة « خطط » .

(٢) « قيل » ساقطة من « ج » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٣ » نقل بتصرف .

(٤) في « : ح ما اختص ... الخ » .

(٥) في « ج : لم ترفع ... الخ » .

(٦) سورة المائدة ، آية : ١١٩ .

أيضا قياسا جزم الاسماء (١) غير المتصرفة لمضارعتها الفعل بزوال الخفض (٢) والتنوين فيجب مدخولة لعوامل الخفض اخلاؤها / من علامته بمقتضى / الشبه ، لكون الجزم أن يدخل عامل فلا يحدث علامة ، بل يكون ترك العلامة له . وانما لم تؤثر الاضافة الى الفعل المعرب ، لكونها معنى الى المصدر المفهوم منه ، ألم تر أن معنى الآية « يوم ينفع الصادقين صدقهم » (٣) ودلالة الفعل على المصدر دلالة تضمن / والعرب لا تخبر عن شيء أو تضيف اليه الا وهى آتية في الاخبار أو الاضافة باللفظ الدال عليه مطابقة فلا تقول : أعجبنى السقف ، مرادا به الحائط الكائن هو عليه ، أو خشبة منه ، فمن ثم لم تؤثر الاضافة في الفعل لكونها لا اليه من حيث عدم دلالته على المصدر مطابقة .

قلت : وهو بناء على ما عليه الاخفش ومتابعوه ، قال ابن خروف في شرح الكتاب وليس كما زعموا لدلالة الفعل على ما لا يدل عليه المصدر من تخصيص الزمان ولارادة الزمان أضافوه الى الفعل فتدبره هـ .

ثم قال (٤) : وأما الأسماء الممنوعة الصرف فلم تبق ساكنة حالة الخفض ، فيكون في ترك العلامة لها علامة له ، اذ لو فعلوا كان إجحافا بها لما يلزم من حذف شيئين من جهة واحدة ، وكل منهما لمعنى ، وهو مفقود في كلامهم ، فيما ليس له معنى ، كحذفين أو اعلالين من جهة واحدة الا ضرورة أو نادرا ان ورود فكيف فيما له معنى .

ـ والاعراب بالحركات = : في الصنفين كزيد يقوم ، ـ والسكون = : في الفعل نحو لم يقم . ـ أصل = : اذ لا يعدل عنهما الا عند تعذرهما ، ومن ثم اشترك الصنفان رفعا بالضمة ونصبا بالفتحة ، ولم يشتركا اعرابا بحرف ، وكانت أصالة الاعراب في غير الجزم للحركة لكونها أخف ، وليس لعدم خفاء زيادتها على البنية ، وادراك المدلول دونها ، بخلاف الحرف فسقوطه غالبا يخل بمفهوم الكلمة ، كالتثنية والجمع السالم المذكر ، ومن ثم اختلف في المعرب بحرف : هل قائم مقام الحركة ، أو مقدرة فيه أو في متلوه ؟ ، وكان السكون في الجزم أصلا (٥) من حيث لا تنقض به بنية الفعل ، بخلاف حزف آخره ، ومن ثم قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل « الجزم » (٦) في قوله :

---

(١) في « ج : جزم الاسم ... الخ » .
(٢) في « أ ، ب : التنوين والخفض فيجب ... الخ » .
(٣) الآية : والسورة السابقتين .
(٤) أى : الاثير في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٣ » .
(٥) في « ج : بحيث ... الخ » .
(٦) « الجزم » ساقطة من « ج » .

ألم يأتيك والانباء تنمى (١) • . . . .

ـ وينوب عنهما = : أى الحركة والسكون ، ـ الحرف = : في الصنفين نحو : الزيدان يقومان ، ـ والحذف = : في الفعل نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش ، وفيه لف ونشر مرتب.

ـ فارفع بضمة = : نحو زيد يقوم ، ـ وانصب بفتحة = : نحو ان زيدا لن يقوم ، ـ وجر بكسرة = كمررت بزيد ، ـ واجزم بسكون = : نحو لم يقم ، ـ الا في مواضع النيابة = : وستأتى مفصلة ، فمنها ما نابت فيه حركة (عن حرة) (٢) كغير المنصرف جرا ، وجمع المؤنث السالم نصبا ، ومنها ما ناب حرف عن حركة ، كالاسماء الستة والمثنى والجمع المذكر السالم ، ومنها ما ناب فيه حذف عن سكون كالامثلة الخمسة نصبا وجزما .

وفي شرح الدماميني (٣) : قال ابن قاسم (٤) : وكان القياس أن يقول برفعه ونصبه وجره ، لأن الضم والفتح والكسر للبناء ، غير أنهم أطلقوا ذلك توسعا وفيه نظر ، اذ لا خلاف أن الحركات ثلاث ضمة وفتحة وكسرة ، وانما أكثر البصريين قصدوا الفرق في ألقاب المعربات والمبنيات لا في ألقاب الحركات ، ومن ثم يقول بعضهم مرفوع ومضموم ، أما الأول فللفرق الذى أراده ، وأما الثانى فلأنه لم يجد محيدا من حيث اللغة أن يسمى ما يجد فيه الضم مضموما ، وكذا البواقى ، ويقول في نحو : حيث لذلك مضموم لا مرفوع ، لأن حقيقة قولنا : مرفوع أنه عمدة لان ذلك اعراب العمد ، أى اعراب ما هو أحد جزئى الجملة ، وهو منتف في نحو حيث.

قلت : وهو على عادته قصور لأن قائل ذلك أثير الدين وإنما ابن قاسم ناسخ لقوله : ولفظ الأثير (٥) : هكذا : قال غيره : وكان القياس على رأى البصرية بدل

(١) البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسى ، شاعر جاهلى ، والشاهد في قوله : ألم يأتيك ، قال ابوزيد في نوادره : قدر قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة حتى كأنه قال : هو يأتيك ، كما تقول : هو يضربك ثم تحذف الضمة للجزم ، فتقول : ألم يأتيك كما تقول : ألم يكرمك وان كانت الضمة مستثقلة ، وانما يجوز هذا في الضرورة .
وقال الاعلم في هامش الكتاب : وهى لغة لبعض العرب ، يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله .
وفي البيت استشهاد على الجملة الاعتراضية ، وهو قوله : والانباء تمى – معترضة بين الفعل وفاعله ، على بعض احتمالات الاعراب ، وفيه شاهد على زيادة الباء ضرورة . راجع الكتاب ج ١ ص ١٥ – ج ٢ ص ٥٩ – النوادر ص ٢٠٣ – الخصائص ج ١ ص ٣٣٣ – ٣٣٧ – أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٤ ، ٢١٥ – المحتسب ج ١ ص ٦٧ ، ١٩٦ – المقرب لابن عصفور ج ١ ص ٥ ، ٢٠٣ » .

(٢) « عن حركة » ساقطة من « ج » .

(٣) « ج ١ ص ١٧ ظ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٤ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٥ » .

ضمة رفعة ، وفتحة نصبة ، وكسرة جرة ، لأن الضم والفتح والكسر انما هو للمبنى فينسب ما هو من لفظها الى المبنى ، والرفع والنصب والجر للمعرب ، فينبغى نسبة ما هو لفظه الى العرب ، غير أنهم أطلقوا على الحركات الاعرابية ضمة وفتحة وكسرة توسعا ، لأن اللفظ بالمضموم والمفتوح والمكسور كهو بالمرفوع والمنصوب والمجرور ه.

على أن دعواه (١) أن أكثر البصرية قصدوا الفرق في ألقاب المعربات ، والمبنيات ، لا في ألقاب الحركات مردودة بتفريق سيبويه – وهو رئيس رؤساء البصرية ، بل وعامة علماء العربية – بين ألقاب الحركات أيضا ، فقال في الكتاب (٢) : كما أورد عليك وهى تجرى على ثمانية مجار : على النصب والرفع ، والجر والجزم ، والفتح والضم ، والكسر / والوقف ، كما أجرى ذلك أبو الحسن ابن خروف في شرح الكتاب على ظاهره موضحا اياه . وأشار الى ذلك المصنف تبعا له آخر الباب (٣). ب/٧٣

وبما للمحقق الرضى (٤) في شرح الحاجبية أنه اذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهى لا تقع الا على حركات غير اعرابية ، بنائية/كضمة حيث أم لا أ/٦٨ كضمة قاف قبل ، ومع القرينة تطلق على الاعرابية أيضا كقول المصنف : بالضمة رفعا ، والكوفية تطلق أحد النوعين على الآخر مطلقا ه.
وهو أيضا مصداق قول الأثير (٥) .

ودليل فساد قول الدماميني : أنه خلاف أن الحركات ثلاث ، لكونها كما عرفتك ستة (٦). / وقوله (٧) : ان الفرق في ألقاب المعربات والمبنيات لا في ألقاب ج/٦٠ الحركات ، بل ونسبة ذلك الفرق الى أكثريهم (٨) لا الى عامتهم. وحينئذ فيتضح القياس على ذلك الرأى ، ويسقط قوله أيضا ، وأما الثانى. . . الخ ، لأنه حينئذ أهواس وبناء على غير أساس .

– وتنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف = : وهو ما أشبه الفعل بكونه فرعا من جهتين كما سيأتى في بابه ان شاء الله تعالى ، نحو مررت بأحمد ، ولا

(١) أى : الدماميني .
(٢) « ج ١ ص ٢ » .
(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٠٣ » .
(٤) وعبارة الرضى : في « ج ٢ ص ٢ » : وألقابه ... أى ألقاب حركات أواخره وسكونها والضم والفتح والكسر وألقاب مطلق الحركات وحدها ، سواء كانت حركات المبنى كقولك : « حيث » مبنى على الضم ، أو حركات المعرب كقولك : في « زيد » انه متحرك بالضم في حال الرفع ، أولا هذا ولا ذاك كقولك في « جيم » رجل : انه متحرك بالضم . ومعنى ذلك أى : سواء كانت اعرابية أو غيرها .
(٥) أى : المذكور سابقاً .
(٦) في (ب) : ستا ... الخ » .
(٧) أى : قول الدماميني السابق .
(٨) لعل الصواب : أكثرهم ، أو أكثريتهم ... الخ » .

يرد نحو عرفات في نحو : « فاذا افضتم من عرفات » (١) لكونه غير منصرف وقد جر بالكسرة ، لأنا لا نسلم عدم انصرافه ، بل هو منصرف ، كما صرح به صاحب الكشاف (٢) أولا يوصف بانصراف « وعدمه كما عليه بعض ، ولو سلم فكلامه الآتي : أن نحو مسلمات متساوى بالنصب والجر في أنهما بالكسرة ، وان سمى به على اللغة الفصحى يخصصه فكأنه قال : هنا فيما لا ينصرف الا ما سيذكر ، واختلف في علة امتناعه (٣) من الكسر بعد اطباقهم على منع تنوينه ، فقال الأكثرون : لما تضارع الاسم والفعل حذف (٤) للتشابه علم تمكن الاسم الذى هو التنوين ، أى علامة إعرابه لأن أصل الاسم الاعراب ، والفعل البناء ، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين فتبعه الكسر بعد صيرورة الاسم ممنوعا ، أو منع أيضا لذلك الشبه الكسرة ، فقضى له الشبه بما منعه الفعل من الكسر فجر لامتناع الكسرة بالفتحة ، وحمل المجرور على المنصوب لتشاركهما فضلية وفي غير ما شيء ، ولم يحمل على الرفع لتباين ما بينهما .

وقال بعض : لما شابه الفعل منع التنوين فقط ، وأما الكسرة « فلأنه » (٥) لو جر بها توهمت اضافته الى ياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة ، وهو رأى ابن الانبارى وأبى القاسم السهيلي .

ـ الا أن يضاف = : نحو « في أحسن تقويم » (٦) ، ـ أو يصحب الألف واللام = : معرفة نحو « وأنتم عاكفون في المساجد » (٧) ، وزائدة كالتى في (يزيد) من قول ابن ميادة :

رأيت الوليد ابن اليزيـــد مباركا
شديد بأعبـــاء الخلافـــة كاهلـــه (٨)

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٩٨ .
(٢) قال الزمخشرى ج ١ ص ٣٤٨ : «عرفات» علم للموقف سمى بجمع كأدرعات فان قلت : هلا منعت الصرف ، وفيها السببا ن التعريف والتأنيث ؟ قلت : لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التى في لفظها ، واما بتاء مقدرة كما في سعاد ، فالتى في لفظها ليست للتأنيث : وانما هى مع الالف ، التى قبلها علامة جمع المؤنث ، ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها ، كما لا يقدر تاء التأنيث في (بنت) .
(٣) في « ج : امتناعهم ... الخ » .
(٤) في « ج : لتشابه علم ... الخ » .
(٥) « فلانه ساقطة من « ج » .
(٦) سورة التين ، آية : ٤ .
(٧) سورة البقرة ، آية : ١٨٧ .
(٨) وابن مياده اسمه : الرماح بن يزيد من بنى مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان وميادة : أمه ، وهى أم ولد بربرية ، وقيل صقلية كذا في الخزانة .
والشاهد : أن الالف واللام في قوله : «اليزيد» زائدة ، والبيت من قصيدة في مدح الوليد ابن يزيد بن عبدالملك بن مروان الاموى .
راجع : الشافية ج ٤ ص ١٢ – الخزانة ج ١ ص ٣٢٧ ، ٥١٠ – العينى ج ١ ص ٢١٨ ، ٥٠٩ – ابن يعيش ج ١ ص ٤٤ – شواهد المغنى ص ١٦٤ » .

أو موصولة كقوله :

وما أنت باليقظـــان ناظـــرة اذا
رضيت بما ينسيك ذكر العواقـــب (١)

بناء على أن « أل » قد توصل بالصفة المشبهة .

وفي شرح الدماميني (٢) : وصرح بعض المحققين بانكاره لأنها للثبوت ولا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقا .

قلت : المصرح بذلك ابن هشام في مغنية (٣) حيث قال تعريفا لها : وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهة ، وليس بشيء لأن الصفة المشبهة للثبوت ولا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة . . . الخ .

وانما أبهمه ولوعا بابهام الغرابة في النقل. ثم قال (٤) : وتمثيل (٥) المصنف (٦) والشارحين بالاعمى والاصم للمعرفة ، وباليقظان للوصولة تحكم .

قلت : بل لصنيعهم وجه ، وهو أن الأعمى والاصم (٧) وان كان كل منهما صفة مشبهة كاليقظان ، غير أنهما منقولان عن ذلك الى الاسمية والجمود ، فكثر استعمالهما وجمود ورودهما ، وقلما يذكر موصوفا هما أو يرفعان ظاهرا ، بل لا يرفعان نحو الأعمى (٨) بصره ، والاصم أذنه ، بخلاف اليقظان فجعلت فيه موصولة بناء على أحد القولين .

ـ أو بدلهما = : وهو « أم » في اللغة الحميرية ، أو ذو الطائية /على ما في المقرب (٩) ، وبعض يقول : أو لغة لبعض طيء كقوله :

---

(١) قال العيني في شواهده الكبرى : لم أقف على أسم قائله ، والشاهد فيه أن « اليقظان » مصروف لدخول « أل » الموصولة عليها . وانجر بالكسرة فال كالداخلة على اسم الفاعل والمفعول . انظر : « العيني جـ ١ ص ٢١٥ » .

(٢) « جـ ١ ص ١٨ و . » .

(٣) « جـ ١ ص ٥١ » .

(٤) أي : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) في « جـ : وتفسير المصنف » .

(٦) انظرشرح المصنف « جـ ١ ص ٤٣ » .

(٧) في « جـ : أن كان ... الخ . بدون واو .

(٨) أي : لا يقال : الاعمى بصره ... الخ » .

(٩) قال ابن عصفور في المقرب « جـ ١ ص ٥٦ » : وأي : والالف واللام بمعناها وذو وذات في لغة طيء ، وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم ... الخ .

أإن شمت من نجد بريقا تألقا ∗ تبيت بليل الأرمد اعتاد أولقـا (١)

والأولق شبه الجنون ، وأعاد الضمير على الالف واللام مفردا من بدلها ، مع أن القياس عودة مثنى ، مراعاة لكونهما أداة أو لمذهب من يرى المعرف اللام فقط ، وأما الهمزة فثابتة في كلتا الأداتين .

تنبيهـان :

الأول : إنما جر بالكسرة في هذه الأماكن ، لكونه مدخولا (٢) لمعاقب التنوين والاسم مدخولا للتنوين ، يجر بالكسرة .

وقيل لأنه دخله خاصة من خواص الاسماء ، فضعف شبه الفعل فجر بالكسرة.
وضعف بدخول الجار عليه وبتحقيره ونعته ، وهى من الخواص أيضا .
وأجيب بأن (٣) الجار لم يدخل عليه الا بعد تمكنه في الشبه ، فلم يعتد به ،
وبوجود التحقير أحيانا في الأفعال كقوله :

يا ما أمليح غزلانا شدن لنـا ∗ من هؤليائكن الضال والسمر (٤)

فلم يتمحض لكونه من الخواص ، وبأن اتصال النعت بالمنعوت ليس كاتصال «أل» (٥) والاضافة ، فلم يحفل بهذه الخواص بخلاف « أل » والاضافة فعاد بهما الى أصله من الجر بالكسرة .

---

(١) قال العينى : قائله : بعض الطائيين ولم أقف على أسمه ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائل هذا البيت .
قال ابن مالك في شرحه : أراد : ليل الأرمد فجر «أرمد» . بكسرة على الدال كما يجربها مع اللام
راجع : «العينى ج ١ ص ٢٢٢ – الدرر ج ١ ص ٧ – شرح ابن مالك للتسهيل ج ١ ص ٤٤»
(٢) في «ج : مدخولها ، لمعاقبة التنوين ... الخ» .
(٣) في «ج : وأجيب بالجار ... الخ» .
(٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، فالعينى ي نسبه للعرجى واسمه : عبدالله بن عمر بن عمر بن عثمان ابن عفان ، من قصيدة ، ومنها :
بالله يا ظبيات القاع ... البيت
وقال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت من جملة أبيات ذكرها ابن هشام في شرح شواهده وقال : وقال السخاوى في شرح المفصل : والنحاة ينشدون : ياما اميلح غزلان ... البيت ظنا منهم أنه شعر قديم ، وانما هو لعلى بن محمد العرينى وهو متأخر ، وكان يرّوم التشبيه بطريقة العرب في الشعر . والبيت ضمن مجموعة نسبت لمجنون ليلى وهو في ديوانه . ونسب لذى الرمـه ، وغـيرهم .
والشاهد : أن التحقير قد يوجد في الافعال ، وفيه دخول «ها» التنبيه والتصغير شذوذاً في أسم الاشارة . راجع : الشافية ج ٤ ص ٨٣ – العينى ج ١ ص ٤١٦ ، ج ٣ ص ٤٦٣ – الخزانة ج ١ ص ٤٥ ، ج ٤ ص ٩٥ – ديوان العرجى ص ١٨٢ – ديوان مجنون ليلى ص ١٦٨ . أمالى الشجرى ج ٢ ص ١٣٠ – ابن يعيش ج ١ ص ٦١ ، ج ٣ ص ١٣٤ – ج ٥ ص ١٣٥ ، ج ٧ ص ١٤٣ – الدرر ج ١ ص ٤٩ ، ٥٠ ، ج ٢ ص ١١٩ ، ٢٢٩» .
(٥) «أل» ساقطة من «ب» .

الثاني : قضية كلامهم : أنه حينئذ باق على المنع ، وانما جر بالكسرة فقط ، وبه صرح المصنف في شرح الكافية ، ونقله ابن هشام في شرح هذا الكتاب عن الأكثرين ، وفي شرح الخلاصة (١) عن الجمهور.

وقال المبرد (٢) والسيرافي وابن السراج (٣) ، والزجاج (٤)

وجماعة (٥) : مصروف ، لكونه مدخولا لما هو من خواص الأسماء ، فرجع الى أصله ، واختاره بعض ، وفصل طائفة بين أن تزول أحد علتيه بالاضافة ، أو (أل) كما في العلم فيصرف أولا ، كما في أحمد فلا ، واختاره المصنف في التحفة وابن قاسم وصاحب البسيط وابن الخباز في شرح ألفية / ابن معط.

ـو : تنوب ـ الكسرة عن الفتحة في نصب أولات = : نحو « وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن » (٦) وهو في المؤنث كأولى في المذكر غير أن أولى يخص العقلاء ، ولا مفرد لهما من لفظهما ، قال أبو عبيدة (٧) : أولات

---

(١) انظر : « التصريح على التوضيح » ج ٢ ص ٢٢٦ » .

(٢) وعبارته في المقتضب ج ٣ ص ٣١٣ : « وكل مالا ينصرف اذا أدخلت فيه الفا ولاما ، أو أضفته انخفض ، ولانها أسماء امتنعت من التنوين والخفض لشبهها بالافعال ، فلما أضيفت وادخل عليها الالف واللام باينت الافعال ، وذهب شبهها بها ، اذ دخل فيها مالا يكون في الفعل ، فرجعت الى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالاحمر يا فتى ، ومررت بأسـودكم .

(٣) هو : أبوبكر محمد بن السرى ، كان أحد أعلام الادب والعربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عن الزجاجى ، والسيرافي ، والرمانى ، وصنف « الاصول » و« الموجز» في النحو وكان معروفا في الاندلس ، توفي سنة « ٣١٦ » .
انظر الفهرسة لابن خير ص ٣٠٧ ، ٣١٩ ، انباه الرواة ج ٣ ص ١٤٥ – النزهـة ص ٢٤٩ – البغية ص ٢٤٩ – البغية ج ١ ص ١٠٩ – كشف الظنون ج ١ ص ١١١ – وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٣٩ » .

(٤) وعبارة الزجاج في « كتاب ماينصرف ومالا ينصرف ص ٦ « : » واعلم أن جميع مالا ينصرف اذا أدخلت عليه الالف واللام انصرف ، نحو قولك : مررت بالاحمر ... وانما انصرف ، لأن الالف واللام دخلتاه فزال شبه الفعل ، لانهما لا تدخلا ن على الفعل .

(٥) منهم سيبويه وعبارته في « الكتاب ج ١ ص ٧ » : وجميع مالا ينصرف اذا أدخلت عليه الالف واللام ، أو أضيف انجر ، لانها أسماء ادخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وادخل فيها المجرور كما يدخل على المنصرف ، ولا يكون ذلك في الافعال ، وأمنوا التنوين .
وقال في « ج ٢ ص ١٣ » : و « اعلم أن كل اسم لا ينصرف فان الجر يدخله اذا أضفته ، أو أدخلت عليه الالف واللام ، وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الاسماء » .

(٦) سورة الطلاق ، آية : ٦ .

(٧) هو : معمر بن المثنى أبوعبيدة التيمى ، من تميم قريش ، رهط أبى بكر الصديق رضى الله عنه أخذ عن يونس ، وأبى عمرو ، وهو أول من ألف في غريب الحديث . وأخذ عنه أبوعبيدة وأبوحاتم ، والمازنى ، والاشرم ،
قال ابن الانبارى : قال الجاحظ ، لم يكن في الارض خارجى ولا أجماعى أعلم بجميع العلوم من أبى عبيدة .
وذكرله ابن النديم مائة ونيفا من الكتب التى صنفها في مختلف الفنون ولد عام (١١٠ – وتوفي عام ١٠ – أو ١١ – أو ٨ – أو ٩ – ومائتين» .
انظر : « الفهرست ص ٥٣ – النزهة ص ١٠٤ – الانباه ج ٣ ص ٢٧٦ = البغيـة ج ٢ ص ٢٩٤ .

واحدها ذات ، والفارسي : وزنها (فعل) كهدى ، فالعين متحركة لا ساكنة ، لانقلال اللام ، وهي قياسا لا تنقلب الا مفتوحا ما قبلها ، فاللام كالعين في ذات انقلابا ، غير أن الالف محذوفة (١) مع الالف والتاء فوزنها فعات .

لا يقال : لو كانت على فعل لم تجمع في المذكر على أولوا ، لأنه حينئذ كمصطفون . لأنا نقول : أجرى مجرى الذوين ، لعدم تمكنه ، فكسروا مع الياء وضموا مع الواو ، ولما كسروا الواو في الذوين وحقها الفتح ، لأنه جمع ذوى ، وقد جاء في المتمكن كقوله :

ظعائن من بنى الحلاف تأوى
الى خرس نواطق كالفتينا (٢)

حملوا فيه الحركات بعضها على بعض ، قاله أثير الدين (٣) ، وقيل غير ذلك .

ـ و : في نصب ـ الجمع = : كائنا ، ـ بزيادة ألف وتاء = : فهو ظرف استقراري في محل نصب على الحال من الجمع معموله لنصب المقدر ، ولم يجعل لغوا متعلقا بنفس الجمع ، للزوم كون الباء اذ ذاك آلة ، فتضيع فائدة لفظ زيادة المحترز بها عن مثل أبيات وقضاة ، اذ يصدق على كل أنه جمع بألف وتاء ، لا بزيادة ألف وتاء ، لكون تاء أبيات أصلية ، وانقلاب ألف أصل ، وقد ألغى المصنف لفظ الزيادة في قول الخلاصة :

وما بتا وألف قد جمعا . . .

وكأنه فعل كما قال ابن هشام تقديرا للباء ، استعانة متعلقة بجمع ، مثلها في كتبت بالقلم ، أي وما أستعين على جمعه بألف وتاء فلا يرد نحو قضاة وأبيات اذ ليست آلة مستعانا بها على الجمع في شيء منهما ، وأما هنا فكأنه كما قال ابن الصائغ : قد يتوهم كونها معية لا استعانة ، فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام .

(قلت (٤) : وقد أوهم الدماميني (٥) على عادته أن توجيهي : صنيع المصنف هنا وفي الخلاصة بما ألقى عليك عن ابني هشام والصائغ مما ابتدعه وأعرق فيه جبينه تأملا وغوصا ، ولم يزد على أن أودعهما شرعه ( ) «٦»).

تنبيهان :

الأول : لم يتعرض المصنف لتأنيث /الواحد ولا سلامة نظمه ، اذ قد يكون لمذكر

---

(١) في «ج : محذوف مع ... الخ» .
(٢) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه : كسر ماقبل الياء في قوله : «كالفتينا» وهو متمكن .
(٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٤٦ - ٤٧» .
(٤) مابين القوسين ساقط من «ب ، ج ، د» .
(٥) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ١٨ و .» .
(٦) مابين القوسين كلمتان غير واضحتين .

كحسامات وحمامات ودريهمات وأشهر معلومات ، أو مؤنث كزينبات ، وقد لا يسلم نظمه كترات وغرفات وكسرات (١).

الثاني : أجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة تمسكا بما حكى الكسائي عن بعضهم : سمعت لغاتهم بفتح التاء وبقوله :

فلما جلاها بالايام تحيزت . ثباتا عليهـا ذلهـا واكتئابهـا (٢)

(والأيام الدخان «٣») والضمائر الثلاثة للنحل بالحاء المهملة والمراد : بيان حالها حين يؤخذ عسلها .

وسمع الرياشي (٤) : حفرت أراتهم بالفتح ، وحكى ابن سيدة (٥) : رأيت بناتاك به أيضا ، وقال أبو عمرو لبعضهم : كيف تقول : حفرت أراتك وكيف تقول أنت : أستأصل الله عرقاتهم فتحا أو كسرا فقال أبو عمرو : بالكسر ، والأعرابي بالفتح ، فقال أبو عمرو : لان جلدك يقول : أخطأت . قال ثعلب : وهي لغة لم تبلغ أبا عمرو والارأت جمع اراة ، وهي الحفرة يطبخ فيها (٦).

---

(١) قال الرضي في الكافية جـ ٢ ص ١٨٧ : ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء أحدهما : اسم جنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات .. وسفرجلات .. وثانيهما الجموع التي لا تكسر نحو : رجالات وصواحبات .

(٢) قائله أبوذؤيب الهذلي من قصيدة في وصف النحل والرحل المشتار لعسلها ، وروى : « اجتلاها» بدل « جلاها » و« تحيرت » وتميزت بدل « تحيزت » .
والمعنى : أن النحل لجأت الى خلا ياها ، فدخن عليها فخرجت وبرزت وهنا تحيزت وتضامنت جماعات يبدو عليها الذل والاكتئاب ، تمكن منها المشتار .
راجع : « شرح أشعار الهذليين جـ ١ ص ٥٣ – الخصائص جـ ٣ ص ٣٠٤ ، المحتسب جـ ١ ص ١١٨ – التصريح جـ ١ ص ٨٠ ، المنصف لابن جني جـ ١ ص ٢٦٢ ، أ ، ابن يعيش جـ ٥ ص ٤ » .

(٣) مابين القوسين ساقط من « ب ، جـ » .

(٤) هو : أبوالفضل عباس بن الفرح الرياشي .
قال ابن الانباري : كان مولى محمد بن سليمان الهاشمي أي سليمان بن علي بن عبدالله بن العباس ابن عبدالمطلب ، من أهل البصرة سمع من الاصمعي وأبي معمر وغيرهما ، قيل : كان يحفظ كتب الاصمعي وكتب ابي زيد كلها ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه . قال السيوطي : قتله الزنج بالبصرة بالاسياف ، وكان قائماً يصلي الضحى في مسجده سنة سبع وخمسين ومائتين ، ولم يدفن الا بعد موته بزمان .
انظر : « النزهة ص ١٩٩ – الانباه جـ ٢ ص ٣٦٧ – البغية جـ ٢ ص ٢٧ هدية العارفين جـ ١ ص ٤٣٦ – وفيات الاعيان جـ ٣ ص ٢٧ » .

(٥) هو : على بن أحمد ، وقيل : اسماعيل ، وقيل : محمد – أبوالحسن النحوي اللغوي المعروف بابن سيدة الضرير الاندلسي . وتكفيه دلالة على غزارة علمه ، وسعة أفقه كتابه « المحكم » الذي يقارب العشرين مجلداً .
قال السيوطي : كان حافظا لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو : واللغة ، والاشعار ، وأيام العرب ، وله كتاب المخصص وغيره . توفي عام (٤٥٨) .
انظر : الانباه جـ ٢ ص ٢٢٥ – البغية جـ ٢ ص ١٣٤ – هدية العارفين جـ ١ ص ٦٩١ – وفيات الاعيان جـ ٣ ص ٣٣٠ » .

(٦) انظر « الخصائص لابن جني « جـ ١ ص ٣٨٤ ، جـ ٣ ص ٣٠٤ » .

قال المازني : كان أبو عمرو يرد ذلك ويراه لحنا ، قال هشام : وانما ذلك في الناقص ، وأنكرت ذلك البصرية ، من حيث لا فرق عندهم بين الناقص والتام . وحكى الكوفية أيضا : انتزعت علقاتهم وعرقاتهم فتحا وكسرا ، فأما علقاتهم بجمع علقة لما يضر (١) به ، ويمتنع أيضا فيه عند البصرية الفتح ، وقال الاصمعي : عرقاتهم أصل مالهم .

فتلخص : أن البصرية على العكس وجوبا ، والكوفية على الوجهين ، فقيل : مطلقا ، وقيل : في الناقص .

وانما أعرب هذا الجمع بالكسرة حال النصب تشبيها لما جمع بالواو والنون فكما حمل نصب ذاك على الجر بالياء ، حمل نصب هذا على الجر بالكسرة ، لما تقرر أن الفروع تحمل على الاصول ، وأصل هذا الجمع للمؤنث ، السالم ، كما أن أصل ذاك للمذكر السالم .

وزعم ابن كيسان : أن الداعي للتفرقة بين جمع السلامة من المؤنث وبين ما يضاهيه لفظا مما ليس جمع سلامة كأبيات وأموات .

وزعم الاخفش والزجاج : أن حركته حالة النصب كحركة ما لا ينصرف حالة الجر في أن كلا منهما بنائية ، ذاهبين الى اعراب هذين الصنفين من الأسماء في حالتين ، وبناؤهما في حال ، فما لا ينصرف معرب ، حالتى رفعه ونصبه ، ومبنى حالة جره ، وهذا الجمع معرب حالتى جره ورفعه ، ومبنى حالة نصبه .

ورد بأن ليس البناء الا لسبب من هاتيك الأسباب السالفة ، ولا سبب منها في هذين الضربين ، وأيضا ليس لنا ما يعرب في حالتين أو حالة ، ويبنى في حالة أو حالتين ، وقياسهما اياهما على أمسى أنها تعرب تارة وتبنى أخرى فاسد لعدم بنائها الا حال تضمنها معنى الحرف ، وهو من موجبات البناء ، وحيث لا تضمن تعرب ، وذلك مفقود في النوعين بدليل اعرابها اتفاقا اذا كانت نكرة أو مضافة أو معرفة باللام .

ــ وان سمى به = : أى الجمع بزيادة ألف وتاء فتنوب ، ــ كذلك = : فيه الكسرة على الفتحة حالة النصب ، وان زال منه معنى الجمعية بصيرورته علماء ، كما فعل ذلك بجمع المذكر السالم ، مسمى به ، وأما رفعه وجره فعلى الاصل بالضمة والكسرة ./

ــ والأعرف حينئذ = : أى اذ أعرب هذا الاعراب أو اذ نصبه بالكسرة ، كما بالأول قرر اللماميني (٢) ، وبالثاني قرر البهاء بن عقيل (٣) ، وكلاهما بمعنى ان

---

(١) في « ج » : لما يضرب ... الخ .
(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٨ ظ .
(٣) في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٦ ظ .

اختلفا تعبيرا. والاظهر تقديره كما صنع (١) أثير الدين (٢) : اذ سمى به ، وخبر الاعرف ، — بقاء تنوينه = : نحو : « فاذا افضتم من عرفات » (٣) ومقابله ، أى الأعرف حذف التنوين منصوبا بالكسرة .

قال المصنف (٤) : ومن العرب من يكتفى بعد التسمية بتقابل الكسرة للياء ، مسقطا للتنوين ، فيقول : هذه عرفات ، ورأيت عرفات ومررت بعرفات .

— وقد يجعل كأرطاة علما = : أى فيعرب كغير المنصرف ، وهو قسيم قوله : فكذلك .

فتحصل في نحو هندات مسمى به لغات ثلاث : احداهما استصحاب حال ما قبل التسمية من الاعراب بالكسرة .

الثانية : كذلك ولكن بحذف التنوين ، وأنكرها (٥) الكوفية .

الثالثة : جعله كأرطاة علما فيمنع للعلمية والتأنيث ، وأنكرها البصرية وأجازها / الكوفية تمسكا بقول امرىء القيس ويروى بالاوجه الثلاثة :

تنورتهـــا من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عال (٦)

وفي شرح الدماميني (٧) : على أن في التمثيل بأذرعات وعرفات نظر ، اذ لا واحد لكل منهما ، لفقد « عرفة » و « أذرعة » . قال الفراء : لا واحد لعرفـــات يصحح جمعه ، وقول الناس : عرفة شبيه بمولد ، وليس بعربى محض كذا في

---

(١) في « ج : كما قرر أثير الدين ... الخ » .
(٢) في شرحه على التسهيل ج ١ و٤٨ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١٩٨ .
(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٥ نقل بتصرف .
(٥) في « ج : وأنكر الكوفية ... الخ » .
(٦) هذا البيت من قصيدة امرىء القيس المشهورة والتى مطلعها :
ألا عم صباحا أيها الطلل البالى .... البيت
استشهد بالبيت سيبويه على تنوين « أذرعات » وقال : ومن العرب من لا ينون « أذرعات » .
واستشهد به المبرد على حذف تنوين « أذرعات » وقال في مكان ثان : لان أذرعات أسم موضع بعينه ، والاجود مابدأنا به من إثبات التنوين في « أذرعات » ونحوها .
ونقل عن ابن جنى أنه قال : من العرب من يمنع صرف « أذرعات » فيجرها بالفتحة دون تنوين .
وقوله : « تنورتها » قال الاعلم في شرح الديوان : أى أمتثلت نارها وتوهمتها ، ولم يرد نظر العين ، لان أذرعات من حدود الشام ، ويثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبينهما مسافة بعيدة ، وقد بين ذلك بقوله : أدنى دارها نظر عال ، أى مرتفع بعيد .
راجع : الكتاب ج ٢ ص ١٨ — المقتضب ج ٣ ص ٣٣٣ ، ج ٤ ص ٣٨ — معاهد التنصيص ج ١ ص ٢٥٨ — معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠ — ديوانه ص ١٠٦ الخزانة ج ١ ص ٢٦ — العينى ج ١ ص ١٩٦ — ابن يعيش ج ١ ص ٤٧ ، وج ٩ ص ٣٤ — التصريح ج ١ ص ٨٣ — الدرر ج ١ ص ٥ » .
(٧) « ج ١ ص ١٨ ظ » .

الصحاح (١) : وهو عجيب ، فقد ثبت في الحديث : « الحج عرفة » (٢) وعلى تسليم توليده ، فمدلول عرفة وعرفات واحد / ، وليس ثم أماكن متعددة كل منها عرفة ، جمعت على عرفات .

قلت : فقد تدافع كلامه بالتنظير أولا في التمثيل والتصحيح له ثانيا ، ثم فيه فقدان : تسليمه أن لا واحد لأذرعات ، وهو خلاف ما في تهذيب الأسماء واللغات (٣) عن أبي الفتح : أن النسبة اليها أذرعي بالفتح ، وهي جمع أذرعـــة في لغة من ذكر.

ودعواه (٤) اتحاد مدلولي عرفة وعرفات وأن ليس ثم أماكن متعددة يدعى كل منها عرفة جمعت على عرفات ، لنص جماعة من أئمة العربية ، والتفسير على تباين — مدلولهما بأن كلا من هاتيك المواقف المشرفة عرفة ، والجمع عرفات فقد تغايرا افرادا أو جمعا .

قال أصحابنا المغاربة : والذي صحت به الرواية واقتضاه القياس ما عليه البصرية ، لبقاء تاء ما سمي به من هذا الضرب على حكمها من عدم استحالتيها في الوقف هاء ، لاكتاء فاطمة ، وحينئذ يجب كسرها نصبا وجرا ، وعليه فدعوى المصنف : ان اعراب ما لا ينصرف لغة خلاف ما عليه البصرية مع أنه لا دليل للكوفية في ذلك من سماع ، ولا ورد عنهم في ذلك شيء ، وانما قالوه (٥) قياسا على فاطمة ، لما اجتمع فيه من العلمية والتأنيث قاله أثير الدين (٦).

قلت : وقد صحح (٧) غيره أن لهم في ذلك مستندا من سماع كرواية البيت بالاوجه الثلاثة ، كما صرح به ابن هشام (٨) وغيره من حفاظ الأئمة ومحققيهم ، ومن حفظ على من لم يحفظ حجة ، وشهادة النفي غير مقبولة . وخص بعض السماع عن الكوفية بالضرورات ، وبعض عن البصرية ترك التنوين والجر بالكسرة بها أيضا.

---

(١) « جـ ٢ ص ٤٦ » .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه « جـ ٢ ص ١٠٠٣ » كتاب المناسك ، باب من أتى عرفه قبل الفجر ليلة جمع ، من حديث عبدالرحمن بن يعمر . وأخرجه الدارمي في سننه « جـ ٢ ص ٥٩ » كتاب المناسك ، باب بما يتم الحج ، من حديث عبدالرحمن أيضاً .

(٣) « جـ ١ ص ١١٠ » وعبارته : « قال أبوالفتح الهمداني في اشتقاق البلدان : أذرعات جمع « أذرعة » جمع « ذراع » في لغة من ذكر ، قال : وكأنها سميت بذلك ، لانها كانت صغيرة متقاربة الاقطار ، متدانية البيوت ، ثم أدنى بعضها شيئا فشيئا ، ليصح خروجهم من الواحد الى الجمع ، ثم جمع الجمع .

(٤) أي الدماميني .

(٥) في « حـ : قاله ... الخ » .

(٦) في شرحه للتسهيل جـ ١ و ٤٨ .

(٧) في « جـ : وصح غيره ... الخ » .

(٨) قال ابن هشام في التوضيح جـ ١ ص ٨٣ : ورووا بالاوجه الثلاثة قوله تنورتها من اذرعات ... البيت .

قال أثير الدين (١) : وكل ذلك بخلاف قول المصنف: أما الفتح حالة الجر فجعله لغة ، ولم يذكر منعه عن البصرية ، وناهيك من مذهبهم وقد جهله ، وأما حذف التنوين مطلقا والجر بالكسرة فزعم أنه لغة ، وانما خص هؤلاء البصرية أيضا بالضرائر.

وهنا انتهى القول في نيابة حركة عن حركة ، ثم أخذ في نيابة الحرف عن الحركة موثرا تقديم الأسماء الستة لاستيعابها الأحرف الثلاثة فقال :

ـ وتنوب الواو عن الضمة = : كجاء أخوك ، ـ والالف عن الفتحة = : كرأيت أخاك ، ـ والياء عن الكسرة = : كمررت بأخيك ، وفاقا لقطرب والزيادى (٢) والزجاجى (٣) من البصرية ، وهشام في أحد قولية من الكوفية .

ـ فيما أضيف الى غير ياء المتكلم = : كالأمثلة ، فشمل الظاهر والمضمر غير الياء ، وأما المضاف اليها ، والمجرد عن الاضافة فلا نيابة فيه ، كقام أخي ورأيت أخي ومررت بأخي .

وزاد غيره شرطين : أن تكون مكبرة ، فان صغرت أعربت ، ومفردة ، أى غير مثناة ولا مجموعة ، لاعرابها اذ ذاك اعراب المثنى والمجموع .

والعذر (٤) للمصنف أنه علق الحكم على لفظ أب وأخوانه ، لقوله : من أ ب وأخ وحم = : فاذا صغر أو ثنى أو جمع فليس عين اللفظ المعلق عليه الحكم.

قال أثير الدين (٥) : وعبارة أصحابنا : ما دامت مكبرة مفردة مضافة لغير اليـــاء .

ولا خلاف بين البصرية أن وزن كل من الثلاثة « فعل » بالفتح ، بدليل أبوان واخوان وأبا وأخا بالقصر. قال :

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) هو : أبواسحاق ابراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبدالرحمن ابن زياد بن أبيه . قال القفطي وغيره : قرأ كتاب سيبويه ، ولم يتمه ، وقرأ على الاصمعى . قال ابن النديم وله من الكتب : كتاب شرح كتاب سيبويه كتاب الامثال ، كتاب النقط والشكل ، كتاب الاخبار ، كتاب السحاب والرياح والامطار. توفي عام (٢٤٩) . انظر : الفهرست ص ٥٨ ـ النزهة ص ٢٠٥ ـ الانباه ـ ج ١ ص ١٦٦ ـ البغية ج ١ ص ٤١٤ .

(٣) هو : عبدالرحمن بن اسحاق ابوالقاسم الزجاجى .
قال ابن الانبارى : فانه من أفاضل أهل النحو ، أخذ عن أبى أسحاق الزجاج ، وابى بكر ابن سليمان الاخفش ، وألف كتبا حسنة ، منها كتاب الجمل ، وكتاب الايضاح ، وشرح خطبة ادب الكاتب ، وهو من طبقة السيرافي وأبى على الفارسى . توفي عام (٣٣٧) . أنظر الانباه : (ج ٢ ص ١٦٠ ـ النزهة ص ٣٠٦ ـ البغية ج ٢ ص ٧٧ ـ مقـدمة الايضاح ص ١) .

(٤) أى أن المصنف اكتفى بالتمثيل عن ذكر بقية الشروط فكأنه شرطها .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و٤٩ .

تقول ابنتي لما رأتني شاحبا * كأنك فينا يا أبـــات غريب (١)

ولجمعهن على أفعال كأقفال وأرجاء ، نحو آباء وآخاء وأحماء ، وزعم الكسائي والفراء أن وزنها « فعل » / بالتسكين تمسكا بقوله :

لأخوين كنـــا خير أخوين شيمة * وأنفعه في حاجة لي أريدها (٢)

وقال شاعر طائي :

ما المرء أخوك ان لم تكفه وزرا * عند الكريهة معوانا على النـــوب (٣)

ورد بقلة ذلك ، قال الفراء : وانما أعرب الأب والأخ من مكانين ، دون غد ويد ودم ، مع حذف اللام في كل منهما ، لأن في أوليهما ألفاً ، والعرب قد تترك الهمزة منهما ، فلما اعتورهما ذهاب الواو من آخرهما ، والهمزة من أولهما ، كرهوا بناء الاسم على حرف فذهبوا مذهب ذو وذى وفو وفي .

ورد بوجوده (٤) من مكانين أيضا على زعمه في حم وهن ، وليس أولهما همزة ثم دعواه إياه من مكانين واضحة الفساد لما سيأتي ان شاء الله تعالى .

والحم أبو زوج المرأة أو أحد أقاربه ، وربما أطلق على أقارب الزوجة ، وفي الصحاح (٥) : حماة المرأة أم زوجها ، لا لغة فيها غيرها ، وكل شيء من قبـــل الزوج ، مثل الأب والأخ ، فهم الاحماء ، واحدهم حمى كفتى ، وفيه لغات أخر.

وقال المصنف في شرح العمدة : الحم واحد الاحماء ، وهم أقارب الزوج كأبيه وعمه وأخيه ، فلا يضاف في المشهور الا الى امرأة ، ولا ماتها ووات .

---

(١) نسبه أبوزيد في نوادره لابن أبي الجدرجان ، وفي الخصائص لابن جني وانشد أبوعل عن أبي الحسن تقول ابنتي ... البيت . قال فهذا تأنيث «أبا» واذا كان كذلك جاز جوازاً حسنا أن يكون قولهم لا أبا لك «أبا» منه أسم مقصور ، كما كان كذلك في « أخالك » .. الخ .وفي التصريح : « وربما قيل : يا أبات ، وعليه قوله : كأنك فينا يا أبات غريب ، فقيل : أراد : يا أبت ، ثم أشبع ، وقيل أراد : يا ابتا ، ثم قلب ، وقيل أراد : يا أبا على لغة القصر ، ثم قدر لحاق ، الياء بدل منها التاء راجع : « النوادر ص ٢٣٩ – الخصائص ج ١ ص ٣٣٩ التصريح ج ١ ص ١٧٨ – العيني ج ٤ ص ٢٥٣ – الدررج ٢ ص ٢١٥ – اللسان مادة «أبى»).

(٢) قائله : خليج الاعيوى ، كما جاء في اللسان مادة « أخا» ج ١٨ ص ٢٠ اذ قال : والاخا : مقصور ، والاخو لغتان فيه حكاهما ابن الاعرابي ، وانشد لخليج الاعيوى : الاخوين كانا ... وأسرعه في حاجة ... البيت .

(٣) قال الشنقيطى في الدرر اللوامع : استشهد به على أن « الأخ » فيه لغة على وزن « دلو» وهى لغة ذكرها كراع ، واستشهد عليها بالبيت ... وقال : لم أقف على قائل هذا البيت . راجع : الهمع ج ١ ص ٣٩ – الدرر ج ١ ص ١٢

(٤) في « ج : بوجوه ... الخ » .

(٥) « ج ٢ ص ٤٦٥ » .

ـ غير مماثل قروا = : (١) بنصب غير على الحالية من (حم) لأنه علم مسماه لفظ (حم) في مثل جاء حم ، وقروا على المفعولية لمماثل ، وهو بقاف مفتوحة فراء ساكنة فواو مثل دلو ، يطلق على قدح من خشب ، وعلى ميلغ الكلب ومعانى أخر .

ـ وقرءا = : بقاف مفتوحة فراء ساكنة فهمزة للوقف والحيض والطهر ، ـ وخطأ = : بفتح المعجمة والطاء المهملة والهمزة ضد الصواب ، ـ و = : من ـ ـ فم = : عطفا على أب أو حم ، ادراجا له فيما أضيف الى غير ياء المتكلم فيشمل الظاهر والمضمر غير الياء ، نحو : هذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، ونظرت الى في زيد ، وهذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت اليه فيه ، ـ بلا ميم = : أما بها فلا نيابة أصلا ، ووزنه عند الخليل وسيبويه « فعل » كسوط وأسواط ، والفراء « فعل » كقفل ، بدليل فوك ، ويدل للأول قولهم حالة التعويض : فم فتح على الافصح ـ وفي ذى = : عطفا على مجرور (في) من قوله : فيما أضيف الى غير ياء المتكلم ، لا على مجـــرور (من) كذا أعربه المصنف (٢) وأثير الدين (٣) وابنا قاسم (٤) وعقيل (٥) ، وفيه تجوز ، والتحرير أنه عطف على كل من الجار والمجرور ، وانما فعل ذلك ، لعـــدم اضافته الى ضمير أصلا ، لا ياء أو غيرها (٦) ، خلافا للمبرد (٧).

وفي البديع : لم يرد مضافا الى المضمر الا مجموعا ، وربما ورد مجموعا غير مضاف كقوله :

فلا أعنى بذلك أسفليهـــم * ولكنى أريد به الذوينـــا (٨)

ومن أجاز ذلك قال في الاضافة الى الياء : ذوى كقولهم : في ، فهـــو كبقية

---

(١) قال الاثير في المرجع السابق : وقوله : غير مماثل ، هذا قيد في « حم » خاصة ، فاذا ماثل شيئا من موازنه كان اعرابه بالحركات الظاهرة كاعرابه . وقال ابن مالك في شرحه : ج ١ ص ٤٦ : وأشير بعدم مماثلة قروا وقرءا وخطأ الى ثلاث لغات يكون فيها معربا بالحركات في حال افراده واضافته فيقال : هذا حمو وحموك ، وحم وحموك ، وحمأ وحموك ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٧ .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٠ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٦ .

(٥) في : «كتاب المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٦ ظ .

(٦) قال الشيخ عبادة العدوى في حاشيته في الشذور « ج ١ ص ٦٩ » : قال المؤلف : ولا يحتاج الى شرح الاضافة في « ذو » ولا في « الفم » بلا ميم لانهما لا تكونان الا مضافين ...ولا حاجة لقولنا : لغير الياء في « ذو » لانها لا تضاف الى الياء ، بل ولا للغير أصلا ... الخ .

(٧) قال المبرد في المقتضب ج ٣ ص ١٢٠ « : » فان اخبرت عن «المال» لم يجز في اللفظ ، لان قولك « ذو » لا يضاف الى المضمر ، تقول : هذا ذومال .

(٨) قائله : الكميت بن زيد الاسدى من قصيدة هجا بها أهل اليمن تعصبا لمضر ، والشاهد في قوله : « الذوينا » حيث جمع « ذو » جمع سلامة ولم يضفه . راجع : « الكتاب ج ٢ ص ٤٣ ـ الخزانة ج ١ ص ٦٧ ، ج ٢ ص ٣٨٤ ، ج ٣ ص ٤١١ ، الدرر ج ٢ ص ٦٢ ـ ديوانه ج ٢ ص ١٠٩ » .

أخواته من هذه الاسماء في اشتراط اضافته الى غير ياء المتكلم معربا هذا ـ الاعراب، كما استوفينا ذلك في باب الاضافة.

ـ بمعنى صاحب = : احترازا من ذى المشار بها الى مؤنث.

وفي شرح الدماميني (١) قلت : ولا وجه لهذا الاحتراز ، لكونه يتكلم في المعربـــات.

قلت : وذلك غير مانع من ذهاب الوهم اليها ، كما نبه عليه المصنف (٢) ، لما يقتضيه اشتراك اللفظ من الابهام المذهل عما الكلام فيه.

ثم هذه عبارة أكثر المحققين كابن هشام في الشذوذ (٣) وغيره ، اذ لو أطلقوا اعتمادا على المقام لم يدفع ذلك عنهم ايرادها كالطائية.

أو قيدوها بالمعرفة كما صنع « المصنف » (٤) في الكافية والعمدة ، واستجاده ابن هشام (٥) : بأن الاحتراز انما هو عن (ذى) الطائية اذا بنيت . فأما المعربة فجارية مجرى الصاحبية ، فكان التقييد بمعنى صاحب يخرجها ، والقصد دخولها ، لتوهم اعراب الطائية بالاحرف الثلاثة مطلقا ، ولم يسمع فيها الا مجرورة كما صرح به أبو الفتح ، ووزنه عند سيبويه « فعل » بفتحتين ، حذفت لامه ، بدليل « ذواتى» في التثنيـــة باعادة اللام ، كما قالـــوا : أبوان / في تثنيـــة (أب) كائـــنا عنده من باب طويت ، وبه قال الاخفش محتجا بذلك.

قال أبوا علي والفتح : ولا يلزم لأنه (٦) لما استمر تحريك العين محذوف اللام لم يعتبر ردها لعروضه (٧) ، فتركوها محركة كما قالوا : دموى « وقد » (٨) قال الشـــاعر :

يديـــان بيضاوان عند محلم (٩) * . . . .

وفي شرح الدماميني (١٠) : ووزنه « فعل » بفتح الفاء والعين، بدليل ذوا مال، وفيه نظر.

---

(١) « ج ١ ص ١٩ و . » .
(٢) في المرجع السابق .
(٣) « ج ١ ص ٦٤ ، ٦٥ » حيث قال : الثالث ذو بمعنى صاحب ... وشرط الاول منها « وهو» ذو» أن يكون بمعنى صاحب ... الخ .
(٤) « المصنف » ساقطة من «ب » .
(٥) اذ قال في شذور الذهب ج ١ ص ٦٥ : «واذا لم تكن « ذو» بمعنى صاحب كانت بمعنى « الذى» وكانت مبنية ... وهى لغة طيء ... الخ .
(٦) في «ب : لانه كما استمر ... الخ » .
(٧) في « ج : لعروضها ... الخ » .
(٨) « قد » ساقطة من «ب » .
(٩) ســبق تحقيقه في ص ٢٧٤ .
(١٠) « ج ١ ص ١٩ و . » .

قلت : وهو بين الوجه واضحه (١) ، وان استدل به سيبويه ، اذ لو كان الأصل الفتح « على » (٢) مقتضى هذا الدليل (٣) لقالوا في الجمع : ذووا مال ، كما في مصطفون ، فكانت الالف تسقط لمكان واو الجمع ، ويفتح متلوها ، دلالة على المحذوف ، غير أن الدماميني رحمه الله على عادته قد أوهم أن ذلك من أنظاره ، وانما هو لاثير الدين وغيره ، غير أن في كلام الاثير تدافعا ، لاقراره ذلك فيما مر وانكاره هنا .

وزعم الخليل أن وزنه « فعل » باسكان العين ، واوى اللام من باب قوة ، فأصله ذو وفي شرح الدماميني (٤) : وفيه نظر .

قلت : وليته كشف عن وجهه ليقع النظر فيه ، وقد يكون ان باب قوة قليل وفيه نظر ، اذ لعل الخليل أنه لا يرى ، قلته ، كما اعتد به ابن كيسان فقال : والوزنان محتملان .

ثم قال الدماميني : واعلم أن اللام محذوفة في جميع تصاريف « ذو » الا في ذوات/جمع ذات .

قلت : وهو مدفوع بأنا لا نسلم عدم حذفها (٥) فيها أيضا ، كما (٦) يقتضيه تصريف الكلمة من استحالة عينها واوا ورد لامها رجوعا الى الأصل بالجمعية ، كما هو الأصل (٧) في الجموع ترد الأشياء / الى أصولها ، ثم لما تحركت اللام منفتحا متلوها عادت ألفا فاجتمع ألفان : لام الكلمة والمجتلبة للجمع ، فحذفت الاولى ايثارا لبقاء الثانية ، رعيا لما دلت غليه ، وجيء بها (٨) من أجله ، وهو الجمعية المتقومة بها .

ثم قال (٩) : وعن بعضهم : أصل ذات ذوات كنواة ، لقولهم في المثنى ذواتا ، فحذفت العين ، لكثرة الاستعمال .

قلت : لا نسلم ذلك الاصل ، ولا المحذوف العين ، بل اللام ، لكونها طرفا ، والاطرف مواقع التغييرات ، كالمحذوف والاعلالات ، وقياسا على ما يقابلها من المفرد المذكر ، وهو « ذو » المطبق على حذف اللام منه .

---

(١) في « ج : واضح : وان ... الخ .» .
(٢) « على » ساقطة من « ج » .
(٣) في « ج : قالوا باسقاط اللام » .
(٤) في المرجع السابق .
(٥) في « ج : عدم حذفهما ... الخ » .
(٦) في « ج » : كما لا يقتضيه .
(٧) في « ج » : كما هو شأن الجموع ... الخ » .
(٨) في « ج : به من ... الخ » .
(٩) أى الدماميني في المرجع السابق .

وفي المقرب أن ذو يقتضي موصوفا ومضافا اليه نحو ذو مال ، ومؤنثه ذات مال ، هذا أصل هذه الكلمة ، ثم اقتطعوها عن مقتضاها « وأجروها » (١) مجرى الاسماء المستقلة ، فقالوا : ذات قديمة وذات محدثة ، ونسبوا اليها كما هي (٢) من غير تغيير . . . علامة التأنيث ، فقالوا الصفات الذاتية فاستعملوها بمعنى النفس والشيء هـ.

وسلمه الدماميني .

قلت : والذى أراه أن علامة هذه التصرفات مما استعملها المحدثون ، وليست من كلامهم ، فليس في شيء منها حجة كما نص على بعض ذلك صاحب درة الغواص في أوهام الخواص .

ــ والتزام نقص هن = : وهو ما يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك ، وفي الصحاح : وهى كناية بمعنى شيء ، هذا هنك أى شيئك ، وهما هنوان والجمع هنون .

ــ أعرف من الحاقه بهن = : أى الأسماء المذكورة اعرابا بالحروف ، وقد أنكره الفراء فقال : وأما ما لم يتم في حال فدم وهن وهنة ، اذ لم تجد له في الواحد تماما ، ومن ثم لم يعده قوم منها ، وقد اثبتها سيبويه فيها فقال : (٣) ومن العرب من يقول : هنوك (٤) وهناك ، ومررت بهنيك فيجريه مجرى الأب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وفي الحديث : « من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه ولا تكنوا » (٥) وعن أمير المؤمنين على رضى الله عنه : « من يطل هن أبيه ينتطق به وقال :

رحت وفي رجليك ما فيهما * وقد بداهنـــك من المئزر (٦)

أراد هنك ، فأسكنه إسكان عضد .

ــ وقد تشدد نونه = : أى هو كقوله :

---

(١) « وأجروها » ساقطة من « ج » .
(٢) في « ج : كما مر من ... الخ » .
(٣) في « الكتاب ج ٢ ص ٨٠ » .
(٤) في « ج » : يقول : هناك وهناك ، ومررت بهنيك ... الخ » .
(٥) أخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٥ ص ١٣٦ » من حديث أبى بن كعب .
(٦) قائله الاقيشر الاسدى ، واسمه : المغير بن عبدالله ، قال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت ثالث أبيات للاقيشر الاسدى ، قال صاحب الاغانى وغيره سكر الاقيشر يوما فسقط ، فبدت عورته ، وامرأته تنظر اليه ، فضحكت منه ، وأقبلت عليه تلومه وتقول له : أما تستحى ياشيخ من أن تبلغ بنفسك هذه الحالة ، فرفع رأسه ، وأنشد تلك الابيات .
وقال ابن جنى في الخصائص : ومما أسكنوا فيه الحرف اسكانا صريحا ما أنشده ــ أى سيبويه ــ من قوله : رحت وفي رجليك ... البيت ، بسكون النون البتة من « هنك » . راجع : الكتاب ج ٢ ص ٢٩٧ ــ الخصائص ج ١ ص ٧٤ ــ ، ج ٣ ص ٩٥ ــ المحتسب ج ١ ص ١١٠ ــ أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٧ ــ الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ــ العينى ج ٤ ص ٥١٦ » .

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة
وهني جاذ بين لهزمتي هن (١)

كنى بهن المشددة عن ذكره ، وجاذ بجيم وذال معجمة أى منتصب ، ويقال جذا وأجذ اذا انتصب قائما . واللهزمتان بكسر اللام والزاى عظمان ناثبان في اللحيين تحت الاذنين كذا في الصحاح ، غير أن الشاعر استعملهما في جانبى الفرج على جهة الاستعارة ، وقد عد الجواليقى (٢) التشديد من لحن العامة .

قلت : وقد حكى الاندلسى قصره ، قال ابن هشام (٣) : ولم أقف عليه لغيره .

ـ وفاء أخ وباء أب = : حكاها الازهرى (٤) اللغوى لغة ذاكرا أنه يقال : استابيت فلانا ، أى أخذته أبا ، وفي الكشاف (٥) في سورة عبس (٦) : والأب المرعى لأنه يؤب أى يؤم وينتج ، والأب والأم أخوان قال :

(٧) جذمنا قيس ونجد دارنا ٭ ولنا الأب به والمكرع (٨)

(١) نسبه ابن مالك في شرحه للتسهيل لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وليس في ديوانه . وسكت الشنقيطى عن نسبته ، وعده صاحب معجم شواهد العربية مجهول القائل . ورواية ابن مالك والشنقيطى لقافية البيت : « هند » بدل هن . والشاهد في قوله : « هنى » بتشديد النون .
راجع : شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٤٨ – الهمع ج ١ ص ٣٩ – الدرر ج ١ ص ١١ – اللسان ج ٢٠ ص ٢٤٤ » .

(٢) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الحسن بن الخضر الجواليقى ابومنصور ابن أبى طاهر ، قال القفطى : إمام في اللغة والنحو والادب وهو من مفاخر بغداد ، أخذ الادب على أبى زكريا ابن الخطيب التبريزى .
وقال ابن الانبارى : ألف كتبا حسنة ، منها : شرح أدب الكاتب ، ومنها المعرب، والتكملة فيما تلحن فيه العامة ، الى غير ذلك . ولد عام (٤٦٦ وتوفي عام ٥٣٩) . انظر : « النزهة ص ١٧٧ – الانباه ج ٣ ص ٣٣٥ – البغية ج ٢ ص ٣٠٨ – هدية العارفين ج ٢ ص ٤٨٣ » .

(٣) ونقل الشيخ يسين في حاشيته على التصريح ج ١ ص ١٦٤ اذ قال : ولم يذكر فيه القصر ، وقال المصنف – أى ابن هشام في شرح الشواهد – مسألة في « لهن » مضافا لغير الياء : اللغات الثلاثة ، واغربها القصر ، ولم أر من حكاه غير أبى البقاء في اللباب والاندلسى في شرح المفصل ولم يذكرا له شاهدا ، ولا دليل في قولهم : هنوان ، لانه قد يكون على لغة من يستعمله بالاحرف الثلاثة .

(٤) انظر التهذيب ج ١٥ ص ٦٠١ . والازهرى هو : أبومنصور محمد بن أحمد بن طلحة ابن نوح بن الأزهرى الهروى اللغوى الشافعى . امام عالم باللغة العربية ، أخذ عن محمد بن جعفر المنذرى ، وأخذ عنه أبوعبيد الهروى صاحب الغريبين ويكفيه شرفا وعلما تصنيف كتابه المشهور « تهذيب اللغة » وله غيره . توفي رحمة الله عام (٣٧٦) وقيل غير ذلك .
انظر : « النزهة ص ٣٢٣ – الانباه ج ٤ ص ١٧١ – البغية ج ١ ص ١٩ – وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٣٤ » .

(٥) « ج ٤ ص ٢٢٠ » .

(٦) وهو قوله تعالى : « وفاكهة وأبا » آية : ٣١ .

(٧) في « ج : خدما قيس ... الخ » .

(٨) لم ينسبه الزمخشرى ولا شارح شواهده ، ولم اعرف قائله : « جذمنا » أى اصلنا ، وجذم القوم أصلهم ، و« المكرع » : أى المنهل ، يقال كرع الماء ، أى تناوله بفيه ، والمعنى أن أصل الشاعر من قبيلة قيس ، ومرعاه ومنهله نجد .
راجع : « الكشاف ج ٤ ص ٢٢٠ ، ٤٥٥ » .

وفي شرح (١) الدماميني : فلعل من سمى الأب أبا بالتشديد مراع فيه من المعنى ما روعى في اسم المرعى ، كما أن من مسمى الوالدة أما كونها تؤم أى تقصد

قلت : وهو ضعيف اذ قصاراه أنه شبهة الاشتقاق لا اشتقاق محض ، وهو مما يؤنس لا مما يعتمد ، وتبنى عليه الأقيسة ، فلا يحسن الجنوح اليه .

ـ وقد يقال أخو = : نحو ما أنشده الفراء (٢) دليلا على أنه (فعل) بالاسكان.

ـ وقد يقصر حم وهما = : أى أب وأخ فيقال : أباك وأخاك وحماك وأخا وأبا وحما رفعا ونصبا وجرا كعصى ، وهو الأصل من حيث وزنها (فعل) غير أن قصر (حم) مشهور نص عليه أصحابنا المغاربة ، ومن ثم قدمه ، ومنه قيل للمـــرأة : حماة ، وحكاه ابو عبيد عن الاصمعى ، وأما قصر (أب) فحكاه الفراء وأنشد :

ان أباها وأبـــا أباهـــا * قد بلغا في المجـــد غايتـــاها (٣)

وأنكر قصر أخ ، لكنه أجازه هشام عن معاوية بما رواه من قول أبى حنش حين قال له خاله ـ وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون اخوته ـ : هل لك في غار فيه ضباء؟ لعلنا نصيب منها ، فانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم قال له : ضربا أبا حنش ، فقال بعضهم ان أبا حنش لبطل ، فقال أبو حنش : « مكره أخاك لا بطل (٤) ، فصار مثلا يضرب به لمن يحمل على من ليس من شأنه ، وقيل : قائله عمرو بن العاص حين عزم عليه معاوية في الخروج الى مبارزة على رضى الله عنه ، فلما التقيا قال ذلك عمرو استعطافا ، فأعرض عنه ، وأنشد المصنف :

أخاك الذى ان تدعه لملمة * يجبك لما تبغى ويكفيك (٥) من يبغى (٦)

وان تجفه يوما فليس مكافيـــا * فيطمع ذو التزوير والوشى أن يصغى

قيل : ولا دليل فيه ، لاحتمال نصبه بتقدير الزم .

---

(١) « ج ١ ص ١٩ و . » .

(٢) فيما سبق ص ٢٩٤

(٣) قائله : أبوالنجم الفضل بن قدامة ، وقيل رؤبة بن العجاج ، قال ابن عصفور في المقرب : ومن العرب من يستعمل التثنية بالالف على كل حال . ومن ذلك قوله : ان اباها وأبا ... الخ وهذا الشاهد كثير الدوران في كتب النحو . راجع : « المقرب ج ٢ ص ٤٧ ـ العينى ج ١ ص ١٣٣ ـ الخزانة ج ٣ ص ٣٣٧ ـ ابن يعيش ج ١ ص ٥١ ، ج ٣ ص ١٢٩ ـ الدرر ج ١ ص ١٢ » .

(٤) وانظر : « مجمع الامثال ج ٢ ص ٢١٨ » .

(٥) في « ج : ويكفيك ... الخ » .

(٦) هذين البيتين لم اعرف قائلهما ، وقد ذكرهما ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٩ ، والشاهد في قوله : « أخاك » حيث كان مقصوراً .

قلت : وبهذا (١) يتبين سقوط قول الدماميني (٢) : لكن قصر (حم) أشهر لقلة قصر أخويه ، حتى زعم عدم كونه فيهما رأسا .

فالصواب أن يعبر بالمشهور ، لا بالاشهر ، كما صنعنا ،وهو أيضا صنيع المصنف(٣) وأثير الدين (٤) وغيرهما .

ـ أو يلزمها = : أي الكلم الثلاث من أب وأخ وحم ، ـ النقص = : أي حذف لاماتها ، وصيرورة ما قبلها آخرا تعتورها العوامل قال :

بأبه اقتدى عـــدي في الكرم • ومن يشابه أبه فمـــا ظـــلم (٥)

وفي شرح الدماميني (٦) قلت : ويحتمل أنه حذف الياء من الأول والألف من الثاني ضرورة ، فان نقله أحد من الأئمة لغة فذاك ، والا لم يثبت بالبيت قصر.

قلت : وهو قصور ، لانشاد حمزة / على ذلك قوله :

سوى أبك الأدنى وان محمـــدا

على كل عال يا ابن عـــم محمـــد (٧)

وحكاية الفراء : هذا أبك ، فدل أنه لغة ، لا ضرورة ، وحكى أيضا : هذا أخك وحمك ، وأبوزيد (٨) : هذا أخك.

---

(١) في « ج : وبهذا سقط قول الدماميني ... الخ » .
(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ١٩ ظ » وعبارته : « لكن قصر» حم » أشهر ولذا قدمه ، وأما قصر « أب » فحكاه الفراء ، وأنكر قصر « أخ » ، لكن هشام أجازه ، واستشهد عليه بما رواه من قولهم : مكره أخاك لا بطل .
(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٤٩ .
(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ و٥١ .
(٥) قائله : رؤبه بن العجاج في مدح عدي بن حاتم الطائي الصحابي الجليل رضى الله عنه ، والشاهد في قوله : « بأبه » و « يشابه أبه » حيث ورد – منقوصا والاعراب على الحرف الصحيح السابق للحرف المحذوف .
راجع : « العيني ج ص ١٢٩ – التصريح ج ١ ص ٦٤ – ملحقات ديوانه ص ١٨٢ .
(٦) « ج ١ ص ١٩ ظ » .
(٧) هذا البيت مذكور في مجالس ثعلب بدون نسبة ، وكذلك ذكره ابن جني في الخصائص قال : ومن قال : هذا أبك فتثنيته : أبان وأبوان ، وأنشد : سوى أبك ... البيت . ذكر ذلك رواية عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي . والشاهد : كون « أبك » لغة وليس ضرورة راجع : « مجالس ثعلب ص ٤٠٠ – الخصائص ج ١ ص ٣٣٩ – اللسان مادة « أبى » .
(٨) انظر : « النوادر ص ٥٨ » وعبارته : «وقال بعضهم : ولكن يقال : أب ، وأبان ، كقولك يد ويدان ، ودم ودمان ، فأراد الاثنين .
وأبو زيد هو : سعيد بن أوس بن ثابت أبوزيد الانصاري ، النحوي اللغوي قال ابن النديم : قال المبرد : كان ابوزيد عالما بالنحو ، ولم يكن مثل الخليل وسيبويه ... وكان ابوزيد أعلم من الاصمعي ، وأبي عبيدة بالنحو وكان يقال له : أبوزيد النحوي ، وقد ذكر له ابن النديم نيفا وعشرين مصنفا . توفي عام (٢٢٥) .
انظر الفهرست ص ٥٤ – النزهة ص ١٢٥ – الانباه ج ٢ ص ٣٠ – البغية ج ١ ص ٥٨٢ – هدية العارفين ج ١ ص ٣٨٧ – وفيات الاعيان ج ٢ ص ٣٧٨ .

وأنكرها البصرية لغة .

قال سيبويه (١) : النسب الى حم حموى ولا يجوز غيره ، ولو جاز هذا حمك جاز فيه حمى كما تقول في النسب الى يد (٢) يدى ويدوى.

فتحصل في أب مصاحبته الحروف مضافا ، فالقصر ، فالنقص ، فالتشديد وعلى ذلك ترتيبها فصاحة ، وفي أخ هذه الأوجه وكونه كدلو ، وفي حم مصاحبته الحروف فبناؤه على (فعل) بالواو ، فالقصر ، فالنقص ، فبناؤه على « فعل » بالهمزة ، ثم على « فعل » بها ، وعلى ذلك ترتيبه فصاحة ، نص على ذلك أثير الدين (٣) عن بعض أصحابنا المغاربة .

كنقص – يد ودم وربما قصرا = : وهو حكم ذكره استطرادا.

قال أثير الدين (٤) : من غلب عليه شيء استغرقه وليس من الضرورى ذكر ما شبه به هذا الكلم ، ولا هو من علم النحو ، وأنشد المصنف (٥) لقصر « يد » .

يارب ساريات مـــا توســـدا ٭ الا دراع العنس أو كف الـــيدا (٦)

والعنس بوزن فلس بعين مهملة ، فنون فسين مهملة ، الناقة الصلبة .

وفي شرح الدماميني (٧) ، قيل : ويحتمل أن « اليدا » في البيت تثنية – معربا بحركات مقدرة ، لغة الخثعم وغيرهم في عامة أحواله ، وحذفت النون ضرورة ، والتعسف فيه ضرورى .

قلت : وهو على قصوره يجعل قائله الامام أثير الدين (٨).

ليس (٩) بأشد تعسفا مما صنع هو في بيت نقص الأب ، ثم ليس في تخريج ما يخرج عن قوانين العربية ومشهور اللغات على أمثال تلك التخاريج وأشباه هاتيك

---

(١) انظر : « الكتاب ج ٢ ص ٨٠ » .
(٢) في « ج : الى يدى يدى ... الخ » .
(٣) في شرحه للتسهيل ج و ٥١ » .
(٤) في المرجع السابق .
(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٥٠ .
(٦) قال البغدادى في الخزانة : لم أقف على قائله ، ومثله قال الشنقيطى في الدرر اللوامع ، وقال : وهى لغة في « اليد » معروفة ، قال ابن برى : وجه ذلك أنه رد لام الكلمة اليها بضرورة الشعر كما رد الآخر لام اليه عند الضرورة . وفي اللسان : قال ابن سيدة : « لغة في » « اليد » جاء متمما على « فعل » عن أبى زيد ، وأنشد البيت . راجع : « الخزانة ج ٣ ص ٣٥٥ – ابن يعيش ج ٤ ص ١٥٢ – الدرر ج ١ ص ١٣ » .
(٧) « ج ١ ص ١٩ ظ » نقل بتصرف .
(٨) في شرحه ج ١ و ٥١ وعبارته : ويحتمل هذا البيت أن يكون اليدا تثنية على لغة من يثنى بالالف مطلقا وحذف النون على حد قولهم : بيضك ثنتا ، وبيضى مائتا ، فلا يكون فيه حجة ، فيحتاج في اثبات قصر اليد الى دليل آخر .
(٩) لعل الصواب : « وليس ... الخ » .

المحامل ما ينعى على فاعله .

وأما قصر (دم) فأنشد المصنف (١) استشهادا له :

غفلت ثم أتت تطلبــه • فاذا هى بعظام ودمــا (٢)

ــ أو ضعف دم = : بتشديد ميمه كقوله :

أهان دمك فرغــا بعد عزتــه • يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد (٣)

وقــوله :

والدم يجرى بينهم كالجدول (٤) • . .

ــ وقد يثلث فاء فم = : أى يعتوره كل من الحركات الثلاث .

ــ منقوصا = : حال من المضاف « اليه » (٥) ، لكون المضاف جزءه ، قال النحاس : حكى الكوفية في « فم » لغات لا يعرفها أكثر البصرية ، قال أبو عمــرو الشيباني : يقال : بالضم والكسر ، ووافقه الفراء في حكاية الكسر ، وحكى سيبويه (٦) في تثنيته فمان (٧) .

ــ أو مقصورا = : كعصى فيقال : (٨) في ، بالحركات الثلاث ، فتثنيته مقصورا كهو منقوصا ، فهى ست لغات. ولم يستظهر المصنف بشاهد الا على الفتح ، فقال أنشد الفراء :

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) ذكر هذا البيت مع بيتين آخرين في مجالس العلماء ، ونسب انشادها الى ثعلب ، ولم يسم قائلها . وقال الزجاجى : فالدم في موضع خفض عطف على العظام ، ولكنه جاء به على الاصل مقصوراً كما ترى . وقال : وكان الاصمعي يقول : انما الرواية : فاذا هى بعظام ودماء . ثم قصر الممدود . وقال : واعلم انه قد جاء عن الاعراب العرب أسماء نواقص بغير علة ، وقد ذكر بعض النحويين لها عللا غير مرضيه ، فنها : يد ودم وفم وأخ وأب ، وما أشبه ذلك ، وروايته : « ترشفه » بدل « تطلبه » . وقال الشنقيطى في الدرر : لم أقف على قائله . راجع : « مجالس العلماء ص ٣٢٦ – أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٣٤ – المنصف لابن جنى ج ٢ ص ١٤٨ – ابن يعيش ج ٥ ص ٨٤ الخزانة ج ٣ ص ٣٥٢ » .

(٣) البيت من شواهد السيوطى في الهمع ج ١ ص ٢٠ . وقال الشنقيطى في الدرر اللوامع ج ١ ص ١٢ لم اعثر على قائله . والشاهد فيه : تضعيف « ميم » و دم » .

(٤) قائله : تأبط شراً ، كذا في أمالى ابن الشجرى ، وصدره :

حيث التقت بكر وفهم كلها

وقال ابن الشجرى : قال بعض أهل اللغة من العرب : من يقول : الدم بالتشديد كما تلفظ به العامة ، وهى لغة رديئة . انظر الامالى ج ٢ ص ٣٤ » .

(٥) « اليه » ساقطة من « ج » .

(٦) في الكتاب ج ٢ ص ٨٣ .

(٧) في « ج » فوان .

(٨) في « ج : يقال : فى ... الخ بسقوط الفاء .

يا حبـــذا عينا سليم والفمـــا (١)

وحكى ابن الاعرابى (٢) في تثنيته فميان وفموان ، وأطلق فأفاد عدم اختصاص ذلك بالضرورات (٣) ، وعليه فقول الفرزدق :

هما نفثا في في من فمويهما • على النابح العـــاوى أشد رجام (٤)

فصيح لثبوت القصر وتثنيته . بقول ابن الاعرابى : قاله أثير الدين (٥).

قلت : والاجود التعبير بمستقيم بدل فصيح ضرورة عدم ثبوت الفصاحة ، لمجرد ثبوت القصر والتثنية بنقل ابن الاعرابى ، وقد أجاز أيضا ذلك سيبويه (٦)، وأما المبرد فتارة لحن الفرزدق لمجيئه بالميم مع الواو وهى بدل منها ، فالجمع بينهما خطأ ، واستصوبه أخرى ، بجعل الواو بدلا من الهاء ، لخفتها وخفائها (٧) .

وانما قال ذلك : اعتقادا أن الميم لا من بنية « الكلمة » (٨) ، ليس كذلك لثبوته لغة القصر مع الميم .

ـ أو يضعف = : فم حال كونه ، ـ مفتوح الفاء = : بتشديد ميمه ، كما يدل

---

(١) وعجزه : والجيد والنحر وثدى قد نما .
قال ابن جنى في الخصائص : على أن منها ـ أى باب حر ، رسه ، وفم ـ مالم يأت على أصله البتة ، وهو معرب ، وهو : حر ، وسه ، وفم .فأما قوله : يا حبذا عينا ... البيت . البيت . فانه على كل حال لم يأت على أصله والشاهد : قصر « فم » على أنه لغة . قال الشنقيطى في الدرر : لم أقف على قائل هذا الشعر . راجع : « الخصائص ج ١ ص ١٧٠ ـ جمهرة ابن دريد ج ٣ ص ٤٨٤ ـ الهمع ج ١ ص ٣٩ ـ الدرر ج ١ ص ١٣ » .
(٢) هو : أبوعبدالله محمد بن زياد الاعرابى . قال ابن النديم : قرأت بخط أبى عبدالله بن مقلة قال أبوالعباس ثعلب : شاهدت مجلس ابن الاعرابى وكان يحضره زهاء مائه انسان ، وكان يسأل ويقرأ عليه ، فيجيب من غير كتاب ، قال : ولزمته بضع عشرة سنة مارأيت بيده كتابا قط ، توفي عام (٢٨١) انظر : الفهرست ص ٦٩ ـ الانباه ج ٣ ص ١٢٨ ـ النزهة ص ١٥٠ ـ هدية العارفين ج ٢ ص ١٢ » .
(٣) في « ج : بالضرورة ... الخ » .
(٤) قال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت آخر قصيدة للفرزدق قالها آخر عمره تائبا الى الله عز وجل مما فرط منه من مهاجاته الناس ، وقذف المحصنات وذم فيها ابليس ، لاغوائه اياه في شبابه . وقد أختلف في توجيه هذا البيت ، فقد ادعى الاعلم الشنتمرى : لزوم الجمع بين العوض والمعوض عنه ، وهما الميم والواو ، وقال البغدادى : لا جمع ، ونقل كلام سيبويه دليلا على رأيه وأن الفرزدق لم يغلط خلاف ما ادعاه الشنتمرى ، وفي الموضوع كلام طويل يراجعه من أراد الزيادة . راجع : الكتاب ج ٢ ص ٨٣ ـ ٢٠٢ ، المقتضب ج ٣ ص ١٥٨ ـ المقرب ج ٢ ص ١٢٨ مجالس العلماء ص ٣٢٧ ـ الخصائص ج ١ ص ١٧٠ ، ج ٣ ص ١٤٧ ، ٢١١ المحتسب ج ٢ ص ٢٣٨ ـ الخزانة ج ٢ ص ٢٦٩ ـ ج ٣ ص ٣٤٦ ـ شواهد الشافية ج ٤ ص ١١٥ ـ الدرر ج ١ ص ٢٦ ـ ديوانه ص ٧٧١ » .
(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٢٦ .
(٦) انظر : « الكتاب ج ٢ ص ٨٣ » .
(٧) انظر : « المقتضب ج ٣ ص ١٥٨ » : نقل بالمعنى .
(٨) « كلمة » ساقطة من « ج » .

وعليه حكاية اللحيانى (١) عن بعضهم « أفمام » وهى لغة سابعة ، وأنشد يعقوب (٢) :

يا ليتها قد خرجت من فمه (٣)

قال ولو خفف جاز ، وأنشد بعضهم :

الدما ضممت عنـــدى ضمه ◦ كطعم شهـــد ريقـــه وفمه (٤)

أو = : حال كونه ، ــ مضمومها = : حكاه كراع فهى / ثامنة ، وحكى صاحب اليواقيت : الكسر مع التشديد فهى تاسعة ، وخالف في ذلك أبوالفتح فأحال أن التضعيف لغـــة .

وتلخص : أن لهذه الكلمة مواد أربعا (٥) : : فوه ، فم ، وفم ى ، وفم م ، وأولها الأصل كما زعم الأكثرون بدليل التصغير والتكسير والاشتقاق ، كفويه وأفواه (٦) ، وما فاه بكذا ، وفلان أفوه وتفوه (٧) ، ويدل للثانية فموان ، والثالثة فميان ، والرابعة أفمام .

ــ أو تتبع = : لما لم يسم فاعله مشاكلة لما قبله ، ــ فاؤه = : مخففا ، ــ حرف اعرابه = : نحو هذا فم ورأيت فما ، ونظرت الى فم ، فهى عاشرة .

---

(١) هو : على بن حازم ، وقيل : على بن المبارك ــ أبوالحسن اللحيانى . قال ابن الانبارى قال سلمة : كان اللحيانى احفظ الناس للنوادر عن الكسائى ، والفراء ، والاحمر ، له كتاب في النوادر أخذ عنه القاسم ابن سلام . وهو من الطبقة الثانية من اللغويين الكوفيين ، ولم يذكر أحد تاريخ ولادته . أو وفاته . انظر : النزهة ص ١٧٦ ــ الانباه ج ٢ ص ٢٥٥ ــ البغية ج ٢ ص ٨٥ ــ الفهرست ص ٤٨ » .

(٢) هو : أبو يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت ، قال ابن الانبارى : كان من أكابر أهل اللغة . أخذ عن أبى عمرو الشيبانى ، والفراء ، وابن الاعرابى واخذ عنه أبوسعيد السكرى ، وأبوعكرمة القضبى . وله مؤلفات كثيرة ، منها : اصلاح المنطق . والمقصور والممدود ، وغيرهما . وأختلف في تاريخ وفاته أصحها : ٢٤٤ . انظر : النزهة ص ١٧٨ ــ الانباه ج ٤ ص ٥٠ ــ البغية ج ٢ ص ٣٤٩ ــ وفيات الاعيان ج ٦ ص ٣٩٥ » .

(٣) وبعده : حتى يعود الملك في أسطمه .

هذا الرجز اختلف في نسبته ، قال البغدادى في الخزانة : والبيت من أرجوزة للعجاج . ونسبه ابن منظور في لسان العرب ، ومحقق المقرب لابن عصفور لمحمد بن ذؤيب العمانى الراجز ، يخاطب الرشيد ، وقيل : لجرير . و« اسطم » الشيء . راجع : « المحتسب ج ١ ص ٧٩ ــ اصلاح المنطق ص ٨٤ ــ المقرب ج ٢ ص ١٧٦ ــ أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ ــ الخزانة ج ٢ ص ٢٨٢ ــ ابن يعيش ج ١٠ ص ٣٣ ــ الدرر ج ١ ص ١٣ ــ اللسان ج ١٥ ص ٢٥٦ ، ج ١٧ ص ٤٢٢ ــ الخصائص ج ٣ ص ٢١١ » .

(٤) هذا البيت لم أعرف قائله ، قال الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ و ٥٢ : وأنشد صاحب الترقيص ، وذكر البيت . في هذا المقام .

(٥) في « ب : أربعة ... الخ » .

(٦) في « ج : وأناه ، وما فاه بذا ... الخ » .

(٧) في « ب ، ج : ومفوه ... الخ » .

وفي شرح الدماميني (١) تبعا لابن قاسم (٢) قيل : وهي أضعف اللغـات. قلت : قائل ذلك أثير الدين (٣) ، ولا شك أنه مقتضى تأخير المصنف اياها ، غير أن كلام ابن قاسم والدماميني لم يتعرض لبيان مراتبها قوة وضعفا، وانما تتبين بايراد لفظ الاثير بتمامه وهو (٤) : والأفصح في « فم » المخفف فتح فائه ثم ضمها ، ثم كسرها ، ثم الاتباع ، وهي أضعف اللغات ، لأن سببه انما هو الاضافة فاذا زالت فينبغي زواله ، ولم يقل المصنف : حركة اعرابها ادراجا لنحو في بكسر الفاء تبعا لحروف الاعراب باعتبار حركة المجانسة .

ـ كما فعل بفاء مرء= : (٥) حيث أتبعت فاؤه ، وهي الميم حرف اعرابه ، وهي الهمزة ، كهذا مرؤ ورأيت مرءا ، ومررت بمرء وفيه لغات ثلاث : إحداهما هذه الثانية الفتح مطلقا ، وهي الفاشية ، وبها ورد التنزيل نحو : « يحول بين المرء وقلبه » (٦) ، والثالثة الكسر ، وبها قرأ الحسن (٧) الآية ، وابن أبي اسحاق (٨) بضم الميم .

ـ وعيني امرىء= : وهو مرادف لمرء ، ـ وابنم = : وهو « ابن » زيدت عليه الميم ، نحو هذا امرؤ وابنم بضم الراء والنون ، ورأيت امرءا وابنما بفتحها ، ومررت بامرىء وابنم بكسرها ، ولغة أخرى وهي فتحهما مطلقا ، وانفعال الهمزة للعوامل ، حكاها الفراء وهي الاصل وأنشد :

فاني امرأ والشام بيني وبينه * أتتني بشرى بـرده ورسـائله (٩)

---

(١) « جـ ١ ص ١٩ ظ » .
(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٧ .
(٣) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٥٢ .
(٤) في « جـ : وهو الافصح ... الخ » .
(٥) في « جـ : امرء ... الخ » .
(٦) سورة الانفال ، آية : ٢٤ .
(٧) هو : الحسن بن علي بن عبيدة أبومحمد الكرخي . قال الجزري : مقرىء كامل متصدر من شيوخ بغداد ، قرأ على سبط الخياط ، وأبي منصور ابن خيرون وأبي البركات عمر الكوفي ، قرأ عليه السيف علي بن الامدي الاصولي .
وقال شمس الدين الذهبي : وسمع من قاضي المرستان ، وأخذ العربية عن أبي السعادات ابن الشجري ، وأقرأ الناس مدة . وهو من الطبقة الثانية . توفي عام (٥٨٢) . أنظر : معرفة القراء الكبار جـ ١ ص ٥٥ – غاية النهاية جـ ١ ص ٢٢٤ » .
(٨) هو : عبدالوهاب بن فليح بن رباح ، قال ابن الجزري في غاية النهاية : هذا هو المعروف في نسبه ، وقال أبوالفضل الرازي : وسبطه عبدالوهاب ابن عطاء بن فليح بن رباح أبواسحاق المكي إمام أهل مكة في القراءة في زمانه صدوق ، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن داود بن شبل ، ومحمد بن سبعون وغيرهم ، وروى عن محمد بن أحمد الشطوي ، ومحمد بن يزيد وغيرهما كثير . وهو من الطبقة السادسة . انظر : «معرفة القراء الكبار جـ ٢ ص ١٤٩ – غاية النهاية جـ ١ ص ٤٨٠ » .
(٩) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه : فتح الراء من « امرىء » مطلقا .

قال : وأنشد أبو ثروان :

أنت امرأ من خيار الناس كلهم ٭ تعطى الجزيل وتشرى الحمد بالثمن (١)

وعليها جاء تأنيث امرأة ، وفي الصحاح (٢) : ان منهم من يضم الراء مطلقا ، فتكون ثلاثة ، ولا تدخل أل على امرىء استغناء بدخولها على مرء .

وقال الفراء : بعض نويس يقولون (٣) : الامرؤ الصالح والامرأة الصالحة قال أبو علي : من سمع منه هذا لم يكن صحيحا ، لأن الأكثر خلافه .

واختلف في وزن « امرىء » فقال الجرمى (٤) : « فعل » بالتحريك ، ومن ثم قال : ان سمعت به وجمعته بالواو والنون ، قلت : مرؤن ، أو جمع تكسير قلت امراء كأبناء ، وأبوبكر بن شقير (٥) : « فعل » بالسكون تمسكا بالآية ، وأما مرىء بالتحريك من تغييرات النسب .

واذا ثنيت (ابنما) فتحت النون (٦) والميم ، ولم تجمعه العرب ، وان جمعت (٧) ابنا ، ولا سمع تأنيثه كابن .

وزعم الفراء وشيعته الكوفية : أن حركة الراء والنون في امرىء وابنم اعراب اعرابا لهما من مكانين : الراء والهمزة ، والواو والنون ، وكذا في سائر الاسماء الستة كما يأتى ان شاء الله تعالى .

ـ ونحوهما = : أى امرؤ وابنم اتباعا ، ـ فوك وأخواته على الاصح = : من الأقوال العشرة في المسألة ، أحدهما / : ما صدر به من اعرابها بالحروف ، ونصره ب٨٢

---

(١) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٢) وعبارته جـ ١ ص ٢٣ : فان جئت بألف الوصل كان فيه ثلاث لغات : فتح الراء على كل حال ، حكاها الفراء ، وضمها على كل حال ، واعرابها على كل حال ، تقول : هذا امرأ . ورأيت امرأ ، ومررت بامرا ، وتقول : هذا امرؤ ، ورأيت امرؤا ، ومررت بامرؤ ، وتقول : هذا امرؤ ، ورأيت امرأ ومررت بامرىء ، معربا من مكانين ، ولا جمع له من لفظه . وهذه امرأة ، مفتوحة الراء على كل حال .

(٣) في « جـ : يقول ... الخ » .

(٤) هو : صالح بن اسحاق أبو عمر الجرمى البصرى . قال ابن الانبارى : أخذ النحو عن أبى الحسن الاخفش وغيره ، وقرأ كتاب سيبويه على الاخفش . وقال ابن النديم : وأخذ اللغة عن أبى زيد ، والاصمعى ، وطبقتهم ، وله من الكتب : كتاب القوافي ، كتاب التثنيه والجمع كتاب الفرخ ، كتاب الابنية ، كتاب العروض ، كتاب مختصر نحو المتعلمين ، كتاب تفسير غريب سيبويه ، كتاب الابنية والتعريف ، توفي عام (٢٢٥) . انظر الفهرست ص ٥٦ ـ النزهة ص ١٤٣ ـ الانباه جـ ٢ ص ٨٠ ـ البغية جـ ٢ ص ٨ » .

(د) هو : أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرح بن شقير أبوبكر النحوى البغدادى . قال القفطى : روى عن أحمد بن عبيد بن ناصر تصانيف الواقدى ، توفي عام (٣١٧) . وهو قوله تعالى : « يحول بين المرء وقلبه » .
أنظر : الانباه جـ ١ ص ٣٤ ـ النزهة ص ٢٥١ ـ البغية جـ ١ ص ٣٠٢ .

(٦) في « جـ : فتحت الميم والنون ... الخ » .

(٧) في « جـ : وأن جمعته جمعت ابنا ... الخ » .

في شرحه (١) بأن الاعراب انما جيء « به » (٢) لبيان مقتضى العامل ، فلا فائدة في جعل (٣) مقدرا ، متنازع فيه دليلا ، والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة ، ولا يمنح منه أصالة الحروف ، لصلاحية الحرف المختلف الهيئات ، للدلالة ، أصلا أو زائدا ، مع أن في جعل الحروف المشار اليها نفس الاعراب مزيد فائدة ، من كون ذلك توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده ، لفرعيتهما على الواحد ، ولا مندوحة عن اعرابهما بالحروف ، فاذا سبق مثله في الآحاد أمن من الاستبعاد فلم يحد عن المعتاد هـ.

ونازعه أثير الدين (٤) : في أن لا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا بأن لا يتم الا على رأى من يرى الاعراب مقدرا في الحروف أى متلواتها ، أما على رأى من يرى : الحركات قبل الحروف هى الاعراب ، وهو المازنى ، والربعى (٥) ، والأعلم ، كما سيأتى فله اذ ليس الاعراب مقدرا .

وفي قوله أيضا : ولا يمنع أصالة الحروف الخ ، فعدم كينونة الحرف الأصلى اعرابا ، لما علم ضروريا من زيادة الاعراب على مبانى الكلمة ، أو ما نزل منزلتها من الزوائد ، والغرض أصالة هذه الحروف فتدافعا .

قلت : لا نسلم التدافع الا لو اعترف المصنف بعدم كينونة الحرف الأصلى اعرابا في وقت ، وقد عرفت تسويغه اياه (٦) بمختلف الهيئات ، وفي قوله أيضا : ولا مندوحة عن اعرابهما (٧) بالحروف ، بالخلاف الشهير في اعراب المثنى والمجموع بل لا يرى الاكثرون اعرابهما بالحروف .

وقد رد أصحابنا المغاربة ما اختاره المصنف بثبوت الواو في هذه الأسماء قبل ورود العوامل عليها ، فلو كانت اعرابية لم توجد الا بعده .

وقد أحس المصنف (٨) هذا فقال مرجحا للأصح عنده : ان من الأسماء الستة ما يعرض استعماله بالواو دون عامل ، كقولك : أبو جاد هواز ، فلو قامت

---

(١) أى المصنف في « جـ ١ ص ٤٦ نقل بتصرف » .
(٢) « به » ساقطة من « جـ » .
(٣) في « جـ : في جعله مقدرا يتنازع فيه دليلا ... الخ » .
(٤) في شرحه التسهيل جـ ١ و ٥٥ .
(٥) هو : على بن عيسي بن الفرج بن صالح أبوالحسن الربعى النحوى ، من كبار من وهب العلم الدقيق ، والفهم السليم ، والذكاء الخارق .
أخذ عن السيرافي ، وأبي على القارسى ، وشرح كتاب الايضاح لابى على وكتاب مختصر الجرمى ولد عام (٣٢٨ – وتوفي عام ٣٢٠) . أنظر النزهة ص ٣٤١ – الانباه جـ ٢ ص ٢٢٧ – البغية جـ ٢ ص ١٨١ – هدية العارفين جـ ١ ص ٦٨٦ » .
(٦) في « جـ : تختلف الهيئات ... الخ » .
(٧) في « جـ : عن اعرابه بالحروف » .
(٨) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٥٣ .

الواو مقام الضمة الاعرابية لساوتها توقفا على عامل ، وفي عدم ذلك دليل على / أن الأمر بخلافه .

وتعقبه أثير الدين (١) : بمساواة الضمة اياها في عدم التوقف عليه « لما أطبقوا (٢) عليه أن العرب » اذ تلفظت بأسماء العدد لمجرد العدد ولم تعد معدودات، ولا أدخلت عليها عاملا لا لفظا ولا تقديرا . أنها تضم بشرط عطفها على غيرها أو عطف عليها ، كواحد واثنان ، وثلاثة واربعة ، فقد تساويا .

بل قد أبطل « أصحابنا (٣) المغاربة » هذا الرأى ، وأقره أثير الدين بأن الاعراب زائد على الكلمة ، فيفضى الى بقاء فيك وذى مال على حرف ، مع اعرابها وصلا وابتداء ، وهو مفقود في المعربات الا شذوذا ، لحكاية أبى بكر بن مقسم (٤) ، عن ثعلب « عن العرب » (٥) : شربت « ما » يافتى ، أى ماء .

قلت : وهذا غير وارد على المصنف اذ ليس الاعراب (٦) عنده هنا الا — بالأحرف الأصلية فليس أمرا زائدا على البنية ، فلا يدفع (٧) رأيه بالايراد ، ولو سلم فانما بقاؤهما على حرف لكثرة (٨) الاستعمال ، كما قال ابن أبى الربيع (٩) : وأمـــا قولهم : م الله ، وايشن هذا فلكثرة الاستعمال ،بخلاف(١٠) بقاء المعرب على حرف وصلا لا ابتداء ، فموجود كقولهم : مى ب لك في لغة من ينقل .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص و ٥٥ . نقل بتصرف .

(٢) مابين القوسين ساقط من « جـ » .

(٣) مابين القوسين ساقط من «ب» .

(٤) هو : محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيدالله ابن مقسم أبوبكر المقرىء النحوى العطار البغدادى . قال القفطى : سمع من ثعلب وأبى على ابن شاذان ، ومن جماعة من أئمة الرواة ، وكان ثقة ، وكان احفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات : وله في التفسير معانى القرآن كتاب جليل سماه كتاب «الانوار» ، وله في النحو والقراءات تصانيف عدة . ولد عام (٢٦٥ — وتوفي عام ٣٦٥) وذكره ابن النديم عدة كتب . أنظر : « الفهرست ص ٣٣ الانباه جـ ٣ ص ١٠٠ — البغية جـ ١ ص ٨٩»

(٥) « من العرب » ساقط من « جـ » .

(٦) في « جـ : اذ ليس اعراب عنده ... الخ » .

(٧) في « جـ : فلا يندفع رأيه ... الخ » .

(٨) في « جـ : كثرة ... الخ » .

(٩) هو : عبدالله بن أحمد بن عبيدالله بن محمد أبوالحسن بن أبى الربيع القرشى الاموى والعثمانى الاشبيلى . قال السيوطى : امام أهل النحو في زمانه ، ولد في رمضان سنة تسع وتسعين وخمسمائة قرأ النحو على الدباج والشلوبين وأخذ القراءات عن محمد بن أبى هارون التميمى ، وأخذ عنه محمد بن عبيدة الاشبيلى ، وابراهيم الغافقى ، وروى عنه بالاجازة جماعة منهم أبوحيان . ومن مصنفاته : « شرح الايضاح » الملخص ، القوانين في النحو شرح سيبويه ، شرح الجمل ، وغير ذلك . توفي عام ٦٨٨ .
انظر : « البغية جـ ٢ ص ١٢٥ . هدية العارفين جـ ١ ص ٦٤٩ — درة الحجال جـ ١ ص ٢٤٠ — بروكلمان جـ ٥ ص ٣٦٧ » .

(١٠) في « جـ : بحذف بقاء ... الخ » .

الثاني : أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة ، وأتبع ما قبل الآخر ، فاذا قلت : قام أبوك فالاصل : / قام أبوك بفتح الباء ثم بضمها اتباعا لضمة الواو ثم استثقلت الضمة ، فأحيلت . أو قلت : رأيت أباك بفتح الباء فأصله أبوك على الأصل ، ثم به اتباعا لحركة الواو ، ثم عادت الواو ألفا ، لتحريكها وانفتاح ما قبلها .

لا يقال : حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو . لأنا نقول : لانسلم عروضها اعتبارا بالاصل لانبناء الكلمة عليها ، غير أنهم قدروا حذفها ، فأتوا بحركة الاتباع ، اجراء للباب على سنن ، فعوملت هذه مع عروضها معاملة الاصلية في ايجاب القلب بعدها ، فلوحظ فيها جهة العروض من حيث الاتباع ، وجهة الاصالة من حيث نيابتها / عن الحركة الاصلية ، أوقلت مررت بأبيك فالأصل بأبوك بفتح الباء ، ثم بكسرها اتباعا لكسرة الواو ، ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، ثم استحالت الواو ياء لسكونها وانكسارها متلوها فصار بأبيك .

وفي شرح الدماميني (١) : ولا خفاء بما في هذه التقرير يعني في هذا الرأي من التكلف ، للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه . وبعد فحروف العلة في الاحوال الثلاثة عند سيبويه لامات وعينات كالالف في رحى وباب ، وقد نص على ذلك في باب ما يتغير بالاضافة (٢) الى الاسم اذا جعلته اسم رجل أو امرأة فقال : وأما ما لا يتغير فأب وأخ ونحوهما ، تقول (٣) : هذا أخوك وأبوك ، كاضافتها قبل أن يكونا اسمين ، لأن (٤) العرب لما ردته الى الأصالة ، والقياس تركته على حاله في التسمية تركها اياه في التثنية كأبوان في رجل مسمى أبا هـ .

قلت : وأنت خبير بأن لا تكلف فيه ، لأن الاتيان بذلك لا يوجب ثقلا ، الا لو كان يتكلم به ، فكيف وهو أمر تقديرى مستدعى (٥) للصناعة التصريفية ، وله نظائر لا تنضبط كثرة ، كتقديرهم : تحرك ما يقلب ألفا من أحرف العلة كقام وهاب ، فيقال : أصله قوم وهيب بفتح العين الأول وكسر عين الثاني ، وما ينقل منه كيقوم ويهاب فيقال (٦) : أصله يقوم يهيب ، بضم عين الأول وفتح عين الثاني ، مع سكون متلويهما ثم ينقلان ويعل الثاني ،وكم يقول سيبويه « رحمه الله تعالى » (٧) في الكتاب : وهذا مثال ولا يتكلم «به» (٨) ، « ثم قد جهل الدماميني أن صاحب هذا

(١) « ج ١ ص ٢٠ و . » وفي النسخة « ج » تقديم وتأخير . »
(٢) في الكتاب ج ٢ ص ١٠٤ .
(٣) في « ج : تقول العرب لما ... الخ » .
(٤) في « كان العرب » ... الخ .
(٥) في « ج : مستدع ... الخ » .
(٦) في « ج : فيقول أصله ... الخ »
(٧) مابين القوسين ساقط من « ج » .
(٨) « به » ساقط من « ج » .

الرأى هو سيبويه ، الا بحكاية غيره ذلك فقال : قيل : وهو مذهب سيبويه » (١). وقد أورد عليك قوله في الكتاب (٢) ، فقد تعرفت قصوره عن مطالعته .

قال المصنف (٣) : وهو الأصح مرجحا اياه بما تقرر في الاعراب : أن الأصل فيه أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فان أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه ، وقد أمكن في هذه الاسماء وبغير ذلك ، واذا روعى التقدير في القصور والمحكى والمتبع في نحو جاء الفتى ، ومن زيدا ؟ والحمد لله ، واغلام زيداه ، مع عدم ظاهر تابع للمقدر ، فهو عند وجوده أحق بالرعاية .

وانما اتبعوا في هذه الأسماء دون نظائرها من المقصورات كعصى لدخول (٤) الاعراب الحرف الذى قبل الاعراب دون أن يتغير معنى الاسم في الحالتين الاضافة وعدمها .

ولما التزم الاتباع فيهما ، أتبع أيضا ملتزما في فيك وذى مال ، وان لم يدخل فيما قبل حرف الاعراب منها اعراب في حال من الأحوال حملا على أخواتهما.

قلت : على أن ترجيحه هذا مما يبطل اختياره الأول ، أن هذه الأحرف نفس الاعراب نائبة مناب الحركات كما يؤيد ذلك قوله السالف : فلو قام الواو مقـــام الضمة . . الخ .

الثالث : أنها معربة بالحركات قبل هذه الأحرف ، والأحرف اشباع ، وهو قول – المازنى ، واختاره الزجاج ، ورده أصحابنا المغاربة بأن بابه الضرورات

كقوله :

وانني حيثمـــا يثنى النـــوى بصرى
من حيث ما ملكـــوا ادنوا فانظـــور (٥)

---

(١) مابين القوسين ساقط من «ب» .
(٢) أى المرجع المذكور .
(٣) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢د .
(٤) في «جـ : لوصول الاعراب ... الخ » .
(٥) قائله : ابراهيم بن هرمة ، وفي البيت روايات في بعض كلماته ، وقال ابن جنى في سر الصناعة جـ ١ ص ٢٩ : وأنشدنى أيضا ، أى أبوعلى . والشاهد فيه : اشباع الضمة في قوله : «فانظور» للضرورة ، وقبل البيت :
الله يعلم أنا في تلفتنا * يوم الفراق الى أحبابنا صور
راجع : المحتسب جـ ١ ص ٢٥٩ – الخزانة جـ ١ ص ٥٨ ، جـ ٣ ص ٤٧٧ ، ٥٤٠ – ابن يعيش جـ ١٠ ص ١٠٦ – شرح شواهد المغنى ص ٧٨٥ – الدررجـ ٢ ص ٢٠٧ » . ديوانه ص ١١٨ – شرح المعلقات السبع للزوزنى ص ٢٨٦ .

وقـــوله :

يحبـــك قلبى مـــا حييت فان أمـــت
يحبك عظمى في الـــتراب تريب (١)

وقـــوله : أعوذ بالله من العقراب ، أى فانظر ، وترب ، والعقرب . وببقاء فيك وذى مال على حرف .

الرابع : أنها معربة بمتلو هذه الحروف / من الحركات ، منقولة من هذه الحروف وعليه الربعى .

ورده (٢) أيضا بأن شرط النقل الوقف ، بشرط كون المنقول اليه ساكنا صحيحا والمنقول منه أيضا صحيح ، كقوله :

أنا ابن ماوية اذ (٣) جد النقـــر (٤)

(أى النقر) (٥)

وضعفه المصنف : بلزوم جعل حرف الاعراب غير آخر مع بقاء الآخر ، والتباس فتحة الاعراب بما تستحقه البنية من الفتحة .

الخامس : أنها معربة بها غير منقولة ، بل هى حركتها قبل الاضافة ، فثبت الواو رفعا ، لأجل / الضمة ، واستحالت ياء للكسرة وألفا للفتحة ، قاله الأعلم وتلميذه أبن ابى العافية ، وقوم متأخرون .

ورد / بأن هذه الاحرف اما زائدة فهو القول الثالث البين الفساد ، أو لإمكان لزم جعل الاعراب في العينات والفاءات مع وجود اللامات التى هى حروف اعراب ، والعينات التى هى محله عند فقد اللامات مع مافيه من الخروج عن النظائر ، اذ لا توجد علامتا اعراب في معرب واحد .

السادس : انها معربة من مكانين : بالحركات والحروف معا ، وهو رأى الكسائى والفراء ، ويبطله مبطل الأول ، وأنه لا نظير له ، قال عبدالرحمن بن

---

(١) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه ، في قوله : « تريب » وهو من شواهد الاثير في « ارتشاف الضرب ص ٣٨٣ » .
(٢) معطوف على : بأنه من باب الضرورات ... الخ .
(٣) في « ج : اذا جد ... الخ » .
(٤) وتمامه : وجاءت الخيل أثابى زمر .
اختلف في نسبة هذا الرجز ، ففى الكتاب لسيبويه لبعض السعديين ، وقال السيوطى في شواهد المغنى : نسب في الايضاح لبعض السعديين ، وقال في العباب : قائله : فدكى بن أعبد المنقرى . وقيل : قائله : عبيدالله بن ماويه الطائى . وقوله : « جد النقر » أى تحقق وأشتد ، وهو بفتح النون وضم القاف ، والاصل : « النقر » بسكون القاف ، فالقى حركة الراء على القاف والنقر : صوت باللسان . راجع : الكتاب ج ٢ ص ٢٨٤ — العينى ج ٤ ص ٥٥٩ التصريح ج ٢ ص ٣٤١ — شواهد المغنى ص ٨٤٣ — الدرر ج ٢ ص ١٤١ .
(٥) « أى النقر » ساقط من « ب » .

اسحاق (١) : محال عند البصريين معرب من مكانين . اذ لو جاز أن يجعل في اسم واحد رفعان مثلا لجاز أن يجمع فيه اعرابان مختلفان وهو ممنوع .

السابع : أنها معربة بالتغير والانقلاب حالتى النصب ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، وهو قول الجرمى وهشام في أحد قوليه . ورد بعدم النظير (٢) ، وبعدم احداث عامل الرفع حينئذ شيئا ، وبامتناع كون العدم « علامة » (٣).

الثامن : ان فاك ، وذا مال ، معربان بحركات مقدرة في الحروف ، وغيرهما بالحروف ، وعليه السهيلى ، وتلميذه أبو على الرندى . ورد بما رد به الأول .

وأما التاسع ، والعاشر : فقال الاخفش : الحروف أدلة اعراب ، فاختلف فقال السيرافي : المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في متلو حروف العلة منع من ظهورها طلب حروف العلة حركات من جنسها ، وقال ابن السراج وابن كيسان : بل المعنى أنها حروف اعراب ولا اعراب فيها ظاهرا أو مقدرا ، فهى بهذا التقدير أدلة اعراب ، فيكون قولا التفسير مذهبين .

وأورد ابن أبى الربيع وغيره قولا حادى عشر : وهو أن فيها حالة (٤) الرفع النقل ، وحالة النصب البدل ، وقد اجتمعا حالة الخفض ، فالاصل في جاء أخوك ، أخوك فحولت حركة الواو الى الخاء ، وفي رأيت أخاك أخوك فعادت الواو ألفا فنصب بحركة مقدرة على الألف ، وفي مررت بأخيك بأخوك ثم نقلت حركة الواو إلى متلوها فاستحالت الكسرة (٥)(ياء)(٦) وهو موافق للرابع إلا في النصب .

وفي شرح الدمامينى (٧) : فان قلت : معاد الضمير من قول المصنف : ونحوهما ما هو ؟ فأجاب : بأنه (٨) القسمان السابقان ما اتبعت فاؤه

(١) أى : الزجاجى .
(٢) قال الاثير في شرحه ج ١ و٥٦ : وأما المذهب السابع فرد بأنه يلزم فيه عدم النظير ، اذ لم يوجد في الاسماء المفردة معتلة الآخر أو الصحيحة ما اعرابه كذلك ، واذا أمكن اعرابها على ماله نظير كان أولى ، وبان عامل الرفع لا يكون احدث فيها شيئا . ويكون عدم التأثير اذ ذاك علامة للرفع ، والعدم لا يكون علامة للاعراب هـ .
هذا رأى الاثير هنا ، وهو ما يتمشى مع رأى رجال هذا الفن . الا أنه قد ناقض نفسه فيما يأتى عند قول المصنف في باب اعراب المثنى والجمع وليس الاعراب انقلاب الالف والواو ياء .
(٣) « علامة » ساقطة من « ج » .
(٤) في « ج : حالة النقل الرفع ... الخ » .
(٥) لعل الصواب : للكسرة ... الخ » .
(٦) « ياء » ساقطة من « ب » .
(٧) « ج ١ ص ٢٠ و . » نقل بتصرف .
(٨) في « ج : بأن القسمان ... الخ » .

كفوه وذو مال ، وما أتبعت عينه وهو باقيها ، ثم قال : وقال بعض الشارحين بل معاده امرؤ وابنم ففاته ما قلناه .

قلت : وما اعتمده من ذلك حسن ، لولا أن المصنف كشف عن (١) مراده أن المعاد أمرؤ وابنم وهو ما عليه أثير الدين (٢) وتلميذاه ابنا قاسم (٣) ، وعقيل (٤)، نظرا الى شمول الاتباع لكل من القسمين ، ففي نسبة ذلك لبعض الشارحين قصور ، ولما مر أن المستقرىء من شرحه متى قال ذلك ؟ ، انه البهاء ابن عقيل ، ولعل غير هؤلاء أيضا من سائر الشروح قائل بذلك في هذا المقام ، بل قد عثرت على ما انتحاه الدماميني من ذلك منسوبا لبعض حواشي هذا الكتاب موجها تثنيه الضمير : بأن امرءا وابنما من جنس ، فيحتمل أنه مسبوق اليه فليس مما أعرق فيه جبينه تأملا وغوصا .

— وربما قيل : (فا) دون اضافة صريحة نصبا = : وفاقا للاخفش تمسكا بقول العجاج .

خالط من سلمى خياشيم وفـــا (٥)

أى خياشيمها ، وفاها ، بحذف المضاف اليه ، منوى الثبوت ، باقيا على حـــالة المضاف ، قال المصنف (٦) ، وهو نظير قوله :

---

(١) انظر : « شرح المصنف جـ ١ ص ٥٢ » .

(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٥٣ » .

(٣) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٧ . وعبارته : « قال المصنف : وهو الاصح انهما نحو امرىء وابنم فالاتباع ... الخ .

(٤) في كتابه : « المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٧ » وعبارته شرحا لقول الماتن » ونحوهما فوك وأخواته على الاصح ، : أي نحو امرىء وابنم في الاتباع ، فاذا قلت : قام أبوك فأصله « أبوك » فاتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فقيل : « أبوك » ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت كذلك تتبع الجر والنصب كما في الرفع ، وهذا مذهب سيبويه والفارسى وجمهور البصريين ، والمذهب الذى ذكره أولا عوكون الحروف نائبه عن الحركات هو مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه .

(٥) قائله العجاج من أرجوزة طويلة ، وقبله : حتى تناهى في صهاريج الصفا . قال البغدادى في الخزانة : على أن أصله : وفاها ، فحذف المضاف اليه ، قال أبوعلى في أيضاح الشعر : اعلم أن أبا الحسن الاخفش قال في قول الراجز : خالط من سلمى خياشيم وفا . أن التقدير وفاها فحذف المضاف اليه . وقال البغدادى في موضع آخر : قال ابوعلى في البغداديات : أجرى الشاعر في « فم » الافراد مجرى الاضافة في الضرورة ، وذلك قوله : « خياشيم » وفا « فحكم الف «فا» أن تكون بدلا من التنوين ، والمنقلبة عن العين سقطت لالتقاء الساكنين لانه الساكن الاول ، وبقى الاسم على حرف واحد ، وجاز هذا في الشعر للضرورة . وقال المبرد في المقتضب وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله : خالط من سلمى خياشيم وفا . وليس عندى بلاحن لأنه حيث اضطر أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه . راجع : ديوانه ص ١٣٦ — ١٣٨ ، جـ ٤ ص ٩٦ — العينى جـ ١ ص ١٥٢ » .

(٦) في « شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٥٣ » .

وداهية من دواهي المنون • يرهبها الناس لا فالها (١)

ومنع البصرية أن يفرد إلا بالميم، لامتناع لحاقه التنوين وإلابقى على حرف، وهو اجحاف.

وقال ابن كيسان : انما جاز لكونه موضعا لا يلحقه التنوين فحذف وبقى مفردا على حرفين ، إذ الألف هي المنقلبة / عن العين ، فلم يلزم البقاء على حرف .

قال ابن هشام : وقد سئل عيسى بن عمر (٢) : أتقول هذا فويا ؟ فقال : بل أقول قبح الله ذا فا ، وهو دليل جوازه ، وان لم تكن اضافة البتة ، لا صريحة ولا منوية، وأفاد قوله : وربما التقليل، ولم يسمع منه الا بيت العجاج، وهو من الضرائر .

– ولا يختص بالضرورة نحو = : قول الشاعر :

كالحوت لا يرويه شيء يلقمه • – ويصبح ظمآن وفي البحر فمه = (٣)

بل يجوز اختيارا خلافاً لأبي علي «الفارسي»(٤) « بناء منه » (٥) أن الميم لا تثبت

قال المصنف (٦) : وهذا من تحكماته العارية من الدليل لوروده نظما ونثرا .

وفي الحديث : « لخلوف / فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . » (٧)

قال أثير الدين : (٨) وسأل عيسى بن عمر ذا الرمة ، هل يقولون : هذا فمه ؟ (٩) ، قال : بل يقولون قبح الله ذا فا .

---

(١) نسبه الاعلم في هامش الكتاب للخنساء وليس في ديوانها ، والبيت من شواهد الكتاب وابن يعيش في شرح المفصل ، وقال سيبويه في الكتاب : فجعل للداهية فا ، حدثنا بذلك من نثق به . راجع : « الكتاب جـ ١ ص ١٥٩ – ابن يعيش جـ ١ ص ١٢٢ » .

(٢) هو : عيسى بن عمر الثقفي ، ويكنى بأبي سليمان ، وقيل : أبي عمر . قال ابن النديم من طبقة أبي عمرو بن العلاء ، وهو بصري ، من متقدمي نحوي البصرة ، وكان أخذ عن عبدالله بن أبي اسحاق وغيره ، وعن عيسى بن عمر وأخذ عن الخليل بن أحمد ، وكان عيسى ضريراً أحد قراء البصريين . توفي عام ١٤٩ – وله من الكتب كتاب « الجامع » ، كتاب « المحل » انظر : الفهرست ص ٤١ – النزهة ص ٢١ – الانباه جـ ٢ ص ٣٧٤ – البغية جـ ٢ ص ٢٣٧ – غاية النهاية جـ ١ ص ٦١٣ » .

(٣) قائله : رؤبة بن العجاج أبوجحاف ، كان اكثر شعراً من أبيه وافصح ، قال البغدادي في الخزانة : روى أنه قال لابيه : أنا أشعر منك ، لاني شاعر وابن شاعر ، وأنت شاعر فقط وقال يونس : هما : أي رؤبة وأبوه أشعر أهل القصيد ، والبيت من قصيدة طويلة . قال ابن سيدة في المخصص : وقد أضطر الشاعر فأبدل من العين في « فم » الميم في الاضافة ، كما أبدلها في الافراد فقال : تصبح ظمآن في البحر فمه ، وهذا الابدال إنما هو في الافراد دون الاضافة فأجرى الاضافة مجرى ى الافراد في الشعر للضرورة .

راجع : المخصص جـ ١ ص ١٣٦ – المقرب جـ ١ ص ٢١٦ – العيني جـ ١ ص ١٣٩ – الخزانة جـ ٢ ص ٢٦٦ – التصريح جـ ١ ص ٦٤ . جـ ٢ ص ٢٩٢ – الدرر جـ ١ ص ١١٤»

(٤) « الفارسي » ساقطة من « جـ » .

(٥) « بناء منه » ساقطة من «ب » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه في « جـ ١ ص ٣٢٤ – كتاب الصوم – باب فضل الصوم « من حديث أبي هريرة . وفي ص ٢٣٦ من حديث أبي هريرة أيضا .

(٨) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٥٧ .

(٩) الموجود في شرحه : هذا فو ... الخ .

ووافق أبا على الفارسى أبو الحسن بن عصفور (١) وغيره من نحاة (٢) المغاربة

قال ابن عصفور : وأقبح من ذلك في الضرورة تعويضها مشددة كقوله :

ياليتهـــا قد خرجت من فمه ٭ حتى يعود الأمر في أسطمـــه (٣)

فجعل التشديد من أقبح الضرورات ، وليس كما زعم لما مر (٤) من نقل يعقوب واللحيانى اياه ، ونقل الثانى جمعه على أفمام .

وبعد : ففوه أفصح من فمه : لأن الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع عن الاضافة هى خوف سقوط العين للساكنين ، ولا ساكنين حالة الاضافة ، اذ لا تنوين في المضاف ، فالأولى ترك ابدالها ميما ، وقد مر حكاية جمع الفرزدق بين الميم والواو فيما أنشدناه من قوله :

هما قد نفثـــا في في مـــن فمويهمـــا (٥)

جمعا بين البدل والمبدل منه .

وفي شرح الحاجبية (٦) للرضى : وتكلف بعض معتذرا بأن قال : الميم بدل من الهاء التى هى اللام قدمت على العين .

وآخرون (٧) : بأن الواو انما هى بدل من الهاء ، وليست المبدل (٨) منهـــا الميم ، والواو أخت الالف ، وهى أخت الهاء ، ويدل أيضا على تقاربهما تعاقبهما على عضة (لا ما) لقولهم عضاه وعضوات .

— وتنوب النون عن الضمة في = : كل — فعل = : مضارع ، ولم يقيده — استغناء بأن الكلام في المعربات ، ولا يعرب من الافعال سواه ، — اتصل بـــه ألف اثنين = : علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان ، أو واو جمع كذلك ، كيقومون الزيدون ، والزيدون يقومون .

ومثل المصنف (٩) العلامة بـــ« يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» (١٠).

---

(١) وعبارته في المقرب ج ٢ ص ١٧٦ : وأما الميم فأبدت من أربعة أحرف ... وقد تشدد في الضرورة نحو قوله :

ياليتها قد خرجت ... البيت

(٢) في « أ » : نحاتنا المغاربة ... الخ » .

(٣) سبق تحقيقه في ص ٣١٠ .

(٤) انظر ص ٣١٠

(٥) سبق تحقيقه في ص ٣٠٩

(٦) « ج ١ ص ٢٩٦ » .

(٧) في « ج : وآخرون هى بأن ... الخ » .

(٨) في « ج : منـــه ... الخ » .

(٩) في شرح التسهيل ج ١ ص ٥٤ .

(١٠) أخرجه البخارى في صحيحه ج ١ ص ١٠٥ — كتاب مواقيت الصلاة وفضلها ، باب فضل صلاة العصر .

ورد ذلك في مصنفاته فيقول : على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » وهو ما يسميه النحاة : لغة أكلونى البراغيث .

قال أثير الدين (١) : وليس ما مثل به على ما زعم لرواية البزار (٢) الحديث في مسنده مطولا مجودا فقال : « ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم » وفي آخره « وتركناهم « وهم » (٣) يصلون فاغفر لهم اللهم (٤) يوم الدين » .

وفي شرح الدمامينى(٥) : قلت : التقييد بجماعة أولى من الجمع ، لشمول الأول نحو الزيدون يقومون ، وزيد وبكر وعمرو يقومون ، بخلاف الثانى ، لعدم شموله الصورة الثانية أصطلاحا ، كما أن التعبير باثنين ، كما صنع المصنف أولى منه بالمثنى لاختصاص المثنى عرفا بنحو الزيدان وشمول الاثنين له ولنحو زيد وعمرو.

قلت : والخطب في هذا سهل ، غير أنا لا نسلم استقرار العرف بذلك ، لاختلاف عباراتهم ، فبعض (٦) يعبر بالجمع ، وهو الاغلب ، وبعض (٧) بالجميع ، وآخرون بالجماعة ، كما صنع المصنف (٨) ، بشهادة المستقرى لالفاظهم في البسائط والمختصرات.

ـ أو ياء مخاطبة = : وليست الا ضميرا ، الا عند الاخفش والمازنى فحرف خطاب ، وانما « أعربت » (٩) هذه الامثلة بالنون ، لأنها كما قال الرضى (١٠) : لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالفتحة المناسبة للألف ، والضمة المناسبة للواو ، والكسرة المناسبة للياء ، لم يكن دوران الاعراب عليه ، ولا علة بناء فيه ، فيمنع الاعراب بالكلية/ ، فجعلت النون بدلا من الضمة لمشابهتها في الغنة للواو ، وخص هذا الابدال بالفعل اللاحق به هذه الأحرف الثلاثة ، دون يخشى ويدعوا ويرمى ، والقاضى وغلامى ، وان قدرا الاعراب في عامتها ليكون الفعل اللاحق به تلك الاحرف كالمثنى والمجموع على حده ، لمضارعة (ألف) يضوبان (ألف) ضاربان ، و (واو) يضربون (واو) ضاربون ، وان اتضح بينهم الفرق من حيث حرفية اللاحق للاسم وحملت (ياء) تفعلين على أختيها (الالف) و (الواو) في إلحاق النون ، وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله من (الالف) و (الياء) لكون الضمير المرفوع

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٥٧ » .
(٢) وهو : أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار الحافظ البصرى صاحب المسند الكبير . قال ابن العماد : روى عن هدبة بن خالد وأقرانه وحدث في آخر عمره بأصبهان والعراق والشام . انظر : الشذرات جـ ٢ ص ٢٠٩ – كشف الظنون جـ ٢ ص ١٦٨٢ » .
(٣) « هم » ساقطة من « ب »
(٤) في « جـ : فاغفرلهم الله يوم الدين ... الخ » .
(٥) « جـ ١ ص ٢٠ ظ . » .
(٦) في « جـ : وبعضهم ... الخ » .
(٧) في « جـ : وبعضهم ... الخ » .
(٨) وصنيع المصنف التعبير بالجمع ، لا كما احتمل ترتيب الشارح .
(٩) « أعربت » ساقطة من « جـ » .
(١٠) في شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ : نقل بتصرف .

المتصل كالجزء ، وخاصة اذا كان على حرف ، ولا سيما وهو حرف مد ولين هـ.

قلت : وفي كل ذلك دليل على تقدير الفاعل في « يفعل » بين اللام والحركة ، لظهوره قبل علامة الرفع في عامة الأمثلة ، قاله ابن خروف في شرح الكتاب .

ـ مكسورة = : / نصب على الحالية من النون . ـ بعد الالف = : حملا على نون المثنى بالالف ، أو على الساكنين ، اذ أصلها السكون ، كسرا ـ غالبا = : لغيره ، وقد تفتح كقراءة بعض السلف : « أتعدانني (١) » حكاها أبو طاهر أحمد بن على (٢) في كتابه في القراءات العشر عن عبدالوارث (٣) أحد رواه أبى عمرو ابن العلا ، قال : وهى لغة شاذة ، وربما ضمت كقراءة بعضهم : « لا يأتيكما طعام ترزقانه » (٤) .

ـ مفتوحة بعد أختيها = : الواو والياء طلبا للتخفيف ، أو حملا على نون الجمع ، لفرعية الأفعال عن الأسماء ، لافتقارها اليها تركيبا ، فكما فتحت في : زيدون وزيدين فكذا في تفعلون وتفعلين .

ـ وليست = : النون ، ـ دليل اعراب (٥) ، خلافا / للأخفش = : وابن درستويه في زعمها أنها دليله (٦) مقدرا قبل الأحرف الثلاثة ، كما في غلامى.

قال أثير الدين (٧) ، وحكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبدالنور المالقى

---

(١) سورة الاحقاف : آية : ١٧ .
قال صاحب الاتحاف ص ٤٨١ : « واختلف في » اتعدانى » فهشام بنون واحدة مشددة على ادغام نون الرفع في نون الوقاية ، وافقه الحسن ،وابن محيصين بخلفه ، والباقون بنونين مكسورتين خفيفتين : نونى الرفع والوقاية ، ومر ذلك في الادغام ، وفتح ياءها نافع وابن كثير وأبوجعفر .

(٢) هو : أحمد بن على بن عبدالله بن عمر بن سوار الاستاذ أبوطاهر الحنفى مؤلف « المستنير » في العشر ، امام كبير محقق ثقة ، قرأ على الحسن بن أبى الفضل الشرمقانى ، والحسن بن على العطار ، وعلى بن محمد الخياط وغيرهم كذا قال ابن الجزرى : توفي عام ٤٩٦ انظر غاية النهاية جـ ١ ص ٨٦ .

(٣) هو عبدالوارث بن عبدالمنعم الابهرى النحوى اللغوى ابوالمكارم .
قال القفطى : صاحب أبى العلاء بن سليمان المعرى ، رحل من « أبهر » الى أبى العلاء بمعرة النعمان من أرض الشام ، ولازمه وأخذ عنه جميع فنون الادب ، ورجع الى بلده ، وبرع عليه جماعة .
ولم يذكر تاريخ ميلاده أووفاته . انظر : الانباه جـ ٢ ص ٢١٦ .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٣٧ .

(٥) في بعض نسخ المتن الاعراب ... الخ .

(٦) في « جـ : مدلوله مقدراً ... الخ » .

(٧) في شرحه للتسهيل جـ ١ و ٥٦ ، ٥٨ . نقل بتصرف .

صاحب كتـــاب رصف (١) المباني في حروف المعـــاني (٢) عن السهيلي ، معتـــلا باشتغال تلك الحروف بالحركات المناسبة لها ، فكما منعت الاضافة الى ياء المتكلم ظهور الحركات آخر المضاف لشغله بالحركة المطلوبة لياء المتكلم فكذا هنـــا ، فقيل له : فما بال هذه النون تثبت رفعا لا جزما ، أو نصبا ، فقال : لأنها انما لحقت هذه الأفعال لوقوعها مواقع الأسماء ، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع ، لقيامها مقام الأسماء ، فكما قلت : ان زيدا يقوم ، فرفعته ايقاعا له موقع قائم ، فكذا ان الزيدين يقومان ، ملحقا اياه اياها ، لحلوله محل قائمان ، فاذا لم يقع ذلك الموقع لم يلحن كما في لم يقوما ولن يقوما ، لعدم صحة : لم قائمان ، ولن قائمان ، ومن ثم اذا دخل الناصب والجازم في نحو لن يضرب ذهب الرفع لعدم احلاله محل الاسم ، فعلامة الرفع على رأيه في يقومان ضمة مقدرة في الميم ، وفي النصب فتحة مقدرة فيها ، وأما في الجزم فسكون الميم تقديرا .

قال المصنف (٣) : وهو ضعيف ، لأن فيه دعوى تقدير (٤) لا حاجة اليه ، لاجتلاب الاعراب دلالة على ما يحدثه العامل ، والنون بذلك وافية ، فدعوى اعراب غيرها مدلول عليه بها مردودة .

وزعم الفارسي أن هذه الامثلة معربة ولا حرف اعراب فيها ، قال : اذ لا يكون حرف اعرابها النون ، لسقوطها للعامل ، مع أنها من صحاح الحروف ، ولا الضمير لأنه الفاعل ، ولكونه غير آخر ، و « لا » (٥) ما قبل الضمائر من اللامات للزومها حركة ما بعدها من الضمائر : من ضم أو فتح أو كسر ، ولا يلزم حرف الاعراب

---

(١) في « جـ : صرف المباني ... الخ » .

(٢) وعبارة المالقي في الكتاب المذكور ص ٣٣٨ وما بعده : « الموضع الثالث : أن تكون علامة الرفع في كل فعل لحقه ضمير التثنية أوعلامتها ، وهو الالف ، وضمير الجماعة ، المذكرين في الاصل أو علامتها ، وهو الواو ، وضمير الواحدة المؤنثة من المخاطبة ، وهو الياء ، وكان ذلك الفعل مضارعاً ، نحو : الزيدان يضربان ... فالنون في جميع هذه علامة اعراب ، حرف عند جميع النحويين الا السهيلي أبا زيد فأنه يرى الاعراب مقدراً في آخر الفعل في جميع ذلك كله ، كما هو مقدر في الحرف الذى قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب ، نحو : جاء غلامى ، ورأيت غلامى ، واحتج لذلك باشياء لا تطر على أصول النحويين ... فلينظرها في كتابه في شرح الجمل ، وله في الكتاب المذكور أشياء خرج بها عن مقاييس العربية أداة نظرة الى ذكرها ... الخ .

وأحمد بن عبدالنور هذا كان عالماً بالنحو ، قيما على العربية ، قرأ النحو على أبى المفرح المالقى وغيره . وله عدة كتب بالاضافة الى الكتاب المذكور توفي عام ٧٠٢ . انظر : البغية جـ ١ ص ٣٣٣ – هدية العارفين جـ ١ ص ١٠٣ – درة الحجال جـ ١ ص ١٢٣ .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٥٥ نقل بتصرف .

(٤) في « جـ : دعوى تعذر ولا حاجة ... الخ » .

(٥) « لا » ساقطة من جـ .

حركة فلزم اعرابها ، ولا حرف اعراب فيها (١) .

وفي شرح الدماميني (٢) : ولقائل أن يقول : يرد هذا الاخير بأن ذلك لا يمنع كونه حرف اعراب ، بدليل المحكى والمتبع والمضاف للياء .

قلت : انما هو أخذ من قول أثير الدين (٣) ، وبين قول الفارسى والاخفش مناسبة ، غير أن الأخفش يقول : / بتقدير الاعراب ، فهو أشبه فلا يوهمنك أن ذلك من عندياته (٤).

ـ وتحذف = : النون ، ـ جزما ونصبا = : نحو « فان لم تفعلوا ولن تفعلوا» (٥) فحمل النصب على الجزم لاختصاصه ، ولم يحمل على المشترك وهو الرفع كما حمل منصوب المثنى والمجموع ، على حده على مجروره ، وانتصب (جزما ونصبا) على الظرفية ، أى وقت جزم ووقت نصب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، نحو : جئتك صلاة العصر وقدوم الحاج ، ولك ألا تقدر مضافا مع المعطوف جعـــلا للأول منصبا على المتعاطفين معا .

وفي شرح الدماميني (٦) الأول أحسن .

قلت : بل الثانى ألطف وأرشق ، ولم يجعلا من قبيل نزع الخافض ، لعدم اقتياسه ، فلا يصار اليه لغير ضرورة ، وفاته أن يقول : وعلى المفعول له « أى » (٧) لأجل الجزم ، ولأجل النصب ، وهو أظهرها كما صرح به في الخلاصة جمعــا بين كلاميه وكما سأذكره .

---

(١) ذكر هذا الكلام قبل الشارح الاثير في شرحه جـ ١ ص ٥٨ ولعل شارحنا نقل عنه ، وكلام أبى على الفارسى في كتابه الايضاح جـ ١ ص ٢٤ بعكس مانسباه اليه الا اذا كان له رأيين في الموضوع ، وهذا من البعد بمكان ، لان المقام لا يتسع لهما ، ولأنهما يكونان متناقضتين ، أى أن النون ليست علامة اعراب ، وهى علامة اعراب في الافعال الخمسة ، ومثل هذا ليس من شأن ابى على ، فكلامه في كتاب الايضاح : فان تنيت الفاعل في الفعل المضارع المرفوع الحقت لعلامة التثنية « ألفا » ولعلامة الرفع نونا مكسورة وذلك نحو هو يضربان ويذهبان ، وإن جمعته في الفعل المضارع المرفوع ألحقت للجمع (واوا) ، ولعلامة الرفع نونا مفتوحة ، وذلك نحو هم يضربون ويذهبون . فان كان هذا الفعل لمخاطب مؤنث الحقته لعلامة التأنيث « ياء » مكسورا ماقبلها ، وللرفع نونا مفتوحة فقلت : أنت تذهبين ياهذه ، فان الحق الفعل حرفا ناصبا أو جازما حذفت هذه النونات فقلت لم تفعلا ولن تفعلا ... الخ .
وعلى هذا فنسبه الرأى المذكور في الشرح لابى على مشكوك فيها ، ولا يعقل ذلك من امثال أبى على .

(٢) « جـ ١ ص ٢١ و . » .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) الواقع أن هذا الرد باطل ، اذ لا مناسبة بين ما ذكره الدماميني وبين كلام الاثير علما بأن الدماميني صرح في أول كتابه بعدم وجود شروح هذا الكتاب لديه سوى شرح ابن قاسم . فكيف يأخذه من شيء معدوم .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٤ .

(٦) المرجع السابق .

(٧) « أى» ساقطة من « جـ » .

ثم قال : (١) وعلى المصنف مؤاخذة من وجهين : أحدهما : أن قوله : وتحذف جزما ونصبا غير أن الحذف هو الاعراب كما هو مذهب الجمهور .

قلت : لا نسلم عدم قضائه (٢) به ، « بل (٣) موضوع فيه » اذا حمل نصب المتعاطفين على المفعول له ، كما صرح به قول الخلاصة (٤) :

وحذفها للجزم والنصب سمة .

وانما ألزمه ذلك بناء على ما انتحاه من نصبها على الظرفية .

ثم قال : (٥) الثاني أنك قد عرفت آنفا أن الاخفش يرى الاعراب في الأمثلة تقديريا ، وأن ثبوت النون وحذفها دليل التقدير ، فكان الصواب أن لو قدم قوله : ويحذف جزما / ونصبا ، ثم يقول : وليس ثبوتها وحذفها دليل اعراب خلافا للأخفش .

قلت : لا نسلم عدم تمام قول الاخفش بقوله : وليست دليل اعراب . . . الخ لصراحته في كون ثبوتها دليلا مطابقة ، وانطوائه على كون حذفها كذلك التزاميا ، مكتفيا عن الثاني بالاول لتلازمهما وايثارا للايجاز ، بل لا نسلم كون حذفها كثبوتها دلالة كما زعم ، وانما تدل عنده ثابتة كما هو قضية كلام المصنف متنا وشرحا بل وغيره من عامة من وقفت على كلامه من أئمة العربية ، بل قصروا الدلالة في قوله على الثبوت أيضا ، وحينئذ فسقط ما ابتناه على ذلك سؤالا وجوابا من قوله : فان قلت : حمله على ذلك قوله : ولنون التوكيد جمعا لمحال الحذف على نسق فأجاب بأن ذلك مخل بحكايته تمام قول الأخفش وليس جمع المحال بالذى يوجب ارتكاب هذا الاخلال لا مكان الجمع وعدم الاخلال ، بأن يصنع ما ذكرناه ثم يقول : وتحذف أيضا لنون التوكيد فتتم الفائدة ه .

ــ و= : وتحذف النون المذكورة أيضاً ــ لنون التوكيد = : كراهية لتوالى الامثال نحو « ليقولن ما يحبسه » (٦) « ليسجننه » (٧) « فلا ينازعنك في الأمر » (٨) .

ــ وقد تحذف لنون الوقاية = : نحو « اتحاجونى في الله » (٩) ، « أفغير

---

(١) أى الدماميني .
(٢) في «ب» : اقتضائية له ...ــ الخ .
(٣) « بل موضوع فيه » : ساقط من «ب ، ج» .
(٤) انظر : « شرح ابن عقيل على الألفية جـ ١ ص ٧٩ » .
(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٦) سورة هود ، آية : ٨ .
(٧) سورة يوسف ، آية : ٣٥ .
(٨) سورة الحج ، آية : ٦٧ .
(٩) سورة الانعام ، آية : ٨٠ . قال سراج الدين أبوحفص في كتاب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع ص ٣٦ : قوله تعالى « اتحاجونى » قرأ نافع وابن عاصر بتخفيف النون ، بخلافه عن هشام والباقون بالتشديد .

الله تأمرونى ء (١) ، ـ أو تدغم فيها = : كقراءة من قرأ الآيتين بالتشديد .

وبعد ففى اجتماعهما ثلاثة أوجه : الفلك نحو « أتعداننى أن أخرج » (٢) والادغام كالآية / في قراءة هشام عن أبى عامر (٣) ، والحذف نحو « أين شركائى الذين كنتم تشاقون فيهم » (٤) في قراءة نافع (٥) ، وقرىء بالأوجه الثلاثة : « أفغير الله تأمرونى أعبد أيها الجاهلون » .

واختلف في المحذوفة ، فقال سيبويه : نون الرفع ، واختاره مرجحا اياه بأنها قد تحذف دون سبب ، ولم يعهد حذف الوقاية ، مع فعل محض غير ما ذكر ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، وبأنها نائبة عن الضمة ، وقد حذفت تخفيفا كقراءة أبى عمرو (٦) : « يأمركم » (٧) فحذفت النون ، ، ليؤمن تفضيل الفرع على الاصل ، وبأن حذفها يأمن به حذف الوقاية ، اذ لا سبب غيرها داع الى حذفها وحذف الوقاية أولا غير مأمون معه حذف نون الرفع عند النصب والجزم ، / وبأن الوقاية

---

(١) سورة الزمر ، آية : ٦٤ .
قال أبوحفص في كتاب المكرر ص ١٠٨ : في الآية المذكورة : « قرأ نافع : بتخفيف النون وفتح الياء ، وابن كثير : بتشديد النون وفتح الياء ، وابن عامر : بنونين : الاولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وسكون الياء ، والباقون : بتشديد النون وسكون الياء .

(٢) سورة الاحقاف : آية : ١٧ .
قال ابوحفص في كتاب المكرر ص ١١٦ : « أتعداننى أن » : قرأ هشام : بادغام النون الاولى في الثانية . والباقون بالاظهار ، وفتح الياء نافع وابن كثير ، وسكنها الباقون .

(٣) هو : عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبدالله اليحصبى امام أهل الشام في القراءة ، والذى أنتهت اليه مشيخة الاقراء بها . قال الجزرى : قال الحافظ أبوعمر : أخذ القراءة عرضا عن أبى الدرداء ، وعن المغيرة بن أبى شهاب صاحب عثمان بن عفان . وقيل عرض على عثمان نفسه قال الذهبى : قال هشام بن عمار : حدثنا عراك بن خالد ، حدثنا يحي ابن الحارث ، قال قرأت على ابن عامر ، وقرأ على المغيرة بن أبى شهاب توفي عام ١١٨ هـ .
انظر : « معرفة القراءة الكبار ج ١ ص ٦٧ – غاية النهاية ج ١ ص ٤٢٣ » .

(٤) سورة النحل ، آية : ٢٧ – قال ابوحفص في « كتاب المكرر ص ٦٤ » : قرأ نافع بكسر النون والباقون بالفتح .

(٥) هو : نافع بن عبدالرحمن بن أبى نعيم أبو رويم ، ويقال : أبونعيم ، ويقال : أبوالحسن وقيل : أبوعبدالله ، وقيل أبوعبدالرحمن الليثى . قال الذهبى : وأشهرهم : أبو رويم قرأ على طائفة من تابعى أهل المدينة وأصله من أصبهان . قال أبوعمر الدانى : قرأ على الاعرج ، وأبى جعفر القارىء . وغيرهم . وقال مالك : نافع أمام الناس في القراءة .
قال ابن الجزرى : وقال ابن مجاهد : وكان الامام الذى قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم نافع ، قال : وكان عالما بوجوه القراءات ، متبعا لآثار الائمة الماضين ببلده .
انظر : « معرفة القراء الكبار ج ١ ص ٨٩ – غاية النهاية ج ٢ ص ٣٣٠ » .

(٦) أى : أبى عمرو بن العلاء .

(٧) سورة البقرة . آية : ٦٧ . قال أبوحفص في كتاب المكرر ص ١١ : قوله تعالى : « إن الله يأمركم » قرأ أبو عمر بسكون الراء ، وروى عن الدورى اختلاس الحركة ، والباقون بالحركة الكاملة ، والحركة رفعة .

لو كانت (هى) (١) المحذوفة لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء (٢)، ومع حذف نون الرفع لم يحتج الى تغيير ثان هـ.

قال في الكتاب (٣) في بعض أبواب نون التوكيد : ويقولون : هل تفعلن ذلك ، فتحذف نون الرفع ، لأنك ضاعفت النون وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها اذ كانت تحذف وحدها ، وهم في الموضع أشد من ذلك بلغنا أن بعض القراء قرأ « أتحاجون » (٤) وكان يقرأ « فبم تبشرون » (٥) وهى (٦) قراءة أهل المدينة استثقالا للتضعيف هـ .

وذهب علي بن سليمان (٧) ، الاخفش الصغير (٨) ، وشيخه المبرد ، وأبو الفتح ، وشيخه أبو علي الى أن المحذوف نون الوقاية احتجاجا بحصول التكرار والاستثقال بها ، فكانت بالحذف أولى ، وبأن نون الرفع علامة اعراب ، فالمحافظة عليها أجدر ، وبأن الوقاية حذفت لكثرة الأمثال في نحو انى وكأنى ، وانما دخلت في ذلك تشبيها بالفعل ، فلو منع حذفها في بعض الأفعال لفضل الفرع على الأصل وبأن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع امكانه ، قاله أثير الدين (٩) .

قلت : وفيه نظر ، اذ لا استحالة في ذلك ، وانما المستحيل كون الاثر لا عن مؤثر ، ألم تر إهمال بعض العوامل مع انصبابها على المعمولات وتهيئها للعمل فيها فلا تنفعل لها ، كـ « لم » في قوله :

لولا فوارس كانوا حولهم صبرا
يوم الصليفاء لم يوفوا بالجار (١٠)

---

(١) « هى » ساقطة من « ج » .
(٢) في « ج : الياء مع حذف ... الخ بدون واو .
(٣) « ج ٢ ص ١٥٤ » .
(٤) انظر سورة الأنعام ، آية : ٨٠ .
(٥) انظر سورة الحجر ، آية : ٥٤ .
(٦) في « ج : أن الاخفش ... الخ » ، وفي « ب : سليمان والاخفش .. الخ » .
(٧) هو : علي بن سليمان بن الفضل أبوالحسن الاخفش الصغير النحوى ، قال ابن الانبارى : كان من أفاضل علماء العربية ، أخذ عن ثعلب ، والمبرد ، وفضل اليزيدى ، وأخذ عنه أبوعبيدالله المرزباني وغيره . توفي عام (٣١٥) قال السيوطى : أحد الثلاثة المشهورين ، وتاسع الاخفشين المذكورين هنا . وقال ابن النديم : وكان يضجر كثيراً اذا سئل عن شيء من النحو وكان حافظاً للاخبار ، توفي عام (٣١٥) ، وله من الكتب : كتاب الانواء ، وكتاب « التثنيه والجمع » ، وكتاب « الجراد » .
أنظر : فهرست ابن النديم ص ٨٢ – النزهة ص ٢٤٨ – الانباه (ج ٢ ص ٢٧٦ – البغية ج ٢ ص ١٦٧ .)
(٨) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٥٩ نقل بتصرف .
(٩) سبق تحقيقه في ص ٢٢٠

و « أن » الناصبـــة في قـــوله :

أن تقراءان على أسماء ويحكما ٭ ... البيت (١)

وقـــوله :

أبى علمـــاء الناس أن يخبرونـــى

بناطقـــة خرســـاء مسواكهـــا حجـــر (٢)

وغير ذلك مما يطول إيراده مع إمكان إعماله ، وكونها ممنوعة الاعمال اذ ذاك بما قام بها مانع ، كحمل بعضها على ما لا يعمل لجامع بينهما ، خلاف الاصل والظاهر ، (مع عدم سوغان ذلك في عامتهـــا) (٣) ، وبأن نون الوقاية انما يضطر اليها عند عدم ما يغنى الفعل الكسر ، ونون الرفع تحصل بها العلامة مع وقايتها الفعل ذاك ، فكان حذف الوقاية أولى .

ــ وندر = : باهمـــال الدال أى شذ ، ــ حذفهـــا = : أى نون الرفـــع ، ــ مفردة = : أى مع عدم ملاقاة مثل ، ــ في الرفع نظما = : كقـــوله : /

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى ٭ وجهك بالعنبر والمسك الذكي (٤)

أى تبيتين وتدلكين ، فالشاهد فيه من موضعين .

---

(١) قال العينى في شواهده الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، والشاهد في قوله «أن يقرآن» حيث اهملت «أن» حملا على أختها «ما» المصدرية ، خلافا للكوفيين في زعمهم أن «أن» هي المخففة من الثقيلة ، وكان أتصالها بالفعل شاذاً .
راجع : « العينى ج ٤ ص ٢٨٠ – مجالس ثعلب ص ٣٢٢ – ابن يعيش ج ٧ ص ١٥ ، ج ٨ ص ١٤٣ – الخزانة ج ٣ ص ٥٥٩ – التصريح ج ٢ ص ٢٣٢ – شرح شواهد المغنى ص ١٠٠ – شواهد التوضيح ص ١٨٠ » .

(٢) لم اعرف قائله ، وقال محقق شواهد التوضيح ص ١٨١ : لم أقف عليه في كتاب . والشاهد فيه مثل سابقه .

(٣) مابين القوسين ساقط من «ب ج ، د » .

(٤) قال : البغدادى في الخزانة : وهذا البيت لم أقف على قائله ، وقال : وأورده ابن عصفور في كتاب الضرائر ، قال : ومنه حذف النون الذى هو علامة الرفع في الفعل المضارع لغير ناصب ولا جازم تشبيها لها بالضمة من حيث كانتا علامتى رفع ... كما فعل بالحركة في «أشرب» من قوله وهو امرؤ القيس : فاليوم أشرب ... البيت . وقال ابن جنى في الخصائص وسألت أبا على – رحمة الله – عن قوله : أبيت أسرى وتبيتى ... البيت فخضنا فيه ، واستقر الامر فيه على أنه حذف النون من « تبيتين » كما حذف الحركة للضرورة في قوله : « فاليوم أشرب غير مستحقب . كذا وجهته معه فقال لى : فكيف تصنع بقوله : « تدلكى » ؟ ، قلت تجعله بدلا من « تبيتى » ، أو حالا ، فنحذف النون ، كما حذفها من الاول في الموضعين – أى كون تدلكى بدلا أو حالا – فأطمأن الأمر على هذا ، وقد يجوز أن يكون « تبيتى » في موضع النصب باضمار «أن» في غير الجواب ... الخ .
راجع : « الخصائص ج ١ ص ٣٨٨ – الخزانة ج ٣ ص ٥٢٥ – المحتسب ج ٢ ص ٢٢ – التصريح ج ١ ص ١١١ – الدرر ج ١ ص ١٢٧ .

وفي شرح (١) الدماميني كذا قالوا .

قلت : انما قاله (٢) من شروح هذا الكتاب فيما علمت أثير الدين (٣) والبهاء ابن عقيل (٤) .

ثم قال (٥) : وانما يتم هذا اذا كان القصد مجرد الاخبار بصورة الحال ، وأما ان قصد الانكار لجالها ، أو التعجب منها ، بأن تقدر همزة الاستفهام الانكاري أو التعجبي ، وتجعل (٦) « تبيتى » « نصبا » بأن » مضمرة بعد الواو الجوابية . أى أبيت أسرى وتبيتى تدلكين (٧) ، فالشاهد من موضع واحد وهو تدلكى (٨).

قلت : وقد أوهم أن ذلك من مباحثه ومستخرجات فكره ، اذ قد نبه على ذلك غيره أيضا ممن تعاطى شرح شواهد العربية ، ولفظه : الشاهد في « تدلكى » وأما « تبيتى » : فيجوز أنه نصب « بأن » مضمرة في جواب الاستفهام ، حذفت همزته تقديره : أأبيت على حد قوله :

ألم أك جاركم ويكون بينى * وبينكم المودة والاخاء (٩) هـ.

على أن حمله على غير الاخبار خروج عن الظاهر ، لا لقرينة ، فالعدول عنه متعين وأنشد صاحب / البسيط :

ولا تغصبوا الناس أموالهم * اذا ماملكتم بأن تغصبوا (١٠)

بناء على أن « لا » نفى لا نهى ، وأنشد ابن خروف في شرح الكتاب :

واذ يغصبوا الناس أموالهم * اذا ما ملكوهم ولم يغصبوا (١١)

وهو صريح في حذفها ، مع عدم ملاقاة مثل أو عامل ، وقال أبو طالب / :

---

(١) « جـ ١ ص ٢١ ظ » .
(٢) في « جـ : قالوا ... الخ » .
(٣) في شرحه للتسهيل جـ ١ و ٥٩ .
(٤) في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٧ ظ .
(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٦) في « جـ : ويجعل ... الخ بالياء » .
(٧) في « ب ، جـ : تدلكى ... الخ » .
(٨) في « جـ : يدلكين ... الخ » .
(٩) قائله : الحطيئة واسمه : جرول بن أوس ، من قصيدة قالها تقريعا للزبرقان ويروى : « ألم أك مسلما» و « محرما» بدل « جاركم » .
والشاهد فيه نصب المضارع بعد واو المصاحبة بأن مضمرة .
راجع : الكتاب جـ ١ ص ٤٢٥ – المقتضب جـ ٢ ص ٢٧ – العينى جـ ٤ ص ٤١٧ – شرح شواهد المغنى ص ٩٥٠ – ديوانه ص ٩٨ – الدرر جـ ٢ ص ١٠ » .
(١٠) استشهد بالبيت الاثير في شرحه على التسهيل جـ ١ و ٥٩ . ولم اعرف قائله .
(١١) نفس البيت السابق برواية أخرى .

فان يك قوم سرهم ما صنعتم * ستحتلبوها لاقحا غير ناهـــل (١)

ـ و =: ندر أيضا حذفها مفردة ، ـ نثرا =: كقراءة أبى عمرو / « وقالوا ساحران تظاهرا » (٢) بتشديد الظاء ، أى تتظاهران ، فحذف المبتدأ وهو ضمير المخاطبين ، وأدعمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع .

وفي الحديث : « والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » (٣) أى تدخلون ، ولا تؤمنون ، وفي صحيح مسلم « ابن الحجاج في قتلى بدر حين قال عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم » الحديث فسمع قول النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله : كيف يسمعون ؟ وأنى يجيبون ؟ وقد جيفوا » (٤) يريد : أنتنوا ، يقال : جافت تجيف ، وجيفت واجتافت ، أى : انتنت (٥) قاله في القاموس (٦) .

قال أثير الدين (٧) : والحق أن ذلك مخصوص بالشعر اجراء لها مجرى الضمة في ذلك .

ـ وما جيء به لا لبيان مقتضى عامل =: احتراز من حركات الاعراب ، ـ من شبه الاعراب =: بيان لابهام « ما » و (شبه) بكسر فسكون ، أو بفتحتين ، لغتان بمعنى الشبيه ، أى من الامر المشابه الاعراب أى في كونه حركة ضم أو فتح

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة قال فيها ابن هشام في السيرة : فلما خشى أبوطالب دهماء العرب أن يركبوه مع قومه قال قصيدته التى تعوذ فيها بحرم مكة ، وبمكانه منها ، وتودد فيها أشراف قومه ، وهو على ذلك يخبرهم وغيرهم في ذلك من شعره أنه غير مسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا تاركه لشيء أبداً حتى يهلك دونه . وذكر من تلك القصيدة أربعة وتسعين بيتا وقال : هذا ماصح لى من هذه القصيدة ، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها . انظر : الروض الأنف جـ ٢ ص ١٦ .
والبيت ذكره ابن مالك في « شواهد التوضيح ص ١٧٣ برواية :
فان سرقوا ببعض ما قد صنعوا * البيت
ورواية السـيرة :
فان يك قوما نثر ما صنعتم * وتحتلبوها لقحة غير باهــل
قال السهيلي في الروض جـ ٢ ص ٢٧ : وقوله : « لقحة غير باهل : الباهل الناقة التى لا صرار على اخلافها ، فهى مباحة الحلب ، يقال : ناقة مصرورة اذا كان على خلفها صرار يمنع الفصيل من أن يرضع . والشاهد قوله : ستحتلبوها » حيث حذفت النون بدون ملاقات مثل أو عامــل .
(٢) سورة القصص ، آية : ٤٨ .
(٣) ذكر هذا الحديث ابن مالك في شواهد التوضيح « ص ١٧٣ » وقال : ومن حذف النون بمجرد التخفيف ما رواه اللغوى . وذكر الحديث . ونصه في صحيح مسلم جـ ١ ص ٥٣ « كتاب الايمان : « لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا حتى تحابوا» بثبوت النون من « تدخلون» .
(٤) أخرجه مسلم في صحيحه جـ ٨ ص ١٦٣ ، ١٦٤ – كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار ... الخ .
(٥) في « جـ : أى أجتافت ... الخ » .
(٦) « جـ ٣ ص ١٢٩ » .
(٧) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٥٩ . نقل بتصرف .

أو كسر ، وكونه آخر الكلمة لاحشوها أو أولها ، ـ وليس = : هو ـ حكاية = : نحو من زيدا أو من زيد لقائل : رأيت زيدا أو مررت بزيد ، ومذهب الكوفية أنها حركة اعراب ، كما أوضحناه في شرح باب الحكاية من هذا الكتاب ، ـ أو اتباعا = : كقراءة زيد بن علي (١) ، وغيره : « الحمد لله » (٢) بكسر الدال ، وقراءة « الحسن » (٣) للملائكة اسجدوا » (٤) بضم التاء ثم كسرت للاتباع ، اما لكسرة متأخرة « كالحمد لله » ، أو متقدمة نحو : « في ام الكتاب » (٥) بكسر الهمزة في قراءة الأخوين ، وهي لغة قريش وهذيل وهوازن .

وفي شرح الدماميني (٦) : وأما (٧) لياء متأخرة كما في غلامي وعسيت بكسر السين .

قلت : وسأورد عليك ما فيه ان شاء الله تعالى ، وانما يدخل في كلام المصنف اتباع الآخر بعده ، لأن المقام للحركات المشبهة حركات الاعراب .

ـ أو نقلا = : كقراءة ورش « ألم تعلم أن الله » (٨) ـ أو تخلصا من ساكنين = : نحو « من يشأ الله يضلله » (٩) « ولا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين » (١٠) (١١) .

وفي شرح الدماميني (١٢) فان قلت : الجمهور على أن كسرة ميم نحو « غلامي » لمناسبة الياء ، فظاهره أن ليست اتباعية ، فنقص المصنف عدها على رأيهم .

---

(١)

(٢) سورة الفاتحة ، آية : ١ ، قال صاحب الاتحاف : وعن الحسن « الحمد لله حيث وقع بكسر الدال اتباعا لكسرة لام الجر بعدها . والجمهور بالرفع على الابتداء ، والخبر بعده ، أي متعلقه .

(٣) « الحسن » ساقط من « ج » .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٣٤ . قال صاحب اتحاف البشر ص ١٦٢ : « واختلف في « للملائكة اسجدوا » وهو في خمسة مواضع : هنا ، والاعراف ، والاسراء ، والكهف ، وطـه ، فأبوجعفر من رواية ابن حجاز ، ومن غير طريق هبة الله ، وغيره عن ابن وردان بضم التاء حالة الوصل في الخمسة اتباعا لضم الجيم ، ولم يعتد بالساكن فاصلا ، وافقه الشنبوذي ، وروى هبة الله وغيره عن ابن وردان أشمام كسرتها الضم ، وصحح في النشر الوجهين عن ابن وردان والباقون بالكسرة الخالصة على الجر بالحروف .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٤ ـ قال صاحب الاتحاف ص ٤٧٢ : «قرأه» في ام » بكسر الهمزة حمزة والكسائي وصلا ، فان ابتدءا ضماها كالباقين في الحالين .

(٦) « ج ١ ص ٢١ ظ » .

(٧) في « ب » : الياء ... الخ » .

(٨) سورة البقرة ، آية : ١٠٦ ، ١٠٧ ، المائدة ، آية : ٤٠ ، الحج آية : ٧٠ .

(٩) سورة الانعام ، آية : ٣٠ .

(١٠) سورة آل عمران ، آية : ٣٨ .

(١١) مابين القوسين ساقط من « ج »

(١٢) « ج ١ ص ٢٢ و . » .

فأجاب : بأن الاتباع اذا قيس بما ذكرناه يعني مما أورد عنه آنفا كان كلامه شاملا لحركة آخر المضاف ، للياء ، وليس ثم نقص ينافي تفسير الاتباع بما تقـــدم ، وقد نص ابنه (١) أنها اتباعية .

قلت : قد نص أثير الدين (٢) بما ينافيه فقال : فتلخص من كلامه أن حركات الآخر ست ، ونقص سابعة : وهى حركات المضاف للياء غير مثنى ولا مجموعا على حده على رأى الجمهور ، اذ ليست بنائية عندهم ، ولا من الحركات التى عدها (٣).

ـ فهو = : أى ما خالف الحركات الست ، بل السبع (٤) بناء على عد حركة المضاف للياء ـ بناء = : فالفاء اما رابطة لجواب الشرط ، ان قدرت (ما) الشرطية أو داخلة على خبر المبتدأ مضمنا معنى الشرط / ان قدرت موصولة ، ولا يدفعه كون الفعل ماضيا ، لجعله اذ ذاك / مستقبلا معنى ، كالذى أتانى فله درهم ، على أنـــه يمكن دخولها باقيا على مضيه كما سيأتى ان شاء الله تعالى في باب الموصول .

ـ وأنواعه = : أى البناء ، ـ ضم = : كحيث ومن قبل ومن بعد ، ـ وفتح = : كأين وكيف ، ـ وكسر = : كنزال وأمس ، ـ ووقف = : ككم ومن قد ، وهذه التسمية لالقاب البناء بما ذكر ، ولألقاب الاعراب بما مر (٥) لسيبويه وجمهور البصرية بل عامتهم كما مر عن الرضى(٦)،ومن ثم قال في الكتاب : (٧) وانما ذكرت ثمانية مجار فرقا بين ما يحدث لعامل وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول .

قلت : وفي هذا دفع دعوى الدمامينى السابقة (٨) : قصر الفرق على ألقاب المعربات والمبنيات دون ألقاب الحركات ، وقد غلط المازنى فيما ذكر عنه أبو العـــلا

---

(١) وعبارة ابن الناظم في شرح الالفية ص ٢٥ : لياء المتكلم من الضمائر التى تتصل بالاسماء وغيرها . وقد الزمت كسر ما قبلها اتباعا ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و٥٩ ، ٦٠ نقل بتصرف .

(٣) قال ابن جنى في الخصائص ج ٣ ص ٥٧ بخصوص الكسرة قبل ياء المتكلم ومن ذلك قولك : مررت بغلامى فالميم موضع جرة الاعراب المستحقة بالياء والكسرة فيها ليست الموجبة بحرف الجر ، أنما هذه هى التى تصحب ياء المتكلم في الصحيح ، نحو : هذا غلامى ، ورأيت غلامى ، فثباتها في الرفع والنصب يؤذيك أنها ليست كسرة الاعراب ، وإن كانت بلفظها . اذا هذه الكسرة تكون قسما بحالة ، فهى الحركة السابعة لآخر الكلمة .

(٤) أى حركات آخر الكلمة وهى : (١) حركة الاعراب (٢) حركة الحكاية (٣) حركة الاتباع (٤) حركة النقل (٥) حركة التخلص من ساكنين (٦) حركة البناء (٧) حركة المضاف لياء المتكلمة .

(٥) انظر : « ص ٢٧٧ » .

(٦) بل ابن الحاجب بناء على دعوى الشارح انظر : ص ٢٧٨ هامش ٩ .

(٧) ج ١ ص ٣ . وعبارته : وانما ذكرت لك ثمانية مجار ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الاربعة ، لما يحدث فيه العامل وليس شىء منها الا وهو يزول عنه وبين مايبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من — العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحروف وذلك الحرف الاعراب ، فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الاعراب ، وحروف الاعراب للاسماء المتمكنة وللافعال المضارعة لاسماء الفاعلين ... الخ .

(٨) انظر : « ص ٢٨٣ » .

ابن أبى زرعة (١) سيبويه في قوله : وهى تجرى على ثمانية مجار ، بأن المبنى لا يتغير فكيف تكون له مجار ، ولابن كيسان ، والزجاج ، وعلى بن سليمان (٢) ، ومحمد بن الوليد (٣) ، كلام في تصحيح كلام سيبويه مذكور في هذا المقام .

* خاتمـــة *

لم يفرق المصنف في التعبير في جانبى الاعراب والبناء ، فعبر بالانواع في الموضعين ، وقد فرق ابن الحاجب (٤) فعبر في الأول بالانواع ، وفي الثانى بالالقاب ، ووجهه بعض بأنه لم يسم حركات البناء والوقف أنواعا ، لفقد ما يكون جنسا شاملا لها نظرا الى الأصل ، اذ الاصل انحصار البناء في شيء واحد وهو السكون بالنقل ، لاطباقهـــم آن الأصل في البناء السكون ، فلما كان من حق البناء عدم شموله هذه الاشياء نظرا الى الاصل ، لم يطلق عليها اسم الانواع ، رعاية لجانب الاصل . والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير الا خيره .

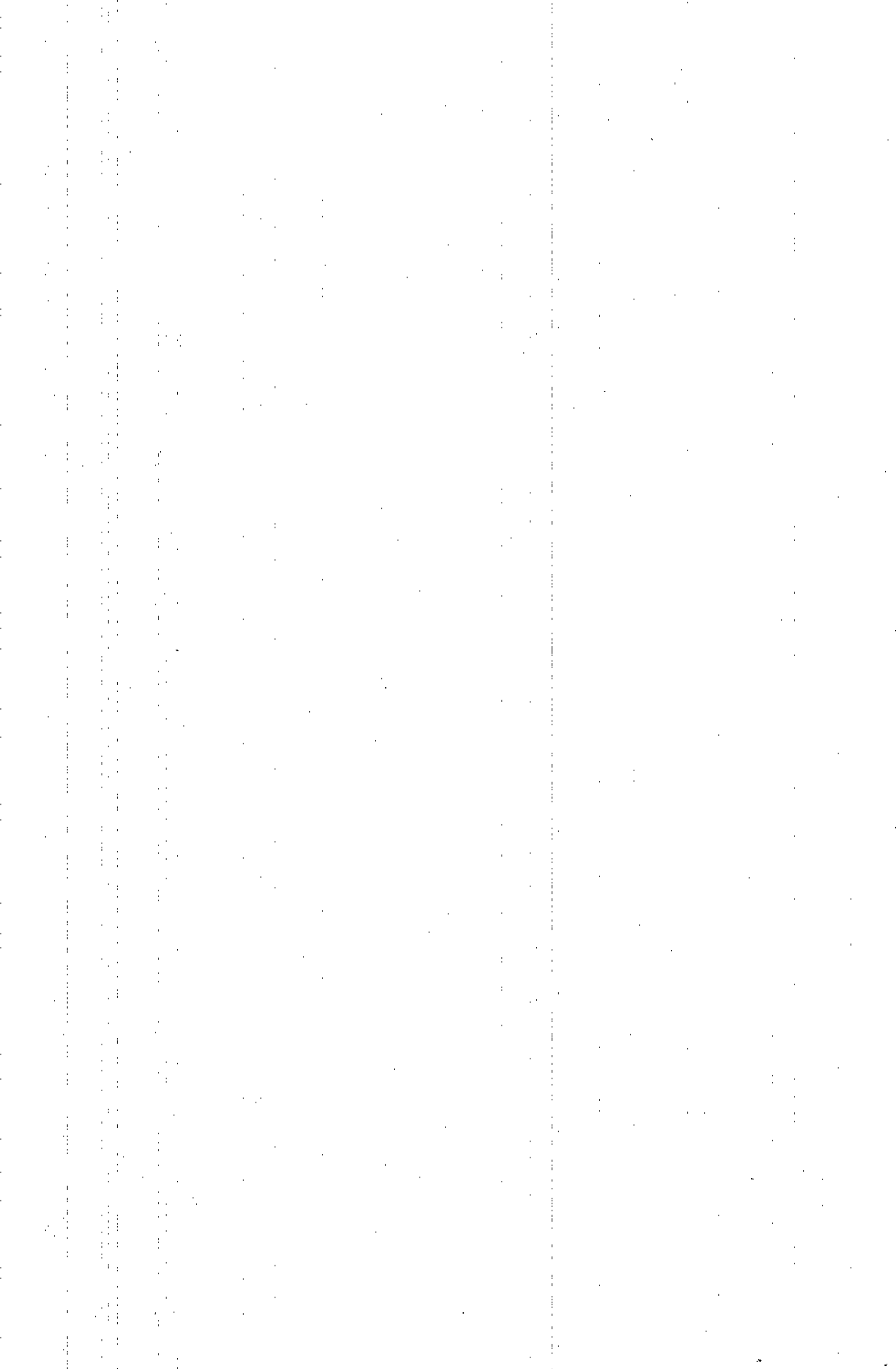
---

(١) هو : أبو يعلى بن أبى زرعة الباهلى النحوى البصرى . قال القفطى : أحد أصحاب المازنى ، وممن قرأ عليه كتاب سيبويه ، ولم يكون له نباهة المبرد وله في النحو كتاب معلل حسن ، وله نكت على كتاب سيبويه لا بأس بفوائدها وكان النحاة يسمونه : غلام المازنى ، لكثرة ملازمته له ، وبعضهم يسميه : أبوالعلا بن أبى زرعة واسمه في الحقيقة : « محمد » وهو باهلى النسب ... وكان ثقة فيما يرويه .. توفي عام ٢٥٧ . انظر : الانباه جـ ٤ ص ١٨٤ طبقات الزبيدى ص ١٢٠ » .

(٢) أى الاخفش الصغير .

(٣) هو : محمد بن الوليد أبوالحسن بن ولاد التميمى النحوى المصرى ، أخذ عن أبى على الدينورى وعن محمد بن حيان بمصر ، ورحل الى العراق وقرأ على المبرد كتاب سيبويه ، وله قصة مع المبرد وابنه في شأن كتاب سيبويه ، توفي عام ٢٩٨ هـ . انظر : « هدية العارفين جـ ٢ ص ٢١ الانباه جـ ٣ ص ٢٢٤ - طبقات ابن قاضى شهبة ص ٢٧٣ - البغية جـ ١ ص ٢٥٩ .

(٤) انظر : شرحه للكافية جـ ١ ص ٩ ، ٦٤ .



اسما كان أو فعلا – يظهر الاعراب بالحركات = : نحو زيد يقوم ، – والسكون نحو لم يقم ، لا يقال ظاهره أن الاعراب غير الحركة (١) والسكون ، وهو خلاف ما مر ، لأنا نقول : يطلق الاعراب تارة على ما مر من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وأخرى على فعل المتكلم بذلك ، تقول : أعربت الكلمة بالحركة ، وأعربتها بالسكون اذا جعلتها معربة بواسطة الحركة أو السكون ، على معنى جعل الحركة أو السكون إعرابا لها ، فاذا قيل : ظهر إعراب الكلمة بالحركة أو السكون ، فالمعنى ظهر أثر إعرابها بذلك ، فالمجرور ظرف لغو متعلق باعراب ، على حذف مضاف ، أى أثر إعراب ، والأثر حينئذ / هو الحركة أو السكون .

وكلام المصنف يتمشى على الثاني ، ولا محذور فيه .

– أو يقدر = : أى الاعراب – في حرفه = : كجاء الفتى بتقدير الضمة في الألف ، فالاعراب في نحو ذلك من ذوات الالف مقدر ، وهي عبارة الأكثر .

وقسم بعض نحاتنا المغاربة الاعراب أربعة أقسام : ملفوظ ، ومقدر ، ومنوى ومعتبر ، فالأول كزيد ، والثاني نحو الملهى ، لانقلاب الألف عن ياء مقدرة ، والثالث كحبلى وأرطى ، لعدم انقلاب الفيهما عن شيء ، والرابع موضع الاسم المبنى نحو هذا .

– وهو = : أى حرف (٢) الاعراب ، – آخر المعرب = : كالدال والميم آخرى زيد ويقوم ، لا آخر المبنى ، فلا حرف أعراب له .

قال ابن يعيش : (٣) وربما سمى آخر الكلمة مطلقا حرف إعراب ، قال : وعليه فالباء من « ضرب » إعراب ، أى حرفه ، على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب كان محل إعراب .

قلت : ولا يرد أن قضية كلام المصنف أن الاعراب بالحرف لا يقدر / ، لأن الكلام في إعراب مقدر في الحرف وليس الا الحركة أو السكون لا الحرف اذ ليس مقدرا في حرف الاعراب .

وفي شرح الدماميني (٤) : وظاهر هذا الكلام أن الاعراب بالحرف لا يقدر ، وهو خلاف قوله في باب الاضافة في مسلمى رفعا ، وكذا ينبغي أن يعد من ذلك نحو « ليسجننه » ، على اختياره أن المحذوف نون الرفع .

(١) في « ج : الحركات ... الخ » .
(٢) في « ج : أحرف ... الخ » .
(٣) في شرح المفصل « ج ١ ص ٥١ »
(٤) « ج ١ ص ٢٢ و . » .

ثم قال (١) : وقد يجاب بأن هذا وان كان مقدرا فليس في حرف الاعراب ، والكلام انما هو في المقدر فيه ، وهو الحركة والسكون .

قلت : وأنت خبير بعدم ظهور ذلك الظاهر ، بل بعد استقامته بشهادة عقد الباب لاعراب المعتل ، وهو لا يقدر في حرف إلا الحركات ، فكيف يورد عليه ؟ أن ظاهره عدم تقدير الاعراب بالحروف مقويا إياه ، ومستبعدا لما ذكر جوابا عنه بادخال حرف التعليل ، وهل أضعف من هذا الإيراد ؟ .

ـ فان كان = : حرف الاعراب آخر المعرب ، ـ ألفا قدر فيه غير الجزم = : وهو الرفع والنصب في الصنفين نحو الفتي يسعى ، وان الفتى لن يسعى ، والجر في الاسم كمررت بالفتى .

ـ وان كان = : حرف الاعراب أو آخر المعرب ، ـ ياء = : كالقاضى يرمى ، ـ أو واوا =.: كيغزو ، يشبهانه = : / أى الألف في كون حركة ما قبلها من جنسهما فخرج نحو : ضبى ودلو ، وهذا القيد غير محتاج اليه بالنسبة الى الياء إلا في الاسماء وأما الواو فلا ضرورة أنها لاتكون آخر اسم معرب « رأسا » (٢) ، ولا فعل معرب الا كذلك.كيدعو ـ وقدر . فيهما الرفع = : كالقاضى يرمى ويعزو ، .استثقالا أيضا ، فان كان غير منصرف كمررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة .

وأغفل المصنف من مسائل المنقوص ما تقدر فيه الفتحة اتفاقا ، وهو ما أعرب عن مركب إعراب متضائفين آخر صدرهما ياء كمعدى كرب ، وقالى قلا ، تنزيلا للياء فيه منزلة ياء « درديس » ـ للداهية ، والشيخ والعجوز والغانية ـ فكما لا تنفعل « هاتيك » (٣) للعوامل لم تنفعل ذى استصحابا لحكمها حالة البناء ، وقد نبه على ذلك في باب منع الصرف (٤) ، فقال في ثالث فصوله : يضاف صدر المركب فيتأثر بالعوامل ما لم يعتل .

وقد زعم الفراء أن الياء قد ترد آخر الفعل ومتلوها ساكن ، فيظهر فيها علامة الرفع ، لجريان الياء الساكنة المتلو مجرى صحاح الحروف ، وأنشد :

---

(١) أى الدماميني .
(٢) « رأسا » ساقطة من « ب » .
(٣) « هاتيك » ساقطة من « ج » .
(٤) انظر التسهيل تحقيق بركات ص ٢٢١ ، وقد بحثت على هذا الباب في شرح ابن مالك فلم أجده ولعله ساقط .

وكأنها بين النساء سبيكة • تمشى بسدة بيتها فتعى (١)

— وينوب حذف الثلاثة = : الألف والواو والياء — عن السكون = : في المضارع نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم ، لمعاقبة هذه الأحرف الضمة ، وأجريت في الحذف مجراها ، هكذا (٢) قرره المشائخ .

قال أثير الدين (٣) : ونقول الذى يقتضيه النظر أنها حذفت عند الجازم لا به فان القياس أن يحذف الجازم الضمة المقدرة فيهما ، غير أنه يلتبس بالمرفوع لو اقتصر على ذلك ، فحذف الجازم الضمة المقدرة وتبعتها هذه الحروف فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع هـ .

وقضية كلام المصنف حذف هذه الحروف ، سواء كانت عليه ابتداء ، أو بدلا من همزة كيقرأ في يقرأ ، ويقرى في يقرىء ، ويوضو في يوضؤ ، لكن فصل بعض نحاتنا المغاربة في الثانى (٤) بين أن يقدر دخول الجازم قبل البدل فيمنع الحذف ، لعمل الجازم عمله في حذف الضمة قبل الابدال ، أو بعده فيجوز حذفها نظرا الى لفظها ، وقرارها نظرا الى أصلها ، هذا رأى المصنف (٥) ، وابن عصفور (٦) .

---

(١) قال الشنقيطى في الدرر : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وفي اللسان قال الفراء : واذا أسكن ما قبل الياء الاولى لم تدغم ، كقولك : هو يعي ويحي ، قال : ومن العرب من أدغم في مثل هذا ، وأنشد لبعضهم : فكأنها بين النساء ... البيت .

وقال : قال أبواسحاق النحوى : هذا غير جائز عند حذاق النحويين ، وذكر أن البيت الذى استشهد به الفراء ليس بمعروف .

وقال ابن جنى في المحتسب في قوله تعالى من سورة الاحقاف ، آية : ٣٣ «ولم يعى بخلقهن بقادر» : ما رواه عمرو عن الحسن «ولم يعى» بكسر العين وسكون الياء ، قال أبوالفتح : هذا مذهب ترغب العرب عنه ، وهو اعلال عين الفعل ، وتصحيح لامه ... ولم يأت هذا في الفعل الا في بيت شاذ أنشده الفراء ، وهو قول الشاعر : وكأنها بين النساء ... البيت فأعل العين ، وصحح اللام ، ورفع مالم ترفعه العرب ... الخ . وقال الاشمونى في شرحه : وأما قوله : وكأنها بين النساء ... البيت فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء . راجع : المحتسب ج ٢ ص ٢٦٩ — اللسان ج ٢ ص ٣٤٧ — الدررج ١ ص ٣١ — الاشمونى ج ٤ ص ٢٨٢ .

(٢) في «ب : كذا قرره ... الخ» بسقوط «الهاء» .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ و ١٦ نقل بتصرف شديد .

(٤) أى كون الحروف بدلا من همزة .

(٥) أى الرأى الثانى من التفصيل ، وهو الحذف مطلقا جوازا ، وهذا بناء على قول الشارح أما مافي شرح ابن مالك ، وما مثل به فلا يدل عليه ، لأنه قال في ج ١ ص ٥٩ : الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الالف والياء والواو اللذان يشبهانه نحو : من يهد الله يخشه ويرهبه فحذف للجزم «يا» يهدى ، وألف يخشى ، و«واو» يرجو ... الخ .

(٦) قال ابن عصفور في المقرب ج ١ ص ٤٩ و ٥٠ : وأما الجزم فله علامتان وهما : السكون والحذف ، فالحذف في صنفين من الافعال أحدهما : ما رفع منهما بالنون ، جزمه بحذفها ، والآخر : كل فعل في آخره حرف علة غير مبدلة من همزة جزمه أيضا بحذفه ... فان كان مبدلا من همزة نحو يقرا ويقرى ويوضو جاز فيه وجهان ، أحدهما : حذف حرف العلة الحاقا بالمعتل المحض ، والثانى : اثباته اجراء له مجرى الصحيح .

وقد رد عليه معاصروه فمن بعدهم بأن البدل المحض الذى ليس على التسهيل القياسي لايجوز الا في الضرورات ، كما نص على ذلك سيبويه (١) وغيره كأبى على في الحجة ، وابى الفتح ، وأفرد له في الخصائص (٢) بابا .

وقال الخضراوى : يجوزان والاثبات أحسن كقوله :

عجبت من ليلاك وانتيابها ٭ من حيث زارتنى ولم أورابها (٣)

أى أشعر بها من ورائى ، فاقتضى أنه من ورأت بالفتح أى شعرت وهو ما لأثير الدين (٤) .

قلت : وهو خلاف ما في القاموس (٥) ، وهو أنه من (ورا) بالضم مقتصراً عليه .

ومن الحذف قوله : أنشده ابن عصفور : (٦)

جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه
سريعا والا يبد(٧) بالظلم يظلم (٨)

ولا حجة فيه ، لثبوت بدى يبدى كبقى يبقى ، وخص ذلك ابن الضائع — وكان من أجله أصحاب الاندلسى — أيضاً بالضرورات ، — الا في الضرورة —: استثناء من منطوق مامر كله من ظهور وتقدير ونيابة ، لامن المسألة الاخيرة فقط بدليل مابعد من المسائل .

---

(١) انظر الكتاب « ج ٢ ص ١٦٤ » .

(٢) « ج ٣ ص ١٤٩ وما بعدها . »

(٣) البيت من شواهد سيبويه ، ولم اعرف قائله قال الاعلم في هامش الكتاب : الشاهد فيه تخفيف الهمزة الساكنة من قوله «أورا» ، لما احتاج اليه من ردف القافية . ولوحققها على مايجب لانها طرف لم يجزله ، من أجل الردف المضمر في القافية ، ومعنى « لم أورابها » : لم اعلم بها ، وحقيقتة لم اشعربها ، والانتياب : القصد . وفي اللسان عن الفارسى : وما أورثت الشيء أى : لم أشعربه ، قال : من حيث زارتنى ولم أورابها ، أضطر فأبدل . وأما قول لبيد : تسلب الكأس ولم توار بها ، قال : وقد روى : ولم تورأ بها ، قال : رويته واوراته : اذا أعلمته ... قال : وقول الشاعر : واعاق فلم أورأ به فأحببته ، أى دعانى ولم أشعربه ورواية صاحب الدرر : ولم أدرى بها «وعليها فالشاهد : عدم حذف حرف العلة للجازم ونص صاحب الدرر على أن الرواية الاولى هى الصحيحة وقال : ولم أقف على قائله : وهو من أبيات الكتاب الخمسين . راجع : الكتاب ج ٢ ص ١٦٥ — الهمع ج ١ ص ٥٢ الدرر ج ١ ص ٢٨ — اللسان ج ١ ص ١٨٩ » .

(٤) انظر شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦١ » .

(٥) « ج ١ ص ٣٣ » وعبارته : وما درئت بالضم ، وقد يشدد : ماشعرت ... الخ .

(٦) انظر المقرب « ج ١ ص ٥٠ » .

(٧) في « ج : يبدأ بالظلم ... الخ ، باثبات ألف « يبدأ » .

(٨) البيت من معلقة زهير بن أبى سلمى المزنى المشهور يمدح الحارث بن أبى حارثة وهيم بن سنان=

وفي شرح الدماميني (١) : ومن مفهومه ، لاقتضاء كلامه بطريق المفهوم ظهور الحركات الاعرابية في غير ما ذكر ، فمن ثم استثنى مواضع من ذلك المفهوم .

قلت : وهو مدفوع بأن ظهور الحركات الاعرابية في غير ما ذكر مصرح به صدر الباب منطوقا مستثنى منه،فليس مفتقراً الى أخذه مفهوماً مستثنى منه .

— فيقدر لأجلها = : أى الضرورة ، — جزمها = : فتثبت مقدراً فيها الجزم كقوله :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع (٢)

وقوله :

ألم يأتيك والانباء تنمى * بما لاقت(٣) لبون بنى زيادة (٤)

المريين ، ويذكر سعيهما بالصلح بين عبس وذبيان ، وتحملهما الحمالة كذا في ديوانه . قال الاعلم : وقوله : «جرىء يعنى : الاسد ، والجرىء : ذو الجرأة ، وهى الشجاعة ، وقوله : «والا يبد بالظلم يظلم» يقول : أن لم يظلم بدأهم بالظلم ، لعزة نفسه وشدة جرأته . والشاهد في قوله : «يبد» لأن الاصل : «يبدأ» مهموز اللام من «بدأ» أبدل من الهمزة ألفا اضطرارا ، ثم حذفت الالف للجازم ، قيل : وهذا من أقبح الضرورات .
راجع : «ديوان زهير ص ١٧ – شرح القصائد العشر ص ٢٣٢ – المقرب لابن عصفور ج ١ ص ٥٠ – الدرر ج ١ ص ٢٩ » .

(١) « ج ١ ص ٢٢ ظ » .

(٢) قال العينى : لم أقف على أسم قائله . وقال البغدادى في شواهد الشافية والبيت مع شهرته لم يعرف قائله . وفي هامش الشافية : ينسبه بعضهم الى ابى عمرو بن العلاء ، واسمه : زبان ، يقوله للفرزدق الشاعر المعروف ، وكان قد هجاه ثم اعتذر له . قال البغدادى : على أنه سكنت الواو من «يهجو» شذوذا مع وجود المقتضى لحذفها ، وهو الجازم ، قال ابن جنى في سر الصناعة «يجوز ايضا أن يكون ممن يقول في الرفع : هو يهجو ، فيضم الواو ، ويجريها مجرى الصحيح فاذا جزم سكنها ، فيكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من «يهجو» ... الخ . والمعنى أنك هجوت واعتذرت فكأنك لم تهجو . راجع : «شرح شواهد الشافية ج ٤ ص ٤٠٦ – أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٥ – العينى ج ١ ص ٢٣٤ – شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢١ – المنصف لابن جنى ج ٢ ص ١١٥ – ابن يعيش ج ١٠ ص ١٠٤ الدرر ١ ص ٢٨ » .

(٣) في «ج : بما فعلت ... الخ » .

(٤) قائله : قيس ابن زهير العبسى ، من قصيدة دالية بسبب ماحدث بينه وبين الربيع بن زياد العبسى في قصة الدرع المشهورة . قال أبوزيد في نوادره : وقوله : «ألم يأتيك» قدر قبل الجزم أن تكون الياء مضمومة ، حتى كأنه قال : هو يأتيك ، كما تقول : هو يضربك ، ثم يحذف الضمة للجزم ، فتقول : ألم يأتيك كما تقول : ألم يكرمك ... وانما يجوز هذا في الضرورة ... الخ . والشاهد : إبقاء الياء مع الجزم ، فيكون مقدرا . راجع : «الكتاب ج ١ ص ١٥ ، ج ٢ ص ٥٩ النوادر ص ٢٠٣ – المحتسب ج ١ ص ٦٧ ، ١٩٦ – الخصائص ج ١ ص ٣٣٣ سرصناعة الاعراب ص ٨٨ – أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٤ ، ٢١٥ – العينى ج ١ ص ٢٣٠ – الخزانة ج ٣ ص ٥٣٤ – المقرب ج ١ ص ٥٠ – ابن يعيش ج ٨ ص ٢٤ ج ١٠ ص ١٠٤ – الدرر ج ١ ص ٢٨ » .

وقوله :

إذا العجوز غبضت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق (١)
واعمد لأخرى ذات دل مونق
لينة المس (٢) كمس الخرنق

ومع ذلك بعض في الالف ، معتلا بتحرك أختيها نصبا في النثر ورفعا في الشعر ، قياساً للرفع على النصب فاذا دخل الجازم أسقط تلك الضمة ، وسلم الحرف المعتل ، ولا يتأتى ذلك في الالف ، ضرورة عدم تحركها . ونصره ابن عصفور ، وأول ولاترضاها على أن الجملة حالية ، ومثار الخلاف : اختلافهم فيما حذفه الجازم ، فقيل : الضمة المقدرة ، وعليه فيجوز في الالف كغيرها ، وقيل : الظاهرة ، اذ قد تظهر في الضرورات كما سيأتي ، وعليه فيمتنع – في الالف ، ونقل بعض : أن لغة لبعض العرب اقرار هذه الحروف مع الجازم في السعة .

وزعم بعض : أن ما ورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأت عنها الحروف الموجودة ، فأما قوله تعالى : « لاتخف(٣) دركا ولاتخشى »(٤) فاستدل به بعض على الاقرار بكونه يراه نهيا ، وأوله السيرافي على أنه مجزوم بحذف الالف ، والموجودة انما جيء بها رعاية للفواصل ، كهي في

---

(١) قائل هذا الرجز : رؤية بن العجاج ، قال ابن جنى في كتاب المنصف « شبهت الالف بالياء في أن ثبتت في موضع الجزم ، فانه قدر الحركة هنا وحذفها للجزم ، وهذا بعيد ، لان الالف لا يمكن تحريكها أبدا ، وقال في سر صناعة الاعراب : « فأثبت الالف أيضا في موضع الجزم تشبيها بالياء في « ألم يأتيك » ، على أن بعضهم قد رواه على الوجه الاعرف : « ولا ترضها ولا تملق » .

وقال ابن الشجرى في تخريج هذا البيت والذى قبله : « ووجه ذلك أنهما نزلا « الواو والياء » منزلة الحرف الصحيح ، فقدر فيهما الحركة ، فكأن الجازم دخل ولفظ الفعل : « يأتيك » وتهجو بضم لاميهما كقولك : يضربك ويخرج ، فاسقط الحركة المقدرة ، كما يسقط الحركة الملفوظ بها ... الخ وهذا المعنى الذى يعتيه شارحنا .

وقال البغدادى في شواهد الشافيه : ويجوز تخريجه على أن « لا » فيه نافيه ، والتقدير : فطلقها غير مترض لها ، ويكون قوله : « ولا تملق » معطوفا على قوله : « فطلق » قاله ابن عصفور في كتاب الضرائر . راجع : سر الصناعة ج ١ ص ٨٩ – المنصف ج ٢ ص ١١٥ – الخصائص ج ١ ص ٣٠٧ – المخصص ج ١٣ ص ٢٥٨ ، ج ١٤ ص ٩ – الشافية ج ٤ ص ٤٠٩ – أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٦ – الخزانة ج ٣ ص ٥٣٣ – العينى ج ١ ص ٢٣٦ – ملحقات ديوانه ص ١٧٩ – الدرر ج ١ ص ٢٨ » .

(٢) في « ج : ذا دلال مونق * لينة اللمس ... الخ .

(٣) في « ب : لا تخاف ... الخ » .

(٤) سورة طه ، آية : ٧٧ . قال الزمخشرى في الكتاب ج ٢ ص ٥٤٧ : ولا تخشى « اذ قرىء » « لا تخف » ثلاثة أوجه : ان يستأنف كأنه قيل : وانت لا تخشى... أن لا تكون الالف المنقلبة عن الياء التي هى لام الفعل ، ولكن زائدة للاطلاق ... وان يكون مثل قوله : كأن لم ترى قبلى أسيراً يمانيا . ومثله في إملاء مامن به الرحمن للعكبرى ج ٢ ص ١٢٥ .

« الظنونا » (١) ، و « السبيلا » (٢) في قراءة من أثبت .

وقال بعض : انما الفعل مرفوع ، والجملة استئنافية ، أى وأنت لاتخشى

وأما قول الشاعر :

وتضحك مني شيخه عبشمية * كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا (٣)

فقيل : الالف أشباع ، وقال الفارسى : بل لأن الأصل ترأى في لغة من قال : يرأى : فلما دخل الجازم حذف الالف ، ثم نقلت حركة الهمزة الى الراء وأبدلت ألفا ، كما قالوا : المراة والكماة (في المرأة والكمأة) (٤) ومن رواه كأن لم ترئى فالتاء للخطاب التفاتاً من الغيبة ، وعلامة جزمه حذف النون اذ أصله ترين .

تنبيه : يجوز للضرائر الجزم بعد حذف حروف العلة محاكاة لما لم يحذف منه شيء كقوله :

---

(١) سورة الاحزاب : آية : ١٠ . ونصها « وتظنون بالله الظنونا » .

(٢) سورة الاحزاب ، آية : ٦٧ ، قال صاحب اتحاف البشر ص ٤٣٠ : واختلف في « الظنونا هنالك » و « الرسولا وقالوا » و « السبيلا ربنا » فنافع وابن عامر وابوبكر وأبوجعفر ألف بعد النون واللام وصلا ووقفا في الثلاثة للرسم ، وايضا هذه الالف تشبه « هاء » « السكت » وقد ثبتت وصلا ، باجراء له مجرى الوقف ، فكذا هذه الالف ، وافقهم الحسن والاعمش وقرأ ابن كثير وحفص والكسائي وخلف عن نفسه باثباتها في الوقف دون الوصول ، اجراء للفواصل مجرى القوافي في ثبوت ألف الالف الاطلاق ، وافقهم ابن محيصن ، والباقون بحذفها في الحالين ، لانها لا اصل لها ، قال السمين : قولهم : تشبيها للفواصل بالقوافي ، لا أحب هذه العبارة فانها منكرة لفظا .

(٣) قائله : عبد يغوث بن وقاص الحارثى ، واسمه : ربيعه بن كعب الأرب بن ربيعة ، شاعر جاهلي ، فارس سيد لقومه بنى الحرث بن كعب ، وكان قائدهم في يوم الكلاب الثانى الى بنى تميم وفي ذلك اليوم أسر وقتل النعمان بن جساس في ذلك اليوم ، وهوقائد بنى تميم ، فقتل به بعد تعذيب وقبل تنفيذ القتل طلب منهم أن يطلقوا لسانه ، ليذم اصحابه ويندب نفسه ، فأجابوا طلبه ، فقال تلك القصيدة التى منها بيت الشاهد . وقوله : « عبشمية » نسبة الى «عبد شمس» والذى اسره فتى من بنى عمير بن عبد شمس ، وكان أهوج ، فلما قدم به قالت أمه لعبد يغوث من أنت ؟ قال : أنا سيد القوم ، فضحكت وقالت : قبحك الله من سيد قوم حين أسرك هذا الاهوج ، ولذلك قال : وتضحك منى ... الخ . وروى : « ولم تر » بسكون الهمزة ، وعليها فلا شاهد فيه .

قال ابن هشام في المغنى : وخرجه أبوعلى على أن « أصله » ترأى » بهمزة بعدها ألف ... ثم حذفت الالف للجازم ، ثم بدلت الهمزة الفا .

واخرجه ابن جنى في المحتسب على أن الاصل : « لم تر» ثم أشبعت الفتحة فأنشأ عنها ألفا .

راجع : المفضليات ص ١٥٨ - المحتسب ج ١ ص ٦٩ - الخزانة ج ١ ص ٣١٤ - المغنى ج ١ ص ٢٨٢ - شرح شواهد المغنى ص ٦٧٥ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥٧ ، ج ٩ ص ١١١»

(٤) « المرأة والكمأة » ساقط من « ب » .

ومن يتق فان الله معــــه * ورزق الله منتاب وغادى (١)

ومنه في الامر ما أنشده الفراء :

قالت سليمى اشتر لنا دقيقاً * واشتر وعجل خادما لبيقاً (٢)

— ويظهر لأجلها في الضرورة جر الياء = : كقوله :

لا بارك الله في الغوانى هل * يصبحن الاهن مطلب(٣)

وقوله :

ويوماً (٤) يوافيني الهوى غير ماضــــى
ويوما ترى منهن غــولا تغولا(٥)

---

(١) قال البغدادى في شواهد الشافية : إن الأصل : «ومن يتق» الا أنه أسكن اجراء للمتصل المنفصل أو إجراء للوصل مجرى الوقف . وقال : ولم أقف على تتمة ، ولا على قائله ، ولم يكتب ابن برى ولا الصفدى عنه شيئا .
وقال ابن جنى في المحتسب : أسكن قاف «يتق» استخفافا ، أو اجراء للوصل على حد الوقف .
وقال في الخصائص : تحذف الحركات للتخفيف وذكر البيت . ورواية غير شارحنا من المراجع التي ستذكر : «مؤتاب» وغادى« أي راجع من : ائتاب ، بمعنى ؟ آب . وقال أحمد بن فارس في كتابه : «الصاحبى» : اختلاف لغات العرب من وجوه : أحدها الاختلاف في الحركات ... والوجه الآخر : الاختلاف في الحركة والسكون مثل قولهم : «معكم» و«معكم» ، أنشد الفراء : ومن يتق فان الله معه * ... البيت . راجع : الخصائص ج ١ ص ٣٠٦ ، ٤ ج ٢ ص ٣١٧ ، ٣٣٩ – المحتسب ج ١ ص ٣٦٢ – الصاحبى ص ١٩ – الشافية ج ص ٢٢٨ – الدرر ج ٢ ص ٢٨ » .

(٢) هذا الرجز نسبه أبوزيد في نوادره للعذافر الكندى ، وقال : قال أبوحاتم : أسكن «واشتر» وهذا منكر في العربية . وقال البغدادى في الشافية بعد ذكر الابيات التى منها بيت الشاهد : وزاد بعدها أبومحمد الاعرابى في «ضالة الاديب» سبعة ابيات وهى ... وقال : هذه الابيات لسكين ابن نضرة عبد لبجية ، وكان تزوج بصرية فكلفته عيش العراق . راجع : «النوادر ص ٣٠٨ – الخصائص ج ٢ ص ٣٤٠ ، ج ٣ ص ٩٦ – المنصف لابن جنى ج ٢ ص ٢٣٧ – الشافية ج ٤ ص ٢٢٤ – المحتسب ج ١ ص ٣٦١ » .

(٣) قائله : عبدالله بن قيس الرقيات ، من قصيدة في مدح عبدالملك بن مروان ، والشاهد تحريك الياء من «الغوانى» واجراؤها على الاصل للضرورة . قال ابن جنى في الخصائص : ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح ، نحو قوله :
لا بارك الله في الغوانى ... البيت .
راجع : «الكتاب ج ٢ ص ٥٩ – المقتضب ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٣ ص ٣٥٤ – الخصائص ج ١ ص ٣٦٢ – ج ٢ ص ٣٤٧ – المنصف ج ١ ص ٦٧ ، ٨١ – المحتسب ج ١ ص ١١١ أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٦ – ديوانه ص ٣ – شرح شواهد المغنى ص ٦٢٠ – اللســان مادة «غنا» .

(٤) في «ج : ويوم ... الخ » .

(٥) قائله : جرير بن عطيه من قصيدة يهجو بها الاخطل ، والشاهد في قوله : «غير ماضى» حيث حركت الياء في «ماضى» للضرورة ، والقياس أسكانها لانه أسم فاعل من مضى يمضى ، كقاضى من قضى يقضى ، وقال ابن جنى في المنصف : وحكى ابوعلى عن أبى العباس أن أبا عثمان كان ينشده : «ليس ماضيا» فهذا لا ضرورة فيه ، ورواية الديوان : «غير ماضيا» كذلك .
راجع : «الكتاب ج ٢ ص ٥٩ – المقتضب ج ١ ص ١٤٤ – نوادر أبى زيد ص ٢٠٣ – الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ – المنصف ج ٢ ص ٨٠ – العينى ج ١ ص ٢٢٧ – أمالى الشجرى ج ١ ص ٨٦ – ديوانه ص ٤٥٥ » .

وقـــوله :

كذبتم وبيت الله تبزى محمدا
ولم تختضب سمر العوالى بالدم (١)

وقـــوله :

ما إن رأيت ولا أرى في مدتى
كجوارى يلعبن بالصحراء (٢)

– وقـــوله :

ولو كنت حراً ذا وفاء جعلتنـا
لعينك من دون العوالى مقنعا (٣)

قلت : وعلى هذا بنى القاضى أبوالفضل (٤) عياض قوله :

وتخصـه بزواكى الصلوات * ونواحى التسليم والبركات

من أبياته الشهيرة التى أوردها كتابه : الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم ، متمدحاً للمدينة الشريفة ومتشوقاً اياها ، وهى هذه متبركا بها .

يا دار خير المرسلين ومن به * هدى الانام وخص بالآيات
عندى لاجلك لوعة وصبابة * وتشوق متوقد الجمرات

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٠ ، والسيوطى في همع الهوامع ج ١ ص ٥٣ – وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٣٠ : لم أقف على قائله ، والشاهد فيــه : ظهور الكسرة في ياء « العالى » .

(٢) قال البغدادى في الخزانة : والبيت مع كثرة تداوله في كتب اللغة لم أقف على قائله ، وقال في شرح شواهد الشافية : على أن قوما من العرب يجرون الياء مجرى الحرف الصحيح في الاختيار ، فيحركونها بالجر والرفع ، وقال في شرح الكافية إن هذا ضرورة وهوالمشهور .
وقال : قال ابن عصفور في كتاب الضرائر : فيه ضرورتان : أحداهما : اثبات الياء ، وتحريكها ، وكان حقه أن يحذفها ، فيقول : كجوار ، والثانية : أنه صرف مالا ينصرف وكان الوجه لما أثبت الياء اجراء لها مجرى الصحيح أن يمنع الصرف ، فيقول : كجوارى . راجع : الشافية ج ٤ ص ٤٠٣ – الخزانة ج ٣ ص ٥٢٦ – أمالى الزجاجى ص ٨٣ – ابن يعيش ج ١٠ ص ١٠١ » .

(٣) هذا البيت لم اعرف تتمته ولا قائله والشاهد فيه قوله : « العوالى » مثل الابيات السابقة .

(٤) وهوعياض بن موسى بن عياض بن عمر بن موسى القاضى أبوالفضل اليحصبى البستى المراكشى المحدث المالكى ، ولد عام ٤٧٦ ، وتوفى بمراكش عام ٥٤٤ هجرية ، ومن هو شهرة وعلما ونبوغا ، له مؤلفات عديدة ذكرمنها صاحب هدية العارفين « ج ١ ص ٨٠٥ » مجموعة منها : الاجوبة المخبرة عن الاسئلة المحيرة ، أخبار القرطبيين ، الاعلام في حدود الاحكام ، شرح صحيح مسلم ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة مذهب الامام مالك – الشفاء وغير ذلك كثير . وانظر نسيم الرياض في شرح شفا القاضى عياض ج ٣ ص ٤٤٢ × الشذرات ج ٤ ص ١٣٨ – الوفيات ج ٣ ص ٤٨٣ » .

وعلى عهد ان ملأت محاجرى ❊ من تلكم الجدرات والعرصات
لأعفرن حصون شي بينها(١) ❊ من كثرة التقبيل والرشفات

لولا العوادى والاعادى زرتها
أبدا ولو سحبا على الوجنات

لكن سأهدى من جفيل تحيتى
لقطين تلك الدار والحجرات

أذكى من المسك المفتق نفخه
تغشاه بالآصال والبكرات

وتخصه بزواكى الصلوات
وتوامى التسليم والبركات

وقد عارضها الامام العبدرى (٢) الحاجى بما جاريته به في ذلك من قولى سنة ست وأربعين :

يا دار خير الرسل يامثوى المنى
قلبى لأجلك ثائر اللوعات

يهنيك أنك مهبط الوحى الذى
يعتاده جبريل بالآيات

مغنى الرسول ومنزل قد طالما
فيه تردد دائم البكرات

أسمى الخليقة منصبا وشفيعهم
يوم المعاد بمجمع الحسرات

عندى لفقدك (٣) لوعة عذرية
وحشا البلابل مضرم الجنبات

ولواعج لفح الفؤاد لهيبها
وجوانح ترضى (٤) بالزفرات

---

(١) في «ج : بها ... الخ » .
(٢) في «ب : العبدى الحاجى : واسمه : محمد بن محمد بن محمد بن محمد العبدرى ابن الحاج أبوعبدالله الصوفي ، القاسى الدار ، وقد نزل مصر بعد أن سمع ببلاده ، ثم حج وسمع الموطأ من الحافظ تقى الدين عبيد الاسودى ، وحدث به ، ولزم الشيخ أبا محمد بن أبى حجرة . وهو صاحب كتاب المدخل الكثير الفوائد ، كشف فيه عن معائب وبدع يفعلها الناس ويتساهلون فيها وأكثرها مما ينكر . وبعضها مما يحتمل ، كذا قال ابن حجر : انظر : درة الحجال ج ٢ ص ١١٤ — شجرة النور ج ٢ ص ٢١٨ — هدية العارفين ج ٢ ص ١٤٩ » .
(٣) في «ب : لاجلك ... الخ » ، وفي « ج : وحشى ... الخ » ، وفي «ب : مضمر الجنبات ... الخ » .
(٤) في «ب : ترقص بالزفرات ... الخ » .

لو ســـاعد المقـــدور أو يقضى العنـــا
لســـعيت قبـــل الرأس بالوجنـــات

ولثمت من قرب عبير قـــد زرى(١)
بالمســـك مزفـــوراً لدى النشـــقات

ولـــئن نأيت ولا نأيت لانثرن
أســـفا عليك لآلىء العـــبرات

وعلى الذى شـــرفت به منـــك الذرى
أزكي ســـلام عاطر النســـمات

ـ ويظهر لأجلها ـ رفعها = : في الاسم كقوله :

وكأن بين الخيـــل (٢) في حافاتـــه
ترمى بهن دوالى الزراع(٣)

وقـــول جرير :

وعرق الفرزدق شر العروق * خبيث الثرى كابى الأزند(٤)

وقال الآخر :

تراه وقد بذ الرماة كأنـــه * امام الكلاب مصغى الخد أصلم(٥)

و« بذ » بموحدة ودال معجمة غلب ، ومصغى الخد مميله ، والاصلم مقطوع الأذنين من أصولهما .

---

(١) في « ج : قد رزى ... الخ » .
(٢) في « ج : الخلق ... الخ » .
(٣) البيت من شواهد السيوطى في همع الهوامع ج ١ ص ٥٣ ، وقال الشنقيطى في الدررج ١ ص ٣٠ : لم أقف على قائله ، وروايته : « تدلى بهن » بدل « ترمى بهن » .
والشاهد في قوله : دوالى ، حيث ظهر رفع الياء .
(٤) البيت من قصيدة يهجو بها جرير الفرزدق ، والبعيث ، والاخطل ، وقوله كابى الازند » من كبار الزند ، إذا لم تخرج ناره ، وفيها الشاهد ، حيث ظهرت الضمة على الياء .
راجع : « ديوانه ص ١٢٩ ـ العينى ج ١ ص ٢٢٤ ـ الدررج ١ ص ٣٩ » .
(٥) قائله : أبوخراش الهذلى من قصيدة ، ورواية ديوان الهذليين والخصائص وقد فات ... الخ ، بدل : « وقد بذ » . قال ابن جنى في الخصائص بعد البيت : تعلم منه أن أصل قولك : هذا معطى زيد : معطى زيد . فكأنه يقول : أن « مصغى » . وروى « مصغى » بفتح الياء قال السكرى في شرح أشعار الهذليين : نصب « مصغى » على الحال ، وقوله : « أصلم » يقول : كأنه من شدة ماصر أذنيه أصلم ، وأصلم : مقطوع الاذنين ، وهو بذلك يصف الظبى ، لأنه في عدوه الشديد يميل خده ويصغيه ، ويخفض أذنيه و« مصغى » بالرفع خبر لـ « كأنه » وهو محل الشاهد أما على رواية السكرى ، فلا شاهد فيه . راجع : « أشعار الهذليين ص ١٢١٩ الخصائص ج ١ ص ٢٥٨ ـ المنصف لابن جنى ج ٢ ص ٨١ » .

وفي الفعل كقوله :

فعوضني عنها غنائي ولم تكن * تساوى عندى غيرخمس دراهم(١)

قلت : وعليه بنى شرف الدين البوصيرى الشاذلى (٢) طريقه قوله في همزيته في امتداح المصطفى صلى الله عليه وسلم واهل بيته رضوان الله عليهم أجمعين .

وبريحانتين طيبهما منك * الذى أودعتهما الزهراء
كنت تؤويهما اليك كما * آوت من الخط نقطتيها الياء
من شهيدين ليس ينسيني * ألطف مصائبهما ولا كربلاء

— ورفع الواو : كقوله :

اذا قلت على القلب يسلو فيضت * هواجسي لاينفك تغريه بالوجد(٣)

— ويقدر لأجلها = : أى الضرورة تقديراً — كثيراً = : أو زمنا كثيراً ، أو في السعة = : تقديراً — قليلا = : ، أو زمنا قليلا ، — نصبهما = : أى الواو والياء ، أما تقدير نصب الياء ضرورة في الاسم فكقوله :

ولوأن واش باليمامة داره * ودارى بأدنى حضرموت اهتدى ليا (٤)

(١) قال العيني : هذا البيت أنشده الفراء ، ولم يذكر قائله ، وقال أبوحيان : لم يعرف قائله ، بل لعله مصنوع ، وقال العيني :قلت :قائله:رجل من الاعراب ، وذكرقصته مع عبدالله بن العباس رضي الله عنه ، وذكر ابيات منها بيت الشاهد . وفعل مثله الشنقيطى في الدررالوامع . والشاهد في قوله : « تساوى» حيث رفعت الياء .
راجع : « العيني ج ١ ص ٢٤٧ — الخزانة ج ٣ ص ٥٠٢ — الدرر ج ١ ص ٣٠ »

(٢) هو : شرف الدين محمد أبوعبدالله بن سعيد الدلاصى ثم البوصيرى المتوفي سنة ٦٩٤ صاحب قصيدة البردة المشهورة المسماة بالكواكب الدرية في مدح خير البرية بالاضافة الى قصيدة الهمزية الشهيرة في المدائح النبوية ؛ وقد شرحتا عدة شروح ، وتناولها العلماء بالبحث والتخميس دلالة على عظمتهما « وعظمة قائلهما . أنظر » كشف الظنون ج ٢ ص ١٣٣١ — ١٣٤٩ — هدية العارفين ج ٢ ص ١٣٨ — دائرة المعارف للبستانى ج ٥ ص ٣١١ وما بعدها » .

(٣) هذا البيت لم يعرف قائله ، فقد سكت عليه العيني في شواهده الكبرى ، وقال الشنقيطى في الدرر اللوامع : لم أقف على قائل هذا البيت ، والشاهد في قوله : « يسلو» حيث أظهر الضمة على الواو ، قال العيني : فدل على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التى كانت على الواو ، وهذا على رأى بعض النحاة . راجع : « العيني ج ١ ص ٢٥٢ — الهمع ج ١ ص ٥٣ — الدرر ج ١ ص ٣٠ » .

(٤) قائله : مجنون بنى عامر ، واسمه : قيس ابن معاذ ، والبيت من قصيدة مشهورة طويلة ، والشاهد : تقدير النصب على الياء المحذوفة للضرورة من قوله : «واش» لان أصله : واشيا وفيه تسكين الياء من «واش» شذوذا ، وحذفت الياء ، لا لتقائها ساكنة مع نون التنوين . ورواية الديوان وغيره : فلوكان واش ... الخ . لا شاهد فيها ، ولا شذوذ ، والواشى : النمام المفسد مابين الشخصين ، وأصله من وشى الثوب أى نقشه وتحسينه ، واليمامية : بلد في نجد ، وحضرموت : مدينة في اليمن .
راجع : الخزانة : ج ٤ ص ٣٩٥ — الشافية ج ٤ ص ٧١ ، ٤٠٥ — ابن يعيش ج ٦ ص ٥١ — شواهد المغنى ص ٦٩٨ — الدرر ج ١ ص ٢٩ ديوانه ص ٣٠١ » .

وقول زهير :

ومن يعض أطراف الزجاج فانــه
يطيع العوالى ركبت كل لهذم (١)

وقوله النابغة :

ردت عليه أقاصيه ولبده • ضرب الوليدة بالمسحاة فالثأد (٢)

وقول الآخــر :

أكاثر أقواما حياء وقد أرى
صدورهم باد على مراضــها (٣)

أى باديا .

وزعم أبوحاتم (٤) أنها لغة فصيحة .

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة قالها زهير بمناسبة تمام الصلح بين عبس وذبيان قال الأعلم في معنى البيت من عصى الأمر الصغير صار الى الامر الكبير ، وضرب الزجاج والعوالى مثلا ، والعوالى : صدور الرماح وأعاليها مما يلى السنان ، والزجاج : أسافل الرماح واللهذم : المتساقط الذي انظر : «شعر زهير صنعة الأعلم ص ٢٤ . والشاهد في قوله : «العوالى» حيث قدر النصب على الياء .

(٢) البيت من قصيدة مشهورة من القصائد العشر ، قال التبريزى في شرحها : يروى ردت عليه أقاصيها «بالبناء للمفعول ، وهذه الرواية أجود ، وأنه اذا قال ردت أقاصيها «فأقاصيها في موضع رفع ، فأسكن الياء ، لأن الضمة فيها ثقيلة . واذا روى «ردت» — بالبناء للفاعل فأقاصيها في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب أن تفتح الياء ، الا أنه يجوز اسكانها في الضرورة ، لانه يسكن في الرفع والخفض ، فأجرى النصب مجراهما :
وقوله : «لبدت» أى سكنت ، و«الوليدة» الخادمة الشابة ، و«الثأد» الموضع الندى التراب . راجع : «القصائد العشر ص ٥١٥ – المقتضب ج ٤ ص ٢١ – الخزانة ج ٢ ص ٧٦ – ديوانة ص ١٧ » .

(٣) قائله : الشماخ بن ضرار الذبيانى من قصيدة ، وروى : «قلوبهم» بدل «صدورهم» و «تأرى وتغلى» «مكان» باد «و» أجامل «بدل» «أكاثر» . قال ابن جنى في «المنصف» : ومن العرب من يشبه الياء بالألف ، لقربها منها ، فيقول : على صورة واحدة ، كما تقول : هذه عصا ، ورأيت عصا ، ومررت بعصا ، بلفظ واحد ، قال الشاعر أنشدناه أبو على : أكاثر أقواما . . . باديا على مراضها . وقوله : مراضها : من قولهم قلب مريض بالعداوة ، وهو النفاق ، جعل قلوبهم بما فيها من عداوة له ، وحقد عليه كأنها مريضة بذلك . راجع : «ديوانه ص ٢١٥ – المنصف ج ٢ ص ١١٤ » .

(٤) هو : سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبوحاتم السجستانى ، ومن سكان البصرة ، قال ابن النديم كان كثير الرواية عن أبى زيد ، وأبى عبيدة ، والاصمعى ، عالما باللغة والشعر . قال المبرد : سمعته يقول : قرأت كتاب سيبويه على الاخفش مرتين . وذكرله ابن النديم عدة تصانيف ، منها : كتاب «مايلحن فيه العامة» وكتاب «المذكر والمؤنث» وكتاب «المقصور والممدود» وغيرها . اختلف في تاريخ وفاته ، قيل عام : خمسين – أو أربع وخمسين ، أو خمس وخمسين ، أو ثمان واربعين – ومائتين . انظر : الفهرست ص ٥٨ – النزهة ص ١٨٩ – الانباه ج ٢ ص ٥٨ – البغية ج ١ ص ٦٠٦ – هدية العارفين ج ١ ص ٤١١ » .

وأما تقدير نصبها في الفعل فكقوله :

ما أقدر الله ان يدنى على شحط
من داره الحزن ممن داره صول (١)

والشحط بشين معجمة بزنة فرس البعد ، والحزن بفتح الحاء المهملة فسكون الزاء فنون ضد السهل (وهو) (٢) موضع ببلاده العرب وهو المعنى (٣) هنا ، وصول بضم الصاد المهملة موضع .

وأما تقدير النصب في الواو ضرورة فليس الا في الفعل كقوله :

فما سودتنى عامر عن وراثة * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب (٤)

وقوله :

اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها
رفعنا وانزلنا القطين المولدا (٥)

(١) قائله : حندج بن حندج المرى من قصيدة ، والشاهد في قوله « أن يدنى » حيث قدر النصب فيه للضرورة وأثبت الشاعر الياء ساكنة . وفيه شاهد آخر وهو : — شذوذ ما أقدر الله — لعدم قبول صفات الله الكثرة ، وقد رجع السيوطى في الهمع : جواز التعجب من صفات الله وساق على ذلك أدلة . راجع العينى : ج ١ ص ٢٣٨ — الهمع ج ٢ ص ١٦٧ — الدرر ج ٢ ص ٢٢٤ — شرح الحماسة ص ١٨٣١ » .

(٢) « وهو» ساقطة من « أ ، ب » .

(٣) في « ب : المعنى هاهنا ... الخ » .

(٤) قائله : عامر بن الطفيل بن مالك العمرى الجعدى ، كان سيد بنى عامر في الجاهلية ، وقد حضر الاسلام ، واختلف في إسلامه ، والبيت من قصيدة له في ديوانه ، والشاهد في قوله : « أن أسمو» حيث قدر النصب على الواو ضرورة . راجع : « المحتسب ج ١ ص ١٢٧ — العينى ج ١ ص ٢٤٢ — الخزانة ج ٣ ص ٥٢٧ — شواهد المغنى ص ٩٥٣ — ديوانه ص ١٠ » .

(٥) قائله : الاخطل : من قصيدة يشبب فيها بنسوة ، و« القطين » : الخدم ورواية الخصائص « نزلن » بدل « رفعن» ، قال ابن جنى في الخصائص وشبهت الواو في ذلك — أى الاسكان في موضع النصب — بالياء ، كما شبهت الياء بالالف .

وقال البغدادى في الخزانة : وكان أبو العباس المبرد يذهب الى أن اسكان هذه الواو في موضع النصب من أحسن الضرورات ، وذلك لأن الالف ساكنة في الاحوال كلها ، فكذلك جعلت هذه ، ثم شبهت الواو في ذلك بالياء ، فقال الاخطل : اذا شئت ... البيت . والشاهد في قوله : « أن تلهو» حيث قدرت الفتحة على الواو ضرورة . راجع : « الخصائص ج ٣ ص ٣٤٢ — المحتسب ج ١ ص ١٢٦ — المنصف ج ٢ ص ١١٥ — الخزانة ج ٣ ص ٥٢٩ — ديوانه ج ١ ص ٣٠٣ » .

وقول كعب بن زهير رضى الله عنـــه :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ٭ وما إخال لدينا فيك تنويل (١)

وقول الآخـــر :

فلعلك (٢) أن تنجو من النار ان نجـــا
مصر على صهباء طيبة النشـــــــر (٣)

وأما في السعة فكقراءة جعفر الصادق (٤) رضى الله عنه : « من أوسط ما تطعمون أهليكم »(٥) باسكان الياء ، وقراءة بعض : أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح» ، وهذا من المصنف جنوح الى رأى أبى حاتم ، وحيد عما (٦) عليه الجمهور : أن ذلك من الضرائر الحسنة قاله أثير الدين (٧) .

قلت : والحق ما عليه المصنف ، لثبوت ذلك في السعة فصيحا كالقراءتين ويقدر ــ رفع الحرف الصحيح = : ضرورة سواء في الاسم كقوله :

رحت وفي رجليك مافيهما ٭ وقد بدا هنك من المئزر (٨)

وفي الفعل كقوله :

فاليوم اشرب غيرمستحقب ٭ اثما من الله ولا واغل (٩)

---

(١) البيت من قصيدته المشهورة بانت سعاد ، وبالكعبية ، التى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أسلم ، وقصته مشهورة . قال ابن هشام في شرح الكعبية : وقوله : «أن تدنو» بالاسكان محتمل لوجهين ، أحدهما أن يكون أهمل «أن» المصدرية حملا على «ما» المصدرية ... والوجه الثانى أنه أجرى الفتحة على الواو مجرى الضمة للضرورة ، ورواية ديوانه : أرجو
أرجو وآمل أن يجعلن في أبد ٭ ومالهن طوال الدهر تعجيــل
وذكر شارح البلدان رواية الشارح . راجع : «الخزانة جـ ٤ ص ٧ – شرح الكعبية ص ٤٣ – العينى جـ ٢ ص ٤١٢ – التصريح جـ ١ ص ٢٥٨ – الدرر جـ ١ ص ٣١ ، ١٣٦ – ديوانه ص ١٤ » .

(٢) في « جـ : فعلك أن ... الخ » .

(٣) البيت لم أعرف قائله ، والشاهد في قوله : « أن تنجو» حيث قدرت الفتحة على الواو مثل الابيات السابقة .

(٤) هو : جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب الصادق أبوعبدالله المدنى . قال ابن الجزرى في « غاية النهاية جـ ١ ص ١٩٦ » «قرأ على آبائه رضوان الله عليهم محمد الباقر ، فزين العابدين ، فالحسين فعلى رضى الله عنهم أجمعين ... قرأ عليه حمزة ، «و لم يخالف حمزة » في شيء من قراءته الا في عشرة أحرف ... ولد عام ٨٠ وتوفي عام ١٤٨ ﻫ انظر : « هدية العارفين جـ ١ ص ٢٥١ » .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٨٩ .

(٦) في « أ : على ماعليه ... الخ .

(٧) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٦٤ .

(٨) سبق تحقيقه في ص ٣٠٣

(٩) البيت لامرىء القيس من قصيدة قالها بعد أن غزا بنى أسد أخذا بثأر أبيه والشاهد فيه : تسكين الباء من قوله : «أشرب» في حال الرفع ، ومن لا يرى هذا جائزا ينشد البيت : فاليوم أسقى «أو فاليوم فاشرب ، كذا قال الاعلم في هامش الكتاب ، وقوله : غير مستحقب : أى غير مكتسب . راجع الكتاب جـ ٢ ص ٢٩٧ – النوادر ص ٣١٣ – الخصائص جـ ١ ص ٧٤ ، جـ ٢ ص ٣١٧ . ٣٤٠ المحتسب جـ ١ ص ١٥ ، ١١٠ – الخزانة جـ ٣ ص ٥٣٠ – الدرر جـ ١ ص ٣٢ ديوانه ص ٢٦٢ » .

وقــوله :

سيروا بنى العم فالاهواز منزلكم
أو نهر تبر فما تعرفكم (١) العرب (٢)

وأما في السعة في الاسم فكقراءة مسلمة بن محارب (٣): «وبعولتهن» (٤) باسكان التاء ، وحكى أبوزيد : «ورسلنا لديهم يكتبون» (٥) باسكان اللام .

وفي الفعل كقراءة أبى عمرو : «وما يشعرهم» (٦) باسكان الراء . وعنــه : (٧) أن اسكان المرفوع من نحو «يعلمهم» ، لغة تميمية ، وعن الفراء أن تميما وأسداً وبعض نجد يسكنون حركة الاعراب تخفيفا عند أجتماع ثلاث حركات تقال من نوع أو نوعين .

وخص ذلك البصرية بالضرورات ، وأنكر المبرد الجواز لاضرورة ولا غيرها ، زاعما أن الرواية في البيت الاول : وقد بدأ ذلك ، وفي الثانى ، أسقى . وحكاية أبى عمرو ذلك والفراء لغة حجة على المذهبين .

ويقدر ــ جره = : أى الحرف الصحيح ضرورة كقوله :

بكل مدماة وكل مثقب * يلقاه من معدنه في البحر جالبة (٨)

وفي السعة كقراءة أبى عمرو : «الى بارئكم» (٩) باسكان الهمزة ، وحمزة

---

(١) في «جـ : فما تعركم العرب ... الخ» .
(٢) قائله : جرير من قصيدة يهجو بنى العم ، لاعانتهم الفرزدق عليه – قال ابن جنى في الخصائص : وأنشد أبوعلى رحمة الله لجرير : سيروا بنى العم ... البيت بسكون فاء «تعرفكم» وقوله : «الاهواز» : قال الصاغانى في التكملة والذيل : قال الليث : «الاهواز» سبع كورين البصرة وفارس لكل كورة منها أسم : ويجمعهن الاهواز . وقوله : «نهر تبر» : نهر قديم نواحى الاهواز .
راجع : «ديوانه ص ٤٨ – الخصائص جـ ١ ص ٧٤ ، جـ ٢ ص ٣١٧ ، تحلة الصحاح جـ ٣ ص ٣١٤ – المخصص جـ ١٥ ص ١٨٨» .
(٣) هو : مسلمة بن عبدالله بن سعد بن محارب الفهرى أبومحارب النحوى . قال القفطى : قديم العهد ، من الطبقة الرابعة ، قال ابن سلام : «كان عيسى بن عمر أخذ عن ابن أبى اسحاق ، واخذ يونس عن أبى عمرو بن العلاء وكان معهما مسلمة بن عبدالله بن سعد بن محارب الفهرى وكان ابن أبى اسحاق خاله» . ولم اعرف تاريخ ميلاده أو وفاته . انظر : «الانباه جـ ٣ ص ٢٦٢ – البغية جـ ٢ ص ٢٨٧ – غاية النهاية جـ ٢ ص ٢٩٨» .
(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .
(٥) سورة الزخرف ، آية : ٨٠ .
(٦) سورة الانعام ، آية : ١٠٩ .
(٧) أى : عن أبى عمرو ...الخ .
(٨) هذا البيت لم اعرف قائله ولا تتمته ، والشاهد في قوله : «معدنه» باسكان النون ، وتقدير جره .
(٩) سورة البقرة ، آية : ٥٤ . قال أبوحفص في كتابه المكرر ص ١١ ، قوله تعالى : «الى بارئكم» ، قرأ ابوعمرو باسكان الهمزة وروى عنه باختلاس الحركة . وروى عن السوسى ابدالها ياء ساكنة ... الخ .

« ومكر السيء » (١) بتالاسكان ، — وربما قدر جزم الياء في السعة = : قال المصنف : (٢) كقراءة قنبل (٣) : انه من يتقى ويصبر » (٤) ، وقيل : الياء اشباع ، أو أن الفعل مرفوع ، ومن موصولة لاشرطية ، فاثبات الياء متيقن وليس اسكان الراء جزما ، بل تخفيفا نحو : « وما يشعركم » في قراءة أبي عمرو (باسكان الراء) (٥) ، وهو فصيح ، وان كان قليلا ، والظاهر تخريج التنزيل عليه ، أو أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو مجزوم على المعنى ، لتضمن الموصولة معنى الشرط ، بشهادة دخول الفاء ، في خبرها ، قاله أبوعلى .

قلت : وهو أجود من دعوى أثير الدين (٦) وابن هشام (٧) وجماعة ، أنه عطف على التوهم كقوله :

كذاك الذى يبغى على الناس ظالما ،
تصبه على رغم عواقب ما صنـــع (٨)

في جزم تصبه وهو خبر الذى ، توهما تقدم اسم الشرط ، بلى الآية أقرب أن تحمل عليه من البيت ، لاشتراك الموصول والشرط في لفظ « من » .

---

(١) سورة فاطر ، آية : ٤٣ .
قال أبوحفص في المكرر ص ١٠٢ : قوله تعالى : « ومكر السيء » قرأ حمزة بالوصل بهمزة ساكنة ، والباقون بهمزة مكسورة ، واذا وقف حمزة أبدل الهمزة ياء ووقف الباقون بهمزة ســاكنة .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ٦١ .

(٣) هو : أبوعمر محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المخزومى مولاهم المكى شيخ القراء بالحجاز الملقب بقنبل ، ولد عام ١٩٥ ، جود القرآن على أبى الحسن القواس ، وأخذ القراءة عن البزى ، وانتهت اليه رياسة الاقراء بالحجاز ، وقرأ عليه خلق كثير ، منهم : أبوبكر بن مجاهد وأبوالحسن بن شنبوذ ، ومحمد بن عيسى الجصاص وغيرهم توفي عام ٢٧١ . انظر : « معرفة القراء الكبار ج ١ ص ١٨٦ — غاية النهاية ج ٢ ص ١٦٥ » .

(٤) سورة يوسف ، آية : ٩٠ .

(٥) « باسكان الراء » ساقط من « ب ، ج » .

(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٦٥ .

(٧) انظر : المغنى ج ٢ ص ١٢٣ .
القائل بالعطف على التوهم ليس ابن هشام ، بل الفارسى كما جاء في المغنى : وقال به الفارسى في قراءة قنبل ... وجزم « يصبر » فزعم أن « من » موصولة ... وانما جزم « يصبر » على توهم معنى « من » .
وقال الدسوقي في هذا المقام : أى وقال بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي . وقال : قوله : على توهم معنى من « أى على المعنى المستفاد من « من » الشرطية ، أى أنه عطف على «يتقى» جزما على مافيه من أن توهم أن «من» شرطية . وعلى ذلك فانسب الشارح لابن هشام هو للفارسى أيضا أى أن « من » موصولة ضمنت معنى الشرط ثم توهم أن معنى « من » الشرط ولذلك ثبتت الياء وأتى بالفاء ، وعطف « يصبر » مجزوما » .

(٨) استشهد بالبيت الاثير في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ٦٥ » ولم اعرف قائله ، ولا تتمته . والشاهد في قوله : « تصبه » حيث جزم ، على توهم تقدم اسم الشرط .

خاتمـــــة :

تقدر حركات الاعراب في الحرف الصحيح غير ما ذكر في ثلاثة مواضع : المدغم نحو : « وقتل » داوود جالوت (١) ، (وترى الناس سكارى » (٢) والمحكى نحو من زيد « ومن زيدا ومن زيد ، على رأى البصرية ، وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع أنه حركة حكاية لا اعرابية ، والمضاف للياء على أصح الاقوال ، والله تعالى اعلم ، وهو الموفق سبحانه ، لارب غيره ، ولا خير الا خيره .

---

(١) سورة البقرة ، آيه : ٢٥١ .
(٢) سورة الحج ، آية : ٢ .

أى المثنى باعتبار سلامة نظم الواحد فيه كما سلم في المثنى ، ولحاق حرف العلة والنون ، وتغيير ذلك الحرف حالتى النصب والجر ، وهى عبارة سيبويه .

وفي شرح الدماميني : (١) وكان حقه (أن يعرف) (٢) كلا من المثنى والمجموع (المذكور) (٣)، إذ هو المقصود بالذات لكنه عدل الى تعريف التثنية والجمع .

قلت : انما عدل عن تعريفها ، وان كانا كما ذكر لما اشتمل عليه المعدول اليه (٤) من الفوائد ، المتضمن تعريف المشتق منهما ، على وجه لطيف كما ستعرفه فكان ماصنعه أوجــه .

ـ التثنية جعل الاسم = : قال المصنف : (٥) وهو أولى من جعل الواحد لأن المجعول مثنى يكون واحداً كرجلين وجمعا كجمالين ، واسم جمع كركبين واسم جنس كغنمين .

قال أثيرالدين (٦) : وقضيته اقتباس التثنية في جميعها ، وانما هى مقيسة في الواحد ، وأما الجمع فصرحوا بامتناعه الا ضرورة أو ندورا ، كقوله :

تبقلت في زمن التبقل * بين رماحى مالك ونهشل (٧)

وقــوله :

لأصبح الناس أو بادا ولم يجــدوا
عند التفرق في الهيجاء جمالـــين (٨)

---

(١) « ج ١ ص ٢٣ و . » .
(٢) « أن يعرف » ساقط من « ج » .
(٣) « المذكور » ساقط من « ج » .
(٤) في « ج : المعدول اليهما ... الخ » .
(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٢ » بتصرف .
(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٦ » بتصرف .
(٧) البيت من أرجوزة طويلة لابى النجم العجلى ، وقوله « مالك » : قبيلة من هوزان و« نهشل » قبيلة من ربيعة ، والشاهد في قوله « بين رماحى » حيث ثنى « الرماح » وهو جمع رمح . وذلك ضرورة ، أو نادرا على ماقال الاثير .
راجع : « الشافية ج ٤ ص ٣١٢ – الخزانة ج ١ ص ٤٠١ – سمط اللآلىء ص ٨٥٦ – ابن يعيش ج ٤ ص ١٥٥ » .
(٨) قال البغدادى – وقد ذكر بيتا قبله : أنشدهما أبوعبيد القاسم بن سلام البغدادى في أمثاله ، وقال : استعمل معاوية بن أبى سفيان ابن اخيه عمرو بن عتبة على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم ، فقال عمرو بن العداء الكلبى هذا الشعر ، وعمرو هذا شاعر اسلامى مشهور . وقال ابن عصفور في المقرب : وأما جمع التكسير فلا يثنى الا في ضرورة أو نادر كلام ، ومن ذلك قوله : لأصبح القوم أو بادا ... البيت ، وروى يوم التفرق « بدل » بعد التفرق .
راجع : مجالس ثعلب ص ١٤٢ – المقرب ج ٢ ص ٤٣ – الخزانة ج ٣ ص ٣٨٧ – ابن يعيش ج ٤ ص ١٥٣ .

والوبد محركا شدة العيش وسوء الحالة مصدرا ، يوصف (به) (١) رجل وبد ، سيء الحال ، للواحد والجمع ، وقد يجمع كما في البيت ، وقد خلا منه (٢) الصحاح .

وأما اسم الجمع فمقصور أيضا على الضرورات ، كقوله :

وكل رفيقي كل رجل وان هما
تعاطى القنا قوما هما أخوان (٣)

فثنى قوما .

(قلت) (٤) : وهذا هو الصواب في انشاده ، لاكما أنشده ابن هشام (٥) : (قوما) بالتنوين ، على الافراد ، وهما أخوان جملة خبر عن كل .

ثم قال (٦) وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى ، ثم أخذ في شرح ذلك بما يطالع في مغنيه (٧) ، ولم يقف على ماهو الصواب أيضا في إنشاده ، شارحه الدماميني فقال (٨) : وقد اطال المصنف في تقرير ازالة اشكال ما ادعاه ، وكان بناء على حرف واحد (٩) وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ، ولعلها أقوماهما تثنية قوم مضافا الى الرفيقين ، ولا إشكال حينئذ ، لا لفظا ولا اعرابا ، ولامعنى ، اذ المعنى أن كل رفيقين في السفر أخوان وان تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقناء وقد رأيت البيت في نسخة من ديوان الفرزدق بفتحة واحدة ، وملكت هذه النسخة ، وانما بعثني على شرائها ضبط البيت ، والحمد لله والمنة .

---

(١) «به» ساقطة من «ج» .

(٢) هذا ليس بصحيح بل ذكره الصحاح ، بل عبارة الشارح تكاد تكون نفس عبارة صاحب الصحاح وهي : والوبد بالتحريك : شدة العيش وسوء الحال ، وهو مصدر يوصف به ، فيقال : رجل وبد ، أي سيء الحال ، يستوى فيه الواحد والجمع ، كقولك رجل عدل ، ثم يجمع فيقال : رجال أوباد كما يقال عدول ، على توهم النعت بالصحيح ، قال الشاعر لاصبح الحي أوبادا ... البيت مادة «وبد» ج ١ ص ٢٦٤ . هذا اذا كان ما يقصده الشرح صحاح الجوهري ، أما اذا كان غيره فالله أعلم .

(٣) قائله : الفرزدق ، قال السيوطي في شواهد المغني : من شعر يزعم فيه أن الذئب رأى ناره فأتاه وعاهده أنه يصاحبه ، والشاهد في قوله : قوماهما ، تثنية قوم ، وهو اسم جمع . وقيل : ان «قوما» ليس مثنى ، وانما هو اسم جمع غير مثنى ، وفي البيت توجيهات تراجع في مظانها . راجع : «شواهد المغني ص ٥٣٦ – الدرر ج ٢ ص ٩٠ – ديوانه «ج ٢ ص ٣٢٩» .

(٤) «قلت» ساقطة من «ج» .

(٥) انظر ... المغني ج ١ ص ٢٠٨ .

(٦) في «ج : ثم ان هذا ... الخ والقائل ابن هشام في المرجع السابق .

(٧) «ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩» .

(٨) انظر «المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام «ج ٢ ص ٢٣» .

(٩) في «ب : فهو ... الخ» .

قلت : وهذا (من ابن هشام) (١) والدماميني قصوراً ، لثبوت الرواية ، وتحققها في البيت بتثنية «قوم» ، كما صرح بذلك أثير الدين (٢) ، ولو ظفر بذلك لم يتعلق بالضبط القلمي .

وأما اسم الجنس فقد منعوا تثنيته باقيا على جنسيته ، فان تجوز بوقوعه على بعض الجنس جازت نحو : لبنان وماءان أي (٣) ضربان من اللبن ومن الماء .

ثم قال المصنف (٤) وليس المراد بالجعل وضع الواضع ، فيندرج في الحد ، نحو زكي (٥) من الموضوع لاثنين ، بل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه .

قال أثير الدين (٦) : ولولا تفسيره اياه لكان الظاهر الاول ، فيدخل نحو زوج وزكي ، ثم يحترز بباقي القيود عن نحو ذلك ، لأن التثنية اصطلاحا من وضع الواضع ، لاجل الجاعل المعنى به تصرف الناطق ، (اذ لاتصرف للناطق) (٧) الا بعد وضع الواضع .

ـ القابل = : صفة للاسم ، احترازاً عن غيره ، مما تؤدى تثنيته الى اجتماع اعرابين : كزيدان وزيدون ، أو افراط الثقل كمساجد ومصابيح ، وما استغنى عن تثنيته بلفظ آخر غير مثنى ، وهو ألفاظ العدد الا مائة وألفا ، (خلافا للأخفش في إجازة تثنية عامة ألفاظ العدد) (٨) تمسكا بقوله :

فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذى رسا
لها عند عال فوق سبعين دائم (٩)

وكل (١٠) وبعض وأجمع (١١) وجمعاء ، وأخواتهما ، خلافا للكوفية في غير الاولين ، وأفعل من ، وأسماء (١٢) الأفعال ، وما كان جملة في الاصل : كتأبط شراً ، وبرق نحره ، والاسماء المختصة بالنفي : كأحد وغريب ديار

---

(١) «من ابن هشام» ساقط من «ج» .
(٢) وعبارته في التذييل «ج ١ ص ٦٥» : وأما اسم فانهم نصبوا على أنه لا يجوز تثنيته الا في ضرورة شعر نحو قوله : وكل رفيقى كل رجل ... البيت ثنى «قوما»
(٣) في «ج : أو ضربان ... الخ» .
(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٢ .
(٥) في «ج : في زكى ، والزكى بالقصر : الشفع من العدد .
(٦) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٦٦» بتصرف .
(٧) مابين المعقوفين ساقط من «ج» .
(٨) مابين القوسين مكرر في «ج» .
(٩) البيت من شواهد السيوطي في همع الهوامع ج ١ ص ٤٣ – وقال صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ١٨ : لم أقف على قائل البيت ، والشاهد : تثنية «سبع» وذلك على مذهب الاخفش في جواز تثنية جميع ألفاظ العدد .
(١٠) عطف على قوله : وهو ألفاظ العدد ... الخ .
(١١) في «ج : وأجمع جمعا ... الخ بدون واو العطف .
(١٢) في «ج : وأفعل من أسماء الافعال ... الخ» باسقاط واو العطف .

واسم الشرط ، والاسماء المبنية كمن وما وحدام ، فأما يا زيدان ولا رجلين فيطرو البناء بعد التثنية ، وأما الموصولات ، وأسماء الإشارة فصيغ وضعت للتثنية وليست مثناة حقيقة .

قال أثير الدين : وهو الصحيح ورأى الاكثر ، لاشتراطهم التنكير فيما يثنى وهو لايزاولها التعريف ، والمركب تركيب المزج اذا أعرب ، خلافا للكوفية لمحاكاته المحكى ، ولا تحفظ تثنيته في شيء من الكلام ، ومالا نظير له : كشمس وقمر مرادا بهما الكوكبان والنيران ، والاسماء الجارية مجرى الفعل ، رافعة ظاهراً ، الا في لغة أكلوني البراغيث ، وما كان مصدراً في الاصل كخصم على الافصح ، وأي في غير أبواب الحكاية ، الا في لغة ضعيفة ، والعلم الا منكراً ومن ثم لاتثنى الكنايات عن الاعلام : كفلان وفلانه ، لعدم قبولها التنكير ، وان لم ينكر ضم اليه مثله معطوفاً عليه كقول الفرزدق :

ان الرزية لا رزية مثلها * فقدان مثل محمد ومحمد (٢)
ملكان قد خلت المنابر منهما * وقع الحمام عليهما بالمرصد

يريد محمد بن الحجاج بن يوسف — ، واخاه محمد بن يوسف ؛ وقول الحجاج(٣) لما بلغه موتهما — : انا لله محمد ومحمد في يوم .

وفي — البديع — ومنهم من يثنيه فيلحقه اللام : كالزيدان والزيدون عوضا عما سلبه من التعريف .

قال في الارتشاف(٤) : وقول من قال (لا) (٥) ملحقه ، بل يبقى بحاله

---

(١) في شرحه على التسهيل ج ١ و٦٧ بتصرف .
(٢) ذكر المبرد في الكامل : أن الحجاج رأى في منامه أن عينين قلعتا ، فطلق الهندين : هند بنت المهلب ، وهند بنت أسماء بن خارجه ، فلم يلبث أن جاءه نعي أخيه من اليمن في اليوم الذى مات فيه ابنه محمد ، فقال : هذا والله تأويل رؤياي ، ثم قال : انا لله وانا اليه راجعون محمد ومحمد في يوم واحد ... وقال : من يقول شعراً يسليني ؟ فقال الفرزدق : أن الرزية : ... البيتين . قال ابن عصفور في المقرب ، وانه كانا معرفتين باقيين على تعريفهما ، لم يثنيا نحو قولك : زيد وزيد ، تريد : زيد بن فلان ، وزيد بن فلان ، ومن ذلك قول الحجاج : « انا لله محمد ومحمد في يوم » ، يعني ابنه واخاه ، وفي ذلك يقول الفرزدق : ان الرزية : البيت . راجع الكامل ج ٢ ص ١٠٧ — المقرب ج ٢ ص ٤١ ، ٤٢ ، شواهد المغني ص ٧٧٥ — الدرر ج ١٦٧ — التصريح ج ٢ ص ١٣٨ — ديوانه ج ١ ١٦ » .
(٣) والحجاج هو : أبومحمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن عقيل الثقفي . ومعروف من هوالحجاج وأخباره منتشرة في كتب التاريخ . انظر : وفيات الاعيان ج ٢ ص ٢٩ — العقد الفريد ج ٥ ص ١٣ — مروج الذهب ج ٣ ص ١٣٢ » .
(٤) وعبارته في ص ٦٣ : وقال الاكثرون : اذا ثنت العلم بعد التنكير وأردت التعريف اتيت بـ « أل » عوضا عما سلب من تعريف العلمية فقلت : الزيدان ، وكذا في الجمع تقول : الزيدون ، وقول من قال : لا تدخل ، بل يبقى على حاله فتقول : زيدان ، وزيدون قول غير صحيح ، وكلام العرب على خلافه .
(٥) « لا » ساقطة من « ج » .

كزيدان وزيدون ، خلاف كلام العرب .

وفي شرح الدماميني (١) : وعلى (٢) الجملة ، فهذا – يعنى اشتراط القبول – رد (٣) الى الجهالة .

قلت : وقد أورد عليك (غير) (٤) ما مره ما به تتعرف اندفاع مثل هذه المناقشة .

– دليل اثنين = : احترازاً مما لا دلالة له عليهما كالجمع ، وما لفظه التثنية وليس بمعناها ، مما يراد به التكثير « ارجع البصر كرتين » (٥) ، وحنانيك ، وهذاذيك ، أو الواحد : كالجلمين والمقصين ، وما ألحق العلامة تأكيداً لمعنى التثنية كاثنان و ثنتان .

– متفقين في اللفظ = : احترازاً من أن يختلفا لفظا ، فلا يثنى كزيد وعمرو ،
– غالبا = : لادائماً فقد سمع القمران : في الشمس والقمر ، رعيا للتغليب ، كقوله :

أخذنا بآفاق السماء عليكم * لنا قمراها والنجوم الطوالع (٦)

والعمران في أبي بكر وعمر (رضى الله عنهما) كقوله :

ما كان يرضى رسول الله فعلهم
والعمران ابوبكر ولا عمـــر (٧)

---

(١) « جـ ١ ص ٢٣ و . » .
(٢) في « جـ : وبالجملة ... الخ » .
(٣) في « جـ : رد للجهالة ... الخ » .
(٤) « غير » ساقطة من « ب » .
(٥) سورة الملك ، آية : ٤ .
(٦) قائله : الفرزدق من قصيدة موجودة في ديوانه ، والشاهد في قوله : « قراها » يريد الشمس والقمر ، ونقل الزجاجى في مجالس العلماء ما قاله المفضل بمجلس الرشيد : لان من شأن العرب اذا أجتمع شيئان من جنس واحد فكان احدهما أشهر سمى الآخر باسمه ، ولما كان القمر أشهر عند العرب واكثر في أوقات المشاهده وتدركه ليلا ونهاراً ، سموا الشمس باسمه ، وهى القصة في تسميتها أبابكر وعمر – أى في قولهم : – العمران في البيت الآتى – اذ كانت خلافه عمر أكثر وأشهر في الاسلام للفتوح وطول المدة .
وقال ابن الشجرى في أماليه : والضرب الثالث من ضروب التثنية تثنية التغليب ، وذلك لأنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين بتغليب أحدهما على الآخر ، لخفته أو شهرته ، وجاء ذلك مسموعا في أسماء صالحة كقولهم : « للأب والأم » : أبوان « والشمس والقمر : القمران ولأبى بكر وعمر – رضى الله عنهما – : العمران ، غلبوا القمر على الشمس لخفة التذكير ... وقال الفرزدق : أخذنا بآفاق السماء ... البيت . راجع : مجالس العلماء ص ٣٦ – أمالى الشجرى جـ لـ ص ١٤ ، جـ ٢ ص ١٦٠ – المقتضب جـ ٤ ص ٣٢٦ – شرح شواهد المغنى ص ١٣ ، ٩٦٤ – ديوانه ص ٥٠٩ أو ٥١٦ – أسرار البلاغة للجرجانى ص ٢٥٤ » .
(٧) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا تتمته ، والشاهد مثل سابقه ، وقد تكفل الشارح بتوضيحه .

وقالت (الخوارج) (١) : سنوا بنا سنة العمرين ، و« الابوان » في الأب والأم ، وفيه والخالة ، ومنه « ورفع أبويه على العرش » (٢) و« الأمان » في الام والجدة ، كقوله :

نحن ضربنا خالداً في هامته * حتى غداً يعثر في حمالته (٣)

يا ويح أمية وويح خالته

والزهدمان « في زهدم وكردم ابنى قيس ، (قال) (٤)

جزاني الزهدمان جزاء سوء * وكنت المرء أحرى بالكرامة (٥)

وفي البسيط ، (والزهدمان) (٦) في زهدم وقيس بن حرز ، والعمران : لعمرو بن حارثة وزيد بن عمرو ، والأحوصان : للأحوص بن جعفر وعمرو ابن الاحوص ، والمصعبان : لمصعب بن الزبير وعيسى ، والبجيران : لبجير وفارس ابنى عبدالله بن سلمة ، والحسنان : للحسن والحسين رضى الله (تعالى) (٧) عنهما ، والعجاجان : للعجاج وابنه رؤية ، والاسودان : للتمر والماء ، كقوله عائشة رضى الله عنهما : « قد رأيتا وما لنا طعام الا (الاسودان) (٨) التمر والماء » . (٩)

قال المصنف (١٠) : فما ورد من ذلك مما مفرداه متفقا (١١) اللفظ ، فمقيس كرجلين ، أو مختلفاه فمحفوظ ، كالعمرين . ومن ثم نبهت بقولى متفقين في اللفظ غالبا .

---

(١) « الخوارج » ساقطة من « ب » .

(٢) سورة يوسف ، آية : ١٠٠ .

(٣) لم أعرف قائله ، والشاهد في قوله « أميه » يريد أمه وجدته .

(٤) « قال » ساقطة من « ج » .

(٥) قائله : قيس بن زهير ، كذا في اللسان ، والزهدمان : أخوان من بنى عبس ، قال ابن الكلبى : هما زهدم وقيس أبناء حزن بن وهب ، وهما اللذان أدركا حاجب بن زواره يوم جبله ، وليأسراه فغلبهما ، وفيهما قيل البيت : « وقيل الزهدمان : زهدم وكردم . والزهدم : اسم فرس لسحيم ، وهو من اسماء الاسد ، والصقر ، وفرخ البازى . انظر : اللسان ج ٥ ص ذ١٧ — الصحاح ج ٢ ص ٢٩٦ » .

(٦) « الزهدمان » ساقطة من « أ ، ب » .

(٧) « تعالى » ساقطة من « ج » .

(٨) « الاسودان » ساقطة من « ج » .

(٩) أخرجه مالك في الموطأ « ج ٢ ص ٩٣٣ » كتاب صفة النبى صلى الله عليه وسلم ، من حديث أبى هريرة ، من حديث طويل ، برواية : الحمد لله الذى أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا الا الاسودان الماء والتمر ... الخ .
وأخرجه الامام أحمد في مسنده « ج ٢ ص ٢٩٨ » وغيرهما .

(١٠) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٢ » نقل بتصرف .

(١١) في « ج : متفقاً في اللفظ ... الخ » .

قلت : فاطلاق المثنى اذا على الثاني بمقتضى ظاهر المتن (تجوز في التسمية وتوسع) (١) ، فاندفع قول الدماميني (٢) وقوفا مع الظاهر : أن هذا الكلام من المصنف صريح في أن مثل العمرين والعمرين مثنى ، وهو خلاف قوله : فيما يأتي (وما أعرب) (٣) اعراب المثنى مخالفا لمعناه ، أو غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فيلحق به ، والتنافي بين الكلامين ظاهر .

على أنا لانسلم صراحة كلام المصنف في ذلك ، وانما (هو) (٤) قضية قوله : غالبا ، كما لا خفاء به .

ثم قال : (٥) ولقائل أيضا أن يقول : لانسلم وقوع التثنية في ذلك مع بقاء الاسم على الاختلاف (٦) اللفظي ، وانما وقوعها (٧) بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من عندياته ، وليس بها ، اذ صرح بذلك غيره من عامة أئمة علم العربية ، بل مقتضاه قول غيره بوقوع التثنية مع بقاء اللفظين على الاختلاف ، ولاقائل به تفسيراً للتغليب . ثم — التغليب — كما قال بعض المحققين : انما يقع بشرط تصاحب الاسمين وتشاكلهما حتى كأنهما شيء كتشاكل (٨) أبي بكر وعمر والتمرين والحسنين .

ثم المغلب الأخف لفظا كما في العمرين والحسنين ، لأن الغرض بالتغليب التخفيف ، فيختار ما هو أبلغ خفة ، مالم يختلفا تذكيراً وتأنيثا فيغلب المذكر .

و =: متفقين (٩) — في المعنى على رأى = : لأكثر (المتأخرين) (١٠) من منع تثنية المشترك باعتبار مدلوليه ، والحقيقة والمجاز جميعا : كعين ناظرة وعين نابعة ، أو عين مفقودة ، وعين موردة .

قال ابن الحاجب في شرح المفصل : وهل يجوز أن تأخذ المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين نحو : عينان في عين الشمس والماء ؟ ، فأجاب باستظهار جوازه (شذوذاً) (١١) ، وقد تردد في بعض مصنفاته في تثنيته وجمعه باعتبار معانيه

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ب » .
(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣ و . » .
(٣) « وما أعرب » ساقط من « ج » .
(٤) « هو » ساقطة من « ج » .
(٥) أى : الدماميني في المرجع السابق .
(٦) في « ج : على الاختلاف في اللفظ ... الخ » .
(٧) في « ج : وقوعهما بعد ... الخ » .
(٨) في « أ ، ب : كذلك كتماثل ... الخ » .
(٩) في « ب : وفي المعنى على رأى الاكثر متفقين مع منع ... الخ .
(١٠) « المتأخرين » ساقطة من « ب » .
(١١) « شذوذاً » ساقطة من « ج » .

وجزم بالمنع في مقدمته (١) ، معتلا بعدم وروده في كلامهم .

قلت : وعلى الشذوذ قول أبي العلاء :

ألم تر في جفني وفي جفن منصـــلي
غرارين ذا نوم وذاك مشـطب (٢)

والمنصل : السيف ، والغرار : بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحد السيف والمشطب السيف الذى به مشطب على وزن غرف ، أى طرائق في متنه ، وقول الحريرى (٣) في المقامة العاشرة (٤) :

قل لوال غادرته بعد بيني * نادما سادما يعض اليدين —
سلب الشيخ ماله وفتـــاه * لبه فاصطلى لظى حسرتين
جاد بالعين حين أعمى هواه * عينـه فانثنى بلا عينين
خفض الحزن يا معنى فما * يجدى طلاب الاثار من بعدعين

والضالة المنشودة في الانشاد الثالث (٥) .

(و قد أورد على هذا الرأى تثنية العلم وجمعه ، وتقديره : أن نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته ، اذ لم يوضع العلم للقـدر

---

(١) وعبارته فيها جـ ١ ص ٨٨ : فقوله : لتدل على أن معه مثله من جنسه تنبيه على أن الاسماء المشتركة لا تثنى باعتبار ما اشتركت فيه ، وانما تثنى باعتبار كل واحد من مدلولا تها ، فاذا قلت : قرآن ، فانما تعنى به حيضين ، أو طهرين لا طهراً وحيضا ، وكذلك : جونان وما أشبههما ، هذا هو المعروف من استقراء لغة العرب .
وقال الرضى في شرحه على الكافية جـ ٢ ص ١٧٢ : وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانية المختلفة ... منع ذلك في شرح الكافيه ... وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل .

(٢) البيت من شواهد الدماميني في شرحه على التسهيل جـ ١ ص ٢٣ ظ وعبارته : وعلى الطريقة المثلى قول أبي العلاء : ألم تر في جفني ... البيت . والشاهد في قوله : «غرارين» حيث ثناه ، ومفرده : «غرارة كما في الشرح . ولم يذكر في سقط الزند .

(٣) هو : القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريرى أبومحمد .
قال القفطي : أحد أئمة اهل الادب واللغة ، ومن لم يكن له في فنه نظير في عصره ، فاق أهل زمانه بالذكاء والفصاحة وتنميق العبارة وتحسينها . ولد عام (٤٤٦ – وتوفي عام ٥١٦) .
انظر النزهة ص ٣٧٩ – الانباه جـ ٣ ص ٢٣ – البغية جـ ٢ ص ٥٧ – هدية العارفين جـ ٢ ص ٨٢٧ – كشف الظنون جـ ٢ ص ١٧٨٧ » .

(٤) انظر : «مقامات الحريرى ص ٧٠» وقوله : بيني : أى فراقي ، وقوله : «سادما» والسدم : الندم ، وقيل السادم الحزين المتحير . وقوله يعض اليدين ، أى من شدة الندم – وقوله : «لظى» أى لهيب النار ، أى أن الشيخ اخذ ماله ، والفتى اخذ ماله ، فاحترق بنار فجيعتين وقوله : «جاد بالعين» أى بالذهب والفضة . وقوله «هواه» أى حبه وميله للغلام و «فانثنى» أى عاد ورجع لا يبصر بعينه ولا مال لديه . والشاهد هنا ، حيث ثنى «العين» المشترك بين العين الباصرة والمال .

(٥) في «جـ : الانشاد والثلاثة ... الخ» .

المشترك بين مسمياته ، كما لم يوضع المشترك كذلك ، وقد جاء الزيدان والزيدون اتفاقا ، فاليجز القرءان والقرؤ باعتبار المدلولين المختلفين ، والمدلولات المختلفة) (١)

واجاب ابن الحاجب في شرح مقدمته (٢) : «بأن مسمى العلم ذات شخص معين غير ملحوظ حقيقته في كونه آدميا أو غيره ، فاذا أنضم اليه مثله مسمى آخر ، صح تثنية ذلك العلم ، لأن مسمى الثاني من جنس الأول) لاطلاق الجنس هنا على ما وضع صالحا (٣) لاكثر من فرد ، بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء اختلفت ماهيتهما كالابيضين لانسان وفرس ، لأن البياض هو الجامع ، وليس ناظراً الى الماهيتين ، بل الى صفتهما التى اشتركا فيها ، أو اتفقت كالابيضين لانسانين ، والبيض لافراس ، وسواء كان التعليق بوضع واحد كالرجال والفرس ، أو بأكثر كالزيدين والزيدين ، فان نظر كل من الواضعين في وضع كلمة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى ، بل الى كونه متميزاً بهذا الاسم عن غيره ، أى ماهية كان حتى لوسمى بزيد انسان وفرس فالنظر في الوضعين (٤) الى شيء واحد كما في الابيضين ، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم .

قلت : غير أن ما ذهب اليه خلاف المشهور من اصطلاح النحاة ، من اشتراطهم في الجنس كونه بوضع واحد ، فلا يسمون زيداً ، وان اشترك فيه كثيرون جنساً .

قال المصنف (٥) : والاصح ـ الجواز ، لأن التثنية والجمع كالعطف ، وان خيف لبس أزيل بعد التثنية بمزيل قبلها ، اذ لافرق بين رأيت ضارباً ضربا وضارباً ضربة ، وبين ضاربين ضربا وضربة .

وممن صرح بالجواز ابن الانبارى تمسكا بقوله صلى الله عليه وسلم : «الأيدي ثلاث فيد الله العليا ، ويد المعطى ، ويد السائل السفلى الى يوم القيامة» (٦) ، ويؤيده قوله تعالى : «نعبد الهك واله آبائك ابراهيم واسماعيل واسحاق» (٧) ، وقولهم : «القلم احد اللسانين ، والخال أحد الابوين ، وخفة الظهر أحد اليسارين والقربة أحد الشتائين ، واللبن أحد اللحمين» ، وقول بعض شعراء طييء :

(١) ما بين القوسين منقول من شرح ابن الحاجب على الكافية «ج ١ ص ٨٨» .
(٢) «ج ١ ص ٨٨» .
(٣) في «ج : صالحا على كثيرين من ... الخ» .
(٤) في «ج : للوضعين ... الخ» .
(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٣ بتصرف .
(٦) أخرجه الامام أحمد في مسنده «ج ١ ص ٤٤٦» و«ج ٤ ص ١٢٧» من حديث عبدالله ، ومالك ابن نضلة .
(٧) سورة البقرة ، آية : ١٣٣ .

كم ليث اغتر بي ذا أشبل غرثت
فكأنني أعظم الليثين اقداما (١)

أي فكان أعظم الليثين اقداما اياى ، فسمى نفسه ليثا مجازاً ، ثم ثنى فقال : ليثين ونظيره :

وكأين سفكنا نفس نفس عـزيزة
فلم يقض للنفسين من سـافك ثار (٢)

وقد يكون من ذلك قوله :

يداك كفت أحداهما كل بائـس
وأخراهما كفت أذى كل معتـد (٣)

أراد به النعمة والجارحة ، فالنعمة كفت الأول (٤) ، والجارحة كفت الثانية .

قال (٥) : ويؤيده أيضا قوله تعالى : « ان الله وملائكته يصلون على النبي(٦) » فان الواو اما عائدة على المتعاطفين ، أو على المعطوف فقط ، مستغنى بخبره عن خبر المعطوف عليه وهو ممنوع ، لكونه استدلالا بالثاني عن الأول ، كقوله :

نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف(٧)

وهو ضعيف والقوى العكس كقوله تعالى : « والحافظين فروجهم والحافظات »(٨) .

---

(١) لم أعرف قائله ، كذا قال محقق شواهد التوضيح ، وقال : ولم اعرف أضبطه الا كلمة «فكأنى» فهي : فكأنني ، فعسى الله أن يفتح على غيرى ما غبى على . وقد أستشهد به ابن مالك ايضا في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٤ -- وانظر شواهد التوضيح ص ٢٨ .
(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٤ ، وقال محققه : لم اعثر على قائله ، وانا لم اعثر على نسبته . والشاهد في قوله « للنفسين » .
(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٤ . ولم اعرف قائله .
(٤) في « ج : الاولى ... الخ » .
(٥) أي : المصنف في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٤ » نقل بتصرف .
(٦) سورة الاحزاب ، آية : ٥٦ .
(٧) نسب في الكتاب لقيس بن الحطيم بن عدى الظفرى الاوسى ، من فحول شعراء الجاهلية ، وقال العيني : قال ابن هشام اللخمي : قائله : عمرو ابن امرىء القيس الانصارى ، وكذا قال ابن برى ، وقد نسبه العيني لقيس بن الحطيم ، وكذلك فعل صاحب معاهد التنصيص . ونسبه البغدادى في الخزانة من قصيدة لعمر بن امرىء القيس ، وهو جد عبدالله بن رواحه ، وفيه كلام طويل ، وخلاف في نسبته .
والشاهد : الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه ، أى : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض .
راجع : جمهرة القرشي ص ٣ - الكتاب ج ١ ص ٣٨ - المقتضب ج ٣ ص ١١٢ ، ج ٤ ص ٧٣ - معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ - العيني ج ١ ص ٥٥٧ - الخزانة ج ٢ ص ١٨٩ - امالى الشجرى ج ١ ص ٩٦ ، ٣١٠ - ملحقات ديوان قيس ص ١٧٣ » .
(٨) سورة الاحزاب ، آية : ٣٥ .

(قلت) (١) انما يقتضي اعتلاله ذلك الضعف الذى صرح به (٢) مرتين لا المنع على ضعفه لمنع هنا التخالف المستدل به وعليه معنى ، وهو ممنوع اجماعا ، فتعين العود على المتعاطفين معاً ، وكون الصلاة معبراً بها عن حقيقتين مختلفتين ه . وأقر ذلك أثير الدين (٣) وغيره من الشروح .

والامام شمس الدين (أبوعبدالله) (٤) البعلي تلميذ المصنف في كتابه الفاخر (٥)، قال : أنشدني شيخنا – يعني المصنف – رحمة الله تعالى :

عينان أحداهما عارت وثانية
غارت ودمعى على العينين مسكوب(٦)

يريد أن الناظرة عارت ، والنابعة غار ماؤها ، وعارت العين لغة في عورت قال :

تسائل يا بن أحمد من تراه
أعارت عينه أم لم تعارا (٧)

قال في شرح الكافية : ولاخلاف في عود الضمير عليهما عند أمن اللبس نحو: عندى عين مفقودة وعين موردة أبحتهما للضيف فكما اجتمعا في الاضمار يجتمعان في الاظهار – .

وفي شرح الدماميني (٨) : قلت : الدليل ضعيف اذا لا يلزم من مجرد الاجتماع في الاضمار جوازه في الاظهار .

قلت : بل يلزم قطعا ، لأن المانع من الاجتماعين عند من يرى المنع ما يعرض من اللبس المقتضى (٩) للاشتراك اللفظي ، فتسويغه في احدهما دون الآخر تحكم محض .

(١) قلت : ساقطة من « ج » .
(٢) أى المصنف في المرجع السابق .
(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٨ » .
(٤) « ابوعبدالله » ساقطة من « ج » .
(٥) أى كتاب : « الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر ورقة ١٥ » وعبارته : واحترز بمتفقين لفظا من المختلفين ، وكليث وأسد ، فانه لا يمكن تثنيته ، فأما اتفاقهما معنى فأكثر المتأخرين على منع تثنيته وجمعه ، والاصح الجواز ، وممن صرح بجواز ذلك ابن الانبارى ... ومما يؤكد قولهم القلم أحد اللسانين ... وأنشدنى شيخنا : عينان احداهما ... البيت .
(٦) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : « العينين » .
(٧) قائله : عمرو بن أحمد الباهلي ، وقد رواه ابن جنى بروايتين هذه والاخرى و
وربت سائل عني حفي
أعارت .... البيت
والشاهد في قوله : « أعارت » أى سالت دموعها . انظر : « المنصف لابن جنى ج ١ ص ٢٦٠ ، ج ٣ ص ٤٢ – ابن يعيش ج ١٠ ص ٧٥ – يسين على التصريح ج ٢ ص ٣٨٧ .
(٨) « ج ١ ص ٢٤ و . » .
(٩) في « أ ، ج : المقتضية للاشتراك ... الخ .

ـ ثم قال : (١) ثم هذا مخالف لظاهر قوله : على رأى ، لاشعاره بقلة القائلين بـه .

قلت : لانسلمه ، لاختلاف المقامين ، بكون الأول في تثنية المشترك باعتبار مدلوليه ـ ، والحقيقة والمجاز جميعا ، والثاني في عود الضمير عليهما ، ولاشك أن مانع الأول غير الثاني ، فاني يتخيل خلاف هذا الظاهر ذاك .

ثم قال : (٢) ولا طلاقه هنا في المتن اذ لم يقيد بأمن اللبس .

قلت : وقد اطلق (٣) أيضا في الشرح ، بل صرح فيه بعدم رعاية اللبس اعتماداً على ما يدفعه ، كما مربك آنفاً قوله : فان خيف لبس ازيل بعد التثنية بمزيله قبلها ، فله قولان في المسألة ، وذلك مما يدل على تضلعه ، وكونه ريان من هذا الشأن لا جهالة وضعفاً .

وأما قولهم : (٤) الاحمران : في الذهب والزعفران ، وذهب منه الاطيبان الشباب والنكاح ، والمبدآن لمبدأ الحائط ، وهو أساسه ومبدأ الخط ، وهو النقطة فليس من هذا النحو ، كما زعم ابن عصفور (٥) بل مما اتفق فيه اللفظان والمعنيان ، لكونها تثنية أحمر وأحمر ، وأطيب وأطيب ، ومبدأ ومبدأ ، وهى متفقة اللفظ والمعنى ، اذ المعنى الذى بينهما هو القدر المشترك المسمى بهما كل منهما ، فكما يقال : فرس وحمار سابقان ، وامرأة ورجل قائمان ، ودرهم ودينار نافعان ، فتكون تثنيته سائغة ، فكذا هذه المثنيات .

ـ بزيادة ألف في آخره رفعا = : كقام الزيدان والباء متعلقة بجعل الاسم صدر المسألة ، أو بدليل ، ورفعا حال من المضاف اليه (آخر) لعائد الى الاسم على معنى مرفوعا أو ذا رفع ، أو مصدر لرفع مقدر ، والجملة نصب على الحالية : أى حالة كونه رفع رفعا ، أو ظرفا على حذف المضاف ، قائم مقامه من المضاف اليه ، أى وقت رفع فحذفا لقوة الدلالة عليهما .

قال المصنف(٦) : خرج به المصدر المجعول لاثنين خبراً أونعتاً ، أو حالا نحو هذان رضى .

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٢) أى الدماميني .
(٣) في « ج وقد اختلف ايضا ... الخ » .
(٤) في « ج : في الاحمران ... الخ » .
(٥) ابن عصفور جعل المتفق في المعنى قسمين حيث قال في المقرب ج ٢ ص ٤٠ واذا اتفقا في اللفظ والمعنى ، أو المعنى الموجب للتسمية وكانا نكرتين ثنيا ، نحو قولك في المتفقى اللفظ والمعنى رجلين ، وزيدين ، وفي المتفقى اللفظ والمعنى الموجب للتسمية : احمرين في : ثوب احمر ، وحجر أحمر ... الخ .
(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٢ » نقل بتصرف .

وزيادة – ياء مفتوح ما قبلها جراً ونصباً = : كزيدين – تليهما = : أى الالف والياء ، – نون مكسورة = : على أصل الساكنين اتفاقا في الجر والنصب ، وأما في الرفع فخالف الاندلسى (بناء على رأيه) (١) : أن الساكنين اذا كان أولهما ألفا فالاصل تحريك الثاني (بالفتح) (٢) ، زاعما أنه قول سيبويه ، والحجة له ، وعليه – موضع(٣) غير هذا – فالكسر عنده فرقا وبينها وبين نون الجمع ، كما نقله النحاس أيضا عن سيبويه .

– وفتحها = : ممنوع عند البصرية قاطبة ، وعليه كلام العرب ، وبه ورد التنزيل .

وقال الكسائى : هو مع الياء – لغة = : لبنى زياد بن فقعس ، وكان لايزيد عليهم فصاحة .

وقال الفراء : بل بعض أسد ، قاله (٤) أثير الدين (٥) .

فقول المصنف (كما قال أثير الدين) (٦) : منقود بعدم حكاية رأى البصرية من منع ، وبعدم تقييده بحالتى النصب والجر مع الياء .

قلت : انما اعتمد المصنف في عدم التقييد في الثاني حكاية أبى الفتح الآتية ، وأنشد الفراء :

على أحوذيين استقلت عشية * فما هى الا لمحة وتغيب (٧)

والأحوذيان صفة جناحيها (٨) يصفها (٩) بالخفة والسرعة .

وقال أبوالفتح : فتحها بعض مع الثلاثة ، حملا للواحد على الحالتين . وفي شرح الدمامينى (١٠) بدل الحالتين الاثنين ، قال : وأراد بالواحد الرفع وبالاثنين

---

(١) « بناء على رأيه » ساقطة من « ج » .
(٢) « بالفتح » ساقطة من « ج » .
(٣) لعل الصواب : في موضع ... الخ .
(٤) في « أ ، ب : قال ... الخ » .
(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧١ » .
(٦) ما بين القوسين ساقط من « ج ، ب » أى في المرجع السابق .
(٧) قائله : حميد بن ثور ، من قصيدة في وصف القطاة ، والشاهد في قوله : « أحوذيين » بفتح النون ، على أنه لغة قوم من العرب .
راجع : « العينى ج ١ ص ١٧٧ – ابن يعيش ج ٤ ص ١٣١ – الدرر ج ١ ص ٢١ – التصريح ج ١ ص ٧٨ – ديوانه ص ٥٥ » .
(٨) في : « ج : صفة منافية ... الخ » .
(٩) في « ج : يصفهما ... الخ » .
قال الجوهرى في الصحاح « ج ١ ص ٢٧٢ » : الحوذ : السوق السريع ، والاحوذى الخفيف في الشيء لحذقه ، عن أبى عمرو ، وقال الشاعر : يصف جناحى قطاط : على أحوذيين ... البيت .
(١٠) « ج ١ ص ٢٤ و . » .

الجر والنصب .

قلت : وعبارة أبى الفتح ما أورد عليك قال (١) : وقرأت على أبى على في نوادر أبى زيد الأنصارى ، وأنشده أبوسعيد في شرح الكتاب :

ان لسلمى عندنا ديوانـا * أخزى فلانا وابنه فلانا(٢)
كانت عجوزاً عمرت زمانا * فهى ترى مسيئها احسانا
أعرف منها الجيد والعينـانا * ومنخرين أشبها ظبيانا

ورد بأنه لايعرف قائله ، بل هو مصنوع .

قال ابن هشام : وهو عندى مردود ، لأن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل ، وقد كاد (٣) أبوعلى يصلى بنوادره ، والبيت ثابت فيها ، قال (٤) وهو لرجل من ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة ، فوجب إطراح قول منكره ، والشاهد فيه من موضعين ، وظبيان تثنية ظبى على حذف ـ مضاف أى منخرى ظبيان .

قال أبوسعيد : وليس المراد (٥) « ظبيان » اسم رجل .

وزعم ابن عصفور(٦) : أن من العرب من يفتحها مع الالف غير أن ذلك ليس الا في لغة من يجعل المثنى بالألف تمسكا بالبيت .

وفي شرح الدماميني (٧) : كذا في شرح ابن قاسم (٨) ، وأقره ، وهو من العجب ، فان في البيت شاهدا على رد هذه ـ الدعوى مقبولا ، لقول قائله : منخرين بالياء ، تدل على عدم التزام أصحاب هذه اللغة الألف ، بل تارة يستعملونها

---

(١) أى ابن جنى .

(٢) قال ابوزيد في نوادره : وأنشده المفضل لرجل من بنى ضبة هلك منذ أكثر من مائة سـنة :
ان لسعدى عندنا ديوانا * يخزى فلانا ... الا بيات « ظبيان » اسم رجل ، أراد : منخرى ظبيان ، فحذف كما قال عز وجل : « واسأل القرية » .
ومراد الشارح بقوله : والشاهد فيه من موضعين ، أى أحدهما : فتح نون المثنى ، والقياس كسرها ، والثانى ما أشار اليه أبوزيد بقوله : أراد منخرى ظبيان ، وفيه شاهد ثالث ، وهو اجراء المثنى بالالف في حال النصب . وقيل هذا الرجز لرؤبة بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٧ أو ١٩٧ . راجع : النوادر ص ١٥ ـ العينى ج ١ ص ١٨٤ ـ الخزانة ج ٣ ص ٣٣٦ ـ ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٩ ، ج ٤ ص ٦٧ ، ١٤٣ ـ المغرب ج ٢ ص ٤٧ »

(٣) في « ج : وقد كان أبوعلى ... الخ » .

(٤) أى ابوزيد في نوادره ص ١٥ .

(٥) في « ج : المراد من ظبيان أنه اسم ... الخ » .

(٦) وعبارته في المقرب ج ٢ ص ٤٦ : « والاحسن في نون الاثنين أن تكون مكسورة ، وقد تفتح مع الياء ... فأما قوله : أعرف منه الانف والعينانا ، فمصنوع ، ومن العرب من يستعمل التثنية بالالف على كل حال ... الخ .

(٧) « ج ١ ص ٢٤ » .

(٨) « ج ١ ص ٢٣ » .

قلت : وان تعجن فعجب قوله: على قصور نسبته لابن قاسم ، لأن معنى قول ابن عصفور : ان أرباب هذه اللغة انما يفتحون مع أحد الاستعمالين لا (منع) (١) كليهما ، فأني يؤخذ (منه) (٢) قصرلغة هؤلاء على التزام الألف (٣). وقد دفعه أيضا بذلك عمنا (٤) العلامة أبوالعباس أحمد بن أبى أبى بكر الدلائى ، وكان من جملة الفضلاء في ضروب من العلوم ، متضلعا من المعارف والفهوم ، طراز (٥) الردأبها المذهب رأسا لنوى الرواية والأدب رحمة الله تعالى .

ـ وقد تضم = : مطلقا ، كما هو قضيته في الفتح ، اعتماداً على أبى الفتح ، اذ ضم نون التثنية واقع في الكلام ، غير مقيد بالياء ، وهو من الشذوذ بمكان ، ونص الشيباني (٦) أنها لغة ، حاكيا : هما خليلان مطلقا ، وسمع من سيدة نساء أهل الجنة سيدتنا فاطمة بنت سيدنا (محمد) (٧) (رسول الله) (٨) صلى الله عليه وسلم ورضى عنها : يا حسنان ويا حسينان تدعو ريحانتيّ النبى صلى

---

(١) «منع» ساقطة من «ج» .

(٢) «منه» ساقطة من «ج» .

(٣) الذى يفهم من كتاب المقرب لابن عصفور ج ٢ ص ٥٧ ، وما بعدها غير هذا لأنه أولا لم يستدل بهذا البيت على تلك اللغة ، خلافا لما قاله ابن ام قاسم في شرحه «ج ١ ص ٢٣» ولما قاله شارحنا ، بل أستدل بقول الشاعر : ان اباها وأبا أباها ... البيت .
وثانياً : فرواية البيت في النوادر ص ١٥ ـ وابن قاسم : «ومنخران» ، وابن عصفور نسب لبعض العرب استعمال الالف في التثنية على كل حال ، وعلى ذلك بطل ادعاء الدمامينى والشارح عدم التزام الالف على هذه اللغة ، اللهم الا اذا كان ذلك في كتاب آخر لابن عصفور فالله أعلم .
وفي شرح الكافية للرضى «ج ٢ ص ١٧٢» : «ولزوم الألف في المثنى في الاحوال لغة بنى الحارث بن كعب .

(٤) في «ج : شيخنا ... الخ» .

(٥) قال صاحب اللسان «ج ٧ ص ٢٣٥» : الطراز : الجيد من كل شيء ... ويقال للرجال اذا تكلم بشيء جيد استنباطا وقريحة : هذا من طرازه . وفي النسخة «ب» : طرز .

(٦) هو : المبارك بن محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيبانى ، مجدالدين أبوالسعادات الجزرى الاربلى المعروف بابن الاثير . قال السيوطى : من مشاهير العلماء وأكابر النبلاء ... أخذ النحو عن ابن الدهان ، ويحيى بن سعدون القرطبى وغيرهما .
له من التصانيف : النهاية في غريب الحديث ، جامع الاصول في احاديث الرسول ، البديع في النحو : الباهر في الفروق في النحو وغيرها .
ولد عام (٥٤٤) وتوفي عام (٦٠٦) هذا وقد ذكر له صاحب «هدية العارفين ج ٢ ص ٢» ١٦ مصنفا . انظر : «الانباه ج ٣ ص ٢٥٧ ـ البغية ج ٢ ص ٢٧٤ . وقد يكون المراد بالشيبانى هو : محمد بن الحسن بن واقد الشيبانى ، أبوعبدالله الفقيه الحنفى البغدادى ، توفي عام ١٨٩ . هذا وقد ذكرله صاحب «هدية العارفين ج ٢ ص ٨» ٢٥ مصنفا وقال في النهاية وغير ذلك : منها : الجامع الصغير في الفروع والجامع الكبير ، والجرجانيات ، الرقيات في المسائل المبسوط في الفروع ، نوادر الصيام ، وغيرها .

(٧) «محمد» ساقطة من «ج» .

(٨) «رسول الله» ساقطة من «ب» .

الله عليه وسلم ، تغليبا للفظ أحدهما ، وأنشد أبوعمر المطرزى (١) غلام ثعلب الشهير بالزاهد في كتاب اليواقيت :

يا ابتا أرقنى القــــذان * فالنوم لاتألفه (٢) العينان (٣)

والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم القاف للبراغيث ، كذا في الصحاح (٤) ، وفي حياة الحيوان لكمال الدين الدميرى (٥) أحد مشيخة الدماميني ، وكان من أولياء الله المكاشفين : انه بالدال المهملة ، عازيا اياه لصاحب الحكم .

ونقل بعض نحاتنا المغاربة : أن من العرب من يلزم المثنى الألف معربا اياه بالحركات الثلاث اعراب المفردات ، وهو نهاية في الشذوذ .

ــ وتسقط = : النون ، ــ للاضافة = : نحو « بل يداه مبسوطتان » (٦) ، ــ أو للضروزة = (٧) كقوله :

هما خطتا اما اسار ومنــة * واما دم والقتل بالحر أجدر (٨)

---

(١) هو : محمد بن عبدالواحد بن أبى هاشم أبوعمر اللغوى الزاهد . قال ابن الانبارى : فكان من أكابر أهل اللغة ، وأحفظهم لها ، أخذ عن ثعلب ، وكان يعرف بغلام ثعلب . وقال أبوعلى بن أبى على عن أبيه ، قال : ومن الرواة الذين لم ير قط أحفظ منهم ... وأملى من حفظه ثلاثين الف ورقة لغة ، فيما بلغنى . وذكر ابن قاضى شهبة في طبقات النحاة له أكثر من عشرين مصنفا . ولد عام (٢٦١ - توفي عام ٣٤٥) .
انظر : « النزهة ص ٣٧٦ - الانباه جـ ٣ ص ١٧١ - طبقات بن قاضى شهبه ص ١٧٥ - البغية جـ ١ ص ١٦٤ - هدية العارفين جـ ٢ ص ٤٣ » .

(٢) في « أ ، ب : لا تطعمه ... الخ » .

(٣) البيت من شواهد همع الهوامع جـ ١ ص ٤٩ - وقال الشنقيطى في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٢ : « والبيت أنشده أبوعمر في كتاب اليواقيت . واستشهد به الشيخ خالد في شرح التصريح جـ ١ ص ٧٨ - والشاهد فيه ضم نون المثنى في قوله : « العينان » .

(٤) جـ ١ ص ٢٧٥ .

(٥) وهو : كمال الدين محمد بن أبىعبدالله وأبوالبقاء الدميرى ، الشافعى عالم عامل صالح مجاب الدعوات ، أخذ الفقه عن بهاء الدين السبكى ، وجمال الدين الاسنوى ، وكمال الدين النويرى وأخذ الادب عن برهان الدين القيراطى ، وبرع في جميع الفنون ، وله عدة مؤلفات منها : شرح المنهاج للنووى ، وحياة الحيوان . قال ابن العماد فيه : وله كتاب حياة الحيوان كبرى وصغرى ، ووسطى ، أبان فيه عن طول باعه وكثرة اطلاعــه .
وقد ذكرله أسماعيل البغدادى تسع مؤلفات ، وقال : وغير ذلك .
ولد صاحب الترجمة عام ٧٤٢ - وتوفي عام ٨٠٨هـ . انظر « الشذرات جـ ٧ ص ٧٩ - هدية العارفين جـ ٢ ص ١٧٨ - كشف الظنون جـ ١ ص ٦٩٦ - درة الحجال جـ ٢ ص ٢٤٧ » .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٦٤ .

(٧) في « جـ : أو لغير الاضافة كقوله ... الخ » .

(٨) قائله : تأبط شراً ، واسمه : ثابت ، وكنيته : أبوزهير بن جابر بن سفيان ، والبيت من مقطوعة من الشعر أوردها أبوتمام في شرح الحماسة ، وقوله : « خطتا » تثنية « خطة » وهى القصة والحالة ، وحذفت النون للضرورة .
راجع : الحماسة ص ٨٩ - الخصائص جـ ٢ ص ٤٠٥ - الخزانة جـ ٣ ص ٣٥٦ شواهد المغنى ص ٩٧٥ - الدررجـ ١ ص ٢٢ ، جـ ٢ ص ٦٧ » .

في رواية من رفع اسـار .

وقـوله :

لنا اعنز لبن ثلاث فبعضها * لأولادنا ثنتا وما بيننا عنز (١)

وقـوله :

لها متنتان خظاتا كمـــا * أكب على ساعديه النمر(٢)

أى خظتان وثنتان وخظاتان وزعم الكسائى وثعلب : أن خظاتا فعل حذف ألفة لسكونها ، والاصل حظت ، فلما تحركت التاء لألف الاثنين رجعت الالف التى هى لام الكلمة (٣) .

وأنشد أبوالفتح :

قد سالم الحيات منه القدما (٤)

قال : ونحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم ، وعكس البغاددة وقالوا : أراد القدمان كما قال :

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقد ذكره ابن جنى في الخصائص عند الحديث على قول الشاعر : قد سالم الحياة منه القدما ، فقال : وذهبوا الى أنه أراد : القدمان ، فحذف النون وينشدون في ذلك كقوله : لنا اعنز لبن ... البيت وقوله : «لبن» جمع لبون ، وهى ذات اللبن . راجع : «الخصائص ج ٢ ص ٤٣٠ ، شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٦٥ .

(٢) قائله : امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة طويلة ، قال الاعلم : قال يوسف بن سليمان ونذكر قصائد متخيرات مما لم يروأبوحاتم ، فن ذلك قول امرىء القيس مما روى أبوعمرو والمفضل وغيرهما ، وكان الاصمعى يزعم أن القصيدة من النمر بن قاسط يقال له : ربيعة بن جشم وذكر القصيدة ومنها بيت الشاهد ، وقال في شرح البيت المتنان : لحمتا الظهر ، وقوله : خظاتا : أى كثيرتا اللحم مكتنزتان صلبتان ، وحذف نون الاثنين ضرورة ، وقيل : أراد خظتا ، والاصل في الواحدة : خظاة ، فحذفت الالف ، لسكونها وسكون التاء ، فلما تحركت التاء في التثنية رد الالف ، وكلا القولين من أقبح الضرورات . راجع : «ديوانه ص ٣٠٠ ، ٣١٤ – مجالس العلماء ص ١٠٩ – المقرب ج ٢ ص ١٨٦ – الشافية ج ٤ ص ١٥٦ – ابن يعيش ج ٩ ص ٢٨ .

(٣) وقد نقل ذلك أيضا عن ثعلب الزجاجى في مجالس العلماء ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٤) اختلف في نسبة هذا الرجز ، قيل لعبدالله بن عبس ، وقيل لابى حيان الفقعسى ، وقيل لمساور بن هند العبسى ، وقيل للعجاج ، وقيل للدبيرى ، وقيل : لعبد بنى الحسحاس ، وقيل لغيرهم ، وبعده :

الافعوان والشجاع الشـــجعما

والراجز يصف راعيا بخشونة القدمين ، وغلظ جلدتهما ، وأن الحيات لا تؤثر فيهما ، والشاهد حذف النون من المثنى . راجع : «الكتاب ج ١ ص ١٤٥ – المقتضب ج ٢ ص ٢٣٨ – الخصائص ج ٢ ص ٤٣٠ – المخصص ج ١٦ ص ١٠٦ المنصف لابن جنى ج ٣ ص ٦٩» .

كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمتا أو قلما محرفا (١)

أى قادمتان أو قلمان محرفان ، والذى يرويه :

تخال أذنيه اذا تشوفا * قادمة أو قلما محرفا

قلت : وفي محفوظى أن هذا البيت أنشد بحضرة الرشيد (٢) : كأن أذنيه فنعى على قائله – نصب الجزئين ، فقال الرشيد : لو قال : تخال أذنيه لسلم من آفة اللحن ، فلستعظم ذلك الحاضرون ، وهو خلاف ما زعم أبوالفتح (٣) أنه رواية .

وأجاز الكسائى حذفها لا ضرورة ، كقام الزيدا ، تمسكا بقوله :

أقول لصاحبى ما بدالى * معالم منهما وهما نجيا (٤)

أى نجيان ، ورده الفراء بارادة الظرفية أى حيث ينتجيان بنجوة ، كقولك هما قريبا أى مكانا قريبا ، وكذا يقدر هنا مكان النجاة ، ويؤيد رأى الكسائى من كلامهم ما عزى للحجلة تخاطب القطا (٥) :

---

(١) قائل هذا الرجز : العمانى ، واسمه : محمد بن ذؤيب النهشلى ، ويكنى : أبا العباس ، وهو من مخضرمى الدولتين ، عاش مائة وثلاثين سنة ، أنشد هذا الرجز في حضرة الرشيد يصف فرساً .

وقد أجيب على هذا البيت بأربعة أجوبة ، قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٠٥ : «وزعم قوم : أن «كأن» تنصب الجزأين وأنشدوا : كأن أذنيه ... البيت ، فقيل : الخبر محذوف أى يحكيان ، وقيل : انما الرواية تخال أذنيه ، وقيل الرواية : قادمتا أوقلما محرفا بألفات من غير تنوين على الاسماء مثناة ، وحذفت النون للضرورة ، وقيل أخطأ قائله وهو أبونخيلة ، وقد أنشده بحضرة الرشيد ، فلحنه أبوعمرو والاصمعى ، وهذا وهم فان أبا عمر توفي قبل الرشيد قال البغدادى في الخزانة : وعلى الثالث اقتصر ابن عصفور في كتاب الضرائر ، وقال : هكذا أنشده الكوفيون .

راجع : الكامل للمبرد ج ٣ ص ١٤١ – العقد الفريد ج ٥ ص ٣٦٧ – الخصائص ج ٢ ص ٤٣٠ – المخصص ج ١ ص ٨٢ – الخزانة ج ٤ ص ٢٩٢ – شواهد المغنى ص ٥١٥» .

(٢) أى الخليفة هارون الرشيد بن المهدى العباسى .

(٣) لعل الصواب : «ورووه» كما جاء في الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : «ورووه أيضا قال أذنيه ... البيت .

(٤) قال صاحب اللسان : وروى الفراء أن الكسائى أنشده : أقول لصاحبى ... البيت أراد : نجيان ، فحذف النون ، قال الفراء : هما بموضع نجوى فنصب نجيا على مذهب الصفة ، ولم اعرف قائله .

راجع : «تهذيب اللغة ج ١١ ص ٢٠٠ – اللسان ج ٢ ص ١٨٠ – الهمع ج ١ ص ٤٩ – الدرر ج ١ ص ٢٤» .

(٥) قال الازهرى في التهذيب : قال الليث : الحجل : التبج ، الواحدة حجلة ، وسمعت بعض العرب يقول : قالت القطا للحجل : حجل حجل ، تفرفي الجبل ، من خشية الرجل فقالت الحجل للقطا : قطاقطا ، بيضك ثنتا ، وبيضى مائتا .

وقال ابن جنى في الخصائص : ومما ينسبونه الى كلام الطيور قول الحجلة : قطا قطا يقطو : ثقل في مشيه ، والقطا : طائر ، واحده قطاة . راجع : التهذيب ج ٤ ص ١٤٣ – اللسان ج ١٤ ص ١٥١ – الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ .

قطا قطا بيضك ثنتا وبيضى مائتا ، أى ثنتان ومائتان .

قال أثيرالدين (١) : ويجب تقييد الجواز على القولين بأن لا يلبس بالواحد كهذان وهاتان .

وفي شرح الدماميني (٢) : فان قلت : قيد بعض حذفها للضرورة بأمن اللبس ، فلا حذف في هاتان وهذان ، والمصنف أخل بهذا القيد .

فأجاب : بأن الكلام في المثنى ، وليس منه اللفظان حقيقة ، بل من الصيغ المراد بها الاثنان .

قلت : لا نسلم أن الكلام في المثنى الحقيقى لا الصيغى ، لقول المصنف بعد أو لتقصير صلة ، لأن المشار به والموصول في ذلك من واد (٣) فيتعين القيد (ويضر تركه) (٤) قطعا .

– أو لتقصير صلة = : قال المصنف (٥) وأثيرالدين (٦) وشمس الدين البعلى وغيرهم (٧) : يشمل صلة أل ، ومثل ذلك المصنف بقوله :

خليلى ما أن انتما الصادقا هوى
اذا خفتما فيه عزولا وواشيا (٨)

قال أثيرالدين : (٩) ولا حجة فيه لاحتماله الاضافة .

وصلة غيرها ، كقول الاخطل كما عزاه اليه سيبويه وصاحب العباب :

أبنى كليب أن عمى اللذا ٭ قتلا الملوك وفككا الاغلال (١٠)

(١) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ص ٧٢» بتصرف .
(٢) «جـ ١ ص ٢٤ ظ» .
(٣) في «جـ : واو وحد فيتعين ... الخ» .
(٤) «ويضر تركه» ساقط من «ب ، جـ» والذى في «جـ» فيتعين الاخير قطعا ... الخ .
(٥) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ص ٦٦» .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) في «جـ : وغيره ... الخ» .
(٨) قال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائله ، وهو من شواهد السيوطى في الهمع ، والشاهد حذف نون المثنى في قوله : «الصادقا» تقصيراً للصلة ، لأن اصله : الصادقان .
راجع شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ٦٦ – الهمع جـ ١ ص ٤٩ – الدرر جـ ١ ص ٢٣ » .
(٩) في المرجع السابق .
(١٠) هذا البيت من قصيدة قالها الاخطل يفتخر بقومه ، ويهجو جريراً ، قال الشنقيطى في الدرر وفي المسألة مذهبان : مذهب البصريين وهو محل الشاهد ، ومذهب الكوفيين : فحذف النون لغة في أثباتها .
وقال ابن الشجرى في أماليه : «فان ثنيت» الذى «ففيه ثلاث لغات اللذان بتخفيف النون ، واللذان بتشديدها ، والتشديد لغة قريش ، واللذا بحذف النون ، قال الاخطل : أبنى كليب ... البيت ، هذا قول الكوفيين ، وقال البصريون : انما حذفوا النون لطول الاسم بالصلة راجع الكتاب جـ ١ ص ٩٥ – المقتضب جـ ٤ ص ١٤٦ – المنصف لابن جنى جـ ١ ص ٦٧ – المحتسب جـ ١ ص ١٨٥ – أمالى الشجرى جـ ٢ ص ٣٠٦ – الخزانة جـ ٢ ص ٤٩٩ – العينى جـ ١ ص ٣٢٤ – الدرر جـ ١ ص ٣٤ – ديوانه جـ ١ ص ١٠٨ » .

وقــوله :

هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهما صميم (١)

كذا استشهد به هؤلاء تقصيرا للصلة .

وفي شرح الدماميني (٢) : توهما ان المستشهد به ابن قاسم (٣) وحــده . قلت : وهو سهو ، لأنه من تقصير الموصول لا الصلة .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من تعقيباته وليس بها ، اذ سبقه ابن هشام (٤) وغيره ، ثم لا نسلم كونه سهواً ، لأنه أيضا تقصير للصلة ، من حيث كونهما لقوة ارتباطهما وتلاصقهما كالشيء الواحد ، فتقصير أحدهما تقصير للآخر ، كما قال الفراء اجراء للاثنين مجرى الواحد ، لعدم سوغان الوقف على الموصول دون صلته ، فصارت الصلة عوضا من النون ، وهم يحذفون مما طال في كلامهم .

وقال : سيبويه (٥) : وقد مثل لاسقاطها في الجمع ، يقول بعض ضبة :

الفارجو باب الأمير المبهم (٦)

وقبــله :

الضاربوا بالسيف كل عشمشم

ويقول بعض الانصار رضى الله عنهم :

---

(١) قال الشنقيطى في الدرر : جـ ١ ص ٢٣ قيل : ان هذا البيت للاخطل ، والشاهد فيه : مثل سابقه ، وهو من شواهد السيوطى في الهمع جـ ١ ص ٤٩ – والشيخ خالد في شرح التصريح جـ ١ ص ٣٢ – وهذا الرجز ليس في ديوان الأخطل .

(٢) « جـ ١ : ص ٢٤ ظ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٣ » .

(٤) ما اطلعت عليه لابن هشام غير هذا ، اذ قال في التصريح جـ ١ ص ١٣٢ : وبعض ربيعه يحذفون نون « اللذان واللتان » قال : أبنى كليب .. البيت وقال في « شذور الذهب » جـ ١ ص ١٥٧ « ولمثنى المذكر اللذان رفعا واللذين جرا ونصبا ، ولمثنى المؤنث اللتان رفعا ، واللتين جرا ونصبا ، ولك فيهن تشديد النون وحذفها ، والاصل : التخفيف والثبوت ، وقال الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور : والحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيراً للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد ... الخ .

(٥) في « الكتاب » جـ ١ ص ٩٤ ، ٩٥ » .

(٦) استشهد به سيبويه برواية : الفارجى « بالاضافة ، قال الاعلم في هامش الكتاب : الشاهد فيه أضافة « الفارجى » – وفيه الالف واللام – الى مابعده . والشارح ذكره شاهداً على حذف النون لاستطالة الصلة ، وأن سيبويه مثل به لذلك ، وهذا التباس على الشارح ، فسيبويه لم يمثل به ، والبيت لم يعرف قائله ، وقد أستشهد به المبرد في المقتضب اذ قال فان اسقطت النون ، أضفت وجررت فقلت : هم الضاربو زيد ، وهما الشاتما عمرو ، كما قال الشاعر
الفارجو باب الامير المبهم
وقوله الفارج : أى الفاتح ، و« المبهم » : أى المغلق . راجع : الكتاب جـ ١ ص ٩٥ – المقتضب جـ ٤ ص ١٤٥ .

الحافظوا عورة العشـرة لا ۞ يأتيهم من ورائنا نطف(١)

وحذفت لا للاضافة ، بل كما حذفت في اللذين واللتين حين طال الكلام ، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الاخير ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء ، كما أن الذين مع صلته بمنزلة اسم .

قال المبرد (٢) : ولم يحفظ حذفها (في) (٣) صلة أل ، ولم ينشدوا (٤) شاهدا على ذلك ، غير أن قد سمع في الجمع ، وقياس المثنى عليه جلي ، والاحتياط الوقف الا بسماع ، فان لكل تركيب خصوصيات وضعية تبطل قياس المختلفى التركيب .

قال أثير الدين (٥) : ونقص المصنف من أسباب حذف النون شبه الاضافة وذلك في موضعين ، أحدهما : أثنا عشر واثنتا عشر .

الثاني : قولهم : لا غلامي لك على مذهبه ، لزعمه أن النون هناك محذوفة لشبة الاضافة ، ولك في موضع الصفة .

زاد ابن قاسم (٦) : والواقع قبل الضمير عند الاخفش وهشام في ضاربك لأن الكاف عندهما في محل نصب .

وفي شرح الدماميني (٧) متوهماً أن قائل ذلك ابن قاسم : ولايلزمه الأول ولا الأخير ، لأنه لايقول به .

قلت : بل يلزمه قطعاً ، أما الاول : فلأنه يقول به ، كما عرف ذلك من رأيه ، وأما الثاني ، فلالتزامه في هذا الكتاب الاشارة الى اقاويل النحاة ، وفاقا أو خلافاً ، جمعا لاطراف مسائل هذا العلم ، فيقول : وكذا الواقعة قبل

---

(١) اختلف في نسبة هذا البيت ، والراجع انه لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي وقد نسبه سيبويه لرجل من الانصار ، وقال الاعلم : ويقال : هو قيس بن الحطيم ، ونسب في سقط الزند للحارث ابن ظالم ، المرى ، قال الاعلم في هامش الكتاب الشاهد فيه حذف النون من « الحافظين » استخفافا لطول الاسم ، ونصب مابعده على نية اثبات النون ، ولوحظ على حذف النون للاضافة مجاز . راجع : الكتاب ج ١ ص ٩٥ – المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ – الخزانة ج ٢ ص ١٨٨ – ج ٣ ص ٤٠٠ – سقط الزند ص ١٣٠٧ » .

(٢) عبارته في المقتضب « ج ٤ ص ١٤٥ » لا تدل على ما قاله الشارح ، وهي في مبحث قول الشاعر الحافظو عوره ... البيت . فهذا لم يرد الاضافة فحذف النون بغير معنى فيه ، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ، اذ صار ما بعد الاسم صلة له ... الخ . وعليه فكلام الشارح المنسوب للمبرد غير صحيح . الا اذا كان ذلك في مكان آخر . فالله اعـلم .

(٣) « في » ساقطة من « ج » .

(٤) في « ج : ولم يشهدوا شاهداً ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٣ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٣ » .

(٧) « ج ١ ص ٢٤ ظ » .

الضمير على رأى الاخفش وهشام ، ولا يترك ذلك سدى .

— ولزوم الألف = : للمثنى مطلقاً — لغة حارثية = : نسبة لبنى الحارث ابن كعب .

قال الكسائى : وهى أيضا لغة خثعم ، وهمدان ، وزبيد .

وقال أبوالخطاب : (١) وكنانة ، وغيرهما (٢) . وبنى العنبر وبنى الهجيم(٣) وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وبنى عدوة ، وأنكر الأخيرة المبرد ، اجراء (٤) له مجرى المقصور ، كقوله :

ان أباها وأبا أباهــــا * قد بلغا في المجد غايتاها (٥)

وقول هريرة الحارثي فيما أنشده الفراء :

تزود منا بين أذناه ضربة * دعته الى هابي (٦) التراب عقيم (٧)

وقول بعض أسد السراة فيما أنشده الفراء أيضا :

وأطرق إطراق الشجاع ولو رأى * مساغا لناباه الشجاع لصمما (٨)

وأنشد الكسائى لبعض بلحارث :

فان بجنبا سحبل ومضيقة * مراق دم لن يبرح الدهر ثاويا (٩)

---

(١) هو : عبدالحميد بن عبدالحميد أبو الخطاب ، الاخفش الكبير النحوى . قال ابن الانبارى : كان من أكابر علماء العربية ومتقدميها ، وأخذ عنه أبوعبيدة معمر بن المثنى . وقال القفطى : أخذ عنه يونس ، وهو من أئمة اللغة والنحو ، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب ، والاخفاش المشهورين من النحاة ثلاثة ، أكبرهم هذا ولم يذكر أحد تاريخ ولادته أو وفاته . انظر النزهة ص ٤٣ — الانباه ج ٢ ص ١٥٧ — البغية ج ٢ ص ٧٤ .

(٢) أى : وقال غير الكسائى وأبى الخطاب .

(٣) في « ج : وبنى الجهيم .

(٤) أى : ولزوم الالف للمثنى ... اجراء له ... الخ » .

(٥) سبق تحقيقه في ص ٣٠٥ .

(٦) في «ب : هاب التراب ... الخ » .

(٧) كذلك نسبه صاحب اللسان لهريرة الحارثى ، أما الشنقيطى في الدرر — والمعلقون على شرح المفصل لابن يعيش فانهم قالوا : لم نقف على قائل هذا البيت مع أنتشاره في كتب النحو . راجع : ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٨ — ج ١٠ ص ١٩ — الدرر ج ١ ص ١٤ — اللسان ج ١٠ ص ٦٤ »

(٨) قائله : المتلمس ، واسمه : جرير بن عبدالمسيح الضبعى الشاعر المشهور ورواية : « المؤتلف والمختلف » ... ولو يرى * مساغا لنابيه ... البيت وعليها فلا شاهد في البيت . والشاهد لزوم الالف للمثنى على اللغة الحارثية . راجع مختارات ابن الشجرى ص ٣٢ — المؤتلف ص ٩٥ — ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٨ — ديوانه ص ٢ .

(٩) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : بجنبا سحبل ، حيث لزم الالف المثنى ، قال الجوهرى في الصحاح ج ٢ ص ١٩٧ : السحبل من الادوية الواسعة وسحبل أيضا اسم واد بعينه

وسمع الأخفش أعرابيا فصيحا من بلحارث يقول : ضربت يداه ووضعته علاه (١) أى يديه وعليه .

وبعضهم يقول : لو أستطعت لاتيتك على يداى ، وقال الراجز :

ـ اياك أن تبلى شعشعان * حب الفؤاد مائل اليدان (٢)

وقال :

واها لسلمى ثم واها واها * هى المنى لوأننا نلناها (٣)
ياليت عيناها لنا وفاهـا * بثمن يرضى به أباهـا

وفي نوادره (٤) أبي زيد : لغة بلحارث قلب الياء الساكنة مفتوحاً متلوها ألفا ، يقولون أخذت الدرهمان والسلام علاكم .

وقال الفراء : يقولون : ان هذان قالا ذلك ، ورأيت هذان ، وعليه قراءة « ان هذان الساحران (٥) » في أحسن الأوجه .

وأنكر المبرد (٦) رأسا ، وهو محجوج بنقل هؤلاء الثقاة عن هاتيك الطوائف .

قال أثير الدين (٧) : وهو القياس ، غير أن جمهور العرب انما أرادوا الفرق بين أوجه الاعراب ، فقلبوا الألف ياء دلالة على ذلك .

ـ وما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعناه = : في كونه مراداً به أكثر من اثنين نحو : « فارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير » (٨)

---

(١) في « جـ : أعلاه ... الخ » .
(٢) هذا الرجز لم اعرف قائله ، والشاهد فيه لزوم المثنى الالف في قوله : اليدان .
(٣) هذا الرجز مختلف في نسبته ، قيل : لابى النجم ، وقيل لرؤية بن العجاج ، وكذا في الشواهد الكبرى للعينى « جـ ١ ص ١٣٣ ، جـ ٤ ص ٣١١ » وشرح شواهد المغنى ص ١٢٩ ، ٧٨٦ ـ والشاهد فيه مثل ماسبق ، وفي البيت الاول شاهد آخر ، وهو قوله : « واها » فان معناها التعجب .
(٤) « ص ٥٨ » .
(٥) سورة طه ، آية : ٦٣ .
وقال الفراء في كتابه معانى القرآن جـ ٢ ص ١٨٤ : فقراءتنا ـ أى قراءة نافع وابن عامر وأبى بكر وحمزة والكسائى وأبى جعفر ويعقوب وخلف بتشديد « إن » ، وبالالف على وجهين : احداهما على لغة بنى الحارث بن كعب : يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالالف ... والوجه الآخر ، أن تقول : وجدت الالف من هذا دعامة ، وليست بلام فعل ، فلما ثنيت زدت عليها نونا ، ثم تركب الالف ثابتة على حالها ، لا تزول على كل حال ، كما قالت العرب « الذى» ثم زادوا نونا تدل على الجمع ، فقال : الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا « هذان » في رفعه ونصبه وخفضه ، وكنانة يقولون : « اللذون » .
(٦) انظر ص ٣٧٣ هامش رقم ٢ .
(٧) في شرحه للتسهيل جـ ١ و ٧٣ . أى القياس لزوم الالف في لغة بنى الحارث .
(٨) سورة الملك ، آية : ٤ .

أى مزدجر أوكليل ، ولا يقع ازدجار أوكلال بكرتين فحسب ، بل بكرات ونحو سبحان الله وحنانيه ، وقول الراجز :

ومهمهين قذفين مرتين (١)

قال الفراء : أراد مهمة بعد مهمة ، وقد يغنى عن هذا الضرب التجريد وعطف مثله عليه ، وليس مع ذلك مثنى ، لكون المعنى على التكثير — كقوله :

لو عد قبر وقبر كنت أكرمهم * ميتا وأبعدهم عن منزل الذام (٢)

ألم ترارادته الجنس ، ومن ثم قال : أكرمهم ، والذام : العيب (وهو) (٣) لغة في الذم ، ومنه المثل : لن تعدم الحسناء ذاما ، وقول جرير :

انا أتيناك نرجو منك نائلة * من رمل يبرين ان الخير مطلوب (٤)

---

(١) وبعده : ظهراهما مثل ظهور الفرسين .
هذا الرجز نسب في الكتاب مرة لخطام المجاشعى ، ومرة لهيام بن قحافة ، وقد حكى الاعلم النسبتين كما هما ، وهو غريب . وكذلك فعل البغدادى في الخزانة ، وقال : والصحيح أن هذين البيتين لخطام المجاشعى ، وهو شاعر اسلامى لا لهيام كما تقدم . وقال الشنقيطى في الدرر : والبيت لخطام المجاشعى من رجز مشهور .
والشاهد فيه اعراب هذه الكلمات اعراب المثنى مع دلالته على أكثر من اثنين ، لأن المعنى على التكثير وأنشد الفراء في «كتابه معانى القرآن عند تفسير قوله تعالى : «ولمن خاف مقام ربه جنتان» سورة الرحمن ، آية : ٤٦ قال : ذكر المفسرون أنهما بستانان من بساتين الجنة ، وقد يكون في العربية : جنة تثنيها العرب في أشعارها ، أنشدنى بعضهم :
ومهمهين قذفين مرتين * قطعته بالام لا بالسمتين
يريد مهمها وسمتا واحد ... وذلك أن الشعر له قوافي تقيمها الزيادة والنقصان ، فيحتمل مالا يحتمله الكلام . والقذف : البعيد من الارض والمرت : الارض المجدبة التى لا ماء فيها ولا نبات . والمهمهة : القفر المخوف . راجع الكتاب ج ١ ص ٢٤١ ، ج ٢ ص ٢٠٢ — معانى القرآن ج ٣ ص ١١٨ — الخزانة ج ٣ ص ٣٧٤ — الشافية ج ٣ ص ٩٤ — الدرر ج ١ ص ١٥ » .
(٢) نسبه أبوتمام في الحماسة مع ابيات اربع لعصام بن عبيدالله الزمانى ، شاعر جاهلى ، قال المرزوقي والمراد به والاصل فيه : لوعدت القبور قبراً قبراً الا أنه اختصر الكلام ، وحذف «القبور» ورفع «قبراً» على أن يقوم مقام الفاعل ، فلما رفعه وازاله عن سنن الحال ... رد حرف العطف ... ومعنى البيت : لوعدت القبور منوعة ... الخ . وقال ابن عصفور في المقرب ولا يجوز العطف وترك التثنية الا اذا أريد التكثير ، نحو قوله : لوعد قبر وقبر ... البيت . وروى تلك الابيات الجاحظ في البيان والتبيين منسوبة الى هرام الرقاشى . والشاهد فيه : أن تعاطف المفردين لقصد التكثير . راجع : شرح الحماسة ص ١١٢٢ — البيان والتبيين ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ٣٠٢ ، ج ٤ ص ٨٥ — المقرب ج ٢ ص ٤١ — الخزانة ج ٣ ص ٣٤٥ » .
(٣) «هو» ساقطة من «أ ، ب» .
(٤) هذين البيتين من قصيدة طويلة يمدح بها أيوب بن سليمان بن عبدالملك ، وقوله : «يبرين» اسم موضع ، يقال : رمل يبرين ، وقوله «تخدى» تسرع ، يقال : خدت الناقة ، أى أسرعت ، وقوله «عرائكها» جمع عريكة ، وهى الطبيعة ، والمراد بها : الانقياد وقوله «خمس» بكسر الخاء ، من اظماء الابل ، أى ترعى ثلاثة أيام ، وترد اليوم الرابع والشاهد فيه مثل سابقه . والبيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٨ » .
راجع : «ديوانه ص ٣٦ — الهمع ج ١ ص ٤٠ الدرر ج ١ ص ١٥ » .

تخذى بنا نجب أفنى عرائكها
خمس وخمسون وتأويب وتأويب

الخمس اسم لمدة تترك فيها الابل بلا شراب، وهى خمسة أيام أو ثلاثة ، والتأويب: سير النهار ، وهو خلاف السرى ، والاسناد سيرهما معا ، وقول الأفوه الأودى :

ان النجاة اذا ما كنت ذا بصر
من جانب الغير إبعاد فإبعـاد (١)

وربما اغنى التكرير عن العطف ، نحو : « صفا صفا « و » دكا دكا» (٢) أى صفا بعد صف ، ودكا بعد دك .

وانما أعرب إعراب المثنى ، والمراد به الجمع دون التكثير ، قوله تعالى : « فأصلحوا بين أخويكم » (٣) وقوله صلى الله عليه وسلم : « بالخيار ما لم يفترقا » (٤) .

وقول الشاعر :

تلقى الاوزون في أكناف دارتها
تمشى وبين يديها البر منشـــور (٥)

أى بين أيديها .

ـ أو غير صالح للتجريد = : من علم التثنية ، وهو ضربان : اسم جنس وعلم جنس ، فالأول نحو : كلبى الحداد ، والثاني كالبحرين والدونكين وكنانين أسماء أمكنة .

ـ وعطف مثله عليه = : كالقمرين والعمرين .

قال أثير الدين(٦) : وقول أعرابي : جنبك الله الأمرين ، أى الفقر والعرى

(١) البيت في ديوانه ص ١٠ ضمن الطرائف الادبية ، وقد استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٨ .
(٢) سورة الفجر ، آيتا : ٢٣ ، ٢١ .
(٣) سورة الحجرات ، آية : ١٠ .
(٤) أخرجه البخارى في صحيحه ج ٢ ص ١٢ – كتاب البيوع – باب : البيعان بالخيار ما لم يفترقا – من حديثى حكيم بن عزام ، وعبدالله بن عمر رضى الله عنهما . وأخرجه مسلم في صحيحه أيضا « ج ٥ ص ٩ – ١٠ «كتاب البيوع – باب خيار المجلس للمتبايعين » من حديث ابن عمر وغيره رضى الله عنهم ، مع اختلاف في بعض الالفاظ والتراكيب .
(٥) لم يعرف قائله ، وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل على جمع « أوزة » على اوزون ، وذكره صاحب اللسان في مادة «وزز» وهذه من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٦٨ – والاثير في شرحه للتسهيل ج ١ ص و ٧٤ في هذا المقام ، وهو إعراب المثنى مراداً به الجمع دون تكثير ، راجع : « ابن يعيش ج ٥ ص ٥ » .
(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٥ » .

وكفاك شر الأجوفين أى البطن والفرج ، وأذاقك الأبردين أى الغنى والعافية ، وقولهم : لما هو وسط الشيء : هو في ظهريه وظهرانيه : ولقيته بين الظهرين والظهرانين ، أى في اليومين أو الثلاثة(١)،وقولهم لمعاوية وعمرو بنى شرحبيل ابن عمرو بن جوق : الجونان .

قلت : إنما هذا مما اتفق لفظه ومعناه كما (مر) (٢) في الأحمرين للذهب والزعفران ، والأطيبين للشباب والنكاح ، ألخ .

ــ فملحق به = : أى المثنى وليس مثنى حقيقيا ، وهو خبر ما أعربَ .

وفي شرح الدماميني (٣) : فيلزم ألا يكون مثنى وقد عرفت ما فيه .

قلت : وأنت خبير بما يدفعه مما (٤) أسلفتناه ، ثم هذا الخبر مستفاد من المبتدأ فلا تسوغ كما قال أثير الدين (٥) خبريته لانه (٦) مفروض الأعراب إعراب المثنى فلا يحسن الاخبار عنه أنه ملحق بالمثنى في الاعراب ، فهو نظير ما منعوه من سيد الجارية مالكها ، لفهم الملكية من السيادة ، فان تخيل للالحاق معنى غير ذلك صح .

ــ وكذلك كلا وكلتا = : ملحقان به ، إنهما مفردان لفظا مثنيان معنى ، قاله (٧) المصنف ، ورده الاثير بما سيلقى (٨) عليك .

ــ مضافين الى مضمر = : نحو جاء كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما ، أما وقد أضيفا الى ظاهر فألفهما لازمه ، معربين إعراب المقصور ، ولأن الاضافة الى المضمر فرع عنها الى المظهر ، والاعراب بالحروف فرع عنه بالحركات ، فأعطى كل ــ ما يلائمه أصلية وفرعية ، قاله ابن المصنف في شرح الخلاصة (٩) .

---

(١) في «ب ، ج : اليوم أو ... الخ » .

(٢) «مر» ساقطة من «ج» وانظر ص ٣١٨ » .

(٣) «ج ١ ص ٢٥ و . » .

(٤) «ب : ما اسلفتناه ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٥ .

(٦) في «ج : لا مفروض ... الخ » .

(٧) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٧١ » .

(٨) انظر «ص ٣٨٠ » .

(٩) «ص ١٤ » وعبارته : «فان قيل : لم كان لكلا وكلتا حالان في الاعراب . . . ولم خص اجراؤهما مجرى المثنى بحال الاضافة الى المضمر . قلت : كلا وكلتا اسمان ملازمان للاضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى ... فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد وحظ من التثنية اجريا في اعرابهما مجرى المفرد تارة ، ومجرى المثنى أخرى وخص اجراؤهما مجرى المثنى بحال الاضافة الى المضمر ، لأن الاعراب بالحروف ... الخ » .

قلت : ولم يقطع بمقوليته (١) له الدماميني فقال (٢) : وأظن ابن المصنف قال ذلك في شرح الخلاصة .

ـ ومطلقا على لغة كنانة = : حكاها الكسائي والفراء راويا (٣) عنهم : رأيت كلي أخويك ، وحاكيا (٤) أيضا : أنهما قد يضافان الى المضمر مقصورين كهمامع الظاهر ، وأن قولهم : كلاهما وتمرا في موضع نصب ، أى أعطنى كليهما ، وزدني تمرا ، وانشد : ـ

نعم الفتى عمدت اليـه مطيتي
في حين جد بنا المسير كلانا (٥)

قال المصنف (٦) : وفي لغة كنانة هذه دليل على ضعف قول من زعم إعرابهما بحركات مقدرة في لغة الجمهور ، وأن انقلاب ألفيهما جرا ونصباً ، تشبيها بألف على ولدى ، لو جوب عدم انقلابهما ياء مع الظاهر ، في هذه اللغة ، أن لو كان كذلك لوضوح عدم جوازه في على ولدى ، وايضا فشبههما بالمثنى أقوى منه بعلى ولدى ، فتعين إلحاقهما بما يشبههما به أقوى ، وأيضا فالقلب هنا مع عامل ملائم ، بخلافه في ذينك لحدوثه بغير عامل .

وتعقبه أثيرالدين : (٧) بأنه خلاف ما عليه أهل البصرة وأطال في تقريره مما أثرنا تركه ، لسقم في النسخة الحاضرة لدى ، غير انا سنبينه على ما عليه كلا الفريقين(٨) وبذلك تتعرف مخالفته إياهما .

وفي الكتاب : (٩) وسألت الخليل عمن قال : رأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، ثم قال : مررت بكليهما ، فقال : جعلوها بمنزلة « عليك » جراً ونصباً ، قلت : ولم لم يقع هذا رفقاً فيقال : قام كليهما ، فقال : إنما يستعملان مجرورين أو منصوبين ، نحو من ولديه ـ عليه ، وقعدت لديه ونزلت عليه ، ولا يقال : يعجبنى عليه ، ولا لديه ، فلما فارق «كلا» في باب الرفع أجرى «كلا» فيه على أصله .

---

(١) في « ج : بقوليه الدماميني ... الخ » .
(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٥ و . » .
(٣) لعل الصواب راوين عنهم .
(٤) لعل الصواب أو حاكين ... الخ .
(٥) هذا البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ و ٧٥ . وقال الأشمونى في شرحه ج ١ ص ٨٢ : وبعضهم يعربه إعراب المثنى مطلقا ، ومنه قوله : نعم الفتى عمدت اليه ... البيت .
(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٢ بتصرف .
(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٥ .
(٨) انظر « ص ٣٧١ ـ ٣٨٠ » .
(٩) « ج ٢ ص ١٠٤ » نقل بتصرف .

قال (١) أثير الدين : والذى يقطع بفساد رأى (٢) المصنف : أن كلا وكلتا مفردان لفظا كم مثنيان معنى ، معربان إعراب المثنى (عدم) (٣) قلب ألفيهما في التثنية ، فينقلب ألف كلا واوا كألف عصى ، وألف كلتا ياء كألف ذكرى كقام كلواهما ورأيت كلويهما ومررت بكلويهما ، وقامت كلتياهما ، ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما ، وكذا في لغة كنانة لتساوى الاضافتين عندهم في ذلك .

تنبيهان : الأول : اختلف في كلا وكلتا ، فقال البصرية : مفردان لفظا مثنيان معنى كزوج تمسكا بلزوم الالف مع الظاهر في لغة جمهور العرب ، ولا كذلك المثنى ، ولايمكن دعوى أنهما وردا على اللغة الحارثية أو غيرها ممن (٤) يلزم (الالف) (٥) مطلقا ، لاستعمال عامة العرب إياهما مضافين الى المضمر بالألف ، فلوكان على تلك اللغة لم يتكلم به الا أهل تلك اللغة ، وبالاخبار عنهما بمفرد ، نحو «كلتا الجنتين آتت أكلها» (٦) وقوله :

كلا يومى أمامه يوم صد (٧)

وقــوله :

فغدت كلا الفرجين تحسب أنــه
مولى المخافة خلفها وأمامها (٨)

---

(١) «ج ١ و ٧٧» وفي «أ» ثم قال : والذى ... الخ» .
(٢) في «ج : قول المصنف ... الخ» .
(٣) «عدم» ساقطة من «ج» .
(٤) في «ج : مما يلزم» .
(٥) «الالف» ساقطة من «ج» .
(٦) سورة الكهف ، آية : ٣٢ .
(٧) هذا الشطر من البيت بهذه الرواية لم اعرف قائله ، ولم اجده ، وقد وجدته برواية :
كلا يومى طــواله وصــل أروى ظنون أن نطــرح الظنون
وذلك للشماخ في ديوانه من قصيدة يمدح بها عرابة بن أوس رضى الله عنه . و «طواله» قيل موضع ببرقان فيه بئر ، وقيل : بئر في ديار فزارة لبنى مرة وغطفان . وقيل جبل ، كذا : في معجم البلدان ج ٦ ص ٦٥ ومعجم ما استعجم ج ٣ ص ٨٩٧ . و «أروى» : اناث الاوعال : «الظنون» القليل الماء ، والشاهد فيه : الاخبار عن «كلا» بمفرد . راجع : ديوان الشماخ ص ٣١٩ – المحتسب ج ١ ص ٣٢١ – اللسان ج ١٣ ص ٤٤١ ابن يعيش ج ٣ ص ١٠١ .
(٨) البيت من معلقة لبيد بن ربيعة العامرى ، قال التبريزى في شرح القصائد العشر : والفرج : الواسع من الارض ، والفرج : الثغر : والثغر ، موضع المخافة . وقال الاعلم : ومولى المخافة : خبر «أن» معناه : موضع المخافة ومستقرها . وقال شارح الديوان : وقال الاصمعى أراد بالمخافة : الكلاب ، وبمولاها : صاحبها ، أى عدت وهى لا تعرف أين هى منها ، وخلفها : بدل من مولى ، بل هى خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هو . والشاهد مثل سابقه . راجع : الكتاب ج ١ ص ٢٠٢ – المقتضب ج ٣ ص ١٠٢ ، ج ٤ ص ٣٤١ – شرح القصائد العشر من ٢٨٣ – ديوانه ص ١٧٣ – ابن يعيش ج ٢ ص ٤٤ ، ١٢٩ .

لايقال : قد أخبروا عنهما أيضا اخبار المثنى ، لأنا نقول : يسوغ في المفرد لفظا المثنى معنى ، رعاية كل من اللفظ والمعنى .

قال أثيرالدين : (١) وقد أجتمعا في قول الاسود بن يعفر :

ان المنية والحتوف كلاهما ٭ يوفي المنية يرقبان سوادى (٢)

قال ابن هشام في مغنيه : (٣) وليس بمتعين لجواز كون يرقبان خبر المنية والحتوف ، وما بينهما اما خبر أول أو اعتراض ، ثم الصواب في أنشاده (٤) البيت يوفي المخارم ، اذ لا توفي المنية نفسها .

فقال شارحه (الدماميني) (٥) : ولم يتبين لى معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية ، اذ المخارم جمع مخرم بكسر الراء وهو منقطع أنف الجبل ، وهى أفواه الفجاج .

وأجاب الشهاب (٦) بن الشمنى : بعدم تعينه لجواز أنه هنا جمع مخرمه للمفسدة ومن خرم بالفتح يخرم بالكسر . وباضافتهما الى ضمير التثنية ، وكذلك المثنى الحقيقى .

وقال الكوفية : مثنيان حقيقة ، تمسكا بوجودهما بالألف رفعا وبالياء جراً ونصباً .

وأجاب البصرية : أن قلب ألفيهما مع المضمر لا لعامل حملا على (لدى وعلى) ، للازمة الاضافة — ، واتصال الضمير ، كما مر عن الخليل وسيبويه (٧) ، وبالاخبار بالمثنى عنهما في قوله — :

---

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٦ بتصرف .

(٢) هذا البيت من قصيدة مشهورة بكى فيها على ذكريات الشباب ، ويرحب بالموت ، وأنه لا بد منه بدليل من سلفه ، وتناول فيها حياته وما كان عليه ، وهو من شعراء الجاهلية المقدمين الفصحاء ، كف بصره في آخر حياته ، وقوله : «الحتوف» جمع حتف ، وهو الموت و«يوفي» يعلو ، و«المخارم» جمع مخرم ، وهو منقطع انف الجبل ، و «سوادى» اشخصى والشاهد : قوله «يوفي» لاحظ اللفظ فافرد ، وقوله : يرقبان : لاحظ المعنى فثناه . راجع : «المفصليات ص ٢١٦ — شرح شواهد المغنى ص ٥٥٣» .

(٣) «ج ١ ص ٢١٦» .

(٤) في «ج : في أنشاد البيت ... الخ» .

(٥) «الدماميني» ساقطة من «ج» وانظر» كتاب المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام ج ٢ ص ٢٧»

(٦) في المرجع المذكور .

(٧) انظر الصفحة ص ٣٧٩ .

كلاهما حين جد الجرى بينهما
قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي (١)

واجاب البصرية : بما مر من جواز رعاية الامرين من اللفظ والمعنى ، وبحكاية البغاددة لكلتا مفردا في قوله :

في كلت رجليها سلامى واحدة
كلتاهما قد قرنت بزائدة (٢)

ورد بإرادة كلتا فحذف الالف ضرورة كما قال :

درس المنا بمتالع فأبان (٣)

أى المنازل .

وفي الإفصاح (٤) : وأما قلب ألفيهما مع الظاهر فلا أعرف للبصرية عنه اعتذاراً ، وكلهم لايسلمه مع حكاية الثقات كالفراء والكسائى (٥) إياه .

وقال ابنا طاهر وخروف وأبو ذر ، والخشنى (٦) : هى لغة قوم يجعلونه

---

(١) قائله الفرزدق ، قال الشنقيطى في الدرر : الضمير في قوله «كلاهما» لعضيدة بنت جرير وزوجها الابلق ، ولم يصب من جعله لفرسين ، لأن الشعر للفرزدق يعير به جريراً بتزويج ابنته للا بلق .
قال ابن جنى في الخصائص : فقوله : كلاهما قد أقلعا ضعيف ، لانه حمل على المعنى ، وقوله : كلا أنفيهما رابى قوى ، لانه حمل على اللفظ . راجع : «النوادر لابى زيد ص ١٦٢ – الخصائص ج ٢ ص ٤٢١ ، ج ٣ ص ٣١٤ شرح شواهد المغنى ص ٥٥٢ – العينى ج ١ ص ١٥٧ – الدررج ١ ص ١٦ ديوانه ص ٣٢ » .
(٢) قال العينى : قائله : راجز من الرجاز ، ولم أقف على اسمه ، ومثله قال صاحب الدرراللوامع والبيت في وصف نعامة . والشاهد : ورود «كلتا» مفرد .
راجع : «العينى ج ١ ص ١٥٩ – الخزانة ج ١ ص ٦٢ – الدررج ١ ص ١٦ اللسان مادة «كلا» .
(٣) وتمامه : فتقادمت بالحبس والسوبان . قائله : لبيد بن ربيعة العامرى رضى الله عنه ، من قصيدة في ديوانه ، قال ابن جنى في الخصائص : وقد يحذفون بعض الكلمة استخفافا ، حذفا يخل بالبقية ، ويعرض لها الشبه ... وقول لبيد : درس المنا بمتالع فأبان ، أراد المنازل . وقال البغدادى في شواهد الشافية : وأراد : المنازل ، جمع منزل ، وهو حذف قبيح ، وقال : على أن «أبان» فيه قيل : وزنه «أفعل» وقيل : وزنه «فعال» . و«المتالع» اسم موضع ، وقال الجوهرى : اسم جبل وكذلك «أبان» يطلق على الاثنين . راجع : «المحتسب ج ١ ص ٨٠ – الخصائص ج ١ ص ٨١ ، ج ٢ ص ٤٣٧ – الشافية ج ٤ ص ٣٩٧ – العينى ج ٤ ص ٢٤٦ . التصريح ج ٢ ص ١٨٠ – الدررج ٢ ص ٢٠٨ – ديوانه ص ٢٠٦ .
(٤) في «ج : وفي الايضاح ... الخ » .
(٥) في «أ ، ج : كالكسائى والفراء ... الخ » .
(٦) هو : مصعب بن محمد بن مسعود الخشنى الاندلسى الجيانى أبو ذر بن أبى الركب . قال السيوطى النحوى بن النحوى ، قال في المغرب : كان من علماء نحاة الاندلس . وقال ابن الزبير : كان احد الائمة المتقنين من تصانيفه : الإملاء على سيرة ابن هشام . ولم يذكر أحد تاريخ ولادته أووفاته . وقال صاحب هدية العارفين «ج ٢ ص ٤٦٥» : توفي سنة ٦٠٤ صنف الاملاء على سيرة ابن هشام . انظر «البغية ج ٢ ص ٢٨٧» .

مثنى ، وعلى ما تقرر عن البصرية فليس عندهم معربين اعراب المثنى ، لأن القلب لا لعامل في الحالتين ، وعلى ما تقرر عن الكوفية : مثنيان حقيقة ، معربان اعراب المثنيات ، وقد اتضح لك عدول المصنف عن كلا الرأيين آخذاً من (١) كل منهما بطرف ، لدعواه افرادهما لفظا لامعنى ، ولا يقوله الكوفية ، وأنهما معربان اعراب المثنى ولا يراه البصرية ، وهو ما وعدنا به آنفا (٢) .

الثاني : (٣) وزن كلا عند البصرية « فعل » كمعى (٤) ، وألفها قيل : عن « واو » ، لصيرورتها تاء في كلتا ، وقيل : عن « ياء » لقول سيبويه : لوسمي بها مثناه لعادت ياء ، وأما كلتا « ففعلى » كذكرى ، فألفها للتأنيث والتاء بدل لام الكلمة ، اما واو ، وهو اختيار أبي الفتح ، أو ياء ، وهو أختيار لشيخه أبي على . وزعم الجرمى زيادة التاء ، وضعف بوقوعها حشواً ، أو بعد ساكن غير ألف .

ـ ولا يغنى العطف عن التثنية = : وان كان الاصل ، وانما عدل عنه اليها ايجازاً وتخفيفاً ، كالاعلال الملتزم ، فكما لا يراجع (٥) التصحيح في مثل أعان واستعان فكذا العطف .

وفي شرح الدماميني (٦) : وينبغى أن يقيد بالواو ، ففى كتاب التصحيف الكبير للعسكرى (٧) : أنه لا يجوز في « قام زيد فزيد » : قام الزيدان ، بخلاف قام زيد وزيد ، قال : (٨) ومن ثم امتنع قام زيد فعمرو الظريفان ، لأن النعت كالمنعوت ، فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظه واحدة ، فكذا نعتاهما .

قلت : ان كان سند المنع في النعتين عدم الورود فذاك ، والا فلا نسلم قياسهما على المنعوتين ، ضرورة استغنائهم في الوصفية بجريان ذكر المنعوتين دون ملاحظة (ترتيب) (٩) رأسا .

---

(١) في ج : آخذا لكل منهما ... الخ .

(٢) انظر « ص ٣٨٠ » .

(٣) أى التنبيه الثانى ... الخ .

(٤) في « ج : كمع ... الخ » .

(٥) في « ب » لا يكاد يراجع ... الخ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٥ و . » .

(٧) هو : الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد أبو هلال العسكرى اللغوى قال القفطى : العالم الفاضل الكامل الرواية المتقن ، صاحب التصانيف الحسان ، من أهل عسكر مكرم ، روى عن ابن دريد وطبقته وله عدة مصنفات منها : كتاب – التصحيف المذكور كما ذكره له حاجى خليفة في كشف الظنون ج ١ ص ٤١١ . وذكر له صاحب هدية العارفين ١٧ مصنفا ليس منها الكتاب المذكور . ولد عام ٢٩٣ – وتوفي عام ٣٨٢ وقيل ٣٩٥ هـ ، انظر : وفيات الاعيان ج ٢ ص ٨٣ – هدية العارفين ج ١ ص ٢٧٣ – معجم البلدان ج ٣ ص ٦٧٦ »

(٨) أى : العسكرى .

(٩) « ترتيب » ساقطة من « ج » .

– دون شذوذ = : ولم يذكر عليه شاهد ، – أو اضطرار = : كقوله :

كأن بين فكها والفك * فارة مسك ضمخت في سك (١)

وقوله :

أنجب عرس ولدا وعرس (٢)

وقوله :

كأن بين خلفها والخلف * كشيف افعى في يبيس قف (٣)

ويحكى أن الحجاج بلغه أن رجلا من بنى حنيفة باليمامة يقال له : جحدر ، يقطع الطرق ، فاحتال حتى ظفر به فقال : ما حملك على مافعلت ، قال : جفوة السلطان وكلب الزمان ، وجرءة الجبان ، ولو بلاني الأمير لوجدني من صالح الاعوان ، فقال : اني قاذف بك مكبلا في حائر فيه أسد (٤) ، قد أجيع ثلاثة أيام ، فأقبل اليه يرتجز :

ليث وليث في محل ضنك * كلاهما ذو أنف ومحك (٥)
أن يكشف الله قناع الشك * فهو أحق منزل بترك

---

(١) هذا الرجز لمنظور بن مرثد الاسدى ، قال البغدادى في الخزانة : قال ابن برى في حاشيته على صحاح الجوهرى : وقبله :

يا حبذا جارية من عك * تعقد المرط على مدك
مثل كثيب الرمل غير رك

قال البغدادى : قال ابن السيرافي : في وصف امرأة بطيب الفم ، يريد : أن ريح المسك يخرج من فيها ، وقال أبوحنيفة الدينورى في كتاب النبات الفار : جمع فارة ، وهى فار المسك ، وهى نوافحه التى يكون المسك فيها شبهت بالفار وليست بفار ، انما سرر ظباء المسك . والشاهد : المتعاطفين للضرورة ، وكان القياس أن يقول : بين فكيها . راجع : «أمالى الشجرى ج ١ ص ١٠ – المخصص ج ١١ ص ٢٠٠ – ج ١٣ – ٢٩ الخزانة ج ٣ ص ٣٤٣ – ابن يعيش ج ٤ ص ١٣٨ ، ج ٨ ص ٩١ » .

(٢) لم اعرف تتمته ولا قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٣) هذا الرجز لم اعرف قائله . و «القف» : قال الجوهرى في الصحاح «ج ٢ ص ٥٥» : بالفتح يبيس أحرار العشب وذكورها ... قال الاصمعى قف العشب اذا اشتد يبسه ، والبيت من شواهد ابن عصفور في المقرب ج ٢ ص ٤١ .

(٤) في «ج : وقد أجيع ... الخ » .

(٥) وقد نسبه الشنقيطى في الدرر لواثلة بن الاسقع الصحابى رضى الله عنه وقال البغدادى في الخزانة : وهذا الشعر لواثله بن الاسقع وأورده له الكلاعى في السيرة النبوية في رقعة برج الروم ، قال : كان واثلة بن الاسقع في خيل قيس بن هبيرة في جيش خالد بن الوليد ، فخرج بطريق من كبارهم ، فبرز له واثلة ، وهو يقول في حملته : ليث وليث ... الخ . ثم حمل على البطريق فقتله ، وأورد الجاحظ تتمته وقصته في كتاب المحاسن على غير الوجه ... الخ . وقال الشنقيطى : والصحيح أنه لجحدر بن مالك الحنفى ، وذكر القصة التى ذكرها الشارح والشاهد مثل الابيات السابقة . قال ابن الشجرى في أماليه : التثنيه والجمع المستعملان بالحروف أصلهما التثنية والجمع بالعطف ، فقولك : جاء الرجلان ، وسرت بالزيدين ، أصله : جاء الرجل والرجل ، ومررت بزيد وزيد ، فحذفوا العاطف والمعطوف ، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصاراً ... الخ . راجع «أمالى الشجرى ج ١ ص ١٠ و١١ المقرب لابن عصفور ج ٢ ص ٤١ – الخزانة ج ٣ ص ٣٤٠ – الدرر ج ١ ص ١٨ » .

فزأر الأسد وحمل عليه ، فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته ، فاعجبه الحجاج ذلك ، ففرض له ولأهله قوته ، والحائر : المكان المطمئن ، أوالبستان أو د كان هو مجتمع الماء ، والمحك : اللجاج .

قال أبوالعالية : (١) لاينبغى لمن يريد الحج أن يماحك في الشراء ، أى يشدد فيه .

وفي بعض النسخ عن التثنية والجمع ، ومثاله قوله أنشده ـ الكسائى :

كأن بحيث يلتقى منه المحل
من جانبيه وعلان ووعل (٢)

أي وعال ثلاثة ، وعليه قول الحسن ابن هاني : (٣)

أقمنا به يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس (٤)

قال المصنف : (٥) وأما استعمال العطف في موضع الجمع ، فلا سبيل اليه ، لأنه اشق منه في موضع التثنية بأضعاف كثيرة ، ولأنه ليس له حد ينتهى اليه ، فتذكر (٦) آحاده معطوفا بعضها على بعض ، فلو دل عليها ببعض الفاظ العدد جاز كقوله :

ولقد شربت ثمانيا وثمانيا * وثمان عشرة واثنتين وأربعا (٧)

---

(١) قال ابن الجزرى في كتابه : « غاية النهاية جـ ١ ص ٦١٧ : » أبوالعالية البندوى ، شيخ لابى على الحسن بن خلف بن بليمة ، قرأ عليه بالقيروان عن قراءته على أبى عبدالله محمد بن سفيان صاحب « الهادى » وكناه ونسبه ، ولم يسمه .

(٢) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد : عطف المفرد على المثنى للضرورة الشعرية ، وكان عليه أن يقول : وعال ، كما ذكر الشارح ، الا أنه من أجل الضرورة أرتكب ذلك . والبيت من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل جـ ١ و ٧٧ .

(٣) أى المشهور بأبى نواس الحكمى ، من الطبقة الاولى من المولدين ، شاعر مجيد .

(٤) قال ابن الشجرى في أماليه : فاستعملوا التكرير بالعاطف ، إما للضرورة واما للتفخيم ، فالضرورة كقول القائل : كأن بين فكها والفك ... الى أن قال : ومثله فيما جاوز الاثنين قول أبى نواس : أقنا بها يوما ... البيت . والشاهد فيه : تعاطف ماحقه الجمع ، فكان عليه أن يقول : ثمانية أيام . وقال ابن عصفور في المقرب : ولا يجوز العطف وترك الجمع الا أن يراد الكثير ... ولا يجوز فيما عدا ذلك الا في ضرورة نحو قوله : أقنا بها يوما ... البيت . راجع : « الامالى الشجرية جـ ١ ص ١١ – المقرب جـ ٢ ص ٤٩ – الدرر جـ ٢ ص ٢٦٨ – ديوانه ص ١٣٠ بالخمريات » .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٧٣ » نقل بتصرف .

(٦) في جميع النسخ : « فتذكره » والمثبت كما في الاصل .

(٧) نسب في لسان العرب للاعشى ، وقد أستشهد به ابن عصفور في المقرب ولم ينسبه لقائله . والشاهد فيه مثل سابقه ، وجاز لدلالة بعض ألفاظ العدد . وفيه شاهد آخر وهو : جواز حذف ياء « ثمانى عشرة » كما قال ابن عصفور . راجع : « المقرب جـ ١ ص ٣٠٩ – اللسان جـ ١٦ ص ٢٣١ الصحاح جـ ٢ ص ٣٦١ – تهذيب اللغة جـ ١٥ ص ١٠٧ – وليس في ديوان الاعشى

وقـوله :

وردن اثنتين واثنتين وأربعا
يبادون تغليسا ثمال المداهن (١)

ـ الا مع قصد التكثير = : كقول جرير :

تخدى بنا نجب افنى عرائكها
خمس وخمس وتأويب وتأويب (٢)

ثم التكثير أن يراد أن المعنى (٣) ليس على شفع الواحد ، بلى على أكثر .

قال ابن الشجرى (٤) : تقول لمن صدر منه ذنب تعنفه (عليه) (٥) : قد صفحت عن ذنب وذنب وذنب وذنب (٦) ، ولمن تعدد عليه عطاء أعطيك مائة ومائة ومائة ومائة ، فهو أضخم من أربعة ذنوب وأربعمائة .

وفي شرح الدماميني (٧) : أو يراد التكثير اللفظي فقط كأن تكون قد اعطيت شخصا مائتين ، ثم قال لك بمحضر (جماعة) (٨) : هلا أعطيتني مائة ، فقلت قد أعطيتك مائة ومائة فهو أبلغ من مائتين في هذا المقام .

قلت : وسيلقى عليك ما يدفعه ، وقال بعض (أصحابنا) (٩) المغاربة : اذا استوفت الأسماء الاشراط المسوغة للتثنية والجمع امتنع العطف الا قاصداً الكثرة كقوله :

لوعد قبر وقبر كنت أكرمهم * ميتا وأبعدهم عن منزل الذام (١٠)

ألم تر اعادة الضمير على القبرين جمعا في أكرمهم وأبعدهم ، اذلا يتصور في المدح الاقتصار على اثنين ، ومن ذلك قول الحكم بن المنذر بن الجارود لشاعر لما قال (له) (١١) : ما تريد فقال : مائة ، (فقال) (١٢) : بل مائة ومائة ،

(١) هذا البيت لم أعرف قائله ، وقد أستشهد به ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٣ . والشاهد مثـل سـابقه .
(٢) سبق تحقيقه في ص ٣٧٧ هامش رقم ٥
(٣) في « ج : أن معنى ليس ... الخ » .
(٤) انظر أماليه : ج ١ ص ١١١ » والكلام منقول بالمعنى .
(٥) « عليه » ساقطة من « ج » .
(٦) في « ج : ذكر الذنب والمائة ثلاث مرات فقط .
(٧) « ج ١ ص ٢٥ ظ » .
(٨) « جماعة » ساقطة من « ج » .
(٩) « أصحابنا » ساقطة من « ج » .
(١٠) سبق تحقيقه في ص ٣٧٦ هامش رقم ٢
(١١) « له » ساقطة من « ج » .
(١٢) « فقال » ساقطة من « أ ، ج » .

فعطف قصدا للمبالغة والتكثير ، لاستعمالهم العطف في مواضع التهويل والتكثير ، نحو : « أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى » (١) وقول اسماعيل بن أبي الجهم ، وقد قال له هشام بن عبدالملك : وما يجبر كسرك ، وينفى فقرك : ألف وألف وألف ، ثم ذكر لكل ألف وجها يصرفه فيه (٢) .

أو مريداً للتفضيل كقوله :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى – بها (٣) الزمان فشلت (٤)

وتعقبه أثيرالدين (٥) بحصول التثنية بقوله : كذى رجلين فليس فيه عدول عن التثنية الى العطف وانما هذا من البدل التفصيلى ، اذ قد ثنيا قبل ذلك ، وانما جيء برجل ورجل توطئة لذكر صفتيهما .

– أو فصل ظاهر = :

قال المصنف (٦) : نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت الصفتين جاز .

وفي شرح الدمامينى (٧) : كقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف» (٨) .

---

(١) سورة القيامة ، آية : ٣٤ .
(٢) وقد ذكر هذه القصة ابن عصفور في المقرب جـ ٢ ص ٤٩ .
(٣) في « ب : منها ... الخ » .
(٤) قائله : كثير عزة ، وهو كثير بن عبدالرحمن بن أبى جمعه ، من قصيدة كلها مدح ونسيب بعزة ، وهى من منتخبات قصائده . وفي ديوانه وقوله : «كنت» : يريد وليتى كنت ولهذا جرى كلامه على تمام التمنى . وقال الاعلم في هامش الكتاب : وصف كلفه بمن يحب وحرصه على الاقامة عندها ، فتمنى أن يكون أشل الرجل حتى لا يبرح عنها ، وفي توجيه معنى البيت عدة أقوال ، حكاها اللخمى ، وذكرها البغدادى في الخزانة ، والشاهد : كونة بالعطف لقصد التكثير . وفيه شاهد أيضا على بدل المفصل في المجمل . واستشهد به سيبويه في باب مجرى النعت على المنعوت ، والبدل على المبدل منه . راجع : « ديوانه ص ٩٩ – الكتاب جـ ١ ص ٢١٥ – الخزانة جـ ٢ ص ٣٧٦ – المقتضب جـ ٤ ص ٢٩٠ – العينى جـ ٤ ص ٢٠٤ – شواهد المغنى ص ٨١٤ » .
(٥) في شرحه للتسهيل جـ ١ و ٧٨ ، أى تعقب بعض أصحابنا ... الخ .
(٦) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٧٣ .
(٧) « جـ ١ ص ٢٥ ظ » .
(٨) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ ١ ص ١٠٣ » كتاب مواقيت الصلاة ، باب الابراد بالظهر في شدة الحر ، و « جـ ٢ ص ٢١٩ » كتاب بدء الخلق باب صفة النار ، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه . وأخرجه مسلم في صحيحه « جـ ١ ص ٤٣١ » كتاب المساجد ومواقيت الصلاة ، باب استحباب الابراد بالظهر ، ومن حيث أبى هريرة أيضا . وأخرجه مالك في الموطأ « جـ ١ ص ١٥ ، ١٦ » كتاب وقوت الصلاة ، باب النهى عن الصلاة بالهاجرة من حديث أبى هريرة وعطاء بن يسار . وأخرجه الدارمى في سننه « جـ ٢ ص ٣٤٠ » كتاب الرقائق ، باب نفس جهنم .

قلت : وهو مردود بما دفع به الأثير ما قبله (١) .

– أو مقدر = : كقول الحجاج وقد نعي له المحمدان ابنه وأخوه : سبحان الله محمد ومحمد في يوم ، أى محمد ابنى ومحمد أخى ، وقول الفرزدق (٢) السابق .

وفي شرح الدماميني : (٣) ووجه ذلك أن الفصل يزيل الثقل الحاصل بالتكرار مع المجاورة لا ماقيل ان ارادة كل – (منهما) (٤) بصفة اقتضت ذلك ، لجواز مررت برجلين كريم وبخيل .

قلت : لا نسلمه ، لأن ما أورده القائل توجيه للواقع في ذلك الترتيب ، فلا يتقيد بايراد تركيب (٥) آخره ، فان للتراكيب خصوصيات ، وان سلم فهو أخذ من تمثيل المصنف السابق (٦) ، ثم لوسلم فلا يسلم (مع) (٧) الفصل المقـدر .

وأما قوله (٨) بعد اعتذار : وانما جاز ذلك مع كون الفاصل مقدراً ، لأن المقدر بمنزلة الملفوظ ، فمسلم ، ولكن في هذا المقام ، لأنا لانتصور ازالة ثقل بمقدر ، ولا نحس خفة به رأسا ، وهذا أوضح (من) (٩) أن يوضح .

ثم قال : (١٠) على أن الحكم في ذلك ينبغي أن يعد قليلا ، والواقع يشهد به (لا) (١١) كما تفهمه ظاهر عبارة المصنف .

قلت : بل لا يشهد به الا بعد استقصاء كثير ، وفحص غير يسير ، وليس منحصراً فيما ذكر ، فكيف يشهد به ؟ .

ثم قال : ولقائل أن يقول : لم لا يكون المبيح (١٢) للفك في محمد (ومحمد) (١٣) ارادة التكثير اللفظي ، كما في أعطيتك مائة ومائة ، اذ المقام مقام تعظيم وتفخيم لشأنه ، فالعطف أليق به .

---

(١) أى ان ذلك من البدل التفصيلي .
(٢) وهو : ان الرزية لا رزية مثلها ... البيت وانظر ص ٣٥٦.
(٣) « ج ١ ص ٢٥ ظ » .
(٤) « منهما » ساقطة من « ج » .
(٥) في « ج : تركيب مع آخر ... الخ » .
(٦) في «ب ، ج : ولو سلم ... الخ » .
(٧) « مع » ساقطة من « ج » .
(٨) أى : الدماميني في المرجع السابق .
(٩) « من » ساقطة من « ج » .
(١٠) أى : الدماميني .
(١١) « لا » ساقطة من « ج » .
(١٢) في « ب : مبيح الفك ... الخ ، وفي « أ ، ج : لمبيح الفك ، والذى اثبته ما في الاصل .
(١٣) « محمد » ساقطة من « ج » .

قلت : وهو مرفوع بأنا لانسلم ارادتهم التكثير اللفظى ، ولا وجوده رأسا في كلامهم ، لحصرهم كما مرما صورته صورة المثنى في المراد به التكثير نحو « فارجع البصر كرتين » (١) وهاتيك الشواهد السوالف غير واصفين اياها الا بما يقتضى كونه معنويا ، بل هو كالصريح في كلامهم ، غير معرجين على انه يرد لفظيا . وفي المراد به مطلق الجمع نحو : « أصلحوا بين أخويكم » (٢) والبيعان بالخيار « وقوله :

تلقى الاوزون في أكناف داراتها ... البيت (٣)

وأما نحو أعطيتك مائة ومائة ، فلانسلم عربيته ، بل من تراكيب المحدثين .

وأما ما وقع في كلام الفرزدق والحجاج ، فالحق ما قال فيه إمام الأئمة أثير الدين (٤) آثراً اياه عن نحاتنا المغاربة : ان العدول عن التثنية لا للفصل المقدر ، بل لفوات شرط من اشراطها ، وهو تنكير المثنى ، وهذان الاسمان بخلاف تلك فلم يثنيا .

وقال أبوعبدالله محمد بن هشام الفهرى المرواني (٥) في مقربه : أصل التثنية العطف ، وانما عدل عنه ، ايجازاً ولم يلفظوا به الا ضرورة ، كقوله : فقدان مثل محمد ومحمد .

ــ والجمع جعل الاسم = : أى تجديد الناطق حالة له لم يكن عليها ابتداء ، احترازاً من أسماء الجموع ، اذهى بالوضع السماعى في كل منها ، فليست(٦) جعل جاعل ، قاله المصنف (٧) .

وأورد عليه أثيرالدين : (٨) ما لم ينطق (٩) له بواحد من جموع التكسير كعبابيد وشماطيط وتبادير ، لانتفاء ذلك الجعل فيها مع كونها جموعا ، لاستدعاء جعل الاسم وجوده ، (١٠) ومن ثم حد نحاتنا جمع التكسير بأنه : .

---

(١) سورة الملك ، آية : ٤ .

(٢) سورة الحجرات ، آية : ١٠ .

(٣) وتمامه : فوضى وبين يديها التين منثور .
البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٨ ، وذكره صاحب اللسان في مادة (وزز) ولم ينسباه لقائله ، ورواية اللسان : تلقى الاوزين ... البيت ، وقال : أى ان هذه المرأة تحضرت ، فالاوز في داراتها تأكل التين ، وانما جعل ذلك علامة التحضر ، لان التين بالارياف ، وهناك تأكله الاوز . ولم اعرف قائله .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٨ » .

(٥) في « أ ، ب : المروزى ... الخ » .

(٦) في « ج : يجعل ... الخ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٤ » بتصرف .

(٨) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٩ » .

(٩) في « ج : لم ينطقوا له ... الخ » .

(١٠) في « ج : الاسم وحده ... الخ » .

الاسم الواقع على جماعة ، مبنيا على واحد من لفظه ، منطوق به أو مقدر ، متغير فيه بناء ذلك الواحد .

قلت : والجواب أن كلام المصنف على ما الغالب فيها ، وما أورده من ذلك من الندور ، بحيث لايلتفت اليه ، بل قد زعم جماعة : أن لكل من هذه الجموع آحاداً مذكورة في محلها من باب جمع التكسير ، وبهذا تعلم أن قول الدماميني (١) كذا قال المصنف تبعا لقول ابن قاسم (٢) ، تنكيتا عليه بما قاله الأثير ايهاما لامحصول له .

ـ القابل = : احترازاً مما لايقبل ككل مالا ثاني له في الوجود ، والمثنى والجمعين الا ماشذ ، والاسماء المختصة بالنفى كديار وغريب ، واسماء العدد الا مائة وألفا ، وما لاينكر بحال ، والأسماء المختلفة الالفاظ الا مغلبا بعضها على بعض كالاشاعثة في الأشعث وقومه ، والمهالبة في المهلب وبنيه ، والخبيبين في خبيب وأصحابه ، كالخبيبين تثنيه خبيب وأخيه مصعب ، تغليبا للأول رضى الله عنهما (٣) لمكان الخلافة ، وهو عبدالله بن الزبير (٤) ، وكنيته أبو خبيب ، وانما الثاني نائب عنه ، ويروى قوله :

قدني من نصر الخبيبين قدى (٥)

بفتح الباء وكسرها تثنية وجمعا والاسماء المشتركات كالعين الناظرة والنابعة

---

(١) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ص ٢٥ ظ» .
(٢) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ص ٢٥» .
(٣) في «أ ، ب : عنه ، لمكان ... الخ» .
(٤) هو : عبدالله بن الزبير بن العوام ، قال البستاني في دائرة المعارف جـ ١ ص ٥٠٤ : «فارس قريش في زمانه ، وحاكم الحجاز ومصر واليمن والعراق وخراسان وغيرها ، بويع له بالخلافة فتولى تلك البلاد زهاء تسع سنين ، ولد في السنة الثانية للهجرة (٦٢٤م) وبويع له سنة ٦٤ هـ ، وقتل سنة ٧٣ ـ وقيل : ٧٢ هـ . وكنيته : أبوبكر وأبوخبيب ، وأمه : أسماء بنت أبي بكر الصديق أخت عائشة رضى الله عنهما . وهو أول مولود ولد للمهاجرين في المدينة بعد الهجرة ... الخ . وأخبار ابن الزبير لا تحصى ، ومزاياه لا تستقصى . انظر ذلك في مضانه .
(٥) وبعده : ليس الامام بالشحيح الملحد .
وقد اختلف في نسبة هذا الرجز . قيل : قائله : حميد بن مالك بن ربيعى ابن قيس بن نضلة الارقط ، وهو شاعر اسلامى من شعراء الدولة الاموية ومعاصر للحجاج . وقيل البيت لابى نخيلة ، كذا قال الاعلم وصاحب المفصل ، وقال البغدادى في الخزانة : ولا اعرف هذه النسبة . وقيل : لابى بجدلة .
قال أبوزيد في نوادره : أراد الخبيبين ، فحذف ياء النسب . قال أبو الحسن : أخبرنا أبوالعباس محمد بن يزيد : أن الخبيبين يعنى بهما عبدالله ومصعب ابنى الزبير ، وذلك أن عبدالله كان يكنى أبا خبيب .
راجع : «الكتاب جـ ١ ص ٣٨٧ ـ النوادر ص ٢٠٥ ـ المحتسب جـ ٢ ص ٢٢٣ ـ أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ١٤ ، جـ ٢ ص ١٤٢ ـ سمط اللآلى ص ٦٤٩ ـ أمالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ١٢٤ ، جـ ٧ ص ١٤٣ ـ العينى جـ ١ ص ٣٧٥ ـ الخزانة جـ ٢ ص ٤٤٩ ، جـ ٣ ص ٣٤ ـ التصريح جـ ١ ص ١١٢ ـ الدرر جـ ١ ص ٤٢ اللسان مادة» .

وغير الميزان ، والأسماء المركبة ، وما جرى مجرى الفعل في رفع الظاهر في اللغة الفصحى ، فلا يجوز مررت برجل قائمين آباؤه أو مضرروبين غلمانه ، الا في لغة ـ أكلوني البراغيث ، وما صلح للوقوع على الجمع كأفعل من « وكل » .

وفي شرح الدماميني : (١) وقد عرفت ما يتوجه عليه من أن هذه حوالة على مجهول .

قلت : وقد عرفت مابه اندفاعه غير ما مرة .

ـ دليل ما فوق اثنين = : احترازاً مما لفظه لفظ الجمع ، وهو مثنى معنى ، وهو مقيس في كل شيئين من شيئين كقطعت رؤوس الكبشين ، وغير مقيس كعظيم المناكب ، وضخمة الاوراك ، ومما لفظه ذلك وهو مفرد معنى ، وغير مقيس ، كشابت مفارقة ، وجمل ذو عثانين .
وقـوله :

ـ يطير الغلام الخف عن صهواته (٢)

يجعل كل جزء من المفرق والعثنون والصهوة مفرداً وعثنونا وصهوة مبالغة في العظم .

ـ كما سبق = : اشارة الى اتفاق اللفظ غالبا والمعنى على رأى ، والخلاف في جمع المشترك كهو في تثنيته ـ بتغيير = : متعلق بدليل ، احترازاً من نحو مصطفين ومصطفيات ، اذ ليس تغييرهما دليل الجمعية ، ودخل نحو رجل ورجال (٣) اذ لا تفهم جمعيته الا بتغييره ـ ظاهر = : بزيادة : كصفو وصفوان أو نقص : كتخمة ، وتخم ، أو بتبديل شكل ، كأسد وأسد ، أو زيادة وتبدل : كرجل ورجال ، أو نقص وتبدل : كقضيب وقضب ، أو زيادة ونقص وتبدل : كقضيب وقضبان كذا قسم المصنف (٤) .

قال أثير الدين (٥) : ولاتحرير فيه ، اذ لابد في كل من التبدل ، لأن حركات الجمع غير حركات المفرد ، وانما تبع في ذلك الجرمي .

ـ أو مقدر = : نحو فلك ، اذ يرد جمعا فالضمة فيه كهى في أسد ، ومفردا

(١) « ج ١ ص ٢٥ ظ » .
(٢) عجزه : ويلوى بأثواب العنيف المثقل .
هذا البيت من معلقة امرىء القيس المشهورة ، ورواية « يطير » للاصمعى ، وقد روى : « يزل » بفتح الياء وضمها ، و « الخف » بكسر الخاء : الخفيف . وقد تفتح الخاء ، و « صهوات » : جمع « صهوة » مقعد الفارس من ظهر الفرس وهو المكان الذى يوضع عليه اللبد تحت السرج . قال الاعلم في شرح الديوان : يسقط الغلام الخف عن ظهره من سرعة عدوه وشدة دفعه . راجع : ديوانه ص ٨٥ ـ القصائد العشر ص ١١٠ .
(٣) في « ج : رجل ورجل ... الخ .
(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٤ » .
(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٩ » بتصرف .

فهي فيه مثلها ، في فعل ، وكذا قولهم : هجان ودلاص جمعى هجان ودلاص ، وهي الدروع البراقة ، وشمال جمع شمال ، للخلفية ، فالألف في المفرد غيرها في جمعه ، والكسرة — غير الكسرة ، فيتغير تقديراً ، هذا قول سيبويه .

قال المصنف (١) : وفائده الى ذلك قولهم في تثنيته : فلكان ، فعلم عدم قصدهم به ما قصد بجنب ونحوه مما اشترك فيه الواحد وغيره ، فالفارق عنده بين مقدر التغيير وغيره ، وجدان التثنية وفقدانها .

وقد خالف المصنف في باب التكسير فاختار نحو فلك ودلاص اسما جمع مستغنياً عن تقدير التغيير ، واستدل أصحابنا (المغاربة) (٢) على أنها جموع تكسير بمعاملة العرب اياها في التصغير معاملة الجموع ، وجمعوها بالألف والتاء ، فقالوا : دليصات وهجينات ، وفليكات ، ولولا ذلك أعتقد أنها اسماء جموع ، اذ لم يطرد في فعال وفعل جمعها على وزن لفظهما حالة الافراد ، وبه يدفع دعوى المصنف : أنها أسماء جموع لعدم تصغير اسم الجمع الا على لفظه كرجيل وركيب تصغير رجل وركب .

— وهو = : أى جعل الاسم القابل الخ — التكسير = : سمى به ، لتغيير بنيته ، تشبيها بكسر الاناء الذى تغير شكله ، وتفككت أجزاؤه عائد الى هيئة أخرى ، كذا قال النحويون .

ورده ابن الطراوة بأنه لوكان كذلك لم يسم تكسيراً ، لأن ذلك مصدر «كسر» الموضوع للتكثير ، وقد يقل تغييره ، كفرس وخيل ، ورد ، فلايصدق عليه اسم تكسير ، ومن ثم لا تقول : ذبحت الكبش بالتضعيف ، بل ذبحت الغنم ، فالانسب حينئذ جمع (كسر» تعميما للتغييرين .

قال : (٣) وانما هو مأخوذ من قولهم : بيت كسير ، أى واسع ، كأنه لسعته ذوكسور التى هى جمع كسر للجانب كقوله :

واذا الرياح توائبـــت • بجوانب البيت الكسـير (٤)

لاتساع بنية المفرد بأنفكاكها ، لقبول أبنية كثيرة .

قال الاندلسي : وهو بعيد معنى فاسد لفظا ، لعدم ورود كسر بمعنى وسع فكيف يلقب بالتكسير بذلك ومالا فعل له من المصدر نزر الوجود ، وأيضاً فلم

---

(١) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ص ٧٥» .
(٢) «المغاربة» ساقطة من «جـ» .
(٣) أى ابن الطراوة .
(٤) هذا البيت لم اعرف تتمته ولا قائله .

يقولوا تكسير بمعنى توسيع ، فيكون النحاة قد وضعوا له لغة ، وانما ملحوظهم أوضاع اللغة .

ومن ثم لا تجد في هذه الصناعة (لفظا مخترعا لا أصل له لغة ، وايضا فانما اعتبروا الأكثر في الجموع ، وما اعترض به نادر ، واذا كان أرباب اللغات) (١) وأهل الصناعات ، قد لقبوا الأشياء بأوائلها كتسمية كتاب الحماسة ـ وكتاب العين وغيرهما ، وان كان المسمى ليس بالاكثر ، فالتسمية بالاكثر أنسب ، وأيضا فيقال لابن الطراوة : كما سميته تكثيراً ، لاتساعه ، لقبول جميع الابنية فسمه تكسيراً لقبوله جميع التغييرات ، وحينئذ فبناء التكسير فيه لهذا المعنى .

ـ أو بزيادة = : عطف على بتغيير ، ـ في آخره = : (٢) ظرف لغو متعلق بزيادة ، أو استقرارى متعلق بمحذوف أى بزيادة كائنة في آخره ، وهو الواو والنون أو الياء ، والنون كمسلمون ومسلمين ، والألف والتاء كمسلمات ـ مقدر انفصالها = : قال المصنف : (٣) احترازاً من زيادتي نحو صنوان ، فانها كزيادتي نحو زيدين في سلامة نظم الواحد ، غير ان زيادتي زيدين مقدرتا الانفصال لسقوطهما في النسب ، بخلاف زيادتي صنوان ، وسقوط نونه للاضافة ، بخلاف نون صنوان .

قلت : وقصر الدماميني (٤) فعزى هذا الابن قاسم ، فقال : ولايستقيم فان الزيادة مجموع المدة والنون ، وهذا المجموع لايسقط ، وان سقط بعضه للاضافة فليس المجموع مقدر الانفصال بهذا الدليل .

قلت : وهد مدفوع ، بامتناع سقوطها استقراء ، لولا تقدير انفصالهما ، والا تسوى الزيادتان ، نعم كلام المصنف في هذا المقام ، كما قال أثيرالدين (٥) غير محرر ولامحقق ، لأن حركات الجمع كما مر غير حركات المفرد ، فليس أصل « صنون » صنوا مزيداً عليه ألف ونون .

قال ـ : (٦) وقد رد المصنف نفسه قول من زعم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة ، وأن ترك العلامة له علامة بوجوه .

منها : انا نقدر (مغايرة الالف والنون في نحو : عندى اثنان وعشرون للألف والنون فيهما قبل التركيب ، كما نقدر مغايرتهما) (٧) والياء في : نعم

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٢) في المتن تحقيق بركات : « في الآخر ... الخ وفي « ج » في آخر .... الخ بدون هاء .
(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٥ ، بتصرف .
(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦ و ٣٠ .
(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨١ .
(٦) أى الاثير في المرجع السابق .
(٧) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

الزيدان انتما يازيدان ، ونعم الزيدون أنتم يازيدون ، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما .

ثم قال : (١) وكما تقدر ضمة « فلك » جمعا غير ضمنه مفردا ، وياء « نجاتي » مسمى به غيرها منسوبا اليه ، ومن ثم صرح في النسب قال : (٢) (وأمثال ذلك كثيرة) (٣) .

واذا كان المصنف قد قدر مغايرة الحروف والحركات على حسب وقوعها في الاماكن ـ المختلفة ، فنقول بمقتضاه : ان حركات صنوان غيرها في صنو المفرد ، وحينئذ فلا يفتقر الى احتراز عن زيادتي صنوان لتباين الحركات في الموضعين » .

وقضية كلام المصنف دخول نحو زيدون وزيدين في قوله : بتغيير ظاهر، تغيير هذه الزيادة اللفظ المفرد قطعا ، والا لم يندرج (صنوان) في قوله : بزيادة حتى يحتاج الى اخراجه ، بتقدير الانفصال .

ــ لغير تعويض = : قال المصنف (٤) : احترازا من نحو سنين ، لكونه تكسيراً جاريا في الاعراب مجرى جمع التصحيح ، ومعنى التعويض فيه : أن واحده منقوص يستحق الجبر في التكسير بزيادة مانقص منه ، جبر يد ودم ، حيث قيل يدى ودمى ، فزيد في آخره (زيادتا جمع التصحيح ، عوضا من الجبر الفائت بعدم التكسير ، لجعلهما اياه شبيها بمفعول لو كسر عليه ، ولكون هذا الضرب مكسرا حكما ، غيرت فاؤه غالبا .

وتعقبه (٥) أثيرالدين : بأن كونه تكسيريا جاريا ذلك المجرى ، نهاية في الغرابة ، لاستحقاقه الاعراب بالحركات من حيث التكسير ، غير أنه يدافعه قوله بعد : فزيد في آخره) (٦) زيادتا جمع التصحيح الخ فقضى عليه بأنه عادم التكسير ، فكيف يكون التكسير عادما للتكسير ، وبأن قوله : ولكون هذا الضرب مكسرا حكما غيرت فاؤه خروج عن أن يكون تكسيراً الا حكما وجميع ذلك اضطراب في الكلام .

---

(١) أي الاثير .
(٢) أي المصنف : في شرحه ... الخ .
(٣) ما بين القوسين غير مذكور في جميع النسخ ، وأثبته من شرح الاثير ، لتصحيح المعنى .
(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٥ بتصرف .
(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨٢ .
(٦) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

وأجاب الاستاذ أبوجعفر بن (١) الامام ابي الحسن بن الباذش (٢) : أنه جمع لم يستوف الاشراط كثبين وقلين ، وهو شيء كثير في الاسماء المحذوفات اللامات المؤنثة بالهاء ، اذا لهذا الجمع مزية ، وبابه ما يعقل ، فجعل في هذا الباب عوضا من لام الفعل ، المحذوفة ، قال : وهو قول سيبويه .

وزعم بعض أصحابنا المغاربة أنه اسم جمع لا جمع سنة ، لتغيير نظم واحدة ولا جمع تكسير ، لعدم اطراده في نظائره كهنة (٣) بوشفة .

قال أثيرالدين (٤) والذى أذهب اليه ان سنين وبابه مما شاع فيه هذا الجمع مما لم يكسر انه جمع سلامة ، وان فاته بعض شروط ما ينقاس فيه جمع السلامة في المذكر ولا يدل فوات شرط أنها ليست جموع تصحيح .

ومن ثم (لا) (٥) يقتاس هذا الجمع فيما ضارع سنة ، لفوات بعض شروط قياسه من (٦) تغيير حركة سنة الى كسر اوضم ، فحمل على أخواته مثل ثبة وقلة ، حيث قالوا : ثبون جريا على أصل الحركة (وثبون) (٧) اتباعا لحركة الباء (٨) ولايضر ـ ذلك بكونه جمع سلامة التصحيح في المذكر ، كما لا يضر تغيير بعض الحركات في جفنات وحجرات بفتح الفاء والجيم وضمها .

ـ وهو التصحيح = : فشمل نوعى جمع المذكر والمؤنث ، ـ فان كان = : الجمع المذكور ـ لمذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة = : ظاهرة نحو آية المؤمنون أو مقدر نحو : «المصطفون» ، «وأنتم الاعلون» (٩) فالضمة مقدرة في الألف المحذوفة للساكنين .

---

(١) هو : أحمد بن على بن أحمد بن خلف الانصارى الغرناطى أبوجعفر المعروف بابن الباذش النحوى ابن النحوى . قال السيوطى : قال ابن الزبير : عارف بالآداب والاعراب ، امام نحوى متقدم ، راوية مكثر ، أخذ عن أبيه وأكثر الرواية عنه . ولد عام ٤٩١ ـ وتوفي عام ٥٤٦ . انظر البغية ج ١ ص ٣٣٨ . وقال اسماعيل البغدادى في هدية العارفين ج ١ ص ٨٤ توفي سنة ٥٤٠ ، صنف الاقناع في القراءآت السبع ، والغاية في القرآن على طريق ابن مهران .

(٢) هو : على بن أحمد بن خلف بن محمد الانصارى الغرناطى الاندلسى أبوالحسن المالكى ، المعروف بابن الباذش اديب ونحوى ، وعالم ، توفي عام ٥٢٨ . قال صاحب هدية العارفين ج ١ ص ٦٩٦ : » من تصانيفه : شرح أصول ابن السراج ، شرح الايضاح لابى على الفارسى ، شرح الجمل الكبيرة ، شرح الكافي لابن جعفر النحاس ، شرح كتاب سيبويه المقتضب من كلام العرب .

(٣) في ج : في نظائر سنة وشفة ... الخ .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) «لا» ساقطة من «ج» .

(٦) في الاصل : أما تغيير ... الخ .

(٧) «وثبوت» ساقطة من «ج» .

(٨) أى : حركة الثاء لحركة الباء .

(٩) سورة آل عمران ، آية : ١٣٩ .

— وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة = : ظاهرة نحو : « رب العلمين» (١) أو مقدرة نحو « وانهم عندنا لمن المصطفين الأخيار » (٢) واكرمت المصطفين ، فهى مقدرة في الألف المحذوفة للساكنين ، ويشمل قوله (٣) : (واو بعد ضمة ، وياء بعد كسرة) حلول الحركتين آخر ط الاسم وما تنزل منزلته ، كتام القاضون ورأيت القاضين ومررت بالقاضين ، لأن الاصل القاضيون والقاضيين .

— وتليهما = : أى الحرفين ، — نون = : محركة للساكنين ، مفتوحة = : تخفيفاً ، لأن توالى الامثال ثابت للكسر بعد الياء وللضم بعد الواو ، وهو في الفتح مأمون فتعين — تكسر ضرورة = : كقوله :

عرين من عرينة ليس منا * برئت الى عرينة من عرين (٤)
عرفنا جعفراً وبنى أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاى ، فاسكان العين المهملة ، فألف فنون مكسورة ففاء بعدها هاء تأنيث للقصير .

وفي الصحاح : (٥) وأصل الزعانف أطراف الاديم وأكارعه (٦) .
وأنشد بعض أصحابنا المغاربة قبل البيت قول جرير :

أتوعدني وراء بنى رياح * كذبت لتقصرن يداك دوني (٧)

قال : (٨) وهذا أنشده أبوعبيدة .
وزعم بعض : أن منهم من يكسرها على الأصل وأنشد : —

---

(١) سورة الفاتحة ، آية : ٢ . هذا وقد أثبت عبدالباقي منها : ٧٣ آية في القرآن الكريم .
(٢) سورة ص ، آية : ٤٧ .
(٣) أى المصنف .
(٤) قائله : جرير من جملة أبيات يخاطب بها فضالة العرنى حين اعترض على هجاء جرير غسان ، وكان خال فضالة منهم .
قال البغدادى في الخزانة : الشاهد أن نون الجمع قد تكسر في الضرورة الشعرية ، كما في «آخرين وقد يمكن أن تكون كسرة النون كسرة اعراب كما تقدم النقل عن أبى على في باب التثنية ... وقال : قال المحقق : يعنى الرضى — : اذا كسرت النون فلا يكون ما قبلها الا الياء ، وكذلك نص ابن عصفور في كتاب الضرائر أن كسر نون الجمع لا يكون الا في حال النصب والخفض ، كما أن فتح نون التثنية لا يكون الا كذلك . فلكسرها شرطان : أحدهما الشعر ، وثانيهما : الياء ... وقال ابن عصفور : ووجه كسر النون : تحريكها على أصل التقاء الساكنين .
وقال العينى : ويقال : ان كسر نون الجمع ليس بضرورة ، وانما هو لغة قوم بنى الشاعر كلامه على هذه اللغة . راجع : ديوانه ص ٥٧٧ — الخزانة ج ٣ ص ٣٩٠ — العينى ج ١ ص ١٨٧ — الدررج ١ ص ٢١ — التصريح ج ١ ص ٨٩ » .
(٥) « ج ٢ ص ٢٩ » .
(٦) في « ج : وأكراعه ... الخ » .
(٧) انظر : ديوان جرير ص ٥٧٧ وفيه أن البيت بعده لا قبله .
(٨) أى : بعض أصحابنا .

وماذا يدري الشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين (١)

وقال الفرزدق :

وما سد حي ولاميت مسدها * الا الخلائف من بعد النبيين(٢)

— قال (٣) أثير الدين (٤) آثراً عن بعض أصحابنا المغاربة : ان منهم من يجعل اعراب هذا الجمع في النون منقوصا أو غيره ، وعليه حمل المبرد (٥) الوارد من ذلك لا على الضرورة ، وهو قول أبي جعفر بن الإمام بن الباذش .

قلت : وهو مدفوع بأن من الوارد مالا يسوغ حمله عليه كبيت جرير .

— وتسقط = : النون — للاضافة = : كثيراً نحو : «غير محلي الصيد» (٦)
فأما قوله :

رب حي عرندمن ذي طلال * لايزالون ضاربين القباب (٧)

---

(١) قائله : سحيم بن وثيل الرياحي شاعر معروف في الجاهلية والاسلام ، من قصيدة ، وفي نسبة هذا البيت والقصيدة أو بعضها لسحيم أقوال مشهورة تراجع في مضانها . وقد ذكره صاحب الموضح في مبحث الاقواد ، وهو اختلاف اعراب القوافي وذلك على فتح النون في «أربعين» وذكره على أن النون مكسورة . راجع : «المقتضب ج ٣ ص ٣٣٢ ، ج ٤ ص ٣٧ — الموضح ص ١٨ ، ٢١ — الاصمعيات ص ١٩ — الخزانة ج ٣ ص ٤١٤ — العيني ج ١ ص ١٠١ — الدرر ج ١ ص ٢٢» .

(٢) وقبل هذا البيت :
أني لباك على ابني يوسف جزعا * ومثل فقدهما للدين يبكيني
قال الفرزدق ذلك عندما نعى أخو الحجاج وابنه المحمدان تسلية للحجاج ، وتخفيفا لوطأة المصيبة راجع : الكامل للمبرد ج ٢ ص ١٠٧ — الموشح ص ٢١ — الدررج ١ ص ٢٢ — ابن يعيش ج ٥ ص ١٤» .

(٣) في «ب : وقال ... الخ » .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص و ٨٣ بتصرف شديد .

(٥) وعبارته في الكامل «ج ٢ ص ١٠٧» عند الحديث على البيت السابق : «أما قوله : الا الخلائق من بعد النبيين » فخفض هذه النون ، وهي نون الجمع وانما فعل ذلك لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، وكان إعراب هذا كاعراب الواحد ، وانما جاز ذلك ، لان الجمع يكون على ابنية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج التثنية ماكان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه ، والا فلا ، فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه ، كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من أثنين عدداً ، كما يكون الجمع . ثم ذكر البيتين ، وانظر «المقتضب ج ٣ ص ٣٣١ وما بعدها .

(٦) سورة المائدة ، آية : ١ .

(٧) هذا البيت لم يعرف قائله ، كذا قال العيني في شواهده الكبرى ج ١ ص ١٧٦ والشنقيطي في الدرر اللوامع «ج ١ ص ٢٠» .

فخرج على حذف البدل ، أى : ضاربي القباب على حد قوله :

رحم الله أعظما دفنوهـــا * بسجستان طلحة الطلحات (١)

أى أعظم طلحة .

وزعم أبوعلي : أن القباب نصب بضاربين ، وأراد القبابي بياء النسبة ، فخفف بحذف (احدى) (٢) الياءين ثم أسكن الباقية (على حد قوله) (٣) :

كفى بالنائى من أسماء كاف (٤)

أى كافيا ، ولما نسب للجمع لم يعتد بياء النسب ، فلم يرد القباب الى المفرد .

قلت : وقصر الدماميني (٥) فعزى ذلك لابن قاسم ، ثم قال : وفيه نظر ، لأن الظاهر أنه اعتقد التسكين لغير الوقف ، ولا داعى اليه في تخريج (البيت) (٦) السابق ، لأنه لما حذف الساكنة ضرورة وقف عليه بحذف حركته مع وجوب فتحه ، لأنه غير منون ، فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح فيه للضرورة اذ لولا التسكين أبدل التنوين ألفا ، فيلزم بقاء الفتحة ، كما في رأيت قاضيا .

قلت : انما نص ابن قاسم (٧) ما أوردته عن صاحب التخريج أبي على ، وليس فيه أنه أسكن المفتوحة على حد ما في البيت ، وانما فيه أنه حذف احدى الياءين ، ثم أسكن الباقية ، وهو وجه الشبه بين ما في البيتين ، لأن تسكين الفتح في الأول وان لم يكن ضرورة ، فناشىء عنها ، فصح دعوى الضرورة فيه أيضا .

وقيل : انه على لغة من أعرب بالحركات ، وقيل الأصل للقباب فنزع الخافض وأبقى عمله ، كقوله :

---

(١) قائله : ابن قيس الرقيات ، من قصيدة يرثى بها « طلحة الطلحات » وهو أحد الاجواد المشهورين في الاسلام ، واسمه : طلحة بن عبدالله بن خلف الخزاعى ، ووصف بالطلحات ، لأنه فاق في الجود خمسة أجواد اسم كل واحد منه طلحة ، وقيس : شاعر قريش في الاسلام ، وكان زبيرى النزعة .
راجع : « الخزانة جـ ٣ ص ٢٦٧ ، ٣٩٢ – ابن يعيش جـ ١ ص ٤٧ – الدرر جـ ٢ ص ١٦٢ – ديوانه ص ٢٠ » .

(٢) « أحدى » ساقطة من « جـ » .

(٣) « على حد قوله » ساقط من « جـ » .

(٤) قائله : بشر بن خازم الاسدى ، وتمامه : وليس لحبها اذا طال شاف قال البغدادى في الخزانه : على أن الوقف على المنصوب بالسكون لغة ، فان « كافيا » مفعول مطلق ، وهو مصدر مؤكد لقوله : كفى . وجاء في شرح سقط الزند : فأجرى المنصوب مجرى المرفوع ، والمخفوض ضرورة . وفي البيت كلام طويل يراجع في مضانه . راجع : « المقتضب جـ ٤ ص ٢٢ – الخصائص جـ ٢ ص ٢٦٨ – المنصف لابن جنى جـ ٢ ص ١١٥ .

(٥) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٦ ظ .

(٦) « البيت » ساقط من « جـ » .

(٧) انظر « شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٦ .

أشـــارت كليب (١)

والعرندسي : — الشديد ، والطلال ، بفتح المهملة : الحالة الحسنة والهيئة الجميلة .

و=: وتسقط — للضرورة = : كقوله :

ولسنا اذا تأبون سلما بمذعنى * لكم غير أنا ان نسالم نسالم (٢)

وقـــوله :

لو كنتم منجدى حين استغثتكم
لم تعدموا ساعدا منى ولا عضدا (٣)

قلت : كذا أنشده أثيرالدين (٤) شاهدا على المسالة ، ولا يتعين ، لجواز سقوطها للاضافة ، والأصل منجدي بياءى الجمع والتكلم ، فأدغت الأولى في الثانية ، ثم خففت بحذف احداهما واسكان الباقية ضرورة ، ولا يدفعه كونه تخلصا من ضرورة بضرورة ، لورود مثله اختيارا ، كما على نحوه خرج أبوالفتح في محتسبه (٥) قوله تعالى : «ولو نزلناه على بعض الاعجمين» زاعما أن الأصل

---

(١) قائله : الفرزدق ، والبيت بتمامه :

اذا قيـــل أى الناس شر قبيلة * أشـــارت كليب بالاكف الاصـــابع

قال البغدادى في الخزانة : والبيت من قصيدة عدتها خمسة واربعون بيتا للفرزدق ناقض بها قصيدة لجرير هجاه بها على هذا الروى ، وغالب أبياتها في كتب النحو . وقال : «واشارت» جواب «اذا» ، وروى أبوعلى في تذكرته «أشرت» بدله ، وقال : يريد : أشارت اليها بأنها شر الناس يقال : لا تشر فلانا ، أى : لا تشر اليه بشر .

وقوله : «كليب» يعنى : كليب بن يربوع رهط جرير ، والشاهد في قوله : كليب حيث جاء بالجر ، والاصل : الى كليب فأسقط الجار وابقى عمله ، والاصل نصب المجرور بعد حذف الجار توسعا ، كقولك : شكرت لزيد ، ونصحت لعمرو : شكرت زيداً ونصحت عمراً . كذلك قال العينى . وفي البيت مناقشات وروايات لطيفة تراجع في مضانها .

راجع : «ديوانه ج ١ ص ٤٢٠ — الخزانة ج ٣ ص ٦٦٩ ، ج ٤ ص ٢٠٨ — العينى ج ٢ ص ٥٤٢ ، ج ٣ ص ٣٥٤ — شرح شواهد المغنى ص ١٢ — التصريح ج ١ ص ٣١٢ — الدرر ج ٢ ص ٣٧» .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٧ ، وشرح الاثير على التسهيل ج ١ و ٨٤ . والشاهد : حذف النون ضرورة من مذعنى ، والاصل : مذعنين ، ولم اعرف قائله .

(٣) البيت من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ و ٨٤ ، ولم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : «منجدى» حيث حذفت النون والاصل منجدين .

(٤) في المرجع المذكور .

(٥) «ج ٢ ص ١٣٢» وعبارته : «ومن ذلك قراءة الحسن : «الاعجميين» الشعراء ، آية : ١٩٨ — منسوب الى العجم . قال ابوالفتح : هذه القراءة عذر في القراءة المجتمع عليها ، وتفسير للغرض فيها ، وهو قوله : على بعض الاعجمين» ، وذلك أن ما كان من الصفات على «أفعل» ، وأنثاه «فعلاء» لا يجمع بالواو والنون ، ولا مؤنثة بالالف والتاء وإلا تراك تقول : في احمر : أحمرون ، وفي حمراء : حمراوات ؟ فكان قياسه ألا يجوز فيه الاعجمون ، ولان مؤنثه : عجماء ، ولكن سببه أنه يريد : الاعجميون ، ثم حذفت ياء النسب ، وجعل جمعه بالواو والنون دليلا عليها وأمارة لارادتها ، كما جعلت صحة الواو في عواور أمارة لارادة الياء في : عواوير ...

وقياس قول : «الاعجمين» لارادة ياء الاضافة في «الاعجميين» أن يقال : في مؤنثه مررت بنسوة عجماوات ، فيجمع بالتاء ، لانه في معنى : عجماويات وتظير ذلك الهبيرون ، لانه يريد : الهبيريون في النسب الى هبيرة .

« الأعجميين » على النسب فخفف بحذف احدى باءيها وهى المتحركة ، ثم الأخرى لاجتماعها ساكنة مع ياء الجمع . بل خرجه على ذلك أيضا الفراء في لغات القرآن ، قال : وهو نظير قولهم : في الأشعرى مشدداً الأشعرين مخففاً ، وأنشد للكميت :

ولو جهزت قافية شـرودا * لقد دخلت بيوت الأشعرين (١)

— أو = : تسقط — لتقصير صلة = : كقوله :

الحافظوا عورة العشيرة لا * يأتيهم من ورائنا وكف (٢)

بنصب « عورة » ، وقوله :

قتلنا ناجيا بقتيل عمـرو * وخير الطالبى الترة الغشوم (٣)

أنشده أبوالفتح بنصب الترة ، وقراءة الحسن : « والمقيمى الصلاة » (٤) بالنصب . وفي شرح الدماميني : (٥) وليس بقاطع كما ستعرفه .

قلت : وستعرف أيضا فيما وعد به من الخدش والقدح ، وقد جوز أبوعلى كون « المقيمى» جمعا ومفردا ، غير ملتفت الى مخالفة المصحف .

وأنشد المصنف (٦) وغيره في هذا المقام تبعا لسيبويه (٧) قول أشهب بن

---

(١) هذا البيت في ديوان الكمت جـ ٢ ص ١١٩ وبعده بيت آخر يهجو بهما العمريان بن الهيثم ، وكان على شرط الحجاج ، وقال : الدكتور داود سلوم البيتين في المعانى الكبيرة جـ ٢ ص ٨٢٤ ، والشاهد : أن أصل « الاشعرين » : الاشعريين ، حذفت الياء المتحركة تخفيفا ، ثم الساكنة لا لتقائها مع ياء الجمع .

(٢) سبق تحقيقه في ص ٣٧٣ هامش رقم ١

(٣) هذا البيت ذكره ابن جنى في المحتسب بهذه الرواية ، ولم ينسبه لقائله ، كما سكت عليه محققاه ، وكذلك ذكر صاحب اللسان ، أما أبوعلى القالى في اماليه فنسبه لعبدالرحمن بن زيد العدوى برواية :

غشوم حين يبصر مستفـاد * وخير الطالبى الترة الغشـوم

وذلك مع أبيات أخرى ، وكذلك عند الشنقيطى في الدرراللوامع ، غير أنه لم ينسبها لقائلها . راجع : « المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ – أمالى القالى جـ ٢ ص ٢٦٦ – الهمع جـ ١ ص ٤٩ – الدرر جـ ص ٢٤ – اللسان جـ ٥ ١ ص ٣٣٤ .

(٤) سورة الحج ، آية : ٣٥ وعبارة ابن جنى في المحتسب جـ ٢ ص ٨٠ : « ومن ذلك قراءة أبى أسحاق والحسن ، ورويت عن أبى عمر : « والمقيمى الصلاة » بالنصب ... أراد : « المقيمين » فحذف النون تخفيفا ... ونحو » والمقيمى الصلاة » بيت الكتاب : الحافظو عورة ... البيت ، بنصب « العورة » على ما ذكرت لك ، وقال الآخر : قتلنا ناجيا ... البيت

(٥) « جـ ١ ص ٢٦ ظ » .

(٦) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٧٨ .

(٧) في الكتاب جـ ١ ص ٦٩ .

رميـلة (١) .

وان الذى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل اليوم يا أم خالد

أى الذين .

ورد بجواز كون الذى صفة للجمع محذوفا ، أى الحى ، وجمع دماءهم حملا على المعنى ، وخالف في باب الموصول فقال (٢) ما نصه : وان عنى بالذى من يعلم أو شبهه فجمعه الذين مطلقا ، ويغنى عنه الذى في غير تخصيص كثيراً وفيه للضرورة قليلا ، وقال (٣) في شرحه : اذا لم يقصد بالذى تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع ، حملا على « ما » نحو : « والذى جاء بالصدق ـ وصدق به أولئك المتقون » (٤) فلولا ارادة الجمع لم يشر بأولئك ، ولا عاد عليه ضمير جمع ، ومثله : « كالذى يتخبطه الشيطان من المس » (٥) لكونه مضروبا مثلا لجمع ، فان قصد تخصيص ، وجب التمام ـ تثنية وجمعا . الا ضرورة كقوله :

أبنى كليب ان عمى اللذا (٦)

وقـوله :

وان الذى حانت بفلج دماؤهم (٧)

وقد مر أيضا تمسكه بالبيت الأول ، لتقصير الصلة ، فاضطرب رأيه ، فتارة يتمسك بالبيت للحذف اختيارا ، تقصيراً للصلة وتارة يقصره على الضرورة ، وأخرى يفصل بين ارادة التخصيص ، فتجب النون الا ضرورة على قلة ، وطورا يطلق الحذف .

---

(١) واسم ابيه : نور بن أبى حارثة بن عبدالمدان . وسبب انشاده للبيت أن أشهب رثى به قوما قتلوا بفلج ، وهو موضع في طريق البصرة كانت فيه وقعة . وقال السيوطى في شواهد المغنى : وعزاه أبو تمام في المختار من أشعار القبائل لحريث بن محفض من جملة ابيات ذكرها .
وقد استشهد سيبويه بالبيت على حذف النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة من « الذين » وقال الاعلم في هامش الكتاب : والدليل على أنه أراد الجمع قوله : « دماؤهم » . ويجوز ان يكون الذى واحداً يؤدى معنى الجمع ... ورواية الجاحظ في البيان والتبيين : إن الالى حانت بفلج .. البيت راجع : الكتاب جـ ١ ص ٩٦ ـ المقتضب جـ ٤ ص ١٤٦ ـ المحتسب جـ ١ ص ١٨٥ المنصف لابن جنى جـ ١ ص ٦٧ ـ أمالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ٣٠٧ ـ البيان جـ ٤ ص ٥٥ ـ معجم البلدان جـ ٤ ص ٢٧٢ ـ الخزانة جـ ٢ ص ٥٢٠٨ العينى جـ ١ ص ٤٨٢ ـ شواهد المغنى ص ٥١٧ » .

(٢) أى المصنف في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢١١ .

(٣) أى المصنف في شرحه جـ ١ ص ٢١٤ بتصرف .

(٤) سورة الزمـر ، آية : ٣٣ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢١٥ .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٣٧١ هامش رقم ١٠

(٧) انظر هامش رقم ـ ١ ـ من هذه الصفحة

وقد نقل الأئمة : أن الحذف لغة بلحارث وبعض ربيعة ، والاثبات لغة الحجاز وأسد ، غير مفصلين بين ارادة تخصيص أو غيره ، نبه على ذلك أثير الدين (١) .

— وربما سقطت = : النون — اختبيارا قبل لام ساكنه = : كما قرىء في الشواذ : « واعلموا أنكم غيرَ معجزى الله » (٢) بالنصب حكاها أبوزيد ، و« انكم لذائقون العذاب » (٣) بالنصب في حكاية أبي الفتح (٤) ، وأنشد :

ومساميح بما ظن بـــه * حابسوا الانفس عن سوء الطمع (٥)

بفتح الانفس .

وقــوله :

وهم (٦) متكلفوا البلد الحراما (٧)

وهو نظير قولهم في بنى العنبر : بلعنبر ، وفي بنى — الحارث : بلحارث وفي شرح الدمامينى (٨) : وكان الحاذف قدر النون ساكنة على الاصل ، ثم حذفها للساكنين ، كالتنوين في قوله :

---

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨٤ .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٢ ، ٣ . قال ابن جنى في المحتسب ج ٢ ص ٨٠ : لكن الغريب من ذلك — أى حذف النون — ما حكاه أبوزيد عن أبى السمال أو غيره أنه قرأ : « غير معجزى الله » بالنصب ، فهذا يكاد يكون لحنا ، لانه ليس معه لام التعريف المشابهة للذى ونحوه ، غير انه شبه « معجزى» بالمجزى ... الخ » .

(٣) سورة الصافات ، آية : ٣٨ .

(٤) انظر : « المحتسب ج ٢ ص ٨١ » .

(٥) قائله : سويد بن أبى كاهل بن حارثة اليشكرى ، شاعر مقدم مخضرم ، عاش في الجاهلية دهراً ، وعمر في الاسلام عمراً طويلا ، نقل ابن قتيبة في الشعر والشعراء أن الجمحى قرنه في طبقاته بعنترة ، وأن أبا عبيدة قرنه بطرفة والحرث بن حلزة وغيرهما ، والبيت من قصيدة طويلة فضلها الاصمعى على غيرها ، وقال : كانت العرب تفضلها وتقدمها ، وتعدها من حكمها ، وكانت في الجاهلية تسميها « اليتيمة » لما أشتملت عليه من الامثال .
وروى : « جاسروا» بدل « حابسوا» . وقوله : « مساميح » : أجواد ، وحاسروا أو حابسوا : كاشفوها ، أى مبعدوها من الطمع . راجع المفضليات ص ١٩٤ — المحتسب ج ٢ ص ٨٠ » .

(٦) في « ج : وهو ... الخ » .

(٧) هذا الشطر من البيت ذكره السيوطى في همع الهوامع ، وقال الشنقيطى في الدرراللوامع : لم أعثر على قائله ، ولا تتمته ، وروايته : « متكنفوا » بالنون ، والشاهد : مثل الابيات السابقة وهو حذف النون لغير الاضافة . هذا وقد ذكر الدمامينى في شرحه على التسهيل الشطر الاول وهو : يقولون ارتحــل قتل قريش * وهم ... البيت .
راجع : الهمع ج ٢ ص ١٥٧ — الدرر ج ٢ ص ٢١٨ — شرح الدمامينى ج ١ ص ٢٦ ظ .

(٨) « ج ١ ص ٢٦ ظ . »

فالفيته غير مستعتب * ولا ذاكرا الله الا قليلا (١)

وعليه فلا دليل في قراءة من قرأ «المقيمى الصلاة» (٢) بالنصب على الحذف، تقصيراً للصلة لاحتمال كونه لملاقاة اللام ساكنة، وهذا ما كنا وعدنا به آنفاً.

قلت: وهو مدفوع بأنا لانسلم أن الحاذف أسكن النون، ثم حذف للساكنين، بل فر من اجتماع شبه المثلين لتقارب ما بين النون واللام مخرجا، وعدم إمكان الإدغام، من حيث المدغم فيه ساكن، ولو سلم: فلا يسلم ملاقاة النون اللام ساكنة في هاتيك القراءة، لإمحائها بالادغام في الصاد، واستحالتها اياها به حتى لا أثرلها في النطق، فالملاقي اذن (٣) الصاد، فليست كالقراءتين الأخريين، والبيتين، لمكان (٤) اللفظ باللام فيهما ساكنة، (ثم) (٥) لوسلم فحمله على تقصير الصلة، حملا لكلام الله تعالى على الفصيح، وان كانت من الشواذ أولى منه على النادر، استعمالا.

— غالباً =: لا دائماً، لسقوطها قليلالا قبل اللام الساكنة كقراءة الأعمش (٦):

---

(١) قائله: أبوالاسود الدؤلى ضمن أبيات قالها عندما خالفت المرأة التى تزوجها ما وعدت به ... والقصة مشهورة، وقيل غير ذلك.
قال سيبويه: وزعم عيسى أن بعض العرب ينسب هذا البيت لابى الاسود الدؤلى ... لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقب المجرور، ولكنه حذفه لا لتقاء الساكنين. وقال الاعلم: وفي حذف تنوينه لا لتقاء الساكنين وجهان، أحدهما: أن يشبه بحذف النون الخفيفة اذا لقيها ساكن، كقولك: اضرب الرجل، تريد: اضربن، والوجه الثانى: أن يشبه بما حذف تنوينه من الاسماء والاعلام اذا وصف بابن مضاف الى علم، واحسن مايكون حذف التنوين للضرورة في مثل قولك: هذا زيد الطويل، لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد، فيشبه بالمضاف والمضاف اليه.
وقال ابن الشجرى في اماليه: والذى حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين لا لتقاء الساكنين ونصب اسم الله تعالى، وأختيار ذلك على حذف التنوين للاضافة، وجر اسم الله، أنه لو أضاف لتعرف باضافته الى المعرفة او لو فعل ذلك لم يوافق المعطوف عليه في التنكير ... الخ.
راجع: «الكتاب ج ١ ص ٨٥ – المقتضب ج ١ ص ١٩ – ج ٢ ص ٣١٣ – الخصائص ج ١ ص ١٢ – أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٣٨٣ – الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ – الدرر ج ٢ ص ٢٣٠ – ملحقات ديوانه ص ١٢٢».
(٢) سورة الحج، آية: ٣٥.
(٣) في «ج: فالملاقي أيضا الصاد .... الخ».
(٤) لعل الصواب: لامكان ... الخ.
(٥) «ثم» ساقطة من «ب».
(٦) هو: سليمان ابن مهران الأعمش، أبومحمد الاسدى، الكاهلى الكوفي. قال شمس الدين الذهبى: أصله من أعمال الرى، رأى انس رضى الله عنه يصلى، وروى عن عبدالله بن أبى أوفي، وأبى وائل، بن وهب، وابراهيم النخعى ومجاهد ... وكان مولده سنة أحدى وستين، قال ابن عيينه: كان الاعمش أقراهم لكتاب الله، واحفظهم للحديث، واعلمهم بالفرائض، قرأ عليه حمزة الزيات وغيره، وروى عنه الحكم بن عيينه مع تقدمه.
توفي عام (١٤٨).
انظر: معرفة القراء الكبار ج ١ ص ٧٨ – غاية النهاية ج ١ ص ٣١٥. وفيات الاعيان ج ٢ ص ٤٠٠.

« وما هم (بضارى به من أحد الا بأذن الله » (١) .

وفي شرح الدماميني : (٢) وكقراءة الحسن الآية

قلت : وهو خلاف ما أطبقوا عليه ، قال المصنف (٣) : وهى غاية في الشذوذ ، وقد خرجها صاحب الكشاف (٤) على أن طرح النون للاضافة الى « أحد » (٥) وفصل بالحف كقوله :

هما أخوا في الحرب من لا أخا له(٦)

ثم قال : (٧) فان قلت : كيف يضاف الى « أحد » وقد جر بمن ، فأجاب : بأن الجار جعل جزءاً من المجرور .

وفي شرح الدماميني : (٨) وفيه نظر .

قلت : قد يشير الى مارده به النقاد (٩) كأثير الدين (١٠) وغيره ، أن الفصل بين المتضايفين من الضرورات ولايمكن دعواه في القراءة ، لأن ما ادعى الاضافة اليه معمول للجار ، فهو المؤثر فيه لا الاضافة .

وأما أنه جزء من المجرور فليس بشيء ، لأنه مزيد ، ثم جزء الشيء لايؤثر فيه . فالاوجه آن الحذف تخفيف وأن المنفى كون الوصف صلة ، ولذلك نظائر في نظم العرب ونثرها .

(١) سورة البقرة ، آية : ٢ . قال ابن جنى في المحتسب ج ٢ ص ١٠٣ : ومن ذلك قراءة الاعمش : « وما هم بضارى به من أحد » هذا من ابعد الشواذ ، أعني حذف النون هاهنا ، وامثل مايقال فيه : أن يكون أراد : وما هم بضارى أحد ، ثم فصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر . وفيه شيء آخر وهو أن هناك أيضا « من » في » من أحد « غير أنه أجرى الجار مجرى جزء من المجرور ، فكأنه قال : (وما هم بضارى أحد ، وفيه ما ذكرنا .
(٢) « ج ١ ص ٢٦ ظ » .
(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٨ » .
(٤) في « ج ١ ص ٣٠٢ » .
(٥) في « ج : أحد ، فصل ... الخ بسقوط الواو .
(٦) وتمامه : اذا خاف يوما نبوة فدعاهما
وقد اختلف في نسبته ، ففى الكتاب : لدرنى بنت عبعبة من بنى قيس بن ثعلبة ، وفي شواهد العيني : لعمرة الخثعمية ، والاولى ترثى أخويها والثانية ترثى أبنيها . وفي نوادر أبى زيد : وقالت امرأة من بنى سعد جاهلية ، ولم أسمعها من المفضل ، وذكر قبل بيت الشاهد بيتا آخر . وفي شرح الحماسة للمرزوقي ضمن تسعة أبيات لعمرة ، الخثعمية ترثى ابنيها وفي الخصائص لابن جنى : لدرنى بنت عبعبة . راجع : الكتاب ج ١ ص ٩٢ النوادر ص ١١٦ – الخصائص ج ١ ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ج ٢ ص ٤٠٥ – العيني ج ٣ ص ٤٧٢ – شرح الحماسة ص ١٠٨٣ – الدرر ج ٢ ص ٦٦ – اللسان مادة « أبى » . ابن يعيش ج ٣ ص ١٩ » .
(٧) أى الزمخشرى في الكشاف .
(٨) في المرجع السابق .
(٩) في « ج : الناقد ... الخ » .
(١٠) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٥ » .

لا يقال : كيف يجتمع قيد الغلبة والقلة المستفادة من ربما مع تنافيهما ؟ .

لأنا نقول : ليسا واردين على محل (١) ، فيتجه التنافي ، بل مرجع التقليل سقوطها اختياراً ، والغلبة سقوطها قبل لام ساكنة بالنسبة الى غير ذلك مما تقع قبله اختياراً ، مع أن كليهما في الكلام عزيز ، وبيانه : أن سقوطها في السعة قليل ، ثم هذه القلة منقسمة الى مغلوبة ، ومحلها ما سقطت فيه لاقبل لام ـ ساكنة ، والى غالبة ، ومحلها ما سقطت فيه قبلها .

ـ وليس الاعراب انقلاب الألف = : في التثنية ياء ، ولا انقلاب ـ الواو = : في الجمع ـ ياء = : خلافا للجرمى ، واختاره ابن عصفور (٢) زاعماً أنه ظاهر الكتاب .

قال السهيلى : وهو رأى المازني ، احتجاجا بأن الأصل قبل دخول العامل : زيدان وزيدون ، كاثنان وثلاثون ، فاذا دخل الرافع لم يحدث شيئا ، وعاد ترك العلامة علامة ، فان ورد قسيماه قلبهما ياء بالاعراب ، انقلاب الحرفين جراً ونصباً ، ولا اعراب في الحروف ، لا ظاهراً أو مقدراً ، بل التغيير وعدمه الاعراب .

ورده أبوالفتح : بأن جعل الاعراب في حالين معنى لا لفظا ، وفي حال لفظا لامعنى ، تخالف بين جهتيه في الاسم الواحد ، بدليل أن القلب معنى ، وانما اللفظ نفس المقلوب والمقلوب اليه .

وأجيب : بعدم اللزوم ، اذ لم يدع كونه لفظا حالة الرفع ، فيلزم تخالف الجهتين ، بل إن الحرفين حالة الرفع اعراب ولا اعراب فيهما ، وعدم الاعراب فيهما قائم مقام ـ الاعراب ، قيام التغيير مقامه ، كذا فهمه المبرد . (٣)

وقال ـ المصنف (٤) : وهو أى هذا الرأى مردود بوجوه ،

أحدها : أن ترك العلامة لوساغ علامة كان النصب به أولى ، لأن للجر الياء ، وهى به لائقة مجانسة للكسرة ، وللرفع الواو وهى به لائقة للضمة ، وهى أصل ألف المثنى ، فاستحالت ألفا ، كما قيل في يوجل : باجل ، وفي يوقعد ياقعد ، فلم يبق للنصب الا مشاركة الرفع والجر .

---

(١) أى محل واحد ، يعنى أن الجهة منفكة ، وفي رأى لوقال المصنف في المتن ، وقبل لام ... الخ بزيادة واو لبعد عن الاحتمالات .

(٢) وعبارته في المقرب ج ١ ص ٤٩ : « انقلاب الالف ياء يكون علامة النصب في تثنية الاسماء خاصة ... وعلامة للخفض في جمع المذكر السالم ... وانقلاب الواو ياء علامة للنصب في جمع المذكر السالم ، وأما الخفض فعلاماته أربعة ... وانقلاب الواو ياء ... الخ .

(١) انظر : « المقتضب ج ١ ص ٥ ، ج ٢ ص ١٥٣ ، ١٥٥ » .

(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٩ .

الثاني : استلزامه مخالفة النظائر ، اذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة ، وما أفضى الى ذلك دون ضرورة متروك .

الثالث : أن الرفع أقوى وجوه الاعراب . فالاعتناء به أولى ، وتخصيصه بجعل علامته عدمية ، مناف لذلك فوجب اطراحه .

الرابع : أن تقدير الاعراب اذا أمكن راجح على عدمه اجماعا ، وقد أمكن بتقدير مغايرة الألف والواو في نحو عندى اثنان وعشرون لهما فيهما قبل التركيب كما تقدر ، كما مر في نعم الزيدان أنتما يا زيدان ، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون ، ومررت برجلين لارجلين مثلهما ، وكما تقدر ضمة حيث مرفوعا بعد تسمية المؤنث به غير ضمته قبلها ، وضمة يضربون غير ضمة يضرب ، وفتحة يا هند ابنة عاصم ، غيرها في انادى هند ابنة عاصم ، وكسرة قمت أمس غيرها في الامس ، وضمة فلك جمعا غيرها مفرداً ، وياء بخاتي مسمى به منسوبا اليه ، وأمثال ذلك كثير .

ونازعه أثيرالدين (١) في كل هذه الاوجه .

أما الأول : فبأن الألف (٢) أصل برأسها في المثنى كما مر أن القياس ورود المثنى بها مطلقا كالمقصور المزيد في آخره ألف ليس لام كلمة ، كما في حبلى وقبعثرى .

وأما الثاني : فيما عليه الجرمى في الاسماء الستة ، أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالتى النصب والجر (٣) ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، استدلالا بوجود — الواو فيها قبل التركيب في قولهم أبوجاد ، فليس في ارتكاب ذلك مخالفة نظير . قلت : وهو مدفوع بأن رأى الجرمى مدفوع عند عامة أئمة العربية حتى الأثير بعدم النظير ، وبعدم احداث عامل الرفع اذ ذاك شيئا ، وبامتناع كون العدم علامة ، فكيف يعترض عليه بما هو بهذه المنزلة ؟ أم كيف يزيف ذلك الرأى هناك كغيره ، ويعتبره هنا رداً على المصنف ؟ وهل هو الا انحاء وتحامل .

وأما الثالث : فبأن المعنى بالعدم بقاء الألف في المثنى والواو في المجموع

---

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٨٦ بتصرف .
(٢) في « ب : نبأن المثنى أصل ... الخ » .
(٣) في « ج : الجر والنصب ... الخ » .

غير مغيرين ، فعدم تغييرها لازم لبقائهما ، فالاعراب حقيقة : بقاء اللفظ على حاله عند دخول الرافع ، لا أن ثم عدما صرفا ، فانما ذكر العدم تجوزا ، والمقصود بقاء اللفظ عند التركيب على حاله قبله .

قلت : قضيته وجود اعراب القسمين قبل التركيب ، ولا يقول به المعترض ثم أى شيء أحدثه العامل اذ ذاك .

وأما الرابع : فبأنه لا يقول بما رد به ، لزعمه أن فلكا مشترك بين المفرد والجمع ، وأن هيئة فلك لهما هيئة واحدة ، وانما يقول هذا غيره ، فقد رد (١) بما لا يصح عنده(٢)

قلت : قصارى ما صنع أن بحث في مثال ، وقد أورد المصنف أمثلة شتى فلاتسقط بسقوطه .

ـ ولا مقدراً في الثلاثة : = فيقدر في الالف والواو الضمة ، وفي الياء الفتحة والكسرة ، وعليه الخليل وسيبويه ، واختاره الأعلم والسهيلى ، ووجهه : آن أصل الاعراب : أن يكون الحركة ، وقد أمكن تقديراً فليقل به ، ولأنها حروف لحقت أواخر الاسماء لمعنى ، فكانت حرف اعراب ، كألف التأنيث وياء النسـب .

قال الرضى : وفهم الاعراب من هذه الحروف ـ يضعفه ، وغيره : لا وجه لتقدير الفتحة ـ في الياء لخفتها بدليل رأيت القاضى ، بل المثنى أبعد من ذلك لفتح متلو (يائه) ، بل لازمه أيضا قلب الياء فيه لتحركها وانفتاح ماقبلها .

وأجيب : بأنهم لما حملوا النصب على الجر (٣) بالياء ، أجروا على الياء حكما واحداً . فكما قدروا الكسرة في الياء حالة الجر ، قدروا الفتحة فيها تخفيفاً للحمل .

وأما قلب الياء فهو القياس ، لكن عدل عنه فرقا بين المثنى والمقصور ، ومن ثم رمق الأصل بنو الحارث بن كعب وموافقوهم .

ـ ولا مدلولا بها = : أى الأحرف الثلاثة ، ـ عليه = : أى الاعراب حال كونه ـ مقدراً في متلوها = : أى الذى تتلوه الأحرف المذكورة ، كدال الزيدان والزيدون والزيدين خلافا للاخفش والمبرد والمازني والزيادى .

فاذا قلت : قام الزيدان ، فعلامة الرفع ضمة مقدرة في الدال ، أو رأيت

---

(١) في « ج : فقد صح بما ... الخ » .
(٢) انظر : « ص ٤٣٠ » .
(٣) في « ب : في الباء ... الخ » .

الزيدين فعلامة النصب فتحة مقدرة فيه ، أو مررت بالزيدين فكسرة كذلك ، والاحرف دوال على ذلك ، وانما منع ظهور الحركات شغل المتلو بما تقتضيه الأحرف ، وكذا القول في الجمع ، هكذا فسره الزجاج والسيرافي .

وزعم أبوعلى : انما يعنى بكونها أدلة أنك اذا رأيتها ، كان بمنزلة رؤية الإعراب .

ورد المصنف (١) هذا القول : بأن الاحرف مكملة الاسماء ، لكونها مزيدة لمعنى كألف التأنيث وتائه ، وياء النسب ، فلايكون متلوها محل إعراب وبأنه لوقدر فيه لم يتغير كالمقصور ، وبأنه إنما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل والحروف وافية بذلك فلا معدل عنها .

— ولا النون عوضا من حركة الواحد = : خلافا للزجاج محتجا بثبوتها مع الألف واللام ثبوت الحركة ، ولم تكن عوضا من التنوين ، لدخوله فرقا بين ما هو أمكن في الأسمية ، وما يضارع الفعل من ممنوع الصرف ، فاذا ثنى الاسم أو جمع بعد عن المحاكات ، ولم يكن شيء منه محاكيا له ، فلم يحتج فيه الى فارق ، واعتذر عن حذفها للإضافة بأنها زائدة (٢) ، والإضافة زائدة ، فكرهوا الجمع بين زيادتين .

ورده المصنف (٣) : بناء على رأيه أن الحروف هى الإعراب كما سيأتي مافيه فقيام الأحرف مقام الحركات في بيان مقتضى العامل فلا حاجة الى التعويض .

— ولا من تنوينة = : أى الواحد خلافا لابن كيسان قال : لحذفها للإضافة حذف التنوين معتذرا عن ثباتها مع « أل » بتقويها بالحركة مع بعدها عن موجب الحذف من الألف واللام لأنها أوله والنون آخره ، ولا كذلك المضاف اليه لمباشرة النون .

ورده المصنف (٤) بثبوتها فيما لا تنوين في واحده كيازيدان ولا رجلين .

وأجاب أثيرالدين : (٥) بأنه بناء عارض ، ولم تدخل أداتها النداء والنفى إلا على مثنى مستحق للنون عوضا من تنوين الواحد ، فبقى بحالة مع عروض البناء اعتدادا بالأصل ، وانما يرد بثبوت النون في تثنية مالا ينصرف كأحمدان ، ولاتنوين في واحده ، فتكون النون عوضا منه .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٨٠ بتصرف .
(٢) في « أ ، ب : بأنها زيادة ، والاضافة زيادة ، فكرهوا .... الخ » .
(٣) في المرجع السابق .
(٤) في المرجع السابق .
(٥) في شرحه للتسهيل جـ ١ و ٨٨ . بتصرف .

وفي شرح الدماميني (١) : وأجيب : بأن فيه تنوينا مقدرا ، وكذا في كل مالا ينصرف .

قلت : وتقدير تنوين مالا ينصرف ، مع قيام المانع منه من محاكات (الفعل) (٢) وبأن قيل به هديان لايلتفت اليه .

— ولا منهما = : أي الحركة والتنوين ، خلافا لابنى ولاد (٣) وطاهر والجزولي والاندلسي ، قالوا : لوجود حكم الحركة وحكم التنوين في الاضافة .

ورده رادا لمذهبين قبله .

— ولا من تنوينين = : في التثنية فصاعدا في الجمع ، خلافا لثعلب .

ورده المصنف : بأنها اذا لم تكن عوضا من تنوين الواحد فان لاتكون عوضا عن تنوينين فصاعدا أولى . وغيره بثبوتها وقفا ، ولوكانت عوضا منهما أومن أحدهما لم تثبت ، لحكمكم (٤) للعوض حكم المعوض عنه .

قلت : — ولثعلب أيضا قول في الاعراب يضاهيه أورده الزجاج في مسائله قال : وذهب ثعلب الى أن ألف المثنى عوض من ضمتين ، وواو الجمع من ثلاث .

ويلزمه اذا جمع مائة اسم أن تكون عوضا عن مائة ضمة .

وزعم ابوالفتح أنها قد تكون عوضا عن الحركة — والتنوين ، وذلك فيما هما (٥) فيه كزيد ، وعوضا عن التنوين فقط : نحو عصى وقاض ، أو من الحركة فقط : وذلك فيما لا ينصرف ، وغير عوض رأسا كهندان وجبلان .

قال بعض أصحابنا المغاربة : وهو تخطيط .

وحكى الحضراوى عن الفراء : أنها نفس التنوين غير أنه حرك لزوما للساكنين فثبت نونا ، وغيره عنه أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، اذ لوقلت : زيدا التبس بالواحد المنصوب موقوفا عليه ، ثم حمل على ذلك سائر التثنية والجمع ،

---

(١) « ج ١ ص ٢٦ ظ » .

(٢) « الفعل » ساقطة من « ج » .

(٣) هو أحمد بن محمد بن الوليد بن ولاد أبوالعباس النحوى التميمى المصرى قال الزبيدى : كان أبواسحاق الزجاج يفضل أبا العباس بن ولاد ويقدمه على أبى جعفر بن النحاس ، وكانا جميعا تلميذيه . ومن تصانيفه : المقصور والممدود ، والانتصار لسيبويه من المبرد ، وهو من أحسن الكتب وكان أبوالعباس ممن أتقن الكتاب على الزجاج ، وفهمه . كذا قال القفطى توفي عام ٣٣٢ . انظر : « الانباه ج ١ ص ٩٩ — البغية ج ١ ص ٣٨٦ — هدية العارفين ج ١ ص ٦٠ » .

(٤) في « ج : لحكمهم ... الخ » .

(٥) في « ج : هو فيه ... الخ » .

وانما حذفت للاضافة تشبيها بالتنوين ، ولم تحذف مع «أل» لأن الإضافة في إيجاب الحذف أقوى.

ورد بعروض الوقف ، فلا اعتداد به ، وأيضا فقد يسوغ حمل التثنية علـى التثنية ، بخلاف الجمع فباب آخر .

ـ خلافا لزاعمي ذلك = : وقد عرفت أرباب هاتيك المذاهب على التعيين .

ـ بل الأحرف الثلاثة إعراب = : وفاقا للكوفية وقطرب ونسب للزجاجين (١) «أبو اسحاق الزجاج وتلميذه أبو القاسم الزجاجى صاحب الجمل منسوبا اليه لأنه تميمى» (٢) وجماعة متأخرة .

قال المصنف : (٣) لأن الاعراب إنما جيء به بيانا لما يحدث بالعامل والحروف محصلة له فلا عدول عنها ، وغيره من هؤلاء : لأن الحركات استوفتها الآحاد ، مع أن في آخر المثنى والمجموع على حده ما يصلح كونه إعرابا من حروف المد . ومن ثم أعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات ، وانما أعربا هذا الاعراب لأن الألف قد جلبت قبل الاعراب علامة للتثنية والواو للجمع ، لمناسبة الالف لخفتة بقـلة عدد(٤) المثنى ، والواو لكثرته لثقله بكثرة عدد الجمع . ثم حاولوا اعرابهما ، لتقدم صيغهما عليه ، فجعل فيهما ما صلح أن يكون إعرابا ، وأسبق الاعراب الرفع ، لكونه علامه العمد ، فجعلوا ألف المثنى وواو الجمع علامتى رفعيهما ، فلم يبق من حروف اللين ، وهى التى أولى بالمقام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب «والجر» (٥) أولى بها فقلبت الألف والواو فيه (ياء) فلم يبق للنصب حرف ، فأتبع الجر دون الرفع ، لكونهما علامتى الفضلات .

ورد بثبوت الألف والواو قبل دخول العامل في قولهم قاصدين مجرد العدد : اثنان عشرون ، ثلاثون أربعون ، ولو كانت إعرابا فقدت إلا بعده ، وبأن الاعراب زائد على الكلمة ، وبعدم تقديره لا يختل معناها ، ولو قدر ذهاب هذه الأحرف اختل / مدلولها ، لمجيء هذه الأشياء لأجله ، فدل إنها ليست اعـرابـا وبسقوطها ترخيما ، ولا يسقط له الا الحرف الاعرابى ، ولو كانت اعرابا سقط ما قبلها لكونها إذ ذاك كالحركة .

وزعم بعض أصحابنا المغاربة : أن لهذه الأحرف اعتبارين : فمن حيث كون الحرف علة إعرابا ، ومن حيث كونه أحد الثلاثة دليل إعراب وهو الاعراب نفسه .

---

(١) في «ب : للزجاجى ... الخ» .
(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب ، ج» .
(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٠ .
(٤) في «ج : عدا المثنى ... الخ .
(٥) «والجر» ساقطة من «ج» .

قيل : وليس بشيء ، لأنها من حيث كونها محل إعراب محكوم لها بحكم غير الزائد ، ومن حيث كونها أدلة أو إعرابا فهي زوائد فتدافعا .

هذا وقد ذهب الزجاج الى بناء المثنى محتجا بتضمنه معنى الحرف الذى هو العطف ، فهو نظير خمسة عشر متضمنا له .

ـ والنون لرفع توهم الإضافة = : في بعض الصور كعجبت من بنين كرماء ، وناصرين باغين فلولا النون لم تعلم إضافته من عدمها ، ـ أو= : رفع توهم ـ الافراد=

قال المصنف (١) وأثير الدين (٢) وغيرهما : وهو أيضا بين في مقامات / ، منها : تثنية أسماء الاشارة ، وبعض المقصورات نحو هذان الحوزلان في تثنية بعض الحوزلى (٣).

قلت : وقصر الدماميني (٤) فقال : والتمثيل (٥) لذلك بنحو هذان كما صنع ابن قاسم (٦) غير جيد اذ ليس مثنى حقيقة بل صورة هـ.

قلت : ثم ليس الحكم خاصا بالمثنى الحقيقى بشهادة المتن ، حتى يتجه الرد ، بل عام فيه وفي الملحق به .

ومنها : جمع المنقوص حالة الجر كمررت بالمهتدين ، وانتسبت الى أبين كرام ، فلولا النون في هذه وأشباهها كان الواحد كغيره .

/ وقال أثير الدين : (٧) وما أورد المصنف في هذه الأحرف تطويل في هذا المختصر ، لا يستفاد منه حكم مصطفى ، ولا حكم في اختلاف معنى كلامى. وقد طول أصحابنا وغيرهم فيه وفي كون التثنية بالألف رفعا الجمع السالم بالواو رفعا ، وفي جرهما ونصبهما بالياء وأبعدوا لذلك تعاليل ، وهى اذا تأملت من الفضول .

ـ وان كان التصحيح لمؤنث = : وسيأتى (٨) مطرده آخر الباب ـ أو محمول (٩) عليه = : من تصغير ما لا يعقل من المذكر وصفته نحو : دريهمات ، وجبال راسيات وهما مطردان ، وخودات وثيبات وشمالات وحمامات وسرادقات وحسامات ، ولا يطرد .

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨١ » .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ و ٩٠ » .
(٣) « الجزولى » : مشية فيها تثاقل .
(٤) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٧ ظ » .
(٥) في « جـ : بذلك ... الخ » .
(٦) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٨ .
(٧) في شرحه للتسهيل جـ ١ و ٩٠ بتصرف .
(٨) في « ب : بطرده .... الخ » .
(٩) في « أ ، ب : ولمحمول ... الخ وما أثبته موافق للمتن تحقيق بركات .

ـ فالمزيد ألف وتاء = : لأوليتهما به (١) ، من حيث ورود كل منهما للتأنيث والجمع ، أما الألف للتأنيث فكحبلى ، وأما للجمع فنحو رجال ، وأما التاء للتأنيث فظاهر ، وأما للجمع ففى ، كمأة جمع كمء (٢) ، عكس تخمة وتخم ، بل حكى ابن إياز في ذلك ثلاثة أقوال :

أحدهما : أن كلا الحرفين دال على كلا المعنيين .

الثـــانى : أن الدال عليهما التاء والألف فرق بين الواحد والجمع .

الثـــالث : أن الألف للجمع والتاء للتأنيث ، ثم الغالب على هذا الجمع القلة .

وزعم بعض اختصاصه بها ، لقربه من التثنية في السلامة ، فلا يستعمـــل في غيره .

وأنكره الزجاج ، والحكاية عن النابغة من قوله لحســـان رضى الله عنه في بيته المعروف .

لنـــا الجفنـــات . . . . البيت (٣)

أقللت جفانك ، وقال (٤) : إن النابغة لا يخفى عليه معانى الشعر وغوامضه حتى يعترض بما لا يلائم منصبه فصاحة وبلاغة ، كيف والله تعالى يقول : « هم في الغرفات آمنون » (٥) ، « لهم درجات عند ربهم » (٦) .

ـ وتصحيح المذكر = : باعتبار المسمى كما قال المصنف (٧) : لا الاسم إذ لا خلاف أنك لو سميت رجلا زينب أو سلمى أو أسماء جمعته بالحرفين.

---

(١) في « ب : لا ولويتهما ... الخ » .

(٢) في « جـ : كما علس ... الخ » .

(٣) هذا البيت من قصيدة لحسان يفتخر بأهله وقومه : قال العسكرى في كتابه « المصون في الأدب » : قال الحسن بن عبدالله بن سعيد : أخبرنا أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد ، قال : أخبرنا الرياشى عن الاصمعى عن أبى عمرو بن العلاء ، قال : كان النابغة الذبيانى تضرب له قبة من ادم بوق عكاظ ، فتأتيه الشعراء تعرض عليه أشعارها ، فأتاه الأعشى فأنشده أول من أنشد ، ثم أنشده حسان :

لنا الجفناة يلمعن بالضحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

قال النابغة : أنت شاعر ولكنك أقللت جفانك وسيوفك ، وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك . قال الاعلم في هامش الكتاب : والشاهد في وضع « الجفنات» وهى لما قل من العدد في الاصل ، لجريها في الاصل مجرى التثنية موضع الجفان التى هى للكثير . راجع الكتاب جـ ٢ ص ١٨١ المصون ص ٣) المقتضب جـ ٢ ص ١٨٨ – جـ ٢ ص ٢٠٦ – المحتسب جـ ١ ص ١٨٧ – الخزانة جـ ٣ ص ٤٣٠ – العينى جـ ٤ ص ٥٢٧ الموشح ص ٨٠٢ – ديوانه ص ١٣١ .

(٤) أى : الزجاج .

(٥) سورة سبأ ، آية : ٣٧ .

(٦) سورة الانفال ، آية : ٤ .

(٧) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٨٢ .

ـ مشروط بالخلو من تاء التأنيث = : فلا يجمع بهما ذو التاء المذكور علما كطلحة وحمزة ، أولا كهمزة ولمزة ، وعبر بالتاء دون الهاء شمولا لنحو : أخت ومسلمات علمي رجل فلا يجمعان بهما أيضا .

وفي شرح الدماميني (١) : وانظر لأي شيء امتنع طلحون وقيل طلحات فأعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه ، وقيل في العدد ثلاثة (٢) طلحات اعتبارا بمعناه .

قلت : أما امتناع الأول فلما أورد البصرية المانعون ، توجيهها أنك لو جمعته ذلك الجمع فاما مع التاء أو دونها .

وفي الأول جمع بين علامتين متدافعتين التاء الدالة على التأنيث ، والواو المدلول بها على ضده ، فأما قولهم في ورقاء علما لمذكر : ورقاوون فليس جمعا بين متنافيين ، اذ ليست الواو علم تأنيث ، بل بدل من الهمزة المبدلة من التأنيث ، فلم يكن فيها دلالة ، لنزوحها بكونها بدلا مما المبدل منه بدل من علامته .

وفي الثاني : اخلالا بمقتضاها ، لكونها حرف معنى مع صيرورتها بالعلمية جزءا من الكلمة ، للزومها حينئذ ، لأن العلمية تستحد الاسم وتحصره أن يزاد فيه أو ينقص ، وفي حذفها أداء الى ذهاب المعنى المدلول بها عليه . ومن ثم جوزوا جمع رويجل ونحوه من مصغرات هذا الجمع ، وان كان منكرا ، ولم يكسروه لما يفضى اليه التكسير من ذهاب آلة التصغير فيذهب به ما دل بها عليه .

وأما جواز الثاني فلعدم الاخلال بحذفها لمعاقبة تأنيثها تأنيث الألف والتاء.

وأما قولهم : ثلاثة طلحات فجبرا لما قد / يفوت من التذكير بالصيغة الظاهرة في تأنيث مدلولها .

ثم قال : (٣) ولأي شيء / قيل : زيينب فلم ترد التاء في التصغير ، تنزيلا للحرف الزائد منزلة تاء التأنيث ، ولم يقل في زينب منقولا الى المذكرين زينبات تنزيلا له منزلة طلحة .

قلت : إنما لم ترد التاء في التصغير استطالة للفظ بما اشتمل عليه من الثقل المستكره، بعلامتي التصغير والتأنيث ، وكلتاهما فرعية على ما فيه من الزيادة التى لا تنفك عن البنية ، فخفف بالاكتفاء عن بعض ذلك .

وأما أنه لم يقل فيه منقولا الى المذكر زينبات ، فتغليبا لجانب المعنى ، من حيث كون المدلول أصل ، لا سيما وليس فيه من التدافع ما في طلحة مجموعا بالواو والنون ـ المغايرة لما في نحو عدة وثبة = : علمين .

---

(١) جـ ١ ص ٢٧ ظ . بتصرف .
(٢) في : « جـ : ثلاث طلحات ... الخ » .
(٣) أي الدماميني : المرجع السابق .

قال المصنف : (١) وقيدت التاء بالمغايرة / تنبيها على ما صار علما من الثلاثي المعوض من لامه أو فائه هاء التأنيث ، فإنه يجمع بالواو والنون والألف أ / ١٠٧ والتاء ، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة ، أو يعتل ثانية كشية فيلزم جمعه بالالف والتاء قاله ابن السراج أخذا من كلام سيبويه ، وقلما ذكر هذا القيد أحد من أصحابنا ومثله لاثير الدين (٢) وغيره من شروح هذا الكتاب كابن قاسم (٣).

قلت : وقصر الدماميني (٤) فقال : قال ابن قاسم ، والمراد بهما ما كانت التاء فيه عوضا من الفاء كعدة أو من اللام كثبة ، فهذا الضرب اذا كان علما لمذكر جمع بالواو والنون نحو عدون وثبون .

ثم قال : (٥) والذي ينبغي أخذه في عدة وثبة ثلاثة قيود :

أحدهما : كون التاء عوضا ، حتى « لو كانت غيره لم يجمع ما هي فيه هذا الجمع.

الثـــاني : كون اللام صحيحة حتى لو كانت » (٦) علة كدية امتنع جمعه إياه. قال : فان قلت : وقع في خطبة المخصص (٧) لابن سيده أن أصل لغة لغوة ، قال : ونظيرهما كسرة وقلة وثبة ، فان لاماتها واوات ، حينئذ فلم يتأت التعبير بما ادعيته من صحة اللام ، ضرورة أن لام ثبة واو بهذا النص .

فأجاب : بأن في الصحاح (٨) الثبة وسط الحوض الثابت إليه الماء ، قالها عوض الواو الذاهبة من وسطه فهو معارض لما في المخصص : على أن ابن سيدة قال هناك : وكأن الثبة مقلوب ثاب يثوب فاعترف بصحة لامها في الأصل .

الثالـــث : كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية كحالة « عدة » و « ثبة » حتى لو كسرت قبلها كشفة وشفاه جمعها هذا الجمع فتأمله .

قلت : لا أرى فيه زيادة على ما لغيره ، الا دعواه صحة لام « ثبة » معتلـــة العين تمسكا بما لابن سيدة بعد تصريحه أنها معتلة اللام من توهم اشتقاقها من ثاب يثوب غير متحقق إياه ولا جازم به لقوله (٩) بعد آتيا بأداة الشك : وكأنه مقلوب ثـــاب

---

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٢ .
(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٠ .
(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٨ .
(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٧ ظ .
(٥) أى الدماميني .
(٦) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٧) « ج ١ ص ٦ » .
(٨) « ج ١ ص ٣٥ » .
(٩) أى ابن سيدة في « المخصص ج ١ ص ٧ » .

يثوب ، ولم يتيقن فيها قلبا كما زعمه ، لعدم إفصاح أدلته الاربعة فيها وهى كما في فتح اللطيف من مصنفاتنا (١) : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالا فيكون الأصل ، والآخر مقلوبا عنه نحو (رعملى) فانه أقل استعمالا من (لعمرى) وأن يكون احدهما مجردا من الزوائد ، فيكون الاصل والآخر مقلوبا كاطمأن فأنه مقلوب عن « طمأن » على رأى سيبويه بالهمزة قبل الميم ، وبعدها عند إلجرمى.

وفي كتاب القاسم الصفار الخلاف بينهما بعكس هذا ، وفي الارتشاف (٢) ، وغيره لأثير الدين : وهو وهم ، وأن يكون لأحدهما حكم هو للاخر في الاصل ، فيدل وجوده فيه أنه مقلوب مما (٣) ذلك الحكم له في الاصل كأيس فانه مقلوب يئس ، ومن ثم صح صحته ، وأن يكون أحدهما فائقا للآخر في بعض وجوه التصريف ، كما ثبت من فرع شواع (٤) عن شوائع اذ يقال : شاع يشيع فهو شائع ، دون شعى (٥) يشعى أو يشعو فهو شاع .

وأما الجوهرى وان صرح في الصحاح بما ذكر ففى كلامه تردد ، لإيراده اللفظة في باب معتل اللام وقد جزم بعكسه صاحب القاموس (٦) ، وهو الصحيح الذى عليه أئمة العربية / ، بل لم يذهب ذاهب الى أنها معتلة العين الا أبو اسحاق الزجاج وخولف.

وقد أجاز سيبويه « أن يقال » (٧) في ربت مخففا علما : ربون (٨) وربات .

قال أثير الدين (٩) : و(١٠) ينبغى منعه الا مسموعا ، لكون التاء لا عوضا من فاء الكلمة ولا من لامها .

وفي البديع لأبى السعادات(١١) وهو أيضا نص ما في الكتاب : ان سميت بسنة أو ثبة أوظبة لم يتجاوز به ما سمع فيه قبل التسمية من سنين وسنوات وثبين وثبات وشبات وظبات لا غير ، وقد روى غير سيبويه في ظبات ظبين .

---

(١) أى الشارح .

(٢) ص ٦٦ «وعبارته : فان كانت التاء عوضا عن فاء الكلمة نحو : عدة ، أولامها نحو : ثبة وسميت به رجلا ، أو برب مخففا . قلت : عدون ، وثبون ، وربون ، وعدات ، وثبات ، وربات ، هذا مذهب سيبويه ، وخالف المبرد في : عدون فقال : لا يجوز الا عدات ، ولا يجوز عدون . ولا ينبغى أن يجوز» ربون الا أن سمع .

(٣) في « ج : مما ذكر ذلك الحكم ... الخ » .

(٤) في « ج : شواء من شواع ... الخ » .

(٥) في «دون ساع مشعى ... الخ » .

(٦) انظر : « القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٠٩ » .

(٧) « أن يقال » : ساقطة من « ج » .

(٨) في « ج : ربوب ... الخ » .

(٩) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩١ » .

(١٠) في « ج : ولا ينبغى ... الخ » .

(١١) هو : المبارك بن محمد الشيبانى أبوالسعادات ، المشهور بابن الاثير السالف الذكر في ص ٣٩٤ هامش رقم ٣

ومشروط أيضا بالخلو ـ من إعراب بحرفين = : فلا يجـــمع ما جعل علما من نحو زيدين وعشرين محكيا فيها إعراب المثنى والمجموع .

وفي شرح الدماميني (١) : وهذا الشرط والآتيان (٢) بعده شروط الصحة الجمع عموما ، لا للجمع المذكر خصوصا ، وكلامه يوهم .

قلت : وقد صرح (٣) بذلك أيضا غيره ، ولا نسلمه لأن المقام لشروط هذا الجمع بخصوصه « وهو » (٤) لا ينافي كونها شروطا في غيره .

« وقد أشار المصنف الى كلها بقوله (٥) فيما مضى : الاسم القابل غير أن ذلك إجمال وهذا تفصيله » (٦) .

/ ومشروط أيضا بالخلو

ـ من تركيب اسناد = : كتأبط شرا وبرق نحره ونحوهما .

قال أثير الدين (٧) ولا أعلم : في ذلك خلافا ـ أو = : تركيب ـ مزج = : كمعد يكرب وسيبويه ، فلا / يجوز قام معد يكربون ولا سيبويهون ، فان احتيج الى تثنية بعضها أضيف اليه ذوا ، أو الى جمعه أضيف ذوو ، ويقال في الأول كلاهما سيبويه ، وفي الثاني كلهم سيبويه ، وبعضهم يعامل الممزوج تثنية وجمعا على حده معاملته في النسب فيحذف العجز ويولى آخر الصدر العلامة ، كقام السيبان ، والخلاف في تثنية ما ختم بويه كهو في جمعه .

وفي شرح الدماميني : (٨) وفي الصحاح (٩) ذكر المبرد في تثنية عمرويه وجمعه العمرويهان والعمرويهون ، وغيره أن من أعرب سيبويه وعمرويه مثنى وجمعا ، ولم يشترط ذلك المبرد ، فمقتضاه أن جمعه حالة الاعراب في قول الجميع ، وأن محل الخلاف حالة البناء ، وأن المبرد لا يشترط الاعراب ، وان اشترطه قول الاكثرين ، ويؤيده ما في فصل « ويه » أن من قال : قال سيبويه ورأيت سيبويه معربا إياه إعراب ما لا ينصرف ثناه وجمع ، ويقول من بناه في التثنية ذوا سيبويه أو كلاهما سيبويه ،

---

(١) « جـ ١ ص ٢٨ و . » .
(٢) في « جـ : والآتى بعده ... الخ » .
(٣) في « جـ : وقد صرح ايضا بذلك غيره ... الخ » .
(٤) « وهو » ساقطة من « ب ، جـ » .
(٥) انظر « ص ٣٨٩-٣٩٠ » .
(٦) ما بين القوسين ساقط من « ب ، جـ » .
(٧) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٩١ » .
(٨) « جـ ١ ص ٢٨ و . » .
(٩) وعبارة الجوهري في الصحاح جـ ١ ص ٣٧٠ : « وذكر المبرد في تثنيته وجمعه العمرويهون وذكر غيره أن من قال هذا عمرويه وسيبويه ، ورأيت عمرويه وسيبويه فأعربه ثناه وجمعه ولم يشرطه المبرد .

وفي الجمع ذوو سيبويه أو كلهم سيبويه . وعليه فقول المصنف مخالف للجميع (١).

قلت : ولا نسلمه ، إذ ليس في كلام الجوهرى (٢) ما يقتضى أن غير المبرد من عامتهم قائل بتثنية هذا الضرب وجمعه بذلك الشرط إلا تمسكه بلفظة غير ، وانما يريد بها بعض مريدى ذلك شرطا .

وبذلك أن ليس ذلك رأى عامتهم (٣) ، بل طائفة ، منهم كما سألقى عليك عن أثير الدين : (٤) والحق المنع مطلقا ، فلا يثنى أو يجمع الممزوج (٥) غير مختوم بويه ، أو مختوما به الا في لغة ، سواء في ذلك اللغتان من بنى ومن أعرب ، وهو الصحيح ، كما صرح به الاثير قال : لشبة التركيب الذى بين الأسماء الممزوجة والمحكية ، ولعدم السماع .

ثم قال : (٦) وذكر أبو حيان خلافا في المختوم بويه (٧) والمركب المزجى هل يثنى ويجمع جمع المذكر ؟ ، وأن الذين « جوزوا ذلك » (٨) جوزوا : سيبون وسيبويهون ، ولم يقيد بمن أعرب أو بنى ، ولا ذكر خلافا في معد يكرب ونحوه ولا قيد الخلاف بما قيده الجوهرى ، وكلام الثلاثة مخالف .

قلت : وأنت خبير بما فيه مر آنفا عن الأثير من تصحيحه المنع ، جارما به مطلقا ، لما مر بعد الخلاف في المختوم بويه ، فليس في كلامه خلاف ما للمصنف ، وانما فيه موافقته ، بل كلام الثلاثة متوافق .

---

(١) وقد ذكر الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ١٨٦ رأى المبرد وغيره في نحو سيبويه ، اذ قال : « والمبرد يجيز في نحو سيبويه : السيبويهان والسيبويهون ، مع بناء الجزء الثانى وكذلك يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما . واما مع إعراب الجزء الثانى فيهما فلا كلام في تجويز ذلك ، كما في بعلبك ومعد يكرب .

وذكر الجرجانى في الهامش عبارة نسخة أخرى فقال : وأما من أعرب فلا كلام في جواز تثنيته وجمعه ، وهذه الرواية تؤيد رأى الشارح أن القائل بذلك البعض . وعبارة : ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٣ : « وأشرت ... وبقولى : من تركيب اسناد او مزج الى نحو : تأبط شرا وسيبويه ، فان هذه الانواع لا تثنى ولا تجمع ، فان احتيج الى تثنية شيء منها أضيف اليه « ذوا » وان احتيج الى جمعه أضيف اليه « ذوو » ... الخ .

(٢) هو : اسماعيل بن حماد الجوهرى ، صاحب الصحاح ، الامام أبونصر الفارابى . قال القفطى : من أعاجب الدنيا ، وذلك أنه من الفاراب ، احدى بلاد الترك . وهو إمام في علم العربية ... ودخل ديار ربيعة ومضر في طلب الادب ، واتقان لغة العرب ، وله عدة كتب غير الصحاح . قال السيوطى قال ابن فضل الله في « المسالك » : مات سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، وقيل : حدود الاربعمائة . انظر : الانباه ج ١ ص ١٩٤ البغية ج ١ ص ٤٤٦ – هدية العارفين ج ١ ص ٢٠٩ .

(٣) في « ج : عامة ، بل ... الخ » .

(٤) في شرحه للتسهيل ج و ٩١ .

(٥) في « ج : الممزوج في غير ... الخ » .

(٦) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٧) في الأصل : ومن المركب ... الخ » .

(٨) « جوزوا ذلك » ساقط من « ج » .

ثم قوله : (١) عن أثير الدين : أن الذين أجازوا ذلك .. الخ تحريف في النقل وتقول عليه ، ولفظه (٢) : ومن النحويين من أجاز جمع ما ختم بويه . واختلفوا : فمنهم من ألحق العلامة الاسم بكماله ، ومن حاذف « ويه » فقد عرفت صريحا من كلامه أن المجوزين فريقان في كيفية التثنية والجمع لا يخيرون كما زعم عنـه .

ـ و=: ومشروط أيضا ـ بكونه = : أي المذكر ، ـ لمن يعقل = : فلا يقـال : لا حقون في لا حق اسم فرس ، ولا في سابق صفة له : سابقون .

قال المصنف (٣) : ولا حاجة الى تنكب التعبير بمن يعقل مستبـدلا بمـن يعلم / كما فعل بعض ، ادراجا لاسمائه تعالى فيما يجمع هذا الجمع ، لأن العلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل ، وباعثهم غير مأخوذ به ولا معول عليه الا فيما سمع نحو « وانا على ذهاب به لقادرون » (٤) فليس لغيره تعالى أن يجمع من أسمائه سبحانه أو يخبر عنه الا بما اختاره لنفسه في كتابه العزيز أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . فاذا لم يدع الى تنكب لفظ العقل داع كان أولى من العلم ، لكونه على المقصود أدل .

قلت : ومن ثم ذكر الوارثون من صفاته (٥) بعد مع أولى وعليين وغيرهما « مما » (٦) لا يقتاس .

ـ أو مشبه « به » (٧) = : نحو « رأيتهم لى ساجدين » (٨) تشبيها لغير العاقل بنسبة السجود ، وقـوله :

فخالفـنى دون الأخـلاء نبعـه
ترن اذا ما حـركت وتزمجـر (٩)
لهـا فتية ماضـون حيث رمـت بهـم
شرابهـم قـان من الـدم أحمـر

---

(١) أي قول الدماميني السابق .
(٢) أي : لفظ الاثير في المرجع السابق .
(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٣ .
(٤) سورة المؤمنون ، آية : ١٨ .
(٥) انظر « ص ٤٢٥ »
(٦) « مما » ساقطة من « ب » .
(٧) « به » ساقطة من « ج » .
(٨) سورة يوسف ، آية : ٤ .
(٩) هذان البيتان لم أعرف قائلهما ، وقد أستشهد بهما ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٤ اذ قال : ومن الشبيه بمن يعقل قول الشاعر يصف قوسا ونبلا : فخالفنى دون ... الخ . واستشهد بها الاثير في شرحه ج ١ ص ٩٠ أيضا في هذا المقام . قال الجوهرى في الصحاح ج ١ ص ٦٢٥ : والنبع : شجر متخذ منه القسى ، قال الشماخ : شرائح النبع براها القواس ، الواحدة نبعة ، وتتخذ من أغصانها السهام .

وما أحسن قول بعض الشعراء المتأخرين ملغزا في القوس والنشاب :

مـــا عجـــوز بلغـــت عمـــرا * طـــويلا وتتقيهـــا الرجـــال (١)
قد عـــلا جسمهـــا اصفرار ولم
تشك سقامـــا ولا عراهـــا هـــزال
ولهـــا في البنـــين سهـــم وقســـم
وبنوهـــا كبـــار (٢) قـــدر نبـــال
وأراهـــم لم يشبهوهـــا في الأم
أعوجـــاج وفي البنـــين اعتـــدال

ومن المشبـــه بمـــا يعقل للدواهي والعجائب والأسمـــاء المستعظمة ، نحو : أصابهم الأمرون (٣) ، والفتكرون (٤) ، والبرحون ، وعمل بهم الأعملين ، أي الأعمال العجيبة التي كانت (٥) تعمل غاية ما يراد منها فتوهمها منقادة ، وقالوا للمطر الذي يعظم شأنه ويعم / نفعه : وابلون ، كقوله :

فأصبحت المذاهب قـــد أذاعـــت
بهـــا الأعصار بعـــد الوابلـــين (٦)

وقول أبي صخر الهذلي : (٧)

تلاعب الريح بالعصريـــن قسطله
والوابلـــون وتهتـــار التجـــاويـــد

والقسطل الغبار والقسطلة من النهر : حسه وصوته ، ونهر قسطال بالكسر ، وقسطلة الجمل هديره .

---

(١) لم اعرف قائل هذه الابيات .
(٢) في « ج : كبائر قدر ... الخ » .
(٣) قال الجوهري في الصحاح ج ١ ص ٣٩٨ : « والامران الفقر والهرم . وقال في ص ٣٨٠ : « الفتكرين بكسر الفاء وضمها ، والتاء مفتوحة والنون للجمع وهي الشدائد والدواهي . وقال في ص ١٧٠ : « والبرحين ، بكسر الباء وضمها ، أي : الشدائد والدواهي .
(٤) في « ب : والمنكرون ... الخ » .
(٥) في « ج : التي كأنها ... الخ » .
(٦) هذا البيت ذكر في اللسان في مادة « وبل » ولم ينسب لقائله ، كما استشهد به ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٤ ولم ينسبه لقائله أيضا ، ولم أعرف قائله ، والشاهد في قوله : « الوابلين » حيث جمع جمع من يعقل .
(٧) واسم قائله : عبدالله بن سلمة السهمي ، أحد بني مرحض ، شاعر أسلامي مواليا لبني أمية متعصبا لهم ، والبيت من قصيدة عدد أبياتها عشرون بيتا ، وقوله : بالعصرين ، أي الغداة والعشي ، وقسطله : غباره وهو ناعل « يلاعب » و « الوابلون » تقطر . «والتجاويد» أصله » : الأجاويد ، جمع أجواد جمع جود ، وهو المطر يقال : أصابهم أجواد من المطر ، وهو المطر دون الوبل .
والشاهد في قوله : والوابلون ، حيث جمع جمع من يعقل .

= علما = : كزيد ، قال المازني : غير معدود ، فمنع جمعه تصحيحا وتكسيرا ، بل وتثنية ، وقال : أقول : قام رجلان كلاهما عمرو ، ورجال كلهم عمرو .

وقال أثير الدين (١) : ولا أعلم أحدا منع ذلك ، وقد قالوا : سنوا بنا سنة العمرين ، وقال :

مـــا كان يرضى رســـول الله فعلهـــم
والعمـــران أبوبكـــر ولا عمـــر (٢)

وإذا ثنى تغليبا فمع اتحادهمـــا لفظـــا ومعنى أولى .

لا يقال : لو كانت العلمية شرطا لم يرد في الحكاية أبون ، لأنا نقول : إنمـــا هو من باب أمرون ، فانما جمع بالواو والنون عوضا عن النقص المتوهم بالادغام كذا قالوا .

فان قلت : شرط العلمية ينافي شرط التذكير لما يثنى ويجمـــع مطلقا ومن ثم ساغ دخول « أل » عليه في الحالين كالزيدان والزيدون والزيود والهندات والهنود .

قلت : إنما مرادهم أن الاسم اذا كان علما بشروطه صح إيراد الجمع عليه لكن بعد تكثيره ، لا أنه بقي علما كائنا على تلك الحالة ، وهو مما يحاجى به ، فيقال : أمر شرط وجوده لحكم فاذا وجد انتفى الحكم إلا بعد إزالة الأمر - المشروط وجوده ، فصار في الحقيقة وجوده مشروطا للاقدام على الحكم . وعدم شرط لثبوت ذلك ، وقد نظم ذلك البدر الدماميني (٣) لغزا فقال : /

أيـا علمـــاء الهنـــد لا زال فضلكـــم
مدى الدهر يبـــدو في منـــازل سعده
ألم بكـــم شخص غريـــب لتحسنـــوا
بارشـــاده عنـــد الســـؤال لقصـــده
هـــا هـــو يبـــدى ما تعسر فهمـــه
عليـــه لتهـــدوه الى سبـــل رشـــده
فما (٤) بال أمـــر قد شرطتـــم وجـــوده
لأمـــر فلـــم تقضى النحـــاة بـــرده

---

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٢ .
(٢) سبق في ص ٣٥٧
(٣) انظر : « شرح الدماميني على التسهيل ج ١ ص ٢٨ ظ » .
(٤) في الاصـــل : فيسأل ما أمر شرطتم وجوده
لحكم فلم ... البيت .

فلمـــا وجـــدنا ذلك الامـــر قاحـــلا
منعتـــم تبـــوت الحـــكم الا بفقـــده
وهـــذا لعمرى في الغـــرابة غايـــة
فهل من جواب تنعمـــون بســـرده

قال إمام الحرمين في البرهـــان :

والذى استقر عليه نظرى ما أنا مورده الآن قائلا : كل اسم علم معرفة اذا ثني أو جمع خرج من كونه « معرفة » فاذا قلت : زيد وأنت تريد العلم فقد عرفت ، أو قلت : زيدان فقد نكرت إجماعا من أئمة العربية .

قال الأبيارى في شرحه : وهو خلاف ما عليه أئمة اللسان أجمعون ، لإطباقهم أن العلم لا يثنى ولا يجمع الا بأل ، فقوله : أو قلت فقد نكرت اجماعا من أئمة العربية ، لا يصح اجماعا من أئمة العربية إلا في مواضع مخصوصة . والسبب في امتناع التثنية والجمع بغير « أل» أن « المفرد » (١) علم ، ونحن انما أردنا تثنية أو جمعه ، فلو أردناهما على التنكير حصل الشياع ولم يرجعا الى العلم بعينه ، ولم يحصل منهما مقصود فيفوت الغرض منهما ، فصح أن تقوله قول من لا يحيط علما بهذه القاعدة .

ـ أو مصغرا = : نحو رجيلون « ولا » (٢) تشترط فيه العلمية ، لتعذر تكسيره ، لأدائه الى (٣) حذف ياء التصغير ، فيفوت ما جيء به لأجله ، فلم يبق الا التسليم بأن بنيت الكلمة على التصغير ككميت وكثيع جاز التكسير نحو كمت وكتع لملازمتها المعنى الموجوب لها التصغير .

ـ أو صفة تقبل تاء التأنيث = : كضارب ومؤمن وأرمل/ ، فان مؤنثاتها (٤) : ضاربة ومؤمنة وأرملة ، فتقولون ضاربون ومؤمنون وأرملون ، فان لم تقبلها امتنع التصحيح ، كأحمر وسكران في غير اللغة الاسدية ، وصبور وجريح قاله المصنف(٥).

وأغفل مما لا يقبلها مما يصح (٦) ما اختص معناه بمذكر كخصى ، واســم التفضيل معرفا بأل أو مضافا الى نكرة نحو الحصيون والافضلون وأفضلوا بنى فلان قاله أثير الدين : (٧).

قلت : والمثال الاخير مدفوع بأن اسم التفضيل فيه مضافا الى معرفة لا الى نكرة ، ولو سلم فلا يسلم جمعه رأسا ، لوجوب إفراده حينئذ ، وفي بعض النسخ تقبل تاء

---

(١) « المفرد » ساقطة من « ج » .
(٢) « لا » ساقطة من « ج » .
(٣) في « ج : اذا حذف ... الخ » .
(٤) في « ج : مؤنثاها ... الخ » .
(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٥ .
(٦) في « ب : يصحح ما ... الخ » .
(٧) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٢ .

التأنيث باطراد ، وهو كما قال أثير الدين : (١) قيد حسن ، واحتراز ا من نحو مسكين ، لقولهم في مؤنثه مسكينة ، ومع ذلك فالقياس ألا يقال مسكينون وان قالوه لعدم اقتياس التاء في مسكينة — إن قصد معناه = : لا إن لم يقصد كعلامة وراوية مما يقبلها فلا يجمع هذا الجمع ، وكذا لو بقيت الصفه على التأنيث كهمزة وضحكة .

قال ابن هشام : والذى عندى أن هذا لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج البيان للمحل الذى تقبل فيه التاء ، ويدل على أنه لم يرده تقييدا ، أنه لم ينبـــه على ذلك في شرحـــه .

— خلافا للكوفيين = : في الشرط — / الاول = : وهو قيد الخلو من التاء فأجازوا طلحون وعلانون جمع علانية للرجل المشهور ، وربعون جمع ربعة للمعتدل القامة . واقتصر جمهورهم على ذلك . وابن كيسان منهم يقول بفتح عين الكلمة ، احتجاجا أنه لما جمع ما لا علامة فيه من المؤنث على فعل بالسكون ، فتحوا وقالوا أرضون ، وعورض لجمع أهل على أهلون بالسكون ، ولا ينبغى أن يجعل شيء من هذا أصلا مقيسا عليه لشذوذ ما جمع بذلك .

واحتج الكوفية بالسماع السابق والقياس من جمع العرب له جمع تكسير كقوله : /

وعقبة الأعقـــاب في الشهر الأصم (٢)

وإن (٣) أدى الى حذف التاء التى اعتل به للمنع ، والبصرية قالوا : فكما زالت بالتكسير زالت بالتصحيح .

وأجاب البصرية : بشذوذ السماع وفساد القياس ، وهو أن لا ملازمة بين تكسير العلم التائى (٤) ان لو سلم تكسيره ، وجواز جمعه بالواو والنون ، لأن تأنيث جمع التكسير يعقب التاء المحذوفة ، وليس لما جمع بالواو والنون تأنيث فيعقب لجوز قامت الرجال دون قامت الزيدون ، على أن الاعقاب في البيت قد يكون جمعا لعقبة الشيء ، بمعنى الاعتقاب لا جمعا للعقبة العلم ، وأنه أضافه بعد تنكيره الى جمع ما هو بمعنى الاعتقاب . ولو سلم علمية مفرد هذا الجمع ، فهو من القلة بحيث لم يرد منه الا هذا البيت .

— وفي الشرط — الآخر = : بكسر الخاء وهو قبول تاء التأنيث إن قصـــد معناه ، تمسكا بقول قيس إبن رفاعة :

---

(١) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٣ .

(٢) هذا الشطر من البيت استشهد به السيوطى في همع الهوامع « ج ١ ص ٤٥ » وقال الشنقيطى في الدرر اللوامع « ص ١٩ » : لم اعثر على قائل هذا البيت ، ولا على تتمته ، والشاهد فيه أن الكوفيين جوزوا نحو طلحة جمع السلامة ، وجعل هذا وجها للقياس ، لأن « الأعقاب » تكسير « عقبة » فحيث كسر مثله يجوز تصحيحه عندهم .

(٣) في « ب : وأو أدى الى ... الخ » .

(٤) أى ذى التائى .

منـــا الذى هـــو ما ان طـــر شاربـــه
والعانسون ومنـــا المـــرد والشيـــب (١)

فجمع عانسا وهو من الصفات الواقعة على الذكر والانثى بلفظ واحد وقوله :

فما وجدت نســـاء بني فزار * حلائل أسودين وأحمـــرين (٢)

وأسود وأحمر مما لا يقبلها ، لأن مؤنثيهما على غير بناء مذكريهما .

وفي الايضاح : وأجاز الفراء مسموعا ، وكان ابن كيسان لا يرى به بأسا ، وشأنهم اذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام أوردوه بابا أو فعلا ، وليس بالجيد. وقد اعتل أصحابنا المغاربة لجمع (٣) الصفات (٤) بهاتيك الأشراط ، هذا الجمع دون الاسماء الجامدة لمحاكاة الاول الفعل بما فيها دائما من معناه ، إذ ليست إلا بالمشتق أو ما في حكمه ، وهى اذا أجريت على مذكر ، مجردة من التاء ، أو على مؤنث لحقتها ، كما هو شأن الأفعال ، ولما كانت الجارية على النوعين مجردة بعدت عن المحاكاة ، فلم تجمع ، ونظيرها أفعل فعلاء وفعلان فعلى .

وخالف الفراء في الجارية عليهما مجردة من علم التأنيث ، فلم يجمعهما بالألف والتاء جارية على المؤنث لكونها حالة الجريان عليه مذكرة / بدليل إذا صغر تلحقه

---

(١) وقد نقل السيوطى في شواهد المغنى أن الاصبهانى قال : هو) أى البيت – لابى قيقى بن الاسلت الاوسى في حديث ثعلب ، واسمه نفير . بالاضافة الى النسبة التى ذكرها الشـــارح ومثله فعل الشنقيطى في الدرر .
والشاهد : جواز جمع الصفة بالواو والنون عند الكوفيين ، مع كون تلك الصفة غير قابلة للتاء .
قال العينى : وعند الجمهور في البيت شذوذان ، الاول اطلاق العانس على المذكر ، والاشهر استعماله في المؤنث ، والثانى : جمعه بالواو والنون . واستشهد به ابن الشجرى في أماليه على أن «ما» بمعنى حين ، وقال : قال ابن السكيت : يريد : حين أن طرشاربه .
وقوله : «طر» بالفتح ، أى نبت ، وقيل : بالفتح ، والضم ، وقيل : بالضم بمعنى قطع . و «ما» قيل : نافية ، و«ان» زائدة ، وقيل «ما» ظرفية وان» زائدة .
راجع : «أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٣٨) العينى ج ١ ص ١٦٧ – الدرر ج ١ ص ١٩ – شرح شواهد المغنى ص ٧١٦ » .

(٢) هذا البيت مختلف في نسبته ، فالبغدادى في الخزانة وشواهد الشافية نسبه لحكيم الاعور بن عياش الكلبى من شعراء الشام ، من قصيدة هجا بها قبائل مضر وكذلك في شرح المفصل لابن يعيش والدرر اللوامع للشنقيطى .
ونسبه ابن عصفور للكميت ، وهو موجود في ديوانه ج ٢ ص ١١٦ . وقال صاحب معجم شواهد العربية : والصحيح نسبته الى حكيم الاعور .
والشاهد : جمع «أسود وأحمر» جمع تصحيح على مذهب الكوفيين ، وقيل : المشهور أن القائل بذلك ابن كيسان «وهو عند غيره شـــاذ .
وروى «تميم» بدل «فزار» .
راجع : «المقرب ج ٢ ص ٥٠ – الشافية ج ٤ ص ١٤٣ – الخزانة ج ١ ص ٨٦ ج ٣ ص ٣٩٥ – الدرر ج ١ ص ١٩ » .

(٣) في «أ ، ب : بجمع ... الخ » .

(٤) في «ج : هاتيك ... الخ بسقوط الباء » .

التاء ، وإذا سمي بحائض مذكر يمنع الصرف ، حملا لكليهما على المعنى أى ــ شخص نصف ، وشخص حائض ، وأجاز الجمع بالواو والنون . والصحيح المنع ، لعدم المحاكات ، فإن ورد بعض في الشعر فضرورة ، أو في الكلام فشاذ .

وقد حكى يعقوب : (١) امرأة نصف ونساء أنصاف ورجل نصف ورجال أنصاف ونصفون .

وإنما جمعه اسم التفضيل مع عدم قبول مؤنثه التاء المؤذنه بالمحاكاة ، لامتناع تنكيره الا ضرورة ، فقد التزم فيه التعريف الذى هو فرع التنكير ، فضارع الفعل في الفرعية فحمل عليه .

وبهذا الجمع جمع الجامد العلم بالواو والنون دون المنكر ، لأن العلميـــة فرع فضارع الفعل ، والتنكير أصل فبعد عن محاكاته أى الفعل .

ــ وكون العقل لبعض مثنى = : كقوله في رجل وفرس : سابقان ، أو = : لبعض ، ــ مجموع = : كقولك : في رجل وفرسين سابقون ، ــ كاف = : على أن لا حاجة الى اشتراط العقل في المثنى كما قال أثير الدين (٢).

قلت : وقد يوهم العندية قول الدماميني (٣) : جريا على عادته : وادخال المثنى في هذا الحكم سهو ، لعدم اشتراط العقل فيه قطعا .

ــ وكذا التذكير = : للبعض كاف ، ــ مع اتحاد المادة = : الاصلية فيقول في امرىء وامرأة ومسلم ومسلمة وأحمر وحمراء وسكران وسكرى وابن وابنة وأخ وأخت وفتى وفتاة امرءان ومسلمان وأحمران وسكرانان وابنان ، وأخوان ، وفتيان ، لا في رجل وأمرأة : رجلان ، ولا في ثور وبقرة : ثوران ، ولا في غلام وجارية : غلامان الا في لغة من قال : رجلة وثور ة وغلامة ، لاتحاد المادة / ، وأمثلة الجمع مفهومة من هذه ، فيغلب العقل والتذكير مطلقا ، وان ترك التغليب فهو أولى .

وفي شرح الدماميني (٤) قلت : أشتراط اتحاد المادة تكرار لأن الاتفاق لفظا مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع .

قلت : لا نسلمه وان أخذ الاتفاق في تعريف كل منهما ، لكون الأخذ هناك شرطا في مطلق ما يثنى ويجمع ، وقد يغمض على متلقيه انصبابه (٥) على ما التغليب

(١) انظر : « اصلاح المنطق ص ٣٧٤ » .
(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٥ .
(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٨ ظ .
(٤) « ج ١ ص ٢٩ و . » .
(٥) في « ج : انصافه على ... الخ » .

فيه بالتذكير فيحمل مالا تغليب فيه رأسا على ما هو فيه ، فاحتيج (١) الى التوقيف ومزيد / التنبيه .

— وشذ ضبعان في تثنية ضبع =: وضبعان : بوزن عمران من حيث تغليب المؤنث ، وهو ضبع على المذكر ، وهو ضبعان ايثارا للخفة ، كما أثروا في الجمع فقالوا ضباع دون ضباعين .

وحكى ابن الأنبارى : وقوع ضبع على المذكر ، وعليه فلا تغليب الا أن نقول ان منهم من لا يوقع على المذكر الا ضبعان ، ولا على المؤنث « إلا ضبع » (٢) مثنيا لهما بضبعان ، فيتعين حينئذ تغليب المؤنث .

— وما أعرب مثل = : إعراب ، — هذا الجمع = : أى بالواو والنون ، — غير مستوف للشروط فمسموع =: أي مقصور على السماع فلا يتعداه ، — كنحن الوارثون(٣) « وانا لموسعون » ، « نعم الماهدون » (٤) ، « انا لقادرون » (٥) مرادا بها البارى سبحانه وتعالى ، ولا يخفى أن معنى الجمعية في أسمائه تعالى ممنوع ، وما ورد منها بصيغته فالتعظيم يقتصر فيه على محل الورود ، فلا يقال : رحيمون أو رحمانون أو حكيمون قياسا عليهما .

قال المصنف : (٦) ولا أعلم أحدا يجيز لداعى أن يدعو الله تعالى بلفظ الجمع لايهامه خلاف التوحيد .

— وأولى = : لكونه وصفا لا واحد له من لفظه ، فيعتبر فيه لحاق التاء ، وإنما أعرب إعراب جمع المذكر السالم وليس به .

— وعليين = : قال أثير الدين (٧) : لكونه اسما مفردا لما هو شيء فـوق شيء ، وكأنه ارتفاع لا غاية له .

وقال المصنف (٨) : وكأنه في الأصل « فعيل » من العلو ، فجمع هذا الجمع

---

(١) في « ج : فاحتاج الى ... الخ » .
(٢) « الاضبع » ساقط من « ج » .
(٣) سورة الحجر ، آية : ٢٣ .
(٤) سورة الذاريات ، آية : ٤٧ ، ٤٨ .
(٥) سورة المعراج ، آية : ٤٠ .
(٦) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٨٧ » .
(٧) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٩٦ » .
(٨) في المرجع السابق .

مسى به أعلى الجنة ، ونظيره من أسماء الأماكن صرفون (١) وصفون ونصيبون ، والسيلحون ، وقنسرون ، وتبرون ، ودارون ، وفلسطون ، قال الاعشى :

وتجى اليه السـليمون ودونهـا
صريفون في أنهـادهـا والخـورنق (٢)

وقول زيد بن عدى :

/ تركنا أخا بكرينؤ بصدره * بصفين مخضوب العيوب من الدم (٣)

وفي الأثر شهدت صفين » وليست صفون ، ووجه شذوذ هذه أنها مفرادات عوملت معاملة هذا الجمع (لفظيا) «(٤)» .

وفي شرح الدماميني : (٥) قال المصنف وشارحوا كلامه : هو اسم لأعلى الجنة ، كأنه في الأصل فعيل من العلو ، فجمع جمع ما يعقل ، ومسمى به (٦) ما لا يعقل ، وعليه فيلزم ألا شذوذ فيه ، لكونه علما منقولا (٧) من جمع ، ولا ينفعهم دعوى أنه مسموع ، لكونه لغير العاقل ، : بخلاف نحو زيدون علمـا اذ لو سمي بزيدون فرس استحق هذا الاعراب ، ألا ترى الى قنسرين ونصيبين ، ولا ينفعهم أيضا أن عليا في الاصل غير علم ولا صفة ، لتصريح المصنف : أنه اذا سمى بالجسع على سبيل النقل ، يعنى عن الجميع والارتجال ، يعنى بصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات ، ويؤيده أنا لا نعرف قنسرا ولا نصيبا ولا بيرا أعلاما ولا صفات.

قلت : وفيه نظر أما أولا : فلأنا لا نسلم أن عامة شروح هذا الكتاب قائلون

---

(١) قال البكرى في « معجم ما أستعجم جـ ٣ ص ٨٣٢ » : « صريفون » : بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، بعد « ياء اخت الواو ، ثم الفاء ، على وزن « فعيلون » موضع مذكور محدد في رسم « السيلحون » وقال في « ص ٧٤٦ » و« سيلحين » بفتح السين ، وبالياء أخت الواو بينها وبين اللام : اسم أرض ، وللعرب فيها لغتان : سيلحون وسيلحين ، اذا كان الاعراب في الياء والواو ألزمت النون الفتح . وقال في « ص ٨٣٧ » : صفين « بكسر أوله وثانيه ، وتشديده موضع معروف بالشام ، الذى كانت فيه الحرب بين أمير المؤمنين على بن أبى طالب ومعاوية ، ويقال : أيضا : صفون ، كما يقال : تسرون ... الخ وقال في جـ ٤ ص ١٣١٠ : « نصيبين » بفتح أوله ، وكسر ثانيه : كوزة من كور ديار ربيعة ، وهى كلها بين الحيرة والشام . وقال في ١٣٨٦ » ، « يبرين » ويقال : يبرون ، على ماتقدم في غيرها موضع ، من الاسماء التى على هذا المثال ، وهو رمل معروف في ديار بنى سعد من تميم . وقال في جـ ٢ ص ٥٣٨ : دارون ، وبعضهم يقول : دارين ، فيعرب بانون ، وهى قرية في بلاد فارس على شاطىء البحر .

(٢) وقد نسبه صاحب اللسان جـ ١١ ص ٩٤ : للاعشى أيضا ، وليس في ديوانه وقال ابن منظور الصريفون : موضع بالعراق . والشاهد فيه أن العلم منقول من الجمع بالواو وينصب ويجر بالياء .

(٣) والشاهد فيه مثل سابقه ، قيل : سؤال ابو وائل شقين بن سلمة : أشهدت صفين ؟ ، فقال : نعم وبئست الصفون . راجع : الهمع جـ ١ ص ٥٠ ـ الدرر جـ ١ ص ٢٤ » .

(٤) « لفظيا » ساقطة من « ب » .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٩ و . » .

(٦) في الاصل : وسمى به أعلى الجنة وعليه ... الخ .

(٧) في الاصل : عن جمع ... الخ .

بذلك ، لأن راكب ثبج (١) هذا البحر ، وفائض لجحه أثير الدين انما آثره عن قائله المصنف بعد تصديره بما أورد عليك صدر المسألة (٢) .

وأما ثانيا : فلأنا لا نسلم / عدم اندفاع الشذوذ بكونه علما منقولا من جمع ، اذ قد يكون الجمع شاذا ، فيكون المسمى به كذلك ، لكونه فيها استصحابيا ، فان كون (عليين) في الأصل « فعيلا » من العلو مجموعا هذا الجمع ، ثم سمى به غير قاض باقتباسه ، لعدم كون المنقول منه مقيسا من حيث عدم اتصاف واحده المتوهم بمقتضيات القياس من هاتيك الأمور . وبهذا أيضا يندفع قوله (٣) : « ولا ينفعهم دعـوى أنه من المسموع ، لكونه لغير العاقل ، بخلاف زيدون علما » .

واحتجاجه لذلك باستحقاق زيدون علم فرس هذا الاعراب فاسد لما بين المقيس والمقيس عليه من التباين البين ، لتوفر دعوى القياس في واحد المقيس عليه ، وهو زيدون اسم فرس . فلم تكن تسمية ما لا يعقل به بالضائرة (٤) بعد تحقق أشراط القياس استصحابا للأصل المنقول عنه ، ولا كذلك المقيس وهو (عليون) .

وأما ثالثا : فلأن تمسكه بنحو قنسرين ونصيبين بمراحل عما هو بصدده ، لانتفاء الجمعية فيهما أصلا ورأسا كما اعترف آخرا بفقدانها أعلاما وصفات ، فلم يبق الا أن تكون مفردات جوامع ، وهذا أيضا مفقود .

ولو سلم وجدانه ، فانما تقتضى شذوذ ذلك فيها ، فاجراؤهما هذا المجرى نهـاية الشذوذ .

وأما رابعا : فلأن دعواه اندفاع الشذوذ بما ذكر آخرا عن المصنف من تصريحه : أنه اذا سمى بالجمع على سبيل النقل أو الارتجال ففيه تلك اللغـات مؤيدا ذلك بفقدان قنسر ونصيب وبير أعلاما مدفوعة لسوق المصنف ذلك في ذى الارتجال ، كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى مساق الشذوذ تأنيسا لأقيسة أوردها هنالك نازعه فيها أثير الدين .

وأما في ذى النقل فلم يمثل إلا بما الاعراب فيه بالحرفين ، وهو ما نقوله (٥) تحقيقا .

وأما خامسا : فدعوى أن عليا في الأصل لا علم ولا صفة مردودة بتحقيق الوصيفة فيها وزنا واشتقاقا ، فأنى يتوهم نفيها ؟ ، وانما يدفع القياس فيها لا صفة

(١) في الصحاح « ج ١ ص ١٤٣ » : الثبج : ما بين الكاهل الى الظهر ... ويقال : ثبج كل شيء وسطه ، وثبج الرمل معظمه .
(٢) أى : أول الحديث عن « عليين » .
(٣) أى : الدماميني .
(٤) في « ج : بالضائر بعد ... الخ » .
(٥) في « ج : مانقله ... الخ » .

لعاقل « لا » (١) أصلا ولا حالا فتأمله .

ولو سلم جميع ذلك فالمصنف ومن أورد قوله إنما قالوا : توهما وتأنيسا لورود علين / بصيغة الجمع معربا إعرابه لا تحققا لجمعيته كما يدل عليه ادخال حرف الترددد .

ثم قال (٢) : نعم لو قيل عليون غير علم بل جمع موصوف به الأماكن المرتفعة كان شاذا ، لعدم التذكير والعقل .

قلت : وهو عين ما للأثير صدر المسألة ، فلا يوهمنك (٣).

— وعالمين = : ووجه شذوذه كما قال المصنف (٤) : انه جمع عالم ، وهــو اسم جنس لا علم ، لعموم العلم وخصوص العالمين ، وليس شأن الجموع .

ومن ثم منع سيبويه جعل الأعراب جمع عرب ، لعموم العرب للحاضريــن وأهل البداوة ، وقال بعض : بل جمع له مرادا به من يعقل ، وفعل به ذلك ، لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفا بما يدل على عقله .

قال المصنف (٥) : وهو باطل والا ساغ في غيره من أسماء الأجناس واقعة على ذى العقل وغيره ، فيقال في جمع شيء أو شخص مرادا به العاقل : شيئــون وشخصون ، وفي امتناع ذلك ، دليل على فساد ما أفضى اليه هـ .

وأجاب أثير الدين (٦) : بأن ذلك لا يلزم الا لو كان يراد قياسا ، وانما يراد شاذا ، لفوات شرط من شروطه وهو العلمية هـ .

بل زعم بعض أنه قياسى وجمع لا اسم جمع مرادا به العموم من العقلاء وغيرهم ، كما / اختاره من المتأخرين ابن الضائع ، ومفرده وان كان اسم جنس ، ففيه معنى الوصف ، لكونه علامة على وجود صانعه ، كما أشار الى ذلك صاحب الكشاف (٧) وغيره .

---

(١) « لا » ساقطة من « ج » .
(٢) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
(٣) الحق أنه ليس كذلك ، لان الاثير : اعتبره اسما مفردا ، بينما الدمامينى اعتبره جمعا ، ولو سلمنا ذلك فهو من توافق الخواطر ، علما بان شرح الاثير لم يكن في حوزة الدمامينى كما صرح به في أول شرحه .
(٤) الواقع أن المصنف في شرحه ج ١ ص ٨٧ لم يقل كذلك ، بل قال : واما عالمون : فاسم جمع مخصوص بمن يعقل ، وليس جمع عالم ... الخ .
(٥) في المرجع السابق .
(٦) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٧٦ - بتصرف .
(٧) اذ قال في ج ١ ص ٥٣ وما بعدها : « رب العالمين » العالم : اسم لذوى العلم من الملائكة والثقلين ، قيل : كل ما علم به الخالق من الاجسام والاعراض . فان لم يسم به لم جمع . قلت : ليشمل كل جنس مما سمى به ، فان قلت : هو أسم غير صفة ، وانما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء أو باقي حكمها من الاعلام . قلت : شاع ذلك لمعنى الوصفية فيــه وهى الدلالة على معنى العلم .

ـ وأهلين = : لأنه جمع أهل ، وهو لا علم ولا صفة .

قال المصنف (١) : وحسن جمعه على شذوذه أنه قد يستعمل بمعنى مستحق ، فيقال : هو « أهل » (٢) ذلك وأهل له فأجرى مجراه ، قال تعالى : « شغلتنا أموالنا / وأهلونا » (٣) ، « من أوسط ما تطعمون أهليكم » (٤) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إن لله أهلين من الناس » (٥) ، ومثله قول الشاعر :

ومـــا رحم الأهلـــين أن سالمـــوا العـــدا
بمجـــدية الا مضـــاعفـــة الكـــرب (٦)
ولكن أخو المـــرء الذين اذا دعـــا
أجـــابوا بمـــا يرضيه في السلـــم والحـــرب

ونظيره مخالفة للقياس جمع « مرء » على مرعين في قول الحسن بن أبى الحسن(٧) رضى الله عنه : « أحسنوا صلاتكم أيها المرعون » وزعم بعض قياسية جمعه ، تمسكا بكونه صفة لما مر من قولهم : أهل كذا وأهل له ، وبقولهم : الحمد لله أهل الحمـــد . ورد بأن المجموع هذا الجمع إنما هو ما يعنى القرابة .

ـ وأرضون = : بفتح الراء ، وحكى إسكانها ، ووجه الشذوذ فيها ظاهر ، وقد تمحل المصنف (٨) لجمعه كذلك ما يستعظم ويتعجب منه ، لأن أعجب الأشياء ذو العقل ، فألحق به الأشياء التعجبية في نفع أو ضر ، تنبيها على منصبها واستعظاما

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨٨ » بتصرف .
(٢) « أهل » ساقطة من « جـ » .
(٣) سورة الفتح ، آية : ٢١ .
(٤) سورة المائدة ، آية : ٨٩ .
(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه « جـ ١ ص ٧٨ – المقدمة ، باب فصل من تعلم القرآن وعلمه ، من حديث أنس رضى الله عنه . واخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ ٣ ص ١٢٨ » من حديث أنس أيضا . واخرجه الدارمى في سننه « جـ ٢ ص ٤٣٣ » كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن ، من حديث أنس كذلك .
(٦) ذكر البيتين ابن مالك في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٨٨ في هذا المقام ، ولم أعرف قائلهما .
(٧) الذى في شرح المصنف جـ ١ ص ٨٨ : « قول الحسن البصرى » وما في شرح الاثير : قول الحسن : أحسنوا املاءكم أيها المرؤون ... واملاءكم : جمع « ملأ » ، وهو الخلق ، أى : احسنوا اخلاقكم ... الخ . والحسن البصرى هو : أبوسعيد الحسن بن أبى الحسن يسار البصرى ، قال ابن العماد : هو إمام أهل البصرة ، وخير أهل زمانه ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، وسمع خطبة عثمان ، وشهد يوم الدار . وقال : قال أبوعمروبن العلاء ما رأيت أفصح من الحسن والحجاج .
وقال ابن خلكان : وابوه مولى زيد بن ثابت الانصارى رضى الله عنه ، وامه « خيرة » مولاة أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وربما غابت في حاجة فيبكى فتعطيه أم سلمة – رضى الله عنها – ثديها ... الخ .
انظر : « وفيات الاعيان جـ ٢ ص ٦٩ – الشـــذرات جـ ١ ص ١٣٦ – هدية العارفين جـ ١ ص ٢٦٥ » .
(٨) في المرجع الســـابق .

لها ، وبهذا علل الفراء عليين . وقالت العرب : « أطعمنا مرقة مرقيين » (١) ويؤيد هذا الاعتبار في أرضين حسن إيراده في مقامات التعجب والاستعظام كقوله :

وأية بلدة إلا أتينـــا * من الأرضين تعلمــه نـــزار (٢)

وقـــوله :

لقد ضجت الأرضـــون إذ قام مـــن بنـــى
سدوس (٣) خطيب فـــوق أعـــواد منبر (٤)

وقيل : إنما ذلك عوض من عدم تأنيثها بالتاء ، فهى كسنة ونحوها بجامع التأنيث المجازى ، وعدة الأصول ونقصان ما حقه ألا ينقص (٥) ، لكون الأرض اسما ثلاثيا ، فحقه الكون بعلم التأنيث ، فحين خلا منها نزل نقصه منزلة لام سنة ، فاستويا في الجمعية تعويضا. ومن ثم غيرت « راء » (٦) أرضين تغيير سين سنين .

وقيل لنيابتها عن أرضه ، وكونها معدولة عنها ، ومخافة الالباس لجمع إرضه .

ـ وعشرين الى التسعين = : اذ من المعلوم أنها غير جموع ، وأنها فاقدة للشروط .

وزعم بعض أن ثلاثين (٧) وأخواته جموع على سبيل التعويض ، كما ذكر في أرض ، لسقوط التاء من مفرداتها ، اذا عد بها المؤنث ، ولم يكن من حقها ذلك ، فجمعت هذا الجمع تعويضا ، وعوملت بذلك « العشرة » (٨) مع خلو العشرين مـــن معنى الجمعية ، اذ قد يعرب المثنى إعراب الجمع ، وغيرت عينها وشينها تغيير سين سنة وراء أرض .

---

(١) قال صاحب اللسان في مادة « مرق » ج ١٢ ص ٢١٦ : المرق الذى يؤتدم به معروف ، واحدته مرقة ... الفراء : سمعت بعض العرب يقول : أطعمنا فلان مرقة مرقين . يريد اللحم اذا طبخ ، ثم طبخ لحم آخر بذلك الماء وكذا قال ابن الاعرابى .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٨٩ ، والسيوطى في همع الهوامع ج ١ ص ٤٦ ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٢٠ : لم اعثر على قائله .
والشاهد فيه : جمع « أرضين » جمع مذكر سالم مع عدم توفر الشروط .

(٣) في « ب : عداد خطيب ... الخ » .

(٤) نسب في هامش المحتسب ومعجم شواهد العربية لكعب بن معدان ، أما الشنقيطى في الدرر فقال : لم اعثر على قائله . وقوله « ضجت » : تعبت وملت ، وبنو سدوس : قبيلة من العرب ، في الصحاح ، وقال ابن الكلبى سدوس التى في بنى شيبان بالفتح ، وسدوس التى في طى بالضم والشاعر بذلك يهجوهم ، ويزعم أنهم ليسوا أهلا للخطابة ، والشاهد مثل سابقه .
راجع : « المحتسب ج ١ ص ٢١٨ ـ الدرر ج ١ ص ١٩ ـ التصريح ج ١ ص ١٢ ـ معجم شواهد العربية ص ١٧٦ » .

(٥) في « ج : الا ابن ينقل ... الخ » .

(٦) « راء » ساقطة من « ج » .

(٧) في « ج : أن عشرين وأخواته ... الخ .

(٨) « العشرة » ساقطة من « ج » .

واستضعفه المصنف (١) : بأن ذلك لو كان مقصودا لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصا بمقدار ولا يعهد ذلك في شيء من الجموع قياسية أو شاذة .

وأعرب الرضى فقال : ولنا أن نحد المثنى بأنه اسم دال « على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدان فيندرج فيه اثنان ونحوه ، وجمع المذكر السالم بأنه اسم دال على » (٢) أكثر في آخره واو وياء ونون مزيدان فيندرج فيه أولوا وعشرون (٣) وأخـــواته .

ـ وشاع هذا الاستعمال = : أى الجمع بالواو والنون « رفعا » (٤) أو الياء والنون جرا ونصبا ، فيما لم يكسر = : لا فيما كسر كشفة وشفاه وشاة وشياه ـ من = : اللفظ ـ المعوض من لامه = : لامن فائه كعدة وثبة .

وفي شرح الدماميني (٥) : ولا من عينه نحو « ثبة » كما تقدم (٦) . /

قلت : وأنت خبير بما فيه مما تقدم ، فلا يقال عدون أو زنون الا علمين لمن يعقل ، ـ هاء التأنيث = : لا تاؤه اخراجا لنحو بنت وأخت فلا يجمعان هذا الجمع مع حذف لاميهما ، ـ بسلامة فاء المكسورها = : أى الفاء فتبقى الكسرة بحالها كعضة وعزة ومائة نحو : « الذين جعلوا القرآن عضين » (٧) ، « وعن اليمين وعن الشمال عزين » (٨) ، وقول الشاعر :

فغضناهم حتى أتى الغيـــظ منهـــم
قلوبا وأكبـــادا لهـــم ورئينـــا (٩)

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٩٠ » .
(٢) ما بين القوسين ساقط من « ب » .
(٣) في « جـ : أو وعليون وأخواته ... الخ » .
(٤) « رفعا » ساقطة من « جـ » .
(٥) « جـ ١ ص ٢٩ ظ » أى : ولا المعوض من عينه ... الخ .
(٦) انظر : ص ٣٥٠ .
(٧) سورة الحجر ، آية : ٩١ .
(٨) سورة المعراج ، آية : ٣٧ .
(٩) نسبه أبو زيد في نوادره للاسود بن يعفر من أربعة أبيات ، وقال : وقوله رئينا جمع رئه مهموز ورئات . وقال صاحب اللسان : والرئه : تهمز ولا تهمز : موضع النفس والريح من الإنسان وغيره ، والجمع : رئات ورئون على ما يطرد في هذا النحو وأنشد البيت بدون نسبة . راجع : النوادر ص ٢٤ – أمالي ابن الشجرى جـ ٢ ص ٦٥ – اللسان مادة « رأى » جـ ١٩ ص ١٥ – التذييل والتكميل « جـ ١ ص ٩٧ » .

وقـــال :

ثلاث مئين للملـــوك وفى بهـــا
ردائى وجلـــت عـــن ووجوه الأهـــاتم (١)

وحكى الصنعانى : (٢) عزون بضم العين ، ولعله مما جاء في مفرده الوجهـــان .
— وبكسر المفتوحها = : / أى الفاء فلا تقر ، فتحته ، بل تكسر نحو سنين .

قال المصنف : (٣) وقد روى ضمها . قال أثير الدين (٤) : فنسى إيراد ذلك في المتن .

— وبالوجهين = : السلامة من التغيير والكسر ، — في المضمومها = : أى الفاء كقلين وثبين بضم القاف والثاء وكسرهما ، ولا مات هذا الباب أنواع اما هاء أو واو أو ياء فمائة ورئة من الياءى لقولهم مأيت الدراهم وأمأيتها جعلتها مائة وأمأت ، ورأيت الصيد أصبحت رئته ككبدته أصبحت كبده .

وصرح الجوهرى (٥) : بأن لام « عزة » ياء ، بخلاف لام « عضة » فإما واو أو هـــاء (٦) لورود التصريف عليهما .

— وربما نال هذا الاستعمال ما كسر = : كظبة وظبين ، وقد كسروها (٧) :

---

(١) قائله : الفرزدق من قصيدة طويلة في مدح سليمان بن عبدالملك ، وهجاء قيس وجرير . قال الزمخشرى في المفصل : وقد رجع الى القياس من قال : ثلاث مئين ... البيت . قال ابن يعيش : وهذا وان كان القياس الا أنه شاذ في الاستعمال . وقال المبرد في المقتضب : وإنما جاز أن تقول : ثلاث مئين ، وثلاث مئات من أجل أنه مضاف ، فشبهته من جهة الاضافة « غير بقولهم : ثلاثة أثواب ، وثلاث بوار » . وفي البيت : أبحاث شيقة فليرجع اليها من أراد التطويل ، ورواية الديوان : فدى لسيوف من تميم وفي بها ... البيت . راجع المقتضب ج ٢ ص ١٧٠ — أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٤ ، ٦٤ — ابن يعيش ج ٦ ص ٢١ ، ٢٣ — الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ — العينى ج ٤ ص ٤٨٠ — التصريح ج ٢ ص ٢٧٢ — ديوانه ج ٢ ص ٣١٠ » .

(٢) هو : أبوبكر عبدالرازق بن همام بن نافع الصنعانى . قال ابن العماد : هو صاحب المصنفات روى عن معمر ، وابن جريج وطبقتهما . وقال ابن خلكان : وروى عنه أئمة الاســلام في ذلك العصر ، منهم : سفيان ابن عيينة ، وهو من شيوخه ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين وغيرهم وكانت ولادته في سنة ١٢٦ — وتوفي في شوال سنة ٢١١ باليمن . انظر : وفيات الاعيان ج ٣ ص ٢١٦ — الشذرات ج ٢ ص ٢٧ — هدية العارفين ج ١ ص ٥٦٦ » .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٦ .

(٤) في شرحه للتسهيل ج ١ و ٩٧ .

(٥) وعبارته في « ج ٢ ص ٥١٦ » : والعزة : الفرقة من الناس والهاء عوض من الياء والجمع عزى على « فعل » وعزون وعزون أيضا بالضم ، ولم يقولوا : عزات كما قالوا : ثبات ... الخ . وقال في ص ٥١٨ : « وقوله تعالى : « الذين جعلوا القرآن عضين » واحدتها : « عضة » ونقصانها : الواو والهاء ، وقد ذكرناه في باب الهاء .

(٦) في « ج : فاءا واوا هما : لورود ... الخ .

(٧) في « ج : وقد كسرها ... ضبى ... الخ .

ظبى ، وقالوا ظبات بالالف والتاء ، ولامها واو لقولهم : ظبوته أصبته بالظبة (١)

قــال :

يرى الــراعون في الشــفرات منــا
وقـــود أبى حبــاب والظبينـــا (٢)

وقــال :

تداور ايمــانهم بينهـــم * كؤوس المنــايا بحد الظبينـــا (٣)

وأجاز الليث بن المظفر (٤) فيها ظبوات قياسا على عضوات وسنوات ، وانما المسموح فيها مجموعة بالألف والتاء ظبات ، كما قال :

تســيل على حـــد الظبــات نفوسنـــا
وليست على غـــير الظبــات تسيـــل (٥)

ومن هذا الطراز : برة (٦) قالوا : برى وبرات وبرون ، قال :

كأن البرين والدمــالج علقت * على عشر او فـــروع لم يخضد (٧)

---

(١) في « الصحاح ج ١ ص ٧٣ » : والضبة : حديدة عريضة يضبب بها الباب .

(٢) قائله : الكميت بن زيد الاسدى في وصف السيف ، قال العيني : وهو من قصيدة يفخر بها بالعدنانية ، ويسب القحطانية ، والشاهد في قوله : الظبينا . قال أحمد بن فارس في «الصاحبى» باب ما يجرى من غير ابن آدم مجرى بنى آدم ، في الاخبار عنه : من سنن العرب أن تجرى الموات ومالا يعقل في بعض الكلام مجرى بنى آدم ، فيقولون في جمع « أرض » : أرضون ، وفي جمع « كره » : « كرون » ، وفي جمع إرة إرون » ، وفي جمع ظبة السيف « ظبون » وينشدون : يرى الراؤون بالشفرات ... البيت .
ورواية المحكم لا بن سيدة : ٥«كنار أبى حباحب » وكذلك رواية « الصاحبى » راجع : « ديوانه ج ٢ ص ١٢٦ — المحكم ج ٢ ص ٣٨٣ — التهذيب ج ١١ ص ٣٥١ — ج ١٤ ص ٣٩٩ — الصاحبى ص ٢١١ — أمالى الشجرى ج ٢ ص ٨٨ — العيني ج ٤ ص ٣٦١ » .

(٣) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٤) قال السيوطى : هكذا سماه الازهرى ، وقال في البغلة : الليث بن نصر ابن يسار الخراسانى ، وقال غيره : الليث بن راغب بن نصر بن يسار . قال أبوالطيب : هو مصنف كتاب العين المنسوب للخليل ، وروى عنه قتيبة ابن سعيد ، ولم يذكر أحد تاريخ ميلا ده ، أو وفاته .

(٥) لم اعرف قائله . والشاهد : أن المسموع جمع ظبة على « ظبات » وليس « ظبوات » .

(٦) قال صاحب اللسان ج ١٨ ص ٧٥ : والبرة : الخلخال حكاه ابن سيدة فيما يكتب بالياء ، والجمع : براة وبرى وبرين وبرين ، والبرة : الحلقة في أنف البعير ... وقال الجوهرى قال أبوعلى : أصل البرة : بروة لأنها جمعت على برى مثل قرية وقرى ... وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال وما أشبهها برة .

(٧) قائله : طرفة بن العبد ، من معلقته المشهورة ، قال التبريزى : البرين : الخلاخيل ، واحدتها برة ، والعشر : شجر أملس مستوضعيف العود ، شبه عظامها وذراعيها به لملاسته ولاستوائه ، وكل ناعم خروع ، و«لم يخضد» لم يثن ، يقال : خضدت العود أخضده خضدا ، اذا ثنيته لتكسره . وقال : والداليج : جمع « دملج » ، وكان يجب أن يقول : دمالج ، فيجوز أن يكون جمعا على غير واحده ، ويجوز أن يكون أشبع الكسرة فتولدت منها ياء ويجوز أن يكون بناه على « دملوج » وهو الوجه .
راجع : « ديوانه ص ٤٧) القصائد العشر ص ١٧٦ » .

والعشر كصرد ضرب من الشجر ، والبرة حلقة من صفر تجعل في أنف البعير . وقــال : الأصمعى : في أحد جانبى أنفه ، وربمـــا كانت من شعر ، وهى الخزامة

قلت : وقصر الدمامينى (١) فنسب بعض ذلك لابن قاسم ، ثم قال : وقــد يقال : ان ظبى وبرى من أسماء الاجناس ، فلا يندرجـــا ن تحت قــوله : ماكسر.

قلت : وهو خلاف الظاهر ، وغير ما نص عليه المصنف (٢) وأثير الدين (٣) وغيرهما من فحول هذا الشأن فلا يحفل به .

ـ ونحو ورقة = : بالنصب عطفا على مفعول « نال » وهو ما كسر وهى الفضة من المنقوص المحذوف الواو معوضا منها التاء ، ولم يكسر ، والمسموع منه « رقون » و « لدون » للمساوى في السن قــال :

رأيت لداتهــن مــؤزرات * وشرخ لديــن أسنــان الهــرام (٤)

وحشون (٥) في حشة الأرض التى لا أنيس بهـــا .

ومن كلامهم : وجدان الرقين (٦) يغطىء أفن الأفين .

و نحــو ـ إحرة = : بكسر الهمزة وليست في متن التسهيل ، وربما وجدت في بعض النسخ ، والمسموع أنهم قالوا في الحرة ، أرض ذات حجارة سود نخرات

(١) في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٢٩ ظ .
(٢) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩٠ .
(٣) في شرحه للتسهيل ج . و ٩٧ .
(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩١ ولم ينسبه ، وذكره صاحب اللسان في مادة «ولد» ج ٤ ص ٤٨٥ : برواية : رأيت شروخهن ... وشرخ لدى ... البيت ، ونسبه للفرزدق ، وهو في ديوانه ج ٢ ص ٢٩١ ، برواية رأين شروخهن ... البيت . وجعله صاحب معجم شواهد العربية من مجهولى القائل . وقال الجوهرى في الصحاح ج ١ ص ٢٦٨ : و«لدة الرجل» تربه ، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله ، لانه من الولادة ، وهما لدان ، والجمع . لدات ولدون .
(٥) قال صاحب اللسان ج ٨ ص ٢٦٢ : « وبلاد حشون » : قفزة خالية ، وأنشد : منازلها حشونا ... على قياس «سنون» وفي موضع النصب والجر : حشين ، مثل «سنين» وأنشد : فأمست بعد ساكنها حشينا . قال أبومنصور : حشون : جمع «حشة» وهو من الاسماء الناقصة وأصلها : وحشة ، فنقص منها الواو ، كما نقصوها من «زنة» وصلة وعدة «ثم جعلوها على «حشين» كما قالوا : عزين وعضين ، من الاسماء الناقصة .
(٦) قال الجوهرى في الصحاح مادة «ورق» ج ٢ ص ١٢٤ : «الورق الدراهم المضروبة ، وكذلك : الرقة ، والهاء عوض ، وفي الحديث في الزكاة : الورقة مع العشر . في وفي اللسان مادة «أفن» ج ١٦ ص ١٥٨ : الافن : النقص ، ورجل أفن ومأفون ، أى : ناقص العقل ... «وفيه أيضا في مادة «ورق» ج ١٢ ص ٢٥٥ : «قال ابن سيدة : وربما سميت الفضة ورقا ، يقال : أعطاه ألف درهم ورقة ... وقال ابن الهيثم الورق والرقة : الدراهم خاصة ... وجمع الورق والورق : أوراق ، وجمع الرقة : رقون ، وفي المثل : «ان الرقين تغطي أفن الافين ، وقال ثعلب : وجدان الرقين يغطى أفن الافين ، قيل معناه : أن المال يغطى العيوب ، أى حمق الأحمق .

كأنها أحرقت بالنار : الحرون بالواو والنون ، كما قالوا : أرضون ، وقـالوا : الأحرون أيضا كقوله :

لا خمس الا جندل الأحرين (١)

وفي الصحاح (٢) : كأنه جمع أحرة ، وفي غيره جمع أحرة تقديرا ، لعدم وجود أحرة .

ـ وإضاة = : بكسرها أيضا للغدير ، وسمع جمعه إضين بكسر الهمزة وحذف الألف ، وقـال :

الا أياصر (٣) أو نـؤيا * مجـاريها كأسريـة الأضينـا (٤)

والغدير : قطعة من الماء يغادرها السيل والمغادرة : الترك ، وغدير فعيـل بمعنى مفاعل من غادره ، أو مفعل من أغدره ، وقيل : بمعنى فاعل ، لأنه يغدر بأهله ، أى ينقطع عند شدة الحاجة اليه ، والاياصر لحبل قصير يشد به حبل الخباء الى وتد ، ومثله الأصار وجمعه أصر ، والنؤى فعول جمع نأى للحفيرة حول الخباء خوف دخول ماء المطر ، والأسرية جمع سرى ، وهو سيل الماء ، وقد كسرت أيضا على إضاء قال :

(١) جاء في اللسان ج ٥ ص ٢٥٢ مادة « حرر» أن سيبويه قال : وزعم يونس أنهم يقولون : حرة وحرون بالواو والنون ، يشبهونه بقولهم : أرض وأرضون لانها مؤنثة مثلها ، قال : وزعم يونس أيضا أنهم يقولون : حرة وأحرون ، يعنى الحرار كأنه جمع « أحرة » ولم يتكلم بها ، أنشد ثعلب لزيد بن عتاهية التميمى ، وكان زيد المذكور لما عظم البلاء بصفين قد أنهزم ولحق بالكوفة ، وكان على رضى الله عنه قد أعطى أصحابه يوم الجمل خمسمائة من بيت مال البصرة ، فلما قدم زيد على أهله قالت له ابنته : اين خمس المائة ؟ فقال : ان أباك فر يوم صفين الى أن قال : لاخمس الا جندل الاحرين . وفي اللسان كلام طويل في هذا المقام ، وقد ذكرهذه النسبة الجوهرى في الصاح ج ١ ص ٣٠٤) وانظر : أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٥٦ – الاشتقاق لابن دريد ص ١٣٦ – المخصص لابن سيدة ج ١٠ ص ٨٦ » .

(٢) في المرجع المذكور .

(٣) في « ب : أواصر أو نايا » .

(٤) في اللسان مادة « أيضا » ج ١٨ ص ٤٠ : وأضاة وأضا ، كحصاة وحصى ، وأضاة وأضاء ، كرحبة ورحاب ورقبة ورقاب ، وأنشد ابن برى في جمعه على « أضين » للطرماح محافرها كأسرية الاضين . والبيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩١ – والشيخ خالد في شرح التصريح ج ٢ ص ٣١٠ ... في غير هذا المقام .

على «بكديون وأبطى كرة : فهن اضاء هافيات (١) الغلائل (٢)
ومثلها (٣) قناة ، كسرت على قنى ، وجمعت على قنين ، أنشد خلف الأحمر في مجلس يونس : /

إنك لــو رأيت ولن تريه • أكف القــوم تخرق بالقنينــا (٤)

وفي الصحاح (٥) : الاضاة الغدير والجمع أضى مثل قناة وقنى. وظاهره أنه مفتوح الهمــزة .

قال السيرافي : المشهور فيه الكسر ، ولا أعلم من ذكر فيه المد (٦) الا سيبويه .

— واوزة = : بكسرها أيضا قــال :

تلقى الإوزون في أكتاف داراتهــا (٧)

وفي تذكرة أبي على انما قالوا : احرة واحرون ، واوزة واوزون ، مع أنه لا نقص فيه فيجبر كما في ثبة ، ولا (٨) هو ثلاثي مجــرد من التاء ، مع أنه يؤنث فيعوض من التاء الذاهبة ، بل رباعي يقوم رابعه مقام التاء ، لأنه مضاعف ، والتضعيف اعتلال ، ويحذف في القوافي والأسجاع نحو من شر ومن ضر ، ومن أنس وجان ، وكأنه (٩) ثلاثي معوض كما في أرض .

وان شئت قلت : لما ألحقوا (١٠) التاء تصغير وراء وقدام وأمام مع تجاوز الثلاثة ، جمعوا هذين وان تجاوز الثلاثة .

---

(١) في « ج : جانبات ، بل : صافيات .

(٢) قائله : النابغة الذبياني يصف دروعاً ، كذا في الصحاح واللسان ، واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ولم ينسبه ، وكذلك المعلقون عليه . وفي الصحاح : «والكرة» بالضم : البعر العفن تجلى به الدروع ، قال النابغة علين بكديون ... البيت . وفيه : «والكديون» : مثل : الفرحون : دقاق التراب عليه دردى الزيت تجلى به الدروع قال النابغة ، وذكر البيت ومثله في لسان العرب . والشاهد جمع «أضاة» على «أضاء» . راجع : أمالي ابن الشجرى ج ١ ص ١٥٧ — ابن يعيش ج ٥ ص ٢٢ — اللسان ج ٦ ص ٤٥٢ ، ج ١٧ ص ٢٣٧ ، ج ١٨ ص ٤٠ — الصحاح ج ١ ص ٣٩٣ ، ج ٢ ص ٤٠٣ ، ٤٠٤ . ديوانه ص ٦٤ .

(٣) في «ج : ومنه قناة ... الخ » .

(٤) هذا البيت لم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : «القنينا» حيث جمع جمع سلامة .

(٥) « ج ٢ ص ٤٤١ » .

(٦) في اللسان ج ١٨ ص ٤٠ : «وزعم أبوعبيد أن أضى جمع أضاة ، واضاء جمع أضى ، قال ابن سيدة : الاضاة : الماء المستنقع من سيل أوغيره ، والجمع أضوات وأضا مقصوراً مثل قناة وقنا ، واضاء بالكسر والمد ، واضون ، كما يقال : سنة وسنون ، فأضاة واضى كحصاة وحصى ، واضاه واضاء كرحبة ورحاب .

(٧) سبق في «ص ٣٧٤هـ » .

(٨) «ولا» ساقطة من « ج » .

(٩) في «ب» : ولا أنه ثلاثي يعوض ... الخ » .

(١٠) في «ج : لما ألحق التاء ... الخ » .

وان شئت قلت : لما لم تثبت الهمزة في واحد إحرون ، لم يعتدوا بها في العدة لعروضها ، وكأنهم انما جمعوا ثلاثيا وكذا إوزون في قولهم : إوزة ، فالهمزة غير لازمة .

وان شئت قلت : لما كانت الهمزة انما لحقت في إحرون للتكسير كما كسر سين سنين كذلك كانت بمنزلة الحركة فلم يعتد بها ، وهم مما يقيمون الحركة مقام الحرف والعكس هـ.

قال أثير الدين : (١) قد أطال النحاة في توجيه جمع إوزة وحرة هذا الجمع وملخص ما حوموا (٢) عليه : أن العرب لم تجمع هذا الجمع الا عوضا من شيء نقص حقيقة كالمحذوف الفاء أو اللام ، أو ما كان يجب له ككونه مؤنثا بالتاء ، أو نقص توهما : كإوزة وحرة ، وطلب التعليل في مثل هذه الأشياء لا يحصل طائلا ، ولا يوقف على ما يثلج الصدور وانما تلك خيالة وسواسية وضياع وقت غير حاصل هـ.

وفي الموعب عن ثعلب : أن فاك يجمع كذلك ، فيقال : فون وفين ، وهو غاية في الغرابة ، وكأنه جبر لما (٣) فات لام الكلمة ، أما (٤) العين فانما ذهبت لأحد الحرفين الجمعيين الواو والياء .

وقد جمعوا أيضا بذلك « ثديا » قال :

فأصبحت النساء مسلبات * لها الويلات يمددن الثدينا (٦)

وقالوا في عزهاة للئيم (٧) أو من لا يطرب للسماع أو من لا يقرب (٨) النساء : عزهون (٩) وقيل : بفتحها .

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩٨ » .
(٢) في « ج : واحره ... الخ » .
(٣) في « ب : ما حدثوا ... الخ » .
(٤) في « ج : خبر من فات ... الخ » .
(٥) في « ج : فأما العين ... الخ » .
(٦) ذكره صاحب اللسان في مادة « ثدى » ج ١٨ ص ، ولم ينسبه لقائله وقال : الثدى : ثدى المرءة ، وفي المحكم وغيره : الثدى معروف يذكر ويؤنث وهو للمرأة والرجل أيضا ، فأما قوله : فأصبحت النساء ... البيت قانة كالغلط ، وقد يجوز أن يريد : الثديا : فأبدل النون من الياء . وهو من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٩٨ بدون نسبة .
(٧) في « ج : للاثم ... الخ » .
(٨) في « ج : لا يضرب النساء ... الخ » .
(٩) في اللسان مادة « عزة » ج ١٧ ص ٤١٠ : وقال الليث : جمع العزهات عزهون ، تسقط منه الهاء والالف المحالة ، لأنها زائدة .
وقال الجوهرى ج ٢ ص ٤٢٨ : والجمع عزاه مثل : سعلاة وسعال ، وعزهون بالضم .

— وقد يجعل إعراب (١) المعتل اللام في النون = : وهى (٢) لغة تميمية قال الفراء أنشدني بعضهم :

أرى مــر السنين أخذن مني * كما أخــذ السرار من الهلال (٣)

وفي شرح الدماميني (٤) : قد يتجه على المصنف مناقشة وتقريرها : أن المعتل اللام ما لامه حرف علة فيخرج عنه نحو سنين على من جعل لام مفرده هاء ، فقال سنهات وعضون فيمن جعله كذلك ، وأنه بلغة قريش السحر والعارضة عندهم الساحر ، قال :

أعــوز بربي من النافثــات * في عقــد العاضيــة المعضة (٥)

فلو قال : المحذوف اللام لسلم من ذلك

قلت : أما غير قريش فالعضة عندهم كما قال الكسائي : الكذب والكهانــة « ثم الجواب عن المناقشة » (٦) أن اطلاق اسم المعتل عليها عرفي تغليبا لأحد الاستعمالين. اما لكونه لغة الجمهور ، أو لكونه فائقا في بعض وجوه التصريف ، فيكون الاصل للاخر ، ويدل عليه امتناع أبي على من تصغير سنين الابنيات ، وان عد من المشكلات فليس المصنف / في هذا بدعا .

— منونة غالبا = : وهى لغة عامرية ، قال الفراء (٧) : وأما بنو عامر فيجرونها في الاحوال الثلاثة ، يقولون : أقمت سنينا كثيرة وأنشد بعضهم :

---

(١) « اعراب » ساقطة من « ج » .

(٢) في « ج : وهو لغة ... الخ » .

(٣) قائلة : جرير من قصيدة طويلة يهجو بها الفرزدق ، ورواية الديوان : رأيت مر ... البيت ولعلها هى الصواب ، لانه كما قيل : كان يحكى قصة امرأة عنفته على التصابى وقوله : السرار : آخر ليلة من الشهر اذا كان ناقصا . والشاهد : أن بعض بنى تميم وبنى عامر يلزم الياء ، ويجعل الاعراب على النون . راجع : « ديوانه ص ٤٢٦ — الهمع ج ١ ص ٤٧ — الدرر ج ١ ص ٢٠ .

(٤) « ج ١ ص ٣٠ » .

(٥) البيت مذكور في اللسان مادة « عضة » ج ١٧ ص ٤١١ » وقال : والعضة : الســحر ، والعاضة الساحر ، والفعل كالفعل ، والمصدر كالمصدر ، قال اعوذ بربي .... • .... عضة والعاضــة ولم ينسبه الى قائله ، وأنا لم اعثر عليه .

(٦) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٧) وعبارته في معانى القرآن ج ٢ ص ٩٢ : « ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال ، ويعرب نونها ، فيقول : عضينك ، ومررت بعضينك وسنيك ، وهى كثيرة في أسد ، وتميم ، وعامر ، وأنشد في بعض بنى عامر : ذرانى من نجد ... الابيات .

متى تنج حبـوا مـن سنين ملحـة
تنم لأخـرى تنزل الأعصـم الفـردا (١)

ذراني مـن نجـد فان سنينـه
لعـبن بنـا شيبـا وشيبننـا مـردا

لحى الله نجـدا كيف تـترك ذا النـدى
بخيـلا وحـر القـوم تحسـبه عبـدا

قال : وأنشدني الكسائي :

ألم نسق الحجيج سـلي معـدا
سنينـا مـا تعـد لهـا حسـابا (٢)

وقضية كلام المصنف أن جاعل الاعراب في النون واقع بالضمة وناصب بالفتحة وجـار بالكسرة منونا (٣) وغيره ، / ومن ثم شبهه مرة « بغسلين » وهو ما انغسل من لحوم أهل النار ودمائهم (٤) ، ويحين أخرى ، قاله أثير الدين (٥).

قلت : ولم أتبين موقعا لتنويع (٦) التشبيه ضرورة أن كلا من المشبه بهما منون .

ثم قال : (٧) أما اذا نون فظاهر ، وأما حيث لا تنوين فظاهر كلام الفراء منعه الصرف ، ومن ثم قال : عن تميم اذا طرحوا اللام من السنين لم يجبروا. ومعناه في اصطلاح الكوفية إعرابه غير مصروف لقولهم في المنصرف : مجرا ، وغيره غير مجـرى .

قال المصنف (٨) : وبعض هؤلاء لا ينون ، وقد قال قبل : ومن العرب من

---

(١) قائله : الصمة بن عبدالله بن الطفيل ، وهو شاعر القشيرى ، وهو شاعر اسلامى بدوى من شعراء بنى أمية ، ومجده « قرة » صحبة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والبيت من قصيدة مشهورة قالها عندما خرج من بلاده بسبب امتناع عمه من زواجه من ابنته وتفضيله غيره عليه طمعا في زيادة المهر . ورواية ابن الشجرى في أماليه : دعانى من نجد ... البيت .
انظر : الأمالى الشجرية جـ ٢ ص ٥٣ – العينى جـ ١ ص ١٧٠ – الخزانة جـ ٣ ص ٤١١ « ابن يعيش جـ ٥ ص ١١ – التصريح جـ ١ ص ٧٧ » .

(٢) ذكر البيت السيوطى في الهمع جـ ١ ص ٤٧ – وقال الشنقيطى في الدررجـ ١ ص ٢٠ : ولم اعثر على قائله ، وقال : فيما يظهر اما لاحد خزاعة أوحرهم لانهم كانوا ولاة البيت .

(٣) « وغيره » ساقطة من « جـ » .

(٤) والغسلين فيه عدة تفسيرات ، قيل مايسيل من جلود اهل النار كالقيح وغيره وقيل طعام من طعام أهل النار ، وقيل ما انضجته النار من لحوم وسقط أكلوه ، وقيل شجر في النار الى غير ذلك . انظر اللسان مادة « غسل » جـ ١٤ ص ٧ .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٩٩ » بتصرف .

(٦) في « جـ : لتنزيل ... الخ » وفي « ب : لتنوين ... الخ » .

(٧) أى الاثير في المرجع السابق .

(٨) في شرحه للتسهيل « جـ : ص ٩٢ » .

يشبه سنين ونحوه بغسلين تاركا للتنوين لأن وجوده مع التنوين (١) كوجود تنوينين في حرف .

ـ ولا تسقطها = : أي النون ـ الاضافة = : لتنزيلها منزلة نون مسكين في تعاور العوامل / اياها ، وان كانت زائدة كما أن نون عسلين كذلك في قوله :

ذارني من نجد فان سنينه

ـ وتلزمها اليـــاء = : (٢) في الاحوال الثلاثة تشبيها بغسلين ، وهربا من اجتماع إعرابين في كلمة .

فأما قراءة الحسن : « على من تنزل الشياطون » (٣) فتشبيها لزيادتى التكسير بزيادتى الجمع المسلم ، فنقل من اعراب الحركات اليه بالحروف (٤) ، وهـــو من التشبيه البعيد الواقع منهم توهما ، وهو نظير ما حكى سيبويه من همز معايب ومعايش.

وأجاز الأخفش كون سنين في هذه اللغة فعيل كالضعفين والغريب ، غير أنهم كسروا الفاء اتباعا لتاليها وعليه فالنون بدل اللام .

وفي إيضاح الفارسى : من حقر سنين على هذه اللغة قال : سنين وسنينات ، ومن حذفها قال : سنيات . وقد أورد المصنف (٥) توجيها لاعراب هذا الضرب بالحركات .

قال أثير الدين : (٦) وهو ما لم نر إطالة كتابنا بذكره ه.

وكذا أقول تأسيا به مع تيسر ايراده .

ثم قال المصنف : (٧) ولو عومل هذه المعاملة نحو « وقين » جاز قياسا ، وان لم يرد به سماع . ونازعه أثير الدين في اقتضاء القياس اياه قال : (٩) : بل مقتضـــى القياس (٨) منعه ، ولولا أن العرب جمعت « رقة » بالواو والنون لم نجزه قياسا على جمع سنة .

---

(١) سبق قريبا .

(٢) في المتن تحقيق بركات : وتلزمه الياء ... الخ .

(٣) سورة الشعراء ، آية : ٢٢١ . وفي « ج : الشياطين » قال ابن جنى في المحتسب « ج ٢ ص ١٣٣ » : هذا مايعرض مثله للفصيح ، لتداخل الجملتين عليه وتشابههما عنده ... وعلى كل حال فـ « الشياطيون » غلط لكن يشبهه ، كما أن من همزة مصائب « كذلك عندهم ... الخ .

(٤) في « ج : بحروف ... الخ » .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩٢ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ١٠٠ » .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) أى الاثير في المرجع السابق بتصرف .

(٩) « القياس » ساقطة من « ج » .

قال المصنف : (١) وقد فعل ذلك ببنين من قال :

وكان لنا أبو حسن علـي * أبا بـرا ونحـن لـه بنـين (٢)

تشبيها بسنين في حذف اللام وتغيير نظم الواحد .

ثم قال : (٣) ولو عومل بها عشرون وأخواته ، كان حسنا إذ ليست جموعا فكان لها قسط في الإعراب بالحركات كسنين .

ورده أثير الدين (٤) : بشذوذ إعراب العقود الثمانية بالواو والنون فـلا يضم إليه شذوذ آخر .

وأما : وقد جاوزت حد الاربعين (٥) ، بكسر النون فضرورة إجماعا ، وليست لغة كما زعم المصنف .

ـ وينصب = : أى المعتل اللام المذكور حالة كونه ـ كائنا بالالف والتـاء بالفتحة = : الجار الأول متعلق بكائن ، والثانى بيصب ، ولا يرد أن كائنا / كون مطلق ، وهو لازم الحذف ، إذ قد يجتمعان كما استوفينا القول في ذلك في باب المبتدأ ، ـ على لغة = : كما هو قول الكوفية ، وقد مرت من ذلك أمثلة .

قال الفراء : وقال أبو الجراح في كلامه « ما من قوم الا قد سمعنا لغاتهم بنصب التاء ، ثم رجع فخفضها ، والعرب تخفض هذه التاء نصبا ، تقول : سمعت لغاتهم وتفتحها ، وكذا الثباة .

قال المصنف (٦) : لا يعامل معاملة ثباة نحو عداة من معتل الفاء هـ .

وقد عومل بعضها كما (٧) مر عن أبى عمرو قوله لبعضهم : كيف تقول

---

(١) في المرجع السابق بتصرف .

(٢) قال العينى في شواهده الكبرى ج ١ ص ١٥٦ : قائل هذا أحد أولاد على ابن أبى طالب ... رضى الله عنـه .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) صدره : « وماد يدرى الشعراء منى * وقد .... البيت
قائله : سحيم بن وثيل الرياحى من قصيدة قصيرة رد فيها تحديات بعض الشعراء ويقارعهم ويفتخر بأبيه وعشيرته ، وشجاعته ، وهو شاعر مخضرم عاش في الجاهلية والاسلام . وللبيت توجيهات تراجع في مظانها . وقوله : يدرى : يختل ، والادراء : الختل ، أى أنا قد كبرت . ورواية الأصمعيات وقد جاوزت رأس الاربعين ، ورواه : المرزبانى في الموشح ص ٢٢ ، ١٣٢ : بفتح النون ، وجعله مثلا للاقواء . راجع الاصمعيات ص ١٩ ـ الكامل للمبرد ج ٥ ص ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ـ المقتضب ج ٣ ص ٣٣٢ ـ الاصابة ج ٣ ص ١٦٤ ـ ابن يعيش ج ٥ ص ١١ ـ العينى ج ١ ص ١٩٦ ـ الخزانة ج ٣ ص ٤١٤ ـ التصريح ج ١ ص ٧٧ ـ الدرر ج ١ ص ٢٢ ـ معاهد التنصيص ج ١ ص ٣٣٩ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٩٥ » بتصرف .

(٧) انظر « ص » .

حفرت أراتك ، فقال اراتك بفتح ، وقد مر تصريف هذه اللفظة أنها من ورأت أى حفـــرت .

ـ ما لم يرد اليه المحذوف = : أى مدة انتفاء رد المحذوف اليه ، فما مصدرية (١) ظرفية معمولة لينصب ، احترازا من نحو سنوات وعضوات ، فان نصبه بالكسرة لا غير .

ـ وليس الوارد من ذلك واحدا مردودا للام ، خلافا لأبى على الفارسى = في زعمه أن ما تخيل من ذلك جمعا في قولهم : سمعت لغاتهم ، وخرجت النحـــل ثباتا ، واحد مردود اللام ، والأصل لغوة ، وثبوة ، فاستحالت لحركتها وانفتـــاح متلوها الواو ألفا .

قال المصنف : (٢) وهو مردود بأوجه : أنه لم يسمـــع في لغـــة ردها ، وبما مر من رأيت بناتك بالفتح ، وهو نص في الجمعية ، وبأن الهاء عوض عنها ، ففى ردها جمع بين العوض والمعوض ، وباقتضائه الاشـــتراك وهو خـــلاف الأصـــل ، / وبأن النحل اذا دخن عليها خرجت جماعات لا جماعة .

والجواب : أنه معارض بأن الأصل عدم نصب المجموع بالألف والتـــاء بالفتحة ، وبأن المصنف قد أجاز « أن » (٣) ذلك من الاشتراك (٤) ، وأن التـــاء حينئذ بمنزلتها في حصاة ونواة ، لأنها حين الرد غير عوض فليس في ذلك جمـــع بين العوض والمعوض « منه » (٥) ، وأنهن لازدحامهن « في خروجهن » (٦) دفعة جعلن كأنهن جماعة واحدة صرح بذلك أثير الدين (٧) .

---

(١) في « أ ، ب : ظرفية مصدرية ... الخ » .
(٢) في المرجع المذكور .
(٣) « أن » ساقطة من « جـ » .
(٤) وعبارة الاثير أوضح وهى : « وما رد به المصنف لا يصلح أن يرد به لانه أجاز هو أن يكون « فلك » مشتركا بين المفرد والجمع ، فكذلك هذا .
(٥) « منه » ساقطة من « جـ » .
(٦) في « خروجهن » ساقط من « ب » .
(٧) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠١ » .

خاتمـــة : لم يحك المصنف خلافا في أصل المسألة مع إطباق البصريين (١) على منعها أنكالا على اقتصاره فيما تنوب فيه الحركات بعضها عن بعض على ما عليه البصرية ، وذلك قوله (٢) : « والكسرة عن الفتحة في نصب أولات ، والجمع بالألف والتاء » فلم يخل كلامه من حكايته . (٣)

قلت : فاندفع قول الدماميني (٤) : والذى على المصنف من الاشكال أنه لم يحك خلافا في أصل المسألة مع منع البصرية (٥) إياها ، ونقله تخريج أبى على منهم (٦)، وإن اقتضى المخالفة غير أنه لا يستلزم مخالفته الباقين ، وينبغى (٧) على قوله أن يكتب سمعت اللغاه بالهاء لا بالتاء كما هو الوقف حينئذ ، والله تعالى أعلم وهو الموفق سبحـــانـه لا رب غـــيره ، ولا خير الا خـــيره .

---

(١) في « أ ، ب : البصرة ... الخ » .
(٢) انظر شرح المصنف للتسهيل « ج ١ ص ٣٤٤ » .
(٣) في « ج : حلايته ... الخ » .
(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٣٠ ظ » .
(٥) « اياها » ساقطة من « ج » .
(٦) أى : البصريين .
(٧) في « ج : ويلزم ... الخ » .

فهرس الموضوعات (١)

أولا : فهرس القسم الدراسي

---

١ ــ ستكون الفهارس العامة في نهاية المجلد الأخير

ثانية : فهرس القسم التحقيقى

أولا : الفهرس الأجمالى

ثانيا : الفهرس التفصيلى للقواعد والأحكام


مطابع الثورة
للطباعة والنشر
بنغازي
قطاع الورق والطباعة

كتاب
نتائج التحصيل
في شرح كتاب التسهيل

مع دراسة شخصية مؤلفه
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي

تحقيق
الدكتور
مصطفى الصادق العربي
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قاريونس

الجزء الأول

المجلد الثاني

من المذكر والمؤنث– الاسم الذى حرف اعرابه ألف (١) لازمة مقصور(٢)=: فالاسم قال المصنف (٣) . إخراج للمضارع الذى حرف إعرابه ألف كيرضى .

وتعقبه أثير الدين (٤) : بأن الجنس ناظم للمحدود وغيره فلا يؤتي به احترازاً .

قلت : وقد مرت (٥) منازعته في ذلك .

ثم قال المصنف(٦) : (والذى حرف إعرابه إخراج للمبنى كاذا (٧) وهنا) . لأن حرف إعراب الاسم على ما مر تقريره في آخر المعرب ، وألف اخراج للمنقوص كالقاضي ، ولازمه (٨) / إخراج للمثنى على اللغة المشهورة والأسماء الستة حالة النصب .

قلت : وقد أورد كل ذلك الدماميني (٩) عن ابن قاسم قصوراً وتوهما اختصاصه به ، فاعترضه بأن حرف الاعراب مطلق بالاشتراك العرفي على الحرف الذى هو نفس الاعراب ، كألف الزيدان رفعا عند من يرى ، إعرابه بالحرف ، وعلى ماتعتوره ضروب الاعراب لفظا كدال زيد ، أو تقديراً كألف عصى .

قلت : وهو مدفوع بأن العرف إطباق أهل كل صناعة على أمر من الامور ولم يطلقوه على المعنى الأول / فاندفع بهذا قوله (١٠) : (فان أراد الأول فخطأ ، ضرورة أنه لاشيء مما يعرب بالحروف ألفه لازمه حين إعرابه بها) لعدم إرادة المصنف وابن قاسم وغيرهما كأثير الدين وغيره ذلك ضرورة تصريحهم بخلافه دروجاً على ما هو العرف ، لاعلى ما ادعاه هو عرفا وليس به .

ثم قال (١١) : وإن أراد الثاني فلا حاجة إلى الاحترازعن المثنى المرفوع ، ضرورة عدم اندراجه أولا حتى يخرج آخراً .

قلت : وهذا عجيب إذ لا انفكاك عن دخوله ، لاشتماله على ألف آخره هى حرف إعرابه ، فأني يتوهم دفعه وعدم اندراجه ؟ .

(١) « ألف » ساقطة من « حـ » .
(٢) في « حـ : مقصورة . . الخ .
(٣) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٩٦.
(٤) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠١ – ١٠٢ » .
(٥) انظر ص ٧٣ ، ١٣٠ .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) في « حـ : إذا . . الخ باسقاط الكاف
(٨) في « حـ : ولازم . . الخ .
(٩) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٢ » .
(١٠) أى : الدماميني في المرجع السابق .
(١١) أى : الدماميني .

ثم قال (١) : وأقرب مايقال : عندى أن المصنف لم يورد قوله : (لازمة) احترازاً وإنما نصبه قرينه على إرادة الوجه الثاني ، وهو ماتعتوره ضروب الاعراب .

قلت : إنما أورده احترازاً ، كما ألقيت عليك لفظه مصرحاً بذلك ، فهو أبعد ما يقال فيه لا أقربه ، وإنما ورط الدماميني جهالته بما عند المصنف في شرحه ثم جميع هذا أخذ وانتحال . من أثير الدين في (٢) المسألة بعد (٣) ، غير أن الأثير قد طبق المفصل ، عارفا (٤) كيف تؤكل الكتف . فنازع المصنف بارتكابه مذهبا لايراه كما ستعرفه ، ولم يدع كما صنع الدماميني اشتراكاً عرفيا في الاطلاق بل أورد كلام المصنف على بصيرة ، محترزاً بما احترز به عما احترز عنه ، منازعاً إياه في بعض ذلك .

— فإن كان = : حرف إعراب الاسم ، — ياء لازمه تلى كسره فمنقوص = : عرفي .

قال المصنف(٥) : فخرج بالاسم الفعل المضارع كيرمى .

ونازعه الأثير بما مرت منازعته في مثله (٦)

قال (٧) : وبحرف الاعراب : المبنى كذا الإشارية ، وبقولى ياء المنقوص (٨) وبذكر اللازم مما حرف إعرابه ياء غير لازمة ، كالزيدين جمعا ، والأسماء الستة حالة الجر ، وبتلى كسرة نحو ضبي ورمى .

قال أثير الدين : وهذا الرجل كثيراً ما يقول شيئا ثم ينساه ، قد قرر أن الأحرف الثلاثة في التثنية والجمع غير حروف إعراب ، وإنما هى نفسها الإعراب ، وكيف يحترز باللزوم من نحو الزيدين والأسماء الستة حالة الجر ؟ وليست الياء عنده حرف إعراب ، بل هى الإعراب نفسه ؟ أم كيف يحترز عما لم يدخل قبل اللزوم حتى يحترز عنه باللزوم ؟ وقد أورد الدماميني قصوراً عن ابن قاسم (٩) ما أوردناه عن المصنف .

ثم قال (١٠) : وقد علمت ما يتوجه على احترازه بألف لازمة عما ذكره من المؤاخذة ، وعلمت وجه الصواب في فهمه فاعتمده .

---

(١) أى : الدمايني .
(٢) انظر شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٢ »
(٣) بعد « ساقطة من « حـ »
(٤) في «حـ : عرفا . . الخ .
(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٩٦ ».
(٦) أنظر« ص ٧٣ ، ١٣٠ » .
(٧) أى المصنف في المرجع السابق « بتصرف » .
(٨) لعل ما أثبته هو الصواب بخلاف ما في النسخ الأرثع فانه فيهما . « ياءا لمقصور » وهو خطأ .
(٩) انظر شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣١ » .
(١٠) أى : الدمايني في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣١ ظ » .

قلت : وقد عرفت احتراز المصنف باللزوم كما حررناه ، وأن ليس القصد به أنه قرينة على إرادة شيء أصلا ، وأن الاشتراك في حرف الاعراب كما زعم فقد عرفت إذن أن وجه الصواب في فهمه غير ماعند الدماميني ، فتنبه ولا تتبع سبيل الذين لايعلمون .

وإنما قيدنا المنقوص بكونه عرفيا لاطلاق اسمه على ما حذف منه حرف لاسيما المحذوف اللام ، ومن ثم قسمه الجزولي إلى قياسي وغيره ، وجعل من الثاني أبا وأخا وحما وبدأ ودماً وأشباهها .

ـ فإن كان = : حرف إعرابه ، ـ همزة تلي ألفاً زائدة = : احترازاً من نحو ماء وداء ، فإن الألف أصلية ، لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصاً عن أقل الأصول ، ـ فممدود = : نحو كساء وحمراء وقراء وعلباء .

قال أثيرالدين (١) : وخرج بحرف الاعراب نحو أولاء اسم إشارة أو موصولا من المبنيات فلا يسمى ممدوداً .

قلت : وقصرالدماميني (٢) فعزى ذلك لابن قاسم (٣)

قال المصنف(٤) : (وذكر الاسم في هذا الرسم مستغنى عنه ، لأن المخرج به في رسمي المقصور والمنقوص ما يشبهها من الأفعال المضارعة) . ولا يوجد فعل آخره همزة تلي ألفاً زائدة ، بل مقلوبة كيشاء .

قلت : وقصر الدماميني(٥) أيضا فعزى ذلك لابن قاسم(٦) .

قال أثيرالدين (٧) : وقد وجد ذلك في قول زهير :

فلم أر معشراً أسروا هديا ٭ ولم أرجار بيت يستباء / (٨)

وهو يفتعل من سبأ بالهمز ، والألف إشباع .

---

(١) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٢ » بتصرف .
(٢) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣١ ظ » والواقع أن ذلك ليس بقصور ، لان ابن أم قاسم ذكر ذلك من غير نسبة للأثير ، وان الدماميني ليس معه من الشروح سواه كما قال في شرحه .
(٣) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣١ » .
(٤) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٩٧ » بتصرف .
(٥) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٠ ظ » ويعتذر عن الدماميني بما تقدم .
(٦) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٢ » .
(٧) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٢ » .
(٨) البيت من قصيدة طويلة تزيد على ثلاثة وستين بيتا ، ذكرها الأعلم الشنترى ضمن شعر زهير والسبب فيها : معاملة بني عليم لرجل من بني غطفان مولعا بالقمار ، وماذا صنعوا به . قال الأعلم في شرحه للبيت : وقوله : « أسروا هديا » : الهدى : الرجل ذو الحرمة ، وهو المستجير بالقوم ما لم يجر أو يأخذ عهدا . . . وسمى « هديا » على معنى أن له حرمة الهدى الذى يهدى إلى البيت الحرام ، ويستباء : أى تؤخذ امرأته ، وقيل يستباء : من الباءة وهي النكاح ، وقيل : من البواء وهو القود .
انظر : « شعر زهير ص ١٣٨» .

وأجيب : بأنه ضرورة . وقال الأعلم (١) : هو يستفعل من الباءة وهو النكاح ، وكأن (٢) أتاهم فقامرهم مراراً فردوا عليه ماله ، ثم قامر حتى قامر على زوجته فغلب فأخذت . وقيل : بل يستفعل من البواء وهو القود ، وكأن (٣) أتاهم يستجيرهم فقتلوه برجل منهم .

قال ابن هشام : ويمثل له عندى بأمثلة كثيرة لا تنحصر ، وذلك على قول يونس (٤) : أن نون التوكيد الخفيفة تقع بعد الألف وتبدل في الوقف ألفا ، فإذا التقى الألفان استحالت ثانيتهما همزة ، فتقول في : اضربان يا زيدان اضرباء .

قلت : وهذا عما نحن بصدده بمراحل ، لأن الكلام فيما آخره من الأفعال همزة تلى ألفا زائدة ، وليس ما أشار إليه صالحا للتمثيل ، فإن الهمزة / في اضرباء ليست آخر الفعل ، وإنما آخره الباء ، والألف ضمير الاثنين ، فهي كلمة أخرى ، والهمزة بدل الألف المبدلة من نون التوكيد ، وهي كلمة أخرى ، فأين هذا من كلمة واحدة ، هي فعل آخره همزة بعد ألف زائدة ، وهذا ضرورى لايلائم ثقوب ذهن الامام ابن هشام ، ثم وقفت عليه بعد لغيره وقد تنبه إليه الدماميني (٥) وكأن ابن هشام رحمة الله تعالى (٦) لحظ الهيئة الصورية وذلك ما (٧) لايعتبر في هذا المقام .

– فاذا ثني غير المقصور والممدود / الذى همزته بدل من أصل = : نحو كساء ورداء – أو زائدة = : كصحراء وحمراء ، فيشمل الصحيح كزيد ، والمعتل جاريا مجراه كرمي ورمى ومغزو وغزو ، والمنقوص كسبح ، والمهموز غير الممدود كرشأ (٨) لولد الظبية وماء وضوء وشيء ، وما همزته أصل كقراء ووضاء ، للكثير القراءة والوضوء ، وما (٩) همزته إلحاق كعلباء .

---

(١) في شرحه لشعر زهير « ص ١٣٨ » .

(٢) في « حـ » وكأنه أتاهم .. الخ .

(٣) في « حـ : وكأنه .. الخ .

(٤) هو : يونس بن حبيب البصرى.
قال ابن الأنبارى : كان من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمر ابن العلاء ، وجمع من العرب كما سمع من قبله ، وأخذ عنه سيبويه ، وحكى عنه في كتابه ، وأخذ عنه الكسائى ، والفراء ، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وذكر له ابن النديم خمسة مؤلفات منها : معانى القرآن وكتاب النوادر الكبير . توفي عام (١٨٣ – على الخلاف .
انظر : « الفهرست ص ٣ظ – النزهة ص ٤٩ – الانباه حـ ٤ ص ٦٨ – البغية حـ ٢ ص ٣٦٥ ».

(٥) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣١ ظ » .

(٦) « تعالى » ساقطة من « حـ » .

(٧) في « حـ : محالا .. الخ .

(٨) قال الجوهرى : « الرشأ » : على فعل بالتحريك : ولد الظبية الذى قد تحرك ومشى » .

(٩) « ما » ساقطة من « حـ » .

ـ لحقته العلامة = : أي الألف رفعا والياء جراً ونصبا ، ونون في الأحوال الثلاثة .

ـ دون تغيير = : إلا فتح متلو العلامة ، ورد ياء المنقوص ، لذهابها بوجود التنوين ، فإذا زال للعلامتين عادت . ولايرد نحو قائمان في قائم وقائمة ، لكونه مفهوما مما أشار إليه قبل بقوله : وكذا التذكير مع اتحاد المادة ، فحكم بتغليب المذكر فالعلامة إنما لحقت به فلا حذف .

ـ ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره (١) = : فلا تلحقه العلامة رأسا .

قال المصنف(٢) : نحو سواء في اللغة الفصحى استغناء بتثنية سي ، فيقال سيان لا سواءان ، وحكى ابو زيد في كتاب الهمزة (٣) وأبو عمرو : هما سواءان . وأنشد ابن فارس : (٤)

تعالى يسمك حب دعد وتغتدى
سواءين (٥) والمرعى بأم درين (٦)

وحكاه أيضا في الإفصاح عن السكرى (٧) ، عن أبي حاتم .

وقال أبوعلي في الحجة : إنما حكى عنه إجازته ، ولم يصب فيها ، وأورد المصنف(٨) حكاية أبي زيد هذه في شرحه مثالاً .

قال أثيرالدين (٩) : ولاترد ، لأن همزة سواء عن ياء والأصل سواى من

---

(١) في المتن تحقيق بركات ، وشرح التسهيل لابن مالك بعد قوله : « غيره » غالبا .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٩٨ .
(٣) رجعت الى كتاب الهمز فلم أهتد إلى هذا النص .
(٤) أي أنشده شاهدا على أن « الدرين » يطلق على اليبيس ، ويطلق على الأرض المجدبة ولم ينسب هذا البيت إلى قائله ، انظر « معجم مقاييس اللغة جـ ٢ ص ٢٧١ » .
(٥) في « جـ : سوا ان .
(٦) البيت مذكور في اللسان مادة سواء جـ ١٩ ص ١٣٧ . ولم ينسب لقائله ، كما ذكر ـ في مادة « سمط » جـ ٩ ص ١٩٥ » إلا أن روايته في الموضعين : تعالى نسمط حب . . البيت ، وقال : سمطت الشيء لزمته قال الشاعر : تعالى نسمط حب . . . البيت . أي تعالى نلزم حبنا وان كان علينا فيه ضيقة ، وقوله : أم درين » : الأرض المجدبة ، ولعل الصواب رواية اللسان ، وان كانت رواية الأثير في شرحه على التسهيل : « تمسك » بالكاف .
والشاهد في : تثنية « سواء » ، قال ابن سيدة : هما سواء ان وسيان مثلان .
(٧) هو : الحسن بن الحسين بن عبدالله بن عبدالرحمن بن العلاء بن أبى صفرة بن المهلب أبو سعيد السكرى النحوى . قال القفطي سمع يحى بن معين ، وأبا حاتم السجستاني ، والعباس الرياشي ، ومحمد بن حبيب ، وانتشر عنه من كتب الأدب شيء كثير ، وكان حسن المعرفة باللغة والأنساب ، وله من الكتب : كتاب : « المناهل والقرى » وكتاب « الوحوش » وجمع عدة أشعار ودونها لشعراء العرب ، مثل امرىء القيس وغيره ، ولد عام « ٢١٢ ـ وتوفى عام ٢٧٥) .
انظر : « الانباه جـ ١ ص ٢٩١ ـ النزهة ص ٢١١ ـ البغية جـ ١ ص ٥٠٢ » .
(٨) في المراجع السابق .
(٩) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠٣ » .

سويت فلايندرج تحت قوله : غير المقصور والممدود الذى همزته بدل عن أصل ، أوزائدة فلم يحسن الاستثناء .

قلت : وقصرالدماميني فعزى ذلك لابن قاسم .

قال المصنف : (١) وكذا استغنوا غالبا بإليين وخصيين عن إليتين وخصيتين ، مع قولهم غالبا إذا أفردوا : إلية وخصية ، وربما قالوا : إلي وخصي بمعنى إلية وخصية ، وقد قالوا : إليتان وخصيتان ، قال عنترة :

متى ما نلتقى فردين ترجف * زوانف إليتك وتستطارا (٢)

وقال طفيل الغنوى :

وان الفحل تنزع خصيتاه * فيصبح جابراً قرح العجان (٣)

وقال المبرد وثابت : من قال : إلية وخصية قال : إليتان وخصيتان .

قلت : وقصر الدماميني عن مطالعة كلام المصنف فقال : قالوا : وأشار بذلك الى إلي وخصي فأورد بعض قوله .

ثم قال : وقضية كلام المصنف أنه إذا أناب عن تثنيته تثنية غيره لاتلحقه العلامة دون تغيير بل تلحقه مع التغيير ، وليس / غرض المصنف لقولهم : أشار بذلك إلى سواء في اللغة الفصحى .

قلت : لا نسلم أن ذلك قضيته قطعاً ، فإن للعرب في نحو ذلك طريقتين إنصباب النفى على القيد دون المقيد ، وانصبابه عليهما جميعا ، فاذا قلت : ما جاء زيد مستبشراً احتمل نفى الاستبشار وثبرت المجيء ، وهى طريقة ، ونفيهما معا وهى أخرى . وقضية كلام المصنف عن الثانية ، فلم يتعين أن ذلك قضيته قطعاً .

ــ وإذا ثنى المقصور قلبت ألف واوا إن كانت ثالثة بدلا منها = : أى الواو نحو عصى ، تقول عصوان لقولهم : عصوته أى ضربته بالعصى ، وقد يكون

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) قائلة : عنترة بن شداد العبسى من أبيات قالها يهجو بها عمارة بن زياد العبسى الذى كان يحسده ويقول لقومه : إنكم أكثرتم ذكره ، والله لوددت إن لقيته خاليا حتى أعلمكم أنه عبد وقال فبلغه قول عمارة فقال تلك الأبيات يهجوه وقوله : فها أنا ذا عمارا « في بيت قبل هذا البيت . أراد : ياعمارة ، وقوله : فردين : أى منفردين أنا وأنت ، ولا معين لكل منا ، و « الزانفة » طرف الإلية الذى يلى الأرض إذا كان الإنسان قائما .
راجع : « ديوانه ص ١٢٤ – أمالى الشجرى حـ ١ ص ٢٠ – الخزانة حـ ٣ ص ٣٥٩ – ابن يعيش حـ ٤ ص ١١٦ – اللسان حـ ١٧ ص ٢٥٢.

(٣) وقد نسبه ابن مالك في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ٩٨ « لطفيل أيضا ، وجاء في لسان العرب حـ ١٧ ص ٢٥٢ – : قال ابن برى : قد جاء « خصيتان وإليتان » بالتاء فيهما ، قال يريد ابن الصعق : وان الفحل . . البيت ، برواية . . فيضحى بدل : فيصبح . وقوله : « جافرا » : كبيرا ، و « قرح » : مكتمل ، و « العجان » العنق .

لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كرحى لكونها يائية في لغة من قال : رحيت وواوية في لغة من قال : رحوت ، فللمثنى رحيان ورحوان ، والواو أكثر .

ـ أو = : كانت ألفه ـ أصلا = : لكونها في حرف أو شبهه كإذا وألا الاستفتاحية فتقول : إذوان وألوان .

(ـ أو = : كانت ـ مجهولة = : لايدرى عن أى شيء هى كخسا بمعنى فرد وددا للهو واللعب ، فتقول : خسوان وددوان (١)) .

وقيل : خسا من خسأ مهموزا ، وعليه فألفه عن همزة

قال المصنف(٢) : ولقى بمعنى ملقى لا يعبأ به .

وتعقبه أثيرالدين (٣) : بأن ألفه عن ياء نقلا عن أبي الفتح ، والجمع ألقاء ، وهو فعل بمعنى مفعول ، كالقبض والنفض بمعنى المقبوض والمنفوض : فلقى بمعنى يلقى / لا بمعنى ملقى . والمعنى إنه لخساسته ، وكونه تافها يلقاه كل أحد فلا يأخذه ، فبقى ملقيا لأجل ذلك ، فالمثال الجيد الددا .

قلت : وهو خلاف ما في الصحاح (٤) : من أن اللقى بالفتح الشيء الملقى لهوانه ، وأنشد .

وكنت لقى تجرى عليه السوائل (٥)

وما في القاموس أيضا أن لقى ما طرح(٦)

وقد أستعمل الددا منقوصا كما في الحديث : « لست من دد ولا الدد منى » (٧) وصحيحا متما بالنون يقال ددن ، وبالدال ، قالوا : ددد .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « حـ » .

(٢) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٩٩ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٤ » .

(٤) حـ ٢ ص ٥٤٥ » .

(٥) وصدرة : فليتك حال البحر دونك كله .
وقائلة : الأعشى ميمون من قصيدة قالها لقيس بن مسعود الشيبانى حين وفد على كسرى بعد معركة « ذى قار » وقوله : السوائل » : جمع سيل ، فجمعه جمع « سائل » قال ابن جنى في الخصائص : وجاز أن يجمع « جزاء » على « جواز لمشابهة المصدر اسم الفاعل ، فكما جمع « سيل » على سوائل ، نحو قوله : وكنت لقى . . البيت راجع : « ديوانه ص ٦٧ — الخصائص حـ ٢ ص ٤٨٩ — اللسان مادة « لقى » حـ ٢٠ ص ١٢٣ الأمالى الشجرية حـ ١ ص ١٩ ».

(٦) قال صاحب اللسان : قال أبو الهيثم : اللقى : ثوب المحرم يلقيه إذا طاف بالبيت في الجاهلية جمعه ألقاء ، واللقى كل شيء مطروح متروك .

(٧) ذكره السيوطى في الفتح الكبير « حـ ٣ ص ١١ ، أنه من حديث أنس في البخارى كتاب الأدب ـ والبيهقى وفي الطبرانى في الكبير من حديث معاوية . وكتاب ابن عساكر عن أنس رضى الله عنه .

ـ ما لم تمل (١) = : قيد راجع إلى الأصل والمجهولة .

قال المصنف(٢) : والمشهور من هذين النوعين يعنى الأصل والمجهولة أن تعتبر حالهما في الإمالة / ، فإن أميلت كبلى ومتى ثنى بالياء مسمى بما هى فيه ، أولا فبالواو كإلى وأما .

وفي الإيضاح : (٣) وما لم يسمع فيه تفخيم أو إمالة ، ولا عرف له اشتقاق .

فنص أبو الحسن أنه بالياء لغلبتها على الطرف ، واتساعها (٤) مجالا في كلامهم ، ولا أعرف له في ذلك مخالفا .

وقلبت ألفه ـ ياء ـ إن كانت بخلاف ذلك = : فيشمل ما ألفه رابعة كرمى أو خامسة كالمرتضى ، أو سادسة كالمستدعى ، أو ثالثة بدلا من ياء كرمى في إحدى اللغتين ، أو أصلا أميلت كبلى ومتى ، فجميع ذلك ألفه في التثنية ياء .

ـ لا إن كانت = : الألف ـ ثالثة = : لفظ . ـ واوى مكسور الأول = : كرضى وربي ، ـ أومضمومة = : كضحى وعلى ، فتقلب فيهما واوا كرضوان وربوان وضحوان وعلوان ، ـ خلافا للكسائى = : في إجازته تثنية هذين بالياء أيضا ، قياسا على ما ندر من قولهم : رضيان ، ولا خصوصية له من بين الكوفية بهذا الرأى ، فقد نقله أصحابنا المغاربة عنهم قاطبة ، غير أن الكسائى عميد عصابتهم وحامل لواء رياستهم وأسوتهم في عامة آرائهم . وقد يكون سندهم في هذا مشافهة العرب بذلك .

وأما البصرية فلا يعرفون فرقا بين المفتوح وغيره .

والياء في رأى = : لبعض العلماء ، ـ أولى = : من الواو ـ بالأصل والمجهولة مطلقا = : أى ممالة أم لا . قال المصنف(٥) ومن النحويين من لا يعدل بالياء ، ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأى ، لكونه أصل (٦) في المجهولة أصلا يقتضى ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين ، وإلى الياء إذا كانت موضع اللام ، اعتلالا بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر منه عن ياء ، وأمر الثالثة (٧)

---

(١) في المتن تحقيق بركات ، وشرح ابن مالك : ولم الخ وفي « حـ : لم .. الخ باسقاط الميم والواو.
(٢) في شرحه للتسهيل « حـ أ ص ٩٩ » .
(٣) في « حـ : ولم يسمع .. الخ .
(٤) في « حـ : في اتساعها .. الخ .
(٥) في شرحه على التسهيل « حـ ١ ص ٩٩ » بتصرف .
(٦) في « أ » ، حـ : أصلا .. الخ
(٧) في « ب » ، حـ : الثلاثة .. الخ .

بالعكس (١) . ونقل أثيرالدين (٢) عن بعض البصرية : أن الأصل إن أميلت كبلى ، أو قلبت ياء في حال من الأحوال كعلى وإلى ولدى ثنيت بالياء وإلا فبالواو ، وهو أختيار ابن عصفور(٣) .

وقد نص سيبويه على تثنية الثلاثة بالواو ، ولم يعتبر القلب . /ـــ وتقلب(٤) واوا همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث = : كحمراوان ، واقتصر عليه سيبويه (٥) ، وحكى غيره استحالتها ياء .

وفي صنعة الكتاب للنحاس : إجازة الكوفية الأمرين ، وإنما أوتر قلب الهمزة ، لكونها زيادة محضة ، فهى بالابدال الذى هو أخ الحذف أجدر مع قصد الفرق .

وأما كونها واوا دون « ياء » فلوقوعها بين ألفين ، فجدوا في الفرار من اجتماع الأمثال ، لأن الياء إلى الألف أقرب من الواو ، ولتقارب الهمزة والياء . ثقلا .

وبعض يؤثر استحالتها ياء ، حرصا على ما هو أخف ، ولا يرى في الياء ثقلا أصلا .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب حـ ٢ ص ٩٢ : إعلم أن المنقوص . « المراد بالمنقوص هنا المقصور » إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست الزيادة كزيادة ألف حبلى ، فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية ، لأنك إذا حركت فلا بد من واو او ياء ، فالذى من الا صل أولى .
وإذا كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . فأما ما كان من بنات الواو فمثل « قفا » لأنه من قفوت الرجل . تقول : قفوان . . .
وأما الفتى فمن بنات الياء ، قالوا : فتيان وفتيه ، وأما الفتوة والندوة فإنما جاءت فيهما الواو لضمة ما قبلهما ، مثل لقضو الرجل من قضيته . . . فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فعل ثنيت فيه الواو ، ولا له اسم ثنيت فيه الواو ، وألزمت ألفه الانتصاب ، فهو من بنات الواو ، لأنه ليس شيء من بنات الياء يلزم الانتصاب لا تجوز فيه الامالة ، إنما يكون ذلك في بنات الواو ، وذلك نحو لدى وإلى وما أشبههما . . فإن جاء شيء من المنقوص ليس له فعل ثنيت فيه الياء ، ولا اسم ثنيت فيه الياء وجازت الإمالة في ألفه ، فالياء أولى به في التثنية إلا أن تكون العرب قد ثنته ، فتبين لك تثنيتهم من أى البابين .

(٢) وعبارته حـ ١ ، ظ١٠ : وذهب بعض البصريين إلى أن الحكم في الألف المجهولة الأصل أنه تعتبر إمالتها كما ذكر آنفا أو انقلابها ياء في حال من الأحوال فان أمليت . . الخ .

(٣) إذ قال في المقرب حـ ٢ ص ٤٥ : وان جهل الاصل ردت إلى الياء فيما سمعت فيه الإمالة ، فتقول في تثنية « بلى » إذا سميت بها : بليان ، وان لم تمل قلبت واو ، فتقول في ثنية « على » إذا سميت بها : بليان ، فإن لم تمل قلبت واوا ، فتقول في تثنية « على » إذا سميت بها : علوان .

(٤) في بعض نسخ المتن : وتبدل .

(٥) قال في الكتاب حـ ٢ ص ظ٩ : إعلم أن كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع . . . فان كان الممدود لا ينصرف وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فإنك إذا ثنيت أبدلت واوا كما تفعل ذلك في قولك : خنفساوى وكذلك إذا جمعته بالتاء .

ـ وربما صحت(١) = : فقيل حمراءان حكاها السجستاني ، وابن الانبارى والمازني ، وعن العرب في زكرياء الاقرار والقلب واوا .(٢)

وقال السيرافي : ومما استثقل وقوع الألف بين واوين فعدل به عن القياس قولهم في تثنية (٣) : لأواء وعشراء : لأواءان (٤) وعشراءان .

وفي المخصص (٥) لابن سيدة : استحباب الكوفية في ألف التأنيث الممدودة كائنا قبلها واو : أن تثنى بالهمزة تارة وبالواو أخرى نحو حلواء ولأواء ، وأبي ذلك البصرية .

ـ أو قلبت ياء = : فقيل حمرايان وهما لغة فزارية ، حكاها المازني .

قال المصنف(٦) : وكلاهما يعنى الصحة والقلب ياء نادر .

ـ وربما قلبت = : الهمزة ـ الأصلية = : كقراء ووضاء ، ـ واوا = : فقيل : قراوان ووضاوان رواه أبوعلى ، ولم يذكر سيبويه (إلا) (٧) الاقرار .

ـ وفعل ذلك = : القلب واوا بالهمزة ـ الملحقة = : ففيه تسامح ، لأن الإلحاق جعل مثال على آخر ، ليعامل معاملته ، فعلباء مثلا لعصبة في عنق البعير ملحق بسرداح / للناقة الطويلة على وجه الأرض بواسطة ما زيد عليه ، وليس الملحق حقيقة هو الهمز .

وفي شرح الدماميني(٨) : ولك أن تجعل الملحقة صفة الكلمة فلا تسامح .

قلت : غير أن فعل ذلك إنما هو حقيقة بالهمزة لا بالكلمة ، فقد تخلص من التسامح بالتسامح .

ـ أولى من تصحيحها = : فعلباوان بالواو أولى من علباءان بالهمزة ، ويجب أن همزة علباء بدل من ياء لاستقرار الالحاق بالياء ، بدليل درحايه دون الهمزة . فالياء هى الملحقة بناء علباء ودرحاء ببناء قرطاس .

وقضية كلام المصنف أن الهمزة هى الملحقة وإنما هى بدل .

والهمزة ـ المبذلة من أصل = : ككساء من ذوات الواو ، ورداء من ذوات الياء . ـ بالعكس = : من الملحقة فاقرارها أولى من قلبها ، فكساءان أورداءان أولى من كساوين وردايين ، وهو رأى بعض أصحابنا المغاربة .

---

(١) في المتن تحقيق بركات : صححت . . . الخ .
(٢) في « ح : ياء . . . الخ .
(٣) « في تثنية » ساقطة من «ب » .
(٤) في « ح » لأواء ان . . الخ . (٥) « ح ١٥ ص ز١١ بتصرف .
(٦) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ١٠١ » .
(٧) « إلا » ساقطة من « ح » (٨) ح١ ص ٣٢ و » .

وقال الجزولى : (ما انقلبت فيه عن أصل أو زائد ملحق بالأصل . فاجره إن شئت على الأصل أو أردت على الزائد ، والأول أحسن ، فسوى بين المسألتين ، وجعل الأجراء على الأصل فيهما أحسن ، وهكذا نص سيبويه غير أنه عكس فجعل قلب همزة علباء أكثر منه في همزة كساء . (١)

وقال الأخفش في النسخة الوسطى : وإن كان شيء من الممدود مهموزاً لغير التأنيث كغطاء وقضاء وعلباء وحرباء فتثنيته بالهمزة ، كغطاءين وقضاءين وحرباءين وعلباءين ، وان شئت فبالواو وهى لغة ، فبدأ بالأحسن وهو الاقرار ثم حكى أن غيره لغة ، وسوى بين المبدلة من أصل والملحقة به (٢) ./

ــ وقد تقلب = : المبدلة من أصل ، ــ ياء = : كما في كتاب الهمز (٣) لأبي زيد أنها لغة ثالثة فزارية نحو كسايان (٤) وسقايان .

وفي البسيط : أجاز الفراء والمازني قلب همزة حمراء ياء قالا : وهى لغة ، قال المازني : رديئة .

ــ ولا يقاس عليه = : أى قلبها ــ خلافا للكسائى = : والمازني والفراء .

وفي شرح الدماميني (٥) : بل والكوفية قاطبة .

قلت : ولم أقف عليه لغيره ، ولو سلم فالجواب ما أسلفناه جوابا عن قول (٦) المصنف قبل خلافا للكسائى .

قال أثيرالدين (٧) : والحق القياس ، لأنها لغة فزارية ، وما كان لغة لقبيلة قيس عليه .

قلت : وقصر الدماميني فعزى ذلك لابن قاسم .

ــ وصححوا مذروين = : بكسر الميم والذال المعجمة ، وهما طرفا إلية الإنسان والفرس ، وجانبا الرأس ، قال عنترة :

أحولى تنفضى أستك مذرويها * لتقتلنى بها أنا ذا عمارا (٨)

---

(١) قال في الكتاب حـ ٢ ص ظ٩ ، ٩٥ : إعلم أن كل ممدود وكان منصرفا فهو في التثنية والجمع . . و ذلك نحو قولك : ردا آن وكسا آن وعلبا آن فهذا الأجود الأكثر . . واعلم أن ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحربا وان شبهوهما ونحوهما بحمراء . . . وعلبا وان أكثر من قولك كسا وان في كلام العرب لشبهها بحمراء .

(٢) في « حـ : منه . . الخ .

(٣) لم يوجد هذا الكلام في كتاب الهمز الذى لدى .

(٤) في « حـ : كساء ان . . الخ .

(٥) حـ ١ ص ٣١ ظ » .

(٦) « قول » ساقطة من « حـ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٦ » .

(٨) هذا البيت هو أول قصيدة عنترة التى سبق الحديث عنها في ص ٣٧٣ . وانظر الأمالى الشجرية حـ ١ ص ١٩ . . ابن يعيش حـ ٢ ص ٥٦ – ظ ص ١٤٩ – المقتضب حـ ١ ص ١٩١ ديوانه ص ١٢٤ » .

وقال ابن قتيبة (١) : المذروان طرفا كل شيء ، والقياس مذريان لوقوع الألف رابعة ، كألف معزى ، غير أن الكلمة / لما (٢) انبنت على علم التأنيث صحت صحة واو شقاوة لذلك .

قلت : وبه يندفع قول الدماميني : وهذا يرد اعتراضا على قولنا في المقصور إذا تجاوز الثلاثة قلبت ألفه ياء لا غير .

ونص القالي أبوعلي (٣) أنه لايفرد البتة ، وأبو محمد بن السيد عن أبي عبيد عن أبي عمرو حكاية مذرى مفردا .

قال ابن السيد : (وأحسب أن أبا عمرو قاسه ، ووهم في حكايته عن أبي عمرو كما وهم في أشياء كثيرة .

وقال المبرد (٤) : فلان يضرب أصدريه وأزدريه ، ولا ينطقون فيه بمفرد (٥)) وفلان يضرب مذرويه وهما ناحيتاه ، وإنما يوصف بالخيلاء .

— وثنايين = : بكسر المثلثة أوله تثنية ثني كردى ، وهما طرفا العقال ، وقالوا : عقلته بثنايين ، وأطبقوا أن قياسه بثناوين أو ثناءين ، لأن بعد الألف المزيدة حرف علة ، فلو أفرد أبدل همزة ، وهي بدل من أصل ، فيأتي فيها الوجهان من الاقرار والابدال ، غير أن الكلمة لما انبنت على التثنية صار كالمبتنى على علم التأنيث كسقاية .

---

(١) هو : عبدالله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الكاتب الدينوري النحوي اللغوي . روى عن أمثال اسحاق بن راهويه ، ومحمد بن زياد الزيادي ، وأبي حاتم السجستاني ، وروى عنه ولده ، وابن درستويه ، ومن مأ لفاته : غريب القرآن ، غريب الحديث ، مشكل القرآن ، مشكل الحديث ، أدب الكاتب ، وغير ذلك كثير . توفي عام (٢٧٦). انظر : « النزهة ص ٢٠٩ — الانباه ﺣ ٢ ص ١٤٣ — البغية ﺣ ٢ ص ٦٣ — هدية العارفين ﺣ ١ ص ٤٤١ وفيات الأعيان ﺣ ٣ ص ٤٢»

(٢) في « ﺣ : مما . . الخ .

(٣) هو أبو علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، كان عالما باللغات ، نحويا ، اخباريا ، أخذ عن ابن دريد ، وابن درستويه ، وابن الأنباري ، وسمع من أبي يعلى الموصلي ، والبغوي ، ودخل الأندلس في عهد عبدالرحمن الناصر، فأكرمه ، وصنف له ولولده الحكم المستنصر ، ومن كتبه : « النوادر والأمالي ، والبارع في اللغة ، وأخذ عنه من الاندلسيين الزبيدي ، وتوفي سنة (٣٥٦) انظر : « العبر ﺣ ٢ ص ظ٣٠ — الانباه ﺣ١١ ص ٢٠٤ — البغية ﺣ ١ ص ٤٥٣ — هدية العارفين ﺣ ١ ص ٢٠٨ » .

(٤) انظر : كتابه : الكامل ﺣ ١ ص ١٠٠ ، وفي المقتضب ﺣ ١ ص ١٩١ : قولهم : مذروان ، وفلان ينفض مذرويه ، وانما حق هذا الياء ، لأن الألف رابعة ، ولكنه جاء بالواو ، لأنه لا ينفرد له واحد ، فهو بمنزله ما بنى على التأنيث مما لا مذكر له .
وقال ابن الشجري في أماليه ﺣ ١ ص ١٩ : « المذروان » : جانبا الاليتين المقترنان ، ومن كلام العرب : جاء ينفض مذروية ، اذا جاء يتهدد ، وهذا الحرف مما شذ عن نظائره ، وكان حقه أن يصير واوه الى الياء ، كما صارت الياء في قولهم : ملهيان ومغزيان : لأن الواو متى وقع في هذا النحو طرفا رابعا فصاعدا . وصحت الواو في « المذروين » ، لأنهم بنوه على التثنية ، فلم يفردوا فيقولوا : مدرى ، كما قالوا : ملهى ، فصحت لذلك كما صحت الواو والياء في العلاوة والنهاية ، فلم يقلبا إلى الهمزة ، لأنهم بنوا الاسمين على التأنيث . . الخ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ﺣ » .

قلت : وبه أيضا يندفع قول الدماميني : ويرد هذا أيضا اعتراضا على قولنا في الممدود الذى همزته بدل من أصل : أنه يجوز فيه الاقرار والقلب واوا ، لأن مفردهما في التقدير مذرى كمعزى وتناكروا ، على أن اندفاع كليهما بما في المتن يعد تعليلا ، كما نريدهما إيضاحاً ، فلا موقع للإراد رأسا ، ولا للتصدى لدفعه . فكل من المسألتين(١) وارد مورد الاستثناء من كل من قاعدتي المقصور والممدود .

وقد يريد الدماميني بالاعتراض غيرما يراد بالتعقب من الرد والانتقاد ، كما يقتضيه لحن الخطاب وفحوى الكلام ، وعليه فلا إيراد ، وهو الحق والانصاف.

وقال أبوعبيد في الغريب المصنف : ثنيت البعير بثنايين غير مهموز ، وهو أن تعقل يديه جمعياً بعقالين ويسمى ذلك الثناية ، وعليه فهو من باب خصيين وإليين .

ـ تصحيح شقاوة وسقاية = : نصب على المصدر النوعى/ مثل ضرب الأمير ، أى صححوا هاتين الكلمتين ، أى حرفي العلة في آخرهما تصححاً مثل تصحيح شقاوة وسقاية ، وهو لف ونشر مرتب الأول وهو شقاوة للاول وهو مذروان ، والثاني وهى سقاية للثاني وهو ثنايان ، الواو للواوى والياء للياثى .

ـ للزوم علامتى التثنية والتأنيث = : أى صححوا كلا من كلمتى مذروين وثنايين لبنائهما على التثنية لزوما كما صححوا واو شقاوة وياء سقاية لانبناء كلمتيهما على التأنيث وعدم انفكاكها عنهما ، حتى كأن حرف العلة وقع وسطا .

وحكم ما ألحق به علامة جمع التصحيح = : لمذكر ومؤنث ـ القياسية = : أما غيرها فقد يتساوى الحكمان نحو : حلائل أسودين وأحمرين ، والعانسون وقد يتخالفان نحو : بنين وعلانين وربعين ، فإن مقتضى القياس في ابن ابنون كما يقال في التثنية : ابنان بإثبات الهمزة ، وفي ربعين : ربعات ، وفي علانون : علانيات ، كما يقال في التثنية : ربعتان وعلانيتان بثبات الياء والتاء جميعاً .

ـ حكم ما ألحق به علامة التثنية = : فيثبت له مجموعاً بالواو والياء وبالألف والتاء من التغيير وعدمه ما ثبت له مثنى .

والحاصل : أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح ، والمهموز غير الممدود ، والممدود الذى همزته أصل (اذا جمع جمع التصحيح لحقته العلامه دون تغيير ، كما لحقته علامة التثنية ، وأن الممدود

---

(١) أى « مذروين » وثنايين » .

الذى همزته غير أصل (١)) ينال همزته في جمع التصحيح ما نالها في التثنية (٢) ، فيقال في زيد وهند وعلى ، وأمر مقضى ، ومخبو ، وأمر مرجو ، وأمر مرحأو وارجاء ، وزكرياء ، وصحراء ، وعطاء علما لرجل ، وسماء : زيدون وهندات وعليون (٣) وأمور مقضيات ومخبوون ، وأمور مرجوات ، ورجال مرجئون وأمور مرجئات وارجاءات ، وزكرياءون وصحراوات وعطاءون وسماوات فتصحح ما تصحح في التثنية وتعل ما أعلى فيها (٤)

وأجاز المازني : قلب واو حمراوون همزة كما قالوا / إدءون .

قال أثير الدين (٥) : وهو غلط لعروض ضمة الواو فهو كواو لتبلون ونحـوه .

ـ إلا أن آخر المقصور = / كمصطفى ـ والمنقوص = : كالقاضى ، يحذف ـ في جمع التذكير = : كالمصطفون والقاضون ، ـ ويلى علامتاه = : أى جمع التذكير وهما الواو والياء ، ـ فتحة المقصور = : نحو « وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار (٦) » ، ـ مطلقا = : أى سواء كانت منقلبة عن أصل كالأعلى ، أو زائدة كحبلى اسم رجل ، فيقال : جاء الأعلون والحبلون ، ورأيت الأعلين والحبلين ، ومررت بالأعلين والحبلين .

وأفاد قوله : في جمع التذكير امتناع الحذف في جمع التأنيث ، ووجه الفرق استثقال علامة جمع التذكير ، فلا تجامع ياء المنقوص ، ولا الياء والواو المنقلبة عن ألف المقصور ، وعلامتا تصحيح المؤنث والتثنية خفيفتان مجازان تجامعهن ، أما علامة جمع تصحيح المؤنث فالألف مطلقا ولا حرف أخف منها ، وأما علامة التثنية فالألف رفعا ، والياء المفتوح ما قبلها جراً ونصباً ، بخلاف ياء الجمع فإن متلوها مكسور .

ـ خلافا للكوفيين في إلحاق ذى الألف(٧) الزائدة = : سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أو إلحاقا كأرطى ، أو تكثيراً كقبعثرى أعلاماً لمذكرين ، ـ بالمنقوص = : فيضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونها مع الياء ، ويحذفون الألف، فيقولون : حبلون وحبلين كما يفعل بالمنقوص نحو قاضون وقاضين ، ولا يفعلونه بغير الزائدة ، بل يفتحون متلو الواو والياء كما مـر .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « حـ » .
(٢) « في التثنية » ساقط من « ب » .
(٣) « وعليون » ساقط من « حـ » .
(٤) من قوله : « الحاصل أن » الى هنا منقول من شرح المصنف بدون نسبة إليه .
(٥) في شرحه على التسهيل « حـ ١ ص ١٠٧ » .
(٦) سورة ص ، آية : ٤٧ظ.
(٧) « الألف » ساقطة من « حـ ٥ » .

قال المصنف(١) : وأجازوا الوجهين في الأعجمي لاحتمال الزيادة وعدمها ، نحو عيسى فإنه عبراني أوسرياني .

ونقل أصحابنا المغاربة الخلاف عن الكوفية في المقصور مطلقا ، ولم يفصلوا عنهم في الزيادة ولا في الأعجمي .

فقالوا : أجاز الكوفية ضم متلو الواو وكسر متلو الياء حملا على غيره من جمع السلامة ، وليس مسموعا ولا جائزاً قياساً .

قال أثيرالدين (٢) : وقال بعض وأظنه الرماني (٣) . ما ظننت أحداً يقوله وكنت أتعجب لقول سيبويه : والضم خطأ حتى رأيته لبعض الكوفية ، على أن ابن ولاد قد حكى في المقصور والممدود أن منهم من يقول : موسون وعيسون بضم السين ، وهي لغة لم يذكرها سيبويه ، ولعلها وردت في بعض ألفاظ شذت عن القياس .

– وربما حذفت = : الألف الزائدة ، – خامسة = : كالخوزلى بفتح الخاء والزاء لمشية / فيها تكسر وتفكك .

فصاعدا = : كضبغطرى بضاد معجمة مفتوحة فباء موحده مفتوحة ، فغين معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء فالف مقصورة ، للأحمق الذى لايعجبك .

في التثنية والجمع بالألف والتاء = : حكى الفراء : خوزلان وضبغطران والخوزلات والضبغطرات ، وقالوا : هراوات بفتح الهاء جمع هرادى الذى هو جمع هراوة بكسرها ، وأنشد :

تروح في عمية وإعانة • على الماء قوم بالهراوات(٤) هوج(٥)

قال المصنف(٦) : وهو دليل أن ذا الألف الأصلية قد ينزل منزلة ذى الألف الزائدة ، ولم يتعرض في الأصل لحذف الأصلية .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ظ١٠ – بتصرف .
(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٠٨ .
(٣) هو : علي بن عيسى بن علي بن عبدالله أبو الحسن النحوى المعروف بالروماني ، أخذ عن أبى بكر بن السراج وابن دريد ، وأخذ عنه أبو القاسم الدقيقي .
قال ابن النديم : من أفاضل النحويين والمتكلمين البغداديين ، تفنن في علوم كثيرة من الفقه والقرآن، والنحو والكلام ، كثير التصرف والتأليف – وذكر له ثمانية عشر كتابا منها : « شرح كتاب سيبويه » و « نكت سيبويه » و « أغراض سيبويه » وغير ذلك . ولد عام (٢٩٦ – وتوفى عام ٣٨٤).
انظر : « الفهرست ص ٦٣ – الانباه جـ ٢ ص ظ٢٩ – النزهة ص ٣١٨ – البغية جـ ٢ ص ١٨٠».
(٤) في « جـ » بهراوة :
(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٠٥ – ، والأثير في التذييل والتكميل جـ ١ ص ١٠٨ – ولم أعرف قائله . وانظر معانى القرآن للفراء جـ ٢ ص ٨١ ».
(٦) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٠٥ .

وفي شرح الدماميني : وفي هراوات شذوذات ثلاثة ، جمع صيغة منتهى الجموع ، وعدم قلب الألف ياء ، وحذفها مع كونها في أصل ، إذ هى بدل لام الكلمة ، وليست نفسها أصلا .

قلت : وهذا ضرورى محله علم التصريف ، غير أن ناقل ذلك ومجيزه الفراء ورأيه أن (١) هراوى وأشباهه (٢) ليست مجموعا على فعائل فيلزمه ما قاله الدماميني تقليداً للمصنف ، بل هو عنده فعالا ، فالألف على رأيه زائدة ، لا لام الكلمة (٣) على أن ما عزاه المصنف من ذلك للكوفية عزاه الفارسي للبغاددة ، وزينه في التذكرة بشذوذ المسموع منه ، وفساد قياسه على النسب ، لأنه باب تغيير .

ـ وكذا الألف والهمزة من قاصعاء = : وهو أحد مجرى اليربوع ، ـ ونحوه = : كخنفساء وعاشوراء وباقلاء وقرفصاء فتحذفان أى الألف الخامسة والهمزة حذف ألف المقصور الخامسة ، فتقول : قاصعان وخنفسان وعاشوران وباقلان وقرفصان . ـ ولا يقاس (٤) على ذلك = : المسموع من حذف ألف المقصورة المزيدة / خامسة فصاعدا ، ولا (٥) على حذفها والهمزة من قاصعاء لقلة الوارد من ذلك .

ـ خلافا للكوفيين = : في اقتياسهم عليه .

قال المصنف : (والمصنفون (٦) من غيرهم يقبلونه غير منقاس) . و«من» في قوله بيانية لا تبعيضية لما في الافصاح عن ابن الانبارى : أنهم قالوا : خنفسان وحوصلان سماعا ، وقاس عليه مثل صورياء وزكرياء وأروياء ، وأشباهها من ذى ألفين بعد أربعة فصاعدا . وحكى غيره باقلان .

(وعاشوران ، ولم يحك شيئا من ذلك سيبويه ولا أجازه ، وإنما هى شواذ ، قال (٧) : وحكى جميع ذلك السيرافي عن الكسائى(٨)) وعامة الكوفية قال : ولا يعرفه أصحابنا ولا يثبتونه ، فصح أن غير الكوفية لا يرى ذلك .

ونقل أثيرالدين (٩) عن بعض أصحابنا المغاربة في المقصور الزائد على ثلاثة : الإجماع على تثنيته بالياء . وهو خلاف ظاهر المتن /.

---

(١) في « حـ » : ولا يقال على ذلك أن الخ .
(٢) في « حـ » : وشبهه . (٣) في «ب» : لا لام كلمة .
(٤) في « حـ » : ولا يقال على غ .
(٥) « ولا » ساقطة من « حـ » .
(٦) في « أ » ، ب : والنصفون . الخ .
(٧) أى : ابن الأنبارى.
(٨) ما بين القوسين ساقط من « حـ » .
(٩) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٩ » .

وعن أبي الحسن بن سيدة (١) إجازة الكوفية فيما طال من الممدود حذف حرفيه الأخرين ، وعليه فقول المصنف : ولا يقاس على ذلك راجــع إلى قوله : وكذا الألف والهمزة لا إليهما ، والألف المزيدة ، لأنه أقرب مذكور ، غير أن قضية كلامه في الشرح كما قررناه رجوعه للمسألتين جميعا .

– وحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هى فيه = : بخلاف تثنية ما هى فيه فلا تحذف كفتاتان وفاطمتان .

– فيعامل معاملة مؤنث عار منها = : أى التاء – لوصح(٢) = : غير أن متلو التاء المحذوفة إن كان ألفا ردت إلى أصلها فتقول : فتيات وقنوات في فتاة وقناة ، أو همزة مبدلة فكما لها في التثنية ، فتقول : في سقاءة وباقلاءة : سقاءات وباقلاءات .

قلت : وعزو الدمامينى(٣) بعض ذلك لابن قاسم قصور ، إذ لا خصوصية له به .

ومثل المصنف(٤) بسماوات .

قال أثيرالدين (٥) : وهو ماغلط فيه ، إذ ليس مما الكلام فيه (٦) لفقدان التـــاء .

قلت : فظهر إيهام قول الدمامينى (٧) إثر نقله ذلك قلت : التمثيل هنا بسماء (٨) سهو ، إذ ليس مما نحن فيه . لأن الإتيان بأداة الحكاية مما يوهم الاختراع والعندية ، وإن كان هذا أمراً واضحا لايمترى فيه ، لا يقال : ألف باقلاء للتأنيث ، فكيف لحقتها التاء ، لأنا نقول : وقع في الصحاحين (٩) الباقلا مشدد اللام مقصور ، فاذا خففت ومددت الواحدة باقلاءة فصرحا أن الألف/ فيه للتأنيث .

---

(١) وعبارته في المخصص « حـ ١٥ ص ١١٦ » : وقد حكى الكوفيون أشياء لم يذكرها البصريون ، فقالوا : يجوز فيما طال من هذا الممدود حذف الحرفين الأخيرين ، فأجازوا في « قاصعاء وخنفساء وما ثياء » ونحو ذلك أن يقال : قاصعان ، وماثيان ، وقاصعاوان ، وماثياوان . . الخ .

(٢) في « المتن تحقيق بركات : « صحيح . . . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٢ ظ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٥ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٠٩ » بتصرف .

(٦) « فيه » ساقطة من « حـ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٢ ظ » .

(٨) في « حـ : بسماوان . . الخ .

(٩) انظر « الصحاح للجوهرى حـ ٢ ص ١٥٧ » .

وقد توهم ابن هشام : أنها له ، فحكم بعدم صحة المثال ، قال : ولا أعرف سقاءة ، ونسب للمقصور ، إذ في الصحاحين : (١) وامرأة سقاءة وســقاية .

— ويقال في المراد به من يعقل من : أب وابن وأخ وهن وذى : بنون = : وشواهده لا تحصى — وأبون = : قال المصنف(٢) : كقراءة بعض السلف : «قالوا نعبد إلهك وإله أبيك (٣) » لتبيينه بثلاثة : إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، وفيه تسمية العم أبا تجوزا ، ويحتمل أنه مفرد ، مبدل منه إبراهيم معطوفا عليه والداه ، على البدل التفصيلي ، وحينئذ فقد جعل إبراهيم وحده أبا ليعقوب تشريعا له (٤) ، لكونه أبا له ، فيكون أقل (٥) تجوزا لخروج إسماعيل بذلك عن الأبوة ، وليس في عمود نسبه ، ومن قرأ بالجمع أو توهم الجمع في أبيك فقد أكثر المجاز فجعل العم أبا

وقال أبوطالب :

ألم ترني من بعدهم همـــــته * بفرقة حـــر من أبين كرام (٦)

(أى النبي صلى الله عليه وسلم) (٧)

وأنشد ابن دريد : (٨)

---

(١) انظر : « الصحاح للجوهرى حـ ٢ ص ظ٤٩ » .
(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٠٦ .
(٣) سورة البقرة آية : ١٣٣ . قال ابن جنى في المحتسب حـ ١ ص ١١٢ : ومن ذلك قراءة ابن عباس والحسن ويحى بن يعمر وعاصم الجحدرى وأبى رجاء بخلاف : إله أبيك « بالتوحيد . قال أبو الفتح : قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه له ، وذلك أن أكثر القراءة : « واله آبائك» جمعا كما ترى ، فإذا كان « أبيك » واحدا كان مخالفا لقراءة الجماعة ، فتحتاج حينئذ إلى أن يكون « أبيك » هنا واحدا في معنى الجماعة ، فإذا أمكن أن يكون جمعا كان كقراءة الجماعة... وطريقة ذلك أن يكون أبيك جمع « أب » على الصحة ، على قولك للجماعة : هؤلاء أبون أحرار ، أى آباء أحرار . . . ويؤكد أن المراد به الجماعة ما جاء بعده من قوله : ابراهيم واسماعيل واسحاق « فابدل الجماعة من أبيك ، فهو جماعة لا محالة ، لاستحالة ابدال الأكثر من الأقل ، فيصير قوله تعالى : « وإله أبيك «كقوله : وإله ذويك ، هذا هو الوجه .
(٤) في « حـ : بكونه . . الخ .
(٥) في « حـ وَاما تجوز . . . الخ .
(٦) ورواية البغدادى في الخزانة جـ ٢ ص ٢٧٥ وَألم تر أنى . . البيت ، ومثله رواية ابن جنى في المحتسب . قال ابن جنى في المحتسب حـ ١ ص ١١٢ على قراءة ابن عباس والحسن لقوله تعالى : « وإله أبيك » : على أنه ابين حذفت النون للاضافة ، قال ابو طالب : ألم تر أنى من بعد . . البيت .
(٧) ما بين القوسين ساقط من « حـ » .
(٨) هو : أبوبكر بن الحسن بن دريد الأزدى ، أخذ عن أبى حاتم السجستانى ، وأبى الفضل الرياشى ، وعبدالرحمن ابن أخى الأصمعى ، حتى أصبح من أكابر علماء العربية ، واللغة ، والأنساب ، والأشعار ، وتتلمذ عليه أبوسعيد السيرافي ، وأبو عبيد الله المرزباني ، ويكفيه دلالة على ما عليه من العلم كتاب الجمهرة ، والاشتقاق ، وله كتب أخرى أوصلها ابن النديم إلى تسعة عشر كتابا. ولد عام (٢٢٣ — وتوفى عام ٣٢١) .
انظر : « الفهرست ص ٦١ — النزهة ص ٢٥٦ — الانباه حـ ٣ ص ٩٢ — البغية حـ ١ ص ٧٦».

كريم طابت الأعراف منـــه • وأشبه فعله فعل الأبين(١)

قلت : وأنشده الدماميني(٢) فعل الأخينا ، وهو خلاف ما أنشدوه وقال :

فلما تبين أصواتنـــا بكـــين • وفـــديننا بالأبـــين (٣)

ـ وأخون =: ـ أنشد ابن دريد :

كريم لا تغـــيره الليالى • ولا اللأواء عن عهد الأخينا(٤)

وأنشد الفـــراء :

فقلنا اسلموا إنا أخوكم • وقد برئت من الإحسن الصدور(٥)

وأنشد غيره :

وما رحم الأهلين أن سالموا العـــدا
بمجديه إلا مضاعفة الكرب (٦)
ولكن أخو المرء الذين إذا دعـــوا
أجابوا بما يرضيه في السلم والحرب

وقال :

وكان لنا فزارة عم سوء • فكنت له كشر بنى الأخينا(٧)

---

(١) هذا البيت ذكره ابن دريد في « جمهرة اللغة جـ ٣ ص ٨٥ظ ولم ينسبه لقائله ، وكذلك فعل ابن منظور في اللسان مادة « أبى » جـ ١٨ ص ٦ برواية كريم .. يفد بالأعم وبالأبينا . ولم أعرف قائله .

(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٣٢ ظ .

(٣) قائله : زياد ابن واصل السلمى من جملة أبيات ، كذا قال ابن السيرافي في شواهد الكتاب ، والبغداد في الخزانة ، وزياد بن واصل من شعراء بنى سليم ، وهو جاهلى ، وقد ذكر البيت سيبويه في الكتاب نقلا عن الخليل بن أحمد جوابا عن سؤال والى أن قال : وأنشدنا من نثن به : فلما تبين .. البيت راجع : « الكتاب جـ ٢ ص ١٠١ – شرح أبيات سيبويه جـ ٢ ص ٢٥٢ – الخصائص جـ ١ ص ٣ظ٦ – الخزانة جـ ٢ ص ٢٧٥ – المحتسب جـ ١ ص ١١٢.

(٤) ذكره ابن دريد في جمهورة اللغة « جـ ٣ ص ٤٨٥ » من غير نسبه لقائل ، واستشهد به الأثير في شرح التسهيل جـ ١ ص ١١٠ ، ولم أتمكن من العثور على قائله .

(٥) قائله : العباس بن مرداس يخاطب ثقيفا بعد هزيمتهم مع هوازن في غزوة حنين ، كذا في سيرة ابن هشام على هامش الروض جـ ٢ ص ٢٩٢ وكذلك نسبه له المبرد في المقتضب جـ ٢ ص ١٧٤ – وانظر : مجالس العلماء ص ٣٣٠ – والأمالى الشجرية جـ ٢ ص ٣٨ – الخصائص جـ٢ ص ٤٢٢ – واللسان مادة « أخا » جـ ١١٨ ص ٢١ – الخزانة جـ ٢ ص ٢٧٧ .

(٦) ذكر البيتين ابن مالك في شرح التسهيل « جـ ١ ص ١٠٦ » ولم أعرف قائلهما .

(٧) قائله : عقيل بن علفة المرى من مرة غطفان ، كذا في نوادر أبي زيد ، وقال : البغدادى في الخزانة : أنشده الصاغانى في العباب ونسبه الى رافع بن هريم وقد رجعت الى ديوان رافع فلم أجده فيه . والظاهر أن هذا البيت لعقيل بن علفة ، وعقيل من شعراء الدولة الأموية ، وهو من الفصحاء المجيدين . راجع : « النوادر ص ١٩١/١١١ – المقتضب جـ ٢ ص ١٧٤ – الخزانة جـ ٢ ص ٢٧٦ – اللسان مادة « أخا »جـ ١٨ ص ٢١ .

ـ وهنون = : قال :

أريد هنات من هنين وتلتوى * على وأني من هنين هنات (١)

ـ وذوو= : ولا يستوفي العدد شواهده ، والقياس في هذه الألفاظ موافقتها التثنية ، غير أنها خالفت ، فقياس ابن ابنون كابنين مثنى ، ولكنهم لما حذفوا همزة الوصل فتحوا الباء تنبيها أن أصلها الفتح ، وقياس أب وأخ وهن أبوون وأخوون وهنوون ، برد لاماتها كالتثنية ، غير أن التصريف أقتضى حذف الواو ، وأما ذوو فلا موقع لذكره هنا لموافقته التثنية .

وفي شرح الدماميني (٢) : كذا قالوا .

قلت : ويحتمل نحو أبون وجهين أحدها : أن الأصل أبوون ثم أتبعوا إتباعهم في المفرد المضاف ، ثم استثقلوا فحذفوا الحركة من لام الكلمة ، ثم حذفوا اللام للساكنين .

قلت : ولم يزد في هذا الوجه على أن فسر وجه اقتضاء التصريف حذف الواو وهو ما أطبقوا عليه .

قال المصنف(٣) : وأما قولهم في أب وأخ وهن : أبون وأخون وهنون ، فأصله : أبوون وأخوون وهنوون بالإتباع ، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفا ، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما ، وبقيت ضمة العين مباشرة لفظا (٤) لواو الجمع . ويقال في غير الرفع : أبين ، والأصل : أبيين ، ثم عرض السكون والقلب والحذف ./

وقال أثيرالدين(٥) : لما اتبع في الاعراب متلو الآخر حذفت الضمة من الواو رفعاً ، والكسرة من الياء جراً ونصبا ، فاستحالت لكسرة متلوهاياء / ، فالتقت الواو ساكنة مع واو الجمع ، والياء ساكنة مع ياء الجمع ، فحذفت للساكنين . ثم قال الدماميني (٦) : والثاني : أنهم لم يردوا اللام ، بل استعملوه ناقصا كحالته مفرداً غير مضاف ، وهذا أسهل ، وهو الذى يتمشى عليه ظاهر كلام المصنف ، لأنه بصدد ما اختلف(٧) فيه حكم التثنية والجمع .

---

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٠٧ – وذكر في لسان العرب « حـ ٢٠ ص ٢٤٢ » ولم ينسبه أحدهما ، ولم أعرف قائله .

(٢) « حـ ١ ص ٣٢ ظ » نقل بتصرف .

(٣) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٠٥ » .

(٤) في « حـ : للفظ الواو في الجمع .

(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٠٩ ظ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في « حـ : ما اختفى فيه .. الخ .

قلت : لا نسلمه ، وإنما يتمشى على الأول كما صرح به المصنف فيما أورد عليك من كلامه ، وأطبقوا عليه رعيا للمخالفة الصورية المقتضاة للتصريف .

وأيضا فقد تظافرت نصوصهم على أن من لغته النقص في الأسماء الستة التزمه في عامة أخواتها ، إفراداً وتثنية وجمعا ، غير مخالف بينها ، كما خالف هوبينها ، باجراء الجمع على من لغته النقص ، والتثنية على من لغته التمام ، فاندفع قوله (١) :

وعلى التقدير الأول : لا تخالف بينها في التقدير ، وإن حصل اختلاف عارض ، وكذا القول في أخواته هـ .

فأنت خبير بما هو الحق في ذلك مما عليه المصنف وغيره ، من اعتبار التخالف الصورى ، وبفساد تمشية كلام المصنف على الوجه الثاني .

ثم قال (٢) : ولا يمكن على الوجه الأول أن يقال : لم يتبعوا ، ثم لما ردوا اللام قلبوها ألفا ، ثم حذفوها للساكنين لاقتضائه بقاء العين مفتوحة كما في المصطفين .

قلت : وهذا من الظهور والابتذال ، بحيث يتحاشى مثله من الفضلاء أن يورده في كتابه .

وأما ذو فقيل : فيه ذوو بتصحيح العين(٣) بعد فتحة ، ولم يفعل به من (٤) الاتباع مافعل بأخواته ، لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لامه ، فتخلص من ذلك بردفائه الى حركتها الأصلية ، كما فعل في التثنية .

قال المصنف(٥) : ولو قيل في جمع حم : حمون لم يمتنع غير أني لا أعلم أنه سمع .

ورذه أثيرالدين (٦) بأن القياس يأباه لشذوذ جمع أخواته هذا الجمع فلايستعمل قياساً / عليها هـ .

وأفاد قول المصنف : من يعقل أن غيره إنما يجمع بالألف والتاء .

ـ وفي بنت وابنة وأخت (٧) وهنة وذوات : بنات = : في كل من

---

(١) أى الدماميني .
(٢) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٣) « العين » ساقطة من « حـ » .
(٤) « من » ساقطة من « حـ » .
(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٠٧ .
(٦) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١١٠ .
(٧) في « أ ، ب ، حـ » : وهنات .

جمع بنت وابنة ، المقول في تثنيتهما بنتان وابنتان ، فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة .

— وأخوات = : بحذف التاء ، ورد المحذوف ، بخلاف التثنية ، فالمقول فيها أختان ، وكان القياس بنتات وأختات في بنت وأخت ، لتغيير البنية لأجل تاءيهما (١) ، وإسكان ماقبلها ، فأشبه تاء ملكوت ومن ثم جمع بينها (٢) يونس وبين ياء النسب ، غير أنه هنا وافق على امتناعها ، لأن لحاقها وان خالف لحاق تاء التأنيث ، فهى مخصوصة ببنية لا يراد بها مؤنث ، ولفظها كلفظ المستقبل دلالة على التأنيث .

— وهنات = : من غير رد كالتثنية ، وإنما أوردها تنبيها على (٣) أن لها استعمالين : مخالفة وموافقة ، وإلا فحذف التاء بانفراده لا يعد مخالفة .

قال :

فقالت لى النفس أشعب الصدع واهتبل
لاحدى الهنات المعضلات اهتبالها(٤)

— وهنوات = : فردها خلاف التثنية فهو نظير سنوات وعضوات

قال :

أرى ابن نزار قد جفاني وملنى * على هنوات كلها متتابع (٥)

— وذوات = : بغير رد وجوبا ، وفي التثنية وجهان : ذاتا وذواتا ، فهى نظير القنوات في قناة ، في وجوب حذف ثانييهما ، فباشرت الألف المنقلبة من العين ألف الجمع ، فاستحقت الفتح والرد ، فقيل : ذوات بحذف اللام ، ولوردت قيل ذويات ، وهى عند سيبويه ياء .

— وأمهات = : بزيادة الهاء خلاف التثنية — في الأم من الناس أكثر من أمات = : بموافقة التثنية التى هى القياس ، وكان حق «أم» أن لا تجمع هذا الجمع ، لأن ذلك حكم مالا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق ، غير أنهم جمعوها بها فلحقت بما يأباه السماع كسماوات وأرضات .

---

(١) في «ب : تاءيها» .
(٢) في «ح : بينهما» .
(٣) «على» ساقطة من «أ ، ب» .
(٤) قال ابن منظور في اللسان ح ٢٠ ص ٢٤٣ : وأنشد ابن برى للكميت شاهد الهنات : وقالت لى النفس . . . البيت .
(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ح ١ ص ١٠٧ ، وذكر في لسان العرب في مادة « هنا » ح ٢٠ ص ٢٤٦ » ولم ينسبه أحدهما ، اذ قال ابن منظور : والهناة : الداهية ، والجمع كالجمع : هنوات ، وأنشد يعنى ابن الأثير : على هنوات كلها تتابع .

وزادوا الهاء قبل العلامة في الناس عكس صنيعهم في البهائم ، وقد جمع بينهما من قال :

إذا الأمهات قبحن الوجوه * فرجت الظلام بأماتك (١)

ومن ورود الأمات في الأناسي قول كلثوم بن عياض :-

حماة الضيم آباء كـرام * وأمات استعارا (٢) فأنجدوا(٣)

وقول عبدالله بن عمرو النخعي :

أولئك أماتي (٤) رفعن مقامتي (٥) * إلى طالع في ذروة المجد (٦) صاعد (٧)

_ وغيرها = : أي الأم من الناس ، _ بالعكس = : من ذلك ، فأمات فيه أكثر من أمهات ، ومن ورود أمات فيه قول حميد بن ثور :

وأمات أطلاء صغار كأنها * دمالج يتلوها لتنفق بائع (٨)

وربما قيل في أم أمهة قال قصي بن كلاب :

/ إني لدى الحرب رخي اللبب
عند تناديهم بهـال وهـب (٩)
معتزم الضربة عال نسبي * أمهتى خندف والياس أبي

---

(١) نسبه البغدادي في شواهد الشافية : لمرار بن الحكم ، وقال : : كذا قال ابن المستوفي وغيره ، وقال : على أن الأغلب استعمال « الأمات » في البهائم و « الأمهات » في الانسان ، وقد جاء العكس كما في البيت ، وذكر هذه النسبة صاحب معجم شواهد العربية ص ٢٥٦ - أما الشنقيطي في الدرر فقد قال : والبيت لم أعثر على قائله ، ومثله فعل المعلقون على شرح ابن يعيش ، وشارح شواهد المفصل ، وقد ذكر البيت في الصحاح واللسان من غير نسبة لقائله .
وقوله : « قبحن » من قبحه يقبحه - بفتح العين فيها ، بمعنى : اخزاه وشوهه ، أما ضم العين فهو خلاف الحسن ، وقوله « فرجت » بالتخفيف من باب « ضرب » لغة في « فرج » بالتضعيف ، بمعنى : كشف - راجع : الشافية جـ٤ ص ٣٠٨ - ابن يعيش جـ ١٠ ص ٣ ، ٤ - الفصل ص ٣٥٩ الصحاح جـ ٢ ص ٢٥٩ - اللسان جـ ١٤ ص ٢٩٥ مادة « أمم » الدرر جـ ١ ص ٦).

(٢) في « جـ : والجدود استغارا .

(٣) وقد نسبه ابن مالك في شرح « جـ ١ ص ١٠٨ » أيضا= لكلثوم بن عياض أيضا . ولم أعرف من ذكره غيرهما . وقوله : أنجد : ارتفع ، وقوله : استغار : هبط .

(٤) في « جـ : وأمات . . الخ .

(٥) في « جـ : مقاتي . . الخ .

(٦) في « جـ : صادع . . الخ .

(٧) كذلك نسبه لعبدالله بن عمرو النخعي ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٠٨ - ولم أجد من استشهد به غيرهما .

(٨) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٠٨ - ونسبه لحميد بن ثور كذلك .

(٩) وقصي بن كلاب قائل هذا البيت هو أحد أجداد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله : « هال » اسم فعل زجر للخيل ، وتنوينه للتنكير ، وقوله « هب » و « هبي » اسم فعل دعاء للخيل ، أي أقدمي وأقبلي كذا في القاموس ، وقوله : أمهتي خندف ، يريد : أم جده مدركة بن الياس بن مضر ، وكذلك قوله : « إلياس أبي » جده إلياس ، و « خندف : امرأة من اليمن بنت عمران ابن الحارث قضاعة ، واسمها الحقيقي : ليل .
راجع : شواهد الشافية جـ ٤ ص ٣٠٢ وما بعدها - جمهرة اللغة جـ ٣ ص ٢٦٧ - روض الأنف جـ ١ ص ٧ - الخزانة جـ ٣ ص ٣٠٦ عرضا المحتسب جـ ٢ ص ٢٢٤ - اللسان جـ ٤ ص ٢٩٥).

وعن الفراء من قال : أم قال : أمات ، ومن قال أمهة قال : أمهات ، قال : وأنشدني (١) بعضهم :

تقبلتها (٢) من أمة لك طالما • تنازع في الاسواق منها فخارها

وعليه فلا مخالفة بين جمعه وتثنيته ، وهو خلاف كلام المصنف ، والخلاف في أن الهاء أصلية أو زائدة محله علم التصريف ، وقد أوعبت النظر فيه في فتح اللطيف(٣)

ـ والمؤنث = : حالة كونه ملتبسا ، ـ بهاء = : نحو جفنة وغرفة وسدرة ـ أو مجردا = : منها نحو دعد وجمل وهند .

والظاهر عدم احترازه بالمؤنث عن / المذكر ، بل ذكر توطئة لذكر التجريد كشفا عن حال المسألة .

وليس في كلامه ما يفيد اختصاص هذا الحكم بالجمع بالألف والتاء ، غير أنه وإن لم ينص عليه ضروري ، لأن (٤) المؤنث إنما يستحق ذلك الجمع ـ ثلاثيا = : كما مثل لاكجيئل علما لضبع ـ صحيح العين = : احترازا من نحو دولة ونور علمي مؤنث ، وتارة ونار وديمة وريم ، ووهم ابن الخبار في ذكره (٥) الفتح في نحو سورة .

وفي الافصاح : إن هذيلا تقول : ديمات بالفتح في عامة الباب ، وكلهم يقول : عيرات جمع عير بالفتح .

ـ ساكنه = : بالهاء مضافا ومضافا إليه ، أي ساكن العين ، احترازا من نحو شجرة وسمرة (٦) ونبقة ، لا بالتاء ، حالا من العين لقوله قبله : صحيح العين ، وبعده ـ غير مضعف = : احترازا من نحو جنة بتثليث الفاء ، ـ ولا صفة = : احترازا . من نحو ضخمة وجلفة وحلوة ، فليس إلا الاسكان ـ تتبع عينه (٧) فاءه في الحركات مطلقا = : سواء كانت فتحة أو ضمة أو كسرة فتقول : جفنات وغرفات وسدرات بفتحتين في الأول ، وضمتين في الثاني وكسرتين في الثالث ، ودعدات وجملات وهندات كذلك ، ـ وتفتح وتسكن = : من الاسكان لا التسكين تشاكلا للألفاظ ، ـ بعد الضمة = : كغرفات وغرفات وبعد ـ الكسرة ـ = : كسدرات وسدرات

---

(١) في «ب» : وأنشد بعضهم . . الخ .
(٢) البيت بتمامة ساقط من « حـ » .
(٣) هو كتاب في الصرف من ضمن مؤلفات الشارع .
(٤) في « حـ : ولأن . . الخ .
(٥) في « حـ : في ذكر الفتح . . الخ .
(٦) « وسمرة » ساقطة من « حـ » .
(٧) في جميع النسخ : « تتبع فاؤه عينه . . الخ .

فليس في المفتوح الفاء إلا وجه — وفي المضمومها ثلاثة كالمكسورها . وإنما حكموا أن الفتح في جفنات إتباع لا غير ، مع احتمال أنها كفتحة خطوات وسدرات ، وليست اتباعية قطعا ، لأن الفتح في هذين هربا من ثقل الاتباع ، وهو في جفنات منتف ، فالفتح إتباع ليس إلا ، ومن ثم تخفف بالاسكان خطوات وكسرات ، ولا يفعل ذلك لخفته بجفنات ، وإنما التزم الفتح في مثله (١) مع خفة السكون الكائن في مفرده ، فرقا بين الصفة والاسم ، وكانت الصفة بالسكون أحق ، لثقلها باقتضائها موصوفا ، ومحاكاتها الفعل ، ومن ثم كانت احدى علل منع الصرف ، ثم اعلم أن إتباع الضمة في نحو غرفات لغة حجازية وأسدية ، والاسكان لغة تميمية ولبعض قيس من العرب / .

وأما الفتحة فذكر الأخفش وأصحابنا المغاربة أنها لغة . قال : وماكان أوله من هذا مضموما أو مكسوراً فإن بعضا يفتح ثانيه أبدا فيقول : كسرات وظلمات هـ .

وقد روى قوله :

ولما رأينا باديا ركباتنـــا ∗ على موضع لا تخلط الجد بالهزل(٢)

بالضم والفتح .

وقد زعم بعض أن فتح نحو ظلمات إنما هو لأنها جمع ظلم جمع ظلمة ، وعليه فهو جمع الجمع ، ورد بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من دعوى جمع الجمع ، إذ لا يصار إليه إلا بدليل قاطع ، لعدم اقتياسه ، ورده السيرافي بقولهم : ثلاث غرفات بالفتح قولهم إياه بالضم .

وفي المصباح لابن المصنف : إن الضم الأصل عند عامة النحاة ، لكونه اتباعا لحركة الفاء ، ومن ثم اتفق في المكسور والمفتوح ، والاسكان عندهم تخفيفا كما أن كذلك العدول إلى الفتح .

قال أبوالفتح : وهو أدل دليل على خفة الفتحة ، لهربهم إليها من الضمة فرارهم إلى السكون .

وعندى أن الفتح اتباع لتاليها ، وأن الاسكان تسليم للجمع بإبقاء العين على حدها .

---

(١) في « حـ : في خفة . . الخ .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب حـ ٢ ص ١٨٢ — ولم ينسب لقائله ، إذ قال سيبويه : ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء ، فيقول : ركبات وغرفات ، سمعنا من يقول في قول الشاعر : ولما رأينا باديا ركباتنا . . البيت ، وبنات الواو بهذه المنزلة . . الخ ولم أعرف قائله ، والشاهد : في قوله : ركباتنا .

وقال سيبويه (١) : (منهم من يدع العين ساكنة) فدل على أصالة السكون وعروض الفتح والضم .

وأبو على والجماعة يرون الاسكان تخفيفاً عن الضم ، واحتج أبوعلى في الحجة بعدم ورود السكون على الفتح إلا نادراً في الضرورات ، فلا يحمل عليه الجمع الشائع ، ولا يلزم ، بل الفرق بين بين الفتحتين والضمتين والكسرتين .

وقد يستعملون الفتح فيما خف عليهم بخلاف ما ثقل ه .

— وتمنع الضمة قبل الياء = : فلا يقال في زبية : زبيات ، ولا في كلية كليات ، اتباعا لحركة الفاء ، لما يؤدى إليه من قلب للياء واوا ، لانضمام متلوها ، بل فالسكون أو الفتح .

وفي الافصاح : ولم / يسمع كليات بالفتح ، ومن يرى أن الفتح معدول به عن الضم ، يقول ، لما لم يكن ضم لم يكن عدول .

وقال أبوالفتح : القياس عندى فيه كائنا بالفتح / ألا تقلب الياء ، لأنه هنا بمنزلة السكون .

وقال سيبويه (٢) : ومن قال : خطوات بالتثقيل ، فقياسه كلوات به (٣) ، غير أنهم لم ينطقوا به إلاكليات مخففة ، فرارا(٤) أن يصلوا إلى مايستثقلون .

والزبية الزابية التى لا يعلوها الماء ، وهى أيضا حفرة للأسد لحفرهم إياها في الاماكن العالية .

وتمنع أيضا — الكسرة قبل الواو = : فلا يقال : في(٥) رشوة رشوات ، إتباعا لحركة الفاء ، لما يؤدى إليه من قلب الواو ياء (٦) ، لتطرفها وانكسار متلوها .

قال أبو الفتح تقول : رشوات كما (٧) تقول كليات ، لكون الفتحة

---

(١) وعبارته في الكتاب جـ ٢ ص ١٨٢ : ومن العرب من يدع العين من الضمة في « فعلة » فيقول : غرفات وخطوات .

(٢) وعبارته في الكتاب جـ ٢ ص ١٨١ ، ١٨٢ : وأماما كان « فعله » فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد ألحقت التاء وحركت العين بضمة ، وذلك قولك : ركبة وركبات . . . وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى . . . وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر ، فهى بمنزلة بنات الواو ، وذلك قولك : كلية وكلى ومدية ومدى وزبية وزبى ، كرهوا أن يجمعوا بالتاء فيحركوا العين بالضمة فتجىء هذه الياء بعد ضمة ، فلما ثقل ذلك عليه تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ، ومن خفف قال : كليات ومديات .

(٣) « به » ساقطة من « ب » .

(٤) لعل الصواب : من أن . . الخ . (٥) « في » ساقطة من « حـ » .

(٦) في « حـ : من قبل الواو ياء في الحياة والصحيح : قلب الواو الخ . وكلمة « في الحياة زائدة لغير معنى .

(٧) في «ب ، حـ : رشوات قولك كليات . . الخ .

في نية السكون ، ولم يلم سيبويه (١) هنا بالفتح .

قال ابن هشام الخضراوى : وأظنه غير مسموع .

والمبرد في رشوات ومديات يسكن إن شاء وإن شاء أتبع (٢) — باتفاق = : راجع للمسألتين جميعاً .

وتمنع أيضا الكسرة — قبل الياء بخلف = : نحو لحية ، فمن البصرية من أجاز لحيات اتباعا ، ومن منع فرارا من الثقل الناشى من توالى كسرتين وياء ، فكانت ثلاث كسرات .

قال أثيرالدين (٣) : وعضد الأول ابن عصفور وبعض مشايخنا ، بعدم احتفائهم باجتماع ضمتين وواو في خطوات حيث الاتباع ، فلم يحفلوا باجتماع كسرتين وياء في لحيات .

وفي شرح الدمامينى (٤) قلت : وقد يقال : بعدم لزومه ، فقد اجتنبوا الكسرتين إلا في إبل وبلز ، وألفاظ يسيرة على تردد في ثبوتها ، كما اجتنبوا الضمتين بلا نزاع نحو عنق .

قلت : وهو عين توجيه الفراء المنع مطلقا ، كما ستعرفه إن شاء الله تعالى ، لا شيء قاله من عند نفسه ، فلا يوهمنك .

---

(١) قال في الكتاب : حـ ، ص ١٨٢ : وما كان « فعلة » فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة . . . وبناء الياء والواو بهذه المنزلة ، تقول : لحية ولحى وفرية وفرى ورشوة ورشا ، ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة ، واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة فتركوا هذا استثقالا ، واجتزؤوا ببناء الأكثر ، ومن قال : كسرات ، قال : لحيات . . . وقد كسرت فعلة على « أفعل » وذلك قليل عزيز ليس بالأصل ، قالوا نعمة وأنعم . . . وكرهوا أن يقولوا ذلك في رشوة بالتاء ، فتنقلب الواو ياء ، ولكن من أسكن فقال : كسرات قال : رشوات . =
هذه خلاصة ما في المقام ، ولم يذكر سيبويه رواية الفتح .

(٢) الواقع أن رأى المبرد ليس كذلك ، ولا أعلم من أين أتى الشارح بهذا وإنما يقول المبرد في المقتضب حـ ٢ ص ١٩٤ : ومن كان يقول رشوة فيكسر أوله . . . فإنه لا يجوز له أن يقول فيه ما قال في « سدرات وكسرات لأنه يلزمه قلب الواو ياء ، فتلتبس بنات الواو ببنات الياء ، ولكنه يسكن إن شاء ، ويفتح إن شاء ، فيقول : رشوات ورشوات . . . .
ومن قال : مدية : ، فإنه لا يجوز له جمعها على منهاج قوله : ظلمات ، لأنه يلزمه قلب الياء واوا ، ولكن يسكن إن شاء ، فيقول : مديات وإن شاء فتح .

(٣) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١١١ . هكذا قال الأثير ، بل وقال أيضا : قال الاستاذ أبوالحسن : ويقول في جمع فدية : فديات بتسكين العين وفتحها وكسرها .
إلا أن ابن عصفور لم يفهم منه ذلك في المقرب إلا إذا كان له رأى آخر في كتاب آخر ، بل قال في حـ ٢ ص ٥٢ : وحكم الاسم المجموع بالألف والتاء كحكمه في التثنية إلا أن تكون فيه التاء ، أو يكون على وزن : فعل أو فعلة أو فعل أو فعلة . . . وإن كان معتل اللام جاز فيه ما جاز في الصحيح نحو : خطوات وغرفات إلا « فعلة » من ذوات الياء ، وفعلة من ذوات الواو ، فانه يمتنع فيهما الاتباع .

(٤) « حـ ١ ص ٣٣ ظ »

ويمنع – مطلقا عند الفراء = : فلا يجوز عنده فعلات بكسرتين ، كان من باب رشوة ، وهو المتفق على منعه ، أو مدية وهو المختلف فيه ، أوهند وهو الجائز عند غيره ، ثم ذلك عنده – فيما لم يسمع = : أما ما سمع فيقبله غير مقتاس / محتجا بأن فعلات يتضمن فعلا ، وهو مهمل إلا نادراً كإبل ، وما استثقل في الافراد حتى كاد يهمل فاولى استثقاله في الجمع(١) ، لأثقليته من الافراد .

ورد بأخفيته من فعل بضمتين ، فكان يجب أن أمثلته أكثر من أمثلته ، والاستعمال بخلافه ، فأى تصرف أفضى إلى ما هو الأحق الأكثر وجب إيثاره ، جبراً لما فات من كثرة الاستعمال .

ويؤيده أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل ، بخلاف فعل فكثيراً ما يسكن وبأن فعلا من أبنية الجمع ، بخلاف فعل فهو أجدر بالجواز ، وباستعمالهم فعلات جمعا لفعلة كنعمة ونعمات ، وقد صرح سيبويه بعدم اجتنابهم استعماله ، كما لا يجتنب فعلات . (٢)

وقال الأخفش : كل ما كان على فعلة مثلث الفاء فجمعته بالتاء حركت ثانيه على أوله ، فتقول في ركبة ركبات وفي ثمرة ثمرات ، وفي كسرة كسرات فبدأ بهذه اللغة ، ثم قال : وربما أسكنوا ثانيه إلا المفتوح فلا يحسن إلا ضرورة ، ثم استدرك لغة من يفتح في ظلمة .

– وشذ جروات = : بكسرتين ، لمافيه من الكسرة قبل الواو ، وقد منع أتفاقا ، ولو جرى على القانون التصريفى لاستحالت الواو ياء ، وفي ذلك تغيير كثير ، للجمع بين تغيير حركة المفرد وتغيير لامه ، فيحاكى جمع التكسير ، (فمن ثم اتفق على منعه (٣) .)

– والتزم فعلات = : بالفتح – في = : جمع – لجبة = : بتثليث(٤) اللام فسكون الجيم ، وهى صفة ، فيقال شاة لجبة أى قل لبنها – وغلب = : الفتح – في ربعة = : بسكون الباء ، وهى أيضا صفة ، بمعنى معتدل القامة من الرجال والنساء ، وإنما غلب الفتح فيهما – لقول بعضهم لجبة وربعة = : بتحريك عينى مفرديهما ، فالتزم في الأول ، وغلب في الثاني ، والقياس في

---

(١) في « حـ : في الجميع . . . . الخ .

(٢) إذ قال في الكتاب حـ ٢ ص ١٨٢ : وما كان « فعلة » فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة ، وذلك قولك : قربات وسدرات وكسرات ، ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين « فعلة » وذلك قولك : قربات وسدرات .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « حـ » .

(٤) لعل الصواب : بتثليث الفاء ، لا ن اللام فاضع لظروف الا عراب .

لغة جمهورهم التسكين ، للوصفية ، والعلة في الأولى مأخوذة من كلام سيبويه(١)

وقد ذكر الأبدى عنه : إنما قالوا : لجبات بالتحريك لأن منهم من يقول : لجبة في حالة الافراد ، فأجمعوا عليه في الجمع .

وقيل لما لزمت التاء مفردها ، لكونها صفة مؤنث ، ولا مذكر لها ، صارت في لزومها / إياها كالأسماء ، نحو جفنة وقصعة .

وقال ابن الحاجب : بل وضع لجبة وربعة اسمين ، ثم وصف بهما ملحوظا في ذلك الأصل ، فبقيا مفتوحين .

قلت : وهى دعوى مجردة عن الدليل ، فلا يحفل بها ، وإن أقرها الدماميني(٢) لإجماعهم على الوصف بها مطردا ، ووضوحه فيهما(٣) اشتقاقيا ، وأيضا فقد صرح أصحابنا المغاربة بأنهما(٤) مما استعمل استعمال الأسماء ، فمقتضاه وصفيتهما وضعا عكس دعواه .

وقال المصنف(٥) الأكثر يظن أن لجبات جمع لجبة ساكنة العين ، فيحكم بالشذوذ ، لأن فعلة صفة لا تجمع على فعلات بالتحريك ، وقائدهم إليه عدم اطلاعهم على ثبوت فتح المفرد ، وهاكذا اعتقادهم في ربعات أنه جمع لذات السكون ، وإنما هو جمع لذات التحريك قاله ابن سيدة(٦) .

– ولا يقاس على ما ندر من كهلات = : بالتحريك بل يقتصر على الوارد منه ، فرقا بين الصفة والاسم على ما مر من ثقل الأول ، وخفة الثاني ، فعادل

---

(١) انظر : الكتاب حـ٢ ص ٢٠٤ ، وقال سيبويه في مبحث : « ربعة » وأما ربعة فإنهم يقولون رجال ربعات ، ونسوة ربعات ، وذلك لأن أصل « ربعة » اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصفا به ، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون : رجال خمسة ، وخمسة اسم مؤنث وصف به المذكر .
وقال ابن سيدة في المخصص حـ ١٧ ص ٧٩ إعلم أنه لا خلاف بين النحويين أن الرجل إذا سمى باسم في آخره هاء التأنيث ، ثم أردت جمعه جمعته بالتاء ، واستدلوا على ذلك بقول العرب : رجل ربعة ورجال ربعات ، وبقولهم : طلحة الطلحات .
وقال المبرد في المقتضب حـ ٢ ص ١٩٠ : وأما قولهم في جمع ربعة : ربعات في قولهم : امرأة ربعة ورجل ربعة ، فلأنه يجرى عندهم مجرى الاسم ، اذ صار يقع للمؤنث والمذكر على لفظ واحد بمنزلة قولك : فرس للذكر والأنثى ، كذلك إنسان وبعير . . . . . . وإن كان اللفظ مذكرا ، كما أن ربعة في اللفظ مؤنث .
(٢) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٣ ظ » .
(٣) في « حـ : فيها . . . . الخ .
(٤) في « حـ : ما استعمل . . . الخ .
(٥) في شرحه على التسهيل « حـ ١ ص ١١١ بتصرف .
(٦) في المخصص حـ ٧ ص ١٨٢ : أبو عبيد واذا اتى على الشاة بعد نتاجها أربعة أشهر فخف لبنها وقل فهى – اللجبة من المعز خاصة . ابن السكيت : هى من الضأن خاصة ، وقال مرة : شاة لجبة ولجبة ولجبة فعم بها ، وقال أبو علي : وقالوا : شياه لجبات ، فحركوا الثانى وأصله التسكين لأنه وصف حقه السكون في هذا النحو ، ألا تراهم قالوا : عبلة وعبلات ، ولكن من قولهم : شاة لجبة فوقع على هذه اللغة ، وإلى هذا النحو ذهب سيبويه .

ثقل الصفة ثقل الحركة / ـ خلافا لقطرب = : محمد بن المستنير تلميذ سيبويه في إجازته القياس عليه .

وفي المخصص (١) : الأنثى كهلة والجمع كهلات بالاسكان ، وهو القياس لمكان الوصفية ، وقد حكى التحريك عن أبي حاتم ، ولم يورده النحاة مما شذ في هذا الضرب .

ـ ويسوغ في = : جمع ـ لجبة القياس = : من الاسكان ، وإن كان الفتح المسموع ، وفاقا لأبي العباس = : محمد بن يزيد الثمالى المبرد (٢) تلميذ المازني وشيخ الزجاج . (٣)

وقضية كلام المصنف هنا وفي قوله : والتزم فعلات في لجبة أنه لم يسمع في جمعها ساكنة إلا الفتح .

وقد ذكر أثيرالدين (٤) : احتمال أن ذلك استغناء بجمع إحداهما عن جمع الأخرى ، فلايكون جمعا للجبة بالسكون .

والذى عليه أصحابنا جواز الأمرين في جمع لجبة وربعة ، قالوا : فمن سكن فرعاية للوصفية ، أو فتح فلاستعمالهما استعمال الأسماء موالاة للعوامل كقام ربعة وحلبت لجبة .

ـ ولا يقاس فعلات = : بالسكون ـ اختياراً = : أى في وقت اختيار وسعة ـ فيما استحق فعلات = : بالتحريك بل في وقت اضطرار وضيق / كقـــوله :

وحملت زفرات الضحى فأطقتها
ومالى بزفرات العشى يدان (٥)

وقولـــه :

وتستريح النفس من زفراتها(٦) . . . .

---

(١) ومثل هذا الكلام في المحكم « حـ ٤ ص ١٠٢ » .
(٢) المبرد « ساقطة من « ب » .
(٣) اذ قال في المقتضب « حـ ٢ ص ١٩٢ » بعد حكاية رأى سيبويه : وقال قوم : بل حرك ، لأنه لا يلبس بالمذكر ، لأنه لا يكون إلا في الإناث ، ولو أسكنه مسكن على أنه صفة كان مصيبا .
(٤) في شرح التسهيل على التسهيل « حـ ١ ص ١١٤ ».
(٥) قائلة : عروة ابن حزام العذرى ، كذا في الدرر والمقرب لا بن عصفور ، وقال العينى : قائله : أعرابى من بنى عذرة من قصيدة طويلة ، قال ابن عصفور ، وأما غير ذلك – أى غير معتل العين – فتفتح العين ، ولا يجوز الاسكان إلا في ضرورة نحو قوله : وحملت زفرات . . . البيت والشاهد : تسكين « زفرات » ضرورة .
راجع : المقرب حـ٢ ص ٥٣ – العينى حـ ٤ ص ٥١٩ – الهمع حـ ١ ص ٢٤ الدرر حـ ١ ص ٦ ».
(٦) قال العينى : أنشده الفراء ولم ينسبه إلى راجزه ، وقبله : على صروف أو دويلاتها ٭ بدلتنا اللمة من لماتها ٭ وتستريح . . . الخ والشاهد مثل سابقه . انظر : « الخصائص حـ ١ ص ٣١٦ – العينى حـ ٤ ص٣٩٦ ، ٥١٧ ابن يعيش حـ ٥ ص٢٩ شواهد الشافية حـ ٤ ص١٢٨ وما بعدها».

وقول لبيد رضى الله عنــه :—

رحلن لشقة ونصبن نصبا * لوغرات الهواجز والسموم(١)

وأنشد ابن الأعرابي :—

ياحاجب اجتنبن الشام إن بها * حمى ذعافا وحصبات وطاعونا(٢)

وأنشد الزجاج في نوادره لأعرابية :

فاجتث خيرهما من جنب صاحبه * دهر يكر بفرحات وترحات (٣)

وقـــال :

فراع ودعوات الحبيب تورع (٤) * . . . .

— إلا لاعتلال اللام = : كظبيات وشريات جمع طبية وشرية ، حكاه المصنف(٥) عن أبي الفتح ، والمحفوظ التحريك كقوله :—

لله ياظبيات القاع فلن لنـــا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر(٦)

— أولشبه الصفة = : كقولهم : أهل وأهلات سكونا وفتحا ، والأول أشهر ، وأنشد سيبويه :

وهم أهلات حول قيس بن عاصم * إذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا(٧)

---

(١) استشهد به ابن جنى في المحتسب « حـ ٢ ص ٥٦ » عند قوله تعالى . . من سورة الحجرات ، آية : ٤ : « من وراء الحجرات » اذ قال : وقد اسكنوا المفتوح ، وهو ضرورة ، قال لبيد : رحلن لشقة . . . البيت . و « الوغرات : جمع وغرة وهو شدة الحر — انظر ديوانه ص : ١٨٥.

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكحيل حـ ١ ص ١١٤ ظ ، وقوله ذعافا « : أى قاتلا ، قال الجوهرى في الصحاح حـ ٢ ص ٢٦ : الذعاف السم ، وطعام مذعوف ، وذعفت الرجل سقيته الذعاف ، وموت ذعاف : سريع يعجل القتل .
وفي اللسان : الدعاف « بالدال المهملة مثل « الذعاف » بالذال المعجمة ، والشاهد في قوله : وحصبات ، حيث سكن العين . ولم أعرف قائله .

(٣) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد في قوله : فرحات وترحات ، حيث سكنت العين فيهما ضرورة .

(٤) هذا الشطر من البيت لم أعرف تتمته ولا قائله ، أو من استشهد به والشاهد في قوله : ودعوات » حيث سكنت العين ضرورة .

(٥) في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ١١٠ .

(٦) قائله : عبدالله بن عمرو العرجبى من قصيدة ، والشاهد في قوله : « ظبيات » بتحريك العين بالفتح راجع : « العينى حـ ٤ ص ٥١٨ التصريح حـ٢ ص ٢٩٨ » .

(٧) قائله : المخبل واسمه : ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة ، قال البغدادى في الخزانة : كذا في الانساب للكلبي . وقيل : اسمه : ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عوف أحد بنى أنف الناقة : والبيت من جملة قصيدة .
قال سيبويه في الكتاب : وقالوا : أهلات فخففوا ، شبهوها بصعبات حيث كان « أهل » مذكر تدخله الواو والنون ، فلما جاء مؤنثا كمؤنث « صعب » فعل به كما فعل بمؤنث « صعب » ، وقد قالوا : أهلات ، فنقلوا كما قالوا أرضات ، قال المخبل : وهم أهلات . . . البيت .
وقال البغدادى : على أنه جمع « أهلة » باعتبار اسميته ، ولهذا فتح عينه ، وفيه رد على سيبويه في زعمه أنه جمع « أهل » ، والكوثر : الجواد الكثير العطاء . انظر : « الكتاب حـ٢ ص ١٩١ — الخزانة حـ ٣ ص ٤٢٧ — ابن يعيش حـ ٥ ص ٣٣ — اللسان مادة « أهل »

والأولى أنه جمع أهلة ، بمعنى أهل ، فقد حكاه الفراء ، فإذا قلت : امرأة كلبة ففيه الفتح أعتباراً بالأصل ، والسكون اعتباراً بالعارض ، وقد يسكن «فعلات» المصدر كحسرات ، تشبيها بالصفة إذ قد يوصف به .

قال أبو الفتح ظبيات أسهل من رفضات وهى أسهل من ثمرات .

قال أثيرالدين (١) وأصحابنا / لا (٢) يستثنون من «فعلة» الاسم شيئا ، بل سواء في ذلك عندهم صحيح اللام ومعتلها مصدراً أو غيره .

– وتفتح هذيل = : ابن مدركة – عين جوزات وبيضات = : مما عينه حرف ولين لا حرف مد لين ، جريا على القياس ، وإنما أسكنت عامة العرب لاستدعاء التحريك ابدالها ألفا ، ولم يعتبره هذيل ، لعروض التحريك عروضه في نحـــو جيل وحوب مخففى جيئـــل وحوأب لمـــاء من مياه العرب قال :

هل هى إلا شربه بالحـــوأب * فصعدى من بعدها أو صوب (٣)

ومما هو اسم لا صفة فلا يجوز في نحو غيلة بفتح الغين المعجمة للمرأة السمينة ، ولا في نحو جونة للبيضاء والسوداء ، ويقال لعين الشمس لا سودادها عند المغيب ، بل هذيل وسائر العرب في ذلك على الاسكان ، كغيلات وجونات قال شاعر هـــذيل :–

أخوبيضات رائح متـــأوب * رفيق بمسح المنكبين سبوح(٤)

وقال ابن خالويه في شواذ القراءات قرأ : «ثلاث عورات (٥)» بالتحريك ابن أبي إسحاق ، قال : وسمعت ابن الاعرابي يقول : قرأ به الأعمش ،

---

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ١١٤ ظ .

(٢) «لا» ساقطة من «ح» .

(٣) ذكره الجوهرى في الصحاح ج ١ ص ٤٦ – اذ قال : «والحوأب مهموز : ماء من مياه العرب على طريق البصرة قال الراجز : ما هى الا شربة . . . البيت ، ولم يسم قائله . وقد ذكره ابن الشجر في أماليه ج ٢ ص ٢٧ ، ولم ينسبه الى قائله .

(٤) قال الزمخشرى في المفصل : وإذا اعتلت – أى العين في الاسم – فالاسكان كبيضات وجوزات وديمات ودولات إلا في لغة هديل ، قال قائلهم : أخو بيضات رائح متأوب .
وقال ابن جنى في المحتسب : وربما جاء الفتح في العين إذا كانت واوا أو ياء كما قال الهذلى : أبو بيضات رائح . البيت ، وعذره في ذلك أن هذه الحركة إنما وجبت في الجمع ، وقد سبق العلم بكونها في الواحد ساكنة ، فصارت الحركة في الجمع عارضة فلم تحفل ، وفي هذا يعد . . الخ وفي البيت بحث واسع يراجع في مضانه ، وخلاف في كون الشاعر يصف جمله أو فرسه ، أو يصف ظليما ، وهو ذكر النعامة .
راجع : «المفصل ص ١٩١ – شواهد الشافية ج ٤ ص ١٣٢ – الخزانة ج ٣ ص ٤٢٩ – المحتسب ج ١ ص ٥٨ – شرح تصريف المازنى ج ١ ص ٣٤٣ – التصريح ج ٢ ص ٢٩٩. الدرر ج ١ ص ٦ » .

(٥) سورة النور ، آية : ٥٨.

وابن مجاهد(١) يراه لحنا ، وإنما هو من قبيل الرواية ، وإلا فله وجه في العربية صحيح ، فتميم يقولون روضات وجوزات وعورات ، وسائرهم وهو المختار يسكن .

ــ واتفق على عيرات = : بكسر أوله وفتح ثانيه جمع عير بكسر فسكون مؤنثة الإبل التي تحمل الأثقال ، أو قافلة الحمير ، ثم كثر حتى قيل في كل قافلة ، لأنها تعير أي تذهب وتجيء ــ شذوذا = : من وجهين : جمعه بالألف والتاء ، وفتح العين ، والقياس الاسكان ، لمكان كسر الفاء كديمة (٢) ، فلم يكن في فتح يائه كما في بيضات من اتباع أو تخفيف ، لأن السكون أخف من الحركة .

وجوز ابن الحاجب(٣) في كافيته الوجهين في ديمات من غير شذوذ ، ثم قال : وحكم « عير » حكم ما تقدم ، وعليه فيجوز عيرات فتحا وسكونا ، قال امرؤ القيس :

غشيت ديار الحي بالبكرات * فعارية فبرقة العيرات (٤)

قال الأعلم هنا مواضع الأعيار وهي الحمير ، وفي المصباح تبعا للمبرد والزجاج : العرب كلهم يقولون : عيرات جمع عير بالفتح مفسراً إياه / بالحمار .

---

(١) هو : أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي . قال الجزري : أبوبكر بن مجاهد البغدادي ، شيخ الصنعة ، وأول من سبع السبعة ، ولد سنة خمس واربعين ومائتين بسوق العطش ببغداد ، قرأ على عبدالرحمن بن عبدوس عشرين ختمة ، وعلى قنبل المكي ، وعبدالله بن كثير ، وغيرهم وروى الحروف عن أمثال إسحاق الخزاعي ، توفي عام ٣٢٤ .
انظر : « غاية النهاية جـ ١ ص ١٣٩ – هدية العارفين جـ ١ ص ٥٩ » .

(٢) في « جـ : لدائمة . . . الخ .

(٣) ان دعوى ذلك في كافية ابن الحاجب غير مسلم لأ نني دققت النظر في مباحث المذكر وجميعهما فلم أجده اللهم إلا إذا كان في مرجع آخر.
ولقد تناول الرضي في شرحه هذا المبحث اذ قال في جـ ٢ ص ١٩٠ : وأما « فعلة » بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند ، فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالألف والتاء الا بسكون العين نحو « قدات » وان كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إما أصلية كبيعة ، أو منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ، ولا الفتح الا على قياس لغة هديل ، وعيرات في جمع عير شاذ عند غير هديل .

(٤) هذا البيت أول أبيات ذكرت في ديوانه ، قال الأعلم في شرح الديوان ص ٩١٩ : البكرات : جبيلات بطريق مكة ، كأنها شبهت بالبكرات من الابل ، والبرقة : أرض فيها حجارة ورمل ، والعيرات هنا مواضع الأعيار ، وهي الحمير ، وعارية : موضع ، ويروى : عاذمة بالذال . وقال : وصف أن الديار التي غشيها مستقرة بين هذه المواضع ، والشاهد في قوله : العيرات .

وُرد بأنه باطل هنا ، لقول سيبويه : وقد يجمعون مالا هاء فيه بالتاء(١) من المؤنث ، فإنما يجب أن يورد هنا ما هو مؤنث مجرد من التاء .

وقال / الزجاج : إنما عيرات جمع عير للعظم الناتي في الكتف ، أو القدم ، وهو مؤنث ، فقيل : وما الدليل عليه ؟ فقال : قال يونس كل شيئين منفصلين في الإنسان مؤنثان كرجلين وعضدين ، والصحيح أنه جمع عير للإبل ، ولو كانت الرواية بفتح العين لكان القول قوله .

(١) في ه ـ : بالتاء أي المؤنث :

فصل في أشياء تتعلق بالمثنى كلية(١)

وإن ذكر غيرها استطراداً – يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة = : فكما تقول : قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك تقول : قاضيان وأخوان وأبوان وهنوان وحموان .

– لا غير = : فكما لا ترد لام يد وغد في الاضافة لا تردان في التثنية(٢) تقول : يدان وغدان ، وبيانه كما قال المصنف(٣) وأثير الدين (٤) وغيرهما : أن المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفي في غير النصب المنون (٥) والأسماء الستة ، واسما واستا ويدا ودما وفما وحرا وغدا وظبية وسنة ونحوها ، والمتم منها في الاضافة : المنقوص العرفي وأب وأخ وحم في أكثر اللغات ، وهن في لغة .

قلت : فاتضح قصور الدماميني(٦) وخطأه في قوله : قال ابن قاسم (٧) : محذوف اللام قسمان : قسم يرد في الاضافة / فيرد في التثنية وهو المنقوص ، فتقول : قاضيان كما تقول قاضيك ، ثم اعترضه بأن ليس ذلك موضوع المسألة في شيء ، لأن الاتمام إنما فرض في محذوف اللام ، وليس القاضي بالمحذوفها في الافراد أصلا ، فإيراده في هذا المقام سهو ه .

فأنت خبير بما قاله المصنف وهو أعرف بمقاصده ، وماقاله أيضا غيره ، فقوله : والقاضي ليس بالمنقوصها خطأ صراح ، لذهابها منه منونا ، كما بذلك قيدوه ، ومن ثم سمي منقوصا ..(٨)

– وربما قيل : أبان = : قال أثير الدين (٩) : وهي لغة تلزم النقص إفراداً وإضـــافة .

---

(١) « كلية » ساقطة من « حـ » .

(٢) في «ب : لا ترد أن في الاضافة ، يقول . . . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٤ ».

(٤) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٥ ظ » .

(٥) في غير حـ : المنون . . . الخ . باسقاط الواو

(٦) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٤ ظ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٦ » .

(٨) قد يلتمس العذر للدماميني لأن ابن قاسم هكذا قال ، ولم يقيد المنقوص بالمنون في غير النصب كما قيده المصنف والشارح .
وما وقع فيه ابن قاسم وقع فيه الأثير ، إذ قال في شرحه حـ١ ص ١١٦ : المحذوف اللام جملة اسماء ذكرت في علم التصريف وهي تنقسم قسمين ، قسم منها إذا أضفتها يعود ذلك المحذوف ، وقسم منها لا يعود ، فالأول هو الاسم المنقوص بقياس وأب وأخ . . . . تقول : هذا قاضيك وأخوك . . . فإذ ثنيت رددت لام الكلمة فقلت : قاضيان وأخوان .
فكلاهما يشمل المنون وغيره علما بأن غير المنون لم يحذف منه شيء .

(٩) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٦ » .

قلت : وقصر الدماميني (١) عن مطالعة كلامه ، فعزى ذلك لابن قاسم ، قال الفرزدق :

واصرفا الكأس عن الجـا * هل يحي بن حصـين
لا يذوق اليـوم كأسـ: ا * أو يفـدى بالأبـين (٢)

وأنشد المصنف : (٣)

إذا كنت تهوى الحمد والمجد مولعـا
بأفعال ذى غى فلست بأرشـد (٤)
ولست وإن أعـي أباك مجادة
إذا لم ترم ما أسلفاه بماجـد

(صوابه بأمجد ليوفق أرشد في البيت الأول) (٥) أى أبان لك ، فسقطت النون للاضافة لقوله : بما أسلفاه .

ورده أثير الدين (٦) باحتماله الافراد مقصوراً ، وعليه فضمير الاثنين للأب والأم المعطوفة عليه محذوفة ، ويحسن الحذف أن المقتدى به في المجـد الوالد ، وأن في ذكر الأم امتهانا للاسم .

قلت : وأنت خبير بما فيه من الضعف والتكلف الذى لا مزيد عليه .

— وأخان = : وهو أيضا على هاتيك اللغة .

قال الفراء : من قال هذا أبك قال : أبان .

— ويديان ودميان ودموان وفموان (٧) = : على لغة من جعلها مقصورة ، وقد مرت شواهدها ، — وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ = : دون رد وهو الأقيس ، لقولهم في المذكر : ذوا مال ، لا ذويا حفظا على عدم تغيير المفرد لا مذكراً ولا مؤنثا ، قال :

---

(١) في المرجع المذكور ، وليس ذلك بقصور كما تقدم .
(٢) قال صاحب اللسان حـ ١٨ ص ٦ : قال ابن برى : شاهد قولهم : أبان في تثنية أب وقال الفرزدق ، وذكر هذا الرجز ، ومعه غيره . وليس في ديوانه .
(٣) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١١٤ .
(٤) قال ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١١٤ : ومن التزم النقص في الافراد أو التزمه في التثنية ، وعلى ذلك قيل : أبان وأمان ، ومنه قول رجل من طيىء : إذا كنت تهوى . . . البيتين . ولم أعرف قائله .
(٥) ما بين القوسين ساقط من « حـ » ولعلى أرى أن الخطأ في رواية الشارع للبيت الأول لأن رواية المصنف والأثير في شرحيهما : براشد . وعليه فلا أشكال .
(٦) في المرجـع السـابق .
(٧) « وفموان » ساقطة من جميع النسخ ، وأثبتها تبعا لما في المتن تحقيق بركات ، وشرح المصنف ، والأثير .

يا دار سلمى بين ذاتي(١) العـوج(٢)

ثم المحذوف اللام كما مر ، والألف منقلبة عن الواو ، ولم تحذف هـربا من الاجحاف .

قال أثيرالدين (٣) : ونقل أبوالقاسم خلف بن فرتون الشنتريني خلافا عن نحاة بلدنا : أن حذف اللام هو رأى المشايخ بغرب الأندلس ، وعكس نحاة قرطبة ، والظاهر الأول ، لأن الحذف منه أكثر من الثاني .

– وذواتا على الأصل = : الذى هو الأكثر نحو « ذواتا أفنان » (٤) و« ذواتي أكل (٥) » والألف فيها عن ياء – ويثنى اسم الجمع = : نحو « قد كان لكم آية في فئتين(٦) » « ويوم التقى الجمعان (٧) » وقوله صلى الله عليه وسلم : « مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين» (٨)

وقول الفرزدق : –

وكل (٩) رفيقى كل رحل وإن هما
تعاطى القنا قوما هما أخوان (١٠)

وفي شرح الدماميني(١١) : ووقع لابن هشام في مغنية (١٢) فيهذا البيت غلط أوجب أرتكابه (١٣) لتعسف لا حاجة إليه ، وقد بينا ذلك في الحاشية التى كتبناها عليـه . (١٤) .

قلت : وقد أورد ذلك في شرحه لذلك الكتاب غير أنه قصر في البيان لتعلقه

---

(١) في « ح : بين ذات العوج . . . الخ .
(٢) قال صاحب اللسان ح ٣ ص ١٥٩ : وقول بعض السعديين أنشده يعقوب : يادار سلمى . . . الخ . وقوله : وذاتى العوج » : كأنهما موضعان كذا في الدرر اللوامع ح ١ ص ١٩ . وبعده : جرت عليها كل ريح سيهوج * من عن يمين الخط أو سماهيج ولم أعرف اسم قائله ، وانظر : أمالى ابن الشجرى ح ٢ ص ٢٥٤ .
(٣) في شرح التسهيل ح ١ ص ١١٦ ظ : نقل بتصرف .
(٤) سورة الرحمن ، آية : ٤٨ .
(٥) سورة سبأ ، آية : ١٦ .
(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٣ .
(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٥٥ .
(٨) أخرجه مسلم في صحيحه « ح ٤ ص ٢١٤٦ » كتاب المنافقين من حديث ابن عمر رضى الله عنه . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « ح ٢ ص ٤٧ – ٨٢ » من حديث عبدالله بن عمر أيضا .
(٩) في « ح : وكان رفيقى . . . الخ .
(١٠) سبق تحقيقه في « ص ٣٧٤».
(١١) ح ١ ص ٣٤ ظ » .
(١٢) « في مغنية » ساقطة من « ح » وانظر المغنى « ح ١ ص ٢٠٨ – ٢٠٩ » .
(١٣) في « ح : تعسفا . . الخ .
(١٤) انظر : الشمنى على المغنى « ح ٢ ص ٢٣ » .

كما مر (١) ، بما وجده / مكتوبا بلسان القلم على بعض نسخ ديوان الفرزدق من ضبط « قوما » في البيت بفتحة واحدة لا منونا كما في المغنى ، والعجب كيف غفل عما أورده هنا كغيره من الأئمة مصرحين بتثنية قوما فيه ، وقد يكون وقوفه على اليقين متأخراً عما وقع في كلا شرحه وحاشيته ، بل هو الحق لتأخر شرحه لهذا الكتاب عن حاشيته على ذلك لتصنيفه إياها / بالديار المصرية ، ووضعه هذا الشرح بالديار الهندية ، وهناك توفي رحمة الله ، وأما شرحه لذلك الكتاب فالظاهر تقدمه على شرحه لهذا الكتاب لعدم جزمه في الكتابين معا بما جزم به في هذا من إنشاده البيت على الصواب غير متردد فيه .

قال المصنف(٢) : مقتضى الدليل أن لايثنى / ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية ، غير أن الحاجة داعية إلى تعاطف الجموع دعاءها إلى تعاطف الآحاد ، فاذا اتفق لفظا جمعين مقصودا تعاطفهما استغنى فيها عن العطف بالتثنية استغناء هم بها عن عطف الواحد على الواحد ، مالم يمنع عدم شبه الواحد كما منع في نحو : مساجد ومصابيح ، وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر ، من استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة ، ولسلامة منتهى الجموع من هذا المانع جاز جمعه جمع تصحيح ، كما في قولهم : أياقي أياقون ، وفي صواحب صواحبات كما في الحديث في بعض الروايات « إنكن لصواحبات يوسف(٣) » وامتنع في المثنى والمجموع .

والمسموغ لتثنية الجمع مسوغا لتكسيره كما المانع من تثنيته مانع من تكسيره ، ولما كان شبه الواحد شرطا في صحة ذلك كان ما هو أشبه به أولى به ، فمن ثم كانت تثنية اسم الجمع أشد (٤) منها في الجمع هـ .

فقضية كلامه متنا وشرحا قياسى تثنية اسم الجمع ، وجمع التكسير ، مالم يكن مما لا نظير له في الآحاد ، كمنتهى الجموع فيمتنع تثنيته ، ثم قضيته شرحا جواز جمع هذا الجمع ، بل صريح لفظه بالواو والنون وبالألف والتاء .

قال أثيرالدين (٥) : والذى نختاره ونطق به أكثر كتب أكثر(٦) النحاة منع قياس جمع الجمع ، سواء كان جمع تصحيح أو تكسير ، لقلة (٧) أو كثرة ،

---

(١) انظر « ص ٣٧٤ — ٣٧٥ » .
(٢) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٥ » بتصرف .
(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه « حـ ٢ ص ٤٣٢ » كتاب فضائل القرآن باب فضل من قرأ القرآن ، من حديث عائشة رضى الله عنها ، وسالم بن عبيدة . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « حـ ٤ ص ٤١٢ » من حديث أبي موسى .
(٤) في « ب » : أشبه ، وفي الأصل : أكثر ، وهو الصواب .
(٥) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٧ » .
(٦) أكثر « ساقطة من « حـ » .
(٧) في « ب » : بقلة . . . الخ .

ويوقف فيه مع السماع ، وكل وارد من ذلك نادر ، وهو ماصرح به سيبويه والجرمى والفراء وغيرهم من القدماء والمتأخرين ، فمختار المصنف غير مختار .

قلت : فتلخص أن ما كان على صيغة منتهى الجموع غير مثنى إجماعا ، ووهم الجاربردى في شرح تصريف ابن الحاجب فقال : إنما أميل نحو : يتامى ونصارى ، لاستحالة ألفيهما في التثنية ياء مفتوحة ، لجواز تثنية المكسر على معنى جماعتين ، قال :—

بين رماحى مالك ونهشل(١) * . . . . . .

وعليه فيقال يتاميان ونصاريان ﻫ .

وإنما يثنى لوسمى به ، أما مع بقاء الجمعية فلا كما قد عرفت ، — ويختار في = : الأمرين الذين هما جزءان أو كجزءين — المضافين لفظا = : نحو « فقد صغت قلوبكما » (٢)

وقطعت رؤوس الكبشين . — أو معنى = : نحو الكبشان قطعت منهما الرؤوس ، كذا مثله أثير(٣) الدين وابن قاسم (٤) وغيرهما .

قلت : فقول الدماميني(٥) : ولم يمثله ابن قاسم غير صحيح . وقد مثله ابن المصنف وغير واحد بقوله :

رأيت ابنى البكرين في حومه الوغى
كفاغرى الأفواه عند عرين (٦)

فإن الأفواه غير مضافة لفظا بل معنى ، والتقدير كفا غرين أفواههما ، أى كأسدين فاتحين أفواههما عند عرينهما ذائدين عن أشبالهما .

---

(١) وقبله : تبقلت من أول التبقل * بين . . . الخ
والبيت من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجل ، يفخر بقبيلته بنى عجل التى رعت في تلك الأماكن المبقلة ، ولم تخف من رماح قبيلتى مالك ونهشل لعزها وقوتها .
قال البغدادى في شواهد الشافية : على أنه يجوز تثنية الجمع ، لتأويله بالجماعتين . ومالك : هو مالك بن ضبعة رئيس هوازن ، ونهشل هو : نهشل بن دارم رئيس ربيعة .
راجع : « شواهد الكشاف ﺟ ٤ ص ٤٨٧ — شواهد الشافية ﺟ ٤ ص ٣١٢ — ابن يعيش ﺟ ٤ ص ١٥٥ — الخزانة ﺟ ١ ص ٤٠١ » .

(٢) سورة التحريم ، آية : ٤ .

(٣) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ١١٧ ط.

(٤) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ٣٧ .

(٥) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ٣٤ ظ .

(٦) قال الشنقيطى في الدرر اللوامع ﺟ ١ ص ٢٥ : لم أعرف قائله : والبيت من شواهد يسين في حاشيته على التصريح ﺟ ٢ ص ١٢٢ — والأثير في التذييل والتكميل ﺟ ١ ص ١١٧ ظ ، وابن مالك في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ١١٦ .

– إلى متضمنيهما = : كما مثل ، إحترازا من نحو : قبضت درهمي(١) الزيدين ، كما سيأتي حكمه – لفظ الإفراد على لفظ التثنية = : فرأس الكبشين بإفراد الرأس مختار على رأسي الكبشين بصيغة المثنى(٢) ، وكذا الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين ، ومختار – لفظ الجمع = : كرؤوس الكبشين – على لفظ الإفراد = : كرأس الكبشين ، وإذا اختير على الافراد / المختار على التثنية أنتج اختيار الجمع عليهما(٣) ، لأن المختار على شيء مختار عليه شيء مختار على ذلك الذى اختير عليه .

وتحصل في كلام المصنف متنا وشرحا : اختياره بالأشراط المذكورة الجمع ثم الإفراد ثم التثنية . ووجه ترجيح الجمع أن المتضائفين كشيء واحد ، فكرهوا الجمع بين تثنيتين ، واختير لفظ الجمع إذ قد يعبر به عن الإثنين مع فهم المعنى ، ولكونهما بمنزلة(٤) الشيء الواحد معنى شرط أن لا يكون لكل منهما إلا شيء واحد لا لتباسه إذا كان له أكثر .

فلو قلت : قطعت / آذان قاصدا اذنيهما امتنع ، وقوله تعالى : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما(٥)» فإنما المراد أيمانهم ، وكذا قرأ ابن مسعود(٦) ، إذ المشروع أولا في القطع اليمين ، ولأن المبطوش به هي الإيمان .

واعتل الفراء لذلك بأن أكثر أعضاء البدن أثنان : كالعينين والحاجبين فإذا كان فيه واحد أقيم مقامها ، فمن ثم جمع ، وكأنه مع نظيره أربعة .

قال أبوسعيد(٧) : ويقويه أن الدية فيما كان فيه واحد كاملة ، وفي أحد اثنين نصفها .

---

(١) في « حـ : درهمين » .

(٢) في « حـ : بصيغة المعنى .

(٣) في «ب ، حـ : عليها » .

(٤) في «ب : بمعنى الشيء . . الخ .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .

(٦) هو : سيدنا عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن مخزوم أبو عبدالرحمن الهذلي المكي الصحابي الجليل ، أحد السابقين – والبدريين والعلماء الكبار ، أسلم قبل عمر بن الخطاب ، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعرض عليه الأسود وتميم بن حذلم والحارث بن قيس وغيرهم خلق كثير .
قال الذهبي : شهد بدرا ، واحتز رأس أبي جهل ، فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقرأه ، وكان يقول : حفظت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، قرأ عليه علقمة ، ومسرون ، والأسود . وكان يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، ويلازمه ، ويحمل نعله ، ويتولى فراشه ووساده وسواكه وظهوره . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يطلعه على أسراره ونجواه ، وكانوا لا يفضلون عليه أحداً في العلم . والكلام في هذا المقام يطول ويحلو . أنظر « غاية النهاية حـ ١ ص ٤٥٨ – معرفة القراء الكبار حـ ١ ص ٣٣ » .

(٧) في حـ : قال ابن سعيد . . الخ

والتزم الفراء الاخبار عن الواحد اخبار الاثنين .

قال المصنف(١) : وكان الافراد أولى من التثنية ، لأخفيته مع حصول المراد به ، إذ لا يذهب وهم في نحو : أكلت رأس الكبشين ، إلى قصد معنى الافراد ، ومن ثم أورد في الفصيح كما في الحديث في وصف وضؤ النبي صلى الله عليه وسلم » مسح أذنين ظاهرهما وباطنهما (٢) ، ولم ترد التثنية إلا ضرورة كقوله :—

فتخالسا نفسيهما بنوافــذ * كنوافذ العبط التى لاترقع (٣)

أو في نادر من الكلام لقول سيبويه (٤) : وزعم يونس أنهم يقولون : ضربت رأسيهما زاعما سماع ذلك من رؤية أيضا هـ .

قال أثير الدين (٥) / وماذهب إليه من أرجحية الافراد على التثنيـــة خلاف ما عليه أصحابنا : أن الأفصح الجمع ثم التثنية ، وأما الافراد فقال أستاذنا ابن الضايع : لم يرد إلا في الضرورات أو نادر من كلام كقوله :

كأنه وجه تركيين قد غضبا * مستهدفا لطعان(٦) غير تذبيب(٧)

---

(١) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١١٦ . بتصرف .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه « حـ ١ ص ٢٧ – ٢٨ » كتاب الطهارة ، باب صفة وضوء النبى صلى الله عليه وسلم ، من حديث المقدام بن معد يكرب . وأخرجه ابن ماجه في سننه « حـ ١ ص ١٥١ » كتاب الطهارة ، باب ما جاء في مسح الأذنين ، من حديث بن معد يكرب أيضا .
وأخرجه الدارمى في سننه « حـ ١ ص ١٧٩ » كتاب الصلاة ، باب في مسح الرأس والأذنين ، من حديث شقير بن سلمة عن عثمان ابن عفان رضى الله عنهما .

(٣) قائله أبو ذؤيب الهذلى ، من قصيدة طويلة مذكورة في ديوان الهذليين حـ ١ ص ٤٠ .
وضمير التثنية عائد على الشجاعين المذكورين قبله ، قال السكرى : جعل كل واحد منهما يختلس نفس صاحبه ، يطعن هذا هذا ، وهذا وهذا ، ليختلس نفسه ، وقوله : « نوافذ » يقول : كل طعنه نفدت حتى يكون لها رأسان فهى نافذة ، وقوله . : « لعبط » : واحدها « عبيط » و « العبط » : الجلد الصحيح ، ونحر البعير الصحيح من غير مرض .
وراجع : الأمالى الشجرية حـ ١ ص ١٢ – الدرر حـ ١ ص ٢٧ – اللسان حـ ٧ ص ٣٦٦ مادة « خلس » .

(٤) انظر : « الكتاب حـ ٢ ص ٢٠١ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٨ » .

(٦) في « ب : لقتال . . الخ .

(٧) قال البغدادى في الخزانة : وبيت الشاهد قافيته رائية لا بائية ، وهو من قصيدة عدتها ستة عشر بيتا للفرزدق هجا بها جريرا تهكم به وجعله امرأة ، وروايته : . . . مستهدفا لطعان غير منجمر . وقد استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل في هذا المقام على هذه الرواية ، وذكر المعلقون عليه جملة أبيات قبله وبعده ، وأن القائل لها : هو الفرزدق في هجاء جرير
أما ابن الشجرى فإنه ذكر رواية الشارح ، ولم يسم قائله .
راجع : أمالى الشجر حـ ١ ص ١٢ – الخزانة حـ ٣ ص ٣٦٩ – وليس في ديوانه الفرزدق » .

وعليه قراءة أبي الحسن (١) : « فبدت لهما سوٓتهما (٢) » بالافراد

وقال ابن عصفور : وقد أبدى (٣) للقياس وجها في وضع الجمع موضع التثنية ، ومنهم من يخرج باللفظ على أصله من التثنية فيقول : قطعت رأسى الكبشين ، قال الفرزدق :

لما (٤) في فؤادينا من الهم والهــوى
فيبرأ منهاض الفؤاد المسقف (٥)

وقال الآخـــر :

تذود بذكر الله عنا من اليسرى (٦) * إذا كان قلبانا بنا يجفان (٧)

وقد جمع بين اللغتين من قال :—

ظهراهما مثل ظهور الترسين (٨) * . . . .

---

(١) هو : روح بن مؤمن أبوالحسن الهزلى البصرى المقرىء ، صاحب يعقوب الحضرمى . قال ابن الجوزى : وقال الأهوازى : هو ابن عبدالمؤمن بن قرة بن خالد البصرى . وقال الدانى : هو ابن عبدالمؤمن بن عبدة بن مسلم . عرض على يعقوب الحضرمى وغيره ، وروى الحروف عن أحمد بن موسى وغيره . عرض عليه الطيب بن الحسن بن حمدان وغيره ، وروى عنه البخارى في صحيحه ، توفي عام (٢٣٤ — وقيل : ٣٣ — أو ٢٣٥ .
أنظر : غاية النهاية حـ ١ ص ٢٨٥ — معرفة القراء الكبار حـ ١ ص ١٧٥ » .

(٢) سورة الأعراف ، آية : ٢٢. قال ابن جنى في المحتسب حـ ١ ص ٢٤٣ : قرأ « سوٓتهما » واحدة مجاهد . ووجه ذلك أن السوٓة في الأصل « فعلة » من ساء يسوء ، كالضربة والقتلة فأتاها التوحيد من قبل المصدرية التى فيها .
فإن قلت : إن الفعلة واحدة من جنسها والواحد معرض للتثنية والجمع قيل : قد يوضع الواحد موضع الجماعة .

(٣) في « حـ : أبدى القياس . . الخ .

(٤) في : حـ : لما في . . . الخ .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ، غير أنه برواية : بما في فؤادينا من الشوق والهوى . . . البيت والشاهد : في فؤادينا « ذكر مثنى على الأصل » ، والمطرد المستعمل أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع ، و « المنهاض » : الكسر بعد الجبر . قال الأعلم : وهذه الرواية أصح ، لأنها من قصيدة فائية مشهورة . راجع : « الكتاب حـ ٢ ص ٢٠٢ الهمع حـ ١ ص ٥١ — الدرر حـ ١ ص ٢٦ — ديوانه حـ ٢ ص ٢٥ .

(٦) في « حـ : من الشرى . . الخ .

(٧) قال الشنقيطى في الدرر اللوامع حـ ١ ص ٢٦ : وهذا البيت أظنه لعروة بن حرام ، أو لكعب صاحب ميلاء .

(٨) هذا الرجز اختلف في نسبته فمنهم من نسبه لهيمان بن قحافة ، ومنهم من نسبه لخطام المجاشعى ، وقبله : ومهمين قذفين مرتين . وقد استشهد به سيبويه على تثنية المضاف على الأصل في موضعين من كتابه حـ ١ ص ٢٤١ ، حـ ٢ ص ٢٠٢ .
وذكره الزجاج في إعراب القرآن « ص ٧٨٧ » في باب ما جاء في التنزيل من الجمع يراد به التثنية ، وقال : لان التثنية جمع في المعنى ، لأن معنى الجمع : ضم شيء إلى شيء فهو يعج على القليل والكثير ، وأنشدوا : ومهمهين قذفين . . . البيت .
وراجع : « الخزانة حـ ٣ ص ٣٧٤ — الشافية حـ ٤ ص ٩٤ — العينى حـ ٤ ص ٨٩ — يسين حـ ٢ ص ١٢٢ » .

ومنهم من يضع المفرد موضع الاثنين ، ووجهه أنه لما أمن اللبس وكره الجمع بين تثنيتين فيما هو كالكلمة صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد ، لكونه أخف ، وهو نهاية في القلة كقوله :

حمامة بطن الواديين ترنمـــى * سقاك من الغر العوادى مطيرها(١)

أراد بطنى الواديين فأفرد .

وقال (٢) أيضا : وأما إيقاع المفرد موقع التثنية فكقوله .

كأنه وجه تركين ... البيت .

وهو موقوف على السماع .

وقال رادا ما اعتل (٣) به الفراء : لوكان كما زعم وجب انزال العضو الواحد منزلة اثنين ، فيقول : قطعت رأس الكبشين ، وهو ممنوع .

وقد عقد (٤) الأخفش بابا في النسخة الوسطى فذكر الجمع ممثلا إياه بما أحسن وجوههما ، ثم قال : وقد يجوز هذا أن يكون اثنين ، وأنشد :—

بما في فؤادينا . . . . البيت (٥)

وظهراهما مثل ظهور الترسين » .

و « فتخالسا نفسيهما » .

ولم(٦) يلم بالافراد ، فدل على امتناعه (٧) عنده ، وكذا صنع سيبويه (٨) .
وقال الخضراوى : وقد أجاز الكوفية العدول إلى لفظ المفرد لأصالته ، وأنشد .

وكأنه / وجه تركيـــين . *
وحمامة بطن الواديين

---

(١) قائله : توبة بن الحمير كذا في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٦ – والمقرب لابن عصفور جـ ٢ ص ١٢٨ – ونسبه العينى للشماخ بن ضرار .
وقال ابن عصفور في المقرب : ويجوز وضع صيغة الجمع للاثنين بقياس . . وقال : ويجوز أيضا التثنية . . . ودون ذلك في الحسن وضع المفرد موضعهما ، نحو قوله : حمامة بطن الواديين . .
البيت أنظر : « العينى جـ ٤ ص ٨٦ – الهمع .
(٢) أى ابن عصفور .
(٣) في « جـ : ما اعتد . . الخ .
(٤) في « جـ : وقد ذكر . . . الخ .
(٥) أى البيت المذكور قريبا .
(٦) أى : لم يذكر . . الخ .
(٧) في « جـ : امتناعهما . . الخ .
(٨) انظر : الكتاب جـ ٢ ص ٢٠١ : إذ قال في : هذا باب ما لفظ به مما مثنى كما لفظ بالجمع ، وهو أن يكون الشيآن كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه ، وذلك قولك : ما أحسن رؤوسهما ، وما أحسن عواليهما .

وأجازوا : ضربت رأسي الزيدين ، وجدعت أنف العمرين ، وما أحسن وجه المحمدين .

وحمل البصرية البيتين على الضرورات ، بل وقد وافقهم بعض كالسيرافي قال في شرح الكتاب : الوجه الأكثر جمعه ، ثم تثنيته وإفراده معتلا بالاكتفاء بإضافته إلى المثنى ، فيعلم بذلك تثنيته ، ويقول العرب : عيني لا تنام ، أي عيناي . /

قلت : فقول الدماميني (١) : البصرية لايقيسون الافراد بخلاف الكوفية مرجحين عليه التثنية . والمصنف خالف الفريقين ، فرجح الافراد غير صحيح ، إذ قد وافق الكوفيه على ذلك الرأى جماعة بصريون فوجب أن يقول : وجمهور البصرية لا يقيسون لإيهامه عدم اقتياس البصرية إياه قاطبة ، وليس كذلك لمـــا علمت .

وفي البسيط : وأجاز الفراء – إثنين برأس شاتين وبرأسي شاه على إرادة : الرأس من كل شاة في الأول ، وإرادة : رأسي هذا الجنس الثاني ، تمسكا بكأنه وجه تركيين ، وقراءة (٢) الحسن .

وأما دعوى المصنف : وروده في الفصيح فله طريقة في(٣) الاستدلال بما في الحديث . وقد نازعه أثيرالدين في الاستدلال به بما مرت منازعته هو في غير ما مقام (٤)

قال (٥) : وإذا كان الأصل التثنية فعدل إلى الجمع كراهية اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة ، ولاشتراك الجمع(٦) والتثنية في معنى الاجتماع ، فكيف يكون المفرد الذى لم يشركها فيه أولى من التثنية التى دلالتها على ما وضعت عليه حقيقية ، ودلالة المفرد على التثنية مجازية ؟ بل مقتضى القياس ألا يدل على التثنية إلا بما وضع لها ، غير أنه لما عدل إلى المجاز بمرجح كان أقرب المجازين إلى التثنية أولى ، ولم يحفظ من ورود المفرد في المسئلة إلا قراءة الحسن وهى شـــاذة .

وزعم جماعة متأخرون : أنه لم يرد على الأصل ، أى التثنية إلا مع الاضافة إلى ضمير التثنية لكونه مفردا لفظا ، فكأنه لم يضف إلى تثنية ، وهو محكى يونس ، وبه وردت الأناشيد السالفة ، وعليه فيمتنع قطعت رأسي الكبشين .

---

(١) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٥ و » .
(٢) سبق أن القراءة لمجاهد كما في المحتسب ، أنظر ص ٤٨٧
(٣) في « حـ : بالاستدلا ل . . الخ .
(٤) أنظر : الجوازم في فصل : لأداة الربط من الكلام ، وفي شرح الأثير .
(٥) أى : الأثير في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٩ » بتصرف .
(٦) في «ب » التثنية والجمع . . الخ .

وفي مغني اللبيب(١) : وتجب التثنية في نحو :

وكلا أنفيهما رابي(٢) » .

لعدم إضافة كلا إلى الواحد ولا إلى الجمع .

ورده شارحه الدماميني : بأن المنصوص أن كلا وكلتا يضافان أبدا إلى كلمة دالة على اثنين إما بالحقيقة والتنصيص نحو : كلتا(٣) الجنتين» واحدهما أوكلاهما (٤) » أو بالحقيقة والاشتراك ، نحو كلانا للاشتراك فيما بين الاثنين والجماعـــة ، أو بالمجاز ، كقوله :

إن للخير وللشر مـــــدا * وكلا ذلك وجه وقبل (٥)

فانه حقيقة في الواحد مشارا به الى المثنى .

قال : واذا كان كذلك فلم لاتجوز اضافة « كلا » الى الجمع ، مرادا به اثنان مجازا ، هذا مما لا يظهر لمنعه وجه .

---

(١) أن هذا الكلام غير مسلم ، لان ابن هشام لم يقل ذلك ، وعبارته في حـ ١ ص ٢١٦ : ويجوز مراعات لفظ « كلا وكلتا » في الافراد نحو : كلتا الجنتين آتت أكلها ومراعات معناهما ، وهو قليل ، وقد اجتمعا في قوله :

كلاهما حين جد السير بينهما * قد أقلعا وكلا انفيهما رابى

وشارحنا نقل هذا الكلام من شرح الدماميني حـ ١ ص ٣٥ وعبارته : قال ابن هشام : وتجب التثنية في ...... إلى أن قال : هذا نصه في معنى اللبيب .

وهذا يدل على أن الدماميني نقل خطأ عن المغنى ، فوقع شارحنا في نفس الخطأ .

وبناء على ذلك تسقط المناقشة بين الشارح والدماميني بادعاء الثاني : جواز إضافة « كلا » إلى الجمع مجازا ورد الأول عليه . أما شرح الدماميني على المغنى حـ ٢ ص ٢٦ فليس فيه مثل هذا الكلام .

(٢) والبيت بتمامة : وكلا هما قد جد الحرب بينهما

قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

قائله : الفرزدق يهجو جريرا بسبب تطليق ابنته من زوجها ابن زوجيه بفدية والشاهد على ما نقلته عن المغنى في هامش رقم « ٢ » مراعاة لفظ « كلا » ومعناه ، فقد راعى المعنى إذ قال : « أقلعا » وراعى اللفظ اذ قال رابى « ولم يقل : « رابيان » : وقوله : رابى « اسم فاعل من « ربى » وربو الأنف ارتفاعه عند التعب . راجع : « نوادر أبى زيد ص ١٦٢ – الخصائص حـ ٢ ص ٤٢١ – العينى حـ ١ ص ١٥٧ – شواهد المغنى ص ٥٥٢ « التصريح حـ٢ ص ٤٣. وهو غير موجود في ديوانه » .

(٣) سورة الكهف : آية : ٣٣.

(٤) سورة الاسراء ، آية ٢٣ .

(٥) قائله : عبدالله بن الزبعرى القرشي من قصيدة قالها في معركة أحد قبل إسلامه قال ابن عصفور في المقرب : وقد يضاف إلى ما لفظه مفرد ، واذا كان واقعا على اثنين نحو قوله : إن للخير وللشر... البيت . ومثلها في جميع ما ذكر كلتا .

واستشهد به السيوطي في الهمع على لزوم إضافة كلا إلى معرفة مثناه لفظا أو معنى أنظر : « المقرب حـ ١ ص ٢١١ – شرح شواهد المغنى ص ٥٤٩ – الهمع حـ ٢ ص ٥٠ – الدرر حـ٢ ص ٦٠ » .

قلت : بل له وجه ظاهر ، وذلك أن ما احتج به من الضمير واسم الإشارة مسلم دلالتهما على اثنين حقيقة واشتراكا في أحدهما ، ومجازا في الآخر ، ولا كذلك الجمع مراد به (١) اثنان ، فإنه لا دلالة له رأسا على ما أريد به من ذلك إلا مجازا ، ولايسلم هنا فإن للتركيب خصوصيات تجب رعايتها والاهتبال (٢) بها .

وقد يكون المانع التنافي / اللفظى والقبح الصورى بين (كلا) والجمع المراد به ذلك .

– فإن فرق متضمناهما اختير الافراد = : نحو « على لسان داوود وعيسى بن مريم (٣) » .

وفي حديث زيد بن ثابت « حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبي بكر وعمر » . (٤)

قال المصنف(٥) : ولو جيء في مثل هذا بلفظ الجمع أو التثنية جاز ه .

فالمختار إذا عنده في المسئلة الإفراد بل قضى في الكافية على لزومه .

قلت : والذى عليه كما مر أصحابنا وجمهور البصرية عدم اقتياس وضع المفرد موضع (٦) التثنية مع الاضافة إليها غير مفرقة ، وإذا لم يقس فلأن لا يقتاس مع عدمها أحق ، إذ موجب اجتماع تثنيتين قد زال بتفريق المتضمنين فلذا ينبغى أن يكون حال الجمع / في عدم القياس .

قال أثيرالدين (٧) : والذى يقتضيه النظر عدم اقتياسها هنا ، بل تقول : ضربت رأسى زيد وعمرو ، فإن ورد خلافه اقتصر على مورد السماع .

فأما « على لسان داوود وعيسى بن مريم (٨) » فيحتمل أن لا يراد باللسان الجارحة إذ قد يذهب به مذهب الرسالة والقصيدة ومذهب اللغة والكلام ، وحينئذ فليس اللسان جزءا من كل من داوود وعيسى عليهما السلام فلا دليل في الآية كما زعمه المصنف .

---

(١) في « حـ : بها . . الخ .
(٢) (١) الاهتبال : الاغتنام والاحتيال ، والتحين ، كذا في اللسان .
(٣) سورة المائدة ، آية : ٧٨ .
(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « حـ ٣ ص ٢٢٥ » كتاب فضائل القرآن ، باب جمع القرآن . و « حـ ٤ ص ٢٤٣ » كتاب الاحكام ، باب يستحب للكاتب أن يكون أمينا عاقلا . من حديث زيد بن ثابت .
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « حـ ٥ ص ١٨٩ » من حديث زيد كذلك .
(٥) في شرحه على التسهيل « حـ ١ ص ١١٧ .
(٦) في « حـ : بوضع . . الخ .
(٧) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١١٩ ظ » بتصرف .
(٨) سورة المائدة ، آية : ٧٨ .

ـ وربما جمع المنفصلان = : وهما ما ليسا جزءين ولا كجزءين مما أضيفا إليه كالدرهمين والدينارين والثوبين ، /ـ إن أمن اللبس = : كما ورد في الحديث : « ما أخرجكما من بيوتكما » (١) و« إذا أويتما إلى مضاجعكما(٢)» وهذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر(٣) » وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما « فضرباه بأسيافهما » فإن خيف لبس امتنع كقبضت دراهما .

وذكر المصنف في شرح الكافية : الجمع دون الافراد فاقتضى ظاهر الكتابين امتناعه وإن أمن اللبس .

= ويقاس عليه وفاقا للفراء = : لأنه أصح ، لكوفه مأمون اللبس مع كثرة وروده في الفصيح .

قلت : وفي مجامعة التقليل المفاد بربما للقياس مالا يخفى في التدافع .

ـ ومطابقة (٤) هذا الجمع لمعناه أولفظه جائزة = : فالأول كقوله :

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة * إذا كانت الأبطال يغشاهم(٥)الذعر(٦)

قال المصنف(٧) : ونظيره قول عنترة :

متى مانلتقي فردين ترجف * زوانف إليتيك وتستطارا (٨)

فثنى تستطارا لأن الزوانف في معنى التثنية لإرادة الزانفتين وهما طرفا الإليتين .

---

(١) أخره مسلم في صحيحه « حـ ٦ ص ١١٦ ـ كتاب الأشربة ـ باب جواز استتباعه غيره إلى دار من ثيق برضاه بذلك « من حديث أبى هريرة ، ونصه : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم أو ليلة ، فإذا بأبى بكر وعمر ، فقال : ما أخرجكما من بيوتكما هذه الساعة » الخ .

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه « حـ ٢ ص ١٩٠ ـ كتاب الجهاد والسير ـ باب : الدليل على أن الخمس لنوائب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والمساكين . . الخ . من حديث على كرم الله وجهه .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه « حـ ٢ ص ١٠٠٠ » عن زينب امرأة عبدالله أى ابن مسعود ، قالت : قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم بأسيافهما » فان خيف لبس امتنع كقبضت دراهمها . قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم « تصدقن يا معشر النساء ، ولو من حليكن . . « وفيه : « . . قالت : فخرج بلا ل ، فقلنا له : ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبره أن امرأتين بالباب تسألانك أتجزى الصدقة منهما على أزواجهما ، وعلى أيتام في حجورهما . . . الخ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : « ما لهذا الجمع . . . الخ .

(٥) في ز « حـ : يعشاهما . . . . الخ .

(٦) البيت من شواهد يسين على التصريح حـ ٢ ص ١٢٢ ، إذ قال : إعلم أنه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاه معناه فمن الأول . . .ومن الثانى قوله : قلوبكما يعشاهما . . البيت ، ولم أعرف قائله .

(٧) الواقع ان القائل هو الأثير في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ظ . أما المصنف فقد استشهد به عند الحديث عن إنابة تثنيه عن تثنية أو عدمها إذ قال في ص ٩٨ : وقد يقال في التثنية إليتان وخصيتان ، قال عنترة : متى ما نلتقى . . البيت. (٨) سبق تحقيقه في ص ٤٥٢ .

(وعلى ذلك حمل أبو العباس قول الشاعر :

أقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما(١)

فأعاد ما أضيف إليه «المصطلى» على الأعالى ، لكونها مثناة معنى ، قال وهو توجيه حسن) (٢)

ورده أثير الدين (٣) بما محله الصفة المشبهة .

والثاني كقوله :—

خليلى لا تهلك نفوسكما أسى * فإن لها فيما به دهيت أسى (٤)

فقال : لها ودهيت رعاية للفظ ، ولو أنه اعتبر المعنى لقال : لهما ودهيتا ، وأسا الأولى مفتوح الهمزة بمعنى الحزن ، والثاني مضمومها جمع أسوة .

وفي شرح الدماميني(٥) : وفي الحقيقة ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسئلة بل كل شيء له لفظ ومعنى متخالفان تجوز رعاية لفظه ومعناه .

قلت : وكونه كذلك لا يوجب عدم إيراده هنا ، لعدم إيهام الخصوصية .

_ ويعاقب الافراد التثنية = : أى يقع موقعها فهى هنا(٦) الأصـــل ،

---

(١) قائله : الشماخ بن ضرار الغطفانى من قصيدة يمدح بها يزيد بن سريع الأنصارى .
وقوله : جارتا صفا « فاعل » أقامت » و « الصفا » الصخر الأملس ، و « جارتا » الاثفتيان اللتان توضعان قريبا من الجبر ، ويوضع على الثلاثة القدر ، و « كميتا الأعالى » مضاف ومضاف إليه صفه « جارتا صفا » و « كمت » : الحمرة الشديدة المائلة للسواد .
قال الأعلم : يعنى أن الأعالى من الإثنتين لم تسود لبعدها عن مباشرة النار ،و « جونتا مصطلاهما» : صفة ثانية « لجارتا صفا » ، والجونة : السوداء ، والمصطلى : اسم مكان الصلاء ، أى الاحتراق بالنار. فالمصنف مشى على رأى المبرد ، في إعادة الضمير على « الأعالى » أما سيبويه فيرى أن أن الضمير في « مصطلاهما » لقوله : « جارتا صفا » وعليه فلا شاهد في البيت .
وقال ابن جنى في الخصائص : واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ، كقولك : شكرت من أحسنوا إلى على فعله ، ولو قلت : شكرت من أحسن إلى على فعلهم جاز ، فلهذا ضعف عندنا أن يكون « هما» من « مصطلاهما » في قوله : « كميتا الأعالى ، البيت عائد على الأعالى في المعنى ، إذ كانا أعلين اثنين ، لأنه موضع قد ترك لفظ التثنية حملا على المعنى ، لأنه جعل كل جهة منهما أعلى كقولهم : شابت مفارقه ، وهذا بعير ذو عبانين ، ونحو ذلك ، أو لأن الأعلين شيئان من شيئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنه انتكث وتراجع ، فجرى إدغام الملحق ، وتوكيد ما حذف . . . الخ . راجع : الخصائص ح ص ٤٢٠ — أمالى المرتضى ح ٢ ص ٣٠ — الخزانة ح ٢ ص ١٩٨— العينى ح ٣ ص ٥٨٧ — ص الدرر ح ٢ ص ١٣٢ — ديوانه ص ٣٠٨ — المقرب ح ١ ص ١٤١».

(٢) ما بين القوسين من كلام المصنف في شرح التسهيل ح ١ ص ١١٨ — ١١٩.

(٣) أنظر شرحه للتسهيل ح ١ ص ٢٠ ظ .

(٤) لم أعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ح ١ ص ١١٩ ، والأثير في التذييل والتكميل ح ١ ص ١٢٠ — ويسين في حاشيته على التصريح ح ٢ ص ٢ ص ١٢٢.

(٥) « ح ١ ص ٣٥ و . »

(٦) في ح : الأصل هنا .

ـ في كل اثنين لا يغني = : بفتح الياء مضارع غني بالكسر أي استغنى ـ أحدهما عن الآخــر = : كالعينين والأذنين والحاجبين والخفين والنعلين والجوربين ، كانا جزءى ما أضيف إليه أم لا ، وسواء أضيفا أم لا ، فتقول : عيناه حسنة ، وعينه حسنتان ، وعينه حسنة ، وعيناه حسنتان ، وهو الأصل والأكثر .

فالأول كقوله :

وكأن في العينين حب قرنفل * أو سنبلا كحلت به فانهلت(١)

وقول امرىء القيس :

لمن زحلوقـــة ذل * بها العينان تنهـــل (٢)

وقــول الآخــر :

ســأجزيك خذلانا بتقطيعي الصـــوى
إليك وخفــا زاحف تقطر الدما (٣)

وعلى ذلك بنى مهرة الكتاب قوله :

مـــر بنا يهتز في مشيـــه * مثل اهتزاز الغصن الرطب(٤)
فمقلتى ترتــع في حسنــه * ومقلتاه أحرقت قلـــبي

---

(١) قائله : سلمي بن ربيعة الضبي ، أو سلمان بن ربيعة كذا في نوادر أبي زيد وغيرها ، وهو من جملة أبيات . قال المرزوقي في شرح الحماسة : يقول : ألفت البكاء لتباعدها – يعني تماضر زوجته المذكورة في البيت قبل – فساعدت العينان وجادتا . وقال : وقوله : « كحلت » : إخبار عن إحدى العينين ، وساغ ذلك لما في العلم من أن حالتيها لا تفترقان . وقال ابن الشجرى في أماليه : والثالث : أن تثنى العضو وتفرد الخبر ، لأن حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحد ، لاشتراكهما في الفعل ، فتقول : أذناى سمعته . . . ومنه قول سلمى بن ربيعة السيدى : فكأن في العينين . . . البيت .
راجع : « نوادر أبي زيد ص ١٢١ – أمالي الشجرى جـ ١ ص ١٢١ – شرح الحماسة ص ٥٤٧ – يسين على التصريح جـ ٢ ص ٣٨٧ » .

(٢) هذا البيت من الهزج ، ويروى زحلوفة بالفاء ، وهما بمعنى ، والزحلوقة : مكان الانزلاق ، وقد شبه امرؤ القيس القبر بالزحلوقة ، لأنه مكان انحدار الموتى .
وقال ابن جنى في المحتسب : ولم يقل : تنهلان ، لكونهما كالعضو الواحد راجع : « المحتسب جـ ٢ ص ١٨٠ – جمهرة اللغة جـ ١ ص ١٩ – أمالي الشجرى جـ ١ ص ١٨٠ – جمهرة اللغة جـ ١ ص ١٩ – أمالي الشجرى جـ ١ ص ١٢١ – الدرر جـ ١ ص ٢٤ – اللسان مادة « زلل » .

(٣) هذا البيت ذكره البغدادى في الخزانة عرضا جـ ٣ ص ٣٧٦ إذ قال : وأنشد الفراء ، ثم ذكر البيت برواية : . . حفا واحد يقطر الدما فقال : يقطر ، ولم يقل : يقطران ، لأنه يجوز الاخبار بالواحد عن الاثنين الذين لا يكاد أحدهما يفارق الآخر مثل « الخفين » . ولم أعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٢ .

(٤) لم أعرف قائله ، ولا من التشهد بذلك ، والشاهد في قوله : فمقلتى ترتع ، ومقلتاه أحرقت . حيث أفرد الخبر .

وقال بعضهم :

أشركت عيناه ظالمة ٭ في دمي ياعظم ما جنت(١)

أى فانهلتا وتنهلان ، وتقطران ، وأحرقتا ، وظالمتين ، ومن هذا الضرب قوله : على دقة فيه يتبينها المتأمل الفطن قول (٢) عدى بن الرقاع :

وكأنها وسط النساء أعارها ٭ عينيه أحور من جآذر جاسم(٣)

وسنان أقصده النعاس فرنقت ٭ في عينه سنه وليس بنائم

قال الأصمعى وهذا أحسن ما قيل في فتور الجفون .

ومن الثاني قوله :—

إذا ذكرت عينى الزمان الذى مضى
فصحراء بلخ ظلتا تكفان (٤)

ومن الثالث قوله :

ألا إن عيناك لم تجد يوم واسط ٭ عليك بجارى دمعها لجمود (٥)

وقول زهير بن أبي سلمى :

كأن عينى وقد سال السليل بهم (٦)
وعبرة ما هم لو (٧) أنهم أمم (٨)

---

(١) كذلك لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد في قوله : عيناه ظالمة ، حيث أفرد الصفة.

(٢) هكذا جاءت العبارة في النسخ الاربع : قوله : على دقه . . . الخ ، ولعل قد سقط من القول الثاني لفظ : « وهو ». أو يجعل « قول عدى » بدل من « قوله » قبله .

(٣) قال العسكرى في « المصون ص ١٥ » : قال الأصمعى : أحسن ما قيل في العين قول عدى بن الرقاع : وكأنها بين النساء . البيتين . وقوله « وسنان » : من وسن ، فهو وسن : أى غشى عليه ، وفي اللسان عن أبى زيد : يوسن فيها الانسان وسنا ، وهو غشى يأخذه ، وامرأة وسنى ووسنانة : فاترة الطرف ، شبهت بالمرأة الوسنى من النوم . وقوله : رنقت : تهيأت ، قال المبرد في الكامل : يقال : رنق النسر : إذا مد جناحيه ليطير.
راجع : « الكامل حـ ١ ص ١٤٨ – المصون ص ١٥ – شواهد المغنى ص ٤٩٢ – الشعر والشعراء ص ٦٠٢ – التصريح حـ ١ ص ٢١٤ »

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٢١ ولم ينسبه لقائله ، كما ذكره الشنقيطى في الدرر ولم ينسبه كذلك . والشاهد : افراد « عينى » وتثنيه ظلتا وتكفان .

(٥) نسب في شرح حماسة أبى تمام لأبى عطاء أفلح بن يسار السندى من قصيدة رثى بها يزيد بن عمر بن صبيرة الفزارى الذى قتله المنصور بواسط .

(٦) في حـ « : بها . (٧) في « حـ : ما بهم .

(٨) البيتين من قصد يمدح بها زهير هرم بن سنان ، وقوله : « سال السليل بهم » : أى سار فيه سيرا سريعا لما انحدروا فيه ، والسليل : واد وقوله : « وعبره ما هم » : أى هم سبب بكائى ، و « الأمم » : القصد والقرب ، و « الغرب » : الدلو العظيم .
قال الأعلم : شبه دموعه بما يسيل من الغرب – وهو الدلو – وباللؤلؤ الذى انقطع سلكه في تناثره وانحداره .
أنظر : شرح زهير ص ٥٩٨ » .
والشاهد : إفراد العين والغرب في قوله : كأن عينى . . . . غرب . . الخ .

غرب على بكرة أو لؤلؤ قلق • في السلك خاربه (١)ربانه النظم

وقوله عنترة :

فالعين مني كأن غرب تخط به • دهماء حاركها بالقتب مخزوم(٢)

ومن الرابع قوله :

وعينان قال الله كونا فكانتـا • فعولان بالألباب ماتفعل الخمر(٣)

وقضية كلام المصنف اقتباس معاقبة المفرد للمثنى فيما ذكر ، وهو خلاف قول بعض أصحابنا من قصره على الضرورات مع احتمال بعض ذلك للتأويل .

قال أثيرالدين (٤) : ومثل هذه الأحكام إنما تثبت بنص لا يحتمل ، أو نقل عن مستقريه عن العرب كالخليل وسيبويه والكسائى من مشافهى العرب في ديارها . وأما متأخر جداً قد خلصت إليه أبيات يسيرة محتملة للتأويل ، فحاول أن يستنبط منها الأحكام فلا ، بل لا يسمع منه مع أن الأصل ما تقرر من وجوب كون كل من المفرد والجمع طبق مدلوله ، وقد وردت أبيات واقع فيها المفرد موقع المثنى ولم يقس النحاة من ذلك شيئا غيرما مر من نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، وما وقع الخلاف فيه بين الفراء وغيره .

ـ وربما تعاقبا = : أى الأفراد والتثنية ، فوقــع كل منهما موقــع ماهو بالأصل له للاخر ، ـ مطلقا = : أى وإن لم يكونا مما مر كاليدين والخفين ،

---

(١) في « ب : خان به . . الخ .

(٢) هذا البيت ليس لعنترة كما قال الشارح ، وليس موجودا في ديوانه ، ولا رأيت من نسبه إليه غيره ، وإنما لعلقمة بن عبدالله بن عبدة ، الملقب : بالفحل ، وهو من الشعراء الفحول ، وقد طارح امرأ القيس ، وهو في الطبقة الرابعة من الشعراء ، والبيت من قصيدة تحدث فيها عن نأى حبيبته وبكى لفراقها ، ووصف الظعن ، ثم وصف دموعه ثم شبهها بما يفيض من الدلو العظيمة . و « الغرب » . جلد ثور يتخذ دلوا ، و « الدهماء : الناقة ، و « حاركها » : ملتقى الكتفين ومعنى « تخط به » تسرع به ، و « القتب » : أداة الساقية ، والشاهد مثل سابقه .

راجع : « ديوانه ص ٥٣ ـ المفضليات ص ٣٩٨ ـ الدرر حـ ٢ ص ٥٥ » .

(٣) قائله : ذو الرمة ، قال الزجاجى في مجالس العلماء : حدثنا بعض أصحابنا قال : حدثنى أبو جعفر أحمد بن محمد قال : حدثنا الزيادى عن الأصمعى : أن الفرزدق حضر مجلس ابن أبى اسحاق ، فقال : كيف تنشد هذا البيت : وعينان قال الله . . . البيت ، فقال الفرزدق : كذا أنشده ، فقال ابن أبى إسحاق الحضرمى ما كان عليك لو قلت : « فعولين » ؟ . فقال الفرزدق : « لو شئت أن أستبح لسبحت » . . . فقال ابن أبى إسحاق : لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : هما يفعلا ن بالألباب ما تفعل الخمر ، وقال ابن الأعرابى : فعولين ، ومن قال : فعولا ن جعله نعتا للعينين ، وجعل (كانتا) مكتفيا . . الخ والشاهد : الموافقة بين العينين وما بعدها في التثنية .

راجع : « مجالس العلماء ص ٨٥ ـ الخصائص حـ ٣ ص ٣٠٢ ـ ديوانه ص ٢١٣ ـ شواهد المغنى ص ٦١٩ ـ الاقتراح للسيوطى ص ٥٩ ديوانه حـ ١ ص ٥٧٨ .

(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٢١ .

ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجل الاضافة نحو : « أنا رسول رب العلمين(١) « عن اليمين وعن الشمال قعيد(٢) » وقول حسان رضى الله عنه :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود * ما لم يعاص كان جنونا (٣)

مما وقع المفرد فيه موقع المثنى ، ومن عكسه قوله :

إذا ما الغلام الأحمق الأم ساقنى
بأطراف أنفيه استمر فأسرعـــا (٤)

هكذا استدل المصنف(٥) بالآية والبيتين .

قال أثيرالدين(٦) : ويمكن تأويل جميعها ، أما الآية الأولى فيجوز أن رسولا فيها مصدر بمعنى الرسالة من باب الزيدان خصم ، وحيث ثنى لم يرد به ذلك ، وأما الثانية فيجوز(٧) أن قعيدا فيها محذوف من الأول لدلالة الثاني على أنه من الأبنية الواقعة خبراً عن المفرد ، وقسيمه كصديق وخير . وأما : إن شرخ الشباب يخرجه الأكثرون على الحذف أيضا ، أى إن شرخ الشباب ما لم يعاص كان جنونا ، والشعر الأسود كذلك وأما ساقنى بأطراف / أنفيه فتعبير عن ثنى الأنف بلفظ المثنى مجازا ، وليس الأفراد مرادا ، ومن ثم جمع الأطراف لإضافته إلى المثنى معنى معنيا به البخشان اللذان / للأنف ، قال : وهو أحسن من محمل المصنف لما يلزم على ماصنعه من مجازين غير مقتاسين لوضعين : وضع المثنى موضع المفرد ووضع الجمع موضعه أيضا .

وأما على صنيعنا فأحد المجازين وهو التعبير بأطراف عن طرفين ، نظير قطعت رؤوس الكبشين والآخر التعبير عن البخشين بالأنفين(٨) هـ .

---

(١) سورة الشعراء ، آية : ١٦ .

(٢) سورة ق ، آية : ١٧ .

(٣) قيل إن هذه الأبيات التى منها بيت الشاهد هى لا بن حسان عبدالرحمن كذا في الحيوان حـ ٣ ص ١٠٨ قال ابن الشجرى في أماليه حـ ١ ص ٣٠٩ : في حكم الأخبار عن « العشر والخراج » ينزلان منزلة شيء واحد ، لاتفاقهما في أنهما من الحقوق السلطانية ، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد ، ونظير ذلك قول حسان : إن شرخ الشباب . . . البيت .
وقال ابن عصفور في هذا المقام : ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر نحو قوله : إن شرخ الشباب . . البيت أو في نادر من الكلام ، أنظر : المقرب حـ ١ ص ٢٣٥ – ديوان حسان ص ٢٨٢ ».

(٤) لم أعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٢١ والأثير في التذييل والتكحيل حـ ١ ص ١٢٢ ظ في هذا المقام ، والشاهد : وقوع المثنى موقع المفرد ، وهو قوله : « أنفية » . ورواية المصنف : سامنى » بدل « ساقنى » و « مقارعا « يدل » فأسرعا ».

(٥) في شرح للتسهيل حـ ١ ص. ١٢١

(٦) في شرح حـ ١ ص ١٢٢ ط نقل بتصرف .

(٧) « فيجوز » ساقطة من « حـ » .

(٨) « بالأنفين » ساقطة من « حـ » .

قلت : فقول الدماميني(١) : ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل والأبواب لا تثبت بالمحتملات تبعا لقول ابن قاسم (٢) : وهذه الشواهد محتملة للتأويل قصور قاصر وإيهام .

ــ وقد يقع أفعلا ونحوه :ــ أى تفعلان ــ موقع أفعل ونحوه = : أى أى تفعل ، والمعنى أن الواحد قد يخاطب مخاطبة الاثنين ، أى بما يخاطبان به في الأمر ونحوه ، وهو المضارع ، فيقع(٣) افعلا موقع أفعل ، وتفعلان موقع تفعل ، وقد حمل على الأول قول الحجاج : ياحرسى اضربا عنقه .

وقول امرىء القيس :

قفانبك من ذكرى حبيبى ومنزلى . (٤)

قال أثيرالدين (٥) : ويؤيده قوله بعد :

أحار ترى برقا أريك وميضه(٦) * ... ...

قلت : وهو بعيد لبعد مابين المستدل به وعليه ، فالأجود الاستدلال بقوله إثره بعد بيت :

---

(١) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٣٥ ظ .

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٣٧ .

(٣) في « حـ : فيقول أفعلا . . الخ .

(٤) تمام البيت : بسقط اللوى بين الدخول فحوملى .
والبيت أول معلقته المشهورة ، وقوله : « من ذكرى » ف« من » تعليلية ، أى : لأجل ذكرى حبيبى . وقوله : بسقط اللوى « متعلق بكائن صفة لمنزلى ومحل « بين الدخول » الجر صفة لسقط . والشاهد في قوله : قفانبك « حيث خاطب الواحد بالاثنين ، وفي البيت شواهد أخرى منها أن قوله : نبك فإنه جواب الأمر ، فلذلك جزم ، لأن جواب غير النفى إذا أخلى من الفاء وقصد الجزاء جزم ، لأنه جواب شرط دل عليه الطلب . ومنها أن حرف الا طلا ق لا يلحق الكلمه في الوقف إلا في الشعر إذا أريد التغنى والترنم ، وذلك في قوله : « منزلى » قال يلحقون الألف والياء والواء ما ينفون وما ينزز لأ نهم ارادوا مى الصوت وذلك قولهم لا مر يلحقون الألف والياء والواو ما ينون وما لا ينون لأ نهم أرادوا مد الصوت ، وذلك قولهم لامرىء القيس : قفانبك . البيت ومنها أن الفاء الداخلة على الأماكن بمعنى « إلى » قال البغدادى في الخزانة : أى منازل بين الدخول إلى حومل . . الخ . الى غير ذلك .
راجع : « المحتسب حـ ٢ ص ٤٩ ــ الشافية حـ ٤ ص ٢٤٢ ــ العينى حـ ٤ ص ٤١٤ ــ الخزانة حـ ٤ ص ٣٩٧ ــ ابن يعيش حـ ٤ ص ١٥ ، ٩ ص ٣٣ ، ٧٨ ، ٨٩ ــ ١٠ ص ٢١ ــ شرح المعلقات ص ٤٧ ــ دلا ئل الا عجاز ص ٢٥٥ ، ٢٨٧ ــ أمالى الشجرى حـ٢ ص ٣٩ » .

(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٢٣ ، وعبارته : قال ابن يسعون : ويمكن أن يؤيد هذا القول بقوله : آحار ترى برقا أريك وميضه . وعليه فليس القائل لذلك هو الأثير ، وإن سلمه .

(٦) وعجزه : كلمع اليدين في حبى مكللكل .
والقائل هو : امرؤ القيس كما أشار لذلك الشارح ، وهو في معلقته التى منها البيت السابق . وقوله : « أحار » : ترخيم « حارث ، وعلته في الترخيم غلبته لكثرة استعماله بالتسمية ، ويروى : أصاح ، بدل : أحار ، أى ياحارث ، أو يا صاحبى ، وقوله : « لمع اليدين » : تحركهما بسرعة ، من قولهم : لمع بيده إذا أشار بها . وقيل : ان أصل ترى « أترى » ؟ ثم حذفت همزة الا ستفهام .
راجع : الكتاب حـ ١ ص ٣٣٥ ــ ديوانه ص ٩١ ــ شرح المعلقات ص ١٢٠ » .

ترى بعر الآرام في عرصاتها (١)

وقوله تعالى « ألقيا (٢) في جهنم » .

وعلى الثاني قوله :ـ

فإن تزجراني يا ابن عفان أزدجــر
وإن تدعاني أحم عرضا ممنعــا(٣)

وقولـــه :

فقلت لصاحبي لا تحبســانا * بنزع أصوله واجدز شيحا(٤)

قال المصنف(٥) : والقصد بذلك التوكيد والاشعار بإرادة التكرار ﻫ .

وما ذهب إليه من ذلك قول أبي الفتح والمازني والبغاددة تمسكا بقوله أيضا :

خليلي قوما في عطالة وانظرا * أنارا ترى من نحو بابين أم برقا /(٦)

وقوله :

أنعمــة لكما عندى فتطلبها * أم من غرامى إليه مالكم وصب (٧)

---

(١) وعجزه : وقيعانها كأنه حب فلفل :
والقائل لذلك امرىء القيس من معلقته المذكورة ، وروى : بعر الصيران ، جمع صور ، وهو القطيع من الظباء أو من البقر. والعرصات : جمع عرصة ، وهو الساحة ، وقيعان : جمع قاع ، وهو مستنقع الماء . قال الأعلم في شرح الديوان : الآرام : الظباء البيض ، ويعنى : أن الدار أقفرت من أهلها ، وصارت مألفا للوحوش فبعرها فيها .
والشاهد فيه : أن « ترى » خوطب به مفرد فكذلك ما قبله وهو قوله : قفانبك فهو مثله خوطب به مفرد .

(٢) سورة ق : آية ٢٤ .

(٣) نسبه صاحب اللسان لسويد فقال : إن العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين كما قال سويد بن كراع الكلبى : وإن تزجرانى يابن . . . البيت . وذكر ابن سيده في المخصص اذ قال : . . كما أريد بالتثنية الافراد في قولة : وان تزجرانى . . البيت ، وفعل مثله الجوهرى في الصحاح راجع : اللسان ﺣ ٧ ص ١٨٤ – المخصص ﺣ ٢ ص ٥ – الصحاح ﺣ ١ ص ٤٢٣ – الشافية ﺣ ٣ ص ٢٢٨ ، ﺣ ٤ ص ٤٨٣ .

(٤) نسب في الصحاح واللسان ليزيد بن الطثرية وجاء في اللسان : قال ابن برى : ليس هو ليزيد بن الطثرية ، وإنما هو لضرس بن ربعى الأسدى ، وحكى ابن يعيش النسبتين .
وقال البغدادى في شواهد الشافية : والبيت من أبيات للمضرس بن ربعى الفقعسى الأسدى ، وذكر الأبيات .
وقال : قال ياقوت فيما كتبه على الصحاح : « هذا البيت الذى عزاه إلى يزيد بن الطثرية وجدته لمضرس بن ربعى الفقعسى ، وعوض « صاحبى » فقلت لحاطبى ، قرأت بخط الحلال أبى الغنائم وذكر أنه نقله من خط اليزيدى. والشاهد في قوله : « تحبسانا » حيث خاطب الواحد بخطاب الاثنين ، ثم عاد الى الافراد حيث قال : واجدز شيحا » . وفيه شاهد صرفي : وهو إبدال التاء دالا إبدالا غير مضطرد في قوله : « واجدز « افتعل » من الجز ، وأصله : اجتز. راجع : « المقرب ﺣ ٢ ص ١٦٥ – الشافية ﺣ ٣ ص ٢٢٨ ، ٤ ص ٤٨١ – العينى ﺣ ٤ ص ٥٩١ اللسان ﺣ ٧ ص ١٨٤ – الصحاح ﺣ ١ ص ٤٢٣ ابن يعيش ﺣ ١٠ ص ٤٩ » .

(٥) في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ١٢١ .

(٦) ذكره الأثير في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ١٢٣ – ولم أعرف قائله .

(٧) كذلك استشهد به الأثير في المرجع المذكور ، ولم أعرف قائله .

وقـــوله :

فقال قوما ولكما مع خطاب الواحد بشهادة ترى وتطلبها ، وقد أوضح ذلك المازني : بأن أصل قفا : قف(١) قف ، وفي كل من الفعلين ضمير فحذف أحد الفعلين وثنى الفاعل .

ورده بعض أصحابنا المغاربة : بمدافعه التأكيد الحذف .

قال : وقد زعم الأخفش أن من قال : قام الذى ضربت بحذف العائد لا يقول : ضربت نفسه .

قال أثيرالدين (٢) : بل فيما أجازه هؤلاء هدم للقواعد ، وإثبات للأحكام بالأشياء المحتملة ، أما قول الحجاج وامرىء القيس والبيتان بعدهما وقول الآخر :

قولا (٣) لعمير بن هند غير متيم * يا أخنس الأنف والأضراس كالعدس(٤)

فيجوز أنه وقف على النون الخفيفة ، فأعادها ألفا ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، ويجوز في :

فإن تزجراني يا ابن عفـــان

أن الخطاب لاثنين والنداء لواحد ، كما تقول : إن تضربوني يازيد أغضب .

قال أبو جعفر النحاس : أكثر من يخلط في هذه الأشياء (٥) من ليس إماما في النحو ، وإن كانت له رئارة في الغريب .

– وقد تقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده(٦) = : كشابت مفارقة ، وإنما (٧) للانسان مفرق واحد .

قال :

قال العواذل ما بجهدك (٨) بعدما
شاب المفارق واكتسين قتيرا (٩)

---

(١) في « حـ : قف وقف . . الخ .
(٢) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٢٣ » بتصرف .
(٣) في « حـ : قالا . . الخ .
(٤) استشهد به الأثير أيضا في المرجع السابق ، ولم أعرف قائله .
(٥) في « ب : الأشياء وليس . . الخ .
(٦) في « ب ، حـ : الواحد ، وفي « أ : واحد . . الخ .
(٧) « انما » ساقطة من « حـ » .
(٨) في « حـ : ما لجهلك . . الخ .
(٩) قائله : جرير من قصيد طويلة يهجو بها الفرزدق ، قال سيبويه في الكتاب : ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق ، جعلوا المفرق مواضع ، ثم قالوا : المفارق ، كأنهم سموا كل موضع مفرقا ، قال الشاعر . . .وهو جرير : قال العواذل . . البيت .
والقتير : الشيب ، وأصله : الغبار .
راجع : الكتاب حـ ٢ ص ١٣٨ – ديوانه ص ٢٨٩ » .

قال :

تمد للمشى أوصالا وأصلابا(١) * ... ...

وقال العباس عم رسول الله صلى الله عليه / وسلم ورضى عنه :

بل نطفة تركب السفين وقد * ألجم (٢) نسرا وأهله الغرق(٣)

قال ابن الشجرى (٤) : السفين جمع في موضع الواحد كقولهم : بعير ذو عثانين ، كأنه سمى كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع ، ويجوز أنه أراد(٥) السفينة وحذف الهاء ضرورة كقول أبي طالب :

وحيث ينيخ الأشعرون ركابهم * بمفض السيوف من أساف ونائل(٦)

أى ونائلة ، وأساف ونائلة صنمان .

– أو = يقع موقع – مثناه = : أى مثنى واحد الجمع ، كقولهم ، عظيم المناكب والحواجب والوجنات ، وعظيمة الأوراك ، ورجل شديد المرافق والكواهل والغوارب ، والثنادى ، وهى جمع ثنودة بالمثلثة ، /وهى من الرجل كالثدى من المرأة وعلى ذلك قول أبي ذؤيب :

فالعين بعدهم كأن حداقها * سملت بشوك فهى عور تدمع(٧)

---

(١) ذكر هذا الشطر من البيت العسكر في كتابه « المصون في الأدب ص ٨٥ » ولم يذكر تتمه ولا قائله ، وقال : وتجمع العرب الشيء وإن كان واحدا . . . وقال . : تمد للمشى أوصالا وأصلابا . ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : أصلابا حيث عبر بالجمع عن المفرد .

(٢) في « حـ : وقد نجم سيرا . . الخ .

(٣) أى العباس بن عبدالمطلب ، وبيت الشاهد من جملة أبيات قالها في الثناء على النبى صلى الله عليه وسلم . وقال ابن الشجرى في أماليه : وقوله : « بل نطفة تركب السفين « يعنى في صلب نوح كما جاء في التنزيل : « وآية لهم أنا حملنا ذرياتهم في الفلك المشهون » .
راجع : « أمالى ابن الشجرى حـ ٢ ص ٣٣٧ ، أمالى الزجاجى ص ٩٥ » اللسان مادة « خصف ».

(٤) في الأمالى « حـ ٢ ص ٣٤١ ».

(٥) « أراد » ساقطة من « حـ » .

(٦) هذا البيت من قصيدة في مدح النبى صلى الله عليه وسلم ، وذكر فيها مقاطعة قريش لهم ، وهى الأمالى : أراد نائلة ، و « نائلة وأساف » : صنمان .
انظر : « أمالى الشجرى حـ ٣ ص ٣٤١ – معجم شواهد العربية ص ٣٠٨ – ديوانه ص ١ » .

(٧) هذا البيت من قصيدة مشهورة طويلة تزيد على الستين بيتا بكى بها أولاده الخمسة الذين ماتوا بالطاعون . وأظهر فيها حزنه وألمه بسبب تلك الفجيعة المضنية .
وذكر السكرى رواية أخرى للبيت ، وهى :
فاذا ذكرتهم كأن مطارفي * كحلت بصاب فهى عورتد مع وقال : قال الأصمعى : « حداقها » جمع حدقة ، فأراد الحدقة وما حولها ، كما قالوا : حسنة اللبات ، وإنما لها حدقتان ، وهذا مثل قولهم : « رجل ذو مناكب « و « جمل غليظ المشافر » و « عور » : جمع « عوراء » و « سلمت » : فقئت .
راجع : « ديوان الهذليين حـ ١ ص ٩ – المفضليات ص ٤٢٢ – المصون ص ٨٥ – يسين على التصريح حـ ٢ ص ٢٨١ – العينى حـ ٣ ص ٤٩٣ – اللسان حـ ٣ ص ٢٩١ » .

فأراد بالعين العينين وبالحداق الحدقين ، وبقوله : فهي عور فهما عوراوان .

وقال الأصمعي : أراد الحدقة وما حولها كعظيم المثافر والمناكب .

وقـــوله :

أشكو إلى مولاى من مولاتي ❊ تربط بالحبل أكير عاتي (١)

وعقد ابن خالويه (٢) لذلك (٣) في كتاب « ليس » بابا ، فقال : يقولون : رأيت ترائبها وإنما هي تريبة واحدة .

وفي شرح الدماميني (٤) : وكان ينبغي للمصنف أن يقول : فيقع الجمع والتثنية موقع واحده (٥) ، والجمع موقع مثناه فقد قالوا في قوله :

ليث خذل هزبر عند خيسته ❊ بالرقمتين له أجر وأعراس (٦)

إنه من تثنية الواحد وفي قول الفرزدق :

عشية ســـال المربدان كلاهما ❊ سحابة موت بالسيوف الصوارم (٧)

ولا يقاس على شيء من ذلك .

قلت : لا نسلمه ، لكون الرقمين في البيت الأول مفرد معرب إعراب المثنى

---

(١) هذا البيت استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٢٣ ولم يذكر قائله ، وكذلك ذكره البغدادي في الخزانة عرضا حـ ٣ ص ٤٠٨ – ولم يتكلم على نسبته ، ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : « أكيرعاتي فقد أطلق الجمع على المثنى ، لأن له كراعين .

(٢) هو : الحسين بن أحمد بن خالد بن حمدان أبو عبدالله الهمذاني النحوي ، كذا قال السيوطي . أما ابن الأنباري فقد قال : وأما عبدالله بن خالويه فإنه كان من كبار أهل اللغة ، أخذ عن أبي بكر بن دريد ، وأبي عبدالله الزاهد . وقال ابن النديم : وقرأ على أبي سعيد السيرافي ، وخلط المذهبين ، وتوفي بحلب في خدمة بني حمدان في سنة (سبعين وثلاثمائة) وذكر له عشرة كتب ، منها : كتاب الاشتقاق ، والجمل – إعراب ثلاثين سورة وغيرها . انظر : « الفهرست ص ٨٤ – النزهة ص ٣١١ – الانباه حـ ١ ص ٣٢٤ –

(٣) لذلك ساقطة ص « حـ » .

(٤) حـ ١ ص ٣٥ و . »

(٥) في « ب : واحد من الجمع .

(٦) نسبه السكري لأبي ذؤيب الهذلي ، وقال : قال أبو نصر : وإنما هي أي القصيدة التي منها بيت الشاهد – لمالك بن خالد الخناعي وقد كرر السكري هذه القصيدة مرتين مع أختلاف في الترتيب بين الأبيات ، أي ذكرها في شعر أبي ذؤيب ، وشعر مالك بن خالد . و « الهزبر : الشديد ، و « خيسته » : أجمته ، و أجر » : جمع « جرو » و « أعراسه » : اناثه ، واحده « عرس » وهي اللبوة ، والرقمتان : بلدة . ورواية الديوان : ليث هزبر مدل عند . . الخ ، والشاهد في قوله : بالرقمتين ، حيث أطلق المثنى على الواحد .

راجع : « ديوان الهذليين حـ ١ ص ٢٢٦ – ٤٤٢ – ابن يعيش حـ ٥ ص ، ١٠ ص ٢٣ » .

(٧) قال ابن جني في الخصائص : ويدلك على لحاق المجاز بالحقيقة وسلوكه طريقته في أنفسهم أن العرب قد وكدته كما وكدت الحقيقة ، وذلك قول الفرزدق : عشية سال . . البيت وإنما هو مربد واحد فثناه مجازا لما يتصل به من مجاوره . . والبيت من قصيدة في هجاء جرير . راجع : الخصائص « حـ ٢ ص ٤٥٣ – النقائض ص ٧٢٠ . ديوان الفرزدق حـ ٢ ص ٣١٩ » .

كالبحرين والدونكين (١) وكنانين أسماء أمكنة قد مرت إشـارة المصنـف إليه بقوله متنا : « وما أعرب إعراب المثنى مخالفا لمعنى وغير صالح للتجريد وعطف مثله عليه (٢) فلحق » ، وصرح به أيضا شرحا . وبكون (٣) « المربدين » في بيت الفرزدق مقصودا به معنى التثنية حقيقيا ، كما يدل عليه التأكيد بكلا المانع (٤) من إرادة الواحد كما لاخفاء به .

---

(١) في معجم ما استعجم ‍ـ ٢ ص ٥٥٤ : الدكادك على لفظ جمع دكداك موضع في بلا د بنى أسد . . . ويروى : فالدوانك ، وهو أيضا هناك مجاور الدكادك .

(٢) « عليه » ساقطة من « ‍ـ » .

(٣) في « ‍ـ : ولكونه . . الخ .

(٤) في « ‍ـ : فكك المانعين من ارادة . . الخ .

ـ فصل = : فيما يجمع بالألف والتاء قياسا ، وما يجمع بهما سماعا
ـ يجمع بالألف والتاء = : جمعا : قياسا = : أى ذا قياس أو مقيسا ، ـ ذو تاء التأنيث = : مبدلة في الوقت هاء كثمرة ، أولا ، كبنت وأخت ، مسمى بهما أولا ، وكذا كيت وذيت علمى مذكر أو مؤنث ، نحو : كيات وذيات قاله سيبويه . (١)

ـ مطلقا = : يعم كما قال المصنف(٢) العلم واسم الجنس ، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة ، كفاطمات وطلحات وسنبلات ونشابات ، وقد أطلق كما قال أثيرالدين بقوله : مطلقا مما فيه التاء أسماء لا تجمع بالحرفين ، منها : شفة وشاة وأمة وامرأة وفلة في النداء ، فيجب الاحتراز منها ، ولا يطلق مكان التقييد .

قلت : وقصر عن مطالعته الدماميني(٣) فقال : قال ابن قاسم (٤) ، واستدرك على إطلاق المصنف أسماء فيها التاء ولا تجمع بها والألف .

ثم قال : أما شفة وأمة فلا يردان لقوله في المخصص (٥) : صـــرح أبوعلى أن شفة إذا جمع جمعا مسلما رد ماذهب في واحدة كما صنع بالتكسير ، نحو شفهات لا شفات .

وفي الصحاح(٦) : أن الناقص من شفة (الهاء) لقولهم : شفيهة وشفاه ، ثم قال : وزعم قوم أن الناقص منها واو لقولهم في الجمع : شفوات(٧) وحكى في المحكم / لجمع أمة : أمثلة منها أموات .

---

(١) في الكتاب « حـ ٢ ص ١٠٢ » : إذ قال : « وإن سميت رجلا بـ « ذيت » ألحقت « تاء » التأنيث فتقول : ديات . . الخ .
(٢) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٢٤ » .
(٣) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٦ » .
(٤) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٣٨ » وليس هذا بقصور كما سبق .
(٥) وعبارة ابن سيده في المخصص حـ ١ ص ١٣٨ : قال أبو علي : وهذا التكسير في شفة وبابه مما ذهبت لامه ترد فيه ما ذهب في الواحد ، ولو جمع جمعا مسلما لرد إليه ما ذهب منه كما فعل ذلك في التكسير ، فقالوا شفهات ، ولم يقولوا شفات ، كما لم يقولوا أمات في جمع : أمة ولم يختلفوا في أن الذاهب من « شفة » هاء » لان التصريف لا يحيل على غير ذلك .
وقال ابن سيدة في المخصص حـ ١٧ ص ٨٣ : ولو سميت رجلا بشفة أو أمة ، ثم كسرته لقلت : آم في الثلاثة إلى العشرة ، وفي الكثير : آماء ، ويجوز أموان . . وتقول في شفة شفاه لا يجوز غير ذلك . . . ولا تقول في الشفة إلا شفاه في الجمع القليل والكثير ، لأن العرب لم تستعمل فيها غير الشفاه قبل التسمية ، ولا يقال فيها شفات ولا أمات ، لان العرب تجتنب ذلك فيها قبل التسمية . .
وقال سيبويه في الكتاب حـ ٢ ص ٩٩ : ولو سميت رجلا شفة أو أمة ، ثم كسرت لقلت : آم في الثلاثة الى العشرة ، وأما في الكثير فأماء ، ولقلت في شفة : شفاه ، ولو سميت امراة بشفة أو أمة لقلت : آم وشفاه واماء ، ولا تقول : شفات ولا أمات ، لانهن أسماء قد جمعن ولم يفعل بهن هذا .
(٦) حـ ٢ ص ٤٢٧ » .
(٧) قال سيبويه في الكتاب حـ ٢ ص ١٢٢ : هذا باب ماذهبت لامه ـ قبل التصغير ـ فمن ذلك دم . . . ومن ذلك أيضا شفة ، تقول شفيهة ، يدلك على اللام هاء شفاه ، وهى ذلك أيضا على أن ما ذهب من شفة اللام ، وشافهت .

قلت : / وأثير الدين لا يسلم صحة ما صرح به أبو علي من أن ذلك لغة منقولة ، إذ قد يقوله قياسا ، وكذا ما في الصحاح عن أولئك القوم ، كما يدل عليه لفظة الزعم الدالة على عدم ارتضائه وثقته بقول قائله ، ولا ما في المحكم أيضا اذ لم يعزب عليه ، وهو ما هو تضلعا واستقصاء لما في الكتابين ، وغيرهما من أمهات اللغات ، فقد يقوله أيضا قياسا من غير فحص (١) وتنقير عن كونه مسموعا وقوفا مع الظاهر من تأنيثي اللفظ والمعنى ، ولو سلم فنسبة ذلك إلى المحكم مع تصريح المجد في القاموس(٢) والجوهري في الصحاح قصور ، وقد يقولانه أيضا قياسا ، عملا بمقتضى الظاهر فلا يحسن منهما .

– وعلم المؤنث مطلقا = : أي عاريا من علم التأنيث كزينب وسعدى وعفراء ، وملتبسا بها كسلمة ، فتقول : زينبات وسعديات وعفراوات وسلمات

قال الأثير(٣) : وقد أطلق أيضا في موضع التقييد ، إذ يستثنى من قيد ما جعل علما شاة وامرأة ، ومرأة وفلة مما مر(٤) ، استثناؤه والعدول عن فاعله في اللغة كقطام ورقاش ، وكذا تثنيته في هذه اللغة ضرورة أن التثنية والجمع يردان إلى الأعراب والتأثر بالعوامل ، وهو يدافع البناء .

أما في لغة تميم (٥) فيجوزان كقطامان ورقاشان ، وقطامات ورقاشات .

قال أبو الحسن بن أبي الربيع : ويشترط العقل ، فلو سميت ناقة عقربا أو عناقا ، لم يجمع بالألف والتاء .

قال أثير الدين (٦) : ولا أعلم أحدا ذكر هذا الشرط غيره .

– وصفة المذكر = : ك « أيام معدودات(٧) » وجبال راسيات(٨) ، وأغفله ابن عصفور ، لا المؤنث : كحائط وطالق وصبور وجريح ، جاريين على مؤنث – الذى لا يعقل = : / لا العاقل كعالم وفقيه وكاتب ، فظهر وجه قوله تعالى : « فعدة من أيام أخر(٩) » مع كون الأيام جمع يوم وهو مذكر ، وأخر جمع أخرى ، وهو مؤنث .

---

(١) في « حـ : محصل . . الخ .
(٢) « حـ ١ ص ٣٠٢ مبحث « أمة » وص ٢٨٨ « مبحث » شفهة » .
(٣) في شرحه على التسهيل « حـ ١ ص ١٢٤ ظ » نقل بتصرف .
(٤) « مر » ساقطة من « حـ » .
(٥) لأنهم يعربونها إعراب ما لا ينصرف .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ – ٢٠٣ » .
(٨) هذه ليست آية ، وانما الآية هي : وقد ورد راسيات « سورة سبأ آية : ١٣ .
(٩) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

وقد تعرض لذلك ابن الحاجب في أمالي القرآن (١) ، فقال : وإنما جمع هنا على « فعل » وهو في المفرد جمع آخر ، لأنه للأيام وواحدها يوم ، وانما يقال فيه آخر باعتبار أصل آخر ، أن كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فأنت بالخيار أن تعاملها معاملة الجمع المؤنثة ، أو معاملة الجمع المذكر ، أو معاملة المفرد المؤنث .

تقول : هذه الكتب الأفاضل والفضليات ، والفضل والفضلى ، فالأفاضل على لفظه مذكراً ، والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث ، لكونه لا يعقل ، والفضلى إجراء له مجرى الجماعة ، وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال ومن ثم جاز أخر نعتا للأيام ، إجراء له مجرى الجمع المؤنث ، ولولا ذلك لم يستقم .

ومن ثم لو قلت : قام رجال ورجال أخر ، لم يجز حتى تقول : أخرى أو أخرون ، لكونه لمن يعقل .

— ومصغره = : كدريهمات وفليسات ، لا مصغرا لمؤنث : كأرينب ، وخنيصر ، تصغير أرنب وخنصر ، فلايقال أرينبات ولا خنيصرات .

— واسم الجنس = : لا العلم ، كيحي وموسى وعيسى وزكريا ، — المؤنث بالألف = : مقصورة أو ممدودة فيعم الاسم نحو : بهمى وبهميات ، وصحراء وصحراوات ، والصفة كحلة (٢) سيراء وحلل سيراوات وامرأة حبلى ونساء حبليات .

وأفاد قوله : بالألف أن ليس كذلك ما أنث بغير (٣) علم ، كقدر ، وشمس ، وناقة سرج ، فلا يجوز قدرات ولا شمسات ولا نياق سرجات .

— إن لم يكن فعلى فعلان أو فعلاء أفعل = : كسكرى ، وحمراء ، فلا يقال سكريات ولا حمراوات .

قال بعض أصحابنا المغاربة (٤) : وإن ورد شيء منه في الكلام وقف فيه مع السماع .

---

(١) « ورقة ٣ » وعبارته : في قوله تعالى : « فعدة من أيام أخر » : « أخر جمع أخرى مثل قولك : فضلى وفضل ، وأما آخر فيجمع على « أواخر » مثل قولك : أفضل وأفاضل ، وآخرين إن كان لمن يعقل كقوله تعالى : « وآخرون يضربون » ، وإنما جمع ها هنا على فعل ، وهو في المعنى جمع آخر لأنه للأيام ، وواحدها يوم ، ويوم إنما يقال فيه آخر : باعتبار أصل آخر . . . الخ .

(٢) قال الجوهرى في الصحاح ج ١ ص ٣٣٦ : والسيراء : بكسر السين وفتح الياء : برد فيه خطوط صفر ، قال النابغة :

صفراء كالسيراء أكمل خلقها * كالغصن في غلوائه المتأود

(٣) أى : علامة التأنيث .

(٤) المغاربة « ساقطة من « ح » .

وقياس جمع الكوفية «أجمر» على أحمرين ، أن يقولوا : حمراوات ، وقد صرح بإجازته الفراء ، وقضية كلام المصنف : أن ما لا أفعل له من الصفات كامرأة عجزاء أى كبيرة العجيزة ، وديمة عطلاء وحلة شوكاء ، لم يمنع جمعه ، وقد صرح بذلك في شرحه (١) معتلا بأن المنع في حمراء تابع لمنع التصحيح في أحمر وهو مفقود في عجزاء وأخواتها فلا منع ، على / أنه سمع في خيفاء للناقة التى خيفت أى اتسع ضرعها ، ودكاء للأكمة المنبسطة وكلاهما نظير عجزاء .

قال أثيرالدين(٢) : ومقتضاه جوازه في «عذراء» و«عفلاء» و«رتقاء» ، إذ لا أفعل لها ، والذى ينبغى القول به المنع إذ ليس المانع ما ذكر ، بل عدم استعمالهم إياه ، لاكونه (٣) لا مقابل له خلقه ، لأن العقل والرتق والعذرة مما أختص به المؤنث ، فيجب إجراء فعلاء من هذا الضرب مجرى ما وضع له أفعل ، ألم تر إجراءهم الفعل الذى لا مؤنث له على فعلاء من هذا الضرب مجرى ماله فعلاء ، فلم يجمع بالواو والنون كرجل أكمر وآدر وآلا ، فلا يجوز أكمرون ولا آدرون ولا آلون ، لا نعلم خلافا بين أصحابنا فيه ، فكما امتنع مقابله من المؤنث بالألف والتاء .

وأما جمعهم «خيفاء» و«دكاء» بذلك فغاية في الشذوذ ، وقد أجروهما(٤) مجرى الاسماء ، ألم تر دكاء جارية على المذكر في قوله تعالى : «فلما تجلى ربه للجبل جعله دكاء(٥)» في قراءة المد ، كما جاء : «ليس في الخضراوات صدقة (٦)» لكون المراد بها البقول ،بل صرح أصحابنا بالمنع في مثل ذلك هـ .

ـ غير منقولين إلى الاسمية حقيقة = : كسكرى وحمراء علمين لمؤنثين فالمقول فيهما حينئذ سكريات وحمراوات ، ـ أو حكما = : كبطحاء ، إذ هو في الأصل صفة مقابلة لأبطح ، غير أن غلب استعمالها / مستغنية عن موصوف ، فضارعت الأسماء ، فجمعت جمعها فقيل بطحاوات .

ثم قد علمت أن «في غير منقولين(٧)» عائداً إلى كل من فعلى فعلان ، وفعلاء

---

(١) «حـ ١ ص ١٢٤».

(٢) في شرحه للتسهيل «حـ ١ ص ١٢٥ و .» نقل بتصرف .

(٣) في الأصل : أو كونه . . الخ .

(٤) في «حـ : أجورهم . . الخ .

(٥) الأعراف آية : ١٤٣ قال صاحب المكرر فيما تواتر من السبع : ص ٤٢ قرأ حمزة والكسائى بألف بعد الكاف وهمزة مفتوحة من غير تنوين وقفا ووصلا والباقون بالتنوين بعد الكاف ، الوقف على ألف التنوين لمن ينون ، ووقف حمزة على الألف بدلا من الهمزة مع المد والتوسط والقصر ، والكسائى على همزة ساكنه .

(٦) ذكره السيوطى في الفتح الكبير «حـ ٣ ص ٦٢» أنه في سنن الدار قطنى ، من حديث أنس وطلحة رضى الله عنهما وسنن الترمذى وابن ماجه ، من حديث معاذ رضى الله عنه . برواية ليس في الخضراوات زكاة» .

(٧) «غير» ساقطة من «حـ» .

أفعل ، وحقيقة وحكما ، تقسيم لنقلهما إلى الاسمية ، فيلزم أن كلا من فعلى وفعلاء قد نقلا حقيقيا ، ونقلا حكميا ، أما الأول فقد وجد فيهما مسمى بهما مؤنث .

وأما الثاني فقال أثيرالدين (١) : لا يحفظ في فعلى فعلان أنه عومل معاملة الأسماء ، ومقابلة في الأصل صفة على فعلان ، فإن وجد كان التقسيم صحيحا وإلا كان قاصراً على فعلاء أفعل ، وتبعه على ذلك شروح(٢) هذا الكتاب . /

ثم اعلم أن الاستثناء في قول المصنف : غير منقولين منقطع ، لأنهما حالة النقل لم يبقيا مؤنثين لفعلان (٣) ولا أفعل ، لتحجير التسمية بهما ، أن يكون لهما مذكر على البنيتين .

وإنما ذلك حالة وصفيتهما لا علميتهما ، وفي إدراكه غموض قاله أثير الدين (٤)

– وما سوى ذلك = : المتقدم من الأضرب الخمسة – مقصور على السماع= : قال المصنف(٥) : فيندرج في ذلك نحو شمس ونفس (٦) ،وأتان وعنان ، وامرأة صبور وكف خضيب ، وجارية حائض ومعطار ، فلا يجمع شيء من نحو هذه الاسماء والصفات بالألف والتاء إلا إن سمع فيعد شاذاً ، كسماء وسماوات وأرض وأرضات ، وعرس وعرسات ، وعير وعيرات ، وشمال وشمالات وخود وخودات ، وثيب وثيبات ، وأشد من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة كحمام وحمامات ، وحسام وحسامات ، وسرادق وسرادقات ، وكلها مقصور على السماع هـ .

فجعل أشذ من المذكورات جمع بعض المذكرات الجامدة .

قال أثيرالدين (٧) : وهو ما اضطرب فيه أصحابنا ، فنحى بعضهم منحى المصنف كابن عصفور في أول قوليه (٨) .

وفي البسيط : والقياس المطرد أن لا تجمع أسماء الأجناس المذكرة بالألف والتاء ، وشذ منها أسماء جمعوها (٩) بهما بدلا من تكسيرها ، وهي حمام ،

---

(١) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٢٥ ظ » .
(٢) انظر : « شرحي ابن أم قاسم « حـ ١ ص ٣٨ » والدماميني « حـ ١ ص ٣٦ ظ ».
(٣) في « حـ : مؤنثين فعلان . . الخ .
(٤) في المرجع السابق .
(٥) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٢٥ » بتصرف .
(٦) « ونفس » ساقطة من « حـ » .
(٧) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٢٦ » .
(٨) في « حـ : في أول قوله .
(٩) في « حـ : فيهما . . الخ .

وساباط ، وسرادق وأيون ، وخيال وسجل ، ومكتوب ، ومقام ، وأوان وهي حديدة تكون للرائض ، ويوان بكسر الياء وضمها ، لعمود في الخباء ، وشعبان ، ورمضان ، وشوال ، ومحرم ، ولا يستعمل في غيرهما .

وقاس(١) بعض جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذى لم يكسر ، اسما أوصفة ، كحمامات وسجلات وسرادقات وجمال سبحلات وبحلات وسبطرات ، فإن كسر امتنع إلا سماعا كجولق وأرنب وخنصر ، فلا يقال : جوالقات أو أرنبات ، / أو خنصرات ، لقولهم : جوالق وأرانب وخناصر ، وشذبوق وبوقات وعرس وعرسات ، وضفدع وضفدعات ، لقولهم : أعراس وضفادع ، ومن ثم لحن أبو الطيب في قوله :

إذا كان بعض الناس سيفا لدولة * ففى الناس بوقات له وطبول (٢)

فجمع بوقا على بوقات مع تكسيرهم إياها ، وهو رأى ابن عصفور(٣) آخرا ، وظاهر الكتاب(٤) ه ومثله أيضا لغيره .

قلت : وتلحين أبي الطيب مع ورود السماع بما استعمله في ذلك قصاراه أنه استعمل الشاذ ، وهو ما عليه الكوفية قاطبة ، من قياسهم على الشواذ ، كما نص(٥) عليه أثيرالدين نفسه وغير واحد .

خاتمـــة : قد اتضح بما قررناه أن المقتاس من الجموع بالألف والتاء ستة أضرب على مامر تحريره . وأن قول المصنف : وما سوى ذلك مقصور على السماع ليس رأى سيبويه ، لقياسه جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذى لم يكسر اسما كان أو صفة ، وقد صرح في الكتاب(٦) بامتناع جوالقات ، ثم قال : وربما

---

(١) في « حـ : وقياس . . الخ .

(٢) البيت من شواهد ابن جنى في المحتسب حـ ١ ص ٢٩٥ ، ٢ ص ١٥٣ – والهمع حـ ١ ص ٢٣ – وهو من قصيدة مدح بها سيف الدولة . قال ابن عصفور في المقرب : وقد قالوا : أعراس ، ولذلك لحنوا المتنبى في قوله : اذ كان بعض الناس . . البيت . فجمع « بوقا » على « بوقات » مع أن « أبوقا » جائز . راجع : « المقرب حـ ٢ ص ٥١ – الدرر حـ ١ ص ٦ – ديوانه حـ ٢ ص ٢٨٧ » .

(٣) الحق أن الشارح لم يخالفه الصواب في ترتيب هذا المقام وبالأخص فيما يتعلق برأى ابن عصفور ، وخلاصة القول أن « ابن عصفور » يرى رأيا واحدا وليس رأيين كما ادعى الشارح نقلا عن الأثير لأنه قال في المقرب حـ ٢ ص ٥١ : وكل اسم لا علاقة فيه أيضا للتأنيث ، لمذكر أو لمؤنث غير علم إذا لم تكسرة العرب نحو : حمامات وسجلات . . . فإن كسرته لم يجز جمعه بالألف والتاء ، فلا يقال خنصرات لأنهم قد قالوا : خناصر . . إلا أن يحفظ شيء من ذلك فلا يقاس عليه نحو قولهم : بوان : وبوانات . الخ . أي أن الذى لم يسمع له تكسير يجمع جمع مؤنث ما لم يرد باضطراد ، أما ما كثر فيوقف عند السماع في جمعه جمع سلامة . علما بأن الشارح لم يحسن النقل عن الأثير ، ولذلك وقع فيما وقع فيه .

(٤) انظر « حـ ٢ ص ١٩٨ » .

(٥) « نص » ساقطة من « حـ » .

(٦) « حـ ٢ ص ١٩٨ » .

جمعوه (١) بالتاء ، وهم يكسرونه ، كقولهم : بوانات(٢) وبوان ، كما قالوا عرسات وأعراس ، وقد قال بعض في شمال شمالات .

قال :

ربما أوفيت في علـــــم ٭ ترفعن ثوبي شمالات (٣)

قال البدر الدماميني(٤) : ومن أظرف ما يحكى في هذا المقام أن شخصا ممن يدعى الفضل زعم أن حماما يجمع قياسا على حمامات ، فنوزع بأن حماما(٥) مذكر ليس فيه قياسا ما يقتضى جمعه كذلك ، فقال سبحان الله كأن كل حمام لا يكون إلا للرجال ، وإنما أردت حماما للنساء ، فسبحان واهب العقول ، وهو تعالى أعلم والموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير الا خيره .

---

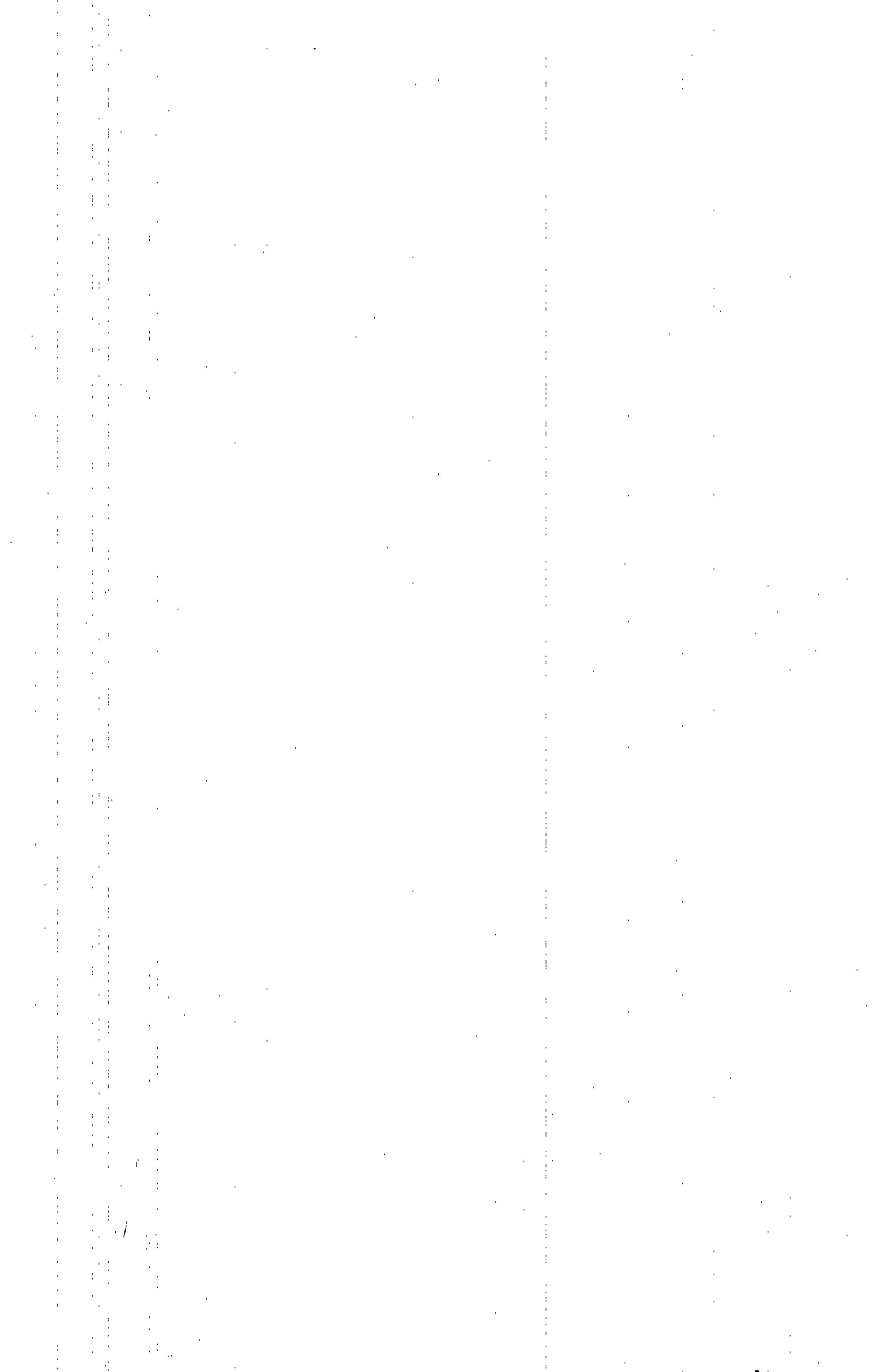
(١) في النسخ الأربع التى لدى : « جعلوه » وعبارة سيبويه في المرجع المذكور : « وربما جمعوه بالتاء وهم يكسرونه على بناء الجمع ، لأنه يصير إلى بناء التأنيث ، فشبهوه بالمؤنث الذى ليس فيه هاء التأنيث وذلك قولهم : بوانات وبوان للواحد ، وبون للجمع ، كما قالوا : عرسات وأعراس ، فهذه حروف تحفظ ، ثم يجاء بالنظائر ، وقال بعضهم في شمال : شمالات .

(٢) في النسخ الأربع : بوقات وأبوان . . الخ .

(٣) قائله : جذيمه الأبرس بن مالك بن فهد الأزدى ، وقوله : « علم » بفتح العين : الجبل ، وفي بمعنى على ، ونون التوكيد في « يرفعن » زائدة للضرورة ، وجملة « يرفعن » في محل جر صفة « علم . أنظر : » الكتاب ح ٢ ص ١٥٣ – العينى ح ٣ ص ٣٤٤ – الخزانه ح ٤ ص ٥٦٧ – شرح شواهد المغنى ص ٣٩٣ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ح ١ ص ٣٦ ظ » .

(٥) في « ح : بأن حمامات . . الخ .



لما كان كثير من الأحكام الآتية مبنيا على التعريف والتنكير ، وكانا كثيرى الدور في أبواب العربية / ، أخذ في الكلام على المعرفة والنكرة ، ولم يتعرض لتعريف شيء منهما كما سنورده عنه إن شاء الله تعالى ، بل حصر المعرفة بالعد حادفا بعض أقسامها ، ونحن نورد بعض ما للغويين من الحدود موثرين البداءة بالنكرة ، لسبقيتها ، لا كما صنع المصنف تبويبا وتقسيما ، وإن كان كل واسعا . فنقول : النكرة ما علق في أولى أحواله على الشياع في مدلوله . وقيل : بل هى الاسم الصالح لكل فرد من جنسه على سبيل البدل .

وقال قوم : إنما هى الاسم الموضوع على الشياع في جنسه إن اتفق أن له جنسا .

وقد خاض أئمة العربية في هذا المقام في النكرات باعتبار العموم والخصوص ، فقالوا : أنكر النكرات / شيء ، ثم متحيز ، ثم جسم ، ثم نام ، ثم حيوان ثم ماش ، ثم ذو رجلين ، ثم إنسان ، ثم رجل ، وبيانه أن النكره إذا اندرجت تحت غيرها غير مندرج تحتها غيرها ، فهى بالإضافة إلى ما أندرج تحتها أعم ، وبالإضافة إلى ماتندرج تحته أخص . (١)

وقال ابن الضائع : المعاني المدلول عليها بالألفاظ قد تكون متباينات ، حتى لا يقع بينها تداخل رأسا ، كفرس وأسد وحمار ، فلا ينسب بعضها لبعض بعموم أو خصوص ، وقد تتداخل ، وهى إذ ذاك إما متساوية كإنسان وضاحك وفرس وصاهل ، ويختبر ذلك بإدخال (كل) على أحد الاسمين ، فيخبر عنه بثانيهما ، ثم تعكس جاعلا الخبر مع كل مبتدأ مخبراً عنه بالاسم الآخر ، فإن صدق كل من الكلامين فليس أحد اللفظين / بالنظر الى ذلك المعنى أعم من الآخر ، بل هما فيه متساويان ، نحو كل إنسان ضاحك وكل ضاحك إنسان .

أولا متساويين بل يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم والآخر أخص ، وهذا ضربان :

أحدهما : أن يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم من وجه وآخر أخص من آخر كإنسان وأبيض ، نحو كل إنسان أبيض (١) فهذا كذب ، لكون الزنجى إنسانا وليس أبيض ، ومثله كل أبيض إنسان .

ثانيهما : أن يكون أحد المعنيين باعتبار دلالة (٢) اللفظ أعم بالاطلاق

(١) أنظر : الكليات لأبى البقاء ص ٣٥٨ ، وقال المبرد في المقتضب ـ ٣ ص ١٨٦ : فأنكر الاسماء قول القائل : شيء ، لأنه مبهم في الأشياء كلها ، فإن قلت : جسم فهو نكرة ، وهو أخص من « شى » كما أن حيوان أخص من جسم . . الخ .

(٢) في « ـ : فهى كذب . . الخ .

(٣) « دلا لة » ساقطة من « ـ » .

والآخر أخص كذلك ، ويختبر أيضا بإدخال (كل) على أحد الاسمين مخبراً عنه بالثاني ، فإن صدق فليس الخبر أخص من المخبر عنه ، وهو ما أدخلت عليه كلا ، ثم اعكس فتصير الداخل عليه كل خبراً وتصير الخبر مخبراً عنه مضافا إليه كل ، فإن كذب فالداخل عليه كل وهو المخبر عنه أخص من الخبر ، وهو اعم منه مطلقا ، وهذا هو المعنى بقولهم : أنكر الاشياء كذا ثم كذا ، فتقول : كل جوهر شيء وهذا صادق ضرورة أن الشيء هو الموجود ، وكل جوهر موجود(١) متحيز ، أى شغل حيزا ، فلو عكست فقلت : كل شيء جوهر ، أى كل موجود متحيز كان كذبا ، لأن الأعراض أشياء موجودة وليست جواهر متحيزة ، بل كاد(٢) يكون كفرا . فقولهم : أنكر النكرات شيء إنما يعنون : النكرات المندرج بعضها في بعض المتفاضلة عموما وخصوصا .

لا يقال : معلوم أنكر من شيء ، لوقوعه على المعدوم ، لأنا نقول : رب شيء ليس معلوما لنا ، فلفظة معلوم من حيث هي ، لا بالنظر إلى العالم ليست أعم من شيء على الاطلاق ، فلا يرد أن كل شيء معلوم لله تعالى ، فإن من الاشياء ما هى مجهولة لنا فيصدق عليه أنه ليس معلوما .

وفي شرح الدماميني(٣) بدل من الأسماء منها .

قلت : وهو تحريف للنقل عنه لفظا ومعنى ، فتأمله . فلفظة (معلوم) إضافية ، لاينبغى أن تقدر بما وضع على ذات من حيث هى تلك الذات(٤) .

ثم أعلم أن رأى سيبويه(٥) والجماهير أن النكرة أصل و المعرفة طارية ، ألم تردخول «أل» على غلام ، والإضافة والمضمر اختصار تكرير(٦) المظهر

---

(١) في «أ ، حـ : وكل جوهر موجود جوهر متحيز .. الخ .
(٢) في «حـ : بل كان أن يكون كفرا .. الخ .
(٣) حـ ١ ص ٣٧ ظ » .
(٤) ولفظ المصنف حـ ١ ص ١٢٥ : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه ، لأن من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، وعكسه .
(٥) قال في الكتاب حـ ١ ص ٦ ، ٧ : واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهى أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تعرف به ، فمن أكثر الكلام ينصرف في النكرة .
وقال في حـ ٢ ص ٢٢ : هذا باب تسمية المؤنث . . . فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هى أشد تمكنا من المعرفة . وقال السيوطي في الاشباه والنظائر حـ ٢ ص ٣٥ وقال صاحب البسيط : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه : . . . وقال : ومع أن النكرة أصل فإنها إذا اجتمعت مع المعرفة غلبت المعرفة ، كقولك : هذا رجل وزيد ضاحكين ، فينصب على الحال ، ولا يرفع على الصفة . . . وقال : قال ابن هشام في التذكرة : يدل على أن الأصل في الأسماء التنكير أن التعريف علة مع الصرف وعلل الباب كلها فرعية .
(٦) في «حـ : بتكرير . . . الخ .

والمشار نائب مناب المظهر ، فلفظ (ذا) مستغنى به عن زيد الحاضر ، ومن ثم لا يتناول اسم الشخص إلا حاضراً .

وعكس الكوفية وابن الطراوة فقالوا : من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر ، وما التنكير فيه قبل التعريف كما قال سيبويه ، فضم عامتها إلى هذا الضرب غير صحيح .

وانفصل الأندلسى بعدم اعتبار سيبويه من حالى التعريف والتنكير إلا حال الوجود لا ما تخيلوا ، وحينئذ فيصح كون التنكير قبل التعريف ، لأن الأجناس هى الأولى ، ثم الأنواع ، ووضعهما على التنكير ، لعدم اختلاط الأجناس بعضها ببعضها كالأنواع ، والاشخاص هى الحادث فيها التعريف للاختلاط ،

ويدل عليه أنك لا تجد اسما معرفة إلا وله اسم نكرة ، وتجد جمهور النكرات لا معرفة له . (١)

ــ فالمعرفة مضمر وعلم ومشاربه = : كانت وزيد وذا ــ ومنادى = : والمراد به النكرة المقصودة ، وأما العلم كيا زيد فمعرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند المصنف ، وازداد بالنداء وضوحا ، وزعم جماعة تعريفه بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ــ وموصول = : كالذى والتى وفروعهما ، وتعريفه بالعهد الكائن في صلته ، وهو رأى الفارسى وسيلقى عليك رده ، والأخفش يراه بأل ، وما ليست فيه كمن وما في معنى ما هى فيه ، وأما أى فبالإضافة ، وعليه فلا يعد الموصول قسيما لذى الأداة ولا للمضاف ــ ومضاف = : إلى معرفة إضافة / محضة : كغلامى وغلامك وغلام زيد وغلام هذا ، وغلام الذى في الدار ، وغلام الرجل ــ وذو أداة = : نحو الفرس وأم حمار ــ وأعرفها = : عند المصنف (٢) ، ــ ضمير المتكلم = : كأنا لدلالته على المراد بنفسه ، وبمشاهدة مدلوله ، وبعدم صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته ، ــ ثم ضمير مخاطب(٣) = : كأنت لدلالته على المراد بنفسه ، ومواجهة مدلوله

ــ ثم العلم = : لدلالته على المراد به حاضراً على سبيل الاختصاص ، وفي بعض النسخ : ثم / العلم الحاضر قبل (٤) ، وهو أحسن ، إخراجا لنحو : أسامة ، ــ ثم ضمير الغائب السالم من ابهام = : كزيد رأيته ، فلو تقدم اسمان وأكثر (٥) ، كقام زيد وعمرو وكلمته لتطرق إليه إبهام ، لاحتمال عوده إلى الأول وإلى الثاني ، فنقص اختصاصه .

---

(١) في «ب» : لها .
(٢) انظر شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٢٥ ».
(٣) في المتن تحقيق بركات : المخاطب .
(٤) « قبل » ساقطة من « ب » .
(٥) في النسخ الاربع : هكذا ، ولعل الصواب : أو أكثر .

وفي شرح(١) الدماميني قلت : وفيه نظر ، لأنه إما أن يكون ثم دليـــل على عوده إلى الأول أولا ، فإن وجد فلا إبهام وإلا فهو الأقرب(٢) حتما ولا إبهام .

قلت : وعلى كل فليس كما لو اتحد المرجوع إليه ، فلم يخل بمقتضى الظاهر من إبهام قطعا .

وقد زعم بعض : أن ضمير النكرة نكرة ، لعدم دلالته على خاص من بين أمته . (٣)

قال أثير الدين (٤) : والصحيح الأول ، فتخصيصه إياه من حيث هو مذكور كما في المعرفة ، لأن العائد عليها إنما خصصها من أمتها كون المدلول سبق تعريفه لتعين الضمير بما في مفهوم المعرفة إنما هو بالعرض من عوده على معرفة ، فقد اشتركت النكرة والمعرفة في أن تخصيص الضمير لهما إنما هو من حيث عوده على مذكور ، وكما يدل عليه مجيء الحال منه قويا ، كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً ، فصاحب الحال المضاف إليه ، وقد عاد على نكرة .

وفي شرح الدماميني(٥) إثر نقله عن ابن قاسم(٦) قصورا : إن الصحيح الأول (٧) لتخصيصه إياه من حيث هو مذكور مقتصرا عليه إنما يتم هذا لوكان المنكر المعود عليه مخصوصا قبل بحكم كجاءني رجل فأكرمته ، أما ولا اختصاص قبل نحو : ربه رجلا ، ويالها قصة ، ورب رجل وأخيه ، فينبغى أن يكون نكـــرة .

قلت : ثم هذا إغارة على قول الرضى(٨) بعد كلام : ولا يعترض بالضمير راجعا إلى نكرة مختصة قبل بحكم من الأحكام ، كقام رجل فضربته ، لأن هذا الضمير لهذا الرجل القائم دون غيره . وأما الضمير في نحو رب شاة سلختها فنكرة كما في : ربه رجلا ، لعدم اختصاص المنكر المعود عليه بحكم أولا ، فلا يوهمنك الدماميني أن ذلك له شرحا للايهام بقوله : وينبغى أن يكون نكرة بعد جزم الرضى بتنكيره .

قال أثير الدين (٩) : لا أعلم أحداً فصل هذا التفصيل في المضمر فجعل

---

(١) حـ ١ ص ٣٧ و .»
(٢) في ب و حـ : الأقرب .
(٣) أى أقسام الضمائر.
(٤) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٣٢ .
(٥) « حـ ١ ص ٣٧ و»
(٦) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ٤٠ . »
(٧) « الاول » ساقط من « حـ » .
(٨) في شرح الكافية « حـ ٢ ص ١٢٨ ».
(٩) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٣١ ظ .»

العلم أعرف من ضمير الغائب إلا هذا الرجـــل ، والمعروف أن أعـــرفها المضمر على الأطلاق ، ثم العلم .

ـ ثم المشار به والمنادى = : كلاهما عنده في مرتبة ، لأن تعريف كل منهما بالقصد . وفي بعض النسخ بعد المنادى : وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منويا خلافا لبعضهم .

ـ ثم الموصول = : قال المصنف(١) : وهو بحسب صلته ، فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصه وهو كما (٢) مر رأى الفارسي .

ورد بأن الصلة منزلة من الموصول منزلة الجزء منه ، فكما أن جزء (٣) الشيء لا يعرفه فكذا ما نزل منزلته .

ـ وذو الأداة = : كلاهما (٤) عنده أيضا بمنزلة (٥) ، لأن تعريف كل منهما عهدى .

وفي شرح الدماميني(٦) : فحقه أن يقول / وذو الأداة العهدية .

قلت : وهو أوضح من أن ينبه عليه ، لعدم إطلاق الأداة عرفا على غيرها ، وفي بعض النسخ ثم ذوالأداة ، فجعله بعد الموصول .

قال أثيرالدين (٧) : والموصول عند أصحابنا من قبيل ماعرف (بأل) كما يقوله الأخفش .

ـ والمضاف بحسب المضاف إليه = : لاقتضائه منه التعريف ، وعليه فالمضاف إلى المضمر في رتبة ، وهو شيء زعمه بعض النحاة ، ومذهب الأئمة القدماء : أن أعرفها الضمير / وهو ما عليه سيبويه والجماهير .

وقال الصيمرى(٨) : العلم ، وعزى للكوفية ـ وزعم جماعة : أنه اسم الاشارة ، وعزى لابن السراج ، وقوم : أنه ذو الأداة ، لوضعهم لتعريفه

---

(١) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٢٧ » .
(٢) عند تعداد المعارف وذكر الموصول في ص ٥١٤
(٣) جزء ساقطة من « حـ » .
(٤) أى الموصول وذو الأداة ، وفي حـ : أيضا عنده .
(٥) في « حـ : بمنزلته .. الخ
(٦) حـ ١ ص ٣٧ ظ » .
(٧) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٣٢ و » .
(٨) هو : عبدالله بن علي بن اسحاق الصيمرى النحوى أبو محمد . قال القفطي : قدم مصر ، وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها وكان فهما عاقلا ، وصنف كتابا في النحو اسماه : « التبصرة » وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين .
وقال السيوطي : له « التبصرة » في النحو ، كتاب جليل ، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وله ذكر في جمع الجوامع ، ولم أعرف تاريخ مولده أو وفاته .
أنظر : « الانباه حـ ٢ ص ١٢٣ ـ البغية حـ ٢ ص ٤٩ ـ كشف الظنون حـ ١ ص ٣٣٩ ـ بروكلمان حـ ٥ ص ١٦٤ » .

أداة بخلاف غيره ، ولم يذهب ذاهب إلى أن المضاف أعرف ، إذ ليس تعريفه إلا بأحد هذه ، فاستحالت دعوى الأعرفية فيه ، ضرورة أنه لا يكون أعرف مما تعرف به .

قال أثيرالدين (١) : والذى تلقيناه من مشائخ الأندلس : أنه المضمر ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، ثم ذو الأداة . وأما المضاف ففى رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف للضمير ففى رتبة العلم ، وهو قول سيبويه » وعليه بنوا مسائل النعوت .

وذهب المبرد (٢) إلى أن المضاف دون ما أضيف إليه مطلقا ، ورد بنحو « وواعدناكم جانب الطور الأيمن (٣)» وقوله :

كتيس الظباء الأعفر اندرجت لـــه
عقاب تدلت له من شماريخ ثهلان (٤)

وقولـــه :—

كشاة الكناس الأعفر اندرجت لـــه * كلاب رآها من بعيد فأحضرا (٥)

والنعت لا يكون أخص ، وقيل أعرفها الأعلام وعزى لسيبويه ثم المضمرات ثم ذو الأداة ثم أسماء الإشارة ، واختار العلم أثيرالدين (٦) ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الأداة .

---

(١) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٣١ و.
وانظر : الانصاف ص ٣٧٧ .

(٢) ونقل الدكتور عضيمة في هامش المقتضب حـ ٤ ص ٢٨٢ اعتراض المبرد في نقده للكتاب على قول سيبويه : والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء : بما أضيف كاضافته ، وبالألف واللام ، وبالاسماء المبهمة . . فقال : قال محمد : أصل ما ذكر في الصفات أن الأخص يوصف بالأعم ، وما كان معرفة بالألف واللام ، والاسماء المبهمة ، فهو أخص مما أضيف الى الألف واللام .
ثم ذكر رد ابن ولاء عليه ا فليراجع .

(٣) سورة طه ، آية : ٨٠ .

(٤) نسبه ابن جنى في المنصف لامرىء القيس ، وقد استشهد به على لفظ « انفرج » لأن روايته : « الأعفر انضرجت له » وقال : « انضرج » : « فشق » ويقال : انضرجت العقاب انضراجا : إذا انحطت من الجو كاسرة ، وانضرجت الطريق : اتسعت .
والشاهد هنا : وصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام ، وليس الأول دون الثاني تعريفا كما قال المبرد ، فالأعفر » . صفة لتيس الظباء . وقد ذكر الشطر الثاني في المحكم « بن سيدة ، إذ قال : و « ثهلان » جبل معروف ، قال امرؤ القيس : عقاب تدلت من شماريخ ثهلا ن. وقال : و « ثهلان » أيضا موضع بالبادية . أنظر : « المصنف حـ ٣ ص ١٢ — المحكم حـ ٤ ص ٢١٣ — ديوانه ص ٩٢ » .

(٥) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(٦) وعبارته في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣١ ط : والذى أختاره وأذهب اليه هو : أن أعرف المعارف هو العلم ، ثم المضمر . . الخ .

وذلك أن العلم جزءى وضعا واستعمالا ، وبيانه أن المضمر وضع ضمير المتكلم منه لكل متكلم ، والمخاطب لكل مخاطب ، والغائب لكل غائب ، فيصلح لكل متكلم أن يعبر بأنا عن نفسه ، ولكل مخاطب تعبيره عنها بأنت ، ولكل غائب تعبيره (١) عنها بهو ، فهى موضوعات كلية لاختصاص لبعض بها دون بعض ، غير أنها إذا استعملت / عادت جزئية ، وكذا اسم الأشارة صالح لكل مشار إليه ، فإذا استعمل في فرد كهذا قائم لم يشرك المسند إليه في القيام أحد ، وكذا أل صالحه للتعريف ، فإذا استعملت في منكر عرفته وقصرته على شيء بعينه .

ـ وقد يعرض للمفوق مايجعله مساويا = : لفائقة . قال المصنف(٢) : نحو سلام على من أنزلت عليه سورة البقرة ، وسلام على من سجدت له الملائكة ، فإن الموصول بمنزلة الاسم العلم فيهما .

قالوا : وإنما قالوا : وامن حفر بئر زمزماه ، لأنه مثل واعبد المطلباه ، وكذا لو شهر شخص بزيد وبالخياط فيستوى ذو الأداة والعلم أو يجعله ـ فائقاً = :

قال المصنف(٣) : كقول من شهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له من وراء جدار : من أنت؟ أنا فلان فإنما استفيد البيان بالعلم لا بالضمير ، فقد صار العلم فائقاً له في هذه الصورة .

وقد مثل ذلك (٤) المصنف(٥) أيضا : فقال : كقولك لرجلين حضراك دون ثالث : لك مبرة بل لك ، فأبهم بمجرد هذا اللفظ لا يعرفان المعطوف من (٦) المعطوف عليه . مالم يعضد اللفظ بمواجهة أو نحوها ، بخلاف قوله : للكبير منكما مبرة بل للصغير أو بالعكس . أو يقول : للسابق منكما مبرة بل للمتأخر ، فإنهما لا يرتابان في مراده بالأول والثاني .

فقد عرض لذى الأداة والموصول ما جعلهما فائقين وضوحا لضمير الحاضر .

وفي شرح الدماميني(٧) : إن أراد فائقا لما قبله فالمساوى أيضا فائق لما قبله كائنا بينهما مرتبة أو أكثر فينبغى أن يزيد أو فائقا المراتب كلها ، فلايمثل له إلا بما فاق الضمير ، وعليه فتحسن المقاسمة ، ويكون المساوى نوعين ماساوى

---

(١) تعبيره ساقط من « حـ » .
(٢) في شرح التسهيل : « حـ ١ ص ٢٨ بتصرف .
(٣) في شرح التسهيل : « حـ ١ ص ١٢٨ بتصرف .
(٤) ذلك ساقطة من « حـ » .
(٥) في شرح التسهيل : حـ ١ ص ١٢٧ » .
(٦) في حـ : (لمعطوف والمعطوف عليه » .
(٧) « حـ ١ ص ٣٧ و . »

ما قبله بلاتخلل مرتبة بينهما ، وما تخلله ذلك : إذ المعنى مساويا لما فوقه : والعبارة صادقة على النوعين قلت : لم يرد من ذلك المصنف شيئا ، وإنما أراد أن المفوق سواء بمرتبة أو بمراتب ، قد يعرض له ما يصيره مساويا لفائقه ، بأن يتساويا رتبة ، أو فائقاً له فيها ، فيستحيل الفائق مفوقاً ، والمفوق فائقا ، كما مرت / أمثلتها ، غير ملاحظ كون المساوى / لغيره رتبة فائقاً أيضا لما قبله نظرا إلى ذلك التخلل رأسا ، فإنه أمر لم يتعلق به غرض ، ولا تحته طائل ، فالصواب ما صنعه المصنف ، وأندفع أن عليه أن يزيد تلك الزيادة .

ــ والنكرة ماسوى المعرفة = : وقد مر ذكرها ، فتميزها يوجب تميز النكرة ، فسلك رحمة الله تعالى في بيان كل منهما هذه الطريقة ، فذكر أقسام المعرفة ، ثم جعل النكرة ما عداها ، لما رأى أن تميزها بالتحديد عسير ، ومن ثم قال في شرحه (١) ما حاصله : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون أستدراك عليه ، لأن من (٢) الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا ، كعام أول ، وأول من أمسى ، إذ لا شياع في مدلولهما بوجه ، فكل منهما معين ، ولم يستعملا إلا منكرين ، وعكسه كأسامة ، لكونه لفظا كحمزة في منع الصرف ، والاستغناء عن الإضافة ، ودخول الأداة عليه ، ووصفه بالمعرفة دون النكرة ، واستحسان وروده مبتدءاً وذا حال كأسد شياعا .

وما الوجهان فيه : كواحد أمه ، وعبد بطنه ، فأكثر العرب يجعلهما معرفة اعتبارا باللفظ ، وينصبهما على الحالية ، وبعض نكرة ، اعتبارا بالمعنى كمررت برجل خير منك ، كما عليه حمل المحققون قوله تعالى : « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار(٣) » فجعلوا نسلخ صفة لليل ، والجمل غير موضوف بها إلا النكرات ، وينصبها أيضا على الحالية ، وكذا ذو الأداة الجنسية ، ومن ثم ينعت نعت المعرفة تارة والنكرة أخرى ، كمررت بالرجل خير منك ، كما عليه حمل المحققون قوله تعالى : و « وآية لهم الليل نسلخ منه النهار(٤) » فأحسن ما يميز به أن تذكر أقسام المعرفة ثم تقول : وما سوى ذلك نكرة هـ .

وتعقبه أثيرالدين (٥) : بأنه كلام ظاهرى خال من التحقيق على ما فيه من النقود .

أما أولا : فإن دعواه أن لاشياع في مدلول عام أول وأول من أمس بوجه ، ولم يستعملا إلا نكرتين ، ففرق بين الاستعمال والوضع ، أما لفظ عام فلاشك

---

(١) جـ ١ ص ١٢٥ و ١٢٦ « أى المصنف » .
(٢) في « جـ : لأن منها الأسماء .. الخ .
(٣) سورة يس ، آية : ٣٧ .
(٤) سورة يس ، آية : ٣٧ .
(٥) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٢٩ : نقل بتصرف .

أنه نكرة ، ضرورة شيوع مدلوله في جنسه كرجل ، وإنما أكتسب التعيين باستعماله مع صفته للعام قبل عامك ، ومعنى : أول من أمس : يوم (١) أول من أمس ، فحذف الموصوف قائمة صفته مقامه ، ولا امتراء في شيوع مدلول يوم ، غير أنه لما وصف بأول ، وعين عام من عامك ويوم أدل من يومك اكتسب مستعملا بالوصف إطلاقه على العام الذى يلى عامك ، واليوم الذى يلى يومك ، وقد تقوم قرينة لفظية أو حالية تعين المراد ببعض آحادها ، نحو : قتل أبو ملجم اليهودى رجلا عظيما ، فيفهم ضرورة أنه أمير المؤمنين على ابن أبي طالب رضى الله عنه ، وعليه عامة النكرات الواردات في التنزيل مرادا بها الأعلام نحو : «علمه شديد القوى ذو(٢) مرة» فيعلم أنه جبريل عليه السلام ، ولا يدعى ذولب تعريف شديد القوى ، ونظيره : «إنه لقول رسول كريم (٣)» وهو محمد صلى الله عليه وسلم في عدم دعوى أحد كون الوصفين معرفتين ، فكذا (٤) حكم عام أول ، وأول من أمسى ، وإن عينت القرائن المراد بها فقد / لاح الفرق في ذلك بين الوضع والاستعمال .

وأما ثانيا : فإنما يطلق على أسامة ونحوه معرفة تجوزا ، إذ لا تباين بين أسد أسامة إلا في أحكام لفظية ، ومثله الحكم على «ليس» بالفعلية لوجود أحكام الأفعال فيها .

وقد قال سيبويه (٥) رحمة الله تعالى : هذا باب من المعرفة ما يكون فيه الاسم الخاص شائعا في أمته ، ليس واحد منهما (٦) أولى من الآخر ولا يتوهم فيه (٧) فرد دون آخر له اسم غيره ، كقولك للأسد : أبو الحارث وأسامة ، وللثعلب ثعالة ، وأبو الحصين ، وللذئب أبو جعدة (٨) ، وفرق بين أسامة وزيد ، فان المخاطب قد عرف زيداً بحليته وأمر قد بلغه / ، وإذا قال : أسامة فإنما يريد هذا الأسد غير قاصدا الإشارة إلى شيء قد عرفه بعينه معرفة زيد ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم .

قال (٩) : وقد رام بعض من يميل إلى المعقولات أن يلتمس لأسامة ونحوه

---

(١) في «هـ» : يوما . . . الخ .
(٢) سورة النجم ، آية : ٥ .
(٣) سورة الحاقة : آية ٤٠ .
(٤) في «هـ» : فهذا حكم . . . الخ .
(٥) في الكتاب جـ ١ ص ٢٦٣ .
(٦) هكذا في النسخ الأربع ، وفي الاصل : منها .
(٧) في الأصل : به .
(٨) وفي شرح الأثير : وذكر من هذا النوع أسماء ، ومعناه إذا قلت : هذا أبو الحارث أو هذا ثعالة ، أنك تريد هذا الأسد ، وهذا الثعلب ، وليس معناه كمعنى زيد ، وإن كانا معرفة ، وكان خبرهما نصبا من قبل أنك إذا قلت : هذا زيد ، فزيد اسم لمعنى قولك : هذا الرجل إذا أردت شيئا بعينه قد عرفت المخاطب . . الخ .
(٩) أى الأثير في المرجع السابق .

وجها يندرج به في المعارف فقال : يقال : إن أسداً وضع دلالة على شخص معين غير ممتنع أن يوجد منه أمثال ، وأسامة لا باعتبار الشخص بل على معنى الأسدية المعقولة الممتنع إمكان وجدانها خارجا .

وأما ثالثا : فلاحتمال (أل) في (الرجل خير منك) الزيادة أو عدمها بإبدال خير من المعرفة كالعكس ، كما ورد بدلا من المعرفة الغير(١) الممكنة التنكير ، كقوله : /

فلا وأبيك خير منـــك إني • ليوذيني التحمحم والصهل(٢)

وأما رابعاً : فإن جملة نسلخ حالية لا نعت لليل .

وقد حد بعض أصحابنا المغاربة المعرفة بأنها : الاسم الموضوع على أن يخص مسماه ، وبعض : أنه الموضوع على أن يخص الواحد من جنسه .

قلت : وقد أورد العضد(٣) في هذا المقام كلاما نفسيا يشتمل على بيان المعرفة والنكرة ، وتمييز أقسام المعارف بعضها من بعض ، فقال : التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث تعينه (٤) ، كأنه مشار إليه بذلك الاعتبار .

وأما النكرات : فيقصد بها التفات النفس إلى المعين من حيث ذاته غير ملاحظ فيها تعينه وإن كان معينا في نفسه ، لكن بين مصاحبته التعيين ، وملاحظته فرق جلي ، ومهد في تصوير ذلك مقدمة هي : أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الوضع والعلم به ، فلابد من قصد المعاني(٥) ممتازاً بعضها عن بعض عند السامع ، فإذا دل باسم على معنى ، فإما بذلك الاعتبار ، أي كون المعنى معينا عنده ممتازا في ذهنه ملحوظا معه أولا ، فالأول المعرفة والثاني النكرة .

---

(١) لعل الصواب : غير» لأن الأفصح عدم دخول « أل » عليها .

(٢) نسبه أبوزيد في نوادره لشمير بن الحارث الضبي مع جملة أبيات سبعة ، وقال : قال أبوالحسن : أنشدني هذه الأبيات أبوالعباس أحمد يحي إلا البيت الأخير . . وقال : وروى» فلا وأبيك خير منك ، بكسر الكاف ، ومن روى : « خير منك » فكأنه قال : هو خير منك ، ومن خفض بدله من الأول ، إذ كان نكرة وكان الأول معرفة . وقال ابن عصفور في المقرب : ولا يشترط في بدل النكرة من المعرفة أكثر من أن يكون في ذلك فائدة ، فأما كونها من لفظ المبدل منه ، أو موصوفة ، فغير مشروط ، بدليل قوله : فلا وأبيك خير . . البيت ، فخير منك بدل من أبيك ، لأنه نكرة ، وأبوك معرفة . راجع : المقرب ١ ص ٢٤٥ – النوادر ص – ١٢٥ – الخزانة ٢ ص ٣٦٢ – ٣٦٥ » .

(٣) هو : عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالغفار القاضي عضد الدين الإيجي الشافعي المشهور بالعضد ، قال السيوطي : قال في الدرر : كان إماما في المعقول ، قائما بالأصول والمعاني والعربية ، أخذ عن مشائخ عصره ، وأخذ عنه شمس الدين الكرماني ، والتفتازاني ، والضياء القرمي . وله عدة تصانيف ، منها : شرح مختصر ابن الحاجب. ولد بعد السبعمائة ، كذا قال السيوطي في البغية ٢ ص ٧٥ : أنظر : كشف الظنون ٢ ص ١٨٥٣ ». وانظر : هدية العارفين ١ ص ٥٢٧ » وقد ذكر له ١٥ مصنفا ، وقال في آخر الكلام : وغير ذلك .

(٤) في «ب : تعيينه . . الخ .

(٥) في ح : المعنى . . الخ .

ثم قال (١) : والإشارة إلى تعين المعنى وحضوره إن كانت بجوهر اللفظ سمى علما ، إما جنسيا إن كان المعهود الحاضر جنسا وما هية كأسامة ، أو شخصيا : إن كان فرداً منها كزيد أو أكثر كأبانين علما على جبلين .

وإن لم يكن (٢) بجوهر اللفظ فلابد من أمر خارج عنه مشار به إلى ذلك ، كالإشارة في أسماء الإشارة ، وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة من جملة وغيرها في الموصولات ، والمضاف إلى المعارف ، وكحرفي اللام والنداء في المعرفات بهما .

فظهر أن معنى التعريف مطلقا : هو العهد في الحقيقة ، غير أنه جعل أقساما خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه ، ويسمى كل قسم باسم مخصوص ، وأن الأعلام الجنسية على قلتها أعلام حقيقية ، كالأعلام الشخصية ، إذ في كل إشارة بجوهر اللفظ إلى حضور المسمى في الذهن .

قال سيبويه : إذا قلت : أسامة فكأنك قلت : الضرب الذى من شأنه كيت وكيت ، وإن الفرق بين أسامة إذا كان موضوعا للجنس من حيث هو بحسب الإشارة وعدمها كما مر ، وأما الأسد فالإشارة فيه بالآلة دون جوهر اللفظ ﻫ .

قلت : وهو خلاف ما مر عن أثيرالدين أن نحو أسامة إنما يطلق عليه معرفة تجوزا إذ لا تباين بينه وبين أسد إلا في أحكام لفظية ، إحتجاجا بقول سيبويه السالف .

وقال ابن الحاجب(٣) : المعرفة ما وضع لشيء بعينه ، وأورد أقسامها ثم قال : والنكرة ما وضع / لشيء لا بعينه .

قال شارح كلامه المحقق الرضى : إنما قال بعينه احترازا عن النكرات ولا يريد به أن الواضع قد قصد حال وضعه واحداً معينا ، وإلا لم يندرج فيه إلا الأعلام ، إذ الضمائر ، والمبهمات ، وذو الأداة ، والمضاف إلى أحدها صالح لكل معين قصده المستعمل ، فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان مقصود الوضع كما في الأعلام ، أولا كما في غيرها ، ولوقال : ما وضع لاستعماله في شيء معين كان أصرح ﻫ.

يعنى المعتبر في المعرفة هو التعين عند الاستعمال ، دون الوضع ، إدراجا للأعلام الشخصية وغيرها ، من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف ، فإن لفظة أنا مثلا غير مستعملة إلا في أشخاص معينة ، إذ لا يصح أن يقال : أنا مراداً به متكلم لا بعينه ، وليست موضوعة لواحد منهما ، وإلا كانت في

---

(١) أى العضد .
(٢) « يكن » ساقطة من « ﺤ » .
(٣) شرح الكافية للرضى ﺤ ٢ ص ١٢٨ .

غيره مجازا ولا لكل منها ، وإلا كانت مشتركة ، موضوعة أوضاعا بعدد أفراد المتكلم ، فوجب كونها موضوعة لمفهوم كلى شامل لكل الافراد / ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في أفراده المعينة دونه .

وقد أولع كثير من الفضلاء بهذا البحث حتى لقد وضعوا فيه الأوضاع ، ومدوا فيه الأطناب والاسهاب .

والظاهر ما أفاده بعض الحذاق : أنها موضوعة لكل معين منها وضعا واحداً عاما ، فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك(١) وتعدد الأوضاع ، ولو صح ما ذكروه لكان أنا وأنت وهذا(٢) مجازات لا حقائق لها ، إذ لم تستعمل فيما / وضعت هى له من المفهومات الكلية ، بل لا يصح استعمالها فيها أصلا ، وهذا مستبعد جداً ، وكيف لا ؟ ولو كانت كذلك لما اختلف(٣) أئمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقية ، ولما احتاج من نفى الاستلزام إلى التمسك في ذلك بأمثلة نادرة .

— وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافا للكوفيين = : أو الفراء خاصة كما قاله بعض أصحابنا ، أو ابنا كيسان والسراج كما نقل بعض في تقديمهم إياه عليه ، احتجاجا بملازمة الإشارة بخلاف العلم ، وبأن تعريفه حسى وعقلى بخلاف العلم فعقلى لا غير ، وتعريف(٤) من جهتين أولى منه من جهة ، وبأنه يقدم عليه عند الاجتماع ، كهذا زيد .

وفي الافصاح : واختلفوا في الأعلام والمبهمات ، فالأعلام عند سيبويه أعرف ، وعكس الفراء .

وبقوله(٥) : قال ابن السراج وجماعة ، وهو مذهب المناطقة حتى قالوا إنما تعرف العلم ، لصيرورته كاسم الإشارة ، وأجاب المصنف(٦) عن الأول بأن لزوم الشيء معنى غير موجب له مزية على ما له ذلك المعنى دون لزوم ، بل قد تثبت المزية لغير ذى اللزوم على ذى اللزوم كما يثبت لنفسك على غيرك مزية ، فتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ، ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه لها ، ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه لها ، وكما ثبت للجمع(٧) مزية على الجماء في

(١) في «ح : والاشتراك . . . الخ .
(٢) في «ح : وهذه . . . الخ .
(٣) في «ح : اختلفت . . الخ .
(٤) في «ح : وتعريفه . . . الخ .
(٥) أى صاحب الإفصاح .
(٦) في شرح التسهيل : « ح ١ ص ١٢٨ » .
(٧) في النسخ الأربع : للجميع والمثبت ما في الأصل .

جاءوا الجماء الغفير ، بحيث عد الجمع(١) معرفة غير مؤوله بنكرة ، مع عدم لزوم «أل» وأول الجماء بها مع اللزوم .

وعن الثاني : أن المعتبر في التعريف الدلالة المانعة من الشياع ، سواء حصل ذلك من جهة أو من جهتين ، فالمعتبر في ترجيح التعريف قوة منع الشياع وزيادة الوضوح ، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه بحقيقته لا يستحضر به على التمام ، ومن ثم لا يستغنى غالبا عن صفة تكمل دلالته بخلاف العلم ، ولا سيما علم لم تعرض فيه شركة ، كإسرائيل وطالوت وأود ، ونزار ، ومكة ، ويثرب .

وأجاب غيره عن الثالث : بأنهم إنما فعلوه تغليبا للقريب كأنا وأنت قمنا / لاقمتما ، ويقولون : أنتما وزيد قمتما لاقاما .

والذى نقله الرضى عن الكوفية أن الأعرف العلم ثم الضمير ثم المبهم ثم ذو الأداة ، نظرا إلى أن العلم حين الوضع لم يقصد به إلا مدلول واحد معين ، بحيث لا يشركه في اسمه ما يماثله ، وإن اتفقت مشاركة فبوضع ثان ، بخلاف سائر المعارف .

ــ ولا ذو الأداة قبل الموصول .. ولا من وما المستفهم بهما معرفتين ، خلافا لابن كيسان في المسألتين = : احتجاجا في الأولى : بأن ذا الأداة يوصف به (٢) الموصول نحو : «قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى(٣)» والموصوف به إما مساو أو دون الموصوف ، ولا قائل بالمساواة ، فثبت كون الذى أقل تعريفا من الكتاب .

وأجاب المصنف(٤) : بأنا لا نسلم وصفية الذى في الآية ، وإنما هو بدل أو مقطوع ، أو الكتاب علم بالغلبة ، لأن المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب عندهم على التوراة ، فالتحق بالأعم ، فلم يلزم من وصفه بالموصوف جواز وصف غيره مما لم يلتحق بها .

قال (٥) : وبالأول يجاب من أورد نحو : «لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى ، وسيجنبها الأتقى الذى يؤتي ماله يتزكى(٦)» وقد مر أن الموصول قد تتضح صلته وضوحا تنزله رتبة العلم ، وذلك ممنوع في ذى الأداة غالبا لاعارضا له ما عرض «للنجم والصعق» من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة هـ .

---

(١) في النسخ الأربع : عد الجميع . والمثبت ما في الأصل .
(٢) هكذا في النسخ الأربع ، ولعل الصواب : يوصف بالموصول ، بدليل المثال والشرح .
(٣) سورة الأنعام ، آية : ٩١ .
(٤) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٢٩ .
(٥) أى المصنف في المرجع السابق .
(٦) سورة الليل ، آية ١٥ .

وفيه تسليم أنه لاقائل بالمساواة بين الموصول وذى الأداة ، وهو خلاف نصه في هذه النسخة ، وعليها أكثر النسخ . وقد مر عن أصحابنا المغاربة : أن الموصول معرف بأل كما هو رأى الأخفش (١) ، فهو قسم من ذى الأداة .

فيجوز وصف ذى الأداة به والعكس لتساويهما ، فمن الأول قوله :

أنا الرجل الضرب الذى تعرفونه
خشاشا كرأسى الحيــة المتوقد (٢)

وقولــه :

ألأنت الهلالى الذى أنت مــرة • سمعنا به والأرحبي المغلب(٣)

والآى الكريمة السابقة . ومن كلامهم : بالفضل ذو فضلكم الله (٤) به ، والكرامة ذات أكرمكم الله (٥) به .

ومن الثاني(٦) قوله تعالى : «قل آؤنبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم (٧)» الآية ، فوصف الذين بقوله : «الصابرين والصادقين / والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار» (٨)

قلت : كذا أطبقوا على التمثيل بالآية لما وصف من الموصولات بذى الأداة وهو بين الفساد ، ضرورة أن (أل) في عامة هذه الأوصاف موصولة لا معرفة فهى من وصف الموصول بمثله لابذى الأداة ، وليست كالمؤمن(٩) / والكافر والعالم والجاهل ، مما اسم الفاعل فيه لا بمعنى الحدوث بل كالصفة المشبهة .

وإنما أول الآية المصنف بالبدل وغيره ، لما ثبت في النسخة التى شرح عليها أن الموصول أعرف ، فلا يكون نعتا لذى الأداة حذرا أن يكون النعت أعرف من المنعوت ، وهو أى الموصول لا يكون مساويا ولا أقل منه تعريفا .

---

(١) أنظر ص ٥١٥ .
(٢) قائله : طرفة بن العبد البكرى ، وهو من معلقته المشهورة التى تزيد على المائه بيت ، وقوله : «الضرب : الخفيف اللحم ، والعرب كانت تمدح بخفة اللحم ، وروى : «أنا الرجل الجعد» ، ومعنى «الجعد : المجتمع الشديد وقوله : «خشاشا : قال التبريزى هو : الرجل الذى يخشى في الأمور ذكاء ومضاء ، وقوله : «كرأس الحية» : لأن العرب تقول لكل نشط متحرك : رأسه كرأس الحية . والمتوقد : الذكى . راجع : ديوانه ص ٥٢ – المعلقات العشر ص ١٨٩ – الدرر جـ ١ ص ٦٣» والشاهد : وصف ذى الأداة بالموصول .
(٣) البيت من شواهد السيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٧ ، وذكره صاحب الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٤، ولم ينسباه وقال الشنقيطى : والرواية الصحيحة : المغلب بدل المهلب .
والشاهد مثل سابقه .
(٤) لفظ «الله» ساقط من «جـ» .
(٥) لفظ «الله» ساقط من «ب» .
(٦) وهو وصف الموصول بذى الأداة
(٧) سورة آل عمران ، آية ١٥ .
(٨) سورة آل عمران ، آية : ١٧ .
(٩) في «أ» ، «ب» : من المؤمن .. الخ .

واحتجاجا في الثانية : بتعريف جوابهما نحو : من عندك ؟ فتقول : زيد ، وما دعاك إلى كذا ؟ ، فتقول : لقاؤك والجواب طبق السؤال .

قال المصنف(١) : وهو ضعيف ، لأن تطابقهما غير لازم ، ولا نزاع في صحة أن يقال فيمن عندك : رجل من بني فلان وفيما دعاك إلى كذا : أمرمهم .

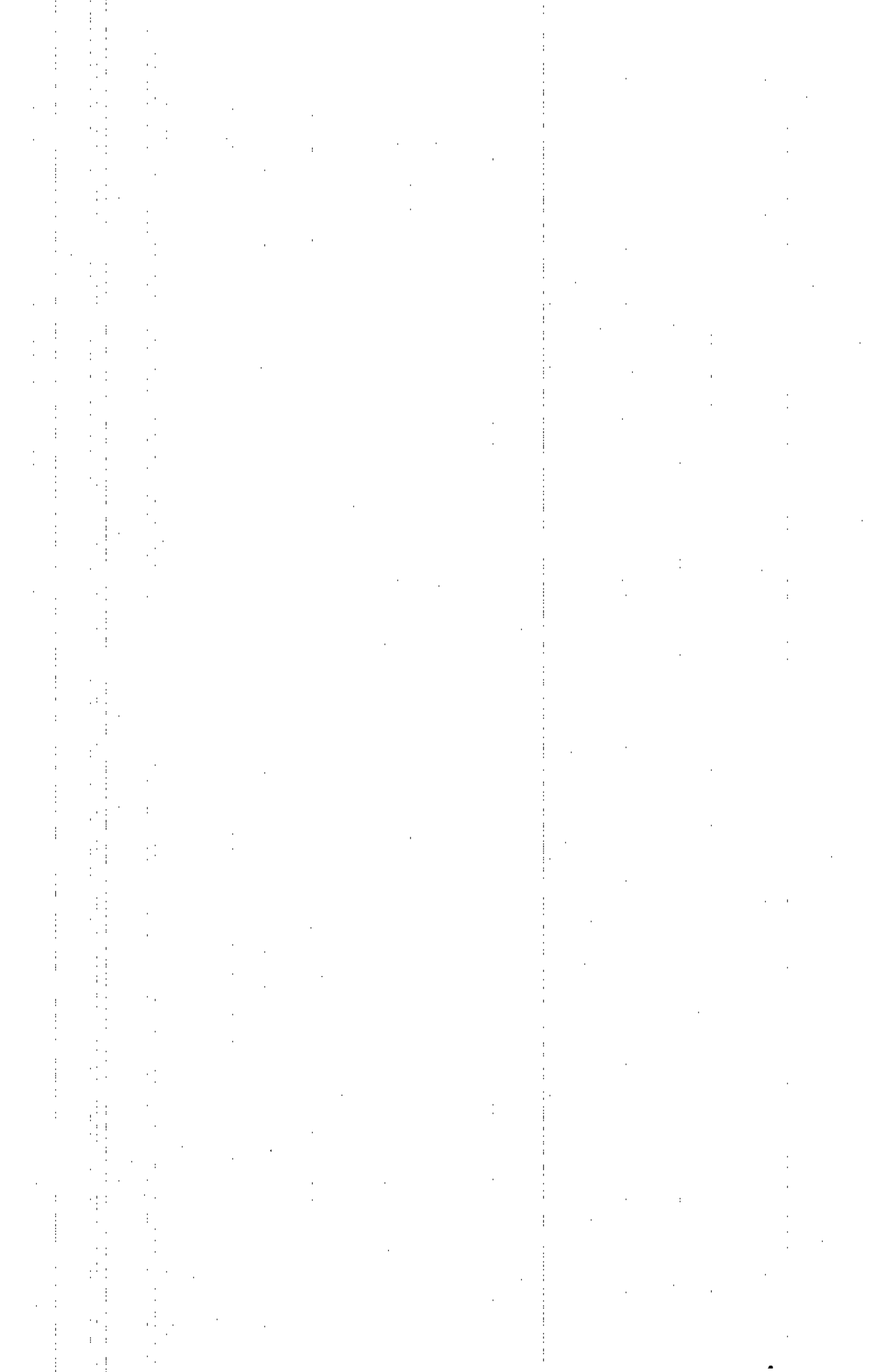
وأيضا فهما قائمان مقام أي إنسان وأي شيء ، وهما نكرتان فكذا ما قام مقامهما ، والتمسك بهذا أقوى منه بتعريف الجواب ، لأن تطابق شيئين قام أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال .

وأيضا فالتعريف فرع ، فمن ادعاه فعليه البيان بخلاف التنكير هـ .

واستجاده أثير الدين . (٢)

---

(١) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٠ ، بتصرف .
(٢) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٣٥ و. »



خاتمـــة : أعرف المضمرات عند أصحابنا المغاربة المتكلم ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناسى ثم / أسماء الأجناس ، وأعرف الإشارات ما كان للقريب ثم للوسط ، ثم للبعيد .

وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ، ثم للعهد الجنسى ، وأسماء الأجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء (١) فمما هو معرفة : ابن آوى (٢) ، ومما هو منكر : ابن لبون وابن مخاض ، ومن ذى الوجهين : ابن عرس ، تقول : هذا ابن عرس (٣) مقبل ومقبلا ، وأما ابن أوبر فزعم سيبويه لامتناع صرفه (٤) ، والمبرد تنكيره (٥) لدخول الأداة عليه كقوله :

---

(١) في ه ح : الا بالاستغراق .

(٢) في حياة الحيوان ح ١ ص ٩٨ : ابن آوى جمعة : بنات آوى ، ولا ينصرف ، وكنيته : أبو أيوب وأبو كعب ، وأبو وائل ، وسمى ابن آوى ، لأنه يأوى إلى عواء أبناء جنسه ، وانظر : عجائب المخلوقات ح ٢ ص ١٨٠ .

(٣) ابن عرس : في كتاب عجائب المخلوقات للقزوينى ح ٢ ص ١٨١ : حيوان دقيق طويل ، هو عدو للفأر ، يدخل جحرها ويخرجها ، ويحب الحلى والجواهر فيسرقها .

(٤) قال في الكتاب ح ١ ص ٢٦٤ : وإذا قالوا : بنات أوبر فكأنهم قالوا : هذا الضرب الذى من أمره كذا وكذا في الكمأة . . . . . ومثل ذلك : ابن آوى كأنه قال : هذا الضرب الذى سمعته أو رأيته من السباع ، فهو ضرب من السباع ، كما أن بنات أوبر ضرب من الكمأة ، ويدلك على أنه معرفة أن « آوى » غيرمصروف ، وليس بصفة .

(٥) الواقع أن المبرد في المقتضب لم يقل كذلك ، بل ذكر « بنات أبر » في بابين فقال في : ح ٤ ص ٤٤ : باب ما كان معرفة بجنسه . . . وذلك قولك للأسد : أبوالحارث وأسامة يافتى . . . ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة : بنات أوبر يا فتى . . فهذه كلها معارف . ثم خرج دخول الالف واللام في البيت على لمح الأصل ، أو للتعريف بعد التنكير ، إذ قال ح ٤ ص ٤٩ : فإن دخول الألف واللام على وجهين : أحدهما : أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعباس . . . لأن « أوبر » نعت نكرة في الأصل . والآخر : على قولك هذا ابن عرس آخر ، تجعله نكرة ، كما تقول : هذا زيد من الزيدين ، أى هذا واحد من له هذا الاسم . . . .
وقال في هذا الجزء ص ٣١٩ : هذا باب المعرفة الداخلة على الاجناس : إعلم أن الأشياء التى لا تستصحب فتحتاج إلى الفصل بين بعضها وبعض تلحقها ألقاب تميز جنسها من جنس غيرها ، وذلك قولك . أم حبيس وهذا سام أبرص . . . وهذه بنات أوبر لضرب من الكمأة . . فهذه الأشياء معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمرو ، وليس معناها معنى زيد وعمرو . . . ولكنما معناها : هذا الضرب من السباع ، وهذا الضرب من الأجناس التى رأيتها وسمعت بها .
وقد قال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب ح ٤ ص ٤٨ : فهو على وفاق مع سيبويه هنا . أما في نقده للكتاب فقد ناقش سيبويه في استدلاله لعلمية « بنات أوبر » ثم اختار رأى الأصمعى : بأن « أل » في البيت للمح الأصل قال :
« زعم أن قولهم لضرب من الكمأة : هذا بنات أوبر معرفة ، وإنما حجته في تعريف هذا الضرب وتنكيره : ترك حرف ما ينصرف منه في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة . فإذا رآه لا ينصرف علم أنه المعرفة ، لأنه لو كان نكرة انصرف ، أو يراه منع من حرفي التعريف علم أنه لو كان نكرة دخلا عليه ، كما دخل على ابن المخاض . . فأما بنات أبر فلا دليل فيه بترك حرفه : لأن « أوبر » أفعل الذى هو صفة ولا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ، وقد دخل عليه حرفا التعريف ، فدل على أنه كان قبل دخولهما نكرة ، قال : ولقد جنيتك أكمؤا . . . البيت أنظر الإنتصار ص ١٣٣ – ١٣٤ قال الدكتور عضيمة : فهل نقول : إن المبرد كان في نقده للكتاب يرى أن بنات أوبر نكرة ، ثم قال : بعلميتها في المقتضب وقال :
يبدولى أنه كان مترددا بين القولين في نقده للكتاب ، ثم استقر على العلمية في المقتضب .
أنظر : المغنى ح ١ ص ٥٥ . والشمنى ح ١ ص ١١٤ .

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر(١) * ... ...

وكل ذلك على تفاوت المعارف واختلاف مراتبها .

وقد خالف في ذلك أبومحمد بن حزم(٢) الظاهرى فزعم تساويها وعدم تفاضلها ، فلا يصح أن هذا أعرف من ذاك ولا العكس ، مستندا في ذلك إلى أن المعرفة معنى لا يتفاضل ، فلا يصح عرفت هذا أكثر من ذاك ، لانقلاب المعرفة جهلا في جانب المرجوح .

ورد بأن مرادهم بأن هذا أعرف من ذاك(٣) ، أن تطرق الاحتمال إليه أقل منه إلى الآخر ، فلم يكن بد من تقسيمها إلى ما يتطرق إليه الاحتمال ومالا ، ومحدودهما تتميز ماهية كل منها ، ويظهر تفاوتها تعريفا ، والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه ، لا رب غيره ، ولا خير الا خيره .

---

(١) وعجزه : ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * ولقد . . . الخ .
ورواية المخصص ح ١١ ص ١٢٦ : ولقد نجوتك أكمؤ الخ . والبيت لم ينسبه أحد ، وقد استشهد به كثيرون انظر : العينى ح ١ ص ٤٩٨ – مجالس ث ثعلب ص ٥٥٦ – الخصائص ح ٣ ص ٥٨ المقتضب ح ٤ ص ٤٨ – المحتسب ح ٢ ص ٢٢٤ – المنصف ح ٣ ص ١٣٤ – التصريح ح ١ ص ١٥١ .
وقوله : جنيتك : الأصل : جنيت لك ، ثم ضمن معنى : أعطيت . و « بنات أوبر » : كماة صغار مزغبة في لون التراب ، وهى رديئة .

(٢) هو : على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الأموى ، فارسى الأصل ، الأندلسى أبو محمد الظاهرى ، كان شافعى المذهب ، ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر ، ولذلك قيل فيه : الظاهرى ، ولد بقرطبة عام ٣٨٤ وتوفى عام ٤٥٦ .
قال ابن خلكان : « وكان حافظا عالما بعلوم الحديث وفقه ، مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة ، بعد أن كان شافعى المذهب فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر ، وكان متفننا في علوم جمة عاملا
قال ياقوت : مبلغ تصانيفه في الفقه والحديث والأصول والتاريخ والنسب والأدب والرد على المخالفين نحو من ٤٠٠ مجلد ، ومن جملته : الإحكام لأصول الأحكام . وغير ذلك .
أنظر : « وفيات الأعيان ح ٣ ص ٣٢٥ – دائرة المعارف للبستانى ح ١ ص ٤٤٣ – معجم الأدباء ح ١٢ ص ٣٣٥ – هدية العارفين ح ١ ص ٦٩٠ – الشذوات ح ٣ ص ٢٩٩ .

(٣) في « ح : من ذلك . . الخ .

وهو والضمير عبارة البصرية ، وأما الكوفية فيقولون : الكناية والمكنى. (١)
ــ وهو = : الاسم ــ الموضوع لتعيين مسماه ــ مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته = : فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة ، وإنما تركه إلى جعل الجنس صفة اتكالا على وضوح المعنى .

قال المصنف(٢) : وخرج بالوضع المنادى ، والمضاف ، وذو الأداة ، وبالتعيين ــ وهو جعل المفهوم معاينا (٣) للسامع أو في حكمه ــ النكرات ، وبما بعده العلم ، والمشار به ، والموصول ، لصلاحية كل من الثلاثة لكل حالة على سبيل البدل ، بخلاف المضمر ، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاثة غير صالح لغيرها .

ونازعه أثير الدين (٤) على عادته في التجوز بالجنس كابن عصفور ، وقد مر جوابه في غير موضع .

قال (٥) : ثم ليس الموضوع مخرجا كما زعم الثلاثة ، بل كل منها ، أى هذه التراكيب ، أى يارجل وغلام زيد ، والرجل وضع لتعيين المسمى ، وكأن الوضع عنده مختص بالمفرد قبل التركيب ، وليس كما توهم بناء على ما تقتضيه قواعد الجماعة .

وأما على ما اخترناه في العلم ، وفي سائر المعارف ، فإن الموضوع للتعيين إنما هو العلم ، وباقيها وضعت كليات ، ثم بالاستعمال يتعين المسمى ، لا بالوضع كما مضى تقريره هـ /

ومثله للعضد .

قلت : وقد أوهم الدماميني(٦) أن ذلك من مباحثه فقال بعد إيراده قول المصنف : وفيه نظر ، لأنا لا نسلم إخراج الوضع للثلاثة ، ضرورة أنهن معارف وكل معرفة موضوعة لشيء بعينه ، وغايته أن تعين المعنى تارة بجوهر اللفظ ، وأخرى بخارج عنه ، وهو لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه ، فالحق أن قوله : الاسم جنس يشمل القسمين(٧) ، والموضوع لتعيين مسماه ، يخرج النكرات ، ومشعراً .. الخ ــ يخرج ما عدا المضمر هـ .

---

(١) في حـ : والكنى . . الخ .
(٢) في شرح التسهيل : « حـ ١ ص ١٣٠ » .
(٣) في « حـ : معينا . . الخ .
(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٦ ونقل بتصرف .
(٥) أى الأثير في المرجع السابق .
(٦) في شرحه للتسهيل : « حـ ١ ص ٣٨ ظ » .
(٧) أى : المعرفة والنكرة .

وأحسن من هذا وأخصر قول ابن الحاجب (١) : ما وضع لمتكلم أو مخاطب أوغائب .

— ومنه = : أى من المضمر ، — واجب الخفاء = : وهو ما لا يخلفه ظاهر ، ولا مضمر منفصل .

قال أثيرالدين (٢) : وهو اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المصنف .

وإنما قسمه أصحابنا إلى مستكن وبارز ، ويقولون أيضا : إلى متصل ومنفصل جاعلين المستكن قسما من المتصل ، ثم ما كان واجب الخفاء ، أو جائزه ، أو مستكنا ، لا يسوغ دعوى وضعه لتعيين مسماه لاستدعاء الوضع وجود(٣) لفظ ، بل هذا المدعى من الضمير عدمى ولا وضع فيما / كان عدميا .

قلت : / وهو مردود بما في شرح لمحته (٤) لابن هشام كما مر أن المراد بالألفاظ ما هو بالقوة ، وما هو بالفعل والضمائر المستكنة من الطراز الأول ، ألم تر استحضارها عند النطق (٥) بما يلابسها من الأفعال ، استحضاراً لاخفاء معـــه .

— وهو المرفوع بالمضارع ذى الهمزة = : كأقوم ، — أو النون = : كنقوم ، — وبفعل أمر المخاطب = : المفرد المذكر ، فلفظة المخاطب قيد للذكورية والإفراد — ومضارعه = : أى المخاطب المذكور ، كتقوم — واسم فعل الأمر مطلقا = : سواء كان لمفرد مذكر أو غيره ، كنزال يازيد ويازيدان ويازيدون ، ويا هند وياهندان ويا هندات .

قال أثيرالدين (٦) : ونقص من أماكن وجوب الخفاء اسم الفعل المضارع ، كأوه بمعنى أتوجـــع ، وأف بمعنى أتضجر ونحوهما ، فوجـــب أن يقول : وهو المرفوع بالمضارع ذى النون والهمزة ، واسم فعله ، ويأتي بباقيها وفي شرح الدماميني(٧) : والانفصال عنه متأت ، بأن ما استدركه في معنى المضارع ذى الهمزة ، فإن أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ، فاستغنى عن ذلك .

وأما اسم فعل الأمر ، وإن أمكن الاستغناء عنه بفعل الأمر ، فوجه تخصيصه بالذكر أنه ذكر تمهيداً لقوله : مطلقا ، إذ ليس بآت في فعل الأمر ، ضرورة

---

(١) في شرح كافيته « ص ٦٤ » .
(٢) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٣٦ ظ .
(٣) في ب : وجود اللفظ .
(٤) اللمحة كتاب لأبى حيان ، وهو مختصر يقع في سبعة أبواب ، وقد سماه الشوكانى : « الكواكب الدرية شرح اللمحة البدرية » ذكره الأزهرى في شرح التصريح (حـ ١ ص ٥) والبغدادى في الهدية : حـ ١ ص ٤٦٥ .
(٥) في حـ : بما لا يلابسها .. الخ .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) حـ ١ ص ٣٨ ظ .

أن وجوب خفاء ضمير منوط بما إذا كان للمفرد المذكر فقط بدليل قومى وقوما وقمن ».

قلت : وأنت خبر بما في هذا الانفصال من الضعف الموجب عدم الالتفات إليه ، ضرورة عدم اتجاه الاستغناء عن أحد النوعين بالآخر ، بما ابداه من ذلك ، بل لا يمكن رأسا بذلك .

— ومنه جائز الخفاء = : وهو ما يخلفه ظاهر أو ضمير منفصل .

وهو المرفوع بفعل الغائب = : كزيد قام ، أو يقوم ، أو ليقوم ، لجواز أن يخلفه ظاهر ، كزيد قام أبوه ، ويقوم أبوه ، وليقم أبوه ، وكـــذا سائرها .

أو الغائبة = : نحو هند قامت ، وتقوم ، ولتقم ...

أو معناه (١) = : أى فعل الغائب ، أو الغائبة — من اسم فعل = : نحو زيد هيهات — أو صفة = : نحو زيد ضارب ومضروب ، وهند ضاربة ومضروبة — أو ظرف = : نحو زيد عندك — أو شبهة = : وهو الجار والمجرور ، كزيد في الدار ، فجميع هذه متحمل لضمير جائز الخفاء ، لأن الظاهر والمنفصل يخلفانه ، كذا قال المصنف. (٢)

وتعقبه أثيرالدين (٣) بعدم اطراده في عامتها ، فإن اسم الفعل يرفـــع الظاهر دون المضمر البارز ، لجواز هند هيهات دارها ، وامتناع هند ماهيهات إلا هى ، لعدم السماع .

قلت : وتقسيم هذا الضمير إلى واجب الخفاء وجائزه رأى جماعة منهم ابن يعيش (٤) وابن هشام — في شرح القطر(٥) ، وخالف في التوضيح(٦)

---

(١) في بعض نسخ المتن : وما في معناه ، كذا قال بركات ص : ٢٢

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٢ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٣٧ و.

(٤) وعبارة الزمخشرى في المفصل حـ ٣ ص ١٠٨ : والضمير المستتر يكون لازما وغير لازم ، فاللازم في أربعة أفعال : افعل وتفعل للمخاطب ، وأفعل ونفعل ، وغير اللازم في فعل الواحد الغائب وفي الصفات ، وقال ابن يعيش في هذا المقام ص ١٠٩ : وهذا الضمير المستتر على ضربين لازم وغير لازم ، والمراد بقولنا لازم : ألا يسند الفعل إلى غيره من الأسماء الظاهرة ، والمضمرة — ذوات العلاقة ، وذلك نحو : أقوم . . وما عدا ما ذكر من الأفعال لا يلزم استتار الضمير فيه فاعرفه .

(٥) وعبارته في ص ٩٤ : « فأما المستتر فينقسم — باعتبار وجوب الاستتار وجوازه — الى قسمين : واجب الاستتار وجائزه ، ونعنى بواجب الاستتار : ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه . . ونعنى بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه . . . الخ .

(٦) وعبارته في حـ ١ ص ٩٦ وص ١٠٠ ، ١٠٢ : وينقسم إلى بارز ، وهو ماله صورة كتاء قمت ، وإلى مستتر ، وهو بخلافه ، كالمقدر في « قم » . . . وينقسم المستتر إلى مستتر وجوبا وهو ما لا يخلفه ظاهر ، ولا ضمير منفصل . . . وإلى مستتر جوازا ، وهو ما يخلفه ذلك نحو زيد قام . . . ثم قال : هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش ، وفيه نظر : في نحو : زيد قام واجب ، فإنه لا يقال : قام هو على الفاعليه . . الخ .

فأوجب الخفاء في كل ماذكر ، مانعا جواز : زيد قام هو مثلا على الفاعلية بقام وأما زيد قام أبوه ، أو ماقام إلا هو ، فتركيب آخر أسند فيه القيام إلى سببي زيد أو ضميره المحصور بإلا ، ولو قلت : زيد قام هو ، فهو توكيد للمستكن ، لا فاعل ، كما نص عليه بعض .

وفي شرح الدماميني(١) : وهو قضية كلام المصنف وغيره .

قلت : إنما قضية كلام المصنف(٢) العكس من كون الضمير فاعلا لا توكيداً كما لا خفاء به ، وقد صرح سيبويه (٣) بامتناع قام بمعنى قمت وقام هو ، وأجازهما الجرمي في الضرورات وهو صحيح / لجواز إقامة المنفصل مقام المتصل للضرائر

وعن المبرد (٤) إجازته اختياراً على معنى الحصر .

وأنشد على بن سليمان الأخفش الصغير مريداً له :

أصرمت حبل الحي أم هم صرموا * ياصاح بل صرم الحبال هم(٥)

قلت : وقصر الدماميني(٦) فعزى بعض هذا لابن قاسم مقتصراً عليه ،

---

(١) ﺟ ١ ص ٣٩ و .

(٢) أنظر : شرحه ١ ص ١٣١ ، فانه حين الحديث على الضمير الواجب الخفاء قال : فإن قصد توكيده جيء بالبارز المطابق ، وهو « أنا » بعد أفعل . . الخ .
أما عند الحديث على الجائز الخفاء فلم يتكلم على توكيد الضمير .

(٣) قال سيبويه في هذا المقام ﺟ ١ ص ٢٢٠ : والا ضمار الذى ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعل ذلك .
وقال في ص ٣٧٨ : واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التى في « فعلت ولا أنتما . . ولا يقع « هو » في موضع المضمر الذى في « فعل » لو قلت : فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة . . الخ .

(٤) الذى قاله المبرد في المقتضب بناء على اطلاعى المحدود ليس كذلك إذ قال في ﺟ ١ ص ٢٦١ : إعلم أن كل موضع تقدر فيه على المضمر متصلا ، فالمنفصل لا يقع فيه : تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وقال في ص ٢٦٢ : فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية ، ودل عليها ما تقدم من ذكره ، فقال : زيد قام ، وزيد ذهب . وقال في ص ٢٧٠ : واعلم أن المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل ، وذلك قولك : زيد قام ، وإنما ضمير في النية .
وقال في ﺟ ٣ ص ٢١٢ : وكذلك « أنت » لا تقع موقع التاء وأخواتها في ضربت وضربنا ، وزيد قام يا فتى فيقع الضمير في النية .
وقال في ﺟ ٤ ص ٢٧٩ : والمضمر الذى لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت .
إذا فالمبرد لا يجيز إقامة المنفصل مقام المتصل . وقال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب ﺟ ١ ص ٢٦٢ بعد ما نقل الخلاف المذكور في الشرح عن أبى حيان في شرحه : ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة . أنظر شرح الأثير ﺟ ١ ص ١٦٧ ظ .

(٥) قائله : طرفة بن العبد البكرى ، وقد ذكره ابن الشجرى في أماليه ﺟ ١ ص ٤٠ في سياق الحديث على قبح استعمال ضمير النصب موقع ضمير الرفع إذ قال : ومثله في ضمير الرفع قول طرفة :
أصرمت حبل . . . البيت برواية : الوصال هم . وأنظر : « الهمع ﺟ ١ ص ٣٥ .

(٦) الحق أن الدماميني لم يكن كذلك بل استوفى الموضوع مناقشة ونقلا عن العلماء انظر شرحه ١ﺟ ص ٣٩ و. وقد نقل هذه الآراء ابن قاسم في شرحه ﺟ ١ ص ٤١ .

لكن أجاز / سيبويه في «هو «من «أن يمل هو(١)» ومررت برجل مكرمك هو ، أن يكون تأكيداً أو فاعلا ، وإذا جرى الوصف على غير ما هو له وأبرز الضمير كان فاعلا إجماعا من أهل المصرين .

وفي التصريح (٢) : والحق أن ماذهب إليه المصنف وابن يعيش مشكل ، لأنه حاله الإبراز لا يخلو أن يكون متصلا أو منفصلا ، والأول متعذر ، والثاني مخالف لما أصلناه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما استثنى .

قلت : وهو مندفع بعدم إطباقهم على ذلك الأصل ، كما عرفت مما أورد عليك أن سيبويه وهو رئيس العصابة البصرية ، والجرمى أحد زعمائهم ، وغيرهما أجازه في السعة ، بل أجمع الفريقان عليه عند جريان الوصف على غير من هو له .

وفي شرح الدمامينى(٣) : وبتقدير تسليم ما قاله المصنف فيرد على قوله : أو معناه أنه مخرج لنحو : أنا هيهات وأنت هيهات ، وكذا في سائرها ، مع جواز الاستتار في جميعها بالتقرير الذى قررناه .

قلت : وهو مدفوع بالتزام إخراج أشباه هذه الأشياء ، ضرورة حضور مرفوعاتها .

وأما أنها جائزة الخفاء لا واجبته بالتفسير السابق فمندفع بتعذر بروزها فيها إلا تأكيداً ، فليست إلا واجبة الخفاء .

أما نحو أنا هيهات ، فقد مر(٤) تصريح أثيرالدين بامتناع هندما هيهات إلا هى ، مع جواز ماهيهات إلا دارها . وإذا امتنع / فيه مع عدم التعذر فكيف معــه ؟ .

لا يقال : قد منعت البروزفي نحو أنا ضارب وأنا مضروب إلا توكيداً ، مع جوازه في نحو زيد ضارب ومضروب على الفاعليه والنيابة عنها عند المصنف وغيره من هاتيك الطوائف ، لأنا نقول : بوضوح الفرق بين ما منعناه وما أجازوه ، بأن الوصفين في الأول بمنزلة فعل المضارع التكلمى كأنا أضرب مبنيا للفاعل أو المفعول ، وقد أجمعوا على وجوب الخفاء فيه فكذا ما بمنزلته ، بخلافهما في الثاني فقد أجاز البروز فيه من ذكرناه تنزيلا له منزلة فعل الغائب .

وأما الظرفين فلما تقرر من وجوب حذف متعلقهما ، وصيرورتهما نسيا منسيا ، فأني يتعقل في مرفوعهما بروز ولا عبروا عنه ؟ والقائلون بتحمل الظرفين إياهما كأين ، ولبروزهما حالين لا توكيدين .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢.
(٢) « حـ ١ ص ١٠٢ » .
(٣) في المرجع المذكور.
(٤) أنظر : ص ٦٤٢ »

وأما أنا ما في الدار إلا أنا فلا نسلم خروجه باصطلاح المصنف لكونه استثناء مفرغاً ، وليس الأمر عام .

والتقدير(١) أناما (٢) في الدار أى ما ثبت فيها أحد إلا أنا ، ويمتنع تقديره أناما ثبت فيها إلا أنا لامتناع الاستثناء حيث لا عموم .

– ومنه = : أى من الضمير – بارز متصل = : وهو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا أختيارا ، وعكسه (٣) المصنف – وهو = : أى المتصل ، إن عنى به المعنى بنفعل = : أى المتكلم المعظم نفسه أو مشارك ، – نا = : أى لفظته خبراً لهو ، أى والمتصل المراد به المتكلم عظيما أو مشاركا (نا) – في الإعراب كله = : نحو « ربنا إننا سمعنا (٤) وتجوز في قوله : الإعراب ضرورة أن المضمرات مبنية فلا إعراب ، وإنما أراد أن لو(٥) وقع مكانه معرب كان مرفوعا أو منصوبا أو مجروراً ، وقد كثر تجوزه فيها بنسبة الاعراب إليها : كما تجوز ابن بابشاذ (٦) في قوله : أونون « نا » اسم قاله أثيرالدين (٧) ، وأصحابنا المغاربة في ذلك أشد تجوزا ، لقولهم : مرفوع الموضع ومنصوبه ومجروره .

– وإن (٨) رفع = : المضمر البارز المتصل (بفعل ماض) «٩» فتاء = :

وفي شرح الدماميني (١٠) : وهذاموهم ، لأن « نا » لا ترتفع بالفعل الماضى ، وهو إذا ارتفع لا يرتفع إلا به خاصة .

قلت : وهو مدفوع (١١) : بأن قوله : وإن رفع عديل قوله في الإعراب كله ، فخاصة التاء الرفع فقط بالماضى ، بخلاف « ما » ضرورة نصبه وجره به وبغيره .

---

(١) « والتقدير » ساقطة من « حـ » .
(٢) في حـ : وليس الأمر عام أنا ما في الدار أحد أو ما ثبت فيها أحد الا أنا . الخ .
(٣) وعبارته في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٣٢ : ما لا يقع بعد إلا ولا يستغنى عن مباشرة العامل لفظا وخطا .
(٤) سورة آل عمران ، آية : ١٩٣ .
(٥) « أن لو » ساقط من « حـ » .
(٦) هو : طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن النحوى المصرى .
قال ابن الأنبارى : كان من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، منتفعا به وبتصانيفه ، وله عدة مؤلفات منها : شرح كتاب الجمل للزجاجى ، ومقدمة في النحو ، سماها : المحتسب ، وكان على مذهب البصريين توفى عام (٤٥٤) وقيل بعد ذلك . أنظر : النزهة ص ٣٦١ – الانباه حـ ٢ ص ٩٥ – البغية حـ ٢ ص ١٧ – هدية العارفين حـ ١ ص ٤٢٩ .
(٧) في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ١٣٧ وز.
(٨) في المتن تحقيق بركات : « وان رفع بفعل ما هى فتاء » ص ٢٢ .
وكذلك في شرح ابن مالك حـ ١ ص ١٣٢ ، وشرح الأثير حـ ١ ص ١٣٧ و. »
(٩) ما بين القوسين ساقطة ص جميع النسخ وثبت في المتن وفي شرحى ابن مالك والأثير كما ذكرت .
(١٠) « حـ ١ ص ٣٩ و. »
(١١) وهو مدفوع « ساقط من « حـ » .

تضم للمتكلم = : لمحاكاة الضمة حركة الفاعل ، وخص المتكلم بها ، لأن القياس وضع المتكلم أولا / ثم المخاطب ، ثم الغائب .

وتفتح للمخاطب = : نحو قمت ، فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفاً ،

— وتكسر للمخاطبة = : فرقا ، ولم يعكس بكسرها للمخاطب ، وفتحها للمخاطبة ، لأن خطاب المذكر أكثر ، فالتخفيف به أولى ، وايضا هو مقدم على المؤنث ، فخص بالتخفيف ، ولم يبق للمؤنث إلا الكسر .

وقال ابن كيسان : لما كان المتكلم إذا أخبر لا يكون إلا واحداً ، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من الواحد ألزم الحركة الثقيلة مع أسمه ، وفتح اسم من يخاطبه ، لأنه أكثر ، ويعطف بعضه على بعض ، وكسر المؤنث ، لأن الكسر من علامات التأنيث .

وقال بعض : إنما ضمت للمتكلم ، لأن الكلام منه واخباره عن نفسه أكثر منه عن غيره ، فاستحق كون حظه من الحركات الحركة الأولى .

وعن بعض الأئمة : أن لغة لربيعة ردية وصل فتحة الضمير وكافه بالألف كقمتا ورأيتكا ، ووصل كسرتهما بياء ، وقد أجتمعا في قوله :—

رميتيــه فاقصـــــدت * فما أخطأت الرميــه(١)
بسهمــين مليحـــــين * أعارتكيهما الضبيـــــه

وفي الأثر : « إن كنت قرأنيه فقد وجدتيه » .

— وتوصل = : التاء حالة كونها ، — مضمومة بميم (٢) وألف للمخاطبين وللمخاطبتين = : نحو هل ضربتما يازيدان وياهندان ، وإنما ضمت فيهما إجراء مجرى الواو ، لتقاربهما مخرجا ، قيل والضمير هو التاء ، والميم زائـــدة للتقوية .

وقال الصقلي : إنما زيدت وقاية للضمة زيادة النون فيضربتي ٣ وقاية للفتحة .

— وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين = : نحو قمتموا يازيدون فرقا بين التثنية والجمع ، وقد تحذف الواو وإن كانت جزءاً من الضمير ، تشبيها بما ليس جزءاً .

---

(١) قال البغدادى في حـ ٢ ص ٤٠١ : كذا أنشدهما أبوحيان في تذكرته عن أبى الفتح بن جنى . ولم يسم قائلهما . وذكرهما الجوهرى في الصحاح حـ ١ ص ٢٥٣ ولم يذكر قائلهما ، وقال : وأقصد السهم : فقتل مكانه ، وأقصدته حية : قتلته ، و « أعارتكيهما » بزيادة الياء من إشباع الكسرة .

(٢) في بعض نسخ المتن بألف وميم .

(٣) في « أ » و « حـ » : في ضربتن .

وبنون مشددة للمخاطبات = : نحو قمتّن / ياهندات فجيء بحرفين في المؤنث كما جيء بهما في المذكر .

وفي بعض المقدمات : إن أصل ضربتّن ضربتمن ، فأدغمت الميم في النون ، والنون هنا بإزاء الواو في ضمير الجماعة .

ورد : بأن أحرف(١) «ضوى مشفر» لا تدغم في مقاربها .

قال أثيرالدين (٢) : والذى أذهب إليه أن هذه التعاليل غير محتاج إليها ، لكونها تعليل وضعيات ، والوضعيات لا تعلل .

ويستثنى من قول المصنف : (وتفتح للمخاطب) .. (أرأيت) بمعنى أخبرني ويجوز وصل هذه الكلمة بالكاف ، فإن لم يتصل بها وجب لها ما يجب مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع وإفراد ، وإن وصلت بها وجب لها الفتح والإفراد مكتفى بالكاف عن إلحاق العلاقات الفرعية كقوله تعالى : «قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله» (٣) وكذا الاثنين نحو أرأيتكما ، وللمؤنث نحو أرأيتك ، ولجمعها أرأيتكن ، وقد أوعبنا الكلام على هذه المسألة في غير هذا المقام .

– وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل = : نحو قمتم – أولى = : من وصلها / بواو ، كما هو الأصل ، بدليل لزوم الأشباع في التثنية ، ومن ثم رجع إليه متصلا بالميم ضمير نصب متصل كضربتموا ، لرد الضمائر الأشياء إلى أصولها غالبا ، ومن وصلها قبل همزه القطع ، ومن أسكنها قبل غيرها كقراءة ورش ، ومن الأختلاس وهو ضمها غير موصولة ولم يتعرض له متنا ، قال (٤) : لقلته ، وإن كان من الإسكان أقيس .

وفي شرح (٥) الدماميني : ولا ينتهض هذا عذراً له في هذا الكتاب ، فهو مشحون بالشواذ ، بل أشد الشواذ ، نعم يكون هذا عذراً في مثل كتاب سيبويه ، والإيضاح ، والمفصل ، والمقرب وكافية ابن الحاجب .

قلت : إنما أخذه انتحالا من أثيرالدين في غير هذا الموضع مستدركا على المصنف بعض الشواذ ، غير عاذر له في تركها / لشذوذها ، معتلا بما قاله الدماميني مع شدة إنكاره عليه إيراد أمثالها ، ومع ذلك فليس بالبين عدم قبول

---

(١) في حـ : بأن حروف ضوى مشفر .. الخ .

(٢) في شرح التسهيل : حـ ١ ص ١٣٧ ظ .

(٣) سورة الانعام آية : ٤٠ .

(٤) أى المصنف في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٣ .

(٥) حـ ١ ص ٣٩ ظ » .

عذره بذلك ، وإنما (١) ينقم عليه إيرادها ، أما إعراضه عما لا تدعو الحاجة إلى سماعه من بعض الشواذ ، فضلا عن استعماله حتى في الضرائر ، فمما لايتجه رده ، فإلزامه إيرادها (٢) جريا على عادته : للمنقومة (٣) عليه بمنزلة أمره باستدامة سلوك طريقة نعى عليه سلوكها ، وهو شيء لا يحتمل .

ــ وإن وليها = : أى الميم ــ لم يجز التسكين = : بل تقول : ضربتموه ولا تقل ضربتمه ، ــ خلافا ليونس = : في إجازته : الدرهم أعطيتكمه ، كما تقول في المظهر .

قال المصنف(٤) : ولا أعلم له في ذلك سماعا إلا ما روى ابن الأثير في(٥) غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : « أراهمنى الباطل شيطانا (٦) ، وقياسه أراهموني ، ولو ورد هكذا كان شاذاً من وجه آخر ، وهو (٧) تقديم غير الأخص مع الاتصال ، فكاف القياس : أرانيهم الباطل شيطانا .

وتعقب قوله ــ خلافا ليونس ــ أثيرالدين (٨) ــ : بقراءة الكسائى والفراء « أنلزمكمها (٩) » بإسكان ثانية (١٠) الميمين تخفيفا . وبما قال سيبويه (١١) : « وزعم يونس أنك تقول : أعطيتكمه كما في المظهر . والأول أكثر وأعرف» .

ويعنى بالأول ماقدمه من قوله : أعطيتكموه .

وفي بعض شروح الكتاب : وربما حذفت وأسكنت في أعطيتكم ، لموالاتها واوا في الطرف تالية لضمه ، فضارعت ما رفض من كلامهم ، نحو : قلنسو ، فعندما وصلت بالضمير صارت حشواً فعاد الحرف إلى أصله .

قال سيبويه (١٢) : كما ردوه باللام .

أى ردوا الميم إلى الضم من أجل لام التعريف في نحو : أعطيتكم اليـــوم ولتحريكه بحركة الأصل ، لما أضطر إلى التحريك ، وأما من لغته الاسكان فيكسر للساكنين . هـ

---

(١) في « حـ : وأما ينقم ايرادهما . . الخ .
(٢) في «ب : إرادة . . الخ .
(٣) في « ب » : المقنمة . . الخ .
(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٣ .
(٥) « في » ساقطة من حـ .
(٦) أنظر شواهد التوضيح ص ٣١ ، والنهاية لابن الأثير « حـ ٢ ص ١٧٧ – ١٧٨ » .
(٧) قال الأثير في شرح التسهيل « حـ١ ص ١٣٨ : وهو أنه إذا أسند الفعل إلى مفعولين ، وكانا ضميرين ، فإن ضمير المتكلم يقدم على ضمير المخاطب وعلى ضمير الغائب وضمير المخاطب على ضمير الغائب . وهذا معنى الأخص وغير الأخص في الشرح .
(٨) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٧ ظ .
(٩) سورة هود ، آية : ٢٨ .
(١٠) في « حـ : بإسكان ثانى الميمين .
(١١) أنظر : الكتاب حـ ١ ص ٣٨٩ .
(١٢) في المرجع السابق

قال : وأما قوله (١) : ولا أعلم (٢) له في ذلك سماعا ، فقد علمه يونس وسيبويه وغيرهما ، فلم تكن جهالة المصنف به بالضائرة .

وأما تخريجه ما في الغريب على أن القياس أراهموني ، فقد أفسده بقوله بعد : ولو ورد هكذا كان أيضا شاذاً ، مبينا وجه الشذوذ ، وبين الشذوذ والقياس تدافـــع .

قلت : وهو مدفوع بأن قياس ذلك الوارد جريا على القواعد ما ذكر ، وذلك لايدافع شذوذه من وجه آخر .

وأما قوله : آخراً فكان القياس : أرانيهم (٣) / الشيطان باطلا ، فهو عكس مراد الإمام عثمان رضى الله عنه . لاقتضائه أنه الذى رآهم شيطانا ، لكون الفاعل ضميراً لمتكلم قبل دخول همزة التكلم .

قلت : (٤) وقصر الدماميني (٥) هنا أيضا عن مطالعة كلام المصنف فأورد بعضه عن حكاية ابن قاسم إياه .

ـ وإن رفع بفعل غيره = : أى الماضى كالمضارع والأمر ، ـ فهو نون مفتوحة للمخاطبات = : نحو ياهندات اذهبن وانتن تذهبن ـ أو الغائبات = : نحو الهندات يذهبن ـ وألف (٦) تثنية غير المتكلم = : نحو : افعلا ، وهل تفعلان ، وهما (٧) يفعلان ـ وواو للمخاطبين = : كيازيدون قوموا وأنتم تقوموا ـ أو للغائبين = : نحو الزيدون يقومون ـ وياء للمخاطبة = : نحو ياهند افعلى وهل تفعلين ـ وللغائب مطلقا = : أى كان مستتراً أو بارزاً ـ مع الماضى ماله مع المضارع = : نحو زيد ضرب وهند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا ، والزيدون ضربوا والهندات ضربن ، كما تقول في المضارع : زيد يضرب وهند تضرب ، والزيدان يضربان ، والزيدون يضربون ، والهندات يضربن ، وفتحة ضربا عند البصرية فتحة الماضى ، وعند الفراء من أصل الألف .

والحاصل أن هذه الضمائر الأربعة إن رفعت بالماضى ، فهو للغائب لا غير أو بالأمر فللمخاطب لا غير ، أو بالمضارع فلهما في وقتين لا على الاجتماع ، وكل ذلك يعلم من كلامه ، كما يعلم أن ياء المخاطبة لا ترتفع بالماضى وهو واضح ضروريا .

---

(١) أى الأثير في المرجع السابق .
(٢) أى المصنف .
(٣) في «ب : أرانيهم الباطل شيطانا . . الخ .
(٤) الواو ساقطة من « حـ » .
(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٣٩ ظ . وكيف يسمى هذا قصورا : والدمامينى ليس معه إلا شرح ابن قاسم كما تقدم ومثل هذا يعد تحامل من الشارح .
(٦) في المتن تحقيق بركات : لتثنية غير . . الخ . ، وكذلك ما في شرح المصنف .
(٧) في « حـ : وهو يفعلا ن . . الخ .

ـ وربما استغنى معه = : أى الماضى ـ بالضمة عن / الواو = : كقوله :

فلوأن الأطبا كان حـــــولى • وكان مع الأطباء الأساة (١)

قال أثيرالدين (٢) : وقضية قوله : (ربما) أن ذلك قليل ، وبعض أصحابنا إنما أنشد البيت على سبيل الضرورة .

قلت : وحرف الدماميني عنه النقل فقال (٣) : (قال أبوحيان : وهو ضرورة لا نادر ، كما يفهم ظاهر كلام المصنف ، وبين النقلين عنه فرق فتنبه ، وقال :

إذا ما شاء ضروا من أرادوا • ولا يألو : لهم أحد ضرارا(٤)

وأنشد الكسائي :ـ /

وإذا احتملت لأن تزيدهم تقى • دبروا فلم يزداد غير تمادى(٥)

وأنشد أيضا :

إذا ما الأقربون من الأداني • أمال على صفاحا وطينا (٦)

---

(١) ذكره الفراء في معاني القرآن إذ قال : وقد تسقط العرب الواو ، وهى واو جماعة اكتفى بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا : قد ضرب ، وفي قالوا : قد قال : ذلك ، وهى في هوازن وعليا قيس . . . وأنشدنى بعضهم : فلو أن الأطبا . . البيت .
وذكره ثعلب في مجالسه ، وقال : فقصر « الأطبا في أول البيت ومده في آخره ، وأصله المد ، وأما قوله : كان حولى « فإنه اكتفى بالضمة عن واو الجمع .
وقال العينى في شواهده الكبرى : ذكره ابن عصفور وغيره ، ولم أر أحدا عزاه إلى قائله .
إذا فيه شاهدان : حذف واو الجمع والاكتفاء بالضمة ، وقصر الممدود ، في قوله : « الأطبا » و « كان حولى » .
راجع : معانى القرآن حـ ١ ص ٩١ - مجالس ثعلب حـ ١ ص ٨٨ - العينى حـ ٤ ص ٥٥١ - الخزانة حـ ٢ ص ٣٨٥ - ابن يعيش حـ ٧ ص ٩٠٥ ص ٨٠ - الدرر حـ ١ ص ٣٣.

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٨ ظ .

(٣) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٤٠ و . »

(٤) ذكره السيوطى في شواهد المغنى برواية : إذا شاءوا أضروا . . البيت وفي المغنى برواية : « إذ ما شاء ضروا . . »
وعلى رواية السيوطى لا شاهد فيه ، لأن محل الشاهد والبحث : حذف واو الجماعة وبقاء الضمة.
وقد أورده الفراء في معاني القرآن في مبحث البيت السابق ، قال : أنشدنى بعضهم : إذا ما شاه ضروا . . الخ . وقال محققه : أورد البغدادى - هذا البيت - في شرح شواهد المغنى حـ ٢ ص ٨٥٩ وقال وهذا البيت مشهور في تصانيف العلماء ، ولم يذكر أحد منهم قائله : وقال الشنقيطى في الدرر لم أقف على قائلة .
راجع : معانى القرآن حـ١ ص ٩١ - المغنى حـ ٢ ص ١٨٦ - شواهد المغنى ص ٨٩٧ - الخزانة حـ ٢ ص ٣٨٥ - الدرر حـ ١ ص ٣٤ . »

(٥) هذا البيت قال فيه صاحب الدرر اللوامع « حـ ١ ص ٣٤ » لم أقف على قائله .
والاستشهاد به خروج عن مقتضى المتن ، لأن مقتضاه حذف واو الجماعة وبقاء الضمة مع الفعل الماضى ، وهنا الفعل مضارع ، وهو قوله : « يزداد ». والغريب من الشارع عدم الإشارة لهذه الملاحظة .

(٦) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد في قوله أمال « حيث حذف واو الجمع وبقيت الضمة .

أى شاءوا ويزدادوا ، وأمالوا .

قال أثير الدين (١) : ونقل بعض أن من العرب من يقول : الزيدون قائم ، اجتزاء بالضمة وأنشد :

جزيت ابن أوفي بالمدينة قرضة * وقلت لشفاع (٢) المدينة أوجف(٣)

أى أوجفوا فأسكن للوقف ، وقوله :

فلو أن الأطباء كان حولى (٤) * ... ...

وهو يؤيد عدم إرادة الأثير إبطال دعوى المصنف الندور ، ويحقق التحريف عنـــه .

قال المصنف (٥) : وأنشد السيرافي :

لوأن قومى حينأدعوهم حمل * على الجبال الصم لانهد الجبل

شبوا على المجد وشابوا واكتهل(٦) * ... ...

أى حملوا واكتهلوا ، فحذف اكتفاء بالضم ، ثم وقف فأسكن .

وقد يكون أفرد مراعاة للفظ قوم ، لكونه أسم جمع ، وهو يخبر عنه إخبار الواحد ، كالرهط صنع كذا ، والنفر رحل ، والركب سار ، ومن ثم صغر تصغر المفرد كرهيط ونفير وركيب ، فراعى المعنى أولا ، فقال : أدعوهم ، واللفظ ثانيا فقال : حمل ، قاله أثيرالدين(٧) ، فإذا أحتمل هذا وهو الأرجح لم يكن للمصنف فيه دليل على دعواه .

وزعم بعضهم : أنه نادر ، ويؤيده ما في الكشاف(٨) : قرأ طلحة ابن

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) في « حـ » وقلت لشافع المدينة أوجف .

(٣) قائله : تميم بن مقبل « قال الأعلم في شواهد الكتاب ، ومعنى « أوجفوا » : أحملوا رحلكم على الوجف ، وهو السير السريع ، ورواية الكتاب : ابن أروى ، والمراد به : سيدنا عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، أو الوليد بن عقبة ، وهو أخ لسيدنا عثمان من أمه ، كذا قال الأعلم . أنظر : « الكتاب حـ ٢ ص ٣٠٢ – ديوانه ص ١٩٧ » .

(٤) سبق تحقيق البيت بتمامة في ص ٥٤١ .

(٥) في شرح التسهيل « حـ ١ ص ١٣٤ .

(٦) استشهد بالبيت ابن يعيش في شرح المفصل ، وقال المعلقون عليه : لم نقف على نسبة هذا البيت . أنظر : « ابن يعيش حـ ٩ ص ٨٠ » .

(٧) في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ١٣٩ ظ . (٨) حـ ٣ ص ٢٥ » .

مصرف(١) : «قد أفلح المؤمنون(٢)» بضم الحاء ، وعنه «أفلحوا» وحمل على لغة أكلوني البراغيث ، أو على الأبهام والتفسير ، وإنما ضم بغير واو اجتزاء بها عنها كقوله :

فلو أن الأطباء كان حـــولى ... ...

قال المصنف(٣) : وربما فعل ذلك مع فعل الأمر ، وأنشد :

إن ابن الأحوص معروف فبلغه
في ســـاعديه إذا رام العلا قصر(٤)

أراد فبلغوه :

ورده أثير الدين(٥) : باحتمال أن حركة الغين إتباع لحركة الهاء أو نقل ذات(٦) الهاء ناويا / للوقف ثم أجرأ الوقف مجرى الوصل فحرك الهاء .

قلت : وأنت خبير بما فيه من التكلف والضعف الموجب طرحه .

ــ وليس الأربع = : من النون والألف والواو والياء ــ علامات = : كتاء التأنيث .

فالنون علامة للجمع المؤنث ، والألف للتثنية ، والواو للجمع المذكر ، والياء للمؤنث .

ــ والفاعل مستكن = : فيها استكانة في زيد فعل وهند فعلت ــ خلافا للمازني فيهن = : أى الاربعة أنها علامات كما يقول الجمهور ، في نحو قاما أخواك ، وقاموا أخوتك ، وقمن أخواتك ، فجيء بالعلامات فرقا .

قلت : وقصر الدماميني(٧) فعزى شبهته هذه إليه عن حكاية ابن قاسم لتظافر نصوصهم بذلك .

---

(١) هو : طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد ــ أو أبو عبدالله ــ الهمدانى اليامى الكوفى . قال ابن الجزرى : تابعى كبير ، له اختيار في القراءة ينسب إليه ، قال العجلى : اجتمع قراء الكوفة في منزل الحكم بن عيينه فأجمعوا على أنه أقرأ أهل الكوفة ، فبلغه ذلك ، فذهب إلى الأعمش فقرأ عليه ليذهب عنه ذلك . أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعى ، والأعمش ، وهو أقرأ منه وأقدم . توفى عام : « ١١٢ » أنظر : « غاية النهاية حـ ١ ص ٣٤٣ .

(٢) سورة المؤمنون ، آية : ١ .

(٣) في المرجع السابق .

(٤) نسبة محقق شرح تسهيل ابن مالك : لأبى حية النمرى ، أما البغدادى في الخزانة فقال ، وقول الآخر : أنشده الفارسى برواية : إن ابن أحوص مغرور . . . البيت ، ولم ينسبه . راجع : المحتسب حـ ١ ص ١٩٦ الخزانة حـ ٤ ص ٥٨٨ » .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) في شرح الأثير : أن يكون نقل حركة الهاء إلى الغين الساكنة فصار : فبلغه ناويا الوقت . . الخ .

(٧) في شرحه حـ ١ ص ٤٠ و. والحق ألا قصور وإنما هو تحامل بن الشارح كما سبق وعبارة ابن قاسم في شرحه حـ ١ ص ٤٢ : وشبهة المازنى أن المضمر لما استكن في « فعل وتملق » استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في « فعلت » للفرق .

قال الرضى(١) : ولعل ذلك حملا (٢) للمضارع على اسم الفاعل ، واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها .

قال المصنف(٣) : وما زعمه المازني من ذلك باطل ، وإنما هى أسماء مسنداً إليها الفعل ، دالة على مسمياتها دلالة النون والألف من « فعلنا » والتاء من «فعلت» ، ولأن المراد منها مفهوم ، والأصل عدم الزيادة ، ولأنها لوكانت حروفا دالة على أحوال الفاعل دلالة تاء (فعلت) جاز حذفها في نحو الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، كما جاز حذف التاء في نحو :

فان الحوادث أودى بها /(٤) ∗ ... ...
ولا أرض أبقل أبقالها (٥) ∗ ... ...

بل كانت الألف وأخواتها أحق بالجواز ، لأظهرية معناها من معنى التأنيث لعدم الوثوق بدلالة علم التأنيث على التأنيث ، للحوقه المذكر تكثيراً كراوية وعلامة ، وهمزة ، ولمزة ، فدعت الحاجة إلى التاء اللاحقة الفعل ، ولا كذلك في علامتى التثنيه (٦) والجمع ، لعدم اعتقاد خلو ما اتصلتا به من مدلولهما ، فذكر الفعل على أثر واحدة (٧) منهما (٨) مغن عن علامة تلحق الفعل .

ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعيا إلى التزامه غير كونه حرفا ، وليس ذلك إلا كونه اسما مسنداً إليه الفعل .

ومن ثم لم يجز حذفه بوجه ، وإلا كان الفعل حديثا عن غير محـــدث عنه ، وهو محال ه .

---

(١) في شرح الكافية ح ٢ ص ٩ .
(٢) في « ح » : حمله . . الخ .
(٣) في شرح التسهيل ح ١ ص ١٣٤ بتصرف .
(٤) وصدر البيت : فإن تعهديني ولى لمة ∗
وقائله : الأعشى ميمون من قصيدة في مدح رهط عبد المدان بن الديان ، سادة نجران من بنى الحارث بن كعب ، والأصل : أودت ، فحذفت التاء جوازاً ورواية الديوان : ألوى بها . راجع : الكتاب ح ١ ص ٢٣٩ – أمالى بن الشجرى ح ٢ ص ٣٤٥ – العينى ح ٢ ص ٤٦٦ – الخزانة ح ٤ ص ٥٧٨ .
أبن يعيش ح ٥ ص ٩٥ ، ٩ ص ٦ ، ٤١ – التصريح ح ١ ص ٢٧٨ – ديوانه ص ٨٠ .
(٥) وصدره : فلا مزنة ودقت ودقها ∗ ولا أرض . . الخ .
قائله : عامر بن جوين الطائى ، قال الأعلم في شواهد الكتاب : الشاهد فيه : حذف التاء من بقلت ، لأن الأرضى بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكان أبقل إبقالها ، ويروى: أبقلت إبقالها بتخفيف الهمزة ، راجع الكتاب ح ١ ص ٢٤٠ والمحتسب ح ٢ ص ١١٢ – الخصائص ح ٢ ص ٤١١ .
(٦) فى ح : التانيث والجمع الخ .
(٧) في الأصل : أثر واحد . . الخ .
(٨) في «ب» : منها . . الخ .

قال أثير الدين (١) : وهو كلام مطول . قال : وإنما يضعف رأى المازني أنها لو كانت حروفا لزم سكون نون الإناث (٢) ، وألا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث .

قلت : ونسبة الدماميني (٣) هذا التضعيف للمصنف تحريف محض وخطأ صراح .

وخلافا — للأخفش = : وجماعة ، — في الياء = : لموافقتهم المازني على أنها علامة تأنيث ، كتاء التأنيث والجمهور على اسمية البواقي ، وشبهتهم أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالياء أول الفعل للغيبة ، ولما كان الخطاب / بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث فقالوا : لتقومين ياهند ، كذا أطبقوا على تعليله عن الأخفش وموافقيه .

قلت : وقصر الدماميني عن الوقوف عليه إلا بواسطة نقل ابن قاسم ، فقال (٤) : قال ابن قاسم : وشبهة الأخفش أن الخ .

قال المصنف (٥) : وهو مردود أيضا بما رد به القول قبله ، وشيء آخر ، وهو أنه جعل (ياء) افعلي كتاء فعلت ، فيقال له : لو كانت الياء كالتاء لساوتها اجتماعا مع ألف الاثنين ، فيقال : افعليا كما يقال : فعلتا ، غير أنهم لم يقولوه ، فعلم أن مانعه كون ذلك مستلزما لاجتماع مرفوعين لفعل واحد ، وهو ممنوع ، واستدل الجمهور بهذا وبعدم ثبوت كون الياء علامة تأنيث في غير هذا المقام ، فيحمل هذا عليه ، وقد ثبت كونها ضميراً اتفاقا في مثل ضربني وبأن علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع من آخره ، وبأن الافعال المضارعة لم يرتفع منها بالنون إلا ما اتصل به ضمير ، وإنما برز هنا لما وجب بروزه في التثنية / والجمع ، وهو اللبس ، وإذ لم يبرز فيهما التبس بفعل المفرد ، فكذا هنا يلتبس بفعل المذكر لو لم يبرز ، إذ تقول : تفعل في خطاب المذكر .

قال اثيرالدين (٦) : وكلها مدخول ، أما الأول : فلاعتزامهم على التسوية في المثنى بين المذكر والمؤنث خطابا ، فقالوا : تقومان فيهما ، فعلهم (٧) في الماضي ، إذ قالوا فيهما قمتما ، وفرقوا الإفراد فقالوا : قمت بالفتح في المذكر والكسر في المؤنث .

---

(١) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ١٤٠ و.
(٢) في الأصل : ولا يسكن . . الخ .
(٣) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ٤٠ ظ .
(٤) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ٤٠ ظ.
(٥) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ١٣٥ .
(٦) في شرح التسهيل ﺟ ١ ص ١٤١ و. بتصرف شديد .
(٧) في الاصل : كما فعلوا .

وأما الثاني : فلقولهم للمذكر : هذا وللمؤنث : هذه .

وأما الثالث : فإنما لحقت من آخره حذر اللبس ، لاشتراك صغة المذكر والمؤنث في التاء ، فاحتيج إلى فارق .

وأما الرابع : فيمنع الحصر لكونه محل النزاع .

ـ ويسكن آخر المسند إلى التاء والنون ونا =: كفعلت وفعلن ويفعلن وافعلن ، وفعلنا وليس إلا ماضيا مع التاء و (نا) ، بخلافه مع النون فماض ومضارع وأمـــر .

وعدل المصنف عن التعبير بلام المسند إلى آخر المسند إدراجا لنحو : سلقيت فإن المسكن آخره لا لامه ، وعلة الاسكان عند الجماهير : توالى أربع متحركات في شيئين فهما كشيء واحد ، لأن الفاعل كجزء من فعله ، وإنما هذا في الماضي ، ثم حمل المضارع عليه ، وأما الأمر فأسكن (١) استصحابا .

وضعفه المصنف(٢) : بأن الحكم عام والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال ، لعدم وجدان التوالى في غير الصحيح وبعض الخماسى كانطلق ، والكثير لا توالى فيه ، فرعايته أجدر ، ثم التوالى ليس مهملا ، بل / مستخف بالنسبة إلى بعض الأبنية بدليل علبط وجندل وعرتن ، والأصل : علابط وجنادل عند البصرية ، وجنديل عند الكوفيـــة وعرقتن ، ولو(٣) كان منفـــوراً عنـــه طبعا ، مقصود الاهمال وضعا ، لم يتعرضوا له دون ضرورة في الأمثلة المذكورة وأشباهها ، ولسدوا(٤) باب التأنيث بالتاء في نحو : بركة(٥) ومعدة .

قال (٦) : ومن العجب اعتذارهم عن (تاء) التأنيث بأنها في تقدير الانفصال ، وأنها بمنزلة كلمة ثانية (٧) ، مع أنها جزء كلمة مفردة غير مستغنى بها ، فيحسن السكوت عليها ولا عنها ، فيقوم غيرها مقامها ، بخلاف تاء فعلت ، فإنها جزء كلام تام (٨) ، قابلة للاستغناء عنها ، كفعل زيد وما فعل إلا أنا هـ .

واختار هو أن الوجه تمييز الفاعل من المفعول في نحو : أكرمنا وأكرمنا ، ثم حملت التاء والنون على « نا » لتساويهما رفعا واتصالا وصحة .

---

(١) في « حـ » : فاستسكن . . الخ .
(٢) انظر شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٣٦ .
(٣) في « حـ » : وإن كان . . . الخ .
(٤) و (لسدوا) معطوف على قوله : (لم يتعرضوا)
(٥) في « حـ » : فكرة . . الخ .
(٦) أى المصنف في ص ١٣٧ .
(٧) في « حـ » : تأنيث . . . الخ .
(٨) « تام » ساقط من حـ .

قال أثيرالدين (١) : وهذه التعاليل تسويد للورق وتخرص على العرب في موضوعات كلامها ، وكان الأجود أن يضرب عن هذا كله صفحا .

ـ ويحذف ما قبله = : أى آخر المسند إلى الثلاثة ـ من معتل = : للساكنين عام (٢) في كل معتل ـ وتنقل حركته = : أى ذلك المعتل ، الثابتة له في الأصل من الضمة والكسرة فقط لقوله بعد : وإن كانت فتحة ، ـ إلى فاء الماضي الثلاثي = : كطلت وخفت ، والأصل طولت وخوفت ، فنقل ما للمعتل من الحركة الثابتة قبل انقلابه ألفا في طال وخاف إلى الفاء .

وقضية كلامه أن لا نقل في المضارع والأمر(٣) ، وإنما يحذف حرف العلة كخفن (٤) ولا تخفن ـ (٥) وإن كانت = : الحركة الكائنة للمعتل المحذوف قبل استحالته ألفاً ـ فتحة أبدلت بمجانسة المحذوف = : فإن كانت واوا أبدلت ضمة أو ياء فكسرة .

ـ ونقلت = : إلى الفاء كقلت وبعت ، فأصلها قولت وبيعت بفتح العين غير أن الفتحة أبدلت بمجانسة الواو في فعل القول وهى الضمة ، وبمجانسة الياء في فعل البيع وهى الكسرة .

قال سيبويه : وأما قلت: فأصلها فعلت معتلة من فعلت ، وإنما حول إلى فعلت تحويلا لحركة الفاعل عن مالها .

وقال أيضا : وأما فعلت فمعتلة من فعل يفعل ، ولو لم يحولوا كان حال الفاء كحال فاء قلت .

وزعم ابن الحاجب : أن الضم دلالة على الواو ، والكسرة دلالة ، على الياء ، لا للنقل / مدعيا أنه الصحيح ـ احتجاجا بأنه لولم يكن / دلالة كما قاله بل نقلا كما قالوا ، لزم نقل وزن أصلي إلى وزن يخالفه لفظا ومعنى . ورد بأن الكسرة لو دلت على الياء لدلت عليها في خفت واللزوم باطل .

فأجاب : بأن دلالة الضمة والكسرة حيث لم يكن مراعاة بيان البنية ، إذ لو فتحوا في قلت وبعت لم يدل فتح الفاء على فتح العين ، أما مع إمكانها في خفت وهبت ، فلا دلالة لهما عليهما .

ـ وربما نقل = : أى وقع نقل حركة عين الفعل المعتل الأجوف إلى فائه ـ دون إسناد إلى أحد الثلاثة = : التاء ، والنون ، ونا ، ـ في زال وكاد = :

---

(١) في « شرح التسهيل جـ ١ ص ١٤١ ظ .
(٢) في « جـ : وعام . . . الخ .
(٣) « والأمر » ساقطة من « جـ » .
(٤) في «ب : كخف . . الخ .
(٥) في « أ ، جـ : ولو كانت . . الخ .

كقولهم : مازيل (١) زيد فاضلا ، وقول أبي خراش الهذلي :

وكيدت ضباع القف يأكلس جثتي
وكيد خراش يوم ذلك ييتم (٢)

قال سيبويه : حدثني أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل كذا .

قال الأندلسي : وجسرهم على ذلك أنهم أمنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا مفعول له (٣)

ـ أختي كان وعسى = : احترازا من زال بمعنى(٤) ماز أو ذهب أوتحول ، ومن كاد بمعنى احتال أو أراد أو مكر ، ويضبطهما قولك (٥) : ماضي يزال ويكاد ، فإن مضارع (٦) ما بمعنى ماز يزيل ، ومضارع كاد بتلك المعاني يكيد .

ـ وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة = : فيضم متلو الواو كيضربون ، ويكسر متلو الياء كتضربين .

ـ فإن ماثلها = : قال المصنف(٧) : أي إن (٨) كان آخر/المسند إلى الواو واوا ، أو آخر المسند إلى الياء ياء ه .

قلت : فسقط قول الدماميني (٩) : أى ماثل ما قبل الحركة المجانسة بأن كان واوا قبل ضمة كأنتم تدعون ، إذ أصله تدعوون ، أو ياء قبل كسرة كأنت ترمين ، إذ أصله ترميين ، قال : وهذا الكلام مبنى على أن حركة الحرف بعد الحرف .

ووجه سقوطه ما فيه من إجراء الكلام على غير مقتضاه (١٠) الظاهرى ، وما يعطيه التركيب ، أن المعنى : وإن ماثل ما قبل الواو والياء الضميرين الحركة

---

(١) في « حـ : مازال ، وهو خطأ من الناسخ .
(٢) البيت من ضمن خمسة عشر بيتا مذكورة في ديوان الهذكيين ، وقد ذكر صدر البيت برواية : فتقعد أو ترضى مكانى خليفة . . البيت ورواية اللسان : وكيد ضباع القف ذلك يتيم . أنظر : « ديوان الهذليين ص ١٢٢٠ – المنصف لابن جنى حـ ١ ص ٢٥٢ – أبن يعيش حـ ١٠ ص ٧٢ – اللسان مادة « كيد » .
(٣) « له » ساقطة من « حـ » .
(٤) في « حـ : بمعنى صار . . الخ .
(٥) في « حـ : وضبطهما قولك . . الخ .
(٦) في « حـ : فإن مضارع تلك بالمعنى صار يزيل . . الخ .
(٧) « المصنف » ساقطة من « حـ » وانظر شرحه على التسهيل « حـ ١ ص ١٣٨ »
(٨) « أن » ساقطة من «ب ، حـ » .
(٩) في شرحه على التسهيل « حـ ١ ص ٤١ و . » .
(١٠) في حـ : غير مقتضى الظاهر . . الخ .

المجانسة له ، بأن كان واوا مضمومة لاما للكلمة كأنتم تدعون والأصل تدعوون أو ياء مكسورة كذلك كأنت ترمين ، والأصل ترميين .

وإلى (١) ما ارتكب من الخطل فيه من ذلك التفسير المصرح(٢) بقبلية الحرف المماثل وبعدية الحركة المجانسة مدعيا أنه بناء على القول : بأن الحركة بعد الحرف وهو خطأ صراح ووهم فاحش كما لا خفاء به لمن تأمل ـ أو كان = : متلو الواو والياء ـ ألفا حذفت (٣) = : أى المذكورة من الثلاثة ـ وولى = : الضمير ـ ماقبله = : أى المحذوف ـ مجاله = : غير مغير ، فتبقى حركة العين في تدعون ، والميم في ترمين ، والشين في تخشون على حالها ، ـ وإن كان الضمير واوا والآخر = : بكسر الخاء ـ ياء = : نحو ترمون أصله ترميون ، فآخر الفعل ياء والضمير واو ـ أو بالعكس = : نحو تغزين أصله تغزوين ـ حذف الآخر = : وهو الياء (٤) من ترميون ، والواو من تغزون .

وقضيته أن الحرف حذف وحده ، ونقلت حركته إلى متلوه .

وقال في الشرح(٥) : استثقلت ضمة على ياء مكسور ما قبلها في ترميون وكسرة على واو مضموم ما قبلها في تغزوين ، فحذفت الضمة والكسرة تخفيفا ، ثم الواو والياء للساكنين ، ثم خيف على واو الضمير في ـ ترمون ، وياء الضمير في ـ تغزين ـ الانقلاب إلى الواو والياء فجيء بالحركة المجانسة ليسلم الضميران ومحل (٦) هذا الكلام علم التصريف ، وهناك أورده النحاة ، والمصنف ذكره هنا وليس محل ذكره .

ـ (٧) ويأتي ضمير الغائبين = : جمع غائب ـ كضمير الغائبة (٨) لتأولهم بجماعة = : لا على وجه الحقيقة نحو : « وإذا الرسل أقتت (٩)

---

(١) في «ب : الى ما ارتكب . . الخ بسقوط واو العطف .
(٢) في « حـ : الصراع بقبلية . . الخ.
(٣) في المتن تحقيق بركات : ألفا حذف وولى . الخ .
(٤) في « حـ : وهو الواو . . الخ وهو خطأ من الناسخ .
(٥) أى : المصنف في شرحه « حـ ١ ص ١٣٨ » بتصرف .
(٦) في « حـ : وعلى هذا . . الخ .
(٧) في المتن تحقيق بركات : حذف الآخر ، وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله ، ويأتى ضمير الغائبين . . الخ ، وكذلك ما في شرحى ابن مالك والأثير .
(٨) في المتن تحقيق بركات : كضمير الغائبة كثيرا ، لتأولهم . . الخ وكذلك ما في شرحى ابن مالك والأثير ، وهو الصواب ، بدليل قوله بعد : وكضمير الغائب قليلا .
(٩) سورة المرسلات ، آية : ١١ .

وقولهم : الرجال وأعضادها ، وقوله :

قد علمت والدني ما ضمت • إذا الكماة بالكماة التفت(١)

وقوله :

إذا الرجال ولدت أولادها • واضطربت من كبر أعضادها(٢)
وجعلت أوصابها تعتادها • فهي زروع قد دنا حصادها

وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وقال الله قد يسرت جندا • هم الأنصار عرضتها اللقاء(٣)

وفي شرح الدماميني(٤) : واطلاق هذا القول من المصنف انما يصح على رأى الكوفية ، فأما البصرية فمنعوا في جمع السلامة : الزيدون قامت منعهم قامت الزيدون ، وقد وافقهم في ذلك الباب فوجب موافقتهم في هذا ولا يطلق .

قلت : إنما كان ينبغي تخصيص ما هنا بما هنالك جمعا بين الكلامين ، وليس في الاطلاق ما يقضى بالمخالفة قطعا كما لاخفاء به / ، ثم هذا أخذ (٥) من مقلده ابن قاسم (٦) تبعا لأثير الدين (٧) وليس شيئا (٨) تنسبه إليه من نفسه .

وبعد فلا يخلو ضمير الغائبين أن يعود إلى جمع سلامة ، أو جمع تكسير ، أو اسم جمع ، فإن عاد على الأول كالزيدون فليس إلا بالواو كالزيدون خرجوا ، ويمنع خرجت على ذلك التأويل .

---

(١) قائله : جحدر ، واسمه : ربيعة بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، ويروى: إذا الرجال بالرجال التفت . والشاهد في قوله : « التفت » حيث أنث ، لأن المراد الجماعة .
والكماة : جمع كمى ، وهو الفارس التام السلاح وهو الشجاع ، أو لابس السلاح .
شاهد آخر ، وهو : مجيء الاسم المرفوع بعد إذا ، وهو على تقدير فعل عند البصريين ، والكوفيين يجيزون وقوع المبتدأ بعد إذا . راجع : شرح الحماسة للمرزوقى ص ٥٠٧ – ابن يعيش حـ ٤ ص ٩٦» .

(٢) هذا الرجز ورد في العقد الفريد بترتيب غير هذا الترتيب ، ونسبه لأعرابى . والشاهد في قوله : ولدت ، واضطربت ، وجعلت ، حيث قصد الجماعة فأنث . أنظر : « العقد الفريد حـ ٣ ص ٤٢٦ ابن يعيش حـ ٥ ص ١٠٣ – الحيوان حـ ٣ ص ٨٩ » .

(٣) هذا البيت من قصيدة قالها حسان رضى الله عنه يهجوا بها أبا سفيان ابن الحارث قبل فتح مكة ، وقيل : في يوم فتح مكة ، ورواية اللسان : قد أعددت جندا . وروى : قد أرسلت جندا . وقوله : يسرت بمعنى : هيأت ، ويقال : بعير عرضة للسفر إذا كان قويا عليه ، وفلان عرضة للخصومة : إذا كان مطبقا لها ، يريد : الأنصار عرضة للقتال ، أى أقوياء عليه .
راجع : ديوانه ص ٧٤ – اللسان حـ ٩ ص ٤٩ » .

(٤) « حـ ١ ص ٤١ و. »

(٥) في « حـ : أخذه من . . الخ .

(٦) وعبارة ابن أم قاسم في شرحه على التسهيل : « ١ ص ٤٤ » : ولا يجوز عند البصريين في « الزيدين» ونحوه من جمع المذكر السالم ذلك ، فلا يقال : الزيدون خرجت . . الخ .

(٧) انظر شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٤٣ و. »

(٨) في «ب : وليس بشيء منه . . الخ .

أو على الثاني جاز مرفوعا أو غيره كالمثالين صدر المسألة .

أو على الثالث جاز بالواو وبضمير الإفراد كالرهط خرجوا وخرج .

وفي حواشي الصحاح لابن برى(١) المصرى أن قيس بن دريج لما دخل مكة أخذ أصحابه يدعون الله تعالى ، ويسألونه المغفرة ، ويقول هو : يارب/ ليلى ، فقالوا : ويحك هلا ، سألت المغفرة ؟ فقال :

دعا المحرمون الله يستغفرونه * بمكة شعثا أن تمحى ذنوبها (٢)
فناديت يا رباه أول سئولتي * لنفسى ليلى ثم أنت حسيبها
فإن أعط ليلى في حياتي لايتب * إلى الله عبد توبه لا أتوبها

ــ وكضمير الغائب قليلا = : قال المصنف(٣) كقوله :

وإني رأيت الصامرين متاعهم * يموت ويفنى فارضخي من وعائيا (٤)

وقول عنترة :

تعفف بالأرطى لها وأرادها * رجال فبذت نبلهم وكليب(٥)

---

(١) هو عبدالله بن برى بن عبدالجبار بن برى أبو محمد المقدسى المصرى النحوى اللغوى ، قرأ على محمد بن عبدالملك الشنتريني كتاب سيبويه ، وقرأ على الجزولى ، وصنف : « اللباب في الرد على ابن الخشاب » في رده على الحريرى في درة الغواص ، حواش على الصحاح ، وغير ذلك ، ولد عام (٤٩٩ – وتوفى عام ٥٨٢) . أنظر : الانباه ﺤ ٢ ص ١١٠ – البغيه ﺤ ٢ ص ٣٤ – الشذرات ﺤ ٤ ص ٢٧٣ .

(٢) نسب البيت الثانى الشنقيطى في الدرر ﺤ ٢ ص ٢١٩ لمجنون ليلى ، وقال : على أن زيادة هاء السكت في الوصل من الضرورات ، والشاهد في البيت الأول في قوله : « ذنوبها » حيث أعاد الضمير مؤنثا مفردا لقصد جماعة المحرمين .
وفي ديوان مجنون ليلى ، واسمه : قيس بن الملوح بن مزاحم ص ٦٧ : كان لما دخل مكة وأحرم هو ومن معه من الناس جعل يسأل ربه في ليلى ، فقال له أصحابه : هلا سألت الله أن يريحك من ليلى ، وسألته المغفرة ، فقال تلك الأبيات .

(٣) في شرح التسهيل ﺤ ١ ص ١٣٩ : بتصرف .

(٤) ذكره صاحب اللسان في مادة « صمر » ﺤ ٦ ص ١٣٨ ولم ينسبه ، والصامرين من صمر يصمر صمرا وصمورا : بخل ومنع ، والشاهد في قوله : يموت ، حيث أفرد ضمير الغائب ، كأنه قال : يموت من ثم ، أو من ذكرت .

(٥) قائله : علقمة بن عبدة بن النعمان ، وهو الملقب بالفحل ، وليس لعنترة كما قال الشارح ، والبيت من قصيدته التى مطلعها :
طحابك قلب في الحسان طروب * بعيد الشباب عصر حان مشيب
وذلك في مدح الحارث بن جبلة بن أبى شمس الغسانى حتى يفرج عن أخيه شاسا الذى كان أسيرا عنده .
وقوله : تعفق : أى استمر ، والأرطى : نوع من الشجر الذى يدبغ به ، جمع كلب ، وبذت سبقت وغلبت . والشاهد مثل سابقه .
راجع : ديوانه ص ٣٨ – المفضليات ص ٣٩٣ – نوادر أبى زيد ص ٦٩ – المقرب ﺤ ١ ص ٢٥١ – العينى ﺤ ٣ ص ١٥ – اللسان ﺤ ١٢ ص ١٢٥ .

ـ لتأولهم بواحد يفهم الجمع = : فيأول في البيت الأول بمن ثم أو من ذكر، وفي الثاني بجمعهم ، أى أرادها جمعهم ، وهذا التوجيه يضعف الانتصار به للكسائى في حذف الفاعل ، والفراء في نسبة العمل إلى العاملين .

قال المصنف(١) : وقد أجاز سيبويه : ضربت وضربنى قومك بالنصب أى ضربوني ، فأفرد على تقدير(٢) وضربنى من ثم .

وأنشد أبو الحسن الأخفش :

وبالبدو منا أسرة يحفظوننا * سراع إلى الداعى عظام كراكره (٣)

فأفرد ضمير الأسرة لنسبته الحفظ إليهم فساغ تأويلهم بحصن أو ملجأ ، فجاء الضمير وفق ذلك .

قال أثيرالدين (٤) : ولا حجة له في البيت الأول ، لاحتمال أن متاعهم بدل الصامرين والخبر عنه ، كما تقول : الزيدون برهم واسع ، مكنيا عن نفاده (٥) بالموت مجازا ، وهو أسهل من إجازة الزيدون خرج ، لما فيه من هدم القواعد بالبيت الفذ (٦) الشاذ المحتمل للتأويل .

قال (٧) : وأما قوله : وقد أجاز سيبويه ـ ضربت وضربنى قومك ـ فلم يجزه (٨) مطلقا ، ولا أن هذا من أمثلته ، وإنما قال (٩) :

وإن قال : ضربنى وضربت قومك فجائز ، وهو قبيح ، وإنما أجازه(١٠) على قبح ورداءة في باب الإعمال لا مطلقا كما هو قضية كلام المصنف ، لكن على قلة .

ـ أو لسد واحد مسدهم = : قال المصنف(١١) : كقولهم : هو أحسن الفتيات وأجمله ، لكونه بمعنى أحسن فتى فأفرد الضمير حملا على المعنى، ومثله قوله تعالى : « وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه (١٢) »

وقول الراجز :

---

(١) في المرجع السابق ص ١٤٠ . (٢) في ب : ضربنى . بسقوط الواو .
(٣) لم أعرف قائله ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، وفي الصحاح : الكراكر جمع كركره ، والكركره : الجماعة من الناس ، انظر الصحاح جـ ١ ص ٣٩٣ .
(٤) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٤٣ ظ .
(٥) أى المتاع ، وعلى ذلك فيموت راجع للمتاع .
(٦) في الأصل : الفرد (٧) أى الأثير في المرجع السابق .
(٨) أى سيبويه. (٩) أى سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٤١.
(١٠) في « جـ : وانما أجاز على . . الخ .
(١١) في المرجع السابق .
(١٢) سورة النحل ، آية : ٦٦ .

وطاب ألبان اللقاح وبرد(١)

قال أثير الدين (٢) : وليس مثل الآية في شيء ، لتفريقه بين جمع التكسير للعاقل وجمعه لغيره كما سيأتي حكم الثاني قريبا .

قلت : وهو رأى الفارسي زاعما سوغان الأمرين : الإفراد والجمع ، لقولهم تارة : هو أحسن فتى ، وأخرى هو أحسن الفتيان ، فتوهموا حالة الجمع ذلك (٣) ، فأفردوا رعيا لكثرة ما يوردونه مفرداً .

وقضية كلام سيبويه أن الإفراد بمنزلته في : ضربني وضربت قومك ، أى هو أحسن الفتيان وأجمل من ذكر ، وعليه أصحابنا المغاربة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده » (٤) فلو أفرد الضمير فيه لسد المفرد مسد الجمع قال : أحناها ، لكون المفرد هنا مؤنثاً .

— ويعامل بذلك ضمير الإثنين ، وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً = : فالأول كقوله :

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا(٥)

والقذال كسحاب : جماع مؤخر الرأس ، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية ، وقوله :

---

(١) ذكر هذا الرجز صاحب اللسان في مادة « كند » ، وقال وأنشد ثعلب :
إذا رأيت أنجما من الأسد * جبهته أو الخراة والكتد
بال سهيل في الفضيح ففسد * وطاب ألبان اللقاح فبرد
والشاهد في قوله : فبرد ، حيث أفرد الضمير مراعاة للمعنى .
وأنظر شرح ابن مالك المذكور .

(٢) في شرح التسهيل ج ١ ص ١٤٤ و . »

(٣) « ذلك » ساقطة من « ج » .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ٢ ص ٢٤٠ » كتاب النكاح ، و « ص ٢٨٩ » كتاب النفقات ، من حديث عروة وأبى هريرة ، مع اختلاف في رواية بعض الكلمات .
واخرجه الإمام أحمد في مسنده « ج ٢ ص ٣١٩ » و « ج ٤ ص ١٠١ » من حديث أبى هريرة

(٥) قائله : ذو الرمة ، ورواية الديوان : الثقلين خدا ، ورواية اللسان : « وجها » ورواية الكامل للمبرد ، والخزانة : وأحسنهم قذالا ، وعليهما فلا شاهد . قال ابن جنى في الخصائص : ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله ، أفرد الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : هو أحسن فتى في الناس ، قال ذو الرمة : ومية أحسن .. البيت ، فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، والقذل : ما بين الأذن والنقرة .
راجع : « ديوانه ص ٤٣٦ — الكامل ج ٣ ص ٥٤ — الخصائص ج ٢ ص ٤١٩ — الخزانة ج ٤ ص ١٠٨ — يسين على التصريح ج ٢ ص ١٠٤ — الدرر ج ١ ص ٣٤ — اللسان ج ٤ ص ١٣

شر يوميها وأغـواه لهـا • ركبت عنز بحدج جملا(١)

وفي شرح الدماميني(٢) : وقد يتوهم أن البيت الأول مما يرد به تأويل الفارسي ، لعدم صحة / وقوع واحد الثقلين / هنا إذ لا يفرد ، فلا يقال : أحسن ثقل ، ولا أحسن الثقل ، لأن له أن يقول : يصح أحسن شيء جيداً وليس شرط الواحد أن يكون من لفظ المذكور .

قلت : لا نسلم أن ليس شرطا ، وإلا اتسع مجال التأويل ، فلم تنضبط المسألة ، ولو سلم ففي قوله هذا تسليم ، لكون المثنى في البيت على معنى التثنية ، وهو غير مسلم فيه ولا في الثاني ، لأن معنى أحسن الثقلين جمع لكونه بمعنى أحسن الخلائق ، ولأن المراد باليومين الأيام ، أى شر أيامها حقيقة يومين اثنين ، فهما من المثنى المعنى به الجمع ، لا شفع الواحد ، فلا يجوز هذا أحسن ولديك وأنبله ، لمنع سيبويه القياس على : (هو أحسن الفتيان / وأجمله ، فمنع القياس على الوارد من ذلك مثنى مراداً به الجمع فكيف يقاس(٣)) عليه المثنى الذى يشفع الواحد .

وفي الإفصاح : وإنما جاءوا به ، لأن الثقلين جميع الجن والإنس فهو جمع فعاد الضمير على معنى الجمع على قلة ومنع القياس عليه هـ .

وحينئذ فدعوى المصنف الكثرة كما قال أثير الدين بوجود بيت أوبيتين ليس بالحسن .

وأما الثاني : فكان الحديث : «خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولد» (٤) قال المصنف(٥) : وكأنه صلى الله عليه وسلم قال : أحنى هذا الصنف ، أو أحنى من ذكرت ، وهو كثير .

قال أثيرالدين (٦) : فأين كثرته ولم يورد (٧) إلا هذا الأثر ، مع احتمال ألا يكون لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، لإجازتهم النقل بالمعنى ، بل من تحريف الأعاجم الرواة .

---

(١) في لسان العرب روايتين في نسبة هذا البيت ، إحداهما : عن الأصمعى أن امرأة من طسم يقال لها : عنز قالته حين سبيت ، والثانية : عن ابن برى بعد قصة طويلة أن قائله : أحد شعراء جديس ضمن أبيات أخرى ، وقوله : « شر يوميها : منصوب على الظرفية متعلق بركبت » ، و « الحدج » : نوع خاص من مراكب النساء . والشاهد في قوله : وأغواه ، فهو مثل البيت السابق .

راجع : « اللسان جـ ٧ ص ٢٥٠ – شرح ابن مالك جـ ١ ص ١٤١ – الدرر جـ ١ ص ٣٥ » .

(٢) جـ ١ ص ٤١ ظ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

(٤) أى الحديث السابق ص ٥٥٣ .

(٥) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٤١ .

(٦) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٤٤ ظ .

(٧) في « جـ » : ولم يرد الا .. الخ .

قلت : وقد اتخذ الأثير هذا وزرا في الرد على المصنف ، وقد نازعه الفضلاء من معاصريه فمن بعدهم في ذلك بما استوفينا القول فيه في غير مقام .

ثم قال (١) : وقد ذكر سيبويه أن قولهم : هو أنبل الفتيان وأجمله غير مقتاس ، فلو كان كما زعم المصنف كثرته (٢) قاسه .

قلت : وهو مدفوع ببطلان اللازم ، فكم من كثير غير مقتاس .

ـ ودونه = : أى أفعل التفضيل يأتي ضمير الاثنين كضمير الواحد ـ قليلا = : كقوله :

أخو الذئب يعوى كالغراب ومن يكن
شريكيه يطمع نفسه كل مطمع (٣)

أى ومن يكونا أى الذئب والغراب شريكيه ، أى ومن يكن هذا الضرب أو ما ذكرته .

قال هبة الله السيد ابن الشجرى (٤) : جعل الذئب يعوى والغراب يصيح بمنزلة الواحد فأعاد عليهما ضمير الواحد لكثرة اصطحابهما (٥) في الوقوع على الجيف ، ولولا ذلك قال : ومن يكونا .

قال أثيرالدين (٦) : وليس في البيت دليل على دعوى المصنف ، لاحتمال إفراد ضمير يكن عائداً على من ، ويكون شريكيه من المقلوب ، إذ ثنى شريكا مرادا به الإفراد ، وأفرد الضمير المتصل به التثنية ، والتقدير ومن يكن شريكهما وقد ضعفت العرب هذا الضرب من القلب في التثنية ، فثنت المفرد ، وأفردت المثنى هـ .

---

(١) أى الأثير في المرجع السابق .
(٢) في « ب : من كثرته . . الخ .
(٣) قائلته : غضوب ، وهى امرأة / من رهط ربيعة بن مالك أخى حنظلة ، من جملة أبيات ثلاثة ذكرها أبوزيد في نوادره .
وقال ابن جنى في الخصائص : وقد توضع « من » للتثنية . . . . وأنشدوا : أخو الذئب . . . البيت : اودع ضمير « من » « في » يكن على لفظ الإفراد وهو اسمها ، وجاء بـ « شريكيه خبرا لـ « يكن » على معنى التثنية ، فكأنه قال : وأى اثنين . كانا شريكين طمعت أنفسهما كل مطمع . على هذا اللفظ أنشدناه أبو على ، وحكى المذهب فيه عن الكسائى ، أعنى : عود التثنية على لفظ « من » إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على معنى التثنية بقوله : تطمع نفسه ، ولم يقل : تطمع أنفسهما . . الخ .
راجع : « النوادر وص ١١٩ – المحتسب حـ ٢ ص ١٨٠ – الخصائص حـ ٢ ص ٤٢٣ – أمالى الشجرى حـ ١ ص ٣٠٩ » .
(٤) في أماليه حـ ١ ص ٣٠٩ .
(٥) في « ب : اصطحاب وقوعهما . . الخ .
(٦) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٤٤ ظ .

ووجه القلة في غير اسم التفضيل : عدم اطراد قيام المفرد فيه مقام الاثنين والجماعــة .

ولا يقام : قوله : ولا (١) يعامل بذلك ، شامل لضمير الغيبة ، وليس الحكم في هذا القسم كذلك ، فتتوجه على المصنف مناقشة ، لأنا نقول : لا نرجع الإشارة إلى مجموع ما تقدم من الاتيان كضمير الغائبة كثيراً ، وكضمير الغائب قليلا ، وإنما ترجع إلى الأخير فقط .

ـ ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة = : نحو « وإذا النجوم انكدرت وإذا الجبال سيرت وإذا العشار عطلت وإذا الوحوش حشرت ، وإذا البحار سجرت(٢) ـ أو الغائبات = : نحو « إنا عرضنا الأمانــة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنا وأشفقن منها » (٣)

وفي شرح الدماميني(٤) : وكان الأولى بالمصنف لو عبر بدل الجمع بالجماعة ليدخل فيه دخولا ظاهراً نحو « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر(٥) » الآية وقال تعالى » (خلقهن) ولم يتقدم جمع صناعى .

قلت : وأنت خبير بما به اندفاعه بما مر / من اطلاقهم الجماعة أيضا بمعنى الجمع إطلاقا عرفيا ، ثم أمثال هذه المناقشات مما يترفع عنه المحصلون ، لسهولة الخطب فيه ، وإنما نظرهم إلى المعاني واستقامتها الذى هو الغرض الأقصى والمقصود الأهم ، وربما عومل معاملة الواحد المذكر ، كقوله تعالى : وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه » (٦) . فينبغى أن يقول (٧) أو (٨) الواحد المذكر قاله أثيرالدين (٩) .

ـ وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه = : أى جمع المؤنث / غير العاقل ، فالجذوع انكسرت أولى من أنكسرن ، وكذا إن كان الضمير غير مرفوع ، كما هو المعنى بنحوه ، فكسرتها أحسن من كسرتهن ، ـ وأقله = : أى الجمع وهو ابتداء ـ والعاقلات = : عطف عليه ـ مطلقا = : سواء كان جمعا مسلما أو مكسرا ، بصيغة القلة أو غيرها ، ـ بالعكس = : خبره ، فالنون وشبهها أولى من التاء وشبهها ، ففعلن ونحوه أولى من فعلت

---

(١) الصواب : ويعامل . . الخ . كما في المتن ، وبهذا تكون « لا » زائدة .
(٢) سورة التكوير ، آية : ٢
(٣) سورة الأحزاب ، آية ٧٢
(٤) « حـ ١ ص ٤٢ و . »
(٥) سورة فصلت ، آية : ٣٧
(٦) سورة النحل ، آية : ٦٦ .
(٧) أى : المصنف .
(٨) « أو » ساقطة من « حـ » .
(٩) انظر شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٤٥ و . »

ونحوه ، وكلاهما كثير فصيح ، نحو : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن(١) « الآية » إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن (٢) « إذا جاءك المؤمنات يبايعنك (٣) » وفي الحديث « فهن عوار عندكم » .

ومن الوجه الآخر ، الهندات خرجت وقوله :

ولست بسائل جارات بيتي • أغياب رجالك أم شهود (٤)

أي لم يقل : رجالكن ، وفي الجمع المكسر ، « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » . (٥)

ومن الوجه الآخر فيه : « ولهم فيها أزواج مطهرة (٦) » والنساء وأعجازها ، وقوله :

وإذا العذارى بالدخان تقنعت

واستعجلت نصب القدور فملت (٧)

درت بأرزان العفاة مغالق • بيدى (٨) من قمع العشار الجلت

وقد جمع بينهما من قال :

ولو أن ما في بطنه بين نسوة • حبلن ولو كانت قواعد عقرا(٩)

– وقد يوقع = : مبنيا للفاعل من أوقع – فعلن = : مفعولا به – موقع فعلوا = : أي في موقعه ، أي محل وقوعه ، – طلب التشاكل = : فاعل يوقع

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٢٨ .
(٢) سورة الممتحنة ، آية : ١٠
(٣) سورة الممتحنة ، آية : ١٢
(٤) استشهد بالبيت يسين على التصريح « حـ ١ ص ١٢٨ » وقال : قال المصنف : جاء هذا ، يعني : الإفراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم ، قال : ولست بسائل .. البيت ، ولم أعرف قائله .
(٥) سورة الطلاق : آية : ١.
(٦) سورة البقرة ، آية ٢٥ .
(٧) قائلهما : سلمى بن ربيعة من بنى ضبة ، أو سلمان بن ربيعة ، وذلك من جملة أبيات ذكرت في نوادر أبي زيد وحماسة أبي تمام ، وروى : « تلفعت » بدل « تقنعت » و « قامت بأرزاق العيال » بدل « دارت بأرزاق العفاة » « وقوله : « فلت » : أدخلت اللحم في الملة ، وهو الرماد الحار . والعفاة : جمع عاف ، أي الأضياف وطلاب المعروف ، وقيل : هم الذين يعفونك ، أي يأتونك يطلبون ما عندك ، والمغالق : قداح الميسر ، وقمع العشار : قطع السنام للعشار التي قد أتى عليها من حملها عشرة أشهر .
والشاهد : إفراد الضمير العائد على جماعة النسوة في قوله : تقنعت واستعجلت وفملت ، راجع : « النوادر ص ١٢١ – الحماسة ص ٥٥١ ابن يعيش حـ ٥ ص ١٠٤ – الدرر حـ ١ ص ٣٥» .
(٨) في « حـ : بيدن من الخ .
(٩) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٣ – كما ذكره صاحب اللسان في مادة « عقر » حـ ٦ ص ٢٦٨ ، ولم ينسباه ، ولم أعرف قائله .
والشاهد فيه : أنه مرة أعاد الضمير موافق للجميع في قوله : « حبلن » ومرة أفرده في قوله « كانت» .

كما في الحديث : « اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن (١) » فإن القياس وما أضلو اومن أضلت ، فعدل إلى أضللن مشاكلة إلى أقللن وأظللن تحسينا للفظ – كما قد يسوغ = : طلب التشاكل – لكلمات أخر غيرما لها من حكم = :

قال المصنف(٢) : كما في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال لنسائه : « ليت شعرى أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوءب(٣) » وإنما بابه الأدب ، فأظهر مشاكلة للحوءب ، والأدب الكثير الوبر ، وفي حديث عذاب القبر : « لا دريت ولا تليت(٤) » بقلب واو تلوت مشاكلة للدريت .

قال الخطابي(٥) : يقوله المحدثون : هاكذا تليت ، والصواب ائتليت افتعلت ، من الألو بمعنى الاستطاعة ، أى لا استطعت من قولك : ما ألوت هذا الأمر .

ووجه آخر : أنه أتليت بتشديد التاء الأولى ، والمعنى الدعاء عليه أن لاتتلى إبله ، أى لا تتلوها أولادها أى لا تكون لها فتتبعها ه .

وفي شرح الدماميني(٦) : وهو معنى ركيك لا يناسب المقام .

قلت : بل هو قوى(٧) مناسب ، والمعنى : لا تلى بعض ألفاظك أوكلامك ،

---

(١) هذا الحديث في : « مجموع الأحاديث النجدية ص ٦ ، ٨ » منسوبا إلى النسائى ، عن صهيت رضى الله عنه : أن النبى – صلى الله عليه وسلم – لم ير قرية يريد أن يدخلها إلا قال حين يراها : « اللهم رب السموات . . الحديث .
وأخرجه الترمذى في « ٩ ح ٣٥٨٩ » عن بريدة بن الحصيب : علمه النبى – صلى الله عليه وسلم – خالد بن الوليد حين شكى إليه الأرق برواية أخرى ، وقال الترمذى : ليس إسناده بالقوى ، وأنظر شواهد التوضح ص ٧٥ .

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٣٣ .

(٣) الحديث في فتح البارى « حـ ١٣ ص ٥٥ » من حديث ابن عباس – رضى الله عنه – وفي البداية والنهاية « حـ ٦ ص ٢١٢ » ونسبه إلى البزار والحديث مروى عن عائشة – رضى الله عنها ، ولكن ليس فيه : « صاحبة الجمل الأدبب » وعليه فلا شاهد . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « حـ ٦ ص ٥٢ – ٩٧ – . والحاكم « حـ ٣ ص ١٢٠ » .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « حـ ١ ص ٢٣١ » كتاب الجنائز ، باب الميت يسمع خفق النعال ، من حديث أنس رضى الله عنه .
وأخرجه أبو داود في سننه « حـ ٢ ص ٥٤٠ » كتاب السنة ، باب المسألة في القبر : من حديث أنس أيضا . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « حـ ٣ ص ١٢٦ » من حديث أنس كذلك » .

(٥) هو أبو سليما ن حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطابى البستى ، من ولد زيد بن الخطاب أخى عمر رضى الله عنه ، وكان يشبه بأبى عبيد بن سلام ، وكان حجة صدوقا ، وله مصنفات ، منها : غريب الحديث ، شرح البخارى ، شرح أبى داود وغير ذلك ، ولد عام ٣١٩ وتوفى عام ٣٨٨). أنظر : « وفيات الأعيان حـ ٢ ص ٢١٤ – العبر حـ ٣ ص ٣٩ – البغية حـ ١ ص ٥٤٦ » .

(٦) « حـ د ص ٤١ ط » .

(٧) هو « ساقطة من « حـ » .

بعضا على النطق(١) بما فيه نجاتك على القول الحق ، أخذا من(٢) قولهم : أتلت إبله ، أى كان لها أولاد تتلوها ، وليس المراد الدعاء على الميت بأن لا تتلى إبله ، فإن هذا مما يتحاشى عنه منصب هذا الإمام .

ورواية المحدثين صحيحة على الاتباع ، وإذا قالوا : حسن بن ، فيأتون بكلمة تامة تناسبا وتشجيعا ، فلأن يغيروا كلمة أخف وأسهل / ومن – وزن = : كقولهم : أخذه ماقدم وما حدث ، بضم الدال ، وهنأة ومرأه ، وفعلته على ما يسؤك وينؤك ، وإذا أفردوا لم يقولوا إلا حدث بالفتح وامرأة ، وأناءه ينيئه ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « ارجعن ما زورات غير مأجورات » (٣) وقولهم : الغدايا والعشايا ، وهو رأى ابن خروف وداود بن يزيد السعدى(٤) في ينؤك أنه استعمل متعديا بنفسه مشاكلة ليسؤك ، فإن أفرد تعدى بالحروف(٥) كما في « لتنؤ بالعصبة (٦) » أى لتنىء العصبة .

– ومن البارز المتصل في الجرو النصب ياء للمتكلم = : نحو « ربي أكرمن(٧) » – وكاف مفتوحة للمخاطب = : نحو « ما ودعك ربك » (٨) وأما كاف ذلك فللخطاب لا للمخاطب – ومكسورة للمخاطبة = : نحو « قد جعل ربك تحتك سريا «(٩)» ، ولو أتصل بها هاء الاضمار كالدرهم أعطيتكه ، والجبة كسوتكها ، وأعطيتكه وكسوتكها ، فلا يصح / أو لا تشبع حركتها .

وحكى سيبويه (١٠) عن بعض إشباعها ، قال : وذلك قولك : للمؤنث أعطيتكيه ، وفي التذكير أعطيتكاه وأعطيتكاها .

---

(١) في « حـ : بما فيه . . الخ .
(٢) في « حـ : أخذا وقولهم . . الخ.
(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه « حـ ١ ص ٥٠٣ » كتاب الجنائز ، باب ما جاء في اتباع النساء الجنائز ، من حديث على كرم الله وجهه .
(٤) هو : داود بن زيد أبو سليمان الغرناطى السعدى .
قال السيوطى : روى عن ابن الباذش ، وأخذ عنه ولازمه إلى أن مات . وكان غزير المادة ، كثير الخشية عند قراءة القرآن والحديث ، وكان آخر النحاة بغرناطة ، والزهاد بها ، ولد بعد (٤٨٠ – وتوفى عام (٥٧٣) .
أنظر : « البغية حـ ١ ص ٥٦٤ .
(٥) في «ب : بالحرف . . الخ .
(٦) سورة القصص ، آية : ٧٦ .
(٧) سورة الفجر ، آية : ١٥ .
(٨) سورة الضحى ، آية : ٣ .
(٩) سورة مريم ، آية : ٢٤ .
(١٠) اذ قال في الكتاب حـ ٢ ص ٢٩٦ : واعلم أن ناسا من العرب يلحقون الكاف التي هى علامة الإضمار إذا وقعت بعدها (هاء) الإضمار (ألفا) في التذكير ، و (ياء) في التأنيث| ، لأنه أشد توكيدا في الفصل بين المذكر والمؤنث . . وذلك قولك : أعطيكيها وأعطكيه للمؤنث وتقول في التذكير : أعطيكاه وأعطيكاها .
« عنه » ساقطة من حـ ، وفيها : ذلك دورها .

وزعم بعض ذلك عنهم دون هاء الإضمار ، وأنشد :

ولست بخير من أبيك وخالكا * ولست بخير من معاطلة الكلب (١)

ــ وها = : أي مجموع هذا اللفظ ــ للغائبة = : نحو « قد أفلح من زكاها »(٢)

وفي البسيط : قيل : الضمير مجموع الهاء والألف ، قال السيرافي : إجماعا تمسكا بلزوم الألف ، وقيل : بل زائدة مقوية لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث متولدة عنها ، ولزمت لخفائها ، بخلاف الواو فتثبت مطلقا ، وأجاز بعض حذفها وقفا ، ومنه ــ والكرامة ذات أكرمكم الله به ــ أي بها ، وحمل عليه قوله :ــ

ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله (٣)

أي أفعلها ، وهي ضعيفة ، وقوله :

أعلقت بالذئب حبلا ثم قلت له * ألحق بأهلك واسلم أيها الذئب (٤)

أما تقود به شاة فتأكلها * وأن تبيعه لدى بعض الأعاريب

ــ وهاء : بهمزة بعد ألف ــ مضمومة للغائب = : نحو « قال له صاحبه وهو يحاوره (٥)» والهاء وحدها الضمير ، والواو مقوية للحركة ، لكونها نظيرة الكاف والياء في غلامك وغلامي ، ولأنه متصل ، وحكمه الكون على حرف ، والواو مقوية للحركة ، بدليل حذفهم إياها وقفا .

---

(١) هذا البيت لم أعرف قائله ولا من استشهد به ، والشاهد في قوله : وخالكا » حيث أشبع الكاف. دون هاء الضمير .

(٢) سورة الشمس ، آية : ٩.

(٣) صدرة : فلم أر مثلها خباسة واحد .
وقائله : عامر بن جوين الطائي ، وفي اللسان : أو امرؤ القيس ، وقيل : عامر بن الطفيل ، وقوله : « خباسة » أي ظلامة ، ورجل خبوس : أي ظلوم ، ومعنى « نهنهت » : كففت ، والشاهد فيه : حذف الألف من ضمير المؤنث في الوقف ، فأفعله أصله : أفعلها ، قيل : ثم حذفت الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها .
وقد استشهد به غير واحد ومنهم سيبويه على نصب « أفعله باضمار « أن » ضرورة ، قال الأعلم في هامش الكتاب : ودخول « أن » على خبر كاد » لا يستعمل في الكلام فإذا اضطر الشاعر أدخلها عليه تشبيها لها بعسى ، لاشتراكهما في معنى المقاربة ، فلما أدخلها بعد « كاد » في الشعر ضرورة توهمها هذا الشاعر مستعملة ، ثم حذفها ضرورة .
وقال العيني : وقال غير سيبويه : أصله : لأن أفعله ، ثم حذف ليكون مفعولا من أجله ، مثل : عسيت أن أقوم أي للقيام . راجع : « الكتاب جـ ١ ص ١٥٥ – المقرب جـ ١ ص ٢٧٠ – العيني جـ ٤ ص ٤٠١ – أمالي السهيلي ص ٨٤ – الدرر جـ ١ ص ٣٣ ، جـ ٢ ص ١٢ – اللسان مادة « خبس » .

(٤) هذين البيتين لم أعرف قائلهما ، ولا من استشهد بهما ، والشاهد فيه مثل سابقه ، وذلك في قوله : « تبيعه » حيث حذف الألف لأن أصلها : تبيعها .

(٥) سورة الكهف ، آية : ٣٧.

وحكى السيرافي : أن الضمير المجموع من الهاء والواو قول الزجاج ، وقيل : لادليل (١) في حذفها على زيادتها ، بدليل الحذف في ضربكم وعليكم مع أصالة الواو — وان وليت = : هاء الغائب — ياء ساكنة = : كفيه وعليه — أوكسرة = : كبه وأهله — فيكسر(٢) ها غير الحجازيين = : كما مثل .

قال المصنف : لغة الحجاز في هاء الغائب مطلقا الضم ، وهو الأصل كضربته ، ومررت به ، ونظرت إليه . ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو(٣) الياء الساكنة إتباعا ، وبهذا قرأ القراء إلا حفصا في « وما أنسانيه إلا الشيطان(٤)» و « بما عاهد عليه الله (٥) « وحمزة في» لأهله امكثوا(٦) » في الموضعين فإنهما قرءا بالضم على لغة الحجاز هـ .

قال أثير الدين(٧) : ولا خصوصية بذلك للحجاز ، بل قد شاركهم في ذلك غيرهم .

قال الفراء : قريش والحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء

وإنما ادخلت الفاء على(٨) (يكسرها) مع صحة جعله / شرطا ، لأن ما بعدها خبر ابتداء محذوف ، على حد « ومن عاد فينتقم الله منه (٩) » أى فهو ينتقم ، وكذا هنا أى فهو يكسرها ، فالجملة اسمية ، فلم تصلح الجملة إذ ذاك أن تكون شرطا .

قال المصنف(١٠) : ومن العرب من يكسر (هاء) الغائب بعد كسرة مفصولة

---

(١) في «ب» لا دلالة في حذفها . . الخ .
(٢) في المتن تحقيق بركات : كسرها غير . . الخ .
(٣) في « حـ : والياء . . الخ .
(٤) سورة الكهف ، آية : ٦٣ — قال صاحب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع ص ٧٢ : « وما أنسانيه » : قرأ حفص : بضم الهاء ، وفي سورة الفتح : « عليه الله » . وأمال الألف الكسائى من « أنسانيه » محضة ، وورش بالإمالة بين بين ، وبالفتح ، والباقون بالفتح .
(٥) سورة الفتح ، آية : ١٠ .
(٦) سورة طه ، آية : ١٠ . قال صاحب المكرر ص ٧٦ : قرأ حمزة بضم الهاء في الوصل ، والباقون بالكسر . وقرأ أبو عمر بادغام اللام في اللام بخلاف عنه .
(٧) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٤٧ و .
(٨) انظر المتن في الصفحة السابعة .
(٩) سورة المائدة ، آية : ٩٥ .
(١٠) في شرحه التسهيل حـ ١ ص ١٤٤ .

بساكن كقراءة ابن ذكوان (١) «أرجئه وأخاه (٢)» وظاهر كلامه اقتياسه.
وحكى غيره عن تغلب أنهم يقولون: فيهم / بكسر الهاء، قال ولا أدرى أيطردون ذلك في (منه ومنهما ومنهمه) فما قبل الهاء ساكن غير الياء أم لا؟ قال الفراء وهى لغة مرفوضة.

– وتشبع حركتها (٣): وهو الأصل، كله وبه.

– ويختار الأختلاس بعد ساكن مطلقا =: سواء كان حرف علة كفيه وعليه، أو صحيحاً كمنه وعنه، – وفاقا لأبي العباس المبرد (٤) =: لاعتضاد رأيه بالسماع وخلافا لسيبويه (٥) في ترجيحه الإشباع بعد الساكن الصحيح،

---

(١) هو: محمد بن سليمان بن أحمد بن ذكوان أبو طاهر البعلبكي المؤذن من نزلاء صيدا، أخذ القراءة عرضا عن هارون الأخفش، وأخذ عنه القراءة عرضا عبدالباقي بن الحسن، وجعفر ابن أحمد بن الفضل، وروى عن أحمد بن محمد بن يحى، وزكريا بن يحى السنة، وغيرهم، ولد عام (٢٦٤ – وتوفى عام ٣٥٤ – أو. ٣٦٠.
انظر: معرفة القراء الكبار حـ ١ ص ١٥٥ – غاية النهاية حـ ٢ ص ١٤٨».

(٢) قال صاحب المكرر ص ٤١: «أرجه» قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بهمزة ساكنة، والباقون بغير همزة وسكن الهاء عاصم وحمزة، وضمها ابن كثير وأبو عمرو وهشام، والباقون بكسر: ووصلها بياء في الوصل ورش والكسائى، ووصلها بواو في الوصل ابن كثير وهشام والباقون بغير صلة في الوصل، وقال:
والحاصل من ذلك: أن قالون قرأ بغير همزة، وكسر الهاء مختلسة، وورش بغير همزة أيضا، وكسر الهاء موصولة بياء وابن كثير بهمزة ساكنة وضم الهاء موصولة بواو: وأبو عمرو بهمزة ساكنة وضم الهاء مختلسة، وهشام كابن كثير، وابن ذكوان بالهمزة وكسر الهاء مختلسة، وعاصم وحمزة بغير همزة وسكون الهاء، والكسائى بغير همزة وكسر الهاء موصولة بياء.

(٣) في المتن تحقيق بركات والمتن الذى في الشرح حـ ١ ص ١٤٣. «وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار... الخ.

(٤) قال المبرد في المقتضب حـ ١ ص ٣٦: و (الهاء) وما بعدها في ضربته ومررت به ولها أحكام.. وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها «واو» زائدة، لأن اهاء خفية، فتوصل بها الواو إذا وصلت، وإن وقفت لم تلحق الواو... فإن كانت هذه الهاء بعد واو أو ياء ساكتين، أو ألف، فالذى يختار حذف حرف اللين بعدها. وإنما حذفت الياء والواو، لان الهاء خفية، والحرف الذى يلحقها ساكن.، وقبلها حرف لين ساكن، فكره الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفى ...
وقال في ص ٣٨: فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنت مخير: – إن شئت أثبت، وإن شئت حذفت. وقال في ص ٢٦٦: فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف، فإن سيبويه والخليل يختاران الاتمام، والحذف عندى أحسن وذلك قوله: «منه آيات محكمات».

(٥) قال سيبويه بشأن هذا الوضع في حـ ٢ ص ٢٩١: «هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التى هى علامة الإضمار وحذفها»، فأما الثبات فقولك: ضربهوزيد وعليهى مال... كما جاءت وبعدها الألف في المؤنث، وذلك قولك: ضربها زيد وعليها مال، فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو في الوصل أحسن لأن الهاء من مخرج الألف.. فإن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء في الوصل، وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنا، كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى نحو الألف، فكما كرهوا التقاء الساكنين في أيد ونحوهما، كرهوا أن لا يكون بينهما حرف قوى، وذلك قول بعضهم: منه يا فتى، وأصابته جائحة، والإتمام أجود، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرف متحرك» فإن كان الحرف الذى قبل الهاء متحركا فالإثبات ليس إلا، كما ثبتت الألف في التأنيث.

أما بعد المعتل فكقول أبي العباس ، لما يعرض في الإشباع من اجتماع مثلين بينهما حرف خفي ، فلا يأتي ذلك في الألف ، لكن حمل على أخويه .

وفي شرح الدماميني(١) : والحق أن لا فرق ، لأن المضعف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي مطلقا لا بقيد التماثل ، لموافقة الخصم على مسألة ضرباه ، مع التخالف ، والأصل عدم الحمل .

قلت : إذا كان مرجح الأختلاس بعد حرف العلة إنما هو عنده كما صرح به تماثل المكتنفين وخفاء المكتنف بالفتح لم تدل موافقته على مسألة (ضرباه) على رفض ذلك الموجب إلى اجتماع ساكنين بينهما حرف خفي ، لكونه عنده شطر علة ، وإنما تمامها اجتماعهما مع التماثل الموجود في الحرفين محمولا عليهما الثالث ثم الحمل وإن كان الأصل عدمه ، غير أنه من الفنون / المقبولة .

والحاصل أن موافقة الخصم على مسألة (ضرباه) إنما هي بطريق الحمل اعتباراً باجتماعهما بذلك القيد واعتدادا به فرارا من ثقل التماثل ، فلا (٢) تدل الموافقة على إهداره وعدم اعتباره كما يدعيه الدماميني فتأمله . (٣)

قال سيبويه (٤) وأبو عمرو : وحذف الواو والياء بعد حرف اللين أحسن ، والإتمام عربي ، فإن لم يكن لين قبل هاء المذكر(٥) أثبتوا الحرفين وصـــلا ، وقد يحذف بعضهم إذا كان متلو الهاء ساكنا كراهية لحرفين ساكنين بينهما حرف خفي كالألف ، فكما فروا من الساكنين ، فكذا من عدم الفاصل بالمتحرك ، فنصا أن العرب تثبت في نحو : منه وأصابته ، وأن بعضا يحذف ، وهو خلاف قول المصنف : من اعتضاد رأى أبي العباس بالسماع .

قال أثيرالدين (٦) : وكأن هذا الرجل قليل الإلمام بكتاب سيبويه .

---

(١) « حـ : ١ ص ٤٢ ظ » .
(٢) في « حـ : فلأنه من الموافقة . . الخ .
(٣) وتحرير المقام : ان الدماميني أورد أورد ما اعترض عليه في شرحه بقوله في الصفحة المذكورة : « وفاقا لأبى العباس المبرد » وخلافا لغيره في قولهم : لا يختار وبعد الساكن مطلقا ، بل مقيدا بكونه معتلا ، فنحو : عليه ، ورموه بالاتباع فيهما متفقا على مرجوحيته ، لأنه هو الذى يعرض فيه اجتماع مثلين بينهما حرف خفي فلا يأتى ذلك في الالف ، ولكن حمل عليهما . وهذا ما أشار إليه الشارح بقوله : لما يعرض في الإشباع . ويقوله : انما هو عنده — أى الدماميني — كما صرح به ، تماثل المكتنفين . . الخ . وفي رأى الحق مع شارحنا ، لأن الثقل الحاصل بالتماثل أقوى منه مع التخالف ، ولأن الحمل معمول به في اللغة العربية ، وان كان الأصل عدمه كما قال ، وموافقة الخصم على مسألة « ضرباه » بطريق الحمل لا يظل اشتراط التماثل في وما يغيرنا إذا قسمنا « اجتماع ساكنين بينهما حرف الى قسمين أحدهما بطريق الأصالة ، والثانى بالحمل عليه . وما أكثر ذلك في لغتنا ، مثل حمل « ما » على ليس . . الخ .
(٤) أنظر « هامش رقم ٢ . ص ٦٨٩ .
(٥) في « حـ : قبل هذا المذكر . . الخ .
(٦) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١١٤٨ و.

قلت : ويدل للمبرد أنه لم يقرأ بالإشباع مطلقا إلا ابن كثير(١) ، وأما باقي القراء فيختلس بعد الساكن مطلقا معتلا أو صحيحا ، ولم يقرأ أحد بالإشباع بعد الصحيح من السبعة ، والاختلاس بعد المعتل كما رجح سيبويه .

وفي شرح الدماميني(٢) : وكان من المصنف أن يقول : بعد ساكن معتل اتفاقا ، وصحيح وفاقا لأبي العباس ، وبعد صحيح على الصحيح .

قلت : وليس بين(٣) ما في المتن وما قاله إلا التصريح بموافقة سيبويه للمبرد في حكم المعتل ، وأما في الصحيح فلا يفيد اختياره فيه عكس رأيه ، فلم تخل كلتا العبارتين من دخل الاجمال .

ـ وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عقيل = : بضم العين ـ وبني كلاب اختيارا = : قال الكسائي : سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون : (« إن الإنسان لربه لكنود (٤) » بالجزم ، ولربه بغير إتمام ، وله مال (٥) » وله مال وبهما قرأ أبو جعفر (٦) (له وبه) ، ويعقوب(٧) « بيده ملكوت(٨)» بالاختلاس ، وعند غيرهم اضطرارا كقوله :

---

(١) وهو : عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله بن زادان بن فيروزان ابن هرمز ، الإمام أبو معبد المكي الداري ، إمام أهل مكة في القراءة ، فارسي الأصل ، قال ابن الجزري ولد بمكة سنة ٤٥ ، ولقي بها عبدالله بن الزبير ، وأبا أيوب الأنصاري ، وأنس وقال ابن خلكان : أحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٢٠ بمكة رحمه الله تعالى .
أنظر : « غاية النهاية حـ ١ ص ٤٤٣ ، وفيات الأعيان حـ ٣ ص ٤١ — الشذرات حـ ١ ص ١٥٧».

(٢) حـ ١ ص ٤٢ ظ » .

(٣) « بين » ساقطة من « حـ » .

(٤) سورة العاديات ، آية : ٦.

(٥) بابين القوسين ساقط من « حـ » .

(٦) أبو جعفر كثيرون ، وفي اعتقادي هو : أحمد بن صالح أبو جعفر المصرى ، أحد الأعلام ، المولود عام سبعين ومائة . قال ابن الجزرى : قرأ على ورش ، وقالون ، وله عن كل منهما رواية ، وغيرهما . وروى عنه كثيرون ، منهم أحمد بن محمد الرشديني ، وغيره ، توفي عام ٢٤٨.
أنظر : « غاية النهاية حـ ١ ص ٦٢ — معرفة القراء الكبار حـ ١ ص ١٥٢ » .

(٧) هو : يعقوب بن اسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي أسحاق أبو محمد الحضرمي البصرى . قال الجزرى : أحد القراء العشرة ، وإمام أهل البصرة ومقريها ، أخذ القراءة عرضا عن سلام الطويل ، ومهدى بن ميمون ، وغيرهما ، وروى عن سلام حرف أبي عمر بإدغام ، وسمع الحروف من الكسائي وغيره . كان يعقوب أعلم زمانه بالحروف والاختلاف في القرآن وتعليله ، توفي عام خمس ومائتين . انظر : « غاية النهاية حـ ٢ ص ٣٨٦ — معرفة القراء الكبار حـ ١ ص ١٣٠ — وفيات الأعيان حـ ٦ ص ٣٩٠ » .

(٨) سورة المؤمنون ، آية : ٨٨ — ويـس ، آية : ٨٣ .

وأشرب الماء مافي نحوه عطش * إلا لأن عيونه سال واديها (١)

وقولـــه :-

عسى ذات يوم أن تعود بها النـــوى
على ذى هـــوى حيران قلبه طائـــر(٢)

وفي الإفصاح : إسكانها متحركا ماقبلها لا يجوز عند سيبويه إلا ضرورة ، وكذا تحريكها / بلا صلة إلا محذوفا ماقبلها نحو : « يرضه لكم » (٣) وماسواه ضرورة ، وإجراء للوصول مجرى الوقف ، وهو عند أبي الحسن لغة .

وقال الفراء : أصله الشعر .

ـ وإن فصل المتحرك = : وفي شرح الدماميني(٤) : ولو قال الحركة كان أنسب .

قلت : ويعارضه أن الأنسب بقوله بعد : ساكن المتحرك ، وكل واسع لتلازمهما بتنزيل أحدهما منزلة الموصوف ، والآخـــر منزلة الصفـــــة ،

ـ في الأصل = : متعلق بفصل لا بالمتحرك وهو ظاهر ضروريا ـ ساكن حذف جزما = : نحو : يؤده إليك « (٥)» « ونصله جهنم » (٦) والأصل يؤديه ، ونصليه ، ـ أو وقفا = : نحو « فألقه اليهم (٧) » والأصل ألقيه ـ جاوزت الأوجه الثلاثة = : الاشباع ، نظراً الى اللفظ ، لاتصال الهاء بحركة ، والاختلاس استصحابا لما ثبت للهاء قبل الحذف ، لعروضه والعارض غير معتد به غالبا ، والاسكان ، نظراً إلى وقوع الهاء موقع المحذوف الذى حقه الإسكان لولا اعتلاله فأعطيت الهاء ما استحقه المحل من السكون ، ثم الاختلاس والإشباع كل منهما مع الضم مطلقا ، ومعه أو مع الكسر إذا تقدمت كسرة .

(١) قال ابن جنى في المحتسب حـ ١ ص ٢٤٤ : منهم من يسكن الهاء المضمرة إذا وصلها فيقول : مررت به أمس ، وذكر أبو الحسن أنها لغة لأزد السراة . . . وروينا عن قطرب قول الآخر : وأشرب الماء . . . البيت . وقال في الخصائص حـ ١ ص ٣٧٠ وما بعدها : وليس إسكان الهاء في « له » عن حذف لحن بصنعة الكلمة ، ولكن ذلك لغة ، ومثله ما رويناه عن قطرب : وأشرب الماء . . البيت ، برواية : « نحوه عطش » ، فقال : « نحو هو » بالواو ، وقال : « عيونه » ساكن الهاء .
وقال ابن عصفور في المقرب حـ ٢ ص ٢٠٣ وما بعدها : والأحسن إذا حذفت الصلة أن تسكن الهاء ، حتى تكون قد أجريت الوصل مجرى الوقف ، إجراء كاملا نحو قوله : وأشرب الماء . . البيت.
وهذا البيت لم أر من نسبه إلى قائله . وانظر الخزانة حـ ٢ ص ٤٠٢ — الدرر حـ ١ ص ٣٤ ».
(٢) هذا البيت لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد فيه مثل البيت السابق .
(٣) سورة الزمر ، آية : ٧.
(٤) « حـ ١ ص ٤٣ و . » .
(٥) سورة البقرة ، آية : ٧٥ .
(٦) سورة النساء ، آية : ١١٥.
(٧) سورة النحل ، آية : ٢٨ .

قال أبو البقاء : / وقرىء « يؤده إليك (١) » على خمسة أوجه : يؤده بالإسكان مختلسا ، يؤده بالكسر مشبعا ، يؤده بضم الهاء مختلسا ، يؤده بضمها مشبعا ، وثبت في بعض النسخ بعد هذا وإشباع كسرة التأنيث في نحو ضربتيه وأعطيتيه لغة ربيعة ، وقد أسلفنا الكلام على ذلك .

– ويلى الكاف والهاء في التثنية والجمع ما ولى التاء = : نحو ضربكما غلامكما وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن وضربهما غلامهما ، وضربهم غلامهم وضربهن غلامهن ، ومن كسر في (به وفيه) كسر في : بهما وفيهما وبهم وفيهم ، وبهن وفيهن ، ومن ضم ضم .

وفي الإفصاح : إن كان قبلها كسرة أبو ياء فأكثرهم يكسر ، وبعضهم يضم ، وهو قليل فيقول : بهما وفيهم .

قال أبو عمرو : والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة ، وأناسى من العرب في (هم) إذا كسروا ألحقوا الياء ، وهم تميم وعامة قيس ، وقوم من أسد ، وفئة من قيس يسكنون الميم « وتسكينها أعرف إن لم يلها ضمير متصل(٢) (وفيه خلاف يونس إن وليها (٣)) — وربما كسرت الكاف فيهما = : أى التثنية والجمع — بعد ياء ساكنة أو كسرة = : نحو فيكما وفيكم وفيكن ، (وبكما وبكم وبكن (٤)) بكسر الكاف فيهن .

حكى الفراء عن النمر(٥) : السلام عليكم ، قال ولانعلم أحداً من العرب يقولها غيرهم .

وسيبويه (٦) أيضا عن ناس من بكر بن وائل ، قال : وهى رديه جداً ، سمعنا أهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة :

وإن قال مولاهم على جل حادث
من الدهر ردوا بعض أحلامكم ردوا(٧)

---

(١) سورة آل عمران ، آية ٧٥ وانظر : إملاء ما من به الرحمن ﺟ ١ ص ١٤٠ — والتبيان في إعراب القرآن ﺟ ١ ص ٢٧٢ . وعبارته : « يؤده » : فيه خمس قراءات : إحداها : كسر الهاء ، ووصليها بياء في اللفظ . . الخ .
(٢) في « : ضمير مستتر وربما كسرت . . الخ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من « ﺣ » .
(٤) ما بين القوسين ساقط من « ﺣ » .
(٥) في الصحاح ﺟ ١ ص ٤٠٩ : والنمر أبو قبيلة ، وهو : نمر بن قاسط ابن هنب بن أفصى . . . . بن ربيعة والنسبة إليه : نمرى بفتح الميم . . الخ .
(٦) في «الكتاب ﺟ ٢ ص ٢٩٤ » .
(٧) هذا البيت من قصيدة قالها الحطيئة في مدح آل قريع ، وهم حى من تميم ، وفي ديوانه : يمدح بنى سعد والمراد بالمولى : ابن العم في هذا المقام ، ويروى : كل حادثة ، بدل « جل » وقال المبرد — بعد حكاية ما حكاه سيبويه — وذكر البيت : وهذا خطأ عند أهل النظر مردود . راجع : « الكتاب ﺟ ٢ ص ٢٩٤ — المقتضب ﺟ ١ ص ٢٧٠ — ديوانه ص ١٤٠ .

غير أن سيبويه لم ينقل ذلك إلا بعد الكسر(١)

ونقله الفراء فيما قبل ذلك ساكن ، وانضم من مجموع النقلين أنها ربما كسرت في الجمع المذكور ، كائنا قبل الكاف ياء ساكنة أ وكسرة ، وهل يأتي ذلك (٢) تثنية ، نحو : بكما وفيكما ، وجمعا مؤنثا نحو : بكن وفيكن ، كما في المتن . ؟

قال أثيرالدين (٣) : يحتاج إلى مزيد نقل ، لأن التحرى فيه أحوط ، فقد يجمعون بين المتفرقات ويفرقون بين المتماثلات ، فلو سكن متلو الكاف غير ياء نحو لم أضربكما فانضم .

— وكسر ميم الجمع = : أعم أن (٤) يكون في ضمير رفع ، أو نصب أو جر ، — بعد الهاء المكسورة ة = : كعليهم ، احترازا من المضمومة « تتوفهم الملائكة (٥) فلا تكسر — باختلاس قبل ساكن = : نحو « بهم الأسباب(٦) » « يوفيهم الله (٧) » « عليهم القتال » (٨) .

— وبإشباع دونه = : أي الساكن نحو : « ومن يولهم يومئذ دبره » (٩)» « تشاقون فيهم (١٠)» وفيهم إحسان ، وعليهم جلالة .

— أقيس = : من ضمها / لثقل الخروج من كسر إلى ضم ، ومن إسكانها قبل المتحرك ، لأن الصلة هي الأصل .

وفي شرح الدماميني (١١) : وفي قوله أقيس نظر ، وإنما حقه أن يقول : أسهل ، وإلا فالأقيس الضم ، لكونه أصل حركة واو الجماعة .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من مباحثه وإنما التسى في ذلك بأثير الدين ، وقد وجه الأقيسية الأثير بغير ذلك توجيها فقال : وإنما كان الكسر

---

(١) وعبارة سيبويه في المرجع السابق : وقال ناس من بكر بن وائل : من أحلامكم وبكم ، شبهها بالهاء لأنها علم إضمار ، وقد وقعت بعد الكسرة ، فأتبع الكسرة الكسرة ، حيث كانت إضمار ، وكان أخف من أن يضم بعد أن يكسر .

(٢) في « حـ : في تثنية . . الخ .

(٣) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٤٩ ظ .

(٤) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الصواب : أعم من أن يكون . . الخ .

(٥) سورة النحل ، آية : ٢٨ .

(٦) سورة البقرة ، آية : ١٦٦ .

(٧) سورة النور ، آية : ٢٥ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٢٤٦ — والنساء ، آية ٧٧ .

(٩) سورة الأنفال ، آية : ١١٦.

(١٠) سورة النحل ، آية : ٢٧ .

(١١) حـ ١ ص ٤٣ و.

أقيس للاتباع ، وإذا أتبعوا في الكلمتين مع انفصالهما فلأن يتبعوا فيما هو كلمة أولى . (١)

وفي شرح الدماميني(٢) : وماكان أحسن اللفظ والمعنى لو قال : في الأول : أيسر ، وفي الثاني أشهر ، فيكون التركيب هاكذا : وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن وبإشباع دونه أيسر .

ـ وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر = :

قلت : لكن تفوته النصوصية على الأقيسية المذكورة ، على أنه لم يصنع فيما بالغ في استحسانه إلا أنه فقر الكلام ، ولم يودعه مما يورثه حسنا وقبولا من الأمور البديعية شيئا ، ورب ترسيل أبلغ من تسجيع ، بل هو المؤثر عند البلغاء وأدباء الفصاحة .

أما ضمها قبل ساكن فكقراءة الأكثرين : « بهم الأسباب »(٣) وأما إسكانها قبل متحرك فكقراءتهم : « ومن يولهم يومئذ (٤) » كأنهم فروا من توالى كسرات وياء في نحو بهم ، فخففوا بحذف الصلة وما تولدت عنه من الحركة . (٥)

ـ وربما كسرت = : الميم ـ قبل ساكن مطلقا = : وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة كقولة :

---

(١) بل عبارة الأثير في شرحه حـ ١ ص ١٥٠ ليست كذلك ، وإنما هي : وإنما كان الاشباع أقيس ، لأن أصل الضمير أن يوصل بحرف « ياء أو واو أو ألف » في حالة الإفراد ، فإذ اثنوا وصلوا الميم بألف ، فإذا جمعوا زادوا في المذكر ميما ووصلوها بواو أو ياء على ما تقرر ، وكذلك في المؤنث يزيدون أيضا نونا مشددة . وعلى هذا فلم يكن الدماميني متأسيا بالأثير في نقده للمصنف بل من مباحثه ، وليس كما قال الشارح ، وليس ذلك بغريب وإنما هو من ضمن ما تحامل به على الدماميني عفا الله عن الجميع .

(٢) المرجع السابق .

(٣) سورة البقرة ، آية ١٦٦ .

(٤) سورة الانفال ، آية : ١١٦ .

(٥) ولقد أعجبتني عبارة المرادي في هذا المقام وحصره للموضوع إذ قال في شرحه حـ ١ ص ٤٦ : فإن كانت الهاء مكسورة فكسر الميم باختلاس قبل ساكن نحو « بهم الأسباب » أقيس من الضم للأتباع ، وإن كان الضم هو الأشهر ، ولذلك قرأ به أكثر القراء بإشباع ميم الجمع قبل متحرك وهو معنى قوله : دون ساكن أقيس ، لأنه الأصل ، وإن كان الإسكان هو الأشهر ، ولذلك قرأ به الأكثر نحو : « ومن يولهم يومئذ » ، وفي النهاية : فيهم فيهمى فيهم فيهمو ، فيهم فيهمو فيهم فيهمى فيهم ، عشر لغات في كل « ها » فيهن بعدها ميم وقعت بعد كسرة ، إلى أن قال : وقد قرىء باللغات العشرة في قوله : « انعمت عليهم » : خمسة مع كسر الهاء ، وخمسة مع ضمها . . الخ .

فهم بطانتهم وهم وزراؤهم • وهم القضاة ومنهم الحكام(١)

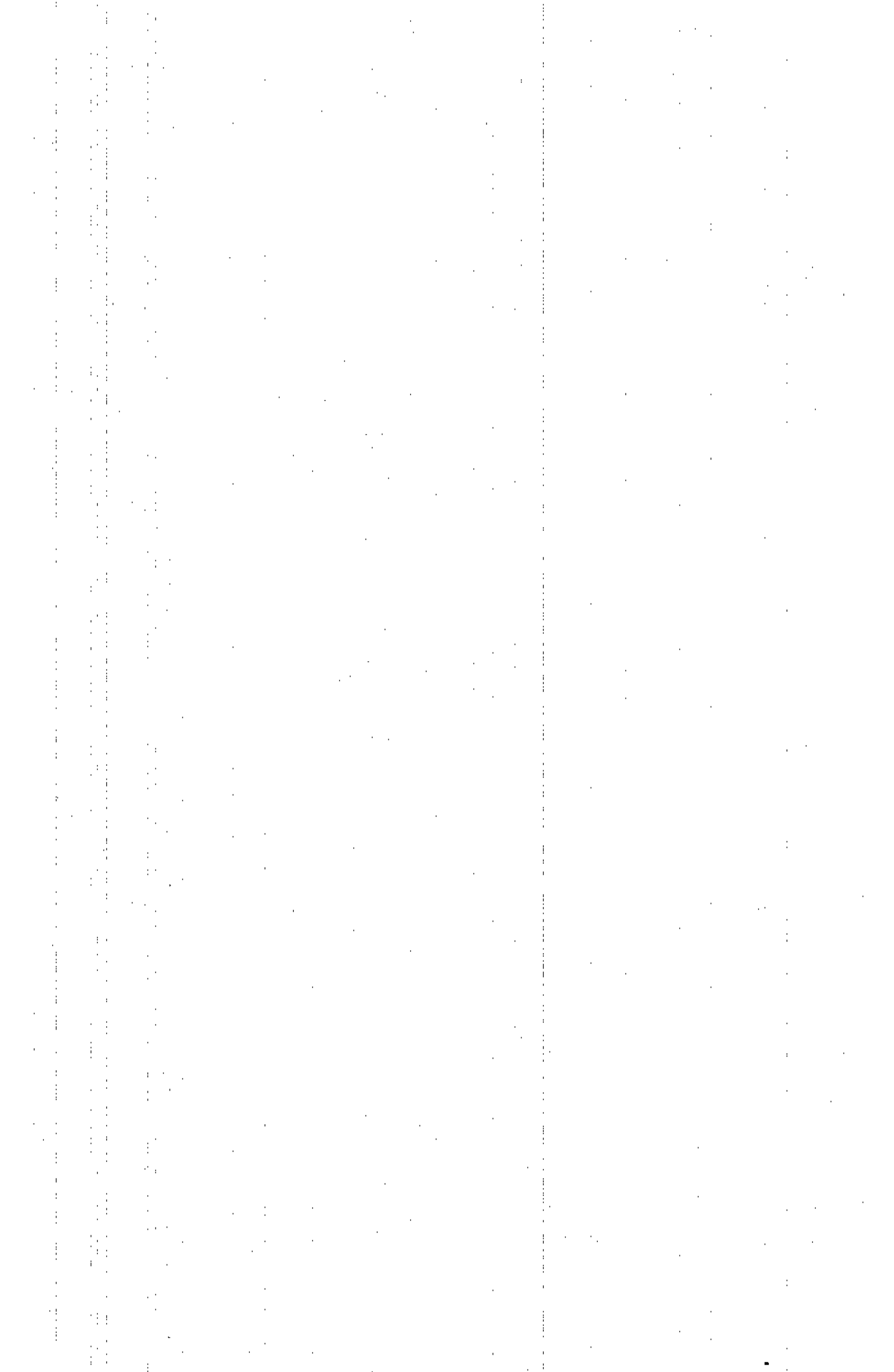
وقولـــه :

ألا إن أصحاب الكنيف وجدتهم • هم الناس لما أخصبوا وتمولوا(٢)

---

(١) استشهد بالبيت ابن جنى في المحتسب في هذا المقام ، إذ قال : فأما قول الشاعر – ورويناه عن قطرب : فهم بطانتهم . . البيت ، قال : فقوله : وهم القضاة ، ومنهم الحكام فيحتمل كسر الميم وجهين ، أحدهما : أن يكون حركة لالتقاء الساكنين . والآخر : أن يكون على لغة من قال : « عليهمى » فحذف الياء لالتقاء الساكنين من اللفظ ، وهو ينويها في الوقف . ووجه ثالث : أن يكون على لغة من قال : « عليهم » بكسر الميم من غير ياء . ولم أعرف قائله . راجع : المحتسب حـ ١ ص ٤٥ ، ٤٦ – الخصائص حـ ٣ ص ١٣٢ – ابن يعيش حـ ٣ ص ١٣٢ ».

(٢) قائله : عروة بن الورد ، وروى : . . . كما الناس لما أمرعوا وتمولوا ، وعليها فلا شاهد ، والكلام فيه مثل البيت السابع .
راجع المحتسب حـ ١ ص ٤٥ – ابن يعيش حـ ٣ ص ١٣١ – ديوانه ص ١٠٣ » .



فصل في نون الوقاية :

– يلحق (١) قبل ياء المتكلم = : مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة مدلولا عليها بالكسر ، – إن نصب بغير صفة = : يشمل الفعل مطلقا ، واسم الفعل ، وإن وأخواتها نحو : أكرمني ويكرمني وأكرمني متصرفا كما مثل أو جامدا نحو : هبني وعساني وعليكني ورويدني وإنني وكأنني ، احترازا (من) (٢) أن ينصب بصفة كالضاربي عندراءيه منصوبا ، فلا تلحقه النون ، واختلف / في لحاقها فعل التعجب ، كما أحسنني وما أجملني ، : فقال البصرية : حكمه في ذلك حكم سائر الأفعال ، وأجازه الكوفية وبعض أصحابنا نحو ما أحسني وما أجملي ، ولعلهم قالوا : قياسا لمكان أسميته (٣) عندهم ، قال بعضهم : فإن كان منهم سماع / فذاك ، وإلا لم ينبغ الاقدام على الحذف .

قال أثيرالدين (٤) : وقد صرحت بذلك العرب فوجب قبوله .

قلت : وعلى ذلك بنى بعض مشائخ الأندلس قوله .

يا حسنه إذ قال ما أحسني * ويا لذاك اللفظ ما أعذبه

من أبيات أوردها فيما مر(٥) .

– أو جر بمن أو عن = : نحو منى وعنى ، بإدغام النون الساكنة في الوقايـة .

– أو قد أو قط = : وكلاهما بمعنى حسب ، كقدني وقطني ، وهذا تصريح بما عليه الخليل وسيبويه أن الياء مجرورة مضاف إليها ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ورودهما اسمي فعل ، فيستعملان استعمال أسماء الأفعال ، فيلزمها النون ، كما أجاز الكوفية الوجهين للاعتبارين .

قال أثيرالدين (٦) : والذى أختاره أن من قال : قدني وقطني فهما عنده اسما فعل / ، أو قدى وقطى فبمعنى حسب الياء في موضع جر ، ويجوز أن ليست فيهما للوقاية بل من البنية لحكاية الكسائى قطن عبدالله بجر عبدالله ونصبه ، وعلى الأول فهو مبنى على الفتح تشبيها بقطنى الذى هو اسم فعل .

وقال الخضراوى : من نصب مع النون آتيا بياء المتكلم لزمه أن يقول : قطنى .

---

(١) في المتن تحقيق بركات : « تلحق » .
(٢) « من » ساقطة من (أ ، ب) .
(٣) في (ب) : أسميتها. الخ .
(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥١ ظ .
(٥) أى أوردها الأثير في المرجع السابق .
(٦) في شرحه حـ ١ ص ١٥٢ ، بتصرف .

– أو بجل = : بمعناهما ، والياء مجرورة كبجلى(١) .

– أو لدن = : نحو « قد بلغت من لدني عذرا » (٢) – نون = : بالرفع فاعل تلحق ، – مكسورة للوقاية = : عن الكسر في الفعل واسمه أو مشبهة ، وعن مطلق الحركة في المبنى على السكون ، والأصل اتصالها بالفعل ، وإنما اتصلت بغيره تشبيها به .

قال المصنف(٣) : أولى الأفعال بها الأمرى ، إذ لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران : التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة ، وأمر المذكر بأمر المؤنث فمن ثم سميت وقاية لا لأنها وقت الفعل من الكسر ، للحاقه إياها مع ياء المخاطبة فلما صحبت الأمر صحبت أخويه ، واسم الفعل وجوبا ، ليدل بلحاقها على نصب الياء ، ولو جعلت مع المضارع أصلا لم يمتنع لصيانتها إياه من خفاء الاعراب وتوهم بنائه ، فاحترز بها كما احترز في نحو يضربان فجيء بالنون نائبة عن الضمة ولم يحتج إلى ذلك في غلامى ، وإنما أكتفى بتقدير الاعراب لأصالته فيه ، فلايزال إلا بسبب جلى ، وقد يؤيد اعتبار وقاية الفعل الكسر بأنه كسر يلحق الاسم مثله ، وهو كسر ماقبل ياء المتكلم ، لاكسر ماقبل ياء المخاطبة ، لاختصاصه بالفعل فلاحاجة إلى صون الفعل منه ، وهو فرق حسن غير أنه مرتب على مالا أثر له في المعنى ، بخلاف ما اعتبرته لترتيبه على صون من خلل ولبس فكان أولى هـ .

قال أثيرالدين (٤) : وهو إكثار في التعليل وفضول .

– وحذفها مع لندن وأخوات ليت جائز = : أما لندن فكقراءة نافع ، وأبي بكر(٥) « من لدني عذرا »(٦) .

---

(١) قال صاحب اللسان مادة « بجل» جـ ١٣ ص ٤٧ : وبجل : بمعنى حسب قال الأخفش : هي ساكنة أبدا ، يقولون : بجلك ، كما يقولون : قطك ، إلا أنهم لا يقولون : بجلنى ، كما يقولون : قطنى ، ولكن يقولون : بجلي وبجل ، أى حسبى ، قال لبيد : . . . بجل الآن من العيش بجل .

(٢) سورة الكهف آية : ٧٦ .

(٣) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٤٨ ، بتصرف .

(٤) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١٥٢ ظ .

(٥) هو : القاسم بن زكريا بن عيسى أبوبكر البغدادى المطرز . قال ابن الجزرى إمام مقرىء حاذق ثقة عارف ، عرض على الدورى ، وأبى حمدون ، والقاسم بن يزيد الوزان ، وعرض عليه أحمد بن عبدالرحمن الأهوازى ، وروى عنه القراءة أبوبكر بن مجاهد وغيره . قال الذهبى : وكان ثقة حجة ، إماما مصنفا ، أثنى عليه الدار قطنى ، وغيره ، توفي في صفر سنة خمس وثلثمائة . أنظر : معرفة القراء الكبار جـ ١ ص ١٩٥ – غاية النهاية جـ ٢ ص ١٧ – هدية العارفين جـ ١ ص ٨٢٦ .

(٦) سورة الكهف ، آية : ٧٦ . قال صاحب المكرر ص ٧٢ . قرأ نافع بضم الدال وتخفيف النون ، وقرأ شعبة كذلك إلا أنه يشم الدال ، فتصير ساكنة قريبة من الضم ، والباقون : بضم الدال وتشديد النون ، وورش يغلظ اللام

قال المصنف(١) : وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات ، وليس بها ، لوروده في الفصيح كالقراءة ، ولا يجوز أن الاسم فيها «لد» والنون وقاية ، لتحرك آخره ، وإنما جيء بالنون صونا للأواخر من الحركة ، فلاحظ فيها لما آخره متحرك وإنما يقال فيه مضافا إلى الياء – لدى – صرح بذلك سيبويه .

قال أثيرالدين (٢) : وما ذهب إليه من التخيير هو ماعليه أصحابنا المغاربة كالجزولى وابن عصفور والأبدى (٣) .

وأما سيبويه فاقتصر على لحاقها ، ودعواه عليه أن حذفها من الضرورات ليس كما زعم .

وأما أخوات ليت : فإن وأن وكأن ولكن ولعل ، فيجوز فيها الأمران ، ووجه اللحاق أنها لما عملت عمل الفعل ، أجريت مجراه فيه تكميلا للشبه .

قال المصنف(٤) : وكان مقتضى الدليل استواء (ليت) وأخواتها لحاقا ، تشبيها بالأفعال المتعدية ، غير أنه استثقل في غيرها للتضعيف ، فحسن الحذف تخفيفا والثبوت للشبه ، ولا معارض له في (ليت) فلزم في غير نذور .

ولما نقص شبه (لعل) ، لتعليقها غالبا متلوها بتاليها / ، وأنها جارة على لغة ضعف موجب اللحاق ، فكثر لعلى وقل لعلنى كقوله :

فقلت أعيراني القدوم لعلنى   أخط بها قبرا لأبيض ما جد (٥)

وكون المحذوف نون الوقاية من الأربعة(٦) : الأول قول الأكثرين من أهل البلدين وقيل الأولى ، وقيل الوسطى ، والصحيح الأول ، لكونها طرفا ، ولتعينها في لعلى ، وهو رأى سيبويه .

– وهو = : أى الحذف – مع «بجل» و «لعل» أعرف من الثبوت = :
قال :

---

(١) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٤٩ .
(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٣ و .
(٣) هو : على بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشنى الابدى أبوالحسن . قال السيوطى : قال أبوحيان في النضار : كان احفظ من رأيته بعلم العربية وكان يقرىء كتاب سيبويه فما دونه . وقال السيوطى : قال في تاريخ غرناطة : كان نحويا ذاكرا للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه . توفي عام (٦٨٠) أنظر : البغية حـ ٢ ص ١٩٩ .
(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٠ .
(٥) سبق تحقيقه في ص ٢١٢ .
(٦) أى : إن وأن وكأن ولكن .

ألا إنني شربت أسود حالكا • ألا بجلى من الشراب ألا بجل(١)

وفي الصحاح (٢) قال الأخفش : هي ساكنة أبدا ، يقال بجلك كقطك ، إلا أنهم لا يقولون بجلني كما يقولون / قطني ولكن بجلي وبجني ، قال لبيد رضي الله عنـــه .

فمتى أهلك فلن أخلفـــــه • بجلى الآن من العيش بجل(٣) ه

وهو بحسب الشبه منه بقط وقد ، لتساويهما في الثلاثية والاشتقاق منهما ، قالوا : أبجله كأحسبه ، أي كفاه – ومع ليس / وليت ومن وعن وقط(٤) وقد بالعكس = : أي الأثبات معهن أكثر .

وقضية كلام المصنف في ذلك تساويها ، أما ليس فمقتضى القياس الإثبات ثباته في عساني : قال بعض العرب : عليه رجلا ليسني ، وكذا في ليت ، إذ لا مثلين ولا متقاربين يلتقيان .

قال المصنف(٥) : ولم يردليسي ولا ليتي إلا نظما ، كقوله :

إذا ذهب القوم الكرام لسي(٦)

---

(١) قائله : طرفة بن العبد من قصيدة لامية ، ويروى : سقيت بدل شربت و « من الحياة » بدل « من الشراب » والمراد بالأسود : كأس المنية ، وقيل : السم ، أو الماء الفاسد ، وقال أبو زيد في نوادره : ويعني بالأسود : الماء وقوله : « بجل » : يأتي حرف جواب بمعنى نعم ، واسما مرادفا لحسب ، وهو المراد هنا ، وقوله « ألا بجل » تأكيد الثاني . والشاهد حذف نون الوقاية من « بجل » وهو الأعرف . راجع : النوادر ص ٨٣ – ديوانه ص ١٠٦ – العينى حـ ١ ص ٣٨١– شواهد المغنى ص ٣٤٥ .

(٢) حـ ٢ ص ١٥٥.

(٣) قال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابى ، ذكر فيها أيامه ومشاهده ، وما جرى له عند النعمان بن المنذر ملك الحيرة ، والتأسف على موته ، ورواية الخزانة وشرح المرزوقى للحماسة : ومتى أهلك فلا أحفله . . البيت . والشاهد مثل سابقه . راجع : شرح الحماسة ص ٢٩١ ، ٦٠٨ – الخزانة حـ ٣ ص ٣٤ ديوانه ص ١٤٨ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : وقد وقط . الخ .

(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٤٩ ، بتصرف .

(٦) صدره : عددت قومى كعديد الطيس . قائله : رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس ، وقوله : عددت : من العد والاحصاء ، والعديد : مثل العدد ، قال العينى في شواهده الكبرى : يقال : هم عديد الحصى والثرى في الكثرة ، والطيس : الرمل الكثير . والشاهد : حذف نون الوقاية من « ليس» خاص بالشعر . راجع : « العينى حـ ١ ص ٣٤٤ – الخزانة حـ ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٥٤ ، حـ ٤ ص ٥٦ – التصريح حـ ١ ص ١١٠ – شرح شواهد المغنى ص ٤٨٨ ، ٧٦٩ – ملحقات ديوان ص ١٧٥ .

وقولـــه :

كمنيه جابر إذ قال ليـــتى • أصادفه ويذهب بعض مالى(١)

وقولـــه :

فياليتى(٢) إذا ما كان ذاكم • ولجت وكنت أولهم ولوجا(٣)

وقد نص بعض أصحابنا على جواز الحذف مع « ليس » في السعة ، وسيبويه مع « ليت» إنه من الضرورات .

قال (٤) : وقالت الشعراء : ليتى إذا اضطروا ، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي والمضمر منصوب ».

وقال الفراء : وكلاهما جائز ، وقضيته جوازه اختيارا .

وأما مع « من وعن » وقد وقط « فنادر ، ونص وبعض على اختصاصه بالضرورات كقوله :

لست من قيس ولا قيس منى(٥)

وقال :

قدني من نصب الخبيبين قدى(٦)

---

(١) قائله : زيد الخيل ، وهو : زيد بن مهلهل ، وكان من المؤلفة قلوبهم ثم أسلم وحسن إسلامه ، يصف رجلا من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ، فلما لقيه طعنه زيد فهرب ، وذلك في بيت قبل هذا ، وكذلك جابر كان من أعدى أعدائه ، يتمنى لقاءه ، فلقيه فطعنه فهرب ، قوله : «كمنية جابر » في محل نصب صفة لمصدر محذوف تقديره : تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر ، وجملة « ويذهب » حالية . والشاهد في قوله : « ليتنى » حيث حذفت نون الوقاية ، وهذا خاص بالشعر. راجع : الكتاب جـ ١ ص ٣٨٦ العينى جـ ١ ص ٣٤٦ – الخزانة جـ ٢ ص ٤٤٦.

(٢) في (ب) : فياليتنى الخ .

(٣) قائله : ورقة بن نوفل القرشى ، وابن عم جذيمة رضى الله عنها من قصيدة جيمية قالها لما ذكرت له جذيمة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره ، وما قاله بحيرة الراهب في شأنه . والشاهد فيه مثل سابقه . راجع : العينى جـ ١ ص ٣٦٥ – التصريح جـ١ ص ١١١.

(٤) أى سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٣٨٦ .

(٥) وصدره : أيها السائل عنهم وعنى * قال العينى : قائله مجهول لا يعرف ، كذا قال صاحب التحفة ، وقال ابن الناظم في شرح الألفية : فأما « من وعن » فلا بد معهما من النون ، نحو : منى وعنى ، إلا فيما ندر من إنشاد بعض النحويين : أيها السائل . البيت ، وقال ابن عقيل في شرح الخلاصة : ثم ذكر أن « من ، وعن » تلزمها نون الوقاية ، فتقول منى وعنى – بالتشديد– ومنهم من يحذف النون ، فيقول : منى وعنى – بالتخفيف – وهو شاذ ، قال الشاعر : أيها السائل . . البيت و « قيس » أبو قبيلة من مضر ، وهو قيس بن غيلان ، و « قيس » الثانية : مرفوع على أنه مبتدأ ، لأن « لا » لا تعمل إلا في النكرات . والشاهد في « منى » حيث حذف نون الوقاية ضرورة . راجع : العينى جـ ١ ص ٣٥٢ – شرح ابن الناظم ص ٢٦ – ابن عقيل جـ ١ ص ١١٤.

(٦) سبق تحقيقه في ص ٤٢ .

وقضية كلام المصنف(١) والجزولي جوازه فيهما اختيارا .

قال أثير الدين (٢) : وليس كذلك ، بل لا يجوز إلا ضرورة ، كما صرح به أصحابنا .

وفي شرح الخلاصة (٣) لابن المصنف : قدى وقطى في كلامهم أكثر منه بالنون ، وهو خلاف قولهم .

ـ وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل = : حملا على الفعل بطريق الشبه ، وإلا فلم تحفظهما من كسر لا يستحقانه ، ولا حفظت عليهما سكونا يستحقانه ، فالأول كقوله :

وما أدرى وظنى كـــل ظن * أمسلمنى إلى قومى شراحى(٤)

وقـــوله :

وليس الموافينى ليرفد خائبـــا * فإن له أضعاف ما كان أملا(٥)

وأنشد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

وليس بمعيينى وفي الناس ممتع * صديق إذا أعي على صديق(٦)

---

(١) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥١ .

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٤ و.

(٣) في ص ٢٦ .

(٤) قائله : يزيد بن مخرم الحارثى ، أو ابن محمد الحارثى ، قال ابن جنى في المحتسب بعد ذكر البيت : يريد : أمسلمى ، وهذا شاذ كما ترى ، فلا وجه للقياس عليه . وقال ابن عصفور في المقرب : وإذا كان معمول اسم الفاعل ضميراً متصلا لم تثبت فيه نون ولا تنوين ، بل تقول : ضاربك ، وضارباك ، وضاربوك ، وقد يثبتا في الضرورة ، نحو قوله : وما أدرى وظنى . . البيت. وقوله : وظنى كل ظن ، قيل : الواو بمعنى : مع ، والتقدير : وما أدرى مع ظنى كل ظن ، و « كل ظن » تأكيد للأولى ، وقيل : وظنى كل ظن : جملة اعتراضية وعليه و « ظنى » مبتدأ « و» كل ظن » خبره ، وجملة : « أمسلمنى : في محل نصب على المفعولية لقوله : وما أدرى ، وشراحى « فاعل » أمسلمنى » وهو مرخم شراحيل لغير نداء . راجع : المحتسب حـ ٢ ص ٢٢٠ – المقرب حـ ١ ص ٢٢٥ – الدرر حـ ١ ص ٤٣ – العينى حـ ١ ص ٣٨٥– البحر المحيط حـ ٧ ص ٣٦١ .

(٥) قال العينى في شواهده الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، وقال محقق شواهد التوضيح : وقائله مجهول . وقوله : « الموافينى » اسم فاعل من وافي ، والألف واللام بمعنى « الذى » وهو مع صلته اسم « ليس » والخبر « خائبا » واللام في « ليرفد » و « الفاء » في « فإن له » للتعليل ، و « الموافينى » : الذى يأتينى ، لأنه من الموافاة ، وهو الإتيان ، يقال وفيت فلانا : إذا أتيته ، و « ليرفد » : ليعطى ، من الرفد ، وهو العطاء . ويروى: آملا بدل أمل . راجع : شواهد التوضيح ص ١١٩ – العينى حـ ١ ص ٣٨٧ – الدرر حـ ١ ص ٤٣ – الأشمونى حـ١ ص ١٢٤ .

(٦) قال محقق شواهد التوضيح : قائله مجهول ، والبيت من شواهد الأشمونى ولم أعرف قائله ، والشاهد مثل سابقيه. راجع : شواهد التوضيح ص ١١٨ والاشمونى حـ ١ ص ١٢٤ .

وقــوله :

ألا فتى من سراة الناس يحملنى * وليس حاملنى إلا ابن حمال(١)

أنشد المصنف(٢) الثلاثة الأول زاعما أن النون فيها وقاية لحقت الصفة تشبيها بالفعل وزعم غيره أنها فيها والرابع(٣) تنوين ، جاعلا إثباته نظير إثبات نوني التثنية والجمع مع الضمير ضرورة ، كقوله :

هم القائلون الخير والآمرونه (٤)

وقــوله :

ولم يرتفق والناس محتضرونه (٥)

وهو رأى هشام في مسلمنى ، زاعما كسر التنوين للساكنين ، وأجاز على ذلك : زيد ضاربنى ، والياء منصوبة عنده .

قال المصنف(٦) : ومعيينى والموافينى يرفعان توهم كونهما في ذلك تنوينا ، لعدم رد ياء المنقوص منونا / عند تحريك التنوين ، لملاقاة الساكن نحو أغاد ابنك أم رائح ، وثبوت ثانية ياءى معيينى دال أن النون المواليه ليست تنوينا بل وقاية ، ومن ثم جامع أل في الموافينى ، وأيضا فالمنون إذا اتصل / بما هو منه كشيء واحد

---

(١) قال المبرد في الكامل : مما أنشده أبو محلم السعدى ، وذكر جملة أبيات منها بيت الشاهد برواية :
ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى * وليس يحملنى إلا ابن حمال
وقال : وأنشد بعضهم : وليس حاملنى إلا ابن حمال . وقال : وهذا لا يجوز في الكلام ، لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، لأن الضمير لا يقوم بنفسه ، فإنما يقع معاقبا للتنوين . وقال ابن يعيش في شرح المفصل وتقول : ضربنى ، ولا تقول ضاربنى ، فإن قلت : قد جاء ضاربنى ، قال : وليس حاملنى إلا ابن حمال . فقيل : من الشاذ الذى لم يلتفت إليه مع أن الرواية الصحيحة : وليس يحملنى . . الخ . راجع : الكامل حـ ١ ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ - ابن يعيش حـ ٧ ص ١٤٣ .

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٣) في (ب) : من الرابع ، أى أن النون في الأبيات الثلاثة والبيت الرابع تنوين .

(٤) وعجزه : إذا ما خشو يوما من الأمر معظما .
ذكر هذا البيت في الكتاب حـ ١ ص ٩٦ - والخزانة حـ ٢ ص ١٨٧ - ولم ينسباه ، واكتفى سيبويه بقوله : وقد جاء في الشعر فزعموا أنه مصنوع ، وقد روى في المفصل وغيره : هم الآمرون الخير والفاعلون . . البيت . وقال المبرد في الكامل حـ ١ ص ٣٦٤ ص : وقد روى سيبويه بيتين محمولتين على الضرورة ، وكلاهما مصنوع ، وليس أحد من النحويين المفتشين يجيز مثل هذا في الضرورة ، لما ذكرت من انفصال الكناية ، وهما : هم القائلون . . البيت ، ولم يرتفق والناس . . . البيت .

(٥) وعجزه : جميعا وايد المعتفين رواهقه .
ذكر هذا البيت أيضا في الكتاب ، ولم ينسبه لقائله ، قال الاعلم : يقال : عشية المعتفون ، وهم السائلون ، واحتضره الناس جميع للعطاء فجلس لهم جلوس متصرف متبذل غير مرتفق متردع . ولم أعرف قائله . أنظر : الكتاب حـ ١ ص ٩٦ - الكامل حـ ١ ص ٣٦٤ .

(٦) في المرجع السابق .

حذف تنوينه نحو : وابن زيداه ، ولا يقال : وابن زيدناه ، لأن زيادة الندبة كجزء المندوب ، وكذا ياء المتكلم مع متلوها ، ومن ثم كسر كسر متلو ياء النسب .

وأجاز الكوفية إثبات التنوين محركا ، نحو : وابن زيدناه ، وأيضا فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء في الأسماء المعربة ، حفظا لها من خفاء الإعراب ، فلما منعته كان كأصل متروك ، فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين ، كما في الاثبات ، وقراءة بعض السلف : « هل أنتم مطلعون » (١) بتخفيف الطاء وكسر النون .

وفي البخارى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود : « هل أنتم صادقوني »(٢) كذا في ثلاثة مواضع في أكثر النسخ المعتمدة .

وأما الثاني فقال المصنف : لما كان لاسم التفضيل شبه بالفعل معنى ووزنا خصوصا بفعل التعجب اتصلت به النون في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « غير الدجال أخوفنى عليكم» (٣) والأصل أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء قائمة هي مقامه ، فاتصل بها أخوف معمودة بالنون ، كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة وعليه فأخوف من فعل المفعولين كأشغل من ذات النحيين وأزهى من ديك ، وكقوله صلى الله عليه وسلم : « أخوف ما أخاف على أمتى

---

(١) سورة الصافات آية ٥٤. وفي المحتسب ح ٢ ص ٢١٩ و ٢٢٠ : ومن ذلك قراءة ابن عباس ، وأبى سراج ، وابن أبى عمار عبدالرحمن ، وأبى عمرو – بخلاف – وابن محيصن: « هل أنتم مطلعون » . قال أبو الفتح : يقال طلع : إذا بدا ، وأطلع : أقبل ، فهو على هذا : هل أنتم مقبلون . . . قال أبو الفتح : قال أبو حاتم : لا يجوز إلا فتح النون من « مطلعون » مشددة الطاء كانت ، أو مخففة ، قل : وقد شكلها بعض الجهال بالحضرة مكسورة النون ، قال : وهذا خطأ ، لو كان ذلك لكان مطلعى ، تقلب واو مطلعون « ياء » يعنى لوقوع ياء المتكلم بعدها ، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم إلا أن يكون على لغة ضعيفة وهو أن يجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لقربه منه ، فيجرى « مطلعون » مجرى « يطلعون » . وقال أبو حيان في البحر المحيط ح ٧ ص ٣٦١ : وقرأ الجمهور « مطلعون » بتشديد الطاء المفتوحة وفتح النون . . . وقرأ أبو عمرو في رواية حسين الجعفى « مطلعون » باسكان الطاء وفتح النون ، وهى قراءة ابن عباس وابن محيصن وعمار ابن أبى عمار وأبى سراج . . وقرأ أبو البرهم وعماربن أبى عمار فيما ذكره خلف عن عمار « مطلعون » بتخفيف الطاء وكسر النون . ورد هذه القراءة أبو حاتم وغيره لجمعها بين (نون) المتكلم ، والوجه مطلعى ، كما قال : أو مخرجى هم . وقال الزمخشرى في الكشاف ح ٣ ص ٣٤١ : وقرىء مطلعون فأطلع « بالتشديد . . ومطلعون فأطلع » بالتخفيف . . . وقرىء : مطلعون بكسر النون ، أراد مطلعون إياى ، فوضع المتصل موضع المنفصل ، وكقوله : هم الفاعلون الخير وا لآمرونه ، أو شبه اسم الفاعل في ذلك بالمضارع لتآخ بينهما ، كأنه قال : تطلعون ، وهو ضعيف لا يقع إلا في الشعر .

(٢) أخرجه البخارى في ح ٤ ص ٢٢ باب ما يذكر في اسم النبى صلى الله عليه وسلم رواية عروة من عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ورواية المواضع الثلاثة في هذه النسخة : « فهل أنتم « صادقى » بدون نون .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه في ح ٨ ص ١٩٧ في كتاب الفتن وأشراط الساعة .

الأئمة المضلون »(١) ويمكن أنه من أخاف ، لاطراد صوغ اسم التفضيل وفعل التعجب من أفعل عند سيبويه ، وعليه فالمعنى : غير الدجال أشد إلى أخافة عليكم من الدجال ، ويجوز أنه من باب وصف المعاني مبالغة بما توصف به الأعيان كشعر شاعر ، وخوف خائف ، وموت مائت ، وعجب عاجب ، ثم يضاع أفعل باعتبار ذلك المعنى / نحو : شعرت أشعر من شعره وخوفي أخوف من خوفك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد » . (٢)

ألا كل شيء ما خلا الله باطل (٣)

وقول الشاعر :

يداك يد خيرها يرتجـــى * وأخرى لأعدائها غائظة(٤)
فأما التى خيرها يرتجـى * فأجود جودا من اللافظة
وأما التى شرها يتـــقى * فنفسى العدو لها فائظة

وتقدير الحديث مسلوكا به هذه السبيل : خوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم ، فحذف المضاف إلى غير قائمة مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ماتقرر .

ـ وهى = : أى نون الوقاية ـ (الباقية) (٥) في فليْنى = : من قوله :

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه حـ ٢ ص ٤١٣ – ٤١٥ ، كتاب الفتن ، باب ذكر الفتن ودلائلها ، من حديث ثوبان ، وهو حديث طو يل برواية : « إنما أخاف على أمتى الأئمة المضلين » . وأخرجه الدرامى في سننه حـ ٢ ص ٣١١ – كتاب الرقائق ، باب في الأئمة المقلين ، من حديث ثوبان أيضا بالرواية السابقة . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده حـ ٤ ص ١٢٣ ، حـ ٥ ص ٢٧٨ ، ٢٨٤ – من حديث شداد بن أوس وثوبان ، مرة برواية : « إنى لا أخاف على أمتى إلا واخرى : « نما أخاف على أمتى . . الخ. وثالثة : « وإنى اخاف على أمتى . . الخ . ولم أعثر على رواية « أخوف ما أخاف . . الخ » وقد ذكر السيوطى في الفتح الكبير حـ ١ ص ٥٩ – رواية : « أخوف ما أخاف على أمتى الهوى وطول الأمل « أو » كل منافق عليم اللسان ».

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه حـ ٧ ص ٤٩ – كتاب الشعر ، من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) سبق تحقيقة في ص ٧٢ .

(٤) قال العينى في شواهده الكبرى : قد قيل : إن قائله : هو طرفة بن العبد البكرى ، وقيل : إن هذه الأبيات من جملة أبيات أخر للبيد يمدح بها رجلا بأن إحدى يديه يرتجى منها الخير ، والأخر غيظ على الأعداء ، وقوله : « « للافظة » : البحر ، والهاء للمبالغة ، يقال : فلان أسمع من لافظة ، أى بحر ، وأنه يلفظ بالعنبر والجوهر ، وقيل غير ذلك و « فائظة » يقال : فاظت نفسه ، وفاضت نفسه ، وهما لهجتان للعرب ، قال صاحب اللسان : فاظت نفسه ، كذلك حكى المازنى عن أبى زيد قال : كل العرب تقول : فاظت نفسه ، إلا بنى ضبة فانهم يقولون فاضت نفسه بالضاد . راجع : العينى حـ ١ ص ٥٧٢ ، اللسان حـ ٩ ص ٧٧.

(٥) « الباقية » : ساقطة من (حـ) .

تراه كالثغام يعل مسكا • يسؤ الفاليات إذا فليني (١)

أى فلينني ، فحذفت الأولى وبقيت الثانية .

قال المصنف(٢) : كما أنها الباقية في : «أفغير الله تأمروني أعبد»(٣) هـ .

قال أثيرالدين (٤) : فنظر بما اختلف فيه ، كما مر الكلام عليه في آخر باب إعراب الصحيح الآخر .

ـ لا الأولى = : هى الباقية من نون الإناث ـ وفاقا لسيبويه (٥) = : وخلافا للمبرد وبعض أصحابنا .

وفي البسيط : الإجماع عليه لأنه ضمير الفاعل ، فهو أولى بالبقاء ، وقاله الخضراوى أيضا ، وابو الفتح ، ومن لا يحصى كثرة ، قاصرون الحذف على الضرورات وسهله اجتماع الأمثال ، واختاره أثيرالدين(٦) ، وعد المصنف عن هذا كله الى اختيار ما في المتن(٧) .

---

(١) قائله : عمرو بن معد يكرب ، وقوله : « الثغام » : جمع ثغامة ، وهو الشجر ذو الثمار والأزهار البيضاء . و « يعل » : من العلل ، وهو الشرب الثانى ، قال العينى : فكأنه يترك فيه المسك مرة بعد مرة ، و « يسؤ » : يحزن ، و « الفاليات » : جمع فالية ، من فلى الشعر أخذ القمل منه ، و « فليني » : جمع المؤنث الغائب ، وأصله : فلينني ، فحذفت نون الإناث ، وبقيت نون الوقاية وهى محل الشاهد . راجع : الكتاب حـ ٢ ص ١٥٤ - العينى حـ ١ ص ٣٧٩ ، شرح الحماسة ص ٢٩٤ ، الخزانة حـ ٢ ص ٤٥ ، الدرر حـ ١ ص ٤٣ ، اللسان مادة « فلا ».

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٤ .

(٣) سورة الزمر آية : ٦٤

(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٥ ظ .

(٥) قال في الكتاب حـ ٢ ص ١٥٤ في معرض الحديث عن نون التوكيد : وإذا كان فعل الجمع مرفوعا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع . . . وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا ، بلغنا أن بعض القراء قرأ : اتحاجونى «وكان يقرأ : فبم تبشرون وهى قراءة أهل المدينة وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف ، وقال عمرو بن معد يكرب تراه كالثغام . البيت يريد فلينني . وقال ابن هشام في المغنى حـ ٢ ص ٧ في هذا المقام : ونحوه « تأمرونى » يجوز فيه الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرىء بهن في السبعة وعلى الأخيرة ، فقيل النون الباقية نون الرفع ، وقيل نون الوقاية وهو الصحيح . وعلل الدسوقى للصحة بقوله : أى لأن نون الرفع وإن سبق عهد حذفها في الجملة عند الناصب والجازم ، فحذفها مألوف بخلاف نون الوقاية ، وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) أنظر : ص ٣٠٠ من هذا الشرح .

فصل : في صيغ الضمائر المنفصلة :

ـ من المضمر منفصل في الرفع = : لا في النصب ، وأما الجر فليست فيه الضمائر إلا متصلة ـ منه = : أى المنفصل في الرفع ـ للمتكلم أنا = : فالضمير عند البصرية الهمزة والنون / وأما الألف فزائدة لحذفها وصلا ، وإنما ثبتت وقفا لبيان الحركة ، إذ لولاها سقطت فيه وألبست بأن الحرفية ، ويكتب بالألف لا نبناء الخط على الوقف والابتداء ، وتعاقبها هاء السكت ، كقول حاتم : هذا فزدى أنه (أى قصدى أنا) (١) .

ومذهب الكوفية أن الضمير مجموع الثلاثة ، بدليل ثبوت الألف في قول حميد بن ثور :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني • حميدا قد تذريت السناما(٢)

واختاره المصنف ، والصحيح أن (أنا) لثبوت الألف في الحالين هو الأصل ، وهى لغة تميمية ، وبها قرأ نافع قبل همزة قطع في : «أنا أحيي» (٣) وابن عامر في : «لكنا هو الله ربي»(٤) أى لكن أنا ، ولمراعات الوصل فتحت النون في لغة من أسقطها ، مدلولا عليها بالفتحة كقولهم : أم والله ، ولم فعلت ، كما قال :

يا أسـد لم أكلته لـه • لو خافك الله عليه حرمه (٥)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) ، (حـ).

(٢) قيل : «حميدا» بدل من الياء في «فاعرفني» ويحتمل : أنه منصوب على المدح باضمار فعل ، و «تذريت» : علوت ذروة السنام ، وجملة «قد تذريت» حالية . أنظر : الخزانة حـ ٢ ص ٣٩٠.

(٣) سورة البقرة آية : ٢٥٨ ، قال صاحب المكرر ص ١٧ : قرأ نافع بمد الألف من «أنا» فيصير مدا منفصلا ، والباقون بالقصر .

(٤) سورة الكهف آية ٣٨ ، قال ابن جنى في المحتسب حـ ٢ ص ٢٩ : ومن ذلك قراءة أبى بن كعب والحسن : «لكن أنا هو الله ربى» وقرأ : «لكن هو الله ربى» ساكنة النون من غير ألف – عيسى الثقفى ، قال أبوالفتح : قراءة أبى هذه هي أصل قراءة أبى عمرو وغيره : «لكنا هو الله ربى» فخففت همزة «أنا» بأن حذفت وألقيت حركتها على ما قبلها فصارت «لكننا» ثم التقت النونان متحركتين فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية ، فقلت : «لكنا» فأنا على هذا مرفوعة بالابتداء ، وخبرة الجملة ، وهى مركبة من مبتدأ وخبر .

(٥) نسب هذا الرجز صاحب اللسان لسالم بن دارة برواية :
يا فقعس لم أكلته له . . الح . وقال العينى في شواهده الكبرى : لم أقف على اسم راجزه ، وقال : قال أبو الفتح في شرح ديوان المتنى : يقال لم فعلت، ولم فعلت ، قال الراجز : يا فقعسى لم أكلته له . . الخ . وقال : وذكر بعض الفضلاء أن الضمير المنصوب في قوله : لم أكلته ، يرجع إلى الكلب ، يعني : كلبا أكله هذا الإنسان . . الخ . والشاهد في قوله : لم أكلته ، حيث حذفت الألف من «ما» الاستفهامية . بعد دخول حرف الجر عليها . راجع : العينى حـ ٤ ص ٥٥٥ – الحيوان حـ ١ ص ٢٧٦ ، ٢ ص ١٥٩ ، ٤ ص ٤١ – اللسان حـ ٣ ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

لأن ما وضع على حرفين من المبنيات إنما يبنى على السكون كمن وعن .

– محذوف الألف في وصل (عند)(١) غير تميم = : وأما تميم فيثبتون في الحالين .

قال الفراء : وهى لغة الحجاز وبعض قيس وربيعة ، قال : وأنشدني بعضهم :

أنا أبوالنجم إذا قـــل العـــدو(٢)

– وقد يقال = : في أنا – هنا = : بإبدال همزتها (هاء) كما قالوا في إياك هياك ، ونحوه كثير وعكســه قليل – وآن (٣) = : على وزن (عان) .

قال الفراء : من العرب من يطيل الألف فيقول : آن ويحذف الأخيرة ، وهى لغة قضاعة .

وفي شرح الدماميني(٤) : وفهم بعض من قوله : يطيل أن الألف إشباع .

قلت(٥) : الذى فهمه أثيرالدين(٦) وغيره .

ثم قال(٧) : ونقل ابن إياز عن الفراء أنها(٨) مقلوبة (أنا) (٩) وهو صريح في عدم إشباعية الألف ، وليس قوله : يطيل صريحا فيهما وإنما هو ضبط للفظ ، ليفهمه الناظر على وجهه .

قال المصنف(١٠) : ومن قال : آن فعلت بالمد ، فقد قلب ، كما قال بعض في رأى راء ، قال :

وكل خليل راءنى فهو قائـــل * من أجلك هذا هامة اليوم أوغد(١١)

---

(١) « عند » ساقطة من جميع النسخ وموجودة في المتن تحقيق بركات وفي الشرح .
(٢) لم أعرف قائله ولا تتمته ، والشاهد إثبات الألف في « أنا » في حالة الوصل .
(٣) « وآن » غير مذكورة في المتن تحقيق بركات ، وفي متن الشرح : وأن وآن .
(٤) حـ ١ ص ٤٤ ظ .
(٥) في (حـ) : قلت هو الذى . الخ .
(٦) أنظر : شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٥٦ ظ .
(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٨) في (حـ) : أنا مقلوبة . . الخ .
(٩) في (حـ(: أنا الح . ولعل الصواب : « ناء » .
(١٠) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٥ ، ١٥٦ .
(١١) قائله : كثير عزة ، وقيل غيره . قال الأعلم في هامش الكتاب : يقول : من راءني وقد آثر الشوق والحزن في قضى بأن الموت قريب النزول على ، ويقال فيمن قارب الموت : إنما هو هامة اليوم أو غد ، أى : هوميت في يومه أو غده ، قيل : وأصل « هامة » طائر يخرج من رأس الميت على ما تزعم الأعراب ، وقال ابن الشجرى في أماليه : وقد جاءنى هذا التركيب لغية ردوا فيها اللام ، وهى لغة التقديم فيه والتأخير ، وذلك قولهم : راء مثل راع ، أخروا همزته ، وقدموا ياءه ، فصارت ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فوزنه « فلع » قال كثير عزة أو غيره : وكل خليل راءني . . البيت . راجع : الكتاب حـ ٢ ص ١٣٠ ، الأمالى حـ ٢ ص ١٩، اللسان مادة « رأى » ديوانه حـ ١ ص ٤٣٥ – العقد الفريد حـ ٤ ص ٤٤٤٤.

ولا ينبغي دعوى الأشباع ،لاختصاصه غالبا بالضرورات ، (أما أنها ليست إشباعا فظاهر) (١) .

قلت : إنما الظاهر عكس مدعاه وقوفا مع الظاهر .

ثم قال (٢) ويدل على إرادته الاشباع دون القلب تصريحه بحذف الإخير ، فدعوى غير ذلك خروج عن جادة الصواب ، فلا يلتفت(٣) إليها .

ثم قال (٤) : وأما دعوى القلب فلا ثبت يقوم عليه ، و(أنا) شبيه بالحرف ، فينافيه القلب ، لأنه ضرب من التصرف ، والحروف وما يحاكيها غير قابلة له .

قلت : بل الظاهر أنه مقلوب ، كما قاله الفراء والمصنف لأكثرية استعمال « أنا » وقلة استعمال « آن » وهو مما يضبط به القلب ، كما عرف في محـــله ، ولا يدفعه مضارعته الحروف ، وهي لا تقبله، لكونه ضربا من التصرف ، إذ قد يقع/ شذوذاً في بعض المبنيات كقوله :

وكيئن في بني ذودان منـــهم • غداة الروح معروف كمي(٥)

بل قد تصرفوا بغيره في بعض المبنيات ، كإبدالهم همزة (أنا) ، (هاء) كما في المتن ، وكإبدالهم عين نعم (حاء) و(حاء) حتى عينا وألف «ما» هـــاء في مهمى على رأى ، وكاف الخطاب شينا ، وهمزة (٦) /الاستفهام «هاء» في قوله :

وأتي صواحبها فقلن هذا الذى • منح المودة غيرنا وجفانا(٧)

---

(١) ما بين القوسين من كلام الدماميني

(٢) « ثم قال » ساقط من (حـ) والقائل الدماميني في المرجع السابق .

(٣) في (ب) : فلا يتبت لها .

(٤) أى الدماميني .

(٥) هذا البيت لم أعرف قائله .،ولا من استشهد به .

(٦) في (أ ، حـ) : وكهمزة الخ .

(٧) قال الملقون على شرح المفصل لابن يعيش : أنشد اللحياني هذا البيت عن الكسائي لجميل بن معمر العذرى ، وقال : « أراد : : إذا الذى فأبدل الهاء من الهمزة ، وقالوا : وقال المجد الفيروز بادى : « الهاء من حروف المعجم على خمسة أوجه : وهى : ضمير الغيبة ، وحرف للغيبة ، وهاء السكت ، والمبدلة من همزة الاستفهام – وهى محل شاد هنا – وهاء التأنيث ، مثل : رحمة. وقال ابن عصفور في المقرب : وأما الهاء فأبدلت من أربعة أحرف ، وهى : الهمزة ، والألف، والياء ، والتاء ، إلى أن قال : ومن همزة الاستفهام : أنشد الفراء : وأتى صواحبها . . البيت . وقال الجوهرى في الصحاح : وقد تكون الهاء بدلا من الهمزة مثل هراق وأراق ، قال الشاعر : وأتى صواحبها . . البيت . وقال البغدادى في شواهد الشافية : وقائله : مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومي، فان في غالب شعره أن النساء يتعشقه، وقال : ويروى وأتت صواحبها. الخ . وروى الأزهرى في التهذيب عجزه كذا : رام القطيعة بعدنا وجفانا . راجع : المقرب حـ ٢ ص ١٧٨ – الصحاح حـ ٢ ص ٥٧٩ – الشافية حـ ٤ ص ٤٧٧ – ابن يعيش حـ ١٠ ص ٤٢ ، ٤٣ .

والأصل إذا الذى بهمزة الاستفهام ، وغير ذلك مما يتسع نطاقه مع الحكم بالشذوذ فيه حذرا من هدم القواعد .

ـ وأن = : بهمزة فنون ساكنة ، حكاها قطرب ، فهى(١) لغات خمس .

ـ ويتلوه = : أى الساكن النون ـ في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا = : كأنت أنت أنتما أنتم أنتن ، كما تقول في الاسمية : ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ، وفاقا للبصرية ، فهو عندهم مركب من اسم وحرف ، ومن ثم إذا سموا به حكوا : فقالوا : قام أنت ، ورأيت أنت ، ومررت بأنت ، واختاره المصنف مقتصرا عليه .

وزعم الفراء أنه بكماله الضمير ، فقال : أخذت التاء من مواد فضمت إليها « أن » فجعلت اسما واحداً .

وابن كيسان : أنه التاء (٢) في فعلت مكثرة بأن ، واختاره أثيرالدين (٣) لثبوت أسمية التاء في ضربت وفروعه ، وفائدتها هنا في أنت وفروعه فائدتها في فعلت وفروعه ، ولم يثبت أن التاء للخطاب في كلامهم ، فيحمل عليه هذا ، وقد ثبت كونها اسمية تحمل عليها .

وزعم بعض القدماء : أن (أنت) مركب من (ألف) أقوم و(نون) نقوم و (تاء) قمت ، و(أنا) مركب من (ألف) أقوم و(نون) قمنا ، وهو قول ينبغى الإعراض عنه ، وعدم التشاغل به .

ـ ولفاعل نفعل = : / وهو المعظم نفسه والمشارك ـ نحن = : محركا للساكنين ، وضمه إما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو ، قاله الزجاج ، أو لتضمنه معنى التثنية والجمع ، فأعطى أقوى الحركات ، وهو رأى الفراء وثعلب .

وقال المبرد : بل لكونها كقبل وبعد ، لتعلقها بشىء ، وهو الاخبار عن اثنين فصاعدا .

وقال على بن سليمان : بل لأنه للمرفوع ، فحرك بما يشبه الرفع .

ـ وللغيبه هو = : للواحد المذكر ـ وهى = : للواحدة المؤنثة .

وجمهور البصرية أن الضمير (هو) و(هى) بجملتهما ، وليست الواو والياء مزيدتين للمد لتحركهما ، ومن ثم ثبتتا وقفا .

---

(١) في (ب) : في لغات .. الخ .
(٢) في (حـ) : للتاء في « فعلت » .. الخ .
(٣) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٦ ظ .

وزعم الكوفية وابن كيسان والزجاج : اسمية الهاء ، وزيادة الواو والياء تكثيراً ، تمسكا بحذفهما في قول بعضهم : (ر) و (ه) وفي التثنية والجمع ، وتأوله ابن كيسان على سيبويه لإنشاده :

بيناه في دار صرف قد أقام بها (١)

وقـــوله :

دار لسعدى إذه من هواكا (٢)

وأجيب : بأن الحذف ضرورة ، والتثنية والجمع ألفاظ مرتجلة .

– وهما = : للمثنى مطلقا – وهم = : لجمع المذكر – وهن = : لجمع المؤنث .

ومذهب أبي على أنها بجملتها الضمائر .

وقيل الأصل : هو ما وهو مو وهون ، وهذه زوائد على أصل الضمير الذى هو « هو » فضمت الميم كما ضمت تاء أنتما وأنتم ، فاستثقلوا الضمة عليها فحذفوها فسكنت ، فحذفت الواو استخفافا دون الألف والميم والنون حذراً للبس في الأولى ، ولكون الأخيرتين غير حرفي مد .

– ولميم الجمع في الانفصال مالها في الاتصال = : من اسكانها وإشباعها واختلاس الحركة ، غير أن خلاف يونس غير وارد هنا ، إذ لا يتصل بها ضمير .

---

(١) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب والسيوطى في الهمع ، والشنقيطى في الدرر اللوامع ،ولم ينسبوه لقائله ، ولم أعرف قائله . قال الأعلم في هامش الكتاب : أراد : بينا هو ، مسكن الواو ، ثم حذفها ضرورة ، فأدخل ضرورة على ضرورة ، تشبيها للواو الأصلية بواو الصلة ، وتمام البيت : حينا يعللنا وما نعلله . راجع : الكتاب حـ ١ ص ١٢ ، الدرر حـ ١ ص ٤٦ – الهمع حـ١ ص ٦١ .

(٢) وقبله : هل تعرف الدار على تبراكا * دار . . . . الخ .
وهذا الرجز من الشواهد المجهولة القائل ، وقد أنشده سيبويه في باب ضرائر الشعر ، على أن الياء حذفت ضرورة ، والاصل : إذ هى من هواكا . قال ابن جنى في الخصائص : فأما قول أبى العباس في إنشاد سيبويه : دار لسعدى . . البيت ، انه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة ، لأن الحرف الواحد لا يكون ساكنا متحركا في حال ، فخطأ عندنا ، وذلك أن الذى قال : « اذه من هواك » هو الذى يقول في الوصل هى قامت ، فيسكن الياء ، وهى لغة معروفة ، فإذا حذفها في الوصل اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال : هى ، فصار الحرف المبدؤ به غير الموقف عليه ، فلم يجب من هذا أن يكون ساكنا متحركا في حال ، وإنما كان قوله : « إذه » على لغة من اسكن الياء لا على لغة من حركها ، من قبل أن الحذف ضرب من الاعلال ، والاعلال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها . وفيه شاهد آخر ، وهو : أن « هوى» من « هواكا » مصدر بمعنى اسم المفعول ، أى : من مهوياتك . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٩ ، أمالى الشجرى حـ ٢ ص ٢٠٨ ، الشافية حـ ٤ ص ٢٩٠ ، العقد الفريد حـ ٤ ص ١٨٥ – الخصائص حـ ١ ص ٨٩ – الخزانة حـ ١ ص ٢٢٧ ، حـ ٢ ص ٣٣٩ – ابن يعيش حـ ٣ ص٩٧ – الهمع حـ ١ ص ٦١ – الدرر حـ ١ ص ٣٦ .

ـ وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء و اللام وثم جائز = : لما فيهما من مخالفة النظائر ، وكونهما على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين ، وليس ذلك في غيرهما ، بل فيما بناؤه عارض كالمنادى ، واسم (لا) وفيما حذف منه حرف كـ (أن) على رأى من لم يجعل الألف من أصل الكلمة ، فعدل إلى تسكين أولهما مع الحروف المذكورة ، لكثرة استعمالها ، وكونها بمنزلة جزء مما تدخل عليه ، أعنى : الواو ، والفاء ، واللام ، وحملت عليها (ثم) ، وعدم الاسكان لغة الحجار ، وعكسه لنجد .

وأما وجه بنائهما على حركة فقصدا لامتيازهما / عن ضمير الغائب المتصل لكونه (هاء) مضمومه لفظا و (واوا) ساكنة ، أو (هاء) مكسورة و (ياء) ساكنة فلو سكن آخرهما التبس المنفصل بالمتصل ، ولم تحفل بذلك قيس وأسد ، فقالوا : هو قائم ، وهى قائمة ، لأن موضع المنفصل غالبا يدل عليه ، فيؤمن التباسه بالمتصل ، وذكر الغائب ، لأن من الأماكن ما يتشاكلان فيه ، نحو : من أعطيته زيد ، ومن لم أعطه هند ، فيجوز أن الضميرين منصوبان على المفعولية ، أو منفصلان على لغة قيس وأسد ، فيرفعان على الابتدائية ، والعائد محذوف ، والأصل من أعطيته هو زيد ، ومن لم أعطها هى هند ، ثم حذف العائدان ، لمفعوليتهما واتصالهما وانسكن (١) آخر (هو) و (هى) ، فعادا كالمتصلين .

ويجوز أن الأصل : هو وهى : كما هى لغة همدان ، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل .

ـ وقد تسكن بعد همزة الاستفهام = : كقوله :

فقمت للطيف مرتاعا وارقنى ٭ فقلت أهى سرت أم عادني حلم (٢)

وبعد ـ كاف الجر = : كقوله : /

---

(١) في (ب) : وأسكن آخر. الخ .

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت مع أبيات أخرى ، فقد نسبها البغدادى في الخزانة وفي شواهد الشافية للمرار العدوى ، ونسب في هامش الخصائص لابن جنى ، وشرح الحماسة لأبى تمام لزياد بن جمل. وزاد الأخير : وقيل زياد بن منقذ ، وقبل البيت :

زارت رويقة شعثا بعد ما هجعوا ٭ لدى نوحل في أرساغها الخدم

وروى : فقمت للزور بدل : الطيف ، وأرقنى ، والشاهد إسكان « الهاء » من « أهى سرت » مع همزة الاستفهام ، والهمزة جارية مجرى واو العطف وفائه ، ولذلك أسكنت الهاء ، و« أم » في قوله : أم عادنى ، للمعادلة ، أي : أى هذين الأمرين حاصل . راجع : الشافية حـ ٤ ص ١٩٠ الخزانة حـ ٢ ص ٣٩١ ـ الخصائص حـ ١ ص ٣٠٥ ، حـ ٢ ص ٣٣٠ ، شرح الحماسة ص ١٣٩٦ ـ ـ الدرر حـ ١ ص ٣٧ ، ح ٢ ص ١٧٥ .

وقالوا أســل عن سلمى برؤية شــبهها
من النيرات الزهر والعين كالدما(١)

وقد علموا ما هن كهى فكيف لى
ســلو ولا أنفــك صــبا متيما

قال المصنف(٢) : ولم يرد بعدهما إلا ضرورة هـ.

وقرأ ابن حمدون(٣) : «لكن هو الله ربي» (٤) «وأن يمل هو» (٥) بالإسكان فيهما .

ـ وتحذف الواو والياء اضطراراً = : لاختيارا كقوله : /

بيناه في دار صرف قد أقام بها • جبنا يعللناو ما نعلله(٦)

وقــوله :

فبيناه يشرى رحله قال قائلى • لمن جمل رخوا الملاط نجيب(٧)

وقــوله :

سالمت من أجل سلمى قومهاوهم • عدا ولولاه كانوا الفلا رمما(٨)

ـ وتسكنهما قيس وأسد = : نحو : هو قام : وهى قامت ، بإسكان الحرفين ، غير حافلين بالتباس المنفصل بالمتصل لندوره ، ولما مر أن الغالب أن

---

(١) ذكر البيت الثاني الشنقيطى في الدرر اللوامع ، وقال : لم أعثر على قائله وذكر الشطر الأول من البيت الثاني في همع الهوامل ، وذكر البيتين ابن مالك في شرح التسهيل ، ولم أعرف قائله ، والشاهد في قوله : كهى ، حيث سكن الهاء بعد كاف الجر. راجع : شرح ابن مالك حـ ١ ص ١٥٧ الهمع حـ ١ ص ٦١ – الدرر حـ ١ ص ٣٧ .

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٧ .

(٣) هو : محمد بن حمد أبو الحسن الواسطى الحذاء . قال الذهبى : سمع الحروف من سعيد بن أيوب الصريفينى ، وقرأ القرآن على قنبل ، وعلى بن عون ، وروى عنه القراءة ابن مجاهد ، وعلى بن سعيد بن دؤابة ، وأبو أحمد عبدالله بن الحسين ، وقال أبو طاهر بن أبى هاشم : كان من أهل الثقة والاتقان . توفى عام (٣١٠) وقيل بعدها ، كذا قال الجزرى ، أنظر : معرفة القراء الكبار حـ ١ ص ٢٠١ – غاية النهاية حـ ٢ ص ١٣٥ .

(٤) سورة الكهف آية : ٣٨ .

(٥) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٥٨٥ .

(٧) نسبة الأعلم في هامش الكتاب للعجير السلولى ، وكذلك البغدادى في الخزانة ، وقال : قال أبو الحسن : سمعت من العرب قول العجير السلولى : فبيناه يشرى. البيت ، وقوله : « يشرى » بمعنى : يبيع ، لأن المقصود الضد ، والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، و « الملا ط » : الجنب ، وهو ما ولى العضد ، وقيل : مقدم السنام ، وقيل : جانبه ، قال الأعلم : البيت في وصف بعير أضل عن صاحبه فيئس منه ، وجعل يبيع رحله ، فبينا هوكذلك سمع مناديا يبشر به راجع : الكتاب حـ ١ ص ١٤ ، الخزانة حـ ٢ ص ٣٩٦ – الصحاح حـ ٢ ص ٥٧٩ .

(٨) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٨ ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل البيتين السابقين .

موضع المنفصل يدل عليه فيؤمن التباسه به ، قال :

أدعوته بالله ثم قتلتــــــــه * لو هو دعاك بذمة لم يغدر(١)

وقــال :

وركضك لولاهو لقيت الذى لقوا * فأصبت قد جاوزت قوما أعاديا(٢)

وقــال :

إن سلمى هى التى لوتراءت * حبذا هى من خلة لوتخالى(٣)

أى تخالل ، فأبدلت الياء من أحد حرفي التضعيف .

وفي الإفصاح : وأنكر الزجاج سكونها ، احتجاجا بأن حركة كل مضمر الفتح إذا انفرد كأنا ، فكما لا يستقيم إسكان نونه لايسكنان .

ورده الفارسي : بإسكانه في « أنت » لكون التاء حرف خطاب .

– وتشددهما همدان = بميم ساكنة فدال مهملة كقوله :

وإن لساني شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم(٤)

وقــوله :

كالنفس إن دعيت بالعنف آبية * وهى ما أمرت باللطف تأتمر(٥)

---

(١) لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، والشاهد فيه تسكين الهاء والواو من « هو » في لغة قيس وأسد .

(٢) البيت من شواهد السيوطى في همع الهوامع ﺣ ١ ص ٦١ – وقال الشنقيطى في الدرر ﺣ ١ ص ٣٨ : لم أعثر على قائله ، والشاهد : مثل سابقه .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ﺣ ١ ص ١٥٨ ، ولم ينسبه لقائله ، وقال صاحب اللسان ، وأما قول الهذلى : إن سلمى . . البيت . إنما أراد : لو يخالى ، فلم يستقم له ذلك ، فأبدل من اللام الثانية ياء ، وروايته : ان سلمى هى المنى لو ترانى . . البيت ، أنظر : اللسان ﺣ ١٣ ص ٢٣٠ .

(٤) قال العينى هذا البيت أنشده قطرب ولم يعزه إلى قائله ، ويقال : إنه لرجل من همدان ، ومثله في شرح التصريح ، وقال البغدادى في الخزانة : قال ابن هشام في شرح شواهده : هذا البيت أورده الفارسى في التذكرة عن قطرب والبغداديين ، وفيه أربعة شواهد ، أحدها : تشديد واو « هو » والثانى تعليق الجار بالجامد ، لتأويله بالمشتق ، وهو « علقم » الواقع خبرا عن الضمير ، لأنه في تأويل « شديد أو صعب » والثالث جواز تقديم معمول الجامد المؤول بالمشتق إذا كان ظرفا . الرابع جواز حذف العائد المجرور بالحرف مع اختلاف المتعلق ، والتقدير : هو علقم على من صبه الله عليه . راجع : العينى ﺣ ١ ص ٤٥١ – الخزانة ﺣ ٢ ص ٤٠٠ – ابن يعيش ﺣ ٣ ص ٩٦ – التصريح ﺣ ١ ص ١٤٨ – الدرر ﺣ ١ ص ٣٧ ، ﺣ ٢ ص ٢١٦ – شواهد المغنى ص ٨٤٣ .

(٥) البيت من شواهد السيوطى في الهمع ، والشنقيطى في الدرر : لم أعثر على قائله ، والشاهد : تشديد الياء من « هى » على لغة همدان . راجع : الهمع ﺣ ١ ص ٦١ – الدرر ﺣ ١ ص ٣٨.

ــ ومن المضمرات (إيا) = : وفاقا لسيبويه (١) والمحققين و ــ خلافا للزجاج = : وكذا الخليل فيما زعم ابن عصفور : في دعوى أنه اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات ، لكون إياك بمعنى نفسك .

وزيفه المصنف(٢) بوجوه :

أحدها : أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره ، لتقديم أو غيره خلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل ، عند تعذره ، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة .

وأجاب/ أثيرالدين (٣) : بأنا لا نسلم أن إيا وحده الخلف ، بل مجموع إيا ولواحقه .

الثاني : أن بعض المرفوعات كجزء من رافعه ، وقد ثبت لضميره منفصل فثبوت ذلك لضمير النصب أولى ، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه .

وأجاب(٤) أيضا : بأنا نقول به غير أن لايتعين أن ضمير النصب إيـاه بمفرده .

الثالث : أن إيا لا تقع دون نذر في موضع رفع ، وكل اسم لا يقـع موضعه فهو مضمر ، أو مصدر ، أو ظرف ، أوحال . أومنادى ، ومباينة(٥) (إيا) لغير المضمر متعينة ، فتعين كونه مضمراً .

وتعقبه أثيرالدين (٦) بأنا لا نسلم الملازمة ، لأن لبعض الظواهر خصوصيات تلزمها ، ولا تجوز في غيرها .

ــ وهو = : أى إيا ــ في النصب كأنا في الرفع = : في أن كلا ضمير منفصل ــ لكن يليه دليل مايراد به من متكلم أو غيره = : حال كونه ــ اسما مضافا اليه = : لأنه لما وضع بلفظ واحد افتقر إلى مايدل على المراد به ، فقيل : إياى وإيانا وإياك وإياكِ وإياكما وإياكم ، وإياكن ، وإياه ، وإياها ، وإياهما ،

---

(١) قال في الكتاب حـ ١ ص ٣٨٠ : هذا باب علام المضمرين المنصوبين : إعلم أن علامة المضمرين المنصوبين « إيا » ما لم تقدر على الكاف التى في رأيتك . و « كما » التى في رأيكما . . ثم قال : هذا باب استعمالهم « إيا » إذا لم تقع مواقع الحروف التى ذكرنا ، فمن ذلك قولهم : إياك رأيت ، وإياك أعنى ، فانما استعملت « إياك » ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف ، وقال الله عز وجل : وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ، من قبل أنت لا تقدر على « كم » ههنا .

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٩ – بتصرف .

(٣) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٥٩ ظ بتصرف .

(٤) أى الأثير في المرجع السابق – بتصرف .

(٥) في (حـ) : ومباينته ايا . . الخ .

(٦) في المرجع السابق بتصرف .

وإياهم ، وإياهن ، فإيا في الصور كلها ضمير نصب منفصل مضاف إلى اسم هو (ياء) المتكلم و (كاف) الخطاب ، و (هاء) الغائب .

– وفاقا للخليل والأخفش والمازني = : لوجوه (١) :

أحدهما : أن الأسم المجرور بالإضافة خلفها فيما رواه الخليل : إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب .

قال بعض أصحابنا : ولا حجة فيه لشذوذه ، وإمكان أن (إيا) هذه اسم ظاهر بمعنى ذات الشيء مثلها في قوله :

دعـني وإيـا خالـــد * فلا تقطعن عرى نياطــه

الثاني : أنها لو كانت حرفا لاستعملت مجردة من اللام ، وتالية لها ، كاسم الإشارة ، بل أولى لرفع توهم الاضافة هنا ، فان ذهاب الوهم اليها مع إيا أمكن منه مع ذا ، إذ قد يلي غير الكاف (إيا) ، ومن ثم يختلف في حرفية (كاف) ذلك ، بخلاف كاف إياك .

وتعقبه أثيرالدين (٢) : بالكاف في نحو : النجاك ورويدك زيدا فإنها حرف ، ولا تلحقها اللام ، فلا يقال : النجالك ولا رويد لك زيد .

الثالث : لو كانت حرفا جاز تجريدها / من الميم في الجمع جوازه في نحو : (من يفعل ذلك منكم) (٣) .

وتعقبه الأثير(٤) أيضا : بكاف أرأيتك ، فإنها حرفية على أصح المذاهب ولا تجرد منها ، فلايقال : أرأيتك يازيدون .

الرابع : أنها لو كانت كذلك لم يحتج إلى الياء في (إياى) كما لم يحتج إلى التاء المضمومة في (أنا) .

وتعقبه أثيرالدين (٥) : بعدم لزومه ، لأن المنفصل المرفوع مباين بالكلية للمرفوع المتصل ، وتميز بنفسه فلم يحتج إلى التاء .

الخامس : أن غير الكاف من لواحق / (إيا) مجمع على اسميته مع غيرها مختلف في اسميته معها ، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ، ثم تلحق الكاف بأخواتها ، إجراء للجميع على سنن .

---

(١) أنظر شرح التسهيل للمصنف حـ ١ ص ١٦٠ – ٦١٠ بتصرف .

(٢) في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ١٩٠ و ، بتصرف .

(٣) سورة البقرة آية : ٨٥ .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) في المرجع السابق .

قال أثيرالدين (١) : وهو صحيح ، وبه نقول ، وعليه الفراء : إذ قد ثبتت اسمية هذه اللواحق حين اتصالها ، فهى باقية على اسميتها ، ومتى أرادوا انفصالها زادوا (إيا) وعمدوا (إيا) (٢) بها ، أى قووها (٣) بهذه الزيادة ، لتستقل بالانفصال .

ثم أورد المصنف(٤) على نفسه ما ملخصه : أن هدا الرأى مقتضى إضافة الضمائر ، وهى لا تضاف ، لأن الإضافة ، إما للتخفيف ، وهو مخصوص بما يعمل عمل الفعل ، وليس كذلك (إيا) ، أو للتخصيص ، و (إيا) لكونها من أعرف المعارف عن ذلك غانية ، ولأنها لوكانت مضافة لزم اضافة الشيء إلى نفسه .

فأجاب(٥) بما ملخصه : اختيار أنها للتخصيص ، فلا تدافع كون (إيا) ضميرا ، لتصيير التخصيص المضاف معرفة إن كان قبلها / نكرة ، وإلا أزداد بها وضوحا ازدياده بالصفة كقوله :

علا زيدنا يوم النقا(٦)رأس زيدكم * بأبيس ماضى الشفرتين يمان(٧)

ولاحاجة إلى انتزاع تعريفه ، وقد يضاف علم لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح ، كقوله ورقة ابن نوفل :

ولو جاني الذى كرهت قريش * ولو عجت(٨) بمكتها عجيجا (٩)

فاذا ساغت اضافة ما لا اشتراك فيه ، فسوغانها فيما فيه اشتراك أحق (كإيا) لكونها قبل إيراد اللواحق صالحة أن يراد بها واحد من أثنى عشر معنى ، فالاضافة اذا لها صالحة وحقيقة بها واضحة ، وكان انفرادها بالإضافة دون الضمائر كانفراد (أى) بها دون الموصولات

وقد رفعوا توهم حرفية ماتضاف إليه بإضافتها الى الظاهر في : وإيا الشواب ،

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) كذا في الأصل ، أما في (أ ، حـ) : عمدوا بيانها . . الخ .
(٣) في (حـ) : أى : خروها بهذه. الخ .
(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦١ .
(٥) أى المصنف في المرجع المذكور .
(٦) في (حـ) : يوم الدغا رأس . . الخ .
(٧) ذكر هذا البيت في شرح المصنف للتسهيل حـ ١ ص ١٦٢ — وفي شرح شواهد المغنى ص ١٦٥ — والخزانة حـ ١ ص ٣٢٧ — حـ ٢ ص ١٦١ ، ولم ينسب في أحدها لقائله ، وقال المبرد في الكامل حـ ٣ ص ١٥٧ : وقال رجل من طيء : وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخير قاتل رجلا من بنى أسد يقال له زيد ، ثم أقيد به بعد :
علا زيدنا الحمى رأس زيدكم * البيت. وقد رويت كلمات هذا البيت بروايات مختلفة .
(٨) في (ب) : ولو عجبت بمكنها عجيبا .
(٩) ذكر هذا البيت ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٢ ولم أعرف من ذكره غيره .

والاحتجاج بهذا للخليل (١) على سيبويه (٢) كاحتجاجه (٣) هو على يونس بقـــوله :

دعوت لما نابني مســــــورا • فلبي ولبي يدى مسور (٤)

لما عليه يونس من أن (ياء) لبيك لا للتثنية ، بل كياء لديك ، فاحتج عليه بثبوتها مع الظاهر وإلا لم تثبت معه .

وأما الزامه إضافة الشيء إلى نفسه فملتزم معتذراً عنها بما اعتذر عنها في نحو : جاء زيد نفسه ، وأشباه ذلك .

إن المضاف في مثل ذلك دال على أعم من مدلول المضاف إليه ، فإن المراد بنفس وعين حقيقة الذات ، فهو صالح أن يكون المضاف اليه وغيره (٥) .

وفي شرح الدماميني (٦) : وهو في الحقيقة منع ، لكون الاضافة في ذلك الشيء إلى نفسه ، فكيف يلتزم المصنف في (إياك) مثلا أنه من إضافة الشيء الى نفسه ، ويعتذر بهذا الاعتذار ، مع اشتماله على منع الشيء بعد تسليمه فتأمله .

قلت : لانسلمه ، لأنه بحسب الظاهر من هاتيك الإضافة ، وهي ممنوعة وجوابه جواب ما أورد على قولهم : لا يضاف الشيء الى نفسه من نحو : كل الدراهم ، وزيد نفسه ، بل من إضافة الأعم الى الأخص ، قاله الشهاب أحمد بن الشمنى جوابا عن إيراده اياه أيضا على صاحب المغنى .

وقال أثيرالدين (٧) : والذى يقطع ببطلان ماذهب اليه أن (إيا) ضمير مضاف إلى مضمر اجماعهم على بناء المضمرات ، فلوكان كما زعم ، لزم إعراب (ايا) للزوم اضافتها ، بل يكون اعرابها أوضح منه في (أى) اذ قد تنفك عن الإضافة لفظا ، ولم يذهب أحد إلى أن (إيا) من إياك ونحوه معربة .

---

(١) « للخليل » ساقطة من (ب) .
(٢) في (ح) : وسيبويه .. الخ .
(٣) في الأصل « شبيه باحتجاج سيبويه على يونس » انظر الكتاب ح ١ ص ١٧٦ .
(٤) قال صاحب اللسان بعد ذكر كلام نقله عن الجوهرى ، وأنشد للأسدى : دعوت لما نابنى .. البيت . واستشهد به سيبويه في الكتاب ولم ينسبه لقائله ، وسكت عليه الأعلم ، وقال البغدادى في الخزانة بعد كلام طويل حول البيت : وهو من الأبيات الخمسين التى لا يعرف لها قائل . أما الجوهرى في الصحاح فقال : حكى أبو عبيد عن الخليل أن أصل التلبية الإقامة بالمكان . وقال : وأنشد : دعوت لما نابنى .. البيت ، والخلاصة أن هذا البيت لم ينسبه أحد إلا صاحب اللسان ، إذ قال : وأنشد للأسدى وقال بعده بسطر واحد : كما قال الأسدى أيضا : دعوت فتى أجاب فتى دعاه ... البيت . راجع : الكتاب ح ١ ص ١٧٦ — الخزانة ح ١ ص ٢٦٨ — ح ٣ ص ٣٨١ شواهد المغنى ص ٩٣ — اللسان مادة « لبى » — الصحاح مادة « لبى » ح ٢ ص ٥٤٢ .
(٥) منقول من شرح الدمامينى للتسهيل ح ١ ص ٤٤ .
(٦) ح ١ ص ٤٥ ظ .
(٧) في شرح التسهيل ح ١ ص ١٦١ و .

وقد أبطل أصحابنا رأى الزجاج والخليل بأن المضمر لوكان مابعد (إيا) لم يمنع من وقوعه بعد العامل مانع ، فكيف تقول : ضربت إياك / وامتناعهم عن النطق به دليل على أن المضمر إنما هو (إيا) وكان داعيهما أنه وجد مضافا في إيا الشواب وهذا غير قادح ، لأن (إيا) هذه ليست هاتيك كما مر ، وبأنه لم يثبت قط اسم ما لزم إعرابا ما في غير المصادر والظروف ، وليس مخصوصا بباب كأيمن في القسم .

ومذهب الفراء : أن إيا دعامة تعتمد عليها اللواحق ، وهى الضمائر توصلا إلى الانفصال ، ورد بأن الزائد لا يكون في جل الاسم ، وإنما يكون أقل .

ـ لا حرفا خلافا لسيبويه ومن وافقه = : كأبي على ، وعزاه صاحب البديع أيضا إلى الأخفش ، تمسكا بأن الضمائر لا تضاف ، ولا اعتبار بما شذ من «إيا الشواب» بل (إيا) فيه بمعنى حقيقة ، فكأنه قال : فإياه وحقيقة الشواب ، فلم يبق إلا أنها ضمير ، واللواحق تدل على ما أريد بها من تكلم أو خطاب أوغيبة ، لما علم من اشتراكها ، على ماعليه البصرية في التاء بعد / (أن) في (أنت وأنت) وأخواتهما وقد مضى .

فتحصل في إياك وأخواتها على رأى البصرية ثلاثة أقوال :

قول سيبويه أن إيا ضمير واللواحق حروف .

ومذهب الخليل : أنها ضمير واللواحق ضمائر على نقل المصنف .

ورأى الزجاج والخليل على اختلاف النقلين : أنها اسم ظاهر واللواحق ضمائر .

وقد زعم الكوفية أن الضمير (إيا) بلواحقه لا بفرده ، فهى خمسة آراء .

ـ ويقال أياك = : بفتح الهمزة مع تشديد الياء ، وبهما قرأ الفضل الرقاشي وتروى عن على رضى الله عنه ، ـ وإياك = : بالكسر والتخفيف / وبها قرأ عمرو بن فائد ، ـ وهياك = : بإبدال الهمزة المكسورة هاء مع تشديد ، ـ وهَياك := بإبدالها مفتوحة مع التخفيف .

قلت : وفي شرح الدماميني(١) : التشديد بدل التخفيف وهو خلاف ما أطبقوا عليه .

فصل : في الأماكن التي يجب فيها انفصال الضمير ، أو يختار ، أو يتساويا ، وما يتصل بذلك :

---

(١) حـ ١ ص ٤٥ ظ .

ـ يتعين انفصال الضمير = : وفي شرح الدماميني(١) : القابل لذلك ، وإلا انتقض بنحو : إنما مررت بك . قلت : ليس المحصور الضمير بمفرده نتيجة الانتقاض ، وإنما المحصور هو بجاره ، وذلك في اثنتى عشرة صورة :ـ إن حصر بإنما = : كقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما * يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى(٢)

والذائد بمعجمه أوله ومهلة آخره : الطارد ، أى أنا الذى أطرد عنهم مايسؤهم ، والذمار بكسر المعجمة : ماتلزمك حمايته ، والأحساب : جمع حسب بفتح السين ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخر ، قاله في تحفه العروس . والاستشهاد بالبيت مبنى على أن « ما » من إنما كافة .

وفي شرح الدماميني(٣) : وقد يقال : بموصوليتها ، و (أنا) خبر ، وفاعل يدافع مستكن عائد على (ما) ، ولا يفوت الحصر المفاد بإنما لحصوله على طريق : المنطلق زيد : غير أنه فيه أطلاق « ما » على من يعقل لغير ضرورة .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك مما ابتدعته ، وليس به ، إذ تقدمه إليه سعدالدين (٤) ، ولفظه : ولا يجوز أن « ما » موصوله اسم (إن) و (أنا) خبرها ، أى إن الذى كان يدافع ، لأن أنا الذائد دليل أن الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه ، وليس بالمستحسن أن يقال : أنا الذائد والمدافع أنا ، مع أنه لا ضرورة في العدول عن لفظ « من » إلى « ما » وهو أظهر في المقصود ، ولا يرد أن الفعل غائب وقد أسند إلى ضمير المتكلم ، لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه . فالفعل في نحو : مايقوم إلا أنت ليس غائبا ـ ولو سلم فالمسند إليه حقيقة المستثنى منه العام ـ وهو غائب .

قال المصنف(٥) : وكقوله (٦) :

وكأنـا يوم قـرى * إنمـا نقتـل إيانـا(٧)

---

(١) حـ ١ ص ٤٥ ظ .

(٢) هذا البيت من قصيدة عارض بها جرير وذمة وهجاه ، وكان من قبل ذلك الفرزدق قيد نفسه ونذر ألا يهاجنى أحد ، ولكن جرير لج في هجاء قوم الفرزدق ، وقذف نساءهم ، فقال تلك القصيدة التى منها بيت الشاهد ، وروى أنا الفارس الحامى . . البيت ورواية الديوان : أنا الضامن الراعى . . البيت راجع : « العينى حـ ١ ص ٢٧٧ – شواهد المغنى ص ٧١٨ – الدرر اللوامع حـ ١ ص٣٩ الانبابى على السعد حـ ٣ ٨ ٦٩ ديوانه حـ ٢ ص ١٥٣ ».

(٣) في المرجع السابق .

(٤) انظر : تقرير الأنبابى على شرح السعد حـ ٣ ص ٦٩ ».

(٥) في شرحه للتسهيل « حـ ١ ص ١٦٤ ».

(٦) في « حـ : كقول اللص . . الخ . . »

(٧) نسبه صاحب الخزانة لذى الاصبع العدوانى ضمن أبيات ، وكذلك ابن يعيش في شرح المفصل ، ونسبه سيبويه في الكتاب ، والزمخشرى في المفصل لبعض اللصوص . وذو الأصبع من شعراء الجاهلية وحكمائها ، والمعنى الاجمالى أن قوم الشاعر أوقعوا ببنى عمهم ، فكأنهم قتلوا أنفسهم ، وقوله : « قرى» موضع وقع فيه القتال . راجع : « الكتاب حـ ١ ص ٢٧١ – ٣٨٣ – ابن يعيش حـ ٣ ص ١٠١ – ١٠٢٢ – الخزانة حـ ٢ ص ٤٠٦ » .

ووهم صاحب المفصل (١) في جعله من إيقاع المنفصل موقع المتصل وليس منه ، إذ لو قال : إنما نقتلنا لجمع بين ضميرين متصلين فاعل ومفعول مع أتحاد المسمى ، وهو من خواص الأفعال القلبية ، وغره (٢) إيراد سيبويه (٣) البيت في ما يجوز في الشعر من (إيا) .

ثم قال (٤) : فمن ذلك قول حميد الأرقط :

إليك حتى بلغت إيـــاك (٥)

فنحو هذا مما استأثرت به الضرائر ، إذ الوجه : حتى بلغتك ، لولا انكسار الوزن ، ثم أورد قوله : كأنا يوم قرى البيت لا لاختصاص مافيه بالضرورات بل لوقوع (إيانا) فيه موقع أنفسنا ، فبينه والأول ملائمة لوقوع « إيا » في الموضعين موقعا غيرها به أولى /.

غير أن في الثاني : من معنى الحصر المستفاد بإنما (٦) ، ماجعله مساويا للمقرون بإلا ، فحسن وقع (إيا) فيه حسنة بعد إلا وهو مطرد ، فمن اعتقد / شذوذه فقد وهم ه .

وقد زعم سيبويه (٧) : أن الفصل بعد (إنما) من الضرورات ، وخالفه الزجاج ، لكونها في معنى المحصور بأداتي النفى والاثبات عنده ، ولم يلحظ ذلك سيبويه ، لعدم إفادتها الحصر وضعا ، كما لاتفيده كإنما وليتما .
وعن أصحابنا : أن الصحيح ما عليه سيبويه ، إذ لوكان هذا موضع فصل لم يؤت به إلا منفصلا ، كما لا يجوز إلا ذلك مع إلا .

وقول العرب : إنما أدافع عن أحسابهم وأمثاله دليل على أن الموضع للوصل ، وأن الفصل ضرورة . قلت : ولا حجة فيه لانحصار قولهم : ذلك حيث الغرض قصر المدافع عنه ، لأن المعنى إذ ذاك : إنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم ، فهو بمنزلة : ما أدافع إلا عن أحسابهم ، أما والغرض قصـــر المدافع بالكسر فليس إلا الفصل .

---

(١) انظر : المفصل ص ١٢٧ - ١٢٨ .
(٢) أى : غر الزمخشرى .
(٣) وفي الكتاب حـ ١ ص ٢٧١ - ٣٨٣.
(٤) « ثم قال » ساقطة من « حـ » والقائل : الزمخشرى في المفصل ص ١٢٧ .
(٥) وصدره : أتتك عنس تقطع الأوراك
والعنس : الناقة الشديدة ، وتقطع الأوراك : تقطع الأرضين التى هى منابت الأراك ، والمعنى : سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك . راجع الكتاب حـ ١ ٣٨٣ - الخزانة حـ ٢ ص ٤٠٦ - ابن يعيش حـ ٣ ص ١٠٢ .
(٦) في حـ : المستفاد بان الخ .
(٧) لأنه قال الكتاب « حـ ١ ص ٣٨٢ : هذا باب ما يجوز في الشعر من « إيا » ولا يجوز في الكلام .. الخ .

وحنئذ فلا تخلو من معنى الحصر أصلا .

وقال الصفار (١) في شرح الكتاب : وأما الاسم الذى في معنى المقرون بإلا فالزجاج يجوز : إنما ضرب زيدا أنا ، وسيبويه يمنعه الا ضرورة ، وهو أشد ، لإمكان الاتصال ، فلا يعدل عنه ، بخلاف إلا ، إذ لايمكن أن يتصل تعويلا على تبيين القرائن ، فتبين أى الشيئين المحصور من الفاعل أو (٢) المفعول ، فقياس ذلك على إلاخطأ هـ .

وفي مطول (٣) التفتزاني : وقد نقل في تضمن «إنما» معنى «ما والا» مناسبة عن على بن عيسى الربعى ، وهى أنه لما كانت كلمة «إن» لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه . ثم اتصلت بها «ما» المذكورة ، ناسب أن تضمن معنى القصر ، إذ ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد ، وذلك أن نحو : زيد جاء لاعمرو لمن يردد المجيء بينهما ، يفيد إثبات المجيء لزيد صريحا (٤) ، وضمنا(٥) في «لا عمرو» ، لأن المجيء لما كان مسلم الثبوت لأحدهما فإذا نفى عن عمرو ثبت لزيد ضرورة .

قال(٦) : فإن قلت : هذا إثبات على إثبات لا تأكيد على تأكيد ، فأجاب ، بأن الثاني : أى الاثبات الضمنى تأكيد قطعا ، وأما الأول فتأكيد أيضا بالنسبة إلى نفس الحكم لكونه مسلم / الثبوت قبل ذكره ، ويجب أن يعلم أن هذه مناسبة لوضع (إنما) متضمنة معنى «ما» و «الا» فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيداً للقصر ، مثل : إن زيداً لقائم — هـ .

قال أثيرالدين (٧) : وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بالقول : بإفادة «إنما» معنى الحصر حتى أجروا عليها أحكام حرف النفى و(الا) وهو دروج على رأى الكوفية ، وأنشدوا للفرزدق :

أنا الضامن الراعى عليهم وإنما ❊ يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى(٨)

قالوا : والمعنى مايدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى .

---

(١) هو : قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البطليوسى الشهير بالصفار ، كذا قال السيوطى في البغية ـ ٢ ص ٢٥٦ . وقال : قال في البلغة : صحب الشلوبين ، وابن عصفور ، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا يقال : إنه أحسن شروحه ، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح رد. توفى بعد الثلاثين وستمائة. أنظر : كشف الظنون ـ ٢ ص ١٤٢٨ .

(٢) في ـ : الفاعل والمفعول . . الخ .

(٣) ص ٢١٣ و ٢١٤ .

(٤) في الأصل : صريحا في قولك : زيد جاء الخ .

(٥) في الأصل : وضمنا في قولك : لا عمرو . . الخ .

(٦) أى التفتازانى في المرجع السابق .

(٧) في شرح التسهيل ـ ١ ص ١٦٣ ط بتصرف .

(٨) سبق تحقيقه برواية : أنا الذائد الحامى . . البيت ، ولعلها رواية ثانية انظر ص ٥٩٤ .

قلت : وقد نسب أثيرالدين(١) في هذا المقام المصنف إلى الغلط الفاحش والجهل بلسان العرب ، مدعيا أن ذلك قول لايؤثر عن أحد ، ثم تلاآيات من كتاب الله عز وجل مستنداً فيها إلى تغليطه نحو : « إنما أشكو ثبي وحزني إلى الله (٢) » « إنما اعظكم بواحدة (٣) » « وإنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة (٤) » وإنما توفون وجوركم يوم القيامة (٥) » .

قال (٦) : ولوكان كما زعم كان التركيب – إنما يشكوا بثى وحزني أنا – وكذا سائرها هـ .

وهو هجوم بالتخطئة من غير ثبت .

قال بهاء الدين بن السبكى(٧) في عروس الأفراح (٨) : ولسان حال ابن مالك يتلوا : « إنما أشكى ثبي وحزني إلى الله (٩) » لأن قوله الصواب ، وليس منفردا به ، وتحقيق ذلك : أنه بنى قوله ذلك على قاعدتين :

إحداهما : أن إنما للحصر وهو ما عليه الأكثر .

والثانية : أن المحصور بها الأخير لفظا ، وهو ما أجمع عليه أئمة البيان وهو غالب الاستعمالات .

وإذا سلمت له القاعدتان صحت دعواه ، إذ لو وصل الضمير التبس المراد/ . إذ موضوع : إنما قمت ، لم يقع مني إلا القيام ، فلو أريد به : ما قام الا أنا ، لم يفهم ، بل لا سبيل إلى فهمه الا أن تقولم : انما قام أنا ، كما تقول ماقام إلا أنا .

وبه علم سقوط استدلال الأثير ، لأن كلا منها قصد منه حصر الأخير لا الفاعل ولو قصد حصره انفصل ، كما قاله ابن مالك اجماعى ممن (١٠) سلم القاعدتين ،

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) سورة يوسف آية : ٨٦ .
(٣) سورة النمل آية : ٩١ .
(٤) سورة سبأ آية : ٤٦ .
(٥) سورة آل عمران آية : ١٨٥ .
(٦) أى الأثير في المرجع السابق .
(٧) هو : أحمد بن على بن عبدالكافي بن على بن تمام السبكى بهاء الدين أبو حامد . قال السيوطى : كانت له اليد الطولى في اللسان العربى والمعانى والبيان . وشرح في شرح مطول على الحاوى، وشرح مطول على مختصر ابن الحاجب ، وكمل شرح المنهاج لأبيه. ولد عام ٧٢٩ وتوفى عام ٧٧٣ بمكة المكرة . وفي هدية العارفين حـ ١ ص ١١٣ : ولد عام ٧١٩ وتوفى عام ٧٧٢هـ. وانظر : البغية حـ١ ص ٣٤٢ .
(٨) حـ ٢ ص ١٩٥ .
(٩) سورة يوسف آية جـ ٨٦ .
(١٠) في حـ : فمن سلم .. الخ .

ولا يرد عليه نص سيبويه (١) الفصل على إلا ضرورات ، لبنائه على ماعلم من رأيه : أنها ليست حصراً .

وإجازة الزجاج الأمرين بناء على أنها وان كانت حاصرة فليس من شرط حصرها تأخير محصورها ، بل قد يفصل مجعولا قرينة على حصر الفاعل ، وقد يوصل جعلا للقرينة غير ذلك .

فمن خالف ابن مالك في المسألة لم يخالفه في هذا الحكم ، بل فيما بنى عليه من القاعدتين إما في الأولى . أو في الثانية .

وظهر أن الصواب معه ، وانظر قوله : إن حصر بإنما ، ولم يقل ان وقع بعد إنما ، فإنك إن تأملته لم تستطع أن تقول خلافا لسيبويه . إذ لا يقول(٢) : بالحصر بها ، بل يرى أن الأجود للحصر بها ، فلم يتواردا على محل واحد . ولوقيل لسيبويه : ماتقول في الضمير محصورا بها ، لم يدر مايقول ، ولعله يرى الفصل ه .

قلت : وقد أوهم الدماميني أن ذلك من مباحثه إيهاما يعرف من نحو قوله فلا تتهم (٣) .

ويرد على زاعم أن المحصور بها الأخير قولك : إنما قمت ضرورة أن معناها لم يقع مني إلا القيام ، وليس الآخر ، بل الآخر ضمير الفاعل . ولو قصد حصره كما مر انفصل ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكل (٤) » فإن المراد به ما ذكر ، الا أن يكون له تأويل ، وقوله تعالى : « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر(٥) » أي مايريد الا أن يوقعها فيهما ، ومقتضى ما ذكروه أن المعنى : ما يريد أن يوقع(٦) العداوة الا(٧) فيهما ، وقوله تعالى : « أن تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل (٨) » فان المعنى لم يقع الا أن أشرك آباؤنا من قبل ومقتضى قواعدهم أن المراد : ما أشرك آباؤنا الا من قبل ، إذ لم يشركوا من

---

(١) انظر ص ٨٢٠ الآتية . (٢) أى سيبوية .

(٣) هذا الكلام من قبيل تحامل الشارع على الدماميني ، وليس بصحيح .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحة « حـ ٢ ص ٣٠١ » كتاب فضائل الصحابه باب مناقب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم و حـ ٤ ص ١٦٤ كتاب الفرائض باب قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا نورث ما تركناه صدقة » و حـ ٣ ص ١٧ » كتاب المغازى ، باب حديث بنى النضير ، الكل من حديث عائشة رضى الله عنها . وأخرجه مسلم في صحيحه « حـ ٣ ص ١٣٨٠ » كتاب الجهاد ، باب قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نورث ما تركناه صدقة » من حديث عائشة أيضا .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٩١ .

(٦) في «ب» : ما يريد أن يوقعها الا فيهما . . الخ .

(٧) في حـ : أى فيهما . . الخ .

(٨) سورة الأعراف ، آية / ١٧٣ .

بعدنا بل من قبلنا ، وقوله تعالى : « يا قوم إنما فتنتم (١) به » فمقتضى ماقالوا : أن المعنى مافتنتم إلا به ، وليس المراد ، إذ لا صحة فيه للقصرين القلبي والافرادى ، إذ لم يدعوا أنهم فتنوا به وبغيره ، ولا بغيره فقط ، فيتعين أن المراد : لم يقع الا أنكم فتنتم به .

وقوله تعالى : « إذا قضى أمراً فانما يقول له كن فيكون (٢) » فيلزم على ماذهبوا اليه أن التقدير : ما يقول له إلا كن ، وليس المعنى عليه . وقوله تعالى « إنما يأتيكم به الله إن شاء(٣) » وهذا على مقتضى ماقالوا : أن المعنى : مايأتيكم به (٤) الله إلا إن شاء ، ليس المراد ، وانما المعنى : ما يأتيكم به إلا الله بدليل أنه جواب « فأتنا بما تعدنا إن كنتم صادقين(٥) » .

قال أثيرالدين (٦) : ولم يورد المصنف في المسألة خلافا لا متنا ولا شرحا وناهيك من اهمال خلاف بين سيبويه والزجاج .

ـ أو رفع = : الضمير ـ بمصدر مضاف إلى المنصوب = : معنى لا لفظا ، ولا يصح إجراؤه على ظاهره ، لامتناع إضافة المصدر إلى المنصوب ، وذلك نحو : عجبت من ضرب / زيد أنت ، وزيد عجبت من ضربك هو قال :

بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد ٭ أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا (٧)

فلو نصب بالمصدر المضاف إلى المرفوع لم يجب فصله ، بل يترجح ، كعجبت من ضربك ، ومن ضربك إياه ، لا يقال : يجب فصله في بعض الصور ، كلو قلت : عجبت من ضرب الأمير إياه ، وعليه فيجب جعل المنصوب في كلام المصنف صفة للضمير ، والتقدير : أو رفع بمصدر مضاف إلى الضمير / المنصوب ، ليصير المعنى : أنه اذا نصب بمصدر مضاف الى الضمير المرفوع لم يجب الفصل ، فيسلم من النقض بمثل هذه الصورة ، لإضافته فيها إلى ظاهر لا إلى ضمير مرفوع . لأنا نقول : لا نسلم وجوب انفصال الضمير في صورة النقص ، بل يجوز اتصاله بأن يفصل بين المتضائفين كعجبت من ضربه الأمير ، بجر الأمير نظير قوله :

---

(١) سورة طه ، آية : ٩٠ .
(٢) سورة غافر ، آية ٦٨ .
(٣) سورة هود ، آية : ٣٣ .
(٤) في حـ : ما ياتكيم به الا الله الا ان شاء الخ .
(٥) سورة الاعراف آية : ٧٠ .
(٦) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٣ .
(٧) ذكره العينى في شواهده الكبرى ولم ينسبه وذكره الشنقيطى في الدرر وقال ولم أعثر على قائله ، وقوله : أى أشل من الاغراء ، قال العينى ومن أغريت الكلب على الصيد ، وقوله : « فشل » بفتح الفاء والشين من « فشل » بكسر الشين ، وهو الجبن ، وقوله : « بنصركم » جار ومجرور متعلق بكنتم ، والمصدر مضاف الى مفعوله ، وقوله « نحن » فاعل بالمصدر ، وجملة « فقد أغرى » حالية ، وقوله : « فشلا » نصب على التعليل ، أى لاجل الفشل .
انظر : « العينى حـ ١ ص ٢٨٩ – الدرر حـ ١ ص ٣٩ .

فإن نكاحها مطـــر حرام (١)

في رواية جر مطر ، على حد قراءة ابن عامر : « قتل أولادهم شركائهم »(٢) بنصب الأولاد وجر الشركاء .

ـ أو = : رفع ـ بصفة جرت على غير صاحبها = : وفاقا للبصريين نحو : زيد هند ضاربها هو ، وقوله :

غيلان مية مشغوف بها هومذ * بدت له فحجاه بان أو كربا(٣)

وفي شرح الدماميني(٤) : قال المصنف في الشرح في باب المبتدأ : إن المرفوع بالفعل كذلك إذا حصل إلباس ، نحو : زيد عمرو يضربه هو ، فليس بالجيد تقييده المسألة هنا بالصفة ، ثم إطلاقه الصفة مردود بمسألة زيد قام أبواه لا قاعدان فقد جرت على غير صاحبها ، ولم يفصل .

قلت : قد أوهم أن ذلك مما انتقده ، وقد تقدمه إلى الأول بعضهم ، فقال : وقوله بصفة الخ يقتضى أنه لورفع بفعل جرى على غير صاحبة لم يجب الابراز وفيه تفصيل إن ألبس أبرز نحو: زيد عمرو يضربه هو ، أولا ، لم يجب اتفاقا نحو : زيد هند يضربها هـ .

قلت : وفي دعوى الاتفاق ما فيها .

وإلى الثاني أشار أثيرالدين (٥) كما أشار إلى ذلك ابن قاسم (٦) ، وإياه قلد الدماميني جريا على عادته .

ولفظ الأثير : وقد أجمل المصنف في هذه الصورة مكان التفصيل ، وأوهم الوفاق مكان الخلاف ، فأما الأول : فأبرز لفقد العلاقة اللاحقة نظراً إلى التكلم وقسيميه إذا جرت على غير من هى له ، حذراً من اللبس اللازم مع عدم البروز ، ألا تراك لوقلت : هند ضاربها لم يدرمن الضارب ، لاحتمال أنه أنا أو أنت وكذا

(١) وصدره : لئن كان النكاح أحل شيء
ورواية : السيوطى في شواهد المغنى : فان يكن النكاح . . البيت . قائله : الأحوص : عبدالله بن محمد الأنصارى ، شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية . راجع : « العينى حـ ٣ ص ٤٦٦ ـ شواهد المغنى ص ٧٦٧ ـ ٩٠٥٢ ـ الأشمونى حـ ١ ص ٢٧٩ » .

(٢) سورة الأنعام ، آية ؛ ١٣٧. قال ابو حفص في المكرر ص ٣٧ : قرأ ابن عامر بضم الزاى وكسرالياء ، ورفع لام « قتل » ونصب دال « أولادهم » وشركائهم بالياء مجرورة الهمزة ، والباقون بفتح « الزاى » و « الياء » ونصب « لام » قتل ، وكسر « دال » أولادهم وشركاؤهم بالواو مرفوعة الهمزة .

(٣) قائله : ذو الرمة ، وهو من شواهد السيوطى في الهمع ، وابن مالك في شرح التسهيل ، حـ ١ ص ١٦٥ ـ وانظر : الهمع حـ ١ ص ٦٣ والدرر حـ ١ ص ٣٩ ملحقات ديوانه ص ٦٦١ » .

(٤) حـ ١ ص ٤٦ و.

(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٤ و.

(٦) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٢ .

هند ضارباها أو ضاربوها ، إذ يحتمل أنتما ، أو نحن ، أو أنتم ، أو نحن ، ثم حمل مالا لبس فيه على ذى اللبس فقيل : زيد هند ضاربها هو ، مع عدم اللبس لو لم يقع إبراز ، اذ لا يتصور الا أن فاعل الصفة ضمير زيد ، وإلا عرت الجملة الواقعة خبراً من روابط ، ولا يجوز استتاره هنا ، إلا أن يكون ضمير تثنية أو جمع ، أكتفاء بتثنية الوصف وجمعه نحو : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، وبرجل قائم آباؤهم لا قاعدين ، فلا يقال : قاعدين هما ولا قاعدين هم .

وأما الثاني : فإن الكوفية لايلتزمون انفصاله إلا حذراً من اللبس ، أولم تكرر الصفة ، فإن أمن أو تكررت لم يلزم ، فيجوز في : زيد حسنة أمة عاقلة هي » وفي : زيد هند ضاربها هو ، أن لا تأتي به منفصلا لتكرر الصفة في الأول ، وأمن اللبس في الثاني .

قال (١) : وقد ناقض المصنف كلامه هنا بكلامه في باب المبتدأ ، لتعيينه هنا انفصال الضمير ، جارية على غير صاحبها ، وإجازته الاستتار هناك عند أمن اللبس وفاقا للكوفية ، فاستثنى حالة لم يستثنيها هنا .

_ أو أضمر العامل = : كقوله :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها
فليس إلى حسن الثناء سبيل (٢)

قال المصنف(٣) : كقوله :

فإن أنت لم ينفعك علمك فانسب
لعلك تهديك القرون الأوائل (٤)

فأنت فاعل فعل مقدر مطاوع لينفعك ، أى فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك ، كما سيصرح به في باب الاشتغال من هذا الكتاب بقوله : وقد يضمر مطاوع

---

(١) أى الأثير في المرجع السابق .

(٢) نسبه الشنقيطى في الدرر للسمؤل بن عباد الغسانى اليهودى ، وقال المرزوقى في الحماسة : هو لعبد الملك بن عبدالرحمن الحارثى ، ويقال إنه للسمؤل . وعكس التبريزى ، فنسبه أولا للسمؤل ، ثم قال : ويقال : إنه لعبدالملك الحارثى ، وهو من قصيدة طويلة . والشاهد تعيين انفصال الضمير إذا أضمر عامله ، فالضمير مرفوع بفعل محذوف يفسره « يحمل » المذكور . راجع : « الحماسة ص ١١١ – الهمع حـ ١ ص ٦٣ – الدرر حـ ١ ص ٣٩ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٦٥ .

(٤) قائله : لبيد بن ربيعة العامرى من قصيدة طويلة يرثى بها النعمان بن المنذر ، والتى يقول فيها : ألا كل شيء ما خلا الله باطل . . البيت . وقوله : انتسب : أى اذكر نسبك من آباء وأجداد ، تعرف أنك ماضى في سبيلهم – والشاهد مثل البيت السابق . أنظر : ديوانه ص ١٣١ – العينى حـ ١ ص ٢٩١ – الدرر حـ ١ ص ٤٠ .

للظاهر فيرفع السابق / ، وصرح به أيضا هنالك في شرحه ، وكذا في شرح الشافية .

وذهب ابن عصفور وبعض أصحابه إلى أنه فاعل بفعل محذوف يفسره المعنى ، وليس من باب الاشتغال ، والتقدير : فإن ضللت لم ينفعك علمك .

وخرجه السهيلى على وجهين :

أحدهما : أنه ابتداء وسهله وجود الفعل في الجملة ، كما أجاز سيبويه الرفع بالابتداء بعد أداة الشرط إذا كان في الجملة المطلوبة للشرط فعل هو خبر نحو : إن الله أمكننى من فلان .

الثاني : إن أنت في موضع نصب كما وضع المنصوب موضع المرفوع في قوله في الحديث : «من خرج إلى الصلاة لا ينهزه إلا إياه» .

ـ أوأخر = : نحو : «إياك نعبد وإياك نستعين» (١) . وإنما تعين الانفصال في الموضعين ، لعدم إمكان كونه كالجزء من العامل المحذوف أو المؤخر .

ـ أوكان = : العامل ـ حرف نفى = : نحو : «ماهن أمهاتهم(٢)» «وما أنتم بمعجزين» (٣) وقوله :

إن هو مستوليا على أحـــد * إلا على أضعف المجانين(٤)/

إذ لواتصل وجب / استتاره ، لكونه مفردا غائبا مثلا بعد تقدم ذكر زيد ، فيقال : زيد ماقائما ، على أن «ما» متحملة ضمير زيد فيؤدى إلى الاستتار في الحروف ، وهو خلاف لغتهم ، وإنما هذا على لغة الحجاز في إعمال «ما» وأهل العالية في إعمال «إن» .

وأما تميم فموجب الفصل عندهم كون العامل معنويا ، لارتفاعه عندهم بالابتداء .

ـ أو فصله = : أى العامل عن الاتصال بالضمير ـ متبوع = : نحو : «يخرجون الرسول وإياكم» (٥) «لقد كنتم أنتم وآباؤكم» (٦) وقام القوم وأنت وحتى أنت . وأكرمتهم حتى إياك ، فإن أردت حتى الجارة امتنع ، لامتناع

---

(١) سورة الفاتحة ، آية : ٥ .
(٢) سورة المجادلة آية : ٢ .
(٣) سورة الانعام آية : ١٣٤.
(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٦٥ والسيوطى في الهمع جـ ١ ص ١٢٥ وقال الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٩٦ : وهذا البيت لا يعلم قائله وذكر رواية أخرى للبيت وهى : . . . . إلا على حزبه المناحيس .
(٥) سورة الممتحنة آية : ١.
(٦) سورة الأنبياء آية : ٥٤.

جرها الضمير ، وأجازه المبرد نحو : حتاك ، فرقا بين العاطفة والجارة ، ومثله أيضا سيبويه (١) بقوله : كنا وأنتم ذاهبين ، وأنشد :

مبرءا من عيوب الناس كلهم * فالله يرعى أبا حرب وإيانا(٢)

وأنشد غيره :

ولكنى خشيت على عـــدى * سيوف القوم أو (٣) إياك جار (٤)

وقد خالف بعض فخص الفصل في (ايانا واياك) في البيتين بالضرورة ، وقد مـــر(٥) إيراد رد أثيرالدين : هذا القول في باب العطف .

ولم يقل المصنف : أو كان الضمير تابعا إدراجا لما أورده الأثير في تفسيره لقوله تعالى : « وإياى فاتقون » (٦) أن إياى مفعول مقدم ، والياء في « فاتقون » توكيد له ، فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا ، ولم يفصل لاتصاله لفظا بالعامل ، ولا يتصور مثله إذا فصل العامل عن مباشرة الضمير بمتبوع فتعين الفصل .

---

(١) بل قال في الكتاب حـ ١ ص ٣٨٠ : وتقول : إنى وإياك منطلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف ، ونظير ذلك قوله عز وجل : « ضل من تدعون إلا إياه » فلو قدرت على الهاء في رايته لم تقل : إياه ، وقال الشاعر : مبرءا من عيوب . . . البيت .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب حـ ١ ص ٣٨٠ ، وشرح الأعلم ، ولم ينسباه ، واستشهد به السيوطى في الهمع حـ ١ ص ٦٣ ، وقال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٤٠ : لم أعثر على قائله ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٦ . ولم أعرف قائله . والشاهد : استعمالهم « إيانا » وهو ضمير منفصل .

(٣) في حـ : وإياه . . الخ .

(٤) ذكره سيبويه مع بيت قبله وهو :

لعمرك ما خشيت على عدى * سيوف بنى مقيدة الحمار

وقال : ويروى : رماح القوم . ولم ينسبهما سيبويه ولا الأعلم ، إذ قال الشاهد في إتيانه بإياك إذ لم يقدر على الضمير المتصل بالفعل ، وقال : هجا قوما ، فجعل أمهم راعية حمر ، وقوله : سيوف القوم : أراد قوما بأعيانهم مدحهم وفخمهم ، وعطف « إياك على السيوف ، والتقدير : وعشيتك عليه ، ولو عطفها على القوم لقال : أو سيوفك ، فأعاد السيوف مع الضمير المجرور ، لأن ضمير الجر لا ينفصل . انظر الكتاب حـ ١ ص ٣٨٠ .

(٥) لعل الصواب سيأتى إيراد رد الأثير ، لأن باب العطف لم يأت بعد .

(٦) سورة البقرة آية : ٤١ .

قال الاثير في البحط المحيط حـ ١ ص ١٧٩ : الكلام عليه اعرابا كالكلام على قوله : « اياى فارهبون ، وقال في ص ١٧٥ ، ١٧٦ : اياى منصوب بفعل محذوف مقدر بعده لانفصال الضمير ، واياى ارهبوا ، وحذف لدلالة ما بعده عليه . . . فتحتمل الآية وجهين :

احدهما : أن يكون التقدير : اياى ارهبوا تنبهوا فارهبون فتكون الفاء دخلت في جواب الأمر وليست مؤخرة من تقديم .

والوجه الثانى : ان يكون التقدير : وتنبهوا فارهبون ، ثم قدم المفعول فانفصل ، وأخرت الفاء حين قدم المفعول وفعل الامر الذى هو تنبهوا محذوف ، فالتقى بعد حذفه حرفان : الواو العاطفة والفاء التى هى جواب أمر ، فتصدرت الفاء مقدم المفعول واخرت الفاء اصلاحا للفظ ، ثم أعيد المفعول على سبيل التأكيد ، ولتكميل الفاصلة ، وعلى هذا التقدير الأخير لا يكون « اياى » مفعول لفعل محذوف ، بل معمول لهذا الفعل الملفوظ به ، ولا يبعد تأكيد الضمير المنفصل بالضمير المتصل ، كما أكد المتصل بالمنفصل في نحو : ضربتك اياك .

— أو لـي = : الضمير ، — واو المصاحبة = : كقوله :

فآليت لا أنفك أحذو قصيدة * تكون وإياها بها مثلا بعدى(١)

وقوله :

فكان وإياها كحران لم يفق * على الماء إذ لاقاه حتّى تبددا(٢)

— أو = : ولى — إلا = : كقوله تعالى : « أمر ألا تعبدوا إلا إياه(٣)» وقول الشاعر :

قد علمت سلمى وجاراتهـــا * ما طعن الفارس إلا أنا(٤)

— أو = : ولى — أما = : نحو : قام أما أنا وأما أنت وقوله :

بك أو بي استعان فليل أمـــا * أنا أو أنت ما ابتغى المستعين (٥)

— أو = : ولى — اللام الفارقة = : بين إن النافية والمخففة كقوله :

إن وجدت الصديق حقا لإياك * فمرني فلن أزال مطيعا(٦)

وقال الأخفش في كتاب المسائل إثر تمثيله بان كان زيد لصالحا : فان جئت بما

---

(١) قائله : أبو دوين خالد بن خالد بن محرث الهذلى ، من قصيدة يوجه فيها اللوم لخالد ، لأنه غدر به فيما أمنه عليه ، وهو توطيد العلاقة بينه وبين معشوقته المسماة : أم عمر ، ولكنه استأثر بها لنفسه . قال العينى : فآليت : أى حلفت من الإيلاء وهو اليمين ، و « أحذو » بالحاء المهملة والذال المعجمة ، من حذوت النعل بالنعل حذواً إذا أسويت احداهما على قدر الأخرى ، والحذو : التقدير والقطع ، ويروى : أحد وبالدال المهملة ، من قولهم : حدوت البعير إذا سقته ، ويروى: فأقسمت لا أنفك ، وأذرك وإياها ، وأدعك ، وأكون وإياها ، ويروى: تكونان للملك مثلا بعدى.
راجع : أشعار الهذليين حـ ٢ ص ٢١٩ — العينى حـ ١ ص ٢٩٥ — الدرر حـ ١ ص ٤٠ .

(٢) ذكره سيبويه في الكتاب ولم ينسبه ، ونسبه الأعلم لكعب بن جميل ، وروايتهما : وكان وإياها ... البيت قال الأعلم : يقول : كان غرضا إليها ، فلما لقيها قتله الجد سرورا بها فكان كالحران ، وهو الشديد العطش أمكنه الماء ، وهو بآخر رمق ، فلم يفق عنه أنقذ بطنه ، أى أنشق ، يقال : قددت الأديم إذا شققته .
راجع : الكتاب حـ ١ ص ١٥٠ — الجمل للزجاجى ص ٣٠٧ .

(٣) سورة يوسف آية : ٤٠ .

(٤) نسب في الكتاب لعمرو بن معد يكرب ، وكذلك نسبة له السيوطى في شرح شواهد المغنى ، وقيل : هو للفرزدق ، والأصح الأول ، لأنه لم يثبت في ديوان الفرزدق . وروى : ما قطر الفارس بدل : ما طعن . انظر : الكتاب حـ ١ ص ٣٧٩ — شواهد المغنى ص ٧١٩ — ابن يعيش حـ ٣ ص ١٠١ شرح الحماسة ص ٤١١ .

(٥) قال العينى في شواهد الكبر حـ ١ ص ٣٩٩ : لم أقف على اسم قائله ، وقوله : « فليل » أمر من ولى الأمر يليه ، والشاهد : فصل الضمير لوقوه بعد « أما » وتعذر الاتصال ، وقال العينى : ومواضع الانفصال التى يتعذر فيها الاتصال اثنا عشر موضعا ، منها ان يلى « اما » .

(٦) ذكره العينى في شواهده الكبرى ولم ينسبه . وقال الشنقيطى في الدرر لم أعثر على قائله ، والشاهد فصل الضمير الواقع بدل اللام الفارقه . راجع : العينى حـ ١ ص ٣٠١ — الهمع حـ ١ ص ٦٣ — الدرر حـ ١ ص ٤٠ التصريح حـ ١ ص ١٠٥ .

لا يحتاج الى مفعول أوقعت/ اللام على اسم (١) الفاعل ، كإن قام لزيد ، فان كان مضمراً قلت : إن قعد لأنا .

وكذا قال في النسخة الوسطى موافقة للكونية على تأويل إن بالنافية واللام بمعنى إلا .

وأما على رأى البصرية فيمتنع إلا في الأفعال الناسخة ، لكونها عندهم (إن) المخففة لا تدخل الا على المبتدأ وناسخه ، ولا يتخيل أن لوعبر المصنف بلام الابتداء كان أجود شمولا لنحو : إن الفاضل لأنت بالتشديد لأمرين : أن اللام الفارقة ليست عند أبوى على والفتح والبغاددة ابتدائية ، وأن الفصل في ذلك لا (٢) للام ، لحصوله قبلها من حيث خبرية الضمير (لإن) .

– أو نصبه = : أى الضمير – عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتفقا رتبة = : بأن كانا ضميرى تكلم أو خطاب أو غيبه : كعلمتنى إياى ، وعلمتك إياك ، وعلمته إياه ، فلوكان مرفوعا كعلمتنى وجب الوصل ، وكذا زيد ظنه قائما لعمل ظن في الفاعل المستكن وفي معمول منصوب ، وقد اتفقا رتبة ، وإنما وجب الفصل مع استيفاء الأشراط ، اذ ليس الثاني (أبدا) (٣) الا مثل الأول لفظا ، ومتحدا به معنى ، فاستثقل اتصالهما ، ولا يوهمه الاتصال أيضا من التكرار .

– وربما اتصلا = : أى الضميران حال كونهما – غائبين إن لم (٤) يشتبها لفظا = : نحو ما حكى الكسائي : هم أحسن الناس وجوها ، وأنظرهموها ، وكقول مغلس بن لقيط :

وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة * لضغمهما ها يقرع العظم نابها (٥)

---

(١) في الأصل : أو وقعت اللام على الفاعل .. الخ .
(٢) في ح : في ذلك للام محصول .. الخ .
(٣) « أبدا » ساقطة من (ج) .
(٤) ومعنى الاشتباه : الاتفاق في الإفراد وفرعيه ، وعدمه ، والاتفاق في التذكير والتأنيث ، وعدمه.

(٥) ذكر البغدادى في الخزانة عدة توجيهات لهذا البيت ، وقال : وقد اختلف العلماء في معناه ، وقال : وينبغى أن نورد الأبيات التى منها هذا البيت وسببها حتى يتضح المعنى ويزول الاشكال ، فان غالب من تكلم عليه لم يقف على ما ذكرنا ، قال أبو محمد الأسود الأعرابى في « ضالة الأديب » وهو ما كتبه على نوادر ابن الأعرابى : إن مغلس بن لقيط ، وهو من ولد معبد بن نضلة كان كريما حليما شريفا ، وكان له إخوة ثلاثة أحدهم : أطيط بالتصغير ، وكان أطيط به بارا ، والآخران وهما : مدرك ومرة مما ظين له ، فلما مات أطيط أظهرا له العداوة .. ثم رثى أطيطا فقال : ذكرت أطيطا والأداوى كأنها * كلى من أديم يستشف هزومها
إلى أن قال : وقد جعلت نفسى .... البيت .
وقال الأعلم : والضغمة : العضة ، ومنه قيل للأسد : ضيغم ، وهذا الشاعر وصف شدة أصابه بها رجلان ، فيقول : قد جعلت نفسى تطيب لإصابتهما بمثل الشدة التى اصابنى بها ، وضرب الضغمة مثلا ، ثم وصف الضغمة فقال : يقرع العظم نابها ، فجعل لها نابا على السعة والرجلان مدرك ومرة . راجع : الكتاب ح ١ ص ٣٨٤ – العينى ح ١ ص ٣٣٣ ، الخزانة ح ٢ ص ٤١٥ – أمالى ابن الشجرى ح ١ ص ٨٩ ، ٢ ص ١٠١ – ابن يعيش ح ٣ ص ١٠٥ .

وكقول الآخر :

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة * أنالهماه قفو أكرم والد(١) /

وهو نهاية في القلة ، والوجه : الانفصال ، فان اشتبها لفظا تعين الفصل نحو : الدرهم أعطيته إياه .

وأجاز بعض الأمرين في ضمير المتكلم وقسيميه مطلقا .

وفي كلام سيبويه (٢) ما يدل على جوازه في الغائب لقوله : الكثير في كلامهم أعطاه إياه ، فاقتضى جواز : أعطاهوه / واقعا في كلامهم على قلة .

والحق كما قال أثيرالدين (٣) : ان في ذلك تفصلا وانتقاداً على المصنف .

أما الأول : فبأن تقول : إذا اتفقا رتبة ، فإما ضميراً تكلم أو خطاب أوغيبة ، فإن كان الأولى كمنحتنى إياى فالاختيار الفصل ، ويجوز منحتنيني وإن كان الثاني فكذلك أيضا ، ويجوز الوصل على ضعف ، كأعطيتكما كما ، واعطيتكن كن . هذا مذهب الكسائي وأصحابنا المغاربة . ومنع الفراء الوصل .

وإن كان الثالث : فإما أن يتحدا رتبة أو يختلفا ، فان كان(٤) الأول فكضمير الخطاب . واعتل الفراء بعدم السماع ..

وإن كان الثاني ، كأن يكون أحدهما مفردا والآخر مثنى أو مجموعا ، أو أحدهما مذكراً والآخر مؤنثا فالكثير الفصل نحو : الدرهم أعطيتها إياه ، وأعطيته إياها ، ويجوز أعطيتهوها وأعطيتهاه .

وقال سيبويه (٥) : فاذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهوها ولو قلت : أعطاهاه جاز ، وهو عربي ، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل غيبة كل منهما ، وليس أيضا بالكثير ، وانما الكثير أعطاه إياه هـ .

قال أثيرالدين (٦) : وهو حجة لما عليه الكسائي وأصحابنا من سوغان الأمرين

---

(١) قال العيني لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعثر على قائله مع كثرة من استشهد به . وقوله : « بسط » : أى بشاشة ، وقوله « أنا لهما » : من أنال ينيل أناله إذا بلغ ووصل ، وقوله : قفو » : من قفوت إثره اذا تبعته ، قال العيني : اتباع أكرم الوالدين، أراد : أكرام الآباء والأسلاف ، ومحل جملة : « أنا لهما » الرفع صفة لبسط وبهجة . والشاهد : أن الضميرين اذا اتحدا رتبة فلا يتعين الفصل ، بأن كانا للغيبة ، واختلف لفظهما تذكيرا وتأنيثا ، وإفرادا وتثنية وجمعا . أنظر : العيني جـ ١ ص ٣٤٢ – الهمع جـ ١ ص ٦٣ – الدرر جـ١ ص ٤٠ – التصريح جـ ١ ص ١٠٩ .

(٢) أنظر : الكتاب جـ ١ ص ٣٨٤ .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١٦٦ و. نقل بتصرف .

(٤) في جميع نسخ الشرح : فان كانا الأول . . وان كانا الثاني . . والصواب ما أثبته .

(٥) في الكتاب جـ ١ ص ٣٨٤ .

(٦) في المرجع السابق .

في الغائبين مطلقا ، اتحدت الرتبة أم لا ، لقوله : والكثير أعطاه إياه ، فبدأ أولا بالمتحد وثانيا بالمختلف .

وأما الثاني (١) : فلاستدلاله على الوصل في الغائبين إذا اتحدا(٢) رتبة بقوله : لضغمهماها ، وبحكاية الكسائى وإنما أورد ذلك أصحابنا فيما أحد الغائبين فيه مجرور ، وهو نظيره غيبة ، فيمتنع عندهم الا ضرورة كبيت المغلس أو في نادر من الكلام كحكاية الكسائى .

وإنما غر المصنف إنشاد سيبويه البيت عقب قوله : والكثير في كلامهم : أعطاه إياه ، وقد قال بعد : على أن الشاعر قد قال : وأنشد البيت .

قال ابن خروف : قوله : (على أن) متعلق بفعل يفسره ماقبله كائنـــا في معنى الالتفات ، لكونه لمخفوض كثر غيره ، وسيأتي القول : فيما أحدهما مخفوض إن شاء الله تعالى .

– وإن اختلفا رتبة = : بأن كان أحدهما تكلما والآخر / خطابا أو غيبة ، – جاز الامران = : من(٣) الفصل والوصل نحو : الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه ، وليس ما ولى منهما الفعل كما رأيت الا متصلا . ثم لا يخلوا والى الفعل أن يكون أقرب من الآخر أو أبعد ، فإن كان الأول جازا في الثاني نحو : زيد ظننتك إياه والدرهم أعطيتك إياه ، وظننتكه وأعطيتكه ، وزيد ظننتنيه وظننتنى إياه ، والدرهم أعطيتنيه واعطيتنى إياه ، ولم يذكر سيبويه (٤) فيه وصلا .

وذكر غيره الفصل ، واختلفوا عن سيبويه ، فقال السيرافي : لا يرى الفصل في أعطانيه ، وان كان الوجه في أعطاه إياه .

وقال الأندلسى : الأفصح أعطاني إياه ، مثل ما هو الأفصح من أعطاه إياه .

وان كان الثاني(٥) فأربعة آراء :

أحـــدها : تعين الفصـــل نحو : زيد ظننته إياك ، ويمتنع ظننتهوك ، وأعطيتهوك ، وعليه سيبويه (٦ .

الثاني : جواز الأمرين والفصل أجود ، وعليه المبرد وطائفة قدماء .

---

(١) وهو : انتقاد الأثير للمصنف .
(٢) في الأصل : إذا اختلفت الرتبة . . الخ .
(٣) في ح : كالفصل والوصول . . الخ .
(٤) لعل الصواب : إلا وصلا ، لأن عبارة الأثير : « ولم يذكر سيبويه في هذا الا الاتصال . .الخ . أنظر : شرحه على التسهيل ح ١ ص ١٦٦ ظ .
(٥) وهو ان يكون ما يلى الفعل أبعد من الآخر .
(٦) قال في الكتاب ح ١ ص ٣٨٤ : فان بدأت بالغائب فقلت : أعطاهوك ، فهو في القبح ، وأنه لا يجوز. . . وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهونى فانما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب فوضعوا الكلام في غير موضعه ، وقياس هذا لو تكلم به كان هينا .

الثالث : كالأول الا أن يكون ضمير مثنى أو جماعة مذكرين فيجوزان والفصل أحسن نحو : الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك ، والزيدان ظننتهماك والزيدون ظننتهموك ، وعليه الفراء .

والرابع : كالثالث إلا إن كان الأول ضمير المؤنثات فيسوغ الوصل كالدراهم أعطيتهوكن ، وعليه الكسائى ، وإنما يعضد السماع منها الأول .

ـ ووجب ـ في غير ندور ـ تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال = : فيقدم المتكلم على المخاطب ، وهو على الغائب نحو : ياغلام أعطانيك زيد ، والدرهم أعطانيه عمرو ، ويمتنع أعطاكنى وأعطاهوني وأعطاهوك وهو قول سيبويه ، وفاقا للمسموع واقتصارا عليه ، وأجازه غيره قياسا .

قال سيبويه (١) : فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه نحو أعطاكنى ، أو بالغائب قبل المخاطب نحو : أعطاهوك فقبيح لا تتكلم به العرب ، غير أن النحاة قاسوه .

قال المصنف(٢) : ولا يعتضد من / أجاز القياس بقولهم : عليكنى لتقدم الكاف فيه ، وهو فاعل معنى ، فينزل تقدمها عليها منزلة تقدم التاء في أكرمتنى فلايجرى مجراها (كاف) لاحظ لها في الفاعلية ككاف أعطاك ، وإنما ذلك في الغالب ، وندر غيره كما حكى ابن الأثير (٣) في غريبه من قول عثمان رضى الله عنه : « أراهمنى الباطل شيطانا » (٤) فقدم الغائب على المتكلم المتصل ، والقياس والمسموع « أرانيهم » .

وانتقد أثير الدين (٥) : بأن ضمير الجمع هو الفاعل معنى ، فالقياس : أراهم إياى ، فلو تقدم ضمير المتكلم أوهم أنه الذى كان فاعلا قبل ورود همزة النقل ، غير أنه كان ينبغى اذا تقدم ضمير الجمع أنفصل ، كأراهم إياى الباطل شيطانا .

وأفاد قوله : مع الاتصال جواز الامرين مع عكسه نحو : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيته إياك ، غير أنه مقيد بانتقاء اللبس ، أما معه فيتعين تقديم الفاعل معنى ، نحو : زيد أعطيتك إياه .

ـ خلافا للمبرد ، ولكثير من القدماء = : في أجازتهم تقديم غير الأسبق مع الاتصال كأعطيتهوك ، ومع ذلك / فالفصل عندهم أحسن ، وقد مر مافي المسألة من الخلاف .

---

(١) انظر التعليقة رقم ٦ في الصفحة السابقة .

(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٨ .

(٣) في الأصل : ابن الانبارى . في غريبه .

(٤) هذا الحديث سبق في ص ٦٥١ وانظر النهاية حـ ٢ ص ١٧٧ — ١٧٨ .

(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٧ ظ .

ـ وشذ إلاك = : بعكس الكاف من قوله :

ومانبالي إذا ما كنت جارتنا ٭ ألا يجاورنا إلاك ديار(١)

حيث جاء بالضمير متصلا بإلا ، وحقه الفصل .

وفي شرح(٢) الدماميني : حيث أتي بالضمير منفصلا بعد إلا وحقه الوصل .

قلت : وهو مما طغى به قلمه فهو سهولا محالة .

ـ فلا يقاس عليه = : بحيث استعمل مثله اختيارا ، ثم المناسب لهذه المسألة إيرادها بجنب قوله : أو الا من صور الانفصال الاثنى عشرة .

والبصرية على أن اتصاله بإلا ضرورة ، وهو سند زاعمي أن إلا غير عاملة في المستثنى النصب ، وإلا اتصل بها الضمير اتصاله بإن وأخواتها ، بل أجازه جماعة كوفيون وشرذمة بصريون .

وفي كتاب الواضح موردا صاحبه قول الفراء : أن إلا مركبة من « إن » المخففة و « لا » العاطفة ، مدغمة نون الأولى في لام / الثانية ، فاذا أورد بعدها منصوب كان (٣) لأن ، أو غيره كان (٤) للا ، والدليل على صحة رأيه قول العرب : قام القوم إلاك ، فوصلوا (الكاف) بالا تغليبا لعمل « إن » في الأصل.

وقال بعضهم : قاموا إلا أنت ، فعطفو بإلا وأبطلوا حكم « ان » فانظر الى قوله (٥) : قول العرب : قام القوم إلاك ، فلو لم يجز الا ضرورة ما احتج به ولا أطلق القول فيه .

قال المصنف(٦) : ومن رأى العامل (إلا) لم يعد ذلك من الضرورات ، بل جعله مراجعة لأصل متروك معتذراً على نحو : قاموا إلا إياك باستمرار الاستعمال بالانفصال .

---

(١) قال العيني في شواهده الكبرى : أنشده الفراء ولم ينسبه الى أحد ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعثر على قائله مع الاستشهاد به . و « ما » الأولى نافية ، والثانية زائدة ، لأن اذا الشرطية تختص بالجمل الفعلية فلا تكون مصدرية ، لتحتم تأويلها بمفرد ، إلا إذا فسرنا « اذا » بمعنى : حين ، فيجوز أن تكون مصدرية . راجع : العيني حـ ١ ص ٢٥٣ ، الخصائص حـ ١ ص ٣٠٧ ، ٢ ص ١٩٥ - الخزانة حـ ٢ ص ٤٠٥ - ابن يعيش حـ ٣ ص ١٠١ - ١٠٣ - التصريح حـ ١ ص ٩٨ ، ١٩٢ .

(٢) حـ ١ ص ٤٧ و . بل ما ذكره الدماميني ليس كذلك وعبارته : حيث أتى بالضمير متصلا بعد إلا ، وحقه أن يكون منفصلا كما تقدم . الخ . ولعل النسخة التى عند الشارح فيها خطأ من الناسخ . أو من باب التحامل كعادته .

(٣) أى : النصب ، لأن .

(٤) أى : ان كان ما بعد ها غير منصوب فعلى العطف بلا .

(٥) أى : قول صاحب الواضح .

(٦) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

وفي بعض النسخ القديمة (١) (بعد) فلا يقاس عليه ، ولا يجوز «حتى ك» خلافا لابن الأنبارى (٢) فيهما .

قال المصنف في شرحه (٣) : وأما تجويز ابن الانبارى «حتى ك» فـــلا مسموع له ، إلا إن جعلت (حتى) جارة ، وهو أيضا مفتقر الى نقل ، لاستغنائهم مع المضمر بالى عن (حتى) استغناؤهم بمثل عن (كاف) التشبية ، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب ، ولم يرد دخول (حتى) على ضمير أصلا هـ .

قلت : وقد وافق ابن الانبارى على إجازة «حتى ك» الفراء وهشام تمسكا بقوله :

فلا والله لا يلفى أنـــــــاس * فتى حتى ك يابن أبي زياد (٤)

وقد أمعنا الكلام على ذلك في باب حروف الجر .

لا يقال : الحكم بشذوذ إلا قاض بعدم القياس عليه ، وحينئذ فيستغنى عن قوله : فلايقاس عليه ، لأنا نقول : ابن (٥) الأنبارى وغيره ممن أوردناه يخالف في الأمرين معا : شذوذ إلاك ونفى القياس ، وعليه فتظهر فائدة الاتيان بالجملة الثانية ، لعدم استلزام المخالفة في الأولى المخالفة في الثانية ، ضرورة جواز المخالفة في شذوذ إلاك . لكونه عند المخالف كثيراً ، دون نفى القياس عليه ، لعدم بلوغه في الكثرة الحد المسوغ للقياس عليه .

فمن ثم لم يستغن بالأولى عن الثانية :

ـ ويختار اتصال نحو (هاء) أعطيتكه = : من كل ثان ليس خبراً في الأصل ومن ثم لم يرد في القرآن إلا متصلا نحو : «أنلزمكموها» (٦) «اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيراً (٧)» وعليه أقتصر سيبويه . (٨)

---

(١) أى لهذا الكتاب كما جاء في شرح الأثير .
(٢) وابن الانبارى جماعة ، ولعله : عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله بن أبى سعيد أبو البركات كمال الدين الأنبارى النحوى المشهور ، صاحب المؤلفات المعروفة ، التى منها : الانصاف في مسائل الخلاف ، الاغراب في جدل الاعراب ، ميزان العربية ، حواشى الإيضاح ، وغير ذلك ، أخذ عن أبى منصور الجواليقى ، ولازم ابن الشجرى ، وسمع عن أبيه ، وعبدالوهاب الأنماطى وغيرهم . ولد عام (٥١٣ – وتوفى عام ٥٧٧) . انظر : الانباه حـ ٢ ص ١٦٩ – البغية حـ ٢ ص ٨٦ .
(٣) حـ ١ ص ١٦٩ .
(٤) ذكره العينى في شواهده الكبرى وسكت على قائله ، واستشهد به الأشمونى والسيوطى في الهمع . وقال الشنقيطى في الدرر : لم أعثر على قائله . راجع : «العينى حـ ٣ ص ٢٦٥ – الأشمونى حـ ٢ ص ٢١٠ – الهمع حـ ٢ ص ٢٣ – الدرر حـ ٢ ص ١٦ – الخزانة عرضا حـ ٤ ص ١٤١» .
(٥) في حـ : نقول : ان الانبارى . . . الخ .
(٦) سورة هود آية : ٢٨ .
(٧) سورة الانفاق آية : ٤٣ .
(٨) قال في الكتاب حـ ١ ص ٣٨٤ : فإذا كان المفعولان تعدى اليهما فعل الفاعل مخاطبا وغائبا فبدأت =

قال المصنف(١) : / وظاهر كلامه لزوم الاتصال ، وأجاز غيره غيره ، ويدل عليه (٢) قول النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله ملككم إياهم ولوشاء لملكهم إياكم »(٣)

قال أثيرالدين(٤) : بل ظاهر كلام سيبويه أحسنيه الانفصال ، وأتي بمصداق ذلك من كلامه بما يطول إيراده .

وقد مر أن الأندلسي(٥) : ارتكب أن الأفصح أعطاني إياه ، وتأول كلام سيبويه ، وهو من البعد بمكان وخلاف اختيار المصنف ، ويختار – انفصال الأخير من نحو « فراقيها » = : من قوله :

تعزيت عنها كارها فتركتها * وكان فراقيها أمر من الصبر (٦)

من كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل ، ومن نحو – « منعكها » = : من قوله :

فلا تطمع أبيت اللعن فيـــها * ومنعكها بشيء يستطاع (٧)

من كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله وهو مفعول أول أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير كذلك كقوله :

لا ترج أو تخش غير الله أن أذى * وافيكه الله لا ينفك مامونا(٨)

قال المصنف(٩) : وانما المختار في أمثال هذه الثلاثة الانفصال ، غير أنه ترك الى الاتصال لعدم تأتي الوزن الا به هـ.

بالمخاطب قبل الغائب . . وذلك قولك : أعطيتكه ، وقد أعطاكه . . وانما كان المخاطب أولى بان يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب الى المتكلم من الغائب .

(١) في المرجع السابق ، وقوله : وظاهر كلامه . الخ . أى كلام سيبويه .

(٢) أى عدم اللزوم .

(٣) الحديث من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٩ وشواهد التوضيح ص ٣٠ ، وفي الكتابين صرح برفعه الى النبى صلى الله عليه وسلم وقال عبدالباقى محقق الثانى : لم أقف عليه .

(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٦٩ .

(٥) انظر ص ٦٠٧ والمراد بالأندلسى في هذا الكتاب هو : أبو على الشلوبينى .

(٦) قائله : يحى بن طالب الحنفى من قصيدة يظهر فيها حنينه الى وطنه ، أنظر : العينى حـ ١ ص ٣٠٥.

(٧) نسبه أبو تمام في الحماسة ضمن أبيات أربعة لرجل من بنى تميم في هامش الحماسة : هو عبيدة بن ربيعة بن قحطان . . كذا في كتاب الخيل لابن الأعرابى ص ٦٣ ، وأكد هذه النسبة البغدادى في الخزانة ، وقال : وعبيدة بن ربيعة مصغر عبدة بالتأنيث وهو شاعر وفارس جاهلى ، ونسبه العينى لرجل من بنى تميم وغيره فقال : قد ذكر في الحماسة البصرية أن قائله : قحيف العجل ، ويقال قائله : رجل من بنى تميم ، وأبيت اللعن : تحية الملوك في الجاهلية ، ومعناها : أبيت أن تأتى من الأمر ما تلعن عليه . راجع : شرح الحماسة ص ٢٠٩ ، ١٤٦٨ – العينى حـ ١ ص ٣٠٢ شواهد المغنى ص ٣٣٨ – الخزانة حـ ٢ ص ٤١٣ .

(٨) قال العينى في شواهده الكبرى حـ ١ ص ٣٠٨ : استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد ولم أقف على اسم قائله ، وهو من شواهد التصريح حـ ١ ص ١٠٧ .

(٩) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٠ .

فمقتضاه أن الاتصال ضرورة .

قال أثيرالدين (١) : وليس كذلك بل هو عربي ، وإن كان الكثير الانفصال وهو مفهوم كلام سيبويه .

وإنما مثل المصنف بفراقيها ، ومنعكها مما أضيف اليه المصدر مما هو أقرب رتبة من تاليه ، وهو فاعل أو مفعول أول ، لأنه إن أضيف مما هو ابعد من الضمير بعده تعين الفصل نحو : زيد عجبت من ضربه إياه ، ويمتنع من ضربهها إلا ضرورة نحو لضغمهماها ، وحكاية الكسائى / السالقة كذا قال أثيرالدين(٢) .

قلت : وليست الأمثلة الموردة / مما الإضافة فيه إلى أبعد مما المصدر مضاف اليه لتساوى الضميرين بعداً .

ففى التمثيل بها دخل .

وقد أقام المسألة في الارتشاف(٣) فقال : وإن تساويا في القرب أو البعد ، فالفصل نحو : هند عجبت من ضربه اياها ، ويمتنع من ضربهيها الا ضرورة ، نحو « لضغمهماها » ، أو في نادر كانظرهموها .

وان لم يكن فاعلا أو مفعولا ، والضمير للرفع انفصل تالى المخفوض كزيد عجبت من ضربك هو ، ومن ضربي أنت .

_ و = من نحو ، _ « خلتكه » = : من كل ثاني أحد أفعال القلوب ، فالانفصال به أولى ، لكونه خبراً في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر(٤) كقوله :

أخي حسبتك إياه وقد ملئت * أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

قيل ويرجحه أنه منصوب بجائز التعليق والالغاء ، وهو معهما ليس الا منفصلا ، فانفصاله مع الاعمال أولى .

وردهما المصنف في شرح الكافية باقتضائهما جواز انفصال الأول أيضا ، وهو ممنوع ، واختار هنالك . وفي الخلاصة الاتصال معتلا بأنه ثاني منصوبي فعل ، فكان بمنزلة الثاني في « أنلزمكموها »(٥) .

ورده أثيرالدين (٦) بما / يطول .

---

(١) في شرحه للتسهيل ـ ١ ص ١٦٩ .
(٢) في المرجع السابق .
(٣) في ص ١٢٣ .
(٤) في ـ : منصوب وآخر . الخ .
(٥) سورة هود آية : ٢٨ .
(٦) في شرحه للتسهيل ـ ١ ص ١٦٩ .

ومن الاتصال قوله :

بلغت صنع أمرئ برأ خالكه • إذ لم تزل لاكتساب المجد مبتدرا(١)

مما وقع خبراً لكان أو احدى أخواتها ، في أفصحية الاتصال ، وفاقا للرماني وابن الطراوة .

قال المصنف(٢) : اذا حجز ضمير خلتكه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كنته ، فانه خبر في الأصل ، غير أنه شبيه بهاء ضربته في عدم الحجز إلا بضمير مرفوع ، وهو كالجزء من الفعل ، فكأن الفعل مباشر له ، فكان مقتضاه أن لا ينفصل (كهاء) ضربته ، غير أنه أجيز انفصاله مرجوحا لا راجحا ، خلافا لسيبويه وموافقيه ، (ولنا) (٣) دليلا على ذلك وجهان :

أحدهما : أن الضمير المشار إليه منصوب بما لا حاجز له الا ما هو كجزء منه ، فضارع مفعولا لم يحجزه عن الفعل إلا الفاعل ، فوجب له من الاتصال ما وجب لأول المفعولين ، وحيث لم يساوه وجوبا في الاتصال فلا أقل من كونه راجحا .

الثاني : أن كلا الوجهين مسموع فاشتركا جوازا ، غير أن الاتصال ثابت نظما ونثراً ، ولم يثبت في غير الاستثناء الفصل الا نظما ، فكان للوصل رجوح بكونه أكثر استعمالا ، فمنه نظما دون ضرورة قوله :

كم ليث اغترّ لى ذا أشبل غرثت • فكاننى أعظم الليثين إقداما(٤)

لتمكنه أن يقول : فكنته أعظم الليثين اقداما ، بناء على أن أعظم بدل من الضمير ومفسر له على حد اللهم صل عليه / الرؤف الرحيم .

ومنه نثرا قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها : « إياك أن تكونيها يا حميراء » وقوله صلى الله عليه وسلم في ابن مياد(٥) : « إن يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله(٦) » وقالوا : عليه رجلا ليسى .

وقال سيبويه (٧) : بلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسنى

---

(١) ذكره العينى في شواهده الكبرى حـ ١ ص ٢٨٦ ولم ينسبه ، وقد استشهد به ابن مالك في شرحه المذكور ، واستشهد به صاحب التصريح حـ ١ ص ١٠٧ والأشمونى حـ ١ ص ١١٩.

(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٠ .

(٣) « ولنا » ساقطة من حـ .

(٤) ذكر هذا البيت ضمن شواهد التوضيح ، وقال محققه : لم أقف عليه ، ولم أعرف أضبطه الا كلمة « فكأنني فهى : فكاننى ، وروايته : كم ليث أغربى . البيت ، انظر : شواهد التوضيح ص ٢٨ رقم ٣٩ .

(٥) في جميع النسخ لابن ميادة . . الخ . وهو خطأ .

(٦) أخرجه البخارى في صحيحة حـ ١ ص ٢٣٤. كتاب الجنازة ، باب اذا أسلم الصبى فمات ، هل يصلى عليه ؟ .

(٧) في الكتاب حـ ١ ص ٣٨١ .

وكذا كانني ، ولم يحك في الفصل نثرا إلا قولهم في الاستثناء : أتوني ليس إياك وهو متعين الفصل في غير الضرورة لوقوع (ليس) و (لا يكون) فيه موقع إلا ، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها ، فلايقاس عليه ماليس مثله .

وأما الاتصال في :

إذ ذهب القوم الكرام ليسى (١)

فمن الضرورات ، لكونه أستثناء ، ولولاه كان الاتصال أجود كما تقدم هـ .

وهو خلاف نقل سيبويه (٢) عن العرب .

قال أثيرالدين (٣) : والعجب له أنه يأخذ من كلامه (٤) مايدل على الانفصال ويعكسه دليلا لمختاره من الاتصال .

ويترك (٥) نصوص سيبويه عن العرب : أن الفصل هو المختار الذى لايكادون / يقولون غيره ، وان كان بعضهم أخبره أنهم ربما نطقوا متصلا .

وقال سيبويه (٦) إثر إيراده قلة حسبتنيه وحسبتكه : وذلك لأن حسبت بمنزلة كان في اختصاصهما(٧) بالدخول على المبتدأ(٨) والمبنى عليه ، ألا ترى عدم أقتصارك على الاسم بعدهما ، كما لا تقتصر عليه مبتدأ ، فالمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان ، وكذا الحروف بمنزلة حسبت وكان ، لأنهما يجعلان المبتدأ والمبنى عليه فيما مضى يقينا وشكا ، وليس فعلا أخذته إلى غيرك كضربت وأعطيت هـ .

فدل على التسوية بين حسب وكان ، وقد أسلف أن الكلام : كان إياه وليس إياه وحسبتك إياه .

وقال (٩) أيضا : وقد أورد مسألة : عجبت من ضربي اياك ، وان العرب قد نطقت به متصلا ، ومثل ذلك كان اياه لقلة كانه ، ولم تستحكم هذه الحروف هنا لأنا لا نقول كانني ولا ليسني ، ولاكانك ، فصارت اياه (١٠) هنا بمنزلتها في : ضربي(١١) إياك .

---

(١) سبق تحقيقه في ص ٧٠٥ .
(٢) وعبارته في المرجع السابق : « ومثل ذلك كان اياه ، لأن « كانه » قليلة ولم تستحكم هذه الحروف ههنا ، لا تقول : كانني وليسنى ، ولا كانك فصارت « إيا » ههنا بمنزلتها في : ضربى اياك ، وتقول : أتونى ليس اياك ، ولا يكون اياك ، لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هنا . . الخ .
(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٠ و.
(٤) أى سيبويه .
(٥) في حـ : ويدل نصوص . الخ . وقد أثبت ما في الأصل ، وهو الصواب .
(٦) في الكتاب حـ ١ ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ .
(٧) في ب : في اختصاصها . . الخ .
(٨) في حـ : أو المبنى . . الخ .
(٩) أى سيبويه في الكتاب حـ ١ ص ٣٨١ . بتصرف .
(١٠) في ب : فصارت اياك هنا . . الخ .
(١١) في حـ : في ضرب اياك . . الخ .

ثم قال (١) بعد : وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون : ليسى وكذلك كانني . فانظر الى تصريحه هنا : أنك لا تقول : كانني ولا ليسني ، وصيروه إياك هنا بمنزلتها في ضربي إياك .

ثم قال : وبلغني الخ .

وإنما أراد بقوله : لا تقول : كانني أن الفصل هو كلامهم . ولما كان عكسه قليلا جداً كما قال : لقلة كأنه احتاج الى أسناده بالرواية ، إذ لم يشافه بذلك العرب ، وإنما استقر لديه بلاغا عن الموثوق بهم ، لعدم احتياج المسموع المشهور الى استدلال . وانما يستدل على (٢) الغريب .

ثم قال الأثير(٣) : وأعجب من هذا المصنف(٤) كيف ادعى ثبوت الاتصال نثراً ونظما وعدم ثبوت الفصل في غير استثناء إلا نظما ؟ وهي مكابرة عظيمة .

سيبويه يقول : كلام العرب الانفصال ، ولم يسمع غيره(٥) ، وانما هو شيء بلغه عن بعضهم .

وهذا المصنف يقول : لم يثبت الا نظما ، وكأنه يتلمح من الكتاب مبادىء النظم فيستدلُ به من غير استقصاء لما قبله وما بعده ، وكم شيء فاته من علم سيبويه لقلة إلمامه بكتابه .

قال (٦) : وأما قوله (٧) : ومن الوارد منه متصلا دون ضرورة ، وانشاده البيت فلولا (٨) نقل سيبويه جواز الاتصال قليلا لم يكن (٩) الا أنه ضرورة لعدم اتزانه إلا كذلك ، ودعواه تمكنه أن يقول : فكنته أعظم ، بناء على دعواه في الضرورات وليس حكمها (١٠) عرفا ما ابتنى عليها هـ .

وفي البسيط : الأحسن الفصل ، وقد سمع قول أبي الأسود : /

---

(١) أى : سيبويه في المرجع السابق .
(٢) في حـ : يستدل عن الغريب . الخ .
(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٠ ظ .
(٤) يعنى : ابن مالك .
(٥) في ب : لم يسمع غيرهم . . الخ .
(٦) أى : الأثير في المرجع السابق .
(٧) أى : المصنف
(٨) في حـ : فلو نقل سيبويه . . الخ .
(٩) في ب : لم يكن الا . . الخ .
(١٠) في حـ : حكمه . . الخ .

فإن لا يكنها أوتكنه فإنـــه * أخوها (١) غذته أمه بلبانها(٢)

وقال الوليد ابن عتبة :

وشر الظالمين فلا تكنـــه (٣)

وحكى أنه قيل لبعضهم : ان فلانا يريدك ، فقال : عليه رجلا ليسنى / .

وفي باب الاستثناء من البديع : ومتى اتصل الضمير منصوبا بهما فليس إلا منفصلا في الأكثر ، كأتاني القوم ليس إلا إياك ، وقد ورد المتصل قليلا كليسنى وليسك ، وليسى ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لزيد الخيل رضى الله عنه : « ما وصف لى شيء في الجاهلية فرأيته في الأسلام الا ورأيته دون الوصف ليسك » يريد إلا إياك .

وقد صرح ابن الحاجب(٤) وجماعة أن المختار في خبر كان ، ماعليه ســـيبويه .

ووجهه المحقق الرضى(٥) بأن اسمها ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من فعله وانما الفاعل حقيقة مضمون الجملة ، لأن الكائن في : كان زيد قائما قيام زيد ، كما أن ذلك جار في عامة النواقص ، وقال عمر بن أبي ربيعة :

لأن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والإنسان قد يتغير (٦)

---

(١) في ح : أخوه . . الخ .

(٢) أى أبو الأسود الدؤلى المشهور ، قال البغدادى في الخزانة : قال شراح أبيات سيبويه ، وشراح أبيات أدب الكتاب : سبب هذا الشعر أن مولى لأبى الأسود الدؤلى كان يحمل تجارة الى الأهواز ، وكان اذا مضى اليها تناول شيئا من الشراب فاضطرب أمر البضاعة فقال أبو الأسود هذا الشعر ينهاه عن شرب الخمر ، وقبل هذا البيت :

دع الخمر تشربها الغواني فانني * رأيت أخاها مجزئا لمكانها

وقال العينى في شواهده الكبرى : « فان لا يكنها » : الفاء تفسيرية ، تفسير معني الشرط من البيت قبله ، واسم « يكنها » ضمير يعود على الأخ في البيت السابق ، والهاء ضمير الخمر ، وقال العينى في شواهده الكبرى : « فان لا يكنها » : الفاء تفسيرية ، تفسير معنى الشرط من البيت قبله ، واسم « يكنها » ضمير يعود على الأخ في البيت السابق ، والهاء ضمير الخمر ، واسم « يكنه » ضمير الخمر والهاء ضمير الأخ في البيت السابق أيضا ، والمراد بالأخ : النبيد ، وقيل : الزبيب. راجع : الكتاب ح ١ ص ٢١) المقتضب ح ٣ ص ٩٨ – المقرب ح ١ ص ٩٦ العينى ح ١ ص ٣١٠ – الخزانة ح ٢ ص ٤٢٦ .

(٣) لم أعرف تتمته ولا من استشهد به غير الشارح .

(٤) اذ قال في شرح كافيته ص ٦٨ : والمختار في خبر كان وأخواتها الانفصال الخ . وانما كان كذلك من جهة أن خبرها ليس مفعولا على الحقيقة ، وانما هو في المعنى حكم فاعلها ، والمغنى فيه الخبر على ما كان عليه . فأجرى في الانفصال مجراه قبل دخولها . الخ .

(٥) في شرحه للكافية ح ٢ ص ١٩ .

(٦) هذا البيت من قصيدة طويلة عظيمة ، قال العينى : ذكر المبرد في الكامل أن ابن عباس رضى الله عنهما سمع الكلمة التى منها هذا البيت) وعد أبياتها ثمانين ، فحفظها من مرة . وقوله : لأن كان : اللام توطئية للقسم ، لأنها وطأت الجواب ومهدته له ، ، و « ان » شرطية ، وجوابها : « لقد حال » واسم كان الناقصة ضمير يعود إلى « المغير » في البيت قبل هذا البيت ، و« اياه » خبر « كان » وهو محل الشاهد ، والضمير في « حال » هو نفس الضمير في كان »« والجملة من قوله : « الانسان قد يتغير » حالية . راجع الديوان ص ٨٦ – العينى ح ١ ص ٣١٤ – الخزانة ح ٢ ص ٤٢٠ ابن يعيش ح ٣ ص ١٠٧ – المقرب ح ١ ص ٩٥ – التصريح ح ١ ص ١٠٨ .

وقال آخــــر :

ليت هذا الليـــــل شـــهرا ٭ لا نرى فيـــه عريبا(١)
ليـــس إيـــاى وإيـــــاك ٭ ولا نخشى رقيبـــــــا

– وكهاء « أعطيتكه(٢) » = : أيضا في اختيار الوصل .

– خلف ثاني مفعولى نحو « أعطيت زيداً درهما » في باب الاخبار = : وفاقا للمازني ، فاذا أخبرت عن الدرهم في هذا المثال قلت : الذى أعطيته زيدا درهم تمسكا بالأصل الذى هو الوصل .

ورجح الفصل بعض فتقول : الذى أعطيت زيدا اياه درهم ، على قاعدة الاخبار من وضع الضمير موضع المخبر عنه ، موافقا له إعرابا وتذكيرا وفرعية ، وإفرادا وفرعية .

وانما يتأتي ماعليه المازني بعدم مراعاة موضع المخبر عنـــه ، لوجوب اتصاله بالفعل .

قال أثيرالدين(٣) : فمن ثم كان الأولى عندنا(٤) انفصاله ، ويرجحه أيضا وجوبه عند خوف اللبس ، حيث لا يعلم كون ثاني مفعولى أعطيته ثانيا إلا بالرتبة ، نحو : الذي أعطيت زيداً اياه عمرو ، في أعطيت زيداً عمراً .

– ونحو ضمنت اياهم الأرض = : من قول الفرزدق :

---

(١) قائلهما عمر بن أبى ربيعة ، وهما في ديوانه ، وقد نسبه بعضهم للعرجى وهو عبدالله ابن عثمان بن عفان رضى الله عنهم ، ولعل الشارع مشى على النسبة الثانية ، ولذلك قال : وقال آخر. قال الأعلم : و « ليس » في البيت يحتمل تقديرين ، أحدهما : أن تكون في موضع الوصف للاسم قبلها ، كأنه قال : لا نرى فيه غريبا غيرى وغيرك ، والتقدير الآخر : أن يكون استثناء بمنزلة « الا » ، وعريب بمعنى : أحد ، وهو بمعنى معرب ، أى لا نرى فيه متكلما يخبر عنا ويعرب عن حالنا . وقال البغدادى : وقوله : « ليت هذا الليل شهر » قال أبوالقاسم سعيد الفارقى فيما كتبه في تفسير المسائل المشكله في أول المقتضب للمبرد : وقد روى في « شهر » الرفع والنصب جميعا وهو عندى أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات كتاب سيبويه ، والنصب على انه خبر لكان مقدرة ، أو منصوب على الظرفية متعلق بمقدر. راجع : الكتاب حـ ١ ص ٣٨١ ، المقتضب حـ ٣ ص ٩٨ ، ديوانه ص ٤٣١ – ٤٧٧ الخزانة حـ ٢ ص ٤٢٤ – ابن يعيش حـ ٣ ص ٧٥ ، ١٠٧ .

(٢) في المتن تحقيق بركات ، وأغلب الشروح الأخرى : وكهاء « أعطيته » هاء « كنته » ، وخلف ثانى . . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧١ .

(٤) في حـ : كان الأولى عند انتصابه . . الخ .

إني حلفت ولم أحلف على فند * فناء بيت من الساعين معمور(١)
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت * اياهم الأرض في دهر الدهارير

— « ويزيدهم حبا إلى هم » = : من قول الآخر :

وما أصاحب من قوم فأذكرهم * إلا يزيدهم حبا الى هم (٢)

— من الضرورات = : من استعمال المنفصل مكان المتصل في كل منهما ، مع عدم داع غير الضرورة ، فهم الأخير فاعل (يزيد) في البيت الثاني.

قال المصنف(٣) : فظن بعض جوازه اختياراً . معتلا بأن قائله لوقال : يزيدونهم ، فجعل المتصل وهو (الواو) فاعلا ، والمنفصل توكيدا لصح ، وهو وهم ، لمافيه من الجمع بين ضميرين متصلين : أحدهما فاعل ، والآخر مفعول ، وهو ممنوع في غير الأفعال القلبية هـ .

فادعى أن الأصل في البيت : يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل ضرورة .

قال أثيرالدين (٤) : وظن هذا الظان صحيح ، وإنما الفاسد مدعى المصنف لما اعتقد أن الضميرين لمسمى ، وليس كذلك ، بل فاعل يزيد ضمير القوم أو الحى على ما في حماسة (٥) أبي تمام أن صدره :

لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم

فمفعول يزيد راجع الى (٦) من جرى ذكره ممن فارقهم في قوله :

---

(١) وقد نسبه ابن جنى في الخصائص لأمية بن أبى الصلت ، قال العينى : والصحيح والأكثر أنه للفرزدق من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو يزيد بن المهلب ، وجواب القسم في البيت بعده ، وهو :

لو لم يبشربه عيسى وبينه * كنت النبى الذى يدعو إلى النور

والفند : الكذب ، وفناء البيت : ساحته ، والمراد به : البيت الحرام أعزه الله ، والباعث الوارث : من أسماء الله الحسنى ، مقسم بهما ، و « ضمنت : بمعنى تضمنت ، أى اشتملت عليهم ، أو تكفلت بأبدانهم ، والأرض » فاعل « ضمنت » والدهر : الزمن ، والدهارير : الزمن السابق ، وقيل الشديد ، ومحل « قد ضمنت » حال من « الأموات » ، ويجوز أن تكون صفة ، لأن الأموات : جنس فيه معنى التنكير . راجع : الخصائص حـ ١ ص ٣٠٧ ، ٢ ص ١٩٥ — العينى حـ ١ ص ٢٧٤ — الخزانة حـ ٢ ص ٤٠٩ — أمالى الشجرى حـ ١ ص ٤٠ — التصريح حـ ١ ص ١٠٥ ديوان الفرذدق حـ ١ ص ٢١٣ — ٢١٤ .

(٢) اختلف في نسبة هذا البيت ، فمنهم من نسبه لزياد بن حمل بن سعيد بن عميرة ، وقيل : لزياد بن منقذ ، وقيل : للمراد بن منقذ ، وقيل : ليدر أخى المراد بن سعيد ، وهو من قصيد طويلة. راجع : شرح الحماسة ص ١٣٩٢ — العينى حـ ١ ص ٢٥٦ — شواهد المغنى ص ١٣٥ — الشعراء ص ٦٧٩ — الخزانة — عرضا حـ ٢ ص ٣٩٣ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٣ .

(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٢ .

(٥) انظر شرح الحماسة ص ١٣٩٢ ، أى برواية أخرى .

(٦) في حـ : راجع على من جرى. الخ .

وحبذا حين تمسي الريح باردة * وادي أشي (١) وفتيان به عضم(٢)

ثم مدحهم بعد بأبيات ستة ، ثم قال : لم ألق بعدهم حيا ، والشعر لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة بن حريث العدوى ، وبنو العدويه حي من تميم ، وكان قد أتي اليمن ، ونزع الى وطنه ببطن الرمت ، وهو من بلاد تميم .

والمعنى : ألا يزيد القوم المصاحبون أولئك المفارقين حبا لذكرهم اياهم / وامتداحهم .

وحينئذ فيصح أن يقال : ألا يزيدونهم لاختلاف مدلول الضمير ، لأن الزائد غير المزيد هـ .

وتبعه ابن هشام في مغنيه (٣) فقال : وحامله على مرعاة ظنه أن الضمير (٤) لمسمى واحد ، وليس كذلك ، فان مرادهم أنه مايصاحب قوما ، فيذكر قومه لهم الا يزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه ، لما يسمعه من ثنائهم عليهم(٥) .

ورد شارحه الدماميني (٦) : بأنه قدرما لا دليل عليه في البيت ، لتقديره(٧) لهم بعد ذكرهم وثنائهم عليهم(٨) ، ليكون سببا لزيادتهم اياه حبا في قومه ، وهو في غنية عن ذلك ، لجواز أن المراد : اذا صاحب قوما فذكر قومه أى تذكرهم ، زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه ، لمايشاهده من انحطاط رتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه / اشارة الى (٩) فضل قومه على كل من يصاحبه من الأقوام .

وقد قال في الصحاح (١٠) : يقال : ذكرته بلساني / وبقلبي وتذكرته بمعنى .

قلت : وأنت خبير بما في هذا الرد من التهويل والانحاء مع سهولة الخطب فيه ويسارته ، لأنها تقادير قام عليها الدليل ، واحتفت بها القرائن ، وليس

---

(١) في حـ : وادى أشيا . الخ .
(٢) هذا البيت من القصيدة التى فيها البيت السابق « أشي » قال السيوطى في شرح شواهد المغنى : بضم الهمزة وفتح الشين المعجمة : أكمة ببلاد تميم ، تصرف ولا تصرف . وقال العينى : اسم موضع ، يروى مصروفا وغير مصرف ، و « هضم » : بضمتين جمع هضوم ، وهو الطاوى الكشح ، وقال المرزوقى في شرح الحماسة : هضم : جمع هضوم ، وهو المنفاق في الشتاء ، وقيل : هضم : أى يهضمون المال ، أى يكسرونه وينفقونه ، راجع شرح الحماسة ص ١٣٩٠ العينى حـ ١ ص ٢٥٧ – شواهد المغنى ص ١٣٥ .
(٣) حـ ١ ص ١٥٩ . . .
(٤) في الأصل : الضميرين . . الخ .
(٥) في ب : ثنائهم عليه . . الخ .
(٦) في شرحه المغنى حـ ١ ص ٢٩٢ .
(٧) في حـ : لتقديرهم لهم . . الخ .
(٨) في ب : عليه ، ليكون . . الخ .
(٩) في حـ : على فضل . . الخ .
(١٠) مادة « ذكر » حـ ١ ص ٣٢٣ .

فيها ماينعى على مقدرها أصلا ورأساً ، ثم ما أبداه من ذلك احتمالا لا يدفع ماعليه غيره من هذين الإمامين ، مع أنه لم يصنع شيئا مع ايهامه أن ذلك من مخترعاته اذ ذاك قول المعترض عليه ابن هشام رحمة الله في شرح الشواهد (١) ، ولفظه : ومعنى البيت أنه مايصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه الا يزيد أولئك القوم قومه حبا اليه ، لما يرى من تقاصرهم عن قومه ، أو لما يسمع من الثناء عليهم ، والذكر على الأول بالقلب ، وعلى الثاني باللسان ، ويشهد للأول فأخبرهم .

وقد زعم أبوحيان : أن ابن مالك حرف صدر البيت ، وأن الصواب :

« لم ألق بعدهم حيا فأخبرهم » .

ولا مستند له ، الا أنه وجده في حماسة أبي تمام هكذا ، أو الذى أورده ابن مالك رواية ابن قتيبة في طبقات الشعراء ، والمبرد ، غير أنه أورده بالفاء فقال : فما أصاحب ه .

فأنت تراه كيف انتحله وأغار(٢) عليه ، معترضا عليه بما هو المخترع له ، موهما في ذلك كله أنه من عند ياته ونتائجه .

وكان من الأمانة والديانة عزو ذلك إليه ، مرجحا إليه على ما في مغنى(٣) اللبيب ، إن لاح له مقتضى الترجيح .

---

(١) انظر : شرح شواهد المغنى للسيوطى حـ ١ ص ١٣٧ .

(٢) في حـ: وأخرى عليه . . الخ .

(٣) حـ ١ ص ٢٩٢ .

فصل = : في ذكر مفسر ضمير الغائب ، وبعض أحكام ضمير الغيبة ، وسبب بناء المضمر ، وذكر مراتبه ، ومايفعل عند اجتماعهما :

ــ الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب = : عليه ، لوضع الواضع اياه معرفة لابنفسه ، بل بسبب المعود عليه ، فان ذكر غير متقدم عليه مايفسره بقى مبهما لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره ، وذلك على خلاف الأصل ، وانما حملهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره في بعض المواضع قصدهم للتفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر مرتين ، فالاجمال أولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد .

وأما ضمير المتكلم والمخاطب فتفسرهما المشاهدة .

ــ ولا يكون = : المفسر المذكور ــ غير الأقرب = : إلى الضمير ، فإذا قلت : لقيت زيداً وعمراً يضحك فمستكن يضحك لعمرو لا لزيد .

وفي شرح الدماميني(١) : وينبغي أن المراد غير المضاف إليه ، أما هو فليس الضمير له الا بدليل ، وعليه قول أبي الطيب :

أفاضل الناس أغراضا لدا الزمن * يخلو من الهم إخلاهم من الفطن(٢)

قلت : وهذا مما وقع الاطباق عليه .

ومن ثم نوزع أبومحمد بن حزم الظاهرى في استدلاله على تحريم جميع الخنزير : لحمه وعروقه وغضاريفه وجلده بقوله تعالى «أولحم خنزير فانه رجس(٣)» لما ألزم بتحليل شحمه فقال : اسم ان عائد على الخنزير ، لأنه أقرب ، وانما ذكر اللحم أولا لأنه المعهود أكله لمن يأكله ، لا على جهة حصر التحريم فيه ، ثم دل فانه رجس ــ على تحريمه كله بسائر مايحتوى عليه ، فدوفع في عود الضمير هنا/ على أقرب مذكور .

على أن تقييد الدماميني الأقرب بغير المضاف اليه خلاف الظاهر ، وجور عما عليه أئمة هذا الشأن قديما وحديثا ، من إقرارهم اللفظ على إطلاق من تناول المضاف اليه كغيره (٤) ، واخراجهم اياه عن أن يكون معودا عليه غالبا ، لكون غير المحدث عنه ، وهو دليل عدم ارادة المضاف ، كما صنع المصنف .

وقد يرد معوداً عليه كقوله جل اسمه : «ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها ومن يرد ثواب الآخرة نؤته منها»(٥) وقول الشاعر : /

---

(١) حـ ١ ص ٤٨ و .
(٢) البيت مطلع قصيدة طويله قالها المتنبى في مدح أبى عبدالله محمد بن عبدالله القاضى الانطاقي ، قال العكبر في شرح الديوان : والمعنى يقول : الفضلاء من الناس للزمان كالأغراض ، يرميهم بنوائبه وصروفه ، ويقصدهم بالمحن . . . وهذا من أحسن الكلام . انظر : الديوان حـ ٤ ص ٢٠٩.
(٣) سورة المائدة آية : ١٤٥.
(٤) في حـ : كغير . . . الخ .
(٥) سورى ل عمران آية : ١٤٥ .

أجل المرء يستحث(١) ولايدرى ٭ اذا يبتغي حصول الأماني

وأجاز بعض قياسا عليه : غلام هند ضربت ، وهو متسع المجال وان كان مغلوبا(٢) وللكلام (٣) على تحقيق ذلك وإمعان (٤) النظر فيه غير هذا مقاما .

فلو أمكن عود الضمير على الأقرب وغيره كجاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم .

فقال الدماميني(٥) : لم أر فيه نصا ، وينبغي إجراؤه على مسألة ما إذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء متعدده ، فمن قال هناك : بالعود الى الأخير قال به هنا ، أو الى الجميع فكذلك لا الى الاقرب فقط فتأمله .

قلت : (لا ضرورة)(٦) الى القياس على ماذكر ، ولا الى التردد فيه ، إذ ليس المفزع (عندهم)(٧) في هذا الا القرائن المحتفة بالكلام ، الكاشفة عن المراد ، فكما تعين غير الأقرب مفسرا للضمير تعينه والأقرب مفسرين له أيضا ، كما الأشارة الى ذلك بقوله : — الا بدليل = : على أن المراد الا بعد نحو : « ووهبنا له اسحاق ويعقوب/ وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب »(٨) فضمير ذريته لإبراهيم لا لإسحاق ولا يعقوب ، لكونه المحدث عنه من أول القصة الى آخرها ، ونحو : « فآمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه »(٩) فان فاعل « جعلكم » لاسمه تعالى لوجود الدليل عليه .

قال بعضهم : اذ تقدم اسمان مستويان اسنادا كان الضمير للأقرب إلا لدليل .

قال ابن هشام : ومن خفي مايتعلق بهذا المقام جعل صاحب الكشاف الراجع في(١٠) (من مثله) (١١) لأبعد مذكور ، وهو « مانزلنا » وأقربه وهو « عبدنا » ان قدر الظرف صفة سورة ، وإيجابه عوده للأقرب وهو العبد ان علق « بفأتوا» وكثير يستشكل هذا الفرق .

---

(١) في ح : يسحب . . . الخ .
(٢) أى : غير الغالب .
(٣) في ب : والكلام على . . الخ .
(٤) في ح : وأمعن النظر . . ولعل الصواب : وانعام النظر الخ .
(٥) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٤٨ و .
(٦) « لا ضرورة » ساقطة من (ح) .
(٧) « عندهم » ساقطة من (ح) .
(٨) سورة العنكبوت آية : ٢٧ .
(٩) سورة الحديد آية : ٧ .
(١٠) « في » ساقطة من ح) .
(١١) والآية المستشهد بها من سورة البقرة آية : ٢٣ وهي « وان كنتم ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة كائنة من مثله ، والضمير لما انزلنا ، أو لعبدنا . ويجوز ان يتعلق بقوله : « فأتو » والضمير للعبد . . .وقال : والكلام مع رد الضمير الى المنزل أحسن ترتيبا ، وذلك أن الحديث في المنزل ، لا في المنزل عليه ، وهو سوق اليه ومربوط به فحقه ان لا يفك عنه برد الضمير الى غيره .

فأجاب بعض : بأنه ان عاد الى « ما » وعلق « بفأتوا » فالمعنى : فأتوا من منزل مثله بسورة ، فيكون المطلوب منهم هو مماثلة ذلك المنزل بهذا المنزل لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا ، والظاهر أن المقصود خلافه بدليل بقية آى التنزيل في مثل ذلك هـ .

ورده التفتازاني(١) في حاشية الكشاف(٢) : بأن اضافة المثل الى المنزل لا تقتضى اعتبار موصوفها ، ألا ترى أنه اذا جعل صفة لسورة لم يكن المعنى : بسورة من منزل مثل هذا القرآن ، بل من كلام ، وكيف يتوهم ذلك له ، والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام مثل القرآن .

ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين .

والجواب عن الأشكال : أن هذا الأمر تعجيزاً باعتبار المأتي به ، والذوق شاهد بأن تعلق « من مثله » بالاتيان يقتضى وجود المثل ورجوع العجز الى أن يؤتي منه بشيء ، ومثل النبي صلى الله عليه وسلم بشرية وعربية موجود بخلاف مثل القرآن بلاغة وفصاحة .

وأما وهو صفة للسورة الموصوفة فغير مقتضى وجود المثل ، بل ربما اقتضى انتفاءه حيث تعلق به أمر التعجيز .

وحاصله : أن قولنا : ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضى وجود المثل ، بخلاف ائت ببيت من مثل الحماسة .

ـ وهو = : أى المفسر بكسر السين ـ إما مصرح بلفظه = : وهو الأصل والغالب على ضمير الغيبة نحو : « وإذ ابتلى ابراهيم ربه » (٣) ـ أو مستغنى عنه بحضور مدلوله = : أى المفسر ـ حسا = : أى حضورا محسوسا .

قال المصنف(٤) نحو : « هى راودتنى عن نفسى » (٥)» قالت احداهما يا أبت استأجره »(٦) فاستغنى بحضور مايعود عليه الضمير في (قال) و (هى) و (استأجره) عن ذكره لفظا ،.

---

(١) هو : مسعود بن عمر بن عبدالله الشيخ سعدالدين التفتازانى . قال السيوطى : عالم بالنحو والتصريف والمعانى والبيان والأصلين والمنطق وغيرها . وله شرح العضد ، شرح التلخيص ، مطول ، وغير ذلك . ولد عام ٧١٢ - وتوفى عام ٧٧١ ، وقيل : ٧٩٣. أنظر : البغية حـ ٢ ص ٢٨٥ - هدية العارفين حـ ٢ ص ٤٢٩ .

(٢) في حـ ١ ص ٨٠ ، وقد أطال المناقشة في هذا المقام . وانظر تفسير الفخر الرازى في هذا المقام حـ ١ ص ١٣٦ وما بعدها . ففيه بحث شيق يخالف فيه التفتازانى .

(٣) سورة البقرة آية : ٢٧ .

(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٤ .

(٥) سورة يوسف آية : ٢٦ .

(٦) سورة القصص آية : ٢٦ .

قال أثير الدين(١) : وليس كما زعم لجواز عود الضمائر المذكورة الى ماقبلها فضمير (قال) الى يوسف ، وهي : الى أهلك وأستأجره : الى موسى — ولما كنت عن نفسها باهلك ولم تقل بي ، كنى هو عنها بضمير الغيبة / في (هي) راودتني غير مخاطب اياها بأنت راوديتني(٢) ، أو مشيرا اليها بهذه راودتني ، وكل ذلك على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياء من الخطاب الغير اللائق بالأنبياء ، فأبرز الاسم في صورة الضمير الغائب تأدبا مع الملك وحياء(٣) منه .

قال(٤) : وكأن المصنف تخيل أن هذا موضع اشارة لحضور صاحب الضمير ، فاعتقد الاستغناء عن المفسر بحضور مدلوله حسا ، فجرى الضمير مجرى اسم الأشارة ، والتحقيق ماذكرناه .

— أو = : مستغنى عنه بحضور مدلوله — علما = : نحو : «إنا أنزلناه في ليلة القدر (٥) أى القرآن ، اذ يعلم من الانزال في ليلة القدر الكائنة في رمضان أن المنزل القرآن ، مع قوله تعالى : «شهر رمضان الذى أنزل / فيه القرآن(٦) .

— أو = : مستغنى عنه — بذكر ماهو = : أى المفسر بالكسر — له جزءاً = : أى بذكر شيء يكون مابه التفسير جزءاً لذلك المذكور .

قال المصنف(٧) : كقوله :

أماوى مايغنى الثراء عن الفتى * اذا حشرجت يوما(٨) وضاق بها الصدر(٩)

فضمير حشرجت وبها للنفس ، لكن استغنى عن ذكرها بذكر ماهى له جزء وهو الفتى ، ومن ذلك : من كذب كان شراً له و«اعدلوا هو أقرب للتقوى»(١٠) وقوله :

واذا سئلت الخير فاعلم أنها * حسنى تخص بها من الرحمن(١١)

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٣ ظ ، بتصرف .
(٢) في حـ : رأوتنى . . الخ .
(٣) في حـ : واحياء منه . . الخ .
(٤) أى : الأثير في المرجع السابق .
(٥) سورة القدر : آية : ١ .
(٦) سورة البقرة آية : ١٨٥ .
(٧) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٤ .
(٨) في حـ : اذا حشرجت يومان قام بها الطرز . . الخ .
(٩) قائله : حاتم الطائى يخاطب بها امرأته « ماوية » وكانت تلومه على كثرة العطاء . وفي اللسان « الحشرجة » : تردد صوت النفس وهو الفرغرة في الصدر ، وقال الجوهرى : الحشرجة : الفرغرة عند الموت ، وتردد النفس ، وحشرجة الحمار : صوته يردده في حلقه ، ورواية اللسان وابن الشجرى في أماليه : لعمرك ما يغنى الثراء . . البيت . راجع : الديوان ص ٨٣ — امالى الشجرى حـ ٢ ص ٣٣٩ — الدرر حـ ١ ص ٤٤ — الصحاح حـ ١ ص ١٤٥ — اللسان حـ ٣ ص ٦١ .
(١٠) سورة المائدة آية : ٨ .
(١١) نسبه محقق شرح التسهيل لا بن مالك حـ ١ ص ١٧٥ : لكعب الغنوى والشاهد إعادة الضمير على المسألة لأنها جزء مدلول : سئلت .

وقولـــه :

إذا نُهي السفيه جرى إليـــه • وخالف والسفيه إلى خلاف (١)

أي كان هو أي الكذب ، واعدلوا هو أي العدل ، وفاعلم أنها أي المسألة والضمير في ذلك أحد مدلولى الفعل ، فهو جزء منه ، وكذا جرى اليه أي السفه ، وهو أيضا جزء من مدلولى السفيه ، لأنه ذات متصفه به .

ـ أو كل = : نحو : «ولا ينفقونها في سبيل الله (٢) ، فالضمير للمكنوز ، مستغنى عنها بذكرما هي له كل ، وهو الذهب والفضة ـ وقوله :

ولوحلفت بين الصفا أم معمر • ومروتها بالله برت يمينها(٣)

قال المصنف(٤) : فأعاد الضمير الى مكة ، لكون الصفا جزءاً منها ، وذكر الجزء مغن عن ذكر الكل أحيانا .

قال أثيرالدين(٥) : ولا يتعين ، لاحتمال عوده على الصفا ، بمعنى الصخرة / لاشتراكهما في الطواف بهما ، فهما طرفان ينتهى فيه إليهما .

وربما وقعت بأدني سبب نحو : «عشية أوضحاها»(٦) .

قال المصنف(٧) : ويمكن أن من ذلك : «كل من عليها فان (٨)» فالضمير للدنيا ، وان لم يجر لها ذكر في الصورة ، لأن الجارى ذكره بعضها وهو دال على الكل .

ـ أو نظير = : نحو : له على درهم ونصفه ، أى نصف درهم آخر .

وفي شرح الدماميني(٩) : كذا قال المصنف وجماعة .

قلت : لم يقل ذلك المصنف ، ولامثل به ، إنما قاله أثيرالدين(١٠) ومقلدوه

---

(١) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع : لم أعثر على قائله ، وقال ابن الشجرى في أماليه : ومثال إضمار المصدر لدلالة اسم الفاعل عليه قول الشاعر : اذا نُهي السفيه . البيت . ولم ينسبه لأحد ، ولم أعرف قائله ، راجع : «الأمالى الشجرية ـ ٢ ص ٢٠٩ ـ الدرر ـ ١ ص ٤٤ ـ الخصائص ـ ٣ ص ٤٩ ـ معانى القرآن للفراء ـ ١ ص ١٠٤ ـ الخزانة ـ ٢ ص ٣٨٣ ـ المحتسب ـ ١ ص ١٧٠ .

(٢) سورة التوبة آية : ٣٤ .

(٣) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ـ ١ ص ١٧٥ ـ وقال محققه : لم أعرف قائله ، وأنا كذلك .

(٤) في شرح التسهيل ـ ١ ص ١٧٥.

(٥) في شرح التسهيل ـ ١ ص ١٧٤ ظ .

(٦) سورة النازعات آية : ٤٦.

(٧) في المرجع السابق .

(٨) سورة الرحمن آية : ٢٦ .

(٩) ـ ١ ص ٤٨ ظ .

(١٠) في شرح التسهيل ـ ١ ص ١٧٤ ظ .

قال ابن(١) الصائغ(٢) : وهو خطأ ، إذ (٣) ليس الذى عليك نصف درهم آخر ، وإنما المراد : ومثل نصفه ، فالضمير عائد على ماقبله لفظا ومعنى ، ونظير ذلك عندهم قوله :

(قالت)(٤)ألاليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد(٥)

أى ونصف حمام آخر مثله عدداً ، وقوله :

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم * ونحن خلعنا قيده فهو سارب(٦)

أى قيد فحلنا ، وقوله :

كأن ثياب راكبــه بريــح * خريق وهى ساكنة الهبوب (٧)

وعبر أصحابنا المغاربة(٨) عن ذلك بعود الضمير على ظاهر(٩) لفظا لامعنى .

---

(١) في حـ : ابن الضائع .

(٢) هو : محمد بن عبدالرحمن بن على بن أبى الحسن الزمردى شمس الدين بن الصائغ الحنفى النحوى، قال السيوطى : « اشتغل بالعلم ، وبرع في اللغة والفقه وأخذ عن الشهاب بن المرحل ، وأبى حيان والفخر الزيلعى ، وسمع الحديث عن الدبوسى ، والحجار ، وأبى الفتح اليعمرى» وله مصنفات منها : شرح المشارق في الحديث ، وشرح ألفيه بن مالك ، والتذكرة في النحو وغير ذلك. ولد قبل عام ٧١٠. وتوفى عام ٧٧٠ هـ. أنظر : البغية حـ ١ ص ١٥٥ وهدية العارفين حـ ٢ ص ١٦٨ – درة الحجال حـ ٢ ص ١٣١ .

(٣) في حـ : أىليس . . الخ .

(٤) « قالت » ساقطة من (ب) و (حـ) .

(٥) قائله : النابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر بها الى النعمان بن المنذر وأولها : يا دارمية بالعلياء فالسند . . البيت . وقد استشهد به ابن الشجرى في أماليه في إعمال « ليت » واهمالها ، وكذلك سيبويه في الكتاب وغيرهما . وفيه أبحاث وفوائد جمة وتخريجات تراجع في مضانها . وقوله : « الحمام » : يجوز فيه النصب على الاعمال ، والرفع على الاهمال ، و « الى » بمعنى : مع ، و « نصفة » بالرفع والنصب عطف على « الحمام » و « فقد » بمعنى : حسب ، وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أى : فحسبى ذلك . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٢٨٢ – العينى حـ ٢ ص ٢٥٤ – الخزانة حـ ٤ ص ٢٩٧ – شرح شواهد المغنى ص ٧٧ – أمالى ابن الشجرى حـ ٢ ص ٢٤١.

(٦) قائله : الأخنس بن شهاب بن شريق الثعلبى ، وهو شاعر جاهلى قديم من قصيدة قالها بسبب تشتت تغلب في البلاد بعد حرب البوس ، لأن المهلهل قد شتتهم ، ورواية المفضليات : أرى كل قوم قاربوا . . . البيت والسارب : الذاهب في الأرض ، والمعنى : أن الناس غيرنا لا يجترئون على التنقل من موضع الى آخر بخلاف التغلبيين فانهم أعزاء يذهبون حيث شاءوا لا يقدر أحد على منعهم . راجع : المفضليات ص ١٠٨ – ابن يعيش حـ ٨ ص ٥٨ .

(٧) لم أعرف قائله ، ولا من استشهد به ، وقوله : ريح خريق « قال ابن سيده في المحكم حـ ٤ ص ٣٨٦ : « وريح خريق : شديدة ، وقيل : لينه سهلة فهو ضد ، وقيل راجعة غير مستمرة السير. وقال ابن دريد في الجمهرة حـ ٢ ص ٢١٣ : وريح خريق لينة سهلة ، وقد سمت العرب مخراقا ، وقال في حـ ١ ص ٣٨ : وهبت الريح هبوبا ، وقالوا : هبا وليس بالعالى في اللغة ، وقال ابن سيدة في المحكم حـ ٤ ص ٧٨ : « يعنى أن المعروف انما هو الهبوب والهبيب ، وهبت الريح تهب هبوبا وهبيا : ثارت وقال الجوهرى في الصحاح حـ ١ ص ١١٠ : « وهبت الريح هبوبا وهبيا أى هاجت ، والهبوبة : الريح التى تثير الغبرة ، وكذلك الهبوب والهبيب .

(٨) « المغاربة » ساقطة من (ب) ، (حـ) .

(٩) في حـ : ظاهره .

ومن هذا الطراز : ظنني وظننته زيداً قائماً ، فمفسر الهاء قائماً ، لكن لفظا لامعنى ، ولما خفى هذا الوجه على ابن الطراءة منع المسألة رأسا .

وقوله تعالى : «وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره» (١) أى : من عمر معمر آخر أو من عمر غير المعمر ، فأعيد الضمير على غير المعمر ، لأن ذكر المعمر مذكر به لتقارب معنييهما ، فكان مصاحبا له استحضارا ذهنيا .

وتحرير القول في ذلك : باجتلاب ما للمفسرين في الآية ملخصا فنقول : اختلف في معنى «من معمر» فقيل : يزاد في عمره ، بدليل مقابلته بولا ينقص من عمره ، وقيل : يجعل له عمر ، وينبنى عليهما أن المتكلم عليه في الآية شخص واحد أو شخصان ، فعلى الثاني هو شخص واحد ، قالوا : مثل أن يكتب عمره مائة ، ثم يكتب تحته مضى يوم ، مضى يومان ، وهكذا ، فكتابة الأصل هى التعمير / والكتابة بعد هى النقص ، قال :

حياتك أنفاس تعد فكلما * مضى نفس منها انتقصت به جزءاً(٢)

وقال أبو العتاهية :

ان مع اليوم فاعلمن غدا * فانظر بما ينقضى مجىء(٣) غده(٤)
ما ارتد طرف امرىء بلذته * إلا وشىء يموت من جسده

وعليه فضمير عمره للمذكور ، والمعمر المجعول له عمر طال أو قصر .

وعلى الأول هو شخصان والمعمر المزيد في عمره ، وحينئذ فالضمير لمعمر آخر ، إذ لا يكون المزيد في عمره منقوصا من عمره ، وعلى هذا النحويون قاطبة من قدمائهم ومتأخريهم ، قالوا : فيقال عليه : هب أن المعمر الثاني غير الأول أليس قد نسب النقص من المعمر الى المعمر ، لأن المعمر كما قلتم من مد في عمره .

ويجاب : بأن الأصل حينئذ ومايعمر من أحد .

قالوا : وسمى معمرا باعتبار ما آلت اليه حاله كقوله :

قتلت قتيلا لم ير الناس مثله (٥)

فالضمير إنما هو باعتبار الأصل المحول عنه اللفظ .

---

(١) سورة فاطر آية : ١١.
(٢) لم أعرف قائله ، وهو من شواهد الدماميني في شرحه والشاهد فيه معنوى.
(٣) في حـ : مجىء غدا . . الخ .
(٤) في ديوانه ص ١٥٢ : قال أبو العتاهية ، وقد أخذه عن قول بعض البلغاء ما نقصت ساعة من أمسك الا ببضعة من نفسك . وذكر ثلاثة أبيات منها البيتين المذكورين .
(٥) لم أعرف قائله ولا تتمته أو من استشهد به غير الشارح .

قال ابن هشام : وقد يكون شبيها بهذا عندى قوله تعالى : « فاقطعوا أيديهما(١)» فانما صح الجمع هنا مع إرادة يد واحدة من كل منهما لا مجموع يدى كل منهما ، لما أريد بالأيدى الأيمان ، فلما أطلقت اليد (٢) مراداً بها اليمين ، جاء الجمع ملاحظة للمعنى الأصلى لا اعتبارا للفظ .

ـ أو مصاحب بوجه ما = : قال المصنف(٣) : كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم نحو : « فمن عفى له من أخيه شىء فاتباع بالمعروف وأداء اليه بإحسان»(٤) فعفى يستلزم عافيا ، فأغنى ذلك عن ذكره (٥) ، وأعيدت الهاء من « اليه » عليـــه .

وفي شرح الدماميني(٦) : وهو كلام نقله الواحدى(٧) في البسيط عن الأزهرى ورده ، ولا أستحضر الآن وجه الرد وليس البسيط بموجود عندى الآن .

قلت : لكنه اعتمده في الوجيز ، بل لم يعرج على غيره فيه .

ولفظ الوجيز : فمن عفى أى ترك له من دم أخيه المقتول شىء وهو أن يعفوا بعض الأولياء فيسقط القود « فاتباع بالمعروف» أى فعلى العافي الذى هو(٨) ولى الدم أن يتبع القاتل بالمعروف ، وهو أن يطالبه بالمال من غير تشدد « وأداء اليه » وعلى المطلوب منه أداء تأديته (٩) للمال الى العافي « باحسان » وهو ترك المطل والتسويف ه .

ونحو قوله :

فانك والتأبين عروة بعدمـــا * دعاك وأيدينا اليه شوارع (١٠)

لكا لرجل الحادى وقد تلع الضحى
وطير المنايا فوقهن أواقع

(١) سورة الانعام آية : ٣٨ .
(٢) في حـ : الأبد مرادا . . الخ .
(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٦ .
(٤) سورة البقرة آية ١٧٨ .
(٥) في حـ : عن ذكر . . الخ .
(٦) حـ ١ ص ٤٩ و.
(٧) هو : على بن أحمد بن محمد بن على أبو الحسن الواحدى ، قال القفطى : الامام المصنف ، المفسر النحوى ، صنف التفسير الكبير ، وسماه « البسيط » وأكثر فيه من الاعراب والشواهد اللغوية ومن رآه علم مقدار ما عنده من علم العربية ، وصنف « الوسيط » في التفسير أيضا ، وهو مختار من « البسيط » أيضا ، و « الوجيز » و « شرح ديوان المتنبى » وغير ذلك . توفى عام ٤٦٨ . أنظر : الانباه حـ ٢ ص ٢٢٣ - البغية حـ ٢ ص ١٤٥ - هدية العارفين حـ ١ ص ٦٩٢.
(٨) « هو » ساقطة من (حـ) . (٩) في (ب) : أداء تأدية . . الخ .
(١٠) قال العينى في شواهده الكبرى : لم أقف على اسم قائلهما ، وذكرهما صاحب اللسان ولم ينسبهما ، وقوله : التأبين : من ابنت الرجل رثيته - والشوارع : مرتفعة وتلع : ارتفع ، وقوله : « أواقع » : الاصل : وواقع بقلب الواو همزة . انظر : العينى حـ ٣ ص ٥٢٤ - اللسان مادة (وقع) حـ ١٠ ص ٣٨٥ .

فالحادى يستلزم إبلا محدوة فأغنى ذلك عن ذكرهن ، وأعاد ضمير فوقهن عليهن ، ومثله : «حتّى توارت بالحجاب (١)» ففاعل توارت الشمس ، ولم تذكر استغناء / عنها بذكر العشى ، ويجوز أن الفاعل ضمير «الصافنات» / .

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر مايصاحبه ذكراً واستحضاراً : كذكر الخير وحده متلوا بضمير اثنين مقصودا بهما المذكور كقوله :

وما أدرى اذا يممت أمــــرا * أريد الخير ايهما يلينى (٢)
أ الخير الذى أنا أبتغيـــــه * أم الشر الذى هو يبتغينى

وقد يعاد على الصاحب المسكوت عنه ، لاستحضاره بالمذكور ، وعدم صلاحيته له نحو : «إنا جعلنا في أعناقهم أغلالا فهى الى الأذقان»(٣) فضمير هى للأيدى بمصاحبتها الأعناق في الأغلال ، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها .

وقد أكثر المصنف أنواع مايفسره مايفهم من سياق الكلام ولم يتقدم مفسره ولا تأخر .

قال أثيرالدين (٤) وأصحابنا : قسموا ضمير الغائب الى ما يتقدمه مفسره لفظا ورتبة : كضرب زيد غلامه ، أو لفظا لا رتبة : كضرب زيدا غلامه ، أو رتبة لا لفظه كضرب غلامه زيد ، والى مايفسر مايفهم من سياق الكلام ، وهو ماعلم المراد به ، ولم يتقدمه مفسره بوجه من الأوجه الثلاثة ، ولا تأخر نحو : «ماترك على ظهرها من دابة(٥)» «حتّى توارت بالحجاب(٦)» فأثرن به نقعا(٧)» وقوله :

كأن هزيزة بوراء غيث(٨)

أى : على ظهر الأرض ، وحتّى توارت الشمس ، فأثرن بالمكان / كأن هزيز الرعــد .

---

(١) سورة ص آية : ٣٢.
(٢) قائلهما : المثقب العبدى من قصيدة طويلة ذكرت في المفضليات ، وقد ذكرهما العينى في شواهده الكبرى ضمن قصيدة. نسبها لسحيم بن وثيل ، وقال : وقال الأصمعى : هذا الشعر لأبى زيد الطائى ، والحق أن القصيد للمثقب العبدى كما قال المفضل ، وأن بيتى الشاهد من هذه القصيدة . انظر : المفضليات ص ٢٩٢ – اللسان حـ ١٤ ص ٣٠٣ ، العينى حـ ١ ص ١٩٣ – الخزانة حـ ٤ ص ٤٢٩ .
(٣) سورة يس آية : ٨ .
(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٥ .
(٥) سورة فاطر آية : ٤٥ .
(٦) سورة ص آية : ٣٢ .
(٧) سورة العاديات آية ٤ .
(٨) هذا الشطر قائله امرؤ القيس ، وقد تقدم ضمن الابيات المشتركة بينه وبين التوءم في ص ١٣٤ » وانظر العمدة لا بن رشيق حـ ١ ص ٢٠٢ .

والى ما يأخذ شبيها من الذى يفسره مايفهم من السياق ، ومن الذى يفسره ماقبله بوجه ما ، أى لايتقدم لمفسره ذكر ، لكن تقدم ما هو من لفظ المفسر ، وان لم يكن المفسر ، وهو ضربان :

أحدهما : الضمير العائد على المصدر المفهوم من فعل أو صفة نحو : «أعدلوا هو أقرب للتقوى(١)» .

إذا نهى السفيه جرى اليه(٢) .

الثاني : العائد على مالم يذكر ، لكن ذكر قبله شيء يشرك الشيء الذى يعود عليه لفظا ، كعندى درهم ونصفه .

ـ ويقدم الضمير المكمل معمول فعل أو شبهه = : أى الفعل نحو : ضارب غلامه أو غلام أخيه زيد ، ـ على مفسر صريح = : كما ستلقى عليك أمثلته ، ـ كثيراً ان كان المعمول مؤخر الرتبة = : نحو : ضرب غلامه زيد ، وغلامه ضرب زيد ، وضرب غلام أخيه زيد (وغلام أخيه ضرب زيد) (٣) ، وما أراد أخذ زيد ، وضرب جارية يحبها زيد ، فهذه ونحوها مندرجة تحت المكمل معمول فعل ، ضرورة إكمال المضاف اليه المضاف ، ومعمول الصلة الموصول ، تكميل مابفاعل أراد المثل به ، ومعمول الصفة الموصوف ، تكميل «جارية» بفعل (٤) «يحبها» .

وكأول الأمثلة قوله تعالى : «فأوجس في نفسه خيفة موسى(٥)» وكثانيها قولهم «في بيته يؤتي الحكم(٦)» ، و «شتى تؤوب الحلبة(٧)» فان في بيته في موضع نصب بيؤتي ، والهاء للحكم ، وقد تقدم العامل والمفسر ، وشتى حال من الحلبة ، وفيه راجع عليهم ، وقد تقدماهما .

قال المصنف(٨) : والكوفية يمنعون مثل هذه وسماعه عن الفصحاء حجة عليهم .

---

(١) سورة المائدة آية : ٨ .
(٢) سبق تحقيقه في ص ٧٨٠ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (حـ).
(٤) في (أ ، حـ) : بفاعل . الخ .
(٥) سورة طه آية : ٦٧ .
(٦) قال صاحب مجمع الأمثال حـ ٢ ص ٧٢ : هذا مما زعمت العرب عن ألسنة البهائم . وذكرت قصة ذلك. وانظر المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى حـ ٢ ص ٦١ ، ١٨٣ .
(٧) قال صاحب مجمع الأمثال حـ ١ ص ٣٥٨ : «وذلك أنهم يوردون إبلهم وهم مجتمعون ، فاذا صدروا تفرقوا ، واشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته ثم يؤوب الاول فالاول ، يضرب في اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق . الخ . وانظر : المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى حـ ٢ ص ١٢٧.
(٨) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٨ .

قال أثير الدين(١) : وهو تخليط في النقل عنهم ، إذ قد فصلوا في الضمير إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل بين كونه متصلا بالمفعول مجروراً ، أو بما أضيف الى (٢) المفعول نحو : إرادته أخذ زيد ، وغلام أبيه ضرب عمرو فيجوز .

أو متصلا (به في) (٣) موضع نصب فيمتنع نحو : ضاربه ضرب زيد ، إذا كان الراجع في موضع نصب ، فان كان في موضع جر جاز جواز غلامه ضربه زيد .

أو منفصلا عنه فيمتنع تقديم المفعول نحو : مارأى أحب زيد ، وما أراد أحب عمرو ، ويوم يقوم بتخلص بكر ، ويوم يقوم يحشر خالد ، وإذا قام سرك زيد ، ومايعجبه يتبع أخوك(٤) .

فمنع عامتها الكسائي والفراء ، اعتلالا بأن في أحب وأراد ضميراً مرفوعا ، وهو لاينوى به التأخير ، لأن ذلك مركزه .

وأجاز ذلك البصرية ، احتجاجا بأن المضمر المرفوع متصل بالمنصوب ، وهو منوى التأخير ، فليس إيصال المرفوع به مما يدفعه عما يسوغ له اجماعا / ، فان قدم(٥) العامل جاز ت المسائل عند الكسائي والفراء نحو : أخذ ما اراد زيد .

قال ابن كيسان : بل ينبغي أن يكون أقبح ، لعدم جعل (ما) اذا كانت مقدمة ألا بعد زيد ، واذا كانت بين الفعل وزيد فقد وقعت موقعا غير مراد به التقديم والتأخير ، فيجب ألا يحسن .

وكرابعها قوله :

شر يوميها وأغـواه لهـا * ركبت عنز بحدج جملا(٦)

لأن شر يوميها ظرف ركبت ، وعنز اسم لامرأة من طسم قبيلة من عاد ، كانوا وانقرضوا ، ويقال : إن عنزاً أخذت سبية فحملت في حدج ، وهو بالكسر مركب من مراكب النساء وألطف لها في القول ، فقالت : هذا شر يومي أن صرت أكرم النساء .

وكخامسها قوله :

ما شاء أنشأ ربي والذى هولم * يشأ فلست تراه ناشئا أبدا(٧)/

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٧٦ و.
(٢) في (حـ) : اليه . . الخ .
(٣) « به في » ساقطة من (حـ) .
(٤) في (حـ) : أخوه . . الخ .
(٥) في (حـ) : فان قام . . الخ .
(٦) سبق تحقيقه في ص ٦٧٥ .
(٧) استشهد به ابن مالك في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ١٧٨ ، اذ قال ومثال : ما أراد أخذ زيد قول رجل من العرب : ما شاء أنشأ . . البيت ولم أعرف قائله .

ويقدم أيضا الضمير المكمل معمول فعل أوشبهه – قليلا ان كان مقدمها =: أى الرتبة ، كقول حسان بن ثابت رضى الله عنه يرثي المطعم بن عدى جد نافع ابن جبير :

ولو أن مجـــدا خلد الدهر واحـــدا
من الناس أبقى مجده الدهر مطعما(١)

وقول غيره :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد * ورقي نداه ذا الندى في ذرا المجد(٢)

وقولـــه :

لمـــا رأى طالبوه مصعبا ذعـــروا * وكاد لو ساعد المقدور ينتصر(٣) /

وقولـــه :

لقد حاز من يعنى به الحمد أن أبي
مكافـــأة الباغـــين والسفهـــــاء (٤)

وأنشد أبوالفتح :

ألا ليت شعرى هل يلومن قومه * زهيرا على ما جر من كل جانب(٥)

---

(١) ومطعم المرثى مات ولم يسلم ، وهو أحد الذين نقضوا الصحيفة التى كتبتها قريش على بنى هاشم وبنى المطلب ، وكان مطعم قد أجار النبى صلى الله عليه وسلم حين قدومه إلى الطائف لما دعا ثقيفا إلى الإسلام ، وأجاره لما طلب منه ذلك حتى يتمكن من الطواف بالكعبة المشرفة ، ومن أجل ذلك بكاه حسان بن ثابت رضى الله عنه بتلك القصيدة التى منها البيت والشاهد : عود الضمير على متأخر لفظ ورتبة وهو المضاف الى لفظ الجد العائد على الدهر . ويروى :

فلو كان مجد يخلد اليوم ما جدا * من الناس أنجى . . . البيت .

أنظر : ديوانه ص ١١٧ – شواهد المغنى ص ٨٧٥ – العينى حـ ٢ ص ٤٩٧ .

(٢) ذكره العينى في شواهده الكبرى ولم يعرج على أسم قائله ، وقد بدأ بمعنى البيت ، كما ذكره السيوطى في شواهد المغنى وقال : لم يسم قائله . والمعنى : كسا حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة ، وأعطى عطاه عطاء صاحب العطاء في أعلا مراتب المجد ، و « رقى » بتشديد القاب : من الرقى وهو الصعود والارتفاع ، والشاهد مثل البيت السابق في قوله : « حلمه ذا الحلم » . انظر : العينى حـ ٢ ص ٤٩٩ – شواهد المغنى ص ٨٧٥ .

(٣) قال العينى في شواهده الكبرى حـ ٢ ص ٥٠١ : قائله : أحد أصحاب مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما من قصيدة يرثى بها مصعبا لما قتل والشاهد في قوله : طالبوه مصعبا ، حيث عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

(٤) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٧٩ . ولم أعرف قائله .

(٥) قائله : أبو جندب بن مرة القردى ضمن مجموعة أبيات ، وهو شاعر جاهلى والشاهد في قوله : يلومن قومه زهيرا – حيث عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة . وهو من القليل . انظر : الخزانة حـ ١ ص ١٤١ – شرح أشعار الهذليين حـ ١ ص ٣٥١ .

وقولـــه :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر * وحسن فعل كما يجزى سنمار (١)

وأنشد أبوعبيدة :

لما عصى أصحابه مصعبــــا * أدوا إليه الكيل صاعا بصاع (٢)

قال المصنف(٣) : والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع نحو هذا .

قلت : وقد أجازه قبله أبوعبدالله الطوال (٤) من الكوفية .

قال أثيرالدين(٥) : وقد ذكر أبوجعفر الصفار الاجماع على منعه ، إلا ما ذهب إليه الطوال ، وتبعه أحمد بن جعفر (٦) أنه خص جوازه بالشعر .

قال أثيرالدين : وهو الأحوط .

قال المصنف(٧) : والصحيح جوازه أى مطلقا ، لوروده في الابيات المذكورة وغيرها ﻫ .

وقد رام بعض تأويل جميع ذلك ، وهو بعيد ، ولجوازه وجه من القياس ،

---

(١) قائله : سليط بن سعد ، وقوله : « سنمار » : اسم رجل بنى قصر الخورنق الذى بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس الأكبر ملك الحيرة ، وهو قصر عظيم لم ير العرب مثله ، فلما انتهى من بنائه رمى به النعمان من أعلاه وقد اختلف في السبب ، وأهمها : خوفا من أن يبنى مثله لغيره ، فصار مثلا يضرب لسوء المعاملة . والشاهد قوله : جزى بنوه أبا الغيلان ، حيث عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة . راجع : أمالى ابن الشجرى ﺣ ١ ص ١٠١ — الخزانة ﺣ ١ ص ١٤٢ — العينى ﺣ ٢ ص ١٦٥ — الدرر ﺣ ١ ص ٤٥ .

(٢) قال البغدادى في الخزانة : البيت من قصيدة للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعى . رثى بها يحى بن شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بنى ثعلبة بن يربوع ، وقال أبو عبيدة : هو لرجل من بنى قريع رثى بها يحى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفيا له حتى قتل معه . ونسبت القصيدة في المفضليات للسفاح بن بكير أيضا بعد قصيدة أخرى ، وقال المفضل : قال أحمد بن عبيد : وأنشدها أبو عبدالله مرة أخرى ، وذكر القصيدة ، وكان البيت فيها برواية : لما جلا الخلان عن مصعب * أدى اليه القرض صاعا بصاع وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت . راجع : المفضليات ص ٢٢٣ ، الخزانة ﺣ ١ ص ١٤٠ — ٢ ص ٥٣٧ .

(٣) في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ١٧٩ .

(٤) هو : محمد بن عبدالله الطوالى النحوى ، يكنى أبا عبدالله ، من الكوفيين ، أحد أصحاب الكسائى ، حدث عن الأصمعى . قال ابن النديم : ولا كتاب له يعرف ، قال ثعلب : كان الطوال حاذقا بالعربية. توفى عام ٢٤٣ . انظر : الفهرست ص ٦٨ ، البغية ﺣ ١ ص ٥٠ .

(٥) في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ١٧٧ و .

(٦) هو أحمد بن جعفر الدينورى أبو على ، ختن ثعلب . قال القفطى : نزيل مصر ، النحوى ، أصله من دينور ، وقدم البصرة ، وأخذ عن المازنى ، وحمل عنه كتاب سيبويه ، ودخل بغداد وقرأ على المبرد . وصنف « المهذب » في النحو ، وضمائر القرآن ، وتوفى عام ٢٨٩. أنظر : الانباه ﺣ ١ ص ٣٣ ، البغية ﺣ ١ ص ٣٠١ — هدية العارفين ﺣ ١ ص ٥٣ .

(٧) في المرجع السابق .

وهو كثرة تقدم المفعول على الفاعل ، فجعل لكثرته كالأصل ، فيلومن قومه زهيرا جار مجرى ما أصله – هل يلومن زهيرا قومه .

قال المصنف(١) : ولأن جواز نحو : – ضرب غلامه زيدا – أسهل من جواز نحو – ضربوني وضربت الزيدين – ونحو – ضربته زيدا – على إبدال زيد من الهاء ، وقد أجاز الأول البصريون ، وأجيز الثاني اجماعا ، حكاه ابن كيسان ، وفي كليهما ما في – ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة ، لأن مفسر – واو – ضربوني – معمول معطوف على عاملها ، والمعطوف ومعموله أمكن في أستحقاق التأخر(٢) من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ، لجواز تقدم المفعول على الفاعل اختياراً كثيراً ، وقد يجب(٣) تقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك ، فنلزم مجيز – ضربوني وضربت الزيدين – الحكم بأولوية جواز / – ضرب غلامه زيداً – لما تقرر ، وكذا يلزم ذلك مجوز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسر له غير – ضربته زيدا – واللهم صلى عليه الرؤف الرحيم ، لأن البدل تابع ، وهو مؤخر الرتبة ومؤخر في الأستعمال لزوما ، ولاكذلك المفعول ، لعدم لزوم تأخيره هـ .

قلت : وقد تعقب أثيرالدين(٤) تنظيره مسألة – ضرب علامة زيدا – بمسألة – ضربوني وضربت الزيدين – لخروج المنظر بها عن القياس في مسائل مستثناه ، والخارج عن القياس لا يقاس عليه ، ولا يشبه به ، وكذا دعوى الاجماع باطلة لذهاب الأخفش إلى جواز : ذلك وأباه غيره .

قال(٥) : وهذا شأن المصنف يدعى الاجماع فيما استقر فيه الخلاف .

– وشاركه = : أى الفاعل ، – صاحب الضمير في عامله = : كالأبيات والأمثلة السابقة ، احترازا من نحو – ضرب غلامها جار هند – فصاحب الضمير الذى هو مبتدأ لم يشارك الفاعل الذى هو – غلامها – في العامل الذى هو ضرب ، ضرورة أن هندا مخفوض بالاضافة ، وغلامها رفع بضرب ، ولا مشاركة بين عامليها رأسا .

ووجه الفرق بين إجازة الأولى ومنع الثانية ، أن صاحب الضمير إذا شاركه في عامله أشعر به لدلالة الفعل المتعدى على فاعل ومفعول ، فإذا افتتح الكلام بفعل ووليه مضاف(٦) الى ضمير ، علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) في (حـ) : المتأخر .
(٣) في (أ ، ب) : يجب من تقدم . بزيادة « من » .
(٤) في شرح التسهيل ، حـ ١ ص ١٧٧ ظ .
(٥) أى : الأثير في المرجع السابق .
(٦) في (حـ) : المضاف . . الخ .

منصوبا ، ومفعولا إن كان مرفوعا ، فحيث لا مشاركة له لم يكن قبله مايشعر(١) به فيتأكد المنع ، ولتقديم المفعول والفاعل بالنسبة الى الضمير المتصل بالفاعل أو المفعول أحكام جمة في مسائل عديدة ، محلها باب تعدى الفعل ولزومه ، وقد أوردناها هناك .

ـ ويتقدم = : الضمير على مفسره ـ أيضا = : مصدر آض رجع ، وهو إما مفعول مطلق محذوف العامل ، أي : ارجع الى الاخبار بتقديم الضمير على مفسره رجوعا غير مقتصر على ماقررته ، أو حال محذوفه / العامل والصاحب ، أي أخبر بتقديم الضمير على مفسره راجعا إليه ، واذكر تقدمه على مفسره ، فيكون حالا من ضمير المتكلم .

ـ غير منوى التأخير = : حال من مستكن يتقدم ، ـ إن جر = : الضمير ،

ـ برب = : نحو : ربه فتى ، أنشد أبو العباس ثعلب :

واه رأيت وشيكا صدع أعظمه ٭ وربه عطبا أنقذت من عطبه /

ـ أورفع بنعم = : نحو ـ نعم رجلا ، وقوله :

نعم امرءا هرم لم تعمر نائبة ٭ الا وكان لمرتاع بها وذرا(٢)

وزعم الكوفية أنه لا فاعل مضمر في نعم ، بل المرفوع بعدها الفاعل بها كما أوردنا ذلك الرأى في ذلك الباب .

ـ أوشبهها = : أى نعم نحو « ساء مثلا القوم »(٣) وظرف رجلا زيد . ثم اختلف : هل هذا الضمير معرفة أو نكرة ، واختاره الرضى(٤) تمسكا

---

(١) في (حـ) : ما يشعره . . الخ .

(٢) نسبه محقق شرح التسهيل لابن مالك لزهير بن أبى سلمى ، وهو غير موجود في ديوانه ، وقد جعله صاحب معجم شواهد العربية مما جهل قائله . واستشهد به صاحب التصريح على التوضيح في موضعين ولم ينسبه لقائله ، والشاهد في قوله : « فنعم امرأ » حيث رفع « نعم » ضميرا مستترا على الفاعلية ، و « امرأ » تميز مفسر له ، والتقدير : نعم هو أى المرء هرم ، وهو مخصوص بالمدح . وفيه شاهد آخر ، وهو قوله : الا وكان لمرتاع » حيث كانت الحال مؤكده لمضمون الجملة قبلها مقترنة بالواو وكان الفعل ماضيا . راجع : شرح التسهيل لابن مالك حـ ١ ص ١٨١ـ التصريح حـ ١ ص ٣٩٢ ، ٢ ص ٩٥ ـ معجم شواهد العربية ص ١٤٣ .

(٣) سورة الأعراف ، آية : ١٧٧ .

(٤) قال الرضى في الكافية حـ ٢ ص ٥ : وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه ، لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فان ذكرته ولم يتقدمه مفسرة بقى بهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه . . وقال : فان قلت : فهذا الضمير الذى هذا حاله يبقى على وضعه معرفا أم يصير نكرة لعدم شرط التعريف : أعنى : تقدم المفسر ، قلت الذى أرى أنه نكرة . كما يجيء في باب المعرفة . وقال في ص ١٢٨ : وأما ان لم يختص المعود اليه بشيء ، قيل : نحو أرجل قائم أبوه ، واظبى كان أملك أم حمار ، كما يجيء البحث فيه في باب كان ، ونحو : ربه رجلا وبئس رجلا ، ونعم رجلا ، ويالها قصة ، ورب رجل وأخيه ، فالضمائر كلها نكرة اذا لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ...الخ.

بانتفاء شرط التعريف فيه من تقديم المفسر ، والمعروف تعريفه ، غير أنه أنقص تعريفا مما كان في الأول ، لإبهامه قبل ورود المفسر ، ومن ثم ساغ دخول – رب – عليه ، مع اختصاصها بالنكرات .

وإنما حكم بتعريفه مع انتفاء تقدم المفسر ، اذ ليس شرطا عند من يرى ذلك ، وإنما الشرط وجود المفسر متقدما أو متأخراً .

ولو سلم كونه شرطا فإنما حكم ببقائه ، لحصول جبرمافاته بذكر المفسر بعده ، فهو كالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه ، وهو ظاهر في – ربه رجلا – ونعم أو بئس رجلا – وساء مثلا(١) – لأن التمييز بعدها إنما لغرض التفسير ، – أو = : رفع ، بأول المتنازعين = :

كقوله :

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني * لغير جميل من خليلى مهمل/(٢)

وقد منع الكسائى والفراء (٣) ذلك كما عرف في باب الاعمال .

– أوأبدل منه المفسر = : بالكسر كحكاية الكسائى : اللهم صلى عليه الرؤف الرحيم .

وقد مر دعوى المصنف الاجماع على جوار نحو – ضربه زيدا – بابدال زيد من الهاء ، ورد هاتيك الدعوى .

– أو جعل = : المفسر بالكسر – خبره = : أى الضمير المفسر بالفتح نحو « إن هى الا حياتنا الدنيا » (٤) .

قال صاحب الكشاف(٥) : وهذا الضمير لا يعلم مايعنى به إلا بما يتلوه ، وأصله – إن الحياة الا حياتنا – ثم وضع الضمير موضع الحياة ، مدلولا عليها بالخبر ومبينة به .

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٧٧ .

(٢) قال العينى في شواهده الكبرى أنشده الفراء وغيره ولم يعزوه لأحد ، وقال السيوطى في شواهد المغنى : لم يسم قائله . وقال الشنقيطى في الدرر : لم أعثر على قائل هذا البيت . وقوله : «الأخلاء» : تنازعه « جفونى ولم أجف » بحسب الظاهر ، ولكن أعمل الثانى ، وأضمر الفاعل في الأول على شريطة التفسير ، وقوله : « لغير جميل » متعلق بقوله : « مهمل » وهو خبر « إن » من خليل « صفة لقوله : « لغير جميل » أى لغير جميل كائن من خليل . والشاهد في قوله : جفونى ولم أجف الأخلاء ، حيث أضمر في الأول الفاعل العائد على متأخر وهو « الأخلاء » راجع : العينى حـ ٣ ص ١٤ – التصريح حـ ١ ص ٣٢١ – الهمع حـ ١ ص ١٠٩ – ٢ ص ١٠٩ – الدرر حـ ١ ص ٤٥ – ٢ ص ١٤٣ .

(٣) في (حـ) : منع الفراء والكسائى ذلك .. الخ .

(٤) سورة المؤمنون آية : ٣٧ .

(٥) أنظر الكشاف حـ ٣ ص ٣٢ .

قال (١) : ومنه :

« هى النفس تحمل ماحملت» ٭ وهى العرب تقول ماشاءت»(٢)

قال المصنف(٣) : وهى من جيد كلامه غير أن في تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعفا ، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين — وتحمل وتقول خبرين .

قال ابن هشام في مغنيه (٤) : وفي كلام ابن مالك ضعف ، لإمكان وجه ثالث لم يذكره ، وهو كون هى ضمير القصة فان أراد الزمخشرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك هـ .

وأجاب شارحه(٥) الدماميني وأورد ذلك (هنا) (٦) أيضا : بل ظاهر عبارة الزمخشرى أن حمل المثالين على (كون) (٧) المفسر فيهما خبراً متعين ويكفى من حاول القدح إبداء محتمل آخر ، كما صنع ابن مالك ، أما أنه يلزم إبداء جميع المحتملات فلا ، لأن الغرض إبطال دعوى التعيين ، وهو حاصل بابداء مايحتمله اللفظ .

قلت : لانسلم أن الغرض إبطال دعوى التعيين في المثالين ، بل إظهار قصور نظره فيهما ، ثم عبارة صاحب الكشاف على مانقل ابن هشام صريحة أن المثالين من قبيل الآية ، في كون المفسر هو الخبر ، ولا يخفى أن مراده بذلك الظهور دون القطع ، فلايرد عليه احتمال آخر ، اذ ظهور / الشيء لا ينافي احتمال غيره هكذا ظهر لى ، ثم وقفت عليه للشهاب أحمد بن الشمنى على ذلك الكتاب .

قال أثير الدين(٨) : ولم يذكر أصحابنا في الضمير المفسر بما بعده غير منوى به التأخير أن يكون مفسره الخبر ، بل مما يفسره السياق . وأبطل ماذهب إليه

---

(١) أى : صاحب الكشاف .

(٢) ذكر البيت بتمامة الزمخشرى في الكشاف ، وذكره أيضا ابن هشام في المغنى وذكر الشطر الأول صاحب « فتح القريب المجيب اعراب شواهد مغني اللبيب » وقال : لم أعثر على قائل له ولا على تتمة ، وكأنه يعتقد أن الشطر الثانى من بيت آخر ، وان كان لم يتكلم عليه البتة . وأنا لم أعثر عليه في غير ما ذكرت . راجع : الكشاف جـ ٣ ص ٣٢ المغنى جـ ٢ ص ١٣٤ — فتح القريب المجيب جـ ٤ ص ١٥٠ .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١٨١ .

(٤) جـ ٢ ص ١٣٤ . وقال الدسوقى في حاشيته : فالمراد بالضعف الاعتراض ، وحاصل الكلام أن الزمخشرى ان كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه أنه يصح فيه هذا الثالث ، كما يصح فيه الثانى الذى اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك أن ظاهره انه لا يعترض على الزمخشرى الا بما قال ، مع أنه يرد عليه هذا الاخير أيضا ، وإن أراد الزمخشرى عدم التعيين بما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الأخير أيضا . وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح يقدح في ذلك الأمر ، فيكفى أن يقدح فيه بواحد .

(٥) انظر حاشية الشمنى على المغنى جـ ٢ ص ١٨٠ وشرح الدمامينى على التسهيل جـ ١ ص ٤٩ ظ .

(٦) « هنا » : ساقطة من (ب) .

(٧) «كون » : ساقطة من (جـ).

(٨) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٧٨ ظ .

المصنف : بأن الخبر اذا كان مضافا الى شيء أو موصوفا بشيء عاد ذلك الضمير على الخبر بقيد إضافته وصفته ، وحينئذ التقدير : ان حياتنا الدنيا إلا حياتنا الدنيا ، وهو ممنوع منع ما غلامنا العالم إلا غلامنا العالم ، لإفضائه الى عدم افادة الخبر الا مفاد المبتدأ .

ومن ثم منعوا : — رب الدار مالكها — وسيد الجارية مالكها .

قال(١) : وليس في كلام الزمخشرى دليل على ما انتحاه المصنف لقوله : وضع هى موضع — الحياه — ولم يقل : موضع — حياتنا الدنيا — الذى هو الخبر ، وقوله : مدلولا عليها بالخبر أو مبينة به انما يعنى به أن سياق هذا الكلام دل على أن الضمير هو الحياه ، فيكون المفسر أيضا هو السياق لا الخبر هـ .

قلت : وقد ضعف الدمامينى وقصر عن مطالعة كلامه فقال(٢) : وانتقد بعضهم قول المصنل : إن الآية من قبيل مافسر فيه الخبر الضمير المخبر عنه ، وساق بعض ما أوردناه جاهلا أن قائله الأثير وإلا صرح به كما ذلك شأنه ، يعلم ذلك الخبر بصنيعه في شرحه .

— أو كان = : الضمير المتقدم — المسمى ضمير الشأن عند = : النحاة — البصريين = : إذا كان مذكراً نحو « قل هو الله أحد » (٣) على أحد المحتملات ، وضمير القصة إذا كان مؤنثا نحو « فإنها لا تعمى الأبصار »(٤) .

وقال ابن الخبار : وضمير الأمر ، وضمير الحديث ، فهى أربعة أسماء بصرية . /

— وضمير المجهول عند = : النحاة — الكوفيين = : لجهل المعود عليه ، وتسمية الأولين أولى ، لتسميتهم إياه بمعناه ، بخلاف الأخيرين ، فباعتبار وصفه ، وهو اسم يأتي صدر الجملة الخبرية ، دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه قبل الأخذ فيه / ، محكوم على موضعه بالاعراب مفسر بما بعده .

وأنكره ابن الطراوة زاعما حرفيته للسماع والقياس ،

أما الأول : فلأن العرب لم تذكر قط الأمر بهذا اللفظ في هذا المعرض ولا الشأن ، فلم تقل : كان الأمر زيد قائم ولا الشأن زيد ضاحك ، وأما « قل هو الله أحد »(٥) فانما معناه — المعبود الله والمصمود الله — ونحوه .

---

(١) أى أثير الدين .

(٢) أى الدمامينى في شرح التسهيل حـ ١ ص ٤٩ ظ .

(٣) سورة الاخلاص آية : ١ .

(٤) سورة الحج آية ٤٦ .

(٥) سورة الاخلاص آية : ١ .

وأما الثاني : فإن الهاء في – إنها أمة الله ذاهبة – حرف كاف « إن » أن تعمل كف « ما » في إنما زيد قائم ، وأما « كان وليس وان » مما لا هاء معها نحو قــوله :

وإن من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء (١)

وكان زيد منطلق – وليس عمرو ضاحك ، وأشباههما فملغاة إلغاء ظن .

وأيضا ففى ماذهبوا اليه تدافع ، لجعلهم الجملة من المبتدأ والخبر خبراً عن الناسخ في نحو : إنه زيد قائم ، وكان عمرو ضاحك ، واسم الناسخ الذى هو ضمير الأمر مفسر بالخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولا ، والمفسر أن يكون معلوما .

قال الأندلسي وغيره : أخطأ ابن الطراوة وغلط ، أما أن الهاء كافة فغير ملتفت اليه ، لأنها لم تثبت حرفا في غير محل النزاع ، فاخراجها عما استقر لها غاية في الفساد .

وأما إلغاء كان وليس اذا (٢) لم يظهر لهما عمل فكذلك ، لعدم ثبوت فعل مع تقدمه ، وإنما ألغيت ظن متوسطة أو متأخرة على ضعف .

وأما أنهم لم يصرحوا بالأمر والشأن في هذا المعرض ، فقول من لم يفهم عن النحويين ، اذ لم يقولوا : ضمير الأمر والشأن على أن هو المحذوف ، وإنما هو تحويم على المعنى بتقريب .

وأما أن الخبر يكون مجهولا فلم يفهم ما مرادهم بمجهول ، اذ لا يصح أن يخبر الا بما يفهم معناه ، لعدم إخبار أحد عن معلوم بلفظة أعجمية غير معقولة المعنى ، وانما أرادوا أن المجهول نسبة المسند الى المسند اليه ، فيكون معلوما يصح كونه مفسرا وبكونه مجهول النسبة صح كونه خبرا .

ثم لو لم يكن فيما ارتكبه الا خلاف ماعليه أئمة العربية قاطبة منذ زمن الخليل وسيبويه فمن بعدهما من أهل البلدين وغيرهم من الأمصار في عامة الأعصار لكان خليقا بالطرح والرفض .

---

(١) قائله : الأخطل ، واسمه : غياث بن غوث بن الصلت التغلبى ، الشاعر المشهور ، وقيل اسمه غير ذلك ، والأخطل نصرانى وقد مات على نصرانيته ، وان كان مقدما عند خلفاء بنى أمية لمدحه لهم ، قال صاحب الخزانة : قال ابن السيد في شرح أبيات الجمل : هذا البيت للأخطل ، وكان نصرانيا ، ولذلك ذكر الكنيسة ، وقال ابن هشام اللخمى في شرحها : لم أجده في ديوان الأخطل ، ونسبه السيوطى في شواهد المغنى له أيضا . وذكره ابن الشجرى في أماليه ولم ينسبه لقائل ، كما فعل ابن عصفور في المقرب ، والشاهد : إلغاء (إن) عند عملها ، عند ابن الطراوة. راجع أمالى ابن الشجرى حـ ١ ص ٢٩٥ – المقرب حـ ١ ص ١٠٩ ، ١٢٧ – الخزانة حـ ١ ص ٢١٩ ، ٢ ص ٤٦٣ – ابن يعيش حـ ٣ ص ١١٥ – شواهد المغنى ص ١٢١ – الدرر حـ١ ص ١١٥ .

(٢) في (ب) : إذا لم يظهر . . الخ .

ونازعهم أثير الدين (١) : في دعوى / عدم ثبوت الهاء حرفا بما عليه سيبويه من كونها عندهم في إياه ونحوه حرفا دليلا على مايراد بإيا من متكلم أو مخاطب أوغائب ، وان عدم تقدم الثبوت لا يدل على بطلان المدعى .

ألا ترى دعواهم حرفية الفصل (٢) ، وعدم كونه ذا موضع من الاعراب ، ولم يثبت ذلك قبل .

وأما دفعهم إلغاء (كان وليس) بعدم ثبوت إلغاء فعل مع تقدمه فمعــارض بادعاء مضمر لم يلفظ به في موضع معهما .

وأيضا فمذهبه في ظن مذهب الكوفية من جواز إلغائها متصدره ، وباقي الردود كلام غير محقق هـ .

قال الرضي(٣) : وانما لزم كونه ضمير غيبه دون الفصل ، اذ يكون غائبا وحاضرا ، لأن المراد بالفصل هو المبتدأ فتبعه غيبة وحضورا ، والمراد بهذا الضمير الشأن أو(٤) بمعناه كما مر ، فلزم الافراد والغيبة كالمعود (٥) عليه ، إما مذكرا وهو الأغلب في نحو : «قل هو الله أحد» (٦) أو مؤنثا نحو : «فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا» (٧) وهو راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول مثلا : هو الأمير مقبلا ، كأنه سمع ضوضاء وجلبة ، فاستبهم الأمر ، فسأل ما الشأن والقصة ، فقلت : هو الأمير مقبل ، أى الشأن هذا ، فلما كان المعود / اليه المتضمنه السؤال غير ظاهر اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير المتعقبه بلا فصل لتعيينه المسئول عنه وتنبيهه إياه ، قال : فقد لاح عدم الاتيان بالجملة بعد الضمير المجرد التفسير ، وانما هي كسائر أخبار المبتدءات ، لكن سميت تفسيرا لما قررته ، والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن ، وعليه فلا يكون مضمون الجملة الا شيئا عظيما ، فلا يقال مثلا : هو الذباب يطير .

ـ و (لا) (٨) يفسر = : ضمير الشأن ـ إلا بجملة = : وفاقا للبصريين ، لا بمفرد ، خلافا لمن خالف كما سيأتي ، ـ خبرية = : لا طلبية ، ولا إنشائية(٩) ، فلا يجوز ـ هو أضرب زيدا ، ولا ـ هو والله لأفعلن .

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٠ .
(٢) أى : ضمير الفصل .
(٣) في شرح الكافية حـ ٢ ص ٢٧ .
(٤) في (حـ) : وأما بمعناه . . الخ .
(٥) في (حـ) : كمعود عليه . . الخ .
(٦) سورة الاخلاص آية : ١.
(٧) سورة الأنبياء آية : ٩٧ .
(٨) «لا» ساقطة من (حـ).
(٩) في (حـ) : فهو يجوز . . الخ .

ـ مصرح بجزئيها = : فلا يحذف بعض الجملة المفسرة ، لأنها مؤكدة به معنى ، ومدلول به ، على فخامة مدلولها ، واختصارها مناف لذلك ، فلايجوز كما لا يجوز ترخيم المندوب ، وحذف حرف النداء منه ، ولا من المستغاث .

ـ خلافا للكوفيين = : والأخفش ـ في نحو ظننته قائما زيد = : إذ جعلوا الهاء ضمير الشأن ، ورفعوا / زيدا بقائم ، وفسروا الضمير بالرافع والمرفوع فقد فسروه بمفرد ، ضرورة أن اسم الفاعل مع فاعله مفرد لا جملة .

قال المصنف(١) وأثيرالدين (٢) وغيرهما تبعا للزجاج : وهو مردود بأن سامعه يسبق إلى ذهنه كون زيد ابتداء مؤخرا ، وظننت ومفعوليها خبراً مقدما ، وذلك مفيت(٣) للغرض الذى لأجله جيء بالضمير ، لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك حتى يحصل به من فخامة الأمر ماقصده المتكلم .

قلت : وقصر الدماميني(٤) فعزى ذلك للمصنف وحده ، وزاد أن ذلك لم يثبت في لسان العرب ، وليس في شرح المصنف عدم ثبوته كما زعم ، وإنما فيه ما أورد عليك .

ثم قال : قلت : التخريج خاص بهذا التركيب ، ولم تقصر المسألة عليه عند الكوفية ، فمن مثلها عندهم : ظننته قائما الزيدان أو الزيدون ، ولا يأتي هنا ذلك التخريج أصلا .

قلت : إنما فرض الكوفية والأخفش المسألة في خصوص هذا التركيب ، فهى عندهم مقصورة عليه كما صرحوا به .

قال الزجاج : ولا يجيز البصرية ـ ما هو بقائم زيد ـ ولا ـ ما هو قائماً زيد ـ ولا ـ كان قائما زيد ـ على إضمار الأمر ، وانما أجاز ظننته قائما الزيدان أو الزيدون ، فيما علمت يجيز الفراء من الكوفية كما عزاه اليه الرضى ، واياه اعتمد الدماميني فأشرك عامة الكوفية معه من عند نفسه .

ولفظ الرضى(٥) : وأجاز الفراء تفسير ضمير الشأن بالمفرد مؤولا بالجملة ، فأجاز كان قائما زيد ، وكان قائماً الزيدان أو الزيدون على أن قائماً خبر الضمير ، ومابعده رفع به ، وأجاز ظننته قائما زيد أو الزيدان أو الزيدون وليس بقائم أخواك ، وما هو(٦) بذاهب الزيدان ، على أنه خبر مقدم واسم ليس « أخواك» أو / ضمير الشأن هـ .

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٢ .
(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٠ ظ .
(٣) في شرح المصنف : مفوت . . الخ .
(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٠ و. ودعوى القصور غير مسلمة كما تقدم غير مرة .
(٥) في شرح الكافية حـ ٢ ص ٢٨ .
(٦) (حـ) : وما هذا بذاهب . . الخ .

فقد عرفت أن رد الزجاج والمصنف والأثير وغيرهم إنما هو على ماعليه جمهورهم من قصرهم المسألة على خصوص ذلك التركيب ، ويبعد أن ذلك رأى عامة الكوفية ، من حيث اطباق أئمة البصرية على ايراد خصوص هذا التركيب وتواطئهم على دفعه بما ذكر ، وهم ماهم (١) حفظا لأراء الكوفية واضطلاعا بها ، فلا يشذ عنهم (٢) أن ما للفراء من ذلك قول جميعهم ، وللكوفية تفاريع في هذا النوع مذكورة في باب كان .

ثم قال الدماميني (٣) : فإن قلت : إنما تكون الصفة مع مرفوعها(٤) مفردة حيث لم تعتمد ، أما وهي معتمدة نحو : ماقائم الزيدان ، كما ههنا فهي معه جملة .

فأجاب : بأن شرط المعتمد عليه كونه نفيا أو استفهاما ، وهو مفقود في المثال .

قلت : إنما تلقفه من اعتراض الرضى(٥) على السيرافي ، ونصه : وأجاز السيرافي : ما هو بذاهب أخواك ، لأن الصفة وفاعلها في نحو : ماضارب الزيدان جملة / ، لكونها ابتداء غانيا(٦) عن الخبر ، فالباء داخلة في خبر « ما » وفيه نظر ، لأن الصفة وفاعلها انما تكون جملة حيث اعتمادها على أداة نفى أو استفهام لا على المبتدأ عند البصرية .

وبعض (لا) (٧) يجيز – ليس بذاهبين أخواك – ولا ماهو بذاهب زيد ، على أن في ليس ضمير الشأن ، لوجوب كون تفسيره جملة ، ولا تتصدر الجملة بالباء .

وأما « وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر » (٨) فيجوز أن (هو) ضمير التعمير المتضمنه يعمر « (و) (٩) » أن يعمر « بدل منه ، أو أنه راجع الى « أحدهم » و « أن يعمر » فاعل « بمزحزحه » نحو – مازيد بنافعه فضله هـ .

ثم قال الدماميني(١٠): وقد يقال : انما يتم هذا على رأى الشارطين لذلك ، أما على قول الأخفش ومن يرى رأيه (فلا) (١١) .

---

(١) في (حـ) : وهم ما هو حفظا .. الخ .
(٢) في (حـ) : عنه أن .. الخ .
(٣) في المرجع السابق .
(٤) في (حـ) : مرفوعة مفردة .. الخ .
(٥) في المرجع السابق .
(٦) في (حـ) : غالبا .. الخ .
(٧) « لا » ساقطة من (حـ) .
(٨) سورة البقرة آية : ٩٦ .
(٩) « الواو » ساقطة من (حـ) .
(١٠) في المرجع السابق .
(١١) « فلا » ساقطة من (حـ) .

قلت : الأخفش وموافقوه وهم الكوفية انما يرون عدم الشرطية في ابتدائية الوصف وعمله ، كما حكاه عنهم السهيلي ، فانما قصاراه عندهم الأمران ، أما أن يرتقى به مع ذلك الى كونه جملة فلا .

ـ و = : خلافا لهم أيضا في ـ إنه ضرب = : مما لم يسم فاعله ـ أو قام = : على حذف المسند اليه غير مراد ، وهو عند البصرية غير مستقيم ، لما فيه من التدافع لافتتاحه بما يقتضى التهم بالمحدث عنه ، واختتامه بحذف مالابد منه ، ولامتناع حذف الفاعل ونائبه عندهم .

ـ وإفراده لازم = : لتفسيره بمضمون الجملة من نسبة الحكم للمحكوم عليه ، ولا تثنية فيه ولا جمع .

ـ وكذا تذكيره = : لازم نحو إنه أخواك قائمان ، وإنه إخوتك صالحون

ـ ما لم يله مؤنث = : نحو انها هند حسنة ، وانها جاريتاك ذاهبتان ، وانها اماؤك مطيعات .

ـ أو مذكر شبيه به مؤنث = : نحو : إنها قمرجاريتك ـ أوفعل بعلامة تأنيث = : نحو : « فانها لا تعمى الأبصار »(١) وقوله :

على أنها تعفو الكلوم وانما * توكل بالأدني (٢) وان جل مايمضى (٣)

ـ فيرجح تأنيثه = : في المسائل الثلاثة (٤) باعتبار القصة ، على تذكيره باعتبار الشأن = : إيثارا للمشاكلة ، تحسينا للفظ مع اتحاد معنى القصة والشأن ، ومن التذكير قول أبي الطيب : /

---

(١) سورة الحج آية : ٤٦ .
(٢) في (ح) : توكل مادجى وان . . الخ .
(٣) قائله : أبوخراش الهذلى ، واسمه : خويلد بن مرة ، شاعر مخضرم ، أدرك الاسلام فأسلم وحسن إسلامه ، والبيت من جملة أبيات ذكر سببها في الأغانى وفي عدة مراجع أخرى ، وروى : بل انها تعفو . . البيت ، والشاهد : تأنيث الضمير في قوله : « أنها » لأن الفعل فيه علامة تأنيث ، وهو « تعفو » فيرجح التأنيث باعتبار القصة على التذكير باعتبار الشأن . وقوله : « تعفو » تنمحى وتذهب من عفا المنزل يعفو عفوا وعفاء اذا درس ، وقوله : «الكلوم» : الجراحات ، والمقصود هنا : الحزن ، وقوله : « توكل » : بالبناء للمفعول من وكلته بأمر كذا توكيلا اذا فوضته اليه ، أي الزمته الزاما . راجع : « الأغانى حـ ٢١ ص ٢١٨ – أشعار الهذليين ص ص ١٢٣٠ – الخزانة حـ ٢ ص ٤٥٨ – الخصائص حـ ٢ ص ١٧٠ – شواهد المغنى ص ٤٢١ – الحماسة ص ٧٨٢ .
(٤) وهى : ان وليه مؤنث أو مذكر شبيه به مؤنث ، أفعل بعلامة تأنيث .

وان لا يكن لحم غريض فإنه • تكب على أفواههن الغرائر(١)

وقول الآخر :

فخلت له نفسي النصيحة إنه • عند الشدائد تذهب الأحقاد(٢)

فلو كان المؤنث في الجملة بعد مذكر لم يشبه به مؤنث(٣) فضلة أو كفضلة ، لم يكترث بتأنيثه ، بل يذكر الضمير كقوله :

ألا إنه من يلغ عاقبة الهوى • مطيع دواعيه يبؤ بهوان (٤)

وقوله تعالى : « إنه من يأت ربه مجرما فان له جهنم »(٥) فذكر الضمير ، مع اشتمال الجملة على جهنم المؤنثة ، لأنها في حكم الفضلة ، من حيث كون المعنى : من يأت ربه مجرما يجزيه جهنم ، ولذلك لا يكترث بتأنيث ما ولى الضمير من مؤنث شبه به مذكر ، نحو — إنه شمس وجهك ، ولا بتأنيث فاعل فعل ولى الضمير / بلا علامة تأنيث نحو : — إنه قام جاريتك .

قال أثير الدين(٦) : ولم يذكر أصحابنا هذه الترجيحات ، بل جوزوا الوجهين بعد ضمير الأمر والقصة نحو : هو أو هي زيد قائم ، وهي(٧) أو هو هند ذاهبة ، وكانت زيد قائم ، وكان هند ذاهبة ، وإن كان المستحسن التأنيث مع التأنيث ، والتذكير مع التذكير ، وعليه البصريه .

---

(١) قائله : أبو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم من قصيدة في رثاء أبي أمية بن المغيرة بن عبدالله وكان قد خرج الى الشام فمات بموضع يقال له : « سروسحيم » هذا ما اتفق عليه أغلب الشراح . وجاء في تقريرات السيرافي بهامش كتاب سيبويه تعليقا على قول الاعلم الشنتمري : مدح بها رجلا بالكرم — قائلا : هو مسافر بن ابي عمرو القرشي المجاشعي . والصواب الرأى الأول ، والذى نقله صاحب الخزانة عن شراح أبيات سيبويه وأبيات الجمل ، وقال : وغلط بعضهم فزعم أنها مدح في مسافر بن أبي عمرو ، وفحش القول قول ابن الشجري في أماليه : أنها مدح في النبي صلى الله عليه وسلم . ورواية الخزانة : فإلا يكن . . البيت ، والقصيدة مذكورة في شواهد المغني وان لم يذكر بينها بيت الشاهد ، وعلى ذلك فقول الشارح : قول أبي الطيب ليس بصواب ، بل الصواب ما أثبته . وقوله : غريض : الطرى من اللحم ، و « تكب » : تصب ، و « الغرائر » : وهى العدل يكون فيها الدقيق والحنطة وغيرهما . والشاهد في قوله : فإنه • تكب ، حيث ذكر الضمير على غير الراجع لأن الراجع التأنيث كالبيت السابق . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٥٧ — الخزانة حـ ٢ ص ١٧٧ — العيني حـ ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) نسبه صاحب الحماسة لعريف القوافي الفزارى ، واسمه : عوف بن معاوية بن عتبة ، وهو شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية ، والبيت ضمن أبيات قالها : لما أخذ الحجاج عيينة بن أسماء فحبسه ، وكان حاقدا على عيينة بسبب مفارقته لأخته التى كان قد تجوزها ، ولكن رقت له نفسه وتألم بأنم عيينة وهذه شيمة الكرماء وقوله : فخلت : قال المرزوقي في شرح الحماسة : أى أصفت عند ذلك نفسي له النصح ، لأن الضغائن تفارق عند الشدائد . انظر : شرح الحماسة ص ٢٦٢. والشاهد مثل سابقه .

(٣) في (حـ) : به جملة فضلة . . الخ .

(٤) البيت من شواهد بن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٧٤ . ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : « إنه من يلغ عاقبة الهوى ، حيث أن المؤنث فضلة وهو « عاقبة » واقعة بعد مذكر ، فلا تأثير لها ، ولذلك ذكر الضمير في « إنه » .

(٥) سورة طه آية : ٧٤ .

(٦) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨١ ظ .

(٧) في (ب) : وهو أو هى هند . . الخ .

وفي شرح الدماميني(١) : وعلى ذلك يتمشى ما في تلخيص المفتاح من التمثيل بقولهم : هو أو هي زيد قائم وإن اعترضه التفتازاني .

قلت : إنما اعترضه بعدم سماع نحو – الأمير بنى غرفة وهى زيد عالم ، معترفا باقتضاء القياس ، وهو صحيح لامطعن فيه . ولم يورد البصرية على نحوه مسموعا / يتمسك به في الجواز إلا قراءة من قرأ : «أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل» (٢) بتأنيث تكن ، ورفع « آية » .

وقد أولها أصحابنا المغاربه ، فلم يصادف إعياء الدماميني موقعا .

والمنقول عن الكوفية أن الضمير بحسب المخبر عنه ، إن مذكرا فمذكر أو مؤنثا فمؤنث ، فيمتنع عندهم – كانت زيد قائم وكان هند قائمة ، ورد بإنه أمة الله ذاهبة .

ومن أحكام هذا الضمير : أن يعطف عليه ولا يؤكد (٣) ولا يبدل منه ، ولا يتقدم خبره ولا جزءه .

وأجازه السيرافي تمسكا بقوله :

كان ابن المراغة (٤) . . . . البيت

ففي كان ضمير الشأن ، – وسكران ابن المراغة – ابتداء وخبر . فقد تقدمه جزء الخبر .

قال الرضي(٥) : ولا يعود عليه ضمير من خبره وان كان جملة ، وكل ذلك حذرا من زوال الابهام المقصود به .

---

(١) حـ ١ ص ٥٠ ظ .

(٢) سورة الشعراء آية : ١٩٧ . قال أبو حفص في كتابه المكرر ص ٨٩ : « قرأ ابن عامر بالتاء الفوقية ، ورفع « آية » والباقون بالياء ، ونصب « آية » .

(٣) في (حـ) : ولا يذكر ولا . . الخ .

(٤) والبيت بتمامة : أسكر ان كان ابن المراغة إذ هجا ﴿ تميما بجو الشام أم متساكر . قائله : الفرزدق ، قال الأعلم : وأراد بابن المراغة : جرير بن الخطفى ، وكان الفرزدق قد لقب أم جرير بالمراغة ، ونسبها الى أنها راعية حمير ، والمراغة : الأتان التى لا تمتنع عن الفحول . وفي هذا البيت عدة توجيهات اعرابية زيادة على التوجيه المستشهد له تراجع في مضانها . ورأى السيرافي الذى ذكره الشارح مشى عليه ابن خلف ، وقال ابن هشام مبطلا هذا الرأى : وضمير الشأن يعود على ما بعده لزوما ، ولا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه ، وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله : أسكر ان كان ابن المراغة إذ هجا . . . البيت. في من رفع « سكران وابن المراغة » وأن « كان » شأنية ، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر « كان » والصواب أن « كان » زائدة . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٢٣ – الخزانة حـ ٤ ص ٦٥ – شواهد المغنى ص ٨٧٤ .

(٥) في شرح الكافية حـ ٢ ص ٢٨ .

قال ابن الحاجب (١) : وحذفه منصوبا ضعيف إلا مع أن المخففة فيلزم. ويعمل فيه الابتداء أوأحد نواسخه .

— فيبرز(٢) = : حال كونه — مبتدأ = : نحو « قل هو الله أحد (٣)» وهو محرم عليكم إخراجهم »(٤) خلافا للفراء والأخفش فلم يجوزاه الا معمولا للفظي، وأما « أحد » في الآية عند الفراء فبدل من اسم الله تعالى . قاله في البسيط ، وهو غريب ، لاتساع مجاله في لسانهم ، وجموم وروده في كلام الله تعالى .

— و = : حال كونه — اسم ما = : كقوله أنشده المصنف(٥) :

وما هو من يأسو الكلوم ويتقي • به ناقبات الدهر كالدائم البخل(٦)

و « هو » اسم « ما » والجملة بعده في محل نصب على الخبرية .

وفي شرح الدماميني(٧) : وإنما يتأتي الاستشهاد به اذا ثبت أن قائله ممن يعمل « ما » إعمال « ليس » .

قلت : ولا ينبغي التردد فيه لأن المستشهد به من شافه العرب في باديتها كالخليل وسيبويه والكسائي .

وفي المبسوط (٨) : وقيل : يمنع أن اسم « ما » ضمير الشأن ، ومن جوزه أوجب تقدم إلا على الجملة نحو — ما هذا الا زيد قائم ، لكون المعنى : ما الحديث الا ذلك ، قال :

ما هي إلا شربة بالحــــوْب • فصعدى من بعدها أو صوبي(٩)

---

(١) في كافيته ص ٧١ . قال في شرحها : يعني في مثل : ان من يدخل الكنيسة يوما . البيت وإنما ضعف من حيث كان حذفا لضمير مراد لا دليل عليه . وقال : يعني : حذفها منصوبا لازم في « أن » اذا خففت كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمدلله رب العالمين » وإنما التزموا ذلك لأنه قد ثبت أن « إن » المكسورة اذا خففت جاز اعمالها ، كقوله تعالى : « وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم » مع كونها أبعد عن شبه الفعل من المفتوحة ، فأن بجواز العمل أجدر . لأنه لايكون لأن المخففة على « إن » المخففة مزية في العمل .

(٢) في المتن تحقيق بركات : ويبرز . . الخ . وكذلك ما في شرح ابن مالك .

(٣) سورة الاخلاص آية : ١ .

(٤) سورة البقرة آية : ٨٥ .

(٥) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٨٤ .

(٦) البيت من شواهد بن مالك في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٤ — والسيوطي في الهمع حـ ١ ص ٦٧ وقال الشنقيطي في الدرر اللوامع حـ ١ ص ٤٦ : لم أقف على قائله .

(٧) حـ ١ ص ٥٠ ظ .

(٨) في شرح الأثير حـ ١ ص ١٨٢ ظ : وقاله في المبسوط : اختلف في « ما » اذا عملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أولا ، وقال فيه : واما إضمار الشأن فقيل يجوز على جهة الانفصال ، فيقول : ما هو زيد قائم ، ويجوز دخول « الا » كما في الخبر لكنه لا بد من تقدم « إلا » على الجملة : فيقول : ما هو الا زيد قائم . . الخ .

(٩) سبق هذا البيت برواية : هل هي الا . . البيت ، ولم أعرف قائله ، ولا من استشهد به . والشاهد : ان اسم « ما » لا يكون ضمير الشأن الا اذا تقدم الجملة بعدها « إلا » .

وكذا في الاستفهام نحو : ما هو إلا زيد قائم .

قلت : وقصر عن مطالعة ذلك الدماميني(١) فقال : ومنع بعض وقوع ضمير الشأن اسما «لما» كما نقله ابن قاسم في شرحه (٢) .

ـ و = حال كونه ـ منصوبا في بابي إن = : نحو «وانه لما قام عبدالله (٣)»

وزعم كما مر(٤) ابن الطراوة ورود «إن» أحيانا بلغات ، فلاتعمل في ضمير أمر ولافي غيره ، وعليه جاء «إن هذان لساحران»(٥) وإن الهاء ليست الشأنية في ـ إنه زيد قائم ـ بل حرف كاف ، كما منع في ـ ربه رجلا ـ كونها كذلك ، وأبطل كما مر بأن هذه أسماء فكيف تكف ؟ وإنما هي معمولة .

ـ وظن = : كقوله :

علمته الحق فلا يخفى على أحـــد ٭ وكن(٦) محقا تنل ماشئت من ظفر(٧)

ـ ومستكن في باب كان = : كقوله :

إذا مت كان الناس صنفان شامت ٭ وآخر مثن بالذى كنت أصنع (٨)/

وقولـــه :/

هى الشفاء لدائي لو ظفرت بها ٭ وليس منها شفاء الداء مبذول(٩)

---

(١) في المرجع *السابق .
(٢) حـ ١ ص ٥٧ . وعبارته : « وقيل لا يجوز أن يكون اسم « ما » شأنا ، ومن أجازه قال : يجوز دخول « الا » على الخبر ، فيبطل العمل ، نحو : ما هو الا زيد قائم . . الخ .
(٣) سورة الجن آية : ١٩ .
(٤) انظر ص ٦٣٨ وما بعدها .
(٥) سورة طه آية : ٦٣ .
(٦) في (حـ) : فكل محقا . . الخ .
(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٨٤ – والسيوطى في الهمع حـ ١ ص ٦٧ – وقال الشنقيطى في الدرر اللوامع حـ ١ ص ٤٦ لم أقف على قائله ، وفي معجم شواهد العربية ص ١٨٠ مجهول القائل .
(٨) قائله : العجير السلولى ، وهو شاعر إسلامى ، قال سيبويه : قول العجير سمعناه ممن يوثق بعربيته ، وقال الشنقيطى في الدرر : شاعر اسلامى يحتج بشعره ، وهذا الاضمار على رواية الرفع في قوله : « صنفان » لأن « الناس » مبتدأ و « صنفان » خبره ، والجملة مفسرة للضمير في موضع الخبر لـ « كان » قال الأعلم : لو لم يضمر لنصب الخبر فقال : صنفين ، ويروى : صنفان . انظر : « الكتاب حـ ١ ص ٣٦ – نوادر أبى زيد ص ١٥٦ – العينى حـ ٢ ص ٨٥ – أمالى ابن الشجرى حـ ٢ ص ٣٣٩ – الدرر حـ ١ ص ٤٦ – ابن يعيش حـ ١ ص ٧٧ – ٣ ص ١١٦ – ٧ ص ١٠٠ .
(٩) قائله : هشام بن عقيل أخو ذى الرمة ، والشاهد : أن في « ليس » ضميرا مستكنا ، والجملة بعدها مفسرة له ، قال الأعلم : والتقدير : وليس الأمر الذى هو شفاء دائى مبذ ولا منها ، والشاعر بهذا البيت يصف امرأة يحبها وهى تهجره ، فيقول : وصالها شفاء لما أجده وأحس به من داء حبها ، فلو غيرت رأيها لشفتنى . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٣٦ – ٧٣ – المقتضب حـ ٤ ص ١٠١ – ابن يعيش حـ ٣ ص ١١٦ – شواهد المغنى ص ٧٠٤ .

وعليه فيجوز : كان زيد قائم .

وأنكر الفراء سماع هذا التركيب ، وهو محجوج بقول بعضهم : وكان أنت خير منه(١) ، وجمهور من قال بالجواز على أن فيها ضميرا مستكنا .

وخالف ابن الطراوة ، فزعم أنها غير عاملة رأسا .

ــ وكاد =: كقوله تعالى : «من بعد ما كاد يزيع قلوب فريق منهم(٢)» في قراءة حمزة وحفص .

وفي البسيط : أجمعوا على كونه في باب كان وأخواتها ، وظننت وأخواتها واختلفوا في أفعال المقاربة ، فجوزه سيبويه (٣) تمسكا بقراءة حمزة وحفص .

وأحسن المصنف رحمه الله في التعبير بكاد دون عسى ، لغلبة اقتران خبرها بأن .

وقد قيل إنها إذ ذاك غير ناسخة ، فلا يضمر فيها الشأن ، بل ولوقيل :/ بكونها ناسخة ، إذ لا يفسر ضمير الشأن بأن وصلتها .

قال الرضى(٤) ليس بالمشهور إضمار الشأن في أفعال المقاربة الا في كاد(٥) الناقصة .

ــ وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعا =: فيما هو موضوع منه على حرف أو حرفين ، لنيابة الحروف عن الأفعال في معانيها ، والأغلب كون الفعل ثلاثيا ورباعيا فلما نابت عنها وضعت على الاختصار بأحط منها وضعا بحرف أو حرفين ، فإذا ورد اسم موضوع على الوضعين شاكل بذلك الحرف ، فأعطى حكمه ، ثم حمل البواقي عليه إجراء لها على سنن ، ولأصالة ما وضع منها على حرف أو حرفين .

ــ وافتقارا = : لكون المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة ، أو مايقوم مقامها ، فأشبه بذلك الحرف ، لعدم فهم معناه غالبا بنفسه بل بضميمة .

ــ أو جمودا = : من حيث لا يتصرف في لفظه بوجه ، فلا يثنى ولا يجمع ولايصغر ، وأما هما وهم ونحن فألفاظ وضعت للاثنين والجماعة .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٣٦ : وقال بعضهم : كان أنت خير منه ، كأنه قال : إنه أنت خير منه ، ومثله « كاد تزيع قلوب فريق منهم » وجاز هذا التفسير ، لأن ا معناه : كادت قلوب فريق منهم تزيع .. الخ .

(٢) سورة التوبة آية : ١١٧ . قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ٤٨ : « قرأ حفص وحمزة بالياء على التذكير والباقون بالتاء على التأنيث ، وأدغم أبو عمرو « الدال » من « كاد تزيع » في التاء بخلاف عنه .

(٣) انظر هامش رقم (١) .

(٤) في شرح الكافية جـ ٢ ص ٣٠٤ وعبارته : « وليس بمشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة الا في «كاد» ومن الأفعال الناقصة إلا في كان وليس .

(٥) في (جـ) : الا في كان .

ـ أو للاستغناء =: وفي شرح اللماميني(١) : وهذا قسيم شبه الحرف ، فدل على عدم انحصار علة البناء في مشابهة الحرف ، وقد أسلفناه .

قلت : وقد أسلفنا ما به اندفاعه فراجعه .

والمراد أن المضمر مبنى للاستغناء عن إعرابه .

ـ باختلاف صيغة لاختلاف المعاني(٢) = : ففقد داعى الاعراب فيهما ، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات غانية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب ، ألم ترأن المتكلم اذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة(٣) رفعا ، وعن غيره تاء مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث ، فأغنى ذلك عن الاعراب لحصول الامتياز دونه قاله المصنف(٤) .

قال أثيرالدين(٥) : وليس بشيء لأن المعاني المجيء بالاعراب(٦) لأجلها هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وليست هذه الأحوال العارضة للضمير من التكلم(٧) والخطاب والغيبة دالة على شيء من المعاني الاعرابية ، فلا يصح الاستغناء بها لعدم دلالتها عليها .

ـ وأعلاها = : أى الضمائر ـ اختصاصا ما للمتكلم ، وأدناها ما للغائب = : وهذا كما قال أثيرالدين(٨) : مفهوم مما أورده صدر باب المعرفة والنكرة : إن أعرفها ضمير المتكلم ، ثم ضمير المخاطب ، ثم ضمير الغيبة السالم عن إبهام ، غير أنه أعاده ليفرع عليه ما أفاده قوله :

ـ ويغلبُ الأخص عند(٩) الاجتماع = : فتقول : أنا وأنت فعلنا ، ولاتقول فعلتما ، وأنت وهو فعلتما ، ولا تقول فعلا .

ـ فصل = : في ذكر ضمير الفصل وأحكام تتعلق به ، ـ من المضمرات = : الضمير ـ المسمى عند البصريين فصلا = : لفصله بين شيئين ولايستغنى بأحدهما عن الآخر ، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعا ، فالاتيان به يوضح خبرية الثاني ، ولا يرد ـ أنت أنت القائم ـ ، من حيث عدم سوغان وصفية أنت ، لأنهم لما وجدوا ذلك في بعض الأسماء حمل سائر الباب عليه .

---

(١) حـ ١ ص ٥٠ ظ .
(٢) في (حـ) : لاختلاف المعنى . . الخ .
(٣) في (حـ) : فله تاء مضمرة رفعا . . الخ .
(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٦ .
(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٣ ظ .
(٦) في (حـ) : المجيء اعراب . . الخ .
(٧) في (حـ) : من المتكلم والخطاب . . الخ .
(٨) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٨٣ ظ .
(٩) في المتن تحقيق بركات : في الاجتماع ، وكذلك شرح المصنف .

وقيل الأجود انه فصل بين الخبر والتابع / لكونه أعم من النعت ، لوقوع الفصل بعلما لا ينعت ، وقبل ما لا ينعت به .

وقال الخليل وسيبويه(١) : سمى به ، لفصله الاسم قبله عما بعده ، ودلالته على أن مابعده ليس من تمامه بل هو خبره ، ومثال هذه المعاني واحد .

– وعند الكوفية عمادا = : لكونه حافظا لما بعده حتّى لايسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من الوقوع ، أو للاعتماد عليه في هذا المعنى ، فالفصل أخص ، اذ كل ما وضع للفصل كتاء التأنيث ، والاعراب معتمد عليه في المراد به ولم يفصل شيء من شيء ، واذا كان أخص فالتسمية به أولى لخصوصه ، لاشتمال الأخص على الأعم ، ضرورة عدم تحقق الأخص بدون الأعم ، فيكون أعم فائدة ، فيكون أولى ، أشار الى ذلك أثيرالدين .

وقرر وجه الأولوية ابن الحاجب في شرح المفصل على غيرها طريقة فقال :

تسمية أهل البصرة أقرب الى الأصطلاح ، لتسمية الشيء باسم معناه / في أكثر الألفاظ ، ولما كان المعنى في هذا الضمير الفصل كانت تسميته به أجدر من تسمية الكوفية ، لتسميتهم اياه باسم ملازمه ، فكانت تسمية البصرية أظهر .
وسماه بعض الكوفية دعامة ، لأنه يدعم به الكلام أى يقوى ويؤكد .

وبعض القدماء صفة ، ودفعه سيبويه (٢) .

وقد ذهب الأكثر الى حرفيته متخلصا لها تخلص الكاف لها مع أسماء الأشارة ، والخليل وغيره الى أنه كغيره من الضمائر سوى أنه لا موضع له .

وصحح الأول ابن عصفور مستدلا (بعدم) (٣) كونه ذا موضع .

قال أبوعبدالله محمد بن على بن محمد الأنصارى المالقى الشهير بالشلوبين الصغير(٤) في شرح الكراسة : وليس بشيء لأن ذلك نفى عارض ، فصاراه

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ـ ١ ص ٣٩٤ : اعلم أنهن – أى هو وأنت ونحن وأنا وأخواتهن – لا يكن فصلا الا في الفعل ، ولا يكن كذلك الا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده . . لأنك اذا ابتدأت الاسم فانما تبتدئه لما بعده . . . فكأنه ذكر « هو » ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه ، وأن ما بعد الأسم ليس منه هذا تفسير الخليل . . . وقال : واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التى كان عليها قبل أن يذكر. وذلك قولك : حسبت زيدا هو خيرا منك .

(٢) اذ قال في الكتاب ـ ١ ص ٣٩٥ : وقد زعم ناس أن « هو » ههنا صفة . فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربى يجعلها صفة للمظهر ، ولو كان ذلك كذلك لجاز : مررت بعبدالله هو نفسه ، فهو ههنا مستكره لا يتكلم بها العرب . ويدخل عليهم : إن كان زيد لهو الظريف . . ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام .

(٣) « بعدم » ساقطة من (ـ) .

(٤) قال السيوطى : أخذ العربية والقراءات عن عبدالله بن صالح ، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة ، شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا ، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية ، مات في حدود سنة ستين وستمائة ، عن نحو أربعين سنة . أنظر : البغية ـ ١ ص ١٨٧ .

أنه لازم لأكثر الأسماء ، ولا ينتفى الأصل لانتفاء العارض ، وإنما ينتفى الشيء بانتفاء وصفه الذاتي .

– ويقع = : الفصل ، – بلفظ = : الضمير – المرفوع (المنفصل) (١) مطابقا لمعرفة = : كائنة – قبل = : أى قبله ، أى ضمير الفصل في الإفراد وضديه ، والتذكير وضده ، والتكلم وقسيميه نحو« وإنا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون »(٢) و« أئنك لأنت يوسف»(٣)» «ان هذا لهو القصص الحق»(٤) فلو كان قبل الفصل منكرا نحو – ماظننت أحدا هو القائم – وان كان أحد هو القائم – وكان رجل هو القائم – امتنع على رأى سيبويه (٥) والبصريين .

وأجازه الفراء وهشام ، والمعروف إجازة الكوفية مثل قوله :

فلا يك موقف منك الوداعا (٦)

وعليه فيجوز فيه الفصل ، فالكوفية قاطبة على جوازه ، ولا خصوصية للفراء وهشام .

قلت : وفي كلام المصنف إيقاع (قبل) مقطوعة عن الاضافة صفة ، وقد منع سيبويه وجماعة من المحققين وقوع الغايات صفات ، كما لا تقع صلات ولا أخبارا ، قاله أثير الدين وغيره .

وفي مغنى اللبيب : ويشكل عليهم « كيف كان عاقبة الذين من قبل كان أكثرهم مشركين » (٧) على أن من قبل ظرف مستقر واقع صلة .

وتعقبه شارحه الدماميني : بأن الصلة « كان أكثرهم مشركين » والظرف لغو متعلق بخبر كان والتقدير : كيف كان عاقبة الذين كانوا (٨) من قبل ، فلا أشـــكال .

---

(١) « المنفصل » ساقطة من (حـ) . (٢) سورة الصافات آية : ١٦٥ – ١٦٦.
(٣) سورة يوسف آية : ٩٠ . (٤) سورة آل عمران آية : ٦٢ .
(٥) قال في الكتاب حـ ١ ص ٣٩٥ : واعلم أن « هو » لا يحسن أن يكون فصلا حتى يكون ما بعد ها معرفة ، أو ما أشبه المعرفة . كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ما ضارعها ، كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة أو ما ضارعها . لو قلت : كان زيد هو منطلقا ، كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التى ذكرت لك من المعرفة أو ضارعها . . الخ .
(٦) وصدرة : قفى قبل التفرق يا ضباعا «
وقائله : القطاعى عمير بن شييم التغلبى ، وهو مطلع قصيدة قالها في مدح زفر بن الحرث الكلابى ، وكان قد أسره بنو أسد في نواص الجزيرة يوم الخابور وكانوا ينوون قتله ، فأنقذه زفر وحماه وحمله معه وكساه وأغدق عليه العطاء فمدحه بهذه القصيدة وغيرها ، وحض قيس وتغلب على السلم ، وفي هذا البيت كلام طويل يراجع في مضافه . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٣٣١ ، المقتضب حـ ٤ ص ٩٣ – الخزانة حـ ١ ص ٣٩١ ، ٤ ص ٦٤ – الدرر حـ ١ ص ٨٨، ١٦٠ – شواهد المغنى ص ٨٤٩ .
(٧) سورة الروم آية : ٤٢ .
(٨) «كانوا » ساقطة من (ب) .

قلت : وهو محمل بعيد نازح عن المراد بالآية إلا بتمحل وتكلف غير مقبولين .

بل استظهر الإمام الرصاع : أن الآية واردة عليهم ، والتأويل فيها متعذر مع اطلاعه على التأويل المذكور ، ولكنه لم يحفل به للفرق المعنوى بين كون اللفظ في الآية استقراريا ، وكونه لغواً ، كما هو واضح للمتوسمين .

ــ ثابت (١) الابتداء = : صفة ثانية لمعرفة ، نحو ــ زيد هو القائم . ــ أو منسوخة = : أى الابتداء ببعض النواسخ كأمثلته السابقة .

وملخصه : أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو معمولى الناسخ بالشروط الآتية :

ــ ذى خبر = : صفة ثالثة ــ بعد = : أى كائن بعده بقطعه عن الإضافة مع كونه صفة لخبر ، ففيه مامر ، ــ معرفة = : صفة ثانية لخبر ، يعنى أن الخبر يكون معرفة كالمبتدأ ومنسوخة ، نحو : ــ زيد هو القائم ــ وظننت زيداً هو القائم ، ولم يشترط البصرية في تعريفه / شرطا ، وسواء عندهم كان مضمراً أو علما أو مبهما ، أو أداة أو مضافا إلى أحدها ــ ككان زيد هو أخوك أوكان صاحبك هو زيد .

وزعم الفراء امتناع النصب والفصل متعرفا بغير « أل » ككان زيد هو أخوك أو صاحب الحمار ، وأجاز ــ كان عبدالله هو أخاك ــ بمعنى الأخ لك ، غير مجوز إياه في زيد وعمرو .

وأما ذو الأداة فاما في باب « ما » أو غيرها ، فان كان الأول امتنع الفصل نحو ــ مازيد هو القائم .

قال : لأن نصبه توهما لحدوث الباء ، وهى لا تدخل على « هو / » (٢) لأن بنيته للرفع .

(وإن كان الثاني فإما في باب ليس أو غيرها ، فان كان الأول فالرفع عنده الوجه نحو ــ ليس زيد هو القائم ، ويجوز النصب الذى هو الوجه عند البصريين (٣) وان كان الثاني فاما مدخول لام الفرق نحو : ان كان زيد هو القائم فيمتنع الفصل ، ولكن يجب الرفع ، وهو مقتضى تعليل سيبويه (٤) ، لأن الفصل إنما جيء به أولا فرقا بين النعت والخبر فيمتنع النصب لعدم دخول اللام على النعت .

ومن ثم منع سيبويه (٥) وقوع : (هو) وأخواته صفات عند ورود اللام ، رادا على زاعمى ذلك .

---

(١) في المتن تحقيق بركات ، وكذلك ما في شرح المصنف : بائى الابتداء . . الخ .
(٢) في (حـ) : : هى ، لأن . . الخ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٤) قال في الكتاب حـ ١ ص ٣٩٤ : وانما فصل ، لانك اذا قلت : كان زيد الظريف ، فقد يجوز أن تريد بالظريف نعتا لزيد ، فاذا جئت بهو أعلمت أنها متضمنة للخبر .
(٥) اذا قال في الكتاب حـ ١ ص ٣٩٥ : وقد زعم ناس أن « هو » ههنا صفة . . ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام ، لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول : ان كان زيد للظريف عاقلا ، ولا يكون هو ولا نحن ههنا صفة وفيهما اللام .

وأجاز المبرد (١) النصب لأن الفصل عنده إنما جيء به دالا على أن الخبر معرفة أو قريب منها .

وإن دخلت عليه فاء الجزاء نحو : أما زيد هو فالقائم، فمنعه سيبويه والفراء ، لأن دخولها دليل عدم وصفيته ، وينبغي جوازه على قول المبرد (٢) .

وان دخلت « لا » النافية على صيغة المضمر نحو - كان عبدالله لا هو العالم ولا المقارب . فالبصرية على جواز الفصل والنصب لعدم تغيير « لا » من هذا شيئا ، ويفرق بها بين النعت والمنعوت اتفاقا ، نحو : برجل لا هو قائم ولا جالس وأوجب الفراء الرفع فيهما جميعا .

وان دخلت عليه صيغة (إلا) (٣) ، نحو : ما كان زيد الا هو قائم الكريم ، فالبصرية والفراء على امتناع الفصل / والنصب .

والكسائي على الجواز ، لأن المعنى - ما كان زيد إلا الكريم ، وان كان الكلام في معنى مادخلت عليه الا ، نحو : - إنما كان زيد هو القائم - فهي عند الفراء كالمسألة قبلها .

وإن لم يدخل على الخبر ولا على صيغة المضمر من ذلك شيء ، فإما أن الخبر جامد أو مشتق ، فان كان الأول جاز الفصل نحو : « إن كان هذا هو الحق من عندك »(٤) .

أو الثاني ، فاما رافع ضمير الأول أو سببيه ، فان كان الأول ، فإما أن يتقدمه ماظاهره التعلق به ، من حيث المعنى أولا ، فان تقدمه ، نحو : - كان زيد هو بالجارية الكفيل - ، فإن أردت : أن بالجارية في صلة الكفيل لم تجز المسألة إجماعا ، رفعت الكفيل أو نصبته ، أولا في صلته ، فمن جاعل ذلك تبيينا ، ومنهم من يرى الكفيل بمنزلة الرجل ، والرفع في الكفيل هو البين ، فإن نصبت الكفيل لم تجز المسألة عند الفراء بوجه .

وعلى أصول البصرية : اذا جعلت « بالجارية » تبيينا جاز النصب في هذا الوجه خاصة ، لأن التقدير : كان زيد هو الكفيل كفالته بالجارية .

وان لم يتقدمه جاز الفصل ، نحو : كان زيد هو الكفيل بالجارية ، وظننت زيدا هو القائم وان كان زيد هو الحسن الأم .

---

(١) إذا قال في المقتضب حـ ٤ ص ١٠٣ : وتقول : كان زيد هو العاقل تجعل « هو » ابتداء والعاقل خبره . وان شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى ، فتجعل « هو » زائدة ، فكأنك قلت : كان زيد العاقل . وإنما يكون هو ، وهماء وهم ، وما أشبه ذلك زائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ، نحو : خير منه ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام . وانما زيدت في هذه المواضع ، لأنها معرفة ، فلا يجوز ان تؤكد الا المعرفة .

(٢) وهذا المنع والجواز مبنى على العلة في ذلك ، لأن سيبويه جعل الفصل للفرق بين النعت والخبر ، والمبرد جعله ليدل على ان الخبر معرفة أو قريبا منها .

(٣) « إلا » ساقطة من (حـ) .

(٤) سورة الأنفال ، آية ٣٢ .

وان كان الثاني وهو رفعه السبي ، فإما أن الضمير مطابق للاسم أم (١) لا، فان كان الأول نحو — ظننت زيدا هو القائم أبوه ، وهو القائم جاريته ، فيمتنع الفصل فيه عند البصرية .

وأجاز الوجهيه الكسائي ، وفصل الفراء بين كون الوصف خلفا من موصوف فكالكسائي أولا فكالبصريين .

وحكى الأخفش الصغير علي بن سليمان عن البصرية إنكار الخلف .

وإن كان الثاني(٢) ، نحو : كان زيد هي القائمة جاريته ، فأجاز الفصل الكسائي ، ومنع الفراء والبصرية المسألة .

فلا يجوز لا رفعا ولا نصبا ، لتقدم المكنى(٣) على الظاهر .

وإذا عطفت بالواو ، فان لم يذكر الضمير بعدها ، نحو : كان زيد هو المقبل والمدبر جاز الوجهان ، أو ذكر واختلف الخبران نحو : كان زيد هو القائم وهو الأمير ، فيمتنع عند البصرية والفراء إلا الرفع ، قالوا : لشذوذ زيادته ، فلا تمكن في كل مقام ، وأيضا فان فيه معنى التأكيد ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التأكيد وأجاز النصب هشام .

أو اتفقا نحو — كان زيد هو المقبل وهو المدبر / ، فالرفع في المتعاطفين فقط عند البصريين ، وأجاز النصب الفراء وهشام .

أو عطفت بلا ، ذاكرا بعدها الضمير نحو — كان زيد هو القائم لا هو القاعد رفعت على قول البصريين ونصبت على قول هشام ، وإن لم تذكره / نحو — كان زيد هو القائم لا القاعد جاز الوجهان اتفاقا .

وإن عطفت بولاكن ، نحو — كان زيد هو القائم ولكن هو القاعد ، وجب الرفع عند البصرية والفراء ، وأجاز الوحهان هشام .

— أو كمعرفة في أمتناع دخول الألف واللام عليه = : قال سيبويه (٤) : واعلم أن الضمير لا يقع فصلا حتى تتلوه المعرفة أو ما أشبهها مما طال ، ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدا وعمرا نحو — خير منك ، ومثل (٥) — وافضل منك ، وشر(٦) منك ، كما أنه لابد من كون يتلوه معرفة . فلو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء المذكورة المعرفة أو ماضارعها من النكرات ولم تدخله الألف واللام ه .

---

(١) في (أ) : أولا . . الخ .
(٢) وهو عدم الضمير للاسم .
(٣) وهو الضمير ، وهو (هي) .
(٤) في الكتاب حـ ١ ص ٣٩٥ .
(٥) في (حـ) : وشمل وأفضل منك . . وفي الكتاب : ومثلك أفضل . . الخ .
(٦) في (حـ) : وأشر منك . . . الخ .

قال أثيرالدين(١) : وما ذكره اذا كان الثاني نكرة أن شرطه عدم قبول الألف واللام كالمجمع عليه ، غير أنه اذا وقع بعد الضمير فعل مضارع ، فأجاز بعض كونه فصلا ، نحو : كان زيد هو يقوم ، حكاه سيبويه .

قلت : وهو قول الجرجاني ، لتشاكلهما ، جاعلا من ذلك : «إنه هو يبدى ويعيد»(٢) وتبعه العكبرى (٣) ، فأجاز الفصل في «ومكر أولئك هو يبور» (٤) وابن الخباز في شرح الإيضاح ، وفي شرح الحاجبية للمحقق (٥) الرضى : وأجاز بعض وقوعه قبل مثلك وغيرك كرأيت زيدا هو مثلك أو غيرك أو هو غيرك . وجوز أيضا نحو – رأيت مثلك هو مثل زيد – لكونها كالمعاطف في أمتناع دخول «أل» عليها ، ولا دليل عليه الا مجرد القياس ، ولا يثبت حكم بمجرده ، وإلغاء الضمير ليس بالهين فينبغي الوقوف على السماع ، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيهما ذات نحو «إني أنا أخوك»(٦) هـ .

وهو مصادم لقول سيبويه ، ودعوى الأثير : انه كالمجمع عليه .

– وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين = : في امتناع دخول – أل نحو ماظننت أحدا هو خير منك ، وما أجمل أحدا هو أفضل منك ، فأحد بما فيه من معنى العموم شبيه بذى الأداة الجنسية ، وخير منك شبيه بالمعرفة في امتناع دخول الأداة عليه .

وحكى سيبويه(٧) إجازة أهل المدينة إياه بين نكرتين كهاتين ، ووافقهم الجزولى .

وعن يونس : أن أبا عمرو رآه لحنا ولم يجعله فصلا تاليا لنكرة ، كما لا يقع وصفا ولا بدلا لمنكر .

وحكى ابن الباش : جوازه عن أناس / كوفيين نحو : «أن تكون أمة هى أربي من أمة» (٨) .

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٧ و. وقد تصرف الشارح فنقص وزاد ، ومما زاده قوله : «حكاه سيبويه» ، ومما نقصه ونسبه لنفسه قوله : «وهو قول الجرجانى» .

(٢) سورة البروج آية : ١٣ .

(٣) وعبارته في كتاب : «البيان في إعراب القرآن حـ٢ ص ١٧٣» : قوله تعالى : «ومكر أولئك» : مبتدأ ، والخبر «يبور» . و «هو» فصل ، أو توكيد ويجوز أن يكون رأى هو «مبتدأ» ، و «يبور» الخبر ، والجملة «مكر» .

(٤) سورة فاطر آية ١٠ .

(٥) حـ ٢ ص ٢٥ ، وقد تصرف الشارح حتى كاد أن يفسد المعنى ، والصواب كما جاء في الأصل في آخر ما نقله : ثانيهما ذات اللام ، أو معرفة أو نكرة هي أفعل التفضيل ، وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى : «إنى أنا أخوك» .

(٦) سورة يوسف آية : ٦٩ .

(٧) في الكتاب حـ ١ ص ٣٩٧ .

(٨) سورة النحل آية : ٩٤ .

وفي شرح الكتاب للصغار : وأجازوا الفصل بين اسم لا وخبرها ، نحو : لا رجل هو منطلق ، وأول بأن « هو» ابتداء مخبر عنه بمنطلق والجملة الخبر .

– وربما وقع بين حال وصاحبها = : كضربت زيداً هو ضاحكا ، حكاه الأخفش في الأوسط عن بعضهم ، وعليه قراءة : «هؤلاء بناتي هن أطهر لكم »(١) بنصب « أطهر»(٢) ولم يتل الآية ، فإن اتفق وورود نحو – مررت بزيد هو ضاحكا – كان قاطعا بما ذهب إليه ، وعلى أنه لم يأخذه من القراءة فهو ثقة ، لا تجهل مكانته علما وإحاطة بأساليب كلام العرب ، وان لم يحفظ ذلك الخليل وسيبويه .

وبعد فقد اختلف في الفصل بعد تمام الكلام نحو – هذا زيد هو خير منك ، فأجازه عيسى ، وتلى الآية بالنصب ، وهو عند ابن العلا والخليل وسيبويه لحن ، قالوا : ولو ساغ – ضربت زيدا هو أفضل منك ، وهو خطأ بكل علة(٣) قيلت(٤) في المجيء بالفصل .

قال أبوعمرو : وقد اختبر ابن مروان(٥) في ذه : يعني القراءة . في اللحن ، وهو رجل من أهل المدينة ، وهو كما تقول : المشتمل(٦) بالخطأ ، وقد خرجت على أن « هؤلاء بناتي » جملة مستقلة ، « وهن » اما تأكيد لمستكن الخبر أو مبتدأ و« لكم » الخبر ، وعليهما فأطهر(٧) حال .

---

(١) سورة هود آية : ٧٨ .
(٢) « بنصب أطهر » مكررة في (حـ) .
(٣) في (ب) : بكل حيلة قيلت . . الخ .
(٤) في (حـ) : قيل في المجيء . . الخ .
(٥) قال ابن الجزري : هو محمد بن مروان المدني القارىء ، ذكره الداني وقال : وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، وذكر عن أبي حاتم السجستاني أنه قال : ابن مروان قارىء أهل المدينة ، قلت : ان كان هو محمد بن مروان بن الحكم أبي العاص ، فقد قال عنه أبو حاتم : مجهول ، والا فلا أعرفه ، وقد روى الداني عن الأصمعي أنه قال : قلت لأبي عمر : ان عيسى بن عمر حدثنا قال : قرأ ابن مروان : « هن أطهر لكم » قال : أحتبىمن لحنه. انظر : غاية النهاية حـ ٢ ص ٢٦١ .
(٦) في (حـ) : كما تقول اشتمل بالخطا . . الخ .
(٧) وقال ابن جنى في المحتسب حـ ١ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ : ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير ، والحسن بخلاف ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي اسحاق : « هن أطهركم » بالنصب. وقال : ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها احتبى ابن مروان في لحنه ، وانما قبح ذلك عنده ، لأنه ذهب الى أنه جعل « هن » فصلا ، وليست بين أحد الجزءين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك . . . وقال : وانا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجها صحيحا ، وهو أن تجعل « هن » أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبر ا لبناتي ، كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل « أطهر » حالا من « هن » بناتي » والعامل فيه معنى الاشارة لقولك : هذا زيد هو قائما أو جالسا . فأما ما ذهب اليه سيبويه ففاسد كما قال هـ . وسيبويه لم يذكر الآية وانما ذكر أمثلة منها : ما أظن أحد هو خير منك وما إخال رجلا هو أكرم منك ، فلم يجعلوه فصلا وقبله نكرة كما أنه لا يجوز وصفا ولا بدلا لنكرة . . . . وقال : وأما أهل المدينة فينزلون هم وههنا بمنزلة بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلا في هذا الموضوع ، وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا ، وقال احتبى ابن مروان في هذه في اللحن . الكتاب حـ ١ ص ٣٩٧ . وقال المبرد في المقتضب حـ ٤ ص ١٠٥ : أما قراءة أهل المدينة : « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » فهو لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية ، وانما فسد لان الأول غير محتاج للثاني .

قال صاحب المغني(١) : وفيهما نظر ، أما الأول : فلجمود «بناتي» / وعدم تأويله بالمشتق ، فلا يتحمل ضميراً عند البصرية .

قال شارحه الدماميني(٢) : قد يمنع عدم تأويله ، لكونه في معنى — مولوداتي .

قلت : ورده ابن الشمني(٣) بأن لا ضرورة تدعو الى التأويل ، فلايصار اليه .

قلت : / بل الضرورة في ذلك لائحة ، وهو إجراء التخريج على القانون البصرى .

قال الرصاع : وما رده به الشيخ غير مقبول ، لتأويل ابن عصفور اياه بذلك ، قال : تقول : مررت بنساء بنات أى مولودات هـ .

وعبارته في شرح المقرب : هو توكيد للضمير المستكن في «بناتي» ، على أنه في معنى المشتق ، ويدل عليه قولهم : مررت بنساء بنات لعمرو فوصفوا به هـ .

فقد تبينت بقوله(٤) : وقد يمنع أن ذلك من مخترعاته ، وليس بها .

ثم قال(٥) : وأما الثاني فلا متناع تقدم الحال على عاملها الظرفي عند أكثرهم .

ورده شارحه الدماميني(٦) بشذوذ القراءة المخرجة على ذلك ، ولا حرج في تخريجها على قول غير الأكثر ،، وليست كثرة القائلين بالتوجيه لإطراح قول الأقلين ، بحيث لا يلتفت اليه ، ولا يخرج تركيب عليه ، ولقد حجر المرتكب لذلك واسعا .

قلت : وقد أوهم أيضا أن ذلك مما ابتدعه وليس به .

---

(١) حـ ٢ ص ١٣٨ .
(٢) وعبارته في حاشية الشمني حـ ٢ ص ١٨٣ : وفي الشرح : لا نسلم أنه جامد محض ، اذ هو في معنى : مولوداتي ، فيكون في معنى المشتق فيحتمل الضمير .
(٣) في المرجع المذكور .
(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .
(٥) أى ابن هشام في المرجع السابق ، قال الدسوقي في تعليقه على قول ابن هشام : على عاملها الظرفي : أى لأنه عامل معنوى ، والعامل المعنوى لا يتقدم الحال عليه عند الأكثر بل عند الأقل ، وتخرج القرآن على القول الضعيف لا يصح ، ولو كانت القراءة ، وانما يخرج القرآن على الأقوال المشهورة .
(٦) في المرجع السابق .

قال الرصاع : وأما ما رد به الثاني : فمن المعلوم أن في المسألة نحو : أربعة أقوال(١) ، والاعراب لا ينحصر على قول من ذلك هـ .

وقال بعض العرب : أكثر أكلي التفاحة هو نضيجة ، وحمل على أنه ابتداء وهو خبر ه في موضع خبر الأول والتقدير – هو اذا كانت نضيجة .

وأجاز الكوفية الفصل في نحو – مابال زيد هو القائم – وما شأن عمرو هو الجالس ، وأنكر ذلك البصرية .

وأجاز الكسائى والفراء : مررت بعبدالله هو السيد الشريف ، ولئن لحقته لتلحقن هو الجواد الكريم ، وخرجت فاذا بعبدالله هو القائم . وقال الفراء : والمعنى فوجدت عبدالله .

ورد بأنه لوساغ ساغ خرجت فاذا عبدالله ، بمعنى وجدته ، ولا يجيزه أحـــد .

قال الفراء : وسمع الكسائى : كنت أرى أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا أنا الزنبور اياها بعينها ، ويأتي الكلام على المسألة الزنبورية في باب الابتداء ان شاء الله تعالى .

وتقول تفريعا على رأى الكوفية في تفسير ضمير الشأن بغير الجملة : كان هو القائم زيد ، جاعلا في كان ضميرا مجهولا ، والقائم الخبر ناصبا إياه ، رافعاً به زيداً ، واذا تقدم «ظننت» مفعولاها جاز الفصل بينهما نحو : زيدا هو القائم ظننت ، فان اكتنفاها نحو – زيدا ظننت هو القائم فقال أثيرالدين(٢) في جوازه نظر .

---

(١) قال أثير الدين في البحر المحيط حـ ٥ ص ٣٤٧ بعد ذكر من قرأ « أطهر » بالنصب : وروبت هذه القراءة عن مروان بن الحكم ، وخرجت هذه القراءة على أن نصب « أطهر » على الحال ، فقيل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتى هن مبتدأ وخبر في مرضع رفع خبر « هؤلاء » وروى هذا عن المبرد . وقيل : « هؤلاء بناتى » مبتدأ وخبر ، و « هن » مبتدأ و « لكم » خبره ، والعامل قيل : المضمر ، وقيل : « لكم » بما فيه من معنى الاستقرار . وقيل : « هؤلاء بناتى » مبتدأ وخبر ، و « فصل . و « أطهر » حال ، ورد : بأن الفصل لا يقع الا بين جزئى الجملة ، ولا يقع بين الحال وذى الحال . وقد أجاز ذلك بعضهم ، ولدعوى السماع فيه عن العرب لكنه قليل . ونقل الشمنى في حاشيته على المغنى حـ ٢ ص ١٨٣ عن السفاقسي في اعرابه اذ قال : و « هن » مبتدأ و « لكم » خبره ، و « أطهر » حال ، والعامل ما في هن من معنى التوكيد بتكرير المعنى ، وقيل : « لكم » بما فيه من معنى الاستقرار . وقال الزمخشرى في الكشاف حـ ٢ ص ٢٨٣ بعد ذكر من قرأ بنصب « أطهر » والقدح فيه : وذلك أن انتصابه على أن يجعل حالا قد عمل فيها ما في « هؤلاء » من معنى الفعل ، كقوله : « هذا بعلى شيخا » ، أو بنصب « هؤلاء » بفعل مضمر ، كأنه قيل : خذوا هؤلاء ، وبناتى بدل ، ويعمل هذا المضمر في الحال ، و « هن » فصل وهذا لا يجوز لأن الفصل مختص بالوقوع بين جزأى الجملة . وقد خرج له وجه لا يكون « هن » فيه فصلا ، وذلك أن يكون « هؤلاء » مبتدأ ، و « بناتى هن » جملة في موضع خبر المبتدأ ، كقولك : هذا أخى هو ، ويكون « أطهر » حالا .

(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٨ .

– وربما وقع = : الفصل – بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف = : كقول جرير :

وكائن بالأباطح من صديق * يراني إن أصبت هو المصابا(١)

والقياس : يراني أنا المصاب مثل : « ان ترني أنا أقل »(٢) وهو استدراك لما قدمه من قوله : مطابقا لمعرفة قبل ، لمخالفة متلوه لكونه في البيت بلفظ الغيبة ، ومتلوه بلفظ الحضور .
فقدره (٣) المصنف على قول الأكثر(٤) : يرى مصابي إن أصبت هو المصاب فحذف المضاف للياء وأقامها لفظا مقامه ، وطابق بالفصل المحذوف لا الثابت هـ .

ويجوز أنه توكيد لضمير (الفاعل)(٥) والمصاب اذ ذاك مصدر كقولهم : جبرالله مصابك ، أي مصيبتك ، أي يرى مصابي هو المصاب العظيم .

ومثله حذفا للصفة « الآن جئت بالحق »(٦) أي البين والا كفروا بمفهوم(٧) الظرف « فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا »(٨) أي نافعا ، لأن أعمالهم توزن بدليل : « فمن ثقلت موازينه»(٩) الآية .

وأجازوا : سير بزيد سيرا بتقدير الصفة ، أي واحداً ، والا لم يفد ، قاله في مغنى(١٠) اللبيب تبعا للعكبرى في المصباح .

---

(١) البيت من قصيدة يمدح بها جرير الحجاج بن يوسف ، فقوله : « ان أصبت » جملة اعتراضية بين مفعولى « أرى » و « يرانى » بمعنى يعلمنى ، وفاعله ضمير يعود على قوله : « صديق » ، ومحل جملة « يرانى » خبر « كائن » وقوله : بالأباطح : كان في الأصل قبل التقديم) صفة لقوله : « صديق » فلما قدمت عليه أصبح حالا منه ، وقوله : « من صديق » تمييز لقوله : « كائن » في هذا المقام خبرية تفيد التكثير ككم الخبرية ومعنى قيام ضمير الحاضر مقام المضاف أن التقدير : يرى مصابى هو المصاب ، لأن ضمير الفصل وقع بعد ضمير الحاضر وهو المتكلم ، وكان المفروض أن يقول : يرانى أنا المصاب ، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون موافقا لما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم ، من أجل وجود معنى التأكيد فيه ، وفي هذا المقام أبحاث شيقة تراجع في مضانها . أنظر : الديوان ص ١٧ – المغرب حـ ١ ص ١١٩ ، الخزانة حـ ٢ ص ٤٥٤– ابن يعيش حـ ٣ ص ١١ ، ٤ ص ١٣٥ – شرح شواهد المغنى ص ٨٧٥ – الدرر حـ ١ ص ٤٦ ، ٢١٣ .
(٢) سورة الكهف آية : ٣٩.
(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٧ .
(٤) في (حـ) : الأكبر من مصابى . . الخ .
(٥) « الفاعل » ساقطة من (حـ) .
(٦) سورة البقرة آية : ٧١ .
(٧) في (حـ) : لمفهوم . . الخ .
(٨) سورة الكهف آية : ١٠٥ .
(٩) سورة الاعراف آية ٨٠ – والمؤمنون آية : ١٠٢ .
(١٠) أى : ابن هشام في المغنى حـ ٢ ص ١٣٩ .

قال(١) : وزعم ابن الحاجب أن الصواب الإنشاد – لو أصيب – باسناد الفعل الى ضمير الصديق ، وأن هو توكيد له ، أو لضمير يرى ، اذ لا يقول عاقل : يراني مصابا اذا أصابتني مصيبة (٢) .

قال(٣)/ : وعلى ماقدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض .

وتعقبه شارحه الدماميني(٤) بأن الصفة المشار اليها ، إنما قدرها على جعل المصاب مصدراً ، لا اسم مفعول .

وكلام ابن الحاجب على العكس ، أي اذا كان اسم مفعول لا مصدرا . ومن ثم جعله ثاني مفعولي يرى ، والأول / الياء ، ولو لا ذلك ما صح بحسب الظاهر .

قلت : وأنت خبير (بأن مثل ذلك) (٥) لا يخفى على من هو أحط من منصب الإمام ابن هشام ، فكيف به(٦) ، ولكنه يرى تقدير الصفة على تقديره اسم مفعول دفعاً للاعتراض ، كما يصح المعنى على تقدير المصدرية .

ثم قال الدماميني(٧) : وأنا أقول : ان الاعتراض الذى أشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة ، وذلك أن مبناه أن مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت معرفا (بأل) .

قلت : لانسلم عدم اتجاهه مع الاعتراض في كل من المنكر والمعرف على كل من الجعلين في «المصاب» من كونه مصدرا أو اسم مفعول ، أما المنكر فواضح ، وأما المعرف فلاقتضاء المقام من الحصر المفاد بتعريف الجزئين والفصل التقدير ، (اقتضاء) (٨) لا يطاق دفعه ، ألم تر اقتضاء نحو – زيد هو الجواد تقدير نحو البياض ، مما هو النهاية في الوصف المقتضى بالفتح ، وهذا ماعليه أئمة العربية قاطبة ، ومن ثم قدره ابن هشام ومن قبله كصاحب المصباح .

وأما ما انتحاه الدماميني من عدم التقدير ، فهو ماعليه أئمة المعاني ، أعنى : أنهم يقولون في نحو المثال لا غيره .

---

(١) أى ابن هشام في المرجع المذكور .
(٢) قال الدسوقي في حاشيته على المغني : وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسنداً لضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول ، كان المعنى : اذا أصيب أى أصابتني مصيبة يراني الصديق مصابا ، وهذا لا يقوله عاقل ، لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ . واذا قدر مضاف قبل الياء لزم اتحاد المبتدأ والخبر ، ولا فائدة فيه ، فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق ، أى أنه اذا أصيب بمصيبة يرى أنني المصاب بها لأنني نفسه في المعنى
(٣) أى : ابن هشام .
(٤) أى شارح المغنى حـ ٢ ص ١٨٤ .
(٥) « بأن مثل ذلك » ساقط من (حـ) .
(٦) في (حـ) : به لكنه يرى . . الخ . ، باسقاط الواو .
(٧) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥١ ظ .
(٨) « اقتضاء » ساقطة من (حـ) .

ثم لا نسلم تعريفه في البيت بأل ، أى ليست في ذلك بالمعرفة ، وانما ذلك شأن الحرفية ، وهذه موصولة ، ولا عبرة بما عليه المازني لوضوح فساده ، كما يأتي إن شاء الله في محله ، فدعواه أنه معرف (بأل) باطل ، وكم (قد)(١) أورد مثل ذلك مناقشة (الأئمة) (٢) ، غير متساهل ولا متجاوز عنهم في التعبير بمثله ، كما ستقف عليه .

ثم قال(٣) : والحصر مستفاد من هذا التركيب استفادته من – زيد الفاضل أى لا غيره .

قلت : وكذا هو مستفاد أيضا من تقدير – مصاب – مصدرا كما اعترف به الدماميني آخراً ، على أن السهيلي على إنكار إفادة تعريف الجزءين الحصر ، كما سيورد عليك قريبا .

ثم قال(٤) : وكذا المعنى في البيت ، أى لو أصبت أنارآني المصاب ، يعني : ألا يرى المصاب إلا إياى دون غيرى ، كأنه لعظم منزلته عنده وشدة صداقته له تتلاشى عنده مصائب غير صديقه هذا فلا غيره مصابا ، ولا يرى المصاب إلا إياه مبالغة ، فالمعنى صحيح متجه دون تقدير صفة كما رأيت .

قلت : أجود من هذا ماقاله بعض أصحابنا وأقره أثيرالدين(٥) إجراء للفصل على ظاهره أنه لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كان صديقه قد أصيب ، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره ، فمن ثم أكده ، لأنه نفسه في المعنى مجازا وتوسعا ، فهو من باب زيد زهير .

– ولا يتقدم = : الفصل – مع الخبر(٦) المقدم = : وفاقا لجمهور البصرية والفراء وهشام من الكوفية ، فلا يجوز نحو : هو القائم كان زيد – وهو القائم ظننت زيدا – .

قال المصنف(٧) : كعامة المانعين ، لأن فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعا ، ولا توهم مع تقدمه ، ضرورة أن التابع لا يتقدم المتبوع ، فتنتفى فائدته إذ ذاك فتنتفى المسألة هـ .

وفي شرح (٨) الدماميني قصور كذا قال المصنف ، وفيه نظر ، للزوم امتناع الاتيان به حيث انتفاء تلك الفائدة ، واللازم باطل ، بدليل – كان زيد

---

(١) « قد » ساقطة من (ب ، حـ) .
(٢) « الأئمة » ساقط من (حـ) .
(٣) أى : الدماميني في المرجع المذكور .
(٤) أى : الدماميني كذلك .
(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٨٨ ظ .
(٦) في (حـ) : مع المخبر المقدم . . الخ .
(٧) في شرح التسهيل ١ ص ١٨٨ . نقل بتصرف .
(٨) حـ ١ ص ٥٢ و .

هو القائم – بالنصب ونحوه .

قلت : قد أجاب عن ذلك كبراء أئمة العربية كالفراء وغيره ، ولم يدر ذلك الدماميني بابتناء الفصل على الرفع أو على الخفض ، وذلك في خبر « ما » النافية فإن الفصل عندهم فيه بنزع الخافض ، فهو فيه / طارىء لا أصل ، ثم أصاب لمتصف (بهما) (١) نصب لم يصبه الا في مركزه الأصلي ، وذلك عندهم داعي منع التقديم .

– خلافا للكسائي = : في إجازة التقديم مع الخبر مقدما .

قال هشام : حكى قوم من أصحابنا إجازة الكسائي اياها ، واخبرني بعضهم أنه قال له : أأجزت – هو القائم كان زيد – / قال : « لا » .قال هشام : وحفظنا عنه الإحالة .

وفي كلام المصنف إشارة الى أن فرض المسألة في تقدمه مع تقدم الخبر وحده ، وأما حيث تقدم « ظننت» مفعولاها نحو – زيدا هو القائم ظننت ، فلا يندرج في المتن . وقد مرت اجازتها ، فان اكتنفاها فقد / مضى تردد الأثير في ذلك .

قلت : وقصر الدماميني (٢) فقال : قال ابن قاسم : فلو تقدم الأول وتأخر الثاني نحو – زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر(٣) .

– ولا موضع له (من الإعراب) (٤) على الأصح = : الذى عليه البصرية ، قالوا : لأن الغرض به الاعلام من أول الأمر بكون مايليه خبراً لا صفة ، فاشتد فيه شبه الحرف اذ لم يؤت به الا لمعنى في غيره ، فلم يحصل له موضع من الإعراب .

ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال ، فيمن (٥) يراها غير معمولة لشيء ، و « أل» الموصولة ، خلافا للكوفية في جعلهم اياه توكيدا لما قبله ، فله محل عندهم ولم يبين في الشرح من المخالف .

قال سيبويه (٦) : لو كان كما زعموا لجاز – مررت بعبدالله هو نفسه ، ثم قال : ويدخل عليهم – إن كان زيد لهو الظريف – وان كنا (٧) لنحن الصالحين –

---

(١) « بهما » ساقطة من (حـ). وفي (ب) : بها . . الخ .
(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٢ و .
(٣) وعبارة ابن قاسم في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٦٠ : فرع : لو تقدم مفعلا ظننت عليها جاز الفصل نحو : زيدا هو القائم ظننت ، وان تقدم الأول وتأخر الثاني نحو : زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر . ونسبة القصور للدماميني غير واضحة ، فان كان المراد به أنه لم يذكر كلام ابن قاسم بتمامه فله وجه ، والا يكن هذا فليته افصح عنه .
(٤) « من الإعراب » ساقطة من (حـ) .
(٥) في (حـ) : فمن يراها . . الخ .
(٦) في الكتاب حـ ١ ص ٣٩٥ . وقد زعم ناس أن « هو » ههنا صفة فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر ولو كان كذلك لجاز مررت . . الخ .
(٧) هذا مجرد مثال وليس بآية .

فالعرب تنصب هذا ، والنحويون أجمعون ولا يكون هو ونحن صفة أي توكيدا ، وفيهما اللام .

ثم قال (١) : فصارت هو وأخواتها بمنزلة ما اذا كنت لغوا . في علم تغيرها (٢) ما بعدها عن حالة قبل أن تذكر .

ثم اختلف الكوفية : فقال الكسائي : محله باعتبار ما بعده . والفراء باعتبار ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي « ظن » نصب . وبين معمولي « كان » رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي . وبين معمولي « إن » بالعكس.

— وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوب وقرن باللام = : نحو — ان كان زيد لهو الفاضل ، وان ظننت زيدا لهو الفاضل ، إذ يمتنع كونه ابتداء . لنصب ما بعده وتابعا لدخول اللام عليه ، — أو ولى = : اسما — ظاهرا = : منصوبا كما قيده بذلك أثير الدين (٣) ، وتركه المصنف لوضوحه نحو — ظننت زيدا هو القائم . فتتعين الفصلية أيضا ، لامتناع كونه ابتداء لنصب ما بعده . و بدلية لنصب ما قبله . فاذا تقرر ذلك فقول المصنف: أو ولى ظاهر عطف كما قال ابن قاسم (٤) : على قوله : قرن باللام ، لا على قوله : وليه ، لأن تعيينه للفصلية مشروط بأن يليه منصوب.

قلت : وقد أوهم الدماميني (٥) أن ذلك من أعاريبه المستحسنة وليس له في ذلك شيء .

ثم قال (٦) : لكن المصنف أخل بتقييد الظاهر بكونه منصوبا ، لعدم تعيينه للفصلية غير منصوب ، نحو — كان زيد هو القائم ، لجواز كون هو بدلا .

قلت : وإنما تبع في ذلك مقلده ابن قاسم (٧) . وقد عرفتك أنه من تنبيهات الأثير (٨) التي لم يحتفل بها المصنف اعتمادا على وضوحه . فمن ولى ضميرا نحو : «كنت أنت الرقيب عليهم » (٩) جاز الوجهان ، بل ثلاثة : بأن يكون توكيدا .

وبعد : فتحرير القول في الفصل : انه في نحو « كنت أنت الرقيب عليهم» (١٠) « إن كنا نحن الغالبين »(١١) يحتمل الفصلية والتوكيد . دون الابتداء ، لانتصاب

---

(١) أى سيبويه في المرجع المذكور .
(٢) في (ح) : تعيين عاما بعدها ، وهو خطأ في النقل .
(٣) في شرح التسهيل ح ١ ص ١٨٩ ظ .
(٤) في شرح التسهيل ح ١ ص ٦٠ .
(٥) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٥٢ و.
(٦) أى الدماميني .
(٧) في المرجع السابق .
(٨) في شرحه المذكور.
(٩) سورة المائدة آية : ١١٧ .
(١٠) سورة المائدة آية : ١١٧ .
(١١) سورة الشعراء ، آية : ٤١ .

ما بعده ، وفي نحو : « إنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون » (١) ونحو : زيد هو العالم ، وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد ، لدخول اللام في الأولى ، ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ، ولا يؤكد الظاهر بالمضمر ، لأنه ضعيف والظاهر قوى .

ووهم (٢) أبو البقاء (٣) فأجاز في : « إن شانئك هو الأبتر » (٤) التوكيد ـــ ، وقد يريد أنه توكيد لمستكن « شانئك » لا لنفس شانئك ، ويحتمل الثلاثة في نحو : أنت الفاضل ، ونحو « إنك أنت علام الغيوب » (٥) .

ومن أجاز إبدال الضمير من (٦) الظاهر أجاز في نحو ـ كان زيد هو الفاضل ـ البدلية .

ووهم (٧) أيضا : فأجاز في نحو « تجدوه عند الله هو خيراً » (٨) كونه بدلا من الضمير المنصوب .

ومن مسائل الكتاب : قد جربتك فكنت أنت أنت ، الضميران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان ، ولو قدرت الأول فصلا أو توكيدا لقلت أنت إياك ، والضمير في « أن تكون أمة هى أربى من أمة (٩) » ابتداء ، لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، وتنكيره يمنع الفصل .

وفي الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان ـــ يهودانه أو ينصرانه »(١٠) ان قدر في «يكون» ضمير لكل ، فأبواه ابتداء ، « وهما»

---

(١) سورة الصافات آية : ١٦٥ - ١٦٦ .
(٢) في (حـ) : وزعم أبو البقاء . . الخ .
(٣) اذ قال في كتاب الاملاء حـ ٢ ص ٢٩٥ : « وهو مبتدأ ، أو توكيد ، أو فصل . . الخ .
(٤) سورة الكوثر آية : ٣ .
(٥) سورة المائدة آية : ١١٦ .
(٦) في (حـ) : الضمير والظاهر . . الخ .
(٧) أى : أبو البقاء .
(٨) سورة المزمل آية : ٢٠ .
(٩) سورة النحل آية : ٩٢ ، قال أبو البقاء في كتاب الاملاء حـ ٢ ص ٢٧٢ : وهو فصل أو بدل ، أو توكيد . . الخ.
(١٠) أخرجه البخارى في صحيحة حـ ١ ص ٢٣٥ من حديث أبى هريرة بألفاظ متقاربة تختلف عن لفظ الشارح ، في كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبى فمات هل يصلى عليه ؟ وفي ص ٢٤٠ باب ما قيل في أولاد المشركين ، وفي كتاب التفسير سورة الروم حـ ٣ ص ١٧٣ - وفي كتاب القدر ، باب الله أعلم بما كانوا عاملين حـ ٤ ص ١٤٤ - ط : عيسى البابى الحلبى » . وأخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبى هريرة وابن نمير بألفاظ مختلفة أيضا في كتاب القدر ، باب كل مولود يولد على الفطرة حـ ٨ ص ٥٢ - وما بعدها - ظ صبيح واولاده . وأخرجه أبو داود في سننه « كتاب السنة - باب القدر حـ ٤ ٣٦٦ - من عون المعبود » . . وأخرجه الترمذى في جامعه (كتاب القدر حـ ٣ ص ١٩٧ - من تحفة الأحوذى) . وأخرجه مالك في الموطأ (كتاب الجنائز ص ٢٤١ - تحقيق محمد عبدالباقى . وأخرجه أحمد في مسنده حـ ٢ ص : ٢٣٣ ، ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٨١ ، وأخرجه من حديث جابر بن عبدالله أيضا في حـ ٣ ص ٣٥٣ ، وانظر : فيض القدير حـ ٥ ص ٣٣.

إما ثان وخبره « اللذان » والجملة خبر « أبواه » واما فصل ، وإما بدل من « أبواه » على رأى من أجاز إبدال الضمير من الظاهر ، و « اللذان » خبر « أبواه » .

وان قدر خاليا « فأبواه » اسم كان و « هما » مبتدأ أو فصل أو بدل ، وعلى الأخيرين هو بالياء .

– وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب = : وحكى الجرمى أنها لغة تميمية ، وأبو زيد : انهم يقرؤون : « تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً » وغيره « إن ترنى أنا أقل منك مالا وولدا » (١) وقرأ عبدالله (٢) : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » (٣) .

وقال سيبوه (٤) : بلغنى أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك ، وقال قيس بنى عامر :

أتبكى على لبنى (٥) وأنت تركتها • وكنت عليها بالملا أنت أقدر (٦)

---

(١) سورة الكهف آية : ٣٩ .

(٢) وما أكثر اسم (عبدالله) وبعد الرجوع الى البحر المحيط للأثير وخبرته يقول : وقرأ عبدالله وأبو زيد النحويان : « الظالمون » بالرفع الخ . وبعد الرجوع الى غاية النهاية وجدت المنسوب الى النحو من أسماء « عبدالله » ثلاثة ، فرجحت أن يكون المقصود هو : عبدالله بن أحمد بن سليمان بن سهل بن سلكويه أبو محمد الأصبهانى النحوى . قال الجزرى : روى القراءة عن جعفر بن محمد الأدمى عن ابن سعدان ، وابن اليزيدى ، والدرر ، وروى عنه محمد بن شنبوذ وغيره. انظر : غاية النهاية حـ ١ ص ٤٠٦ ، البحر المحيط حـ ٨ ص ٢٧.

(٣) سورة الزخرف آية : ٧٦ . وقول سيبويه في الكتاب حـ ١ ص ٣٩٥ : وناس كثير من العرب يقولون : « وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون » . وهذه قراءة شاذة عن رسم المصحف الإمام ، والثابت في المصحف الامام : « الظالمين » ، بالنصب ، وقد نسب ابن خالوية في شوذه ، ص ١٣٦ قراءة الرفع الى أبى زيد النحوى .

(٤) في المرجع السابق. (٥) في (حـ) : على ليلى . . الخ .

(٦) واسم قائله : قيس بن ذريح بن سنة ، وقيل : بن الحباب بن سنة بن طرفة بن عتوادة بن عامر ، وقصته مع « لبنى » مشهورة ، وأن هذه القصيدة التى منها بيت الشاهد قالها بعد خروجه من بيت زوج لبنى التى كان قد فارقها كرها من أبوية ، وأنه دخل هذا البيت ولم يكن يعرف أنه بيت لبنى ، وقيس يبكى في طريقة ويندب نفسه ويوبخها على فعلها . ورواية المبرد في المقتضب : تبكى على ليلى وأنت . . البيت ، وقوله : « الملا » ما اتسع من الأرض ، وقد استشهد به سيبويه على اللغة التى كل ما كان فصلا اسما مبتدأ ، وترتفع ما بعده ، ولو جعله الشاعر فصلا لنصب ما بعده . راجع الكتاب حـ ١ ص ٣٩٥ المقتضب حـ ٤ ص ١٠٥ – مختار الأغانى حـ ٦ ص ١٩٨ .

خاتمة : قد أورد عليك فوائد الفصل بحسب اختلاف مقالات القوم .

وقال السهيلي : انما فائدته الاختصاص ، فاذا قلت : كان زيد القائم كان إخبارا عن زيد بالقيام ، واحتمل مشاركة غيره اياه فيه . أو قلت : هو القائم ، أفاد اختصاصه به دون غيره ، وعليه « ان شانئك هو الأبتر » (١) أى (٢) المختص بالأبتر دونك . والآية نزلت في العاص بن وائل (٣) ، ومنه عنده » وأنه هو أضحك وأبكى وانه هو أمات وأحيا » (٤) « وانه هو أغنى وأقنى وانه هو رب الشعرى » (٥) ردا على من يدعى أنه يضحك ويبكى ، ويميت ويحيى ، ويغنى ويقنى ، وأن للشعرى ربا غيره تعالى .

وقال تعالى : « وأنه خلق الزوجين » (٦) لما لم يدع أحد الخلق والانشاء ، ورد بأنه ليس فصلا في الآيات ، أما ما بعد الضمير فيه (فعل) فلا اشكال ، وأما « هو الأبتر » و « هو رب الشعرى » فيحتمل الابتدائية والتأكيد لاسم إن ، على دخل في الثاني تقدم ، والله سبحانه أعلم وهو الموفق للصواب لا رب غيره ولا خير الا خيره .

---

(١) سورة الكوثر آية ٣.
(٢) في (حـ) : ان المختص . . الخ .
(٣) في البحر المحيط حـ ٨ ص ٥١٩ : « نزلت في العاص بن وائل كان يسمى الرسول صلى الله عليه وسلم بالأبتر ، كان يقول : دعوه انما هو رجل أبتر لا عقب له ، لو هلك انقطع ذكره واسترحتم منه . . . الخ . وفيه ، وقيل : أبو جهل ، وقال ابن عباس لما مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج أبو جهل الى أصحابه فقال : بتر محمد ، فأنزل الله تعالى : « إن شانئك هو الأبتر » . الخ .
(٤) سورة النجم آية ٤٣-٤٤.
(٥) سورة النجم آية : ٤٨ — ٤٩ .
(٦) سورة النجم آية : ٤٥ .

وفي شرح الدماميني (١) : ولا أدرى ما وجه الاتيان بالموصوف ، وهو الاسم ، مع أن العلم عندهم مستعمل استعمال الأسماء .

قلت : ما أشبه مثل هذا بأن يورده أصاغر الطلبة ، لا الأماثل من أهل التحصيل لسهولة الخطب فيه ، واذ قد قال ذلك فإني لا أدرى وجه قوله : مستعمل عندهم استعمال الأسماء لتحقق كونها أحد أنواعها لا مستعملا استعمالها .

ــ وهو المخصوص = : جنس يشمل سائر أنواع المعارف. قال المصنف (٢) مخرج لاسم الجنس كرجل ، فإنه شائع غير مخصوص .

وتعقبه أثير الدين (٣) : بأن الجنس لا يؤتى بها احترازا بل شمولا للمحدود وغيره ، وإنما المأتى به تمييزا الفصول .

قلت : وقد مرت منازعته في ذلك بما تكرر إيراده .

وفي شرح الدماميني (٤) : وهو الاسم ــ المخصوص ، فالاسم جنس ولكن حذف للقرينة الدالة عليه ، والمخصوص إخراج لاسم الجنس .

قلت : وهو كما رأيت كلام من لم يطلع على صنيع المصنف في شرحه .

ــ مطلقا = : لا مقيدا بحالة دون أخرى إخراجا للمضمرات ، فان كلا منها مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه ، وكذا اسم الاشارة ، فانه لفظ وضع ليخص (٥) به مشاراليه مفرد مذكر قريب ، فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متصف بالحال وحاصل في المحل .

ــ تعليقا (٦) أو غلبة = : بيان لصنفى الأعلام ، لا إخراج لشيء خيف دخوله ، ولا إدخال لشيء خيف خروجه ، لا غناء ما سواهما عنهما لكن باجمال .

والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم ، قصدا لتسمية المولود له ابن زيدا ــ والغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقا ، كتخصيص عبدالله بابن عمر والكعبة بالبيت ، وتصنيف سيبويه بالكتاب .

وبعض يرى ذا الغلبة ليس علما ، وإنما أجرى مجراه ، وهو اختيار ابن عصفور كما ستقف على إمعان القول فيه في محله إن شاء الله تعالى .

---

(١) جـ ١ ص ٥٢ و .
(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٨٩ .
(٣) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٩٠ ظ .
(٤) جـ ١ ص ٥٢ ظ .
(٥) في (جـ) : لتحص به مشارا .. الخ .
(٦) في المتن تحقيق بركات : غلبه أو تعليقا .. الخ .

ـ غير مقدر الشياع = : إخراجا للشمس والقمر ونحوهما ، فإنهما مخصوصان فعلا شائعان قوة .

ـ أو الشائع الجارى مجراه = : أى المخصوص في اللفظ ، وهو علم الجنس كأسامة للأسد ، ودؤالة للذئب ، وشبأة (١) للعقرب ، فانهما أعلام في اللفظ ، لعدم إضافتها ولحاقها الأداة ، وتوصف بالمعرفة دون النكرة ، وترد مبتدأ بها بلا شرط ، وصاحبة حال ، ولا ينصرف منها ذو سبب زائد على العلمية ، وهذا الحد مستقرا أكثره من قول ابن عصفور (٢) : هو اسم علق في أول أحواله على شيء بعينه في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب ، وقال (٣) : فقولى : اسم علق في أول أحواله على شيء بعينه تحرزا من المعرف باللام أو الاضافة فانه كان نكرة في جميع الأحوال الخ ، وتحرزا في المشار اليه غير الواقع على المسمى الا حال الاشارة والمضمر لعدم رجوعه عليه الا حال الغيبة أى كان للغيبة ، وحال تكلم ان كان للتكلم وحال خطاب ان كان للخطاب .

وزعم بعض : أن إطلاق المعرفة على نحو أسامة توسعا ، لعدم تباين معناه ومعنى أسد ، وإنما يتباينان في أحكام لفظية .

ورد بأن إجراء العرب نحو أسامة مجرى المعارف ، ونحو أسد مجرى النكرات دليل على افتراق مدلوليهما ، اذ لواتحدا معنى لم يفترقا لفظا ، والقواعد تأباه فتعين طلب الفرق .

فقال ابن الحاجب (٤) : الأعلام الجنسية وضعت أعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة (كما أشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية) «٥» ، فكل من هذه الأعلام وضعت لحقيقة في الذهن متحدة ، فهو غير متناول غيرها وضعا ، واذا أطلق على فرد: من الأفراد الخارجة كهذا أسامة مقبلا فليس بالوضع بل بمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجى مطابقة كل علم «٦» كلى لجزءياته الخارجة نحو الانسان حيوان ناطق ، فأسد موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس خارجا على وجه التشريك وأسامة للحقيقة الذهنية حقيقة ، فإطلاقه على الخارجى لا بطريق الحقيقة .

قال الرضى (٧) : ولم يصرح بكونه مجازا ولا بد منه في المفرد الخارجى على

---

(١) في شرح ابن مالك للتسهيل : «وشبوة للعقرب . . الخ .
(٢) في المقرب حـ ١ ص ٢٢٢ .
(٣) أى : ابن عصفور في غير المقرب .
(٤) انظر شرح الرضى للكافية حـ ٢ ص ١٣٢ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٦) في الأصل : كل كلى عقل لجزئياته . . الخ .
(٧) في المرجع المذكور.

مذهبه ، اذ ليس موضوعا له ، وقال (١) : ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي بمطابقتهما له كالمتواطئين .

قال الأندلسي : فلاتقول في أسد معين في الخارج : أسامة كما تقول : الأسد لأن المطابقة للحقيقة الذهنية خارجا ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا لأوصاف المعرفة ، وكذا ينبغي عنده أن لا / يقع أسامة على الجنس المستغرق خارجا ، إذ ليس في الحقيقة الذهنية معنى الاستغراق ، كما ليس فيها التعيين ، فلا يقال : إن أسامة كذا الا الأسد الفلاني .

قال (٢) : والحامل لهم على هذا التكلف في الفرق أنهم رأوا لنحو أسامة ، وثعالة ، وأبي الحصين ، وأم عامر أحكام الأعلام لفظا من منع صرف أسامة ، وترك إدخال اللام ، وغير ذلك ، ومع ذلك فنطلق على المنكر بخلاف نحو أسد وذئب وضبع لعدم جريانها مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة .

قال (٣) : وأقول : اذا كان لنا تأنيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ، ونسبة لفظية ككرسي فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي ، باللام أو بالعلمية كما في أسامة هـ .

(وفرق بعض أهل المعقولات بأن ـ أسدا ـ وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال ، فوضع على الشياع ، وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن وجدانها خارجا ، ولا أن يوجد منها اثنان ذهنا ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى فيها .) «٤»

وقال ابن إياز في اطلاقه على الواحد من الجنس : إنما صح باعتبار ما فيه من الحقيقة الجنسية ، مع قطع النظر عن مستحضرات ذلك الواحد) «٤» .

وقال سيبويه (٥) كما أوردناه في باب المعرفة والنكرة : (هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم خاص شائعا في أمته ليس واحدا منها أولى به من الآخر . فجعله معرفة خاصة شائعا .

والظاهر أن ذلك في المعنى غير مناف وصفه بكونه خاصا وصفه بالشيوع ، إذ يحمل على المعنى المتقدم .

ـ وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه = : أي المستعمل لغير العلمية متناولا ولا ما كان / قبل النقل ، عينا : كجعفر وأسد ، ومصدرا : كسقر وفضل ،

---

(١) أي : ابن الحاجب في المرجع السابق .
(٢) أي : الأندلسي .
(٣) أي : الرضي في المرجع المذكور .
(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٥) في الكتاب جـ ١ ص ٢٦٣ .

واسم فاعل : كحارث وغالب ، واسم مفعول : كمسعود ومنصور ، وصفة مشبهة : كحسن وسعيد ، وفعلا ماضيا : — كشمر وكعب ، ومضارعا : كتغلب ويشكر ، وجملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر : كبرق نحره — وأطرقا — في قول الهذلى :

على أطرقا باليـــات الخيـــام * إلا الثمام وإلا العصـــى (١)

وقول الراجـــز :

نبئت أخوالى بـــنى يزيـــد * ظلمـــا علينـــا لهـــم فديد (٢)

ولم يرد عنهم علم منقول من جملة اسمية ، وفعل أمر دون إسناد ، إلا « اصمت » ، للفلاة الخالية ، فقد زعم بعضهم نقله من الأمر بالصمت وأنشد :

أشلا سلوقية باتت وبات لها * بوحش اصمـــت في أصلابها أود (٣)

قال المصنف (٤) : وذلك عندى غير صحيح لوجهين :

أحدهما : أن الأمر بالصمت إما أنه من أصمت أو صمت ، فالأول مفتوح الهمزة والثانى مضمومها ومضموم الميم ، وأصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغير.

---

(١) قائله : أبو ذؤيب الهذلى ، واسمه : خويلد بن خالد بن محرث بن مضر ، شاعر جاهلى إسلامى ، كان في عهد النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يره ، توفى في عهد سيدنا عثمان رضى الله عنه ، وكان من كبار المجاهدين في سبيل الاسلام ، يقال : هلك له بنون خمسة في عام واحد بإصابة بالطاعون ، وقوله : « أطرقا » اسم مفازة ، وقيل اسم بلد ، وقوله : « الثمام » : نبت يحشى على فرج البيوت ، وقوله : « العصى » : جمع عصاة ، وقصد بذلك قوائم الخيمة ، فكأن الشاعر يعنى : أنه يعرف ديار المحبوبة ، وأنها كانت بتلك المفازة ، ولكن درست تلك الديار وبليت خيامها الا ثمامها وعصيها فانها بقيت. وقوله : على أطرقا : متعلق بقوله : « وعرفت » في البيت السابق ، وموضعها النصب على الحال من الديار ، وقوله : « باليات » منصوبة على الحال أيضا من الديار ، وقوله : « الا الثمام » الخ ، استثناء منقطع ، لأنه من موجب ، وعلى رواية الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف . والشاهد قوله : « أطرقا » حيث نقل علما على المفازة أو البلد من فعل وفاعل . راجع : أشعار الهذليين حـ ١ ص ١٠٠ — الخزانة حـ ١ ص ٣٩٧ .

(١) نسبه العينى لرؤبة بن العجاج ، وقال البغدادى في الخزانة : هذا البيت في غالب كتب النحو ولم أظفر بقائله ، ولم يعزه أحد لقائله غير العينى . وقد ذكره صاحب اللسان مادة « فدد » حـ ٤ ص ٣٢٦ ولم ينسبه . وكثير من المراجع لم ينسبه ، وما ذكر العينى هو الصواب ، لانه وان لم يوجد في ديوانه فهو في ملحقاته ص ١٧٢ . والشاهد في قوله : « يزيد » فإنه علم منقول من الفعل . راجع : « العينى حـ ١ ص ٣٨٨ — الخزانة حـ ١ ص ١٣٠ — ابن يعيش حـ ١ ص ٢٨ — التصريح حـ ١ ص ١١٧ — ، ٢ ص ٢٢١ .

(٢) قائله : الراعى ، واسمه : عبيد بن حصين النمرى من قصيدة مدح بها عبدالله بن معاوية بن أبى سفيان ، وقوله : « أشلى سلوقية » فاعل أشلى . يعود على قوله : أطلس في البيت قبله ، والمراد به : القانص ، وأشليت الكلب دعوته ، والاشلاء : الدعاء ، وقوله : سلوقية : أى كلاب سلوقية ، سلوق ، : موضع تنسب اليه الكلاب السلوقية والدروع — وقوله : اصمت : الفلاة ، قال في اللسان : لقيته ببلده ، اصمت : اذا لقيته بمكان قفر لا أنيس به . وهى محل الشاهد . راجع : الخزانة حـ ٣ ص ٢٨٤ — ابن يعيش حـ ١ ص ٢٩ اللسان حـ ٢ ص ٣٦٠ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩١ .

والثاني : أنه قيل : اصمته بالهاء ، ولو كان أمرا لم تلحقه ، واذا انتفى كونه منقولا من فعل أمر ، ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين ارتجاله .

وتعقبه أثير الدين (١) : بأن أصل الهمزة الوصل من صمت يصمت إذا سكت، كأن إنسانا يقول ذلك لصاحبه في الفلاة يسكته تسمعا (٢) لنبأة أحسها ، فسميت لذلك وقطعت الهمزة .

قال أبو الفتح : وقطع الهمزة من « اصمت » مع التسمية به خاليا من الضمير هو الذى شجع النحاة على قطع نحو هذه الهمزات إذا سمى بما هى فيه .

وأما قوله : ولو كان أمرا لم تلحقه الهاء ، فالجواب أنها لحقت / في المثـال على هذا الحد زيادة في إيضاح ما انتحوه ، واعلاما لمفارقته موضعه من الفعلية ، لعدم لحاقها هذا المثال فعلا .

وزعم (بعض) «٣» أنه قد ينقل من صوت نحو – ببة – فتى لبعض بنى هاشم وهو عبدالله بن الحارث بن نوفل لما كانت أمة ترقصه به وهو صبى بقولها :

لأنكحـــن ببـــة * جاريـــة خدبـــة
مكرمـــة محبـــة * تجب أهـــل الكعبـــة (٤)

والببة الغلام السمين ، قاله ابن خالوية ، وقد ببيت الصبى فهو بب وببة .

– وما (٥) سواه مرتجل = : وهو إما مادة وصورة وهى الأجناس الأول ، إذ لو كانت منقولة لزم التسلسل ، أودون صورة بأن يتلفظ بمواد لم يتكلم بها في المنكرات غير أن صيغها كصيغ النكرات – كفقعس ، وخندب ، أو دون مادة وهو الأسماء المشتقة ونحوها في النكرات وربما كانت في الأعلام .

وأنكر بعضهم المريجل رأسا ، وهو ظاهر الكتاب (٦) – وعكس الزجاج فأنكر المنقول ، والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر ، ومن ثم زعم

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٢ و.
(٢) في (ب) : سمعا . . الخ .
(٣) « بعض » ساقطة من (حـ) .
(٤) قائله : هند بنت أبى سفيان بن حرب بن أمية . قال الجوهرى في الصحاح يقال للأحمق الثقيل؟ : ببة ، وهو أيضا لقب عبدالله بن الحارث بن نوفل والى البصرة . . وهو أيضا اسم جارية قال الراجز : « لأنكحن به » قال العينى وهو مخالف لما ذكره أهل العربية من أن المراد من « ببة » في قوله : « لأنكحن ببة » وهو عبدالله بن الحرث . وقد ذكر هذا الرجز أكثر كتب اللغة. وقوله : تجب : أى تغلب أهل الكعبة في الجمال . راجع . : العينى حـ ١ ص ٤٠٣ الصحاح حـ ١ ص ٣٢ – الخصائص حـ ٢ ص ٢١٧ – أسرار البلاغة للجرجانى ص ٣٣٣ – ابن يعيش حـ ١ ص ٣٢ – الدرر حـ ١ ص ٤٧ – اللسان حـ ١ ص ٢١٥ .
(٥) في (حـ) : ولما سواه . . الخ .
(٦) انظر حـ ١ ص ٢٦٣ وما بعدها .

زيادة – أل = في الحارث ، وعليه فموافقته للمنكرات بالعوض لا القصد ، والمنقول ما حفظ له أصل في المنكرات – وعكسه المرتجل .

وقيل : ما سبق له وضع فيها ، وعكسه المرتجل ، ومنكر المرتجل في الأعلم يقول : سبق الوضع ووصل الى المسمى الأول ، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمى بها ، ثم جهل ذلك الأصل ، فتوهمها المسمى مرتجلة .

قال أثير الدين (١) : وتقسيم العلم إلى منقول ومرتجل نظرا إلى الأغلب وإلا فما علمته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل .

– وهو = : أى المرتجل – إما مقيس = : وهو ما سلك به سبيل نظيره من النكرات وزنا كغطفان . – وإما شاذ = : وهو ما عدل به عن ذلك إما – بفك ما يدغم = : كمحبب فان قياسه الادغام ، لأنه مفعل من الحب ، وذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان في مخرج واحد – كمرد ومقر ، ولم يدغم لكونه علما ، وقد يقع في الأعلام ما لايسوغ في الأجناس .

فان قلت : فهلا قيل في مهدد / نحوه .

قلت : لعدم وجداننا لمحبب أصلا يصرفه الى أنه فعلل ولو كان آثرناه على ضرورة العلم ، غير أنا لم نصب في الكلام – محب – وألفينا فيه حبب فعد لنا اليه ضرورة ، ولا كذلك مهدد .

وفي شرح الدماميني (٢) : وظن أبو حيان أن التقسيم للعلم من حيث هو : فاعترض بأنه فاته إدغام ما يفك نحو – معد ، فان ميمه أصلية ، فحقه معدد ، لأنه ملحق بجعفر ، ولا يخفى اندفاعه بعود الضمير الى العلم المرتجل ، وهو منقول لا مرتجل هـ.

قلت : ليس لأثير الدين اعتراض على المصنف في هذا المقام رأسا لا في كتابه التذييل (٣) ، ولا في الارتشاف ، فمن أين وقع له ذلك . والظاهر أن ذلك شيء تخيله محفوظا له وليس به ، والعجب من اقدامه على إثباته في كتابه من غير ثبت ، وقد اعترف أنه لم يحضره كتابا أثير الدين أيام شرحه لهذا الكتاب .

وقد وقع في المفصل ما يقتضى أن محل التقسيم هو المرتجل لا مطلق العلم (٤).

– أو فتح ما يكسر = : نحو : موهب وموظب ، ومواله ، من وهب ووظب – ووال ، والقياس كسر عينها نحو – موعد وموعودة ، لأن ذلك حكم مفعل مما

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١٩٢ ظ .
(٢) جـ ١ ص ٥٣ و.
(٣) جـ ١ ص ١٩٢ ظ .
(٤) قال الزمخشرى فيه ص ٩ بعدما تكلم على أنواع المنقول الستة من غير تعرض للقياس أو شذوذ : والمرتجل عن نوعين قياسى وشاذ ، فالقياسى نحو : غطفان وعمران . . والشاذ نحو : محبب وموهب . . الخ .

فاؤه واو ، ولامه صحيحة ، ولا يدعى أن الوزن فوعل وفوعلة لفقدان مادة ـــ م ظ ب ، و ـــ م هـ ب ، فثبتت زيادة الميم ، وشذوذ فتح الميم .

ـــ أو كسر ما يفتح = : نحو ـــ معدى كرب ـــ والقياس ـــ معدى (١) ـــ بالفتح كمرسى ومسعى / ومأوى ومثوى (٢) .

وفي المنهج (٣) لأبي الفتح : قال أحمد بن يحيى : هو من عداه الكرب وجاوزه وانصرف عنه ، وهو شاذ لمجيئه على مفعل بالكسر ، لكون لامه معتلة ، وبابه يفعل ، ومثله : مأوى الابل . وتوهم القراء أن ثامنى العين ـــ من هذا وليس كذلك لأصالة ميمه .

ـــ أو تصحيح ما يعل = : نحو ـــ مدين ، ومكوزة ، وحيوة ، فإن القياس مدان ، وحكازة ، وحية بإعلال الياء والواو ، كمقام ومفازة ، لاقتضاء التصريف ذلك كما يعرف هنالك ان شاء الله تعالى .

ـــ وإعلال ما يصحح = : نحو ـــ داران ، وماهان ، والقياس دوران وموهان كما في نظيرهما من النكرات كالجولان ، والطوفان ، والدوران .

ـــ وما عرى من إضافة = : كعبد الله ، ـــ وإسناد = : نحو : برق نحره ، ـــ ومزج = : نحو ـــ بعلبك ـــ والمراد به ركب من اسمين متزل ثانيهما منزلة هاء التأنيث . ـــ مفرد = : نحو زيد وزينب .

وأورد عليه أثير الدين (٤) وتبعه ابن قاسم (٥) والدماميني (٦) موهما أنه من إيراداته ـــ أنواعا من المركب عارية مما ذكر نحو ـــ إنما ـــ مما تركب من حرفين ، أو حرف وأسم نحو يا زيد ، أو حرف وفعل نحو ـــ قد قام . والأنواع الثلاثة تحكى ولا تعرب .

قلت : إنما يحتبل (٧) المصنف من ذلك بما ركبته (٨) العرب مسمى به كالأضرب الثلاثة التي في المتن ، لا بما ركبته غيرها من هذه الأشياء ، ضرورة أنه لا يخفى على من هو أحط منصبا من المصنف فكيف به .

---

(١) في (ب) : معدى كرب بالفتح الخ .
(٢) في (ب) : ومأوى وبشرى . . الخ .
(٣) في (حـ) : وفي المنهم لأبى الفتح . . الخ . وقد ذكر في كتب ابن جنى النحوى باسم المبهج . وهو الصواب .
(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٤ و.
(٥) قال في شرحه في هذا المقام حـ ١ ص ٦٢ : أى العلم ينقسم الى مفرد ومركب فالمفرد ما عرى من اضافة واسناد ومزج نحو زيد ، والمركب ما لم يعر منهما . . . الخ .
(٦) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٣ و.
(٧) في اللسان حـ ١٤ ص ٢١١ : وسمع كلمة فاحتبلها ، أى اغتنمها ، وقال : واحتبل الصيد : بناه وتكسبه والصياد يحتبل الصيد أى يغتنمه .
(٨) في (حـ) : ما ركبته . . . الخ .

ـ وما لم يعر = : من الأضرب الثلاثة ـ مركب = : وقد عرفت أمثلتها ـ فذو (١) الاسناد جملة = : كبرق نحره وشاب قرناها .

ـ وذو الإضافة كنية = : ان صدر بأب أو أم ، كأبي بكر وأم بكر ـ وغير كنية = : إن فقد ذلك كعبد الله وعبدالرحمن .

ـ وذو المزج ان ختم بغير ويه أعرب غير منصرف = : للعلمية والتركيب فلا ينون ، ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة ، نحو ـ جاء معدى كرب ، ورأيت معدى كرب ، ومررت بمعدى كرب ، وهي اللغة الفصحى. ـ وقد يضاف = : ضرورة (صدره) «٢» الى عجزه ، فيعامل بما تقتضيه حاله من صرف وغيره / ، ويعامل أيضا بذلك الصدر الا في فتحة الحرف العليل حالة النصب فلا تظهر : كرأيت معدى كرب ، وزاد في باب منع الصرف وجها ثالثا وهو البناء تشبيها بخمسة عشر ، وترك ذلك هنا اعتمادا على إيراده هناك ، لكونه (٣) الأنسب به (٤).

قلت : فاندفع قول الدماميني (٥) : ونقص المصنف لغة أخرى وهي بناؤه ، وأنه لو قال : وقد يبنى لاستوفى اللغات . وطابق قوله : في المختوم بويه وقد يعرب .

ـ وإن ختم بويه كسر = : أي يبنى على الكسر ، فقيل : هذا سيبويه ، ورأيت سيبويه ، ومررت بسيبويه ـ وقد يعرب غير منصرف = : وفاقا للجرمى ، ولم يذكر فيه سيبويه غير البناء ، والقياس يقتضي (منع) «٦» غيره ، لامتزاج الاسم بالصوت وصيرورتهما شيئا فعومل معاملة الصوت فبنى / ، ونون إذا نكر .

قال أثير الدين (٧) : فان كان ما أجازه الجرمى مسموعا ، والا لم يلتفت اليه .

قلت : وقد صرح المصنف (٨) بأن بعض العرب يعربه ممنوع الصرف ، فاقتضى أن المستند في ذلك السماع .

ـ وربما أضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان = : العجز ، ـ ظاهرا = : قال المصنف (٩) : واذا كان المركب جملة ثاني جزءيها ظاهر فمن العرب من يضيف أول الجزءين الى الثاني فيقول : جاء برق نحره .

---

(١) من قوله : فذ والاسناد ، الى قوله : وذو الاضافة غير مذكور في المتن تحقيق بركات .
(٢) « صدر » ساقطة من (حـ) .
(٣) في (حـ) : كونه الأنسب . . الخ .
(٤) بل الموجود في المتن تحقيق بركات ص ٣٠ : وقد يضاف وقد يبنى » وجاء في الهامش : هذه العبارة ـ يعنى : وقد يبنى ـ
(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٣ ظ .
(٦) « منع » ساقطة من (حـ) .
(٧) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٤ و.
(٨) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٢ .
(٩) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٣ .

قال أثير الدين (١) : ولا يقتاس ، بل نصوا أن ما سمى به مما يعلم (٢) فيه إسناد أن ليس الا الحكاية ، فلو سمي بزيد قائم أو قام زيد لم تجز إضافة صدره إلى عجزه .

قلت : وليس مقتضى المتن ، (إلا) «٣» ذلك ، للاتيان (٤) فيه / بحرف التقليل ، وهو يدافع القياس ، وقضية كلام الأثير : أن مقتضاه خلافه ، وقد كشف عن ذلك قول ابن قاسم (٥) : وتقييده بالشرط دال على اقتياسه عنده .

قلت : ولا أسلمه ، وإنما هو محل السماع ومورده . نعم مقتضى ما أورد عنه في الشرح اقتياسه لتصريحه انه لغة قوم ، وما كان كذلك سائغ القياس ، كما صرح به الأثير في غير هذا مقاما .

فلو كان العجز مضمرا مستقرا كيزيد في :

نبئت أخولي بني يزيد

تعينت حكايته، لأن اضافته اليه تنقله من الاستتار والرفع الى البروز والخفض ، فتقول يزيده ، فيتغير لفظ العلم .

أو بارزا كما لو سميت بكنت ، فأضفت صدره الى عجزه قلت : كاني، كما تقول : غلامي ، فيتغير أيضا .

وأجاز الإعراب بعض في : ـ قمت ـ علما ، فتقول : جاء قمت ، ورأيت قمتا ، ومررت بقمت بالتنوين ، والحركات الثلاثة على التاء ، ووجه بأن الكلمتين كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله ، ومن ثم ينسب اليه كنتى.

وفي شرح الدماميني (٦) : لو قال المصنف : الى عجزه بالتذكير كان أجود ، لكونه تفسيرا للضمير المذكر ، ولأن تسميته بذلك مجازية باعتبار ما كان عليه .

قلت : والواقع هو ذلك في غالب النسخ ، وقلما نجده بالتأنيث طموحا الى أصله ، وهو غير مستنكر الوجه ولا مستبشعه .

ـ ومن العلم = : أعم من أن يكون مفردا أو غيره ـ اللقب = : وهو ما أشعر برفعه مسماه أوضعته ـ كزين العابدين وأنف الناقة ـ وورش وكرز ـ ويتلوا غالبا اسم ما لقب به = : إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما غير مسند أحدهما

---

(١) في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ١٩٤ .
(٢) في (ﺣ) : مما ليس فيه اسناد .. الخ .
(٣) « إلا » ساقطة من (ﺣ) .
(٤) في (ﺣ) : ذلك الاتيان فيه .. الخ .
(٥) في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ٦٣ .
(٦) ﺣ ١ ص ٥٣ ظ.

إلى الآخر كقام عبدالله جمال الدين ، واستظهر بغالبا على ما وقع فيه اللقب مقدما كقوله :

أبلغ هذيلا وأبلغ مـــن يبلغهـــا ٭ عنى حديثا وبعض القول تكذيب(١)
بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا ٭ ببطن شريان يعوى حوله الذئب

وربما سقط لفظ (غالبا) من بعضها ، وقد اجتمع الأمران في قوله :

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى ٭ أبوه منذر مـــاء السماء (٢)

فقدم اللقب أولا وأخره ثانيا ، وإنما جعل تاليا لأوضحيته من الاسم غالبا ، فقدم غير الأوضح لتكون فائدة لذكر الأوضح ، ولمضارعتة اللقب للصفة ، وهى متأخرة عن الموصوف ، ولأن اللقب غالبا ينقل من اسم غير إنسان كبطة ، فلو قدم توهمه مسماه الأصلى ، وذلك بتأخيره مأمون ، فقدم الأهم وجعل اللقب تاليا له ملتبسا ــ بإتباع = : إما بدلا أو عطف بيان وهو أولى ، لكون اللقب أشهر من الاسم ــ مطلقا (٣) = : سواء كانا مركبين كعبدالله أنف الناقة ، أو مفردين كسعيد كرز ، أو مختلفين ــ كعبد الله بطة ، وزيد زين العابدين ــ أو قطع = : عن التبعية ، إما برفعه خبر ابتداء محذوف ، أو بنصبه مفعولا كذلك . ــ أو باضافة = : الأول إلى الثاني ــ ان كانا مفردين = : ان لم يمنع مانع ككون الاسم مقرونا بـــ « أل » كالحارث قفه (٤) ، أو اللقب / وصفا في الأصل مقرونا بها ــ كهارون الرشيد ومحمد المهدى ، نص على ذلك ابن خروف .

وجواز الإضافة مع امتناع المانع رأى الكوفية والزجاج وهو الصحيح ، والاتباع أقيس ، والإضافة أكثر . وأوجبها جمهور البصرية من جهتى الصناعة والسماع .

---

(١) نسبها ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٩٤ ، لجندب أخت عمرو ذى الكلب ، والصواب أنها : جنوب أخت عمرو ، كما قال العينى في شواهده الكبرى حـ ١ ص ٣٩٥ ــ وكذلك فعل صاحب معجم شواهد العربية ص ٤٧ وقيل لريطة بنت عاصم ، والبيتان من قصيدة ترثى بها أخاها عمرا . وقولها : « ببطن شريان » : اسم موضع ، يعمل منها القسى . والشاهد في قوله : بأن ذلك الكلب عمرا « حيث قدم اللقب على العلم وهو من غير الغالب . . . . واستشهد به السيوطى في الهمع حـ ١ ص ٧١ . وانظر : الدرر حـ ١ ص ٤٦ .

(٢) قائله : أوس بن الصامت بن قيس بن أحرم الخزرجى الأنصارى ، أخو عبادة ابن الصامت رضى الله عنهما ، وقد شهد بدرا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل : وهو الذى ظاهر من امرأته ووطئها قبل أن تكفر فأمره الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكفر بخمسة عشر صاعا من شعير على ستين مسكينا . وقوله : « مزيقيا » : لقب عمرو من ملوك اليمن ، قيل : أنه كان يلبس كل يوم حلتين ، فاذا جاء المساء مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانية ، أو يلبسهما غيره ، فلقب بذلك ، وقيل غير ذلك ، أنظر : العينى حـ ١ ص ٣٩٥ ــ الخزانة عرضا حـ ١ ص ٢٢٩ .

(٣) في المتن تحقيق بركات ، وشروح : المصنف والأثير وابن قاسم والدمامينى : « باتباع أو قطع مطلقا ، أو باضافة أيضا » . فالاطلاق على الثلاثة أى الاتباع والقطع والإضافة .

(٤) القفة : الرجل الصغير ، أو القصير الضعيف ، والأرنب .

أما الأول (١) : فللزوم إضافة الشيء الى نفسه ، واللازم باطل ، فالملزوم مثله ، لوجوب مغايرة المتضائفين .

وأما الثاني (٢) : فقولهم في شخص مسمى بيحيى ملقب بعينين لضخامة عينيه : هذا يحيى عينان بالألف رفعا ، والا قالوا : عينى بالياء .

وأجيب عن الأول : بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم ، فمعنى : جاء سعيد كرز (٣) بالاضافة ، جاء مسمى هذا الاسم (٤) .

قال المصنف (٥) وغيره : وانما أول الأول لأنه معرض للاسناد اليه ، والمسند إليه حقيقة إنما هو المسمى ، فيلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ .

وعن الثاني باحتمال أنه على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقا .

ثم ما ذكر من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتى مثله حال الإضافة على القول بالجواز ، فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب .

وقد اعتذر المصنف (٦) عن سيبويه في كونه لم يذكر الإضافة ، بأنها على خلاف الأصل لما فيها من إضافة الشيء الى نفسه المحوج الى التأويل ، فبين استعمال العرب لها اذ لا مستند لها الا السماع ، بخلاف الاتباع والقطع ، فأنهما على الأصل ، فلم يحوجا الى التأويل .

ــ ويلزم = : العلم ــ ذا الغلبة = : وهو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارا تاما كابن عمر والنابغة ، حال كونه ــ باقيا على حاله =: من الاختصاص الحاصل بسببها ، واحترز بذلك من أن يقدر زوال اختصاص المضاف اليه ــ ابن ــ فيتغير حال المضاف نحو ــ ما من ابن عمر كابن الفاروق وابن الخليفة الصديق .

وفي شرح ابن قاسم (٧) : كالفاروق ، وهو سبق قلم ، أو تحريف من النقلة لأن الاخبار عن ابن عمر لا عن عمر .

أو يقدر زوال اختصاص ما فيه « أ ل » فيجرد ويضاف ، كقولهم : أعشى قيس

---

(١) أى : جهة الصناعة .
(٢) أى : جهة السماع .
(٣) الكرز : خرج الراعي .
(٤) قال ابن أم قاسم في شرحه على التسهيل جـ ١ ص ٦٣ : « إنما كانت الاضافة على خلاف الأصل ، لأن مدلول الاسم واللقب واحد ، فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ، فيؤول الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، كأن التقدير : جاءني مسمى هذا اللقب ، فيتخلص من إضافته إلى نفسه .
(٥) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ١٩٣ .
(٦) في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٩٣ . بتصرف .
(٧) جـ ١ ص ٦٤ ، قد يكون ذلك في نسخة الشارح أما النسخة التى بين يدى فيها : واحترز بقولة : باقيا على حاله ، أى على علميته ، من أن يقدر زوال اختصاص المضاف اليه « ابن » فيتغير حال المضاف ، نحو : ما من ابن عمر كابن الفاروق ، وعلى ذلك فيسقط الاعتراض .

وأعشى تغلب ، ونابغة بنى ذبيان ونابغة بنى جعدة ، وقوله :

ألا أبلغ بنى خلف رسولا * أحقا أن أخطلكم هجاني (١)

وقوله :

ولو بلغت عوا السماء قبيلة * لزادت عليها نهشل وتغلب (٢)

قال المصنف (٣) : وأشرت أيضا الى تغيير الحال بالنداء فيعرى من الأداة كقول النبى صلى الله عليه وسلم في دعاء « إلا طارقا يطرق بخير يا رحمن »(٤) وقوله :

يا أقرع بن حابس يا أقرع * إنك إن يصرع أخوك تصرع (٥)

ــ ما عرف به قبل = : أى قبل العلمية ، لما علم أن له تعريفا سابقا ، وهو

---

(١) قائله : النابغة الجعدى من قصيدة هجا بها الأخطل وبنى سعد بن زيد مناه ، ومدح بها كعب بن جعيل ، وذلك لقضائه على بنى سعد ، وقد كان بين النابغة الجعدى الصحابى الجليل وبين الأخطل مهاجاة . وقوله : « بنوا خلف » : رهط الأخطل . قال الأعلم : والرسول هنى بمعنى : الرسالة ، وهو مما جاء على مفعول من أسماء الأفعال كالوضو ، ونظرها الألوك وهى الرسالة أيضا . وقوله : « حقا» في معنى الظرف ، و « أن » ومدخولها في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف تقديره : ثبت ، أو فاعل للظرف نفسه على الخلاف ، نحو : أعندك زيد ، أو مبتدأ مؤخر وخبره الظرف السابق . قال البغدادى : والدليل على أنه جار مجرى الظرف وقوعه خبرا عن المصدر دون الجثة ، كما أن ظرف الزمان كذلك . قال الأعلم : جاز وقوعه ظرفا وهو مصدر في الأصل لما بين الفعل والزمان من المضارعة . والشاهد قوله : أخطلكم ، حيث حذف منه « أل» ولا يزول بذلك الاختصاص . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٤٦٩ — الخزانة حـ ٤ ص ٣٠٦ — العينى حـ ١ ص ٥٠٤ — الدرر حـ ١ ص ٤٧ — ديوانه ص ١٦٤ .

(٢) نسبه صاحب اللسان للفرزدق ، ثم قال : ونسبه ابن برى الى الحطيئة الأزهرى ، وورواية ابن مالك في شرح التسهيل واللسان : فلو بلغت عوا السماك . البيت ، قال الجوهرى في الصحاح : والعواء : من منازل القمر ، يمد ويقصر ، وهى خمسة أنجم ، يقال : انها ورك الأسد . الخ . وفي رأيى هذا التفسير يتفق مع رواية الشارح . والشاهد مثل سابقه في قوله : نهشل وتغلب . أنظر : اللسان حـ ١٩ ص ٣٤٦ — الصحاح حـ ٢ ص ٥٢٤ — مادة « عوى » وليس في ديوان الحطيئة ولا الفرزدق .

(٣) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٩٦ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ حـ ٢ ص ٩٥٠ — ٩٥١ — كتاب الشعر ، باب ما يؤمر به من التعوذ ، من حديث يحيى بن سعيد رضى الله عنه وأخرجه الإمام أحمد في مسنده حـ ٣ ص ٤١٩ من حديث عبدالرحمن بن خنبش رضى الله عنه .

(٥) اختلف في نسبه هذا الرجز ، فقيل هو لعمرو بن خشارم البجلى ، وقيل : لجرير بن عبدالله البجلى ، وسبب هذه الأرجوزة أن ابن الأعرابى ذكر في نوادره أن جرير البجلى تنافر هو وخالد بن أرطاة الكلبى الى الأقرع ، أى تحاكما اليه ، وبعد أخذ أقوال الطرفين حكم لجرير ، قيل : فقال عمرو البجلى : تلك الأرجوزة ، ولكن مع تظافر أغلب الروايات على ذلك فاننى أؤيد أن القائل : جرير البجلى ، لأنه هو صاحب الشأن ، وما دخل عمرو البجلى في ذلك ، وهذه النسبة هى التى وردت في الكتاب . والأقرع : من عظماء الجاهلية وعلمائها ، ثم صار من أجلة الصحابة ، وكذلك جرير البجلى رضوان الله عليهما ، أما خالد الكلبى فانه جاهل ، ومات على ذلك ، وتلك الواقعة حصلت قبل الاسلام . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٤٣٦ — المقتضب حـ ٢ ص ٧٢ — أمالى ابن الشجرى حـ ١ ص ٨٤ — العينى حـ ٤ ص ٤٣٠ — الخزانة حـ ٣ ص ٣٩٦ — ابن يعيش حـ ٨ ص ١٥٧ — شواهد المغنى ص ٨٩٧ — الدرر حـ ١ ص ٤٧ — التصريح حـ ٢ ص ٢٤٩.

التعريف بـ « أل » كالنابغة ، والإضافة كابن عمر ، وتعريفا مجردا وهو ما بالعلمية فيحفظ عليه ما تعرف به قبلها ، ــ دائما إن كان مضافا = : فلا يفصل ابن عمر ونحوه عن الإضافة بحال ، أى لا يزايله المضاف اليه حالة اختصاصه رأسا .

وفي شرح الدماميني (١) : والصواب أن لو قال : ذا إضافة ، قد نبهناك على تسامحه في مثل ذلك .

قلت : يحتمل أن ذلك لما قاله من مشاكلة قوله بعد : ان كان ذا أداة ، وأنت خبير بأن ذلك لا ينتهى الى عدم استصواب صنيع المصنف ، وإنما الصواب ذكر الأولوية، على أني لا أسلم حسن هذه المشاكلة رأسا ، لدروج المصنف على ما هو المعروف من تعبيرهم عن هذا الضرب من المعارف بالمضاف ، وعن ذلك بذى (٢) الأداة ، والمعرف بالأداء ، والمعرف أمر لا معدل عنه .

ويحتمل أنه لا للمشاكلة ، بل لأن الاضافة أعم ، لصدقه على ذى الغلبة وغيره ، بخلاف المضاف فغير صادق على الأول . وقد تعرفت جوابه مما أورد عليك أول شقى الترديد من دروج المصنف على ما هو والمعرف عندهم من ذلك التعبير .

ــ وغالبا = : عطف على دائما أى يستصحب لزوم ما عرف قبل العلمية ــ إن كان ذا أداة = : كالصعق (٣) / والعوى والدبران ، والنابغة ، فلا / تزايله الأداة غالبا ، وربما زايلته كقوله :

ونابغة الجعــدى بالرمل بيته ٭ عليه صفيح من تراب مصوب (٤)

وقــوله :

إن لنا عزى ولا عزى لكــم(٥)

(١) حـ ١ ص ٥٤ و.
(٢) في (ب) : بالأداة بسقوط « ذى».
(٣) في (حـ) : كالميون والعوا . . الخ .
(٤) قال البغدادى في الخزانة حـ ٢ ص ١١٦ : ولا يخفى أن هذا البيت من قصيدة عينية لمسكين الدرامى ، . . الخ . وذكر بعضا من القصيدة. منها البيت الذى ذكره الشارح . وهو في الكتاب حـ ٢ ص ٢٤ ــ والمقتضب حـ ٣ ص ٣٧٣ ــ وأمالى الشجرى حـ ٢ ص ١١٤ ــ واللسان مادة « نبغ » رويت قافيته بعدة روايات وهى : مرصع وموضع . والشاهد في قوله : « ونابغة »حيث زايلت « أل » نابغة » ولو قليل .
(٥) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٩٥ ــ هكذا بدون تتميم في هذا المقام ، ولم ينسبه، واكتفى بقوله : وكقول الآخر ، ولم يعلق عليه محققه بشىء ، ولعله لم يكن شطر بيت ، لأن الأثير قال في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ١٩٥ ظ : وقد يحذف « أل » كقولهم : إن لنا عزى ولا عزى لكم .

وقولـــه :

إذا دبران منك يوما لقيته • أؤمل أن ألقاك يومـــا باسعد (١)

وهذا خلاف الجزولي في الكراسة.

وقد يكون العلم بالغلبة ، فيلزمه أحد أمرين : إما اللام : كالثريا والدابران أو الإضافة كابن عمر .

ومأ عليه المصنف هو الصحيح ، لهذه الأناشيد ، وحكاية ابن الأعرابي : هذا عبوق طالعا ، وكذا يصنعون / بسائر أسماء النجوم الغالبة (٢) ، غير أن التجريد من الأداة قليل . ومنه حكاية سيبويه (٣) : هذا يوم اثنين مباركا فيه : « فأل » في الاثنين وسائر الأيام لا للتعريف خلافا للمبرد (٤) فاذا زالت عنده ضارت نكرة ، وأبطل بورود الحال منه في حكاية سيبويه .

والصحيح كما هو رأى الجماهير : أن أسماء الأيام الأعلام توهمت فيها الصفة بدخول « أل » عليها ، كهو في الحارث والعباس . ثم غلبت فصارت كالدبران

---

(١) قال العيني في شواهده الكبرى : لم أقف على اسم قائله ، ولا رأيت أحدا من النحاة عزاه إلى أحد ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعثر على قائله . وقوله : « الدبران » : علم بالغلبة على الكوكب الذى يدبر الثريا ، وهو خمسة كواكب ، وهو خاص به ، قال سيبويه : ولا يقال لكل شيء صار بخلف شيء : دبران ، وقوله : « عدوان » : المراد به عدا إلا أنه أخرجه على أصله لأن « الغد » أصله : غدو ، وقوله : « أسعد » : جمع سعد وسعود وهذا النجم ، وهي عشرة ، أربعة منها في برج الجدى والدلو ، وستة أخرى . والشاهد مثل سابقه . راجع : العيني حـ ١ ص ٥٠٨ — الدرر ح ١ ص ٤٧ .

(٢) في (حـ) : العالية . . الخ .

(٣) وعبارته في الكتاب حـ ٢ ص ٤٨ : اعلم ان غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما لدابة معروفة ، فمثل ذلك قول العرب: هذا يوم اثنين مباركا فيه، واتيتك يوم اثنين مباركا فيه ، جعل اثنين اسما له معرفة كما تجعله اسما لرجل . . الخ .

(٤) هذه الدعوى تكررت في كتب رجال هذا الفن ، وهي أن « أل » في أيام الأسبوع للتعريف منهم الرضي في الكافية حـ ٢ ص ١٣٦ اذ قال : قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام ، تقول : هذا يوم اثنين مباركا فيه . ورده المبرد ، وقال : هو حال من النكرة ، قال : ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة . وقال السيوطي في الهمع حـ ١ ص ٧٤ : الخامس مذهب الجمهور أن اسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها « أل » التى للمنع كالحارث.. وخالف المبرد فقال : انها غير أعلام ولاماتها للتعريف ، فاذا زالت صارت نكرات . وقال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب للمبرد حـ ٣ ص ٢٧٦ : وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله : وتقول فيما كان علما في الأيام في تصغير سبت . . وقال في ص ٢٢٧ : والمبرد انما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ، ولم يخالفه في علميتها . وقال المبرد في حـ ٣ ص ٣٨٢ : وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعدول ، لأن المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والعدل . . الا أنني أفهم من كلا المبرد الآتي ما يؤيد ما نقله الرضي ، والسيوطي ويخالف الدكتور عضيمة ، وهو قوله : في حـ ٣ ص ٣٨٢ : وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنهما معرفة ، وقد أبان ذلك الأحد والاثنان لأنه على وجهه . وقوله في حـ ٤ ص ٣٢٤ : فأما قولهم : النجم اذا أردت الثريا فانه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علم ، فان فارقتاه رجع الى انه نجم من النجوم . لانه قال بلزوم الألف واللام لهذه الأيام كلزومها في « النجم » .

والنجم مشتقة من معنى الصفة ، فالسبت وهو القطع ، والجمعة من الاجتماع ، وسائرها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس ، وقد وصف بالعدد من قال : مررت بنساء أربع .

ـ ومثله = : أي ذى الأداة في الغلبة الباقي على علميته في مطلق لزوم « أل » ونزعها منه في الأحوال المنزوعة فيها منه كالنداء ، وتقدير زوال الاختصاص ، لا في لزوم ما عرف به ، لأن تعريف هذا الضرب إنما هو بالعلمية ، و (أل ») فيه مزيدة (لا) «١» للتعريف ، وإنما دخلت مع العلمية لا قبلها .

ـ ما قارنت الأداة نقله = : كالنضر والنعمان ـ أو = : قارنت ـ ارتجاله = : كالسموءل واليسع .

قال المصنف (٢) : وهذان الضربان أحق بعدم التجرد لقصد الأداة فيهما في (٣) التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب ، بخلافها في نحو الأعشى فمعرفة ، ثم عوض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنتنا عنها ، غير أن الغلبة مسبوقة بوجودها وحاصلة بمصاحبتها ، فلم تنتزع مع (٤) قصد التعريف ، كما لم تنتزع المقارنة للنقل والارتجال هـ .

قال ابن قاسم (٥) : غير أن في التمثيل بالنعمان لما قارنت الأداة نقله نظر ، لكونه خلاف تمثيله به في الخلاصة (٦) ، لما هى فيه للمح وهو ما نقل مجردا منها .

(قلت : وقد نظر في شرح الخلاصة أيضا في التمثيل به لما هى فيه للمح الصفة) (٧)

قال (٨) : لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت نقله ، وعليه فالأداة لازمة بخلافها كائنة للمح .

---

(١) « لا » ساقطة من (حـ) .
(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٧ .
(٣) « في » ساقطة من (حـ) .
(٤) في (حـ) : ما قصد . . الخ . وفي الأصل : « ما دام التعريف مقصودا . الخ .
(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٦٤ .
(٦) أى : المصنف ، وعبارته :

وبعض الأعلام عليه دخلا * للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان * . . . . الخ .

قال ابن عقيل في شرح الألفية حـ ١ ص ١٨٤ : ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصفة ، والمراد بها الداخلة على ما سمى به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول « أل » عليه . . وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر كقولك في « نعمان » النعمان ، وهو في الأصل من أسماء الدم . . وأشار بقوله : « للمح ما قد كان عنه نقلا » الى أن فائدة دخول « أل » الدالة على الالتفات الى ما نقلت عنه من صفة ، أو ما في معناها . . الخ .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (حـ) وانظر شرح المرادى للخلاصة حـ ١ ص ٢٦٦ .
(٨) أى : ابن أم قاسم ، انظر باب المعرف بالاداة في شرح المرادى للألفية .

فمحصل اعتراضه التمثيل في الكتابين أنه قد تدافع .

وفي شرح الدماميني (١) : وليس بجيد ، لأن تمثيله في الألفية لما هي فيه للمح ، إنما يأتي حيث التسميه بنعمان دون أداة ، وهنا لما إذا سمي بها مقرونا بها فلا تنافي .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من أجوبته المقنعة ، وليس بها ، إذ قد تقدمه اليه (٢) أبو الحسن بن الصائغ في شرح الألفية : ولا تناقض بين كلاميه – يعني المصنف ، إذ يحمل ما هنا على ما لم تقارن فيه التسمية ، وهناك على ما قارنت.

قال (٣) : فلو سميت بالجنس لزمت .

قلت : والحق أن الاعتراض متجه ، والتدافع لازم ، لا مدفع له ، لما في الجواب من تكلف ما لاثبات له ، وتخيل ما لا دليل عليه ، وإنما هو أمر / توهمي لا حقيقة له .

قال المصنف (٤) : ومن الأعلام المقارن وضعها وجود « أل » اسم (الله) تعالى المنفرد به ، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون (٥) ، بل علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لعامة الأسماء الحسنى ، ولا ينعكس ، ولو لم يرد على زاعم أن أصله الإله إلا بكونه دعوى لا دليل عليه لكان كافيا ، لاختلاف اسم الجلالة والإله لفظا ومعنى :

أما الأول : فلأن أحدهما في الظاهر الذى لا عدول عنه دون دليل معتل العين ، والثاني صحيحها مهموز الفاء ، فهما مادتان وصيرورتهما مادة تحكم ، وزيغ عن سبيل التصريف .

والثاني : فإن اسم الله خاص بربنا تبارك وتعالى جاهلية واسلاما ، ولا كذلك الإلــه .

ومن ثم يستحضر بذكر الله مدلولات عامة / الأسماء ، وليس مستحضرا بالإله إلا ما استحضر بالمعبود ، وقول بعض الأنصار رضى الله تعالى عنهم :

بســم الإلــه وبه بدينـــا * ولو عبدنـــا غــيره شقينـــا (٦)

---

(١) حـ ١ ص ٥٤ ظ .
(٢) في (حـ) : اليها .. الخ .
(٣) أى : أبو الحسن بن الصائغ .
(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٧ .
(٥) « بل » ساقطة من (حـ) .
(٦) قائله : عبدالله بن رواحة الأنصارى رضى الله عنه ، قال صاحب اللسان : وبدئت وبديت : ابتدأت ، وهى لغة الأنصارى . وقال : قال ابن برى : قال ابن خالوية : ليس أحد يقول : بديت ، بمعنى بدأت الا الأنصار . راجع : اللسان مادة « بدأ » حـ ١٨ ص ٧١ – الدرر حـ٢ ص ١١٥.

بين في ذلك ، ثم لا يخلو مراد الزاعم من أحد أمرين :

أن الهمزة حذفت ابتداء ، ثم أدغمت اللام (في اللام) «١» ، أو نقلت حركتها الى أول اللامين ، وحذفت هى بمقتضى النقل القياسى .

والأول باطل ، لكونه دعوى حذف (فاء) بلا سبب ، ولا محاكات ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ ، مع أن حذفها أشد استبعادا من العين واللام ، لأن الأطراف وما يتصل(٢) بها أحق بالتغيير من الأوائل . وأما حذفها من « رقة » بمعنى ورق فمحاكات لذى سبب ، لمضارعته اياه وزنا واعتلالا .

والثاني : وهو دعوى نقل حركة الهمزة أجدر بالبطلان ، لاستلزامه مخالفة الأصل من وجوه : أحدها : نقل حركة الهمزة في كلمتين لزوما ولا نظير له .

الثاني : نقل حركة همزة الى مثل ما بعدها ، وهو يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وهو أشد ثقلا من تحققها بعد ساكن .

الثالث : تسكين المنقول اليه ، وهو موجب كون النقل عملا كلا عمل ، لأن المنقول اليه كان ساكنا ثم حرك بحركة الهمزة إبقاء عليها وصونا لها من محض الحذف فإذا أسكن فات ذلك الغرض ، وعاد الحرف إلى حاله قبل النقل ، فكان النقل بمنزلته في بئس ، فيقال : (بيس) ، ثم يسكن /، فيقال : (بيس) ، ولا يخفى استهجانه ، مع كونه في كلمة ، والمدعى في اسم الله من كلمتين فهو أشد استبشاعا وأحق بالاصلاح.

الرابع : ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة ، وهو عن القياس بمعزل ، لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت ، فإدغام متلوها في تاليها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر ، ﻫ مختصرا .

وما ذهب اليه أن من الأعلام ذا الغلبة ، وهو رأى الجزولى من أصحابنا المغاربة .

وصحح ابن عصفور (٣) وغيره منهم جريانها مجرى الأعلام ، وليست أعلاما حقيقية لأن تعريفها بالاضافة أو الأداة ، ومن ثم لزمت في الثريا ونحوه .

والدليل على أن نحو — ابن عمر — غير علم ، أن الاسم الواقع عليه إنما هو عبدالله ، وإنما غلب ابن عمر بعد استقرار التسمية بذلك .

ورد بأنه من توقيف العبارة على بعض محتملاتها ، فمن حيث التوقيف هى أعلام ، وقد يكون لاسم واحد عبارتان يعبر بهما بطريق العلمية ، وكأنه لا يعنى بالعلمية الا وضع اللفظ على المسمى فرقا بينه وبين أشباهه .

---

(١) « في اللام » ساقطة من (ﺣ) .
(٢) في (ﺣ) : وما يتعلق بها . . الخ .
(٣) قال ابن عصفور في المقرب ﺣ ١ ص ٢٢٢ : فإن كان معرفة بعد إسقاطها ، نحو : الحسن كان من قبيل الاعلام .

قال أثير الدين (١) : والذى يقطع بعلميتها (٢) حكاية ابن الأعرابي (٣) وسيبويه نزع الأداة ، فلو كان التعريف بها استديم اقترانها ، والمراد مع حذفها هو المـــراد مع وجودها .

ــ وفي = : / العلم ــ المنقول من = : صفة أو مضمر أو اسم عين ــ مجرد = : من الأداة ــ صالح لها = : أى الأداة ــ ملموح به الأصل = : المنقول منه ــ وجهان = : إدخال الأداة طموحا الى الأصل ، وتركها غير مطموح إليه ، واحترز بالصلاحية من المنقول من فعل كيشكر ، ويزيد . فلا تدخله الأداة إلا ضرورة كقوله :

رأيت اليزيد بن الوليد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله (٤)

أو عروض تنكير ، وقضية المتن : اذا لمح الأصل جواز الوجهين ، وليس كذلك ، بل إن لمح جاز والا فلا ، فالوجهان مرتبان لا مفرعان ، وأكثر دخولها على الصفة كالحسن والعباس ، ثم على المصدر كالفضل ، ثم على اسم العين كالليث .

وقال ابن المصنف (٥) الإمام بدر الدين محمد : وأكثر هذا الاستعمال في المنقول من صفة ، وقد يكون في المنقول من مصدر أو اسم عين لجريان المصادر وأسماء الأعيان مجرى الصفات ، وصفا بها على التأويل .

قال ابن يعيش (٦) : والذى يدل على تعريف هذا الضرب بالعلمية لا باللام قولهم : أبو عمرو بن العلاء ، ومحمد بن الحسن بطرح التنوين من عمرو ومحمد .

وقضية المتن أيضا ، أن جواز الوجهين قياسى فيما لمح أصله ، ولو صح كان أكثر الأعلام المنقولة جائزهما كزيد وعمرووبكر وخالد وأحمد ومحمد ، ولا سبيل كما في مغنى اللبيب (٧) اليه ، فينبغى حمل كلامه عليه على معنى ورود ذلك في العربية بوجهين مع كونه سماعيا .

ــ وقد ينكر العلم تحقيقا = : / قال المصنف (٨) نحو ــ رأيت زيدا من الزيود ،

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٦ بتصرف .
(٢) في (حـ) : يقطع بعمليته حكاية . . الخ .
(٣) أنظر ص ٦٨٠ وقوله : « وسيبويه » ليس للأثير وإنما هى من إنشاء الشارح .
(٤) قائله : ابن ميادة ، وقد سبق تحقيقه في ص ٢٨١ .
(٥) « ابن » ساقطة من (حـ) أى قال هذا في شرح الألفية ص ٣٩ .
(٦) في شرح المفصل حـ ١ ص ٤٣ ، وعلل لهذا بقوله : « لأن ابنا مضاف الى العلم ، فجرى مجرى : أبى عمروو ابن بكر ، ولو كان « العلاء معرفا باللام لوجب اثبات التنوين ، كما يثبت مع ما يعرف باللام ، نحو : جاءنى أبو عمرو بن العلاء ، وإذا ثبت أنها أعلام ، فهى غير محتاجة في تعريفها إلى اللام الخ .
(٧) حـ ١ ص ٥٤ .
(٨) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠١ .

وما من زيد كزيد بن ثابت . وقضية ولا أبا حسن (١) لها ، وقول نوف(٢) البكائي : ليس موسى بنى إسرائيل وإنما هو موسى آخر – أو تقديرا = : كقول أبي سفيان : لا قريش بعد اليوم ، وقول بعضهم : لا بصرة لكم ، وقوله أنشده المصنف :

أزمان سلمى لا يرى مثلها ﴿ الراءون في شام ولا (في) (٣) العراق (٤)

وقولـــه :

إذا دبران منك يوما لقيته ﴿ أؤمل أن ألقاك غدوا بأسعـــد (٥)

وقد تعرفت(٦) من هذا أن محل التحقيق ما إذا حصل في (العلم) اشتراك عارض ، بأن يسمى به اثنان أو أكثر ، ومحل التقدير إذا لم يحصل ذلك فعلا .

– فيجرى مجرى نكرة = : ولم تسبق العلمية تنكيرها ، فيصرف إن كان ممنوعا ، كرب إبراهيم رأيت ، ولا يتأخر عنه الحال كغيره نكرة ، وبهذا التقدير يندفع ما قد يرد أنه اذا نكر العلم فهو نكرة ، فما معنى جريانه مجرى النكرة .

– ويسلب = : العلم – التعيين بالتثنية والجمع = : مصححا أو مكسرا ، مذكرا أو مؤنثا ، كقوله الأسود بن يعفر :

فقبلى مات الخالدان كلاهمـــا ﴿ عميربنى جحران وابن المضلل(٧)

أراد خالد بن نضلة ، وخالد بن قيس المضلل ، وأنشده صاحب المفصل (٨) : وقبلى والصواب بالفاء ، لأن قبله :

فان يك يومى دنا وإخالـــه ﴿ كواردة يوما الى ضم منهـــل (٩)

وقالوا لكعب ابن كلاب ، وكعب بن ربيعة : الكعبان ، ولعامر بن مالك وعامر بن الطفيل : العامران ، وقولـــه :

---

(١) أنظر : الكتاب حـ ١ ص ٣٥٥ ، والمقتضب حـ ٤ ص ٣٦٣ .
(٢) وهو : نوف بن نضالة البكائى التابعى امام دمشق .
(٣) « في » ساقطة من (حـ) .
(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢٠٢ ، وذكره صاحب اللسان في مادة « عرق » حـ ١٢ ص ١١٩ ، وقال : نكر « عراق » لأنه جعل كل جزء منه عراقا . ولم ينسب في الكتابين لقائل ، وأنا لم أعرفه .
(٥) سبق تحقيقه في ص ٦٨٠ .
(٦) في (حـ) : وقد تعرف من .. الخ .
(٧) والشاهد : إدخال الألف واللام على العلم المثنى ، لأنه قد سلبت علميته بالتثنية ، والمراد بالخالدين : من بنى أسد خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان ابن فقعس ، وخالد بن المضلل بن مالك بن الاصفر. والمعنى : ان كان قد دنا يومى واقترب أجلى فلست بأول الموتى وقبلى مات الخالد ان ، وهما سيدان عظيمان. راجع : المفصل ص ١٤ – ابن يعيش حـ ١ ص ٤٦ ، ٤٧ – الصحاح مادة « خلد » حـ ١ ص ٢٢٥ – اللسان مادة « خلد » .
(٨) انظر : المفصل ص ١٤ .
(٩) أى هذا البيت قبل البيت السابق للأسود بن يعفر .

أخالد قد علقتك بعد هنــد * فشيبنى الخوالــد والهنــود (١)

وقول رؤبة :

أنا ابن سعيد أكرم السعدينا (٢)

بنصب أكرم على المدح ، وقول زيد بن ثابت لعمر رضى الله عنهما : هؤلاء المحمدون بالباب ، محمد بن أبي بكر ، ومحمد بن طلحة ، ومحمد ابن حاطب ، ومحمد بن مسلمة.

قال أثير الدين (٣) : وفي هذا دليل / واضح ورد على زاعم أن العلم ممنوع التثنية والجمع ، وقد مر إيراد هذا الرأى في ذلك الباب(٤)

وفي شرح الدماميني (٥) : وينبغى أن يقول : ويجب التنكير عند إرادة التثنية (والجمع) «٦» ، حذرا أن يتوهم بتغيير العبارة أن هذا شيء مخالف لما تقدم بالنسبة إلى التنكير .

قلت : وهو توهم بعيد لا يهجس في خلد أحد ، فلا يحفل به ، ولا يوجب ما أوجبه من ذلك وانما هو من التفنن في العبارة ، ومن ثم لم يعرج عليه غيره (من الشروح ولا باله باله) «٧» .

فيجبر بحرف التعريف = : إن أريد تعريفه ، والا فليس أقعد (٨) من العلم المفرد ، وقد قالوا : لكل فرعون موسى ، ورب زيد لقيته ، فكذا تقول : رأيت زيودا وهنودا ، قال :

---

(١) قائله : جرير بن عطية الشاعر المشهور من قصيدة طويله في الهجاء ، وقد استشهد به سيبويه على جمع العلم جمع تكسير ، قال الأعلم : والشاهد في تكسير خالد وهند ، والأكثر في كلامهم تسليم الأعلام من المؤنث ، كما أن ذلك أكثر في المذكر . والشاهد هنا : سلب التعيين من العلم المجموع ، ولذلك دخلت « أل » . راجع : الكتاب حـ ٢ ص ٩٨ – اللسان مادة هند حـ ٤ ص ٤٥٠ – الديوانه ص ١٦٠ .

(٢) استشهد بهذا الرجز سيبويه مرتين ، قال سيبويه : باب جمع أسماء الرجال والنساء ، إعلم أنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار ، ان شئت ألحقت الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وان شئت كسرته للجمع قال الأعلم : وإنما قال : أكرم السعدينا ، لأن السعود في العرب كثيرة مثل سعد بن مالك في سبيعة ، وسعد بن ذبيان في غطفان ، وسعد بن بكر في هوازن ، وسعد بن هذيم في قضاعة ، ورؤبة من بنى سعد بن بنى مناة بن تميم . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٢٨٩ – ح ٢ ص ٩٦ – المقتضب حـ ٢ ص ٢٢٣ – ابن يعيش حـ ١ ص ٤٦ – ملحقات ديوانه ص ١٩١ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٧ .

(٤) أى : باب التثنية والجمع .

(٥) حـ ١ ص ٥٤ ظ .

(٦) « الجمع » ساقطة من (حـ) .

(٧) ما بين القوسين ساقط (ب) .

(٨) في (حـ) : فليس ان قعد من .. الخ .

رأيت سعودا من شعوب كثيرة ⁕ ولم أر سعدا مثل سعد ابن مالك (١)

وقد ضمن البدر الدماميني هذا البيت زمن صباه مادحا للمصنف فقال :

حبا (٢) طالبي علم اللسان ابن مالك ⁕ مطالب فضل لم تشن بمهالك (٣)
وكم من سعود للنحاة رأيتها ⁕ فلم أر سعدا مثل سعد ابن مالك

وليس جبرا في الحقيقة ، بل هو كسائر النكرات مرادا تعريفها .

(ثم الجبر) «٤» — إلا في (نحو) «٥» جماديين= : مما المثنى فيه اسم لمتعدد متلازم ولكل من ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ بالحقيقة ، فلا يسلب العلمية بالتثنية ، والعلمية هنا شبيهة بها في أسامة ، لتسميتهم كل شهر بعد ربيع الثاني جمادى ، وقياسه إذا ثنى أن ينكر كغيره من الأعلام ، فاذا أريد تعريفه جيء باللام أو الإضافة ، ولم يفعل ذلك به ، فدل على بقاء علميته كقوله :

حتى (٦) إذا رجب تولى وانقضى ⁕ وجماديان وجاء شهر مقبل (٧)

— وعمايتين = : وهما جبلان لهذيل متقاربين ، اسم كل منهما عماية / ، أنشد المصنف (٨).

لو أن عصم عمايتين ويذبل ⁕ سمعا حديثك أنزلا الأوعالا (٩)

---

(١) قائله : طرفة بن العبد من قصيدة قالها حين أطرد فصار في غير قومه ، وقد تطرق فيها الى مدح سعد بن مالك ، قال الأعلم : وبنوا سعد قبائل شتى في تميم وقيس وغيرهما ، وروايته : . . فلم ترعيني مثل سعد بن مالك وسعد بن مالك رهط طرفة بن بكر بن وائل ، والشاهد في قوله : سعود ، حيث كسر فيه سعد . راجع الكتاب ﺣ ٢ ص ٩٧ — الديوان ص ١٠٢ — اللسان مادة « سعد » ﺣ ٤ ص ٢٠١ — الصحاح ﺣ ١ ص ٢٣٤ .

(٢) في (ب) : كفى طالبي . . الخ .

(٣) انظر شرح الدماميني للتسهيل ﺣ ١ ص ٥٥ و.

(٤) « ثم الجبر » ساقطة من (ب ، ﺣ) .

(٥) في المتن تحقيق بركات ، وشرح ابن مالك والأثير والدماميني وابن قاسم : « الا في نحو جماديين » فنحو ساقطة من جميع النسخ التي لدى

(٦) « حتى » ساقطة من (ﺣ) .

(٧) قائله : أبو العيال الهذلي من قصيدة كتبها لمعاوية حينما كان هو وأصحابه في بلاد الروم محصورا ، وهو شاعر مخضرم أسلم ومات في خلافة معاوية ، والقصيدة مذكورة في ديوان أشعار الهزليين ص ٤٣٣ . برواية : حتى إذا رجب تجلى فانقضى . . البيت وقال العيني والشنقيطي : لم نقف على اسم قائله . والشاهد : أن جمادى اذا ثنى لم تسلب علميته بخلاف غيره ، وفيه شاهد آخر وهو أن الواو لا تدل على الترتيب ، لأن رجب بعد جماديين . راجع : ديوان الهذليين ﺣ ١ ص ٤٣٤ — العيني ﺣ ٤ ص ١٢٨ — الدرر ﺣ ١ ص ١٧ يسير ﺣ ٢ ص ٢٠٣ .

(٨) في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ٢٠٣ .

(٩) قائله : جرير من قصيدة يهجوا بها الأخطل ، وفي التهذيب للأزهرى ، قال ابن المظفر : العصمة : بياض في الرسغ . قال : والأصم : الوعل . وفي المحكم لابن سيدة : والأعصم من الظباء والوعول : الذي في ذراعيه بياض . وقوله : « عمايتين » جبلان بالبحرين ، و « يذبل » : جبل بنجد ، والأوعال : جمع وعل ، وهو تيس الجبل . راجع : الديوان ص ٤٥٠ — التهذيب ﺣ ٢ ص ٥٦ — المحكم ﺣ ١ ص ٢٨٤ — اللسان ﺣ ١٥ ص ٢٩٩ .

ـ وعرفات = : علم لمواقف الحج .

قال المصنف (١) : واحدها عرفة ، وأقره أثيرالدين (٢) وغيره وهو الصحيح الذى لايعدل عنه .

وفي شرح الدمامينى (٣) : وهو ما كان (٤) الجمع فيه علما لواحد ، إذ ليس معنا (٥) مواضع اسم كل منها (٦) عرفة ، وإنما عرفة وعرفات مترادفان وقد مر قول (٧) الفراء : أن عرفة مولد وليس بعربي محض ، ورد بما في الصحيح : « الحج عرفة (٨) » .

قلت : ولاتغفل عما نبهنا عليه من فساده وعدم استقامته بما لا مزيد عليه عند قول المصنف في باب إعراب الصحيح الآخر : وقد يجعل كأرطاة علما فشد على ذلك يد الضنين ، ولا يوهمنك قوله في الموضعين (٩) .

ثم قال (١٠): واعلم أن كلام المصنف مشكل ، لأن الإستثناء إما راجع الى الجملة الأولى ، أو الثانية ، وكلاهما باطل .

أما الأول : فلأن مقتضاه أن (عرفات) جمع ، ولم يسلب مفرده التعيين وقد علمت أن (عرفات) ليس جمعا لعرفة ـ وإنما هو وعرفة مترادفان .

قلت: بل أقول برجوعه اليها كما صرح به أثير الدين (١١) ، وابنا قاسم (١٢) وعقيل وغير هؤلاء ، وأجزم أن عرفات جمع لعرفة كما صرح به المصنف والأثير ومن لا يحصى كثرة من أئمة اللسان كما مر في الباب المذكور (١٣) .

ثم قال (١٤): وأما الثاني : فلأن مقتضاه أن ما ذكره من المستثنيات كلها يسلب فيها العلم التعيين غير أنه لا يجبر بحرف التعريف ولا يخفى بطلانه .

قلت : لا معنى للتردين بين أمرين / أحدهما : ضرورى الصحة والآخر بين

---

(١) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢٠٢ .
(٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٩٧ ظ .
(٣) حـ ١ ص ٥٥ و.
(٤) في (حـ) : كان فيه الجمع . . الخ .
(٥) في (ب) : ليس هنا مواضع . . الخ .
(٦) في (حـ) : كل منهما . . الخ .
(٧) ص ٢٩١ .
(٨) سبق تحقيقه في ص ٢٨٠ .
(٩) انظر ص ٢٩٢ . وانظر شرح المصنف حـ ١ ص ٤٥ .
(١٠) أى الدمامينى في المرجع السابق .
(١١) في شرح التسهيل حـ ١ ص ١٩٧ ظ .
(١٢) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٦٥ .
(١٣) أى باب اعراب الصحيح الآخر في ص ٢٤٥ .
(١٤) أى الدمامينى في المرجع السابق .

البطلان واضحة ، وقد عرفت بما أورد عليك أن أحدا لرجوعين وهو الأول المراد ، وما تخيل فيه قادحا غير قادح .

ثم قال (١) : نعم يمكن جعل الاستثناء منقطعا فلا يرد هذا فتأمله .

قلت : وهو مدفوع بأن لا ضرورة تدعوا إليه ، ويدل على بقاء علمية هذه المستثنيات أنها لا تضاف ولا تحلى ، لعدم افتراق المسمى بها ، وما لا يفترق من المشتركات في العلمية عار (٢) عن الأداة تثنية وجمعا ، وقد ثنوا الأعلام الجنسية وجمعوها كالشخصية فقالوا : الأسامتان والأسامات .

قال أثير الدين (٣) : ويجب أن ذلك (نظرا) «٤» إلى الشخص الخارجى لا إلى الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه .

وذكر أبو الفتح عن بعضهم : أن تصغير الترخيم (٥) سالب للعلمية ، وأبطله بقولـــه :

أتيت (٦) حريثا زائرا عن جناية ٭ وكان حريث في عطائى جاهـــدا (٧)

وإنما (أراد) «٨» الحارث بن وعلة الذهلى ، ولو نكره أدخل اللام عليه .

ـ ومسميات الأعلام أولو العلم = : من الملائكة ، وأشخاص الإنس والجن ، والقبائل ، كجبريل (٩) وزيد ، والولهان وربيعة .

ـ وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات =: كالنور ، والكواكب ، والكتب ، والأمكنة ، والخيل ، والبغال ، والحمير ، والإبل ، والبقر ، والغنم ، والكلاب ، والسلاح ، والملابس ، كالبقرة وزحل ، والكامل ومكة ، وسكاب ودليل ، ويعقوب وشذقم، وهيلة وواشق ، وذى الفقار والحضرمى لرداء النبى صلى الله عليه وسلم .

(قال ابن هشام : ومنه أسماء الكتب ، وهى عندى من الأعلام النوعية لا الشخصية ، ألا ترى أن كل نسخة من نسخ القارسى) «١٠» العضدى يسمى الإيضاح

---

(١) أى الدماميني .

(٢) في (ح) : عان عن .. الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ١٩٧ ظ .

(٤) « نظرا » ساقطة من (ح).

(٥) في (ب) : تصغير التفخيم سالب. الخ .

(٦) في (ح) : رأيت حريثا .. الخ .

(٧) قائله : الأعشى ميمون من قصيدة في مدح هوذة بن على الحنفى ، وهجاء الحارث بن وعله بن مجاهد الرقاشى . وقوله : « جناية » : بعد ، وصغر الحارث للتحقير والذم . والشاهد : أن التصغير لا يسلب العلمية . واستشهد به ابن الشجرى في أماليه على ورود الخبر موجب ، والمراد به النفى ، ولذلك قال : أى لم يعطنى شيئا . راجع : الديوان ص ١٠٢ – أمالى الشجرى حـ ١ ص ٢٦٢ – الدرر حـ ١ ص ٤٨ .

(٨) « أراد » ساقطة من (ح) .

(٩) في (ح) : جبريل .. الخ ، باسقاط الكاف .

(١٠) ما بين القوسين من (ب) .

لا تختص بذلك نسخة دون أخرى ، كما أن أسامة كذلك ، فإذا قلت : هذا الإيضاح فكأنك قلت : هذا أسامة مشيرا الى فرد خاص ، فاذا قلت : الإيضاح خير من المفصل، كان بمنزلة أسامة أجرأ من ثعالة ، فهو علم جنس في المألوفات.

ـ وأنواع معان = : نحو ـ برة للمبرة ، وفجار للفجرة ، وخياب بن هياب للخسران ـ و = : أنواع ، ـ أعـيان لا تؤلف غالبا = : كأبي الحارث وأسامة للأسد ، وأبي جعدة للذئب .

قال سيبويه (١) : إذا قلت : هذا أبو الحارث فإنما تريد هذا الأسد الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهـه ، ولا تريد أن تشـير الى شئ قـد عرفتـه بعينـه معرفة ـ زيد ـ وإنما المراد : هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم ﻫ .

فيكون الاسم فيه شائعا في أمته ليس واحد منها أحق من الآخر.

قال المصنف (٢) : فجعله خاصا شائعا في حالة واحدة / ، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن ، وشياعة باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة خارجا .

وأما أنواع المألوفات : فإن الأعلام موضوعة لأحادها لا لجنسها ، واستطرد (بغالبا) على ما وضع قليلا من الأعلام الجنسية مما يؤلف من الأعيان ـ كأبي الدغفاء للأحمق ،وهيان بن بيان للمجهول العين والنسب نحو ـ هيان بن بيان لا تقبل روايته ، وهذا الحديث يرويه هيان بن بيان ، أى يرويه مجهول العين والنسب ، وأبي المضاء لنوع الفرس .

ـ ومن = : العلم ـ النوعى ما لا يلزم التعريف = :

قال المصنف (٣) : لما كان لهذا المصنف خصوص من وجه ، وشياع من آخر جاز في بعضها استعماله تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطى المعارف الشخصية ، وأخرى نكرة فيعطى ما تعطى النكرات .

ويعنى / بالنوعى نوعى المعاني . ومأخذه السماع ، وذلك نحو ـ فينة وغدوة ، وبكرة وعشية ، كأتاني فينة غير منونة أى الحين بعد الحين ، أو منونة ، أى حينا بعد حين ، وكذا الباقي مقصودا به ما يقصد بالمحلى عهديا أو جنسيا كما يفعل بأسامة، غير أن لك في غدوة وعشية أن تنونها مؤولا إياها بمجرد من (أل) وليس لك ذلك في أسامة ، ولا علة لذلك إلا محض الاتباع لما صح من السماع ﻫ .

ولم يسمع ذلك في نوعى الأعيان .

ـ ومن الأعلام = : الجنسية ـ الأمثلة الموزون بها = : لدلالة كل منها

---

(١) في (ح) : فاذا قلت . . الخ . وانظر : الكتاب ح ١ ص ٢٦٣ .

(٢) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٢٠٤ .

(٣) في المرجع السابق .

على المراد دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئاته ، ومن ثم تقع بعدها النكرة حالا ، وتوصف بالمعارف نحو : لا ينصرف (فعل) المعدول ، بل ينصرف غير معدول .

وليست ملازمة للعلمية ، بدليل قولك : أفعل - لا ينصرف علما ، فالمراد وقد يكون من الأعلام الجنسية الأمثلة ، لأن كل موزون به كذلك .

ثم إجراء الأمثلة مجرى الأعلام .

قال الرضى (١) : اصطلاح مخترع ، (للنحاة) «٢» ضرورة عدم ورودها في لسانهم ، وإنما ذلك اذا عبر بها عن موزوناتها غير داخل عليها ما يقتضى تنكيرها (ككل) و (رب) و (من) الاستغراقية ، وغيرها من أمارات التنكير .

- فما كان منها بتاء (٣) التأنيث = : كفاعلة وزن ضاربة - أو وزن (٤) الفعل به أولى = : كأفعل وزن أحمد .

وأما الخاص بالفعل فتجب حكاية موزونه نحو - استفعل فعل ماضى ، ودال على الطلب ، وانفعل لازم ، كما نص عليه من أصحابنا المغاربة عن أصحابنا (٥) الحضراوى.

- أو مزيدا آخره ألف أو نون = : كفعلان وزن (ربان) - أو ألف الحاق مقصورة = : نحو : فعلى وزن (حبنطى) ولا أثر للممدودة كفعلان (٦) بوزن علباء أو«فعلال»(٧)بوزن « قسطاس » - لم ينصرف إلا منكرا = : خبر (ما) مجعولة موصولة ، وجوابها مجعولة شرطية ، (نحو) «٨» كل (فعلة) صحيح العين يجمع على (فعلات » إن كان اسما ، و (فعلات) إن كان وصفا ، وان فعلان لا ينصرف. وما من فعلان مؤنثة فعلى إلا منع الصرف ، وكل أفعل غير علم ولا صفة منصرف.

قال سيبويه (٩) : قلت للخليل في قوله : كل أفعال مرادا به الوصف لا ينصرف ، كيف قلت : لا ينصرف ؟ وقد صرفته .

---

(١) وعبارته في الكافية حـ ٢ ص ١٣٣ : وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب فقالوا : فعلان الذى مؤنثة فعلانة منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، ونصبوا عنها الحال كقولهم : لا ينصرف أفعل صفة . . الخ .

(٢) « النحاة » ساقطة من (حـ) .

(٣) في المتن تحقيق بركات : بتاء تأنيث وكذلك شروح المصنف والأثير والدماميني إلا شرح ابن قاسم فهو مثل ما في شرحنا .

(٤) في المتن تحقيق بركات : أو على وزنه الخ . وكذلك ما في شروح : المصنف والاثير وابن قاسم ، الا الدماميني فمثل شارحنا .

(٥) في (حـ) : عن صاحبنا . . الخ .

(٦) في (حـ) : لفعلان بوزن . . الخ .

(٧) في (حـ) : فعلان بوزن . . الخ .

(٨) « نحو » ساقطة من (حـ) .

(٩) في الكتاب حـ ١ ص ٥ .

فقال : (أفعل) هنا مثال وليس وصفا في الكلام ، إنما زعمت ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف ، وإنما انصرف / لكونه منكرا ، ولو أشرت به إلى معلوم لم ينصرف للزنة والعلمية نحو (أفعل) لا ينصرف اذا كان صفة فانك لا تصرف (أفعل) ، كأنك قلت : هذا البناء .

– وإن كان على زنة منتهى التكسير = : نحو مفاعل (١) ومفاعيل – أو ذو ألف تأنيث = : مقصورة أو ممدودة كفعلى وفعلاء – لم ينصرف مطلقا = : معرفا أو منكرا نحو : كل فعلاء يعرب ظاهرا ، وكل فعلى يعرب تقديرا ، وفعلاء بوزن حمراء ، وفعلى بوزن حبلى .

– فان صلحت الألف لتأنيث وإلحاق = : كفعلى (٢) بالفتح ، وفعلى بالكسر لورود ألفيهما تأنيثا كسكرى وذكرى ، وإلحاقا كأرطى ومعزى – جاز (٣) في المثال اعتباران = : إن حكم بتأنيث ألفه امتنع مطلقا ، أو بإلحاقه امتنع معرفا ، وانصرف منكرا ، وعامة هذه الأبنية مختصة بالأسماء .

فأنفلت (٤) من كلامه ضربان : ما كان من أبنية الأسماء وليس شيئا مما ذكر ، فيجب صرفه أخذا من مفهوم كلامه لعدم إيراده في واجب المنع . ولا سائغ الوجهين كفاعل (اسما) تجمع على / فواعل / أو (صفة) تجمع على فعال أو فعل ، وما كان من أبنية الأفعال غير مامر نحو – فعل مثلث العين ، فإن أريد به العموم أعرب مصروفا كالذى مر ، أو خصوصية الفعل (حكى) «٥» نحو – ضرب (وعلم) «٦» وظرف أفعال قاله (٧) الدماميني .

قلت : وفي جعل الضرب الأول منفلتا من كلام المصنف – مع اعترافه بأخذ حكمه من مفهومه تدافع لاخفاء به .

قال الحضراوى : اتفق أصحابنا في أمثلة الأوزان على حكايتها مستعملة (٨) للأوزان خاصة كضرب وزنه فعل ، وانطلق وزنه انفعل ، وإن استعملت للأسماء مرادا بها جنس يوزن فحكمها حكم أنفسها وهى أعلام ، فإن كان فيها مع العلمية مانع منعت كفعلان لا ينصرف ، وإن لم يرد بها ذلك ، بل حكاية موزون مذكور معها ، فمنهم من منع (هنا) «٩» فاعلة لعلمية هذه الأمثلة ، وهذا علم مؤنث بالهاء .

---

(١) في (ب) : أو مفاعل .. الخ .
(٢) في (ح) : فعلى .. الخ ، باسقاط الكاف .
(٣) في بعض نسخ المتن : جاء في المثال .. الخ . بدل : « جاز » الخ .
(٤) أى : خرج من كلامه .. الخ . كذا في الأصل .
(٥) « حكى » ساقطة من (ب) .
(٦) « وعلم » ساقطة من (ب) .
(٧) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٥٦ و .
(٨) في (ب) : مستعملة الا أوزان .. الخ .
(٩) « هنا » ساقطة من (ب) .

ومنهم من أوجب حكاية موزون به ، وهم الأكثرون فيصرفه ، وإذا قال : وزن عائشة فاعلة منعه ، إذ لا حكاية توجب تنوينه .

ـ وإن قرن مثال = : من الأمثلة ـ بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه = : وفاقا لسيبويه (١) صرفا وعدمه نحو ـ مررت برجل فاعل ، مكنيا به عن فاضل ـ أو أفعل مكينا به عن أفضل ، فتصرف الأول ، وتمنع الثاني مطلقا ، لأن ذلك حكم المكنى عنهما .

وخالف المازني فأوجب الصرف. وأنكر ذلك عليه المبرد مستصوبا قول سيبويه قاله المصنف .

وحجة المازني : أن أفعل هنا مثال للوصف وليس وصفا بدليل صرف (أفعل) في نحو كل أفعل ، إذا كان صفة منع .

ورده المبرد (٢) : بأن (أفعل) في هذا رجل أفعل صفة في اللفظ ، بخلافه في كل أفعل ، فليس المراعى ما مثل به ، بل حكمه لفظـا وصححـه السيرافي غير أنه أوجب الصرف ، إعتلالا بأن أقصى أحوال ـ أفعل ـ في الوصفية أن يكون كأربع موصوفا به ، وما بتلك (٣) المنزلة واجب الصرف .

قال ابن للضائع : وما قاله محتمل ، والصحيح نظر سيبويه ، لوضع أربع على الاسمية ، فوصفيته الطارية غير محفول بها ، ولم يستقر (أفعل) في لسانهم على أحدهما ، فوجب أن يراعى فيه حكم الحاضر له .

قال (٤) : وقد حكم للكناية حكم المكنى عنه ، ألم تر منعهم صرف ـ فلان ـ وليس في الحقيقة علما (٥) ، لما كان كناية عنه ، وحذفهم تنوينه في « فلان ابن فلان (٦) » إلى غير ذلك أحكاما ، وهو في : رجل أفعل ليس في الحقيقة صفة ، بل كناية عنها ، فيجب له حكم المكنى عنه ، ولا يرد ورود الصفة على هذا الوزن مصروفة كأرمل لفقدان علة صرف أرمل في (أفعل) هذا ، ومع ذلك فالأغلب في (أفعل)

---

(١) اذ قال في الكتاب حـ ٢ ص ٦ : وتقول : اذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على كل حال وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعل زيد نصب أبدا ، لانك مثلت به الوصف خاصة .

(٢) قال في المقتضب حـ ٣ ص ٣٨٣ وما بعدها : تقول : كل أفعل في الكلام يكون نعتا فغير مصروف وان كان اسما انصرف . وقال : وعلى هذا تقول كل أفعل في الكلام ، يريد به الفعل فهو مفتوح ، لأن « أفعلا » مثال ، وليس بفعل معروف ، وموقعه بعد « كل » وهومفرد يدلك على أنه اسم . ولكن لو قلت : كل أفعل زيدا ، فأخلصته فعلا . . ونظير ذلك قولك : هذا رجل أفعل فاعلم ، فلا يصرف « أفعل » لأنك وضعته موضع النعت ، كما وضعت الأول موضع الفعل ، هذا قول الخليل وسيبويه .

(٣) في (حـ) : وما كان بذلك المنزلة ... الخ

(٤) أى : ابن الضائع .

(٥) في (ب) : علما ، بل كناية . . الخ .

(٦) في (حـ) : ابن فلانة . . الخ .

الصفة المنع ، لأن الوارد دون شرطي (١) منعه نهاية في القلة .

وفي نهاية أحمد بن الخباز : والمثال والممثل أربعة أقسام : منصرفان : نحو — ضارب — مثاله فاعل .

وغير متصرفين نحو : حبلى مثاله فعلى ، وممثل غير منصرف ومثاله منصرف نحو — زينب — مثالها (فيعل) ومقابله — يرمح — مثاله — يفعل — ووجهه أن كلا من الممثل والمثال اسم مخالف للآخر ، فيعطى كل منهما حقه ، وما أدخلت عليه (كلا) من الممثل بها التي لو عرى منها (كل) كان ممنوع الصرف ، تقول : أفعل اسما يجمع على أفاعل ، فلا يصرف أفعل ، لو قلت : كل أفعل صرف ، لأن إضافة كل داعية للتنكير .

— وكذا بعض الأعداد المطلقة = : عن المعدود ، أى لم تقيد به لا مذكورا ولا محذوفا ، وإنما دل بها على مجرد العدد أعلام ، لدلالة كل منها على حقيقة معينة دلالة مانعة من الشركة متضمنه الإشارة إلى ما ارتسم منها ، ممنوعة الصرف اذا أنضم الى العلمية غيرها سببا للمنع نحو : ستة ضعف ثلاثة . قاله أبو الفتح في سر الصناعة ، وأثبته في بعض نسخ المفصل .

قال ابن الحاجب / : والظاهر أن جار الله أثبته ثم أسقطه . قال (٢) : ووجه إثباته أن « ستة » مبتدأ / ، فلولا علميته كنت مبتدءا بالنكرة .

قال (٣) : ثم أسقطه لضعفه ، ووجه ضعفه : أداؤه الى علمية عامة أسماء الأجناس ، إذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو — رجل خير من مرأة ، أى كل رجل ، وذلك في كل نكرة قامت قرينة على عدم اختصاص الحكم بجنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدأ نحو — علمت نفس ما أحضرت » (٤) هـ .

قال المصنف (٥) : ولو عومل هذه المعاملة كل عدد مطلق لصح ، أو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز ، لوقوع الإختلاف في حقائقها بخلاف المعدود ، فلا تختلف حقائقه بوجه .

ويعنى باختلافها أن الرطل مثلا يختلف باختلاف المواضع ، فلا يدل على حقيقة / معينة .

أما العد: فالثلاثة ثلاثة عند كل أحد ، وفي كل قطر ، وفي كل لغة .

---

(١) وهما : عدم دخول « تاء » التأنيث ، وكونه اسما في الأصل .
(٢) أى : ابن الحاجب ، أنظر « شرح الرضى على الكافية حـ ٢ ص ١٣٥ .
(٣) أى : ابن الحاجب .
(٤) سورة التكوير آية : ١٤ .
(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٧ .

وإنما وافق المصنف في المسألة صاحب المفصل غير عاز اياها اليه ، كما صنع صاحب رؤوس المسائل ، غير أن المصنف لم يورد في ذلك خلافا ، بخلاف صاحب رؤوس المسائل ، فقد نص عن بعض مشائخه أنها مصروفة .

وفي النهاية : ومن (١) الأعداد (ما) (٢) أخذه من حيث هو مقدار متعين في نفسه ، لا يختلط بغيره (٣) .

تقول : ستة ضعف ثلاثة لا تصرفها للعلمية والتأنيث ، وكذا ما يحاكيه مما العلتان فيه نحو : مائة ضعف خمسين ، وألف ضعف خمسمائة فتصرف ، وست ضعف ثلاثة ، لا تصرف (ثلاثة) لتأنيثه ، وكونه أكثر من ثلاثة كسعاد ، وأنت مخير في (صرف) «٤» (ست) لأنه كهند ، وكذا خمس ، وسبع ، وتسع ، وعشر ، وتقول : أربع نصف ثمان لا تصرف أربع ، للعلمية ووزن الفعل كأحمد ، وثمان علم مؤنث حكمه عند سيبويه (٥) كجوار مسمى به ، وعند يونس تقول : بجواري بالفتح.

ـ وكنوا بفلان وفلانة عن = : أعلام أولى العلم من مذكر ـ نحو زيد = : ومؤنث نحو ـ هند = : وفيه لف ونشر مرتب فزيد لفلان ، وهند لفلانة كقوله :

ألا قاتل الله الوشاة وقولهم * فلانة أضحت خلة لفلان (٦)

قال الرضي (٧) : فيجريان مجرى المكنى عنه امتناعا من الصرف كما مر ، ولا يجوز تنكير فلان كسائر الأعلام ، فلا يقال : جاءني فلان وفلان آخر بوضعه كناية عن العلم ، فالثاني كالأول علمية ، وان كان المكنى عنه قد ينكر ، والفرق بينه وبين مررت بزيد وزيد آخر ـ إرادتك واحدا لمن سمى زيدا ، وليس متأتيا في فلان .

ولا يثنيان ولا يجمعان ، وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم ، وإنما تلحق فارقة بين الصفات كضارب وضاربة ، لجريانها على الأفعال ، وأما في أمرىء وامرأة ، ونحوهما فيسهله التنكير .

وقال ابن الحاجب : وفلان وفلانة من أعلام الأناسي خاصة من باب أسامة ، لانطلاقهما على كل علم منها ، فهما موضوعان لحقيقة أعلام من يعقل ، إذ لها حقيقة ذهنية ، كما ذلك لجنس الأسد .

---

(١) في (ح) : من الأعداد .. الخ . باسقاط الواو .
(٢) « ما » ساقطة من (ب) .
(٣) « بغيره ، فقول » ساقطة من (ح) .
(٤) « صرف » ساقطة من (ح) .
(٥) انظر : الكتاب ح ٢ ص ٥٦ — ٥٧ — ٥٨ .
(٦) استشهد به السيوطي في همع الهوامع ح ١ ص ٧٤ ولم ينسبه لقائله ، ولم يذكره الشنقيطي في الدرر اللوامع ، ونسبه صاحب معجم شواهد العربية ص ٣٩٧ : لعروة بن حزام ، وأنه مذكور في أمالي القالي ح ٣ ص ١٦٠ .
(٧) في شرح الكافية ح ٢ ص ١٣٧ بتصرف .

وقال (١) تبعا لابن السراج : ولم يثبت استعمالهما إلا حكاية ، كقوله تعالى : « يا ليتني لم أتخذ فلانا خليلا » (٢) .

ونقضه المحقق الرضى (٣) بما روى الأصمعى عن مرار العبسى :

سكنوا شبيثا والأخص وأصبحت * نزلت منازلهم بنوا ذبيـــان (٤)
وإذا فلان مـــات عن أكرومة * رقعوا معـــاوزفقـــده بفـــلان

ويقول معن بن أوس المزني :

أخذت بفنى (٥) المال حتى نهكته * وبالوالدين حتى ما أكاد أدان (٦)
وحتى سألت القرضى عند ذوى الغنى
ورد فلان حاجـــتى وفـــلان

وقال يعقوب بن السكيت : اذا كنيت الآدميين قلت : فلانا .

قلت : وقد استشكل / جمال الدين بن هشام كونهما علمين لأعلام الأناسى فان تلك ألفاظ ، وعليه فاذا قلت : قال زيد : جاء فلان ، فمعناه جاء مسمى فلان ، وانما مسماه لفظ وليس كزيد في : جاء زيد لأن مسماه ذات .

---

(١) أى : ابن الحاجب .

(٢) سورة الفرقان آية : ٢٨ .

(٣) في شرح الكافية ح ٢ ص ١٣٨ .

(٤) قال البغدادى في الخزانة : والموجود في نسخ الشرح المرار العبسى – أى مثل شارحنا . وهو تحريف وتصحيف من الفقعسى ، اذ ليس من الشعراء المرار العبسى ، وكأنه حرف بالنظر الى قوله – أى الرضى – : نزلت منازلهم بنو ذبيان ، فان عبسا وذبيان أخوان . . الخ . وقال البغدادى : والبيتان للمرار الفقعسى قد سقط من بينهما بيت ، وقوله : « شبيثا » : اسم ماء لبنى تغلب ، أى موضع ماء – وقوله : « الأخص » واد لبنى تغلب ، و « بنو ذبيان » : اسم أصبحت ، وجملة « نزلت » خبرها بناء على جواز وقوع الماضى خبرا عن الأفعال الناقصة ، وقوله : « عن أكرومة » متعلقة بحال محذوفة ، أى منصرفا عن أكرومة ، و « الأكرومة » : الذكر الجميل من الكرم ، وقوله : « زقعوا » : من رقعت الثوب رقعا اذا ، جعلت مكان القطع خرقة ، وقوله : « المعاوز » : قال صاحب الصحاح : المعوزة والمعوز بكسر اولهما : الثوب الخلق ، أى مبتذل ، والجمع : معاوز . أنظر : « الخزانة ح ٣ ص ٢ ح ٢ الصحاح ح ١ ص ٤٣٣ ».

(٥) في (ح) : بين المال . . الخ .

(٦) معن هذا من الشعراء المجيدين الفحول ، وهو من مخضرمى الجاهلية والاسلام ، ذكر ذلك ابن حجر في المخضرمين من الاصابة ، وله مدائح في أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم . وقد كف بصره . قيل : ان عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب مر بمعن هذا ، فقال له : كيف حالك ؟ فقال : ضعف بصرى ، وكثر عيالى وعلى ديون ، قال : وكم دينك ؟ فقال عشرة آلاف درهم ، فبعث بها اليه . ثم مر به من الغد فقال : كيف أصبحت يا معن ؟ قال : أخذت بفنى لمال حتى نهلته * . . . البيت يقال : أخذ الخطام وأخذ به ، على زيادة الباء ، أو أخذ ضمنت معنى تصرف ، ونهكته : أفنيته . والشاهد في قوله : ورد فلان حاجتى وفلان راجع : الخزانة ح ٣ ص ٢٥٥.

وفي شرح (١) الدماميني : ويمكن أن يجاب بأن معنى — جاء فلان — جاء مسمى مسمى فلان ، فكما صح الاسناد الى لفظ زيد ، والمراد مسماه صح الى فلان والمراد مسمى مسماه ، ولا إشكال ، وكذا القول في فلانة .

قلت : استشكال ابن هشام على إمامته وتقدمه مثل هذا عجيب ، وجواب الدماميني عنه بما يقتضي التردد من لفظة الاماكن مع ثقوب ذهنه وتوقد خاطره أعجب .

— و = : كنوا — بأبي فلان وبأم فلان عن أبي بكر وأم سلمة = : رضى الله تعالى عنهما ، فالأول كناية عن كنية مذكر ، والثاني عن كنية مؤنث عاقل ، وفي بعض النسخ — وأم فلانة — وهو تحريف من النسخة ورطهم فيه ما سبق من اقتران فلانة بفلان وما تأخر من اقتران الفلانة بالفلان ، وذكر لفظ الأم أيضا والتمثيل بأم سلمة وهو مؤنث / اللفظ فقط كحمزة وطلحة وكذا — بالفلان / والفلانة عن = : أعلام البهائم المألوفة من مذكر ومؤنث — نحو لاحق وسكاب (٢) = : على طريقة اللف والنشر ، ولا فرق بين أسمائها وكناها ، كما قاله الرضى ، وأغفله المصنف ، وإنما أدخلوا اللام فرقا .

قال الرضى (٣) : وكانت كناية أعلام البهائم أولى باللام ، لأن أنس الانسان (٤) بجنسه أكثر ، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم فكأن فيها نوع تنكير .

وأما ابن الحاجب فقال : فزادوا اللام فرقا ، مجعولة في علم ما لا يعقل ، لأن علميته دخيلة على ما يعقل ، لأن أصل الباب له ، فكانت زيادتها في الأقل أولى منها في الأكثر ، تقليلا للزيادة .

— و = : كنوا — بهن وهنة = : مفتوحة العين — أو هنت = : ساكنتها — عن اسم جنس = : مذكر أو مؤنث ، فهن لاسم الجنس المذكر كرجل — وهنة لاسمه مؤنثا كامرأة ، — غير علم = : صفة لاسم الجنس ، فمن ثم انصرف هنة ويدخل جميعها اللام ، لأن ذات التأنيث محذوفة المتلو ، واحترز « بغير علم » من نحو أسامة من أعلام الأجناس ، فلا يكنى عنها بذلك .

وحكى الرضى (٥) وغيره أنه ربما كني بهن عن علم العاقل ، سترا لاسمه كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد :

---

(١) ح ١ ص ٥٦ ظ .
(٢) في (ح) : وسابق وسكاب اسم فرس . . الخ .
(٣) في شرح الكافية ح ٢ ص ١٣٧ .
(٤) في (أ ، ح) : الأنس . . الخ .
(٥) في شرح الكافية ح ٢ ص ١٣٨ .

الله أعطـاك فضلا من عطيتـه • على هن وهن فيمـا مضى وهن (١)

يعنى عبدالله وحسنا وابراهيم يعنى حسن بن حسن ، وكانوا وعدوه شيئا ولم ينجزوه .

وفي النهاية : هن وهنة : كناية عن نكرة عاقل وغيره ، ويصغران ويثنيان ويجمعان ، كعندى هنية أى جويرية ، واشتريت هنيا أى غليما .

وقال الحضراوى : يقال فيه : هن لا يصلح ، وعنده هنوات وهناك ، والأنثى هنـة .

وقال ابن بقى (٢) : ويقال في الآدميين أيضا : هنت ، باسكان العين وصلا ، وهنة بعدمه وقفا ، وفي غيرهم : هنة وصلا ووقفا .

وما أورده المصنف هنا وفيما بعد إنما هو استطراد في الكناية ، والاقتصار على كنايات الأعلام ، لأنها المتعلقة بالباب — و = : كنوا — بهنيت عن جامعت ونحوه = : من الأفعال المقصود سترها كمقدمات الجماع ، ولم يورد المصنف : لامست ومسست ، وباشرت ، ورفثت ، وباضعت ، وغيرها ، لإردافه ذكر (هن) بما يشاكله من كناية أخرى ، مأخوذة من لفظها استطرادا ، ولايرد أن (هنيت) يائي و (الهن (واوى ، لجواز إبدال الأولى من الثانية ، أى الياء من الواو / إبدالا غير منقاس (٣) كما في الصحاح (٤) الاشارة الى ذلك بقوله : وهنيت كناية عن فعلت من قولك : هن .

— و = : كنوا — بكيت = : بسكون الياء مخففة — أوكية = : بتثقيلها — وبذيت أوذية = : بالتخفيف في الأولى والتثقيل في الثانية ، والتاء في عامتهما مفتوحة .

— أو كذا عن الحديث = : قال في الباب : ولا تستعمل كيت ولا ذيت الا مكررتين .

قال ابن هشام : وهو المعروف ، وأهمل المصنف التنبيه عليه .

— وتكسر (٥) أو تضم تاء كيت وذيت = : فتكون التاء مثلثة الحركة والكلمة ،

---

(١) هذا البيت من أبيات ثلاثة ذكرها ثعلب في مجالسه ، وذكر قصة ابن هرمة مع حسن بن زيد ، وهو جد الحسن بن على بن أبى طالب كرم الله وجهه ورضى عن الجميع ، وكان واليا على المدينة. والشاهد : الكناية بهن عن العلم لمن يعقل . راجع : مجالس ثعلب حـ ١ ص ٢١ — الخزانة حـ ٣ ص ٢٥٩ — الدرر حـ ١ ص ٤٨ .

(٢) هو : أحمد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أحمد بن محمد القرطبى أبو القاسم بن أبى الفضل . يعرف بابن بقى . كذا قال السيوطى في البغية حـ ١ ص ٣٩٩ . وقال ابن الزبير : كانت له إمامة في اللغة وعلم العربية ، روى عن أبيه وجده ، وأبى بكر بن سمحون ، وعنه ابن حوط الله وأبو الخطاب بن خليل . ولد عام (٥٣٧ — ومات بقرطبة عام ٦٢٥ — هـ) وأنظر : الشذرات : حـ ٦ ص ١١٦ — هدية العارفين حـ ١ ص ٩١ .

(٣) قال الرضى في الكافية حـ ٢ ص ١٢٨ : « والقياس : هنون ، لأن لامه « واو » ، بدليل: هنوات . . الخ .

(٤) حـ ٢ ص ٥٦٨ .

(٥) في شرحى الأثير ، وابن مالك : وقد تكسر . . الخ .

يقال للمرسل بحديث : قل : كيت وكيت ، أو ذيت وذيت ، بفتح التاء وكسرها وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع مكانه كذا وكذا .

قال بعضهم : يقال : كيت وكيت وذيت وذيت بالعطف وغيره .

قال ابن بقى : وهى كناية عن الحديث المراد إبهامه .

قال الرضى (١) : وإنما بنيتا لأن كلا منهما كلمة واقعة موقع الكلام . والجملة من حيث هى لا تحتمل إعرابا ولا بناء ، لأنهما من عوارض الكلم لا الكلام .

وأورد : أنه كان يجب عدم بنائها كالجمل .

وأجاب : بجواز خلو الجمل عن الأعراب والبناء ، لأنهما من صفات المفرد وهو ممنوع الخلو منهما ، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء ، ولم يجز أن يخلو منهما مثله ، بقى على الأصل الذى ينبغى كون الكلمات عليه وهو البناء ، إذ يكفى بعض المبنيات الخالى عن الاعراب عربه عن سبب الاعراب ، فصار ذلك العرى سبب البناء ، كما قيل : عدم العلة علة العدم .

قلت : وهو مدفوع بأصالة الاعراب في الأسماء ، وحينئذ فلا يفتقر الى سبب في اجتلابه ، / ومن ثم لا يقال : لم أعرب الأسماء ؟ وإنما يقال في المعدول به عن ذلك الأصل من مبنياتها : لم بنيت ؟.

ثم قال (٢) : فان قلت : فقد وضعتا كناية عن ذوات المحل من الجمل نحو : (قال فلان) (٣) : كيت وكيف أى زيد قام . وهن (٤) في محل نصب .

وأجاب بعروض الاعراب المحلى في الجمل ، فلم يعتد به ، وبناؤهما على الفتح استثقالا للياء كما في — أين وكيف — ، ولكونهما في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ، وعلى الكسر والضم تشبيها بجير وحيث .

ثم قال (٥) : وهما مخففان من كية (٦) ودية بحذف اللام وإبدال التاء منها كما في بنت ، والوقف عليهما بالتاء كبنت ، ومنهم من يستعملها على الأصل ، فليس حينئذ الا مفتوحتين استثقالا للتشديد ، والوقف عليهما بالهاء ، ولا ما هما ياء / لا واو . ولفقدان مثل حيوت ، وأما (واو) حيوان فبدل عن (٧) الياء ، كما علم

---

(١) في شرح الكافية جـ ٢ ص ٩٥ بتصرف .
(٢) أى : الرضى في المرجع المذكور .
(٣) « قال فلان ساقطة من (ب) .
(٤) في الأصل : وهو . . الخ .
(٥) أى : الرضى .
(٦) في الأصل : كية ودية . . الخ .
(٧) في (جـ) : فبدل عن الواو والياء ، كما . . الخ .

في فن الصرف الا عند المازني ، ولم يدع أن أصلها – كوية وذوية – لكون التاء فيهما بدل عن اللام ، فلو كانت العين واوا قلت : كوت وذوت .

أما تاءاهما فلكونهما عبارة عن القصتين .

وقد حكى أبو عبيد القاسم بن سلام : كيه بالهاء مكان التاء مفتوحة ومكسورة.

خاتمـــة : محل كيت النصب وإن كان مفردا ، لكونه كناية عن مفرد .

قال أبو على : إذا قلت : كان من الأمر كيت وكيت ، فكان شأنية مخبرا عنها بكيت وكيت ، لنيابته عن الجملة ، ولا يكون اسمها كيت وكيت ، كما لا يكون جملة .

قال ابن هشام : لله در هذا الإمام ما أتم نظره . قال : وسألنى سائل بم يتعلق – من الأمر حيث شأنية ؟ بل كيف يكون اسمها شأنيا ويتعلق بها مجرورا ؟ وتؤدى معنى الشأن . فقلت : الظاهر أنه بأعنى مقدرا .

وفي شرح الدمامينى (١) : وأنت خبير أنه يلزم على ما قاله الفارسى واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشأن بغير جملة مصرح بجزءيها .

قلت : انما ذلك لكون كيت مع إفراده كناية عن جملة ، ومن ثم ادعى كونها في محل ، وحينئذ فليس استنكاره تفسير ضمير الشأن بها لكونها غير جملة مصرح بجزءيها بأولى من استنكار دعوى المحلية لها ، فإقرار أحدهما ورفع الآخر تحكم محض . والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ، ولا خير إلا خيره .

---

(١) جـ ١ ص ٥٧ و.

اسما وحرفا ــ وهو = : أى الموصول حالة كونه ــ من الأسماء = : ولا يرد أن الصحيح منع ورود الحال من المبتدأ ، لأنا نمنع أن الضمير مبتدأ في الأصل ، لأن التقدير : وتفسيره من الأسماء ، فذو الحال ضمير مضاف اليه محذوف مدلول عليه بالمقام ، ضرورة أنه بصدد التفسير والبيان ، فقام مقامه المضاف اليه ، فارتفع وانفصل كما أشار اليه ابن هشام في إعراب الدليل لغة البيان .

وفي شرح (١) الدماميني : ويمكن أنه حال من ضمير منصوب محذوف أى أعنيه من الأسماء والجملة اعتراض بين المبتدأ والخبر إيضاحا للمراد .

قلت : وفيه تكلف .

وأما أنه من مستكن (افتقر) بعده فممنوع لامتناع تقديم معمول الصلة أو الصفة على الموصول أو الموصوف الذى هو ــ ما ــ في ــ ما افتقر = : وهو جنس يشمل الموصولات وغيرها من المفتقرات .

قال أثير الدين (٢) : وجاء ــ بما ــ وهو لفظ مشترك والحدود تصان على الألفاظ المشتركة هـ .

قلت : وكان الصواب عنده مكان ما افتقر المفتقر ، كما اعترض بنحو ذلك قول المصنف صدر الكتاب : حد الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا الخ . وقد مضت منازعتنا اياه هنالك فلتراجع (٣) ــ أبدا = :

قال المصنف (٤) : إخراج للنكرة / الموصوفة بجملة لافتقارها حال الوصفية (٥) اليها والى عائد ، غير أن الوضع بالأصالة لمفرد ، وتؤول الجملة به ، ويغنى ذكره عنها فالافتقار الى ما تؤول به لا اليها ، وان صدق ظاهرا أنه (٦) اليها فلا يصدق عليه أنه كائن اليها أبدا ، بخلاف الموصول بها فإنه أبدا عند ذكر الموصول ، وأقره أثير الدين (٧) وغيره .

قلت : وقصر الدماميني (٨) فقال : وفي شرح (٩) ابن قاسم ما معناه : أن الجملة الموصوف بها في تأويل المفرد (فلا تصدق على النكرة أنها افتقرت الى جملة.

---

(١) في المرجع المذكور .
(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠١ و. بتصرف .
(٣) أنظر ص ١٧٦ – ١٧٧ .
(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٨ .
(٥) في (حـ) : الوصيفة الى والى عائد . . الخ .
(٦) في الأصل : أنها مفتقر اليها ، فلا يصدق على الافتقار اليها أنه كائن أبدا .
(٧) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠١ .
(٨) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٧ ظ .
(٩) حـ ١ ص ٦٨ .

وتعقبه : بأنها جملة قطعا ، وكونها في تأويل المفرد) «١» غير مخرجها عن تسميتها جملة ﻫ .

وأنت خبير بما اعتبروه في ذلك من الموضع (بالأصالة للمفرد في النعوت والأخبار والأحوال ، لأصالة الإفراد فيها ، بخلاف الصلات فإن الوضع فيها) «٢» بالأصالة للجملة ، فلم يعتد الا بما هو أصل في كل .

قال المصنف (٣) : ومن ثم اذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام وجب تأويلها بفعل ، ومن ثم تستعمل ما ضية المعنى وحاضرته ومستقبلته ، وإذا (لم تقع «٤» صلة) «٥» لم تعمل الا في حضور أو استقبال ﻫ .

وأما أن التأويل غير مخرج إياها عن التسمية بالجملة فأمر لا يلتفت إليه في هذا المقام ، اذ لا يناط حكم بالتسمية . ولا أن النزاع فيها .

ـ إلى عائد = : أي ضمير . قال المصنف (٦) وأثير الدين (٧) وغيرهما : احترازا من حيث وإذ وإذا فإنها أسماء أبدية الافتقار الى جملة غير أنها مستغنية عن عائد .

وفي شرح الدماميني (٨) : مخرج الموصول الحرفي واذا وحيث وضمير الشأن ، قال (٩) : وقال أبو حيان وتبعه ابن قاسم : انما خرج الموصول الحرفي بقوله : من الأسماء ، وفيه نظر ، إذ ليس قوله : من الأسماء فصلا واقعا في التعريف حتى يكون مخرجا ، وانما هو قيد في حيز المعرف بالفتح ، وما ذاك الا بمثابة أن يقال : الكلمة اسما لفظ وضع لمعنى مفرد ، فينتقض بالفعل والحرف / ، فيجاب بخروجهما بقوله اسما ومثله لا يسمع .

قلت : وهو قصور اذ ذاك مقول / المصنف نفسه ، وانما أثير الدين في ذلك آثر لا مبتدع ، ولم يوردوا ذلك على أن الاخراج لفصله (١٠)من الأسماء (فان (١١) ذلك) ما لا يتوهم على الكبراء ، بل تتحاشى عن ذلك مناصبهم ، بل من حيث جريان ذكر الأسماء صدر الحد فصار قرينة على ذلك المراد لفظية لا فصلا مخرجا به ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ﺣ) .
(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٣) في المرجع السابق .
(٤) في (ﺣ) : لم يوضع صلة .. الخ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) في المرجع السابق .
(٨) ﺣ ١ ص ٥٨ و .
(٩) أي : الدماميني .
(١٠) في (ﺣ) : الاخراج لفظيه من .. الخ .
(١١) « فان ذلك » ساقطة من (ب) والمذكور فيها : من الأسماء ما لا يتوهم .. الخ .

إذ كما يخرج بالفصول المعدة لذلك (١) في تحتف بالكلام قرائن تدل على ما أريد به ، إما لفظية أو معنوية ، فلا نسلم قصر الاخراج على الفصول ، وان كانت المهيئة له سيما في هذه الصناعة ، لأن (٢) لأربابها من التجوزات والتوسعات ما ليس لغيرهم من أهل المعقولات ، يعلم ذلك الخبير بكلامهم في مصنفاتهم .

ولفظ المصنف (٣) : نبهت بقولي : من الأسماء على أن الموصول الحرفي لم يقصد دخوله في الحد ، بل قصد الاقتصار على حد الموصولات الاسمية ، واحترزت بالعائد من حيث وإذ وإذا .

وقال أثير الدين (٤) : الموصول الأسمى والحرفي كلاهما محصور بالعد ، فلا يفتقر في تعريفهما الى الحد ، وقد حدهما المصنف فبين « من الأسماء » أنه ـ يحـــد الموصول الاسمى هـ .

قلت : فقد تبينت من كلامهما أن ـ من الأسماء ـ إنما أورد قرينة على اختصاص الحد بأحد نوعى الموصولات ، وهو الموصول الاسمى ، لا أنه فصل من فصوله .

ـ أو خلفه = : نحو (٥) : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى رضى الله تعالى عنه ، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف ، وقوله :

فيا رب ليلى أنت في كل موطن * وأنت الذى في رحمة الله أطمع (٦)

أى رويت عنه ورأيته ، وفي رحمته .

وقال أبو على في التذكرة : وقال رجل يخاطب ربه : وأنت الذى في رحمة الله أطمع ، حملا على المعنى ، أى في رحمتك ومن الناس من لا يراه هـ .

وقال بعض أصحابنا المغاربة (٧) : لم يجز هذا سيبويه في خبر الابتداء فكيف في الصلة .

ـ و ـ إلى ـ جملة صريحة = : أى ملفوظا بها ، إما فعلية أو اسمية كالذى قام أبوه ، والذى أبوه قائم . / ـ أو مؤولة = : أى ذات تأويل أى طريق حصولها التأويل نحو ـ الذى عندك ، أى استقر ، ومررت بالضارب أى الذى يضرب أو ضرب.

---

(١) في (حـ) : لذلك من تحتف . . الخ .
(٢) في (حـ) : لأن أربابها . . الخ .
(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٨ .
(٤) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠١ و.
(٥) قال الأثير في شرحه حـ ١ ص ٢٠١ : وقوله : أو خلفه : ليشمل ما وقع الربط فيه بالظاهر الذى هو الموصول ، من حيث : المعنى ، وهو خلف من الضمير ومنه ما روى كلامهم : أبو سعيد الذى رويت . . الخ .
(٦) نسبه السيوطى في شواهد المغنى ، ص ٥٥٩ لمجنون بنى عامر وليس في ديوانه .
(٧) « المغاربة » ساقطة من (حـ) .

ومن ثم يجب تعليق الأولين بفعل مسند الى ضمير الموصول ، وتأويل الآخر بالفعل .

قلت : وبما قلناه في الصريحة والمؤولة يندفع دعوى الدمامينى(١) : أن في العبــارة قلقـــا .

لأن الذى في الأمثلة الثلاثة ليس جملة مأولة بشيء ، لإرادة المصنف بالصراحة والتأويل ما ذكر ، بل هو أوضح من أن يوضح – غير طلبية = : وفاقا للجمهور.

قال المصنف(٢) : لأن الغرض بالصلة وضوح الموصول ، ولم يتحصل معنى الطلبية بعد ، فهى أحرى بألا يحصل بها وضوح غيرها ه .

وفي شرح الدمامينى (٣) إثر إيراد لفظ المتن فأما قوله :

وإني لرام نظرة قبل الــتى * لعلى وان شطت نواهــا أزورها (٤)

فالصلة كما في مغنى اللبيب (٥) وغيره « أزورها » ، – ولعلى محذوفة الخبر ، والجملة اعتراض ، أو هى قول محذوف مثل قول أبي الدرداء رضى الله عنه : « وجدت (الناس) «٦» أخبر تقله » أى مقولا فيهم ذلك .

قلت : وهو غير واقع موقعه ، بل هو غلط محض ، ضرورة عدم شمولية الترجى للطلب كما صرح به التفتازاني (٧) وغيره من أئمة علم العربية ، وانما يشمل الطلب ما أودعه / بعضهم قوله :

دعا نهيا استفهاما أمرا يمينا * وعرضا وتخفيضا معا شمل الطلب (٨)

ومفعول أخبر محذوف أى أخبرهم ، وهاء (تقله) سكت ، أو ضمير إفراد نظرا الى لفظ الناس ، أو كل أحد .

---

(١) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٨ و.
(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٩ .
(٣) في المرجع المذكور .
(٤) قائله : الفرزدق من قصيدة مدح بها بلال بن أبى بردة ، قال البغدادى في الخزانة : وآخر البيت بعيد من أصله ، والرواية الصحيحة : لعلى وان شقت على أنالها . وروى أيضا : وإنى لراع نظرة . . البيت . راجع : الخزانة حـ ٢ ص ٤٨١ ، ٥٥٩ – شواهد المغنى ص ٨١٠ .
(٥) حـ ٢ ص ٤٦ – ٤٨ .
(٦) « الناس » ساقطة من (حـ) .
(٧) قال في شرح المطول ص ٢٢٤ ، « فالانشاء ضربان : طلب كالاستفهام والأمر والنهى ، ونحو ذلك . وغير ذلك . وغير طلب كأفعال المقاربة . . والقسم ، ولعل ، ورب . . الخ .
(٨) لم أعرف قائله . وهو من كلام المقعدين للعربية .

قال الميداني (١) : بجواز رفع الناس على الحكاية ، ونصبه بوجدت أوبأخبر.

وأجاز الكسائي جملة الأمر والنهي نحو : جاء الذى اضربه أو (لا) «٢» تضربه وحكم الدعائية الخبرية اللفظ عند المازني حكم هاتين عند الكسائي ، نحو : الذى رحمه الله زيد ، رعاية لصيغة الخبر دون معناه ، ومقتضى رأى الكسائي موافقة المازني بل هو أحرى ، لأنه إذا أجاز مع صيغة الأمر والنهي ، فمع صيغة الخبر مرادا بها الدعاء أجوز .

ـ أو انشائية = : وهى التى حصول مضمونها مقارن (٣) لحصول لفظهما ، كبعت واشتريت ، وهذا خلاف ما (٤) قسم الكلام اليه (٥) أنه خبر وطلب .

وقد جعل (٦) الجمل هنا ثلاثا خبرا وطلبا وإنشاء ، وتقسيمها الى خبر وإنشاء هو الصحيح ، قاله أثير الدين (٧) وغيره .

قلت : ومنه ومن غيره أخذ الدماميني (٨) قوله : وفي كلام المصنف جعل الطلب قسيما للإنشاء ، وانما هو قسم منه .

وإنما لم يسغ وقوع الانشائية صلة لأن الصلة معرفة للوصول ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه .

قال المصنف (٩) : والمشهورتقييد (١٠) الموصول بها بكونها معهودة ، وليس لازما ، اذ قد يراد معهود (١١) ، فتكون معهودة نحو : « واذ تقول / للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه (١٢) وقوله :

---

(١) هو : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني النيسابورى . قرأ على الواحدى وغيره . قال القفطى : وقد اشتهر بأدبه ، وعرف في البلدان بتصانيفه الحسان المشهورة ، قرأ الأصول وأحكامها ، ثم أخذ في التصنيف فأحسن كل الاحسان . ومن تصانيفه : « الامثال » ، الأنموزج في النحو ، المصادر ، وغيرها . توفى عام (٥٢٨) . أنظر : الانباه حـ ١ ص ١٢١ — النزهة ص ٣٩٠ — البغية حـ ١ ص ٣٥٦ — معجم الأدباء حـ ٥ ص ٤٥ — هدية العارفين حـ ١ ص ٨٢.

(٢) « لا » ساقطة من (حـ) .

(٣) في (حـ) : مفرد لحصول . . الخ .

(٤) « ما » ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) : قسم الكلام الى أنه . . الخ .

(٦) أى : ابن مالك جعل ذلك .

(٧) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠١ ظ .

(٨) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٨ و .

(٩) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٩ .

(١٠) في (ب) : تقديم الموصول . . الخ .

(١١) أى : يراد بالموصول معهود فتكون صلته معهودة .

(١٢) سورة الأحزاب آية : ٣٧ .

ألا أيها القلب الذى قادة الهوى * أفق أقر الله عينك من قلب (١)

وقد يراد به الجنس فتوافقه نحو « كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلادعاء ونداء » (٢)

وقوله :

ويسعى إذا أبنى ليهدم صالحى * وليس الذى يبنى كمن شأنه الهدم (٣)

وربما قصد التفخيم فتنبه كقوله تعالى : « فغشيهم من اليم ما غشيهم (٤) » وقوله :

فإن أستطع أغلب وان يغلب الهوى * فمثل الذى لاقيت يغلب صاحبه (٥)

وقوله :

وأنت إذا أرسلت طرفك رائدا * لقلبك يوما أتعبتك المناظر (٦)

رأيت الذى لاكله أنت قادر * عليه ولا عن بعضه أنت صابر

وأجاز هشام وقوع ليت ولعل وعسى صلات نحو : الذى ليته منطلق ، أو لعله منطلق أو الذى عسى أن يخرج زيد ، تمسكا في (لعل) بقوله :

وإني لرام نظرة . . . البيت (٧) . . .

والمشهور انشائية عسى لكونها ترجيا فهى نظيرة (لعل) .

ومن ثم (لا) «٨» يوصل بها غير أن دخول (هل) عليها في « هل عسيتم إن كتب عليكم القتال » «٩» ونحوه ، ووقوعها خبرا في قوله :

أكثرت في العذل ملحا دائما * لا تلثرن إني عسيت (١٠) صائما

---

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢٠٩ ولم ينسبه ولم أعرف قائله .

(٢) سورة البقرة آية : ١٧١ .

(٣) قائله : معن بن أوس المزنى ، قال البغدادى في الخزانة : وروى أن عبدالملك بن مروان قال يوما وعنده عدة من آل بيته وولده : ليقل كل واحد منكم أحسن شعر سمعه ، فذكروا لامرىء القيس والاعشى وطرفة حتى أتو على محاسن ما قالوا ، قال عبدالله : أشعرهم الذى يقول ، وذكر أبيات من قصيدة معن التى منها بيت الشاهد . قالوا : من قائلها يا أمير المؤمنين ، قال : معن بن أوس المزنى . أنظر : الخزانة حـ ٣ ص ٢٥٩ .

(٤) سورة طه آية : ٧٨ .

(٥) البيت من شواهد السيوطى في الهمع حـ ١ ص ٨٥ ، وقال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٦٢ : لم أعثر على قائله ، والشاهد : أن الموصول قصد به التعظيم . فأبهمت صلته .

(٦) البيتان من شواهد السيوطى في الهمع وقال الشنقيطى في حـ ١ ص ٢١٠ ولم ينسبهما وذكرهما ابن الانبارى في كتابه الانصاف ص ٤٢٨ وحكى عن الأصمعى أن امراة أنشدتهما ، ولم أعرف قائلهما .

(٧) سبق تحقيقه في ص ٧٠٤ .

(٨) « لا » ساقطة من (حـ) .

(٩) سورة البقرة آية : ٢٤٦ .

(١٠) قائله : رؤبة بن العجاج وهو مذكور في ملحقات ديوانه ص ١٨٥ – وقال البغدادى : ولم أجده في ديوانه ، ويروى : « لا تلحنى » بدل « لا تكثرن» والعذل : الملامة . راجع : شواهد المغنى ص ٤٤٤ – الخزانة حـ ٤ ص ٧٧ المقرب حـ ١ ص ١٠٠ – الخصائص حـ ١ ص ٩٨ – حـ ١ ص ١٠٧ .

دليل خبريتها ، وقد يجوز أنها صلة (١) (لذا) مرادا به الذى على أحد محتملاته في قولـــه :

ومـــاذا عسى الواشون أن يتحدثوا • سوى أن يقولوا إنه لك عاشق (٢)

وقولـــه :

وماذا عسى الحجـــاج يبلغ جهده • اذا نحن جاوزنا حفـــير زياد (٣)

وأول المانعون البيت السابق بما مر سابقا (٤) ، وزاد أصحابنا المغاربة (٥) بأن لا تكون تعجبية ، ولا مستدعية كلاما قبلها .

أما الأول : فلان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة موضحة فتدافعا ثم هو بناء على خبرية فعل التعجب ، وأما على إنشائيته فوجه المنع ظاهر .

وفي الإفصاح : تقع جملتا الشرط والجزاء ، ونعم وبئس صلات اتفاقا ، وفي التعجبية خلاف هـ .

وأما الثاني : فكأن تقول : جاء الذى حتى أبوه قائم ، ضرورة أن (حتى) يتقدمها ما يكون غاية له .

ومنع بعض القدماء الوصل بالقسم وجوابه إذا عريت القسمية من راجع الى الموصول — جاء الذى أقسم بالله لقد قام أبوه ، وبالشرط والجزاء عارية احدى الجملتين من راجع اليه أيضا كجاء الذى ان قام عمرو قام أبوه .

وأجازه أصحابنا المغاربة (٦) قياسا وسماعا ، أما الأول : فلارتباط الجملتين / وتلاصقهما صارتا كالجملة الواحدة لامتناع كل منهما الا مقرونة بالأخرى (٧) فاكتفى فيهما براجع اكتفاءهم به في الجملة الواحدة .

---

(١) في (حـ) : أنه صلة . . الخ .

(٢) جاء في شرح الحماسة أن هذا البيت وبيتا آخر قالهما جميل العذرى وقال البغدادى : وقد روى صاحب الأغانى هذين البيتين مع أبيات أخرى لمجنون بني عامر ، وهو قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليل ، وقال : وكذلك نسبهما ابن نباته المصرى في شرح رسالة ابن زيد ون الى المجنون إلا أنه أورد بعدهما بيتين آخرين . راجع : شرح الحماسة ص ١٣٨٣ — المقتضب حـ ٣ ص ١٩٤ — الخزانة حـ ٢ ص ٥٥٨ ديوان مجنون ص ١٠٣ .

(٣) قائله : الفرزدق ، وذلك حين هروبه من الحجاج بن يوسف لما توعده بالقتل ، وفيه شاهد ان آخران وهما : أن « عسى ترفع السبى على رواية رفع « جهده » ومجيء خبر « عسى » بدون « أن » وهو قليل و « جهده » يروى بنصبه على المفعولية ، ورفعه على الفاعليه بيبلغ ، و « حفير زياد » موضع يقع بين الشام والعراق ، و « زياد » هو ابن ابى سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق . راجع : الخزانة حـ ٢ ص ١٨٠ — الدرر حـ ١ ص ١٠٨ — التصريح حـ ١ ص ٢٠٥ ديوانه حـ ١ ص ١٦٠ .

(٤) من قوله : « سابقا ، وزاد » الى قوله : « كجاء الذى ان قام عمرو قام أبوه » في (ب) غير مرتب مع ما بعده وما قبله ، والصواب ما نقلناه عن « أ » و « حـ » .

(٥) « المغاربة » ساقطة من (حـ) .

(٦) « المغاربة » ساقطة من « ب ، حـ » .

(٧) في (حـ) : بأخرى . . الخ .

وأما الثاني : فقوله تعالى : « وإن منكم لمن ليبطئن (١) » فان القسم وجوابه صلة لمن ، والتقدير : وان منكم للذى والله ليبطئن .

لا يقال : ان « من » نكرة أى لانسان ليبطئن ، لأنا نقول : لا بد لمن النكرة من صفة وجملة الصفة لا تخلو من راجع الى الموصوف ، فاذا ثبت في القسمية وقوعها صفة ثبت كونها صلة ، كذا قالوا .

والحق كما في شرح الحاجبية (٢) للمحقق الرضى : أن الموصول به في الحقيقة جملة جواب القسم وهى خبرية ، وأما القسمية فإن كانت إنشائية فليست مذكورة لذاتها بل تقوية للجملة وتأكيدا لها .

قلت : وقد أوهم الدماميني (٣) أن ذلك من عند ياته وليس به .

قالوا : ومن السماع قوله تعالى : « وإن كلا لما ليوفينهم » (٤) فما موصولة خبر – ان – مدخولة للامها ، – وليوفينهم – جواب قسم محذوف والقسم وجوابه صلة (ما) .

قلت : والقول فيه كالذى قبله ، لا يقال : ما زائدة لا موصولة ، لأنا نقول : يمنعه ما فيه من دخول حرف التأكيد على مثله كذا قالوا :

قلت : وهو المدفوع بأن الممنون دخولها ولا فاصل ، أما حيث الفصل كالآية فلا ، كذا ظهر لى ، ثم وقفت عليه لأبي الحسن بن الضائع قال : ألم تر أن القسم أيضا فاصل تقديرا .

---

(١) سورة النساء آية : ٧٢ .

(٢) انظر هامش شرح الكافية حـ ٢ ص ٣٧ أى ان القائل هو الشريف الجرجانى وليس الرضى .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٨ و.

(٤) سورة هود آية : ١١١. قال أبو حيان في البحر المحيط حـ ٥ ص ٢٦٦ بعد ذكر أربع قراءات في الآية : فأما القراءة الأولى ، فاعمال « ان » مخففة كاعمالها مشددة ، وهذه المسألة فيها خلاف ، ذهب الكوفيون الى أن تخفيف « ان » يبطل عملها . وذهب البصريون الى أن إعمالها جائز لكنه قليل ، الا مع المضمر فلا يجوز إلا إن ورد في شعر ، وهذا هو الصحيح لثبوت ذلك في لسان العرب . وقال : وأما « لما » فقال الفراء : فاللام فيها هى اللام الداخلة على خبر « ان » و « ما » موصولة بمعنى الذى ، كما جاء : « فانكحوا ما طاب لكم » والجملة من القسم المحذوف وجوابه الذى هو « ليفينهم » صلة لما نحو « وان منكم لمن ليبطئن » وهذا وجه حسن وقال في ص ٢٦٧ : وقيل : « ما » نكرة موصوفة ، وهى لمن يعقل والجملة القسمية وجوابها قامت مقام الصفة ، لأن المعنى : وان كلا لخلق موفي عمله ، ورجع الطبرى هذا القول واختاره . وقال العكبرى في الاملاء ص ٤٦ ويقرأ بالتخفيف والنصب ، وهو جيد ، لأن « ان » محمولة على الفعل ، والفعل يعمل بعد الحذف ، كما يعمل قبل الحذف ، نحو : لم يكن ولم يك ، وفي خبر « إن » على الوجهين وجهان : أحدهما « ليوفينهم » و « ما » خفيفة زائدة لتكون فاصلة بين لام « ان » ولام القسم ، كراهية تواليهما ، كما فصلوا بالألف بين النونات في قولهم : احسنان عنى . والثانى أن الخبر « ما » وهى نكرة : أى الخلق أو جمع . وقال الزمخشرى في الكشاف حـ ٢ ص ٢٩٥ : « ان كلا » التنوين عوض عن المضاف اليه : يعنى وان كلهم ، وان جميع المختلفين فيه « ليوفينهم » جواب قسم محذوف ، واللام في « لما » موطئة للقسم ، و « ما » مزيدة والمعنى : وان جميعهم والله ليوفينهم .

قلت : وليس بشيء لحصول التلاصق لفظا لولا – ما – .

ثم قال (١) : وأيضا فلا يمنع (٢) – جاء الذى لأضربنه – من عنده أدنى مسألة من اللغة .

ورده أثير الدين (٣) : بأن ليس للغة في هذا مجال ، وإنما هو معنى لا يخالف فيه أحد من العقلاء لقبول الفطرة السليمة مثله .

قلت : وليس المعنى عنده من اللغة الا أنه من المسائل الصناعية ، ولا شك في صدق وصفها بأنها من اللغة وأما أنه أراد بها الألفاظ اللغوية المفردة فيدفعه المقام ، ثم لا دخل للفطرة السليمة) «٤» في الأمور اللغوية قبولا وردا .

ثم قال (٥) : ثم أى فرق بين الوصل والخبر ، وقد أجازوه بجملة الشرط والجزاء لما بينهما من شدة / الارتباط .

ومن ثم إذا ارتبطت الجملتان بالفاء جاز أيضا كون الراجع في أحدهما مستغنى بوجوده فيها عن كونه في الأخرى ، كما أجازه أبو على(٦) في – الذى يطير الذباب فيغضب زيد ، وعليه الأندلسى في قوله :

إن الخليط أجد البين (٧) فانفرقـــا (٨)

فأجاز رفع – البين – فاعلا بأجد ، والراجع لاسم (إن) «٩» انفرقا لارتباطهما بالفاء .

---

(١) أى : ابن الضائع .

(٢) في (ب) : فلا تضرب .. الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٣ ظ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (حـ) .

(٥) أى : الأثير في المرجع المذكور ، بتصرف .

(٦) وعبارته في الإيضاح العضدى حـ ١ ص ٥٩ وما بعدها : ولو اخبرت بالذى لقلت : الذى ضربته زيد فلم تذكر « أنا » لظهور الضمير في الفعل وان شئت حذفت الهاء .. وتقول : يطير الذباب فيغضب زيد ، فان اخبرت عن زيد قلت : الذى يطير فيغضب زيد الذباب . فان اخبرت عن زيد قلت : الذى يطير الذباب فيغضب زيد ، ففى « يغضب » ذكر مرفوع يعود الى الذى وزيد خبر المبتدأ الذى هو الذى . . ولو قلت : يطير الذباب ويغضب زيدا فاخبرت عن الذباب لم يجز : الذى يطير ويغضب زيد الذباب ، ولا : الذى يطير الذباب ويغضب زيد ، اذا أردت الاخبار عن زيد كا جاز مع الفاء لأن احدى الجملتين أجنبية من الصلة .

(٧) في (حـ) : فاقترفا . الخ .

(٨) قائله : زهير بن أبى سلمى من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان وعجزه : وعلق القلب من أسماء ما علقا . قال الأعلم في شرح الديوان : الخليط : المخالط لهم في الدار ، ويكون واحدا وجمعا ، وقوله : « أجد البين » : اجتهد في البين وحققه وأصله ، من الجد ، والبين : الفراق ، وانفرق : انقطع وتفرق . انظر الديوان ص ٥٩ .

(٩) « ان » ساقطة من (حـ) .

تنبيهـــان : الأول : قال ابن هشام : /ويرد على طرد هذا التعريف (١) (من) الواقعة نكرة ، يعني لأبدية افتقارها الى عائد وصفة .

وفي شرح الدماميني (٢) : وليس بشيء لأنا لا نسلم افتقار (من) النكرة الى نحو ذلك لجواز وقوعها تامة كما صرح به الفارسي .

قلت : وليس بشيء لاطباق / أئمة العربية على خلافه ورده ، وإنما أجازه في قولـــه :

ونعم من هو في سر وإعـــلان (٣)

فلا ينبغي أن يكون مستند الدفع (كلام) «٤» أحد من الأئمة حتى يصرح بأن ليس بشيء .

ثم قال (٥) : ولو سلم افتقارها حال موصوفيتها الى عائد وصفة ، لم يسلم لزوم كون الصفة جملة (٦) لجواز — مررت بمن معجب لك .

---

(١) أى تعريف اسم الموصول . الظاهر أن هذا الإيراد في شرحه على التسهيل ولم أتمكن من الحصول عليه . وقد ذكر في المغنى حـ ١ ص ٣٢٤ ، خمس استعمالات لمن حتى قال : وموصولة نحو « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض » ونكرة موصوفة ، ولهذا أدخلت عليها (رب) في قوله : رب من انضجت غيظا قلبه . . البيت ووصفت بالنكرة في نحو قولهم : مررت بمن معجب لك . وقال : زيد في أقسام « من » قسمان آخران أحدهما أن تأتى نكرة تامة . وذلك عند أبى على ، قاله في قوله : ونعم من هو في سر وإعلان . . الثاني : التوكيد ، وذلك فيما زعم الكسائى من أنها ترد زائدة كما ، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان الاسماء تزاد وأنشد عليه . فكفى بنا فضلا على من غيرنا . فيمن خفظ « غيرنا » وقال : ولنا انها نكرة موصوفة ، أى على قوم غيرنا . الخ . وكلام ابن هشام هذا يضعف رأى الدماميني ويقوى رد الشارح عليه . وقد رد الشيخ عبادة العدوى في حاشيته على الشذوور حـ ١ ص ١٤٩ — إيراد ابن هشام عند قوله : ما افتقر . الخ . اذ قال : قال الفيشى : أى افتقارا متأصلا ، لأن الشيء إذا أطلق انصرف للفرد الكامل منه ، والافتقار المتأصل هو اللازم الدائم ، فخرجت النكرة الموصوفة بالجملة ، لأنها لا تفتقر اليها افتقارا متأصلا ، وانما تفتقر لها ما دامت موصوفة بها هـ . وقال : وبه اندفع ما يقال : ان التعريف يشمل النكرة الموصوفة بجملة ، لأنها تفتقر الى الاتصال بجملة. وحاصل الدفع : أنها لا تفتقر دائما الى جملة لأنها قد تكون تامة ، وقد تكون موصوفة بمفرد نحو مررت بمن معجب لك . وعلى هذا فقد اتفق الشيخ عبادة مع الدماميني في الرد على ابن هشام والانتصار للمصنف وهو الصواب عندى خلافا للشارح .

(٢) حـ ١ ص ٥٨ و.

(٣) وصدره : فنعم مزكأ من ضاقت مودته * ونعم . . . البيت . قال البغدادى في الخزانة : لم أعثر على قائله ، وقال العيني : أنشده أبو على ولم يعزه الى قائله . وقوله : مزكأ : مفعل : اسم مكان من زكأت بمعنى : لجأت ، فهو مزكأ ، بمعنى : ملجأ . راجع : العيني حـ ١ ص ٤٨٧ — الخزانة حـ ٤ ص ١١٥ — الدرر حـ ١ ص ٧٠ ، حـ ٢ ص ١١٤ — اللسان مادة « زكأ » .

(٤) «كلام » : ساقطة من (ب) .

(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٦) في (ب) : كون الصفة جملة لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم لجوازه ، والذى يبدو لا فائدة في هذه الزيارة .

قلت : وهو مدفوع بأنا لا نسم جوازه مطردا ، بل هو من الشذوذ بحيث لا يعرج عليه فالتمسك به نفيا للزوم شيء منفرد .

الثاني (١) : انما وجب كون الصلة جملة لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه ، بكونه محكوما عليه حكما معلوم الحصول له

إما مستمرا نحو « بسم الله (الذى)«٢» يبقى ، ويفنى كل شيء . أو الذى هو باق ، أو في أحد الأزمنة نحو – الذى ضربنى (٣) أو أضربه ، أو الذى هو ضارب .

أو يكون متعلقة محكوما عليه بحكم معلوم الحضور له مستمرا أو في أحد الأزمنة نحو : الله الذى يبقى ملكه (٤) ، أو ملكه باق ، وزيد الذى غلامه ضارب ، أو ضرب غلامه .

أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه ، أو كون سببه حكما على شيء دائما أو في بعض الأزمنة نحو : الذى أخوك هو ، أو (٥) الذى أخوك غلامه ، أو الذى مضرر بك هو أو غلامه .

قال الرضى (٦) : فهذا يصلح (٧) مستندا لأشياء :

أحدها : أن الموصولات معارف (وضعا) «٨» لما مر أن وضعها على أن يطلبها المتكلم على ما تقرر علمه عند المخاطب ، كما هى خاصية (٩) المعارف.

ومن ثم وجب كونها خبرية ، ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوم للمخاطب قبل حال الخطاب ، والجملة الانشائية طلبية أو غيرها ، غير معروفة المضمون إلا بعد إيراد صيغها .

قال (١٠) : وبهذا سقط اعتراض من قال : ان الموصول قد تعرف بالصلة وهى جملة ، فهلا تعرفت بها النكرة الموصوفة ، فينبغى ألا يكون في قولك : لقيت من ضربته . فرق بين كون « من » موصوفة أو موصولة ، لأنا نقول : كما مر : إن تعريف الموصول بوضعه معرفة ، مشارا به الى المعهود بين المخاطبين (١١) بمضمون

---

(١) من قوله : الثاني حتى قوله : ومن ثم وجب كونها خبرية ، منقول من شرح الكافية للرضى حـ ٢ ص ٣٥ .
(٢) « الذى » ساقطة من (حـ) .
(٣) كذا في الأصل وفي (حـ) أما ما في (أ) و (ب) و (د) : ضربته. الخ .
(٤) « ملكة » ساقطة من (حـ) .
(٥) « أو » ساقطة من (حـ) .
(٦) في شرح الكافية حـ ٢ ص ٣٦ .
(٧) في (حـ) : يصح . . الخ .
(٨) « وضعا » ساقطة من (ب) .
(٩) في (حـ) : كما هى خاصة المعارف . . الخ .
(١٠) أى : الرضى في المرجع السابق .
(١١) في شرح الكافية : « بين المتكلم والمخاطب » . . الخ .

صلته ، فمعنى : لقيت من ضربته على الموصولية : لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك ، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها ، وعلى أنها موصوفة : لقيت إنسانا مضروبا لك ، فانه وان حصل تخصيص بمضروبية المخاطب ، فليس وضعيا ، لوضع انسان لانسان ، لا تخصيص فيه ، بخلاف (الذى) و (من) الموصولة ، فان وضعها على أن يتخصصا بمضمون صلتيهما .

والفرق بين المعرفة (والنكر) «١» المخصصة : أن تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد عندهم بالتعريف ، لا أن المراد به مطلق التخصيص ، ألا ترى تخصيص النكرة بوصف لا تشارك فيه ، ومع ذلك فلا تسمى بذلك معرفة ، لكونه غير وضعى نحو : رأيت اليوم رجلا يسلم عليك وحده قبل كل أحد . وكذا — إني أعبد إلها خلق السموات والأرض .

لا يقال : الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها ؟ ، لأنا نقول : لا نسلم تنكير الجمل ، ولو سلم فالمخصص في الحقيقة اجتماع (٢) الموصول والصلة.

وزعم بعض أن تعريف الصلة لأجل ضمير — ما — المعرفة ، وفيه نظر ، لأن ذات الضمير من الجمل عندهم أيضا نكرة ، وربما أراد أنه لولا الضمير لم تكن مخصصة اذ لم يكن له به اذ ذاك تعلق بوجه (٣) .

— وهو = : أى تفسير الموصول — من الحروف ما أول = : جنس يتناول نحو صه من أسماء الأفعال لتأويله بمصدر معرفة ان لم ينون ، ونكرة أن نون ، والفعل المضاف اليه نحو (حين)«٤» قمت قمت ، أى حين قيامك ، ونحو — هو — من قوله تعالى : « هو أقرب للتقوى » (٥) فإنه بمعنى العدل .

قال المصنف (٦) : فاحترزت من نحو هذه الأشياء بقولى : — مع ما يليه بمصدر= : فإنها مؤولة بمصادر لا مع شيء يليها بخلاف الحروف الموصولة فانها مؤولة (٧) بمصادر / مع ما يليها من صلاتها .

ونازعه أثير الدين (٨) : بأن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل ، فكيف / يؤول بالمصدر ؟ ولو كان مؤولا به على مذهبه كان له موضع ، وهو لا يراه ، لأنه من حيث

---

(١) « والنكرة : ساقطة من (بـ) .
(٢) في شرح الكافية : « تقييد الموصول بالصلة ، كما أن « رجل طويل » لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد ، وقد حصل التخصيص بهذا الوصف فالمقصود أن تقييد الشيء بشيء تخصيص ، وان كان المقيد به غير خاص وحده .
(٣) الى هنا انتهى كلام الرضى ، بتصرف .
(٤) « حين : ساقطة من (حـ) .
(٥) سورة البقرة آية : ٢٣٧ .
(٦) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٠ .
(٧) في (ب) : فمؤولة . . الخ ، وفي شرح المصنف : فانها تؤول بمصادر الخ .
(٨) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٤ ظ .

التأويل لا بد لذلك المصدر من موضع ، ويلزم / من حيث عدم الموضع أن لا يكون مؤولا.

وأما أنه يتناول – هو – من الآية الكريمة فلا يقول به أحد من العائد على شيء غير مؤول بذلك الشيء ، لو قلت زيد هو الفاضل معربا هو مبتدأ لم تقل بتأويله بالاسم العلم الذى هو زيد ، أو خرج أخوك . فقال قائل : هو من أهل الخير لم يدع تأويله باسم مضاف الى ضمير وهو (أخوك) عائد على ضمير المصدر المفهوم بما قبله غير مؤول بمصدر .

ثم إن الحروف المصدرية قليلة جدا فالمناسب أن تعد لا أن تحد ه .

بل الأولى في كل من نوعى الموصول أن لا يحد كما نبه على ذلك .

ومن ثم لم يحده في الخلاصة (١) ، والكافية (٢) الكبرى ، وكذا ابن هشام في الجامع ، والقطر (٣) ، وحده في شذور الذهب (٤) .

– ولم يحتج الى عائد = : لعدم قبوله اياه لحرفيته ، احترازا من الذى الموصوف به مصدر محذوف قائم هو مقامه نحو : « وخضتم كالذى خاضوا (٥) » أى كالخوض الذى خاضوه ، محذوف (الخوض) قائم مقامه (الذى) محذوف العائد لانتصابه بالفعل متصلا به ، وحذف مثله كثير ، فالذى واقع على الخوض ، فهو بمعناه ، غير أن لا بد لها من عائد يسلم التعريف للحرف المصدرى .

قلت : وقد تعرفت مما تقدم أن ليس المراد بالتأويل السبك بل التفسير ومن ثم ساغ له دخول ضمير المصدر وغيره ، ولو حمل التأويل على السبك لم يندرج تحت طيء كلامه الا الحرف المصدرى .

قلت : وفي شرح الدماميني (٦) فيما وقفت عليه من نسخ شرحه مثله غير أن فيه « ولولا » بدل « لو » وهو مما طغى به القلم لا مما زلت به القدم . وقد يكون من

---

(١) وعبارته : موصول الأسماء الذى الأنثى . . الخ . قال ابن عقيل في شرح الخلاصة حـ ١ ص ١٣٧ : « ينقسم الموصول الى اسمى وحرفي ، ولم يذكر المصنف الموصولات الحرفية . . وقال : فقول المصنف : موصول الأسماء احترازاً من الموصول الحرفى .. وأما الموصول الاسمى فـ « الذى » للمفرد المذكر . . الخ .

(٢) « ورقة٦ » وعبارته : « الموصول من الاسماء ما لزمه عائد وجملة ، أوشبهها فذكرت الأسماء تنبيها على أن بعض ما يسمى موصولا غير اسم ، وسيأتى في ذكره وذكر العائد ليخرج ما يشارك الاسم الموصول في الافتقار الى جملة دون عائد ، كاذ ، وحيث » . وعلى هذا يكون ابن مالك قد ذكر حد الموصول ، خلافا لما ذكره الشارح .

(٣) في ص ١٠٠ ، وعبارته : « ثم الموصول ، وهو الذى والتى ، واللذان واللتان بالألف رفعا، وبالياء جرا ونصبا . . الخ .

(٤) وعبارته في حـ ١ ص ١٤٩ : « الرابع الموصول ، وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية ، أو ظرف ، أو مجرور تامين ، أو وصف صريح ، والى عائد او خلفه .

(٥) سورة التوبة آية : ٦٩ .

(٦) أما النسخة التى لدى ، ففيها : « لو » أنظر حـ ١ ص ٥٨ ظ .

تحريف النسخة ، غير أن لا دافع لورود اسم الفعل على المصنف على كل من المحملين السبك والتفسير ، وهو من الآى التي مر عليها الدماميني وغيره وهم عنها معرضون.

ثم قال (١) : وعدم الاحتياج الى عائد لا يدفع صحة تعلق العائد به ، والمراد الثاني لا الأول ، وإن كان الأولى التعبير بما يقتضيه .

قلت : وهو صحيح غير أنه مندفع بما قررنا به عدم الاحتياج شرحا للمتن على أنه لا يتعين الذى في الآية كما ذكر ، لإجازتهم فيه حذف النون أى كالذين ، وكونه صفه لمفرد في معنى الجمع أى كالجمع الذى خاضوا ، أو يكون قد جمع ضمير الصلة على معنى الذى لا على لفظه .

وقد جوز المصنف (٢) وفاقا للكوفية كون الذى مصدرية منسبكا منها ومن صلتها مصدر فهى حرفية غانية عن العائد ، أى وخضتم كخوضهم .

ــ فمن الأسماء الذى والتي للواحد والواحدة = : عاقلين أم لا ، وفي كلامه تلفيف ، وبدأ بهما لأنهما كالأصل لغيرهما فان غيرهما اذا أشكل أمره استدل على موصوليته بصلاحية موضعه للأول إن كان مذكرا وللثاني إن كان مؤنثا .

وأصلهما عند سيبويه ــ لذى ولتى ــ كعمى وشجى ، والياء أصل ، وعند الكوفية : الاسم الذال وحده ، والياء واللام مزيدتان لسقوط الياء في التثنية ، وحذفها في الشعر ، ولاسكان الذال زيدت اللام إمكانا للنطق بها ساكنة .

وأجاب البصرية : بأن ليس تثنية حقيقية ، وأما حذف الياء في الشعر فمن الشذوذ بمكان ، فلا يدل على الزيادة ، وكم من أصل محذوف للضرورات .

وعن الفراء : أن أصل التي « تاء » الاشارة ، والسهيلي أن أصل الذى « ذو » بمعنى صاحب ، ولهما تقديرات متعسفة لاأرى بسطها في كتابي هذا ، لأنها من فضول هذا العلم .

ــ وتشدد ياؤهما مكسورتين = : للساكنين كقوله أنشده المصنف :

---

(١) أى : الدماميني في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٥٩ و.

(٢) عبارة المصنف في شرحه ليست كذلك ، بل قال في حـ ١ ص ٢١١ : ولما كان « الذى » قد يوصف به مصدر ، ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه ، فيصدق عليه حيئذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر ، مع أنه ليس من الحروف الموصولة ، احترزت منه بعدم الاحتياج الى عائد ، فإن « الذى » الموصوف به مصد على ما قدر لا يستغنى عن عائد ، ومثال ذلك قوله تعالى : « وخضتم كالذى خاضوا » أى كالخوض الذى خاضوه . ولعل شارحنا نقل ما ذكره عن الأثير في شرحه إذ قال في حـ ١ ص ٢٠٤ ظ بعد ذكر رأى المصنف في شرحه : وجوز الكوفيون والمصنف أن تكون الذى مصدرية ، فانسبك منها ومن صلتها مصدر وتكون حرفية لا يعود عليها ضمير. وقال : ومع هذه الاحتمالات لا يتمين ما ذكر في الآية . وعليه فجواز موافقة المصنف للكوفيين قد تكون في كتاب آخر غير شرحه المذكور .

وليس المـال فاعلمـه بمـال • وإن أغنـاك إلا للـذى (١)
ينـال به العـلاء ويصطفيـه • لأ قـرب أقربيـه وللقصـى

وأنشد غـيره :

وإن أنفقتـه إلا اللـذى • تنـال به العـلا (٢) . . . البيت

وعلى الأول (٣) : فهو استثناء مفرغ ، والذى واقع على شخص ، والتقدير : وليس المال فاعلمه بمال لأحد الا للشخص الذى ينال به العلاء .

وعلى الثاني (٤) : فهو استثناء من المال ، واقع عليه الذى لا على الشخص لأن التقدير : وليس المال فاعلمه بمال وان أنفقته الا المال الذى تنال به العلاء . ويروى: وإن أرضاك .

وقضية كلام المصنف بناؤهما على الكسر / وان ذلك فيهما جائز ، ولا تدل روايته على الأول لجواز أن الكسرة اعرابية محدثة بالجار ، وانما الدال عليه بالأخرى.

وصرح الجزولى : أنهما مع التشديد معربتان بأنواع الحركات كما في — أى — فلا يكون في إنشاد المصنف دليل على بنائهما .

وأجاز بعض أصحابنا فيهما البناء عليه والجرى بوجوه الاعراب .

قال الرضى (٥) : ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد موجبا للاعراب، وليس محفوظا في التى ه .

وحكاه المصنف والجزولى وأكثر أصحابنا .

قال أثير الدين (١) : وكأن المصنف اعتمد على أبي موسى في الكراسة حيث تعرض لذلك .

---

(١) هذان البيتان مذكوران في أمالى ابن الشجرى حـ ٢ ص ٣٠٥ ، وفي اللسان مادة « لذا » وخزانة الأدب حـ ٢ ص ٤٩٧ — والدرر حـ ١ ص ٥٥ ، وغير ذلك ولم ينسبا لقائلهما عند الجميع ، وقد رويت بعض ألفاظهما بروايات مختلفة ، فقد روى : من الأقوام بدل : وان أغناك ، و « يمتهنه » بدل « ويصطفيه» ، والمعنى : وليس المال في الحقيقة ما لا لاحد الا للذى يريد بسببه علو الدرجة في المجد ، ويختاره للقريب والبعيد . والشاهد تشديد ياء « الذى » مكسورة لتقاء الساكنين .

(٢) أتم الشنقيطى في الدرر اللوامع حـ ١ ص ٥٥ ، هذا البيت بقوله : العلاء وتصطفيه ، وذكر نفس الأوجه في الاستثناء التى ذكرها الشارح . وقال : لم يعلم قائله .

(٣) أى : على الرواية الأولى .

(٤) أى على الرواية الثانية .

(٥) في شرح الكافية حـ ٢ ص ٤٠ . وقال الرضى : وحكى الزمخشرى أنه على الضم كقبل وبعد ، وقال : قال الأندلسى : لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه .

(٦) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢٠٥ ظ .

وأما المتعرضون / لحصر لغات الذى كالدينورى في المهذب ، والهروى (١) في الأزهيه (٢) والجوهرى في الصحاح (٣) فلم يوردوا ذلك في مصنفاتهم .

— أو مضمومتين = : وهو نازح عن القياس كما أنشد المصنف (٤)

أغض ما استطعت فالكريم الذى * يألــف الحلم إن جفـاه بـذى (٥)

قال أثير الدين (٦) : ولا حجة فيه لجواز أن الحركة إعرابية .

— أو تحذفان = : أى ياءاهما — ساكنا ما قبلهما = : كقوله :

فلم أر بيتـا كان أحسـن بهجـة * من اللذ به من آل عزة عامر (٧)

وقولـه :

ما اللذ يسـومك سـوءا بعد بسـط يـد
بالبر الا كمثـل البغـى عـدوانا (٨)

وقولـه :

فما نحـن الا من أناس تخـرموا * بأدني من اللذ نحن فيه وأوفرا (٦)

---

(١) هو : على بن محمد الهروى النحوى ، من « هراه » وهى احدى مدن خراسان المشهورة . قال القفطى : قدم مصر واستوطنها ، روى عن الأزهرى . وهو أول من أدخل نسخة من كتاب « الصحاح » للجوهرى مصر. صنف كتابا في النحو من عدة مجلدات وغيره بالاضافة لكتاب « الأزهية » ولد عام (٣٧٠ — وتوفى عام ٤١٥) انظر : مقدمة الأزهية ص ٤ ، الانباه حـ ٢ ص ٣١١ — البغية حـ ٢ ص ٢٠٥ — هدية العارفين حـ ١ ص ٦٨٦ .

(٢) وعبارته في ص ٣٠١ : إعلم أن الذى على مذهب سيبويه وسائر البصريين « لذى » على وزن عمى وشجى ، ونحوهما ، وعم وشج اسم الفاعل عمى يعمى ، وشجى يشجى ، وزن « لذى » : فعل ، وان الألف واللام دخلتا عليها للتعريف . والدليل على ذلك أنك تقول : « الذى قام زيد » فهذا التشديد الذى في اللام يدل على أن أصلها « لذى » وأن الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة ، فأدغمت اللام التى جاءت مع الألف في اللام التى في قوله : « لذى » .

(٣) اذ قال في مادة لذى حـ ٢ ص ٥٤٣ : « لذى » الذى اسم مبهم للمذكر مبنى معرفة ، ولا يتم إلا بصلته ، وأصله : « لذى » فأدخلت عليه الالف واللام ، ولا يجوز أن ينزعا منه لتنكيره ، وفيه أربع لغات . . الخ .

(٤) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٢ .

(٥) استشهد به السيوطى في الهمع حـ ١ ص ٨٢ ، وقال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائل هذا البيت. والشاهد : واضح من الشرح

(٦) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢٠٦ .

(٧) كذلك ذكر السيوطى في الهمع حـ ١ ص ٨٢ ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم أعثر على قائله مع كثرة وروده ، حذف الياء من اسم الموصول واسكان ما قبلها .

(٨) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٢ . ولم أعرف قائله . والشاهد مثل سابقه .

(٩) كذلك استشهد به ابن مالك ولم أعرف قائله ، والاستشهاد مثل ما سبقه .

وقولـــه :

وكنت والأمر الذى قــد كــيدا ٭ كاللذ تزبي زبية فاصطيــد (١)

وقولـــه :

فقل للت تلومـــك ان نفســى ٭ أراها لا تعــود بالتمــيم (٢)

وقولـــه :

أرضنا اللت آوت ذوى الفقر والذ ٭ فأضحوا ذوى غــنى واعتزاز (٣)

ــ أو مكسورا = : كقــوله :

لا تعذل الذ لا ينفك محتســبا ٭ حمدا ولو كان لا يبقى ولا يذر (٤)

وقول بعض تميم :

والذ لو شــاء لكنــت صخــرا ٭ أو جمــلا أصــم مشمخــرا (٥)

وأنشد المصنف(٦) رحمه الله :

شغفت بك اللت تيمتك فمثل مــا ٭ بك ما بها مــن لوعــة وغرام (٧)

فقول الفراء : ولم ينشدوا على هذه اللغة (٨) ، كما نقله عنه الدينورى والهروى والجوهرى ليس كما زعم .

---

(١) نسبه السكرى لرجل من هذيل مع بيتين آخرين برواية : فظلت في شر من اللذكيد . وقال : ويروى في البيت الثالث : « صائدا فصيدا » و « اصطيدا » وقال : « تزبى زبية » : حفر زبية ، « اللذ » يريد : الذى. انظر : ديوان الهذليين حـ ٢ ص ٦٥١ – الخزانة حـ ٢ ص ٤٩٨ – و حـ ٤ ص ٥٧٤ .

(٢) قال ابن الشجرى في أماليه : أنشده الفراء ، والتميم : جمع تميمة وهى التعاويذ ، وذكره صاحب الخزانة ، وحكى ما ذكره ابن الشجرى ، ولم ينسباه لقائله ، وقال صاحب الدرر : لم أقف على قائله . راجع : أمالى الشجرى حـ ٢ ص ٣٠٨ – الخزانة حـ ٢ ص ٤٩٩ – الدرر حـ ١ ص ٥٦ .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٣ . ولم أعرف قائله .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، ولم أعرف قائله .

(٥) ذكره ابن الشجرى في أمالية ولم ينسبه ، وقال البغدادى في الخزانة : ولا أعلم قائل هذا البيت، وقال : قال شارح شواهد الموشح : ضمير «كانت» للدنيا أو الأرض ، والبر : خلاف البحر ، والأصم : من الصم ، أى الصمت الذى لا جوف له والمعنى : هو الذى لو شاء أن يكون برا لكان ، ولو شاء أن يكون جبلا لكان . راجع : الأمالى حـ ٢ ص ٣٠٥ – الخزانة حـ ٢ ص ٤٩٨.

(٦) في شرحه حـ١ ص ٢١٣ .

(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٣ – والسيوطى في الهمع حـ١ ص ٨٢ ، وقال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائله .

(٨) أى لغة كسر الدال أو التاء مع حذف الياء ، والعبارة كما في شرح الأثير : وقال فراء : ومن يقول : هو اللذ قال ذلك ، ولم ينشدوا على كسر التاء دون ياء شيئا ، لكن ذكر ذلك فيها الدينورى والهروى ، والجوهرى . أى فنسبة عدم الانشاد للفراء غير مسلمة ، وكذلك نقل الهروى والجوهرى كما في الازهية والصحاح ، بل القائل لذلك الأثير . قال الهروى في الأزهية : منهم من يقول : « اللذ » بحذف الياء وكسر الذال ، قال الشاعر : واللذ لو شاء . . . البيت . ولم يذكر الجوهرى في الصحاح شيئا من ذلك ، بل ولم يذكر هذه اللغة أصلا . وعلى ذلك أمكن تصحيح العبارة ، ولعل الشارح قد التبس عليه الأمر ، أو ان نسخة الأثير التى عنده تختلف عن نسختى . والله أعلم بالصواب .

وخص بعض عامة هذه التصرفات بالضرورات ، وليس كذلك ، لنقلها أئمة اللغة (١) لغـــات .

ــ وتخلفهما = : أي ياء (٢) يهما ــ في التثنية علامتها = : أى التثنية ، وهى الألف رفعا والياء جرا ونصبا ، كقام اللذان واللتان ، ورأيت اللذين واللتين ، ومررت باللذين واللتين .

والقياس الاثبات كلشجيان ، غير أنهم فرقوا بين تثنية المبنى والمعرب ، تفريقهم في التصغير اذ قالوا : اللذيا واللتيا فأبقوا الأول مفتوحا ، وزادوا في الآخر ألفا عوضا عن ضمة التصغير ، واختص هذان المبنيان بالحذف لما لم يلن لياءيهما حظ في الحركة فبقيتا ساكنتين ، ثم حذفت عند التثنية للساكنين .

وقضية كلام المصنف : أنهما معربان (٣) ، وبعض يراهما صيغتين مرتجلتين للتثنية غير على الواحد كذان وتان ، وذين وتين الإشاريتين .

ــ مجوزا شد نونها = : أي التثنية على لغة قيس وتميم .

وقضية كلامه جوازه مع الحرفين ، ومنعه البصرية مع الياء ، وليس كذلك لقراءة ابن كثير : « ربنا أرنا اللذين أضلانا » (٤) .

قال المصنف (٥) : وهو عوض من الياء المحذوفة .

ــ ومجوزا ــ حذفها = : أي النون ، وهى لغة بالحارث بن كعب ، وبعض ربيعة استطالة للموصول بالصلة كقوله :

أبنى كليب ان عمـــى اللـــذا * قتلا الملوك وفككا الأغـــلال (٦)

---

(١) في (حـ) : أئمة اللغات لغات . . الخ .

(٢) في (حـ) : أى ياءهما . . الخ .

(٣) وعبارته في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٣ « ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ، ولحقت « الذى والتى » ، وكان لحاقها لها معارضا لشبهها بالحروف إعرابا في التثنية ، كما جعلت إضافة « أى » معارضة لشبهها بالحروف فأعربت .

(٤) سورة فصلت : آية ٢٩ . قال أبو حفص في كتابه « المكرر ص ١١٠ » : « قرأ ابن كثير أو المكى والسوسى ، وابن عامر أو الشامى وشعبة : بسكون « الراء » في « أرنا » . واختلس الدورى كسرة الراء ، والباقون بالكسرة الكاملة ، وقرأ المكى أو ابن كثير بتشديد النون ، وله فيها المد والمتوسط ، والقصر ، وهو مذهب الجمهور ، والباقون بالتخفيف ، وليس لهم في الوصل الا القصر ، ولهم في الوقت الثلاث . ومثل هذا قال السفاقسى في كتابه غيث النفع بهامش ابن القاصح ص ٢٢٦ .

(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٢ وعبارته : «وجوز تشديد النون عوضا عن المحذف ، ولما كان الحذف مستعملا في الأفراد بوجه ما لم يكن التعويض لازما بل جائزا . والرأى ما قاله الشارح من أن ابن مالك اختلف مع نفسه ففى المتن ذكر الجواز وهو الاختيار ، وفي الشرح استطرد وفصل .

(٦) سبق تحقيقه في ص ٢٦٧ .

وقولــه :

وعكرمة الفياض منهــا وحوثـــب * هما فتيــا الناس الــذا لم يعمرا

وقولــه :

هما اللتا لوولــدت تمــيم * لقيــل فخر لهــم صمــيم (١)

وقضية جوازه اختيارا ، وهو خلاف قوله (٢) في الشرح : فان قصد بالذى مخصص فلا محيص عن اللذين تثنية والذين جمعا ما لم يضطر شاعر كقوله :

أبنى كليب ان عمــتى اللــذا

ـ وان عنى بالذى من يعلم = : نحو : « الذين هم في صلاتهم خاشعون (٣) » ـ أو شبهه = : وهى الأصنام المعبودة دون الله تعالى وسبحانه تنزيلا لها بالعبادة منزلة من يعلم نحو : « ان الذين تدعوا من دون الله عبادا أمثالكم » (٤) ـ فجمعه الذين مطلقا = : أى بالياء في الأحوال الثلاثة (٥) .

قال المصنف (٦) : لما كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ولحقت الذى والتى جعل لحاقها لهما معارضا لمضارعتهما الحرف ، فأعربا في التثنية ، كما جعلت إضافة (أى) معارضة لمضارعتها الحرف ، فأعربت ولم تعرب أكثر العرب « الذين » وان كان الجمع من خواص الأسماء المتمكنة لاختصاص الذين بأولى العلم وعموم ـ الذى ـ فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى .

وفي شرح الدماميني (٧) : وهو معارض بمنع المصنف كون العالمين جمعا لعالم فتأمل .

---

(١) نسبة العيني في شواهده الكبرى حـ ١ ص ٤٢٥ للأخطل ، أما ابن الشجرى في أماليه حـ ٢ ص ٣٠٨. فقد قال : أنشده الفراء فقط ، وقال البغدادى في الخزانة حـ ٢ ص ٥٠٣ : وقد فتشت أنا ديوانه فلم أجده فيه .

(٢) أى : المصنف حـ ١ ص ٢١٤ .

(٣) سورة المؤمنون آية : ٢ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤ .

(٥) أى : الرفع والنصب والجر.

(٦) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٣ . وقال الرضى في شرح الكافية حـ ٢ ص ٣٩ ، : « واعلم أن حق الاعراب أن يدور على الموصول ، لأنه هو المقصود بالكلام ، وانما جىء بالصلة لتوضيحه ، والدليل ظهوره في « أى » وكذا في « اللذان واللتان » فيمن قال باعرابهما . وقال الرضى أيضا في ص ٤٠ : « وتثنية الذى والتى : اللذان واللتان بحذف اليامين ، وجاز تشديد النونين ، إبدالا من الياء المحذوفة ، وهل هما معربان أو مبنيان ؟ على الخلاف الذى مر في « ذان وتان » ، وقد جاء : اللذان واللتان في الأحوال الثلاثة في غير الأفصح ، والأولى القول : باعرابهما عند الاختلاف كما مر. وقال : قال جار الله : إعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد ، وهذا كما قال الجزولى : ان « الذى » شدد الياء معرب ، فكان أصله : الذيون ، فخففت احدى اليامين ، ثم عمل به ما عمل بـ « قاضون » .

(٧) حـ ١ ص ٥٩ ظ .

قلت : والجواب (١) أن المصنف سالك طريقة غيره من قال بجمعيته حقيقة تلونا في الاجتهاد ، وكم له في هذا الكتاب ، وقد يوجه بورود / الذى — للعاقل وغيره ، فيجوز أن الجمع وارد عليها مرادا بها العاقل ، ولا تجمع مرادا بها غيره إلا مختلطا بغيره ، كما صرح به ابن الصائغ .

قال (٢) : ولو قيل بجمعية الذين وعدم تثنية اللذين ضرورة حذف الياء من جمع المنقوص دون تثنية لكان رأيا .

قال أثير الدين (٣) : والذى عليه المحققون أن الذين واللتين والذين ليست صيغ تثنية ، ولا جمع تصحيح حقيقة ، والا لزم تنكيرها ، لعدم تثنية الاسم أو جمعه إلا منكرا ، ومن ثم ساغ الزيدان والزيدون باللام » ولا يتعقل تنكير الموصولات فلا تتصور تثنيتها وجمعها حقيقيين ، والا لقيل في التثنية : اللذيان واللتيان كالقاضيان والغازيان .

— ويغنى عنه = : أى الذين — الذى في غير تخصيص كثيرا = : بأن كان المراد الجنس لا أفرادا منه على الخصوص ، فيأتى الذى بصيغة الافراد كثيرا موصوفا به مقدرا مفردا للفظ مجموع نحو : « والذى جاء بالصدق وصـــدق به أولئك هم المتقون » (٤) أى الجمع أو الفريق الذى جاء بالصدق ، فله جهتان : بحسب اللفظ والمعنى ، فروعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة ، ولولا إرادة الجمع لم يخبر عنه بجمع ، ولا عاد عليه ضميره ، وكذا قوله تعالى : «كمثل الذى استوقد ناراً » (٥) ومن ثم أفرد في استوقد ، وجمع في « بنورهم » .

ومنه عند المصنف (٦) : «كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » (٧) وليس كذلك (٨) ، لجواز أن الذى مفرد ، بل هو أظهر .

و — يغنى الذى عن الذين — فيه = : أى التخصيص — للضرورة قليلا = :

---

(١) في (ح) : والحق أن المصنف .. الخ .
(٢) أى : ابن الصائغ .
(٣) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٢٠٧ بتصرف .
(٤) سورة الزمر آية ٣٣ .
(٥) سورة البقرة آية : ١٧ — وتمامها : « مثلهم كمثل الذى استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون » .
(٦) في شرحه للتسهيل ح ١ ص ٢١٤ .
(٧) سورة البقرة آية : ٢٧٥ .
(٨) لم يذكر الرضى في شرح الكافية ح ٢ ص ٤٠ ، هذه الآية ، بل ذكر الآية التى قبلها ، وقوله تعالى : « والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » .

كقوله أنشده المصنف (١) :

وإن الذى حانت بفلج دماؤهـا • هم القوم كل القوم يا أم خالد (٢)

وفي شرح الدماميني (٣) : ولا مانع أن يكون مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أى : وإن الجمع الذى أو الجنس الذى .

قلت : والثاني ممنوع بمنع إرادة الجنس في البيت ضرورة أن الشاعر انما أراد قوما مخصوصين بشهادة وصفه اياهم بما لا أبلغ منه ، وأنه لا اعتداد بغيرهم قوما في خصال الكمال ، وكمال الخصال .

ومثل ذلك غير متصور في الجنس (٤) رأسا .

قال أثير الدين (٥) : ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل ، بل أنشدوا البيت على الجواز فصيحا لا على الضرورة انشادهم على ذلك قوله :

يارب عبس لا تبـارك في أحـد • في قائم منهـم ولافيمن قعد (٦)

ولا الذى قامـوا بأطراف المسد •

وقولـه :

وبت أساقى القوم إخوتي الذى • غوايتهم غيى ورشـدهم رشـدى (٧)

وقولـه :

أولئك أشياخى الذى تعرفونهم (٨) •

ــ وربما قيل اللذون رفعا = : على المشهور في لغة طيء إجراء له مجرى ما جمع

(١) في المرجع السابق .
(٢) سبق تحقيقه في ص ٣٩٧ .
(٣) ﺣ ١ ص ٥٩ ظ .
(٤) نسخة الدماميني التى عندى لم يذكر فيها لفظ « الجنس » بل المذكور : « الجيش » أى قال : وان الجمع الذى ، أو الجيش الذى ، وعلى ذلك تسقط مقولة الشارح لأنه لا فرق بين الجمع والجيش ، بخلاف لفظ « الجنس » ولعل نسخة الشارح ذكر فيها الجنس بدل « الجيش » وهذا خطأ من النقلة والنساخ . وقد سبق الدماميني الرضى في هذا التفسير اذ قال ﺣ ٢ ص ٤٠ : ويجوز في هذا – أى البيت – أن يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ ، مجموع المعنى ، أى : وإن الجمع ، وإن الجيش الذى .. الخ .
(٥) في شرح التسهيل ﺣ ١ ص ٢٠٧ ظ ، نقل بتصرف .
(٦) هذا الرجز أنشده الأثير في شرحه على التسهيل ﺣ ١ ص ٢٠٧ برواية : الا الذى قاموا بإطراف المسد، ولم أعرف قائله ، والشاهد أن « الذى » أغني عن الذين من غير ضرورة .
(٧) كذلك استشهد به الأثير في المرجع المذكور ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .
(٨) البيت من شواهد الأثير أيضا في المرجع السابق ، واستشهد به السيوطى في الهمع ﺣ ١ ص ٨٣ اذ قال : وقيل : ان الذى كمن ، يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، وعليه الأخفش قال : أولئك أشياخى .. الخ . وقال الأثير : لم يسمع ذلك في المثنى . وقال الشنقيطى في الدرر ﺣ ١ ص ٥٦ : لم أعثر على قائله ، ولا تتمته ، وانظر معجم شواهد العربية ص ٥٧١ .

بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنون جرا ونصبا ، مراعات للتشاكل (الصورى) «١»
نحو : نصر الذون آمنو على الذين كفروا — وقوله :

نحن الذيون صبحــوا الصباحــا * يوم النخيل غــارة ملحاحــا (٢)

قاله المصــنف (٣) .

وقال غيره من أصحابنا : لغة هذيل ، وغيرهما : لغة عقيل ، وأنشد الأولان :

وبنو نويجيــة الذون كأنهــم * معط مخزمــة من الخــزاز (٤)

— وقد يقال : لذى ولذان ولذين ولتى(٥) ولاتي = : بحذف «أل» من كل . قال المصنف (٦) : وبها قرأ بعض الأعراب قال أبو عمرو : سمعت أعرابيا يقرأ بالتخفيف : « صراط الذين أنعمت عليهم » (٧) .

قال أثير الدين (٨) : ولم يورد المصنف على دعواه من ذلك سوى ذلك ، فإن كان سنده ذلك في جواز تخفيف البواقى كان فاسد القياس ، لأن المسموع نهاية في الشذوذ ، وهو شبيه بالحذف في قول بعضهم : — سلام عليكم — بحذف التنوين على إرادة « أل » وذلك على قول زاعمى أن تحريف ذى اللام من الموصولات بها هـ .

---

(١) « الصورى » ساقطة من (حـ) .

(٢) نسبه أبو زيد في نوادره لأبى حرب بن الأعلم من بنى عقيل ، وهو جاهلى برواية : نحن اللذين صبحوا صباحا . . . البيت . وذكر العينى في شواهده الكبرى ، والسيوطى في شواهد المغنى ، والشنقيطى في الدرر نسبته بالاضافة لأبى حرب بن العجاج ، أو ليلى الأخيلية أو غيرها . والصواب ما صدر نابه . راجع : النوادر ص ٤٧ — العينى حـ ١ ص ٤٢٦ الخزانة عرضا حـ ٢ ص ٥٠٦ — شواهد المغنى ص ٨٣٢ — الدرر حـ ١ ص ٥٦ التصريح حـ ١ ص ١٣٣ .

(٣) الشارح نقل هذا الكلام من شرح الأثير حـ ١ ص ٣٠٨ وهو مخالف في بعضه لما في شرح المصنف ، وعبارة ابن مالك في شرحه حـ ١ ص ٢١٤ : وعلى كل حال ففى : « الذى والذين » شبه بالشجى والشجين في اللفظ وبعض المعنى ، فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب « الذين » بل اعرابه في لغة هذيل مشهور ، فيقولون : « نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا » . ومن ذلك قول بعضهم : وبنو نويجية الذون . . البيت اذا فالمصنف لم ينسب هذه اللغة لطىء بل نسبها لهذيل ، والعجب من الأثير كيف فعل ذلك أما شارحنا فهو ناقل عنه .

(٤) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، ولم ينسبه لقائله ، كما أغفله محققه وقال ابن الشجرى في أماليه : ومنهم من يقول في الرفع : الذون : ، وهى لغة هذيل ، وعلى هذا أنشد من سمعتهم هذا البيت : وبنو نوبتجية الذون . . البيت . ولم يذكر قائله . وقوله : « معط » : جمع أمعط ، وهو من سقط شعره لعلة أصابته ، وقوله : « مخزمة : أبيض الأطراف ، ورواية ابن الشجرى واللسان : من الخزان « بالنون جمع : خزز ، وهو ذكر الأرانب وقيل : ولدها ، مثل صرد وصردان ، وأرض مخزة : كثيرة الخزان . انظر : الأمالى حـ ٢ ص ٣٠٧ — اللسان مادة « خز » .

(٥) في المتن تحقيق بركات : ولتى ، ولتان ، ولاتى . الخ .

(٦) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٢ .

(٧) سورة الفاتحة ، آية : ٦ .

(٨) في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢٠٨ . نقل بتصرف .

وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبدالسلام السلامى المقرىء: قرأ أبى بن كعب (١) ، وابن السميع ، وأبو رجاء (٢) بتخفيف اللام حيث وقع ـ الذى ـ جمعا أو مفردا ، فقد ثبت ورودها أيضا في الأفراد والقاعدة في التثنية أنها بلفظ الواحد ، فيجىء فيهما أيضا .

وفي شرح الدمامينى (٣) : وقد يكون مسمى التثنية جمعا تسمية لغوية .

قلت : وهو خلاف الظاهر فلا يعمل بمقتضاه .

ثم قال (٤) : ومن المستبعد عند كل أحد أن يخففوا الواحد دون المثنى .

قلت : بل لا بعد فيه أصلا ، ولو سلم فالأحوط الوقوف على ما لا احتمال معه، وهو أثبت وأحوط من الاقدام على اطلاق القول بالتخفيف في المثنى لذلك ولو سلم فانما ذلك في المذكر فيجب تحرير الشواهد في ـ لتى ولاتي ـ .

ـ وبمعنى الذى الألى (٥) = : بوزن العلى ، فتكون للعقلاء كقوله :

رأيت بنى عمى الألى يخذلـــوننى * على حدثان الدهـــر إذ يتقلب (٦)

---

(١) هو : أبى بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية أو المنذر الأنصارى المدنى. قال ابن الجزرى : سيد القراء بالاستحقاق ، وأقرأ هذه الأمة على الاطلاق ، قرأ على النبى صلى الله عليه وسلم القرآن العظيم ، وقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم بعض القرآن للارشاد والتعليم . وقال : وقد بسطت ترجمته في الطبقات الكبرى. وروى حماد بن سلمة عن عاصم الأحول عن أبى قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقرؤكم أبى بن كعب » فانه مع كونه مرسلا صحيح الاسناد . وقال الذهبى : عرض القرآن على النبى صلى الله عليه وسلم ، أخذ عنه القراءة ابن عباس ، وأبو هريرة ، وعبدالله بن السائب وغيرهم . شهد بدرا والمشاهد كلها ، ومناقبه كثيرة . واختلف في تاريخ وفاته، فقيل سنة «تسع عشرة»وقيل سنة عشرين « وقيل سنة ثلاث وعشرين ، وقيل غير ذلك . أنظر : معرفة القراء الكبار حـ ١ ص ٣٢ – غاية النهاية حـ ١ ص ٣١.

(٢) هو : عمران بن تميم ، ويقال : ابن ملحان أبو رجاء العطاردى البصرى التابعى الكبير . قال ابن الجزرى ، ولد قبل الهجرة باحدى عشرة سنة ، وكان مخضرما ، أسلم في حياة النبى صلى الله عليه وسلم ولم يره وعرض القرآن على ابن عباس ، وتلقنه عن أبى موسى ، ولقى أبا بكر الصديق وحدث عن عمر وغيره من الصحابة رضى الله عنهم . روى القراءة عنه عرضا أبو الأشهب العطاردى ، وقال : كان أبو رجاء يختم القرآن في كل عشر ليال توفى عام ١٠٥. انظر : غاية النهاية حـ ١ ص ٦٠٤ – الشذرات حـ ١ ص ١٣٠ .

(٣) حـ ١ ص ٥٩ ظ .

(٤) أى : الدمامينى في المرجع المذكور .

(٥) في المتن تحقيق بركات : « والأولى » بالواو .

(٦) نسب في الدرر اللوامع ، ومعجم شواهد العربية لمرة بن عدى الفقعسى ، وقيل لبعض بنى فقعس ، وفي الحماسة البصرية لعمر بن أسد الفقعسى ، وذكر في التصريح على التوضيح ولم ينسب لقائله ، إذ قال : ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره ، أى غير العاقل قليلا : الألى ، على وزن العلى ، ويكتب بغير واو ، قاله الموضح في شرح اللمحة ، مقصورا على الأشهر كقوله : رأيت بنى عمى . . . . . البيت . وقال الصبان : فيلزمه « أل » أى الألى ، فلا يشتبه بإلى الجارة ، ولهذا يكتب بغير واو بخلاف « أولى » الاعارية فتكتب بواو بعد الهمزة ، لعدم « أل » فلا تشتبه بإلى الجارة . راجع : الهمع حـ ١ ص ٨٣ – الدرر حـ ١ ص ٥٧ – التصريح حـ ١ ص ١٣٢ – معجم شواهد العربية ص ٣٦ .

قال ابن عصفور (١) : ولغيرهم من / المذكرين ، وقد ترد للمؤنث كما سيأتى ، وقد استعملت دون ألف ولام كقوله :

أأنتم ألى (٢) جئتم مع البقل والرباء * فطرتم وهذا شخصكم غير طائر (٣)

ولفظها كلفظ الاشارية .

قال أثير الدين (٤) : ورسمهما في الخط سواء .

ورد تلميذه ابن قاسم (٥) بأن رسم الاشارية بزيادة واو بعد الألف بخلاف الموصولة (٦) استغناء عنها « بأل » واستعمالها دونها نادر .

ـ والألاء = : بالمد كقول كثير :

أبى الله للشم الألاء كأنهم * سيوف أجاد القــين يومــا صقالهــا (٧)

ـ واللاء = : بوزن الراء كقول الآخر :

من النفر الــلاء الذين هم اذا * يهاب رجــال حلقة البــاب قعقعوا (٨)

---

(١) وعبارته كما في شرح الأثير حـ ١ ص ٢٠٨ ظ : وأما الألى بمعنى الذى فانها تقع على من يعقل ومن لا يعقل من المذكرين » .

(٢) في (ب) : أأنتم اذا جئتم .. الخ .

(٣) هذا البيت استشهد به الأثير في التذييل والتكميل حـ ١ ص ٢٠٩ والمرادى في شرح التسهيل حـ ١ ص ٧١ ، والشاهد : أن « الألى » قد تستعمل بدون « أل » والبيت لزياد الأعجم كذا في ديوان الحماسة : حـ ٢ ص ١٩١ والعمدة حـ ٢ ص ١٧٣ .

(٤) وعبارته كما في المرجع السابق : فلفظ « ألى » مشتركة بين أن تكون موصولة وبين أن تكون مشارا بها ، ولا تكون بمعنى أصحاب البتة .

(٥) وعبارته في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ٧١ : قيل : ورسمهما في الخط واحد ، وفيه نظر لأن رسم « أولى » الاشارية بواو زائدة بعد الألف ، وأما الموصولة ، فلم يرد فيها واو ، لأن استعمالنا بالألف واللام كاف في التفرقة واستعمالها دونها قليل .

(٦) في (حـ) : الموصول . . الخ .

(٧) البيت من قصيدة طويلة يمدح بها عبدالملك بن مروان ، وكثير : تصغير كثير ، وهو ابن عبد الرحمن بن جمعة الخزاعى المشهور بكثير عزة بنت جميل بن حفص ، وله معها حكايات ونوادر مشهورة ، وأكثر شعره في الحديث عنها أنظر : الديوان ص ٨٧ – العينى حـ ١ ص ٤٥٩ – الدرر حـ١ ص ٥٧ التصريح حـ ١ ص ١٣٢ .

(٨) اختلف في نسبه هذا البيت ، فقيل : لأبى الربيسى الثعلبى الذبيانى من جملة أبيات أخرى قالها حين سرق ناقة كان عبدالله بن جعفر بن أبى طالب علفها وسواها ، وهذا الرأى قاله صاحب الخزانة نقلا عن رواية أبى سعيد السكرى في كتاب اللصوص . وقيل : لغيره . وقد ورد بروايات مختلفة ، قال البغدادى في الخزانة : وجميع من روى هذا البيت رواه : من النفر البيض الذين ، أو : من النفر الشم الذين . ولم أر من رواه : من النفر اللاء الذين ، الا النحويين ، وقال : وقد أورد البيت الفراء في تفسير سورة الذاريات عند قوله : « انه لحق مثل ما أنكم تنطقون » وأورده أبو على في إيضاح الشعر في موضعين . أنظر : معانى القرآن للفراء حـ ٣ ص ٨٤ – الخزانة حـ ٢ ص ٥٢٩ .

وقول كثير :

ترون عيون الـلاء لا تطمعونها * ويروى بريها النجيع المكافح (١)

وأنشد الفراء لبعض سليم :

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا (٢)

والمشهور وروده بمعنى اللاتى .

ــ واللائين = : بوزن القاضين ــ مطلقا = : أى رفعا ونصبا وجرا ، وهى لغة أكثر هذيل كقوله :

من اللاءى يعود الحكم فيهم * ويعطون الجزيل بلا حساب (٣)

ــ أو جرا ونصبا = : كقوله :

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان أتربوا جادوا وان تربوا عفوا (٤)

ويجوز أنه على لغة من يبنى .

ــ واللاءون رفعا = : وهى لغة لبعض هذيل كقوله :

هم اللاءون فكوا الغل عنى * بمروى الشاهجان وهم جناحى (٥)

ويجوز حذف النون منهما أى اللائين واللاؤن ، كالبيت السابق . وكقراءة ابن (٦)

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة يرثى بها عمر بن عبدالعزيز ، ورواية الديوان : ويروى بريان الضجيج المكافح : وقوله : المكافح : المقبل ، يقال : كفح المرءة وكافحها : قبلها غفلة. وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٦ — وانظر الديوان ص ١٨٧ .

(٢) اتفقت المراجع المذكورة أدناه على نسبته لرجل من بنى سليم ، قال العينى : الاستشهاد فيه في ثلاثة مواضع ، الأول ما ذكره الشارح ، والثانى : فيه جواز حذف الياء من « اللاء ». والثالث : فيه شاهد على الفصل بين الصفة والموصوف ، وذلك لأن قوله : « آباؤنا » موصوف ، وقوله « اللاء » صفة ، وقد فصل بينها بقوله : « بأمن منه علينا » راجع : الامالى الشجرية حـ ٢ ص ٣٠٨ ، العينى حـ ١ ص ٤٢٩ — الدرر حـ ١ ص ٥٧ — التصريح حـ ١ ص ١٣٢ .

(٣) قائله : كثير عزة ، وذلك من قصيدة يمدح بها عبدالعزيز بن مروان ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٦ . انظر : الديوان ص ٢٨١ .

(٤) قال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٥٧ : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٧ . وقوله : « عفوا » الأولى من العفو ، والثانية بمعنى : أعطوا ، وقوله : « أتربوا » كثر مالهم وقوله : « تربوا » قل مالهم ، أى انهم يعطون في حالتى الغنى والفقر .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٧ . وقال الأثير في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٠ : وقولهم : اللاؤون : هى لغة لبعض هذيل ، يقولون : اللاؤون في الرفع ، واللائين في الجر والنصب ، وأنشد هم اللاؤون فكوا . . البيت ، وقال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٥٨ : لم أعثر على قائله .

(٦) قال الأثير في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٩ : وابن مسعود هذلى ، وسمع الكسائى هذليا يقول : هم اللاؤون وضعوا كذا .

مسعود وهو هذلى : « للاءى يولون من نسائهم » (١) وسمع الكسائى : هم اللاءو صنعوا .

وحكى الفارسى في الشيرازيات عن بعض البغاددة : هم اللاءى فعلوا .

قال المصنف (٢) : والصحيح أن الذين جمع الذى مرادا به من يعقل ، وأن اللائين جمع اللاء مرادفا للذين ﻫ .

وعلى كل فليست جمعا حقيقية .

— وجمع التى : اللاتى واللاءى = : بوزن القاضى فيهما نحو : « واللاءى يئسن من المحيض » (٣) فيمن قرأ بالياء . — واللواتى = : بوزن الفواعل — وبلا ياءات = : فهى ستة ألفاظ .

قال المصنف (٤) : وإثبات الياء هو الأصل ، وحذفها تخفيفا واجتنابا للاستطالة ، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من (اللاتى واللوائى) فقالوا : اللا ، واللوا . ولم أجد حجة على ذلك الا تصديق الرواة .

قال أثير الدين (٥) : وعدم وجدانه هو غير دليل على عدم الوجود ، وهذا أيضا مرجعه اللغة ، وليس من شروط نقل اللغة أن يجد المتأخر في ذلك نقلا عن العرب بصريح لفظها ، بل يكفى قول اللغوى : العرب تقول كذا .

— واللوا (٦) = : كقوله : أنشده المصنف في بعض نسخ شرحه (٧) :

جمعتها من أينق عكار * من اللوا يشرفن بالصرار (٨)

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٦ .
(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٧ .
(٣) سورة الطلاق آية : ٤ . قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ١٣١ : « واللائى في الموضعين قرأ ابن عامر والكوفيون بالهمزة ، وياء بعدها ، وقرأ قالون وقنبل بالهمزة ولا ياء بعدها ، وقرأ ورش والبزى وأبو عمرو بتسهيل الهمزة مع المد والقصر ، ولا ياء بعده ، وللبزى وأبى عمرو وأيضا أبدال الهمزة ياء ساكنة مع المد لا غير . ومثل هذا ذكره السفاقسى في كتابه : غيث النفع ص ٢٥٦.
(٤) في المرجع السابق .
(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢٠٩ .
(٦) في المتن تحقيق بركات : واللا واللوا . . الخ .
(٧) حـ ١ ص ٢١٨ .
(٨) واستشهد به الأثير أيضا في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٠ ، وذكره صاحب اللسان في مادة « لتى » مع اختلاف في رواية بعض ألفاظه ، ولم ينسباه وقال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٥٨ : لم أعثر على قائله : « عكار » : جمع عكرة ، وهى القطعة من الابل ، وقوله : يشرفن » من شرفت الناقة : كاد يقطع أعلافها ، وقوله : بالصر « والصرار ككتاب ، وهو خيط يشد فوق خلف الناقة ، لألا يرضعها ولدها ، وذكر صاحب اللسان أنه تلقى عمن يوثق بروايته : « شددن » بدل « يشرفن » أى شددت ضروعهن بالصرار.

ـ واللا = : أنشد المصنف قول الكميت :

وكانت من اللالا يعيرها ابنها * اذا ما الغلام الأحمق الأم عيرا (١)

وقول الآخر :

فدومى على العهد الذى كان بيننا * أم أنت من اللا مالهـن عهـود (٢)

قلت : وعكس أثير الدين (٣) فأنشد عن المصنف الثاني للكميت والأول لغيره ، والأول الذى رأيته مثبتا في شرحه .

ـ واللواء = : بالمد ، قال ابنا قاسم (٤) وعقيل : ويجوز أن أصله اللواتي فحذفت التاء ، ثم قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف .

قلت : وهو تكلف لا مزيد عليه ، وتعسف لا داعى اليه ، على أن في صحته عندى بالقانون التصريفى نظرا ، لعدم وقوع الياء فيه بعد الألف وقوعا حقيقيا ، لما حجز بينهما من التاء المحذوفة ، ولو سلم عدم العروض لم يعمل بموجبه ، لأن شرط الاعلال كون المعل إثر ألف مزيدة(٥) ، وذلك غير معقول في المبنيات كالموصولات لعدم انفعالها للتصريف فلا تقابل بأحرف الميزان ، بل لا أرى ذلك فيه سائغا رأسا .

ـ واللاءات مكسورا = : أى مبنيا على الكسر في الأحوال الثلاثة ، ـ أو معربا

---

(١) قال صاحب اللسان في مادة « لتى » ﺣ ٢٠ ص ١٠٥ : التى ولغاتها : وهن : االلاء واللائى ، واللا فعلن ذلك ، قال الكميت : وكانت من االلا . . البيت ، واستشهد به الأثير في شرحه على التسهيل ﺣ ١ ص ٢١٠ . وذكره ابن الشجرى في أماليه ﺣ ٢ ص ٣٠٩ في هذا المقام منسوبا للكميت ، وهو في ديوانه ﺣ ١ ص ٢٢١ .

(٢) نسبه الأثير في شرحه على التسهيل ﺣ ١ ص ٢١٠ للكميت ، وذكر في اللسان مادة « لوى » ولم ينسبه ، واكتفى بقوله : ومثله ـ أى البيت السابق ـ قول الراجز : فدومى على العهد . . البيت . وقال ابن مالك في شرح التسهيل : وقال آخر : فدومى على . . البيت ، وذلك بعد بيت الكميت السابق . ومثله فعل ابن الشجرى في أماليه ﺣ ٢ ص ٣٠٩ ، وعلى ذلك ليس هذا البيت للكميت . وليس في ديوانه .

(٣) في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ٢١٠ و. والنسخة التي لدى من شرح الأثير تنسب البيتين للكميت ، فبعد ما ذكر البيت الثانى قال : والبيت للكميت ثم قال : وقال الكميت : فدومى على العهد . . البيت . أى ليس في شرح الأثير عكس .

(٤) وعبارته في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ٧٢ : « ويجوز في اللواء » أن يكون ، أصله اللواتى ، فحذفت التاء ، ثم أبدلت همزة . . الخ . وقال ابن يعيش في شرح المفصل ﺣ ٣ ص ١٤٢ : ويقولون في جمع « التى » اللاتي على وزن القاضي واللائى واللاء بغير ياء ، كما قالوا في الذى : الألى ، فأتوا به على غير الواحد . قالوا : « اللاء » بغير « ياء » كما قالوا : اللواتى واللوات ، ولعل ابن يعيش يرى أن أصل « اللواء » : « اللوائى » التى أصلها اللائى ، وليس أصلها « اللواتى » ، وهذا التخريج لا يتعارض مع القواعد الصرفية التى أشار اليها الشارح ، وهذا توجيه سليم في نظرى. وقال ابن مالك في شرحه للتسهيل ﺣ ١ ص ٢١٨ : والأظهر عندى: أن الأصل في « اللوا اللواء » وفي اللا واللاء ثم قصرا .

(٥) قال ابن عقيل في شرح الخلاصة ﺣ ٤ ص ٢١١ : « تبدل الهمزة من كل « واو » ، أو « ياء » تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة نحو : دعاء وبناء ، والأصل : دعاو وبناى . . الخ .

إعراب أولات = : بالضمة رفعا والفتحة (١) جرا ونصبا (٢) ، أنشد المصنف (٣) :

أولئك إخواني الذين عرفتهم * واخوانك اللاءات زين بالكتم (٤)

بكسر التاء وضمها .

قال أثير الدين (٥) : ولم يذكر فيه بعض أصحابنا الا البناء ، وزاد — اللاي — بياء محضة ، و — اللاى — بالسكون .

قال (٦) : ولا تثبت لغة بقوله تعالى : « واللاى يئسن » (٧) لجواز أن الاسكان للادغام .

وتعقبه تلميذه ابن قاسم (٨) : بأن الذى قرأ بالاسكان لم يدغم ، فإما أن أسكانها لغة كما قيل ، أو قلب الهمزة ياء ثم / أسكنها تخفيفا أو وقفا فأسكن ، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف ، أو أزاح الهمزة من مكانها وأبقى الياء ، أو أخرها وقدم الياء ، ثم حذف الهمزة كما فعل بهار .

وأما اللاي بكسر الياء فقيل بدل من الهمزة فرعا للغة الهمز ، كما أن تسهيلها في قراءة ورش وأبى عمرو فرع لها لا لغة مستقلة .

— والالى = : على زنة العلا ، وقد مر فهو مشترك بين جمعي الذى والتى كقوله :

فأما الألى يسكن غور تهامة * فكل فتاة تترك الحجل أفصم (٩)

---

(١) الصواب : والكسرة الخ بدل : والفتحة الخ .

(٢) لأن « أولات » تجرى مجرى جمع المؤنث السالم ، فتعرب إعرابه ، فهى ليس جمع مؤنث سالم حقيقة ، لأنها لا مفرد لها من لفظها ، ولذلك كانت ملحقة به .

(٣) وعبارته في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٥ : « ويقال أيضا في « اللاء » بمعنى التى اذا جمع : اللاآت ، معربا ومبنيا على الكسر » — ومنه قول الشاعر : أولئك اخوانى . . البيت . الخ .
وقال الرضى في شرح الكافية حـ ٢ ص ٤١ : « وقد يقال : اللاآ ت كاللاءات مكسورة التاء ، أو معربة اعراب المسلمات » .

(٤) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل حـ ١ ص ٢١٠ ، كما أورده صاحب اللسان برواية : « أخدانى » بدل « اخوانى » و « أخدانك » بدل « اخوانك » ورواية ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٥ : « أخواتى واخوانك » بدل » اخوانى واخوانك » ، ولم ينسبه أحدهم .
وقال الشنقيطى في الدرر حـ ١ ص ٥٨ : لم أعثر على قائله . وقوله : « الكتم » بالتحريك » نبت يخلط بالحناء .

(٥) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٠ .

(٦) أى : الأثير في المرجع المذكور .

(٧) سورة الطلاق ، آية : ٤ ، انظر توجيه القراء للآية فيما سبق .

(٨) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٧٢ .

(٩) قال العينى : لم أقف على اسم قائله ، واستشهد به ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢١٦ ولم ينسبه ، ونسبه صاحب اللسان في مادة « قصم » لعمار بن راشد ، وروى : « أقسم » بالقاف ، والمراد بالحجل : الخلخال ، و « أفصم » بالفاء : الكسر من غير بينونة ، أما « أقصم » بالقاف ، فهو الكسر ببينونة . والشاعر بذلك يصف فتيات غور تهامة بغلظ السيقان الذى يتسبب عنه كسر الخلاخيل . انظر : العينى حـ ١ ص ٤٥٣ .

وقولــه :

تبذ (١) الالى يأتينــها من ورائها • وان تتقدمها الطــوارد تصــطلى (٢)

وقد (٣) جمعا في قولــه :

وتبلى الألى يستلئمون على الألى • تراهــن يوم الروع كالحد أ القبــل (٤)

ــ وقد يرادف التى واللاتى ذات وذوات = : في لغة طيء وذكرت ذات بيانا للأصل ، وإفادة له ، ودفعا لما يتوهم أنه جمع اللتى ، والا فهو في مقام مجموع المؤنث ، ــ مضمومتين مطلقا = : في الأحوال الثلاثة كقولهم (٥) :

بالفضل ذو فضلكم الله بــه • والكرامــة ذات أكرمكم الله بــه (٦)

(أى بها) «٧» ، فحذف الألف ــ وحركت الباء بحركة الهاء ، أى أسألكم بالفضل والكرامة ، وهو لرجل من طيء قال الفراء في لغات القرآن : سمعنا أعرابيا من طيء يسئل ويقول : فأورده . وقولــه :

جمعتها من أينق مــوارق • ذوات ينهــض من غــير سائــق (٨)

أى التى ينهض .

وقد ثنى ذات ذواتا رفعا ، وذواتى جرا ونصبا ، فيعرب إعراب تثنية ذات بمعنى ضاحبة .

---

(١) في (ب) : تفد الألى . . الخ .

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل حـ ١ ص ٢١٠ ، وقال : قال يصف كلابا وبقرة وحشية : تبذ الألى . . البيت . ولم أعرف قائله .

(٣) في (ب) : وفي جميعها في قوله . . الخ .

(٤) قائله : أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة طويلة ، قال السكرى في ديوان الهذليين : أى : تبلى القوم الذين يستلئمون على « الألى » الخير التى تراها كالحدا القبل ، أى لا ينفلت من كان في هذه الصفة من الموت ، « يستلئمون : يلبسون اللامة وهى الدرع ، كالحدا القبل » أراد : كالحدا المفزعة ، فكأن في عيونها قبلا كأنه حول . راجع : ديوان الهزليين حـ ١ ص ٩٣ — العينى حـ ١ ص ٤٥٥ — الدرر حـ ١ ص ٥٧ .

(٥) في حـ : كقوله : بالفضل . الخ .

(٦) في (حـ) : ذكر على أنه بيت من الشعر ، والصواب أنه نثر كما في (أ ، ب) وكما جاء في شرح التسهيل لابن مالك وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب بأفضل ذو . . الخ .

(٧) « أى بها » ساقطة من (ب) .

(٨) قائله : روبة بن العجاج ، والضمير في « جمعتها » عائد على النوقة المذكورة في بيت قبله ، و « أينق : جمع ناقة » وأصل ناقة : نوقة ، تجمع على أنوق جمع قلة ، استثقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصارت : أونق ، ثم قلبت الواو ياء فصارت « أينق » ويجمع على أيانق ، فهو جمع الجمع ، وقوله : « موارق » جمع مارقة ، مأخوذ من مرق السهم من الرمايا ، فالشاعر يشبه النوق بالسهام التى تمرق من الرمايا ، في سرعة جريها وسبقها ، وقوله : من السوق بفتح السين . راجع : المقرب حـ ١ ص ٥٧ — العينى حـ ١ ص ٤٣٩ — الدرر حـ ١ ص ٥٨ — ملحقات ديوانه ص ١٨٠ .

وحكى (١) غير المصنف إعراب ذات الموصولة بالحركات الثلاثة إعراب(٢) صاحبة.

قال أثير الدين (٣) : ونقل لنا شيخنا الامام بهاء الدين أبو عبدالله محمد ابن ابراهيم بن أبى نصر الحلبى المعروف بابن النحاس حكاية إعراب ذوات الموصولة ، كهى بمعنى صواحب / قال (٤) : وهو غريب .

ـ وبمعنى الذى وفروعه = : من المؤنث المفرد والمثنى والجمع مطلقا ، ـ من وما = : فيراد بكل منهما المفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث ، غير أن لكل بالنسبة ـ لمن يعلم وغيره اعتبارا تذكر عند تعرض المصنف له ان شاء الله تعالى ـ وذا = : فيطلق على ما ذكر من إفراد وفروعه وتذكير وفروعه . ـ غير ملغى= : فإن ركب (ذا) مع (ما) أو (من) فيصير المجموع اسما واحدا مستفهما به نحو ـ لماذا وعماذا تسأل باثبات الألف لتوسطها ، وربما تعين كقول جرير ،

يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم * لا يستفقن الى الديرين تحنانا (٥)

وقوله :

وأبلغ أبا سعد اذا ما لقيته * نذيرا وماذا ينفعن نذير (٦)

---

(١) في (ب) : وحكي غير الموصولة المصنف .

(٢) في (ب) : اعرابها صاحبة الخ . وقال الرضى في شرح الكافية حـ ٢ ص ٤١ : وفي « ذو » الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعنى : عدم تصرفها مع بنائها ، والثانية حكاها الجزولى : « ذوا » لمفرد المذكر ومثناه ومجموعة ، وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثاناه ومجموعة . والثالثة حكاها أيضا ـ أى الجزولى ـ وهى كالثانية ،الا أنه يقال لجمع المؤنث : ذوات مضمومة في جميع الأحوال . والرابعة حكاها ابن الدهان ، وهى تصريفها تصريف « ذو » بمعنى صاحب ، مع إعراب جميع متصرفاتها ، حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب ، وكل هذه اللغات طائية .

(٣) في شرحه حـ ١ ص ٢١٠ ظ .

(٤) أى الأمام بهاء الدين ابن النحاس وبقية كلامه كما جاء في شرح الأثير : والأفصح في « ذات » الأنثى ولا تجمع ، بل تكون « ذات » للمؤنثة المفردة ومثناها ومجموعها ، وأن يبنى على الضم حالة الرفع والنصب والجر .

(٥) هذا البيت من قصيدة طويلة يهجو بها جرير الأخطل ، والشاهد في قوله : « ماذا بال » حيث ركبت « ما » فصارت اسما واحدا دالا على الاستفهام . راجع : ديوانه ص ٥٩٨ ـ شرح شواهد المغنى ص ٧٧١ الدرر حـ ١ ص ٥٩ .

(٦) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل حـ ١ ص ٢٢١ ، والأثير في التذييل والتكميل حـ ١ ص ٢١٢ ، ولم ينسباه لقائله ، ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

وهو أرجع الوجهين في قراءة أبى عمرو : « ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو (١) » بالنصب أى ينفقون العفو ، وحيث يقع الذى بعدها نحو « من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا » (٢) وقولـــه :

فمن ذا الذى يشفى مـــن الحـــب بعـــد مـــا

تشـــد به بطـــن الفـــؤاد وظاهـــرة (٣)

ويجوز أنها موصولة فيهما ، فيكون جمعا بين الموصولين ، فيخرج إما على أن الثانى توكيد ، أو خبر ابتداء / محذوف ، أو بأن يكون (ماذا) كله اسم جنس بمعنى شيء أو موصولا بمعنى الذى ، على خلاف في تخريج بيت الكتاب :

دعـــى ماذا علمـــت سأتقيـــه * ولكـــن المغيـــب خبريـــنى (٤)

فالجمهور كما في مغنى اللبيب (٥) : أن (ماذا) كله مفعول (دعى) ثم اختلف

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١٩ . قال أبو حفص في كتاب المكرر ص ١٦ : قرأ أبو عمرو برفع الواو والباقون بالنصب . وقال أبو محمد مكى في كتابه : الكشف عن وجوه القرآت السبع حـ ١ ص ٢٩٢ : قوله : « قل العفو » قرأ أبو عمرو بالرفع ، ونصب الباقون ، ووجه القراءة بالرفع : أنه جعل « ما » و « ذا » اسمين « ذا » بمعنى « الذى » و « ما » استفهام ، تقديره أى شيء الذى تنفقونه . فـ « ما » مبتدأ ، و « الذى » خبره ، فيجب أن يكون الجواب مرفوعا أيضا ، من ابتداء وخبر ، تقديره : الذى تنفقونه العفو . فيكون الجواب كالسؤال في الاعراب . . وقال ص ٢٩٣ : ووجه القراءة بالنصب أن تكون « ما » و « ذا » اسما واحدا في موضع نصب بـ « ينفقون » فيجب أن يكون الجواب منصوبا أيضا ، كما تقول : ما أنفقت هم فتقول : درهما ، أى : أنفقت درهما ، ولا هاء محذوفة مع النصب ، ولا ابتداء مضمر مع النصب إنما تضمر فعلا تنصب به « العفو » يدل عليه الأول تقديره : يسألونك : أى شيء ينفقون ، قل ينفقون العفو. وعلى ذلك فليس النصب قراءة أبى عمرو كما ادعى الشارح .

(٢) سورة الحديد آية : ١١ .

(٣) قائله : ابن الدمينة ، وهو في ديوانه ص ١٨٤ من جملة أبيات برواية : فماذا الذى يشفى . . البيت.

(٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، فمن قائل : انه من أبيات الكتاب مجهولة القائل ، وقال العينى : هو لسحيم بن وثيل الرياحى ، وقال السيوطى في شواهد المغنى : للمثقب العبد ، والراجح أنه مجهول القائل ، لأنه لم يذكر في قصيدته المذكورة في المفضليات والموافقة له في الوزن والقافية . راجع : الكتاب حـ ١ ص ٤٠٥ – العينى حـ ١ ص ٤٨٨ – الخزانة حـ ٣ ص ٥٥٤ – شواهد المغنى ص ١٩١ .

(٥) حـ ١ ص ٣٠١ .

فقال السيرافي وابن خروف : موصول بمعنى الذى. والفارسى : نكرة بمعنى شيء قال (١) : لثبوته في الأجناس دون الموصولات (٢) .

وقال ابن عصفور : ولا يسوغ أن (ماذا) مفعول (دعى) لوجوب الصدرية للاستفهام ، ولا (لعلمت) لعدم إرادة أن يستفهم عن معلومها ما هو ؟ ولا لمحذوف يفسره سأتقيه ، لعدم المحلية اذ ذاك لعلمت ، بل (ما) استفهام مبتدأ ، و ـ ذا ـ موصول خبر ، وعلمت صلة ، وعلق (دعى) عن العمل بالاستفهام .

قال ابن هشام (٣) : / وأقول : اذا قدرت (ما) بمعنى شيء أو موصولة لم يمتنع كونها مفعول (دعى) وأما أنه لم يرد أن يستفهمها عن معلومها فلازم له جاعلا (ماذا) مبتدأ أو خبر ، ودعواه تعليق (دعى) مردودة باختصاص التعليق بالأفعال القلبية .

فإن قال : انما أردت أنه قرر الوقف على (دعى) فاستأنف ما بعده ، رده قول الشاعر : (ولكن) ، لوجوب تخالف تاليها ومتلوها ، والمخالف هنا (دعى) والمعنى : دعى كذا ولكن أفعلى كذا .

وعليه فلا يصح استئناف مابعد (دعى) ، اذ لا يقال : من في الدار فإنى أكرمه ، ولكن اخبرينى عن كذا .

قال شارحه الدماميني : وأورد أيضا في شرح هذا الكتاب (٤) : وفيه تسليم امتناع إعمال ما قبل « ماذا » فيها لمكان الاستفهام .

---

(١) أى : الفارسى .

(٢) وقال الرضى في شرح الكافية جـ ٢ ص ٤٢ : « وذا بعد « ما » الاستفهامية أما الكوفيون فيجوزون كون « ذا » وجميع أسماء الاشارة موصولة بعد « ما » إستفهامية كانت أولا ، استدلالا بقوله : . . « وما تلك بينيك » أى ما التى بيمينك ، ولم يجوز البصريون ذلك الا في « ذا » بشرط كونه بعد « ما » الاستفهامية ، اذا لم تكن زائدة ، ففى نحو : « ماذا صنعت » يحتمل كونها زائدة ، وبمعنى « الذى » وقولك : ماذا الذى صنعت ، نص في الزيادة ، ومثله « ذا » بعد « من » الاستفهامية . وقال ابن الحاجب في شرح كافيته ص ٧٥ : وفي « ماذا صنعت » وجهان أحدهما : ما الذى وجوابه رفع ، والآخر : أى شيء وجوابه نصب « أى أحدهما أن يكون « ما » استفهامية ، و (ذا) بمعنى الذى ، فيكون التقدير : أى شيء الذى صنحت ، فلا تكون « ما » الا مبتدأ ، لتعذر أن تعمل الصلة فيما قبل موصولها ، أو يعمل جزء من الخبر في المبتدأ ، وتكون « ذا » بمعنى الذى في موضع رفع خبرها . والآخران تكون « ماذا » بكمالها بمعنى : أى شيء فيكون التقدير : أى شيء صنعت ، فتكون « ماذا » في موضع نصب بصنعت ، فتكون الجملة فعلية قدم مفعولها ، لتضمنه معنى الاستفهام ، ووجب نصبه لأن الفعل تسلط المفعولية . . الخ . وقال الرضى في ص ٥٨ جـ ٢ بعد كلام طويل : وقد جاء « ذا » زائدة بعد « ما » الموصولة ، قال : دعى ماذا علمت . . البيت . الخ . وهذا الرأى مخالف لمن قال : ان « ماذا » بمجموعه اسم موصول .

(٣) في المرجع السابق ، وعبارته : ونقول اذا قدرت « ماذا » بمعنى « الذى » أو بمعنى « شيء لم يمتنع كونها مفعول « دعى » وقوله : لم ير أن يستفهم عن معلومها لازم له . . الخ .

(٤) جـ ١ ص ٦٠ ظ .

وقد صرح بعض المتأخرين بجوازه فيها دون سائر أدوات الاستفهام ، وان كلام العرب على ذلك .

قلت : المصرح بذلك مالك بن المرحل وهو أحد أدباء الأندلس وشعرائها غير أنه ضيق العطن (١) في هذه الصناعة ، ليس معدودا من فحولها ، وقد دارت بينه وبين أبى الحسن بن أبى الربيع ، وهو أحد فحول هذا الشأن في عصره مراجعات في مسألة « كان ماذا » فقال مالك :

عاب قوم كان ماذا • ليت شعرى لم هذا (٢)

واذا عابوه جهلا • دون علم كان ماذا

فرد إجازته تلك ابن أبى الربيع بقوله :

كان ماذا ليتهما عدم • جنوبها قربها ندم

ليتنى يا مال لم أرها • إنها كالنار تضطرم

وصنف في المنع مصنفا .

قال أثير الدين : وألسنة الشعراء حداد والا فلا نسبة بين ابن أبى الربيع وابن المرحل ، فقد ملأ بن أبى الربيع الأرض نحواً .

(قلت) «٣» : وقد أذكرنى ذكر ابن المرحل قوله وما أحسنه :

مذهبى تقبيل (خد) «٤» مذهب • سيدى ماذا ترى في مذهبى

لا تخالف مالكا في رأيه • فبه يأخذ أهل المغرب

وأما تمسك المصنف في التوضيح (٥) للجواز بقول عائشة رضى الله عنها في حديث الأفك : « أقول : ماذا » (٦) أو قول بعض الصحابة : فكان ماذا ، فقد نازعه فيه أثير الدين بما أورد عليك غير مرة ، مما نوزع فيه هو .

---

(١) قال الجوهرى في الصحاح مادة « عطن » : وفلان واسع العطن والبلد اذا كان رحب الذراع . والشارح قصد المقابل لذلك أى ان هذا الشاعر قاصر الذراع في هذه الصناعة ، فكيف يحتج الدمامينى برأية ؟ مخالفا بذلك رأى فحول هذا الفن .

(٢) قال الشيخ يسين على التصريح ‍ـ ١ ص ١٣٩ : وقد وقع في شعر ابن المرجل : « وكان ماذا » فانكره ابن أبى الربيع ، فصنف في الرد عليه – أى على ابن أبى الربيع . مصنفا ، وأنشد لنفسه : عاب قوم . . البيتين .

(٣) « قلت » : ساقطة من (ب) .

(٤) (خد) ساقطة من (ب) وفيها : لا تخالف ملكا . . الخ .

(٥) وعبارة التوضيح ص ٢٠٦ : وفي : أقول ماذا ؟ شاهد على أن « ما » الاستفهامية اذا ركبت مع « ذا » تفارق وجوب التصدير ، فيعمل في ما قبلها رفعا ونصبا ، فالرفع كقولهم : كان ماذا ، والنصب كقول أم المؤمنين رضى الله عنها : أقول ماذا . وأجاز بعض العلماء ، وقوعها تمييزا ، كقولك لمن قال : عندى عشرون : عشرون ماذا .

(٦) انظر : صحيح البخارى ‍ـ ٣ ص ١٦٨ .

(قلت) «١» : غير أن الصحيح الذى لامعدل عنه المنع ، وهو ما أطبقوا عليه سلفا وخلفا .

وقد رجع ابن عصفور عن مقالته في بعض تصانيفه فقال : وقد استعملت في الشعر استعمالا ثالثا ، وهو كونها موصولة أو نكرة موصوفة .

ولا يعنى المصنف بالالغاء الزيادة كما هو قضية كلام بعضهم،لعدم جواز زيادة الأسماء عند البصريين قاله أثير الدين (٢) .

قلت : وقد صرح الرضى (٣) بزيادتها في البيت فقال : وقد جاءت (ذا) زائدة (٤) بعد « ما » الموصولة وأنشد البيت (٥) وهو خلاف قول ابن هشام (٦) وأثير الدين وغيرهما .

— ولا مشار به = : بالجر عطفا على ملغى ، — بعد استفهام بما = : اتفاقا — أو من = : وفاقا لأكثر أصحابنا ، تمسكا بقول الأعشى ميمون :

وقصيدة تأتى الملـــوك غريبـــة * قـــد قالها ليقـــال من ذا قالها (٧)

وزعم الكوفية كون « ذا » وجميع أسماء الاشارة موصولة بعد « ما » الاستفهامية وغيرها ، تمسكا بقوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » (٨) أى الذين ، « وما تلك بيمينك » (٩) أى وما التى .

---

(١) « قلت » ساقطة من (حـ) .

(٢) في شرحه للتسهيل حـ ١ ص ٢١٠ ظ وعبارته : مبحث المصنف في الالغاء : قوله : غير ملغى ، أن يعنى بالالغاء الزيادة ، كما يفهم من ظاهر اصطلاح النحويين ، فليس قوله بصحيح ، لأن الأسماء لا تلغى ، أى : لا تزاد ، وان عنى أنها ركبت مع « ما » وصار المجموع اسم استفهام فيصح .

(٣) انظر : ص ٧٣٢ هامش رقم ٢ .

(٤) في الأصل : « زيادة . . » الخ .

(٥) وهو قوله :

دعى ماذا علمت سأتقيه . . . البيت

(٦) وعبارته في المغنى حـ ١ ص ٣٠٢ : السادس أن تكون « ما » استفهاما ، و « ذا » زائدة ، أجاز جماعة ، منهم ابن مالك في نحو : « ماذا صنعت » وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف نحو « لم ذا جئت » والتحقيق أن الأسماء لا تزاد .

(٧) البيت ضمن قصيدة طويلة قالها الأعشى في مدح قيس بن معد يكرب ، ورواية الديوان ص ١٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك حـ ١ ص ٢٢٢ ، والهمع حـ ١ ص ٨٤ ، والدرر حـ ١ ص ٥٩ ؛ : وغريبة تأتى الملوك حكيمة . . . البيت . والشاهد أن « ذا » بعد « ما أومن » الاستفهاميتين موصولة ، وليست اسم إشارة .

(٨) سورة البقرة ، آية : ٨٥ .

(٩) سورة طه ، آية : ١٧ .

وقول الشاعر :

عدس مـــا لعباد عليك إمـــارة ٭ نجـــوت وهذا تحملـــين طليق (١)

وأبى ذلك البصرية إبقاء لاسم الإشارة على أصلها ، ودفعا للاشتراك الذى هو خلاف الأصل وحملوا « تقتلون » و « يمينك » و (وتحملين » — على الحالية ، وحذف العائد من « تحملين » لكونه كالحذف من الصفة أو الخبر .

أو يكون « بيمينك » متعلقا بما في تلك من معنى الإشارة أو بفعل مضمر على جهة (٢) البيان ، أعنى بيمينك قاله ابن عصفور (٣) .

ورده ابن الضائع بعدم تعدى « أعنى » بالباء ، فهو تخريج ضعيف لا يعول عليه ، فالحالية أشبه . أو على أن — تحملين وطليق — خبران غير مستغنى بأحدهما عن الآخر في تمام الفائدة ، فهو في معنى — حلو حامض — ويقضان هاجع .

قلت : فاندفع قول الدماميني : وقيل : « تحملين وطليق » خبران ويرد عليه بأن ليس المراد الاخبار بأنه محمول .

و بمعنى الذى وفروعه أيضا ، — ذو الطائية = : أى المنسوبة الى طيء ، لاستعمالهم إياها موصولة ، أو من تشبه بهم من المولدين كأبى فراس وأبى تمام حبيب بن أوس ، والحسن بن وهب ، وغير هؤلاء — مبنيه = : عندهم — غالبا = : كجاء ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، ومن كلامهم : « أرى ذو ترون » فلا وذو في السماء بيته ، وقول حاتم :

ومن حســـد يجـــور على قومى ٭ وأى الدهـــر ذو لم يحســـدونى (٤)

---

(١) نسبه العينى في شواهده الكبرى هامش الخزانة ج ١ ص ٤٤٢ : ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميرى، وكذلك البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ٥١٤ ، وما بعدها ، وهو ضمن قصيدة خاطب بها بغلة ، وله قصة طويلة مشهورة ، وتلخيصها : أنه كان قد هجا عباد بن زياد بن أبيه وكتب ذلك على الحيطان ، فلما ظفر به ألزمه أن يمحوه بأظافره حتى تضررت أنامله ، وطال حبسه حتى شفع أهل اليمن فيه لدى معاوية ، فقبل شفاعتهم وأطلق سراحه ، ثم قدمت له بغلة من بغال البزيد فركبها وقال : عدس ما لعباد . . الخ . : و « عدس » قال صاحب الخزانة : وروى عن الخليل أن « عدس » كان رجلا عنيفا بالبغال أيام سليمان عليه السلام فاذا قيل لها ذلك انزعجت وأسرعت ، وعباد : هو : عباد بن زياد بن أبى سفيان . وانظر : « الخزانة ج ٤ ص ٨٩ » والمحتسب ج ٢ ص ٩٤ والاشونى ج ١ ص ١٦٠ ، والدرر ج ١ ص ٥٩ » وغير ذلك .
والشاهد : أن « هذا » اسم موصول بمعنى الذى ، على رأى الكوفيين.

(٢) « جهة » ساقطة من « ج » .

(٣) هذا الكلام منقول عن شرح الأثير ج ١ ص ٢١٣ و. وكلام ابن عصفور : من أن أو يكون بيمينك . . الخ .
وقول الشارح : أو على أن تحملين وطليق خبران الى قوله : هاجع . من كلام ابن عصفور كما جاء في شرح الأثير .

(٤) قائل البيت : حاتم بن عدى الطائى ، و « من » في هذا المقام للتعليل متعلقة بقوله : — « يجور » أى : لأجل الحسد يجور على قومى ، وأى « استفهامية أضيفت الى الدهر . والشاهد : أن « ذو» بمعنى الذى ، وهى ذو الطائية وجملة « لم يحسدونى » صلتها ، والعائد محذوف تقديرا فيه . انظر : « العينى ج ١ ص ٤٥١ » .

أى الذى لم يحسدونى فيه وقول آخر :

ذاك خليلى وذو يواصلـــنى • يرمى وراءى بأمسهم وأم سلم (١)

وقـــال :

وقولا لهـــذا المرء ذو جاء طالبا • هلم فان المشرفي الفرائـــض (٢)

أظنك دون المال ذو جئت تبتغى • وستلقاك بيض النفـــوس قوابض

وحكى الأزهرى (٣) اللغوى : استعمالها بمعنى الذى وفروعه قال ومنه قوله :

فان المـــال مال أبى وجـــدى • وبيرى ذو حفرت وذو طويت (٤)

أى بيرى التى حفرتها .

وزعم ابن عصفور أنها واقعة عليه مذكرا على معنى القليب (٥) نظير قوله :

---

(١) نسبه العينى في هامش الخزانة جـ ١ ص ٤٦٤ « لبجير بن فنمة أحد بنى بولان من شعراء الجاهلية ، وقال : ركب ابن الناظم وأبوه صدر البيت على عجز بيت آخر ، فإن الرواية فيه :

وان مولاى ذو يعيرنـــى • لا إحنة بيننا ولا جرمة

ينصرنى منك غـــير معتـــذر • ورائى بأمسهم وأمسلمـــة

وفي رواية الجوهرى : وذو تعاتبنى » ، والشاهد : أن « ذو » بمعنى « الذى » وسيأتى أن الشطر الثانى شاهد على أن « أم » تخلف « أل » .

وانظر : شواهد المغنى ص ١٥٩ .

(٢) نسبه المرزوقى في شرح الحماسة « ص ٦٤٠ » لقوال الطائى ، وكذلك نقل هذه النسبة صاحب الخزانة جـ ٢ ص ٢٩٥ - ٥١٤ « وقوال شاعر اسلامى أدرك الدولة العباسية ، قال التبريز : وقد قال هذه الأبيات في : ساع جاء يطلب إبل الصدقة ، وهو أمية بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان ، ورواية الحماسة والخزانة : ذو جاء ساعيا ، والفرائض : الاسنان التى تصلح لان تؤخذ في الزكاة و « هلم » تستعمل اسم فعل ، وعليه فلا تتغير عن حالة واحدة في التأنيث والتثنية والجمع ، وهى لغة الحجاز ، وتستعمل الهاء للتنبيه ، وقد ركبت مع « لم » وهى فعل ، فتؤنث وتثنى وتجمع ، وعلى الاستعمالين تكون الميم مفتوحة .

انظر : الانصاف ص ٣٨٣ - والاشمونى « جـ ١ ص ١٥٧ » . والشاهد مثل سابقه .

(٣) انظر : « تهذيب اللغة جـ ١٥ ص ٤٤ » .

(٤) نسب هذا البيت ضمن أبيات أخرى في الحماسة ص ٥٩٠ - والخزانة جـ ٢ ص ٥١١ ، والدرر جـ ١ ص ٥٩ .

لسنان بن الفحل الطائى ، وهو شاعر إسلامى في الدولة المروانية ، قال صاحب الخزانة في سبب هذه الأبيات : انه اختصم حيان من ي العرب الى عبدالرحمن بن الضحاك ، وهو والى المدينة في ماء من مياههم ، وعبدالرحمن مظاهر لأحد الحيين ، فقال سنان تلك الأبيات مخاطبا بها عبدالرحمن. ورواية النسخ « أ » و « جـ » فإن المال . . الخ .

انظر : أمالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ٣٠٦ - ابن يعيش جـ ٣ ص ١٣٧ ، جـ ٨ ص ٤٥ . والشاهد ذكره الشارح .

(٥) قال الجوهرى في الصحاح مادة « قلب » جـ ١ ص ٩٤ : و « القليب » البئر قبل أن تطوى ، تذكر وتؤنث ، وقال أبو عبيدة : هى البئر العادية القديمة وجمع القلة « أقلبة » . . والكثير : « قلب » . وقال صاحب اللسان نفس المادة جـ ٢ ص ١٨٣ : وقال شمر : القليب اسم من أسماء البئر البدىء والعادية ، ولا يخص بها العادية ، قال : وسميت قليبا ، لأنه قلب ترابها ، وقال ابن الاعرابى : القليب ما كان فيه عين والا فلا . . الخ .

يا بير يا بـير بنى عـدى * لا ينزعـن قعـرك بالـدلى
حتى تعـود أقطـع الولى (١) *

وحكى الهروى في الأزهية (٢) : أن بعض طيء يثنيه ويجمعه جمع ذى الصاحبية . قال ابن السراج : ويتعين إعرابه حينئذ .

واستظهر بـ « غالبا » عن إعراب بعض إياها ، تشبيها بالصاحبية ، لتشاكلها لفظا ، حتى لقد حكى بعض : أنها منقولة عن الصاحبية ، لاشتراكهما ، توصلا الى الوصف ، كما حكاه أيضا ابن درستوريه في الارشاد ، وأبو الفتح في المحتسب ، قال بعض شعرائهم :

فإما كرام موسرون أتيتهـم * فحسـبى من ذى عندهم ما كفانيا (٣)

ومنه في أحد التخريجين : اذهب بذى تسلم أى بالذى تسلم

قال المصنف (٤) : ومنهم من يقول : رأيت ذات فعلت وذوات فعلن ، بمعنى التى واللاتى كما مر (٥) التنبيه عليه .

وأطلق ابن عصفور (٦) القول بتثنيتهما ، وأظن حامله على ذلك قولهـم : ذوات بمعنى التى واللاتى فاضطربت لذلك عنه هـ .

---

(١) هذا الرجز استشهد به الكثيرون من هذا الفن ، فقد ذكره ابن سيده في المخصص جـ ١٦ ص ١٤٨ ، ص ١٨٧ ، جـ ١٧ ص ٨ – وابن الشجرى ، في أماليه جـ ١ ص ١٥٨ . والبغدادى في الخزانة جـ ٢ ص ٥١١ ذكره عرضاً ، ولم ينسبه أحدهم لقائله ، ورواية الخزانة : يا بئرنا بئر بنى عدى . . الخ . ورواية ما عدى الشارح : الأزحن » .
والشاهد فيه كما قال ابن الشجرى : أن يكون حمل الكف على العضو ، كما حمل الآخر « البئر » على القليب في قوله يا بئر . . . الخ .

(٢) وعبارته ليست كذلك ، بل هى في ص ٣٠٣ وما بعدها : ومنهم من يقيم مقام الذى « ذو » ومقام التى « ذات » وهى لغة طيء ، فيقولون : ذو قام زيد « وذات قامت هند » . . . ويجعل هؤلاء « ذو » رفعا في كل حال موحدا في التثنية والجمع . . . ومنهم من يقول : « ذو » بمعنى » الذى للمذكر والمؤنث جميعا وفي كل حال . . . كما جعلوا « من » و « ما » للمذكر والمؤنث والاثنين والجمع . . . . وربما ثنوا وجمعوا فقالوا : « هذان ذو نعرف » و « هؤلاء » ذوو نعرف « و » هاتان ذواتا نعرف « و » هؤلاء ذوات نعرف » ويرفعون « التاء » من « ذوات . . . الخ .

(٣) نسبه صاحب الحماسة ص ١١٥٨ ، والعينى جـ ١ ص ١٢٧ – وابن يعيش جـ ٣ ص ١٤٨ – والشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٥٩ : لمنظور بن سحيم الفقعسى الكوفي شاعر إسلامى مقل ، وذلك ضمن قصيدة في هجاء امرأته ، وقد روى بدل : « لقيتهم » : أتيتهم » ، و « من ذو » من ذى. وانظر : التوضيح على التصريح جـ ١ ص ١٣٧ . والشاهد أن « ذو » منقولة عن الصاحبية ، كما ذكر الشارح .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٢٣ » .

(٥) في شرح المصنف جـ ١ ص ٢٢٢ عند قوله : وبمعنى « الذى » وفروعه « ذو » في لغة طيء . . وبناؤها هو المشهور ، وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب « ذو » بمعنى صاحب ، ويروى بالوجهين قول الشاعر : فإما كرام موسرون . . البيت .

(٦) اذ قال في المقرب جـ ١ ص ٥٧ : وتقول في تثنية « ذو » الطائية : « ذوا » في الرفع ، و « ذوى» في النصب والخفض ، وفي جمعها « ذوو » في الرفع ، و « ذوى » في النصب والخفض ، وتقول في تثنية « ذات » : « ذواتا » في الرفع ، و « ذواتى » في النصب والخفض ، وفي جمعها : « ذوات » بضم « التاء » في الأحوال كلها . . . الخ .

قال أثير الدين (١) : بل نقله صاحب الأزهية (٢) ، وابن السراج عن العرب.

و بمعنى الذى وفروعه أيضا — أى = : وفاقا للجمهور ، وخلافا لثعلب في اختصاصها عنده بالاستفهام والجزاء ، وهو محجوج بقوله تعالى : « ثم لتنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمان عتيا » (٣) وقول الشاعر :

إذا ما أتيت بنى مالك * فسلم على أيهم أفضل (٤)

وقوله :

فأدنوا الى حقكم يأخذه أيكم * شئتم وإلا فأيكم وأيانا (٥)

وقوله :

أما النساء فأهوى أيهن أرى * للحب أهلا فلا أنفك مشغوفا (٦)

— مضافا إلى معرفة لفظا = : وهو الأفصح نحو : يعجبنى أى الرجال وأى النساء عندك ، ويحتمل الإفراد والتثنية والجمع .

وزعم بعض أن القياس إضافته إلى نكرة ،، لتعريفها كأخواتها بالصلة ، وإنما يستفاد بالإضافة بيان جنسها ، وتكفى فيه النكرة ، وإنما عدل عن ذلك استقباحا لاضافة ما هو معرفة إلى نكرة لبعد ما بينهما (٧) وحينئذ فإضافتها إلى المعرفة تحسينا للفظ ، وإزالة للقبح ، لا أن لها أثرا في التعريف .

وزعم آخرون : أن إضافتها إلى المعرفة إفادة لتعريف جنش من وقعت عليه « أى » والصلة إفادة لتعريف عينه ، فلها معرفان من جهتين متباينتين ، ولا نظير له ، على أن بعضا على حكاية إضافتها إلى نكرة وأغفله المصنف ، وهو نزر الوجود ، كيعجبنى أى رجل عندك ، وأى رجلين ، وأى رجال وأى امرأة ، وأى امرأتين ، وأى نساء .

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢١٤ » .
(٢) انظر هامش رقم « ٢ » الصفحة السابقة .
(٣) سورة مريم ، آية : ٦٩ .
(٤) نسبه العينى وعنه نقل الملقون عن شرح ابن يعيش جـ ٣ ص ١٤٧ ، و جـ ٤ ص ١٢ ، و جـ ٧ ص ٨٨ . وصاحب معجم شواهد العربية ص ٢٩٩ — وقال صاحب الخزانة جـ ٢ ص ٥٢٣ : والبيت لم يبلغنى قائله ، وقال ابن الانبارى حكاه أبو عمرو الشيبانى بضم « أيهم » عن غسان ، وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب هـ ، فغسان قائل البيت . وهو غسان بن وعلة بن مرة أحد بنى مرة بن عباد ، وقال السيوطى في شرح شواهد المغنى ص ٢٣٦ : لرجل من غسان ، وقال صاحب الدرر جـ ١ ص ٦٠ : والبيت لغسان بن وعلة. والشاهد : أن « أيا » تستعمل موصولة .
(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٢٣ ، وشرح الأثير للتسهيل جـ ١ ص ٢١٤ ، ولم أعثر على اسم قائله .
والشاهد مثل سابقه .
(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ، ولم أعثر على قائله . والشاهد مثل سابقيه .
(٧) في « جـ » لبعد ما هو بينهما . . الخ .

ـ أو نية = : كيعجبنى أى عندك ، فيحتمل الوقوع على مفرد أو فروعه من المذكر ، وفروعه من عاقل أو غيره .

ـ ولا يلزم استقبال عامله = : بل يجوز مضيه كأعجبنى أيهم قائم ، وفاقا للأخفش وموافقيه من البصرية ، وخلافا للجمهور في التزامهم استقباله ، كيعجبنى أيهم يقوم ، أى « الشخص الذى يقع منه القيام كائنا من كان ، فلو جعلت معمولة للماضى خرجت عن وضعها العمومى ، ألا ترى لو قلت : أعجبنى أيهم خرج لم يقع إلا على من وقع منه الخروج .

وقد سئل الكسائى في حلقه يونس هل يجوز ـ أعجبنى أيهم قام فمنعه ، قيل : ولم؟ ، فلم يلح له وجهه ، فقال : أى كذا خلقت.

ولم يمثل سيبويه (١) الا بالمستقبل .

وقضية كلام المصنف في شرحه (٢) عدم التزام الكوفية استقباله ، وقد علمت منعه الكسائى وهو عميد تلك العصابة .

و لا يلزم ـ تقديمه = : بل هو كغيره من الأسماء ، تعمل فيها العوامل متقدمة ومتأخرة نحو ـ أحب أيهم قرأ ، وأيهم قرأ أحب ـ خلافا للكوفية = :

قال المصنف : ولا حجة إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه (٣) .

ـ وقد يؤنث بالتاء موافقا للتى (٤) = : كقوله :

إذا اشتبه الرشد في الحادثـــات ٭ فارضى بأيتها (٥) قد قـــدر (٦)

---

(١) انظر الكتاب جـ ١ ص ٣٩٧ وما بعدها .

(٢) وعبارته في جـ ١ ص ٢٢٣ : ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه ، كما لا يلزم مع غيره ، وقال الكوفيون : بلزوم ذلك ، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه .
وعليه فليست قضية كلام المصنف كما قال الشارح ، بل اتفاق الكوفيين مع رئيسهم وهو الكسائى . بدليل قوله : ولا حجة لهم إلا كون . . الخ .

(٣) في «جـ» ما قاله . . . الخ .

(٤) في «جـ» : موافقا للائى . . . الخ .

(٥) في « جـ : بأينهن قد . . . الخ .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٢٣ – والأثير في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢١٥ – والسيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٤ – وذكره الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٦٠ – ولم ينسبه أحدهم لقائله ، وذكر صاحب معجم شواهد العربية ولم يذكر قائله – ونقل الشنقيطى كلام ابن كيسان بطريقة أخرى فقال : وحكى ابن كيسان : أن أهل هذه اللغة يثنون « ايا » ويجمعونها فيقولون مثلا : اياكما أخوان ، واياهم اخوتك ، والشاهد في البيت تأنيث « أيا » بالتاء مثل « التى » .

وعن أبن كيسان : أن أهل هذه اللغة يثنون ويجمعون نحو أياهم وأيتاهن وأيوهم(١) وأيوهن ، وكذا حالها عندهم إفرادا وإضافة إلى نكرة ، وأغفل ذلك المصنف .

وبمعنى الذى وفروعه = : من المذكر وفروعه ، والمفرد وفروعه ، — الألف واللام = : فيكون بلفظ واحد مطلقا نحو القائم والقائمة ، والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات .

— خلافا للمازنى ومن وافقه = : كالأخفش — في حرفيتها = : سوى أن المازنى يراها معرفة ، والأخفش موصولا حرفيا قاله المصنف (٢) ، وعكس أثير الدين(٣) والجمع بين النقلين أن « أل » في كل منهما معرفة فقد توافق المذهبان تعريفا .

قال الرضى : وإنما الخلاف حيث لا عهد ، أما حيث العهد نحو جاء ضارب فأكرمت الضارب ، فالحرفية اجماعا .

واحتج القائل : إنها موصول حرفي بتخطى العوامل إياها كقام الضارب ورأيت الضارب ، ومررت بالضارب . ولا موضع « لأل » وليس اسم الا وله موضع. وأيضا فهى من الأسماء الظاهرة أن لو كانت اسما وليس منها شيء على حرفين أحدهما وصل ، فصار الاسم في الحقيقة على حرف ، وأيضا فهمزة الوصل ، في « أل » مفتوحه مفتتحا بها ، وليست الا مكسورة في الأسماء الا ما شذ من « أيمن الله » وانما تفتح فيها حرفية كالرجل والغلام ، وأيضا فكان يجوز الفصل بينهما وبين صلتها بمعمول الصلة أن لو كانت موصولة اسما كقام « أل » زيدا ضارب ، نظير : الذى زيدا ضرب.

---

(١) في « ج : وأيوهن وأيتاهن وكذا . . الخ .
وقال الرضى في الكافية « ج ٢ ص ٤١ » : واذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به ، موصولا كان أو استفهاما ، أو غيرهما ، نحو : لقيت أيهن لقيت ، وأينهن لقيت .
وقال الأندلسى : التأنيث فيه شاذ ، كما شذ في : كلتهن ، وخيرة الناس وشرة الناس ، وبعض العرب يثنيها ويجمعها أيضا في الاستفهام وغيره ، نحو اياهم أخواك ، وأيوهم إخوتك ، وهما أشد من التأنيث ومجوزهما : تصرفهم في باب الاعراب .

(٢) وعبارته في شرحه ج ١ ص ٢٢٤ : وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف ، وأن الضمائر عائدة إلى موصوفات محذوفة . وهذا ضعيف . . . الخ .

(٣) وعبارته في شرحه ج ١ ص ٢١٥ ظ : وفي كونها موصولة خلاف ، ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولة ، فـ « أل » في « الضارب » كـ « أل » في « الغلام » . . . . الخ .
وقال في ص ٢١٦ و. : استدل المازنى على أنها حرف موصول لا اسم بتخطى العامل عمله الى صلتها لا اليها . . . الخ .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٧ : اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول ، مثال المازنى : هى حرف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو الرجل والفرس ، وقال غيره : إنها اسم موصول ، وذهب الزمخشرى الى أنها منقوصة من « الذى » وأخواتها . الخ .
وقال في ص ٢١٧ ، و. : وقال المصنف في الشرح : وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف . . . وهذا الذى حكاه عن المازنى هو الذى حكيناه نحن عن الأخفش .

وزاد الأندلسى انتصارا لهذا الرأى : أن لو كانت اسما كانت فاعلا ، واستحق قائم البناء ، لاهماله حينئذ ، لمكان كونة صلة ، ولا يسلط على الصلة عامل الموصول

وأجيب : بأنها مع الاسم كالشيء الواحد ، كما هو شأن الموصول وصلته ، فإذا كانت الصلة اسما مفردا ، كانت أشد اتصالا وافتقارا إليه ، فجعل الفاعل جملة « أل » ومدخولها نحو قام الضارب ، كما لو قلت : هذه بعلبك في صيرورة مجموعهما اسما واحدا .

وأما أن الاسم الظاهر لا يرد على حرف فباطل بما حكى من قولهم : « أم الله » وهمزته وصلية مع كونه معربا ، فكان المبنى بذلك أجدر .

وقد آجاز سيبويه (١) قياسا : اذا سميت بالباء من اضرب أن نقول : « اب » ملحقا اياه بهمزة الوصل معربا ، فصار على حرفين ابتداء ، ووصلا على حرف. ألم ترنحو « أب » على حرفين ابتداء فاذا وصلت في نحو « من اب لك » عاد على حرف ، بل ربما ورد الاسم المعرب على حرف في الحالين كالذى حكاه ابن مقسم عن ثعلب (شربت ما) «٢» .

وأما أن الهمزة الوصلية مفتوحة فتشبيها بالمعربة ، وأما عدم الفصل بالمعمول فلما بين « أل » من شدة التعلق والارتباط ، بخلاف صلة الذى ، لكونها جملة ، بل ذلك لازم أيضا لصاحب هذا الرأى ، لكونها عنده موصولا حرفيا ، والموصول الحرفي إذا لم يعمل ساغ الفصل بينه وبين صلته نحو « ما » تقول يعجبك ما اليوم تصنع ، أى صنعك اليوم ، فكذا ينبغى على قياس رأيه في : الضارب ، بخلافها اسما موصولا مجعولا مع صلته كشيء واحد على رأى زاعمه فيمتنع بين جزءى بعلبك .

وأما الجواب عن مقالة الأندلسى : فهو ما قاله المصنف (٣) ، وأقره أثير الدين (٤) ، أن مقتضى الدليل ظهور عمل الموصولات في أعجاز الصلات ، لأن نسبتها منه نسبة

---

(١) وعبارته في الكتاب جـ ٢ ص ٦٣ : ولو سميت رجلا بـ« أب » قلت : هذا إب ، وتقديره في الوصل : هذا أب كما نرى يريد الباء وألف الوصل من قولك : « اضرب » وكذلك كل شيء مثله لا تغيره عن حاله ، لأنك تقول : « أب » فيبقى حرفان سوى التنوين ، فاذا كان الاسم ها هنا في الابتداء هكذا لم يختل عندهم أن تذهب « ألفه » في الوصل ، وذلك أن الحرف الذى يليه يقوم مقام الألف ، ألا تراهم يقولون : « من أب لك » فلا يبقى الا حرف ، فلا يختل ذا عندهم اذا كان كينونة حرف لا يلزمه في الابتداء ، وفي غير هذا الموضع اذا تحرك ما قبل الهمزة في قولك : ذهب أب لك وكذلك « إب » لا يختل أن يكون في الوصل على حرف ، اذا كان لا يلزمه ذلك في جميع المواضع .
وقال في ص ٦٤ : وان سميت رجلا بالضاد من « ضرب » قلت : ضاه ، وان سميت بها من « ضراب » قلت « ضى » . وان سميت بها من ضحى قلت : « ضو » وكذلك هذا الباب كله ، وهذا قياس قول الخليل ، ومن خالفه رد الحرف الذى يليه .

(٢) « شربت ما » ساقطة من « جـ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٢٧ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢١٧ و. » .

عجز المركب منه ، غير أن ذلك ممنوع ، لكون الصلة جملة ، وهى غير منفعلة للعوامل ، فلما أفردت صلة « أل » جيء بالإعراب على ذلك المقتضى لعدم المانع.

وفي شرح الدمامينى (١) : وفيه نظر ، لأن حق الاعراب أن يدور (٢) على الموصول ، لكونه المقصود ، وإنما جيء بالصلة إيضاحا ، بدليل ظهور الاعراب في « أى » الموصولة — كقام أيهم ضربته ، وفي اللذان واللتان على القول بإعرابهما ، واللذون على لغة .

قلت : وأنت خبير بما في هذه المعارضة من الضعف الذى لا يقاوم مقتضى ذلك الدليل على ما في ذلك من الإغارة على ما في شرح الرضى (٣) والانتحال منه نسخا وسلخا ، وقد أوهم أن ذلك مما أعمل فيه فكره مرشحا ذلك بلفظ النظر .

وأما أنه ظهر الاعراب في « أى » وما معها فلما قام بكل منها مما عد به منفصلا عن صلته أو كالمنفصل من الاضافة في « أى » كما زعم أنها المعرفة لها ، فليست كغيرها من الموصولات في شدة طموحه الى صلته وافتقاره اليها اقتطافا منها التعريف، بل هى والمضافة اليه كغيرها من الأسماء المتضائفة استغناء عما بعدها ، ومن تصرفهم في ألفاظ غيرها مما أورد من ذلك بالتثنية والجمع فأكسبها من ذلك شبها صوريا بالمتحققة الاعراب (من مثنيات) «٤» غيرها والمجموعات على حدها ، مع ما علم أن التثنية والجمع كالتصغير والتكسير ترجع الأشياء الى اصولها .

وحينئذ فما احتج به من ذلك استدلال بنسج العنكبوت .

قال المصنف (٥) : وزعم المازنى أن « أل » معرفة ، وأن (٦) الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة .

ورد بأن لحذف الموصوف مضان لا يحذف في غيرها إلا ضرورة ، وبأنه لو ساغ مع « أل » ساغ مع التنكير ، لأكثرية حذف المنكر .

وبأنها لو كانت معرفة لقدح لحاقها في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال أو

---

(١) « جـ ١ ص ٦٢ و. » .
(٢) في «ب » : أن يكون على .. الخ .
(٣) انظر الكافية جـ ٢ ص ٣٩ : وعبارته : واعلم أن حق الاعراب أن يدور على الموصول ، لأنه هو المقصود بالكلام ، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه ، والدليل ظهور الاعراب في « أى » الموصولة ، نحو : جاءني أيهم ضربته ، ورأيت أيهم ضربته ، ومررت بأيهم ضربته . . . الخ .
اذ العبارة منقولة عن الرضى كما قال الشارح وأن إبطال الشارح لدليل ظهور الاعراب في « أى » وما معها هو الصواب لما استدل به على ذلك في نظرى .
(٤) ما بين القوسين ساقط من « جـ » .
(٥) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٢٤ » .
(٦) « أن » ساقطة من « جـ » .

الاستقبال والأمر بخلاف ذلك لتسويفها عملا ماضيا ، فعلم أنها غير المعرفة ، بل موصولة بالصفة لوجوب تأويلها بالفعل نظما له في حكم الجملة المصرح بجزءيها ، ومن ثم وجب العمل مطلقا ، وحسن العطف في نحو « فالمغيرات صبحا فأثرن (١) » « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله » ﻫ (٢) .

ورد أيضا بدخولها على الفعل في نحو :

ما أنت بالحكم الترضى حكومــته ،

والحمار اليجدع ، والصبى البرضع ، كما استدل به أبى برهان على موصولبته.

قال المصنف (٣) : وهو قوى ، لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ، فكما لا يدخل ذلك على اسم فكذا هذا على فعل .

وعلى الجملة الاسمية كغيرها من االموصولات في قوله :

من القوم الرســول الله منهــم (٤)

وعلى الظرف في قولــه :

من لا يزال شــاكرا على المعــه (٥)

ـ وتوصل الألف واللام بصفة = : من اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كالضارب والمضروب والحسن . وفي البسيط : أما الصفة المشبهة فلا ، لضعفه وقربها من الأسماء ، فإذا دخلت عليها فعلى حذف الموصوف ، وعود العائد عليه في نحو : مررت بالحسن وجه أبيه .

وقال صاحب المغني (٦) : لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل معرفة اتفاقا .

---

(١) سورة العاديات ، آية : ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الحديد ، آية : ١٨ .

(٣) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٥ .

(٤) وقد استشهد به ابن مالك في أغلب شروحه ، وكذلك أبو حيان ، وذكره السيوطي في الهمع ج ١ ص ٨٥ ، ولم ينسبه أحدهم وقال صاحب الدرر ج ١ ص ٦١ — : ولم أعثر على قائله ، وقال العينى في شواهده هامش الخزانة ج ١ ص ٤٧٧ — : أنشد ابن مالك للاحتجاج ، ولم يعز الى قائله ، وتمام البيت : لهم دانت رقاب بنى معد ، والشاهد دخول « أل » على الجملة الاسمية .

(٥) وتمام البيت : فهو حر بعيشة ذات سعة .
وهو في شرح ابن مالك على التسهيل ج ١ ص ٢٢٧ ، والأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢١٩ — وقال العينى في شواهده الكبرى ج ١ ص ٤٧ : قائله راجز لم أقف على اسمه ، وهو من الرجز المسدس ، أى على الذى معه وقال الشنقيطى في الدرر ص ٦١ : لم أعثر على قائله . والشاهد دخول « أل » على الظرف ، وهو قوله : « المعه » .

(٦) ج ١ ص ٥١ . وعبارته : « أل » على ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون اسما موصولا ، بمعنى الذى وفروعه ، وهى الداخلة في أسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة ، وليس بشىء ، لأن الصفة المشبهة للثبوت . . الخ .

قال الرضى (١) : وإنما ذلك مع تضمنها الحكم ، لنقصان مضارعتها الفعل ، ومن ثم لاتوصل بالمصدر لعدم تقديره بالفعل مع ضميمه « أن » ، وهو معها في تقدير المفرد ، وليست الصلة إلا جملة .

وقال ابن الحاجب (٢) : إنما التزم في صلة « أل » كونها اسم فاعل أو مفعول فقط لما بينها وبين الحرفية من المشابهة لفظا ، أما الأول فواضح ، وأما الثانى فلأنها للتعريف مثل الحرفية .

وتعقبه الدمامينى (٣) : بأن الحرفية معرفة لما دخلت عليه ، بخلاف الموصولة فمعرفة بصلتها الداخلة هى عليها باعتبار ما اشتملت عليه من العهـــد ، كما هو الصحيح في تعريف الموصول كما مر ، فأين أحدهما من الآخر بحسب المعنى.

قلت : إنما قال ابن الحاجب : لأنها للتعريف ولم يقل معرفة ، وإنما يرد الاشكال على الثانى دون الأول لأن معنى كونها للتعريف استعمالها في مقاماته « كأل » ولا يستلزم إفادتها إياه ، وكم أورد الدمامينى مثله نقدا على غيره من الكبراء ، ولا يسامحهم فيما يرتكبون في ذلك من التسامح ، مع ارتكابه إياه في غير موضع ، كما نبهناك عليه فيما مضى .

ثم قال الدمامينى (٤) : قال المصنف : والصفة المشبهة لا تقع صلة للألف واللام .

قلت : إنما قال المصنف : عكسه . ولفظه (٥) : وعنيت بالصفـــة المحضـــة اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهات بها ، فصرح بخلاف ما نقل عنه .

ــ محضـــة = : احترازاً مما يوصف به(٦) مما ليس مشتقا كأسد ، أو(٧) مشتقا وغلبت عليه الاسمية كأبطح ، لكل مكان منبطح من الوادى ، ثم غلبت على الأرض

---

(١) في شرح الكافية « جـ ٢ ص ٣٨ ، ٣٩ » بتصرف .

(٢) وعبارته في شرح كافيته جـ ١ ص ٧٤ : ثم شرع في تبيين أن صلة الألف واللام لا تكون الا اسم فاعل او اسم مفعول ، وان كان بمعنى الذى ، كأنهم بما رأوها للتعريف ، وهى موافقة للألف واللام في نحو الرجل لفظا ومعنى ، قصدوا ألا تدخل إلا على ما تدخل عليه تلك للمشابهة المذكورة وخصوصا بالجملة الفعلية . . الخ .

(٣) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٦٢ ظ ».

(٤) في شرحه المذكور جـ ١ ص ٦٢ و. والحق أن عبارة الدمامينى ليست كذلك بل هى : تشمل اسم الفاعل واسم المفعول ، قال المصنف : والصفة المشبهة وقد صرح جماعة بأن الصفة المشبهة لا تكون صلة للألف واللام . . الخ .
ولعل الذى أوقع الشارح في هذه المغالطة اختلاف نسخته من شرح الدمامينى عما لدى لنقص فيها ، وهو كعادته يتلمس للدمامينى أدنى ملابسة .

(٥) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٢٤ ، وقد قال في باب إعراب الصحيح الآخر . ص ٤٣ : وقد تناول قولنا : « أو يصحب الألف واللام » المعرفة والزائدة ، والموصولة فالمعرفة كقوله تعالى : « مثل الفريقين كالأعمى والأصم . . » فجعل « أل » الداخلة على الصفة المشبهة معرفة لا موصولة.

(٦) في « جـ : بها محا . . الخ .

(٧) في « جـ : ومستقا . . . . . الخ .

المتسعة ، و « أجرع » لكل مسنو ، ثم اختص بالأرض المستوية المرملة التى لاتنبت ، و « صاحب » لكل مصاحب غالبا على صاحب الملك ، و « راكب » وصفا لكل متصف بالركوب ، ثم غلب على راكب الإبل دون غيره ، وعلى رأس الجبل .

قال الشاطبى : ويدل على انسلاخ الوصفية منها أنها لا تجرى صفة على موصوف ، ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا .

ــ وقد توصل = : الألف واللام ــ بمضارع اختيارا = : قال المصنف (١) : كقوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل (٢)

وقولـــه :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا(٣) * الى ربه صوت الحمار اليجدع (٤)

وقولـــه :

ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا * مشمرا يستديم الحزم ذا رشــد (٥)

وقولـــه :

وليس اليرى للخل مثل الذى يرى * له الخل يوما أن يعد خليــلا (٦)

---

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٤ .

(٢) قائله : الفرزدق مع بيت آخر هجا بهما رجلا من بنى عذرة فضل جريرا عليه ، قال العينى في شواهده ج ١ ص ١١١ ــ والأصل في ذلك ما حدثه ابن الكلبى : أن رجلا من بنى عذرة دخل على عبد الملك يمدحه ، وعنده جرير والفرزدق والأخطل ، فلم يعرفهم الأعرابى ، فقال له عبدالملك : هل تعرف أهجا بيت في الاسلام ؟ قال نعم ، قول جرير : فغض الطرف . . البيت فقال : أحسنت ، فهل تعرف أمدح بيت قيل في الاسلام ؟ فقال نعم قول جرير : ألستم خير من ركب المطايا . . البيت . فقال : أصبت وأحسنت ، فهل تعرف أرق بيت قالته العرب في الإسلام ؟ . قال نعم قول جرير : إن العيون التى . . . البيت ، قال : أحسنت فهل تعرف جريرا ؟ قال : لا والله ، وانى لرؤيته مشتاق ، قال : فهذا جرير ، وهذا الفرزدق ، وهذا الأخطل ، فأنشد الفرزدق البيتين ، وأنشد الأخطل بيتين أيضا ، والشاهد دخول « أل » على المضارع. أنظر : الدرر ج ١ ص ٦١ ــ والاشمونى ج ١ ص ١٥٦ ، ١٦٥ .

(٣) في «ب : نطقا . . . الخ .

(٤) نسبه السيوطى في شواهد المغنى ص ١٦٢ ، والعينى في شواهده الكبرى ، ج ١ ص ٤٦٧ ، لذى الخرق الطهوى ، وهو : دينار بن هلال ، من شعراء الجاهلية ، وقال الآمدى في المؤتلف والمختلف : اسمه قرط ، والبيت ضمن قصيدة ، والخنا الفحش من الكلام ، والعجم : جمع أعجم ، والمراد : الحيوان ، واليجدع : من الجدع وهو قطع الأذن . والشاهد في قوله : « اليجدع » حيث دخلت « أل » على المضارع .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٥ ــ والأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢١٨ ــ والسيوطى في الهمع ج ١ ص ٨٥ ــ وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦١ : لم أقف على قائله . والشاهد في قوله « اليروح » مثل السابقين .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢١٥ ــ كما ذكره الاشمونى في شرحه ج ١ ص ١٦١ ــ ولم ينسبه أحدهما ، ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : « اليرى » حيث دخلت « أل » على المضارع .

وقوله أنشده أثير الدين (١) :

ويستخرج اليربوع من نافقــائــه * ومــن جُحره بالشيحــة اليتقصع (٢)

وقولــه :

فذو المال يؤتى ماله دون عرضه * لما نابــه والطــارق اليتعمــد (٣)

قال المصنف : (٤) : وعنده أن مثل هذا غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكــم المرضى حكومتــه ،

والثاني أن يقول :

إلى ربه صــوت حمــار يجــدع ،

والثالث أن يقول :

مــا مــن يروح ،

والرابع أن يقــول :

ومــا مــن يــرى ،

واذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته أشعر بالاختيار .

وأيضا فمقتضى النظر وهل الألف واللام ، إذ هما من الموصولات الاسمية ، بما توصل به أخواتها من الجملة الاسمية والفعلية . فمنعنا ذلك حملا على (٥) المعرفة لتشاكلهما لفظا ، وجعلت صلتهما ما هو جملة معنى ومفردا لفظا ، صالحا لدخول

---

(١) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢١٧ ظ .

(٢) نسبة أبو زيد في نوادره ص ٦٦ ، ٦٧ : لذى الخرق الطهوى ضمن أبيات سبعة ، إلا أنه رواه : بالشيحة « المتقصع » ، وقال : وقال أبو محمد الخوازمى عن الرياشى : « اليتقصع » قال أبو سعيد : وقرأت أنا عليه : « المتقصع » . . . قال أبو الحسن : ورواه لنا أبو العباس : فيستخرج اليربوع . . . اليتقصع ، قال : هكذا رواه أبو زيد . . . والرواية الجيدة عنده « المتقصع » وقال : لا يجوز إدخال الألف واللام على الأفعال ، فان أريد بها : الذى كان أفسدنى العربية ، وكان لا يلتفت الى شيء من هذه الروايات التى تشذ عن الإجماع والمقاييس .
وقد اختلفت الروايات في بعض ألفاظ البيت ، قال البغدادى في الخزانة ج ١ ص ١٦ وما بعدها : وقوله : بالشيحة : رواه أبو عمرو الزاهد وغيره تبعا لابن الاعرابى : ذى الشيحة ، وقال : لكل يربوع شيحة عند جحره ، وقيل : من جحره بالشيخة - بالخاء ، وهى رملة بيضاء في بلاد بنى أسد وحنظلة .
اليتقصع : يقال : تقصع اليربوع دخل في قاصوعائه ، فهى صفة للجحر .

(٣) البيت من شواهد أبى حيان في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢١٨ ، ولم أعثر عليه في مكان آخر ، ولا عرفت قائله .
والشاهد في الشواهد الخمسة المذكورة واحد ، وهو واضح من الشرح .

(٤) في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٦ ، نقل بتصرف .

(٥) « أل » ساقطة من « ج » .

المعرفة عليه ، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات ، ثم كان في التزام ذلك إيهام أن « أل »(١) ـ معرفة ، لا اسم موصول ، فقصدوا النصوصية على مغايرة المعرفة ، فأدخلوها على مشابه اسم الفاعل من الأفعال ، فلما كان الداعى ذلك ، وفيه إبداء ما يحق ابداؤه ، وكشف ما لا يصلح خفاؤه استحق كونه ما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ، ولم يقل في أشعارهم ، قلة الوصل بالجملة الاسمية هـ.

وحاصله كما قال أثير الدين وغيره : (٢) أن الضرورة عنده عبارة عما لا مندوحة عنه لشاعر ، وليس بمرضى إذا لا يلتزم الشاعر تخير جميع العبارات الممكن أداء المقصود بها ، فقد لا يحضره وقت (٣) النظم إلا عبارة واحدة ، في تحصيل الغرض فيكتفى بها ، ولو فتح هذا الباب أتسع الخرق ، لإمكان دعوى الاختيار في كل ما تدعى ضروريته (٤) لتمكن الشاعر أن يقول غيرها عبارة (٥) ، معنيا (٦) غير ذلك ، تركيبا يتم به الوزن ، وهذا أسهل على من يتعاطى النظم وتقريض الشعر ، بل لا يكاد يعوزه في عامة الأشعار وغالبها ، وهى طريقة كما تراها ، وإنما المعول عليه في تفسير الضرورة ما لا يوجد الا في الشعر ، أعم من أن تكون عنه مندوحة أم لا .

وفي شرح الدماميني (٧) : وقد ظهر لى هنا وهو أنهم أجمعوا أن جملة الصلة لا محل لها ، وهذا على إطلاقه باطل ، ويجب التفصيل بين صلة « أل » وغيرها ، فالصلة في الثاني عديمة المحل قطعا ، ضرورة عدم حلول المفرد محلها ، وأما صلة « أل » حيث توصل بالمضارع إما اختيارا كما يراه المصنف ، أو اضطرارا كما يقول غيره : أو جملة غيرها اضطرارا اجماعا ، فينبغى أن لها محلا بحسب مقتضى العوامل في ذلك الحال من رفع ونصب وجر ، فهى في مثل : إني لك اليندر في (٨) محل رفع ، وفي ـ لا أحب اليروح للهو (٩) في محل نصب ، وفي : « ما » أنت بالحكم الترضى » في محل جر .

وهذا من الغريب أن يثبت للجملة بحسب محلها أنواع إعراب الاسم لا بطريق التبعية في الأضرب الثلاثة ، وهى شئ منها ، وهذا ما نحكم به المحاجات .

---

(١) في « ج : حملا للمعرفة . . . الخ.
(٢) أى كالدماميني في شرح التسهيل ج ١ ص ٦٢ ، ٦٣ و.
(٣) في « ج : عند النظم . . الخ .
(٤) في « ج : ضرورته . . الخ .
(٥) في « عبارة » : ساقطة من «ب » .
(٦) «ب ، ج : معينا . . الخ .
(٧) المرجع السابق .
(٨) وعبارة الدماميني : فيحكم بأنها في محل نصب في مثل قوله :
لا تنشب الحرب انى لك اليندر من يزانبا فائق .
وهذا المثال غير مذكور في شرح المصنف ، وهو من شواهد الاثير في شرحه ج ١ ص ٢١٧ ظ .
(٩) « للهو » ساقطة من « ج » .

وقد يعتذر عن تركهم ذلك باختصاص الاستعمال بالضرورات ، أو فيها وفي قليل من الكلام ، وفيه ما لا يخفى (١) .

قلت : وقد أورد هذا الكلام أيضا في باب الحال متبجحا به زاعما استدراكه على النحويين قاطبة ورفعناه هناك بما أورده برمته : بأنا لا نسلم أن كل جملة وقعت موقع الفرد لها محل من الاعراب وإنما ذلك للواقعة موقعه بطريق الأصالة ، والوضع بعد « أل » الموصولة ليس للمفرد بطريقها ، كما في الموصولات الاسمية ، ولو سلم فإنما ذلك للواقعة موقع ما له محل من المفردات ، والمفرد الواقع صلة « لأل » لا محل له ، وإنما الإعراب فيه بطريق العارية من « أل » نقل اليه لكونها بصورة الحرف ، كما في « إلا » بمعنى غير .

وقد ألغز بذلك الأستاذ أبو سعيد بن لب (٢) فقال (٣) :

حاجيتكم لتخــبروا ما اسمــان * وأول إعــرابه في الثــاني
وذاك مبنــي بــكل حــال * ها هــو(٤) للناظــر كالعيــان

كذا ظهر لى ، ثم وقفت عليه لابن الشمنى ، على أني أقول : لا أتعقل إعرابا لأل رأسا ، لبنائها كسائر الموصولات ، فكيف يزعم انتقالا ؟ والاعراب الموجود في الصلة إنما هو لتنزيلها منزلة الشيء الواحد لشدة اللصوق فضارعت غيرها من الأسماء المفردة المعربة ، لفقد داعى البناء ، بخلاف غيرها من الموصولات فقد يفصل بينه وبين صلته ، ويحذف أحدهما دون الآخر ، ولا كذلك في « أل » فانصبت العوامل على المجموع انصبابة واحدة ، فأعطى حكم المعربات بناء على ما عليه الجمهور من موصوليتها .

وأما على دعوى تعريفها فلا إشكال ، بل يتعين المصير اليه كما ذكرناه .

ــ وبمبتدأ وخبر (٥) = : عطفا على « مضارع » ــ أو ظرف اضطرارا = : في الأمرين ، فالأول : كقوله : ــ ولا يعلم دخولها في غيره :

من القوم الرســول الله منهــم * لهــم دانت رقــاب بنى معــد (٦)

---

(١) وفيه ما لا يخفى ـ في ـب ـ موضوعة بعد : قلت .
والذى في ب : وفيه قليل من الكلام . قلت : وفيه ما لا يخفى وقد ... الخ . » والصحيح ما أثبتناه في الصلب كما في « أ » و « ج » وكما هو في شرح الدمامينى .
(٢) في دائرة المعارف للبستانى « ج ١ ص ٦٦٨ » : هو أبو سعيد فرج بن أحمد لب التغلبى الغرناطى العلامة ، كان من أهل الخير والذكاء والديانة ... وله تصانيف مقيدة ، وأشعار لطيفة .... وكانت ولادته سنة ٧٠١ ـ وتوفى في ذى الحجة سنة ٧٨٢ هـ .
(٣) « فقال » ساقطة من « ج » .
(٤) في « ج : بما هو كالناظر .... الخ .
(٥) في « ج : وبمبتدأ أو خبر ... الخ .
(٦) سبق في ص ٥٧٣ ، والشاهد دخول « أل » على المبتدأ والخبر .

وقد زعم بعض زيادتها فيــه ،

والثــاني كقولــه :

من لا يزال شاكــرا على المعــه * فهــو حر بعيشــه ذات سعة (١)

أى الذى معه

تتمــة : ذهب الكوفية الى أن الأسماء المعرفة « بأل » — والمضاف الى معرفة ، والأسماء المنكرة ، والنكرة المضافة الى نكرة يجوز استعمالها موصولات كقوله :

لعمــرى لأنت البيت أكرم أهلــه * وأقعد في أفيائه بالأصائــل (٢)

فأكرم صلة البيت ، أى لأنت الذى أكرم ، وهذه دار زيد بالبصرة فالمجرور صلة — دار زيد إذا كان له داربالبصرة ، وبغيرها (دار) «٣» ، وأنشدوا للنابغة :

يا دار مية بالعلياء فالسنــد * أقوت وطال عليها ســالف الأبد (٤)

وهذا رجل ضربته ، وأنت رجل تأكل طعامنا ، وهذه دار رجل دخلت، فالجمل الفعلية الثلاث صلة للنكرة .

وأجازوا تقديم المعمول على رجل نحو — أنت طعامنا رجل تأكل ، ووصل كل من المتضائفين المنكرين : كهذه دار رجل أكرمت دخلت ، فأكرمت صلة رجل ، ودخلت صلة دار .

وأول جميــع ذلك البصرية ، أما

لأنت البيــت أكــرم أهلــه

فعلى حذف الصلة ، وجعل أكرم خبرا ثانيا ، أى لأنت البيت المحبوب عندى أكرم أهلــه .

وأما الوارد بعد النكرات فصفة لا صلة ، وأما بالبصرة (٥) ، وبالعلياء ففى موضع الحال ، بناء في الثاني على رأى مجوز الحال من المنادى ، وعلى رأى غيره متعلق بأعنى مضمرة ، على جهة البيان نحو — لك بعد سقيا .

---

(١) سبق تحقيقه في ص « ٧٤٣ » .

(٢) البيت : لأبى ذؤيب الهذلى ضمن قصيدة جاءت في شرح أشعار الهذليين للسكرى « ج ١ ص ١٤٣ » وهو من شواهد الخزانة ج ٢ ص ٤٨٩ ، والاثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢١٩ ، والدرر ج ١ ص ٦١ .
والشاهد واضح من الشرح .

(٣) « دار ساقطة من «ب» » .

(٤) هذا البيت أول قصيدة قالها النابغة الذبيانى في مدح النعمان بن المنذر معتذرا عما بلغه عنه من وشى الوشاة في أمر المتجردة . والشاهد أن الجار والمجرور صلة لدارمية .
راجع : أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٢٧٤ ، ج ٢ ص ٨٢ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٠٩ ، والعينى ج ٤ ص ٣١٥ — والكتاب ج ١ ص ٣٦٤ ، والدرر ج ١ ص ٦١ ، ج ٢ ص ٢٤١ «.

(٥) أى : في المثالين المذكورين الثانى والثالث اللتين مثل بهما الكوفيون .

ـــ ويجوز حذف عائد غير الألف واللام = : وأما عائدها فسيأتى حكمه إن شاء الله تعالى ـــ إن كان = : ضميرا ـــ متصلا = : احترازا من المنفصل كجاء الذى إياه أكرمت ، فلا يحذف رأسا ، لفوات فائدة الفصل التى هى التخصيص عند أرباب المعاني والبيان ، والاهتمام عند علماء النحو ، ومن ثم جوز حذفه العكبرى (١) منفصلا في « ومما رزقناهم ينفقون » (٢) لاقتضاء اتحاد الرتبة إيجاب الفصل . وعدم اقتضاء المقام أحد الأمرين .

قال السفاقسي : وليس بشيء لاشتراطهم في المحذوف اتصاله .

قلت : وتعقبه شيخ مشائخنا الصدر الرئيس أستاذ أئمة المغرب في عصره في العلوم اللسانية بأسرها أبو الحسن بن الزبير : بأن ذلك مقيد بكون داعى الفصل غرضا معنويا ، لإفادة الحصر ، كجاء الذى إياه أكرمت ، لأن حذفه مناف لذلك . أما وهو أمر لفظى فلا مانع كالآية هـ .

وقد صرح بذلك أيضا جمال الدين بن هشام في شرح الكعبية (٣) « فالصواب ما صنعه العكبرى من تقديره منفصلا ـــ منصوبا = : لا مرفوعا أو مجرورا ،

---

(١) وعبارته في « إملاء ما من به الرحمن جـ ١ ص ١٢ » : من متعلقة بينفقون ، والتقدير : وينفقون مما رزقناهم ، فيكون الفعل قبل المفعول ، كما كان قوله : يؤمنون ويقيمون كذلك ، وإنما أخر الفعل عن المفعول لتتوافق رؤس الآى ، و « ما » بمعنى الذى ، و « رزقنا » يتعدى الى مفعولين ، وقد حذف الثانى منهما هنا ، وهو العائد على « ما » تقديره : رزقنا هموه ، أو رزقناهم إياه ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة بمعنى : شيء . . . الخ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٣.

(٣) وقد ذكر ذلك عند قول كعب رضى الله عنه ص ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ . فلا يغرنك ما منت وما وعدت . . إلا الأمانى والأحلام تضليل .

إذ قال : و « قوله : ما منت » يحتمل « ما » أوجها ، أحدها : أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذى . . .ووزن « منت » نعت ، وأصله / منت على وزن « فعلت » . . . . . وهو متعد لاثنين . . . وهما محذوفان في البيت ، والتقدير اذا جعلت « ما » اسما « منتكه ، أو منتك اياه . . .

وقال : فإن قلت : كيف جوزت تقدير المفعول الثانى على الوجهين الأولين ـــ أى كون « ما » موصولة أو نكرة ـــ ضميرا منفصلا ، مع أنهم نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو : جاء الذى إياه أكرمت ، أو ما أكرمت إلا إياه ؟ .

قلت : انما امتنع في نحو ما اوردته ، لأن حذفه في المثال الثانى مستلزم لحذف « إلا » فيوهم نفى الفعل عن المذكور ، وانما المراد نفيه عما عداه ، وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند البيانى ، والاهتمام عند النحوى ، فاذا حذف فانما يتبادر للذهن الى تقديره مؤخرا على الأصل ، فيفوت الغرض الذى فصل لأجله .

وأما الضمير في البيت فإنه يستوى معناه متصلا ومنفصلا ، فلا يفوت بتقديره منصلا غرض ، وبهذا يجلب عن سؤال يورد في نحو قوله تعالى : ومما رزقناهم ينفقون » وتقديره : أنه إن قدر : « ومما رزقناهموه » لزم اتصال الضميرين المتحدى الرتبة وذلك قليل في ضمير ممتنع في غيره ولا يحسن حمل التنزيل على القليل ، وان قدر : « « رزقناهم إياه » لزم حذف العائد المنفصل والجواب الثانى ، وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الاطلاق .

فسيأتيان – بفعل = : وهو كثير نحو « أهذا الذى بعث الله رسولا (١) » وآمنا بما أنزلت مصدقا » (٢) وقولـــه :

كأنك لم تسبـــق من الدهر ساعة * إذا أنت أدركت الذى كنت تطلب(٣)

وقولـــه :

وحاجة دون أخرى قد سمحت بها * جعلتها للتى أخفيت عنوانا (٤)

وإنما جاء بالوجهين قوله تعالى : « وما عملته أيديهم (٥) » وفيها ما تشتهيه الأنفس (٦) » وقرأ أبوبكر وحمزة والكسائى بالحذف فيهما ، ووافقهم في تشتهى – ابن كثير وأبو عمر ، – أو = : منصوبا – بوصف = : وهو نهاية في القلة كقولـــه :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر(٧)

وقولـــه :

وليس من الراجي يخيب بما جد * إذا عجزه لم يستبـــق بدليـــل (٨)

---

(١) سورة الفرقان ، آية ٤١ . قال العكبرى في « كتاب الإملاء ج ٢ ص ١٦٣ » : وفي الكلام حذف تقديره : يقولون : « أهذا» والمحذوف حال ،والعائد الى الذى، محذوف أى : بعثه . . . الخ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٤١ .

(٣) اختلف في نسبة هذا البيت : قال البغدادى في الخزانة ج ١ ص ٤٥٠ : نسبة صاحب الحماسة البصرية إلى عمرو بن أسد الفقعسى ، وذلك ضمن أبيات أخرى ، وقال : ونسبه التبريزى فقال : قيل : هو لمرة بن عداة الفقعسى منسوب الى فقعس بن طريف أبى حى من أسد ، ويروى: « ليلة » بدل : « ساعة » . انظر شرح التسهيل لابن مالك ج ١ ص ٢٢٩ . والشاهد في قوله : « تطلب » حيث حذف عائد اسم الموصول ، أى تطلبه .

(٤) نسبه أبو تمام في الحماسة ص ١٣٦٢ ، وصاحب اللسان مادة : « عـــنن » ومحقق المحتسب ج ٢ ص ١٤٤ – لسوار بن المضرب السعدى ، ونقل محقق الحماسة ص ١٣٠ عن التبريزى أنه قال : سمى بالمضرب بتشديد الراء ، لأنه شبب بامرأة ، فحلف أخوها ليضربنه بالسيف مائة ضربة ، فضرب فغضب ،فسمى مضربا ورواية الحماسة : « سخت » ورواية المحتسب : عرضت لها بدل : فسنحت وسمحت ، وفي اللسان سنح به أظهره . والشاهد مثل سابقه أى : اخفيته .

(٥) سورة يسين ، آية : ٣٥ . قال أبو محمد مكى في كتابه :
« الكشف عن وجوه القراءات السبع » ج ٢ ص ٢١٦ » : حذفوا الهاء من صلة « ما » لطول الاسم ، وهى مرادة مقدرة .

(٦) سورة الذخرف ، آية : ٧١ .
قال مكى في كتابه المذكور ج ٢ ص ٢٦٢ : قرأ نافع وابن عامر وحفص : بالهاء على الأصل ، لأنها تعود على الموصول ، وهو « ما » بمعنى الذى ، ولانه بالهاء في مصاحف المدينة والشام ، فاتبعوا الخط . وقرأ الباقون بغير « هاء » حذفوها لطول الاسم استخفافا .

(٧) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٢٠ – وابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٩ – والشيخ خالد في التصريح ج ١ ص ١٤٥ – والأشمونى ولم ينسبه أحدهم لقائله ، والشاهد حذف الضمير المنصوب بالوصف ، والتقدير : موليكه .

(٨) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٩ – والأثير في شرحه كذلك ج ١ ص ٢٢٠ – وقال محقق الأول : لم أعرف قائله . والشاهد ذكره الشارح .

أي : موليكه ومن الراجية ، فلو انتصب بغيرهما (١) كجاء الذى إنه فاضل ، اوكأنه ، لم يجز .

لا يقال : لا نسلمه فقد قدروه منصوبا بغيرهما في قوله تعالى : « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » (٢) أى تزعمون أنهم شركاء لأنا نقول : بعدم تعين ذلك التقدير ، أى قدروه أيضا — تزعمونهم شركاء . ولو سلم فالمعتمد بالحذف المعهود به المشتمل على الضمير لا الضمير « ورب شيء » يجوز تبعا » ويمتنع استقلالا ، كحذف الفاعل في نحو : زيدا ضربته تبعا للفعل ، و « الفاء » في نحو : فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم » (٣) .

وأغفل المصنف شروطا في المسألة نص عليها غيره (٤) : أحدها : أن يكون غير متبع ، فلا يجوز جاء الذى ضربت نفسه أو وزيدا ، على رأى ابن السراج ، وأكثر أصحابنا المغاربة ، وأجاز ذلك الأخفش والكسائى ، واختلف عن الفراء، وأجمعوا على ورود الحال منه إذا كانت مؤخرة عنه تقديرا (٥) ، فإن كانت مقدمة فيه (٦) ، فأجازها ثعلب ومنعها هشام .

الثانى : / ١٩٥ جـ أن يكون متعينا للربط وإلا امتنع — كجاء الذى ضربت في داره إذ لا يدرى أهو الضارب أم غيره ، قاله ابن عصفور وغيره .

الثالث : أن يكون الفعل تاما لا ناقصا : كجار الذى كنته ،

---

(١) أى بغير الفعل أو الوصف .

(٢) سورة القصص ، آية : ٦٢ .
قال العكبرى في كتاب الإملاء جـ ١ ص ٢٣٨ عند الحديث على قوله تعالى : « ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون » الأنعام ، آية : ٢٢ .
ومفعولا « تزعمون » محذوفان : أى تزعمونهم شركاءكم ، ودل على المحذوف ما تقدم .
وإنما نقلنا هذا الكلام ، وان كان في غير آية الشاهد لاشتراكهما في محل الشاهد .
وقال الزمخشرى في الكشاف جـ ٣ ص ١٨٧ : فإن قلت : « زعم » يطلب مفعولين كقوله : ولم أزعمك عن ذاك معتزلا . فأين هما : أ ، قلت محذوفان تقديره : الذين كنتم تزعمونهم شركائى ، ويجوز حذف المفعولين في باب ظننت ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما .
وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٤١٢ في مقام إضمار المفعول : قال : كما أضمرت في قوله : « أين شركائي الذين كنتم تزعمون » أى : تزعمونهم اياهم .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .

(٤) ذكر الأثير في شرحه على التسهيل جـ ١ ص ٢٢٠ الثاني والثالث إذ قال : وأغفل المصنف شرطين في جواز حذف المضمر المنصوب بالفعل ، أحدهما : أن يكون الضمير متعين الربط به . . .
والثانى : أن يكون الفعل تاما ، فإن كان ناقصا لم يجز حذف الضمير المنصوب . . الخ .
وقال ابن أم قاسم في شرحه على التسهيل جـ ١ ص ٧٣ : وزاد غير المصنف شرطين ، أحدهما : أن يكون متعينا للربط . . . ذكره ابن عصفور وغيره ، الثانى أن يكون الفعل الذاهب له تاما . . وفيه نظر .
وقال : فرع : إذا حذف العائد المنصوب بشروط نفى توكيده والنسق عليه خلاف . . . الخ .
أى أن الشرط الأول ذكره ابن قاسم في شرحه .

(٥) في « جـ : عنه تقا . . . الخ .

(٦) أى التقدير .

وكلما طالت الصلة ازداد الحذف حسنا ، كجاء الذى ظننت قائما ، أو أعلمت بكرا منطلقا ، أى ظننته قائما أو أعلمته بكرا منطلقا .

ـ أو = : كان ـ مجرورا بإضافة ناصبة له تقديرا = : نحو ـ « فاقض ما أنت قاضى » (١) أى قاضيه وجاء الذى أنا ضاربه الآن أو غدا ، وقوله :

ويصغر في عينى تلادى إذا أتت • يمينى بإدراك الذى أنا طالب (٢)

وقولـه :

لعمرك ما تدرى الضوارب بالحصى • ولا زاجـرات الطير ما الله صانع (٣)

وقولـه :

سأغسل عنى العـار بالسيف جالبا • على قضاء الله ما كان جالبا (٤)

وقول طرفة العبدى :

ستبدى لك الأيام ما كنت جاهلا • ويأتيك بالأخبـار من لم تزود (٥)

---

(١) سورة طه ، آية : ٧٢ .

(٢) قائله : سعد بن ناشب بن ماذن بن عمرو بن تميم ، وهو شاعر إسلامى ، قال محقق الحماسة : كان من شياطين العرب ، وهو صاحب يوم الوقيط في الاسلام بين تميم وبكر بن وائل ، والبيت ضمن قصيدة من تسعة أبيات ذكرت في حماسة أبى تمام ص ٦٧ .
وقال البغدادى في الخزانة جـ ٣ ص ٤٤٤ : قال شراح الحماسة : سبب هذه الأبيات : أنه كان أصاب « ما » ، فهدم بلال بن بردة داره بالبصرة وحرقها ، وقيل : ان الحجاج هو الذى هدم داره ، والبيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل والأثير في التذييل والتكميل جـ ١ ص ٢٢٠ – ورواية المراجع المذكورة : الذي كنت طالبا .
وتلادى : مالى القديم ، وخصه لأنه عزيز على النفس ، قال العينى في شواهده الكبرى جـ ١ ص ٤٧١ : وفيه بهذا الكلام على أنه كما يخف على قلبه ترك الدار خشية التزاد العار ، كذلك يقل في عينه انفاق المال عند ادراك المطلوب ، قال المرزوقى في شرح الحماسة ص ٧٠ : فأما قوله : « كنت طالبا » فقد حذف منه الضمير العائد على « الذى » كنت طالبه .
وهو محل الشاهد .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣٠ – وقال محققه : قائله لبيد بن ربيعة العامرى ، وذلك من قصيدة رثى بها أخاه أربد . واستشهد به الأثير في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٢١ . انظر ديوانه ص ٩٠ .
والشاهد حذف الضمير المجرور ، أى : صانعه .

(٤) البيت لسعد بن ناشب ، وهو من القصيدة التى منها البيت الذى قبل سابقه كما جاء في الحماسة لأبى تمام ص ٦٧ – وقد ذكره العينى في شواهده هامش الخزانة جـ ١ ص ٤٧١ .
قال المرزوقى في شرح الحماسة : ويروى : « قضاء الله » بالرفع والنصب ، فإذا رفعته فإنه يكون فاعلا لجالبا على ، و « ما كان جالبا » في موضع مفعوله ، ويكون القضاء بمعنى الحكم . . وإذا نصب القضاء فإنه يكون مفعولا لجالبا وفاعله ، « ما كان جالبا ، ويكون القضاء : الموت المحتوم والقدر المقدور . . . والمعنى : جالبا الموت على جالبه .

(٥) هذا البيت من معلقته المشهورة ، ضمن القصائد العشرة شرح التبريزى ص ٢٠٠ ، وانظر : حاشية الدمنهورى على الكافى في علمى العروض والقوافي ص ٤٢ . وانظر ديوانه ص ٥٧ .
والشاهد واضح من الشرح ، وهو حذف العائد من قوله : جاهلا .

كذا قالـــوا : (١)

قلت : ولايتعين ، لاحتمال أنه من الطراز الأول ، أى مما الضمير (فيه) «٢» منصوب لا مجرور ، وما زلت أستشكل الجزم بكونه مجرورا ، وأورد ذلك على قول الخـــلاصـــة .

كذلك حذف ما يوصـــف خفضـــا * كأنت قاض بعد أمر من قضى

حتى وقفت عليهم لبعضهم ، وأن حذف التنوين لاتصال الضمير بالوصف، لا للاضافة ، نقل ذلك عنه أثير الدين (٣) وغيره ، وعليه فيسقط هذا القسم ،

فلو جر بإضافة غير صفة كقام الذى وجهه حسن أو صفة غير ناصبة تقديرا كقام من زيد ضاربه أمس امتنع الحذف .

ودعوى ابن عصفور : أن حذفه نهاية في الضعف مردودة بوروده في القرآن العزيز واتساعه مجالا في الفصيح .

وأجاز الكسائى حذفه مجرورا بغير الوصف ، فيحذف معه المضاف إليه نحو- اركب سفينة الذى تعمل ، أى تعمل سفينته تمسكا بقولـــه :

أعـــوذ بالله وآياتـــه * من باب مـــا يغلـــق من خـــارج (٤)

أى : يغلق بابه ، وأول على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامـــه ، فعاد مرفوعا فاستكن في الفعل، أى يغلق هو أى بابه ، ولا يحذف بابه كما زعم الكسائى، لكونه مفعول ما لم يسم فاعله ، وهو بمنزلة الفاعل .

- أو = : مجرورا - بحرف جر بمثله معنى ، ومتعلقا الموصول أو(٥) موصوف

---

(١) أى قال ببعض هذه الشواهد ابن مالك في شرحه جـ ١ ص ١٣٠ .
وذكرها كلها الأثير في شرحه جـ ١ ص ٢٢٠ ظ . وقال : وأورد شيوخنا هذا الحذف على أنه فصيح .

(٢) « فيه » ساقطة من « جـ » .

(٣) في المرجع السابق ، وعبارة الأثير : على أن من النحويين من يزعم أن هذا الضمير ليس مجرورا بالإضافة بل هو منصوب ، وحذف الضمير من الوصف لاتصال الضمير به لا للإضافة .
وعلى ذلك فالشارح مختلف مع الأثير في هذا المقام لأ ن الأثير حكى فصاحة الحذف عن شيوخه على أنه مجرور ، وحكى بصيغة الزعم على أنه ليس مجرورا ، في رأى أن الجهة منفكة ، لان الضمير في مثل هذه الحال مجرور منصوب أى من حيث كونه مضافا الى وصف مجرور لأن من خصائص المضاف اليه الجر ، ومن حيث كونه مفعولا منصوب. كما تقول القاعدة المتواترة : من إضافة الصفة الى مفعولها أو فاعلها .
وأما كون التنوين محذوفا لاتصال الضمير فغير مسلم لأن الضمير وإن كان متصلا فهو محذوف ، ولا يمنع المحذوف الملفوظ به ، وعلى ذلك فلا يسقط هذا القسم . والحق مع تقسيم ابن مالك.

(٤) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ ١ ص ٢٢١ ، والسيوطى في الهمع جـ ١ ص ٢٩٠ وذكره صاحب الدرر جـ ١ ص ٦٨ ، وقال : لم أعثر على قائله وسكت على نسبته الأولان ، والذى اثبتوه أنه استشهد به الكسائى على صحة رأيه ، والشاهد ذكره الشارح .

(٥) في « جـ : أو الموصوف به . . . الخ .

به = : أي الموصول ، يعني أن المتعلق به جار الموصول أو الموصوف به مثل المتعلق به جار الضمير ، فالأول نحو : « يشرب مما تشربون » (١) .

أي منه ، وقوله :

نصلى للذى صلت قريش * ونعبده ولو جحد العموم (٢)

والثاني كقوله :

إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت * نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا (٣)

أي له وبه ، (٤) وتشمل المماثلة ما أحد المتعلقين فعل والآخر صفة بمعناه كقوله :

وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذى أنت بائح (٥)

فلو تباين الجاران اتفق متعلقاهما أولا ، امتنع الحذف إلا ضرورة كقوله :

فأصبح من أسماء قيس كقابض * على الماء ما يدرى بما هو قابض (٦)

أي عليه . وقوله :

فقلت لها لا والذى حج حاتم * أخوتك عهدا إننى غير خوان (٧)

---

(١) سورة المؤمنون ، آية : ٣٣ .

(٢) استشهد به ابن مالك في شرحه جـ ١ ص ٢٣٠ – والأثير في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٢١ ، وابن عصفور في المقرب جـ ١ ص ٦٢ – وابن هشام في القطر ص ١١٠ – قال ابن هشام – : أي : نصلى للذى صلت له قريش .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣١ ، وقال محققه : لم أعرف قائله ، وفي شرح الأثير للتسهيل جـ ١ ص ٢٢١ .

(٤) في « جـ : به وله . . . . الخ .

(٥) قائله : عنترة بن شداد العبسى من قصيدة حائية ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣٠ ، وذكره ابن جنى في الخصائص جـ ٣ ص ٩٠ ، واستشهد به صاحب التصريح جـ ١ ص ١٤٧ – قال العينى في شواهده الكبرى جـ ١ ص ٤٧٨ : قوله : « لان » أصله : الآن ، فحذف الشاعر منه الهمزتين ، ويقال : « لان » لغة في « الآن » .
والشاهد : كون الرابط المجرور بالباء المحذوف أي به ، أي مثل هذا جائز وان اختلف المجروران متعلقا ، لأن قوله : « بالذى » متعلق بفعل وهو : « بح » و « به » متعلق باسم وهو « بائح » .

(٦) هذا البيت استشهد به د أبو حيان في البحر المحيط « جـ ٤ ص ٤٤٦ » ولم ينسبه إلى قائله ، ولم أجده في سواه . والشاهد أن الحذف هنا ضرورة لاختلاف الجارين ، لأن الأول « الباء » والثانى « على » .

(٧) نسبه أبوزيد في نوادره ص ٦٥ : للعربان بن سهلة الجرمى ثالث بيتين الا أن روايته : فقال مجيبا والذى حج حاتم . . . البيت ، والعربان من شعراء الجاهلية وقال أبو زيد : والذى حج حاتم ، أراد : بيت الله الذى حج حاتم . وقال البغدادى في الخزانة : ورواية أبى زيد ليست كرواية الجماعة ، وقال : قال أبو على في الإيضاح الشعرى : « لا والذى حج حاتم » يحتمل « الذى » ضربين : إن عنى « بالذى » الكعبة ، فذكر على أنها مرادفة البيت ، كما تقول الكعبة والبيت والمسجد ، فالضمير في حج محذوف . . . فالمعنى : الذى حجه حاتم ، وبأن عنى « بالذى » الله سبحانه ، فالتقدير : لا والذى حج له حاتم .
وقال البغدادى : قال ابن جنى في إعراب الحماسة : سألنى أبو على مرة عن قوله : فقلت له لا والذى حج حاتم . . . البيت فقلت له : يجوز أن يكون أقسم بالله عز وجل ، أي : والله الذى حج حاتم بيته ، ثم حذف المضاف ، فصار حجه ، ثم حذف الضمير على العادة من الصلة .

أى إليه ، لتعلق حرف القسم بفعله ، وإليه (١) فحج .

قال أثير الدين(٢) : فإن تماثل معنى فقط امتنع ، كحللت في الذى حللت به ، لتبادر أنه « فيه » أن لو حذف .

قلت : وقضية المتن جوازه ، لعدم اشتراط المثلية فيه لفظا ، طموحا إلى جانب المعنى ، وتغليبا للتماثل المعنوى ، وهو الحق (٣) .

وقصر الدمامينى(٤) فنسب ما أورد (٥) عن الأثير لابن قاسم ، ثم قال : قلت : فيرد هذا على المصنف إذ لم يشترط المثلية لفظا .

قلت : وهو مدفوع بجوازه عنده ، لما ذكر .

ثم قال أثير الدين (٦) : فإن تماثلا لفظا ومعنى ، واختلفا متعلقا امتنع الحذف، كمررت بالذى (٧) مدت به .

قلت : وقد عزاه الدمامينى أيضا لابن قاسم ، وهو كما رأيت قصور(٨).

فأما قوله تعالى : « فاصدع بما تؤمر » (٩) فليس التقدير : « بما تؤمر به » فيكون من اختلاف المتعلق ، لورود « أمر » متعديا بنفسه ، فالتقدير : «بما تؤمره» ثم حذف حذفا مطردا .

فأما ما أنشده الفارسى :

وإن لساني شهدة يشتفى بهـــا • وهو على مـــن صبه الله علقـــم (١٠)

وقولـــه :

فأبلغن خالـــد بن نضلـــة • والمـــرء معنـــى بلـــوم من يثـــق (١١)

---

(١) أى : خوان اليه .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٢١ ظ » بتصرف .
(٣) في رأى الحق مع الأثير ، لأنه وإن سلم الطموح الى جانب المعنى الا أنه عند عدم وجود الإلباس الذى أشار الأثير بقوله : لأنه لا يدرى ما المحذوف أهو « فيه » او هو « به » والذى يتبادر الى الذهن أنه « فيه » لتقدم ذكره .
(٤) الحق ان ليس ذلك تقصيرا من الدمامينى لأن ابن هشام هكذا قال ، ولم ينسبه للأثير – وأن الدمامينى لا يمتلك شرح الأثير وهذا من بين ما تحامل به شارحنا على الدمامينى . أنظر شرح ابن أم قاسم جـ ١ ص ٧٤ ، وشرح الدمامينى جـ ١ ص ٦٣ ظ .
(٥) في « جـ : ما أورده . . . . الخ .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) في « جـ : كمررت بمن سررت به . . . الخ .
(٨) انظر هامش رقم ٤ .
(٩) سورة الحجر ، آية : ٩٤ .
(١٠) سبق تحقيقه في « ص ٤٦٤ » .
(١١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣١ ، والأثير في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٢ ، ولم أعرف قائله والشاهد واضح من الشرح .

فضرورة أى : وهو علقم – أى مر – على من صبه الله عليه – ومن يثق به

وفي بعض النسخ(١) : أو بحرف متعين، أو مجرور بمثله . . . الخ.

ومثله المصنف بالذى سرت يوم الجمعة أى : فيه ، والذى رطل بدرهم أى: منه، وكأنه قاسه على خبر المبتدأ – بل قد صرح بذلك قائلا : وحسن الحذف تعين المحذوف تحسينه في الخبر ، والموصوف أجدر بذلك لاستطالته .

قال أثير الدين (٢) : ولا ينبغى اقتياسه عليه الا بثبت عن العرب ، بل لم يذكر ذلك أحد في الصلة .

ونقص المصنف : (٣) من مسائل الحذف : أن يجر العائد بما جر بمثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله :

ولو أن ما عالجت لين فؤادها * فقسا استلين (به) «٤» للان الجندل(٥)

أى عالجت به ، قاله في الكافية .

وخص ذلك غيره (٦) في البيت ونحوه بالضرورات .

---

(١) ومثل هذا الكلام غير موجود في النسخة التى بين يدى . وكذلك المثال الذى ذكره الشارح بعد غير موجود أنظر ابن مالك جـ ١ ص ٢٢٨ ، وما بعدها .
والشارح اعتمد في ذلك على ما يبدو على شرح الأثير : إذ قال في جـ ١ ص ٢٢٢ : وثبت في بعض النسخ : أو بحرف متعين أو مجرور مثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به .
وقال : وشرح ذلك المصنف فقال : مثال المجرور بحرف متعين : الذى سرت يوم الجمعة . . الخ .

(٢) في شرحه جـ ١ ص ٢٢٢ ظ. وعبارته : وهذا الذى ذكره في صلة الموصول ذكره أصحابنا في خبر المبتدأ ولم يذكروه في صلة الموصول ، ولا ينبغى = أن ينقاس على ذلك ولا أن يذهب إليه الا بسماع ثابت عن العرب . . . الخ . وأنا ألتمس عذراً للمصنف حتى يخرج مما أدعياه أن المصنف لم يقل ذلك ، ولعه من زيادة النساخ – لأن هذه العبارة التى ذكراها لم تثبت فيما اطلعت عليه من نسخ المصنف ولم يشر اليها بركات في المتن الذى حققه ، ولعل ذلك من باب تلمس العثرات للمصنف .

(٣) الحق أن المصنف لم ينقص ذلك بل ذكره في جـ ١ ص ٢٣٢ ، إذ قال : وقد يحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله : لو أن ما عالجت . . . البيت .
قال : أراد لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا ، فحذف « به » المتصل بـ « عالجت » استغناء عنه بالمتصل بـ « استلين » وان كان بعد الصلة ، لأنه عائد على « ما » والكلام واحد . وإلى مثل هذين أشرت بقولى : وقد يحذف المجرور بحرف ، وان لم يكمل شرط الحذف .
ولا أعلم كيف فات على الشارح مثل ذلك ، وهو كثير الانتصار للمصنف .
وقد سلك في ذلك مسلك ابن أم قاسم والدمامينى في شرحيهما إذ قالا بذلك ، أنظر شرح الأول جـ ١ ص ٧٤ ، وشرح الثانى جـ ١ ص ٦٣ ظ .

(٤) « به » ساقطة من « جـ » .

(٥) قائله : الأحوص ابن محمد بن عبدالله بن عاصم بن ثابت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز الأموى.
و « استلين » خبر « أن » و « الجندل » : نائب فاعل « استلين » و « للان » جواب « لو » وفاعله ضمير « الجندل » ، وفقسا » معطوف على الصلة بالفاء ، واستغنى عن الضمير اكتفاء بالضمير المحذوف وهو « به » ، وذلك لما في « الفاء » من معنى السببية .

(٦) قال الأثير في المرجع السابق بعد ذكر كلام المصنف : وهذا عند أصحابنا ضرورة ، إذ عرى من شروط جواز الحذف .

وأن (١) يدخل الجار على المضاف إلى الموصول ، كمررت بغلام الذى مررت.

قال أثير الدين (٢) : وأهمل ثلاثة أشراط ، أحدها : أن لا يكون المجرور في موضع ما لم يسم فاعله كمررت بالذى مر به .

وفي شرح الدمامينى (٣) : لا حاجة للمصنف بذكره لنصه في باب الفاعل على إمتناع حذف الفاعل وحده ونائبه مثله .

قلت وهو على ما فيه من قصور نسبة ذلك لابن قاسم مدفوع بأن إيراده (٤) ذلك الحكم في ذلك الباب غير قاض بمساواة النائب إياه فيه . اذ قد يتصف بما يدافع اتصافه بذلك .

ولو سلم فاسقاطه هذا اتكالا على ما سيذكر هناك مما يخل بالفهم ، ويقود إلى الوهم ، لأنه مما يغض على المتعلمين ، ويشوش على أذهان المتفهمين ، على أنا لا نسلم إهمال المصنف إياه ، لانخراطه في سلك الرواجع المرفوعة ، وقد نبه بعد على ما يسوغ حذفه منها ومالا ، كما انفصل به ابن الصائغ عن إيراد بعض إياه على متن الخلاصة.

ثم قال أثير الدين (٥) : الثانى : أن لا يكون ثم ضمير آخر يصلح للربط ــ كمررت بالذى مررت به في داره .

وفي شرح الدمامينى (٦) قلت : وهو أيضا مستغنى عنه ، ضرورة أنه قد علم أنه لابد للمحذوف من قرينة دالة عليه،وليس في هذه الصورة ما يدل عليه فلايحذف ، عملا بهذه القاعدة التامة المعلومة .

قلت : وهو على ما فيه من ذلك القصور مردود بأن ملاحظة القرائن في أمثال هذه المقامات غير معول عليها ، ومن ثم اعتمد هذا القيد ابن عصفور وغيره واستجاده الحذاق لما في ذلك من ضبط القواعد ، وإحكام القوانين ، وتحقيق المسائل ، بمالا يقتضى نقضا ، ولايستدعى خللا ، ولو سلم فإنما تلقفه من ابن الصائغ (٧) جوابا عن إيراده أيضا على الخلاصة ، فلا يوهمنك العندية .

---

(١) ومثل هذا قال الأثير في المرجع السابق : ولم يستوف المصنف ما يجوز حذف حرف الجر والضمير معه ، إذ ذكر الموصول والموصوف بالموصول ، وترك قسما آخر وهو : أن يكون الحرف دخل على المضاف للموصول ، فإن حكمه حكم الموصول والموصوف بالموصول . . . الخ .

(٢) في المرجع السابق ، نقل بتصرف .

(٣) جـ ١ ص ٦٣ ظ ، وقد ذكر ذلك في مقام الرد على ابن قاسم ثم الرد على شارحنا في نسبة القصور للدمامينى يكون بما تقدم غير مرة .

(٤) أى : المصنف .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) « جـ : ١ ص ٦٣ ظ » .

(٧) في « ب : ابن الضائع . . . الخ .

ثم قال أثير الدين (١) : الثالث : ألا يكون محصورا نحو : مررت بالذى ما مررت إلا به ، أو إنما مررت به .

وفي شرح الدماميني : قلت وهذا من الطراز الأول ، فقد صرح المصنف في باب تعدى الفعل ولزومه : أن المفعول المحصور ممنوع الحذف .

قلت : وهو على ما اشتمل عليه من ذلك مدفوع بما عرفت ، مما أورد عليك من ذلك الطراز ، بل قد أجاب ابن قاسم في شرح الخلاصة عن عامة هذه الأشراط : بأن المصنف إنما أورد من الشرائط ما اختص بالباب ، والشروط المذكورة لأمور أخر ، لها أبواب أخر .

ـ وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام = : وفقا لبعضهم كقوله :

ما المستفز الهوى محمود عاقبـــة * ولو أتيح لـــه صفو بلا كـــدر(٢)

أى : ما المستفزه الهوى.

والجمهور على منع الحذف في مثل ذلك ، واختلف فيه الكسائى ، وهو بناء على الخلاف في هذا الضمير منصوب هو أم مجرور ، فذهب الأخفش إلى الأول . والجرمى والمازنى إلى الثاني ، وأجاز الفراء الأمرين واعتبر (٣) ذلك سيبويه بالظاهر ، فحيث جاز فيه جاز في الضمير ، نحو ـ جاء الضار بازيد أو زيد ، فإذا قلت : الضار باهما غلامك الزيدان جاز في « هما » أنه في موضع نصب أو جر ، وحيث وجب النصب فيه وجب في الضمير نحو : الضارب زيدا فإذا قلت : الضاربه زيد غلامك، فالضمير في موضع نصب لا غير .

وقال بعض أصحابنا ممن أجاز الحذف : إن كان الوصف مأخوذا من متعد الى واحد فالاثبات أجود ـ نحو جاء الضاربه زيد ، بل الحذف قليل ـ كجاء الضارب زيدا ، ومن متعد الى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف ، استطالة للصلة ، وهو

---

(١) في المرجع السابق بتصرف .

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٣٢ – والأثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٣ – والسيوطى في الهمع ج ١ ص ٨٩ – والعينى في شواهده الكبرى ج ١ ص ٤٤٧ – والشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٨ – وغيرهم ، ولم ينسبه أحدهم لقائله ، بل قال صاحب الدرر : لم أعثر على قائله ، وقال العينى : أتيح : على صيغة المجهول ، و « صفو » فاعله نائب عن المفعول ، واللام والباء كلاهما يتعلقان بقوله : « أتيح » ، فإن قلت : قوله : « ولو أتيح له » عطف على ماذا ؟ قلت : عطف على محذوف تقديره : ان لم يتح له صفو ، وإن أتيح له ، فان قلت : جواب « لو » ما هو . . . الخ .
قلت : محذوف تقديره : لو أتيح له صفو لا تحمد عاقبته ، والجملة الأولى تدل على هذا ، و « لو » ههنا شرط ، ولو دخلت على المستقبل لا يظهر فيه الجزم . والشاهد حذف منصوب صفة « الألف واللام » كما ذكر .

(٣) من قوله : « واعتبر ذلك » الى قوله : قال أثير الدين ملخص من شرح الأثير ج ١ ص ٢٢٣ .

في ذى الثلاثة أحسن ، كجاء الظانه زيد منطلقا ، والمعطيه زيد درهما ، والمعلمه بكر عمرا منطلقا .

ومنعه بعض حيث لا دال عليه ، كجاء الضارب زيد ، للجهالة بحال المرجوع إليه من إفراد أو فرعيه ، أو تذكير أو فرعه ، فلو دل عليه ، كجاء الرجل الضاربه زيدا استقبح حذفه .

وفي اسم الفاعل المأخوذ(١) من ذى ثلاثة أقل قبحا منه في ذى الاثنين ، وفي ذى الاثنين من ذى الواحد .

قال أثير الدين (٢) : وما اعتل به للقبح من هاتيك الجهالة لازم نحو : قام من ضربته ــ فيلزم قبحه ، ولم يقل به أحد .

وقــال المزنى : لا تكاد تسمع حذفه ، وربما جاء شعرا .

ــ و= : قد يتخذ في العائد ــ المجرور بحرف وإن لم يكمل شرطه الحذف = : كقول حاتم :

ومن حسد يجــور على قومــى • وأى الدهــر ذو لم يحســدونى (٣)

أى فيه ، وقول الفرزدق :

لعل الذى أصعــدنى أن يردنــى • إلى الأرض ان لم يقدرالخير قادر (٤)

أى إليه ، لا يقال : الواو في « ان لم يكمل » كهى في ــ أعطوا السائل وان جاء على فرس .

وبعض يراها عاطفة على مقدر ضد المذكور ، أى : إن لم يجئنى وان جاء ، كما سيأتى بيانه في الجوازم ، واعتبار ذلك في المتن فاسد ضرورة .

لأنا نقول : التحقيق ــ وعليه صاحب الكشاف ، إنها في مثل ذلك حالية ، لا عاطفة فلا إشكال .

ــ ولا يحذف = : العائد ــ المرفوع إلا = : حالة كونه ــ مبتدأ = : لا فاعلا ، كجاء اللذان ضربا ، أو نائبه كقام اللذان ضربا ، ولا خبرا : كقام الذى الفاضل هو ــ ليس خبره جملة = : اسمية أو فعلية ، ــ ولا ظرفا = : أو شبهه وهو المجرور ، فإن كان بعض ذلك امتنع الحذف ، وإن لم يكن بعض ذلك جاز .

---

(١) « حسن » ساقطة من « ج » .
(٢) في المرجع السابق بتصرف .
(٣) سبق تحقيقه في « ص ٧٣٥ » .
(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه على التسهيل ج ١ ص ٢٣١ ، وأبى حيان في التذييل والتكميل ج ١ ص ٢٢٢ .
وانظر ديوان الفرزدق ج ١ ص .

ـ بلا شرط آخر عند الكوفيين = : فيجوزون ـ قام الذى فاضل فصيحا .
ـ و =: يجوز ـ عند البصريين بشرط الاستطالة في « صلة» (١) غير أى = : نحو « وهو الذى في السماء آله وفي الأرض آله(٢) » وما روى من قولهم : « ما أنا بالذى قائل لك سوءا » ، وقوله :

فأنت الجواد وأنـــت الذى • إذا ما النفـــوس ملئن الصـــدور(٣)

جدير بطعنـــة يوم اللقـــاء • يضرب منهـــا النســـاء النحـــورا

ـ غالبا = :لا دائما ، لقراءة بعض : «تماما على الذى أحسن(٤) و (مثلا مابعوضة)(٥) بالرفع فيهما ، وقوله :

---

(١) « صلة » ساقطة من « ج » .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٨٤ .

(٣) قائله : الأعشى ميمون من قصيدة في مدح هوذة بن على الحنفى تزيد على الثلاثين بيتا ، وهو في ديوانه ص ١٠٧ – ١١١ » .
وقد استشهد به الأثير في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٢٤ .
والشاهد : حذف العائد المرفوع بالابتداء مع طول الصلة .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ ، قال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٢٣٤ : وهى قراءة ابن يعمر ، وقال : هذا مستضعف الأعراب عندنا ، فحذفك المبتدأ العائد على « الذى » لان تقديره : تماما على الذى هو أحسن وحذف « هو » من هنا ضعيف ، وذلك أنه إنما يحذف من صلة « الذى » الهاء المنصوبة بالفعل الذى هو صلتها ، نحو مررت بالذى ضربت ، أى ضربته . . . . فالهاء ضمير المفعول ، ومن المفعول بد ، وطال الاسم بصلته فحذفت الهاء لذلك ، وليس المبتدأ بنيف ولا فضلة فيحذف تخففا ، لا سيما وهو عائد الموصول .
وقال صاحب الإتحاف ٢٦١ : وعن الحسن والأعمش « الذى أحسن » بالرفع على أنه خبر محذوف، أى : هو أحسن ، فحذف العائد ، وان لم تطل الصلة ، وهو نادر .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٢٦ .
قال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٦٤ : وهى قراءة رؤبة بالرفع ، وقال قال ابن مجاهد : حكان أبو حاتم عن أبى عبيدة عن رؤبة .
وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ١ ص ١٢٣ بعد توجيه قراءة نصب « بعوضة » : وقرأ الضحاك وابراهيم ابن أبى عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب : « بعوضة » بالرفع واتفق المعربون على أنه خبر « ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبرا ، فقيل : – خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو بعوضة . وفي هذا وجهان ، أحدهما : أن هذه الجملة صلة « لما و « ما » موصولة بمعنى الذى، وحذف هذا العائد . وهذا لا يصح الا على مذهب الكوفيين ، حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير حول الصلة .
وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير « أى » من الموصولات وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة ، ويكون إعراب « ما » على هذا التخريج موصولا ، التقدير : مثلا الذى هو بعوضة .
والوجه الثانى : أن تكون « ما » زائدة ، او صفة ، وبعوضة وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق ، وقيل : خبر مبتدأ ملفوظ به وهو « ما » على أن تكون استفهامية . . . والمختار الوجه الثانى لسيولة تخريجه . . . الخ .

من يعـن بالحمـد لا ينطق بما سفه * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم (١)

ــ وبلا شرط في صلتها = : كقوله :

إذا مـا أتيت بـني مالـك * فسـلم على أيهـم أفضـل (٢)

وحسن الحذف معها افتقارها إلى شيئين : الإضافة والصلة ، فكانت أطول ، وكان التخفيف بها أجدر ، فقد أورد غير المصنف (٣) لجواز الحذف أشراطا : أن لايكون معطوفا : كقام الذى زيد وهو منطلقان ، أو معطوفا عليه : كقام الذى هو وزيد فاضلان ، وأجاز الفراء في هذه ، ولم يسمع مع ما فيه من وقوع العاطف صدرا . وأن لايكون محصورا : كقام الذى ما في الدار إلا هو ، أو في معناه : كقام الذى إنما في الدار هو .

وأن لا يقع بعد حرف نفى : كقام الذى ما هو قائم ، أو بعد لولا : كقام الذى لو لا هو لقمت .

ومع حصول بعض هذه فقال بعض أصحابنا : بقلته في غير أى .

ثم هذا حكمه كائنا جزءا للصلة ، أو معمولا لها ، فإن كان بعض معمولها جاز نحو ــ أين الرجل الذى قلت أو زعمت أى الذى قلت إنه يأتى ، أو زعمت أنه يأتى ، أو نحو ذلك مما المعنى عليه ، قال الله تعالى : « أين شركائى الذى كنتم تزعمون(٤) » أى انهم شركائى.

ــ وهى = : أى أى ــ حينئذ = : أى إذا حذف المبتدأ الذى هو الصدر بالشروط السالفة .

---

(١) قال العينى في شواهده الكبرى جـ ١ ص ٤٤٦ « لم أعرف قائله ، وكذلك قال الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٦٩ – والبيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، وكذلك الأثير ، وذكره السيوطى في الهمع .
والشاهد : حذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة ، أى : بما هو سفه ، وهذا مذهب الكوفيين أما البصريون فيعتبرونه شاذا .

(٢) سبق تحقيقه في ص « ٧٣٨ » .

(٣) المراد بغير المصنف الأثير : اذ قال في شرحه جـ ١ ص ٢٢٤ : وقد نقص المصنف في جواز حذف هذا المبتدأ شروطا . . . الخ .
وعبارة ابن ام قاسم في شرحه جـ ١ ص ٧٥ ، وهو أوضح من غيره : وأما في صلة « أى » فيجوز حذفه عند الفريقين بلا شرط ،، غير ما تقدم : من كون الخبر غير جملة ولا ظرف ، وذكر غير المصنف في جواز حذف المبتدأ العائد شروطا . . . الخ .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٢٢ .

ـ باقية على موصوليتها مبنية على الضم = : وفاقا لسيبويه(١) والجمهور كيعجبنى أيهم قائم ، « ثم لتنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » (٢) وسلم على أيهم أفضل ، تشبيها بالغايات في حذف بعض ما يوضحها من الصلة المبينة للموصول ، أو لأن قياسها لنقصانها البناء ، وإنما أعربت أحيانا حملا على نظيرها « بعض » ونقيضها « كل » بجامع عدم انفكاكهن عن الإضافة التى هى من عوارض الأسماء ، فإذا لزمت عارضت ، فوجب البناء فلم يؤثر ، فإذا نقص من صلتها المبينتها رجعت الى ما عليه أخواتها من البناء ـ غالبا = : والا فقد قرأ طلحة ومعاذ : « أيهم أشد » (٣) بالنصب حملا على ما ذكر ، وهو رأى الكوفية قاطبة ، وبعض البصرية .

قال الجرمى : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول : لأضربن أيهم بالضم ، لتحقق إعرابها استفهاما وشرطا ، فتكون هنا معربة أيضا .

وقال الزجاج : ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما ، لتسليمه إعرابها مفردة فكيف وهى مضافة وقد اعتذر سيبويه : بأنها مما بعدت عن أخواتها بحذف أحد جزءى الابتداء غيروها تغييرا ثانيا لأن التغيير يأنس بالتغيير .

---

(١) وعبارة سيبوية في الكتاب جـ ١ ص ٣٩٨ بعد ذكر رأى الخليل وتخريجه برواية الربع ، ورأى الكوفيين ، وتخريج يونس لذلك قال : وأرى قولهم : اضرب أيهم أفضل . على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في « خمسة عشر » وبمنزلة الفتحة في « الآن » حين قالوا : من الآن الى غد ، فعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئا لم تجىء أخواته عليه الا قليلا ، واستعمل استعمالا لم تستعمله أخواته إلا ضعيفا ، وذلك لا يكاد عربى يقول : الذى أفضل فاضرب ، وأضرب الذى أفضل حتى يقول « هو » ، ولا يقال : هو ما أحسن ، حتى يقول : ما هو أحسن ، فلما كانت أخواته مفارقة بإعرابها إذ له ، لا تستعمل كما استعمل خالفوا باعرابها اذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا . . . وأما الذين نصبوه فقاسوه .

(٢) سورة مريم ، آية : ٦٩ .

(٣) الآية السابقة ، قال الأثير في البحر المحيط جـ ٦ ص ٢٠٩ بعد ذكر قراءة الرفع والنصب : وهاتان القراءتان تدلان على أن مذهب سيبويه أنه لا يحتم فيها البناء إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، وقد نقل عنه تحتم البناء ، وينبغي أن يكون فيه مذهبه البناء والإعراب .
وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج جـ ٣ ص ٨٢٧ : فأما قوله : ثم لننزعن « الآية » ، فعلى مذهبه من هذا الباب ، والتقدير : أيهم هو أشد فحذف « هو » فلما حذف « هو » دخله نقص . فعاد إلى البناء ، لأن « إيا » انما أعرب من جملة أخواته ، اذ كان بمعنى « الذى » حملا على البعض فلما نقص عاد الى البناء .
واستبعد أبوبكر ـ ابن السراج ـ قول سيبويه ، وقال : لو كان مبنيا لكان بناؤه في غير الإضافة أحق وأجون ، ولا يلزم ذلك ، لأنه على تقدير اضافة لازمة مع الحذف ، وكلزوم الألف واللام في « الآن » .
فان قلت : لم استحسن : لأضربن أيهم أفضل ، وامرر على أيهم أفضل ، ومثله قوله تعالى : « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم » بإضمار « هو » . . . ولم يستحسن : بالذى أفضل ، ولأضربن الذى أفضل . . . فالجواب « قال » : لان « أيهم أفضل » مضاف ، وكأن المضاف اليه قام مقام المحذوف ، و « الذى » ليس مضاف مخالف « أيهم » فأما اذا لم يكن « أى » مضافا فهو في نية الاضافة اللازمة .

وقال الرضى(١) : لما خزلوها الصدر بنيت كأخواتها الموصولات ، وذلك أن شيئا إذا فارق أصله لعارض كان شديد النزوع إليه ه .

ولا خفاء بضعف هذين الاعتذارين . وقد حمل بعض سماع الجرمى على أنه لغة قوم لحكاية سيبويه خلافه جمعا بين الحكايتين . وإلا قيس البناء ، وأما قياسها (٢) عليها استفهاما وشرطا فممنوع بتمامها هناك ونقصانها هنا ، فلو وصلت بظرف نحو : لأضربن ، أيهم في الدار » امتنع البناء كحالها موصولة بجملة مصرح بجزءيها. وفي بعض التصانيف ما يقتضي بناءها موصولة بالظرف .

قال المصنف : (٣) وإعرابها حينئذ مع قلته قوى ، لأعرابها شرطا واستفهاما قولا واحدا ، لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها ، وموافقتها « لبعض » معنى ، مضافة الى معرفة ، و « لكل » — مضافة الى نكرة .

والموصولة أيضا غالبة لغيرها من الموصولات باضافتها ، غير أنها لا تنفك مضافة إلى المعرفة ، فوافقت في المعنى « بعضا » دون «كل » فضعف بذلك موجب إعرابها ، فجعل لها حالان من البناء والاعراب ، وكان أولى أحوالها بالبناء ما يحذف فيه شطر صلتها ، مع التصريح بما تضاف اليه لعدم استحسان حذف ذلك الشطر فيها ولا في غيرها إلا لإنزال ما تضاف اليه منزلته ، وذلك مستلزم تنزلها حينئذ منزلة غير مضاف ، لا لفظا ولا نية ، وإنما أعربت لاضافتها ، فاذا صارت في تقدير ما لم تضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالبا .

— خلافا للخليل ويونس = : في منعهما بناءها ، فإن ورد ما ظاهره ذلك كالآية على القراءة المشهورة ، فمخرجها على أنها استفهامية محكية هى وتاليها بقول محذوف فالتقديرعنده : « ثم لننزعن من كل شيعة »(٤) الجنس الذين يقال : فيهم «أيهم أشد »

ويونس على الاستفهامية كذلك ، غير أنها مع تاليها في موضع مفعول متلوها معلقا عنها ، لعدم اختصاص التعليق عنده بالأفعال القلبية ، فهى عندها رفع بالابتداء لا مبنية .

قال في المغنى (٥) : ويرد الأول أنه لا يجوز — لأضربن الفاسق — بالرفع بتقدير الذى يقال فيه الفاسق (هو) «٦» ، والثانى : اختصاص التعليق بأفعال القلوب، وتبعه الدماميني (٧) .

---

(١) في « شرح الكافية جـ ٢ ص ٥٧ » .
(٢) في « جـ : وأما قياسها على أنها استفهاما . . . . الخ ».
(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٣٣٤ » .
(٤) سورة مريم ، آية : ٦٩ .
(٥) « جـ ١ ص ٨٣ » .
(٦) « هو » غير مذكورة في جميع نسخ الشرح بينما هى موجودة في المغنى .
(٧) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٦٤ و. » .

قلت : وهو مدفوع بأنه لا يرى الاختصاص بها كما ذكر ، ونص عليه غير واحد ، وقال بعض الكوفية : (إنما المعلق) «١» « شيعة » بما فيه من معنى الفعل ، أى — لننزعن عن كل — من يتشيع — في أيهم أشد .

وقال الكسائي والأخفش : إنما مفعول — ننزع « كل » و « من » زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولها في جواز زيادة « من » في الإيجاب .

قال في المغنى (٢) : ويرده انه لم يثبت زيادة « من » في الإيجاب .
قلت : وهو مدفوع بثبوته بما لا يحصى كثرة من الشواهد نظما ونثرا ، كما أمعنا الكلام على ذلك في باب حروف الجر .

وإنما يبطل آراءهم ما أنشده سيبويه من قوله :

فسلم على أيهم أفضـــل (٣)

بالضم ، وحرف الجر لا يتعلق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار .

وأجاز صاحب الكشاف (٤) وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ، فقدروا متعلق « تنزع » من كل شيعة وكأنه قيل : لننزعن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل من هذا البعض ؟ فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتنفا الموصول .

قال ابن هشام (٥) : وفيه تعسف ظاهر . ولا أعلمهم استعملوا أى الموصولة مبتدأ .

قلت : لا أرى فيه تكلفا رأسا بل هو حسن جميل .

قال برهان الدين : والمعنى على ما قاله صاحب الكشاف حسن متمكن ، وإضمار المبتدأ جم الوجود فلا تكلف فيه ولا تعسف .

وزعم ابن الطراوة : أن « أيا » مقطوعة عن الإضافة فمن ثم بنيت ، وأن هم أشد مبتدأ وخبر .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٢) في الصفحة المذكورة .
(٣) سبق تحقيقه في ص « ٧٦٢ » .
(٤) حكى صاحب الكشاف في ج ٢ ص ٥١٩ و ٥٢٠ قول الخليل ، وسيبويه ، ثم قال : وقيل : أيهم هو أشد ويجوز أن يكون النزع واقعا على « من كل شيعة » كقوله سبحانه : « ووهبنا له من رحمتنا » أى لننزعن بعض كل شيعة ، فكأن قائلا قال : من هم ؟ فقيل : « أيهم أشد عتيا ». وقد ذكر العكبرى كتابه الإملاء ملخصا لتوجيهات قراءة الضم بين الإعراب والبناء ، وهى خلاصة لطيفة فلتراجع في ج ٢ ص ١١٥ ، ١١٦ .
(٥) في المغنى « ج ١ ص ٨٣ » .

وأبطل برسم الضمير متصلا بأى ، وبالإجماع على إعرابها غير مضافة ، وأنكر ثعلب ورودها موصولة ، قال : ولم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى .

ـ وإن حذف ما تضاف اليه أعربت مطلقا = : حذف صدر صلتها أم لا ، نحو ـ أضرب أيا هو قائم ، واضرب أيا قائم ، وقد مر (١) إجازة الخليل ويونس : ـ اضرب أى أفضل ، بحكاية الأول وتعليق الثانى ، فسيان عندهما إضافة « أى » وعدمها.

قال أثير الدين (٢) : وهذا الإعراب دال على تمكن « أى » في الإضافة ، لاستغنائها (٣) عنها لفظا ، وإلحاق التنوين بها عوضا من المحذوف فشابهت كلا بذلك.
ـ وإن أنثت = : أى الموصولة ـ بالتاء = : لإرادة معنى التى ـ حينئذ = : أى اذا حذف ما تضاف اليه ـ لم يمنع الصرف = : أى ليس هنالك الا التأنيث ـ خلافا لأبى عمرو = : بن العلاء ، تخيلا لتعريفها زيادة على التأنيث ، وإنما تمنع العلمية لا مطلق التعريف المتخيل .

قال المصنف (٤) : وإنما ذلك ، لأن التعريف بالاضافة المنوية شبيه بتعريف العلمية ، ومن ثم منع (جمع) المؤكد به ، لأن فيه عدلا وتعريفا بالإضافة المنوية ، فكان كالعلم المعدول ، غير أن شبه « جمع » بالعلم أشد من شبه « أية » ، لعدم استعمال ما يضاف اليه ، بخلاف « أية » فإنه أكثر من عدمه فلم يقو الشبه هـ .

فسلم أن امتناع صرف « جمع » للتأنيث والتعريف المذكور ، ثم فرق بينه وبين « أية » بما ذكر ، وهو أحد الأقاويل وقد زعم بعض أن ذلك للعدل والعلمية كما قدرناه في باب التوكيد .

ـ ويجوز الحضور = : من المتكلم والخطاب ـ والغيبة في ضمير = : الموصول ـ المخبر به أو بموصوفه = : (٥) أى الموصول المخبر به ـ عن حاضر = : متكلم أو مخاطب ـ مقدم = :

قال أثير الدين (٦) : وإنما ذلك في الذى والتى وفروعها ، ولم يمثل المصنف

---

(١) في « ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩ » الذى تقدم في هذا الشرح تمثيلها لأى المقطوعة عن الاضافة ، وقد ذكر ذلك سيبويه في كتابه جـ ١ ص ٣٩٨ إذ قال بعد مناقشة طويلة لرأيهما : ومن قولهما : اضرب أى أفضل ، وأما غيرهما فيقول : أضرب أيا أفضل ، يقيس ذا على الذى وما أشبهه من الكلام ، ويسلم ذلك الضمة في المضاف لقول العرب ذلك ، وأجروا « أيا » على القياس ، ولو قالت العرب : اضرب أى أفضل لقلته ، ولم يكن بد من متابعتهم ، فلا ينبغى لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس . . . . ولو جعلوا « أيا » في الانفراد بمنزلته مضافا لكانوا خلقاء . . الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٢٦ » بتصرف .

(٣) أى : لاستغنائها بمعناها عن الاضافة لفظا .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٣٥ » أى : ان المصنف يحكى بذلك تعليل أبى عمرو لمنع صرف « أية » أما رأيه هو فهى مصروفة .

(٥) في المتن تحقيق « بركات » : « أو بموصوف » . . . . . الخ .

(٦) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٢٢٧ » نقل بتصرف .

إلا لضمير الخطاب فقال (١) : الإشارة بهذا الى نحو – أنت الذى فعل ، وأنت فلان الذى فعل ، وأنت رجل فعل ، ففى فعل الأول راجع الى موصول مخبر به ، وفي الثاني الى موصول موصوف مخبر به ، وفي الثالث الى نكرة مخبر بها ، والمخبر عنه في الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم ، وقد جيء بمضمر خبره غائب معتبرا به حال الخبر ، ولو جيء به حاضرا معتبرا به حال المخبر عنه جاز ، لأن المخبر عنه وبه شيء واحد في المعنى ، واعتبار الثاني أى الخبر أكثر وأقيس .

وفي حديث محاجة موسى آدم عليهما السلام « أنت آدم الذى أخرجتك خطيئتك من الجنة ، فقال آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالته (وفي (٢) رواية – أنت الذى أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته) »(٣)

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق :

وأنت الذى تلوى الجنود رؤوسها • اليك وللأيتام أنـت طعامها (٤)

ومثله قول قيس العامرى (٥) :

وأنت الذى إن شئت نعمت عيشتي • وإن شئت بعد الله أنعمت باليـا (٦)

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق أيضا :

وأنت الذى أمسـت نزار تعـده • لدفع الأعـادى والأمـور الشدائد (٧)

وأنشد أثير الدين (٨) :

وأنت الذى آثاره في عـدوه • من البوس والنعمـى لهـن ندوب(٩)

---

(١) أى المصنف في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٣٥ » .
(٢) ما بين القوسين ساقط من « جـ » .
(٣) اخرجه البخارى في صحيحه « جـ ٣ ص ١٥٩ – كتاب التفسير – سورة طه» من حديث أبو هريرة وابن عباس رضى الله عنهما .
(٤) البيت من قصيدة قالها الفرزدق في مدح هشام بن عبدالملك وهى في ديوانه جـ ٢ ص ٢٣٢ . وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٣٣٦ – والأثير في التذييل والتكميل جـ ١ ص ٢٢٧ . والشاهد واضح من الشرح .
(٥) في « جـ : قول قيس المعرى . . . . الخ .
(٦) هكذا كانت نسبة البيت في شرح ابن مالك للتسهيل جـ ١ ص ٣٣٦ – والتذييل والتكميل للأثير جـ ١ ص ٢٢٧ – ونقل محقق الأول : أنه روى في شرح شواهد المغنى منسوبا لمجنون ليل قيس بن الملوح هكذا : وأنت التى إن شئت أشقيت عيشتي . . وان شئت بعد الله أنعمت باليا . وروى هذا البيت في ديوان جميل بثنية ص ١٠٧ برواية : وأنت التى ان شئت اشقيت عيشتى . . البيت . وهو في ديوان مجنون ليل ص ٢٩٥ » والشاهد فيه مثل البيت السابق .
(٧) البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق عيسى بن خصيلة السلمى . انظر : الديوان جـ ١ ص ١٦٧ .
(٨) في شرحه على التسهيل « جـ ١ ص ٢٢٧ و . » .
(٩) نسبه صاحب المفضليات لعلقمة بن عبدة بن النعمان بن قيس ، من قصيدة في مدح الحارث بن أبى شمر الغسانى شفاعة لأخيه شأس الذى أسره الحرث ، وعلقمة من شعراء الجاهلية المجيد ين وفحولهم ، وقد استشهد به السيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٦ – وقال صاحب الدرر : لم أعثر على قائله . . انظر : المفضليات ص ٣٩٦ – والدرر جـ ١ ص ٦٣ . والشاهد : اعتبار حال الخبر كما ذكر الشارح .

وتقول في المتكلم : أنا الذى فعلت أو فعل ، وأنا رجل فعلت أو فعل ، اعتبارا بحال الموصول أو الموصوف وحال المخبر عنه قال :

أنا الذى فـــررت يوم الحرة * والشيخ لا يفـــر إلا مـــرة

وقـــال :

وأنا الذى قتلـــت عمـــرا باالقنا * وتركت تغلب غير ذات سنام(١)

وقال مولانا على ابن أبى طالب (رضى الله عنه) «٢»

أنا الذى سمتنـــى أمى حيـــدرة * أضرب بالسيف رقـــاب الكفـــرة (٣)

وقـــال آخـــر :

أنا الرجل الضرب الذى تعرفوننى * حشاشا كرأس الحـــية المتوقـــد (٤)

قلت : وهذه المسائل تحتاج الى مزيد تحرير وتقييد ، وقد مر تخصيص الأثير الأمرين بالذى والتى وفروعها . وزاد بعض أصحابنا المغاربة الاخبار بذو وذات الطائيتين ، وبالألف واللام ، وأما غيرها فليس الا العود غائبا نحو : أنا من قام – وأنت من ضرب ، ويمتنع – أنا من قمت ، وأنت من ضربت زيدا ،

---

(١) نسبه المبرد في المقتضب جـ ٤ ص ١٣٢ : لمهلهل ، وقال محقق المقتضب : ونسبه الفارقى في الأبيات المشكلة ص ١٣٨ : لمهلهل كذلك ، أما المراجعون لابن يعيش جـ ٤ ص ٢٥ فقد قالوا : لم نقف على نسبه هذا البيت ، ورواية المقتضب : « قتلت بكرا » ورواية ابن يعيش : . . . قتلت بكرا . . وتركت مرة . . والشاهد في قوله : قتلت ، والكثير : قتل .
والمراد بالسنام : العز .
والقنا : جمع قناة ، يكتب بالألف ، لأنك تقول في جمعه قنوات ، كذا قال ابن ولاد في المقصور والممدود .

(٢) « رضى الله عنه » ساقطة من « جـ » .

(٣) بناء على رواية البغدادى في الخزانة « جـ ٢ ص ٥٢٣ ، ٥٢٤ » أن الشطرين ملفقان ، لأنهما صدران لبيتين ، والسبب في هذه الأرجوزة أن مرحبا اليهودى خرج يوم خيبر مستعدا للقتال . وذكر أرجوزة ، فبرز له على كرم الله وجهه وارتجل تلك الأوجوزة .
واستشهد السيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٦ – وقال الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٦٢ : استشهد به على أنه يجوز الحضور والغيبة في ضمير الموصول المخبر به عن حاضر مقدم . وقال ابن الشجرى في أماليه : . . . . ونظير ذلك عود ضمير المتكلم الى الموصول إذا وقع الموصول خبرا عن ضمير متكلم كقول أمير المؤمنين : أنا الذى سمتنى أمى حيدرة .
وذكر المرزوقى في شرح حماسه أبى تمام ص ١١٥ – ٢٩٧ – ٤٠٧ – ٦١١ – ٦٤٢ – ٨٦٩ – ١٠٧٨ – وقال : والوجه « سمته » حتى لا تعرى الصلة من ضمير الموصول ، وقال : والوجه : سمته ، وباب الصلات والصفات تتداخل وتتشابه .

(٤) قائله : طرفة بن العبد من معلقته المشهورة ص ١٨٩ – وقد استشهد به السيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٦ – وانظر الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٣ و « الرجل الضرب » : أى الخفيف ، و « الحشاش » : الرجل الماضى ، و « المتوقد » : السريع الحركة . والشاهد مثل سابقه .

قال أثير الدين (١) : ووهم بعض أصحابنا فطرد الحكم في جميعها كما هو قضية كلام المصنف .

واحترز بمقدم عن أن يتأخر نحو – الذى قام أنا وأنت ، فتتعين الغيبة ، وهو رأى الفراء ومقتضى أصول البصرية ، وهو الصحيح ، لأن الموصول إنما يكون ضمير متكلم أو مخاطب معنى اذا أخبر عنه بأحد الضميرين ، أو أخبر على الضمير به لا قبل ذلك ، لامتناعهم من الحمل على المعنى قبل إتمام الكلام .

وأجاز ذلك الكسائى مع التأخير نحو : الذى قمت أنا ، والذى قمت أنت، وتبعه الاستاذ أبو ذر مصعب ابن أبى بكر الخشنى .

وللنكرة (٢) الواقعة خبر الناسخ ما لها قبله ، كقوله :

أحـــار بن بدر قد وليت ولايـــة • فكن جرذا فيها تخون وتسرق (٣)

يروى بالتاء والياء ، وقولـــه :

وكنا أناســـا قبل غـــزوة قرمـــل • ورثنا الغنـــى والمجد أكبر أكبرا

وفي الحديث : « إنك امرؤ فيه جاهلية » (٤) . ويروى فيك .

وحكم المحلى بالألف واللام واقعا خبرا للحاضر حكم النكرة في عود الضمير عليه غائبا ومطابقا للضمير كقولـــه :

---

(١) وعبارته في شرحه جـ ١ ص ٢٢٧ : ووقع لبعض أصحابنا وهم في ذلك ، فقال وقد ذكر الموصولات: ويجوز في جميعها اذا وقعت بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب ، أو تعيد الضم عليها كما تعيده على الاسم الظاهر اذا وقعت بعده ، أعنى ضمير غيبة ، وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ، لأن الموصول هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، ثم مثل هذا القائل بالذى ، وهو ظاهر كلام المصنف ، لأنه لم يشترط أن يكون الذى وفرعه فقط ، وهو وهم كما ذكرناه .

(٢) معطوف على قوله « في ص ٧٦٧ » الاشارة بهذا على نحو : أنت الذى فعل . . . . الخ .

(٣) نسبه المبرد في الكامل جـ ١ ص ٣١٦ لأنس بن أبى أنيس مع أبيات أخرى قالها في حارثة بن بدر الغدانى حين ولاه عبيد الله بن زياد « سرق » وهى احدى كور الأهواز ، ومثل هذا الكلام جاء في أمالى المرتضى جـ ١ ص ٣٨٤ ، وقال في ص ٣٨٥ – : وهذه الأبيات تروى لأبى الأسود الدولى ، وأنه كتب بها الى حارثة لما ردت اليه « سرق » .
ونسبه البكرى في : . . . معجم ما استعجم جـ ٣ ص ٧٣٤ » لأبى الأسود الدولى – أما صاحب العقد الفريد في (« جـ ٦ ص ٣٤١ » فنسبه لأنس ابن أبى أنيس ، ونسبه صاحب كتاب الحيوان جـ ٣ ص ١١٦ ، جـ ٥ ص ٢٢٥ » لأنس بن أبى زياى الدئل . « وقال ابن قتيبة في » عيون الأخبار جـ١ ص٥٨ » : ولى حارثة بن بدر « سرق » فكتب إليه أنس : أحار بن بدر. . . الأبيات ، وقال العينى في « شواهده الكبرى جـ ٤ ص ٢٩٦ » قائله : أبى بن زنيم يخاطب به الحارث بن بدر حين ولايته « سرق » و « جرذ » ضرب من الفأر ، ويجمع على : جرذان . »
وفيه شاهد آخر وهو « أحار » فهو ترخيم : « حارثة » .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ ١ ص ١٥ » كتاب الإيمان ، باب المعاصى من أمر الجاهلية ، و « جـ ٤ ص ٥٨ » كتاب الأدب ، باب ما ينهى عن السباب واللعن ، من حديث أبى ذر رضى الله عنه . وأخرجه أبو داود في سننه « جـ ٢ ص ٦٣٢ » كتاب الأدب ، باب في حق المملوك من حديث أبى ذر أيضا . وأخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ ٥ ص ١٦١ » من حديث أبى ذر كذلك .

لعمرى لأنت البيت أكرم أهـــله * وأقعد في أفيائه بالأصـــائـــل (١)

وتقول : أنا الرجل يأمر بالمعروف ، وأنت الرجل يأمر بالمعروف.

ويجـــوز أمر ، كقولـــه :

وإنا لقوم مـــا نرى القتل (٢) سبة * إذا مـــا رأته عامـــر وسلـــول (٣)

وتأمر كقوله تعالى : « بل أنتم قوم تفتنون » (٤) وقول الشاعر :

وأنت امـــرؤ أفضـــت اليك أمانـــتى

وذكر الفارسى : أن الحمل على اللفظ أكثر (٥) في الصلة والصفة . وقـــال : إذا قلت : أنت الذى قمت لم يعد على الموصول ضمير ، بل على أنت ، كما لا يعود على كل من خبره شيء اذا قلت : أنتم كلكم بينكم درهم .

— ما لم (يقصـــد) «٦» تشبيهه = : أى المخبر عنه ، — بالمخبر به فتتعين الغيبة = : نحو — أنا في الفتك الذى قتل عروة الرجال ، وأنت في الشجاعة الذى قتل مرحبا ، وقاتل عروة الرجال هو البراخى (٧) وقاتل مرحب اليهودى هو مولانا على رضى الله عنه ، فإنما أردت تشبيه نفسك بقاتل عروة لا أنك هو ، والمخاطب بمن لايلحق شأوه (٨) ، لا أنه هو ، فانما المعنى على اضمار مثل ، ولو صرحت بها تعينت الغيبة ، فليس الموصول من حيث المعنى ضمير المتكلم أو المخاطب .

---

(١) قائله : أبو دؤيب الهذلى من قصيدة ، كذا في شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ١٤٠ — والدرر اللوامع ج ١ ص ٦٠ — والخزانة ج ٢ ص ٤٨٩ — والمحلى بالألف واللام هو : « البيت » والحاضر المخبر عنه هو « أنت » والضمير العائد هو المضاف الى « أهل وأفياء » وفي البيت كلام طويل وخلاف بين البصريين والكوفيين في توجيهه ، زيادة على ما استشهد به الشارح ، أنظر الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٢٣ .

(٢) في «ب : الموت . . . الخ .

(٣) نسبه المرزوقى في الحماسة ص ١١٠ ، ص ١١٤ — لعبد الملك عبدالرحيم الحارثى ، وهو شاعر إسلامى ، وقال : ويقال إنه للسمؤل بن عاديا اليهودى ، وذلك من ضمن أبيات . وقال محقق شرح الحماسة « ص ١١٠ » لم يذكر التبريزى النسبة الأولى في صدر الإنشاد ، ولكنه ذكرها قبل تفسير البيت الأول قال : ويقال إنها — أى القصيدة : لعبد الملك بن عبدالرحيم . ونقل محقق الخصائص ج ٣ ص ١٥٠ — : نسبة التبريزى فقط ، وروايته : وإنا أناس . . . البيت ، والشاعر بذلك يمدح قومه وعشيرته ، وأنهم أفضل من قبيلتى عامر وسلول . . . الخ .

(٤) سورة النمل ، آية : ٤٧ « قال الأثير في البحر المحيط « ج ٧ ص ٨٣ » : ثم انتقل إلى الإخبار عنهم بحالهم فقال : « بل أنتم قوم تفتنون » أى : تختبرون ، أو تعذبون ، أو يفتنكم الشيطان بوسوسته اليكم الطيرة ، أو تفتنون بشهواته ، أى تسفعون بها . . . وهذه أقوال يحتملها لفظ « تفتنون » وجاء « تفتنون » بتاء الخطاب على مراعاة « أنتم » وهو الكثير في لسان العرب . . . تقول العرب : أنت رجل تأمر بالمعروف . . . الخ .

(٥) في « ج : من الصلة . . . الخ .

(٦) « يقصد » ساقطة من «ب » .

(٧) في «ب : البراق » وفي « ج : المبرص » .

(٨) وهو سيدنا على كرم الله وجهه .

– ودون التشبيه يجوز الأمران (إن وجه ضميران) «١» = : من الحضور والغيبة نحو : أنا الذى قام وأكرمت زيدا ، وأنا الذى قمت وأكرم خالدا ، وقول بعض الأنصار :

نحن الذين بايعوا محمدا * على الجهاد ما بقينا أبدا (٢)

وقوله :

أأنت الهلالى الذى كنت مرة * سمعنا به والأرحبى المغلب(٣)

وقوله :

وأنا الذى عرفت معد فضله * ونشدت عن حجر بن أم قطام (٤)

والأحسن البداية بالحمل على اللفظ ، ومنع الكوفية الجمع بين الحملين غير مفصول بينهما .

وأجازه البصرية نحو – الذى قمت وخرج ، وإنما جاء السماع مع الفصل كالبيتين .

– ويغنى عن الجملة الموصول بها ظرف أو جار ومجرور= : كعرفت الذى عندك ، أو في الدار ، – منوى معه استقر أو شبهه= : ككان وثبت وحصل ، فالتقدير استقر عندك ، أو في الدار ، أو كان أو ثبت ونحوه .

---

(١) ما بين القوسين غير مذكورة في جميع نسخ الشارح ، وهو موجودة في المتن تحقيق بركات ص ٣٥ ، وفي شرح ابن مالك جـ ١ ص ٢٣٧ . وفي شرح الأثير جـ ١ ص ٢٢٦ ظ ، وشرح ابن أم قاسم جـ ١ ص ٧٧ .

(٢) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣٦ ، والتذييل والتكميل للأثير جـ ١ ص ٢٢٩ – وقال الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٦٣ – : لم يعرف قائله : والشاهد في قوله : بايعوا وبقينا . حيث وجد ضميران الأول للغيبة والثانى للحضور ، ولم يقصد التشبيه فروعى اللفظ مرة والمعنى أخرى .

(٣) البيت ذكره ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣٦ – والأثير في التذييل والتكميل جـ ١ ص ٢٢٩ – ورواية السيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٧ . « والأرحبى المهلب » وقال الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٦٤ : والرواية الصحيحة : « المعلق » بدل « المهلب » . وسكت على نسبة البيت ، وقال ابن عصفور في المقرب « جـ ١ ص ٦٣ » : ويجوز في « الذى والتى » وتثنيتهما وجمعهما إذا وقع شىء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ ، فيكون الضمير العائد عليهما غائبا ، كالضمير العائد على الأسماء الظاهرة ، والحمل على المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه على حسب الضمير الواقع قبل الموصول ، وإن شئت حملت في جميع ما ذكر بعض الصلة على اللفظ ، وبعضها على المعنى ، الا أن الأولى أن يبدأ بالحمل على اللفظ ، ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ، ومن ذلك قوله : أأنت الهلالى . . . . البيت .
والشاهد في البيت : مراعاة المعنى في قوله : « كنت » ومراعاة اللفظ في قوله : « سمعنا » .

(٤) قائله : امرؤ القيس الكندى ، وهو في ديوانه ص ٢٥٧ – من قصيدة قالها مجيبا بها سبيع بن عوف بن مالك بن حنظلة ، حين سأل امرؤ القيس سبيع فلم يعطه ، وعرض سبيع به في أبيات . فيها ذم . والبيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل جـ ١ ص ٢٢٩ – ونقله صاحب الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٤ – وقال الأعلم في شرح الديوان : وقوله : ونشدت عن حجر : أى رفعت ذكره وفخرت به اذا رفعته ، وإنما ذكر : أن معد عرفت فضله ، لأنه من اليمن ، وليست معد منهم ، فاذا عرفت معد فضله وأقرت به فسائر العرب أقرب الى ذلك وأولى به .
والشاهد مثل سابقه ، أى مراعات المعنى أولا ثم مراعات اللفظ .

لا يقال : قضية كلام المصنف أن هذا المقدر غير الجملة لأنا نقـول : المراد بالجملة الموصول بها هى الملفوظة المعينة صدر الباب ، بقوله : وجملة صريحة ، فالمقدرة مغنية عن الملفوظ بها — وفاعل هو العائد = : على الموصول كما مثل ، ففى استقر ، ونحوه راجع الى الموصول — أو ملابس به = : أى العائد ، نحو — الذى عندك أخوه زيد ، فأخوه ملابس لعائد الموصول وهو مرفوع باستقر المنوية وفي شرح الدمامينى (١) : وفي كلامه إشكال ، فإنه إن كان « فاعل » عطفا على « ظرف » فالمستغنى عنه فعل لا جملة ، أو على استقر ، فالعائد لا يكون منويا .

قـلت : كلا العطفين صحيح سالم من إيراد شيء من ذلك .

أما الأول : فلأن المعنى : أنه يغنى عن الجملة الصريحة الموصول بها ظرف وفاعله المستكن فيه متنقلا من فعل الحصول والاستقرار عائد على الاسم الموصول ، فأنى يلزم من ذلك أن المستغنى عنه فعل لا جملة أم كيف يتصور له :

وأما الثاني : فلأن المعنى أن الجملة المذكورة يستغنى عنها بالظرف أو المجرور، والمنوى مع كل شيئان : فعل الحصول ، وفاعله المستكن فيه العائد على الموصول غير متنقل منه الى أحد المذكورين .

وأما أن العائد لا يكون منويا ، فان أراد أنه لا يستكن فباطل ضروريا ، أو غير ذلك فمدفوع بعدم تخيله .

— ولا يفعل ذلك = : الاستغناء عن الجملة بالظرف أو المجرور بفعل — ذى حدث خاص = : كضحك وجلس ، ونحوهما من الأفعال الدالة على كون خاص ، فلا يقال : جاء الذى عندك أو في الدار ، أى : ضحك عندك أو في الدار ، لعدم الدلالة عليه — ما لم يعمل مثله = : أى ذى الحدث الخاص — في الموصول = : كنزلنا الذى البارحة ، أى نزلناه البارحة — أو = : في — موصوف به = : أى الموصول كحكاية الكسائى (٢) : نزلنا المنزل الذى البارحة ، أى : نزلناه البارحة .

قـال أثير الدين (٣) : وفي كلامه إخلال بقيد ، وقياس فاسد في موضعين :

أما الأول (٤) : فلوجوب تقييد الظرف بالقرب من زمن الاخبار ، لامتناع الحذف مع البعد .

قال الكسائى : ولا يحذفون الصلة الا مع قرب من الظرف كنزلنا المنزل الذى أمس أو البارحة ، أو الذى آنفا ، ولا يقولون : الذى يوم الخميس او يوم الجمعة .

---

(١) « ج ١ ص ٦٥ و. » .
(٢) في « ج : كحكاية النسائى . . . الخ .
(٣) في شرحه على التسهيل « ج ١ ص ٢٢٩ ظ » .
(٤) وهو الإخلال بالقيد .

وأما الثانى (١) : فلاقتياسه المجرور على الظرف ، مع عدم تصور القرب والبعد فيه كالظرف ، ولاختصاص محل السماع بالموصول الموصوف به ، وعلى كل فيجب الوقوف مع السماع فلا يستعمل منه الا ما قالوه .

ـ وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهر = : نحو ما حكى الكسائى : أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى رضى الله عنه ، والحجاج الذى رأيت ابن يوسف ، وقوله :

ان جمل التى شغفت بجمل * (ففؤادى (٢) وان نأت غير سال) «٣»

وقوله :

سعاد التى أضناك حب سعادا * وإعراضها عنك استمر وزادا (٤)

لا يقال : هذا محض تكرار لقوله صدر الباب أو خلفه ، فإن المراد بخلف العائد الاسم الظاهر كما بين هنالك ، لأنا نقول : المفاد هنا قلة وجود الخلاف ، كما أشعر به حرف التقليل ، وليس مفادا ثمة .

ـ فصل = : في أحكام « من » و « ما » موصولتين ، أو شرطيتين أو استفهاميتين ،

ـ من وما في اللفظ = : أى باعتبار لفظيهما ـ مفردان مذكران = : كغيرهما من الموصولات ، مما يستعمل مفردا مذكرا ، فتخصيص الحكم بهما غير جيد ، فالأحسن لو قال : ما كان من الأسماء الموصولة مفردا مذكرا لفظا ، مخالفا معناه للفظه ، وهو « من » و « ما » في الاستفهام ، و « أى » في الأفصح ، و « ذو وذات » في الأفصح ، و « ذا » تالية « من » أو « ما (٥) الاستفهاميتين ، و « أل » قاله أثير الدين (٦).

قلت : وفي عد « ذات » منها نظر ظاهر ، لتوافق لفظه ومعناه تأنيثا .

ـ فإن عنى بهما = : أى « من » و « ما » ـ غير ذلك = : أى الإفراد والتذكير من تثنية أو جمع أو تأنيث ـ فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما = : من صلتهما ، إن كانتا موصولتين ، أو فعل شرط ، إن كانتا شرطيتين ، أو استفهام ان كانتا استفهاميتين

---

(١) وهو كون القياس فاسد . والمراد بالموضعين في قوله : وقياس فاسد في موضعين » : اقتياس المجرور على الظرف ، واختصاص السماع بالموصول الموصوف به .

(٢) الشطر الثانى ساقط من « ب » .

(٣) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٣٨ – ولم أعثر على اسم قائله ، والشاهد في قوله : « بجمل » حيث قام الظاهر مقام المضمر ، وقد استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ ١ ص ٢٣٠ .

(٤) هذا البيت من الشواهد التى تداولت كثيرا في كتب النحو ولم يعرف قائلها ، والشاهد في قوله : « حب سعادا » حيث أغنى الظاهر عن الضمير ، أى حبها . انظر : « شرح التصريح جـ ١ ص ص ١٤٠ – الشذور جـ ١ ص ١٥١ – الأشمونى : جـ ١ ص ١٦٢ – التذييل والتكميل جـ ١ ص ٢٣٠ – شرح ابن مالك للتسهيل جـ ١ ص ٢٣٨ .

(٥) في «ب» : ما أو من الاستفهاميتين . . . الخ . (٦) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ١ ظ » .

ـ أو = : فيما اتصل ـ بما أشبههما = : قال المصنف: وأشرت بذلك الى كم وكأين (١) ففسر مراده بهما .

قال أثير الدين : ولولا اقتصاره عليهما لا ندرج في ذلك ما استدركنـــاه (٢) .

قلت : وحرف الدماميني (٣) النقل عن المصنف فزاد لفظة « نحو » داخلة على « كم » وانما لفظه أوردناه .

ثم قال (٤) : وفي شرح ابن قاسم (٥) أن المصنف خص « كم وكأين » ولا خصوصية (بل كل لفظ له لفظ ومعنى كمن وما وأى وأل ، فمشارك لهما ، ولولا تفسيره بكم وكأين لفسره بهذه أيضا .

قلت : وهو كما رأيت قصور (٦) عن مطالعة كلام الأثير .

ثم قال (٧) : فأما اعتراضه بتخصيص المصنف بما لا خصوصية «٨») له فمردود بعدم إيراد المصنف اياهما الا لضرب من التمثيل ، لا للحصر ، ممثلا بما (لا) «٩» يخفى ، وتنبيها على عدم اختصاص ذلك بالباب .

قلت : وهو مردود بناء على نقله المحرف من إدخال لفظة « نحو » على كم وكأين ، ومن ثم ساغ دعوى أن إيرادهما لضرب من التمثيل ، وليس كما زعم ، لما أورد عليه من لفظ المصنف: المقتضى التخصيص باقتصاره عليهما ، غير آت بما يدل على المشاركة من لفظة نحو ـ مثل أو كاف التشبيه .

ثم قال (١٠) : ثم قوله ـ يعنى المصنف : أشرت الى نحو : «كم » و «كأين » ظاهر في عدم اختصاص الحكم المذكور بهما .

قلت : لو سلم النقل من التحريف لسلم الظهور ، لكنه خلاف الواقع في شرح المصنف ، ولا يحتمل سقوط لفظة « نحو » مما حضرنا الآن من نسخ الشرح لما تأيدت به من جزم الأثير وابن قاسم من اقتصار المصنف على « كم و « كأين » فاقتضى

---

(١) في « ج : وكأى . . . . الخ .
(٢) والمستدرك هو قوله قبل : فتخصص الحكم بهما . . . . الخ .
(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٦٥ و. » .
(٤) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٥) أى شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٨ » وعبارته : « وليس هذا الحكم خاصا : بـ « من وما » من الموصولات ، بل ما كان منها مفردا مذكرا في اللفظ وأريد به غير ذلك ، ة فهو مشارك لهما فيما ذكر نحو : « ذا » الموصولة وأى وأل . . . . الخ .
(٦) الحق أن لا قصور كما تقدم غير مرة ، لأن المراد نقل الكلام من شرح الأثير ولم ينتبه له ، والدماميني اعتمد عليه ، لعدم تملكه لشرح الأثير أثناء تأليفه لشرحه ، بدليل ما يأتى عن الشارح .
(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٨) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٩) « لا » ساقطة من « ج » .
(١٠) أى الدماميني في المرجع السابق .

ذلك جزما أن زيادتها مما استأثر به الدماميني على ما في نقله عن المصنف من الضعف ، لاعترافه في غير مقام أنه لم يحضره أيام شرحه لهذا الكتاب شرح المصنف ولا غيره إلا شرح ابن قاسم — فأنى له أن ذلك لفظ المصنف؟ حتى يستدل به على مدعاه .

ثم قال : (١) أما ذكره لأل فغلط ، وذلك أيضا لازما للمصنف لإطلاقه .

قلـــت : لم يبين وجه الغلط ، ولم (٢) يلح له وجه ، لكونها مما له لفظ ومعنى، فتقول جاء القائم فأكرمته اعتبارا للفظ ، وفأكرمتهم اعتبارا للمعنى ، ثم لا خصوصية لابن قاسم بذلك ، وقد أوردها أيضا أثير الدين كما أسلفناه (٣) مستدركا اياها على المصنف ، والبهاء بن عقيل ، وإنما الغلط في الاقدام على التغليط من غير ثبت .

— أولى = : من مراعاة المعنى ، وهو خبر مراعاة ، وإنما ذلك لكونه أوسع مجالا في لسانهم نحو : « أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله (٤) » ومنهم من يستمع اليك « (٥) » ومنهم من يؤمن به(٦) «ومنهم من ينظر اليك» (٧) لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرجوا بما آتاكم « (٨) «« فمنأظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها « (٩) « ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيظ له شيطانا فهو له قرين » (١٠).

ومن مراعاة المعنى : « ومنهم من يستمعون إليك »(١١) « ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون (١٢) ، وقول امرىء القيس :

فتوضح فالمقراة لم يعــف رسمهــا * لما نسجتها مــن جنوب وشمئل (١٣)

وقول الفرزدق :

تعش فإن عاهــدتنى لا تخــونني * نكن مثل من يا ذئــب يصطحبان (١٤)

---

(١) أى الدماميني في المرجع المذكور .
(٢) في « أ ، ب : ولا يلوح له . . . الخ .
(٣) انظر : « ص ٧٧٤ » .
(٤) سورة آل عمران آية : ٢٦١ .
(٥) سورة الأنعام ، آية : ٢٥ .
(٦) سورة يونس ، آية : ٤٠ .
(٧) سورة يونس ، آية : ٤٣ .
(٨) سورة الحديد ، آية : ٢٣ .
(٩) سورة الأنعام ، آية : ١٥٧ .
(١٠) سورة الزخرف ، آية : ٣٦ .
(١١) سورة يونس ، آية : ٤٢ .
(١٢) سورة الأنبياء ، آية : ٨٢ .
(١٣) البيت من معلقته المشهورة التى أولها : قفانبك . . الخ . و « توضح » والمقراة » اسما موضعين ما بين — امرة الى أسود العين ، وأسود العين : جبل ، وهى منازل كلاب ، و « المقراة » في غير هذا المكان : الغدير الذى يجتمع فيه الماء . وموضع « توضح والمقراة » جر عطف على « حومل في البيت قبله ، ومحل الشاهد : اعتبار محل « ما » لأن لفظها مفرد مذكر ، ومعناها مؤنث ، لأنها واقعة على : « الجنوب والشمال ، ولذلك قال : « نسجتها ، ولو اعتبر اللفظ لقال : نسجها ، وقدر الأثير في شرحه بمعنى : « التى » فقال : أى للتى نسجتها .
انظر : « المنصف جـ ٣ ص ٢٥ — وحاشية الدمنهورى على متن الكافي ص ٨١ — شرح القصائد العشرة من ٥٠ — شواهد المغنى ص ٤٦٣ » .
(١٤) البيت من قصيدة يذكر فيها الفرزدق قصة استضافة الذئب له في بعض أسفاره ، وكان قد نزل بأرض في البادية واقدا نارا ، فأتى اليه الذيب ، وأخذ يرمى له قطع اللحم حتى أشبعه ، ثم طلب منه ألا يخون أحدهما الآخر حتى يكونا مثل الرجلين المصطحبين .
أنظر : « الكتاب جـ ١ ص ٤٠٤ — الخزانة جـ ١ ص ٤٦١ — الدرر جـ ١ ص ٦٤ — شواهد المغنى ص ٥٣٦ ، ٨٢٩ — ديوانه جـ ٢ ص ٣٢٩ » والشاهد مراعاة المعنى مثل البيت السابق .

— ما لم يعضد المعنى سابق = : على الضمير سواء سبق على الموصول كقوله :

وإن من النسوان مـــن هى روضـــة * تهيج الرياض (١) قبلها فتصوح(٢)

وقولـــه :

فمنهن من تسقى بعذب مـــبرد *

أو لا كقوله تعالى : « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا (٣) » (في قراءة أبى عمرو وتعمل) «٤» بالتاء الفوقية .

— فتختار مراعاته = : أى المعنى على اللفظ ، لما حصل من الاعتضاد المقوى جانب المعنى ، غير أنه لم ينشأ عن ترك مراعاته محظور (٥) فساغت رعاية اللفظ أيضا .
— أو = : لم — يلزم بمراعاة اللفظ لبس = : كاعط من سألتك ، ولا يجوز من سألك ، وأعرض عمن مررت بها . ولا يسوغ عمن مررت به . — أو قبح = : نحو : من هي حمراء أمتك ، فلو قلت رعاية للفظ : من هو أحمر أمتك ، أو من هو حمراء أمتك كان مستهجنا قبيحا — فتجب مراعاة المعنى = : في الأمرين

— مطلقا = : كانت الصفة مما يفرق بالتاء بين مؤنثها ومذكرها كمحسنة ، أو لا كحمراء .

— خلافا لابن السراج = : أبى بكر — في نحو : من هى محسنة أمك = : في إجازته الرعايتين معا ، فيجوز عنده : من هو (٦) محسن « أمك » تشبيها لمحسن بموضع ، ونحوه من الصفات الجارية على المؤنث عارية من العلامة بخلاف أحمر لعدم إجراء مثله على مؤنث يوما .

ورده المصنف (٧) : بأن فيه من القبح قريبا (٨) مما في : من هى أحمر أمك ، وقد وافق على منعه ، فوجب اجتناب هذا أيضا .

---

(١) في « ج : حولها . . . . الخ .
(٢) نسبه العينى في الشواهد الكبرى ج ١ ص ٤٩٢ : لجران العود ، واسمه : عامر بن الحرث بن كلفة — وذلك من قصيدة في وصف النساء ، قال العينى شبه بعض النساء بالروضة التى تتأخر في هيجان نباتها ، وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياضى ، وأوراد بها : النساء التى تتأخر عن الولادة في وقتها ، وهو تشبيه بليغ . والشاهد مراعات المعنى فأنث وذلك لتقويته بذكر النسوان قبله . والبيت من شواهد التصريح على التوضيح ج ١ ص ١٤٠ .
(٣) سورة الأحزاب ، آية : ٣١ .
(٤) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٥) « ج : محذور . . . . الخ .
(٦) في شرح ابن مالك « ج ١ ص ٢٤٠ » : من هى محسن . . الخ . وفي « ب : من محسن . . . الخ . بسقوط « هو » أو « هى » .
(٧) في المرجع السابق .
(٨) في (ب » من القبح ما في من هو أحمر . . . الخ .

قال أثير الدين (١) : ولأصحابنا غيرها طريقة » ، قالوا : تقول : إن حملت على اللفظ ، من قام هند ، ومن قام أخواك ، ومن قام إخوتك ، أو على المعنى : من قامت هند ، ومن قاما أخواك ، ومن قاموا إخوتك . ولك الجمع بين الحملين والأحسن البداءة باللفظي نحو « ويعبدون من دونه ما لا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون « (٢) » ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل (٣) » بالتاء الفوقية ، ويجوز العكس (٤) اتفاقا ان وقع بين الجملتين فصل نحو : من يقومون في غير شيء ، وينظر في أمورنا قومك ، فإن لم يفصل نحو : من يقومون وينظر في أمورنا امتنع عند الكوفية .

ولم يجعل البصرية للفظ أثرا ، وانما ورد السماع مع الفصل في الحمل على المعنى ، ثم اللفظ ها كذا .

ونقل عنهم أبوسعيد (٥) إجازة(٦) : من قام وقعد : أو من قام وقعدت والعكس، وعنهم (٧) الأندلسى اعتبار الفصل وعن الكوفية علمه .

وفي البسيط : أجمع النحويون أن العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع ومن المذكر إلى المؤنث (٨) ، ومن لفظه إلى معناه ، دون عكس .

قال (٩) : واستخرج ابن مجاهد عكسه من آية سورة الطلاق (١٠) هـ .

ووهم في ذكر (١١) الاجماع .

وإذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخبرا عنه بتاليه فعلا بفعل ، فليس إلا الحمل على اللفظ(١٢) أو المعنى (نحو — من كان يقوم أخواك ، ومن كانا يقومان أخواك ، ويمتنع : من كان يقومان أخواك ، حملا على اللفظ والمعنى) «١٣» .

---

(١) في شرح التسهيل « جـ ٢ ص ٢ ظ » : وعبارته : ولأصحابنا طريقة غير هذه التى سلكها المصنف في الحمل على اللفظ او على المعنى .
(٢) سورة النحل ، آية : ٧٣ .
(٣) سورة الأحزاب ، آية : ٣١ . قال مكي في « كتابه الكشف عن وجوه القراءات جـ ٢ ص ١٩٦ » : قرأ حمزة والكسائى بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء في « تعمل » .
(٤) وعبارة الأثير في المرجع السابق : « ويجوز أن يبدأ بالحمل على المعنى ثم تحمل على اللفظ باتفاق من النحويين إن وقع بين الجملتين فصل . . . الخ .
(٥) أى السيرافي .
(٦) « من » ساقطة من « جـ » .
(٧) في « جـ : وعن الأندلس . . . الخ .
(٨) الواو ساقطة من « جـ » .
(٩) أى : صاحب البسيط .
(١٠) وهى قوله تعالى : « ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله . . . الخ . آية : ١١ .
(١١) في « جـ : ووهم في ذلك الاجماع . . . الخ .
(١٢) في « جـ : اللفظ والمعنى . . . الخ .
(١٣) ما بين القوسين ساقط من « جـ » .

أو اسما مشتقا (١) جاز الحمل عليهما على الاطلاق (٢) نحو — من كان محسنا أخواك ، ومن كانا محسنين أخواك ، ومن كان محسنين أخواك ، ومن كانا محسنا أخواك ، ومن كان محسنا أختك ، ومن كان محسنة أختك ، ومن كانت محسنة أختك. وعلى جواز الجمع بين الحملين الكوفية قاطبة ، وجمع من البصرية ، وهو الصحيح.

وأبى ذلك ابن السراج ، وهو محجوج بقوله تعالى : « وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارا » (٣) ، وقول الشاعر :

وأيقظ من كان منكـــم نائمـــا

ومورد الجواز : الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها ، فإن كان غيرها وكانت صفة المذكر والمؤنث راجعة الى مادة واحدة ، وأدى الحمل الى جعل صفة أحدها للآخر ، فمنعه الكسائي ، وأجازه الفراء ، نحو : من كان حمراء ، حملا للاسم على اللفظ والخبر على المعنى ، ومن كانت من النساء أحمر جاريتك ، ومن كان أحمر جاريتك ، لتوافق الصفتين مادة توافق قائم وقائمة . وصححه بعض أصحابنا .

وإن لم ترجع إلى مادة . وأدى الحمل إلى ذلك ، فنعى بعض هؤلاء على منعه إجماعا .

وقال بعض أصحابنا : منع الكسائي والفراء الحمل على لفظ المذكر ، فيقولان : من كان عجوزا جاريتك ، لا من كان شيخا جاريتك ، ولا من كان غلاما جارتك إلا في لغة من قال : شيخة وغلامة : قال :

وتضحـــك مني شيخـــة عبشـــية * كأن لم تر قبلي أســـيرا يمانيا (٤)

وقـــال :

ومـــر كفضة صريحـــى أبوهـــا * تهـــازلهـــا ن الغلامة والغلام (٥)

والأحسن (٦) عند الفراء : من كان عجوزا جاريتك ، ومن كان أمة جاريتك مستقبحا ، بل مانعا (من) «٧» كان شيخا أو غلاما جاريتك ، لقلة شيخة وغلامة .

---

(١) أى أخبر عنه بفعل أو اسم مشتق . . . الخ .
(٢) في « ج : عليهما اطلاقا نحو . . . . الخ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١١١ .
(٤) سبق تحقيقه في « ص ٣٥٥ » .
(٥) نسبه ابن يعيش لأوس بن غلفاء الهميمى ، وروايته : بسلهبه صريحى . . . . البيت ، وذلك حين وصف فرسا ، وأراد بالصريحى : الكريم النسب ، والخيل عند العرب لها أنساب ، وقيل : صريحى : نسبة الى « صريح » وهو فرس لعبد يغوث بن حرب والشاهد أن « الغلامة » لغة قوم . أنظر : شرح المفصل ج ٥ ص ٩٧ — شرح الشافية ج ٢ ص ٢٨٧ .
(٦) في « ج : وأحسن عند الفراء . . . . الخ .
(٧) « من » ساقطة من « ج » .

قلـــت : وهذا يدافع مقتضى الاستثناء والأحسنية (١) من جواز – من كان شيخا أو غلاما جاريتك (عنده) «٢» ومقتضى أصول البصرية جواز كل ذلك ، لإطلاقهم ، غير مفصلين .

وإن لم يخبر عنه بتاليه حمل على اللفظ فحسب عند الكوفية نحو : من ضربته أجمعون قومك حملا على المعنى ، ويمنع نصبه تأكيدا للضمير على معناه / ٢٣٧/أ لامتناع الحمل عندهم عليه ، الا حيث لا يمكن إظهار (٣) المعنى لفظا ، ومقتضى أصول البصرية جوازه ، وهو الصحيح بشهادة : « ندخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين » (٤) لكونه حالا من الضمير ، محمولا على معناه ، وعامل الحال والضمير شيء واحد ، وتمتنع حاليته من (مـــن) لوجوب اتحاد العامل في الحال وذيه . – كجاء (٥) زيد مستبشرا – بل قد يكون العامل ذا حال نفسه ، متضمنا معنى الفعل كهذا مستبشرا زيد.(٦) ولم يتضمن من ذلك المعنى .

ويمتنع أيضا أن العامل فيها العامل في « من » ، لامتناع عمل المعنى المجرد عن اللفظ في الحال ، وإنما عمله (٧) الرفع خاصة ومما وقع الحمل فيه على اللفظ خاصة قولهم – تعجبا – : ما أحسن زيدا (٨) ، وإن كان موجب التعجب صفة مؤنثة أو صفات متعددة .

وعلى المعنى خاصة قولهم : ماجاءت حاجتك ، أى أية حاجة صارت حاجتك .
– (فان حذف « هى » سهل التذكير = :) «٩»

---

(١) في « جـ : لجواز : من كان . . . الخ .
(٢) « عند » ساقطة من « جـ » .
(٣) في « جـ : لا يمكن ظاهر المعنى . . . الخ .
(٤) سورة الطلاق ، آية : ١١ . قال الزجاج في كتابه « إعراب القرآن جـ ١ ص ٢٧٠ ، ٣٧١ » : فأما اذا كنيت عنه بالجمع ، ثم نكنى عنه بالمفرد ، فانهم قالوا : لا يحسن ، وقد جاء التنزيل بخلاف ذلك قال : « ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا – يدخله . . . الخ . فجمع « خالدين » بعد إفراد اللفظ ، ثم قال : « قد أحسن الله له رزقا » فأفرد . . . الخ .
(٥) في « جـ : وجاز : زيد مستبشرا . . . الخ .
(٦) في « جـ : أو لم يتضمن . . . الخ . وأما لا أرى لهذه الجملة في
(٧) في « جـ : عمله اللفظ خاصة . . . الخ .
(٨) في « جـ : ما أحسن زيد . . . الخ .
(٩) ما بين القوسين ساقط من « أ ، و «ب » و « جـ » وهو موجود في المتن تحقيق بركات ص ٣٣ ، وفي شرح المصنف جـ ١ ص ٢٣٨ ، وشرح الأثير جـ ٢ ص ١ ظ ، وفي شرح ابن أم قاسم جـ ١ ص ٧٨ ، قال : وأجاز – أى ابن السراج – في نحو : من هى محسنة أن يقال : من هو محسن أمك ، ومن محسن أمك ، وأما من محسن أمك فعربت ، ولهذا قال : أى المصنف : فإن حذف « هى » سهل التذكير . . . . الخ .

— ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا = : نحو : « ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين » (١) » ومنهم من يقول ايذن لى ولا تفتنى ألا في الفتنة سقطوا (٢) « ومنهم من عاهد الله (٣) » ثم قال : فلما آتاهم من فضله (٤).

— وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك = : نحو : « ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنـــات تجـــرى من تحتهـــا الأنهـــار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله لـــه رزقا » (٥) « ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزؤا أولئك لهم عذاب مهين ، وإذا تتلى عليه آياتنا) (٦) وقال الشاعر :

لست ممـــن يكع أو يستكينـــو * ن إذا كافحته خيـــل الأعـــادى(٧)

وفي القصريات للفارسي : قالوا في قراءة أبن عمرو « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمـــل صالحـــا » (٨) « : لـــو عكس لم يجـــز ، لكونه إلباســـا بعـــد البيان ،

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٨ . قال الزجاج في كتابه إعراب القرآن « جـ ١ ص ٣٦٩ : هذا باب جاء في التنزيل من لفظ : من وما » . كنى عنه مرة على التوحيد ، وأخرى على الجمع وكلاهما حسن فصيح ذكره سيبويه « فمن ذلك قوله تعالى : « ومن الناس من يقول آمنا ... الآية ، فكنى عن « من » بالمفرد حيث قال : « يقول » ثم قال : « وما هم بمؤمنين » فحمل على المعنى وجمع .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٤٩ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٧٥ .

(٤) سورة التوبة : آية : ٧٦ .

(٥) سورة الطلاق ، آية : ١١ ، قال الزجاج في المرجع السابق ص ٣٧٠ : فجمع « خالدين » بعد إفراد اللفظ ، ثم قال « قد أحسن الله له رزقا » فأفرد . . . . الخ .

(٦) سورة لقمان ، آية : ٦ — ٧ . قال أبوحيان في البحر المحيط جـ ٧ ص ١٨٤ : بدأ أولا بالحمل على اللفظ فأفرد في قوله : « من يشترى » و « ليضل » و « يتخذها » ، ثم جمع الضمير في قوله : « أولئك لهم » ثم حمل على اللفظ فأفرد في قوله : « واذا تتلى » . . . الخ . ومن في : « من يشترى » موصولة ، ونظيره في « من » الشرطية قوله : « ومن يؤمن بالله » فما بعده ، أفرد ثم قال : « خالدين » فجمع ، ثم قال : « قد أحسن الله له رزقا » فأفرد ، ولا نعلم ما جاء في القرآن ما حمل على اللفظ ثم على المعنى ، ثم اللفظ غير هاتين الآيتين .

(٧) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤١ — والأثير في شرح التسهيل جـ ٢ ص ٤ — ولم أعرف قائله ، والشاهد اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى و « يكع » بكسر الكاف وضمها ، أى ضعف وجبن .

(٨) سورة الأحزاب ، آية : ٣١ .
قال أبوحيان في البحر جـ ٧ ص ٢٢٨ ، وقرأ الجمهور : « ومن يقنت » بالمذكر ، حملا على لفظ « من » وتعمل بالتاء حملا على المعنى . . . . وقرأ الجحدرى والأسوارى ، ويعقوب في رواية : « من تقنت » بتاء التأنيث حملا على المعنى ، وبها قرأ ابن عامر في رواية ، ورواها أبو حاتم ، عن أبى جعفر وشيبة ونافع ، وقال ابن خالويه : ما سمعت أن أحدا قرأ : « ومن يقنت » إلا بالتاء ، وقرأ السلمى وابن وثاب وحمزة والكسائى بياء من تحت في ثلاثتها . أى يقنت ، ويعمل ، ويؤتها .

بخلافه بعد الحمل على اللفظ فإنه تفسير (١) .

قـال : ابن هشام : وانظر قوله : قالوا ، فهو مقتض لبطلان مسألة المتن .

وفي شرح الدماميني (٢) : وهي اعتبار اللفظ أولا ، ثم المعنى ثانيا ، ثم اللفظ ثالثا ، ولا يلزم من امتناع الثانية امتناع الأولى فتأمله .

قلت : بل هو أشد إلباسا وتشويشا على الذهن ، لولا القرائن المحتفة الرافعة في المسألتين ، فأى فرق يعتمد بين عكس قراءة أبى عمرو ومسأله المتن ، فالحق تسليم الملازمة كما قاله ابن هشام (٣) .

والشرطية في ذلك كالموصولة نحو « ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين » (٤) .

وإنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون — حتى إذا جاءنا قال يا ليت بينى وبينـك(٥) » في قـراءة من أفـرد فاعل « جـاء » ومن ثناه فهو ضمير العاشي والقرين ، والآتيان السابقتان ، والبيت حجة على صاحب البسيط في دعواه الاجماع ، أن العرب قد ترجع من الواحد إلى الجمع ، ومن المذكر إلى المؤنث، ومن لفظه إلى معناه لا من معناه إلى لفظه .

— وتقع « من » و « ما » شرطيتين = : نحو « من يعمل سوءا يجز به » (٦) ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا (٧) « و » وما تفعلوا من خير يعلمه الله (٨)

---

(١) وقال العكبرى في كتابه الإملاء ج ٢ ص ١٩٢ : « ومن يقنت يقرأ بالياء حملا على لفظ « من » وبالتاء حملا على معناها ، ومثله و « تعمل صالحا » ومنهم من قرأ الأولى بالتاء ، والثانية بالياء ، وقد قال بعض النحويين هذا ضعيف ، لأن التذكير أصل ، فلا يجعل تبعا للتأنيث ، وما عللوا به قد جاء مثله في القرآن ، وهو قوله تعالى : « خالصة لذكورنا ومحرم على أزواجنا » .
وقد ذكر بخصوص هذه الآية في الكتاب المذكور ج ١ ص ٢٦٢ قائلا : و « خالصة » خبره — أى « ما » وأنت على المعنى ، لأن ما في البطون أنعام ، وقيل : التأنيث على المبالغة كعلامة ونسابة . . . . و« محرم » جاء على التذكير حملا على لفظ « ما » ويقرأ : « خالص » بغير تاء على الأصل .
وقال الزجاج في كتابه إعراب القرآن ج ١ ص ٣٧١ : واذا ثبت وصح أنه يجوز ويحسن العود إلى الإفراد بعد الجمع ، كان قوله : « وقالوا ما في بطون » الآية ، تذكير بعد التأنيث ، لأنه أنث « خالصة » حملا على معنى التأنيث ، ثم عاد الى اللفظ .

(٢) « ج : ١ ص ٦٦ و. »

(٣) وأنا لا أرى وجها لما قاله الشارح ، بل الرأى ما قاله الدماميني لأن المصنف قال : ويعتبر المعنى بعد إعتبار اللفظ كثيرا ، أى يعتبر اللفظ ، أولا ثم المعنى ثانيا ، ثم قال : وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك ، أى بعد اعتبار اللفظ ثم المعنى ، وهذا هو تفسير الدماميني ، وكيف لا يوجد فرق بين عكس القراءة ومسألة المتن ، لأن المصنف يعتبر اللفظ ثم المعنى ، بينما عكس القراءة تستلزم اعتبار المعنى أولا ثم اللفظ وعلى ذلك فلا بطلان لمسألة المتن كما قال ابن هشام .

(٤) سورة الزخرف ، آية : ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٣٨ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١٢٣ .

(٧) سورة البقرة ، آية : ٢٦٩ .

(٨) سورة البقرة ، آية : ١٩٧ .

« وما يفتح الله للناس من رحمة فلا مسك لها » (١) .

ــ واستفهاميتين = : نحو « من إله غير الله » (٢) ومن أصدق من الله حديثا (٣) وما تلك بيمينك يا موسى « (٤) » قال فرعون وما رب العالمين » (٥) .

ــ ونكرتين موصوفتين = : نحو : مررت بمن معجب لك ، وما معجب لك ، وقولـــه :

ألا رب من تغتشه لك ناصـــح * ومؤتمـــن بالغيب غير أمـــين (٦)

وقولـــه :

ربمـــا تكره النفـــوس من الأمـــر * مالـــه فـــرجة كحـــل العقال (٧)

وقولـــه :

ربما الجـــامل المـــؤبل فيهـــم * (وعنا (٨) جيج بينهن المهـــار «٩») .

---

(١) سورة فاطر ، آية : ٢ .

(٢) سورة القصص ، آية : ٧٢ .

(٣) سورة النساء ، آية : ٨٧ .

(٤) سورة طه ، آية : ١٧ .

(٥) سورة الشعراء ، آية : ٢٢ .

(٦) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٢ — والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٥ — وقال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٢٧١ : وقال الآخر : ألا رب . . . البيت وسكت عليه الأعلم كذلك ولم ينسبه ، وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٩ : لم أعثر على قائله . والشاهد : تنكير « من » ووصفها بقوله : « ناصح » ومحل « تغتشه » وصف أيضا .

(٧) اختلف في نسبة هذا البيت ، فقد نسب في الكتاب ج ١ ص ٢٧٠ : لأمية ابن أبى الصلت : وقال العيني في الشواهد الكبرى ج١ ص ٤٨٤ : قائله : أميه بن أبى الصلت ،وذكر في الحماسة البصرية أن قائله : حفيف بن عمير اليشكرى ، ويروى : أنه لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ، والأول أشهر وقال الشنقيطي في الدرر ج ١ ص ٦٩ : والبيت لأمية بن أبى الصلت وقال البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ٥٤٢ : والبيت الشاهد قد وجد في أشمار جماعة ، والمشهور أنه لأمية بن أبى الصلت من قصيدة عدتها تسعة وسبعون بيتا ذكر فيها شيئا من قصص الأنبياء . . . الخ . والشاهد أن « ما » نكرة موصوفة بجملة « تكره » والدليل على ذلك دخول « رب » عليها .

(٨) الشطر الثاني ساقط من «ب» .

(٩) قائله : أبو داود جارية بن الحجاج الأيادى ، وقيل اسمه : حنظلة بن الشرقى ، قال البغدادى في الخزانة ج ٤ ص ١٨٩ : والبيت من قصيدة طويلة عدتها ثمانية وسبعون بيتا . وهو من عظماء الجاهلية في الشعر .
والجامل : اسم جمع « الجمل » كالباقل ، وهو القطيع من الإبل مع رعاته ، والمؤبل : اسم مفعول من أبل الرجل اذا اتخذ الابل واقتنا ، والمهار : جمع « مهر » بكسر الميم في الجمع وضمها في المفرد ، وهو ولد الفرس ، كذا قال الجوهرى و « الجامل » مبتدأ ، والمؤبل : صفة له ، و « فيهم » خبر المبتدأ ، وقيل : الجامل : خبر مبتدأ محذوف تقديره : هو الجامل ، و « فيهم » في موضع الحال ، وعلى كلا الاعرابين : الجملة صفة « ما » والعناجيج : الخيل الطويلة الأعناق ، بالرفع معطوفة على « الجامل ، وجملة : بينهن » صفة لعناجيج ، والرابط محذوف تقديره : فيهم . راجع : « ابن يعيش ٨٥ ص ٢٩ ، ٣٠ — شرح شواهد المغنى ص ٦٠٥ » .

ويمكن أن من ذلك : « هذا ما لدى (١) عتيد » أى هذا شيء لدى عتيد .

وقصر بعض أصحابنا المغاربة موصوفية « من » بحال تنكيرها ، وليس كذلك ؛ لورود وصف الموصولة نحو — قام من في الدار العاقل . .

وشرط الكسائى : وقوعها (٢) موقعا لا يقع فيه الا النكرات نحو : ربما عالم أكرمته ، رب (٣) من أتانى أحسنت اليه .

وقولـــه :

ربما أنضجت غيظا صـــدره * قد تمنى لى مـــوتا لم يطـــع (٤)

وأنشد المفضل الضـــبى :

ألا يا سلمى قبل الفراق ظعينـــا * تحية مـــن أمسى إليك حزينـــا (٥)

تحية من لا قاطع قبل واصـــلى * ولا صارم قبـــل الفراق قرينـــا

بخفض « قاطع » فأنكره الكسائى وأنشد بالرفع جاعلا « من » موصولة ، أى تحية من لا هو قاطع .

فقيل له : كيف تصنع ببيت الفرزدق :

إنى وإياك إذا حلت بأرحلنـــا * كمن بواديه بعـــد المحـــل مسطور (٦)

---

(١) سورة ق ، آية : ٢٣ .
قال العكبرى في كتابه الإملاء جـ ٢ ص ٢٤٢ : وفي « ما » وجهان : أحدهما هي نكرة ، و « عتيد » صفتها ، و « لدى » معمول « عتيد » ويجوز أن يكون « لدى » صفة أيضا ، فيتعلق بمحذوف ، و « ما » وصفتها خبر « هذا » . والوجه الثانى : أن تكون « ما » بمعنى الذى ، فعلى هذا تكون « ما » مبتدأ ، و « الذى » صلة . و « عتيد » خبر « ما » والجملة خبر « هذا » . . . . الخ .

(٢) لعل الصواب : وقوعهما ليشمل « ما » و « من » .

(٣) في « ج » : ربما من أتانى . . . الخ .

(٤) قائله : سويد بن أبى كاهل اليشكرى من قصيدة طويلة ذكرت في « المفضليات ص ١٩٨ » عدتها مائة وثمانية أبيات ، وقال الأصمعى فيهما : كانت العرب تفضلها وتقدمها وتعدها من حكمها ، وكانت في الجاهلية تسمى « اليتيمة » لما اشتملت عليه من الأمثال وسويد من الشعراء المتقدمين المخضرمين من الجاهلية والإسلام » وقد روى البيت الشاهد بروايات أخر ، وفيه كلام طويل يراجع في مضانه .
انظر : « الخزانة جـ ٢ ص ٥٤٦ — والدرر جـ ١ ص ٦٩ — وامالى ابن الشجرى جـ ٢ ص ١٦٩ » .

(٥) نسب ابن الشجرى البيت الثانى في أماليه جـ ٢ ص ٢٣٠ للأسود بن يعفر اليشكرى ، وقد ذكر البيتين الأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ٥ .

(٦) البيت ضمن قصيدة قالها الفرزدق في مدح يزيد بن عبدالملك ، وإياك : خطاب له ، و « حلت » أى : الابل نزلت ، والمعنى : انى اذا أخذت ومالى اليك كرجل مطر وهو بواده ومحله .
قال سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٢٦٩ : وقال الخليل : ان شئت جعلت « من » بمنزلة إنسان ، وجعلت « ما » بمنزلة « شيء » نكرتين . . . ومن ذلك قول الفرزدق : انى وإياك . . . البيت .
والشاهد : جعل « ممطور » صفة لـ « من » . وانظر : « شرح شواهد المغنى ص ٧٤١ » .

فأعربها موصولة ببواديه ، وممطور تكرير لمن ، أى بدل منه كأنه قال : كممطـور بعد المحل ، ورد بأن ذلك غير (١) دافع رواية المفضل(٢) ، لضعف البـدل باشتقاقه ، وإنما بابه الجوامد ، لكونه في نية التكرير ، وما لا يختص من الصفات بجنس الموصوف كممطور لا تباشره العوامل الا ضرورة ، فحمله على البدلية ممنوع فيها ، ولا داعي اليه ، لفساده ، بدليل رواية المفضل ، وقول حسان رضى الله عنه :

فكفى بنـا فضلا على من غيرنا * حـب النبـى محمـد إيانـا (٣)

صلى الله عليه وسلم . لروايته بخفض « غير » نعتا .

وللكسائى أن يدعى زيادة « من » في البيتين ، أى تحية لا قاطع ، وعلى غيرنا ، لأن من أصول الكوفية زيادة الاسماء وهو رأسهم .

قـال المصنف(٤) : وأجاز الأخفش تنكير « أى » ووصفها قياسا على « من وما » نظرا إلى أمكنيتها في الاسمية منهما (٥) ، فهى أحق أن تستعمل معرفة ونكرة موصوفة وتامة ، وقد وصفت في النداء ، فليس وصفها في غيره ببدع ، غير أن السماع به مفقود .

ـ ويوصف بما على رأى = : نحو : « لأمر ما جذع قصير أنفـه » (٦)

قـال المصنف (٧) : والمشهور أنها فيه زائدة منبهة على وصف مراد لائق بالمحل . وزعم جماعة : أنها اسم موصوف ، والأول أجود ، لثبوت زيادة « ما » عوضا عن محذوف ، كأما أنت منطلقا انطلقت ، ومن كلامهم : حينما تكن أكن ،

---

(١) « ذلك غير » ساقطة من « ج » .
(٢) « راواية » ساقطة من «ب » .
(٣) هذا البيت اختلف في نسبته ، فابن الشجرى في أماليه مرة نسبه في « ج ٢ ص ١٦٩ » لكعب بن مالك الأنصارى الخزرجى أحد الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، ومرة أخرى في « ص ٣١١ » نسبه لحسان بن ثابت رضى الله عنهم ، ونسبه العينى في الشواهد الكبرى ج ١ ص ٤٨٦ » لكعب وحسان المذكورين ، وزاد : بشير بن عبدالرحمن بن كعب . ونسبه صاحب الدرر ج ١ ص ٧٠ » لكعب وحسان ، وزاد : عبدالله بن رواحة رضى الله عنهم . ونسب في الكتاب ج ١ ص ٢٦٩ : للأنصارى ، وقال الأعلم : الأنصارى حسان ، واستشهد به ابن عصفور في المقرب « ج ١ ص ٢٠٣ » ولم يذكر قائله ، وقال محققه : هو لكعب بن مالك الانصارى ، وقيل غيره .
ونسبه السيوطى في شواهد المغنى ص ٢٣٧ – لكعب وحسان وبشير بن عبدالرحمن رضى الله عنهم ، وهو موجود في ديوانه كعب بن مالك ص ٢٨٩ – وغير مذكور في ديوان حسان . والباء في « بنا » زائدة داخلة على الفاعل أو المفعول ، و « حب » بالرفع فاعل على أن « نا » مفعول ، وبدل اشتمال على المحل على أن « نا » فاعلا ، و « فضلا » تمييز ، ويروى : شرفا ، بدل « فضلا » .
(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٢ » .
(٥) أى : « من » و « ما » .
(٦) قالته الزباء ، لما رأت قصيرا مجذوعا ، انظر « مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٩٦ » .
(٧) في المرجع السابق .

فزادوها عوضا من الإضافة ، وليس في لسانهم نكرة موصوف بها جامدة جمود « ما » الا مردفة بمكمل كمررت برجل أى رجل ، وأطعمنا شاة كل شاة ، وهو رجل ما شئت من رجل فالحكم على « ما » المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بلا نظير له موجب اجتنابه هـ .

ولم يورد أصحابنا في ورودها صفة خلافا .

قال أبو محمد بن السيد البطليوسى : ومنها « ما » الجارية مجرى الصفة ، وهى ثلاثة أضرب : ضرب يراد به التفخيم والتهويل كقوله :

عزمت على إقامة ذى صباح * لأمر « ما » يسود من يسود (١)

لعدم حصول السودد الا بعظائم الأمور ، وقول امرىء القيس :

وحديث الركب يوم هنا * وحديث ما على قصره (٢)

أى حديث طويل – وان كان قصيرا .

وضرب يراد به التحقير كقولك لفاخر بما أعطى : وهل أعطيت الا عطية (ما) «٣»

وضرب يراد به التنويع ، كضربت ضربا ما ، أى نوعا من الضرب ، وفعل فعولا ما ، أى نوعا من الفعل ، وقولهم (٤) : أفعله آثرا ما ، أى نوعا من الإيثار ، فآثر مصدر على فاعل .

---

(١) نسب في الكتاب « جـ ١ ص ١١٦ » لرجل من خثعم » ولم يسمه ، وذكره ابن الشجرى في أماليه « جـ ١ ص ١٨٦ – ولم ينسبه لقائله ، وكذلك ابن جنى في الخصائص جـ ٣ ص ٣٢ – ولكن محققه نسبه : لأنس بن مدركة الخثعمى ، ونسبه له الزمخشرى في المفصل ص ٩٣ – في مبحث إضافة المسمى الى اسمه ، أى أنه أضاف « ذى » الى « صباح » وهو اسمه ، وهذا ليس مما نحن فيه ، وقال البغدادى في الخزانة « جـ ١ ص ٤٧٦ » : قال أبو محمد الأعرابى في فرحة الأديب : هذا البيت لأنس بن مدركة الخثعمى ، وسببه : أن الشاعر قصد قوما بالغزو هو ورئيس من قومه ، وكل واحد يترأس قومه ، ولكن رجع صاحبه وقومه ، وبقى هو وأصحابه ، فبات قريبا من الغزوين ، وصبحهم وغنموا منهم الخير الكثير ، فعند ذلك قال البيت الشاهد ومعه أبيات أخرى. وقد ذكره ابن عصفور في « المقرب جـ ١ ص ١٥٠ » في مقام استعمال « ذو صباح » متصرفة في لغة خثعم . وانظر : المقتضب جـ ٤ ص ٣٤٥ » .

(٢) ذكر هذا البيت ضمن أبيات في ديوانه شرح الأعلم الشنتمرى ص ٢٧٠ » قال الأعلم : يوم هنا « قيل : هو يوم معروف ، وكان « هنا » اسم موضع اجتمعوا فيه . . . . وقيل : إنه أراد به اليوم الأول هكذا ، ويقال : « هنا » : كناية عن اللهو واللعب . وقال صاحب اللسان « جـ ٢ ص ٣٧٥ » : وأنشد الأصمعى لامرىء القيس : وحديث الركب . . . البيت وانظر الصحاح جـ ٢ ص ٥٨٠ » .
وقال البكرى في « معجم ما ستعجم جـ ٤ ص ١٣٥٥ » : « هنى » بضم أوله مقصور ، على وزن « هدى » : موضع ، قال امرؤ القيس : وحديث الركب . . . . البيت . والشاهد أن « ما » دالة على التفخيم والتهويل .

(٣) « ما » ساقطة من « جـ » .

(٤) في « جـ : وقوله أفعله . . . الخ .

وقال الأستاذ أبوالحسن بن عصفور : وتقول في الصفة : فعلته لأمر ما ، أي لأمر عظيم ، والتفخيم من واقـع « ما » لابهامها ، لاستعمالهم الإبهـام في مقـامات التفخيـم — « فغشـيهم من اليـم ما غشـيهم » (١) « الحاقة ما الحاقـة » (٢) .

قـال (٣) : وغير ممكن دعوى زيادتّها ، لقلته صدر الجمل وأواخرها ، وقلما يرد من ذلك إلا قولهم : افعله آثرا ما ، وقوله :

وقد ما هاجـني فازددت شوقا ٭ بكاء حمامين تجـاوبـان (٤)

وفي إحدى الروايتين : وقد هاجني ، ولإعطائها التعظيم ، ولا تستعمل هنا الا مقصودا (٥) ، ولو كانت مزيدة لم يكن هناك ما يعطيه .

— ولا تزاد « من » = : وفاقا للبصرية والفراء ، لإمكان اسميتها

و— خلافا للكسائي = : تمسكا بقول عنترة :

يا شـاة من قنص لمن حلـت له ٭ حرمت على وليتهـا لم تحـرم (٦)

وقول حسان رضي الله عنه :

فكفى بنـا فضلا على من غيرنـا ٭ حـب النبي محمـد إيانـا (٧)

---

(١) سورة طه ، آية : ٧٨ .
(٢) سورة الحاقة ، آية ١ — ٢ .
(٣) أي : ابن عصفور .
(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل « جـ ٢ ص ٧ » قال : وفي إحدى الروايتين : وقد هاجني . . . البيت .
والرواية الأولى : وقد ما هاجني . . . البيت ، ولم نجد ذلك إلا في الشعر .
ولم أعرف قائله : والشاهد أن « ما » فيه زائدة ، وذلك على قلة .
(٥) في « جـ : مقصورة .
(٦) البيت من قصيدة قالها عنترة بن شداد العبسي ، وهي من المعلقات المشهورة ، وتسمى : المذهبة ، وسببها : أن قوما سبوا أهله ، فكر عليهم وفرق جمعهم ، وقتل منهم الكثير ، وأنقذ أهله وأقاربه ، وكان كل ما كر عليهم لبوا طلبه ، وبعد الظفر ، قال تلك القصيدة ذكر فيها ذلك ، ورواية شرح المعلقات العشر ص ٣٦٥ — وشرح شواهد المغني ص ٤٨١ : يا شاة ما قنص . . البيت.
و « يا شاة » كناية عن المرأة ، مثل قوله تعالى : « تسع وتسعون نعجة » المراد بالنعجة : المرأة ، استعيرت « النعجة » للمرأة كما استعار عنترة « الشاة » لها ، و « من » على رأى الكسائي زائدة — وعلى رأى البصريين نكرة موصوفة بقوله : « قنص » وهو مصدر مؤول باسم الفاعل ، وأصل الكلام : يا شاة رجل قانص .
قال التبريزي : « لمن حلت » أي : لمن قدر عليها ، وقوله : « حرمت علي » معناه : هي من قوم أعداء .
وانظر : « الخزانة جـ ٢ ص ٥٤٩ — ابن يعيش جـ ٤ ص ١٢ ديوان ص ١٧ » .
(٧) سبق تحقيقه ص ٧٨٤ هامش ٣ .

ـ صلى الله عليه وسلم ـ وقول الآخر :

آل الزبير سنام المجـــد قد علمت • ذاك القبائل والاثرون من عددا (١)

فأجيب : بأنها فيها نكرة موصوفة ، فهى في بيت عنترة موصوفة بقنص ، على تقدير : يا شاة رجل قنص ، أى : ذى قنص ، وهو أرجح ، لأنه تقدير شائع ، إذ ليس فيه الا حذف مضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، وأمثاله كثير ، وفي بيت حسان رضى الله عنه موصوفة بغيرنا ، وهو بين سهل المنال .

وأما في الانشاد الثالث فالتقدير : من بعد عددا فأضمر ناصب لعدد موصوفة « من » .

ويمكن أنه اسم موضوع موضع المصدر الذى هو « عد » ووصف به ، قالــه ابن عصفور على أن الرواية في الأول : يا شاة مما قنص بزيادة « ما » قالــه المصنف(٢) والشاة كناية عن المرأة .

قيل : إنما أراد زوجة أبيه ، يقول : حرم على تزويجها ، لتتزوج أبى إياهـــا ، أى ليت أبى لم يتزوجها حتى كانت تحل لى .

وقيل : إنما أراد حرمت على باشتباك الحرب بين قبيلتها وبين قبيلته ، فتمنى السلم بين القبيلتين ، توصلا الى تزوجها .

قـــال (البدر) (٣) الدمامينى في شرح مغنى اللبيب : وقد أنشدنى شيخنا شمس الدين العمرى رحمه الله إجازة ، قال : أنشدنى أثير الدين أبو حيان قال : أنشدنى أبو جعفر بن الزبير ، قال : أنشدنى القاضى أبو حفص عمر (بن عمر) «٤» الفارسى لنفسه ، وقد «٥» هديت له جارية فوجدها ابنة سرية له ، فردها وكتب إلى مهديها :

يا مهدى الرشـــا الذى ألحـــاظه • تركت فؤادى نصب تلك الأسهم (٦)

---

(١) البيت من شواهد ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٣١٢ ، والسيوطى في المهمع ج ١ ص ٩٢ ــ ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٧٠ : لم أعثر على قائل البيت المستشهد به . وقال البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ٥٤٨ : وهذا البيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، وقال : وقال الأندلسى في شرح المفصل : الرواية : والأثرون ماعددا ، وزيادة « ما » جائزة لا خلاف فيها ، وروى : « ذاك العشيرة » بدل : ذاك القبائل » . والأثرون : جمع « أثرى » وهو أفعل تفضيل من ثريت بكسر الراء ، أى : كثرت بك ، قاله صاحب الصحاح .

(٢) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٣ » .

(٣) « البدر » ساقطة من « ج » .

(٤) « ابن عمر » ساقطة من « ب » .

(٥) في « ج » لنفسه قال هديت له . . . . الخ .

(٦) قال الدمامينى في حاشيته على معنى اللبيب ج ١ ص ٤٠ : « أنشدنى شيخنا شمس الدين البعل . . . أنشدنى القاضى أبو حفص عمر بن عمر الفارسى : يا مهدى الرشا . . . الأبيات .

ريحانة كل المــنى في شمهــا • لولا المهيمن واجتنــاب المحــرم
مــا عن قلبى صرفت وانمــا • صيــد الغــزالة لم يبــح للمحــرم
إن الغزالة قــد علمنا سرهــا • قبل الممــات وليتنــا لم نعلــم
ياويح(١) عنترة يقول وشــفه • ما شفنى فشــدا ولم يتكلــم
يا شاة من قنص لمن حلت لــه • حرمت على وليتهــا لم تحــرم

والمراد بالزبير في البيت (٢) ابن العوام ، حوارى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابن عمة صفية بنت عبدالمطلب ، وابن أخى خديجة رضى الله عنهما (٣) ، وأول من سل سيفا في سبيل الله ، استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى الأول ، وسنام المجد أعلاه ، مستعار من سنام البعير والأثرون من الثروة .

قال الجوهرى (٤) : وهى كثرة العدد ، وهو عطف على سنام المجد ، لا على القبائل .

وإنما نص المصنف على زيادة «من» على اختلافهم فيها دون « ما » المتفق على ورودها زائدة ، لأن كلامه في «ما»(٥) الأسمية ، و «ما» الزائدة حرف ، وأما « من » فأسم دائما حتى عند زاعم الزيادة .

— ولا تقع = : من — على ما لا يعقل الا = : حالة كونه — منزلا منزلته = : أى من يعقل نحو — « ومن أضل ممن يدعوا من دون من لا يستجيب له إلى يوم القيامه(٦)» فعبر بمن عن الأصنام ، لتنزلها منزلة العقلاء ، وقولــه :

بكيت الى سرب القطى إذ مرون بى • فقللت ومثلى بالبكاء جدير (٧)
أسرب التطاهل من يعير جناحــه • لعلى على من قــد هويت أطير

وقــول امرىء القيس :

(١) في (ب » يا ليت عنترة . . . الخ .
(٢) وهو : آل الزبير سنام المجد . . . البيت المتقدم .
(٣) في « جـ : رضى الله عنه . . . الخ .
(٤) انظر « الصحاح جـ ٢ ص ٤٥٢ » .
(٥) « ما » ساقطة من « جـ » .
(٦) سورة الأحقاف ، آية : ٥ .
(٧) قال العينى : قائله : العباس بن الأحنف ، ويقال : مجنون بنى عامر والأول أشهر ، وأنشده أبو العباس أحمد بن يحى الملقب بثعلب ، وهو من قصيدة من الطويل .
انظر : « العينى جـ ١ ص ٤٣ — التصريح جـ ١ ص ١٣٣ — الدرر جـ ١ ص ٣٩ » . والشاهد : أن « من » لغير العاقل في قوله : هل من يعير ، وذلك لما نادى سرب القطا كما ينادى العاقل ، نزلها منزلة من يعقل .

ألا عم صباحا أيها الطلل البـالى • وهل يعمن من كان في العصر الخالى(١)

وهل يعمن من كان أحـدث عهده • ثلاثـين شهرا في ثلاثة أحـوال

فأوقعها على الطلل كما حياه ، وناداه معاملا اياه معاملة العقلاء كالباكى الى السرب لما استعاره الجناح منزلا اياه تلك المنزلة .

وفي شرح الدمامينى (٢) : وقد يقال في بيت امرىء القيس : ان من كان في العصر الخالى صادق بالطلل وغيره ، فيكون من القسم بعده .

قلت : وهو غاية في التمحل والبعد ، لتوجه الخطاب خاصة الى الطلل وليس مجامعا في الظاهر لمن يعقل بشمول ، كما في القسم بعده ، فهو كغيره من المعاهد والرسوم ، والليالى المستطالة ، وغير ذلك مما نزل بالإقبال عليه منزلة من يعقل كقوله :

ألا أيها الليـل الطويل ألا انجلى • بصبح ومـا الإصباح منك بأمثل (٣)

وغير ذلك مما لا يضبطه الحصر .

ـ أو مجامعا لـه = : أى من يعقل ـ بشمول (٤) = : (نحـو) (٥) « ألم تر

---

(١) هذين البيتين من قصيدته اللامية المشهورة مذكورة في ديوانه شرح الأعلم ص ٦٧ وما بعدها ، ورواية الكتاب جـ ٢ ص ٢٢٧ » : وهل ينعمن . . . البيت وقال الأعلم في هامش الكتاب : وأنشد في باب علم كل فعل تعداك الى غيرك لامرىء القيس : وهل ينعمن . . . البيت .
وقال : الشاهد فيه : بناء المستقبل من « نعم » أن يبنى مستقبله على « يفعل » بالفتح ، الا أن هذا جاء نادرا ، ومثله حسب يحسب . وفي البيت شاهد على استعمال « هل » في الاستفهام الانكارى ، وشاهد : على تأكيد المضارع بالنون بعد الاستفهام ، لأن أصل « يعمن » ينعمن ، كما وردت الرواية بذلك ، ولأن أصل « عم » أنعم ، حذفت منه الألف والنون تخفيفا ، ويجوز في « عم » الفتح والكسر ، لأن أنعم مفتوح العين ومكسورها ، وقد كانت تحية الجاهلية ، وقيل : من « وعم » يعم ، مثل وعد يعد ، على مثال : من عين ، وفي المقام مباحث تراجع في مضانها .
أنظر : « العينى جـ ١ ص ٤٣٣ ــ الدرر جـ ٢ ص ٢٦ ــ شرح شواهد المغنى ص ٣٤٠ ــ التصريح ١ ص ١٣٣ ــ .

(٢) « جـ ١ ص ٦٦ ظ » نقل بتصرف .

(٣) البيت من معلقة امرىء القيس بن حجر الكندى المشهورة ، انظر شرح المعلقات التسع لأبى جعفر النحاس ص ١٦٠ ــ وديوانه شرح الأعلم ص ٨١ ــ : قال ابن الشجرى في أماليه جـ ١ ص ٢٧٥ ــ : وقد ينادون الأوقات ، بمعنى : الاشتكاء لطولها ، أو المدح لها بما نالوا من السرور فيها ، فمن الاشتكاء لطول الليل قول امرىء القيس : ألا أيها الليل الطويل . . . البيت .
وقال العباس في معاهد التنصيص جـ ١ ص ٨٩ ــ : والإصباح : الصبح وهو الفجر ، أو أول النهار ، والانجلاء : الانكشاف ومعناه : أنه تمنى زوال ظلام الليل بضياء الصبح ، ثم قال : وليس الصبح بأمثل منك عندى ، لاستوائهما في مقاساة الهموم وقال أبوجعفر النحاس : ومعنى : وما الإصباح منك بأمثل : وما الاصباح بأمثل منك ، فـ « منك ينوى بها التأخير ، لأنها في غير موضعها ، لان حق « من » أن تقع بعد « أفعل » .
ورواية الديوان : وما الاصباح فيك بأمثل . قال الأعلم : أى أنا أبدا مغموم في الليل وفي الصباح .
وانظر : « العينى جـ ٤ ص ١٢٧ ــ والتصريح جـ ٢ ص ٢٠٢ ــ والأشمونى جـ ٣ ص ٢١١ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : « شمول » وكذلك في « شرح الأثير جـ ٢ ص ٤ ظ ، وشرح ابن أم قاسم » « جـ ١ ص ٧٩ » . أما شرح المصنف فهو مثل شارحنا : « بشمول » وكذلك ما في شرح الدمامينى « جـ ١ ص ٦٦ ظ » .

(٥) « نحو » ساقطة من « جـ » .

أن الله يسبح له من في السموات والأرض » (١) فمن في السموات والأرض يعم العاقل وغيره ، ويدل عليه قوله تعالى : « وإن من شيء الا يسبح بحمده » (٢) ومنهم من يمشي على رجلين » (٣) لشمول الماشي على الرجلين الإنسان وغيره كالطير ، وقوله تعالى : « أفمن يخلق كمن لا يخلق » (٤) ومن ثم قال جرير لما أنشد :

يا حبذا جبل الريـــان من جبـــل * وحبـــذا ساكن الـــريان من كان (٥)

قال له الفرزدق : وإن كانوا قرودا ، فإنما (٦) قلت : «من» ولم أقل « ما » (٧) .

ووجه انفصال جرير أن « من » في من يعقل أظهر ، وإن كانت صالحة لغيره عند الاختلاف .

وحكى الفراء : اشتبه على الراكب وجمله ، فلا أدرى من ذا ومن ذا ، (٨) — أو باقتران (٩) = : نحو : « ومنهم من يمشي على أربع (١٠) « من » على غير العاقل لاقترانه بالعقل فيما فصلت بمن (١١) وهو كل دابة .

---

(١) سورة النور ، آية : ٤١ .
(٢) سورة الأسراء ، آية : ٤٤ .
(٣) سورة النور ، آية : ٤٥ .
(٤) سورة النحل ، آية : ١٧ .
(٥) هذا البيت من قصيدة قالها جرير بن عطية يهجو بها الأخطل ، واستشهد به ابن عصفور في المقرب جـ ١ ص ٧٠ — وابن يعيش جـ ٧ ص ١٤٠ : على اسمية « حبذا » بدليل كثرة دخول حرف النداء عليها . واستشهد بها على لزومها الافراد والتذكير ، ومثل ذلك فعل السيوطي في الهمع جـ ٢ ص ٨٨ . وقال صاحب الدرر جـ ٢ ص ١١٥ ، بعد ذكر بيت آخر ، وهو:
وحبذا نفحـــات من يمـــانية * تأتيك من قـــبل الريان أحيانـــا =
= قال : استشهد بهما على أن « ذا » لا تتبع ، وتلزم الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك « فجبل » مخصوص « حبذا » الأول وهو مفرد ، و « نفحات » مخصوص « حبذا » الثاني ، وهو مجموع ، وانظر : ديوان جرير ص ٥٩٦ . والشاهد في هذا المقام واضح من الشرح .
(٦) في (ب » ، جـ انما قلت . . . . الخ .
(٧) وتصحيح العبارة كما في شرح الأثير « جـ ٢ ص ٧ : » قال له الفرزدق : وان كانوا قرودا ، فسوغ أن يقع « من » على ما لا يعقل ، لاجل الإختلاط ، فأجابه جرير بأن قال : إنما قلت : « من » ولم أقل : « ما » .
(٨) انظر : « معاني القرآن للفراء جـ ٢ ص ٩٨ » . وفيه : من ذا من ذا ، حيث جمعهما وأحدهما إنسان صلحت « من » فيهما جميعا .
وقال محققه في الهامش : وفي تفسير القرطبي : « ومن ذا » . وفيه : « وحمله بالحاء بدل « وجملة » بالجيم . فوجود « واو » العطف — و « فتح » الميم هو ما يناسب المقام .
(٩) في المتن تحقيق بركات ص ٣٦ : أو اقتران . . . الخ وكذلك شرح الأثير « جـ ٢ ص ظ » والمرادى « جـ ١ ص ٧٩ » بخلاف شرح المصنف فهو كشارحنا .
(١٠) سورة النور ، آية : ٤٥ سبقت .
(١١) « الباء » ساقطة من « ب » .

ومن كلامهم : خلق الله الخلق ، فمنهم من يتكلم ، ومنهم من لا يتكلم ، فأوقعوها على ما لا يتكلم لاقترانها بالعاقل في المفصل بمن ، وهو الخلق لوقوعه على العقلاء وغيرهم . وقالوا : أصبحت كمن لم يخلق ، أى : من قد مات ، فأوقعوها على العاقل ، فإن أريد به المعدوم ، فأجازه الفراء ، ومنعه بشر المريسى (١). فقال : من للناس ، ومن لم يخلق فليس بشيء ، فبأى شيء شبه به .

فأجاب الفراء بإيقاع العرب « ما » على المعدوم ، نحو : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، فكما جاز في « ما » فكذا « من » .

وصحح أصحابنا رأى الفراء : بأنها لا تخرج بذلك عن موضعها لوقوعها على عاقل موجود أو معدوم متوهم ، بجعل (٢) العرب المتوهم شيئا ، قال عمر بن أبى ربيعة :

وهبها كشيء لم يكن أو كنــازح * به الدار أو من غيبتــه المقابــر (٣)

فأوقع شيئا على المعدوم ، وهو من لم يكن كقوله الآخر :

وأخفت أهل الشرك حتــى أنــه * لتخافــك النطف التى لم تخلق (٤)

فأوقع النطف على من لم يخلق .

— خلافا لقطرب = : محمد بن المستنير البصرى تلميذ سيبويه ، وهو الملقب بذلك وغيره في جواز اطلاقها على غير العاقل بلا شرط مصحح ، تمسكا بقوله تعالى : « ومن لستم له برازقين » (٥) وكأنها عنده محمولة على البهائم قال المصنف (٦) : وهذا القول غير مرضى ، إذ لا دليل عليه ، ولا محــوج إليه هـ .

---

(١) هو : بشر بن غياث بن أبى كريم المريسى أبو عبدالرحمن ، الفقيه الحنفى ، المتكلم ، أخذ الفقه عن أبى يوسف الحنفى .
قال ابن خلكان : . . . وكان مرجئا ، واليه تنسب الطائفة المريسية من المرجئة . . . . وكان يناظر الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وكان لا يعرف النحو ، ويلحن لحنا فاحشا . . . الخ .
وذكرَ له صاحب هدية العارفين كتاب « الحجج في الفقه » .
أنظر : « وفيات الأعيان جـ ١ ص ٢٧٧ — هدية العارفين جـ ١ ص ٢٣٢ — معجم البلدان جـ ٤ ص ٥١٥ » .

(٢) في «ب» : يجعل . . . . الخ .

(٣) قال محقق الديوان : و « هبها » اعددها واحسبها ، ونازح به الدار » أى : بعدت داره عن دارك ، يريد : ظن هذه المرأة واحدا من ثلاثة أشياء ، اما شيئا لم يكن فأنت لا تعرف عنه شيئا ، وإما صديقا بعدت داره فأنت لا ترتقب رؤيته ، وإما حبيبا مات ، فأنت يائس من لقائه ، انظر الديوان ص ١٠٢ — والشاهد واضح من الشرح .

(٤) قائله : أبو نواس من قصيدة في مدح الرشيد ، قال صاحب معاهد التنصيص جـ ١ ص ٢٥٩ — والشاهد البلاغى : الغلو : ، وهو ادعاء ما لا يمكن عقلا ولا عادة ، فإنه ادعى أن النطف غير المخلوقة تخاف من سطوة الرشيد .
وانظر : الديوان ص ٦٢ .

(٥) سورة الحجر آية : ٢٠ .

(٦) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٤٣ » .

ولأن المراد كما قيل : الرقيق (١) والبهائم ، لأن الجميع خلق للمنافع ، غير أن الأول أظهر (٢) .

ــ وما في الغالب لما لا يعقل (وحده) «٣» : = نحو : ــ أجبنى ما صنعت.

قال المصنف (٤) : واحترزت بـ« في الغالب » من نحو « ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى » (٥) وقول بعضهم : سبحان ما سخركن لنا . (يعنى «٦» قد تطلق على آحاد ذوى العلم ، وهو رأى أبى عبيدة ، وابن درستويه ، ومكى بن أبى طالب ، وابن خروف من متأخرى أصحابنا المغاربة ، زاعما أنه قول سيبويه تمسكا بما ذكر ، وقولهم : سبحان ما سبح الرعد بحمده ، وقوله سبحانه : « والسماء وما بناها والأرض وما طحاها ونفس وما سواها »(٧)ومعلوم أن بانى السماء ، ومسوى النفس هو الله تعالى ، وقوله تعالى : « ولا أنتم عابدون ما أعبد » (٨) ومعلوم أنه الله جل وعلا . وأبى ذلك سائر أصحابنا ، فقال السهيلى : إنما عبر بها ، لأن السجود له ، من حيث كونه

---

(١) في «ب : البهائم والرقين . . . . الخ .

(٢) قال الأثير في تخريج الآية : في البحر المحيط جـ ٥ ص ٤٥٠ : والظاهر أن « من » لمن يعقل ، ويراد به العيال والمالك والخدم الذين يحسبون أنهم يرزقونهم ، ويخطئون ، فإن الله هو الرازق يرزقكم وإياهم . وقال الفراء في كتابه : معانى القرآن جـ ٢ ص ٨٦ : فمن في موضع نصب يقول : جعلنا لكم فيها المعائش والعبيد والاماء .
وقد جاء : أنهم الوحوش والبهائم ، و « من » لا يفرد بها البهائم ، ولا ما سوى الناس . فان يكن ذلك على ما روى ، فنرى أنهم أدخل منهم المماليك على أنا : ملكناكم العبيد والإبل والغنم ، وما أشبه ذلك فجاز ذلك .
وقال العكبرى في كتابه الإملاء جـ ٢ ص ٧٣ : والمراد بمن : العبيد والإماء والبهائم ، فانها مخلوقة لمنافعنا .

(٣) ما بين العلامتين ساقط من « أ » و « ب » و « جـ » وهو مذكور في المتن تحقيق بركات ص ٣٦ ، وشرح المصنف « جـ ١ ص ٢٤١ » وشرح الأثير « جـ ٢ ص ٤ ظ » وشرح الدمامينى « جـ ١ ص ٦٦ ظ ٦٦ ظ » ، وشرح ابن قاسم « جـ ١ ص ٨٠ » .

(٤) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٢٤٤ » .

(٥) سورة ص ، آية : ٧٥ .

(٦) « يعنى » ساقطة من « ب » .

(٧) سورة الشمس ، آية : ٥ ، ٦ ، ٧ . قال الأثير في البحر المحيط جـ ٨ ص ٤٧٨ : و « ما » في قوله : « وما بناها ، وما طحاها ، وما سواها » بمعنى الذى ، قال الحسن ، ومجاهد وأبو عبيدة ، واختاره الطبرى ، قالوا : لأن « ما » يقع على أولى العلم وغيرهم ، وقال الزجاج في إعراب القرآن المنسوب اليه جـ ٣ ص ٩٢١ : وأما قوله : والسماء وما بناها ، وما بعدها ، فقيل : « ما » مصدرية ، أى : والسماء وبناها ، والأرض ودحوها ، ونفس وتسويتها ، وقيل : « ما » بمعنى « من » ، أى : والسماء وخالقها ، والأرض وداحيها ، ونفس ومسويها . . الخ .
وقال الزمخشرى في الكشاف جـ ٤ ص ٢٥٨ : جعلت « ما » مصدرية في : وما بناها ، وما طحاها ، وما سواها ، وليس بالوجه ، لقوله : « فألهمها » وما يؤدى اليه من فساد النظم ، والوجه : أن تكون موصولة ، وإنما أوثرت على « من » لإرادة معنى الوصفية ، كأنه قيل : والسماء والقادر والعظيم الذى بناها ، ونفس والحكيم الباهر الحكمة الذى سواها .
وقال العكبرى في كتاب الإملاء جـ ٢ ص ٢٨٨ . و « ما » في المواضع الثلاثة بمعنى « من » وقيل : مصدرية .

(٨) سورة الكافرون ، آية : ٣ .

كالقبلة لا من حيث هو عاقل . ولأنه حين الخلق لم يكن عاقلا ، وإنما نفخ فيه الروح بعد مدة .

ورد بأن السجود إنما وقع بعد نفخ الروح ، لقوله تعالى ، « فاذا سويته ونفخت فيه من روحى فقعوا له ساجدين » (١) وعتب إبليس على امتناعه انما كان بعد الأمر وامتثال الملائكة ، وأولوا « سبحان ما سخركن لنا » وما سبح الرعد بحمده ، بأن « ما » ظرفية مصدرية ، أى : مدة تسخير كن ، وتسبيح الرعد بحمده ، وعليه فسبحان علم غير مصروف .

كسبحان من علقمـــة الفاجـــر (٢)

وليس أصله سبحان الله بحذف المضاف اليه ، لوجوب تنوينه حينئذ كقولة :

سبحانه ثم سبحانا يعـــود لـــه • وقبلنا سبح الجـــودى والجمـــد (٣)

وأما (ومابناهـــا » (٤) الآيات » ولما خلقت بيدى» و « ما أعبد » فإنها مصدرية أى وبنائها وطحوها وتسويتها وخلقى ، وعبادتى ، أى : عبـــادة مثل عبادتك ، على أن المصدر في : لخلقى وعبادتى بمعنى المفعول ، أى : لمخلوقى ومعبودى ، كدرهم ضرب الأمير (٥) ، ونسج اليمن .

---

(١) سورة الحجر ، آية : ٢٩ .

(٢) عجز بيت وصدره : أقول : لما جاء فجره . . . البيت.
وقائله : الأعشى ميمون من قصيدة في هجاء علقمة بن علاقة الصحابى الجليل ، ويمدح فيها عامر بن الطفيل بن عمه ، والقصيدة في ديوانه ص ١٨٨ .
قال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ١٦٣ : زعم أبو الخطاب أن « سبحان الله » كقولك براءة الله من السوء ، كأنه يقول أبرىء براءة الله من السوء ، وزعم أن مثله قول الشاعر (وهو الأعشى) : أقول لما جاءني . . . البيت أى براءة منه .
قال الأعلم : الشاهد فيه نصب « سبحا » على المصدر ولزومها للنصب من أجل قلة التمكن ، وحذف التنوين منها ، لأنها وضعت علما للكلمة ، فجرت في المنع من الصرف مجرى عثمان . أنظر : « أمالى ابن الشجرى » ج ١ ص ٣٤٧ – المقرب ج ١ ص ١٤٩ – ابن يعيش ج ١ ص ٣٧ – الخصائص ج ٢ ص ١٩٧ » .

(٣) نسب في الكتاب ج ١ ص ١٦٤ : لأمية بن أبى الصلت ، وقال الأعلم : ووجه تنكيره وتنوينه أن يشبه ببراءة ، لأنه في معناها وقال ابن الشجرى في أماليه ج ١ ص ٣٤٨ : وإنه علم للتسبيح ، فإن نكرته صرفته ، كما قال أمية بن أبى الصلت : سبحانه ثم سبحانا . . . البيت .
وقال : في ج ٢ ص ٢٥٠ وقد قطعوه عن الاضافة ونونوه ، لأنه نكرة ، وذلك في الشعر كقوله أمية بن أبى الصلت أنشده سيبويه : سبحانه . . . البيت وقال ابن يعيش ج ١ ص ٣٧ – في البيت : وفي تنوينه وجهان ، أحدهما : أن يكون نكرة ، والثانى : أن يكون معرفة الا أنه نون ضرورة. وقال البغدادى في الخزانة ج ٢ ص ٣٧ ، ج ٣ ص ٢٤٧ ، والشنقيطى في الدرر ج ١ ص ١٦٣ – نسب البيت لورقة بن نوفل من أبيات قالها لكفار مكة لما رآهم يعذبون بلالا على اسلامه ، وقال البغدادى : ونسبت هذه الأبيات لورقة السهيل أيضا ، وكذلك الحافظ أبو الربيع الكلاعى في سيرته . وقيل : ان تلك الأبيات لزيد بن عمرو بن نفيل ، والصواب انه لأمية بن أبى الصلت .

(٤) الآية السابقة .

(٥) أى : مضروبة ، ومنسوج اليمن .

وقالوا : وضمير : « بناها وطحاها وسواها » لله تعالى ، وإن لم يجر له ذكرا لما علم أن فاعل ذلك هو الله سبحانه .

وقال ابن الضائع : والأولى أن التعبير بما ، مشاكلة لما تعبدون ، وقد يجوز لها (١) ما لا يجوز ابتداء ، وهو جم الوجود في القرآن وفي لسانهم ك « مكروا ومكر الله » (٢) .

وزعم السهيلي عدم وقوعها على غير أولى العلم الا بقرينة من التعظيم والإبهام ، فأوقعها عليه سبحانه فيما مر إيراده ، من حيث المراد التعظيم ، فالمعنى ان الذي بنى وطحى الأرض العظيم (٣) .

قال (٤) : وأما « ما أعبد » فسوغ وقوعها على الله سبحانه ابهام وتعظيم المعبود وأن الحسد يمنعهم أن يعبدوا معبوده كائنا من كان .

وزعم المقرى في اللامع : أنه اذا كان لا تدرك صفته ، ولا تعلم حقيقته ، فهو كما جهل ، فتطلق « ما » عليه ، جاعلا من ذلك « سبحانه ما سبح الرعد بحمـــده ». وهو قول مردود .

وخص أصحابنا وقوعها على آحاد أولى العلم بمقامات الاستثبات في الحقيقة إلا عن عاقل . ألم تر أنه اذ قيل : جاء زيد ، فاستعجم عليك الاسم ، فاستثبته ، فقلت جاءك مه ، ففي الحقيقة لم تستثبت عن زيد ، لانتفاء علمك ، أزيد قام أم غيره ؟ وإنما استثبت عن العاقل من حيث فاعليته .

وبمقامات الاستفهام بها عن صفات العقلاء ، بدليل قولك : ما زيد ؟ فتجاب بكاتب أو عالم ، فهي مع وقوعها ظاهرا على كاتب مثلا من صفات زيد ، فهي سؤال عن الصفة ، وليست من جنس العقلاء ، ألم تر أنك اذا قلت : ما زيد ؟ فإنما تعنى ما صفته ، وقول المجيب : كاتب ، جواب على المعنى ، ولو أجاب على اللفظ قال : صفته كتب ، فقام كاتب مقامه .

— ولـــه = : أي ما لا يعقل كائنا — مع من يعقل = : نحو « ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة » (٥) .

وفي شرح الدماميني (٦) : وكان الجيد أن لو قال : وتقع على من يعقل مختلطا بغيره ، فإن المحتاج الى الاعتذار إطلاقها على العاقل ، وأما على غير العاقل فهو الأصل .

---

(١) في « ج : له ما لا يجوز . . . الخ .
(٢) سورة آل عمران ، آية : ٥٤ .
(٣) في « ج : فعظيم . . . الخ .
(٤) أي السهيلي .
(٥) سورة النحل ، آية : ٤٩ .
(٦) « ج ١ ص ٦٧ و. » .

قلت : بل الجيد ما صنعه المصنف نظرا الى أن مركزها الأصلى ، وموقعها الوضعى ما لا يعقل فمن ثم صدربه ، مثنيا بورودها له مختلطا بغيره ، فحسن موقع كلامه واندفع ما تخيله المنتقد مفسدا لنظامه (١) .

— ولصفات من يعقل = : وهى عبارة الفارسى ، وعبر عن ذلك أصحابنا بوقوعه على أنواع من يعقل نحو : « والسماء وما بناها » أى وبنائها » ، ومثل (٢) ذلك المصنف(٣) بقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » (٤) .

وفي الكشاف (٥) : وقيل : ما طاب ذهابا إلى الصفة .

قال التفتزاني : استعملت « ما » في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير العقلاء ، لأن هذه التفرقة إنما هى حيث إرادة الذات ، أما عند إرادة الوصف كما في : ما زيد أفاضل أم كريم ؟ ، وفي الموصولة : كأكرم ما شئت من هؤلاء الرجال ، أى : القائم أو القاعد ، أو نحو ذلك ، فهو بكلمة « ما » بحكم الوضع على ما ذكره المصنف ، — يعنى صاحب الكشاف والسكاكى وغيرهما — وإن أنكره بعض ، والمراد هنا الصفة ، أى أنكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب ، والشابة والنسيبة والجميلة ، وأضداد ذلك ، على غير ذلك من الأوصاف .

وقيل : المراد الموصوفة بانتفاء التحرج والتضيق في تزوجها . وقد خفى معنى قوله : ذهابا الى الصفة على بعض الفضلاء ، فزعم أن معناه الوصف المأخوذ من المذكور بعد « ما » ، فمعنى « ما طاب » الطيب ، وهو صادق على العاقل وغيره ، و « ما سخركن » المسخر .

وأنت خبير أن السؤال غير ساقط بمجرد ذلك ﻫ .

وفي شرح الدمامينى (٦) : ولو عبر المصنف بمن يعلم إدراجا لنحو « أفمن يخلق(٧)» و« والسماء وما بناها » (٨) كان أولى ، لعدم إطلاق لفظ العاقل عليه تعالى.

---

(١) والرأى ما قاله الشارح ، ولا أعلم كيف فات على الدمامينى مثل هذا الفهم حتى استدرك على المصنف ، ويلزم أن إطلاقها على من يعقل أصل ، بدليل قوله معترضا : أن لو قال : ويقع على من يعقل مختلطا بغيره ، أو يلزمه استواء الاطلاقين على الأقل ، وليس كذلك .
ولذلك قال المصنف في شرحه « ﺟ ١ ص ٢٤٤ » : وله مع من يعقل ، أى : ولما لا يعقل مع من يعقل . . . . الخ .

(٢) هكذا في جميع النسخ ، ولعل الأوضح : ومثل لذلك . . . الخ بزيادة اللام الجارة .

(٣) في المرجع المذكور .

(٤) سورة النساء ، آية : ٣ .

(٥) « ﺟ ١ ص ٤٩٦ » وقال الزمخشرى : ولأن الإناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ، ومنه قوله : تعالى : « أو ما ملكت أيمانكم . . . . الخ .

(٦) « ﺟ ١ ص ٧٦ و. » .

(٧) سورة النحل ، آية : ١٧ سبقت .

(٨) سورة الشمس ، آية : ٥ سبقت .

قلت : وأنت خبير بأنه اعتراض مبتذل بين من يتعاطى علم العربية من أصاغر الطلبة (١) .

ثم هذه المسألة الواقعة متنا من ذكر الخاص بعد العام ، فإن صفات من يعقل من مصدوقات ما لا يعقل فهي بعض ما تناوله العام المذكور أولا (٢) .

— وللمبهم أمره = : وفاقا للسهيلي ، قال المصنف (٣) : كأن ترى شبحا تقدر إنسانيته وعدمها ، فتقول : انظر ما هناك ، وكذا لو علمت إنسانيته واستبهم عليك حالة ذكورة (٤) وأنوثة ، ومنه « إني نذرت لك ما في بطني محرراً » (٥) هـ .

وبعد فحيث لا التفات الى الشيء من حيث هو ، فجعل متعلق الحكم (غير) «٦» اعتبار وصف زائد جيء بما ، نحو « لما خلقت بيدى (٧) » فإن العتب إنما هو لعدم امتثال الأمر بالسجود ، لا له ، مع كون المسجود له عاقلا .

وفي شرح الدماميني (٨) : وكذا « ما في بطني » (٩) إذ لم ترد إذ ذاك ذكورة من أنوثة .

قلت : وهو مردود بما أطبقوا عليه ، اذ لفظ « ما » وان عم الذكور والإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس ، انما كان الذكور دون الإناث بشهادة : « قالت رب إني وضعتها أنثى » (١٠)

---

(١) في « أ » ، « ب » : طلبته . . . الخ .

(٢) وأنا أعتبر مثل هذا الأعتراض من الدماميني مجرد تمحل ، وبالاضافة الى ما ذكره الشارح فان ابن مالك بصدد وضع قواعد نحوية عامة .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٤٤ » بتصرف .

(٤) في « جـ : أنوثة وذكورة . . . الخ .

(٥) في سورة آل عمران ، آية : ٣٥ .

(٦) « غير » ساقطة من « جـ » .

(٧) سورة ص ، آية : ٧٥ .

(٨) « جـ ١ ص ٦٧ ظ » .

(٩) سورة آل عمران ، آية : ٣٥ .

(١٠) سورة آل عمران ، آية : ٣٦ ، قال الأثير في البحر المحيط جـ ٢ ص ٤٣٧ وما بعدها ، في هذا المقام : وذكر المفسرون سبب هذا الحمل الذى اتفق لا مرأة عمران ، فروى أنها كانت عاقرا ، وكانوا أهل بيت ، لهم عند الله مكانة ، فبينما هي يوما في ظل شجرة ، نظرت الى طائر يلق في خاله ، فتحركت بها نفسها للولد ، فدعت الله تعالى أن يهب لها ولدا ، فحملت ، ومات عمران زوجها وهي حامل ، فحسبت الحمل ولدا ، فنذرته لله حبيسا لخدمة الكنيسة أو بيت المقدس ، وكانت من عادتهم التقرب بهبة أولادهم لبيوت عباداتهم . . . . وكانت الجارية لا تصلح لذلك ، وكان جائزا في شريعتهم وكان على أولادهم أن يطيعوهم .
وقال الزمخشرى في الكشاف جـ ١ ص ٤٢٥ : فان قلت : فلم قالت : « إني وضعتها أنثى » وما أرادت الى هذا القول ؟ ، قلت : قالته تحسرا على ما رأت من خيبة رجائها ، وعكس تقديرها، فتحزنت الى ربها ، لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا ، ولذلك نذرته محررا للسدانة .

ثم قال : « وليس الذكر كالأنثى (١) » أى (٢) : وليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالأنثى التى وهبت .

ـــ وأفردت = : « ما » حال كونها ـــ نكرة = : فخلت (٣) من صلة وصفة ، وتضمن شرط أو استفهام ، وذلك في باب التعجب ، كما أحسن زيدا ، على رأى البصرية ، إلا الأخفش ، فجوز موصوفيتها وموصوليتها ، والجملة بعدها على الأول والثانى في محل رفع ، بخلافها على الثالث فلا محل لها صلة ، (٤) وخبر الابتداء(٥) على الأخير (٦) محذوف حتما مقدرا شيء عظيم أو نحوه .

وفي باب نعم : كغسلته غسلا نعما ، ودققته دقا نعما ، أى : نعم شيئا ، فهى نصب على التمييز عند صاحب الكشاف (٧) وجمهور المتأخرين ، كما استوفينا البحث في ذلك في ذينك البابين .

وفي نحو قولهم : إنى مما أن أفعل ، أى من أمر أن أفعل ، فما بمعنى شيء ، وإن وصلتها في موضع خفض بدلا منها ، والمعنى بمنزلته في « خلق الإنسان من عجل (٨) » تكثيرا لعجلته ، حتى كأنه خلق منها .

وزعم السيرافي وابن خروف ، والمصنف (٩) ناقلا عن سيبويه إياه : أنهـــا معرفة تامة بمعنى الشيء ، وأن وصلتها ابتداء مخبر عنه بالظرف .

قال ابن هشام : وعليه فلا يتحصل للكلام معنى طائل .

ـــ وقد تساويها « من » عند أبى على = : الفارسى فتكون نكرة تامة قاله في قوله :

---

(١) الآية السابقة .
(٢) « أى » ساقطة من « جـ » .
(٣) « فخلت من » ساقطة من « جـ » .
(٤) في « أ » : لها صفة . . . الخ وهى ساقطة من « جـ » .
(٥) في « جـ : وخبر المبتدأ .
(٦) في « جـ : على الأخيرين . . . الخ .
(٧) قال الزمخشرى في : « إن تبدوا الصدقات فنعما هى » في الكشاف جـ ١ ص ٣٩٧ : « ما » في « نعما » : نكرة غير موصولة ولا موصوفة ، ومعنى : « فنعما هى » : فنعم شيئا إبداؤها ، وقرىء بكسر النون وفتحها ، وقال في آية سورة النساء رقم « ٥٨ » : « ان الله نعما يعظكم به »: في « جـ ١ ص ٥٣٥ » «ما» إما أن تكون منصوبة موصوفة بيعظكم به ، وإما أن تكون مرفوعة موصولة به ، كأنه قيل : نعم شيئا يعظكم به ، أو نعم الشيء الذى يعظكم به .
(٨) سورة الأنبياء ، آية : ٣٧ . قال الأثير في البحر جـ ٦ ص ٣١٢ : ولما كانوا يستعجلون عذاب الله وآياته الملجئة الى الاقرار والعلم نهاهم تعالى : عن الاستعجال ، وقدم أولا ذم الانسان على إفراط العجلة ، وأنه مطبوع عليها ، والظاهر أنه يراد بالانسان هنا اسم الجنس وكونه خلق من عجل وهو على سبيل المبالغة ، لما كان يصدر منه كثيرا ، كما يقول لمكثر اللعب : أنت من لعب. وقال الزمخشرى في الكشاف جـ ٢ ص ٥٧٢ : كانوا يستعجلون عذاب الله وآياته . . . فأراد نهيهم عن الاستعجال وزجرهم . . كأنه قال : ليس ببدع منكم أن تستعجلوا ، فإنكم مجبولون على ذلك ، وهو طبعكم وسجيتكم . . . الخ .
(٩) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٤٤ » .

فكيف أرهب أمرا أو أراع به (١) • وقد زكأت الى بشر بن مروان (٢)
فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه • ونعم من هو في سر وإعلان

فزعم أن « من » الثانية نصب على التمييز، مفسرا بها فاعل نعم المستكن تفسيره بما في « نعما » وهو ابتداء مخبر عنه بالجملة قبله مخصوصا بالمدح ، أو خبر ابتداء محذو و « في سرو اعلان » متعلق بنعم .

وقال غيره : « من » موصولة فاعل ، وقوله : « هو » ابتداء خبره « هو » آخر محذوف على حد قوله :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى (٣) . والظرف متعلق بالمحذوف ، لما فيه من معنى الفعل ، أى ونعم من هو الثابت حالتى السر والعلن .

قال في المغنى (٤) : ويحتاج الى تقدير « هو » ثالث ، يكون مخصوصا بالمدح. بل والى رابع ، على القول بأن المخصوص خبر ابتداء محذوف ، ويقال : زكأت اليه، أى لجأت قاله في الكتاب عن أبى زيد ، وقد خلى منه الصحاح .

— وقد تقع الذى مصدرية = : حكاه أبو على في الشيرازيات عن الأخفش عن يونس ، ولا تحتاج إذ ذاك إلى عائد ، لكونها حرفا ، حاملا عليه (٥) « ذلك الذى يبشر الله عباده » (٦) .

قال أبو على : وربما حمل عليه : « وخضتم كالذى خاضوا » (٧) أى كخوضهم،

---

(١) في « ج : أو أروع به . . . الخ .

(٢) قال العينى في شواهده الكبرى ج ١ ص ٤٨٧ : أنشده أبو على ولم يعزه الى قائله . وقال البغدادى في الخزانة ج ٤ ص ١١٥ : لم أقف على قائلهما ومثل ذلك قال الشنقيطى في الدرو ج ١ ص ٧٠ .
و « مزكأ » : من زكأت الى فلان : لجأت اليه . والشاهد أن « من » تكون نكرة مثل « ما » كما ذكر الشارح .
انظر « : اللسان ، مادة « زكأ » وشرح شواهد المغنى ص ٧٤١ » .

(٣) قال البغدادى في الخزانة ج ١ ص ٢١١ : على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ انما هو للدلالة على الشهرة ، أى شعرى الآن هو شعرى المشهور المعروف بنفسه . . . والبيت من أرجوزة لأبى النجم العجلى .
وذكره الزمخشرى عند قوله تعالى : والسابقون السابقون « قال : والسابقون من عرفت حالهم . . . كقول أبى النجم : « وشعرى شعرى » كأنه قال : وشعرى ما انتهى اليك وسمعت بفصاحته وبراعته .
وانظر : « الخصائص ج ٣ ص ٣٣٧ — أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٢٤٤ . » .

(٤) أى : مغنى اللبيب « ج ١ ص ٣٢٥ » .

(٥) في « ج : حاملا عليه ذلك نحو ذلك الذى. . . الخ .

(٦) سورة الشورى، آية : ٢٣ .

(٧) سورة التوبة ، آية : ٦٩ .

وهو رأى الفراء في : « تماما على الذى(١) أحسن » جاعلا أحسن فعلا مسندا إلى ضمير موسى ، أى تماما على إحسانه .

قال المصنف(٢) : وهو صحيح وبه أقول «وهو اختيار ابن خروف وسمع الفراء : أبوك بالجارية الذى يكفل (٣) وبالجارية ما يكفل ، أى بالجارية كفالته .

قال ابن خروف: وهو صريح (٤) في ورودها مصدرية ، ومنه قول عبدالله ابن رواحة رضى الله عنه :

فثبت الله ما آتيك من حسن * في المرسلين ونصرا كالذى نصروا

أى كنصرهم ، وقول جرير :

يا أم عمرو جزاك الله مغفرة * ردى على فؤادى كالذى كانا (٥)

وقول عمرو بن ربيعة :

لو أنهم صبروا عنا فنعرفه (٦) * منهم إذا لصبرنا كالذى صبروا (٧)

وقول جرير :

دعانى أبو سعد وأهدى نصيحة * الى ومما أن تغز النصائح (٨)
لأجزر لحمى كلب نبهان كالذى * دعا القاسطى حتفه وهو نازح هـ.

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ ، قال الفراء في كتابه « معانى القرآن » جـ ١ ص ٣٦٥ » ما نصه : تماما على المحسن ، ويكون المحسن في معنى جمع ، كما قال : « إن الإنسان لفى خسر » وفي قراءة عبدالله : « تماما على الذين أحسنوا » تصديقا لذلك . وان شئت جعلت « الذى » على معنى « ما » — أى مصدرية — تريد : تماما على ما أحسن موسى ، فيكون المعنى : تماما على احسانه ، ويكون « أحسن » مرفوعا » تريد : على الذى هو أحسن ، وتنصب « أحسن » ها هنا تنوى بها الخفض ، لأن العرب تقول : مررت بالذى هو خير منك ، وشر منك ، ولا تقول : مررت بالذى قائم . . . وكذلك يقولون : مررت بالذى أخيك ، وبالذى مثلك . . . الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٤٥ » .

(٣) في « جـ : الذى يكفى . . . الخ .

(٤) في « جـ : وهو الصحيح . . . الخ .

(٥) البيت من قصيدة طويلة قالها جرير في هجاء الأخطل ، وهى في ديوانه ص ٥٩٤ . ورواية المحتسب جـ ٢ ص ١٨٩ : « صالحة » مكان « مغفرة » . والبيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤٦ . والشاهد أن « الذى » مصدرية ، أى ككونه .

(٦) في « جـ : فنعرفهم . . . . الخ .

(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤٧ — والبيت في الديوان ص ١١١ ، وروايته : ولو أنهم صبروا عمدا لنعرفهم . . . البيت والشاهل مثل سابقية .

(٨) البيتان ذكرهما ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤٧ » وحكاهما بقوله : وقال الآخر : دعانى . . . البيتين . ونسبهما أبو حيان في شرحه على التسهيل لجرير . وليسا موجودين في ديوانه .

قالـــوا (١) : ولاحجة في شيء من ذلك ، فأما الآية الأولى فالعائد فيها محذوف ، أى يبشره ، والأصل : يبشر به ، فلما حذف الجار انتصب (الضمير) «٢» فحذف كما عرف.

وأما الثانية : فالتقدير كالحوض الذى خاضوا ، أو الفريق الذى خاضوا ، أو كالذين على حد قوله :

وإن الذى حانت بفلح دماؤهم (٣)

قلـــت : وهو مردود باختصاص الحذف بالمقيس (٤) عليه على قلته بالضرورات كما مر عن المصنف (٥) وأقره أثير الدين في قوله : ويغنى عنه الذى في غير تخصيص كثيرا ، وفيه للضرورة قليلا » فلا يقاس عليه التنزيل .

وأما الثالثـــة : فقيل : الفاعل ضمير اسم الله ، أى : على الذى أحسنه الله تعالى ، أى أحسن إليه وهو موسى .

وأما سماع الفراء : فأما بالجارية الذى يكفل ، فالمجرور متعلق بمحذوف أى كفيل بالجارية ، مبدلا منه الذى يكفل ، أو على إضمار أعنى ، كما يقرره بعض أصحابنا في كثير من المجرورات ، وإن كان غير متعد وضعا بالباء .

وأما بالجارية ما يكفل ، فما مصدرية ، والمجرور متعلق بمصدر محذوف أى أبوك كفالته بالجارية كقوله :

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعـــان (٦)

إذ قدروه إذعان للذلة إذعان (٧) .

---

(١) منهم الأثير في شرحه على التسهيل « جـ ١ ص ١٠ و. » وعبارته : ولا حجة في شيء مما ذكر ، على أن يكون « الذى » مصدرية ، ولا أنها تتبع بمعرفة أو نكرة لا تقبل دون صلة ، لأن الكوفيين يقولون : قالت العرب كذا ، ويكون ذلك على قياس ما فهموا هم عن العرب .

(٢) « الضمير » ساقطة من « جـ » .

(٣) سبق تحقيقه في ص ٣٩٧ هامش ١ .

(٤) في « جـ : بالمقيس اليه . . . الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢١١ ، ٢١٤ » .

(٦) قائله : شهل بن شيبان الزمانى ، وهو شاعرا جاهلى قديم ، وكان من فرسان ربيعة المشهورين ، والبيت سابع عشرة أبيات ذكرت في ديوانه الحماسة ص ٣٢ – قال المرزوقى في ص ٣٨ : يعتذر عن تركهم التحلم مع الأوداء والأقارب . . . والتقدير : بعض الحلم إذعان للذلة عند جهل الجاهل ، وهذا اذا توهم أن المحتمل انما فعل ما فعله خوفا وعجزا ، لا ميلا منه الى التجاوز . . . . الخ .

واستشهد به الأشمونى « جـ ٢ ص ٢٣٩ » : في إعمال المصدر ، اذ قال كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أول ، فمما يوهم التقدم قوله : وبعض الحلم عند . . البيت فليس اللام من قوله : « للذلة » متعلقة بـــ « إذعان » المذكورة ، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور ، والتقدير : وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

(٧) « إذعان » ساقطة من « جـ » .

وأما بيت ابن رواحة رضى الله عنه : فيحتمل أن الأصل كالذين فحذفت النون ، أى كنصر الذين نصروا ، ويجوز أنه صفة لمصدر محذوف والعائد محذوف أى كالنصر الذى نصروه .

وأما بيت جرير الأول : فالتقدير فيه كالفؤاد الذى كان ، والشيء يشبه بنفسه باعتبار حالين ، والمعنى إن قلبى كان سليما (١) فيما مضى ، والآن قد شفه السقم ، فرد به الى حالته السالفة .

وأما بيت ابن أبى ربيعة فكبعض تأويل الذى نصروا ، وأما بيت جرير الثانى : فوجه دعوى المصنف مصدرية الذى فيه : أن القاسطى نصب بدعوى ، وحتفه فاعله ، ولا عائد على الذى .

قال أثير الدين (٢) : وتأويله عندى أن « الذى » نعت لمصدر محذوف هو الدعاء ، أى دعائى دعاء كالذى دعا القاسطى ، ففى دعا راجع الى الذى ، جعلا للدعاء داعيا ، على حد قولهم : « شعر شاعر » ، وحتفه حينئذ خبر مبتدأ محذوف جوابا لمقدر ، كأنه (٣) قيل : ما الذى دعاه ؟ — قال : هو حتفه ، أى : الداعى هو الحتف ، ويحتمل أنه بدل من مستكن دعا .

قال (٤) : وتأويل هذه النوادر أصوب من إثبات قاعدة كلية ، بما يحتمل مخالفا لما استقر في اللسان العربى ، مع ما في دعوى المصدرية من إثبات الاشتراك بين الاسم والحرف بغير ثبت ، وقد ثبتت اسمية الذى بكونها فاعلة ومفعولة ، ومجرورة ، ومبتدأة ، ومثناه ومجموعة ، ومؤنثة ، وعائد عليها الضمير ، ولا يعدل عن الحكم المقطوع به لما لا يقوم عليه دليل ولا شبهة .

— وموصوفة بمعرفة = : وفاقا للفراء (٥) والفارسى — كمررت بالذى أخيك — أو شبهها في امتناع لحاق أل = : حكى الفراء — مررت بالذى مثلك — قال (٦) : ولا يقولون : بالذى قائم ، وأجاز في « تماما على الذى أحسن » (٧) كون الذى موصوفة بأحسن ، على أنه اسم تفضيل مجرور بالفتحة ، قال : لقولهم : مررت بالذى خير منك ، وبالذى مثلك ، لكونها بمنزلة المعارف في امتناع كونها مدخولة لأل .

---

(١) ما أثبته موافق لما في شرح الأثير جـ ٢ ص ١٠ ظ » وفي « أ » ، « جـ : ان قلبى كان سقيما فيما مضى والآن قد شفه السقم . . . . الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ١٠ ظ » .

(٣) في «ب : كالذى قيل . . . الخ .

(٤) أى : الأثير في المرجع السابق ص ١١ و .

(٥) كما سبق في كتابه « معانى القرآن جـ ١ ص ٣٦٥ » وانظر ص ٦١٤ هامش رقم ١٠ « من هذا الكتاب .

(٦) أى الفراء في المرجع السابق .

(٧) سورة الأنعام ، آية : ١٥٤ .

وأنشد الكسائي :

إن الزبيرى الذى مثل الحلـــم (١) * مشى بأسلابك في أهل الحرم(٢)

وأنشد الأصمعى :

حتى اذا كان همـــا اللذيـــن * مثل الجـــديلـــين المحملجين(٣)

بنصب مثل في البيتين صفة للموصولين :

قال أثير الدين (٤) : ولا حجة في شيء من ذلك ، لاطلاق الكوفية القول بثبوت شيء عن العرب ، إذا كان على قياس ما فهموه عنهم . ولما اعتقدوا أن « مثل » تابع للذى ، وأنه لا صلة له ، زعموا أن العرب تقول : مررت بالذى خير منك ، ومررت بالذى مثلك ، وبالذى أخيك ، وكل « قياس » على فهم الرجزين (٥) .

قلت : ويتحاشى منصب الكسائي والفراء وغيرهما من أعلام الكوفية أن يقولوا (٦) الشيء لم تقله العرب ، قالت العرب : كذا ، اعتمادا على ما فهموه منهم في بعض التراكيب ، مع وثوق أئمة سلفا وخلفا بروايتهم وابتنائهم عليها ما لا يضبطه الحصر ، ولا يحيط به العد من الأحكام الدينية .

قال (٧) : وقد أول البصرية ذلك على حذف الصلة وإبقاء معمولها ، والمعنى إن الزبيرى الذى صار مثل الحلم ، وكذا حتى اذا كان هما اللذين عادا مثل الجديلين.
— فصل = : في أى موصولة أو غيرها (٨) — تقع أى شرطية = : نحو « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » (٩) وأنشد المصنف (١٠) :

---

(١) في «ب ، ج : « الجلم » بالجيم .

(٢) استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٦ .
وقال الفراء في « معاني القرآن ج ١ ص ٣٦٥ » : إذا جعلوا صلة الذى معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام ، جعلوها تابعة للذى ، أنشدني الكسائي : ان الزبيرى الذى مثل الحلم . . . البيت .
و « الحلم : واحده : حلمة ، قال الجوهرى في الصحاح ج ٢ ص ٢٧٧ مادة « حلم » : الحلمة : القراد العظيم . . والحلمة ايضا دودة تقع في جلد الشاة الأعلى ، وجلدها الأسفل ، هذا لفظ الأصمعى ، فإذا ذبح لم يزل ذلك الموضع رقيقا . والمعنى : أن هذا الرجل الضعيف ابتزك ثيابك وسلبك . والشاهد ما تقدم عن الفراء ، وما أشار اليه الشارح .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، والأثير في التذييل والتكميل وابن يعيش في شرح المفصل والسيوطى في الهمع ، ولم ينسبه أحدهم لقائله ، وقال صاحب الدرر ج ١ ص ٦٢ : لم أعثر على قائله ، وكذلك المعلقون على شرح ابن يعيش « ج ٣ ص ١٥٣ » قالوا : لم نعثر على نسبة هذا البيت الى قائل . والشاهد مثل سابقه .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٠ » وانظر هامش رقم ٨ من ص » نقل بتصرف .

(٥) أى : ما أنشده الكسائى والأصمعى .

(٦) في « ج : أن يقول الشيء . . . الخ .

(٧) أى : الأثير في المرجع المذكور .

(٨) في المتن تحقيق بركات : « وتقع بالواو ، وكذلك ما في شرح ابن مالك « ج ١ ص ٢٤٧ » وشرح الأثير « ج ٢ ص ١١ ر. » .

(٩) سورة الأسراء ، آية : ١١٠ . (١٠) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٧ » .

أى حين تلم بى تلق ما • شئت من الخير فاتخــذنى خليــلا(١)

ــ واستفهامية = : نحو « فأى الفريقين أحق بالأمن » (٢) « أيكم زادته هــذه إيمــانا» (٣) « فبأى حديث بعده يؤمنون » (٤) .

ــ وصفة لنكرة مذكورة = : كمررت برجل أى رجل ، وفارس أى فارس وقــوله :

دعوت امرءا أى امرىء فأجابنى • فكنت وإياه ملاذا ومــؤلا (٥)

فإن أضيف الى مشتق من صفة يمكن التمدح بها (٦) كانت للمدح بالوصف المشتق منه الاسم المضاف إليه .

فاذا قلت : بفارسى أى فارسى ، فقد أثنيت بالفروسية خاصة .

أو (٧) الى غير مشتق ، فالثناء بكل ما يمكن التمدح به ، كمررت برجل أى رجل ، أى الكامل في الرجولية .

قال الفارسى في القصريات : إذا قلت : برجل أى رجل ، فالأول غير الثانى ، لوحدة الأول (٨) وجنسية الثانى ، لأن أيا بعض ما تضاف إليه (٩) ، وإنما لم توصف بها المعرفة ، لكونها بعض المضاف اليه (١٠) ، ولا يتصور في الصفة ، لأنها الموصوف لا بعضه و « أى » وان لم تكن مشتقة ففى حكم المشتق .

قال بعض (أصحابنا) «١١» وأنما أعطيت معنى الاشتقاق ، لكونها استفهاما في الأصل ، فإذا قلت : برجل أى رجل ، فكأنك قلت : لنباهته (وكماله) «١٢» يتطلع الى السؤال عنه والعجب من أحواله ، فيقال : أى الرجال هو ؟ هذا أصله ، ومن ثم أعطيت معنى الكمال زائلا عنها الاستفهام ، فعمل فيها متلوها ، وأبقى فيها إبهامه ، إفادة لمعنى المبالغة .

---

(١) واستشهد به أبو حيان في شرح التسهيل ج ٢ ص ١١ » . و السيوطى في همع الهوامع ج ١ ص ٩٢ ، ولم ينسباه الى قائله ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٧٠ : لم أعثر على قائله ، والشاهد على أن « أى » شرطية .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٨١ .

(٣) سورة التوبة ، آية : ١٢٤ .

(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٨٥ .

(٥) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٤٨ « اذ قال :ــ ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر : دعوت امرأ أى . . . البيت واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١١ » والسيوطى في الهمع ج ١ ص ٩٢ ، وقال صاحب الدرر ج ١ ص ٧٠ » لم أعثر على قائل بيت الشاهد .

(٦) في « ب : يمكن التمدح به . . . الخ . (٧) في « ج : والى غير مشتق . . . الخ .

(٨) في « ج : لوحده الثانى ، وخشية الثانى وهو خطأ .

(٩) « اليه » ساقطة من « ج » . (١٠) في « أ ، ب : بعض المضافة اليه . . . الخ .

(١١) « أصحابنا » : ساقطة من « ب » . (١٢) « وكماله » ساقطة من « ج » .

وإنما تكون صفة لنكرة مذكورة – غالبا = : لا دائما ، والا فقد يحذف موصوفها كقوله :

إذا حارب الحجاج أي منافق ❊ علاه بسيف كلما هـز يقطـع (١)

أى : منافقـا أى منافق .

قال أثير الدين (٢) : وهو عند أصحابنا نهاية في النذور ، لمفارقة « أى » سائر الصفات في عدم جواز حذف موصوفها قائمة هى مقامه – لأن المقصود بالوصف بها التعظيم والحذف يناقضه .

قلت : وحرف (٣) الدماميني (٤) النقل ، فعزى ذلك للمصنف ضعفا وقصورا .

قال بعضهم : لا يعنون بوصفيتها أنها أبدية الجريان على ما قبلها ، لورودهـا تارة صفـة .

– وحالا لمعرفـة = : كقولـه

فأومأت إيمـاء خفيـا لحـبتر ❊ فلله عينـا حبتر أيما فـتى (٥)

أنشده المصنف (٦) بنصب أى على الحالية .

وأصحابنا بالرفع ابتداء وخبر ، وقدروه : أى فتى (هو) «٧»

---

(١) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤٨ ، للفرزدق – وهو في ديوانه جـ ٢ ص ٥١٥ ، واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٢ – والبيت من قصيدة في مدح الحجاج – وراجع الدرر اللوامع جـ ١ ص ٧١ .
والشاهد : حذف الموصوف في غير الغالب . ومقتضى القواعد أن تعرب « أى » هنا مفعولا به ، اذ حلت الصفة محل الموصوف بعد حذفه – فأعربت إعرابه ، فجعلها صفة انما هو بحسب الأصل .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ١١ ظ » وعبارته : وهذا عند أصحابنا في غاية النذور ، قالوا : فارقت « أى » سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامتها مقامه لا يقول : مررت بأى رجل ، وذلك لأن المقصود بالوصف بأى انما هو التعظيم والتأكيد ، والحذف يناقض ذلك .

(٣) في « جـ : وقصر الدماميني . . . الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٦٨ و . » .
وعبارة المصنف : « وأشرت بقولي . . . مذكورة غالبا » الى نذور قول الفرزدق : إذ حارب الحجاج أى منافق . . . البيت .
وعليه يكون الدماميني غير محرف النقل كما أشار الشارح ، لانه ذكر أن النذور الذى يقابل الغالب جاء من عند المصنف ، في كلامه .

(٥) نسب هذا البيت في ديوان الحماسة ، والكتاب ، وشواهد العينى الكبرى : للراعي النميرى ، من قصيدة قالها بمناسبة نزول الضيوف عليه ، وكانت إبله قد عزفت عنه ، فنحر ناقة من رواحلهم ، ثم صبحت الراعي إبله ، فأعطى ربها ناقة مثلها وزاده أخرى ، وتعجب من فطنة ابنه حبتر ، وقيل : ابن أخته أو أخيه ، ووصف قصة ضيوفه في تلك القصيدة .
انظر : « الحماسة ص ١٥٠٢ – الكتاب جـ ١ ص ٣٠٢ – العينى جـ ٣ ص ٤٢٣ – الخزانة جـ ٤ ص ٩٨ – الدرر جـ ١ ص ٧١ » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) « هو » ساقطة من « جـ » .

ولم يذكروا ورود « أى » حالا رأسا .

قالــوا : وإنما هى أقسام خمسة : موصولة ، وشرطية ، واستفهامية ، وصفة لنكرة ، ومناداة .

ـ ويلزمها = : أى : أيا ـ في هذين الوجهين = : من استعمالها صفة وحالا ، ـ الإضافة لفظا ومعنى = : بخلافها موصولة ، أو شرطية ، أو استفهامية فلا تلزم لفظا ـ الى ما يماثل الموصوف = : أى المعلق به وصف ، بأن يكون ذا حال أو صفة تابعة ـ لفظا ومعنى = : نحو ـ برجل أى رجل ، وبعالم أى عالم ، لا برجل أى عالم ، ولا بعالم أى رجل ، ـ أو بمعنى لا لفظا = :

قال المصنف (١) نحو ـ دعوت امرءا أى فتى .

قال (٢) أثير الدين (٣) : وينبغى أن يحتاط في الجواز ويتوقف ، لأن الوصف بها خلاف الأصل ، وإنما قاله المصنف قياسا .

قال ابن هشام : وهو قياس جيد ، لأنها كالواقعة حالا في المعنى وتلك تضاف الى مخالف ذى الحال ، كمررت بعبد الله أى رجل .

وفي شرح الدمامينى (٤) : وبقى على المصنف : ووصلة لنداء ما فيه « أل » فيلزمها حرف التنبيه ، والإعتذار بإيرادها (٥) في باب النداء معارض بإيراده وقوعها شرطية في باب الشرط ، فلم لم يستعد بذلك هنا وانما هذا مقام استيفاء أقسام الشيء فلا ينبغى أن يغادر منها شيئا (٦) .

قلت : والجواب أن إيراد الشرطية (هنا) «٧» غير مستغنى عنه بذكرها في ذلك الباب ، كما استغنى عن ذات الوصلة بإيرادها فيه ، لما أورده فرقا بين وقوعها صفة واستعمالها شرطية ، من لزوم الاضافة لفظا ونية في أحدهما ، وعدمه في الأخرى ، ولا كذلك الوصلية ، لعدم فائدة تناط بإيرادها في هذا الباب .

ـ وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان علم المضاف اليه = :

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٤٨ » .

(٢) في « ج : قال المصنف . . . الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٢ » نقل بتصرف .

(٤) « ج ١ ص ٦٨ ظ » نقل بتصرف .

(٥) في « ج : بإيراده في باب . . . الخ .

(٦) في النسخ التى لدى « شيئا » بالنصب ، وما في الأصل عند الدمامينى شيء بالرفع لانه يبنى الفعل للمجهول وهو « يغادر » فكان « شيء » نائب فاعل .

(٧) « هنا » ساقطة من « ج » .

نحو « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » (١) وما ورد في حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم « أى الأعمال أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة لوقتها ، قال قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين، قلت : ثم أى؟ قال الجهاد في سبيل «٢» (الله) «٣» ، وفي بعض الأحاديث : من أبر يا رسول الله ؟ قال : أمك قال : ثم أى ، قال : أمك » .

— وأى فيهما = : أى الشرط والاستفهام — بمنزلة كى مع النكرة = : ولكونها بمنزلتها ، قيل في الشرط : أى رجل تضرب أضربه ، وأى رجلين تضرب أضربهما ، وأى تضرب أضربهم ، فتطابق بالضمير ما تضاف اليه .

وفي الاستفهام : أى رجل أخوك ؟ وأى رجلين أخواك ؟ وأى رجال إخوتك ؟ فتطابق به أيضا .

— وبمنزلة بعض مع المعرفة = : ومن ثم تقول في الشرط : أى الرجلين تضرب أضربه ، وأى الرجال تضرب أضربه فتفرده .

وفي الاستفهام : أى الرجلين أخوك ؟ وأى الرجال أخوك ؟ بالإفراد أيضا .

ولا تقعان الا صدرا ، فلا تتقدمهما العوامل الا الجار ، بشرط تعلقه بالفعل بعدها ، الا في الاستفهام الاستثباتى ، نحو — أيا ضربت ، أو ضربت أيا ، لقائل : ضربت رجلا .

— ولا تقع = : أى — نكرة موصوفة خلافا للأخفش = : في إجازته مررت بأى معجب لك ، قياسا على « من » (٤) و « ما » في قولهم : رغبت فيما (هــو) «٥» خير من ما عندك .

وكفى بنــا فضــلا على من غيرنــا «٦»

---

(١) سورة الاسراء ، آية : ١١٠ — قال الزمخشرى في الكشاف ج ٢ ص ٣٧٠ : والتنوين في « أيا » عوض عن المضاف اليه ، و « ما » صلة للإبهام المؤكد لما في أى ، أى هذين الاسمين سميتم وذكرتم « فله الاسماء الحسنى » .
وقال الأثير في البحر المحيط ج ٦ ص ٩٠ : والتنوين : قيل عوض عن المضاف اليه و « ما » زائدة مؤكدة ، وقيل : « ما » شرط ، ودخل شرط على شرط . اذا شاهد : الاستغناء عن الاضافة لفظا ، لأن المضاف اليه معلوم ما سبق من قوله تعالى : « قل ادعو الله أو ادعوا الرحمن » .

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ١ ص ١٠٢ — باب مواقيت الصلاة — أى باب فضل الصلاة لوقتها » . وفي « ج ٢ ص ١٣٤ — كتاب الجهاد والسير — باب فضل الجهاد » . وفي « ج ٤ ص ٤٧ — كتاب الأدب — باب قول الله تعالى : « ووصينا الانسان بوالديه » وكل ذلك من حديث بن سعود رضى الله عنهما . مع الاختلاف في بعض الألفاظ .
وأخرجه مسلم في صحيحه « ج ١ ص ٦٣ » كتاب الإيمان ، باب كون الإيمان بالله أفضل الأعمال ، برواية « أى العمل . . . الخ .

(٣) لفظ الجلالة : ساقط من « ب » .

(٤) في « أ ، ب : قياسا على « ما » ، « من » في . . . الخ .

(٥) « هو » ساقطة من « ب ، ج » .

(٦) شطر بيت سبق تحقيقه في « ص ٧٨٤ » .

بل في دعوى أن « ما » نكرة موصوفة في : مررت بما معجب لك نظر ، لكثرة زيادتها بين الجار والمجرور ، أي بمعجب لك ، فإن سمع : رأيت مامعجباً وسرني مامعجب لك ، متسع المجال ثبتت موصوفيتها ، وقد (١) مر الاستدلال على موصوفيتها بقوله :

ربمـــا تكره النفوس من الأمـــر . . . البيت (٢)

وليس بقاطع ، لاحتمال تهيئتها ، و « من الأمر » في موضع مفعول نكرة ، أي شيئا من الأمر ، ومجرور « له » للمفعول المحذوف.

وأخرج بنكرة نحو – يا أيها الرجل ، لوصفها بالمعرفة .

– وقد يحذف ثالثها في الاستفهام = : كقول الفرزدق :

تنظرت نسرا والسماكين أى هما * على من الغيث استهلت مواطره (٣)

– وتضاف فيه = : أي الاستفهام – الى النكرة بلا شرط = : في إضافتها إليه نحو : أى رجل عندت.

– وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية = : نحو أى الرجلين أفضل ؟ وأيهما أفضل ؟ أو جمع = : نحو أى الرجال أفضل ؟ وأيهم أفضل ؟ .

– أو قصد أجزاء = : نحو أى زيد أحسن ؟ أى : أى أجزائه ، ومن ثم تبدل منه وجهه ، أو عينه وتجيب بذكر بعض أجزائه .

– أو تكريرها = : أى : أى حال كونها – عطفا بالواو = : (أى) «٤» معطوفة به (أو ذات عطف) «٥» أو تكرير عطف ، كقوله :

---

(١) « في ص ٧٨٢ » .

(٢) سبق تحقيقه في ص ٧٨٢ هامش رقم «٧» وقد ذكر الشارح هنا احتمالا آخر ، وهو أن تكون « ما » زائدة كافة لرب عن الجر مهيئة لدخولها على الفعل نحو : ربما يود الذين كفروا » .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل في ص ١٩٧ ، ٢١٩ ، وفي المرة الثانية نسبة للفرزدق ، كما استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٣ .
قال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٤٠ ، ٤١ : واذا جاز أن تخفف الثقال مع كونها اصحاحا وخفافا ، فتخيف الضعيف الثقيل أحرى وأولى ، فمن ذلك قولهم في رب رجل : رب رجل . . . وفي أى ، أنشدنا أبوعلى للفرزدق : تنظرت نصرا . . . البيت .
وقال في ص ١٠٨ بعد ذكر البيت الشاهد : أراد : أيهما ، فاضطر الى تخفيف الحروف فحذف الياء الثانية . . . . ولم يقل : أو هما فيرد الواو الأصلية ، لأنه لم يبين الكلمة على حذف الياء البتة ، فيرد الواو ، فيقول : اوهما ، لأنه انما اضطر الى التخفيف هناك وهو ينوى الحرف المحذوف كما ينوى الملفوظ به .
و « نصر » هو نصر بنى سيار ، راجع الديوان « ج ١ ص ٣٤٧ » .

(٤) « أى » ساقطة من « ب » .

(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * أيى وأيك فارس الأحزاب (١)

قال أثير الدين (٢) : ونقص المصنف أن تكون مضافة الى المفرد المعرفة جنسا (٣)، ومعطوفا عليه غيره بالواو ، نحو : أى الدينار دينارك ، وأى البعير بعيرك ، وأى زيد وعمرو وجعفر قام .

وربما اندرج ذلك في طى قوله : أو جمع ، لإرادة اسم الجنس هنا بالجمع ولأن الثانى في معنى : أى هؤلاء قام ، غير أن المصنف مثل للجمع بأى الرجال أفضل، وأيهم أكرم ، فدل على أن لا شعور له بالمسئلتين ، وقد نص عليهما أصحابنا .

ولا يعطف على « أى » ، فلو قلت : أى القوم (٤) وزيد جاء ، لم يجز الا جاعلا زيدا عطفا على فاعل جاء مقدما عليه على حد قوله :

وأنت غريم لا أظن قضاءه * ولا العنزى القارظ الدهر جائيا (٥)

أى : لا أظن قضاءه جاءيا ، ولا العنزى القارظ .

ووجه المنع ما فيه من عطف (مخبر) «٦» عنه على مستفهم عنه ، وهو ممنوع.

لو قلت : أزيد وعمرو منطلقان ، سائلا عن انطلاق زيد ، مخبرا عن انطلاق عمرو ، لم يجز .

قلت : وقصر الدمامينى على مطالعة كلام الأثير فقال (٧) : وفي شرح ابن قاسم (٨) قيل : ونقص أن يقصد به الجنس ، نحو : أى الدينار دينارك ، فأورد

---

(١) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٤٩ ، والأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٣ – والسيوطى في الهمع جـ ٢ ص ٥١ – والشيخ خالد في التصريح جـ ٢ ص ١٣٣ ، ١٣٨ – وقال العينى في شواهده الكبرى جـ ٣ ص ٤٢٢ : لم أقف على أسم قائله ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ ٢ ص ٦٢ ، لم أقف على قائل هذا البيت .
والشاهد : أن « أيا » لا تضاف الى مفرد معرفة الا اذا كانت مكررة بالواو .

(٢) في « شرحه التسهيل « جـ ٢ ص ١٣ و . » .

(٣) في الأصل : أو معطوفا . . . . الخ .

(٤) « الواو » ساقطة من « جـ » .

(٥) قائله : ذو الرمة من قصيدة طويلة في مدح بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى . وقوله : « وأنت غريم » : أى كل واحد منهما غريم صاحبه و (العنزى) نسبه الى عنزة بن أسد بن ربيعة ابن نزار بن عدنان ، كذا في « جمهرة أنساب العرب ص ٢٩٤ » و « القارظ » : من « قرظ » محركة : ورق السلم أو ثمر السنط ، يدبغ به و « القارظان » : يذكر أن ابن عنزة وعامر ابن رهم ، وكلاهما من « عنزة » ، خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا ، فقالوا : لا آتيك أو يؤوب القارظان ، وهو مثل يضرب في انقطاع الغيبة .
راجع : « ديوان ذى الرمة جـ ٢ ص ١٣٠٧ » .

(٦) « مخبر » ساقطة من « جـ » .

(٧) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٦٨ ظ ، نقل بتصرف . والحق أن لا قصور ، كما سبق غير مرة مثل هذا .

(٨) « جـ ١ ص ٨٦ » .

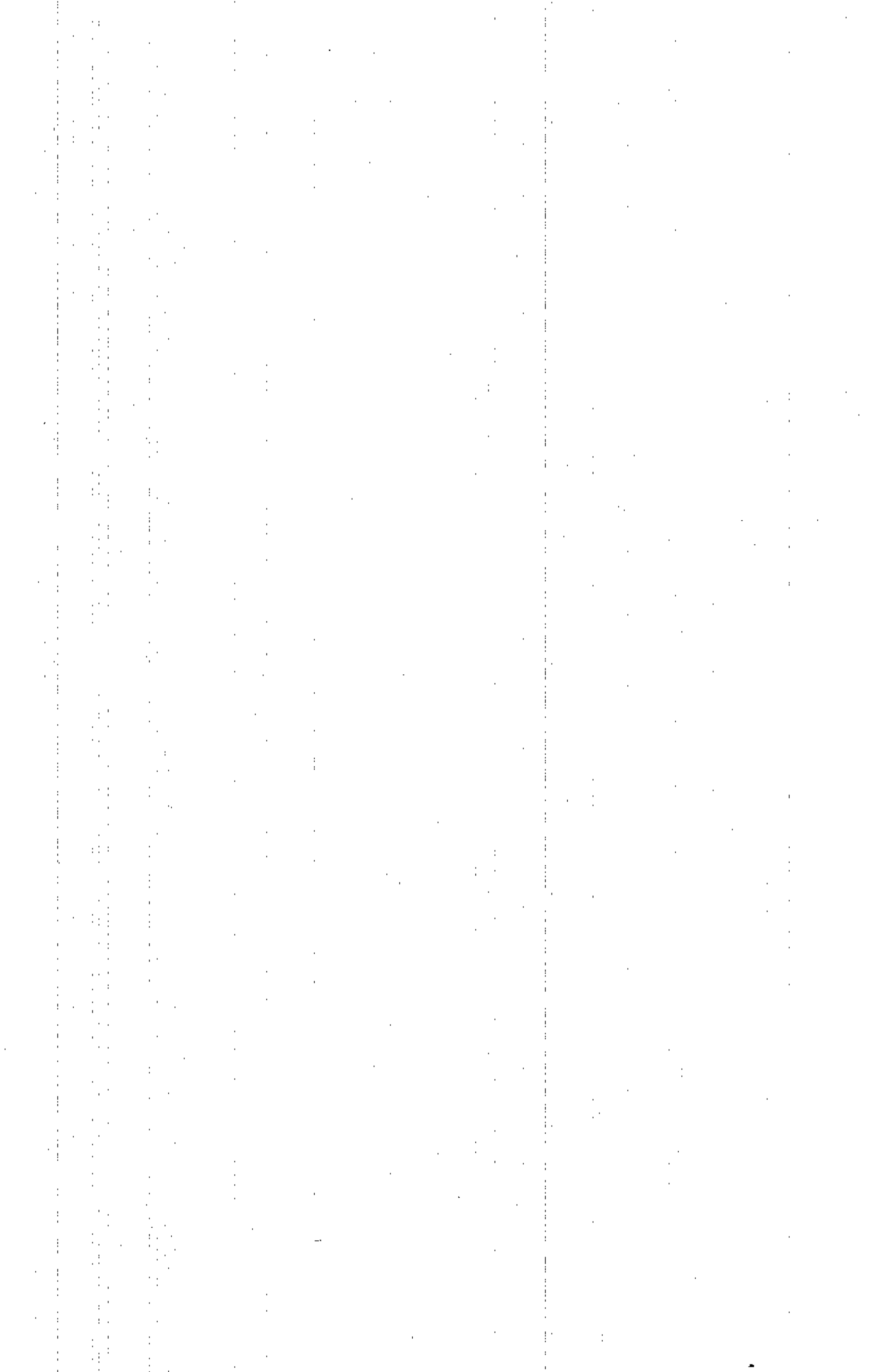
بعض ذلك ، ثم قال (١) : وقد عرفت أن مجرور « في » من : وتضاف فيه للاستفهام ، فتخرج الموصولة والموصوف بها ، لكن يلزم خروج الشرطية وهو مشكل ، لمساواتها في ذلك الاستفهامية ، وعليه ففي كلامه نقص فتأمله .

قلت : ولم يفت ذلك المصنف لإشارته إليه بقوله قيل : وأى فيهما بمنزلة كل من النكرة ، ومنزلة بعض مع المعرفة ، كما عرفت تحقيقه هنالك (٢) ، فليس في كلامه ما توهم نقص .

---

(١) في « شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٣ و. » .

(٢) أرى الحق مع الدمامينى ، وأن في كلام المصنف نقص ، لأن رد الشرح غير مقنع ، لانه ما يضير المصنف أن ثنى الضمير هنا مثل ما تقدم ، ولا تكفى الاشارة على فرض تسليمها ، لأن إفراد الضمير هنا مع تثنيته هناك يدل على اختلاف المقصود عند المصنف ، عليه يبطل ما تممه الشارح ، ويصح اعتراض الدمامينى . انظر : ص ٦٢٠ و ٦٢١ » .



فصـــل : في الموصولات الحرفية ، وأحكامها ، وقد مر تعريفها .

ـ من الموصـــولات الحرفية « أن » = : الثنائية الوضع بشهادة قولـــه :ـ
ـ الناصـــبة مضـــارعـــا = : إخراجا للخفيفة والمفسرة والزائدة ، ولكل من هذه محل يخصه ، وانما الحاجة هنا الى بيان ما توصل به ، ومن ثم قال : ـ

ـ وتوصل بفعل متصرف = : لا جامد ، كليس وعسى ، وأما « وأن عسى أن يكون » (١) « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » (٢) فمخففة فيهما .

ـ مطلقـــا = : أي سواء كان مضارعا نحو « أن تقول نفس » (٣) وماضيا نحو « أن جاءه الأعمى »» (٤) أو أمرا كحكاية سيبويه : كتب اليه بأن قم (٥).

فأما الأول فإجماعا ، وأما الثاني فخالف فيه ابن طاهر ، قال:(٦) لأن الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره ، كالسين وسوف ، ولأنهـــا لو كانت الناصبة حكم على موضعها بالنصب ، كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد « إن » الشرطية ولا قائل به .

قال في المغنى (٧) : والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد ، لتخليصها المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد ، وبأدوات الشرط ، فإنها أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي اتفاقا .

وعن الثاني (٨) : أنه انهما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد « إن » الشرطية لتأثيرها القلب للاستقبال في معناه ، فأثرت الجزم في محله ، كما أنها في الناصبة لما أثرت التخليص للاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه .

وتعقبه الدماميني (٩) في التعليق الذى كتبه عليه بالديار المصرية : بأن ليس

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ١٨٥ .
(٢) سورة النجم ، آية : ٣٩ .
(٣) سورة الزمر ، آية : ٥٦ .
(٤) سورة عبس ، آية : ٢ .
(٥) وعبارته في الكتاب جـ ١ ص ٤٧٩ : وأما قوله : كتبت اليه أن افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين ، على أن تكون « أن » التى تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهى ، كما تصل الذى بتفعل اذا خاطبت حين تقول : أنت الذى تفعل ، فوصلت « أن » بقم ، لأنه في موضع أمر كما وصلت الذى بتفعل ، وأشباهها اذا خاطبت ، والدليل على أنها تكون « أن » التى تنصب ، أنك تدخل الباء ، فتقول : أوعزت اليه بأن افعل . . . والوجه الآخر أن تكون بمنزلة « أى » . . الخ.
(٦) « لأن » ساقطة من « جـ » .
(٧) « جـ : ص ٢٨ » .
(٨) أى : الجواب عن الثاني ، وهو قول ابن طاهر : ولأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب . . . الخ .
(٩) انظر : « شرح الدماميني على المغنى هامش المنصف من الكلام على معنى ابن هشام « جـ ١ ص ٦٠ ».

بين تأثير الأدات تخليص (١) المعنى الى الاستقبال وتأثيرها نصب اللفظ تلازم بدليل ســوف.

قلت : وأجاب عنه الشهاب بن الشمتى في المنصف (٢) : بأن ليس في عبارة ابن هشام ما يقتضى التلازم ، ولو سلم فالتأثير اللفظى لازم لوجود المعنوى لا لماهيته ، ولازم الوجود لا يجب ثبوته لكل فرد من الأفراد ، بل قد يثبت لبعضها فقط ، ككون الشخص (٣) ذا ظل في الشمس بأنه لازم لوجود الشمس غير ثابت لبعض أفراده كالهواء هـ .

وأمــا الثالث : فخالف فيه المحقق الرضى (٤) وأثير الدين (٥) ، وزعما (٦) أن كل شيء سمع من ذلك فإن (٧) «أن» فيه تفسيرية ، احتجاجا بأنهما إذا قــدرا بالمصدر فات معنى الأمر ، وأنهما (٨) لم يقعا فاعلا أو مفعولا ، لا تقول أعجبنى أن قم ، و (لا) «٩» كرهت أن قم ، كما يسوغ ذلك مع قسيميه .

وأجاب في المغنى (١٠) : بأن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال في الموصولة بالماضى والمضارع عند التقدير المذكور .

وفي شرح الدمامينى (٤) : وفيه تسليم لفــوات معنى الأمر وهو قابل للمنع ،

---

(١) في الأصل · لتخليص . . . . الخ .
(٢) « ~ ، ص ٦١ » .
(٣) في الأصل : ككون الجسم . . . الخ . وهو الصواب ، بدليل قوله بعد : لبعض أفراده كالهواء .
(٤) وعبارة الرضى في الكافية ج ٢ ص ٢٣٤ : فنقول : إن وليها فعل غير متصرف ، كفاويته أن ليس عندنا شيء ، فهي مفسرة أو مخففة ، وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت أن تكون مصدرية . وأن تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة ، لعدم العوض وذلك كقوله تعالى : « ونودى أن بورك من في نار » بمعنى « أى بورك ، أو بمعنى : بالمباركة ، ولو قلنا : « أن بورك » بمعنى الدعاء ، فهى مفسرة لا غير ، وكذا في نحو : أمرته أن قم .
وقال في ص ٣٨٦ : والمصدر المؤول به « أن » مع الأمر لا يفيد معنى الأمر ، فقولك : كتبت اليه أن قم ، ليس بمعنى : بالقيام ، لأن قولك : بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام ، بخلاف قولك : أن قم ، ويتبين بهذا أن صلة « أن » لا يكون أمرا ، ولا نهيا ، خلافا لما ذهب اليه سيبويه وأبو على ولو جاز لجاز ذلك في « أن » المشددة و « ما وكى ولو » ولا يجوز ذلك اتفاقا .
(٥) وعبارة الأثير في شرحه ج ٢ ص ١٣ ظ : ولا يقوى عندى وصل « أن » بفعل الأمر لوجهين ؛ أحدهما : أنه اذا سبكت من « أن » وفعل الأمر مصدرا فات معنى الأمر المطلوب ، والمدلول عليه بالصيغة ، ففرق بين : كتبت اليه بالقيام ، وكتبت اليه بأن قم .
والثانى أنه لا يوجد من لسان العرب : يعجبنى أن قم ، ولا أحببت أن قم ، ولا عجبت من أن قم ، فكون ذلك مفقودا في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر . . . الخ .
(٦) في « ج : وزعم أن كل . . . الخ .
(٧) « فإن » ساقطة من (ب » .
(٨) في « ج : وانما لم . . . الخ .
(٩) « لا » ساقطة من « ج » .
(١٠) « ج ١ ص ٢٩ » .
(١١) « ج ١ ص ٦٩ و. نقل بتصر ديد .

فقد جرت عادة صاحب الكشاف بتأويل الموصول بالأمر والنهى بمصدر مأخوذ من المادة الدالة على الطلب ، فإذا قيل : كتبت اليه بأن قم ، أو بأن (١) لا تقم فالمعنى بالأمر بالقيام أو النهى عنه .

قال (٢) : في « أن أنذر قومك » (٣) في سورة نوح : أن الناصبة للفعل ، أى إنا أرسلناه بأن أنذر قومك ، أى بأن قلنا له أنذر ، أى بالأمر بالإنذار ، فلم تفت الا الدلالة الصيغية هـ .

قلت : وهو عدول عما تقتضيه الصناعة من التأويل بلفظ الفعل الطلبى الموصول به الحرف المصدرى الى غيره طموحا الى جانب المعنى / وتجوزا في السبك توسعا في التأويل ، والتحقيق خلافه .

ثم قال (٤) : ولو سلم فلا نسلم أن فوات معنى الأمرية كفوات معنى المضى والاستقبال ، وذلك أن السبك مفوت لمعنى الأمر أصلا ورأسا ، لعدم دلالة اللفظ عليه حينئذ بوجه ، وليس السبك بمفوت لها على معنى الزمان الماضى والمستقبل بالكلية ، وإنما الفائت الدلالة الوضعية فقط ، والا فالزمان مدلول عليه التزاما ، ضرورة أن لا بد للحدث من زمان ، بخلاف معنى الأمر فيفوت بالكلية ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفار الثانى .

قلت : وقد أوهم رحمه الله أن ذلك من عند ياته ، وقد تقلمه ابن الصائغ (٥) وليس بتمام ، كما قال ابن الشمنى (٦) : لأن الذى ألزمه ابن هشام أثير الدين إنما هو (٧) نفس المضى والاستقبال ، ولا شك على هذا الفرق في عدم الدلالة عليهما عند التأويل بالمصدر وضعا والتزاما .

ثم قال ابن هشام (٨) : والجواب على الثانى أنه إنما امتنع ما ذكره ، لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالانشاء ، لا كما ذكر ، ثم ينبغى أن لا يسلم مصدرية « كى » لعدم وقوعها فاعلا أو مفعولا ، وإنما تخفض بلام التعليق .

ثم مما يقطع به على بطلان قوله حكاية سيبويه : كتبت إليه بأن قم .

---

(١) « بأن » ساقطة من « ب » .
(٢) أى : صاحب الكشاف ، إذ قال : في جـ ٤ ص ١٦١ : « أن أنذر » أصله : بأن أنذر ، فحذف الجار ، وأوصل الفعل وهى « أن » الناصبة للفعل . . . الخ .
(٣) سورة نوح ، آية : ١ .
(٤) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
(٥) في « ب : ابن الضائع . . . . الخ .
(٦) في كتابه : « المنصف من الكلام » جـ ١ ص ٦١ » .
(٧) في الأصل : هو فوات نفس المضى . . . الخ .
(٨) في المغنى « جـ ١ ص ٢٩ » .

وأجاب (١) : باحتمالها (٢) الزيادة مثلها في قوله :

لا يقرأن (بالسور (٣) (٤) وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الزيادة أو غيرها إنما تدخل على الأسماء أو ما في تأويلها هـ .

قال ابن الصائغ (٥) : أين الانشاء اذا قدرت بالمصدر ، بل أين الجملة ؟ إن هي اذ ذاك الا مفرد ، ولا يمتنع تعلق عامة الأفعال به ، ثم لوسلم ذلك في الكراهية والإعجاب (٦) ، فماذا يفعل ببقية الأفعـــال ان طرد الحكم ، فلا معنى لنفى التعلق عن هذين خاصة فان قال هما في كلام المستدل ، قيل : إنما وقعا(٧) على سبيل التمثيل هـ .

قلت : وبهذا يتبين خطأ الدماميني في التعليق (٨) : أى مانع من تعلق الإعجاب والكراهة بالانشاء أى أعجبني الأمر بالقيام ، وكرهت الأمر به . وقد أسلفنا أن الموصولة بأمر (أو نهى) «٩» مقدرة مع صلتها بمصدر طلبي ، واذ ذاك فلا يظهر مانع هـ . اذ لا تتعقل انشائية في لفظ الأمر ، في أعجبنى الأمر بالقيام ، وكرهت الأمر به ، حتى تدعى تعلق إعجاب وكراهية بها ، لكونها مصدر أمر ، ولا دلالة للمصادر على الانشائية إجماعا ، ما لم تنب عن الأفعال الأمرية كـــ « ضرب الرقاب»(١٠)

وندلا زريق المـــال .

والدعائية ــ كسقيا لك ــ ورعيا ــ ، فقد يدعى فيها اقتطافا من أفعالها ، والحق خلافه .

---

(١) أى : أبو حيان أجاب في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٤ و. و. » وقد حكي هذا الكلام ابن هشام في المغنى « ج ١ ص ١٩ » .
(٢) في « ج : باحتمالهما الزيادة . . . الخ .
(٣) « بالسور » ساقطة من « ج » انظر ملحق الشواهد ص ٥ » .
(٤) البيت بتمامه :
هـــن الحـــرائر لا ربات أخمـــرة * سود المحـــاجر لايقـــرأن بالســـور
قائله : الراعي النميرى ، وهو شاعر مشهور ذكره الجمحي في الطبقة الاولى من الشعراء الاسلاميين وضمير « هن » عائد على « عزة » وابنتها « ليلى » وجاراتها في أبيات قبل هذا البيت ، و « الحرائر» جمع حرة بضم الحاء وهى الكريمة ، خلاف الأمة . والأخمرة : جمع خمار ، وهو كل ما يستر ، والمحاجر : جمع محجر : العين وهو ما يبدو من النقاب ، والشاهد : زيادة الباء . انظر شواهد المغنى ص ٣٣٦ – المنصف من الكلام للشمنى ج ١ ص ٦١ .
(٥) في «ب : ابن الضائع . . . الخ . وقد ذكر الشمنى في كتابه « المنصف من الكلام ج ١ ص ٦٢ » هذا الكلام ، وهو منقول منه .
(٦) أى : التعجب كما في الأصل .
(٧) في « ج : وقع . . . الخ . بالافراد .
(٨) أى : تعليق الدماميني على المغنى « ج ١ ص ٦٢ » .
(٩) « أو نهى » ساقط من « ج » وقال الدماميني في تعليقه على المغنى « ج ١ ص ٦٠ » : وكذا وصل « أن » المصدرية بالأمر والنهي منظور فيه الى المعنى ، من حيث كان الغرض أن تكون هى وما بعدها في تأويل المصدر ، وهو حاصل ، سواء كان الفعل خبريا أو إنشائيا .
(١٠) سورة محمد ، آية : وهى : « فضرب الرقاب » .

وأما أنه أسلف أن الموصولة بأمر أو نهى مقدرة مع صلتها بمصدر طلبى ، فقد أسلفنا (١) نحن أن التحقيق غيره وقوفا مع مقتضى الصناعة .

ثم قال (٢) : ومتجه أن يقال : لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضى والأمر هى الناصبة للمضارع ، سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل (على) «٣» غير المضارع ، فدعوى خلافه أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر .

قلت : لا نسلمه ، بل تأويلها (مع تاليها) «٤» بالمصدر ، وهو شيء لا يستأثر به المضارع عن غيره من قسيميه دليلهم ، (فهى) «٥» كما قال المحقق الرضى(٦) : في الماضى لمجرد المصدرية ، وفي المضارع مصدرية ناصبة مخلصة للاستقبال ، يعنى لعدم احتمال لفظ الأول النصب ، لبنائيته ، ولا موضعه (٧) ، لما مر عن ابن هشام جوابا عن إلزام ابن طاهر (٨) ، ومثله في ذلك الأمر ، وإنما (٩) خص المصدرية بالنوعين ، لما مر (١٠) اذ لايرى مصدرية الموصولة بالأمر(١١) كأثيرالدين ، بل هو إسوته في ذلك .

فليست الموصولة بأحدها الا الموصولة بباقيها بجامع السبك .

وأما أنها تدخل على أضرب الأفعال دون سائر أخواتها الناصبة فلعراقتها في المصدرية ، وكونها أصلا للنواصب . ومن ثم يقدر بها غيرها ولا تقدر به ، وتصرفوا فيها بالإظهار (تارة) «١٢» وبالإضمار أخرى وجوبا في الأمرين وجوازا ، حتى لقد أهملوها أحيانا ، وليس ذلك لغيرها .

ثم قال (١٣) : ولادليل لهم أيضا على أن الواقع بعدها فعل الأمر أو النهى موصول حرفي لاحتمال كل موضع تقع فيه كذلك ، لتفسيرتيها ، أو زيادتها . فالأول

---

(١) انظر « ص ٨١٢ » .

(٢) أى الدمامينى في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٦٩ ظ » وتعليقه على المغنى « جـ ١ ص ٦٣ » .

(٣) « على » ساقطة من أ ، جـ » وعبارة الدمامينى في شرحه للتسهيل : « لا تدخل على غير المضارع ، فادعاء خلاف ذلك في أن « أن » من بين أدوات النصب . . . . الخ .

(٤) « مع تاليها » ساقطة من « جـ » .

(٥) « فهى » ساقطة من « جـ » .

(٦) « وعبارة الرضى في الكافية جـ ٢ ص ٣٨٧ : وأما « أن » المصدرية فلا تدخل إلا على الفعل المتصرف ، وهو إما ماض كقوله تعالى : « لولا أن من الله علينا » أو مضارع ، وله فيه خاصة تأثيران آخران : نصبه « وتخصصه بالاستقبال . . . الخ .

(٧) أى : لعدم احتمال لفظه وموضعه .

(٨) انظر : « ص ٨١١ » .

(٩) في « جـ : وان خص ... الخ » .

(١٠) انظر : « ص ٨١٢ » .

(١١) فى « جـ: الموصولة باللام .... الخ .

(١٢) «تارة» ساقطة من « جـ» .

(١٣) أى الدماميني في المرجعين المذكورين .

نحو (١): أرسلت اليه بأن قم ، وبأن لا تقم ، فأن فيه زائدة كراهية دخول الجار على الفعل في الظاهر ، والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم ، أى بهذا اللفظ (٢) فإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمله .

قلت : وهو مدفوع بأنه خلاف الأصل من غير داع ، و خروج عن الظاهر الذى هو التمسك بأصالة الحرف ، وتمكنه فيما وضع له من المصدرية ، وحيد عما عليه النحاة قاطبة الى دعوى الزيادة ، والقول بالحكاية ، وإحالة الأفعال أسما مع إمكان البقاء على الموضوع الأصلى ، ووضوح معنى المصدرية ، وتأتى التأويل ، وضوحا لأخفاء معه ، على أن وصل الأمر والنهى بهذا الحرف متسع المجال جم الاستعمال ، وهو مما يدفع القول بالزيادة ودعواها .

ثم لا موقع لذكر الأولية في كلامه ، بل لا معنى لها رأسا بل إن قسيمها .

— ومنها « أن » = : بفتح الهمزة وتشديد النون — وتوصل بمعموليها = : من اسمها وخبرها ، مؤولة معها بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير بلغنى أنك تنطلق أو منطلق : بلغنى انطلاقك أو الانطلاق ، ومنه : بلغني أنك في الدار ، أى استقرارك فيها ، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر .

أو جامدا قدر بالكون ، كبلغنى أن هذا زيد ، أى كونه زيدا ، لصحة نسبة كل خبر جامد إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، نحو : هذا زيد ، وإن شئت كأين زيدا ، لاتحاد معناهما .

وقال الرضى : يقدر زيدتيك ، لأن ياء النسبة اذا لحقت الاسم متلوة بالتاء أفادت معنى المصدر ، كالفروسية والضاربية والمضروبية .

وزعم السهيلى « أن » المؤول بالمصدر انما هو الناصبة للفعل ، لملازمتها اياه منصرفا ، وأن المشددة انما تؤول بالحديث ، قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيده ورود خبرها اسما محضا ، كعلمت أن الليث الأسد ، وهو لا يشعر بالمصدر .

— ومنها كي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا = : نحو « لكيلا تأسوا » (٣)

---

(١) ما ذكر الشارح يختلف عما في شرحى الدمامينى ، ويبدو أن الشارح أسقط النوع الأول ، وهو كونها تفسيرية والذى ذكره يتناسب مع النوع الثانى وهو كونها زائدة . وعبارة الدمامينى في شرحيه : فالأول نحو : أرسلت اليه أن قم ، أو لا تقم ، ومنه « انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك » .
والثانى نحو : كتبت اليه بأن قم ، أو بأن لا تقم فأن . . . الخ .
وما هو مثبت في الصلب اتفقت عليه النسخ الأربع ولعله من سقط النساخ وان كان بعيدا لاتفاق النسخ على ذلك .

(٢) في «ب» : فإنها دخلت . . . . الخ .

(٣) سورة الحديد ، آية : ٢٣ .

— أو تقديرا = : نحو — جئت كي أراك « وكي لا يكون دولة » (١) ولا تتعين مصدريتها الا مقرونه باللام لفظا ، والا فتحتمل ذلك ، وكونها تعليلية جارة ويجب حينئذ اضمار « أن » بعدها ، ومثله في الاحتمالين قوله :

أردت لكيما أن تطير (٢) بقــربتى (٣)

فكى هنا إما تعليلية مؤكدة للام ، أو مصدرية مؤكدة بأن ، ولا تظهر بعدها الا ضرورة كقوله :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ۞ لسانك كيما أن تغر وتخدعــا (٤)

وعن الأخفش : أن كى جارة دائما ، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة .

ويرده نحو — « لكيلا تأسوا » (٥) فإن زعم أن « كن » تأكيد للام نحو :

---

(١) سورة الحشر ، آية : ٧ .
(٢) في « ج : «كيما . . . الخ . بسقوط اللام .
(٣) تمام البيت : وتتركها شنا ببيداء بلقع .
في هذا الشاهد كلام طويل فصله علماء النحو ، واختلف فيه رأى الكوفيين والبصريين فالكوفيون يرون جواز إظهار « أن » بعد «كى» توكيد لها ، ود ليلهم هذا البيت ، والقياس على توكيد بعض الكلمات لبعض .
وأول البصريون ذلك : بكونها كانت مقدرة فظهرت ، أو زائدة .
وأفسد كلا الاحتمالين الكوفيون : بكون «كى » هى العاملة بنفسها ، ولو كان العمل على تقدير « أن » لعملت حين الظهور ، وبكون زيادتها ابتداء ليس بمقيس .
وقال ابن يعيش ج ٧ ص ١٩ ، ج ٩ ص ١٦ : وتكون « كى » حرف جر بمعنى « اللام » ، وينتصب الفعل بعدها بإضمار « أن » بعدها ، لأنه من الأصول المرفوضة ، وقد جاء ذلك في الشعر . . . ودخول « أن » بعد «كى » اذا كانت حرف جر ضرورة ، والشاعر مراجعة الأصول المرفوضة ، وأما ظهور « أن » بعد « لكى » فما أبعده . وأما البيت الذى أنشدة فليس بمعروف ولا قائله ، ولئن صح كان حمله على الزيادة والبدل من « كيما » — كما يبدل الفعل من الفعل اذا كان في معناه فاعرفه .
وقال صاحب التصريح ج ٢ ص ٢٣١ : فكى تحتمل أن تكون مصدرية ، لدخول اللام قبلها ، وتحتمل أن تكون تعليلية ، لتأخر « أن » بعدها ، فان كانت مصدرية فأن مؤكدة لها لمعنى السبك ، وأن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل ، وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية ، لأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدرى بحرف مصدرى قاله الموضح في الحواشى .
وانظر : الخزانة ج ٣ ص ٥٨٥ — الأشمونى ج ٣ ص ٢٨٠ .
(٤) اختلف في نسبة هذا البيت ، والأصح أنه لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينة ، وليس هو لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، وليس موجوداً في ديوانه قال شارح التصريح ج ٣ ص ٣ ، ٢٣٠ : هو لجميل بن عبدالله ، لا لحسان خلافا للزمخشرى ، وقال العينى في شواهده الكبرى ج ٣ ص ٢٤٤ : قائله جميل بن عبدالله صاحب بثينة كذا قاله الزمخشرى ، وتبعه على ذلك أبو حيان ويقال : هو لحسان بن ثابت رضى الله عنه ، والأول أصح .
انظر : « الخزانة ج ٣ ص ٥٨٤ — والدرر اللوامع ج ٢ ص ٥ —
والشاهد في قوله : « كيما أن » حيث ظهرت « أن » ضرورة .
(٥) سبقت قريبا .

ولا للما بهم أبـــدا دواء (١)

ولا تخلو « كي » من التعليل ، فمن ثم لزم مقارنتها اللام لفظا أو تقديرا ولا تتصرف تصرف « أن » فتقع مبتدأة أو مفعولا أو مضافا اليها ، أو مجردة بغير لام التعليل .

— ومنها « ما » وتوصل بفعل متصرف = : احترازا من نحو — عسى وليس ، وشذ قولـــه :

أليس أميري في الأمـــور بأنتما • بمالستما أهل الخيانة والغـــدر (٢)

وأكثر ما توصل بالماضي نحو « وضاقت عليهم الأرض بما رحبت » (٣) وقولـــه :
يسر المرء ما ذهب الليـــالي (٤)

وفي البسيط : أنها أصل في السبك ، لعدم الاتيان بها مع الفعل الا لذلك بخلاف أخواتها ، فإن لها تخليصا وعملا ، ولا تكون سابكة الا حيث سوغان « ما » الموصولة الاسمية موضعها ، وعموم الفعل بعدها ، ومن ثم لا تقول : أريد ما تخرج وتقول (٥) : أحب ما تصنع ، لإبهام « ما » في الوصل ، فلا تصلح للمخصوص ، فلا يكون الفعل بعدها خاصا .

وأبطل كلا شرطيه : من صلاحية الموصولية ، وكون الفعل بعدها مبهما

---

(١) قائله : مسلم بن معبد الوالبي ، قال البغدادي في الخزانة جـ ١ ص ٣٦٤ : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأدب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلما كان غائبا ففكت أبله المصدق أي لعامل الزكاة ، وكان رقيع وهو : عمارة بن عبيد الوالبي عريفا ، فظن مسلم أن رقيعا أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيع وابن عمه ، وصدر البيت ، فلا والله لا يلفى لما بي . . . ولا للما . . . البيت وفي رواية : فلا وأبيك لا يلفى ومسلم : شاعر إسلامي في الدولة الأموية. والشاهد : تأكيد اللام الأولى باللام الثانية في قوله : « للما » من غير ذكر المجرور ، والقياس : لما لما . انظر : الخزانة : جـ ٢ ص ٣٥٢ — وشرح شواهد المغني ص ٥٠٥ .

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٥ — ولم ينسبه لقائله وكذلك العيني في شواهده الكبرى جـ ١ ص ٤٢٢ — وسكت على نسبته ، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٧١٧ : لم يسم قائله . والهمزة للتقرير ، وقوله : « بما لستما » يروى بالباء والفاء ، و « ما » موصول حرفي ووصلت بـــ « ليس » نذورا ، وعليه لا تحتاج الى عائد ، وقيل : إنها موصول اسمي ، والعائد محذوف .
والشاهد : وصل « ما » بليس شذوذا .

(٣) سورة التوبة ، آية : ٢٥ .

(٤) وعجزه :وكان ذهابهن له ذهابا .
البيت من شواهد الزمخشري في المفصل ص ٣١٤ — في مبحث « ما » المصدرية واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٥ — وابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ١٥٢ — والسيوطي في الهمع جـ ١ ص ٨١ — والشيخ خالد في التصريح جـ ١ ص ٢٦٨ — ولم ينسبه أحدهم ، وقال الشنقيطي في الدرر جـ ١ ص ٥٥ : لم أعثر على قائله ، وقال محقق « المفصل » : لم أر من نسبه .
والشاهد أن : « ما » المصدرية أكثر ما توصل بالماضي .

(٥) في « جـ : وأقول أحب . . . الخ .

أثير الدين (١) بالآية والبيت .

قلـت : وقد ذكر السهيلي بعض ما في البسيط فقال : لا بد في صلة « ما » من كونها فعلا غير خاص ، بل مبهما يحتمل التنويع نحو — ما صنعت ، ولا يجوز ما جلست ، ولا ما تجلس .

— غير أمـر = : يشمل الماضي ، كما مثل والمضارع نحو — « لما تصف ألسنتكم الكذب » (٢) أي لوصف ألسنتكم ، احترازا من نحو عجبت مما قم ، أو مما اخرج.

— وتختص = : عن غيرها من الحروف المصدرية — بنيابتها عن ظرف زمان = : ومن ثم تسمى المصدرية الظرفية ، خلافا لصاحب الكشاف (٣) في « أن » حاملا على ذلك : « أن آتاه الله الملك » (٤) و « الا أن يصدقوا » (٥) أي (٦) : وقت أن آتاه الله ، والا حين أن يصدقوا ، وأنشد على ذلك بعضهم :—

وقالوا لها لا تنكحيــه فإنــه ٭ لأول سهــم أن يلاقي مجمعـا (٧)

أي وقت ملاقاته مجمعا ، ولا يعرف ذلك الأكثرون ، مع احتمال ما احتج به للتعليل أي لأن آتاه الله ، وكذا الآية الأخرى والبيت .

---

(١) وعبارة الأثير في شرحه جـ ١ ص ١٤ ظ : وما ذكره — أي صاحب البسيط — من أن شرط الوصل بها صلاحية وقوع « ما » الموصولة الاسمية موقعها ، وأن الفعل الواقع بعدها لا يكون خاصا باطل ، وأكثر ما تكون صلتها ماضيا ، قال تعالى : « وضاقت عليهم الأرض بما رحبت » وقال : يسر المرء ما ذهب البيت أي ذهاب الليالي ، وفي « بما رحبت » وهذا البيت بطلان قول صاحب البسيط .

(٢) سورة النحل ، آية : ١١٦ .

(٣) وعبارة الزمخشري في الآية الأولى جـ ١ ص ٣٨٧ ، ٣٨٨ : « أن آتاه الله الملك » متعلق « بحاج » على وجهين أحدهما : حاج لأن آتاه الله الملك ، على معنى : أن إتيان الملك أبطره ، وأورثه الكبر والعتو ، فحاج لذلك أو على أنه وضع المحاجة في ربه موضع ما وجب عليه من الشكر على أن آتاه الله الملك . . . . والثاني : حاج وقت أن آتاه الله الملك . . . . الخ .
وقال احمد بن المستنير في هامش الكشاف : والوجهان قريبان من حيث المعنى ، الا أن بينهما في الصناعة فرقا ، وهو انما المستعمل المصدر في الأول مفعولا من أجله ، وفي الثاني ظرفا . . . الخ .
وقال الزمخشري في الآية جـ ١ ص ٥٥٣ : فان قلت : بما تعلق « أن يصدقوا » وما محله : قلت : تعلق بعليه أو بمسلمة ، كأن قيل : وتجب عليه الدية أو يسلمها الا حين يتصدقوا عليه ، ومحلها : النصب على الظرف ، بتقدير حذف الزمان ، كقولهم : اجلس ما دام زيد جالسا ، ويجوز أن يكون حالا من « أهله » بمعنى الا متصدقين .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٥٨ .

(٥) سورة النساء ، آية : ٩٢ .

(٦) في جـ : أو وقت أن . . . الخ.

(٧) قائله : تأبط شرا ، واسمه : ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي ، وسمي بذلك لأنه تأبط سيفا . قيل لأمه أين هو؟ ، فقالت : تأبط شرا وخرج ، وهذا أشهر ماقيل في ذلك . والبيت من أبيات قالها بسبب خلف وعد امرأة عبسية بزواجه حينما علمت أنه سيقتل قريبا ، لكثرة جناياته في جميع الأحياء ، عند ذلك انصرف عنها وقال تلك الأبيات .
قال المرزوقي في شرح الحماسة ص ٤٩١ : يجوز في قوله : « أن يلاقي » أنه يكون موضعه رفعا بالابتداء ، وخبره « لأول فصل » والجملة في موضع خبر « أن » . . . ويجوز أن يكون « يلاقي » في موضع نصب ، على أن يكون بدلا من الهاء في « إنه » . انظر : الدرر جـ ١ ص ٢٠٠ .

— موصولة في الغالب بفعل ماضى اللفظ مثبت = : نحو : « مادامت السموات والأرض (١) » ، ولا أصحبه ما ذر شارق . — أو نفى بلم = : كقولـــه :

ولم يلبث الجهـــال أن ينهضوا • أخا الحلم ما لم يستعـــن بجهول (٢)

وقال في الغالب ، تنبيها على أنها قد توصل بالمضارع المثبت كقولـــه :

نطـــوف ما نطـــوف ثم نـــأوى • ذوو الأمـــوال منا والعـــديم (٣)

إلى حضر أســـافلهن جـــوف • وأعـــلاهـــن صفـــاح مقـــيم

— وليست = : « مـــا » المصدرية — اســـما = :

وفي شرح الدمامينى (٤) : وكان حقه التصريح بذلك ، والا أوهم أن الخلاف في الظرفية بخصوصها لا عام في كل مصدرية .

قلـــت : وقد تقدم اليه البهاء بن عقيل بسبك اللفظ بذلك وأثير الدين (٥) وابن قاسم (٦) بالتصريح به — فتفتقر = : بالنصب جوابا للنفى — الى ضمير خلافا (٧) للأخفش وابن السراج = : وبعض الكوفية فاذا قلت يعجبنى ما صنعت ، فتقديره عند سيبويه والاكثر : صنعك ، وعندهم : الصنع الذى صنعه فحذف للقانون (٨) ورد بقولـــه :

بمالستما أهـــل الخيانة والغـــدر (٩)

---

(١) سورة هود ، آية ١٠٧ — ١٠٨ .
(٢) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٥٤ — والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٦ — وروايتها : ولن يلبث . . . . الخ .
وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٥٥ : لم أعثر على قائله والشاهد واضح من الشرح .
(٣) البيتين مع أبيات أخرى نسبها صاحب الحماسة ص ١٢٧٧ — للبرج بن مسهر بن جلاس أحد بنى جديلة ، كذا في المؤتلف والمختلف وهو من المعمرين ، ومعنى البيتين : أن الإنسان مهما طالت حياته ، وأترف في ملذاته ، وأكثر من السعى في سبيل ذلك ، واننا سواء الاغنياء والمعدمون ، مصيرنا القبور الموصوفة بالجوف الأسفل ، وأن أعاليها نصبت عليها حجارة كالسقوف لها .
انظر : « المؤتلف والمختلف ص ٨١ — شرح شواهد المغنى ص ٢٨١ — » والشاهد أوضحه الشارح .
(٤) « ج ١ ص ٧٠ و . » .
(٥) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٥ ظ وعبارته : في « ما » المصدرية هذه خلاف . . . الخ .
(٦) في شرحه ج ١ ص ٨٧ ، وعبارته : ذهب سيبويه والجمهور الى أن « ما » المصدرية حرف فلا تفتقر الى ضمير وذهب الأخفش وابن السراج وجماعة من الكوفيين الى أنها اسم مفتقر الى ضمير . . . . الخ .
وأنا لا أرى في إجابة الشارح عن اعتراض الدمامينى كفاية ، وكان عليه أن يقول : ان المقام يحدد ذلك ، وإنه ليس مما عاد فيه الضمير الى أقرب مذكور .
(٧) في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ ، وشرح المصنف « ج ١ ص ٢٥٠ » وشرح الأثير « ج ٢ ص ١٥ ظ » وشرح ابن أم قاسم « ج ١ ص ٨٧ » : خلافا لأبى الحسن وابن السراج . . الخ .
(٨) انظر قول ابن مالك في ص ٥٧٨ : ويجوز حذف عائد غير الألف واللام ، ان كان متصلا .
(٩) سبق تحقيقه في ص ٨١٨ هامش ٢ .

إذ لا يتأتى تقدير راجع (١) .

وقال ابن يعيش في المفصل (٢) إثر حكاية قول الأخفش ومن معه : فيجوزون : أعجبني ما صنعت ، أى صنعته ، لتعدى الفعل فجاز تقدير ضمير مفعول ، لا ما قمت لقصور الفعل فلا يقدر فيه ، ولا ما ضربت زيدا لاستيفائه مفعوله ، فلا تقدير آخر فيه . (٣)

ورد : بأن المقدر ضميرا لمصدر ، لا المفعول به ، فلا فرق بين نوعى المتعدى والقاصر ، والمستوفى وغيره في جواز التقدير .

وألزم ابن هشام صاحب الكشاف القول بمصدرية « ما » مع عود الضمير عليها ، إذ جوز مصدريتها في « ما أترفوا فيه » (٤) مغلطا له في ذلك .

وأجاب الدماميني (٥) : بأن ليس في كلامه تصريح بأن مجرور « في » عائد عليها ، فيحتمل عودة على المصدر المفهوم من « ظلموا » و « في » للمصاحبة كالتى في « فخرج على قومه في زينته » (٦) أى : واتبع الذين إترافهم مع ظلمهم .

قلــت : فقد أوهم أن ذلك من ابتكاره ، وقد تقدمه عليه صاحب التقريب ، اعتراضاء على جعل صاحب الكشاف « وكانوا مجرمين » (٧) عطفا على « أترفوا » أى اتبعوا وكونهم مجرمين ، فقال صاحب التقريب (٨) : كما نقله عنه الطيبى : وفيه نظر، لأن « ما » موصولة لا مصدرية ، لعود ضمير فيه اليها ، فكيف تقدر مصدرية ، اللهم الا أن يعود الى الظلم ، بدلالة « ظلموا » هـ .

ثم لا يتجه الإيراد إن لو صرح صاحب الكشاف ، كما قال الإمام الرصاع :

---

(١) أى : بعد تقدير « ما » بمعنى « الذى » لعدم الرابط .

(٢) « جـ ٨ ص ١٤٢ » .

(٣) قال ابن أم قاسم في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٢٨٧ بعد ذكر رأى ابن يعيش : وفيه نظر ظاهر ولعله يقصد ما رد به الشارح .
وقال الدماميني في شرحه جـ ١ ص ٧٠ و. في هذا المقام : فساقط من جهة أن الضمير الذى يقدر ضمير المصدر لا ضمير المفعول به .

(٤) سورة هود ، آية ١١٦ ، وعبارة الزمخشرى في الكشاف جـ ١ ص ٢٩٨ : ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة : إنهم اتبعوا جزاء إترافهم ، وهذا معنى قوى ، لتقدم الانجاء ، كأنه قيل : الا قليلا ممن انجينا منهم وهلك السائر . . . وقال : فان قلت : علام عطف قوله : « وكانوا مجرمين » ؟ قلت : « أترفوا ، أى : اتبعوا الإتران ، وكونهم مجرمين . . . أو على « اتبعوا » ، أى : اتبعوا شهواتهم ، وكانوا مجرمين بذلك .
وعبارة ابن هشام في المغني جـ ١ ص ٣٠٦ : وللزمخشرى غلط ، فإنه جوز مصدرية « ما » في : « واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه » مع أنها قد عاد عليها الضمير ، وندر وصلها بالفعل الجامد . . . . الخ .

(٥) في المرجع المذكور .

(٦) سورة القصص ، آية : ٧٩ .

(٧) سورة هود ، آية : ١١٦ .

(٨) وهو أبو حيان النحوى الأندلسى ، وقد يسمى المختصر المقرب لابن عصفور انظر كشف الظنون « جـ ٢ ص ١٨٠٥ » .

بأن « ما » مصدرية حرفية والواقع خلافه ، فلعله يرى اسميتها ، كما يقول الأخفش وابن السراج وبعض الكوفية ، فأنى يلزم الغلط .

— وتوصل = : ما المصدرية مطلقا — بجملة اسمية = : (على رأى) «١» وفاقا للسيرافي والأعلم وابني خروف وعصفور في أحد رأييه ، وجماعة ، تمسكا بقـوله :

أحلامكم لسقام الجهــل شافيــة ٭ كما دماؤكم تشفى من الكلب (٢)

وقولـــه :

أعلاقة أم الولــيد بعـــد مـــا ٭ أفنان رأسك كالثغــام المخلص (٣)

وتأولهما المانعون على أن — ما — كافة .

قال المصنف (٤) : والحكم عليها بالمصدرية أولى (٥) ، لأنها وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول ، وبإضافة الظرف في الثاني ، ولم يصرف شيء عما (هو) «٦» له ، بخلاف الحكم بأنها كافة ، وأيضا فمن مواقع « ما » المصدرية النيابة

(١) « على رأى » ساقطة من النسخ الأربع ، وهي موجودة في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ ، وشرح المصنف ص ٢٥٠ ، وشرح الأثير ج ٢ ص ١٥ ظ . وشرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٨٧ .

(٢) قائله : الكميت بن زيد الأسدى من الشعراء المقدمين الذين لهم علم بلغات العرب وأيامهم ، من قصيدة من البسيط ، وهو من شواهد علم البلاغة ، قال صاحب معاهد التنصيص ج ٢ ص ٢٤ : والشاهد في البيت عند البلاغيين . التفريع ، وهو : إثبات حكم لمتعلق أمر بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب فههنا فرع على وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل . وصفهم بشفاء دمائهم من الكلب ، ومعناه عند النحويين : أن الممدوحين أشراف حلماء ، فأحلامهم تشفى أسقام الجهل ، أي : يراهم الجهال فيتعلمون منهم الحلم ، كما أن دماءهم تشفى من داء الكلب .
والشاهد في قوله : «كما دماؤكم تشفى » حيث أن « ما » وصلت بجملة اسمية .

(٣) قائله : المراد الفقعسى — والعلاقة : الحب ، وأفنان : أغصان ، جمع « فنن » استعارها لخصل الرأس ، والثغام : قيل : هو شجر اذا يبس ابيض ، وقيل : نبت له نوار أبيض ، فشبه الشيب في سواد الشعر ببياض النوار في خضرة النبت ، والمخلس من النبات : الذى خالطت خضرته بياض زهره . والشاهد مثل سابقه .
وفيه شاهد آخر كما جاء في الكتاب ج ١ ص ٦٠ ، ٢٨٣ ، والمقرب لابن عصفور ج ١ ص ١٢٩ — وهو نصب « أم الوليد » بقوله : « علاقة » لأنها بدل من « تعلق » قال ابن عصفور : التقدير : أتعلق أم الوليد . وقال سيبويه : ومما أجرى مجرى الفعل من المصادر قوله : أعلاقة أم الوليد . . . . الخ .
واستشهد بالبيت سيبويه في مبحث « ما » قال الأعلم : استشهد به ها هنا على دخول « ما » لتجعل بعد من حروف الابتداء ، كما جعلت « لعل » وأخواتها ، وقال : وجاز ذلك ، لأن « ما » وصلت بها لتهيأ الجملة بعدها كما فعل بـــ « قلما » و « ما » مع الجملة في محل جر باضافتها الى « بعد » .
انظر : « أمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٤٢ — الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ — ابن يعيش ج ٨ ص ١٣٠ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٥٥ » .

(٥) في « ج : عليهما بالمصدرية أولا ، لأنها . . . الخ .

(٦) « هو » ساقطة من «ب » .

عن الظرف ، وقد يضاف (١) الى الجملة الاسمية إضافته الى الفعلية ، فإذا وصلت(٢) بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الظرف سلك بها سبيل ما وقعت موقعه ، فكان الحكم بجواز وصلها بالاسمية راجحا على منعه . وهذا لو فرض عدم السماع ، فكيف وقد قال :

واصل خليلك مـــا التواصل ممكن * فلأنت أو هو عن قريب ذاهب (٣)

وقـــال :

فعسهم (٤) أبا حسان ما أنت عائس (٥)

وإذا ثبت وصلها ظرفية بالجملة الاسمية لم يستبعد وصلها بها غير ظرفية ه . ملخصا .

ـ ومنهـــا = : أى الحروف المصدرية ـ لــو = : وفاقا للفراء والفارسى وأبى زكرياء التبريزى،وأبى البقاء العكبرى ـ التالية غالبا مفهم تمن =: قـــال البهاء بن عقيل والبدر بن قاسم (٦) : كود وأحب وتمنى ، واختار ، تفسيرا لمفهم تمن .

وقصرّ الدمامينى (٧) فعزاه للثانى دون الأول ، ثم اعترض عد ـ أحب وأختار ـ مما يفهمه ، قال لعدم الترادف بينهما وبين تمنى ، ولا تلازم معنويا ، اذ قد يحب المرء الشيء غير متمن حصوله ، إما لعارض في الطلب ، أو لحصوله عنده ، فأنى يفهمان التمنى .

قلت : وأنت خبير بأن الحب والاختيار مما يفهم التمنى ويحاذيه ، ولا التفات الى حصول الترادف او لا حصوله ، اذ ليس من شرط الافهام ، بل ونلتزم التلازم .

وأما دفعه لعارض معارض (٨) أو الحصول ، فغير محفول به لعروضه ، فأنى لا يفهمانه .

---

(١) أى : الظرف .

(٢) أى : « ما » .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٥٤ – والأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٦ – ولم أعرف قائله .
والشاهد : مثل سابقه .

(٤) في « جـ : فعاين أبا حسان . . . الخ .

(٥) كذلك هذا الشطر من البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٥٤– والأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٦ » ولم يكملاه أو ينسباه ، وذكر في اللسان مادة « عوس » هكذا – قال الجوهرى في الصحاح مادة « عوس » جـ ١ ص ٤٦٥ : العوس : الطوفان بالليل ، يقال : عاس الذئب اذا طلب شيئا يأكله . والشاهد مثل السابق عليه .

(٦) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨٨ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٧٠ ظ » ولا معنى – في نظرى – لنسبة القصور للدمامينى ، وليس الا من باب التحامل من الشارح .

(٨) في « جـ : العارض معارض . . . الخ .

قال أثير الدين (١) : والوارد من ذلك : ود ويود نحو « ود كثير من أهلى الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا » (٢) ود الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم (٣) » « ودوا لو تدهن فيدهنون » (٤) « يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » (٥) « يرد المجرم لو يفتدى » (٦) .

قال ابن هشام (٧) : وأكثر ورودها بعد ود ويود .

واحترز بغالبا من قول قتيلة أخت ضرار :

ما (كان) «٨» ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيض المحنق (٩).

وقول الآخر :

لقد طوفت في الآفاق حتى * بليت وقد أنى لى لو أبيد (١٠)

وقوله :

أصبن الطريف بن الطريف ومالكا * وكان شفاء لو أصبن الملاقطا (١١)

وقوله :

وربما فات قوما جل أمورهم * من التأنى وكان الحزم لوعجلوا (١٢)

---

(١) في شرحه على التسهيل جـ ٢ ص ١٦ و. وعبارته : اختلف في « لو » هذه التى ذكرها ، فذهب الجمهور الى أن « لو » لا تكون مصدرية وهو قول أشياخنا ، وذهب الفراء وأبو على وأبو زكرياء التبريزى ، وأبو البقاء العكبرى وهذا المصنف إلى إثبات ذلك من لسان العرب ، وخرجوا عليه مواضع من القرآن من ذلك قوله تعالى : « يود أحدكم لو يعمر ألف سنة » . . . الخ .

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٠٩ .

(٣) سورة النساء ، آية : ١٠٢ .

(٤) سورة القلم ، آية : ٩ .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٦) سورة المعارج ، آية : ١١ .

(٧) في « المغنى » جـ ١ ص ٢٧٣ » .

(٨) « كان » ساقطة من « جـ » .

(٩) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٥٦ – والأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٦ – وقد نسباه لقتيلة أيضا » وقتيلة هذه : بنت النظر بن الحرث بن علقمة ، يقال / إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل أباها يوم بدر ، فكتبت اليه أبياتا التى منها هذا البيت فلما بلغه صلى الله عليه وسلم رق لها وبكى حتى ملأت الدموع لحيته وقال : لو بلغنى شعرها قبل أن أقتله لعفوت عنه – انظر : « الدرر اللوامع جـ ١ ص ٥٤ » . والشاهد أن « لو » لم تجىء بعد ما يدل على التمن ، فهذا وأمثاله جاء على غير الغالب .

(١٠) البيت من شواهد ابن مالك والأثير في المراجع المذكورة في البيت قبله ولم أعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .

(١١) البيت استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٦ . ولم أعرف قائله ، والشاهد مثل سابقه .

(١٢) نسبه محقق شرح التسهيل لابن مالك « جـ ١ ص ٢٥٦ » للأعشى ، وان كان غير موجود في ديوانه ، وقال المحقق : أو للقطامى . ونسبه السيوطى في شرح شواهد المغنى ص ٦٥٠ – للقطامى من قصيدة يمدح بها عبدالواحد ابن سليمان ابن مروان والبيت ليس في قصيدة القطامى المذكورة في جمهرة أشعار العرب ص ٨٠١ .

والتقدير منك ، والبيود ، وأصابتهن ، وعجلهم ، وقال امرؤ القيس :

تجاوزت أحراسا إليهـــا ومعشرا * على حراما لويسرون مقتلى (١)

يروى بمهملة من الإسرار ، وهو الإظهار والإخفاء، فهومشترك،وبالعجمة بمعنى: الاظهار فقط ، والمصدر المنسبك من لو وصلتها في محل جر بدل اشتمال من مجرور على .

وأول المانعون نحو : يود أحدهم لو يعمر ألف سنة » (٢) بأنها شرطية وأن مفعول « يود » وجوابها محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا خفاء بما فيه من التعسف .

قال ابن هشام (٣) ويشهد للمثبت قراءة بعض : « ودوا لو تدهن فيدهنوا » (٤) عطفا على تدهن لما كان بمعنى أن تدهن .

وفي شرح الدماميني (٥) : وليس بشيء ، وإنما الذى ينبغى القول به أن « فتدهنوا » نصب بأن مضمرة ، والمنسبك منها وصلتها عطف على المسبوك من « لو » وصلتها ، فتأملـــه .

قلـــت : وليس بشيء لأنا لا نسلم جوازا إضمار « أن » بعد « الفاء » هنا ، لأن ذلك حيث العطف بها على اسم ليس في تأويل الفعل كقولـــه :

لو لا توقع معتر فأرضيـــه (٦)

---

(١) البيت من معلقته المشهورة ، انظر القصائد العشر ص ٨٣ – ويروى : تخطيت أبوابا إليها ، وأهوالا اليها . و. « أحراسا » جمع حرس ، كسبب وأسباب وحجر وأحجار ، أو جمع : حارس ، كخادم ، وعليه فهو : جمع الجمع . و « معشرا » أى قومها ، و « يسرون » : معناه : يظهرون من أسماء الأضداد . ويروى : بالشين المعجمة ، أى : يظهرون ، يقال : أسررت الثوب ، أى نشرته . قال التبريزى : ومعنى البيت : إني تجاوزت الاحراس وغيرهم حتى وصلت اليها وهم يهمون بقتلي ويفزعون من ذلك لنباهتى وموضعى من قومى . انظر « الخزانة ج ٤ ص ٤٩٦ – شرح شواهد المغنى ص ٦٥١ » .

(٢) سبقت قريبا .

(٣) في « المغنى ج ١ ص ٢٧٣ » وعبارته : ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : « ودوا لو تدهن فيدهنوا » بحذف النون ، فعطف « يدهنوا » بالنصب على « تدهن » لما كان معناه : أن تدهن. . . الخ .

(٤) سورة القلم ، آية : ٩ سبقت قريبا .

(٥) « ج ١ ص ٧٠ ظ »

(٦) وتمام البيت : ما كنت أوثر أتراب على ترب .

وهو مجهول القائل ، قال العينى في شواهده الكبرى ج ٤ ص ٣٩٨ » : لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطى في الدرر ج ٢ ص ١١ . لم أعثر على قائله ، وهو من الشواهد المنتشرة في كتب النحو . و. « المعتر » : المعترض للمعروف ، قال صاحب التصريح ج ٢ ص ٢٤٤ : والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناه وسكون الراء ، وترب الرجل : من يولد في الوقت الذى يولد فيه ، فيساويه في سنه ، والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وارضائه ما آثر الشاعر المساوى لغيره في السن على المساوى له في سنه . الا أن الشنقيطى في الدرر لم يرتض هذا التفسير حيث قال : وهذا التفسير لا يخفى أنه غلط ، ولم يتنبه له والصواب أن « إترابا » بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل بمعنى استغنى ، والترب بالفتح مصدر ترب الرجل بمعنى : افتقر ، والمعنى : لولا توقع معتر فأرضيه ما آثرت الغنى على الفقر ، أى : سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا ، وهو الصواب في رأى لأن ذكر « المعتر » وهو المانع للمعروف يدل على أن المقام مقام غنى وفقر .

حتى ولو عطف بها على ما في تأويل الفعل نحو : الطائر فيغضب زيد الذباب وجب الرفع ، وعلى قول الدماميني فالعطف بها على مجموع حرف وفعل صريح، ذلك المجموع في تأويل اسم ، وهو بوجوب الرفع أولى قاله الشهاب(١) ابن الشمنى.

ولو سلم فإنما أخذه من أحد توجيهي المصنف لنصب الفعل مقرونا بالفاء كما سيلقى عليك قريبا ، على أن ما ذهب اليه ابن هشام قول أبى على على ما حكاه عنه المصنف .

وقصر الدماميني عن مطالعته ، قال في تذكرته : وقد حكى هاتيك القراءة ، وقد حمله على المعنى كأنه قال : « ودوا لو تدهن فيدهنوا » (٢) كما حمل « أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن ، بقادر » (٣) على « أو ليس بقادر » (٤) ه .

وهو أيضا أحد ما وجه به القراءة أثير الدين في بحره (٥) ، ولفظه : وجمهور المصاحف على إثبات النون .

ونقل هارون : أنه في بعضها « فيدهنوا » ، ولنصبه وجهان .

أحدهما : أنه جواب « ودوا » لتضمنه معنى ليت .

والثاني : أنه على توهم النطق بأن ، أى ودوا أن تدهن فيدهنوا ، عطفا على التوهم ، ولا يتجه هذا إلا على رأى جاعل « لو » مصدرية بمعنى « أن » .

قال ابن هشام (٦) : ويشكل على هؤلاء دخولها على « أن » نحو « وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا » (٧) .

وجوابه أن « لو » إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها ، أى لو ثبت أن بينها .

قال (٨) : وأورد ابن مالك السؤال ، فأجاب بما ذكر ، وبأنه من باب توكيد اللفظ بمرادفة نحو « فجاجا سبلا » (٩) ، والسؤال في الآية مدفوع من أصله ،

(١) انظر « المصنف من الكلام ج ٢ ص ٦٠ » .
(٢) سورة القلم ، آية : ٩ سبقت قريبا .
(٣) سورة الأحقاف ، آية : ٣٣ .
(٤) سورة يسين ، آية : ٨١ : هكذا في جميع النسخ ، وتصحيح الآية : « أو ليس الذى خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم بلا وهو الخلاق العليم » .
(٥) انظر : « البحر المحيط ج ٨ ص ٣٠٩ » .
(٦) في « المغنى ج ١ ص ٢٧٣ » .
(٧) سورة آل عمران ، آية : ٣٠ .
(٨) أى : ابن هشام في المرجع السابق ، وعبارته : « وأورد ابن مالك السؤال في « فلو أن لنا كرة » وأجاب بما ذكرنا . . . . الخ .
(٩) سورة الأنبياء ، آية : ٣١ .

إذ ليس « لو » فيها بالمصدرية ، وفي الجواب الثاني نظر ، لشذوذ توكيد الموصول قبل مجيء صلته ، كقراءة زيد ابن على : « والذين من قبلكم » (١) بفتح الميم .

— وصلتها = : أى « لو » المصدرية — كصلة « ما » = : فتوصل بفعل متصرف غير أمر .

وقضيته كما قال أثير الدين (٢) : وصلها بفعل منفى بلم نحو : وددت لو لم تقم — .

قال «٣» (وقد) «٤» اختار أن توصل بجملة اسمية ، مستدلا لصحته (٥) ولا يحفظ ذلك في « لو » نحو : وددت لو زيد قائم فينبغي أن يفيد .

قلت : وقصر الدماميني (٦) فعزى ذلك لابن هشام ، ثم قال (٧) : وقد جاء قوله : « يود لو أنهم بادون في الأعراب » (٨) ولو هذه مصدرية ، واقعة بعدها « أن » وصلتها ، وقوعها بعد « لو » الشرطية نحو : « ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به » (٩) وقوله :

---

(١) سورة البقرة ، آية : « يا أيها الناس أعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم » .
قال الزمخشرى في الكشاف ج ١ ص ٢٢٨ » : وفي قراءة زيد بن على » والذين من قبلكم » وهى قراءة مشكلة ، ووجهها على إشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيدا، كما أقحم جرير في قوله :

يا تيم تيم عدى لا أبالكم

تيم الثانية بين الاول وما أضيف اليه ، وكإقحامهم « لام » الاضافة بين المضاف والمضاف اليه في : « لا أبالك » وقد ناقش السيد الجرجانى عبارة الزمخشرى مناقشه لطيفة في الهامش جديرة بالرجوع اليها لمن أحب » .
وقال الأثير في البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ »« : قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب اليه باطل ، لأن القياس اذا أكدت الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، واذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه لافتقاره اليه ، ولا يعيدوونه وحده الا في ضرورة ، فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه . . . .
وتخريج قراءة « زيد » على أن يكون « قبكم » صلة « من » و « من » خبر مبتدأ محذوف ، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول وهو « الذين » والتقدير : والذين هم من قبكم . . . الخ .
(٢) في شرح التسهيل « ج ٢ ص ١٦ ظ » وعبارته : « وذكر المصنف أن « ما » توصل بفعل منفى بلم ، وظاهر كلامه أن « لو » توصل بذلك . . . . الخ .
(٣) أى الأثير ، و « قد » ساقطة من « ج » .
(٤) أى : المصنف .
(٥) في «ب : بصحته . . . . الخ .
(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٠ ظ » وعبارة الدماميني : « قال ابن هشام وقد احتار المصنف . . . الخ والعبارة كما ذكرها ابن أم قاسم في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٨ » ولم ينسبها لأحد ، كما ذكرها الأثير كذلك ، كما تقدم .
(٧) أى الدماميني .
(٨) سورة الأحزاب ، آية : ٢٠ .
(٩) سورة النساء ، آية : ٦٦ .

ولو أن ما أسعى لأذى معيشـــة (١)

وسيبويه : على أن الموضع رفع بالابتداء (بعد الشرطية) «٢» فمقتضاه كونه كذلك بعد المصدرية ، فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى .

نعم ينبغى أن يقيد الاسمية بهذا النوع ، ولا تدخل على الاطلاق ، فتأمله .

قلـــت : ابن هشام وغيره كالمصنف ، وأثير الدين ، وغيرهما ، لا يرون صحة ذلك القياس ، لتصريحهم بعدم ورود وصلها مصدرية بالجملة الاسمية مصرحا بها في وقت : فموضع « أن » عندهم رفع على الفاعلية لا الابتدائية ، كما صرح به المصنف (٣) وابى هشام (٤) فيما مر بك من قولهم جوابا عن إشكال دعوى المصدرية بدخولها على « أن » في نحو « تود أن لو بينها وبينه أمدا بعيدا »(٥) بل مقتضاه أن لا يسلموا الحكم في المقيس عليه ، وهو الشرطية — في نحو الآية والبيت ، وإن قال به سيبويه ، لعدم ورود الشرط فيها إلا جملة فعلية .

قال أثير الدين (٦) : ومما يبعد ورود « لو » مصدرية أنه لا يحفظ من كلامهم دخول الجار عليها ، كعجبت من لو خرج زيد . — (في غير نيابة = :) «٧» .

— وتغنى = : لو المصدرية — عن التمنى = : تقول وددت لو جاء زيد

---

(١) قائله : امرؤ القيس من قصيدة طويلة في ديوانه ص ١٢٢ — قال الأعلم : أى : لو كان سعيى لأقرب عيش وأدناه لكفانى قليل من المال ، ولم أطلب الملك . وفي البيت شاهد آخر وبحث طويل انظر : المقتضب ج ٤ ص ٧٦ ، والكتاب ج ١ ص ٤١ والعينى ج ٣ ص ٣٥ — والخصائص ج ٢ ص ٣٨٧ — والمقرب ج ١ ص ١٦١ — والخزانة ج ١ ص ١٥٨ — الكتاب ج ١ ص ٤١ » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب » والشارح قد تصرف في كلام الدمامينى تصرفا شديدا فليراجع في « ج ١ ص ٧١ و. » .

(٣) اذ قال في شرحه ج ١ ص ٢٥٦ : ولا توصل الا بفعل متصرف ماض أو مضارع وهذا المراد بقولى : « وصلتها كصلة « ما » في غير نيابة « وأكثر النحويين لا يذكرون « لو » في الحروف المصدرية . . . .

وقال في ص ٢٥٨ : فإن قيل : كيف دخلت « لو » المصدرية على « أن » في نحو : « فلو أن لنا كرة » ؟ — سورة الشعراء ، آية : ١٠٢ — فالجواب من وجهين أحدهما : أن « لو » دخلت على « ثبت » مقدرا رافعا لان فلا يلزم مباشرة حرف مصدرى .

والثانى أن يكون من باب التوليد اللفظى ، وهو من أحسنه . . . الخ .

(٤) إذ قال في المغنى ج ١ ص ٢٧٣ : وجوابه أن « لو » إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد « لو » تقديره تود لو ثبت أن بينها . . . الخ .

(٥) سورة آل عمران ، آية : ٣٠ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ١٦ ظ » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ التى لدى ، وهو موجود في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ . وشرح المصنف ج ١ ص ٢٥٠ ، وشرح الأثير ج ٢ ص ١٥ ظ ، وشرح ابن أم قاسم ج ١ ص ٨٧ . ومعنى ذلك كما قال الأثير في شرحه ج ٢ ص ١٦ ظ : يعنى أن « ما » تنوب عن ظرف زمان ، ولا تنوب « لو » المصدرية عن ظرف ـان ، فهما وان اشتركا في الصلة ، فقد اختصت « ما » بالنيابة .

فأكرمه ، ثم تحذف الفعل فتقول : لو جاء زيد فأكرمه – فينصب (بعدها) «١» الفعل مقرونا بالفاء = : كقولـــه :

سرينا اليهم في جمـــوع كأنها • جبال شرورى لو تعـــان فننهدا (٢)

قال المصنف(٣) ولك في نصب ننهد وجهان : أحدهما وهو الأوجه عندى : أنه جواب تمن إنشائى كجواب ليت ، والأصل : وددنا لو نعان ، فحذف فعل الودادة مدلولا عليها بلو ، فأشبهت ليت إشعارا بمعنى التمنى دون لفظه ، فجوزيت جوابها (٤) .

والثانى : أن ذلك من العطف على المصدر ، لأن « لو » والفعل في تأويله ، وقد يعطف على المصدر فعل ، فينصب بإضمار « أن » كقوله :

لقد كان في حول ثواء ثويتـــه • تقضى لبانات فيسأم سائـــم (٥)

وكقراءة السبعة الا نافعا : «الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا» (٦) بالنصب عطفا على وحيا .

وذهب الفارسى في تذكرته : أن مثل – لو نعان فننهدا – جار مجرى « لـــو » التى بمعنى الطلب أى أعاتنا الله فننهد ، وفي : « لو أن لنا كرة فنكون » (٧) أى احدث لنا كـــرة .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من جميع النسخ التي لدى ، وهى مذكورة في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ ، وشرح المصنف جـ ١ ص ٢٥٠ ، وشرح الأثير جـ ٢ ص ١٥ ، وشرح ابن أم قاسم جـ ١ ص ٨٨ ، وشرح الدمامينى جـ ١ ص ٧١ و.

(٢) قال العينى في شواهده الكبرى جـ ٤ ص ٤١٣ ، ٤٦٥ : لم أقف على اسم قائله . و « شرورى » اسم جبل لبنى سليم ، و « فننهد » أى : فننهض ومنه المناهدة في الحرب ، واستشهد بالبيت ابن مالك والأثير في شرحى التسهيل والشاهد في قوله : « لونعان » حيث أغنت « لو » عن فعل التمنى ، فنصب الفعل بعدها باضمار « أن » والشارح يتكفل بتوضيح ذلك . وانظر : « الأشمونى جـ ٤ ص ٣٣» .

(٣) في شرحه على التسهيل « جـ ١ ص ٢٥٧ » .

(٤) وعبارة المصنف : فكان لها جواب كجواب « ليت » . . . الخ .

(٥) قائله : الأعشى ميمون من قصيدة في هجاء زيد بن مسهر الشيبانى ، وفي الأغانى جـ ٢ ص ٢٤١ : وأثوى : أنزل ، والثواء الإقامة ، قال الأعشى : لقد كان في حول ثواء ثوينة . . . البيت. وهو في ديوانه ص ١٩٧ – وقال السيوطى في شواهد المغنى ص ٨٧٩ : وفي الاغانى عن يونس قال : كان عمرو بن العلاء يضعف قول الأعشى : لقد كان في حول . . . . البيت – يضعفه – جدا ويقول : ما أعرف له معنى ولا وجها يصح . وقال أبو عبيدة : معناه : في ثواء حول ثويته ، واللبانات : الحاجات واحدها : لبانة ، وقال الأعلم في الكتاب جـ ١ ص ٤٢٣ : ويروى : نقضى لبانات ويسأم سائم بالنصب على اضمار « أن » والعطف على « نقضى » . انظر : « ابن يعيش جـ ٣ ص ٦٥ – أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ٣٦٣ .

(٦) سورة الشورى، آية : ٥١ .

(٧) سورة الشعراء ، آية : ١٠٢ .

قـال (١) : وأما الزمخشرى فقال : تجيء بمعنى التمنى نحو : لو تأتينى فتحدثنى ، كليتك تأتينى فتحدثنى ، فإن أراد ما أردته فذلك .

أو أنها حرف موضوع للتمنى كليت فلا ، لاستلزامه منع مجامعتها فعل التمنى، كما لا يجمع بينه وبين « ليت » ، لأن الغرض بحروف المعانى النيابة عن أفعال على سبيل الانشائية ، فلا يجمع بينهما ، لكونه جمعا بين نائب ومنوب عنه ، ومن ثم لا يجمع بين « لعل » والترجى ، ولا بين « الا » واستثنى فلو وضعت كلمة للتمنى ساوتها في امتناع ذكر لفظه ، فلم يجز تمنيت لو تفعل ، والواقع بخلافه .

ثم قال (٢) : فإن قلت : فكيف دخلت « لو » المصدرية على « أن » ؟ فأجاب بجوابيه السابقين (٣) .

قلت : وفي ثانيهما ما قد عرفت (٤) .

قال أثير الدين (٥) : أما دعواه حذف فعل الودادة ، مدلولا عليه بلو فخلاف الأصل ، وإثبات لمصدريتها ، وهو ما عليه أولئك (٦) .

وأما ثاني وجهى النصب ، فبناء على تسليم هذا الرأى (٧) .

وأما حكايته عن الفارسى أن « لو » بمعنى الأمر فيجب حمله على إشرابها معنى (التمنى) «٨» وهو طلب ، بدليل جمعهم لها بين جواب منصوب بعد الفاء ، وآخر باللام كقولـه :

فلو نبش المقابـر عن كليـب * فيخبر بالذنائـب أى زيـر (٩)

---

(١) أى ابن مالك في شرحه جـ ١ ص ٢٥٨ .
وعبارة الكشاف جـ ٣ ص ١١٩ : و « لو » في مثل هذا الموضع في معنى التمنى كأنه قيل : فليت لنا كرة ، وذلك لما بين معنى « لو » و « ليت » من التلاق في التقدير ، ويجوز أن تكون على أصلها ، ويحذف الجواب وهو : لفعلنا كيت وكيت .
(٢) أى المصنف .
(٣) انظر : ص ١١١٣.
(٤) أى من رأيى الفارسى والزمخشرى السابقين .
(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ١٧ » بتلخيص شديد .
(٦) أى : بعض الكوفيين ومن معهم من المتأخرين كالتبريزى ، كما في الأصل .
(٧) أى : وهو أن « لو » مصدرية .
(٨) « التمنى » ساقطة من « جـ » .
(٩) قائلهما : المهلهل ، واسمه : امرؤ القيس بن ربيعة ، وسمى مهلهلا : لأنه أول من هلهل الشعر، أى : أرقه ، ويقال إنه أول من قصد القصيد ، والمهلهل : خال امرىء القيس بن حجر ، والبيتين من قصيد قالها : لما أدرك بثأر أخيه كليب » وذكر فيها ما كان بينهم وبين أعدائهم من حروب وأيام . قال العينى في شواهده الكبرى جـ ٤ ص ٤٦٣ : والذنائب : ثلاث هضبات بنجد ، وبها قبر كليب. و « زير » الذى يخالط النساء ويشهى حديثهن لغير شر ، و « يوم الشعثمين » : قيل : هو موضع ، وقيل : الشعثمان : شعثم وشعيث ابنا عامر بن ذهل بن ثعلبة .
انظر : « المفضليات ص ١٥٤ - والاشمونى جـ ٤ ص ٣٢ .
والشاهد : أن جواب « لو » قد جاء باللام بعد جوابها بالفاء ، وهو قوله : « فيخبر » قوله : « لقرعينا » .

بيوم الشعثمين لقر عينا ٭ وكيف لقاء من تحت القبور

وفي شرح الدماميني (١) : ويمكن أن « يخبر » ليس نصبا جوابا للتمنى بل بأن مضمرة ، وهو وصلتها مصدر فاعل بحصل مضمرا ، والجملة من الفعل والفاعل عطفا على الشرطية ، أى فلو نبش المقابر عن كليب ، فحصل إخباره بما ثم (بعده) «٢» لقر عينا ، وعليه فلو هى التعليقية على بابها ، ولا تمنى (٣) أصلا .

قلت : وقد كفانا مؤونة دفعه آخرا بأن فيه إضمار « أن » في غير أماكنها المعروفة ، فهو مثل : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه .

ثم قال (٤) : ويمكن أيضا أن لا تمننى ، بأن يدعى أن النصب بإضمار « أن » بعد الشرط ، تشبيها بالنفى ، والتقدير : فلو حصل نبش المقابر ، فالإخبار « لقر عينا » فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط .

قال (٥) : وإذا جوزوا مثلا على قلته في الشرط « بأن » نحو : إن تأتنى فتكرمنى ، بالنصب ، من حيث فرض الشرط فهو غير موصوف بالوجود حقيقية ، فأشبه النفى ، فأجرى مجراه نصبا ، لما اقترن بالفاء (٦) أو الواو بعده ، فهو في « لو » لدلالتها وضعا على انتفاء الشرط أجوز .

قلت : وهو مدفوع بأن السماع على قلته إنما أورد في الشرط « بأن » ورد غيرها من أدواته ، تشبيها بالنفى ، لما ذكر من عمل فرض الشرط المقتضى عدم الوجود حقيقة ، فقياس الشرط بلو عليه ، ودعوى الأجوزية فيه مع عدم اعتضاده بالسماع ومن ثم أطبقوا على أن وجه النصب (٧) بعدها إشرابها معنى التمنى قياس لا يلتفت اليه ، ولا يعرج بحال عليه .

ثم قال (٨) : على أن المصنف لما حكى ندور النصب باضمار « أن » في غير المواضع المشهورة جوازا ووجوبا قال : وفي القياس عليه خلاف هـ .

فللباحث ارتكاب مذهب القائل بقياسيته ، ويخرج البيت عليه .

قلت : وهذه العلاوة أجدر بالدفع ، وأحق بالمنع ، لمدافعة الندور والقياس ، ولا يلائمه رأسا ولو سلم فإنما يقاس على نوع ما سمع لا غير .

---

(١) « جـ ١ ص ٧١ و. » .
(٢) « بعده » ساقطة من « جـ » .
(٣) في « جـ : ولا تمن أصلا .... الخ .
(٤) أى الدماميني .
(٥) في « جـ : قالوا ... الخ .
(٦) في « جـ : بالفاء والواو .... الخ .
(٧) في « جـ : أحدها اسرابها معنى ... الخ .
(٨) أى : الدماميني في المرجع السابق .

ثم قـــال (١) : ويمكن أيضا أن يقال : بأن « لو » في البيت للتمنى ، أو مغنية عنه على الرأيين ، وفعل الإخبار نصب في جوابه ، وقوله : « لقرعينا » جواب « لو » أخرى شرطية محذوفة ، والتقدير : لو وقع ذلك لقرعينا .

قلت : وهذا أشد تكلفا ، وأنزح عن الظاهر الذى هو أن الجواب للمذكورة الى دعوى تقدير ما لا داعى اليه ولا نظير له ، وذلك لامتناع حذف الأداة الشرطية الا نادرا من الكلام ، بشرط كون المشروط به « أن » م لعراقتها في الشرط ، وأمـــا غيرها من الأدوات جازمة أو غيرها فلا ، فكيف بما تجوز في تسميته شرطا ؟ على أنه إغارة على أثير الدين وإيهام للاختراع ، غير أن الأثير انما أورده نصبا على جواب التمنى مشربة معناه ، معدول بها عن موضوعها الأصلى من الشرطية ، وهو الصواب.

والدمامينى على غير ذلك ، فتورط في الغلط .

ولفظ الأثير (٢) : وليست « لو » هذه قسما موضوعا للتمنى ، وإنما أشربته تجوزا ، فكأنه نطق بليت .

ومن ثم جمعت العرب بين جوابها بالفاء لذلك وبين جوابها بحق الوضع وأنشد البيتين .

ثم قـــال (٣) : فقوله : فيخبر ملاحظة لجانب « ليت » ولقر ، لموضوعها الأصلى ، وحسن الجمع بين الجوابين أن الأول عطف على مصدر متوهم ، فالمعنى : لو حصل نبش فإخبار لقر عينا .

قـــال (٤) : وأما دعوى المصنف مصدريتها في « فلو أن لناكرة » (٥) فلا نعلم من ذهب اليه غيره (٦) ، وانما هى الامتناعية ، مشربة معنى الثمنى ، محذوفة الجواب (ومن ثم انتصب الجواب) (٧) بعدها مقرونا بالفاء .

---

(١) أى : الدمامينى .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ١٧ ظ » .
(٣) أى : الأثير في المرجع السابق .
(٤) أى : الأثير في المرجع المذكور .
(٥) سورة الشعراء ، آية : ١٠٢ .
(٦) بل قال بذلك الرضى في الكافية جـ ٢ ص ٣٨٧ في مبحث حروف المصدر ، وعبارته : ومنها « لو » اذا جاء بعد فعل يفهم منه معنى التمنى ، نحو قوله تعالى : « ودوا لو تدهن » .....
وقد يستغنى بـــ « لو » عن فعل التمنى ، فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو : لو كان لى مال فأحج ، أى : أتمنى وأود لو كان لى مال ، قال تعالى : « لو أن لنا كرة فأكون من المؤمنين » .
(٧) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

قـال(١): وذكر أبو مروان عبيدالله بن هشام الحضرمى (٢) : أنها بمعنى التمنى لا تحتاج كالامتناعية الى جواب ، واختلفوا في قولـه .

فلو أنها نفس تمـوت جميعـة * ولكنها نفس تساقط آنفـا (٣)

فقيل : إنها فيه للتمنى ، فلا جواب لها ، لأنه لما طال سقمه تمنى هجوم الموت ، إرهاقا لنفسه دفعة .

وقيل امتناعية ، محذوفة الجواب ، أى : لاسترحت ، والحق أن المشربة معنى التمنى امتنانية .

---

(١) أى الأثير في المرجع السابق .

(٢) هو : عبيد الله بن عمر بن هشام أبو محمد وأبو مروان الحضرمى الإشبيلى . قال السيوطى : قال : الصفدى : أحكم العربية ، وكان شاعرا فاضلا ، تصدر بمراكش للاقراء ، وصنف الإفصاح في اختصار المصباح ، وشرح الدريدية ، وغير ذلك . توفى عام (٥٥٠) .
انظر « البغية ج ٢ ص ١٢٧ — هدية العارفين ج ١ ص ٦٤٩ » .

(٣) قائله : امرؤ القيس بن حجر الكندى من قصيدة جاءت في ديوانه ص ٢٣٤ ، قال الأعلم في شرح الديوان ص ٢٣٨ : وقدمه : « فلو أنها نفس » لم يأت « للو » بجواب ، ويحتمل تقديرين ، أحدهما : أن يكون الجواب محذوفا لعلم السامع بما أراد ، كأنه قال : لكان ذلك أهون على ، ونحو ذلك مما يقوم به المعنى ، والتقدير الثانى : أن تكون « لو » بمعنى التمنى ، فلا تحتاج الى جواب ، وقوله ، « تموت جميعة » : يعنى أنه مريض ، فنفسه لا تخرج بمرة ، ولكنها تموت شيئا فشيئا ، وهذا معنى قوله : « تساقط آنفا » أى تتساقط شىء بعد شىء ، انظر : « ابن يعيش ج ٩ ص ٨ » .

فصـــل

في الصلة والموصول باعتبار الترتيب والحذف وغيرهما من الأحكام المتعلقة بذلك

ـ الموصول والصلة كجزءى اسم = : وأشبه الأسماء بهما المركب المزجى ، كبعلبك ، لمباينة المفرد لهما (إفرادا) «١» والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز ـ فلهما = : أى الموصول والصلة ـ مالهما = : أى جزءى الاسم ـ من ترتيب = : فيقدم الموصول ، وتأخر الصلة ، ومنع فصل = : ـ بأجنبى = : لا غيره ، كالجملة القسمية والاعتّراضية ، لتأكيدها الصلة وتبيينها ، فالقسمية كقوله :

ذاك الذى وأبيك يعرف مالكـــا * والحق يدفع ترهـــات الباطـــل (٢)

وفي الحديث : وأبنوهم بمن والله ما علمت عليه من سوء قط » (٣)

والاعتّراضية كقوله تعالى : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة » (٤)

« فوترهقهم ذلة » من تمام الصلة ، لكونه عطفا على « كسبوا » وقد فصل بينهما بجزاء سيئة بمثلها ، وهى جملة ، و « الباء » مزيدة في الخبر ، لأن فيها بيانا لـــ« وترهقهم ذلة » لأن جزاء السيئة بمثلها من زهق الذلة لهم .

وقد عد أصحابنا القسمية من الاعتّراضية .

وقضية كلام المصنف في شرحه (٥) : أنهما قسيمتان ، لقوله : ولا يدخل القسم في الأجنبى ، لتأكيده الموصول بها ولا الاعتّراضية كقوله :

ماذا ولاعتب في المقدور رمت امـــا * يحظيك بالنجح أم خسر وتضليـــل (٦)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب » .

(٢) قائله : جرير من قصيدة يخاطب بها يحى بن عقبة الطهوى ، انظر : الديوان ص ٤٣٠ ـ والمراد : « بمالك » قبيلة مالك بن حنظلة من تميم ، ورواية الديوان والخصائص ج ١ ص ٣٣٦ ـ : « تعرف مالك » والشاهد في قوله : « الذى وأبيك يعرف » حيث فصل بين الموصول وصلته بالقسم وهو جائز .
وانظر : « المقرب ج ١ ص ٦٢ ـ وشرح شواهد المغنى ص ٨١٧ .

(٣) أخرجه البخارى في صحيحه ج ٣ ص ١٦٧ » كتاب التفسير ، سورة التوبة ، من حديث عائشة رضى الله عنها .

(٤) سورة يونس ، آية : ٢٧ .

(٥) ج ١ ص ٢٦٠ .

(٦) هذا البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ص٢٦٠ ـ والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ١٩ ـ والسيوطى في الهمع ج ١ ص ٨٨ ـ وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٥ : ولم أعثر على قائله . والشاهد الفصل بين الموصول وصلته بالجملة الاعتّراضية .

قال (١) : ففصل بين « ذا » و « رمت » بولا عتب في المقدور ، لأنها فيه توكيد وتشديد لمضمون الموصول بها هـ .

ولا يتعين أن « ذا » موصولة ، لاحتمال أن مجموع « ماذا » استفهام ، وهو أحد محاملها السالفة (٢) .

ثم قال (٣) : والحالية أولى ألا تعد أجنبية كقولـــه :

إن الذى وهـــو مثر لا يجـــود حر * بفاقة تعـــتريه بعـــد إثـــراء (٤)

فالعامل في الحالية « يعود وما عملت فيه الصلة فهو منها ، فليس أجنبيا ، ومما لا يعد أجنبيا النداء التالية لمخاطب كقولـــه :

وتركى بلادى والحـــوادث جمـــة * طريدا وقـــدما كنت غير مطرد (٥)
وأنت الذى يا سعد بؤت بمشهد (٦) * كريم وأثـــواب المكارم والحمد

فإن لم يتله (٧) عد أجنبيا ، وأمتنع إلا ضرورة كقولـــه :

تعش فان عاهـــدتنى لا تخـــوننى * تكن مثل من يا ذئـــب يصطحبان (٨)هـ

وفي شرح الدماميني (٩) : وهذا الكلام من المصنف يقتضى أن الجمل الاعتراضية والندائية التى أوردها غير أجنبية ، ومن ثم لم يستثنها ، وفيه نظر ، لأنها أجنبية مغتفرة .

قلت : بل هو صريح كلامه لا مقتضاه ، وليس عليه في ذلك عتب ، ولا يتجه عليه اعتراض ، لما أبداه توجيها مما أورد عليك من قوله ، مما أقره أثير الدين(١٠)وغيره استجادة له .

---

(١) أى المصنف .
(٢) انظر ص ٧٣٠ .
(٣) أى المصنف في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٦١ .
(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ، والأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٩ – والسيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٨ وقال الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٦٥ : لم أعثر على قائله ، والشاهد في قوله : الذى هو مثر لا يجود » حيث فصل بالجملة الحالية .
(٥) البيت الثانى موجود في ديوان حسان بن ثابت من جملة أبيات في « ص ١١٤ » قالها في رثاء سعد بن معاذ رضى الله عنهما ، أما البيت الأول الذى ذكره الشارح فهو غير مذكور في الديوان ، وابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٦١ لم يذكر إلا البيت الثانى وكذلك صاحب الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٥ ورواية ابن مالك : وأنت . . . بؤت بمشهد . . . . البيت . ورواية الدرر : كريم وأثواب السيادة والحمد والشاهد فيه : الفصل بين الموصول والصلة ، بالنداء وهو قوله : « يا سعد » .
(٦) يا سعد أنت بمشهد . . . وهو خطأ .
(٧) أى المخاطب .
(٨) سبق تحقيق البيت وهو للفرزدق وذلك في ص ٥٩٨ هامش ١٣ ، الا أن الشاهد هنا : الفصل بالنداء غير التالى لمخاطب ، وذلك عد أجنبيا .
(٩) جـ ١ ص ٧١ ظ .
(١٠) في شرح التسهيل « جـ ٢ ص ١٨ ظ »

ـ إلا ما شــذ = : كقولـــه :

وأبغض من وضعت الى فيــه * لساني معـشر عنهـم أذود (١)

ففصل بين فيه ولساني ، وبين ما يتعلقان به وهو « وضعت » بالى الأجنبى لتعلقه بما قبل الموصول من أبغض (٢) ، والتقدير : وأبغض من وضعت فيه لساني الى معشر .

ـ فلا يتبع الموصول = : بشيء من التوابع الخمسة تفصيلا لما أجمله في ـ فلهما ماالهما ـ فلا يجوز : مررت بالضاربين وإخوتك زيدا ، ولا بالضاربين كلهم زيدا ، ولا بالضاربين المحسنين زيدا ، ولا بالضاربين إخوتك زيدا ، بيانا أو بدلا ، ـ ولا يخبر عنه = : فلا يجوز : الذى زيد أكرمته ، والذى محسن أكرم زيدا ، أى الذى أكرمته زيد ، والذى أكرم زيدا محسن .

ـ ولا يستثنى منه = : فلا يجوز : قام الذين إلا زيدا أكرمتهم بل قام الذين أكرمتهم إلا زيدا .

ـ قبل تمام الصلة = : تتقاضاها الثلاثة الأفعال (٣) ، وهو قيد في كل منها ،
ـ أو تقدير تمامها = : قال أثير الدين (٤) : كقولـــه :

لسنا كمن جعلـت أيـاد دارهـا * تكريت تمنع (٥) حبها أن يحصدا (٦)

فإن ظاهره أن (٧) « أياد » بدل من « من » في رواية من جرومن مستكن جعلت في رواية من رفع ، وقد فصل به بين الصلة من جعلت وبين معموليها من « دارها تكريت » فيؤول على تقدير التمام عند جعلت ، وينصب دارها تكريت بمقدر مدلول عليه بجعلت ، وكذا العمل في نحوه .

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٦١ ، والأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٩ والسيوطى في الهمع جـ ١ ص ٨٨ ـ والشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٦٤ ـ والشاهد : الفصل بين الصلة وموصولها بأجنبى وهو « الى » لأن « الى » متعلق بـ « أبغض » والأصل : أن يؤخر بعد قوله « لساني » .

(٢) ولعل الصواب : وهو أبغض . . . الخ . وما أثبته ما في النسخ الأربع .

(٣) وهى : لا يتبع ، ولا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ١٩ و. »

(٥) في «ب : تمنع دارها أن يحصد . . . الخ .

(٦) قائله : الأعشى ميمون من قصيدة طويلة قالها : بعد ما أغار الحارث بن وعلة على بعض سواد العراق، وهو في سلطنة كسرى ، فغضب كسرى وطلب منهم رهائن ، فأبى قومه ، ويذكر الأعشى في هذه القصيدة : أنهم بدوا لا يستذلون وليسوا كأياد الذين أقاموا في تكريت ، وهو بلد على دجلة ، فعالجوا الزرع والحرث ورضوا بالهوان انظر « الخصائص جـ ٢ ص ٤٠ ـ ، جـ ٣ ص ٢٥٦ ـ أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ١٩٤ » .

(٧) في جـ : ظاهرها . . . . الخ .

قلت : وقصر الدماميني (١) فعزى ذلك لابن قاسم ، ثم قال : وفيه نظر ، فان كل ممنوع متسوغ فيه هذا التقدير .

قلت : لا نسلمه ، لأن بعض ذلك مما لا يتسوغ تأويله بمثله ، ولو سلم فالتقدير بذلك ونحوه خلاف الظاهر الممنوع ، فيرتكب ما أمكن ، اجراء للتراكيب على قانونها الصناعي ، وحفظا للقواعد من الهدم ، وقد زعم بعض أن هذا من الفصل للضرورات .

— وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها = : فالأول كقوله :

هل الذى والتى منا بآصرة * وان نأت عن مدى مرماهما (٢) الرحم (٣)

أى صل من توسل اليك من ذكر أو أنثى بمنة تعطفك عليه ، وان لم تكن بينكما قرابة ، فمنا صلة مشترك فيها الموصولان (٤) ، وكان القياس الذين بترك العطف تغليبا للمذكر ، لكن عدل إلى الإفراد أيضاحا للمذكر والمؤنث .

والثانـــي : نحو — جاء الذى والتى والذان أكرموا زيدا ، وقوله :

من اللواتي والــتي واللاتـــي * يزعمن (٥) أني كـــبرت لذاتـــي (٦)

وأنشد المبرد في المقتضب (٧) :

بعـــد اللتيا واللتيـــا والــتي * إذا علتهـــا أنفس تـــردت (٨)

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٧١ ظ .
والحق ان لا قصور ، لان ابن أم قاسم ذكر ذلك في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٨٩ » ولم ينسبه لغيره والدماميني ناقل عنه ، واللائمة تقع على ابن أم قاسم ، لأنه نقل كلام الأثير ولم ينسبه له .

(٢) في « جـ : مرماها الرحم . . . الخ .

(٣) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٦٢ — والأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ٢٠ — والسيوطي في الهمع جـ ١ ص ٨٨ وقال صاحب الدرر جـ ١ ص ٦٦ : لم أعثر على قائله . والشاهد : مجيء موصولين مشتركين في صلة واحدة وهى منا بآصرة ، والآصرة : القرابة .

(٤) في « ب : وان كان القياس . . . الخ .

(٥) في «ب : زعمن انني . . . . الخ .

(٦) هذا البيت في اللسان مادة « لتى » ولم ينسب لقائله ، وقال البغدادى في الخزانة جـ ٢ ص ٥٥٩ —: والبيت لا أعرف ما قبله ولا قائله مع كثرة وروده في كتب النحو ، وقال : على أن جملة » يزعمن صلة الموصول الأخير ، وصلة كل من الموصولين الاولين محذوفة للدلالة عليه بصلة الثالث... ويجوز أن تكون صلة للموصول الأول ، وصلة كل من الأخيرين محذوفة وهذان الرأيان مخالفان لرأى الشارح الذى جعل الصلة للثلاثة ، وهذا يتفق مع الرأى الثالث للبغدادى الذى يقول : ويجوز أيضا أن تكون صلة للموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولها ، وقال : ولا يجوز أن تكون صلة للثانى فقط ، هذا تقرير المحقق أى الرضى .

(٧) « جـ ٢ ص ٢٨٩ » .

(٨) البيت نسب في الكتاب جـ ١ ص ٣٧٦ جـ ٢ ص ١٤٠ : للعجاج ، وهو من أرجوزة موجودة في ديوانه ص ٥ ، ٧ وقال الأعلم : استشهد به في الكتاب على حذف صلة التى اختصارا لعلم السامع بما أراد هذا تقدير سيبويه .
أنظر : أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ٢٤ — الخزانة جـ ٢ ص ٥٦٠ — ديوانه ص ٢٧٤ .

قال ابن هشام : وأما قول ابن الشجرى : لم يأت للأولين بصلة اكتفاء بدلالة صلة الثالث على ما أراد ، كما أن الأمر(١) كذلك في ــ بعــد اللتيا والتى ــ فمردود.

وفي شرح الدماميني (٢) : ولا أدرى ما وجه الرد .

قلــت : هو بين الوجه لائحة ، لأن كون « يزعمن » و « اذا علتها » . . . الخ ــ صلة للموصولات الثلاثة على سبيل الاشتراك هو الظاهر ، فدعوى اختصاص أحدها بها دعوى خلافه بما لا دليل عليه ، وتقدير ما لا حاجة اليه (٣).

ــ أو مدلولا بها على ما يحــذف (٤) = : قال المصنف (٥) كقولــه :

وعند الذى واللاتى عدنك احنــه * عليك فلا يغررك كــيد العوائد (٦)

وقولــه :

من اللواتي والتــى واللاتــى(٧) * البيــت

قال أثير الدين (٨) : ولو أنشدهما دليلا على اشتراك أكثر لناسب.

ــ وقد يحذف ما علم من موصول = : اسمى ، لذكره الحرفي بعد ، وفاقا للأخفش والكوفية والبغــاددة .

قال المصنف(٩) : للقياس والسماع . أما الأول : فقياسا على جواز حذف ــ (أن) مكتفى بصلتها إجماعا ، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الاسمين عليه ، ولاشتمال صلة الثاني على راجع اليه ، وأيضا فهو كالمضاف ، وصلته كالمضاف اليه ، وحذف المضاف للدلالة عليه جائز .

---

(١) في ج : كما أن المذكور كذلك . . . الخ .

(٢) في ج ١ ص ٧٢ و.

(٣) أى دعوى ابن الشجرى اختصاص الثالث بالصلة ، وأنها دلت على صلة الاول والثانى ، أى هذه الدعوى لا دليل عليها وهذا التقدير لا حاجة اليه .

(٤) في ج : على محذوف . . . الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦٢ » .

(٦) البيت من شواهد الأثير أيضا في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٠ ــ والسيوطى في « الهمع ج ١ ص ٨٨ » وقال الشنقيطى في الدرر ج ١ ص ٦٦ : لم أعثر على قائله والشاهد أن الصلة الموجودة دالة على المحذوفة

(٧) سبق قريبا .

(٨) وعبارته في شرحه ج ٢ ص ١٩ ظ . ولو أنشد هذا دليلا على أن الصلة مشترك فيها أكثر من موصولين للتناسب . فيكون « يزعمن » صلة للموصولات الثلاث على سبيل الاشتراك فيها .

(٩) وعبارته في شرحه ج ٢ ص ٢٦٤ : واذا كان الموصول اسما أجاز الكوفية حذفه ، إذا علم ، وبقولهم في ذلك أقول ، وان كان خلاف قول البصرية الا الأخفش ، لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع .

وأما الثاني : كقول حسان رضي الله عنه :

أمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء (١)

وقول ابن رواحة رضى الله عنه :

فو الله ما نلتم وما نيل منكم * بمعتدل وفق ولا متقارب (٢)

وقول بعض طيء :

ما الذى دأبه احتياط وحزم * وهواه أطاع يستويان (٣)

قال (٤) : وأقوى الحجج قوله تعالى : « وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم (٥) » أي وبالذى أنزل اليكم ، نظير قوله تعالى : « آمنوا بالله ورسوله ، والكتاب الذى نزل على رسوله ، والكتاب الذى أنزل من قبل (٦) »

وأعترض دعواه الإجماع أثير الدين (٧) بأنه ان أراد ما ينتصب بإضمار « أن » بعد الواو والفاء في الأجوبة الثلاثة و «أو» و «حتى» ولا مى «كى» والجحود ، فالخلاف فيه موجود ، أو غير ذلك ، فكذلك كما يأتى (٨) ، وماورد من ذلك مخصوص بالضرورات عند البصرية ، والآية بينة التأويل .

= غير الألف واللام = : فلا يجوز — جاء الضارب زيدا ومكرم خالدا أى والمكرم .

---

(١) البيت من قصيدة يمدح بها حسان النبى صلى الله عليه وسلم ، ويهجو أبا سفيان ، ورواية الديوان ص ١٧ : فمن يهجو . . . . البيت .
قال محمد العنانى في شرح الديوان : يقول : لا نبال بكم ، فان هجوتم أو مدحتم ونصرتم فذلك عندنا على حد سواء ، إذ لا يضيره هجوكم ولا يعوزه مدحكم ونصركم. المقتضب ج ٢ ص ١٣٧ — المحتسب ج ١ ص ٤٣ ، والاشمونى ج ١ ص ٢٧٤ .
والشاهد : حذف الموصول ، والتقدير : ومن يمدحه . . . الخ .

(٢) نسبه ابن مالك في شرح التسهيل لحسان بن ثابت ، وهو غير موجود في ديوانه ، وذكره الشنقيطى في الدرر اللوامع في ج ١ ص ٦٨ ، ج ٢ ص ٤٩ — وفي الموضعين نسبه لعبدالله بن رواحة رضى الله عنه .
قال صاحب الدرر استشهد به على جواز حذف الموصول وبقاء الصلة وقدره بقوله : قال البغدادى في هذا البيت : أراد ما نلتم ، فحذف النافية وأبقى الموصولة ، ولا يجوز العكس ، لأنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته عند البصريين.، وفي سبيل التسهيل ما يدل على جواز حذف ما علم ، من صلة وموصول وعلى ذلك يصح ما في الأصل .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٤ والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٠ — ولم أعرف قائله والتقدير : والذى هواه أطاع ، أى الشاهد حذف الموصول وبقاء الصلة .

(٤) أى : المصنف في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦٥ .

(٥) سورة العنكبوت ، آية : ٤٦ .

(٦) سورة النساء ، آية : ١٣٦

(٧) في شرحه للتسهيل ج ٢ ص ٢٠ و. ليس بصحيح ولا اجماع فيه ، لأنه ان أراد . . .

(٨) أى : في باب نواصب الفعل .

و = : ما علم – من صلة غيرهما = : أى الألف واللام كقوله :

أبيدر الألى شبوا لظى الحرب وأدرأوا
شـــذاهـــا على اللائى فهن لكـــم أمـــا (١)

(أى اللاتى لم يشبنهـــا أى اللائى لم يشبوهـــا) (٢) وقوله :

أصيب به فـــرعا سليم كلاهما * وعـــز علينـــا أن يصابا وعزما (٣)

أى وعزما أصيب به وقوله :

نحـــن الألـــى فاجمـــع جمـــو * عـــك ثم وجههـــم إلينـــا (٤)

أى عرفوا بالنجدة وعدم الاكتراث بكثرة الأعداد .

– ولا تحذف صلة حرف الا ومعمولها باق = : نحو – لا أفعله ما أن حراء مكانه ، وما أن في السماء نجما ، أى ما ثبت : أى فحذف ثبت باقيا عمله من « أن» وصلتها .

وفي العبارة تجوز ، لأن الصلة المجموع لا الفعل فقط ، غير أنه اطلقها على بعض مسماها ، اتكالا على سهولة الخطب في ذلك ، ووضوح المقام كـــ « يجعلون أصابعهم(٥) » وإنما جعل بعض أنامل بعض الأصابع .

قلت : فقول الدماميني (٦) : « فالأحسن أن لو قال : وقد يحذف الفعل الواقع صدر صلة حرف مع مرفوعه ويبقى المنصوب ، أو بدون المرفوع إصلاح فيه تطويل ، وإنما الأرشق والأرجز ما صنعه المصنف اعتمادا على ما ذكر ، ومن ذلك : ما أنت منطلقا انطلقت ، أى لأن كنت ، فحذف « كان » وهى صلة وأن » باقيا معمولها ، وقولهم : كل شيء امم (٧) ما النساء وذكر هن أى باعدا النساء وذكرهن .

---

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٥ – إذ قال : ومثال حذف وصلة الاسم للعلم بها قول الشاعر : أبيد ... البيت فحذف صلة اللائى للعلم بها ، وهذا من الاستدلال بالمتقدم ، وهو كثير في ذا الباب وغيره . واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ، ولم أعرف قائله .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٣) نسب البيت للخنساء صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٨ ، وكذلك صاحب معجم شواهد العربية ج ١ ص ٣٣٠ ، وقال : وليس في ديوانها وهو من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ص ٢٦٥ – والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٥ – وقال الأثير : أى وعزما ما أصبناه به .

(٤) قائله : عبيد بن الأبرص من قصيدة يخاطب بها أمرأ القيس بن حجر الكندى انظر الدرر ج ١ ص ص ٦٨ – أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٢٩ و ج ٢ ص ١٧٩ – العينى في شواهده الكبرى ج ١ ص ٤٩٠ – وقد تكفل الشارح بذكر الاستشهاد .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٩ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٧٢ و. »

(٧) هكذا في جميع النسخ . وكذلك شرحى الأثير ج ٢ ص ٢٠ ظ والدماميني ج ١ ص ٧٢ و. أما شرح ابن مالك ففيه : ومن ذلك قول العرب : كل شيء مهه ما النساء وذكرهن . وفي اللسان مادة « مهمة » المهه والمهاه : الشيء الحقير اليسير وقيل : المهاه : النضارة والحسن . وفي شرح ابن أم قاسم : ج ١ ص ٩٠ : ومنه قولهم : كل شيء مهمه ما النساء وذكرهن .. الخ .

ـ ولا = : يحذف ـ موصول حرفي الا أن = : لكثرة استعمالها ، فأوثرت بجواز الحذف ، لإمكان الشعور بها عند حذفها ، بخلاف أخواتها .

ثم تارة يبطل عملها ، وهو الكثير ، وتارة يبقى ، وهو ما يذكر إن شاء الله تعالى في باب إعراب الفعل .

وأما الأول فنحو : « ومن آياته يريكم البرق (١) » وقوله :

فجاءت به وهو في غربة * فلولا تجاذبه قد غلب (٢)

وقول الفرزدق :

ألا إن هذا الموت أضحى مسلطا * وكل امرىء لا بد ترمى مقاتله (٣)

وقوله أيضا :

فحق امرىء بيت الأفارع بيته * وصعصعة النهر الجزيل المواهب (٤)

يكون سبوقا للكرام الى العلا * اذا (٥) فصل المقياس بين الحلائب

وقول ذى الرمة :

وحق لمن أبو موسى أبوه * يوفقه الذى نصب الجبالا (٦)

وقول الآخر :

أو ليس من عجب أسائلكم * ما خطب عاذلتى وما خطبى (٧)

---

(١) سورة الروم ، آية : ٢٤. وقال الأثير في البحر المحيط جـ ٧ ص ١٦٧ : إما أن يتعلق « من آياته » بيريكم ، فيكون في موضع نصب و « من » لابتداء الغاية أو يكون : « يريكم على إضمار « أن » . . . فلما حذف » أن ارتفع الفعل ، وليس هذا من المواضع التى يحذف فيها « أن » قياسا ـ . . . الخ .

(٢) استشهد بالبيت ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٦٣ ولم ينسبه لقائله ، وكذلك محققه ، واستشهد به الأثير أيضا في شرح التسهيل ولم أعرف قائله . وأصل الكلام : فلو لا أن تجاذبه ، ثم حذفت « أن » فارتفع الفعل .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٦٣ ـ ونسبه للفرزدق أيضا ، وهو في ديوانه جـ ٢ ص ١١٥ ـ والتقدير : أن ترمى ـ فحذفت أن » والغرض رثاء أبيه .

(٤) كذلك نسبه ابن مالك في شرح التسهيل جـ ١ ص ٢٦٣ للفرزدق ، ومثله الأثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ٢١ والمراد : أن يكون مسبوقا ، فحذفت « أن » فارتفع الفعل ، وقوله : (المقياس) الغاية ، والملائب : المسابقة .

(٥) في شرح التسهيل لابن مالك : إذا اتصال . . . الخ .

(٦) وهو من شواهد ابن مالك والأثير مثل سابقه ، وقد نسباه أيضا لذى الرمة . والمراد أن يوفقه ، لكن حذفت « أن » فارتفع الفعل . أنظر : ديوانه جـ ٣ ص ١٥٤٦ ـ سمط اللآلى ص ٩٠٨ » .

(٧) لم أعرف قائله ، وقد استشهد به ابن مالك والأثير مثل الأبيات السابقة ، والأصل : أن أسائلكم ، ثم حذفت « أن » فارتفع الفعل .

وقــول الآخــر :

وقالوا ما تشــاء فقــلت ألهــو * إلى الإصــباح آثر ذى أثــير (١)

وقول بعضهم : أذهب الى البيت خير لى ، وتزرنى خير لك ، وتسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، وبعض ذلك مؤول على غير إضمار « أن »

قلت : ويحتمل أن من ذلك قول الشريف الرضى :

جزعت لولا خطاب المشيب وإنما * يقع الشباب مــد الكمال فتورا (٢)

والشيب أن فكرت فيــه مــورد * لا بــد يورده الفتــى إن عمــرا

أى أن يورده ، ويحتمل أن الجملة صلة مورد معترضا بينهما بجملة لا بد .

ــ وقد يلى معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفا = : لامتزاج الحرف بالصلة أشد من امتزاج الاسم بها ، لانتفاء اسميتهما بدونها ، فلو تقدم معموله كان بمنزلة وقوع كلمة بين جزئى مصدر ، ولا كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير « أل » لأن له تماما بدونها .

ومن ثم جعل إعرابه إن كان معربا قبلها ، ولا يجئ الاعراب قبل تمام المعرب ، ولما له من التمام بدونها جاز الاستغناء عنها (٣) وعن معمولها إذا عملت ، بخلاف الموصول الحرفي قاله المصنف (٤)

ومقتضاه العموم في كل حرفي.

(١) البيت لعروة ابن الورد العبسى من أبيات يتحسر فيها على « سلمى » التى سباها في الجاهلية ، ولكن ذات مرة قدم بها الى أهلها في الأشهر الحرم فقدموا له الشراب حتى سكر . وأقر أمام الشهود أنها افتديت منه ، وعندما صحا من سكره أنكر ذلك ، فأتوا بالشهود ، فطلب منهم أن تبيت معه ففعلوا ، فقال تلك الأبيات .
وأستشهد بالبيت الزمخشرى في الكشاف جـ ٣ ص ٢١٩ عند تفسير الآية المذكورة في الشرح فقال : في « يريكم » وجهان : إضمار « أن » وإنزال الفعل منزلة المصدر . وبهما فسر المثل « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه » وقول القائل : وقالوا ما تشاء . . البيت .
وقال شرح شواهد الكشاف جـ ٤ ص ٤١٦ : ويقال في المثل « آثر ذى آثير » أى : أول كل شىء يؤثرا له .
والشاهد مثل الأبيات قبله .

(٢) لقد بحثت ديوان الشريف الرضى فلم أجد هذين البيتين فيه . والشاهد مثل الأبيات السابقة .

(٣) « عنها » ساقطة من « ب » .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٢٦٦ » .

قال أثير الدين (١) : وفصل غيره ، فأجاز في غير العامل — كعجبت مما زيد يضرب ، ومنع في العامل كإن لأنه أقوى طلبا للصلة من حيث اللفظ والمعنى .

أمـــا الأول : فلعمله فيها ، وأما الثاني : فلكونه معها في تقدير اسم واحد ، بخلافه غير عامل ، لعدم أقتضائه الصلة ، الا من حيث المعنى ، فضارع الموصول الأسمـــى .

قلت : وقصر الدماميني فعزى التفصيل عن حكاية ابن قاسم (٢) ، غير معتل (٣) لذلك ، ثم قال (٤) : ومما يدل لاطلاق المصنف إطباقهم على منع تقديم خبر دام عليها نفسها مع اختلافهم في جمودها .

قلت : وهو ممنوع بمنع دعوى الأطباق ، فقد أجازه بعض .

قال أثير الدين : وهو القياس ، لأن « ما » حرف مصدرى غير عامل إلا إن ثبت منع تصرف دام فيتجه المنع .

قلـــت : وبالمنع صرح ابن هشام الخضراوى في الإفصاح ، وابن المصنف (٥) والمحقق الرضى (٦) .

---

(١) في شرحه جـ ٢ ص ٢١ وعبارته : أطلق الحرف – أى المصنف ، وينبغى أن يقيد بكونه ناصبا كما قيده غيره مثل « ان وكى وأنه » فإنه لا يجوز أن يليها معمول شيء من صلاتها . . . وظاهر هذا التعليل أنه عام في كل موصول حرفي ، وقد ذكرنا أن النحويين فرقوا بين ما كان عاملا من الحروف المصدرية ، وبين ما ليس بعامل ، فمنعوا أن يقدم معمول الصلة عليها إذا كان الموصول عاملا ، وأجازوه إذا كان غير عامل ، وعليه المنع في العامل .
إن الموصول قوى تشبثه بالصلة من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، أما من حيث اللفظ فكون عمل فيها ، وأما من حيث المعنى فكونه معببا في تقدير اسم واحد ، وهو المصدر ، فلما قوى تشبثه من الوجهين المذكورين لم تكن لتفصل بمعمول الصلة بين الموصول الحرفي وبينها .
وأما اذا لم يكن عاملا فأنه أنذاك شبيه بالاسم الموصول من حيث اقتضاء الصلة في غير عمل فجاز أن تقدم معمولها ، وأن يفصل به بينها وبينه .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٧٢ ظ .

(٣) في شرحه جـ ١ ص ٩٠ ، ولم يفصل المصنف في الحرف بين ـ العامل وغيره ، وقد فصل غيره ، فأجاز ذلك في غير العامل . . . ومنع في العامل . . . وتعليل المصنف يقتضى إطلاق المنع .
وعلى ذلك فأين القصور ، ولكن الشارح كعادته دائما يتلمس الطعن في أفكار الدماميني بحق أو بغير حق سامح الله الجميع .

(٤) أى الدماميني في المرجع السابق ، وعبارته : « وما يدل على أنه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره أتفاقهم على منع تقديم خبر « دام » عليها . . . الخ .

(٥) وعبارته في شرح ألفية أبيه ص ٥٢ ، ٥٣ : وأما التقديم فجائز الا مع « دام » كما قال : وكل سبقه دام حضر . أى منع . . . ولا يجوز نحو ذلك في « دام » لانها لا تعمل الا مع « ما » المصدرية ، و « ما » هذه ملتزمة صدر الكلام .

(٦) وعبارته في شرح الكافية جـ ٢ ص ٢٩٧ : وأما ما دام « فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا .
وقال في جـ ٢ ص ٦٠ : فنقول : الموصول والصلة كجزءى اسم ، وقد ثبت للموصول التقدم ، لكون الصلة مبينة له ، فيجب للصلة التأخير ، فلا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول . . الخ .

ـ والألف (١) واللام =: فلا يجوز في: قام الضارب زيدا، قام ألـ زيدا ضارب.

قال المصنف (٢): لامتزاجها بالصلة، إذ قد تفصل «أن» عن صلتها بلا النافية نحو: «وحسبوا أن لا تكون فتنة (٣)» بخلاف الألف والـلام، تشبيها بأداة التعريف.

ـ ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام =: الموصولة ـ بمحذوف دل عليه صلتها =: وفاقا لابن السراج وأبي الفتح، وهو أحد قولى المبرد نحو: «وكانوا فيه من الزاهدين (٤)» «إني لكما لمن الناصحين (٥)» «وأنا على ذلكم من الشاهدين (٦)» و «وإني لعملكم من القالين (٧)»، وقولـه:

ربيتـه حتى إذا تعـددا * كان جـزائي بالعصـى أن أجلدا (٨)

---

(١) في المتن تحقيق بركات ص ٣٨ وفي شرح المصنف جـ ١ ص ٦٠ وشرح الأثير جـ ٢ ص ١٩ ظ: أو الألف واللام... الخ.

(٢) في شرحه جـ ١ ص ٢٦٦ نقل بتصرف. وعبارته: باستثناء الألف واللام فامتزاجها بالصلة التى توصل بها أشد من امتزاج «أن» بالفعل الذى توصل به، لأن «أن» قد تفصل عن الفعل بلا النافية.. الخ.

(٣) سورة المائدة: آية ٧١.

(٤) سورة يوسف، آية: ٢٠، قال العكبرى في كتاب الإملاء: قد ذكر مثله في قوله: «وإنه في الآخر لمن الصالحين «سورة» البقرة، آية: ١٣٠ – وقال فيها: «في الآخرة» متعلق بالصالحين، أى: وإنما من الصالحين في الآخره. والألف واللام على هذا التعريف لا بمعنى الذى، لأنك لو جعلتها بمعنى الذى تقدمت بـ الصلة على الموصول، وقيل هى بمعنى الذى، و «في» متعلق بفعل محذوف بينه «الصالحين» تقديره: إنه لصالح في الآخره، وهذا يسمى التبيين ونظيره: ربيته حتى اذا. البيت تقديره كان جزاءى الجلد بالعصى، وهذا كثير في القرآن والشعر. وقال الزمخشرى في الكشاف جـ ٢ ص ٣٠٩: وقوله: «فيه» ليست من صلة الزاهدين لأن الصلة ألا تتقدم على الموصول، الاترالك لا تقول: وكانوا زيدا من الضاربين، وإنما هو بيان، كأنه قيل: في أى شيء زهدو فقال: زهدوا فيه.

(٥) سورة الأعراف: آية: ٧١.

(٦) سورة الأنبياء، آية: ٥٦.

(٧) سورة الشعراء، آية: ١٦٨.

(٨) قائله: العجاج من أبيات يشكو فيها عقوق ابنه إياه. وقد روى بعضهم بين الشطرين: وأخى نهدا كالحصان أجردا.
أستشهد به بن جنى في المحتسب جـ ٢ ص ٣١٠: على حذف المضاف، وقال: وكان مكان جزائى الجلد بالعصا. وقال في شرح تصريف المازنى: جـ ٣ ص ١٣٠ «فأما ما أنشده من قوله:» وكان جزائى بالعصا أن أجلدا، ففيه نظر. وذلك أن معناه وكان جزائى أجلد بالعصا فان قدمه على هذا التقدير فخطأ لأن الباء في صلة «أن» ومحال تقديم شيء من الصلة على الموصل، ولكنه جعل الباء تبيينا. وانظر العينى جـ ٤ ص ٤١٠ – الدرر جـ ١ ص ٦٦، جـ ٢ ص ٢، جـ ٣ ص ٥٦٢.

وقولـــه :

أبت الأعـــادى أن تـــذل رقابهـــا (١)

لامتناع تقديم شيء من الصلة على الموصول ، حرفا كان أو اسما .

وخرج ذلك بعض على التوسع في الظروف والمجرورات ، وأختاره ابن الضائع ، وعلى أن « ألـ » معرفة لا موصولة ، بدليل جواز نعم القائم زيد ، دون نعم الذى قام زيد فكانت بمنزلة – نعم الرجل زيد بناء على رأى المازنى ، وعلى تقدير إضمار أعنى فيه ، والخبر «من الزاهدين»، وكذا سائرها وهو رأى المبرد وهو ما يعبر عنه بالتبيين كذلك بعد سقيا ورعيا ، وليس المجرور داخلا في الصلة ، وعلى أنها شبيهة بالمعرفة ، فهو متعلق بالصلة ، وهو رأى ابن الحاجب .

قال : في أمالى القرآن (٢) في وقاسمهما إنى لكما لمن الناصحين (٣) : الظاهر تعلق المجرور بالناصحين لكون المعنى عليه ، ولا يرتاب أن اللام إنما سبقت لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين ، وإنما فر الأكثر من ذلك لما أطبقوا عليه : أن الصلة لا تعمل في متلو الموصول .

والفرق عندنا أن « أل » على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فصارت كغيرها من الأجزاء غير ما نعة التقديم ، ومن ثم استأثرت عن باقى الموصولات بكون الصلة صفة ، وذلك (مـــا) «٤» لا خفاء به ، فلا حاجة إلى التعسف .

قال المصنف (٥) : وكثر الحذف قبل « أل » داخلة عليها « من » التبعيضية ، لما في ذلك من الأشعار بأن المحذوف بعض من ذكر بعد فتقوى الدلالة عليه .

– ويندر ذلك = : التعليق – في الشعر مع غيرها = : أى الأداة أو الكلمة ،

---

(١) وصدره : فإنى أمرؤ من عصبة خند فيه . ورواية المقتضب ج ٤ ص ١٩٩ » : أبت للأعادى ان تذبح رقابها . وقائله : عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، كذا في المقتضب قال المبرد : جعل « للأعادى » تبيينا ، ولم يدخل في صلة « أن » إن الجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه المذكور ويفسره ، لأنه في الصلة ولا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول . وانظر « المنصف ج ٣ ص ١٣٠ – وابن يعيش ج ٧ ص ٢٩ » .

(٢) في « ورقة ٣٨ » وعبارته : « الظاهر في « لكما » في مثل هذا ونحوه أنه متعلق بـ « الناصحين » ويجوزه ، لأن المعنى عليه ، ولا يرتاب في أن المعنى : إنى من الناصحين لكما ، وأن اللام إنما جيىء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين وانما فرأ الأكثرون لما فهموا من أن صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا أن الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فصارت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم ، ففرق بينها وبين الموصولات كذلك ، كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل أو مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ، ولذلك لم توصل بجملة اسمية ، لتعذر ذلك ، وهذا واضح ولا حاجة إلى التعسف . . الخ .

(٣) سورة الاعراف ، آية : ٢١ .

(٤) « ما » ساقطة من « ج » .

(٥) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٦٧ » نقل بتصرف .

ومن ثم أعاد الضمير عليهما مؤنثا – مطلقا = : سواء جر الموصول بمن أولا ، فالأول كقولـــه :

لا تظلموا مســـورا فإن لكـــم * من الذين وفـــوا في السر والعلن (١)

أى واف لكم من الذين وفوا ، والثانى كقوله :

وأهجـــوا من هجـــاني من سواهم * وأعرض منهم عمـــن هجاني (٢)

قال المصنف (٣) : أراد أعرض عمن هجانى منهم (عمن هجانى منهم) «٤» على سبيل التوكيد ، ثم حذف « منهم » من المؤكد ، وما سواهم (٥) من المؤكد .

قال أثير الدين (٦) : والأحسن عندى أن التقدير : وأعرض عمن هاجى (٧) منهم ، لأن تقدير الوصف أسهل من حذف موصول وصلة .

– ومعها = : أى الأداة ، أو الكلمة التى هى الألف واللام – غير مجرورة بمن = : لنصه على كثرة الحذف مجرورة (٨) بها كقوله :

تقول وصكت صدرها بيمينها * أبعلى هذا بالرحى المتقاعس (٩)

---

(١) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٧ والسيوطى في الهمع ج ١ ص ٨٨ – وقال صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٦ : لم أعثر على قائله والشاهد : تقديم المجرور المتعلق بما دلت عليه الصلة والموصول غير أل وهو مجرور .

(٢) نسب هذا البيت في شرح الحماسة ص ٤٧٣ : لهابة بن خشرم بن كرز شاعر عذرى وذلك من أبيات ثلاثة ، وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ج ١ ص ٢٦٨ والأثير في التذييل والتكميل ج ٢ ص ٢٢ .
وقال صاحب الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٦ : لم أعثر على قائل هذا البيت والشاهد واضح من الشرح .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٢٦٨ » .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

(٥) في « ج : وماسواه من .... الخ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٢٢ » .

(٧) في «ب ، ج : هاجانى ، وهذا خطأ ، والذى أثبته ما في الأصل ، وعبارة الأثير : « فيكون المحذوف اسم فاعل ، لأن تقدير الوصف أسهل من حذف موصول وصلته .

(٨) أى يندر التعليق في الشعر مع غير الألف واللام ، ويندر معهما غير مجرورين بمن ويكثر معهما مجرورين بمن كما تقدم .

(٩) اختلف في نسبه هذا البيت ، فنسبه أبو تمام في الحماسة شرح المرزوقى « ص ٦٩٥ : للهذلول ابن كعب العنبرى ، حين رأته امرأته يطحن للأضياف فقالت : أهذا بعلى ... فقال : تقول وصكت ... البيت ، وقال المبرد في الكامل ج ١ ص ٣٥ : ومما يستحسن ويستجاد قول أعرابى من بنى سعد بن زيد مناة بن غيم ، وكان مملكا ، وذكر أبياتا منها بيت الشاهد .
وفي العقد الفريد ج ١ ص ٩ : وقال أبو محلم السعدى : تقول وصكت ... البيت ... وقال ابن جنى في الخصائص ج ١ ص ٢٤٥ وقول الشاعر أنشده أبو العباس : تقول وصكت ... البيت.
وقال محققه : هو لنعيم بن الحارث بن يزيد السعدى ، والصحيح الأول والشاهد : تكفل به الشارح.

وقولـــه :

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها • فإنك مما أحـــدثت بالمجـــرب (١)

وقولـــه :

فتى ليس بالراضى بأدنى معيشـــة • ولا في بيوت الحى بالمتولـــج(٢)

فبالرحى متعلق بمحذوف مدلول عليه بمتقاعس صلة « أل » والتقدير : متقاعس بالرحى ، ومما أحدثت متعلق بمدلول عليه بالمجرب ، أى : فإنك مجرب مما أحدثت ولا بمتولج في بيوت الحى .

قلـــت : وللدمامينى (٣) في تقدير التعلق في الإنشاد الأول استظهار ما لا ظهور فيه (٤) معترضا قول ابن قاسم (٥) — والتقدير : متقاعسا بالرحى تبعا لقول المصنف(٦) أراد أبعلى (٧) هذا كائنا بالرحى أو متقاعسا بالرحى .

فقال (٨) : الظاهر أن يقدر متقاعس أو المتقاعس والمذكور بدل ، جار على قراءة ابن مسعود « وهذا (٩) بعلى شيخ (١٠) .

---

(١) قائله : امرؤ القيس الكندى من قصيدة طويلة قالها بسبب نزاعه مع علقمة ، وادعاء كل منهما أنه أشعر من الآخر ، فحكما أم جندب المرأة التى تزوجها امرؤ القيس من طى عندما نزل عليهم ، فطلب امرؤ القيس أن يصف كل منهما ناقته وفرسه ، وأرتجل تلك القصيدة التى منها بيت الشاهد وارتجل علقمه قصيدة أيضا ، ففضلت أم جندب علقمة ، فطلقها أمرؤ القيس ، وتزوجها علقمة . انظر : العينى ج ٢ ص ١٢٦ — الديوان ص ١٢٧ — الدرر ج ١ ص ٦٦ — التصريح ج ١ ص ٢٠٢ والشاهد ذكره الشارح .

(٢) قائله : الشماخ بن ضرار الغطفانى الصحابى من قصيدة ، وقد استشهد به السيوطى في الهمع ج ١ ص ٨٨ — انظر الدرر اللوامع ج ١ ص ٦٧ — الديوان ص ٨٢ — العقد الفريد ج ١ ص ١٢٤ ، ٢ ص ٣٢ — شرح الحماسة للمرزوقى ج ٤ ص ١٧٥٢ والشاهد واضح من الشرح .

(٣) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٧٣ و . (٤) « فيه » ساقطة من « ج » .

(٥) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٩١ » . (٦) في شرحه للتسهيل ج ١ ص ٢٦٧ » .

(٧) في «ب : أراد بعلى ، باسقاط همزة الاستفهام .

(٨) أى : الدمامينى في المرجع المذكور . (٩) في «ب : وهو « بعلى شيخ » . . . الخ وهو خطأ .

(١٠) سورة هود ، آية : ٧٢ .

قال صاحب اتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٩ : وعن المطوعى « شيخ » بالرفع خبر بعد خبر ، والجمهور « شيخا » على الحال من فاعل « أألد » . وقال أبو حيان في البحر المحيط ص ٤٤٤ : وقرأ ابن مسعود وهو في مصحفة والأعمش « شيخ » بالرفع ، وجوزوا فيه وفي « بعلى » ان يكونا خبرين كقولهم حلو حامض .

وقال العكبرى في كتابه الإملاء ج ٢ ص ٤٢ : يقرأ « شيخ » بالرفع وفيه عدة أوجه ، أحدها : أن يكون « هذا » مبتدأ ، و « بعلى » بدل منه وشيخ » الخبر والثانى أن يكون « بعلى عطف بيان ، و « شيخ » الخبر . والثالث : أن يكون « بعلى » مبتدأ ثانيا ، « وشيخ خبره ، والجملة خبر « هذا » والرابع : أن يكون « بعلى » خبر المبتدأ . و « شيخ » خبر مبتدأ محذوف أى هو شيخ والخامس أن يكون : « شيخ خبرا ثانيا . والسادس : ان يكون « بعلى وشيخ » جميع خبرا واحدا كما تقول : هذا حلو حامض . والسابع : أن يكون : « شيخ » بدلا من « بعلى .

وقال ابن جنى في المحتسب ج ١ ص ٣٢٤ : ومن ذلك قراءة الأعمش وهذا بعلى شيخ » الرفع في « شيخ » من أربع أوجه : وذكر بعضا مما ذكره العكبرى .

وقال مكى في كتاب مشكل إعراب القرآن ج ١ ص ٤١١ : والرفع في « شيخ » يجوز من خمسة أوجه تركناها لاشتهارها .

وعلى الأول يحتاج إلى تقدير المتقاعس خبرا لمحذوف ، ولا داعى إليه .

قلـــت : بل الداعى إليه أوضح من شمس الضحى ، وهو إجراء المقدر على ما هو الأغلب ، والأفصح في لسانهم من النصب على الحالية ، المتظافـــر عليه جمهور القراء في ـــ « وهذا بعلى شيخا » بخلاف ما درج عليه من هاتيك القراءة ، والعجب أنه إنما فر من تقدير ابتداء للمتقاعس وهو مما لا ينبغى تنكبه ، لقوة الدلالة عليه واتساع نطاقه ، وهذه المسألة والتى قبلها مما تستأثر (١) به الضرورات .

(١) في « جـ : بها . . . الخ .

خاتمــة :

أجاز الفراء تقديم معمول صلة « أن » عليها كأعجبنى العمل أن تشرب ، والكسائى تقديم معمول صلة « كى » كقام زيد العلم كى يعلم ، وحكم المصدر المنتحل لحرف مصدرى ، والفعل في امتناع تقديم شيء من معمولاته عليه حكم الحرف المصــدرى .

فأما قولــه :

وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعــان (١)

وقولــه :

حلت لى الخمر وكنــت امــرءا * عن شربهــا في شغــل شاغــل

فخرج على حذف العامل ، مدلولا عليه بالمذكور ، أى إذعــان للذلــة إذعان ، وكنت امرءا مشغــول عن شربها .

انتهي المجلد الثــاني ويليه المجلد الثــالث

(١) سبق تحقيقه في ص ٨٠٠ هامش رقم ٦ .


مطابع الثورة للطباعة والنشر
بنغازي
قطاع الورق والطباعة

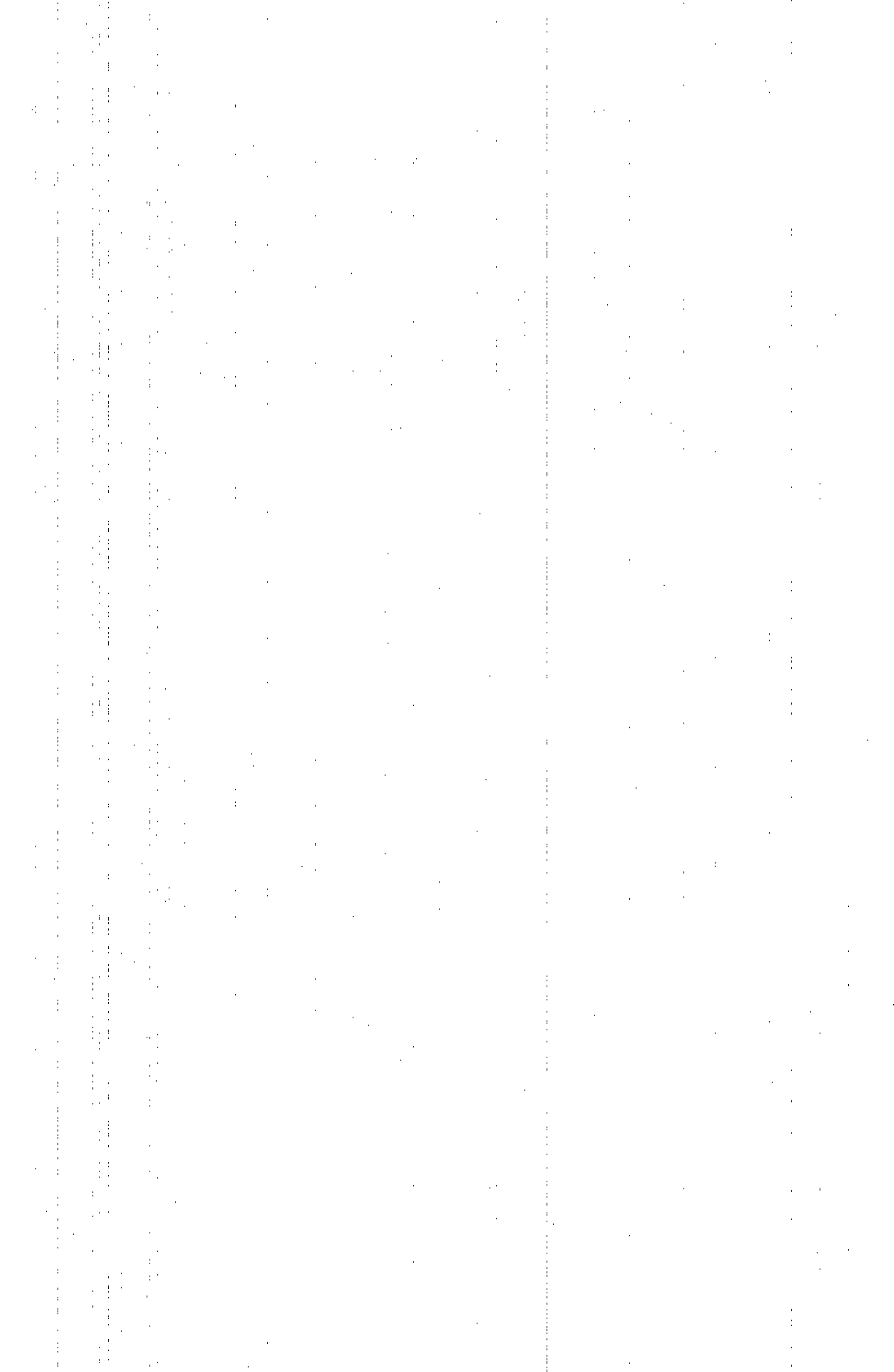
كتاب
نتائج التحصيل
في شرح كتاب التسهيل

مع دراسة شخصية مؤلفه
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي

تحقيق
الدكتور
مصطفى الصادق العربي
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قاريونس

الجزء الأول

المجلد الثالث



ـ وهو ما وضع لمسمى = : يعم كل موضوع لمسمى من معرفة ونكرة وهو بعد الأجناس ، فيجب اجتنابه في الحدود والرسوم .

ـ وإشارة إليه = : فخرج ماعدا اسم الإشارة .

قال أثير الدين(١) : ولم يورد ذلك على طريقة الحدود والرسوم من حيث لم أت بجنس وفصل .

قلت : ومقتضى صنع الدماميني(٢) أنه على هاتيك الطريقة ، والظاهر ، لأول ، على أن اسم الإشارة محصور بالعد ، فهو غني عن الحد .

والاعتراض بأن عامة المضمرات ، وكافة المظهرات داخلة في هذا الحد فلايطرد لإشارة بالمضمرات إلى المعود عليه ، وبالمظهرات إن كانت نكرات (٣) لى واحدة من الجنس غير معين(٤) ، أو معارف إلى واحد معين ، مندفع بأن لغرض بالإشارة الحسية ، بخلاف ما نقض به ، ولم يقيد في المتن بذلك ، لأن مطلق الإشارة حقيقية في الحسية دون الذهنية .

وقضية هذا أن لا يشار بأسمائها إلا إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد ، فإن شير بها إلى غير محسوس ، أو إلى غير مشاهد ، فلكونه بمنزلة المحسوس المشاهد .
وأما لزوم الدور بأخذ لفظ (الإشارة) في كل من المعرف فقد مر اندفاعه واشباهه في غير موضع بأن الإشارة في قوله جزء من المحدود ولا يلزم من توقف لمحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه لجواز كون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة من غير ذلك الحد) (٥) .

وهذا بناء على دعوى أنه على طريقة الحدود ، والحق أنه لا على طريقتها . وأجود ما حد به : أنه الموضوع لمعين حال الإشارة ، فالموضوع لمعين جنس شمل المعارف ، وحال الإشارة فصل يخرج سائرها ويخص اسم الإشارة .

---

(١) في شرحه جـ٢ص٢٣ و. وعبارة الأثير : و« ما » مبهمة ينبغي أن تجنب الحدود والرسوم .... وهذا الذي أورده ليس على سبيل الحدود .... وأحسن ما قيل في حد اسم الإشارة : هو الموضوع لمعين في حال الإشارة ، فالموضوع لمعين جنس يشمل المعارف ، وفي حال الإشارة فصل يخرج سائر المعارف ويخص اسم الإشارة .

(٢) قال الدماميني في شرحه جـ١ص٧٣ و . عقب قول ابن مالك « وهو ما وضع لمسمى » جنس يشمل النكرة والمعرفة ، ثم قال عقب قول ابن مالك واشار إليه « فصل اخرج ماعدا اسم الإشارة ، فتعبير الدماميني بـ « جنس » و « فصل » يبين أنه تعريف .

(٣) في « جـ : نكرة ... الخ .

(٤) في « جـ : متعين ... الخ .

(٥) من قوله : والاعتراض بأن ... إلى هذا ملخص من شرح الدماميني جـ١ص٧٣ و .

ـ وهـو = : أى اسم الإشارة ـ في القريب = : حال كونه مفردا مذكرا « ذا = : خبر (هو) ومابينهما (١) متعلق بمحذوف والتقدير أعنيه في القرب مفردا مذكرا ، والجملة اعتراضية .

وألف (ذا) عند البصرية عن أصل (٢) ، وعند الكوفية والسهيلي زائدة ، احتجاجا بقولهم في التثنية « ذان » فلم يبق سوى الذال .

وأجيب : بأنها غير مثناة حقيقة ، بل صيغة موضوعة للتثنية ، بدليل عدم تنكيرها ، ولو سلم فإنما سقطت أولى الألفين للساكنين ، معوضا عنها تشديد النون ، وقد رد ما زعموه بأن ليس في الأسماء الظاهرة المستقلة على حرف(٣) .

ثم اختلف الأولون ، فقال بعض ، : منقلبة عن ياء ، فالعين واللام المحذوفة ياءان ، وهو في الأصل ثلاثي الوضع .

والآخرون عن واو من باب « طويت» واحتج الفريقان على الأصالة بقولهم في التحقير « ذيا » ، والأصل ذييا ، فقد عادت الألف ياء كلام الكلمة مدغما فيها ياء التحقير على ماتقرر في بابه (٤) .

وفي شرح الدماميني (٥) : وقد يعارض بما قاله ابن يعيش : أنك إذا سميت به قلت « ذاء » فتزيد ألفاً أخرى ، ثم تعيدها همزة ، كما تفعل بالثنائيات مسمى بها كائنا ثانيها ألفاً .

قلت : البصرية لا يوافقون على قوله ، لكونه عندهم ثلاثي الوضع وقد

---

(١) أى المبتـدأ والخبر .
(٢) (لعل الصواب منقلبة عن أصل) .
(٣) لعل الصواب : « وما هو على حرف » .
(٤) انظر تفصيل هذا المقام في كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنبارى ، مسألة رقم ٩٥ جـ٢ص٣٥٣ .
(٥) جـ١ص٧٣ ظ . وقال : وهذا حكم الاسماء التى لا ثالث لها وضعا إذا كان ثانيها ألفا وسمى بها .
وانظر شرح المفصل لابن يعيش جـ٣ص١٢٧ ، اذ قال : وإذا صغرنا « ذا » ونحوه من أسماء الإشارة فإنما نصغره وهو على معناه من الأسمية الذى وضع له ... والذى يؤيد ذلك أنك لو سميت بذا لقلت : هذا ذاء فتزيدها ألفا أخرى ، ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين ، كما تقول « لاء » إذا سميت بـ « لا » ولو كان أصلها ثلاثية ولامها « يا » لكنت تقول إذا سميت به : هذا ذاى فتأتي بالياء الأصلية ولا تقلبها لوقوعها بعد ألف أصلية كما تقول : زاى وزاى .

كون ثنائية عنده (١) . وهو ما ذهب إليه أثير الدين ، ونصه (٢) : ولو
هب ذاهب إلى انه ثنائي الوضع نحو « ما » وأن الألف أصل لا منقلبة عن شيء ،
ن أصل المبنيات وضعها على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيداً سهلا ، قليل
دعوى ، كذا ظهر لى ، ثم وقفت عليه للسيرافي قال (٣) : « ذا » على حرفين
نا ، فلما صغروا ألحقوا « ياء » تتميما للتصغير ، وكانت « ياء » لكونها أكثر
واحق . أ هـ .

قلت : ومازلت أستشكل دعوى أنقلاب الألف عن أحد حرفي العلة ،
ن وزنه (فعـــل) (٤) ، محرك العين أو ساكنه ، لأن ذلك ضرب من التصرف
ختص به متصرفة الأفعال ومتمكنة الأسماء ، حتى وقفت عليه للخشني (٥) في
رح الكتاب عن حكاية أثير الدين قال : وذكر الخشني في شرح كتاب سيبويه
، « ذا » لا يطلب له وزن ولا أصل ، كما لا يلتمس للحروف ، وأن قوما ذهبوا
ى ذلك ، فالألف أصل على قولهم كهي في « ما » « و» « لا » .

قال (٦) : غير (٧) أنه لما كان اسما يثنى ويجمع ويحقر ، غلب عليه حكم
لاسمية ، فطلب له أصل ووزن . هـ .

---

(١) إذا كان الشارح يقصد بالضمير ابن يعيش فالحق بخلافه «لان ابن يعيش لم يكن ممن يقولون بثنائية اسم الإشارة ، بل يقول بثلاثيته ، أما مانقله عنه الدماميني ، وما أثبته في الهامش رقم«٥» فانما هو في مقام الرد على القائل بثنائيته بدليل قوله في ص١٢٧ : على أنه لوذهب ذاهب إلى أن « ذا » ثنائي ، وليس له أصل في الثلاثية نحو : من كم « في المبهمة ، وأن ألفه أصل كالالف في « لذا و إذا » لم أر بأسا ، لعدم اشتقاقه و بعده عن التصرف ... الخ و بدليل أنه قد قال في ص١٢٦ : « فذا» إشارة إلى مذكر ، وهو ثلاثي ، ووزنه « فعل » ساكن العين محذوف اللام ، وألفه منقلبة عن « ياء » فهو من مضاعف الياء من باب حييت وعييت ، هذا مذهب البصريين ، قالوا : أصله « ذى» على لفظ «حىّ وعلى » ثم حذفت اللام لضرب من التخفيف فبقى « ذى» ساكن الياء فقلبت ياءه ألفا لئلا يشبه الأدوات نحو « كى وأى » ...

وقال فان قيل : ولم حكمتم عليها بأنها من ذوات الثلاثة أوهلا كانت ثنائية «كمن وكم» ؟ قيل : لأن « ذا » اسم منفصل قائم بنفسه قد غلب عليه أحكام الاسماء الظاهرة نحو : وصفة والوصف به وتثنيته وتحقيره ، فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثي ... الخ .

(٢) في شرحه جـ٢ص٢٣ و .

(٣) أى السـيرافي .

(٤) « فعل » ساقطة من «ب»

(٥) هو : محمد بن عبدالله بن ثعلبه بن زيد الخشني القرطبي أبوعبدالله قال السيوطي : كذا قاله في المعرب . وقال ابن الفرضي : محمد بن عبدالسلام وقال : هو عالم جليل . كان نحويا لغويا شاعراً ، زاهداً رحل ولقى أبا حاتم السجستاني . وجاء إلى الأندلس بعلم كثير توفي . عام (٨٢٦) .

وفي هدية العارفين : الخشني : الحافظ أبوعبدالله محمد بن عبدالسلام بن ثعلبة القرطبي اللغوى المعروف بالخشني ، وهومن ذرية ثعلبة الخشني الصحابي ... قال في تذكرة الحفاظ له تصانيف منها شرح كتاب الحديث .

انظر « البغية جـ١ص١٢٧ — هدية العارفين جـ١ص٢١ »

(٦) أى : الخشني .

(٧) في جـ : قال غيره : أنه : ... الخ .

قلت : وأنت خبير بما في دعوى تثنيته ، وأما دعوى جمعه فمردود (١) بأن ليس جمعا للفظ ، وإنما ذلك صيغة مجتلبة للدلالة على جمعية المشار إليه ، فإطلاق أنه جمع « لذا » تجوز ، وليس في ذلك ما يستدعى تطلب أصل له ، أو وزن ، (أو يوجبه) (٢) .

وعلى قول البصرية من التماس الأصل والوزن إجراء لها مجرى متمكنة الأسماء لما ذكر فنقول : « ذا » اسم على حرفين ، وأقل ابنية الأسماء الكون على ثلاثة فالساقط حرف ، والأظهر أن (٣) « الألف » يائيـــة ، لغلبة الياء على اللامات والواو على العينات ، غير أن الامالة سمعت فيه فوجب كونها « ياء » وإن كانت قد تعتور ذوات الواو ، فمن جعل الألف عن ياء منع كون اللام عن واوا لفقدان مثل (حيوة) (٤) إلا على رأى المازني(٥) .

ثم هذه الألف يحتمل أنها العين أو اللام ، فمن رأى الأول قال : حكم اللام السكون نحو « ذى» فلا يحسن قلبها ألفا ، فلما وجدت الألف علم انقلابها عن متحرك هو العين ، غير أن القائل : بكونها اللام قلبت وإن كانت ساكنة لما اعترى هذه الكلمة من الإعلال ، فلم يحفل بقلبها ألفا مع سكونها كما قلبوها ساكنة في « ياء جل وطاي (٦) » .

وأما وزنه فقيل : « فعل » محرك العين ، وقيل : ساكنة ، لأنه الأصل ، غير أن الأظهر الأول ، لمكان القلب ، لأنه (٧) عن المتحرك أولى عينا أو لاما .

وقد سأل ابن المهلب(٨) أبا الحسن بن الأخضر عن وزن « ذا » فقال : « فعل » بالتحريك ، فقال ابن المهلب أخطأت .

قال الخشني : فذكرت ذلك لابي عبدالله (أبي) (٩) العافية ، فقال : الصواب قول ابن الأخضر ، وما قاله ابن المهلب خطأ .

---

(١) لعل الصواب : فردودة ... الخ .
(٢) « أو يوجبه » ساقط من «ب» .
(٣) في «ب : أن اللام» .
(٤) « حيوة » اسم رجـــل .
(٥) يرى المازني أن عين الاسم قد تكون « ياء » مع كون اللام واوا . والجمهور لا يجوزون ذلك .
(٦) في «ب : في يا جل ، وناطى ، وطاي ... الخ .
(٧) في «ب : لأنه عين المتحرك ... الخ .
(٨) هو : مهلب بن حسن بن بركات بن المهلب البهنسى أبوالمحاسن المصرى ، النحوى ، من أهل البهنسا إحدى كورمصر القبلية .
قال القفطى : دخل مصر ، وقرأ على جماعة منهم : أبومحمد بن برى ، وهو آخـــر شـــيوخه .
وقال السيوطى : رأيت له تأليفاً في الفوائد النحوية نظما وشرحاً ، وهو مجلد لطيف ، وهو عندى بخطه ولم يذكرأحد تاريخ ميلاده أو وفاته . انظر : الانباه جـ٣ص٣٣٣ – البغية – جـ٢ص٣٠٤ » .
(٩) « أبي » ساقطة من « جـ » .

ولم يستوف المصنف ما يشار به للمفرد المذكر القريب إذ يقال فيه : ذاء بهمزة بعد الألف مكسورة ، وذاءه بهاء بعد الهمزة مكسورة ، قال الراجز :

هذاءه الدفتر خير دفتر (١)

— ثم ذاك = : بدون لام للمتوسط ، وهى المرتبة الوسطى للمفرد المذكر .

— ثم ذلك = : بلام — وآلك = : بلام وهمزة مفتوحة بها ممدودة وهى هذه المرتبة القصوى له ونقص وذائك بهمزة بعد الألف .

وما ذكر من تقسيم المشار إليه إلى المراتب الثلاثة هو المشهور ، ويأتي قول من يراها مرتبتين دنيا وقصوى ، كما ذكر ذلك المصنف(٢) أيضا .

— وللمؤنثة = : المفردة القريبة عشرة ألفاظ ، — تي = : بتاء مكسورة فياء ساكنة — وتا = : بتاء فألف — وته = : بتاء مكسورة فهاء ساكنة — وذى =: بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة — وذه = : بذال كذلك فهاء ساكنة .

— وتكسر الهاءان = : من « ته » و « ذه » — باختلاس = : أى عدم إشباع ، باختطاف الحركة — وبإشباع للحركة فتتولد منها ياء .

— وذات = : قال ابن هشام : بتاء مضبوطة بالكسر ، ولست على يقين من ذلك ، فإن صح فهى للساكنين .

— ثم تيك = : بكسر التاء — وتيك = : بفتحها ، وهو قاض بجواز (تي) بالفتح ، للقرينة إلا أن يدعى اختصاصها بالمتوسط والبعيد كاختصاص (آلك) بالبعيد — وذيك = : بكسر الذال ، وانكره ثعلب ، فهى ثلاثة ألفاظ للمؤنثة المفردة المتوسطة .

— ثم تلك = : بتاء مكسورة فلام ساكنة وهى الفصحى — وتلك = : بفتح التاء ، حكاها هشام .

وتيلك = : بكسر التاء واللام وياء بينهما ، أنشد الفراء :

بأية تيلك الدمــن الحــوالى عجبــت منــازل لوتنطقينا(٣)

---

(١) وعجزه : في كف قرم ماجد مصور .
والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتحيل جـ٢ص٢٤ و ، والسيوطى في الهمع جـ١ص٢٧٥ وصاحب التصريح على التوضيح جـ١ص١٢٦ ، والدرر اللوامع جـ١ص٤٩ ، والكل لم يتكلم على قائله ، وأنا لم أتعرف على أسمه . والشاهد من الشرح .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ١ص٢٦٨ .

(٣) البيت من شواهد التذييل والتكميل جـ٢ص٢٤ ظ ، وهمع الهوامع جـ١ص٢٧٥ وفيهما : أنشد الفراء ... وقال صاحب الدرر اللوامع جـ١ص٤٩ لم أعثر على قائله والشاهد في قوله « تيلك » كما هو واضح من الشرح .

ـ وتالك = : وأنشد (١) أيضا للقطامى :

تعلم أن بعد الغى رشدا وأن لتالك الغمر انقشاعا(٢)

ـ وتلى الذال = : من « ذا » ـ والتاء = : من « تاء » ـ في التثنية علامتها = : نحو : ذان وتان رفعا وذين وتين جرا ونصبا ، ولم يثن غيرهما من ألفاظ الإشارة .

ـ مجوزا تشديد نونها = : نحو : ذان ، وتان بالتشديد ، وخالف بذلك وبحذف الألف تثنية الأسماء المتمكنة إذ لا تحذف إلا شاذا من المتمكنة في بعض ألفاظها سماعا ، بل تغلب فيها .

وقضية المتن جواز التشديد في الاحوال الثلاثة (٣) ، وهو رأى الكوفية

وخص ذلك البصرية بالألف وهم محجوجون بقراءة بعض السبعة به مع الياء في (احدى ابنتى هاتين) (٤) .

ـ وتليها = : أى النون فيهما ـ الكاف وحدها = : أى مجردة عن اللام ـ في غير القريب = : أى في حالتى التوسط والبعد نحو : ذانك وذانك ، وذينك ودينك ، وتانك وتانك ، وتينك ، وتينك تخفيفاً وتشديداً .

قال المصنف (٥) : وقلت : (وحدها في غير القريب) تنبيها أن اللام لا تجامع الكاف في التثنية مجامعتها في الإفراد ، وأن للمثنى المشار اليه بعيداً ماله متوسطا ، استقلالا للام بعد النون .

قال(٦) : وزعم جماعة أن غرض من قال : « ذانك » مشددة تثنية ذلك ، (يعنى أن ذانك بالتشديد للبعد كما صرح به أصحابنا) (٧) ويبطله جواز التشديد في « ذين وتين » وإنما هو (٨) جبر لما فات من بقاء (الألف المستحقة أن لاتحذف ،

---

(١) أى : الفراء .

(٢) روى « لهذه » بدل « لتالك » و « الغير » مكان « الغمر » والبيت ضمن قصيدة طويلة قالها القطامى تسلية لأخيه : « عبد قيس » الذى ذكر في القصيدة . لان بنى أسد قد أوقعوا ببنى تغلب في نواحى الجزيرة والقطامى منهم ، فأسره بنو أسد ، وعزموا على قتله ، ولكن « زفر بن الحارث » حال بينه وبينهم ، وحماه وكساه وأعطاه مائة ناقة ، فقال القطامى تلك القصيدة يمدح بها « زفر » ويحث الفريقين على التصالح والشاهد تكفل به الشارح .
أنظر الدرر اللوامع جـ١ص٤٩ ، الديوان ص ٤٠ » .

(٣) أى : الرفع والنصب والجر .

(٤) سورة القصص ، آية ٢٧ . قال أحمد الدمياطى في كتابه الإتحاف ص٤١٦ وشدد النون من « هاتين » ابن كثير ، وذكر مثل ذلك أبوحفص في كتابه المكرر ص٩٢ .
أى أن هذه القراءة ترجيح لرأى الكوفيين بجواز تشديد نون « ذان وتان » مطلقا ، وليس التشديد مقصورا على حالة الرفع كما ادعى « البصريون » وهى حجة عليهم .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ١ص٢٧٠ » .

(٦) أى المصنف في المرجع السابق .

(٧) ما بين القوسين من كلام الشارح .

(٨) أى : تشديد النون .

كما لا تحذف ألف المقصور ، ويؤيد جواز تشديد اللذين واللتين « جبراً لما فات ن بقاء) (١) ياء ، مفرديهما بقاء ياء المنقوص حالة تثنيته هـ .

وتعقبه أثير الدين (٢) : بأن التشديد في ذين وتين ، والحالة هذه جواز ، وفي ذانك وتانك حالة البعد لزومى ، فلا يدل جوازه حالة القرب على عدم جعله زوميا دليلا على حالة البعد والشيء قد يلزم دلالة على شيء ، وإن كان جائزاً ي أخرى .

وأما أن التشديد جائز فباطل بعدم لزومه مع أن حذف ألفى ذاوتا ، وياءى لذى والتى لازم في التثنية ، فوجب كون الجائز واجباً ، وكونه جائزاً دليل على عدم الجبر .

قلت : فسقط قول الدماميني(٣) : وقال بعضهم : التشديد عوض من لألف المحذوفة ، وهو حسن لاجتثاثه من أصله بما ذكر .

وزعم المبرد : أن ثانية النونين بدل لام ذلك وتالك ، كأنه أدخل اللام كسورة بعد نون التثنية ، إذ قد (٤) تدخل اللام (بعد) (٥) تمام الكلمة ، كما في ذلك وأولئك ، فاجتمع المتقاربان ، فقلبت اللام نونا كما هو القانون(٦) م أدغم أول المثلين في ثانيهما .

وإنما قلبت هنا الثانية إبقاء للدلالة على التثنية .

قلت : وقد عرفت (٧) أنه الرأى الذى أبطله المصنف مرجحا غيره مما نوزع يـه .

---

(١) مابين القوسين ساقط من « جـ »

(٢) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٢٤ ظ ، وعبارته : وما زعم أنه يبطل ذلك القول جواز التشديد في نون « ذين وتين » ليس بصحيح ، لأن التشديد والحالة هذه هو على سبيل الجواز والتزامه في « ذانك وتانك » في حالة البعد هو على سبيل اللزوم فلا يدل جوازه ... بل قد يلزم الشيء دلالة على شيء في حال ، وإن كان جائزاً في حال أخرى ...... الخ .

وقال : وقوله : بل التشديد جائز ، لوكان جائزاً لكان لازما ، لأن حذف ألف « ذا وتا » في التثنية ، و « ياء » الذى والتى في التثنية لازم ، فوجب أن يكون الجائز لازما ، فكونه جاء جائزاً دليل على أنه ليس بجائز ، فبطل ما زعم ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ١ص٧٤ و . »

(٤) في «ب» : قد تؤكد اللام بعد تمام كما في ... الخ .

(٥) « بعد » ساقطة من «ب »

(٦) الحق أن ذلك ليس هو القانون ، لأن القياس في الادغام قلب أول المثلين إلى الثاني والذى يؤيد ذلك قول الشارح : « وإنما قلبت الثانية إبقاء للدلالة على التثنية » أى بقاء النون ، فقوله : هو القانون » غير مسلم .

(٧) في «ب» : وقد عرفت جوابه أنه الرأى ... الخ .

قال أثير(١) الدين : (و) (٢) سألني شيخنا الإمام بهاء الدين محمدبن إبراهيم (ابن) (٣) النحاس الحلبي رحمة الله تعالى عن « هذان » بالتشديد ، ما النون المزيدة ؟ .

فقلت : الأولى .

فقال : قد قال الفارسي في التذكرة : الثانية حذراً من الفصل بين ألف التثنية ونونها .

فقلت : إذن يكثر العمل لزيادتنا إذ ذاك نونا متحركة ، ثم أسكنا الأولى(٤) فتحركت بالكسر للإدغام على أصل الساكنين ، وعلى ما انتحيته فإنما زدنا ساكنة وأدغمنا فقط ، وهو أحسن تقليلا للعمل .

ـ وقد يقال ذانيك = : وتانيك بإبدال أخرى(٥) النونين ياء ، وقد مر منع البصريين التشديد مع الياء ، فإذا أرادوا البعد التزموا الابدال فقالوا : ذينيك وتينيك .

وعن ابن كثير أنه قرأ « فذانيك » (٦) بنون خفيفة فياء ساكنة ، هذا رأى البصريين ، كما حكاه الحفاظ كأثير الدين وغيره (٧) .

قلت : وقصر الدماميني(٨) فقال : وبعض يزعم أن الياء بدل من النون الثانية ، ثم قال : وقد يدعى إشباع نون التثنية متولدة منها الياء .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٢٥ و .

(٢) الواو ساقطة من « جـ » .

(٣) « ابن » ساقطة من جـ .

(٤) الصواب كما في الأصل جـ٢ص٢٥ و . ثم أسكنا الأولى وأدغنا ، أو زدناها ساكنة ، ثم أسكنا الأولى وأدغمنا ، فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين ... الخ .

(٥) أى : النون الثانية .

(٦) سورة القصص ، آية : ٣٢ . أى « فذنيك برهانان من ربك » .

(٧) وعبارة الأثير في البحر المحيط جـ٧ص١١٨ : وقرأ ابن كثير وأبوعمر : فذانك بتشديد النون ، وباقي السبعة بتخفيفها ، وقرأ ابن مسعود وعيسى وأبو نوفل وابن هرمز : « فذانيك » بياء بعد النون المكسورة وهي لغة هذيل ، وقيل : بل لغة تميم ، ورواها شبل عن ابن كثير .
وقال أبوحفص في كتاب المكرر ص٩٢ : « فذانيك » قرأ ابن كثير وأبوعمرو بتشديد النون والباقون بالتخفيف .
وقال أحمد الدمياطي في الإتحاف ص٤١٧ : وقرأ « فذانيك » بتشديد النون ابن كثير وأبوعمرو وعلى ذلك فابن كثير من القراء السبعة ، ولكن هذه الرواية التي ذكرها الشارح لم تثبت عنه في طريق السبعة المشهورة وما ذكره الأثير حكاه بقيل بناء على رواية شبل .

(٨) في شرحه للتسهيل « جـ١ص٧٤ و . »
والشارح سامحه الله لم يتوان في نسبه القصور للدماميني حتى على أتفه الأسباب .

قلت : وهو مردود بأن باب الإشباع الضرورات كقوله :

وإنني حيثما يثني الهوى بصري　　وحيثما سلكوا أدنو فأنظور(١)

وقـــوله :

أعوذ بالله من العقراب(٢)

وقد يقع في شذوذ من الكلام ، بخلافه في « ذانيك » (٣) ونحوه فلغة معروفة ، فلا تحمل على الإشباع .

ثم قال (٤) : ويؤيده حكاية المهدوى (ذانيك) بالتشديد والياء ، فهو إشباع لا غير .

قلت : لو سلمت صحة هاتيك الحكاية (٥) لم نسلم الحمل على مقتضاها ، لما قررناه من الشذوذ والضرورة .

فإن قلت : فقد أتي المصنف بحرف التقليل ، وهو يلائم ما قرر من الشذوذ .

قلت : إنما قلل طموحا إلى ما هو الجمهور من اللغتين الأخريين لا لأنه بمنزلة من الشذوذ ، فهو نسبي وإضافي ، لا حقيقي ، فتعرفه .

---

(١) هذا البيت ذكره ابن جنى في كتابه « سر صناعة الإعراب إذ قال أنشدني أبوعلى ... البيت وذكر بيتاً قبله وهو :

الله يعلم أنا في تلفتنا　　يوم الفراق إلى أحبابنا صور

وذكر هذين البيتين صاحب الخزانة ، وقال أنشدهما الفراء .

وأنشد ابن جنى في المحتسب جـ١ص٢٥٨ في هذا المقام بيت الشاهد فقط وقال : وأنشدنا أبوعلى : وأنني حيثما ... البيت ، وقال : هكذا رواه أبوعلى يسرى من « سريت » ، وقال : ورواه ابن الإعرابي يشرى بالشين معجمة أى يقلق ويحرك الهوى بصرى ، وقال : وما أحسن هذه الرواية وأطرفها .

وقال أبوجعفر أحمد بن النحاس في شرح القصائد التسع المشهورة « القسم الثاني ص٤٩١ « عند قول عنترة : » ينباع من ذفرى ... البيت » سمعت أبا الحسن بن كيسان يقول : « يقال » نبع ينبع ، وهو ينبع » ثم أشبع بالفتحة فصارت ألفا كما يقال ... أغدو فانظور ... فقال محققه : هو لإبراهيم بن هرمة .

وقال محقق كتاب الخصائص لابن جنى : نسبه الزوزني عند قول عنترة في معلقته : « ينباع من ذفرى ... البيت » إلى ابن هرمة ، وهذا اشتباه فإن لابن هرمة بيتاً ينشد في هذا المقام ... وهو : وأنت من الغوائل ...... وقد تابع الزوزني ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردى للشافية ص٤٠ .

(٢) وتمامه : الشائلات عقد الأذناب .

لم أعرف قائله وقد ذكره السيوطى في شواهد المغنى ص٧٩٥ – وانظر معجم شـــواهد العربية ص٤٤٦ .

(٣) في « ب » : في ذانك ونحوه ... الخ .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) بل حكاية المهدوى التخفيف ، كما قال الأثير في البحر المحيط جـ٧ص١١٨ » وقال المهدوى : بل بلغتهم التخفيف » يعني هذيل .

ـ وفي الجمع مطلقا = : أى مذكرا ومؤنثا عاقلا أو غيره ـ أولاء = : بالمد وضم الهمزة الأولى وكسر الثانية ، نحو أولاء ذهبوا أو ذهبن ، وأولاء الأيام انقرضت ، قال تعالى : « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا » (١) .

وقال الشـاعر :

ذم المنازل بعد منزلة اللوا والعيش بعد أولئك الأيام(٢)

ووزنه عند المبرد « فعال » كالغثاء وزنا لا انقلابا ، وعند الزجاج « فعل » كهدى ، زيدت آخره ألفا فاستحالت الثانية همزة ، كما في الدعاء والنداء ، حيث زيدت ألف قبل حرف العلة ، فانقلبت همزة ، والفرق بينهما أن همزة الدعاء عن ألف منقلبة عن الواو ، وفي « أولاء » عن ألف غير منقلبة عن شيء .

ـ وقد ينون = : وهى لغة حكاها قطرب .

قال المصنف(٣) : وتسميته تنوينا مجاز ، لعدم مناسبته شيئا من أقسام التنوين . والصواب : أن صاحب هذه اللغة إنما زاد نونا بعد الهمزة ، زيادتها في « ضيفن » غير أن « ضيفا » (٤) معرب ، فصار حرف إعراب و« أولاء » مبنى فسكنت نونه لفقد موجب الحركة .

وتعقبه أثير(٥) الدين بأن نون « ضيفن » إلحاق « بجعفر » ونون (٦) « أولاء » لا لشيء ، وأيضا فقد اختلف في نون « ضيفن » أزائدة فوزنه « فعلن » أم أصل فـ « فيعل » من ضيفن جاء بالضيف .

---

(١) سورة الاسراء ، آية : ٣٦ .

(٢) قائله : جرير ابن عطية من قصيدة يهجو فيها الفرزدق ، ويروى الأقوام « بدل » الأيام « وعليها فلا شاهد » لأن المقام ـ إطلاق ـ اسم الإشارة على العاقل وغيره وقد استشهد بالبيت المبرد في المقتضب في غير هذا المقام وهو قوله « ذم » فيجوز في الذال الضم والفتح والكسر ، واللوى» اسم موضع والمنازل : جمع منزل أومنزلة وقافيته في الديوان : أولئك الأقوام انظر العينى جـ١ص٤٠٨ ، وجـ٢ص٤٦٧ وشرح المفصل لابن يعيش جـ٣ص١٣٣ ، والمقتضب جـ١ص١٨٥ » .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ١ص٢٧٠ » .

(٤) في ج : صيفن ... الخ .

(٥) وعبارته في شرح التسهيل جـ٢ص٢٥ ظ : وليست هذه النون في الزيادة كنون « ضيفن » لأن نون « ضيفن » زيدت للإلحاق بجعفر فجيء بها للإلحاق ، ونون « أولاء » لم يؤت بها لشيء .

وأيضا فقى نون « ضيفن » خلافا أهى زائدة فيكون أصل الكلمة « ضيف » أم أصلية فيكون وزنه : « فيعلا » ويكون من « ضيفن » الرجل » أى جاء مع الضيف هـ .

وجمهور النحويين يرون أن النون زائدة على « ضيف » لأن الضيفن » : من يجيء مع الضيف متطفلا ، وقيل : « الضيفن » من « ضفن » فالنون أصل ، والياء زائدة ، إذ يقال : ضفن إليهم يضفن إذا أتاهم مجلس إليهم كما حكاه أبوعبيدة .

(٦) أى : التنوين في « أولاء » .

وفي شرح الدماميني(١) : وفيما قاله المصنف نظر ، أما أولا فلأن قطربا إذا نقله تنوينا ، فمعناه أن قائله يثبته وصلا لا وقفا ، يتأتي تأويله بما ذكر .

قلت : قد يكون قصارى قطرب أن سمع نونا بعد تمام الإشارة فتحتمل التنوين إحتمالها غيره ، فتسميته إياها تنوينا لما فهمه لا لما سمعه من ثبوتها وصلا وسقوطها وقفا ، فمن ثم نازعه المصنف في التسمية ، لمخالفتها من أقسام التنوين .

ثم لا تسند للدماميني إلا مجرد تسمية قطرب إياه تنوينا ، وليس بكاف .

ثم قال الدماميني(٢) : وأما ثانيا فلدعوى الرضي أن التنوين فيه للتنكير كصه(٣) فهو من أقسام التنوين المعروفة ، وإن كان «أولاء» معرفة ، فتكون فائدته البعد حتى يكون المشار إليهم كالمنكورين .

قلت : وأنت خبير بما فيه من التهافت والخطل ، وكيف واسم الإشارة مما لا ينكر في وقت ، ولو سلم فكيف يفيد بعده ؟ ، وأعجب (من ذلك) (٤) جعل دعوى الرضي وفهمه حجة على المصنف من غير استظهار بشيء إلا مجرد قوله ذلك (٥) .

ثم قد أشار الدماميني إلى فساده بقوله : وفيه بحث لا يخفى .

قلت : وهذا باسم الدفع أولى منه باسم البحث ، لوضوح فساده .

–ثم أولئك = : بالمد للمرتبة الوسطى . – وقد يقصران = : أى أولاء

---

(١) «ج : ١ص٧٤و .

(٢) في المرجع السابق .

(٣) وعبارة الرضي في شرح الكافية ج٢ص٣١ : ولجمعها «أولاء» ... وقد ينون مكسورا ويكون التنوين للتنكير كصه وإن كان أولاء معرفة ، فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار إليهم كالمنكورين – فيكون «أولاء» كأولئك .

(٤) من ذلك ساقط من «ج» .

(٥) ليس لدى الشارح إلا مرض الرد على الدماميني فاكتفى في هذا المقام بتكميل الألفاظ من التهافت والخطل ولم يجد غيرها لأن أمامه عقبة كأداء وهو الرضي ، وعلى فرض مجارات الشارح فصه المشبه به لا يوصف بتعريف ولا تنكير على ما أعلم ، وكذلك المشبه ، وهو «أولاء» وعليه فالتنوين هنا اصطلح على تسميته تنوين تنكير المقابل لتنوين التمكين ولذلك ولغيره قال الرضي في مقام الفرق بين تنوين التنكير والتمكن في ج١ص١٢ : أحدها للتنكير نحو صه ومه ... قيل : ويختص بالصوت واسم الفعل ... وإنما اختص تنوين التنكير بالأسماء لكونه موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في الدال .... وثانيهما للتمكن ومعناه كون الاسم معربا ، إذا فتنوين التنكير والتمكن ليس المقصود بهما : الموجود في آخر النكرة والمعرفة ، وإنما هو المبنى والمعرب ، واسم الإشارة من المبنيات فصح أن يكون تنوين «أولاء» للتنكير . وعلى ذلك فلا معنى لقول الشارح : «وكيف واسم الإشارة لا ينكر في وقف . ولا معنى لقول الدماميني «وفيه بحث لا يخفى ، إلا إذا كان يقصد غير ما أثبته ، ولا معنى لقول الشارح : «وهذا باسم الدفع ... الخ .

ولا يكون من قبيل تسميته بالتنوين مجازا كما قال ابن مالك بل هو من قسم تنوين التنكير.

وأولئك فيقال : أولا وأولاك ، وهي لغة تميمية ، كما أن المد لغة الحجاز قاله الفراء .

.لايقال في عبارة المصنف تجوز ، لإطلاق « المقصور» اصطلاحا على ما حرف إعرابه ألف لازمه ، و « أولاء » مبني فألفه غير إعرابية ، أي محل إعراب ، وإنما محله الكلمة بأسرها ، لأنا نقول : إنما قال « يقصران » فهو كقولهم : تقصر الكلمة أي لا تمد ألفها ، ولم يطلق لفظ « المقصور والاصطلاح فتقرر في الثاني دون الأول قاله الدماميني(١) .

قلت : وليس بشيء ، بل لا فرق في ذلك بين المقصور ، وغيره من الأوصاف والأفعال والمصادر .

وقد قال ابن الحاجب (٢) تعريفاً لكل من المقصور والممدود : المقصور : ما آخره ألف مفردة ، والممدود ما بعدها فيه همزة ، فعم إطلاقه كلامن ضربي (المعرب والمبني) (٣) كإذا ومتى وذا وأولاء ، وإلا كما اعترف بذلك شراح الشـافية (٤) وغيرهم .

وعن الفراء : إطلاق الممدود على نحو : جاء وشاء ، وقد أطبقوا على إطلاق كل منهما على هؤلاء وهؤلا ، وبه تتبين عدم استقرار العرب على اختصاص إطلاق المقصور على ضرب المعرب .

---

(١) وعبارته في شرحه للتسهيل جـ١ص٧٤ ظ : وفي قوله : يقصران « مسامحة بالنسبة إلى الاصطلاح إذ المقصور عندهم ماكان حرف إعرابه ألفا لازمة و « أولا » مبنية ، فالألف التي هي آخره ليست حرف إعراب بمعنى أنها محل للإعراب وإنما الذي في محل الإعراب الكلمة بأسرها . وقد يقال : إنما يتم هذا لوأطلق لفظ « المقصور» وهولم يطلقه ، وأما مثل قولك : « تقصر الكلمة » أي لا تمد ألفها ، فلا نسلم أن فيه تسامحا ، بل استعماله عندهم شـائع .

(٢) في الشافية جـ٢ص٣٢٤ » .

(٣) المعرب والمبني « ساقطة من « جـ »

(٤) لقد اطلعت على بعض شروح الشافية ، ومنهم الرضي في جـ٢ص٣٢٦ إذ قال « لا يسمى بالمقصور والممدود في الاصطلاح إلا الاسم المتمكن فلا يقال : إن « إذا ومتى وما ولا مقصورة ، وأما قولهم : « هؤلاء » مقصور أو ممدود ، فتجوز وقصد للفرق بين لغتي هذه اللفظة .

والسيد عبدالله بن محمد الحسيني المعروف بـ « نقره كار» في شرح الشافية إذ قال : « المقصور ما في آخره ألف » من الأسماء المتمكنة إذ الأفعال والحروف وغيرالمتمكنة لا يقال فيها مقصوروممدود وأما قولهم في « هولا وهولاء» مقصور وممدود فتسامح في العبارة) وعلى ذلك فلم يقولا بما ادعاه الشارح .

ثم انظر قول ابن يعيش في شرح المفصل في هذا المقام إذ قال في جـ٦ص٣٦ : « المقصور والممدود» ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة ، إذ الأفعال والحروف لايقال فيهما : مقصور ، ولا ممدود فأما قولهم في « هؤلاء وهولا » ممدود ومقصور فتسمح في العبارة . كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا مقصور وممدود مع ما في أسماء الإشارة من شبه بالظاهر من جهة وصفها والوصف بها ... الخ .

نعم خص بعض المتأخرين كالجاربردى وابن هشام القاهرى كلا من ضربيهما بضرب المعرب ، فلايطلق كل منهما عندهم على الضرب الآخر إلا بضرب من التجوز .

ـ ثم أولا لك = : في الرتبة القصوى ـ على رأى = : أى رأى من يرى أولئك بالمد للوسطى ، فليس للقصوى سوى أوللك كقوله :

أوللك قومى لم يكونوا أشابه وهل يرث الضليل إلا أوللك(١)

ـ وعلى رأى = : وهو من لا يراه كذلك بل للقصوى ـ أولاء = : بالمد للمرتبة الدنيا ، ثم أولاك للوسطى ، ثم أولئك بالمد وأولالك بالقصر كلاهما للمنصوص (٢) فالخلاف في أولئك أهو للوسطى ، ويدل على الأول قوله (٣) .

ياما أميلح غزلان شدن لنـــا من هاؤ ليائكن الضال والسمر(٤)

لعدم مقارنة هاء التنبية ذا البعد .

وقد يقال هلاء = : بإبدال الهمزة «هاء» كهياك في إياك وهما في أما ، وهو متسع المجال بل هو «هلاء» أولى استثقالا للضم .

ـ وأولاء = : بضم همزتيه ـ وقد تشبع الضمة قبل اللام = : نحو أولاء وأولئك بإشباع ضمتيهما ، وهما لغتان عربيتان ، حكاهما قطرب ، قال الأندلسى .

ـ وقد يقال هؤلاء (٥) = : مثل توراة ، وأنشـــد :

تجلد لا تقل هؤلاء هذا بكى لما بكى حذراً عليكا(٦)

---

(١) نسبه عبدالسلام هارون في معجم شواهد العربية لأخى الكلحبة ، أما صاحب الدررالوامع فانه قال : ولم أعثر على قائله والشاهد واضح من الشرح .
أنظر : نوادر أبي زيد ص١٥٤ ـ وشرح المفصل لابن يعيش جـ١٠ص٦» .
(٢) في جـ : للمقصور ... الخ . وهو خطأ .
(٣) في جـ : كقوله ... الخ .
(٤) سبق تحقيقه في ص٢٨٦
(٥) أى حكى ذلك الأندلسى عن بعض العرب ، أى أنهم ينطقون «هؤلاء» بفتح الهاء وسكون الواو مخفف من هؤلاء .
(٦) ورواية ابن يعيش في شرح المفصل والبغدادى في الخزانة : تجلد لا يقال .... أسفا وغيظا وقال صاحب الخزانة : وقال الشلوبين في حاشيته على المفصل : كثر «هؤلاء» في كلامهم حتى خففوه فقالوا هؤلاء قال الشاعر : تجلد لا يقل ... البيت . وقال البغدادى : فالقافية في رواية الشلوبين كافية ولم أدرى أى الروايتين صحيحة ، لأني لم أقف على شيء بأكثر من هذا . وسكت كل من البغدادى وابن يعيش عن نسبة هذا البيت لقائله ، وقال المعلقون على شرح المفصل لم نقف على نسبة هذا البيت لقائله ، والشاهد في قوله : هؤلاء ، حيث أسكن الواو «و» «تجلد» تصبر وتحفظ من الجزع ، و «تقل مجزوم» بـ «لا» الناهية .
انظر : ط جـ٢ص٤٧٠ ـ ابن يعيش جـ٣ص١٣٦ .

وخرجه الفارسي(١) في الخاطريات على أن الأصل « هؤلاء » ، فحذفت الألف ثم أسكن تشبيها بعضد ، ثم أبدلت الهمزة مع سكونها بعد فتحة واواً ، تنبيها على حركتها الأصلية ، وأسهل منه أنها أبدلت واواً على غير قياس ، ثم استثقلت الضمة على الواو فأسكنت فحذف الألف للساكنين حذفها اعتباطا في قوله :

وأتي صواحبها فقلن هذا الذى   منح المودة غيرنا وجفانا(٢)

وأقره الدماميني(٣) مستحسنا إياه .

قلت : وهو خلاف ما عليه أئمة التصريف : أن الهمزة في ذلك استفهامية أبدلت هاء كما نبهنا عليه فيما مضى ، وهو أقعد من دعوى حذف الألف اعتباطا إذ لا داعى إلى ارتكابه .

ـ و = : قد يقال ـ ألاك = : بضم فتشديد اللام مقصوراً ، حكاه بعض أئمة اللغة ، وأنشد :

---

(١) نسبه الشارح هذا الكلام للفارسي خطأ على مايبدو ، لان كتاب الخاطريات ليس للفارسي ولا هو من مؤلفاته بل هو لابن جنى ، كما جاء في خزانة الأدب ج٢ص٤٧٠ قال ابن جنى في الخاطريات الأصل هاءولاء ، فحذفت الألف وان كانت ساكنة بعد فتحة تنبيها على حركتها الأصلية ... الخ .

وقد ذكر الاستاذ على النجار محقق الخصائص في مقدمته عند الحديث عن مؤلفات ابن جنى أن كتاب « الخاطريات » من ضمنها ، وقال في ص٦٤ ج١ « الخاطريات » ويذكره المؤلف هكذا : « وما أحضرفيه من الخاطر من المسائل المنثورة ، مما أملته أو حصل في آخرتعاليق عن نفسى وغير ذلك مما هذه حاله وصورته .

وورد في كشف الظنون تحت اسم « الخاطرات » وفي الخزانة أيضا في ج٤ص١٠ . إذا الصواب وخرجه ابن جنى في الخاطريات ، وليس الفارسى والله اعلم .

(٢) قال المعلق على شرح المفصل لابن يعيش : أنشد هذا البيت عن الكسائى لجميل بن معمرالعذرى وقال : أراد : « أذا الذى » فأبدلت الهاء من الهمزة .

وقال : وقال المجد الفيروزبادى : الهاء من حروف المعجم على خمسة أوجه ... إلى أن قال : الرابع : المبدلة عن همزة الاستفهام ، قال : وأتي صواحبها ... البيت .

والصواب كما قال الشارح بعد . وإن هذا البيت في مقام غير ما نحن فيه لأن بحثنا حذف الألف ، والشاهد في البيت إبدال همزة الاستفهام « هاء » فلا داعى لارتكاب هذا الشطط . انظر : ابن يعيش ج١٠ص٤٢ معجم شواهد العربية ص٣٨٧ » .

(٣) في شرحه ج١ص٧٤ ظ وعبارته ... فخففنا الألف لالتقاء الساكنين وإذا كانت قد حذفت بغير موجب في قوله :

وأتي صواحبها ... البيت ، في قول فهذا أجود ، والقول الآخر في البيت : أن الأصل « أذا الذى » ؟ « فأبدلت همزة الاستفهام هاء هـ .

وبهذا يتبين توجيه الدماميني وعرضه القولين في البيت ، وأن اعتراض الشارح هذا ليس حسناً .

من بين ألالك إلى ألاكا (١)

وقد مضى أنها للرتبة الوسطى

–ومن لم ير التوسط =: وهو قضية كلام القدماء – جعل المجرد للقرب
غيره للبعد = : كالمنادى فإن أحرفه ضربان .

قال المصنف(٢) : وهو الصحيح ، ويدل على صحته خمسة أوجه :

أحدها : إجماعهم أن للمنادى مرتبتين ، وهو شبيه به ، ليقتصر فيه عليهما
حاقا للنظير بالنظير .

ورده أثير(٣) الدين بمنع الشبه ، لأن المقبل عليه بالخطاب ليس المشار إليه
غيره ، وهو اسم غائب مخبر عنه إخبار الغائب ، بخلاف المنادى فإنه المقبل
عليه ، نحويا زيد اصنع كذا (٤) ، أو لقد صنعت .

ل (٥) :

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة   فماء الهوى يرفض أو يترقرق(٦)

---

(١) الذى أنشده أبوعلى الشلوبين بدليل قول ابن مالك في شرح التسهيل جـ١ص٢٧١ : وذكر أبوعلى الشلوبين ... «وقال أبوعلى أيضا : حكى اللغويون «أولالك» بالقصر والتشديد ، وأنشد من بين ألالك إلى ألاك ، وقال أبوحيان في شرحه على التسهيل جـ٢ص٢٥ ظ : وعدوا أيضا للرتبة الوسطى «ألاك» بتشديد اللام . قال : من بين ألاك ... البيت .
وقال صاحب الدرراللوامع جـ١ص٥٠ : لم أعثر على قائله – وأنا كذلك لم أعرفه ولا وقفت على تتمة البيت .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ١ص٢٧٢ وعبارته : للنحويين في اسم الإشارة مذهبين أحدهما أن له مرتبتين : بعيدة وقريبة . والثاني : أن له ثلاث مراتب . الأول هو الصحيح ، وهو الظاهر من كلام المتقدمين ويدل على صحته خمسة أوجه أحدها ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٢٦ ظ نقل بتصرف .

(٤) في «جـ : ولقد صنعت .... الخ .

(٥) في الأصل : كما قال ... الخ .

(٦) قائله : ذو الرمة ضمن قصيدة طويلة يصف فيه داراً بعينها ، فيها محبوبته فهاجت أشواقه واحزانه .
قال الأعلم : الشاهد فيه نصب : «داراً» لأنه منادى منكور في اللفظ ، لاتصاله بالمجروربعده ، ووقوعه في موضع صفته ، كأنه قال : أدارا مستقرة بحزوى فجرى لفظه على التنكير وان كان مقصود بالنداء معرفة في التحصيل و«حزوى» موضع معهود لديه ، والمراد بماء الهوى : الدمع : و«يرفض» ينصب متفرقا ويترقرق : أى يجمل الدمع في العين .
انظر : الكتاب جـ١ص٣١١ ، العينى جـ٤ص٢٣٦ ، ط جـ١ص٣١١ ، ديوانه ص٣٨٩.

وقال :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام (١)

ولو سلم فلا يلزم من تشاركهما في شيء ماتساويهما في عامة الأحكام .

الثاني(٢) : أن المرجوع إليه في مثل ذلك النقل لا العقل ، وقد روى الفراء أن تميما يقولون :

« ذاك » و « تيك » بلا لام ، حيث يقولهما الحجازيون بها (٣) ، وأن ليس من لغتهم (٤) استعمال الكاف دونها فعلم أن ليس لاسم الإشارة على اللغتين إلا رتبتان ، أحدهما للقرب والآخر لأدني البعد وأقصاه .

ورده أثير(٥) باقتصارهم في بعض اللغات على معنى « ما » ولا لفظ لهم يعبر به على المعنى المقابلة ، ولا يلزم من تعقل معنى ما في الوجود أن يوضع له لفظ ، فإن صح نقل الفراء فلم تضع تميم للرتبة القصوى لفظا يعبر به عليها اقتصاراً على الوسطى ، كما لم يضع الحجازيون للوسطى ما يعبر به عنها — اقتصاراً على القصوى .

قلت : وهو من التكلف بحيث لا يلتفت ولا يعرج بحال عليه (٦) .

الثالث : أن التنزيل (٧) لم يرد إلا بمجرد من الكاف واللام معا أو بمصاحب لهما معا ، أعنى غير المثنى والمجموع ، فلوكانت إلى المتوسط بكاف مجردة عن اللام لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة ، وهو مردود بقوله تعالى : « وأنزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء(٨) » .

---

(١) قال البغدادى في الخزانة : وقال شراح أبيات الجمل وغيرهم : بيت الشاهد لا يعرف قائله ، وقيل : هو للأحوص .

ونسبه له الشنقيطى في الدرراللوامع في أربعة مواضع في ج١ص١٤٨ و ١٩٠ و ج٢ص١٦٩ و١٩٣ وذكره : ابن الشجرى في أماليه بدون نسبه وكذلك ابن جنى في الخصائص ، ونقل محققه ما ذكره صاحب الخزانة .

وقوله : « نخلة » كناية عن المرأة ، و « ذات عرق » اسم مكان بالحجاز وفي البيت شواهد أخرى وأبحاث لطيفة تراجع في مضافها .

انظر « الخصائص ج٢ص٣٨٦ ، وج١ص١٩٣، ٣١٢ — أمالى ابن الشجرى ج١ص١٨ .

(٢) أى : الثاني من توجيهات المصنف الخمسة .

(٣) أى : باللام .... الخ .

(٤) أى : لغة الحجازيين .

(٥) في شرحه للتسهيل ج٢ص٢٦ »

(٦) وأنا أرى ما رأه الشارح ، لأن الأثير استعمل الفرضيات ومقام بحثنا تقعيد القواعد بناء على اللغات المشهورة .

(٧) أى القرآن العزيز . أى لم يأت فيه اسم الإشارة إلا مجرداً ، من اللام والكاف معا ، أو مصاحبا لهما معا .

(٨) سورة النحل آية : ٨٩ .

ورده (١) أيضا بأنه أشبه بكلام الوعاظ ، ولا يلزم من عدم وروده فيه عدم
ونه في لسانهم ، فكم قانون نحوى شهير فصيح لم يرد فيه ، وليس لأحد
عوى احتواء التنزيل على عامة اللغات والقوانين النحوية .

وأما التمسك بالآية فمدفوع بأن ليس المعنى أنه مبين لوجوه الإشارة وجميع
عاني الكمالية ، إنما هو عالم مخصوص ، والمراد تبيانا لأصل كل شيء من أصول
ديانات والأحكام التكليفية ، وإلا فعدد ركعات الصلوات الخمس ، وماتجب
ه الزكاة وما لا تجب ومتى تجب ، وعلى من تجب لم يتبين فيه .

الرابع : أن التعبير « بذلك » عن مضموم كلام على أثر انقضائه شائع في
تنزيل وغيره ، ولا واسطة بين النطقين نحو : ذلك ما كنا نبغ(٢) » وذلك
علم أني لم أخنه بالغيب(٣) « وذلك تأويل ما لم تستطع عليه صبراً(٤) » « ذلكم
كم الله (٥) » .

ورده (٦) أيضا : بأن كون اللفظ الموضوع للبعد يستعمل في القرب غير
ل على أن ليس للمشار إليه إلا رتبتان .

قلت : لا نسلم أن الإشارة في نحو الآى المتلوة للقريب ، إذ كثير ما يذكر
عنى المتقدم بلفظ ذلك ، لأن المعاني غير مدركة بالحس فكأنها بعيدة ، وعلى
ذا الأسلوب الإشارة في الآيات كما صرح به التفتزاني(٧) ، وهو المستجاد ،
لى أن هذا الوجه من أدلة المصنف نهاية في السقوط .

الخامس : لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين لما فيه
ن الرجوع عن سبيل الإفراد ، وفي اكتفائهم « بهذان وذانك وهؤلاء » « وأولئك »
يل على استواء « ذلك » وأن ليس إلا رتبتان ولا التفات إلى من جعل تشديد ذانك
ليلا للبعد ، وتخفيفه دليلا للقرب ، كما مرأنه جبر لما حذف من المفرد ، لاستعماله
رداً من الكاف استعماله مقرونا بها ، ولا إلى زاعم أن أولا لك دون أولئك

---

١) أى الأثير في شرحه للتسهيل جـ٢ص٢٧ هـ .
٢) سورة الكهف ، آية : ٦٤ .
٣) سورة يوسف آية : ٥٢ .
٤) سورة الكهف آية : ٨٢ .
٥) سورة الممتحنة آية : ١٠ ، والآية :« ذلكم حكم الله يحكم بينكم والله عليم حكيم » .
٦) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٢٧ و .
٧) وعبارته في كتاب المطول على التلخيص ص٧٨ : « ولفظ » ذلك « صالح للإشارة إلى كل غائب عينا كان أومعنى ، بأن يحكى عنه أولا ثم يشار إليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب ، لأن المحكى عنه غائب . ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو : فقال هذا الرجل ، وهالني هذا الضرب » أى : هذا المذكور عن قرب ، فهو وإن كان غائبا لكن جرى ذكره عن قرب ، فكأنه حاضر ، وقد يذكر المعنى : الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو : بالله العظيم وذلك قسم عظيم لأفعلن ، لأن المعنى غير مدرك حسا فكأنه بعيـــد .

للبعد ، لقلة أولا لك ، ومسيس الحاجة إلى جمع ذلك ، ولخلو التنزيل من إشارة إلى جماعة بعداء ، وهو باطل بأماكن جمة منه ، فثبت ما أردناه والحمد لله .

ورده (١) أيضا : بأنا لا نسلم أنه اكتفى في التثنية بلفظين ، أما الأول فلقولهم في الوسطى .. ذانك وتانك وفي القصوى : ذانك وتانك بالتشديد ، وذانيك وتانيك بالابدال ، وأما أنه لا التفات إلى من جعل تشديد ذانك .... الخ فباطل (يعني (٢) بما أورد عنه قبل ، فلا التفات إلى قوله هو .

وأما قوله : ولا إلى زاعم أن أولا لك ... الخ فقد عرفت عدم إمكان كونه للقصوى ، لمكان « ها » التنبيه .

وأما ما ألزم من خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بعداء ثم أبطله فغير لازم ، إذ قد يستعمل ما للجماعة الوسطى للبعدى تجوزا وتوسعاً ولا يدل كون أولئك لم يرد في التنزيل أن لا يكون موضوعا للرتبة القصوى في لسانهم .

— وزعم الفراء أن ترك اللام لغة تميم = : وقد عرفت اعتماد المصنف إياه على ما انتحاه كما هو ثاني أدلته الخمسة (٣) .

قال ابن هشام : الذى صرح به الفراء : أنه لغة أهل نجد من تميم وقيس وأسد وربيعة ، فذكر أربعة طوائف لا طائفة واحدة (٤) .

— وتصحب ها (٥) التنبيه المجرد = : من الكاف — كثيراً = : نحو : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (٦) » « هذا يوم لا ينطقون »(٧) هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق (٨) » .

---

(١) أى الأثير في شرحه للتسهيل جـ٢ص٢٧ ظ .
(٢) « يعنى » ساقطة من «ب »
(٣) انظر ص ٨٦٨ .
(٤) قال الشيخ عباده في حاشيته على شذور الذهب جـ١ص١٤٨ تعقيبا على قول بن هشام في الشرح : وبالقصر في لغة تميم » : وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء في « لغات القرآن » .
وقال الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على التوضيح جـ١ص١٢٧،١٢٨ عند قول ابن هشام : (ممدوداً عند الحجازيين مقصوراً عند تميم » .
وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء في « لغات القرآن » ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشى التسهيل ، ومن خطه نقلت .
(٥) جاءت « هاء» بالهمزة في المتن تحقيق بركات ص ٤٠ وشرح ابن مالك جـ١ص٢٧٣،والصواب أن «ها » المذكور ليس بعد ألفه همزة ، وإنما هو علم على الكلمة المركبة من هاء فألف .
(٦) سورة المائدة آية : ١١٩ .
(٧) سورة المرسلات ، آية : ٣٥ .
(٨) سورة الجاثية ، آية : ٢٩ .

– والمقرون بالكاف دون اللام قليلا = : كقوله :

رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ولا أهل هذاك الطراف الممدد(١)

وقول ذى الرمة :

قد احتملت منى فهاتيك دارها بها السحم تردى والحمام المطوق(٢)

وعليه فيجوز هاتا وهاتاك ، وعليه قول بعضهم :

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس قنا الخط إلا أن تلك(٣) ذوابل(٤)

وأطلق(٥) هنا وقيد في شرحه بأن لا يكون مثنى ولا مجموعا .

ولفظه : ولا تلحق أيضا المقرون بالكاف تثنية وجمعا ، فلا يقال : هاذانك ولا هؤلئك (كأن واحداهما ذاك وذلك ، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لتفرعهما عنه ، وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى .

قال أثيرالدين(٦) : وهو بناء على زعمه أن ليس للمشار إليه إلا رتبتان ، وقد أوضحنا فساده .

---

(١) قائله : طرفه بن العبد ، وهو من قصيدته المشهورة ، والشاهد اقتران اسم الإشارة بالكاف دون اللام كما هو واضح من المتن «والغبراء» الأرض ، وبنوغبراء : الفقراء وقال العيني : قال المبرد : «أراد ببنى غبراء اللصوص ، ولم يسمع من أحد غيره ، و «الطراف» قبة من أدم يتخذها الأغنياء ، و «الممدد» : أى البيت الذى حد بالأطناب .

قال التبريزى : «الطراف» لفظه لفظ الواحد ، ومعناه معنى الجمع ، ومعنى البيت أنه يخبر أن الفقراء يعرفونه ، لأنه يعطيهم ، والأغنياء يعرفونه لجلالته .

انظر : «المعلقات العشر ص١٧١ ، الدرراللوامع ج١ص٥٠ ، العينى ج١ص٤١٠ .

(٢) هذا البيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل ج٢ص٢٨ و .

والدماميني في شرحه للتسهيل ج١ص٧٥و . وذكره صاحب الدرراللوامع بدون نسبة لقائله والشاهد مثل الذى قبله .

ورواية النسخة ج : فلو حتمت ... البيت .

والسحم : جمع الاسحم بمعنى السود جمع الأسود ، يعنى الغربان ، و «تردى» تذهب في ديوان ذى الرمة (ص ٢٩٠) روايته : «إلا» وضعفت منى ... الخ . »

(٣) نسبه العباسى في معاهد التنصيص لابي تمام ضمن قصيدة قالها في مدح الوزير محمد بن عبدالملك الزيات والشاهد في قوله : «هاتا» كما هو مفهوم من الشرح ورواية العباسى إلا أن هاتا ... الخ .

وفي البيت شاهد بلاغى وهو المماثلة ، أى أن يكون ما في أحد الفقرتين أو البيت مثل ما يقابله من الآخر في الوزن دون القافية . و «مها الوحش» بقره و «الخط» مرفأ السفن بالبحرين وإليه تنسب الرماح الخطية . انظر معاهد التنصيص ج٢ص١٠٠ ديوانه ص٢٥٦ » .

(٤) في «أ : تلك دواويل ... الخ .

(٥) أى : المصنف في شرحه للتسهيل ج١ص٢٧٤ » .

(٦) في شرحه للتسهيل ج٢ص٢٨و . «نقل بتصرف .

ويرد على قوله في الجمع :

من هاؤليائكن الضال والسمر(١) .

وأما زعمه أن لا يقال : هاؤلئك) (٢) فبطاطل بالسماع الفاشى .

قلت : فتبين إيهام قول الدماميني(٣) تبعا لابن قاسم(٤) تبعا للأثير(٥) فتبين أن كلام المصنف متنا وشرحا منقود « أن ذلك من نقوده ، وليس منها .

وزعم ابن يسعون(٦) : أن «تي» لا تستعمل إلا بهاء أولها ، والكاف آخرها ، كبيت ذى الرمة (٧) ، وعليه فلاترد للرتبة الدنيا كـ« ثم » في الأمكنة سوى أن هذه بذاتها ، بخلاف هاتيك(٨) ، وعليه فيقال : في أى موطن يلزم التنبيه للإشارة ؟ غير أن في حديث الإفك « كيف تيكم »

وفي شرح الدماميني(٩) : أوكيف (تيكن) (١٠) : الشك منى الآن .

قلت : لكنى لا أشك في أن الواقع الأول دون الثاني(١١)

قال أثيرالدين(١٢) : وإن كانت الإشارة باللام أوقائم مقامها مما يختص بالمنزلة القصوى لم تدخل « ها » التنبيه ، فلا يجوز (١٣) هذلك ، ولا هاتاك ، ولا هذانك وهذانيك .

---

(١) سبق تحقيقه في ص ٢٨٦

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب»

(٣) في شرحه للتسهيل جـ١ص٧٥ و .

(٤) وعبارته في شرحه للتسهيل جـ١ص٩٣ : ومقتضى كلامه – أى المصنف – جواز دخول « ها » على المثنى مخفف النون ومشددها وعلى الجمع ، لكنه قال في الشرح : « إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا يصحبه « ها » والسماع يرد عليه في الجمع قال : من هؤليائكن الضال والسمر ، وهو تصغير « هؤلاء » .

(٥) في « جـ : لأثير الدين ... الخ .

(٦) هو : يوسف بن يسعى بن يوسف بن يسعون التجيبى الباجلى .
قال السيوطى : ويعرف أيضا بالشنشى . قال ابن الوزير : كان أديبا نحويا لغويا صنف : المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح « وغيره .
توفي في حدود « ٥٤٠ » أنظر : البغية جـ٢ص٣٦٣ ، هدية العارفين جـ٢ص٥٥٢

(٧) وهو : قد أحتملت في فهاتيك ... البيت السابق .

(٨) أى : « ثم » المكانية و « تي » الإشارية .

(٩) جـ١ص٧٥ و ز . وعبارة الدماميني : كيف تيكم أو كيف تيكن ، الشك منى .

(١٠) « تيكن » ساقطة من جـ » .

(١١) أى أن الذى جاء لفظ « تيكم » لا « تيكن » في « باب حديث الإفك » من كتاب المغازى في صحيح البخارى حيث قالت عائشة رضى الله عنها .
« انما يدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسلم ثم يقول كيف تيكم ؟ ثم ينصرف .

(١٢) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٢٨ ظ .

(١٣) وعبارة الأثير : فلا يقال : هاذلك ولا هاتالك ولا هاتلك ، ولا هاتيلك ولا هاذلك ولا ذييك ولا هاتانك ولا هاتينيك ولا هاؤلالك ولا هاؤلاك ... الخ .

وملخصه : أنها لا تجامع دالا (١) على الرتبة القصوى دون الدنيا والوسطى ، وهو دليل ما عليه غير المصنف أن المراتب ثلاثة .

قال(٢) : ولم أقف على ما انتحاه المصنف في ذلك لأحد على كثرة مطالعتي مصنفات أهل هذا الشأن .

واعتل المصنف(٣) لعدم المجامعة بكراهتهم كثرة الزوائد وليس بالحسن لاستيثار كل منهما بمعنى لا يدل عليه الزائد الآخر ، فاللام مشعرة بالبعد ، والكاف بالخطاب ، و « هاء » بالتنبيه .

وزعم بعض أن اللام أيضا للتنبيه ، ومن ثم لا يجتمعان ، وليس بشيء لكونها دعوى مجردة .

وقال السهيلي : الأظهر(٤) أن اللام دالة على تراخ وبعد في المشار إليه ، وأكثر ذلك في الغائب ، وما ليس بحضرة المخاطب ، و « ها » تنبيه للمخاطب على النظر ، وإنما ينظر إلى ما بالحضرة .

ــ وفصلهما = : أي « هاء » التنبيه فالهاء ضمير غيبة عائد على الكلمة السابقة من « ها »(٥) الموضوعة للتنبيه ، وعليه فتكتب متصلة بما قبلها ، ويجوز رسمها منفصلة على (أن) (٦) اسم ظاهر مرادا به(٧) مسماة من حرف التنبية والمعنى أن « ها » المراد به التنبيه . ــ تفصل ــ من = : اسم الإشارة

ــ المجردة = : عن الكاف ــ بأنا وأخواته = : من ضمائر الرفع المنفصلة كأنت ونحن ــ كثير = : في لسانهم كما في حديث السائل عن أوقات الصلاة : « ها أنا ذا يا رسول الله »(٨) صلى الله عليه وسلم ، ونحو : ها أنا ذي ، وها نحن أولاء ، وها أنت ذا ، وها أنت ذي ، وها أنتما ذان ، وها انتماتان ، وها أنتم أولاء ، وها هو ذا ، وها هي ذي ، وها هما ذان ، وها هما تان ، وها هم أولاء ، وها هن أولاء .

---

(١) أي لا تجامع « ها » التنبيه مادل على الرتبة القصوى وتجامع مادل على الرتبة القربي والوسطى ... الخ . كذا في الأصل .
(٢) أي الأثيري المرجع السابق .
(٣) في شرحه للتسهيل جـ١ص٢٧٤ «وقوله : » المصنف «ساقط من « جـ »
(٤) في « جـ : الظاهر أن ... الخ .
(٥) لعل الصواب : وهي ها « الموضوعة ... الخ .
(٦) « أن » ساقطة من « جـ »
(٧) لعل الصواب « ظاهر مراد » ماذكره الشارح من هذا التفصيل من قوله : وفصلها « مأخوذ من شرح الدماميني جـ١ص٧٥ ولكنه لم ينسبه .
(٨) أخرجه البخاري في صحيحه جـ١ص٣١ - كتاب العلم ، باب من سأل علماء ، وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل من حديث أبي هريرة .

وقد ذكر المصنف المشكلة صدر الفصل الثالث من باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك .

ـ وبغيرها = : أى بغير أنا وأخواته (ـ قليل (١) = :) كقول زهير :

تعلمن ها لعمرالله ذا قسما فاقدر بدرعك وأنظر أين تنسلخ(٢)

قال المصنف(٣) وغيره : وكقول النابغة :

ها إن ذى عذرة إلا تكن نفعت فإن صاحبها مشارك النكد(٤)

وأنشد صاحب المفصل :

ها إن تا عذرة إن لم تكن قبلت فإن صاحبها قد تاه في البلد(٥)

---

(١) « قليل » ساقطة من « ج »

(٢) استشهد بالبيت سيبويه في باب « مايكون قبل المحلوف به عوضا عن اللفظ لواو» قال : « وذلك قولك أى ها الله ذا ، تثبت ألف « ها » لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى ها الله ذا . فيحذف الألف التى بعد الهاء ، ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر ، لأن قولهم « ها » صار عوضا من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ، « ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك : « والله » فتركهم الواو ههنا البتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان .

وقال : « وقدم » « ها » كما قدم « ها » في قولهم : « ها هوذا ، وها أنا ذا ، قول الخليل وقال زهير : تعلمن ها لعمر ... البيت .

قال الأعلم : الشاهد فيه تقديم « ها » التى للتنبيه على « ذا » وقد حال بينهم بقـــوله « لعمرالله » والمعنى تعلمن لعمرالله هذا ما أقسم به ونصب « قسما » على المصدر المؤكد ، ما قبله ، لأن معناه أقسم فكأنه قال : أقسم لعمرالله قسما ، ومعنى : تعلمن « اعلم » ، ولا تستعمل إلا في الأمر . ورواية الكتاب والخزانة والديوان : أين تنسك « بدل » تنسلخ و « فأقصد » بدل : فاقدر .

وهذا التوعد وجهه زهير للحارث بن ورقاء الصيداوى ، وكان قد أغار على قومـــه فأخذ إبلا وعبداً وإذا لم يرد عليهم ما أخذه .

انظر : « الكتاب جـ٢ص١٤٥، ١٥٠ جـ٢ص٤٧٥ ، الدرراللوامع جـ١ص٥٠ « ديوانه ص٨٤ » .

(٣) في شرحه جـ١ص٢٧٥ ، والمراد بغيره الأثير في شرحه جـ٢ص٢٩و .

(٤) هذا البيت ضمن قصيدة : مدح بها النابغة الدبياني النعمان بن المنذر ملك الحيرة واعتذر فيها بما افترى عليه في القصة المشهورة مع المنخل ، والمتجردة زوجة النعمان .

وروى : ها إن تا ... الخ . « روى : فإن صاحبها قد تاه في البلا د ـ وروى أبوعبيدة : وان ها عذرة ... الخ . وعليه فلا شاهد فيه .

والشاهد على رواية الشارح : الفصل بين « ها » التنبيهية وبين « ذى» بغير أنا وأخواته وهو قليل ، سواء كان الفصل بالقسم كما في البيت السابق أو بغيره ، كما هنا ، فقد فصل بـ « إن » .

انظر : الديوان جـ٢ص٤٧٨ ، الدرراللوامع جـ٢ص٨٦، ١٣٢ » .

(٥) هذا البيت هو نفس البيت السابق إلا أنه كان برواية أخرى : انظر « شرح ابن يعيش جـ٧ص١١٣، ١١٤ ، جـ٢ص٤٧٨ ، ديوان النابغة ص٢٧ برواية « مشارك النكدى» .

قال(١) : والعذرة بكسر العين المهملة والذال نوع من الاعتذار .

ورده أثير الدين(٢) : بأن ليس من جنس ما فصل به بين « ها » التنبيه و«ذى» في ذلك ، فيقال : فصل بينهما بإن إذا لوقلت : هذى إن عذرة لم يكن كلاما .

قلت : ولا نسلمه (٣) بل نقدر أن الأصل إن هذه عذرة . ثم قدم التنبيه مفصولا(٤) بينه والإشارة بإن ، كما على ذلك عول عامتهم .

وأنشد سيبويه .:

ونحن أقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها وذاليا(٥)

ففصل بالعاطف(٦) بين التنبيه والإشارة .

وفي شرح(٧) الدماميني : قلت : وفيه تعسف بتقديم بعض ما في حيز العاطف عليه .

قلت : البعض المقدم هنا مما لا يحفل به ، إذ ليس مما يعتمد بالعطف فيختاره العاطف حوزا معتبرا ، وإنما هو حرف فضله مسوق للتنبيه ، فلو حذف لم يختل به نظام التركيب .

ثم قال(٨) : ويظهر لى أن « ها » هذه اسم فعل بمعنى خذى ، ولا غبار عليه .

قلت : بل عليه غبار متراكم ، لكونه عدولا عن الظاهر ، من كونه

---

(١) أى ابن يعيش في شرح المفصل جـ٧ص١١٤ ، وعبارته : وهو للنابغة أى البيت السابق الشاهد فيه إدخال « ها » التى للتنبيه على « إن » والعذر والمعذرة والعذرى بالكسرة كالركبة والجلسة بمعنى الحال .

والذى يفهم أن القائل لذلك هو المصنف ، ولكن هذا التفسير ليس موجوداً في شرحه جـ١ص٢٧٥ وأنا رجعته لابن يعيش لأنه تناول تفسير لفظ « عذرة » كما ذكرت .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ٢١ص٢٩ و .

(٣) في «ب» : ونسلم بل ... الخ .

(٤) في «جـ : مفصولا فيه والإشارة .

(٥) ذكره سيبويه ولم ينسبه بينما الأعلم نسبه للبيد بن ربيعة ، وقال البغدادى في الخزانة وكذلك نسبه الأندلسى في شرح المفصل إليه ، أى لبيد وقال : وأنا لم أره في ديوانه ، وقال ابن يعيش : إن البيت للبيد ، والشاهد فيه قوله : هذا لها هاوذاليا ، يريد وهذاليا والواقع أن البيت موجود في ملحقات ديوانه ص٣٦٠ .

ورواية سيبويه والبغدادى وابن يعيش : «فقلت لهم هذا ... الخ . ولعلها هى الصواب .

انظر : الكتاب جـ١ص٣٧٩ ، جـ٢ص٤٧٩ ، الدرر جـ١ص٥٠ ، شرح ابن يعيش جـ٨ ص١١٤ .

(٦) في جـ : «بالعطف ... الخ .

(٧) جـ١ص٧٥ ظ .

(٨) أى الدماميني في المرجع السابق .

تنبيها منصبا على اسم الإشارة مفصولا عنه مدلولا بالمعطوف عليه من الجملة المصدرة باسم الإشارة ، مدخولا للتنبيه غير مفصول (١) ، إلى دعوى اسم الفعل الذى تنافره صحبة الضميرين لتحمله ضمير الخطاب .

ثم لا موقع لاسم الفعل في هذا المقام كما يشهد به الذوق السليم والفهم (٢) المستقيم .

ثم قال(٣) : ويظهر أيضا في كلام المصنف انتقاد ، لأن لنا صورتين يقع الفصل فيهما كثيراً بين « ها » التنبيه واسم الإشارة ، وليس شيئا من « أنا » وأخواته ، إحداهما الكاف نحو « أهكذا عرشك » (٤) وقوله :

ما ها كذا يا سعد تورد الإبل(٥)

ويرد على الأصل كقوله :

ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى في الأرض مطلوب(٦)

---

(١) قوله : « إلى دعوى» متعلقة بقوله : عدولا عن الظاهر .

(٢) في ج : والطبع ... الخ .

(٣) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٤) سورة النحل : آية : ٤٢ .

(٥) هذا من الأمثال ، جاء في القاموس مادة « شرع » وشرحه تاج العروس ، وفي حديث على رضى الله عنه أن رجلا سافر في صحب فلم يرجع برجوعه إلى أهله فاتهم أصحابه فرفعوا إلى « شريح » فسأل أولياء المقتول البينة ، فلما عجزوا عن إقامتها ألزم القوم الأيمان ، فأخبروا عليا بحكم شريح « فقال متمثلا :
أوردها سعد وسعد مشتمل يا سعد لا تروى بهذاك الإبل
ويروى ما هكذا ياسعد تورد الإبل .
ثم قال : إن أهون السقى التشريع ، ثم فرق على بينهم وسألهم واحداً واحداً فأقروا بقتله فقتلهم به ، والتشريع : إيراد الإبل مورد شريعة سهل الشرب انظر القاموس المحيط ج٣ص٤٦ تاج العروس ج٥ص٣٩٦ .

(٦) نسب في الكتاب والخزانة لامرىء القيس ضمن قصيدة ، ورواية صاحب الخزانة لا والتى في هواء الجو طالبة ... البيت . وكذلك رواية الأعلم في شرحه لديوان امرىء القيس . ونسبه سيبويه في الكتاب ج٢ص٢٧٢ للنعمان بن بشير الأنصارى برواية الشارح .
وقال ابن رشيق في العمدة ج١ص٩٥ : وأما دعبل فقدمه « أى امرىء القيس بقوله في وصف عقاب : ويلمها من هواء ... البيت وهذا عند دعبل أشعر بيت قالته العرب .
والصحيح أن البيت لامرىء القيس إلا أنه ورد بروايتين ، وفيه عدة شواهد منها ورود الكاف قبل « ها » التنبيه كما هو الأصل . ومنها ما يجوز في قوله « وامها » من ضم اللام وكسرها فالضم على القاء حركة الهمزة عليها والكسرة على إتباعها الحركة الميم . ومنها رفع « مطلوب » حملا على موضع الكاف ، لأنها في تأويل مثل ، وموضعها موضوع رفع ، ولو نصب حملا على اللفظ ، أوعلى التمييز لجاز ، والمعنى : الشاعر يصف عقابا تتبع ذئبا « فتعجب منها في شدة طلبها ومنه في سرعته وشدة هروبه . انظر الكتاب ج١ص٣٥٣ « ج٢ص١١٢ ديوانه ص٤١٩ » .

قلت : لانسلم أن مدخول(١) « ها » التنبيه الإشارة مفصولا بينهما ، وإنما مدخولها أداة التنبيه لا اسم الإشارة كما صرح به في الآية صاحب المغنى(٢) ، بل ليس بالواجب لحاقها (اسم) (٣) الإشارة حتى يتمحل في كل مقام وجد فيه التنبيه غير داخل عليها ، كما نبه عليه بعض .

بل جوزها جماعة في نحو (ها أنت ذا تفعل) كون التنبيه غير منوى به الدخول على الإشارة تمسكا بقوله تعالى : « ها أنتم هؤلاء (٤) ، وإلا لم يعد بعد أنتم(٥) كما هورأى سيبويه (٦) فيما يرد عليك من قوله :

وقد حكى الأخفش : ها إن زيداً منطلق ، وقال الشاعر :

أبا حكم ها أنت نجم مجالد

وأنشد صاحب المفصل :

ها إن تا عذرة . . . البيت (٧)

وقال الفراء : إذا وصلت المبنى(٨) بمبهم وأخبرت عنه بالفعل فالعرب تلحق التنبيه(٩) المبنى كـ« ها » أنا إذا أقوم ولا يكادون يقولون أنا .

بل جعل المحقق الرضى(١٠) دخوله الإشارة أولويا مطلقا ، وليس لمدعى

---

(١) في جـ « مدخل » « ها »

(٢) ذكر صاحب المغنى في جـ١ص١٩٩ في حرف الكاف : « كذا » يرد على ثلاثة أوجه . أحدهما : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما « كاف » التشبيه و « ذا » — الإشارية . ثم قال وتدخل عليها « ها » التنبيهية كقوله تعالى : « أهكذا عرشك ؟ وإن كان ليس في كلام صاحب المغنى الفصل بين « ها » واسم الإشارة ولا منع الفصل — إلا أنه استدل بالآية التى استدل بها الدماميني وعلى ذلك فلا حجة للدماميني فيما قال ، ورد الشارح مقبــول .

(٣) « اسم ساقطة من « جـ » .

(٤) سورة النساء : آية : ١٠٩ وهى : « ها أنت هؤلاء جادلتم عنهم في الحياة الدنيا فن يجادل الله عنهم يوم القيامة أم من يكون عليهم وكيلا » .

(٥) في «ب» بعد التى كا ... الخ .

(٦) إذ قال في الكتاب جـ١ص٣٧٩ : وقد تكون «ها» في «ها أنت ذا» غير مقدمة ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا يدلك على هذا قوله عز وجل : هاأنتم هؤلاء «فلو كانت» ها هذه هى التى تكون أولا إذا قلت : هؤلاء لم تعدها» ههنا بعد أنتم .

(٧) سبق تحقيقه في ص ٨٧٤ .

(٨) في «جـ : وصلت المكنى بمبهم ... الخ .

(٩) في «جـ : التنبيه المكنى كها ..... الخ .

(١٠) وعبارته في شرك الكافية جـ٢ص٣٢ : يعنى «ها» إنما تلحق من جملة المفردات اسم الإشارة كثيراً لأن تعريف اسم الإشارة في أصل الوضع بما يقترن إليها من المتكلم من الدلالة الحسية فجيء في أوائلها بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت إليه وينظر إلى أى شيء يشير من الأشياء الحاضرة ...... الخ .

الفصل سوى حكاية أبي الخطاب ، عمن يوثق(١) : هذا أنا أفعل ، وأنا هذا أفعل ويونس : هذا أنت تقول(٢) ، مع إمكان جعل كل منهما في مركزه .

فأني يجب التأويل في كل مقام وجد فيه التنبيه غير معانق للإشارة ، أم كيف يحسن .

ولوسلم فالفصل بكاف التشبيه كلافصل ، لكثرة اعتناقها اسم الإشارة كقوله :

وأسلمني الزمـــان كـــذا فلا طرب ولا أنـــس(٣)

حتى لقد تكون معها كالكلمة الواحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير العدد ، لقول أئمة اللغة :

قيل لبعضهم : أما بمكان كذا (وكذا) (٤) وجد ، فقال : بلى وجاذا(٥) فنصب بإضمار أعرف ، وكما في الحديث : « يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا(٦) » أو عن العدد فتوافق كأى في أمور مستقصاة في ذلك البـــاب(٧)

---

(١) لعل الصواب : يوثق به .... الخ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ج١ص٣٧٩ : وزعم أبوالخطاب أن العرب الموثوق بهم يقولون : « أنا هذا وهذا أنا » ، وقال : وحدثنا يونس أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب : أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا وكذا لم يرد بقوله هذا أنت أن يعرفه نفسه كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره ، هذا محال ، لكنه أراد أن ينبهه كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا وكذا وأنت ، وإن شئت لم تقدم « ها » في هذا الباب ، قال تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » .

(٣) هذا البيت من شواهد ابن هشام في المغنى ج١ص١٩٩ في مبحث « كذا وذكره السيوطى في شواهده ولم يعلق عليه بشيء .

وقال الشمنى في كتابه المنصف من الكلام ج٢ص١٨ : الكاف للتشبيه و « ذا » للإشارة إلى ما تقدم قبل هذا البيت ، كذا قيل ، ولا يحتمل أن يكون المعنى (وأسلمنى الزمان فأنا الآن مسلوب الطرب والأنس . وأنا لم أعرف قائله .

(٤) « وكذا » ساقطة من ب »

(٥) قال الجوهرى « الوجذ » بالجيم نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء والجمع : وجاذا الصحاح ج١ص٢٧٧ . أى إذا أردت نصب » وجاذا فهو منصوب بإضمار « أعرف » فالفاء فاء الفصيحة كما في المغنى وعبارة سيبويه في هذا المقام ج١ص١٢٩ – وحدثنى من يوثق به : أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وجد وهو موضع يمسك الماء فقال بلى وجاذا أى فأعرف بها وجاذا .

(٦) اخرجه البخارى في صحيحه ج٤ص٦١ » كتاب الأدب باب ستر المؤمن على نفسه من حديث ابن عمر برواية إن رجلا سأل ابن عمر : كيف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النجوى؟ قال : « يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه ، فيقول عملت كذا وكذا فيقول : نعم ، ويقول : عملت كذا وكذا فيقول : نعم ... الخ .

(٧) يعنى باب « كذا » فقد ذكر ابن هشام في المغنى « ج١ص١٩٩ » أن « كذا » توافق « كأى » في أربعة أمور : التركيب ، والبناء والإبهام ، والافتقار .

ثم قال(١) : الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحو : لاها الله

قلت : وهذا من الطراز الأول(٢) ، من كون مدخولها غير ما الكلام فيه من اسم الإشارة ، بل أين اسم الإشارة في المثال فيدعى وقوع الفصل بينه وبين حرف التنبيه (٣) .

ــ وقد تعاد = : « ها » التنبيه ــ بعد الفصل توكيدا = : نحوها أنتم هؤلاء(٤))»

قال أثير الدين(٥) : وهو خلاف ظاهر قول سيبويه (٦) : وقد تكون « ها » في « ها أنت ذا » غير مقدمة ، لكنها بمنزلتها في « هذا » يدلك عليه قوله تعالى : « ها أنتم هؤلاء » فلو كانت المقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء .

ومقتضى كلام المصنف : تقديمها ثم إعادتها تأكيداً .

ــ والكاف = : مع أسماء الإشارة ــ حرف خطاب = : اتفاقا ــ يبين أحوال المخاطب = : من إفراد وفرعية وتذكير وفرعه ــ بما بينها (٧) إن كان اسما = : نحو ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن ، كأكرمك وأكرمك وأكرمكما وأكرمكم وأكرمكن ، ولا يتوهم أنها اسم مضاف إليه ، لامتناع إضافة أسماء الإشارة .

وإنما حمل الجماعة على دعوى الحرفية تجردها عن معنى الاسمية بما دخلها من معنى الحرفية من إفادتها معنى في غيرها كون اسم الإشارة المصاحبة(٨) مخاطبا به واحد أو مثنى أو مجموع ــ مذكراً أو مؤنثا قاله الرضى .

ثم أورد أن لنا أسماء كثيرة مفيدة معنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشروط مع بقائها اسمية .

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق . وبقية كلامه : نحو « لا ها الله ذا ، يقال بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات الألف من « ها » وحذفها .

(٢) « الأول » ساقطة من ب .

(٣) لا أعلم كيف يقول الشارح مثل هذا الكلام اللهم إلا إذا كانت نسخته من شرح الدماميني مثل ما قال : وقد أثبت أن المثال في مبحث اسم الإشارة ، وإذا كانت نسخته غير ذلك فلا عذر إلا داء التحامل اللهم أجرنا .
وأصل تمثيل الدماميني في كتاب سيبويه « ج١ص٣٧٩ » إذ ذكر الفصل بالواو بين « ها » واسم الإشارة في بيت لبيد السابق « ... ها وذا ليا » ثم قال : وزعم ــ أى الخليل ــ أن مثل ذلك « أى ها الله ذا » إنما هو « هذا » إذا فاعتراض الشارح ساقط .

(٤) سورة النساء ، آية : ١٠٩

(٥) في شرحه ج٢ص٢٩ و .

(٦) انظر الكتاب ج١ص٣٧٩ ، وتمام كلامه : فلو كانت « ها » ههنا هى التى تكون أولا إذا قلته : « هؤلاء » لم تعد « ها » ههنا بعد « أنتم » .

(٧) في « ج » بينها ــ والمتن تحقيق بركات ص٤ .
« إذا كان » وكذلك ما في شرح الأثير ج٢ص٢٩ وشرح ابن مالك ج٢ص٢٧٤ .

(٨) أى المصاحبة للكاف .

وأجاب : بأنها دالة على معنى في نفسها وفي غيرها ، وتقرر أن الحد الصحيح للحرف : أنه الذى لا يدل إلا على معنى في غيره ، لا مادل على معنى في غيره .

ـ وقد يغنى « ذلك » عن « ذلكم » = : أى يكتفى بكاف الخطاب مفتوحة في خطاب جمع المذكر ، كما يخاطب المفرد المذكر ، نحو : « فما جزاء من يفعل ذلك منكم(١) » « ذلك خير لكم وأطهر(٢) » .

وليس لها ذلك حال اسميتها ، فلا يجوز « يا زيدون أكرمك عمرو » أى « أكرمكم » ، وقد وجه ذلك بوجهين : أبو الحسن بن الباذش (٣) :

أحدهما : أنه أقبل على خطاب فرد من الجماعة لجلالته ، والمراد له ولهم .

الثاني : أنهم خوطبوا جمعا على معنى اسم مفرد شامل (٤) لهم ، فهم بمنزلة (يا فريق) أو « يا جمع » (ذلك خير لكم) وقد يجوز الإفراد والتأنيث على معنى الفئة والفرقة في هذا الوجه هـ .

(وغير المصنف حكى لغتين أخريين :

إحداهما : الاكتفاء بالكاف مفتوحة مفردة مطلقا ، فهى في خطاب غير المفرد المذكر كهى في خطاب المفرد المذكر .

الثانية : فتحها مطلقا في خطاب المذكر ، وكسرها مطلقا في خطاب المؤنث غير لاحقة إياها علامة تثنية أو جمع(٥)) .

وفي شرح الدمامينى(٦) : وإذا ثبت ذلك ففى كلام المصنف تقييد مضر ، والصواب : وقد يغنى (ذلك) عن غيره .

قلت : لا نسلمه ، إذ لم يعتمد إلا ما هو الثابت والأفصح من هاتيك اللغات بل أين التقييد(٧) في كلامه ؟ وإنما ذكر إغناء مخصوصا غير حافل بغيره ، وقد يكون لعدم ثبوته عنده .

قال الزجاجى أبوالقاسم في جملة : قد ترد كاف الخطاب في مثل هذا موحدة

---

(١) سورة البقرة : آية : ٨٥ .

(٢) سورة المجادلة ، آية : ١٢٠ .

(٣) وعبارته كما في شرح أثيرالدين للتسهيل جـ٢ص٢٩ ظ . إفراد الكاف إذا خوطب به جماعة لقوله عز وجل : « ذلك يوعظ به » و « ذلكم توعظون به » له تأولان أحدهما أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة .... الخ .

(٤) أى من أسماء المجموع التى تقع على الجماعة .

(٥) من قوله : وغيرالمصنف « إلى هنا منقول من شروح ابن أم قاسم جـ١ص٩٤ وقد نقله الدمامينى أيضا .

(٦) « جـ١ص٧٦ و . »

(٧) التقييد هنا : جعل المستغنى عنه » « ذلكم » خاصة .

في الاثنين والجمع متروكة على أصل الخطاب .

وفي تفسير أبي إسحاق الثعلبي في « ذلك يوعظ به(١) » الأصل في (ذلك) أن الكاف بحسب المخاطب ، ثم كثر حتى توهموها من نفس الحرف فقالوا : « ذلك » بكاف موحدة مطلقا .

قال المصنف(٢) : ولم يغن (أن) عن (أنتم) ، إذ قد يستغنى بالذال والألف عن الكاف عند تقدير القرب أوقصد الحكاية ، نحو : هذا ماتوعدون ليوم الحساب (٣)» « هذا من شيعته وهذا من عدوه(٤) » وما يستوى البحران هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج(٥) » فساغ الاستغناء بالكاف عن مصحوبها ، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء فلم يستغن بالتاء عن الميم هـ .

وهو تفريع على رأى الجمهور : أن التاء لمحض الخطاب لا ضمير .

— وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف = : أنشد بعض الكوفية :

وإنما الهالك ثم الهالك ذو حيرة ضاقت به المسالك(٦)

وهل يكون النوك إلا ذلكو .

قال المصنف(٧) : أراد (ذلكم) فأشبع الضمة مستغنيا عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع .

قال أثيرالدين(٨) : ولا دليل فيه ، وإنما هذا عندى من تغيير الحركة للقافية لارتفاع القوافي قبله ، فغيرت فتحة الكاف إلى الضمة كما ورد في قوله :

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٢ .
(٢) في شرحه للتسهيل جـ٥ص٢٧٦ » .
(٣) سورة ص ، آية : ٥٣ .
(٤) سورة القصص ، آية : ١٥ .
(٥) سورة فاطر ، آية : ١٢ والآية : «وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج .
(٦) هذا الرجز من شواهد شرحى التسهيل لابن مالك جـ١ص٢٧٦ والأثير جـ٢ص٣٠ وروايتهما : كيف يكون « بدل » وهل يكون وقال صاحب الدررجـ١ص٥٠ لم أقف على قائل هذه الأشطار .
وقولك « النوك » قال الجوهرى النوك بالضم : الحمق قال قيس بن الخطيم : وداء النوك ليس له دواء . والنواكه الحماقة ... الخ .
(٧) في شرحه للتسهيل جـ١ص٢٧٧ » .
(٨) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٣٠ » بتصرف .

سأترك منزلى لبنى تميم   وألحق بالحجاز فاستريحا (١)

فغير الضمة إلى الفتحة ضرورة ، بل هو في الأول أوجه ، لأن الحركة بنائية غيرمقتضاة لعامل ، بخلافها في « فأستريحا » لكونها الإعرابية .

قلت : وفي شرح الدماميني(٢) وفي شرح ابن قاسم(٣) (قيل) فحكى بعض مأوردناه عن الأثير جهلا بقائله .

ثم قال(٤) : « وهذا اعتراض ساقط ، غير مبين وجه السقوط ، وذلك مما لا يحفل به لكونه دعوى مجردة ، مع قوة الاعتراض ووضوحه واستماله من المحافظة على ما هو الجادة من حمل المسائل على قانونها اللغوى من وفق مقتضى الصناعة .

ــ وتتصل به « أرأيت» موافقة « أخبرني» = : إلا التى بمعنى (أعلمت) لكون الكاف مع الثانية ضمير المفعول واجبا فيها وفي التاء المطابقة ، نحو « أرأيتك منطلقة » و « رأيتكما منطلقين » ، و « أريتكم منطلقين » و « أرأيتكن منطلقات» ويقال في جوابهن « نعم » أو « لا » بخلافها مع الأولى فإنها تتصل بها ــ هذه الكاف مغنيا لحاق علامات الفروع بها = : أى الكاف ــ عن لحاقها بالتاء = : نحو أريتك يا هند زايدا ما صنع و « أرأيتكما» و « أرأيتكن » في إفراد التاء وتذكيرها في عامة الأحوال ، ويتبين المراد بها بما يلحق الكاف .

وهى حينئذ مجردة عن معنى الاستفهام ، فلا تستدعى جوابا لا « بنعم أو « لا » ولا اتصالها بالكاف ، كما أفاده المتن لإثباتها لها هذا المعنى قبل ورود الكاف

---

(١) نسب هذا البيت العيني في هامش الخزانة « ج٤ص٣٩٠ » والشنقيطي في الدرر اللوامع ج١ص٥١ ج٢ص٩٠ » للمغيرة بن حنين بن عمر و التميمى الحنظلى وهو شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية .

وقال البغدادى في الخزانة ج٣ص٦٠٠ » رجعت إلى ديوان المغيرة فلم أجده فيه واستشهد به سيبويه في الكتاب « ج١ص٤٢٣، ٤٤٨ ولم ينسبه وكذلك الأعلم .

قال سيبويه : وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث أنتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل « أن » العاملة فا نصب في الشعر اضطرار وقول الشاعر سأترك ... البيت .

وقال أبوجعفر النحاس في كتابه شرح أبيات سيبويه ص٢١٦ : وهذا حجة أنه نصب « فأستريحا » وليس هو جوابا بالشيء مما ينصب جوابا ، ولكنه نصبه شبهه ذلك وليس بالجيد .

وذكر ابن عصفور في المقرب « ج١ص٦٣ » بدون نسبة ، وقال محققه : مجهول القائل .

(٢) « ج١ص٧٦ و .

(٣) ج١ص٩٤ وعبارته : « والأبيات تتزن بالإسكان فإن كان معتمده في الضم الرواية فهو من باب تغيير الحركة ، لأجل القافية فلا حجة فيه .

وزاد الدماميني على ذلك قائلا : يعنى لاحتمال أن يكون كاف الخطاب من « ذلك » مفتوحة أومكسورة ، ولكنها ضمت لمكان القافية ... الخ .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

فدل أن وجود الكاف مسبوق بإفادتها لا موقوف عليه ، وفي التنزيل « قل أرأيتكم إن أتاكم »(١) «قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم(٢) « قل أرأيتم ماتدعون من دون الله (٣) » .

قال أثير الدين (٤) وابن هشام وغيرهما : و (آرأيت) هذه منقولة من (أرأيت) بمعنى (أعلمت) ؟ لا بمعنى (أبصرت) ، لتعديها إلى اثنين ، وهو إنشاء منقول إلى إنشاء ، لكونه استفهاما أولا وأمراً ثانيا ، لصيرورته بمعنى أخبر .

قلت : وعزو الدماميني(٥) ذلك لابن هشام وحده قصور .

وعكس الرضى في شرح الحاجبية ، فزعم نقلها من البصرية أو العرفانية ، كأنه قيل : أبصرته وشاهدت حاله العجيبة وأعرفتها أخبرني عنها ، فلاتستعمل إلا استخبارا عن الأحوال العجيبة والأمور الغريبة المستظرفة . وربما جيء بعدها بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو (أرأيت(٦) زيدا) ، وقد يحذف نحو ـ « أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله . . . الآية (٧) » وليس « كم » مفعولا به ، بل حرف خطاب ، ولابد سواء أتيت بذلك المنصوب أم لا من استفهام يبين الحال المستخبر عنها ظاهرا ، نحو « أرأيت زيدا ما صنع » ، « وأرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهزة هل يهلك(٨) » أو مقدرا نحو « أرأيتك هذا الذى

---

(١) سورة الأنعام ، كآية : ٤٠ .
(٢) سورة الأنعام ، آية : ٤٦ .
(٣) سورة الزمــر ، آية : ٣٨ .
(٤) وعبارته في شرحه (ج٢ص٣٠، ٣١) رأيت هذه هى العلمية دخل عليها همزة الاستفهام فهى تتعدى إلى اثنين ، فإن استعملت على أصل موضوعها جاز أن يتصل بها الكاف ضميراً منصوبا ، ويطابق الضمير المنصوب الضمير المرفوع في إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث وكان الضمير مفعولا أولا ومابعده مفعول ثان ... الخ .
وقد قال مثل هذا الكلام ابن أم قاسم في شرحه « ج١ص٩٥ » .
وقال الأثير في البحر المحيط ج٤ص١٢٦ « وكون » أريت وأريتك » بمعنى أخبرني نص عليه سيبويه والأخفش والفراء والفارسى وابن كيسان ، وغيرهم وذلك تفسير معنى لا تفسير إعراب ، قالوا : فتقول العرب : أريت زيدا ما صنع ، فالمفعول الأول ملتزم فيه النصب ، ولا يجوز فيه الرفع على اعتبار تعليق أرأيت « وهو جائز في « علمت ورأيت » الباقية على معنى علمت المجردة من معنى « أخبرني » لان « أخبرني » لا تعلق ، فكذلك ما كان بمعناها . والجملة الاستفهامية في موضع المفعول الثاني .
(٥) في شرحه للتسهيل ج١ص٧٦ ظ « أما كون الدماميني قصر في نسبة أريت بمعنى أعلمت فهذا صحيح ولا عذر له ، لانه مذكور في شرح ابن أم قاسم وشرح الأثير كما ذكرت .
وأما قوله : « وهو إنشاء ... الخ . فليس مذكوراً في الشرحين المذكورين ولعله مذكور في شرح ابن هشام الذى لم أتمكن من الحصول عليه ، إذاً فلا قصور ينسب للدماميني في القول الثاني .
(٦) ج٢ص٢٨٢ ، وعبارته : « ومعنى « أرأيت » أخبر ، وهو منقول من رأيت بمعنى : أبصرت ، أو عرفت كأنه قيل : أبصرته وشاهدت ... متى قال كما زعم .
(٧) سورة الأنعام ، آية : ٤٠ .
(٨) سـبقت .

كرمت على (١) » أى هذا المكرم لم أكرمته على ؟ و « لئن أخرتنى » استئناف وقد تكون الجملة المتضمنة استفهاما جوابا للشرط نحو « أرأيتكم إن أتاكم (٢) » الآية ، و « أرأيت الذى ينهى عبدا إذا صلى(٣)» ، ثم قال : « ألم يعلم (٤) معترضا بينهما بـ « أرأيت إن كان »(٥) تأكيداً ، ولا محل للمتضمنة الاستفهام لاستئنافها بيانا للحال المستخبر عنها ، كأنه قيل ، لما قيل « أرأيت زيدا » : عن أى شيء من حاله تستخبر ؟ فقلت : « ما صنع ، وليس الجملة المذكورة ثاني مفعولى رأيت كما زعم . . . أه .

وفي شرح الدماميني(٦) : وفيه أمور منها :

أنه لم يبين وجه نصب « زيدا » في مثال (أرأيت زيدا ماصنع ؟) ، ولا يصح أنه على نزع الخافض ، أى أخبرني عن زيد ، وإن كان في كلامه إشارة إليه ، لعدم اقتباسه في مثل هذا .

قلت : وقد قاسه بعض مطلقا ، وهو قول الكوفية قاطبة ، فأني تمنع صحته ؟

ثم قال(٧) : ولا مفعولا (٨) «أرأيت» لانسلاخ معنى الرؤية من هذا اللفظ لنقله إلى طلب الإخبار .

قلت : لانسلم انسلاخه رأسا ، لطموحهم إليه كما أفاده توجيه المحقق الرضى عاكسا ماذهب إليه غيره من النقل من رأى العلمية فينتصب به منظورا فيه إلى موضوعه الأصلى ، على أن كونه أمريا معنى قد يكون استلزاما ، وهو مايقتضيه توجيه الرضى السابق ، فليس النقل حقيقيا ، وحينئذ فلا إشكال .

ثم قال(٩) : والذى يظهر لى : أنه على حذف مضاف ، لدلالة الاستفهام : أن المطلوب معرفة خبره لا ذاته .

قلت : وليس بشيء ، لكونه دعوى مالم ينطق به يوما في تركيب كثر ابتذاله واستعماله نظما ونثراً . متصرفا فيه بحذف لواحقه الخطابية تارة ، واختزال منصوبه (١٠) أخرى ، ولم يتصرفوا فيه في وقت بذكر ذلك المضاف .

---

(١) سورة الإسراء ، آية : ٦٢ .
(٢) سبقت .
(٣) سورة العلق ، آية : ٩، ١٠ .
(٤) سورة العلق آية : ١٤
(٥) سورة العلق ، آية : ١١ .
(٦) « جا ص٧٦ ظ » .
(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٨) بل « ولا مفعولا به » كما في شرح الدماميني .
(٩) أى الدماميني .
(١٠) في «ب واختزاله منصوبة ... الخ .

ثم قال(١) : ومنها دعواه أن الجملة الاستفهامية قد تكون جواب الشرط ستشهدا على ذلك بقوله تعالى : «أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة ل يهلك إلا القوم الظالمون(٢) » ، وهو مشكل بعدم اقترانها بالفاء ، مع وجوب لاقتران بها في مثل ذلك ، وكذا في الآية الأخرى(٣) .

قلت : لانسلم وجوبه في مثل ذلك ، فقد أجازه أبوالحسن (٤) ومن رأى أيه مخرجا على ذلك : «إن ترك خيراً الوصية للوالدين(٥) » فقد يكون درج درجه في ذلك ، ولو سلم فقد يريد أنه جواب معنى لا صناعة ، ولا مانع نه كما قد يقع مثله نظائره من الفضلاء المحققين تجوزا واتساعا واعتمادا على وضوح لقام ، واعتناء بتحقيق المعاني .

ثم قال : ومنها أن كلامه مخالف لكلام ابن هشام من وجهين : جعله أرأيت) منقولا من (أرأيت) بمعنى (أبصرت) أو (أعرفت) ، وأنها ليست تعدية إلى مفعولين ، وأن الجملة بعدها استئنافية لا ثاني مفعوليها .

قلت : وأنت خبير بأن مخالفته قول أبن هشام لا تزرى بما اعتمده هو ، ن ذلك الاتجاه ماذهب إليه اتجاها لاخفاء به ، فليس قوله حجة عليه في شئ م قد عرفت ما في قوله من قصور ونسبة ذلك لابن هشام مع إطباق غيره من أهل للسان عليه (٦) .

وقد أوردنا كلام الرضى هذا في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وإنما جريا إلى تكريره ما ألزمه الدماميني هنا ، مما استدعى المقام عدم الاعتراض عنــه .

ـ وليس الاسناد مزالا عن التاء = : إلى الكاف ـ خلافا للفراء = : في دعواه أن «التاء» حرف خطاب و «الكاف» الفاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه .

---

(١) أى الدماميني .

(٢) سورة الأنعام ، آية : ٤٠ .

(٣) وهى : «أرأيتك هذا الذى كرمت على لئن أخرتن» رقم ٦٢ سورة الإسراء .

(٤) أى أن أبا الحسن الأخفش يرى جواز تقدير الفاء ، قال أبو حيان في البحر المحيط «جـ٢ص٢» وذكر عن الأخفش أن ذلك على إضمار الفاء» .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٨٠ .

(٦) إن رد الشارح غير مركز ، وليس فيه إلا الولوع بالتسلط على الدماميني وليته أبطل كلام الدماميني بما قاله أبوحيان في هذا المقام في البحر المحيط جـ٤ص١٣٢» وغيره إذ قال : «والجملة من قوله» هل يهلك «معناها النفى ، أى مايهلك إلا القوم الظالمون ولذلك دخلت «إلا» وهى ـ أى الجملة ، في موضع المفعول الثاني لأرأيتكم ، والرابط محذوف ، أى هل يهلك به ، والأول من مفعولى «أرأيتكم» محذوف ، من باب الإعمال كما قررناه .
وقال في «ص١٢٧» بعد ذكر عدة آراء : «فنقول : الذى نختاره أنها باقية على حكمها من التعدى إلى أثنين ... الخ .

ورده المصنف(١) : بصحة الاستغناء عن الكاف دون التاء ، ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه(٢) ، وأنها لم تقع قط مرفوعة ، وأن التاء محكوم بفاعليتها في غير محل النزاع إجماعا بخلاف الكاف فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل .

وقال أبوعلي في مسائله العسكرية : والذى يفسد رأيه أن التاء هى الفاعلة وموضعها رفع ، ويمنع فاعلان لفعل واحد بغير عاطف .

ورد : بأن الفراء لا يرى فاعلية التاء فلا فاعلين لفعل واحد .

قال أثيرالدين (٣) : وفي محفوظي : أن الكسائي يرى مفعولية الكاف .

قال ابن هشام (٤) : ويلزمه صحة الاقتصار على المنصوب في نحو : أرأيتك زيدا ما صنع ، لأنه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم عنده فلا يقتصر عليه ، وأما « أرأيتك هذا الذى كرمت على (٥) » فالمفعول الثاني محذوف أى لم كرمته على وأنا خير منه .

قلت : وهو ما أسلفناه عن المحقق الرضى(٦) ، وإنما لم يحك المصنف خلاف الكسائي ، لعدم ثبوته عنده ، وربما أفهم كلام الأثير في ذلك أيضا .

قلت : فاندفع قول الدماميني(٧) : وكان يجب على المصنف حكايته .

قال أبوعلي : فإن قلت : لم لم تكن « أرأيتك » مما يتعدى إلى ثلاثة ؟ فأجاب : بأنها لوكانت من ذلك القبيل لجاز تعديها إليها في غير هذا الموضع ، لكنه لم يجز فاندفع الاعتراض ، « ولأرأيت» هذه أحكام قد استوعبناها في أفعال القلوب .

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ١ص٢٧٨ . »

(٢) اى الكاف وعبارة المصنف : « ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع ، والكاف بخلاف ذلك ... الخ .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٣١ و . « وعبارته : المذهب الثالث قول بعضهم : إن الكاف لها موضع من الإعراب وهو النصب ، وفي محفوظي أنه مذهب الكسائي .
وقال السيوطي في همع الهوامع « جـ١ص٧٧ » : الرأى الثالث أن الكاف في موضع نصب ، وعليه الكسائي .

(٤) قال في المغنى في هذا المقام « جـ١ص١٩٣،١٩٢ » وأما الكاف غيرالجارة فنوعان : مضمر منصوب أومجرور ... وحرف معنى لا محل له . ومعناه الخطاب ، وهى اللاحقة لاسم الإشارة نحو : ذلك وللضمير المنفصل ... ولا رأيت بمعنى (أخبرني) نحو « أرأيتك هذا الذى كرمت على » فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب ، هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه وعكس هذا الفراء فقال : « التاء » حرف خطاب والكاف فاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه ، ويرده صحة الاستغناء عن الكاف ...
وقال الكسائي : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه ... الخ .

(٥) سورة الإسراء ، آية : ٦٢ .

(٦) انظر« ص ٨٨٢ »

(٧) في شرحه للتسهيل جـ١ص٧٦ ظ « وعبارته : » وكان ينبغى للمصنف أن يحكى هنا أيضا مذهب شيخ الفراء وهو الكسائي فإنه يقول ... الخ .

ـ وتتصل = : هذه الكاف ـ بحيهل = : بمعنى ايت (١) .

وفي المحكم(٢) : قال أبو عبيد : سمع أبومهديه رجلا من العجم يقول
احبه : «زوذه»(٣) فسأل عنه أبومهدية فقيل : يقول : عجل (٤) ،
ل (٥) : فهلا قال : حيهلك ؟ فقيل له : ما كان الله ليجمع لهم إلى
جمية العربية .

ـ والنجاء (٦) = : بمعنى أسرع ـ ورويد = : بمعنى أمهـــل (٧) ـ
ماء أفعال = :

قال أثيرالدين(٨) : احترازاً من «النجا(٩) و «رويد» المصدرين كما سيأتي
كرهما في ذلك الباب(١٠) .

قلت : وقصر الدماميني (١١) عن مطالعة قوله فعز ذلك لابن قاسم (١٢) ،
قال : فيصير الاحتّراز ضائعاً بالنسبة إلى (حيهل) ولوقال : اسمى فعل
ن حسنا .

قلت : قصاراه أن جعل أقل الجمع اثنين ويرشحه أمران : ما علم ضروريا

---

(١) لو شرحها بمعنى «عجل» كما سيأتي في خبر أبي مهدية لكان أولى .
(٢) «جـ٣ص٣٠٦» .
(٣) في «جـ : رق ذه» وفي المحكم جـ٣ص٣٠٦ : «وزد» وفي اللسان : «وزد زود» مكررة .
(٤) في «ب» أعجل وفي المحكم «أعجل» أيضا .
(٥) أى : أبومهدية .
(٦) وفي اللسان مادة «نجا» في «جـ٢٠ص١٧٦» قال أبوحنيفة المنجى : الموضع الذى لا يبلغه السيل ، والنجاء : السرعة في السير وقد نجا نجاء ممدود ، وهو ينجو في السرعة نجاء ، وهو ناج سريع ، ونجوت نجاء ، أى : أسرعت وسبقت وقالوا : النجاء النجاء والنجا والنجا ، فمدوا وقصروا .... وقالوا : النجاك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ولا موضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للإضافة فثبت أنها ككاف ذلك وأرأيتك زيدا أبومن هو .
وفي الصحاح للجوهرى مادة «نجا» جـ٢ص٥٥٢» ونجوت أيضا نجا ممدود ، أى أسرعت وسبقت ، والناجية والنجاة : الناقة السريعة تنجو بمن ركبها ، والبعير ناج .
(٧) في : جـ : «بمعنى «أقبل» وهو خطأ .
(٨) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٣١ ظ .
(٩) ألصواب : النجاء بالمد كما في الأصل .
(١٠) أى : باب أسماء الأفعال .
(١١) في شرحه للتسهيل جـ١ص٧٦ ظ .
(١٢) في شرحه للتسهيل جـ١ص٩٥ «وعبارته» تتصل «كاف» الخطاب أيضا بحيهل ، فتقول : حيهلك والنجاك ، بمعنى أسرع ورويدك بمعنى : أمهل ، واحترز بقوله : أسماء أفعال من يكون النجا ورويد مصدرين ... الخ .
وليس في فعل الدماميني قصور كما تقدم غير مرة ، بل هو نقل بأمانة .

أن «حيهل» (١) لا ينفك اسم فعل ، وتقدمه (٢) ما يرد بالوجهين من تينك اللفظين ، فعلم بذلك عدم قصده الاحتراز عنه .

— وربما اتصلت = : هذه الكاف — ببلى وأبصر = : فعل أمر — وكلا = : الردعية — وليس ونعم وبئس وحسبت = : نحو بلاك وأبصرت زيدا، أو كلاك وليسك زيد قائما . قال :

أليسك جاعلى كابنى جعيل(٣)

ونعمك الرجل زيد ، وحسبتك عمرا منطلقا ، وهو نهاية في القلة

قال المصنف(٤) وحمل عليه أبوعلى قوله :

لسان السوء تهديها إلينا وحنت وما حسبتك أن تحينا(٥)

فرارا من الإخبار عن اسم العين بالمصدر إلى كون الكاف لمجرد الخطاب ، فما بعدها ساد مسد مفعولى (حسبت) كقراءة بعض وحسبوا ألا تكون فتنة(٦) بنصب (تكون) » .

---

(١) في «أ : حيهلا ... الخ .

(٢) في «ب : وتقدم «ما» ... الخ .

(٣) هذا الشطر من البيت استشهد به أبوحيان في التذييل والتكميل ج٢ص٣١ ظ » وقال : واتصالها بهذه الكلمات قليل جداً أمثال ذلك : بلاك . . . وليسك زيد قائما ، قال الشاعر : أليسك ... الخ . وذكره صاحب الدرر اللوامع ج١ص٥١ » وقال : لم أعثر على قائله ولم يكمل الشطر الثاني .

(٤) في شرحه للتسهيل ج١ص٢٧٨ » وعبارته : وروى أيضا اتصالها ببلى ... وحسب أنشد أبوعلى : وحنتك وما حسبتك أن تحينا . وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب ، وحمله على ذلك وجود «أن» بعدها فإنه إن يكن الأمر كما قال لزم الاخبار بأن والفعل عن اسم عين وذلك لاسبيل إليه في موضع يخبر فيه بمصدر صريح نحو : «زيد رضى» فكيف به في موضع بخلاف ذلك .

(٥) قال ابن مالك في شرحه للتسهيل ج١ص٢٧٨ : وأنشد أبوعلى : لسان السوء... البيت واستشهد به السيوطى في الهمع ج١ص٧٧ وقال الشنقيطى في الدرر ج١ص٥١ : لم أعثر على قائل هذا البيت والبيت مذكور في شواهد التوضيح ص١٤٦ — بدون نسبة إلى قائل . وروواية صاحب الدرر ...... وجئتك وما حسبتك أن تجينا .

(٦) سورة المائدة ، آية : ٧١ .

قال أحمد الدمياطي في كتاب إتحاف فضلاء البشر «ص٢٤٠» — فأبوعمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف برفع النون على أن «أن» مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف أي : أنه و «لا» نافيه و «تكون» تامة ، و «فتنة» فاعلها ، والجملة خبر «أن» و «حسب» حينئذ للتيقن و «لا» للشك ، لأن «أن» المخففة لا تقع إلا بعد تيقن ، ووافقهم اليزيدى والأعمش ، والباقون بالنصب ، على أن «أن» الناصبة للمضارع دخلت على فعل منفى بلا » و «لا» لا تمنع أن يعمل ماقبلها فيما بمعدها من ناصب وجازم وجار ، و «حسب» حينئذ على بابها من الظن لأن الناصبة لا تقع بعد «علم» والمخففة لا تقع بعد غيره .

قال أثيرالدين(١) : ويحتمل أن الكاف مفعول أول و « أن » زائدة على رأى
خفش في إجازة النصب بالزائدة .

قال تلميذه بدرالدين بن قاسم(٢) : وأن تكون مصدرية وهى وصلتها بدل
الكاف ساده مسد المفعولين كقراءة حمزة : « ولا تحسبن الذين كفروا أنما
ى لهم(٣) » بالخطاب .

ـ وقد ينوب ذوالبعد عن ذى القرب لعظمة المشير = : قال المصنف(٤)
« وما تلك بيمينك يا موسى(٥) » أو لعظمة — المشار إليه = : نحو « ذلكم
ربكم(٦) » « فذلكن الذى لمتننى فيه » (٧) بعد إشارة النسوة إليه » بهذا — بقولهن :
ا هذا بشراً » (٨) والمجلس واحد لأن مرءى يوسف عليه الصلاة والسلام كان
د امرأة العزيز أعظم(٩) منه عند النسوة ، فأشارت إليه بما للبعد إعظاما له
جلالا ، كذا قالوا (١٠)

قلت : وعندى عكسه ، لدعواهن الملكية له جزما وبتهن الحكم بها ،
هادة ما في أداتي النفى والاستثناء من القصر وترفعهن به لقرابة جماله ومباعدة
سنه لما عليه من محاسن الصور إلى مالايرين(١١) أرفع منه من الأجناس الملكوتية ،
ركز الله تعالى في الطباع ألا أحسن من الملك كما ركز فيها أن لا أقبح من الشيطان
و علمن أجل من ذلك لتسامين به إليه .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ٢ص٣١ ظ وعبارته » ويحتمل البيت تخريجا آخر ، وهو أن يكون الكاف ضميراً مفعولا أول ، و « أن » زائدة و « تحين » في موضع المفعول الثاني ، فلا تكون « أن » مصدرية ، وهذا على مذهب الأخفش في إجازته أن « أن » الزائدة تنصب وقد ذكرنا ذلك في باب إعراب الفعل وعوامله .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ١ص٩٥ » بتصرف .

(٣) قال صاحب كتاب « إتحاف فضلاء البشر » واختلف في « ولا تحسبن الذين كفروا ، ولا تحسبن الذين يبخلون» فحمزة بالخطاب فيهما وافقه المطوعى ، والخطاب له صلى الله عليه وسلم أو لكل أحد و « الذين كفروا » مفعول أول و « أنما نملى لهم » بدل منه سد مسد المفعولين ولا يلزم منه أن تكون عملت في ثلاثة ، إذ — المبدل منه في نيه الطرح ، و « ما » موصولة أو مصدرية .... « والباقون بالغيبة فيهما مسندا إلى « الذين » فيهما ، وإنما في الأول سدت مسد المفعولين .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ١ص٢٧٩ »

(٥) سورة طه ، آية : ١٧ .

(٦) سورة الأنعام ، آية : ١٠٢ وسورة يونس ، آية : ٣ ، وسورة الزمر ، آية : ٦٠ وسورة فاطر ، آية : ١٣ ، وسورة غافر ، آية : ٦٢،٦٤ .

(٧) سورة يوسف ، آية : ٣٢ .

(٨) سورة يوسف ، آية : ٣١ .

(٩) في « جـ » كان عند امرأة العزيز كان أعظم بزيادة « كان » الثانية .

(١٠) القائل لذلك المصنف في المرجع المذكور والأثير في شرحه للتسهيل جـ٢ص٣٢ وابن أم قاسم في شرحه للتسهيل جـ١ص٩٥ » .

(١١) في « جـ : مالا يرون ... الخ .

وقد ينوب – ذو القرب عن ذى البعد ، لحكاية الحال = : نحو : « كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك(١) » هذا من شيعته وهذا من عدوه(٢) » .

– وقد يتعاقبان مشارا بهما إلى ما ولياه = : وفاقا للجرجاني وطائفة تمسكا بقوله تعالى (متصلا) (٣) بقصة عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام : « ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم(٤) » .

ثم قال : « إن هذا لهو القصص الحق(٥) ، « لهم مايشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين(٦) « هذا ماتوعدون ليوم الحساب(٧) » (إن في ذلك لذكرى» (٨) « إن في هذا لبلاغا » (٩) وقول الشاعر :

تأمـــل جنانا إننى أنا ذلك(١٠)

وأبطل السهيلى التمسك بالبيت بأن المراد : ذلك الذى كنت تحدث عنه وتسمع به هو أنا . قال : وإنما جرأهم على ذلك قوله تعالى « ذلك الكتاب لاريب فيه(١١) » لأنهم يرون المعنى : هذا الكتاب لقوله سبحانه في آية أخرى : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك(١٢) » فصار « هذا » و « ذلك » بمعنى .

ويقال لهم لا سواء ، لأن الإشارة في آية البقرة إلى ما حصل بحضرتنا منفصلا عن حضرة الربوبية بالتنزيل ، فصار مكتوبا بالحروف مقروؤا بالألسنة فالمعنى ذلك الكتاب الذى عندك ، وإنما يقول المتكلم هذا لما عنده ، وذلك لما عند المخاطب أو غيره ، وقوله تعالى « آلم(١٣) » بحروف التهجى وهو وتقطيع(١٤) الحروف

---

(١) سورة الإسراء ، آية : ٢٠ .
(٢) سورة القصص ، آية : ١٥ .
(٣) « متصلا » ساقطة من « ج » .
(٤) سورة آل عمران ، آية : ٥٩ .
(٥) سورة آل عمران ، آية : ٦٢ .
(٦) سورة الزمر ، آية : ٢٤ .
(٧) سورة ص ، آية : ٤٣ .
(٨) سورة ق ، آية : ٣٧ .
(٩) سورة الأنبياء ، آية : ١٠٦ .
(١٠) وصدره : وقلت له والرمح بأطر متنه ... تأمل .... البيت قائله الخفاف بن ندبه الصحابي الجليل ، وذلك ضمن أبيات يذكر فيها أخذه بثأر معاويه بن عمرو وأخي الخنساء ، وكان ، « ابن عم له ، قتله مالك بن عماد سيد بنى شمخ ابن فزارة ، والقصة مشهورة في أيام العرب بصورة مطولة . ورواية الخزانة ج٢ص٤٧٠ « والدرر ج١ص٥١ » : « تأمل خفافا » ... الخ . بدل « حنانا » والشاهد على أن « ذلك » بمعنى « هذا » أى أنا هذا .
(١١) سورة البقرة ، آية : ٢ .
(١٢) سورة الأنعام ، آية : ١٥٥ .
(١٣) سورة البقرة ، آية : ١ .
(١٤) « الواو ساقطة من « ج » .

رسم القرآن(١) بها حرفا فحرفا ، واللفظ بها إنما هو في حقنا ، وحين لم تذكر الحروف المقطعة قال : « هذا كتاب أنزلناه(٢) » لكونه عنده سبحانه على ما هو عليه حقيقة ، وهو عندنا متلو ومكتوب على ما يليق ، فاقتضت البلاغة والإعجاز فصلا بين المقامين وفرقا بين الإشارتين .

ـ وقد يشار بما للواحد إلى الإثنين = : نحو « لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك(٣) » . أى ذلك الفارض والبكر وقوله :

إن الرشاد وإن الغى في قرن   بكل ذلك يأتيك الجديدان(٤)

وقولــه :

« إن للخير وللشر مــــدى   وكلا ذلك وجه وقبـــــل(٥)

أى كلاذينك

وإلى الجمع = : كقوله :

ولقد سئمت من الحياة وطولها   وسؤال ذا الناس كيف لبيد(٦)

وقول مسكين الدرامى :

وبينا الفتى يرجو أموراً كثيرة   أتي قدر من دون ذاك متاح(٧)

أى من دون أولئك الأمور .

---

(١) « بها » ساقطة من « ج » .
(٢) سبقت الآية .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٦٨ .
(٤) هذا البيت مذكور بنفس الرواية في كتاب أشعار الهذليين ج٢ص٧١٣ ضمن أبيات منسوبة لا بي قلابة الطابنجى عم المتنخل ، وذلك عندما حصلت تلك المعارك الطاحنة بين بنى لحيان وبنى خزيمــة .
وذكره الشريف المرتضى في أماليه ج١ص٣٦٨ » ضمن أبيات برواية :
والخير والشر مقرونان في قــرن   بكل ذلك يأتيك الجــديدان
ونسبه لسيود بن عامر المصطلق .
واتفق صاحب اللسان في « ج٣٠ص١٦١ » مع الشريف المرتضى في النسبة والرواية ، ونسب النسبة لابن برى ، ونقل البغدادى في الخزانة « ج٢ص١٢١ » ما ذكره الشريف استطرادا والشاهد في قوله « بكل ذلك » أى كل ذينك » .
والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل ج٢ص٣٢ ظ » وابن مالك في شرحه « ج١ص٢٨٠ »
(٥) سبق تحقيقه في ص ٤٩١ .
(٦) قائله : لبيد كما نسبه ابن مالك في شرحه « ج١ص٢٨٠ » والأثير في شرحه ج٢ص٣٢ ظ » وكذلك صاحب اللسان في مادة « نصب » وقال ابن جنى في المحتسب « ج١ص١٨٩ » وجاز أن يوقع على الناس كلهم صفة مفردة ، تصوروا لمعنى الجملة والجماعة ، وهى بلفظ الواحد ، كما جاز للبيد أن يشير أيضا الى الناس بلفظ الواحد في قوله : « ولقد سئمت ... البيت » .
(٧) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه « ج١ص٢٨٠ » والأثير في شرحه ج٢ص٣٢ ظ » .
وكذلك يسين في حاشيته على التصريح « ج١ص١٢٩ » والشاهد واضح من الشرح .

ويحتمل الإشارة إلى المصدر المفهوم من « يرجو » أى : ذلك(١) الرجاء ، وعليه فلا حجة في البيت ، بل يحتمل سائرها التأويل ، فلا تحسن مستندا في إثبات شيء من ذلك لغة .

– ويشار إلى المكان بهنا = : نحو « إنا ها هنا قاعدون(٢) » حال كونه لازم الظرفية = : فلا يقع فاعلا ولا مفعولا ، ولا مبتدأ أو نحوها .

– أوشبهها = : بأن يجر ببعض الحروف كمن وإلى كقوله :

قد أقبلت من أمكنـــة من ها هنا(٣) ومن هنه (٤)

ونحو « هلم إلى هنا » .

– معطى ما لذا = : الإشارية – من مصاحبة = : لها التنبيه وكاف الخطاب نحو : ها هنا وهناك أو اللام والكاف نحو هنالك ، ومن – مجرد(٥) = : منها ومن اللام ، فتقول إشارة إلى القريب : هنا ، والمتوسط هناك ، والبعيد هنالك .

وكهنالك = : إشارة إلى البعيد .

– ثم = : بفتح المثلثة وتشديد الميم ، فتلزم ظرفية أو جراً بمن أو إلى نحو : « وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا » (٦) .

وليست مفعول رأيت – وإن زعمه بعضهم ، لعدم تصرفها بغير ما ذكر ، وإنما المفعول محذوف ، إما اختصاراً ، أى : وإذا رأيت ثم الموعود ، أو اقتصارا أى : وإذا وقعت رؤيتك ثم في ذلك المكان وقعت على نعيم وملك كبير .

وفي شرح الدماميني(٧) : انظر « ثم » في قول العلماء : « ومن ثم كان كذا » هل معناها معنى « هنالك » أو معنى « هنا » التي للقريب ؟ والظاهر الثاني .

---

(١) في « ج » ذاك » .
(٢) سورة المائدة ، آية : ٢٤ .
(٣) في « ج » من ها هنا ومن هنا ومن هنه .
(٤) هذا البيت أستشهد به أبن جنى في المصنف « ج١ص١٥٦ » على إبدال الألف « هاء » في قوله « هنه » ، لأن الأصل « هنا » ، ومثل ذلك قال ابن يعيش في شرحه المفصل ج٣ص١٣٨ وج٤ص٦ . وج٩ص٨١ ، وج١٠ص٨٣ » وقال المعلق عليه في ج٣ص١٣٨ » : ويستشهد على أن « هنا » المخففة ، يقال فيها : هنه « في الوقف ، وكذلك قال صاحب الدرر اللوامع « ج١ص٢ » وقالا : وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها .
(٥) في « ج » ومجرد .... الخ .
(٦) سورة الإنسان ، آية : ٢٠ .
(٧) « ج١ص٧٧ و . »

قلت : بل الظاهر الأول لأن المعاني لوقتها ، وغموض إدراكها بمنزلة الأشياء البعيدة ، وأشير إليها بما للبعيد كما مر عن التفتازاني في لفظ(١) تلك» معتلا يشمل سائر أسما الإشارة .

ـ وهنا بفتح الهاء وكسرها = : وتشديد النون ، يشار بهما إلى المكان البعيد ، فلا يلحقهما كاف ولا لام ، لدلالتهما على البعد بوضعهما ، فلا اشتراك فيهما ، ولا يتصرفان أخذا من تشبيههما بهنالك (٢) قال :

كأن ورسا خالط اليرنـــا خالطة من ها هنا وهنـــا(٣)

وقال بعض أسد :

فلما صار نصف الليل هنـــا وهنا نصفه قسم السوى(٤)

ـ وقد يقال هنت موضع هنا = : كقوله :

وذكرها هنت ولات هنت(٥)

أراد هنا ولات هنا .

ـ وقد يصحبها = : أى هنا فتحا وكسرا ـ الكاف = : نحو هناك .

ـ وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان ـ = : فالأول كقول الأفوه :

وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون أين المفزع (٦)

وكقوله تعالى : « هنالك ابتلى المؤمنون » (٧) بعد قوله سبحانه: « إذ جاؤوكم من فوقكم »(٨) وقوله .

---

(١) انظر « ص٨٧٠ .

(٢) في « ج : بهناك ...... الخ .

(٣) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه « ج١ص٢٨١ » والأثير في شرحه « ج٢ص٣٣ و. » والسيوطى في الهمع ، « ج١ص٧٨ » وقال الشنقيطى في الدرر« ج١ص٥٧ : لم أعثر على قائله ، وروايته : كأن ردينا خالط ...... البيت .

(٤) البيت من شواهد أبي حيان في التذييل والتكميل « ج٢ص٣٣ و ، وقال في شأنه : وقال أعرابي من بنى أسد ... الخ . وأنشد البيت ، ولم أعرف اسمه .

(٥) هذا الرجز من شواهد ابن مالك في شرحه « ج١ص٨١ » والأثير في شرحه « ج١٢ص٣٣ و.» وقال الشنقيطى في الدرر« ج١ص٥٢ » : لم أعثر على قائله ولا تمامه .

(٦) الأفوه لقب له ، لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان ، وأسمه : صلاة بن عمرو ابن مالك ، والبيت ضمن قصيدة له ، والشاهد أن « هناك » قد يشار بها إلى الزمان ، وأصل وضعها في الإشارة إلى المكان . والبيت من شواهد ابن مالك في شرحه « ج١ص٢٨١ » والأثير في شرحه « ج٢ص٣٣ ظ » والسيوطى في الهمع « ج١ص٧٨ » والعينى في الشواهد الكبرى هامش الخزانة « ج١ص٤٢ » .

(٧) سورة الأحزاب ، آية : ١١ ..

(٨) سورة الأحزاب ، آية : ١٠ .

تلوم على أن أمنح الورد نفحة | وما تستوى والورد ساعة تفزع(١)
إذا هى قامت حاسرا مشمعلة | يخيب الفؤاد رأسها ما تفزع
وقمت إليها باللجام ميسرا | هنالك يجزني الذى كنت أصنع

أنشدها المصنف(٢) .

قال أثير الدين(٣) : ولا حجة في ذلك ، لاحتمال الإشارة إلى المكان فكأنه قيل : في ذلك المكان الذى كان حالكم في زمنه كيت وكيت ، وكذا التأويل في الأبيات بعد .

والثالث كقوله :

حنت نوار ولات(٤) هنا حنت | وبدا الذى كانت نوار أجنت(٥)

فهو عند المصنف إشارة إلى زمن ، وهو نصب على الظرفية ، وحنت في موضع رفع بالابتداء ، لتأوله بالمصدر مخبراً عنه بالظرف قبله ، أى ولا حنان في هذا الوقت .

---

(١) قائل هذه الأبيات : الأعرج المعنى ، وهو رجل من الخوارج ، ذكر ذلك المرزوقي في شرحه للحماسة ، ص٣٤٩» وقال محققاه : وذكره المرزباني في المعجم «٢٥١» وقال : قال «عدى بن عمرو بن سويد بن زبان الأعرج الطائى المعنى ، وقيل سويد ابن عدى ، وهو مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام» وذكره ابن حجر في الإصابة «٣٧١٣ ، ٦٤٠» .

ورواية الحماسة : تلوم على أن أعطى الورد لفحة .... البيت

و«المحاسر» : المنكشف الرأس ، و«مشمعلة» : جادة في العدو ، ومعنى ذلك أن زوجته كانت تلومه لإيثاره فرسه بلبن ناقته ، وفي حالة اشتداد غضبها واضطرابها ، يقول : يكفيني ويجزيني الفرس بما كنت أقدمه له وأذهب إليه في تلك الحال مهيئا له اللجام للدفاع والقتال .

والشاهد في البيت الثالث حيث أشار إلى الزمان بهناك .

(٢) في شرحه للتسهيل «جـ١ص٢٨٢» .

(٣) في شرحه للتسهيل «جـ٢ص٣٣ ظ» .

(٤) في «جـ» ولات حين هنت وهو خطأ .

(٥) هذا البيت ومعه بيت آخر اختلف في نسبته لقائله ، نسبه الآمدى في المؤتلف والمختلف ص١١٥» فقال : ومنهم شبيب بن جعيل التغلبي كان بنوقتيبة بن معن الباهليون أسروه في حروب كانت بينهم وبين تغلب ، فقال شبيب – يخاطب أمه وهى بنت عمرو بن كلثوم : حنت نوار ... البيتين .

ونسبه الشنقيطى في الدرر«جـ١ص٥٢» لشبيب ، ثم قال : وقيل لحجل ابن نضله قاله فيه : نوار بنت عمرو بن كلثوم لما أسرها يوم «فركب بها الفلاة خوفا من أن يلحق ، وبعد هذا البيت بيت ثان ولا ثالث لهما .

وكذلك العينى نسبه لهما ، وحكى صاحب الخزانة قول الآمدى والقول الثاني .

وأجنت : أخفت وسترت ، والشاهد أن «هنا» قد يشار بها إلى الزمان وإن كانت في الأصل يشار بها إلى المكان .

وزعم ابن عصفور (١) : أن « هنا » اسم « لات» عاملة فيه معرفة كما في قول الأعشى :

لات هنا ذكرى « جبيرة » أومن جاء منها بطائف الأهوال (٢)

أي لات هنا حين ذكرى جبيرة ، أى لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة .

قال المصنف(٣) : وزعم بعض المتأخرين أن هنا اسم « لات» ، أى ليس ذلك الوقت وقت حنت أى وقت حنان .

ورده بمخالفة استعمال « لات» الملحقة بليس ، واستعمال « هنا » لأن اسم الأولى إنما يكون « لحين» محذوفا نحو « ولات حين مناص »(٤) أى وليس الحين حين مناص ، و « هنا » بخلافه(٥) اسما ، ولالتزام الثاني الظرفية ، غير منفك عنها إلا مدخولا عن أو إلى ، وأرتفاعه اسما للات مناف لذلك .

ورده أثيرالدين(٦) بنص سيبويه على رفعها الحين مثبتا كقراءة(٧) بعض : « ولات حين مناص » بالرفـــع» .

---

(١) في المقرب « ج١ص١٠٥ » وعبارته : « وأما لات فلم ترفع بها العرب إلا « الحين » مظهراً أو مضمراً .... وتعمل في الحين معرفة ونكرة ، لاختصاصها به ، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى ...

فأعملها في « هنا » وهو معرفة .

(٢) هذا البيت ضمن قصيدة طويلة قالها : « ميمون بن قيس الأعشى في مدح الأسود بن المنذرأخى النعمان والقصيدة في ديوانه « ص ٢٣ » .

وقد استشهد به ابن جنى في الخصائص « ج٢ص٤٧٤ » في باب التجريد ، إذ قال بعد ذكر البيت : وهى نفسها الجانية بطائف الأهوال وكذلك في المحتسب « ج٢ص٣٩ » وذكره العينى في شواهده « ج٢ص١٠٦ » وابن عصفور في المقرب « ج١ص١٠٥ » ، والشنقيطى في الدرر ج١ص٩٩ » . والشاهد مثل سابقه ، وقد أوضحه الشارح .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج١ص٢٨٢ » .

(٤) سورة ص ، آية : ٣ .

(٥) في الأصل : « وهنا بخلاف ذلك ، فلا تكون أسم « لات » .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج٢ص٣٤و . » ونص سيبويه في كتابه « ج١ص٢٨ » « لا تكون » «لات» إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعا وتنصب « الحين » لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكنها — أى ليس » ولم يستعملوها إلا مضمراً فيها ، لأنها ليست كليس في المخاطبة و ....ونظير «لات» في أنه لايكون إلا مضمراً فيه « ليس ولا يكون » في الاستثناء إذا قلت : أتوني ليس زيداً ، ولا يكون بشراً ، وقال : وزعموا أن بعضهم قرأ : « ولات حين مناص » وهى قليلة ... الخ .

(٧) قال أبوحيان في البحر المحيط « ج٧ص٣٨٤ » : وعن عيسى بن عمرو : « ولات حين » بالرفع « مناص » بالفتح ... وذكر هذه الرواية ابن خالوية في كتاب الشواذ « وعلى ذلك فلا يصح إبطاله — أى ابن مالك بالقراءة الشاذة ، ولأن سيبويه حكى ذلك بالزعم وهو محل الضعف ، بالإضافة إلى ما ذكر الشارح بعد .

وانظر : الكتاب ج١ص٢٨ .

قلت : وهو ماصرح به في الخلاصة(١) مصرحا بقلته ، وبنص ابن عصفور(٢) السابق على تصرفها باستعمالها اسما للات .

وفي شرح الدماميني(٣) : وأحسن من ذلك أن « هنا » مضافة إلى جملة بعدها ، فهي بمعنى « حين» واسم « لات » محـــذوف ، أي حنت نوار وليس الوقت حين حنانها .

قلت : وهو وهم فاحش وخطأ صراح ، لما علم ضروريا أن(٤) أسماء الإشارة لاتضاف ، ثم هذا بناء على إعمال « لات »(٥) إعمال ليس ، وليس متفقا عليه كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

— وبنى اسم الإشارة لتضمنه معناها = : لأن الإشارة من المعاني المؤداة بالحروف ، كالتنبيه ، والاستفتاح ، والترجى ، والتشبيه ، والنفى ، والتمنى وغيرها ، فكانت حقيقة أن يوضع لها حرف يدل عليها كغيرها من المعاني الزائدة على مدلولات الأسماء والأفعال ، واستغنى عن ذلك بتضمن اسمها لمعناها .

فمن ثم يحد(٦) اسم الإشارة بأنه : الدال وضعا على مسمى وإشارة إليه ، فاستوجب البناء لتضمنه معنى من المعاني الحرفية ، وإذا استحق الاسم البناء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الإشارة ، فبناء ما تضمن معنى استغنى به عنه أحق .

---

(١) اذ قال :

وما للات في سوى حين عمل ... وحذف ذى الرفع فشا ، والعكس قل

وقال ابن عقيل في شرح الخلاصة : « .... والكثير في لسان العرب حذف أسمها وبقاء خبرها ... الخ . انظر شرح ابن عقيل ج١ص٣١٢ — ٣١٩ .

(٢) انظر ص ٨٩٥ هامش رقم « ١ » .

والمقصود من هذا الكلام أن ابن عصفور يرى أن أسم « لات » يكون مذكوراً كما مثل وهو ما يراه المصنف من القليل ، وما مثل به ابن عصفور دليل على أن أسم « لات » يكون لفظ « الحين » وما يرادفه .

وفي هذا المعنى قال ابن عقيل في شرح الخلاصة « ج١ص٣١٩ » : وأشار بقوله : « وما للات في سوى حين عمل » إلى ما ذكره سيبويه : من أن « لات » لا تعمل إلا في الحين وأختلف الناس فيه ، فقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان .... وكلام المصنف محتمل للقولين وجزم بالثاني في التسهيل » .

وقال ابن مالك في التسهيل « ص٥٧ » مبحث إلحاق « ما » الحجازية بليس : « وتلحق بها ... « أن » الثانية قليلا و « لا » كثيراً ، ورفعها معرفة نادر ، و « لات » بالتاء فتختص بالحين أو مرادفة ، مقتصراً على منصوبها بكثرة ، وعلى مرفوعها بقلة » .

(٣) « ج١ص٧٧ ظ » .

(٤) في « ج » اسم الإشارة .

(٥) في « ج » ليت ، والظاهر أن الدماميني يرى في هذا المقام أن « هنا » خرجت عن كونها اسم إشارة ، وإذا كان كذلك فلا معنى لرد الشارح عليه ، وإلا فالحق مع الشارح .

(٦) انظر ما قاله الشارح متعلقا بالحد أول باب اسم الإشارة .

قال المصنف(١) : ومقتضاه بناء كل اسم إشارة ، لكن عارض(٢) في «ذين» «وتين» مضارعتها مثنيات الأسماء المتمكنة ، فأعربا كما مر التنبيه عليه(٣)ه.

قلت : والذى عليه المحققون كما (٤) مر أنها صيغ مرتجلة للإثنين لا تثنية حقيقة .

ـ أو = : لشبه الحرف وضعا = : نحو ذا وذى ، مما وضع منها على حرفين وضع الحروف ، ثم حمل سائرها عليها ، لانها فروع كهؤلاء ، أو كالفرع كهنا وأخواتها ، مما ليس فرعا لذا أو ذى ، غير أنها كالفروع لإمكان الاستغناء بهما عنهما ، والمستغنى به أصل للمستغنى عنه .

قلت : وأنت خبير أنه عدول عما عليه عامة البصرية إلا أبا سعيد أن ذا الإشارية ثلاثية الوضع(٥) .

ـ وافتقارا = : لاحتياجه في إبانه مسماه إلى مواجهة أو ما يقارنها ، مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول .
ومقتضاه أيضا بناء عامتها .

---

(١) في شرحه للتسهيل «ج١ص٢٨٣» .
(٢) في الأصل : «عارضه» .
(٣) انظر شرح المصنف «ج١ص٢١٣» .
(٤) انظر «ص٧١٨» قد سبقه الدمامينى إلى ذلك ، وعبارته في شرحه «ج١ص٧٧ خ» : وقد عرفت أن ثم من يقول : إن ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع ، وذين وتين صيغتان مرتجلتان للنصب والجـر ... الخ .
(٥) انظر «ص٥٤٠» .

خاتمـــــة :

اعتل سيبويه لبناء أسماء الإشارة بشدة توغلها في الإبهام ، فضارعت بذلك الحروف ، بدليل أن « من » تبعيضيه مطلقا ، وأى شيء أردت به ذلك أتيت بمن ، كما يشار بذلك إلى كل موجود .

وابن الطراوة بعدم التقار على مسماها ، ألم ترأن « ذا » لا تقع إلا حال الإشارة غير لازمة لزوم زيد وعمرو .

ورد بلزوم عامة الصفات ، لعدم إطلاق ضارب مثلا على من أتصف به إلا مادام متصفا به .

والله أعلم ، وهو الموفق سبحانه ، لا رب غيره ، ولاخير إلا خيره .

وهو أجود - كما قال ابن هشام - من قول الخلاصة(١) : أداة التعريف
لايتخيل إذا قيل ذلك أنه معرف بأداة ، وليس(٢) أداة تعريف .
وكما هنا عبر في الكافية(٣) ، فكانت الخلاصة بالأخصر أجدر .

- وهي أل = : حرف ثنائي الوضع كهل ، والتعبير عنها حينئذ « بأل »
هي عبارة الخليل أولى منها بالألف واللام ، هربا من التطويل ، وإجراء
ما هو العرف في نظائره كهل حرف أستفهام(٤) ، و « قد » حرف تحقيق
مية كلامه أن المفيد للتعريف « أل » بكمالها .

- لا اللام وحدها = : ولا دخل للهمزة في أصل الوضع

- وفاقا للخليل وسيبويه = : فهي عندهما ثنائية الوضع (٥) - وقـد ،
ها = :

- أم = : في لغة حمير وبعض طيء كقوله : صلى الله عليه وسلم :
س من أمبر أمصيام في امسفر» (٦) (رواه) (٧) النمر بن تولب رضي الله عنه ،
له . :

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بأمسهم وأمسلمه(٨)

إذ قال : المعرف بأداة التعريف :
أل حرف تعريف ، أو اللام فقط فنمط عرفت قل فيه « النمـط » .
انظر شرح الخلاصة لابن عقيل « ج١ص١٧٧ » .
في « ج : وليس أداة ...... الخ .
في ورقة : ١١ « أي ابن مالك في كافيته .
في « ج : وأل حرف تحقيق .... الخ .
انظر مايأتي بعد في هذا المقام من كون الهمزة زائدة في أل عند سيبويه .
هذا الحديث استشهد به الرضي في شرح الكافية « ج٢ص١٣١ » ورواه عن النمر بن تولب رضي الله عنه أيضا ، والحديث مذكور في كثير من كتب السنة لكن ليس برواية النمر ، وقد أخرجه الامام أحمد في مسنده « ج٣ص٤٣٤ » من ثلاث طرق ، أولاها : عن كعب ابن عاصم الأشعري كما هنا ، والثانية والثالثة عن كعب أيضا لكن فيها « أل » مكان أم » .
وفي جامع الأصول « ج٧ص ح ٤٥٧٩ » : عن أبي موسى الأشعري : قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمن امبر أمصيام في امسفر ؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : ليس من امبر .... الخ .
أخرجه رزين .
« رواه » ساقطة من « ب » .
نسبه العيني في هامش الخزانة « ج١ص٤٦٤ » لبجير بن غنمة أحد بني بلان الطائي ، وهو شاعر جاهلي ، وقال العيني : وركب ابن الناظم وأبوه أيضا صدر البيت على عجز بيت آخر سبق في ص٧٣٦ .

قيل : وهى مختصة بما لا تدغم لام التعريف في أوله من غير الأربعة عشر حرفا(١) وهى : التاء والثاء والدال والذال والراء والزاى والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون واللام نحو : قلم وكتاب بخلاف رجل وفاس ولباس .

قال ابن هشام(٢) : وحكى بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول : خذ الرمح واركب امفرس ، ولعل ذلك لغة لبعضهم ، بدليل البيت السابق ودخولها في الحديث على النوعين .

– وليست الهمزة = : وصلية – زائدة خلافا لسيبويه = : بل أصلية وفاقا للخليل ، وعزاه أصحابنا لابن كيسان .

قال المصنف(٣) : وهو الصحيح عندى لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل ، وموجبة لعدم النظير :

أحدها : تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف .

ورده أثير الدين(٤) بعدم لزومه ، إذ قد زعم النحاة زيادة أولى لامى « لعل » ومثله همزة « أل » .

الثاني : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف ساكن ولا نظير له .

ورده(٥) أيضا بأن لا حجة فيه للخليل على زعمه ، لأن قضية كلام سيبويه أن « أل » حرف ثنائى موضوع على حرفين مبدوين بهمزة ، ولا دليل فيما ذكر على صحة رأى الخليل أنها أصلية(٦) .

الثالث : افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير له .

وعارضه الأثير بلزوم عدم النظير أيضا فيما ادعاه رأيا للخليل وهو فقدان همزة قطع ملتزم وصلها .

---

(١) قال الدسوقي في حاشيته على المغنى « ج١ص٥١ » : بأن يكون أولها حرفا من الحروف القمرية ، وهى التى لا تغلب اللام فتدغم فيها ، بل تظهر فيها ، كما لا يغلب القمر النجوم ويجمعها : أبغ حجك وخف عقيمة » وباقي الحروف شمسية ، لأنها لا تغلب اللام فيها وتمنعها من ظهورها كما تمنع الشمس من الظهور .

(٢) في « المغنى ج١ص٥١ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « ج١ص٢٨٥ » وعبارته : على أن الصحيح عندى قول الخليل لسلامته . . . الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « ج٢ص٣٧ و . . » .

(٥) أى الأثير في المرجع السابق .

(٦) أى « همزة قطع » كما في الأصل وفي رأى أن رد الأثير غير مسلم لأن الحرف الموضوع من الأصل لا يكون زائداً ، وكيف يكون « أل » حرفا ثنائيا بالوضع وتكون الهمزة غير أصلية .

: لزوم فتح الوصلية بلاداع ولا نظير له ، قال(١) : واحترزت باللزوم
الداعى من(٢) همزة «أيمن» في القسم ، لورودها بالوجهين : الكسر
ح حذراً من الانتقال من كسر إلى ضمتين دون حاجز حصين ، ولم تضم
من توالى الأمثال المستثقلة ، فإن جعل داعى الفتح في «أل» طلب التخفيف
ة الاستعمال لزم محذور آخر أن التخفيف مصلحة متعلقة باللفظ فلايترتب
الحكم إلا مشروطا بسلامة من مفسدة متعلقة بالمعنى كخوف اللبس ، وهو
لازم ، لالتباسها وصلية مفتوحة بهمزة الاستفهام ، فيعاملها الناطق بما
ا من إبدال وتسهيل ، فرقا بين الخبر والاستفهام ، وهو مستلزم وقوع
، حيث لايقع البدل منه لعدم ثبوت الوصلية مبدوءا بغيرها ، فإذا فعل
الأمرين بعد الأستفهامية وقع البدل حيث لا تقع ، وفيه ترجيح فرع فوجب
حه .

س : أن المعهود استغناؤهم بالحركة المنقولة إلى الساكن عن الوصلية نحو
يدا» ، والأصل «إرْ زيدا»(٣) . ولم يفعل ذلك بالأداة المنقول إليها
كة إلا شاذاً ، وإنما يبدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل «الآخرة»
في نحو «رزيدا» ممنوع رأسا ، فلوكانت وصلية زائدة للتعريف لم يبدأ بها
نقل ، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور .

وأجاب أثيرالدين(٤) : بتصرفهم في الفعل مالا يتصرف في غيره ، فناسب(٥)
ر همزته معه بخلاف الحرف فغير متصرف فيه ، فكان إقرار همزته راجحا
حذفها مع النقل ، وقد جاء حذفها غير شاذ لاكما زعم بل هما طريقتان للعرب
كانت إحداهما أشهر لما تقرر أن «أل» حرف ، وأصل الحروف أن لايتصرف
، والاعتداد بالعارض أقوى في الفعل منه في الحرف ، لكونه تصرفا كما ذكر .

س : لوكانت وصلية لم تقطع في قولهم : يا الله ، وقول بعضهم :
لأفعلن ، تعويضا من حرف الجر ، لاختصاص قطع الوصلية بالضرورات
الذى ذكرته قطع في الاختيار روجع(٦) به أصل متروك وأعترضه(٧) أيضا
طعها في هذين نزر الوجود ، وإنما العمل بالأكثر .

أى المصنف .
في ج : الداعى هى من همزة .... الخ .
نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ، فاستغنى عن همزة الوصل . بسبب حركة الراء المنقولة من الهمزة .
في شرحه للتسهيل «ج٢ص٣٧ ظ» وعبارته : «قلت : الفرق بين «أل» والفعل ظاهر ، وذلك أن الفعل يتصرف فيه كثيراً ، وتقع فيه التغيرات فناسب .... الخ .
في «ج : فوجب أن لا نقر .... الخ .
في الأصل : «رجع به .... الخ» .
أى الأثير في المرجع السابق .

واحتج غير المصنف للخليل بوقفهم عليها ، يقولون : « أل » ثم يتذكرون فيقولون الرجل ، وأنشد سيبويه :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بأل   بالشحم إنا قد مللناه بجل (١)

فوقف على اللام ، وليس إلا لكونها ثنائية ، وإنما ينهض ردا على زاعم أن المعرف اللام لا على قول سيبويه لثنائيتها عنده .

وعن الخليل أنه أحتج على أنها بمنزلة « قد » بقطع « أل » في أنصاف الأبيات كقول عبيد(٢)

يا خليلى اربعا واستخبرا أل   منزل الدارس عن أهل الحلال(٣)
مثل سحق البرد عفا بعدك أل   قطر معناه وتأويب الشمال

وهى أبيات طرد فيها ذلك كثيرة .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب « ج٢ص٦٤ » وقال الخليل : ومما يدل على أن « أل » مفصولة من « الرجل » ولم يبن عليها ، وأن الألف واللام بمنزلة « قد » قول الشاعر :
دع ذا ...... بذل ... بالشحم ...... البيت
وقال : قال – أي الخليل – هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكر : قدى ، قد فعل ... الخ وقد نسبه سيبويه في مقام آخر وهو « ج٢ص٢٧٣ لغيلان ابن حريث الربعى الراجز المشهور وكذلك نسبه العينى له في شواهده الكبرى « ج١ص٥١٠ » وقد ذكره ابن جنى في الخصائص « ج١ص٢٩١ » برواية : عجل لنا هذا وألحقنا بذا أل ... الشحم ... البيت . وذكره أيضا في كتاب المصنف « ج١ص٦٦ » برواية : ..... بذل .. الشحم .... البيت . ورواية الشنقيطى في الدرر « ج١ص٥٢ » وقال : « استشهد به السيوطى في الهمع » ج١ ص٧٩ » على أن « أل » بجملتها حرف تعريف بدليل الوقوف عليها في البيت .
وقال العينى ، الاستشهاد به : أن بعضهم استدل به للخليل في قوله : إن حرف التعريف هو « أل » وذلك أن الشاعر وقف عليها ، ثم أعادها ، فهذا يدل على قوة اعتقادهم لقطعها ، الذى يدل على أن حرف التعريف هو « أل » وأنها بمنزلة « قد » ... الخ .
وقال الأعلم : « الشاهد في قوله : « بذل » وأراد : بذا الشحم ، ففصل « لام » التعريف من « الشحم لما احتاج إليه من إقامة القافية ، ثم أعادها في « الشحم » لما استأنف .
وقال أبوجعفر النحاس في شرح شواهد سيبويه « ص٢٤٤ » : أراد : وألحقنا بالشحم فأدخل اللام في القافية الأولى ، ثم استأنف الألف واللام في البيت الثاني .

(٢) أنظر هامش الصفحة السابقة .

(٣) ذكر هذين البيتين ابن جنى في الخصائص « ج٢ص٢٥٥ » وما بعدها ضمن قصيدة عدتها ١٨ بيتا ، وقال : « وعلى ذلك – أي التطوع بمالا يلزم – ما أنشدناه أبوبكر بن على عن أبى إسحاق لعبيد من قوله : يا خليل أربعا ... الأبيات ، وقال في « ص٢٥٨ » : فقاد القصيدة كلها على أن آخر مصراع كل بيت منها منته إلى « لام » التعريف غير بيت واحد . وعبيد هو : عبيد بن الأبرص .
« اربعا » أمر للإثنين ، من ربع يربع إذا وقف وانتظر ، و « الحلال » : بكسر الحاء جمع « الحلة » وهى جماعة البيوت و « سحق » : البالى ، أى : إن المنزل قد سحق وصار كالبرد البالى ، وتأويب الشمال : رجوعها ونرد حبوبها ، انظر : ديوانه « ص٥٨، ٥٩ » والعينى : « ج١ص٥١١ » .

أثير الدين(١) : والذى يجب المصير إليه إجراء الشيء على ظاهرة وضعا ،
عنه إلا لمرجح قولى ، والظاهر في همزة الأداة أنها وصلية ، وهى
من همزات الوصل ، وأما أنها ابتداء تقطع في ضرورة المتكلم ، وليس
ست به عن غيرها .

ا أنها تبدل وتسهل فحذراً من اللبس السابق ، ولو كانت قطعية لجامعت
لاستفهام ، ولجاز الفصل بينهما بألف جوازه في همزات القطع ه .

المصنف(٢) : وأما سيبويه فهى عنده زائدة معبرا عنها بـ «أل» كما
خليل فقال في باب عدة ما يكون عليه الكلم(٣) : «وقد جاء على حرفين
باسم ولا فعل» فذكر أم وهل ولم ولن ومن وما ولا وأن وكى وبل ،
و ويا وئي .

قال(٤) : «وأل تعرف الاسم كالقوم والرجل» وقال في(٥) مقام آخر :
هى حرف بمنزلة قد» .

قال : «ألم تر أن الرجل (يقول)(٦) إذا نسى فتذكر ولم يرد قطع
: ألى كقدى ، ثم يقول : كان وكان» ، وهو موافق لما روى عن
٧) ، فلولا نسبته إياها للزيادة في مقام آخر لحكم بموافقته الخليل مطلقا
الخليل يحكم بأصالتها مقطوعة في الأصل كهمزة أم ، وأن سيبويه مع حكمه
يعتد بها إعتداده بهمزة نحو استمع بحيث لا يعده رباعيا فيعطى استقباله
الأول ما يعطى استقبال الرباعى اعتداداً بهمزته ، وكذا يعد أداة التعريف
وحدها مع القول بوصل همزتها زائدة .

ي شرحه للتسهيل «جـ٢ص٣٨و٠»
ي شرحه للتسهيل «جـ١ص٢٨٤» .
نظر الكتاب «جـ٢ص٣٠٥» .
ى سيبويه في الكتاب «جـ٢ص٣٠٨» .
ي «ب» : «وقال في موضع آخر «وعبارته في : «جـ٢ص٢٧٢» واعلم أن الألف
لموصولة فيما ذكرنا في الأبتداء مكسورة أبدا ، إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما
فتضمها ...... وتكون موصولة في الحرف الذى تتعرف به الأسماء هو الحرف الذى في
قولك : القوم والرجل والناس ، وإنما هما حرف بمنزلة «قد وسوف ، وقد بينا
ذلك فيما ينصرف ومالا ينصرف ، ألا ترى أن الرجل إذا نسى ... الخ .
«يقول» ساقطة من «جـ» .
انظر هامش «ص ٩٠٢ رقم ١» .
وقال سيبويه في الكتاب «جـ٢ص٢٧٣» : وزعم الخليل : أنها مفصولة كقد وسوف
ولكنها جاءت لمعنى كما يجيآن للمعاني .
وقال في «جـ٢ص٦٣» : وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف
واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى كانفصال «ألف» الاستفهام
في قوله : أالريد ، ولكن الألف كالف» «أيم» في : «أيم الله» ، وهى موصولة
كما أن ألف «أيم» موصولة ، حدثنا بذلك يونس عن أبى عمر . وهو رأيه .

قال(١) : وقد اشتهر عند المتأخرين أن الأداة اللام فقط ، وأن المعبر عنها « بالألف واللام » تارك لما هو الأولى وكذا المعبر عنها « بأل » حتى قال أبوالفتح : « ذكر عن الخليل أنه يسميها « أل » دون « الألف واللام » كما لا يقال في : قد : القاف والدال ه .

ويقال عليه : إما أن الأداة مبنية على همزة الوصل ، فيتحد بالرأى قبله ، أو الموضوع اللام ، واجتلبت الهمزة ، لعدم النطق بالساكن فيتصوركون الآراء ثلاثة .

قال أثيرالدين(٢) : وتظهر ثمرة الخلاف إذا قلت : قام القوم ، فعلى قول سيبويه حذفت الهمزة لتحرك متلوها .

وعلى القول الآخر : لم تكن ثم همزة البتة ، لعدم الحاجة إليها .

واحتج بعض من عزا لسيبويه أن أداة التعريف « اللام » وحدها بأوجه :

أحدها : أن الهمزة تحذف وصلا ، وأجيب بما مر أن ذلك تخفيف ، وأيضا فلا ينتهض دليلا أنها اللام وحدها .

الثاني : تخطى العامل إياها كمررت بالغلام ، ولوكانت في الأصل « أل » كقد كانت في تقدير الانفصال ، وكان يجب وقوعها قبل الجار كالحروف غير الممتزجة بالكلمات «كهل بزيد مررت» لا بهل زيد مررت ، فلولا أن حرف التعريف بمنزلة الراى من زيد لم يتخط بالعامل .

والجواب : أن تقدير المنفصل لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنى زائد على معنى المصحوب ، ولوكان المشعر به حرفا واحداً كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف .

الثالث : أن التنكير مدلول عليه بالتنوين ، وهو حرف واحد ، فوجب كون ذلك في التعريف ، إذ يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نده .

والجواب : أن ذلك غير لازم بل الاختلاف بهما أولى ، إجراء لكل على

---

(١) أى المصنف في « جا ص٢٨٤ » .

(٢) وعبارته في « الارتشاف ص١٣٣ » : « باب المعرفة بالأداة : ذكر أصحابنا فيها مذهبان ، أحدهما : مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان : أنها أحديه الوضع ، وهى اللام ، والألف وصل جى « بها وصلة إلى النطق بالساكن » والثاني : مذهب ابن كيسان أنها ثنائية الوضع نحو : قد وهل : وهمزتها همزة قطع ، وهذا المذهب نقل ابن مالك أنه مذهب الخليل ، وهمزتها همزة وصل معتدا بها في الوضع . وعزى المذهب الأول إلى المتأخرين ، وفي كلام سيبويه ما يشهد لهذا المذهب الذى نقله ابن مالك عن الخليل ، وهو مخالف لنقل أصحابنا أنه مذهب النحاة إلا ابن كيسان ، وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى ، وبعض الألسنة خال من أداة التعريف كلسان الترك .... الخ .

قة واحدة لفظا ومعنى ، ولو سلم فبشرط تعذر حمله على نده ، وقد أمكن
مل عليه قتعين الجنوح إليه(١) .

فتقول : التعريف في الفرعية نظير التأنيث ، فاشتركا في استحقاق علامته ،
نكير نظير التذكير أصالة فيجب اشتراكهما خلوا منها ، فإن وضع للتنكير
مة ، فحقها الانحطاط عن علامة التعريف تنبيها أنه الأحق ، لفرعيته وأصالة
كير وذلك موجب كون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب ، وأيضا فالتعريف
طرو التثنية ، فسوى بينهما بجعل كل منهما حرفين .

قال ابن إياز : ومن آيات التنكير «لا» الجنسية فهلا حمل عليها التعريف .

ع : أن نحو رجل والرجل في قافيتين لا يعد إيطاء ، وليس إلا لشدة الامتزاج

قلت : وقد نقل المصنف في شرح الكافية(٢) عن سيبويه ما عزاه هنا لبعض
خرين فقال ما نصه : اللام وحدها المعرفة عند سيبويه والهمزة قبلها وصلية
ـــدة .

والذى نقله أصحابنا في الأداة قولان :

ـهما : أنه اللام ، قالوا : وهو مذهب النحويين من أهل البلدين قاطبة إلا
كيسان .

ي : قول ابن كيسان : إنها «أل» والهمزة أصلية لا وصلية ، وهو ماحكاه
سنف عن الخليل تبعا لصاحب المفصل(٣) .

وقد رد ذلك عليه أبو الحجاج يوسف(٤) بن معزوز ، وقال : إنما قول

) في «ج : الجنوح عليه .... الخ .
) في «ورقة ١١» .
) وعبارة الزمخشرى في المفصل «ص ١٩٧» فالمعرفة : مادل على شيء بعينه ، وهو على خمسة أضرب : العلم .... والداخل عليه حرف التعريف .
وقال في «ص ٣٢٦» : وهذه اللام» وحدها في حرف التعريف عند سيبويه والهمزة قبلها وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة ابن واسم ، وعند الخليل أن حرف التعريف «أل» كهل وبل .... الخ .
وقال ابن يعيش في شرحه «ج٥ص٨٦» : «وأما الداخل عليه» الألف واللام» : فنحو : «الرجل والغلام» إذا أردت واحداً بعينه معهوداً بينك وبين المخاطب ... الخ .
وقال في : «ج٩ص١٧» : «واللام هى حرف تعريف وحدها ، والهمزة وصلة إلى النطق بها ساكنة ، هذا مذهب سيبويه ، وعليه أكثر البصريين والكوفيين ماعدا الخليل فإنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف «أل» بمنزلة «قد» في الأفعال ، فهى كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعاً كتركيب «هل وبل» وأصل الهمزة أن يكون مقطوعة عنده ، وإنما في الأصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال .... الخ .
) في هدية العارفين «ج١ص٥٥٣» : أبوالحجاج يوسف بن مغزوز القيسى الأندلسى النحوى المالكي المتوفى سنة ٦٢٥ ، صنف شرح الإيضاح لأبي على الفارسى في النحو ، وكتاب التنبية على أغلاط الزمخشرى في المفصل وما خالف فيه سيبويه .
وانظر كشف الظنون ج١ص٢١٢ عند الحديث على شراح «الإيضاح» لأبى على الفارسى .

الخليل وسيبويه واحد : إنها وصلية ، ولكنه فهم كغيره فهم سوء ، لأن في ظاهره إشكالا ، وساق ما سيلقى عليك من النصوص عن سيبويه .

وأستظهر أثيرالدين من كلام الإمام في غير موضع من الكتاب كقوله في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد : (١)

وزعم الخليل : أن الألف واللام المعرفين حرف واحد كقد ، وأن ليست واحدة منهما منفصلة عن الأخرى انفصال ألف الاستفهام في « نحو أزيد » ، ولكن الألف كهى في أيم من أيم الله وهى وصلية .

ثم قال : (٢) « وقالوا في الاستفهام آلرجل ، تشبيها بألف « أحمر » حذرا من التباسه بالخبر ، فهذا قول الخليل وأيم الله كذلك ، وقد يشبه الشيء بالشيء في موضع ويخالفه في أكثر المواضع » .

وقال(٣) : في باب عدة ما يكون عليه الكلام متكلما على جملة من الحروف الثنائية : « وأل معرفة للاسم كالقوم والرجل » .

وفي البسيط : أداة التعريف قيل : هى « أل » جملتها ، وخصها المحققون باللام هـ .

واختلف فيها على القول بزيادتها هل هى همزة أو « ألف » - فقيل الأول ، ومن ثم إذا تقدمتها همزة الاستفهام لم تحرك اعتماداً عليها ، فيلزم إثباتها فرقا بين الاستفهام والخبر ، فأثبتت ساكنة فأبدلوها ألفا على قياس الأبدال .

وقيل : الثاني ، ولذلك ثبتت مع ألف الاستفهام غير مبدلة ، لعدم الحاجة إلى تحريكها إحالة لها همزة ، وقد أطالوا في المسألة ومدوا أطناب القول فيها .

قال أثيرالدين(٤) : اختلافهم فيها ليس شيئا إذ لا يؤدى نطقا لفظيا ولا معنى كلاميا ، وإنما هو إضاعة أوقات وتسويد أوراق ، فينبغى الإعراض عنه وعدم التشاغل به .

ومن التمس لوضع المفردات معنى وعلة تقتضى له خصوصية ذلك اللفظ ، فهو بمعزل عن العقل .

- فإن عهد مدلول مصحوبها = : أى مسمى ما صحبته - بحضور حسى = : بأن تقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبا بالألف بصريا كان نحو « القرطاس » لمن سدد سهما ولا تشتم الرجل لشاتم رجل بحضرتك . أوسمعيا نحو = : « كما ارسلنا إلى فرعون

---

(١) انظر « الكتاب جـ٢ص٦٣ » .
(٢) أى سيبويه في الكتاب « جـ٢ص٦٤ » .
(٣) أى سيبويه في الكتاب « جـ٢ص٣٠٨ » .
(٤) في شرحه ، للتسهيل « جـ٢ص٣٩ ظ » .

رسولا فعصى فرعون الرسول»(١) - أو = : حضور - علمى(٢) = : نحو : « إذ هما في الغار(٣) » « إذ يبايعون تحت الشجرة»(٤) « إذ ناداه ربه بالوداد المقدس»(٥) فالغار ، والشجرة ، والوادى ، لم يجر لهما ذكر ، ولاهى مبصرة حال الخطاب - فهى عهدية = : وأنواعها كما عرفت عنده ثلاثية(٦) ، وقد يعرض فيها الغلبة ولمح الصفة كما في البيت ، والنجم والحارث قاله أصحابنا

- وإلا = : يعهد مدلول مصحوبها بشىء من ذلك - فجنسية = : نحو : « إن الإنسان لفى خسر»(٧) .

(قال(٨) ابن عصفور : وهى المحدثة في الأسم معنى الجنسية نحو دينار منطلقا على كل دينار على سبيل البدل ، فإذا أدخلت « أل » « دل على الشمول ، بخلاف نحو « لبن» لوقوعه على جنسه ، فإذا عرفته فقد عرفت الجنس ولم تصيره جنسا .

ونازعه بعض تلامذته الأذكياء : بأن « أل » في الدينار واللبن سواء ، وأنها إذا أدخلت على كل فجنسية ، أو على شخص فعهدية ، ولم يقل أحد بدلالة الاسم النكرة على الكلى نحو « لبن» ، وإنما يتناول الجميع ، فصدقه على الآحاد على البدل ، وإنما الذى يعطى الكلى المعرف « باللام » محتفة به قرينة دالة على ذلك إذ قد يقال : « الدينار» مشاراً به إلى شخص بعينه ، و« اللبن» مشاراً به إلى قطعة بعينها ، فإذا قلت : اللبن : أسوق من العسل ، والدينار أنفس من الدرهم فهم المعنى الكلى .

فقال ابن عصفور : فأنت تقول : « اللبن والماء » في الجنسية غير متقدم عهداً في جنسيتهما بينك وبين مخاطبك فتخيله على ذلك ، وإنما أدخلت « اللام» لما علم أن هذين الجنسين معلومان ضرورة عند كل أحد ، ولا يبعد عندى أى أن تسمى المعرفة للجنس عهدية ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مفهومة ، لتقدم المعرفة بها فهى في نفوسهم معهودة ، وإنما الممنوع أن تسمى معهودة بمعنى أنه تقدم فيها عهد بين المخاطبين .

---

(١) سورة المزمل ، آية : ١٦ .
(٢) أى حضور لم يسبق له ذكر ، ولم يكن مشاهد حال الخطاب .
(٣) سورة التوبة ، آية : ٤٠ .
(٤) سورة الفتح ، آية : ١٨ .
(٥) سورة النازعات ، آية : ١٦ .
(٦) أى : الحسى بقسيمة البصرى والسمعى ، والنوع الثالث العلمى ، وهو قسم واحد .
(٧) سورة العصر ، آية : ٢٠ .
(٨) من هنا حتى قوله : ثم اعلم أن تقسيم « أل » ... الخ .
ملخص من شرح الأثير « ج٢ص٣٩ ظ ، ٤٠ و . » .

فقال التلميذ : إنما سماها جنسية لخاصية إعطاء الجنس بها ، ولو كان كما ذكر الأستاذ لم يكن فرق بينها والعهدية . والفرق أن الشخصية داخلة في اسم متقدم فيه عهد بين المخاطبين ، مع أستقلال الاسم دونها بإفادته ، والجنس في اسم غير مستقل بإفادة الجنس دونها ، فلها من إعطاء الاسم الكلى جزء دلالة .

والشخصية أصحبت المعهود خاصة ، ولم يدل مع الاسم عليه .

قال الجزولى : ويعرض في الجنسية الحضور كخرجت فإذا الأسد ، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهد في أسد بعينه ،وإنما أردت فإذا هذه الحقيقة فاجتلبت « أل » تعريفا لها ، لانعرافها عند كل أحد واهم(١) الجنس معلق على الحقيقة ، ومن ثم يقع على ما أقل منها وكثر ، فلبن واقع على جميع اللبن وعلى القطعة منه ، لوجود حقيقته فيها وجودها في جميع اللبن .

ثم اعلم أن تقسيم « أل » إلى عهدية وجنسية هو ما عليه الجمهور .

وزعم ابن معزوز (٢) : أنها للعهد الذهنى لا غير ، سواء كان محلاها واحداً أو اثنين ، أو مايقع على الجنس ، ذهابا إلى ما عليه السكاكى وغيره من فرسان البيان كما عرف في ذلك الفن(٣) .

وقد قسمها أصحابنا إلى ستة أقسام للعهد في شخص أو جنس ، أو لتعريف الحضور أو للغلبة أو للمح الصفة أو بمعنى الذى والتى ، وعليه فلا يقال : يعرض في الجنسية الحضور ، ولا في العهدية الغلبة ولمح الصفة ، لأن قسم الشىء لا يكون قسيمه .

ثم الجنسية قسمان ــ فإن خلفها كلى = : حقيقة دون تجوز ــ فهى للشمول = : نحو : « عالم الغيب والشهادة »(٤) « وخلق الإنسان ضعيفا »(٥) . أى كل غيب وكل شهادة ، وكل إنسان ــ مطلقا = : أى باعتبار الأفراد والخصائص ، قاله المصنف(٦) وأقره أثيرالدين(٧) وغيره .

---

(١) أى : أبي الحسن بن عصفور .

(٢) أى أبوالحجاج يوسف بن معزوز .

(٣) جاء في المطول « ص٧٩ » : « وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته في الذهن ، لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة ، باعتبار كونه معهوداً في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً إياها ، كما يطلق الكلى على كل جزئى من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل بعضها ... الخ .

(٤) سورة التغابن ، آية : ١٨ .

(٥) سورة النساء ، آية : ٢٨ .

(٦) في شرحه للتسهيل « ج١ص٢٩٠ » .

(٧) في شرحه للتسهيل « ج٢ص٤١ ظ » .

وفي شرح الدماميني(١) : ولولا تفسيره بذلك ، لحمل على شمول الأفراد ، لكونه المراد بالشمول عند الإطلاق .

وأما إذا استعمل مصاحبا للقرينة على إرادة الخصائص فلا يراد منه شمول الأفراد ضرورة وجود المانع من إرادته .

وأما ما صنعه المصنف فغير جيد فتأمله .

قلت : وهو نهاية في الاعتساف ، لتخصيصه الكلام ببعض مشموله دون مخصص ، لتسليمه خلافة «كل» في عموم الخصائص أيضا ، ولا يضر احتياج إرادتها إلى قرينة ، فإن المفيد له في كلتا الحالتين «أل» ثم فيه قبول عن استعمال كلمة «مطلقا» بل من الكاشف عما انتحاه هو ولم يقل المصنف : لشمول الأفراد مطلقا ، ثم لو صرح به لم يهتد إلى حمله على ما إذا لم يقيد بقرينة صارفة عن إرادة الأفراد إلى إرادة الخصائص . فمن ثم تواطؤا على تفسير المصنف وأقروه(٢) فليس الجيد إلا ماصنعه المصنف وموافقوه لا ما اعتمده هو من ذلك .

— ويستثنى من مصحوبها = : أي الجنسية ، نحو «إن الإنسان لفى خسر ، إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات»(٣) الآية ، فلولا أقتضاء الآية شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها لم يستثن منها .

— وإذا أفرد = : مصحوب الإحاطة ، — فاعتبار لفظه فيما له من نعت = : نحو : «والجار ذى القربي والجار الجنب»(٤) «لايصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى»(٥) .

وفي شرح الدماميني(٦) : وقد يقال : إن «أل» — في ذلك لتعريف الماهية لا للشمول ، كما ستعرفه(٧) .

قلت : إن أراد الحقيقة الطبيعية فممنوع ، بإستحالة الإحسان إليها وصليها

---

(١) وعبارته في «جا ص٧٧ و ، ظ» : «مطلقا» أى حالة كونه مطلقا ، وهو شمول الأفراد ، فإنه هو المراد من الشمول إذا استعمل مطلقا ، وأما إذا استعمل مصاحبا اقرينة تدل على إرادة الخصائص فليس القرينة عليه ، وتنزيل كلام المصنف على هذا حسن ، لولا أنه فسره بأن المراد بالإطلاق ما هو باعتبار الأفراد والخصائص أى فهو للشمول سواء تعلق بالأفراد أو بالخصائص وهو غير جيد فتأمله .

(٢) انظر شرح الأثير في المرجع السابق ، وكذلك شرح ابن أم قاسم على التسهيل «جا ص١٠٠» وعبارته : «وقوله : مطلقا يعم الأفراد والخصائص ... الخ» .

وعلى ذلك فا ذكره الدماميني مجرد تمحل ومحاولة لارتكاب الشطط الذى لا يدل إلا على الولوع بالرد على المصنف فسامح الله الجميع .

(٣) سورة العصر ، آية : ٢، ٣ .

(٤) سورة النساء ، آية : ٣٦ .

(٥) سورة الليل ، آية : ١٥، ١٦ .

(٦) «جا ص٧٨ ظ» .

(٧) انظر «ص٩١٦» .

بل لا تمكن رعايتها رأسا ، أو مايراد بها في نحو : ادخل السوق واشتر اللحم ، «وأخاف أن يأكله الذئب»(١) من إطلاق محلاها على فرد موجود من أفراد الحقيقة اعتباراً بكونه جزئيا ، حيث قيام القرينة ، على أن ليس القصد تلمس الحقيقة من حيث هى هى ، بل من حيث الوجود ، لا في ضمن جميع الأفراد ، بل بعضها ، بخلاف مقتضى الآيتين(٢) من توجهه الإحسان والإصلاء إلى كل فرد بخلافهما على دعوى الماهية ، فيكفى الإحسان إلى أى فرد من أفراد الأولى ، وصلى فرد من أفراد الثانية (٣) .

وحسبك به نزوحا عن المراد بهما .

ولو سلم فذات الماهية راجعة في التحقيق إلى العهدية(٤) كما مر عن ابن معزوز وأئمة البيان .

قال المصنف(٥) : ويلحق به أيضا ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية نحو : اشتر اللحم ، لأن قائله إنما يخاطب من يعنى بقضاء حاجته ، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم ، فهو في حكم المذكور أو المشاهد .

ومن غـــيره = : أى النعت كالحال والخبر ، نحو : «وخلق الإنسان ضعيفا» (٦) أى كل إنسان ، وقولك : تصدق بالدينار صحيحا ، فاعتبر لفظة في الحال الواقعة منه فأفرد ـ أولى = : من اعتبار معناه .

أما في النعت فكحكاية الأخفش : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض .

وفي شرح الدمامينى(٧) : كذا مثل به بعض ، وفيه نظر ، إذ ليس المراد أهلك الناس كل دينار وكل درهم .

قلت : وفيه قصور وإبهام اختراع ، أما الأول فلأن الممثل به المصنف(٨)

---

(١) سورة يوسف ، آية : ١٣ .
(٢) أى «والجار ذى القربى والجار الجنب» و«لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى» .
(٣) وقال الزمخشرى في هذا المقام «ج٤ص٢٦٢» : «وقد علم أن كل شقى يصلاها ، وكل تقى يجنبها ، ولا يختص بالصلى أشقى الأشقياء ، ولا بالنجاة أتقى الأتقياء» .
وعليه فلا تكون «أل» للماهية كما قال الدمامينى لما لزم عليه من ذلك المحذور ، وقد حكى الأثير في البحر المحيط «ج٨ص٤٨٤» ما ذكره الزمخشرى في سبب نزول الآية ، وسكت عما ذكرناه عن الزمخشرى .
(٤) «انظر ص ٩٠٨» .
(٥) في شرح الكافية الشافية «ورقة ١٢» .
(٦) سورة النساء ، آية : ٢٨ .
(٧) «ج١ص٧٨ ظ» .
(٨) في شرحه للتسهيل «ج١ص٢٩١» وعبارته : «والأكثر في نعت مصحوب الإحاطة وخبره موافقة اللفظ ، كقوله تعالى : «والجار ذى القربى والجار الجنب» ... وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى : «أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء» وحكى الأخفش : أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض .

وأثيرالدين(١) وغيرهما ممن وقفت عليه من الشروح ، والتفتازاني(٢) ، وغير هؤلاء من فضلاء في النحو والبيان .

وأما الثاني : فلأنه إغارة على قول الشيخ بهاءالدين بن السبكي في عروس(٣) الأفراح : « أن اسم الجنس النكرة المراد به المطلق غير دال على الوحدة ، فيمكن القول بجواز رعاية معناه ، فيجمع باعتبار ما تحت تلك الحقيقة من الأفراد .

قال : وهو أظهر في قولهم : « أهلك الناس الدينار الحمر» مما قاله ابن مالك من كون الأداة فيه استغراقية ، وقد بسطت القول على ذلك في مسألة الحقائق الشرعية ، في شرح المختصر .

وقد علم بذلك أن الأداة تكون جنسية والمراد جملة ذلك الجنس لا باعتبار العموم ، بل يكون المدلول الحقيقة كلها كائنة بمعنى العموم المجموعي . وينبغي

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج٢ص٤١ ظ » فقد حكى ما ذكره المصنف .
وقال ابن أم قاسم في شرحه « ج١ص١٠٠ » .
وإذا أفرد مصحوبها جاز فيما له من نعت وغيرة كالحال والخبر وجهان : اعتبار لفظه واعتبار معناه ، واختيار لفظه أولى .
فن اعتبار لفظه قوله تعالى : « والجار ذي القربى والجار الجنب » ....
ومن اعتبار معناه – وهو قليل – قوله تعالى : « أوالطفل الذين لم يظهروا » ، ومثله ما حكى عن الأخفش : « أهلك الناس الدينار الحمر .... الخ .

(٢) إذ قال في المطول « ص٨٧ » : « ولا تنافي بين الاستغراق وأفراد الاسم لأن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف أي يدخل عليه ، أي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة ، كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد ، وإنما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو « الرجل الطوال » للمحافظة على التشاكل اللفظي ، ولأنه – أي المفرد الداخلة عليه حرف الاستغراق – بمعنى : كل فرد لا مجموع الأفراد ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وإن حكاه الأخفش في نحو : « الدينار الصفر والدرهم البيض » .... الخ .

(٣) « ج١ص٣٤٤ » من شروح التلخيص ، وقد ذكر ابن السبكي في هذا المقام بحثا شيقاً مطولا وفي ختامه قال : « تنبيه » تلخص أن الألف واللام على أقسام : أحدها : جنسية فقط كقولك الرجل خير من المرأة أي : حقيقة الرجولة خير من حقيقة الأنوثة .
الثاني : عهدية عهدا خارجيا كالرجل لمعين .
الثالث : عهدية ذهنا ، ونعني بالخارجي ما كان السامع يعرفه ، وبالذهني : ما انفرد المتكلم بمعرفته ، وإلا فالعهد لا يكون إلا في الذهن .
الرابع : عهدية جنسية كقولك : أكرم الرجل الحجازي تريد : جنس الحجاز في جواب من قال : حضر حجازي .
الخامس : كذلك ، وهو معهود ذهني لا خارجي كالمثال المذكور حيث لم يكن في جواب .
السادس : استغراقية جنسية مثل : إن الرجل الجاهل خير من المرأة .
السابع : استغراقية جنسية عهدية كالمثال المذكور مريدا به الحجازي .
الثامن : كذلك والمعهود ذهني .
التاسع : جنسية ، ولكن يريد جملة ذلك الجنس لا باعتبار العموم ، بل يكون المدلول الحقيقة كلها ، وهو بمعنى العموم المجموعي ... الخ .

أن يجعل منه : «عالم الغيب والشهادة»(١) إفادة لعلم الأفراد والمجموع معا(٢) ، فإن المجموع في الاثبات يستلزم الأفراد ، فمن ثم قدمنا أن في جزم المصنف— يعنى صاحب التخليص(٣) أن الأداة فيه استغراقية بحثا هـ مختصراً .

قال المصنف(٤) وأثيرالدين(٥) وغيرهما : (ومن موافقة المعنى دون اللفظ قوله تعالى : «أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء»)(٦) .

وفي شرح الدماميني(٧) : ولادلالة فيه ، لاستعمالهم الطفل بأصل الوضع للجمع .

قلت : قد أوهم أيضا (أن ذلك)(٨) مما ابتدعه ، وإنما هو كلام البهاء ابن السبكى بحروفه(٩) .

وأما في غير النعت فكقوله تعالى : «يأيها الإنسان ، إنك كادح» (١٠) ثم قال : «لتركبن»(١١) بفتح الباء خطابا للإنسان ، وبالضم خطابا للجنس ، قاله صاحب الكشاف (١٢) .

---

(١) سورة التغابن ، آية : ١٨ .
(٢) في «ب : هو المجموع ... الخ .
(٣) أى تلخيص المفتاح ، وهو الخطيب القزوينى .
(٤) في «شرحه للتسهيل جـ١ص٢٩١ :» .
(٥) في شرحه للتسهيل «جـ٢ص٤١ ظ » .
(٦) سورة النور ، آية : ٣١ » .
(٧) « جـ١ص٧٨ ظ » .
(٨) «أن ذلك» ساقط من «ب» .
(٩) وعبارة ابن السبكى في عروس الأفراح «جـ١ص٣٤٣» : ولا يشهد له — أى المصنف — قوله تعالى : «أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء» ، ولا دلالة له فيه ، لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع كما سبق ، بل لو كانت الألف واللام فيه .
(١٠) سورة الانشقاق ، آية : ٦ .
(١١) أى : «لتركبن طبقا عن طبق» سورة الانشقاق ، آية : ١٩ .
(١٢) وعبارته في «جـ٤ص٢٣٦» : قرىء «لتركبن» على خطاب الإنسان في «يا أيها الإنسان» ولتركبن بالضم على خطاب الجنس ، لأن النداء للجنس ، و«لتركبن» بالكسر على خطاب النفس ، و «ليركبن» بالياء على «ليركبن الإنسان» .

وقال أحمد الدمياطى في كتاب «الإتحاف ص٥٣٨» : واختلف في «لتركبن» فابن كثير وحمزة والكسائى وخلف بفتح الباء على خطاب الواحد ، روعى فيه خطاب الإنسان المتقدم الذكر ، أى: لتركبن هولا بعد هول ، وافقهم ابن محيصين والأعمش ، والباقون بضمها على خطاب الجمع ، روعى فيه معنى الإنسان ، إذ المراد به الجنس ، وضمة الباء تدل على واو الجمع .

وأنشد اللحياني :

وليس يظلمني في وصل غانية إلا كعمرو وما عمرو من الأحد(١)

قال(٢) : فلو قلت : ما هو من الإنسان ، أى من الناس أصبت .

وإنما قال المصنف : «وإذا أفرد» لأن مصحوب «أل» الجنسية إن ثنى أو جمع امتنع فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار (اللفظ) (٣) ، نحو نعم الرجلان «قد أفلح المؤمنون»(٤) .

وقوله :

فإن النار بالعودى تذكى وإن الحرب أوله الكلام

ــ فإن خلفها = : أى الأداة «كل» لا حقيقة بل ــ تجوزا فهى لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة = : نحو : أنت الرجل أى الكامل في الرجولية ، أى الجامع لخصائصها ، ولا اعتداد بغيرك ، لقصوره عن رتبة الكمال ، إذ لو قيل : أنت كل رجل ساغ مبالغة في كماله وتناهيا فيه ، وفي الحديث : «كل الصيد في جوف الفراء» (٥) .

قال الحسن بن هاني أبو نواس :

ليس من الله بمســـــتكره أن يجمع العالم في واحـــد(٦)

---

(١) قال صاحب التصريح في «جـ٢ص٢٠٠» : «وأطلق «أحدا» وله استعمالات ، الأول : وهو المستعمل في العدد نحو : «أحد عشر» : الثاني : مرادف الواحد بمعنى : المنفرد نحو : «هو الله أحد» ، الثالث : مرادف إنسان ، نحو : «وإن أحد من المشركين استجارك» ، الرابع : أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل ، نحو «ما منكم من أحد» وهو المراد هنا ، وهذا ملازم للتنكير غالبا ، ومن تعريفه قوله : وليس يظلمني ... البيـــت .

قاله الموضح في الحواشى ، ولم يعرف قائله .

(٢) أى اللحياني .

(٣) «اللفظ» ساقطة من «ب» .

(٤) سورة المؤمنون ، آية : ١ .

(٥) قال الزمخشرى في : « : «المستقصى في أمثال العرب جـ٢ص٢٢٤ :» تصيد قوم فاصطاد بعضهم أرنبا ، وبعضهم ظبيا ، وبعضهم فرا : أى حملوا ، فجاؤا بصيدهم صاحبهم فطرحوه بين يديه ، فقال ذلك ، أراد أنه أكبر الصيد فاذا اصطيد فهو بمنزلة كل الصيد ، وقال : «وقد ضربه النبى صلى الله عليه وسلم مثلا لابى سفيان حين قال له : يا أباسفيان كما قيل : وكل الصيد في جوف الفراء» يضرب في الواحد الذى يقوم مقام الكثـــير لعظمـــه .

(٦) ورواية العباسى في «معاهد التنصيص» جـ٢ص١٣٩» : وليس لله بمستنكر ... الخ . وهذا البيت كتبه أبونواس للرشيد ضمن أبيات أخرى في مدح الفضل بن الربيع ، انظر دلائل الإعجاز للجرجاني «ص١٣٠، ٢٦٧، ٢٦٩» .

والشاهد هو أن لفظ «كل» تخلف «أل» تجوزا ، أى يصح أن يكون المعنى : أن يجمع كل العالم في واحد ، مبالغة في شمول خصائص الجنس .

وهو كقول السلامى أبي الحسن محمد بن عبدالله(١) وكان عير شعراء العراق في عضد الدولة .

إليك طوى عرض البسيطة جاعل ... قصارى المطايا أن يلوح لها القصر(٢)

وكنت وعزمى في الظلام وصارمى ... ثلاثة أشبار كما اجتمع النسر

وصيرت آمالى بملك هو الورى ... ودار هى الدنيا ويوم هو الدهر

وأخذه القاضى أبوبكر الأرجاني(٣) فقال :

يا سائلى عنه لما جئت أمدحه ... هذا هو الرجل العارى من العار

لقيته فرأيت الناس في رجل ... والدهر في ساعة والأرض في الدار

ولكن أبن الثريا من الثرى ، على أن هذا المعنى في الشطر الآخر من قول أبي الطيب .

هى الغرض الأقصى ورؤيتك المنى ... ومنزلك الدنيا وأنت الخلائق(٤)

غير أنه لم يستوفه ، لإعراضه عن ذكر اليوم ، وعكس ذلك بعض الشعراء(٥)

---

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى البغدادى أبوالحسن السلامى المخزومى الأديب .
قال ابن خلكان : قال الثعالبي في حقه : هو من أشعر أهل العراق قولا بالإطلاق ، وشهادة بالاستحقاق .
انظر : «وفيات الاعيان ج٤ص٤٠٣ – هدية العارفين ج٢ص٥٧» .

(٢) هذه الأبيات الثلاثة مذكورة في وفيات الأعيان «ج٤ص٥٢ – ٤٠٧» .

(٣) هو : القاضى ناصر الدين أبوبكر أحمد بن محمد بن الحسين الأرجاني .
قال ابن خلكان : كان قاضي «تستر ، وعسكر ، ومكرم» وله شعر رائق في نهاية الحسن ... الخ . وله ديوان مطبوع .
وقال ابن العماد في حقه : قاضى تستر ، وحامل لواء الشعر بالمشرق ، وله ديوان مشهور ، روى عن ابن ماجة الأبهرى ... الخ . و «أرجان» بفتح الهمزة وتشديد الراء وفتح الجيم وبعد الألف نون : بلد صغير من عمل الأهواز . والبيتين ذكرهما ابن خلكان في وفيات الأعيان ج٤ص٥٣ – ٤٠٧ .
انظر : وفيات الأعيان ج١ص١٥١ – الشذرات ج٤ص١٥٧ – العبر ج٤ص١٢١ – هدية العارفين ج١ص٨٤» . معجم البلدان ج١ص١٩٤» .

(٤) هذا البيت من جملة قصيدة في مدح الحسين بن إسحاق التنوخى قال العكبرى في «شرح ديوان المتنبى ج٢ص٣٥٠» : المعنى : يريد : أن بلدك المطلوب والمقصد ، وهى الغرض البعيد أبعد ما يطلب ، فإذا بلغها إنسان بلغ أمانيه كلها فلا يطلب بعدها شيئا والدنيا كلها منزلك وأنت جميع الدنيا .

(٥) في وفيات الأعيان «ج٤ص٧٦» : «وهذا الشاعر هو : منصور بن باذان ، وقيل هو: بكر بن النطاح والله اعلم .

في أبي دلف القاسم بن عيسى العجلى(١) ، وكان مدحه فلم يحصل له منه
ي نفسه :

دعيني أجوب الأرض في فلواتها   فلا الكرم الدنيا ولا الناس قاسم

وهذا كقول بعضهم ، ولا أدرى أيهم أخذ من الآخر .

فإن رجعتم إلى الإحسان فهولكم   عبد كما كان مطواع ومذعان(٢)
وإن أبيتم فأرض الله واسعة   لا الناس أنتم ولاالدنيا خراسان

ولنكف القلم عن شوطه ، فهذا ميدان يتسع فيه المجال(٣) .

ثم هذا(٤) الضابط يتناول الاستغراق العرفي نحو : جمع الأمير الصاغة ،
صاغة بلده وأطراف مملكته ، فإن «كلا» تخلف الأداة فيه تجوزا ، وليست
ل الخصائص ، بل الشمول بعض ما يصلح له اللفظ مما ذكر .

وما قيل : إن المثال مبنى على رأى المازني ، وإلا فاللام في اسم الفاعل عند
هير موصول ، مندفع بما قاله التفتازاني : إن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل
الحدوث دون غيره نحو : المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لقولهم :
الصلة فعل في صورة الاسم فلابد فيه من معنى الحدوث(٥) .

هو : الأمير أبو دلف القاسم بن عيسى بن إدريس بن معقل العجلى ، صاحب الكرخ ، الوزير البغدادى ، قال ابن العماد في حقه : أحد الأبطال المذكورين الممدوحين ، والأجواد المشهورين ، والشعراء المجيدين ... الخ .

وقال ابن خلكان : وكان أبودلف المذكور كريما سريا جواداً ممدحا ، شجاعا مقداما ، ذا وقائع مشهورة وصنائع مأثورة ، أخذ عنه الأدباء والفضلاء ، وله صنعة في الغناء ، وله من الكتب كتاب : البزاة والصيد «وكتاب : » «السلاح» وكتاب : سياسة الملوك وغير ذلك .

انظر : وفيات الأعيان جـ٤ص٧٣ – الشذرات جـ٢ص٥٧ – العبر جـ١ص٣٩٤ ، هدية العارفين جـ١ ص٨٢٥ » .

قال ابن خلكان في وفيات الأعيان «جـ٤ص٧٦ : «ثم وجدت هذين البيتين قد ذكرهما السمعاني في كتاب «الذيل» في ترجمة أبي الحسن على بن محمد بن على البلخى ، فقال : أنشدني القاضى على بن محمد البلخى متمثلا للأمير أبي الحسن على بن المنتجب ، ولعله سمع منه . وأنشد البيتين .

هذا أعتراف من الشارح بأنه جنوح لنزعته الأدبية وهويته البلاغية .

في «جـ : ثم هذا ضابط يتناول .... الخ .

وعبارة التفتازاني في «المطول ص٨٢،٨٣» : «فإن قلت : الصاغة جمع صائغ ، واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني ، فكان التمثيل مبنى على مذهبه ، قلت : الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث ، لأنهم يقولون : إنه فعل في صورة الاسم ، ولهذا يعمل ، وبان كان بمعنى الماضى ، وأما ما ليس بمعنى الحدوث نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيه حرف التعريف اتفاقا .

وفي شرح الدماميني(١) : وهنا أمران :

أحدهما : أن تخصيص المصنف القسم السابق بذكر الاستغناء من مصحوب الأداة(٢(يقتضى أن هذا القسم بخلافه ، ولا مانع أن يقال : زيد الرجل إلا في الشجاعة .

قلت : بل هو ممنوع قطعاً لمدافعته المبالغة المقتضية لشمول الخصائص واستيعابها بأسرها حتى لاتغادر خصيصة(٣) إلا عمتها ، فليس المقام إذا مقام تخصيص فأني يسوغ الاستثناء .

ثم قال(٤) : الثاني : أنه أسقط قسما وهو مالا يخلفها فيه لا حقيقة ولا مجازا وهو ماهي فيه لتعريف الماهية .

قلت : وهو قصور عما أورده عن المصنف أنه لا يراها رأسا ، وإنما هي عنده من طراز العهدية كما قد عرفت(٥) .

تنبيهات الأول : يشترط في عموم ذى الأداة المذكورة كون مادته غير صارفة عن العموم كالبعض ، والجزء والنصف ، والثلث بالنسبة إلى الباقي ، فإذا قلت : أخذت البعض من الدراهم ، وأكلت الثلث من الرغيف ، فلايتخيل عموم الأبعاض والاثلاث ، وإن دخل في إطلاقهم ، وإنما ذلك لعدم أستعمال هذه الكلمات غالبا إلا لإرادة عدم الاستيعاب ، ومن ثم احتيج إلى تأويل قوله تعالى : «بعض الذى يعدكم (٦)» وقوله :

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عورى(٧)

بما بعضه ، أو بعضا فيه بمعنى كل .

---

(١) في « جـ١ص٧٨ ظ » .

(٢) في « جـ : فيقتضى ... الخ .

(٣) في « جـ : حصيصية ... الخ .

(٤) أى : الدماميني في المرجع السابق .

(٥) فالدماميني بنى كلامه هذا على قوله في « ص٩٠٩ » إذ قال : « وقد يقال : إن « أل » في ذلك لتعريف الماهية ، لا للشمول .

(٦) سورة غافر ، آية : ٢٨ .

(٧) نسبه الزمخشرى في الكشاف لابن مقبل ، وقد استشهد به عند تفسير قوله تعالى : «لوماتأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين» إذ قال : («لو» ركبت مع « لا » و« ما » المعنيين ، معنى : امتناع الشيء لوجود غيره ومعنى التحضيض ، وأما « هل » فلم تركب إلا مع « لا » وحدها للتحضيض . قال ابن مقبل : لوما الحياء .... البيت .
وقال شارح شواهد الكشاف في « جـ٤ص٤٠٨ » والشاهد في « لو» ركبت مع « لا » أو « ما » وقد استشهد به ابن عصفور في المقرب « جـ١ص٩٠ » في مثل ما استشهد به الزمخشرى ، ولم ينسبه لقائله . وروايته : لولا الحياء وباقي الدين ... البيت ، ومثله رواية صاحب الدرر اللوامع « جـ٢ص٨٣ » .

قال الشيخ بهاء الدين(١) : ولم نر أحدا أجاب بأنه اسم مضاف يعم جميع اض .

قال(٢) : فإن قلت فقد قال المناطقة : إن الجزئية المسورة ببعض لا تنافي ى الكلية لصحة : بعض الإنسان حيوان .

فأجاب : بأنا لاندعى امتناع الصدق ، وإنما ندعى الغلبة ، ثم البعض زء والثلث قد يعم اعتباراً بغيره نحو : الثلث أكثر من الربع ، والبعض لق على الكل ، وكذا لو قصد العموم في أشباهه من ماهية أخرى ، كقوله الله عليه وسلم : « الثلث كثير (٣) » أى كل مال فثلثه في الإيصاء كثير .

وإذا قوبل البعض بالبعض فتارة تحتف به قرينة يمكن القول معها بالعموم : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض »(٤) أى كل واحد ولى الآخر .

وتارة يحتف (به) (٥) ماينافيه نحو : « ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض»(٦) إمكان تفضيل كل منهم ، عليهم الصلاة والسلام على الآخر ، بل البعض ل المفضل جميعهم إلا واحدا ، أو جماعة متساوين ، والثاني : المفضل جميعهم إلا نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم ،أو المراد بالأول(٧) محمد صلى الله وسلم ، وبالثاني ماعداه ، وقد أطلق(٨) البعض والكل في المسألة موافقة رة الاستعمال ، وإن منع الأكثرون من أقترانهما بأل .

ومما يشاكل البعض استثناء من العموم في بعض المراد لفظه « الآن » لعدم ما التعدد ، فلاعموم فيها(٩) جريا على رأى أثيرالدين أن اللام للحضور ، القول بزيادتها ، كما قاله غيره – فليست مما الكلام فيه في شيء .

) أى : السبكى في عروس الأفراح « جـ١ص٣٣٦ » وما ذكره الشارح من قوله : تنبيهات الأول إلى ما بعد هذا من كلام السبكى عند حديثه عن « الألف واللام » ضمن قواعده المشهورة ، إذ قال : « القاعدة الثامنة : » يشترط في عموم الاسم الذى تدخل عليه هذه الأداة أن تكون مـــادته ...... الخ .

) أى بهاء الدين بن السبكى في نفس المرجع .

) أخرجه البخارى في صحيحه في « جـ١ص٢٢٥ – باب الجنائز – باب رثي النبى صلى الله عليه وسلم ، سعد بن حوله » : من حديث ابن وقاص رضى الله عنه : وفي « جـ٢ص١٢٥ – كتاب الوصايا – باب الوصية بالثلث » من حديث بن عباس رضى الله عنهما .
وفي « جـ٢ ص٣٣٩ – باب هجرة النبى صلى الله عليه وسلم . من حديث سعد ابن مالك .
وفي جـ٣ص٨٥ – كتاب المغازى – باب حجة الوداع » من حديث سعد ابن مالك أيضا .

) سورة التوبة ، آية : ٧١ .

) « به » ساقطة من « جـ » أى تكون معه قرينة « تنافي العموم ، كذا في الأصل .

) سورة الإسراء ، آية : ٥٥ .

) أى بالبعض الأول ، كذا في الأصل .

) في الأصل : « وقد أطلقنا في هذه المسألة لفظ البعض والكل تبعا لكثرة الاستعمال .... الخ .

) في الأصل : « فلا عموم فيه إذا قلنا : إن الألف واللام فيه للحضور ، كما هو رأى الشيخ أبي حيان .

الثاني(١) : قد تقرر إن اللام للشمول حيث لا عهد ، أما حيث العهد فلا ، لكن هل الأصل العموم ؟ حتى يقوم دليل على عدم إرادته ، فيه نظر .

ولأئمة الأصول في ذلك اضطراب ، والآخذ بظاهر عبارتهم يحكى في ذلك قولين ، وثمرتهما تلوح حيث لا قرينة على إرادة عهد ، وشك في أنه مراد أولا مراد ، فهل يحمل على العموم أم لا ؟ .

استظهر بعض الفضلاء(٢) الأول قال : فإن قلت : إذا كانت القرينة صارفة إلى العهد وتمنع الحمل على العموم فهلا صرفتم العام بالأداة إلى العهد بقرينة السبب الخاص اعتماداً على أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

فأجاب (٣) : (بأن)(٤) تقدم السبب قرينة أنه مراد لا أن غيره غير مراد ، فنحن نعمل بمقتضى هذه القاعدة فنقول : دلالة هذا العام على محل السبب قطعية ، وعلى غيره ظنية ، إذ ليس في السبب مايثبتها أو ينفيها .

الثالث(٥) : ينبغي أن يعلم أن مدلول مادل على الماهية بناء على رأى من يرى ورود الأداة للماهية من حيث هي لا بقيد .

ولا يقال : بوضعه للجمع أو الواحد أو الأثنين .

قال إمام الحرمين في البرهان : قال بعض من حوم على التحقيق ولم يرد مشرعه : المصدر صالح للجموع وهو في حكم المشترك بين مسميات ، فهو صالح لأحدها على البدل ، وهو زلل وذهول عن مدرك الحق ، وأورد(٦) ما معناه : أن المصدر موضوع للحقيقة لا لاستعماله في الواحد أوفرعيه على البدل ، غير ملحوظ شيء من الثلاثة ناقلا عن سيبويه في نحو « ضربت ضربا كثيراً » أن «كثيراً» صفة ، والموصوف لا شعور له بالصفة وإلا جرت مجرى التأكيد ، مستغنيا عنها .

— وقد تعرض = : بكسر الراء وضمها للقانون — زيادتها في علم = : كقوله :

---

(١) أى التنبيه الثاني ، وهذه هي القاعدة العاشرة من قواعد ابن السبكي في عروس الأفراح ، « جـ١ص٣٣٧ » وعبارته : « القاعدة العاشرة : تقرر أن الألف واللام للعموم عند عدم العهد ، وليست للعموم عند قرينة العهد ، لكن الأصل فيها العموم حتى يقوم دليل على خلافه ، أو الأصل أنها موضوعة للعهد حتى يقوم دليل على عدم إرادته ؟ وفيه نظر ، وكلام الأصوليين مضطرب .... الخ .

(٢) المستظهر هو ابن السبكي في المرجع السابق .

(٣) أى ابن السبكي .

(٤) « بأن » ساقطة من « جـ » .

(٥) ما في هذا التنبيه الثالث هو ما في القاعدة الحادية عشرة التي ذكرها ابن السبكي .

(٦) أى : إمام الحرمين .

باعد أم العمرو من أسيرها . حراس أبواب على قصورها(١)

ه :

عوير ومن مثل العوير ورهطه وأسعد في ليل البلابل صفوه

ه :

ألا ودماء لا تزال مراقــة على قنة العزى وبالنسر عندما(٢)

ه :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الأوبر(٣)

أى أم عمرو وعوير ونسر وهو صنم وعن بنات أوبر

قال السيوطى في شرح شواهد المغنى «ص١٦٣» : أنشده الأصمعى شاهداً على زيادة «أل» في العلم ، ولم ينسبه لأحد .... يريد أم عمرو .

وقال ابن هشام في المغنى «ج١ص٥٤» في هذا المقام : الوجه الثالث أن تكون زائدة وهى نوعان : لازمه وغير لازمة ، فالأولى كالتى في الأسماء الموصولة ....

الثانية : نوعان : كثيرة واقعة في الفسيح ، وغيرها ، فالأولى : الداخلة على علم منقول من مجرد صالح ملموح أصله كالحرث .... والثانية نوعان : واقعة في الشعر ، وواقعة في شذوذ من النثر ، فالأولى كالداخلة على «يزيد وعمرو» في قوله : باعد أم العمرو . . . البيت ، وقوله : رأيت الوليد بن اليزيد » .

نسبه العينى في شواهده هامش الخزانة «ج١ص٥٠٠» لعمرو بن عبدالجن ، وقال : وقيل : لرجل جاهلى مجهول الأصل ، والأصح الأول .

وقال البغدادى في الخزانة «ج٣ص٢٤٠» : وبيت الشاهد أول أبيات ثلاثة لعمر بن عبدالجن ، ثم ذكرها ، وقال : كذا أنشد هذه الأبيات أبوعلى في التذكرة القصرية عن ابن الأعرابى ، وابن الأنبارى في مسائل الخلاف ، وابن الشجرى في أماليه .

ورواية ابن جنى في المنصف «ج٣ص١٣٤» : أما ودماء ... البيت

ورواية ابن الشجرى في أماليه «ج٢ص٣٤١» : أما ودماء مائرات تخالها ... البيت :

وقال : و«دماء مائرات» : مترددات «مار» الدم على وجه الأرض يمور إذا تردد .

ورواية البغدادى : أما والدماء المائرات تخالها .... البيت .

وقنة العزى : أعلاها ، وقنة الجبل أعلاه ، والنسر : اسم صنم كان يعبده والشاهد زيادة «أل» في قوله : «النسر» .

قال العينى في شواهده الكبرى هامش الخزانة «ج١ص٤٩٨» : أنشده أبوزيد ولم يعزه ، وهو من الكامل .

وقال ابن جنى في المنصف «ج٣ص١٣٤» : وأخبرنا أبوعلى أن أبا عثمان قال : سألت الأصمعى عن قوله : ولقد جنيتك ... البيت ، فقال ، الألف واللام في «الأوبر» زائدة ، ومثل ذلك قال في الخصائص «ج٣ص٥٨» وجنيتك : جنيت لك ، والأكمؤ : جمع الكمء ، وهو من النبات ، والعساقل : الكبار والبيض . وبنات الأوبر : كمأة لها زغب ، وهى رديئة .

ـ و = : في ـ حـــال = : كقراءة بعضهم : « ليخرجن الأعز منها الأذل(١) أى « ليخرجن الأعز منها ذليلا ، وقول بعضهم : أدخلوا الأول فالأول أى أولا فأولا ، وقولهم : مررت بهم الجماء الغفير ، والجماء من الجم الكثـــير ، والغفير من الغفر وهو الستر، أى مررت بهم حال كونهم جماعة (كثيرين)(٢) ساترين لذلك وجه الأرض .

وإنما حذفت التاء من الغفير (حملا للفعيل)(٣) بمعنى الفاعل عليه بمعنى المفعول ، وهو صفة للجماء ، وقد قالوا : جماء غفير بالحذف .

وقوله :

دمت الحميد فما ينفك منتصرا على العدا في سبيل المجد والكرم(٤)

ولم يجعلها زائدة من أجاز تعريف الحال .

ـ و = : في ـ تمييز = : وفاقا للبصرية ، قالوا : الأحد العشرة (٥) الدرهم حكاه البغاددة .

---

(١) « سورة المنافقون آية : ٨ » قال أبوحيان في البحر المحيط « جـ٨ص٢٧٤ » : قرأ الجمهور « ليخرجن » الأعز منها الأذل « فالأعز » فاعل ، « والأذل مفعول » ... وقرأ الحسن وابن أبى عبلة في اختياره : « لنخرجن » بالنون ونصب « الأعز والأذل » فالأعز مفعول والأذل حال .... وحكى الكسائى والفراء : أن قوما قرأوا « ليخرجن » بالياء مفتوحة ، وضم الراء ، فالفاعل « الأعز » ونصب « الأذل » على الحال .

وقال : ومجىء الحال بصورة المعرفة متأول عند البصريين ، فما كان منها بـ « أل » فعلى زيادتها لا أنها معرفة .

وقال مكى في « مشكل إعراب القرآن جـ٢ص٣٨١ » « فأما من قرأ « ليخرجن » بفتح الياء ، فالفعل غير متعد ، لأنه من « خرج » لكنه ينصب « الأذل » على الحال ، والحال لا يكون فيها الألف واللام إلا في نادر ، يسمع ولا يقاس عليه ، حكى سيبويه : ادخلوا الأول فالأول ، نصبه على الحال .

(٢) « كثيرين » ساقطة من « ب » .

(٣) « حملا للفعيل » ساقطة من « ب » .

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرحه « جـ١ص٢٩٢ » والسيوطى في همع الهوامع جـ١ص٨٠» والشاهد فيه زيادة « أل » في الحال وهوقوله : « الحميد » .

وقال أبوحيان في شرحه « جـ٢ص٤٢ و . » : فزاد « أل » في الحال ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون معرفة ونكرة ، فعلى هذا المذهب لا تكون « أل » زائدة في الحال .

وقال صاحب الدرر اللوامع « جـ١ص٥٣ » : لم أعثر على قائله هذا البيت .

(٥) في « ب » العشر ... الخ .

:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمر(١)

وفي الحديث : « إن(٢) امرأة كانت تهراق الدماء » ، والأصل تهراق ، ما فأسند الفعل لضمير المرأة مبالغة ، فانتصب المسند إليه تمييزاً ، ثم ت عليه الأداة .

— و = : في — مضاف إليه تمييز = : كقول أمية بن أبي الصلت يمدح عبدالله جزعان :

له داع بمكـــة مشمعـــل وآخر فوق دارته ينادى(٣)
إلى ردح من الشيزى مـــلأ لباب البر يلبك بالشـــهاد

والمشمعل : المبادر ، والدارة : أخص من الدار ، والردح : جمع ردح ة العظيمة ، والشيزى : خشب أسود تتخذ منه القصاع ، واللبك : الخلق ، هاد : جمع شهد .

وأما الكوفية : فالأداة عندهم غير زائدة في ذلك ، لإجازتهم تعريف ز .

— وربما زيدت فلزمت = : نحو — اليسع والآن ، خلافا لأصحابنا المغاربة .

قائله : راشد بن شهاب بن عبده اليشكرى شاعر جاهلي ، وذلك ضمن قصيدة يخاطب بها فتيان قبيلته من بنى يشكر ، ويخبرهم بما سيأتيهم من الشدائد مايستدعي الصبر ، وخاطب قيس بن خالد الشيباني وغيره بما كان من قراره من الأخذ بثارعمرو ، أى لما عرفت وطابت نفسك عن قتيلك الذى قتلناه .

وقال العينى في « جـ١ص٥٠٢ » : قائله : رشيد بن شهاب ، ولعله خطأ في الناسخ والصواب أنه راشد .

والشاهد : زيادة « أل » في التمييز : وهو « النفس » لأن حكمة التنكير ، ودخلت « أل » للضرورة الشعرية ، انظر « المفضليات ص٣١٠ » . والدرر « جـ١ص٥٣ » .

أخرجه مالك في الموطأ « جـ١ص٦٢ » كتاب الطهارة باب المستحاضة ، من حديث أم سلمة رضى الله عنها .

وأخرجه أبوداود في سننه « جـ١ص٦٢ » كتاب الطهارة ، باب المرأة تستحاض ، من حديث أم سلمة أيضا .

وأخرجه الدارمى في سننه « جـ١ص١٩٩ » كتاب الوضوء ، باب غسل المستحاضة من حديث عائشة رضى الله عنها .

وأخرجه الإمام أحمد في مسنده « جـ٦ص٣٢٠ » من حديث أم سلمة .

نسبه صاحب اللسان في « مادة » شيز جـ٧ص٢٣٠ » لابن الزبعرى وقال الشنقيطى في الدرر « جـ١ص٥٣ » : والبيت الثاني لأمية بن أبي الصلت ، وقيل : لأبى الصلت يمدح عبدالله ابن جدعان .

والشاهد في « لباب البر » لأنه مضاف إلى مميزة ، وحقه التنكير . وقال ابن عصفور في « المقرب جـ١ص١٦٣ » : فأما قول بعض العرب : الخمسة عشر الدرهم ، فالألف واللام الداخلة على « الدرهم » زائدة فيه ، وكذلك قول الشاعر : إلى ردح ... البيت .

و « لباب البر » منصوب بملأ بعد إسقاط حرف الجر ، أى : ملأ بلباب البر .

واختار أثيرالدين(١) : في الثاني أنها للحضور كما مر . وكالتي في الأسماء الموصولة بناء على تعريفها بالصلة كالذى ومتصرفاته .

— والبدلية في نحو : مايحسن بالرجل خير منك = : أن يقول كذا

— أولى من النعت (والزيادة = :) (٢)

قال المصنف(٣) : لأنها أسهل من دعوى الخليل : أن خير منك نعت للرجل على نية « أل » .

ودعوى أبي الحسن(٤) : زيادتها في « الرجل » لما في كل منهما(٥) من الخروج عن الظاهر ، بدعوى الأول تعريف خير ، والثاني تنكير رجل بخلاف البدلية لتقريرها كلامى المتبوع والتابع على ظاهرة فكانت أولى .

قال أثيرالدين(٦) : لكى يلزم المصنف الإبدال بالمشتق وهو ضعيف ، ومن ثم عدل عنه الشيخان(٧) .

— وقد تقوم = : الأداة — في غير الصلة مقام ضمير = :

قال المصنف(٨) : كمررت بحسن الوجه بتنوين « حسن » ورفع الوجه ، على معنى حسن وجهه ، فالأداة عوض من الضمير . وبه قال بعض أهل المصرين .
وأنكر ذلك على بن محمد بن على بن خروف .

وقد أشبع المصنف هنا في المسألة الكلام ، وأمعناه نحن في باب الصفة المشبهة .

قال(٩) : لما كانت الأداة مغنية عن الضمير إجماعا في نحو « مررت برجل فأكرمت الرجل » جاز إغناؤها عنه في غيره ، لاستوائهما في تعيين الأول .

---

(١) في شرحه « ج٢ص٤٢ ظ » .
(٢) « الزيادة » ساقطة من جميع النسخ وهى موجودة في المتن وشرح المصنف وشرح الأثير .
(٣) وعبارته في شرحه « ج١ص٢٩٣ » : وأشرت بذلك ... إلى قول سيبويه في باب « مجرى نعت المعرفة عليها » « ومن النعت : ما يحسن بالرجل مثلك ، أو خير منك أن يفعل ذلك وزعم الخليل أنه إنما جرى هذا على نية الألف واللام ، ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام ، كما أن الجماء الغفير على نية الغاء الألف واللام نحو : طرا قاطبة « فحكم الخليل في المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخير منك بتعريف المنعوت والنعت ... وعندى أن أسهل مما ذهب إليه من البدليه ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما .

(٤) أبوالحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، وهو المراد في كتب النحو ، فإن أريد : الأخفش الأكبر أو الأصغر ذكر ذلك .
(٥) أى دعوى الخليل وأبى الحسن .
(٦) في شرحه للتسهيل « ج٢ص٤٢ ظ » بكل بتصرف .
(٧) أى الخليل وأبوالحسن .
(٨) في « شرحه ج١ص٢٩٤ » .
(٩) أى المصنف في المرجع السابق .

ومن ثم لم يختلف في جواز : حسن وجه أبيه ، بخلاف «حسن وجه أب» . إذ ليس هناك ضمير ولا أداة ، والمنع به أجدر ، كما هو رأى سيبويه .

ورده أثيرالدين(١) : بأن المغنى مجموع الأداة ومدخولها ، وهو بخلاف مررت برجل حسن الوجه ، لقيام الأداة فيه وحدها مقام الضمير .

قال : وأما دعواه إغناء الأداة إجماعا عن الضمير فساقط هـ .

وشمل قوله : «في غير الصلة» باب الصفة المشبهة ، ونحو : ضرب زيد الظهر والبطن و«فإن الجحيم هى المأوى»(٢) «فإن الجنة هى المأوى»(٣) .

ومن لا يرى ذلك حذف الضمير .

وأما الصلة فلاتقوم فيها الأداة ذلك المقام ، فيمتنع الذى ضربت الظهر والبطن أى ظهره وبطنه .

وأما أبو سعيد الذى (رويت) (٤) عن الخدرى فغير مطرد .

ثم في المثال كما قال أثيرالدين(٥) : نظر ، إذ ليس الأداة في الخدرى بالقائمة مقامه ، وإنما القائم الاسم المعرف فليست هذه المسألة ، ولا مررت برجل فأكرمت الرجل نظير برجل حسن الوجه ، ولا «فإن الجنة هى المأوى» ، لأنها وحدها هنا القائمة ، وهناك الاسم المعرف .

وقضية كلام المصنف عدم ورودها خلفا عن الظاهر .

---

(١) في شرحه للتسهيل «جـ٢ص٤٢ ظ» وعبارته : وهذه غفلة ، لم تغن «أل» عن الضمير في «فأكرمت الرجل» بل «أل» وما دخلت عليه هى التى أغنت عن الضمير ، وقامت مقامه ، بخلاف» مررت برجل حسن الوجه ، فإن «أل» وحدها قامت مقام الضمير . . . الخ .

(٢) سورة النازعات ، آية : ٣٩ . قال مكى في مشكل إعراب القرآن : «جـ٢ص٤٥٦» «لكن في الخبر حذف عائد ، به يتم الخبر تقديره «فإن الجحيم هى المأوى له ، فإن الجنة هى المأوى له» ، وقيل تقدير : هى مأواه والألف واللام عوض من المحذوف .

(٣) سورة النازعات ، آية : ٤١ .

(٤) «رويت» ساقطة من «ب» .

(٥) لم يقل الأثير : في المثال نظر ، وعبارته : «وما ذكر المصنف من أن «أل» تقوم في الصلة مقام الضمير ... الخ .

والمصنف لم يقل ذلك في شرحه ، بل قال في «جـ٢ص٢٩٧؟» : وإذا صح التعريف فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير ، ولا يقدح في صحته عدم استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاضطراد ...الخ .وقد سبق أن قال في المتن : «وقد تقوم في غير الصلة مقام الضمير» ومعنى ذلك أنه في الصلة لا تقوم مقامه ، فكيف يقول الأثير : «وما ذكره المصنف ... الخ ؟» علما بأن الأثير هو الذى ذكر المثال المذكور ولم يذكره المصنف .

إذا فليس في كلام الأثير : «في المثال نظر» ولا يستقيم أن يكون رد الأثير موجها للمصنف .

وفي الكشاف : في(١) «وعلم آدم الأسماء كلها»(٢) أن الأصل أسماء المسميات .

وقال أبوشامة(٣) : في قول الشاطبي : بدأت بباسم الله في النظم أولا ، أن الأصل في نظمى مجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر . وقد أجازه بعض في الثاني تمسكا بقوله :

قالت بنات العم ياسلمى وإن / كان فقيرا معدما قالت وإن(٤)

أى بنات عمى .

وملخص ما في «أل» ضربان :

اسمية : وهى الموصولة وقد مضت في بابها .

وحرفية : وهى ثلاثة أضرب : عهدية : وجنسية ، وزائدة ، وزاد بعض ذات الماهية وهى : مالا نظير فيها إلى عموم ولاخصوص كادخل السوق واشتر اللحم .

وقد مر عن المصنف وابن معزوز والسكاكى وغيرهم أنها عهدية لاغير(٥)

وأما الحضورية فقالوا : ترد في أربعة مواضع : بعد إذا الفجائية كخرجت فإذا الأسد .

وبعد أسماء الإشارة نحو بهذا الرجل ، وفي النداء كيا أيها الرجل وفي الآن والساعة وما بمعناهما من الأزمنة الحاضرة ، وليست في غيرها حضورية إلا لدليل كقوله .

---

(١) «في» ساقطة من «ج» .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٣١ . وعبارة الكشاف «ج١ص٢٧٢» أى أسماء المسميات ، فحذف المضاف إليه ، لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الأسماء لأن الأسم لابد له من مسمى وعوض منه «اللام» كقوله : «واشتعل الرأس ... الخ .
فعنا ذلك أن «أل» قامت مقام الأسم الظاهر وهو المضاف إليه .

(٣) هو : عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان شهاب الدين الدمشق الشافعى المشهور بأبى شامة ، قال السيوطى : لشامة كبيرة كانت على حاجبة الأيسر ، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة بدمشق ، وقرأ القراءآت على العالم السخاوى ، وسمع بالإسكندرية من عيسى بن عبدالعزيز وغيره ، واعتنى بالحديث ، واتقن الفقة ، وبرع في العربية ، وصنف : نظم المفصل للزمخشرى ، مقدمة في النحو ، البسملة ، وغير ذلك ، توفي عام ٦٦٥ .
انظر : البغية ج٢ص٧٧ – الشذرات ج٥ص٣١٨ – هدية العارفين ج١ص٥٢٤» .

(٤) نسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج كذا في شواهد المغنى ص٩٣٦ ، والخزانة «ج٣ص٦٣٠» وملحقات ديوانه «ص١٨٦» ، وهامش المقرب لابن عصفور «ج١ص٢٧٧» . والشاهد نيابة «أل» عن ضمير الحاضر .
وفيه شاهد آخر وهو حذف الشرط والجزاء بعد «إن» أى وإن كان كذلك وصيته .

(٥) انظر «ص ٩٠٧» وما بعدها .

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثة ومن يخرق أعق وأظلم(١)

وفي رواية من رفع « ثلاث » ، لعدم إمكان إرادة جنس الطلاق ، إذ ليس عزيمة ثلاثا ، فلم يبق إلا أن المراد الطلاق الحاضر المقتضية فأنت طلاق .

وقبل البيت :

فإن ترفقي ياهند فالرفق أيمن وإن تخرقي ياهند فالخرق أشأم

وقد ذكر للبيتين(٢) : قضية وهي أن الرشيد كتب ذات ليلة إلى القاضي أبي يوسف (يسأله) (٣) : ماذا يلزم إذا رفع « الثلاث » أو نصبها ؟

قال أبويوسف : هذه مسألة نحوية فقهية ، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها بالرأي ، فأتيت الكسائي وهو في فراشه ، فقال : إن رفع ثلاث طلقت واحدة ، لأنه قال : طلاق ، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، أو نصبها طلقت ثلاثا ، لأن المعنى أنت طلاق ثلاثا ، وما بينهما اعتراض ، فكتبت بذلك إلى الرشيد فأرسل إلى بجوائز فوجهتها(٤) إلى الكسائي هـ .

هكذا تذكر هذه الحكاية في المجاميع الأدبية ، وهي في المبسوط كتاب في فقه أبي حنيفة على خلاف هذا وهو :

وذكر ابن سماعة أن الكسائي بعث إلى محمد بن الحسن فتوى فدفعها إلى فقرأتها عليه ما قول القاضي الإمام فيمن قال لزوجته وأورد البيتين . فكتب محمد : إن رفع ثلاثا وقعت واحدة وإن نصب فثلاث ، لأنه إذا رفع فقد تم الكلام ، فقوله : أنت طلاق(٥) : ثم ابتدأ ، والطلاق (عزيمة ثلاث ، أونصب كان بمنزلة فأنت طلاق ثلاثا ، ثم ابتدأ والطلاق ..... الخ) (٦) .

قال في المغنى(٧) : وأقول : إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل(٨) لوقوع الثلاث والواحدة .

---

(١) ذكر هذا البيت ابن هشام في المغنى « جـ١ص٥٦ » في مبحث « أل » مع بيتين آخرين من بينها البيت الآتي بعد ، كما ذكرها البغدادى في الخزانة « جـ٢ص٦٩ » وذكر تفصيلات شيقة ومباحث دقيقة وتوجيهات لطيفة ، كما جاءت هذه الأبيات في شواهد المغنى « ص ١٦٨ » والكل لم يتكلم على قائلها .
والشاهد واضح من الشرح .

(٢) بل الأبيات ثلاثة وليست بيتين ، والثالث هو : فبيني بها إن كنت غير رفيقة ... فما لامرىء بعد الثلاث مقدم .

(٣) « يسأله » ساقطة من « ب » .

(٤) في « أ ، ب : فوجهت بها إلى الكسائي .... الخ .

(٥) في « جـ : أنت طلاق ثلاث ، ثم .... الخ .

(٦) ما بين القوسين ساقطة من « جـ » .

(٧) « جـ١ص٥٦ » .

(٨) في « جـ : يحتمل الوقوع لوقوع الثلاث والواحدة ... الخ .

أما الرفع فلأن «أل» في الطلاق إما لمجاز الجنس نحو : زيد الرجل أى المعتد به وإما للعهد الذكرى نحو« فعصى فرعون الرسول »(١) والطلاق المذكور عزيمة ، ولا تكون للجنس الحقيقى حذرا من الإخبار عن العام بالخاص ، كما يقال الحيوان إنسان ، وهو باطل ، إذ ليس كل حيوان إنسانا ولاكل طلاق عزيمة ثلاثا .

قال ابن الصائغ : يقال له : ما المانع أن تكون بمعنى الكل(٢) المجموعى لاكل فرد ، والمعنى أن مجموع أفراد الطلاق ثلاث ورده الشهاب ابن الشموني(٣) بأن ليس من معاني اللام ، وإن كان من معاني كل ولا يلزم من أنها بمنزلة كل في بعض معانيها ، وهو الكل الإفرادى أن تكون بمنزلتها في البعض الآخر من الكل المجموعى ، كما صرح به التفتازاني في مطوله(٤) فقال : المفرد المدخول للأداة الاستغراقية بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ، ومن ثم امتنع وصفه بنعت الجموع عند الجمهور ، وإن حكاه الأخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض هـ .

ثم قال ابن هشام(٥) : فعلى العهدية تقع (الثلاث) (٦) بمعنى ، إذا علم أنها مراد الشاعر .

قال الشهاب(٧) : فاندفع قول ابن الصائغ ، يقال له : (٨) هذا كلام من يتعقب هذين الإمامين(٩) أين قاعدة الشرع ؟ إذا أحتمل اللفظ وقوع الثلاث والواحدة فإنما تقع الواحدة هـ .

ووجه اندفاعه أن تلك القاعدة حيث لم يعلم إرادة الثلاث والحق أن كلام ابن هشام (إنما هو) (١٠) طموح إلى مقتضى اللفظ مع قطع النظر عن نية أو قاعدة شرعية ، كما يفصح عنه قوله : تمام الخطاب : هذا مايقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخر .

ثم قال ابن هشام : والجنسية تقع واحدة كما قال الكسائى .

---

(١) سورة المزمل ، آية : ١٦ .
(٢) في «جـ : بمعنى كل المجموعى .... الخ .
(٣) في «كتابه المنصف من الكلام جـ١ص١١٦» ، ومقولة ابن الصائغ مذكورة في نفس المرجع ، وعبارة ابن الشمنى : «وأقول : ليس الكل المجموعى معنى من معاني الكلام ، وإن كان معنى من معاني كل ... الخ .
(٤) «ص ٨٧» .
(٥) في «المغنى جـ١ص٥٦» وعبارته :
«فعلى العهدية تقع الثلاث ، وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث .... الخ .
(٦) «الثلاث» ساقطة من «جـ» .
(٧) في المرجع السابق .
(٨) في «ب و جـ» أهذا .... الخ .
(٩) في «جـ : من قاعدة .... الخ .
(١٠) «إنما هو» ساقط من «جـ» .

وأما النصب فلاحتمال أن تكون على المفعول المطلق ، وحينئذ فيقتضى وقوع الثلاث ، إذ المعنى : فأنت طالق ثلاثا ، ثم اعترض بقوله : والطلاق عزيمـــة .

قال الشهاب(١) : ولقائل أن يقول : إنما تقتضى المفعولية المطلقة وقوع الثلاث إذا كان عن الطلاق الأول ، أو عن الثاني ، واللام للعهد ، وأما(٢) واللام جنسية فلا .

قلت : قد أورده مورداً التعقب ، ولا موقع له رأسا لجعله ابن هشام نصبا من الأول كما صرح به تقريره : (فأنت طلاق ثلاثا) (٣) .

ثم قال ابن هشام(٤) : ولأن تكون حالا من مستكن عزيمة ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا ، فإنما يقع مانواه .

وتعقبه شارح كلامه الدماميني(٥) : باحتمال الكلام وقوع الثلاث على تقدير العهد أيضا بأن تجعل عهداً ذكريا .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من تعقباته وليس بها ، إذ قد تقدم إليه ابن الصائغ (٦) .

وقد أجاب عنه الشهاب(٧) : بأن ابن هشام لم يلزم الواحدة على تقدير الحال من مستكن عزيمة ، وإنما نفى لزوم الثلاث ، وهو صادق باحتمال الثلاث اعتباراً بعهدية اللام ، والواحدة اعتباراً بغيره .

ثم قال ابن هشام(٨) : هذا ما يقتضيه اللفظ ، وأما الذى أراده الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد :

فبيني بها إن كنت غير رفيقة   وما لامرىء بعد الثلاث مقدم

---

(١) في المرجع السابق نقل بتصرف .

(٢) وعبارته في المرجع السابق : «وأما إذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني ، واللام للجنس فلا يقتضى ذلك .

(٣) ثم قال : «ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة .
إذا ليست «ثلاث» مفعول مطلق من الطلاق الثاني ، فبطل احتمال الشهاب .

(٤) في المغنى «جـ١ص٥٦» .

(٥) في هامش «المنصف من الكلام جـ١ص١١٦» وعبارته : (وفيه نظر ، أما أولا فلأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذى ذكره بأن تجعل «أل» للعهد الذكرى ، كما تقدم له في أحد وجهى الرفع ، كأنه قال : والطلاق الذى ذكرته ليس بلغو ولا لعب ، بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثا ... الخ .

(٦) انظر حاشية الشهاب في «جـ١ ص١١٦» .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) في المرجع السابق .

وزاد أيضا أولئك البعض من أقسام (الأداة) (١) التي للغلبة ، والتي للمح الصفة ، وبدل الهمزة في اسم الله تعالى ، وفي الناس ، والأصل ، إله وأناس فحذفت الهمزة معوضا منها اللام ، فهي خمسة أقسام غير ما مر ، ومرجعها في التحقيق إلى هاتيك الأقسام ، من الجنسية والعهدية والزائدة ، وليست أقساما برأسها غير مندرجة في الثلاث .

-- فصــــل = : في تعداد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، وهو كالتوطئة لما بعده من الأبواب .

ــ مدلول إعراب الاسم ما = : شيء ــ هو = : أي الاسم ــ بــه = : أي بذلك الشيء ــ عمدة = : فما نكرة موصوفة ــ أو = : ما هو به ــ فضلة أو= : ما هو به ــ بينهما = : أي العمدة والفضلة .

قال المصنف(٢) : العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلابدليل يقوم مقام اللفظ به .

والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض .

وأعترضه أثيرالدين (٣) : بأن لنا من الأجزاء مايسوغ حذفه لدليل وليس عمدة ، كالفعل في نحو «زيد» جوابا لقائل : أجاءك أحد ، أي جائي زيد ، وما لايسوغ ذلك فيه مع الدليل ويسمى عمدة ، كالفاعل ونائبه ، وبأن لنا من العمد مايحذف مطلقا إلا لعارض ، كالمبتدأ حيث القطع ، والخبر في نحو : لولا زيد لأكرمتك .

والحاصل أن العمدة مالايتم الكلام بدونه لفظا أوتقديراً ، والفضلة خلاف العمدة ، وما بينهما هو المضاف إليه ، لكونه في موضع يكمل العمدة ، كجاء عبدالله ، أو الفضلة كأكرمت عبدالله ، أو يقع فضلة نحو : زيد ضارب عمرو ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى(٤)

ــ فالرفع للعمدة = : قال لأشدية (٥) الاهتمام بها ، لأن علامته الأصلية الضمة ، وهي أظهر الحركات ، لكونها من الواو ، ومخرجها من الشفتين وهو المخرج الظاهر ، بخلاف قسيمتيها : الفتحة والكسرة ، لكونهما عن الألف والياء ، ومخرجاهما من باطن الفم ، ولإمكان الإشارة إلى الضمة بالاشمام عند سكون ماهي فيه وقفا وإدغاما بخلاف غيرها .

---

(١) «الأداة» ساقطة من «ج» .
(٢) في شرحه للتسهيل «ج١ص٢٩٨» .
(٣) في شرحة للتسهيل «ج٢ص٤٣ و . ، ظ» .
(٤) «تعالى» ساقطة من «ج» .
(٥) في «ب» «لشدة» وعبارة المصنف في «شرحه ج١ص٢٩٨» «ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه بالرفع لأن علامته ... الخ .

ـ وهما = : أي العمدة ـ مبتدأ أو خبر = : ويشمل خبر المبتدأ وإن وأخواتها ـ أو فاعل ، أو نائبه = :

ولم يذكر النائب صاحب المفصل(١) إذ عد المرفوعات ، ولا أخرجه من حد الفاعل لتسميته إياه فاعلا ، ومن ثم قال : في باب الإضافة (٢) : وتضاف الصفة إلى فاعلها نحو ـ معمور الدار ، ومؤدب الخدام .

ـ أو شبيه به = : أي الفاعل ـ (لفظا = :) (٣) كاسم كان وأخواتها .

وفي شرح ابني قاسم (٤) وعقيل : وإطلاق الفاعل عليه مجاز ، للمشابهة .

قلت : أما المصنف فلم يطلق ذلك عليه ، وقد يطلقه غيره ، لهاتيك العـــلاقة .

ـ وأصلها = : أي المرفوعات ـ المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما ، أصل = : أقوال ثلاثة .

قال أثيرالدين(٥) : وهو خلاف لايجدى شيئا ، أى لا تبنى عليه أحكام لفظيـــة .

قلت : وقصر الدماميني(٦) : فعزا ذلك لابن قاسم ، ثم قال متعقبا : بل تظهر فائدته في أولوية المقدر عند الاحتمال ، كما إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا ، أو كونه خبراً والباقي ابتداء ، كما في زيد جوابا لقائل من قام ؟ فيحتمل « زيد » الفاعلية أى قام زيد ، والابتدائية بتقدير : زيد قام فإن قيل بأصالة الفاعل ترجح الأول أو المبتدأ ترجح الثاني .

قلت : ولم يعتبر ذلك أحد من أئمة اللسان ، كما أشار إليه أثيرالدين وغيره ، بل صرح ابن هشام (٧) : بكون الباقي خبراً مطلقا ، ونصه : إذا دار الأمر

(١) إذ قال في « ص١٨ » : ذكر المرفوعات ، الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أوشبهة ، وقال : « ومضمره في الأسناد إليه كظهره » وقال : في ص١٩ » : « ومن إضمار الفاعل قولك ... الخ . وقال في « ص٢١ » : « فصل وقد يجرىء الفاعل ورافعه مضمر ... الخ . ثم قال « في ص ٢٣ » : « المبتـــدأ والخبر ... الخ .

(٢) وعبارته في « ص ٨٢، ٨٣ » : « والإضافة اللفظية : أن تضاف الصفة إلى مفعولها ... أو إلى فاعلها ، كقولك : زيد حسن الوجه ومعمور الدار » ... الخ .

(٣) « لفظا » ساقطة من « جـ » .

(٤) أى شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠٢ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٤٣ ظ » .

(٦) في شرحه « جـ ١ ص ٨٩ و. » بل قال ذلك ابن قاسم في شرحه « جـ ١ ص ١٠٢ » ، وعبارته : « واختلف في أصل المرفوعات فقيل : الفاعل ، وقيل : كلاهما ، والخلاف في ذلك لايجدى فائـــدة » .

وعلى ذلك فلا قصور .

(٧) في المغنى « جـ ٢ ص ٢٥٠، ٢٥١ » .

بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثاني أولى ، لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفا كلا حذف .

فأما الفعل فغير الفاعل ، اللهم إلا إن عضد الأول(١) : رواية أخرى في ذلك الموضع(٢) ، أو موضع آخر شبهه ، أو آت على طريقته ، فيكون أولى .

فالأول(٣) كقراءة شعبة : «يسبح(٤) له فيها» بفتح الباء وابن كثير «كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم»(٥) بفتح الحاء .

وبعضهم : «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم(٦)» ببناء — زين — لما لم يسم فاعله ورفع القتل والشركاء ، وكقوله :

---

(١) أى كون المحذوف الفعل ، والموجود الفاعل .

(٢) في الأصل : «في ذلك الموضع آخر يشبهه ، أو بموضع آت على طريقه» .

(٣) أى إذا ما عضد المحذوف برواية أخرى كذا قال الدسوقي .

(٤) سورة النور ، آية ٣٦ » قال صاحب المكرر فيما تواتر من القراءات السبع ص ٨٥ : قرأ ابن عامر وشعبة بفتح الباء الموحدة ، والباقون بكسر الموحدة .

وقال الداني في «كتابه التيسير ص ١٦٢» : «قرأ ابن عامر وأبوبكر» «يسبح له» بفتح الباء ، والباقون بكسرها» .

وقال أحمد الدمياطي في كتاب «الإتحاف ص ٣٩٤» : «واختلف في «يسبح» فابن عامر وأبوبكر بفتح الموحدة مبنيا للمفعول ، ونائب الفاعل «له» وهو أولى من الأخيرين و«رجال» حينئذ مرفوع بمضمر ، وكأنه جواب سؤال ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ فقيل «رجال» ويجوز أنه خبر محذوف ، أى : المسبح رجال ، والوقف في هذه القراءة على «الآصال» والباقون : بكسرها على البناء للفاعل ، وفاعله «رجال» ولا يوقف حينئذ على «الآصال» .

(٥) «سورة الشورى ، آية : ٣» قال الدمياطي في «الاتحاف ص ٤٦٩» فابن كثير بفتح الحاء مبنيا للمفعول ، والنائب إما إليك وإما ضمير يعود إلى ذلك» لأنه مبتدأ ، أى مثل ذلك الايحاء يوحى هو إليك كذا في الدرر . وجعله ضمير المصدر ضعيف ، واسم «الله تعالى فاعل بمقدر مفسر ، كأنه قيل : من يوحى ؟ قيل : يوحى الله ، وثانيا» صفتاه ، ووافقه ابن محيصن . والباقون بكسر الحاء مبنيا للفاعل . وهو الله تعالى ... الخ .

(٦) «سورة الأنعام ، آية : ١٣٧» قال الداني في «كتاب التيسير ص ١٠٧» ابن عامر «وكذلك زين» بضم الزاى وكسر الياء «قتل» برفع اللام «أولادهم» بنصب الدال «شركائهم» بخفض الهمـــزة .

والباقون : بفتح «الزاى» ونصب «اللام» وخفض «الدال» ورفع «الهمزة» .

وقال مثل ذلك الدمياطي في «الاتحاف ص ٢٥٨» وزاد بأن قال : وهي قراءة متواترة صحيحة ، وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سندا وأقدمهم هجرة من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء .... الخ .

وكذلك قال صاحب المكرر في «ص ٨٧، ٨٨» ونقل مكى هذه القراءة في «مشكل إعراب القرآن جـ١ ص ٢٩٢» أى أن المذكورين ذكروا أن قراءة ابن عامر بخفض «شركائهم» . وقال مكى في «ص ٢٩١» : «من قرأ «زين» بالضم على ما لم يسم فاعله ، ورفع «قتل» .... ورفع «شركاء» حملا على المعنى كأنه قيل : من زينة لهم ؟ ، قيل : شركاؤهم .... وقـــد رويت عن ابن عامر .

وعلى ذلك فلم يوافق الشارح في نسبه قراءة رفع «شركاء» لابن عامر إلا مكى في إحدى روايتيه .

لبيك يزيد ضارع لخصومة   ومختبط مما تطيح الطوائـــح(١)

فيمن رواه مبنيا للمفعول .

فإن التقدير يسبحه رجال ، ويوحيه إليه ، وزينه شركاؤهم ، ويبكيه ضارع ولا تقدر مبتدآت محذوفة الأخبار لتبيين هذه الأشياء فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل .

والثاني كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله » (٢) فلا يقدر الله خلقهم ، بل خلقهم الله (٣) لورود ذلك في مشبه هذا الموضع (وهو) (٤) « ليقولن خلقهن العزيز العليم » (٥) .

والثالث(٦) : نحو : « قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير » (٧) « قال من يحيى العظام وهى رميم ، قل يحييها الذى أنشأها أول مرة » (٨) هـ .

وعلى ذلك المصنف وغيره من النحاة وفرسان البيان .

وأما ماتخيله الدماميني (٩) : من ذلك اعتباراً بغير معتبر .

ثم قال(١٠) : فإن قلت : إنما الترجيح هنا بمطابقة السؤال ، لكونها جملة اســمية .

---

(١) نسبه العباسى في « معاهد التنصيص جـ ١ ص ٧٠ » ، ومحى الدين في شرح شواهد الكشاف ص ٢٦١ » والشنقيطى في الدرر « جـ ١ ص ١٤٢ » لضرار ابن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل .
وقال البغدادى في الخزانة جـ ١ ص ١٥٠ » : وهذا البيت من أبيات لنهشل بن حرى على ما في شرح أبيات الكتاب لابن خلف من مرثية يزيد ... الخ . وكذلك قال محقق الخصائص « جـ ٢ ص ٣٥٣ » .
ونسب في الكتاب جـ ١ ص ١٤٥ » للحرث بن نهيك ، أما الأعلم فقال : وأنشد في الباب للبيد : ليبك ... البيت .
« وضارع » : ذليل ضعيف ، « مختبط » : سائل ، « تطيح » : تهلك ، قال الجوهرى: طوحته الطوائح : قذفته القواذف .

(٢) سورة الزخرف ، آية : ٨٧ .

(٣) قال الدسوقي : « أى بحيث يجعل « الله » مبتدأ والخبر محذوف ، وفيه أن هذا خلاف المبحث ، لأن أصل المبحث أن الموجود يحتمل أنه خبر أو فاعل ، والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فعل ، فالأولى أن يقول : فلا يقدر : ليقولن هوالله ، بل يقدر خلقهم الله » .
وهذا هو الصواب ، ولم يفطن لذلك الشارح .

(٤) « وهو » ساقطة من « ب » .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٩ .

(٦) وهو قوله / في مواضع آتية على طريقته .

(٧) سورة التحريم ، آية : ٣ .

(٨) سورة يس ، آية : ٧٨ ، ٧٩ . والشاهد في الآيتين ذكر الفعل وهو : نبأني ويحييها .

(٩) وهو قوله السابق : « بل تظهر فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال ... الخ .

(١٠) أى الدماميني في المرجــع الســابق .

فأجاب : «بأنه اسمية صورة فعلية حقيقية ، وبيانه أن أصل من قام ، (أقام) (١) : زيد أم عمرو أم خالد ؟ لا أزيد قام أم عمرو أم خالد ؟ ، وذلك لأولوية الاستفهام بالفعل ، لتغيره فيقع فيه الإبهام ، ولما أريد الاختصار جيء بـ «من» دالة إجمالا على تلك الذوات المفصلة هنالك ، ومتضمنة لمعنى الاستفهام ، وبه تصدرت على الفعل ، فعادت الجملة اسمية (صورة) (٢) لعروض تصدر مايدل على الذات.

وفي الحقيقة هي فعلية ، فإن أجيب بالفعلية طموحا إلى جانب الحقيقة فقد حصلت المطابقة معنى ، أو بالإسمية إعتباراً بالصورة حصلت لفظا ، فإذا لا ترجيح لمجرد المطابقة لحصولها في كلتا الصورتين ، فبقى الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالما.

وإن قلنا : بأصالة كليهما استوى التقديران ، لفقدان المرجح ، فقد ظهر جدوى الخلاف كما رأيت».

قلت : وهو انتحال لكلام السيد الجرجاني (٣) منحرفا فيه عما عليه التفتازاني والمحققون من أئمة العربية قاطبة معجبا به ومتبجحا ، قائلا(٤) : هذا تحقيق المقال ، ودع عنك ماقيل وما يقال ، وليس للدماميني من ذلك إلا نسخة ، وإن أوهم على عادته أنه من اختراعاته العجيبة واستنباطاته اللطيفة ، ومع ذلك فهو من التكلف بحيث لا يلتفت إليه ، ولا يعرج بحال عليه ، لأن كون الهمزة أصلا لأدوات الاستفهام غير بالغ بها استحالة الجمل الاسمية فعلية ، وكون اسميتها صورية فقط ، وأن الحقيقة فعليتها إلغاء لجانب اسمية «من» الاستفهامية فإنه مالا قائل به ، ولا ذاهب إليه ، بل هو هوس محض ، إذ قد سئل(٥) تارة عن الذوات ، وأخرى عن الأحداث ، فيقع كل من حرف الاستفهام واسمه موقعا لا يلائم غيره ، والواضع حكيم فلايوقع الأشياء غير مواقعها ، فلا يسلم أن كل ما وقعت فيه «من» فهو في الحقيقة للهمزة كما زعم.

وما أحتج (به) (٦) : من أولوية الاستفهام بالفعل ... الخ. يتساوك(٧) هزلا فلايحفل به ، فدعواه صورتي(٨) الفعلية نظراً — على زعمه — إلى جانب

---

(١) «أقام» ساقط من «ج».
(٢) «صورة» ساقطة من «ج».
(٣) انظر هامش «المطول ص ١٤٤».
(٤) أى السيد الجرجاني.
(٥) في «ب : وقد سأل تارة ... الخ.
(٦) «به» ساقطة من «ج».
(٧) قال الجوهرى في مادة «سوك» ج ٢ ص ١٣٧» : ويقال : جاءت الإبل تتساوك أى تتمايل من الضعف في مشيها.
(٨) في «ب : فدعواه صورة عين الفعلية .... الخ.

المعنى ، والاسمية طموحا إلى الصورة اللفظية فلاترجيح بمجرد المطابقة ساقط ، ضرورة عدم إلغاء اسمية الاستفهام المحققة ، ورفضها إعتباراً بما تخيله ، توهما لاثبات له أن الوضع للهمزة منصبة على الفعلية وحينئذ (فيندفع) (١) ما اعتمده مما لم يذهب إليه أحد من الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ ، معتقداً إياه سالما من النقد والخدش ، مظهراً بذلك جدوى الخلاف التى نفاها الكبراء والمحققون من أهل الرسوخ في هذا الشأن ، فتعرف ذلك ولا تتبع سبيل الذين لا يعلمون .

ـ والنصب للفضلة = : لأن علامته الأصلية فتحة ، وهي أخف الحركات لتعينها لما جعلت الضمة للعمدة والكسر للمتوسط بينهما والفضلة ـ وهى = : أى الفضلة ـ مفعول مطلق = : والمراد به المصدر بأضربه الثلاثة مؤكداً أو نوعا أو عدداً ـ أو مقيد = : به أو فيه أو له أومعه ـ أو مستثنى أوحال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به = : وهو المنصوب توسعا من ظرف أومصدر ، أومرفوع في باب الصفة المشبهة .

ـ والجر لما بين العمدة والفضلة = : لأن علامته الأصلية الكسرة ، وهى لا ثقيلة ولا خفيفة خفيفة ، (فناسب كونها) (٢) للمتوسط بين الرتبتين .

ـ وهو المضاف إليه = : وقد عرفت وجه توسطه بما مر (٣) صدر الفصل وتوجيه اختصاص هذه الأشياء الثلاثة مما عنى به المصنف وغيره .

قال أثيرالدين(٤) : وهو فضول .

ـ وألحق من العمد بالفضلات المنصوب في باب كان = : أى خبرها ، لكونه خبر ابتداء في الأصل ، وفي بابي ـ إن ولا = : أى أسماؤها لكونهما ابتداءين أصلا .

وفي شرح الدماميني(٥) : وبقى عليه المنصوب في باب ظن ، وهما مفعولان لكونهما ابتداء وخبراً في الأصل .

قلت : لانسلم صحة استدراكهما ، لعدم عد البصرية إياهما في الملحقات لقوة الأفعال القلبية ، وشدة انصبابها على مفعوليها ، لوضعها دالة على التعلق بالشيء على صفة ، وهو غير متأت إلا بين شيئين ، فهى متعلقة بهما ناصبة إياهما نصب أعطى مفعوليه ، ولاكذلك المنصوبات الأخرى ، كما ستلقى عليك

---

(١) « فيندفع » ساقطة من « جـ » .
(٢) « فناسب كونها » ساقط من « ب » .
(٣) انظر ص « ٩٢٨ » .
(٤) في شرح التسهيل « جـ ٢ ص ٤٤ و . » وعبارته : « وهذه العلل في اختصاص العمدة بالضمة ، والفضلة بالفتحة ، وما بينهما بالكسرة ، وذكرها المصنف وغيره ، وهى غير محتاج إلـيها .
(٥) « جـ ١ ص ٧٩ ظ » .

زيادة في وجه إلحاقها بها في موضعها ، فهما فضلتان حقيقة بشهادة التشبيه بمفعولى أعطى .

ثم قال(١) : ولايقال : قد دخل في قوله : «مفعول مقيد» . لأن ذلك في نصب الفضلات وليس هنا منها .

قلت : وأنت خبير بما أورد عليك أنهما من الفضلات ، وحينئذ فيندفع قوله ، وعليه فالمفعول ضربان : عمدة ، وفضلة ، فلايدخل أحدهما في الآخـــر .

---

(١) أى الدماميني .

حصر المصنف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

فأما الأول : فقال ابن عصفور(١) : يرفع الاسم إذا كان عدداً مجرداً معطوفا أو معطوفا عليه ، نحو : واحد واثنان وثلاثة وأربعة .

قال(٢) : وكأن ما حدث فيه من التركيب بالعطف قائم مقام العامل في حدوث الضمة .

قال أثير الدين(٣) : والعجب للأستاذ أنه أورد ذلك في باب مايدخل المعرب من ألقاب الإعراب مع ما علم ضروريا أن الإعراب تغيير أواخر الكلم لاعتوار العوامل إياها ، فأني يوجد إعراب ولا عامل إن هو إلا تدافع (محض) (٤) وتهافت بين .

قلت : لانسلمه لإقامة العطف — كما صرح به الأستاذ — مقام العامل ، فهو بمنزلة اعتوار العوامل ، فأني يلزم تهافت أو يتخيل(٥) .

ثم قال الأثير(٦) : والذى ينبغى القول به : أن تلك الحركات لا إعرابية بل شبيهة بها ، حادثة عند حصول التركيب العطفى ، وقد أورد البصرية في المرفوعات اسم « ما » الحجازية ، وتابع مرفوع أو جار مجراه أى المرفوع .

وأنكر الكوفية كما يأتي ارتفاع الاسم ، — بـ « ما » ، وزعموا(٧) أنه بالابتداء ، والرفع عندهم من ثمانية عشر وجها مرجعها ما ذكره البصرية ، إلا في موضعين .

أحدهما : ما ادعاه الفراء أن « لولا » الامتناعية رافعة لتاليها ، وقد يغنى ذلك عليه ، كما ستعرفه في الفصل المورد فيه حروف التحضيض ، من باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك .

---

(١) في المقرب « جـ ١ ص ٥١ » وعبارته : « أما الاسم فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا ، وكان مع ذلك معطوفا على غيره ، أومعطوفا غيره عليه ، نحوقولك : واحد واثنان إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار .

(٢) أى ابن عصفور على رأى الشارح ، وإن كان هذا القول غير مذكور في المقرب ، ولعله موجود في مؤلف آخر غير المقرب .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٤٤ و . » والأستاذ هو ابن عصفور .

(٤) « محض » ساقطة من « ب » .

(٥) في « أ ، ب ، جـ : يتخيل ... الخ . ولعل الصواب : « تخيل » من غير « ياء » .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) في « أ ، ب ، جـ : زعما .... الخ .

والثاني : ما زعموا : من ارتفاع الاسم بظرف رافع غيره ، أو بغير ظرف كذلك (١) .

فأما(٢) الأول – فحيث – لقيامها مقام ظرفين معنى نحو : زيد حيث عمرو فالاسمان عندهم رفع بحيث ، لأن المعنى : زيد في مكان فيه عمرو ، فحيث خلف من الظرفين .

وأما البصرية ، فعمرو عندهم رفع بالابتداء والخبر محذوف مدلول عليه بالمعنى .

والثاني : كل اسم مشتق خبر لمبتدأ أو لما أصله ذلك نحو : زيد قائم – فزيد رفع بقائم الرافع غيره من المستكن فيه ، ولو قدر خلفا من موصوف رفع المبتدأ واستكن فيه ضمير المبتدأ . (والموصوف الذى صار خلفا منه ، فإذا قلت – زيد القائم – فزيد رفع بالقائم المستكن فيه ضمير المبتدأ) (٣) فلو قدر خلفا من موصوف رفع أربعة أشياء .

أحدها : المبتدأ ، والثاني : ضميره ، والثالث : عائد الموصوف الذى صار خلفا منه(٤) ، والرابع عائد « أل » .

وزاد الأعلم : الرفع بالإهمال ، جاعلا منه : « يقال له إبراهيم »(٥) فإبراهيم رفع عنده بالإهمال من العوامل .

وأما الجارى مجرى المرفوع ، فالمشبه به نحو : يا زيد الظريف والمحكوم له حكمه ، – كقام هؤلاء العقلاء – ويأيها العقلاء ، وما هو في محل رفع – كما(٦) : قام من رجل عاقل – أو مرفوع مقدر – كزيد يضرب (٧) ، أى : ظرف أو مرفوعا معنى – كما قام غير زيد وعمرو ، أى إلا زيد وعمرو .

قال أثير الدين(٨) : وعندى أنه عطف على توهم ماقام إلا زيد .

ومنه عند الكوفية – ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة .

وأما المنصوبات : فخبر « ما » الحجازية ، و « لاولات » أختيها ، واسم « لا » التبرية ، و « ألا » التمنية ، و « إن » وأخواتها وتوابع المنصوب .

---

(١) أى أن الاسم مرتفع باسم غير ظرف قد رفع هذا الاسم غيره .
(٢) في « جـ : أما الأول ، ... الخ يعنى ارتفاع الاسم بالظرف وذلك مثل « حيث » .
(٣) ما بين القوسين ساقط من « جـ » .
(٤) في – ب – بعد – صار خلفا منه – فإذا قلت زيد القائم – إلى قوله : – صار خلفا منه – مكرر .
(٥) سورة الأنبياء ، آية : ٦٠ .
(٦) في «ب : كقام من رجل ... الخ .
(٧) لعل الصواب : زيد يضرب وخارج .... الخ .
(٨) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٤٥ و . » .

وأنكر الكوفية كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى(١) — نصب الاسم خبراً بعد « ما » زعما كما مر انتصاب الأسماء من ثمانية عشر وجها ، مرجعها ما عند البصرية الثلاثة :

أحدها : النصب على القطع : كقام زيد أزرق ، أى الأزرق ، فقطع عن الإتباع .

وأنكره الفراء حيث لا يراد تأكيد ، ونازعه هشام .

الثاني : النصب على الخلاف ، نحو — لو تركت(٢) : والأسد لأكلك ، وقد عرفت وجه نصبه عند البصريين (٣) .

الثالث : نصب الخبر بعد « ما » الحجازية بنزع الخافض كذا قال أثير الدين(٤)

قلت : وفيه نظر لعدم مخالفته(٥) أصول البصرية مخالفة الأولين ، ومخالفة الموضعين في وجوه الرفع لقولهم بنزع الخافض في الجملة على خلاف بينهم في اقتياسهم ، وإن أطبقوا في المسألة على خلافه .

وزاد السهيلي : النصب على المفعولية المعنوية ، وإن لم يكن هناك عامل لفظي ، وذلك في الإغراء ، وابن الطراوة بالقصد في الأشتغال نحو : زيداً ضربته ، ويجرى مجرى المنصوب المشبه به نحو : لا رجل ظريفا ، أو محكوم له حكمه — كرأيت هؤلاء العقلاء ، أى في محل نصب ، كما رأيت من رجل ولا امرأه .

أو منصوب مقدر كقوله :

فألفيته يوما يبير عــدوه ... ومجر عطاء يستخف المعابرا(٦)

أى مبيرا .

وزعم الكوفية انتصاب الاسم بمفعولية متبوعة معنى ، نحو : ضارب زيد هندا العاقل ، بنصب « العاقل » .

---

(١) في « ج : كما يأتي إن شاء الله تعالى في محله .... الخ .
(٢) في «ب : لو تركته والأسـد .... الخ .
(٣) أى : على أنه مفعول معه عندهم .
(٤) في المرجع الســابق .
(٥) في «ب ، ج : لعدم مخالفة أصــول .... الخ .
(٦) قال العيني في شواهده هامش الخزانة « ج ٤ ص ١٧٦ » لم أقف على أسم قائله :
و « يبير » من البوار وهو الهلاك ، و « مجر » من الإجراء اسم للعطية و « المعابر » جمع معبر وهو المركب ، والشاهد قوله : « ومجر » حيث أنه اسم معطوف على « يبير » لأنه بمعنى : « مبير » فهو من قبيل عطف الاسم على الاسم تقديراً ، ولذلك قال الشارح : مبيرا .

وأما المجرورات : فيجر(١) الاسم بالحرف أو الإضافة ، أوكونه تابعا لمجرور ، أو جار بجراه ، وهو المحكوم له حكم المجرور ، كمررت بخمسة عشر كرام ، أو مخفوض مقدر كقوله :

بات يغشيها بعضب باتـــــر يقصدني أســـوقها وجائـــر(٢)

أي قاصد وجائر .

أو متوهم كقول زهير :

بدالى أني لست مدرك مامضى ولاسابق شيئا إذا كان جائيا(٣)

والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ، ولا خير إلا خيره .

---

(١) في « جـ : فتجر الاسم .... الخ .

(٢) قال العينى في « جـ ٤ ص ١٧٤ » : لم أقف على اسم راجزه .

وذكره البغدادى في الخزانة « جـ ٢ ص ٣٤٥ » وقال : على أن « جائر» معطوف على « يقصد» ، لكونه بمعنى الفعل ، أى : يقصد ويجوز .... وقال : أورده الفراء ... الخ .

وكذلك استشهد به أبوعلى في إيضاح الشعر ، وابن الشجرى في أماليه ولم ينسبه أحد منهم إلى قائله ، ولم أر له تتمة ، وهوبيتان من الرجز المسدس . وقد استشهد به الفراء مرتين في كتابه معاني القرآن « جـ ١ ص ٢١٣ ، جـ ٢ ص ١٩٨ » عند تفسير قوله تعالى : « ويكلم الناس في المهد وكهلا » فقال : « والكهل مردود على « الوجه » – أى وجيها وكهلا – « ويكلم الناس » ولوكان في موضع « ويكلم » ومكلما كان نصبا ، والعرب تجعل يفعل فاعل إذا كافا في معطوف مجتمعين في الكلام قال الشاعر : بت أغشيها بعضب .... البيت . وعند تفسير : « لاهية قلوبهم » قال : « منصوبة على العطف على قوله : « وهم يلعبون » لان قوله : « وهم يلعبون » بمنزلة لاعبين ، فكأنه : إلا استمعوه لاعبين لاهية قلوبهم ... ومثله قول الشاعر : يقصدني أسوقها وجائر .

وقال ابن الشجرى في أماليه جـ ٢ ص ١٦٧ » عطف اسم الفاعل على يفعل وعطف يفعل على اسم الفاعل جائز ، لما بينهما من المضارعة التى استحق بها « يفعل » الإعراب ، واستحق بها اسم الفاعل الإعمال .... فلذلك جاز عطف كل واحد منهما على صاحبه ، وذلك إذا جاز وقوعه في موضعه كقولك : زيد يتحدث وضاحك ، وزيد ضاحك ويتحدث .... فمن عطف الاسم على الفعل قول الراجز : بات يغشيها ... و « عضب » : سيف» ، وفي الأصل صفة بمعنى : قاطع ، ويعشيها : يطعمها العشاء ، و« يغشيها » على روايه ابن الشجرى : من الغشاء وهو الغطاء ، وضمير المؤنث للإبل وهو دليل على الكرم ، وقال العينى : الضمير للمرأة التى عاقبها زوجها بالسيف ، وقال البغدادى : ولا يخفى أن هذا غير مناسب لسياق الكلام ، وهو الصواب . و « يقصد » يتوسط ، و « أسوق » جمع ساق على القلة .

(٣) هذا البيت ذكره سيبويه في الكتاب سبع مرات ، فى « جـ ١ ص ١٥٤ » نسبه لصرمة الأنصارى وقال الأعلم : ويروى لزهير ، وماعداها نسبه لزهير .

وقال في جـ ١ ص ٤٥٢ » : وسألت الخليل عن قوله عز وجل : « فأصدق وأكن من الصالحين » فقال : هذا كقول زهير : بدالى أني ..... البيت فإنما جر هذا ، لأن الأول قد يدخله البـــاء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا الباء ، فكذلك هذا . انظر الكتاب جـ ١ ص ٨٣ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، جـ ٢ ص ٢٧٨ ، جـ ٣ ص ٦٦٥ ، الخصائص جـ ٢ ص ٣٥٣ » .

ـ وهو ما عدم حقيقة أوحكما عاملا لفظيا = : لا معنويا فـ« ما » يشمل لاسم الصريح والمؤول به نحو « وأن تصوموا خيرلكم »(١) ـ وتسمع بالمعبدى خير من أن تراه(٢) ـ وأأنذرتهم أم لم تنذرهم(٣) » أى الإنذار وعدمه ، المضارع مجرداً من ناصب وجازم نحو : يقوم ، والوصف الغاني عن الخبر ما عدم عاملا لفظيا حقيقة ، ونحو « هل من خالق غير الله » (٤) وبحسبك درهم ، الواقع بعد لولا ، ولعل ، إذا جرا مما عدمه(٥) حكما لا حقيقة ، لتلبسه به وهو في رب منصوص دون لولا ولعل .

قال(٦) أثيرالدين : ولايختص بما جر بحرف زائد كما زعم المصنف وغيره(٧) ل مجرور رب كذلك كرب عالم أفادنا .

ـ من مخبر عنه = : إخبارا لفظيا = : نحو ـ زيد ثلاثي ، أو معنويا ـ كزيد قائم ، وهو بيان لـ« ما » فخرج الفعل المذكور ، للإخبار به لا عنه .

قال المصنف(٨) : ومن الأخبار عما ليس اسما في اللفظ قوله تعالى : سواء عليهم آأنذرتهم أم لم تنذرهم (٩)» أى سواء عليهم الإنذار وعدمه هـ .

وقضيته أن سواء خبر مقدم أو الجملة في موضع المبتدأ ، وهو أحد قولى الفارسى مقتصراً على عكسه في الأغفال قائلا : بعدم الراجع حينئذ ، لأن الجملة هى المبتدأ

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .

(٢) قال الميداني في « مجمع الأمثال جـ ١ ص ١٢٩ » ويروى : « لأن تسمع بالمعبدى خير » و« أن تسمع » ويروى : « تسمع بالمعبدى لا أن تراه » والمختار : « أن تسمع » يضرب لمن خبره خير من مرآه ، ودخلت الباء على تقدير : تحدث به خير ، قال المفضل : أول من قال ذلك المنذربن ماء السماء . وذلك عند قصة العلمة ، أنظر المرجع المذكور .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٦ .

(٤) سورة فاطر ، آية : ٣ .

(٥) أى العامـــل .

(٦) في شرحه « جـ ٢ ص ٤٥ ظ » .

(٧) وعبارته : « بل من الحروف ما ليس بزائد وجعل حكمه في دخوله على المبتدأ حكم الحرف الزائد وذلك« رب » تقول : رب رجل عالم أفادنا ، فرجل موضعه رفع بالابتداء وهو مبتدأ ، وقد جر بحرف جر غير زائد .

(٨) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٤٤ ظ » وعبارته : « ومن الإخبار باعتبار المعنى ، والمخبر عنه في اللفظ غير اسم قوله تعالى .. الآية .. الخ .

(٩) سورة البقرة ، آية : ٦ .

في المعنى والتأويل ، وبه قال الزجاج (١) .

وزعم بعض أنه رفع بسواء على الفاعليه مغنية عن الخبر .

وأكثر ورود سواء قبل الجملة المصدرة بالهمزة المعادلة بأم ، وقد تحذف نحو « اصبروا أولا تصبروا سواء عليكم »(٢) أى أصبرتم أم لم تصبروا ، وقد ترد فعلية مسلطة على اسم استفهام ، كسواء على أى الرجال ضربت قال :

سواء عله أى حين أتيته أساعة نحس تتقى أم أسـعد(٣)

ويرد أيضا بعده ماعرى عنه أى الاستفهام ، أى من المتعاطفين وهو الأصل نحو « سواء منكم من أسر القول ومن جهر به »(٤) وقوله :

سواء صحيحات العيون وعورها(٥)

– أو وصف = : تتمة بيان « ما » إدخالا لأحد قسمى المبتدأ ، لكونه مسندا إليه كما مر ، ومسندا كالأمثلة بعد ، والمعنى به نحو : « ضارب أو

---

(١) وعبارة الزجاج في « كتاب إعراب القرآن ج ١ ص ١٧١ » : وسواء عليهم » ابتداء وقـوله : أأنذرتهم أم لم تنذرهم » استفهام بمعنى الخبر في موضع الرفع : خبر « سواء » والتقدير : سواء عليهم الإنذار وترك الإنذار ، والجملة خبر « الذين » ... وقال في « ص ١٧٢ » وقدر قوم أن الانذار مبتدأ ، وترك الانذار عطف عليه ، و« سواء » خبر ، والأول أوجه ، ولكنه على هذا الخبر عنه مقدر وليس في اللفظ « وعلى الأول المخبر عنه في اللفظ .

وقال في معاني القرآن « ج ١ ص ٤٠، ٤١ » وترفع سواء بالابتداء ، وتقوم : « أأنذرتهم أم لم تنذرهم » مقام الخبر ، كأنه بمنزلة قولك : سواء عليهم الإنذار وتركه ، وسواء موضوع موضع « مستو » . أى إن الزجاج قال بالقول الثاني للفارسي وهو ماجاء في كتاب الإغفال .

(٢) سورة الطور ، آية : ١٦ . والآية » أصلوها فاصبروا ... الخ .

(٣) قائله زهير ضمن قصيدة في مدح هرم بن سنان ، ورواية المقتضب : أساعة نحس جئتـه أم بأسـعد .

قال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب « ج ٣ ص ٢٨٨ » والنحويون يجيزون في إعراب سواء في مثل هذا وجوها كثيرة :

أ – « سواء » خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابك مبتدأ ، والتقدير : مجيئك في ساعة نحس ، ومجيئك في ساعة سعد مستويان .

(ب) « سواء » مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج إلى رابط ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى .

جـ – سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ، ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د – « سواء » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : الأمران سواء ، بينهما بقوله : أساعة نحس جئتنا أم بأسـعد .

أنظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٨، ٣٤٩ ، والكتاب ج ١ ص ٤٩٠ ، ديوانه ص ١٨٣ .

والكشاف ج ١ ص ٢٥، ٢٦ ، والإمـلاء ج ١ ص ٨ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٤٦، ٤٧ .

(٤) سورة الرعـد ، آية : ١٠ .

(٥) وصدرة : وليل يقول الناس في ظلماته « سواء ... البيت .

وهو ضمن أبيات قالها : مضرس بن ربعى الأسدى ، وهو جاهلى قال البغدادى في الخزانة « ج ٢ ص ٢٩١ » قال غلام ثعلب في كتاب اليوم والليلة : يقال إن أشعر ما قيل في الظلمـة قول مضرس وأنشد بيت الشاهد وبيتا آخر . والشاهد واضح من الشرح .

انظر : المؤتلف والمختلف ص ٢٩٢ .

مضروب» من مشتقات الأسماء ، أو جار مجراها باطراد ، نحو – أقائم الزيدان ، وما مضروب العمرون ، وما ذاهبة جاريتك ، وما قريشي أبواك ، وما كريمة نساؤكم ، وأقرشي قومك ، وأقرشي أبوك .

قال سيبويه(١) : ومن قال : ذهب فلانة ، وأحاضر القاضي امرأة .

قال أثير الدين(٢) : ويرد على المصنف – لا نؤلك(٣) أن تفعل ، لجعلهم إياه من هذا الضرب مع عدم وصفيته ، لكونه بمعنى لا ينبغي لك أن تفعل ، وقد سمع قولك تفعل مجردا عن النافي من باب قائم الزيدان في قول الأخفش .

– سـابق = : وصف لوصف ، إحترازا من نحو : أخواك خارج أبوهما .

– رافـع = : على الفاعلية أو النيابة – ما انفصل = : من ظاهر كقوله :

أقاطن قوم سلمى أم نو واظعنا   أن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا(٤)

أو مضمر نحو : أذاهب أنتما ، وما ذاهب أنتم ، إحترازا من المتصل لعدم سده مسد الخبر .

قال المصنف(٥) : وذكر الأنفصال أولى من ذكر الظهور ، لشمول المنفصل النوعين(٦) ، وكلاهما يسد .

وفي شرح الدماميني(٧) : ولو عبر بما استقل كان أظهر ، حذراً من توهم إرادة الضمير المنفصل ، وهو غير متعين اتفاقا ، بل منعه جماعة ، والصحيح الجواز ه .

قلت : المصنف لا يعبأ بذلك اعتماداً على وضوح المقام ، ثم في ذكر الانفصال ما ليس في الاستقلال من ترجيح ما عليه البصرية من الجواز الذى لا يراه الكوفية .

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع .

---

(١) في الكتاب «جـ ١ ص ٢٣٩» وعبارته : ومن قال : ذهب فلانة ، قال : أذاهب فلانة ، وأحاضر القاضى امرأة ... الخ .

(٢) في شرح التسهيل «جـ ٢ ص ٤٥ ظ» وعبارته : «وترد على المصنف مسألة : لا نؤلك أن تفعل ... الخ . نقل بتصرف .

(٣) في اللسان مادة «نأل جـ ٤ ص ١٦٢» : ونأل أن يفعل ، أى ينبغى ، «فنؤلك» مبتدأ ، و «أن تفعل» فاعل به .

(٤) قال العينى في جـ ١ ص ٥١٢ : لم أقف على اسم قائله . وهو من البسيط وقد استشهد به أبوحيان في «التذييل والتكميل جـ ٢ ص ٤٦ ظ» وهو من شواهد الأشموني «جـ ١ ص ١٩٠» و «التصريح جـ ١ ص ١٥٧» وشذور الذهب ص ١٨١» .

والشاهد في قوله : «أقاطن قوم سلمى» حيث سد الفاعل مسد الخبر وهو «قوم سلمى» والحال أن اسم الفاعل معتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام .

(٥) في شرح التسهيل» جـ ١ ص ٤٤ ظ .

(٦) أي : الظاهر والمضمر غير المتصل .

(٧) «جـ ١ ص ٨٠» .

فالكوفية يمنعون إلا لمطابقة نحو – أقائمان أنتما وأقائمون أنتم – جعلا « لأنتما وأنتم » ابتداء مؤخرا ، قالوا : لأن الوصف إذا رفع ما يسد جرى مجرى الفعل وهو لا يفصل منه الضمير ، والصحيح الأول للقياس والسماع .

أما الأول(١) : فلبروز ضمير الصفة جارية على غير من هي له اتفاقا من الفريقين بخلاف الفعل واقعا موقعها فليس معه إلا مستكنا ، (فلا ينكر) (٢) خلافها إياه بانفصاله في نحو : أقائم أنتما .

وأما(٣) الثاني فكقوله :

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع(٤)

وقوله :

فلا باسط خيرا ولا دافع أذى من الناس إلا أنتم آل(٥)دارم(٦)

أنشده أثيرالدين وتلميذاه(٧) ابنا قاسم(٨) وعقيل وغيرهم .

قلت : وهو خطأ صراح ، لما فيه من الحصر المجوز ذلك في الفعل نحو – ما قام إلا أنت – ففي الوصف أجدر كذا ظهر لي – ثم وقفت عليه لبعضهم .

وقد تجاهل الدماميني فقال(٩) رادا على ابن قاسم إنشاده ظانا اختصاصه به : والمانعون إنما اعتلوا بأن الوصف إذا رفع سادا جرى مجرى الفعل ، وهو لايفصل ضميره ، وأنت (خبير) (١٠) بعدم تأتي هذه العلة (مع) (١١) الحصر بإلا فتأمله .

---

(١) وهو القيـــاس .

(٢) « فلا ينكر » ساقط من «ب » .

(٣) وهو : الســـماع .

(٤) قال العيني في « جـ ١ ص ٥١٦ » : لم أقف على اسم قائله ، ومثله قال الشنقيطي في « الدرر جـ ١ ص ٧١ » وقال : مع كثرة الاستشهاد به ، وهو من شواهد التصريح جـ ١ ص ١٥٧ » والأشموني جـ ١ ص ١٥٧ » و « شذور الذهب ص ١٨٠ » . والشاهد في قوله : « ما واف بعهدي أنتما » حيث سد الفاعل وهو « أنتما » مسد الخبر ، وذلك بعد اعتماد المبتدأ على النفي وهذا الشاهد على إبطال رأي الكوفيين ومن تبعهم ، لأنه لا يصح أن يجعل « أنتما » مبتدأ ، و « واف » خبر مقدم ، لأنه يلزم عليه الإخبار عن المثنى بالمفرد .

(٥) في «ب : يا آل آدم ... الخ .

(٦) هذا البيت لم أعرف قائله ، وقد ذكره محي الدين عبدالحميد في تحقيقه لشرح ابن عقيـــل جـ ١ ص ١٩٣ – ولم ينسبه لقائله ، كما استشهد به من ذكرهم الشـــارح . والشاهد مثـــل ســـابقه .

(٧) في « شرحه للتسهيل جـ ٢ ص ٤٦ و . » .

(٨) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠٣ » .

(٩) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨٠ و . » .

(١٠) « خبير » ساقطة من « جـ » .

(١١) « مع » ساقطة من « ب » .

قال ابن هشام في الجهة الخامسة من مغنى اللبيب(١) : والبيت الأول – وقوله تعالى : «أراغب أنت عن آلهتى» (٢) مما يقطع به على بطلان مذهب المانعين ، لأن دعوى ابتدائية الضمير مؤد في البيت إلى الاخبار عن الإثنين بالواحد ، وفي الآية إلى فصل العامل عن معموله بأجنبي .

وفي شرح الدمامينى(٣) : وقد أجيب عن الأول – يعنى في شرح الكتاب المذكور(٤) – باحتمال ابتدائية «أنتما» مخبراً عنه بالجملة الشرطية بعده ، وجوابه المحذوف ، مدلولا عليه بقوله : «ما واف بعهدى» ، والتقدير أنتما يا خليلى إذا لم تكونا لى على من أقاطع ، فما أحد واف بعهدى ، أى إن عدم قيامكما معى على من أقاطع سبب في عدم وفاء أحد ، إذ ليس سواكما في مرتبتكما عندى في خلوص المودة وصدق الإخاء ، فإذا لم تساعداني لم يف بعهدى أحد أبنائكما .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من اختراعاته ، وليس منها ، إذ قد قدمه عليه الحديثى(٥) كما نقله النجم سعيد(٦) في شرح الحاجبية وقد اعترف بذلك الدمامينى في شرح ذلك الكتاب(٧) ، ولم يعزه إليه هنا(٨) إبهاما وتصنعا ، ثم فيه من التكلف ما لاخفاء به .

ثم قال(٩) : وعن الثاني : باحتمال تعلق الجار في الآية بمحذوف ، والتقدير – أراغب أنت ترغب عن آلهتى ، وعليه فلا فصل بالأجنبي بين العامل والمعمول .

قلت : وهو خروج عن الظاهر المتواطىء عليه المحققون ، كما قال ابن الشمني (إلى دعوى خلافه) (١٠) فلا يحفل به .

---

(١) جـ ٢ ص ١٩١ » ، وعبارته : ومما يقطع به على بطلان مذهبهم – أى الكوفيين وابن الحاجب وغيره – قوله تعالى : «أراغب أنت عن آلهتى» وقول الشاعر : «خليلى ما واف بعهدى أنتما» فإن القول بان الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشرى في الآية مؤد إلى فصل العامل عن المعمول بالاجنبى والقول بذلك في البيت مؤد إلى الإخبار عن الإثنين بالواحد .

(٢) سورة مريم ، آية : ٤٦ .

(٣) في «جـ ١ ص ٨٠ و.» .

(٤) أى : شرح المغنى .

(٥) ذكره حاجى خلفية في كشف الظنون «جـ ٢ ص ١٣٧٦» ضمن شراح الكافية إذ قال : «ومن شروح الكافية شرح الإمام ركن الدين الحديثى» الحسن بن محمد العلوى المتوفى بالموصل سنة ٧١٥» وهو مثل شرح الرضى بحثا وجمعا ، بل أكثر منه .... الخ .

(٦) هو : سعيد العجمى المشهور بالنجم سعيد .
قال السيوطى في «البغية جـ ١ ص ٥٩١» : شارح الحاجبية ، لم أقف له على ترجمة وشرحه هذا كبير ، جعله شرحا للمتن والشرح الذى عليه للمصنف ، وفيه أبحاث محسنة .

(٧) أى : شرح المغنى للدمامينى «جـ ٢ ص ٢١٥» .

(٨) أى : في شرحه للتسهيل .

(٩) أى : الدمامينى في المرجع السابق .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

ومما يقطع أيضا بالجواز فصل الضمير إذا عطف على هذا الوصف نحو: قائم الزيدان، بل قاعدهما – قاله المازني.

ولو قيل: زيد قائم، فقلت منكرا: أقائم هو، رفعا له بقائم جاز وتقول: أقائم أخواك أم قاعدهما وهو الوجه.

وحكى المازني: أم قاعدان، فأضمره متصلا، وعليه قوله.

أنا سية ما كان بيني وبينها   وتاركة عند الرجاء ظلوم

فأيهما أعمل في «ظلوم» من ناسية وتاركة لزم الإضمار في الآخر منفصلا لولا أن البيت وارد على وفق حكاية المازني.

وفي شرح الدماميني(١): وعلى تقدير العطف مع كون الضمير متصلا يرد على المصنف إشكال، لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، ولا خبر هنا، لعدم رفع الوصف منفصلا بل متصلا.

قلت: وهو مردود بأن لا حكم للشاذ، فلايرد عليه ولا على غيره.

– وأغنى =: عن الخبر في (٢) الاكتفاء به، وحسن السكوت عليه كالخبر، احترازا من نحو: أقائم أبواه زيد، لعدم إغناء الفاعل، من حيث لا تم به كالخبر فائدة، فزيد مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبواه رفع به.

قال المصنف(٣): إن «قائم» ابتداء، و«زيد» الخبر، مع كون المخبر عنه منكرا، والمخبر به معرفا، كما قال سيبويه(٤) في – مررت برجل خير منه أبوه جاعلا «خير» ابتداء، و«أبوه» الخبر.

ورد بلزوم عود الضمير من متعلق المبتدأ على الخبر المتأخر لفظا ورتبة.

واعترض بأنه نظير ما أجازه أبوالفتح من نحو – ضرب غلامه زيدا.

قال أثيرالدين(٥): وقد ذهل الثلاثة من المصنف والراد والمعترض عن

---

(١) في «جـ ١ ص ٨٠ ظ».
(٢) في «جـ»: «في عدم الاكتفاء ...–الخ. وهو خطأ.
(٣) في شرحه للتسهيل «جـ ١ ص ٤٤ ظ، وعبارته ويجوز كون «قائم مبتدأ مخبر عنه بزيد، كما قال سيبويه في «مررت» مررت برجل خير منه أبوه، فخير عنده مبتدأ، و«أبوه» خبر، مع أن الأول نكرة، والثاني معرفة، وسيأتي بيان ذلك وأمثاله.
(٤) في الكتاب «جـ ١ ص ٢٢٩» في باب ما جرى من الأسماءالتي تكون صفة مجرى الأسماء التي لا تكون صفة «وذلك أفعل منه ... فلما جاءت مضارعة للاسم الذي لا يكون صفة البتة إلا مستكرها كان الوجه عندهم فيه الرفع، إذا كان النعت للآخر، وذلك قولك: مررت برجل حسن «أبوه، ومع ذلك أيضا أن الابتداء يحسن فيهن .... فلما جاءت مضارعة للأسماء التي لا تكون صفة وقويت في الابتداء كان الوجه فيها عندهم الرفع إذا كان النعت للآخر وذلك قولك: مررت برجل خير «منه أبوه، ومررت برجل سواء عليه الخير والشر .... الخ.
(٥) في شرحه للتسهيل «جـ ٢ ص ٤٧ ظ».

قاعدة أن الوصف القائم مقام الفعل إنما يكون ابتداء حيث أغنى مرفوعه عن الخبر لكونه المحدث عنه ، وأبواه غير مغنى في هذه الصورة لعدم استقلاله مع الوصف كلاما من حيث الضمير ، فتمتنع ابتدائيته البتة .

قلت : وقد أجاب عمنا النحرير الصدر أحمد بن أبي بكر الدلائى (١) ، وكان أحد الفضلاء وأعيان العصر رحمه الله تعالى : بأن المصنف لا يرتهن باشتراط ما ذكر في هذا الوصف ، وإنما ذلك في الرافع ما يغنى عن الخبر ، بحيث لا خبر له إلا ذلك الفاعل ، ولا كذلك هذا .

وفي شرح الدمامينى(٢) : وتفسيرهم الإغناء بكونه عن الخبر منقود بأن لا خبر لهذا المبتدأ الخاص رأسا حتى يحذف مغنيا عنه غيره أو سادا مسده ، ولو تكلفت تقديره لم يتأت ، لكونه بمنزلة الفعل معنى ، وهو لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما .

قلت : وأنت خبير بما يدفعه من تفسير مرادهم بالإغناء بما مر صدر المسألة .

وأما ما تخيله فمنبعث من قلة التأمل ولوعا بالنقود والاعتراضات

ثم قال(٣) : ولو فسر إغناؤه بكونه مكتفى به ، أى مستقلا مع الوصف المذكور كلاما ، احترازا عن نحو : أقائم أبواه زيد – كان حسنا ، وعليه فزيد ابتداء مؤخر ، وقائم خبر مقدم لا مبتدأ ، وأبواه فاعل به ، ولا يجعل من الباب وفيه نظر فليتأمل .

قلت : وأنت خبير بأن تفسيره هذا هو ما عليه المصنف وأثير الدين وتلميذاه لكن تجاهله بالإتيان بلو المقتضية الغرض والتقدير ، إيهاما لتفرده بذلك .

ونص المصنف(٤) : واحترزت بكون المرفوع مغنيا من نحو : أقائم أبواه زيد – لانفصال الفاعل فيه مرتفعاً بوصف سابق ، غير أنه غير مغن حيث لا يحسن عليه سكوت ، وليس مما الكلام فيه ، بل – زيد – ابتداء ، وقائم خبر مقدم ، وأبواه رفع به ه .

ثم ليته كشف عن وجه النظر ليقع التأمل فيه .

ثم قال(٥) : بل أقول : لو رفع منفصلا فقيل : أقائم الزيدان أو قاعدهما وفسر الإغناء بالاكتفاء به ورد عليه من حيث افتقار مرفوع الوصف إلى غيره فتأمـــله .

---

(١) أى : عم الشارح ، وترجمته عند الحديث عن مشائخ الشارح رحم الله الجميع .
(٢) أى : في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٠ و . » نقل بتصرف .
(٣) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٤) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٤٤ ظ » .
(٥) أى الدمامينى .

قلت : وأنت لا تمترى في حسن الاكتفاء به ، والسكوت عليه عائدا على غيره ، وافتقاره إلى مرجوع إليه غير قادح في ذلك ، وإنما الذى يقال : إن في حد المصنف إبهاما وإيهاما وترديداً ، وجمعا بين ماهيتين .

فالأول في لفظة « ما » ، والثاني ما يقتضيه عطف الوصف أن الاسم قسيم الصفة ، والثالث في لفظة « أو » في الموضعين والرابع جمع نوعى المبتدأ فيه .

ثم هو خلاف رأى الكوفية : أن المبتدأ رفع بالخبر فلم يعدم عاملا لفظيا .

وقد حدده أثيرالدين(١) : بأنه : الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به شامل للخبر مسنداً للمبتدأ لارتفاعه به ، والمرفوع بالوصف فاعلا أو نائبا ، وتشمل الجملة نحو ــ زيد قائم ، وأقائم زيد ، وأبوه قائم من « زيد أبوه قائم » ، واحترز بها من نحو « قائم أبواه » من « زيد قائم أبواه » إذ لا يسماها(٢) .

ــ والابتداء كون ذلك = : العادم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا ــ كذلك = : المذكور من كونه مخبراً عنه ، أو وصفا لما أنفصل وأغنى .

ــ وهو = : أى الابتداء ــ يرفع المبتدأ ، والمبتدأ = : يرفع ــ الخبر = : وفاقا لسيبويه .

قال في الكتاب(٣) : « فأما الذى ينبي عليه شيء هو هو ، فإن الذى مبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبدالله منطلق ، لأنه ذكر لينبنى عليه المنطلق ، لأن المنبنى عليه المبتدأ بمنزلته ، وعليه جمهور البصرية ونسب للمبرد(٤) .

ورد بأمور :

أحدها : أن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو : القائم أبوه(٥) ضاحك ، فلو كان الرفع للخبر لأدى إلى إعمال واحد في معمولين رفعا من غير تبعية ولا نظير له .

---

(١) في شرحه جـ ٢ ص ٤٧ ظ » .

(٢) أى لا يسمى جملة .

(٣) « جـ ١ ص ٢٧٨ » وعبارته : « واعلم ان المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان ، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ ، فأما الذى يبنى عليه شيء هو هو ... الخ .

(٤) لقد صرح المبرد في المقتضب في ثلاث مواضع : بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ ، فى « جـ ١ ص ٤٩ » قال : قولك : زيد منطلق فزيد مرفوع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ . وفي « جـ ٤ ص ١٢ » قال : وحيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعا بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعا بالابتداء .

وفي « ص ١٢٦ جـ ٤ » قال : « فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والعريه عن العوامل ، وهو أول الكلام .... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر » .

إذا فالمبرد يرى أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ وليس بالمبتدأ فقط كما ذكر المصنف .

(٥) في « جـ : القائم أبواه ... الخ .

قال أثيرالدين(١) : وأجاب شيخاى الأبدى(٢) وابن الضائع(٣) : باختلاف ، فإن طلبه للفاعل غير طلبه للخبر ، وإنما الممنوع عمله رفعين من جهة ة كرفعه فاعليه .

لثاني : أن المبتدأ قد يكون جامداً ، ومقتضى (جموده) (٤) ألا يتقدم له عليه ، والخبر سائغ التقديم فليس عاملا (٥) .

لثالث : أنه قد يكون ضميراً ، وهو لا يرفع عائداً على مايعمل فكيف غير عامل .

أجابا(٦) : عن الأمرين بأن عمل المبتدأ بطريق الأصالة لا بحق الشبه ، وما من عدم التصرف والإضمار لا أثر له إلا فيما يعمل للشبه ، فلا فرق بين ه ومضمره ولا بين جامده ومشتقه .

ـ خلافا لمن رفعهما به = : أى الابتداء وهو الأخفش وابن السراج(٧) ماني .

ال المصنف(٨) : ولا يصح لأربعة أوجه . :

حدها : أن الأفعال أقوى العوامل ، ولا شيء منها يعمل رفعين دون اتباع جعل المعنى عاملا كان أحق ألا يعملها دونه هـ .

قد زعم بعض أن رفع الخبر بطريق التبعية للمبتدأ ، وعليه فقد عمل المعنوى بالإتباع كاللفظى .

الثاني : أن المعنى المنسوب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه(٩) ى والتشبيه أقوى من الابتداء ، لعدم منع(١٠) وجوده ذاك(١١) ، والأقوى عامل إلا في شيء وهو الحال ، فالابتداء لكونه أضعف أحق بذلك .

في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٤٨ و» .
أى : أبوالحسن الأبدى .
أى : أبوالحسن بن الضائع .
« جمود » ساقطة من « جـ » .
أى فليس المبتدأ عاملا في الخبر .
أى : الأبدى وابن الضائع .
قال ابن السراج في «كتاب الأصول في النحو جـ ١ ص ٦٢ ، ٦٣ » : المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان ، مبتدأ به دون الفعل ، يكون ثانية خبره ، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه ، وهما مرفوعان أبدا ، فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما ، نحو قولك : الله ربنا ... الخ .
في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٤٤ ظ » .
في « جـ : مصحوبها ... الخ .
في «ب» : من وجوده ... الخ .
في « جـ : ذلك ... الخ .

ورده أثيرالدين(١) بأنه : قد عمل في الاسم والخبر والحال فهى ثلاثة ، والابتداء في اثنين ، فقد انحط عن اللفظى درجة .

الثالث : أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ لاشتقاقه منه ، والمشتق متضمن معنى المشتق منه ، وتقديم الخبر إلا لمانع جائز إجماعا من أصحابنا ، فلو كان عاملا لزم من جوازه تقديمه على المبتدأ تقديم العامل المعنوى الأضعف ، وهو مع المعنوى الأقوى ممنوع ، فكيف بالأضعف ؟ .

ورده أثيرالدين(٢) : بأنا لا نسلم أن الابتداء قائم بالمبتدأ فقط ، بل به والخبر ، فلم يتقدم معمول العامل المعنوى على أحد (٣) معمولى الابتداء (أو)(٤) على الآخــر .

الرابع : أن رفع الخبر حادث بعد معنى الابتداء ، ولفظ المبتدأ فكان بمنزلة حدوث الجزم بعد معنى الشرط ومتضمنة من الأسماء ، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل لمتضمنه فكذا رفع المبتدأ للخبر .

ورده أثيرالدين(٥) : بعدم اتجاهه إلا على أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ فقط ، وقد منعوه .

قال المصنف(٦) : وأمثل من ذلك رأى المبرد أن الابتداء رافع للخبر بواسطة المبتدأ(٧) ، وله دونها .

وهو أيضا مردود باقتضائه كونه العامل معنى متقويا بلفظ ، وإنما هو شأن العوامل اللفظية ، كالفعل متقويا بواو المعية ، وربما تقوت الألفاظ بالمعنى لتقوى المضاف بمعنى « اللام » أو « من » فالقول بأن الابتداء معنى عامل مقوى بالمبتدأ(٨) لا نظير له .

وقد نظر ذلك بعض بإعمال الأداة الشرطية في الشرط بنفسها ، والجواب بواسطة فعل الشرط ، وليس كما زعم ضرورة كون الأداة والفعل لفظى فلم(٩)

---

(١) في « شرحه للتسهيل جـ ٢ ص ٤٨ ظ » وعبارته : قلت : لا نسلم أن التمنى والتشبيه لا يعمــل إلا في شىء واحد ، بل قد عمل في الاسم والخبر وفي الحال ... الخ .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٤٩ و . » .

(٣) في « جـ : بل احدى معمولى .... الخ .

(٤) « أو » ساقطة من « ب ، جـ » .

(٥) في المرجــع الســابق .

(٦) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٤٥ و » وعبارته : أمثل من قول من قال : الابتداء رفع المبتدأ والخبر معا قال أبي العباس : الابتداء رفع المبتدأ بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ وهو أيضا مردود .... الخ .

(٧) فقد سبق ما قاله المبرد في المقتضب هامش رقم ٣ ص ٩٤٦ * وأنه لم يذكر الواسطة إلا إذا كان في مكان آخر فالله أعلم .

(٨) في « جـ : عما لا نظير به .... الخ .

(٩) في « جـ : فلم يدع أن يقوى .... الخ .

ى بدعا أن يتقوى أحدهما بالآخر ، بخلاف الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ ، قوى اللفظ بالمعنى كان سهلا ، بخلاف العكس ، لاقتضاء عدم النظير .

ـ أو = : رفعهما ـ بتجردهما للإسناد = : كما يقوله الجرمى ، والسيرافي ماعة بصريون وعزاه الفراء للخليل وأصحابه لا يعرفونه .

واعترض بأن التجرد عدمى(1) فلا يؤثر .

وأجيب : بأن العوامل في لسانهم(2) في الحقيقة علامات لا مؤثرات ، والعدم ضوص أى(3) عدم الشيء المعين يصح كونه علامة لشيء بخصوصيته .

والفرق بين هذا الرأى (والأول أن التجرد للإسناد وصف مفيد بقيد واحد كونه للإسناد ، أى إسناده إن كان خبراً) أو (4) وصفا رافعا لمكتفي به ، لإسناد إليه إن كان مبتدأ غيره ، بخلاف الابتداء ، فعبارة عن أوصاف ددة ، وهى المشروحة (5) في الحد المشار إليها بقوله « كون ذلك كذلك » .

قال : (المصنف) (6) : وهو أيضا مردود بما رد به القول قبله (7) وفيه ءة زائدة من ثلاثة أوجه :

أحداها : جعل التجرد عاملا ، وإنما (هو) (8) : شرط في صحة عمل تـداء .

قال أثيرالدين(9) : ويعكس بأن العامل التجرد والابتداء شرط في عمله .

الثاني : أنه جعل تجردهما واحدا وليس كذلك ، فإن تجرد المبتدأ للإسناد ، أو إلى ساد مسد الخبر ، وتجرد الخبر للإسناد إلى المبتدأ فقد تباين التجردان .

وأجاب أثيرالدين(10) : بأن اتحادهما من حيث الدلالة ، والاشتراك في در المشترك دون ما يخص كلامنهما فليسا تجردين بل تجرداً واحداً .

الثالث : إطلاقه التجرد غير مقيد ، فلزم أن ليس ابتداء ولا خبراً ما جر . ما بزائد ، نحو : ما فيها من أحد ، وهل أخو عيش للذيذ بدائم .

---

(1) في « ج : التجرد معنى فلا يؤثر ... الخ .
(2) في «ب» بأن العوامل في الحقيقة في لسانهم ... الخ .
(3) في « ج : المخصوص إلى عدم ... الخ .
(4) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(5) في « ج : وهو المشروح .... الخ .
(6) « المصنف » ساقطة من « ج » والمراد بقوله : « وهو » رفع المبتدأ والخبر بالتجرد للإسناد ، وانظر شرحه على التسهيل « ج 1 ص 45 و . » .
(7) وهو قول الأخفش وابن السراج ، والرماني القائلين برفعهما بالابتداء .
(8) « هو » ساقطة من « ج » .
(9) في « شرحه للتسهيل » ج 2 ص 49 ظ » وعبارته : « وهذا ينعكس بقول التجرد والتعرية هو العامل ، والابتداء شرط في عمل التجرد .
(10) في المرجـع السابق .

وأجاب أثير الدين(١) : بأن لاضرورة إليه، لما تقرر في عامة الأبواب أن الزائد كلا عامل ، بل رجح ابن عصفور وبعض المتأخرين هذا الرأى قالوا : لوجود التجرد رافعا بشرط التركيب بوجه ما ، كالذى حكى سيبويه : إنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، عند سرد ألفاظ العدد دون قصد الاخبار بها ، أو عنها إقامة للعطف مقام العامل في إفادة التركيب ، فإن (فقد) (٢) عدم العطف كانت موقوفة ، فكذا المسند إليه والمسند مرتفعان في تركيب الأول بالإخبار عنه ، وتركيب الثاني بالإخباربه .

— أو رفع بالابتداء المبتدأ وبهما = : أى الابتداء والمبتدأ — الخبر = : وهو للزجاج وأصحابه ، وعزى للمبرد(٣) .

ورد بلزوم امتناع تقديم الخبر ، لامتناع تقديم المعمول إلا والعامل متصرف ، ولايرد بلزوم اجتماع عاملين على معمول ، لأن(٤) العمل عند صاحب (هذا) (٥) الرأى لمجموع الأمرين لا كل منهما .

— أو قال ترافعا = : أى المبتدأ والخبر ، فكل منهما عامل ومعمول ، وهو للكوفية .

وفصل بعض عندهم بين أن يكون في الخبر ذكر ، أى ضمير ، فالمبتدأ رفع به ، أى الذكر ، وإلا ترافعا ، وكأنهم لما رأوا « زيد » ضربته مرفوعا ، وبمزايلة الفعل الهاء منصوبا نسبوا ذلك للضمير ، فعندما وجدوا الرفع فيما لا ضمير فيه وأما نحو — القائم زيد — حكموا بالترافع .

وفي الموضح : أن الكوفية في مثل : « زيد قائم » أن زيداً رفع بقائم ، وقائم رفع به ، والضمير رفع بمعنى قائم ، لنيابته مناب اسم فعل جميعا ، فلا الاسم ينفصل من الفعل ، ولا الفعل (ينفصل) (٦) منه .

وقد انتهض طوائف البصرية للرد عليهم ، وتواطئوا على فساد رأيهم ، فقال المفصل(٧) عنهم : لأن الضمير اسم جامد .

قلت : والجواب عنه ما أجاب به الأبدى وابن الضائع(٨) عن ثاني الرودود على القول الأول .

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) « فقد » ساقطة من « ب » .
(٣) انظر هامش « رقم ٤ ص ٩٤٦ » .
(٤) في « ج : لا العمل عند .... الخ .
(٥) « هذا » ساقطة من « ج » .
(٦) « ينفصل » ساقطة من « أ ، ب » .
(٧) أى حاكى التفصيل من البصريين .
(٨) انظر « ص ٩٤٧ » .

لأنه يكون في الصلة ، فلو عمل عمل فيما قبل الموصول ، ولأن المبتدأ فع غير الخبر والخبر غير المبتدأ ، نحو : – القائم أبوه ضاحك أخوه – افعا عمل الاسم رفعين دون اتباع ، ولأن الخبر قد يكون جامدا والجوامد ، لأن رتبته بعد المبتدأ ورتبة العامل (قبل المعمول) (١) فتدافعا ، ولأن فعلا فلو عمل فيه استحال فاعلا ، ولأنه كالصفة ولاتعمل في الوصف ، لعامل اللفظى مؤثر في المبتدأ ، والخبر اللفظى ، واللفظى لايبطل باللفظى .

ل المصنف(٢) : ولو صح ما زعموه لكان لكل منهما في التقدم رتبة ، لأن أصل كل عامل أن يتقدم معموله .

ت : فلزم تقدم الشيء على نفسه ، لأن المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم ك الشيء .

قال المصنف(٣) : فكان لا يمتنع : صاحبها في الدار – ، كما لا يمتنع – ه زيد» – ، وامتناع الأول دون الثاني دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر ه .

لأن العمل تأثير ، والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، فتدافعا بإفضائه إلى كون قويا ضعيفاً من وجه واحد ، إذ كان مؤثراً فيما أثر فيه .

ل أثير الدين(٥) تبعا لأبي الفتح(٦) : والذى نختاره ويقتضيه النظر ماعليه ، لاقتضاء كل منهما الآخر ، وما كان مقتضيا للشيء وليس مستقلا ينبغى عاملا فيه :

قبل المعمول» ساقط من «ب» .
ب شرح التسهيل «جـ ١ ص ٤٥ و .» وعبارته : «وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما الآخر فهو قول الكوفيين ، وهو مردود أيضا ، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية ... الخ .
ب المرجع السابق .
ب «جـ : لا أصلية فيه للخبر .
ب شرحه للتسهيل «جـ ٢ ص ٥٠ ظ» .
بو الفتح لم يقل بقول الكوفيين ، بل قال في «كتاب الخصائص جـ ١ ص ١٨» : ألا ترى لك لو سألت رجلا عن علة رفع «زيد» من نحو قولنا : زيد قام أخوه فقال لك : ارتفع لابتداء لقلت : هذا قول البصريين . ولو قال : ارتفع بما يعود عليه من ذكره ، لقلت : ذا قول الكوفيين ... الخ .
قال في «ص ١٠٩» وإنما قال النحويون : عامل لفظى ، وعامل معنوى ... كررت زيد ، وليت عمرا قائم ، وبعضه يأتي عاريا عن مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ لابتداء ... الخ .
وقال في «ص ١٩٩» : ومن ذلك قول البغداديين : إن الاسم يرتفع بما يعود عليه من كره ، نحو : زيد مررت به ... فارتفاعه عندهم إنما هو لأن عائدا عاد عليه ، فارتفع ذلك العائد ، واسقاط هذا الدليل : أن يقال لهم : فنحن نقول : زيد هل ضربته ؟ . أخوك متى كلمته ؟ ، ومعلوم أن ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله .
وعلى ذلك فأبو الفتح لم يقل برأى الكوفيين اللهم إلا في مكان آخر فالله أعلم .

وأجاب(١) عن هاتيك الردود ، أما عن الأول والثاني : فإنا لم نختر ارتفاع المبتدأ بالذكر بل بالخبر .

وأما عن الثالث : فباختلاف جهة الرفع ، فإنه في إحداهما على جهة الفاعلية ، وفي الأخرى على غيرها كما مر(٢) الرد على رد قول سيبويه أن المبتدأ رفع الخبر .

وأما عن الرابع : فإنه يلزم إلا في الأفعال أو ما هو بطريق الشبه بها ، إلا بطريق الأصالة ، فلا أثر لتصرف أو جمود .

وأما عن الخامس : فمعارض بما وقع الاطباق عليه من قولهم : أيا تضرب اضرب ، فرتبة فعل الشرط بعد أداته ، وهو عامل في اسم الشرط ، ولا يلزم أن رتبته قبل اسم الشرط ، ولاتدافع في ذلك .

وأما عن السادس : فبأنا لا نسلم أن العامل الفعل الواقع موقعه ، ولو سلم لم تلزم فاعلية المبتدأ ، لأن رفعه على طريق الخبرية نيابة عن الاسم .

قلت : وفيه (نظر) (٣) : لإلغائه جانب الفعلية الصريحة اعتباراً باسمية المنوب عنه ، وأنت خبير بما فيه .

وأما عن السابع : فلأنا لا نسلم أن الخبر كالصفة في هذا ، إذ لا يشبه أحد ركني الاسناد بمالا إفتقار إليه في كيفية الإسناد .

وأما عن الثامن : فإنا نجد اللفظى مبطلا عمله باللفظى ، نحو : ما قام رجل ، وليس زيد قائما ، ثم تقول : ما قام من رجل ، وليس زيد بقائم .

وأما عن التاسع : وهو رد المصنف ـ فبانتقاضه باسم الشرط وفعله ، فلم يلزم أن الأصل تقدم كل عامل معموله ، وأيضا فالعامل النحوى ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على أثره ، بل هو علامة كما مر ، ولو أوجبنا أيضا تقدمه لكونه كالسبب قلنا : إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من آخر .

أما تقدم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب (إليه) (٤) وفرعا له وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة والمقصود من الجملة ، لأن الغرض من الابتداء بالاسم الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخراً وجوداً غير أنه متقدم قصداً ، وهو العلة الغائية ، وهو مايقال فيه : أول النكرة آخر العمل فيرفع كل صاحبه بالتقدم الكائن فيه ، فترافعهما حينئذ كعمل الشرط في كلمة الشرط والشرط

---

(١) أي أثير الدين في المرجع السابق .

(٢) انظر « ص ٩٤٦ » .

(٣) « نظر » ساقطة من « جـ » .

(٤) « إليه » ساقطة من « جـ » .

الآخر نحو ـ «أياما تدعوا»(١) فأداة الشرط متقدمة على الشرط ، لكونها
ثرة لمعنى الشرط ، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمل ، وحينئذ فهما
ملان في الرفع كالفاعل .

وأما امتناع ـ صاحبها في الدار ، وجواز ـ في داره زيد فليس كذلك ،
لأن وضع الخبر أن يكون تاليا للمبتدأ لفظا أو نية ، والمبتدأ الأول لفظا أو
بة(٢) ، لأن الأصل مطابقة المعنى للفظ ، فيبدأ بالمسند إليه ، ثم بالمسند ،
ونه حديثا عنه .

ومن ثم كان وضع الفاعل على خلاف الأصل ، لعدم هاتيك المطابقة ، فحين
س المبتدأ بضمير ما في الخبر تأخر مفسره لفظا ونية ، لكونه في مركزه الأصلى
وقوعه تاليا فامتنع ، إذ ليس من المسائل المستثنيات ، وإنما جاز ـ في داره
د ـ ، لأنه وإن تقدم لفظا فالنية به التأخير الذى هو مركزه الأصلى .

وأما عن العاشر : فباختلاف جهتى القوة والضعف ، لأن جهة طلب المبتدأ
بر غير جهة طلب الخبر إياه ، كما في اسم الشرط وأدواته .

وقد رام بعض الفرق بين عمل المبتدأ والخبر ، وأداة الشرط وفعله :
العمل في الأول واحد وهو الرفع ، وفي الثاني مختلف ، لكون أحدهما جزما
لآخر نصبا .

فمن ثم جاز فيه دون الأول ، وهو مرفوع باختلاف جهتى الرفع ، فلافرق .

ـ ولا خبر للوصف المذكور = : وإنما مؤول به ، وليس مسنداً إليه ،
نما هو كالفعل مسند .

ـ لشدة شبهه بالفعل = : فأضارب الزيدان بمنزلة يضرب الزيدان ، فكما
يفتقر الثاني إلى مزيد في تمام الجملة ، فكذا الأول ، ولأن المطلوب من الخبر
م الفائدة بوجود مسند ومسند إليه ، وهو حاصل بالوصف ومرفوعه .

قال المصنف(٣) : ومن ثم خطىء من عده من المبتدآت المحذوفة الأخبار
ن المحذوف(٤) ما لوقدر له خبر لم يلزم من تقديره ذكر مالا فائدة فيه ،
ذا بخلافه .

ـ ولذا = : المعنى الذى هو شدة الشبه وبإعماله عمله من رفع الفاعل ونصب
مفعول .

---

١) في «ج : أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى» سورة الإسراء ، آية : ١١٠ .
٢) في «ب : أو فيه ... الخ .
٣) في شرحه للتسهيل «ج ١ ص ٥٤ و .» .
٤) في «ج : لأن المحذوف مالو ... الخ . وفي الأصل : لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له
خبرا .... الخ .

ـ لا يصغر = : فلا تقول : أضويرب الزيدان ـ ولا يوصف = : فلا يجوز ـ أضارب عاقل الزيدان ولا أضارب الزيدان عاقل .

ـ ولا يعرف = : فلايقال : القائم أخواك .

قال ابن السراج : لأنه قد تكمل اسما معرفة ولا تقوم المعارف مقام الأفعال .

ـ ولا يثنى ولا يجمع = : وفاقا لكثير ، لتمكنه في الفعلية بالاستفهام والنفى ، فلايقال : أقائمان أخواك (وأقائمون) (١) إخوتك برفع (أخواك وإخوتك) (٢) على الفاعلية .

ـ إلا على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)(٣) = : وقد أمعنا الكلام عليها في باب الفاعل ، وليس مختصا بانتفاء هذه الأشياء عنه في هذا التركيب ، بل اسما الفاعل والمفعول العاملان كذلك .

واعتل ابن السراج لامتناع القائمان أبواهما أخواك : بما فيه من تثنية الاسم قبل تمامه .

قال القاضى أبو محمد بن حوط الله (٤) : والمنع من التثنية والجمع غلط بدليل « أو مخرجى هم » (٥) .

وقد يكون خبراً مقدما ، أو على لغة بلحارث .

قال ابن هشام : ولا يدخل عليه الجار ، ومن ثم ـ رد جعل صاحب الكشاف « هل من خالق غير الله » (٦) من الباب قال : والصواب أنه ابتداء وخبر ، ولم يتعرض المصنف لحكم الوصف المذكور حالتى مطابقته إفراداً ، كأقائم زيد ،

---

(١) « وأقائمون » ساقطة من « جـ » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من « جـ » .

(٣) سبق تخريجه في « ٣١٦ » .

(٤) هو : عبدالله بن سليمان بن داود بن عبدالرحمن بن سليمان بن عمر بن حوط الله الحارثي الأندى القاضى أبو محمد ، قال السيوطى : قال في النضار : كان عبدالله هذا فقيها جليلا أصوليا نحويا أديبا شاعراً كاتباً ، ورعا ، ديناً ، حافظاً ثقة ، يميل إلى الاجتهاد ، ويغلب عليه طريقة الظاهر ولى قضاء اشبيلية وقرطبة وغيرها . ولد عام (٥٤٩ وتوفي بغرناطة عام ٦١٢) .
انظر : « البغية جـ ٢ ص ٤٤ ـ الشذرات جـ ٥ ص ٥٠ ـ هدية العارفين جـ ١ ص ٤٥٨ » .

(٥) أخرجه البخارى في صحيحه جـ ١ ص ٦ ـ كتاب بدأ الوحى ، من حديث عائشة أم المؤمنين رضى الله عنهما .
والحديث طويل ، ويتلخص معناه في : أنه عرض على ورقة بن نوفل قصة بدء الوحى عليه ، فأجابه ورقة بقوله : ياليتنى أكون حيا إذ يخرجك قومك ، فقال صلى الله عليه وسلم : « أو مخرجى هم » .
توجد تعليقة في هامش (أ) وهى : « انظر استدلال القاضى ابن حوط الله بالحديث ، كصنيع المصنف في الاستدلال بالحديث .

(٦) سورة فاطر ، آية : ٣ .

وغيره كأقائمان أخواك وأقائمون إخوتك ، وعدم مطابقته كأقائم أخواك ، إتكالا على ماعرف في المختصرات : أن الفاعلية إنما تتعين حيث لا مطابقة ولاخفاء بما فيه .

— ولا يجرى = : الوصف المذكور — ذلك المجرى = : من كونه ابتداء رافعا مكتفى به .

— بإستحسان إلا بعد استفهام = : بالهمزة وغيرها .

قال المصنف(١) : نحو — أقائم الزيدان ؟ وهل معتق العبدان ، وما صانع العمران ؟ ومن خاطب البكران ؟ ومتى ذاهب الخالدان ؟ وأين جالس صاحباك ؟ وإياك قادم رفيقاك .

— أو نفى = : بما يصلح لمباشرة الاسماء ، وفاقا لجمهور البصرية « كما ولا وان وليس » غير أن « ليس » مرتفع بها الوصف اسما لها ، وما يليه رفع به سادا مسد خبرها ، وكذا الحكم بعد « ما » الحجازية بأشراطها ، فإن عدمت ، أوكانت (٢) تميمية فالوصف ابتداء رافع مكتفى به .

قال أثيرالدين(٣) : والمشهور من أدوات النفى « ما » ، ومن أدوات الاستفهام الهمزة ، فالأحوط أن لا يثبت تركيب مع(٤) غيرهما إلا بعد سماع .

وفي النهاية إن أسماء الاستفهام فرضى في الاعتماد ، وهو موافق لإطلاق المصنف متنا ، وتصريحه شرحا .

قال المصنف(٥) : ولايحسن عند سيبويه(٦) إلا بعد استفهام أو نفى

---

(١) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٤٥ و . » وعبارته : « وأشرت بقولى : ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان : إلى ان الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلا بعد استفهام ، أو نفى .... وقال في ص ٤٥ ظ : ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية في تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور ، فكما يقال : أقائم الزيدان ؟ يقال : هل معتق العبدان ... الخ .

(٢) في « جـ : أوكان ... الخ .

(٣) وعبارته في « جـ ٢ ص ٥٤ » : وأطلق المصنف الاستفهام والنفى ليشمل أدواتها . ... هكذا قال المصنف في الشرح ، وهو قياس على الهمزة ، والأحوط ألا يقال منها تركيب إلا بعد السماع ، وذكر من أدوات النفى ما ولا ...... وهذا قياس على « ما » والأحوط التوقف حتى يسمع .

(٤) في « جـ » : تركيب ما غيرها ، وهو خطأ .

(٥) انظر هامش رقم « ١ » .

(٦) وعبارته في « الكتاب جـ ١ ص ٢٧٨ » : وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول : « قائم زيد » وذلك إذا لم تجعل « قائما » مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على « ضرب » مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ويكون « زيد » مؤخرا ، وكذلك ، هذا الحد فيه ان يكون الابتداء فيه مقدما ، وهذا عربي جيد ، وذلك قولك : أنا .... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله : يقوم زيد وقام زيد قبح ، لأنه اسم وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف ، أوجرى على اسم قد عمل فيه ... الخ .

فإن كان دون أحدهما قبح عنده غير ممنوع وهو قضية كلامه في باب الابتداء ، ولا معارض له في غيره . ومن زعم منعه ذلك دونهما فقد قوله مالم يقل .

قال أثير الدين(١) : وليس في كتاب سيبويه ما يقتضي استحسانه بعد أحدهما(٢) وإنما فيه . استقباح الخليل : « قائم زيد » على أن لا يكون « قائم » خبراً مقدما .

وقد نص سيبويه على قبحه مجعولا بمعنى : يقوم أو قام ، لعدم استحسانه عمله إلا صفة أو خبراً .

ـ خلافا للأخفش = : في عدم اشتراط ، (اعتماد) (٣) الوصف تمسكا بقوله :

خبير بنولهب فلاتك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت(٤)

وقوله :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعى المثوب قال يالا(٥)

إذ لو جعل بنولهب في الأول ابتداء مخبراً عنه « بخبير » لزم عدم المطابقة فتعينت ابتدائية « خبير » رافعا لمكتفى به من (بنولهب) .

وأجاب الجماعة باستواء المفرد وفرعية في ـ فعيل نحو « والملائكة بعد ذلك

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٥٣ ظ » .

(٢) أى الاستفهام أو النفى .

(٣) « اعتماد » ساقطة من « جـ » .

(٤) قال العينى في شواهده هامش الخزانة « جـ ١ ص ٥١٨ » : قائله : رجل من الطائيين ، ولم أقف على اسمه ، وهو من الطويل .

ومثل ذلك جاء في « التصريح على التوضيح جـ ١ ص ١٥٧ » إذ قال ابن هشام فيه : ولا حجة للكوفيين والأخفش في نحو قول بعض الطائيين : خبير بنو لهب .... البيت . خلافا للناظم وابنه لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وإنما صح الاخبار به عن الجمع لانه على فعيل ... الخ .

والبيت من شواهد الأثير في شرحه « جـ ٢ ص ٥٣ ظ » والمرادى « في شرحه جـ ١ ص ١٠٦ » و « الأشموني جـ ١ ص ١٩٢ » و « الهمع جـ ١ ص ٩٤ » و « الدرر جـ ١ ص ٧٢ » . و « بنو لهب » : حى من الأزد .

(٥) نسبه ابوزيد في « نوادره ص ٢١ » لزهير بن مسعود الضبي مع بيت آخر وقال : قال أبوحاتم قوله : فخير نحن ، يريد : فنحن عند الناس خير منكم ، والمثوب : الذى يدعو له الناس يستنصرهم ، ومنه التثويب في الأذان ، وهو إعادة بعضه بعد انقضائه ، وقوله : يالا : أراد يال بنى فلان ، فحكى صوت الصارخ المستغيث .

وقد ذكره البغدادى في « الخزانة جـ ١ ص ٢٢٨ » في مبحث المنصوبات ، وقال : على أن اللام خلطت بياء أراد : أنه خلطت لام الاستغاثة الجارة بيا حرف النداء وجعلتا كالكلمة الواحدة وحكيتا كما تحكى الأصوات ، وصار المجموع شعار للاستغاثة وذكر البغدادى في هذا المبحث ثلاثة مذاهب ، كما ذكر ابن جنى في « الخصائص جـ ١ ص ٢٧٦ ، جـ ٣ ص ٢٢٨ » مجادلة حصلت بينه وبين أبى على الفارسى في هذا المبحث أيضا فلتراجع . والبيت من شواهد المغنى ص ٥٩٥ » .

ظهير» (١) وحسن أولئك رفيقا»(٢) «فلما استيئسوا منه خلصوا نجيا» (٣) .

وقال بعض العرب : هن صريف — وقال :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق(٤)

كما ذلك شأن «فعول» نحو «هم العدو» (٥) و «أنا رسول ربك» (٦) .

ولو جعل في الثاني «خير» خبرا مقدما و«نحن» ابتداء لزم الفصل بين اسم التفضيل و «من» ، وهما كالمتضائفين بمبتدأ وهو أجنبي منهما ، فتعين كون «خير» ابتداء ، ونحن «فاعلا به .

وأجاب ابن خروف : بأنا لا نسلم ابتدائية «نحن» ولا فاعليته » وإنما هو تأكيد لمستكن «خير» خبر ابتداء محذوف ، أى فنحن خير نحن ، كما تقول : أنت قائم أنت .

قال أثيرالدين : وأما على ما قررناه من اختيار رأى الكوفية من الترافع فلا أجنبي مفصولا به ، لمعمولية الابتداء للخبر ، كما أن «من» الجارة للمفضل عليه متعلقة به .

ثم قال(٧) : لا نسلم أن اسم التفضيل و «من» كالمتضائفين ، وإلا امتنع الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف والمجرور ، لامتناعه بأحد هذه (بينهما)(٨) فلم يجريا مجراهما .

ولو سلم عدم معمولية المبتدأ للخبر ما ضر الفصل ضرورة كونه ضرورة (٩) .

وقد وافق الكوفية أبا الحسن(١٠) في عدم الاشتراط ، غير أن الوصف عندهم مرفوع بتاليه كالعكس على قاعدتهم .

وفي التزام إفراده وتجرده من ضمير مجوزين إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق

---

(١) سورة التحريم ، آية : ٤ .
(٢) سورة النساء ، آية : ٦٩ .
(٣) سورة يوسف ، آية : ٨٠ .
(٤) هذا البيت استشهد به النحويون في أغلب كتبهم ولم ينسبه أحدهم ، فقد قال البغدادى فيه مع بيت في «الخزانة جـ ٢ ص ٤٦٥» آخر : والبيتان أنشدها الفراء ولم يعزهما لأحد . وقال الشنقيطى في «الدرر جـ ١ ص ١٢٠» : لم أعثر على قائله . وقال السيوطى في شرح شواهد المغنى «ص ١٠٥» : لم أر من ذكر قائله .
(٥) سورة المنافقون ، آية : ٤ .
(٦) سورة مريم ، آية : ١٩ .
(٧) أى الأثير في المرجع السابق .
(٨) «بينهما» ساقطة من «جـ» .
(٩) أى ضرورة شعرية .
(١٠) أى أبوالحسن الأخفش : في عدم اشتراط الاعتماد على الاستفهام والنفى .

تاليه ، أو جعل نعت منوى مطابق للآخر إفرادا وضديه ، فلابد إذ ذاك من مطابقة النعت ويسمونه خلفا .

وإذا تقدمت همزة الاستفهام وحرف النفى الظرفين نحو أفي الدار زيد ، وما في الدار زيد ، فأجاز الأخفش أن يرفعا إجازته ذلك دون إعتماد .

وأبي ذلك سيبويه إلا معتمداً على أحد الحرفين وأجازه معتمداً بوقوعه خبراً أو صفة أو حالا .

وقال الحضراوى : إذا أعتمدا فالأكثر على رفعهما تاليهما ارتفاع الفاعل لاغير .

وأجاز الوجهين بعض كما يرى الأخفش إذا لم يعتمدا .

وفي البسيط : واختلف في الظرف وفي المجرور هل في تقدير اسم الفاعــل أو الفعل ؟ وعلى الأول فيرفع الظاهر معتمدا على الهمزة نحو — أفي الدار زيد .

وقياس حروف النفى مساواتها إياها .

وقال بعض أصحابنا : إنما يرفعان إذا وقعا خبراً أو صفة أو حالا ، والصحيح عدم إعمالهما معتمدين على نفى أو استفهام بخلافهما معتمدين على غيرهما .

— وأجرى في ذلك = : المذكور من كون المرفوع بعد الوصف مكتفى به .

— غير قائم ونحوه = : نحو غير مضروب .

— مجرى ما قائم = : فتقول : غير قائم الزيدان ، وغير مضروب العمران ، فيسد المرفوعان مسد خبر « غير » .

قال المصنف(١) : إذا قصد النفى بغير مضافا إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ ويرفع مابعد الوصف به ، كما لوكان بعد نفى صريح ، ويسد مسد الخبر .

وعلى ذلك وجه الشجرى قول الحكمى أبي نواس .

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن (٢)

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٤٥ ظ » .

(٢) قال البغدادى في الخزانة « جـ ١ ص ١٦٧ » : أورده مثالا لإجراء : غير قائم الزيدان مجرى : ما قائم الزيدان ، لكونه بمعناه ، وتخريج البيت على هذا أحد أقوال ثلاثة وهو أحسنها ، وإليه ذهب ملك النحاة الحسن بن أبي فزار ، وابن الشجرى أيضا في أماليه .... وقال : فلما كانت « غير » للمخاطبة في الوصف ، وجرت لذلك مجرى حرف النفى ، وأضيفت إلى اسم المفعول المسند إلى الجار والمجرور ، والمتضائفان بمنزلة الاسم الواحد سد ذلك مسد الجملة .
وقال : والقول الثاني لابن جنى وتبعه ابن الحاجب ، وهو أن « غير » خبر مقدم ، والأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت عليه وما بعدها ، ثم حذف « زمن » دون صفته ... الخ .
والثالث وهو لابن الخشاب : أن « غير » خبر لأنا محذوفا ، ومأسوف مصدر كالمعسول والميسور أريد به اسم الفاعل ، والتقدير : أنا غير آسف على زمن هذه صفته .
انظر : أمالى ابن الشجرى جـ ١ ص ٣٢ » الدرر « جـ ١ ص ٧٢ » « جـ ٣ ص ٤٢٦ » العينى « جـ ١ ص ٥١٣ » .

وقول الآخـــر :

غير لاه عداك فاطرح اللهـ ـــو ولاتغتّرر بعارض(١) ســـلم(٢) هـ .

يعني أن غير ابتداء لا خبر له ، بل لما أضيف إليه مرفوع يغني عن الخبر ، لأنه في معنى النفي ، والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن ، فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف .

قال ابن هشام : وهو مشكل التراكيب ، وقد سأل على بن أبي الفتح أباه عنه ، فأجابه بأن « غير » خبر مقدم ، والمقصود : ذم الزمان الذى هذه حاله ، والأصل : زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ثم قدمت « غير » وما بعدها ، ثم حذف زمن دون صفته ، فعاد مجرور على (على) غـــير مذكور ، فأتي الاسم الظاهر مكانه ، واختاره ابن الحاجب .

قال ابن هشام : فإن قلت : ففيه حذف الموصوف مع عدم إفراد صفته ، وهو في مثل هذا ممتنع .

فأجاب : باختصاص المنع بالنثر ، وهذا شعر فيجوز فيه كقوله :

« أنا ابن جـــــــلا »(٣)

---

(١) في « جـ : ولا تغتر بعارض ... الخ .

(٢) قال ابن عقيل في شرح الألفية « جـ ١ ص ١٩٠ » : وتقول : غير قائم الزيدان فغير : مبتدأ وقائم مخفوض بالإضافة والزيدان : فاعل بقائم سد مسد خبر غير... ومنه قوله : غير لاه ، عداك ... البيت ، فغير مبتدأ ، ولاه : مخفوض بالإضافة . وعداك : فاعل بلاه سد مسد خبر غـــير .

وقال محي الدين في هامشه : لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

والبيت من شواهد أبي حيان في التذييل جـ ٢ ص ٥٥ و . ، وشرح المرادى للتسهيل جـ ١ ص ١٠٦ » .

(٣) البيت بتمامه : أنا ابن جلا وطلاع الثنـــايا متى أضـــع العمامة تعرفوني

نسب في الكتاب جـ ٢ ص ٧ : لسحيم بن وثيل بن يربوع ، وقال سيبويه : كأنه قال : أنا ابن الذى جلا . وقال ابن عصفور في المقرب جـ ١ ص ٢٨٣ : فأما قوله : أنا ابن جلا ... البيت فإن « جلا » متحمل لضمير ، فهو محكي، لانه جملة . وقال البغدادى في الخزانة جـ ١ ص ١٢٦ : وهذا البيت مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياح ، وليس هو للعرجى كما توهمه التفتازاني في المطول ، وانظر السبب في القصيدة في الخزانة وقال في ص ١٢٨ : وسحيم شاعر معرف في الجاهلية والاسلام ، عده الجمحى في الطبقة الثانية من شعراء الاسلام . قال ابن دريد في جمهرة اللغة جـ ٢ ص ١١٤ : والجلا : الأمر الواضح المكشوف ، قال سحيم بن وثيل : أنا ابن جلا ... البيت وانظر : « الخزانة جـ ٢ ص ٣١٢ - المفصـــل ص ١١٩ . ومعجم شواهد العربية ص ٤٠٧ .

أي أنا ابن رجل جلا الأمور ، وقوله :

ترمى بكفى كان من أرمى البشـــر (١)

أى بكفى رجل كان .

قال أثيرالدين(٢) : وهذا التخريج نهاية في التكلف ، وهو عادة (٣) أبي الفتح وشيخه في مجيئهم بالتخريجات المتكلفة التى لا تكاد تلحظها العرب .

قال أبوالفتح : وإن شئت قلت : هو محمول على المعنى كما (حمل) (٤) على ذلك : أقل امرأة تقول ذلك ، فلا خبر رأسا ، لأن « أقل » مبتدأ مضاف إلى « امرأة » موصوفة بتقول ذلك ، فصار بمنزلة : (٥) قل امرأة تقول ذلك ، فلم يحتج « قل » إلى خبر .

وخرجه ابن الخشاب(٦) : على أن « غير » خبر لمحذوف . و « مأسوف » مصدر جاء على « مفعول » كالمعسور والميسور مرادا به اسم الفاعل والمعنى : أنا غير آسف على زمن هذه صفته ، وهو ظاهر التعسف .

وفي شرح الدماميني(٧) بدل ابن الخشاب ابن الخباز .

قلت : والصواب الأول (٨) .

---

(١) قال البغدادى في الخزانة جـ ٢ ص ٣١٢ : وهذا الشاهد قلما خلا منه كتاب نحوى ، لكنهم لم يعرف قائله ، وروايته : جاءت بكفى كان من أرمى البشر ... الخ . وكذلك كانت رواية المقتضب جـ ٢ ص ١٣٩ – والخصائص جـ ٢ ص ٣٦٧ : قال ابن جنى : أى بكفى رجل أو إنسان كان من أرمى البشر ، فقد روى غير هذه الرواية ، روى : « بكفى كان من أرمى البشر » بفتح ميم « من » أى : بكفى من هو أرمى البشر ، و «كان» على هذا زائدة ، ولولم تكن فيه إلا هذه الرواية لما جاز القياس عليه ، والشاهد : أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة لموصوف محذوف ضرورة .

وانظر : « المقرب جـ ١ ص ٢٢٧ – والأشموني جـ ٤ ص ٣٣٣ ... ومعجم شواهد العربيـــة ص ٤٧٠ .

(٢) في شرحه « جـ ٢ ص ٥٥ » .

(٣) « أبي » ساقطة من « جـ » .

(٤) « حمل » ساقطة من « جـ » .

(٥) في « جـ » أقل ، والصواب ما أثبته لأنه موافق لما في شرح الأثير جـ ٢ ص ٥٥ » .

(٦) هو : عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب أبومحمد النحوى البغدادى .

قال القفطى : أخذ النحو عن أبي بكر القطان ، وأبي الحسن على الفصيحى الاستر بادى ، وأبي السعادات ابن الشجرى ، وأبي منصور الجواليق – شرح جمل عبدالقاهر ، والمقدمة لابن هبيرة ، واللمع لابن جنى توفي عام (٥٦٧) .

انظر : « الأنباه » جـ ٢ ص ٩٩ – البغية جـ ٢ ص ٢٩ – وفيات الاعيان جـ ٣ ص ١٠٢ ، الشـــذرات جـ ٤ ص ٢٢٠ » .

(٧) « جـ ١ ص ٨١ ظ » .

(٨) بدليل ما قاله البغدادى في الخزانة كما سبق في هامش « رقم ٢ ص ٩٥٨ » .

ـ ويحذف الخبر = : حذفا ـ جوازا = : أى جائزا فهو مصدر بمعنى الفاعل أو حذف جواز ، فأقام المضاف إليه مقامه ، فهو باق على المصدرية .

ـ لقرينة = : نحو « زيد » لمن قال « من في الدار ؟ » وإذا قلت : زيد وعمرو قائم . فخبر الأول محذوف وفاقا لسيبويه لسلامته من الفصل ، ولما فيه من إعطاء الخبر للمجاور .

وقيل : خبر الثاني وقيل بالتخيير(١) ، وصححه بعض أصحابنا ، ولا يجوز : زيد قائمان وعمرو .

وحكى أبو حاتم : هند وزيد قائم ـ فالمحذوف خبر الأول ، أى : قائمة .

قال المصنف(٢) : ومن ذلك بعد « إذا » الفجائية ، كخرجت فإذا السبع ، وهو عزيز جداً ، ومن ثم لم يرد في القرآن إلا ثابتا نحو ـ « فإذا هى حية(٣) « فإذا هى بيضاء » (٤) فإذا هم جميع » (٥) « فإذا هم قيام » (٦) هـ .

وهو صحيح بناء على ما اختاره من حرفية « إذا » وفاقا للأخفش ، ويرجحه قولهم : خرجت فإذا إن زيداً بالباب ، بكسر « إن » لعدم إعمال تاليها في متلوها .

قلت : فاندفع اعتراض أثيرالدين (٧) بأنه بعدها واجب الذكر حيث لادال على حذفه .

وأما المثال : فإذا نفسها الخبر ، وهو ظرف مكان ، أى فبالحضرة السبع .

قال (٨) : وهو قضية كلام سيبويه (٩) ، وما تلقيناه من مشائخنا ، ومن ثم ساغ وروها خبراً عن الجثة . هـ .

---

(١) في « ج » : « وقيل بالتخيير وقيل خبر الثاني « وصححه ... الخ .
(٢) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٤٥ ظ » وعبارته : » ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة ... الخ .
(٣) سورة طه ، آية : ٢٠ .
(٤) سورة الشعراء ، آية : ٢٣ .
(٥) سورة يسين ، آية : ٥٣ .
(٦) سورة الزمـــر ، آية : ٦٨ .
(٧) أى الأثير في « شرحه ج ٢ ص ٥٦ » وعبارته : وأما قوله تعالى : « فإذا هى حية » إلى آخر ما ذكرفا جاء في القرآن فإنما لم يحذف الخبر ، لكونه لا يدل على حذفه دليل ، ولم يمكن جعل إذا في الآيات خبراً ، لأن المقصود الاخبار عن المبتدأ الذى بعد إذا بأشياء لم تكن معلومة للسامع إلا من ذكر الخبر ... الخ .
(٨) أى الأثير في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٥٥ ظ » .
(٩) قال في « الكتاب » ج ١ ص ٥٤ » : « ولإذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الاسم بعدها ، تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لوقلت : نظرت إذا زيد يذهب لحسن .
وقال في « ص ٤٣٥ » : « وسالت الخليل عن قوله عز وجل : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون « سورة الروم آية : ٣٦ ـ فقال هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول . وهذا ها هنا في موضع قنطوا ، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل .

وهو المنقول عن المبرد(١) ، وابن برى كما أوضح(٢) ذلك في باب المفعول المسمى ظرفا ، وكان لا يقدر لها خبراً ، لاستقلالها وما هى فيه كلاما تاما .

قال الرضى(٣) : ولا يطرد له في جميع مواردها ، إذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل خرجت فإذا السبع بالباب .

وأما على أنها زمانية كما يراه الزجاج فيسوغ أنها خبر عما بعدها بتقدير : فإذا حصول السبع ، أى ففى ذلك الوقت حصوله ، لعدم سوغان كون الزمان خبرا عن الجثة .

قال (٤) : ويجوز أن الخبر محذوف ، وإذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده ، أى ففى ذلك الوقت السبع بالباب ، فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ، ويجوز أن ظرف الزمان مضاف إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف على ما قاله المصنف — يعنى ابن الحاجب(٥) ، أى ففاجأت وقت وجود السبع غير أنه إخراج لإذا عن الظرفية ، لكونها مفعول « فاجأت » ، ولا ضرورة إليه ، لعدم تصرف « إذا » الظرفية على الصحيح .

وأما الفاء الداخلة عليها فعن الزيادى أنها جواب شرط مقدر ، ولعله أراد أنها « فاء » السببية المراد منها لزوم تاليها لمتلوها ، أى مفاجأة السبع لازمة للخروج .

وقال أبوبكر مبرمان(٦) : عاطفة حملا على المعنى ، أى : خرجت ففاجأت كذا وهو قريب ه‍ .

---

(١) قد ذكر المبرد « إذا » الفجائية عدة مرات ، إذ قال في « المقتضب جـ ١ ص ٥٧ ، ٥٨ » : « ولـ » إذا » موضع آخر ، وهى التى يقال لها : حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ، وبينا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء ، وتكون جواباً لجزاء كالفاء .
وقال في « جـ ٣ ص ١٧٨ » : فأما « إذا » التى تقع للمفاجأة فهى التى تسد مسد الخبر والاسم بعدها مبتدأ . وذلك قولك : جئتك فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك ، وتأويل هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكلمتك ، ففاجأني أخوك ، وهذه تغنى عن الفاء .
وقال في ص ٢٧٤ » : وتقول : خرجت من الدار فإذا زيد ، فمعنى « إذا » ها هنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما كان جيداً ، لأن معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .
ومعنى ذلك أن « إذا » الفجائية ظرف ، وأن الكلام معها جملة أسمية على معنى جملة فعلية .
(٢) أى : الأثير في المرجع المذكور .
(٣) في شرح الكافية « جـ ١ ص ١٠٣ » . وعبارته : « واختلف فيها ، فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان ، فعلى قوله : يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذى بعدها ، أى فبالمكان السبع ... الخ .
(٤) أى : الرضى في المرجع السابق .
(٥) وعبارته في شرح الكافية « جـ ١ ص ٢٥ » : وقد يحذف الخبر جوازا ، مثل : خرجت فإذا السبع ... الخ .
(٦) هو : محمد بن على بن إسماعيل أبوبكر الأزمى ، المعروف بمبرمان « بفتح الميم وسكون الموحدة » المتوفي عام ٣٤٥ ه‍ ، وله عدة تصانيف ، منها : شرح كتاب سيبويه ، وشرح شواهد سيبويه كتاب صفة شكر المنعم ، كتاب العيون وغير ذلك . انظر : « كشف الظنون جـ ٢ ص ١٤٢٨ — هدية العارفين جـ٢ ص ٤٢ » .

قلت : وقد انتحل الدمامينى(١) : أكثره مورداً بعضه سؤالا وجوابا إيهاما لى عادته الاختراع .

ثم قال(٢) : واللائق للمصنف تقديمه لقرينة على جوازه ، ليتناول صورتي لحذف الجائزة والواجبة .

قلت : قصارى ما فيه أن حذفت في الثانية مدلولا عليها بذكرها في الأولى ، لو سلم فإنما قلد في ذلك قول : الحاجبية (٣) : وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا ، كقول المستهل : الهلال ، والخبر جوازا نحو خرجت فإذا السبع وجوبا فيما التزم (٤) : في موضعه غيره ، مثل : لو لا زيد لكان كذا .

— و = : حذفا — وجوبا = : أى : واجبا ، أو : حذف وجوب ، فعل به ما مر (٥) .

قلت : واقتصار الدمامينى على الأول تبعا للرضى(٦) ، مع ما فيه من ستعمال المصدر في غير موضعه قصور ، ثم تنظيره(٧) بزيد عدل فاسد لما في المنظر ه من المبالغة المقتضية ذلك فيه دون المنظر الخالى منها .

— بعد لولا الا متناعية = : نحو : لولا زيد لهلك عمرو — وفاقا لما عليه بصرية : أن المرفوع بعدها رفع بالابتداء ، وسيأتي خلاف الفراء والكسائى ي ذلك في فصل حروف التحضيض من باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة لى ذلك .

وقال الرضى(٨) : ويمتنع أن جواب لولا خبرها ، لخلوه عن الفائدة في لأغلب ، فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف من القرينة لدالة على الخبر المعين وهى لفظة « لولا » الموضوعة لإفادة امتناع الأول لامتناع ثاني ، كما يجيء في حروف الشرط ، فلها دلالة على أن خبر المبتدأ بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك ، ومن اللفظ الساد مسداً الخبر وهو جواب « لولا » .

---

(١) في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨١، ٨٢ و ... » .
(٢) أى الدمامينى في المرجع المذكور .
(٣) « ج ١ ص ٢٥ » أى : قلد الدمامينى ابن الحاجب . وهذا في نظرى لا يعد جوابا على الاعتراض
(٤) في « ج : ألزم .... الخ .
(٥) أى : عند قول المتن السابق : « جوازا » .
(٦) إذ قال في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠٣ » : قوله : جوازا ووجوبا نصب على المصدرية أى : حذفا واجبا ، أو جائزا » .
(٧) أى « الدمامينى في شرحه للتسهيل « ج ١ ص ٨٢ و . » .
(٨) في شرح الكافية « ج ١ ص ١٠٤ » ، وعبارته : « فقال البصريون : الاسم المرفوع بعد « لولا » مبتدأ ، ولا يجوز أن يكون جواب « لولا » خبره كما مر في « أما زيد فقائم » لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في : لولا على لهلك عمرو ، فخبره محذوف وجوبا ... الخ .

ـ غالبا = : ويسقط من بعض النسخ ، وهو أجود ، لعدم مجامعة الوجوب(١) الغلبة ، لاقتضاء الأول وجوب الحذف ، والثاني غلبته ، فهو من باب الجائز ، ومحال كون الشيء واجبا جائزاً ، ولأن المشهور من مذهب الجمهور وجوبه بعدها مطلقا .

قال المصنف(٢) : وإنما وجب بعد «لولا» ، لأنه معلوم بمقتضى «لولا» لدلالتها على الامتناع بوجود ، والمدلول على امتناعه هو الجواب ، وعلى وجوده هو المبتدأ ، فإذا قيل : لولا زيد لأكرمت عمرا لم يشك أن المراد وجود «زيد» مانع من إكرام عمرو ، فصح الحذف لتعين المحذوف ، ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله .

والمراد بالثبوت هنا الكون(٣) : المطلق لا المقيد ، فلو أريد مقيد لا دليل عليه امتنع الحذف ، نحو : لولا زيد سالمنا ما سلم ، ولولا عمرو عندنا لهلك ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «لولا قومك حديثوا عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم»(٤) .

أو مقيد مدلول عليه جاز الأمران ، نحو ـ لولا أنصار زيد حموه مانجا ، وقول المعرى في صفة سيف :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا(٥)

وما ذهب إليه هو رأى الرماني ، وابن الشجرى ، والشلوبيين ، وأغفله

---

(١) في «ج : مجامعة الوجود ... الخ .

(٢) في شرح التسهيل «جـ ١ ص ٤٥ ظ» وعبارته : «وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية ، لأنه معلوم بمقتضى ... الخ .

(٣) أى : الوجود غير المقيد بأمر زائد على الوجود وذلك كامتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ . أما الكون المقيد فهو عند امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ ، وذلك مثل لولا زيد سالمنا ما سلم فزيد مبتدأ وجملة «سالمناه الخبر ، لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة ، ولا دليل يدل عليها لو حذف .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه جـ ١ ص ٣٦ - ٣٧ - باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس.. من حديث عائشة رضى الله عنها ، مع أختلاف في بعض ألفاظ الحديث .

(٥) هذا البيت من قصيدة طويلة - من الوافر ، وفيه كلام طويل ، وتوجيهات مختلفة تراجع في مضانها ، قال العينى في شواهده الكبرى هامش خزانة ، الأدب : اعلم أن البيت ذكره للتمثيل لا للاستشهاد ، لأن المعرى لا يحتج بشعره .... ووجه التمثيل : أنه ذكر الخبر بعد «لولا» فإنه في مثل هذا الموضع يجوز ذكر الخبر وتركه ، فإنه لو قال : لولا الغمد لسالا ، على تقدير : لولا الغمد يمسكه صح الكلام والمعنى ولكنه اختار ذكر الخبر دفعا لإبهام تعليق الامتناع على نفس الغمد بطريق المجاز.

انظر : «سقط الزند جـ ١ ص ١٠٤ - العينى جـ ١ ص ٥٤٠ - الدرر اللوامع جـ ١ ص ٧٧ - المقرب جـ ١ ص ٨٤» .

كثرون ، ومن ذكره بعد لولا قول أبي عطاء السندى : (١)

لولا أبوك ولولا بعده عمر ألقت إليك معد بالمقاليـــد(١)

قلت : وقد زعم ابن الشجرى أن من ذلك : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته(٢) س متعينا لجواز تعلق الظرف بفضل .

قال أثير الدين(٣) : وما اختاره غير مختار ، وإنما المختار ما عليه الأكثرون وجوب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا .

فإذا أريد المفيد امتنع أن تقول : ــ لولا زيد قائم ، ولا أن تحذفه بل تجعل دره المبتدأ ، نحو ــ لولاقيام زيد لاتيتك ، أو تدخل « أن » على المبتدأ نحو : أن زيداً قائم ، مصيراً « أن » وصلتها ابتداء محذوف الخبر وجوبا ، أو مبتدأ بر له ، أو فاعلا لـ « ثبت» محذوفا على الخلاف ، ومن ثم لحنوا المعرى .

قال ابن هشام(٤) وليس بجيد ، لاحتمال تقدير « يمسك » بدل اشتمال ، أن الأصل « أن يمسكه » ثم حذفت « أن » وأرتفع الفعل .

قال شارح كلامه الدماميني(٥) : وقد خرج ابن مالك(٦) ما وقع في بعض ن الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة كل أمة أوتوا الكتب من قبلنا»(٧) على أن الأصل : أن كل أمة فحذفت أن وبطل ها فيمكن تخريج البيت عليه بتقدير فلو أن الغمد .

قال(٨) : وهذا الحذف نادر غير أنه غير مستبعد قياسا على حذف ، أن ــ

) واسمه : أفلح بن يسار بن أسد بن حصين الأسدى ، منشأه الكوفه ، وأبوعطاء من مخضرمى الدولتين ، وقد مدح بنى أمية وبنى هاشم ، وقد مات في آخر أيام المنصور ، وقد كان يوما مع ابن هبيرة ، وهو يبنى مدينته التى تقع على شاطىء الفرات ، فأعطى ناسا كثيراً ولم يعطه هو ، فأقرض شعراً يدل على غضبه ، فقال له يزيد بن عمر بن هبيرة : وكم يبل لهاتك ، فقال عشرة آلاف درهم ، فأمر بدفعها إليه ، فقال قصيدة منها بيت الشاهد في مدحه . انظر : « دائرة المعارف للبستاني « ج ٢ ص ٢٦٥ » وما بعدها .

والبيت ذكره البستاني برواية : لولا يزيد ولولا قبله عمر ... الخ .

) سورة النور ، آية : ٢٠ .

) في شرحه للتسهيل « ج ٢ ص ٥٦ ظ » .

) في المغنى « ج ١ ص ٢٧٩ » .

) انظر شرح المغنى « ج ١ ص ٢٣٧ ، ج ٢ ص ٦٥ » .

) في كتاب « شواهد التوضيح والتصحيح على مشكلات الجامع الصحيح ص ١٥٤ ، ١٥٥ » .

) أخرجه البخارى في صحيحه « ج ١ ص ١٥٧ » في « كتاب الجمعة ، باب فرض الجمعـــة ، من حديث أبى هريرة ، برواية : « بيد أنهم أوتوا ... الخ .

) أى ابن مالك في المرجع المذكور ، وعبارته في « ص ١٥٤ » : و« بيد » بمعنى غير ، والمشهور استعمالها متلوة بـ « أن » كقوله صلى الله عليه وسلم : « نحن الآخرون ... الحديث . وقال : والأصل في رواية من روى « بيد كل أمة » بيد أن كل أمة ، فحذفت « أن » وبطل عملها ، وأضيف « بيد » إلى المبتدأ والخبر اللذين كانا معمولى « أن » ، وهذا الحذف ... الخ .

فتآخيهما في المصدرية وتشاكلهما لفظا وقد حمل على حذف « أن » بعض قول الزبير رضي الله عنه : « ولولا بنوها حولها لخبطتها » (١) هـ .

قلت : وقد اعترض كلا التخريجين صاحب التصريح(٢) بما قاله ابن هشام نفسه في شرح شواهد ابن الناظم من تقدير سيبويه(٣) : من لد شولا ، أى أن كانت واعترض بلزوم حذف بعض الاسم وإبقاء بعضه .

قال(٤) : ويلزم مثله في تخريج الدماميني .

قلت : بل هو أحرى بالرفع ، لوجود ذلك في الناصبة للمضارع في الفصيح ، لاتساع مجال الحذف فيها اتساعا يكاد يبلغ حد الاطراد نحو « ومن آياته يريكم البرق » (٥)

الا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى (٦)

و « تسمع بالمعيدى» ، وغيرها مما لا يضبطه الحصر ، بل قاسه بعضهم ، بخلاف ناصبة الأسماء فلا يكاد يسمع فيها إلا نادرا فقد تباين التخريجات ، وتباعد

---

(١) هو : شطر بيت كما تقدم انظر ص ٩٧ .

(٢) انظر : « جـ ١ ص ١٧٩ » .

(٣) في الكتاب « جـ ١ ص ١٣٤ » .

(٤) أى : الشيخ خالد الأزهرى في المرجع السابق .

(٥) سورة الروم ، آية : ٢٤ . قال أبوحيان في توجيه الآية في « البحر المحيط جـ ٧ ص ١٦٧ » : أما أن يتعلق « من آياته » بـ « يريكم » فيكون في موضع نصب ، و« من » لابتداء الغاية ، أويكون « يريكم » على إضمار « أن » ... فيكون التقدير في هذين الوجهين : ومن آياته إراءته إياكم البرق ، فن آياته في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ » وقال الرماني : يحتمل أن يكون التقدير : ومن آياته يريكم البرق بها ، وحذف لدلالة « من » عليها .

(٦) تمامه : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى .

وهو لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة ، وهو من شواهد الزمخشرى في الكشاف في عدة مواضع انظر شواهده جـ ٤ ص ٣٦٦ » وذكره محقق « المحتسب جـ ٢ ص ٢٣٨ » وانظر القصائد العشر ص ١٧٢ » .

وروى : بهذا اللائمى ، وأيها اللائمى أن أحضر الوغى .

قال التبريزى في شرح المعلقات : على إضمار « أن » ، وهذا عند البصريين خطأ ، لأنه أضمر مالا يتصرف – أى مالا يعمل على كل حال ، مذكوراً ومحذوفا – وأعمله ، فكأنه أضمر بعض الاسم .

وقال سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ٤٥٢ » : وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على « مره أن يحفرها ، فإذا لم يذكر « أن » جعلوا المعنى بمنزلته في « عسينا نفعل » وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنه قال : عسى زيد قائلا ، ثم وضع « يقول » في موضعه ، وقد جاء في الشعر قول طرفة بن العبد : ألا أيهذا الزاجرى ... البيت .

قال الأعلم : الشاهد في : رفع « أحضر» لحذف الناصب ، والمعنى : لأن أحضر الوغى ، وقد يجوز النصب بإضمار « أن » ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين وانظر المقتضب « جـ ٢ ص ٨٥ – ١٣٦ » .

ما ، وهذا أقعد من قول الشهاب بن الشمنى(١) ردا للتخريج الثاني .

ن بيت المعرى غير متأت فيه ذلك التوجيه (لكونه (٢) من المولدين) (٣)
ب الحديث ، بل هو من سقط كلامه ومرذول أجوبته .

م بعد فراغي مما سطرته وإبرازى ما انتحيته ، وقفت لشيخ مشائخنا الإمام
عاشر الفاسى(٤) على ما يوافقه .

م قال ابن هشام(٥) : ويحتمل تقدير «يمسكه» اعتراضا ، وقيل يحتمل
ة من الخبر المحذوف .

ويرده قول الأخفش : إنهم لا يذكرون الحال بعدها ، لكونه خبراً معنى .

وعلى التخاريج الثلاثة (٦) يخرج أيضا قول تلك المرأة .

في حاشيته على المغنى «جـ ٢ ص ٦٥» .
وابن الشمنى هو : أحمد بن محمد بن حسن الإمام تقى الدين بن الشمنى ، قال السيوطى : ... أما النحو فلو أدركه الخليل لاتخذه خليلا ، أويونس لأنس بدرسه ، وشفى عنه غليلا . صنف شرح المغني لابن هشام ، حاشية على الشفاء ، وغيرها ولد عام (٨٠١ بالإسكندرية وتوفي عا ٨٧٢») .
انظر : «البغية جـ ١ ص ٣٧٥ – هدية العارفين جـ ١ ص ١٣٢) .
«لكونه» ساقطة من «ب» .
«لكونه من المولدين» ساقط من «جـ» .
هو : ابومحمد عبدالواحد بن أحمد بن على بن عاشر بن سعد الأنصارى ، الأندلسى ثم الفاسى ، الفقيه المالكى الشهير المعروف بابن عاشر ، وقد توفي عام ١٠٤٠ . وقد كان إماما عالما ورعا متفننا في جميع العلوم ، قرأ على المحقق أحمد الفقيه ، وعثمان اللمطى ، وأحمد بن الكفيف ، ومحمد الشريف المرى وغيرهم كالشيخ محمد القصار ، وابى الفضل قاسم بن أبى العافية .
قال المحبى : ولا شك أنه فاق أشياخه في التفنن في التوجيهات والتعليلات ... وكان ذا معرفة بالقراءات وتوجيهها ، وبالنحو والتفسير ، والإعراب ، والرسم والضبط وعلم الكلام ... وبعلم الأصول والفقه ، والتوقيت ، والتعديل ، والحساب والفرائض ، والمنطق والبيان والعروض والطب وغيرذلك . وله عده مصنفات منها : الاعلان بتكميل مورد الظمآن ، الجمع بين أصول الدين وفروعه ، شرح مختصر الشيخ خليل وغيرها .
انظر : «خلاصة الأثر جـ ٣ ص ٩٦ – هدية العارفين ١ ص ٦٣٦ – النشر المثاني جـ ١ ص ١٣٨» .
في المغنى «جـ ١ ص ٢٧٩» .
أى : الابدال ، والاعتراض والحال .

تطاول هذا الليل وأسود جانبه　　　وأرقنى ألا خليل ألاعبه(١)
فوالله لولا الله تخشى عواقبـــه　　　لزعزع من هذا السرير جوانبه

وللبيتين حكاية وهى أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى) مر ذات ليلة ببيت قائلتهما فسمع إنشادها إياهما فسأل عنها فإذا زوجها في جيش الغزو ، فقال : إنه سأل ابنته حفصة أم المؤمنين رضى الله عنها كم تصبر المرأة عن زوجها ؟ ، فقالت ستة (أشهر) (٢) ، فجعل ذلك منتهى غيبه الرجل عن أهله . والله أعلم .

وزعم ابن الطراوة : أن جواب « لولا » أبدا الخبر ، ويرده أن لا رابط

قال أثيرالدين(٣) : وقال شيخنا أبوالحسن بن أبي الربيع : أجاز قوم : لولا زيد قائم لأكرمتك . ولولا عمرو جالس لقمت .

ويرده عموم السماع .. وإنما الوارد — لولا قيام زيد ، ولولا جلوس عمرو .

— و = : يحذف أيضا وجوبا — في قسم صريح = : نحو : لعمرك لأفعلن ، وأيمن الله لأقولن .

وضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم كالمثالين ، كما استوفينا القول فيه في باب القسم ، فإن تعينه دال على تعين الخبر المحذوف ، والعمر بالفتح والضم بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا مفتوحا .

واحترز بالصريح مما يستعمل فيه القسم صالحا لغيره ، نحو : عهد الله فيجوز ، نحو — على عهد الله لأفعلن ، وعهد الله لأفعلن ، لاستعماله قسما وغيره ، فلا يشعر بالقسم إلا بذكر المقسم عليه .

وعكس ابن عصفور وجماعة فأجازوا فيه حذف المبتدأ ، والتقدير : لقسمى عمرك وأيم الله ، ومن ثم لم يذكروا المسألة في محذوفات الأخبار

---

(١) وقصة تلك المرأة مشهورة ، قال السيوطي في : « شرح شواهد المغنى ص ٦٦٨ » : قال الحافظ أبوبكر ابن أبي الدنيا في كتاب الأشراف : حدثنى أبى عن محمد بن إسحاق عن سليمان ابن جبير ، مولى بن العباسى وقد أدرك الصحابة ، قال : مازلت أسمع حديث عمر هذا : أنه خرج ذات ليلة يطوف بالمدينة ، وكان يفعل ذلك كثيراً ، فمر بامرأة مغلقة عليها بابها وهى تقول : فأسمع لها عمر — وذكر عدة أبيات منها بيتى الشاهد : ثم تنفست الصعداء وقالت : لهان على ابن الخطاب وحشتى في بيتى ، وغيبة زوجى عنى ، وقلة نفقتى ، فقال عمر يرحمك الله ! فلما أصبح بعث إليها بنفقة وكسوة ، وكتب إلى عامله يسرح إليها زوجها . وانظر : ابن يعيش « جـ ٩ ص ٢٣ » . وقولها : « يخشى » إما بدل اشتمال ، على أن الأصل : أن يخشى ، ثم حذفت « أن » وأرتفع الفعل ، وخبر المبتدأ محذوف ، أى : لولا الله خشية عواقبه موجودة أو أنه جملة معترضة بين المبتدأ والجواب ، والخبر محذوفة ، أو أنه حال من الخبر المحذوف .

(٢) « أشهر » ساقطة من « جـ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٥٦ ظ » .

ــ وبعد واو المصاحبة الصريحة = : في المعية ، نحو : أنت ورأيك ، ، وكل
ي وجزاؤه ، وكل ثوب وقيمته ، وكل رجل وضيعته .

وضابطه : كل مبتدأ عطف عليه بواو المعية ، وفيه كما قال الأخفش
لأوسط : قولان أحدهما وهو للكوفية : أن « وضيعته » الخبر ، لمكان
المعية ، ولو صرح بمع لم يحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع الواو ، لاستقلاله
ما تاما .

واختاره ابن خروف (وقال) (١) : وإن قدر مقرونان(٢) فلبيان المعنى .

ورده المصنف(٣) بلزوم مثله في كل مايلتزم فيه (حذف)(٤) الخبر ، ولايقول
، فالقول : ما قاله غيره .

الثاني : ما عليه جمهور البصرية أن الخبر محذوف وجوبا ، لدلالة الواو
ها على المصحوبية ، لنيابتها مناب « مع » ولو جئت بمع مكان الواو استقل كلاما .

قال الرضي(٥) : وفيه إشكال ، إذ ليس في تقديرهم مايسد مسد الخبر
ف يحذف وجوبا ، وإنما قلنا ذلك لمكان تثبة الخبر ، فمحله بعد المعطوف
س بعده مايسد ذلك المسد ، ولو جاز أن المعطوف الساد لم يتجه رد تقدير
وفية في « ضربي زيدا حاصل » ، بأن ليس هناك ساد ، إذ يقولون بتأخير
ر(٦) عن مركزه فسد .

ولو قلنا التقدير : كل رجل مقرون وضيعته ، أي هو مقرون بضيعته ،
يعته مقرونة به ، نظير : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف « مقرون » وأقيم
لوف مقامه ، لوّرد البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد .

قال(٧) : ويجوز أن المعطوف جار مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف(٨)
ه ، على أن الظاهر أن حذف الخبر في مثله غالبا لا واجبا .

وفي نهج البلاغة : ــ أنتم والساعة في قرن ، فلا يكون إذن من الباب
رد إشكال هـ .

« وقال » ــ ساقطة من « ب » .
في « جـ » : وأي قدر مقرونا فلبيان المعنى ... الخ .
في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٤٦ و . » وعبارته : « قلت : يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر ، ولا يقول بذلك ، فالقول ما قاله غيره : أن الخبر محذوف ... الخ .
« حذف » ساقطة من « جـ » .
في شرح الكافية « جـ ١ ص ١٠٨ » .
في الكافية : إذ لهم أن يقولوا أيضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر .
أي الرضي في المرجع المذكور .
في « جـ » حذفه خبره .

قلت : وقصر الدماميني(١) فنسب توجيه الوجوب السابق مع إطباق جمهور أئمة البصرية عليه لابن قاسم (٢) .

ثم قال(٣) : أخذاً وانتحالا مما أورد عن الرضى إشكالا إيهاما للاختراع :

قلت : وهو مشكل بأن ليس الخبر مع حتى إذا قامت الواو مقامه وسدت مسده وجب الحذف ، وإنما الخبر مقرونان الذى قدره ، يعنى ابن قاسم – بعد المتعاطفين ، وليس ثم ما يسد مسده . ثم ساق جمهور ما اجتلبناه عن الرضى غير عاز إياه إليه .

ونقل القولين أبوالمعالى أحمد بن الخباز الموصلى شارح الدرة ، ونسب الحذف للبصرية ، والاستغناء عن التقدير للكوفية كما قلناه .

وأما أثيرالدين(٤) فنقل عن الأخفش الأوسط حكايتهما عن النحاة إجمالا من (غير) (٥) عزو أحدهما إلى أحد الفريقين ، والآخر للآخر .

وقرون ابن أبي الربيع : كل رجل مع ضيعته وضيعته معه ، كما صنع في زيد وكاتبه ، وعمرو وفرسه ، حيث المراد عدم مفارقة كل لصاحبه ، فقدر خبرين وجعل الكلام جملتين .

ومن هذا الطراز – أنت أعلم ومالك – ، على بعض الآراء الآتية في باب المفعول معه إن شاء الله تعالى .

وقد أوردنا تخريج أبي القاسم بن أبي القاسم إياه في ذلك الباب .

واحترز بالصريحة مما تحتمل المصاحبة ومطلق العطف ، نحو – زيد وعمرو ، قاصدا معنى المعية ، فلك الإتيان بالخبر ، فتقول مقرونان ، والاستغناء عنه أتكالا على فهم السامع من اقتصارك (على) (٦) معنى الاصطحاب .

– و = : يحذف أيضا وجوبا – قبل حال إن كان المبتدأ أو معمولة = : بإضافته إليه – مصدراً عاملا في مفسر صاحبها = :

فالأول : نحو ضربي زيداً قائما .

والثاني : نحو أكثر شربي السويق ملتوتا ، فقائما ، وملتوتا حالاون ، وضربي

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨٢ و. » .
(٢) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ١٠٧ » .
(٣) أى الدماميني ، أى : ما قاله الرضى فيما سبق » .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٥٧ و. » .
(٥) « غير » ساقطة من « جـ » .
(٦) « على » ساقطة من « أ ، ب » .

وشربي مصدران ، وضربي عامل في «زيد» ، (وهو) (١) مفسر صاحب الحال المستكن في الخبر المقدر ، أو المتصل به ، وهو «إذا كان» أو ضربه قائما ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، فمستكن «كان» أو المضاف إليه «ضرب» هو صاحب الحال ، ومفسر ذلك الضمير هو «زيد» وكذا القول في: «أكثر» (٢) شربي السويق ملتوتا .

وأصل التركيب : ضربي زيداً إذا كان قائما ، أو ضربه قائما ، وأكثر شربي السويق إذا كان ملتوتا أو شربه ملتوتا .

وأحترز بكون المصدر المشار إليه عاملا في مفسر صاحب الحال من مصدر ليس كذلك ، نحو - ضربي زيداً قائما شديد فإن المبتدأ فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها ، فلم تصلح أن تغنى عن خبر ، لكونها من صلته .

وشمل ما كان مفعولا بالمصدر أو فاعلا به معنى ، نحو - قيامك ضاحكا .

ومثل المصنف(٣) للثاني : بكل شربه السويق ملتوتا ، وبعض ضربك زيدا بريئا ، ومعظم كلامي معلما .

ورده أثيرالدين(٤) : بعدم وروده إلا في المصدر ، واسم التفضيل مضافا إلى المصدر أو المؤول به .

وفي الإفصاح إنه معتبر في كل مصدر ، وفيما أضيف إليه إضافة بعض لكل أو كل للجميع ، والمعنى : أن يكون المضاف مصدراً معنى ، نحو - أكثر شربي(٥) وأقل شربي وأيسر شربي السويق ملتوتا ، وكل ركوبي الفرس دراعـــا .

- أو = : كان معمول المبتدأ - مؤولا بذلك = : المصدر المقيد ، نحو - أخطب مايكون الأمير قائما .

وقضيته منع كون المبتدأ نفسه مؤولا بمصدر فيمتنع : أن تضرب زيداً قائما ، وأن ضربت ، وفاقا للجمهور ، وأجازه بعض الكوفيه .

وقال ابن الأنبارى : أبطل الكسائى والفراء وهشام : أن تضرب عبدالله قائما ، وأطبقوا على إجازة : الذى يضرب عبدالله قائما ، وما يضرب عبدالله قائما ، قياسا على «الذى» .

---

(١) «وهو» ساقطة من «ج» .
(٢) «أكثر» ساقطة من «ج»ں .
(٣) في شرح التسهيل «ج ١ ص ٤٦ و.» وعبارته : «ومثال كون المصدر العامل في مفسر صاحب الحال معمول المبتدأ قولك : كل شربي السويق ملتوتا ... الخ .
(٤) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٥٨ ظ» .
(٥) في «ج : أو أمل ... الخ .

ووجه المنع في «أن» أنها لما عملت في تاليها ضارعت الأدوات وتناءت عن المصدر، فامتنع فيها ما جاز فيها كذا قيل .

ورد بأن المصدر أيضا عامل .

وقيل : إنما ذلك ، لأن الحال غير سادة مسد الخبر إلا زمانيا ، وهو غير واقع خبراً لأن وصلتها .

وبعد فما ذكره المصنف من الإضمار مشروطا بما ذكر يستدعى تسليم أربعة أشياء مختلف فيها .

أحدها : أن ذلك المصدر أو عامله رفع بالابتداء .

الثاني : أنه محتاج إلى خـــبر .

الثالث : كون الخبر محذوفا لا ملفوظا .

الرابع : أنه مقدر قبل الحال .

فأما الأول : فقد زعم بعض أنه فاعل بمحذوف (١) ، والتقدير – يقع أو ثبت ضربي زيداً قائما .

ورد بأنه حذف مالا دليل على تعيينه ، لجواز تقديره : قل أو عدم ، ولاسبيل إلى إضمار مالا يتعين ، مع أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا وثانياً ، فكونه ثانيا أولى ، لكونه موضع استراحة ، والذى يقطع ببطلانه دخول النواسخ عليه كقوله :

إن إختيارك ماتبغيه ذا ثقة بالله مستظهراً بالحمد والجلد(٢)

وتقول : كان ضربي(٣) زيداً قائما .

وأما الثاني : فذهب ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، فمعنى ضربي زيداً قائما : ضربت أو أضربه قائما ، نظير أقائم الزيدان .

ورد بعدم حسن الاقتصار عليه حسنه على الفاعل .

وأما الثالث والرابع : فسيأتيان .

---

(١) في «جـ : محذوف ... الخ .

(٢) البيت من شواهد الأثير في «شرحه للتسهيل جـ٢ ص ٥٨ و .» والمرادى في شرحه «جـ١ ص ١١٠» .
وقال الشنقيطى في «الدرر جـ١ ص ١١٤» استشهد به على وجوب حذف خبر «إن» إذا سد حال مسده ، ولم أعرف قائله .

(٣) في «ب : ضربته أو ... الخ .

وذهب الكوفية إلى أن نحو «قائما» حال من معمول المصدر لفظا ومعنى، والعامل فيه المصدر الذى هو المبتدأ والخبر مقدر بعد الحال وجوبا ، أى ضربي زيداً قائما حاصل .

وأبطل بإطباقهم على أن معنى «ضربي زيداً قائما : ما أضربه إلا قائما ، وليس مستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش الآتي مختاراً للمصنف ، كما صرح به جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي(١) .

وبيانه : أن اسم الجنس – وهو مايقع على القليل والكثير بلفظ واحد – إذا استعمل غير محتف به قرينة تخصص بعض مايقع عليه «كل» فهو لاستغراق الجنس في الظاهر ، أخذا من استقراء كلامهم .

فمعنى : التراب يابس ، والماء بارد في مكان فيه هاتان الماهيتان حالهما كذا .

فلو قلت : مع قولهم : النوم ينقض الطهارة ، النوم مع الجلوس لاينقضها كان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ .

وأما حيث احتفاف قرينة الخصوص فهو للخصوص ، كاشتر اللحم ، واشرب الماء ضرورة امتناع اشتراء الجميع وشرب الجميع .

فإذا تقرر هذا حكم أن الجنس المصدرى غير مقيد عند البصرية بحال ، بل الحال قيد في الخبر فيبقى الجنس عاما ، فيكون المعنى : كل ضرب منى واقع على زيد حاصل حال القيام ، وهو مطابق لما أطبقوا عليه من – ما أضربه إلاقائما .

وأما عند الكوفية فالجنس مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى : ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل ، ولا يطابق المطبق عليه ، إذ لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصوله بالقعود أيضا في غيره وقتا ، فليس إذن في تقديرهم معنى الحصر المراد المتفق عليه ، وهذا أيضا مبطل رأى ابن درستويه ، لعدم تعقل الحصر في – أضرب زيدا قائما .

ويفسر رأى الكوفية من حيث اللفظ أن ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر ، وقد عرفت عدم وجوب الإضمار إلا سادا لفظه مسده .

وكذا القول في: (قوله :) (٢) أكثر شربي السويق ملتوتا ، أن معناه إن شربي له ملتوتا أكثر منه غير ملتوب .

---

(١) هو : محمد بن محمد بن أبي على بن أبي سعيد بن عمرون جمال الدين أبوعبدالله الحلبي النحوى . أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وسمع من ابن طبرزة ، وجالس بن مالك وأخذ عنه البهاء ابن النحاس ، من تصانيفه : شرح المفصل ولد عام (٥٩٠ تقريبا ، وتوفي عام ٦٤٩) .
انظر البغية جـ ١ ص ٢٣١ – هدية العارفين جـ ٢ ص ١٢٤ .

(٢) «قوله» ساقطة من «جـ» .

فلونهجنا نهج الكوفية من تقديره — أكثر شربي إياه ملتوتا حاصل ، لم نحصل على المعنى المتفق عليه ، لجواز أن يقوله من شربه ملتوتا عشرا مثلا ، وغـير ملتوت ألفا مريدا بأكثر شربي السويق ملتوتا تسعا(١) ، لكونه أكثر شربه ملتوتا .

— والخبر الذى سدت = : الحال — مسده مصدر مضاف إلى صاحبها = : نحو(٢) — ضربه قائما ، وشربه ملتوتا ، وكونه قائما ، على ما قرر في الصور الثلاث .

— لازمان مضاف إلى فعله = : أى صاحب الحال ، يقوله : سيبويه(٣) والجماهير ، فالتقدير عندهم : إذا كان قائما في الأولى والثالثة ، وإذا كان ملتوتا في الثانية ، إن أردت الاستقبال ، وإلا قدرت « إذ » الموضوعة للماضى .

وإنما الخبر حقيقة متعلق الظرف من وصف أو فعل كما في : زيد عندك و « كان » في جميعها تامة ، وإلا انتصب عنها قائما خبرا ، وليس كذلك وإلا جاز تعريفه ، وامتنع وقوع الجملة الاسمية موقعه مقرونة بالواو كقوله صلى الله عليه وسلم : أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد (٤) ، وقول الشـاعر :

خير اقتراب من المولى حليف رضى وشر بعدى عنه وهو غضبان(٥)

— وفاقا للأخفش =:

لأنه أقل حذفا مع صحة المعنى ، إذ لم يحذف عنه إلا خبر مضاف إلى مفرد بخلاف رأى أولئك (٦) ، فقد حذف منه خبر ، ثم نابت عنه مع فعل وفاعل ، لكون الأصل : ضربي زيدا مستقر إذا كان قائما .

---

(١) في « ب : لأنه أكثر ... الخ .

(٢) أى : ضربى زيد ضربه قائما ، وأكثر شربى السويق شربه ملتوتا ، فضربه ، وشربه خبران وكل منهما مضاف للهاء ، وهو صاحب الحال .

(٣) وعبارته في « الكتاب جـ ١ ص ١٩٩ » : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها » الأمور « وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فإن شئت جعلته حينا قد مضى ، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا ، وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار — إذا كان فيما يستقبل وإذ كان فيما مضى ... الخ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه « جـ ٢ ص ٤٩ — كتاب الصلاة — باب مايقال في الركوع والسجود ، من حديث أبى هريرة .

(٥) البيت من شواهد الأثير في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٦٥ » والمرادى في شرحه أيضا « جـ ٢ ص ١١١ » وكل منهما لم ينسبه لقائله ، وقال العينى في شواهده الكبرى هامش الخزانة جـ ١ ص ٥٧٩ » : لم أقف على اسم قائله وقال صاحب الدرر « جـ ١ ص ٧٧ » لم أعثر على قائل البيت الشاهد ومحل الشاهد قوله : « وهو غضبان » حيث أن الجملة الاسمية الواقعة حالا سدت مسد الخبر عن المبتدأ ، وهو قوله : « شر بعدى » .

(٦) أى سيبويه والجمهور السابق ذكرهم .

وفي قول الأخفش أيضا حذف المصدر وبقاء معموله ، ودلالة المعمول على عامله قوية .

وأما في قول سيبويه : فقد بقي معمول (عامل) (١) أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلي من مستقر ونحوه ، فضعفت الدلالة لبعد الأصل بكثرة الوسائط .

وأيضا فالحاذف على تقدير الأخفش أبين(٢) عذرا في الحذف ، لتماثل لفظي المحذوف والمبتدأ ، فاستثقل وقوى الباعث على الحذف .

وليس في قول القائل : ضربي زيدا ضربه قائما – تعرض لوقوع غير الضرب المقارن للقيام بزيد أو وقوعه بل تعرض به لما تعرض بضربته قائما ، قاله المصنف(٣) تقريرا لترجيح رأى الأخفش .

أما الأول (٤) فلاترجيح به رأسا كما قاله أثيرالدين(٥) لعدم اللفظ به ومجامعة الظرف . ومن ثم انتقلت أحكامه إلى الظرف ، وتحمل الضمير ، ورفع الظاهر وغير ذلك فكان المحذوف الظرف فقط .

فقد تساوى الرأيان (٦) من حيث الحذف .

وأما الثاني (٧) : وهو كثرة الوسائط فمبنى على الأول : فبطل ببطلانه .

وأما أنه أبين عذرا للتماثل ، فهو أبعد لدعوى الحذف ، فلا حاجة إليه لاستفادة معناه من لفظ المبتدأ .

قال(٨) : فإن قلت : فقد تقيد هذا الخبر بالحال .

فأجاب : بأن الحال المقيدة له هي مايكون في المعنى وصفا للمبتدأ أو(حالا) (٩) عنه ، فهي صورة « حال ،ومعنى خبر ، نحو – » وهذا بعلى شيخا» (١٠) « فتلك بيوتهم خاوية » (١١) وقائما في المسألة من وصف المفعول لا المبتدأ ، فليست مقيدة له في تقدير الأخفش .

---

(١) « عامل » ساقطة من « ب » .
(٢) في « ب : ألين عذرا ... الخ .
(٣) في شرحه على التسهيل جـ ١ ص ٤٦ و .. » .
(٤) وهو قول المصنف : وأما قول سيبويه : فقد بقى معمول عامل .... الخ .
(٥) في شرحه على التسهيل جـ ٢ ص ٦٠ » .
(٦) أى : رأى الأخفش وسيبويه .
(٧) وهو المترتب على رأى سيبويه .
(٨) أى الأثير في المرجع السابق .
(٩) في شرح الأثير للتسهيل : أو خبراً عنه ... الخ .
(١٠) سورة هود ، آية : ٧٢ .
(١١) سورة النمل ، آية : ٥٢ .

قلت : ولم يرض المحقق الرضي قول البصرية . قال(١) : لما فيه من التكلفات الكثيرة من حذف « إذا » مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غيره مقامـــا .

ومن العدول عن ظاهر « كان » الناقصة إلى معنى التامة ، لأن معنى حاصل إذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة . ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له .

وإنما أوقعهم وغيرهم فيما لزمهم التزام اتحاد العامل في الحال فلا دليل ، ولا ضرورة ملجئة .

والحق جواز التباين ، كما ذهب إليه المالكي .

فنقول : تقدير : ضربي زيدا قائما ، حاصل قائما ، بإعمال حاصل في الحال ، وضربي في ذيها من الياء أو زيدا ، وحذف العامل في الحال من كائن أو حاصل ، لكونه مطلقا عاما لعامة الافعال ، حذفه في زيد عندك أو في الدار تشبيها للحال بالظرف ، ولوجوب الحذف في كليهما إقامة لهما مقـــام عاملها ه .

وقد عزى إلى الأخفش بعض أصحابنا أن الحال سادة مسد الخبر لأنها في تقديره ، فصار بمنزلة ــ ضربي زيدا في حال كونه قائما .

وبه قال الجرمى في الفرخ ، والأعلم ، وابن كيسان كما سيلقى عليك إيراده .

وعن الفارسي أن عضد الدولة كان يرى حذف المصدر اختيارا ، لرأى الأخفش ، واستطالة للكلام .

واستحسنه أبوالقاسم بن أبي القاسم .

وأكثرهم يمنع حذف المصدر مدلولا عليه بالمعمول ، وهو قول سيبويه وإن كان ربما قرره أيضا .

والجواز اختيار المصنف أخذا من كلامه السابق ، بل صرح به في غير هذا مقامـــا .

وإنما كان الخبر الظرف لاغير عند سيبويه (٢) وشيعته لتقديره محذوفا والحذف توسع ــ فالظرف أحمل له وقدر زمانيا لكون الحال عوضا منه وبدلا ، وهي بالزمان أنسب ، لكونها توقيتا كالزمان للفعل من حيث المعنى . ومن ثم قدر

---

(١) أي : الرضي في شرح الكافية « جـ ١ ص ١٠ » .

(٢) في الكتاب « جـ ١ ص ١٩٩ » .

الحال سيبويه(١) «بإذ» في قوله تعالى : «وطائفة قد أهمتهم أنفسهم»(٢) فقال : إذ طائفة في هذه الحال .

ولكون المبتدأ حدثا هنا وظرف الزمان مختص بالإخبار به عنه دون الجثة فهو أخص به من المكان . واختص التقدير بإذ وإذا دون غيرهما من الأزمنة لاستغراق «إذ» للماضي و «إذا» للمستقبل ، وكان المقدر بعدها كان التامة من حيث لابد للظرف المقدر من فعل أو معناه مظروفا له ،ولابد أيضا للحال من عامل ، وأصل العوامل الأفعال ، فقدرت كان تامة دلالة على الحدث المطلق المدلول عليه بالكلام .

– ورفعهما (٣) = : أي الصفة الكائنة حالا بأن(٤) تجعل خبرا = : للمبتدأ – بعد أفعل = : حال كونه – مضافا إلى ما = : حال كونها – موصولة بكان أو يكون جائزا = : وفاقا للأخفش والمبرد(٥) ، نحو – أخطب ما كان أو يكون(٦) الأمير قائم – برفع «قائم» تجوزا مبالغة .

قال المصنف(٧) : وفيه أرتكاب مجازين : إضافة «أخطب»(٨) مع كونه

---

(١) في الكتاب «جـ ١ ص ٤٧» .
(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .
(٣) في المتن تحقيق بركات : ورفعها وكذلك شرح الأثير .
(٤) في «جـ : بل تجعل ... وهو خطأ .
(٥) قال المبرد في «المقتضب جـ ٣ ص ٢٥١» فأما هذا البيت فينشد على ضروب : الحرب أول ما تكون فتية ، وسعى بزينتها لكل جهول .
منهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية يجعل أول «ابتداء ثانية ، ويجعل الحال يسد مسد الخبر وهو «فتية» فيكون هذا كقولك : الأمير أخطب ما يكون قائما ، وقد بينا نصب هذا في قول سيبويه ودللنا على موضع في مذاهبهم ... الخ .
قال الدكتور عضيمة في الهامش : للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ، ورد عليه ابن ولاد انظر «الانتصار ص ١٠ – ١٠٤» .
وقال المبرد في ص ٢٥٣» : ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية يريد الحرب فتية في هذا الوقت .
ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية . على غير هذا التفسير الأول ، ولكن على قوله : أول ما تكون تسمى بزينتها فتية ، فقدم الحال .
ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية . أراد : الحرب فتية ، وهو أول ما تكون .
ومنهم من ينشد : الحرب أول ما تكون فتية بالنصب – فخبر أنها أول شيء في هذه الحال ، فهذه الوجوه يدل على ما بعدها .
ولو قال قائل : معناه : إنها أول ما تكون إذا كانت فتية ، على قياس : هو برآ أطيب منه تمرآ كان جيداً . والبيت المذكور لعمر بن معد يكرب وهو مطلع قصيدة قالها جوابا لسؤال سيدنا عمر له : صنف الحرب ، فكأنه قال : الحرب في أول وقوعها تغر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه ، انظر العقد الفريد «جـ ١ ص ٩٣، ٩٤» وعيون الأخبار «جـ ١ ص ١٢٧، ١٢٨» والروض الأنف «جـ ١ ص ١٨١» .
(٦) في جـ : ما يكون أو يكون ... الخ . وهو خطأ .
(٧) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٤٦ و» وعبارته : «يلزم من ذلك ارتكاب مجازين أحدهما إضافة أخطب ... الخ .
(٨) في «جـ : ٦ من كونه .

من صفات الأعيان إلى « مايكون » الكائن في تأويل الكون ، والإخبار « بقائم » مع أنه من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع كونه كونا في المعنى ، لكون التفضيل بعض مايضاف إليه قصدا للمبالغة المفتوح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها مرفوعا هـ .

قال أثيرالدين(١) : ومن ثم امتنع رفع « قائما » في ضربي زيدا قائما ، إذ لم يفتح أول الجملة بمجاز .

وقد وجه ذلك ابن الدهان(٢) ، كما نقل عنه ابن النحاس بجعل « أخطب » مضافا إلى أحوال محذوفة ، تقديره : أخطب أحوال كون الأمير ، فلا مجاز في « قائما » هـ .

ورد بأن قائما من صفات الأعيان لا الأحوال ، فالمطابق القيام لا قائم كما يقال : أحسن أحوال زيد السرور أو الضحك لا الضاحك ولا السار .

بل منع المبرد ــ أحسن ما يكون زيد القيام أيضا ، لأن أحسن في الحقيقة لزيد فلا نخبر عنه بالقيام .

وأجازه الزجاج ، وهو أولى لجعلك « أحسن » وإن كان لزيد مصدرا بإضافته إلى « ما » المصدرية .

وأجاز ابن النحاس أن « ما » نكرة موصوفة ، فيكون الأمير والعائد محذوف خبر يكون ناقصة ، أى أخطب أحوال يكون الأمير فيها قائما . وما للعموم نحو « ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولاينفعهم(٣)» بدليل الإشارة إليها بـ « هؤلاء شفعاؤنا عند الله» (٤) وهى أيضا كناية عن الأحوال .

فيتجه قول الأخفش هـ .

وهو أيضا مجاز لما مر .

---

(١) في شرح التسهيل جـ ٢ ص ٦١، ٧٠ .

(٢) هو : سعيد بن المبارك بن على بن عبدالله أبومحمد المشهور بابن الدهان النحوى البغدادى ، سمع من ابن القاسم بن الحصين ، ومن أبى غالب أحمد بن الحسن ، وغيرهما .

قال ابن خلكان : وكان سيبويه عصره ، وله في النحو التصانيف المفيدة منها « شرح كتاب الإيضاح والتكملة ، وهو : مقدار ٤٣ مجلدا ، ومنها « الفصول الكبرى» و« الفصول الصغرى» وشرح كتاب اللمع » لابن جنى وكان في زمن أبي محمد المذكور ببغداد من النحاة : ابن الجواليق ، وابن الخشاب ، وابن الشجرى ، وكان الناس يرجعون أبا محمد المذكور على الجماعة المذكورين مع أن كل واحد منهم إمام ... الخ .

وقد ذكر له صاحب هدية العارفين ٢١ مصنفا ، وقال : وغير ذلك .

انظر : وفيات الأعيان جـ ٢ ص ٣٨٢ ، هدية العارفين جـ ١ ص ٣٩١ ، دائرة المعارف للبستاني جـ ١ ص ٤٧٩ » .

(٣) سورة يونس ، آية : ١٨ .

(٤) الآية السابقة .

وأجازوا أيضا التقدير : أزمان كون الأمير قائما ، وعليه ، فإذ وإذا
مرتان خبران بأنفسهما عن «أخطب» لكونه إذ ذاك زمانا ، لإضافته إليه
يستنكر خروجهما عن الظرفية باستعمالها مرفوعين لورود ه في قوله :

وبعد غد يا لهف نفسي من غد   إذا راح أصحابي ولست برائح(١)

فأبدل «إذا» من «غد»

وفي التنزيل : «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا»(٢) وقالوا : جئتنا بعد
قام زيد .

بل أجاز أبوالعباس فيهما الرفع الصريح ، ويؤيده ظهوره في : أخطب
يكون الأمير يوم الجمعة — إذ قدر «أخطب» زمانا فإن قدر كونا نصبت ،
انا في موضع نصب ، وكونهما خارجتين عن الظرفية مما لا يراه الجمهور .

فتحصل في المثال أربعة آراء : — كون «ما» مصدرية ولا حذف ،
) (٣) المحذوف أحوال مضافة إلى الكون ، أو أزمان مضافة ، أو «ما»
ة موصوفة والأول الظاهر .

وفي شرح الدماميني(٤) : وأنت خبير بما في قول المصنف : مضافا إلى
» من المسامحة ، ولا ينجيه منها قوله : موصولة بكان أو يكون فتأمله .

قلت : لا نسلمه ، لكون المضاف إليه في الحقيقة المجموع ، ضرورة
ورة المعنى مضافة إلى «ما» وصلتها كان أو يكون ، وإلا لم يكن فرق بين
لك والاقتصار على الإضافة إلى «ما» دون قيد .

---

(١) هذا البيت نسبه أبوالفرج في الأغاني جـ ١٢ ص ١٢ لابن الطمحان القيني واسمه حنظلة بن الشرقي
وقيل : ربيعة بن عوف بن غنم بن كنانة بن جسر ، شاعر فارسي من المخضرمين ، قال أبوالفرج
أخبرني عمي قال : حدثني عبدالله بن سعد قال : حدثني محمد بن عبدالله بن مالك ، عن إسحاق
قال : دخلت يوما على المأمون فوجدته حائراً متفكراً غير نشيط فأخذت أحدثه بملح الأحاديث
وطرفها ، أستميله ليضحك أو ينشط ، فلم يفعل وحضر ببالي بيتان فأنشدته إياها وهما :

ألا عللا في نوح النوائح به   وقبل نشوز النفس بين الجوانح
وقبل غد يا لهف نفسي على غد   إذا .... البيت

فتنبه كالمتفزع ثم قال : من يقول هذا ويحك ؟ قلت أبوالطمحان القيني يا أمير المؤمنين
قال : صدق والله ، أعدها علي . فأعدتهما عليه حتى حفظهما ... الخ .
وكذلك نسبهما له صاحب الحماسة في «ص ١٢٦٦» .
وقال شارح شواهد المغني ص ٢٧٤ ، نسبه جماعة إلى هبة بن خزم .
وذكر بيت الشاهد ابن الشجري في أماليه «جـ ١ ص ٢٧٦ ، ٣٠٠» ولم ينسبه لقائله .
قال المرزوقي في شرح الحماسة المذكور : وقوله : «إذا راح أصحابي» يجوز أن يكون
«إذا» في موضع الخبر بدلا من غد» ... ويجوز أن يكون نصباً بدلا من موضع» من غد
«أو» على غد» ... الخ .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ٨ .

(٣) «أو» ساقطة من «جـ» .

(٤) «جـ ١ ص ٨٣ و ..» .

ــ وفعل ذلك = : الرفع ، أى مطلقه لما نصب حالا ــ بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع = :

قال المصنف(١) : وأشرت به إلى نحو : ضربي زيدا قائم بتقدير : وهو قائم فحقه المنع مطلقا لمضارعته . جاء زيد راكب ، بتقدير : وهو راكب ، غير أن الضرورة أباحت حذف المبتدأ مقرونا بالفاء في جواب الشرط كقوله .

بنى ثعل لا تنكعوا العنز شربها   بنى ثعل من ينكع العنز ظالم(٢)

أى فهو ظالم ، وهو أضعف بإجازة حذفه مقرونا بواو الحالية أولى هـ .

ولم يبين(٣) وجه الأضعفية .

قال أثيرالدين : بل هى في الشرط أسهل ، ضرورة أن جواب الشرط (لابد) (٤) من كونه جملة ، وكونها اسمية ضرورى الجواز ، فإذا حذف دل عليه بطلب الشرط ، بخلاف الحال سادة مسد الخبر فقد أختلف في قيام الجملة مقامها .

وإنما جاز بعد غير الصريح لما مر(٥) من المبالغة المفقودة في المثال .

وأشار المصنف « بدون ضرورة » إلى سوغان رفعه مقتضى لها خبرا « لضربي » ، بل لمبتدأ محذوف .

وأجاز ابن الدهان رفعه عنه مفسرا : بنحو ثابت أو دائم ، كما يقال : الأمر بيننا قائم ، والحرب قائمة على ساق ، وهو مالا قائل بمنعه .

ــ وليس التالى « أولا » مرفوعا بها = : كما يقوله الفراء ، قال لاختصاصها بالأسماء ، كسائر العوامل .

ــ ولا بفعل مضمر = : كما يقوله الكسائى ، كما في : لو ذات سوار لطمتنى .

---

(١) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٤٦ و . » .

(٢) البيت من شواهد الكتاب « جـ ١ ص ٤٣٦ » ، وحكاه بقول الأسدى ، وقال الأعلم : وأنشد في الباب لرجل من بنى أسد ، ونسبه العينى في هامش الخزانة جـ ٤ ص ٤٤ « لفلان الأسدى . وذكر صاحب اللسان مادة « نكع » قائلا : ونكعه حقه : حبسه عنه ، ونكعه الورد ومنعه : منعه إياه ، أنشد سيبويه بنى ثعل ... البيت ، وانظر المحتسب « جـ ١ ص ١٩٣ » .

والشاهد : حذف المبتدأ مع الفاء الواقعة في جواب الشرط ، أى فهو ظالم ، كما قال الشارح والذى حسن الحذف أن « ومن » الشرطية قريبة من الموصولة ، فكأنه توهم أن « من » موصولة وإن كان قد استعملها شرطية .

(٣) أى : المصنف .

(٤) « لابد » ساقطة من « جـ » .

(٥) انظر « ص ٩٧٧ » .

قال الرضي(١) : وهو قريب من وجه ، لأن الظاهر أنها «لو» المفيدة
اع الأول لامتناع الثاني ، دخلت على «لا» ولزمت الفعل ، لكونها أداة شرط
ت مع دخولها عليه غير مزائلة لمعناها الوضعي ، فمعنى «لولا» زيد لهلك عمرو»
فى الأول ، أي وجود زيد لامتناع الثاني ، وهو هلاك عمرو ، وانتفاء
تفاء ثبوت . فمن ثم أفادت ثبوت الأول وانتفاء الثاني إفادة «لوإياه في :
م تأتنى شتمتك .

قلت : وسند الكسائى : ظهور الفعل في بعض المواضع كقوله :

فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى (٢)

ره مما سيورد عن(٣) المصنف مجيبا عنه .

وفي الغرة : كان الكسائى يرفع الاسم بعدها بفعل مضمر ، تمسكا(٤) بانتصاب
ل بعدها في قولهم : لولا رأسك مدهونا كان كذا .

قال الرضي(٥) : وإنما حمل البصرية على أن قالوا : هى كلمة بنفسها ،
اخلة على «لا» وجوب تفسير الفعل مضمرا بعد «لو» ولايفسر بعد لولا ،
ىء آخر : وهو امتناع دخول «لا» على الماضى إلا دعائيا . وفي غير جواب
م إلا مكرراً في الأغلب ، ولا تكرير بعد لولا ، فمن ثم أوجبوا رفع الاسم
ها مبتدءاً .

ونص الفراء عن بعض القدماء أنه رفع بلولا ، لنيابتها مناب : لولم يوجد ،
لم يحضر .

ورد بقولهم : لولا زيد لا عمرو لأتيتك ، ولا يعطف بلا بعد النفى .

---

(١) في شرح الكافية «جـ ١ ص ١٠٤» .
(٢) وصدر هذا العجز : ألا زعمت أسماء ألا أحبها .
وقائله : أبو ذؤيب الهذلى مطلع قصيدة من الطويل ، انظر «شرح أشعار الهذليين للسكرى جـ ١ ص ٨٨» .
قال البغدادى في «الخزانة جـ ٤ ص ٤٩٩» : واعلم أن لولا فيه سواء كانت «لو» الشرطية مع «لا» أوالامتناعية لابد لها من جواب ، فجوابها إما في ما أوجبه «بل» قبلها ، أو البيت الذى يليها وهو :
جزيتك ضعف الود لما اشتكيته وما إن جزاك الضعف من أحد قبلى
وقال بخصوص بيت الشاهد : على أنه قد تجيء الجملة الفعلية بعد «لولا» غير التخصصية وإنما كانت هنا غير تخصيصية ، لأن الحض طلب بحث وإزعاج والشاعر لم يرد أن يحث نفسه على منازعه الشغل ، وإنما يريد الاعتذار عن القيام بمحبتها بهذا المانع ... الخ .
وانظر ابن يعيش جـ ٨ ص ١٤٦ – وشواهد المغنى ص ٦٧١ – والدرر جـ ١ ص ٧٧» .
(٣) في «ب : على المصنف ... الخ .
(٤) في «جـ : تمسكا في انتصاب ... الخ .
(٥) في شرح الكافية جـ ١ ص ١٠٤ .

ولا يرى الفراء ذلك كذلك ، بل لما استغنى الاسم بها ارتفع بها ارتفاع الفاعل بالفعل .

قال المصنف(١) : والقولان مردودان باستلزامهما مالا نظير له ، إذ ليس في كلامهم حرف رافع غير ناصب ، ولا حرف التزم بعده إضمار فعل رافع ، ولا ما يستلزم عدم النظير مع وجود ذى النظير غير مقبول .

وأيضا فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ماتقرر في فصل إعراب الاسم ، فأى(٢) موضع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى .

وأيضا فإذا حكم بابتدائيته بعد «لولا» كان المحذوف من الجملة مؤخراً أو بفاعليته كان مقدما ، والأواخر بالحذف أجدر وحينئذ فيجب تخريج ما وقع بخلاف ذلك كقوله :

ولولا يحسبون الحلم جهــــلا لما عدم المسيئون احتـــمالى

أى أن يحسبوا فحذف (أن) (٣) وارتفع الفعل ، والموضع للابتداء على حد «تسمع بالمعيدى» .

وربما دخلت «لو» على «لا» مرادفة «للم» فيتخيل أنها الامتناعية وليست إياها كقوله :

قالت أمامة لما جئت زائرهـــا هل رميت ببعض الاسهم السود(٤)
لادر درك أني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود

أى لو لم أحد ، والحد والحرمان ، وورود «لا» بمعنى «لم» جم الوجود كقوله :

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٧ و . «وعبارته : « وروى الفراء : أن لولا الامتناعية هى الرافعة للاسم بعدها ، وروى غيره من الكوفيين : أنه مرفوع بفعل مضمر ، والقولان مردودان ... الخ .

(٢) في «جـ» : فإن كان موضع ... الخ .

(٣) «أن» ساقطة من «ب» .

(٤) نسبهما ابن الشجرى في أماليه جـ٢ ص ٢١١ » لجموح أحد بنى ظفر من سليم بن منصور ، وكذلك البغدادى في الخزانة «جـ١ ص ١٢١» وقال : «وبعدهما بيتان آخران ... وقال : وروى هذه الأبيات الأربع أبوتمام في كتابه «مختار أشعار القبائل» لراشد بن عبدالله السلمى .

«وأمامة» : زوجه ، و«الأسهم السود» : نبل معلمة بسواد ، وحددت : حرمت ومنعت ، والعذرى : اسم بمعنى المعذرة . والشاهد أشار إليه الشارح بقوله : أى لولم أحـــد ... الخ .

والبيت أستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل «جـ١ ص ٩٥ ، وجـ٨ ص ١٤٦» .

لا هم إن الحارث بن جبلة زنا على أبيـــه ثم قتله(١)

وأى أمر سيء لافعله

وزنا بتخفيف النون رواه يعقوب ، وأصله « زنأ » بالهمزة بمعنى ضيق ، ى بتشديدها ، والأصل : زني بامرأة أبيه ، فحذف المضاف منيبا « على » الباء . وقول أبي خراش الهذلي . :

أن تغفر اللهم تغفر جمـــا وأى عبـــد لك لا ألمـــا(٢)

وأما قوله تعالى : « فلا اقتحم العقبة(٣) » فقد أوردنا في غير هذا مقاما للزجاج، احب الكشاف وغيرهما بما أغنى عن إعادته .

قلت : وقد أجاز الرضى(٤) دخول الامتناعية على الفعلية كرأى الكسائي ، له : وربما دخلت لولا يعنى الامتناعية على الفعلية وأنشد البيتين .

---

(١) هذا الرجز نسب لشهاب بن العيف العبدى ، وقيل : لعامر بن العيف أخي شهاب بن العيف ، قاله : في الحارث بن أبي شمر الغساني الأعرج من بني جبلة ، وكان إذا أعجبته امرأة من قيس أرسل إليها فاغتصبها . والحارث أحد ملوك غسان في الجاهلية .

وقيل : إنه لعبد المسيح بن عسلة .

قال ابن سيدة في « كتاب المخصص ج ١٦ ص ٢٣ » : وقال بعض اللغويين : « زنا فلان على فلان بغير همز » ضيق عليه وأنشد : لاهم إن ... البيت ولاهم : يريد : اللهم ، أى : ياالله ، فحذف « أل » لضرورة الشعر .

وانظر : « الخزانة ج ٤ ص ٢٢٨ – شرح شواهد المغنى ص ٦٢٤ – اللسان مادة « زنا » ابن يعيش ج ١ ص ١٠٩ » .

والشاهد أن « لا » بمعنى « لم » أى لم يفعله .

(٢) اختلف في نسبة هذا الرجز ، فبعض العلماء اتفق مع ما في الشرح ، ومنهم ابن دريد في كتاب جمهرة اللغة « ج ١ ص ٥٥ » إذ قال : « والجم – الكثير من كل شيء – قال الراجز – أبو خراش الهذلي : أن تغفر اللهم ... البيت أى لم يلم بالذنب ولم يقارب .

والعيني في شرح شواهده الكبرى هامش الخزانة ج ٤ ص ٢١٦ » عند الحديث على قوله : إني إذا ما حدث ألما ... البيت قال : قائله : أبوخراش الهذلي ، وقبله : أن تغفر اللهم تغفر جما ... البيت . وهو من الرجز المسدس والسيوطي في شرح شواهد المغنى « ص ٦٢٥ » قال : قال السكرى في أشعار هذيل ، قال الأصمعى ، : أخبرنا ابن أبي طرفة الهذلي قال : قال أبوخراش وهو يسعى بين الصفا والمروة ، وأنشد البيت .

وجاء في آخر شرح أشعار الهذليين ج ٣ ص ١٣٤١ » : ما نسب لأبي خراش في غير هذا الكتاب وذكر بيت الشاهد ضمن ثلاثة أبيات في ص ١٣٤٦ – ومثله جاء في أمالى ابن الشجرى ج ١ ص ١٤٤ ، ج ٢ ص ٩٤ » . إلا أن البغدادى في الخزانة » ج ١٢ ص ٣٥٨ » قال : وزعم العيني أنه لابي خراش الهذلي وهو خطأ ... فإن هذا البيت لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته ، وقد أخذه أبوخراش وضمه إلى بيت آخر ، وكان يقولها وهو يسعى بين الصفاء والمروة ... الخ .

وقال في « ج ٢ ص ٧٦ » : وتكون « لا » مع الماضى بمنزلة « لم » مع المضارع في المعنى كقوله تعالى : « فلا اقتحم العقبة » أى لم يقتحمها ، وقال أمية بن أبي الصلت : أن تغفر اللهم ... البيت أى لم يلم بالذنب .

(٣) سورة البلد ، آية : ١١ .

(٤) في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٤ .

والحق اختصاصها بكون المرفوع بعدها ابتداء .

- خلافا للكوفيين = : وقد عرفت أن ليس القائل به عامتهم ، بل بعضهم وهو الفراء ، ولا أن عامتهم قائلون : إنه رفع بإضمار فعل ، وإنما هو الكسائي والمصنف كما ترى أجمل ، وقد يكون لكونهما رئيسي هاتيك العصابة .

ثم لا يبعد أن المصنف مطلع على أن غيرهما من أهل مصر هما قائل به أيضا لوفور حظه ، وكونه ريان من هذا الشأن متضلعا من مسائله ، وله اليد الطولى فيه ، كما اعترف له بذلك فضلاء عصره فمن بعدهم .

- ولايغنى فاعل المصدر المذكور = : كضربي زيدا قائما .

- عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف = : نحو : أقائم الزيدان ، كما مر عن ابن درستويه وابن بابشاذ(١) اعتلالا بوقوعه موقع الفعل ، وقد مضى رده بعدم حسن الاقتصار عليه حسنه على فاعل الوصف المذكور .

- ولا (تغنى) (٢) - الواو = : المعية في : كل رجل وضيعته - عن تقديره كما مر(٣) عن ابن خروف ، اعتلالا بكونه مستقلا كلاما وإن قدر فلبيان المعنى ، وهو أيضا قول ابن عصفور .

وفي شرح الإيضاح العضدى ونسبه إلى الكوفية ابن الخباز ، وقد عرفت وجه دفعه مما اسلفناه (٤) .

قال المصنف(٥) : وهو رأى مهجور .

- ولا تغنى - الحـال = : أيضا في : ضربي زيدا قائما - عن تقديره تشبيها بالظرف ، لكون التركيب في معنى : ضرب زيد في حال قيامه ، وهو قول الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان ، واستضعفه المصنف(٦) .

قلت : وقضية كلامه متنا وشرحا أن الحال في قول هؤلاء سادة مسد الخبر وليست عينه ، ونقل غيره عنهم أنها الخبر لا سادة مسده .

- المشار إليهما = : صفة للواو والحال ، - خلافا لزاعمى ذلك = : المذكور في المسائل الثلاثة وقد عرفت المخالفين . ثم اختلفوا في الحال المذكورة . فقال الكسائي وهشام : هي محتملة ضميرى رفع ، أحدهما لصاحب الحال ،

---

(١) انظر « ص ١٣٤٨ » .
(٢) « تغنى » ساقطة من « ج » .
(٣) انظر : « ص ٩٦٩ » .
(٤) أي نسبة كون الواو بمعنى مع وهي الخبر .
(٥) في شرح التسهيل « ج ١ ص ٤٧ ظ » وعبارته : « وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف هـو مذهب مهجور .
(٦) في المرجـع المذكور .

حر للمصدر ، إذ لا انفكاك للحال من راجل إلى صاحبها ، وللخبر من
ع إلى مبتدئه .

وإنما يرتفع بما عاد عليه في أحد رأيهم ، فاحتاجوا إلى دعوى تحمل نحو ــ
ا » إياه ، ليرفعه حتى قالا : (١) بجواز توكيدهما نحو : ضربي زيدا قائما
نفسه ، وقيامك مسرعا نفسك نفسه ، فإن أكدت القيام معهما أيضا قلت :
ك مسرعا نفسك نفسه نفسه بتكرير النفس ثلاثا .

وقال الفراء : لا ضمير فيها للمصدر ، لجريانها على « ذيها » إفراداً وفرعيه
نصبت وهى خبر على الحالية عند هؤلاء ، لكونها خلاف المبتدأ ، وهو
لم ناصب .

وقال ابن كيسان : إنما أغنت عن الخبر تشبيها بالظرف كما مر ، فاقتضى
مذهبه غير مذهب أصحابه ، وكأنه المشار إليه متنا .

وقد أبطل رأى(٢) الكسائى ، وهشام بعدم(٣) أعمال العامل رفعا في معمولين
رين لا على طريق التبعية ، فكذا لا يعمل في ضميرين ، وحيث انتفى رفعه
انتفى عوده على شيئين متباينين إفراداً وتثنية ، من حيث عوده على مفرد
ى ، وتثنية اسم الفاعل وإفراده بحسب ما يرجع من الضميرين ، فلزم كونه
دا مثنى في حال ، ولا يعقل . وأما تأكيد » الضميرين فقياس ، قالوا : فاسد
على قول فاسد غير معضود بسماع .

ثم تشبيه ابن كيسان إياها بالظرف ليس بشيء ، لاقتضائه الجواز مع الجثة
: زيد قائما ، لكونه في معنى : هو في حال قيامه .

وقال المصنف(٤) إبطالا له : أما أن يقدر عامل الحال أولا ، والثاني باطل
لزامه الاستغناء عما لا يستغنى الظرف عنه ، مع كونه أصلا بالنسبة إليهما .

ولو ساغ مع المصدر ساغ مع غيره ، فيقال : « زيد قائما ، وإن قدر
ن إلا مثل المقدر في الظرف ، فكما تقدر في زيد في حال قيام ، زيد مستقر
حال قيام ، تقدر : ضربي زيدا مستقرا قائما ، فيلزم الإخبار عن الضرب
لضرب وهو محال ، وما أفضى إليه محال .

وقد أغفل المصنف من المذاهب ما سلف عن الكوفية : (٥) أن الخبر محذوف
الحال مقدرا حاصل أو ثابت ، مع طفوح المصنفات به وتظافر نصوص الكبراء

أى الكسائى وهشام .
لعل الصواب : رأيى ... الخ .
في « ج » : بعد إعمال العامل ... الخ .
في شرح التسهيل جـ ١ ص ٤٧ و .
أنظر : « ص ٩٧٣ » .

عليه ، كصاحب الإفصاح ، وأبي محمد بن السيد البطليوسي وغيرهما .

ونقله الرضي(١) وأثير الدين(٢) ، وقد عرفت(٣) وجه إبطاله بما لا وجه لإعادته .

وتلخص من مجموعها : إجماعهم على رفع – ضربي – من ضربي زيداً قائما ، فقيل : على الفاعلية بإضمار فعل ، وقيل : على الابتدائية ، ثم قيل : لا خبر له اكتفاء بفاعله ، وقيل بل له خبر ، فقيل ملفوظ وهو الحال على اختلاف في التقدير ، وقيل محذوف ، فقيل بعده ، وقيل قبله ، فقيل تقديره ضربه قائما ، وقيل : إذ كان أو إذا كان ، وعلى كل فيجب الاقتصار بهذه الحال المذكورة على مورد السماع ، لنزوحها عن القياس فلا يعدى بها ماسمع : من كون المبتدأ مصدرا ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر أو ما أول به .

وأما قولهم : حكمك مسمطا ، أي : مثبتا ، لمن حكموه عليهم وأمضوا حكمه فشاذ .

والقياس رفعه ، لصلاحيته للخبرية ، غير أنه نصب على الحالية ، والخبر محذوف ، أي حكمك لك مسمطا ، وشذوذه من وجهيه النصب على الحالية مع الصلاحية المذكورة ، وأنها لا من معمول المصدر ، وإنما صاحبها ضمير المصدر المستكن .

ولايصح أنها من الكاف ، لامتناع وصف الذوات بالنفوذ وأجرى ابن عصفور مجرى المصدر في سد الحال ذلك المسد مالا حقيقة له من الاسماء في الوجود كقوله :

خيال لأم السلسبيل ودونها ... مسيرة شهر للبريد المذبذب(٤)

فخيال ابتداء وإن كان منكراً لوصفه بالمجرور بعده ، والخبر محذوف وجوبا لسد الحال من «ودونه مسيرة شهر» مسده من حيث لاحقيقة للخيال حسية ، لجواز أنه خبر ابتداء مضمر ، أي هذا خيال ،

---

(١) انظر : شرح الكافية ج ١ ص ١٠٥ » .
(٢) في شرحه التسهيل « ج ٢ ص ٦٥ و . » .
(٣) انظر : « ص ٩٧٣ » .
(٤) قائله : البعيث بن حريث . وهو البعيث الحنفي ، وذلك ضمن عشرة أبيات ذكرها صاحب الحماسة ص ٣٧٦ .

وقد ذكره ابن جني في « المحتسب ج ١ ص ٢٠٣ » عند بحث قوله تعالى : « مذبذبين » قائلا : « المذبذب » أي المهتز القلق الذي لا يثبت في مكان .

وذكره أبوحيان في البحر المحيط « ج ٣ ص ٣٧٧ » قائلا : الذبذبة – الاضطراب بحيث لا يبقى على حال . قاله ابن عرفة .

وقوله : « خيال » مبتدأ ، وخبره محذوف ، أي أتاني أو زارني ، قال المرزوقي في شرح الحماسة المذكورة ص ٢٧٧ : كأنه قال : خيال لهذه المرأة أتاني أو زارني ، وبينها مسيرة شهر للبريد المسرع المتعجل ... وقال : فإن قيل : لم نكر فقال : خيال لأم السلسبيل ؟ . قلت : يجوز أن يكون قد يرى خيالها على هيئات مختلفة ، فاعتقد لاختلاف هيئته أنه عدة خيالات فلذلك نكره ، كأنه قصد إلى واحد منها .

ـ ولايمتنع وقوع الحال المذكورة =: أى السادة ذلك المسد ـ فعلا خلافا للفراء = : وسيبويه في منعهما ذلك هربا من كثرة مخالفة الأصل ، لأن سدها خلاف الأصل ، كما أنه وقوع الفعل موقعها كذلك فلا يحكم بجوازه ، لكونه خلافا إثر خلاف ، وقد دلت العرب على عدم اعتبار مااعتبره بوقوع الجملة الاسمية ذلك الموقع ، فلو لم تقع الفعلية كذلك جاز قياسا على الاسمية ، كيف وقد سمع كقوله :

ورأى عيني الفتى أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا(١)

وقوله :

عهدي بها في الحي قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر(٢)

وفي الإفصاح : ولا حجة في الثاني ، لاحتمال أن المجرور الخبر ، أى عهدي واقع بها ، وعليه فالجملة حال من مجرور الباء .

والصحيح الجواز ، وعليه الأخفش والكسائي وهشام ، وعزى لسيبويه(٣) وأنشد البيت الأول .

وحكاه ابن خروف عن الفراء ، وعنه ابن عصفور المنع كالمصنف .

ونقل ابن أصبغ(٤) الخلاف عن الكسائي .

وقال ابن عصفور أيضا : وإنما يمنع الفراء المضارع المرفوع(٥)

---

(١) نسب في الكتاب جـ ١ ص ٩٨ ـ لرؤية بن العجاج ، وأيد هذه النسبة الأعلم ، والشنقيطي في الدرر اللوامع ـ جـ ١ ٧٧ ـ وهو موجود في ملحقات ديوانه ص ١٨١ .
والشاهد في قوله : « يعطي الجزيل » حيث رفع الفعل حالا سد مسد الخبر واستشهد به سيبويه على نصب « الفتى » وما بعده بالمصدر وهو « رأى » .

(٢) قائله : الأعشى ميمون بن قيس ضمن قصيدة طويلة تعد ستين بيتا ، انظر ديوانه « ص ١٨٨ » وذلك في هجاء علقمة بن علاثة . ويمدح فيها عامر بن الطفيل ، في المنافرة التي حدثت بينهما ، كذا في الديوان . ورواية الديوان : هيفاء مثل ... الخ .
والشاهد مجيء الحال الساد مسد الخبر فعلا ، وهو « سربلت » . وفيه شاهد آخر وهو مجيء « الضامر » بدون « تاء » .
انظر : الدرر جـ ١ ص ٧٧ ـ ابن يعيش جـ ٥ ص ١٠١ ، جـ ٦ ص ٨٣ » .

(٣) وأنا أرجحه ، لأنه قال في « جـ ١ ص ٩٨ » : ومنه قولهم : سمع أذني زيدا يقول ذلك ، قال رؤبة : ورأى عيني الفتى ... البيت .

(٤) هو : محمد بن أصبغ بن الفرج المصري أبو عبدالله المالكي المفتي المتوفي عام ٢٧٥ . من تصانيفه أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم ، انظر : هدية العارفين جـ ٢ ص ١٨ » .
وفي النسخة « ب : ابن اصبع » بالعين المهملة .

(٥) وقد لخص السيوطي هذا الموضوع في « همع الهوامع جـ ١ ص ١٠٦، ١٠٧ عند ذكره مسائل تتعلق بالمقام ، فقال : المسألة الثالثة : في جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال : أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع .
والثاني : الجواز ، وعليه الأخفش والكسائي وهشام وابن مالك لسماعه قال ورأى عيني الفتى ... البيت . وقال : وعهدي بها في الحي ... البيت .
والثالث المنع في المضارع المرفوع ، لأن النصب الذي في المفرد عوض عن التصريح بالشرط ، والمضارع المرفوع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط ، وعزى للفراء .

– ولا = : يمنع وقوع الحال المذكورة أيضا ، – جملة اسمية بلا واو وفاقا للكسائي = : والفراء ، وخلافا لسيبويه والأخفش : أن الحال غير سادة إلا وهي اسم منصوب ، والحجة عليهما قوله :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم مثل التفرق ميسر وندام(١)

وقــوله :

خيراقتراني من المولى حليف رضى وشر بعدى عنه وهو غضبان(٢)

قال المصنف(٣) : والمشهور عن غير الكسائي عدم استغناء الحال المذكورة وهي جملة اسمية على الواو ، اعتلالا بعدم الورود ، ولم يره الكسائي ملتزما بعدم سدها ذلك المسد ، كما لم يكن ملتزما قبله ، وبه أقول .

وقد كان مقتضى الدليل أرجحية حذف الواو هنا ، لأنه موضع اختصار ، غير أن الواقع خلافه ، وباب القياس مفتوح هـ .

وقال أثيرالدين(٤) : ومن أجاز حذفها فما أبعد .

ولم ينص المصنف(٥) في الاسمية مصحوبة بواو على خلاف ، بل نقل عن ابن كيسان : إن قلت : مسيرتك أخاك قائما أبوه ، ومسرتك أخاك هو قائم ، جازت المسألتان عن الكسائي وحده .

فان جئت بالواو قبل الضمير جازت في كل قول هـ .

فاقتضى الأجماع على ذلك ، وقد منعه سيبويه .

وأما حيث لا واو فمنعها بعض ، وعزى للفراء ، اعتلالا بان الواو الرافعة للاسم ، وحذف الرافع ممنوع .

---

(١) قاله لبيد كذا في الكتاب « جـ ١ ص ٩٨ » وذلك في وصف دارخلت من أهلها ، فذكر ماكان عهد بها من اجتماع الحى مع سعة الحال ، والجميع : المجتمعون والميسر : القمارعلى الجزور ، والندام المنادمة ، كذا قال الأعلم . والشاهد في قوله : وفيهم ميسر وندام « حيث أن الجملة الاسمية في موضع نصب على الحال ، وهي سادة مسد خبر « عهدى» .
وقد ذكره سيبويه لاستشهاد آخر ، وهو : نصب « الحى» بعهدى ، لأنه في معنى : عهدت بها الحى .
وقد ذكره الشنقيطي في « الدرر اللوامع جـ ١ ص ٧٨ » ضمن الحديث على البيت بعده ، ولم ينسبه . انظر : « ديوان لبيد ص ٢٨٨ » .

(٢) سبق في « ص ٩٧٤ » .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٤٧ ظ » وعبارته : « والمشهور من قول النحويين غير الكسائي : أن الحال التي تسد مسد الخبر – إذا كانت جملة اسمية لاتستغنى عن الواو ، والذى حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافه فأفتوا بلتزامه ولم ير الكسائي ذلك ... الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٦٥ ظ » .

(٥) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ٦٥ ظ » .

والبصرية في المسألة على وفق الكسائي ، ومقتضى قول سيبويه المنع ، لمنع وقوع الاسمية مصحوبة بالواو حالا ، وكونها محذوفتها(١) ثان عن كونها بها ، فهو أولى بالمنع ، قاله أثيرالدين(٢) .

وتعقبه الدماميني(٣) بأنا لانسلم أن كون الاسمية بالواو الأصل ، بل الأصل في ربطها الضمير (لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، ووصف لـه كالنعت ، وكل منهما مقتصر في ربطه على الضمير) (٤) فكذا أيضا فيما بمعناها(٥) .

قلت : وإنما أخذه من قول المحقق الرضى(٦) توجيها لرأى الكسائي .

وجوز الكسائي تجردها عن الواو ، لوقوعها موقع خبر المبتدأ ، فتقول : ضربي زيدا أبوه قائم ، كما في : كلمته فوه إلى في .

ومن قول ابن هشام(٧) في فصل روابط الجملة بما هي خبر عنه : أحدها الضمير وهو الأصل ، ومن ثم يربط(٨) به مذكوراً ، كزيد ضربته ، ومحذوفا مرفوعا ، نحو « إن هذان لساحران »(٩) إذا قدر : لهما ساحران ، ومنصوبا ، كقراءة ابن عامر(١٠) :

« وكل وعد الله الحسنى »(١١) في سورة الحديد ، أي وعده .

---

(١) أي : الواو ، أي أن الجملة الاسمية بدون « واو » .

(٢) في المرجع المذكور .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ ١ ص ٨٤ و . » أي تعقب المصنف ... الخ .

(٤) ما بين القوسين ساقطة من « ب » .

(٥) في الأصل : معناهما ... الخ .

(٦) الواقع أن الرضى لم يوجه رأى الكسائي ، ولم يقل ما ادعاه الشارح ، انظر : شرح الكافية جـ ١ ص ١٠٥ . بل حكى رأى الكسائي فقط .

(٧) في المغنى « جـ ٢ ص ١٤١ » .

(٨) « به » ساقطة من « جـ » .

(٩) سورة طه ، آية : ٦٣ .

(١٠) هو : سليم بن عيسى بن سليم بن عامر أبوعيسى ، ويقال : أبومحمد الحنفي الكوفي صاحب حمزة الزيات ، وأخص تلاميذه .
قال الذهبي : وهو الذي خلف حمزة بالاقراء في الكوفة ، قرأ عليه خلف بن هشام البزار وغيره توفي سنة ثمان وثمانين أوتسع وثمانين ومائة ، وقيل : سنة مائتين .
انظر : « معرفة القراء الكبار جـ ١ ص ١١٥٠ – غاية النهاية جـ ١ ص ٣١٨ » .

(١١) سورة الحديد ، آية : ١٠ . وقال ابن مجاهد في كتاب « السبعة في القراءات ص ٦٢٥ » : كلهم قرأ : « وكلا وعد الله الحسنى » غير ابن عامر ، فانه قرأ : « وكل » بغير ألف رفعا ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام .
وقال الدمياطي في كتاب « إتحاف البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٥٠٤ » . واختلف في « وكل وعد الله » هنا ، فابن عامر برفع اللام على أنه مبتدأ و « وعدالله الخبر » ، والعائد محذوف ، أي : وعده الله ... والباقون بالنصب مفعولا أول لـ « وعد » يتقدم على فعله أي وعد الله كلهم الحسنى .
وقال أبوحيان في « البحر المحيط جـ ٨ ص ٢١٩ » : وقرأ ابن عامر وعبدالوارث من طريق المادر ، أي : « وكل » بالرفع ، والظاهر أنه مبتدأ ، والجملة بعده في موضع الخبر ، وقد أجاز ذلك الفراء وهشام ، وورد في السبعة ، فوجب قبوله ، وإن كان غيرها من النحاة قد خص حذف الضمير الذي حذف من مثل « وعد » بالضرورة .

ومجرورا ، نحو — السمن منوان بدرهم ، أى منه ، وقولها : (١) — زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب — على أن اللام غير معاقبة للضمير ، وقوله سبحانه : «ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور» (٢) أى ذلك منه .

ولوسلم أن الضمير أصل في الجملة لم نسلمه في الجملة الحالية ، بل ندعى أصالة الواو فيها — كما قال أثيرالدين(٣) — لأمور أحدها : كثرة الربط فيها(٤) كثرة تشف على الربط بالضمير .

الثاني : ما هم عليه حرصا من الفرق بين كونها حالية واستئنافية وخبراً ونعتا .

الثالث : اختصاصها بما لا مجال فيه للضمير ، لكونها قيداً ، وقد يكون غير المقيد نحو «لئن أكله الذئب ونحن عصبة»(٥) وجاء زيد والشمس طالعة ، «وبعثت والشمس على رؤوس(٦) النخيل» «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس لم تظهر من حجرتها»(٧) وقوله :

سرينا ونجم قد أضاء ، (٨)

وقــوله :

حماها وطير في السمــاء كروع» (٩)

مما لايحصى كثرة ، بخلافها خبراً وصفة ، فإنها عين المخبر عنه والموصوف صريحا أو بتأويل .

---

(١) أى : امرأة من النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على أن يصفن أزواجهن بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم ، وهن إحدى عشر امرأة ، ويعرف هذا الحديث بحديث أم زرع .
والزرنب : نبت طيب الرائحة ، وقيل : شجر طيب الرائحة ، أى إن زوجها كالأرنب في نعومة الجسد ولينه ، وكالزرنب في طيب الرائحة .

(٢) سورة الشورى ، آية : ٤٣ .

(٣) أى قال فيما سبق : ومن أجاز حذفها إنما أبعد . وقال : وكونها محذوفتها فإن عن كونها بها ، فهو أولى بالمنع .

(٤) في «ج» : الربط بها ... الخ .

(٥) سورة يوسف ، آية : ١٤ .

(٦) في «ج» : على أطراف ... الخ .

(٧) أخرجه البخارى في صحيحه «جـ١ ص ١٠٤» ، جـ٢ ص ١٨٩ ، باب المواقيت ، من حديث عائشة رضى الله عنها ، برواية : «والشمس لم تخرج من حجرتها ... الخ .

(٨) قال العينى في شواهده الكبرى هامش الخزانة جـ١ ص ٥٤٦ «لم أقف على أسم قائله ، والبيت بتمامــه .
«سرينا ونجم قد أضاء فذ بدا محياك أخفى ضوؤ كل شارق
وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٦ » : لم أر من نسب هذا البيت إلى قائله ، وذكره شارح شواهد المغنى ص ٨٦٣ .

(٩) وصدره : أغرإذا ما شد عقدا لذمة : حماها ... البيت ، وقد استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٧٢ ظ .

ومن ثم منع سيبويه سدها مسد الخبر رأسا بخلافها مفردة لاتحاد معنى النائب والمنوب عنه ، فقياس الحالية عليهما فاسد .

الرابع : تصريحهم بإغناء الضمير عنها في نحو – « اهبطوا بعضكم لبعض عدو(١) ، « ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهم سود »(٢) والمغنى عن الشيء فرع عن ذلك الشيء .

الخامس : دعوى الفراء وصاحب الكشاف شذوذ الربط بالضمير مفردا عنها ، والأصالة تدافع الشذوذ ، ولاحجة عليهما في الآيتين ، لاحتمالهما غير الحالية .

فقد قال مكى بن أبي طالب(٣) باستئناف الأولى(٤) إخباراً منه تعالى بمعاداة بعضهم بعضا .

وغيره(٥) في الثانية : أنها في موضع المفعول الثاني ، وهى رؤية قلب ، وكذا ماروى سيبويه(٦) « من كلمته فوه إلى في » يحتمل الاستئناف من غير .

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٤ . قال مكى في كتاب : « مشكل إعراب القرآن جـ ١ ص ٣٠٩ » : « بعضكم لبعض عدو » ابتداء وخبر في موضع الحال ، وكذلك : « ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين » وقال الزمخشرى في الكشاف جـ ٢ ص ٧٣ » : « اهبطوا » الخطاب لآدم وحواء وإبليس ، و « بعضكم لبعض عدو» في وضع الحال ، أى : متعادين ، يعاديهما إبليس ويعاديانه . والمراد بالضمير الذى أغنى عن الواو هو المضاف لبعض .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٦٠ . قال العكبرى في كتابه « الإملاء جـ ٢ ص ٢١٥ » : « وجوههم مسودة » الجملة حال من « الذين كفروا » لأن « ترى» من رؤية العين ، وقيل : هى بمعنى العلم ، فتكون الجملة ، مفعولا ثانياً ، ولو قرىء : « وجوههم مسودة » بالنصب لكان على بدل الاشتمال .
ومثل ذلك قال الزمخشرى في الكشاف « جـ ٣ ص ٤٠٦ » .

(٣) هو : مكى بن أبي طالب حموشى بن محمد بن مختار التيمى المقرىء . أبومحمد قال القفطى : أصله من القيروان ، وسكن قرطبة ، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية . وقال : فن تصانيفه : « الهداية إلى بلوغ النهاية » في معاني القرآن وتفسير وأنواع علومه سبعون جزءاً – وذكر له ثبت بتصانيفه تزيد على المائة مصنفاً . ولد عام « ٣٥٥ – وتوفي عام ٤٣٧ – انظر : الأنباه جـ ٣ ص ٣١٣ – البغية جـ ٢ ص ٢٩٨ » .

(٤) لقد نقلت لك ما قاله مكى في الكتاب المذكور فيما سبق ولم يقل غيره ، إلا إذا كان له رأى آخر في كتاب آخر ، وإلا فلا يسلم كلام الشارح .

(٥) انظر هامش رقم ٢ .

(٦) وعبارته في الكتاب جـ ١ ص ١٩٧ » : « وإذا قال : شاة بدرهم « فإن » بدرهم ليس بمبنى على اسم قبله ، وإنما جاء ليبين به السعر ... فالباء ههنا بمنزلة « إلى » في قولك : « فاه إلى في » ولم تبن على ما قبلها . وكذلك ما انتصب في هذا الباب ، وكان ما بعده مما يجوز أن يبنى على ما قبله جاز فيه الرفع ، ولا يجوز أن يبنى على ماقبله في هذا الباب .
وقال في ص ١٩٥ – وبعض العرب يقول : « كلمته فوه إلى في » كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أى كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه ، حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال .... وإذا قال : كلمته فوه الى في ، فانما يريد أن يخبر عن قربه منه ، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد .

– ويجوز إتباع المصدر المذكور وفاقا له = : أى الكسائى – أيضا = : نحو : ضربي زيدا الشديد قائما ، وشربي السويق كله ملتوتا .

قال المصنف(١) : ومن منع احتج بعدم السماع ، وأن الموضع (موضع) (٢) اختصار ، ومن أجاز لم يعتد بعدم الورود مانعا لمسيس الحاجة إلى استعمال ما منعوه أحيانا ، فاجازته توسعة ، ومنعه (٣) تضييق .

قلت : لانسلم سوغان استعمال مامنعوه ، لكونه خلاف لغتهم ومصادما لها .

وفي شرح الدمامينى(٤) : لم يذكر المصنف للموافقة شاهدا .

قلت : وأنت خبير بقصوره عن مطالعة كلام المصنف مما أورد عليك منه .

ثم قال(٥) : ومنعه غيره يعنى الكسائى ، لغلبة معنى الفعل عليه .

قلت : وهو ماوجه به الرضى(٦) : ولهذا ذهب ابن درستويه إلى أن لا خبر لهذا المبتدأ . وقد عرفت فساد كل من القول والتوجيه مما اسلفناه (٧) .

ثم اعلم أن المصدر لا يقع موقع هذه الحال ، من حيث لا مناسبة بينه وبين الزمان بخلاف الحال المشتقة ، ولا يجوز فيها ، لكونها كالظرف ، لامتناع التجوز في الشيء الواحد مرتين(٨) .

قال أثيرالدين(٩) : وقد أغفل المصنف مسائل تتعلق بالمسألة .

أحدها : إجازة السيرافي وابن السراج : كون هذا المصدر مدخولا « لكان » الناقصة نحو : كان ضربي زيدا قائما ، واستقبحه ابن عصفور بأن تعويض الحال إنما هو بعد حذف الخبر ، وحذف خبرها مستهجن .

الثانية : إذا كنيت عن المصدر السادة الحال مسد خبره – كضربي زيدا هو قائما ، فأجازه البصرية والكسائى .

---

(١) في شرح التسهيل « جـ ١ ص ٤٧ ظ » . وعبارته : « ومن منع احتج بكون الموضوع موضع اختصار ، وأن السماع لم يرد فيه إتباع ... الخ .

(٢) « موضع » ساقطة من « جـ » .

(٣) في « جـ : توسعة وسعة تضييق ... الخ . وهو خطأ .

(٤) « جـ ١ ص ٨٤ و . » .

(٥) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٦) في شرح الكافية ، « جـ ١ ص ١٠٥ » .

(٧) انظر : « ص ٩٨٩ » . وما بعدها .

(٨) وفي عبارة الشارح غموض ، وإليك عبارة الأثير لوضوحها في شرحه على التسهيل جـ ٢ ص ٦٥ ظ وهى : « ولا يجوز أن تقع المصدر موضع هذه الحال ، لأنه لامناسبة بينه وبين الزمان ، لأنهم إنما عدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة ، وهذه المناسبة لا تحفظ ولا مع صورة الحال الأصلية ، ولا يجوز التجوز في الحال ، لكونها كالظرف ، لأنه لا يتجوز في الشيء الواحد مرتين .

(٩) في المرجع السابق .

وإعراب هو ابتداء ، وقائما حال سادة .

والكسائى يرفع «الضرب» بالرافع من «هو» مرتفعا «هو» بقائم ، بناء على مذهبه . ومنعه الفراء (١) .

الثالثة : منع الفراء تقديم هذه الحال على المصدر ، سواء كانت من مضمر أو مظهر ، فلا يجيز : مسرعا قيامك مع إجازته : مسرعا قمت ، لانبناء الحال على الشرط الذى لا يقع إلا آخراً ، نحو – قيامك إن أسرعت ، وسكوتك إن أنصفت ، ولا يقال : إن أنصفت سكوتك .

وأجازه الكسائى وهشام ، كائنة من المضمر ، نحو : مسرعا قيامك ، كما يجوز : مسرعا قمت ، ومسرعا تقوم ، لا من (ظاهر) (٢) كمسرعا قيام زيد .

فلو كان المصدر متعديا ، نحو : شربك السويق ملتوتا ، فمنعه الثلاثة(٣) وأجازه البصرية مطلقا(٤) ، خلافا لمن قال : لا نقل عنهم .

قال أثير الدين(٥) : بل مقتضى قولهم الجواز إن قدر الخبر مقدما ، والمنع إن قدر مؤخرا .

وقال ابن الدهان : لايمنع تقديمها قياسا . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ

وفي الإفصاح : ذكر السيرافي ، أن الزجاج(٦) على إجازة : قائما ضربي زيدا – حملا للحال على الظرف في نحو – اليوم القتال . كأنك قلت : إذا كان قائما ضربي زيدا يقع .

الرابعة : أبطل الكسائى والفراء وهشام تقدم الحال مفعول المصدر ، نحو : – شربي ملتوتا السويق ، وعن البصرية جوازه .

قال أثير الدين(٧) : ولعله لا يصح للفصل (بين المصدر) (٨) ومعموله بها(٩) سـادة .

---

(١) في شرح الأثير للتسهيل : «وقال الفراء : لا يجوز ذلك ، لأن المكنى ، – أى الضمير – مثل «زيد» لا يرفعه إلا ما يرفع «زيدا وعمرا ، والحال لايرفع زيدا ولاعمرا .

(٢) «ظاهر» ساقطة من «ج» .

(٣) وهم : الكسائى وهشام والفراء ، أى منعوا التقديم فلا يجوز عندهم : ملتوتا شربك السويق .

(٤) أى : سواء كان المصدر متعديا أم لازما ، نقلا عنهم .

(٥) في شرحه للتسهيل «ج ٢ ص ٦٦ و » .

(٦) في «ج» : ذكر الزجاج أن السيرافي ... الخ .

(٧) في المرجع السابق .

(٨) ما بين القوسين ساقط من «ج» .

(٩) أى بالحال .

الخامسة : أبطل هؤلاء أيضا تقديم الجملة الاسمية مقرونة بالواو(١) على المصدر متعديا نحو – وهو(٢) ملتوت شربي التسويق ، وأجازه الكسائي قاصراً نحو : وأنت راكب حسبك . ومنعه الفراء ، لعدم رفع الحال متقدما .

السادسة : أجمعوا على إبطال : أكلك متكئا الطعام ، لأن الطعام في صلة الأكل ، ومتكئا خبره ، ولا تتأتي الصلة بعد الخبر .

واستشكله الأثير بما مر من الخلاف في جواز شربك ملتوتا السويق . فأى فرق بين المسألتين .

السابعة : أجمعوا على جواز دخول لام (إن) (٣) وفاء أما على الحال ، نحو : ان حسبك لراكبا ، وأما حسبك فراكبا .

الثامنة : أطبقوا على منع : ما حسبك(٤) براكب ، لتغيير الباء نصب الحال ، وهو مفسد للمسألة .

التاسعة : منع الفارسي(٥) : علمي بزيد كان ذا مال ، على أن علمي ابتداء متعلق به المجرور ، وكان «في موضع خبره مستكنا فيها اسمها ، راجعا إلى العلم ، و «ذا» بخبرها ، لمآله إلى «علمي ذومال» ، وليس «ذومال» نفس العلم ، ولا بمنزلته .

والمسألة سائغة على وجوه :

أحدها : أنها من باب : ضربي زيدا قائما ، أى : كائنا ذا مال وقد كان ذا مال بناء على ما مر (٦) عن الكوفية من تقدير الخبر متأخراً محذوفا ، أى علمي بزيد كان قائما واقع .

الثاني : ما أجازه الأندلسي في بعض تقاييده على الإيضاح(٧) : أن «كان» ناقصة عائد مستكنها على العلم ، و «ذا مال» حال سادة مسد خبرها .

---

(١) في «ج» : بواو ... الخ بدون ألف ولام .
(٢) في «ج» : وهي ملتوتا .... الخ .
(٣) ان ساقط من «ج» .
(٤) في «ج» : ما حسبك راكب ... الخ بإسقاط الباء .
(٥) وعبارته في الإفصاح «ج ١ ص ٥٠» : ولما كان خبر المبتدأ إذا كان مفردا هو المبتدأ في المعنى ، أومنزل منزلته لم يجز : علمي بزيد كان ذا مال ، لأن علمي يرتفع بالابتداء ، و «بزيد» في موضع نصب بالمصدر . ولما كان «في موضع خبر المبتدأ فيجب من أجل ذلك أن يكون في «كان» ضمير يعود إلى المبتدأ ، وذلك الضمير هو «علمي» في المعنى ، و «ذا مال» خبر «كان» واستحالت المسألة من حيث لم يكن قولك : «ذا مال» هو «علمي» ، ولوقلت «علمي بزيد كان يوم الجمعة» كان مستقيما ، لأن «يوم الجمعة» يكون خبرا عن «علمي» لأني أقول : كان علمي بزيد يوم الجمعة ، فيكون ظرف الزمان خبراً عن الحدث الذي هو «علمي» ولا أقول : كان علمي ذا مال .
(٦) انظر «ص ٩٨٠» .
(٧) انظر هامش «الإيضاح» ج ١ ص ٥٠» .

وأطبق من بعده على رده بما يطول (١) .

الثالث : أن كان زائدة ، وهو أسهلها(٢) .

- ويحذف المبتدأ أيضا جوازا لقرينة = : نحو - « من عمل صالحا فلنفسه ومن أسا فعليها » (٣) أى : فصلاحه لنفسه وإساءته عليها ، وقوله :

قيل لى كيف أنت قلت عليل   سهر دائم وحزن طويل(٤)

وقـــوله :

إذا ذقت فاها قلت طعم مذاقه   معتقة مما يجىء به البحر

وفي شرح الدماميني (٥) : وكان الأحسن تقديم القرينة لما أسلفناه في حذف الخبر .

قلت : وأنت خبير بما به اندفاعه ، وأن الأحسن صنع المصنف مما أورد عليك في حذف الخبر .

ولم يتعرض المصنف لما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ ، وكونه خبراً أيهما الأولى ؟ وقد أختلف فيه .

فقال الواسطى(٦) : المبتدأ ، لأن الخبر محط الفائدة .

وقال العبدى(٧) : الخبر ، لأن الحذف في الأعجاز أولى ، والتجوز أواخر

---

(١) انظر : « شرح التسهيل للأثير جـ ٢ ص ٦٧ » .

(٢) أى أن يجعل « علمى » مبتدأ ، و « بزيد » خبره ، و « كان » زائدة . و « ذا مال » حال ، أى : علمى بزيد في وقت كونه ذا مـــال .

(٣) سورة الجاثية ، آية : ١٥ .

(٤) ذكر البيت صاحب معاهد التنصيص في موضعين ، وقال في « جـ ١ ص ٣٦ » : لم أعرف قائله والشاهد : حذف المسند إليه للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام ، وهو قوله : قلت عليل ، أى : أنا عليل ، فحذف المبتدأ وقال في ص ٩٥ » والشاهد فيه هنا : وقوع الجملة الثانيـــة مستأنفة جوابا عن الجملة الأولى المتضمنة للسؤال عن سبب مطلق ، أى ما بال علتك ، فقال : ســـهر ، وذلك لأن العادة جرت بأنه إذا قيل : فلان عليل أن يسأل عن سبب علته ، لا أن يقال : سبق علته كذا أو كذا ، لاسيما السهر والحزن ... الخ .
وانظر : دلائل الإعجاز ص ١٥٥ . » .

(٥) جـ : ١ ص ٨٤ و . » .

(٦) قال السيوطى في البغية جـ ٢ ص ٣٢٦ هو : هبة الله بن منصور بن منكد الإمام أبوالفضل الواسطى المقرىء النحوى .
قال : كذا ذكره الذهبى ، وقال : سمع من أبي الفتح المندائى ، ومات سنة ثنتين وأربعين وســتمائة .

(٧) هو : أحمد بن بكر بن أحمد بن بتية العبدى أبوطالب .
قال ياقوت : كان نحويا لغويا ، قيما بالقياس ، قرأ على السيرافي ، والرماني ، والفارسى وروى عن أبي عمر الزاهد ، وعن القاضى أبو الطيب الطبرى وله : شرح الإيضاح ، شرح كتاب الجرمى توفي عام (٤٠٦) .
انظر : « معجم الأدباء جـ ١٩ ص ٢٣٦ - البغيـــة جـ ١ ص ٢٩٨ - وفيـــات الأعيان جـ ١ ص ١٠١ » .

الجمل أسهل ، نقل ذلك ابن إياز .

ـ و = : يحذف ـ وجوبا كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح = : نحو ـ الحمد لله الحميد ، وصلى الله على محمد سيد المرسلين .

ـ أو ذم = : نحو ـ أعوذ بالله من إبليس اللعين ، ومررت بزيد الفاسق .

ـ أوترحم = : نحو ـ مررت بزيد المسكين .

قال المصنف(١) : وإنما التزموا فيها حذف الفعل ، إشعارا بانشائيتها ، كما فعلوا في النداء ، إذ لو أظهروا لأوهم الاخبار .

ثم التزم في الرفع حذف المبتدأ إجراء للوجهين على سنن .

وقال أبوعلى : إذا ذكرت صفات المدح أو الذم وخولف في بعضها فللافتنان ويسمى قطعا ، وللتنبيه على شدة هذا الاتصال التزموا حذف الناصب والرافع ، جعلا له في صورة متعلق من متعلقات ما قبله .

واحترز بمجرد مدح ... الخ أن يكون لغير ذلك ، فيجوز الأظهار نحو ـ مررت بزيد الخياط فتقول : هو الخياط أو أعنى الخياط .

وقال الشاعر :

نفسى فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى التواجد يوما باهل ذكر(٢)
الخائض الغمر والميمون طائره ... خليفة الله يستسقى به المطر

قلت : كذا أنشدهما أثيرالدين في هذا المقام بجوازا الاظهار ، وليس كذلك ، لكون المقام فيهما تمحها لا غير كما لاخفاء به .

ـ أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله = : نحو ـ سمع وطاعة ، وقول ـ بعض من قيل له : كيف أصبحت ؟ : حمد الله وثناء عليه ، أى : أمرى حمد الله حكاه سيبويه (٣) عمن يوثق بعربيته ، وقوله .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ ١ ص ٤٧ ظ » .

(٢) قائلهما الأخطل من قصيدة في مدح عبدالملك بن مروان ، قال صاحب اللسان في « جـ ٥ ص ٢٠٨ » وهذه القصيدة من غرر قصائد الأخطل يخاطب فيها عبدالملك بن مروان يقول فيها : « نفسى فداء ... الخ .
وقال الأعلم في هامش الكتاب : مدح عبدالملك بن مروان ، ووصف اليوم بابداء التواجد ، لشدته وبسالته ، وجعله ذكرا مبالغة بالشدة .
ورواية الكتاب : « يوما باسل ذكر ، أما رواية الديوان : فهو فداء أمير المؤمنين .... باســل ذكر .
والباســل : الكريه المنظر .
انظر : « ديوانه جـ ١ ص ١٩٧ ـ ١٩٩ ـ الكتاب جـ ١ ص ٢٤٨ .

(٣) في الكتاب جـ ١ ص ١٦١ ـ وعبارته : « وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناء عليه ، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر ، كأنه يقول : أمرى وشأني حمد الله وثناء عليه .

فقالت حنان ما أتى بك ها هنا ... أذو حاجة أم أنت بالحى عارف(١)

قال المصنف(٢) : والأصل النصب ، لكونه مصدراً بدلا من اللفظ بالفعل ، فالتزم إضمار الناصب هربا من الجمع بين البدل والمبدل منه ، ثم حمل في ذلك الرفع عليه ، وربما ظهر الرافع ، أنشد أبو الفتح في الخصائص :

فقالت على اسم الله أمرك طاعة ... وإن كنت قد كلفت مالم أعود(٣)

ـ أو بخصوص في باب نعم = : أو (٤) بئس نحو : نعم أوبئس الرجل زيد ، وساء رجلا بكر ، أى : هو زيد ، وهو بكر .

والصحيح أنه ابتداء مخبر عنه بما قبله كما عرف في ذلك الباب .

ـ أوبصريح(٥) القسم = : نحو في ذمتى لأفعلن ، أى : ميثاق أو عهد ، قاله الفارسى ، عكس دعواهم في : لعمرك لأفعلن قال :

تسور سوار المجد والعـــــلا ... وفي ذمتى لئن فعلت ليفعلا(٦)

قلت : وقد حصل للدمامينى بتر فيما شرح عليه من المتن فلم يورد ما عدا الأولى من المسائل الأربع ، ثم قال(٧) : ومقتضى كلام ابن قاسم أن المصنف أورد في المتن وجوها أخر فأورد ما فيها .

---

(١) قائله : المنذر بن درهم الكلبى كذا في شرح شواهد الكشاف ص ٤٥٨ ـ وقال البغدادى في الخزانة جـ ١ ص ٢٧٧ : والصواب : تقول موضع : قالت ، وهذا البيت من جملة أبيات للمنذر بن درهم الكلبى ، ذكرها أبومحمد الأعرابى في فرحة الأديب وياقوت في معجم البلدان عن أبى الندى . وذكره سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ١٦١ ـ ولم ينسبه ، قال الأعلم : الشاهد فيه رفع « حنان » بإضمار مبتدأ ، والتقدير : أمرنا حنان ، ونحوه مما يقوم به المنى ، وهو مع رفعه نائب مناب المصدر الموضوع بدلا من اللفظ بالفعل .
وانظر : « الدرر جـ ١ ص ١٦٣ » .

(٢) في شرح التسهيل جـ ١ ص ٤٧ ظ .

(٣) قائله : عمر بن أبى ربيعة ، انظر : ملحقات ديوانه ص ٤٨٢ ـ والخصائص جـ ٢ ص ٣٦٢ ـ وقال ابن الشجرى في الأمالى جـ ١ ص ٣٢٠ : وجاء الحذف في قوله تعالى : « طاعة وقول معروف » فقيل : تقديره : أمرنا طاعة ، واحتج صاحب هذا القول بقول الشاعر : فقالت على اسم الله ... البيت فقال : قد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية .

(٤) في « جـ : في باب نعم وبئس ... الخ .

(٥) في المتن تحقيق بركات : أو بصريح في القسم .

(٦) نسب في الكتاب جـ ٢ ص ١٥١ ـ لليلى الأخيلية ، في مبحث نون التوكيد الخفيفة ، وكذلك نسبه العينى لها ، وهو في ديوانها ص ١٠١ ـ وهو من قصيدة تهجو بها النابغة الجعدى ، وتفضل عليه « سوارا » بن أوفى القشيرى ، وذلك ردا على هجاء النابغة لها ، ورواية الكتاب تساور سوارا .
والشاهد : قولها : « في ذمتى » حيث حذف فيه المبتدأ حذفا واجبا . قال العينى : « في جـ ١ ص ٥٧٠ » وقد قيل : في جعل « في ذمتى » قسما صريحا نظر ، لأنه ذكر في حذف الخبر أن القسم ما يشعر بمجرد ذكره ، وقولها : « في ذمتى » لا يشعر بمجرد ذكر ، لأنه يحتمل أن يكون في ذمتى دين أو عهد ، فلا يفهم القسم إلا بذكر المقسم . وانظر : الخزانـــة جـ ٣ ص ٣٣ .

(٧) أى : الدمامينى في شرح التسهيل جـ ١ ص ٨٤ ظ .

ثم قال(١) : ولم تحضرني نسخة ثانية من التسهيل أحرر منها هذا المحل ، ولم أجد هذا الكلام في المتن الذى بين يدى الآن ، ولعلى أحرره عند التمكن من مراجعة نسخ المتن إن شاء الله تعالى هـ .

ومن مقامات الحذف وجوبا أن يذكر الشاعر منزلا أومنازل يتغزل فيها ، ثم يقول : دار فلانة أو ديار فلانة كما قال :

أتعرف رسم الدار قفرا منازله　　　كوشى اليمان زخرف الوشى ماثله

ثم قال :

ديار سلمى إذ قصدك بالمنى　　　وإذ حبل سلمى منك دان تواصله(٢)

وقال :

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا　　　كما عرفت برسم الصبقل الخللا
ديار المروة إذ أهلى وأهلهم　　　بالقادسية نرعى اللهو والغزلا(٣)

قلت : من هذا الطراز قولى (من) (٤) قصيدة مشتملة على ضرب من الغزل :

هل تذكرين أمام ليلتنا　　　في حاجر حيث الهوى وفق(٥)
أم هل لمربعنا بذى سلم　　　من نجعة يحلى بها الموق
حيث الخمائل فيه باسمة　　　وعيون أزهار بها زرق
وصوادح تختال ساجعة　　　وكمائم تجلى به فتق
سوح(٦) رفلت بها ذيول صبا　　　ومعاهد (٧) بندى بها العشق

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٢) قائلهما – أى البيتين – : طرفة بن العبد البكرى ، ورواية العينى في شواهده الكبرى جـ ١ ص٥١١
. . . . قفر منازله كجفن اليماني زخرف الوشى ماثله .
والشاهد/ مجىء لفظ « دار » مضافا إلى اسم المحبوبة ، وهى خبر مبتدأ محذوف انظر : الدرر جـ ١ ص ١٤٥ – ديوانه ص ١٠٧ .
(٣) قال سيبويه في الكتاب جـ ١ ص ١٤٢ : ومن العرب من يرفع الديار كأنه قال : تلك ديار مية .... ومثله لعمر بن أبى ربيعة : هل تعرف .... البيتين فإذا رفعت فالذى في نفسك أما أظهرت ، وإذا نصبت فالذى في نفسك غير ما أظهرت . والشاهد : رفع « ديار» على إضمار مبتدأ ، والتقدير : تلك ديار ، وجاز ذلك لما تقدم من ذكر رسم الدار والطلل الدال عليها . أنظر : ملحقات ديوانه ص ٤٨٩ » .
(٤) « من » ساقطة من « جـ » .
(٥) طبعا هذه الأبيات من إنشاد الشارح نفسه استطرد ذكرها هنا بمناسبة الغزل لا غير ، علما بأن الشارح من كبار الأدباء له ديوان شعر كما أشارت لذلك المراجع المختصة .
وقوله : « سوح » قال الجوهرى في الصحاح جـ ١ ص ١٨٠ : ساحة الدار : باحتها ، والجمع : ساح ، وساحات وسوح أيضا مثل بدنة ... الخ .
(٦) في «ب » : لوح ... الخ بدل سوح .
(٧) في «ب» معه ومعاهد .... الخ .

ومن ذلك قولهم : ـ من أنت زيد ، أى مذكورك زيد ، وهو أولى من تقدير سيبويه(١) : كلامك زيد ، لعدم الاخبار عن المعاني بالذوات ، ضرورة أن زيدا ليس كلاما ، لانتفاء التركيب (٢) ، وعلى التقديرين فالمعنى : أن شخصا ذكر زيدا ، وليس أهلا لذكره فقيل له ذلك .

ويروى بنصب زيد على إضمار فعل وجوبا ، أى : تذكر زيدا .

ومن ثم قال ابن طاهر في الرفع : مذكورك ، جعلا للمقدر في الرفع كهو في النصب ، والتزم حذف الرافع التزام حذف الناصب فسأله سيبويه ، وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله ، وتحقير المخاطب وإذلاله .

ومن ذلك قولهم : لا سواء ، يقال : عندما يسوى بين شيئين أو أشياء فقدره سيبويه هذان لاسواء . وغيره ـ لاهما سواء .

وقالها المختار بن أبي عبيد حين قتل عمر بن سعد بن أبي وقاص وأبنـــه حفصــا .

قال(٣) : عمر بالحسين وحفص بعلى بن لحسين ولا سواء ، ولم يكن « لا » لكون المعنى ولايستويان ، فكما لا تكرر مع الفعل لزوما فكذا مع ما جمعناه .

ومن ذلك بعد ـ لاسيما مرتفعا بعدها الاسم نحو ـ لاسيما زيد ، أى لاسى الذى هو زيد .

وفي المصادر المنتصبة توكيدا لنفس الجملة إذا رفعت نحو ـ « صنع الله »(٤) وعهد الله ، « وصبغة الله » (٥) و ـ كتاب الله ـ .

---

(١) في الكتاب جـ ١ ص ١٤٧ ، وعبارته : « وبعضهم برفع وذلك قبل ، كأنه قال : من أنت كلامك أو ذكرك زيد ، وإنما قل الرفع ، لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبر المصدر وليس به ، ولكنه يجوز على سعة الكلام .

(٢) في هامش « جـ » تعليقه وهى : لوقال : الفائدة كان أحسن .

(٣) أى المختار بن أبى عبيد .

(٤) سورة النحل ، آية : ٨٨ . قال مكى في كتاب مشكل إعراب القرآن « جـ٢ ص ١٥٥،١٥٦ : « صنع الله » : نصب على المصدر ، لأنه تعالى لما قال : « وهى تمر مر السحاب » دل على أنه تعالى صنع ذلك ، فعمل في « صنع الله » ويجوز نصبه على الاغراء . ويجوز الرفع على معنى : ذلك صنع الله . ولم يذكر الزمخشرى في الكشاف جواز الرفع ، وكذلك الأثير في البحر المحيط وفي الأخير مناقشة لكلام الزمخشرى .

(٥) سورة البقرة ، آية : ١٣٨ . قال الأثير في البحر المحيط جـ١ ص٤١١ : قرأ الجمهور « صبغة الله » بالنصب ، ومن قرأ برفع « ملة » قرأ برفع « صبغة » قال الطبرى ، وقد تقدم أن تلك قراءة الأعرج وابن أبي عبلة ، فأما النصب فوجه على أوجه أظهرها أنه منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله : « قولوا آمنا بالله . . . . وأما قراءة الرفع فذلك خبر مبتدأ محذوف ، أى : ذلك الإيمان صبغة الله .

ـ وإن ولى معطوفا = : بالواو كما قال أثيرالدين(١) ـ على المبتدأ فعل = : أو وصف بشهادة شاهده كائن ـ لأحدهما واقع على الآخر = : أو ملابسه ، نحو : عبدالله والريح يباريها وأخوك والدنيا لأمها ، وقوله :

واعلم بأنك والمنيه شارب بعقارها ...(٢)

ـ صحت المسألة = : عند البصرية ، على إضمار خبر سادة مسد الحال مستغنى بها لدلالتها عليه ، أى يجريان يباريها ، ولتضمن الخبر ضميرها .

وعند الكوفية على معنى يتباريان ، ولا تقدير رأسا ، لأن من بارك فقد باريته

ثم لا فرق بين أن يدل الفعل أو الوصف على التفاعل كالمثال صدر المسألة أو لاكباقي الأمثلة ، وقولك : زيد وعمرو تضربه ، وقريب منه قول أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه : «فهم والجنة كمن قد رآها» .

قال المصنف(٣) : واحتج ابن الانبارى على صحة المسألة بقوله :

واعلم بأنك والمنيــة . . . . البيت

قال أثيرالدين(٤) لاحتمال معية الواو ـ و «شارب» خبر «أن» كما تقول : إنك مع هند محسن إليها . كما اقتاسه الكوفية نحو ـ إن زيدا وعمرا قائم ، أى مع عمرو ، فليس المخبر عنه الا واحدا تمسكا بقوله :

---

(١) وعبارته في شرح التسهيل جـ٢ ص ٦٩و . : مثال ذلك : «عبدالله والريح يباريها» فمجيز ومانع ، والمنع أظهر ، لأن عبدالله مبتدأ ، و «الريح» معطوف عليه ، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ ، و «يباريها» خبر عن المبتدأ الواحد ، ويبقى الآخر لا خبر له ، فلولم يكن الواو صحت إجماعا ، ومن أجازها من البصريين جعل خبر المبتدأ من محذوفا تقديره : عبدالله والريح يجريان يباريها ، ويباريها» في موضع نصب على الحال ، واستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه .

(٢) ذكر هذا الطرف من البيت هكذا الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٠و . إذ قال : قال المصنف في الشرح واستدل أبوبكر الأنبارى على صحة هذا الأستعمال بقول الشاعر : واعلم بأنك . . . البيت ، وذكره الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٧٨، وقال : استشهد به على مذهب ابن الأنبارى ، وابن مالك ، من أنه يجوز أن يؤتي بمبتدأ ومعطوف عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما . ونقل المرادى في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١١٢ مقولة المصنف مثل الأثير واستشهد به الشيخ يسين في حاشيته على التصريح جـ١ ص ١٨١ ، ولم ينسبه أحدهم وأنا لم أعثر على قائله .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨و . وعبارته : «واستدل أبوبكر بن الأنبارى على صحة هذا الأستعمال بقول الشاعر . . . الخ .

(٤) وعبارته في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٠و . : ولا حجة فيه ، لأنه لا يتعين أن تكون الواو للعطف إذ تحتمل أن تكون واو مع ، ويكون «شارب» خبرا لأن في قوله : «بأنك» التقدير : بأنك مع المنية شارب . . . الخ .

فإنك والكتاب إلى عــلى كرابعة وقد قد الأديم (١)

ـ خلافا لمن منع (٢) = : من الفريقين :

قال أثير الدين(٣) : وهو الأظهر ، وقوفا مع الظاهر : أن يباريها ـ ونحوه خبر عن أحدهما ، فيلزم إضمار خبر الآخر ، فإن لم تكن هناك واو صحت اجماعا . أوعطفا بغيرها كالفاء أو ثم امتنعت اجماعا .

وعن هشام عن حكاية ابن الأنبارى جوابا له أحدهما : ما مر عن الكوفية ، والثاني : ما ملخصه : أن الواو هنا كهى(٤) في : كل رجل وضعته ويباريها حال لعبدالله والريح .

وعن ثعلب : جواز إيقاع اسم الفاعل موقع (يباريها) ، فإن قدر : مباريها حالا نصب ، أو خبراً عن عبدالله والريح اسكت ياؤه ، وجيء بعده بكناية صاحبه من المعطوف عليه ، فقيل : عبدالله والريح مباريها هو .

وفي شرح الدماميني(٥) : وما رآه البصرية من ذلك باطل ، لكون الجملة إذ ذاك حالا من ضمير يجريان ، فاذا أولت بالوصف كان التقدير : مباريا لها ويمتنع حينئذ كونه حالا من ذلك الضمير .

قلت : وأنت خبير بأنه ليس فيه ما يقتضى المنع ، لاحتواء الوصف ومتعلقه المجرور(٦) ، على راجعى صاحب الحال ، ولو سلم ، فلا يسلم لزوم التأويل بالوصف (وقوفا مع الظاهر الجملى وهو كاف في الصحة) (٧) على أن ما في الوصف من معنى الفاعلية يسوغ الحالية ، فلم يتجه الابطال .

ثم أى فرق بين التأويل المذكور والوقوف مع الظاهر ، حتى يسلم الابطال مع الأول دون الثاني ، مع أن المعارض فيهما واحد هو : بتأويل الحال وذيها إفراداً وتثنية ، ولا ينعكسان عنه في الحالين .

---

(١) هذا البيت مذكور في نوادر أبي زيد ص ٢٢٤ ، إذ قال : « قال أبو الحسن ويقال : حلم الأديم ، يحلم حلما ، فهو حلم اذ افسد وتثقب قال الشاعر : فانك والكتاب . . . البيت وروايته : وقد حلم الاليم . ومعنى البيت : أنت تسعى في إصلاح قد تم فساده كهذه المرأة التى تدبغ الأديم الحلم الذى وقعت فيه الحلمة فنقبه وأفسدته ، فلا ينتفع به ، والبيت للوليد بن عقبة ابن أبي عقبة من أبيات يحض فيها معاوية على قتال علي . كذا قال صاحب اللسان مادة « حلم » جـ١٥ ص ٣٦ – وانظر شرح الأثير للتسهيل جـ٢ ص ٧٠ .

(٢) أى : عن منعها . . . الخ .

(٣) انظر هامش ص ٧٦٥ رقم ١١ .

(٤) « الكاف » ساقطة من « جـ » .

(٥) « جـ١ ص ٨٤ ط » وعبارته : « ولا يصح ما حمله البصريون عليه ، لأن الجملة حينئذ حال . . . الخ .

(٦) « المجرور » ساقطة من « جـ » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من « ب » .

ثم قال(١) : ولا يطرد أيضا محمل الكوفية في نحو :

والمنية شـــارب بعقارها (٢) .

فالمنع – كما قيل – متجه ، والذى يظهر لى صحة قولهم (٣) .

وأما(٤) أنه غير مطرد ممنوع ، لإمكان تأويل نحو – زيد والمنية شارب بعقارها : بزيد والمنية ملتبسان وهذا لا يعوزك في مكان أصلا .

قلت : لم أقف على قائل ذلك على كثرة ما طالعت في المسألة من كتب العربية ، لبسائطها ، ووجائزها من شروح هذا الكتاب وغيرها مما يطول تعداده .

وكيف وقد توسع الكوفية فيها فحملوها على محامل أسهلها ما اختصوا به ما في البيت من جعل « شارب» خبراً عن اسم أن والواو للمعية قياسا عندهم مطرداً ، فلم يكلوا ذلك إلى غيرهم .

والدماميني رحمه الله تعالى لم يطلع عليه والا لم يحتج إلى ما أورده من ذلك جوابا غير شاف ، من حيث عدم اشتماله على ما اشتمل عليه صنيع الكوفية ، حملا على المعنى من تقدير يتباريان في المثال الأول ، لتشاكل المؤول والمؤول به حسنا وقبولا ، لما اشتملا عليه من المعاني المستبعدة ، بخلاف ماصنعه من معنى الالتباس فإنه نهاية في التوسع الذى لايقعد بمثله القواعد .

ولو درجنا على مثله مدرجا لاتسع الخرق ، ولصح من المسائل الممنوعة مالا يضبطه الحصر ، لاحتمال تطرقه في عامة الأبواب ، بل لايكاد يعوز ذلك أحدا فيها ، كما اعترف بذلك نفسه .

ثم قال(٥) : وفات المصنف التنبيه على ثلاثة أمور : كون العطف بالواو ، وكون الواقع بعد المعطوف وصفا أيضا ، وكون الفعل أو الوصف واقعا على ملابس الآخر أيضا .

قلت : قد أوهم في ذلك الاختراع وقد تقدمه اليه من قبله من الشروح فليس (له) (٦) من ذلك شيء(٧) .

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٢) أى البيت السابق ، وهو قوله : واعلم بأنك والمنية ... الخ .
(٣) أى الكوفيين .
(٤) وعبارته : وما ذكر من عدم اضطراده ليس بصحيح ، إذ يمكن تأويل مثل : زيد والمنية ... الخ .
(٥) أى : الدماميني في المرجع السابق .
(٦) « له » ساقطة من « ج » .
(٧) ليت الشارح ذكر لنا ولو شرحا واحد من الشروح التي سبقت الدماميني ، وقد تتبعت شرحى الأثير والمرادى فلم نجد فيهما ذلك ، والحق مع الدماميني ، وليس للشارح إلا الولوع بالتصدى للدماميني بحق أو بغير حق فسامح الله الجميع .

ـ وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر = :
وفاقا للكسائى وهشام .

قال المصنف(١) : وقد يقصد إشراك المتضائفين في خبر فيثنى نحو ـ راكب بعير طليحان ، أى راكب البعير والبعير طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح لعنى ه .

فلو قدم نحو ـ طليحان راكب البعير (أبطلاها) (٢) ، إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر ، والمرفوع المخبر عنه واحد .

قال ابن الأنبارى : وإنما جاز الأول ، لأن التقدير : البعير والراكب ، امتنع الثاني ، لتثنية الوصف مرفوعا من غير سبق دليل ، ولا تأخير اثنين رفوعين مبناه عليهما .

وفي البديع : وأما راكب الناقة طليحان فعلى حذف مضاف إلى الخبر ، أى حد طليحين ، ويجوز أنه على حذف المعطوف كقوله :

أقول له كالنصح(٣) بيني وبينه ... هل أنت بنا في الحج مرتجلان(٤)

وجوز بعض : غلام زيد ضربتهما ، وإنما يأتي على الأول ، فمن ثم عول عليه المصنف ، والطلاحة : الإعياء من السفر .

ـ والأصل تعريف المبتدأ = : لأنه المسند إليه ، وعدم إفادة الاسناد لى مجهول إلا محتفا بقرينة .

وأما الوصف الرافع لمكتفى به فلاينفك منكرا ، لكونه مسندا ، وإنما لسند إليه مرفوعه فاعلا أو نائبا .

ـ وتنكير الخبر = : لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل لزمه التنكير ، فرجح تنكير الخبر ، لكونه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة أوهم كونهما موصوفا (٥) وصفة قالهما المصنف (٦) .

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ و .
(٢) «أبطلاها» ، ساقطة من «ب» وفي «جـ» : أبطالها اذ . . . الخ .
(٣) في «جـ» في النصح . . . الخ .
(٤) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل «جـ٢ ، ص ٧٠ ظ» . ولم أعرف قائله .
(٥) في «جـ» كونهما وضعا ، أو صفة . . . . . الخ .
(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ و . وعبارته : «وأيضا فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله ، والفعل . . . الخ .

قال الرضى(١) : وأما اعتلالهم بابتغاء كون المسند مجهولا فليس بشيء ، إذ ينبغي أيضا كونه معلوما كالمسند إليه .

وإنما المستحق الجهالة النسبة كنسبة أخوة المخاطب إلى زيد في : زيد أخوك ، لا نفس الأخوة .

— وقد يعرفان = : نحو : « الله ربنا وربكم »(٢) ومحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا تعرف الخبر كان أحط فائدة منه منكرا ، لعدم استفادته منه إلا النسبة إلى المبتدأ ، لا ثبوته لعلمك إياه » ؛ ويشترط فيه عموم كونه معلوم النسبة ، إلا مدخولا لمعنى التعظيم نحو : أنا أنا ، وقد اختلف في أيهما المبتدأ ، فقيل : الأول ، تساوت الرتبة نحو — الله ربنا ، أم لا نحو : زيد الفاضل ، والفاعل زيد ، وهو المشهور .

وقيل : بجواز كل منهما مبتدأ أو خبر مطلقا ، وهو قول القدماء ، وأبي على وظاهر الكتاب في باب كان .

وقال أبوبكر بن الصائغ الشهير بابن باجة في قوله :

أردت قصيرات الحجال ولم أرد   قصار الخطى شر النساء البحاتر(٣)

أن البحاتر المبتدأ ، وشر النساء الخبر ، لأنه أعلم ، لأن القصر من العيوب والقصائر بعض معيبات النساء . وسلم له ذلك ابن السيد (٤) على أنه الوجه . وأجاز العكس ، لأن الأول هو الثاني ، واذا علم من أحد الشيئين أنه الآخر علم من الآخر أنه الأول ، فحصلت الفائدة محتجا بقول زهير —:

وأما أن يقولوا قد أبينـــا   فشر مواطن الحسب الإباء(٥)

قال (٦) لامتناع دخول الفاء على الخبر .

قال الخضراوى (٧) : وهو وهم فاحش ، لامتناع كون الجواب إلا صدرا فأيهم تقدم كان صدرا فتدخله الفاء ، نحو : أما زيد ففى الدار ، وإن كان

---

(١) في شرح الكافية « جـ١ ص ١٠٩ » .
(٢) سورة الشورى ، آية : ١٥ .
(٣) قائله : كثير عزة وقبله : وأنت التى حببت كل قصيرة : الى ولم تعلم بذاك القصائر . ورواية الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٦٣ ، وصاحب اللسان مادة « قصر » جـ٦ هى ٤١٠ : عنيت قصيرات . . . وقال صاحب اللسان : وأنشد الفراء : وأنت التى حببت كل قصيرة . . . وشر النساء البهاتر ، والبهتر ، وبحتر : القصير .
انظر « الديوان ص ٣٦٩ — ابن يعيش جـ٦ ص ٣٧ .
(٤) أى في مسائله .
(٥) البيت من شواهد الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧١ ظ . وهو من قصيدة طويلة يذكرفيها معاملة بنى علم لرجل من بنى غطفان المولع بالقمار انظر ديوان زهير ضمة الأعلم ص ١٣٤ .
(٦) أى : ابن السيد .
(٧) أى ابن هشام الخضراوى .

د في السجن ففى الدار عمرو ، وإنما الحجة في قوله تعالى ، « إن شر الدواب
د الله الصم البكم »(١) .

وقيل : المشتق الخبر وإن تقدم نحو : — القائم زيد .

وفي مغنى ابن(٢) هشام : والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف أوكان المعلوم
د المخاطب ، كأن يقول من القائم ؟ فتقول : زيد القائم ، فان علمهما جاهلا
سبة فالمتقدم المبتدأ .

— و = : قد — ينكران = : نحو — أفضل من زيد أفضل من عمرو
— بشرط = : حصول — الفائدة = : قيد راجع إلى المسألتين(٣) .

قال المصنف(٤) : ونبهت بذلك على أن عدم حصولها مانع من كون الركنين
لاما معرفين أومنكرين ، ولم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة سوى حصولها .

ورأى المتأخرون أن ليس كل يهتدى إلى مواقعها ، فمن مقل ومن مكثر
رد مالا يصح ، أو معدد لأمور متداخلة .

قال ابن الدهان — وما أحسن ما قال : إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أى نكرة
ت .

ووقع لابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن أوجب تنكير الخبر ، وأنك
قلت : زيد القائم ، فانما الخبر مقدر ، أى محكوم عليه بالقيام ، وليس
ائم في الحقيقة الخبر .

— وحصولها = : أى الفائدة وهو ابتداء — في الغالب عند تنكير المبتدأ = :
في غيره ، لندور حصولها خالية من جميع ما سرد ، كقول من خرقت له
دة برؤية شجرة ساجدة ، أو سماع حصاة مسبحة : شجرة وحصاة سبحت
ه المصنف(٥) .

وخرج على أن فيهما معنى التعجب ، وهو أحد المسوغات عند غيره(٦) ،
بر الابتداء — بأن يكون = : المبتدأ ، فهو ظرف استقرارى ، أى حصول
الغالب عن تنكير الخبر ثابت بأن يكون المبتدأ — وصفا = : نحو : ضعيف

---

(١) سورة الأنفال ، آية : ٢٢ .
(٢) « جـ٢ ص ١٠٢ » .
(٣) أى تعريف المبتدأ والخبر – أوتنكيرهما .
(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨و . وعبارته : « ونبهت قائلا : بشرط الفائدة على أن عدم حصولها مانع . . . الخ .
(٥) في المرجع السابق ، وعبارته : « وقولى : وحصولها في الغالب بكذا وكذا تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها في الأخبار عن نكرة خالية عن جميع ما ذكر ، كقول من خرقت له العادة . . . الخ .
(٦) أى غير المصنف .

عاذ بقرملة ، أى : إنسان ضعيف التجأ إلى مثله ، والقرملة شجرة ضعيفة قال جرير :

كأن الفرزدق اذ يعوذ بخـــاله مثل الذليل يعوذ تحت القرمل(١)

وفي شرح الدماميني(٢) : وقد يقال : إنما المبتدأ في التحقيق المحذوف وهو موصوف ، فهو من القسم بعد .

قلت : إنما مطمح القائل الوصف دون كونه صفة لشيء ، وقد لا يستشعران له موصوفا ولا يخطرله بخلد ، كما هو مقتضى المقام ، ويشهد له الذوق السليم ، ولو سلم ، فهو إغارة على قول ابن هشام ، وإيهام الاختراع مرشحا ذلك بلفظة التقليل .

ونص ابن هشام : ومن ذلك قولهم : ضعيف عاذ بقرملة ، إذ الأصل رجل ضعيف ، فالمبتدأ في الحقيقة المحذوف وهو موصوف .

ـ أو موصوفا بظاهر = : نحو « ولعبد مؤمن خير من مشرك(٣) » « وأجل مسمى عنده » (٤) .

وفي الحديث : « سوداء ولود خير من حسناء عقيم » (٥) .

وبعضهم يسمى هذا خلفا ، أى عن موصوف . أى امرأة سوداء .

ـ أو بمقدر = : نحو « السمن منوان بدرهم » أى منه .

قال المصنف(٦) : ومنه قوله تعالى : « وطائفة قد أهمتهم أنفسهم » (٧) أى : من غيركم ، وهم المنافقون (٨) وقول الشاعر :

اني لأكثر مما سمتنى عجبـــا يد تشج وأخرى منك تأســوني(٩)

أى : يدك منك .

---

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة موجهة للفرزدق ، أنظر الديوان ص ٤٤٦ - ، وليس في البيت شاهد نحوى ، وانما استشهد به الشارح على معنى لفظ « القرمل » .

(٢) « جا ص ٨٥و . » .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٢١ .

(٤) سورة الأنعام ، آية : ٢ .

(٥) ذكره السيوطى في الفتح الكبير « ج ٢ ص ١٦٢ » في الطبراني الكبير من حديث معاوية ابن حـــيدة .

(٦) في شرح التسهيل جا ص ٤٨ و .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٥٤ .

(٨) أى الطائفة التى أهمتهم أنفسهم .

(٩) كذلك استشهد به الأثير في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٢ و . ولم اعرف قائله .

قال أثيرالدين(١) : ولا يتعين ، لكونه موضع تفضيل ، فقد يكون المسوغ(٢) وأنشد :

وما برح الواشون حتى ارتموا بنا وحتى قلوب عن قلوب صوادف(٣)

أى : قلوب منا عن قلوب منهم — أو عامـلا = :

قال ابن هشام(٤) (في مغنية) إما رفعا نحو — قائم الزيدان ، عند من أجـازه .

وفي شرح الدماميني(٥) : وليس هذا مما نحن بصدده ، لأن الكلام في أحد قسمى المبتدأ ، وهو المحكوم عليه ، وهو ما يقول فيه النحاة : لابد من كونه معرفة أو قريبا منها . وأما الرافع مكتفى به فمحكوم به ، فيجب تنكيره ، فلا ضرورة (إلى) (٦) الاعتذار عن كونه نكرة تامة مخصص .

قلت : ورده ابن الشمنى(٧) بأن كلامه في كلا قسميه بدليل ما سيقوله في المسوغ السابع .

قلت : وهو أن يكون في معنى الفعل ، وهو شامل لنحو عجب لزيد ، وضبطوه(٨) بأن يراد التعجب ولنحو «سلام على آل ياسين» (٩) و «ويل للمطففين» (١٠) وضبطوه بأن يراد به الدعاء ، ولنحو : قائم الزيدان عندى من جوزها ، وعليه ففى نحو : ماقائم الزيدان مسوغان كما في «وعندنا كتاب حفيظ» (١١) .

وأما منع الجمهور فليس لعدم المسوغ بل إما لفوات شرط العمل من الاعتماد أو شرط الاكتفاء بالفاعل من تقدم النفى أو الاستفهام ، وهو أظهر لوجهين :

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ و .
(٢) أى : التفصيل هو المسوغ .
(٣) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل «جـ٢ ص ٧٢ و .» .
(٤) «في مغنيه» ساقطة من «جـ» . انظر المغنى جـ٢ ص ١١٥ مبحث «مسوغات الابتداء بالنكرة» وعبارته : «والثاني أن تكون عاملة ، إما رفعا ، نحو — قائم الزيدان عند من أجازه ، أو نصبا . ... الخ .
(٥) قال الشمنى في كتابه المنصف من الكلام جـ٢ ص ١٦٨ : «الذى أجازه : الأخفش والكوفيون
(٦) «جـ١ ص ٨٥ ظ» .
(٧) «الى» ساقطة من «جـ» .
(٨) في كتابه : «المنصف من الكلام جـ٢ ص ١٦٨» وعبارته : وأقول : ليس كلام المصنف — أى ابن هشام — في أحد قسمى المبتدأ ، وهو المحكوم عليه ، وإنما كلامه في كلا قسميه بدليل . . . الخ .
(٩) في «جـ» وضبطه بأن . . . الخ .
(١٠) سورة الصافات ، آية : ١٣٠ .
(١١) سورة المطففون ، آية : ١ .
(١٢) سورة ق ، آية : ٤ .

أنه لا يكفى مطلق الاعتماد ، فلا يسوغ كون قائم ابتداء في نحو — زيد قائم أبوه وإن اعتمد على المخبر عنه ، وأنهم لم يشترطوا لصحة نحو — أقائم الزيدان — كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (١) هـ .

أو عاملا نصبا كنحو «أمر بمعروف صدقة»(٢) وأفضل منك جاءني ، ضرورة كون محل الظرف نصبا بالمصدر أو الوصف . أو جزءاً نحو — غلام امرأة جاءني في «وخمس صلوات كتبهن الله» (٣) .

قال (ابن هشام) (٤) : وشرط هذا كون المضاف إليه منكر كما مثل ، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو — مثلك لا يبخل ، وغيرك لايجود .

وفي شرح الدماميني(٥) : ولا حاجة إليه لفرض المسألة فيما المبتدأ نكرة ، فهو في غنية عن التنبيه عليه أهـ .

وأجاب ابن الشمسي(٦) : بأنه شرط مبين للواقع ، مخصص لمدلول الكلام ، لأن قولنا : عمل المبتدأ الجر ، مسوغ للابتداء أعم بحسب المفهوم من كون المضاف إليه منكراً أو معرفا ، والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة ، وان ساواه بحسب الصدق .

— أو معطوفا = : نحو — زيد ورجل قائمان :

قال المصنف(٧) : كقوله :

عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتي   فهل بأعجب من هذا امرؤسمعا ؟(٨)

واعترضه (ابن هشام) (٩) باحتمال كون الواو حالية وهو مسوغ .

---

(١) من قوله : قلت / وهو ، إلى هنا هو المسوغ السابع المشار إليه ، انظر : المغنى جـ٢ ص ١١٧ — ١١٨ .

(٢) أخرجه الأمام أحمد في مسنده «جـ٥ ص ١٦٧ — ١٦٨» من حديث أبي ذر رضى الله عنه .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ «جـ١ ص ١٢٣» كتاب صلاة الليل ، باب الأمر بالوتر من حديث عبادة بن الصامت .
وأخرجه أبوداود في سننه «جـ١ ص ٣٢٨» كتاب الصلاة «باب من لم يوتر : من حديث عبادة أيضا . وأخرجه الإمام أحمد في مسنده» جـ٥ ص ٣١٥» من حديث عبادة كذلك وأخرجه الدارمى في سننه «جـ١ ص ٣٧٠» كتاب الصلاة ، باب في الوتر ، من حديث عبادة أيضا .

(٤) «ابن هشام» ساقطة من «جـ» أى قال في المغنى «جـ٢ ص ١١٦» .

(٥) «جـ١ ص ٨٥ ظ» .

(٦) في كتابه : المنصف من الكلام جـ٢ ص ١٦٨» .

(٧) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ و . وعبارته : «ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر : عندى اصطبار . . . الخ .

(٨) كذلك استشهد به الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ و .
وانظر شواهد المغنى ص ٨٦٣ . ولم أعرف قائله .

(٩) «ابن هشام» ساقطة من «جـ» أى قال في المغنى «جـ٢ ص ١١٦» .

قلت : الظاهر أنها عاطفة كما هو مقتضى المقام من الاخبار بأمرين متدافعين : اصطباره وشكوى قاتلته كما هي حال المتحابين من تحمل كل منهما أعباء الوجد بصاحبه ، لا الاخبار باصطباره حال شكوى قاتلته ، فإنه مما لا موقع له ، ولو سلم بالقرابة في الأول أشد ، والمعنى معه أرشق وأوفق بعجز البيت .

ثم قال(١) : ولو سلم العطف فثم صفة مقدرة مقتضاة للمقام ، أى شكوى عظيمة .

قلت : إنما مقتضى المقام إنصاف كل منهما بما وقع الاخبار به غير منظور فيه إلى كون الشكوى عظيمة ، بل ولا إلى كون الاصطبار جميلا ، وإنما أراد القائل (الاخبار) (٢) باجتماع أمرين متدافعين بالغين حد القرابة .

ثم قال (٣) : على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا المكان (٤) الاخبار بالظرف المختص وهو بمجرده مسوغ .

قلت : وقد تقدمه إليه أثيرالدين وإياه أعتمد(٥) .

ثم قال(٦) : وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة ، وقد أسلفنا أن التقدم لدفع توهم الصفة .

قلت : قد اشترط ذلك جمهور النحاة أو كلهم ، فلم يكن في ذلك المصنف بدعا ، فلا ينبغي أن يتوهم عليه المتوهم .

على أن قوله : وقد أسلفنا سهو ، إذ لم يقدم ذلك ولا أسلفه في موضع من ذلك الكتاب ، وإنما أورده بعد في رابع المسوغات(٧) .

ثم قال(٨) : وانما لم يجب هنا ، لحصول الاختصاص بدونه ، وهو ماقدمناه من الصفة المقدرة ، أو الوقوع بعد واو الحال ، فمن ثم جاز تأخير الظرف كما في «وأجل مسمى عنده» (٩) .

---

(١) أى : ابن هشام في المرجع السابق .
(٢) «الأخبار» ساقطة من «جـ» .
(٣) أى : ابن هشام في المرجع السابق .
(٤) في الأصل : من هذا كلمة ، فان الخبر هنا ظرف مختص ... الخ .
(٥) وعبارة الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ و . : ولا يتعين ما ذكره المصنف ، لأنه قد تقدم هنا على النكرة ظرف ، وهو مسوغ لجواز الابتداء بالنكرة ، وقد ذكر هذا المسوغ المصنف ... الخ .
(٦) أى ابن هشام في المرجع السابق .
(٧) اذ قال ابن هشام في جـ٢ ص ١١٧ : «الرابع من المسوغات أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا .... وشرط الخبر فيهن الاختصاص ... وأقول : وإنما وجب التقدم هنا لدفع توهم الصفة ... الخ .
(٨) أى ابن هشام في المغنى جـ٢ ص ١١٦ .
(٩) سورة الأنعام ، آية : ٢ .

قلت : وقد عرفت ما في كل من تقدير الصفة وكون الواو للحال ، وأما استظهاره بالآية فغير مسلم كما في الكشاف (١) أن تقديم المبتدأ فيها لأن المعنى : وأى أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فوجب التقديم لجريان هذا المعنى فيه . وهو يؤيد ما عليه المصنف : أن التقديم شرط(٢) في التسويغ .

ـ أو معطوفا عليه = : نحو ـ « طاعة وقول معروف (٣) » أى أمثل ، وقــوله :

غراب وضبى أعضب القرن ناديـــا   بصرم وصردان العشى تصيح(٤)

قال المصنف(٥) : وقولهم : « شهر ترى وشهر ثرى وشهر مرعى »(٦) وقــوله :

فيــوم علينا ويوم لنــــا   ويوم نســـاء ويوم نسر(٧)

قال أثير الدين(٨) : والمسوغ فيه عند غيره التفصيل ، وقد أورده أصحابنا في المسوغات وأغفله المصنف هـ .

وقضية المتن أن مطلق العطف مسوغ ، وبعض يشترط كون أحد المتعاطفين مما يصلح مبتدأ .

ـ أو مقصودا به العموم = : كقول ابن عباس رضى الله عنهما : « تمرة خير من جرادة » وقيل : عمر ، وهو ما في الموطأ أن رجلا سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم ، فقال لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب : ذرهم ، فقال عمر : « إنك لتجد الدراهم ـ تمرة خير من جرادة » (٩) .

---

(١) « جـ٢ ص ٥ » .
(٢) « في » ساقطة من «ب» .
(٣) سورة محمد ، آية : ٢١ .
(٤) استشهد بالبيت الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ . وقال : فابتدأ بغراب وهو نكرة لعطف « وظبى » عليه ، وفيه مسوغ ، وهو وصفه بأعضب القرن ، ولم أعثر على قائله .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ ظ .
(٦) قال الميداني في مجمع الأمثال جـ١ ص ٣٧٠ : يعنون شهور الربيع : أى بمطر أولا ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترا ه النعم ، وأرادوا : شهر ترى فيه ، وشهر ثرى فيه فحذفا . . . وانما حذف التنوين من « ثرى ومرعى » في المثل ، لمتابعة « ترى» الذى هو الفعل .
(٧) قائله : النمير بن تولب بن قيس ، شاعر مقل أدرك الجاهلية وأسلم فحسن إسلامه . والبيت من قصيدة رائية .
قال سيبويه في الكتاب جـ١ ص ٤٤ : وقال النمير بن تولب وسمعناه من العرب ينشدونه فيوم علينا ويوم لنا . . . البيت ، يريدون : نساء فيه ونسر فيه . وانظر : « العينى جـ١ ص ٥٦٥ ـ الدرر جـ١ ص ٧٦ » ومجمع الأمثال : جـ١ ص ٣٧٠ » .
(٨) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ و .
(٩) أخرجه مالك في الموطأ شرح الزرقاني جـ٣ ص ٢٤٥ » . برواية : « الثمرة خير من جرادة » قال الزرقاني : من أمثال العرب المشهورة ، يعنى : فإنما فيها قبضة من طعام .

قال(١) ابن قاسم : وهو ضربان : عموم شمول نحو : كل يموت ، وعموم بدل كقول ابن عباس أو عمر المذكور .

قلت : واستظهر ابن الحاجب في شرح المفصل أن العموم في « ثمرة » استغراقي بما في إيراده (٢) غموض وإملال .

— أو = : بأن يكون مقصوداً به — الابهام = :

قال المصنف(٣) : نحو — ما أحسن زيدا .

قال أثير الدين(٤) وأصحابنا : يرون ان المسوغ ما في « ما » من معنى التعجب، ومنه عندهم — عجب لزيد ولم يره المصنف اكتفاء بالابهام . هـ .

قلت : وقد جعل ابن الحاجب(٥) المسوغ في « ما » التعجبية ، وفي نحو — شر أهرذا ناب : مافيهما من معنى(٦) الفاعلية المعنوية .

واعترضه المحقق الرضى(٧) بأن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص ، فلايتم قولهم تعليلا لكون المبتدأ معرفا أو مختصا : أن الحكم ينبغي كونه على مختص ، ولوكفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء بأى نكرة تقدم عليها أولا ، لحصول المخصص في الصورتين عند المتكلم ، ضرورة علمه أن أحدهما في الدار .

فنقول : لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأى نكرة مخصوصة عند المتكلم ، وإنما يطلب الاختصاص عند المخاطب على ما ذكروا ولوكان المجوز للتنكير في — أرجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم أن أحدهما لزم امتناع — أرجل في الدار ، وهل رجل في الدار ، لعدم لفظه « أم » الدالة على حصول الخبر عند المتكلم .

— أو تالى استفهام = : « نحو » آاله مع الله(٨)» وهل فتى فيكم، لأن الاستفهام

---

(١) في « ج » : قال ابن هشام ، والصواب ما أثبته ، انظر : شرح ابن أم قاسم جـ١ ص ١١٣ وعبارته : والمقصود به العموم على ضربين ، عموم شمول نحو : كل يموت ، وعموم بدل نحو : ثمرة خير من جرادة .

(٢) لعل الصواب : من غموض ... الخ .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ ظ ، وعبارته : « ومثال المبدأ بها لقصد الابهام : ما أحسن زيدا .

(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ ظ . نقل بتصرف .

(٥) وعبارته في شرح الكافية جـ١ ص ٢٤ : وباب ما أحد خير منك : تخصص بما حصل من إفادة العموم ، وباب شر أهر ذاناب : فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، اذ معناه : ما أهر ذاناب الا شر ، فالوجه الذى تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرة حاصل له .

(٦) « معنى » ساقطة من « ج » .

(٧) في شرح الكافية جـ١ ص ٨٩ .»

(٨) سورة النحل آية : ٦٢ .

سواء كان بالهمزة أو غيرها عن خبر معين يطلب تعيينه بالجواب ، فأشبه العموم الخاص فكان مسوغا .

وخصه ابن الحاجب في منظومته(١) بالهمزة المعادلة بأم ، وليس كذلك .

— أو = : تالي — نفي = : نحو — ما رجل في الدار ، وما أحد خير منك ، لعموم النكرة في سياق النفي ، وحينئذ مدلولها جميع أفراد الجنس فضارعت المعرف بأداة الاستغراق كذا قالوا .

ورده المحقق الرضي(٢) بأن التخصيص أن يجعل لبعض الجملة شيء ليس لسائر أمثاله ، وأنت اذا قلت : ما أحد خير منك فالقصد أن عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد ، فلم يتخصص بعض الافراد لأجل العموم بشيء وكيف والخصوص ضد العموم ، بل الحق أن يقال : إنما ذلك(٣) أنك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد معين لم تحصل للمخاطب فائدة ، وكذا كلمات الشرط نحو : من صمت نجا ، إنما حصلت الفائدة لتعين الحاصل من العموم (٤) لا بتخصيصها بشيء ، وكذا كلمات الاستفهام ه .

قلت : وبه يندفع قول الدماميني(٥) : ولا يخفى أن النكرة هنا في سياق النفي فالمقصود بها العموم فقد اندرج ذلك في قوله : «أو مقصود ا به العموم» لما عرفت مما حققه هذا الفاضل أن ليس العموم المسوغ لمنافاته التخصيص ، لتضادهما بل تعيين المحكوم عليه .

ولو سلم فإنما الملحوظ جانب التخصيص لا العموم ، لتشبيههم تالي النفي بالمعرف بالأداة الجنسية . وإنما كونه في ذلك السياق(٦) وسيلة الى ذلك لا أن أداة العموم المقصودة .

ولو سلم بالفرق بين ما العموم فيه مستفاد من جوهر اللفظ وبين ما أفيده من غيره ، والمقام أيضا حتى لو لم يكن غموض ، فكيف مع تحققه ؟ .

ثم بعد كتبي ما اعتمدته ، وتسطيري ما انتحيته وقفت على ما به تفصيت آخرا لابن هشام ، وتعرفت أن منه أخذ الدماميني الإيراد وأدى الجواب ولوعا بالردود والتعقبات وليس من حسن الديانة .

---

(١) وعبارته في جا ص ٢٣، ٢٤ : ومنه باب : أرجل في الدار أم امرأة ، فإنه تخصص بثبوت الخبر لاحدهما ، وإنما سئل عن التعيين .

(٢) في شرح الكافية «جا ص ٩٠» .

(٣) في «ب : لأنك ... الخ .

(٤) في «ج : لا تخصصها ... الخ .

(٥) في شرحه للتسهيل «جا ص ٨٦ و . » .

(٦) في «ج : في ذلك القياس وسيلة ... الخ .

ـ أو = : تالى ـ لولا = : تشبيها بتالى النفى كقوله :

لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة   لما استقلت مطاياهن للظعن(١)

ـ أو = : تالى ـ واو الحال = : كقوله :

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بـدا   محياك اخفى ضوؤه كل شارق(٢)

وقـوله :

أغر إذا ما شد عقدا لذمـة   حماها وطير في الدماء كروع(٣)

وأنشد المصنف : (٤)

عرضنا فسلمنا فسلم كارهـا   علينا وتبريح من الوجد خانقه(٥)

قال أثير الدين : (٦) ولا يتعين لاحتمال تعلق المجرور بتبريح » ، فالمسوغ العمل ، وكونه صفة له فالمسوغ كونه موصوفا فظاهر .

وإنما يسوغ به الاستشهاد إذا جعلت من تعليلية متعلقة بخانقة ، وإياه اعتمد المصنف وان لم يصرح به .

ـ أو = : تالى ـ فاء الجزاء = : نحو ـ ان مضى عير فعير في الرباط .

وفي شرح الدمامينى (٧) : ولا يخفى أن المعنى فعير آخر ، فالمسوغ الصفة المقدرة .

قلت : وقد أوهم أيضا أن ذلك مما ابتدعه ، وإنما هو لابن هشام(٨) ، وان أورده في الجامع مسوغا .

---

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٧٢ ظ ، والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٠١ ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٦ : لم أقف على قائل هذا الشاهد ، وقال العينى في شواهده الكبرى جـ١ ص٥٣٢ : أقول ، لم أقف على اسم قائله ، والشاهد في قوله : « اصطبار » فهو مبتدأ مع كونه نكرة ، والمسوغ لذلك وقوعه بعد « لولا » لأنها من جملة المخصصات .

(٢) سبق تحقيقه في ص ١٣٧٦ هامش رقم ٤ . والشاهد هنا كون النكرة واقعة بعد واو الحال وهو مسوغ للابتداء بهما .

(٣) سبق تحقيقه في ص ١٣٧٦ هامش ٥ . والشاهد مثل سابقه .

(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ ظ . وعبارته : « ومثال التالية واو الحال قول الشاعر : عرضنا فسلمنا . . . . الخ .

(٥) قائله : عبدالله بن عبيد بن الدمينة الخثعمى ، شاعر إسلامى ، قال المرزوقي في شرح الحماسة ص ١٢٦٣ : اختار له أبوتمام في هذه الحماسة ست مقطوعات ، وكفى ذلك شاهد اعلى منزلته ورواية الديوان ص ٢٥٣ ، « وقفنا فسلمنا » ، وروى : من الغيظ « بدل » من الوجد « والتبريح : التشديد والوجد ، وخانقة : امتلأ صدرها من الوجد ، الى ما فوقه حتى خنقه ، والشاهد : مثل ما قبله . وانظر : شواهد المغنى ص ٨٦٥ .

(٦) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ ظ ، بكل بتصرف .

(٧) « جـ١ ص ٨٦ و ٩٠ » .

(٨) انظر : « المغنى جـ٢ ص ١١٩ » .

ـ أو = : تالى ـ ظرف مختص = : قالوا : بما يصلح للإخبار عنه نحو ـ « ولدينا مزيد » (١) « وعلى أبصارهم غشاوة » (٢) .

قلت : (فأندفع) (٣) قول الدماميني : (٤) (ويلزم المصنف إجازة ـ عند رجل مال ، لاختصاص الظرف بالاضافة إلى النكرة ، كما أطبقوا على إفادة إياه ، فالصواب أن يقال : أو ظرف يصلح مجروره للاخبار عنه) (٥) ، لما عرفتك من عدم اختصاصه بإيراد وإن أوهم بل صرح المصنف ، وابن هشام ، وأثير الدين وغيرهم بعدم الاختصاص في نحو المثال إلغاء له ، من حيث عدم اقامته .

ولفظ المصنف(٦) : وقيد (٧) بالاختصاص تنبيها على أنه لوجيء غير مختص لم يفد الاخبار به (٨) نحو ـ عند رجل مال .

ـ أو = : تالى ـ لاحق به = : أى : الظرف المختص نحو : في الدار رجل .

قال المصنف(٩) : وأشرت بقولى : أو لاحق به الى الجار والمجرور المختص نحو : لك مال ، وإلى الجملة المشتملة على فائدة نحو : قصدك غلامه رجل ، فإنه جائز جواز ـ عندك رجل ، لأن في تقديم هذه الجملة وشبهها خبرا ما في تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية مع عدم قبول الابتداء هـ .

قال أثير الدين(١٠) : ولا أعلم أحدا أجرى هذه الجملة مجرى الظرف والمجرور إلا هذا المصنف .

وشرط السهيلي في المجرور كونه معرفة .

ـ أو بأن يكون دعاء = : نحو « سلام على آل ياسين(١١) » و « ويل للمطففين(١٢) وأمت في الحجر لافيك ، وخير بين يديك .

وإنما جعل المصنف هذا عطفا على قوله أولا : بأن يكون وصفا ، ولم يفعل فيه ، كما فعل في غيره دفعا لتوهم غير المراد .

---

(١) سورة ق ، آية : ٣٥ .
(٢) سورة الجاثية ، آية : ٢٣ .
(٣) « فاندفع » ساقطة من « جـ » .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٨٦ و . » .
(٥) في « جـ » مجرورة الاخبار عنه . . . الخ .
(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ ظ .
(٧) في « جـ : وقيل بالاختصاص . . . الخ .
(٨) « نحن » ساقطة من « جـ » .
(٩) في المرجع السابق .
(١٠) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٢ ، ٧٣ و .
(١١) سورة الصافات ، آية : ١٣ .
(١٢) سورة المطففون ، آية : ١ .

إذ لو قال : أو دعاء لربما توهم أنه مجرور عطفا على ما قبله ، فيكون التقدير — أو تالي دعاء ، فأتي بما يفيد النصوصية على المراد .

وقد مضى أن المسوغ في هذا النوع ما فيه من معنى الفعل .

وأما قول ابن الحاجب(١) : في سلام عليكم أنه مختص بنسبته إلى المسلم لكون الأصل سلمت سلاما ، فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم ، فاستمر مرفوعا على ما كان عليه منصوبا .

فلم يرضه الرضى(٢) قال : لعدم اطراده في جميع الدعاء ، إذ ليس معنى — ويل لك — ويلي لك ، لأن معنى « ويل » الهلاك ولو قدرت أيضا : ويلك لك(٣) كان خلفا من القول ، بل المراد مطلق الهلاك لك ، فالأولى أن تنكيره رعاية لأصله حين كان مصدرا منصوبا ، ولا تخصيص فيه ، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب ، إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه .

قلت : وهذا ما أسلفناه أن المسوغ ما فيه من معنى الفعل .

قال(٤) : وإنما تأخر الخبر مع كونه جارا ومجرورا لتقدم الأهم(٥) ، والمتبادر إلى ما هو المراد ، اذ لو قدمت الخبر فقلت : عليك ، فقبل أن تقول سلام ، فربما يذهب الوهم إلى اللعنة ، فيخال أن المراد — عليك اللعنة .

ولهذا ، انخزل أبوتمام وترك الانشاء على ما حكى ، لما ابتدأ القصيدة وقال :

على مثلها من أربع وملاعب (٦)

فعارضه شخص كان حاضرا فقال : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

وبعد المصراع :

---

(١) في شرح كافيته « جا ص ٢٤ » .
(٢) في شرح الكافية « جا ص ٩٠ » .
(٣) في «ب : أيضا ويل لك .... الخ .
(٤) أي : الرضى في الكافية .
(٥) في «ب : لتقدم الاسم ... الخ .
(٦) قال ابن أبي الأصبع في تحرير التحبير ص ٤٩٤ وما بعدها : يسمى هذا النوع التوليد ، وقال : التوليد ضربان : من الألفاظ ، ومن المعاني ، فالذى من الألفاظ على ضربين أيضا : توليد المتكلم من لفظه ولفظ غيره ، وتوليده من لفظ نفسه : وقال : ومن توليد الألفاظ توليد المعنى من تزويج الجملة المفيدة ، ومثاله ما حكى أن أبا تمام أنشد أبا دلف : على مثلها ..... الخ .
فقال أبودلف : من أراد نكتة فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، قوله بين الكلامين كلاما ينافي غرض أبي تمام من وجهين أحدهما : خروج الكلام من النسيب الى الهجاء بسبب ما انضم اليه من الدعاء ، والثاني خروج الكلام من أن يكون بيتا من شعر الى أن صار نثرا . وبيت أبي تمام مطلع قصيدة يمدح بها أبا دلف القاسم بن عيسى العجلي ، وتعتبر من عيون قصائده في المدح أنظر : الديوان ص ٤١ .

تذال مصونات الدموع السـواكب(١)

ـ أو = : بأن يكون ـ جوابا = : نحو : درهم ، جوابا لما عندك ؟ أى : درهم عندى .

قال المصنف(٢) : ولا يجوز أن التقدير : عندى درهم إلا على ضعف ، لوجوب كون الجواب طبق السؤال ، والمقدم المبتدأ في السؤال ، فكان المقدم في الجواب ، ولأن الأصل تأخير الخبر ، فترك في مثل : عندى درهم ، لإيهام الوصفية ، وذلك مأمون فيه جوابا ، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب .

قال أثيرالدين(٣) : ولم يقل أحد بضعف عدم المطابقة وإن كان الأرجح المطابقة ، ألم تر تجويزهم الوجهين في الجملة الإشتغالية الجوابية وان كان الطباق في الإعراب عندهم أولى .

قلت : وقد أوهم الدماميني التقدم الى ذلك وان تخالفا استدلالا ، فقال(٤) : بإثر نقله كلام المصنف : وفيه نظر ، اذ قد جاء في التنزيل ، ثم قال : ثم الضعف مدفوع بمعارضة الاحتياج إلى المسوغ .

قلت : المصنف لايسلم الدفع بهاتيك المعارضة ، لوضوح المسوغ بما سيقرره الدماميني نفسه تبعا لصاحب الكشاف وغيره ، كما قرر في « وأجل مسمى عنده » (٥) .

وإنما جاز رجل جاءني جوابا لمن جاءك ؟ ولم يجز ذلك ابتداء ، لأنه إذا وقع جوابا علم أن المراد الابهام ، أى أى رجل لا أسميه جاءني ، لاستدعاء السائل التعيين ولم يعين له .

وأما ابتداء فلا يعلم هل أراد المتكلم كتمان بيان عينه أولا ؟ وعلى الثاني لايتحصل منه فائدة .

ثم قال(٦) إثر ذلك : كذا قيل ، وفيه بحث .

قلت : وليته كشف على وجهه ليقع البحث فيه .

ثم قال(٧) : ثم كيف يقول ـ يعنى المصنف : لا يجوز ، ثم يسلم الجواز على ضعف .

---

(١) ورواية الديوان : أذيلت مصونات الدموع السواكب .
(٢) في المرجع السابق .
(٣) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٣ ـ وعبارته : وغير مطابقة الجواب للسؤال في الاعراب لانقول إن ذلك هو ضعيف ، بل هو جائز ، وان كان الأرجح المطابقة . . . الخ .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٨٦ » .
(٥) سورة الأنعام ، آية : ٢ .
(٦) أى الدماميني . والكلام له من قوله : وانما جاز رجل جاءني . الى هذا في المرجع السابق .
(٧) أى : الدماميني .

قلت : ساء الدماميني سمعا فساء جابة ، وذلك أنه حرف كلام المصنف بنقله عنه : ولا يجوز أن يكون من التقدير عندي درهم الا على ضعف ، فمنع الجواز الا مقيدا بالضعف ، فكأنه قال : ولا يجوز في حال من الأحوال إلا في حالة الضعف ، أي لا يجوز الا ضعيفا ، وليس في ذلك كما قد عرفت من تـــدافع(١) .

ــ أو = : بأن يكون ــ واجب التصدير = : نحو ــ من في الدار ، وكم عبدا لك ، وجاز الابتداء بمن وكم منكرين ، لكونهما بمنزلة ماسبق بالاستفهام لتضمنهما معنى حرفه .

ــ أو = : بأن يكون ــ مقدراً إيجابه بعد نفي = : نحو « شر أهر ذا ناب »(٢) وشيء جاء بك ، ومأرب دعاك إلينا ، أي ما أهر ذا ناب لا إشر ، وما جاءبك إلا شيء ، وما دعاك إلينا إلا مأرب ، قال :

قدر أحلك ذا المجاز وقــد أرى　　وأبي مالك ذا المجاز بدار(٣)

وقــال :

قضاء من الأشقى بسهم قضائه　　وأغرى بسبل الخير كل سعيد(٤)

أي ما أحلك ذا المجاز الا قدر، وما رمى الأشقى الا قضاء ، وذو المجاز سوق كانت في الجاهلية عظيمة .

قال بعض أصحابنا : لا يقال : شيء جاء بك الا(٥) لمن جاء في وقت لا يجاء

---

(١) وكلام الشارح وجيه ، لأن عبارة الدماميني المنقولة عن المصنف محرفة ، اذ قال الدماميني قال المصنف : ولا يجوز أن يكون التقدير : عندي رجل لأن مخالفة الجواب للسـؤال ضعيفة .
فهي تختلف مع العبارة التي نقلها الشارح عن المصنف .

(٢) قال الميداني في مجمع الأمثال جـ١ ص ٣٧٠ : يقال : أهره إذا حمله على الهرير ، و « شر » رفع بالإبتداء ، وهو نكرة ، وشرط النكرة أن لا يبتدأ بها حتى تخصص بصفة كقولنا رجل من بني تميم فارس ، وابتدأ بالنكرة ههنا من غير صفة ، وإنما جاز ذلك ، لأن المعنى : ما أهر ذا ناب « إلاشر » وذو الناب : السبع ، يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله .

(٣) قال البغدادي في الخزانة جـ٢ ص ٢٧٤ – بعد ذكر بيت آخر بعد بيت الشاهد : قائل هذين البيتين : مؤرخ السلمي كما قال أبوعبيدة في المجم ، وهو شاعر أسلامي من شعراء الدولة الأموية ، وقال القفطي في أنباه الرواه جـ٢ ص ٢٦٨ : قال الفراء : بما صار الكسائي الى زنبويه – وهي قرية من قرى الجبل – وهو مع الرشيد في سفره الى خرسان أعتــل فتمثل : قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى : .... البيتين ، وقد روى : ذا النجيل وذا النخيل – مكان : ذا المجاز ، وقال الزمخشري في المفصل « ص ١٠٩ » : وقد أجاز المبرد : أبي وأخي ، وأنشد : وأبي مالك ذو المجاز بدار .
وانظر : شرح شواهد المغني ص ٨٦٣ – أمالي ابن الشجري جـ٣ ص ٣٧ – ابن يعيش جـ٣ ص ٣٦ « .

(٤) هذا البيت لم أعرف قائله .

(٥) « الا » ساقطة من «ب» .

في مثله الا لمهم ، وكذا شر أهر ذاناب الا في وقت لا يهر الكلب فيه الا لشر ، وجرت بذلك العادة ، والا فالكلب كثيراً ما يهر لغير شر.

قلت : وتحقيق مايحصر به الحصر في المسألة(١) من وضيف أرباب المعاني على تراجع بينهم فيها كثير فلتراجع في ذلك الفن .

وبعض يرى المسوغ فيها الوصف المقدر ، أى شر عظيم ، أى أو شيء عظيم .

وزاد الرضى(٢) وقوع النكرة بعد «أما» نحو ـ أما غلام فليس عندك ، وأما جارية فلا أملكها . وغيره غيره ، مما لا يحصى كتصغير نحو ـ رجيل .

قال أثير الدين(٣) : ويمكن أندراجها في الوصف لكونه إياه معنى ، وجملة ما في المتن في ذلك ثمانية عشر نوعا(٤) . فقد تحصل أن جمهور النحاة على وجوب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما ، قال ابن الحاجب لأنه محكوم عليه ، والحكم على الشيء بعد معرفته هـ .

وهى علة مطردة في الفاعل مع عدم اشتراطهم فيه لا تعريفا ولا تخصيصا ، بل قد التزم ذلك فيه زاعما اختصاصه بالحكم المتقدم عليه ، وقد مر رد ذلك الاعتبـــار .

ـ والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالك ؟ = :

قال المصنف(٥) : لأن أكثر ما يقع بعد الاستفهام النكرات والجمل والظروف فتعين اذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو ـ من قائم ـ ومن قام ومن عندك ، فحكم عليها بالابتدائية ، وعلى المعرفة بالخبرية ، إجراء للباب على سنن ، حملا للأقل على الأكثر هـ .

وقال غيره : «ما» في ما أنت وزيد عند سيبويه(٦) ابتداء ، وأنت الخبر ،

---

(١) في «ج : في وضيف أرباب . . . الخ .

(٢) في شرح الكافية «جـ١ ص ٨٩» .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ٧٣ ظ ، وعبارته : وأن يكون مصغرا نحوه : نحو : رجيل عندنا ، وهذا يمكن أن يدخل تحت قول المصنف : وموصوفا ، لأن التصغير وصف في المعنى فكأنك قلت : رجل صغير الجرم عندنا .

(٤) أى : نوعا من المسوغات .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ ظ ، وعبارته : «فجعل النكرة مبتدأ ، والمعرفة خبرا ، لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفا أكثر من وقوعه معرفة ، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون الا خبرا نحو : من قائم ، ومن قام . . . الخ .

(٦) وعبارته في الكتاب جـ١ ص ١٥٦ : ومن قال : ما أنت وزيدا ، قال : ما شأن عبدالله وزيدا ، كأنه قال : ما كان شأن عبدالله وزيدا ، وحمله على «كان» لأن «كان» يقع ههنا ، والرفع أجود وأكثر في : ما أنت وزيد» ، والجر في قولك : ما شأن عبدالله وزيد أحسن وأجود ، كأنه قال : ما شأن عبدالله وشأن زيد . . . الخ .

وغيره يعكس ، ورأى سيبويه أرجح، لأن معنى الاستفهام كالتعريف يحسن الابتداء بالنكرة ، فهما كالمعرفتين ، والمتقدم منهما المبتدأ وكذا قال في ـ كم أرضك .

ورأى غيره أن المستفهم به هو المجهول ، والمستفهم عنه معلوم للمخاطب فلا يخبر به ، وهو في الجواب خبر فليكن في السؤال كذلك .

قال المصنف(١) : والكلام على اسم التفضيل كهو على أسماء الاستفهام .

ـ و = : ذلك نحو ـ أقصد رجلا خير منه أبوه = : كان القياس نصب « خير » نعتا للنكرة قبله ، لكن منع منه أن اسم التفضيل لا يرفع في الفصيح الظاهر إلا في مسألة الكحل .

وفي شرح الدماميني(٢) : ولم أر ما يثلج الصدر في توجيه قول سيبويه : إن المعرفة خبر النكرة في ـ خير منك أبوه .

قلت : إنما قصر به أن مقلده ابن قاسم(٣) لم يخص في المسألة ، بل قال(٤) تبعا للمصنف وايجازا : والكلام على اسم التفضيل كهو على أسماء الاستفهام . ولا هي أيضا مسطورة فيما يتعاطاه من كتب القوم كآمال المفصل لابن الحاجب ، وشرح مقدمته الرضى ، ومغنى اللبيب لابن هشام القاهرى .

وإنما رددها المصنف نقلا عن كتاب سيبويه ، وقد حررها أثيرالدين(٥) رحمة الله بما مر : أن القياس نصب اسم التفضيل جاريا على ماقبله ، لولا أنه الظاهر في الفصيح إلا في المسألة المذكورة .

قال(٦) : فلو جعلت بدله في المثال وصفا غيره فقلت : أقصد رجلا محسنا لك أبوه لكان منصوبا أحسن منه مرفوعا ، سوى أنه لما كان محل ما رفع به ما بعده ترك مرفوعا بالابتداء ، ليرتفع به أبوه وجعل أبوه خبراً حتى لايخلوا اسم التفضيل من العمل فيه(٧) إذ كان القياس أن لو نصب وصفا أن يعمل فيه ، هذا مع مافيه في المسوغين من تعلق المجرور به(٨) وقر به من المعارف بعدم قبوله الأداة .

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ ظ .
(٢) « جـ١ ص ٨٦ ظ » .
(٣) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ١١٤ » .
(٤) « قال » ساقطة من « جـ » .
(٥) في شرحه للتسهيل « جـ٢ ص ٧٤ ظ » .
(٦) أى الأثير في المرجع السابق ، وعبارته : « ولوجعلت مكان » أفضل وصفا غير أفعل التفضيل لزم الظاهر ، فقلت : نقول : أقصد رجلا محسنا لك أبوه ، لكان كونه منصوبا صفة أحسن من كونه مرفوعا ، فلما كان محل « أفضل » محل ما رفع به مابعده ترك مرفوعا بالابتداء . . . الخ .
(٧) في «جـ : اذا كان القياس . . . الخ . »
(٨) « به » ساقطة من «جـ» .

– والأصل تأخير الخبر = : لأن المبتدأ محكوم عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ، فقصد أيضا ذلك في اللفظ توفيقا بينه وبين المعنى .

وقال المصنف(١) : بل لكونه عاملا في الخبر تقدم كسائر العوامل على معمولاتها ، سيما عامل لا يتصرف ، ومقتضاه لزوم التأخير ، أنه أجيز تقديمه تشبيها له بالفعل في كونه مسندا ، وللمبتدأ بالفاعل في كونه مسند إليه ، غير أن ذلك مشروط بالسلامة من اللبس ، كما أشار إليه بقوله :

– ويجوز تقديمه = : نحو : قائم زيد – إن لم يوهم ابتدائية الخبر = : بأن كانا معرفتين أو نكرتين مصحوبتين بالمسوغ ، ولا مبين لأحدهما من الآخر ، فأيهما المقدم فهو المبتدأ . نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل منى ، فان كلا منهما صالح للخبرية عنه وبه ، وليس المراد تساويهما رتبة في التعريف والمسوغ كما يوهم لفظ المصنف في الخلاصة(٢) ، وابن هشام في التوضيح(٣) ، وقلدهما في ذلك كثير ، بل في مطلقى التعريف والمسوغ ، كما صرح به غير واحد ، فالمتكلم قدر في المثال الأول علم المخاطب «زيدا» وجهالة نسبة الأخوة ، فلو عكس انعكست النسبة ، اذ يكون المخاطب عالما أن له أخا ، وجاهلا كونه زيدا ، فمن ثم أمتنع التقديم إلا وهناك قرينة مميزة .

والمسألة خلافية فمجيز غير ملتفت إلى الانعكاس طموحا إلى حصول الفائدة للمخاطب قدمت أو أخرت ، ومانع رعيا للإنعكاس .

قال أثيرالدين(٤) : وهى مسألة جرت بين عظيمين من علماء بلدنا ، وهما الأستاذ أبو محمد بن السيد ، وأبوبكر ابن باجة أدت إلى مكالمة ونزاع وتعصب حتى أملى في ذلك ابن السيد وأورد الحكاية السابقة(٥) .

فلو كانت هناك قرينة جاز التقديم ، كقول حسان رضى الله تعالى عنه :

قبيلة ألأم الأحياء أكرمها ... وأغدر الناس بالجيران وافيها(٦)

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٨ ظ . وعبارته : «قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل في الخبر ، واذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تقدم سائر العوامل على معمولاتها . . . الخ .

(٢) إذ قال : فامنعه حين يستوى الجزآن ... عرفا ، ونكر عادمى بيان

(٣) إذ قال في جـ١ ص ١٧٠ وما بعدها : ويجب في أربعة مسائل ، أحدها : أن يخاف التباسه بالمبتدأ ، وذلك اذا كانا معرفتين ، أومتساويتين – أى النكرتين في التخصيص – ولا قرينة ، نحو : زيد أخوك ، وأفضل منك أفضل منى .

(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٥ ظ .

(٥) انظر «ص ١٠٠٤» .

(٦) بيت الشاهد من خمسة أبيات في هجاء هوازن جاءت في الديوان ص ٢٥٦ – والشاهد : جواز تقديم الخبر عن المبتدأ مع مساواتها في التعريف لأجل القرينة ، وهى عود الضمير العائد على القبيلة ، والتقدير : أكرمها ألأم الأحياء ، ووافيها أغدر الناس ، ولذلك قال أبوحيان في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٥و : أى أكرمها ألأم الأحياء . وانظر : الدرر جـ١ ص ٧٦ .

وقول الآخر :

وأغناهما أرضاهما بنصيبه ... وكل له رزق من الله واجب(١)

أى : أكرمهما الأحياء ، وأرضاهما بنصيبه أغناهما ، وقوله :

بنونا بنوا أبنائنا وبناتنا ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد(٢)

وقولهم : أبو حنيفة أبو يوسف ، وذلك أنا نعرف كما قال الرضى : أن الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لأجله فهو الخبر ، ولايخفى أن المراد تشبيه بنى الابناء بالآباء ، وأبي يوسف بأبي حنيفة ، فمع التقدير لا يحصل لبس لامتناع تشبيه الأعلى بالأدني ومن ذلك قولهم :

جانيك من يجنى عليك وقد ... تعدى الصحاح مبارك الجرب(٣)

وقول أبي تمام :

لعاب الأفاعى القاتلات لعابه ... وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل(٤)

أى الذى تعود جنايته عليك ، يعنى العاقلة ، فمن يجنى ، ولعابه ابتداء ، لأن المعنى عليهما .

ومن تقديم الخبر مع مساواته المبتدأ تنكيراً لوضوح المعنى قوله صلى الله عليه وسلم : « مسكين مسكين رجل لا نفع له » .

---

(١) البيت من شواهد الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٥ و . وقد حكام أيضا بقوله : وقال الآخر من غير عزو لقائله ، ولم اعرف قائله .

(٢) قال البغدادى في الخزانة جـ١ ص ٢١٣ : وهذا البيت لا يعرف قائله مع كثرة شهرته في كتب النحاة وغيرهم ، قال العينى : هذا البيت استشهد به النحاة على جواز تقديم الخبر ، والفرضيون على دخول ابناء الابناء في الميراث وأن الانتساب الى الآباء ، والفقهاء كذلك في الوصية ، وأهل المعاني والبيان في التشبيه ، ولم أرأحدا عزاه الى قائله ، وقال البغداد : ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبيصىأنه قال : هذا البيت قائله : أبوفراس همام الفرزدق بن غالب .
وانظر : « ابن يعيش جـ١ ص ٩٩ ، ٩ ص ١٣٢ – الدرر جـ١ ص ٧٦ . والانصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص ٤٦ .

(٣) ذكر هذا البيت مع آخر بعده في العقد الفريد جـ١ ص ٣٠ – أثناء بيان قصة حصلت بين الحجاج بن يوسف وسليك بن سلكة ، ولم يعز لقائله ، ولم أستطع التعرف على قائله ، واستشهد به الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٥ و . وقال : فمن يجنى هو المبتدأ ، و « جانيك » الخبر ، أى كاسيك الذى تعود جنايته عليك .

(٤) قال البغدادى في الخزانة جـ١ ص ٢١٤ : وهذا البيت أحد أبيات عشرة في وصف القلم من قصيدة لأبي تمام مدح بها محمد بن عبدالملك الزيات . والأرى بفتح الهمزة وسكون الراء : مالزن من العسل في جوف الخلية . والجنى : بفتح الجيم والقصر : العسل ، « واشتارته »: استخرجته ، يقال : شار فلان العسل اذا استخرجه ، والعواسل : جمع عاسلة أى : مستخرجه العسل . وانظر : « يسير على التصريح جـ١ ص ٣٥٣ – ديوانه ص ٢٥٧ » .

ـ أو = : لم يوهم تقديمه ـ فاعلية المبتدأ = : بكون خبره فعلا رافعا مستكنا ، نحو ـ زيد قام ، لما في التقديم من منع كون الجملة مركبة من فعل وفاعل ، فلو أمن اللبس ببروزه في التثنية والجمع نحو : الزيد ان قاما ، والزيدون قاموا والهندات قمن ، جاز على الأصح ، واختاره المصنف .

قال(١) : ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة : أكلوني البراغيث لأن تقديمه من هاتيك اللغة أكثر والحمل على الأكثر راجح .

ومنعه بعض حملا على المفرد ، لأنهما فرعاه ، إجراء للباب مجرى واحداً ، فان ورد مثل : قاما أخواك ، حمل على أن الألف علامة على تلك اللغة ، كتاء قامت زينب أو فاعل مبدل منه مابعده .

فلو رفع ضميراً منفصلا أو ظاهراً سببيا جاز ، كما قام الا هو زيد ، وقام أخوك زيد ، أو أجنبيا قبح نحو ـ ضربه أبوبكر زيد ، أى زيد ضربه أبوبكر ، لتصديرك الموضع بمالا يصح كونه(٢) له فتبنى الكلام على الفعل .

وقال يعقوب : وقرىء « وسع كرسيه السموات والأرض »(٣) ، على معنى السموات والأرض وسعها كرسيه (٤) .

ـ أو = : لم ـ يقرن بالفاء = : نحو ـ الذى يأتيني فله درهم ، فيمتنع تشبيها للمبتدأ باسم الشرط ، وخبره بجوابه . ونظراً إلى أصل الفاء الذى هو التعقيب .

ـ أو = : لم يقرن ـ بإلا لفظا = : نحو ـ « وما محمد الا رسول »(٥) صلى الله عليه وسلم ـ أومعنى = : نحو ـ « إنما أنت نذير »(٦) ـ في الاختيار = :

وأما في الأضطرار فقال :

فيارب هل الابك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول(٧)

والأصل : وهل المعول الا عليك .

ـ أو = : لم يكن = : خبراً لمبتدأ ـ مقرون(٨) بلام الابتداء = : نحو : لزيد

---

(١) أى المصنف في الشرح جـ١ ص ٤٩ و .
(٢) « له » ساقطة من « جـ » .
(٣) سورة البقرة ، آية ٢٥٥ ـ قال الأثير في البحر المحيط جـ٢ ص ٢٧٩ : قرأ الجمهور « وسع » بكسر السين ، وقرىء شاذا بسكونها ، وقرىء أيضا : « وسع » بسكونها وضم العين ، و « السموات والأرض » بالرفع مبتدأ وخبرا .
(٤) في « جـ : وسع كرسيه ... الخ .
(٥) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .
(٦) سورة هود ، آية : ١٢ .
(٧) قائله : الكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة يرثي بها زيد بن عل وابنه الحسين ، ويمدح بنى هاشم انظر : « الدررجـ١ ص ٧٦ ـ التصريح جـ١ ص ١٧٣ ـ العينى جـ١ ص ٥٣٤ .
(٨) في المتن تحقيق بركات ص ٤٦ : يكن لمقرون ... الخ .

قام ، فلا يجوز : قائم لزيد ، لأن أقترانه بها يؤكد الأهتمام بأوليته ، والتقديم عليه مناف ، وأما قوله :

خالي لأنت ، ومن جرير خاله   ينل العلا ويكرم الأخوالا(١)

فقيل اللام زائدة في الخبر كقوله :

أم الحليس لعجوز شـــهربه   ترضى من اللحم بعظم الرقبة(٢)

وقول كثير :

أصاب الردى من كان يهوى لك الردى   وجن اللواتي قلن عزة جنت(٣)

(فهن لأولى بالجنون وبالــردى   وبالسيئات ماحيين وحيت) (٤)

وقد زيدت مع المبتدأ في قول الخنساء :

وينفى لهمــــوم   فهى حــرا أســفة(٥)

وقيل على إضمار ابتداء ، أي لهو أنت .

ويضعف الأول : أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله ابن هشام(٦)

والثاني : أن الجمع بينهما وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، قاله أثير الدين(٧) وغيره .

---

(١) قال العيني في شواهده الكبرى جـ١ ص ٥٥٦ : لم أقف على اسم قائله ، ويروى : ومن تميم خاله ، ومن عوف خاله ، وقد وجه أيضا باحتمالين ، أحدهما . أن يكون الأصل : لخالي أنت ، فأخر اللام الى الخبر ضرورة ، والثاني : أن يكون أراد : لأنت خالي ، فقدم الخبر على المبتدأ ، وبان كانت فيه اللام ضرورة . وانظر : التصريح جـ١ ص ١٧٤ – الأشموني جـ١ ص ٢١١ » .

(٢) قال العيني في شواهده الكبرى جـ١ ص ٥٣٥ : قائله : رؤية بن الحجاج ، ونسبه الصغاني الى عنترة بن عروس ، وهو الصحيح . والبيت موجود في ملحق ديوان رؤية ص ١٧٠ ويجوز أن يكون « أم الحليس » مبتدأ ، و« لعجوز» خبر مبتدأ محذوف تقديره : لهي عجوز والجملة خبر المبتدأ الأول . وانظر : « الخزانة جـ٤ ص ٣٢٨ – شرح شواهد المغنى ص ٦٠٥ – الدرر جـ١ ص ١١٧ » .

(٣) البيت الأول ذكر في الديوان ص ١٠٧ من مجموعة أبيات اذ قال جامعة : وقد وردت أبيات نسبت لكثير ، ولم تدخل في هذه القصيدة حسب الرواية التي أثبتناها ، وهذه هي الأبيات وسردها سبعة منها البيت الأول فقط . . . وذكره أبو الفرج في الأغاني من ضمن أحد عشر بيتا منسوبا لكثير عزة في جـ٩ ص ٣٠ – أما البيت الثاني وهو محل الشاهد فليس موجودا في ديوانه وقد ذكر البيتين الأثير في شرح التسهيل منسوبتين لكثير في جـ٢ ص ٧٦ ظ : إذ قال : ومن زيادة اللام في الخبر قول كثير عزة : أصار الردى . . . البيتين .

(٤) ما بين القوسين ساقط من « جـ » .

(٥) في ديوان الخنساء ص ٥٩ : وقالت من مجزور الرمل : « مرهت عيني فعيني . » بعد صخر عطفة وذكر مجموعة أبيات منها بيت الشاهد ، وذلك في رثاء أخيها صخرا .

(٦) في المغنى « جـ١ ص ٢٤٥ » .

(٧) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ٧٦ ظ ، وعبارته : والزيادة أولى من أعتقاد كونها للتأكيد ، وحذف المبتدأ ، لأن مضمونها مؤكد بها فينافيه الحذف .

وفي شرح الدمامينى(١) وفيه نظر .

قلت : وقد كشف عن وجهه في شرح المغنى فقال : ولقائل أن يقول : إنما يأتي أن لو كان المؤكد باللام المبتدأ المحذوف وهو ممنوع ، وإنما المؤكد نسبة الخبر إليه .

قلت : ولوسلم أن المؤكد النسبة ، وهو ماصرح به ابن هشام(٢) ، لم يستلزم عدم التنافي ، لأن كونه مؤكداً لنسبة إليه يؤكد الاهتمام بذكره . وحذفه بعد مناف لذلك .

ثم قال : سلمنا أن المؤكد المبتدأ ، لكن لا نسلم التنافي ، لأن المحذوف لدليل في حكم الثابت . وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو ـ مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهما بالرفع على تقدير : هما صاحباى(٣) أنفسهما . والنصب على تقدير : أعينهما أنفسهما .

قلت : وقد أجاب آخراً باحتمال أن مراده أن مقام التأكيد مقام بسيط ، ومقام الحذف مقام إيجاز واختصار والجمع بين التأكيد والحذف جمع بين متنافيين .

ـ أو = : لم يكن خبراً ـ لضمير الشأن = : نحو : هو زيد منطلق ، فلو تأخر احتمل الشأنية والتأكيد ، بل في تأخيره إخراج عما وضع له التفخيم بذكر الابهام ثم التفسير .

ـ أو = : لم يكن خبراً لشبهه(٤) = : أى : ضمير الشأن ، نحو : كلامى زيد منطلق فلو أخر لم يفد شيئا ضرورة علم السامع بذكره أولا : أنه كلامى كلامك فكأنك قلت : كلامى هو كلامى ، قاله المصنف(٥) وغيره(٦) .

قلت : وقصر الدمامينى(٧) فعزاه للمصنف فقط .

ثم قال(٨) : وفيه نظر ، إذ قد يقال : بإفادته أن ذلك كلامك لا كلام غيرك إذ قد يكون مايتلفظ به الإنسان كلام غيره حاكيا إياه .

---

(١) « جا ص ٨٧ ظ » .

(٢) في المغنى جا ص ٢٣٩ – وعبارته : وأما اللام غير العاملة فسبعة : لام الابتداء وفائدتها أمران : تأكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها في باب « إن » . . . وتخليص المضارع لحال . وقال الشمنى في كتابه المنصف ج٢ ص ٤٠ : والمراد بمضمون الجملة : النسبة الاسنادية المفسر بتعلق أحد جزئى الكلام بالآخر . . . الخ .

(٣) في « ج » : صاحبان أنفسهما . . . الخ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : أو شبهه . . . الخ .

(٥) في شرح التسهيل جا ص ٤٩ و .

(٦) منهم : الأثير في شرحه على التسهيل ج٢ ص٧٦ ظ . والمرادى في شرح التسهيل جا ص ١١٦

(٧) في شرحه للتسهيل جا ص ٨٧ ظ .

(٨) أى : الدمامينى في المرجع السابق .

قلت : وهو مردود بأنه خلاف الأصل ، سيما وليس هنالك مايقتضى
كاية من أداتها فالتمسك بالأصل الأصل والعدول عنه لقرينة جور عن جادة
صواب فلا يلتفت إليه .

ـ أو = : لم يكن خبراً ـ لأداة استفهام = : نحو ـ أيهم أفضل ـ أو = :
ة ـ شرط = : نحو ـ من يقم أقم معه .

ـ أو = : لشيء ـ مضاف إلى أحدهما = : (أى اللفظين في الأداتين) (١)
ـ غلام من عندك(٢) ، وغلام من يقم أكرمه ، فلو قدم في هذه الصور كان
وتا لما تستحقه الأداتان من الصدارة ، وهو مالا يسوغ ارتكابه .

وزاد أصحابنا أن يكون خبراً لكم الخبرية نحو : كم غلام عندى ، أولمضاف
يها نحو ـ وزيركم ملك زارني . أو كما التعجبية : كما أحسن زيدا ، أو المبتدأ
لدم في مثل : نحو ـ الكلاب على البقر ، وأمت في الحجر لا فيك . أو خبراً
ضمير متكلم ، أو مخاطب . ـ وهو موصول سائغ التثنية والجمع .

أو موصوف وقد عاد الضمير من الصلة أو الصفة مطابقاً نحو ـ أنا(٣) ـ الذى
لت ، وأنا رجل فعلت ، خلافا للكسائى ، أو لما تضمن معنى الدعاء معرفة ونكرة
و « الحمد لله »(٤) والويل لزيد ، و « لعنة الله على الظالمين »(٥) ونحو ـ سلام
ليك(٦) وويل لزيد ، وخير بين يديك ، وفدى لك أبي وأمي .

فأما لله الحمد ، وقوله :

له الويل إن أمسى لا أم هاشم   قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا(٧)

فقال أثير الدين(٨) : خرج مخرج الخبر الثابت الذى لا يرجى ولا يطلب .

أو يكون جملة غير محتملة صدقا أو كذبا نحو ـ زيد اضربه ، وزيد هلا ضربته
كذا ما زيد بقائم على اللغتين (٩) . وسيرد عليك الخلاف في هذه .

وأورد الجزولى : أن يكون الخبر محذوفا عن مبتدأ معرف نحو ـ لولا زيد
كرمتك ، وزاد في الإفصاح : ضربي زيدا قائما ، والمبتدأ بعد « أما » (نحو(١٠)

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٢) في « ج » من عندى .
(٣) « أنا » ساقطة من « ب » .
(٤) سورة الفاتحة ، آية : ١ .
(٥) سورة هود ، آية : ١٨ .
(٦) في « ج : سلام عليكم . . . الخ .
(٧) البيت من شواهد الأثير في شرحه على التسهيل « ج٢ ص ٧٧ و . ولم أعرف قائله .
(٨) في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٧ و . »
(٩) أى : التميمية والحجازية .
(١٠) « نحو أما » ساقطة من « ب » .

ـ أما) زيد فعالم ، لعدم موالات الفاء(١) إياها .

(نحـــو) (٢)

ـ ويجوز : في داره زيد إجماعا = : لأن الخبر منوى التأخير ، فالمفسر مقدم فيه .

وقد قدح أثيرالدين(٣) في صحة الاجماع : بأن في المسألة خلافا ، عن الأخفش نقله الصفار ، (عنـــه) (٤) إذا رفع : زيد » بالظرف ، لأنه حينئذ في محله ، من حيث عامليته ، فيلزم تقديم الضمير المفسر .

قال ابن قاسم(٥) معرضا به : والإجماع صحيح على جعل : في داره خبرا .

قلت : وأخذه الدماميني(٦) فأسهب في الرد على الأثير دعوى عدم الصحة إيهاما للاختراع بما يطالع في شرحه .

ـ وكـــذا = : يجوز تقديم ما اشتمل على عائد على ما أضيف إليه المبتدأ صالحا للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه نحو (٧) ـ في داره قيام زيد =: و نحـــو(٨) ـ في دارها عبد هند = : مما لا يصلح ، فيجوز ـ عنـــد = : أبي الحسن ـ الأخفش = : في المسألتين .

قال المصنف (٩) : وبه أقول ، لأن المتضائفين كشيء واحد ، فإذا كان

---

(١) في «ب : لعدم أركان الفاء . . . الخ .
وهذا الكلام لا معنى له .

(٢) (نحو) ساقطة من جميع النسخ ، وهى مثبته في المتن تحقيق بركات ، وفي شرح الأثير جـ٢ ص ٧٧ ظ . وهى غير مذكورة في شرح المراد جـ١ ١١٦ ، وشرح الدماميني جـ١ ص ٨٧ ظ .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ٢ ص ٧٧ ظ.» .

(٤) « عنه » ساقطة من «ب » و« جـ» أى نقل أبوجعفر الصفار عن الأخفش ذلك .

(٥) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١١٦ ، أى معرضا بقدح الأثير في الأجماع علما بأنه قد نقل ما ذكره أبوجعفر الصفار عن الأخفش .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٨٨ و . والحق أن دعوى الشارح أن الدماميني أخذه من ابن أم قاسم ليس بصحيحة ، لأن ما قاله الدماميني غير موجود في شرح ابن أم قاسم ، الا أن الشارح سامحه الله متحامل على الدماميني ، ويتلمس في العثرات ، وهو غير مصيب في هذا المقام ، وما ذكره الدماميني في الرد على الأثير في غاية الجودة والقوة ، والحق له . ونظرا لذلك لم يذكر الشارح كلام الدماميني ، وإليكه : ورام الشيخ ابوحيان أن يقدح في نقل الاجماع في المسألة المذكورة ، فقال : هى ممتنعة عند الأخفش ، لانه يجعل «زيدا» فاعــلا ، وانما يتم هذا لوقال الأخفش : بوجوب الفاعلية ، أما اذا قال : بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء ، فصدق قوله : ان المسألة جائزة باجماع ومما يؤيد هذا أن المصنف قال : إن الاخفش يجيز : في داره قيام زيد . . . الخ .

(٧) في « جـ : في داره قائم زيد .

(٨) « نحو» ساقطة من «ب » .

(٩) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٩ و .

المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرا معه ، غير أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل .

ومنه قولهم : في أكفانه درج الميت ، وقوله :

بمسعاته هلك الفتى أو نجـــاته فنفسك صن عن غيهاتك ناجيا(١)

قلت : وفي دعوى المصنف الصلاحية المذكورة في المسألة الأولى نظر ، لعدم إشعار المضاف إليه حينئذ بالمضاف رأسا الا التزاما كسائر أحوال المضاف إليه فتأمله .

قال أثير الدين(٢) : والكوفية على منع المسألتين ، والبصرية كالأخفش على الجواز . وكلام المصنف يوهم مخالفتهم إياه .

وقد نقل الصفار عنه المنع إن رفع بالظرف ، وهو واضح ، فينبغي للمصنف عن الأخفش التفصيل ، فلو أضيف الخبر إلى عائد على مضاف إليه المبتدأ نحو ـ غلامه محبوب زيد ، أو جملة مصدرة بمضاف إلى ضميره نحو ـ أبوه ضربه عمرو فمنعه ابن كيسان عن النحويين قاطبة ، فلو زدت اسما فقلت : أبوه ضربه عمرو زيد ، والفعل لعمرو ، وضمير أبوه لزيد ، جاز عند البصرية على التقديم والتأخير ، لإجازتهم ـ أبوه صائم زيد .

ـ ويجوز تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام = : نحو ـ كيف أنت ؟ وأين بيتـــك ؟

وحكى ابن إياز عن أبي الفتح جواز ـ زيد كيف ـ على تقدير كيف هو ، فكيف خبر « هو » والجملة خبر « زيد » وعليه قول بعضهم كما أنشد فيه بعض أصحابنا .

أمـــا أنا فمتيـــــــــــــم ضيق الفـــؤاد وأنت كيف

فأجابه المخاطب :

حـــالى وحـــالك واحـــد وأنا القتـــيل بغير سيـــف

فلو لم يكن الخبر نفسه استفهاما بل مصحوبا(٣) به نحو ـ زيد هل ضربته ـ لم يجب .

---

(١) هذا البيت لم أعرف قائله ، وهو من شواهد ابن مالك في شرحه المذكور .
(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ٧٨ و . وعبارته : وما ذكر المصنف من أن الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين وذكره جواز ذلك منسوبا الى الأخفش يوهم أن غيره من البصريين يخالفه وليس كذلك ، ومنع الكوفيون المسألتين . . . الخ .
(٣) في « ج » : بل محصور به نحو . . . الخ .

ـ أو = : كان مضافا إليها = : أى الأداة نحو ـ صبح أى يوم السفر ـ أو= : مصححا(١) تقديمه الابتداء بالنكرة = : نحو ـ في الدار رجل ، وخلفك امرأة .

قال المصنف(٢) : وقصدك غلامه رجل .

ـ أو = : كان ـ دالا بالتقديم على مالا (٣) يفهم بالتأخير = : نحو لله دره ، وشبهه من الجمل التعجبية ، لعدم انعراف التعجب بها إلا بتقديم الخبر .

قال المصنف(٤) : وكذا نحو ـ سواء عليهم آأنذرتهم أم لم تنذرهم(٥) من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية ، لكون المعنى : سواء عليهم الإنذار وعدمه ، فلو قدم . « أنذرتهم » أوهم استفهاما حقيقيا ، وذلك بتقديم الخبر مأمـــون .

وقال السهيلى : مما يمتنع تقديمه اتفاقا ـ سواء على أقمت أم قعدت ، فالجملة خبر سواء(٦) ، وليس سواء ابتداءاً في المعنى ، وإلا كان في الجملة عائد ، وليس فيها ، لعدم كونها خبراً حقيقة ، لأن المعنى : سواء على القيام والقعود ، فالقيام إذا المبتدأ ولا ضمير في المبتدأ عائد على الخبر البتة ، فكذا في هذه الجملة الواقعة موقع المبتدأ الذى هو الانذار ، هذا تفسير أبي على(٧) ومن ذهب مذهبهم ، ولا يصح لقولهم : سيان زيد وعمرو ، ولا سيان قعدت أم قمت ولا سواء قعدت أم قمت حتى تقول : على أو عليهم ، لعدم إرادتك استواء الشيئين في صفة هى لهما ، كما لوقلت : سواء زيد وعمرو مسويا بينهما حسنا أو قبحا أو نحوهما .

وإنما المساواة في عدم المبالات ، كلا أبالى أكان هذا أو ذاك ؟ ، فقد عاد معنى المساواة إلى فعل القلب من عدم المبالاة ، وإذا فقد التفات القلب إلى شيء فقد العمل به ، فصار معنى : سواء على لا أبالى ولا ألتفت . والجملة الاستفهامية في موضع مفهوم لا أبالى كما هو في موضع مفعول لا أدرى ، وصار

---

(١) في « ج : مصحوبا تقديمه ... الخ .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٩ ظ ، وعبارته : « وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص ، نحن لك مال ، أو بجملة متضمنة لما تحصل الفائدة ، نحن : قصدك غلامه رجل ، فلولا الكاف من قصدك لم يفد الاخبار بالجملة ... الخ .

(٣) في « ج : على ما يفهم ... الخ . وفي «ب : على مالم يفهم ... الخ . وما أثبته هو الموافق لــ « أ » والمتن تحقيق بركات .

(٤) في المرجع السابق .

(٥) سورة البقرة ، آية : ٦ .

(٦) في هامش « أ » عبارة : قف على هذا التحقيق ، والسر الدقيق ، المنقول عن ابن قاسم السهيلى رضى الله عنه .

(٧) وعبارته في الإيضاح العضدى جـ١ ص ٥٠ » : « وإذا كان جملة فلابد من ذكر يعود من أن يكون من هذين الضربين ، قيل : هذا كلام محمول على المعنى والتقدير فيه : سواء على القيام والقعود ، فيكون » سواءه على هذا التقدير خبر مبتدأ .

الفعل كمجرور على وعليهم الذى لولاه ما جازت المسألة ، وإنما جيء بعلى دون غيرها ، لأن معنى سواء عليهم » : لا يبالون ، فالضمير في « عليهم » بمنزلة فاعل يبالون ، فلابد منه في المسألة ، كما لابد منه في « ثم بداهم»(١) « فأأنذرتهم» (٢) و« ليسجننه » – ليس فيموضع (رفع) (٣) أبدا بل في موضع نصب بعد فعل القلب ، لأن معنى بدا : ظهر ، وهو هنا ظهور قلب لا بصر ، فلابد له من فاعل وهو مجرور اللام ، فقد آل المعنى إلى العلم ، ورؤية القلب ، فكأنه قال : ثم رأوا ليسجننه ، ففاعل رأى مجرور اللام كما أن فاعل يبالون مجرور « على » إذا قلت : سواء عليهم .

وقد قال سيبويه(٤) بنصب الثاني من « له صوت صوت حمار» على المفعولية ، وأن الفاعل مجرور اللام ، والمعنى يصوت أو يبدى فكذا الفاعل هنا مخفوض « على » واللام والجملة المستفهم معها ، والمؤكدة باللام هى المفعول بالمعنى الذى أوضحناه .

وعليه فسواء ابتداء لفظا لا معنى ، ومن ثم لم يكن له خبر في الحقيقة ، كما في « حسبك ينم الناس » لما كان في (٥) معنى أكفف ، فخالف باطن الكلام ظاهره ، فلم يكن له خبر ، كما لم يكن لأكفف من حيث لا يخبر عنه ، ونظيره أقائم زيد في : أن قائما ابتداء لفظا ، وزيدا فاعل به ، ولا خبر ، لكون المعنى : أيقوم زيد ، وكل مبتدأ في معنى الفعل ، فخبره متروك ، رعاية للمعنى المتضمنه ، ولذلك نظائر في أبواب جمة من العربية هـ .

فتحصل من ذلك أن سواء مبتدأ والجملة مفعول (٦) .

قال أثيرالدين(٧) : وهو مذهب غريب .

– أو = : كان الخبر – مسندا دون أما الى أن وصلتها = : نحو « وآية لهم أنا حملنا ذرياتهم (٨)» قيل لئلا يلتبس بإن المكسورة ، إذ لوجيء(٩) بالخبر

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣٥ .
(٢) « الواو ساقطة من « جـ » .
(٣) « رفع » ساقطة من « جـ » .
(٤) في الكتاب جـ١ ص ١٧٧ وما بعدها .
(٥) في جـ : المعنى .
(٦) في شرح التسهيل للأثير جـ٢ ص ٧٩ ظ : بعد ذكر كلام السهيل : وتلخص من هذا كله أن الجملة بعد سواء إما مبتدأ وسواء الخبر ، وإما خبر وسواء المبتدأ ، وأما فاعل بسواء وسواء مبتدأ ، وإما مفعول وسواء مبتدأ .
(٧) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٧٨ ظ . وعبارته : وللسهيل في هذه المسألة مذهب غريب ، قال مانصه . . . الخ .
(٨) سورة يسين ، آية : ٤١ . قال العكبرى في الإملاء جـ٢ ص ٢٠٣ ، و « أنا » يجوز أن تكون خبر مبتدأ محذوف أى : هى أنا ، وقيل هى مبتدأ ، و « آية لهم » الخبر . وجاز ذلك لما كان لأنا تعلق بما فيها . . . الخ .
(٩) في « جـ » : إذ لوجاء بالخبر . . . الخ .

بعد خبر المفتوحة إما طرفا نحو ـ أن زيدا قائم عندى ، أوغيره نحو ـ أن زيدا قائم حولا ، شبهت بالمكسورة ولم ترفع اللبس الفتحة الخفيفة ، لكون الموضع للمكسورة لصدارتها ، بخلاف المفتوحة كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى .

ولا يدفعه أيضا ورود خبر الابتداء بعد خبر « أن » ، إذ قد يظن أنه خبر بعد خبر أن المكسورة ، أو تعلق الظرف بخبر « ان » وإذا تقدم الخبران عرف ضروريا أنه خبر الابتداء ، وليس في خبر أن المفتوحة ، لكونها موصولا حرفيا .

وقد عرف أن ما في حيز الصلة لا يتقدم الموصول ، ولا ما في حيز خبر المكسورة لايتقدمها (١) ، لصدارتها .

فإذا تعينت خبرية المقدم والمكسورة مع(٢) معموليها لا تصلح للابتدائية ، لأنها جملة ، ولا لكونها المبتدأ ، تعين أن ما بعد الخبر هى المفتوحة لا غيرها .

وقيل : إنما قدم حذر التباسها بأن بمعنى لعل .

وقيل : هربا من تعرضها للنواسخ ، ومن جملتها « ان » فيستثقل اجتماعهما .

وأجاز ذلك الأخفش والفراء ، وأبوحاتم قياسا على « أن » الناصبة للمضارع نحو ـ « وأن تصوموا خير لكم »(٣) . فان وليها أما جاز إجماعا نحو ـ أما أنك خارج فلا أصدقك ، وقوله :

عندى اصطبار وأما أنى جزع يوم النوى فلو جد كاد يبرينى(٤)

لانتفاء المحذور ، لأن الجملة التامة لا توسط بين « أما » وفائها ، فلا الباس بالمكسورة ، على أن لزوم تقديم الخبر عند فقد « أما » مشروط ، كما قال ابن عصفور بكونه ملفوظا ، فان حذف لم يلزم تقديره مقدما نحو ـ لو أن زيدا قائم لقمت

ـ أو = : كان مسندا ـ إلى مقرون بالا لفظا = : نحو ـ ما في الدار إلا زيد

ـ أو معنى = : نحو ـ في الدار عمرو ، ـ و = : كان مسندا

---

(١) في «ب» : لتقديمها ... الخ .
(٢) في «ج : معا معموليها ... الخ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ١٨٤ .
(٤) هذا البيت مع كثرة وروده في كتب النحو والشواهد لم يعرف قائله ، قال العينى في شواهده الكبرى : جا ص ٥٣٦ لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطى في الدررجا ص ٧٧ : لم أقف على اسم قائله ، وقال السيوطى في شواهد المغنى ص ٦٦١ : لم يسم قائله ، وقد استشهد به المرادى في شرح التسهيل جا ص ١١٧ ـ اذ قال : فان وليها « أما » جاز التقديم بلا خلاف ، قال : عندى اصطبار ... البيت والشاهد : جواز تأخير الخبر بعد « أما » حين كان المبتدأ « أن » وصلتها ، وقال العينى : وذلك أن المبتدأ اذا كان « أن » المفتوحة وصلتها يجب تقديم الخبر خوفا من التباس المكسورة بالمفتوحة ، أو خوف التباس « أن » المصدرية بالتى بمعنى لعل ، فان ابتدىء بأن وصلتها بعد « أما » لم يلزم تقديم الخبر ، بل يجوز التقديم والتأخير . كما في البيت المذكور .

– إلى = : مبتدأ – ملتبس بضمير ما التبس بالخبر = : كما في الحديث «من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه (١)» وقولهم : على الثمرة مثلها زيدا ، ومعرض عن وعد أخوها – وقوله :

أهابك أجلالا ومابك قــدرة ... على ولكن ملء عينى حبيبها(٢)

فحبيبها ابتداء ملبس بضمير العين، وملءعين خبر واجب التقديم ، اذ لوأخر مقدما عليه حبيبها عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، فالتزم تقديم الخبر أمنا من المحذور .

وفي شرح الدمامينى(٣) : ولا يصح التمثيل بالأولين(٤) ، لكون الخبر فيهما كونا مطلقا محذوفا ، ويصح تقديره مأخرا صحة اللفظ به كذلك ، لكونه خاصا نحو – على الله عبدالله متوكل .

قال(٥) : ولا يصح انه بناء على التجوز المشهور من تسمية الظرف نائبا على الكون المطلق خبرا ، لعدم تأديته لدعواه(٦) أن الضمير الملتبس بالخبر وهو الثمرة فيلزم أن الخبر هو الجار .

قلت : لانسلم أن المراد بالالتباس ذلك أعنى اتصال المجرور بجاره ، والمضاف إليه بالمضاف ، وان كان كذلك في المعود منه ، وانما عنى به العلامه الكائنة بين المستقر والمستقر فيه ، من كون الأول مظروفا للثاني ومتعلقا به ، ولاخفاء في صحتها .

ثم ما ألزمه الدمامينى من كون الجار على انفراده حينئذ يكون الخبر ملتزما توسعا في العبارة وتجوزا ، وإن كان الخبر مجموع الجار والمجرور ، بل ذلك

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ «ج٢ ص٩٠٣» كتاب حسن الخلق ، باب ماجاء في حسن الخلق . من حديث علي بن حسين بن علي رضى الله عنه .
وأخرجه ابن ماجة في سننه «ج٢ ص١٣١٦» كتاب الفتن ، باب كف اللسان في الفتنة من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

(٢) قائله : نصيب بن رباح الأكبر ، كذا في شواهد العينى ج١ ص٥٣٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ص١٣٦٣ – واستشهد به الأثير في شرح التسهيل ج٢ ص٧٩ ظ ، والمرادى في شرح التسهيل أيضا ج١ ص١١٧ . وصاحب التصريح ج١ ص١٧٦ – اذ قال : وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو : قول الشاعر ، وهو : نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح ، وهو عبد أسود لبنى مروان لا نصيب الأصغر حولى المهدى ، يخاطب امرأة : أهابك اجلالا . . . البيت ، فملء خبر مقدم . وحبيبها مبتدأ مؤخر . . . الخ . وانظر : الاشموني ج١ ص٢١٣ – وديوانه ص ٦٨ .

(٣) «ج١ ص٨٨ ظ ، نقله بتصرف .

(٤) وهما : «من حسن اسلام المرء» ، و «على التمرة مثلها زيدا .

(٥) أى : الدمامينى في المرجع السابق .

(٦) أى/ الدمامينى .

شأن المصنف في غير باب ، كقوله في المسألة نفسها (بعد) (١) : ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر .

وفي الخلاصة : واخبروا بظرف أو بحرف جر ، لشمول الأول الاضافة

قال المصنف(٢) : وذكر الالتباس أولى من ذكر الاضافة لشمول الأول الأضافة كما في البيت ، وغيرها – نحو – معرض عن هند المرسل عليها .

وزاد بعض أصحابنا على الثمانية (٣) : أن يكون «كم» الخبرية نحو – كم درهم مالك ، أو مضافا إليها نحو – صاحب كم غلام أنت .

أو مقدما(٤) في مثل نحو – في كل واد بنو سعد .

أوتدخل الفاء على المبتدأ نحو – أما في الدار فزيد ، أوكون الخبر اسم إشارة ظرفا نحو – ثم زيد ، وهنا جعفر ، فيقدم وجوبا تقديم هذا على زيد في الاخبار نحو – هذا زيد ، لا زيد هذا .

ولما رآه مبدوءا به الفراء جعله كما مر(٥) أعرف من العلم ، لأن تقدمه إنما كان للإشارة ، وقد ثبتت متقدمة في : هنا زيد وثم خالد ، فكذا هذا زيد ، (وفيه والذى قبله نظر) (٦) .

وقد عرفت من ذكر أماكن الوجوب في الظرفين أن ما سوى ذلك بناء على رأى البصرية سائغ الوجهين ، كان الخبر اسما رافعا ضميرا المبتدأ أو سببه ، أو ناصبا إياها نحو – قائم زيد وقام أبوه زيد ، وضربته زيد ، وضرب أخاها زيد هند . ومنع الكوفية تقديم الخبر في عامتها ، وعزى للخليل .

والصحيح الأول ، لحكاية سيبويه(٧) – مشنوء من يشنأوك ، وتميمى أنا ، وخز صفتك ، وأرجل عبدالله قال :

إلى(٨) مالك ما أمه من محارب ... أبوه ولا كانت كليب تصاهره(٩)

---

(١) «بعد» ساقطة من «ب» .
(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٩ ظ نقل بتصرف .
(٣) أى الأحوال الثمانية التى يجب فيها تقديم خبر المبتدأ .
(٤) أى : قد استعمل مقدما ... الخ .
(٥) يراجع رأي الفراء في باب المعارف في الشرح .
(٦) ما بين القوسين ساقط من «جـ» .
(٧) في الكتاب جـ١ ص ٢٧٨ .
(٨) جميع المراجع : الى ملك ... الخ . بخلاف نسخ الشرح .
(٩) قائله : الفرزدق بن همام بن غالب من قصيدة في مدح الوليد بن عبدالملك ابن مروان ، ورواية الديوان : «أبوها» ، وقال ابن جنى في الخصائص جـ٢ ص ٣٩٤ : وأما قول الفرزدق : الى ملك ما أمه ... البيت ، فانه مستقيم ولا خبط فيه . وذلك أنه أراد . الى ملك أبوه ما أمه من محارب ، أى ما أم أبيه من محارب ، وهذا كل الاستشهاد . انظر : «العينى جـ١ ص ٥٥٥ – الدرر جـ١ ص ٨٧ – الهمع جـ١ ص ١١٨ – الديوان جـ١ ص ٢٥» .

وقـــال :

قد ثكلت أمه من كنت واحده(١)   وصار منتشبا في برثن الأسد(٢)

قال :

فتى ابن الأغر إذا شتونا(٣)   وصف الزاد في شهرى قاح(٤)

أى من يشنؤك مشنؤ ، وأنا تميمى ، وصفتك خز ، وعبدالله رجل ، وأبوه ما أمه من محارب ومن كنت واحده — قد ثكلته أمه ،وابن الأغر إذا شتونا(٥) فتى

وعن الكسائي والفراء إجازة التقديم ، حيث الضمير غير مرفوع ، ويمنعانه مرفوعا نحو : قائم زيد . والصحيح المنع عن الكوفية مفردا كان الخبر أو جملة مفرقين بين « قائم زيد » وضربته زيد ، فمنعوا ، وبين « في داره زيد » فأجازوا .

قالوا : لعدم الاعتماد على(٦) هذا الضمير ، ضرورة أن المقصود : في الدار زيد ، فإنما حصل الضمير بالعرض .

كما أجازوا — ضرب غلامه زيد ، لأن المقصود — ضرب الغلام ، واتفق ان كان المضروب غلامه ، ورد بالسماع .

وذهب ابن الطراوة مذهبا غريبا في تقديم الخبر بناء على مذهب له في الواجب والممتنع والجائز .

---

(١) في ج : من كان واحده ... الخ .

(٢) قائله : حسان بن ثابت رضى الله عنه من قصيدة قالها عندما أثابه النبى صلى الله عليه وسلم مكان الضربة التى ضربها من ابن المعطل عندما اتهمه وغيره بالكلام في عائشة رضى الله عنها ، كذا في الديوان ص ١٥٩ وما بعدها ، ورواية العينى : وبات منتشيا ... الخ . ورواية الديوان ص ١٦٠ : من كنت صاحبه ... الخ .
قال المبردى في الكامل جـ١ ص ٢٠٠ : يقول : من كنت واحده قد ثكلت أمه وهو الشاهد أى : تقديم الخبر — وهو ثكلت أمه » وتأخير المبتدأ ، وهو « من كنت واحده » ولذلك جاز عود الضمير من الخبر على المبتدأ ، وهو « من » والواقع وان كان متأخرا في اللفظ فإنه متقدم في النيه ، وانظر العينى جـ١ ص ٥٥٣ .

(٣) في ج : إذا استوفيا ... الخ .

(٤) قائله : مالك بن خالد الهذلى في مدح زهير بن الأغر اللحياني ، ورواية شرح أشعار الهذليين جـ١ ص ٤٥١ — واللسان مادة « قمح » جـ٣ ص ٤٠١ — وشرح التسهيل للأثير جـ٢ ص٨٠و.
فتى ما ابن الاغر اذا شتونا * وجب الزاد في شهرى قمحاح .
وقال السكرى : و« ما » زائدة ، وقال صاحب اللسان : « وشهرى قماح » شهر ا الكانون لأنهما يكره فيهما شرب الماء الا على ثقل ... وقيل : سمى بذلك ، لان الابل فيهما تقامح من الماء فلا تشربه . والشاهد في قوله : فتى ابن الأغر إذا شتونا ، لان الأصل : ابن الأغر اذا شتونا فتى .

(٥) في « ج : اذا استوينا ... الخ .

(٦) في «ب» : بل هذا ... الخ . بدل على هذا .

فالأول : عنده رجل قائم ، ونحو — مما لا ينفك الوجود عنه .

والثاني : نحو — لا رجل ولاقائم ، إذ يمتنع — أولا رجل في الوجود ولاقائم .

والثالث : مثل — زيد وعمرو لجواز خلو الوجود منه .

قال (١) : فالمركب من واجبين نحو — رجل قائم ممنوع ، لعدم(٢) فائدته وكذا من ممتنعين نحو — لا رجل ولاقائم ، لكونه كذبا وخاليا منهما أيضا .

ومن واجب وجائز صحيح نحو — زيد قائم ، ومن ممتنع وجائز ، أومن واجب وممتنع غير صحيح نحو — زيد لا قائم ورجل لا قائم ، لكونه كذبا محضا ، إذ معناه لا قائم في الوجود .

وكذا من جائزين نحو — زيد أخوك ، لكونه معلوما سوى أنه بتأخيره صار واجبا ، فصح الاخبار عنه لجهالة المخاطب به ، فصار الجائز بتأخيره واجبا .

وإذا ثبت ذلك انبنى عليه امتناع ، قائم زيد ، لصيرورة زيد بتأخيره واجبا ، فتركب الكلام من واجبين فصار — بمنزلة — قائم رجل رجل ، فلا يقدم عنده الخبر إذا كان واجبا .

وتأول عامة هاتيك المثل الموردها سيبويه ، فقال : في مشنوء من يشنؤك دعاء ، أي شئ من يشنؤك فكأنه ابتداء بفعل

ورد بأنها دعوى مجردة ، ولوكان دعائيا لنقله سيبويه .

قلت : وفيه نظر اذ قصارى سيبويه أن حكى التركيب ، وهو عرضة للتأويل ولايمنع منه عدم فهم سيبويه إياه عنهم ، بل كونه دعائيا قوى الاحتمال ، كما لاخفاء به .

وقال(٣) في — تميمى أنا : جواب لقائل : ما أنت ؟ أى : أنا تميمى : فحذف المبتدأ ، فأتي بأنا توكيداً .

ورد بأن لا دليل عليه ، وأن في حذف المؤكد من التدافع ما قد عرف .

وأما خز صفتك : فزعم أن التقدير — من خز فابتدىء(٤) بالمجرور كما ذلك العمل عنده في هذا درهم ضرب الأمير ، أى من ضربه . وخرجه الخليل على إضمار : هو ضرب الأمير .

ورد بلزوم جواز هذا راقود الخل أى : من الخل ، والعرب لا تقوله .

---

(١) أى : ابن الطراوة .
(٢) في «ب» : لعدم أفادة ... الخ .
(٣) أى ابن الطراوة .
(٤) في «ج» : فابتدأ بالمجرور... الخ .

وأما «أرجل عبدالله» فالثاني فاعل بالأول ، أى : أكامل عبدالله ، قال(١)، عدم قصد السؤال عن كونه رجلا لكونه ضروريا .

ورد كوفه بمعنى الكامل غير موجب فاعلية عبدالله به . وإنما قصاراه أن يعمل ي الحال كأنت الرجل علما .

قلت : وهو مردود بإطباقهم على جواز رفعه الظاهر ، كزيد أسد أبوه على فاعليه أبوه(٢) بأسد ، وقوله : أنشده المصنف وغيره :

وليل يقول الناس من ظلماتــه سواء صحيحات العيون وغورها(٣)

كأن لنا منه بيــوتا حصينــة مسوحا أعاليها وساجا كسورها

برفع أعاليها وكسورها بمسوحا وساجا لتأويلهما بسود .

وأما دعواه(٤) صيرورة الجائز بتأخيره واجبا فغير مسلم ، لاتحاد معناه مقدما ومؤخرا ، أى هو خبر في الحالين ، وإلا صار الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولا ، والمفعول بتقديمه فاعلا .

ـ وتقديم المفسر = : وحده على المبتدأ ـ إن أمكن مصحح = : لتأخير الخبر نحو ـ زيدا أجله محرز وزيدا أجله أحرز .

ـ خلافا للكوفيين = : في منعهما ـ الا هشاما = : منهم فأجازهما وفاقا للبصرية .

ـ ووافق الكسائى = : عميد هاتيك العصابة البصرية ـ في جواز نحو زيد أجله محرز = : مما الخبر فيه وصف .

ـ لا في نحو زيدا أجله أحرز = : مما هو فيه بالفعل فوافق الكوفية .

قال المصنف(٥) : وإذا التبس بضمير اسم ملتبس بالخبر ، وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة ، عند البصرية وهشام الكوفي نحو ـ زيد أجله محرز ، أو أجله أحرز .

---

(١) أى : ابن الطراوة .
(٢) في «ج» : على فاعلية أسد ، أبوه ... الخ .
(٣) قائلهما مضرس بن ربعى بن لقيط ، قال البغدادى في الخزانة جـ٢ ص ٢٩١ : قال غلام ثعلب في كتاب اليوم والليلة : يقال : إن أشعر ماقيل في الظلمة قول مضرس ، وانشد البيتين ، «مسوحا» أى : سودا ، و«ساجا» أى : كثيفا ، قال البغدادى : قال ابن مالك : رفع «الأعالى والكسور» بمسوح وساج ، لإقامتهما مقام : سود وكثيف ، وقال ابن السيرافي : ذهب بمسوح الى سود ، وبساج الى كثيف . وانظر حماسة ابن الشجرى ص ٧٢٨ .
(٤) أى : ابن الطراوة فيما سبق .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٩ ظ .

ووافق الكسائي في الأولى لا الثانية ه.

وقال غيره : وتقول : زيد أبوه ضرب أو يضرب جائزة عن البصرية وهشام وخطأ عن الكسائي والفراء .

فان قلت : زيدا أبوه ضارب فأجازها البصرية والكسائي ، وأحالها الفراء ه.

قال المصنف : وعضد أبوعلى قول الكسائي : بأن المبتدأ وخبره المفرد بمنزلة الفعل وفاعله ، فكما لا يمتنع – زيدا أحرز أجله ، لا يمتنع – زيدا أجله محرز ، لعدل الفصل بين الناصب والمنصوب بأجنبي بخلاف – زيدا أجله أحرز ، فإن الأجل وان كان خبره الفعل غير أن الاخبار به خلاف الأصل ، لأن الأصل استقلال الكلام بالفعل والفاعل ، فعد المبتدأ قبلها أجنبيا ، بخلافه قبل اسم الفاعل ، فان اتصاله به على الأصل ، وهو تخيل جدلى لا ثبوت له عند التحقيق ، لعدم إيقاع الجملة موقع المفرد الا لتؤدى معناه ، وتقوم مقامه ، فلا يعد ماهي له خبر أجنبيا ، كما لا يعد أجنبيا ما المفرد له خبر .

ثم فرق بين الصورتين بأن اسم الفاعل غير واجب التأخير ، فلا يمتنع تقديم معموله بخلاف الفعل ، لوجوب تأخيره خبرا ، فيمتنع تقديم معموله ، لأن تقديم المعمول حيث يتقدم العامل .

والصحيح ما عليه البصريه من التسوية في الجوازين ، بل الأخير به أجدر لكون العامل فيه فعلا بخلاف الأول .

فمن منع الأخير دون الأول فقد رجح فرعا على أصل . أو من منعهما فقد ضيق رحيبا ، وبعد قريبا . ويشهد للبصرية قوله :

خيرا المبتغيه جاز وان لم يقض فالسعى في الرشاد رشاد(١)

فهو نظير الثانية .

وفي البسيط : إذا التبس الفاعل بضمير المفعول وقدمتهما فقلت : زيدا أجله أحرز ، وزيدا غلامه ضرب فأكثر القدماء أحالها ، وجوزها هشام والمتأخرون لأن المفعول لما تقدم عاد عليه الضمير ، فعاد بمنزلة أجل زيد أحرز زيدا ، وإذا عاد الضمير على غير متقدم في قوله تعالى : «ما ترك على ظهرها »(٢) من دابة» و «حتّى توارث بالحجاب(٣) » و « بلغت التّراقي» (٤) فهنا أجوز .

---

(١) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتحيل جـ٢ ص ٨١ ظ ، والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١١٧ – ولم أعرف قائله. والشاهد في قوله : «خيرا المبتغية» حيث قدم معمول المبتغيـة .

(٢) سورة فاطر ، آية : ٤٥ .

(٣) سورة ص ، آية : ٣٣ .

(٤) سورة القيامة ، آية : ٢٣ .

فصل = : في تقسيمات وأحكام تتعلق بالخبر – الخبر مفرد = :

قال المصنف(١) : وهوما العوامل الأسماء تسلط على لفظه عاريا من إضافة وشبهها ، أو ملتبسا بأحدهما نحو – زيد منطلق ، وعمر ضاحك ، وبشر قائم أبوه .

قال(٢) وليس الثالث جملة عند المحققين ، لتسلط العوامل على أول جزئية .

وفي شرح الدماميني(٣) : وقد يقال : الخبر في « منطلق وقائم أبوه » ليس اسم الفاعل بمفرده ، بل المجموع منه ومن مرفوعه مضمراً أو ظاهراً ، وليس لعوامل الأسماء تسلط على المجموع أصلا ، وانما لها تسلط على الجزء الأول .

قلت : إنما غايته أن تسامع كغيره في الاطلاق إيجازاً واتكالا على ما عرف في أوليات هذا الفن بديهيا ، أنه لابد لاسم الفاعل وغيره من عامة الأوصاف من مرفوعات ، غير أنها لما كانت المعتورة للعوامل مرفوعاتها الظاهرة والمتحولة نسب الحكم إليها دونها ، فقيل في قائم من نحو – زيد قائم – خبر ، وان كان المجموع الخبر ، كما قيل : مسند إلى زيد وان كان المسند إليه حقيقة مستكنة ، وإنما المجموع المسند إلى زيد ، كما صنعوا ذلك في عامة النواسخ وغيرها حتى قالوا في : القائم – من نحو – القائم زيد مبتدأ ، مع أنه لاحظ كذلك(٤) المجموع في الابتدائية . وإنما المبتدأ والمسند إليه الاسم الموصول عند عامتهم الا المازني والأخفش على ما مر من نقل المصنف وغيره ، وكل لذلك نظرا إلى التسلط المذكور .

واعتماداً على وضوح المقام ، بل أقول : لاحظ للدماميني في الإيراد رأسا ، وإن أوهم التفرد باجتلاب حرف الشك .

وانما مورده النجم سعيد في شرح الحاجبية ، كما اعترف به بعد جالبا نصه من قوله (٥) : المفرد بالعوامل المبتدأ تسلط على كلمة منه ، وذلك بأن يكون كلمة واحدة نحو – زيد غلام ، أو أكثر نحو – زيد قائم أخوه ، ولكن تسلط العوامل على كلمة منه وهي – قائم – .وقد عرفت أيضا ما في عبارته من التجوز الذى لا انفكاك عنه لأحد .

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٥٠ و . »
(٢) أى : المصنف في المرجع السابق .
(٣) « جـ١ ص ٨٩ و . »
(٤) في « جـ : لاحظ له لذلك . الخ .
(٥) أى : النجم سعيد كما في شرح الدماميني المذكور .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل (١) : لم يختلف أن اسم الفاعل ونحوه من الأوصاف ليست جملا لأمرين : أن الجملة ما استعمل للافادة ، ولا كذلك هذه ، وأن وضعها لإفادة معنى في ذات متقدمة الذكر(٢) ، فاذا استعلمت مبتدءاً نزح بها عن ذلك الوضع ، ومن ثم لما خرج بعضها عن هذا المعنى ، وجعل بمعنى الفعل مشروطا بسبق مايكون كالعوض عما كان يستحقه ، أوكان الدال على إخراجه عن وضعه الأصلى جاز كونه مع مرفوع جملة كالقائم الزيدان .

والمخالف في — زيد ضارب غلامه ، يجعله جملة موافق على ما ذكر .

وانما الخلاف في ضارب غلاماه ، لعل هو مثل — أضارب الزيدان ؟ فمن جوزه آخر الصفة عن موضوعها الأصلى مستعملا إياها استعماله الفعل .

— = : ولاشك في تعريفها بما عرف به الكلام إن جعلت مرادفته ، وبأن جعلت أعم لصدقها مثلا وجب أفرادها بتعريف .

وقال ابن هشام (٣) : هى عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، والمبتدأ وخبره — كزيد قائم — وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص ، وأقائم الزيدان ، وكان زيد قائما ، وظننته قائما .

وفي شرح الدماميني (٤) : أما المثال الأول وهو ضرب اللص ، فبمنزلة الفعل والفاعل بناء على نيابة المرفوع (٥) عن الفاعل وأما من يراه فاعلا اصطلاحا كصاحب المفصل فليس مما نزل منزلته بل هو الفاعل نفسه .

قلت : صاحب المفصل لا يرى الفاعل ومالم يسم فاعله متحدى المفهوم فلا ينكر النيابة ، غير أنه لما تشاكلت أحكامها ، بل اتحدت سمى النائب فاعلا استغناء بأصله ، فلم ينوب له أصلا (٦) .

فالحق ما قاله ابي هشام من التنزيل على الاصطلاحين .

---

(١) في « ورقة ١٣١ » وعبارته : « لم يختلف أحد أن اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة أنه ليس جملة مع ضميره المرفوع به في مثل قولك : زيد ضارب ، وزيد مضروب ، وزيد حسن ، فضارب ومضروب وحسن مفردات باتقان ، وإن كان لابد لها من مرفوع غير المبتدأ ، وسبب ذلك أمران :
أحدهما : أن الجملة هى التى تستقل بالافادة باعتبار المنسوب والمنسوب اليه ، وهذه ليست كذلك ، فوجب ألا تكون جملة .
الثاني : هو أن وضع هذه الأسماء على أن تكون معتمدة من هى له ، لأن وضعها على أن يفيد معنى في ذات تقدم ذكرها ، فاذا استعملت مبتدآت خرجت عن وضعها . . . الخ .

(٢) « الذكر» ساقطة من « ج » .

(٣) في المغنى ج٢ ص ٣٤ .

(٤) « ح١ ص ٨٩ ر . » .

(٥) في ح : نيابة المفعول على الفاعل .

(٦) اذ قال في المفصل ص ١٨ : « ذكر المرفوعات » الفاعل : هو ما كان المسند اليه من فعل أوشبهه مقدما عليه إبداع .

ثم قال (١) : وأما الثاني وهو – أقائم الزيدان – فمما نزل منزلة المبتدأ وخبره ، •
ن الوصف ابتداء غير أن ليس المرفوع خبرة ، بل بمنزلته كما أسلفناه عن جماعة .

قلت : وأنت خبير بما مر بأن هذا الوصف فعل في صورة الاسم ، فليس
نداء كما زعم بشهادة كونه مسندا إلى مرفوع عكس المبتدأ ، وتسميته فاعلا
ا كتفائه به عن تقدير خبر .

ومن ثم خطىء متكلف إدراجه في حد المبتدأ الأول بالتماس تقدير خبر ساد
سده الفاعل ، بأن ليس له أصلا من خبر حتى يحذف مسدوداً مسده .

ولو تكلفت له تقديراً لم يتأت ، لكونه بمعنى الفعل ، والفعل لا خبر له ،
ن ثم تم لفاعله كلاما من بين سائر الصفات .

ومن ثم أيضا لا يصغر ، ولا يوصف ، ولا يعرف ، ولا يثنى ، ولا يجمع ،
لا على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة (٢) » – كما مر الامعان فيه بأوضح من هذا
ي غير موضع ، ولو رآه ابن هشام حقيقيا ما أنزله منزلته .

ثم قوله (٣) : كما أسلفناه عن جماعة غير صحيح ، لعدم إسلافه ذلك عنهم
كما زعم في مقام من المقامات .

ثم قال (٤) : وأما الرابع وهو – ظننته قائما فإيراده فيما يتنزل منزلة أحدها
مشكل ، لأنه في التحقيق جملة فعلية منتضمة من فعل وفاعل ، فليس مما نزل منزلة
لفعلية ، ولا منزلة الاسمية .

قال (٥) : فإن قلت : فلعله مما نزل منزلة الثانية رعاية للأصل من كون أول
لمفعولين فيه ابتداء ، والثاني خبراً ، وبعد دخول الناسخ – يكونان بمنزلة المبتدأ
و الخبر .

فأجاب بلزوم كونها جملة اسمية إنه لو كان ذلك ملحوظا وهو باطل ، ضرورة
نها بعده مفردان لانصباب الناسخ على كل منهما .

قلت : ورده الشهاب ابن الشمنى (٦) بأنا لا نسلم ذلك اللزوم ، وإنما اللزوم
نهما بمنزلة الجملة الاسمية على أن في شرح الخلاصة (٧) لابن مصنفها ما يقتضى

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٢) اخرجه البخارى في صحيحه « جـ١ ص ١٠٥ » كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، من حديث أبي هريرة .
(٣) أى الدماميني – وقد تتبعت شرحه فلم أجده أسلف شيئا . كما قال الشارح .
(٤) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٦) في كتاب المنصف من الكلام جـ٢ ص ١١٦ .
(٧) « ص ٧٤ » .

أنهما جملة تسلط الناسخ على جزئيها ، لقوله : من الأفعال أفعال واقعة المعاني(١) على مضمون الجملة ، فتدخل جزأى الابتداء بعد أخذها الفاعل فتنصبهما مفعولين هـ.

قلت : وقد أيد ذلك شيخ مشايخي أوحد عصره العلامة ابن عاشر الفاسي في حواشي المغنى بقول ابن هشام في التنبية الأول ، وترجمته أنقسام الجملة الى صغرى وكبرى من مغنيه(٢) : مافسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال : كما تصدر بمبتدأ تصدر أيضا بالفعل (٣) نحو — ظننت زيدا يقوم أبوه .

وقوله (٤) بعد في انقسام الكبر إلى ذات وجه وذات وجهين : وهى اسمية الصدر فعلية العجز نحو — زيد يقوم أبوه كذا قالوا وينبغى أن يزاد عكس ذلك في نحو — ظننت زيدا أبوه قائم ، بناء على ماقدمناه . هـ .

ووجه التأييد في الموضعين أوضح من شمس الضحى .

قلت : وإذ قد تبينت ذلك عرفت أن لاحاجة إلى ما أورده الدماميني بعد من تعريفى الحملة بناء على ما تخيله من فساد قول المغنى .

وقال المصنف(٥) . تعريفا لها : ماتضمن جزئين ، ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظيهما أو لفظ أحدهما ، نحو — زيد أبو عمرو ، وبشر حضر أخوه .

قلت : وحرف الدماميني النقل فقال (٦) : وقال ابن قاسم (٧) تبعا للمصنف الجملة ما تضمن جزئين بالاسناد لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما هـ .

قال (٨) : فخرج بذكر الأسناد نحو — صاحب زيد .

قلت (٩) : وقد عرفت مما أورد عليك من لفظ المصنف إذ ليس فيه ذكر الإسناد(١٠) ، فمن اين اجتلبه وأخرج به .

ثم قال (١١) : وقوله : لعوامل الأسماء كذا هو في النسخة التى بيدى ، والظاهر أنه سقط منه كلمة « ليس » اذ لايتأخر لفظا جزئى جملة الخبر من نحو — زيد أبوه قائم بدخول « كان » أو « ظن » على ما هى عنه خبر .

---

(١) في الأصل : معانيها على الخ .
(٢) « جـ٢ ص ٣٩ » .
(٣) في جـ : بالفاعل .
(٤) أى ابن هشام في المغنى جـ٢ ص ٤٠ .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٠ و .
(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٨٩ ظ .
(٧) في شرح التسهيل جـ١ ص ١١٨ — وعبارته : والجملة : ماتضمن جزئين لا لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما أولفظ أحدهم .
(٨) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٩) « قد عرفت » ساقط من «جـ» .
(١٠) وكذلك ليس في لفظ ابن أم قاسم ذكر الاسناد كما سبق .
(١١) أى الدماميني .

قلت : كذلك هو في عامة نسخ شرح ابن قاسم فتغيره سقوط لفظة(١) « ليس» لاختلال المعنى دونها(٢) . وتردد الدماميني في ذلك كما هو قضية استظهاره ضعف .

ثم قال (٣) : ولايخفى فساد هذا التعريف ، لاستلزامه أن لا يكون ــ أبوه قائم ــ من ــ زيد أبوه قائم ــ جملة ، لأن لعوامل الأسماء تسلطا على أحدهما نحو : زيد كان أبوه قائما ، وزيد إن أباه قائم ، باعتبار نقله من الرفع الى النصب فتأمله .

قلت : ولايخفى فساد دعوى الفساد جزما ، ضرورة ألا تسلط على أحدهما خبرا بهما عن زيد ــ والمجموع من الجملة الكبرى في حوز (٤) الناسخ حيث الناسخ نحو ــ كان زيد أبوه قائم ، أو إن زيدا أبوه قائم ، أولا في حوزه حيث لاناسخ نحو ــ زيد أبوه قائم ، كما هو مراد المصنف ، فما أورده من ذلك غير وارد فتأمله .

ثم اعلم أن الجمهور على حصر الخبر في القسمين .

وذهب ابن (٥) السراج على أن الاخبار بالظرف والمجرور قسم برأسه ، نقل ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات ، والعسكريات ، قال : وهو مذهب حسن

ــ والمفرد مشتق = : قال المصنف(٦) : وهو مادل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل ، كضارب ومضروب ، وحسن ، وأحسن منه ، أو مقدر «كربعة ، و«حزوار» (٧) و«كعملس » (٨) للغلام القوى (أو الرجل (٩) القوى) والضعيف

---

(١) « لفظة » ساقطة من « ج » .

(٢) أما النسخة التى عندى فيوجد فيها لفظ « لا » مذكورة في هامش الصفحة رقم ١١٨ ــ وعليه فلفظة « لا » و « ليس » سواء ، ويكون بناء على ذلك فقد انتظم المعنى ، واتفق كلام ابن أم قاسم والمصنف .

(٣) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٤) في ج : في جواز الناسخ غ .

(٥) قال ابن السراج في كتاب الأصول في النحو جـ١ ص ٦٨ : وخبر المبتدأ ينقسم الى قسمين : أما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو : زيد أخوك .... أو يكون غير الأول ، ويظهر فيه ضميره نحو قولك : عمرو ضربته .... وخبر المبتدأ الذى هو الأول في المعنى على ضربين ، فضرب يظهر فيه الاسم الذى هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك : زيد أخوك ، وزيد قائم ، وضرب يحذف منه الخبر ، ويقوم مقامه ظرف له ، وذلك الظرف على ضربين : إما أن يكون من ظروف المكان ، واما أن يكون من ظروف الزمان ــ أما الظروف من المكان نحو قولك : زيد خلفك ، وعمرو في الدار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما ، كأنك قلت : زيد مستقر خلفك ، وعمرو مستقر في الدار ، ولكن هذا المحذوف لايظهر لدلالة الظرف عليه ، واستغنائهم به في الاستعمال . وأما الظرف من الزمان . . . الخ .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٠ و . وعبارته : والمراد هنا بالمشتق : مادل على متصف..غ

(٧) قال صاحب الصحاح جـ١ ص ٥ ــ ٣ : والحزاور : الراوى الصغار الواحدة حزورة ، وهى تل صغير ، والحزور أيضا : الغلام اذا اشتد وقوى وخدم .

(٨) قال صاحب الصحاح جـ١ ص ٤٦٤ : العملس : بتشديد اللام مثل « العمرسى » قال أبوعمرو : العمل : القوى على السير السريع .

(٩) ما بين القوسين ساقط من « ج » .

فهو ضد ، وقفاخر بالضم للضخم الجثة وقفاخر من الصفات التي لامصادر لها ولا أفعال ، فتقدر لها مصادر تقديرها لأفعال غير مستعملها .

– وغيره = : وهو بخلاف ذلك كأسد وحجر .

قال أثيرالدين (١) : والذى نقول به في نحو ربعة ، وحزور ، وقفاخر ، أنها غير مشتقة من مصادر مهملة فيحتاج الى تقديرها ، ولكنها جارية مجرى المشتقات كما قال المصنف في باب النعت في نحو جرشع ، للغليظ وصحصح : للشديد ، وشمردل بإهمال الدال ، وقد تعجم : للطويل «وذى» الصاحبية ، ولا يلزم من استعمالها أوصافا وأخباراً أنها مشتقة ، اذ قد يكون الموصوف به والمخبر به جامدا ، كما قد عرفت في ذلك الباب .

– وكلاهما أى المشتق وغيره – مغاير للمبتدأ لفظا متحد به معنى = : نحو – زيد قائم وهذا بكر .

– ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير = :

كقول شاعر طيء فيه مشتقا :

خليلى خليلى دون ريب وربما الآن امرؤ قولا فظن خليلا(٢)

أى خليلى من لا شك في خلته ، ولايتغير في حضوره وغيبته ، وقول علقمة :

ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه اني توجه والمحروم محروم(٣)

وقولهم : المشئوم مشئوم ، وقول (أبو) (٤) النجم فيه غير مشتق :

أنا أبو النجم وشعرى شعرى (٥) :

أى شعرى على ماثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٨٣ و . نقل بتصرف .

(٢) استشهد بالبيت كلا من الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٨٣ ظ ، وابن أم قاسم في شرحه أيضا جـ١ ص ١١٨ – ولم أعرف قائله .

(٣) وقد نسبه الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٨٣ ط والمرادى في شرحه أيضا جـ١ ص ١١٨ لعلقمة ، وهو من قصيدة طويلة تحدث فيها عن ناى الحبيبة ، وبكى لفراقها ، ووصف الظعن ، الى أن قال : والذى جعل الغنم له طعمه فسيطعمه في يوم الغنم أينما توجه ، ومن حرمه فليس يناله ، والشاهد في قوله : والمحروم محروم .

وذكر البيت ابن أبي الاصبع في «تحرير التحبير» في مبحث الازدواج ، برواية : ومطعم النصر يوم النصر مطعمه . . . البيت وقال : فقوله : ومطعم النصر مطعمه ، والمحروم محروم ، ازدواج ، والفرق بينه وبين التجنيس المماثل اختلاف معنى الكلمتين في التجنيس واتفاقهما في الأزدواج .

(٤) «أبو» ساقطة من «جـ» .

(٥) سبق تحقيقه في «ص ٧٩٨» .

قال ابن الحاجب في أمالى المفصل : وانما جاز على تقدير مضاف هو – مثل – وصح تشبيه الشيء بنفسه باعتبارين ، أى وشعرى الآن مثل شعرى فيما مضى ، أى هو المعروف المشهور بالصفات التامة .

وفي شرح الدماميني(١) : وينبغى أن يزاد أو يكون لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الآخر نحو – « والسابقون السابقون (٢) » أى الى الخيرات ، وإلى الجنات .

قلت : وهو مستغنى عنه لشموليته للقسم الأول من قول المصنف : وصدقه عليه كما لاخفاء به .

وقالوا : كان ذلك والناس ناس ، وقال :

إذا الناس ناس والبلاد بعـــزه   واذ أم عمار صديق مساعف(٣)

وحكى الخليل : أنت أنت ، قال :

هذا رجائى مصر عنـــد عائذة   وأنت أنت ناديت من كثب(٤)

وأنشد أبو زيد

رموني وقالوا يا خويلد لم ترع   فبحت وانكرت الوجوه هم هم(٥)

– ومغاير له مطلقا دال على التساوى = : في الحكم – حقيقة = : نحـــو « وأزواجه أمهاتهم (٦) » أى في التحريم والاحترام حقيقة – أو مجازا = : كقوله :

---

(١) « جا ص ٩٠ و. » .

(٢) سورة الواقعة ، آية : ١٠ .

(٣) ورد هذا البيت في اللسان مادة : سعف والخصائص ج٣ ص ٣٣٧ – وأمالى ابن الشجرى ج١ ص ٢٤٤ – والتذييل والتكميل ج٢ ص ٨٣ ط . ورد في ذلك من غير عزو ، ولم اعرف قائله ، قال ابن جنى في الخصائص ج٣ ص ٣٣٨ : وقوله : اذا الناس ناس رأى : اذا الناس احرار ، والبلاد احرار .

(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٣ ظ ، وذكره ابن جنى في الخصائص ج٣ ص ٣٣٧ ، ولم ينسبه أحدهم وقال ابن جنى في ص ٣٣٨ : وأنت أنت ، أى : وأنت المعروف بالكرم ، وروايته : هذا رجائى وهذا في مصر عامرة * البيت . ولم أعرف قائله .

(٥) قائله : أبوخراش الهذلى ، وهو مطلع قصيدة افصح فيها عن افلاته من أعدائه عندما التقى بهم في الطريق في حالة استعداد له ، ولذلك قصة تراجع في مضانها ، ورواية السكرى في أشعار الهذليين ج٣ ص ١٣١٧ : رفوني وقالو... فقلت وانكرت . البيت ، وقال السكرى : « رفوني » أى سكنوني ، وكان أصلها : « رفؤوني » قال أبوسعيد : واهل الحجاز يهمزون فترك الهمزة . وكذلك رواية الخزانة ج١ ص ٢١١ – والخصائص ج٣ ص ٣٣٧ ، وقال ابن جنى في ص ٣٣٨ : وهم هم « أى هم الذين أعرفهم بالشر والنكر لم يستحيلوا ولم يتغيروا . وقال ابن أبي الاصبع في « تحرير التحبير ص ٣٧٦ » : وقد يجيء التكرار بالاسماء المضمرات أو المبهمات ، كما يجيء بالمظهرات كقول الهذلى : رفوني وقالوا . . . البيت .

(٦) سورة الاحزاب ، آية : ٦ .

ومجاشع قصب خوت أجوافـــها لو ينفخون من الخؤورة طاروا(١)

أي مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ ، وخار الرجل خؤورة ضعف .

ــ أوقائم مقام مضاف = : نحو « هم درجات عند (٢) الله » ولكن البر من اتقى(٣) » أي ذو درجات ، وبر من اتقى .

وقدره الزجاج : ولكن ذو البر (٤).

وفي شرح الدماميني (٥) : ولا يختص الحكم بالخبر المفرد كما يوهمه كلام المصنف ، بل يأتي أيضا في الجار والمجرور فقد قال الفارسي في ــ « أجعلتم سقاية الحاج(٦) « الآية ، التقدير كإيمان من آمن .

وقال بعض في : (والعاقبة (٧) للتقوى) أي التقدير : لذوى التقوى .

قلت : وليس بشيء ، لأنا لانسلم دعوى الابهام ، لعدم مقتضيه لأن المقام لأحكام الخبر ولايقتضى الحكم على فرد منه بأمر اختصاص ذلك الحكم به لجواز اتصاف غيره به أيضا ، ولو سلم لم يسلم ان التقدير في الآية الأولى كذلك ، وانما يقدر أجعلتم أهل سقاية ، ولا أن في الثانية تقديرا رأسا ، وحينئذ فيسقط الاستدلال عليـــه (٨) .

---

(١) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٨٤ و . وابن أم قاسم في شرح التسهيل جـ١ ص ١١٨ – ولم اعرف قائله . ورواية الأثير والمرادى : ومجاشع قصب هوت ... البيت .

(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٦٣ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ١٨٩ .

(٤) الذى وجدته في « معاني القرآن » للزجاج ليس كذلك ، بل قال في جـ١ ص ٢٥١ : « ولكن البر من اتقى » المعنى : ولكن البر بر من اتقى مخالفة أمر الله عز وجل ، أما كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج فلم يتكلم على هذه الآية في هذا المضمار بل تكلم على قوله تعالى : « ولكن البر من آمن بالله » البقرة ، آية ١٧٧ – اذ قال في ص ٤٨ : (أى : ولكن ذا البر) وان : ولكن البر بر من آمن . ثم قال محققه في الهامش : التكملة أى مابين القوسين من تفسير أبي حيان (جـ٢ ص ٣) وفيه بعد هذا : « قاله الزجاج » .
وفي معاني القرآن للزجاج في الآية المذكورة (جـ١ ص ٢٣٢) : والمعنى ولكن ذا البر من آمن بالله ، ويجوز أن تكون : ولكن البر بر من آمن بالله .. الخ »

(٥) جـ ١ ص ٩٠ و . »

(٦) سورة التوبة ، آية : ١٩ – وتمام الآية « وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخـــر » .

(٧) سورة طه ، آية : ١٣٢ . وقال الأثير في البحر المحيط جـ٦ ص ٢٩٢ : والعاقبة أى الحميدة ، أو حسن العاقبة لأهل التقوى .

(٨) قال العكبرى في « كتاب الاملاء » جـ٢ ص ١٣ » والتقدير : أجعلتم أصحاب سقاية الحاج ، أو يكون التقدير : كإيمان من آمن ، ليكون الأول هو الثاني . وكأن العكبرى لا يرى التقديرين معا . ولذلك قال : أويكون التقدير الخ ولم يتكلم الأثير في البحر المحيط جـ٥ ص٢٠» على كلا التقديرين « بينما الزمخشرى في الكشاف جـ٢ ص ١٨٠ تكلم على التقدير الأول فقط . اذ قال : أهل سقاية الخ . اذا الرأى ماقاله الشارع لا ماقاله الدماميني ، لانه ذكر التقديرين معــاً .

ـ أو مشعر بلزوم حال يلحق العين بالمعنى = : وفاقا لسيبويه نحو ـ زيد صوم ، جعلا له إياه مبالغة .

قال المصنف(١) : وليس على تقديره « ذو » كما يقوله المبرد(٢) ، لصدقه حينئذ على من صام ولو يوما بخلافه غير مقدر به فانما يصدق على المدمنه ، ولا على تأويل الوصف كما زعم الكوفية .

ـ والمعنى بالعين = : نحو ـ نهاره صائح ، وليله قائم ، والنهار مبصر ، وشعر شاعر ، وموت مائت وقوله :

أما(٣) النهار ففي قيد وسلسلة والليل في جوف منحوت من الساج(٤)

ـ مجازا = : راجع إلى المسألين .

قال أثير(٥) الدين : تقسيم المفرد إلى ذلك تكثير .

ـ ولايتحمل غير المشتق ضميرا = : كهذا زيد ، لعدم اشعاره بالفعل ـ ما لم يؤول بمشتق = : فيتحمله ، كهذا أسد ، مؤولا بشجاع ، ويرفع الظاهر نحو ـ زيد أسد أبوه .

قال المصنف(٦) : وجاز أن ينصب التمييز والحال كقوله :

تخبرنا بأنك أحـــوذى وأنت البلكســاء بنا لصوقا(٧)

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص٥٠ و . وعبارته : « وقد يكون المغاير لفظا ومعنى مشعراً بحال تلحق العين بالمعنى . والمعنى بالعين ، فالأول كقولك : زيد صوم ، تريد بذلك المبالغة كأنك جعلته نفس الصوم ، ولا يراد بذلك : ذوصوم ، ولأن ذا الصوم يصدق عل القليل والكثير . وهو صوم لا يصدق الا عل المدمن للصوم ، وكذلك ما أشبهه .

(٢) أنظر : المقتضب جـ٣ ص ٢٣٠ .

(٣) في جـ : أنا النهار غ .

(٤) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب جـ١ ص٨٠ – اذ قال : فكأنه جعل النهار في قيد والليل في جوف منحوت ، أوجعله الاسم أوبعضه ، والمبرد في المقتضب جـ ٤ ص ٢٣١ « وقال : فجعل النهار نفسه في القيد والسلسلة ، والليل نفسه في جوف المنحوت ، وانما يريد : أن هذا المذكور في نهاره في القيد والسلسلة وفي ليلة في بطن المنحوت ، ولم يعزه احدهم لقائله ، والشاعر يصف محبوسا يقيد في النهار ويغل في سلسلة ، ويوضع في الليل في خشبة منحوتة .

(٥) في شرح التسهيل « جـ٢ ص ٨٤ و » وعبارته : وهذا التقسيم في الخبر المفرد تكثير من المصنف . .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٠ ظ . وعبارته : « واذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرا أو ظاهرا جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزا او حالا .

(٧) وقد نقل قول المصنف هذا الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٨٤ ظ ، وما أثبته ما في النسخ الأربع التى لدى ، أما رواية الأثير فهى : وأنت البلكاء بنا لصوقا وهذه هى الرواية الصحيحة ، لأن « البلكساء » لم توجد في المعاجم التى عندى ، ولأن رواية الأثير تتفق مع ما في اللسان جـ٢ ص ٢٨٣ « اط قال صاحبه : « بلسك » البلسكاء : نبت إذا ألصق بالتوب عزرواله عنه ، قال أبوسعيد : سمعت اعرابيا يقول بحضرة أبى العميل يسمى هذا النبت الذى يلزق بالثياب فلا يكاد يتخلص : بتهامة البلسكاء ، فكتبه أبوالعميثل وجعله بيتا من شعر ليحفظه ، قال : يخبرنا بأنك أحوذى * وأنت البلسكاء بنا لصوقاً .
والشاهد : نصب « لصوقا » بالبلسكاء .

والبلكساء حشيشة تلصق بالثياب كثيراً ، والأحوذى : الخفيف في الشيء لحذقه — عن أبي عمرو(١) . ، وقال الأصمعى : المشمر في الأمور : الماهر فيها الذى لايشد عليه منها شيء .

وقالوا : مررت بقوم عرب أجمعون أى فصحاء ، ومررت بقاع عرفج كله ، أى خشن ، وقوله :

وليل يقول الناس من ظلماتــه سواء صحيحات العيون وعورها(٢)
كأن لنا منه بيوتا حصينــة مسوحا أعاليها وساجا كسورها

فأول مسوما وساجا بسود ، فرفع بهما الظاهر ، واذا رفع للتأويل الظاهر فالمضمر أولى ، اذ قد وجد مالا يرفع الظاهر رافعا للضمير .

ورأى الكسائى تحمله إياه مطلقا مؤولا أم لا ، وخالفه المصنف فقال : خلافا للكسائى = :

قال(٣) : وهذا القول مع شهرة انتسابه الى الكسائى دون تقييد فعندى استبعاد لإطلاقه ، لكونه دعوى مجردة عن الدليل مقتحمة بقائله أو عرسبيل ، والأشبه أنه (٤) إنما حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه ، ولامندوحة منه ، كالاقدام والقوة للأسد ، والحرارة والحمرة للنار ، فان ثبت هذا المذكور ، فقد هان المحذور ، وأمكن أن يقال معذور والا فضعف رأيه في ذلك بين واجتنابه متعين .

ونقل هذا القول ابن المصنف في شرح الخلاصة (٥) ، وكذا صاحب البسيط ، والانصاف(٦) ، وزاد نقله عن الرومانى .

قال أثير الدين توهينا : وكم للكوفية من قول ضعيف ، ودعاوى لايقوم عليها دليل ، كدعواهم ان أصل منذ « من اذ و« كم » كاف التشبيه و« ما » الاستفهامية و« اللهم » يا الله أمنا بخير .

ورد رأى الكسائى بعدم جواز العطف على المتحمل مؤكداً ، نحو — هذا أخوك هو وزيد ، كما تقول : زيد قام هو وعمرو ه .

---

(١) « أى أبي عمر بن العلا .
(٢) سبق تحقيقه في ص ١٠٣٥ . والشاهد فيه مثل هناك .
(٣) أى المصنف في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٠ ظ .
(٤) أى الكسائى .
(٥) « ص ٤٣ » .
(٦) مسألة رقم ٧ جـ ١ ص ٤٠ وما بعدها ، اذ قال : واليه ذهب على بن عيسى الرمانى من البصريين . الا ان ابن المصنف وصاحب الانصاف نسباه للكوفيين لا الكسائى . وحده .

قلت : وسألقى عليك جوابه(١) عن الرضى ، وهو أن معنى زيد أخوك — متصف بالأخوة وهذا زيد — متصف بالزيدية ، أو محكوم عليه بكذا ، لأن الخبر عرض فيه معنى الأسناد بعد أن لم يكن ، فلابد من رابط .

قال(٢) : وهو الذى يقدره المناطقة بين المبتدأ والخبر ، وعليه فالجوامد متحملة للضمائر ، غير أنها لما لم تضارع الفعل لم ترفع ظاهرا كالمشتق ، ثم لم تجر على ضمائرها التوابع .

— ويتحمله المشتق = : حال كونه — خبرا = : نحو زيد قائم — أونعتا = : نحو — برجل كريم — أوحالا = : كجاء زيد راكبا ، ففى قائم وراكب ضمائر مرفوعات بها ، والمعنى بالمشتق ما مر بيانه ، وإلا ففى المشتقات مالا يتحمله كالآلات وأسماء الزمان والمكان .

— مالم يرفع ظاهراً لفظا = : نحو — الزيدان قائم أبواهما — أو محلا = : نحو — زيد مجروربه ، و « غير المغضوب عليهم(٣) » فلا يتحمله .

— ويستكن الضمير = : في الأشياء الثلاثة .

قال المصنف(٤) : اجماعا ، لعدم الحاجة اليه .

— إن جرى متحمله على صاحب معناه = : نحو — زيد هند ضاربته ، فظاهرة الوجوب ، وليس كذلك (٥) .

وقد أجاز سيبويه (٦) في نحو — مررت برجل مكرمك هو — توكيدية الضمير وفاعليته ، ويتبين الفرق في التثنية والجمع .

---

(١) أى الكسائى « انظر شرح الكافية للرضى جـ١ ص ٩٧ »

(٢) أى : الرضى في المرجع السابق .

(٣) سورة الفاتحة ، آية : ٧

(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٠ ظ ، وعبارته : « فلوكان المراد صدور الضرب من المبتدأ ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع ، لعدم الحاجة إلى إبرازه .

(٥) وقال المصنف في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٠ ظ ، وعبارته : « واما الخبر المشتق اذا لم يرفع به ظاهر لا لفظا نحو : زيد قائم غلامه ، محلا نحو : عمرو مرغوب فيه فلا جد من رفعه ضمير ر فان جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف ، فان برز فالبارز مؤكد للمستكن وان جرى رافعة على غير صاحب معنا لزم ابرازه عند البصريين والكوفيين عند خوف اللبس ... الخ .

(٦) اذ قال في الكتاب جـ١ ص ٢٤٣ : « فان قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها — جررت ونصبت على ما فسرت لك ، وان شئت قلت : ضاربها هو ، فنصبت ، وان شئت جررت ويكون « هو» وصف المضمر في « ضاربها » ، حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وان شئت جعلت « هو» منفصلا ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الإضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضاربها زيد ، ومثل قولك : ضاربها هوقوله : مررت برجل معه امرأة ضاربها أبوه ، اذا جعلت « الأب» مثل زيد الخ.

فعلى الأول تقول : مررت برجلين مكرمين هما بتثنية الوصف ، وعلى الثاني مكرمك هما بإفراده .

وفي الإفصاح : أجاز بعض أهل عصرنا : زيد عمرو ضاربه هو ، على أن الضاربية لعمرو ، والمضروبية لزيد رافعا للضمير بالضارب فاعلا أو توكيدا ، محتجا بعموم قول سيبويه وغيره .

ولا يجوزعندى بناء على رأى من يرى الابراز دفعا للبس ، لأن إبرازه مع عدم اللزوم ايقاع فيه لايهام الجريان على غير صاحب معناه ، وهو نقص لما اعتزموا عليه .

قلت : وبه كنت أقول قديما مستشكلا جواز الابراز بناء على ما ذكر حتى وقفت عليه معزوا لصاحب هذا الكتاب ابن هشام . الحضراوى .

- والا = : يجر متحمله على صاحب معناه - برز = : اتفاقا من أهل البلدين إن خيف اللبس نحو - زيد عمرو ضاربه هو ، ووفاقا(١) للبصرية إن أمن ، نحو زيد الفرس راكبه هو ، مرفوعا على الفاعليه .

تقول : الهندان الزيدان ضاربتهما هما ، والهندات الزيدون ضاربتهم هن ، بافراد الوصف ورفعه المنفصل وكذا على طريقة الكوفية رافعا للضمير على الفاعلية ،

وان رفعته توكيدا للمستكن قلت ضاربتاهما هما وضارباتهم هن ، والمسموع الإفراد في عامة الاحوال ، الا على لغة «أكلوني البراغيث» إجراء للصفة مجرى الفعل ، فكما أنه لايتصل به رافعا للمنفصل علامتا التثنية والجمع فكذا الصفة ، نحو : الزيدان ما قام الا هما ، والزيدون ما ضرب عمرو الا هم ، وكذا لو فصل ضرورة نحو : ألا يزيدهم حبا الى هم (٢) .

وإنما عومل المنفصل تلك المعاملة لحكمهم له حكم (السببي وهو ظاهر) (٣) إذ قالوا : ان زيدا لم يضربه الا هو ، فيعدون فعله الى مضمره (٤) المتصل كما قالوا : ان زيدا لم يضربه الا غلامه ، ولاكذلك المرفوع المتصل في غير : فقدت وعدمت ، وباب ظننت .

قال السهيلى : كل صفة جرت على غير من هى له فأصلها عدم الاجراء عليه ، وانما تكون خبرا عما هى له ، فأصل - مررت برجل ضاربه عمرو : عمرو ضاربه وكذا زيد مررت برجل محبه هو : هو محبه .

---

(١) في «ب» ، جـ : وفاقا . . . الخ : بسقوط واو العطف .
(٢) ذكر هذا الشطر في التبديل والتحيل جـ٢ ص ٨٦ ظ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب» .
(٤) في «جـ» : الى ضميره المتصل . . . الخ .

ثم تقول : «محبه هو» على أنه خبر مقدم ، ثم أجريته صفة للأول رافعا للمبتدأ على الفاعلية تاركا له منفصلا على ما كان يلزمه مبتدأ اشعاراً بحكم أصله .

وفي شرح (١) ابن قاسم : وينبغى أن يحمل قول المصنف : «متحمله» على ما هو أعم من الصفة والفعل اعتمادا على تصريح المصنف في شرحه بوجوب الابراز في الفعل حذر اللبس نحو – غلام زيد ضربه هو ، اذا أردت أن الضاربية لزيد ووافقه الدمامينى (٢) .

قلت : وهو خروج عن الظاهر ، وعذول عما الكلام فيه من الصفة .

وأما أن المصنف صرح بذلك فقد قارعه فيه أثير الدين(٣) اعتلالا ، لبروز الضمير فيها دون الفعل بأنها اذا تحملته لم يكن هناك مايبينه الا جريانها على من هى له ، إذ لا صورة للضمير لفظا ، لاستكنانه فيها فاحتيج جارية على غير من هى له الى الابراز ، فلزم انفصاله ، لعدم استحكام الصفات في اتصال ضمائر الرفع بها استحكام الفعل ، لاتصال الضمير بالفعل على وجه الاستتار ، واللفظ به ، كائنا كالجزء منه .

ومن ثم أسكن له آخره في نحو – ضربت – ، ولايتصل بالصفة الا مستكنا غير مجعول كالجزء منها ، فلما لزم الابراز حال جريانها على غير من هى له بما ذكر (لزم) (٤) انفصاله .

والفعل لايعدم مبنيا ، اما جريانه على من هو له ، نحو – زيد قام ، أو اللفظ الموضوع له نحو – قاما وقاموا ، والعلامات اللاحقة للفعل كأقوم ويقوم ، فلم يحتج الى الابراز جاريا على غير من هو له الا عند خوف اللبس كالمسألة السالفة فيبرز الظاهر . هـ .

قلت : وقد نازعه في ذلك ابن قاسم (٥) مبهما لاسمه إجلالا له ، وتبعه الدمامينى (٦) جهالة بقائله فقال : وقال بعض : لا يجب الابراز بل اذا خيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر الذى هو الفاعل ، نحو – زيد عمرو يضربه زيد .

قال(٧) : وقول المصنف أقوى لضعف وقوع الظاهر موقع المضمر الا في مقامات التضخيم .

---

(١) «جـ١ ص ١٢٠» .
(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٩٠ ط .
(٣) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٨٦ و . وعبارته : وما زعمه المصنف من إبراز الضمير في هذه المسألة مخالف لما تقدم من ذكر الظاهر الذى هو الفاعل ، وعلة بروز الضمير في الوصف دون الفعل : أنه اذا تحملته الصفة لم يكن له ما يبينه ... الخ .
(٤) «لزم» ساقطة من «جـ» .
(٥) في شرحه للتسهيل «جـ١ ص ١٢٠» .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) أى ابن أم قاسم في المرجع السابق .

قلت : لانسلم ضعفه بلحوم وروده في غير تلك المقامات ، وان كان أكثر وقوعه فيها .

قال أثيرالدين(١) : من قصر التكرير على ذلك فقد زاد شرطا لم يره سيبويه معتبرا .

وقد أجازوا : أجل زيد أحرز زيدا : قاله ابن السراج ، وقال :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا(٢)

ولو سلم فانما ذلك شرط في بلاغته ، وليس نظر النحوى الا الى صحة التركيب واستقامة استعماله ، أما ما وراء ذلك فمن وضيفة البياني ، وليس النظر اليها ، فالقدح فيه بمثل ذلك عند أئمة هذا الشأن ضعيف .

– وقد يسكن = :

وفي شرح الدماميني(٣) سبكا للمتن : وقد لايستكن .

قلت : فاقتضى تساوى الوجهين ، وليس كذلك ، فان الابراز هو المتسع المجال ، بخلاف عكسه فقليل حتى لقد أول بعض المتعصبين للبصرية سند الكوفية فيه كما ستعرفه وانما يسوغ على قلته – ان أمن اللبس وفاقا للكوفيين = : فيجوز عندهم – يدك باسطها أنت ، وهند زيد ضاربته هو ، وهند زيد ضاربته(٤) تمسكا بحكاية الفراء : كل ذى عين ناظرة اليك ، وقوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين(٥) . وقراءة ابن أبي عبلة : « حتى يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين

---

(١) في المرجع السابق .

(٢) نسبه ابن الشجرى في أماليه جـ١ ص٢٤٣ : لعدى بن زيد ، ونسب في الكتاب لابنه سوادة ابن عدى . ، ونسبه البغدادى في الخزانة جـ١ ص١٨٣ » : لعدى ابن زيد ، وقال : وقيل : لابنه سوادة بن عدى ، والصحيح الأول ، ونسبه الأعلم ومحقق الخصائص جـ٣ ص٥٣ : لسواد بن عدى ، وقالا : وقيل : لأمية بن أبي الصلت ، قال الأعلم : استشهد به على اعادة الظاهر مكان المضمر ، وفيه قبح ، اذ كان تكريره في جملة واحدة ، لأنه يستغنى بعضها عن بعض كالبيت ، فلا يكاد يجوز ، كقولك : زيد ضربت زيدا ، فاذا كانت اعادته في جملتين حسن ، كقولك : زيد شتمته ، وزيد أهنته .

(٣) « جـ١ ص٩٠ ظ » .

(٤) في « جـ : مستكنا بحكاية » وهو خطأ .

(٥) سورة الشعراء ، آية : ٤ .

٥»(١) بجر – غير – ، وقوله :

وإن امرءا أسرى اليك ودونـه سهوب وبيداء سملق(٢)
لمحقوقة أن تستجيبي لصـوته وأن تعلمى أن المعان موفق

قولـه :

ترى أرباقهم متقلديهـا إذا صدأ الحديد على الكماة(٣)

قولـه :

ان الذى لهواك آسف رهطه لجديرة أن تصطفيه خليلا(٤)

---

(١) سورة الأحزاب ، آية : ٥٣ . والصحيح : الا أن يؤذن لكم « الآية » : قال : ابوحيان في البحر المحيط جـ٧ ص٢٤٦ : ومعنى : «غيرنا ظرين» فحال ، والعامل فيه محذوف تقديره : ادخلوا بالاذن غيرناظرين » ، كما ترر في قوله : « بالبينات والزبر» ، أى : غير منتظرين وقته ، أى وقت استوائيه وتهيئته ، وقرأ الجمهور «غير» بالنصب على الحال وابن أبي عبلة بالكسر صفة لطعام .
وقال الزمخشرى في الكشاف جـ٣ ص ٢٧١ وما بعدها : «غير ناظرين » ، حال من « لاتدخلوا» وقع الاستثناء على الوقت والحال معا . . . وقال : وعن ابن أبي عبلة أنه قرأ « غيرناظرين » مجرورا صفة لطعام ، وليس بالوجه ، لأنه جرى على غير من هوله ، فن حق ما هوله أن يبرز الى اللفظ ، فيقال : غيرناظرين إناه أنتم ، كقولك : هند زيد ضاربته هى . . . . . الخ .
وقال الأثير في البحر : رحذف هذا الضمير جائز عند الكوفيين اذا لم يلبس . . . الخ .
وقال مكى في كتاب « مشكل إعراب القرآن جـ٢ ص ٢٠٠ » : ونصب « غير» على الحال من الكاف والميم في « لكم » والعامل فيه « يؤذن » ولا يحسن أن تجعل « غير» وصفا للطعام ، لأنه يلزم فيه أن يظهر الضمير الذى في « ناظرين . . . . الخ .
(٢) قائلهما : الأعشى ميمون بن قيس ، وكنيته : أبوبصير ، من فحول شعراء الجاهلية ، من قصيدة في مدح المحلق بن خنثم بن شداد بن ربيعة ، وهى في ديوانه ص ١٢٦ وما بعدها قال البغدادى في الخزانة جـ١ ص٥٥١ » قال ابن قتيبه في كتاب الشعراء : سمع كسرى أنوشروان يوما الأعشى يتغنى بهذا البيت وهومطلع بيتى الشاهد ، فقال : ما يقول هذا العرب قالوا : يغنى بالعربية ، قال : فسروا قوله : قالوا : زعم أنه سهر من غير مرض ولا عشق ، قال : فهذا اذا لص . وقال ابن الشجرى في أماليه « جـ١ ص ٣١٦ » : واعلم أن الكوفيين خالفوا البصريين في التزام ابراز الضمير اذا جرى على غير من هوله خبرا أونعتا . واحتجوا بقول الأعشى : وان امرءا أسرى . . . البيتين . قالوا : وقد أجرى اسم المفعول وهوقوله : « لمحقوقة » على اسم ان خبرا وهو للمرأة المخاطبة .
ورواية الديوان . . . فياف تنوفات وبيداء خيفق ، أى : فلاث واسعة . ورواية ابن ورواية ابن الشجرى ، والبغدادى : . . . من الأرض موماة ، وبيداء أوبهما ، سملق .
(٣) البيت ذكره ابن الأنبارى في كتاب الانصاف جـ١ ص٤٣ ، وقال فترك إبرازه ، ولو أبرز لقال : « متقلدهاهم » فلما أضمره ولم يبرزه دل على جوازه ، واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٨٧ و . ولم اعرف قائله ، وفي كتاب الانصاف إجابة البصريين على مثل الشاهد .
(٤) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٨٧ وط . ولم اعرف قائله . وآسف »قال صاحب الصحاح : واسفه : أغضبه .

وقولـــه :

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان(١)

فناظرة خبر «كل» وليس له ، ولم يقل هي ، كما أن «خاضعين» صـــفة لأرباب الأعناق جارية على الأعناق ولم يبرز (وكذا : «غير ناظرين» صفة «طعام» وليس له ، ولا إبراز فيه ، و «محقوقة» صفة للمرأة جارية على امرىء ، ولم يبرز) (٢) و «متقلديها» على الأرباق ، وليس لها ولا بروز له ، وبانوها على ذرى المجد لفظا ، وهو معنى لقومي ، فاستغنى باستكنانه فيه لأمن اللبس .

قال المصنف(٣) : وتكلف بعض المتعصبين للبصرية ، وزعم أن التقدير في حكاية الفراء : ألحاظ أو أجفان كل ذى عين ، فهو على حذف مضاف ، وأن المراد بالأعناق في الآية الجماعات ، كما قالوا : أتانا عنق من الناس ، وأن لا ضمير في المحقوقة لرفعه «أن تستجيبي» ، وأنت رعاية للمعنى ، أى : المحقوقة استجابتك ، وكذا الجديرة اصطفاءته ، أو أن محقوقة وجديرة خبر ابتداء محذوف ، أى : لأنت محقوقة ، ولأنت جديرة بأن تستجيبي ، أو بأن تصطفيه ، أوهما جملتان في موضع خبر «إن» في البيت قبله بجعل المحقوقة خبرا مقدما عن «أن تستجيبي» وأن الأرباق مقحم في الانشاد .

الثاني أى تراهم متقلديها أى متقلدى الأرباق ، معاملة للمضاف الى الشيء معاملة ما أضيف اليه حيث جاز اللفظ بالمضاف اليه ، كقولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، لسوغان اجتمعت اليمامة مرادا أهلها ، كما يجوز في : ترى أرباقهم متقلديها لسوغان تراهم متقلديها ، أى الأرباق ، أو هو على حذف مضاف ، أى ترى أصحاب أرباقهم متقلديها رعيا لذلك المحذوف .

وفي الأنشاد الخامس أن التقدير : قومي بانوا ذرى المجد .

وفي مثله تخريجا خلاف بين أبوى(٤) «على» والفتح موردا في باب الاشتغال وفي عامة ذلك تعسف فلا عدول اليه .

ولم يتعرض المصنف لمطابقة الخبر للمبتدأ تذكيرا وافرادا وفروعهما ، فنقول :

---

(١) استشهد بالبيت الأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ٨٧ و . وابن أم قاسم في شرحه أيضا جـ١ ص ١٢٠ - وصاحب التصريح جـ١ ص ١٦٢ - وابن عقيل في شرح الخلاصة جـ١ ص ٢٠٨ - وقال محققه : هذا الشاهد غير منسوب الى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع . والشاهد في قوله : بانوها ، حيث استتر الضمير المرفوع به .
وانظر الدرر جـ١ ص ٧٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «جـ» .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ٥٠ ظ . نقل بتصرف .

(٤) انظر : أمالى ابن الشجرى جـ١ ص ٣١٧ .

إن كان المبتدأ هو الخبر معنى جازت المخالفة بحسب اللفظ نحو– الاسم كلمة ، اطمة (١) ، هذا الرجل مسمى بفاطمة أو غيره (صفة) (٢) بالموافقة . وقـد الف ان كان التأنيث مجازيا كقوله :

والعين بالاثمد الحارى لمكحول (٣)

أو جامدا فليس الا على التحقير نحو– هذا الرجل امرأة ، أو (٤) التكبير ، هذه المرأة رجل .

وأما بالنسبة الى الإفراد والجمع ، فان كان المبتدأ مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة و – زيد قائم ، الا اذا كان ذا أجزاء فتسوغ المخالفة من حيث سمع ، نحو – واب أخلاق ، والبرمة أعشار ولايقتاس ، فلا يجوز هذا الرجل أعضاء ، مع سامه إلى أعضائه .

وان كان عكسه والخبر قابل للتثنية والجمع جامدا فيمتنع الا على نحو – هذا الرجل د ، فتقول : الرجال رجل واحد ، أى هم على قلب رجل واحد ، ورأى حـــد .

أو مشتقا فالمطابقة نحو – الرجال قيام ، غير مفرد الا بتقدير موصوف مفرد فظ دون المعنى كقوله :

ألا ان جيران العشية رائـــح دعتهم دواع للهوى ومنازح(٥)

---

(١) في ج : هذا الرجل ولعل الصواب : أى هذا الرجل ... الخ .
(٢) « صفة » ساقطة من « ج » .
(٣) وصدره : اذ هى أحوى من الربعى حاجبة ... والعين ...
قائله : طفيل الغنوى ، والشاهد : تذكير « مكحول » وهوخبر عن العين ، وهى مؤنثة لأنها معنى الطرف . وقال الأعلم : ويجوز أن يكون خبرا عن « الحاجب » فيكون التقدير : حاجبه مكحول بالاثمد والعين كذلك ، فلا تكون فيه ضرورة إلا أن سيبويه حمله على العين لقرب جوارها منه .
وفيه شاهد آخر ، وهو أن « حارى» نسبة الى الحيرة المدينة المشهورة التى كانت مسكنا للملوك العرب ، وذلك على غير القياس ، كما نسبوا الى « غر» بالكسر « غرى» بالفتح .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٢٤٠ – ابن يعيش جـ ١٠ ص ١٨ – المنصف جـ٣ ص ٨٥ – الديوان ص ٢٩ .
(٤) في جـ١ أو على التكبير .... الخ .
(٥) استشهد بالبيت ابن جنى في المحتسب جـ٢ ص ١٥٤ – وذلك عند الحديث على قوله تعالى : « ما ان مفاتحه لينوء» سورة القصص آية ٧٦ . بقراءة بديل بن ميسرة ، بالياء التحتية ، اذ قال : ونحو القراءة قول الآخر . ألا ان جيران ... الخ فأخبر عنه بلفظ الواحد ، لأنه أجراه مجراه . وذكر هذا البيت السيوطى في الهمع « جـ٢ ص ١٨٢ » لكن في مقام آخر قال الشنقيطى في الدرر جـ٢ ص ٢٢٨ – : استشهد به على أن ياء مفاعل لا يجوز حذفه الا في الضرورة كالمثال في البيت ، قال : والأصل : مناديح ، لأنه جمع مندوحة ، والمندوحة الأرض الواسعة . وقال : ولم اعثر على قائل هذا البيت . وانظر شرح الأثير للتسهيل جـ٢ ص ٨٨ ظ . ورواية غير الشارح : للهوى ومنادح .

قيل : وليس بجيد ، وقيل : ان أريد بالجمع كلية جاز ، كقوله :

نصبن الهوى ثم ارتمين قلوبنـا   بأعين أعداء وهن صديق(١)

أي : وكل واحدة منهن صديق ، قيل : ومنه «وحسن أولئك رفيقا»(٢) حيث لم يقل رفقاء ، لإرادة كل منهم رفيق .

قلت : ولاحجة فيهما ، لما علم ضروريا أن فعيلا يخبر به عن المذكر والمؤنث وفروعهما ، وحيث لا قبول كاسم التفضيل ، فان كان بمن كان في معنى الجمع أو مضافا الى جامد اسم جمع جاز (كهؤلاء أول حزب ، وأحسن قتيل ، أولا ، لم يجز كأن تقول : أول رجل بل أول الرجال .

أو الى مشتق فمجيز بلا تأويل نحو —) (٣) كهؤلاء أول طاعم ، وقوله تعالى : «ولا تكونوا أول كافر به»(٤) ، ومجيز بتأويل حذف اسم جمع ، أى حزب طاعم ، وهو المـبرد .

أو على معنى الفعل ، أى : أول من طعم .

أوكان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى ، والخبر صفة جاز الافراد نحو — الجيش منهزم .

أو جامد فلا ، إلا بحسب القصد .

قال الزجاج : الجيش رجل نكرة ، لتوهم التقليل ، أما إذا عرف المعنى فيسوغ نحو — جيشهم انما هو فرس ورجل ، أى هم خيل ورجال ، أى ليسوا كثيرى الأتبـاع .

أو عكسه ، أى مجموع اللفظ مفرد المعنى نحو — زيد اسم رجل ، فحكمه حكم المتحد اللفظ والمعنى .

— والجملة اسمية = : نحو — زيد أبوه قائم ، وتندرج فيها المصدرة بحرف عامل في المبتدأ كما الحجازية ، وأن نحو — زيد ما هو قائما ، وزيد إنه قائم ، وزيد إن عمرا ضاربه .

وأنكر ذلك الكوفية ، والمصدرة باسم الشرط غير معمول لفعله ، نحو — زيد من يكرمه أكرمه .

---

(١) قائله : جرير من قصيدة في مدح الحجاج ، انظر الديوان ص ٣٩٨ — واللسان مادة «صدق» ج١٢ ص ٦٣ — ونسبه صاحب زهر الآداب ص ٩٤ — لمزاحم العقيل ، والصحيح الأول ورواية الديوان : دعون الهوى ... باسهم وهن صديق .

(٢) سورة النساء ، آية : ٦٩ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٤) سورة البقرة ، آية : ٤١ .

أوفعلية = : نحو — زيد قام أبوه ، مندرجا فيها الشرطية المصدرة بحرف سم شرط معمول لفعل الشرط نحو — زيد ان يقم أقم معه ، وزيد أيهم يضرب ربه ، والمضارع العامل في ظرف مستقبل نحو — زيد يقوم غدا اتفاقا والمدخول رف التنفيس وفاقا للجمهور نحو — زيد سيقوم ، أوسوف يقوم ، وخلافا ض المتأخرين .

والفعلية المتقدمها معمولها نحو — زيد عمرا ضرب أو يضرب ، ومنعها بعض لمحققين) (١)

وزعم السيد الجرجاني(٢) أن الأسناد الى الجملة من حيث هو الى «زيد» بل يام في نفسه مسند الى الأب ، ومع تقديمه(٣) مسند الى — زيد — .

وأما المجموع المركب من زيد ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما فلم تسند الى زيد» ، ومن ثم أولوا — زيد قام أبوه قائم الأب .

وأما دعواهم أن الخبر الجملة بأسرها فمن الاتساعات التى لا يلتبس معناها .

وزاد ابن هشام(٤) في أقسام الجملة الظرفية ، وهى المصدرة بظرف أو جار جرور نحو — أعندك زيد ، وأفي الدار عمرو مقدرا «زيدا» فاعلا بالظرف أو ار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولامبتدءا مخبرا عنه بهما ، وعليه لاخبار في نحو(٥) : زيد في الدار أبوه ، وبكر عندك أخوه ، لا باحدى ك الجملتين اعتبارا لذلك الاعتبار .

ولا يمتنع كونها(٦) = : أى الجملة كائنة خبرا للمبتدأ — طلبية = : نحو . دا اضربه — خلافا لابن الأنبارى(٧) = : ومن وافقه من الكوفية ، نظرا أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، وينبغى منعه الانشائية غير الطلبية لغير هذه

) «المحققين» ساقطة من «ب» .

) هو : على بن محمد بن على الحنفى الشريف الجرجاني .
قال السيوطى : قال العينى في تاريخه : عالم بلاد الشرق ، كان علامة دهره ، وكانت بينه وبين الشيخ سعدالدين مباحثات ومحاورات في مجلس تيمورلنك ، وله تصانيف مفيدة ، منها : شرح المواقف للعضد ، وشرح التجريد للنصير الطوسى ، ويقال : إن مصنفاته زادت على خمسين مصنفا .
توفي عام (٨١٤ — وقيل : ٨١٦) . انظر «البغية جـ٢ ص ١٩٦ .
وانظر : حاشيته على المطول ص ٨٧ ، وعبارته : «أقول: أجيب عن ذلك بأنه لا اسناد للجملة من حيث هى الى زيد . . . الخ .

) في «جـ : ومع تقييده مسند الى زيد . . . الخ .

) في المغنى جـ٢ ص ٣٥ ، ٣٦ .

) «في نحو» ساقطة من «جـ» .

) في «جـ : ولا يمنع كونها . . . الخ .

) في المتن تحقيق بركات ص ٤٨ : خلافا لابن الانبارى وبعض الكوفيين ، وكذلك ما في شرح الأثير جـ٢ ص ٨٨ ظ . وشرح ابن مالك نفسه جـ١ ص ٥٠ ظ .

العلة ، وهو وهم أوقعهم فيه اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء ، وبين خبر المبتدأ .

وليس المراد بالثاني عند غيرهم ما يحتملها ، كما أن ليس الفاعل من فعل شيئاً ، ومن ثم يسمون الظرف خبرا في نحو ـ زيد عندك ، مع انتفاء ذلك الاحتمال . وإنما الخبر عندهم هو المجرد المسند لمغاير الصفة المذكورة .

قال السيد في حاشية المطول(١) : ولم يرد النحاة أن خبر المبتدأ يجب ثبوته للمبتدأ على معنى أنه يجب كون نسبته اليه موقعة موجبة ليتجه اختصاص هذا الوجوب بالكلام الخبرى والقضية الموجبة .

وأنما أريد أنه يجب اعتبار نسبته الى المبتدأ سواء كانت مرفوعة أو موضوعة أومشككا فيها ، فيندرج في ذلك الظرف في نحو ـ أزيد عندك ، من حيث التقدير ـ أزيد حاصل عندك ، واعتبار النسبة بالثبوت فيهما مما لاينبغى المنازعة فيه ، ضرورة أن المبتدأ إنما ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من أحواله ، ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من أحكامه ، وهو الفرق بين ضربت زيدا ، وزيد ضربته ، اذ حكم بمفعولية زيد في الأول ، وابتدائيته في الثاني ، مع وقوع فعل الفاعل عليه في الصورتين ، لإيراده في الأول بيانا لما وقع عليه الفعل ، وفي الثاني أسند اليه حال من أحواله ، وحكم من أحكامه .

ومن ثم صرحوا بأن معنى : زيد أبوه منطلق ، زيد منطلق الأب ، وعليه فمعنى الجملة الانشائية طلبا كان أو غيره ، وإن كان حاصلا معها ، غير أنه قائم بالطالب والمنشىء ، فاذا قلت : زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد ، الا اعتبارا بتعلقه به ، أو كونه مقولا في حقه ، واستحقاقه أن يقال فيه ، ولابد من ملاحظة هذه الحيثية في وقوعه خبرا ، فكأنه قيل : زيد مطلوب ضربه .

أومقول(٢) في حقه ذلك ، لا على معنى الحكاية ، بل على معنى استحقاقه أن يقال فيه ، فيستفاد من لفظ « اضربه » طلب ضربه ، ومن ربطه بالمبتدأ معنى آخر لايستفاد من قولك : اضرب زيدا .

وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الأول لاينافي استعمالها بحسب المعنى الثاني . ﻫ .

قلت : وهو نهاية في الحسن .

---

(١) « في ص ١١٣ » .
(٢) في « أ ، جـ : أو مفعول في حقه .... الخ .

وقد أورده الدماميني(١) ولم يعزه اليه ، بل قال : كذا قرر هذا المجالہ
ض المتأخرين إيهاما للغرابة وهو مبتذل بين المتفهمين لكتاب التلخيص ، والمتحققين
انيه من شروحه وحواشيه .

لايقال : إنما ساغ جعل الخبر مفردا لكونه منتظما به مع ماقبله خبر يحتمل
صدق والكذب والأمر والنهي ، وما يحاكيهما غير منتظم منهما مع المبتدأ قبلها
لك .

لأنا نقول : يقع الخبر أيضا استفهاما منتظما منه مع المبتدأ خبر ، نحو — كيف
ت ؟ وأين زيد ؟ ومتى السفر ؟ فلا يمتنع قياس الجملة الطلبية عليه لولم يسمع ،
كيف وقد قال الله تعالى : « بل أنتم لا مرحبا بكم » (٢) وقال الشاعر :

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام(٣)

قال الرضي(٤) : وأيضا فقد أطبقوا على جوازه في نحو — أما زيد فاضربه .

قال الشهاب بن الشمني(٥) : وفيه نظر ، فإن إطباق غيرهم غير لازم ،
طباقهم وغيرهم ممنوع ألا ترى الى حكاية المصنف — يعني ابن هشام(٦) — منع :
يد اضربه عن ابن الأنباري ومن معه .

ولا = : يمتنع أيضا كونها — قسمية خلافا لثعلب = : فقيل تعليله لأن نحو —
أفعلن لامحل له ، فاذا بنى على مبتدأ فقيل : — زيد ليفعلن صار له موضع .

قال(٧) : وليس بشيء ، لأنه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة
ن جواب القسم ، ومراده أن جملتي القسم وجوابه لايقعان خبرا ، لعدم انفكاك
حدهما عن الآخر ، وجملتا القسم والجواب تمكن المحلية لهما نحو — قال زيد
سم لأفعلن .

---

(١) في شرح التسهيل جا ص ٩١ و .

(٢) سورة ص ، آية : ٦٠ . والآية : « قالوا بل أنتم لا مرحبا بكم أنتم قدمتموه لنا ، فبئس القرار » .
قال الزمخشري في الكشاف ج٣٢ ص ٣٧٩ : » يريدون : الدعاء الذى دعوتم به علينا ، أنتم أحق به ، وعللوا ذلك بقولهم : « أنتم قدمتموه لنا » والضمير للعذاب ، أو لصليهم . . . الخ .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل« ج٢ ص ٨٩ و . وقال : قول الشاعر وهو رجل من طيء ، وكذلك قال الشنقيطي في الدررجا ص ٧٣ » واستشهد به « يسين » في حاشيته على التصريح جا ص ٦٠ » والشاهد : جواز الاخبار بالجملة الطلبية .

(٤) في شرح الكافية « جا ص ٩١ .

(٥) في حاشيته على المغنى « ج٢ ص ١٣١ » .

(٦) في المغنى « ج٢ ص ٦٣ .

(٧) أى ابن هشام في « ج٢ ص ٦١ » .

وفي شرح الدماميني(١) : وهو تسليم لصحة الاعتلال : بأن صيرورة مالا محل له ذا محل باطل .

ويرده أن كل جملة أخبر بها عن ضمير الشأن لامحل لها قبل الاخبار بها عنه وبعده تصير(٢) ذات محل نحو – هو زيد(٣) قائم ، فهي في محل رفـــع

قلت : لانسلم أن مقتضاه التسليم كما زعم ، وإنما مقتضاه منع وقوع الجوابية خبرا ، لعدم أنفكاكها عن القسمية ، واستقلالها بالخبرية ، لا لما اعتل به من استحالة فاقدة المحل ذات محل ، فان ذلك شيء لا دليل عليه ، في كلامه ، وكيف يتوهم عليه تسليم الصحة وقد فسر(٤) التفسيرية : بأنها الفضلة الكاشفة حقيقة ما تلته . (٥)

قال(٦) : وقولي الفضلة : احترازا عن المفسرة لضمير الشأن ، لكشفها لحقيقة المعنى المراد بها ، ولها موضع اجماعا لخبريتها حالا أوأصلا ، وهو قيد أهملوه ولابد منه هـ .

وإياه اعتمد الدماميني(٧) في الرد .

ولو سلم فهو خلاف ما حققه في غير هذا المقام من شرح ذلك الكتاب : أن الجملة قد تكون ذات محل وفاقدته باعتبارين كالخبرية والتفسيرية هاهنا ، فإن مقتضى الأول ثبوت المحلية ، ومقتضى الثاني عدمه .

ثم قال ابن هشام(٨) : وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لاضمير فيها فلاتقع خبرا ، اذ ليست الجملتان هنا كجملتي الشرط والجزاء ، لأن الثانية ليست معمولة لشيء من الأولى ، ومن ثم منع بعضهم وقوعها صلة .

وإما كون جملة القسم انشائية ، (والخبر) (٩) لابد من احتماله الصدق والكذب .

قال(١٠) : وكل منهما ملغى .

---

(١) « جـ١ ص ٩١ ظ » .
(٢) في جـ : نظر ذات . . . الخ وهو خطأ .
(٣) والعبارة في شرح الدماميني هي : « ويبعد الاخبار تصير ذات محل من الاعراب ، ألا ترى أن قولك ابتداء : زيد قائم ، لامحل لها من الاعراب ويصح جعلها خبرا لضمير الشأن ، فتقول : هو زيد قائم ، فتصير في محل رفع » .
(٤) أى ابن هشام في المغنى « جـ٢ ص ٥٦ » .
(٥) في جـ : متأملتة » وهو خطأ .
(٦) أى ابن هشام في المغنى جـ٢ ص ٥٨ » نقل فيه تصرف .
(٧) أى في الرد السابق عند قوله : ويرده أن كل جملة . . . الخ .
(٨) في المغنى « جـ٢ ص ٦١ » نقل بتصرف .
(٩) و« الخبر » ساقطة من « جـ » .
(١٠) أى ابن هشام في ص ٦٢ « وعبارته : » وبعد فعندى أن كلا من التعليلين ملغى ، أمـــا الأول . . . الخ : نقل بتصرف .

أما الأول : فلارتباط الجملتين ارتباطا صارتا به كجملة ، وإن لم يكن هناك عمـــل .

وأما الثاني : فلأن احتمال الصدق والكذب انما هو في الخبر القسيم للإنشاء ، لا في خبر المبتدأ ، للاجماع على أن أصله الافراد ، واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام .

وعلى جواز : أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟

قال : وزعم ابن مالك ورود السماع بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى : « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلهم في الصالحين(١) » « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفا »(٢) « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا »(٣) وقوله :

جشأت فقلت اللذ جشئت ليأتين ... واذا أتاك فلات حين مناص(٤)

قال(٥) : وعندى لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ في ذلك ضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزلة الجواب ، فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه جواب الشرط محذوفا ، استغناء بجواب القسم المقدر قبله ، ونظيره استغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط مجردا من لا « التوطئة قوله تعالى : « وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن » (٦) أى والله ليمسن أن لم ينتهـــوا يمســـن .

— ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج = : فإذا قلت زيد اضربه ، فالتقدير : أقول أضربه ، حذرا من جعل الطلبية خبرا بناء على أنه ما يحتمل الصدق والكذب ، وقد عرفت فساده(٧) .

— وان اتحدت = : الجملة الواقعة خبرا — بالمبتدأ = : الذى هو خبر عنه — معنى = : أى أتحد معنى الجملة ومعنى المبتدأ ، أو أتحد معناها ملتصقا

---

(١) سورة العنكبوت ، آية : ٩ .
(٢) سورة العنكبوت ، آية : ٥٨ .
(٣) سورة العنكبوت ، آية : ٦٩ .
(٤) البيت من شواهد ابن هشام في المغنى ج٢ ص ٦٣ ، وذكره الشمنى في حاشيته ج٢ ص ١٣٢ ، وقال : وفاعل « جشأت » ضمير يعود على النفس ، والمناص : التأخر والفرار ، وذكر السيوطي في شواهد المغنى ص ٨٣٠ » ، والأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٩ ظ ، ولم ينسبه أحدهم ، وذكره صاحب معجم شواهد العربية ج١ ص ٢٠٣ — ولم اعرف قائله .
(٥) أى ابن هشام في ص ٦٣ .
(٦) سورة المائدة ، آية : ٧٣ .
(٧) انظر ص « ١٠٥٦ » فابن السراج يجعل القول المقدر هو الخبر والجملة الطلبية محكية به في محل نصب ، أوفي محل رفع إن قدر : يقال لك ، أو مقول لك اضربه .

بالمبتـــدأ ، فمعنى : نصب على التمييز عن النســـبة ، واليـــاء للمعيـــة أو الالصـــاق .

— هى = : أى الجملة ان اتحدت بالمبتدأ معنى ، وهو كل جملة مخبر بها عن مفرد دال على جملة كحديث ، وكلام ، ومنه ضمير الشأن والقصة ، والمضاف الى حديث أو قول ، نحو « افضل ما قلته أنا والنبئون من قبلى لا اله الا الله »(١) . و « هجيرى ابي بكر لا اله الا الله » .

قال أثيرالدين(٢) : أى قوله في الهاجرة لا اله الا الله .

قلت : وقصرالدماميني(٣) عن مطالعته فعزا ذلك لابن قاسم(٤) فاعترضه بأن ليس معناه إلا دأبه وعادته مستظهرا على ذلك بما في الصحاح — الهجير : مثـــل العتيق وكذا الهجير أو لا هجير(٥) .

قلت : إنما الأنسب قول الأثير لملأمته الاشتقاق من صدور وقت الهاجرة .

وأما كونه — دأبا وعادة فنازح عن ذلك ، وكان أبلغ باعتبار صدور ذلك منه في كل أحيانه غير مختص بحين منها .

— أو بعضها = : أى الجملة ، وهى كل جملة متضمنة ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها نحو « ولباس التقوى ذلك خير »(٦) « والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين »(٧) فيحصل به ما يحصل بالضمير مع تأكيد الاعتناء ومزيد الثناء ، فجملة ذلك خير « ليست المتحدة بالمبتدأ الذى هو لباس التقوى — وإنما المتحد به بعضها ، وهو اسم الإشارة ويكثر الاتحاد لفظا ومعنى تعظيما لأمر المتحدث عنه أو به نحو — « وأصحاب اليمين »(٨) .

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ « جـ١ ص ٢١٤ — ٢١٥ » كتاب القرآن ، باب ما جاء في الدعاء . وص « ٤٢٢ — ٤٢٣ » كتاب الحج ، باب جامع الحج ، من حديث طلحة بن عبدالله ابن كريز .

(٢) في شرح الأثير للتسهيل جـ٢ ص ٨٩ ظ ، وعبارته : وقولهم : « هجرى أبي بكر لا اله الا الله » أى قوله : في الهاجرة لا اله الا الله .

(٣) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ٩١ ظ ، وليس في ذلك قصور .

(٤) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١٢١ . وعبارته : مثال اتحادها بالمبتدأ : هجيرى أبي بكر لا اله الا الله ، أى قوله في الهاجرة ، وهى كل جملة أخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث . . . الخ .

(٥) وعبارة الدماميني في المرجع السابق : «قلت : انما معناه : دأبة وعادته قال في الصحاح والهجير مثال الفسق : الدأب والعادة ، وكذا الهجيرى والأهجيرى . وفي النسخة — أ والا هجيرا . وانظر الصحاح مادة « هجر» جـ١ ص ٤١٦ .

(٦) سورة الأعراف ، آية : ٢٦ .

(٧) سورة الاعراف ، آية : ١٧٠ .

(٨) سورة الواقعة ، آية : ٢٧ .

ـ أو قام بعضها مقام مضاف الى العائد = : وفاقا للأخفش والكسائى نحو «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن»(١) أى يتربص أزواجهم ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف الى ضمير الذين ، ومثله قوله :

الأولى يورثـــون مجـــداً ويعنو ... ن بتأثيله يدوم أثيلا(٢)

أى يدوم مجدهم أثيلا .

وفي شرح الدماميني(٣) : ويعارضه ما وقع له في قوله :

وعزة ممطول معنى غريمها(٤)

وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى .

قلت : وقد أورد عليك ما فيه في ذلك المحل(٥) .

وخرج الآية بعض أصحابنا على حذف مضاف معتد به دون اللفظ أى: وأزواج الذين يتوفون منكم ، فهو (نظير) (٦) قوله :

يسقون من ورد البريض عليهم ... بردى يصفق بالرحيق السلسل(٧)

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .

(٢) البيت استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٨٩ ظ ، ولم اعرف قائله . قال صاحب اللسان مادة «أثل» ج ١٣ ص ٨ : والتأثير : التأصيل وتأثيل المجد : بناؤه ، وفي الصحاح ج٢ ص ١٤٩ : والتأثيل التأصيل ، يقال : مجد مؤثل وأثير .

(٣) «ج١ ص٩٢ و .»

(٤) وصدره : قضى كل ذى دين فوفي غريمه * وعزة .... الخ
والبيت لكثير عزة ابن عبدالرحمن من قصيدة طويلة في ديوانه ص١٤٣ - قال العينى في شواهده الكبرى «ج٣ ص ٣ : وكان السبب في هذا أن كثيرا كان له غلام عطار بالمدينة ، وربما باع نساء العرب بالنسيئة ، فأعطى عزة ، وهو لا يعرفها شيئا من العطر فمطلته أياما وحضرت الى حانوته في نسوة ، فطالبها ، فقالت له : حبا وكرامة ما أقرب الوفاء وأسرعه فأنشد البيت .
والشاهد : كون «غريمها مبتدأ ثان ، و«ممطول» خبره ، والجملة منها خبر المبتدأ الأول وهو «عزة» ويقال : ممطول خبره ، «ومعنى» حال من الضمير في «ممطول» والصفتان جاريتان على الغريم لا على عزة والتقدير : وعزة غريمها ممطول حال كونه معنى وعليه فلا تنازع .
وانظر : الأغاني ج٩ ص ٢٥ - وابن يعيش ج١ ص ٨ - الدرر ج٢ ص ١٤٦ - زهر الآداب ص ٢٩١ .

(٥) أى باب التنازع .

(٦) «نظير» ساقطة من «جـ» .

(٧) البيت من قصيدة لحسان بن ثابت رضى الله عنه في مدح آل جفنة ملوك الشام ، وهو في ديوانه ص ١٢٢ - وروايته : ورد البريص » بالصاد . قال البكرى في معجم ما استعجم ج١ ص ٢٤٦ : البريص : بفتح أوله وكسر ثانيه وبالصاد المهملة : موضع بأرض الشام ، قد ذكره حسان في شعره ، والبريض بالضاد: الماء القليل، وروى - الشطر الثاني : «كأسا تصفن ، وعليه فلا شاهد ، وروى في طبقات الشعراء : خمرا يصفن . وانظر : ابن يعيش ج٣ ص٢٥ - الخزانة ج٣ ص ٢٣٦ - الدرر- ج ٢ ص ٦٤ »

أي ماء بردى ، فعاد الضمير من يصفق «على المحذوف ، لا على بردى .

قال(١) وقد يكون على ما قال سيبويه(٢) في «والسارق والسارقة(٣)» أي مما يتلى عليكم ، ثم ابتدأ – يتربصن – تفسير للمتلو .

وقال الأخفش : التقدير يتربص بعضهم .

– استغنت عن عائد(٤) = : الى المبتدأ ، أو هو جواب الشرط «من» إن اتحدت ، والا = : شيء من هاتيك الأمور المذكورة – فلا = : تستغني عنه نحو – زيد قام غلامه ، أو أبوه قائم .

قال أثير الدين(٥) : وقد رتب المصنف الروابط ترتيبا قلقا غير مصطلح القوم ، ولاجامعا لها ، أو منبها على ما اتفق عليه منها وما أختلف فيه ، فأورد مما هو مستوفاة فقال : الجملة إما نفس المبتدأ معنى أولا ، فان كانت الأول فلا رابط نحو – هجيرى أبي بكر لا اله الا الله ، وهو زيد منطلق .

أو الثاني : فلابد من رابط .

فأما سواء على أقمت أم قعدت ، فقال الزجاج والفارسي : سواء ابتداء والجملة الخبر ولارابط لكونها إياها معنى وتأويلا ، اذ التقدير : سواء على قيامك وقعودك .

والزمخشري (٦) وهو ظاهر قول الفارسي في الإيضاح(٧) وجماعة : المبتدأ الجملة مؤولة باسم مفرد ، وسواء الخبر ، وبعض سواء المبتدأ والجملة في موضع الفاعل مكتفى به .

والمتفق عليه منها خمسة أشياء : ضمير المبتدأ وتكرار لفظه ، وأكثر مواقعه التهديد والتضخيم نحو «الحاقة ما الحاقة»(٨) «القارعة ما القارعة (٩)» والتقدير الحاقة أي شيء هو ، كما تقول : أي رجل زيد معظما إياه ومفخما كقوله :

---

(١) أي بعض أصحابه الذين خرجوا الآية .

(٢) استشهد بها سيبويه في الكتاب جـ١ ص ٧٢ – على قراءة العامة ، برفع «السارق والسارقة» وقال : فقد قرأناس : «والسارق والسارقة» و«الزانية والزاني» وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة الا القراءة بالرفع . ونسب ابن خالوية قراءة النصب في شواذه ص ٣٢ : الى عيسى بن عمر . وقال الأثير في البحر المحيط جـ٣ ص ٤٧٦ : وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة : «والسارق والسارقة» بالنصب على الاشتغال .

(٣) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .

(٤) في المتن تحقيق بركات : عن العائد .

(٥) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٠ و . «نقل بتصرف .

(٦) انظر : المفصل ص ٢٤ .

(٧) جـ١ ص ٣٦ »

(٨) سورة الحاقة : ١ .

(٩) سورة القارعة : آية ١ .

ليت الغراب (غداة) (١) ينعب دائما * كان الغراب مقطع الأوداج(٢)

والأشارة اليه والعموم نحو :

فأمـا الصبر عنها فلا صـبرا(٣)

وقولـه :

وأما القتال فلا قتال لديكم(٤)

وعطف جملة بالفاء فيها ضمير على عارية منه هو الخبر كقوله :

وانسان عيني يحسر الماء تـارة فيبدوا وتارات (٥)يجم فيغرق(٦)

وقوله :

إن الخليط أجد البين فانفـرقا وعلق القلب من أسماء ماعلقا(٧)

في رواية من رفع البين .

---

(١) « غداة » ساقطة من « جـ » .

(٢) ذكره ابن الشجرى في الأمالى جـ١ ص ٢٤٣ ، وقال : والتكرير للتعظيم على ضربين أحدهما استعماله بعد تمام الكلام . . . والضرب الآخر : مجيء تكرير الظاهر في موقع المضمر قبل تمام الكلام كقول الشاعر : ليت الغراب . . . . البيت ، ومثل في التنزيل : « الحاقة ما الحاقة » .
واستشهد به أبوحيان في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٠ ظ ، ولم اعرف قائله ، وانظر معجم شواهد العربية جـ١ ص ٧٩ .

(٣) وصدره : الا ليت شعرى هل الى أم جحدر : سبيل قاما . . . الخ .
وهو من قصيدة للرماح بن أبرد المعروف بابن ميادة ، يشبب بأم جحدر بنت حسان المرية ، احدى نساء بنى جذيمة ، فحلف أبوها ليخرجها الى رجل من غير عشريته ، ولا يزوجها بنجد ، فقدم عليه رجل من الشام فزوجها اياه ، فلق عليه ابن ميادة شدة . . . فلما خرج بها زوجها الى بلاده أندفع ابن ميادة يقول : ألا ليت . . . الخ كذا في الأغاني جـ٢ ص ٢٧٠ والشواهد الكبرى للعيني جـ١ ص ٥٢٣ – والدرر جـ١ ص ٧٤ وأمالى ابن الشجرى جـ١ ص ٢٨٦ والشاهد : حيث سد العموم مسد الضمير الراجع الى المبتدأ .

(٤) وعجزه : ولكن سيرا في عراض المواكب . أو : ولكن دفع الشر بالشر أحزم .
قائله الحرث بن خالد المخزومى ، وهو من جملة أبيات في هجاء بنى أسد بن أبي العيش بن أمية والشاهد مثل سابقه : انظر ابن يعيش جـ٧ ص٣٢٤ – ٩٢ ص ١٢ – الخزانة جـ١ ص٢١٧ – والعيني جـ١ ص٥٧٧ . أمالى ابن الشجرى جـ١ ص ٢٨٥ .

(٥) في جـ : وتارة . . . الخ .

(٦) قائله : ذو الرمة غيلان بن عقبة من قصيدة طويلة ، والشاهد : استغناء الجملة الواقعة خبرا عن الرابط ، وذلك حيث عطف عليها جملة أخرى بتاء السببية . لأنها نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة ، فأكتفى منهما بضمير واحد .
راجع العيني جـ١ ص ٥٧٨ – الدرر جـ١ ص ٧٤ – المقرب جـ١ ص ٨٣ – الديوان جـ١ ص ٤٦٠ .

(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٠ ظ . ولم اعرف قائله والشاهد فيه : مثل سابقه سواه بسواه .

والمختلف فيه : تكرار المبتدأ بمعناه نحو – زيد جاء أبوبكر ، كائنا كنية(١) زيد ، فمنعه سيبويه ، وأجازه الأخفش . وابن خروف تمسكا بقوله تعالى : « أفمن زين له سوء عمله فراءه حسنا فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء(٢)» . أى : فان الله يضله . وبقوله تعالى : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملا(٣) » أى لا نضيع عملهم .

ورد : بأن الخبر في الأولى محذوف مدلول عليه بما تقدمه وهو الذين كفروا لهم عذاب شديد ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر كبير(٤) ، والمعنى « أفمن زين له سوء عمله فراءه حسنا » «كمن هدى لقوله : بعد : فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء » .

وبأنه في الثانية « أولئك لهم جنات(٥) » معترضا بينهما بـ « إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا» .

وقال ابن عصفور : انما الرابط محذوف ، أى : من أحسن عملا منهم .

قال : وينبغى إجازة ما انتحاه الأخفش من إقامة ظاهر هو المبتدأ معنى مقام المضمر ، كما جاز في الصلة فيما روى من قولهم : أبوسعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه ، غير أنه نزر الوجود .

وقال الخضراوى : ويعضده قوله :

إذا المرء لم يخش الكريهة أوشكت حبال المنايا بالفتى أن تقطعا(٦)

وحسنه أبوالفتح في خصائصه(٧) بأن العائد ليس بلفظ الأول ، فصار بمنزلة الضمير .

والعطف بالواو مكان الفاء نحو الخيل جاء زود وراكبا وفاقا لهشام ، وخلافا للجمهور ، في شرط كون العطف بالفاء ، ووقوع المضمر مكان المظهر المتصل

---

(١) أى : «أبوبكر» كنية لزيد .
(٢) سورة فاطر ، آية : ٨ .
(٣) سورة الكهف ، آية : ٣٠ .
(٤) سورة الكهف ، آية : ٣١ .
(٥) سورة الكهف ، آية : ٣١ .
(٦) قائله : الكلحبة العرني هبيرة بن عبد مناف بن عرين ، أحد فرسان بنى تميم وساداتها ، وهو من جملة أبيات يعتذر فيها بسبب إفلات حزيمة بن طارق التغلبي من قوم الشاعر بعد إغارته عليهم وأخذ إبلهم ، ورواية المفضليات ص ٣٢ والخزانة جـ١ ص ١٨٦ والخصائص جـ٣ ص ٥٣ – : . . . حبال الهوينا . والكريهة : قيل الحرب ، وقيل شدتها وقيل : النازلة ، وهى المقصودة هنا .
(٧) وعبارته في جـ٣ ص ٥٤ : ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن ، وذلك لأنه عالم يعد لفظ الأول أليق ، وعاد مخالفا للاول شابه بخلافه له المضمر الذى هوأبد المخالف للمظهر . . . الخ .

به العائد نحو : « والذين يتوفون منكم(١) » الآية وقد مر مافيه (٢) .

— وقد يحذف = : العائد — إن علم = : احترازا من نحو ضربته في داره ، إذ لايدرى أن هناك محذوفا رأسا ، ومن نحو — زيد هو قائم ، وإن أجازه بعض ، إذ لا دليل على حذفه .

— ونصب بفعل = :

قال المصنف(٣) وأثيرالدين(٤) وابنا قاسم(٥) وعقيل(٦) كقوله :

ثلاث كلهن قتلت عمـــدا فأخزى الله رابعــة تعود(٧)

قلت : وقصر الدماميني(٨) فعزى ذلك لأبي قاسم .

قال(٩) : ومثله غيره بقوله تعالى : « أفحكم الجاهلية يبغون(١٠) » ثم قال : وفيهما نظر ، لأن كلا من المسألتين ستأتي .

يعني عند قول المصنف : « وقد يحذف بإجماع » ، وقوله ويضعف ان كان المبتدأ غير ذلك » كما هنالك أورد المسألتين على وهم له في إيراد أحدهما في أحد الموضعين كما ستعرفه .

قال(١١) : ولم أتحقق له الآن مثالا سالما من النظر فجرده .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٣٤ .
(٢) انظر : « ص ١٠٦١ » .
(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥١ و وعبارته : « ونصب بفعل أو صفة لفظا ومحلا ، فمثال المنصوب بفعل لفظا قول الشاعر : « ثلاث كلهن ... الخ .
(٤) في التذييل والتكميل جـ٢ص ٩٢ و . وعبارته : « واحترز بقوله : ونصب من أن يكون الضمير مرفوعا فانه لا يجوز حذفه . ومثل مانصب بفعل قول الشاعر : ثلاث كلهن ... البيت .
(٥) في شرحه على التسهيل جـ١ ص ١٢٢ وعبارته : « فان نصب بفعل جاز حذفه كقوله : ثلاثة كلهن ... البيت ، وهكذا أطلق المصنف ، وقال غيره : ان كان الفعل ناقصا لم يجز حذفه ... الخ .
(٦) في كتابه : « المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٤١ و .
(٧) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب جـ١ ص ٤٤ ولم ينسبه لقائله ، وقال البغدادى في الخزانة جـ١ ص ١٧٧ : وهذا البيت وان كان من شواهد سيبويه لم يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله . وقال سيبويه : فهذا ضعيف والوجه الاكثر الأعرف النصب . وقال الأعلم : كان الوجه عند سيبويه أن يكون « كلهن » حملا على الفعل ، وقد ثبت أن الاختيار عندى الرفع على ما يوجبه القياس ... لأن كلا » لا يحسن حملها على الفعل ، لأن اصلها ان تأتي تابعة للأمم مؤكدة كقولك : ضربت القوم كلهم ، أومبتدأة بعد كلام كقولك إن القوم كلهم ذاهب فان قلت : ضربت كلا القوم وبنيتها على الفعل قبحت لخروجها عن الأصل وقال ابن الشجرى في الأمالى جـ١ ص ٣٢٦ : وكذلك انشدوا برفع كل « ثلاث كلهن ... البيت والشاهد حذف الضمير من قوله : قتلت » لأن الاصل فكلهن عمدا .
(٨) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ٩٢ و .
(٩) أى الدماميني .
(١٠) سورة المائدة ، آية : ٥٠ .
(١١) أى الدماميني في المرجع السابق .

قلت : وهو كلام مصدره قلة التأمل ، لصدق مانصب بالفعل على ما في كل من البيت والآية مما أضطرب فيه أهل المصرين فاختصه الكوفية بالضرورات ، وأجازه البصرية على ضعف ، وما أجمع على استعماله مطردا كما سيصرح به المصنف بكل من المسئلتين في محله ، فصح التمثيل من المثالين في الموضعين باعتبار الاجمال أولا والتفصيل ثانيا .

وإيضاح ما في كتاب الفاخر(١) على جمل عبدالقاهر لشمس الدين البعلى أحد نجباء تلاميذ المصنف ونصه : والضمير في حذفه على ثلاثة أضرب :

أحدها : مالا يجوز حذفه اتفاقا كما إذا كان مرفوعا نحو – اخوتك قاموا .

قلت : وهو مفهوم إن نصب .

الثاني : مايجوز اتفاقا وهو ما المبتدأ فيه «كل» والضمير مفعول نحو – «وكل وعد الله الحسنى»(٢) في قراءة ابن عامر وقول أبي النجم .

قد أصبحت أم الخيار تدعى   على ذنبا كله لم أصنع(٣)

الثالث : ما اختلف في جواز حذفه ، وهو ما هو فيه غير كل مع نصب الضمير مفعولا ، فمنعه الكوفية اختيارا وأجازه البصرية فيه ضعيفا ، كقراءة السلمى(٤) : «أفحكم الجاهلية يبغون(٥)» وقوله :

---

(١) انظر : «ورقة ٤٥ – ٤٦» .

(٢) سورة الحديد ، آية : ١٠ .

(٣) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي ، وفيه أيضا شاهد بلاغى ، قال العباسى في معاهد التنصيص «جـ١ ص ٥٢» : إن «كل» اذا تقدمت على النفى لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفى عم النفى كل فرد مما أضيف اليه «كل» وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد ، ومن ثم أتي بكل مرفوعة عادلا عن نصبها غير المحتاج الى تقدير ضمير ، لأنه لا يفيد نفى عموم ما ادعته أم الخيار .
وأم الخيار : زوجته . وقال العينى جـ٤ ص ٢٢٤» : يروى بالرفع والنصب فالرفع مبتدأ ، ولم أصنع خبره . راجع الخصائص جـ١ ص ٢٩٢ – المقتضب جـ٤ ص ٢٥٢ – الكتاب جـ١ ص ٤٤ – ٦٤ – الدرر جـ١ ص ٧٣» .

(٤) هو : سويد بن عبدالعزيز بن نمير أبومحمد السلمى الدمشقى ، قاضى بعلبك ، قرأ القرآن على يحى بن الحارث ، وأخذ عنه الربيع بن ثعلب وغيره ولد عام ثمان ومائه ، وتوفي عام أربع وتسعين ومائة .
أنظر : معرفة القراء الكبار جـ١ ص ١٢٤ – غاية النهاية جـ١ ص ٣٢١» .

(٥) سورة المائدة ، آية : ٥٠ – قال الأثير في البحر المحيط جـ٣ ص ٥٠٥» : قرأ الجمهور «أفحكم» بنصب الميم ، وهو مفعول «يبغون» وقرأ السلمى وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج : «أفحكم الجاهلية» برفع الميم على الابتداء ، والظاهر أن الخبر هو قوله» : «يبغون» وحسن حذف الضمير قليلا في هذه القراءة كون الجملة فاصلة ، وقال ابن مجاهد : هذا خطأ وقال ابن جنى في المحتسب جـ١ ص ٢١٠ وما بعدها : ومن ذلك قراءة يحى وإبراهيم السلمى : «أفحكم الجاهلية يبغون» بالياء ورفع الميم ، قال ابن مجاهد : وهو خطأ ، وقال : وقال الأعرج : لا أعرف في العربية : «أفحكم» وقرأ : «أفحكم» نصبا ، قال أبوالفتح : قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف ، لكنه وجه غيره أقوى ، وهو جائز في الشعر... الخ .

ثلاث كلهن قتلت عمـــدا(١)

(ــ أو = : نصب ــ بصفة = : كقوله :

غنى نفس العفاف المغـــنى والخائف الإملاق لايستغنى(٢)(٣)

أى غنى نفس العفاف المغنية ، فيحتمل كما قال أثير الدين(٤) : كون العفاف بتدءا ، والمغنية مبتدءا ثانيا وغنى نفس خبر الثاني والجملة خبر الأول ، والمعنى : ذى يغنيه العفاف غنى نفس .

ويجوز أن غنى نفس ابتداء لإضافته ، أو كونه نعتا لمحذوف أى : إنسان ى نفس ، والعفاف ابتداء ثان والمعنية خبرة ، والجملة خبر غنى نفس والمعنى ى نفس العفاف يغنيه .

ـ أو جر بحرف تبعيض = : نحو ــ السمن منوان بدرهم ، وقول الخنساء :

كأن لم يكونوا حمى يتقى إذا الناس إذ ذاك من عزبز(٥)

ى : من عز منهم .

ـ أو = : جر ــ بظرفية = : كقوله :

فيوم علينا ويوم لـــنا ويوم نســاء ويوم نسر(٦)

أى نساء فيه ، ونسر فيه ، وقولهم : شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى ى شهر ترى فيه النبات ، فالشاهد في السجعة الثانية .

أو = : جر بحرف ــ مسبوق بمماثل لفظا أومعمولا = : كقوله

اصخ فالذى توصى به أنت مفلح فلاتك الا في الفلاح منافسا(٧)

أى أنت مفلح به ، بحذف العائد ، لكونه مسبوقا بحرف مماثل لفظا ومعمولا هو الباء الجارة لضمير الغيبة .

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١٠٦٥ .
(٢) ما بين القوسين ساقط من « ج » .
(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٢ و . ، والمرادى في شرح التسهيل ج١ ص ٢٢ – ولم ينسبه أحدهما ، ولم أعرف قائله .
(٤) في المرجع المذكور ، نقل بتصرف .
(٥) هو من أبيات قالتها الخنساء في رثاء أخويها وزوجها ، قال ابن الشجرى في أماليه ج١ ص ٢٤١ قالت الخنساء واسمها تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمية تبكى من هلك من قومها وتفخر بهم :
تعرقني الدهر نهشا وحـــز وأوجعنى الدهر قرعا وغمزا
الى أن قالت : كأن لم يكونوا ... الأبيات . وانظر شرح شواهد المغنى ص ٢٤٩ – الديوان ص ٨١ .
(٦) سبق تحقيقه في ص ١٠١٠ .
(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ٩٢ ظ ، والمرادى في شرحه على التسهيل ج١ ص ١٢٢ – ولم اعرف قائله .

وقوله تعالى : « أيحسبون أنما نمدهم به من مال وبنين ، نسارع لهم في الخيرات(١) أى نسارع لهم به .

ـ أو = : جر ـ باضافة اسم فاعل = : كقوله

سبل المعالى بنو الأعلين سالكة والإرث أجدر من يحضى به الولد(٢)

أى : سالكتها ، وخرج بذلك نحو ـ زيد قائم غلامه .

ومنع بعض حذف المجرور بالاضافة مطلقا .

ـ ويحذف(٣) = : العائد ـ بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كل = : كقراءة ابن عامر السالفة(٤) ، وقول أبي النجم .

وفي شرح الدماميني(٥) : وكذا قول الآخر : ثلاث كلهن قتلت عمدا .

قلت : وهو مردود بما أورد(٦) عليك عن شمس الدين البعلى من انشاد البيت شاهدا على الجائز في الكلام على ضعف بناء على (أن) (٧) المبتدأ ـ ثلاث ـ مؤكدا مع تنكيره بكل من حيث إفادته ، وساغ الابتداء به من حيث وصفيته معنى ، وهو ما عليه البصرية ، وجماعة كوفيون والمتأخرون من عامة أهل الأمصار كالمصنف وأثيرالدين وغيرهما ، وهو الصحيح ، خلاف ما عليه الفراء وموافقوه من الكوفية انه كل كما هو قضية صنيع الدماميني .

ـ أوشبهه = : أى كل ـ في العموم والافتقار = : من كل مفتقر عام من موصول وغيره نحو ـ أيهم يسألني أعطيه ، بناء على أن « أيا » موصولة ، ورجل يدعو الى الخير أجيب ، وآخر بخير أطيع ، وأكثر السائلين أعطى .

قال أثيرالدين(٨) : ودعوى المصنف الاجماع في ذلك باطلة ، إذ لم يقل به إلا الفراء في نقل ، ومع الكسائي في آخر .

ـ ويضعف = : الحذف ـ إن كان المبتدأ غير ذلك = : أى غير « كل وشبهها ، والعائد مفعول ، كقراءة السلمى السالفة(٩) وقوله :

---

(١) سورة المؤمنون ، آية : ٥٥ .
(٢) كذلك استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٢ ظ ، والمرادى في شرحه على التسهيل جـ١ ص ١٢٢ – ولم ينسبه أحدهم ، ولم اعرف قائله .
(٣) في المتن تحقيق بركات ص ٤٨ – وشرح الأثير جـ٢ ص ٩٢ ظ ، وشرح المرادى جـ١ ص ١٢٢ : وقد يحذف . . . الخ .
(٤) أى قوله تعالى : « وكل وعد الله الحسنى » انظر ص ١٠٦٦
(٥) « جـ١ ص ٩٢ ظ .
(٦) انظر : ص ١٠٦٦
(٧) « أن » ساقطة من « جـ » .
(٨) في شرح التسهيل جـ٢١ ص ٩٤ ظ .
(٩) انظر ص ١٠٦٦ .

أقومك يدعو من نأى عنه قومه فيكفى ويلفى آمنا نوب الدهر(١)

وقولـــه :

وخالد يحمـــد ســــاداتنا بالحق لا يحمـــد بالباطل(٢)

برفع « قومك » و « خالد » أى : يدعوهم ويحمده ، هكذا رواه : ابن الأنبارى وأصحابه .

قلت : وقد سلك أصحابنا المغاربة في جواز حذف العائد غير ما للمصنف ، قالوا : الرابط إن كان ، مرفوعا لم يجز حذفه مبتدأ أو غيره فلا يجوز : الزيدان قام ، ولا الزيدون ضرب ، وأجازه بعضهم إن كان مبتدأ كقوله :

إن يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار(٣)

أى هو عار .

قلت : وقد أخبرني من أثق به أن شيخ مشائخنا قاضى الجماعة أبا القاسم بن النعيم بفاس المحروسة كان له درس في مغني اللبيب ، فلما بلغ منه هذا البيت أتفق أن عدا عليه بعض الطلبة فقتله ، وذلك يوم الجمعة سنة ثلاث وثلاثين وألف ، كما أشار الى ذلك أديب عصره وعميد مصره أبوعبدالله المكلاتي بقوله :

وقاضي الورى أودى شهيدا وإنه لفى داره دار النعيم بمنزل(٤)

فكان من أعجب الاتفاقات رحمه الله تعالى :

وفي البسيط : ويجوز حذف « هو » من — زيد هو قائم .

قال أثير الدين(٥) : وليس بشيء لعدم الدال عليه ، لصلاحية قائم استقلالا الخبرية .

---

(١) لم أعرف قائله . ولا ما قبله وما بعده .

(٢) نسبه ابن عصفور في المقرب للأسود بن يعفر إذ قال في « جـ٢ ص ٨٤ » : والضمير إن كان مرفوعا لم يجز حذفه ، وإن كان منصوبا لم يجز حذفه الا في الشعر نحو قول : ابن يعفر وخالد يحمد . . . البيت ، التقدير يحمده سادتنا واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٣ و . والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٢٣ ولم ينسباه لقائله ، وانظر معجم شواهد العربية جـ١ ص ٣٢٢ .

(٣) قائله : ثابت قطنة ، واسمه ثابت بن كعب ، وقيل : ابن عبدالرحمن بن كعب العتكى وهو شاعر فارسى عن شعراء الدولة الأموية ، وكان من أصحاب يزيد بن المهلب ، والبيت من جملة أبيات في رثاء يزيد المذكور ، ويذكر فيها خذلان قومه إياه .
وقال البغدادى في الخزانة جـ٤ ص ١٨٤ : على أن الأخفش استدل به على أسميه « رب » ، فهى مبتدأ ، و« عار» خبرها ، وقال الشارح المحقق رأى الرضى : الاولى أن يكـــون « عار» خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صفة مجرورها . وانظر الدرر جـ١ ص ٧٣ — أمالى ابن الشجرى جـ٢ ص ٣٠١ — شرح شـــواهد المغنى ص ٨٩ . المقرب جـ١ ص ٢٢٠ — ديوانه ص ٤٩ — المقتضب جـ٣ ص ٦٦ .

(٤) والبيت ليس فيه شاهد نحوى ، وانما ذكر للاستشهاد للمناسبة .

(٥) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٣ و . « نقل بتصرف .

وقد منع الخليل : ليس زيد قائم ، بتقدير : هو قائم ، وإن كان منصوبا بغير فعل لم يجز حذفه نحو — زيد كأنه أسد ، وبفعل ناقص فكذلك نحو — الصديق كأنه زيد ، قاله أثير الدين(١)

وتعقبه البدر بن قاسم(٢) : أو تام غير منصرف فكذلك أيضا نحو — زيد ما أحسنه ، خلافا للكسائي والفراء في أحد قوليه عن حكاية المصنف ، ونقل عنه ابن الأنبارى المنــع .

أو متصرف فالبصرية على المنع إلا للضرورة ، سواء أدى الى تهيئة العامل وقطعه ، نحو — زيد ضربه عمرو ، أم لا كزيد هل ضربته ، وزيد هلا ضربته وزيد إن تضربه أضربه ، كان المبتدأ كلا أو غيره ، ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر(٣) :

قال أثير الدين(٤) : وسلك الأدب في ذلك شيخنا الاستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع فقال : ورد في الشعر وقليل الكلام . قرأ ابن عامر : «وكل وعــد الله الحسنى(٥) .

وأجاز هشام — زيد ضرب اختيارا ، والفراء وموافقوه من الكوفية حذفه عائدا على اسم استفهام نحو — أيهم ضرب ، أو «كل» نحو — كل رجل ضربت ، وقولــه :

ثلاث كلهن قتلت عمــــدا(٦)

و «كلا» كقولــه :

أجزءا يطلب أم قريضا　　　أم هاكذا بينهما تعريضــا

كلاهما أجد مستريضا(٧) : أو «كلتا» — نحو — كلتا جاريتيك ضربت .

---

(١) في المرجع المذكور .

(٢) لم يكن ذلك من كلام ابن قاسم ، وليس فيه تعقب ، ولم يذكره ابن قاسم في شرحه وإنما هومن كلام الأثير كذلك في ص ٩٣ ظ. والغريب كيف حصل هذا السهومن الشارح حتى ينسب لابن قاسم ماليس له ، ويتعقب على الأثير بكلامه والتأكيد أنظر شرح ابن أم قاسم جـ ١ ص ١٢٣ . فلا تجد فيه مثل هذا الكلام . والله أعلم بالحقيقة .

(٣) للآية : «وكل وعد الله الحسنى» سورة الحديد آية : ١٠ . وانظر ص ١٠٦٦

(٤) في المرجع السابق .

(٥) سورة الحديد ، آية : ١٠

(٦) سبق تحقيقه في «ص ١٠٦٥»

(٧) استشهد بهذا الرجز الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٤ظ برواية : أوجزا يطلب ، وكذلك كانت رواية الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٤ ، وهى الصحيحة ، وقال الشنقيطى : لم أعثر على قائل الرجز .

وإنما أجازوه في هذه الصور خاصة ، لأن اسم الأستفهام من أسماء الصدور ، فلا يتقدمه تاليه ، فمضارع الموصولات ، وهى لاتتقدمها الصلات فكما جاز منْ الصلة جاز من مضارعها .

وأما كل وكلا ونحوهما من ألفاظ الشمول فلدخول الكلام مبدوئا بها معنى مأولها الصدارة ، فإذا قلت : كل القوم ضربته ، فهو بمنزلة ما من القوم الا من ضربته ، أو كلا الرجلين فبمنزلة ما من الرجلين الا ضربته ، ويدل على دخول الكلام معنى « ما » مدخولا لألفاظ الشمول قوله :

وكلهم حاشاك إلا وجدتــه   كعين الكذوب ميدها واحتفالها(١)

فادخال « الا» على خبر «كل» اذا كان المعنى : مامنهم الامن وجدته ، فأشبهت بذلك الموصول ، فساغ الحذف .

وقال الفراء : لا أضمر الهاء الا مع ستة : كل ، وما ، ومن ، وأى في الاستفهام ، ونعم ، وبئس ، نحو : نعم الرجل أكرمت ، وبئس الرجل أهنت بناء على رأيه أن نعم وبئس مبتدءان .

وقال ابن عصفور : (والصحيح)(٢) (٣) فيها كغيرها المنع ، ويؤديا الى التهيئة والقطع ، وان ورد بعض ذلك وقف معه . وجاز في الصلة دون الخبر ، لعدم أدائه الى ذلك فيها دونه ، لعدم إعمالها في الموصول ، ولكن أسماء الأستفهام وكل وكلا لسوغان اعمال توالى الاستفهامات فيها ، كما بعد كل وكلا ، وأيضا فالصلة والموصول كشيء واحد فاستطيل بها الموصول ، فحسن التخفيف وليست ألفاظ الاستفهام والشمول مع أخبارها كذلك فيسوغ التخفيف .

وقال النحاس(٤) : أجاز سيبويه في الضرورات — زيد ضربت ، وأنكره أصحابه والكسائى والفراء ، وعن المبرد : لايضطر الى هذا التساوى (في) (٥) المرفوع والمنصوب وزنا (٦) .

وأجاز الكسائى والفراء : كلهم ضربت ، ورجل ضربت أفضل من رجل تركت ، لأن كلا إحاطية ، فمعنى كلهم ضربت لم يبق أحد الا ضربته ، فلما صار المعنى الى النكرة صار(٧) الفعل كأنه صلة للنكرة .

---

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٤ ظ ، ولم أعرف قائله .
(٢) « والصحيح » ساقطة من « جـ »
(٣) في «ب : فيهما لغيرهما . . . الخ .
(٤) في شرح التسهيل للأثير جـ٢ ص ٩٤ ظ : وقال أبوجعفر الصفار : أجاز سيبويه في الشعر : زيد ضربت ، ومنع ذلك الكسائى والفراء . . . الخ .
(٥) « في » ساقطة من « جـ »
(٦) أى لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد ، فلا أضطرار .
(٧) « صار» ساقطة من « جـ » وفيها : الفعل كان صلة . . . الخ .

وأجاز الفراء أيضا الرفع فيما يجب له الصدر ، مثل «كم» و«أى» وفي كل مالا يتعرف نحو – من وما ، أى : لايتحلى بأل ، ولم يجز ذلك في نحو– زيد وعمر ، قال : لكثرة الكلام بما لايزائل الصدرية .

وإنما يرد مفعولا على قلة ، وقد عرف موضعه بالرفع ، فأجرى على ذلك مضمرا لها (١) الهاء .

وامتنع في نحو – زيد وعمرو ، لكثرة التلعب به تقديما وتأخيرا .

وإن جر الضمير بالاضافة امتنع ، كان أصله النصب أم لا ، نحو – زيد أنا ضاربه ، وزيد قائم غلامه

وبعض(٢) يرى الحذف إن كان الأصل النصب .

أو بالحرف وأدى الى التهيئة والقطع امتنع أيضا نحو – زيد مررت به ، أو لا ، جاز ، نحو : السمن منوان بدرهم ، وقوله :

* إذا الناس اذ ذاك من عزبز * (٣)

أى منهم ، وقوله سبحانه في أحد الأحتمالات : «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا»(٤) أى منهم .

ولخص ذلك بعض فقال : لايجوز حذفه الا بشرط أن لايكون فاعلا ، ولا مفعولا لم يسم فاعله ، ولا مؤديا الى اللبس كزيد ضربته في داره ولا الى إخلال – كزيد قام غلامه ، لإخلال الحذف بالتعريف المستفاد من إضافة الغلام ، ولا الى التهيئة والقطع .

قلت : وتبين بما أورد أن ما أودعه المصنف المتن ، والشرح منقود كما قاله أثيرالدين(٥) من وجوه :

أحدها : أنه إذا نصب بفعل أو وصف قد يحذف ، وقد عرفت قصر البصرية إياه على الضرورات فعل تعجب كان أوغيره .

الثاني : أنه إذا جر بحرف تبعيض فقد يجوز ، وقد عرفت تقييده بان لايؤدى الى الهيئة والقطع نحو – الرغيف أكلت منه .

الثالث : إذا جر بحرف ظرف فقد يحذف تمسكا بقوله : (ويوما نساء ويوما نسر ،) (٦) أى فيه ، وقد عرفت منعه ، للتهيئة والقطع .

---

(١) في «جـ» له الهاء ... الخ .
(٢) في – ب – وبعضهم يرى . . . الخ .
(٣) سبق تحقيقه ص ١٤٩٥ .
(٤) سورة الكهف ، آية : ٣٠ .
(٥) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ٩٥ و .
(٦) سبق تحقيقه في ص ١٠١٠ .

الرابع : إعرابه – ويوم نساء ، وشهر ثرى ، ابتداء مخبرا عنه بالجملة بعد ، وليس متعينا ، لاحتمال أنه ابتداء محذوف الخبر ، أو خبر ابتداء محذوف و« نساء » و « نسر » و« ثرى» جمل موصوف بها ، وهو أقعد ، لأن الحذف منها أولى منه من الإخبار .

الخامس : إجازته الحذف مخبرا باسم الفاعل ، وقد منعه أصحابنا المغاربة ، وخصوا ما ورد منه بالضرورات .

السادس : دعواه الاجماع حيث المبتدأ «كل » أوشبهه ، عموما وافتقارا وقد عرفت قصر جوازه على الفراء . أو عليه مع الكسائى .

السابع : إلحاقه ما أشبه « كلا» عموما وافتقارا بها في الجواز ممثلا بأيهم الموصولة وقد قال أثيرالدين(١) : لا أعلم له فيه سلفا ، بل إن ورد بعض ذلك ففى الضرورات .

الثامن : فرقه بين كل ضربت ، فيجوز إجماعا ، وزيد ضربت فيضعف ، ولا فرق بينهما عند أصحابنا .

التاسع : نقله عن البصرية جواز – زيد ضربت اختيارا ، وعن الكوفية اضطرارا ، وإنما هو رأى هشام منهم .

وأما الكسائى والفراء فمنعاه مطلقا ، وقصره البصرية على الشعر ، وهذا اضطراب في المسألة للمصنف كثير .

– ويغنى(٢) عن الخبر باطراد ظرف = : نحو – زيد عندك – أوحرف جر = : ومجرورة ، ففى كلامه تجوز ، نحو زيد في الدار – تام = : صفة للحرف احترازا من الناقص ، وهو مالايفهم بمجرد ذكره ، وذكر معموله متعلقه نحو – بك وفيك وعنك ، أى : واثق بك ، وراغب فيك ، ومعرض عنك ، لعدم إفادته .

معمول : ذلك الظروف أو الجار التام – في الأجود = : من القولين – لاسم فاعل كون مطلق = : فاذا قلت : زيد أمامك ، وعمرو في الدار ، فالتقدير : كائن أمامك ، وكائن في الدار ، ونحوه كمستقر وحاصل ، مما لادلالة له على الكون المقيد ، احترازا مما يدل عليه ، كزيد في الدار تريد ضاحكا مثلا .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٩٥ ظ .

(٢) في المتن تحقيق بركات ص ٤٨ وشرح الأثير جـ٢ ص ٩٢ و ، وشرح المرادى جـ١ ص ١٢٣ وشرح الدماميني جـ١ ص ٩٣ و . وبعد قول المصنف » ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك » قوله : ولا يختص جوازه بالشعر خلاف للكوفيين اذا فهو ساقط من نسخ الشرح .

وفي شرح الدماميني(١) قال ابن عقيل : فلا يجوز إذ ذاك ، والصواب فلا يغني عن الظرف .

وأما جوازه بشرط وجود الدليل فلا يمنعه أحد ومنه ــ من لى بفلان أى : من يتكفل لى به ، ويصح النفس مقتولة ، غير أن ، المقيد المحذوف غير واجب الحذف ، ولاينتقل ضمير منه إلى الظرف ، ولايسمى خبرا ، ولامحله رفع ولايصدق عليه أنه مغن عن الخبر ، بدليل صحة الجمع بينهما .

قلت : لم يقع ذلك في شرح(٢) ابن عقيل رأسا ، وإنما هو تقول أوجبه قلة التحرى ، في النقل ، ولفظ ابن عقيل : ونبه بمنطلق ، على أن اسم فاعل كون مقيد ، كضارب لايغنى عنه مجرد ذكر الظرف ، فأنت تراه بريئا مما زن به(٣) من ذلك .

قال المصنف(٤) : أن أصل الخبر الافراد ، والفعل جملة إجماعا ، واسم الفاعل عند المحققين مفرد ، والمفرد أصل وقد أمكن فلا عدول عنه .

قلت : وفيه تجوز إذ ليست الجملة الفعل وحده بل هو ومرفوعه .

الثاني : أنهم لما نطقوا به كان ذلك ، وسيأتي ان شاء الله تعالى .

الثالث : إن تقدير الفعل لايغنى عن تقدير اسم الفاعل ، ليستدل على أنه في موضع رفع ، واسم الفاعل مغن تقديره ، وتقدير ما يغنى أولى .

قلت : وهو مرفوع بما في شرح الحاجية(٥) للمحقق الرضى : إن صيرورة الجملة ذات محل لاتدل على كونها بتقدير مفرد مأخوذ منها ، بل يكفى وقوعها موقع مفردها .

قلت : وقد أورده الدماميني(٦) موهما أنه من عندياته فلا يوهمنك .

الرابع : أن تقدير اسم الفاعل صالح لجميع الاماكن ، وبعضها لايصلح فيه(٧) الفعل ، نحو : أما عندك فزيد ، وحيث فإذا عندك زيد ، لعدم موالات الفعل أما واذا الفجائية . فمن ثم كان أجود .

---

(١) « جـ١ص٩٣ و .
(٢) في كتابه : « المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٤١ ظ .
(٣) قال صاحب الصحاح جـ٢ ص ٣٨٠ « زنن » : أزننته بشيء أتهمته به ، وهو يزن بكذا ، ويقال : أزنه بالامر مثل أظنه إذ أتهمته .
(٤) في شرح التسهيل جـ١ص ٥٢ و . وعبارته : ويدل على ان تقدير اسم الفاعل ، ولى أربعة أوجه : وقد تصرف الشارح في عبارة المصنف .
(٥) « جـ١ ص ٩٣ » .
(٦) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ٩٣ ظ .
(٧) في « جـ : فيه فعل . . . . الخ .

ـ وفاقا للأخفش تصريحا ولسيبويه ايماء لا لفعله = : وعزى لسيبويه وبه قال أبو علي والزمخشرى ، ونسبه ابن الحاجب للأثير ، ورجح بتعيينه للوصل .

وقال المصنف(١) : وليس بشيء ، لأن الظرف الموصول به واقعا موقعا لايغني فيه المفرد ، لتأوله واقعا فيه بجملة ، المخبر به واقعا موقعا هو للمفرد بالأصالة ، واذا وقعت فيه الجملة أولت بمفرد ، فلا يعامل أحدهما معاملة الآخر . وبان أصل العمل للفعل ، فمتى أمكن لم يعدل عنه .

وعورض بأن الموضع للمفرد .

ـ ولا للمبتدأ = : كما يقوله ابن خروف ، وابن أبي العافية زاعمين أنه قول سيبويه .

قالوا : يعمل فيه النصب ، إذ ليس الأول في المعنى ، وانما يرفعه كائنا إياه(٢) .

قال ابن خروف : انما العامل فيه عند سيبويه المبتدأ ، كما نص في أبواب الصفة المشبهة ، قال : وهو مذهب قدماء البصرية .

قال المصنف(٣) : ويبطل من سبعة أوجه :

أحدها : أنه خلاف ما أشتهر عن البلدين ، مع عدم دليل يوجب إطراحه . وعارضه أثيرالدين(٤) : بنقل ابن خروف أنه رأى قدماء البصرية .

قلت : إنما قال المصنف : خلاف ما اشتهر عن أهل البلدين ، وليس منافيا لنقل ابن خروف خلافه عن قدماء البصرية ، فالرد عليه بمثل ذلك إنحاء كثير وتحامل من الأثير .

ثم قال(٥) : واما دعواه عدم الدليل فليس كما زعم ، اذ كما أعمل المبتدأ في الخبر كائنا اياه رفعا أعمل فيه كائنا غيره نصبا ، ومتى أمكن نسبة العمل إلى ملفوظ كان أولى من المقدر ، وقد أمكن بما ذكرناه .

قلت : وفيه نظر لاستلزامه عدم النظير ، من حيث أن نسبة المعمولات الخبرية من المبتدأ نسبة واحدة لاتختلف بحسب اختلاف مفهوماتها ، كما أن نسبة الفاعلين

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص٥٢ ظ : وعبارته : ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه معين وصل الموصول ، وهذا ليس بشيء ، لأن الظرف .... الخ .
(٢) في « جـ : كان اياه ... الخ .
(٣) في المرجع السابق ص ٥١ ظ .
(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٩٦ – وعبارته : « قلت : أما قوله : إنه مخالف لما اشتهر عن البصرية والكوفيين فليس كما ذكر ، ألا ترى الى نقل ابن خروف وغيره أنه مذهب متقدمى أهل البصرة .
(٥) أى الأثير في المرجع السابق .

من الفعل كذلك ، وذلك يوجب اتحاد العمل ودعوى اختلافه بحسبها مما لايقوم عليه دليل .

وقد سلم ارتفاع الخبر في نحو – أبو يوسف أبوحنيفة ، مع دعواه التباين بينهما ، منظرا إياهما نحو – زيد خلفك ، كما سيرد عليك قريبا فكيف يفرق

وأما أن نسبة العمل الى ملفوظ إذا أمكن أولى فمسلم ، ولكن في غير هذا المقـــام .

الثاني(١) : ان قائله موافق على أن المبتدأ عامل رفع ، ومخالف بدعوى كونه عامل نصب . وما أتفق عليه أولى اذا أمكن مما اختلف فيه ، ولاريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف ، فلا عدول عنه .

ورده أثيرالدين(٢) بأنه لايوافق على الاطلاق ، بل فيما ليس ظرفا .

الثالث(٣) : أنه يلزم تركيب كلام تام من ناصب ومنصوب ، ولا ثالث ولانظير له ، فوجب إطراحه .

واعترضه أثير الدين(٤) أيضا : بأنه لايلزم ، لتركبه من مرفوع ومنصوب فصار نظيره : إن زيدا قام في تركبه من منصوب ومرفوع .

قلت : وفيه نظر ، لتركب المنظربه من أربعة ناصب ومنصوب ومرفوع(٥) من الفعل وفاعله المتحمل ، ولا كذلك المنظر .

الرابع : أنه قول يستلزم ارتباط متباينين ولانظير له ، ومن ثم يكن كلاما نحو – زيد قام عمرو ، حتى يقال : اليه أونحوه .

ورده أثيرالدين(٦) أيضا : بان نظيره أبو يوسف أبوحنيفة في حصول الربط بهذا التركيب الخاص بين المتباينين حصوله بالخاص نحو : زيد خلفك ، وليس حصول الربط مستدعيا ثالثا محصلا له .

قلت : لانسلم أن في نحو أبويوسف أبوحنيفة تباينا ، جعلا لأحدهما عين الآخر ، ادعاء مبالغة في التشبيه ، فليس نظير زيد خلفك ، مما التنافي (٧) في المتساندين ضروري .

---

(١) أى من مبطلات عمل المبتدأ .
(٢) في المرجع السابق ، وعبارته : قلت : لا نوافق على أن المبتدأ عامل رفع على الإطلاق ، بل الاتفاق على أنه عامل رفع إذا كان الخبر هو الأول ، أما إذا كان الخبر ظرفا فلا .
(٣) من المبطلات ، لكون المبتدأ عامل في الظرف إذا كان خبراً .
(٤) في المرجع السابق حـ ، ص ٩٦ ظ .
(٥) « من » ساقطة من « ب »
(٦) في المرجع السابق .
(٧) في « حـ » : مما التباين في ... الخ .

الخامس : أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل (والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لايغنى عن تقدير الفاعل ، فكذا الواقع موقع الخبر منها .

وأعترضه (١) أيضا بأن ليس نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفاعل من الفعل) (٢) فيلزم ما ذكر ، وانما نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل بجامع أن كلامنهما محكوم به ، كما أن المبتدأ والفاعل محكوم عليهما .

السادس : أن الظرف واقعا موقع الخبر من نحو - زيد خلفك نظير المصدر من نحو - ما أنت الا سيراً في أنه منصوب مغن عن مرفوع ، والمصدر منصوب بغير المبتدأ فوجب كون الظرف كذلك إلحاقا للنظير بالظير .

السابع : أن عامل النصب في غير الظرف المذكور اجماعا من ابن خروف وهنا لايكون غير فعل أو شبيه به أوشبيه شبيه به ، وذلك ليس مشروطا في المبتدأ فلا يسوغ انتصاب الظرف المذكور به .

وأجاب أثيرالدين(٣) بأنه زعم أن الظرف نصب المبتدأ نفسه غير مخرج للمبتدأ عن محاكاة الفعل أو محاكاة محاكيه بجامع الاقتضاء ه .

قلت : وقد أخل المصنف بثامن واضح الدلالة على مدعاه ، وهو ظهور هذا المقدر المرفوع ناصبا للظرف المذكور فيما أنشده أبوالفتح من قوله :

لك العز إن مولاك عز وان يهن فأنت لدى بحبوبة الهون كائن(٤)

- ولا للمخالفة = : كما يقول الكوفية عن حكاية ابن كيسان والسيرافي .

فاذا قلت : زيد أخوك فالأخ زيد ، وزيد خلفك ، فليس الخلف زيدا ، فأوجبت مخالفته النصب ونقل غيرهما (٥) عن الكسائى والفراء وهشام ، وشيوخ الكوفية قاطبة انتصاب المحل ، لكونه خلاف الاسم الذى المحل حديثه ، وليس هناك ناصب لاملفوظ أومقدر ، بناء على ضعف المحل والضعيف لايحمل من الحركات الا أخفها من الفتح .

---

(١) أى الأثير في جـ٢ ص ٩٦ ظ .

(٢) ما بين القوسين ساقطة من « جـ »

(٣) في المرجع السابق .

(٤) قال العينى في شواهده الكبرى جـ١ ص ٥٤٤ : لم أقف على أسم قائله . وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٥ : لم أقف على قائله ، وقال السيوطى في شواهد المغنى ص ٨٤٧ : لم يسم قائله . والشاهد قوله : «كائن» حيث صرح بذكره على وجه الشذوذ وذلك لأن الاصل اذا كان الخبر ظرفا أومجرورا يكون كل منهما متعلقا بمحذوف واجب الحذف نحو : زيد عندك .

(٥) أى غير ابن كيسان والسيرافي .

وفائدة ـ زيد خلفك : أن المخاطب دال على موضع زيد غير طامح الى استقرار أو غيره من قيام أو قعود .

وخالف منهم ثعلب فزعم أن المحل نصب بفعل محذوف .

وقد انتهض طوائف البصرية للرد عليهم بوجوه :

أحدهما : أن تخالف المتباينين معنى نسبته إلى كل منهما كنسبته إلى الاخر، فاعماله في أحدهم ترجيح بلا مرجح به .

الثاني : ان تخالف الجزئين محقق في أماكن جمة ولم تعمل فيها إجماعا ، نحو ـ أبو يوسف أبوحنيفة ، وزيد زهير ، ونهار صائم ، وأنت فطر ، وهم درجات ، فلو صح اعتبار المخالفة عاملة في الظرف المذكور(١) ، عملت في هذه الأخبار ونحوها لتحققها فيها .

قلت : (٢) فالجواب ما مر من ادعاء كون أحد المتساويين(٣) غير الآخر في عامة الامثلة مبالغة وغلوا في التشبيه .

الثالث : أن المخالفة (٤) معنى غير مختص (٥) بالأسماء فلا يصح اعتبارها ، لأن العامل عملا مجمعا عليه لايكون غير مختص ، هذا اذا كان لفظا فكيف به معنى ، فهو أحق أن لايعمل لضعفه .

الرابع : لو ساغ اعتبار المخالفة لزم على رأى الكوفية أن لاتعمل في الظرف مؤخراً ، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم ، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أجدر .

ـ خلافا لزاعمى ذلك = : وقد عرفت المخالف في كل وجه من هاتيك الوجوه المحكية ، والمعمول عليه منها عندهم القولان الأولان .

أحدهما : ما صدر به المصنف مختارا له أنه اسم فاعل كون مطلق لتلك الوجوه السالفة التي أجودها : أن الأصل في الخبر الافراد كما صدر به المصنف ، وعليه عول ابن السراج وأبوالفتح .

قال الرضى(٦) : ولمانع أن يمنع . قالوا : إنما كان أصلا ذلك ، لأنه القول المقتضى نسبة أمر الى آخر ، فينبغى كون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوبة إليه ،

---

(١) في ج : وعملت في وهو خطأ .
(٢) في ج : والجواب . . . الخ .
(٣) في «ج : المتساندين . . . الخ . وهو خطأ .
(٤) في «ج : المخالف . . . الخ . وهو خطأ .
(٥) في «ب : مختصة . . . الخ .
(٦) في الكافية جـ١ ص ٩٣ .

والا كانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران أو أكثر لاخبر واحد ، فالتقدير في - زيد ضرب(١) غلامه : مالك(٢) لغلام ضارب .

والجواب أن المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم غير أنه ذو نسبة في نفسه ، فلا يقدر مفردا ، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة ﻫ .

وفي شرح الدمامينى(٣) وأنت خبير بما أسلفناه عن بعض المحققين : أن « لااسناد في الجملة من حيث هى جملة إلى المبتدأ فتذكره .

قلت : وقد عرفت أنه السيد الجرجاني في حواشى المطول ، وأبهمه هنا كما صنع هناك إعرابا ، وهو مبتذل بين متعاطى ذلك الكتاب(٤) .

- وما يعزى للظرف = : مرادا به ما يشمل الجار والمجرور - من خبرية = :

وفي شرح الدمامينى(٥) : أو نعتية أو حالية ، أو كونه صلة ، وكان منه التنبيه على ذلك .

قلت : لانسلم حقية ذلك ، لعدم اقتضاء المقام ذكر هاتيك الأمور ، لنزوحها عما الكلام فيه . بخلاف الخبرية .

- و = : من - عمل في نحو - زيد عندك أبوه ، حيث يقال : أبوه فاعل بالظرف - في الأصح كونه = : أى ما يعزى إليه من ذلك - لعامله := لا له ، وفاقا لابن كيسان ، وظاهر قول السيرافي .

فإذا قلت : زيد خلفك على رأى من يرى العامل في الظرف غير المبتدأ من اسم فاعل أوفعل ، فتسمية الظرف خبرا مجاز وانما هو في الحقيقة العامل المحذوف .

أوقلت : زيد عندك أبوه ، فليس الظرف العامل حقيقة ، وانما هو فاعل باسم الفاعل العامل في الظرف المحذوف ، خاليا منه الظرف ، خلافا لأبوى على والفتح في دعوى أنتقال الحكم إلى الظرف في ذلك كله احتجاجا . بأن الحكم لو كان للعامل لجاز - قائما زيد في الدار - جوازه لو أبرز العامل .

وأجيب بأنه لما حذف وصار نسيا منسيا ضعف أن يتقدمه المعمول .
والذى عليه البصرية أن المتحمل هو الظرف متقدما على المبتدأ أو متأخرا

---

(١) في «ج» : في ضرب زيد غلامه . . . الخ .
(٢) في الأصل : زيد مالك لغلام ضارب .
(٣) « ج١ ص ٩٣ ظ .
(٤) انظر ص ١٠٥٦ .
(٥) « ج١ ص ٩٣ ط » .

وزعم ابن خروف أن لاضمير فيه عند سيبويه والفراء الا متأخراً ، والا لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ، ويبدل منه ، كما ذلك شأنه متأخراً .

ومنع السهيلى ارتفاع الاسم بعده فاعلا بالاستقرار مع كونه خبرا أوصفة بل بالابتداء كما يرتفع به في أقائم زيد .

فإذا قلت : زيد في الدار أبوه ، مبتدأ لافاعل .

قال : فان قلت : أليس (يرتفع - زيد - بقائم)(١) فليرتفع هناك به .

فأجاب : بأن الفرق أن اسم الفاعل مشتق وفيه لفظ الفعل ، والظرف إنما هو معنى يتعلق بالحرف ويدل عليه ، فلم يجعل كالفعل .

وفي الإفصاح : المجرورات اذا كانت معتمدة على ما قبلها ، أى صفة أوحالا أو خبرا فالاكثرون أن ما بعد المجرور مرتفع به ارتفاع الفاعل لاغير ، والمجرور في موضع الصفة ، أو الحال أو الخبر .

ومنهم من يرى المجرور والحالة هذه خبراً مقدما ، والجملة إما صفة أوحال أوخبر ، وجوز الوجهين بعض ، كما يقول أبوالحسن في المجرورات والظروف (غير معتمدة) (٢) .

وكلام سيبويه محتمل ، وكل (٣) تأول على مذهبه .

- وربما اجتمعا = : أى الظرف وعامله الذى هو اسم فاعل كون مطلق اجتماعا - لفظا = : أى ملفوظا به أو ذا لفظ كقوله :

لك العزان مولاك عزوان يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن(٤)

وفي شرح الدمامينى(٥) : قد يمنع دلالة كائن هنا على الكون المطلق المراد به مجرد الحصول ، بلجواز إرادة الثبوت الرسوخي وعدم الزلزال (٦) .

قلت : وهو خلاف الظاهر . وما أطبقوا عليه من كونه العام .

---

(١) مابين القوسين ساقط من «ب»
(٢) «غير معتمدة» ساقطة من «جـ»
(٣) في «جـ : وكل أول على . . . الخ .
(٤) سبق تحقيقه في ص ١٠٧٩ .
(٥) في «جـ١ ص ٩٣ ظ» وعبارته في حاشيته على المغنى جـ٢ ص ١٥٤ : ولقائل ان يقول : لانسلم تعلق «لدى» بكائن ، بل بمحذوف ، وهو خبر «كائن» الذى هو أسم فاعل من كان الناقصة ، سلمنا انه متعلق بكائن ، الا أن «كائنا» في البيت كون خاص ، وهو الثبوت وعدم التزلزل ، فهوأسم فاعل من كان بمعنى ثبت ، وحينئذ لا شاهد في البيت
(٦) في الاصل : النزلزل .

وقد دفعه الشهاب بن الشمنى(١) : بأن معنى الثبوت هو العام الذى يقدر مستظهرا عليه بكلام التفتازاني .

وأما قوله تعالى : « فلما رآه مستقراً عنده (٢) « فزعم ابن عطية(٣) أن — مستقرا هو المتعلق المقدر في أمثاله قد ظهر .

قال أبن هشام(٤) : والصواب قول أبي البقاء(٥) وغيره ان معناه هنا عدم التحرك ، لامطلق الوجود والحصول فهو كون خاص .

وزعم ابن الدهان : أن « عنده » ليس معمولا لمستقر هذا .

قال ابن هشام : إذ ليس المراد به الكون المطلق ، وانما يعمل في الظرف المطلق لاالخاص ، فمن ثم يقدر هنا آخر . وتعقبه الدماميني(٦) بأن كون المراد به الخاص قد سبقه إليه أبو البقاء .

قلت : لاموقع لهذا التعقب بعد عزو ابن هشام ذلك لأبي البقاء وغيره كما مر ، والدماميني لا ينكره .

ثم قال(٧) : وأما أن الظرف لايعمل فيه الا الكون المطلق فغير صحيح، لجواز عمل الخاص فيه قطعا ، غير محذوف الا لدليل ، اللهم الا لعارض ككونه مثلا أو شبهه .

قلت : إنما أراد ابن هشام بالظرف الاستقرارى ، كما يقتضيه المقام ، ولاشك في عدم كونه معمولا الا للمطلق ، فكأنه قال : وانما يعمل في الظرف الكون المطلق ، لا الخاص كما سأوضحه بعد .

ثم قال(٨) : فان قلت : اذا قيل : زيد على الفرس ، على أن المراد راكب عليه فهل تسميه مستقرا اولغوا فأجاب : بأنه إذا قدر راكب ابتداء بخصوصه فلغو،

---

(١) في حاشيته على المغنى جـ٢ ص ١٥٤ »
(٢) سورة النمل ، آية : ٤٠
(٣) هو : عبدالحق بن غالب بن عبدالرحيم – وقيل : عبدالرحمن – بن غالب بن تمام بن عطية الغرناطى ، صاحب التفسير . قال السيوطى : قال ابن الزبير كان فقيها جليلا ، عارفا بالاحكام والحديث والتفسير ، نحويا لغويا أديبا روى عن أبيه أبى بكر ، وأبى على الغساني ، والصفدى وعنه : ابن مضاء ، وابوالقاسم بن حبيش وغيرهما ولد عام (٤٨١ – وتوفي عام ٥٤٢ – وقيل : ٥٤١ أو ٥٤٦) . انظر : البغية جـ٢ ص ٧٣ – نفح الطيب جـ٥ ص ٣٨٢ ، جـ ٩ ص ٣٠٧ دائرة المعارف للبستانى جـ١ ص ٦٠٩
(٤) في المغنى » جـ٢ ص ٩٥
(٥) وعبارته في كتاب الاملاء جـ٢ ص ١٧٣ : « ومستقرا » أى ثابتا غير متقلقل وليس بمعنى الحصول المطلق ، اذ لو كان كذلك لم يذكر .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) أى الدماميني
(٨) أى الدماميني في شرحه على المغنى جـ٢ ص ١٥٤ »

والحذف جائز ، أو مستقر أولامرادا به بحسب القرينة راكب ، فهو مستقر، والحذف واجب .

قلت : وتعقبه(١) الشهاب بن الشمنى(٢) بأن كون الظرف استقراريا إنما هو لتعلقه بمعنى مطلق الاستقرار فاذا أريد بمستقر معنى راكب لم يكن الظرف المتعلق به مستقرا ، بل لغوا ، ولم يكن الحذف واجبا بل جائزا لدليل .

ثم قال(٣) : وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالاجماع على جواز حذف الخبر مدلولا عليه حيث لامدلولا ، فكيف يمنع وجوده مع كونه الدليل ومقويه .

قلت : لانسلم دلالة المعمول الظرفي كعندك ، ولاتقويته لكل المظروفات الخواص ، فتعينت ظرفيته للمطلق ، وحمل الأجماع على ماليس معمول الخبر فيه ظرفا .

ثم قال(٤) : واشتراط النحويين الكون المطلق ، إنما هو لوجوب الحذف لالجوازه .

قلت : قد صرح بذلك ابن هشام في غير موضع من تصانيفه وغيره ، فلامعنى لإيراده دليلا عليه ، بل لاموقع له رأسا .

ثم قال(٥) : فقد استبان لك(٦) عدم اتجاه كون « عنده » غير معمول لمستقر المذكور .

قلت : وأنت خبير بأن المستبين باتجاهه ضرورة احتياج الظرف(٧) المستقر لابمعنى (مطلق) (٨) الحصول إلى متعلق ، بمعنى مطلقه ، لأن(٩) المذكور بمعنى العادم الزلزال ، فكأنه قيل : فلما رءاه راسخا ، أى غير منتقل كائنا عنده ، ولايمترى في صحته واتجاهه معنى وصناعة .

= ولايغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين : ، فلا يقال : زيد اليوم ، لعدم إفادته ، بخلاف اسم المعنى كالقتال اليوم ، وبخلاف المكان كزيد خلفك .

---

(١) في هامش – أ – قف انظر تعقب الشهاب بن الشمنى للدماميني فإنه نهاية في الحس .
(٢) في حاشيته على المغنى جـ٢ ص ١٥٤ .
(٣) أى الدماميني في شرحه على التسهيل جـ١ ص٩٣ ظ م .
(٤) أى الدماميني في المرجع المذكور .
(٥) أى الدماميني في المرجع السابق . وعبارته : « فقد استبان لك أن ما زعمه ابن الدهان من أن « عنده » ليس معمولا لمستقر المذكور غير متجه .
(٦) في جـ : له عدم . . . الخ .
(٧) في جـ : والمستقر . . . الخ .
(٨) « مطلق » ساقطة من «ب»
(٩) في جـ : لا أن . . . الخ .

قال المصنف(١) : وأشرت بقولي : «غالبا» إلى أنه قد يخبر عن العين الزمان لدليل ، كقول أمرىء القيس : اليوم خمر وغداً أمر ، وقول الآخر :

جارتي للخبيص والهــر للفــار وشاتي إذا أرادت نجيعا(٢)

فشأتي مبتدأ وهو أسم عين ، و«إذا» خبره ، وهو اسم زمان .

قلت : فسقط قول الدماميني(٣) : وقد نص المصنف على أن قول امرىء القيس مما يقدر وله مضاف ولم يتكلم على قوله : «غالبا» فينبغى التمثيل (٤) نحو : فلا كسرى بعده ، وزيد في يوم طيب ه .

وأنت خبير بما اشتمل عليه هذا الكلام من القصور والاقدام من غير ثبت.

ثم قال(٥) : قال ابن قاسم(٦) : ويمكن تخريجه على حذف مضاف أى شرب خمر ، وحدوث أمر .

ثم أعترضه(٧) : بأن لاحاجة إلى التقدير في «وغدا أمر» ، اذ ليس الأمر اسم عين .

قلت : لم يقل ذلك ابن قاسم توهما أنه اسم عين فانه مما لايتوهم عليه ، بل استطرادا وإيضاحا للمعنى وتقريبا .

مالم يشبه = : اسم العين — اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت = : نحو : الهلال الليلة والرطب شهرى ربيع والصيد شهرى ربيع ، وزيد حين بقل وجهه ، وزيد حين طر شاربه ، والطيالسة ثلاثة أشهر ، والحباب شهرين ،

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٢٠ ظ .
(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٩٥ ظ . وروايته : اذا أردت مجيعا ، وقد ذكر هذا البيت الجوهرى في مادة «مجع» جـ١ ص ٦٢٣» ضمن ثلاثة أبيات بدون نسبة إلى قائل ، برواية : اذا اشتهينا مجيعا . اذ قال : والمجيع : ضرب من الطعام ، وهو تمر يعجن بلبن ، وقال :

إن في دارنا ثــلاث حبــالى فودنا أن لو وضعن جميعــا
جارتي ثم هرتي ثم شــاتي فاذا ما وضعن كن ربيعــا
جارتي للخبيص والهر للفــار وشــاتي إذا اشــتهينا مجيعــا

ومثله فعل صاحب اللسان في مادة «مجع» جـ١ ص ٢١٠ ، وقال : كأنه قال : وشاتي للمجيع إذا اشتهيناه .
والخبيص : قال صاحب اللسان مادة «خبص» جـ٨ ص ١٨٦» : الخبص فعلك الخبيص في الطنجرة . والخبيص : الحلواء المخبوصة .
وخبص الحلواء يخبصها خبصا ، وخبصها خلطها وعلها . ولم اعرف قائل هذه الأبيات .
(٣) في شرحه للتسهيل «جـ١ ص ٩٣ ظ» .
(٤) أى ينبغى التمثيل لغير الغالب بنحو . . . الخ .
(٥) أى الدماميني في شرح التسهيل جـ١ ص ٩٣ وم .
(٦) انظر شرحه للتسهيل جـ١ ص ١٢٥ .
(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .

والثلج شهرين ، والحجاج زمن ابن مروان ، ومتى أنت وبلادك ، أى : متى عهدت ببلادك .

وقد منع الجمهور ذلك عن الجثة من غير تفصيل ، جئت بالظرف منصوبا ، أو جررت بفى ، وأولوا الوارد على حذف مضاف .

وأجازه جماعة بشرط تضمنه معنى الشرط نحو– الرطب إذا جاء الحر ، وطائفة دون ذلك اذا أفاد واذا وصف ، ثم جر بفى جاز ، نحو نحن في يوم طيب أو في يوم صائف .

وقال أبوالحسن بن عبدالوارث(١) ، وهو ابن اخت الفارسى : هو على ظاهره ، ولاحذف لظهور الهلال ، ثم استتاره ثم ظهوره ، فلما اختلفت به الأحوال جرى مجرى الأحداث .

قال الجرجاني : ويوضحه أن ليس علما للمنير كالشمس والقمر ، وإنما هو اسم يتناوله في حال دون حال ، والاسم الموضوع له القمر ، فاذا قيل : الهلال صار بمنزلة استتار القمر أو بروزه .

ومن ثم قال ابن السراج(٢) : لوقلت : الشمس اليوم ، والقمر الليلة امتنع لعدم توقعه ، فلا يتضمن دلالة على الحدث .

– أو تعن إضافة معنى إليه = : وفي بعضها «اوتنو» مضارع نوى ، ذكرها أثيرالدين(٣) وغيره .

وفي شرح الدماميني : أوتعم ، كذا في أكثر النسخ من العموم .

قلت : ومثله في شرح ابن قاسم (٥) ، غير أنه لم يعزها لاكثر النسخ ، ففى اكثريتها ، بل في صحتها لإهمال أثيرالدين وغيره اياها نظر ، وذلك نحو– أكل

---

(١) هو : ابو الحسن محمد بن الحسن بن محمد بن عبدالوارث النحوى . قال ابن الانبارى : كان نحويا فاضلا ، أخذ عن ابن أبي على الفارسى ، وأخذ عنه أبوبكر عبدالقاهر الجرجاني توفي عام (٤٢١)
انظر النزهـة ص ٣٤٣ – الانباه ج٣ ص ١١٦ – معجم الأدباء ج١٨ ص ١٨٦ – البغية ج١ ص٩٤ »

(٢) في كتاب الأصول في النحو ج١ ص ٦٩ «وعبارته : «فان قال قائل : وأنت قد تقول : الليلة الهلال ، والهلال جثة ، فن أين جاز هذا ؟ فالجواب في ذلك أنك – إنما أردت الليلة حدوث الهلال ، ولأنك انما تقول ذلك عند توقع طلوعه ، الا ترى أنك لا تقول : الشمس اليوم ، ولا القمر الليلة ، لانه غير متوقع . . . الخ .

(٣) في شرح التسهيل ج٢ ص ٩٩ و . . » وكذلك ما في المتن تحقيق بركات ص ٤٩ .

(٤) « ج١ ص ٩٣ وم . »

(٥) « ج١ ص ١٢٥ » وعبارته : وقوله : أو يعم إضافة معنى اليه ، وفي بعض النسخ أوينو . . . الخ .

يوم ثوب تلبسه ، ولكل ليلة ضيف يؤمك ، وقوله :

أكــل عام نعم تحــوونه   يلقحه قوم وتنتجونه(١)

وقولــه :

أفي كل عام مأتم تبعثونـــه (٢)

أي : تجدد ثوب ، وإتيان ضيف ، وإحراز نعم ، وحدوث مأتم .

ـ أو يعم = : اسم العين ـ واسم الزمان خاص = : نحو ـ نحن في شهر كذا ـ أو مسئول به عن خاص = : قالوا نحو ـ في أى الفصول ، وفي أى شهر أو عام نحن من تاريخ فلان .

وفي شرح الدماميني : ولاأدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين ، ولم يتضح لى المراد بذلك إلى الآن ، وأظن أني وقفت على كلام لابن أبي الربيع في شرح الايضاح ، ولعلمى أكشف عنه واحرره عند الوصول الى الديار المصرية ان شاء الله تعالى .

قلت : ولا أدرى وجه تردده ، بل لامعنى للتوقف فيه مع وضوحه .

ـ ويغنى = : ظرف الزمان ـ عن خبر اسم معنى مطلقا = : أى سواء وقع في جميعه أوبعضه كما ستقف عليه ـ فان رفع =: اسم المعنى ـ في جميعه :ـ = : أى الظرف نحو «وحمله وفصاله ثلاثون شهرا »(٣) « غدوها شهر ورواحها شهر» (٤)

---

(١) ذكر البغدادى في الخزانة جـ١ ص ١٩٦ : أن هذا من أبيات قالها رجل من ضبة في يوم الكلاب الثاني ، وذكر أن شراح أبيات الكتاب قالوا : هوقيس بن حصين بن يزيد الحارثي .
وقال العيني في الشواهد الكبرى : جـ١ ص ٥٢٩ : صبى من بنى سعد ، وقد قيل : إن اسم هذا الصبى : قيس بن الحصين الحارثي وقال الاعلم في هامش الكتاب جـ١ ص ٦٥ : استشهد به في رفع « نعم » لأن قوله : تحوونه » في موضع وصفه ، فلا يعمل فيه ، لأن النعت من تمام المنعوت ، فهو كالصلة من الموصول ، فـما لا يعمل فيه لايكون تفسير الفعل مضمر في معناه . . . ونصب «كل عام» على الظرف وان كان بعده النعم ، وهو جثة ، لأن المنى : تحوون النعم كل عام ، فالظرف على الحقيقة انما هو للاحتواء ، لاللنعم ، ويجوز أن يكون التقدير : أكل عام حدوث نعم نحو- فحذف اختصار ، لعلم السامع كما يقال : الليلة الهلال ، أى طلوعه وحدوثه .
(٢) وعجزه : على محمر توبتوه ومأرضا .
قائله : زيد الخيل الضاني ، كذا في الكتاب جـ١ ص ٦٥ - وابن يعيش جـ٩ ص ٧٦ .
وفي الصحاح جـ١ ص ٣٠٩ : «والمحمر بكسر الميم الفرس الهيجن . . . الخ .
قال الأعلم في هامش الكتاب : الشاهد في رفع « مأتم» ، لأن « تبعثونه » في موضع الوصف فلا يعمل فيه .
كما تتقدم ، فـما لا يعمل لا يكون تفسير الفعل مضمراً في معناه .
(٣) سورة الاحقاف ، آية : ١٥٤
(٤) سورة سـبأ ، آية : ١٢

ــ أو = : ــ أكثره = : نحو « الحج أشهر معلومات(١) ــ وكان نكرة = : كما مثل ــ رفع = : كالآى المتلوة ــ غالبا = : أى رفعا غالبا لغير الرفع .

وأما وهو معرفة فيجوز الوجهان إجماعا ، نحو ــ قيامك يوم الخميس ، وصومك اليوم ، غير أن الأصل والغالب النصب .

ــ ولم يمتنع نصبه ولاجره = : بفي نحو ــ الصوم ــ يوما وفي يوم .

ومنع ذلك الكوفية صونا للفظ عما يوهم التنصيص فيما يقصد به الاستغراق ، بناء على افادة « في» وإياه ، أى التبعيض كما حكاه عنهم السيرافي ، وليس بشيء وانما هى لمجرد الظرفية بحسب الواقع في مصحوبها .

ومن ثم صح : في الكيس ملؤه الدراهم .

ــ وربما رفع خبرا = : بالنصب حالا من النائب ، وهو ــ الزمان الموقوع في بعضه = : نحو : الزيارة يوم الجمعة ، سواء في ذلك المعرف والمنكر ، قال النابغة :

زعم الغراب بأن رحلتنا غــد وبذاك خبرنا الغراب الأسود(٢)

يروى بنصب غد ورفعه .

قال المصنف(٣) : والوجهان إجماعا ، غير أن النصب أجود ، لأن الحذف معه أيسر ، واستعماله أكثر .

ورده أثيرالدين(٤) : بالتزام هشام الرفع في النكرة .

وتحرير القول في المسألة : الظرف الزماني ان وقع خبرا لجثة فقد مر الكلام عليه ، أو لزمان ، فان كان غير أيام الاسبوع كان على قدر المبتدأ (٥) ، ويرفع نحو ــ زمان خروجك الساعة ، فان كان أعم جاز الأمران نحو ــ زمان خروجك يوم الجمعة ، فترفع على المجاز ، بجعل الخروج ظرفا مستغرقا لليوم أجمع ، وتنصب على الحقيقة .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٩٧ .
(٢) ذكرهذا البيت ابن جنى في المنصف جـ١ ص ٢٤٠ ، واستشهد به السيوطى في الهمع جـ١ ص٩٩ » على جواز الوجهين الرفع والنصب في خبر الزمان الموقوع في بعضه ، وانظر : الدررجـ١ ص ٧٥ » وهومن قصيدة النابغة التى وصف بها المتجردة زوج النعمان بن المنذر : أنظر» ديوانه ص ٣٤ ، ٣٥ ط المكتبة الاهلية ببيروت ، وانظر جمهرة اشعار العرب ص ٧٨ .
(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٢ ظ ، وعبارته : بنصب « غد» ورفعه ، وذكر ذلك السيرافي والوجهان في هذا الموضوع جائزان بإجماع . . . الخ .
(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٩٩ ظ : وعبارته : « فذهب هشام الى انه يلزم فيه الرفع ، فتقول : ميعادك يوم يومان . . . الخ .
(٥) في «ب» : ورفع . . . الخ .

وان كان في أيام الأسبوع ، نحو — اليوم الأحد لا الجمعة أو السبت .

فالوجهان وفاقا للبصرية ، وسيلقى عليك الخلاف في ذلك عند تعرض المصنف له .

وان وقع خبراً لمصدر وكان معرفة فالوجهان ، أو نكرة فأوجب الرفع هشام نحو — ميعادك يوم أو يومان وأجاز الوجهين الفراء ، والبصرية ، حكاه ابن الأنبارى والسيرافي .

وفصل بعض عن الكوفية بين أن يكون معدودا فيختار الرفع ، وقيل النصب ، نحو — القتال يومان ، لصيرورته في معنى ما الثاني فيه الأول ، ألم تر أن المعنى — أمر ذلك يومان ، أولا ، فالنصب الأجود ، نحو القتال يوم الجمعة ، اذ ليس بأمر ، لأن المعنى : وقت الجمعة ، والمستند في ذلك ورود السماع به نحو « غدوها شهر ورواحها شهر » (١)

قيل : وليس بشيء لعدم دلالته الا على أن الرفع في المعدود أحسن منه في غيره ، أما أنه الأفصح فلا . كيف والنصب الحقيقة والغالب .

ثم ذلك حيث لا استغراق للحديث ، وأما حيث الأستغراق فالوجهان والتزم الكوفية الرفع ، نحو — صومك اليوم .

والمضاف الى المصدر بمنزلته نحو — أفضل قيامك يوم الجمعة بالرفع والنصب .

ويجوز نصب المصادر على الأوقات ، فاذا كانت أعم من الزمان الواقعة خبرا له فالوجهان ، نحو — زمن خروجك خلافة الحجاج ، أو مساوته فالرفع ، نحو — زمان خروجك خفوق النجم .

أو خبرا لغير زمان فالوجهان عند البصرية من غير تفصيل ، نحو قيامى صياح الديكة ، وخروج الأمير ، وخروجكم وخروجنا على استقباح للرفع(٣) بناء على أن القيام وقت الخروج .

وفصل الكوفية بين كونه معدوداً فالرفع أجود ، نحو ، خروجى خلافة الحجاج ، أولا ، فالتزموا الرفع ان كان أعم نحو — ولادة زيد ظهور الأزارقة ، ولم يشترطوا كون المصدر معلوم الوقت .

قال أثيرالدين(٤) : ولا أحفظ نقلا عن البصرية الا ماعزى للزجاج من عدم إجازته ذلك الا فيما يعرف نحو — قدوم الحاج ، وخفوق النجم ، فلو قلت : لا أكلمك قيام زيد ، جاهلا زمن القيام فمنعه .

---

(١) سورة سبأ ، آية : ١٢ .
(٢) « دلالته » ساقطة من (ج »
(٣) في « ج : الرفع . . . الخ .
(٤) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٠٠ و .

قلت : كذا أورده أثيرالدين في التذييل والارتشاف ، وليس من الباب في شيء اللهم الا أن يكون استطراديا فقد يحسن ، والمقدر بالمصدر غير جار مجراه في انتصابه وقتا ، فيمتنع خروجك أن يصيح الديك وما تصيح الديكة وإذا أخبر بالمصدر عن مصدر غير مراد به زمن وجب الرفع ، نحو – ظني بك الصدق ، أي مظنوني ، كما قال :

وظني بها حفظ بعـين ورعية لما استودعت والظن بالغيب واسع(١)

أى مظنوني بها ، أو صاحب ظني .

– ويفعل ذلك = : الرفع – بالمكان المتصرف = : احترازا مما لايتصرف ، كعندي(٢) ، فيجب نصبه .

– وبعد اسم عين راجحا = : حال من اسم الاشارة – ان كان المكان نكرة = : نحو – المسلمون جانب ، والمشركون جانب ، ونحن قدام وأنت خلف مع جواز النصب عند الفريقين .

قال المصنف(٣) : ومن زعم أن رأى الكوفية التزام الرفع فقدوهم .

– ومرجوحا = : عطف على راجحا – ان كان = : المكان – معرفة = : نحو زيد أمامك وداري خلف دارك .

– ولايختص رفع المعرفة بالشعر ، أوبكونه بعد اسم مكان ، خلافا للكوفيين = : فيمنعون الرفع في نحو – زيد خلفك أوأمامك الا ضرورة ويجيزونه في نحو – داري خلف دارك ، أو أمامها مطلقا في الضرائر وغيرها ، وهذا ملخص ما للمصنف في شرحه .

وفصل أثيرالدين(٤) فقال : الظرف المكاني إذا وقع خبراً فإما عن غير الاماكن والمصادر أو لأحدهما ، فان كان الاول (فإما مضاف أوغيره) (٥) فان كان الاول فإما إلى نكرة أوغيرها ، فان كان الأول ، نحو – زيد خلف حائط وبكر وراء جبل ، فأطبق أهل المصرين على جواز الوجهين .

أو الثاني(٦) نحو – زيد خلفك – فأجازهما البصرية ، والتزم النصب الكوفية ان لم يملأه ، فإن ملأه فالأجود الرفع نحو – زيد مكانك بجعله المكان مجازا لملئه إياه .

---

(١) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٠٠ و . ولم اعرف قائله .
(٢) في ب : كفد ... الخ .
(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٣ و .
(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٠٠ ظ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من «ب»
(٦) بأن كان خبرا عن غير الاماكن والمصادر وكان مضافا الى معرفة .

وان كان(١) الثاني : أي غير مضاف (وكان) مصحوبا(٢) بمن فالوجهان، نحو — زيد قريب منك وناحية من الدار .

وقالت العرب عن حكاية سيبويه(٣) عن يونس : هل قريبا منك أحد .

وقال الكسائي(٤) والفراء وهشام : يقال : عبدالله قريب منك بالوجهين والأكثر النصب في بعيداً منك(٥) . وأجازوهما في : إن قريبا منك الماء على قلة(٦) ، وان لم يصحبها ، وفيه « أل » فالوجهان عند البصرية .

والتزم الرفع الكوفية نحو زيد الامام أواليمين أوالشمال ، وإن جرد منها معطوفا عليه منكر مثله فالرفع الاجود عند الكوفية ، وسوى البصرية بينهما نحو — القوم يمين وشمال ، وزيد مرىء ومسمع .

أو لم يعطف عليه مثله رفعه الكوفيه لاغير ، والوجهان عند البصرية نحو — زيد خلفا ، فان كان الظرف مختصا لم يجز لارفعا ولانصبا ، نحو — زيد دارك الا فيما سمع من نحو — زيد جنبك ، أي : ناحيته جنبك وقالت العرب : لها خصان جانبي أنفسها وجانبتي أنفسها(٧) .

قلت : كذا أوردوه ، وليس من الباب اللهم الا بتقدير ابتداء محذوف أي هما جانبي ، فلا اذ ذاك موقع ، ولايقاس عليه — زيد ركن الدار ، ولارفعا ولا نصبا .

وقالوا : زيد قصدك بالنصب على المحل ، أي : مكان قصدك ، ولم يقولوا : زيد قيامك .

وأجاز سيبويه(٨) الرفع من حيث جاز — زيد خلفك .

---

(١) « كان » ساقطة من « ج »
(٢) في «ب» ج : مصحوبا من . . . الخ .
(٣) في الكتاب جـ١ ص٢٠٣ ، وعبارته : «وزعم الخليل أن النصب جيد اذا جعله ظرفا ، وهو بمنزلة قول العرب : هو قريب منك ، وهو قريبا منك ، أي : مكانا قريبا منك ، حدثنا يونس : أن العرب تقول في كلامها : هل قريبا منك أحد كقولهم : هل قربك أحـــد .
(٤) في «ب : وقال الفراء والكسائي . . . الخ .
(٥) في ج : بعيد منك . . . الخ .
(٦) في ج : على قلته . . . الخ أي برفع « الماء » ونصبها .
(٧) ما في الكتاب جـ١ ص٢٠١ : » يقال : هما خطان جانبي أنفسها ، يعني : الخطين الذين التفا جنبي أنف الظبية .
(٨) قال في الكتاب جـ١ ص٢٠٧ : «وأما قول العرب : أنت مني مرأى ومسمع فانما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول ، حتى صار بمنزلة قولهم : أنت مني قريب . . . كما قالوا : زيد قصدك ، اذا جعلت القصد زيدا ، وكما يجوز لك أن تقول عبدالله خلفك اذا جعلته هو الخلف .

ومنعه الفراء .

وان وقع خبرا المكان فالوجهان نحو — مكان خلفك(١) .

وقالوا : منزله شرقي الدار بالرفع ، على أن المنزل هو الشرقي ، والنصب على قصد الناحية ، فان كان مختصا فالرفع لاغير ، نحو — موعدك ركن الدار ، وموعدك المسجد والمقصورة ، لاينصب من ذلك شيء .

وأما موعدك باب البردان(٢) ، وجانب(٣) الطاق ، فيرفع على أن الموعد الباب ، وينصب على معنى ناحية باب البردان والطاق(٤) ، ولايقاس على المستعمل بالنصب(٥) من المختصات غيرها ، كما لايكثر استعمالا .

ومن ثم لاينصب من قال : موعدك بيت المقدس ، ومدينة أبي جعفر ، وطاق الحرم ، قاصدا معنى الناحية وان كان الثاني ، وهو وقوعه خبر للمصادر نحو القتال خلفك ، والضرب قدامك فالنصب . وقد اتضح بما ذكرناه أن في كلام المصنف(٦) تقصيرا وخللا .

أما الأول ، فلعدم استيفاء ما المكاني خبر له من أسماء الأماكن والمصادر ، ومن غيرها كأسامي الناس وغيرهم .

وأما الثاني فإن في قوله : برفع المكاني المتصرف بعد اسم عين . . . الخ ما مر من التفصيل بين كونه مضافا الى نكرة أو غير مصحب(٧) « من » وأن ماأضيف اليها أوأصحبها(٨) سائغ الوجهين ، وما لم يصحبها معطوفا عليه منكر مثله فالأوجه عند الكوفية الرفع ، وسوى البصرية بينهما .

وغير معطوف عليه مثله فالوجهان عند البصرية والتزم الرفع الكوفية ، كما هو الصحيح في النقل عنهم لا كما زعم(٩) المصنف(١٠) : ان من زعم أن أبهم فيه

---

(١) أي بالرفع والنصب .

(٢) ما في نسخ الشرح : باب البراز ، ولفظ البراز ليس له معنى في هذا المقام . وما أثبته ما في شرح الأثير على التسهيل جـ٢ ص ١٠١ ظ . قال الجوهري في مادة « برد » جـ١ ص ٢١٣ : والبردان : العصران ، وكذلك « الابردان » وهما الغداة والعشى .

(٣) في جـ : وجانب الدار ، و« الطاق » قال الجوهري في مادة « طوق » جـ٢ ص ١٠٣ : « والطاق » ما عطف من الابنية ، والجمع : المطاقات والطيقان فارسي معرب ، والطاق : ضرب من الثياب .

(٤) في جـ : باب البراز والدار . . . الخ .

(٥) في جـ : عن المختصات . . . الخ .

(٦) في جـ : في كلام الدماميني . . . وهو خطأ ، ولفظى المصنف أو الدماميني ساقط من «ب»

(٧) في ب : مصاحب . . . الخ ، وفي جـ : مصحوب من أل ، وان . . . الخ .

(٨) «في ب ، جـ : أو صحبها . . . الخ .

(٩) في جـ : لا ما زعم . . . الخ .

(١٠) في شرح التسهيل جـ١ ص٥٣ و . وعبارته : ومن زعم أن مذهب الكوفيين في هذا التزام الرفع فقد وهم .

التزم الرفع فقد وهم ، لقول ابن الأنباري: اذا أتي خبرا لأسامي الناس مفردا عن الإضافة رفعه الكوفية لاغير ، وجوزه البصرية كزيد خلف.

وقال الفراء : العرب تقول التقى الجيشان فالمسلمون جانب ، والروم جانب ، ولايجوز في الجانبين إلا الرفع للتنكير .

فاذا قلت : فالمسلمون جانب الروم ، والروم جانب المسلمين فليس إلا النصب للتعريف .

أو قلت : فالمسلمون جانب من الروم والروم جانب من المسلمين ، فالوجهان لمضارعته المضاف . قال :

عشـية لا عفراء منك بعيدة فتسلو ولا عفراء منك قريب(١)

ومن الخلل أيضا ما في قوله(٢) : ولايخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسـم مكان خـلافا للكوفين ، لتفصيلهم فيـه بين ما يحسن فيه فيختـار رفعه ، نحو_ منزله ذات اليمين وذات الشمال ، ومالا فيؤثر نصبه ، نحو منزلك خلفك .

_ ويكثر رفع المؤقت = : وهو المحذوف ، كيوم أو يومين أو ثلاثة أيام ، وفرسخ وميل ، فخرج المبهم نحو : _ أنت مني زمان ، فلا يجوز لا رفعا ولانصبا كما يمتنع في المختص ، نحو _ زيد دارك ، أوبستانك أو المسجد ، _ المتصرف = : احترازا من ملتزم النصب كضحوة معينا _ من الظرفين = : الزماني والمكاني _ بعد اسم عين مقـدر ، إضـافة بعـد إليه = : وفاقا للأخفش نحو_ أنت مني يومان أوفرسخان ، أى بعدك مني يومان أوفرسخان ، فلو اختص لم يجز ، لارفعا ولانصبا ، كما مر ، إلا إن قصد المقدار ، وقام على ذلك دليل نحو _ زيد مني المسجد الجامع ، فليس الا الرفع لحكاية الكسائي والفراء : زيد مني الكوفة ، ولاوجه لنصب الكوفة .

وأجاز الفراء _ هو مني مكان الحائط منك نصبا على المحل ، ورفعا بتأويل : قدره مني قدر مكان الحائط منك . ويجرى مجرى الظرف في ذلك المصدر ، قالوا : هو مني فوت اليد ودعوة رجل ، وعدوة فرس بالرفع ، بإضمار(٣) المقدر ، والنصب على المحل .

---

(١) قائله : عروة بن حزام ، وكذا في الخصائص ، وذكره صاحب اللسان في مادة «قرب» جـ٢ ص ١٧٨ من غير نسبة لأحد ، وهو في ديوان عروة ص ٥ » .

(٢) أى المصنف في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٣ و . وعبارته : «فإن كان اسم المكان معرفة متصرفا اختير النصب ، وجاز الرفع عند البصريين ، ولم يجز عند الكوفيين الا في الشعر وإذا كان المخبر عنه اسم مكان ، كقولك : داري خلفك ، ومنزلي أمامك ، ويكثر رفع الظرف متصرفا . . . الخ وانظر : ص ٥٢ ظ

(٣) في «جـ» : فالضمير . وهو خطأ .

وقيل : بل التقدير : بيني وبينه فوت اليد ، كما قدر في– هو مني فرسخان أي بيني وبينه هذه المسافة ، فيلزم رفعه كما هو قول صاحب البسيط .

وقدره أبوعلي – ذو مسافة فرسخين .

ورجح ابن هشام(١) القاهرى تقدير الأخفش جريا على القاعدة من تعليل المحذوف ما أمكن . وقد قدر مضافا لايحتاج معه الى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف ، فهو أولى من تقدير أبي على شيئين محتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وفي شرح الدماميني(٢) : وقد يقال : تقدير الأخفش أيضا محتاج إلى تقدير شيء آخر يصح معه الاخبار ، اذ ليس فرسخان هو البعد . ولايصح أن يحمل عليه ، فيحتاج الى تقدير مصحح للحمل ، أى مسافة ما بعدك مني فرسخان .
قلت : ورده الشهاب ابن الشمني : بأن البعد مصدر مراد به هنا محله ، فيصح حمل فرسخان عليه ، وتعلق المجرور به ، لما علم أن الظروف كافية فيها رائحة الأفعال ه (وحينئذ) (٣) فلا حاجة الى ما ابتناه على ذلك سؤالا وجوابا مما أودعه شرحه .

– ويتعين النصب في نحو : «وأنت مني فرسخين» بمعنى : أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين = : أى مدة سيرنا ذلك ، لأن مني خبر أنت ، أى كائن مني أى من ارتفاعي ، نظير « فمن » تبعني فإنه مني(٤) « وقوله صلى الله عليه وسلم : « سلمان منا » (٥) بخلاف أنت مني فرسخان (إذ ليست– مني خبرا بل متعلقة بذلك المقدر ، والخبر فرسخان) (٦) ثم قوله (٧) : ما سرنا فرسخين تفسير معنى ، لأن ناصب الظرف الخبر المقدر المتعلق به لا ما قدر . وإن أوهم ظاهره ذلك وهو كتقدير سيبويه – ما دمنا(٨) نسير فرسخين .

وفي تقدير المصنف حذف الموصول وصلته وبقاء معمولها ، وهو ممنوع ، بل تقدير سيبويه أبعد لما فيه من زيادة تقدير « دام » الناقصة باقيا معمول خبرها ، وان كان كل تفسيرا معنويا .

---

(١) في المغنى جـ٢ ص ٣٧ ، وكان ترجيحه لتقدير الأخفش بتصديره .
(٢) « جـ١ ص ٩٤ و . »
(٣) « وحينئذ » ساقطة من « جـ »
(٤) سورة ابراهيم » آية : ٣٦ .
(٥) ذكر السيوطي في الفتح الكبير « جـ٢ ص ١٥٩ » أنه من حديث عمرو بن عوف ، وهو في الطبراني الكبير ، ومستدرك الحاكم .
(٦) ما بين القوسين ساقط من «ب»
(٧) في جـ : وقولنا . . . والقائل : المصنف في المتن .
(٨) في « أ » ، و « جـ » : مادمت تسير تح . وعبارة سيبويه في الكتاب « جـ١ ص ٢٠٨ » : وتقول أنت مني فرسخين ، أي : أنت مني مادمنا نسير فرسخين فيكون ظرفا كما كان ماقبله في شبه بالمكان .

ولجواز تعلق الظرف بتعلق « منى » فلا حاجة لتكلف تقدير آخر ، لنيابة « ما » وصلتها عن ظرف الزمان ، فلا بد له من ناصب ، فليكن الناصب له ناصب فرسخين من أول الأمر ، ولاحاجة إلى تقدير .

قال ثعلب : ولأنه لادليل على المحذوف ، ولاضرورة تدعو إليه ، ولايجوز دعوى الإضمار إذا استقل الكلام بنفسه .

وأجاب البصرية : بأنه تفسير معنى لا إعراب ، لأنه اذا أخبر بكونه من أشياعه مادام يسير فرسخين دل على أن ليس منهم في أكثر من ذلك .

وفي شرح الدماميني(١) : إذا كان المقصود تفسير المعنى لم يكن لترجيح تقدير المصنف على تقدير سيبويه بقلة المحذوف وجه .

قلت : وهو مندفع بأن لتعليل المحذوف اعتباراً على كل من التفسيرين هربا من الهدر وتكثير الحشو وإن كان لاينطق بكل منهما .

ثم قال(٢) : ثم لاأدرى ما دعاه في وجه النصب إلى حمل الكلام على مايباين معناه في وجه الرفع ، مع إمكان تقدير ما يأتلف به الكلامان معنى من غير احتياج إلى تكلف ، بأن يقدر : بعدت منى فرسخين ، فحذف الفعل للقرينة فانفصل الضمير وهو تقدير سهل لاغبار عليه فتأمله .

قلت : إنما أورده المصنف تبعا لسيبويه وشيعته على فرض ذلك القصد ، كما صرح به المصنف في شرحه(٣) وليس مانعا نصبه على غيره قصرا ، وأيضا فموجه الصورة قبلها في الرفع انما هو الأخفش ، وعليه يتوجه السؤال أن لوباين الكلامين باعتبار وجهى الاعراب ، ولم يرد ذلك عنه .

ولو سلم فقد أوهم على عادته أن ذلك مما اخترعه وأعرق فيه جبينه ، وإنما هو قول سيبويه والمبرد من عامة البصرية أنه نصب على التمييز عن النسبة ، أى تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبعدان كما أن الماء في امتلأ الإناء ماء مالىء .

ويجوز أنه نصب على المصدرية (٤) ، كدنوت أنملة (٥) ، أى : دنوا أنملة ، أى : دنوا تاما ، كما قيل في : « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات »(٦)

---

(١) « جا ص ٩٤ ظ » .
(٢) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٣) في ب : أليس مانعا ... الخ .
(٤) في « ج : على المصدر كدنون ... الخ .
(٥) في « ج : انمله له ، أن ... الخ .
(٦) سورة الأنعام ، آية : ١٦٥ – قال العكبرى في كتاب الاملاء جا ص ٢٦٧ : قوله تعالى : « درجات » قد ذكر في قوله تعالى : « نرفع درجات من نشاء » الانعام آية ٨٣ ... وقال في ص ٢٥١ : « درجات » يقرأ بالاضافة ، وهو مفعول « نرفع ... ويقرأ بالتنوين و « من » على هذا مفعول « نرفع » و– « درجات » ظرف أو حرف الجر محذوف منها أى : الى درجات . وقال مكى في « مشكل إعراب القرآن جا ص ٢٣٠٢ : « درجات » أى : الى درجات فلما حذف الحرف نصب .

وأما المبرد فهو عنده نصب على الحالية من ضمير الخبر ، أى ذا مسافة فرسخين وقد عرفت في ذلك رأى سيبويه .

ـ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة ونحوها ، مما يتضمن عملا = :

كالسبت والعيد والفطر والأضحى والنيروز والمهرجان كما في الجمعة من معنى الاجتماع ، والسبت من معنى القطع والعيد من معنى العود ، والفطر والأضحى من معنى الافطار والتضحية ، والنيروز والمهرجان من معنى السرور ـ جائزا = : إتفاقا خبر« نصب» فتقول : اليوم الجمعة ، واليوم السبت ، بنصب اليوم ، وكذا سائرها ، لإشعار ذكرها بعمل واقع في اليوم عن أن المصنف لم يذكر الاضحى المهرجان .

ـ لا إن ذكر مع الأحد ونحوه ، مما لايتضمن عملا = : كالاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس ، مما لايلحظ فيه عمل ، فلا يجوز النصب ، ضرورة أن الأحد هنا بمعنى الأول ، والاثنين بمعنى الثاني والثلاثاء بمعنى الثالث والأربعاء بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس ، فيتعين الرفع فيهن ، لأن النصب إنما هو على معنى كينونة شيء فيها ، ولاشيء كائن فيها بخلاف الجمعة مثلا ، لتضمنه معنى الاجتماع ، فيكون اليوم ظرفا له .

ـ خلافا للفراء وهشام = : في إجازتهما النصب في اليوم مع سائر الأيام فاذا رفع جعل عين ما بعده ، أونصب فعلى معنى الآن ، فكان بمنزلة الأحد واقع في هذا الوقت .

وبيانه أن الآن أعم من الأحد والأثنين ، فجعلا واقعين فيه ، كما تقول في الوقت(١) هذا اليوم .

قال المصنف(٢) : وقد أورد سيبويه(٣) ما يقويه ، لإجازته ـ اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن لقولهم : أنا اليوم . أفعل ذلك ، غير قاصد يوما بعينه .

واعترض بأن معنى اليوم يومك : اليوم شأنك وأمرك الذى تذكره به فأجرى مجرى واقع وموقوع فيه بخلاف اليوم الأحد .

---

(١) « في الوقت » ساقطة من «ب»

(٢) في شرحه للتسهيل جا ص ٥٣ و . »

(٣) قال في الكتاب جا ص ٢٠٨ : فأما اليوم الأحد ، واليوم الأثنين ، فإنه لا يكون الا رفعا ، وكذلك الى الخميس ، لانه ليس يعمل فيه ، كأنك أردت أن تقول : الخامس والرابع ، وكذلك : اليوم خمسة عشر من الشهر ، وانما أردت هذا اليوم تمام خمسة عشر من الشهر . . . ومن العرب من يقول اليوم يومك ، فيجعل الأول بمنزلة الآن ، لأن الرجل يقول : انا اليوم أفعل ذاك ، ولا يريد يوما بعينه .

ومقتضى القواعد البصرية في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع في نحو الوقت الطيب المحرم ، وأول السنة المحرم ، واليوم يومك بتقدير هذا الوقت وقتك ، ولايجوز النصب في شيء من ذلك .

— وفي الخلف مخبراً به عن الظهر رفع ونصب = :

تقول : ظهرك خلفك ، فمن نصب فعلى الظرفية ، أو رفع جعل الظهر نفس الخلف ، لكونه ظرفا متصرفا .

— وما أشبههما = :

أى الخلف والظهر — كذلك = : أى في جواز الرفع والنصب ، نحو— رجلاك أو نعلاك أسفلك . وقرىء : « والركب أسفل منكم »(١) بالرفع والنصب .

— فإن لم يتصرف = : الظرف— كالفوق والتحت لزم نصبه = : وإن كان هو الأول في المعنى .

ومن ثم قال الأخفش : العرب تقول : فوقك رأسك فينصبون « الفوق » إذ لم يستعملوه الا ظرفا . والقياس الرفع ، لأنه هو الرأس ، غير أنهم لم يقولوه . ولايختلفون في نصب التحت من : تحتك رجلاك .

وقال خطاب : إن أخبرت عن أحد هذه الظروف بخبر رفعته ، وكانت إسماء غير متضمنة شيئا كسائر الأسماء ، نحو : خلفك واسع ، وأمامك خفض كما تقول : زيد قائم .

وقال العكبرى(٢) في قوله تعالى : « فاضربوا فوق الأعناق » « فوق » ظرف لاضربوا ، وفوق الأعناق(٣) الرأس . وقيل مفعول به ، وقيل : زائدة .

ورد(٤) بأن الظرف محل للفعل ، وبعدم تصرف « فوق » وبعدم ثبوت زيادة الأسماء .

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٤٢ . قال الأثير في البحر المحيط ج٤ ص ٥٠٠ » : وقرأ زيد ابن على « أسفل » بالرفع ، اتسع في الظرف فيجعله نفس المبتدأ مجازا ، والركب : هم الأربعون الذين كانوا يقودون العير أى : عير أبي سفيان . . . الخ .
وقال مكى في « كتاب » مشكل إعراب القرآن ج١ ص ٣٤٧ » أسفل « نعت لظرف محذوف تقديره : والركب مكانا أسفل منكم ، وأجاز الأخفش والفراء والكسائى : « أسفل » بالرفع ، على تقدير محذوف من أول الكلام تقديره : وموضع الركب أسفل منكم .

(٢) انظر : املام ما من به الرحمن ج٢ ض ٤

(٣) سورة الأنفمال ، آية : ١٢ .

(٤) الذى قال هذا الدماميني في شرحه ج١ ص٩٥ و . وعبارته : وفي الثلاثة نظر ، لأن الظرف محل الفعل . . . الخ .

قال أثير الدين(١) : وأجاز الرفع بعض فيما كان من الجسد نحو– فوقك رأسك ، وتحتك رجلاك ، وخلفك ظهرك ، بخلاف ما ليس منه ، نحو– فوقك قلنسوتك ، وتحتك نعلاك فيمتنع فيه ، وهو تفصيل ضعيف .

قلت : وعزو الدماميني(٢) لأولئك عن حكاية ابن قاسم قصور .

وفي بعض روايات البخاري « وفوقه عرش الرحمن »(٣) برفع فوق بناء على تصرف فوق .

وهذه(٤) مسائل من الباب :

أحدها : أجاز يونس وهشام : زيد وحده إجراء له مجرى عنده ، وتقديره زيد مكان التفرد ، وعليه فيجوز تقديمه ، نحو وحده زيد ، كفى داره زيد .

وقال هشام : ويجوز أنه نصب بفعل مضمر ، كما قيل : زيد إقبالا وإدبارا أي يقبل إقبالا ويدبر إدبارا .

قال : وحكى الأصمعي عن العرب وحد يحد ، ونظيره في ذلك – زيد أمره الأول ، وسعد قصته الأولى وحالته الأولى(٥) .

فذهب هشام إلى خلافة وحده وحد ، خلافة الإدبار والإقبال أدبر وأقبل ، وسماه(٦) منصوبا على الخلاف .

وقال(٧) : لايجوز – وحده عبدالله ، كما لايسوغ إقبالا وإدبارا عبدالله .

ومنع أصل المسألة الجمهور ، وهم محجوجون بالسماع .

الثانية : قال الكسائي : العرب تقول : القوم خمستهم ، وخمستهم وعشرتهم بالرفع خبر عن القوم ، والنصب ذهابا(٨) بها مذهب وحدهم ، ولم يقل : وحده بالنصب الا في هؤلاء الأمكنة .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٠٤ و . » وعبارته : « وقال بعض النحويين إنه يجوز هذا فيما كان في الجسد ... الخ .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٩٥ و . وعبارته : « وقال ابن قاسم : واختار بعضهم الرفع فيما كان من الجسد ... الخ فسامح الله الشارح ، وهو يكيل القصور للدماميني في كل شاردة وواردة ، فلم يسم القائل بعينه لا ابن أم قاسم ولا الأثير فكلهم يحكي بقال بعضهم .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه « جـ٢ ص ١٣٦ » كتاب الجهاد باب درجات المجاهدين ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ٢ ص ٣٣٥ . – ٣٣٩» من حديث أبي هريرة أيضا .

(٤) في جـ : وهذه أحدى مسائل ... الخ .

(٥) في « أ » وحاله الأولى ... الخ .

(٦) في جـ : وسموه ... الخ .

(٧) أي هشام .

(٨) « بها » ساقطة من « ب »

الثالثة : قال سيبويه(١) : لايجوز – زيد دونك بالرفع قاصدا للمكان ، وأجازه غيره قاله : ابن أصبغ .

وقال الفراء : سواك ، ومكانك ، وبدلك ، ونحوك ، ودونك لاترد مرفوعة على اختيار . وربما رفعوا ، قال أبوثروان : أتاني سواؤك .

وقال أيضا(٢) : الرفع في سوى ، وبدل وغيرهما أقوى منه في « دون » ، لأن انفراد هذه الحروف أكثر من انفراددون (فقد قالوا : هما سواء ، وقد يفرد «دون» نحو– هذا رجل دون) (٣) أى خسيس ، ويعرب بوجوه الأعراب .

الرابعة : تقول : زيد مثلك ، فترفع وجوبا ، خلافا للكوفية ، فإن عندهم من القسم الثاني من قسمة المحال المقسمة عندهم ، وهو– قرنك ، وسنك ، وشبهك ولدنك ، ومثلك ، اذا وقع خبرا أو نعتا جاز إعرابه إعراب الأسماء ، ونصبه نحو : زيد سنك وسنك ، ومررت برجل مثلك ومثلك ، فاذا وقع فاعلا وجب رفعه . نحو– قام سنك ومثلك ، ولاجازتهم محلية مثلك أجازوا وقوعه صلة ، وأبي ذلك البصرية ، لمنعهم أن يكون محلا ، فان(٤) نقل : زيد مثلك بالنصب وجب قبوله . وأما سندهم في وقوعه صلة للموصول فقد أوله البصريون(٥).

وقال هشام : خدتك وقرنك ليسا الا معرفتين ، ولاينصبان على المحل .

وفي الواضح : اذا اجتمع المحلان متفقى المعنى وفق بين إعرابهما ، فقيل : عبدالله مثلك شبهك وشبهك مثلك وكذا قرنك سنك، وإن خولف بين اعرابهما لم يستنكر نحو– عبدالله مثلك سنك بنصب الأول على المحل ورفع الثاني على التكرار أى عبدالله مثلك عبدالله شبهك ، فان أختلف معنى المحلين اختير تباين اعرابهما نحو– عبدالله مثلك سواك وان وفق بينهما فليس مردوداً .

الخامسة : إذا قطع الظرف مبنيا على الضم لم يقع خبرا ولاصفة ولاحالا

---

(١) وعبارته في الكتاب جـ١ ص ٢٠٤ : وأما دونك فهو لا يرتفع أبدا ، وإن قلت : هو دونك في الشرف لأن هذا إنما هو مثل ، كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلا .

(٢) أى الفراء .

(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب»

(٤) في ب : فاذا .... الخ .

(٥) في جـ : البصرية .... الخ .

ولاصلة ، ووهم صاحب الكشاف في جعله . « مافرطتم » من « ومن قبل مافرطتم(١) ابتداء و« ما » مصدرية ، ومن قبل » الخبر ، أى : ومن قبل تفريطهم في يوسف وقد أمعنا الكلام عليه في غير هذا مقاما من هذا الكتاب .

— ويغنى عن خبر اسم عين باطراد = : بحيث لايتخلف في وقت ، فهو أبدى الإغناء ، أى لازمة كما أطبقوا عليه ، وفاعل يغنى — مصدر يؤكده = : أى الخبر حال كون المصدر المؤكد — مكررا = : كائنا تكريره عوضا عن اللفظ بالفعل ، كما تواطئوا عليه نحو — زيد سيرا سيرا ، قالوا : والأصل : يسيرا سيرا ، فحذف الفعل مستغنى بإضماره ، وجعل تكريره بدلا من اللفظ ، هربا من اجتماع عوض ومعوض منه .

وفي شرح الدماميني(٢) : وكان ينبغى لمن يقدر في — زيد في الدار كائن : أن يقدر في — زيد سيرا سائراً ، وممن قدره استقر أو يستقر سارا ويسير ، غير أنهم لم يقدروا هنا الا الفعل فيما(٣) أعلم فسينظر وجهه ما هو هـ .

قلت : إنما قدره فعلا تبعا للوارد حيث عدم وجوب الاضمار كأنت سيرا فقد أطبقت العرب على التصريح به كذلك ، ربما أظهره حيث الحصر ، كما أنت الا تسير سيرا ، ولم يصرحوا به حيث المعمول ظرف الا في قوله :

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن(٤) .

أنشده أبوالفتح ونوزع في كونه استقراريا كما مـــر .

فمن ثم افترقوا في المقدر حيث المعمول ظرف فرقتين ، فناظرة الى ما هو الأصل

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٨٠ . وعبارة الزمخشرى في جـ٢ ص ٣٣٧ : « مافرطتم في يوسف » فيه وجوه : أن تكون « ما » صلة ، أى : ومن قبل هذا قصرتم في شأن يوسف ولم تحفظوا عهد أبيكم ، وأن تكون مصدرية ، على أن محل المصدر الرفع على الابتـــداء وخبره الظرف ، وهو « من قبل » . . . أو النصب عطفا على مفعول « ألم تعلموا . . . وأن تكون موصولة ، بمعنى : ومن قبل هذا ما فرطتموه . . . ومحله الرفع أو النصب على الوجهين . وقال العكبرى في « الإملاء جـ٢ ص ٥٧ » : في « ما » وجهان : أحدهما هى زائدة ، و « من » متعلقة بالفعل ، أى : فرطتم من قبل ، والثاني : هى مصدرية ، وفي موضعها ثلاثة أوجه أحدهما : رفع على الابتداء ، و « من قبل » خبره : أى تفريطكم في يوســف من قبل ، وهو ضعيف ، لأن « قبل » اذا وقعت خبرا أوصلة لا تقطع عن الاضافة ، لئلا تبقى ناقصة . والثاني : موضعها نصب عطفا على معمول « تعلموا » تقديره ألم تعرفوا أخذ أبيكم عليكم الميثاق وتفريطكم في يوسف . والثالث : هو معطوف على اسم أن « تقديره : وأن — تفريطكم من قبل في يوسف ، وقيل : هو ضعيف على هذين الوجهين ، لأن فيهما فصل بين حرف العطف والمعطوف ، وقد بينا في سورة النساء ، أن هذا ليس بشيء فأما خبر « وان » على الوجه الأخير فيجوز أن يكون « في يوسف » وهو الأولى ، لئلا يجعل « من قبل » خبرا . وقد ذكر مثل هذا في مشكل إعراب القرآن جـ١ ص ٤٣٧ . فليراجع .

(٢) « جـ١ ص ٩٥ و . »

(٣) في جـ : في أعلم . . . الخ .

(٤) سبق تحقيقه في ص « ١٠٧٩ » .

في الاخبار من الافراد ومعتبرة بماله الاصالة في العمل من الفعل في ثلاث فرق ، لأن منهم من لايرى العامل لفظيا رأسا ، كابن خروف وابن أبي العافية وموافقيهم والكوفية قاطبة ، فكأن اعتباره فعلا حيث مصدرية المعمول أجدر وقفا مع السماع ورعاية لعراقة الأفعال في العمل دون غيرها من سائر المصادر والصفات العوامل، ضرورة أنها محمولة عليها في ذلك ، فكانت العناية بها في العمل أكثر ، واعتبارها فيه أجدر .

ومن ثم أيضا تمالئوا على إضافة المصادر الى الأفعال ، وإمكانها بها دون غيرها مما يسوغ عاملا ، وإن كانت المصادر وأصولها على النحو البصرى وتواطئوا على أن مجامعة أحدهما الآخر في غير ما باب جمع بين العوض والمعوض عنه .

ومن ثم أصاروها بدلا من اللفظ بأفعالها دون أوصافها ، فتأمله فإنه من المحاسن .

ثم قال(١) : وكان حق المصنف أن يصرح بالوجوب ، إعلاما بوجوب الحذف في ذلك ، وليس الاطراد بمغني عن ذلك لثبوته مع كل من الوجــوب والجواز ، فلا دلالة له على أحدهما معينا ، إذ لا إشعارا للأعم بالاخص

قلت : وهو مدفوع بتصريح المصنف بالإغنياء موصوفا بالاطراد ، والا فلا أثر لايرادهما متنا فأفاد الوجوب

وقد استشعر(٢) بعض ذلك بعد فقال : فإن قلت : المتبادر من اغناء الشيء عن الشيء سده مسده ، وكونه كعوض منه فقد فهم المراد من الوجوب .

فأجاب : بأنا لانسلم أن المتبادر ذلك ، لقوله (٣) بعد : «وقد يغنى عن الخبر غير ماذكر من مصدر ومفعول به وحال (فانه لانزاع هنا أن الاغناء انما هو على سبيل الجواز ، وأنه لامانع من مجامعة العامل للنائب عنه من مصدر وغيره » .

قلت : وهو ذهول عما قررناه من التصريح بالأمرين الاغناء والاطراد ، وعما اشتمل عليه ما أوردوه دليلا على مدعاه من لفظة التقليل المقتضية عدم اطراد الاغناء في ذلك . فقد اتضح أن كلام المصنف عار عن الخلل لا كما توهم .

– أو محصورا = : عطف على الحال السابقة ، أى ويغنى عن الخبر المذكور مصدر يؤكده حالة كون المصدر محصورا .

قال المصنف : (٤) نحو إنما أنت سيرا .

---

(١) أى الدماميني في شرح التسهيل جـ١ ص ٩٥ و . »
(٢) أى الدماميني في المرجع المذكور.
(٣) أى المصنف .
(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٣ و.

ومثله سيبويه (١) بما والا : سواء كان ذا أداة نحو- ما أنت الا الضرب أم لا ، أو أضيف نحو – ما أنت الا سير البريد ، وضرب الناس أم لا ، نحو الا ضربا أو سيرا . وهذه أمثلة سيبويه .

قال أثيرالدين(٢) : وتقول ما أنت الا تسير سيرا فتظهر الفعل .

قال(٣) : فإن قلت : فكيف الجمع بينه وبين ما مر أنه بدل من اللفظ بالفعل فلا يظهر وراءه ، وقد ظهر هنا .

فالجواب : ما قال سيبويه(٤) : ان الأخبار اذا كان عن شيء(٥) متصل بزمن الاخبار وجب الإضمار بخلافه منقطا ، أو إنه يسير في المستقبل فيجوز الاظهار .

قلت : وقصر الدماميني(٦) عن مطالعة كلامه فعزاه لابن قاسم .

– وقد يرفع = : المصدر المغني عن الخبر مكررا او محصورا . كما صرح به أثيرالدين(٧) وغيره نحو : زيد سير « سير » ، وما أنت الا سير « سير » ، وما أنت إلا شرب الإبل ، بجعل الآخر الأول مبالغة .

وفي حواشي ابن هشام : وفاعل يرفع للمحصور خاصة هربا من توكيد المجاز ، وهو خلاف ما للأثير وغيره كما عرفت .

وإذا أخبر بمصدر عن عين فرايان :

---

(١) إذا قال في الكتاب جـ١ ص ١٦٨ : هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أولم يكن فيه ، على اضمار الفعل المتروك اظهاره لأنه يصير في الأخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل ، كما كان الحذر بدلا من احذر في الأمر ، وذلك قولك : ما أنت الا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت الا الضرب الضرب ، وما أنت الا قتلا قتلا ، وما أنت الا سير البريد سير البريد فكأنه قال في هذا كله : ما أنت الا تفعل فعلا ، وما أنت الا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك . وصار الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأن الفعل يقع ههنا كما يقع فيهما .

(٢) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٠٦ و . »

(٣) أى الأثير .

(٤) الذى استطعت العثور عليه في الكتاب جـ١ ص ١٧٤ ما في هذا المعنى إذ قال : « وجاز لك أن تجعل عليه المصدر ، وهوغيره في قوله : أنت سير « سير » ، فلم يجز حيث أظهر عندهم غيره كما أنه لوأظهر الفعل الذى هو بدل منه لم يكن الانصبا ، كما لم يجز في الاضمار أن تضمر بعد الرافع ناصبا ، كذلك لم تضمر بعد الاظهار ، وصار المبتدأ والفعل يعمل كل واحد منهما على حدة في هذا الباب ، لا يدخل واحد على صاحبه .

(٥) في ب ، جـ : عن سير متصل . . . الخ .

(٦) وعبارته في جـ١ ص ٩٥ و . : « قال ابن قاسم : والسير في هذه الأمثلة متصل بزمان الإخبار لم ينقطع ، فان أردت : انه سار ثم أنقطل وأنه يسير في المستقبل اظهرت الفعل فقلت : ما أنت الا تسير سيرا ، نص عليه سيبويه » . وكان نقل الدماميني بأمانة انظر شرح ابن أم قاسم جـ١ ص ١٢٨ . وليس في ذلك قصور كما قال الشارح .

(٧) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٠٦ و .

أحدهما : أنه مبالغة بجعل الذات عين المصدر ، وهو قول سيبويه(١) .

وثانيهما : أنه محرف عن أصله .

ثم اختلف فقيل : المصدر بمعنى اسم الفاعل ، فمعنى ــ عدل ــ في ــ زيد عدل ــ عادل ، وهو للكوفية .

وقيل : إنه على حذف مضاف أى ذو عدل ، وهو للمبرد(٢) .

ــ وقد يغنى عن الخبر غير ما ذكر من مصدر = : لاتكرير معه ولاحصر ، نحو ــ زيد سيرا ، أى يسير سيرا . فأما قولهم : انما العامرى عمته أى يعتم عمته ، فنظير : إنما أنت سيرا ، فهو من الكثير المطرد .

قلت : وضعف الدماميني(٣) فقال إثر التمثيل بنحو ــ زيد سيرا : أى يسير سيرا : وينبغي أن ينظر في وجه قلته فانما غاير ماقبله بوجوب الحذف هناك ، وجوازه هنا .

ثم قال(٤) : وقد يقال : إن الغائب ذكر العامل معه فكان الحذف قليلا .

قلت : وأنت خبير بأن لاوجه للتردد في مثله وضوحا ، لما أسلفناه .

ــ (٥) و ــ مفعول به = : كقولهم : إنما العامرى عمامته ، ونحو « والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم » (٦) « وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم » أى يقولون : ما نعبدهم ، فيقال لهم : أكفرتم ، ومن ذلك الزنبورية عند المصنف : حسبت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو إياها ، أى يساويها ، فحذف الفعل فانفصل الضمير .

ويمتنع أنه مما أوقع فيه ضمير النصب موقع ضمير الرفع شذوذا ، كما شذ في موضع جر فيما حكاه الفراء : مررت بإياك ثم قال : وأنشد الكسائى .

---

(١) إذ قال في الكتاب جـ١ ص ١٦٨ وما بعدها : « وأما قولك : إنما أنت سير ، فانما جعلته خبرا لأنت ، ولم تضمر فعلا . . . . وقال : « وبان شئت رفعت هذا كله ، فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة الكلام .

(٢) إذ قال في المقتضب جـ٣ ص ٢٣٠ : وبان شئت قلت : زيد سير « يافتى ، فهذا يجوز على وجهين ، أحدهما أن يكون : زيد صاحب سير . . . الخ .
وقال في الكامل جـ١ ص ٢٨٧ » في قول الخنساء : « فانما هى اقبال وادبار » : يجوز أن تكون نعتها بالمصدر ولكثرته منها ، ويجوز أن تكون أرادت : ذات إقبال وإدبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف اليه مقامه .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٩٥ و .

(٤) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٥) في المتن تحقيق بركات : « أو مفعول به . . . الخ .

(٦) سورة الزمر ، آية : ٣ . قال مكى في « مشكل إعراب القرآن جـ٢ ص ٢٥٧ » : والذين اتخذوا » : ابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : والذين اتخذوا من دونه أولياء ، قالوا ما نعبدهم . . . الخ .

فأحسن وأجمل في أسير كأنه ضعيف ولم يأسر كإياك آمر(١)

وهى القضية الشهيرة بين الكسائى والفراء وبين سيبويه والفراء وبين سيبويه بحضرة الرشيد ، وقيل بحضرة يحى بن خالد البرمكى وكان من خبرهم أن سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحى على الجمع بينه وبينهما ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدم إليه الفراء وخلف ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب ، فقال اخطأت ، ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيب ، ويقول له : أخطأت ، فقال هذا سوء أدب ، فأقبل إليه الفراء فقال إن في هذا الرجل حدة وعجلة ، ولكن ما تقول : فيمن هؤلاء أبون ، ومررت بأبين كيف تقول على مثاله من وأيت وأويت فأجاب ، فقال : أعد النظر ، فقال لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائى فقال له : تسألني أوأسالك فقال له سيبويه : سل أنت فسأله عن المسألة المذكورة ، فقال سيبويه فإذا هو هى ولايجوز النصب وسأله عن أمثال ذلك ، نحو خرجت فاذا عبدالله القائم ، فقال : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائى العرب ترفع كل ذلك وتنصبه ، فقال يحى : قد أختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما ، فقال الكسائى : هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون ، فقال يحى وجعفر : أنصفت فأحضروا فوافقوا الكسائى ، فاستكان سيبويه وأمر له يحى بعشرة آلاف درهم ، فخرج الى فارس فأقام بها حتى مات ، ولم يعد الى البصرة .

فيقال : ان العرب أوثموا على ذلك ، وأنهم علموا منزلة الكسائى عند الرشيد .

ويقال : انهم قالوا : القول قول الكسائى ، ولم ينطقوا بالنصب ، وأن سيبويه قال ليحيى مرهم أن ينطقوا بذلك ، فان ألسنتهم لاتطوع به فلم يفعلوا .

ولقد أحسن الامام العلامة رئيس الادباء غير مدافع في عصره أبوالحسن حازم ابن محمد بن حازم الأنصارى الأندلسى(٢) فيما أنشده أثيرالدين لنفسه بمدينة تونس

---

(١) البيت من شواهد الرضى على الكافية ، قال البغدادى في الخزانة جـ ٤ ص ٢٧٤ : على أن الكاف قد تدخل على الضمير المنصوب المنفصل ، لضرورة الشعر كما هنا ، قال ابن عصفور في كتاب الضرائر : ومنه وضع صيغة ضمير النصب المنفصل بدل ضمير الرفع المنفصل المجعول في موضع خفض بكاف التشبيه ، وذلك قوله : فأجمل وأحسن . . . البيت ، يريد كأنت آسر ، فوضع « إياك » موضع « أنت » للضرورة ، وإنما قضى على « إياك » بأنها في موضع « أنت » لأن الكاف لا تدخل في سعة الكلام على مضمر الا أن تكون صيغته صيغة ضمير رفع منفصل ، وقال البغدادى ، والشنقيطى في الدرر جـ٢ ص ٢٧ : لم أطلع على قائله . وقال صاحب العقد الفريد في جـ١ ص ١٨٦ : « ومما يجوز في الرسائل وكرهوه في الكلام أيضا مثل قولهم : كلمت إياك ، وأعنى اباك ، وهو جائز في الشعر . وقال الشاعر : وأحسن وأجمل . . . البيت ، ولم ينسبه لقائله .

(٢) قال السيوطى : شيخ البلاغة والأدب ، قال أبوحيان : هو أوحد زمانه في النظم والنثر والنحو واللغة والعروض ، وعلم البيان ، ويروى عن جماعة يقاربون ألفا ، وعنه أبوحيان ، وابن رشيد ، من مصنفاته : سراج البلغاء في البلاغة ، كتابا في القوافي ، قصيدة في النحو على حرف الميم ، ولد عام (٦٠٨ - وتوفي عام ٦٨٤) . انظر البغية جـ١ ص ٤٩١ .

ي قوله من منظومته في النحو : حاكيا هذه الواقعة : (١)

والعرب قـد تحذف الأخبار بعد اذا … اذا عنت فجأة الأمـر الذى دهما
وربما نصبوا بالحـال بعـد اذا … وربما(٢) رفعوا من بعدها ربمـا
فان توالى ضمـيران اكتسى بهما … وجه الحقيقة من أشـكاله عمما
لذاك أعيت على الأفهـام مثله … أهدت إلى سيبويه الحتفوا والغمما
قد كانت العقرب العرجاء أحسبها … قدما أشد من الزنبور وقع حمـى
وفي الجـواب عليها هل اذا هو هى … أو هل اذا هو إياها قـد اختصما
وخطأ ابن زياد وابن حمـزة فيما … قال فيهما أبو بشر وقـد ظلمـا
وغاظ عمـرا على في حكومتـه … بالبتـه لم يكن في أمـره حكمـا
كغيـظ عمرو في حكومتـه … يا ليته لم يكن في أمـره حكمـا
وفجع ابن زياد كل منتحب(٣) … من أهله إذا غدا منه يفيض دما(٤)
وظل(٥) بالكرب مكظوما وقد كربت … بالنفس أنفاسه أن تبلغ الكظمـا
مضت عليه بغـير الحق طائفـة … حتى قضى هدرا(٦) ما بينهم هدما
من كل أجور حكما من دوم قضى … عمرو بن عثمان مما قد قضى (٧)سدما
تساده في الورى عمـتا فكلهم … تلفـيه منتقـدا للقـول منتقمـا
لما انتهى (٨) ذمما فيهم معاهدها(٩) … ولا المعارف في أهـل النهى ذممـا
فأصبحت بعده الأنفاس كامنـه … في كل صدر كان قد قظم(١٠) أوكظم
فأصبحت بعـده الأنفاس باكية … في كل طرس كدمع مسح واقتجما(١١)
وليس يخلو امرؤ من حاسد أضـم … لولا التنافس في الدنيا لما أضمـا
والغبن في العـلم أشهى محلة علمت … وابرح الناس شجوا عالم هضما(١٢)

قلت : وهى قصيدة امتدح بها الملك المنصور صاحب افريقية موجودة بايدى
متعاطى علم العربية أنشد في بعضها وناولني سائرها شيخنا الامام حامل رأية ضروب
علوم اللسان على كاهله في عصره أبوعبدالله محمد بن أبي بكر الاسحاقي الدلائى عام
احد وأربعين وألف ، ومطلعها :

---

(١) انظر : قصائد ومقطوعات صنعة أبي الحسن حازم القرطاجى ، من ضمن ذلك القصيدة النحوية ص ٢٢٣ – ٢٣٢ .
(٢) في بعض روايات القصيدة : وبعدما رفعوا ... الخ .
(٣) وفي رواية : كل منتخب ... الخ .
(٤) في بعض روايات القصيدة : ذما .
(٥) وفي رواية : فظل ... الخ .
(٦) وفي رواية ، هدما ... الخ .
(٧) في «ب» هرما ... الخ . بدل سدما .
(٨) في رواية القصيدة : فما النهى ... الخ .
(٩) في رواية القصيدة : فيهم معارفها ... الخ .
(١٠) في رواية القصيدة : قد كظ أو كظم .
(١١) في رواية القصيدة : سح وانسجما .
(١٢) هذا البيت غير مذكور في «ب» .

الحمد لله معلى قدر من علمـا وجاعل العقل في سبل الهدى علما

وأما سؤال الفراء فجوابه أن — أبون — جمع أب ، وهو كما مر — فعل — بفتحتين ، فاذا بنى مثله من — أوى — أو — وأى قيل : أوى أو وأى كهوى ثم يجمع بالواو والنون فتحذف الألف حذفها في مصطفى مدلولا عليها بالفتحة فيقال : أوون ، أو وأون رفعا ، وأوين أو وأين جرا ونصبا .

وليس هذا مما يخفى على سيبويه ، ولا على أصاغر الطلبة ، ولكنه كما قال أبوعثمان المازني : دخلت بغدادا فألقيت على مسائل ، فكنت أجيب فيها على مذهبي ويخطئوننى على مذاهبهم .

وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قال سيبويه ، وهو وجه الكلام نحو « فإذا هى شاخصة » (١) « فاذا هى بيضاء » (٢) « فاذا هي حية » (٣) .

وأما فاذا هو إياها ، وإن ثبت فنازح عن القياس ، واستعمال الفصحاء كالجزم بلن ، والنصب بلم ، والجر بلعل وسيبويه وأصحابه لايحفلون بأمثال ذلك ، وان تكلم به .

وقد ذكروا في توجيهه ما ملخصه في مغنى اللبيب(٤) : أن اذا ظرف فيه معنى وجدت ، فجاز نصبه المفعول ، ومع ذلك فهو ظرف مخبر به عن تاليه ، قالـه أبوبكر بن الخياط(٥) .

ورد بامتناع نصب المعاني المفاعيل الصريحة ، وانما تعمل في الظروف والأحوال وباحتياجها على زعمه(٦) الى فاعل والى مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب ما يليها .

أو أن ضمير النصب استعير مكان الرفع قاله المصنف . ويشهد له قراءه الحسن : « إياك يعبد »(٧) ببناء الفعل للمفعول ، غير أنه لايتأتي فيما أجازوه

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ٩٧ .
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٠٨ .
(٣) سورة طه ، آية : ٢٠ .
(٤) « جا ص ٩٨ » نقل بتصرف .
(٥) هو : محمد بن أحمد بن منصور أبوبكر الخياط النحوى ، من أهل سمرقند ، ثم قدم إلى العراق ، واجتمع مع إبراهيم بن السرى الزجاج ، وجرت بينهما مناظرة ، واخذ عنه الزجاجى ، والفارسى ، من مصنفاته : معاني القرآن النحو الكبير ، المقنع ، وغيرها توفي عام (٣٢٠) .
انظر : « النزهة ص ٢٤٧ — الانباه ج٣ ص ٥٤ — معجم الأدباء ج ١٧ ص ١٤١ — البغية جا ص ٤٨ » .
(٦) أى : أبي بكر بن الخياط .
(٧) سورة الفاتحة ، آية : ٥ — قال صاحب الاتحاف ص ١٥١ : وعن الحسن « يعبد » بالباء من تحت مضمومة للمفعول ، استعار ضمير النصب للرفع والتفت ، اذا لأصـل : أنت تعبد .

ن : فاذا زيد القائم – بالنصب ، فينبغى أنه نعت مقطوع ، أوحال على زيادة أل » وليس ذلك مما يتقاس .

ومن جوز تعريف الحال ، أو زعم « عمل « إذا » عمل « وجدت» ، وأنها رفعت « عبدالله » بناء على عمل الظرف ، وإن لم يعتمد فقد أخطأ ، لنصب وجدت» الاسمين ، ولعزة وجود الحال بلفظ المعرفة ، وهو قابل للتأويل أوأنه مفعول به ، والاصل : فاذا هو يساويها ، أو فإذا هو يشبهها ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، وهو للمصنف أيضا .

ونظيره قراءة على رضى الله عنه : « ونحن عصبة » (١) بالنصب ، أى : نوجد عصبة .

وأما قوله تعالى : « والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم » (٢) على أن لتقدير : يقولون : مانعبدهم فإنما حسنة أن اضمار القول مستسهل عندهم .

أو أنه مفعول مطلق ، أى فاذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل ، كما تقول : ما زيد الا شرب الابل ، ثم حذف المضاف نقله الأندلسى(٣) في حواشى المفصل عن الأعلم قال : وهو أشبه ما وجه به النصب أو أنه نصب على لحال من مستكن الخبر المضمر ، أى فاذا هو ثابت مثلها ، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحالية ، على سبيل النيابة كما قالوا : قضية ولاأبا حسن لها ، على اضمار مثل ، قاله ابن الحاجب في أمالى المفصل(٤) وهو غريب ، أعنى انتصاب الضمير حالا وهو بناء على إجازة الخليل : له صوت صوت حمار(٥) بالرفع صفة لصوت ، بتقدير مثل .

وأما سيبويه فاصتضعفه مستقبحا إياه . (٦)

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٨ . قال العكبرى في « كتاب الاملاء جـ٢ ص ٥٠ » وقرىء في الشاذ « عصبة » بالنصب ، وهو بعيد ، ووجهه : أن يكون حذف الخبر ونصب هذا على الحال : أى ونحن نتعصب أو نجتمع عصبة .

(٢) سورة الزمر ، آية : ٣ .

(٣) أى أبو على الشلوبينى .

(٤) في « ورقة ١٧١ – ١٧٢ » وقد أطال البحث في هذا المقام .

(٥) في نسخ الشارح بالتنكير ، وما في المغنى جـ١ ص ٩٩ » صوت الحمار . وقال الدسوقي في الحاشية : وقوله : صوت الحمار ، صفة لصوت الأول الذى هو نكرة مع أن هذا معرفة لأنه مضاف للمعرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وجوابه أنه على حذف ، أى : مثل صوت الحمار وما في الكتاب جـ١ ص ١٨١ : وزعم الخليل : انه يجوز : له صوت صوت الحمار ، لأنه تشبيه ، فمن ثم حسن أن تصف به النكرة .

(٦) وعبارة سيبويه في الكتاب جـ١ ص ١٨١ : وهذا قبيح ضعيف لا يجوز الا في موضع الاضطرار فلو جاز هذا لقلت قصير الطويل تريد : مثل الطويل ، فلم يجز هذا ، كما قبح أن تكون المعرفة حالا كالنكرة الا في الشعر وهو في الصفة أقبح .

وممن أجازه المصنف(١) لقوله : إذا كان المضاف الى معرفة لفظه مثل جاز خلف المعرفة إياها في التنكير نحو — مررت برجل زعيم ، بالخفض صفة ، وهذا زيد زهيرا بالنصب على الحال ، كتفرقوا أيادى سبأ وأيدى سبأ .

— و = : من — حـــال =: نحو ما حكى الأخفش من قول بعضهم : زيد قائما ، وقراءة أمير المؤمنين على السابقة وحكاية الأزهرى اللغوى : حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا .

وعلى ذلك خرج المصنف قول النابغة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا(٢)

أى لا أنا أرى باغيا .

قال : وهو أقعد من جعل « لا » عاملة في المعرفة .

قلت : وعزى الدمامينى(٣) ذلك لبعضهم جهالة بمخرجه وقصورا .

— وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا بعطف = : اتفاقا نحو — زيد فقيه ، وشاعر وكاتب .

— وبغير عطف = : نحو : « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد » (٤) وقوله :

من يك ذا بت فهـــذا بتى مقيض مصيـــف مشـــتى(٥)

وأنشـــد المصنف(٦) في هذا المقام :

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ٤٥ » .

(٢) هذا البيت من قصيدة رثى بها النابغة الجعدى ابنه محاربا وأخاه ، وروى : لا أنا مبتغى ، ولا فرق بين الروايتين في الاستشهاد .
وفي اعراب : « لا أنا باغيا » احتمالان ، أحدهما أن تجعل « أنا » مرفوعة بفعل مضمر ، و« باغيا » منصوبة على الحال تقديره : كما قال الشارح : لا أرى باغيا . الا انه لما أضمر الفعل برز الضمير . والثاني : أن تجعل « أنا » مبتدأ ، والفعل المقدر بعده خبره ، و« باغيا » منصوب على الحال كذلك ويكون من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل . أويكون « لا » عاملة في « أنا » على الشذوذ ، وهو اعمال « لا » في المعارف .
راجع : « العينى جـ٢ ص ١٤١ — أمالى ابن الشجرى جـ١ ص ٢٨٢ — شرح شواهد المغنى ص ٨١٣ — الدرر جـ١ ص ٩٨ — ديوانه ص ١٧١ » .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٩٥ ظ . وعبارته : « وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة ... الخ .

(٤) سورة البروج ، آية : ١٣ — ١٤ — ١٥ .

(٥) نسبه العينى في شواهده « الكبرى جـ١ ص ٥٦١ — لرؤبة بن العجاج ، وذكره سيبويه في الكتاب جـ١ ص ٢٥٨ — ولم ينسبه وسكت عنه الأعلم — وانظر : العقد الفريد جـ٦ ص ٥ — أمالى ابن الشجرى جـ٢ ص ٢٥٥ .

(٦) في « أ : وقوله وأنشد المصنف ... الخ .

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي بإخرى(١) الأعادى فهو يقضان هاجع(٢)

قلت : وفيه نظر ، لكونه مما تعدد فيه لفظا دون معنى ، فليس نظير الآية ، والبيت قيل : مما تعدد فيهما لفظا ومعنى .

وفيه خلاف ، فأجازه قوم مطلقا سواء كان الخبران فصاعدا من قسم المفرد أو الجمل ، أو مركب منهما ، نحو – زيد كاتب شاعر وزيد أبوه قائم أخوه خارج ، (وهند منطلقة أبوها خارج) (٣) ، وزيد أمه منطلقة خارج .

ومنهم من لايقصيه الا خبرا واحداً ، فان قضى أكثر وجب حرف التشريك نحو – زيد قائم ومنطلق ، وزيد قام أخوه وأبوه مسافر ، الا أن يزيد إتصافه بذلك في حين فيجوز ، نحو : الرمان حلو حامض ، أى مز على رأى غير المصنف ممن يراه متعدداً ، فان كان في وقتين فلا يجوز ، نحو : زيد ضاحك راكب .

قال أثيرالدين(٤) : وهو اختيار من عاصرناه من الشيوخ .

ومن منع قدر لكل غير الأول مبتدءاً ، أو جعل الثاني صفة للأول ، وهو اختيار ابن عصفور (٥) ، وجمع غفير من أصحابنا المغاربة .

والصحيح الجواز ، كما في النعوت ، وقد أجاز سيبويه – هذا رجل منطلق على أنهما خبران .

– وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى = :

نحو – الرمان حلو حامض ، أى مز ، وزيد أيسر أعسر أى أضبط ، وهو الذى يعمل بكلتا يديه ، وهو أبيض أسود ، وقائم قاعد ، أى مضطرب الرأى ، ويقضان هاجع ، أى متخوف .

وزعم الأخفش في المسائل الكبيرة أن الثاني ليس خبرا ، بل صفة للأول ، والمعنى حلو فيه حموضة ، وليس قولهم : إنهما جميعا خبر واحد بشيء .

واختلف هل فيهما ضميران أو واحد تحمله الثاني ، لتنزيل الأول منه منزلة الجزء والخبر بتمامهما ، أو عائد من معنى الكلام ، كأنك قلت : هذا مز ،

---

(١) في «ب : بالاخرى . . . الخ .
(٢) نسبه العيني في شواهده الكبرى جـ١ ص ٥٦٢ لحميد بن ثور الهلالي من قصيدة يصف بها الذئب ، وهو في ديوانه ص ١٠٥ .
(٣) ما بين القوسين ساقط من «ب» .
(٤) شرح التسهيل » جـ٢ ص ١٠٨ و . »
(٥) وعبارته في المقرب جـ١ ص ٨٦ » : ولا يقضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف ، الا بشرط أن يكون الخبران فصاعدا في معنى خبر واحد ، نحو قولهم : هذا حلو حامض ، أى مز .

لامتناع خلو الخبرين منه ، وانفراد أحد هما به ، اذ ليس الأولى به من الآخر ، وإن يكون فيهما ضمير واحد ، لامتناع إعمال عاملين في معمول .

أو ان فيهما ضميرين ، لصيرورة التقدير : كله حلو وكله حامض ، وليس المراد .

وزعم بعض تحمله كون كل منهما ، لاشتقاقها ، ولايلزم كل منهما خبرا على حياله ، لأن القصد جمع الطعمين ، أى فيه حلاوة وفيه حموضة .

قال أثيرالدين(١) : وهو اختيارى ، لأن كونهما خبرين غير مخرجهما عما استقر في الخبر المشتق من التحمل ، وتظهر الثمرة في تحملهما أوأحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه ، فعلى الأول غير متحمل بتعين رفع الظاهر بالثاني .

وعلى تحمله يسوغ أنه من باب الاعمال بناء على جواز التنازع في السببى المرفوع ، وقد أمعنا الكلام عليه هنالك ، ونقل بعض أصحابنا عن أبي على منع أرتفاعهما خبرين اذ لارافع لاثنين ، قال : ولايسوغ كون الثاني صفة لامتناع وصف الحلاوة بالحموضة ، ولاأنه بدل ، لعدم إرادة أحدهما ، ولاخبر ابتداء محذوف لصيرورة الكلام جملتين ، وانما المراد جمع الطعمين ، (٢) لا أنه هذا وهذا .

وقيل : ليس خارجا عن الصفة ، فكان الخبر هو الأول موصوفا بالثاني، أى حلو مكسور بالحموضة ، كحاله مبتدءا نحو : الحلو الحامض هذا السكنجبير ، فالحامض فيه صفة فكذا في الخبر .

وقد توصف الصفات متنزلة منزلة الجوامد ، كمررت بالضارب العاقل ، وقوله :

كم عـــالم عـــالم أعيت مذاهبــه ... وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا(٣)

هـــذا الذى ترك الاوهـــام حائرة ... وصـــير العالم النحـــرير زنديقـــا

وذكر أبوالفتح أنه راجع أبا على نيفا وعشرين سنة في عود الضمير في هذا الفصل حتى تبين له . ويروى عنه : فلم يحصل ما يحسن كتبه .

---

(١) في شرح التسهيل ج٢ ص١٠٨ و . وعبارته : «والذى أختاره : أن كلا منهما تحمل ضميرا من المبتدأ ، وأن كونهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عما استقر في الخبر المشتق . . . الخ .

(٢) في «ج : لأنه هذا وهذا . . . الخ .

(٣) قائلهما : أحمد بن يحى بن اسحاق بن الراوندى ، قال العباسى في معاهد التنصيص «ج١ ص٥٣» : وحكى البلخى في كتاب : محاسن خراسان : أن ابن الراوندى هذا كان من المتكلمين ، ولم يكن في زمانه أحذق منه بالكلام «وقال : والشاهد البلاغى فيهما : وضع المظهر الذى هو اسم الاشارة موضع المضمر لكمال العناية بتمييز المسند اليه ، لتخصيصه بحكم بديعى ، وهو جعل الأوهام حائرة ، والعالم المتقن زنديقا .

وفي شرح الدماميني(١) : ووقع في كلام أبي حيان أن أبا علي فيما نقل لنا عنه يرى أن في الخبر ضميرا واحداً متحملا للثاني ، اعتلالا بما مر .

وتبعه بعض من لخص كلامه غير أنه جزم بذلك عن أبي علي فقال : قال أبوعلي ، : والصواب خلاف ما قالاه ، ففي التنبيه على مشكل الحماسة لأبي الفتح لما تكلم على قول الأعرج .

لا جزع اليوم على فوت الأجل

أنه يجوز جعل الظرفين صفتين لجزع ، على أن العائد من مجموع الصفتين ، كما هو شأنه من الخبر الى المبتدأ في : هذا حلو حامض من مجموع الخبرين .

قال(٢) : وقد راجعت أبا علي فرأيت أن في كل من الخبرين معنى الفعل فلاح ، (لى) (٣) من قوله : ماكان يخفى منه أكثر من أربعين سنة ، أنه إنما يريد أن العائد المستقل به جميع الخبر ، وانما هو من مجموع الاسمين ، (٤) فأما كل منهما فلامحالة أن فيه ضميرا ، فحينئذ ثلجت النفس بقوله هـ .

قلت : أما أن ذلك واقع في كلام (٥) أبي حيان فمسلم ، وأما(٦) أن بعض من لخص منه جازم بذلك فقد يكون من (٧) غير المشاهير ، ممن ثبت له ذلك وصح عنده جزما عن الفارسي .

وعلى كل فلانسلم أن الصواب خلاف قولهما ، كما زعم ، احتجاجا بما في ذلك الكتاب ، لكونه خلاف ما صرح (٨) به الفارسي : أن المحتمل هو الثاني كما نصه (٩) للنقلة عنه ، لا مجموع الاسمين الذى عليه أبو الفتح فهما لانقلا عنه صريحا ، ولو سلم فقد يكون للفارسي قولان ، فلا تدافع بين النقلين .

وحينئذ فالصواب ترك الاستصواب ، لا كما صنع الدماميني فتأمله .

وفي البديع : لا يفصل بين هذين الخبرين ، ولا يقدمان على المبتدأ عند الأكثرين ، ولا أحدهما ، وأجازه بعض .

– ولا = : من ذلك أيضا – ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة = :

---

(١) «جـ» ص ٩٥ ظ .
(٢) أى أبوالفتح في التنبيه على مشكل الحماسة .
(٣) «لى» ساقطة من «أ ، جـ» .
(٤) في «ب» : لا من كل منهما فلا . . . الخ .
(٥) «كلام» ساقطة من «جـ» .
(٦) «أن» ساقطة من «جـ» .
(٧) «من» ساقطة من «جـ» .
(٨) في «ب» خلاف ما نص . . . الخ .
(٩) في جـ : النقلة . . . الخ .

نحو بنوا زيد فقيه وشاعر وكاتب ، وقوله :

يداك يد خـــيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظـــة(١)

ولهذا الضرب صورتان :

إحداهما : أن لايكون المخبر عنه(٢) من أسماء متعاطفة .

والثانية : أن يكون مثنى أو مجموعا ، فاذا اختلفت الأخبار فالعطف بالواو لاغير ، نحو : زيد وعمرو قائم وقاعد والزيدان فقيه وكاتب ، والعمرون فقيه وكاتب وشاعر ، وكما في البيت .

ـ أوحكما = : نحو : «إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد» (٣) وقوله :

المرء ساع لأمر ليس يدركـــه والعيش شح واشفاق وتأميل(٤)

وبعد : فتعدد الخبر ، كما قال المصنف(٥) ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يتعدد لفظا ومعنى ، لايتعدد المخبر عنه ، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على أحد الخبرين أو الأخبار وهذا الضرب يستعمل بالعطف اتفاقا ، وبغيره على الصحيح كما مر .

الثاني : أن يتعدد لفظا لامعنى ، لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد ولايستعمل بالعطف ، لأن مجموعه بمنزلة مفرد ، خلافا لأبي على في إجازته هـــذا حلو وحامض .

الثالث : أن يتعدد لتعدد صاحبه ، ولايستعمل دون عطف .

فما كان من الضرب الأول صح أن يقال فيه : خبران أو ثلاثة بحسب تعدده ، وما كان من الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير الواحد الامجازا ، لعدم حصول الافادة فيه عند الاقتصار على بعض المجموع

ـ وإن توالت مبتدآت = : نحوـ زيد عمه خاله(٦) (أخوه) (٧) أبوه

---

(١) قال العيني في شواهده الكبرى جـ١ ص ٥٨٢ : قد قيل : ان قائله : طرفة بن العبد البكرى وأنشده الخليل بن أحمر ، وهو من جملة أبيات ذكرها من المتقارب .
(٢) «من» ساقطة من «جـ»
(٣) سورة الحديد ، آية : ٢٠ .
(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٠٧ ظ ، والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٢٨ ولم ينسبه أحدهما ، ولم اعرف قائله .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٣ ظ .
(٦) في «جـ : خاله أبوه أخوه قائم ... الخ .
(٧) «أخوه» ساقطة من «ب» .

قائم ـ أخبر عن آخرها = : الذى هو أبوه ـ مجعولا هو أى الأخير ـ وخبره = :

الذى هو قائم ـ خبر متلوه = : الذى هو « أخوه » في المثال ـ والمتلو = : الذى هو خاله فيه ـ الى أن يخبر عن الأول = : الذى هو زيد ـ بتاليه = : الذى هو ـ عمه مع ما بعده = : من ـ خاله أخوه أبوه قائم . ـ ويضاف غير = : المبتدأ ـ الأول الى ضمير متلوه = : كما عرفت ، فكل مما بعد زيد الذى هو الأول مضاف الى ضمير متلوه ، فيصير المعنى : أبو أخي خال عم زيد قائم ، ونحو ـ زيد أمه أخواها عمهما (١) قائم . والمعنى عم أخوى أم زيد قائم .

وليست الاضافة شرطا ، لجواز : زيد غلام له كتاب له مفيد » .

ـ أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر ، وقال لمتلو = : نحو زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه .

والمعنى : الزيدون ضاربوا الأخوين عند هند بإذن زيد .

ويتفرع عن الطرفين ثالث مركب منهما ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يتقدم بعض المبتدآت المعرآت ، ويتأخر بعض غير معرى فيحتاج الأول الى ضمائر أخيرة نحو ـ زيد عمرو هند أبوها منطلق من أجله عنده .

وتلخيصها : أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد .

الثاني : عكسه نحو ـ زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلقان من أجله عنده » .

وتلخيصه : العمران منطلقان من أجل عمرو عند غلام زيد .

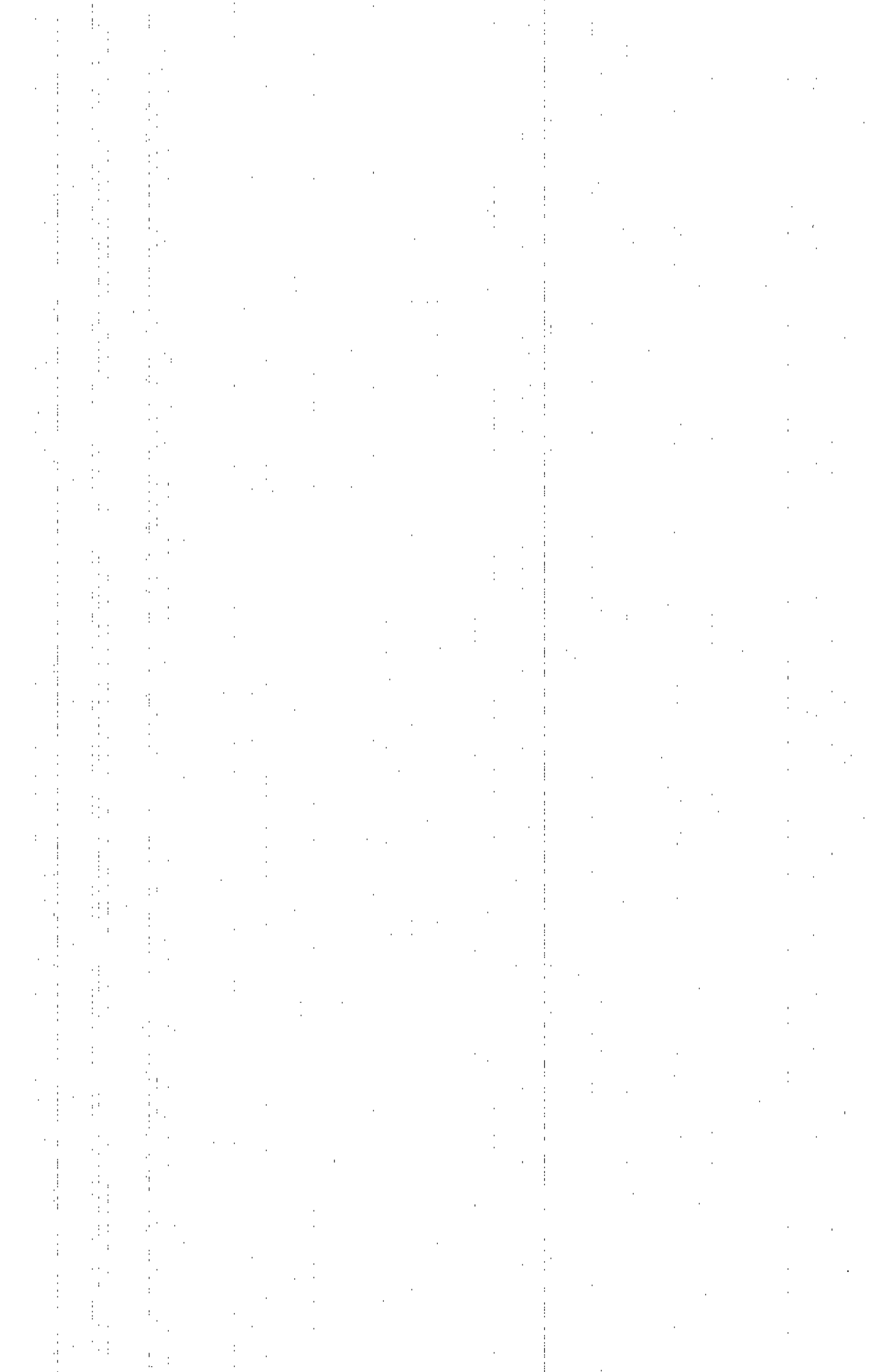
وقد يركب تركيبا آخر ثلاثيا : بأن يتقدم المعرى ، ثم تثنيه بالمشتغل ، ثم تثلثه بالمعرى وبالعكس ، فيكثر المفروض وهى مسائل موضوعة للامتحان ، ولانظير لتركيبها (٢) في لسانهم ، وإنما اقتضتها الصناعة (٣) .

ونظيرها أن يقال : أعلمت زيدا عمرا قائما إعلاما حسنا أمامك يوم الجمعة ضاحكا ، وهندا عائشة منطلقة إعلاما قبيحا وراءك يوم الخميس باكية .

وفي مقتضب(٤) المبرد ، ولباب الحد في مسائل موضوعة للتمرين والاختبار ، وأما أن لها وجودا في كلامهم فلا .

---

(١) في « ج : عمها قائم . . . الخ .
(٢) في « ج : لتركيبهم في . . . الخ .
(٣) في « ج : وإنما اقتضته . . . الخ .
(٤) « ج١ ص ٢٢ وما بعدها .



ـ فصل = : فيما يجوز دخول الفاء فيه على الخبر ومالا ـ تدخل الفاء على خبر المبتدأ = : وإن كان مرتبطا به ارتباط الفعل بالفاعل ، فكان الأولى عدم دخولها على شيء من أخباره ، لعدم الحاجة اليها كما لايحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك ، غير أنه قد يعرض ما يقتضى الدخول فتارة يكون ـ وجوبا = : أي واجبا ، أو ذا وجوب ، وذلك حيث الجزءان ـ بعد أما = : نحو ـ فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم »(١) « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر» (٢) . « فأما ثمود فهديناهم » (٣) .

وكيفية الدخول متقرر مع « أما » في آخر فصول باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك .

ـ إلا في ضرورة = : كقوله :

فأما القتال لا قتال لديـــكم ولكن دفع الشر بالشر أحزم(٤)

وأنشده المصنف(٥) :

ولكن سيرا في عراض المواكب

ـ أو في ندور (٦) = : من الكلام ، كما في الحديث أما رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفر(٧)

وفي شرح الدماميني(٨) : ومثله ابن قاسم بقوله صلى الله عليه وسلم : أما بعد ما بال رجال » (٩) وهو سهو ، إذ ليس من المبتدأ والخبر في شيء .

قلت : لم يسقها ابن قاسم مساق دخولها على الخبر ندورا ، اذ ليس في المتن

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٦ .
(٢) سورة الكهف ، آية : ٧٩ .
(٣) سورة فصلت ، آية : ١٧٠
(٤) سبق تحقيقه في ص ١٤٨٩ الا أن الشاهد هنا حذف الفاء اضطراراً ، بخلافه هناك فالشاهد فيه : الربط بالعموم كما سبق .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٤٣ و .
(٦) « أوفي وندور» ليست موجودة في المتن تحقيق بركات ص ٥١ » الا أنه قال في الهامش« في » د « الا في ضرورة ، أوندر ، او مقارنة ، وفي « شد » أوفي ندور مقارنة .
(٧) اخرجه البخاري في صحيحه « جـ٢ ص ١٤٨ » كتاب الجهاد ، باب من قاد دابة غيره في الحرب . من حديث أبي إسحاق . و « جـ٣ ص ٦٦ » كتاب المغازى « باب قوله تعالى « ويوم حنين » الآية وأخرجه مسلم في صحيحه « جـ٣ ص ١٤٠١ » كتاب الجهاد ، باب في غزوة حنين » من حديث أبي اسحاق أيضا .
(٨) « جـ١ ص ٩٦ ظ .
(٩) أخرجه البخارى في صحيحه جـ٢ ص ٢٠ » كتاب البيوع ـ باب إذا اشترط شروطا في البيع تحل ، من حديث عائشة رضى الله عنها .

الذى شرح عليه لفظه — «أو نذور» (١) ولا في نسخة أثيرالدين(٢) ولاعند المصنف ، بل ولافي تتميم الكلام ، لقولهم فيه : «ولاتحذف في السعة الا مع قول يغنى عنه محكيه» . فقد خلى الكتاب في البابين منها ، فانما أوردها ابن قاسم إذن تبرعا تنبيها على أنها قد تحذف نثرا على قلة ، وان لم يكن هنالك قول محذوف غير ملتفت إلى كون المدخول عليه خبرا أوغيره .

وافظه(٣) : وقد أعاد المصنف المسألة في باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ، وقوله في ألفيته (٤) :

وحذف ذى الفاقل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا

يدل على أنها قد تحذف نثرا دون قلة .

ومنه ما خرج البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم : «أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله» (٥) بنا على طريقته في الاحتجاج بما ورد في الحديث هـ .

فأني يخطو إليه الخطأ والسهو بذلك ، وانما الغلط والوهم من الدمامينى كما قد اتضح لك .

— و(٦) = : في — مقارنة قول أغنى عنه المقول = : نحو : «فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم»(٧) أى فيقال لهم أكفرتم .

وفي شرح الدمامينى(٨) : ومقتضى جعل هذا قسيما للضرورة والنادر جوازه سعة بكثرة .

قلت : وأنت خبير بأن ليس في نسخة المتن لفظة «أونذور» كما عرفتك فلا مقاسمة بين مقارنة القول والندور رأسا(٩) .

(١) انظر الشرح جـ١ ص ١٣٠
(٢) انظر شرح الأثير جـ٢ ص ١٠٩ ظ
(٣) اى لفظ ابن أم قاسم جـ١ ص ١٣٠ .
(٤) انظر شرح ابن عقيل جـ٤ ص ٥٢ »
(٥) نفس الحديث الأسبق ، ورواية البخارى : ما بال رجال ... الخ .
قال الشيخ محمد محى الدين في هامش شرح ابن عقيل جـ٤ ص ٥٤ » : ويمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول ، فيكون من النوع الذى يكثر فيه حذف الفاء كالآية ، والتقدير : أما بعد فأقول : ما بال رجال ، وقد روى أن السيدة عائشة رضى الله عنها — قالت «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحداً» فهذا على حذف الفاء ، وليس على تقدير قول قطعا ، لانه اخبار عن شىء مضى .
(٦) في المتن تحقيق بركات : أو مقارنة » كما سبق .
(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٠٦ .
(٨) « جـ١ ص ٩٦ ظ » .
(٩) ولكن كيف يسلم للشارح هذا مع أنها ثابتة في النسخة التى شرح عليها الدمامينى ، مثل ثبوتها عنده ، وعلى ذلك تصح المقاسمة ، ويكون كلام الدمامينى هو الحق .

وتارة يكون – جوازا = : أى جائزا أو دا جواز . – بعد مبتدأ واقع موقع «من» الشرطية = : نحو – الذى يزورنا فهو مكرم – والذى يأتيني فله درهم ، غير مريد بذلك شخصا معينا .

– أو = : واقع موقع – ما أختها = : أى من الشرطية ، نحو الذى يفعل فهو حسن ، يعنى أن المبتدأ تارة لمن يفعل متضمنا لمعنى الشرط فيقع موقع « من » .

وأخرى لما يفعل فيقع موقع « ما » أختها ، لما في الموصول والموصوف من العموم ، فلو قصد بالموصول أو الموصوف تخصيص : نحو : الذى يزورنا له درهم مرادا به شخص بعينه امتنعت خلافا لبعض .

ومن ثم زعم هشام : أن الموصول أو الموصوف اذا أكد امتنعت مع استيفاء الأشراط ، لذهاب معنى الجزاء اذ ذاك ويؤيده عدم الورود .

وقال المصنف(١) : « بعد مبتدأ » إذ لوكان قبله ، نحو : له درهم الذى يأتيني امتنع لعدم دخولها على صريح الجواب الا آخرا ، وقد مر له وجوب تأخير الخبر مقرونا بالفاء ، وكان قياس هذا الخبر لزومها إياه لمضارعته الجزاء غير أنه من حيث جزاء حقيقيا جاز تجريده منها مع قصد السببية ، وحيث التجريد فقد تلحظ السببية ، فيكون أى التجريد جوازيا ، وقد لا ، فيكون وجوبيا .

– وهو = : أى المبتدأ الواقع موقع ما ذكر – « أل » الموصولة بمستقبل عام = : وفاقا للكوفية والمبرد .

قال المصنف(٢) نحو – « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما (٣)» « الزانية والزاني فأجلدوا(٤) » قال : فلو قصد مضي أو عهد فارق « أل » شبه « من » و « ما » فامتنعت .

ومنع ذلك الجمهور ، وخرجوا الآية ونحوها : على حذف الخبر ، أى فيما يتلى عليكم السارق والسارقة ، وفيما يتلى عليكم الزانية والزاني ، أى حكمهما .

ولم يورد المصنف خلافا في المسألة ، لامتنا ولاشرحا ، فدل على عدم اطلاعه عليـــه .

---

(١) أى في المتن المذكور .
(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٤ و .
(٣) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .
(٤) سورة النور ، آية : ٢ .

قال أثير الدين(١) : وفي كلامه نقد «ما» لقوله : بعد مبتدأ أو واقع .... الخ . وليس المبتدأ «أل» بل هو وصلته ومن ثم ظهر فيها الإعراب .

قلت : لانسلم أن المجموع من «أل» وصلتها المبتدأ ، وإنما هو «أل» خاصة كما أطبقوا عليه ، كما أن المبتدأ في نحو : غلام زيد قائم — المضاف لا المتضائفان ، ولا أثر في ذلك لشدة الارتباط والامتزاج .

وأما إن الإعراب ظهر في الصلة فلشدة اللصوق والاعتناق ، ومن ثم لايفصل بينهما كغيرهما من الموصولات .

ولكونه أيضا على صورة الحرف ، فهو فيهما بطريق العارية ، كما تمالئوا عليه حتى لقد ألغز فيه أبوسعيد بن لب من أصحابنا المغاربة فقال :

حاجيتكم لتخبر (٢) واما اسمان وأول إعرابه في الثاني
وذاك مبنى بكل حال ها هو للناظر كالعيان

وفي حاشية الكشاف للتفتازاني : والجمهور أن اللام الموصولة اسم موضوع برأسه ألزم دخول الاسم ، لكونه في صورة حرف التعريف ، وظهر إعرابه في ذلك الاسم ، فهو اسم في صورة الحرف ، وصلته فعل في صورة الاسم هـ .

على أني لا أتعقل كما مر غير مرة إعرابا لأل رأسا ، وان أطبقوا على ما ذكر لافتقارها كغيرها من الموصولات دائما .

وأني يتعقل إعراب المحكوم عليه بالبناء ، فالوجه ما عليه المازني والأخفش على خلاف في النقل عنهما ، وقد أمعنا الكلام في المسألة في باب الاشتغال .

وفي شرح الدماميني(٣) : ولاحاجة بالمصنف الى اشتراط العموم بعد اشتراطه كون المبتدأ حالا محل من وما الشرطيتين .

قلت : بل لاغنى عنه (٤) لعدم استقامة المعنى ان لو اكتفى عنه بما قبله من الأمور الثلاثة وغموضه أن لوطوى ذكر الجميع ، استغناء باشتراط كون المبتدأ واقعا موقع «من وما» المذكورتين كما يعرف كل ذلك بديهيا .

ولو سلم ، فإنما ذلك لكون المقام أيضاحيا محتاجا فيه إلى مزيد التنبيه ، لما فيه

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١١٠ و . وعبارته : «وفي كلام المصنف فقد من جهات أحدها : أنه قال : بعد مبتدأ واقع موقع «من» الشرطية أو «ما» أختها ، وهو «أل» الموصولة ، وليس «أل» ... الخ .
(٢) «لتخبروا» ساقطة من «جـ»
(٣) «جـ١ ص ٩٦ ظ» .
(٤) «به» ساقطة من «جـ»

من الغموض ، على أن المناقشة بأمثال ذلك مما لايحفل به المحصلون لسهولة الخطب فيه .

ـ أو غيرها = : من الموصولات العامة المستقبلة الصلة حال كونه ـ موصولا بظرف = : كقوله :

ما لدى الحازب اللبيب معارا فمصون وماله قد يضيع(١)

ـ أوشبهه = : من الجار والمجرور .

قال المصنف(٢) : نحو : «وما بكم من نعمة فمن الله» (٣)

وقد أورد ابن الحاجب رحمه الله في أمالى المفصل في الآية (إشكالا) (٤) مضمنة (٥) : أن الأول في الشرط وما أشبهه سبب في الثاني ، وفي الآية بالعكس، لأن الاول هو استقرار النعمة بالمخاطب ، والثاني : كونها من الله ، وليس الأول سببا فيها للثاني ، بل فرعه .

فأجاب بما محصله : أن جواب الشرط ليس الا جملة ، والمسبب فيها إما مضمونها نحو ــ إن جئتني أكرمتك فالاكرام هو المضمون مسببا عن المجيء .

وأما الخطاب بها على معنى أن الإعلام بها هو المشروط ، نحو ــ ان اكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس ، فليس الاكرام الواقع أمس هو الجواب ، لاستحالة تسببه عن الاكرام الواقع اليوم ، غير أن الإعلام بذلك مسبب ، على معنى : ــ ان أكرمتني اليوم ، فهو سبب اعلامك أن قد اكرمتك أمس ، والآية من هذا الطراز لكونها مسوقة إخبارا لقوم استقرت بهم نعم جهلوا مسديها . أوشكوا فيه(٦) فاستقرارها مشكوكة أو مجهولة سبب الاعلام بأنها منه تعالى ، فاستحق أن الشرط والمشروط فيها على بابه هـ .

وقال أثيرالدين(٧) : العرب تقيم السبب منزلة المسبب ، مستغنية به عن ذكره ، فالمعنى : وما بكم من نعمة فاشكروا الله عليها ، فأقيم سبب شكره تعالى على النعم ، وأنها منه مقام الشكر مستغنى به عنه .

---

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١١ و . والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص١٣٠ ـ ولم ينسبه أحدهم ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٩ » : لم أقف على قائل هذا البيت والشاهد : جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولا لغير «أل» بالفاء ، إذا كان الخبر ظرفا .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٤ و .

(٣) سورة النحل ، آية : ٥٣ .

(٤) «اشكالا» ساقطة من «ب»

(٥) في «ب» : في أمالى المفصل الآية ما مضمنه ... الخ .

(٦) في جـ : فيها ... الخ .

(٧) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١١١ و .

وقال الرضي(١) : لايلزم أن الأول مع الفاء سبب للثاني ، بل اللازم أن ما بعدها لازم لمضمون ماقبلها كما في الشرط والجزاء ، ففي قوله تعالى : « ومابكم من نعمة فمن الله » (٢) كون النعمة من الله لازم لحصول الشكر منا فلايغرنك دعوى بعضهم . أن الشرط سبب للجزاء هـ .

وسيأتي تحقيقه في محله ان شاء الله تعالى .

ـ أو = : موصولا ـ بفعل صالح للشرط = : نحو ـ «وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم »(٣) فما موصولة لا شرطية ، بدليل سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر ، احترازا من كون الصلة جملة اسمية ، نحو : الذى أبوه محسن « هو مكرم » .

وصرح ابن الحاج(٤) باجازة الفاء ، نحو : الذى هو يأتيني فله درهم ، قال : ولامانع منه ، أو فعلا غير صالح للشرطية وهو صور :

إحداها : أن تكون الأداة قد باشرته ، نحو : الذى إن يكرمني أكرمه هو مكرم ، فتمتنع ، لاستيفاء الشرط جزءيه في الصلة ، فلا يكون له جزاء ان إذ الفاء انما تدخل على الخبر ، لكونه جوابا لها معنى ، وقد اخذت جوابها ، فلو دخلت لزم أن للشرط جوابين وهو ممنوع .

وإيضا فاذا دخلت خبر الذى كان بمنزلة الشرط ولايدخل إسم الشرط على أداة الشرط ، فكذا ما بمنزلته .

وأجازه بعض نحو ـ الذى إن تطلع الشمس ينظر إليها فهو صحيح النظر نظر الى (٥) استقلال الشرط والجزاء .

وقد أجاز الفراء وجماعة : كون الشرط جوابا للشرط تمسكا بقوله تعالى : (فإما يأتينكم مني هدى ، فمن تبع هداى (٦) . . . » الآية .

الثانية : أن يكون الفعل ماضيا معنى ، نحو : الذى زارنا أمس له درهم فتمتنع ، وأجازها بعض تمسكا بقوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله » (٧) « وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولاركاب»(٨) ضرورة مضى ذلك الامر لفظا ومعنى ، مقطوعا ونوعه (٩) صلة وخبرا .

---

(١) في شرح الكافية جا ص١٠٢ – وعبارته : «ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأول سببا للثاني . . . الخ .
(٢) سورة النحل ، آية : ٥٣ .
(٣) سورة الشورى ، آية : ٣٠ .
(٤) في ب : ابن الحاجب .
(٥) في «ج : لاستقلال . . . الخ .
(٦) سورة طه ، آية : ١٢٣ .
(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٦٦ .
(٨) سورة الحشر : آية ٦ .
(٩) في «ب» : مقطوعا بكونه صلة .

وأجيب : بأنه على معنى التبيين ، أى : وما يتبين إصابتة إياكم ، وما يتبين افاءة الله على رسوله ، نظير : «إن كان قميصه قد من قبل» (١) أى بان يتبين كون قميصه قد من قبل ، وقوله :

إذا ما انتسبنا لم تلد ني لئيمة (٢)

أى يتبين عدم ولادة اللئيمة إياى .

الثالثة : أن يكون مستقبلا مصحوبا بالسين أو سوف ، أو لمـا ، أو لن أو قد ، أو ما ، نحو : الذى سيأتينى أو سوف يأتينى ، والذى لما يأتينى له درهم ، وكذا سائرها ، بخلاف لم ، على أن في أشتراط الصلاحية خلافا .

فقد أجاز ذلك بعض دون اشتراطها ، نص عليه ابن عصفور ، لعدم كونه شرطا صريحا بل مشبه به ، قال : والصحيح عندى المنع ، لعدم الورود فدل إن وجهه عدم مضارعة الصلة اذ ذاك فعل الشرط . أو نكرة = : بالرفـع عطفا على «أل» أو غيرها ، يعنى أن ما تدخل الفاء خبره من المبتدآت أحد أشياء ، إما «أل» أو غيرها من الموصولات ، أونكرة – عامة موصوفة بأحد الثلاثة = : الظرف أو شبهه أو الفعل الصالح للشرطية .

قال المصنف(٣) : نحو : رجل عنده حزم فهو سعيد ، وعبدالكريم فلا يضيع ونفس تسعى لنجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاج(٤) ذلك بكل .

والصحيح التعميم ، لعموم النكرة (في الاثبات لقرينه ، فلا وجه للتخصيص فلوكان فاعل ما يقع صلة أوصفة خاصا لم يجزه فمن ثم كانت النكرة) (٥) ولابد عامة ولم يشترط ذلك بعض .

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .

(٢) وعجزه : ولم تجدى من أن تقرىء به بدا .
وهو من شواهد الفراء في «كتاب» معاني القرآن جـ١ ص ٦٠» عند قوله تعالى : فلم تقتلون أنبياء الله من قبل . . . «سورة البقرة ، آية : ٩١» وقال فالجزاء للمستقبل ، والولادة كلها قد مضت ، واستشهد به الزمخشرى في الكشاف عند قوله تعالى : «سنكتب ما يقول . . . «سورة بريم ، آية : ٧٩» وقال شارح شاهد الكشاف ص ٣٨٠ : أى تبين وعـلم بالانتساب أني لست بابن لئيمة . . . ويجوز أن يزيد به التعريض بكون أم المخاطبة لئيمة . والبيت ثاني بيتين لزائد بن صعصعة الفقعسى ، وكانت له امرأة اسمها عبيدة ، وكانت أمها سرية ، وهى المخاطبة وانظر شواهد المغنى ص ٨٩ .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٤ و . وعبارته : «ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة عنده حزم فسعيد ، وعبدالكريم فما يضيع أونفس تسعى في نجاتها فلن تخيب .

(٤) هو : أحمد بن محمد بن أحمد الازدى أبوالعباس الابشيلى ، ويعرف بابن الحاج ، قال السيوطى : «قرأ على الشلوبيني وأمثاله وله على كتاب سيبويه إملاء ، ومصنف في الامامة وفي علوم القوافي ، ومختصر خصائص ابن جنى ، ومصنف في حكم السماع ، ومختصر المستصفى ، وغير ذلك انظر : «البغية جـ١ ص ٣٥٩» .

(٥) ما بين القوسين ساقط من «ب»

وأما حكاية الكسائي : الدار التي أسكنها فمعطاة فشاذ من وجهين : تعيين الفاعل ، ومعهودية الدار . وخرج على زيادة الفاء ، أو الندور .

ـ أو مضاف إليها = : بالرفع عطف على موصوفه ، أي : أو نكرة عامة مضاف اليها بشيء ـ مشعر بمجازاته = : نحو : كل رجل عنده حزم فسعيد ، والأمثلة السالفة مدخولة لكل . قال :

نرجو فواضل رب سيبه حسن وكل خير لديه فهو مسئول(١)

ويروى : فهو مبذول ، وأنشده بعض :

نرجو فواضل رب سيبه ديم وكل خير لديه فهو مأمـــول

وأجاز الفراء : ضارب عمرا فله دينار ، لكونه بمعنى كل رجل ضارب عمـــرا .

والصحيح المنع ، لأن الشبه المسوغ للفاء ، مفقود إذ ليس ضارب موصوفا بجملة شبهية بفعل الشرط .

ـ أو موصوف = : بالرفع أيضا عطفا على نكرة ، أو على «أل» متعلقا به ـ بالموصول المذكور = : نحو «والقواعد من النساء اللاتي لايرجون نكاحا فليس عليهن جناح(٢) » وقوله :

صلوا الحزم بالخطب الذى تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا (٣)

وفي هذا خلاف ، فقد صحح بعض أصحابنا المنع ، قال : لأن اسم الشرط لايقع بعده إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا ، ولا كذلك الموصوف بالموصول ، فليس المخبر عنه شبيها باسم الشرط ، فتأول الآية : على أن القواعد ابتداء خبره اللاتي ، فهو معطى الفائدة ، والجملة المقرونة بالفاء مرتبطة بها بالتي قبلها .

ويجوز أن القواد ابتداء ، واللاتي ابتداء ثان ، على أن الرابط محذوف ، أي : نكاحا لهن ، والخبر : فليس عليهن جناح» ، وساغت الفاء لوقوع الجملة خبرا عن اللاتي ، وهو موصول متضمن معنى الشرط . وكان للقواعد قسمان من(٤) لايرجون نكاحا ، فحكم أن لاجناح عليهن ، ومن يرجونه فعليهن إياه .

---

(١) نسبه صاحب المفضليات : لعبده بن الطبيب بن عمر بن وعلة من المخضرمين ، أدرك الاسلام فأسلم ، وذلك من قصيدة قالها بعد وقعة القادسية ، حين التقى المسلمون بالفرس في وقعة بابل .
وسيبه : عطاؤه الكثير .
واستشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص١١٢ و . والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣١ . إلا أنه برواية : سيبه ريم و « فهو مأمول . وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٩ : لم اعثر على قائله .

(٢) سورة النور ، آية : ٦٠

(٣) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص١١٢ ظ . والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣١ » ، ولم أعرف قائله .

(٤) في ـ جـ ـ ولا يرجون . . . الخ .

وأما البيت فحمل على زيادة الفاء ، أى : قد تلقونه ، كما قال : والصغير
ير .

– أو مضاف إليه : أى الموصول ، نحو – قول زينب بنت طثْرية ترثى
ـاها :

يسرك مظلوما ويرضيك ظالمـــا وكل الذى حملته ، فهو حامل(1)

لك : غلام الذى يأتينى فله درهم .

وفي شرح(2) الدمامينى : يعنى أو مضاف الى الموصوف بالموصول ، مثل :
م الرجل الذى يأتينى فله درهم ، وأنشد البيت(3) ، ثم قال : وانما الكلام
لمضاف الى الموصوف بالموصول لافي المضاف الى الموصول .

قلت : وهو خلاف الظاهر ، وما أطبق عليه شروح هذا الكتاب ، فلا معرج
، ولا التفات إليه .

– وقد تدخل = : الفاء – على خبر كل مضافا الى غير موصوف = :
يها بأسماء الشروط في الابهام .

قال المصنف(4) : كما ورد في بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف :
م الله ما شاء الله كل نعمة فمن الله هـ .
وقول الأفوه :

وكل قرينة فإلى افـــتراق ولكن فرقة تفرى الملاما(5)

وفي شرح الدمامينى : (6) وانظر قول المصنف : «مضاف» بالتنكير والجر ،

---

(1) كذلك نسبه الأثير في التذييل والتكميل جـ2 ص 112 ظ ، والمرادى في شرح التسهيل جـ1 ص 131 ، لزينب مثل الشارح الا أن أبوعلى القالى في أماليه جـ2 ص 325 نسبه من ضمن أبيات أخرى للعجير السلولى اذ قال : وانشد أبوبكر عن أبى حاتم للعجير السلولى ، وذكر الأبيات التى منها بيت الشاهد ، وروايته : ... فهو حامله . ونسبه الشنقيطى في الدرر جـ1 ص 79. : لزينب بنت الطثْرية ترثى أخاها يزيد .
والشاهد : مجيء الخبر مقرونا بالفاء إذا كان المبتدأ مضافا الى الموصول لأن «كل» مبتدأ مضافا إلى «الذى» والخبر» فهو حامله .

(2) «جـ1 ص 97 ظ» .

(3) لم ينشد البيت بناء على تفسيره هو ، وإنما أنشده بناء على تفسير ابن أم قاسم . والذى مشى عليه الشارح نفسه ، اذ قال : ومثل ابن أم قاسم بقولك : غلام الذى يأتينى فله درهم ، وتقول زينب بنت الطثْرية ترثى أخاها : يسرك مظلوما ... البيت .

(4) في شرح التسهيل «جـ1 ص 54 و . » .

(5) هذا البيت لم أجده في ديوان الأفوه الاودى المذكور ضمن الطرائف الأدبية . ولعله من القسم الذى لم يعثر عليه ، لأن صانع الطرائف الأدبية قال : شعر الأفوه الأودى عن جزء مخروم مبتـــور .

(6) «جـ1 ص 97 ظ» .

فإنه في النسخة التي بيدى الآن كذلك ، ولايصح كونه صفة «كل» لكونه معرفة كما تقرر أن الكلمات المراد منها مسمياتها الألفاظ أعلام ، نحو – زيد اسم وقام فعل ، ومن حرف .

قلت : إنما الذى تواطأت عليه نسخ المتن نصب «مضافا» على الحالية من «كل» مراد به لفظه ، فتطلب الوجه لما حرفه بعض النقلة برودة ، وإنما الواجب أولا الفحص عن تصحيح لفظ المتن واحتشاد مايمكن (١) من نسخة ، والاهتمام بضبطها حتى يغلب على الظن أن ذلك نفظ مصنفها ، فحينئذ يلتمس الوجه لما ظاهره مخالف للقوانين .

أما الاقدام على أن ذلك قول المصنف من غير تنقير وتوجيه البحث عليه مما يستوحش منه الفضلاء .

– أو = : مضافا – الى موصوف بغير ما ذكر = : كقوله :

كل (امرىء) (٢) مباعد أو مــدان فمنوط (٣) بحكمة المتعال (٤)

– و= : تدخل الفاء أيضا – على خبر موصول غير واقع موقع من الشرطية ولا = : واقع موقع ، – «ما أختها = : نحو – «وما أصابكم يوم التقى (الجمعان) (٥) فباذن الله» (٦) لتعين مدلول «ما» وتحقق مضى «أصابكم» فانتفت مضارعة الشرطى معنى ، غير أنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظى .
وفي الحديث «الذى يشق رأسه فكذاب» .

وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية كما مر ، وإجازة بعض ذلك مع مضى الصلة معنى ، فالمصنف موافق له ، وقد عرفت تأويله .

– ولاتدخل على خبر غير ذلك ، خلافا للأخفش = :

قال المصنف(٧) : أجاز الأخفش الفاء في خبر ما لايشبه أداة الشرط ، نحو: زيد فمنطلق ، زاعما أنهم يقولون أخوك فوجد ، وتمسكا بقوله :

---

(١) في «أ ، ب : ما يمكن ونسخه ... الخ .
(٢) «امرىء» ساقطة من «جـ» .
(٣) في «جـ : فمناط ... الخ .
(٤) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٣ و . والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣١ – وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٩ : لم أعثر على قائله ، وذكره السيوطى في شواهد المغنى ص ٨٤٧ – وسكت على نسبته لقائله . وأنا لم أعرفه أيضا . والشاهد : جواز اقتران الخبر بالفاء اذا كان المبتدأ مضاف الى غير ما ذكر .
(٥) «الجمعان» ساقطة من «جـ» .
(٦) سورة آل عمران ، آية : ١٦٦ .
(٧) في شرحه للتسهيل «جـ١ ص ٥٤ و . » .

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... واكرومة الحيين خلو كما هيا (١)

وقوله :

أرواح مودع أم بكور ... أنت فانظر لأى ذاك تصير(٢)

قال(٣) : ولاحجة في ذلك ، لكون المعنى : هذه خولان ، وأن أصل الثاني : انظر فانظر ، فحذف الفعل فانفصل مستكنه ، فأنت فاعل فعل مقدر مفسر بالمذكور ، على أن مسهل زيادتها في نحوه كون الخبر أمرا ، كما سهلها كون العامل أمرا مفرغا في نحو : زيدا فاضرب ، «إلى ربك فارغب» (٤) «لتطرق الأمر(٥) الى ما تعلق به معنى المجازاة ، فالقائل : زيدا فاضربه ، بمنزلة قائل(٦) ما يكن من شيء فزيدا أضرب ، أو مايكن من شيء فزيدا اضربه ، فلا يلزم من جوازه جواز : — زيد فمنطلق ، إذ ليس الخبر أمرا فيتطرق الى ماتعلق به معنى المجازاة هـ .

وأجازه الفراء ، والأعلم وجماعة نفيا أيضا ، نحو — زيد فلاتضربه ، كان المبتدأ موصولا أو موصوفا بالشرط السابق وغير ذلك تمسكا بقوله :

---

(١) استشهد بالبيت سيبويه في الكتاب جـ١ ص ٧٠ — وقال : فقد سمع من العرب تنشده ، وتقول هذا زيد فاخصربه اذا جعلته وصفا ولم تجعله خبرا . وقال الأعلم : الشاهد في قوله : خولان » فانكح فتاتهم ، برفع «خولان» عنده على معنى : هؤلاء خولان ، لامتناعه أن يكون مبتدأ ، والفاء داخلة على خبره ، لأنه لا يجوز : زيد فمنطلق ، على الابتداء والخبر ، قال : والقول عندى أن رفعه على الابتداء والخبر في الفاء وما بعدها ، لأنه في معنى المنصوب اذا قلت : خولان فانكح فتاتهم ، والفاء داخلة على فعل الأمر على تعلقه بأول الكلام ؛ لأن حكم الأمر أن يصدربه ، فمن حيث جازت الفاء مع النصب جازت مع الرفع ، ولو جاز زيدا فضربت لجاز زيد فضربته ، وقد بينت علة هذا في كتاب النكت . وقال البغدادى في الخزانة جـ١ ص ٢١٨ — والشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٧٩ : والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعرف لها ناظم .

(٢) نسب في الكتاب جـ١ ص ٧٠ — لعدى بن زيد بن أبدب العبادى ، وكذلك في عيون الأخبار جـ٣ ص ١١٥ — صدر قصيدة ، وقال السيوطى في شواهد المغنى : ص ٤٦٩ وكان الأصمعى وأبوعبيدة يقولان : عدى بن زيد في الشعر بمنزلة سهيل في النجوم يعارضها ولا يجرى معها . وقال الأعلم : الشاهد في قوله : أنت فانظر ، وتقديره على ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون «أنت» محمولا على فعل مضمر يفسره ما بعده ، فيكون في المرفوع على حده في المنصوب إذا قلت : زيدا فاضربه ، والوجه الثاني : أن يكون مبتدأ وخبره مضمر ، والتقدير : أنت لهالك فانظر ، والوجه الثالث : أن يكون خبر مبتدأ مضمر ، كأنه قال لهالك أنت ، وقد بين سيبويه الأوجه الثلاثة . ويجوز أن يكون «أنت» مبتدأ ، وخبره «فانظر» ، لأن معنى : أنت فانظر ، وأنت انظر سواء ، والفاء زائدة مؤكدة لمعنى تعلق الأمر بأول الكلام .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) سورة الشرح ، آية : ٨ .

(٥) في «ب» : الخبر .

(٦) في ب : من يكن ... الخ .

يارب موسى أظلمني وأظلمـــه فاصبب عليه ملكا لايرحمه(١)

وفي الافصاح : أن أبا على منع دخولها خبر نحو : زيد ، لاشعارها باستحقاق تاليها لمتلوها وأجازه الأخفش زائدة حاكيا ما مر ، ولايعرف ذلك سيبويه .

وأجاز أبوعلي والفتح : زيادتها في الأمر والنهي مطلقا ، حاملين عليها : « وربك فكبر ، وثيابك فطهر » (٢) .

وقال الزجاج : « فليذوقوه » (٣) خبر هذا » تشبيها بـ « والسارق والسارقة»(٤)

وخطأه الفارسي ، قال : إذ ليس في هذا من معنى الفعل شيء ، وفي « والسارق والسارقة » ما استحق به العقاب» وعليه فاسم الاشارة عند أبي على مفعول فعل مضمر نحو – زيدا فاضربه ، و«حميم » خبر ابتداء مضمر .

وقال الأخفش : المبتدأ الموصول إذا ضمن معنى الشرط لايعمل فيه ما قبله .

– وتزيلها = : أي الفاء – نواسخ الابتداء = : أي وترفع حكمها من الجواز ، إذ ليس المعنى أن النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فأزالتها ، وإنما هو أنها دخلت عليه جائزا دخولها ، فأزالت الجواز باقتضائها المنع .

قاله أثيرالدين(٥) معترضا على المصنف إيهامه دخولها عليه مصحوبا بالفاء لقوله (٦) : إذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره .

قلت : وقد أوهم الدماميني (٧) أن ذلك مما ابتدعه بيانا لمعنى الأصل فلا يوهمك .

– إلا إن وأن = : بكسر الأولى وفتح الثانية – ولكن على الأصح = : راجع الى الثلاثة .

---

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص١١٣ و . والسيوطي في الهمع جـ١ ص١١٠ ، وقال الشنقيطي في الدررجـ١ ص٨٠ : لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وقال البغدادي في الخزانة جـ٢ ص٢٣١ : على أنه ضرورة ، والقياس : أظلمنا ، رواه أبوعلي في إيضاح الشعر عن أحمد بن يحي الشهير بثعلب . . . قال : معناه : أظلمنا ، كقوله : اخزى الله الكاذب مني ومنه ، أي : منا ، فالمعنى : أظلمنا فاصبب عليه . ولم يتكلم البغدادي على قائله ، وهذا المبحث غير مبحث الشارح ، وقد استشهد به ابن عصفور في المقرب جـ١ ص٢١٢ – في باب الاضافة . وانظر : التصريح جـ١ ص٢٩٩ .
والشاهد : جواز دخول الفاء على كل خبر هو أمر أونهي بناء على مذهب الفراء والأعلم .

(٢) سورة المدثر ، آية : ٣ – ٤ .

(٣) سورة ص ، آية : ٥٧ ، والآية : « هذا فليذوقوه حميم وغساق » .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٣٨ .

(٥) وعبارته في الشرح جـ٢ ص١١٣ – ١١٤ و : فقول « المصنف – : اذا دخل بعض النواسخ على مبتدأ دخلت الفاء في خبره . . . الخ . يدل على أن الناسخ يدخل على مبتدأ دخلت الفاء في خبره ، وليس كذلك ، بل اذا دخل الناسخ فلا يدخل الا على مبتدأ لا يكون الفاء خبره ، وليس المعنى أنه اذا دخل أزال الفاء .

(٦) أي المصنف في شرحه جـ١ ص٥٤ و .

(٧) لأن الدماميني ذكر في شرحه جـ١ ص٩٨ و . ما تضمنته عبارة الأثير .

قال المصنف(١) : ما لم يكن الناسخ – إن وأن ولكن ، فانها ضعيفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الكائن مع الابتداء .

ومن ثم جاز معها العطف على معنى الابتداء ولم تعمل في الحال بخلاف كان وليت ولعل فقوية مغيرة بدخولها المعنى الكائن مع الابتداء مانعة بدخولها العطف على معنى الابتداء صالحة للعمل في الحال فقوى شبهها الأفعال فساوتها في المنع من الفاء هـ .

واعترض أثيرالدين(٢) قوله : ومن ثم جاز العطف معها على معنى الابتداء : بأن رأى سبيويه والمحققين المنع .

قال : والعجب للمصنف أنه نص على جواز ذلك إجماعا في باب « أن » جاهلا للخلاف ، لاسيما خلاف سيبويه كما ستقف عليه .

وقوله(٣) : مانعة بدخولها العطف على معنى الابتداء ، بايراده هو الخلاف في ذلك الباب كما ستعرفه ان شاء الله تعالى .

وقال ابن عصفور : ما تدخل خبره الفاء من الموصولات إن دخلت عليه « ليت ولعل » ونحوهما لم تدخله الفاء ، لعموم تشاكل الموصول واسم الشرط إذ ذاك ، لعدم اعمال ما قبل الشرط فيه ، فلاوجه لدخولها الا زئدة غير مقتاسة في خبر « إن » نحو : « ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم(٤) لمعاملتهم « ان زيد قائم » « معاملة» زيد قائم – لما اتحدا معنى ، بدليل : ان زيدا قائم وعمرو ، ولا كذلك سائرها ، فعاملوا – ان الذى يأتيك فله درهم – معاملة – الذى يأتيك فله درهم هـ . فخص دخولها بإن .

واحتج المانع بتحقيقها الخبر ، وفي الشرط تردد ، واخراج عن صريح الخبر ، فلا يجتمعان ، وهو رأى الأخفش .

وقد ذكر المصنف الخلاف في الثلاثة ، فأفاد أن لا خلاف في المنع في البواقى وفي ذلك تفصيل وخلاف .

وملخصه ما لأثيرالدين(٥) : أن الناسخ إن دخل على المبتدأ المستوفي الشروط فان كان ليت أو لعل أو كان امتنعت الفاء ، وفي لعل خلاف إذ ألحقها بعض بما لا يغير معنى الابتداء ، فأجاز الفاء تمسكا بوصل الموصول بها في قوله :

---

(١) في شرحه للتسهيل « جا ص ٥٤ ظ » .
(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١١٤ و .
(٣) أى المصنف في المرجع السابق .
(٤) سورة البروج ، آية : ١٠ .
(٥) في شرح التسهيل ج٢ ص ١١٤ ظ .»

وإني لرام نظرة قبل الـتى لعلى وان شطت نواها أزورها(١)

وقد مر (٢) تأويله .

وعلى تسليم الوصل بها ، فهى شيء مشترك بينها وبين كأن ، فينبغى أيضا دخولها في خبر كأن « دخولها في خبر الثلاثة في المتن خلافا للأخفش في أحد قوليه .

وهو محجوج بقوله تعالى : « إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار ، فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا »(٣) « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فـلا خوف عليهم »(٤) « إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار ، فلن يغفر الله لهم »(٥) « واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن الله خمسه »(٦) وقـال الشاعر :

علمت يقينا أن ما حم كونـه فسعى امرىء في صرفه ليس نافعى(٧)

وأنشد أثير الدين :

بكل داهية ألقى العداة وقـد يظن أني في مكرى بهم فزع(٨)

كلا ولكن ما أبديه من فـرق لكى يغروا فيغريهم بي (٩) الطمع

قلت : وهو مدفوع بأن المجرور من لام كي ومدخولها الخبر ، ولم تدخل الفاء ، وأما فيغريهم فعاطفة كما لاخفاء به . وقال الأفوه .

فوالله ما فارقتكم قاليا لكـم ولكن مايقضى فسوف يكون(١٠)

وان كان في الناسخ تحقيق كعلمت . فظاهر كلام ابن السراج الجواز ، نحو : علمت الذى يأتيني فله درهم .

---

(١) سبق تحقيقه في ص ٧٠٤ .
(٢) انظر ص ٧٠٤ .
(٣) سورة آل عمران ، آية : ٩١ .
(٤) سورة الاحقاف ، آية : ١٣ .
(٥) سورة محمد ، آية : ٣٤ .
(٦) سورة الأنفال ، آية : ٤١ .
(٧) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٤ ظ ، ولم أعرف قائله ، والشاهد : دخول الفاء على خبر « أن » وهى قوله : فسعى امرىء .
(٨) انظر التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٤ ظ ، وكذلك استشهد به الاشموني في جـ١ ص ٢٢٥ . ولم أعرف قائله . ورواية الأثير : فكى يعروا . والشاهد : دخول الفاء على خبر « لكن » وهو قوله : فيغريهم .
(٩) في ب : بهم الطمع . . . الخ .
(١٠) كذلك نسبه للأفوه الأودى الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٤ ظ ، والشنقيطى في الدررجـ١ ص ٨٠ ، وهو من شواهد العينى جـ٢ ص ٣١٥ والتصريح جـ١ ص ٢٢٥ — والاشموني جـ١ ص ٢٢٥ — ٢٨٤ . وفي البيت شاهد آخر ، وهو عدم كف « لكن » عن العمل بسبب دخول « ما » عليها . والشاهد في هذا المقام مثل السابق .

واستظهر المنع أثيرالدين(١) : بأنها إذا دخلت الخبر كان إنشاء للشرط والسبب والاخبار بمعلوميته إخراج عنهما(٢) ، لأن الغرض التعريف بكيفية الخبر عندك وفي اعتقادك ، فليس حينئذ إنشاء . اولا تحقيق فيه كظننت فالمنع .

والأخفش يرى دخولها زائدة .

أو كان الناسخ « كان » ، فان كان بلفظ الماضى فلا ، أو المضارع فظاهر قول ابن السراج الجواز .

وأجازه الفراء في خبر الموصوف بالموصول مدخولا لأن نحو — ان الرجل الذى يأتيك فله درهم ، تمسكا بقوله تعالى : « إن الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم »(٣) .

والصحيح المنع ، كما مر تعليله عند قول المصنف : « أو موصوف بالموصول المذكور» (٤) .

وخرجت الآية : على أن خبر « إن » الذى ، وفانه ملاقيكم جملة مرتبطة بالفاء بما قبلها ، ووجه ارتباطها اعتقاد العرب : أن من فر من شيء كان سببا في لقياه ، كما قـــال :

إن الجبان حتفه من فوقـــه (٥)

فيجعل الجبن سببا في قرب المخوف . وقال زهير :

---

(١) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٤ . ظ .

(٢) أى الشرط والسبب .

(٣) سورة الجمعة ، آية : ٨ — وعبارة الفراء في معاني القرآن جـ٣ ص ١٥٥ — وما بعدها أدخلت العرب الفاء في خبر « إن » لانها وقعت على الذى ، والذى حرف يوصل ، فالعرب تدخل الفاء في كل خبر كان اسمه مما يوصل مثل : من ، والذى والقاؤها صواب ، وهى في قراءة عبدالله : إن الموت الذى تفرون منه ملاقيكم » ، ومن أدخل الفاء ذهب بالذى الى تأويل الجزاء إذا احتاجت الى أن توصل ، ومن ألقى الفاء فهو على القياس ، ولو قلت : ان ضاربك فظالم كان جائزا ، لأن تأويل : ان ضاربك ، كقولك : ان من يضربك فظالم ، فقس على هذا الاسم المفرد الذى فيه تأويل الجزاء فأدخل له الفاء . . . الخ .

(٤) انظر ص ١١٢٢» .

(٥) هذا مثل من الأمثال العربية ، وهو من رجز ذكره الميداني في مجمع الأمثال جـ١ ص ١٠ — وقال : الحتف : الهلاك ، ولا يبنى منه « فعل » وخص هذه الجهة ، لأن التحرز مما ينزل من السماء غير ممكن ، ويشير الى أن الحتف الى الجبان أسرع منه الى الشجاع ، لانه يأتيه من حيث لا مدفع له . قال ابن الكلبي : أول من قاله : عمرو بن أمامة في شعر له ، وكانت « مراد » قتلته ، فقال هذا الشعر عند ذلك وهو قوله :

لقــد حســوت الموت قبل ذوقــه إن الجبــان حتفه من فوقه

كل امرىء مقاتل عن طوقـــه والثور يحمى أنفــه بروقــه

ويضرب مثلا لقلة النفع بالحذر من القدر . وانظر اللسان مادة « حتف » جـ ١٠ ص ٣٨٢ .

ومن هاب أسباب المنية يلقها ولو رام أسباب السماء بسلم(1)

فجعل هيبة أسباب المنية شرطا في لقياها .

وفي الحديث أو الأثر « من خاف من شيء سلط عليه » .

وقيل : « الذى » بدل « من الموت» ، فالنيه به موالاة إن ، فهو بمنزلة : إن الذى تفرون منه .

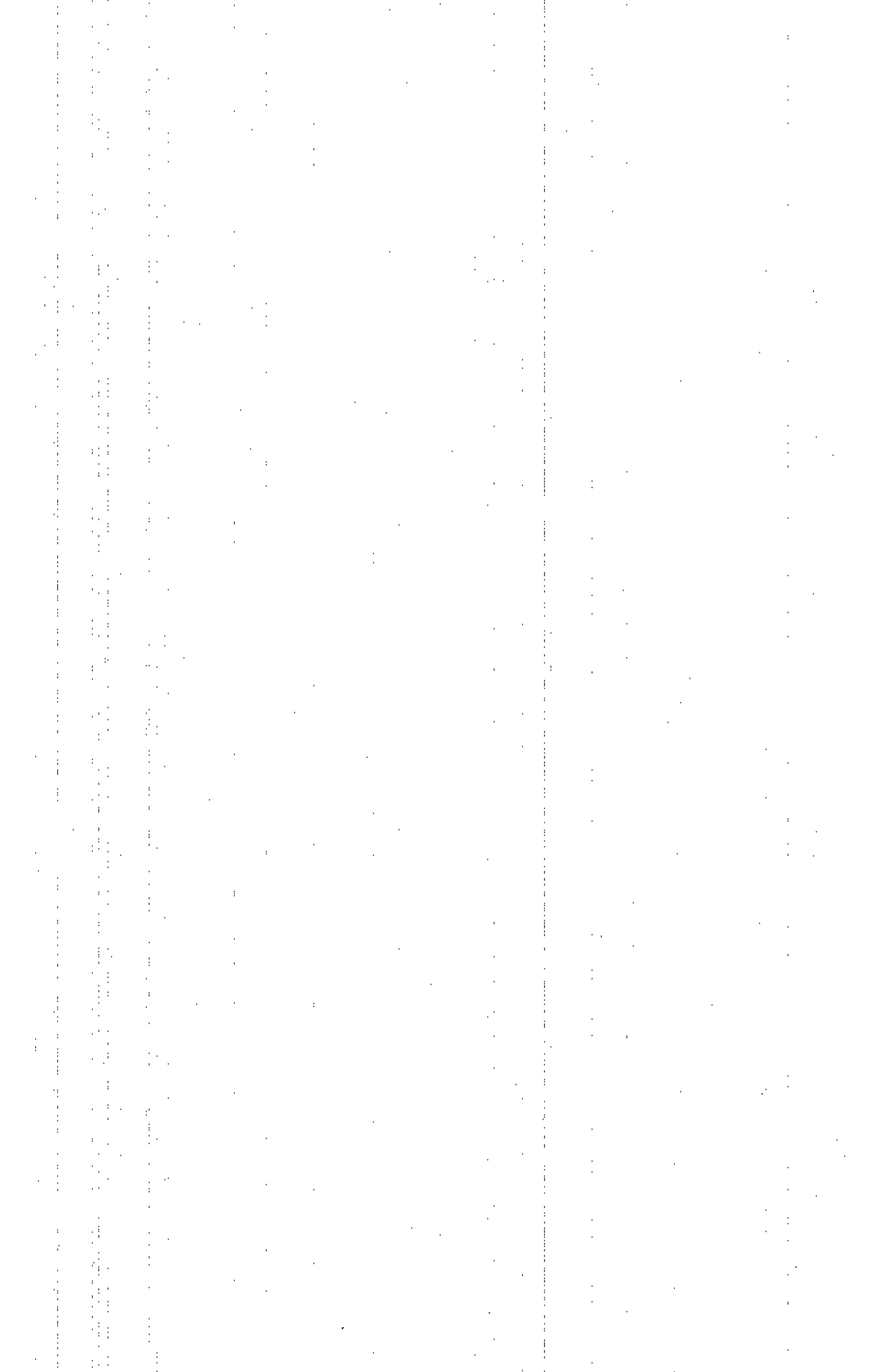
(1) وهو من معلقته المشهورة ، : « المنايا ينلنه »ويروى الشطر الأول : ومن يبغ اطراف - الخصائص جـ ٣ ص ٢٢٤ » .
راجع : والقصائد العشر ص ٦

خاتمـــة :

ان أعملت هذه العوامل في اسم آخر جاز دخول الفاء ، نحو : إنه الذى يأتيني فله درهم ، وان زيدا كل رجل يأتيه فله درهم .

وإذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء امتنع العطف عليه قبلها عند الكوفية وأجازه ابن السراج .

والله تعالى أعلم وهو الموفق سبحانه لارب غيره ، ولاخير إلا خيره .



بجر الاسم والخبر على الإضافة ، ونصبها على المفعولية باسمى الفاعل .

لايقال : إنما هو للثبوت والاستمرار ، فالقياس أن لايعملا ، لأنا نقول : ندفعه أن «أل» فيهما موصولة ، فهما بمنزلة المضارع المراد به الاستمرار ، كجاء الذى يعطى الدراهم ، ويكسو الثياب ، أى : الذى شأنه ذلك .

وقد(١) ذهب الكوفية الى أن هذه الأفعال غير رافعة ، وإنما المبتدأ على رفعه .

والصحيح ما في المتن ، وفاقا للبصرية ، بدليل أتصال الضمائر بها ، وأيضا فيبطل قول الكوفية : لزوم الفصل بين العامل ومعموله بما ليس معمولا له ، وكان القياس أن لاتعمل ، اذ ليست أفعالا حقيقية ، لأن دخولها دلالة على تقييد الخبر بالزمن المبينه ، فكان زيد قائما ، بمنزلة : أمس زيد قائم ، ويكون زيد قائما بمنزلة غدا زيد قائم .

وإنما علمت عند سيبويه وشيعته تشبيها بعوامل الأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل من حيث التحدث عنه ، ونصبت الخبر ، تشبيها بالمفعول .

وزعم الفراء : أن انتصاب أخبارها تشبيها بالحال ، فكان زيد ضاحكا عنده كجاء زيد ضاحكا احتجاجا بورود الجملة والظرفين في موضع الحال ، وليس شيء من ذلك في موضع المفعول به ، وبعدم حسن وقوع الماضى خبراً الا مع قد كحاله حالا ، وبعدم الكناية عنه كنايتك عن المفعول به في : ضربت زيدا بفعلت به بل ان كنيت في باب كان ، قلت : كان زيد كذا كما يكنى عن الحال بجاء زيد كذا .

ورد بوقوع الجمل في موضع المفعول والحال ، كقلت زيد قائم ، وجاء زيد يضحك ، والمجرور ، كمررت بزيد ، والظرف متسعا فيه .

وأما قبح وقوع الماضى خبرا لها بعد قد تشبيها بالحال فليس كما زعم ، لوروده خبرا لها في القرآن ، ومالا يحصى كثرة من كلامهم .

ولوسلم فليس الداعى مضارعة الحال ، بل كون الناسخ إن كان ماضيا لم يكن للاتيان به كبير فائدة ، لفهم المضى من الخبر ، فان جيء بقد حسن لتقريبهما إياه من الحال .

وأما الكناية : فيكنى عن المفعول في باب : القول بكذا ، يقول القائل : قال زيد عمرو قائم ، فتقول أنت : قال زيد كذا ، ويدل لسيبويه ومرافقيه ورود الخبر مضمرا ومعرفة كالمفعول ، ولايضمر الحال ولايعرف ، وجامداً وغير مستغنى عنه ، والحال بابها الاشتقاق ، ومستغنى عنها فتعمل هذا العمل :

---

(١) في «ج» ومذهب الخ .

— بلا شرط ، كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس = :

أى تعمل هذه الثمانية موجبة ومنفية وصلة وغير صلة ، ولاخلاف في فعليتها الا «ليس» فزعم أبوبكر بن شقير ، والفارسى في أحد قوليه ، وجمع من أصحابنا أنها حرف ، غير حافلين باتصال الضمائر المرفوعة بها ، ولابتاء التأنيث، لعدم انطباق حد الفعل عليها ، والمشهور ما عليه الجمهور .

ووزنها «فعل» بوزن «علم» ولزم تخفيفها هربا من ثقل كسرة الياء ، ولا جائز أن يكون «فعل» بالفتح ، لصيرورته الى «لاس» ولايضمها لصيرورته باتصال ضمير المتكلم والخطاب الى «لست» بضم اللام ، وقد سمعه الفراء شذوذا فدل على أنه بالكسر مرة وبالضم أخرى نادرا .

قال ابن هشام الخضرواى : ويمتنع أنه بالضم ، لتعديه ، وعدم ورود الضم في المعتل (١) العين ياء الا في هيؤ الرجل .

وأما كان ففعل بالفتح لا بالضم ، كما زعم الكسائى ، والا لم يقولوا : في اسم فاعله كائن ، حكاه عنه صاحب المحلى أبوغانم المظفر بن أحمد(٢) النحوى قال : وخالفه عامة أهل المصرين .

— وصلة = : بالنصب عطفا على الحال السابقة من بلاشرط ، أى : ويعمل العمل المذكور وصلة — لما الظرفية = : المصدرية ، أى المقصود بها وصلتها التوقيت ، — دام = : نحو : لا أكلمه ما دام زيد قائما ، ولا أصحبه ما دام جاهــلا .

واحترز عن غير الظرفية ، فلا تعمل بعدها ، فان وليها منصوب فعلى الحالية كيعجبنى ما دمت صحيحا ، أى : بدوامك صحيحا .

وتعمله — منفية بثابت النفى(٣) = : لفظيا كما زال زيد مواسيا ، أو معنويا ، نحو — قلما يزال عبدالله ذاكرا .

قال المصنف(٤) : وقد تناول قولى المنهى عنه ، لكونه معنى منفيا ، والنفى بليس كقوله :

---

(١) في «ج» : في معتقل العين الخ .

(٢) قال السيوطى في البغية : هو مظفر بن أحمد بن أبي غانم المصرى النحوى المقرىء ، من جلة المقرئين بمصر ، مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة .
ولم يتكلم على مؤلفاته ، وهل هو صاحب المحلى أم لا . انظر البغية جـ٢ ص ٢٩٠ .

(٣) في «ج» : بثابت المنى الخ .

(٤) في شرحه للتسهيل «جـ١ ص ٥٤ ظ» .

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفــة مقل قنوع(١)

وبغير ، كقوله :

غير منفك أسير هوى ... كل وان ليس يعتبر(٢)

وما يقع بعد نحو(٣) أبيت أزال أستغفر الله ، أى : لا أزال ، وقولهم : ينشأ أحد ببلد فيزال يذكره ، قاله الفراء في كتاب الحد ، ومن أمثلته فيه : يعتّرينا أحد فنزال نعينه ، أى : لانزال نعينه .

واحترز بثابت النفى (من) (٤) أن تدخل عليه همزة التقرير نحو : ألست زال تفعل ، وألم تزل تفعل ، فتمتنع ، لكون التقدير إثباتا ، فلو أريد رد الاستفهام عن(٥) النفى جاز .

ــ مذكور غالبا = : كالامثلة ، و(قد) (٦) يحذف ، نحو «تالله تفتئوا ذكر يوسف» (٧) أى : لاتفتئوا ، وقوله :

تنفك تسمع ما حييت ... بهالك حتى تكونه (٨)

ى لاتنفك ، وقوله :

تزال حبــال مبرمات أعدها لها ما مشى يوما على خفة الجمل(٩)

---

(١) قال العينى في شواهده الكبرى جـ٢ ص ٧٣ والشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٠ : لم نقف على اسم قائله ، واستشهد به أيضا الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٦ ظ نقلا عن المصنف وقال المرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٣ : وشمل قوله بثابت النفى : كل ناف حتى ليس نحوقوله : ليس ينفك ... البيت .

(٢) وقال صاحب التصريح في جـ١ ص ٨٥ : ومثاله بعد النفى بالاسم قوله : غير منفك ... البيت ، ولم يسم قائله ، وذكره الشنقيطى في الدرر جـ ١ ص ٨١ . ولم يتكلم عن قائله ، واستشهد به الأثير في شــرح التسهيل جـ٢ ص ١١٦ ظ والمرادى في شــرح التسهيل جـ١ ص ١٣٣ . (٣) وتصحيح العبارة كما في شرح الأثير : «وما يقع بعد أبيت نحو ... الخ .

(٤) «من» ساقطة من (جـ)

(٥) في «جـ : على النفى ... الخ .

(٦) «قد» ساقطة من «جـ»

(٧) سورة يوسف آية : ٨٥ .

(٨) قال العينى جـ٣ ص ٧٥ : قائله : خليفة بن براز ، قال كذا قاله : أبوعبيدة في كتاب شرح الأمثال ، ومثل هذا قال البغدادى في الخزانة جـ٤ ص ٤٧ – وهو شاعر جاهلى ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨١ : والبيت لخليفة ابن براز ، وليس براز كما قال العينى والبغدادى ومعنى البيت : انك لا تزال تسمع بموت فلان وفلان حتى تكون أنت الميت :

(٩) هذا البيت من أبيات ثلاثة لليلى امرأة ابن قحفان جوابا لزوجها سالم حينما لامها على امتناعها عن إعطائه حبلا يقرن به الجمال التى اعطاها لأخيها عند زيارته إياها ، إذ قالت : مابقى عندى حبل ، فقال : هى الجمال وعليك الحبال ، وأنشد تلك الأبيات فرمت اليه بخمارها وقالت : صيره حبلا لبعضهما وأنشدت :

حلفت يمينا يا ابن قحفان بالــذى تكفل بالارزاق في الســهل والجبل

تزال حبال ... الخ . وتزل جواب القسم والمراد والله لاتزال ، فحذف «لا» والحبال العهود ، والمبرمات : المحكمات .

راجع «الحماسة ص ١٧٢٧ – ابن يعيش جـ٧ ص ١٠٩ – الخزانة جـ٤ ص ٤٨ .

قال أصحابنا ، (المغاربة)(١) ولاينقاس الا والفعل مضارع جوابا لقسم ، وقد حذف شذوذا مع الماضي في قوله :

لعمر أبي دهماء(٢) زالت عزيزة ... على أهلها ما فتل الزند قادح(٣)

أى لازالت .

وقد ورد «أبرح» بغير أداة نفى غير مجاب به قسم ضرورة ، كقوله .

وأبرح ما أدام (٤) الله قومى ... بحمد الله منتطقا مجيــــدا (٥)

فقيل : «لا» محذوفة ، أى لا أبرح ، وقيل : غير منفى لا لفظا ولاتقديرا والمعنى : أزول عن أن أكون ذا نطاق وجواد ما دام الله قومى ، لكفايتهم إياى .

ـ متصل لفظا = : كما رأيت ـ أوتقديرا = : وليس الفاصل اذ ذاك الا فعلا قلبيا ، كقوله :

ما خلتنى زلت بعدكم ضمنــا ... أشكو إليكم حموة الألم (٦)

أى خلتنى ما زلت ، وخلت هنا يقينية ، وهو أيضا غريب ، والضمن ذو الزمانة في جسده من بلاء أو كسر ، والحموة السورة ، وقوله :

---

(١) «المغاربة» ساقطة من «جـ»

(٢) في «ب» : الى عنراء . . . الخ .

(٣) البيت من شواهد الاثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٦ ، والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٣ – وقد روى الشطر الثاني : على وان قد قل منها نصيبا .
وقال البغدادى في رواية البيت جـ٤ ص ٢٥ – نقلا عن الفراء في تفسيره : وانشدني بعضهم : فلا وأبى دهماء زالت عزيزة ، وكذلك رواية ابن عصفور في المقرب جـ١ ص ٩٤ – وقال محققه : وهو من الابيات التى لايعرف قائلها .
وراجــع «الدرر جـ١ ص ٨١ – شواهد المغنى ص ٨٢٠ .

(٤) لفظ «الله» ساقطة من «جـ» .

(٥) قائله خداش بن زهير بن ربيعة الشاعر المشهور ، كذا في شواهد العيني جـ٢ ص ٦٤ – وهامش المقرب لابن عصفور جـ١ ص ٩٤ وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨١ لم اقف على قائلهما ، يريد : هذا والذى قبله . وهو من شواهد الاثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٧ و . والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٣ .

(٦) ذكره الجوهرى في الصحاح مادة «ضمن» جـ٢ ص ٣٨٩ ، وقال : وأنشد الأحمر : ماخلتنى زلت . . . البيت ، وذكره في مادة «حمى» ص ٤٦٥ ولم يعزه لقائله . قال العينى في جـ٢ ص ٣٨٧ : والاحمر هوابن محرز خلف بن حيان الأحمر مولى أبى بردة بن أبى موسى الاشعرى ، وكان من أعلم الناس بالشعر وأقدرهم على القافية ، وكان شاعراً ايضا ، والضمن : الذى به الزمانة في جسده من بلاء او كسر أو غيره . وحموة الالم : سورته . راجــع التصريح جـ١ ص ٢٤٩ .

ولا أراها تزال ظالمـــــة تحدث لى فرحة وتنكاها (١)

ى أراها لاتزال .

قسما (٢) كقوله :

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة (٣) . . . .

— أو مطلوبة النفى = : عطفا على منفية ، وهو ما يقع بعد النهى والدعاء ، كقوله :

« صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضـــلال مبين(٤)

وقولـــه :

ألا ياسلمى يادار حتى على البلا ولا زال منهلا بجرعاتك القطر(٥)

وأنشد الفراء :

لن تزالـــوا كـــذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال(٦)

(١) البيت من قصيدة لإبراهيم بن هرمة ، قيل لإبراهيم : إن قريشا لا تهمز ، فقال : لأقولن قصيدة أهمزها كلها بلسان قريش ، ورواية الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٧ و . والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٣ — والسيوطى في شواهد المغنى ص ٨٢٦ والشنقيطى في الدررجـ١ ص ٨١ : وتنكؤها» بخلاف نسخ الشارح ، وروايتهم هى الصواب ، وتنكؤها» : تقشرها أى تحدث لى جرحا وتنكؤه بآخر .

(٢) معطوفا على «فعلا» أى : ليس الفاصل الا فعلا قلبيا أو قسما .

(٣) سبق تحقيقه في الصفحة السابقة ، وأن فيه روايتين هذه ، ورواية : لعمر أبي دهماء . . . البيت .

(٤) قال العينى جـ٢ ص ١٤ : لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٨١ : ولم ار من نسب هذا البيت الى قائله ، وهو من شواهد أبي حيان والمرادى في شرحى التسهيل وقال العينى : الاستشهاد فيه في قوله : ولا تزال» فانه أجرى فيه «زال» مجرى كان ، لتقدم شبه النفى وهو النهى ، وقد علم ان زال وأخواتها لا تفارق أداة النفى في حال نقصانها اما ملفوظا بها اومقدرة ، وانظر التصريح جـ١ ص ١٨٥ .

(٥) قائله : ذو الرمة غيلان بن عقبة من قصيدة طويلة ، والشاهد اقتران «زال» بالدعاء ، وفيه شاهد آخروهو حذف المنادى قبل الدعاء ، وهو «اسلمى» وتقديره : الا يا هذا .
راجع : «العينى جـ٢ ص ٦ — شرح شواهد المغنى ص ٦١٧ — الدررجـ١ ص ٨١ — و٢ ص ٢٣ والتصريح جـ١ ص ١٨٥ — والهمع جـ١ ص ١٢١ ، جـ٢ والأشمونى جـ١ ص ٣٧ و٢٢٨ .

(٦) قائله : الاعشى ميمون من قصيدة طويلة في مدح الاسود بن المنذربن امرىء القيس بن النعمان وهو من شواهد التصريح جـ٢ ص ٢٣٠ — والهمع جـ١ ص ١١١ ، ٢ ص ٤ والدررجـ١ ص ٨٠ ، وجـ٢ ص ٣ ، والديوان ص ٢٨ .
والشاهد : اقتران «زال» بالنفى الذى هوشرط في عملها . واستشهد به السيوطى في الهمع أيضا على أن الفعل بعد «لن» قد يخرج للدعاء مثل البيت السابق ، وقال صاحب التصريح : وتقع «لن» دعائية خلافا لابن السراج وابن عصفور ، وقال ابن هشام في المغنى جـ١ ص٢٨٧ : وتأتي «لن» للدعاء كما أتت «لا» كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله : لن تزالوا كذلكم . . . البيت . وانظر شرح شواهد المغنى ص ٦٨٤ .

ــ وزال = : عطف على فاعل الفعل المقدر أولا . ــ ماضى يزال :=

قال المصنف(١) وغيره : احترازا من زال بمعنى تحول ، فمضارعه يزول ومن زال الشيء اذا عزله فمضارعه يزيل .

قلت : وقصر الدماميني(٢) فعزى ذلك لابن قاسم (٣) ، ثم قال : قلت : وحكى الكسائي والفراء وغيرهما : يزيل مضارع زال الناقصة ، وأنهم يقولون : لا أزيل أفعل كذا .

قلت : وقد أوهم أن ذلك مما تفرد بنقله ، وقد تقدمه اليه أثيرالدين وغيره .

ولفظ الأثير(٤) : قلت : وحكى الكسائى أيضا في مضارع الناقصة : يزيل بوزن يبيع ، وأحمد بن يحيى(٥) عن الفراء : لا أزيل ، أقول ذلك فهى مما أورد على فعل يفعل ، وفعل يفعل كنقم ينقم ونقم ينقم .

وزعم الفراء تغييرها عن التامة مبنية على فعل بالكسر بعد « فعل » بالفتح ، فرقا بين التمام والنقصان فعينها واو .

وأجاز ابن خروف أن الناقصة من « زاله يزيله : مازه ، فعينها ياء .

ورد بعدم وجود فعل من باب كان الا متوافقا وزن ناقصه وتائه ، فتبين أن الناقصة لا من زال يزول ولا من زال يزيل ، لعدم مضارعة مضارعها لواحد منها .

والصحيح : أنها قسم ثالث ، ومعناها معنى فرح(٦) يائية العين ، لقولهم زايلته ، أى باينته وزيلته ، قال :

سائل مجاور جرم هل جنيت لهم حرفا تزيل بين الجيرة الخلط(٧)

وفي شرح الدماميني(٨) : كان الأولى أن يقول : وزال لابمعنى انتقل ولابمعنى ماز .

---

(١) في شرحه على التسهيل « جـ١ ص ٥٤ ظ »
(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٩٨ ظ .
(٣) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١٣٣ . وليس في كلام الدماميني قصور ، لأنه فعل مثل مافعل ابن أم قاسم وكنى .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ٢ ص ١١٧ ظ » .
(٥) أى : أبو العباس ثعلب .
(٦) « معنى فرح » ساقط من « ب ، جـ »
(٧) نسبه الجوهرى في الصحاح جـ١ ص ٥٤٨ ، وابن منظور في اللسان « مادة » « خلط » جـ١٠ ص ١٦٥ إلى الجرمى : الا ان روايتهما : تفرق بين « بدل » تزيل .
ورواية الاثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٧ ظ : حنيت لها . والخليط : المخالط ، كالنديم والمنادم ، والجليس والمجالس .
(٨) « جـ١ ص ٩٨ ظ »

قلت : لا وجه للأولوية ، لشذوذ حكاية الكسائي والفراء : زال يزيل مضارعا للناقصة ، فوجب رفضه وعدم التعريج عليه ، ولو سلم فانما هو أخذ من قول الأثير السابق ، وغيره ، لاشيء ابتدعه .

ثم قال(١) : ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة تركه إياه في بقية الأفعال اذا وردت تامة ، وأخر ذلك لما بعد هذا .

قلت : لانها حين التمام كسائر أفعال غير هذا الباب ، فلم يتعلق بمعانيها غرض ، بخلافها ناقصة طبقا لما تعمل معه هذا العمل ، وبه تتعرف وجه عدم تأخيرها .

- وانفك وبرح وفتى = : بكسر عينهما - وفتأ = : بفتحها . والمصدر فتئا كضرب ، وفتوءا كعقود .

- وأفتأ = : قال في المحكم : ما فتئت أفعل ، وما فتأت فتئا وفتؤا ، وما أفتأت الاخيرة تميمية ، أى ما برحت ، وذكر الثلاثة أيضا أبوزيد ، وأورد الصغاني(٢) : فتأ يفتأ كظرف ، لغة في فتأ .

ثم علم : أن زال وأخواتها دالة على ملازمة الصفة للموصوف مد كان قابلا لها على حسب ما قبلها ، فإن كانت متصلة للزمان دامت له كذلك نحو : مازال زيد عالما ، أو متفرقة في أوقات دامت كذلك ، نحو : مازال زيد يعطى الجوائز .

قال الفرزدق :

مازال مذ عقدت يداه أزاره   فسما وأدرك خمسة الأشبار(٣)

يدني خوافق من خوافق تلتقى   في ظل معترك العجـاج مثـار

فادناء الخوافق انما هو في أوقات مختلفة ، فظهر فساد قول من نفد قول ذى الرمـة .

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .

(٢) هو : الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن على العدوى العمرى رضى الدين أبوالفضل الصغاني ولد بالهند ، وقدم الى العراق ، وسمع من النظام المرغيناني ، وكان حجة في اللغة ، وله من التصانيف « مجمع البحرين » في اللغة ، « التكملة على الصحاح » ، « العباب » ولد عام (٥٧٧ هـ - وتوفي عام ٦٠٥) انظر : البغية جـ١ ص ٥١٩ .

(٣) البيتان من قصيدة يمدح بها الفرزدق يزيد بن المهلب بن أبي صفرة ، ويروى يدني كتائب من كتائب . . . الخ وفي البيت الاول شاهدان آخران ، احدهما : قوله : « مذ عقدت » حيث اضيفت « مذ » الى الجملة الفعلية وثانيهما قوله « خمسة الأشبار » حيث جرد المضاف من حرف للتعريف خلافا للكوفيين في تجويزهم الجمع بين تعريفين ، وعما تعريف المضاف بالالف واللام ، واضافته الى معرفة . راجع : ابن يعيش جـ٢ ص ١٢١ - العيني جـ٣ ص ٣٢١ - الدررجـ١ ص ١٨٥ .

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلا ولازال منهلا بجرعائك القطر(١)

وأن الجيد قول طرفة :

فسقى ديارك غـــير مفســدها صوب الغمام وديمة تهمى(٢)

باقتضاء بيت(٣) الأول طمس رسومها وعفاء آثارها بملازمة المطر ، بخلاف بيت الثاني ، وذلك أن الأول عهود دارمى في خصب يسقى المطر في اوقات الحاجة إليه ، فدعا بما لايزال على ما عهدها عليه من أنهلال القطر بجرعائها وقت الحاجة .

ولاخلاف أن معاني الأربعة متفقة الا ما حكى الفارسى عن بعض النظار من عدم (استقبال« برح الا مرادا بها البراح من المكان مذكورا) (٤) أو محذوفا للدلالة .

ورد(٥) بقوله تعالى : لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين(٦)» لاستحالة بلوغ ذلك وهو لم يبرح مكانه .

فثبت أن لافرق بين الأربعة .

– وونى ورام مراد فتاها = : أى فتىء وأخواتها ، احترازا من وني بمعنى فتى ، ورام بمعنى حاول ، ومضارع ذات التحويل يريم كالناقصة ، والمحاولة يروم .

قال المصنف(٧) : وهى وونى بمعنى زال غريبتان ، ولايكاد يعرفهما إلا من عنى باستقراء الغريب ، ومن شواهد استعمالهما قوله :

لاينى الحب شيمة الحب مـــا دام فلا تحسبنه ذا ارعـــواء(٨)

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١١٣٧ .

(٢) البيت من قصيدة في مدح قتادة بن سلمة الحنفى واستشهد به السيوطى في الهمع جا ص ٢٤١ على جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع ، وهوقوله : «غيرمفسدها » و« صوت الغمام » واستشهد به البيانيون ، قال صاحب معاهد التنصيص جا ص ١٢٢ – ١ والشاهد البياني فيه « التكميل ويسمى الاحتراس ، وهو ان يؤتي في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه فقوله : غير مفسدها » دافع لما يتوهم من فساد المطرللديار . وهذا مايقصده الشارح بالجودة انظر : الدررجا ص ٢٠١ .

(٣) اى بيت ذى الرمة . والمراد بالبيت الثاني بيت طرفه .

(٤) مابين القوسين ساقط من «ب»

(٥) في ج : ورده ... الخ .

(٦) سورة الكهف ، آية : ٦٠ .

(٧) في شرح التسهيل جا ص ٥٤ ظ .

(٨) استشهد به الأثيرفي التذييل والتكميل ج٢ ص ١٨ ظ والمرادى في شرح التسهيل جا ص ١٣٤ والسيوطى في الهمع جا ص ١١٢ وقال الشنقيطى في الدررجا ص ٨٢ : لم أرمن نسب هذا البيت لقائله واستشهد به الدمامينى في شرحه للتسهيل جا ص ٩٩ و . وقال : الخب الاول بكسر الخاء المعجمة : الخداع والخبث ، والثاني بالفتح : صفة لمن قام به ذلك ، يقال : رجل خب أى : ذو خبث وخداع .

وقـــوله :

إذا رمت ممن لايريم متيمــا سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى(١)

ورده أثيرالدين(٢) بحكاية بعض أصحابنا المغاربة عن بعض البغاددة إيراد « وني» في الباب متعقبا اياه بأن الفعل قد يرد بمعنى آخر ولايعطى حكمه ، بشهادة أن معنى ظل زيد قائما ، أقام زيد قائما النهار كله ، ولم يجعلوا(٣) لها اسما ولاخبرا كظل ، ولا(٤) قالوا ما وني زيد القائم بالتعريف ، والتزام التنكير دليل حالية منصوبها .

قال(٥) : وأما تمسكه بورود « وني» بمعنى « زال » بالبيت الأول ، فمدفوع بأن ليس شيمة الحب فيه خبرا ، بل نصب بنزع الخافض أى لايني عن شيمة الحب ، أى لايفتر عن التحلي بها ، لعدم انعقاد ابتداء وخبر من شيمة الحــب .

قال(٦) : ولاحجة له أن « رام » ناقصة في قوله : إذا رمت ممن لايريم متيما . لاحتمال حالية متيم ، لتنكيره ، وهو أظهر ، لعدم استقرار نقص « رام » في غير البيت ، بل الثابت التمام ، كقوله :

لمــن طلل برامــة لايريــــم عفــا وخلاله حقب قديم(٧)

ولكون معنى الأربعة السابقة(٨) إيجابا لا نفيا حقيقيا امتنع نصب المضارع في الجواب بعد الفاء ، نحو ــ مازال زيد زائرك فتكرمه .

وفي تلقى القسم بها ما الصحيح جوازه ، نحو ــ « تالله تفتئوا(٩) » قال :

فآليت لا أنفك أحذوا قصــيرة تكون وإياها بها مثلا بعدى(١٠)

---

(١) البيت من شواهد المراجع المذكورة في البيت السابق ، ولم اعرف قائله ، وكذا قال الشنقيطى في الدرر .

(٢) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٨ ظ .

(٣) وعبارته : ولم تجعل العرب لأقام اسما ولا خبراً . كما فعلت ذلك بظل قالوا : ومما يدل على انها ليست من اخوات كان انه لا يقال : ما وني زيد القائم .... الخ .

(٤) في «ب» ولوقالوا . الخ .

(٥) أى الأثير في المرجع الســابق .

(٦) اى : الأثير أيضا .

(٧) لم أجد لهذا البيت أثراً الا في شرح الاثير للتسهيل جـ٢ ص ١١٩ و . ولم اعرف قائله ، ولا من ذكره غــيره .

(٨) وهى : زال وانفك وبرح وفتى ، وعبارة الاثير : وهذه الافعال التى النفى او مايشبهه شرط في كونها من هذا الباب يظل حكم النفى فيها يدل على صحة ذلك انهم لا يجيزون النصب بعد الفاء في الفعل في الجواب ولا يقولون : مازال زيد زائرك فتكرمه ، كما لا يقولون ذلك في الايجاب المحقق الا في الشـعر واختلفوا في تلقى القسم بها فمنعه بعضهم فلا يقولون والله مازال زيد قائما والصحيح جوازه .

(٩) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .

(١٠) سبق تحقيقه في ص ٦٠٤ .

وقـــال :

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة(١)   . . . .

ومن منع جعل الفعل تاما والمنصوب حالا .

– وكلها = : أى النواصب – تدخل على المبتدأ والخبر إن لم يخبر عنه بجملة طلبية = : نحو زيد أضربه ، وبكر لاتصحبه ، وبشر هل رأيته ، بناء على الصحيح أن الطلبية تقع خبرا للمبتدأ .

وفي شرح الدماميني(٢) : وينبغى أن يقول : ولا إنشائية ، لامتناع كان عبدى بعتكه على قصد الانشاء .

قلت : قد أوهم أن ذلك له وليس به ، إذ قد أطبقوا على منعه ، لأن علة المنع في الانشائية هى عينها في الطلبية ، كما(٣) مر التنبيه عليه في الباب قبله فتنبه .

وقال الرضى(٤) : ولم تقع أخبارها جملا طلبية ، لأن هذه الافعال صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة ، الم تر أن معنى : كان زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى بعد أن لم يكن . ومعنى أصبح زيد قائما : لزيد قيام له حصول في الزمن الماضى وقت الصبح ، وكذا القياس في سائرها ، اذ معنى عامتها الحصول مع قيد آخر(٥) .

– ولم يلزم التصدير : كأسماء الشروط والاستفهام ، وما أضيف اليهما والمقرون بلام الابتداء ، وكم الخبرية ، خلافا للأخفش في هذه(٦) لإجازته كونها اسما لكان ، لكونها بمنزلة كثير ، فلا تلزم الصدر ، والصحيح المنع ، لعدم السماع ، ولأنها للمباهات والافتخار ، والحرف الموضوع له «رب» وهو لازم للصدرية ، فكذاكم .

– أو = : لم يلزم – الحذف = : كالمخبر عنه بنعت مقطوع – أو= :

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١١٣٦ .
وقال الاثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٩ و : أى مازالت عزيزة ، روعى لفظ الحرف الثاني صورة فتلقى به القسم » ولكونها موجبة المعنى لايدخل الا في خبرها . الخ .

(٢) جـ١ ص ٩٩ و .

(٣) انظر ص ١٠٥٦ .

(٤) في شرح الكافية جـ٢ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

(٥) وبقية كلام الرضى : فلو كانت أخبارها طلبية لم تخل هى من أن تكون خبرية أوطلبية ، فان كانت خبرية تناقض الكلام ، لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على المصدر مخبر عنه بالحصول في أحد الازمنة الثلاثة ، والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في أحدها فيتناقض ، وبعبارة أخرى : مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مـــر تقريره فلو قلت : كان زيد هل ضرب غلامه ، كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل ، وهو تناقض . . . الخ .

(٦) أى «كم الخبرية»

عدم التصرف = : بان يلزم معنى من المعاني غير منفك عنه ، ككونه دعائيا ، أو ملازما للقسم بحيث لايستعمل في غير ما ذكر .

قال المصنف(١) وأثيرالدين(٢) وعامة من وقفت عليه من شروح(٣) هذا الكتاب وغيرهم : نحو طوبي للمؤمنين ، وسلام عليكم ، وويل للكافرين ، وزاد بعض : أيمن القسم .

وفي شرح (٤) الدماميني : تفسيرا لعدم التصرف جهالة بما أورد عن المصنف وغيره : أى عدم لزوم صفة واحدة ، بأن يصغر ويثنى ، وهو الذى أراده هنا ، لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر ، أى عدم ملازمة وجه من وجوه الاعراب ، كما توهم أبوحيان وأتباعه حذرا من التكرار بما بعدها هذا الشرط وذلك بالأوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الأزمنة والحروف ، بخلاف ذلك ، فمتى كان الاسم جامدا أشبه الحروف والنواسخ لاتدخلها فكذا ما يحاكيها .

قلت : وهو منقود من وجهين :

أحدهما : الجهالة السابقة .

الثاني : توهمه أن المراد بعدم التصرف ما فسره به مما لامأخذ له من كلامهم بل لم أقف على من قال به في هذا المقام ، ولم يمثل هو بما يقتضى خلاف ماعندهم تصحيحا لدعواه ، بل أورد كلام المصنف معطلا من التمثيل ، على أني لاأفهم وجه العدول عما عليه الى ما تخيله من عدم التصغير والتثنية ، أما لما أبداه من خشية التكرار فلا ضرورة أن لكل صورة من هذه وتواليها ما تمتاز به عن غيرها مما تبينه في كل منها ، وإن عمى عليه وجه الصواب أيضا في تاليها كما ستقف عليه .

ـ أو = : لم يلزم ـ الابتدائية لنفسه = : قال المصنف(٥) : وَ ـ أقل رجل يقول ذلك الا زيدا ، إقامة له مقام « ما يقول ذلك رجل » ، وقولهم نولك أن تفعل ، إنابة له مناب ينبغى لك أن تفعل .

وأعترضه أثيرالدين(٦) : بقول النابغة ، قال وعزاه الخضراوى لعلقمة غلطا

فلم يك قولكم أن تشــقذوني   ودوني عازب وبلاد حجر(٧)

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٥ و .
(٢) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٩ ظ .
(٣) منهم المرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٢٤ .
(٤) « جـ١ ص ٩٩ ظ . »
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٥ و .
(٦) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٩ ظ وعبارته » وما ذهب اليه من أن قولك يلزم الابتدائية لنفسه ليس بصحيح ، بل قد أدخلت عليه العرب كان ، قال الشاعر وهو النابغة ، ونسبه ابن هشام لعلقمة غلطا : فلم يك قولكم ... الخ .
(٧) البيت من شواهد الاثير في شرحه على التسهيل جـ٢ ص ١١٩ ظ والمرادى في شرحه جـ١ ص ١٢٤ .

فأدخل كان على قولكم ، وتشقذوني بضم أوله مضارع أشقذه بهمزة فشين معجمه فقاف فذال معجمة أى تطردوني .

ومعنى(١) ودوني : دون أرضي أوبلدى ، وبما أنشده صاحب أساس البلاغة

أ أن من أجمـــال وفارق جيرة عنيت بنا ما كان نولك تفعل(٢)

أى أن تفعل ، فحذف « أن » وأرتفع الفعل .

وقال الخضراوى : وتدخل كان عليه نحو : ما كان نولك أن تفعل ، ترفع « نولك » اسما ، وتنصبه خبرا مقدما ، أى ماكان الواجب أن تفعل ، وعلى الرفع فقد يكون اسمها شأنيا ، « وان تفعل » فاعل القول نيابة للرافع والمرفوع مناب الجملة الفعلية المفسر بها الشأن .

ويجوز فيمن رفع أنه اسم كان سادا فاعله مسد خبرها .

وفي شرح(٣) الدماميني : ولاشاهد في البيتين ، لجواز كون اسم الناسخ شأنيا .

قلت : إنما أخذه من نظرية الخضراوى ، احتمالا كما رأيت .

ثم قال(٤) : نعم لوسمع نصب النول كان خبرا وصح الاستشهاد ونهض الاعتراض ، غيرأنه لم يحكه الا عن تجويزه ابن هشام(٥) رأيا لا رواية فلا يجب قبـــوله .

قلت : انما سند أثيرالدين في الرد السماع كبيتى النابغة ، والأساس(٦) ، لا تجويز ابن هشام الخضراوى .

بل لانسلم أن سنده الرأى لا الرواية ، لقوله : وتدخل كان على النول . . الخ . ومثله لايقول بالرأى .

وقد اعترض أثيرالدين(٧) جعله « كان » شأنية ، بأن إضمار الشأن فيها على ما ذكر ممنوع عند البصرية الا بجملة مصرح بجزء بها .

---

(١) في « ب » ج : ومنه دوني . . . الخ .

(٢) ذكره الزمخشرى في مادة « نول » وقال : ومن المجاز : نولك أن تفعل كذا بمعنى : حقك وما ينبغى أن تعطيه من نفسك . . . وقال : أ إن حسن اجمال . . . البيت ، ولم ينسب البيت لقائله ، وانا لم أعرفه ، ولم اعثر عليه في غير شرح الاثير والمرادى والدمامينى .

(٣) « جـ١ ص ٩٩ ظ »

(٤) اى الدمامينى في المرجع السابق .

(٥) لعل تصويب العبارة : « لم يحكه عن تجويزه الا ابن هشام . . . الخ .

(٦) أى أساس البلاغة السابقين .

(٧) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٩ ظ ، وعبارته : « وفي تجويز إضمار الشأن في « كان » والخبر « نولك » رافعا « أن تفعل » فاعلا نظر ، لان شرط الواقع خبر بعد ضمير الامر أن يكون جملة مصرحا بجزئيها عند البصريين وانما يجوز هذا عند الكوفيين .

قلت : وقصر الدماميني(١) عن مطالعته فعزى ذلك لابن قاسم(٢) . ثم قال : والظاهر – في قول المصنف بنفسه – أنه الذى يقال فيه امتنع لمانع معنوى ، كما يأتي فينبغى أن يفكر في مثال لهذا القسم .

قلت : ومثاله بديهى وهو ما مر التمثيل به عن المصنف ، وبه مثل الجماعة(٣) فلا وجه للتردد كما يوضحه معادله من قوله :

– أو مصحوب لفظى = : قال المصنف(٤) : ، وأثير الدين(٥) ، ومن لايحصى كثرة كالواقع بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية .

قلت : وقصر الدماميني(٦) فعزى ذلك لابن قاسم(٧) . ثم اعترضه بأنه لايمتنع في(٨) لولا زيد مسالم لهلك ، أن يقال : لولا كون زيد مسالما وكذا في لولا زيد لأكرمتك : لولا كون زيد لأكرمتك ، فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ الفعلى .

قلت : وهو مدفوع بأن المراد ما بقى على هيئته مبتدأ ، ولا كذلك في مثالية ولو سلم لم نسلم صحة المثال الثاني ، لكون الكون فيه مصدر «كان» التامة ، لا الناقصة قطعاً ، لكون المعنى : لولا وجود زيد لأكرمتك والا وجب ذكر الخبر ، ولا ذكر له ، ولو سلم في الأول فلا وجه للقدح فيما بعد «إذا الفجائية الممثل بها المصنف والجماعة ، ومنهم ابن قاسم ، فلم يطل باب النقد .

– أو = : لمصحوب – معنوى = : نحو – ما أحسن زيداً ولله دره ، وما جرى مثلا ، نحو : الكلاب على البقر ، والعاشية تهيج الآبية(٩) ، أى الابل التى تتعشى اذ رأتها التى تتشهى العشاء اشتهت فأكلت معها ، والايناس قبل الابساس(١٠)

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٠ و ، وعبارته : «واعترضه ابن قاسم بان ضمير الشأن لايفسر عند البصريين الا بجملة مصرح بجزئيها» .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٥ .

(٣) في رأيى ماقاله الشارح دفاع غير موافق للاعتراض لان الدماميني معترض على نفس هذه الامثلة ، لا أن المصنف لم يذكر أمثلة لذلك حتى يقول الشارح : ومثاله بديهى وهو ما مر . . . الخ . وعلى ذلك فاعتراض الدماميني لايزال قائما .

(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٥ و .

(٥) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٢٠ و .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٠ و .

(٧) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٥ .

(٨) «في» ساقطة من «جـ» .

(٩) انظر مجمع الامثال جـ٢ ص ٩ . وقال الميداني : «يقال : عشوت في معنى تعشيت ، وغدوت في معنى : تغديت ، ورجل عشيان ، أى متعش ، وقال ابن السكيت : عشى الرجل ، وعشيت الابل تعشى عشى اذا تعشت . وفيه قصة طويلة لمورد المثل تراجع .

(١٠) قال الميداني في مجمع الامثال جـ١ ص ٥٩ : «يقال : آنسه ، أى أوقعه في الانس ، وهو نقيض أوحشه ، والابساس : الرفق بالناقة عند الحلب ، وهو ان يقال : بس بس ... وقال : يضرب في المدارات عند الطلب .

قال المصنف(١) : فهى مبتدآت غير مدخولة لكان وأخواتها .

وفي شرح الدماميني(٢) : وقد يعترض «الكلاب على البقر» بوروده أيضا بالنصب بتقدير أرسل فأين لزوم الابتدائية ، والمسألة في الفصيح وقد أوردها المصنف نفسه في هذا الكتاب .

قلت : والجواب أن المثل مرسل تارة بالرفع على الابتدائية ، فلا يغير عنها(٣) رافعا بأحد النواسخ الروافع للمبتدآت أسماء ، ولاغيره من أحد أوجه الاعراب الثلاثة ، وهو الغرض من التمثيل به .

وبالنصب على المفعولية أخرى بإضمار عامله ، فليس مما الكلام فيه ، فانهد الايراد واتضح المراد فتأمله .

– وندر = : قولــه :

ألا يا أم فارع لا تلومــي . . . على شيء رفعت به سماعى (٤)

– وكــوني بالمكارم ذكريــنى = : ودلى دل ماجدة صنـــاع

ولاخفاء بمحل الشاهد من ذلك من إيقاعه الخبر جملة طلبية ، وقد أول مع ندوره بالخبر ، أى : وكوني بالمكارم تذكريني نظير «فليمد له الرحمن مــدا»(٥) أى مد لــه .

– فيرفعه = : عطفا على تدخل ، عائدا مستكنة على كلها ، والبارز على المبتدأ – ويسمى = : المرفوع اذ ذاك – اسما = : عند جمهور البصرية والجملة عطف على الاسمية ، (من قوله) وكلها يدخل ، لاعلى الفعلية من تدخل ، لعدم

(١) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٥ و . وعبارته : «فهذه وأمثالها من المبتدآت وردت أمثالا لاتفارقها الابتدائية لأن الامثال لاتغير .

(٢) ج١ ص ١٠٠ و .

(٣) في «ب» : عندها ... الخ بدل «عنها» .

(٤) نسبهما أبوزيد في نوادره ص ٣٠ – ٥٨ : لبعض بنى نهشل لقائلهما جاهلى ومحل الاستشهاد واضح في الشرح قال أبوزيد الانصارى : يريد : يا أم فارعة فحذف الهاء استخفافا ، وذلك شاذ ، وانما يحذف من المنادى «والأم هى المنادى ، لا فارعة ، وسماعى ذكرى في الناس ، وحسن الثناء على ، والمعنى : وصيرى ، مذكرة لى بالمكارم ونقديره في العربية ردىء وقال البغدادى في الخزانة ج٤ ص٥٧ : قال ابن عصفور في كتاب الضرورة : جعل «ذكريني في موضع مذكرة ، وهوقبيح وأن فعل الامر لايقوم مقام الخبر في باب «كان» وانما فعل ذلك لأن «كوني» أمر في اللفظ ومحصول الامرمنه لها انما وقع على التذكير . فلما كان في المعنى أمرلها بتذكيره استعمل فيه لفظ الامر ه .
وقال صاحب النوادر : و «دلى» بفتح الدال ، على دلت تدل ، ودللت انا أدلى مثل خجلت أخجل ونقل صاحب الخزانة عن ابن عقيل عن أبي عبيدة : الدل : قريب المعنى من الهدى وهما من السكينة والوقار في الهيئة والنظر والشمائل وغير ذلك .

(٥) سورة مريم ، آية : ٧٥ .

راجع منها الى الاسمية المذكورة ، ويسمى أيضا فاعلا = : عند المبرد(١) وسماه سيبويه : اسم فاعل(٢) .

– وتنصب خبره = : أي الداخلة عليه – ويسمى خبراً = : عند جمهور البصرية – ومفعولا = : عند المبرد ، واسم مفعول عند سيبويه(٣) ، وحالا كما مر عند الكوفية ، ولايعرف المتأخرون غير اسم كان وكذا بقية أخواتها . وانما لم يوصف بالمفعولية الصريحة الا مجازا ، لعدم تعدى عامله من حيث لايقع على الواحد ، والجمع من غير الواحد والجمع ، لاتقول : كانا قائما ، ولا كانوا قائما ، كما تقول : ضربا رجلا ، وضربوا رجلا ، ولأنك تقول : ضربت بزيد أي فعلت به دون كنت بقائم .

– ويجوز تعدده = : أي الخبر – خلافا لابن درستوية = : وابن أبي الربيع وظاهر قول سيبويه(٤) ، اعتلالا بشبه هذه الأفعال ما يتعدى الى واحد فلا يزاد عليه والصحيح الأول ، لكونه في الأصل خبر ابتداء .

واذا تعدد مع العامل الأضعف ، وهو الأبتداء فمع الأقوى أولى .

– وتختص دام والمنفى بما = : مما شرطه النفي : كزال وأخواتها أولا، كسائرها : – بعدم الدخول على = : مبتدأ – ذى خبر مفرد طلبي = : كأين وكيف ومتى ، فيمتنع : أصحبك أين مادام زيد ، وأين ما كان عمرو ، ومتى ما صار القتال ، وأينما أصبح خالد .

وفي النهاية : لايجوز أين مازال زيد عند البصرية ، لأن خبر مازال لايتقدمها وأجازه الكوفية . وهو موافق لنقول المصنف عنهم إن لا صدر « لها » .

وقضيته أن المنفى بغيرها تدخل عليه نحو أبي لازال زيد ، كغير المنفى نحو : أين كان زيد .

---

(١) بل حتى المبرد يسميه اسما ، انظر قوله في المقتضب جـ٤ ص ٨٨ : إعلم أنه اذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذى يجعل اسم «كان» المعرفة وقال في ص ٨٩ : فان كان الاسم والخبر معرفتين ، وقال في ص ٩١ : واعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وانما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان الى شيء واحد . . . الخ .

(٢) سيبويه سماه بالاثنين أى بالفاعل ، اذ قال في جـ١ ص ٢١ ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل كما لم يجز في « ظننت » الاقتصار على المفعول الاول . وقال في نفس الصفحة : «وقد يكون لكان موضع آخريقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدالله ، أى : قد خلق عبدالله» . وقال في ص ٢٤ : «واذا كانا معرفة – أى المبتدأ والخبر – فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الآخر . . . وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك» وسماه باسم الفاعل اذ قال في ص ٢١ نفس الجزء : « ان شئت قلت : كأن أخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في « ضرب » لأنه فعل مثله ، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في « ضرب » اذ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد .

(٣) انظر الهامشين السـابقين .

(٤) انظر : الكتاب جـ١ ص ٢١ .

وقال : مفرد ، لتقديمه أن الجملة الطلبية لاتقع خبرا في الباب مطلقا قاله أثير الدين(١) وهو واضح .

قلت : واخذه الدماميني(٢) فأورده سؤالا وجوابا فقال : فإن قلت : فقوله مفرد يؤذن بالجواز في الجملة ، لكنه باطل ، فأجاب بانه مفهوم لاغ ، لمنعه إعمال المنطوق السابق المقتضى عموم المنع في الجميع من قوله(٣) : ان لم يخبر عنه بجملة طلبية .

وتسمى = : أفعال الباب ـ نواقص = : ومن أقسامها الشأنية خلافا لأبي القاسم بن الابرش(٤) زاعما انها قسم برأسها ولمحمد بن مسعود الغزني(٥) ، زاعما أنها من أقسام التامة .

ـ لعدم أكتفائها بالمرفوع(٦) = : فلا يتم كلام ، بل به مع المنصوب ، لأن حدثها(٧) مقصود الاسناد الى النسبة الكائنة بين معموليها كما أشار اليه سيبويه(٨) بقوله : تقول : كان عبدالله أخاك ، فانما أردت ان تخبر عن الأخوة .

ـ لا لأنها تدل على زمن دون حدث = : خلافا للمبرد(٩) وابن السراج(١٠)

---

(١) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٢٠ ظ .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٠ ظ .

(٣) أى المصنف انظر ص ١١٤٢ .

(٤) هو ابوالقاسم خلف بن يوسف الشنتريني يعرف بابن الأبرش ، ذكر بن دحية في المطرب : أن السهيلي التقى به وأخذ عنه فوائد في النحو ، وقال عنه الضبى : كان وحيد عصره في علم اللسان ، توفي عام ٥٣٢ .
انظر المطرب ص ٢٣٢ – بغية الوعاة جـ١ ص ٥٥٧ .

(٥) قال السيوطى : هكذا اسماه أبوحيان . وقال ابن هشام : ابن الذكى ، صاحب كتاب البديع أكثر أبوحيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغنى ، وقال : انه خالف فيه أقوال النحويين وله ذكر في جمع الجوامع ، ولم اعرف شيئا من أحواله . وفي كشف الظنون ص ٢٣٦ : « محمد بن مسعود الغزني المتوفي سنة (٤٣٢١) وانظر البغية جـ١ ص ٢٤٥ .

(٦) في المتن تحقيق بركات ص ٥٢ : بمرفوع ، وقال في الهامش ، وفي « م » بالمرفوع . وما في شرح الاثير جـ٢ ص ١٢٠ و « بمرفوع » وكذلك شرح المرادى جـ١ ص ١٣٥ .

(٧) في «ب» حدثه ... الخ .

(٨) في الكتاب جـ١ ص ٢١ »

(٩) إذ قال في المقتضب جـ٣ ص ٣٣ » : وكما أن «كان» في وزن الفعل وتصرفه على الحقيقة ، تقول : ضرب زيد عمرا فتخبر بأن فعل وصل من زيد الى عمرو . فاذا قلت كان زيد أخاك لم تخبر أن « زيد » أوصل الى الاخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيد أخوه فيما خلا من الدهر . وقال في ص ٩٧ » : « اعلم أن هذا الباب انما معناه الابتداء والخبر ، وانما دخلت » كان لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك الى غيرك . وأنظر ص ١٨٩ – و جـ٤ص ٨٦ .

(١٠) اذ قال في «كتاب أصول النحو جـ١ ص ٩٢ » : «وأخوات كان» صار واصبح ... وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط ... فأما مفارقتها للفعل الحقيقي فان الفعل يدل على معنى وزمان ، نحو قولك : ضرب يدل على ماضى من الزمان ، وعلى الضرب الواقع فيه ، و «كان» انما تدل على ما مضى من الزمان فقط ... الخ .

وأبوى على والفتح وعبدالقاهر ، وابن برهان(١) ، وهو ظاهر قول سيبويه ، والى أنها لاحدث لها مشتقة كان يذهب الاندلسى(٢) .

قال الخضراوى : والعجب منه يقول : ليس لها حدث ويملأ تعاليقه من تقاديره في نحو — سرني أن زيدا في الدار أى كونه فيها ، وأن زيدا أخوك ، أى كونه أخاك .

— فالأصح دلالتها عليهما = : أى الحدث والزمان — الا ليس = : فلا دلالة فيها عليهما وأن الحدث مسند الى الجملة ، كظننت مسندة اليها .

قال الرضى(٣) : فكان في نحو — كان زيد قائما دالة على الكون من مطلق الحصول دال عليه خبرها مخصوصا ، وهو كون القيام أى حصوله ، فجىء أولا بلفظ دال على حصول ما ، ثم عين بالخبر ، فهو بمنزلة — كان شىء ، ثم بمنزلة حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ، ثم تخصصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين زمن ذلك الحصول .

فلو قيل : قام زيد ، لم تحصل هاتان الفائدتان معا ، بخلاف — كان — فدالة على حصول حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره دال على حدث واقع في زمن مطلق تقييده في كان ، غير أن دلالة كان على مطلق الحدث أى الكون وضعية ،، ودلالة الخبر على مطلق الزمن عقلية .

وأما سائر النواصب كصار الدالة على التحول ، وأصبح الدالة على الكون في الصبح وأخواتها ، وما دام الدالة على الكون الدائم . ومازال الدالة على الاستمرار ، وأخواتها ، وليس الدالة على الانتفاء فدلالتها على حدث لايدل عليه الخبر نهاية في الوضوح ، فكيف يتصور جميعها ناقصا بالمعنى الذى قالوه هـ .

قلت : وهو صريح في مخالفة المصنف في أستثناء « ليس » وجزمه بعدم دلالتها على الحدث .

ثم أختلف القائلون بدلالتها عليه ، هل تنصبه ؟ نحو : كان زيد قائما

---

(١) هو : عبدالواحد بن على بن عمربن اسحاق بن ابراهيم برهان — بفتح الباء أبو القاسم الأسدى المكبرى النحوى ، قال القفطي : كان من العلماء القائمين بعلوم كثيرة ، منها النحو واللغة ومعرفة النسب والحفظ لأيام العرب وأخبار المتقدمين ، له انس شديد بعلم الحديث ، توفي عام (٤٥٦) .
انظر : الانباه جـ٢ ص ٢١٣ — البغية جـ٢ ص ١٢٠ » .

(٢) قال في كتاب « التوطئة » ص ٢١٠ « فكان ، لاقتران مضمون الجملة بالزمان الماضى ، واختلف فيها ، هل هى دالة على الحدث مع الزمان ، أومجردة للدلالة على الزمان ، والاظهر أنها مجردة ، والدليل على ذلك الامر والنهى ولا يصح توجيهها الا على الاحداث . . . الخ .

(٣) في شرح الكافية جـ٢ ص ٢٩٠ « وعبارته » وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة ،لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشىء ، لأن «كان في نحو : كان زيد قائما . . . الخ .

كونا ، فأجازه بعض ، وبه قال السيرافي ، والجمهور على المنع اعتلالا بتعويضهم عن النطق به الخبر ، لكونه المسند في الحقيقة لاسمها .

قال الخضراوى : ولما زعم أبوعلى عدم الدلالة عليه ، قال : لايتعلق بها جار ، وفي عملها في ظرف الزمان نظر . ه ومن قال بالدلالة عليه أجاز عملها فيه ، ومن ثم علق بعض المجرور في «أكان للناس عجبا(١)» بكان .

وقد صنع ذلك أبوعلى(٢) . وقيل : انما يتعلق بعجبا ، اذ ليس في تقدير الحرف المصدرى والفعل ، وقيل : عجبا بمنزلة «عدل» ، لقولهم : هو بينهم عدل ، أى عادل ، وجور ، وخصم .

وقيل اللام للتبيين متعلقة بما يفهم من معنى الكلام ، غير ملفوظ به ، أى بين للناس .

وزعم ابنا خروف وعصفور : اشتقاقها من أحداث لم ينطق بها (قال)(٣) : وقد تقرر استعمالهم الفروع ، وإهمال الأصول ، وداعيها الى ذلك أنها أفعال ، ويجب أنها كسوائرها(٤) في أخذها من الاحداث ، قالا ويقطع أن فيها معنى الحدث أمرهم ونهيهم بها . وبناء اسم الفاعل منها نحو : كن قائما «ولاتكن كصاحب الحوت»(٥) «وانا كائن منطقا . ولايتصور الامر بالزمان .

ونصب الفعل بعد الفاء جوابا ، نحو : كن قائما فتدخل الجنة .

ورد بورود المصدر منها صريحا في حكاية أبي زيد في كتاب الهمز : مصدر «فتى» مستعملا ، كما مر وغيره كظللت أفعل ظلولا ، وبت أفعل بيتوته ، كما جاء ، وبمصدر «كاد» فقالوا : لا أفعله ولا كيدا ، أى ولا أكاد كيدا . وقد ورد المصدر معملا اعمال فعله في قولهم : كونك مطيعا مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى .

وقال :

ببذل وحلم ســاد في قومه الفتى ‌ ‌ ‌ وكونك إياه عليك يسير(٦)

---

(١) سورة يونس ، آية : ٢ .
(٢) انظر : الايضاح العضدى جـ١ ص١٠١ .
(٣) «قال» ساقطة من «ب» ولعلها هى الصواب لأن ما بعد «قال» ليس من كلام ابن خروف وعصفور . والا لقال : قالا ، للدلالة عليهما .
(٤) في «ب» كسائرها ... الخ .
(٥) سورة القلم ، آية : ٤٨ .
(٦) قال العينى في شواهده الكبرى جـ٢ ص ١٥ – والشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٣ – لم اقف على اسم قائله . والشاهد : قوله «وكونك إياه» حيث أعمل مصدر «كان كمملها ، وأن الافعال الناقصة لها مصادر مثل الافعال الاخرى .
انظر : الهمع جـ١ ص ١١٤ – والاشموني جـ١ ص ٢٣١ – والتصريح جـ١ ص ١٨٧ .

وقد عملت «كان» كائنة في صلة «أن» في قوله تعالى «الا أن تكونا ملكين»(١) وهو في تأويل المصدر ، وبه يدفع قول من زعم أن المنصوب في : عجبت من كونه قائما – حال ، وان المصدر لكان التامة ، ومن زعم أن لامصدر لها ، وأنها غير دالة على حدث .

قلت : وهو أحد الوجوه العشرة المبطل بها المصنف(٢) القول الأول من كونها غير دالة على حدث على أن ابن قاسم(٣) قد طرق فيه احتمال أن الاصل : وكونك تفعله ، أي المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل فاتصل كما صنع المصنف في : فاذا هو إياه من تقدير فاذا هو يشبهها .

الثاني(٤) : أنها أفعال ، والفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان ، اذ الدال على الحدث فقط مصدر ، وعلى الزمان فحسب اسم زمان . والعوامل المذكورة لامصادر ولا أسماء أزمنة منه فيطلب دلالتها على أحد الامرين دون الآخر .

الثالث : أن الدلالة عليهما أصل كل فعل ، فالحكم على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الاصل فلا يقبل الا بدليل .

الرابع : لوخصت(٥) دلالتها بالزمن جاز أنعقاد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى أنعقادها منه ومن أسم زمان وفي عدم ذلك دليل على بطلان ذلك .

الخامس : أن لامتياز للافعال إلا بالحدث ، فهى مفترقة بالنسبة الى الحدث وان تساوت في الزمن ، فاذا زال ما به الافتراق باقيا ما به التساوى فلا فرق بين كان زيد غنيا ، وصار بكر غنيا ، والفرق حاصل ، فبطل ما يوجب خلافه .

وأيضا فيلزم تناقض أصبح زيد ظاعنا وأمسى مقيما ، لأنه على ذلك التقدير بمنزلة زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم . وانما يزول برعاية دلالة الفعلين على الإصباح والإمســاء .

السادس : من جملتها انفك ولابد معها من ناف ، فلو لم تدل عليه لزم أن معنى ماانفك زيد غنيا ما زيد غنيا في وقت من الاوقات الماضية وهو نقيض الغرض .

السابع : أن منها «دام» ، ومن شرط عملها كونها صلة «ما» المصدرية

---

(١) سورة الأعراف ، آية : ٢٠ .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٥ و .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٦ – وعبارته : «قلت : الاستدلال بالبيت ظاهر ، غير انه يحتمل أن يكون «اياه» مفعول فعل مقدر ، حذف فانفصل، التقدير : وكونك تفعله والضمير عائد على ماذكر من البذل والحلم ، وقد خرج المصنف على ذلك قولهم : فاذا هو إياها . . . الخ .

(٤) اي من الوجوه العشرة ، وكذا الثاني والثالث حتى العاشر .

(٥) في – ب – لو اختصت . . . الخ .

ومن لوازمه صحة تقدير المصدر مكانها ، فلو جردت من الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث .

الثامن : أن دلالة الفعل على الحدث أقوى منه على الزمان ، لأن دلالته على الاول لا تتغير بقرائن بخلافها على الثاني ، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء منها على الزمـــان .

التاســـع : لو كانت لمجرد الزمن لم يغن عنها اسم الفاعل ، كما في الحديث : « إن هذا القرآن كائن لكم أجرا ، وكائن عليكم وزرا »(١) .

وحكى سيبويه عن الخليل : هو كائن أخيك على الاستحقاق ، أى كائن أخاك . قال :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك اذا لم تلفه لك منجدا(٢)

اذ لا دلالة في اسم الفاعل على الزمن ، بل على الحدث وما هو به قائم أو عنه صادر ، ومثله .

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن(٣) مغمض(٤)

أى لست أزال أحبك ، فأعمل اسم الفاعل كالفعل .

العاشر : لو كانت مجردة من الحدث مخلصة للزمان لم يبن منها أمر ، ك« كونوا قوامين بالقسط »(٥) لعدم انباء الامر مما لادلالة فيه ، كما مر على الحدث هـ ملخصا(٦) .

قال المصنف(٧) : وما ذهبت اليه هو ظاهر قول سيبويه والمبرد والسيرافي

---

(١) أخرجه الدارمى في سننه « جـ٢ ص ٤٣٤ » كتاب فضائل القرآن ، باب فضل من قرأ القرآن من حديث أبي موسى .

(٢) قال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٤ : لم اعثر على قائل هذا البيت ، والشاهد قوله : كائنا أخاك » حيث كان الوصف عاملا مثل الفعل ، وفيه شاهد آخر وهو عمل « ما » الحجازية ، لأن كل من يبدى « اسم » « ما » وكائنا خبرها .
راجع « العينى جـ٢ ص ١٧ – الهمع جـ١ ص ١١٤ – الأشموني في جـ١ ص ٢٣١ التصريح جـ١ ص ١٨٧ » .

(٣) في جـ : تغمض العين . . . الخ .

(٤) قائله : الحسين بن مطير الأسدى من قصيدة و« أسماء » محبوبته ، وروى لست بارحا . قال العينى في شواهده الكبرى جـ٢ ص ١٨ : وقد تداخل في هذا البيت ثلاثة نواسخ ، فان قوله : أحبك ، جملة من الفعل والفاعل والمفعول وقعت خبرا لقوله : زائلا ، وقوله : زائلا بما اتصل به خبر « ليس » و« ليس » بما اتصل به خبر « ان » فانها المخففة من الثقيلة . والشاهد اجراء اسم الفاعل مجرى فعله .
راجع « مجالس ثعلب ص ٢٦٥ والأشموني جـ١ ص ٢٣١ – الهمع جـ١ ص ١١٤ » .

(٥) سورة النساء ، آية : ١٣٥ .

(٦) اى « انتهى كلام المصنف في الشرح » جـ١ ص ٥٥ ظ »

(٧) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ٥٦ و.

تلا لتسميتها نواقص بما في المتن صدر المسألة ، متمما إياه في شرحه بما أتممنا به
ـالك .

ـ وإن أريد بكان ثبت = : قال المصنف : وثبوت كل شيء بحسبه
تارة يعبر عنه بالأزلية ، نحو ـ كان الله ولاشيء معه ، وتارة بحديث نحو :
ذا كان الشتاء ، وأخرى بحضر ، نحو « وان كان ذو عسرة(١) » وطورا بقدر
ر وقع نحو ماشاء الله كان ، ه .

سلمه أثيرالدين(٢) وغيره(٣) .

وفي شرح الدماميني(٤) : والتعبير بقدر مشكل ، لأن شاء الله بمعنى قدر
يتحد السبب والمسبب .

قلت : وهو مدفوع بأنا لانسلم تفسير المشيئة بذلك،لأنه خلاف معناها الموضوعة
ه (٥) من (٦) الارادة ، قال الراغب : والمشيئة عند أكثر المتكلمين كالارادة
سواء ، وعند بعض : إنها وضعا إيجاد الشيء وإصابته ، وإن كان ربما استعمل
ي المتعارف(٧) موضع الارادة سواء ، فالمشيئة منه تعالى الايجاد ، ومن الناس
لإصابة .

قال : (٨) وقال بعضهم ـ يعني المتكلمين : والمشيئة من الله تقتضي وجود
لشيء ، ومن ثم قيل : ماشاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن ، والارادة منه
لاتقتضي وجود المراد لا محالة ، بدليل « يريد الله بكم اليسر ولايريد بكم العسر(٩)»
وما الله يريد ظلما للعباد »(١٠) ومعلوم حصول العسر والتظالم فيما بيناه ه .

قلت : فجعل المشيئة مقتضية للفعل ، فلم يكن فعلها بمعنى قضى وقدر ،
وهو خلاف دعوى الدماميني(١١) إيجاد السبب والمسبب في ذلك ، وذلك أن قدر
ضعف من التقدير ، وأما على انه مخفف مبني لما لم يسم فاعله ، أي وجد فواضح .

ـ أو كفل = : نحو كنت الصبي ، أي كفلته ـ أو غزل = : ككنت
لصوف ، أي غزلته ، أو أقام كقوله :

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٢٨٠ .
(٢) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٢٣ و .
(٣) منهم : ابن أم قاسم في شرح التسهيل جـ١ ص ١٣٧ « .
(٤) جـ١ ص ١٠١ و . «
(٥) « له » ساقطة في «ب»
(٦) في « أ ، جـ » : له والارادة » الخ .
(٧) في « أ » و « ز جـ » في التعارف الخ .
(٨) اى الراغب .
(٩) سورة البقرة ، آية : ١٨٥ .
(١٠) سورة آل عمران ، آية : ١٠٨ .
(١١) أى السابقة .

كانوا وكنا فما ندرى على وهل   أنحن فيما لبثنا أم هم عجل(١)

فلها(٢) تامة ثلاث معان ، وهي في الأول قاصرة ، وفي الثاني والثالث متعدية ، مصدرهن : الكون ، كالناقصة عند مثبتيه ، الا بمعنى «كفل» فمصدرها الكيانة ، كالحراسة والكلاءة ، ولم يذكر معنى الناقصة ، وهو مفهوم محاصر .

— و = : أريد — بتواليها الثلاث = : من أضحى وأصبح وأمسى — دخول في الضحى = : كقوله :

ومن فعلاتي أنني حسن القرى   اذ الليلة الشهباء أضحى جليدها(٣)

— والصباح والمساء = : نحو «فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون»(٤) وترد الثلاثة أيضا بمعنى(٥) أقام في الاوقات المذكورة ، قالوا : اذا سمعت سرى القين فأعلم أنه مصبح ، أى : مقيم في الصباح .

— و = : أريد — بظل دام = : نحو : لو ظل الظلم هلك الناس — أوطال = : كظل الليل(٦) والنبات ، أو بمعنى : أقام نهارا . وزعم المهابادى وموافقوه : عدم استعمالها ، الا ناقصة .

ورد بالسماع :

وأما معناها ناقصة : فاقتران مضمون الجملة بالنهار ، أو معنى صار .

— و = : أريد — ببات نزل ليلا = : قال المصنف(٧) : تبات القوم وبات القوم : نزل بهم ليلا ، متعدية بنفسها وبالباء .

وفي شرح(٨) الدماميني : ولاينبغي تفسير «بات القوم» بنزل ، لتعديه بنفسه ، ونزل بالباء ، ولو قال المصنف : نزل زمن البيتوتة كان أقرب إلى تفسير اللفظ .

---

(١) استشهد بالبيت الاثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٢٣ و ، ولم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : «كانوا وكنا» بمعنى : أقاموا وأقمنا .

(٢) في «ب» فهي تامة ، فلها تامة ثلاث . . . الخ .

(٣) نسبه ابن يعيش في شرح المفصل «جـ٧ ص ١٠٣» لعبدالواسع بن أسامة وقال الشنقيطي في الدرر جـ١ ص ٨٥ : لم اعثر على قائله ، والشاهد : أن» — «أضحى» دخل في الضحى ، وقد أكتفت بمرفوعها ، أى صار جليدها في وقت الضحى ، والمراد بالليلة الشهباء ، الباردة التى طال مكث جليدها ولم يذب عند ارتفاع النهار .
انظر : الهمع جـ١ ص ١١٦ — الاشموني جـ١ ص ٢٣٦» .

(٤) سورة الروم ، آية : ١٧ . والشاهد في الآية الدخول في المساء والصباح .

(٥) «بمعنى» ساقطة من «جـ» .

(٦) في «ب» كظل الليل والنهار ، أو . . . الخ .

(٧) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٦ و .

(٨) جـ١ ص ١٠١ .

قلت : انما فسر المصنف المتعدى بالباء ، وأما أنه لو قال ما ذكر ، فإنما أكتفى المصنف بما يؤدى ذلك توسعا واعتمادا على وضوح المقام ، مع سهولة الخطب فيه .

وزاد غير المصنف بات : أقام ليلا .

وأما معناها ناقصة فاقتران مضمون الجملة بالبيتوتة كقوله :

باتت طرابا وباب الليل لم ينم (١) .

وقـــوله :

باتوا نياما وابن هند لم ينم

– و = : أريد بصار رجع = : نحو ألا إلى الله تصير الأمور»(٢) وقوله :

وصرنا الى الحسنى ورق كلامنا(٣)

– أو ضم أو قطع = : فتتعدى بنفسها الى واحد كصاره يصيره ويصوره ، أى ضمه وقطعه .

وفي شرح الدماميني(٤) : كذا في شرح(٥) ابن قاسم تبعا للمصنف .

---

(١) وصدره : حتى شآها كليل موهنا عمل .
قائله : ساعدة بن جؤيه ، من قصيدة يرثى بها جماعة أصيبوا يوم معيط ، والشاهد واضح من الشرح ، بينما يوجد شاهد ثان في صدر البيت تكلم عليه جل النحويين واختلفوا فيه ، وهو عمل «كليل» في قوله : موهنا «لأن» فعيل اذا قصد به «فاعل» أوفعل» عمل مثله ، وقيل : موهنا : ظرف لشآها ، والظرف تكفيه رائحة الفعل ، وعليه فتعلقه بكليل ليس دليلا على كونه معمولا . له وفي هذا مبحث طويل يراجع في مضانه . وشآها : ساقها ، وكليل : مضيف ، وموهن قطعه من الليل ، وقيل : قطعه بعد ساعة من الليل ، والطراب: أى استخفها الفرح .
انظر الكتاب جـ١ ص ٥٨ ابن يعيش جـ٦ ص ٧٢ – المقرب جـ١ ص ١٢٨ – الخزانة جـ٣ ص ٤٥٠ شرح شعر الهذيين جـ٣ ص ١١٢٩ .
(٢) سورة الشورى ، آية : ٥٣ .
(٣) وعجزه : ورضت فذلت صعبة أى إذلال .
والبيت من قصيدة امرىء القيس المشهورة بالشواهد النحوية الكثيرة – والشاهد : أن «صار» تامة ، و «نا» فاعلها . أى : رجعنا ، يقال صار الامر الى كذا أى رجـع قال الأعلم في شرح الديون : قوله : وصرنا الى الحسنى : أى الى ما نحمد من الامور ، ورق كلامنا : أى صرنا الى الصبا . وقال البغدادى في الخزانة جـ٤ ص ٢٤ : والحسنى إما اسم بمعنى : الاحسان اوصيغة مؤنث «أحسن» أى : الى الحالة الحسنى و «رق» بمعنى : لطف ورضت : بمعنى ذلك ، وذلت بمعنى : سهلت ، وقوله : أى إذلال : مفعول مطلق عاملة : رضت .
راجع الديوان ص ١٠٩ – الحماسة ص ١٦٢٤ – ١٨٤٤ المقتضب جـ١ ص ٧٤ – المحتسب جـ٢ ص ٢٦٠ » .
(٤) «جـ١ ص ١٠١ و . »
(٥) «جـ١ ص ١٣٧ » .

قلت : لا خصوصية للمصنف بذلك ، فقد أطبق على ذلك أئمة العربية والتفسير .

وفسره بعض بأماله ، وقرأ بعض(١) : « فصرهن إليك(٢) » بالضم والكسر .

قال الأخفش : أى وجههن اليك .

ومعنى « صار » التحول ، وهو ضربان .

تحول بالذات كصار الماء بخارا ، والبيت ترابا ، والطعام فضلة ، وبالعرض كصار الغني فقيرا والجواد شحيحا ، والفرس الى عمرو ، وكل حى الى فناء .

وفي غرة الرماني : صار تامة فتتعدى بالجار كصرت إلى البلد ، وناقصة وفيها اتساع من وجهين :

أحدهما : الدلالة على المصدر وإلزامها الخبر .

الثاني : جعلها دالة على الوجود دون المضى ، نحو : كان فقيها فصار نحويا :

ولم تسمع زائدة . وقد زعم جماعة عدم امتناع زيادتها .

وقد سمع حذف خبرها في قول عمرو بن الأهتم .

فإن قصدوا المر الحق فاقصـــد وإن جاروا فجر حتّى يصيروا(٣)

أى تبعا لك :

ـ و = : ـ بدام بقى = : نحو : « مادامت السموات والأرض(٤) » أى مابقيت ـ أوسكن = : ومنه الحديث : « لايبولن أحدكم بالماء الدائم(٥) » أى الساكن .

---

(١) في «ب» : بعضهم .

(٢) سورة البقرة ، آية : ٢٦٠ . قال مكى في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ١ ص ٣١٣ : قرأه حمزة بكسر الصاد ، وضمها الباقون ، وحجة من كسر انها لغة معروفة ، يقال : صاره اذا أماله اذا قطعه ، يقال : صرت الشيء امله ، وصرته : قطعته . يقال : صار وتصير ، ويصار ويصور ، وحجة من ضم الصاد : أنه أتي به على لغة من قال : صار يصور ، على معنى : أملهن وعلى معنى : قطعهن . . . فكل واحد من الكسر والضم في الصاد لغة في الميل والتقطيع : فالقراءتان بمعنى ، وقد قيل : إن الكسر بمعنى « قطعهن » والضم بمعنى « أملهن » وضمهن » وبالضم قرأ على ابن ابى طالب والحسن وأبوعبدالرحمن ومجاهد وعكرمة وبالكسر قرأ ابن عباس وشيبة وعلقمة وابن جبير وأبوجعفر وقتادة وابن وثاب وطلحة والاعمش واختلف عن ابن عباس .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٢٣ ظ .

(٤) سورة هود ، آية : ١٠٧ .

(٥) اخرجه البخارى في صحيحه « جـ١ ص ٥٤ ـ كتاب الوضوء ـ باب الماء الدائم » من حديث أبي هريرة .
وأخرجه مسلم في صحيحه « جـ١ ص ٢٣٥ » كتاب الطهارة ، باب النهى عن البول في الماء الراكد ، من حديث أبي هريرة أيضا .
وأخرجه أبوداود في سننه « جـ١ ص ١٧ » كتاب الطهارة ، باب البول في الماء الراكد ، من حديث أبي هريرة كذلك .

وفي الصحاح(١) : دام الشيء سكن ، ولم يذكرها بمعنى بقى ، ثم نص أن ما بمعنى السكون يعدى بالتضعيف والهمزة كدومت القدر وأدمتها أسكنت غليانها من الماء .

ــ و = : أريد ــ ببرح ذهب أو ظهر(٢) = : وقد فسر بهما قولهم : برح الخفاء .

وفي الصحاح(٣) : برح الخفاء ، أى ظهر الأمر كأنه ذهب الشر وزال ، فجمع بينهما .

ــ و = : أريد ــ برنا فتر = : وهو أشهر من استعمالها ناقصة ــ وبرام ذهب أو فارق = : ويقال : رمت من عند فلان ، ورمت فلانا قال :

أبانا فلا رمت من عندنا فانا بخير اذا لم ترم (٤)

والذهاب والفراق بمعنى لا معنيين .

ــ و = : ــ بانفك خلص = : قالوا : فككت الاسير فانفك أى خلص ــ أو انفصل = : قالوا : فككت فص الخاتم فانفك ، أى انفصل .

قال أثيرالدين(٥) : وهما متقاربان :

وانفك فيهما مطاوع « فك » بخلاف الناقصة فهى كانطلق ، ومعناها : زال مختصة بالجحد ، فهى فروق ثلاثة .

ــ و = : أريد بفتأ = : بفتح العين لا بكسرها ، اذ ليس الا ناقصة ــ كسر = :

قال المصنف(٦) : وتتم بأن يراد بها معنى كسر وأطفأ ، حكى الفراء : فتأته عن الامر كسرته والنار أطفأته .

قال أثيرالدين(٧) : وهو وهم من المصنف وتصحيف ، والله أعلم ، نبه عليه

---

(١) « جـ ، ص ٢٨٥ »
(٢) في « ب ، جـ : ذهب وظهر . . . الخ .
(٣) « جـ١ ص ١٧٠ »
(٤) قاله : الأعشى ميمون القيسى من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب ، انظر الديوان ص ١٥٥ . وذكره صاحب اللسان في مادة « ريم » جـ١٥ ص ١٥١ ، ونسبه للأعشى وقال : ويقال : رمت فلانا ، ورحت من عند فلان بمعنى ، قال الأعشى ، أبانا فلا دمت . . . البيت ، أى لا برحت . وذكره الجوهرى في الصحاح في مادة « ريم » جـ٢ ص ٢٩٤٣ – ولم ينسبه لقائله ، وذكر ما حكاه اللسان .
(٥) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٢٤ و .
(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٦ و .
(٧) في المرجع السابق .

الأمير علاء الدين علي بن الفارسي ، وكشف عن « فتأ » في الصحاح(١) ، والمحكم والصغاني . فلم أعثر على أحد ذكر أن « فتأ » بمعنى كسر أو سكن أو أطفأ ، وانما ذلك في « فثأ » بالثاء المثلثة .

وفي الصحاح فثأت القدر سكنت من غليانها ، وفثأت الرجل «فثأً» كسرته عنك وسكنت غضبة .

وفي المحكم : فثأ غضبة يفثؤه فثئا كسره وسكنه ، والشيء برده بالتسخين والشمس ، وفثأت الماء كسرت برده ، وفثأ القدر يفثؤه فثئا سكن غليانها ، وفثأ الشيء عنه كفه .

قلت : وقد أورد الدماميني ما أورد عن الصحاح والمحكم ثم قال(٢) : فتوهم أبوحيان من هذا أن المصنف تصحف عليه « فتأ » بالمثناة ، ولم ينقل ذلك المصنف عن واحد منهما .

قال(٣) : وذكر – يعني الأثير – كلام الصحاح والمحكم في فثأ المثلثة لافتأ المثناة .

والمصنف لم ينقل ذلك عن أحد الكتابين ، وانما نقله عن الفراء ، فأورد ما أورد عن المصنف .

قلت : وأنت خبير بقصور باع الدماميني في ذلك لنسبته التوهيم للأثير . وانما الأثير آثر له عن علاء الدين علي ابن الفارسي .

ثم ليس سنده فيه توهم حكاية المصنف إياه عن حكاية الكتابين ، وانما هو شاهد عدم وروده لغة لخلوهما منه مع اشتمالهما على جمهور اللغة .

وان كانت شهادة النفي لاتقبل ، غير أن استقراء أهل الاستقراء لأمهات اللغة وتنقيرهم عنها مع عدم وجدانها مما يقدح قطعا ومما لاتثلج له النفوس .

وأما أن أثيرالدين أورد كلامهما في « فثأ » بالمثلثة فعضد التصحيف ، وان لم يحك ذلك المصنف عن أحدهما .

ثم قال(٤) : وليس يمتنع أن تتفق المادتان على هذا المعنى ، وفي اللغة من ذلك كثير .

---

(١) « جـ١ ص ١٧ مادة « فتأ »

(٢) وعبارة الدماميني في شرحه جـ١ ص ١٠٢ و « فتوهم أبوحيان من هذا أن المصنف تصحف عليه « فتأ » بالمثناة – بـ « فثأ » بالمثلثة ، وذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم في « فثأ » بالمثلثة لا بالمثناة ، والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منهما ، وانما نقل عن الفراء فتأته . . . الخ .

(٣) أي الدماميني في المرجع السابق .

(٤) أما الدماميني في المرجع السابق .

قلت : لاخفاء أن ذلك غير مخلص من ورطة الوهم ما لم يعثر على اليقين في ذلك والا فالحدس والتخمين غير محفول به .

ثم قال(١) : ويقال · إن للصنف كتابا صغير الحجم سماه : ما اختلف اعجامه واتفق افهامه ، وفيه أن من ذلك « فتأ » و« فثأ » ولم أقف عليه .

قلت : لم يذكر أحد هذا المصنف للمصنف في مصنفاته ممن عرف به مع اهتبالهم بتعدادها واستدرك بعضهم على بعض بعضها ، وحتى لقد نظمها بعض الفضلاء التاريخيون .

ولو سلم وجوده لم يرتفع التوهم إذ قصاراه إيراد المصنف اياه في شرح هذا الكتاب ، وفي ذلك الموضوع ، ولايخفى أن ليس في إيراده إياهما ما يرفع الوهم .

ثم قال(٢) : غير أني وقفت في القاموس(٣) على مانصه في مادة «فتأ» بالمثناة : وكمنع كسر وأطفأ عن ابن مالك في كتابه : جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبوحيان وغيره في تغليطه .

قلت : وقد عرفت الجواب عنه مما قبله أن إيداعه الكتابين لايرفع الوهم .

وقد يكون سند مجد الدين(٤) في قاموسه تصحيحا وتغليطا ، تقليد المصنف كما يرشحه قوله عن ابن مالك في كتابه جمع اللغات ، غير معزرا إياه بنقل عن غيره ، أوبظن ذكره كعادته في سرد ألفاظ اللغة ايجازا واختصارا ، والا فان ذلك مما يفيد تفرد المنقول عنه بذلك عرفا .

واذا تأملت عرفت أن لاقائل بذلك غير المصنف من حفاظ اللغة وجهابذتها » .

ثم قال الدماميني(٥) : وفي شرح ابن قاسم(٦) ما يوهم أن زال وبرح وفتى وانفك في النقصان والتمام بمعنى ، وهذا لاسبيل اليه ، وكذلك دام وهو خطأ ، وانما تمايزت فيها بحسب معانيها .

ومعنى هاتيك الستة ناقصة ملازمة الصفة للموصوف مذ قبلها على حسب ماقبلها

---

(١) أى الدماميني .
(٢) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٣) « جا ص ٢٣ - ٢٤ »
(٤) هو : محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم الشيرازى الفيروزابادى مجد الدين ابوطاهر . دخل دمشق فسمع من ابن الخباز وابن القيم والتقى السبكى ، وغيرهم وأخذ عنه خلق كثير . قال السيوطى : وكان يقول : ماكنت انام حتى أحفظ مائتى سطر ولا يسافر الا وصحبته عدة أحمال من الكتب وله عدة مصنفات منها : القاموس المحيط في اللغة ، شرح صحيح البخارى وغير ذلك . توفي عام (٨١٦)
أنظر « البغية » جا ص ٢٧٣ .
(٥) في المرجع السابق .
(٦) « جا ص ١٣٧ »

وقد عرفت معناها تامة . ومعنى « دام » ناقصة » : توقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها .

قلت : لانسلم أن فيه ما يوهم ذلك رأسا فلا وجه للتخطيئة بشهادة من تأمل وأنصف دون من كابر واعتسف .

وأما أن معنى الستة حال النقص ما ذكر ، فانما تلقفه من شرح ابن قاسم جاعلا اياه تنبيها ، أخذا له من أثيرالدين ، وهو شاهد عدل على براءة ابن قاسم مما زنه به(١) من كونها بمعنى ، وعلى خطل الدماميني وانحائه عليه .

ثم قال(٢) : وفيه أيضا : أن أمسى وأصبح وأضحى واردة بمعنى أقام ، وانما يعرف ذلك في أصبح خاصة .

قلت : وهذا أيضا قصور عن مطالعة تصانيف الأئمة ، فقد نص على ما في شرح ابن قاسم من ورود ذلك في الثلاثة غير مقصور على أصبح خاصة أثيرالدين في كتابيه(٣) التذييل والارتشاف وغيره .

ــ سميت تامة = : جواب : وان أريد بكان ثبت . . . الخ .

ــ وعملت عمل مارادفته(٤) = : من الأفعال المذكورة ، على حسب ما يقتضيه من لزوم وتعد(٥) بالحرف ودونه .

وفي شرح الدماميني(٦) : وعليه نقد إذ قد ذكر أن « بات» بمعنى « نزل » ، وصرح في شرحه انه يقال : بات بالقوم والقوم ، ولايعمل النصب مارادفته وهو « نزل »

قلت : وقد عرفت صوابه من منازعتنا اياه فيما مضى(٧) من أكتفائه بتفسير أوجه الفعلين دون الآخر ، اعتماداً على وضوح المقام .

وحينئذ فيندفع قوله(٨) : فكان ينبغي أن يقول : أولا : وببات نزل أو أتي(٩) كما تقدمت الاشارة اليه هـ .

---

(١) في «ب» «مازناه به» وفي الصحاح جـ٢ ص ٣٨٠ : «زنن» أزننته بشيء : اتهمته به وهو يزن بكذا . . . ويقال أزنه بالامر مثل أظنه اذا اتهمه .
(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٢ ، أى وفي شرح ابن قاسم .
(٣) « جـ٢ ص ١٢٣ و .
(٤) في المتن تحقيق بركات ص ٥٣ « مارادفت » وكذلك ما في شرح الأثير جـ٢ ص ١٢٤ و .
(٥) في جـ : ٥ بالحروف .
(٦) « جـ١ ص ١٠٢ »
(٧) انظر : ص ١٦٢١ .
(٨) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٩) في ب : أوفى .

وقضية كلام المصنف أن ليس ، وزال ، وفتى بالكسر وأفتأ وما تصرف من تصرفاتها ليست الا نواقص .

أما « ليس » فزعم الكوفية أنها حالة النقص يعطف بها المفردات كقام القوم ليس زيد ، ورأيت القوم ليس زيدا ، ومررت بالقوم ليس زيد ، وأنكر ذلك البصرية .

وأما اذا دخلت « إلا» خبرها فلا تعمل البتة الا في لغة تميم ، تغليبا لشبه « ما » وحينئذ فلا توصف بنقص أو تمام .

وأما « زال » فأجاز أبوعلى في الحلبيات تمامها قياسا ، فقال : لايمنع عندى جواز الاقتصار على مرفوعها جوازه في كان مرادا بها وقع ، بدليل ما حكى في تصاريفها من زلت وزايلت ، ثم نقل الى الأفعال الدالة على الأزمنة مجردة من الحدث ككان وبابه ، فلزمها الخبر ، يعنى أنه كما استعملت تصاريف « زال » من زايل وزيل وتزيل غير مفتقرة الى خبر جاز استعمالها هى أيضا غير مفتقرة اليه .

قال بعض أصحابنا المغاربة : ويقويه قوله :

وما أن يزال رسم دار قد أخلقت وعهد لمى بالفناء جديد(١)

لأن « أخلقت» فيه صفة لدار ، غير مأتي لزال بخبر ، وكذا « عهد » عطف على « رسم متعلق به » لمى ، و« بالفناء » صفة « لمى» وجديد « صفة » عهد » ولم يأت بعد بخبر ، ولايجوز أن « وعهد » ابتداء وخبره «جديد» إذ ليس المعنى عليه ، وانما المعنى : ولايزال عهد لمى بالفناء جديد ، فلزم أن « عهد » عطف على « رسم »

قال المصنف(٢) : ويعضده قوله :

وفي حميا بغيـــة تفجـــس ولايزال وهو ألوى أليس(٣)

لاستغنائه بالجملة الحالية عن الخبر .

قال(٤) : ولنا ان نقول : باضماره ، أى لايزال متفجسا ، وهو ألوى أليس والتفجس التكسر ، والأليس الشجاع .

وأما فتىء بالكسر فقال أثيرالدين(٥) : لا أعلم أحدا زعم تمامها الا الصغاني ،

---

(١) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل « جـ٢ ص ٢٤ ظ » ولم أعرف قائله .

(٢) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٥٦ »

(٣) ونقله الأثير عن المصنف أيضا في شرح التسهيل جـ٢ ص ٢٤ ظ ، ولم اعرف قائله .
وقال الجوهرى في الصحاح جـ١ ص ١٤٦٦ والفجس : التكبر والتعظم ، وقال صاحب اللسان جـ٨ ص ٣٨ : وفجس يفجس بالضم فجسا ، وتفجس ، تكبر وتعظم وفخر .

(٤) أى : المصنف في المرجع السابق .

(٥) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٢٤ ظ .

فذكر أن في نوادر الأعراب : فتثت عن(١) الأمر فتثا نسيته .

وفي شرح(٢) المصنف : أن فتأ وأفتأ ليسا الا ناقصتين ، عاداً إياهما مع فتى وزال وليس .

ثم قال(٣) : ان فتئى فتثا قد ترد بمعنى كسر وأطفأ فتتم ، فاضطرب قوله : وقد مر ما فيه .

وزعم المهابادى ، وأبو الحكم بن ختاط ، وأبومحمد بن عبدالعزيز بن زيدان : عدم ورود « ظل » تامة وهو خلاف نقل أئمة اللغة والنحو .

ـ وكلها = : أى أفعال الباب ـ تتصرف = : الى مضارع وأمر وأسم فاعل ، ومصدر ، غير أن الأمر غير متأت .

ـ الا ليس = : اتفاقا ـ ودام = : فلا يستعمل لها مضارع ، لاتقول : لا أفعله ما يدوم زيد قائما ، موجها إياه الفراء :

فإنك إذا قلت : أفعله ما دام زيد قائما كان كالشرط المتقدم الجواب ، لكونه بمنزلة : أفعله ان دام زيد قائما ، ولايكون فعل الشرط متقدم الجواب ماضيا ، نحو أنت ظالم ان فعلت ، لا إن تفعل .

ورده أثيرالدين(٤) : بورود ـ ما ـ الظرفية موصولة بالمضارع كقوله :

أطـوف ما أطـوف ثم آوى ... الى بيت قعيدته لكـاع(٥)

وقـوله :

نطوف ما نطوف ثم نـأوى ... ذووا الاموال منا والعديم(٦)

---

(١) في « أ » و « جـ » : « من الامر » وما اثبته موافق لما في شرح الاثير .
(٢) « جـ١ ص ٥٦ » .
(٣) أى المصنف في المرجع السابق .
(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٢٥ و . : وعبارته « وهذا التعليل الذى ذكر الفراء لا يصح لأن « ما » المصدرية الظرفية توصل بالمضارع ... الخ .
(٥) رواه المبرد في المقتضب جـ٤ ص ٢٣٨ ، وفي الكامل جـ٣ ص ٣٠٢ ـ الشطر الاول أجول ما أجول ثم أوى ... البيت .
ورواه في الكامل أيضا جـ١ ص ٢٦٨ بالرواية المشهورة المذكورة في الشرح وذكره المبرد في ذلك شاهدا على استعمال « فعال » في غير النداء . وذلك اضطراراً أونادرا » وقد استشهد بهذا البيت علماء النحو على وصل « ما » المصدرية الظرفية بالمضارع المثبت ، وهو من القليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفى أو بالماضى .
وقائله الحطيئة في هجاء امرأته وهو في ديوانه ص ٢٨٠ ـ وانظر الخزانة جـ١ ص ٤٠٨ ـ العينى جـ٨ ص ٤٧٣ ـ وجـ٤ ص ٢٢٩ والدررجـ١ ص ٥٥ .
(٦) نسب هذين البيتين صاحب الحماسة جـ٣ ص ١٢٧٧ « للبرج بن مسهر بن جلاس ، من معمرى الجاهلية ، وقيل : إنه وفد على النبى صلى الله عليه وسلم ، والشاهد مثل سابقه وقال السيوطى في شواهد المغنى : ان المصنف اورده في الباب الخامس وأن بعضهم جوز كون « ذووا » فاعلا بفعل محذوف انظر شواهد المغنى ص ٢٨١ .

إلى حفـــر أسافلهن جـــوف وأعـــلاهن صفاح مقـــيم

وفي شرح الدماميني(١) : وهو غير متجه ، اذ ليس في كلام الفراء ما يقتضي عدم وصل « ما » الظرفية بمضارع أصلا ، وإنما فيه أنه ان امكن نيابتها عن شرط حذف جوابه « التزم مضي فعلها ، وغير ممكن ذلك في البيتين ضرورة أن الشرط(٢) لايرد علة لنفسه .

قلت : وفي اعتلال الفراء نقد ، لانتقاضه بنحو : أدوم لك ما تدوم لى ، ضرورة صحة كون الشرط فيه علة لما قبله ، لتخالف المسند اليهما فيه ، أى أدوم لك أن تدوم لى .

ولايدفع بمعادلة تدوم فيه لأدوم ، وهى تامة ، فيلزم تمامها أيضا ، وإن قاله المصنف ، واقره الدماميني اقراره اعتلال الفراء(٣) مما قرره أثيرالدين دفعا له أنه لافرق في الوصل بين كون الفعل تاما أو ناقصا ، كما اقتضاه أيضا عموم قول الفراء .

قال أثيرالدين(٤) : ولايعرف البصرية عدم تصرفها .

قال ابن الدهان(٥) : وانما ذلك لإجرائها تميم مجرى المثل .

وقال أحمد بن الخباز : بل لأنها للتوقيت والتأييد ، فتفيد المستقبل ، وأنشـــد :

ألبان ابل تعـــلة بن مســـافر ما دام يملكها على حرام(٦)
وطعام عمـــران بن أو في مثلها ما دام يسلك في الحلوق طعام

فالأول للتوقيت والثاني للتأييد . هـ .

(ـ ولتصاريفها مالها = : من العمل والشروط ، أى لغير الماضى منها ما ثبت للماضى من ذلك .

---

(١) جـ١ ص ١٠٢ وعبارته بعد نقل كلام الاثير المذكور : وهذا الرد غير متجه، لأنه ليس في كلام الفراء . . . الخ .
(٢) في الأصل : « أن الشيء لا يكون علة لنفسه »
(٣) في « جـ : لما اقرره . . . الخ .
(٤) في المرجع السابق « وعبارته : وهذا الذى ذكره الفراء ، أنه لايجوز ان تقول أفعل هذا ما يدوم زيد قائما لم يذكره البصريون .
(٥) وعبارته كما في شرح الاثير جـ٢ ص ١٢٥ » : ولا يستعمل في موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم .
(٦) نسبهما المبرد في الكامل جـ١ ص ٥٩ من أبيات أربعة لرجل من بنى تميم ، يهجوتعلة بن مسافر . وذكرها ابن الشجرى في أماليه جـ١ ص ٣٢٩ – جـ٢ ص ٢٦٣ ، وقال : أنشـــد أبوعمر محمد بن عبدالواحد المعروف بالزاهد ، قال : انشد ابوعبدالله بن الأعرابى : ألبان إبل . . . الابيات .

ـ وكذا سائر الأفعال = : فثبت) (١) لتصاريفها ما ثبت لها .

ـ ولاتدخل صار وما بعدها = : من ليس ، ودام ، وزال ، وأخواتها
ـ على ما خبره فعل ماضى = : فلا يجوز ، صار زيد علم ، وكذا سائرها .

قال السيرافي : لإعطائها دوام الفعل متصلا بزمن الاخبار ، والماضى يعطى الانقطاع ، فتدافعا .

ـ وقد تدخل عليه ليس ان كان = : المبتدأ المخبر عنه ـ ضمير الشأن = : ولم يشترط ذلك غيره ، ولا وجه له ، غير أن السماع وارد بذلك فوقف عنده .

وأما غيره فعمم ، إما ذهولا عن ضابط المسموع أو قياسا .

وقال أثيرالدين (٢) : وحكى ابن عصفور الاجماع على ذلك ، غير مفرق بين كون المبتدأ شأنا أو غيره ، فتخصيص المصنف منقود .

ولما خصص بذلك قال في شرحه(٣) : وربما حالفتهن « ليس » فوليها الماضى كما في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم : « أليس قد صليت معنا »(٤)

وحكى سيبويه(٥) عن بعضهم : ليس خلق الله أشعر منه ، وليس قالها زيد ه .

قال الأندلسى : جواز ليس خلق الله مثله من قول سيبويه على أحد ثلاثة أشـــياء :

أحدها : إلغاء « ليس » جعلا لها حرفا بمنزلة « ما » ، فلا اسم لها ولاخبر ولا ضمير شأن فيها ، لقوله(٦) في باب حروف الاستفهام : مجراه مجرى حروف الاســتفهام .

---

(١) مابين الحاصرتين ساقط من «ب»

(٢) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٢٥ و .

(٣) أى : المصنف في « جـ١ ص ٥٦ و .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ٤ ص ١٧٨ – كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة – باب اذا أقر بالحد من حديث أنس بن مالك .
والشاهد : دخول « ليس » على ضمير الشأن الواقع خبره فعل ماضى .

(٥) في الكتاب جـ١ ص ٣٥ » وعبارته : هذا باب الاضمار في ليس وكان ، كالاضمار في « ان » . . . . فمن ذلك قول بعض العرب : ليس خلق الله مثله ؛ فلولا ان فيها اضمارا لم يجز أن تذكر الفعل ولم تعمله في اسم ، ولكن فيه من الاضمار مثل ما في « انه » .
وقال في ص ٧٣ : « وقد زعموا ان بعضهم يجعل « ليس » كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز أن يكون منه ليس خلق مثله أشعرمنه ، وليس قالها زيد . . . هذا كله سمع من العرب ، والوجه ان تجعله على أن في « ليس » إضمارا ، وهذا مبتدأ ، كقولك : انه أمة الله ذاهبة . . . الخ .

(٦) انظر الكتاب « جـ١ ص ٧٣ »

وقد زعم بعض أن ليس كما ، وهو نهاية في الندور لايكاد يعرف فلا ينبغى الحل عليه ما وجدت عنه مندوحة فلم يبق الا الوجهان الباقيان عدل إلى أحدهما : وهو ضمير الشأن لأن هذا موضع تعظيم وتفخيم ، وهو وضع ضمير الشأن .

والثالث : أن اسمها ضمير ما تقدمها .

قال(١) : فإن قلت : انما فر اليه ، لعدم ورود خبر ليس ماضيا هربا من التدافع ، لكونها نفيا للحال البعيد النسبة من الماضى .

فأجاب : بأن ليس شيء ، لاختصاص ذلك بكان ، ألم تر أنه لما كان ذكر في باب اسم الفاعل : كان زيد ضاربا إباك ، قرره بيضرب لابضرب فراراً من وقوع الماضى خبر لكان .

ودليل جوازه في « ليس » ماذكره(٢) في باب الاشتغال من « ما زيد ضربته » ، اذ جعل « ما » حجازية ، وهى كليس ، فقد وقع الماضى لها خبراً .

وتحقيقه أن النفى اذا وقع بها مطلقا (وذلك اذا دخلت على جملة غير مقيدة بزمان ، نحو – زيد قائم . لم تنف غير الحال ، أو مقيدة نفت عامة أضرب الفعل)(٣) كزيد قام أو يقوم(٤) ﻫ .

فتحصل : أن الماضى يقع خبرا لها مطلقا غير أن دعواه أن تقدير سيبويه بيضرب لابضرب هربا من وقوع الماضى خبراً لكان منقود كما قال أثيرالدين(٥) : بأن وجه التقدير أن ضاربا عمل النصب في أباك ، فلو قدر بالماضى استلزم اعمال اسم الفاعل ماضيا وليس رأيه .

وأما دعواه نفى ليس للحال في الجملة المطلقة عن زمان دون المقيدة بأحد الازمنة فهو الحق الذى لامعدل عنه . وقد زعم ابن السراج (٦) والصيمرى ورودها نفيا للاستقبال ، قالا : لاتحاد لفظ الحال والاستقبال .

وانكره صاحب المفصل(٧) ، فمنع « ليس زيد قائما غدا . وزعم بعض أنها للنفى مطلقا .

---

(١) أى الاندلسى وهو أبوعلى الشلوبنى .
(٢) أى سيبويه .
(٣) ما بين القوسين ساقط من « ب »
(٤) أى : انتهى كلام الاندلسى .
(٥) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٢٥ و .
(٦) اذ قال في « كتاب أصول النحو جـ١ ص ٩٣ : « وانما امتنعت » ليس من التصرف ، لانك اذا قلت « كان » دلت على ماضى ، واذا قلت : يكون « دلت على ما هو فيه ، وعلى ما لم يقع فاذا قلت : ليس زيد قائما الآن أوغدا ، ادت ذلك المعنى الذى « يكون » فلما كنت تدل على ما يدل عليه المضارع عن المضارع فيها .
(٧) اذ قال الزمخشرى في ص ٢٦٨ : « وليس » معناه نفى مضمون الجملة في الحال ، تقول : ليس زيد قائما غدا . . . الخ .

وفي الغرة : وقد منعوا ليس زيد قد ذهب وقد يذهب ، لتضاد حكمى قد وليس .

— ويجوز دخول البواقي = : من كان واضحى وأصبح وأمسى وظل وبات — عليه = : أى ما خبره ماضى ان لم تكن بمعنى صار — مطلقا = : أى مقترنا بقد أم لا — خلافا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضى بقد = : إما لفظا ، نحو : كان زيد قد قام ، أو تقديرا كما في الامثلة الآتية ، وهم الكوفية ، احتجاجا بأن هذه الافعال انما دخلت على الجملة دلالة على الزمان ، فاذا كان الخبر يعطيه لم يحتج اليها ، ألا ترى اتحاد معنى : زيد قام ، وكان زيد قام ، فاشترط الاقتران تقريبا للماضى من الحال ، فأفيد بها ما لم يفد بكان .

والصحيح ما في المتن ، لدلالة أصبح زيد خرج ، على أن الخروج الماضى كان وقت الصباح ، وكذا أمسى وأضحى ، وظل وبات .

فأما في كان فلإفادتها التوكيد ، وهو أولى من اضمار حروف المعاني ، لكثرة ذلك ، وقلة هذا ولاتساعه مجالا في كلامهم نظما ونثراً ، اتساعا يوجب القياس نحو : « ان كان قميصه قد من قبل »(١) و« ان كان قميصه قد من دبر(٢)» « ان كنت قلته فقد علمته »(٣) « أن كنتم خرجتم جهادا(٤) » ان كنتم آمنتم بالله » (٥) .

لايقال : مسوغه دخول أداة الشرط على كان ، لتخليصها للاستقبال ، فهو بمنزلة « ان يكن قميصه قد ، لأنا نقول : بعدم اطراده ، لانتقاضه بقوله تعالى : « ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل »(٦) و« أو لم تكونوا أقسمتم من قبل»(٧)

وبقول الشاعر :

وكان طوى كشما على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم(٨)

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٢٦ .
(٢) سورة يوسف ، آية : ٢٧ .
(٣) سورة المائدة ، آية : ١١٦ .
(٤) سورة الممتحنة ، آية : ١ .
(٥) سورة يونس ، آية : ٨٤ والانفال ، آية : ٤١ .
(٦) سورة الاحزاب ، آية : ١٥ .
(٧) سورة ابراهيم ، آية : ٤٤ .
(٨) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى المزنى ، والشاهد : كون خبر «كان» فعلا ماضيا غير مقرون بقد ، خلافا للمبرد الذى يشترط أن يكون الخبر أيضا اسما أو مايضارعه ، وعليه تكون «قد» مضمرة ، وهذا مخالف السماع كما ذكر الشارح .
وفي البيت شاهد آخر وهو : أن تكرار « لا » قد يغنى عنه تكرار حرف اخر ، وان كان قليلا . وضمير «كان» عائد على الحصين بن ضمضم الذى ذكر في بيت قبله ، وهو :
لعمرى لنعم الحى جر عليكم بما لا يواتيهم حصين بن ضمضم
ولم يجمجم : لم يتردد ، وروى : ولم يتقدم : انظر : « المعلقات العشر ص ١٢٢٨ — الخزانة ج٢ ص ٧٥ — الدرر ج١ ص ١٢٩ — »

وقولــه :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصر(١)

وقولــه :

وكنا ورثناه على عهــد تبــع طويلا سواريه شديدا دعائمه(٢)

وقولــه :

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة عشية لاقينا جذاما وحميرا(٣)

وقولــه :

وأصبحت ودعت الصبا غير أنني أراقب خلات من العيش أربعا(٤)

وحكى الكسائي : أصبحت نظرت إلى ذات التأنين ، أي ناقته ، وقوله :

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا
أخنى عليها الذى أخنى على لبــد(٥)

---

(١) قال البغدادى في شرح شواهد الشافية ٣٦٤ » : وهو آخر ابيات أربعة لابى حزامة التيميمى أوردها أبوالفرج الاصبهاني في الاغاني – وقال : وقد اشتهرت رواية البيت بكنا حسبناهم واستشهد به جماعة كذا ، وصوابه ومتى حسبناهم ، وفيه شاهد آخر وهو جمع « فاعل » الوصفى على فواعل ، وقال في ص ٣٦٥ : قال ابن برى في أماليه على الصحاح : البيت لمودود الغبرى وقيل : لابى حزامة الوليد بن حنيفة . والشاهد مثل سابقه .

وذكره سيبويه في الكتاب جـ٢ ص ٣٨٧ » ولم ينسبه » وكذلك الأعلم في غير هذا المقام اذ قال الأعلم : والشاهد في قوله : حيوا وبنائه على « خشوا » لأن حيّ اذا ضعفت الياء ولم تدغم بمنزلة « خشى » واذا اتصلت بواو الجمع لحقها من الاعتلال والحذف مالحق « خشى » اذا كانت للجمع ، ومن أدغم فقال : حيّ ، قال في الجمع : حيوا ، فسلمت الياء من الحذف وراجع « ابن يعيش جـ١ ص ١١٦ – والمقتضب جـ١ ص ١٨٢ » .

(٢) قاله الفرزدق وهو في ديوانه « جـ٢ ص ٢٠٧ » – وكذلك نسب له في الكتاب جـ١ ص ٢٣٨ ، وقد استشهد به سيبويه على حذف الهاء من « طويلة وشديدة » وحسن الحذف كون « السوارى والدعائم » مؤنثة تأنيثا غير حقيقى .

والفرزدق يصف مجده بالقدم والثبات على مر العصور ، واستعمل المجاز باستعارة السوارى والدعائم فكأنه بناء شامخ له ذلك . ورواية الديوان : « قديما ورثناه . . . الخ .

(٣) قائله : زفر بن الحارث بن معاوية من قصيدة قالها في « مرج راهط » وهو اليوم الذى قتل فيه الضحاك بن قيس الفهرى وجذام وحمير : قبيلتان ، ورواية الحماسة : ليالى قارعنا جذاما وحميرا ، ورواية شواهد المغنى : ليالى لاقينا . . . الخ والشاهد مثل الأبيات السابقة » وفيه شاهد آخر وهو أن « حسب » بمعنى « ظن » ولذلك نصب مفعولين .

راجع : « الحماسة ص ١٥٥ – العينى جـ٢ ص ٣٨٢ – شواهد المغنى ص ٩٣٠ »

(٤) استشهد بالبيت الاثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٢٥ ظ ولم اعرف قائله والشاهد مثل سابقه .

(٥) قائله النابغة الذبياني ، وهو في ديوانه ص ١١٧ من قصيدة في مدح النعمان بن المنذر ، ورواية الخزانة : اضحت خلاء وأضحى . . . البيت . والشاهد مثل سابقه ، و« لبد » قيل : آخر نسور لقمان بن عاد راجع الخزانه جـ٢ ص ٧٦ الهمع جـ١ ص ١١٤ الدرر جـ١ ص ٨٤ – الاشمونى جـ١ ص ٢٣٠ .

وقولـــه :

فأمسى مقفرا لاحي فيـــــه وقد كانوا فأضحى الحي صاروا(١)

أي وقد كانوا فيه ، فحذف الخبر ، وقولـــه :

ثم أصبحوا لعب الدهـــر بهم وكذاك الدهر حال بعد حال(٢)

– ويجوز في نحو أين زيد توسيط ما نفي بغير« ما » من زال وأخواتها = : نحو – أين لم يزل زيد ، وأين يبوح بكر ، وأين ليس ينفك خالد ، فلو كان النفي بما امتنع ، لصدارتها ، فلا يتقدمها ما في خبرها ، وقد مر ضرب منه صدر الباب في قولـــه (٣) .

« وتختص دام والمنفي بما يعدم الدخول على ذي خبر ، مفرد طلبي ، فدل على أن النفي « بما » لايكون خبره مفرداً طلبيا فيمتنع نحو– اين ما كان ، زيد ، واين مازال عمرو .

قال أثيرالدين(٤) : وينبغي إجراء خلاف ابن كيسان في إجازته : قائما مازال زيد ، بل يجب هنا ايجاب التقديم ، لمكان الاستفهام .

– لاتوسيط ليس خلافا للشلوبين = : أي عمر بن محمد بن عمر الازدي الأندلسي الاشبيلي رئيس أئمة النحاة في عصره ، أقرأ كتاب سيبويه نحوا من ستين سنة ، في إجازته أين ليس زيد ، بناء على اعتقاد جواز تقديم خبرها .

قال المصنف(٥) : وقد مرت الادلة على خلافه ، فالحق أحق أن يتبع حيث حل وأين صقع ، فلا مبالاة بمن منع هـ .

قلت : ولم يقدم رحمة الله على ذلك أدلة ، ولاذكر المسألة الا بعد أسطار كثيرة ، حيث قال : ولايتقدم خبر مادام اتفاقا ، ولاخبر ليس على الأصح» ، وهناك أورد أدلته بقوله : وقد مرت ذهول منه .

قال أثيرالدين(٦) : ولاينبغي الرد على الأستاذ(٧) بما رد به المصنف ، بل بأن موضوع ليس نفي الأخبار لا الذوات ، ومتعلق النفي انما هو الخبر ،

---

(١) البيت من شواهد السيوطي في الهمع جـ١ ص ١١٢ – وقال الشنقيطي في الدررجـ١ ص ٨٣ . لم اعثر على قائله والشاهد مثل ســابقه .

(٢) قائله : عدى بن زيد العبادى ، والشاهد مثل الابيات السابقة : انظر الهمع جـ١ ص ١١٣ – والدررجـ١ ص ٨٣ – ديوانه ص ٨٣ »

(٣) أى « المصنف » ، انظر ص ١١٤٧ .

(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٢٦ « و . »

(٥) في شرح التسهيل « جـ١ ص ٥٦ ظ .

(٦) في المرجــع الســابق .

(٧) أى : ابوعلى الشــلوبنى .

ى ما تحتمل الصدق والكذب ، فيحتمل النفي والاثبات ، وحينئذ فليس الاستفهام ذا وقع خبرا من الجمل الخبرية المحتملة الأمرين ، فلا يصح نفيها ، فلا يقع خبرا لليس ، بخلاف مازال ، لكون نفيها صوريا لأن معناها الايجاب ، فكما جوز أين كان زيد ، يجوز اين لم يزل زيد .

– وترد الخمس الاوائل = : من كان واضحى وأصبح وأمسى وظل – بمعنى صار = : نحو « وبست الجبال بسا ، فكانت هباء منبثا ، وكنتم أزواجا ثلاثة»(١)

وقولـــه :

بتيهاء قفر والمطى كأنهـــا قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها(٢)

وقولـــه :

حتى إذا حـــل بك النقـــير والرأس قد كان له شكير(٣)

وقولـــه :

أضحى يمزق أثوابي ويشتمنى(٤) أبعد ستين عندى يبتغى الأدب(٥)

وقولـــه :

ثم أضحوا كأنهم ورق جـــف فألوت به الصبا والدبور(٦)

وقوله تعالى : « فاصبحتم بنعمته إخوانا(٧)» وقول الشاعر :

---

(١) سورة الواقعة ، آية : ٤ ، ٥ .

(٢) قائله : عمرو بن أحمر الباهلى من أبيات يصف إبلا برعة السير فهى كالقطا التى تركت بيوضا صارت أفراخا ، فهى تطير بسرعة لتصل الى أفراخها « وبيتها » متعلق بـ « أبيتن » في البيت قبله وهو : الا ليت شعرى هل أبيتن ليلة : صحيح السرى والعيس تجرى غروضها والشاهد أن «كانت » بمعنى : صارت ، أى صارت فراخا بيوضها .

راجع : « المفصل ص ٢٦٥ – ابن يعيش جـ٧ ص ١٠٢ – الخزانة ص ٤ ص ٣١ – الأشموني جـ١ ص ٢٣٠ » .

(٣) جـ٧ ص ١٠٣ – وفي ملحقات ديوان رؤية ص ١٧٤ – الرواية : « فتير» والشكير : قال الجوهرى في الصحاح جـ١ ص ٣٤٢ : وشكرت الشجرة ايضا تشكر شكرا ، أى خرج منها الشكير ، وهو ماينبت حول الشجرة من أصلها . والشاهد : أن » كان بمعنى « صار» أى صار له شـــكير .

(٤) في « جـ » ويضربنى .

(٥) البيت من شواهد الاثير في التذييل والتكميل جـ ٢ ص ١٢٦ ظ ، ولم اعرف قائله والشاهد : أن « أضحى » بمعنى « صار» أى : صار يمزق اثوابى .

(٦) قائله : عدى بن زيد العبادى من قصيدة مذكورة في عيون الاخبار جـ٣ ص ١١٥ – والمراد : انهم صاروا الى هذه الحال ، أى أن أضحى بمعنى : صار . راجع : ابن يعيش جـ٧ ص ١٠٤، ١٠٥ والهمع جـ١ ص ١١٤ والدررجـ١ ص ٨٤ والأشمونى جـ١ ص ٢٣٠ – ديوانه ص ٩٠ .

(٧) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير ان نفرا(١)

وقولــه :

وأصبحت ودعت الصبا غير انى(٢) . . . . البيت

أنشد المصنف(٣) :

أمست خــلاء وأمسى أهلها احتملوا(٤)

فان كان الشاهد في أمست فذاك ، أو في أمسى . أو في مجموعهما فلا ، لعدم تأتي تقدير ذلك في أمسى أهلها ، لوقوع الماضى خبرا لها ، ولاتقع كائنة بمعنى صار كما مر ، وقوله تعالى : « فظلت أعناقهم لها خاضعين » (٥) « وظل وجهه مسودا »(٦) .

وزعم لكرة الاصبهاني(٧) والمهابادى شارح اللمع ، وقبلهما السيرافي عدم كينونة « ظل » بمعنى « صار ، لاختصاصها عندهم بفعل النهار .

قال السيرافي : هي لما يستعمله المرء نهارا ، وليست الا ناقصة .

وقال ابن السراج : مشتقة من الظل ، وانما تستعمل فيما للشمس فيه ظل من الطلوع الى الغروب .

وقال هشام : لما بين الصباح والمساء .

وعاب لكرة قول الأعشى :

---

(١) قائله : الربيع بن ضبع الفزارى ، يقال انه عاش أربعين وثلاث مائه سنة ، وقد استشهد سيبويه بهذا البيت وبيت آخر بعده وهو الذئب أخشاه ان مررت به « البيت » على اختيار النصب في الاسم اذا كان قبله اسم بنى على الفعل وعمل فيه طلبا للاعتدال وتقدير الكلام : اصبحت لا أحمل ، وأخشى الذئب أخشاه فحذف الفعل الناصب لـ « الذئب » لدلالة الفعل الثاني عليه كذا قال الأعــلم .
راجع النوادر ص ١٥٩ – الكتاب جا ص ٤٦ ابن يعيش ج٧ ص ١٠٥ .

(٢) سبق أنه من شواهد الأثير ولم يعرف قائله ، انظر ص ١١٦٧ .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٦ ظ .

(٤) سبق تحقيقه في ص ١١٦٧

(٥) سورة الشعراء ، آية : ٤ .

(٦) سورة النحل ، آية : ٥٨ .

(٧) هو : الحسن بن عبدالله أبوعلى الاصبهاني . قال السيوطى : المعروف بلكرة بضم اللام وسكون الكاف ، وفتح الذال المعجمة ، ويقال : بغذة بالغين .
قال ياقوت : قدم بغداد ، وكان إماما في النحو واللغة . أخذ عن الباهلى صاحب الأصمعى ، والكرماني صاحب الأخفش ، وكان يحضر مجلس الزجاج ، ويكتب عنه ثم خالفه . ومن مصنفاته : النوادر ، نقض علل النحو ، مختصر في النحو ، وغير ذلك ، ولم اعرف تاريخ ميلاده أو وفاته .
انظر : معجم الأدباء ج٨ ص ١٣٩ – البغية ج١ ص ٥٠٩ .

يظل رحيما لريب المنــون وللنقم في أهله والحزن(١)

بأن ليس الظلول الا نهارا ، قال : أفتراه يظل نهاره رحيما لريب المنون فاذا جن الليل أمن ، ومنع ظل فلان عمره سفيها ، وشهره سائرا الا وسيرة نهارى ، ونعى عليهم ذلك المحققون .

قال أبوحنيفة الدنيورى(٢) ردا على لكرة : أفترى أنت أن السامرى الذى ظل على العجل عاكفا كانت عبادته نهارية فقط ، فاذا جن الليل كفر به ، وقد قال : «لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى»(٣) وقد كانت الغيبة أربعين يوما ، بل ينبغى على ذلك في قوله جل ثناؤه : «ولئن أرسلنا ريحا فرآه مصفرا ، لظلوا من بعده يكفرون(٤) أن يكون كفرهم نهاريا لاغير ، وفي قول الشاعر :

وإخوان صدق لست أطلع بعضهم على سر بعض غير أني جماعها(٥)
يظلون شتى في البلاد وســـرهم الى صخرة أعى الرجال صداعها

أن يكون هؤلاء شتاتا بالنهار ، فاذا جهم الليل اجتمعوا ، واحدهم بالغور ، والآخر بنجد ، وقال ذوالرمة :

حتى اذا يبست بهمى لذى لبن واصفر بعد سواد النظرة العود(٦)
ظلت تخفق أحشائى على كبدى كأنى من حذار البين مورود

---

(١) هذا البيت من قصيدة قالها الأعشى في مدح قيس بن معد يكرب ، انظر ديوانه ص ١٦٤ .

(٢) هو : أحمد بن داود بن ونتد أبوحنيفة الدينوى .
قال القفطى : من اهل الدينور ، أخذ عن البصريين والكوفيين ، وأكثر أخذه عن ابن السكيت وأبيه ، وكان مفتنا في علوم كثيرة ، منها : النحو واللغة ، والهندســة ، والهيئة ، والحســاب .
وله عدة كتب منها : كتاب الفصاحة ، كتاب الأنواء ، كتاب الرد على الأصبهاني ، وغيرها . توفي عام ٢٨٢ ، وقيل : ٨١ أو ٩٠ ومائتين .
انظر : «الانباه جا ص ٤١ – البغية جا ص ٣٠٦ – معجم الأدباء ج٢ ص ٢٦ – الفهرست ص ٧٨ – هدية العارفين جا ص ٥٢» .

(٣) سورة طه ، آية : ٩١ .

(٤) سورة الروم ، آية : ٥١ .

(٥) استشهد بالبيتين الأثير في التذييل ، والتكميل ج٢ ص ١٢٦ و . في هذا المقام ، ولم أعرف قائلهما .

(٦) البيتين من قصيدة لذى الرمة في ديوانه ج٢ ص ١٣٥٦ ، ١٣٥٨ برواية : حتى اذا وجفت بهمى لوى لبن .... البيت ، وظلت تخفق ... الخ ورواية : الأنواء والأزمنة والأمكنة مثل الشارح ، وفي هامش الديوان : وهى رواية جيدة ، وقوله : «لبن» فكان ، وفي معجم البلدان : «لبن : من أرض اليمامة ، وهو واد فيه نخل لبنى عبيد بن ثعلبة : البيت يصف حميرا اجتزأت من أول الجزء حتى اذا وجفت البهمى ، ووجيفها : إقبالها وادبارها مع الريح . وقوله : «مورود» : محموم : أى كأنى من حذار الفرقة محموم ، فأنا أرتعد ، وقوله : ظلت ، جواب «حتى» .

أفترى حذاره نهاريا ، فاذا جن الليل أمن يقينا من افتراقهم بالنهار ، وبالليل على العكس هـ .

وزعم صاحب المفصل(١) استعمال بات بمعنى صار .

ودفعه المصنف(٢) بعدم دال (عليه)(٣) مع التنقير والاستقراء .

وقد حمل على ذلك بعض المتأخرين من قوله صلى الله عليه وسلم : « فإن أحدكم لايدرى أين باتت يده»(٤) ، ولاضرورة اليه ، لإمكان كونها بالمعنى المجمع عليه لها من الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا ، كما أن ظل لابمعنى صار ، لثبوت مضمون الجملة نهاراً .

قال المصنف(٥) : ومن أصلح ما تمسك به جاعل « بات» بمعنى « صار» قولـــه :

أخي كلما ذكرت كليـــب ... أبيت كأنني أطوى بجبل(٦)

بدلالة «كل» على عموم الأوقات .

– ويلحق بها = : أى بصار في رفع الاسم ونصب الخبر – ما رادفها من آض = : وفاقا للأعلم كقوله :

---

(١) « ص ٢٦٧ » وعبارته : «وظل وبات على معنيين ، أحدهما : اقتران مضمون الجملة بالوقتين الخاصين على طريقة «كان والثاني : كينونتها بمعنى صار» .

(٢) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٥٦ ظ .

(٣) « عليه » ساقطة من « جـ » .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ١ ص ٤٢ » كتاب الوضوء ، باب الاستبحار وترا ، من حديث أبى هريرة . وأخرجه مسلم في صحيحه « جـ١ ص ٢٣٣ » كتاب الطهارة ، باب كراهية غمس المتوضىء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الاناء قبل غسلها ثلاثا . . . الخ . من حديث أبى هريرة أيضا .
وأخرجه أبوداود في سننه « جـ١ ص ٢٣ » كتاب الطهارة : باب في الرجل يدخل يده في الاناء قبل أن يغسلها ، من حديث أبى هريرة كذلك وأخرجه الامام أحمد في مسنده « جـ٢ ص ٢٤١ و٢٥٩ وغيرهما ، من حديث أبى هريرة .

(٥) في المرجع الســابق .

(٦) قائله : عمرو بن قيس المخزومى من أبيات ثلاثة قالها عندما أصيبت ناقته بسهم خطأ ، من رجل من بنى قريم ، أما الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٤ فانه قال : لم اعثر على قائله ، وروايته : أجن «كلما . . . أطوى بجمر . ورواية السكرى في شرح أشعار الهذليين ص ٨٠١ أجنى كلما ذكرت قريم « . . . . أكوى بجمر ، وقال السكرى : قوله : « أجنى » أراد : من أجل أني ، وكلمة بيقولونها : «لاجن بك» أى : أدرك ما أردت . وقيل لاخفاء به ، أى هو ظاهر ، وقيل : لاخفاء بما تريد . وانظر اللسان مادة « جنن » .

ربيتــــه حــتى اذا تعددا وآض نهداً اكالحسام أجردا(١)

وعـــاد = : كقولــه :

فكان مضلى من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد آمرا(٢)

وقالوا : عاد الطين خزفا ، وقولــه :

تعد لكم جزر الجزور رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات(٣)

فجزر الجزور خبر « تعد » لتعرفه ، وهو الوجه .

وأجاز ابن عصفور حالتيه ، طموحا الى أن المعنى : مثل جزر الجزور ، وما كان على ذلك فقد يجعل منكرا وإن عرف لفظا .

وقد أنكر بعض إلحاق الفعلين(٤) بأفعال الباب ، حاملا ماورد من ذلك على الحالية ، لتعديهما بالجار كعاد الى كذا وآض اليه ، أى رجع .

ـ وآل = : أنشد المصنف(٥) :

وعروب غـــير فاحشـــة ملكتنى ودها حقبــا(٦)
ثم آلـــت لا تكلمنــــا كل حى معقب عقبــا

أى صارت لاتكلمنا .

(١) قائله : العجاج يشكو فيه عقوبة ابنه اياه ، والشاهد أن « آض مرادفة لصار ، وفي الرجز شاهد آخر ، وهو : تقديم معمول الصلة على الموصول ، لأن قوله : بالعصى » متعلق بأجلد ، وهو صلة « أن » الموصولة الحرفية . وهذا بناء على رأى الكوفيين ، وقد خرجه البصريون على الندور ، أو أنه متعلق بأجلد مقدر ، وقيل « بالعصى » خبر مبتدأ محذوف تقديره : ذلك الجزاء بالعصى ، والجملة اعتراضية – والنهد : العالى المرتفع . انظر : المنصف لابن جنى جـ٣ ص ٢٠ – الهمع جـ١ ص ٨٨ – ١١٢ – والدرر جـ١ ص ٦٦ و٨٢ جـ٢ – الخزانة جـ٣ ص ٥٦٢ – شواهد الشافية ص ٢٨٥ المحتسب جـ٢ ص ٣١٠ الصحاح جـ١ ص ٥٠٣ مادة « عدد » وهو غير موجود في ديوانه .

(٢) قائله : سواد بن قارب الدوسى الصحابى الجليل ، وذلك من قصيدة ذكر فيها قصته مع « ربيئة » من الجن ، وكان كاهنا ، فأتاه « ربيئة » ثلاث ليالى ، وفي كل ليلة ينشده رجزا يبشره فيه برسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يصرح له الا في الثالثة ، فهداه الله للاسلام ، واسلم بسببه ، والشاهد : أن « عاد » مرادفة لصار .
راجع : « الهمع جـ١ ص ١١٢ – الدرر جـ١ ص ٨٢ – ٨٧ – الأشموني جـ١ ص ٢٢٩ » .

(٣) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٢٨ و. ، والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١١٢ – وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٣ » : لم اقف على قائله والشاهد مثل سابقه وفيه شاهد آخر ، وهو : أن رجع مثل صار .

(٤) وهما : آض وعـــاد .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٦ ظ .

(٦) ذكر ذلك الأثير أيضا في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١١٨ و . والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١١٢ – وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٢ : لم اقف على قائلهما .

قال أثيرالدين(١) : ولاحجة فيه ، لاحتمال أن «آلت» بمعنى حلفت ، ولاتكلمنا جواب القسم ، كقوله :

وآلت حلفــة لم تحلــل (٢)

قلت : وقد أوهم الدماميني(٣) بعض الايهام أن ذلك مما انتقده وليس به .
— ورجــع = : وفي الحديث : «لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» (٤) .

— وحــار = : كقولــه :

وما المرء الا كالشهاب وضوءه يحور رماداً بعد اذ هو ساطع(٥)

— واســتحال = : كما في الحديث «واستحالت غربا»(٦) وقولــه :

إن العداوة تستحيل مــــودة بتدارك الهفوات بالحسنات(٧)

— وتحــــول = : كقول امرئ القيس :

وبدلت قرحاً داميا بعد صحــة لعل منايانا تحولن أبؤسا(٨)

---

(١) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٢٨ و .

(٢) وأول البيت : ويوما على ظهر الكثيب تعذرت.. على وآلت ... البيت وهو من معلقة امرىء القيس المشهورة ، والشاهد : أن «آلت» بمعنى «حلفت» قال التبريزى في شرح المعلقة : وآلت : حلفت : يقال : آلى يولى إلاء ... ونصب «حلفة» على المصدر ، لأن معنى «آلى» حلف ، ومعنى «لم يحلل» لم يقل : ان شاء الله ، من التحليل في اليمين . انظر : «المعلقات ص ٧٥ — الهمع ص ١٨٧ — الدررج١ ص ١٦١» .

(٣) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٣ ظ ، وعبارته : وهذا ليس بنص في المدعى ، ولا ظاهر فيه ، لاحتمال أن تكون «آلت» بمعنى حلفت ... الخ .

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه «ج١ ص ٣٥ — كتاب العلم — باب : الانصات للعلماء» من حديث جرير .

(٥) قائله : لبيد بن ربيعة الصحابي الجليل ، والبيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٨ و . ، والسيوطى في الهمع ج١ ص ١١٢ — والشنقيطى في الدررج١ ص ٨٣ — وديوانه ص ٨٨ في رثاء أخيه أربد .

(٦) أخرجه البخارى في صحيحه «ج٢ ص ١٨٥» باب مناقب قريش «ص ٢٩٠، ٢٩٤» باب فضائل الصحابة و«ج٤ ص ٢١٥» باب التعبير ، من حديث أبي هريرة وعبدالله بن عمر رضى الله عنهم .
وأخرجه الامام أحمد في مسنده «ج٢ ص ٢٨ — ٣٩ — ٨٩» وغيرها ، من حديث عبدالله بن عمر .

(٧) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٨ و . ولم اقف على أسم قائله ، والشاهد : أن «تستحيل» بمعنى تصير . أى تصير مودة .

(٨) قال الأعلم في شرح الديوان ص ٢٣٨ : وقوله : وبدلت قرحا داميا : يريد ماناله في جسمه من الحلة المسمومة التى وجه بها اليه ملك الروم ، وقد ذكر الأعلم ضمن قصيدة . وقال السيوطي في شرح شواهد المغنى ص ٦٩٣ : انه من ايراد الممتنع بصورة الممكن ، لأن تحول المنايا أبؤسا ممتنع . وفي رواية : فيالك من نصحى تحولن . وفي أخرى : تبدلن أبؤسا ، وعليها فلا شاهد . راجع الدررج١ ص ٨٣» . ورواية ابن مالك في شرحه : فيالك من نعمى تحولن أبؤســا .

ـ وارتـــد = : لكونه مطاوع « رد » بمعنى صير ، كقوله :

رمى الحدثان نسوة آل حرب   بمقدار سمدن له سمودا(١)
فرد شعورهن السود بيضـــا   ورد وجوههن البيض سودا(٢)

فصار مطاوعه ارتد ، بمعنى صار كقوله تعالى : « فارتد بصيرا »(٣) قاله المصنف(٤)

ـ وندر الالحان بصار في « بما جاءت حاجتك = :

قال أثير الدين(٥) وغيره وأول من قالها الخوارج ، قالوها لابن عباس رضى الله عنه حين أرسله على ، كرم الله وجهه اليهم ، روى برفع « حاجتك » في « ما » استفهامية في محل نصب خبرا مقدما لجاءت وجوبا ، وحاجتك اسمها ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك .

وبنصبها خبراً ، واسمها ضمير « ما » وساغ تأنيثه للاخبار عنه بالحاجة ، نظير من كانت أملك ، وقضيته — بل صرح به أثير الدين(٦) — الاقتصار بالمسألة على هذا التركيب .

وقال ابن الحاجب في أمالى المفصل في «جاء البر قفيزين» : اختلف في نصب القفيزين فقيل : على الحالية ، والأولى أنه على الاخبار ، لفضلية الحال ، وأن المعنى على الصيرورة ، وأن القفيزين محط الفائدة ، تقول كلت(٧) البر فجاء قفيزين .

قال أثير الدين(٨) : والصحيح الحمل على الحالية .

واعتل له بعض بأن ليس القصد صيرورته على ذلك بعد أن لم يكن عليها ، بل انه جاء مفصلا مجعولا انتقاله من الجهل به الى العلم به .

---

(١) في ج : الحادثات سؤه . . . الخ .
(٢) قائلهما : عبدالله بن الزبير الأسدى ، والزبير : بفتح الزاى وكسر الموحدة وهو شاعر كوفي من شعراء الدولة الأموية ، والسمود : الغفلة والسهوة قال المرزوقي في شرح الحماسة : وقوله : « رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار » فيه مايجرى مجرى القلب ، لانه لوقال : رمى المقدار نسوة آل حرب بحدثان لكان اقرب في المعتاد . . . فيقول : جر المقادير على نسوة آل حرب نوبة من نوائب الدهر أثرت في عقولهن ، حتى غفلن عن أسباب الدين والدنيا كلها ، والشاهد قوله : « رد » في الموضعين فانه بمعنى صير ، حيث نصب مفعولين . راجع : « الحماسة ص ٩٦١ — العينى جـ٢ ص ٤١٧ — الأشموني جـ٢ ص ٢٦ » .
(٣) سورة يوسف ، آية : ٩٦ .
(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٦ ظ .
(٥) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٢٨ ظ » .
(٦) في المرجع السابق .
(٧) في «حـ» : كانت البر فجاءت قفيزين .
(٨) في المرجع السابق .

— (و) (١) قعدت كأنها حربة = : فقالوا : شحذ شفرته ، ويروى : أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، فكأنها حربة خبر قعدت .

قال الأندلسي : لايتجاوز بهذين ما استعملا فيه .

وقال ابن الحاجب(٢) الأولى طرد « جاء » ، وأما « قعد » فلا ، وأن اطرد فانما يطرد في مثل الموضع المستعمل فيه ، فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار ، بل قعد كأنه سلطان ، لكونه مثل قعدت كأنها حربة . واستحسنه المحقق الرضى(٣) .
— والأصح أن لايلحق بها آل = : استشعاراً . لأن لادليل فيما أنشده (٤) أولا ، لاحتمال تطرق ذلك الاحتمال .

— ولاقعد مطلقا = : أى صدر الخبر بكان أم لا ، كما يراه الفراء ، جاعلا من ذلك قوله :

لا يقنـــع الجارية الخضاب ولا الوشاحات ولا الجلباب(٥)
من دون ان تلتقى الأركـــاب ويقعـــد الأرب لـــه لعـــاب

وحكى الكسائى : قعد لايسأل حاجة الا قضاها .

وحمل على ذلك صاحب الكشاف : « فتقعد مذموما مخذولا(٦) » وقد عرفت قول ابن الحاجب فيه .

قال(٧) المصنف : ويمكن منه قوله :

---

(١) في المتن تحقيق بركات ص ٥٣ : « وقعدت » وكذلك ما في شرح الأثير ج٢ ص ٢٨ ظ . وما في نسخ الشارح : « واما قعدت . . . الخ . وما أثبته هو الصواب لأن ، « أما » تحتاج الى جواب وهو لم يذكره .

(٢) قال في شرح الكافية ج١ ص ١١٢ : « يعني قد استعمل « جاء » في هذا المعنى بمعنى صـــار ، لأن المعنى إثبات حصول الفاء على معنى ماذكر منصوبا ، فان جعلت « ما » نافية وجب أن يكون ذلك الشيء تقدم ذكره ، فيكون المعنى نفي أن يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب ... الخ .

(٣) انظر : شرح الكافية ج٢ ص ٢٩٢ .

(٤) وهو قوله السابق : رى الحدثان نسوة آل . . . الخ .

(٥) ذكر هذين البيتين الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٢٨ ظ ، وعبارته في هذا المقام : « ولا قعد مطلقا : يعنى أنه انما تستعمل « قعد » بمعنى صار حيث وردت ولا تقاس ، وذهب الفراء الى أنه يطرد جعل « قعد » بمعنى صار ، وما جعل من ذلك قول الراجز : لا يقنع من الجارية . . . البيتين ولم اعرف قائلهما ، ورواية الأثير :ويقعد الأمر له لعاب . والبيتان في معاني القرآن للفراء ج٢ ص ٢٧٤ غير منسوبين . انظر الصحاح ج١ ص ١٣٩ .

(٦) سورة الاسراء ، آية : ٢٢ . وعبارة الزمخشرى « فتقعد » من قولهم : شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة بمعنى صارت ، يعنى : فتصير جامعا على نفسك الذم وما يتبعه من الهلاك . . . . الخ .

(٧) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٦ ظ ، وعبارته : « ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر . . . . الخ .

ما يقسم الله فاقبل غير مبتئس   عليه واقعد كريما ناعم البال(١)

قال أثيرالدين(٢) : وأما قولهم : قعد فلان يتهكم بعرض فلان ، فزعموا زيادة « قعد » أى فلان يتهكم ، ولا معنى لقعد هنا الا ذلك .

قلت : وفيه نظر ، لأن حمل اللفظ على عدم الزيادة مالاح وجه أولى من دعواها مجردة .

وقد مر طرد الفراء جعل « قعد » بمعنى « صار » فليسلك(٣) بما هنا هاتيك الطريقة ، لوضوح معنى الصيرورة فيها في هذا التركيب ، كما لاخفاء به ، وأما أن لامعنى لقعد هنا الا الزيادة فلانسلمه .

ـ و = : الأصح أيضا ـ ألا يجعل من هذا الباب غدا وراح = : كما يراه الزمخشرى والعكبرى وجماعة .

قال المصنف(٤) : وقد يستشهد له بقوله صلى الله عليه وسلم : « لـو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تغدوا خماصا وتروح بطانا(٥) » ، وقول ابن مسعود رضى الله عنه : « أغد عالما أو متعلما ولاتكن امعة » (٦) .
قال : ولاحجة في ذلك ، لاحتمال كون المنصوب بعدهما حالا ، سيما ولاتوجد الا نكرة .

وقد أودعهما الباب الجزولى وابن عصفور تامتين وناقصتين ، فتدلان ـ على الأول ـ على دخول الفاعل في الوقت المشتقين من اسمه على حسب مقتضى الصفة من مضى أو غيره كغدا وراح ، أى مشى في الغدو والرواح ، غير أنه قليل .

وأما على الثاني فيجوز رفعهما الشأن وغيره ، دالتين على اقتران مضمون الجملة بالزمن المشتقين منه كغد ازيد قائما ، أى وقع قيامه وقت الغدو ، وراح منطلقا ، أى وقع انطلاقه وقت الرواح .

---

(١) نقل ذلك الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٢٨ ظ ، ولم اعرف قائله والشاهد : أنه يمكن أن يكون قوله : أقعد بمعنى : صار .
(٢) في المرجع المذكور .
(٣) في « أ » و « ب » : بها هنا .... الخ .
(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٦ ظ .
(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « جـ١ ص ٣٠ – ٥٢ » من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأخرجه ابن ماجة في سننه « جـ٢ ص ١٣٩٤ » كتاب الزهد ، باب التوكل واليقين .
(٦) يروى هذا الأثر أيضا لأبى بكر وأبى الدرداء بألفاظ مختلفة ، قال في كشف الخفاء ما ملخصه : « اغد عالما أومتعلما أومستمعا أو محبا ، ولا تكن الخامسة فتهلك ، رواه البيهق وابن عبدالبر من حديث عطاء بن مسلم الخفاف عن أبى بكرمرفوعا بسند ضعيف ، كما قال الحافظ أبوزرعة العراقي ، وان قال البيهق ، رجاله موثقون ، ويروى عن ابن مسعود وأبى الدرداء من قولهما ، وهو عبد أبى نعيم ، والطبراني ، انظر : « العلم جـ٢ ص ٣٤ – ٣٦ – وكشف الخفاء جـ١ ص ١٤٨ – ١٤٩ ، جـ٢ ص ١٣٢ » .

وربما وقعا بمعنى «صار» كغدا ضاحكا أو منطلقا ، أى صار في حال ضحك وانطلاق .

ويحتاج دعوى النقصان الى سماع ، وقد أنكر أبوالوليد بن أبي أيوب قول من يراهما من أفعال الباب .

ويقول : غدا بمعنى غدوة ، وراح بمعنى خرج عشية ، لاستغنائها اذ ذاك عن الخبر ، إنكارا شديداً .

وأجاب الأندلسى بأن موردهما الباب لايراهما بالمعنى الذى أنكره ، بل بمعنى صار ، فان صح ذلك(١) قبل والا فلا .

– ولا أسحر وأفجر وأظهر = : خلافا للفراء في كتاب «الحد»(٢) غير مورد لها فيه شاهدا .

وقد زعم الكوفية : «أن هذا وهذه» من الباب مرادا بهذا التقريب ، نحو كيف أخاف الظلم وهنا الخليفة قادما ، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذا كل ما فيه الاسم الواقع بعد أسماء الاشارة لا ثاني لها في الوجود ، لأن المعنى إنما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع وجئ باسم الاشارة تقريبا لهما ، ألا تراك لم تشر اليهما حاضرين ، وأيضا فهما معلومان ، غنيان عن التنبيه عليهما بالاشارة اليهما .

ويدل أن المرفوع مخبر عنه أنك لو أسقطت الاشارة لم يختل المعنى ، كما لم يختل مسقط «كان» من : كان زيد قائما ولو قلت : هذا ابن صياد أشقى الناس كان تقريبا .

وكذا ما الواقع فيه بعد الاشارة معبر به عن جنسه لا عن فرد بعينه ، نحو : ما كان غير مخوف من السباع فهذا الأسد مخوفا ، لعدم إرادتك شخصا بعينه ، ولو أسقطت الاشارة أيضا استقل كلاما .

ورد بأن المعنى وان كان على الاخبار عن المرفوع بالمنصوب ، غير أن ليس الاعراب ما ذكروه ، بل المرفوع بعد الاشارة خبر والمنصوب حال للزوم تنكيره ، وإجازتهم فيه التعريف ، هو القياس بناء على الخبرية .

---

(١) وقال الأندلسى في التوطية ص٢١٢، ٢١٣ : «وما جاء بمعنى صار عمل عملها ، وذلك ستة أفعال .... والأربعة : عاد ، وآمن ، وغدا ، وراح ، ولا يمتنع أن تكون : غدا ، وراح ، من هذا الباب ، وان لم يكونا بمعنى : صار ، لأنه لا فرق بين : غدا وراح ، وأصبح وأمسى .... كذا قال سيبويه ، فينبغى أن تكون : غدا ، وراح ، وبان لم يكن معناهما : صار كأصبح ، وأمسى وأضحى ، وان لم يكن معناها : صار ، لأن معناها : كان في الغدو والرواح كما أن معنى : أمسى وأصبح وأضحى : كان في المساء والصباح ، والضحى .

(٢) في «أ» و «ب» كتاب الحى .

وأما على الحالية فلا ، وان حفظ منه شيء مدخولا للام جعلت فيه زائدة ، كما في الجماء الغفير .

وهنا انتهى إيراد الكلم الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، وهى إحدى وثلاثون اتفاقا واختلافا ، وحصرها بالعد طريقة ضعيفة ، ومن ثم زيد فيها ونقص .

وأما سيبويه فأورد منها ألفاظا ، ثم قال(١) : وما كان نحوهن مما لايستغنى بمرفوعه عن الخبر ، فأعطى قانونا كليا مضبوطا به أفعال الباب .

ومن ثم ألحق النحويون بها أفعال المقاربة ، وهى طريقة النحاة الراسخين الذين هم على سنن النحو ، من عون(٢) الباب بقانون كلى يحسن في شخصيات المسائل .

ـ وتوسط أخبارها = : أى الأفعال الناقصة ـ كلها جائزا = : كان الخبر مشتقا أو جامدا وفاقا للبصرية ، نحو ـ «وكان حقا علينا نصر المؤمنين»(٣) « فما كان جواب قومه الا أن قالوا »(٤) .

قال المصنف(٥) : والاستشهاد بها أولى منه بالأولى ، لإجازة بعض القراء الوقف على « حقا » ، مكنا في كان ضميرا ، ومنع الكوفية : كان قائما زيد ، بناء على أن في قائما راجعا الى اسم كان المؤخر ، لامتناع تقدم ضمير الرفع عندهم على مايعود عليه .

وأجازه البصرية منويا به التأخير ، كما هو رأيهم في المرفوع مما النية به التأخير .

وأجازه الكسائى رافعا بكان ضمير الشأن ، ناصبا بها « قائما » رافعا به « زيد » ، غير مجوز الا أفراد قائما لرفعة الظاهر .

ورد بأن رأيه قصر تفسير ضمير الشأن على الجملة .

وأجازه الفراء أيضا على أن قائما خبر كان ، مرفوعا بها وبقائم « زيد » ، غير مجوز أيضا الا أفراد قائم لذلك ، مع تقدره بالفعل ، لجواز : كان يقوم زيد ، وكان قام زيد .

ورد بامتناع إعمال عاملين في معمول .

(١) في الكتاب جـ١ ص ٢١ «وعبارته : » وذلك قولك : كان ويكون ، وصار ، ومادام وليس ، وما كان نحوهن ... الخ .
(٢) في «ب» : من كون الباب ... الخ و« العون » قال الجوهرى في الصحاح جـ٢ ص ٣٩٥ : الظهير على الأمر ... الخ .
(٣) سورة الروم ، آية : ٤٧ .
(٤) سورة النحل ، آية : ٥٦ ـ والعنكبوت ، آية : ٢٤، ٢٩ .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٧ و .

وأجاز ابن هشام : كان قائما الزيدان والزيدون ، جاعلا : قائما خبر ، والزيدان والزيدون اسما .

وأنكره البصرية الا مع تثنية الخبر وجمعه .

ودخل في عموم «كل» خبر ليس ، ومادام .

أما ليس فحكى المنع فيها ابن درستويه ، حملا على «ما» .

ورد بقراءة بعض السبعة : «ليس البر أن تولوا»(١) بنصب البر ، وقول السموءل :

سلى ان جهلت الناس عنا وعنهما فليس سواء عالم وجهول(٢)

وقول الآخر :

أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذى في يديه(٣)

ووهم المصنف تبعا للفارسي(٤) وابن الدهان وابن عصفور ، فحكى الاجماع على توسيط خبر ليس .

وأما «مادام» فوهم ابن معطى(٥) في منع توسيط خبرها ، فخالف النص والقياس والاجماع .

أما الأول : فقوله :

---

(١) سورة البقرة ، آية : ١٧٧ . قال أحمد الدمياطى في كتاب الاتحاف ص ١٨٤ - : فحمزة وحفص بنصب البر خبر ليس مقدما وأن تولوا «أسمها في تأويل مصدر ، لأن المصدر المؤول أعرف من المحلى ، لأنه يشبه الضمير ، لكونه لايوصف ولا يوصف به ، ووافقهما المطوعى ، والباقون بالرفع على أنه اسم «ليس» ومثل هذا التخريج ، بل وأزيد منه قاله مكى في كتاب مشكل اعراب القرآن ج١ ص ٢٨٠ وما بعدها .

(٢) نقل المرزوقي في شرح الحماسة ص ١٢٣ : أن قائله : عبدالملك بن عبدالرحيم الحارثى ، ونسبه العينى في شواهده الكبرى ج٢ ص ٨٦ للسمول ولحلاج الحارثى وقال : والأول أشهر والبيت من قصيدة طويلة عدد فيها السمؤل مزايا قومه وأفضالهم ، وروى البيت : عنا وعنكم ، وعنا فتخبرى ، بدل عنا وعنهم . وانظر : الأشمونى ج١ ص ٢٣٢ . والشاهد فليس سواء علم وجهول ، حيث قدم خبر «ليس» على اسمها .

(٣) قال السيوطى في شواهد المغنى ص ٣٣٨ - : قال الجاحظ في البيان ج٣ ص ١٢٨ : هو لمحمود النحاس ، ورواية السيوطى : ببعض ما في يديه ، ونسب في البيان والتبين لمحمود الوراق ، وهومن المحدثين ، والشاهد مثل سابقه ، والبيت من شواهد التصريح ج١ ص٢٠١

(٤) قال الفارسي في الايضاح العضدى ج١ ص ١٠١ - : وقد ذهب قوم الى أن تقديم خبر «ليس» على «ليس» لا يجوز ، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها ، نحو : ليس منطلقا زيد .

(٥) هو : يحيى بن معطى بن عبدالنور أبوالحسن زين الدين الزواوى المغربى الحنفى النحوى . قال السيوطى : كان إماما مبرزا في العربية ، شاعراً محسنا ، قرأ على الجزولى ، وسمع من ابن عساكر . ومن مصنفاته : «العقود والقوانين» في النحو ، وكتاب «حواشى على أصول ابن السراج» و «الألفية» وغيرها . ولد عام (٥٦٤ - وتوفى عام ٦٢٨) . انظر : «الانباه ج٤ ص ٣٨ - معجم الأدباء ج٢٠ ص ٣٥ - البغية ج٢ ص ٣٤٤» .

لاطيب للعيش ما دامت منغصة   لذاته بادكار الموت والهرم(١)

وقوله :

مادام(٢) حافظ سرىمن وثقت به   فهو الذى لست عنه راغبا أبدا(٣)

وأما الثاني(٤) : فكما جاز توسيط أخبار أخواتها جاز معها .

قال المصنف(٥) : أما مخالفته للقياس فبينة ، لجواز توسيط خبر « ليس » إجماعا ، مع ما فيها من عدم التصرف ، وتفوقها ضعفا بلزوم منع تصرفها ، وعروض منع تصرف دام ، وبمحاكاة ليس « ما » النافية معنى ، و « ليت » لفظا بتوسطها ياء ساكنة سالمة ، ومثله في الأفعال مفقود ، فثبت زيادة ضعف — ليس على ضعفها وتوسيط خبر « ليس » جائز ، فتوسيط خبر « دام » لنقص ضعفها أجوز ه .

وقد عرفت وهمه في دعوى الاجماع على توسيط خبر « ليس » .

— ما لم يمنع = : من التوسط — مانع = : ككون الخبر واجب التقديم ، نحو : أين كان زيد ، أو التأخير ، نحو : كان فتاك صديقى .

— أوموجب = : للتوسط ككون الخبر بحيث لايسوغ تقدمه الناسخ ، أوتأخره عن الاسم وذلك بكون الاسم محصورا ، نحو : « ما كان حجتهم الا أن قالوا(٦) خلافا للأخفش في إجازة : ليس الا زيد قائما ، وكونه ضميرا متصلا ، نحو: كانك زيد ، واشتماله على راجع الى الخبر ، نحو : كان أخاك ابنه ، أى كان ابن أخيك أخاك ، أى مشبها له ، أو على شيء في الخبر ، نحو : كان في الدار ساكنها ، وكون الخبر ظرفا أو مجرورا مسوغا للابتداء ، نحو : كان في الدار رجل ، وكانت عنده امرأة .

وكون الناسخ مدخولا للحرف المصدرى ، كيعجبنى أن يكون في الدار صاحبها ، فلايقدم على الناسخ ، لأجل المصدرى ، ولايؤخر عن الاسم للضمير(٧) .

(١) قال العينى في شواهده الكبرى ج٢ ص ٢٠ — والشنقيطى في الدررج١ ص ٨٧ — لم نقف على اسم قائله ، والشاهد واضح ، وهوتوسط خبر « دام » — راجع : الأشموني ج١ ص ٢٣٢ — التصريح ج١ ص ١٧٨ .
(٢) في « ب » : مازال حافظ . . . الخ .
(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٣٠ ظ ، وصاحب الفصيح ج٢ ص ١٨٨ — ولم ينسبه أحدهما ، ولم اعرف قائله والشاهد مثل سابقه .
(٤) وهو القياس .
(٥) في شرح التسهيل ج١ ص ٥٧ و .
(٦) سورة الجاثية ، آية : ٢٥ .
(٧) في « ج » : عن الاسم الضمير . . . الخ .

وفي شرح الدماميني(١) : وتمثيلهم في هذا المقام بنحو – كان في الدار ساكنها فاسد ، إذ لا داعي فيه للتوسط ، اذ لو قدم على الناسخ جاز .

قلت : والجواب ما قاله المصنف ، وأقره أثير الدين(٢) وغيره ، واعترض عنه الدماميني ولوعاً بالنقود مع وقوفه على الأجوبه(٣) ، أنه قد يحمل الموجب على موجب توسيط أو تقديم على سبيل التخيير ، وذلك اذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر ، نحو : كان شريك هند أخوها ، ووليها كان أبوها ، فيجب في نحو هذه تقديم الخبر أوتوسيطه ، ويمتنع تأخيره حذرا من تقدم الضمير على مفسر مؤخر لفظا ورتبة ، فلو كان في مثل هذه قبل الفعل ما له الصدر تعين التوسيط نحو – هل كان شريك هند أخوها .

– وكذا تقديم خبر صار ، وما قبلها = : من كان ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات – جوازا = : أي جائزا ، فهو بالنصب حال من مستكن الجار والمجرور المتقدم ، أي : وتقديم خبر صار وما قبلها ثابت مثل المتقدم في حالة الجواز ، أو ذا جواز ، نحو : قائما كان زيد ، سواء كان مشتقا أو جامدا ، وفاقا للبصرية .

وأنكر الكوفية المثال بناء على كون « قائما » خبر كان مقدما ، و « زيد » اسمها ، للعلة السالفة عنهم في منع توسطه .

وأجازه الكسائي مرفوعا به « زيد » مكنا في كان ضمير الشأن ، غير مجوز تثنية « قائم » أو جمعه ، لرفعة الظاهر كرأيه حال التوسط .

وحكمه عند الفراء(٤) مع التقديم حكمه مع التوسط ، غير أنه يثنى « قائما » ويجمعه ، لعدم حلول الفعل هنا محله ، بخلافه متوسطا ، فلا تقول : قام كان زيد ، ولا يقوم كان عمرو .

ورد رأياهما بما رد به متوسطاً ، فان جعلت « قائما » ونحوه خلفا لموصوف جاز عندهم متقدما ومتوسطا ، لرفعه اذ ذاك راجعا الى الموصوف المحذوف ، ويثنى ويجمع .

وأجاز البصرية والكسائي تقديم الخبر في – كنت حسنا وجهك ، فتقول : حسنا وجهك كنت . ومنعه الفراء ، الا مجعولا مكان الكاف الهاء ، نحو – حسنا وجهه كنت .

---

(١) « جـ١ ص ١٠٤ و . » .
(٢) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٣١ و . » .
(٣) هذا أول كلام المصنف في الشرح جـ١ ص ٤٧ و .
(٤) في جـ : منع التقديم منع التوسط .... الخ .

قال أثير الدين(١) : ويحتاج جواز تقديم خبر «كان» وصار» وما بينهما عليها الى سماع ، ولم نجدهم ذكروه ، ولا يكاد يوجد : قائما كان زيد .

واحتج بعض بقوله تعالى : «أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون»(٢) لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وقوله تعالى : «قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون»(٣) ، وأما قوله سبحانه : «كذلك كنتم من قبل»(٤) فقد قيل : كان فيه تامة .

ـ أو منعا = : أى ممنوعا ، أو ذا منع ، نحو : صار عدوى صديقى ، مما فيه لبس .

قال المصنف(٥) : ومن عروض المانع خوف اللبس ، فإن المثال(٦) ، وحصر الخبر ، نحو : إنما كان زيد في المسجد ، واشتمال الخبر على ضمير ما اشتمل عليه الاسم ، نحو : كان بعل هند حبيبها ، فيجب تأخير الخبر في مثله للزوم عود الضمير على متأخر غير متعلق به العامل لو وسط أو قدم .

وبعض لايلتزم التأخير في مثله ، لأن المتضائفين كشىء ، فلو وسط فقيل : كان حبيبها بعل هند جاز ، لعود الضمير على ما هو كجزء مرفوع الفعل ، فهو مقدر التقديم ، من حيث لايتم معناه الا به .

ويلزم من جوازه جواز : كان حبيبها الذى خطب هندا ، لأن تمام المضاف بمنزلة تمام الموصوف ، وهو ممنوع فكذا ما بمنزلته .

ـ ووجـــوبا = : أى واجبا ، أو ذا وجوب ، نحو : كم كان مالك ، وغلام من كان زيد مما تضمن استفهاما أو أضيف اليه .

ـ وقد يقدم خبر زال وما بعدها = : من أنفك ، وبرح ، وفتى ، وفتأ ،

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٣١ ظ .
(٢) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .
(٣) سورة التوبة ، آية : ٦٥ .
(٤) سورة النساء ، آية : ٩٤ .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٧ و .
(٦) أى قولك : صار عدوى صديق .

وونى ، ورام ، مرادفاتها ، حال كونها — منفية بغير «ما» = : نحو : في الدار لن يزال زيد ، وخاضعا لن يبرح عمرو ، تمسكا بقوله :

ورج الفتى للخير ما أن رأيتــه على السن خيرا لايزال يزيد(١)

فقدم معمول الخبر ، وانما يقدم حيث يجوز تقديم العامل كما أطبقوا عليه قدماؤهم ومتأخروهم .

وفي شرح الدماميني(٢) تجاهلا : كذا قيل ، ولايطرد ، بجواز زيد لن أضرب ، ولم أضرب .

قلت : وقد أوهم أن ذلك من عند نفسه وليس به كما ستعرفه .(٣)

والجواب : أن ذلك مقيد بما لامعارض له ، كما في ما عارض به من كون العامل فيه غير سائغ التقديم على ما ينصبه أو يجزمه ، لشدة طلبه له وانصبابه عليه ، وضعفه على عمله فيه مقدما ، لكونه عاملا حرفيا ، ولكونه منزلا منه منزلة الموصول وصلته .

بل زعم بعض ذلك صلة حقيقية ، كأعجبني زيدا أن تضرب ، وغير ذلك لعدم قصور المعارضة على المثالين ولا إشكال .

وأجاز ابن طاهر نصب — خيرا برأيته — على اضمار مضاف ، أى ذا خير .
— ولايطلق المنع = : مع كل ناف من أدوات النفى — خلافا للفراء = : في إطلاقه إياه بأى حرف كان النفى .

— ولا = : يطلق — الجواز خلافا لغيره = : أى الفراء — من الكوفيين = : أو الكسائى منهم خاصة ، أو ابن كيسان ، بل شهر عنه ، أو الأخفش .

واختاره ابن خروف ، في إجازتهم التقديم مطلقا سواء(٤) بما أو بغيره ، نحو — قائما مازال زيد .

قال ابن كيسان : وهذه الأفعال موجبة المعنى ، وان كانت منفية اللفظ ،

---

(١) نسبه العينى والسيوطى لمعلوط القريعى ، وذكره سيبويه في مقام آخر ولم ينسبه ، قال الأعلم ونصب «خيرا» على التميز ، والعامل فيه «يزيد» وقدمه ضرورة ، والتقدير : لا يزال يزيد خيره ، فأضمر الفاعل ونصب خيراً ، كما تقول : طبت نفسا ، أى : طابت نفسى ، ويجوز أن يكون مفعولا ، بمعنى : يزيد خيراً الى خيره ، فلا يكون فيه ضرورة وفيه شاهد آخر : وهو زيادة «أن» بعد «ما» التوقيتية للتوكيد . والمعنى : وجه الخير ما رأيته يزيد خيره بزيادة سنه ، ويكف عن صباه وجهله . راجع : «الكتاب جـ٢ ص ٣٠٦ . العينى جـ٢ ص ٢٢ — شواهد المغنى ص ٨٦ — ٧١٦» .

(٢) «جـ١ ص ١٠٤ ظ» .

(٣) انظر ص ١١٩٠ .

(٤) أى سواء نفى بما أو بغيره .

شهادة عدم دخول الا على أخبارها دخولها على خبر كان الثبوتية . ورد بأن الملحوظ في التقديم انما هو اللفظ بشهادة) (١) عدم اجازتهم في ما ضربت غير زيد تقديم غير ، وإن كان المعنى إيجابا ، رعيا للفظ بها ، فكذا فيما نحن بصدده .

وفي البسيط : الاجماع على منع تقديم أخبارها على « ما » حيث عدم لزوم النفى ، نحو : ما كان وأخواتها .

قال المصنف في شرح الكافية(٢) بعد نصه على امتناع — فاضلا ما كان زيد ، جاهلا مازال عمرو (ما نصه : وكلاهما جائز عند الكوفية ، لعدم لزوم صدارة « ما » عندهم .

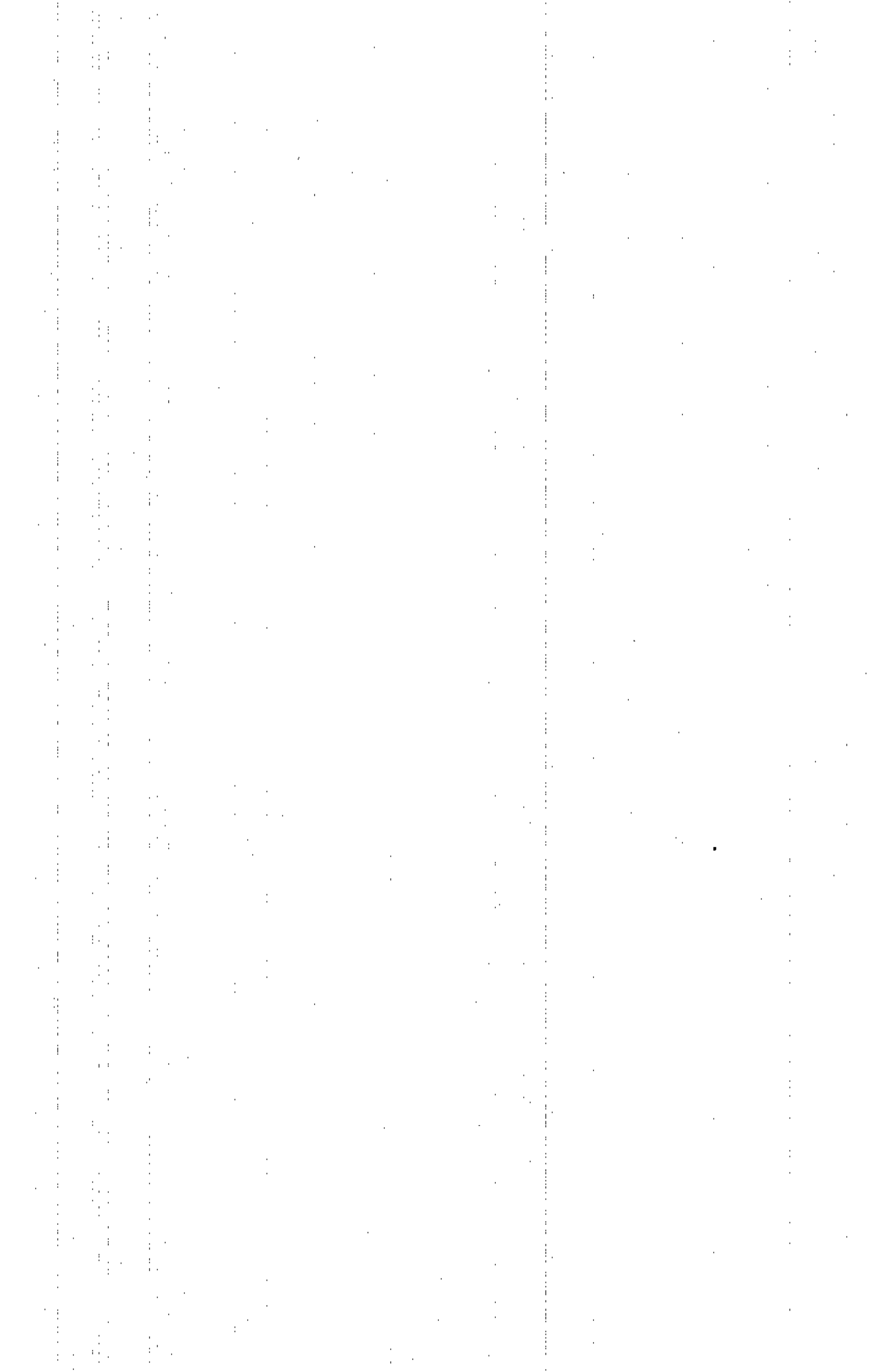
ووافق ابن كيسان البصرية في نحو : ما كان ، وخالف في : مازال وأخواتها لإيجاب نفيها ، والخبر بعدها كخبر كان الثبوتية ، فلا يمتنع عنده : — جاهلا مازال عمرو) (٣) كما لايمتنع جاهلا ما كان عمرو .

فلو كان النافي « لا » أو « لم » أو « لن » جاز إجماعا هـ .

فحكى الخلاف في « ما كان » ، والإجماع في النفى بلا ، ولم ، ولن ، وهو خلاف حكايته الخلاف فيها هنا .

---

(١) مابين القوسين ساقط من « ج »
(٢) في « ورقة ١٧ » .
(٣) مابين القوسين ساقط من «ب »



فـــرع : أجاز الأكثرون توسيط الخبر بين « ما » وهذه الأفعال ، ومنعـه بعض احتجاجا بلزومها « ما » وانقلاب معناها بها ، ولأنها معها بمنزلة حبذا ، فلا يفصل بينهما .

— ولايتقدم خبر دام اتفاقا = : لما تقرر أن الحرف المصدرى لايعمل ما بعده فيما قبله اتفاقا ، فلا يجوز — لا أصحبك طالعة مادامت الشمس .

وأما توسيطه بين « ما » ودام فنص صاحب الإفصاح على منعه أيضا ، معتلا بأن الموصول الحرفي غير سائغ الفصل بينه وصلته بمعمولها ، لأنها كالجزء منه .

وقال ابن المصنف الإمام بدرالدين(١) : مادام ملتزمة الصدارة لايفصل بينها وبين صلتها ، فلا يجوز تقديم الخبر على دام ، أو عليها و« ما » ومثلها في ذلك كل فعل مقرون بحرف مصدرى .

قال أثيرالدين(٢) : وليس كما زعم ، بل في الحروف تفصيل بين كونه عاملا أو لا ، فيجوز في الثاني(٣) على الفعل لا على الحرف ، نحو — عجبت مما زيد يضرب(٤) وفي جوازه في الأول خلاف ، والمنع رأى البصرية .

فقضيته جواز : « لا أصحبك ما طالعة الشمس(٥) دامت ، وهو مقتضى القياس على : عجبت مما زيد(٦) يضرب : إلا إن ثبت منع تصرف « دام » فيتجه المنـــع .

قلت : وعزو الدماميني(٧) ذلك لشرح ابن قاسم(٨) قصور عن مطالعة قول الأثير .

— ولا = : يتقدم — خبر ليس = : عليها — على الأصح = : من القولين ، وهو ما عليه الكوفية والمبرد وابن السراج(٩) ، والزجاج ، والسيرافي ، والجرجاني

---

(١) وفي شرح الألفية ص ٥٢ — ٥٣ « وعبارته » وأما التقديم فجائز الامع « دام » كما قال : وكل سبقه دام حظر ، أى منع ، ومع المقرون بما النافية ، ومع ليس على ما اختاره المصنف ، تقول : عالما كان زيد ، وفاضلا لم يزل عمرو ، ولا يجوز نحو ذلك في « دام » لأنها لا تعمل الامع « ما » المصدرية ، و« ما » هذه ملتزمة صدر الكلام ، وأن لا يفصل بينها وبين صلتها بشيء ، فلا يجوز معها تقديم الخبر على دام . الخ .

(٢) في شرح التسهيل ، ص ١٣٢ ظ .

(٣) أى اذا كان غير عامل يجوز أن يقدم على الفعل .

(٤) في شرح الأثير : مما زيداً تضرب ، يريد : مما تضرب زيدا .

(٥) في الأصل : ما طالعة دامت الشمس . . . الخ .

(٦) في الأصل : مما زيدا تضرب . . . الخ .

(٧) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٤ ظ .

(٨) للتسهيل « جـ١ ص ١٤٢ » .

(٩) وعبارة ابن السراج في كتاب « أصول النحو جـ١ ص ١٠٢ . » ولا يتقدم خبر ليس » قبلها ، لأنها لم تصرف تصرف « كان » ، لأنك لا تقول : منها يفعل ، ولا فاعل .

وأكثر المتأخرين ، واختاره أبوالحسن بن عبدالوارث وأبوزيد السهيلي ، فلا يجوز عندهم : قائما ليس زيد .

وأجازه قدماء البصرية ، ونسبه صاحب اللباب(١) للكوفية .

وقال أبوالفتح : انفرد المبرد بمنعه ، وخالف الجمهور .

واختلف عن سيبويه . فعزا بعض الجواز ، وبعض قال : ليس في كلامه دال عليه .

والى الجواز ذهب الفارسي(٢) والسيرافي ، والرماني ، والزمخشري(٣) ، والأندلسي(٤) .

واختاره ابن عصفور(٥) قال : ويعطيه كلام سيبويه ، لإجازته في الاشتغال : ان زيدا لست مثله ناصبا « زيدا » بمفسر « ليس » ولايفسر غير سائغ العمل هـ .

قالوا : ولأنه لاخلاف في جواز تقدم خبرها على اسمها ، ولم يوجد خبر متقدم على الاسم غير ظرف ولامجرور الا حيث يجوز تقديم الخبر على الناسخ ، بشهادة تقدم خبر كان على اسمها وعليها ، وامتناع تقدم خبر ان وأخواتها على اسمائها وعليها ، فلو كانت « ليس » بمنزلة « ان » و« ما » في امتناع تقديم خبرهما عليهما بل على اسمهما امتناعه في« ان وما » وأخواتهما ، امتنع فيها أيضا ، وحيث ساغ دل على التقديم عليها ككان ، وكتقديم معمول خبرها عليها في : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم(٦) »

---

(١) وعبارة العكبري في اللباب ورقة ٣٢ : « وأما » ليس « فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها ، فأما تقديمه عليها فيجوز عند الكوفين وبعض البصريين ، وحجة من منع منهم « ليس » فعل لفظى جامد ، قوى الشبه بالحرف ، فلم يقو قوة أخواته . . . الخ . وأحتج من أجاز تقديم خبر « ليس » عليها بقوله : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم نصب « يوم » بالخبر ، ولا يقع المعمول الا حيث يقع العامل ، لأن « ليس » متقدم خبره على اسمه ، فلذلك يتقدم بما ككان . . . . الخ .

(٢) وعبارته في الإيضاح جـ١ ص ١٠١ : « ويجوز أيضا : منطلقا كان زيد ، وشاخصا صار بكر ، لأن العامل متصرف ، وهكذا خبر « ليس » في قول المتقدمين من البصريين ، وهو عندي القياس ، فتقول : منطلقا ليس زيد ، وقد ذهب قوم إلى أن تقديم خبر « ليس » لا يجوز . . . الخ .

(٣) قال في المفصل ص ٢٦٩ : « وهذه الأفعال في تقديم خبرها على خبرين فالتي في أوائلها « ما » يتقدم خبرها على اسمها لا عليها ، وماعداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها ، وقد خولف في « ليس » فجعل من الضرب الأول ، والأول هو الصحيح .

(٤) وعبارته في كتاب « التوطئة ص ٢١٤ » وليس » يجوز فيها ما جاز في «كان » عند القدماء ، نحو : قائما ليس زيد ، ولا يتقدم خبرها عليها عند المتأخرين .

(٥) وعبارته في المقرب جـ١ ص ٩٥ : « وأفعال هذا الباب كلها . . . . وهى بالنظر الى تقديم أخبارها عليها قسمان : قسم لا يجوز تقديم خبره عليه ، وهو : مادام ، وقعد في المثل ، ومازال وأخواتها مادامت منفية بما ، أوبلا في جواب قسم ، وقسم يجوز تقديم خبره عليه وهو ما بقي من الأفعال ما لم يعرض له عارض . . . . الخ .

(٦) سورة هود ، آية : ٨ .

وفي قوله :

فيأتي بما يزداد الا حاجـــة وكنت أبيا في الخنى لست أندم(١)

لتعلق في الخنى فيه بأندم الذى هو خبر ليس .

وأما المانعون فمن ذهب الى حرفية « ليس » اعتل بأن معمول الحرف لايتقدمه يوما ما . أو بفعليتها قال : الفعل اذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله بدليل فعل التعجب ، وعسى ونعم وبئس ، مع محاكات « ليس » في المعنى حرفا لا يحاكى الفعل ، وهو « ما » ، بخلاف « عسى » فشبيهة بما يضارع الأفعال من الحروف ، وهو « لعل » .

وقضية شبه « ليس » لما ، وعسى « للعل » امتناع توسيط خبريهما امتنـــاع توسيط خبر « ما » و « لعل » ، سوى أنه قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له ، والتوسط في ذلك كاف ، فلم تجز الزيادة عليه ، تجنبا لكثرة مخالفة الأصل هـ.

وقال السيرافي : بين « ليس » وفعل التعجب ، ونعم وبئس فرق ، لدخول « ليس » على عامة الاسماء مظهرها ومضمرها ، ومعرفها ومنكرها ، ولتقدم خبرها على اسمها ، ولايتصل بنعم وبئس ضمير المتكلم ولا العلم ، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة ، ولايكون فاعله غير ضمير « ما » فكانت « ليس » أقوى .

وعكس المصنف(٢) فزعم أن فعلية نعم وبئس أظهر ، لأمور ثلاثة :

أحـــدها : استقلال معنى نعم وبئس باسم واحد ، لأن معنى : نعم الرجل مدح الرجل أو كمل ، سوى أن الرجل مبهم ، والمراد تعيين ممدوح ، فاضطر الى مخصوص هو الفاعل ، أو الى مشعر به قبل نعم .

فالحاصل أن مطلوب نعم انما هو الفاعل ، والمخصوص انما يطلبه الفاعل لانعم ، لانتفاء عملها فيه اجماعا ، بخلاف ثاني جزءى مصحوبي « ليس » لكونه معمولا لها ، فمعنى ليس غير مستقل الا بجزءين مسند ومسند اليه فكانت أشبه بالحروف . ونعم وبئس أشبه بالأفعال .

الثاني : أن كلا من نعم وبئس قائم مقام فعل صريح ، ويقوم هو مقامه ، فمن كلام العرب علم الرجل فلان ، بمعنى : نعم العالم فلان ، وليس لاتقوم الا مقام حرف ، ولايقوم مقامها الا حرف .

---

(١) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٣٣ ، ظ . ولم اعرف قائله .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٧ ظ .

الثالث : أن ليس ونعم وبئس مشتركة في مفارقة الأصل ، لأن أصل كل منهما فعل ، غير أن « ليس » فارقت أصلها فراقا لازما على وجه عدم به النظير في الأفعال ، وثبت به شبه الحرف ، (ونعم وبئس بخلاف ذلك ، اذ لم يفارقا أصليهما ذلك الفراق ، بل استعمل أصلهما ، ولم يعدم بما فعل بهما النظير في الافعال ، ولاثبت به شبه الحرف)(١) لأن مافعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد في كل فعل على « فعل » حلقي العين وفعلية ما روعى أصله وسلك به سبيله مطردة الأفعال أقوى من فعلية ما لم تعامل هذه المعاملة . وقد أطال المصنف(٢) من هذا الضرب بما لاحاجة اليه في المسألة من ابداء فروق بين « ليس » وفعل التعجب ونعم وبئس وعسى مما أفضى الى الاملال .

وأجاب هؤلاء بأن المعمول يقع حيث لايقع العامل ، نحو : أما زيدا فاضرب وأما عمرا فلآتهن ، وحقك لن أضيع .

قلت : وبهذا تتعرف إيهام الدماميني السالف(٣) عند قوله(٤) : « وقد يقدم خبر « زال » وما بعدها منفية بغير « ما » وقد عرفت جوابه .

الثاني(٥) : أن نصب« يوم »(٦) بفعل مقدر ، أي يعرفون يوم يأتيهم و« ليس مصروفا » جملة حالية مؤكدة ، أومستأنفة .

الثالث : أن يوم ابتداء مبني ، لإضافته الى الجملة .

الرابع : أن الظروف متوسع فيها ، فلايلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه اتساع .

وقال السهيلي : قائما لست ، وقياما لسنا ، وخارجين لسنا ، ما أظن العرب فاهت به قط .

ـ ولايلزم تأخير الخبر ان كان جملة = : سواء كانت اسمية أو فعلية ، رافعة ضمير الاسم أم لا ، نحو : كان زيد أبوه قائم ، وكان زيد يقوم ، وكان زيد يمر به عمرو ، بل يجوز تقديمه وتوسيطه .

ـ خلافا لقوم = : فلا يجيزون ، أبوه قائم كان زيد ، ولايقوم كان زيد ، ولاكان أبوه قائم زيد ، وكان يقوم زيد ، حكاه عنهم ابي السراج(٧) قال :

---

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب» .
(٢) لعل الصواب : في هذا . . . . الخ .
(٣) انظر ، ص ١١٨٤ .
(٤) أي قول المصنف ، انظر ، ص ١١٨٤ .
(٥) أي : من الأجوبة .
(٦) أي في قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » المذكورة سابقا .
(٧) انظر كتاب أصول النحو جـ١ ص ١٠١ وما بعدها .

والقياس جوازه ، وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق :

الى ملك ما أمه من محـــارب أبوه ولاكانت كليب تصاهره(١)

قال(٢) : فلودخلت كان ساغ التقديم ، فقلت : ما أمه من محارب كان أبوه ، والتوسط به أولى ، نحو : ما كانت أمه من محارب أبوه ، ويدل على التقديم قوله تعالى : «أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون»(٣) «وأنفسهم كانوا يظلمون»(٤) لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

قلت : وقد عرفت ما عليه .

ومنع تقديم الفعلية بعض ، رافعة ضمير الاسم ، نحو كان زيد يقوم ، مجيزا اياه في غيره ، نحو : كان زيد أبوه قائم ، وكان زيد يقوم أبوه .

قال ابن عصفور : وهو الصحيح ، لأن المستقر في باب كان ، أنك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ، ولو أسقط في — كان يقوم زيد — لم يرجعا ، فاذا كان اسمها ضمير الشأن مخبرا عنها بالجملة فحذفت كان برز الضمير منتظما مع ما بعده ابتداء وخبرا نحو : — هو يقوم زيد .

وفي الغرة : الكوفي لا يجيز أبوه قائم كان زيد ، لعدم تقديمهم على كان ما لم تعمل فيه ، ولاصار أبوه قائم زيد ، ولا كان أبوه قائم زيد ، ولايتقدم عليها ماض ولامستقبل .

— ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تأخير مرفوعه = : فلا يقال : قائما كان زيد أبوه ، ولا آكلا كان زيد أبوه طعامك ، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذى هو كجزء منه .

وبيانه أن حق العامل أن لايفصل بينه ومعموله ، وفصل المرفوع أشق ، لكونه كالجزء من رافعه ، فمن ثم امتنع ولم يجز بوجه .

— ويقبحه = : أى تقديم الخبر الجائز — تأخر منصوبه = : نحو — آكلا كان زيد طعامك ، ولايمنع ، اذ ليس كجزء من ناصبه ، لكونه فضلة . — ما لم يكن = : المنصوب — ظرفا أو شبهه = : فلا يقبح ، نحو — مسافرا كان زيد الآن ، وراغبا كان زيد فيك ، لاتساعهم في الظروف والمجرورات مالا يتسع في غيرها .

— ولايمتنع هنا = : أى في الباب — تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه ان

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١٠٣٢ .
(٢) أى المصنف في الشرح جـ١ ص ٥٨ و .
(٣) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .
(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٧٧ .

ظهر الاعراب = : نحو — كان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، ولم يكن خيرا منك أحد ، وخيرا منك لم يكن أحد .

فان خفى ، نحو : كان أخى صديقى ، ولم يكن فتى أزكى منك ، وجبت اسمية المقدم وخبرية المؤخر على المعروف .

وذكر ابن الحاج الاشبيلى في نقده عدم احتفالهم بهذا اللبس ، قال : وقد أجاز الزجاج في قوله تعالى : « فما زالت تلك دعواهم »(١) كون « تلك » اسما و« دعواهم » الخبر ، والعكس مرعيا في ذلك الإجماع .

— وقد يخبر هنا وفي باب ان بمعرفة عن نكرة اختيارا = : لا ضرورة ، كقول حسان رضى الله عنه أنشده المصنف :(٢)

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء (٣)

وقول القطامى :

قفى قبل التفرق باضباعا ولايك موقف منك الوداعا (٤)

والمحسن لذلك مضارعة المرفوع للفاعل ، والمنصوب للمفعول ، وقوله :

وان حراما أن أسب مجاشعا بآبائى الشم الكرام الخضارم (٥)

---

(١) سورة الأنبياء ، آية : ١٥ . وقد قال بذلك العكبرى في كتاب « التبيان في إعراب القرآن ج٢ ص٩١٣ » : قوله تعالى : « تلك دعواهم » : تلك في موضع رفع اسم زالت ، و « دعواهم » الخبر ، ويجوز العكس ، والدعوى قولهم : « يا ويلتنا » . أى في الآية السابقة .

(٢) في شرح التسهيل ، ج١ ص٥٨ و .

(٣) هذا البيت من قصيدة قالها حسان قبل فتح مكة المكرمة مدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، وهجى بها أبا سفيان ، لأنه هجى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواية الكتاب ، والخزانة : كأن سبيئة من بيت رأس . ورواية الديوان : كأن خبيئة . . . البيت ، وفي البيت أبحاث شيقة تراجع في مضانها ، وبالأخص خزانة الأدب ج٤ ص ٤٠ وما بعدها ، والشاهد : نصب « مزاجها » وهو معرفة ، ورفع « عسل وماء » وهما نكرتان .
راجع : « الكتاب ج١ ص٢٣ — المحتسب ج١ ص٢٧٩ — ابن يعيش ج٧ ص٩٣ — الدرر ج١ ص٨٨ — الديوان ص ٧١ — معجم ما استعجم ج١ ص٢٨٨ » .

(٤) البيت مطلع قصيدة طويلة مدح بها القطامى — واسمه : عمير بن شييم التغلبى — زفر بن الحارث الكلابى ، لأنه لما أسر يوم الخابور من طرف بنى أسد ، وكانوا يريدون قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، ونجاه من كيدهم ، ومنحه حلة ومائة ناقة . والشاهد مثل سابقه ، وفيه شاهد آخر ، وهو : ترخيم « ضباعة » والوقف على الألف بدل الهاء .
راجع : « الخزانة ج٤ ص٦٤ — الكتاب ج١ ص٣٣١ — المقتضب ج٤ ص٩٣ — ابن يعيش ج٧ ص٩١ » .

(٥) قائله الفرزدق ، وهو في ديوانه : « ج٢ ص٣٠٠ » مع بيت آخر ، وقد ذكرهما المبرد في المقتضب ج٤ ص ٧٤ — وقد استشهد أبوحيان بهذا البيت في البحر المحيط ج٤ص ٤٤٦ على تنكير اسم إن ، وتعريف خبرها . ورواية المقتضب « مقاعسا » مكان مجاشعا .
انظر : « الخزانة ج٤ ص ٦٤ — وابن يعيش ج٧ ص٩٣ — شروح سقط الزند ص٢٠١ — الدرر ج١ ص٨٨ » . والخضارم : جمع خضرم : الجواد الكثير العطاء . ورواية الديوان وليس بعد أن سببت مقاعسا : بآبائى . . . . البيت .

وأنشد غير المصنف :

فلو كان واليـــها جاهـــــل لما كان قاضيها عالم (١)

وقولـــه :

وكان التعزى عند كل مصيبـــة ونازلة بالحى ، أولى وأجمل (٢)

فأسكن « يا ء » التعزى ضرورة .

قلت : كذا أنشده شاهدا على المسألة ، ولاحجة فيه ، لاحتمال كون اسم «كان » ضمير شأن ، ولاإسكان . حينئذ ضرورة ، بل اختيارا .

وأجاز سيبويه — إن قريبا منك زيد .

وفي شرح الدماميني(٣) : وتعسف أبوحيان فجعل قريبا ظرفا ، واسم إن ضمير شأن محذوفا مثل : ان يك زيد « مأخوذ » .

قلت : ولم أقف عليه لأثيرالدين في كتابيه التذييل والارتشاف في بابي كان وإن ، وهما أجمع لأطراف العربية ، فأني له ذلك ؟ ، بل اراه عنه صحيحا(٤) .

ثم قال(٥) : وأنشد المصنف :

وإن حـــراما أن أسب مجاشعا (٦)

ولاحيلة لأبي حيان فيه :

قلت : وقد عرفتك عدم حجة ذلك عن أثيرالدين أبي حيان أولا ، فكذا ما انبنى عليه من ذلك .

وقال غير المصنف : اذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر إلا ضرورة .

---

(١) أنشده الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٣٥ و . ولم اعرف قائله ، والشاهد مثل ماقبله .

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٣٥ و . وقال : وحمل عليه بعضهم قوله : وكان التعزى . . . البيت ، ولم اعرف قائله .

(٣) « جـ١ ص ١٠٥ و . »

(٤) وما قاله الشارح صحيح ، لأنى امعنت النظر في الكتابين المذكورين ، فلم أجد ما قاله الدمامينى .

(٥) أى الدمامينى في المرجع السابق .

(٦) تقدم تحقيقه في ص ١١٩٢ .

وتحرير القول في المسألة : اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب ، فذهب القدماء ومن المتأخرين أبوجعفر بن مضاء(1) ، وأبوبكر بن طاهر ، والأندلسى أبوعلي في اقرائه القديم ، وابنا خروف وعصفور في شرح الجمل الصغير ، الى أن المتكلم بالخيار في جعل أيهما شاء الاسم أو الخبر ، وهو ظاهر كلام سـيبويه وأبي على (٢) .

وتأول الشروح كلامهما : بأنهما اذا اجتمعتا فان قامت احداهما مقام الأخرى وشبهت بها فالخبر ما تشاء اثباته ، كقول عبدالملك بن مروان لخالد القشرى : كانت عقوبتك عزلتك ، وكان زيد زهيرا ، فالعزلة ثابتة لا العقوبة كالتشبيه بزهير ، ولو قلت : كانت عزلتك عقوبتك ، فهو معاقب لا معزول . وان كانت المعرفة هى الأخرى نفسها والمخاطب يعرفهما جاهلا للنسبة جعلت أيهما شئت الاسم والآخر الخبر . نحو : كان زيد أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا ، مقدرا معرفة المخاطب زيدا سماعا ، وأخا عمرو عيانا ، غير أنه جاهلا أن ما علمه عيانا هو ما عرفه سماعا ، وذلك حيث يستويان رتبة في التعريف ، الا إن كان أحدهما « أن » أو« إن » المصدريتين ، فالمختار جعلهما الاسم والآخر الخبر .

ومن ثم قرأ القراء : « فما كان جواب قومه الا أن قالوا(٣)» بنصب «جواب» وان استويا رتبة بالاضافة في جواب قومه الى المضمر ، وان قالوا مقدر بمصدر مضاف الى المضمر تشبيها لأن وإن به من حيث لايوصفان كما لاتوصف الضمائر فعومل معاملتها مجتمعا مع غيره معرفة في جعله الاسم ، لأنه أخص من الظاهر .

ومنع ابن الطراوة في« جواب قومه » الاخيريته ، لموالاته النافي ، فهو في حيزها ، وانما ينفى ويوجب الخبر بخلاف الاسم فلا يوجب أو ينفى .

ورد بنحو : ما زيد الا قائم ، وما كان زيد الا قائما ، فزيد في المسألتين مخبر عنه اتفاقا مع موالاته النافي .

وان لم يستويا رتبة جعل الأعرف – على المختار – اسما والآخر خبرا ، نحو : كان زيد صاحب الدار ، الا المشار به فيجعل الاسم وغيره الخبر ، ككان هذا أخاك ، ولايعكس الا مع المضمران

---

(١) هو : أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد بن عاصم بن مضاء اللخمى أبوالعباس وأبوالفضل الجياني القرطبى . قال السيوطى في البغية جـ١ ص٣٢٣ : «قال ابن الزبير : أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء ، أخذ عن ابن الرماك كتاب سيبويه تفهما ، وسمع منه ومن غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية مالا يحصى .
من مصنفاته : المشرق في النحو ، الرد على النحويين ، وغيرها . ولد عام (٥١٣ – وتوفي عام ٥٩٢) .

(٢) وعبارته في كتاب الإيضاح جـ١ ص٩٩ : «فاذا اجتمع معرفتان كان لك ان تجعل أيهما شـئت ، تقول : كان أخوك زيدا ، وكان زيد أخاك ... الخ .

(٣) سورة النمـل ، آية : ٥٦ .

فالأفصح تقديمها ، نحو : ها أنا ذا ، ولا يمتنع نحو : هذا أنا ، وهذا أنت .

وفي تقرير الاخبار عن المضمر بالمشار به وعكسه اشكال ، وأى نسبة بينهما مجهولة للمخاطب حتى يصح الاخبار ، وان كانت النسبة معلومة أو مجهولة امتنع التركيب ، لعدم الفائدة ، نحو : كان أبوك محمدا ، وان كان يعلم أحدهما : أى المعرفتين جاهلا الأخرى ، فالمعلومة الاسم والمجهولة الخبر ، نحو : كان عمرو أخا بكر ، اذا علم عمرا ، جاهلا أخوته لبكر ، فلو كان العكس ، قلت : كان أخوبكر عمرا ، اذا عرف أخا بكر جاهلا كونه عمرا .

وقال بعض : اذا كان أحد ، الاسمين أعم فهو الخبر ، نحو : كان زيد صديقى ، كائنا له أصدقاء غيره ، وعليه فيمتنع : كان صديقى زيدا .

وقال أبوبكر بن باجة بن الصائغ في قوله : شر النساء البحاتر(١) : ان البحاتر مبدأ ، وشر النساء الخبر ، لكونه أعم .

وسلم له (٢) كما مر ابن السيد ، وأجاز العكس .

وقال ابن أبي العافية : اذا كانا معرفتين فما ساغ أن يقدر جوابا لمن يسأل عنه فهو الخبر ، فاذا قلت : زيد القائم ، فان جعلته جوابا لقائل : من زيد ، فالخبر القائم ، أو جوابا لقائل : من القائم فالخبر زيد ، وزعم ابن الطراوة : أن الاسم مالا تريد اثباته ، بخلاف الخبر فالعكس ، كما مر ، تمسكا بقول عبدالملك السالف ، وبقوله :

فكان مضلى من هديت برشده   فلله مغو عاد بالرشد آمرا(٣)

لإثبات الهداية لنفسه ، ولو عكس أثبت الضلال .

قال(٤) : وقد غلط في هذا جلة من الشعراء كأبي الطيب في قوله :

ثياب كريم ما يصون حسانها   اذا نشرت كان الهبات صوانها(٥)

قال : لذمه اياه ، وهو يرى أنه مدحه ، لإثباته الصون ونفيه الهبات ، كأنه قال : القائم مقام الهبات أن تصان .

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١٠٠٥ .
(٢) في الصفحة المذكورة أعــلاه .
(٣) سبق تحقيقه في صفحة « ١١٧٣ » الا أن الشاهد هنا قوله : فكان مضل من هديت » لأنه يلزم على التقديم والتأخير تغيير في المعنى ، أما هناك فالشاهد أن « عاد » بمعنى صار .
(٤) أى : ابن الطراوة .
(٥) ذكر ذلك الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٣٦ و . ، والشيخ يسين في حاشيته على التصريح جـ١ ص ١٧٢ – وهو في ديوانه جـ٢ ص ٣٩٠ » .

ولوقال : كان الهبات صوانها(١) كان يهب ولايصون ، فهو بمنزلة القائم لها مقام الصون أن توهب .

وكحبيب بن أوس أبي تمام في قوله :

ذلل ركائبها(٢) اذا ما أستأخرت أسفاره فهمومه أسفار (٣)

قال(٤) : فجعل الحاصل وهو الهموم ابتداء ، وغير الحاصل وهو الأسفار الخبر ، فظاهر العجز مناقض للصدر ، لجعله الهموم هو الأسفار .

وقد قال : إن أسفاره قد أستأخرت بقوله : اذا ما أستأخرت أسفاره ، وانما الواجب أن يقولا(٥) : صوانها الهبات ، وفأسفاره هموم .

قال ابن عصفور : وما انتحاه من ذلك لا على اطلاقه ، وإنما هو حيث يقوم مقام الأول(٦) ، أو يكون مشبها به ، أما اذا كان نفس المبتدأ فقد اتحد المعنى ، ككان أخو عمرو زيدا ، وكان زيد أخا عمرو .

أما فكان مضلى من هديت برشده ، فالمعنى أيا جعلت منهما الاسم أو الخبر واحد ، لمضى الهداية والضلال ، وانما يختلف لوكان زمن الخبر حاليا والمخبر عنه ماضيا .

ألا ترى قولك : فكان مضلى فيما مضى من هديت به الآن ، عكس قوله : كان من هديت به فيما مضى مضلى الآن .

وأما كان الهبات صوانها فان جعلت الهبات خلاف الصون فات الغرض من المدح بجعل الصون خبرا ، أو نفس الصون فقد اتحد المعنى نصبت « الصون » أو رفعته .

ومن تمام اجتماع المعرفتين أن ضمير النكرة يعامل معاملة النكرة مجتمعة مع المعرفة ، لكون تعريفه لفظيا ، كلقيت رجلا فأكرمته .

فالأخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة بابه الضرورات كقوله :

أسكران كان ابن المراغة اذهجا تميما بجوف الشام أم متساكر(٧)

---

(١) أى بجعل « الهبات » خبر «كان» مقدما ، و « صوانها » اسمها مؤخر .
(٢) في «ب : دلل وأركاب اذا . . . الخ .
(٣) البيت من قصيدة طويلة يمدح بها أبا سعيد الثغرى ، ومطلعها :
لا أنت أنت ، ولا الديار ديار خف الهوى وتولت الأوطار
انظر : ديوانه ص ١٣٠ .
(٤) أى ابن الطراوة .
(٥) أى أبوالطيب وأبوتمام .
(٦) أى يقوم الخبر مقام الأول .
(٧) البيت للفرزدق ، وقد سبق تحقيقه في ص ٦٤٥ .

ففى كان ضمير سكران وهو نكرة ، وقد أخبر عنه بابن المراغة والفصيح نصب سكران ورفع ابن المراغة وقوله :

ألا من مبلغ حسان عـــنى — أسحر كان طبك أم جنون(١)

وقولــه :

فإنك لا تبالى بعد حول — أظبي كان أمك أم(٢) حمار(٣)

هكذا أنشدهما وغيرهما سيبويه ، استدلالا على ما ذكر

ورده المبرد بالتأويل الى ما عليه الجمهور ، أن اسم كان مستكن فيها ، والضمائر معارف ، فهو عنده فصيح(٤) . وانتصر جماعة لسيبويه بأن ضمائر النكرات نكرات .

قال ابن الدهان : وليس بشيء اذ لاضمير الا معرفة سوى مدخول « رب» ، ويدل عليه أنها تؤكد ولاتوصف . وان اجتمع منكران لكل منهما مسوغ جاز جعل أيهما شئت الاسم أو الخبر ، نحو : كان رجل تميمى صاحبا لعمر ، أو لأحدهما دون الآخر ، فالاسم ذوالتسويغ نحو — كان رجل صالح واقفا ، ولايعكس .

أو اجتمع معرف ومنكر ، فالمعرف الاسم ، نحو : كان زيد قائما ، ولايعكس الا ضرورة .

---

(١) قائله : أبوقيس بن الأسلت الأنصارى ، قال الأعلم : والطب هنا : العلة والسبب ، يقول لحسان بن ثابت رضى الله عنه — وكانت بينهما مهاجاة : أسحرت ؟ فكان ذلك سبب هجائك أم جننت ، فيوعده بالمقارضة . والشاهد : الاخبار عن ضمير النكرة بالمعرفة ، كما قال الشارح .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٢٣ — الخزانة جـ٤ ص ٦٨ » .

(٢) في «ب» : أوحمار . . . الخ .

(٣) نسبه سيبويه والمبرد لخداش بن زهير ، ونسبه العسكرى في كتاب التصحيف لزرارة بن فزوان .
والشـــاهد مثل ســـابقه .
قال : لأعلم : وصف في البيت تغيير الزمان واطراح مراعاة الأنساب . وقال : استشهد به على جعل اسم «كان» نكرة ، وخبرها معرفة ضرورة ، ووجه مجاز ذلك أن كان فعل بمنزلة ضرب في التصرف ، وضرب قد ترفع النكرة وتنصب المعرفة ، فشبهت بها عنـــد الضرورة ، راجع : « الكتاب جـ١ ص ٢٣ — المقتضب جـ٤ ص ٩٤ — الخزانة جـ٣ ص ٢٣٠ — ٤ ص ٦٧ — ابن يعيش جـ٧ ص ٩١ » .

(٤) شـــارحنا قلد الرضى في الكافية جـ٢ ص ٢٧٩ — وابن يعيش في شرح المفصل جـ٧ ص ٩٥ . والأثير في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٣٧ — في نسبة مخالفة المبرد لسيبويه ، وليس كذلك ، اذ قال الدكتورعضيمة في هامش المقتضب جـ٤ ص ٩٥ : من هذا يتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه في أن الضمير العائد على نكرة هو نكرة ، وأنهما جعلا البيتين :
اسكران كان ابن المراغة . . . البيت ، وأظبى كان أمك أم حمار — من ضرورات الشعر . وقال : والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا .

واذا كان للنكرة مسوغ والمعنى على الاخبار عن المعرفة كان قلبا ، نحو : كان قائم زيدا ، بمعنى أكان زيدا قائما ، أو على الاخبار عن النكرة لم يكن قلبا ، نحو — أكان قائم زيدا ، بمعنى أكان قائم من القائمين زيدا ، والقلب جائز للضرورات اتفاقا ، وانما الخلاف فيه اختيارا ، ومنه في الباب :

كان الزنا فريضة الرجم(١) ، أى : كان الرجم فريضة الزنا .

— فصـــل : في إيراد بعض أمور يختص بها بعض أفعال الباب ، وبعض أحكام الخبر ، غير مختص بأخبار الباب .

قلت : وخصه الدماميني(٢) به ، وهو منقود بما ستقف عليه .

— يقترن بإلا = : الاستثنائية — الخبر المنفى ان قصد إيجابه = : حرفا كان النافي ، نحو : ما كان زيد الا قائما ، أو فعلا ، نحو : ليس زيد الا قائمـــا .

قال المصنف(٣) وأثيرالدين(٤) وغيرهما(٥) : ويتناول أيضا ثاني مفعولى « ظن » وأخواتها التالية نفيا .

زاد الأثير ومن بعده : وقالت أعلمت ، لكونهما خبرا في الأصل ، فان قصد الايجاب جيء بالا ، نحو — ما علمت زيدا الا صالحا ، وما أعلمت عمرا فرسك الا سابقا .

قلت : وقد أتضح بذلك قصور الدماميني(٦) في عزو ذلك لابن قاسم ، وفساد ما استظهره أن المراد بالخبر ما يقع خبرا للأفعال الناقصة ، لأنها المبحوث فيها في الباب ، فلايندرج ما ذكره ، يعني ابن قاسم .

وقد عرفت أن مدرج ذلك في الباب أولا المصنف ، وهو أدرى بمقاصده بغيره ممن ذكر .

فلودخلت همزة التقرير على النافي لم يؤت بإلا الإيجابية ، لكونه موجبا معنى نحو : ألم يكن الله محسنا اليك . ثم دخولها عليه غير مغير إعرابه الا في ليس

---

(١) وصدر البيت : كانت فريضة ما أتيت كما كان ... البيت
قال أحمد بن فارس في كتابه الصاحبي « ١٧٢ » : ومن سنن العرب القلب ، وذلك يكون في الكلمة ، ويكون في القصة : فأما الكلمة — فقولهم : « جذب وحبذ » .... وأما الذى في غير الكلمات فقولهم : .... و ... كما كان الزناء فريضة الرجم . والبيت قائله النابغة الجعدى من قصيدة في ديوانه ص ١٣٥ . وانظر : اللسان مادة « زنا » .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٥ و . » .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٨ ظ .

(٤) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٣٨ ظ .

(٥) أى كابن أم قاسم في شرح التسهيل جـ١ ص ١٤٤ .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٥ ظ .

عند تميم ، فيرتفع كما سيورد عليك ان شاء الله تعالى في باب «ما» حيث تعرض له المصنف .

وفي شرح الدماميني(١) : وقصد الايجاب قيد مستغنى عنه كالقيد في مثل : يدخل حرف الاستفهام ان قصد الاستفهام .

قلت : لا نسلم الاستغناء عن القيدين في كلا الكلامتين ، ولا أن لا موقع له فيهما كما توهم ، وهو أوضح من أن يوضح ثم قال(٢) : ثم ذلك يغني عن القيد الآتي من قوله : ـ وكان قابلا = : للإيجاب ، احترازا مما لا يقبله ، نحو : ما كان زيد زائلا قائما ، وما كان مثلك أحداً ، اذ لايقصد ايجاب غير القابل ﻫ .

قلت : ولانسلمه أيضا لما فيه من التنبيه على أن ليس كل خبر مقصود الاخبار يقرن ، وانما ذلك للقابل كما مثل الضربان معا ، ولو أرسله لربما لم يهتد الى ما هو الحق فيه ، واذ قد انتقد ذلك فهلا صنع مثله صدر الكتاب في باب إعراب المثنى والمجموع على حده حيث قال ـ حدا لهما ـ : التثنية : جعل الاسم القابل دليل اثنين ، والجمع : جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين ، فيقول : لا حاجة الى قيد القبول في الضربين ، غير أنه أعرض عن(٤) كل منهما إعراض المستجيد .

قال المصنف(٥) : ونظير المثالين في عدم القبول قولهم : ما كنت تعيج بالدواء أي تنتفع ، فلو قرن بها لم يجز ، لأن «يعيج» مما لايستعمل الا منفيا .

قال أثيرالدين(٦) : وليس بصحيح ، فقد أنشد أبو علي القالي في نوادره قال : أنشدنا أحمد بن(٧) يحيى عن ابن الأعرابي :

ولم أر شيئا بعـــد ليلى ألـــذه ولا مشربا أروى به فأعيج (٨)

---

(١) «جـ١ ص ١٠٥ ظ» .

(٢) أي الدماميني في المرجع المذكور .

(٣) أي الدماميني .

(٤) «عن» ساقطة من «أ» و «جـ» .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٨ ظ .

(٦) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٣٨ ظ ، وعبارته : وما ذهب اليه المصنف من أن «داج» بمعنى انتفع لم تستعمله العرب الا منفيا ليس بصحيح ... الخ .

(٧) أي أبوالعباس ثعلب .

(٨) نسبه عبدالسلام هارون في معجم شواهد العربية ص ٧٧ – لأبي ذؤيب الهذلي . وفي التصريح جـ٢ ص ٩٢ – : ومضارعه «يعيج» ملازم للنفي أيضا ، قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بأنه جاء في الاثبات قال أبوعلي القالي في نوادره : انشد ثعلب عن ابن الأعرابي : ولم أر شيئا ... البيت ، أي انتفع به ، وفي اللسان مادة «عيج» جـ٣ ص ١٦٠ : وقد يستعمل في الواجب ... أنشد ابن الأعرابي ولم أرشيئا ... البيت أي انتفع به . ولم ينسبه أحدهم ، ومثلهما فعل العيني في شواهده الكبرى جـ٣ ص ٦٧١ .

مســألة : يجوز : ما كان زيد زائلا ضاحكا ، لنفى « ما » أخبار هذه الأفعال مدخوله لها ، فهو بمنزلة : مازال زيد ضاحكا ، فلو أدخلت عليه الا ، نحو : ما كان زيد الا زائلا ضاحكا ، أوجعلت زائلا صفة الاسم قبله نحو : ما كان زيد رجلا زائلا ضاحكا امتنع ، لعدم نفى الناني صفة الموصوف . – ولا يفعل ذلك الاقتران بخبر برح وأخواتها = : من زال وانفك ، وفتى وفتأ وأفتأ ، وونى ، ورام ، مرادفاتها ، فلا يقال : مازال زيد الا ضاحكا .

وفي شرح(١) الدماميني : فكان حقه أن يعطف هذا بالفاء لا بالواو ، فيقول : فلا يفعل ، لأنه حكم مسبب عن الأول .

قلت : إنما لم يصنع ذلك ، لعدم تسبيبه إياه عنه ، بل عن قوله ثانيا : – لأن نفيها إيجاب = : من حيث المعنى ، ولو اكتفى بالأول عنه سببا لكان مقتضاه العطف(٢) بالفاء ، غير أنه عدل عنه تنبيها على أماكن عدم الاقتران ، مما يقتضيه مفهوم القبول من جزئيات لاتنضبط .

ومن ثم احتاج الى التعليل بذلك ، لأن الاستثناء المفرع غير واقع الا في النفى ، وقل وروده في الاثبات ، حيث صحة المعنى ، وكلاهما منتف في مثل ذلك ، ألم ترأنك اذا قلت : مازال زيد الا عالما ، لم يكن هنالك نفى معنوى ، ولاوجه لاستقامة الكلام ، لاستحالة استمرار « زيد » على عامة الصفات الا العلم .

وما ورد منه (٣) مؤول = : كقول ذى الرمة :

حراجيج ما تنفك الا مناخــة   على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا(٤)

فظاهره دخول الا على خبر « تنفك » ، فافترق علماء العربية فرقا :

فمن مخلد الى العجز عن تأويله (متعللا بقول الأصمعى) (٥) ذو الرمة لايحتج بشعره ، لدخوله الحاضرة ، ففسد لسانه ، فأقدم على تخطئته غير حافل بكونه عربيا صريحا فصيحا ، والجمهور على خلافه .

---

(١) « جـ١ ص ١٠٥ ظ » .
(٢) في « جـ : العطف بالواو . . . الخ .
(٣) في المتن تحقيق بركات ص ٥٤ : » منه بالا مؤول . . . الخ ، وكذلك ما في شرح الأثير جـ٢ ص ١٣٩ و . وشرح ابن أم قاسم جـ١ ص ١٤٤ – والدماميني جـ١ ص ١٠٥ ظ . ولعلها ساقطة من نسخة الشارح .
(٤) البيت من قصيدة طويلة ، وفيه كلام طويل بالاضافة لما ذكره الشارح ، يراجع في مضافه . وقد استشهد به سيبويه في مقام آخر ، قال الأعلم : الشاهد فيه : رفع « نرمى » على القطع ويجوز حمله على خبر « تنفك » والتقصير : ما تنفك تستقر على الخسف ، أونرمى بها القفر . راجع : « الديوان ص ١٧٢ – الكتاب جـ١ ص ٤٢٨ – أمالى ابن الشجرى جـ٢ ص ١٢٤ – ابن يعيش جـ٧ ص ١٠٦ – الدرر جـ١ ص٨٨ » . المحتسب جـ١ ص ٣٢٩ – الخزانة جـ٤ ص ٤٩ » .
(٥) مابين القوسين ساقط من (ب) .

فخرج البيت أبوالفتح على زيادة « إلا » (١) .

وفي شرح الدماميني(٢) : قال ابن قاسم (٣) : وهو ضعيف ، لعدم ثبوت زيادتها .

قلت : وهو على عادته قصور ، فان المضعف أثيرالدين ، وانما آثر ذلك ابن قاسم عنه وان لم يصرح به .

ولفظ الأثير(٤) : وخرج البيت أبوالفتح على الزيادة ، كما قال في قراءة ابن مسعود : «وان كل الا ليوفينهم(٥) » ، وهو ضعيف ، لعدم ثبوت الزيادة في غير هذا المقام فيسوغ الحمل عليه .

وأما القراءة . فتخرج على نفى « ان » باقية الا على بابها ، و« ليوفينهم » جواب قسم محذوف ، أى وما كل الا أقسم ليوفينهم .

ثم قال الدماميني(٦) دافعا دعوى ابن قاسم على زعمه : ضعف القول بالزيادة بعدم الثبوت : قلت : وقد جوزها الواحدى في : «كمثل الذى ينعق بما يسمع الادعاء ونداء »(٧) منشدا عليها قول الفرزدق :

هم القوم الا حيث سلوا سيوفهم وضحوا بلحم من محل ومحرم(٨)

قلت : وهو أيضا قصور ، اذ قد زعم الزيادة أيضا المازني ، تمسكا بقوله :

وكلهم حاشاك الا وجدتـــــه كعين الكذوب جريها واحتفالها(٩)

(وقولــه :(١٠)

(١) « الا » ساقطة من «ب» قال ذلك أبوالفتح في المحتسب جـ١ ص ٣٢٩ — وعبارته : « وتجعل « الا » زائدة ، . . . . وعلى ذلك تأولوا قول ذى الرمة : حراجيج ما تنفك . . . البيت أى ما تنفك مناخة ، و « الا » زائدة .

(٢) « جـ١ ص ١٠٥ ظ » .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٤٤ .

(٤) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٣٩ و .

(٥) سورة هود ، آية : ١١١ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) سورة البقرة ، آية : ١٧١ .

(٨) ذكر هذا البيت كل من الدماميني والشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٨ — في تخريج البيت السابق . وهو في ديوان الفرزدق « جـ٢ ص ٢٠٠ » ضمن مجموعة أبيات .

(٩) ذكره البغدادى في الخزانة جـ٤ ص ٥٠ » عرضا ، ولم ينسبه ، ولم اعرف قائله ، وقال : يريد : وكلهم حاشاك وجدته .

(١٠) ما بين القوسين ساقط من «ب» و « جـ » .

وما الدهر الا منجونا بأهلـــه وما صاحب الحاجات الا معدبا)(١)

ثم قال(٢) : ويقال لما عيب ذلك على ذى الرمة قال انما قلت : الا مناخة ، « والإل » : الشخص . واليه ذهب الكسائى ، كذا قال نجم الدين سعيد في شرح الحاجبايه .

قلت : وهو قصور أيضا عن مطالعة كلام الأثير(٣) فقد صرح بذلك أيضا . واستشكله شيخ مشائخى إمام عصره العلامة ابن عاشر بأن « الا » ، على هذا الرأى مفرد ، فكيف يسوغ كونه خبرا عن ضمير الحراجيج ، وهو جمع تكسير مع قوله بعد : مناخة ؟ .

وخرجه ابنا خروف وعصفور والمصنف(٤) : على تمام ينفك ، أى تنفصل عن التعب مطاوع أى خلصه أو فصله فنفيه نفى(٥) ، ومناخة حال ، أى : لاتنفك عن التعب أو مايزول بعضها عن بعض لاتصالها ، إما لتباريها في السير ، أولأنها مقطرة مربوطة بعضها ببعض ، فإذا أنيخت زالت عن الأصل ، فلاتنفك الا حال اناختها على الحسف ، أى : حبسها على غير علف ، أى تناخ معدة للسير ، فلا ترسل من أجله في المرعى .

قال أثير (٦)الدين : و « أو » بمعنى الى أن ، أى : هى في حال اناخة الى أن نرمى بها بلدا قفرا ، وأسكن الباء ضرورة .

---

(١) قال السيوطى في شواهد المغنى ص ٢٢٠ : قال ابن جنى في : « ذا القد » قائله بعض بنى سعد وفي هامش الخزانة : جـ٢ ص ١٢٩ » ذا القد : كتاب جمعه ابن جنى من كلام شيخه ابى على ، كذا بهامش الأصل . وذكر هذه النسبة محقق المقرب لابن عصفور جـ١ ص ١٠٣ — أما العينى في شواهده الكبرى ، جـ٢ ص ٩٢ فقد قال : قائله لم يعرف من هو ، ولهذا منع بعضهم الاحتجاج به . وذكر البغدادى في الخزانة جـ٢ ص ١٢٩ : ما حكاه السيوطى . ويروى البيت : أرى الدهر الا منجونا . . . البيت . وقال البغدادى : الشاهد : أن يونس استدل على إعمال « ما » مع انتقاض نفيها بالا ، وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول أى : دوران منجنون ، ويدور خبر المبتدأ ، فحذف هو والمصدر وأقيم « منجونا » مقام المصدر ، وأن الثاني أصله : وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا ، أى تعذيبا ، فيعذب خبر المبتدأ ، فحذف وبقى مصدره ، فلا عمل لـ « ما » في الموضعين . وفيه تخريجات أخرى تراجع لمن اراد الزيادة ، وراجع : المحتسب جـ١ ص ٣٢٨ ، التصريح جـ١ ص٣٢٨ التصريح جـ١ ص ١٩٧ ، الأشمونى جـ١ ص ٢٤٨ .

(٢) أى الدمامينى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٠٦ و . ، والعبارة كما في الخزانة جـ٤ ص ٥٠ » : وقال ابن عصفور في كتاب الضرائر : إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله : « ما تنفك الا مناخة » فطن له فقال : انما قلت : « الا مناخة » أى شخصا .

(٣) في شرحه للتسهيل « جـ٢ ص ١٢٩ ظ » .

(٤) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٥٨ » .

(٥) في «ب : ففيه نفى . . . الخ .

(٦) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٣٩ ظ .

قلت : وقصر الدماميني(١) فعزا ذلك لابن قاسم(٢) ، ثم قال : وأحسن منه جعل « أو» عاطفة « نرمى» على مناخة « نظير» صافات ويقبض »(٣) .

قلت : لا نسلم الأحسنية ، بل هما سواء لجريان كل على قوانين بابه المنضبطة فيه ، ولو سلم فهو أخذ من ثاني الأقوال الأربعة الموردها المصنف في شرحه : أنها ناقصة ، وعلى الخسف الخبر ، ومناخة حال ، أي : ما تنفك كائنة على الخسف ، أو مرميا بها بلداً قفراً إلا في حال اناختها .

غير أن صاحب ذلك القول عطف أونرمى على متعلق المجرورمن اسم الفاعل المقدر مأخوذا من الكون المطلق .

والدماميني على اسم مفعول الاناخة(٤) المجعول حالا من فاعل « تنفك » تامة .

واستقبح هذا القول أثيرالدين(٥) من وجهين :

أحدهما : أن مناخة حال من المستكن في الحال ، وقد قدمت عليه ، وهو ممنوع الا عند الأخفش .

الثاني(٦) : تقديمها على العامل الظرف ، وهو ممنوع أيضا أو شاذ .

قلت : وقد استضعف أيضا من وجوه أخر أوردها الأئمة مذكورة في شرح الدماميني(٧) فلايوهمنك أن ذلك له على أن تخريج ابن خروف وعصفور والمصنف مشكل عند صاحب الإفصاح بأنك اذا قلت : مازال زيد وما انصرم كان اثباتا بمعنى مازال الأمر : ثبت ، ولاتقول ثبت زيد الا قائما ، ولاثبت الأمر الا مستتبعا لإدخالك « إلا» في الإيجاب ، وهو باطل بطلان — ضربت إلا زيدا ، وجئت إلا مسرعا .

---

(١) في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٥ ظ .
(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ١٤٤ .
(٣) سورة الملك ، آية : ١٩ .
(٤) في « ج : مفعول الاناخة . . . الخ .
(٥) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٠ و . « المشار اليه قول المصنف . المذكور .
(٦) في « ج : أن تقديمها . . . الخ .
(٧) وعبارة الدماميني في شرح التسهيل ج١ ص ١٠٥ ظ ، ١٠٦ و . : وخرجه آخرون على أن تنفك ناقصة ، خبرها « على الخسف » أى معه ، و « مناخة » حال . وفيه ضعف اما على تقدير أن يكون عامل الحال « لا ينفك » فمن وجهين أحدهما : أن المفرغ قلما يأتي في المثبت ، وان كان المستثنى فضلة أيضا كالحال في مثالنا . والثاني : أن ما قبل « الا » لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه كما يجيء في بابه . وإما على تقدير أن « يكون العامل في الحال » على الخسف ففيه ضعف من ثلاثة أوجه ، أحدها : أن المرفوع في الاثبات قليل . الثاني أن عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ، وفيه ضعف . الثالث : أن المستثنى اذا يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ، ولا يجيزه البصريون ، وسيأتي وهذا الكلام بلفضه وترتيبه منقول عن الرضى في شرح الكافية ج٢ ص ٢٩٦ — اذا ليس من كلام الدماميني كما قال الشارح .

قال أثير الدين(١) : وهو عن جادة التحقيق بمعزل ، لدلالة « انفك » على الانفصال وهو ثبوتي اذا كانت تامة ، فاذا نفى الثبوت الانفصالى صح اذ ذاك دخول « الا » ، بدليل جواز — ما انفصل زيد عن عمرو الا راضيا .

تنبيـــــــه : ما امتنع دخول « الا » فيه امتنع فيه دخول الفاء ، لأن الغرض تأكيد النفى ، ولا نفى هنا حقيقى ، وانما الخبر ايجابي .

ومن ثم امتنع أن يجاب هنا بالنصب بعد الفاء ، كما في نحو — ما كان زيد قائما فيذهب ، وامتنع ورود اسمها نكرة وروده في النفى المحض ، قاله في البسيط — وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة = : ، لكون النفى من المسوغات وليس موضوعة للنفى ، فاختصت عن سائر أفعال الباب بذلك كقوله :

كم رأيت وليس شيء باقيـــا   من زائر طيف الهوى ومزور(٢)

وتختص أيضا — بجواز الاقتصار عليه = : أى الاسم — دون قرينة = : تزيد على كونه نكرة عامة لمضارعته اسم « لا » فساواه في الاقتصار عليه .

وقال المصنف(٣) : فيجوز مساواته إياه استغناء عن الخبر .

وتعقبه أثير الدين(٤) بعدم الاستغناء به عنه بل لابد من تقديره .

قلت : إنما أراد المصنف أن الخبر بعدها مطوى الذكر كثيرا لا الاستغناء العرفي الذى هو انابته منابه وسده مسده ، كما في الوصف المبتدأ به رافعا لمكتفى به ، وقد أنشد الفراء .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٣٩ ظ .

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤٠ و . وقال : انشده المصنف . كما استشهد به السيوطي في الهمع جـ١ ص ١٢٠ — وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٩ : لم اعثر على قائل هذا البيت . والشاهد : كثرة مجيء اسم « ليس » نكرة . وهو قوله : ليس شيء باقيا .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٩ و .

(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٤٠ ظ . وعبارته : « على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اقتصاراً ولا اختصارا . أما حذف اسمها فلأنه شبيه بالفاعل ، والفاعل لا يحذف ، فكذلك ما أشبهه . وأما الخبر فكان قياسه أن يحذف ، لأنه ان راعيت أصله فكان خبر مبتدأ وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصارا ، وان راعيت ما آل اليه من شبهه بالمفعول ، فالمفعول يجوز حذفه ، لكنه عندهم عوضا من المصدر ، ألا ترى أنك لا تقول : كان زيد قائما كونا ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه ، وانما عوض ، لأنه في معنى المصدر ، ألا ترى أن القيام كونا من أكوان زيد ، ولما صار عوضا صار كأنه من كمال الفعل فكأنه جزء منه ، فلم يحذف لذلك .

ألا يا ليـــلى ويحـــك نبئينـــا   فأما الجود منك فليس جود(١)

أي : فليس منك أوعنك جود ، وقال :

بئستم وخلتم أنه ليس ناصرى   فبوئتم من نصرنا خير معقل(٢)

وحكى سيبويه : ليس أحد ، أى هنا .

وأكثر أصحابنا المغاربة على امتناع حذف الجزءين في الباب اختصارا واقتصارا ، أما الاسم فلمضارعته الفاعل ، وأما الخبر فلكونه عوضا من المصدر ، لامتناع كان زيد قائما كونه ، لأن القيام كون من أكوان زيد ، وحين كان عوضا صار كأنه من تمام الفعل ، فكأنه جزء منه ، وأيضا فالأعواض لازمة لاتحذف ، ولولا العوضية لساغ الحذف قياسا ، رعاية للأصل من كونه خبر ابتداء ، وهو جائز الحذف اجماعا ، أو الحال من مضارعته المفعول وهو جائزة اتفاقا .

قالوا : إلا ضرورة ، لفهم المعنى ، سواء ليس أو غيره كقوله :

رماني بأمـــر كنت منه ووالدى   بريئا ومن أجل الطواوى رماني(٣)

وقولـــه :

إني ضمنت لكل شخص ما جـــنى   وأبي فكان وكنت غير غدورى(٤)

---

(١) نسب في الكتاب جـ١ ص١٩٣ : لعبدالرحمن بن حسان ، وكذلك ما في معجم شواهد العربية ص١٠٦ – واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص١٤٠و . وقال : وأنشد المصنف . واستشهد به السيوطى في الهمع جـ١ ص١١٦ – : على حذفه خبر ليس جوازا ، تقديره : ليس جود موجودا . وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائله وفيه شاهد آخر كما ذكره سيبويه . قال الأعلم : الشاهد فيه رفع «الجود» بالابتداء ، وخبره فيما بعده على ارادة الضمير الراجع اليه وحذفه ، والتقدير : أما الجود منك فليس لنا منك به جود .

(٢) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص١٤٠و . وحكاه بقوله : وقال الآخر . كما استشهد به السيوطى في الهمع جـ١ ص١١٦ – وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص٨٦ : لم اعثر على قائل هذا البيت . والشاهد مثل سابقه .

(٣) قائله : عمرو بن أحمد بن العمرد الباهلى ، وقيل للأزرق بن طرفة الفراص ، والأول أشهر . قال الأعلم : أراد : كنت منه بريئا ، ووالدى منه بريئا ، وهذا كله تقوية لحذف المفعول في هذا الباب . وقال : وصف رجلا كانت بينه وبينه مشاجرة في بئر ، وهو الطوى ويروى : ومن جول الطوى رماني ، والجول : جدار البئر من اسفلها في جميع جوانبها . وقال الأعلم : والمعنى : ان الذى رمانى به رجع عليه ، وكان أحق به ، فكان كمن في قعر بئر فرجعت رميته عليه ، وهذا البيت على هذه الرواية من أحكم أبيات العرب .
راجع : «الكتاب جـ١ ص٣٨ – المصون ص٨٤ – الدررجـ١ ص٨٥ .

(٤) نسب في الكتاب جـ١ ص٣٨ للفرزدق ، وأقر هذه النسبة الأعلم ، وقال سيبويه : ترك أن يكون للأول خبرا استغناء بالأخر . ولعلم المخاطب ان الأول قد دخل في ذلك . وقال الأعلم : هذه الأبيات المتقدمة في حذف خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه . . . . فتقدير هذا البيت عند غيره فكان غير غدور وكنت ، على أن المعنى : وكنت كذلك ، أى : وكنت غير غدور .

أى كنت منه بريئا ، فكان غير عدو ، وكنت غير غدور ، أو هو على وضع المفرد موضع المثنى ضرورة ، أى كنت منه ووالدى بريئين ، وفكان وكنت غير غدورين ، أو على أن بريئا وغدورا مما يقع على المفرد وفرعيه بلفظ واحد ، نحو : عدو(١) وفريق وصديق .

– وباقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا = : أنشد المصنف:(٢)

ليس بشيء الا وفيــــه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار(٣)

وضع ذلك أصحابنا رعاية لأهله ، فكما لايقرن خبر الابتداء بالواو ، كائنا بهذه الصفة لايقرن بها خبر ليس ، والا كان الفرع أكثر تصرفا .

وأولوا البيت ونحوه : إما على حذف الخبر ، والجملة حال ، أو على زيادة الواو ، والجملة الخبر .

قال أثيرالدين(٤) : والوجه عندى الأول .

– وتشاركها في الأول = : وهو مجيء الاسم نكرة محضة – كان = : واقعة – بعد نفى = : كقوله :

إذا لم يكن أحــد باقيق باقيا فان التأسى دواء الأسى(٥)

وقولــه :

اذا لم يكن فيكن ظل ولاجــناً فأبعد كن الله من شجرات(٦)

ويروى شيرات بابدال الجيم « ياء » .

– أو شبهه = : أى النفى ، كقوله :

فلو كان حيا في الحياة مخلــدا خلدت ولكن لاسبيل الى الخلد(٧)

---

(١) في «ب : صديق وفريق . . . الخ .

(٢) في المرجع الســابق .

(٣) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤٠ ظ عن المصنف أيضا ، واستشهد به السيوطى في الهمع جـ١ ص ١١٦ – وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٨٦ : لم اعثر على قائله والشاهد في قوله : ليس شيء الا وفيه . . . الخ أى جواز اختصاص « ليس » بدخول الواو على خبرها اذا كان جملة موجبة بالا .

(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤١ و .

(٥) ذكره الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ و . ولم يعزه ، واستشهد به السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٠ – وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٨٩ : لم اعثر على قائله . والشاهد : كون اسم « يكن » المنفى نكرة ، وهو قوله : لم يكن أحد .

(٦) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ و . ولم اعرف قائله ، والشاهد مثل ســابقه . يراجع معجم شواهد العربية . العينى جـ٤ ص ٥٨٩ .

(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ و . والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٠ – وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٨٩ : لم اعثر على قائله . ورواية المذكورين . . . . خلدت ولكن ليس حى يخلد .
ورواية الدمامينى مثل رواية الشارح . ولم اعرف قائله . والشاهد مثل سابقه غير أن «كان» واقعة بعد شبه النفى وهو « لو» .

ويروى : ولكن ليس حي بخالد ، وقوله :

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد(١)

وقولـــه :

فلو كان حي ناجيا لوجـــدته من الموت في أحراسه رب مارد(٢)

وقولـــه :

فان يك شيء خالدا ومعمـــــرا تأمل تجد من فوقه الله غالبا(٣)

ـ و تشاركها في الثالث = : وهو اقتران خبرها بالواو ان كان جملة موجبة بالا واقعة ـ بعد نفي = : أنشد المصنف : (٤)

ما كان من بشر الا ومنيته : محتومة لكن الآجـــال تختلف(٥)

وأنشد الفراء :

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا الا ووجهك أنور(٦)

ومانعه في « ليس » مانعه في غيرها لما مر ، وأول البيتين على حذف الخبر .

وانما لم يقل هنا : أو شبهه ، لعدم وقوع « الا » بعد « لو » في التفريع .

فان قلت : اذا ثبت مشـــاركة كان ليس فيما ذكر فأين دعوى المصنف الاختصاص بليس .

قلت : الاختصاص الثابت لها غير مشروط فيه تقدم شيء بخلاف جوازه في كان فبشرط تقدم نفي أو شبهه في الأول ، وتقدم نفي فقط في الثالث ، أو نقول : انفردت « ليس » باجتماع الأمور الثلاثة لا بكل فرد منها .

---

(١) قائله : زهير بن أبي سلمى من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر ، وقيل يمدح بها هرم بن سنان والشاهد مثل الأبيات السابقة ، وفيه شاهد آخر وهو : أن الغالب في « لو » أن يجيء جوابها فعلا مضارعا مثل قوله : لم تمت راجع : « شواهد المغني ص ٦٤٢ ، الهمع جـ٢ ص ٦٦ الدرر جـ٢ ص ٨٢ . التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ و . » .

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ و . ولم اعرف قائله . والشاهد مثل الأبيات السابقة .

(٣) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ و . ولم اعرف قائله . والشاهد مثل ما قبله . ورواية الأثير : .... الله عاليا .

(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٩ ظ .

(٥) ذكر ذلك الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ و . نقلا عن المصنف واستشهد به السيوطي في الهمع جـ١ ص ١١٦ ـ وقال الشنقيطي في الدرر جـ١ ص ٨٦ : لم أقف على قائل هـــو الشـــاهد .

(٦) البيت مثل ما قبله في الشاهد والاستشهاد ، وقال صاحب الدرر لم اعثر على قائله ، وروايته : ... ووجهك نورها .
انظر : المراجع السابقة في البيت قبله .

قلت : فاندفع قول أثير الدين(١) : في الأول مشاركة كان فيه نفى اختصاص « ليس » بذلك ، فلو قال : يكثر مجيء اسم ليس نكرة كان أجود وأبعد من النقد .
– وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا = :

كان الفعل « كان » أو غيرها ، تقدم نفى أو شبهه أولا ، أوجبت بالا أولا أنشد المصنف ٢ :

فظلوا ومنهم سابق دمعه لــــه وآخر يثنى دمعه العين بالمهل(٣)(٤)

وقولـــه :

وكانوا أناسا(٥) ينفخون فأصبحوا وأكثر مايعطونك النظر الشزر(٦)

فجاء بالخبر مقرونا بالواو بعد « ظلوا » في الأول ، و« أصبح» في الثاني ، مع الإيجاب المحض ، ولاحجة له في الانشادين ، لاحتمال ظل وأصبح فيهما التمام وجعل الجملة حالية أوهما ناقصتان والخبر محذوف ، وأنشد الفراء :

دخلت على معاوية بن حـــرب وكنت وقد يئست من الدخول(٧)

وقولـــه :

ان الجميل يكون وهو مقصـــر والقوم فيما ثم غير سواء(٨)

وحكى : كان عبدالله وانه الجميل ، وأنشد الأخفش :

كنا ولا تعصى الحليلة بعلها فاليوم تضربه اذا ما هو عصى(٩)

قالوا ولايعرف ذلك البصرية .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤١ و .
(٢) في شرح التسهيل « جـ١ ص ٥٩ ظ » .
(٣) في « جـ : بالمهد ... الخ » .
(٤) قال أثير الدين أيضا : أنشد المصنف دليلا على إثبات هذا الحكم الذى ذكره قول الشـــاعر : فظلوا ومنهم ... البيت . انظر التذييل جـ٢ ص ١٤١ ظ . ولم اعرف قائله . واستشهد به السيوطى في الهمع جـ١ ص ١١٦ – وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٨٦ : لم أقف على قائـــله .
(٥) في «ب : ينجمون .
(٦) هذا البيت مثل ما قبله في الشاهد والاستشهاد ، أنظر المراجع السابقة في البيت قبله ، ولم يعرف قائله .
(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤١ ظ ، وحكاه بقوله : وأنشد غير المصنف : دخلت على معاوية .... البيت ولم اعرف قائله .
(٨) هذا البيت مثل ما قبله في الشاهد والاستشهاد ، ولم اعرف قائله « انظر : شرح الأثير جـ٢ ص ١٤١ ظ .
(٩) هذا البيت من البيتين السابقين في الشاهد والاستشهاد ، انظر شرح الأثير المذكور ، ولم اعرف قائله .

وداعي الكوفية والأخفش شبه خبر كان الجملة بالجملة الحالية ، وقولهم : كان ولامال له ، كما يقال : جاء ولاثوب عليه .

وقال أبوعلي : كنا تامة ، ولاتعصى جملة حالية .

ـ وتختص كان = : الكائنة بصغة الماضي ، وهي الملفوظ به متنا فليست بمنزلها في : وتشاركها في الأول كان ، لعدم إرادة خصوص الماضي بهاتيك ، ولأنها الناقصة خاصة ، لأن من الخصائص الزيادة ، والزيادة قسيمتها لا قسم منها ، فالمعنى : وتختص هذه اللفظة بكل من الخصائص الآتية لا باجتماعهن ، فلا يشاركها غيرها في شيء منهن ، لابشرط ولابغيره ، ومتعلق فعل الاختصاص بالكسر .

ـ بمرادفة « لم يزل » كثيرا = : أي بإفادة الدوام والاستمرار ، نحو : « وكان الله على كل شيء قدير(١) » وقولـــه :

وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة أسب بها الا كشفت غطاءها(٢)

وفي شرح الدماميني(٣) : وفيه نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل .

قلت : وهو مردود بأن ليس المراد الترادف العرفي بل إفادتها مفاد « لم تزل » من الدوام والاستمرار ، كما أفصح عن ذلك المصنف(٤) بقوله : وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بلم يزل . وأقره أثيرالدين(٥) فمن بعده(٦) .

ثم قال(٧) : وانما لم يمكنه تفسيرها بدام ، لأن نقصانها مشروط بتقدم « ما » الظرفية ، فان قال : بمرادفة مادام فتكون ناقصة في تأويل المصدر .

قلت : وأنت خبير بأنه فاعل بما ذكر من عدم طموحه الى الترادف العرفي ثم لانسلم نقصانها مؤولة بالمصدر أن لو قال ذلك ، لعدم استلزام الترادف إياه ، بل يتحد مفادهما المعنوى لا غير ، ان لوقصد ما هو العرف في الترادف .

على أنا لا نسلم اتحاد مدلولى « مادام » و« كان » كائنة بمعنى « لم يزل » كما في الآية والبيت ، فليس معنى ـ لم يزل زيد خاضعا ، وما دام خاضعا شيئا واحدا ، كما يشهد به الذوق السليم ، ويعطيه الفهم المستقيم .

---

(١) سورة الأحزاب ، آية : ٢٧ .
(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤٢ و . اذ قال : مثال مرادفة كان للم يزل قوله : وكنت امرءا . . . البيت .
وكذلك ابن أم قاسم في شرح التسهيل جـ١ ص ١٤٥ . ولم اعرف قائله .
(٣) « جـ١ ص ١٠٦ ظ » .
(٤) في شرح التسهيل « جـ١ ص ٥٩ ظ » .
(٥) في شرح التسهيل « جـ٢ ص ١٤٢ و . »
(٦) منهم المرادى في شرح التسهيل « جـ١ ص ١٤٥ » .
(٧) أى الدماميني في المرجع السابق .

ثم قال(١) : وأيضا فعليه الاشكال السابق . أى من وقوع الترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل .

قلت : وقد عرفتك ما به اندفاعه .

ثم قال : والذى يظهر أن يقال : تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها ، ولا نذكر المرادفة البتة .

قلت : لا حاجة الى استظهار ه لما عرفت من حمل الترادف على ما ذكر .

قال المصنف(٢) : الأصل في «كان» أن يدل بها على حصول مدخولها فيما مضى ، دون تعرض لأولية ولا أنقطاع ، كغيرها من الأفعال الماضية ، فان قصد انقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه نحو – «واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم »(٣) .

وقولـــه :

وتركى بلادى والحوادث جمة   طريد وقد ما كنت غير مطرد(٤)

وكذا إن قصد الاستمرار لابد من قرينة ما .

فالحاصل أن كان لاتدل على أحد الأمرين ، بل ذلك الى القرينة .

وأكثرهم على اقتضائها الانقطاع ، كسائر الافعال الماضية ، فاذا قلت : كان زيد قائما ، فالقيام واقع فيما مضى وليس الآن قائما ، وهو الصحيح ، بدليل أنهم اذا تعجبوا من صفة حالية قالوا : ما أحسن زيدا أو منها ماضية قالوا : ما كان أحسن زيدا .

وقد زعم بعض : عدم أقتضائها إياه ، تمسكا بقوله : «وكان الله غفورا رحيما(٥) » ولاتقربوا الزنا انه كان فاحشة »(٦) أى كان وهو الآن كذلك .

والجواب أنه قد يتصور فيه انقطاع بكون المراد الاخبار بأنه كان كذلك فيما مضى ، كما هو الآن غفورا رحيما ، ومعنى – كان فاحشة – : عندكم في الجاهلية دون تعرض لخلافه ، فالمراد الاخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية .

---

(١) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٩ و .
(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٠٣ .
(٤) نقل ذلك أيضا الأثير عن المصنف في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤٢ . ولم اعرف قائله .
(٥) وهى ثمانية آيات : النساء ، آية : ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ – الفرقان ، آية : ٧٠ والاحزاب ، آية : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ – الفتح ، آية : ١٤ .
(٦) سورة الاسراء ، آية : ٣٢ .

قال أثيرالدين(١) : والذى تنقيناه من الشيوخ دلالتها على الزمان الماضى المنقطع كسائر الأفعال الماضية ، ومن تعقل حقيقة المضى لم يمتر في الدلالة على الانقطاع ، غير أن نحو«كان الله غفورا رحيما(٢) » وإن دل على المضى فانه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في عامة الأزمنة من خارج ، لا من حيث وضع اللفظ .

وفي شرح الدماميني(٣) : وفيما قاله نظر .

قلت : وليته كشف عن وجهه ، ليقع النظر فيه ، فقد خفى علينا .

وتختص أيضا لفظة كان — بجواز زيادتّها = : أى مجردة عن معمول ، لقوله بعد : وكان مسندة — وسطا باتفاق = : نحو : ما كان أحسن زيدا ، ولم ير كان مثــله . وقول أبي أمامة الباهلى رضى الله عنــه : «يا نبي الله أونبي كان آدم ؟ » .

قال المصنف(٤) : وتختص زيادتّها بلفظ الماضى بين مسند ومسند اليه .

قال أثيرالدين(٥) : وينبغى أن يقيد بأن زيادتّها في مثل : قام كان زيد ، ويضرب كان زيد محتاج الى سماع .

قال المصنف(٦) : أوبين صفة وموصوف ، كقوله :

في غرف الجنة العليا التى وجبت   لهم هناك بسعى كان مشكور(٧)

وبين المتعاطفين ، كقول الفرزدق :

في لجة غمرت أباك بحورها   في الجاهلية كان والاسلام(٨)

---

(١) في شرح التسهيل «جـ٢ ص ١٤٢ و.»

(٢) الآية الســابقة .

(٣) «جـ١ ص ١٠٦ ظ أى فيما قاله الأثير» .

(٤) في شرحه للتسهيل «جـ١ ص ٥٩ و . » .

(٥) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٤٢ ظ ، وعبارته : «وأطلق المصنف في قوله مسند ومسند اليه وينبغى أن يقيد . . . الخ .

(٦) في المرجع السابق .

(٧) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤٢ ظ ، وكذلك الأشموني في جـ١ ص ٢٢٤ ولم ينسباه ، ولم اعرف قائله . والشاهد : زيادة «كان» بين الصفة والموصوف في قوله : بسعى كان مشــكور .

(٨) البيت من قصيدة في هجاء جرير ، ويروى : في حومة غمرت . . . البيت ، والشاهد في قوله : في الجاهلية كان والاسلام ، حيث زيدت «كان» بين المعطوف والمعطوف عليه راجع : التذييل والتكميل جـ٢ ص١٤٢ ظ ، الخزانة جـ٤ ص ٣٥ ، الأشموني جـ١ ص ١٢٤ ، الديوان جـ٢ ص ٣٠٥ » والبيت من قصيدة ناقض فيها جريرا ، برواية : في حومة غمرت أباك . . . . البيت .

وبين نعم وفاعلها أنشد الفراء :

ولبست سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبة المختال(١)

ومن زيارتها عند سيبويه(٢) : إن من افضلهم كان زيدا .

وزعم المبرد والرماني وبعض المتأخرين أن « زيدا » اسم ان و« من أفضلهم » خبر كان مستكنا فيها اسمها ، وهى خبر « إن » .

ورد بأدائه الى جعل الخبر جملة مقدما في باب ان وهو ممنوع اجماعا .

وفي فراغ « كان » الزائدة من فاعل خلاف .

فالسيرافي ، والصيمرى وغيرهما على أن فاعلها مضمر ، وهو ضمير المصدر ، مدلولا عليه بالفعل ، كأنه قيل : كان هو أى الكون .

والفارسي : على أنه لافاعل ، لاستعمالها استعمال مالا يفتقر اليه نظير : قلما يقوم زيد ، وكثر ما يأتينا عمرو ، وطالما ينتظرك خالد .

وإنما فائدتها الدلالة على المضى ، كما فائدة هذه الثلاثة الدلالة على النفى ، فهو بمنزلة أمس في عدم الحاجة إليه .

قال المصنف(٣) : وزعم السيرافي اسنادها الى مصدر منوى ، ولاداعى اليه .

ولايبالى بأن يقال : خلوها من الاسناد الى منوى يلزم معه كون الفعل حديثا عن غير محدث عنه ، لأنها شبيهة بالحروف المزيدة ، فلايبالى أن تخلو من الاسناد كما أن ضمير الفصل لما نحى به منحى الحروف دلالة على معنى في غيره جاز أن لا موضع له هـ . (٤) .

وتعقبه أثيرالدين(٥) بأنا لانسلم أن الفصل مقصود به ذلك ، بل الأصح حرفيته ، فهو مشترك بين كونه ضميرا وفصلا .

---

(١) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤٢ ظ في هذا المقام بنسبة الإنشاد للفراء واستشهد به وفي جـ١ ص ١٢٥ بدون نسبة انشاده للفراء ، ولم يذكر قائله . ولم اعرف قائله والشاهد في قوله : ولنعم كان شبيبة حيث زيدت كان بين نعم وفاعلها .

(٢) وعبارته في الكتاب جـ١ ص ٢٨٩ : « وقال الخليل » ان من أفضلهم كان زيدا على إلغاء « كان » وشبهه بقول الشاعر – أى الفرزدق ، فكيف اذا رأيت ديار قوم . . . وجيران لنا كانوا كراما .
وقال : ان من أفضلهم كان رجلا يقبح ، لأنك لوقلت : ان من خيارهم رجلا ثم سكت كان قبيحا حتى تعرفه بشيء . . . الخ .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٩ و . وعبارته : « وزعم السيرافي أن « كان » الزائدة مسنده الى مصدر منوى . . . الخ .

(٤) في « جـ » : موضع به .

(٥) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤٣ و . وعبارته : « ولا نسلم له أن الواقع فصلا هو ضمير قصد به ما يقصد من الحروف ، بل الأصح . . . الخ .

ثم قال(١) : وأيضا فقد زيدت بين « على » ومجرورها ، فاذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين الجار والمجرور بجملة ، ولانظير له ، واذا لم ينو معها كان الفصل بكلمة ، فلم يمنع ، كالفصل بما بين عن ، ومن ، والباء ، ورب والكاف ، ومجروراتها .

وتعقبه أثيرالدين(٢) بعدم لزومه ، لكونها جملة كالمفرد ، اذ(٣) لم يصرح بأحد جزءيها من(٤) المسند اليه .

قلت : وهو مدفوع بأن المستكن صناعة كالملفوظ ، فليست كالمفرد قطعا ، كما اعتمده الفارسي .

ـ و= : تزاد ـ آخرا على رأى = : على رأى الفراء ، فقد أجاز : زيد قائم كان ، قياسا على إلغاء « ظن » آخرا .

قال المصنف(٥) : والصحيح المنع ، لعدم الورود ، وأن الزائد خلاف الأصل ، فلم تستبح في غير مواضعها المعتادة . وقضية كلام المصنف أن منع زيادتها صدرا(٦) محل اتفاق .

وقد أطلق الجوهرى (٧) وجماعة زيادتها في نحو« وكان الله غفورا رحيما »(٨) مع تصدرها وعملها في الجزءين ، وهو غير ما عليه المحققون من أئمة علوم اللسان .

قلت : وقد أورده الدماميني(٩) معارضا به مقتضى المتن ، فالثأط(١٠) به من ذلك نصيب .

ـ وربما زيدت أصبح وأمسى = : وفاقا للكوفية كقولهم :ـ ما أصبح أبردها ، وما أمسى أوفاها ، وهو عند البصرية من الشذوذ بحيث لا يقتاس .

---

(١) أى المصنف في شرح التسهيل جا ص ٥٩ و .

(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٣ و .

(٣) في « ج » : اذا لم . . . الخ .

(٤) في الأصل : وهو المسند . . . الخ .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) في « ج : صدرا على اتفق .

(٧) في الصحاح ج٢ ص ٤٠٤ . وعبارته : « وقد تقع زائدة للتوكيد كقولك : زيد كان منطلق قال الله تعالى : « وكان الله غفوراً رحيماً .

(٨) سورة الفرقان ، آية : ٧٠ .

(٩) في شرح التسهيل جا ص ١٠٦ ظ .

(١٠) قال الجوهرى في الصحاح جا ص ٥٤٠ : « الثأطة : الحماة ، والجمع : ثأط وفي المثل ثأطة مدت بماء ، يضرب للرجل يشتد مؤقه وحمقه .
كأن الشارع يقصد أن الحمق قد ألم بالدماميني ، وأنه له منه نصيب ، وهذا كعادته في التهجم عليه من غير حياء .

قال ابن الدهان : وقد عثرت على ما يدل على الزيادة وهو قوله :

قد بت أحرسني وحدى ويمنعني   صوت السباع به يصبحن والهاما(١)

فالمعنى : ان صوت السباع بهذا المكان والهام دائما في الليل والصباح ، فأما قولـــه :

عـــدو عينيك وشـــانيهما   أصبح مشغول بمشـــغول(٢)

وقولـــه :

أعاذل قولى ما هويت فأوبـــى   كثيرا أرى أمسي لديك ذنوب(٣)

فأجاز أبوعلى زيادة أصبح وأمسى فيهما ، بل أجاز بعض زيادة أضحى وسائر أفعال الباب ، ومن غيره كل مالا يتعدى اذا لم ينتقض المعنى ، نحو — ما أضحى أحسن زيدا ، وزيد أضحى قائم ، تمسكا بزيادتهم الأفعال في نحو قوله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنـــا   فاذهب فما بك والأيام من عجب(٤)

اذ لم يرد أن يأمره بالذهاب .

وقولهم : فلان قعد يتهكم بعرض فلان ، نقلهما أثيرالدين مستجيدا لها في الثاني في غير هذا المقام .

---

(١) قائله : النمير بن ثولب من قصيدة أولها :
شطت بجمـــرة أو بعـــد إلمـــام   نأى وطـــول تعاد بـــين أوام
ورواية السيوطى في شواهد المغنى : يضبحن والهام ، بضاد معجمة وكسر الميم في « الهام . ورواية الأثير في شرح التسهيل ، والهام ، بضم الميم ، والشاهد : زيادة : يضبحن والهام : قال الجوهرى في الصحاح ج٢ ص ٣٤٨ : « والهامة من طير الليل ، والجمع : هام . راجع : شواهد المغنى ص ٤٢٩ — التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٣ و . » .

(٢) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٣ ظ والسيوطى في الهمع ج١ ص ١٢٠ — وقال الشنقيطى في الدرر ج١ ص ٩٠ : لم أقف على قائله . وقال الأشموني في ج١ ص ٢٢٥ : وأجاز أبوعلى زيادة أصبح وأمسى في قوله : عدو عينيك . « البيت وقوله : أعاذل قولى ... البيت الآتي . ولم اعرف قائله .

(٣) هذا البيت مثل ماقبله في الشاهد والاستشهاد الا أن الزائد « أمسى » ولم يعرف قائله . أنظر مراجع البيت السابق .
ورواية الهمع والدرر : أعاذل قوى ما هيت فانى .. البيت .

(٤) استشهد به السيوطى في الهمع في هذا المقام ، وذكر سيبويه في مقام آخر ، قال الأعـــلم : الشاهد في عطف « الأيام » على المضمر المجرور . وقال العينى : الشاهد في قوله : والأيام ، فإنه عطف على الضمير المجرور ، أعنى : قوله : بك ، من غير اعادة الجار ، وهذا جائز عند الكوفيين ووافقهم على ذلك يونس والأخفش وقطرب ، وأبوعلى الشلوبينى وابن مالك .
وقال البغدادى : والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لم يعرف لها قائل . وكل المراجع التى ستذكر لم يعزه الى قائله .
راجـــع : الكتاب ج١ ص ٣٩٢ — المقرب ج١ ص ٢٣٤ — ابن يعيش ج٣ ص ٧٨ و ٧٩ — العينى ج٤ ص ١٦٣ — الخزانة ج٢ ص ٣٣٨ — الهمع ج١ ص ١٢٠ ، ج٢ ص ١٣٩ — الدرر ج١ ص ٩٠ و ج٢ ص ١٩٢ » .

قلت : وأنت خبير بما في كليهما .

فأما الثاني فلحسن موضع الصيرورة فيه ، وما وجدت عن الزيادة مندوحة لا يصار اليها .

وأما الأول فلأنا لانسلم عدم ارادة الأمر بالذهاب ، بل للأمر به أي موقع ، لما فيه من الأبعاد والطرد عن ساحة التكرمة والاجلال ، وتمسكا أيضا بقوله :

على ما قام يشـــتمني لئـــــيم كخنزير تمرغ في رماد(١)

كذا أنشده عنهم أثيرالدين(٢) أيضا ، قال : والصحيح المنع ، لاحتمال التأويل ، غافلا عما أسلفه في الثاني من تقرير زيادته .

– ومضارع كان = : كقول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكون ماجـــد نبيــــل اذا تهب شـــمأل بليـــل(٣)

وأجاز الفراء زيادة مضارعها بعد «ما» التعجبيه ، نحو – ما يكون أطول هذا الغلام ، مشعراً بسماعه لقوله :

وقد يقال في المستقبل : ما يكون أطول هذا الغلام ، ويعضده قول شاعر طيء :

صدقت قائل ما يكون أحق ذا طفلا يبذ ذوى السعادة يافعا(٤)

قال الفراء : وأخوات كان جارية مجراها .

---

(١) قائله : حسان بن ثابت رضى الله عنه من قصيدة في هجاء صيفى بن عابد بن عبدالله المخزومى، كذا في ديوانه ص ٣٢٤ – ونسب أيضا لحسان بن المنذر ، وقيل لجرير ، والصحيح الأول لثبوته في الديوان ، ولشبه اجماع النقول على ذلك . قال البغدادى في الخزانة : وقد حرف الرواة قافيته فبعضهم رواه . . . تمرغ في دمان . منهم ابن جنى في المحتسب ج٢ ص ٣٤٧ . وتبعه جماعة منهم ابن هشام في المغنى ، قال : والدمان كالرماد وزنا ومعنى ، ورواه صاحب اللباب وشارح القالى : في الدهان ، بالهاء بعد الدال ، ورواه المرادى في شرح الألفية : في تراب ، ورواه بعضهم : في دمال ، باللام ، وهذا كله خلاف الصواب ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو كما قال العينى في قوله : «على ما قام» حيث أثبت ألف «ما» الاستفهامية المجرورة غير المركبة لأجل الضرورة . والشاهد المقصود زيادة «قام» بين «ما» و«يشتمنى» ، لان المعنى : على ما يشتمنى .
ورواية الديوان : ففيم يقول يشتمنى . . . البيت . راجع : أمالى ابن الشجرى ج٢ ص ٢٣٣ – العينى ج٤ ص ٥٥٤ – الخزانة ج٢ ص ٥٣٧ – الدرر ج٢ ص ٢٣٨ » .

(٢) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٤٢ ظ .

(٣) هذا الرجز لفاطمة بنت أسد ، وهى ترقص ابنها عقيل ، وهو من شواهد الهمع ج١ ص ١٢٠ – والأشمونى ج١ ص ٢٢٥ – والعينى ج٢ ص ٣٩ – والتصريح ج١ ص ١٩١ – والشاهد زيادة «يكون» مضارع كان بين المبتدأ وخبره .

(٤) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٣ ظ ، ونسبه لرجل من طيىء ، ولم اعرف قائله ، والشاهد قوله : ما يكون أحق حيث زيدت «يكون» بعد «مـــا» التعجبيــــة .

وفي البسيط : إن زيادة كان ليست الا بلفظ المضى ، فينبغى حمل زيادة «يكون» على الشذوذ .

– وكان مسندة الى ضمير ما ذكر = : كقوله الفرزدق :

فكيف اذا مررت بدار قـــوم   وجـيران لنا كانوا كـــرام(١)

فزادها بين الصفة والموصوف .

قال المصنف(٢) : ولايمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير ، كما يمنـــع من الغاء «ظن» اسنادها في نحو : زيد ظننت قائم – وفاقا لسيبويه والخليل .

وأكثر المتأخرين أنها غير زائدة ، بل لنا في موضع خبر كانوا ، واسمها ضمير كانوا ، والجملة في موضع الصفة «لجيران» و «كرام» صفة ، نظير قوله تعالى : «وهذا كتاب أنزلناه مبارك(٣) ، وقول(٤) امرىء القيس :

وفرع يغشى المتن أســود فاحم(٥)

ورد ذلك الزجاج ، وأبوبكر بن شــقير .

---

(١) البيت من قصيدة قالها الفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك ، وقيل : مدح بها سليمان بن عبدالملك ويهجو جريرا ، كذا قال العينى ، والشاهد : زيادة «كان» مسندة لضمير . وقال البغدادى : على أن «كان» فيه ناقصة كما ذهب اليه المبرد «الواو» اسمها ، و«لنا» خبرها ، وليست زائدة كما قال سيبويه وقال الخليل : ان من أفضلهم كان زيدا ، على الغاء «كان» وشبهه بقول الشاعر : فكيف اذا مررت . . . البيت . وقال الأعـلم : الشاهد الغاء «كان» وزيادها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير : وجيران لنا كرام كانوا كذلك .

انظر : «الكتاب جـ١ ص ٢٨٩ – المقتضب جـ٤ ص ١١٦ – العينى جـ٢ ص ٤٢ – الخزانة جـ٤ ص ٣٧» . والقصيدة في ديوانه» جـ٢ ص ٢٩٠» .

(٢) في شرحه للتسهيل «جـ١ ص ٥٩ و . » .

(٣) سورة الأنعام ، آية : ٩٢ ، ١٥٥ .

(٤) في «ب : وقال امرء . . . . الخ .

(٥) وعجزه : أثيث كقنو النخلة المتعثكل .

ورواية المعلقة والخزانة : وفرع يزين المتن . . . الخ ، و «فرع : الشعر التام ، أو الطويل ، والمتن : العصب واللحم الكائن عن يمين الصلب وشماله ، وأثيث : كثير النبات ، والقنو : العذق ، وهو الشمراخ أى الذى يكون فيه البلح ، والمتعثكل : المتدلى أو المتداخل . والشاهد : كون «يغشى» صفة ، وأسود فاحم ، صفة أخرى وكان من باب تقديم الوصف بالجملة على الوصف بالاسم المفرد . قال ابن عصفور في المقرب واذا اجتمع في هذا الباب صفتان احداهما اسم والاخرى في تقديره قدمت الاسم ثم الظرف أو المجرور ، ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : «وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه» ، ولا يجوز خلاف ذلك الا في نادر الكلام ، أوفي ضرورة نحوقوله : وفرع يغشى . . . . البيت .

انظر : القصائد التسع جـ١ ص ١٤٤ – القصائد العشر ص ٩٢ – المقرب جـ١ ص ٢٢٧ – الديوان ص ٧٦ – الخزانة جـ٤ ص ٢٤٥ » .

وقال أبوعلى في التذكرة : «كان» في البيت لغو ، لجريان «لنا» صفة على الموصوف ، فلا يقدر فيه انتزاع من موضعه ، كما لم يجز في : مررت برجل معه صقر صائد به ، لأن «معه صقر» صفة رجل .

قال(١) : فإن قلت : كيف ألغيت عاملة في الضمير ؟ فأجاب : بأنه لغو ، وضميرها تأكيد ، لما في «لنا» لارتفاعه بالفاعلية ، اذ لاخبر له ، وحسن ذلك في «كانوا» أنه لم يقع أولا ، وانما هو صفة وموصوف .

وقال(٢) في غيرها : وانما قيل بزيادتها هنا ، لعدم استجازتهم أن يجعلوا «لنا» خبر «كان» فيقرونه غير موضعه وقد جرى صفة «لجيران» .

قال : ويؤكده : أن الشيء اذا احتمل تأويلين حمل على الأقوى ، حذرا من اللبس ، كقولك : رأيت جالسا زيدا جاعلا الحال من التاء ، وهو الوجه ، لا من زيد .

وأيضا فاذا جعلت غير زائدة وقع الفصل بين الصفة والموصوف بجملة ، وهو ضعيف .

ولأن الشيء اذا كان له صفتان مفردة وجملة كان تقديم المفردة أولى .

واحتج أبوالفتح للخليل وسيبويه بأن زيادتها في الباب أن يعتقد أن الضمير المتصل واقع موقع المنفصل ، وهو مبتدأ ، غير أنك اذا وصلت أعطيت اللفظ حقه ، ولم تعتقد ارتفاع الواو بكان .

وقال ابن عصفور : أصل المسألة : وجيران لنا هم كرام ، فلنا في موضع الصفة و«هم» فاعل «لنا» على حد مررت برجل معه صقر صائداً (٣)به غدا لنص سيبويه على ارتفاع صقر بمعه ، اذ لو قدر خبر الصقر (كانت النية به التأخير ، كما ذلك شأن الأخبار مع المبتداءات .

واذا كان صفة مرفوعا به «صقر» كان في موضعه)(٤) غير منوى به ذلك ، واللفظ متى أمكن استقراره في مركزه لم يعدل به عنه .

ثم زيدت «كان» بين «لنا» «وهم» لما استقر لها من ذلك بين العامل والمعمول ،

---

(١) أى : أبوعلى في التذكرة .
(٢) أى أبوعلى قال في غير التذكرة .
(٣) في جمع نسخ الشر : «صائد» بالرفع أوالجر ، وهذا لايتمشى مع المقام ، وعبارة سيبويه في الكتاب جـ١ ص ٢٤٢ : واعلم أنك اذا نصبت في هذا الباب ، فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به غدا ، فالنصب على حاله ، لان هذا ليس بابتداء ، ولا يشبه : فيها عبدالله قائم غدا ، لأن الظروف تلغى حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها في هذا الموضع ، فاذا صار الاسم مجروراً أوعاملا فيه فعل أومبتدأ لم تلغه ، لأنه ليس يرفعه الابتداء .
(٤) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

فصار : لنا كان هم ، ثم اتصل الضمير ، بكان غير عاملة فيه ، اذ قد يتصل بغير عامله ، نحو — .

ألا يجاورنا إلاك ديــار(١)

فاذا جاز ذلك بالحرف كان بالفعل أحرى .

وفي شرح الدماميني(٢) : ولا أدرى ما الذى دعا الكل الى هذا التكلف مع إمكان جعل «كان» ناقصة ، والضمير المتصل بها اسمها ، ولنا خبرها متقدما عليها ولاغبار عليه .

قلت : قد أوهم رحمة الله أن ذلك مما ابتدعه وأعرق فيه جبينه ، وليس به ، اذ قد تقدمه اليه أثيرالدين(٣) وأودعه شرحه تلميذه ابن قاسم(٤) مقلد الدماميني في أكثر المسائل .

ونص الأثير(٥) بعد إيراد هاتيك الأقاويل ، وهذه التخريجات (كلها)(٦) مستغلقة :

والذى نختاره في البيت أن «كانوا» لنا» كان واسمها وخبرها ، ومعنى اللام الاختصاص ، والجميع في موضع الصفة .

ولايعنى الخليل وسيبويه باطلاق زيادتها فيه ما فهمه عنهما النحويون ، وانما أرادا أنه لولم تدخل هذه الجملة بين «جيران» و«كرام» ، لفهم أن هــؤلاء القوم كانوا جيرانهم فيما مضى ، وانه(٧) قد فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمن الماضى ، فجىء بقوله : كانوا لنا تأكيدا لما فهم من المضى قبل دخولها ، فأطلقا الزيادة لذلك ، لا كزيادة «ما كان أحسن زيدا» ، وعلى كان المسومة العراب ، ويرشح أنه يصف حالا ماضية قوله قبل :

---

(١) وصدره : ومابالى إذا ما كنت جارتنا
وقد استشهد به كثيرون ولم ينسبه أحدهم لقائله ، وقال العينى : هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه الى أحد . والشاهد : اتصال الضمير بغير عامله ، كذا قال الشارح .
وقال البغدادى : على أن وقوع الضمير المتصل بعد الا شاذ ، والقياس وقوعه بعدها منفصلا .
راجع : «الخصائص جـ١ ص ٣٠٧ — العينى جـ١ ص ٢٥٣ — الخزانة جـ٢ ص ٤٠٥ — ابن يعيش جـ٣ ص ١٠١ — شرح شواهد المغنى ص ٨٤٤» .

(٢) «جـ١ ص ١٠٧ و .» .

(٣) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤٤ ظ ، ١٤٥ و .

(٤) في «جـ١ ص ١٤٦» .

(٥) في المرجع السابق .

(٦) «كلها» ساقطة من «جـ» .

(٧) في جـ : وانهم قد ... الخ .

هل أنتم عائجون بنـــا لغنـــا نرى العرصات أو أثر الخيام(١)

قال(٢) ولايمنع أيضا كونها التامة على حذف مضاف ، أى : وجدت خيرتهم ، ثم حذف المضاف مقيما مقامه المضاف إليه ، فقال : كانوا ، والجملة صفة أيضا هـ .

ـ و= : (٣) غير مسندة إلى شيء – بين جار ومجرور = : كقوله :

سراة بنى أبي بكـــر(٤) تساموا على كان المسومة العراب(٥)

هكذا أنشده أصحابنا المغاربة ، وأنشد المصنف(٦) :

على كان المطهمه الصلاب ، زاعما انشاده الفراء كذلك ، قال(٧) : ومن رواه – على كان المسومة العراب ، – فمن سوء الحفظ اذ لايعرف البيت الا من طريق الفراء ، وزعم بعض أنهما روايتان ، ولم تسمع زيادتهما الا بين « على » ومجرورها كالبيت ، فكان يجب أن يقول : وبين على ومجرورها .

وفي شرح الدماميني(٨) : ووجه قول المصنف أن الشذوذ لم يكن لكون الجار « على » بل لكونه جارا في الجملة وهو لايحتمل الفصل .

قلت : وهو ضعيف غير مخلص عن اتجاه الإيراد بلزوم التقييد وقوفا مع المسموع .

---

(١) قائله : الفرزدق ، لأن الأثير ، وهو في صدد بحث بيته الأول وهو : فكيف اذا مررت . . . البيت قال : قوله قبل ، أى قبل البيت المتعلق به البحث ، والشاهد فيه معنوى ، ورواية اللسان : قفا يا صاحبى ، بنا لغنا . . . البيت وقال ابن منصور : لغنا : لغة في لعل ، وبعض بنى تميم يقولون : لغنك بمعنى لعلك .
راجع : اللسان مادة : « لغن » جـ١٧ ص ٢٧٥ – ديوانه ص ٨٣٥ – الانصاف ص٢٢٥ – التصريح جـ١ ص ١٩٢ – ديوانه : « جـ٢ ص ٢٩٠ » برواية : « ألستم عائجين بنا . . . . البيت .

(٢) أى الأثير في المرجع السابق .

(٣) في « المتن تحقيق بركات : أو . . . الخ » .

(٤) « أبى » ساقطة من « جـ » .

(٥) هذا البيت من شواهد جل كتب النحو ، ولم يعرف قائله ، قال العينى : هذا أنشده الفراء ولم يعزه الى أحد ، وقال الشنقيطى ولم أقف على قائل هذا البيت ، وقال المعلق على شرح ابن يعيش : لم نقف على نسبة هذا البيت مع كثرة تردده في كتب النحو ، والشاهد : زيادة « كان » غير مسندة بين جار ومجرور ، وهو قوله : على كان المسومة .
وروى : « جياد » بدل « سراة » و « تسمى » مكان « تساموا ، وروى المطهرة » بدل المسومة » .
راجع : « العينى جـ٢ ص ٤٢ – الخزانة جـ٤ ص٣٣ – ابن يعيش جـ٧ ص ١٠٠ – الأشموني جـ١ ص ٢٤١ – الدررجـ١ ص ٨٩ » .

(٦) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٥٩ و . »

(٧) أى المصنف في المرجع المذكور .

(٨) « جـ١ ص ١٠٧ و . »

– وتختص كان أيضا بعد أن أولو = : الشرطيتين – بجواز حذفها مع اسمها = : أو جبرها كما سيأتي – إن كان = : اسمها – ضمير ما علم من غائب = : كقولـــه :

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا　　　فما اعتذارك من قول اذا قيلا(١)

وقولـــه :

انطق بحق وان مستخرجا إحنا　　　فإن ذا الحق غلاب وإن غلبا(٢)

كذا أنشد المصنف(٣) ، أي : وأن كان هو ، أى الحق .

قال أثيرالدين(٤) : ولايتعين كون «كان» هنا مسندة الى ضمير غائب لاحتمال اسنادها إلى ضمير الخطاب أى : وان كنت مستخرجا . وقوله :

ولا يأمن الدهر ذو بغى ولوملكا　　　جنوده ضاق عنه السهل والجبل(٥)

أى : ولوكان هو ، أى ذو البغى ، وقوله صلي الله عليه وسلم : «اطلبوا العلم ولو بالصين(٦)» أى : ولوكان هو أى العلم .

– أوحاضر = : كقوله :

---

(١) قائله : النعمان بن المنذرملك العرب في الحيرة ، ابن ماء السماء ، وقد ذكر العينى سبب تلك القصيدة التى منها البيت ونسب في الكتاب لسيبويه لشاعر يقول ذلك للنعمان ، ولم يتكلم الأعلم على النسبه بشيء ، والشاهد : حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطية ، ورواية الكتاب : ان حقا وان كذبا .
راجع : «الكتاب جـ١ ص ١٣١ – ابن عقيل جـ١ ص ٢٩٤ – العينى جـ٢ ص ٦٦» .

(٢) استشهد به السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢١ ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٩١ : لم أعثر على قائله ، والشاهد : حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» ولم اعرف قائله .

(٣) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤٥ و .

(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤٥ و .

(٥) قال العينى لم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطى : لم اعثر على قائل هذا البيت . وهو من شواهد السيوطى في الهمع ، وابن هشام في المغنى . والشاهد حذف «كان» مع اسمها بعد «لو» .
راجع : «العينى جـ٢ ص ٥٠ – شواهد المغنى ص ٦٥٨ – الهمع جـ١ ص ١٢١ – الدررجـ١ ص ٩١» .

(٦) ذكره ابن الجوزى في كتاب الموضوعات «جـ١ ص ٢١٥» وأنه من حديث أنس بن مالك ، وذكر له طريقين في الرواية .
وقال في آخر المبحث : هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسـلم .
وذكره السيوطى في الفتح الكبير «جـ١ ص ١٩٣» من حديث عائشة وأنس رضى الله عنهما ، في الكامل لابن عدى ، والضعفاء للعقيل ، والبيهقى في شعب الإيمان ، وابن عبدالبر .

حدبت على بطون ضبة كلها إن ظالما أبدا وإن مظلوما(١)

وقولـــه :

لاتقربن ، الدهر آل مطـــرف ان ظالما أبدا وان مظلوما(٢)

وقولـــه :

علمتك منانا فلست بآمـــل نداك ولو غرثان ظمآن عاريا(٣)

ويشمل الحاضر المتكلم والمخاطب .

وفي شرح الدماميني(٤) : وكان ينبغي تقديم الحاضر في الذكر .

قلت : وقد يكون العدول عنه لغلبة الوارد من الغائب ، كما هو مقتضى اطباقهم على تقديمه .

— فان حسن مع كان المحذوفة بعد « إن ولو » تقدير فيه أومعه أونحو ذلك = : مما يسوغ جعله خبراً — جاز رفع ماوليها = : لعدم تعيينه للخبرية ، بخلاف ما مر نحو : « الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير ، وإن شراً فشر» « والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجراً فخنجر » فانتصاب خيراً وشراً وسيفا وخنجراً بتقدير : ان كان العمل خيراً أو شراً ، وان كان المقتول به سيفا أوخنجراً ، وارتفاعها على أنها اسم كان ، أى : ان كان في أعمالهم خير ، وان كان في

(١) قائله : النابغة الذبياني من قصيدة يخاطب بها يزيد بن سينا المرى ، ورواية الكتاب « ضنة » بالنون بدل « ضبة » قال الأعلم : ويروى « ضبة » وهو تصحيف ، وقال : يقول هذا منتسبا الى ضنة ، وهى قبيلة من عذرة ، وكان هو وأهل بيته ينسبون اليها .
والشاهد : حذف « كان » مع اسمها ضميرا لحاضر ، تقديره : إن كنت ظالما ، وان كنت مظلوما .
راجع : الكتاب جا ص ١٣٢ — ديوانه ص ٧٠ — الهمع جا ص ١٢١ — الدرر جا ص ٩٠ » .

(٢) نسب في الحماسة والكتاب ، وشواهد المغنى والدرر اللوامع : الليلى الأخيلية من قصيدة في مدح قومها من بنى عامر ، وتصفهم برباطة الجاش والقوة . وقيل : ان البيت لحميد بن ثور الهلالى ، ورواية الحماسة . لا تغزون الدهر آل مطرف : لا ظالما أبدا ولا مظلوما . وروى : إن ظالما فيهم . والشاهد مثل سابقه . والتقدير : ان كنت ظالما ، وان كنت مظلوما .
راجع : « الكتاب جا ص ١٣٢ — الحماسة ص ١٦٠٩ — الهمع جا ص ١٢١ — الدرر جا ص ٩١ — العينى ج٢ ص ٤٧ » .

(٣) قال الشنقيطى في الدررجا ص ٩١ : لم اعثر على قائل هذا البيت ، واستشهد به الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٤٥ ظ وقال بعده : والحاضر المتكلم والمخاطب ، ويتعين النصب في هذه المثل ، لأنها خبر « كان » ، ويجرى مجرى « لو » غيرها من الحروف الدالة على الفعل إذا تقدم مايدل عليه ، نحو هلا ، وألا ، لكنه ليس بكثير الاستدلال والشاهد في قوله : ولو غرثان ، أى ولو كنت غرثان ، راجع الهمع جا ص ١٢١ .

(٤) « جا ص ١٠٧ و . » .

أعمالهم شر ، وان كان معه سيف وان كان معه خنجر ، أو على الفاعلية بكان التامـــة .

وفي شرح الدماميني(١) : وهذا لاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة ، وأما أن يحكم بحسنه فلا ، لضعفه معنى ، إذ معنى : ان كان في عملهم خير ، وان كان معه أوفي يده أوعنده سيف معنى غير مقصود ، إذ لم يرد المتكلم إلا إن كان نفس عمله خيرا ، وان كان ما قتل به سيفا(٢) ، لا ان لهم أعمالا وفيها خير ، ولا ان صحبته أو في يده أو بحضرته وقت القتل سيف .

قلت : وقد أوهم على عادته أن ذلك من نتائج فكره وليس بها ، وإنما هو كلام المحقق الرضى بحروفه(٣) ، فكان من الزيادة عزوه اليه ، لا انتحاله إبهاما للعندية .

ثم قال(٤) : وقد يدفع بأنه على التجريد ، نظير : «لهم فيها دار الخلد(٥)» أى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى أنها نفسها دار الخلد .

قلت : وليس للرضى في هذا عمل ، غير أنا لا نسلم استقامة كونه من باب التجريد ، لعدم أقتضاء المقام إياه ، لاختصاصه بمقامات المبالغة والغلو ، وهذا مالا خفاء به ، ولاحظ لهذه الأمثلة الموردة من كلامهم فيها أصلا كما يفهم بديهيا .

ثم قال(٦) : وفيه أيضا ضعف من جهة اللفظ ، لأن حذف كان مع خبرها الذى هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولاسيما (اذا كان جارا ومجروراً بخلاف حذفها مع اسمها الذى هو كجزأيه) (٧) ولاسيما اذا كان ضميراً متصلا ، وتقدير التامة وان كان مما ينتفى به كثرة المحذوف فضعيف .

قلت : وهذا إتمام كلام الرضى(٨) السابق مسوقا بحروفه فلا يوهمك .

وأما بعد «لو» فنحو — ألا طعام ولو تمرا ، فالنصب بتقدير : ولو يكون الطعام تمرا ، والرفع بتقدير : ولو يكون عندهم ، أو بجعل «كان» تامـــة .

— والا = : يحسن تقدير ما مر — تعين نصبه = : أى الاسم الواقـــع بعد «إن» و«لو» كالأناشيد السالفة .

(١) «جـ١ ص١٠٧ و . » .
(٢) في جـ : لأن لهم ... الخ وهو خطأ .
(٣) انظر : شرح الكافية جـ١ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
(٤) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٥) سورة فصلت ، آية : ٢٨ .
(٦) أى الدماميني .
(٧) ما بين القوسين ساقط من «جـ» .
(٨) انظر شرح الكافية جـ١ ص٢٥٣ .

ومثل ذلك أيضا سيبويه(١) بمررت برجل ان طويلا وان قصيرا ، وامرر بأيهم أفضل إن زيدا وان عمرا ، فيمتنع فيها الا النصب ، اذ لاتستطيع أن تقول إن كان فيه طويل ، وان كان فيه زيد .

ومن كلامهم : مررت برجل ان لاصالحا فطالح ، وبعض يقول : ان لا صالحا فطالحا .

وقدر سيبويه(٢) : ان لا يكون صالحا فقد لقيته طالحا ، بنصب « طالحا » على الحالية .

– وربما جر = : الاسم المذكور – مقرونا بان لا أوبان وحدها ان عاد اسم كان إلى مجرور بحروف = :

قال المصنف(٣) : « حكى يونس(٤) : ان لا صالح فطالح ، أى : الا أمر بصالح فقد مررت بطالح . وأجاز : امرر(٥) على أيهم أفضل ان زيد وان عمرو ، بتقدير ان مررت بزيد ، وان مررت بعمرو» ، لقوة الدلالة على الجار ، بتقدم ذكره قال(٦) : «وجعل سيبويه إضماره(٧) بعد « إن » أسهل من إضمار « رب» بعد الواو» : كما هو متقرر عند المصنف في باب حروف الجر .

قال (أثيرالدين(٨) : وليس أسهل الا باعتبار ما ، والا فباب(٩)» « رب » أقوى ، لاطراده ، ولايقال من هذا الا ما سمع .

قال سيبويه(١٠) : وزعم يونس أن منهم من يقول : الا صالح ، فطالح على ان ، تقديره ان لا أكن مررت بصالح فبطالح ، وهو ضعيف ، لاضمار بعد الا فعلا آخر غير ما تضمر بعدها في : الا يكن صالحا فطالح .

وتقدير المصنف في حكاية يونس : الا أمر بصالح فقد مررت بطالح مخالف لتقدير سيبويه فيها كما رأيت) (١١)

---

(١) في الكتاب جـ١ ص ١٣١ .
(٢) انظر : الكتاب جـ١ ص ١٣٢ .
(٣) في شرح التسهيل « جـ١ ص ٥٩ ظ » .
(٤) راجع الكتاب جـ١ ص ١٣٢ . وقال سيبويه : وهذا قبيح ضعيف ، لأنك تضمر بعد « ان لا » فعلا آخر غير الذى تضمر بعد ان لا في قولك : ان لا يكن صالحا فطالح .
(٥) راجع الكتاب جـ١ ص ١٣٣ .
(٦) أى المصنف في المرجع السابق ، وانظر الكتاب جـ١ ص ١٣٣ .
(٧) في الأصل : اضمار البا بعد . . . الخ .
(٨) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤٦ و . نقل بتصرف .
(٩) في الأصل : فباب واورب . . . الخ .
(١٠) في الكتاب جـ١ ص ١٣٢ .
(١١) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

قال أثير الدين(١) : وتقدير سيبويه هو الصواب .

قال البطليوس في شرح الكتاب : اذا قلت الا أمر نقضت المعنى ، اذ قد(٢) قلت : مررت برجل صالح ثم تقول : الا أمر بصالح فيما يستقبل ، وانما المرور واقع ، فلابد من إضمار الكون ، فتقول : الا أكن فيما يستقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانما قد مررت بطالح .

والحاصل : أن الكلام مبنى على المضى ، فتقديره بان لا أكن مررت مطابق لما قبله بخلاف ان لا أمر فمستقبل ، فلا يناسب هذا التقدير ، وأيضا فمقتضى تقدير سيبويه أن المحذوف يكن المعهود الحذف بعد أن ، بخلاف أمر .

— وجعل ما بعد الفاء الواقعة جواب ان المذكورة = : أى في جوابه

— خبر مبتدأ = : محذوف نحو : فالمجزىء به خير أو فجزاؤه — أولى من جعله خبر كان = : نحو : فيكون جزاؤه خيرا — أو = : من جعله — مفعولا بفعل لائق = : بالمقام ، نحو : فيجزىء خيرا ، أو فيعطى خيرا .

— أو = : من جعله — حالا = : نحو — فيلقاه خيرا .

غير أن الأول أولى(٣) ، لشيوع إضمار المبتدأ بعد الفاء واطراده ، وقلة المحذوف ، اذ هو مفرد بخلاف التقديرين .

وفي شرح الدماميني(٤) : وكان الأولى بالمصنف أن يقول : أولى من نصبه ونصبه مفعولا أولى منه حالا ، ووجه قلة إضمار كان الناقصة بعد غير « ان ولو » وأن وجه المفعول أقل تقديراً من وجه الحال ، ووجه أولويه ما ذكرناه افصاحه بأرجحية الرفع ، وبيان الأرجح من أوجه النصب .

قلت : لا نسلمه لاشتمال المتن على ما ذكره إيماء بألفاظ رشيقة واشارات لطيفة عارية من الحشو بريئة من الأخلال .

ثم قال(٥) : واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى جار على عادة كثير في التعبير عن الفاء بالجوابية تسامحا ، اذ ليست جوابا قطعاً ، بل رابطة الجواب ، فثم مضاف محذف متروك لظهور المراد .

قلت(٦) : وهو مندفع بما أومأت إليه في سبك المتن(٧) من جعل جواب

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) « قد » ساقطة من « ج » .
(٣) أولى — ساقطة من « ج » .
(٤) « جا ص ١٠٧ ظ » .
(٥) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٦) « قلت » ساقطة من «ب» .
(٧) في — ج — في سبك النظم . . . الخ .

(فيه نصبا على نزع الخافض فلا وجه) (١) فيه لدعوى التسامح رأسا ، فلا مضاف فيه كما توهمه ، على أني أقول : ما أغنى متعاطى شرح هذا الكتاب الجامع لأطراف علم العربية ، وأشتات مسائله وتفهمه عن التنبيه على أمثال ذلك لابتداله بين أصاغر طلبته ، اذ هو من مبادىء الاعراب وأولياته .

— وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من إضمار التامة = : لتعين إضمار الناقصة مع النصب ، وامكانه مع الرفع ، فيوجب ترجيحه اجراء للاستعمالين على أسلوب ، ولعدم استغناء الفعل التام إذا أضمر بعد « ان » الشرطية عن مفسر نحو : « وإن احد من المشركين استجارك فأجره(٢) » بخلاف الناقصة ، لوقوع ثاني جزءيها موقع المفسر ، ولتوسعهم فيها مالا يتوسع في غيرها ، فمقتضى الدليل أن لاتشاركها التامة في الاضمار ، غير أنه أجيز فيها تشبيها بالناقصة فلايستويان تقديرا .

وقد اتضح مما مر : أن في مسألة : إن خيرا فخيرا أربعة أوجه : رفعهما ، ونصبهما والمغايرة إعرابا بينهما ، وهي صادقة بصورتين .

قال الصفار : أحسنها نصب بعده رفع ، وهو مابدأ به سيبويه(٣) ، ثم رفعهما ، لحذفك عين ما أثبت ، ثم نصبهما عكس الأول ، وذكر السبب المقتضى لذلك ، ولايخفى عليك اذا تأملت ما مر .

ثم قال(٤) : وقال الأندلسي : متكافئان ، لأن ما (في) (٥) نصب الأول من الحسن يقابله قبح رفعه ، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه .

وأبطله ابن عصفور : بأن أحسن الحسنين الذين هما نصب الأول من المنصوبين ورفع الثاني من المرفوعين رفع الثاني ، لان الاضمار فيه كلا اضمار ، ويفضل الرفع باضمارك ما أظهرت ، ففضل حسنه نصب الاول ، ولأن أقبح القبيحين اللذين هما رفع الأول ونصب الثاني ، لان فيه اضمار كلام ، وفي رفع الأول اضمار خبر كان وقد عرفت ما فيه .

وأما « كان »(٦) فتضمر في الشرط الصريح المحض ، نحو : أنا أفعل هذا إلا معينا لى فلا مفسدا على ، أى الا تكن معينا لى فلا تكن مفسدا على .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٢) سورة التوبة ، آية : ٦ .

(٣) وهو قوله في الكتاب : جـ١ ص ١٣٢ : ومن ذلك أيضا قولك : مررت برجل صالح وان لا صالحا فطالح ، ومن العرب من يقول : ان لا صالحا فطالحا . الخ .

(٤) أى الصفار .

(٥) (في) ساقطة من « جـ » .

(٦) فى «ب» فضمر في الشرط ب خ .

ويجوز الرفع عند صحة المغنى ، كما في المثل : «إلا حظيته فلا آلية(١)» قالته امرأة لزوج لم تحض عنده ، ولم تقصر هي في الخدمة ، كأنها قالت : ان لاتكن لك في النساء حظية ، أى أنت ممن لاتحض عنده امرأة ، لعدم ملاءمة طبعك طباعهن ، فاني غير مقصرة في لوازم خدمة الزوج ، ولو نصب حظية جاز .

— وربما أضمرت = : كان — الناقصة بعد لدن = : كقوله يصف إبلا : من لد شولا فالى اتلائها(٢) ، أى : من لد كانت شؤلا ، والشول : النوق التى خفت ألبانها وارتفع ضرعها ، وأتي عليها سبعة أشهر من نتاجها أو ثمانية ، والواحدة شائلة ، قاله كراع ، وهو غير قياسى .

قال أبوزيد : شؤلت الناقة بالتشديد تشويلا ، أى صارت شائلة ، وأما الشائل بلاهاء فالناقة الشائلة بذنبها للالقاح ، ولا لبن لها أصلا ، والجمع شؤل كراكع وركع ، واتلاؤها من أتلت الناقة تلاها ولدها ، قيل : ومنه لا دريت ولا اتليت دعاء عليه ، أى لا تتلى ابله ، أى لايكون لها أولاد .

قلت : وقد مر في غير هذا المقام بيان ماقيل من فساد تفسير الحديث به ، لنبوه عن مقتضى المقام .

والجواب عنه ، وقدره سيبويه(٣) والجمهور : ان كان شولا .

قال المصنف(٤) : وعندى أن تقدير «أن» مستغنى عنه ، كما يستغنى عنه بعد مـــذ .

وقد حمل أصحابنا كلام سيبويه وموافقيه على انه تفسير معنى لا إعراب ، لامتناع حذف بعض الموصول دون بعض .

وقد منع سيبويه في : إلا الفرقدان — تقدير : الا أن يكون الفرقدان .

والمعنى : من لد كونها شولا الى إلقاحها فإلى اتلائها .

ومن ثم جيء بالفاء ، ولولا ذلك امتنعت امتناع : خرجت من الدار فالى المســجد .

وبعد شبهها = : أى «لدن» ، قال المصنف(٥) كقوله :

---

(١) انظر مجمع الأمثال جـ١ ص ٢٠ . قال الميدانى : مصدر الحظية : الحظوة والحظوة ، والحظية ، والألية : فعيلة من الالو ، وهو التقصير .

(٢) هذا من الرجز المشطر ، وهو من الشواهد الخمسين التى لا يعرف قائلها والمذكورة في الكتاب ، قال العينى : وحذف «كان بعد لدن» قليل ، لان كان تحذف كثيرا بعد «إن ولو» وحذفها بعد غيرهما قليل .
راجع : الكتاب جـ١ ص ١٣٤ – العينى جـ٢ ص ٥١ – الخزانة جـ ٢ ص ٨٤» .

(٣) في الكتاب جـ١ ص ١٣٤ .

(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٩ ظ .

(٥) في المرجع السابق .

أزمان قومى والجماعة كالذى لزم الرحالة أن تميل ميلا(١)

أى أزمان كان قومى مع الجماعة ، كذا قال سيبويه .

ــ والتزم حذفها = : أى كان الناقصة ــ معوضا عنها = : لفظة ــ ما بعد أن = : بفتح الهمزة التزاما كثيرا كقوله :

أبا خرشة أما أنت ذا نفــــر فان قومى لم تأكلهم الضبع(٢)

وقولــه :

إمــا أقمت وأما أنت مرتحــلا فالله يكلأ ما تأتي(٣) وما تذر(٤)

وقال سيبويه : أما زيد ذاهبا ذهبت معه ، أى لأن كنت ، فحذف الجار جوازا قياسيا . ثم كان معوضا منها « ما » ، فانفصل الضمير ، فوجب الحذف هربا من الجمع بين العوض والمعوض منه ، ومحل « أن » جر ، أو نصب على الخلاف ، والمرفوع بعد « ما » اسم كان ، والمنصوب خبرها .

وزعم أبوعلى والفتح(٥) : أن « ما » الرافعة الناصبة ، لكونها عوضا من الفعل ، فنابت منابه عملا ، زاعمين أنه رأى سيبويه .

وأجاز المبرد إظهار « كان » بناء على زيادة « ما » لا عوضيتها غير مستند إلى سماع ، ثم أدغمت النون ساكنة وجوبا في الميم ، فبقى المرفوع المتصل بلاعامل

---

(١) قائله : الراعى النميرى ، قال البغدادى : وهذا البيت من قصيدة طويلة عدتها تسعة وثمانون بيتا للراعى مدح بها عبدالملك بن مروان ، وشكا فيها من السعاة ، وهم الذين يأخذون الزكاة من قبل السلطان ، وهى قصيدة جيدة . وقال سيبويه : وزعموا أن الراعى كان ينشد هذا البيت نصبا . . . كأنه قال : أزمان كان قومى والجماعة ، فحملوه على « كان » ، لأنها تقع في هذا الموضع كثيرا ، قال الاعلم : وصف ما كان من استواء الزمان واستقامة الامور قبل قتل عثمان رضى الله عنه ، وشمول الفتنة ، وأراد : التزام قومه الجماعة ، وتركها الخروج عن السلطان .
والرحالة : الرجل ، أو السرج .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ١٥٤ ــ العينى جـ٢ ص ٥٩ ــ الهمع جـ١ ص ١٢٢ ، جـ٢ ص ١٥٦ ــ الدرر جـ١ ص ٩٢ ، جـ٢ ص ٢١١ » .

(٢) قائله : العباس بن مرداس ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، وأسلم فحسن إسلامه : مخاطبا الخفاف بن ندبة وهو أبوخراشة . قال الأعلم : والشاهد : حمل « ذا نفر » على إضمار « كان » والتقدير : لان كنت ذا نفر .
راجع : الكتاب جـ١ ص ١٤٨ ــ العينى جـ٢ ص ٥٥ ــ الخصائص جـ٢ ص ٢٨١ ــ الخزانة جـ٢ ص ٨٠ ــ المقرب جـ١ ص ١٥٩ .

(٣) في ــ ب ــ ما تبق نحـ .

(٤) قال البغدادى بعد مناقشة ونقل آراء العلماء فيه : وهذا البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله . وذكره السيوطى في شواهد المغنى ولم ينسبه ، وأورد أنه يروى : فالله يحفظه ، والشاهد قوله وأما أنت مرتحلا ، أى لأن كنت مرتحلا .
راجع : « الخزانة جـ٢ ص ٨٢ ــ شواهد المغنى ص ١١٨ » .

(٥) انظر : الخصائص جـ٢ ص ٣٨٠ ــ ٣٨١ .

يتصل به لفظا ، فجعل منفصلا ، فصار : أما أنت . والصحيح المنـع ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما ورد ، ولامجـال فيه للقياس ، وليس أيضا من أمكنة زيادة « ما » ومتعلق الجار محذوف مدلولا عليه بالقرينة ، أى لا تفخر لأجل كونك ذا عدد فاني مشاركك في ذلك ، لبقاء قومى لم تستأصلهم السنون .

وأبوخراشة بضم الخاء شـاعر مشهور اسـمه « خفاف » بخاء معجمة مضمومة وفاين بينهما ألف ابن نوبة بوزن تمرة ، والضبع السنة الشهباء المجدبة ، وتأكلهم استعارة تبعية ، أى : تهلكهم بسبب الجدب ، شـبه إهلاكهم إياهم بالاكل ، ومراده أن قومه أقوياء لم تهلكهم السنة المجدبة ، لما هم عليه قوة ونجدة .

وقد فهم ابن الحاجب(١) البيت على غيره وجها فقال ما معناه : انه يمدح أبا خراشة ، أى أنا بخير لاتأكلنا السنون ولانضام لاجل أن كنت ذا نفر ، أى انا بنعمة ما دمت في نعمة .

وزعم الكوفية أن « أن » هذه شرطية كالمكسورة .

قال في المغنى(٢) : ويرجحه عندى أمور :

أحـدها : توارد المفتوحة والمكسورة على محل ، والاصل التوافق ، فقد قرىء بالوجهتين في « أن تضل احداهما »(٣) « ولايجر منكم شنئان ، قوم أن صدوكم(٤) » « أفتضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين(٥) »

---

(١) في أمالى المفصل « ورقة ٧٣ » .

(٢) ابن هشام في جا ص ٣٦ ، أى : ويرجح رأى الكوفيين .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٨٢ ، قال مكى في كتاب الكشف عن وجوه القراءات جا ص٣٢٠ : « إن تضل » قرأه حمزة بكسر الهمزة ، وفتح الباقون ، ووجه القراءة بالكسر أنها « إن » التى للشرط ، و « تذكر » جواب الشرط ، مرفوع في هذه القراءة ، لانه بالفاء ، فالفاء جواب الشرط ، وما بعدها مستأنف ، فلذلك رفع ، والشرط وجوابه في موضع رفـع وصف للرجل والمرأتين ، وخبر « فرجل وامرأتان » محذوف ، والتقدير : فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء يشهدون ، و « من ترضون من الشهداء » صفة أيضا لـ « رجـل وامرأتان » .
ووجه القراءة بالفتح أن « أن » بالفتح في موضع نصب على حذف اللام ، تقديره : لئلا تضل إحداهما ، أى تنسى . . . الخ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٢ قال مكى في الكتاب المذكور جا ص ٤٠٥ ، « ان صدوكم » : قرأه ابن كثير بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح .

(٥) سورة الزخرف ، آية : ٥ . قال مكى في الكتاب المذكور ج٢ ص ٢٥٥ : صفحا أن كنتم» قرأ نافع وحمزة والكسائى بكسر « أن » وفتح الباقون .

وفي قولـــه :

أتغضب أن أذنا قتيبة حـــزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم(١)

الثاني : مجيء الفاء بعد في قوله :

أبا خراشة أما أنت ذا نفـــر فان قومى البيـــت(٢)

الثالث : عطفها على إن المكسورة في قوله :

وإما أقمت وأما أنت مرتحلا(٣)

فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة .

وتعسف ابن الحاجب(٤) في توجيه ذلك فقال : لما كان معنى قولك : إن جئتني أكرمتك ، وقولك : أكرمك لاتيانك إياى واحدا صح عطف التعليل على الشرط في البيت ، وكذا تقول : ان جئتني وأحسنت إلى أكرمتك ، ثم تقول : ان جئتني ولأحسانك إلى أكرمتك ، وتجعل الجواب لهما هـ .

قال ابن(٥) هشام : وما أظن العرب فاهت بذلك يوما ما .

قلت : وقد تقدمه الى ذلك الرضى في شرح(٦) الحاجبية فقال : ولا أرى قولهم يعني الكوفية بعيدا عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى : فلأن معنى البيت : ان كنت ذا عدد فلست بفرد .

وأما اللفظ : فلمجيء الفاء في البيت ، وفي قوله :

فإما أقمت وأما أنت مرتحـــــلا فالله يكلأ البيـــت(٧)

فعطف « أما أنت» بالفتح على « إما أقمت» بالكسر ، وهو حرف شرط بلاخلاف .

---

(١) البيت من قصيدة طويلة للفرزدق في مدح سليمان بن عبدالملك وهجو جرير ، وذكر فيها قتل قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين من طرف وكيع بن حسان ، والشاهد : توارد المفتوحة والمكسورة على محل ، أي أن « أن » وردت بالفتح والكسر . وفيه شاهد آخر ذكره البغدادى اذ قال : على أنه قد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ «كان» لكنه قليل وهو هنا محذوف مفسر بالفعل المذكور ، والتقدير : ان حزتا أذنا قتيبه فحـــز أذنيه قد وقع فيما مضى من الزمان .
راجع : ديوانه ص ٨٥٥ – الخزانة جـ٢ ص ٨٢ – شواهد المغنى ص ٨٦ » .

(٢) سبق تحقيقه في ص ١٢٢٧ ، غير أن الشاهد هنا مجيء الفاء بعد « أن » المدغمة في « ما » .

(٣) سبق تحقيقه في ص ١٢٢٧ – غير أن الشاهد هنا عطف « أن » المفتوحة المدغمة في « مـــا » على « أن » المكسورة المدغمة أيضا في « ما » .

(٤) انظر « أمالى المفصل ورقة ٦٦ » .

(٥) في المغنى ، جـ١ ص ٣٧ . يعنى أن ما مثل به ابن الحاجب مخترع ولا نظير له من كلام العرب .

(٦) « جـ١ ص ٢٥٣ – ٢٥٤ » .

(٧) سبق تحقيقه في ص ١٢٢٧ .

وفي شرح الدماميني(١) : وفيه بحث أوردته في حاشية المغنى .

قلت : انما في هاتيك الحاشية(٢) جوابا عن قول ابن(٣) هشام : فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ، بأن هذه الملازمة مبنية على ماذكر من عطف المصدر على الجملة السابقة ، وهو ممنوع ، لجواز كونه فاعلا لفعل محذوف ، أى أقمت ووقع ارتحاله ، فانما عطف جملة على أخرى هـ .

قلت : وهو خروج عن الظاهر بتكلف مالا دليل عليه ، ولو سلم فانما يتجه على ابن هشام لا على الرضى ، لوقوفه مع ظاهر العطف غير معتل لذلك ، ولو أنه احتج على ذلك لكان له مقال ، وللنظر في قوله مجال .

وزعم بعض تمام كان المحذوفة في أمثال هذه الأناشيد والأمثلة ، للزوم التنكير .
ـ وبعد إن = : بالكسر ـ قليلا = : كقولهم : افعل هذا إما لا ، أى إن كنت لاتفعل غيره ، وقول الراجز :

أمـــرعت الارض لو أن مالا أو أن نوقا لك أو جمالا(٤)

أم ثـــلة من غـــنم إمـــالا

أى إن كنت غير واجد غيرها ، ولايحذف الفعل مع المكسورة معوضا منه « ما » الا في هذا ، فلو قلت : إما كنت منطلقاً انطلقت ، كانت « ما » زائدة ، ولا يجوز إما أنت منطلقا انطلقت .

ـ ويجوز حذف لامها = : أى الكلمة كائنة مضارعا لكان ـ الساكن = : صفة للام ، احترازا من المتحرك ، ـ جــزما = : أى مجزوما ، أوسكون جزم ، نحو « لم أك بغيا(٥) » « لم نك من المصلين(٦) » « ولاتك في ضيق (٧) » « فلم يك ينفعهم إيمانهم (٨) » سواء في ذلك الناقصة والتامة ، غير أنه في الناقصة كثير لكثرة تصرفها ، ويقل في التامة ، نحو : « وإن تك حسنة (٩) » برفع التاء ، وسوغ ذلك كثرة الاستعمال ، وشبه النون بعلية الحروف بجامع الغنة ، فكأن جردوا له جزما ، «وتنوسى القياسى ، فكأن لم يحذف منه شيء البتة ،

---

(١) « جـ١ ص ١٠٨ » .
(٢) انظر : جـ١ ص ٧٧ .
(٣) في المغنى « جـ١ ص ٣٦ » .
(٤) هذا الرجز ذكره السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٢ – والأشموني في شرحه جـ١ ص ٢٢٧ ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٩٣ : لم أقف على قائل هذا الرجز
(٥) سورة مريم ، آية : ٢٠ .
(٦) سورة المدثر ، آية : ٤٣ .
(٧) سورة النمل ، آية : ١٢٧ .
(٨) سورة غافر ، آية : ٨٥ .
(٩) سورة النساء ، آية : ٤٠ .

حترازا من سكون الوقف ، ثم الحذف مقيد بأن لايتصل بالنون ضمير ، كقوله :

فان لا يكنها أو تكنه فانـــــه أخوها غذته أمه بلبانها(١)

وفي شرح الدماميني(٢) : فمن ثم يتوجه على المصنف مناقشة في إطلاقه جواز الحذف .

قلت : وقد يوهم أن ذلك مما انفرد بتقييده ، وليس كذلك فانما هو لأثير الدين(٣) ، وغيره (٤) من شروح هذا الكتاب وغيرهم .

ووجه ذلك مع الضمير : أن الضمائر ترد الاشياء الى أصولها ردها نون « لد » مضافا الى الضمير ، نحو لدنه .

- ولايمنع ذلك = : الحذف - ملاقات ساكن وفاقا ليونس = :

قال المصنف(٥) : وبه أقول ، لأن حذفها انما كان تخفيفاً ، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد منه بثبوتها دون ذلك ، فكان الحذف أحق ، لأن الثبوت دون ساكن ومعه أكثر من الحذف . فمن ثم ورد التنزيل بالثبوت مع الساكن في : « لم يكن الله ليعذبهم (٦) » « لم يكن الذين كفروا(٧) » .

واستعملوا الحذف مع الساكن كثيرا ، كقوله :

لم يك الحق سوى أن هاجـــــه رسم دار قد تعفى بالسرر(٨)

---

(١) سبق تحقيقه في « ص ٦١٥ » .

(٢) في « جـ١ ص ١٠٨ » .

(٣) وعبارته في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٤٨ ظ : » وقد أطلق المصنف في موضع التقييد ، وهو انه لا يجوز حذف النون اذا اتصل بها خبرها ضميرا متصلا ، نحو : أنت الصديق فان لم تكنه فمن يكنه ، فلا يجوز أن تقول فان لم تكه ، لأن الضمير يرد الشيء الى أصله .

(٤) قال ابن أم قاسم في شرحه جـ١ ص ١٤٩ » : ولو اتصل بالنون ضمير لم يجز الحذف . . . وكلام المصنف مقيد بهذا .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٥٩ ظ .

(٦) الصواب : « لم يكن الله ليغفرلهم » سورة النساء ، آية : ١٦٨ . ولم يوجد في القرآن الكريم آية على نحو ما ذكر الشارح ، وانما هي « وما كان الله ليعذبهم » سورة الأنفـــال ، آية : ٣٣ - وهي ليست مما نحن فيه .

(٧) سورة البينة ، آية : ١ .

(٨) نسبه أبوزيد في نوادره لحسيل بن عوفطة ، وهو جاهلي ، ورواية النوادر والخزانة : « على » بدل « سوى » . قال ابن جنى في الخصائص والاعلال الى السواكن لضعفها أسبق منه الى المتحركات ، لقوتها ، وعلى هذا قبح قوله : لم يك الحق . . . البيت ، لانه في موضع يتحرك فيه الحرف في نحو قولك : لم يكن الحق ، وعلة جواز هذا البيت ونحوه مما حذف فيه ما يقوى بالحركة هي : أن هذه الحركة انما هي للتقاء الساكنين ، واحداث التقائهما ملغاة ، غير معتدة ، فكأن النون ساكنة ، وان كانت لوأقرت كحركة ، فان لم تقل لزمك أن تمتنع من اجماع العرب الحجازيين على قولهم : أردد الباب ، واصبب المـــاء . . .

راجع : « الخصائص جـ١ ص ٩٠ - النوادر ص ٧٧ - الخزانة جـ٤ ص ٧٢ - الهمع جـ١ ص ١٢٢ - الدرر جـ١ ص ٩٣ » .

وقولـــه :

فان لم تك المرآة أبدت وسامة ... فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم(١)

وقولـــه :

اذا لم تك الحاجات من همة الفتى ... فليس بمغن عنه عقد التمائم(٢)

قال(٣) : ولا ضرورة فيها ، لتمكن الاول أن يقول : لم يكن حق سوى أن هاجه ، والثاني أن يقول : فان تكن المرآة أبدت وسامة . والثالث أن يقول : اذا لم يكن من همة المرء ما نوى . ه .

قلت : وأنت خبير بأن هذا بناء على ما انفرد به في تعريف الضرورة : أنها ما لم يمكن تغييره .

وقد نعى عليه ذلك الأئمة باقتضائه أن لاضرورة موجودة في لسانهم ، لإمكان التغيير في عامة أشعارهم .

ثم ليس التخفيف كما زعم علة للحذف ، بل مجموع كثرة الاستعمال ، وشبه النون بحروف العلة كما مر .

وأما الحذف مع ملاقاة الساكن فمن الضرائر عند سيبويه .

— ولايلي عند البصريين كان وأخواتها = : بالنصب مفعولا مقدما — غـــير ظرف = : بالرفع على الفاعلية — وشبهه من معمول خبرها = : بيان لغير ، فيمتنع عندهم دون الكوفية : كان طعامك زيد آكلا ، وانما أجازوه في الظروف والمجرورات توســـعا .

ثم لايختص هذا الفصل بالباب ، بل لايلي عاملا أيا كان معمول غيره ، فلا يجوز : جاء فرسك زيد راكبا ، وكذا في بابي « إن » وظن» .

— واغتفر ذلك بعضهم = : أى البصريين كابن السراج والفارسي ، وتبعها ابن طلحة وابن عصفور(٤) .

---

(١) قائله : الخنجر بن صخر الأسدى ، والشاهد فيه مثل سابقه ، راجع : « المقتضب جـ٣ ص ١٦٧ — العينى جـ٢ ص ٦٣ — الهمع جـ١ ص ١٢٢ الدرر جـ١ ص ٩٣ » .

(٢) البيت من شواهد السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٢ — وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٩٣ : لم أعثر على قائل هذا البيت . والشاهد مثل الأبيات السابقة .

(٣) أى المصنف في المرجع السابق .

(٤) بل ابن عصفور لم يقل بذلك في المقرب جـ١ ص ٩٧ ، وعبارته : واذا كان للخبر معمول ، فان قدمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن في الخبر مانع . . . وان قدمته على الاسم جاز ان كان ظرفا أو مجرورا ، ولم يجز فيما عدا ذلك . . . ولا يخلو أن يكون قبل الخـــبر أوبعده ، فان كان قبله لم يجز ، نحو قولك : كان طعامك آكلا زيد ، وان كان بعده جاز ، نحو قولك : كان آكلا طعامك زيد .

ـ مع اتصال العامل = : قياسا لا سماعا ، نحو : كان طعامك آكلا زيد ، لأن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه فانما أوليتها الخبر .

لا يقال : ان لم يرد سماع بأعينها فقد ورد بمثلها نحو ـ «سيطوفون مابخلوا به يوم القيامة »(١) .

« ولاتصل على أحد منهم مات أبدا(٢) » وقوله :

فعادوا كأن لم يكونوا رميما(٣)

فأولى ـ يوم القيامة بخلوا ، وأبدا مات ، ورميما يكونوا ، وليست محمولات لما وليته ، بل « يوم القيامة » معمول « سيطوفون » و« أبدا » معمول « تصل » و « رميما » معمول « عادوا » .

لأنا نقول : ليس جميعها بمنزلة : كان طعامك آكلا زيد ، لعدم إيلائها الفعل ، بل الفاعل من ضمير « بخلوا » و « يكونوا » وكلتا المسألتين من : كان طعامك زيد آكلا ، وكان طعامك آكلا زيد سواء كما مر عند سيبويه وموافقيه .

وأبوابكر وعلى(٤) لايريان الفصل بين «كان» وخبرها باجنبي منها ، غير أنهما يريان أن المعمول من تمام العامل احتجاجا بجواز ـ زيد عمرا ضارب ، قالا : لطلب المبتدأ الخبر طلب كان إياه . فكما يقدم في الابتداء فكذا في كان .

ورد بأنه فاسد القياس لطلب المبتدأ الخبر بلا واسطة ، وكان إياه بواسطة اسمها ، وهى فعل كسائر الافعال ، فلا تخرج عنها الا بدليل .

ثم تشبيه الفعل بالاسم الجامد الخارج عن النظائر مردود بعدم وجود الجامد رافعا الا في الابتداء على الخلاف ، كما لا يوجد مرفوع يتقدم على رافعه الا في هذا الباب ، فلا يقتاس عليه خلافه .

ـ وما أوهم خلاف ذلك = : مما احتج به الكوفية ، كقوله :

قنافذ هداجون حـــول بيوتهم فما كان إياهم عطية عودا(٥)

---

(١) سورة آل عمران ، آية : ١٨٠ .
(٢) سورة التوبة ، آية : ٨٤ .
(٣) استشهد به الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٤٩ ظ ، ولم اعرف تتمته ولا قائله .
(٤) أى ابن السراج والفارسى .
(٥) قائله : الفرزدق من قصيدة في هجاء جرير ، ورواية الديوان :
قناند دراجون خلف جحاشـــهم . . . لمـــا كان . . . البيت
والهداجون : من الهدج ، وهو السير السريع : هو أبوجرير ، والشاعر يصف قوم جرير بالقنافذ ، لمشيهم في الليل للسرقة والفجار ، وأن أبا جرير هو المعود لهم ذلك ، والشاهد بينه الشارح .
راجع : « المقتضب جـ٤ ص ١٠١ ـ الديوان « جـ١ ص ١٨١ » الخزانة جـ٤ ص ٥٧ ـ الهمع جـ١ ص ٨٧ » .

وقولــه :

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم   وليس كل النوى يلقى المساكين(١)

فاياهم نصب عندهم بعودا ، وهو خبر كان ، وعطية اسمها ، وكل النوى نصب بيلقى .

واحتج لهم المصنف(٢) بقوله :

باتت فؤادى ذات الخال سالبة   فالعيش إن حم لى عيش من العجب(٣)

وقولــه :

لئن كان سلمى الشيب بالصرم مغريا   لقد هون السلوان عنها التحكم(٤)

« ففؤادى » نصب بسالبة ، وهو حال من ذات الخال معمولا لباتت ، فهو نظير : كان طعامك زيد آكلا .

« وسلمى » نصب « بمغريا » ، وهو خبر كان .

ـ قدر البصريون فيه ضمير الشأن = : مستكنا في الفعل .

وحينئذ فلم يل معمول الخبر « كان » في البيت الأول(٥) والرابع(٦) ، ولا « ليس » في الثاني ، ولا « باتت » في الثالث ، بل يكون المقدم معمولا بخبر الابتداء .

وقد منع بعض التخريج في الأول فقال : لأدائه إلى ممنوع ، لمنعهم تقدم معمول خبر المبتدأ الفعلى على المبتدأ ، وهى مسألة منعها سيبويه ، والكسائى ، وأجازها هشام بن معاوية الضرير كما مر استيفاء ذلك في باب الابتداء(٧) .

---

(١) قائله : حميد الأرقط من قصيدة وكان معدودا من بخلاء العرب ، ويقال إنه نزل به ضيف فأطعمه تمراً . والمعرس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل ، والتعريس : النزول في ذلك الوقت ، والمعنى : أصبحوا وقد غطى النوى لكثرته على منزلهم ، ولا يلقى المساكين أكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع .
قال الأعلم : استشهد به على الاضمار في « ليس » لأنها فعل ، وجعل الدليل على ذلك إيلاءها المنصوب بغيرها ، وشرط العامل الا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل فيه ، لأن ما عمل فيه من سببه ، فلا يفصل بينه وبينه بأجنبى
راجع : « الكتاب جا ص ٣٥ – المقتضب ج٤ ص ١٠٠ – أمالى ابن الشجرى ج٢ ص ٢٠٣ – العينى ج٢ ص ٨٢ .

(٢) في شرح التسهيل ج١ ص ٦٠ .

(٣) وذكره العينى في شواهده الكبرى ولم ينسبه لقائله ، واستشهد به صاحب التصريح والأشموني ولم اعرف قائله ، وقد أوضح الشارح محل الشاهد . راجع العينى ج٢ ص ٢٨ ، الأشموني ج١ ص ٢٢٣ – التصريح ج١ ص ١٩٠ .

(٤) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٥٠ ر . والأشموني في ج١ ص ٢٢٣ – ولم اعرف قائله .

(٥) وهو قوله : قنافذ هداجون .... البيت .

(٦) وهو قوله : لئن كان سلمى .... البيت .

(٧) أنظر : باب المبتدأ .

وأجاز المصنف(١) فيه زيادة «كان» ، وأن تكون «ما» موصولا اسميا عائدا عليه من مستكنها ضمير ، وعطية مبتدأ ، و «عود» خبره متعديا الى اثنين أحدهما : إياهم ، والثاني هاء عائدة على «ما» محذوفة .

وزعم(٢) أن لاسبيل إلى إضمار في الرافع ، لظهور نصب الخبر ، فسلم الدليل ، ولم يوجد للمخالفة سبيل .

وتعقبه أثيرالدين باحتمال كون فؤادى وسلمى مناديين .

قلت : وقد أورد أثيرالدين في كتابيه(٣) التذييل والارتشاف(٤) في مسألة : كان زيد آكلا طعامك أربعة وعشرين تركيبا ملخصة من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن المعروف بابن شـقير .

وملخصها ما في شرح(٥) ابن قاسم ، فلنوردها مع أحكامها على رأى البصرية استحسانا لصنيعه .

فمنها ستة مع تقديم «كان» وهى : (١) كان زيد آكلا طعامك ، (٢) كان طعامك زيد آكلا ، (٣) كان طعامك آكلا زيد ، (٤) كان آكلا طعامك زيد ، (٥) كان آكلا زيد طعامك ، (٦) كان زيد طعامك آكلا ، وكلها جائز الا الخامس فيمتنع عند البصرية ، والا السادس فمختلف فيه عندهم .

ومنها ستة مع تقديم زيد وهى : (١) زيد كان آكلا طعامك ، (٢) زيد كان طعامك آكلا ، (٣) زيد آكـلا كان طعامك ، (٤) زيد آكـلا طعامك كان(٥) زيد طعامك آكلا كان ، (٦) زيد طعامك كان آكلا . فهذه كلها عند البصريين جائزة .

ومنها ستة مع تقديم آكلا وهى : (١) آكلا كان زيد طعامك ، (٢) آكلا كان طعامك زيد ، (٣) آكلا زيد كان طعامك ، (٤) آكلا زيد طعامك كان ، (٥) آكلا طعامك كان زيد ، (٦) آكلا طعامك زيد كان ، فهذه أيضا جائزة عندهم الا الثاني ، وفي الأول قبح الفصل بين الخبر مقدما ومعموله مؤخرا ، وقد مر بيانه .

ومنها ستة مع تقديم طعامك وهى : (١) طعامك كان زيد آكلا ، (٢) طعامك كان آكلا زيد ، (٣) طعامك زيد كان آكلا ، (٤) طعامك زيد آكلا

---

(١) في شرح التسهيل خاص ٦٠ ر .
(٢) أى المصنف في المرجع السابق .
(٣) «جـ٢ ص ١٥٣ ظ» .
(٤) في «ص ١٦٧» .
(٥) «جـ١ ص ١٥٠» .

كان ، (٥) طعامك آكلا كان زيد ، (٦) طعامك آكلا زيد كان ، فهذه سائغة عند البصرية ، ولبعض الكوفية خلاف في بعض هذه المسائل .

ونقل(١) بعض أصحابنا أن تقديم معمول الخبر وحده على «كان» وأخواتها ممنوع ظرفا كان أوغيره ، لكثرة الفصل .

والصحيح جوازه مطلقا ، قال تعالى : «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون (٢)»

وقال ابن السراج(٣) : جميع ماجاز في باب الابتداء من التقديم والتأخير جائز في باب كان الا أن يفصل بينها ومعمولها بما لم تعمل فيه .

قال(٤) : وأصحابنا على إجازة غلامه كان زيد ضرب نصبا لغلام بضرب ، لسوغان تقديم معمول ما جاز تقديمه من الاخبار .

وفي البسيط : وأما تقديم معمول هذه الأفعال الجائز تقديم أخبارها عليها اذا كان غير ظرف نحو : زيدا كان عمرو ضاربا ، وغلامه كان زيد يضرب فقيل ممنوع للفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية ، وان كانت محتاجة الى خبر ، غير أنها في الصورة كالفعل والفاعل ، وفيه نظر ، لقوله تعالى : «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون(٥)» ، وفي الظرف والمجرور : «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم(٦)» «قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون(٧)» ونص العلماء عليه ، ولاتراعى الصور ، وانما المطموح اليه المعاني .

---

(١) في «ب : وقال بعض أصحابنا .
(٢) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .
(٣) في كتاب الأصول في النحوج١ ص ٩٧ ، ٩٨ وعبارته : واعلم أن جميع ما جاز ... الخ .
(٤) أى ابن السراج في المرجع المذكور ص ٩٩ . وانظر المقتضب ج٤ ص ١٠١ ، ١٠٢ . وعبارة ابن السراج : «وأصحابنا يجيزون : غلامه كان زيد يضرب ، فينصبون الغلام «بيضرب» ويقدمونه ، لأنه كان كل ما جاز أن يتقدم من الاخبار جاز تقديم معموله ، فلو قلت : غلامه ضرب زيد كان جيدا ، فكان هذا بمنزلة : ضرب زيد غلامه .
(٥) سورة سبأ ، آية : ٤٠ .
(٦) سورة هود ، آية : ٨ .
(٧) سورة التوبة ، آية : ٦٥ .

هذه مسائل من الباب :

الأول : خبر هذه الافعال اذا كان جملة أوشبهها ففى موضع نصب على اتقرر ، ولذا كان مفردا وجب نصبه ولايجوز رفعه باضمار ابتداء ، فيمتنع : كنت قائم ، بتقدير أنا ، لكونه إضمارا لافائدة في تكلفه ، كما نص عليه لخليل ، ولحنوا قول زياد الأعجم :

هل لك في حاجتى حاجــــة أم أنت لها تارك طـــارح (١)
أمتها لك الخـــير أراحيهـــا كما يفعل الرجل الصـــــالح
اذا قلت قد أقبلت أدبـــرت كمن ليس غـــاد ولا رائح

أراد كمن ليس غاديا ولارائحا ، فرفع على إضمار « هو » .

قالوا : وليس زياد من يحتج بقوله عند أكثر العلماء ، لنزوله باصطخر من لاد فارس ففسد فيها لسانه ، ومن ثم لقب الأعجم ، وكثيرا ما يوجد اللحن ي شـــعره .

ورد بأن إمام الصنعة سيبويه استشهد بشعره في الكتاب(٢) وأما ما في البيت له وجه في العربية صحيح ، وهو ارتفاعه فيه اسما لليس محذوفا خبرها ، على حد قولـــه :

يبغى جوارك حين ليس مجير(٣)

أى : كمن ليس له غاد ولارائح ، أى : من يغدوا عليه ولا من يروح ، وليس اسمها عائدا على « من » ، فينتصب غاد ورائح خبرا ، والمعنى : ان حاجتك لاتبت ولاينقضى أمرها ، فهى كشىء ليس له من يغدو ويروح عليه فيبقى مهملا ، وأما قول الآخر :

كم من لئيم رأينا كان ذا إبـــل فأصبح اليوم لامعط(٤)ولاقارى(٥)

---

(١) ذكر هذا الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٥٢ و .
(٢) انظر : « جـ١ ص ١٥٢ – وقيل غيره – ، ص ٤٢٨ ، جـ٢ ص ٢٨٧ .
(٣) وصدره : فهو عليك للهفة من خائف ... يبغى .... البيت .
اختلف في نسبته ، قال صاحب الحماسة : هو للتيمى عبدالله بن أيوب ، ومثله قال صاحب الدرر اللوامع ، وقيل : لأبى سهل الخطاب الازدى ، ونسبه العينى لشمردل الليثى ، وقال : هو من قصيدة يرثى بها منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية ، ورواية العينى والبغدادى والشنقيطى : حين لات مجـــير .
والشاهد حذف خبر « ليس » .
راجع : « الحماسة ص ٩٥٠ – العينى جـ٢ ص ١٠٣ – الخزانة جـ٢ ص ١٤٦ – الدرر جـ١ ص ٨٥ – التصريح جـ١ ص ٢٠٠ »
(٤) في « جـ » لا معطى .
(٥) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٥٢ ر . ولم اعرف قائله . والشاهد واضح من الشرح .

فأول على إرادة : لامعطيا ولاقاريا ، وحذفت الياء ضرورة ، وهو أولى من دعوى إضمار ابتداء ، أي : لا هو معط ولا هو قار .

وفي البسيط : والأكثر على منع رفع ثاني جزءى «كان» باضمار ابتداء ، فأما قوله :

وأبيت لاجـــرم ولامجـــروم(١)

فهو عند الخليل على الحكاية ، أى كالذى يقال له : لاجرم (ولامجروم وأجاز بعض كونه في موضع خبر ، أى لا أنا جرم ه .

قال سيبويه(٢) : وزعم بعض رفعه على النفى(٣) أى فأبيت لاجرم ولا مجروم في المكان الذى أنابه .

وأراد بالنفى العام ، أن لكل جرم ومجروم . وحينئذ فيلزم أن يكون البائت لا جرما ولامجروما ، لكونه فرداً من أفراد العام .

فان كان المقام تفصيليا جاز النصب والاضمار ، نحو : كان الزيدان قائما وقاعدا ، وكان الزيدان قائم وقاعد ، لقوة الدلالة على الاضمار فيه ، والمعنى على أن المراد أحدهم كذا ، والاخر كذا ، كما نص عليه سيبويه ، ومنه قوله :

وأصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف(٤)

أى أحدهم طليق اليدين والآخر مكتوف اليدين ، والآخر مزعف ، أو ومنهم طليق ، ومنهم كذا .

الثانية : أجاز الجمهور رفع جزءى «كان» وأنكره الفراء ، وهو محجوج بنحو قوله :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وأخر مثن بالذى كنت أصنع(٥)

---

(١) وصدرة : ولقد أبيت من الفتاة بمنزل ... فأبيت ... الخ .
قائله : الأخطل من قصيدة ذكر فيها ما كان يفعله أيام شبابه ، ثم توعد «جميعا» وهو رجل من كلب بأنه اذا لم يمسك لسانه عنه هجاه وهجا قبيلته والأخطل شاعر نصراني من شعراء الدولة الأموية ، كذا قال البغدادى في الخزانة ، وقد فصل القول في هذا البيت فليراجع والشاهد واضح من الشرح .
راجع : «الكتاب جـ١ ص ٢٥٩ – أمالى ابن الشجرى جـ٢ ص ٢٩٧ الخزانة جـ٢ ص ٥٥٣ – ديوانه جـ١ ص ٣٨٢ .
(٢) في الكتاب جـ١ ص ٢٥٩ .
(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من «ب» .
(٤) قائله : الفرزدق من قصيدة طويلة في الافتخار ، وفي آخرها هجاء ، قال الأعلم : والشاهد فيه : رفع «طليق» وما بعده على القطع ، لأنه تبعيض للشريد ، وتبيين لأنواعه ومزعف : مقتول ، والزعاف الموت .
راجع : «الكتاب جـ١ ص ٢٢٢ – الخزانة جـ٢ ص ٢٩٩ – الديوان «جـ٢ ص ٢٩» .
(٥) سبق تحقيقه في «ص ٦٤٧» .

في رواية من روى « صنفان » بالالف وقوله :

هى الشفاء لداءى لوظفرت بها   وليس منها شفاء الداء مبذول(١)

قلت : ولادليل في الأول ، لاحتمال وروده على لغة من يلتزم الألف في التثنية في عامة الأحوال .

ثم اختلف اذا ارتفعا فقال الجمهور : هى رافعة ضميرا لشأن ، والجزءان في موضع نصب على الخبرية .

والكسائى : هى ملغاة ولاعمل لها البتة ، واختاره ابن الطراوة .

قال السهيلى : والصحيح ما عليه غيره ، بدليل : إنه أمة الله ذاهبة ، فأظهر ضمير الامر لما كان نصبا في إن وأكنه لما كان رفعا في كان .

الثالثة : الجمهور على أنها اذا رفعت ضمير الشأن ناقصة .

وخالف كما(٢) مر أبوالقاسم خلف بن فلطون الشنتريني عرف بابن الأبرش فزعم أنها قسيمتها .

الرابعــة : اختلف في إعمالها في الظروف والمجرورات ، فأجازه قوم ، ومنعه آخرون ، والصحيح الاول ، لإعمال الاشارة في الحال بتأويل الفعل فكيف بها .

انتهى الجزء الثالث ، ويليه الجزء الرابــع مذيلا بالفهارس العامــة .

---

(١) قائله : هشام بن عقبة أخو ذى الرمة ، وقد ذكر السيوطى في شرح شواهد المغنى بيتين بعد بيت الشاهد نقلهما عن التدمرى في شرح شواهد الجمل والمبذول : ضد الممنوع . واستشهد به سيبويه في الكتاب ، والمبرد في المقتضب على الاضمار في « ليس » والجملة من المبتدأ و الخبر تفسير للمضمر في محل نصب خبر « ليس » .
واستشهد به الشارح على رفع اسم ليس وخبرها معا .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٣٦ ، ٧٣ — المقتضب جـ٤ ص ١٠١ — ابن يعيش جـ٣ ص ١١٦ — شواهد المغنى ص ٧٠٤ — الدرر جـ١ ص ٨٠ »

(٢) انظر : « ص ١١٤٨ » .

صفحة

فهرس الموضوعات

أولا : الفهرس الإجمالى :

ثانياً : الفهرس التفصيلى :

صفحة

صفحة



كتاب
نتائج التحصيل
في شرح كتاب التسهيل

مع دراسة شخصية مؤلفه

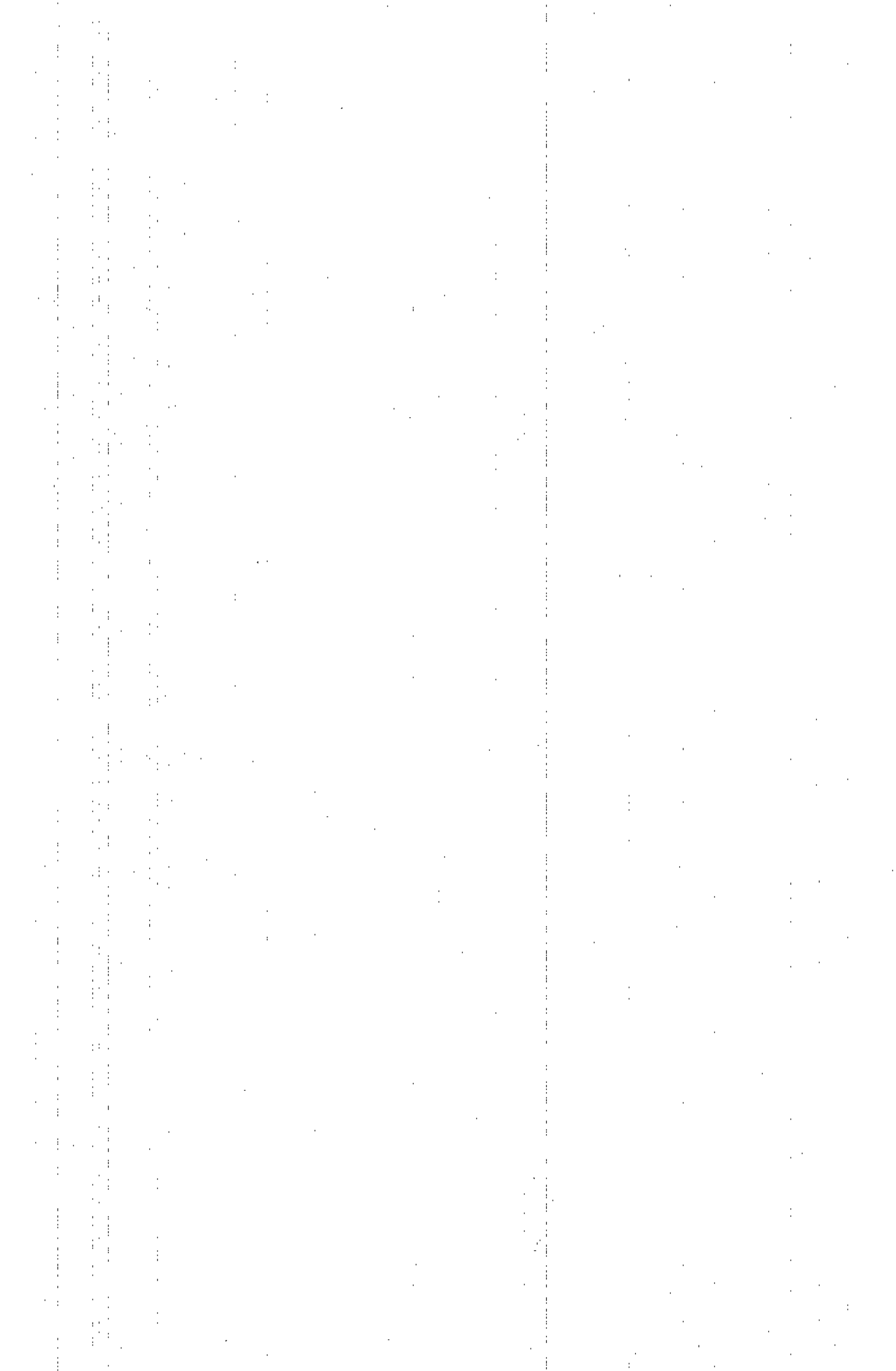
محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي

تحقيق

الدكتور
مصطفى الصادق العربي
الأستاذ المساعد بكلية الآداب والتربية بجامعة قاريونس

الجزء الأول

المجلد الرابع



— **فصل = : في « ما » الحجازية ، وما ألحق بها ، وأماكن تزداد فيها « إن والباء » ، وأمور تتعلق بليس .**

— ألحق الحجازيون = : قال الكسائي : والتهاميون — بليس = : في إدخالها ناسخة على المبتدأ فترفعه اسما لها ، والخبر فتنصبه خبراً لها — « ما » النافية = : نحو « ما هذا بشرا(١) » « ما هن أمهاتهن(٢) » « فما منكم من أحد عنه حاجزين(٣) » .

وإن كان الأصل فيما لايختص من الحروف أن لايعمل ، و« ما » من هـذا القبيل ، غير أن لها شبها بليس في أنها للنفى ، وداخلة على المبتدأ والخبر ، ومخلصة للمحتمل للحال كليس فعملت عملها .

وأما بنو تميم فأهملوها رعاية لشبهها العام فيما لايعمل من الحروف ، وهو ما لايختص ، ثم هذا الالحاق على رأى البصريين ، وسيأتي في ذلك قول الكوفية إن شاء الله تعالى .

وقال الفراء : لايكاد أهل الحجاز ينطقون الا بالباء ، وقد جاء النصب في أفصح كلام وأجله ، فتلى الآيات السابقة .
قالوا : ولم يحفظ في كلامهم الا في قوله :

وأنا النذير بحـرة مُسْوَدة   يصل الجيوشُ إليهم أقوادَها(٤)
أبناؤها متكنفـوا آبائهـم   حنقوا الصدور وما هم أولادَها

وأجمع أهل المصرين على إجازة : ما زيد قائم .

وحكى سيبويه(٥) : أنها لغة تميم ، والكسائى والفراء أنها لأهل نجد .

وزعم المصنف(٦) : أنها لغة غير الحجاز من تميم ونجد وغيرهم ، وقد مر حكاية الكسائى : أن النصب لغة تهامة فيرد على المصنف .

— بشرط تأخير الخبر = : ظرفا أو غيره ، فلو قدم ارتفع ، كقوله :

وما حسنٌ أن يمدح المرء نفسَه   ولكن أخلاقا تُذَم وتُحمد(٧)

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .
(٢) سورة المجادلة ، آية : ٢ .
(٣) سورة الحاقة ، آية : ٤٧ .
(٤) هذان البيتان قال فيهما العينى : أنشدهما أبوعلي ولم يعزهما إلى قائل ، ونسبهما صاحب معجم شواهد العربية لعدى ابن الرقاع ، والشاهد قوله : وما هم أولادنا ، حيث نصب خبر « ما » . راجع : العينى جـ٢ ص ١٣٧ — المعجم المذكور ٩٨ » .
(٥) في الكتاب جـ١ ص ٢٨
(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٠ ظ .
(٧) ذكره السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٤ — وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٩٥ : لم أعثر على قائله . والشاهد : إلغاء « ما » بسبب تقديم خبرها على اسمها .

وقولــه :

وما خُذلٌ قومى فأخضع للعدا ولكن إذا أدعوهم فهُم هم(١)

وذلك لضعفها ، فلا تتصرف ، فلا تعمل النصب قبل الرفع ، خلافا لمن أجاز إعمالها فيه مقدما كما سيلقى عليك إن شاء الله تعالى .

وأما تقديمه مجروراً بالباء نحو — ما بقائم زيد ، فمنعه الكوفية مطلقا على اللغتين ، وأجازه البصرية ، غير أنه يستلزم صيرورة الحجازى في التقديم تميميا ، لعدم إجازته التقديم حالة النصب ، وكذا إذا كان عارضا ، وقد ورد السماع به ، كقوله :

وما بالحر ، أنت ولا القمين(٢)

— وبقاء نفيه = : أي الخبر ، لأن عملها إنما كان لشبه « ليس » النافية ، فكيف تعمل مع زوال ما به الشبه ؟ نحو « وما محمد إلا رسول »(٣)

وأجاز الإعمال بعض كما ستعرفه عند تعرض المصنف له .

— وفقد « إنْ » = : الزائدة ، لمضارعتها النافية لفظا ، فكأن « ما » النافية داخلة على نفى ، والنفى إذا دخل على النفى أفاد الإجاب ، فصارت كالناقصة لنفى « ما » في نحو : ما زيد إلا منطلق ، ويحتمل أن ذلك للفصل بين « ما » ومعمولها بغير الظرف ، وذلك كقول فروة بن مسيك وهو حجازى :

فما إن طِبُّنا جُبْنٌ ولكــن منايانا ودولة آخرها(٤)

---

(١) قال العينى : لم أقف على اسم قائله ، والشاهد في قوله : وما خذل قومى ، حيث قدم الخبر وهو « خذل » على اسمها وهو « قومى» و « خذل » بضم الخاء ، وتشديد الذال جمع خاذل .
راجع : « العينى جـ٢ ص ٩٤ — الأشمونى جـ١ ص ٢٣٠ — التصريح جـ١ ص ١٩٨ » .

(٢) وصدره : لو أنك يا حسين خلقت حــراً وما . . . البيت
وهو مجهول القائل ، قال البغدادى في الخزانة : قال أبوعلى في إيضاح الشعر : أما مــا أنشده بعض البغداديين ، وذكر بيت الشاهد وبيتا قبله ، وروى :
أما والله أن لو كنــت حــــرا وما بالحــر أنت ولا العتيـــق
وروى : وما بالحر أنت ولا الخليق
والشاهد : جواز تقديم خبر « ما » وعدم إلغائها ، إذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب .
راجع : « المقرب جـ١ ص ١٠٣ — الخزانة جـ٢ ص ١٣٣ — الإنصاف جـ١ ص ٢٠٠ » .

(٣) سورة آل عمران ، آية : ١٤٤ .

(٤) قال الأعلم : الشاهد فيه : زيادة « إن » بعد « ما » توكيدا ، وهى كافة لها عن العمل ، كما كفت « ما » (إن) عن العمل ، والطب : العادة ، وقيل : العلة والسبب . أى لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الحال منا والدولة .
وقال البغدادى : وهذا البيت من أبيات لفروة بن مسيك المرادى رواها أهل السير كابن هشام والكلاعى وغيرهما .
راجع : الكتاب جـ١ ص ٤٧٥ — الخصائص جـ٣ ص ١٠٨ — الخزانة جـ٢ ص ١٢١ — الدرر جـ١ ص ٩١ — المقتضب جـ١ ص ٥١ » .

وقول آخر :

بنى غدانة ما إنْ أنتم ذهب   ولاصريف ولكن أنتم حزف(١)

ولم يذكر المصنف في هذا الشرط خلافا لانصا ولاشرحا ، بل قال(٢) : لما كان عمل « ما » استحسانا لاقياسا اشترط فيه تأخير الخبر ومعموله ، وبقاء النفى خالية من مقارنة « إنْ » لأن كلا من الأربعة حال أصلى فبالبقاء(٣) عليها تقوية والتخلى عنها أوعن بعضها توهين فأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة «إنْ» لإزالتها الشبه بليس ، لعدم موالاة « ليس » ، إياها ، فإذا وليتها تباينا استعمالا ، وبطل الإعمال اتفاقا ، ولاتلزم المباينة بنقص النفى ، ولابتوسط الخبر ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى هـ .

قلت : وقد تعقب أثيرالدين(٤) دعوى الاتفاق بإجازة الكوفية العمل ، حكاه يعقوب وأنشـد :

بنى غدابة ما إن أنتم هبـا   ولا صريفا ولكن أنتم خزف(٥)

بالنصب .

وخرج على أن « إنْ » نافية مؤكدة لـ « ما » تأكيد « عن » بالباء ، لما كانت تستعمل بمعناها في قولـه :

فأصبحن لايسألننى عن بما به   أصَّعد في غاوى الهوى أم تصَّوبا (٦)

---

(١) هذا البيت لم يعرف قائله ، قال العينى : أنشده ثعلب ولم يعزه لأحد ، والشاهد فيه مثل سابقه ، وغدانة حى من يربوع .
راجع : « العينى جـ٢ ص ٩١ – الخزانة جـ٢ ص ١٢٤ – الدرر جـ١ ص ٩٤ – شواهد المغنى ص ٨٤ – التصريح جـ١ ص ١٩٦ » .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٠ ظ .

(٣) في « ب : فالبقاء .

(٤) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٥٥ ر . وعبارته بعد نقل كلام المصنف : وقد نص على أن مجىء « إن » بعد « ما » مبطل للعمل بلا خلاف ، وليس كما ذكر ، بل المسألة خلافية ، ذهب البصريون إلى إبطال العمل إذا جىء بعد « ما » بـ « إن » وأنه لا يجوز النصب . وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز النصب ، فيقول : ما إن زيد ذاهبا ، حكى ذلك يعقوب ، وأنشد : بنى غدانة . . . . البيت .

(٥) نفس البيت السابق برواية أخـرى .

(٦) نسبه صاحب التصريح للاسود بن يعفر ، وكذلك صاحب معجم شواهد العربية ، وقال البغدادى : وهذا البيت لم اقف على قائله ولا تتمته ، وقال : وقال الفراء في آخر تفسير الإنسان : قرأ عبدالله : « وللظالمين أعد لهم ، فكرر اللام في « الظالمين » وفي « لهم » وربما فعلت العرب ذلك ، أنشدني بعضهم : فأصبحن لا يسألنه . . . البيت ، فكرر الباء مرتين ولو قال : لا يسألنه عما به لكان أبين وأجود ، ولكن الشاعر ربما زاد أونقص ليكمل الشعر هـ .
وعلى ذلك فقد وضح الشاهد من البيت .
راجع : الخزانة جـ٤ ص ١٦٢ – التصريح جـ٢ ص ١٣٠ – شواهد المغنى ص ٧٧٤ – معجم شواهد العربية ص ٢٧ » .

والعمل في البيتين لإنْ والباء .

قلت : لانسلم أن العمل في الأول لإنْ ، والا لم يكن حجة على المصنف ، لحكايته الاتفاق على عدم إعمال « ما » إذ ذاك ، والمتعقب موافق لامخالف كما عرفت .

— وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر = : فلو تقدم معموله غير ظرف أو شبهه بطل العمل كقوله :

وقالوا تعرفها المنازل من منى ... وما كلّ من وافي منى أنا عارف(١)

بنصب «كل» ، فلو كان ظرفا أوشبهه لم يبطل ، نحو(٢) : ما اليوم زيد ذاهبا ، وما بالسيف زيد ضاربا ، وكقوله :

بأهبة حرب كن وان كنت آمنا ... فما كلّ حين من توالى مواليا(٣)

فلو تقدم على « ما » نفسها ، نحو : طعامك ما زيد آكلا امتنع رفعت أو نصبت ، لصدارة « ما » .

وأجازه الكوفية قياسا على « لا ولن وإنْ » .

قال العكبرى(٤) : و« ما » أصل للنوافي فلا يسوى بينها وبينها .

وألزم باقتضائه الجواز ، لتصرفهم في الاصول مالا يتصرفون في الفروع .

---

(١) قائله : مزاحم بن الحارث العقيلي من شعراء الإسلام . من قصيدة فائية ، وقوله : «تعرفها» فعل أمر من « تعرف » والضمير عائد على محبوبته ، و« منى » هى المكان المشهور برمى الجمرات ونحـــر المدى .
والشاهد إبطال عمل « ما » بسبب اتصال معمول الخبر بها ، وهو ليس ظرفا ولا مجرورا ، لأن « كل » معمول لقوله : « عارف » .
واستشهد به سيبويه على رفع « كل » قال الاعلم : استشهد به على رفع « كل » بما ، إذ لم يمكنه الإضمار فيها ، لانها حرف ، ولو أمكنه الإضمار في « ما » كما يمكن في « ليس » لنصب « كلا » بـ « عارف » كما نصب « كل » النوى » بيلق .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٣٦ — الخصائص جـ٢ ص ٣٥٤ — ٣٧٦ — العينى جـ٢ ص ٩٨ — التصريح جـ١ ص ١٩٨ » .

(٢) في « جـ » : يبطل وما ليوم .

(٣) قال العينى : لم أقف على اسم قائله ، واستشهد به صاحب التصريح ولم ينسبه ، والشاهد : إعمال « ما » مع تقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو ظرف ، لان « كل » اكتسبت الظرفية بإضافتها إلى « حين » .
وقال صاحب التصريح : والأصل : فما من تولى مواليا كل حين ، فما نافية ، و« من توالى » اسمها ، و« مواليا » خبرها ، و« قال حين » ظرف زمان منصوب بمواليا .
ورواية الأشموني : بأهبة حزم لذ وإن كنت ... البيت والأهبة : العدة .
راجع : « العينى جـ٢ ص ١٠١ — التصريح جـ١ ص ١٩٩ — الاشموني جـ١ ص ١٣١ » .

(٤) انظر اللباب ورقة ٣١ ، ٣٤ .

وفي الإنصاف(١) : ان كانت ردا لقائل : زيد آكل طعامك ، جاز التقديم . أو جوابا للقسم نحو : والله ما زيد بآكل ، بمنزلة اللام فلم يجز .

فإن دخلت الباء على الخبر فمنعه قوم ، وأجازه آخرون نحو ـ ما طعامك زيد بآكل ، وما فيه زيد براغب ، غير أنهم يرفعون إذا لم تدخل الباء .

قال : ويجوز : طعامك ما زيد آكلا أبوه ، خلافا لبعض الكوفية .

ونقص المصنف شرطين : ألا تؤكد بما فيجب الرفع ، نحو « ما ما زيد ذاهب ، إلا عند بعض الكوفية .

وفي الغرة : كفوا « ما » بما ، فقالوا : ما ما زيد قائم ، وأجازه جماعة كوفيون .

ونص المصنف(٢) على أن تكرار « ما » غير مبطل وأنشد :

لاينسيك الأسى تأسيا بما ما من حمام أحد معتصما(٣)

وهو الصواب .

وألا(٤) يبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا ، نحو : ما زيد شيء أوبشيء إلاشيء لايعبأ به ، فتستوى اللغتان(٥) .

قاله سيبويه(٦) ، معتلا أن البدل موجب بإلا ، وحكم البدل والمبدل منه سواء في الإعراب ، فلزم رفع المبدل منه .

---

(١) في جـ١ ص ١٠٠ « وعبارته : « وذهب أبوالعباس ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه ، وفاسد من وجه ، فان كانت « ما » رداً لخبر كانت بمنزلة « لم » ولا يجوز التقديم ، كما تقول لمن قال في الخبر : « زيد آكل طعامك » فترد عليه نافيا : « ما زيد آكلا طعامك » فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فيقول : « طعامك ما زيد آكلا ، فان كان جوابا للقسم إذ قلت : « والله ما زيد بآكل طعامك ، كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ، فلا يجوز التقديم .

(٢) في شرح التسهيل « جـ١ ص ٦٠ ظ » .

(٣) قال العينى : قائله : راجز من الرجاز ، ولم أقف على اسم قائله ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائله ، والشاهد عمل « ما » مؤكدة بمثلها على مذهب الكوفيين ، والذى ارتضاه المصنف .

ومعنى البيت : ما أصابك من الحزن على ما فقد منك أن تتأسى بمن سبقك بفقد الأحباب والأقارب فالموت حتم على كل إنسان ، بل على كل مخلوق .

راجع : « العينى جـ٤ ص ١١٠ – الدرر جـ١ ص ٩٥ – الاشمونى جـ٣ ص ٨٣ » .

(٤) هذا ثاني الشرطين الذين نقصهما المصنف ، فهو عطف على : ألا تؤكد بما .

(٥) أى الحجازية والتميمية .

(٦) في الكتاب جـ١ ص ٣٦٢ – وقال : من قبل أن « بشيء » في موضع رفع في لغة بنى تميم ، فلما قبح أن تحمل على الباب صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و« بشيء » في لغة أهل الحجاز في موضع نصب . . . .

وفي كتاب الصفار البطليوسي : جواز نصب الخبر ، ورفع ما بعد «إلا» بدلا من الموضع . واعترض بأن لاموضع للخبر ، وانما لفظه هو موضعه ، ولو كان بدلا من خبر «ليس» لزم أيضا نصبه ، لانتصاب خبرها بعد إلا كقوله :

أبـني لبيني لسـتما بيـد إلا يدا ليست لها عضد(١)

— و«إنْ» المشار إليها = : في المتن زائدة كافة = : من العمل — لانافية = : مؤكدة لما — خلافا للكوفيين = :

قال المصنف(٢) : وما زعمه مردود بوجهين :

أحدهما : لو كانت كذلك لم تغير العمل ، كما لم يغيره تكرار «ما» .

الثاني : استعمالها مزيدة بعد «ما» المصدرية الاسمية ، والمصدرية التوقيتية لمضارعتهما إلى النافية لفظا .

فلو لم تزد المقرونة بما النافية لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ .

— وقد تزاد = : إن — قبل صلة ما الاسمية = : كقوله :

يرجي المرء ما إنْ لا يـراه وتعرض دون أدناه الخطوب(٣)

وقبل(٤) «ما» — الحرفية = : كقوله :

---

(١) استشهد به سيبويه ولم ينسبه ، ومثله فعل الأعلم ، وقد نسبه الزمخشري في المفصل لطرفة بن العبد وهو موجود في ديوانه مفرداً ص ٧٠ .
وهو مذكور مع جملة أبيات أخرى في ديوان أوس بن حجر «ص ٢١» ورواية الكتاب : يا بني لبيني لستما بيـد . . . . البيت .
وقال الأعلم : الشاهد فيه : نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء وما عملت فيه ، والتقدير : لستما يداً إلا يداً لاعضد لها ، ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ، لان «ما بعد» «إلا» موجب ، والباء مؤكدة للنفي .
راجع : «الكتاب جـ١ ص ٣٦٢ — المقتضب جـ٤ ص ٤٢١ — المفصل ص ٧١ — .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٠ ط .

(٣) هذا البيت مع بيتين آخرين ذكرها أبوزيد في نوادره لجابر بن رألان الطائي وهو شاعر جاهلي .
وقال محب الدين في شواهد الكشاف : كما أنشد البيت المذكور الأخفش من شعر إياس بن الأرث .
ونقل البغدادي النسبتين عن ابن الأعرابي في نوادره ، وروايته : يرجي المرء مالا أن يلاقي : . . . البيت ، ورواية أبي زيد : يرجي العبد ما إن لا يلاقي . . . وتعرض دون بعـده خطوب .
وقال : وروى أبوحاتم : مالا إن يلاقي . قال أبوالحسن : قوله : يرجي العبد ما إن لا يلاقي غلط ، والصواب : ما إن لا يلاقي ، و«أن» زائدة ، وهي تزاد في الإيجاب مفتوحة ، وفي النفي مكسورة . . .
واستشهد بالبيت الزمخشري في الكشاف عند قوله تعالى : «ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه» قال : حيث جعلت «إن» صـلة .
راجع : «الكشاف جـ٤ ص ٣٤٤ — النوادر ص ٦٠ — الخزانة جـ٣ ص ٥٦٧ الدرر جـ١ ص ٩٧ — شواهد المغني ص ٨٥ .

(٤) أي : قبل صلة «ما» الحرفية .

ورج الفتى للخير ما ان رأيته   على السر خيرا لايزال يزيد(١)

قلت : وأقره أثيرالدين(٢) وغيره(٣) ، وهو مردود باحتمال زيادة ما فيه .

– وبعد «ألا» الاستفتاحية = : كقوله :

ألا إنْ سرى ليلى فبت كئيبـــا   أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا(٤)

– وقبل مدة(٥) الانكار = : كقول من قيل له : أتخرج إن أخصبت البادية : أأنا انية ، منكرا أن يكون رأيه خلاف ذلك .

– وليس النصب بعدها بسقوط باء الجر خلافا للكوفيين = : فلا عمل لها عندهم البتة ، بل المرفوع بعدها ابتداء ، والثاني نصب بنزع الخافض .

قال الكسائي وهشام بنصب الاسم بطرح الباء ، وترفع عبدالله بقائم إذا قلت : ما عبدالله قائما .

والفراء : لما حذفوا (الباء)(٦) اختاروا أن يكون لها أثر فيما خرجت عنه .

قال المصنف(٧) : وليس بشيء ، إذ قد تدخل الباء بعد « هل » و « ما » المكفوفة « بإنْ » ، وإذا سقطت تعين الرفع إجماعا .

فلو كان سقوطها ناصبا لنصب بعدها .

ونظيرهما في تعيين الرفع سقوطها بعد «كفى» في نحو : كفى بزيد رجلا ، وبحسب عمر ودرهم و« من » في نحو : ما فيها من أحد هـ .

قال ابن عصفور : وزعم الكسائي والفراء أن « ما » لاتعمل في اللغة الحجازية ، لعدم اختصاصها بدخولها ، لجموم قولهم : ما زيد بقائم ، فحين أسقطوا نصبوا

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١١٨٤ – إلا أن الشاهد هنا زيادة « إن » قبل صلة « ما » الحرفية .

(٢) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٥٦ ظ .

(٣) كابن أم قاسم في شرحه جـ١ ص ١٥٢ .

(٤) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٥٦ ظ والمرادى في شرح التسهيل جـ١ ص ١٥٢ برواية : ألا إن سرت ليلى . . . البيت والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٥ – وابن هشام في المغنى جـ١ ص ٢٤ – وسكت السيوطى في شرح شواهد المغنى ص ٨٦ – على نسبته . وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائله والشاهد : زيادة « إن » بعد « ألا » الاستفتاحية . ولم اعرف قائله .

(٥) قال الدسوقي في حاشيته على المغنى جـ١ ص ٢٤ : « وهى مدة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة إذا قصدت انكار اعتقاد كون المذكور ، أوانكار كونه بخلاف ما ذكر ، كما تقول : جاءني زيد ، فيقول من يقصد انكار مجيئه لك أزيد أنيه ، أى كيف يجيئك ، فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك أويقول ذلك من يشك أن زيدا جاءك ويستنكر أن لا يجيئك ، فكأنه يقول من يشك في هذا : وكيف لا يجيئك .

(٦) الباء ســاقطة ص – جـ .

(٧) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٠ ظ .

فرقا بين الخبر مقدرا سقوط الباء منه وبينه غير مدخول لها ، فاذا قدم الخبر عنه عندهم لم ينتصب ، إذ لاينبغي تقديره مخلوفاً منه الباء ، لعدم دخولها على الخبر مقدمـا إلا قليلا ، كقوله :

أما والله إن لو كنت حرا ... وما بالحر أنت ولا القمين (١)

وكذا إن دخلت الا على الخبر لم يجز نصبه ، لأن النصب عندهم بنزع الباء ، وهي إذ ذاك لاتدخل عليه . وكذا ان وقعت « إن » بعدها فيمتنع : مازيد إلا بقائم ، وما إن زيد بقائم .

— ولايغنى عن اسمها = : أي « ما » — بدل موجب خلافا للأخفش = : لإجازته فيما أحد(٢) قائما إلا زيد حذف اسم « ما » استغناء عنه ببدله الموجب بإلا ، نحو — ما قائما إلا زيد ، وحكى غيره عنه المسألة على غيره وجها (آخر) (٣) . وهو أن « إلا » داخلة على اسم « ما » والمنصوب المقدم خبرها .

قال المصنف(٤) رادا تصويرها الأول : ومثل هذا لوسمع لكان جديراً بالرد ، لان المراد به مجهول ، لاحتمال أن الأصل ذلك ، وأن يكون ما كان أحد قائما إلا زيد ، وما حاله هذه جدير بالمنع ، لأن شرط جواز الحذف تعين المحذوف ، ومن ثم لايجوز لمن قال : تمرون الديار ، أن يقول : رغبت زيدا ، لنحو هاتيك الجهالة .

وأما تصويرها على الثاني : فلأدائه إلى توسط الخبر ، سيما وهذا التركيب غير مسموع .

— وقد تعمل = : « ما » — متوسطا خبرها = : نحو : ما قائما زيد ، حكاه الجرمى لغة ، حاكيا : ما مسيئا من أعتب ، ولم يحفظ ذلك سيبويه(٥) إلا في قول الفرزدق :

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١٢٤٨ .
(٢) في — ج فيما أخذ قائما الخ وفي — ب فيها أحد قائما .
(٣) « آخر » ساقطة من ب ، ج .
(٤) في شرح التسهيل ج١ ص ٦١ ر .
(٥) وعبارته في الكتاب ج١ ص ٢٩ : « فلم تقو « ما » في قلب المعنى ، كما لم تقو في تقديم الخبر ، وزعموا أن بعضهم قال — وهو الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد . . . البيت ، وقال : وهذا لا يكاد يعرف .

فأصحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر(١)

وقال آخر :

نجران إذ ما مثلهم نجران(٢)

وقد اختلف في توجيهه ، ولو كان ثابتا في الكلام لم يلتمسوا له توجيها .

قال سيبويه(٣) : وزعموا أن بعضهم قال : وأنشد قول الفرزدق .

وأنكر ذلك عليه أصحابه ولم يجوزوا نصب خبر « ما » مقدما ، ورد الاستشهاد بالبيت من أوجه :

أحدها : أن الفرزدق تميمى ، فاستعمل لغة غيره قياسا للنصب مع التقديم عليه مع التأخير فغلط ، واختاره أبو على الرندى(٤) . ورد بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له في لغته فيأدى إلى فسادها .

وأجاب المصنف(٥) : بأن للفرزدق أضدادا من أهل الحجاز وتميم ، ومن مناهم أن يظفروا له بهفوة يطيرون بها كل مطار ، ولو جرى شيء من ذلك نقل ، لتوفر الدواعى على التحدث بمثله ، ففى عدم نقله دليل إجماع الفريقين على تصويب قوله .

الثاني : وهو للمازني والمبرد(٦) والفارسى أن بشر رفع بالابتداء ، ومثلهم نصب على الحالية ، والخبر محذوف ، أى وإذا ما مثلهم في الوجود بشر ، وهو العامل في الحال .

ورد بأن حذف خبر « ما » لايحفظ ، لكونها محمولة على « ليس » وذلك مستهجن فيها فيستهجن أيضا في « ما » .

---

(١) هذا البيت من قصيدة مدح بها الفرزدق عمربن عبدالعزيز ، وقال الأعلم : مدح بالشعر بنى أمية ، فيقول : كان ملك العرب في الجاهلية لغير قريش وسائر مضر ، وكانوا أحق به لفضلهم على جميع البشر ، فقد أصبحوا والإسلام والملك فيهم ، فعاد إليهم ما خرج من غيرهم مما كان واجبا لهم لفضلهم .
والشاهد فيه قوله : وإذ ما مثلهم بشر ، حيث قدم خبر « ما » على اسمها .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٢٩ – المقتضب جـ٤ ص ١٩١ – الهمع جـ١ ص ٢١٩ ، ١٢٤ – الدرر جـ١ ص ٩٥ ، ١٨٨ – الديوان ص ٢٤٤ » .

(٢) ذكر هذا الشطر الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص١٥٧ ظ ، والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٣ ، وقال الشنقيطى في الدرر جـ١ ص ٩٦ : لم أقف على قائله ولا تتمته ، والشاهد مثل سابقه .

(٣) في الكتاب جـ١ ص ٢٩ .

(٤) هو : عمر بن عبدالمجيد الرندى .
في هامش بغية الوعاة جـ٢ ص ٢٢٠ : قال المصنف في حواشى المغنى : أبوعلى عمر بن عبدالمجيد الرندى ، وهو من تلاميذ السهيلى وله شرح على جمل الزجاجى ، وهو من مقرئى كتاب سيبويه .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ و .

(٦) انظر : المقتضب جـ٤ ص ١٩١ .

قلت : وهذا ساقط ضرورة أن الخبر للمبتدأ لا « لما » ، كما صرح به أصحاب هذا الرأى ، وبعدم إعمال معاني الافعال مضمرة .

قال المصنف(١) : وبأن الحال فضلة فحق الكلام أن يتم دونها ، ومعلوم أنه ربما لايتم دون مثلهم (فلايكون حالا) (٢) ه .

ومنع بأنا لانسلم عدم امتناعه دونه ، لأن الخبر محذوف لدلالة « مثلهم » المنطوق به عليه ، فهو في نية الملفوظ به .

الثالث : وهو للأعلم(٣) : أنه نصب ضرورة هربا من اختلاط المدح بالذم ، لأنك إذا قلت : ما مثلك أحدا ، فنفيت الأحدية ، احتمل المدح والذم ، فإذا رفعت « أحدا » ونصبت مثلك كان نصبه على المدح ، فمن ثم نصب أحد ، ورد بدلالة السياق على المدح .

الرابع : ما عليه الكوفية : أن « مثلهم » هنا ظرف بمعنى : بدل ، وحكى القالى في الأمالى : « هو نحوك » بالنصب على الظرفية ، أى مثلك .

قال ابن معط : وقد ظفرت له بشاهد وذلك قراءة بعض : « إنكم إذا مثلهم(٤) » بالنصب أى في منزلتهم ، وفي مثل حالهم ، وكـــذا في البيت ، أى إذ ما في مشابهتهم بشر .

الخامس: ما ذهب اليه بعضهم : أن مثلا هنا ظرف صفة في الأصل لظرف ، أى وإذ ما مكانا مثل مكانهم ، فحذف الموصوف والمضاف ، وأقام الصفة والمضاف إليه مقامهما .

ورد بأنه ليس من الصفات المختصة فيحذف معها الموصوف ، ولا تقدم ما يدل عليه .

السادس: أن « ما » غير عاملة ، « ومثلهم » في موضع رفع ، وبنى كيومئذ ، لإضافته إلى مبنى .

وصححه ابن عصفور ، ولم يذكر هذا الوجه سيبويه إلا في الإضافة(٥) إلى الفعل وأنْ وأنّ .

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ر

(٢) ما بين القوسين ساقط من « جـ » .

(٣) انظر : هامش الكتاب جـ١ ص ٢٩ .

(٤) سورة النساء ، آية : ١٤٠ . قال الأثير في البحر المحيط جـ٣ ص ٣٧٥ : وقرىء شاذا مثلهم » بفتح اللام فخرجه البصريون على أنه مبنى لإضافته إلى مبنى كقوله : «لحق مثل ما أنكم تنطقون » على قراءة من فتح اللام ، والكوفيون يجيزون في « مثل » أن ينتصب محلا ، وهو الظرف ، فيجوز عندهم : زيد مثلك بالنصب ، أى في مثل حالك ، فعلى قولهم يكون انتصاب « مثلهم » على المحل ، وهو الظرف .

(٥) انظر : « الكتاب » جـ١ ص ٤٦٠ وما بعدها .

وزعم ابن عصفور جواز التوسط كما مر إنْ كان الخبر ظرفا أو مجروراً محكوما على محليهما بالنصب ، فهو بمنزلته في باب إنّ .

وذكره المصنف في الكافية(١) .

— وموجبا بإلا = : كقول مغلس :

وما حق الذى يعشـوا نهـــارا ويسرق ليله إلا نكالا(٢)

قال المصنف(٣) وكقوله :

وما الدهر إلا منجنونا بأهلـــه وما صاحب الحاجات إلا معذبا(٤)

والأول أقوى يعنى : مما سيلقى عليك في الثاني .

قال(٥) : وما اختّرته من محل « الا نكالا» و « الا منجنونا » على ظاهره من النصب بما هو رأى الأندلسى في تنكيته على المفصل .

وقال النحاس(٦) : إذا دخلت إلا على الخبر تعين الرفع اتفاقا فيما كان الثاني هو الأول ، ولم يكون صفة ولامنزلا منزلته ، نحو : ما زيد إلا أخوك ، فإن كان صفة منزلا منزلة الأول فأجاز الكوفية النصب فيه نحو — ما زيد إلا قائم ، ومن زيد إلا زهير —

وقال الصفار : فان قلت : ما أنت إلا لحيتك ، وما أنت إلا عيناك ، فأوجب البصرية الرفع على معنى : ما فيك الا لحيتك ، وما فيك الا عيناك .

وأجاز الكوفية النصب ، وهو ممنوع عند الأولين(٧) ، الا في المصادر ، الا أن يعرف المعنى فيضمر ناصب ، نحو — ما أنت الا لحيتك مرة وعينيك أخرى .

---

(١) « ورقـة ٢٠ » .

(٢) البيت من شواهد السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٣ — وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٩٤ : لم أقف على قائل هذا البيت ، في الوقت الذى نسبه الشارح لمغلس ، وكذلك أبوحيان في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٥٩ ظ نسبه له أيضا إذ قال — في جواز إعمال « ما » في الخبر الموجب بإلا : وإلى جواز ذلك ذهب الاستاذ أبوعلى في تنكيته على المفصل ، واستدل له بقول المغلس وما حق الذى . . . البيت .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ر .

(٤) قال السيوطى في شواهد المغنى : قال ابن جنى في كتاب « ذا القد » قائله : بعض بنى سعد ، وقال : ورواه المازني : أرى الدهر الا منجنونا . . . البيت ثم حكم بزيادة « إلا » .
وقال العينى في شواهده الكبرى : قائله لم يعرف ولهذا منع بعضهم الاحتجاج به . والشاهد مثل سابقه .
راجع : « العينى جـ٢ ص ٩٢ — هامش المغنى ص ٢١٩ — الهمع جـ١ ص ١٢٣ — الدرر جـ١ ص ٩٤ » .

(٥) أى المصنف في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ر .

(٦) في كتابه رؤس المسائل .

(٧) أى : البصريين .

قال(١) : وزعم الكسائي أنه سمع من يقول : إنما أنت إذا ركبت(٢) ، وهو خطأ عند البصريين ، لعدم ورود الحال الا بعد تمام الكلام ، وليس هذا موضع إضمار هـ .

فلو صحب الخبر حرف التنفيس ، أو « قد » أو « لم » جاز كونه مدخولا لإلا ، نحو : ما زيد الا سوف يقوم ، وما بشر إلا قد يقوم ، وما بكر الا لم يخرج

وأنكر ذلك الفراء قال : فان قلت : ما زيد الا عمرا يضرب ففاسد ، إذ لايكون بعد إلا حرفان .

ثم أجازه على قبح ، وهو فصيح عند البصريين .

وقال صاحب رؤوس المسائل : إن قدمت معمول الخبر المشتمل عليه بعد الا فأوجب البصرية الرفع ، نحو — ما زيد الا عمرا ضارب ، وأجاز النصب الكسائي والفراء ، غير أنهما اختلفا توجيها ، فجعله الكسائي على الاستثناء .

ورد بأن ليس موضع استثناء .

والفراء على أن المعنى ما زيد ضارب(٣) إلا عمرا .

واستبعد بأن الأول كون ما بعد « إلا » إيجابا ، أى داخلا في الإيجاب .

قال الصفار : ولايجيز الفراء : ما عبدالله إلا بالجارية كفيل ، وما بالجارية إلا عبدالله كفيل ، فرارا من وقوع حرفين بعد إلا .

— وفاقا لسيبويه(٤) في الأول = : وهو نصب خبر « ما » متوسطا ، كما مــر الاستشهاد له ببيتي(٥) المغلس والفرزدق ، فتقول ما منطلقا زيد .

وتعقبه (أثيرالدين) (٦) : بأن ليس ذلك رأى سيبويه ، لقوله في الكتاب(٧) : وإذا قلت : ما منطلق عبدالله وما مسيء من أعتب(٨) ، رفعت ، ولايكون

---

(١) أى : الصفار .

(٢) وتصحيح العبارة كما في التذييل جـ٢ ص ١٥٨ ظ : « سمع من يقول : انما أنت راكبا ، يريد : انما أنت إذا ركبت .

(٣) لعل الصواب : ما زيد ضاربا إلا عمرا .

(٤) انظر : ص ١٢٥٤ هامش ٥ . فسيبويه لم يقل بذلك ، بل قال : وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد . . . البيت . وقال : وهذا الا يكاد يعرف . وعليه فلم يكن المصنف موافقاً لسيبويه ، بل منفرداً بهذا الرأى .

(٥) بل هو بيت الفرزدق وبيت آخر لم يعرف قائله ، وليس بيت المغلس من هذا المقام ، انظر ص ١٢٥٥ هامش رقم ١ — ٢ .

(٦) « أثير الدين » ساقط من — ب . انظر شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٥٩ ر .

(٧) « جـ١ ص ٢٨ ، ٢٩ » .

(٨) في مجمع الأمثال جـ٢ ص ٢٨٨ : « ما أساء من أعتب : يضرب لمن يعتذر لصاحبه ويخبره أنه سيعتب » وفي اللسان مادة « عتب » فأما الاعتاب والعتبى : فهو رجوع المعتوب عليه إلى ما يرضى العاتب .

مقدما مثله مؤخرا ، كما لاتقول : إن أخوك عبدالله على حد ان عبدالله أخوك . فهذا صريح منه على منع النصب فيه مقدما . ثم لم يكتف حتى شبهه بما لايجوز البتة .

ثم قال(١) : وزعموا أن بعضهم قال : وأنشد بيت الفرزدق . وهذا لايكاد يعرف . فأفاد عدم سماعه إياه ولم يعرفه [illegible] بل نفى مقاربة عرفانه على (حد) (٢) قوله تعالى : « لم يكد يراها »(٣) ، فكيف يجرى إذن إجازة نصبه مقدما ؟ ، أم كيف يبنى مما لايكاد يعرف قانون سوغ النصب تسويغا مطردا ؟ . وهل هو الا تحميل لكلامه مالا يحتمل ؟ .

وأنشد الفارسى على ذلك قوله :

أما والله عـــالم كل غيـــب ورب الحجر والبيت العتيق(٤)
لـــو أنك يا حســـين حـــرا وما بالحر أنت ولا الخليق

وقول نصيب :

والحلم رشد ورأى الجهل مرجعه غي وما بالسواء الغي والرشد(٥)

بناء على أن الباء لاتدخل الخبر الا محقوقا بالنصب . وسيورد عليك تحقيق القول في المسألة ، وأن لادليل في البيتين للفارسى ان شاء الله تعالى .

ـ و = : وفاقاً ـ ليونس في الثاني = : وهو نصب الخبر موجبا بالا مرويا عنه . كما قال المصنف(٦) : من غير طريق سيبويه كما مر(٧) عن الأندلسى في التنكيت . محتجا بالبيتين السابقين .

وقد أوّلا بأنّ « نكالا » و « معذبا » نصب على المصدرية . أى : الا ينكل نكالا . والا يعذب تعذيبا .

وقيل التقدير : الا نكالان : نكال لعتوه . ونكال لسرقته . وحذف النون ضرورة ، والا منجنونا ، على أن المعنى : الا يدور دوران منجنون . أى : دولاب ، وعليه فمنجنون اسم مضاف إليه مصدر تشبيهى ، أى : مثل دوران منجنون .

---

(١) أى سيبويه في المرجع السابق .
(٢) « حد » ساقطة من « ج » .
(٣) سورة النور ، آية : ٤٠
(٤) سبق تحقيقه في ص ١٢٤٨ .
(٥) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٥٩ ظ عقب البيتين السابقين نقلا عن الفارسى المستشهد بهما فى هذا المقام ، ولم ينسبه لقائله وقد بحثت في شعر نصيب بن رباح فلم أجد فيه هذا البيت .
والشاهد في قوله : وما بالسواء الغى والرشد ، حيث قدم خبر « ما » على أسمها .
(٦) في شرح التسهيل ج١ ص ٦١ ر .
(٧) انظر : « ص ١٢٥٧ » .

وزعم بعض أن منجنونا موضوع موضع مصدر موضوع موضع الفعل الواقع خبرا ، والتقدير : وما الدهر الا يجن جنونا ، ثم حذف يجن فقيل : وما الدهر الا جنونا على حد ما أنت الا شربا ، ثم أوقع منجنونا موقع جنون .

وآخرون : أنه في موضع الحال ، والخبر محذوف ، أي : وما الدهر موجودا الا على هذه الصفة ، أى مثل المنجنون ، وهى السانية ، أى لايستقر على حالة .

وقال ابن بابشاذ : بل هو نصب على نزع الخافض ، أى : الا كمنجنون . ورد بأن المجرور في موضع رفع ، فلو حذف الجار ارتفع خبرا .

قال المصنف(١) : بعد إيراد(٢) هذه الوجوه : وهذا عندى تكلف لاحاجة إليه ، فالأولى جعل « منجنونا » و « معذبا » خبرى « ما » إلحاقا لها بليس في نقض النفى ، كما ألحقت بها في عدم النقض ، فالأولى الاستشهاد ببيت مغلس .

قلت : وقد أخذ الدماميني(٣) الوجه الأول فأودعه شرحه سؤالا وجوابا عن وجه كونه أقوى ، إيهاما أن ذلك من مخترعاته .

ثم قال(٤) : فان قلت : ومثل ذلك أيضا وارد في « نكالا » ، لكونه مصدرا ، فالتقدير : وما حق المذكور الا ينكل نكالا كما بذلك قدره ابن قاسم(٥) .

فأجاب(٦) : بعدم صحة الاخبار بالمصدر في البيت الثاني عن المسند إليه ، إذ ليس الدهر نفس الدوران ، ولاصاحب الحاجات نفس التعذيب ، فمن ثم احتيج الى تقدير الناصب تصحيحاً للاخبار ، بخلافه في الأول ، فيصح بديهيا ضرورة سوغان حق زيد النكال .

قلت : وهو مدفوع بأنا لانسلم عدم صحة الاخبار بالمصدر في البيت الثاني كما توهم ، بل هو سائغ الإخبار مستقيمه بجعل الدهر مبالغة وادعاء نفس الدوران لكثرة تقلباته بأهله واضطراب أحوالهم بتفاقم خطوبه وتكاثف صروفه ، كما ساغ جعل صاحب الحاجات نفس التعذيب مبالغة أيضا وادعاء ، لتحمله الهموم من أجلها والمشاق في طلابها ، وتجرعه الغصص في اقتضابها ، واقتحامه عقبات الأهوال

---

(١) في شرح التسهيل جا ص جا ص ٦١ ر .
(٢) في « أ ، ج : إراد مسنده الوجوه .
(٣) في شرحه للتسهيل جا ص ١١٠ ر . وعبارته : « وحكى ابن قاسم عن المصنف أنه قال : ان الاستشهاد بهذا – أى ببيت مغلس – أقوى من الإستشهاد بالبيت الأول – فإن قلت ما وجه ذلك ، قلت : سلامة الثاني من الاحتمال الذى يتطرق الى الأول ، وذلك لامكان تقدير مضاف عند قوله منجنونا ، وجعل « معذبا » مصدر اميميا ، والتقدير : وما الدهر الا يدور دوران منجنون ... الخ .
(٤) أى الدماميني في المرجع المذكور .
(٥) في شرح التسهيل جا ص ١٥٤ .
(٦) أى الدماميني .

في ابتغائها ، وابتذاله ماء وجهه في مواقف السؤال في استمناحه ، ثم قد ينجح وقد لا ، وكل ذلك قضية البيت ومقتضى المقام ، ولاينكر ذلك فيه إلا مكابر .

قلت : فسقط قوله(١) : فمن ثم احتيج إلى تقدير الناصب تصحيحاً للإخبار ، إذ قد عرفت عدم الحاجة إليه رأسا بما تقرر .

ثم قال(٢) : وتقدير نصبه على الوجه الذى قدرته غير متأت ، لامتناع أن يقال : حق زيد ينكل .

قلت : لا نسلم عدم تأتيه ولا امتناع : حق زيد ينكل ، لما قدره بعض الفضلاء المحققين : أن الأفعال مراداً بها مجرد الاحداث دون الأزمنة مقدرة بالمصادر ، وان لم تكن هناك سوابك ، ولاشك في اتجاه ذلك في المثال ضروريا ، فيقدر « ينكل فيه بالنكال ، ضرورة عدم إرادة أحد الأزمنة معينا ، بل لاطموح إلى زمن فيه رأسا ، وانما الغرض الحدث خاصة ، وهذا أوضح من أن يوضح .

ثم قال(٣) : فان ذهبت الى أن التقدير : أن التصحيح الحمل لزم حذف الموصول وبقاء معمول الصلة ، وهو محذور .

قلت : وأنت خبير بما أورد عليك أن لاحاجة إلى تقدير مصحح للحمل ، ولو سلم فلا نسلم لزوم أن ذلك محذور ، ولامحظور لإجازة سيبويه وجمع من اصحابه البصرية ، واختيار المصنف إياه كما مر استقصاء ذلك في غير هذا المقام .

ثم عزوه تقدير : « الا ينكل » لابن قاسم قصور عن مطالعة تصانيف أثير الدين(٤) وغيره ، لابتذال ذلك التقدير فيه .

ـ والمعطوف على خبرها = : أى « ما » ـ ببل ولكن موجب = : لانهما للإثبات بعد النفى ، فزالت (٥) علة العمل .

ـ فتعين رفعه = : نحو : ما زيد قائما بل قاعد ، أولكن قاعد ، عطف على محل خبر « ما » لصيرورته كالمعطوف على اسم غير معمول للنفى لما بطل معنى النفى في المعطوف .

وإذا قدر الأول غير منفى باعتبار المعطوف فمحل الأول بالنسبة إليه رفع ، لوجوب رفعه عند عدم النفى .

قلت : كذا في شرح الدمامينى(٦) تبعا لظاهر لفظ المتن ولغيره ، وهو

---

(١) أى : قول الدمامينى السابق .
(٢) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
(٣) أى : الدمامينى في المرجع السابق .
(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٥٩ ظ .
(٥) في « جـ : فزالت قلة العمل .
(٦) « جـ١ ص ١١٠ ر . » .

غير التحقيق ، إذ ليس « بل » و « لكن» والحالة هذه حرفي عطف ، بل حرفا ابتداء ، لورود الجملة بعدها ، ضرورة أن التقدير : بل هو قاعد ، ولكن هو قاعد ، لإطباقهم أن المعطوف بهما ليس الا(١) مفردا ، وقد(٢) مر تحقيق ذلك في باب العطف وما عليه المصنف من ذلك .

قال أثير(٣) الدين : وقد جعل بعض العلماء « بل » بعد النفى ضربين : أحدهما : ما ذكر(٤) .

والثاني : كهى بعد الواجب ، لزوال الغلط ، فينتصب بعدها الخبر ، لكون التقدير : بل هو قاعدا .

وزعم بعض أنه عطف على التوهم ، لكثرة خبر « ما » مرفوعا عندما تنعزل عن العمل ، فتوهم رفع الأول .

وفي شرح الدماميني(٥) قلت : إذا انعزلت عنه لم يكن الخبر الا خبر ابتداء مضمر محقق ، فلا يعزى حينئذ لما .

قلت : والخطب في ذلك سهل ، إذ قصاراه أن أطلق على هذا المرفوع أنه خبر « ما » مجوزاً ، لعلاقة وروده خبرا لها مطردا في لغة من نصبه بها من تهامة والحجاز .

ثم قال(٦) : ولانسلم وقوع خبر « ما » مرفوعا دائما .

قلت : وليس في كلام هذا الزاعم ما يقتضيه كما لا خفاء به لمن تأمله .

ثم قال(٧) : ثم العطف على التوهم لامطرد ولا واقع في السعة .

قلت : وقد ذهب بعض إلى إطراده ، مخرجا عليه من التراكيب ما لاينحصر .

وقد أجازه الكسائي والفراء ، وأورد منه صاحب المغنى(٨) في أقسام العطف من الباب الرابع جملة وافرة ، وان كان أئمة التحقيق على خلافه .

قال المصنف(٩) : وقياس مذهب يونس أن لايمنع نصب المعطوف ببل ولكن هـ .

---

(١) واذا كان ما بعدهما في هذا المقام جملة فلا يجعلا ن للعطف ، بل للابتداء .
(٢) الصواب أن يقول : وسيأتي تحقيق ذلك في باب العطف ، لان باب العطف لم يذكر حتى يعبر عنه بمر .
(٣) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٦٠ ر .
(٤) وهو كونها توجب لما بعدها ما نفى عما قبلها ، فلا يكون ما بعدها منصوبا .
(٥) « جـ١ ص ١١٠ ر . » .
(٦) أى الدماميني في المرجع السابق .
(٧) أى الدماميني في شرح التسهيل جـ١ ص ١١٠ ظ .
(٨) « جـ٢ ص ١٢٢ » .
(٩) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ و .

يعنى لأن بقاء النفى عنده ليس شرطا في عمل « ما » ، ومن ثم أجازه(١) منتقضا كما مر بإلا ، وقياس إجازة المبرد في « بل » العاطفة نقلها معنى النفى جوازه أيضا ، ويختلف المعنى باعتبار النصب والرفع .

وقضية كلام المصنف جواز الأمرين إذا عطف بما لايوجب ، نحو — ما زيد قائما ولاقاعدا .

وأما الجر على التوهم فمسموع ، بل مقاس عند من ذكرناه .

ونسبة النحاس إجازته لسيبويه وهم ، وانما حكاه في « ليس » ، بل منع بعضٌ النصب بعدها إعتلالا بامتناع : ولا ليس قاعدا في ليس زيد قائما ولاقاعدا، فأوجب الرفع على إضمار هو ، أى ولا هو قاعد .

— وتلحق بها = : أى « بما » — إنْ النافية = : إلحاقا — قليلا = : وفاقا لابن السراج(٢) وأبوى على الفتح(٣) وجمهور الكوفية . وأختلف فيه عن سيبويه والمبرد .

فنقل السهيلى الإجازة عن الأول ، والمنع عن الثاني ، وعكس النحاس ، وأصحابنا المغاربة على المنع ، لعدم اختصاصها ، لموالاتها الجملتين ، نحو — ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من(٤) بعده « ، » إن عندكم من سلطان(٥) بهذا »

وقال ابن طاهر : نص سيبويه على إعمالها ، ونازعه في ذلك الأندلسى .

قال المصنف(٦) : والجمهور أن سيبويه على إهمالها ، وقضية كلامه الإعمال ه ونازعه في ذلك أثيرالدين(٧) .

قلت : والصحيح إعمالها قياسا وسماعا .

أما الأول : فلمشاركتها « ما » في النفى ، ودخولها على المعرفة والنكرة ، ونفى الحال ، وعلى الظرفين والمجبر بمحصور ، نحو : إن زيد فيها ، وإن هو الا فيها و « ان عندكم من سلطان(٨) » ، كما يقال « بما » فمقتضى النظر رجحان إلحاقها بليس على إلحاقها بما .

---

(١) أى يونس .

(٢) إذ قال في : «كتاب الأصول في النحو جـ١ ص ١٠٩ ، ١١٠ » وفي كتاب الله تعالى : « وان من أهل الكتاب الا ليومنن به» سورة النساء ، آية ١٥٩ ، والمعنى : ما من أهل الكتاب أحد ، . . . ومعنى « إن » معنى « ما » فقد بان أن في « ما » ثلاث لغات : ما زيد قائما ، وما زيدبقائم ، وما زيد قائم ، والقرآن جاء بالنصب وبالجـــر .

(٣) انظر : المحتسب جـ١ ص ٢٧٠ .

(٤) سورة فاطر ، آية : ٤١ .

(٥) سورة يونس ، آية : ٦٨ .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ظ ، وعبارته : « وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في « إن » النافية الإهمال ، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال .

(٧) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٦١ .

(٨) الآية الســـابقة .

وأما الثاني : فلثبوته في لسانهم نثرا ونظما .

حكى الكسائى عن أهل العالية : إنْ ذلك نافعك ولا ضارك ، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .

وقال أعرابي : إنْ قائما ، فظن الكسائى أنها المشددة واقعة على قائم فاستثبته ، فاذا هو يريد — إنْ أناقائما ، فترك الهمزة ، فأدخل النون في النون على حد « لكنا هو الله ربي(١) » .

وأورد أبو الفتح في محتسبه(٢) قراءة سعيد بن جبير(٣) : « إنْ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم(٤) » على أنّ ، « إنْ » نافية ، والذين اسمها ، وعبادا خبرها ، وأمثالكم صفة ، على أن المعنى : ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في الانسانية وانما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولاعقل ، فضلا لكم بعبادتهم أشد منه لوعبدتم أمثالكم .

قال أثيرالدين(٥) : ولايتعين هذا التخريج لاحتمال أنّ « إنْ » هي المخففة معملة في الجزئين على حد قول ابن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن　　　خطاك خفافا إنْ حُرا سنا أسدا(٦)

بل يتعين ، لتوافق القراءتين ، بخلاف الأول ففيه التنافي ، بل يستحيل ذلك في التنزيل لاقتضاء قراءة التشديد ثبوت المثلية . وقراءة سعيد رضي الله عنه نفيها .

وفي شرح الدماميني(٧) : وقد تبعه على ذلك كثير من تلامذته ، وليس

---

(١) سورة الكهف ، آية : ٣٨ .
(٢) انظر : « جـ١ ص ٢٧٠ » .
(٣) هو : سعيد بن جبير بن هشام أبوعبدالله الأسدى الوالبى الكوفي .
قال الذهبى : قرأ على ابن عباس ، وقرأ عليه أبوعمرو ، والمنهال بن عمر ، وقد حدث عن ابن عباس وغيره .
وقال : وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : ياأهل الكوفة تسألوني وفيكم سعيد بن جبير
قال الجزرى : قال إسماعيل بن عبدالملك : كان سعيد بن جبير يؤمنا في شهر رمضان ، فيقرأ ليلة بقراءة عبدالملك .
— يعنى : ابن مسعود — وليلة بقراءة زيد بن ثابت . وقال : قتله الحجاج بواسطة شهيداً في سنة خمس وتسعين ، وقيل : سنة أربع عن تسع وخمسين سنة .
أنظر : « معرفة القراء الكبار جـ١ ص ٥٦ — غاية النهاية جـ١ ص ٣٠٥ » .
(٤) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤ .
(٥) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٦١ ر . وانظر البحر المحيط جـ٤ ص ٤٤٤ .
(٦) استشهد بهذا البيت كثيرون ، منهم ابن هشام في المغنى جـ١ ص ٣٧ — والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٣٤ — وذكره البغدادى في الخزانة جـ٢ ص ١٤٤ عرضا . وهو ليس في ديوان عمر بن أبي ربيعة . وانظر شواهد المغنى ص ١٢٢ — والدررجـ١ ص ١١١ — والشاهد أن « إن » المخففة نصبت الجزءين على لغة . وفيه شاهد آخر : وهو دخول اللام على أمر المضارع المبدوء بتاء المخاطب .
(٧) في « جـ١ ص ١١٠ ظ . »

ماتوهموه بصحيح ، لإمكان جعل المثلية المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية ، أى : إن هؤلاء المعبودين مماثلون لهم في كونهم مربوبين متسمين بسمية العبودية لله .

والمنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية ، أى : ليس هؤلاء المعبودون من دون الله مماثلين فيما اتصفتم به من الإنسانية ، إذ هم جماد وأنتم عقلاء ، فلكم عليهم علو في الرتبة ، فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة ، وهم دونكم .

قلت : لم يزد أن أطنب في تفسير أبي الفتح بما أوهم أن ذلك من عندياته ، وقد تقدمه إلى ذلك ابن الصائغ(١) آثرا له ، ولفظه : وقد أجاب بعض عن التناقض بأن المثلية في القراءتين لم تتوارد على محل واحد(٢) هـ .

وأنشد الكسائى :

إنْ هو مستوليا على أحـــــد … إلا على أضعف المجانين(٣)

(وغيره) (٤) قولـــه :

إن المرء ميتا بانقضاء حياتـــــه … ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا(٥)

وبهذا يتبين بطلان قول من خص ذلك بالضرورات ، زاعما أنه لم يأت منه الا البيت الأول ، وأنها إذا دخلت على اسم عقبتها إلا لامحالة ، نحو « إن الكافرون إلا في غرور(٦) » .

وإذا كان ذلك لغة بطل إتيان المصنف بحرف التقليل ، قاله أثيرالدين(٧) زاعما أن داعى ذلك عدم الاستقراء والاطلاع على كلام العرب .

---

(١) في « ب : ابن الضائع . . . .

(٢) انظر ما نقله البغدادى عن ابن هشام في شرح شواهده في الخزانة « جـ٢ ص ١٤٣، ١٤٤ » .

(٣) قال البغدادى في الخزانة : وهذا الشاهد على كثرة دورانه في كتب النحو لم يعلم له قائل .
وقال الشنقيطى في الدرر : وهذا البيت لم يعلم قائله .
وروى عجز البيت بروايات مختلفة هذه إحداها ، والثانية :
إلا على حزبه الملاعـــين
والثالثـــة : إلا على حزبه المناحيـــس
والشاهد : اعمال « إن » النافية عمل « ليس » فـ « هو » اسمها ، و « مستوليا » خبرها .
راجع : « المقرب جـ١ ص ١٠٥ – العينى جـ٢ ص ١١٣ – الخزانة جـ٢ ص ١٤٣ – الهمع جـ١ ص ١٢٥ – الدرر جـ١ ص ٩٦ » .

(٤) « وغيره » ساقطة من « ب » .

(٥) هذا البيت ذكره العينى وسكت على نسبته لقائله ، كما ذكره البغدادى عرضا ، وهو من وهو من شواهد السيوطى في الهمع ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائل هذا البيت ، وهو أيضا من شواهد الأشمونى ويسين .
راجع : العينى جـ٢ ص ١٤٥ – الخزانة جـ٢ ص ١٤٤ – الهمع جـ١ ص ١٢٥ – الدرر جـ١ ص ٩٧ – الأشمونى جـ١ ص ٢٥٥ – يسير على التصريح جـ٢ ص ١٣٦ » .

(٦) سورة الملك ، آية : ٢٠ .

(٧) في شرح التسهيل جـ ٢ ص ١٦١ ظ .

قلت : إنما لحظ المصنف ما عليه جمهور العرب من إهمالها ، وانما المعملون أهل العالية خاصة فحسن موقع التقليل .

ويلحق أيضا بما في العمل المذكور — لا = : إلحاقا — كثيرا = :

ونازعه أثيرالدين(١) بأن الأمر بالعكس ، حتى لقد زعم أبوحفص(٢) ارتفاع تاليها بالابتداء ومنع النصب ووافقه المبرد .

وزعم الزجاج وجماعة إجراءها مجرى « ليس » في رفع الاسم خاصة غير عاملة في الخبر شيئا ، وهى مع اسمها في موضع رفع بالابتداء حكاه ابن ولاد .

ويفسده سماع نصب الخبر ، وان كان شاذا كقوله :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا(٣)

وقولـــه :

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا(٤)

وأنشد المصنف(٥) قول سواد بن قارب رضى الله عنه :

وكن لى شفيعاً يوم لاذ وشـــفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب(٦)

---

(١) في المرجع السابق ص ١٦٢ ر .

(٢) في الأصل : أبوالحسن ، وهو الصواب . وهو : أبوالحسن الأخفش .

(٣) قال الشنقيطى في الدرر : لم أقف على قائل هذا البيت ، وقال السيوطى في شواهد المغنى : لم يسم قائله ، والشاهد : إعمال « لا » عمل « ليس » ، والوزر : الملجأ .
راجع : « العينى جـ٢ ص ١٠٣ — الهمع جـ١ ص ١٢٥ — الدرر جـ١ ص ٩٧ — شواهد المغنى ص ٦١٢ — ابن عقيل جـ١ ص ٣١٣ » .

(٤) قال العينى : أنشده أبوالفتح ولم يعزه الى أحد ، وذكره ابن هشام في المغنى جـ١ ص ٢٥٠ ، وقال — في مقام الرد على الراد على الزجاج — وأما قوله : نصرتك إذ . . . البيت فلا دليل فيه كما توهم بعضهم ، لاحتمال أن يكون الخبر محذوفاً ، و« غير » استثناء . واستشهد به ابن عقيل في شرح الخلاصة جـ١ ص ٣١٤ . والشاهد مثل سابقه .
راجع : « العينى جـ٢ ص ١٤٠ — شواهد المغنى ص ٦١٢ » .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ظ .

(٦) قال العينى : وكان — أى سواد — كاهنا في الجاهلية وشاعرا ، وقد على النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان رئيسه قد أتاه ثلاث ليال . . . . ويقول له : قم ياسواد بن قارب واعقل ان كنت تعقل ، انه قد بعث نبى من لؤى بن غالب يدعو إلى الله وإلى عبادته ، فقصد إلى النبى صلى الله عليه وسلم ووقع في قلبه حب الإسلام ، فلما شاهده أنشد — أى مجموعة أبيات منها بيت الشاهد ، والشاهد فيه مثل الابيات السابقة .
وفيه شاهد آخر : وهو أن « يوم » فيه بمنزلة « إذا » في كونها اسم زمان مبهم .
وقال العينى : وهذا ونحوه نزل فيه المستقبل — لتحقيق وقوعه — منزلة ما قد وقع ومضى .
راجع : « العينى جـ٢ ص ٤١٧ — التصريح جـ١ ص ٢٠٢ ، جـ٢ ص ٤١ الأشمونى جـ١ ص ١٨٨ — شواهد المغنى ص ٨٨٣ — الدرر جـ١ ص ١٠١ ، ١٨٨ .

وقول سعيد بن مالك :

من صـــد عن نيرانهـــا فأنا ابن قيس لابراح(١)

قال أثيرالدين(٢) : ولاحجة فيهما ، لاحتمال أن ذو شفاعة وبراح مبتدآن ، إذ لا خبر فيهما يظهر نصبه ، فلم يبق متمسك إلا البيتان الأولان ، وهما من القلة بحيث لاتنبني عليهما القواعد .

لايقال : يدل على الإعمال في الأبيات أنها لم تكرر كما هو شأنها عاملة عمل « ليس » ، أعني : عدم لزوم التكرار بخلافها مهملة .

لأنا نقول بقول أبي العباس(٣) من عدم لزومه غير معملة كقوله :

بكتْ حزنا واسترجعتْ ثم آذنتْ ركائبها أن لا إلينا رجوعها(٤)

كما على ذلك حمل(٥) الأناشيد .

قال أثيرالدين(٦) بل لو ذهب ذاهب إلى عدم إعمالها لذهب مذهبا حسنا ، إذ لايحفظ لانظما ولانثرا إلا ذنك(٧) البيتان .

وليس في الكتاب (٨) دليل على السماع لا قليلا ولا كثيرا ، بل قال : وزعموا

---

(١) وهو من قصيدة يذكر فيها حرب بكر وتغلب .
قال المعلق على شرح الحماسة : وهذه الحماسة يقولها سعيد معرضا فيها بالحارث بن عباد . وكان قد عرف باعتزال الحرب . وقال الاعلم : وصف نفسه بالشجاعة والاقدام عند اشتداد الحرب .
وقال : استشهد به على اجراء « لا » مجرى « ليس » في بعض اللغات ، كما اجريت « مـا » مجراها في لغة أهل الحجاز ، فتقديره : لا براح لى ، على معنى : ليس لى براح .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٢٨، ٣٥٤ – المقتضب جـ٤ ص ٣٦٠ – الحماسة ص ٥٠٦ – الدرر جـ١ ص ٩٧ » .

(٢) في شرح التسهيل « جـ٢ ص ١٦٢ ظ » .

(٣) انظر المقتضب جـ٤ ص ٣٥٩ وما بعدها .

(٤) والبيت ظاهره إخبار ومعناه تأسف وتحسر ، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلهـا .
وقد ذكر البغدادى توجيهات رائعة للبيت تراجع لافادتها .
وقال الاعلم : الشاهد فيه ابتداء المعرفة بعد « لا » مفردة ، وانما يبتدأ بعدها المعارف مكررة كقولهم : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ووجه جواز تشبيه « لا » بـ « ليس » ضرورة في افراد الاسم بعدها وان لم تعمل فيه عملها ، فكأنه قال : إلينا رجوعها .
وقال ابن عصفور في المقرب : فأما قولهم : « لا قولك أن تفعل « فشاذ ، ومحمول على معناه ، لان المعنى : لا ينبغى لك أن تفعل ، وقول الشاعر : بكت جزعا .... البيت .
راجع : الكتاب جـ١ ص ٣٥٥ – المقتضب جـ٤ ص ٣٦١ – المقرب جـ١ ص ١٨٩ . ابن يعيش جـ٢ ص ١١٢ – الدرر جـ١ ص ١٢٩ – الخزانة جـ٢ ص ٨٨ .

(٥) أى المـبرد .

(٦) في المرجع المذكور .

(٧) في الاصل : في ذينك .

(٨) انظر : « جـ١ ص ٢٨ » .

أن بعضهم قرأ : «ولات حين مناص(١)» وهي قليلة كما قال بعض في سعد ابن مالك :

من صـــــد عن نيرانهـــا فأنا ابن قيس لابراح(٢)

فجعلها بمنزلة «ليس» ».

ثم من قال بالإعمال لم يخصه بلغة إلا في كتاب المغرب لأبي الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرز الخوارزمي(٣) : ان «ما» و«لا» بمعنى «ليس» يرفعان وينصبان، نحو — ما زيد منطلقا، ولا رجل أفضل منك، ولايعملان عند تميم.

وفي البسيط : وأما تميم فالقياس عندهم عدم الحمل على «ليس»، وكذا في «لا» التبرية، قال : لأنهم إذا امتنعوا عن الحمل الموافق فالمخالف أحرى، وهو ظاهر قول صاحب المفصل(٤) في قول أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك، وأما قول حاتم :

ولا كريم من الوالدان مصبوح(٥)

فيحتمل أن ترك طائفته إلى الحجازية وألا يكون خبراً، بل صفة على موضع «لا» وما بعدها.

— ورفعها معرفة نادر = قال المصنف(٦) كقول النابغة(٧) :

(١) سورة ص، آية : ٣ والشاهد في الآية أن بعض القراء قرأ «حين» بالرفع، وهو أحد أوجه تحكى عن عيسى بن عمر، كذا في شواذ ابن خالويه، ص ١٢٩ والبحر المحيط جـ٧ ص ٣٨٣ — ٣٨٤ — وقرأ الجمهور «حين» بالنصب.

(٢) سبق تحقيقه في الصفحة السابقة.

(٣) من أهل خوارزم، قال السيوطي : برع في النحو واللغة والفقة على مذهب الحنيفة، وكان لهم كالازهري للشافعية. وكان يقال : هو خليفة الزمخشري، وكان معتزليا.
من تصانيفه : «شرح المقامات، المغرب في شرح المعرب، الاقناع في اللغة، وغير ذلك، ولد عام (٥٣٨ — وتوفي عام ٦١٠ بخوارزم)، انظر البغية جـ٢ ص ٣١١ — الانباه جـ٣ ص ٣٣٩.

(٤) انظر : «المفصل ص ٢٩».

(٥) هذا عجز بيت وصدره : إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ... ولا كريم ... البيت.
واختلف في نسبته، فقد تبع الشارح في ذلك الزمخشري في المفصل، وقال ابن يعيش : وما أظنه له.
قال العيني : ونسبه الجرمي في كتاب الفرخ لابي دؤيب، وقال : والصواب : أنه لرجل جاهلي من بني النبيت، وذكر قصة على ذلك، والقصيدة التي منها بيت الشاهد ليست في ديوان حاتم طبعتي بيروت. كما أنها ليست مذكورة في ديوان الهذليين.
راجع : «الكتاب جـ١ ص ٣٥٦ — المقتضب جـ٤ ص ٣٧٠ — المفصل ص ٢٩ — الأصول في النحو جـ١ ص ٤٦٩ — أمالي الشجري جـ٢ ص ٢١٢ — العيني جـ٢ ص ٣٦٨ — ابن يعيش جـ٢ ص ١٠٢.

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ظ.

(٧) أي النابغة الجعـــدي.

بدت فعل ذى ود فلما تبعتها ... تولت وردت حاجتي في فؤاديا
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا(١)

وقد حذى المتنبى حذوه فقال :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ... فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا(٢)

والقياس عندي على هذا سائغ . ﻫ

وفي شرح الدماميني (٣) : هذا مع اعترافه بالندور مشكل .

قلت : إنما أخذه من اعتراض أثير الدين به على المصنف في مقامات من هذا الكتاب كما ستورد عليك مستقصاه إن شاء الله تعالى ، لا إن ذلك شيء ابتكره فتعرفــه .

وقد أجاز ابن (٤) الشجرى وأبو الفتح : إعمالها في المعرفة في كتاب التمام(٥)، وهو خلاف ، منعه الجمهور مخرجين بيت النابغة على أن الأصل لا أرى باغيا ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، في «أنا» مفعول لم يسم فاعله ، وباغيا حال ، او على تقدير : لا أنا أرى باغيا ، فأنا ابتداء خبره أرى ، (٦) وباغيا حال .

وقد نبه المصنف في شرح الكافية على التخريجين ، وقال في الأصل : ولا أنا باغيا آت عن ثقة .

وفيه بحث بارع من حققه ، ونظير بيت النابغة قوله :

أنكرتها بعد أعوام مضين لهــا ... لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١٥٥٤ .

(٢) قال ابن الشجرى في أماليه : وجاء في شعر ابى الطيب أحمد بن الحسين إعمال «لا» في المعرفة في قوله : إذا الجود ... البيت .
وقال : فلما كانت «لا» أضعف العاملين ، والنكرة أضعف المعمولين خصوا الأضــعف بالأضعف .
وقال : ووجدت أبا الفتح بن جنى ، غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبى ، ولكنــه قال بعد إيراد البيت : شبه «لا» بليس ، فنصب بها الخبر ، وقال : وأقول : إن مجيء مرفوع «لا» منكوراً في الشعر القديم هو الأعرف إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف ، وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة : من صد عن نيرانها ... –البيت ، أراد : لا براح لى أو عندى .
راجع : أمالى الشجرى جـ١ ص ٢٨٢، ٢٥ ص ٢٢٤ – الديوان جـ٢ ص ٤٦٤ – التصريح جـ١ ص ١٩٩» .

(٣) «جـ١ ص ١١٠ ظ .»

(٤) الذى فهمته من كتاب الأمالى لابن الشجرى جـ١ ص ٢٨٢ ، جـ٢ ص ٢٢٤ – لم يفد ذلك ، وإنما حكى كلام ابن جنى ، وقال : «وأقول : إن مجى مرفوع «لا» منكورا في الشعر القديم هو الأعرف ، إذاً لم يقل بالجواز . وحاكى الكفر ليس بكافر ، فإذا حكى كلام ابن جنى ، فليس معنى ذلك أنه قائل به .

(٥) في «ب : كتاب الختام ...

(٦) الواو ساقطة من «جـ» .

– وتكسع = : لا النافية – بالتاء = : أى يؤتي في آخرها بها ، والكسع ضرب الرجل مؤخر الرجل بظهر قدمه .

قال الفرزدق :

كسعت ابن المراغمة حين ولى إلى شر القبائل والديار(١)

وقال ابن القطاع(٢) : كسع القوم كسعا ضرب أدبارهم بالسيف ، والانسان ضرب دبره بظهر قدمه ، والرجل تكلم بإثر كلامه بما ساءه ، والناقة أبقى في ضرعها لبنا ، ونضح على ظهره الماء البارد ، وضربه بظاهر كفه ليرتفع لبنها ، وكسع الطائر كسعا ابيض ذنبه ، والفرس ابيضت أطراف متنه .

ثم اختلف ، فقال سيبويه : إنها مركبة من «لا» و «التاء» ، وعليه فلو سميت بها حكيت .

والأخفش والجمهور : هى «لا» مزيدة عليها التاء زيادتها على «ثم» .

وابن الطراوة وغيره : ليست للتأنيث بل زائدة مع الحين لامع «لا» تمسكا بقولـه :

العاطفون تحين ما من عاطف(٣)

أى حين ما من عاطف ، وبه قال قبله أبوعبيدة تمسكا بوجودها في «الإمام(٤)» مختلطة بحين ، ولا دليل فيه ، فكم فيه من أشياء خارجة عن القياس .

---

(١) البيت من قصيدة في ديوانه «جـ١ ص ٣٥٣» وقوله : كسعت : أى ضربت بقدمى مؤخرة .

(٢) هو : على بن جعفر بن على السعدى الصقلى المعروف بابن القطاع اللغوى النحوى الكاتب عالم باللغة والنحو والتصريف ، ولد بصقلية عام ٤٣٣ وقرأ بها الأدب على فضلائها كابن البر اللغوى وغيره ، ثم رحل إلى مصر فأكرمه علماؤها ، وتصدر للإفادة ، والاستفادة ، فمن تصانيفه : كتاب «تهذيب أفعال بن القوطية» كتاب (شرح الأمثلة) كتاب «المجموع الأدبى» وغيرها .

انظر : الانباه جـ٢ ص ٣٦ – البغية جـ٢ ص ١٥٣ – معجم الأدباء جـ١٢ ص ٢٧٩ .
وانظر : كتاب الأفعال جـ٣ ص ٧٨ ، ٧٩ ، وأفعال ابن القوطية ص ٢٢٥ .

(٣) قائله : أبووجزة السعدى ، واسمه : يزيد بن عبيد ، وقيل : ابن أبى عبيد ، وهو شاعر ومحدث ومقرىء ، قيل : هو من بنى سعد ابن بكر ، وقيل : من بنى سليم ، وإنما نشأ في بنى سعد فغلب عليه نسبهم ، فهو من الطبقة الرابعة من التابعين .
والبيت من قصيدة في مدح آل الزبير بن العوام ، وعجزه كما جاء في الصحاح مادة «حين» والمطعمون زمان أين المطعم . وذكر البغدادى : أنه مركب من مصراعى بيتين ، وذكر أن عجزه : والمسبغون يدا إذا ما انعموا .
وقال : وتخريج البيت على ما ذكره المصنف – أى الرضى الموافق للجوهرى لا يتعقل ، لانه يكون المعنى : هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثم عاطف .
راجع : الصحاح جـ٢ ص ٣٦٩ – الخزانة جـ٢ ص ١٤٧ ، جـ٤ ص ١٠٤ .

(٤) المراد بالإمام : مصحف عثمان رضى الله عنه ، أى المصحف الإمام ، كذا في المغنى» جـ١ ص ٢٦٣» .

وفي مغنى اللبيب(١) : ويشهد للجمهور الوقف عليها بالوجهين (٢) ، وأنها رسمت منفصلة عن الحين ، وأنها قد تكسر للساكنين ، وهو معنى قول الزمخشري(٣) : وقرئ بالكسر ، على(٤) البناء كجير . وسيأتي الكلام على البيت .

وقال ابن أبي الربيع : إنما أصلها ليس مبدلة سينها تاء كما في « ست » ، ثم استحالت الياء ألفاً هرباً من التباسه بلفظ التمني ، ولم يفعلوه إلا مع الحين ؛ كقصرهم(٥) تشبيه نون « لدن » بالتنوين عليها مقترنة بالغدوة ، وعليه فالوقف بالتاء ، وكذا وقف عامة القراء إلا الكسائي فوقف بالوجهين(٦) .

— فيختص = : حين الكسع وصيرورة اللفظ «لات» — بالحين = : وفاقا للفراء وظاهر الكتاب(٧) ، نحو « ولات حين مناص »(٨) .

وقال السيرافي وجماعة :

— أو مرادفه = : واختاره ابن عصفور(٩) والمصنف(١٠) ، كقوله :

ندم البغاة ولات ساعة منـــدم والبغي مرتع مبتغيه وخيم(١١)

---

(١) « جـ١ ص ٢٦٣ » .

(٢) أي : بالتاء والهاء ، كذا في الأصل .

(٣) في الكشاف جـ٣ ص ٣٥٩ وقد توسع في بحث هذا المقام فراجعه إن أردت المزيد .

(٤) في ب : بالكسر على البناء . وهو مخالف لما في الأصل .

(٥) في « جـ : كتقصيرهم . . .

(٦) هذه الدعوى ليست مسلمة ، بل قال صاحب الاتحاف ص ٤٥٤ : ووقف على « لات » بالهاء الكسائي على أصله في تاء التأنيث ، والباقون بالتاء للرسم .
وقال مكي في كتاب الكشف عن وجوه القراءات جـ٢ ص ٢٣٠ : المشهور في الوقف على « لات » بالتاء اتباعا للمصحف ، وعن الدوري عن الكسائي أنه وقف عليها بالهاء .

(٧) « جـ١ ص ٢٨ » وعبارته : « وذلك الحرف « ما » . . . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها «لات» في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، ولا تكون « لات » إلا مع الحين .

(٨) سورة ص ، آية : ٣

(٩) وعبارته في المقرب جـ١ ص ١٠٥ » : « وأما لات فلم ترفع بها العرب إلا الحين » مظهرا أو مضمرا ، فتقول : لات حين قيام لك . . . وتعمل في الحين معرفة ونكرة ، لاختصاصها به ، ومن اعمالها فيه معرفة قول الأعشى : لات هنا ذكرى . . . البيت .

(١٠) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ظ .

(١١) نسبه العيني لمحمد بن عيسى بن طلحة التيمي ، وقال : وقيل لمهلهل بن مالك الكناني ، وقال البغدادي : وزعم الشاطبي أن هذا البيت برمته رواه الفراء عن المفضل ، وهذا لا أظنه له ، وإنما الذي رواه عن المفضل البيت الذي بعده ، كما هو ظاهر عبارة الفراء ، ورأيت ابن عقيل وغيره ذكر للبيت الشاهد رواية غير ما نقلناه ، جعله صدراً وتممه بعجز . . .
وقال هو لرجل من طيىء ، أي : ولات الساعة ساعة مندم .
راجع : « العيني جـ٢ ص ١٤٦ — الخزانة جـ٢ ص ١٤٤ — الدرر جـ١ ص ٩٩ — الأشموني جـ١ ص ٢٥٦ » .

قال الفارسي : وكقوله :

حنت نوار ولات هنا حنت وبدأ الذى كانت نوار أجنت(١)

وسواء كان معرفة ، كقوله :

لات هنًا ذكرى جبْيرة أو من جاء منها بطائف الاهوال(٢)

ـ مقتصرا على منصوبها بكثْرة = : نحو « ولات حين مناص(٣) » في القراءة المشهورة . وقوله :

ولات ساعة مندم(٤)

ـ وعلى مرفوعها بقلة = : كقراءة بعضهم(٥) : « ولات حينُ مناص » بالرفع ، ولاتعمل في غير هذين ، فلا يقال : لات زيد قائما ، فأما قوله :

يبغى جوارك حين لات مجير(٦)

---

(١) سبق تحقيقه في ص ١٢١٠ - والشاهد هنا : أن « هنا » مرادفة للحين .
(٢) سبق تحقيقه في ص ١٢١١ » والشاهد : أن «لات » تعمل في المعرفة المرادفة للحين .
(٣) الآية السابقة .
(٤) أى كما في البيت الاسبق .
(٥) قال أبوحيان في البحرالمحيط جـ٧ ص٣٨٣ : « وقرأ الجمهور : « ولات حين » بفتح التاء ونصب النون ، فعلى قول سيبويه عملت عمل« ليس » واسمها محذوف تقديره : ولات الحين حين فوات ولا فرار ، وعلى قول الأخفش يكون « حين » اسم « لات » عملت عمل « إن » ... وقرأ أبوالسمال « ولات حين » بضم التاء ورفع النون ، فعلى قول سيبويه « حين مناص » اسم « لات » ، والخبر محذوف ، وعلى قول الأخفش مبتدأ والخبر محذوف ، وقرأ عيسى ابن عمر : « ولات حين » بكسر التاء وجر النون خبر بعد « لات » وتخريجه مشكل .... وقرأ عيسى أيضا : « ولات » بكسر التاء و« حين » بنصب النون .... و« لات » روى فيها فتح التاء وضمها وكسرها ، والوقف عليها بالتاء قول سيبويه والفراء وابن كيسان والزجاج ، ووقف الكسائي والمبرد بالهاء ، وقوم على « لا » وزعموا أن التاء زيدت في « حين » واختاره أبوعبيدة ...
(٦) نسبه العينى : لشمرذل الليثى من قصيدة يرثى بها منصوربن زياد ، وهو أولها ، وصدره :
لهفى عليك للهفة من خائف يبغى .... البيت .
وقال البغدادى في الخزانة : وقد جاء عمل « لات » في غيرالحين شذوذا في قول الحماسي : لهفى عليك .... البيت .
ورواية السيوطى في شواهد المغنى : ... حين ليس مجير . وعليه فليس مما نحن فيه ، وقد نسبه : لشمرذل بن عبدالله بن رؤية بن سلمة ، وقال : هو شاعر إسلامى ، في أيام الفرزدق وفي الأغاني جـ١٣ ص ٣٥١ : لشمرذل بن شريك بن عبدالملك بن رؤية .
ونسبه المرزوقي في الحماسة لعبدالله بن أيوب أبي محمد التيمى من أهل التمامة ، من قصيدة في مدح منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية ، وكذلك نسبه له أيضا الشنقيطي في الدرر ، ورواية الحماسة مثل رواية السيوطي .
والشاهد : عمل « لات » في غيرالحين شذوذا ، راجع : « الحماسة ص ٩٥٠ - العينى جـ٢ ص ١٠٣ - شواهد المغنى ص ٩٢٧ - الدررجـ١ ص ٨٥ - الخزانة جـ٢ ص ١٤٦ عرضا .

فشاذ ، وقد أول على حذف ، أى : ولات حين مجير ، بل ذهب جماعة وعزى إلى الأخفش إلى إهمالها ، واختاره أثير الدين(١) .

وفي البسيط عن السيرافي في «ولات حين مناص» : أنه على إضمار الفعل ، أى : ولات أراه حين مناص .

وكذا قال الأخفش

قال(٢) : وليس بشيء ، لعدم ورود الفعل منفيا بها في موضع ، لخروجه عن الاختصاص بالحين المجمع عليه ، وامتناع حذف الفعل ومفعوله غير مدلول عليـه .

وزعم الفراء أنها قد تخفض أسماء الأزمنة ، وأنشد :

طلبـوا صـلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء(٣)

وقولـه :

فلتعرفن شـمائلا محمـودة ولتندمن ولات ساعة مندم(٤)

وقد قرىء : «ولات حين مناص(٥)» بالجر .

وأنكر ذلك البصريون ، ووجهوا الوارد بأن «لات» بمعنى غير ، أى فنادوا حينا غير حين مناص .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٦٥ ، وعبارته بعد حكاية أقوال العلماء : «إذ الاولى عندى أن «لات» لا تعمل شيئا ، وإن كان معناها معنى «لا» لانها كما ذكرنا لا يحفظ الاتيان بعدها باسم وخبر مثبتين» .

(٢) أى صاحب البسـيط .

(٣) قائله : أبوزيد حرملة بن المنذر بن معد يكرب بن حنضلة الطائى من قصيدة ذكر مناسبتها البغدادى في الخزانة .
قال ابن جنى في الخصائص وتأول أبوالعباس قول الشاعر : طلبوا صلحنا . . . البيت ، أى إبقاء على انه حذف المضاف إليه «أوان» فعوض التنوين منه على حد قول الجماعة في تنوين «إذا» وهذا ليس بالسهل وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف ، وهو «إذ» فأمـا «أوان» فمعرب ويضاف إلى الواحد ، كقوله : فهذا أوان العرض . . . البيت وقـد كسروه على «آونة» وتكسيرهم إياه يبعده عن البناء ، لأنه أخذ به في شق التصريف والتصرف .
وفي بيت الشاهد أبحاث شيقة تراجع في مضانها ، والشاهد : خفض «لات» للأزمنة في قوله : ولات أوان .
راجع : «الخصائص جـ٢ ص ٣٧٧ – العينى جـ٢ ص ١٥٦ – الخزانة جـ٢ ص ١٥١ – ابن يعيش جـ٩ ص ٣٢ – شواهد المغنى ص ٦٤٠ – الدرر جـ١ ص ٩٩» .

(٤) ذكر هذا البيت بتمامه في الخزانة ، وقال صاحبها : والبيت الشاهد الذى قال الفراء : لا أحفظ صدره ، رواه مع صدره ابن السكيت في كتاب الاضاد ، قال فيه ابن الأعرابى : يقال : أخلاق مشمولة ، أى مشؤومة وأخلاق سوء ، وأنشد البيت . ولم يعرف قائله ، والشاهد في قوله : ولات ساعة ، بجر «ساعة» .
راجع : «الخزانة جـ٢ ص ١٤٧ – أضاد ابن السكيب رقم ٢٩٠» .

(٥) سبقت الآية .

ورد باستلزامه زيادة الواو ، وتكرير «لا» لكون «لات» حينئذ صفة وبأن كسرة «أوان» بنائية تشبيها بفعال.

قاله المبرد.

وفي البسيط : وليس بالمرضى ، إذ قد يضاف إلى الآحاد كقوله :

هذا أوان الشر فاشتدى زيم(١)

وقولــه :

وهذا أوان العرض جرب ذبابة زنابيره والأزرق المتلمس(٢)

والحق كما قال الجماعة إنه لغة.

— وقد يضاف إليه(٣) حين لفظا = : كقوله :

لعل حلومكم تأوى إليــــكم إذا شمرت واضطربت شراتي

وذلك حين لات أوان حــلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي(٤)

— أو تقديراً = : كقوله :

تذكرت حب ليلى لات حينــا وأمسى الشيب قد قطع القرينا(٥)

أى حين لات حين تذكر كذا قدره المصنف(٦).

(١) وعجزه : قد لفها الليل بسواق حطم.
وقد اختلف في نسبته ، فبعضهم نسبه لحطم القيسى ، واسمه : شريح بن ضبعة ، وقيل : لابى زغبة الخزرجى ، ويروى لرويشد بن رميص العنبرى ، وقد ذكر الحجاج هذا البيت مع بيت آخر في خطبته المشهورة حين جاء الكوفة واليا عليها من قبل عبدالملك بن مروان.
وزيم : اسم فرس أو ناقة.
وروى : الشد ، والحرب بدل «الشر» والشاهد : إضافة أوان «إلى «هذا» وهو مفرد.
راجع : «العقد جـ٤ ص ١٢٠،٥ ص ١٧ — ابن يعيش جـ٩ ص ٣٢ — المخصص جـ١ ص ٥٩».

(٢) قائله : المتلمس ، واسمه : جرير بن عبدالمسيح ، من بنى نضلة ، قال التبريزى وهو من أشعر المقلين في الجاهلية. ورواية الحماسة : وذاك أوان العرض... البيت ، والعرض من أودية اليمامة ، يقول : كثر فيه الزرع ، والزنابير ، والازرق : ضربان من الذباب.
راجع : الخصائص جـ١ ص ٣٧٧ — ديوانه ص ٦ — الخزانة جـ٢ ص ١٥٢ — الحماسة ص ٦٦٢».

(٣) في المتن تحقيق بركات : إليها حين.

(٤) قال الشنقيطى في الدرر : لم أقف على قائل هذا البيت ، والشاهد : إضافة «حين» إلى «لات» في اللفظ.
وأذاتي : بمعنى أذيتى. راجع : «الهمع جـ١ ص ١٢٢ — الدرر جـ١ ص ٩٩».

(٥) قال الشنقيطى في الدرر : لم أعثر على قائله ، والشاهد في قوله : «لات حينا» حيث قدرت «حين» قبل «لات» مضافا إلى «لات» تقديراً.
راجع : «الهمع جـ١ ص ١٢٦ — الدررجـ١ ص ١٠٠».

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦١ ظ.

ورده أثيرالدين(١) : بالاستغناء عنه ، لاستقامة المعنى بقوله : تذكر حب ليلى لات حينا ، أى ليس الحين حين تذكر .

وفي شرح الدماميني(٢) : وقد يوجه قول المصنف بعدم وقوع جملة «لات» بحسب الاستقراء إلا منصوبة على الحالية وهو الشائع ، أو في موضع خفضى مضافا إليها الحين ، ولاجائز أن تجعل حالية ، لعدم الرابطة ، سواء من الفاعل أو المفعول من تذكر حب ليلى ، فيتعين تقدير «حين» .

ومن ادعى خروجها عن الوجهين فعليه إثباته ولو بشاهد ، ولن يجده فيما أظـــن .

قلت : لا نسلم الحصر في الوجهين ، لاحتمال الاستئناف ، كما هو قضية تقدير أثيرالدين ، استبعادا للتذكر في ذلك الحال ، كما تحتمله الآية أيضا ، ولو سلم فلا يعوز تقدير الرابط على دعوى الحالية من الفاعل أو المفعول ، أى : تذكر حب ليلى في حال ليس الحين حين تذكره ، أى المتذكر بالكسر والفتح فيه أى الحين .

– وربما استغنى مع التقدير = : للحين – عن لا بالتاء = : كقوله :

العاطفون تحين لا من عاطـــف والمنعمون يداً إذا ما أنعموا(٣)

كذا أنشده المصنف(٤) وأثيرالدين(٥) وغيرهما .

قلت : وأنشده بعضهم : والمطعمون تحين لا من مطعم(٦)

قال المصنف(٧) : أراد : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف ، لحذف حين مع «لا» ، وهو أولى من دعوى(٨) ، إرادة العاطفونه بهاء السكت ، ثم أثبتت وأبدلت تاء ه .

وتعقبه أثيرالدين(٩) بأنه غير متعقل ، لصيرورة المعنى : هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثم عاطف ...

---

(١) ليس في شرح الأثير هذا الكلام ينظر الارتشاف ، وإنما هو محكى في شرح الدماميني جا ص ١١١ ظ .
(٢) جا ص ١١١ ر . » .
(٣) سبق تحقيقه في ص ١٧٧٨ .
(٤) في شرح التسهيل «جا ص ٦١ ظ» .
(٥) في شرح التسهيل «ج٢ ص ١٦٦ ظ» نقلا عن المصنف أيضا .
(٦) في «ج : لابن عاطف ...
(٧) في المرجع الســابق .
(٨) في «ج : من عدم إرادة ...
(٩) في المرجع السابق .

قال(١) : وأحسن من الزعم الثاني تقدير بعض التاء زائدة مع الحين ، وإذا احتملهما البيت ولم يتعقب(٢) تخريج المصنف ، فكيف يستنبط حكم الاستغناء مع التقدير عن «لا» بالتاء قليلا هـ . (٣)

قلت : وقد استضعف الرضى(٤) ما ادعى أحسنيته بعدم شهرة «تحين» في اللغات ، واشتهار «لات حين» ، وأيضا فقد قالوا : لات أوان ، ولات هنا ، ولايقال : تأوان ، ولاتهنا .

قال : ابن هشام : ونظيره في حذف «لا» قوله تعالى : «تالله تفتأ(٥)» وهو جم الوجود ، غير أنه هنا ضعيف ، لحذف الناسخ وبقاء معمولة ، ولأن فيه إجحافا بحذف شيئين ، وكأن الذى سهله أن القاعدة أن المرفوع بالفعل إنما يحذف تبعا لحذف عامله ، والفعل أصل في العمل ، فلما حذف المرفوع سهل حذف الرافع ، ليصير بتلك المنزلة .

وفي شرح الدماميني(٦) : وفيه نظر .

قلت : ليته كشف عن وجهه ليقع النظر فيه ، وقد يكون أن الناسخ لم يحذف ، وإنما حذف بعضه ، غير أن هذا موجب خللا في القول بذلك قطعاً لاترددا فيه أو تخيرا .

— وتهمل «لات» على الأصح إن وليها هنًّا = : بالفتح كقوله :

حنت نوار ولات هنا حنت(٧)

قال المصنف(٨) : ولاعمل للات في هذا وأشباهه ، ولكونها مهملة ، و «هنا» في موضع نصب على الظرفية ، والفعل بعدها صلة أن محذوفة ، وهى وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر «هنا» .

كأنه قال : ولا هنالك حنين (حين)(٩) كذا قال أبوعلى هـ .
وقد مر عن أبي علي أن «لات» عاملة في «هنا» ، فيمكن أن له قولين ،

(١) أى : الأثير .
(٢) في «ب : ولم يتعلق . . . .
(٣) في الأصل : بالتاء وذلك شيء لا يتعقل .
(٤) في شرح الكافية جا ص ٢٧١ وعبارته : «ونقل عن أبي عبيدة أن التاء من تمام «حين» كما جاء في : العاطفون تحين . . . . البيت ، وفيه ضعف ، لعدم شهرة «تحين» في اللغات ، واشتهار «لات حين» ، وأيضا فانهم يقولون : لات أوان ، ولات هنا . . . .
(٥) سورة يوسف ، آية : ٨٥ .
(٦) «جا ص ١١١ ر .» .
(٧) سبق تحقيقه في ص ١٢١٠ .
(٨) في شرح التسهيل جا ص ٦٢ ر .
(٩) «حين» ساقطة من «جـ» .

وكونها عاملة فيه هو قول الأندلسى وتلميذه ابن عصفور(١) .

ورده المصنف(٢) بأن هنا ظرف لا يتصرف ، فلا يخلو من معنى «في» إلا بكونه مدخولا لمن أو إلى .

وأجاب أثيرالدين(٣) واستجازه .

لا يقال : «هنا» ظرف زمان فلم لاتعمل فيه كما نقل عن أبي على في أحد قوليه ، والمعنى : حنت نوار وليس الوقت وقت حنينها ، ولاحاجة مع هذا إلى تقدير أن المصدرية ، لإضافة أسماء الأزمنة إلى الجمل من غير تقدير «كهذا يوم لاينطقون(٤)» لأنا نقول : يستلزم إضافة أسماء الإشارة ، وهو محذور .

وفي شرح الدماميني(٥) : وانظر ماذا يصنع أبوعلى في أحد قوليه .

قلت : يلتزمه كما ذهب إليه العلامة الرضى في شرح الحاجبية(٦) : أنه ظرف زمان مضاف إلى حنت .

ثم قال : فإن كان مع التزام إشارتيه فمشكل ، أو مع ادعاء تجرده فيحتاج إلى ثبت فتأمله .

قلت : يلتزم الثاني ، لتصرفهم في أسماء الإشارة المكانية بإحالتها زمانية ، وإخراجها إذ ذاك عن لزوم الظرفية كما صنع الفارسي والأندلسي وابن عصفور في دعوى انفعالها للات اسما مرفوعا بها .

بل مقتضى صنيع الرضى في ادعاء ما ذكر : سلب التعريف عنها ، فيقدر : لات وقت حنين ، وقد جاءت (لات) غير مضاف إليها «حين» ولامذكور بعدها ، ولامرادفة ، كقول الأفوه الأودى :

ترك الناس لنا أكتافهم وتولوا لات لم يغن الفرار(٧)

وهو قاطع ببطلان دعوى إعمالها ، لكونها في البيت أداة نفى مؤكدة بأخرى ، وهى «لم» ، ولو أعملت لم يحذف الجزءان ، لما عرف ضروريا أنه لابد من ذكر أحد معموليها ، ومن امتناع إجتماعهما ، كما ذلك شأنهما بعد «لا» و«ما» العاملتين عمل ليس ، وربما حذفت بعد ليس ، كليس إلا .

---

(١) انظر المقرب جا ص ١٠٥ .
(٢) في شرح التسهيل جا ص ٦٢ ر .
(٣) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٦٧ ر .
(٤) سورة المرسلات ، آية : ٣٥ .
(٥) «جا ص ١١١ ظ» .
(٦) «جا ص ٢٧١» .
(٧) ذكر البيت البغدادى في الخزانة «ج٢ ص ١٤٧» عرضا عن نقلا الأثير في الارتشاف عرضا . ونسبه للأفوه ، كما ذكره السيوطى في الهمع جا ص ١٢٦ وانظر الدررجا ص ١٠٠» والشاهد : عدم إضافة «لات» لحين ، ولم يذكر الحين بعدها .

والعطف على خبرها(١) عند مُعملها كهو على خبر «ما» منصوبا ، نحو : لات حين جزع وحين طيش ، ويجوز : ولاحين طيش جواز : ما زيد شريفا وكريما ، أو لا كريما .

فإن كان العاطف إيجابيا رفعت ما بعده خبر ابتداء مضمر ، نحو : لات حين صبر ، أو لكن حين صبر .

– ورفع ما بعد «إلا» في نحو ليس الطيب إلا المسكُ لغة تميم = : حكاه عنهم سيبويه(٢) ، بناء على حرفيتها ، وقد جوز ذلك سيبويه(٣) في قولهم : ليس خلق الله أشعر منه .

وأن تكون شأنية ، وقد مر عن الفارسي فيها قولان : الفعلية كقول الجماعة ، والحرفية كما يقول ابن شقير ، وحكاه عن تميم(٤) أبو عمر ، فبلغ ذلك عيسى ابن عمر الثقفي(٥) ، فأتاه فقال : يا أبا عمرو : ما شيء بلغني عنك ، ثم ذكر ذلك ، فقال أبو عمرو : نمت وأدلج الناس ، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب ، ولاتميمي إلا وهو يرفع .

ثم وجه أبو عمرو خلفا الأحمر ، وأبا محمد اليزيدي(٦) إلى أبي مهدي فقال : لقناه الرفع فانه لايرفع ، وإلى المنتجع التميمي : فلقناه النصب فانه لاينصب ، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ، ثم رجعا وأخبراه وعيسى عنده ، فأخرج عيسى ختما من أصبعه ورمى بها إلى أبي عمرو وقال : هو لك بهذا فقت الناس .

---

(١) في «ب : والعطف على خبر «لا» عند . . .
(٢) أنظر : الكتاب جـ١ ص ٣٦ ، ٧٣ .
(٣) أنظر : الكتاب جـ١ ص ٣٥ ، ٧٣ .
(٤) أي : أبوعمرو بن العلاء .
(٥) هو : عيسى بن عمر البصري الثقفي أبوعمر المقرىء النحوي .
قال القفطي : اختلف في نسبه ، فقيل : هو مولى لبني مخزوم ، وهو من ولد الحكم بن عبدالله الأعرج . وقيل : كان من ثقيف لخالد بن الوليد ، وقيل : هو مولى لخالد بن الوليد المخزومي ، ونزل في ثقيف ، وكان من قراء البصرة ونحاتها ، وكان عالما ، أخذ عن ابن إسحاق ، وكان في طبقة أبي عمروبن العلاء ، وعنه أخذ الخليل ، وله في النحو نيف وسبعون مصنفا ، ومنها تصنيفان كبيران ، اسم أحدهما «الإكمال» والآخر «الجامع» ويقال : إن «الجامع» هو «كتاب» سيبويه» زاد فيه وحشاه ، توفي عام : (١٤٩) انظر : «الانباه جـ٢ ص ٣٧٤) النزهة ص ٢١) البغية جـ٢ ص ٢٣٧» .
(٦) هو : يحيى بن المبارك بن المغيرة أبومحمد العدوي المعروف باليزيدي المقرىء النحوي اللغوي . أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد وكان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب والنحو وأخذ عنه أبوعبيد القاسم بن سلام وأبوإسحاق الموصلي ، وخلق كثير وله من المؤلفات كتاب النوادر ، والمقصور والممدود «مختصر» في النحو وكتاب «النقط والشكل» ، توفي عام «٢٠٢» .
أنظر : «الفهرست ص ٥٠ – النزهة ص ٨١ – الانباه جـ٤ ص ٢٥ البغية جـ٢ ص ٣٤٠ .

ثم الأنسب بالمسألة باب كان ، غير أن المحسن لإيرادها هنا أن لغة الحجاز إعمال « ما » إعمال ليس بالشروط السالفة ، وتميم إهمالها .

فكما أعملها الحجازيون إعمال ليس حيث لم ينتقص النفى ، أهمل « ليس » تميم حيث انتقضى حملا على « ما » .

– ولاضمير في ليس = : لأنها في هذه اللغة حرف لاعمل له – خلافا لأبي على = : الفارسى في دعواه تحملها ضمير الشأن ، اعتقاداً لفعليتها ، وكأنه لم يبلغه أنه لغة تميم ، فتأول(١) : ليس الطيبُ إلا المسكُ بوجوه :

أحدها : أن في ليس ضمير الشأن ، والجملة من الطيب والمسك في محل نصب خبرا لها .

ووافقه السيرافي ، فألزما دخول إلا على الجملة إن لو كان كذلك فيقال : ليس إلا الطيب المسك كما يقال : ليس كلامى إلا زيد منطلق ، وقوله :

ألا ليس إلا ماقضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولاضرا(٢)

وأجاب أبوعلى : بأن الأصل ذلك ، غير أنها حلت « غير » محلها نظير « إن نظن إلا ظنا(٣) وقوله :

وما اغتّره الشيب إلا اغترارا(٤)

فهذا لو حمل على ظاهره لاختل ، ضرورة أنه لايظن (غير (الظن ، ولايغتّر الشيب إلا اغترارا ، لأن الاستثناء المفرغ لايكون في المفعول المطلق التوكيدى ، لعدم الفائدة) (٥) فيه .

وأجيب : بأنا لانسلم توكيديته ، وإنما هو نوعى على حذف الصفة ، أى إلا ظنا ضعيفا وإلا اغترارا (عظيما) (٦) .

---

(١) أى أبو على الفارسى .
(٢) ذكر هذا البيت ابن هشام في المغنى في مبحث « ليس » جا ص ٢٩٦ من غير نسبته لقائل ، وذكره السيوطى في شواهد المغنى مجردا عن الشرح والنسبة ، ولم يعلق عليه محققه بشىء ، ولم اعرف قائله .
والشاهد : دخول « إلا » على الجملة كما أشار الشارح بذلك .
(٣) سورة الجاثية ، آية : ٣٢ .
(٤) وصدره : أحل به الشيب أثقاله وما اغتره ... البيت .
قائله : الأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معد يكرب ، ورواية الديوان : « وما اعتره » و« اعتراراً » بالعين المهملة ، ورواية المغنى والبغدادى في الخزانة موافقة لرواية الشارح ، أما رواية السيوطى في شواهد المغنى : وما اغتره الشىء ... وفي البيت بحث يراجع في مضانه .
راجع : « الديوان ص ١١٢ – المغنى جا ص ٢٩٦ – شواهد المغنى ص ٧٠٤ – الخزانة ج٢ ص ٣٠ – ابن يعيش ج٧ ص ١٠٧ » .
(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب » .
(٦) « عظيما » ساقط من « ج » .

الثاني : أن الطيب أسمها والخبر محذوف ، أى في الوجود ، وإلا المسك بـــدل .

ووافقه المصنف(١) مع اعتقاده أن ذلك لغة تميم ، وهو عجيب . وألزمه الرضى(٢) لزوم حذف الخبر من غير ساد مسده .

قلت : والجواب ما في شرح المصنف(٣) : أن الاستغناء هنا بالبدل كالاستغناء به في نحو – لافتى إلا على ، ولا سيف إلا ذو الفقار .

الثالث : أن «الطيب» أسمها ، «وإلا المسك» صفته ، والخبر محذوف ، أى : ليس الطيب الذى هو غير المسك طيبا في الوجود ، وحذف خبر «ليس» للدلالة عليه . ربما ورد كقوله :

يبغى جوارك حين ليس مجير(٤)

ولأبي نزار الحسن بن صافي بن عبدالله الملقب ملك النحاة(٥) تخريج غريب وهو : أن «الطيب» اسم ليس ، و «المسك» ابتداء محذوف الخبر ، أى : إلا المسك(٦) أفخره ، والجملة في موضع نصب خبرا لليس ، كما تقول : ليس زيد إلا عمرو ضاربه ، قال : وقد تخبط سيبويه والسيرافي فيه ، وما أتيا بطائل . ورد ذلك عليه ابن الجباب .

قال ابن الحاجب : ويبطل هذه التأويلات كلها نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم .

---

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٢ ر . أى وافق أبا على الفارسى .
(٢) في شرح الكافية «جـ١ ص ٢٧١» .
(٣) في المرجع المذكور .
(٤) سبق تحقيقه في ص ١٧٨١ .
(٥) هو : الحسن بن صافي بن عبدالله بن نزار بن أبي الحسن أبونزار .
قال القفطى : اشتغل بالعلم ، فقرأ علم الكلام على أبي عبيد الله محمد ابن أبي بكر القيروانى – مغربى قدم بغداد وأقام بها – والأصول على أبي الفتح أحمد بن على بن برهان ، والنحوعـــلى أبي الحسن على بن أبي زيد الفصيحى ، برع في النحو حتى صارأنحى أهل طبقته ، من مصنفاته : الحاوى في النحو ، العمدة فيه أيضا ، المقتصد في التعريف وغير ذلك ، ولد عام (٤٨٩ – وتوفي بدمشق عام ٥٦٨) .
أنظر : معجم الأدباء جـ٨ ص ١٢٢ – الانباه جـ١ ص ٣٠٥ – البغية جـ١ ص ٥٠٤ » .
(٦) وعبارته في كتاب الامالى «ورقة ١٧٠» : «إن قيل في قولهم : ليس الطيب إلا المسك ، إذا جعلتم في «ليس» مضمراً فيها ضمير الشأن والقصة والجملة بعده مفسرة له فالجملة هى التى تستقل بالافادة ، ولوقلت : «الطيب إلا المسك» لم يجز ، فكيف صح أن تقع الجملة مفسرة على هذا التقدير ؟ .
فالجواب : أن الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها مثبتا كان أومنفيا ، وما نحن فيه كذلك ، إلا ترى إلى قوله :
وليس منها شفاء الداء مبـــذول
أن المعنى : ليس الحديث ، كذلك ما نحن فيه ، والمستثنى منه في هذه وأشباهها محذوف تقديره ليس الحديث الطيب شيئا من الأشياء إلا المسك ، وينبغى أن يقدر بشىء يصح منه الإخراج ، والله أعلم بالصواب .

ومن(١) ثم قيل للأشجع التميمي: ليس ملاك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، فرفع (ولقن النصب فلم يقبله. وقيل لأبي مهدى وهو باهلي: ليس ملاك الأمر إلا طاعة) (٢) والعمل بالرفع فنصب، وقيل له بالرفع، فقال: ليس هذا من لحني ولا من لحن قومي.

ويدل لإرادتهم حصر الخبر أنهم قالوا لأبي مهدى: ليس الطيب إلا المسك، فقال لخلف واليزيدى: أتأمراني بالكذب على كبر سني.

— ولاتلزم حالية المنفى «بليس» و«ما» على الأصح =: على الآراء الأربعة المصرح بنقلها في «ليس».

أحـــدها : أن المنفى بها غير متقيد بزمان.

الثـــاني : أنها لنفى الحال، وربما نفت المستقبل، لتشريكهم بينهما في صيغة واحدة، وهو للمبرد(٣) والسيرافي والصيمرى وابن درستويه.

الثالـــث : أنها مختصة بالحال قاله الزمخشرى(٤)، فلا يجوز: ليس زيد قائما غـــدا.

الرابـــع : أنها لنفيه في الجملة المطلقة، فإن قيدت فبحسب ذلك القيد.

وفي شرح الدماميني(٥): والظاهر أن هذه الآراء الأربعة في «ما».

قلت: ولم يستظهر على استظهاره، فلا يلتفت إليه، لاحتمال خلافه.

ثم قال(٦): وأنت خبير بأن عبارة المصنف مخالفة للزمخشرى، ولايفهم منها وراء ذلك اختيار قول معين من الأقوال الثلاثة الأخر فتأمله.

قلت: وهو بديهى غير مفتقر إلى تأمل، غير أنه لاطائل تحته، ثم إذا خالفته ولم تفهم اختيار أحدهما معينا فكان ماذا؟، على أنا لا نسلم عدم إفهامها ذلك، بل مقتضاها اختيار أولها كما صرح به في شرحه فقال(٧): وزعم قوم أن «ليس» و«ما» مختصتان بنفي الحال، والصحيح نفيهما إياه وقسيميه.

---

(١) في «ج» بالرفع فنصب . . .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ج».

(٣) وعبارته في المقتضب ج٤ ص ٨٧ : «وأنت إذا قلت : ليس زيد قائما غداً أو الآن. أردت ذلك المعنى الذى في «يكون» فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها.

(٤) وعبارته في المفصل ص ٢٦٨ «: «وليس معناه نفى مضمون الجملة في الحال، تقول: ليس زيد قائما الآن، ولا تقول ليس زيد قائما غـــداً.

(٥) في شرح التسهيل ج١ ص ١١٢ ر.»

(٦) أى الدماميني.

(٧) أى المصنف في ج١ ص ٦٢ ر.

وقد تنبه لذلك الجزولى ، فقال في القانون : وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقا لحكاية سيبويه(١) ليس خلق الله مثله .

وأجاز الأندلسى(٢) : ما زيد ضربته ، على أن « ما » حجازية ، ثم بين أن مراد مدعى أنها لنفى الصفة في الحال إنما هى حيث لم يكن الخبر مختصا بزمن فيحمل إذ ذاك على الحال حمل الإيجاب عليه .

ومن استقباله منفيا بليس : «ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم(٣)» ، «ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه(٤)» «ليس لهم طعام إلا من ضريع(٥)» وقول حسان رضى الله عنه .

وما مثله فيهم ولا كان قبله ... وليس يكون الدهر ما كان يذبل(٦)

وقول زهير :

بدالى أني لست مدرك ما مضى ... ولاسابق شيئا إذا كان جائيا(٧)

وقول الآخر :

إني على العهد لست أنقضه ... ما اخضر في رأس نخلة سعف(٨)

وقوله :

ولست بمستبق أخا لا تلمه ... على شعث أىّ الرجال المهذب(٩)

---

(١) انظر : الكتاب جـ١ ص ٣٥ .
(٢) انظر كتاب « التوطئة ص ٢١٣ » .
(٣) سورة هود ، آية : ٨ .
(٤) سورة البقرة ، آية : ٢٦٧ .
(٥) سورة الغاشية ، آية : ٦ .
(٦) البيت من قصيدة قالها حسان في مدح الزبير بن العوام رضى الله عنه والشاهد : نفى « ليس » للفعل المضارع المستقبل ، وأصل وضعها للحال ، وكانت كذلك لوجود القرينة ، ورواية الديوان فلا مثله . . . البيت .
راجع : « الديوان ص ٢٩٤ — الخزانة جـ٢ ص ٢ — الدررجـ١ ص ٤ » .
(٧) سبق تحقيقه في ص ١٢٩٠ .
(٨) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٦٩ ر . ولم اعرف قائله ، والشاهد : مثل سابقه .
(٩) قائله : النابغة الذبيانى من قصيدة طويلة يخاطب بها النعمان ، والشاهد : مثل الأبيات السابقة ، وفيه شاهد بلاغى ، قال صاحب معاهد التنصيص :والشاهد فيه : التذييل ، لتأكيد مفهوم ، فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال ، وعجزه تأكيد لذلك وتقرير ، لأن الاستفهام فيه إنكارى ، أى لا مهذب في الرجال .
وقال العسكرى في « المصون » في معنى بيت الشاهد : فهذا أجل كلام وأحسنه ، ألا ترى أن قوله : « فلست بمستبق أخا لا تلمه » كلام قائم بنفسه ، فإن زدت فيه : « على شعث » كان أيضا مستغنيا ، ولو قلت : « أى الرجال المهذب » ، وهو آخر البيت مبتدأ به ، كثل أوزدته ، كنت قد أتيت بأحسن ما قيل فيه .
راجع : « معاهد التنصيص جـ١ ص ١٢٠ — المصون ص ٩ — الديوان ص ١٤ » .

وقولـــه :

هون عليك فإن الأمـــــور بكف الإله مقاديرها(١)
فليس بآتيــــك منهيهــــا ولا قاصــر عنك مأمورها

وقولـــه :

ولست لما لم يقضه الله واجـــدا ولا عادما ما الله حم وقدرا(٢)

ومنفيا بما : «وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر»(٣) «وما هم بخارجين منها(٤) » وما هم عنها بغائبين»(٥)

وقولـــه :

ومـــا الدنيـــا بباقيـــة لحـــى ولا أحد على الدنيا ببـــاق(٦)

وقوله :

وما المرء مادامت حشاشة نفسه بمدركأطرافالخطوبولاآل(٧)

وغيرها شواهد لايطبقها الحصر ، ولايحيط بها العد .

– وتزاد الباء كثيرا في الخبر المنفى بليس = : نحو «أليس الله بكاف عبده(٨)»

– وبما أختها = : وهى الحجازية ، نحو «وما ربك بظلام للعبيد»(٩) «وما ربك بغافل»(١٠) .

---

(١) قائلهما : الأعور الشنى ، قيل : إن سيدنا عمر رضى الله عنه كثير ما يتمثل بالبيتين وهو على المنبر ، والشاهد : في «فليس بآتيك» حيث دخلت «ليس» على المستقبل .
وقد استشهد بالبيت الثانى سيبويه في مقام آخر ، قال الأعلم استشهد به على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر «ليس» وإن كان الآخر أجنبيا لأن «ليس» تعمل في الخبر مقدما ومؤخراً ، لقوتهـــا .
راجع : «الكتاب جـ١ ص ٣١ – المقتضب جـ٤ ص ١٩٦ – الهمع جـ١ ص ١٢٨ – الدرر جـ١ ص ١٠٢» .

(٢) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٦٩ ر . ولم اعرف قائله والشاهد مثـــل ما سبق ، وقوله : «حم» : قدر ، قال الجوهرى : وحم بمعنى قدر ، وحم الشيء واحتم أى : قدر فهو محموم .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٩٦ .

(٤) سورة المائدة ، آية : ٣٧ .

(٥) سورة الانفطار ، آية : ١٦ .

(٦) ذكره الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٦٩ ر . ولم اعرف قائله ، والشاهد نفى الاستقبال بـ «مـــا» .

(٧) كذلك ذكر الأثير في المرجع المذكور ولم اعرف قائله ، والشاهد مثل ما قبله .

(٨) سورة الزمـــر ، آية : ٣٦ .

(٩) سورة فصلت ، آية : ٤٦ .

(١٠) سورة الأنعام ، آية : ١٣٢ ، هود ، آية : ١٢٣ ، النمل ، آية : ٩٣ .

وإنما جعلت فيها حجازية ، لعدم ورود الخبر في التنزيل مجردا من الباء إلا منصوبا ، نحو « ما هذا بشرا »(١) « ما هن أمهاتهم(٢) بحمل المشكوك على المتيقن.

وقضية تخصيص المصنف « ما » دون « لا » أن الباء لاتزاد بعدها ، وقد نص على جوازه ابن السراج تمسكا بقول سواد بن قارب(٣) ، وبقولهم : لاخير ولا شر على أحد بدائم ، ورد الاستشهاد بالبيت بإحتمال إلغاء « لا » ولم تكرر ضرورة .

وقال الخضراوى : لم يسمع في خبر « لا » ، فلا يقاس على خبر « ما » لأن الزيادة مجاز ، فلو كان موجبا لم تدخل نحو : ليس زيد إلا قائما ، وما هو إلا خارج ، فلو زيدت « كان » بين اسم « ما » وخبرها نحو : ما زيد كان بقائم ، فأجازه البصريون والكسائى ، وأنكره الفراء .

أو كان ظرفا أو كاف تشبيه أو مثلا ، فأجازه البصرية وهشام في الظروف التي يسوغ استعمالها اسماء نحو — ما هذا المكان بمكان شر ، ولا هذا اليوم بيوم حزن ، وفي « مثل » نحو : ما زيد بمثلك ، ووافقهم الكسائى فيها والكاف حاكيا : ليس بكذلك ، ومنعه هشام فيهما .

واضطرب رأى الفراء ، فمنع مرة وأجاز أخرى ، وأطلق المصنف(٤) في خبر ليس .

وقيده أثيرالدين(٥) بغير الاستثنائية كقاموا ليس .

— وقد تزاد = : الباء أيضا — بعد فعل ناسخ للابتداء = : كقوله :

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن　　　بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل(٦)

وقولـــه :

دعاني أخى والخيل بينى وبينه　　　فلما دعاني لم يجدني بقعدد(٧)

---

(١) سورة يوسف ، آية : ٣١ .
(٢) سورة المجادلـــة ، آية : ٤٧ .
(٣) انظر بيته في ص ٩٩٥ .
(٤) في شرحه للتسهيل « جا ص ٦٢ ظ » .
(٥) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٦٩ ظ . وعبارته : « وكان ينبغى أن يقيد فيقول : إلا الواقع في الاستثناء ، نحو قام القوم ليس زيد ، فلا يجوز : ليس بزيد .
(٦) قائله : الشنفرى عمرو بن براق من الأزد ، وكان كثير الأغارة على القبائل المجاورة ، وله شجاعات وقصص مشهورة ، وذلك من قصيدة طويلة مشهورة ، والشاهد : زيادة البـــاء بعد الأفعال الناسخة .
راجع : « العينى ج٢ ص ١١٧ — ، ٤ ص ٥١ — شواهد المغنى ص ١٩٩ — ابن عقيل ج١ ص ١٢٨ — التصريح ج١ ص ٢٠٢ — الدرر ج١ ص ١٠١ » .
(٧) قائله : دريد بن الصمة ، من قصيدة رثى فيها أخاه عبدالله ، وقعدد : جبان لئيم ، انظر : « الأصمعيات ص ١٠٥ — ١١٠ — الحماسة ج٢ ص ٣٠٤ » . والشاهد مثل البيت السابق .

وقد تزاد أيضا – بعد « أولم يروا أن » = : نحو « أولم يروا ان الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر(١)» ، لكونه في معنى : أوليس بقادر ، ولا يقاس بعد ما ذكر من هذه المنفيات إلا في خبر « ليس » و« ما »

– أو(٢) شبهه = : ولم يورد له المصنف في شرحه مثالا .

قال ابن قاسم(٣) : ويمكن التمثيل له بما أجازه الزجاج ، قال ، لوقلت : ماظننت أن زيدا بقائم لجاز .

قلت : وفيه نظر ، لإمكان إدراجه في قوله : بعد نفى فعل ناسخ .

وفي شرح الدمامينى(٤) : قال ابن قاسم : ولم يذكر له المصنف مثالا(٥) .

قلت : وهو قصور عن مطالعة شرح المصنف .

– وبعد لا التبرئية = : نحو لا خير بخير بعده النار .

قال المصنف(٦) : إذا لم تجعل الباء ظرفية .

قلت(٧) : وفي قول الدمامينى(٨) : كذا قيل ، قصور عن مطالعة الشرح أيضاً .

وقال أبوعلى : تزاد في خبر « لا» مرفوعا ، إذا جعل « بعده النار» صفة للخبر المنفى ، وإذا كانت ظرفية فالمجرور الخبر ، و « بعد النار» صفته .

وأجاز بعض : كونه صفة للاسم مع إبقاء « بخير» خبراً .

وجماعة لايجيزون في المسألة إلا الوجهين الأولين ، ومن منع زيادة الباء من هؤلاء لم يجز إلا وجها واحداً .

قال أبوعلى : ولاتزاد هنا الباء لما عرف استقراء من عدم زيادتها في الخبر المرفوع .

وقد صرح أيضاً بعض أصحابنا المغاربة بعدم سماعه .

---

(١) سورة الاحقاف ، آية : ٣٣ .

(٢) في التسهيل تحقيق بركات : « وشبهه ...

(٣) في شرح التسهيل جا ص ١٥٨ .

(٤) « جا ص ١١٢ ر . » .

(٥) في « ج : مثــلا . . .

(٦) في شرح التسهيل جا ص ٦٢ ظ .

(٧) في « ج : » وبقول الدمامينى . . .

(٨) في شرح التسهيل جا ص ١١٢ ر . »

وقد منع بعض جعل الجملة صفة لخبر المنفى ، لاختصاصه بها(١) ، فينتفى عمومه ، نحو : لاحيوان حيوان عاقل في الحيوان ، ولا رجل كاتب في الرجال ، فالحيوان العاقل بعض الحيوان ، والرجل الكاتب بعض الرجال ، ومحال نفى النوع عن الكل .

وبعد — هـــل = : كقوله :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم(٢)

وبعد — ما المكفوفة بإن = : كقوله :

لعمـــرك ما إن أبو مالـــك بواه ولا بضعيف قواه(٣)

وبعد « ما » — التميمية خلافا لأبي على = : الفارسي(٤) ومحمد — الزمخشرى(٥) = : وعزاه في البسيط لابن السراج وأبي على في أحد قوليه ، بناء على أن المقتضى للزيادة نصب الخبر ، وليس كذلك بل المقتضى نفيه وهو الصحيح .

قال المصنف(٦) : وزعم أبوعلى على اختصاص دخول الباء بخبر الحجازية ، وتبعه الزمخشرى .

والحق خلاف مازعماه لوجوه .

---

(١) في « ب : لاختصاصها . . .

(٢) قائله : الفرزدق بن همام بن غالب من قصيدة يهبو بها جريراً وقومه ، ويرميهم بإتيان الأتن ، واقلولى : ارتفع الكلبى على الأتان ، وأقردت : أى لصقت بالأرض ، وقد روى : ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم .
والشاهد على هذه الرواية : زيادة الباء في خبر « ليت » ، أما على رواية الشارح فالشاهد : زيادة الباء في خبر المبتدأ الذى دخلت عليه « هل » لشبهها بالنفى .
راجع : « العينى جـ٢ ص ١٣٥ — الهمع جـ١ ص ١٢٧ — الدرر جـ١ ص ١٠١ — التصريح جـ١ ص ٢٠٢ — الأشمونى جـ١ ص ٢٥١ » .

(٣) قائله : المتنخل مالك بن عويمر بن عثمان الهذلى ، من قصيدة في رثاء أبيه عويمر ، ويروى : « بواه ولا بضعيف » أى أنه يصف أباه بالجلد والشهامة وأنه لايكل أمره لاحد ، ولا يتأخر لعجز ، وأنه ينجز الامور لوقتها من غير تأخر .
والشاهد : زيادة « الباء » بعد « ما » المكفوفة عن العمل بسبب « إن » .
راجع : « أشعار الهذليين ص ١٢٧٦ — الخزانة جـ٢ ص ١٣٥ — الهمع جـ١ ص ١٢٧ — الدرر جـ١ ص ١٠٠ —

(٤) انظر : الإيضاح العضدى جـ١ ص ١١٠ » .

(٥) وعبارته في المفصل ص ٨٢ : « ودخول الباء في الخبر نحو : ما زيد بمنطلق إنما يصح على لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٢ ظ .

أحـــدها : تضمن أشعار تميم إياها كثيراً ، كقول الفرزدق :

لعمرك مامعنٌ بتارك حقك ولامنسيءٌ معنٌ ولا متيسر(١)

الثاني : أنها إنما دخلت بمقتضى النفى ، لا لكونه خبراً منصوبا . ومن ثم دخلت خبر « لم يكن » ، وامتنعت في خبر «كنت» فلا فرق إذاً بين منصوب المحل ومرفوعه .

الثالث : ثبوت دخولها بعد بطلان العمل وبعد « هل » تشبيها بحرف النفى ، فدخولها بعد « ما » التميمية أحق ، لأن شبه « ما »(٢) بها أكمل منه بهـــل .

الرابـــع : حكاية الفراء : أن أهل نجد كثيراً ما يجرون بها ، فإذا أسقطوها رفعوا ، فكان أوضح دليل على تساوى المحلين في الجر بها وإن كان المتكلم به مجازيا ، إذ قد يتكلم بلغة غيره ، كما غيره قد يتكلم بلغته ، غير أن الظاهر أن المحل نصب إن كان حجازيا ، ورفع إن كان تميمياً أو نجدياً .

قال أثيرالدين(٣) : ويضعفه السماع والقياس والاجماع .

أما الأول : فلوجوده في أشعارهم ونثرهم .

وأما الثاني : فلدخولها الخبر بعد المكفوفة وهل .

وأما الثالث : فنقله الصفار أبوجعفر(٤) .

---

(١) ومع هذا البيت بيت آخر قالهما الفرزدق يهجو بهما « معنا » و« معن » رجل كان كلاء بالبادية يبيع بالكالىء . أى بالنسيئة ، وكان يضرب به المثل في شدة التقاضى ، والشاهد : زيادة « الباء » بعد « مـــا » التميمية .

وفيه شاهد آخر ، قال الأعلم : استشهد به على أن تكرير الاسم مظهراً في جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة ، ولو حمل البيت على أن التكرير في جملة واحدة لقال : « ولا منسىء معن » عطفا على قوله : « بتارك حقك » ولكنه لما كرره مظهرا ، وأمكنه أن يجعل الكلام جملتين استأنف الكلام فرفع الخبر .

وقال البغدادى في الخزانة : « على وضع الظاهر مقام الضمير في معرض التفخيم فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كهذا البيت

واستشهد به على وجوب رفع المعطوف على خبر « ما » المجرور بالباء .

راجع : « الكتاب جـ١ ص ٣١ – ديوانه ص ٣٨٤ – الخزانة جـ١ ص ١٨١ – الهمع جـ١ ص ١٢٨ – الدررجـ١ ص ١٠٢ – ديوانه جـ١ ص ٣١٠ » .

(٢) في « جـ : ما بما أكمل . . .

(٣) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٧٠ ظ . وعبارته : « والصحيح خلاف ما ذهبا إليه – أى الفارسى والزمخشرى – للسماع . . . الخ .

(٤) وعبارة الأثير هنا : « وأما الإجماع فنقله أبوجعفر الصفار وقال : أجمعوا على أن البـــاء تدخل على المرفوع والمنصوب فيقول : ما زيد بمنطلق .

ثم فائدة دخولها عند البصرية أنه يجوز ألا يسمع المخاطب فيتوهم أن الكلام موجب ، فإذ جيء بها صح المعنى . وزعم الكوفية أنها نفى لقول القائل : إن زيداً لمنطلق ، فهى بمنزلة اللام » .

— وربما زيدت في الحال المنفية = : كقوله :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها(١)

وقوله :

كائن(٢) دعيت إلى بأساء داهمة فما أنبعثت بمزءود ولا وكل(٣)

وخالف أثير الدين(٤) فخرج البيتين على أن الباء حالية ، أى بحاجة خائبة ، وبشخص مزءود ، أى مذعور ، مريدا بالمزءود نفسه ، على حد رأيت منه أسدا .

قال في المغنى(٥) : وهو ظاهر في الأول دون الثاني ، لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ، ومن ثم قيل في « وما ربك بظلام للعبيد »(٦) إنما فعال فيه للنسب لا المبالغة ، كقوله :

وليس بذى سيف وليس بنبال(٧)

(١) البيت من شواهد ابن هشام في المغنى ، في باب الباء المفردة ، ولم ينسبه السيوطى في شرح شواهده ، أما البغدادى فعند الحديث على الشاهد الخامس والعشرين بعد الثمانمائة وهو : إذا رضيت على بنو قشير : لعمر الله أعجبنى رضاها .
فقد قال : والبيت من قصيدة للقحيف العقيلى يمدح بها حكيم بن المسيب القشيرى ، الى أن قال : فما رجعت بخائبة .... البيت وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائله . والشاهد زيادة الباء في الحال المنفية وفي البيت تخريجات أخرى ، تراجع انظر « الخزانة جـ٤ ص ٢٤٩ ، شواهد المغنى ص ٣٣٩ — الهمع جـ١ ص ١٢٧ — الدرر جـ١ ص ١٠١ » .

(٢) في « جـ : كأن دعيت . . . الخ .

(٣) ذكره ابن هشام مثل البيت السابق ، وذكره السيوطى في شواهده ولم ينسبه ، ولم اعرف قائله ، وقال : كائن « بمعنى : كم ، والباساء : الشدة ، وانبعثت : أسرعت ، و « المزءود : المذعور الخائف ، و « الوكل » : العاجز الذى يكل أمره إلى غيره . والشاهد مثل سابقه . انظر « المغنى جـ١ ص ١١٨ — شواهد المغنى ص ٣٤٠ » .

(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٧١ ظ « وعبارته : » إذ يحتمل أن تكون الباء للحال لا زائدة في الحال ، أى : فما رجعت بحاجة خائبة ، أى : متلبسة بحاجة خائبة ، وكذلك في : انبعثت بمزءود . . . الخ .

(٥) « جـ١ ص ١١٨ » .

(٦) سورة فصلت ، آية : ٤٦ .

(٧) وصدره : وليس بذى رمح فيطعننى به وليس . . . البيت .
وهو لامرىء القيس من قصيدته التى مطلعها : ألا عم صباحا أيها الطلل البالى . . . البيت .
قال الأعلم في شرح الديوان : قوله : ليس بذى سيف ، وليس بذى رمح ، أى : ليس بفارس ، وقوله : ليس بنبال ، أى : ليس برام ، وكان حق الكلام أن يقول : وليس بنابل ، لأن النابل صاحب النبل الرامى بها ، والنبال : الذى يعملها ورواية ==

أى وما ربك بذى ظلم ، وليس بذى نبل ، ولا يقال : لقيت منه أسدا أوبحراً إلا مبالغة في الوصف بالإقدام والكرم .

وتعقبه شارحه الدماميني(١) ، وأورد ذلك أيضا في هذا المقام بأن تسليمه ظهور التخريج في البيت الأول غير جيد لما فيه من حذف الموصوف غير مدلول عليه .

قلت : لانسلمه بل عليه أقوى دليل ، وهو انتجاع الركاب حكيم بن المسيب وإنما ذلك لقضاء الحوائج واللبانات ، كما هو مقتضى البيت ، وشأن المنتجعين الكرماء ، وأهل السماع ، وهذا أوضح من شمس الضحى .

ثم قال(٢) : وقدحه في تخريج البيت الثاني كذلك ، لعدم تسلط النفى إلا على قيد الفعل مع ثبوت أصله ، أى : فانبعثت بشخصى غير مزءود ولا وكل ، يعنى نفسه فكيف يتم ما قال .

قلت : إنما قال ابن هشام : لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها — فيقتضى اتصاف الشاعر بأصل هاتين الصفتين (ببعض)(٣) الزؤد وبعض الوكل ، ولاينتفيان عنه رأسا ، فلم يحسن التجريد ، أقصى ما فيه أن لامبالغة في الأول(٤) ، ضرورة أن ليس مفعول من أبنيتها ، فلا كثرة فيه .

وقد أجيب : بأنها فيه معنوية بخلاف الثانية بورودها فيها كقول زيد الخيل :

أتاني أنهم مزقــون عرضى(٥)

== الزمخشرى في أساس البلاغة : فيقتلنى به ، وقال : رجل نابل ونبال : معه نبل .
وقال المبرد في المقتضب : فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعــه .

واستشهد به سيبويه على استعمال « نبال » بمعنى ذى نبل ، أى : ليس من أهل السلاح في الحروب قال الأعلم : الشاهد في قوله : « نبال » وبناؤه على فعال ، وهو يريد النسب ، والمستعمل في مثل هذا نابل ، كما يقال : تامر ولابن ... الخ .

راجع : « الكتاب جـ٢ ص ٩٢ — المقتضب جـ٣ ص ١٦٢ — الديوان ص ١١١ — العينى جـ٤ ص ٥٤٠ — ابن يعيش جـ٦ ص ١٤ — المغنى جـ١ ص ١١٨ » .

(١) أى شارح المغنى ، وهو المنصف من الكلام جـ١ ص ٢٣٠ .
(٢) أى الدماميني في المرجع المذكور .
(٣) « بعض » ساقطة من « جـ » .
(٤) في جـ : في الأولى ... الخ .
(٥) وعجزه : جحاش الكرملين لها فديد .
قال الأعلم : وقد ألفيت في بعض ما رأيت لزيد الخير بن مهلهل الطائى في تعد « فعل » وهو قوله : أتانى أنهم مزقون عرضى .... البيت ، فقال : مزقون عرضى كما ترى ، وأجراه مجرى ممزقين «وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع .
وقال ابن عصفور في المقرب : ومن إعمال « فعل » قول زيد الخير : أتانى أنهم مزقون عرضى ... البيت .
راجــع : « الكتاب جـ١ ص ٥٨ — ديوانه ص ٤٢ — المقرب جـ١ ص ١٢٨ — الخزانة جـ٣ ص ١٥٦ » .

وقول الآخر :

حذر أموراً لا تضير وآمــن ما ليس منجيه من الأقدار(١)

ولم يقل كما قال الدماميني(٢) : إنما يتسلط النفي على قيد الفعل مع ثبوت أصله .

وبين العبارتين فرق ، وكان مراده بأصل الفعل الإنبعاث ، وهو غير ما أراده ابن هشام من مطلق الزأد والوكل ، غير طامع إلى الانبعاث ، ولاجاعل إياه أصلا وإنما التبس عليه الأمر من قانون لآخر : أن المقيد بقيد إذا نفى فله طريقان : إما نفي القيد فقط وإثبات المقيد وهو الأكثر ، أو نفيهما . فإذا قلت : ما جاء زيد مستبشراً ، فعلى الطريقة الأولى ينتفي الاستبشار دون المجيء . وعلى الثانية ينتفيان .

وعلى الأولى جاء قوله تعالى : «لم يخروا عليها صما وعميانا(٣)» فإن المقصود نفي الصمم والعمى وإثبات الخرور .

وقد أورد ذلك الدماميني في غير هذا مقاما اعتراضا على المصنف في بعض الأمور مقتصرا على أولاهما معرضا عن الثانية .

فنازعناه باستدراكها ودروج المصنف عليها ، وعلى ذلك أيضا عودل هنــا غير مستشعر أنهما قانونان أعني : أن صفات الذم إذا نفت ... الخ ، وهو ما اعتمده ابن هشام ، وأن المقيد بقيد إذا نفى فله طريقان ، وإياه سلك الدماميني . وبين القانونين بون كما لا خفاء به .

وزيدت الباء أيضا — في خبر إن = : أنشد المصنف لامرىء القيس(٤) :

فإن تنأعنها حقبة لا تلاقــــها فانك مما أحدثت بالمجرب(٥)

أي فإنك المجرب مما أحدثت .

(١) قيل : إن البيت لإبان بن عبدالله اللاحق من شعراء هارون الرشيد ، وهو شاعر مطبوع ، وان كان مطعونا في دينه ، فقيل : إنه يهودى وبناء على هذه النسبة فقد طعن في الاستشهاد به ، وهو من شواهد سيبويه .
قال الأعلم : الشاهد في نصب «أمورا» بحذر ، لأنه تكثير «حاذر» ، وحاذر يعمل عمل فعله المضارع ، فجرى «حذر» عند سيبويه مجراه في العمل .
أما الطاعن في البيت فقد قال البغدادى : ومنعه غيره — أى غير سيبويه وقال : إن البيت مصنوع ، ولو كان للطعن وجهة لما وجد غير هذا البيت ولكن مارأى الطاعنين في البيت السابق وبيت لبيد : أومسحل سنج عضادة سمحج ... البيت ونقل البغدادى قول أبي نصر هرون ابن موسى في الرد على الطاعنين : هذا ضعيف في التأويل ... وكيف يجوز مثل هذا على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات اللذين لا اختلاف في علمهم .
راجــع : «الكتاب جـ١ ص ٥٨ — المقتضب جـ٢ ص ١١٦ — الخزانة جـ٣ ص ٤٥٦ — الأشموني جـ٢ ص ٢٩٨» .
(٢) انظر مقولة الدماميني الســابقة .
(٣) سورة الفرقان ، آية : ٧٣ .
(٤) في شرح التسهيل جـ٢ ص ٦٣ و .
(٥) سبق تحقيقه في ص ٨٤٨ . والشاهد هنا : زيادة الباء في خبر «إن» .

قال أثيرالدين(١) : ولايتعين لجواز تعلق « بالمجرب» بما أحدثت الذى هو خبر إن ، ويكون قوله : « فإنك » على حذف مضاف ، أى : فإن نأيك ، وعدم ملاقاتك مما أحدثت ، أى سبب ما أحدثت بالمجرب .

قلت : وهو نهاية في التكلف والاعتساف ، على أنه لا موقع لقولـــه : بالمجرب إلا بتمحل .

وخـــبر ــ لكن = : كقوله :

ولكن أجرا لوفعلت بهـــــين وهل ينكر المعرف في الناس والأجر(٢)

وقد سمع أيضا في خبر « ليت» في قول الفرزدق :

ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائـــم(٣)

وعلى ما أنشدناه سالفا أورد صاحب الصحاح(٤) . وأجاز الأخفش زيادتها في الإيجاب تمســـكا بقوله تعالى : « جزاء ســـيئة بمثلها »(٥) ويؤيده « وجزاء سيئة سيئة مثلها »(٦) .

وأول بأن الخبر متعلق المجرور ، وبقوله :

فلا تطمع أبيت اللعن فيهـــــا ومنعكها بشيء يستطاع (٧)

وقد معنا القول فيه في غير هذا مقاما .

ــ وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها = : كقوله أنشـــده في الكتاب .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٧١ ظ .
(٢) ذكر هذا البيت ابن جنى في كتاب : « سر صناعة الإعراب جـ١ ص ١٥٧ » وعبارته : وقد زيدت أيضا – أى الباء . في خبر « لكن » ، لشبهه بالفاعل قال : ولكن أجرا لوفعلت ... البيت ، وقال : أراد : ولكن أجرا لوفعلته هين ، وقد يجوز أن يكون معناه : ولكن أجرا لوفعلته بشيء هين أى أنت تصلين إلى الأجر بشيء هين ... فتكون الباء على هذا غير زائدة .
قال البغدادى في الخزانة : لم أقف على تتمته ولا على قائله ، وقال العينى : هذا أنشده أبوعلى وأبوالفتح ولم يعزواه لأحد .
راجع : « العينى جـ٢ ص ١٣٤ – الخزانة جـ٤ ص ١٦٠ – الهمع جـ١ ص ١٢٧ – الدرر جـ١ ص ١٠١ – التصريح جـ١ ص ٢٠٢ » .
(٣) سبق تحقيقه في ص ١٢٨٦ .
(٤) أنظر مادة « قرد » جـ١ ص ٢٥٢ » .
(٥) سورة يونس ، آية : ٢٧ .
(٦) سورة الشورى ، آية : ٤٠ .
(٧) سبق تحقيقه في ص ٦١١ .

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا ببين غرابها(١)

وقوله أنشده المصنف(٢)

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل إن لم يكن للهوى بالعقل غلابا(٣)

وهو العطف على التوهم .

وقضية كلام المصنف اقتياسه ، وفيه خلاف ، والجواز قول سيبويه عن حكاية النحاس ، وعامتهم يمنعونه ولم يورده سيبويه إلا في « ليس » .

وحكى القياس أيضا النحاس عن سيبويه في « ما » وغلط .

وعن الكسائي وغيره إجازته على ما مـــر ،(٤)

واحترز المصنف بالصالح عن غيره نحو : ليس زيد إلا قائما ، فيمتنع جـــر المعطوف .

— ويندر ذلك = : الجر — في غير ليس وما = : كقوله :

وما كنت ذا نيرب فيهـــم ولا منمش فيهم منمل(٥)

(١) استشهد بالبيت سيبويه في موضعين ، ونسبه فيهما للأخوص الرياحي أواليربوعي ، قال البغدادي في الخزانة : الأخوص بالخاء المعجمة ، أي غائر العينين ، وأما الأحوص بالحاء المهملة فليس هذا ، وكثيراً ما يصحف به .
وقيل : إن البيت للفرزدق ، وهو غير موجود في ديوانه .
قال الأعلم : توهم الباء في قوله : « ليسوا مصلحين » فخفض قوله : « ولا ناعب » وقال في مقام آخر : الشاهد فيه : إثبات النون في مصلحين ، ونصب « العشيرة » ، تشبيها بالفعل المضارع ، لأن النون فيه بمنزلة التنوين في واحدة ، وكل يمنع من الإضافة ، ويوجب نصب ما بعده .
راجـــع : « الكتاب جـ١ ص ٨٣، ١٥٤ — الخصائص جـ٢ ص ٣٥٤ — ابن يعيش جـ٢ ص ٥٣ — الخزانة جـ٢ ص ١٤٠، ٣ ص ٥٠٧ » .

(٢) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٣ و.

(٣) استشهد به أيضا ابن هشام في المغني ، والسيوطي في الهمع ، وقال صاحب الدرر : لم اعثر على قائل هذا البيت ، ولم ينسبه السيوطي في شرح شواهد المغني أويشرحه ، والشاهد فيه مثل سابقه إلا أن في البيت الأول العطف على خبر « ليس » وهنا العطف على خبر « ما » والشاهد قوله : « ولا بطل » بالجر ، لتوهم وجود الباء في الخبر المعطوف عليه وهو « مقداما » .
راجـــع : « المغني جـ٢ ص ١٢٢ — شواهد المغني ص ٨٦٩ — الهمع جـ٢ ص ١٤١ — الدرر جـ٢ ص ١٩٦ » .

(٤) انظر ص ١٢٦٢ .

(٥) كذلك استشهد به ابن هشام في المغني ، والسيوطي في الهمع ، وقال الشنقيطي في الدرر : لم أعثر على قائل هذا البيت ، وقال السيوطي في شواهد المغني : أنشده ابن الأعرابي في نوادره ، ولم ينسبه ، والشاهد كون جر المعطوف على غير خبر « ليس وما » نادراً ، وهو قوله : « ولا منمش » عطف على « ذا نيرب » على توهم دخول الباء على المعطوف عليه .
راجـــع : « المغني جـ٢ ص ١٢٢ — شواهد المغني ص ٨٦٩ — الهمع جـ٢ ص ١٤٢ — الدرر ١٩٦ » .

فجر « منمش » على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية(١) والنيرب : التميمة ، والمنمش : المفسد لذات البين ، والمنمل : الكثير النميمة .

وفي مغنى اللبيب(٢) : وسألني أبوحيان — وقد عرض اجتماعنا — علام عطف» بحقلد — من قول زهير : ؟

تقى نقى لم يكـثر غنيمـــة بنهكة ذى قربي ولابحقلد(٣)

قلت : حتى أعرف ما الصقلد ، فنظرنا فإذا هى السيء الخلق .

فقلت : هو معطوف على شيء متوهم ، إذ المعنى : ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك .

قال شارحه الدماميني(٤) : الذى أتوهم أن المصنف رحمه الله قصد التنكيت على أبي حيان لما بينهما من المنافسة فأورد كلامه على وجه يحتمل معه عود الضمير من « فإذا هو سيء الخلق » الى الحقلد ، وإلى أبي حيان ، إشارة إلى ما ينسب إلى كثير من المغاربة من سيء الخلق .

— وقد يفعل ذلك = : أى الجر التوهمى — في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل = : قال المصنف(٥) : كقول امرىء القيس :

فظن طهاة اللحم من بين متضج صفيف شواء أو قدير معجل(٦)

لأن منصوب اسم الفاعل يجر كثيراً بإضافته إليه ، فكأنه حالة النصب مجرور ، فلو فصل امتنع الجر ، كأن يقال : من بين متضج في النار صفيف شواء ، لإزالة الفصل توهم الإضافة المقتضية ، على أن ما أجازه المصنف من ذلك ممنوع عند أصحابنا ، والبيت عندهم على حذف مضاف ، أى وطابخ قدير ، و « أو» على التقديرين بمعنى الواو ، والطهاة جمع طاه للطباخ ، والصفيف : ما صف

---

(١) في « ج : النافية . . . الخ .

(٢) جـ٢ ص ١٦٦ » .

(٣) البيت من قصيدة في مدح هرم بن سنان ، والنهكة : الظلم : وقيل : الانتهاك بالأسر والعقوبة والحقلد : البخيل .
راجع : « المغنى جـ٢ ص ١١٦ – شواهد المغنى ص ٦٤٢، ٨٩٠ – ديوانه ص ١٨٦ » .

(٤) « أى كتاب المنصف من الكلام جـ٢ ص ٢٠٠ » .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٣ و .

(٦) البيت من معلقته المشهورة ، وفيه شاهد آخر ، وهو أن « أو» بمعنى الواو ، أى وطابخ قدر ، و « منضج » اسم فاعل من أنضج متعد ، وعند ذكر مفعول بعده يجوز فيه أمران : تنوين اسم الفاعل ونصب مفعوله بعده ، مثل رواية البيت ، أوحذف تنوينه وإضافة مفعوله إليه . والصفيف : المصفوف من اللحم على الجمر ، وهو الكباب ، فقدير : معطوف على « منضج » والتقدير : من بين منضج صفيف شواء ، أوبين منضج قديرا ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .
انظر : « المعلقات العشر ص ١١٧ – ديوانه ص ٨٩ – العينى جـ٤ ص ١٤٦ ، شواهد المغنى ص ٨٥٧ » .

من اللحم على الجمر ليشتوى ، والقدير : المطبوخ في القدر تقول : منه قدر واقتدر كطبخ واطبخ .

وليست المسألة من الباب وإنما ذكرت استطراداً .

ــ وإن ولى العاطف بعد خبر « ليس » أو « ما » وصف يتلوه سببى = : نحـــو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ، وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه .

ــ أعطى الوصف ماله منفرداً = : من النصب والجر ، توهما ، ــ ورفع به السببى = : كما في المثالين .

ولو قلت : ما زيد يقوم ولاقاعداً أبوه ، أو ليس زيد يقوم ولا قاعدا أبوه امتنع الجر لما مر .

ــ أو جعلا = : أى الوصف والسببى مبتدءاً وخبراً = : نحو ــ ولا قاعـــدا أخوه فترفع أخوه ابتداء وقاعد خبره مطابقاً إياه ، أو ترفع الوصف ابتداء رافعا به ما بعده ساداً مسد الخبر ، لاعتماده على حرف النفى .

ــ وإن تلاه أجنبى ، عطف بعد « ليس » على اسمها ، والوصف على خبرها = : نحو : ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، « فعمر » عطف على اسم ليس ، و«ذاهبا» على خبرها ، وقد مر أن من القدماء من لا يرى النصب فيها ، لعدم سوغان تقدير « ليس » بعد « لا » .

ورده سيبويه(١) بقولهم : ليس زيد ولا أخوه قاعدين ، ويجوز جعلهما ابتداء وخبر ، نحو : ولا ذاهب عمرو .

ــ وإن جر = : خبر ليس ــ بالباء (جاز)(٢) على الأصح = : الذى هو رأى الأخفش ــ جر الوصف المذكور = : بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ، وهو جم الوجود ، وليس من العطف على عاملين ، نحو ــ ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ، وقولـــه :

وليس بمـــدن حتفه ذو تقـــدم   لحرب ولا مستنسئٍ العمر محجم(٣)

---

(١) وعبارته في الكتاب « جـ١ ص ٢٩ » : « وإن شئت جعلتها « لا » التى يكون فيها الاشتراك فتنصب ، كما تقول في «كان » : ماكان زيد ذاهبا ولا عمرو منطلقا ، وذلك قولك : ليس زيد ذاهبا ولا أخوك منطلقا ، كذلك ما زيد ذاهبا ولا معن خارجا ، وليس قولهم : لا يكون في « ما » إلا الرفع ، لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول : ولا ليس ولا ما ، فأنت تقول : ليس زيد ولا أخوه ذاهبين ، وما عمرو ولا خالد منطلقين ، فتشركه مع الأول في « ليس » وفي « ما » ، فما يجوز فيها الوجهان ، كما يجوز في « كان » إلا أنك إن حملته على الأول أوابتدأت ، فالمعنى أنك تنفى شيئا غير كائن في حال حديثك . . . الخ .

(٢) جاز ــ غير مذكورة في المتن تحقيق بركات .

(٣) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٣ ظ ، نقلا عن المصنف ، ولم أعرف قائله . والشاهد في قوله : « ولا مستنسىء العمر» حيث جر« مستنسىء » بباء مقدرة دلت عليها الباء السابقة الداخلة على « مدن » .

وقولـــه :

فليس بآتيـــك منهيهـــا ولا قاصــر عنــك مأمورها(١)

وقولـــه :

وليس بمعروف لنا أن نردهـــا صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا(٢)

وليس من العطف على عاملين ، فهو نظير قوله تعالى : «وفي خلقكم ومايبث من دابة آيات لقوم يوقنون(٣) ، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون» فحذف «في» الجارة لاختلاف الليل والنهار ، مدلولا عليها بالجارة «لخلقكم» وقولـــه :

أخليق بذى الصبر أن يحظى بحاجة وحد من القرع للأبواب أن يلجا(٤)

وقد منع ذلك سيبويه(٥) ، وهو مقابل الأصح في المتن .

ـ ويتعين رفعه = : أى الوصف المتلو بأجنبى كذا شرحه المصنف(٦) ، وابنا

---

(١) سبق تحقيقه في ص١٢٨٣ ، والشاهد هنا مثل سابقه .

(٢) قائله النابغة الجعدى من قصيدة طويلة قالها حين وفد على النبى عليه الصلاة والسلام مسلما ، قيل : إنها أحسن ما قيل في الفخر بالشجاعة ، ومنها : أتيت رسول الله إذ جاء بالهدى ... ويتلو كتابا كالمجرة نيراً .

قال الأعلم : «فرد قوله» مستنكر «على قوله : «بمعروف» وجعل الآخر من سبب الأول ، لأن الرد ملتبس بالخيل ، وكأنه منها ، والعقر متصل بضميرها ، فكأنه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل ، فتقدير البيت عند سيبويه : فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحا ولا مستنكر عقرها ، لما ذكرنا من التباس الرد بالخيل ، فكأنه من الخيل .

وقد أطال الأعلم البحث في هذا المقام فليراجع من أراد التوسع .

وتكلم على البيت المبرد في المقتضب وخالف الرأى الذى ذكره الشارح ، وخرجه بما يتفق ومذهبه .

راجـــع : «الكتاب جـ١ ص ٣٢ – المقتضب جـ٤ ص ١٩٤، ٢٠٠ – الخزانة جـ١ ص ٥١٣ – جمهرة أشعار العرب ص ٣٠١ – ٣٠٧ ديوانه ص ٧٢ الهاشميات ص ١٠٦ – ١٠٨» .

(٣) سورة الجاثية ، آية : ٤، ٥ .

(٤) لم اعرف قائله ولا أين يوجد مع كثرة البحث عليه ، وينظر الأشموني جـ٢ ص ٣٣٤ ، تحقيق محى الدين .

(٥) وما ذكره المبرد في المقتضب جـ٤ ص ١٩٦ ، يخالف ما قاله الشارح ، وعبارته عند الحديث على بيت النابغة الجعدى ، وبيت الأعور الشنى : «وكان سيبويه يجيز الجر في هذا وفي الذى قبله فيقول : ولا قاصر ، ولا مستنكر ، ويذهب إلى أن الرد متصل بالخيل ، وأن المنهى متصل بالأمور ... الخ .

وعبارة سيبويه في الكتاب «جـ١ ص ٣١ – ٣٢» : «وقد جره قوم ، فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور ، لأن من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنثه .... وقال : وقد يجوز أن يجر ويحمل على الرد ويؤنث لانه من الخيل ... الخ .

اذاً فسيبويه موافق للأصح ، وليس رأيه مقابل له .

(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٣ ظ .

قاسم(١) ، وعقيل(٢) والدماميني(٣) وأعاد الضمير أثيرالدين(٤) إلى الأجنبي وإنما أراد به الوصف أيضا ، لعدم الراجع منه إلى اسم « ما » وهو غير الأجنبي في قوله : وإن تلاه أجنبي ، لكون المراد به كما عرفت مرفوع الوصف ، ومآلهما واحد ، وإن كان الأوضح ما صنعه المصنف ومن تبعه بعد ما = : سواء نصب خبرها أم جر ، نحو : ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، وما زيد بقائم ولا ذهب عمرو .

وقال المصنف(٥) : لأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر بطل العمل ، فبطلانه في التقدم في المعطوف لبعده من العامل أجدر .

وإن شئت قلت : لأن خبرها لا يتقدم على اسمها ، فكذا خبر ما عطف على اسمها .

ولا تقل : إنهما تعليلان متباينان ، وإنما هما كما أنشدنا شيخنا وحيد عصره وعميد مصره الإمام أبوالعباس أحمد بن علي الإمام الحسن علي بن عمران الفارسي :

كأننا والماء حولنا قوم جلوس حولهم ماء(٦)

والمسألة حينئذ راجعة إلى عطف الجمل ، كقوله :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسيء عمرو لا متيسر(٧)

قال أثيرالدين(٨) : وما انتحاه المصنف من تعين رفع الأجنبي ، بعد « ما » هو ما عليه البصرية ، فلو نصب الوصف عطفا على خبر « ما » ما زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، فمنعه الخليل وسيبويه وأصحابهما ، احتجاجا بأن لا عائد ، فاستحال أن يعطف على — ما كان للأول غير عائد عليه منه شيء

وأجازه الكوفية تمسكا بقولهم : ما زيد قائما فمتخلفا أحد ، فإن عطف على خبر « ما » المجرور نحو ما زيد منطلق وخارج عمرو بجر « خارج» عطفا على منطلق فمنعه البصرية والفراء ، وأجازه هشام كالذى قبله ، لعدم تغيير إعادة الحرف عنده شيئا ، إذ كان توكيداً .

(١) في شرح التسهيل جـ١ ص ١٦٠.
(٢) في كتاب « المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٥٢ و .»
(٣) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ١١٣ و .» .
(٤) بل الأثير لم يقل بذلك . ولعل النسخة التي بين يدى الشارح فيها سقط ، وإنما هو موافق للمصنف ومن بعده ، أنظر التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٤ و . » .
وعلى ذلك فلا اعتبار لما قاله الشارح .
(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٣ ظ .
(٦) لم اعرف قائله ، ولا مراجعه مع أنني لم آل جهد في البحث عنه .
(٧) سبق تحقيقه في ص ١٢٨٧ .
(٨) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٧٤ و .

ولم يتعرض المصنف للعطف بتأخير الوصف .

ومقتضى التقسيم أن تقول : ولا يخلو أن يعطف على الأسم ، أو على الخبر ، أو عليهما ، فان عطف على الأول رفع نحو – ما زيد قائما ولا عمرو ، أو على الثاني : فهو ماتصدى له المصنف واستوفينا حقها تقاسيمه ، أو على الثالث : فإما أن العاطف موجب أولا ، فإن كان الأول رفع نحو – ما زيد قائما بل عمرو خارج ، أو الثاني فإن كان الخبر مرفوعا رفع ، نحو : ما زيد قائما ولا عمرو خارج ، أو منصوبا جاز الرفع إجماعا ، نحو : ما زيد قائما ولا عمرو خارج . وزعم الجرمى أن أكثرهم يرفع .

وأختلف في النصب فأجازه سيبويه(١) والخليل والكسائىوالفراء وهشام ومنعه غيرهم من القدماء .

ورده كما عرفت سيبويه(٢) ، وأجمعوا على امتناع أن تقول : ولا ليس ولا مـــا .

خاتمـــة : في مسائل من البـــاب :

أحدها : أجاز الكسائى إضمار « ما » وأنشـــد :

فقلت لها والله يدرى مســـافر إذا أضمرته الأرض ما الله صانع(٣)

وأجاز مع الفراء : مِن قائم إلا قائم » .

الثانية : أجاز البصرية : ما طعامك آكلا إلا زيد بتأخير الاسم مصحوبا بإلا ، وتقديم معمول الخبر على الخبر . ومنعه الكسائى والفراء .

الثالثة : شذ بناء النكرة مع « ما » تشبيها لها « بلا» كقولهم : ما بأس عليك – وأنشـــد الأخفش :

ما بأس لو ردت علينا تحيـــة قليل على من يعرف الحق عابها(٤)

---

(١) انظر : « الكتاب جـ١ ص ٢٩، ٣٠ » .
(٢) انظر « ص ١٨١٣ » .
(٣) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٤ ظ ، والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٤) – وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٩٦ » : لم أقف على قائله .
(٤) البيت من شواهد ابن هشام في المغنى جـ١ ص ٣٠٣ ، ولم يعلق عليه السيوطى في شرح شواهده « ص ٧١٥ بشيء » ، وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ٩٦ : لم أقف على قائله .
وعلى هذا تكون « ما » نافية شبيهة بـ « لا » ، و« بأس » اسمها مبنية على الفتح في محل نصب والمصدر من قوله : « لوردت » خبرها ، أى ما بأس ردها تحية علينا .
وقال الدماميني في شرحه على المغنى جـ٢ ص ٧٩ : ويمكن أن يقال : « بأس » فعل ماض ، أصله بئس بكسر الهمزة ، يقال : بئس فلان إذ أصاب بؤسا أى شدة ، ثم خفف باسكانها كما يقال : شهد بإسكان الهاء في « شهد » بكسرها ، و« لو» مصدرية ، وهى وصلتها فاعل « بئس » والاسناد مجاز ، إذ المراد أنها ما بئست بسبب رد التحية ، ثم أسند الفعل إلى الرد الملابس لها ، وأصل « عابها » : عيبها أوعايبها على أنه مقلوب العين ومحذوفها .

الرابعـــة : لا يجوز حذف اسم « ما » نحو زيد ما منطلقا ، قاصدا ما هو منطلقا ، لمضارعتها « ليس » وهى وأخواتها ممنوعته .

الخامســـة : يجوز إدخال همزة الإستفهام على « ما » الحجازية عاملة نحو أما زيد قائما .

والله تعالى أعلم ، وهو الموفق سبحانه ، لا رب غيره ولا خير إلا خيره .

وليس كلها للمقاربة ، لأن منها ما للشروع ، وما للترجى ، فهو من تسمية المجموع باسم بعض أفراده توسعا ، وقد أجمعوا على فعليتها إلا « عسى » فزعم ثعلب عن حكاية أبي عمر الزاهد ، وعزى لابن السراج أنها حرف وقد مضت أدلة فعليتها صدر الكتاب .

— منها للشروع في الفعل = : والتلبس بأقل أجزائه ثمانية — طفق = : بكسر الفاء يطفق طفقا كفرق بفرق فرقا .

وحكى الأخفش أيضا : طفوقا ، نحو : « فطفق مسحا بالسوق(١) أى يمسح مسحا ». وقولـه :

طفق الخلى بقسوة يلحى الشجى ونصيحة اللاحى الخلى عناء(٢)

— وطفق(٣) = : بفتحها يطفق كجلس يجلس .

— وطبق = : بكسر الباء الموحدة ، — وجعـل = : كقوله :

وقد جعلْتُ إذا ما قمتُ يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل(٤)

— وأخـذ = : كقولـه :

فأخذتُ أسأل والرسوم تجيب وفي الاعتبار إجابة وسؤال(٥)

(١) سورة ص ، آية : ٣٣ .

(٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٦ و . ولم اعرف قائله ولا مراجعه ماعدا ما ذكرت .

(٣) « وطفق » غير مذكورة في المتن تحقيق بركات ص ٥٩ » .

(٤) اختلف في نسبه هذا البيت ، وفي قافيته ، قال البغدادى في الخزانة ، والبيت من أبيات خمسة لعمرو بن أحمد الباهلى ، إلا أن قافيتها « رائية » لا « لامية» كما وقع في إنشاد النحويين والابيات رواها لعمرو المذكورالمرزبانى في الموشح . . . ورواها عن أبي سعد عن ابن حبيب عن ابن الأعرابى ، وقافية بيت الشاهد : الشارب السكر .
ونسبه محقق المقرب لابن عصفور لعمرو الباهلى أيضا .
ونسبه العينى ، والسيوطى في شواهد المغنى لأبى حية النميرى ، واسمه المشمر بن الربيع ، الشاعر المشهور ، وقيل : لحكم بن عبدل الأعرج الأسدى من شعراء الدولة الأموية ، ورواية السيوطى : « ظهرى» بدل « ثوبى » و« الشارب السكر» بدل « الشارب الثمل » والشاهد في قوله : « وقد جعلت » بمعنى : شرعت .
وفيه شواهد أخرى ، قال البغدادى : على أنه قد يجيء خبر « جعل » جملة شرطية مصدرة بإذا وقال العينى : الشاهد في قوله : « ثوبى » فإنه بدل من اسم « جعلت » .
وقال ابن عصفور في المقرب فأما قوله : وقد جعلت . . . البيت فعلى إقامة السبب وهو الأثقال مقام المسبب . . . والمعنى : وقد جعلت أنهض نهض الشارب الثمل لأثقال ثوبى إياى .
راجـع : « المقرب جـ١ ص ١٠١ — العينى جـ٢ ص ١٧٣ — الخزانة جـ٤ ص ٩٣ — شواهد المغنى ص ٩١١ — الدررجـ١ ص ١٠٢ » .

(٥) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٦ — وابن هشام في الشذورجـ٢ ص ٧٣ — ولم ينسبه أحدهما ، ولم اعرف قائله ، والشاهد في قوله : « أخذت » بمعنى شرعت .
وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ١٠٣ : لم أقف على قائله .

ـ وعلق = : بكسر اللام ، وهى و « هب » الآتية أغرب الثمانية ، قال :

أراكَ علِقت تظلم من أجرنا ... وظلم الجار إذلال المجير(١)

ـ وأنشأ = : بالهمزة أوله وآخره كقوله :

لما تبين ميل الكاشحين لكم ... أنشأت أعراب عما كان مكتوما(٢)

وقول الحطيئة :

أنشأت نطلب ما تغير ... بعد ما نشب الأظافر(٣)

ـ وهبَّ = : بصيغة « رد » كقوله :

هببتُ ألوم القلب في طاعة الهوى ... فلج كأني كنت باللوم مغربا(٤)

ـ وقام = : كقوله :

قامت تلوم وبعض اللوم آونه ... فما يضر ولايبقى له نغل(٥)

والنغل : مراجعة الكلام في صخب ، وليس من الباب قول ابن العميد :

قامت تظللنى من الشمس ... نفس أعز على من نفسى(٦)

قامت تظللنى ومن عجب ... شمس تظللنى من الشمس

(١) استشهد به الأشموني في شرح الألفية جـ١ ص ٢٦٣ – وابن هشام في الشذورجـ٢ ص ٧٣ » والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٨ – وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ١٠٣ : لم اعثر على قائله ، والشاهد في « علقت بمعنى : شرعت .

(٢) ذكره الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٦ و . ولم أعرف قائله ، والشاهد في قوله : « أنشأت » بمعنى شرعت ، وقال الشنقيطى في الدررجـ١ ص ١٠٣ : لم اعثر على قائله – وروى : « مكنونا » بدل مكتوما . وهو من شواهد الشذور جـ٢ ص ٧٣ » .

(٣) والبيت من قصيدة في مدح بغيضا ، وهجاء الزبرقان ، وهى في ديوانه « ص ١٦٩ » .

(٤) البيت من شواهد ابن هشام في الشذور والسيوطى في الهمع ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائله ، والشاهد : أن هببت بمعنى : شرعت . انظر : « الشذورجـ٢ ص ٧٣ – والهمع جـ١ ص ١٢٨ – الدررجـ١ ص ١٠٣ » .

(٥) ذكره الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٦ و . برواية « نقل » بدل « نغل » أى بالقاف لا بالغين ، ورواية الشنقيطى في الدرر : جـ١ ص ١٠٣ : « نغل » بالغين مثل الشارح . وقال الشنقيطى : لم اعثر على قائله ، والشاهد : أن قام من أفعال الشروع وفي الصحاح « جـ٢ ص ٢٤٥ » « نغل » : نغل الأديم بالكسر أى : فسد فهو نغل ، ومنه قولهم : فلان نغل إذا كان فاسد النسب . . . الخ .

(٦) قال العباسى في معاهد التنصيص جـ١ ص ١٧٣ : « البيتان لابن العميد وهما من الكامل قالهما في غلام حسن قام على رأسه يضلله من الشمس ، وقال ابن النجار في تاريخه قرأت على إسماعيل ابن سعدالله : أنبأنا بكر بن على التاجر ، قال قال أنشدنا رزق الله بن عبدالوهاب التميمى الواعظ في ولده أبى العباس ، لأنه كان يقوم إذا جاءت عليه الشمس ويضلله فقال قامت تظللنى من الشمس : . . . . البيتين . وقال – في مقام البلاغة : والشاهد فيها : أن إطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به . والشاهد : هنا أن « قامت » ليست بمعنى شرعت .

بل من القيام مرادف الوقوف ، قال ثعلب : يقال : قام يفعل كـــذا إذا أخذ فيه .

ـ ولمقاربتـــه = : أى الفعل خمسة ـ هلهل = : كقوله :

وطينا بلاد المعتدين فهلهلـــت نفوسهم قبل الإمامة تزهق(١)

أى كادت تزهق .

ـ وكـــاد = : وهى أشهرها ، يقال : كاد يكاد كيدا ومكادة ، كهاب هيبا ومهـــابة .

وعن قطرب حكاية كيدودة ، وعن الأصمعى : حكاية «كود» بالواو ، فهو كخاف خوفاً ومخافة .

ـ وكرب = : بفتح الراء وهو أفصح ، وبكسرها .

وفي البسيط : وزعم قوم أنها شروعية ، ومن ثم لم يقارن خبرها «أن» ، بخلاف «كاد» ، لقربها من الفعل ، وليس كما زعم بل سبيلها سبيل «كاد» كقولـــه :

وقد كربت أعناقها أن تقطعـــا(٢)

ـ وأوشك = : أى أسرع كأوشك في كذا أسرع فيه :

ـ وأولى = : وهى أغربها ، قال المصنف(٣) وأثيرالدين(٤) وغيرهما(٥)

---

(١) هذا البيت ذكره ابن هشام في الشذور مرتين إلا أنه جعل «هلهل» من أفعال الشروع ، إذ قال في جـ٢ ص ١٥ : وهذان الفعلان أى «هب وهلهل» أغرب أفعال الشروع ، و«طفق» أشهرها . وقال في ص ٧٣ : أفعال الشروع : طفق وجعل ، وأخذ ، وهب ، وعلق ، وأنشأ ، وهلهل . . . الخ .
وقال الشيخ عبادة في حاشيته على الشذور : واعلم أن ما ذكره المصنف من أن «هلهل» للشروع لم أقف عليه لأحد ، فإن المنصوص للنحويين ، بل وللمصنف نفسه في الجامع وغيره من كتبه أنها لدنوى الخبر هـ حفيد .
وذكر البيت السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٨ – وقال الشنقيطى في الدرر، جـ١ ص ١٠٢ : لم أظفر بقائله .

(٢) وصدره : سقاها دووا الأحلام سجلا على الظما .
والبيت من قصيدة لأبى زيد الأسلمى يهجو بها إسماعيل بن هشام المخزومى ، ويمدح آل الزبير ، كذا قال العينى وصاحب الدرراللوامع . وقال محقق المقرب لابن عصفور : والبيت لكلحبة اليربوعى . والصواب النسبة الأولى ، لأن بيت «كلحبة» غير هذا وإن اتفقا في القافية . إذ هو : إذا المرء لم يخش الكريهة أوشكت حبال المنايا بالفتى أن تقطعا .
أنظره في ص ١٠٦٤ . – والسجل : الدلو فيه مـــاء ، .
راجـــع : «المقرب جـ١ ص ٩٩ – الهمع جـ١ ص ١٣٠ – الدرر جـ١ ص ١٠٥ – العينى جـ٢ ص ١٩٣» .

(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٣ ظ .–

(٤) في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٦ و .

(٥) منهم ابن أم قاسم في شرح التسهيل ، جـ١ ص ١٦٠ .

كقولـــه :

فعادى بين هاديتين منهـــــا   وأولى أن يزيد على الثلاث(١)

قلت : وقصر الدماميني(٢) فعزى ذلك لابن قاسم خاصة ، ثم قال : والذى يجب أنها بمنزلة قارب ، وكذا فسرها الأصمعى وأنشد البيت كما صرح به في الصحاح(٣) ؛ وأيضا فالكلام في الأفعال الناسخة وإلا فهلا عد منها قارب وقرب .

قلت : نسلم أن المقام للنواسخ ، ولانسلم عدم عد « أولى » منها ، بـــل هى كسائرها مسوغا فيها ما ساغ فيها ، كما نلتزم عد « قارب» منها ناسخة كما عدها — أى قارب — أبوالقاسم الزجاجى ، لا كما توهم ، بل عدها أيضا ، وقرب وكارب أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن مجير(٤) البهارى في كتاب الإملاء المنتخل ، بل عد فيه من أفعال الباب هاتيك الثلاث ، وأحال ، وأقبل ، وظل ، وأشفى ، وشارف ، ودنا ، وقعد ، ووهب ، وأزلف ، وأسرف ، وتهيأ ، وأسف ، وزاد بعض : طار وانبرى وألم .

وزعم الزجاجى : أن الأجود في « قارب» استعمالها بأن .

وأعترض عليه وعلى غيره ممن عدها من أفعال المقاربة بعدم انفكاكها عن أن ، وكذا قال بعض أصحابنا في « اخلولق » لذلك .

قلت : ولا خصوصية لها ، لاتجاهه أيضا فيما لا أنفكاك له عن « أنْ » كحرى.

والذى يجزم به أن ذلك غير قادح في ناسخيتها ، لورود النواسخ الصريحـــة كذلك ، إما تامة ملتزما كون فاعلها أن المصدرية وصلتها ، كما قال ابن هشام(٥) أوناقصة سادة « أن » مسد أخبارها .

قيل : والذى تدفع به ناسخيه « قارب» وكونها(٦) من الباب ما ذكر بعض من ورود مفعولها اسما صريحا في الفصيح كقارب زيد القيام .

---

(١) قال البغدادى في الخزانة : على أن « أولى » من مرادفات «كاد » ولا تستعمل إلا مع « أن » قال السيوطى في الهمع ، إنها اغرب أفعال المقاربة ، وقال الشنقيطى في الدرر : لم أقف على قائل هذا البيت .

و« عادى» : أى والى بين الصيدين بصرع أحدهما إثر الآخر . و« هاديتين » واحدها : هادية ، وهى أول الوحشى ، ومعنى : « أولى أن يزيد » : كاد أن يزيد .

راجع : « الخزانة جـ٤ ص ٨٩ — الهمع جـ١ ص ١٢٨ — الدرر جـ١ ص ١٠٢ » .

(٢) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١١٣ و . » .

(٣) « جـ٢ ص ٥٦٤ مادة « ولى » .

(٤) قال السيوطى في البغية جـ١ ص ٤٠٧ : قال ابن مكتوب : له في النحو : « المنخل » نقل عنه أبوحيان في أفعال المقاربة من شرح التسهيل ، ولا نعرفه إلا من جهته . وقال : قلت : نقل عنه في الارتشاف في عدة مواضع ، والمنخل المذكور : شرح على الجمل ، كما ذكر في آخر الارتشاف .

(٥) أنظر : « المغنى جـ٢ ص ١٩٤ » .

(٦) أى وتدفع كونها من الباب . . . الخ .

قلت : وليس بشيء ، لورود ما أجمع على ناسخيته كذلك كأوشك وكاد . نعم لو لم ترد إلا كذلك اتجه الرفــع .

والحق ورودها ناسخة وغيرها ، فلا يبت القول بواحد منهما وهو الصواب . وفي بعض نسخ هذا الكتاب : وألم وأولى(١) .

قال ابنا قاسم(٢) وعقيل(٣) : ولم يتعرض لهما(٤) في شرحه المصنف . بل ذكر أن أفعال الدنو خمسة ، وعلى هذه النسخة فهي ستة .

قال البهاء بن عقيل : فتقول(٥) : ألم زيد أن يفعل أى قارب .

وفي الصحاح(٦) : غلام ملم ، أى مقارب للبلوغ .

قال أثير الدين(٧) : وأما « ألم » فقد ورد : « لولا أنه شيء قضاة الله لألم أن يذهب بصره »(٨) .

وفي الحديث « أن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم »(٩) : يريد صلى الله عليه وسلم : أو يلم أن يقتل . وتبعه تلميذاه المذكوران(١٠) فقالا : ويمكن أن « يلم » فيه ناقص ، والخبر محذوف مدلولا عليه بما قبله : أى أو يلم «أن يقتل .

قلت : وقصر الدماميني(١١) : فعزى ذلك لابن قاسم ، ثم اعترضه بأنه دعوة مجردة ، وأن لا حجة بما في الحديث ، إذ « ألم » فيه بمعنى قرب ، فالمعنى :

ما يقتل حبطا أو يقرب من القتل ، ها كذا قرره في الصحاح(١٢) .

قلت : وأنت خبير بما ألقى عليك قبل من عد بعض إياها من أفعال الباب .

---

(١) ومنها النسخة المحققة من قبل بركات انظر ص ٥٩ .
(٢) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١٦١ .
(٣) في « كتابه » المساعد على تسهيل الفوائد ورقه ٥٢ و . » .
(٤) في الأصل : لها وهو الصواب ، لأن التى أسقطت « ألم » فقط .
(٥) في المرجــع الســابق .
(٦) « جـ١ ص ٣٣٤ » .
(٧) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٧٩ ظ . وعبارته : « وأما ألم فجاء في الحديث « لولا أنه ... الحديث .
(٨) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « جـ٢ ص ٢١ » .
(٩) أخرجه الإمام أحمد في مسنده « جـ٣ ص ٢١ » من حديث طويل ، برواية : « ان مما ينبت الربيع يقتل أويلم حبطا ، ألم تر إلى آكله الخضرة .... الخ .
من حديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه .
(١٠) أى ابن عقيل وابن أم قاسم ، في المرجع المذكور .
(١١) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١١٣ و . » .
(١٢) « جـ٢ ص ٣٣٤ » .

وأما دفع ما في شرح ابن قاسم تبعا للأثير (١) بما في الصحاح فترجيح لا سند له ، لاحتمال التقديرين معا .

وقد أوردها أئمة اللسان فوجب توجيهها ما أمكن ، وقد أمكن بما ذكره الأثير وتلميذاه ، الجزم بما لغيرهم إلغاء لما لهم ، وطرحا له بالكلية من غير استظهار محض مكابرة ، ولو سلم فلم يقطع ابن قاسم ولا غيره من هؤلاء أن ذلك الوجه ، وإنما أوردوه احتمالا وتأنيسا بشهادة لفظة الإمكان .

ثم قال(٢) : ثم لا أدرى كيف يكون الخبر المحذوف بتقدير جعلها ناقصة ما قدره من « بأن يقتل » مع تعلقه بالفعل نفسه كما في : ألمّ بالذنب إذا أوقع فيه ، وهو غير مناسب ، كما ترى ، لسياق الحديث فتأمله .

قلت : وأنت خبير بأن ليس في لفظ ابن قاسم(٣) ما يقتضى تعلقا من الباء الجارة ، بل ولا عند غيره من ابن عقيل والأثير ، وإنما قدروا الخبر عاريا من الجار ، فقالوا : يريد أو يلم أن يقتل ، فلا وجه للتنظير بألم بالذنب ، وإنما حرف اللفظ فتحرف المعنى .

ـ ولرجائه = : أى الفعل ثلاثة ـ عمى وحرى = :

قال الدماميني(٤) تبعا للرضى(٥) ، وهو أيضا ما في القاموسى(٦) بكسر الراء .

قلت : وهو خلاف ما أطبق عليه غيرهما من الفتح ، كما تتبينه آخر ما يرد عليك من كلام أثير الدين(٧) ، وصرح به أصحاب أفعال الباب كابن طريف(٨)

ـ واخلولن = :

قال المصنف(٩) فهذه الثلاثة أعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء ، وأعرفها حرى ، يقال : حرى زيد أن يجيء بمعنى عسى أن يجيء .

---

(١) في المرجع المذكور .
(٢) أى الدماميني في المرجع المذكور .
(٣) أنظر شرحه جـ١ ص ١٦١ » .
(٤) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١١٣ ظ » .
(٥) « في شرح الكافية جـ٢ ص ٣٠٤ » .
(٦) « جـ٤ ص ٣١٨ » .
(٧) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٧٦ و .
(٨) هو : عبدالله بن طريف الأندلسي أبومروان النحوى اللغوى .
قال القفطى : من أهل قرطبة ، أخذ عن أبى بكر بن القوطية ، وغيره ، فكان حسن التصرف في اللغة ، وله كتاب حسن في الأفعال ، هذب فيه « أفعال بن القوطية » شيخه ، توفي نحو (٤٠٠) . انظر : « الانباه جـ٢ ص ٢٠٨ - البغية جـ٢ ص ١١١ » .
(٩) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٣ ظ .

قلت : وقصر الدماميني(١) فعزى ذلك لابن قاسم(٢) ، ثم اعترضه بأنا لانسلم أن شيئا من هذه الأفعال الثلاثة دال على المقاربة ، بل على الرجـاء ساكتة عن القرب(٣) والبعد ، وكلام المصنف يشير إليه .

قلت : وأنت خبير بتصريح المصنف في الشرح بنقيض ما زعم إشارته إليه ، والاعتضاد به ، في أكثر إقدام هذا الرجل وعدم تحفظه فيما ينقل أو يقول .

ثم قال(٤) : وإنما غر الشارح – يعنى ابن قاسم – قول ابن الحاجب(٥) : أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا ، أو آخذاً فيه ، ثم قال(٦) : فالأول عسى ، فاقتضى أن «عسى» لدنو الخبر على سبيل الرجاء .

وتعقبه الرضي(٧) بما قلناه فقال : عسى للطمع في حق غيره تعالى ، وإنما الطمع فيما ليس الطامع فيه على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنو مالا وثوق بحصوله ، ولايقال : إنما معناه رجاء دنو الخبر كما هو قضية كلام الجزولى وابن الحاجب أن الطامع يطمع في دنو مضمون خبره ، فنحو – عسى أن يشفى مريض ، أى إننى أرجو قرب شفائه ، وذلك أن عسى ليس متعينا وضعا ليطمع في دنو مضمون خبره ، بل لطمع حصوله مطلقاً مرجو الحصول عن قرب أوبعد ، تقول : عسى الله أن يدخلني الجنة ، وعسى النبى صلى الله عليه وسلم أن يشفع لى ، فإذا قلت : عسى زيد أن يخرج فبمعنى لعله يخرج ، ولا دنو في لعل إتفاقا .

قلت : وقد عرفت أن لا اغترار لابن قاسم بذلك رأسا ، وإنما مسنده كغيره تصريح المصنف بذلك .

ثم الانصاف إذا جهل أن ذلك قول المصنف أن يقول إثر نقله قول ابن قاسم : وهو موافق لابن الحاجب في مقدمته لكن تعقبه الرضي .

أما الاقدام على التخطئة بذلك فلا ، إذ لا مجال للعقل في كلا الكلامين ، وإنما مدرك ذلك الاستقراء والفحص عن تراكيب العرب .

قال أثير الدين(٨) اثر نقله قول المصنف يقال : حرى زيد أن يجىء أى عسى أن يجىء ، إن كان نقلا عن أئمة اللغة فصحيح ، وإلا فالمحفوظ أن حر ، اسم منون ، قال ثعلب : أنت حرى بذلك .

---

(١) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٦١ ظ .
(٢) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١٦١ .
(٣) في «جـ» : عن البعد والقرب . . . الخ .
(٤) أى الدماميني في المرجع المذكور .
(٥) انظر « شرح الكافية لابن الحاجب جـ١ ص ١١٤ » .
(٦) أى ابن الحاجب .
(٧) في شرح الكافية جـ٢ ص ٣٠١ » .
(٨) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٧٦ .

وقال ابن سهل محمد بن على الهروى(١) في كتاب أسفار الفصيح : لا يثنى ولا يجمع ، ومنه قوله :

وهن حرىً أن يثبنك نقــره وأنت حرىً بالنار حين تثيب(٢)

وقيل : إنها بمعنى عسى . وقال في قول الأعشى :

إن تقل هن من بنى عبــد شمس فحرى أن يكون ذاك وكانا(٣)

إن معناه فحقيق ، وقيل عسى ، يريد أن للرجاء كعسى ، فله إذا معنيان ، وقد فسر هؤلاء « حرى» المنون بعسى ، وهى فعل ، فيحتاج في إثبات كونها فعلا بمعنى « عسى » إلى نقل يفصح عنه .

وربما تصحف على المصنف ، فاعتقد عدم تنوينه فعلا ماضيا .

قلت : وقصر الدماميني(٤) فنقل بعض ذلك عازيا إياه لابن قاسم(٥) ، ثم قال : « وهو تابع لشيخه أبي حيان في الاعتراض على المصنف بذلك ، وهو قصور ؛ فقد نص عياض في مشارق الأنوار على ورود « حرى زيد أن يفعل » ، فيستعمل فعلا ؛ وناهيك به إماما ثقة لانزاع في عدالة إطلاعه .

قلت : وأنت خبير بما انطوى عليه هذا الجواب من التهويل والتبجح على قصور قصر النقل في تصحيح المسألة على المشارق ، وقد طفحت بصحتها الدفاتر ، وصرحت بها أفواه المحابر ، ومهارق الأئمة الأكابر ، وعدها أصحاب كتب الأفعال كابن طريف ، والسرقطى(٦) ، وأنشدوا عليها أناشيد .

ثم قال(٧) : وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأمثاله إلا سـوء الظن بالمعترض عليه ، وإلا فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الإطلاع بالمحل

---

(١) هو : محمد بن على أبوسهل الهروى النحوى اللغوى المؤذن .
قال ياقوت : أخذ عن صاحب الغريبين ، ورواه عنه وعن أبي يعقوب النجيرمى ، وأبي أسامة جنادة النحوى رئيس المؤذنين بجامع عمرو . وله من الكتب : شرح الفصيح ومختصره ، أسماء الأسد ، أسماء السيف ، توفي عام (٤٣٣) . انظر : « معجم الأدباء جـ ١٨ ص ٢٦٣ – الانباه جـ٣ ص ١٩٥ – البغية جـ١ ص ١٩٥ » .

(٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٦ و . ولم اعرف قائله .

(٣) قال ابن هشام في شذور الذهب : ولا أعرف من ذكر « حرى» من النحويين غير ابن مالك ، وتوهم أبوحيان أنه وهم فيها ، وإنما هى « حرى» بالتنوين اسما لا فعلا ، وأبوحيان هـو الواهم ، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقطى وابن طريف ، وأنشدوا عليها شعراً وهو قول الأعشى ان يقل هن . . . البيت .
وقد استشهد بالبيت السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٢٨ – وانظر : الدرر جـ١ ص ١٠٣ – الشذور جـ٢ ص ٧١ » .

(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ١١٣ ظ » .

(٥) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١٦١ .

(٦) توجد مجموعة بهذه النسبة ، ولا اعلم أيهم المقصود بالذات .

(٧) أى الدماميني في المرجع الســابق .

الذى لايدفع عنه ، والمسألة نقلية فما باله بدفع قوله بهذه الأقاويل الواهية ، نعوذ بالله من حسد يسد باب الإنصاف .

قلت : لا ينبغى حمل اعتراض الأئمة بعضهم على بعض على سوء الظن ، وهم هداة الأنام وأعلام الإسلام ، فإن ذلك غير اللائق بمناصبهم وبواذخ(١) أقدرهم ، فإن ذلك بعينه سوء الظن ، وإنما يحمل على المقاصد السنية والأغراض السنية من إظهار دين الله ، وإقامة الحق ، وبذل النصيحة لعفاة العلم ، والكشف عن حقائق الأمور ، سيما ما يصدر عن الأثير في حق المصنف ، فقد بلغ في التنويه به وإشادة ذكره حد الإطراء ، وهو الذى نشر تصانيفه ، وكشف لطوائف طلبة العلم رموزها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض لهم بلججها ، حتى لقد بلغ من اعتنائه بها إلى أن ألزم نفسه أن لا يقرىء أحدا إلا كتاب سيبويه أوتسهيل المصنف ، أو مصنفات نفسه ، فأنى يخطر إليه إزراء به ، وهو بلديه ، وقد فاخر به المشارقة ، وقد أنشد بعض أصحابنا المغاربة من أهل الأندلس ، وهو الإمام البلوى لما لقيه وهو بالديار المصرية :

بيننا نسب ترعى وإن بعدت ... لكوننا ننتمى فيها لأندلسى(٢)

ويحسب هذا المصنف البديع شهادة الأثير أنه أبدع كتاب في فن العربية ألف ، وأجمع موضوع في الأحكام النحوية صنف ، وإذا تأملت ما أورد عليك من كلامه تبينت أن ليس فيه ما يقتضى الجزم بخطأ المصنف ، بل مقتضاه التردد في صحته .

وأما ابن قاسم فقد برأ ساحة المصنف ، فقال(٣) إثر قوله : والمحفوظ أن « حرى» اسم منون ... الخ : لكن المصنف ثقة .

والعجب للدمامينى كيف طوى ذكر ذلك(٤) وأضرب عنه . ولوعا بالردود والتعقبات على الفضلاء .

ــ وقد ترد عسى إشفاقا = : والكثير ورودها رجاء .

قال سيبويه : عسى طمع وإشفاق ، فالطمع في المحبوب ، والإشفاق في المكروه نحو عسيت أن أموت وقوله :

عسيتم لدى الهيجاء تلقون دوننا ... تضافر أعداء بضعف نصير(٥)

---

(١) في الصحاح مادة « بذخ » : باذخ : أى عال ، والبواذخ من الجبال : الشوامخ .
(٢) والبيت ليس فيه شاهد نحوى ، وإنما هو شاهد معنوى ، أى فيه مدح لابن مالك ، وكونه ينتمى مع صاحب البيت للأندلس ، وأن بينهم نسب يجب رعايته وإن بعد .
(٣) في شرحه للتسهيل جـ١ ص ١٦١ .
(٤) أى قول ابن أم قاسم : « لكن المصنف ثقة » .
(٥) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٧ و . ولم اعرف قائله ولا أين يوجد سواه . والشاهد : أن « عسى » هنا للإشفاق .

وقول الأسود بن يعفر :

عسيتم أن تصابوا ذات يـــو م كما يستشرف الجزر العقاب(١)

وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم(٢) » وقد أخذه حميد فقال :

قضى الله في بعض المكارة للفتى برشد وفي بعض الهوى مايحاذر(٣)

وكلمتا » بعض ، في مقابلة شيئا وشيئا .

— ويلازمهن = : أي عامة أفعال الباب — لفظ المضي إلا كاد وأوشـك وجعل = : فلم يتصرف منها شيء(٤) .

قال أثير الدين(٥) : واختلف في مانع تصرف « عسى » وأخواتها ، فقال أبو الفتح لما قصد بها المبالغة أخرجت عن بابها ككل فعل أريد به المبالغة كنعم وبئس وفعـلى التعجب .

قلت : وقصر الدماميني(٦) فعزاه لأبي الفتح من حكاية ابن قاسم(٧) ، ثم قال(٨) : وفيه نظر يظهر مما سبق .

قلت : يعني ما قدمه(٩) عن الرضي من عدم إفساده « عسى » قربا ، وقد عرفت منازعتنا إياه فيه .

وتعليل أبي الفتح هذا يعضدها .

واعتل ابن عصفور لعدم التصرف بكون معناها ماضيا ، إذ لا تقول : عسى زيد أن يقوم إلا وقد استقر الرجاء في نفسك بقيامه قبل ، ولايلتفت إلى عدم رجوع القيام لرجوع ذلك الى الترجي لا إلى مضي عسى .

(١) كذلك ذكره الأثير ونسبه للأسود بن يعفر في المرجع المذكور في البيت قبله ، والشـاهد فيه مثله أيضا .
(٢) سورة البقرة ، آية : ٢١٦ .
(٣) هذا البيت منسوب مرة لحميد بن ثور ، وهو في ديوانه ص ٨٧ – ٨٩ من قصيدة ، ومرة أخرى نسب لعامر بن الطفيل وهو في ديوانه ص ٧٥ – من قصيدة أيضا ، وانظر الحماسـة ج٢ ص ٢٣٧ » .
(٤) أي فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلا الماضي وعددها كلها : سبعة عشر .
(٥) في شرح التسهيل ج٢ ص ١٧٧ و .
(٦) في شرحه للتسهيل ج٢ ص ١١٣ ظ .
(٧) في شرحه للتسهيل ج١ ص ١٦١ .
(٨) أي الدماميني في المرجع المذكور .
(٩) أنظر ص ١٣٠٥ .

قال(١) لايقال : إذا استقر المعنى في النفس ، فقد استقر ، أيضا في الحال ، فقد جعلت لها صيغة بالنظر إليه .

لأنا نقول : إنما اختير لها صيغة الماضى لخفتها ، ومسوغ ذلك معنى الاتصال ، وصيغة الماضى ترد فيما يراد به ذلك ، نحو « وكان الله غفوراً رحيما »(٢) وقــول الكميت :

ماذاق بؤس معيشة ونعيمهـــا فيما مضى أحد إذا لم يعشق(٣)

لأن المراد به الدوام ، ومن ثم ساغ إعمالها في إذا هـ .

قال أثيرالدين(٤) : وهذه كلها تعاليل لشيء وضعى ، والوضعيات لاتعلل ، ولو قيل : عسى لما شاركت « لعل » في الرجاء لزمت عدم التصرف لكان قولا .

- إلا كاد وأوشك = : فاستعمل لهما المضارع ، بل هو في أوشك أكثر حتى زعم الأصمعى ألا ماضى لها رأسا .

ورد بحكاية الخليل وغيره .

- وعملها في الأصل عمل كان = : من رفع المبتدأ اسما (ونصب خبره خبرا لها منصوبا في بعضها كما ستقف عليه ، وما ساغ كونه اسما لكان من المبتدءات ساغ اسما)(٥) لها .

وفي البسيط : « أن يفعل » بعدها بدل من الاسم بدل المصدر من الاسم ، وأظنه مبنيا على أنها (ليست نواقص)(٦) ، فالمعنى عندهم في « عسى زيد أن يقوم « قرب يقوم « قرب قيام زيد ، ثم قدم الاسم وأخر المصدر ، فقيل : قرب زيد قيامه ، وعضد بقولهم : عسى أن يقوم زيد على أنه الأصل ، فإن قدم الاسم فهو على البدل حملا لها على طريقة واحدة .

ورد بأنه بدل لازم ، ولابدل لازم ، وبأنه إخراج لعسى عن معناها رأسا إلى تأويل القرب خاصة .

قلت : وفيه دفع لما اجتلب عليه الدماميني من قول الرضى السابق دفعا لقول ابن قاسم تبعا للمصنف : والأفعال الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء .

---

(١) أى ابن عصفور .
(٢) سورة الأحزاب ، آية : ٥٦ .
(٣) البيت من قصيدة قالها الكميت في مدح يزيد بن المهلب ، وقيل في مدح مخلد بن يزيد بن مهلب ، أنظر ديوانه جـ١ ص ٢٥٨ .
(٤) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٧٧ ظ .
(٥) ما بين القوسين ساقط من « ب » .
(٦) « ليست نواقص » ساقط من « ب » .

وذهب بعض إلى مفعوليته ، لأنها في معنى : قارب الفعل ، احتجاجا بعدم كون المصدر أخبارا ، وكون المصدر فاعلا غير مقتاس مع « أن » .

وقيل هو نصب بنزع الخافض ، لجموم سقوطه مع « أن » ، فمعنى عسى زيد أن يقوم : عسى للقيام ، ومعنى اخلولق يفعل : تهيأ للفعل ، وهي تخريجات مخرجة للألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة ، فلا معول عليه ، وأيضا فلا يسوغ في عامتها .

وقيل من باب الإعمال(١) على إعمال الأول .

ورد بنحو — عسى أن يقوم اخوتك ، وعسى أن يقوم الزيدان ، ولايضمر مفرد في موضع جمع ، ولايسوغ على إعمال الثاني لوجوب الإضمار في — عسى (٢) وبروزه في التثنية والجمع(٣) إلا على رأى الكسائي وهو باطل كما عرف في بابه .

— لكن التزم كون خبرها = : فعلا — مضارعا = : ومن ثم افردت بباب — مجرداً = : من أن — مع هلهل = : من أفعال الشروع ، لأنها للأخذ في الفعل فخبرها في المعنى حال كقوله :

قامت تلوم . . . . البيت(٤)

وعلته في « هلهل » أشدية المقاربة فيه ، لدلالة تركيبه على المبالغة كزلزل ، وصرصر ، فلحق بالأفعال الشروعية في ذلك .

ومضارعا — مقرونا بأن مع « أولى » وما بعدها = :
قال أثير الدين(٥) : وهو عسى وحرى وأخلولق .

وفي شرح الدماميني(٦) : وكان ينبغي أن يسقط المصنف عسى ، فيقول : مع أولى وما بعدها إلا عسى ، لإيراده إياها في قسم ذى الوجهين .

قلت : إنما أخذه مع وضوحه من قول ابنى قاسم(٧) وعقيل(٨) ، والمراد به أى ما بعدها حرى ، وأخلولق . وعلة الاقتران أن الفعل المرجو مستقبل ، فناسبه(٩) حرف الاستقبال .

---

(١) في هامش « ب » : التنازع قبل الاعمال . . . الخ .
(٢) — عسى — ساقطة من ب .
(٣) « والجمع » مكررة في « ب » .
(٤) سبق تحقيقه في ص ١٣٠٠ .
(٥) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٧٨ هـ .
(٦) « جـ١ ص ١١٤ و . » .
(٧) في شرحه التسهيل « جـ١ ص ١٦١ » .
(٨) في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد ورقة ٥٢ ظ » . وعبارته : والمراد به « حرى واخلولق » فتقول : أولى زيد أن يقوم ، وكذلك البواقي .
(٩) في جـ : قياسه ، بدل فناسبه .

وأما عدمه في «عسى» فشاذ حملا على كاد ، كما عكس فيها حملا على عسى من غير أن يكون معنى الاستقبال هنالك مراداً قاله بعضهم .

وفي شرح الدماميني(١) : وهو مردود بأن معنى : كاد يموت قارب أن يتأخر عنه الموت قليلا فيما مضى ، أى قارب حالا يكون الموت بعده بقليل ، وهو داعي الترك ، لأنها آية الإستقبال ، فذكرها يوهم التراخي الذى هو عكس المراد ، وإن كان التراخي غير لازم للاستقبال .

قلت : ولاخفاء في ضعفه ، بل في فساد قوله : قارب أن يتأخر عنه الموت ، لما علم ضروريا أن المراد : قارب ملابسة الموت ، لا التأخر عنه .

والتحقيق ما عند المحقق(٢) الرضى أنه انما غلب في أفعال المقاربة «كاد» ومرادفاتها كون أخبارها كذلك ، لكونها من شدة القرب الذى فيها كأنها شروعية ، فليست متضمنة معنى «كان» كأفعال الشروع ، بل محمولة من حيث الاستعمال على كان ، فجاز في بعضها اقتران الخبر بأن — و = : ملتبسا — بالوجهين = : التجرد والاقتران في = : الأفعال — البواقي = : من كاد وكرب وأوشك ، لكن على التفصيل الآتي ومن ثم قال : — والتجرد مع كاد وكرب أعرف = من الاقتران ، كما في حديث عمر رضي الله عنه : «ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب»(٣) وقول الشاعر :

أبيتم قبـــول السلم منا فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل(٤)

وقولـــه :

قد بُرْت أو كربت أن تبـــورا لما ريت بيهسا مثبـــورا(٥)

وقـــوله :

سقاها ذووا الأحلام سجلام على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا(٦)

(١) «جا ص ١١٤ و . » .
(٢) في شرح الكافية جـ٢ ص ٣٠٥ » .
(٣) أخرجه البخارى في صحيحه «جـ١ ص ١١٨ — ١١٩ — كتاب الأذان — باب : قول الرجل ما صلينا» . والشاهد : اقتران خبر «كاد» بأن ، على غير الأعرف .
(٤) قال العيني : لم أر أحداً عزاه إلى قائله ، والبيت من شواهد الأشموني ، والشاهد اقتران خبر «كاد» بأن والغالب لذن يكون فعلا مضارعا غير مقترن بها . راجع : العيني جـ٢ ص ٢٠٨ — الأشموني جـ١ ص ٢٦١ » .
(٥) نسبه العيني للحجاج بن رؤيه التميمى السعدى ، وهو من شواهد الأشموني والشاهد مثل سابقه . والبيهس : اسم من اسماء الأسد .
راجع : «العيني جـ٢ ص ٢١٠ — الأشموني جـ١ ص ٢٦٢ » .
(٦) سبق تحقيقه في ص ١٨٢٤ .

وهو عند أصحابنا من الضرورات كقوله :

قد كاد من طول البـــلا أن يمصحى(١)

وقولـــه :

كادت النفس أن تفيض عليـــه   إذا طوى تحت ربطة وبرود(٢)

وأما التجريد فمما لايحصى كثرة نحو: «يكاد البرق يخطف أبصارهم»(٣)

وقولـــه :

وما أنت إلا رســوم الديـــار   وستوك قد كربت تكمل(٤)

وقولـــه :

كرب القلب من جواه يـــذوب   حين قال الوشاة هند غضوب(٥)

ولم يذكر سيبويه في خبرها إلا التجرد – وأوشك(٦) وعسى بالعكس = : (٧) (فعسى الله أن يأتي بالفتح»(٨) «وعسى الله أن يجعل بينكم»(٩) أعرف من نحو قوله.

---

(١) اختلف في رواية صدره ، ورواية العيني : رسم عفا من بعدما قد انمحى . ورواية محقق المقتضب : ربع عفا من بعدما قد أمحى .
والراجح أنه لرؤية بن الحجاج ، يصف منزلا بالبلاء ، وأنه كان يرى .
له أثر ، وممصح : ذهب ، وليمصح : يذهب .
راجع : الكتاب جـ١ ص ٤٧٨ – المقتضب جـ٣ ص ٧٥ – المقرب جـ١ ص ٩٨ – ابن يعيش جـ٧ ص ١٢١ – الدررجـ١ ص ١٠٥ – العيني جـ٢ ص ٢١٥ » –

(٢) قال السيوطي في شواهد المغنى : لم يسم قائله ، ونسبه الشنقيطي في هامش شواهد المغنى لمحمد بن منادر ، من شعراء البصرة ، وهو من قصيدة يرثى بها عبدالمجيد بن عبدالوهاب الثقفي ، وضمير «عليه» للمرثى ، والربطة : الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، والجمع : ربط والبرود جمع برد ، نوع من الثياب ، والمراد بهما الكفن .
راجع : «شواهد المغنى ص ٩٨٤٨ – الأشمونى جـ٢ ص ٧٢ – الأشموني جـ١ ص ٢٦١» .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٠ .

(٤) قائله : الكميت بن زيد من قصيدة يمدح بها عبدالرحمن بن عتبة ابن سعيد بن العاص ، والشاهد تجريد خبر «كرب» من «أن» ، وفيه شاهد آخر ، وهو: إغناء العدد الذى في آخره «نون» إذا أضيف إلى صاحبه وإغناؤه عن اضافته إلى المميز ، والأصل : قرب أن يكمل ستون سنة من عمرك .
راجـــع : «الخزانة جـ١ ص ٥٥٨ – ديوانه جـ٢ ص ٢٩ – الهمع جـ١ ص ٢٥٤ – الدرر جـ١ ص ٢١٠ .

(٥) نسبة العيني مرة لرجل من طيء ، وقال : ويقال : قائله : كلحية اليربوعى ، وذكر الشنقيطي النسبتين – إلا أنه بعكس العيني في ترتيب النسبة والشاهد مثل سابقه .
راجـــع : «العيني جـ٢ ص ١٨٩ – الشذورجـ٢ ص ٧٢ – الأشموني جـ١ ص ٢٥٢ – الهمع جـ١ ص ١٣٠ – الدرر جـ١ ص ١٠٥» .

(٦) في المتن تحقيق بركات : «وعسى وأوشك . . . الخ .

(٧) في «ب» : «فالتجريد نحو» فعسى الله الآية ، وهذا اللفظ زيادة ولا معنى له .

(٨) سورة المائدة ، آية : ٥٢ .

(٩) سورة الممتحنة ، آية : ٧ .

عسى فرج يأتي به الله إنـــه   له كل يوم في خليقته أمر(١)

وقول هدبة :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه   يكون وراءه فرج قريب(٢)

وقولـــه :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر   بمنهمر جون الرباب سكيب(٣)

وقولـــه :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده   إذا نحن جاوزنا حفير زياد(٤)

وجمهور البصرية على أن تجريد خبر « عسى » ضرورة .

وقضية كلام سيبويه خلافه لقوله :(٥) واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل ، تشبيها بكاد يفعل فأطلق .

قال ابن عصفور : ويجب أن يقيد ، إذ لم يحفظ مجرداً إلا ضرورة .

وقد تعوض السين من أن في خبرها كقوله :

عسى طيىء من طيىء بعد فقده   ستطفى غلات الكلى والجوانح(٦)

---

(١) قال العيني في شواهده الكبرى ، والشنقيطي في الدرر : لم نقف على اسم قائله والشاهد تجريد خبر « عسى » من « أن » وهوقليل ، وفيه شاهد آخر ، وهو : كون اسم « عسى » نكرة .
راجــع : « العيني جـ٢ ص ٢١٤ – الهمع جـ١ ص ١٣١ – الدررجـ١ ص ١٠٩ » .

(٢) والبيت من قصيدة لهدبة بن خشرم قالها وهو مسجون بالمدينة بسبب قتله لزياد بن زيد ، وذلك في عهد معاوية ، ثم قتل به لأن ابنه رفض أن يدفع الدية ، وروى « أمسيت » بضم التاء وفتحها وأغلب روايات النحويين الضم ، قال الدكتور عضيمة في هامش المقتضب : والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه . والشاهد مثل ما قبله .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٤٧٨ – المقتضب جـ٣ ص ٧٠ – العيني جـ٢ ص ١٨٤ – الخزانة جـ٤ ص ٨١ – الدررجـ١ ص ١٠٦ » .

(٣) استشهد بالبيت سيبويه مرتين وفي كليهما نسب لهدبة بن الخشرم ، واستشهد به ابن يعيش في شرح المفصل في هذا المقام . والشاهد فيه : مثل سابقه ، واستشهد به سيبويه ايضا على جواز اماله الألف من « قادر» قال الأعلم : وإن كان قبلها الحرف المانع لقوة الراء المكسورة على الامالة .
راجع : « الكتاب جـ١ ص ٤٧٨ – ، جـ٢ ص ٢٦٩ – ابن يعيش جـ٧ ص ١١٧ – ، ٩ ص ٦٢ – الأشموني جـ٤ ص ٢٢٩ » .

(٤) سبق تحقيقه في ص ٧٠٧ والشاهد هنا مثل الأبيات السابقة .

(٥) « في الكتاب جـ١ ص ٤٧٧ » .

(٦) نسب هذا البيت في الحماسة لقسام بن رواحة السنبسي ، وقيل : اسمه « قسامة » بالتاء ، قال المرزوقي : « عسى » لفظة وضعت للترجى والتأميل ، إلا أنها تؤذن بأن الفعل مستقبل مطموع فيه .... وقال : لما كان من شرط « عسى » أن يجيىء بعده « أن » إيذانا بالاستقبال جعل هذا بدل « أن » « السين » لأنه أشهر في الدلالة على الاستقبال ، وقال : والمعنى : المطموع فيه من أولياء الدم أن يطلبوا الثأرفي المستقبل ، وإن كانوا أخروه إلى هذه الغاية . والغلات : جمع « غلة » وهى الحرارة في الجوف ، والكلى : جمع كلية أوكلوة ، والجوانح : الضـــلوع .
راجــع : « الحماسة ص ٩٦٠ – الخزانة جـ٤ ص ٨٧ – ابن يعيش جـ٧ ص ١١٨ – ، ٨ ص ١٤٨ » .

وفي البسيط : ولم يوضع مكانها «سوف» ، وكذا : أوشك زيد أن يقوم . كقولـــه :

ولوسئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا(١)

وقولـــه :

إذا المرء لم يخشى الكريهة أوشكت حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا(٢)

أعرف من أوشك زيد يقوم ، وقوله :

يوشك من فـــر من منيـــة في بعض غراته يوافقها(٣)

وفي الحديث : «يوشك الرجل متكئا على اريكته يحدث بحديث من حديثي ، فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله»(٤) .

وقد تدخل الباء على خبرها مقرونا بأن كقوله :

أعادل(٥) توشكن بأن تريـــني صريعا لا أزور ولا أزار(٦)

ــ وربما جاء خبرهما = : أي كاد وعسى . كذا قال المصنف في شرحه(٧)

(١) قال العيني : هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه ، وقال : أنشدنا ابن الأعرابي ، وذكـــر البيت ولم يعزه إلى أحد ، والشاهد : اقتران خبر «أوشك» بأن ، وهو قوله : أن يملوا .
راجـــع : «العيني جـ٢ ص ١٨٢ – الدرر جـ١ ص ١٠٥ – الأشموني جـ١ ص ٢٠٦ – التصريح جـ١ ص ٢٠٦ – الهمع جـ١ ص ١٣٠» .

(٢) «سبق تحقيقه في ص ١٠٦٤» .

(٣) قائله : أمية بن أبي الصلت الثقفي شاعر مخضرم ، أي أدرك الإسلام ، واختلف في إسلامه ، والراجح أنه مات كافراً . وقيل : إن البيت لرجل خارجي قتله الحجاج ، والأول أصح وهو في ديوانه ضمن قصيدة ، قالها عند وفاته . وجاء في الاستيعاب في معرفة الاصحاب جـ٤ ص ٢٧٩» و«تفسير ابن كثير جـ٢ ص ٢٦٤» : أن فارعة أخت أمية جاءت لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنشدته تلك القصيدة ، فقال لها : «يا فارعة ان مثل أخيك كمثل الذي آتاه الله آياته فانسلخ منها فاتبعه الشيطان فكان من الغاوين . والشاهد فيه مثل سابقه وفيه شاهد آخر ، وهو : استعمال مضارع «أوشك» من أفعال المقاربة .
راجـــع : «الكتاب جـ١ ص ٤٧٩ – المقرب جـ١ ص ٩٨ – العيني جـ٢ ص ١٨٧ – ابن يعيش جـ٧ ص ١٢٦ – الدرر جـ١ ص ١٠٣ – الديوان ص ٢٤٠ .

(٤) أخرجه ابن ماجة في سننه «جـ١ ص ٦» مقدمة ، باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من حديث المقدام بن معد يكرب .
وأخرجه الإمام أحمد في مسنده «جـ٤ ص ١٣٢» من حديث المقدام أيضا ، برواية «يوشك أحدكم أن يكذبني ، وهو متكىء على أريكته . . . الخ .

(٥) في «أ» و«جـ» : «أعاد» بسقوط اللام ، والصواب كما في «ب» . وكذا رواية الأثير والســـيوطي .

(٦) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٧٩ ظ ، والسيوطي في الهمع جـ١ ص ١٣٠ – وقال الشنقيطي في الدرر جـ١ ص ٧ . لم اعثر على قائله ، والشاهد : دخول الباء على خبر أوشك المقرون بأن .

(٧) «جـ١ ص ٦٤ و .» .

وفي شرح الدماميني(١) : وليس ينجيه من التعب ، إذ لا قرينة في المتن تدل عليه ، وإنما فيه قرينة خلافه ، وهو قرب عسى وأوشك للضمير بالمتواتر عوده إليهما .

قلت : إنما أخذه من قول مقلده ابن قاسم(٢) تبعا لقول أثيرالدين(٣) : ظاهر قوله : خبرهما عود الضمير إلى أقرب مذكور من « عسى وأوشك » ، غير أن المصنف بين في الشرح إرادته : من «كاد وعسى» .

– مفرداً منصوبا(٤) = : تنبيها على الأصل عند سيبويه(٥) والبصرية ، كقوله :

فَأُبْتُ إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر(٦)

وقولـــه :

أكثرت في العزل مُلِحاً دائما لا تكثرن إني عسيت صائما(٧)

وقالوا : عسى الغوير أبؤسا(٨) ، أي ذا أبؤس .

وقال ابن كيسان : وهو مصدر والتقدير بئس .

واستحسنه مصعب بن أبي بكر الخشني منظرا إياه : « فطفق مسحا»(٩) وقدره ابن كيسان أيضا : أن يكون ، وأبو عبيدة : أن يأتي بأبؤس .

وقال أبوعمرو الزاهد عن ثعلب : عامة كلامهم : عسى زيد قائم ، بالرفع خبر للمبتدأ .

---

(١) جـ١ ص ١١٤ » .
(٢) في شرح التسهيل « جـ١ ص ١٦١، ١٦٢ » .
(٣) « في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٨٠ و . »
(٤) في المتن تحقيق بركات ص ٥٩ وشرحى الأثير وابن أم قاسم : « مفردين منصوبين أما في شرح الدماميني فوافق لما في الشرح .
(٥) انظر : « الكتاب جـ١ ص ٤٧٨ » .
(٦) قائله : تأبط شراً ، واسمه : ثابت بن جابر بن سفيان ، من جملة أبيات قالها بسبب نجاته من كين أعده له بنولحيان ، والشاهد فيه : مجيء خبر «كاد» مفرداً ، وهو قوله : «آئبا» ورواية الحماسة : «ولم أك آئبا» وعليها فلا شاهد ، وقد ذكر المرزوقي في شرحها رواية الشارح ، وقال يقول رجعت إلى قبيلتي « فهم » وكدت لا أؤوب ، لأني شافهت التلف . راجع : « الحماسة ص ٨٣ – العيني جـ٢ ص ١٦٥ – الخزانة جـ٣ ص ٥٤ – الأشموني جـ٢ ص ٢٢٧ – الدرر جـ١ ص ١٠٧ – الهمع جـ١ ص ١٣٠ » .
(٧) سبق تحقيقه في ص ٧٠٦ .
(٨) قال الميداني في « مجتمع الأمثال جـ٢ ص ١٧ » : الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة ، وأصل هذا المثل – فيما قيل « من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه . . . أي لعل الشريأتيك من قبل الغار وقال : يضرب للرجل ، يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .
(٩) سورة ص ، آية : ٣٣ .

ومنـــهم من يجعله بمعنى «كان» فينصب ، ولهذه العلة جـــاء الخبر عن عمـــر ابن الخطاب رضى الله عنه أنه قال للرجل الذى وجده منبوذاً : «عسى الغوير أبؤســـا(١)» هـ .

وقضيته جواز : عسى زيد قائم بالرفع لغة ، وهو شيء لا يعرفه البصرية ، وجواز عسى زيد قائما ، لإثباته (لغة لا ضرورة ولا نادراً ، وهو خلاف رأيهم أيضا ، ولو صح نقل نثرا ونظما ، وقد ورد خبر أوشك) (٢) غير مضارع مغنيا عن أن والفعل كقوله :

لأوشك صرف الدهر تفريق(٣) بيننا ولا يستقيم الدهر والدهر أعوج(٤)

(ـ و = : ربما جاء ـ خبر جعل جملة اسمية = : كقوله :

وقد جعلت قلوص بنى ســـهيل من الأكوار مرتعها قريب(٥)(٦))

وعليه خرج بعض «حكاية ثعلب : عسى زيد قائم ، على أن «عسى» ناقصة ، واسمها ضمير الشأن ، والجملة الخبر .

ـ أو فعلية مصدرة بإذا = : قال المصنف(٧) كقول ابن عباس رضى الله عنهما :

«فجعل الرجل إذا لم يستطيع أن يخرج أرسل رسولا»(٨)

---

(١) انظر : «مجمع الأمثال للميداني جـ٢ ص ١٧ » والمستقصى في أمثال العرب للزمخشرى جـ٢ ص ١٦١ » .

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٣) في جـ «فرق» .

(٤) ذكر البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ٨٠ ظ ، ولم اعرف قائله . والشاهد كون خبر «أوشك» مصدرا مغنيا عن «أن» والفعل .

(٥) ذكر هذا البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ضمن ثلاثة أبيات ولم يذكر قائلها» قال المرزوقي : «جعلت» ها هنا بمعنى : «طفقت وأقبلت» ، ولذلك لايتعدى ، و«القلوص» : الفتية من الإبل ، و «مرتعها قريب» في موضع الحال .
وقال البغدادى في الخزانة : على أنه جاء نادراً خبر «جعل» جملة اسمية ، وهو قوله : «مرتعها قريب» وقال : قال ابن جنى في إعراب الحماسة : أوقع الجملة من المبتدأ والخبر موقع الجملة من الفعل والفاعل ، أراد : وقد جعلت قلوص ابنى سهيل يقرب مرتعها من الأكوار .
وقال البغدادى : أقول : الصواب في التقدير : تقرب من المرتع ، باسناد الفعل إلى ضمير القلوص ، فإن جميع أفعال المقاربة لا يكون فاعل خبرها الفعل إلا ضمير اسمها ، كما نص عليه الشارح المحقق . وفي البيت أبحاث أخرى تراجع في مضانها .
أنظر : «الحماسة ص ٣١٠ ـ العينى جـ٢ ص ١٧٠ ـ الخزانة جـ٤ ص ٩٢ ـ الأشموني جـ١ ص ٢٥٩ وشواهد المغنى ص ٦٠٦ » .

(٦) ما بين القوسين ساقط من «ب» .

(٧) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٤ و .

(٨) أخرجه البخارى في صحيحه «جـ٣ ص ١٧١ ـ كتاب التفسير : سورة الشعراء ، آية «وأنذر عشيرتك الأقربين» قوله : حدثنا عمربن حفص ، من حديث ابن عباس رضى الله عنهمـــا .
والشاهد : كون خبر «جعل» جملة فعلية مصدرة بإذا .

قال ابن هشام في شرح الشواهد : وهذا لم أر(تقديره ، ووجهه أن « إذا » نصب بجوابها على الصحيح ، والمعمول مؤخر تقديراً عن عاملة ، فأول الجملة)(١) حقيقة أرسل .

فالصواب أن يقال : أو جملة فعلية فعلها ماض ، فإن هذا هو محض الشذوذ ، وأما نفس « إذا » فلا وجه ، لكونها مرجعا للشذوذ ، ومن ثم لم يقل أحد فيما علمت : إن قوله

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ، ثوبي . . . (٢)

شاذ ، للتصدير بإذا ، بل من حيث رفع السببى خاصة فافهمه ﻫ .

وهو خلاف ما في المتن .

ـ أو = : مصدرة بكلما = : كما في الحديث : « فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر »(٣) قال المصنف في التوضيح(٤) : وهذا مبنى على أصل متروك وهو أن سائر أفعال المقاربة مثل « كان » دخولا على المبتدأ والخبر ، فالاصل أن خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا وجملة أو ظرفاً ، فترك الأصل ولتزم كون الخبر مضارعا .

ـ وندر اسنادها = : أى جعل ـ إلى ضمير(٥) شأن = : نحو جعل زيد قائم ، ولم يقف له أثيرالدين ولا غيره من الشروح على سماع ، هذا إن جعل ضمير إسنادها إلى « جعل » .

وأما أنه لأفعال الباب فكحكاية أبي عمر الزاهد السابقة عن ثعلب على التخريج السابق .

ـ و= : ندر أيضا ـ دخول النفى(٦) عليها = : كقول أنس رضى الله عنه : « فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت »(٧) ولم يندر دخوله على « كاد » فلاينبغى عود مجرور « عليها »(٨) لأفعال الباب ، ولم يتعرض المصنف له في الشرح ،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من « ب » .
(٢) سبق تحقيقه في ص ١٢٩٩ .
(٣) أخرجه البخارى في صحيحه « جا ص ٢٤٠ - كتاب الجنائز - باب : حدثنا موسى بن إسماعيل » من حديث سمرة بن جندب ، وهو حديث طويل . والشاهد : كون خبر « جعل » جملة فعلية مصدرة بكلما .
(٤) أى شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٧٩ » .
(٥) في المتن تحقيق بركات : ضمير الشأن . . . الخ .
(٦) في المتن تحقيق بركات = ودخول النفى عليها وليس المقرونة . . . الخ . ونبه في أسفل أنها سقطت في بعض النسخ .
(٧) أخرجه البخارى في صحيحه « جا ص ١٨٣ - كتاب الاستسقاء - باب : من تمطر في المطر . والشاهد : دخول النفى على « جعل » نادراً .
(٨) في « ج : مجرور على الأفعال . . . الخ .

– وليس المقرون(١) خبرا عند سيبويه = : بل نصب بنزع الخافض ، أو يتضمن الفعل معنى قارب .

قال في الكتاب(٢) : تقول : عسيت أن تفعل ، فإن بمنزلتها : قاربت أن تفعل ، أى قاربت ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل ، واخلولقت السماء أن تمطر ولايستعمل هنا المصدر ، كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل في موضعه في – بذى تسلم هـ .

وحاصله : أن أنْ وتاليها بتأويل المصدر فيلزم في مثل : «زيد أن يقوم» الاخبار بالحدث عن الجثة .

بل نقول جمعا لأطراف المسألة : ما كان غير مقرون بأن فالاجماع أن الفعل فيه داخل على الجزءين ، وإن قرن به فثلاثة أقوال :

أحدها : وهو للمبرد(٣) وظاهر كلام الزجاج ، ونسبه المصنف لسيبويه أنـه مفعول به اعتلالا بما مر .

الثاني : أنه خبر ، وهو مذهب الجمهور ، وصححه ابن عصفور(٤) .

الثالث : أنه في موضع رفع بدلا من المرفوع قبله على الفاعلية ، بدل اشتمال ، وعليه الكوفية .

---

(١) في المتن تحقيق بركات : وليس المقرون بأن خبراً و» مثله ما في شرح الأثير جـ٢ ص ١٨٠ ظ . وما في شرح ابن أم قاسم جـ١ ص ١٦٢ » .

(٢) « جـ١ ص ٤٧٧ » .

(٣) أنظر : « المقتضب جـ٣ ص ٦٨ وما يبعدها » قال السيوطى في الهمع جـ١ ص ١٣٠ : «فأفعال هذا الباب تعمل عمل «كان» ، فترفع المبتدأ اسما لها ، وتنصب الخبر خبراً لها ، ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول . . . وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى : قارب زيد الفعل ، وحذرا من الاخبار بالمصدر عن الجثة » .
وقال الدكتور عضيمة تعليقاً على ذلك في هامش المقتضب جـ٣ ص ٦٩ » : «والذى أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل «كان» وأخواتها ، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها ، وكذلك الجملة بعدها ، وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أودنا انما هو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ، كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها ، وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولا ، فقد عبر بذلك في باب كان أيضا ، قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ : «وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر» ، وعنون لهـا بقوله : «هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول» .
كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل في جـ١ ص ٢١ فقال : «ولا يجوز الاقتصار فيه عـلى الفاعـل» .
ويعتبر هذا التعقيب مبطلا لما ادعاه الشارح تبعا للأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٨١ و . والذى يعتبر المصدر الاساسى للسيوطى في الهمع ، وهو رأى وجيه ومقبول .

(٤) أنظر : «المقرب جـ١ ص ١٠٠» .

وأجيب(١) عما اعتل به سيبويه والمبرد في منع الخبرية بعد تقدير « أن » وصلتها بالمصدر : بأنها مسوقة دلالة على تراخى الفعل سوقهم لها في خبر « لعل » كما في الحديث : « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض»(٢) وقوله :

لعلهما أن يبغيا لك حاجة(٣)

ولعل من الاحرف الداخلة على الجزءين إجماعا . فكما لا تقدر أن بعدها(٤) به ، فكذا في عسى وأخواتها .

وأعتل الجمهور بأنهم لما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل . كقوله :

لا تلحنى اني عسيت صائما(٥)

وأجاز بعض هؤلاء التقديرية ، إذ قد يخبر به عن غيره مجازا ، كزيد عدل رضى ، وقوله :

فإنما هى إقبال وإدبار(٦)

---

(١) في ب : وقد أجيب . . . الخ .

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه « جـ٢ ص ١٠٩ » كتاب الشهادات ، باب من أقام البينة بعد اليمين . و « جـ٤ ص ٢٠٤ » كتاب « حيل » ، « ص ٢٣٩ » كتاب الحيل ، باب موعظة الإمام للخصوم ، من حديث أم سلمة .
وأخرجه مسلم في صحيحه « جـ٣ ص ١٣٣٧ – ١٣٣٨ » كتاب الاقضية ، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ، من حديث أم سلمة وأخرجه أبوداود في سننه « جـ٢ ص ٢٧٠ » كتاب الاقضية ، باب في قضاء القاضى إذا أخطأ ، من حديث أم سلمة وأخرجه ابن ماجة في سننه « جـ٢ ص ٧٧٧ » كتاب الأحكام ، باب قضية الحاكم لا تحل حراما . . . الخ عن أم سلمة كذلك .

(٣) وعجز البيت : وأن يرحبا صدرا بما كنت أحضر .
وهو من قصيدة لعمربن أبى ربيعة ، والشاهد : دخول « أن » على خبر « لعل » وهو من شواهد الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٨١ و . والسيوطى في الهمع جـ١ ص ١٣٥ – ، ٢ ص ١٧١ – الدرر جـ١ ص ١١٣ ، ٢ ص ٢٢٦ – ديوانه ص ٩١ » .

(٤) به أي المصدر أى : لايقدر الفعل المقرون بأن بعد لعل بالمصدر .

(٥) سبق تحقيقه في ص ٧٠٦ .

(٦) وصدر البيت : وترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت . ويروى : ترتع ماغفلت . وأخرى : ترتاح في غفلة .
وذكر لهذا البيت ثلاث توجيهات ، أحدها : المجاز العقلى ، وهو جعل المبتدأ نفس الاقبال والادبار مبالغة . وهو محل الشاهد .
والثاني : على تقدير مضاف محذوف ، أى : ذات اقبال ، الثالث : على تأويل المصدر بأسم الفاعل ، أى مقبلة ومدبرة . وقال عبدالقاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز ص ٢١٢، ٢١٣ « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء : ترتع ما رتعت . . . البيت ، وذلك أنها لم ترد بالإقبال والادبار غير معناهما ، فتكون قد تجوزت في نفس الكلمة ، وإنما تجوزت في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر ، ولغلبة ذلك عليها واتصاله بها ، وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الأقبال والادبار .
وانظر : « الكتاب جـ١ ص ١٦٩ – المحتسب جـ٢ ص ٤٣ – ديوانها ص ٢٦ – الخزانة جـ١ ص ٢٠٧ – شواهد الكشاف ص ٤٠٦ » .

وقوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله (١) » أى إفتراء ، وقول الشاعر :

لعلك يوما أن تلم ملمة (٢)

وقوله :

لعمرك ما الفتيان أن تنبت اللحى(٣)

وقد أبطل(٤) رأى الكوفية بأنه إبدال قبل تمام الكلام ، لعدم استقلاله في نحو — أعجبني عبدالله (٥) فهمه بخلافه لوقلت : عسى(٦) زيد ، ولايرد نحو قوله :

لسان السوء تهديها الينا فجئت وما حسبتك(٧) أن تجيئنا(٨)

لإبداله أن يجيئنا من الكاف ، لأنا لانسلم بدليته رأسا كما زعم ابن كيسان وبعض الكوفية ، بل هو ثاني مفعولى حسب ، وإن كان ليس الأول معنى . وربما أخبر عن الجثة بالمصدر .

---

(١) سورة يونس ، آية : ٣٧ .

(٢) وعجز البيت : عليك من اللائى يدعنك أجدعا .
قال البغدادى في الخزانة : وهذا البيت من قصيدة لمتمم بن نويرة الصحابى رثى بها أخاه مالك بن نويرة لما قتله خالد بن الوليد لتهمة الردة . وقال المبرد في المقتضب : فان قال قائل في الشعر : لعل زيد أن يقوم جاز ، لأن المصدر يدل على الفعل ، فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب عسى ، قال الشاعر : لعل يوما أن يلم ملمة : . . . البيت .
راجع : « المقتضب جـ٣ ص ٧٤ — الخزانة جـ٢ ص ٤٣٣ — ابن يعيش جـ٨ ص ٨٦ — جمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ — ٢٩٥ .

(٣) وعجز البيت : ولكنما الفتيان كل فتى ند
والبيت من شواهد الأثيرفي التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٨١ ظ ، وابن هشام في المغنى جـ٢ ص ٣١٢ » قال الدسوقي في الحاشية : « أن تنبت » أى : نبات ، ثم يؤول بنابت ، فالمصدر مؤول باسم الفاعل ، أى ما الفتيان نابتى اللحى ، ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل . . . ولكن عجز البيت مناسب لاحتمال الأول .
وقال الشمنى في حاشيته أيضا : « جـ٢ ص ٢٨٢ » أى على تأويل « أن وصلتها » بالمصدر ، وتأويل المصدر باسم الفاعل . ولم يذكر أحدهم قائله ، ومثله السيوطى في شرح الشواهد ص ٩٦٤ .

(٤) في جـ : وقد أنكره الكوفية . . . الخ . وهو خطأ ، والصواب ما أثبت .

(٥) « عبدالله » ساقط من « جـ » .

(٦) « عسى » ساقطة من « جـ » .

(٧) في جـ : وما حسبت أن . . . الخ .

(٨) قال الشنقيطى في الدرر : لم اعثر على قائل هذا البيت ، وفيه شواهد واحتمالات أخرى ، أحدها : اتصال الكاف بـ « حسب » وهو قليل .
ثانيها : كون الكاف مفعولا أول ، و« أن » زائدة ، و« تجئنا » في محل المفعول الثاني ، وعليه فأن ليست مصدرية ، وهذا على مذهب الأخفش في إجازة نصب المضارع بأن الزائدة ، وثالثها : كون فاعل ومفعول « حسب » متحدين لمسمى واحد . ورواية السيوطى في شواهد المغنى : وحنت وما حسبتك أن تحين .
« راجع : الهمع جـ١ ص ٧٧، ١٥٦ — الدرر جـ١ ص ٥١، ١٣٨ — شواهد المغنى ص ٥٠٦ » .

وفي شرح الدماميني(١) : ولامانع من كون البدل لازما ، لكونه المقصود بالحكم ، وكونه تابعا غير قادح في اللزوم ، للزوم بعض التوابع كوصف مجروررب

قلت : وهو مدفوع بأن كونه مقصوداً لوساغ اللزوم في عامة تراكيب الابدال ، والواقع خلافه .

وأما أن بعض التوابع وجد لازما ، لعروضه على قلته عروض لزوم بعض الفضلات من الأحوال وغيرها ، بخلاف دعوى البدل ، لاستلزامه اللزوم في عامة تراكيبه التى لايضبطها الحصر ، وهو مالا يصارإليه . وقراءة حمزة « ولا تحسبن الذين كفروا أنما تملى لهم »(٢) بالخطاب ، على جعل « أن » بدلا من الموصول سدّ في البدلية سدها مسدهما في قراءة الباقين ، على جعل الذين فاعلا ، فلا يتعين ، وإن اختاره حذف ثاني المفعولين ، مدلولا عليه المعنى ، وهو جائز على قلته ، وفيها تخاريج أخر .

وقد نحى الرضى(٣) في شرح الحاجبية منحي المصنف في اختيار رأى الكوفية ، ولفظه : « ولاأرى هذا وجها بعيداً ، فيكون في نحو : يا زيدون عسى أن تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل في موضع الفاعل ، والمعنى أيضا يساعدهم ، لأن « عسى » بمعنى يتوقع ، فمعنى « عسى زيد أن يقوم » يتوقع ويرتجى قيامه ، وإنما غلب فيه بدل الاشتمال ، لأن فيه(٤) إجمالا ثم تفصيلا ، كما مر في باب البدل ، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشأن .

ـ ولايتقدم هنا = : أى في هذا الباب ـ الخبر = : قال في البسيط : اتفاقا ، ولا يجوز ـ أفعل طفقت ولا أن يقوم عسى زيد .

قال المصنف(٥) : لمخالفة أخبار هذا الباب الأصل ، بلزوم كونها أفعالا ، فلو قدمت لتضاعفت المخالفة ، وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها ، لعدم ورودها إلا بلفظ المضى إلا « كاد » و« أوشك » فلهن حال ضعف بالنسبة إلى كوامل الأفعال ، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف ، فلم تتقدم اظهارا لمزية « كان » وأخواتها .

ـ وقد يتوسط = : نحو ـ طفق يخرجان الزيدان ، وكاد يهلكون العصاة .

قال المصنف(٦) : وإنما أجيز توسط أخبارها تفضيلا لها على « إنّ » وأخواتها ، نحو : طفق يصليان الزيدان وكاد يطيرون المهزومون .

---

(١) « جا ص ١١٤ ظ » .
(٢) سورة آل عمران ، آية : ١٧٨ . وانظر : كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي جا ص ٣٦٥ .
(٣) « ج٢ ص٣٠٣ » .
(٤) ـ فيه ـ ساقطة من « ج » .
(٥) في شرح التسهيل جا ص ٦٤ و .
(٦) في المرجع السابق .

وقضية كلامه أن لافرق في التوسيط بين المجرد والمقترن نحو : عسى أن يخرجا غلاماك . وفي الثاني خلاف .

ذهب المبرد(١) والسيرافي في الاقناع والفارسي(٢) إلى جوازه ، وصححه ابن عصفور(٣) فأجازوا : عسى أن يقوم زيد على « أن يقوم(٤)» خبر « عسى » و«زيد» اسـمها .

ومنعه الأندلسي إلا أن يكون زيد فاعل يقوم ، ويجوز التقديم يجوز هذا الوجه .
وتسد « أن » وصلتها في ذلك مسد الجزءين سدها مسد مفعولى ظن في – ظننت أن يقوم زيد ، وعليه قوله تعالى : «عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا»(٥) ولايجوز « أن يبعثك » – خبر « عسى » ، و « ربك » اسمها ، كراهة الفصـل بربك الأجنبى بين « يبعثك » و« مقاما » لارتفاعه بعسى .

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع ، فعلى الجواز ، تقول : عسى أن يقوما أخواك ، وعسى أن يخرجن الهندات ، لانه خبر ، والنية به التأخير ، وعلى المنع يتحتم ارتفاع ما بعد « أن يفعل » بالفعل ، فلا يكون فيه ضمير ، فتقول : عسى أن يقوم أخواك ، وعسى أن يقوم إخوتك ، وعسى أن تقوم الهندات .

ورد بتوسطه مع « ليس » مع جمودها ، وعلى كل فيتحتاج التوسط إلى سماع نحو : عسى أن يقوما الزيدان غير مختص بلغة أكلوني البراغيث .

وفي البسيط : إن ظاهر الكتاب أنها تامة مرفوعا بها ما بعدها على الفاعلية ومعناها إذ ذاك : دنا وقرب ولاتسند إلى مصدر محض .

– وقد يحذف = : الخبر – إن علم = : نحو « فطفق مسحا »(٦) وفي الحديث :

« من تأني أصاب أوكاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد»(٧) وقوله :

وإذا ما سمعت من نحو أرض لحت قد مات أوقيل كادا(٨)

فأعلمى غـير علم شك بأنـى ذاك ويك لمقصد لـن يقـادا

---

(١) أنظر : « المقتضب جـ٣ ص ٧٢ » .
(٢) أنظر : « الإيضاح جـ١ ص ٧٧ وما بعدها .
(٣) أنظر : « المقرب جـ١ ص ١٠٠ » .
(٤) لعل الصواب : على أن أن يقوم . . . الخ .
(٥) سورة الإسراء ، آية : ٧٩ .
(٦) سورة ص ، آية : ٣٣ ، أى يمسح حذف لدلالة المصدر عليه .
(٧) ذكره السيوطى في الفتح الكبير « جـ٣ ص ١٧٦ » من حديث عقبة بن عامر في الطبرانى الكبير .
(٨) نسبهما الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٨٢ ظ « للمرقش ، ولم أجدهما في غير شرح الأثير . والشاهد حذف خبر «كان» للعلم به بما قبله .

أى لن يؤخذ بقود . وقوله :

ما كان ذنبك في جار جعلت له ... عيشا وقد كان ذاق الموت أوكربا(١)

وقولـــه :

قد هاج سارٍ لسارٍ ليلة طـــربا ... وقد تصرم أوقد كاد أوذهبا(٢)

السار الأول : البرق .

ـ ولا يخاو الاسم = : لكونه مخبرا عنه ـ من الاختصاص = : بأن يكـــون معرفة أو قريبا منها كاسم كان ،

ـ غالبا = : وإلا فقد يأتي نكرة محضة كقوله :

عسى فـــرج يأتي به الله إنـــــه ... له كل يوم في خليقته أمر(٣)

ـ ويسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فتغنى = : بفتح ثاء المضارعة ، أى فتستغنى ـ عن الخبر = : استطالة لأن . ولجريان الخبر والمخبر عنه بالذكـــر في صلتها ، كما سدت مسد مفعولى « ظننت» وأخواتها ، كقول كثير :

سيوشك أن تنيـــخ إلى كـــريم ... ينالك بالندى قبل الســـؤال(٤)

وقول الآخر :

إذا أنت لم تغفر لمولاك أن ترى ... به الجهل أوما رأيته في المعاتب(٥)

وكم قوله المعروف أوشك أن ترى ... موالى أقـــوام ومولاك غائـــب

وعسى أن يقوم الزيدان ، واخلولق أن يفوز العمرون .

ومنع الخضراوى : اخلولق أن تمطر السماء .

---

(١) نسبه الشنقيطى في الدرر للحطيئة وقال : هو من قصيدة يهجو بها الزبرقان بن بدر ، ويمـــدح بغيضا بن عامر ، ونسبه صاحب معجم الشواهد العربية لذى الرمة وقال : إنه في ملحقات ديوانه ص ٦٦١ . ورواية الدرر : ماكان ذنبى . . . وقد ذاق طعم الموت . . . الخ والشاهد حذف خبر كرب ، والتقدير : أو كرب يذوقه ، أى : طعم الموت . وقد بحـــث ديوانيهما فلم أجده فيهما .

راجع : «الهمع جا ص ١٣١ – الدرر جا ص ١٠٨ – معجم شواهد العربية ص ٢٩ » .

(٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٨٣ و . ولم اعرف قائله والشاهد : حذف خبر «كاد» أى : كاد يتصرم .

(٣) سبق تحقيقه في ص ١٣١٢ .

(٤) كذلك نسبه لكثير الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص ١٨٣ و . والشنقيطى في الدرر جا ص ١٠٩ – برواية : «ينيلك بالذى» .

والشاهد : إسناد «يوشك» إلى «أن تنيخ» ، ويكون «أن والفعل» سادين مسد الجزءين .

راجـــع الهمع جا ص ١٣١ .

(٥) ذكر هذين البيتين الأثير في التذييل والتكميل ج٢ ص١٨٣ و . ولم اعرف قائلهما ، ولا أين يوجدان سواه مع كثرة البحث في المراجع التى لدى . والشاهد في قوله : «أوشك أن ترى» حيث سدت «أن» والفعل مسد اسم أوشك وخبرها .

– ولايختلف لفظ المسند = : منهن – لاختلاف ما قبله = : إفراداً وتذكيرا وغيرهما بل تقول : زيد عسى أن يذهب ، والزيدان (عسى أن يذهبا ، والزيدون عسى أن يذهبوا ، وهند عسى أن تذهب والهندان عسى أن تذهبا ، والهندات)(١) عسى أن يذهبن ، لا إلى ضمير ما قبله .

– فان أسند = : أمر الثلاثة(٢) – إلى ضمير = : أى ماقبله حال كونه – اسما = : له على النقصان وأن والفعل الخبر – أو فاعلا له(٣) = : على التمام ، وأن والفعل مفعول به لا خبر – طابق صاحبه = : أى الضمير– معها = : أى الأفعال الثلاثة – كما يطابق = : المسند صاحب الضمير – مع غيرها = : نحو هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوموا ، والهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن ، كما تقول : الزيدان كانا يقومان ، والزيدون كانوا يقومون ، وهند كانت تقوم ، والهندان كانتا تقومان ، والهندات كن يقمن .

قال أثير الدين(٤) : وقد وقفت قديما على أن التجريد إذا تقدم الاسم لغة قوم ، وأن إسنادها إلى الضمير لغة آخرين ، ونسيت اسم القبيلتين ، فليس كل العرب ينطق بالوجهين .

وقال بعض أصحابنا : إذا دخلت «عسى» على الضمير ، فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر ، فيكون ضمير رفع نحو : الزيدان عسيا أن يقوما ، ومنهم من يستعمل ضمير النصب .

وفي شرح الكتاب للصفار : إذا أسندت إلى مضمر غائب أفردت عسى دائماً نحو الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ... الخ .

ويغنى عن تبعية الضمير متلوه وتاليه أو أحدهما ، فلم يتصرف فيه كرافعة ، فصارت كلعل وليت ، . ولا يثنى المضمر أو يجمع الا قليلا .

– وإن كان = : الضمير لحاضر = : بصورة المرفوع كعسيت أنا وعسيت أنت ، لا بصورة المنصوب كعساك وعساى لامتناع الكسر فيهما .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من «جـ» .

(٢) أى : «أوشك وعسى واخلولق» .

(٣) لعل «له» من الشرح ، لأنها غير مذكورة في المتن تحقيق بركات ص ٦٠ . وما في شرح الأثير جـ٢ ص ١٨٣ ظ ، وفي شرح ابن أم قاسم جـ١ ص ١٦٣ .

(٤) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٨٣ ظ ، وعبارته : «وقد وقفت من قديم على نقل ، وهو أن تجريد «عسى» من الضمير إذا تقدم الاسم لغة لقوم من العرب وأن إسنادها إلى ضمير الاسم لغة لقوم آخرين ، ونسيت اسم القبيلة التى نسبت إليهما اللغة الأولى – واسم القبيلة التى نسبت إليها اللغة الثانية ، فليس كل العرب ينطق بالوجهين .

ـ أو لغائبات = : نحو : الهندات عسين ـ جاز كسر سين « عسى : = والفتح الأصل قاله سيبويه . ونقل خطاب(١) ، وأبوبكر الأزهرى(٢) وغيرهما أن الكسر لغة أهل الحجاز ، وبه قرأ نافع(٣) ، ولم يسمع إلا ضمير المتكلم والخطاب وجمع المؤنث .

وقد جهل هذه اللغة أبوعبيد القاسم بن سلام فقال : لو كان عسيتم بالكسر لقرىء « عسى ربكم »(٤) ووجه الكسر أبوعلي بورود : هو عسٍ بكذا ، مثل عم وشج ، فان أسند إلى الظاهر فالقياس عسى كرضي فإن ورد فذاك ، وإلا فيسوغ الأخذ باللغتين ، استعمالا لإحداهما موضع الأخرى ، وقاله غيره أيضا .

وعن ابن الأعرابي(٥) حكاية عسى فهو عسٍ ، وما أعساه وأعس به .
ـ وقد يتصل بها = : أى عسى ـ الضمير الموضوع للنصب = : كعسانى وعساك ، وعساه ، وقول عمر بن الأخطل : (٦)

---

(١) هو : خطاب بن يوسف بن هلال القرطبى أبوبكر الماردى ، قال السيوطى : قال ابن عبدالملك : كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ، من مصنفاته : إختصار الزاهرلابن الانبارى وقال السيوطى : وهوصاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبوحيان ، وابن هشام كثيرا . توفي بعد الخمسين والأربعمائه . ومن المؤكـد أن شارحنا ينقل ما نقله أبوحيان في الغالب . أنظر : « البغية جـ١ ص ٥٥٣ » .

(٢) يوجد اسمان في كتاب التراجم ، أحدهما هو : محمد بن مزيد بن محمود بن منصوربن راشد أبوبكر الخزاعى المعروف بابن أبى الأزهر النحوى ، حدث عن المبرد ، وكان مستمليه ، والزبير بن بكار ، وجماعة ، وروى عنه أبوالفرج الأصبهانى ، والمعافي بن زكريا ، وأبوبكر بن شاذان ، والدارقطنى . توفي عام (٣٢٥) . والثاني : أبوبكر بن أبى الأزهر قال السيوطى : ذكر صاحب القاموس في البلغة ، فقال : أديب بارع من أصحاب المـبرد . أنظر : « تاريخ بغداد جـ٣ ص ٢٨٨ – البغية جـ١ ص ٤٦٧،٢٤٢ » .

(٣) أى قوله تعالى : « قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا « سورة البقرة » ، آية : ٢٤٦ وقوله تعالى : « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض « سورة محمد ، آية : ٢٢» . قال مكى في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ١ ص ٣٠٣ » قرأ نافع بكسر السين ، وفتحها الباقون » ، والكسر لغة في « عسى » إذا اتصل بمضمر خاصة . . . والفتح في السين هى اللغة الفاشية ، وعليها أجمع القراء ونافع معهم ، إذا لم يتصل بمضمر . . . الخ .

(٤) وردت ثلاث آيات إحداهما : « قال عسى ربكم أن يهلك عدوكم » سورة الأعراف ، وآية : ١٢٩ – وقوله تعالى : « عسى ربكم أن يرحمكم وإن عدتم عدنا » سورة الإسراء ، آية : ٨ – وقوله تعالى : « عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات « سورة التحريم ، آية : ٨ » .

(٥) الذى نقله ابن منظور في اللسان مادة « عسى جـ١٩ ص ٢٨٤ » عن ابن الأعرابى ليس كذلك بل قال : « قال ابن الأعرابى : ولا يقال : عسى وما أعساه وأعس به ، وأعس بأن يفعل ذلك كقوله : أحـــربه » .

(٦) الصواب : عمران بن حطان الخارجى كما جاء في شواهد العينى الكبرى والخزانة وهامشى المقتضب والخصائص ، والكتاب .

ولى نفس أقول لها إذا مــــا　　　تنازعنى لعـــلى أو عســاني(١)

وقول الآخر :

يا أبتاعلك أو عســـاكا(٢)

وقوله :

أصخ فعساك أن تهدى ارعــواء　　　لقلبك بالإصاخة مستفادا(٣)

— اسما عند سيبويه(٤) حملا على لعل = : في نصب الاسم ورفع الخبر ، كما حملت لعل عليها في اقتران « أن » بخبرها ، كقوله :

لعلك يوما أن تلم ملمـــة　　　عليك من اللائى يدعنك أجدعا(٥)

والأخرع بالخاء المعجمة والراء : الضعيف ، وضبط بالجيم والدال المهملة من الجدع ، وهو قطع الأذن واليد والشفة ، كناية عن الإذلال .

— وخبرا مقدما عند المبرد(٦) = : والفارسى ، عكس الإسناد ، وهو « أن » وصلتهما ، فأبقياها على ما استقرلها ، وألزما جعل خبر « عسى » اسما صريحا عن اسم معنى ، وهو مختص بالضرورات بل ممنوع رأسا .

---

(١) قائله : عمران بن حطان كما تقدم ، قال الأعلم : الشاهد : في اتصال ضمير النصب بعسى كما تقدم أى وضع ضمير النصب بعد « عسى » موضع ضمير الرفع تشبيها بلعل ، لأنها في معناها . وقال المبرد رداً على سيبويه فيما ذكره الأعلم : فهو غلط ، لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر . . وقال : فأما تقديره عندنا : أن المفعول مقدم والفاعل مضمر ، كأنه قال : عساك الخير والشر ، كذلك عسانى الحديث ، ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسما ، على حد قولهم : « عسى الغوير أبؤسا » .
ورد الأعلم على المبرد قائلا : ومذهب سيبويه أولى لاطراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال ، ولأن قولهم : « عسى الغوير أبؤسا » لم يسمع إلا في هذا وهو كالمثــل .
وأنا أقول : بل هو مثل كما تقدم في مجمع الأمثال جـ٢ ص ١٧ . والأمثال لا تغير تحفــظ ولا يقاس عليها .
راجــع : « الكتاب جـ١ ص ٣٨٨ — المقتضب جـ٣ ص ٧٢ — العينى جـ٢ ص ٢٢٩ — الخزانة جـ٢ ص ٤٣٥ — المقرب جـ١ ص ١٠١ » .

(٢) وصدره تقول بنتى قد أنى إناك .
قائله : رؤيه بن العجاج ، والشاهد مثل سابقه ، ورواية ابن جنى في الخصائص « عساكن » وكذلك الاستشهاد الثانى لسيبويه في الكتاب ، راجــع : الكتاب جـ١ ص ٣٨٨ ،جـ٢ ص٢٩٩ — المقتضب جـ٣ ص ٧١ — الخصائص جـ٢ ص ٩٦ — المحتسب جـ٢ ص ٢١٣ — امالى بن الشجرى جـ٢ ص ٧٦ — ، ١٠٤ — الخزانة جـ٢ ص ٤٤١ — ابن يعيش جـ٢ ص ١٢ — ٣ ص ١٢٠ — ٧ ص ١٣٢ — الدرر ص ١١٠ » .

(٣) استشهد بالبيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٨٥ و ، ولم اعرف قائله والشاهد مثل ما قبله و« أصخ » من أصاخ له يصيخ إصاخه : استمع وأنصت ، كذا في اللسان جـ٤ ص ٤ » .

(٤) انظر : الكتاب جـ١ ص ٣٨٨ » .

(٥) سبق تحقيقه في ص ١٣٢٠ .

(٦) انظر : « المقتضب جـ٣ ص ٧٢ » وانظر ص ١٨٦٠ » .

وأجاب أثير الدين(١) : بعدم لزومه إلا على مصدرية « أن » أما على زيادتها دلالة على تراخي الفعل فلا .

قلت : وهو مردود باستلزامه « إلا » مخبرا عنه ، لانتفاء السابك حينئذ بادعاء زيادة « أن » ، فليست أداة سبك ، وهذا مالاخفاء به ، وفي نحو قوله :

يا أبتا علك أو عساكا(٢)

الاقتصار على فعل منصوبه .

قال ابن هشام(٣) : ولهما أن يجيبا بأن المنصوب مرفوع معنى هنا ، إذ مدعاهما قلب الإعراب والمعنى بحاله .

قلت : وقد أوهم الدماميني(٤) على عادته أن ذلك مما اخترعه جوابا .

– ونائبا عن المرفوع عند الأخفش = : إبقاء أيضا لها على ما استقر لها ، غير أنه استعير مكان ضمير الرفع ضمير النصب .

قال ابن هشام(٥) تبعا لأثير الدين(٦) : ويرده أمران :

أحدهما : أن إنابه ضمير عن ضمير إنما ثبتت في المنفصل .

وأما قوله :

يا بن الزبير طالما عصيكا(٧)

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من الإنابة كما ظنّ المصنف .

---

(١) في شرحه للتسهيل « جـ ٢ ص ١٨٥ ظ » .
(٢) أنظر : الصفحة السابقة .
(٣) في « المغنى جـ١ ص ١٦٦ » والمراد بالمثنى : المبرد والفارسى .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ١١٥ ظ » لأنه ذكر ما ذكره ابن هشام ونسبه لنفسه .
(٥) « في المغنى جـ١ ص ١٦٥ » .
(٦) في شرحه للتسهيل جـ٢ ص ١٨٥ » .
(٧) قال أبوزيد في نوادره : أنشد المفضل قال : وقال راجز حمير : يا ابن الزبير... الخ والراجز يخاطب سيدنا عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما .
وقال ابن جنى في سر صناعة الإعراب ، وأنشدنا أبوعلى : يا ابن الزبير ... الخ « أبدل الكاف من التاء ، لأنها أختها في الهمس ، وكان سحيم إذا أنشد شعراً جيداً قال : أحسنك والله ، يريد : أحسنت .
وقال البغدادى في الخزانة ، قال أبوعلى في المسائل العسكرية : قال أبوالحسن الأخفش : إن شئت قلت : أبدل من التاء الكاف ، لاجتماعها معها في الهمس ، وإن شئت قلت : أوقع الكاف موقعها .
وفيه شاهد آخر ، قال البغدادى : على أنه جاء في الشعر قلب « الألف ياء » مع الإضافة إلى كاف الضمير في قوله :ـقفيكا ، والأصل : « قفاكا »
راجـع : « نوادر أبى زيد ص ١٠٥ – العينى جـ٤ ص ٥٩١ – الخزانة جـ٢ ص ٢٥٧ ، شواهد المغنى ص ٤٤٦ ، الأشمونى جـ١ ص ٢٦٧ » .

والثاني : أن الخبر قد ورد مرفوعا في قوله :

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلّها تشكى فآتي نحوها فأعودها(1)

وقال المصنف(2) : وعندى أن الصحيح قول الأخفش ، لسلامته من عدم النظير ، إذ ليس فيه إلا إنابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، وهو موجود كقوله :

يا بن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا(3)

ورده أثير الدين(4) بما مر عن ابن هشام أن الكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا .

قال أبوعلى : وهو من شاذ الإبدال ، فليس من هاتيك الإنابة ﻫ .

قيل : ويدل له إسكان آخر الفعل له في « عصيك » ، ولو كان ضمير نصب لم يسكن كما في عساك ورماك .

وأما الإنابة في « ما أنا كأنت» فلعدم دخول الكاف على الضمير المجرور ، فاحتيج إليها .

وأما في قولهم : مررت بك أنت ، فلأنهم لما أرادوا توكيد المجرور ، ولا منفصل له يؤكد به ، استعملوا غيره .

ثم قال المصنف(5) : ولاقتصارهم على « عساك » ونحوه ، فلو كان في محل نصب لزم الاستغناء بفعل ومنصوبه ، ولانظير له ، بخلاف كونه في موضع رفع ، فنظير الاستغناء بمرفوع « كاد » في قولهم : من تأني أصاب أو كاد .

ورده أيضا(6) بأن علة الاقتصار على المنصوب الحمل على « لعل » كما فعل بلعل في قوله :

يا أبتا علك أو عساك(7)

---

(1) قائله : صخر بن العود ، أوجعفر الحضرمى من قصيدة يتمنى فيها زيارة امرأة مغرم بها ، وهى « كأس » المذكورة في البيت ، أى لعلها « تشكى » أى تمرض حتى أجعل ذلك وسيلة لزيارتها والشاهد قوله : « عساها » وأن الضمير اسمها . و« نار» خبرها ، وفي البيت توجيهات أخرى تراجع في مضانها .
راجع : « العينى جـ2 ص 227 – التصريح جـ1 ص 213 – الهمع جـ1 ص 132 – الدرر جـ1 ص 110 » .

(2) في شرحه للتسهيل « جـ2 ص 65 ظ .

(3) أنظر هامش « رقم 7 » الصفحة السابقة .

(4) في شرحه للتسهيل « جـ2 ص 185 و .

(5) في شرح التسهيل جـ1 ص 65 ظ .

(6) أى الأثير في شرح التسهيل جـ2 ص 185 ظ .

(7) سبق تحقيقه في ص 1327 .

ثم قال المصنف(١) : وللزوم عدم النظير من حمل فعل في العمل على حرف ، على قول سيبويه .

ورده(٢) أيضا : بأن لزوم عدم النظير من ذلك الحمل صحيح ، غير أنه لاينتهض دليلا ، وإذا حملوا الفعل على الحرف فأهملوه حتى عن الفاعل ، في نحو – قلما يقوم زيد ، حملا على : ما يقوم ، فهذا أجدر .

وزعم السيرافي أن « عسى » في نحو ذلك حرف .

قال المصنف(٣) : وفيه ضعف ، لتضمنه اشتراك فعل وحرف في لفظ ، غير أن فيه تخلصا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه ، في نحو « علك أو عساكا » ولا مخلص للمبرد من ذلك ، بل يلزمه أيضا خلاف النظائر من وجهين :

أحدهما : الاخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .

قلت : وقد عرفت جوابه عند إيراد المصنف إياه ، وما به اندفاعه .

الثاني : وقوع خبر غير موقعة بصورة ممنوعة فيه ، واقعا موقعه ، لامتناع : عسى أن يفعل إياك ، في : عساك أن تفعل ، وما امتنع في الحالة الأصلية وجب امتناعه في الفرعية .

قلت : وقد صحح أثيرالدين(٤) قول سيبويه وأبطل رأى الأخفش : بورود الخبر مرفوعا في ما مر ، إنشاده عن ابن هشام في ثاني الأمرين . (٥)

قال(٦) : وفي الترجيح بين قول سيبويه والمبرد نظر ، لخروج كل عما استقر « لعسى » ، غير أن في قول سيبويه أخراجها عما استقر لها لفظا من العمل ، وفي قول المبرد عكس الاسناد ، وهو معنوى ، فكان قول سيبويه أرجح ، لوجوب ملاحظة المعنى .

– وربما اقتصر عليه = : أى الضمير الموضوع للنصب ، كقوله : لعلى أو عساني ، وقد مر .

– ويتعين(٧) عود ضمير من الخبر إلى الاسم = : كغيره من الأخبار ، فليس الرابط حينئذ إلا الضمير دون بقية الروابط .

---

(١) في المرجع السابق .
(٢) أى الأثير في المرجع السابق .
(٣) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٥ ظ .
(٤) في شرحه للتسهيل « جـ٢ ص ١٨٦ و . » .
(٥) أنظر ص ١٣٢٨ .
(٦) أى الأثير في المرجع السابق .
(٧) في « ب » وقد يتعين . . . الخ .

ثم لايكون إلا نفس الفاعل ، بخلاف «كان» فترفع ضمير اسمها وسببيه ، نحو كان زيد يقوم ، أو يقوم أخوه .

- وكون الفاعل غيره قليل = : فهما مسألتان ، فلا يجوز : كان زيد يقوم ذلك رأسا ، ولا كاد زيد يقوم أخوه إلا قليلا .

وقد نقم عليه أثيرالدين(١) في هذا المقام أمورا :

أحدها : أنه قال : ويتعين ، ثم قال : وكون الفاعل غيره قليل ، فتدافعا ، وإصلاحه : ويكثر عود ضمير «كاد»(٢) من الخبر إلى الاسم .

الثاني : أن ذلك حكم عامة أفعال هذا الباب ، والذى عليه بعض أصحابنا أن الفعل بعد «عسى» يرفع السببى ، وأنشد :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد(٣)

بنصب جهد ورفعه .

الثالث : أنه قال : وكون الفاعل غير قليل ، وهو ممنوع عند أصحابنا رأسا ، مؤولين الوارد منه ، وكذا قال المصنف(٤) في شرحه : الضمير في غير هذا الباب غير مشروط كونه فاعلا بخلافه فيه(٥) وأن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة ، ثم هو على قلته ليس إلا مؤولا ، وحيث أول لم يثبت للقلة البتة حكم .

وقالوا : يجوز : عسى زيد أن يرحمه الله ، فلم يحملوا الفعل ضمير زيد المرفوع ، ولا رفعوا به السببى ، ولايجوز : طفق زيد يتحدث أخوه ، ولاجعل زيد يضربه عمرو ، بخلاف جعل زيد يضرب فيصير ، أى جعل زيد يصير على الضرب .

---

(١) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٨٦ ظ ، وعبارته : «وأما هنا فذكر المصنف : أنه يتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم ، وما قاله ليس بجيد لوجوه ، أحدها : أنه قال : ويتعين ... الخ .

(٢) في الأصل : ضمير من الخبر إلى الأسم .

(٣) سبق تحقيقه في ص ٧٠٠ - والشاهد هنا : أن الفعل بعد «عسى» يرفع السببى .

(٤) جـ١ ص ٦٥ ظ» .

(٥) أى في هذا الباب .

ومما ورد الفعل فيه مسندا لغير عائد على أسماء هذه الأفعال قوله :

وقفت على ربع لمية ناقتي فما زلت أبكي عنده وأخاطبه(١)
وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله :

فخلأها حتى إذا طال ظمؤها وقد كدن لا يبقى لهن شحوم(٢)

وقوله :

وجدت فؤادى كاد أن يستخفه رجيع الهوى من بعض مايتذكر(٣)

وأنشد ثعلب :

فقد جعلتْ في حبة القلب والحشا عهاد الهوى يولى بشوق بعيدها(٤)

وفي الإفصاح خبر أفعال هذا الباب ليس إلا الفاعل فعلها ، لالسببيه ، ولايقال : طفق زيد يتحدث أخوه ، أو أنشأ عمرو ينشد ابنه ، لعدم ورودها إلا دلالة أن فاعلها ملتبس بالفعل .

وأما قوله :

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني . . . ثوبي(٥)

فحمل على المعنى ، فكأنه قال : أضعف عن حمل ثوبي وأتثاقل ، وأتعب بلبسه ، بشهادة أنه عطف على هذا الفعل ماهو له ، فقال : فأنهض نهض الشارب الثمل .

---

(١) قائلهما : ذوالرمة غيلان بن عقبة من قصيدة طويلة ، واسم «كاد» عائد على الربع في البيت قبله ، وهو الدار ، وقال العيني : والشاهد فيه : لأن من الشرط أن يكون «كاد» رافعا لضمير الاسم ، ويكون التقدير ههنا : حتى كاد أحجاره تكلمني مما أبثه ، وكذلك التقدير في «ملاعبه» لأنه عطف على قوله : «أحجاره» ، والتقدير : حتى كاد ملاعبه تكلمني - وقوله : «أحجاره» بدل من الضمير في «كاد» وليست فاعل «يكلمني» ، ورواية العيني «يكلمني» بالياء .
واستشهد به سيبويه في مقام أخر ، قال الأعلم : الشاهد في قوله : وأسقيه ، ومعناه ، أدعوله بالسقيا : سقيته إذا ناولته الشراب وأسقيته : إذا جعلت له سقيا يشرب منه ، وأسقيته وسقيته : إذا دعوت له بقولك : سقيا لك .
راجع : «الكتاب جـ٢ ص ٢٣٥ - العيني جـ٢ ص ١٧٦ - التصريح جـ١ ص ٢٠٤ الأشمونى جـ١ ص ٢٦٣» .
«ديوانه جـ٢ ص ٨٢١» .
(٢) ذكر هذا البيت الأثير في التذييل والتكميل جـ٢ ص ١٨٧ و . ولم اعرف قائله ، والشاهد فيه مثل سابقه .
(٣) كذلك ذكره الأثير في المرجع المذكور ، ولم أعرف قائله ، والاستشهاد فيه مثل ما تقدم .
(٤) ذكره أيضا الأثير في المرجع السابق ، ولم أعرف قائله ، والشاهد مثل الأبيات السابقة ، وقال الأثير : ويروى : «يعيدها» وهو أجود .
(٥) «سبق تحقيقه في ص ١٢٩٩» .

وفي شرح الدماميني(١) : وأنت خبير بأنه يلزم على الحكم الأول يعني تعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم — أن لايكون اسم هذه الأفعال ضمير الشأن ، نحو : كاد يقوم أخواك .

ويرد عليه قوله تعالى : « من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم »(٢) على قراءة من قرأ « يزيغ » بياء الغيبة(٣) ، لامتناع كونه من باب التنازع ، وإلا وجب تأنيث أحد الفعلين ، لإسناده إلى ضمير المؤنث ، وإنما هو على إضمار ضمير الشأن في «كاد » .

قلت : لا نسلم امتناع التنازع في قراءة الغيبة بناء على ما عليه الكسائي من حذف فاعل أى العاملين أهملت ، فلا يجب تأنيث كما مر(٤) إيعاب القول في ذلك في باب التنازع .

ولو سلم ، فليس للدماميني فيه عمل ، وإنما هو انتحال لما في شرح الحاجبية(٥) للمحقق الرضي ، وان أوهم على عادته العندية .

ولفظه : وأما على قراءة من قرأ «كاد يزيغ» بالياء فليس من التنازع ، وإلا وجب تأنيث أحد الفعلين لإسناده إلى ضمير المؤنث ، بل هو على إضمار الشأن وقولك : كاد يقوم ، يحتمل ، التنازع(٦) واعمال أيهما شئت ، وإضمار الشأن في «كاد» ، ومثله : ليس خلق الله مثله ، وليس بمشهور إضمار الشأن في أفعال المقاربة إلا في كاد ، وفي الأفعال الناقصة إلا في كان وليس هـ .

قلت : وبما قررناه من عدم امتناع التنازع يندفع قوله(٧) ثانيا : ولايخفاك أن هذا ظاهره معارض لقوله قبل في « جعل » : ونذر اسنادها إلى ضمير الشأن .

ولو سلم فلا منازعة بين مطرد ونادر وغير مشهور ، إذ لاحكم لنادر .

(١) « جـ١ ص ١١٥ ظ » .
(٢) سورة التوبة ، آية : ١١٧ .
(٣) قال مكى في كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ١ ص ٥١٠ » : قرأ حفص وحمزة بالياء ، على تذكير الجمع ، كما قال : « وقال نسوة » سورة « يوسف : ٣٠ » وفي «كاد» إضمار الحديث ، فارتفع « القلوب » بـ « يزيغ » ، ولهذا الإضمار جاز أن يلي « يزيغ » كاد كأن ذلك المضمر حال بينهما ، وصار« يزيغ قلوب » خبر«كاد » ، ويجوز أن ترتفع « القلوب » بـ «كاد » ، ويقدر في « يزيغ » التأخير ، والتقدير : من بعدما كادت قلوب فريق منهم تزيغ ، وهذا التقدير في قراءة من قرأ بالتاء يحسن ، وهم الباقون من القراء غير حمزة وحفص ، لتأخير الفعل به بعد المؤنث . . . الخ .
(٤) لعل الصواب : كما يأتي ، لأن باب التنازع لم يتقدم .
(٥) « جـ٢ ص ٣٠٣ » .
(٦) « التنازع » ساقطة من « جـ » .
(٧) أى الدماميني في شرح التسهيل جـ١ ص ١١٥ ظ » .

— وتنفى «كاد» إعلاما بوقوع الفعل عسير = : وفاقا لأبي الفتح ، تمسكا بقوله تعالى : «فذبحوها وما كادوا يفعلون»(١) لوقوع فعلهم بعد بطء .

وفي شرح الدماميني(٢) : ولكن لانسلم أن الدال على وقوع الفعل كذلك نفى كاد ، وإنما الدال قرينة تعنتهم في قولهم : «أتتخذنا هزؤا»(٣) و«ادع لنا ربك يبين لنا ما هى»(٤) «وما لونها»(٥) و«ما هى»(٦) ، وهذا التعنت دأب من لايفعل ولايقارب ، وأنه إن فعل فبعسر وعدم سهولة .

قلت : لانسلمه ، ولا أن هاتيك واقعة تعنتا ، وإنما مصدرها الغباوة وخمود الفطنة ، كما هو مساق الآية من كثرة استكشافهم ، وقولهم «أتتخذنا هزؤا» فإنما الدال إذا نفى «كاد» كما هو قضية كلام صاحب الكشاف(٧) ، ولفظه : «وما كادوا يفعلون» استثقال لاستقصائهم واستبطائهم ، وأنهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم ما كادوا يذبحونها ، وما كادت سؤالاتهم ، وما كاد ينقطع خيط اسهابهم فيها وتعمقهم هـ .

ولوسلم أن الدال القرينة فإنما هو انتحال للفظ صاحب المغنى(٨) في الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، فذكر مسائل ، ثم قال : الثامن عشر قولهم : كاد إثباتها نفى ونفيها إثبات ، واشتهر ذلك بينهم حتى قال المعرى ملغزا :

أنحوى هذا العصر ما هى لفظه   جرت في لساني جرهم وثمود(٩)
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت   وإن ثبتت قامت مقام جحود

تمسكا بقوله تعالى : «وما كادوا يفعلون»(١٠) وهم قد فعلوا ،والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال أن نفيها نفى وإثباتها إثبات .

---

(١) سورة البقرة ، آية : ٧١ .
(٢) «جـ١ ص ١١٦ و . » .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٦٧ ، ونصها : «وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ، قالوا أتتخذنا هزؤا ، قال أعوذ بالله أن أكون من الجاهلين» .
(٤) سورة البقرة ، آية : ٦٨ .»
(٥) سورة البقرة ، آية : ٦٩ ، ونصها : «قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها» ، الآية .
(٦) سورة البقرة ، آية : ٧٠ ، ونصها : «قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هى» الآية» .
(٧) «جـ١ ص ٢٨٨» .
(٨) «جـ٢ ص ٢٨٧» .
(٩) وذكر هذين البيتين الأشمونى في جـ١ ص ٢٤٣ ، وقال الصبان في حاشيته : قائله : المعرى وجرهم وثمود : قبيلتان من العرب ، وأراد باللسان اللغة ، وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله :

لقد كاد هذا اللغز يصدىء فكرتى   وما كنت منه أشتكى بورودى
فهذا جواب يرتضيه أولوا النهى   وممتنع عن فهمه كل بليد

(١٠) سورة البقرة ، آية : ٧١ .

وبيانه أن معناها المقاربة ، ولاشك أن معنى كاد يفعل : قارب الفعل ، ومعنى ما كاد يفعل : ما قارب الفعل فخبرها منفى دائما .

أما إذا كانت منفية فواضح ، لأن إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ، بشهادة « إذا أخرج يده لم يكد يراها »(١) .

ومن ثم كان أبلغ من لم يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، بخلافها مثبتة ، فإن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله ، وإلا كان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله ، إذ لايحسن عرفا لمن صلى أن يقال : قارب الصلاة ، وإن كان لم يصل حتى قاربها .

ولافرق بين « كاد » في ذلك و« يكاد » ، فإن أورد « وما كادوا يفعلون » مع أنهم قد فعلوا الذبح المراد لقوله تعالى « فذبحوها » .

فالجواب : أنه إخبار عن حالهم أول الأمر ، فإنهم كانوا أولا بعداء من ذبحها ، بدليل ما تلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال هذا في من انتفت عنه الرؤية(٢) مقاربة الفعل أولا ثم فعله بعد توهم المتوهم أن هذا الفعل بعينه الدال على حصول الفعل ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصوله من دليل آخر كما فهم في الآية من « فذبحوها » ه .

وقد اجتلبناه على طوله لما اشتمل عليه من البيان ، فاستبان أن ليس للدماميني مما أوهم به شيء البتة .

ــ أو = : إعلاما ــ بعدمه = : أى الفعل ــ وعدم مقاربته = : وفاقا لأبي القاسم الزجاجي ، وصححه بعض أصحابنا المغاربة(٣) ، تمسكا كما مر بـ « لم يكد يراها » ، أى لم يرها ولم يقارب رؤيتها ، (ولا يكاد يسيغه »(٤) أى أنه لايسيغه ولايقارب إساغته .

وقد جمع المصنف(٥) بين القولين ، وصحح الثاني بعض أصحابنا ، لما فيه من حمل « كاد » على سائر الأفعال .

وقال المصنف(٦) وزعم قوم أن « كاد » ويكاد » إذا دخل عليهما النفى فالخبر مثبت ، وإلا فمنفى ، والصحيح أنها كسائر الأفعال .

(١) سورة النور ، آية : ٤٠ .
(٢) وعبارة المغنى : في من انتفت عنه مقاربة الفعل ... الخ .
(٣) المغاربة ساقطة من « جـ » .
(٤) سورة إبراهيم ، آية : ١٧ .
(٥) في شرحه للتسهيل « جـ١ ص ٦٦ و . »
(٦) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٦ و .

ثم قال : وقد يقول القائل : لم يكد زيد يفعل ، ومراده أنه فعل بعسر لا سهوله ، وهو خلاف الظاهر الموضوع له اللفظ أولا ، ولإمكان هذا رجع ذوالرمة ي قولـــه :

إذا غير النأى المحبين لم يكـــــد رسيس الهوى من حب مية يبرح(١)

ى لم تجد ، وإن كان في « يكد » من المبالغة ما ليس في تجد .

وهذا المعنى هو ما أودعه في المتن أولا ، وقد زعم أنه بخلاف الظاهر الموضوع ه اللفظ ، فكان الأولى تأخيره بل الصواب إسقاطه .

قال أثيرالدين(٢) والعجب للمصنف أنه أول سند أبي الفتح « وما كادوا يفعلون(٣) » لى أنه محمول على وقتين ، وقت عدم الذبح ، وعدم مقاربته ، ووقت وقوع لذبح ، كما يقول القائل : خلص وما كاد يخلص .

فكان يجب أن يخرج مما ذكره ثانيا من قول الزجاجى كما خرج به في الكافيـــة حيث قال :

وبثبـــوت كان ينبـــغى الخبر وحين تنفى كاد ذاك أجـــــدد
وغير ذا على كلامين يـــــرد كولدت هند ولم تكد تلـــــد

وفي البسيط : أن نفى الماضى إثبات ، وغيره كسائر الأفعال ، فهو قول ثالث ظرا إلى ظاهر « وما كادوا يفعلون » وقد فعلوا ، وأن قوله : « لم يكد يراها(٤) » مـــا رآها .

ـ ولاتزاد = : «كاد» ـ خلافا للأخفش = : في إجازته زيادتها ، تمسكا قوله تعالى : « إن الساعة آتية أكاد أخفيها »(٥) وقول حسان رضى الله تعالى عنه :

---

(١) قال البغدادى في الخزانة : قال صاحب اللباب ، وإذا دخل النفى على «كاد» فهو كسائر الأفعال على الأصح ، وقيل : يكون للإثبات ، وقيل : يكون في الماضى دون المستقبل ، تمسكا بقوله تعالى : « وما كادوا يفعلون » ويقول ذى الرمة : إذا غير الهجر المحبين . . . البيت . وقال : قال شارحه الفالى : « وإذا دخل النفى . . . الخ معناه نفى ما دخل عليه . إلى أن قال : وأما في المضارع فلأن الشعراء خطأوا ذا الرمة في قوله . . . لم يكد رسيس ، وهو أنه يؤدى إلى أن المعنى : أن رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان بعد طول عهـــــد ، فلولا أنهم فهموا في اللغة أن النفى إذا دخل على المضارع من «كاد» أفاد إثبات الفعل الواقـــع بعده لم يكن لتخطئتهم وجـــه .
والبيت مرتع خصب للغويين والنحويين في هذا المقام فليراجـــع في مضانه .
راجـــع : « ديوانه ص ٨٦ – الخزانة جـ٤ ص ٧٤ – ابن يعيش جـ٧ ص ١٢٤ – الأشموني جـ١ ص ٢٤٤ .
(٢) في شرح التسهيل جـ٢ ص ١٨٧ ظ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٧١ .
(٤) سورة النـــور ، آية : ٤٠ .
(٥) سورة طه ، آية : ١٥ .

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها   في جسم خرْعبة وحسن قوام(١)

وأولت الآية على أن المعنى : أكاد أخفيها ، فلا أقول هي آتية .

وقرأ أبوالدرداء رضى الله عنه ، وسعيد بن جبير : « أكاد أخفيها » بفتح الهمزة ، من خفيت الشيء أظهرته . وقال :

خفاهن من أنفاقهن ، كأنمـــا   خفاهن ودق من عشي مجلب(٢)

أي أظهرهن .

وأما بيت حسان فوصف(٣) للمرأة بمقاربة الكسل دون حصوله ، ولو كانت زائدة كان وصفا مذموما ، لدلالته على مهانة النفس جداً ، كما يلزمها أن تنام في أي مكان كانت .

ـ واستعمل مضارع « كاد » و« أوشك » = : وقد أسلف(٤) صدر الباب ما نصه « ويلازمهن لفظ المضي إلا كاد وأوشك » ، فبين هنا أن الوارد من تصاريفهما المضارع ، ومضارع الثانية أكثر من ماضيها .

ومن ثم كما مر أنكر الماضي الأصمعي ، وقد مضت حكاية الجوهري : مضارع طفق ، قال المصنف(٥) : ولم أره لغيره ، والظاهر أنه قاله رأيا .

وقد استعمل أيضا لجعل ، حكى الكسائي : أن البعير يهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجـــه ، وفيه شاهد آخر وهو ورود الخبر جملة فعلية مصدرة بإذا .

قلت : وهو مدفوع ، فإن التحقيق خلافه كما(٦) مـــر عن ابن هشام فتنبـــه .

واستعمل زهير الأمر من « أوشك » ، فقال يصف قطاة وصقراً :

---

(١) البيت من قصيد قالها حسان يفتخر فيها بيوم بدر ويهجو الحارث بن هشام ابن المغيرة ، ويذكره بهزيمته في ذلك اليوم ، ثم الحارث أسلم واستشهد بإجنادين .
قال ابن جني في المحتسب : وقيل : « أكاد » هنا زائدة ، أي في قوله تعالى : « أكاد أخفيها » أي : أخفيها ، وأنشدوا فيه لحسان وتكاد تكسل ... البيت .
وقال ابن يعيش ـ بعد ذكر البيت : فإنه قد قيل : إن « تكاد » فيه زائدة والمراد : أنها تكسل أن تجيء فراشها ، لدلالها ، ورواية الديوان : تكسل أن تقوم لحاجة » .
راجـــع : « ديوانه ص ١٠٧ ـ المحتسب جـ٢ ص ٤٨ ـ ابن يعيش جـ٧ ص ١٢٠ » .

(٢) قائله : امرؤ القيس من قصيدة طويلة حين صدر الحكم عليه من زوجته أم جندل : بأن علقمة أشعر منه . قال ابن جني في المحتسب : فأما « أخفيها » بفتح الألف فانه : أظهرها ، قال امرؤ القيس : خفاهن من ... البيت ، فهذا إذا : أكاد أظهرها .
وقال الأعلم في شرح الديوان : وقوله : « خفاهن » أي أظهرهن واستخرجهن ، والأنفاق : أسراب تحت الأرض ، والودق : المطر وخص مطر العشي ، لأنه أغزر ، والمجلب : الذي يسمع له جلبة ، لشدة وقعه ، ويروى محلب بالحاء ، وهو الذي يتحلب بالمطر ، ووصف العشي بها على معنى النسب ، أي ودق من عشي فيه جلبة المطر وتحلبه .
راجـــع : « الديوان ص ١٤٥ ـ جمهرة أشعار العرب ـ المحتسب جـ٢ ص ٤٨ » .

(٣) في جـ : لابن المرأة ... الخ . وهو خطأ .

(٤) أي المصنف .

(٥) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٦ ظ .

(٦) أنظر ص ١٨٥١ .

حتى إذا قبضت أولى أظافره منها وأوشك بما لم تخشه يقع(١)

واسم التفضيل فقال :

وما مخدر ورد عليه مهابة يصيد الرجال كل يوم بنازل(٢)
بأوشك منه أن يساور قرنه إذا شال عن حفص العوالى الأسافل

— وندر اسم فاعل أوشك وكاد = : كقوله :

فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادى(٣)

قال المصنف(٤) : وقول كبير بالموحدة ، والتكبير عبدالرحمن :

أموت أسى يوم الرجام وإننى يقينا لرهن بالذى أنا كائد(٥)

والرجام بالجيم اسم موضع .

قال المصنف : أراد بالموت الذى كدت آتية ، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل .

---

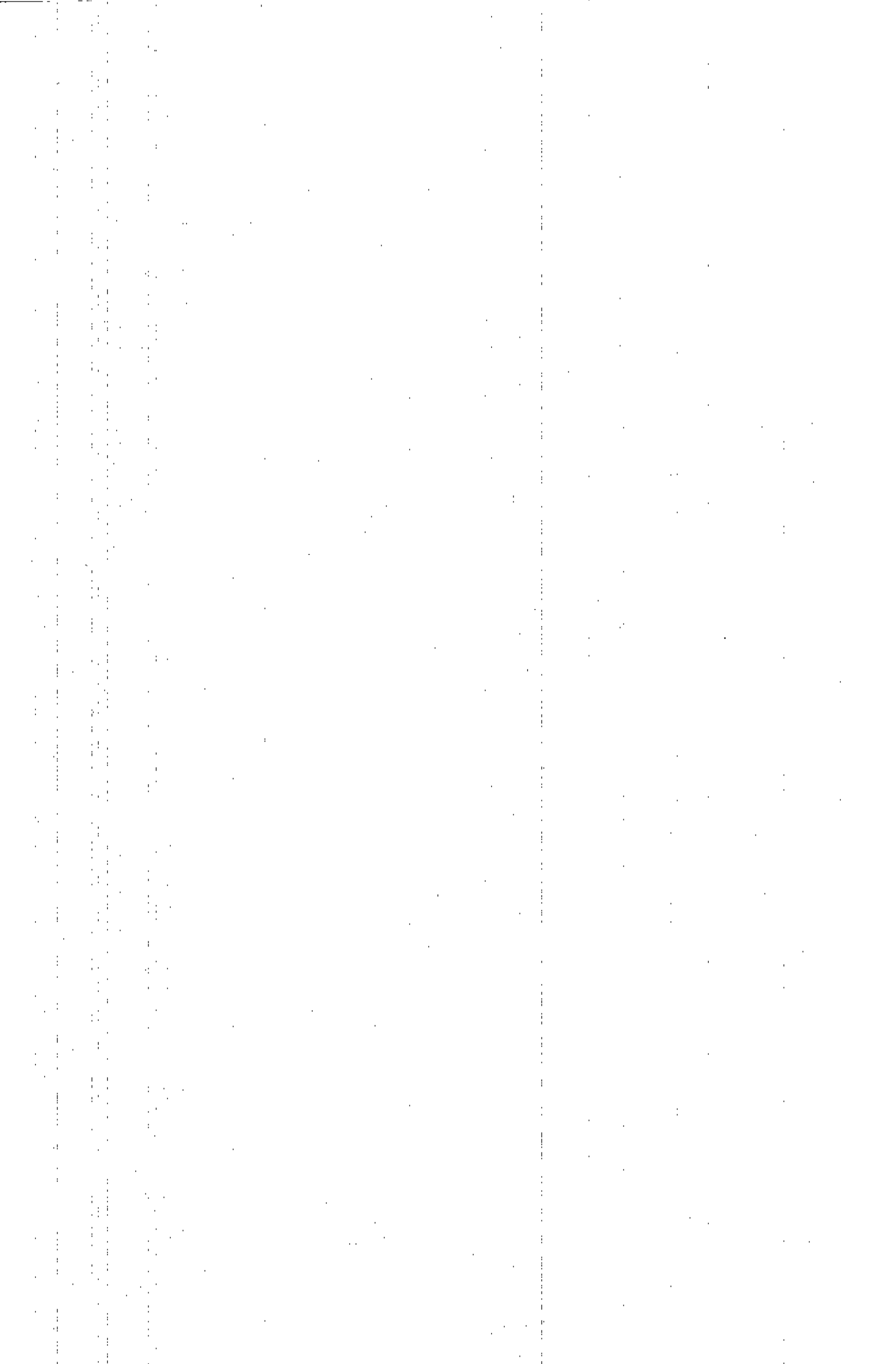
(١) البيت من شواهد الأثير في التذييل والتكميل ، والسيوطى في الهمع ، والشاهد في قوله : « وأوشك » حيث ورد الأمر من « أوشك » وقال صاحب الدرر : سهوا استشهد به — أى السيوطى في الهمع — على استعمال أفعل التفضيل من « أوشك » والصواب : أنه من شواهد صوغ الأمر من أوشك ، كذا ذكره السيوطى .
راجع : « التذييل جـ٢ ص ١٨٨ ظ — الهمع جـ١ ص ١٢٩ — الدرر جـ١ ص ١٠٤ — ديوان زهير ص ٢٤٨ .

(٢) ذكر البيتين في هذا المقام الأثير في التذييل والتكميل ، والسيوطى في الهمع ، وقال الشنقيطى في الدرر اللوامع : لم أقف على قائلهما ، والشاهد قوله : « بأوشك منه » حيث جاء اسم التفضيل من « أوشك » وقوله : مخدر » : أى أسد في خدره ، و« ورد » : من أسماء الأسد ، وهو بدل من « مخدر » و« بأوشك » : أى بأقرب منه إلى مساورة قرنه ، و« القرن » الكفؤ ، و« شال » : ارتفع .
راجع : « التذييل جـ٢ ص ١٨٨ ظ — الهمع جـ١ ص ١٢٩ — الدرر جـ١ ص ١٠٤ » .

(٣) البيت لكثير عزة من قصيدة يرثى صديقه خندقا الأسدى ، ويشبب بها « غاضرة » جارية أم البنين بنت عبدالعزيز ابن مروان ، وأخت عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه ، وزوجة الوليد بن عبدالملك.
وقوله : « موشك » اسم فاعل من « أوشك » وأصله من الوشك وهو السرعة ، يقال : عجبت من وشك ذلك الأمر ، أى : سرعته ، والشاهد فيه قوله « موشك » حيث استعمل اسم الفاعل من « أوشك » نادراً .
راجع : « الديوان ص ٢٢٠ — العينى جـ٢ ص ٢٠٥ — الهمع جـ١ ص ١٢٩ — الدرر جـ١ ص ١٠٤ — التصريح جـ١ ص ٢٠٨ » .

(٤) في شرح التسهيل جـ١ ص ٦٦ ظ .

(٥) البيت لكثير عزه من قصيدة يرثى بها عبدالعزيز بن مروان ، وهى في ديوانه ، وقال محققه : ويقال : الصواب : « كابد » من المكابدة أى الاجتهاد في العمل ، وبهذا جزم ابن السكيت في شرح ديوان كثير ، فحينئذ لايبقى فيه محل للاستشهاد ، ومعناه : كدت أموت ولا بد لى يقينا من هذا الأمر الذى أنا أكابده .
وقوله : أموت أسى « في محل نصب خبر لقوله : « وكدت » في بيت قبله ، وما بينهما جملة اعتراضية ، وقد قال بقوله الشيخ خالد في شرحه على التوضيح ، إذا كيف يسوغ للمصنف أن يقول : وقول كبير بالموحدة والتكبير ، ويسلمه له الشارح ، والواقع أن البيت لكثير ولم أر من سمى كثيرا كبيرا بالباء الموحدة ، والشاهد في قوله : « كائد » حيث اشتق من « كاد » اسم فاعل .
راجع : الديوان ص ٣٢٠ — العينى جـ٢ ص ١٩٨ — الهمع جـ١ ص ١٢٩ — الدرر جـ١ ص ١٠٤ — التصريح جـ١ ص ٢٠٨ » .



خاتمـــــــة :

الصواب أن «كائد» كما أنشده المصنف بصورة الياء المثناة التحتية بعد الألف اسم فاعل «كاد» لا بالباء الموحدة كما أنشده ابن هشام في التوضيح(١) من المكابدة ، والعمل غير جار على الفعل .

قال(٢) : وبه جزم يعقوب(٣) في شرح ديوان كثير عزة معترضا بذلك على المصنف . وقد رجع آخراً فقال في شرح الشواهد الكبرى : والظاهر ما أنشـــده الناظم ، وقد كنت أقمت مدة على خلافه وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ، ثم انفتح لى أن الصواب معه . ه .

والله تعالى أعلم وهو الموفق سبحانه لا رب غيره ولا خير إلا خيره » .

---

(١) « جا ص ٢٠٨ » .
(٢) أى ابن هشام ، والمراد بيعقوب هو ابن السكيت .
(٣) هو : أبويوسف يعقوب بن على بن السكيت النحوى ، صاحب إصلاح المنطق أخذ عن أبي عمرو الشيبانى ، توفي عام ٢٤٤ .
أنظر : « العــبر جا ص ٤٤٣ – الانباه ج٤ ص ٥٧ » .

انتهى(١) السفر الأول من نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، صنفه الإمام الأوحد الصدر الجامع الأمجـــد أبوعبدالله سيدى محمد ابن شيخ الإسلام وخاتمة الأعلام أبي عبدالله سيدى محمد بن العارف بالله سيدى أبي بكر ، الشهير بالمرابط ، أبقى الله مددهم ، (٢) في الحادى عشر من جمادى الثانية من عام ثلاثة وسبعين وألف من مبيضة المؤلف المذكور رضى الله عنه ، وجله إملاء منه على يدى بنى نعمتهم ومملوك إحسانهم عبيد الله تعالى محمد بن عبدالله البكرى ، غفرالله ذنبه وستر حوبه ، وكان له ولأحبته وأقاربه وذريته ، وختم للجميع بالحسنى مع المنعم عليهم في المقر الأســـنى .

(وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه ، والحمد لله لما هو أهله أولا وآخراً عوداً وبدءاً متلوه في أول السفر الثاني باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر إن شاء الله تعالى) .

---

(١) من قوله (انتهى من كلام الناسخ .
(٢) هذا تاريخ الناسخ .

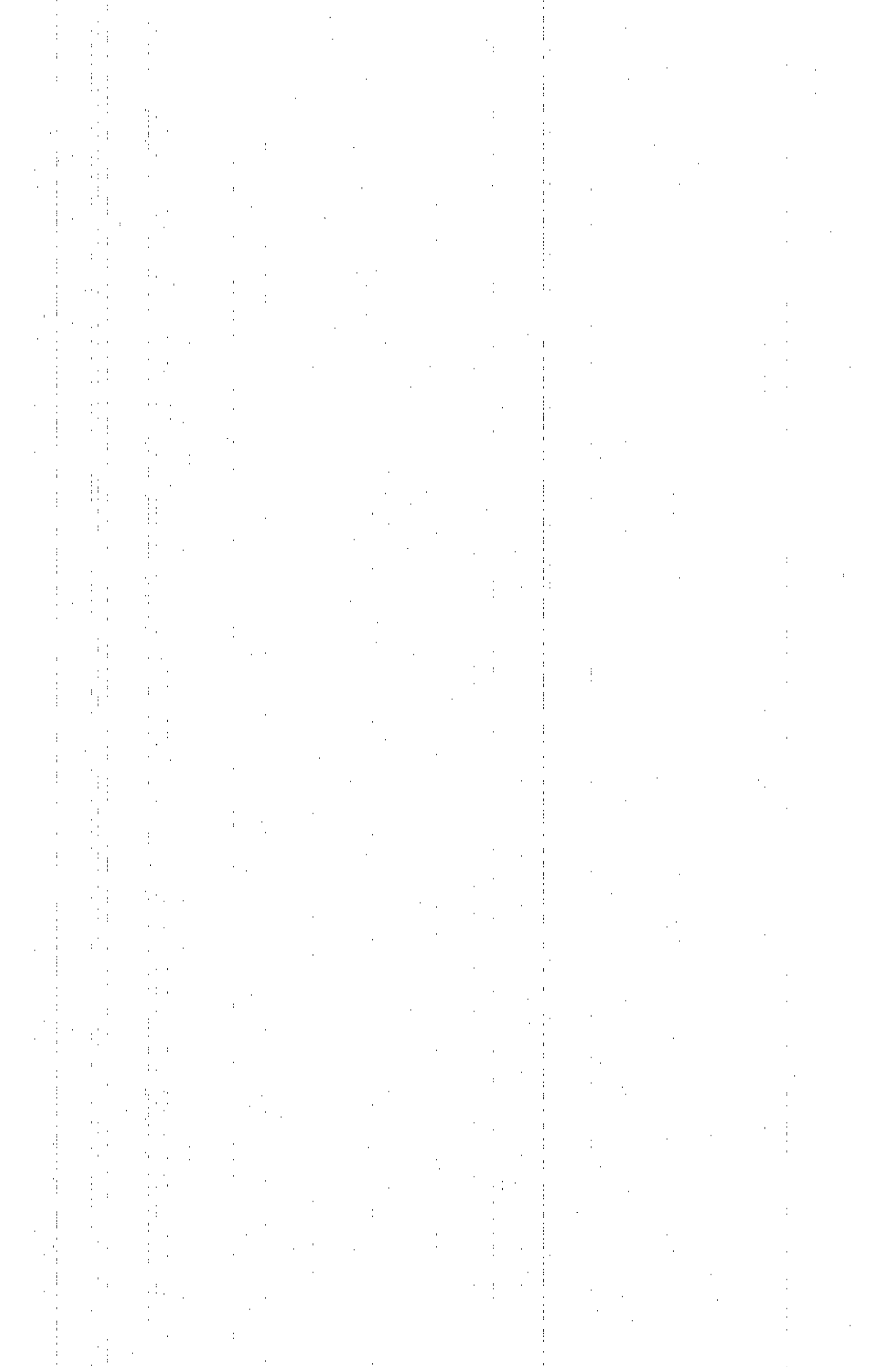
[illegible] الرجال [illegible]

والرفع [illegible] موضع **قال المصنف** [illegible] اسم الفاعل [illegible]

انتهى

[illegible] المصنف [illegible] اسم [illegible] الفعل [illegible] المصنف [illegible] شرح [illegible] **والله تعالى أعلم** [illegible] سبحانه لا رب غيره [illegible]

[illegible]



خاتمـــــة :

أحمدك اللهم على ما أوليتنى من رعاية وصحة وعافية ، وأشكرك على ما تفضلت به على حتى تمكنت من إتمام هذه الرسالة التى طالما قاسيت في سبيل الوصول بها إلى الوجه الذى أرتضيه ـ من أتعاب وسفريات ومشاق ونفقات باهظة .

وبعـــد :

فإن ميدان العلم والمعرفة فسيح الجوانب مترامى الأطراف ، وإن العلم هو حلية الإنسان وزينة البشرية ، به تتحدد قيمته ، وتتضح مكانته ، وتظهر عبقريته .

وإن مقياس الإنسان هو العقل والنبوغ والعبقرية ، وليس مقياسه الجسم والشكل أو المال ، فبالعلم يتفتح العقل ، وتتسع الذاكرة ، وينمو النبوغ ، وتقوى العبقرية . وبالعلم يسمو الإنسان ويصل إلى مرتبة عالية في الحياة العملية والمعاشرة البشرية ، كما أنه بقدر إخلاصه في ذلك يكون من المقبولين عندالله ، ومن كان مقبولا عندالله حرى بالقبول من الناس ، ومن كان كذلك ضمن سعادة الدارين . وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذوالفضل العظيم .

هذا وإنى لأشعر بالغبطة والامتنان ، والفرح الشديد والسرور العظيم على إنجاز هذا العمل المتواضع ، والإسهام بقدر الامكان في خدمة العلم وإحياء التراث . وقد كان منهجى في ذلك كالآتي :

(أولا) بدأت عملى بكتابة تمهيد ، بينت فيه قيمة العلم ، وفضل العلماء ، وبالأخص العلمـــاء الســـابقين الأجلاء الذين تركوا لنا تراثا هائلا من العلوم والمعرفة والمصنفات العظيمة ، والكتب الطريفة ، ومقدار ما بذلوه في سبيل ذلك ، خدمة للعلم ، وصونا للقواعد والأحكام ، وبينت حالة تلك الثروة العظيمة ، وأنها في حاجة إلى من يخدمها ، ويزيل أكوام الرمال والغبار المتراكمة فوقها ، وأن مثل هذا العمل الشاق إذا لم يقم به مثل الأزهر الشريف ، ويشجع أبناءه على ذلك فإن هذا التراث يكون مصيره الضياع والفساد ، وعندئذ تكون الطامة الكبرى .

كما بينت في هذا التمهيد الأسباب التى دعتنى إلى خوض هذا الغمار ، وسلوك هذا الطريق أى طريق تحقيق المخطوطات ، وبينت أيضا الأسباب التى دعتنى لاختيار هذا الموضوع بالذات .

(ثانيا) قسمت هذا البحث إلى قسمين : الأول دراسى ، والثاني تحقيقى .
فالقسم الأول جعلته يشتمل على مقدمة ، وثلاثة مباحث .

(أولا) المقـــــدمة :

تناولت فيها العصر الذى عاش فيه المؤلف ، وهو القرن الحادى عشر الهجرى من ثلاث نواح :

الناحيـــة الأولى : الحياة السياسية بوجه عام لذلك العصر في المغرب الأقصى ، وما هى الظروف التى مرت بها تلك البقعة من العالم العربي الكبير ؟ وكيف كانت طريقة الحكم ؟ ومن هم الحكام ـ ؟ وهل يوجد استقرار سياسى أولا ؟ .
الناحية الثانية : الحياة الاجتماعية ، ومدى تأثيرها في المؤلف في ذلك العصر ، وما هى الظواهر التى غلبت على الحياة في ذلك التاريخ ؟ وما هو أثرها على المجتمع ؟ وكيف كان موقف السكان من تلك الظواهر .

الناحية الثالثة : الحياة الغلمية ، وما هى المؤثرات التى أثرت في تلك الحياة ؟ والمتأثرات التى تأثرت بها ؟ وما هي الأسباب التى أدت إلى ارتفاع الحياة العلمية في ذلك الزمان والمكان ؟ . حتى وصل العلم والمعرفة إلى الغاية العظمى بالنسبة إلى بقية العالم العربي .

(ثالثا) المباحـــث :

المبحث الأول : في التعريف بالمؤلف ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول :

في بيان نسبه ، ومكانة ذلك النسب ، ونشأته ، وتاريخ ميلاده ووفاته .

المطلب الثاني :

في بيان طلبه للعلوم المختلفة ، ومكابدته في سبيل ذلك ، وتحمله المشاق الجسام حتى وصل إلى درجة العلماء المؤلفين ، وبينت منزلته بين أقرانه من العلماء الأجلاء .

المبحث الثاني ويتضمن مطلبين :

المطلب الأول :

تحدثت فيه عن شيوخه الذين تتلمذ عليهم من الغرب والشرق ، وترجمت لهم ما أمكننى ذلك من الحديث عنهم ، وبينت مكانة كل واحد منهم علميا وأدبيا ، ودينيا .

المطلب الثاني :

تحدثت فيه عن تلاميذه الذين أخذوا عنه العلم والمعرفة ، وتفقهوا به ، وترجمت لكل منهم بما يتناسب ومكانته العلميه والأدبية والدينية .

المبحث الثالث : في آثارة العلمية ، وفيه مطلبان :

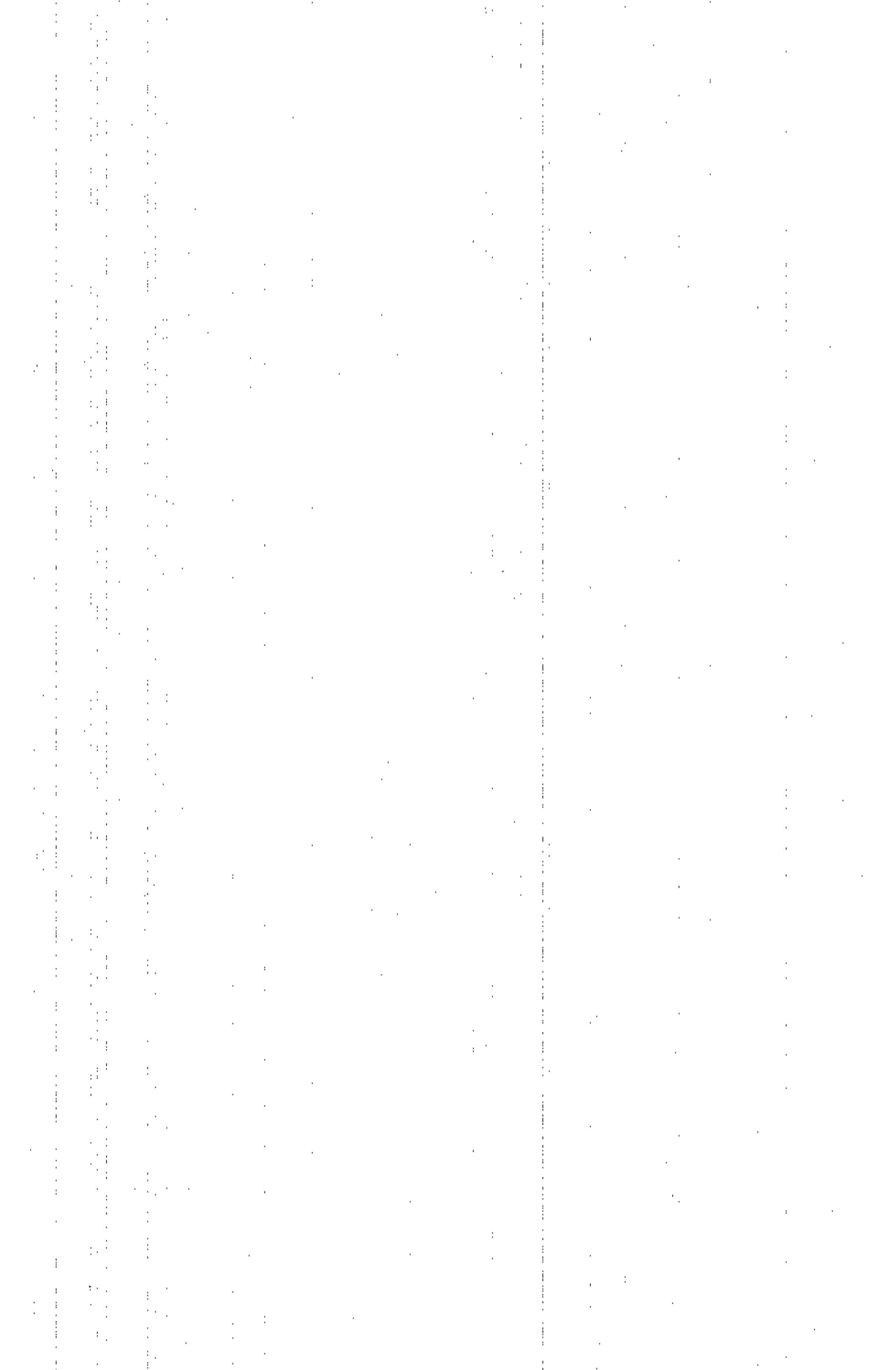
المطلب الأول :

تناولت فيه مؤلفاته بوجه عام ، وذكرت كل مؤلف منها مع بيان كونه

مطبوعا أومخطوطا ، ومكان وجوده إن أمكن ، وقد بلغت أحد عشر مؤلفا .

المطلب الثاني :

تحدثت فيه عن كتابه (نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل) — موضوع البحث — بوجه خاص من حيث بيان نسخه ، ومحتوياته والكتب التي تأثر بها أو أثر فيها مع نظره مختصره الى ابن مالك وكتابه — تسهيل الفوائد كما ترجمت في هذا المطلب لبعض شراح التسهيل .



القسم الثاني (التحقيقي) وهذا هو لب الرسالة وعصبها ، وهو المقصود بالذات وقد خصصت له كل وقتي ، وبذلت فيه كل جهدى ، وحاولت بقدر استطاعتي وما أمكنني أن أصل به إلى الغاية المطلوبة منه ، فأرجو أن أكون قد وفقت ، وبلغت الهدف ، وأصبت المحز . هذا وقد قمت فيه بالأعمال التالية :

(أولا) أثبت النص الكامل في الصلب ، وقد استقيته من النسخ الأربع للكتاب التى تحصلت عليها من عدة مكتبات بدار الكتب التونسية بتونس العاصمة ، ولطالما أتعبني ذلك في بادىء الأمر لقلة خبرتي بالخط المغربي .

(ثانيا) قابلت بين تلك النسخ بدقة وأمانة ، وأثبت الفوارق في الهامش وخرجت من مجموعها بنسخة متكاملة سليمة من الأخطاء والنقص واللبس .

(ثالثا) وضعت رمزاً يدل على كل نسخة ، ويميزها عن الأخرى ، وجعلتها . (أ ، ب ، ج ، د) .

(رابعا) قمت بتوثيق أغلب النصوص التى نقلها الشارح من غيره من الشراح والمؤلفين ورجعتها الى مصادرها ، وأعطيتها رقم الجزء والصفحة فقط أو مع نقل النص بكامله في حالة نقل الشارح له بالمعنى ، أو التصرف فيه ، أو الأشارة فحسب هذا وقد قمت بوضع احصائيات تقريبية لنصوص بعض الكتب التى اعتمد عليها كثيراً مثل شرح الدماميني للتسهيل وثقت فيه ٤٨٩ نصا ، شرح ابن مالك للتسهيل ، وثقت فيه ٥٧٨ نصا ، شرح الأثير للتسهيل وثقت فيه ٦٢١ نصا ، كتاب سيبويه وثقت فيه ١٥٨ نصا ، مغني اللبيب لابن هشام ٩٣ نصا ، شرح الرضى للكافية ٩٨ نصا ، شرح ابن أم قاسم للتسهيل ١٢٢ نصا ، تفسير الكشاف للزمخشرى ٤٨ نصا ، المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام ٤٩ نصا إلى غير ذلك من المراجع علما بأن مراجع المرابط في شرحه بلغت ١٧٠ مرجعا كما أثبت ذلك في الفهرس .

(خامسا) قمت بتحرير بعض المواضع ، وابديت فيها رأى ، وحددت فيها موقف الشارح في ذلك ، وبينت المآخذ التى أخذتها على الشارح وصححت ما نسبه لغير أصحابه من الأقوال والمذاهب والآراء خطأ ، مثل نسبة العطف على التوهم لابن هشام ، ومثل خلو كتاب الصحاح من مادة «ربد» وحررت العديد من المباحث منها :

مبحث ابن الحاجب في تثنية المشترك ، ومبحث ابن هشام في حذف نون «اللذان» و«اللتان» . ومبحث المبرد في حذف النون من صلة «أل» في نحو : «الظاعنون» ومبحثه في إعراب جمع المذكر السالم في النون منقوصا أو غيره .

كما حررت مبحث تثنية لفظ : «سيبويه» ونحوه وجمعهما .

وحررت مبحث «عليون وعالمون» وحققت نسبة القول فيهما .

وحررت مبحث مسائل الحذف ، ونفيت كون المصنف – أى ابن مالك – قد نقص بعض تلك المسائل .

وصححت بعض النسب ، مثل نسبة الشارح كتاب الخاطرات للفارسى والصواب أنه لابن جنى .

وقمت بتكميل بعض الكلمات من التسهيل – المتن – الساقطة من جميع النسخ بتكميلها وإثباتها من التسهيل فقط أو منه ومن بعض الشروح له مثل شرحى ابن مالك ، وأبي حيان ، وما أكثر ذلك ، وأثبت الدليل على ذلك في الهامش الى غير ذلك من النتائج التى وصلت اليها وأثبت بعضها في الدراسة التى قمت بها حول نسخ المؤلف والموازنة بين هذا الشرح وبعض الشروح الأخرى لتسهيل ابن مالك فيما يأتي .

(سادسا) خرجت الآيات القرآنية الكريمة ، وقد بلغ مجموعها – ٩٢٦ – آية ، وأتممت في الهامش مالا يتم المعنى والشاهد الا به ، وصححت بعض الآيات التى كتبت غلطا ، وأثبت في الهامش ما يلزم من القراءات والتوجيهات المختلفة وما يترتب على ذلك من إعرابات متعددة .

(سابعا) خرجت أغلب الأحاديث النبوية الشريفة ، وبينت مواضعها في كتب الحديث وقد بلغ مجموعها ١١٦ حديثا ، وأتممت مالا يتم المعنى والشاهد الا به في الهامش وذكرت طريق الرواية ، مع توضيح محل الشاهد في بعض الأحيان عند خفائه وعلى ذلك فالشارح تابع ابن مالك في الاستدلال بالحديث في هذا المجال .

(ثامنا) خرجت اغلب الآثار النثرية ، والمقولات العربية الفصيحة ما أمكننى ذلك ، كما أصلت الأمثال المأثورة ، وبينت موردها ومضربها ، ومحل الشاهد أحيانا .

(تاسعا) قمت بتحقيق الشواهد الشعرية ، وحاولت اثبات مراجعها وذكر قائليها ، وهى في مجموعها تزيد على (١٣٥٠) شاهدا شعريا وحاولت اثبات مراجعها ، ونسبتها لقائلها ما أمكننى ذلك ، وذكرت في بعض الأحيان المعنى الاجمالى للبيت ، كما رجعت بعض المفردات الى المعاجم اللغوية ، وذكرت محل الشاهد فيه إذا لم يكن واضحا من الشرح ، كما ذكرت بعض الاستشهادات الأخرى التى احتملها البيت زيادة على الشاهد المقصود ، كما صححت نسبة بعض الأبيات التى نسبت غلطا .

(عاشرا) قمت بتوضيح ما هو مبهم ، وتصحيح ما كتب خطأ من بعض الكلمات ، واثبات كل ذلك في الهامش .

(حادى عشر) ترجمت لأغلب الأعلام الذين يزيد عددهم على الأربع مائة علم وعرفت بهم تعريفا مختصرا ، ونظرت في ذلك لطول الرسالة ، فتوخيت الاختصار والاقتضاب .

(ثاني عشر) دراسة حول منهج المؤلف في كتابه ، وموازنة هذا الشرح ببعض الشروح الأخرى لكتاب التسهيل . ومن المتعارف عليه أن مناهج المؤلفين قد تتفق في بعض الأمور ، وتختلف في أخرى ، ومن ذلك .

أن شارحنا اتفق مع ابن مالك والمرادى والدمامينى في شروحهم للتسهيل في طريقة ذكر بعض من المتن مرة واحدة ، بخلاف أثير الدين أبي حيان في شرحه للتسهيل فانه يأتي بمجموعة من كلام المتن ، ثم يأتي بها مرة أخرى مقسمة على عدة اجزاء ، ليشرح كل جزء على حدة .

ومنه أن منهج شارحنا في كتابه مثل الدمامينى في مزج المتن بالشرح ، فيذكر جملة من المتن أو كلمة ولو كانت حرف عطف ، ويتبعها ما يذكره في شرحه ، وذلك مثل قوله في ص ١٣٩ وما بعدها في تعريف الكلمة : الكلمة » « : لغة تطلق على أحد أقسامها الثلاثة ... الخ . « لفظ» : وهو لغة الرمى ، يقال : أكلت الثمرة ولفظت النواة ، أى رميتها ... « مستقل » بالدلالة وضعا ... ومثل قوله في ص ٢٨١ : « والإعراب بالحركات : في الصنفين كزيد يقوم « والسكون » في الفعل نحو : لم يقم « أصل » اذ لايعدل عنهما إلا عند تعذرهما ... الخ . ومثل قوله في ص ٢٨٧ : « وتنوب» الكسرة عن الفتحة في نصب اولات » : نحو« وإن كنّ اولات حمل ... الخ . «و» في نصب « الجمع » كائنا « بزيادة الف وتاء : فهو ظرف استعرارى ... الخ . وهكذا كانت طريقته الى آخر الكتاب مزج بين المتن والشرح كطريقة الدمامينى . ومنه ان منهج شارحنا قد يكون على هيئة سؤال وجواب ، أى فان قات كذا وكذا قلت كذا وكذا ، وهذه طريقة حسنة ترسخ المعلومات وتؤكدها عند السامع والقارىء ، ومن أمثلة هذا النوع قوله في ص ٤١٦ « فان قلت : شرط العلمية ينافي شرط التنكير لما يثنى ويجمع مطلقا ، ومن ثم ساغ دخـــول « ال » عليه في الحالين ، كالزيدان ، والزيدون ، والزيود ، والهندات ، والهنـــود .

قلت : انما مرادهم ان الاسم اذا كان علما بشرطه صلح إيراد الجمع عليه ، لكن بعد تنكيره ، لا أنه بقى علما ، كائنا على تلك الحالة ... الخ .

وقوله في ص ٨٦١ : « فان قلت : فقد أتي المصنف بحرف التعليل ، وهو يلائم ما قرر من الشذوذ .

قلت : انما قلل طموحا الى ما هو الجمهور من اللغتين الاخريين ، لا لانه بمنزلته من الشذوذ ، فهو نسبى واضافي ، لا حقيقى ، فتعرفه .

وقوله في ص ٩٢٩ : « فان قيل : بأصالة الفاعل ترجح الأول ، أو المبتـــدأ ترجح الثاني .

قلت ، ولم يعتبر ذلك أحد من أئمة اللسان ، كما أشار اليه أثيرالدين وغيره ، بل صرح ابن هشام : بكون الباقي خبرا مطلقا ، ونصه : اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعل ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالثاني أولى ، لأن المبتدأ عين الخبر ، فالمحذوف عين الثابت ، فيكون حذفا كلا حذف ... الخ . والميزة التي ظهرت في منهج شارحنا ، وكانت من الوضوح بمكان ، ولاتكاد توجد عند سواه من الشراح ، او عندهم اغلبهم هي :

أن شرحه من أوله الى آخره عبارة عن أخذ وعطاء ، ومد وزجر ، وتصد لبعض التهجمات من بعض الشراح والمؤلفين على بعضهم البعض ، ووقوف على منصة العدالة من أجل انصاف المتهجم عليهم أو المتهجم .

فمثلا نجده في أحيان كثيرة ينتصر لابن مالك ضد أبي حيان في بعض تهجماته عليه ، وذلك نحو قول ابن مالك في ص ٢٥٧ « ان الفعل الماضي يقع صفة لنكرة عامـــة مثل :

رب رفد هرقته ذلك اليوم　　　وأســرى من معشر أقتــال

وتعقبه الأثير بأن « رب» عند سيبويه للتقليل ، وهو ينافي العموم .

ــ قال الشارح : قلت : المصنف لايرى التقليل فيها الا نادراً ، كما صـــرح بذلك في باب أحرف الجر من هذا الكتاب ، مستدلا على ذلك في شرحه باستقراء تراكيب العرب نثرا ونظما ، فانه يدفع قوله بما عليه سيبويه المنافي للعموم .. الخ ثم قال الأثير أبوحيان : « وأيضا فلم يرد الشاعر اراقة كل رفده .

ثم قال الشارح : قلت : ولا أراد اراقة قليلة ، لكون المقام تمدحيا ، وانما يناسبه الكثرة ، وهو المراد هنا بالعموم تجوزا ، لكونها عنده بعد تفيد التكثير ، على أن مجرور « رب» و« كم » الخبرية حيث ما وقع عام ظهوره ، كما يعرف من مذهبه .

الى آخر المنازعه في هذا المقام .

ومن ذلك منازعة أبي حيان لابن مالك في مبحث « نون » التوكيد الخفيفة ، هل هي أصل برأسها ، أو فرع ؟ ــ وموقف الشارح في ص ٢٣٩ حيث انتصر لابن مالك .

ومنازعته له في مبحث اعراب الأسماء الخمسة ، وكيفية انتصار الشارح لابن مالك في ص ٣٠٨ وما بعدها .

وفي مبحث : هل المحذوف نون الوقاية أو نون التوكيد ؟ في ص ٣٢٢ وما بعـــدها .

ومبحث تعريف الجمع ص ٣٨٥ ، ومبحث إعراب المثنى وجمع المذكر السالم في ص ٤٠٣ . ومبحث إعراب « أبان » مثنى « أب» ص ٤٨٠ ومبحث الضمير واجب الحفاء ص ٦٤٠ . ومبحث تسكين « ميم » الجمع ص ٦٦٣ . ومبحث الاستغناء بالضمة مكان الواو ص ٥٣٢ . ومبحث ضمير الاثنين — وضمير الاناث بعد أفعل التفضيل ص ٥٥٥ . ومبحث انفصال الضمير ان حصر بانما ، وما يتعلق بافادة الحصر بانما ص ٥٩٦ — ومبحث إضافة صدر المركب الاسنادى الى عجزه ص ٦٧٤ — ومبحث إغناء الظرف والجار عن الخبر إذا كان معمولا لاسم فاعل كون مطلق ، لا لفعله أو للمبتدأ كما هو رأى ابن خروف ، وابن ابي العافية الخ ص ١٠٧٣ وما بعدها . ومبحث دخول الفاء على خبر المبتدأ الواقع موقع « من » الشرطية ، أو ما» أختها ، والمبتدأ «ال» الموصولة بمستقبل عام ... الخ ص ١١١٥ وما بعدها الى غير ذلك من المواضع التى ناصر فيها ابن مالك ، وكان في جانبه ، بل في جانب الحق ، والانتصار للقواعد السليمة ، والمفاهيم العلمية الصحيحة .

هذا وان الذى اخذه شارحنا على عاتقه من أول شرحه الى آخره في هذا المضمار هو التصدى للاستاذ الدماميني ، والوقوف أمامه حجر عثرة وأنه لم يترك صغيرة ولا كبيرة الا اعترض عليه فيها ، في بعض الاحيان يكون الحق في جانبه في نظرى — كما نبهت على ذلك في أماكنه ومن ذلك مبحث الضمير المنفصل اذا كان « هاء » مضمونة للغائب ، وان وليت ياء ساكنة ، أو كسرة فيكسرها غير الحجازيين ، وتشبع حركتها ، ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا ، وفاقا لابي العباس المبرد انظر ص ٥٦٣ وما بعدها . فقد كان البحث شيقا ، ورد الشارح قويا مؤيدا بالدليل .

ومبحث أن الاعراب ليس أصلا في الفعل والحرف ، وكانت المناقشة في بادىء الأمر بين الأثير والدماميني ، ثم تصدى الشارح للدماميني كعادته ، وكان رده رائعا . وحجاجه علميا ممتعا ... انظر ص ٢٦٧ وما بعدها .

ومبحث «كيفية التثنية وجمعي التصحيح » وكيف كان موقف الدماميني من المصنف ، أى ابن مالك — ثم كيف انبرى الشارح للدماميني ، واخذ يفند آراءه ، ويرد عليه ، ويؤيد ما قاله المصنف ، انظر ص ٤٤٧ وما بعدها .

ومبحث « إن ولى معطوفا بالواو على المبتدأ فعل » او وصف — كائن لاحدهما وقع على الاخر — او ملابسه نحو : عبدالله والريح يباريها ، أو مباريها . . . صحت المسألة خلافا لمن منع» ... الخ ص ١٠٠٠ وما بعدها .

وقد تطاول الدماميني فقال : وما رآه البصرى من ذلك باطل ، لكون الجملة اذ ذاك حالا . . . الخ .

قال الشارح : قلت : وأنت خبير بأنه ليس فيه ما يقتضى المنع ، لاحتواء

الوصف ومتعلقة المجرور على راجعى صاحب الحال ، ولو سلم فلا يسلم لزوم التأويل بالوصف ... الخ انظر ص ١٠٠١ .

وهذا قليل من كثير مما سلكه الشارح في هذا المنهج ، فشرحه ملىء بالاعتراضات والنصوص والمناقشات والردود ، الا أنه في بعض الأحيان قد يتلمس مايطعن به الاستاذ الدماميني ، ويحاول إبطال رأيه ، ولكن ليس سبيله احقاق الحق في نظرى وانما غرضه التزهيد في شرحه وإنكاره ، والتقليل من قيمة هذا العالم النحرير ، فكثيرا ما يرميه مره بالقصور ، ومرة بعدم الافصاح عن النظر الذى قد يعن له عند قول ابن مالك وغيره .

وهكذا كان منهجه منهج الحركة الدائبة ، وتحقيق المسائل العلمية ، واستخراج المفاهيم ، واستنباط القواعد من أجل إحقاق الحق ، وازهاق الباطل ، ولايهمه في سبيل الوصول الى ذلك مكانة الجانب المقابل ، وعظمة منزلته .

لقد سبق تبيان مخالفة الشارح لبعض ما عليه ابوحيان من منازعة لابن مالك وانتصاره للأخير ، ومخالفة الشارح للدماميني ، وانبرائه له رداً وتفنيدا . هذا وقد كان لشارحنا مجهود جبار ، ورأى قويم ، مما يدل على غزارة علمه ، وثقوب فكره ، والدليل على ذلك مخالفته لابي حيان — ومعلوم من هو أبوحيان في بعض الاتجاهات العلمية ، واليك بعض الأمثلة :

مبحث تثليث « فاء » فم منقوصا أو مقصوراً ، وحكاية ابن الاعرابي في تثنية « فميان » و« قمران » وقول الفرزدق : هما نفثا في فيَّ من فمويهما ... الخ . وقول الأثير : ان ذلك فصيح ، وقول الشارح : والأجود التعبير بمستقيم بدل فصيح ، ضرورة عدم ثبوت الفصاحة بمجرد ثبوت القصر والتثنية بنقل ابن الاعرابي ... الخ . أنظر ص ٣٠٣ وما بعدها ومبحث الملحق بالمثنى ص ٤٥١ ومبحث مكان اعراب جمع المذكر السالم ص ٤١٠ — وما بعدها . ومبحث سقوط نون الجمع للضرورة ص ٣٩٥ . ومبحث اعراب المعتل اللام بالنون ، وتشبيه « سنين» مرة بغسلين ، وأخرى « بحين» وقول الشارح : ولم اتبين موقعا لتنويع التشبيه ... الخ . انظر ص ٤٣٤ — وما بعدها .

ومبحث « قعد » في قول الأخير : وأما قولهم : قعد فلان يتهكم بعرض فلان فزعموا زيادة « قعد » ... الخ . وقول الشارح : قلت : وفيه نظر ، لأن حمل اللفظ على عدم الزيادة ما لاح وجه أولى ... الخ . أنظر ص ١١٧٧ .

إلى غير ذلك من المواضع التى أظهر فيها رأيه الخاص ، واختلف مع أبي حيان فيها ، وكانت توجيهاته في نظرى سليمة ، واستنتاجاته حكيمة .

ومن ضمن منهجه أنه قد يكون نقله من الكتب الأخرى باللفظ والمعنى من غير تصرف ، وما أكثره ، من ذلك مبحث تعريف الكلمة ، اذ قال الأثير

في شرحه « جا – ورقة ٦ » : وأما الافراد فلأن « أفعل » مفيد افادة المركب الذى هو الكلام ... الخ .

وقول الشارح : « وهذا معارض بما أطبقوا عليه : أن أسماء الأصوات من قبيل المفردات ، لعدم تحملها الضمير تحمل أسماء الأفعال ... الخ .

ومثل هذا النص يصلح أن يكون دليلا على النقل باللفظ والمعنى ، وعلى مخالفة الشارح للأثير .

ومن ذلك ما نقله من شرح الدماميني « جا ص ٩ و « في مبحث تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف « وهذا تقسيم بحسب العوارض ، بخلاف قول ابن الحاجب : اما ان يدل على معنى في نفسه ... الخ . وقال : « وايضا فملازم الظرفية ، او المصدرية ، او النداء ، أوالحالية لايكون ركنا للاسناد ، فيلزم كونه حرفا انظر ص ١٥٨ . وانظر ايضا ما في ص ١٨٠ وص ١٩٦ الى غير ذلك من مآت النصوص .

وما نقله من شرح ابن مالك صاحب المتن باللفظ والمعنى « جا ص ٣ » قوله : « وهو أن الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فحرف ، أو كانت ، فإن قبلته بطرفيه فاسم والا ففعل . أنظر ص ١٥٧ وص ١٦٤ وص ١٦٨ وص ١٧٢ وص ١٨٩ الى غير ذلك مما لايكاد يحصى كثرة .

ومما نقله من مقدمة ابن الحاجب « جا ص ٨٨ » في مبحث إعراب المثنى ص ٣٥٥ – قوله « بأن مسمى العلم ذات شخص معين غير ملحوظ حقيقته في كونه آدميا او غيره ، فاذا انضم اليه مثله مسمى آخر صح تثنية ذلك العلم ، لان مسمى الثاني من جنس الاول – لاطلاق الجنس هنا على وضع لأكثر من فرد ، بمعنى : جامع بينهما في نظر الواضع ... الخ .

وما نقله من مغنى اللبيب لابن هشام باللفظ والمعنى كذلك في مبحث قول الشاعر :
وكل رفيقى كل رحـــل ... البيت « جا ص ٢٠٨ » .

قوله : وهذا البيت من المشكلات لفظا وإعرابا ومعنى ... الخ. انظر ص ٣٥٠ وفي مباحث أخرى . أنظر ص ٦٥٧ وما بعدها .

وما نقله باللفظ والمعنى من حاشية البناني على شرح المحلي قول تاج الدين السبكى « جا ص ٢٩٨ » « ومن ثم – يعنى الصحة الراجحة –عمّ نحو « وافعلوا الخير» الواجب والمندوب ، حملا لصيغة « افعل » على الحقيقة والمجاز من الوجوب والندب ، بقرينة كون متعلقها كالخير شاملا للواجب والمندوب هـ .

ومانقله باللفظ والمعنى من كتاب المساعد على تسهيل الفوائد لابيعقيل « ورقة٦ » عند شرح قول المصنف : « والاعرف حينئذ » أى إذ نصب بالكسرة ... الخ .

أي مبحث ما اذا سمى بجمع المؤنث السالم . انظر ص ٢٩٠ ، وص ٣٢٥ وغيرهما .

وما نقله من شرح المفصل لابن يعيش « جا ص ٥١ » قوله : (وربما سمي آخر الكلمة مطلقا حرف إعراب . وعليه فالباء من « ضرب» إعراب ، أي حرفه ... الخ أنظر ص ٣٣١ .

وما نقله من نوادر أبي زيد « ص ١٥ » في مبحث قول الشاعر : إن لسلمى عندنا ديوانا ... الابيات : وهو لرجل من ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة . . . الخ . أنظر ص ٣٦٢ .

وما نقله من تفسير الكشاف للزمخشرى « جا ص ٣٠٢ » قوله في مبحث قوله تعالى : « وما هم بضارى به من أحد الا بأذن الله » : على أن طرح النون لإضافة « أحد » وفصل بالظرف كقوله : هما أخواني الحرب من لا أخا له . وقال : فان قلت : كيف يضاف الى « أحد » وقد جرىمن ، فأجاب — بأن الجار جعل جزءاً من المجرور « انظر ص ٤٠٠ وص ٦٣٦ .

وما نقل من كتاب المخصص لابن سيدة « جا صج ٧ » في مبحث « ثبة » : « وكأنه مقلوب ثاب يثوب ، ولم يتيقن فيها قلبا ... الخ أنظر ص ٤١٠ .

وما نقله من كتاب سيبويه « حا ص ٩٤ » قوله في مبحث حذف نون الجمع— : وقد يمثل لاسقاطها في الجمع بقول بعض ضبة : الفارجو باب الأمير المبهم . . . الخ أنظر ص ٣٦٨ .

وقوله في « جا ص ٣٨٤ » مبحث اتصال الضميرين « الكثير في كلامهم : أعطاه إياه ، فاقتضى جواز : أعطاهوه ، واقعا في كلامهم على قلة ... الخ . أنظر ص ٦٠٦ .

وما نقله من عروس الأفراح لابن السبكى « ج٢ ص ١٩٥ » في مبحث انفصال الضمير ان حصر بأنما ... قوله : « ولسان حال ابن مالك يتلوا ، انما أشكو بثي وحزني الى الله » لان قوله الصواب ، وليس منفرداً به ، وتحقيق ذلك أنه بنى قوله ذلك على قاعدتين :

أحداهما ... أن انما للحصر ، وهو ما عليه الأكثر .

الثانية ... أن المحصور بها الأخير لفظا ، وهو ما اجمع عليه أئمة البيان ، وهو غالب الاستعمالات ... الخ أنظر ص ٥٩٧ .

وما نقله من شرح الكافية للرضى « ج٢ ص ٢٨ » مبحث تفسير ضمير الشأن قوله : « وأجاز الفراء تفسير ضمير الشأن بالمفرد مؤولا بالجملة ، فاجاز : كان قائما زيد ، وكان قائما الزيدان ، او الزيدون ، على أن « قائما » خبر

الضمير ، وما بعده رفع به ، وأجاز : ظننته قائما زيد ، او الزيدان ، اوالزيدون» ... الخ . أنظر ص ٦٤١ .

وما نقله من المطول للتفتازاني « ص ٢١٣ — ٢١٤ » وهو قوله : « وقد نقل في تضمن « إنما » معنى « ما » و« الا» مناسبة عن على ابن عيسى الربعى ، وهى أنه لما كانت كلمة (أن « لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ، ثم اتصلت بها «ما» المذكورة ناسب أن تضمن معنى القصر ، اذ ليس إلا تأكيدا للحكم على تأكيد وذلك أن نحو : زيد جاء لاعمرو لمن يردد المجيء بينهما ، يفيد إثبات المجيء لزيد صريحا ، وضمنا في « لاعمرو » لان المجيء ... الخ . أنظر ص ٥٩٦ .
ومما نقله من كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان « ص ١٢٣ » قوله : وان تساويا في القرب أو البعد ، فالفصل نحو هند عجبت من ضربه أياها ، ويمتنع من « ضربهيها » الا ضرورة نحو « لضغمهماها » ، أو في نادر كانظرهموها ... الخ أنظر ص ٦١٢ .

ومما نقله من كتاب اللباب في علل البناء والاعراب للعكبرى « ورقة ٤ » قوله في مبحث تعريف الاعراب — : « اختلاف آخر لكلمة لاختلاف العامل فيها لفظا أو تقديرا ... الخ . أنظر ص ٦٣) .

الى غير ذلك من المراجع والكتب التى نقل منها الشارح باللفظ والمعنى وبأمانة تامة أما ما نقله بالمعنى فكثير أيضا جداً ، أو تصرف في النقل بتغيير بعض الألفاظ وقد بينت ذلك كله في أثناء التحقيق .

ومن ذلك ما نقله أو استنبطه من شرح أبي حيان للتسهيل « جا ص ٢٤ » قوله « ص ١٣٩ » تنبيه : عقد المصنف الباب بشرح الكلمة لابحدها ، لأن حد الشيء عسير الوجود ، وإن اشتركا في كشف المحدود وبيانه ... الخ .
وقوله في « ص ١٦٨ » من هذا الشرح : « وقال بعض أصحابنا : ضم شيء الى شيء الخ .

وقوله في « ص ٢١٢ » عدم لزومها في فعل التعجب مع فعليتها ... الخ .

وقوله في « ص ١٤٧ » وهو منقود بأن قبل هذا الفصل فصل الاستقلال ، ولا يدخل تحت المستقبل ... الخ .

وقوله في « ص ٤٩٠ » وإذا كان الاصل التثنية فعدل الى الجمع كراهية اجتماع تثنيتين ... الخ .

وقوله في « ص ٤٩٨ » : ويمكن تأويل جميعها ، أما الآية الأولى ... الخ .
وقوله في « ص ٥٧١ » : والذى أختاره أن من قال : قدني وقطني فهما عندى اسما فعل . . . الخ .

ومما استنبطه او تصرف في نقله من شرح ابن مالك على التسهيل « جا ص ٣٤ » وقد رجح ما ذهب اليه : بأن الاعراب فارق بين المعاني العارضة من الفاعلية والمفعولية والتعجب ، والنفى ، والاستفهام ، والفرق الحاصل عن الفارق تارة يعرف بالعقل ، واخرى بالحس من السمع والبصر ، والشم والذوق واللمس والاعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع بدليل أنك اذا قلت للانسان : بين الفاعل ، والمفعول ، والمضاف اليه من : ضرب زيد غلام عمرو « ... الخ . أنظر ص ٢٥٣ — وأنظر أيضا ص ٤٨٤، ٤٨٦، ٥١٨، ٥٢٧، ٥٤٩ وغير ذلك كثير .

ومن ذلك ما استنبطه من شرح الدمامينى للتسهيل « جا ص ١٥ » في مبحث دلالة الفعل عن المضى والاستقبال بعد حرف التحضيض — قوله : « لايقال فلا يحتمل إذاً الواقع بعد أداة التحضيض المضى ، لان التحضيض — وهو طلب الفعل ليس إلا استقباليا لانا نقول : انما يوبخ على ترك ما كان يجب فعله قبل الطلب ، وهو من حيث المعنى تحضيض على فعل ما فات ، فاطلقت أداة التحضيض على ما يدل عليه او تقديرا فاستقام ... الخ . أنظر ص ٢٥٦ .
ومما تصرف في نقله من هذا الشرح « جا ص ٨ » قوله : وفي شرح الدمامينى يخرج ما الدلالة فيه عقلية لا وضعية ، كالمفرد بعد نعم ، جوابا لقائل : هل قام زيد ؟ لكونه مدلولا عليه بالعقل لا بالوضع ... الخ . أنظر ص ١٥٤ .
وقوله في ص ١٤٩ : وفيه نظر أما أولا : فلاستعماله قوله : « دال » في حقيقته ومجازه دفعة ، ومن ثم صح له ان يقول — أى ابن مالك — : تحقيقاً أو تقديراً ... الخ . وقوله « ص ٨٨ » : « وقد أجاب الدمامينى آخذاً عن الأول بأنه أراد مطلق الدال لوجود القرينة الصارفة عن إرادة المعنى الحقيقى وحده ، وهى تقسيمه الى التحقيقى والتقديرى ، فيكون شمول « الدال » لهما بطريق عموم المجاز هـ .

وقوله في ص ١٥٢ : فان قلت : اعراب نحو امرىء القيس ... الخ .

ومما تصرف في نقله من كتاب سيبويه « جا ص ٣ » قوله : « وانما ذكرت ثمانية مجار فرقا بين ما يحدث لعامل ، وبين ما وضعت عليه الكلمة فلا يزول ... الخ . أنظر ص ٣٢٨ .

ومن كتاب الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر « ورقة ١٥ » : قوله : « انشدني شيخنا — يعنى المصنف — رحمه الله تعالى :

عينان إحداهما عارت وثانية ... البيت أنظر ص ٣٥٩ .

ومن أمالى ابن الشجرى « جا ص ١١ » قوله : « تقول لمن صدر منه ذنب تعنفه عليه : قد صفحت لك عن ذنب وذنب ... الخ . انظر ص ٣٨٢ .

ومن شرح الخلاصة لابن الناظم « ص ١٤ » قوله : « جاء كلاهما وكلتاهما ، ورأيت كليهما وكلتيهما ، ومررت بكليهما وكلتيهما ، أما وقد أضيفا الى ظاهر فألفهما لازمة ، معربين اعراب المقصور ... الخ . أنظر ص ٣٧٤ .
ومن ارتشاف الضرب « ص ٦٦ » قوله وهو وهم ، وأن يكون لأحدهما حكم هو للآخر في الأصل ، فيدل وجوده فيه أنه مقلوب مما ذلك الحكم ... الخ . أنظر ص ٤١١ .

ومن المقتضب للمبرد « ج٣ ص ١٥٨ » قوله : وأما المبرد فتارة لحسن الفرزدق لمجيئه بالميم مع الواو ، وهي بدل منها ، فالجمع بينهما خطأ ، واستصوبه أخرى بجعل الواو بدلا من الهاء لخفتها — وخفائها ... الخ . أنظر ص ٤٨٨ .

ومن المحتسب لابن جنى « ج٢ ص ١٣٢ » قوله : كما على نحو ذلك خرج ابو الفتح في محتسبه قوله تعالى : « ولو نزلناه على بعض الأعجمى» ، زاعما أن الأصل « الاعجبيين» على النسب ، فخفف بحذى احدى ياءيها ، وهى المتحركة ثم الأخرى لاجتماعها ساكنة مع ياء الجمع ... الخ . أنظر ص ٤٤٠ .

ومن الصحاح للجوهرى « ج٢ ص ٥١٦ » قوله : « وصرح الجوهرى بأن لام « عزة » ياء ، بخلاف لام « عضة » فإما واو او هاء ، لورود التصريف عليهما ... الخ . أنظر ص ٤٨٧ .

ومن كتاب معاني القرآن للفراء « ج٢ ص ٩٢ » قوله : وأما بنو عامر فيجرونها في الأحوال الثلاثة ، يقولون : أقمت سنينا كثيرة ، وأنشد بعضهم ... الخ . أنظر ص ٤٩٦ .

ومن المخصص « لابن سيدة » ج١٥ ص ١١٦ » قوله : استحباب الكوفية في ألف التأنيث الممدودة ، كائنا قبلها واو أن تثنى بالهمزة تارة ، وبالواو أخرى ، نحو : حلواء ولأواء ، وأبي ذلك البصرية ... الخ . أنظر ص٤٥٦ .
ومن المقرب لابن عصفور « ج٢ ص ١٧٦ » قوله : « وأقبح من ذلك في الضرورة تعويضها مشددة كقوله :

ياليتها قد خرجت من فمه ... البيت ... أنظر ص ٣٢٧ .
ومن شرح الكافية للرضى « ج١ ص ٢٩٦ » قوله : « وتكلف بعض معتذراً بأن قال : الميم بدل من الهاء ، وليست المبدل منها الميم ، والواو أخت الألف ، وهى أخت الهاء ... الخ . أنظر ص ٣١٦ ، وما بعدها .

ومن كتاب رصف المباني في حروف المعاني لأحمد المالقى « ص ٣٣٨ » قوله « وحكى المالقى عن السهيلى معتلا باشتغال تلك الحروف بالحركات المناسبة لها ، فكما منعت الاضافة الى ياء المتكلم ظهورا لحركات آخر المضاف لشغله بالحركة المطلوبة لياء المتكلم فكذا هنا ، فقيل له : فما بال هذه النون تثبت رفعا لاجزما

أو نصبا ، فقال : لأنها إنما لحقت هذه الأفعال لوقوعها مواقع الأسماء ، فهي من تمام دخول الرفع في المضارع ، لقيامها مقام الاسماء ... الخ . أنظر ص ٣١٨ ــ ٣١٩ . الى غير ذلك من أمثال هذه النمازج وقد بينت كل ذلك ، ورجعت تلك النصوص الى مراجعها ، وبينت مصادرها حسب الامكانيات ومقدرتي العلمية والعقلية .

فشرح المرابط ليس كالشروح ، وانما هو خلاصة شروح كما أشرت لذلك ، والنصوص التى اعتمد عليها في شرحه لاتكاد تحصى كثرة أو تستقصى بحثا . هذا وان الشارح في منهجه لهذا الشرح قد سجلت عليه بعض المآخذ ، منها .. ما نقله من غيره من الشراح ، ولم ينسبه لصاحبه ، وذلك مثل :

ما نقله من شرح الأثير للتسهيل « جا ورقة ٢١ » ونصه : « ولما كان معنى الأمر مشتركا بين فعل الأمر والاسم بمعناه ... الخ . أنظر ص ٢١٨ .

وقوله في « جا ورقة ٤٠ » : « واحتج الأكثرون من القدماء والمتأخرين لذلك بأن النون لما لحقت تعارض شبهان : شبه للاسم من حيث الابهام والتخصيص ، وآخر بالماضى على الوجه السابق عن سيبويه ... الخ . أنظر ص ٢٧٣ .

وقول الأثير في شرحه « ج ١ ورقة ٥٧ » : « ورد ذلك في مصنفاته أى ابن مالك ــ فيقول : على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » وهو مايسميه النحاة : لغة أكلوني البراغيث ... الخ . أنظر ص ٣١٧ .

ومما نقله من شرح الدمامينى للتسهيل « جا ص ٢٣ ظ» ولم ينسبه ، قوله : « ثم التغليب كما قال بعض المحققين انما يقع بشرط تصاحب الاسمين ... الخ . أنظر ص ٣٥٥ .

ومنه أيضا في « جا ص ٤٤» وقوله : « إن المضاف في مثل ذلك دال على أعم من مدلول المضاف اليه ... الخ . أنظر ص ٥٩٢ .

ومما نقله من شرح الكافية لابن الحاجب « جا ص ٨٨ » قوله : « وقد أورد على هذا الرأى تثنية العلم وجمعه ، وتقديره : أن نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته ، إذ لم يوضع العلم للقدر المشترك بين مسمياته ، كما لم يوضع المشترك كذلك ... الخ . أنظر ص ٣٥٦ .

وما نقله من شرح ابن مالك للتسهيل « جا ص ١٠٣ » ولم ينسبه قوله : « والحاصل أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح ، والمهموز غير الممدود ، والممدود الذى همزته أصل إذا جمع جمع التصحيح لحقته العلامة دون تغيير ، كما لحقته علامة التثنية ... الخ . أنظر ص ٤٥٩ .

ومنه في « جـ١ ص ١١٨ » من الشرح المذكور قوله : « وعلى ذلك حمل أبو العباس قول الشاعر :

أقامت على ربيعها جارتا صفا كميت الأعالى جونتا مصطلاهما

فأعاد ما أضيف اليه « المصطلى » على الأعالى ، لكونها مثناه معنى ، قال : وهو توجيه حسن ... الخ . أنظر ص ٤٩٤ .

ومن ضمن المآخذ كذلك عدم صحة ما نسبه لابن الناظم من الاستشهاد بالبيت برواية « لخطبتها » بتقديم الطاء على الباء ، وأن ما ذكر في شرح الخلاصة لخبطتها » بتقديم الباء على الطاء ... أنظر ص ٩٦ .

وعدم صحة ما ادعاه من أن المصنف لم يحد الموصول في شرح كافيته ... أنظر ص ٧١٣ هامش رقم ٢ .

وعدم صحة دعواه أن المصنف ، — أى ابن مالك — نقص بعض مسائل الحذف أنظر ص ٧٥٧ .

وعدم صحة نسبة البيت لعنترة ، وهو : تعفق بالأرطى وأرادها ... البيت ... والصحيح ما أثبته ، وهو أن البيت لعلقمة بن عبده بن النعمان ، الملقب بالفحل أنظر ص ٥٥٢ .

وما تلك إلا قليل من كثير من المآخذ التى سجلتها أثناء التحقيق .

أما مزايا هذا الكتاب وقيمته العلمية ، وكيف كان خلاصة من خلاصات جهابذة الأعلام ، وعلماء النحو والعربية والبيان ، وأنه نتيجة من نتائج أفكار وآراء من سبقه من أولئك الأفذاذ ، وأنه اسم على مسمى جمع فأوعى ، أى جمع تلك القواعد النحوية ، وأوعى ما فيها من مسائل عربية ، وقد جاء أسلوبه قويا وعبارته جزلة ، وتراكيبه يعتورها بعض الغموض في بعض الاحيان وذلك عندما يغلب عليه التفكير الفلسفي ، وعندما يستعمل أفكاره العلمية وإدراكاته الأدبية وميولاته البلاغية ... أنظر بحثه في « ص ٢٣٣ » وذلك في الحديث عن القيد والمقيد ، وبحثه في ص « ٤٤٩ » وما بعدها من تلك المناقشة الطويلة العريضة بين الشارح والمصنف والأثير والدماميني ؛ وبحثه في « ص ٦٥٢ » وما بعدها المشتمل على مناقشة آراء الفراء وسيبويه والخروج بتلك النتيجة المرضية .

وبحثه في متعلق « الباء » في « بسم الله الرحمن الرحيم » « ص ١٠٣—١٠٧ » . ومثل هذه الظاهرة لاتكاد توجد في شروح المصنف والأثير والمرادى والدماميني بل تجد السهولة ، وفهم العبارة ، ولطافة المعنى .

وليس معنى ذلك أن كتاب نتائج التحصيل مليء بالغموض والتراكيب العويصة ... بل في بعض الاحيان — كما ذكرت — تجد تلك الظاهرة .

وفي الختام إن تأليف هذا الكتاب قد تم قبل وفاة مؤلفه بسبع عشرة سنة إذ قال المؤلف نفسه في آخر الجزء الرابع ما نصه .

« ووافق الشروع في تصنيفه شوال سنة تسع وستين وألف ، والفراغ منه ليلة الخميس العشرين لجمادى الأول من سنة اربع وسبعين ، عرفنا الله خيرها آمـــين .

(ثالث عشر) قمت بوضع الفهارس التالية :

(١) فهرس للآيات القرآنية الكريمة ، مرتبا إياها حسب السور وحسب الآيات في كل سورة .
(٢) فهرس للأحاديث النبوية الشريفة ، مرتبا إياها حسب أول حرف في الحديث ، أو الجزء المذكور منه في الشرح .
(٣) فهرس للشواهد الشعرية مرتبة على القوافي ، وعلى موقع إعراب الحرف الأخير في البيت الرفع فالجر فالنصب فالجزم أو السكون . مع ذكر القائل ان علم ، والصفحة .
(٤) فهرس البلدان والأماكن ، والقبائل والأمم ، وأقوال العرب ، والأمثال
(٥) فهرس لمراجع المرابط التى اعتمد عليها في شرحه ونقل عنها مرتبــة بناء على أول حرف من اسم المرجع .
(٦) فهرس مراجع التحقيق مخطوطة ومطبوعة مرتبة بناء على أول حرف من اسم المرجع أو الكتاب .
(٧) فهرس للأعلام مرتبين بناء على أول حرف من اسم الشهرة بغض النظر عن الاسم الحقيقي . مثل السيوطى ، وابن عصفور وابن جنى الخ .
(٨) فهرس الموضوعات وهو قسمان :

(أولا) فهرس الموضوعات الاجمالى .

(ثانيا) فهرس الموضوعات والأحكام التفصيلى .

هذا وانى قد بذلت في سبيل تحقيق هذا الجزء ودراسة حياة مؤلفه كل ما في وسعى وتحملت من أجل ذلك المشاق الجسام وتجشمت الاتعاب والاسفار والمخاطرات آملا من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت « وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب »

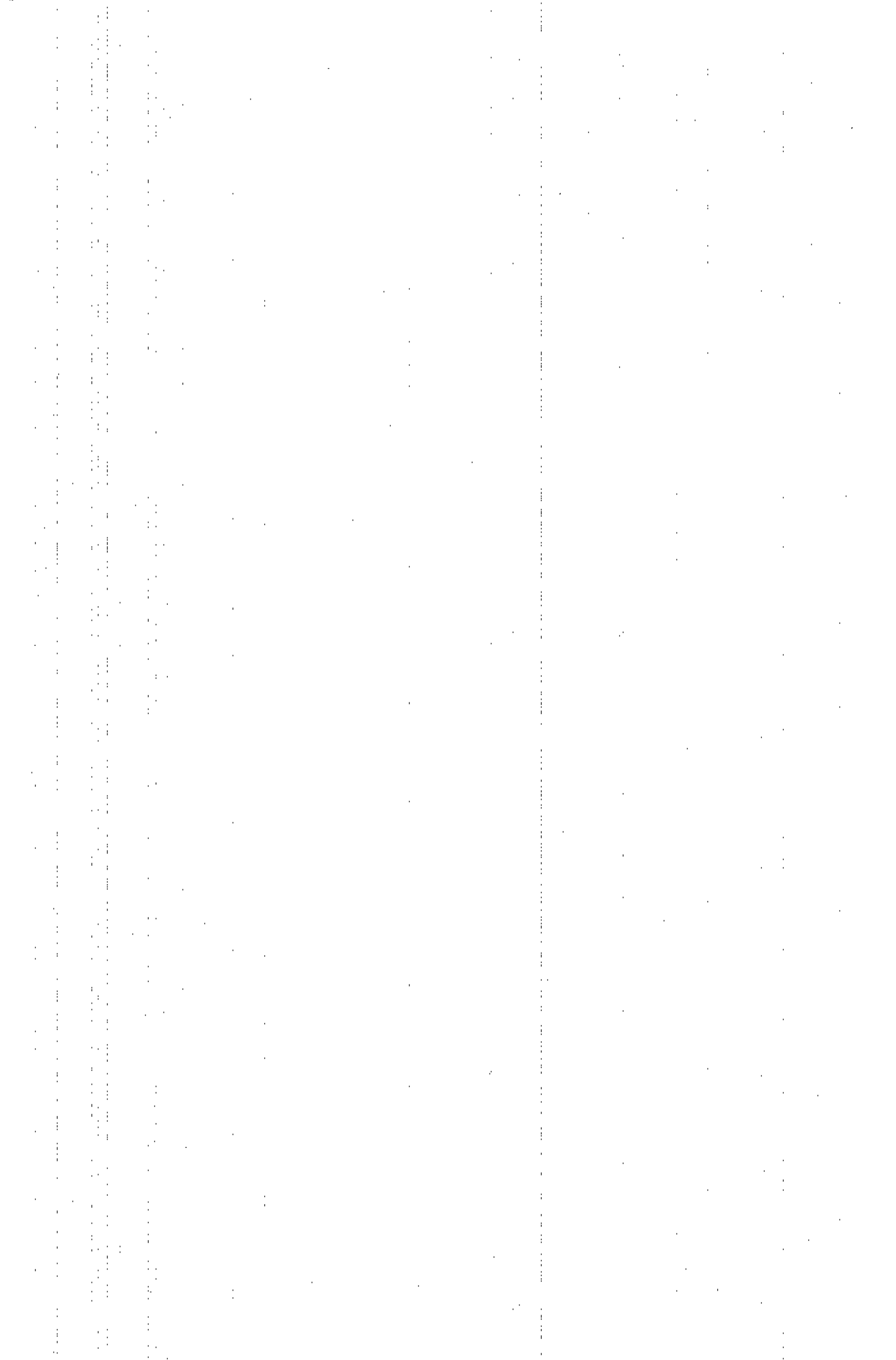
وهو حسبى ونعم الوكيل .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تنبيــه :

سنتابع تحقيق وطبع بقية أجزاء الكتاب الأخرى إن شاء الله تعالى .

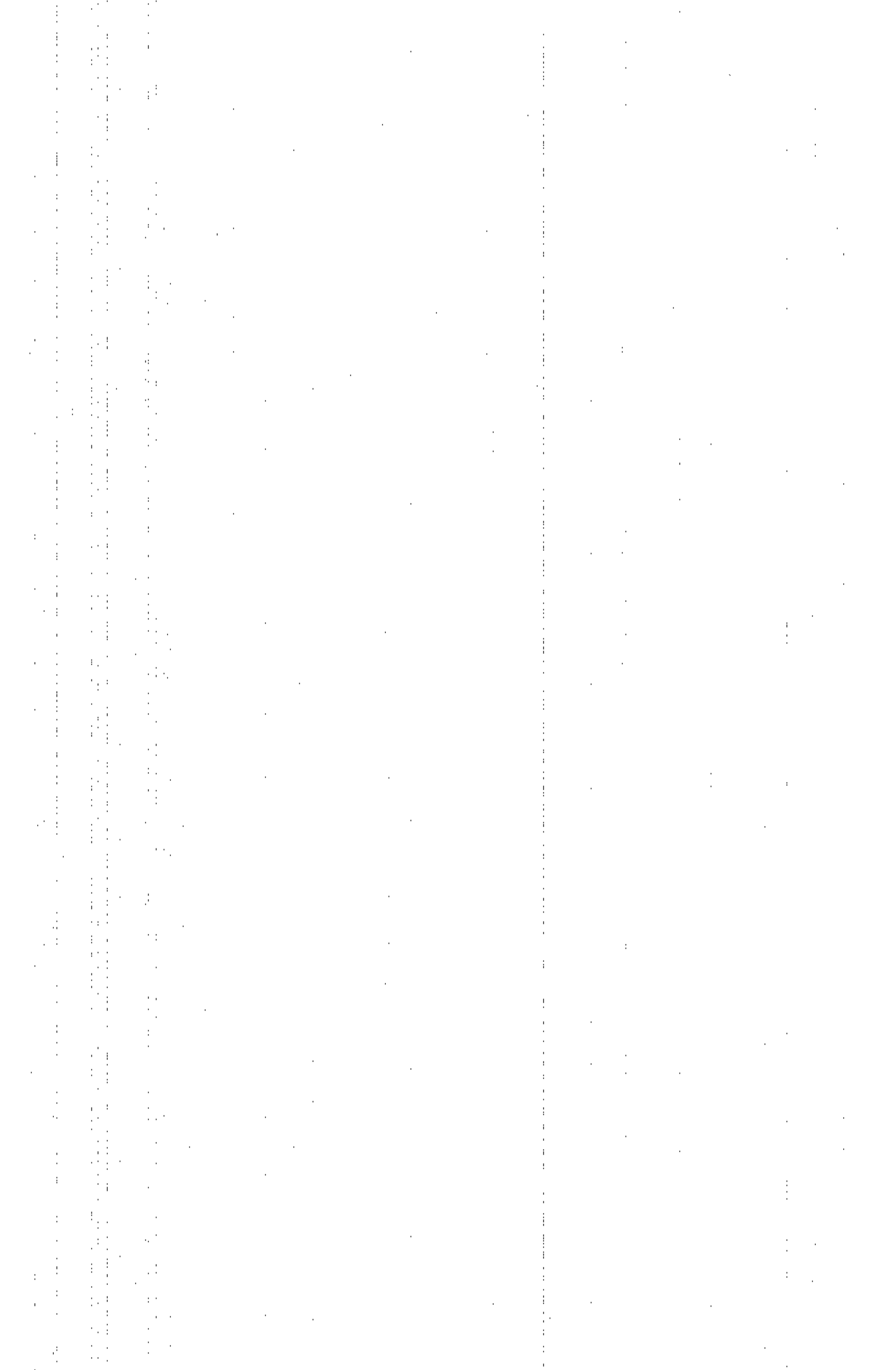
الفهـــارس العامـــة



فهرس الآيات القرآنية الكريمة

السورة	آية	النص	ص
المؤمنون	٨٨	« قل من بيده ملكوت كل شيء » .	٥٦٤
	١٠٢	« فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون » .	٦٥٩
النور	٢	« الزانية والزاني فاجلدوا » .	١١١٧
	٢٠	« ولولا فضل الله عليكم ورحمته » .	٩٦٥
	٢٥	« يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق » .	٥٦٧
	٣١	« أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء » .	٩١٢
	٣٦	« يسبح له فيها بالغدو والآصال » .	٩٣٠
	٤٠	« إذا أخرج يده لم يكد يراها » .	١٣٣٤—١٣٣٥
	٤١	« ألم ترأن الله يسبح له من في السموات والأرض » .	٧٩٠
	٤٥	« ومنهم من يمشي على رجلين» .	٧٩٠
	٥٨	« ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم	٤٧٧
	٦٠	« والقواعد من النساء اللائى لايرجون نكاحا فليس عليهن جناح» .	١١٢٢
الفرقان	٢٨	« يا ويلتى ليتنى لم أتخذ فلانا خليلا» .	٦٩٦
	٤١	« أهذا الذى بعث الله رسولا» .	١٥٣
	٧٠	« وكان الله غفوراً رحيما » .	١٢١٣
	٧٣	« لم يخروا عليها صما وعميانا » .	١٢٩٠
الشعراء	٤	« فظلت أعناقهم لها خاضعين » .	١٠٥٠—١١٧٠
	٢٣	« قال فرعون وما رب العالمين» .	٧٨٢
	٤١	« إن كنا نحن الغالبين» .	٦٦٣
	١٠٢	« فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين» .	٨٢٩
	١٦٨	« قال إني لعملكم من القالين» .	٨٤٥
	١٩٧	« أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل » .	٦٤٥
	٢٢١	« على من تنزل الشياطين» .	٤٣٦
النمل	٢٨	« فألقه إليهم ثم تول عنهم » .	٥٦٥
	٣٧	« بجنود لا قبل لهم بها » .	١٢٥
	٤٠	« فلما رءاه مستقراً عنده » .	١٠٨٣
	٤٢	« أهاكذا عرشك » .	٨٧٦
	٤٧	« بل أنتم قوم مفتنون » .	٧٧٠

السورة	آية	النص	ص
الروم	٢٤	« ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا » .	١٩٧--٨٤٢--٩٦٦
	٤٢	« فانظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل كان أكثرهم مشركين» .	٦٥١
	٤٧	« وكان حقاً علينا نصراً لمؤمنين» .	١١٧٩
	٥١	« ولئن أرسلنا ريحا فرأه مصفراً لظلوا من بعده يكفرون » .	١١٧١
لقمان	٦-٧	« ومن الناس من يشترى لهوالحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزؤا أولئك لهم عذاب مهين ، وإذا تتلى عليه آياتنا » .	٧٨٠
	٣٤	« وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً »	٢٢٧
السجدة	١٧	« فلاتعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين».	٢١٧
الأحزاب	١	« يا أيها النبيء اتق الله ولاتطع الكافرين » .	٢٢٣
	٥	« وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به » .	١٦٤
	٦	« وأزواجه أمهاتهم » .	١٠٤٣
	١٠	« وتظنون بالله الظنونا » .	١٢٦--٣٣٧
	١٠	« إذا جاؤوكم من فوقكم » .	٨٩٣
	١١	« هنالك ابتلى المنؤمنون » .	٨٩٣
	١٥	« ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل » .	١١٦٦
	٢٠	« يود لو أنهم بادون في الأعراب» .	٨٢٧
	٢٧	« وكان الله على كل شيء قديرا» .	١٢٠٩
	٣١	« ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا » .	٧٧٦
	٣٥	« والحافظين فروجهم والحافظات » .	٣٥٨
	٣٧	« وإذ تقولى للذى أنعم الله عليه » .	٢٤٥
	٥١	« ولايحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن » .	١٠٣
	٥٣	« إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه » .	١٠٥١
	٥٦	« إن الله وملئكته يصلون على النبى» .	٣٥٨
	٦٧	« إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا»	١١٧--٣٣٧
	٧٢	« إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنا وأشفقن منها » .	٥٥٦
سبأ	١٢	« غدوها شهر ورواحها شهر» .	١٠٨٧
	١٦	« بجنتين ذواتي أكل » .	٤٨٢



فهرس الأحاديث النبويـــة الشريفـــة والآثار

رقم مسلسل	الحديث	الصفحة
٩١	من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولاتكنوا .	٢٩٨
٩٢	مسح أذنين ظاهر هما وباطنهما .	٤٨٧
٩٣	ما أخرجكما من بيوتكما .	٤٩٣
٩٤	ما وصف لى شىء في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف ليسك .	٦١٦
٩٥	من أبر يا رسول الله ، . ؟ قال : أمك . قال : ثم أى ، قال أمك.	٨٠٦
٩٦	من حسن إسلام المرء تركه مالا يعينه .	١٠٣١
٩٧	مسكين مسكين رجل لانفع له .	١٠٢١
٩٨	ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب .	١٣١١
٩٩	من تأني أصاب أوكاد ، ومن عجل أخطأ أوكاد .	١٣٢٢
١٠٠	مثل المنافق كمثل الشاة العابرة بين الغنمين .	٤٨٢
١٠١	نحن الآخرون السابقون يوم القيامة .	٩٦٥
١٠٢	نضر الله امرأ سمع مقالتى فأداها كما سمع .	٢٥٨
١٠٣	ها أنا ذا يا رسول الله .	٨٧٣
١٠٤	هل أنتم صادقوني .	٥٧٨
١٠٥	وهجيرى أبي بكر لا إله إلا الله .	١٠٦٠
١٠٦	والذى نفس محمد بيده لاتدخلون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا .	٣٢٦
١٠٧	وهذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر .	٤٩٣
١٠٨	وابنوهم بمن والله ما علمت عليهم من سوء قط .	٨٣٥
١٠٩	وفوقه عرش الرحمن .	١٠٩٨
١١٠	واستحالت غربا .	١١٧٤
١١١	يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .	٣١٦
١١٢	يقال للعبد يوم القيامة تذكر يوم كذا وكذا .	١١٨٤
١١٣	يانبى الله أو نبى كان آدم .	١٢١١
١١٤	يوشك الرجل متكئا على أريكته يحدث بحديث من حديثى فيقول بيننا وبينكم كتاب الله .	١٣١٤

فهرس الشـــواهد الشـعرية

= ٭ ٭ =

ر

« أ »

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

قد علمت والدتي ما ضمّتِ ** اذا الكماة بالكماة التفـــت ٥٥٠
جحـــدر .
واذا العذارى بالدخان تقنعت ** واستعملت نصب القدور فملت ٥٥٧
سلمى بنت ربيعة .
لأنكحـــــن ببـــــه ** جاريــــة جـــدبـــــة ٦٧١
مكرمـــــة محبـــــة ** تحب أهـــل الكعبـــة
هند بنت أبي سفيان .
أنا الذى سمتني أمى حيـــدرة ** أضرب بالسيف رؤوس الكفرة ٧٦٨
على بن أبي طالب رضى الله عنه .
من اللواتي واللـــتي واللائـــى ** يزعمـــن أني كبرت لذاتـــى ٨٣٨–٨٣٩
. . . .
بعـــد اللتيا واللتيا واللتى ** إذا علتــها أنفس تـــردت ٨٣٨
العجاج .
حنت نوار ولات هنا حنت ** وبدا الذى كانت نوار أجنت ٨٩٤–١٢٧٢–١٢٧٦
سبيب بن جعيل أو غيره .
خبير بنو لهب فلاتك ملغيا ** مقالـــة لهبى إذا الطير مـــرت ٩٥٦
. . . .
أم الحليس لعجـــوز شهرية ** ترضى من اللحـــم بعظم الرقبة ١٠٢٣
رؤبة بن العجـــاج .
أصاب الردى من كان يهوى الردى ** وجن اللواتي قلن عزة جنت ١٠٢٣
فهو الأولى بالجنون وبالردى ** وبالســيئات ما حيين وحيت
كثير عـــزة .
تـــرى أرباقـــهم متقلديها ** إذا صدأ الحديد عـــلى الكماة ١٠٥١
. . . .
من يـــك ذابت فهذابتـــى ** مقيــــل مصيف مشـــتى ١١٠٨
رؤبة بن العجاج .
تعد فيكم جزر الجزور رماحنا ** ويرجعـــن بالاكباد منكسرات ١١٧٣
. . . .
ان العداوة تستحيـــل مودة ** بتـــداول الهفـــوات بالحسنات ١١٧٤
اذا لم يكن فيكن ظل ولاجنى ** فأبعدكن الله مـــن شـــجرات ١٢٠٦
لعل حلومكم تأوى اليـــكم ** اذا شـــمرت واضطربت شراتي ١٢٧٤
وذلك حين لات أوان حلم ** ولكـــن قبلها اجتنبوا أذاتي
. . . .

صفحة

صفحة

صفحة

نحن اللذون صبحوا لصباحا ** يوم النخيل غـارة ملحاحا ٧٢٢
رؤية أو غيره .
رسم عفا من بعد ما قد محى ** قد كاد من طول البلى أن يمصحا ١٣١٢
رؤبة بن العجاج .

ر

(خ)

تعلمن ها لعمر الله ذا قسـم ** فأقدر بدرعك وانظر أين ينسلخ ٨٧٤
زهـــير .

ر

(د)

فشق له من اسمه ليجلــــه ** فذو العرش محمود وهذا محمـد ١١٧
حسان بن ثابت رضى الله عنه .
فلما سقيناها العكيس تملأت ** مذاخرها وامتد رشحا وريدها ١٢٨
الراعـــى .
ان يحسدوني فاني غير لائمهم ** قبلى من الناس أهل الفضل قد حسدوا
فدام لى ولهم ما بي وما بهـم ** ومات أكثرهم غيظا بما يحسد ١٢٩
لبيد بن عطارد التميمى .
أنا الذى يحسدوني في حلوقهم ** لا أرتقى صـــعدا فيها ولا أرد ١٢٩
. . . .
ألاأيهذا الزاجرى أحضر الوغى ** وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى ١٩٨
طرفه بن العبـــد .
لأخوين كنا خير أخوين شيمة ** وأنفعه في حاجة لى أريدهـــا ٢٩٤
خليج الأعيوى .
ان النجاة اذا ما كنت ذا نصر ** من جانب الغير ابعاد فإبعاد ٣٧٣
الأفموه الأودى .
تلاعب الريح بالعصرين قسطله ** ووالوا بلون وتهتـــار التجـــاويد ٤١٥
عبدالله بن سلمة السهمى .
أولئك أماتي رفعن مقامتى ** الى طالع في ذروة المجد صاعد ٤٦٩
عبدالله بن عمر النخعى .
ألا ان عينا لم تجد يوم واسط ** عليك بجارى دمعهـــا لجمود ٤٩٦
مختلف في نسبته .

صفحة

صفحة

(د)

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صلوا الحزم فالخطب الذى تحسبونه ** يسراً فقد تلقونه متعسرا ١١٢٢

. . . .

وكنا حسبناهم فوارس كهمس ** حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا ١١٦٧
أبو حزامة التميمى .

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ** عشية لاقينا جذاما وحميرا ١١٦٧
زفر بن الحارث .

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ** أملك رأس البعير إن نفرا ١١٧٠
ربيع بن ضبع الفزارى .

فكان مضلى من هديت برشده ** فلله معو عاد بالرشد آمرا ١١٧٣-١١٩٥
سواد بن قارب الدوسى .

حراجيج ما تنفك الامناخة ** على الخسف أوترمى بها بلدا قفرا ١٢٠٠
ذو الرمة .

ألا ليس ما قضى الله كائن ** وما يستطيع المرء نفعا ولاضرا ١٢٨٩

. . . .

أحمل به الشيب أثقاله ** وما اغتره الشيب إلا غرورا ١٢٨٩
الأعشى .

ولست بما يقضه الله واجدا ** ولا عاد ما ما الله حم وقدرا ١٢٨٣

. . . .

وليس بمعروف لنا أن نردها ** صحاحا ولا مستنكر أن تعقرا ١٢٩٥
النابغة الجعدى .

أنشأت تطلب ما تغير ** بعدما نشبت الأظافرا ١٣٠٠
الحطيئة .

قد برت أو كربت أن تبورا ** لما رأيت بيهسا مثبورا ١٣١١
العجاج .

(رْ)

أنا ابن مارية اذا جد النقر ** وجاءت الخيل أثافي زمر ٣١٢
مختلف في نسبته .

اذا اشتبه الرشد في الحادثات ** فارضى بأيتها قد قدر ٧٣٩

. . . .

(رُ)

لنا أعنز لبن ثلاث فبعضها ** لاولادنا ثنتا وما بيننا عنز ٣٦٤

. . . .

صفحة

قامت تظللنى من الشمس ** نفس أعز على من نفسى
قامت تظللنى ومن عجب ** شمس تظللنى من الشمس ١٣٠٠
ابن العميد .
بيننا نسب ترعى وان بعدت ** لكوننا ننتمى فيها لأندلس ١٣٠٧
الامام البلوى .

(سَ)

خليلى لاتهلك نفوسكما أسى ** فان لها فيما به دهيت أسى ٤٩٤
. . . .
فلو أنها نفس تموت جميعة ** ولكنها نفس تساقط أنفسا ٨٣٣
امرؤ القيس .
أصخ فالذى توصى به أنت مفلح ** فلا تك الا في الفلاح منافسا ١٠٦٩
. . . .
وبدلت قرحا داميا بعد صحة ** لعل منايانا تحولن أبؤسا ١١٧٤
امرؤ القيس .

(شُ)

فان أهلك فسوتجدون بعدى ** وأن أسلم يطب لكم المعاش ٢٣٨
. . . .

(صُ)

جشأتفقلت اللذ جشئت ليأتين ** وإذا أتاك فلات حين مناص ١٠٦١
. . . .

(صِ)

كنا ولاتعصى الحليلة بعلها ** فاليوم تضربه اذا ما هو عصى ١٢٠٨
. . . .

(ضُ)

أكاثر أقواما حياء وقد أرى ** صدورهم باد على مراضها ٣٤٣
الشماخ .
على انها تعفو الكلوم وانما ** توكل بالادني وان جل ما يمضى ٦٤٣
أبو خراش الهذلى .
وقولا لهذا المرء ذوجاء طالبا ** هلم فان المشرفي الفرائض
أظنك دون المال ذوجئتبتغى ** ستلقاك بيض للنفوس قوابض ٧٣٦
قوال الطائى .
فأصبح من أسماء قيس كقابض ** على الماء مايدرى بما هو قابض ٧٥٥
. . . .

صفحة

صفحة

(عِ)

(عَ)

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

عندى اصطبار وأما أنني جزع •• يوم النوى فلو جد كـاد يبريني ١٠٣٢

....

غني نفس العفـاف المغـني •• والخائـف الامـلاق لايستغني ١٠٦٩

....

رماني بأمر كنت منه ووالدى •• بريئا ومن أجل الطوى رمـاني ١٢٠٥
عمرو بن أحمد الباهلى .

لو أنك يا حسين خلقت حرا •• ومـا بالحـر أنت ولا القمين ١٢٤٨-١٢٥٤

....

ولى نفس أقول لها اذا مـا •• تنازعـني لعـلى أوعساني ١٣٢٦
عمران بن حطان .

(نَ)

قضوا آجالهم ومضوا وكانوا •• على وجه فأنت ستلحقينـا ٢٢٧

....

ظعائن من بنى الحلاف تأوى •• الى خرس تواطـن كالفتيا ٢٨٨

....

فلا أعنى بذلك أسفليهـم •• ولكـنى أريد به الدونيـا ٢٩٥
الكميت .

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة •• وهـى جاذ بين لهزمـتى هن ٢٩٩
مختلف في نسبته .

ان لسلمى عنـدنا ديوانـا •• أخـزى فلانـا وابنـه فلانا
كانت عجوزا عمرت زمانا •• ٣٦٢

....

نعم الفتى عمدت اليه مطيتى •• في حـين جد بنا المسير كلانا ٣٧٥

....

فغظناهم حتى أتي الغيظ منهم •• قلـوبا وأكبـاداً لهم ورئينـا ٤٢٧
الاسود بن يعفر .

يرى الراؤون في الشفرات عنا •• وقـود أبي حباحب والظبينا ٤٢٩
الكميت .

تـداور ايمانهـم بينهم •• كؤوس المنـايا بحـد الظبينا ٤٢٩

....

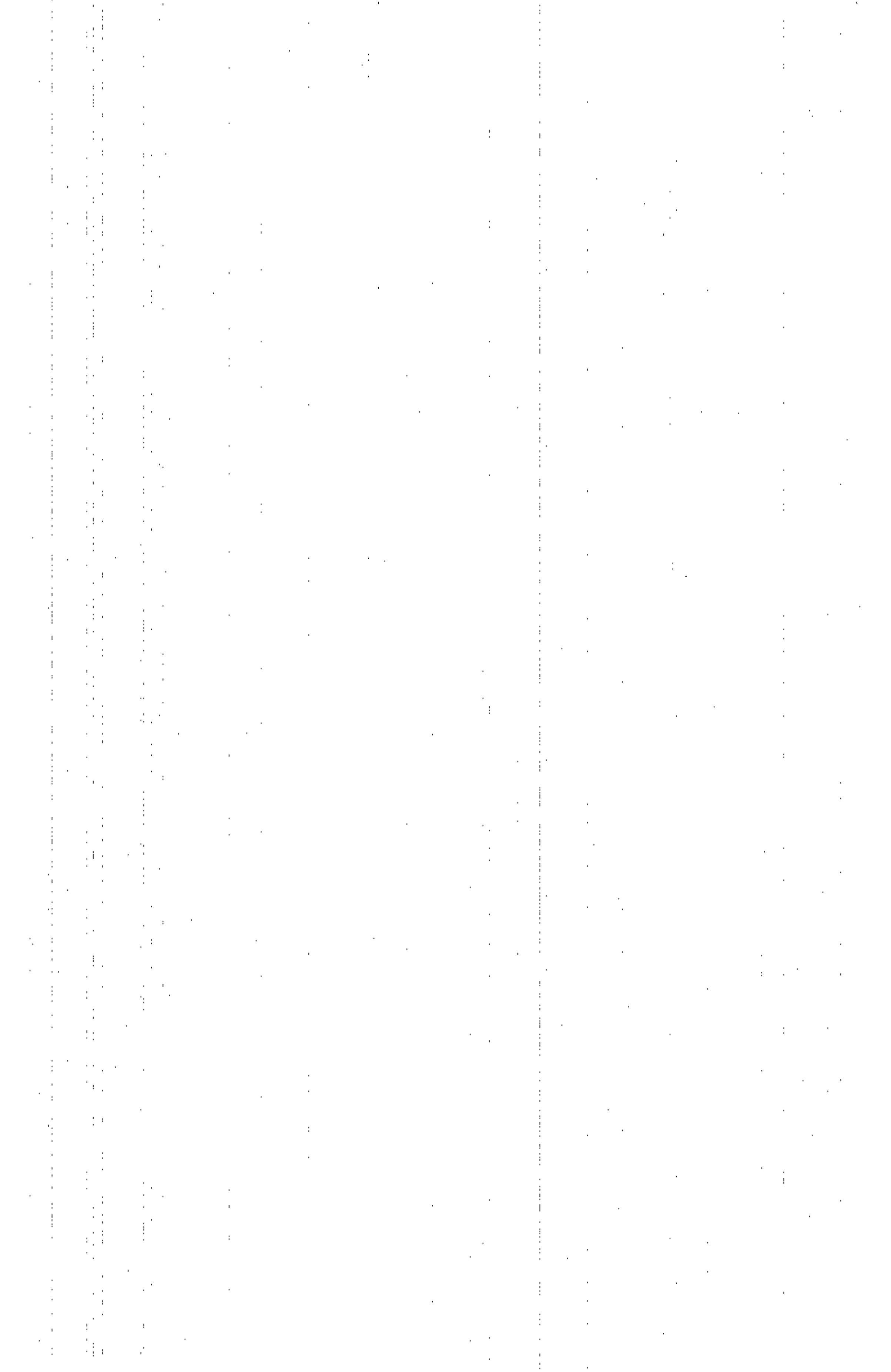
خلت الا أياصـر أو نؤيـا •• مجاريها كأسـرية الأضينـا ٤٣١
الطرمـاح .

صفحة

صفحة

صفحة

أنصاف الأبيات



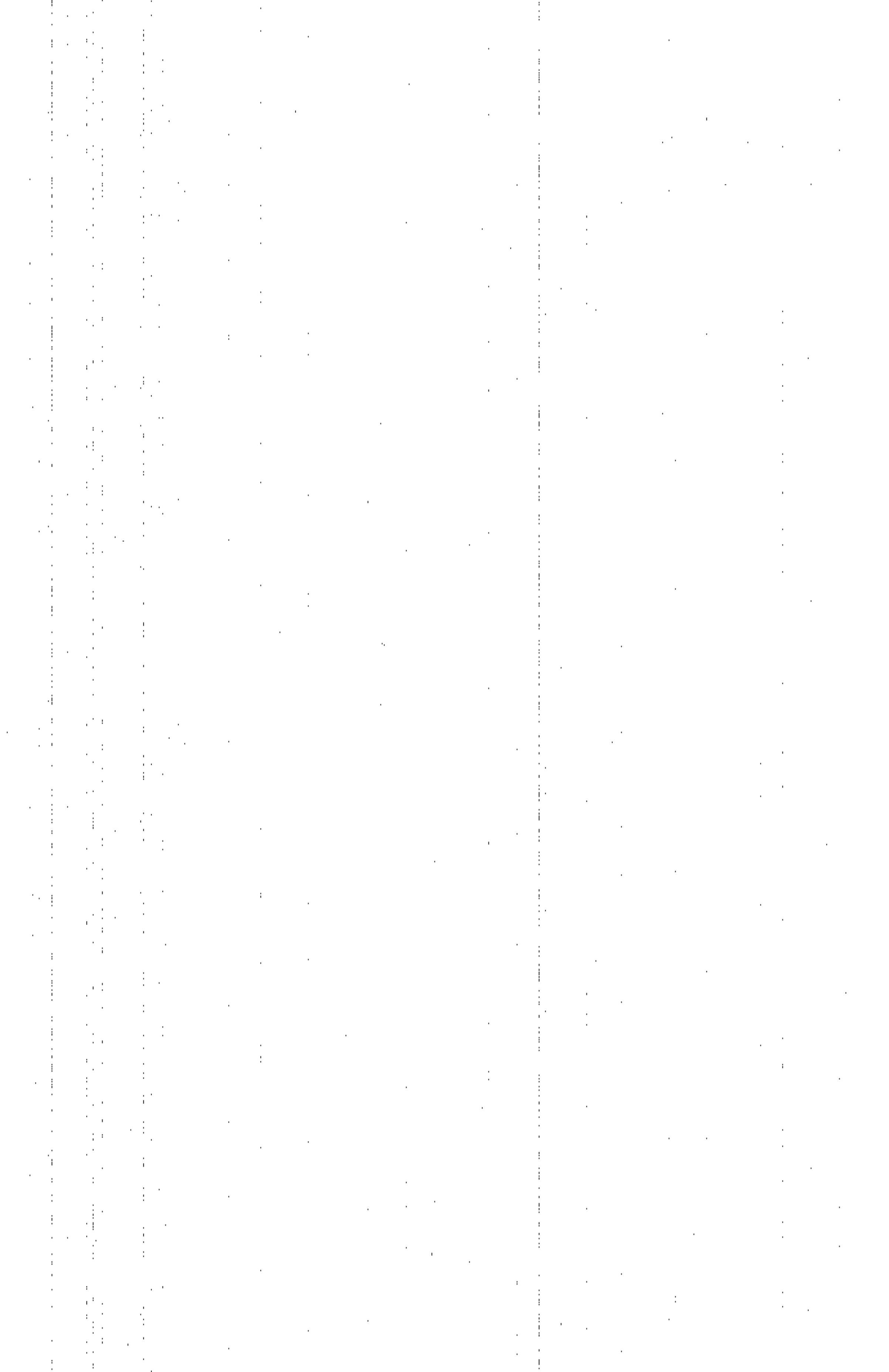
البلدان والأماكن ، والقبائل والأمم ، وأقوال العرب ، والأمثال

البلدان والاماكن :

القبائل والامم

أقوال العرب :

الأمثـــال : ص



مراجع المرابط في شرحه :

رقم مسلسل	اسم المرجع	اسم المؤلف
١	الأذكار	للنووى
٢	ارتشاف الضرب من لسان العرب	لأبي حيان
٣	الارشاد	لابن درستويه
٤	الأزهية	للهروى
٥	أسفار الفصيح	لابن سهل الهروى
٦	أساس البلاغة	للزمخشرى
٧	الإغفال	لأبي على الفارسى
٨	الأصول في النحو	لابن السراج
٩	الإفصاح	لابن هشام الخضراوى
١٠	الأفعال	لابن القطاع
١١	الافعال	لابن طريف
١٢	أمالى المفصل	لابن الحاجب
١٣	الأمالى	لابن الشجرى
١٤	أمالى القرآن	لابن الحاجب
١٥	الأمالى	لأبي على القالى
١٦	املاء ما من به الرحمن	للعكبرى
١٧	الاملاء المنتخل	لأبي اسحاق البهارى
١٨	الانصاف في مسائل الخلاف	لابن الانبارى
١٩	الأوسط	للأخفش
٢٠	الايضاح العضدى	لأبي على الفارسى
٢١	البحر المحيط	لأبي حيان
٢٢	البديع	لمحمد بن مسعود الغزني
٢٣	البديع	لأبي السعادات ابن الاثير
٢٤	البرهان	لإمام الحرمين
٢٥	البسيط	للواحدى
٢٦	التحفة	لابن مالك
٢٧	تحفة العروس	
٢٨	التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل	لأبي حيان أثير الدين
٢٩	التذكرة	لابي على الفارسى
٣٠	التصحيف الكبير	لابي هلال العسكرى
٣١	التصريح على التوضيح	لابن هشام

رقم مسلسل	اسم المرجع :	اسم المؤلف
٣٢	تعليق الفرائد وتكميل المقاصد	للبدر الدماميني
٣٣	تعليق ابن طاهر على الكتاب	لابن طاهر
٣٤	تفسير ابن عطية	لابن عطية
٣٥	تفسير أبي اسحاق الثعلبى	لابي اسحاق الثعلبى
٣٦	التقريب	لابي على الفارسى
٣٧	تلخيص المفتاح	للخطيب
٣٨	التنبيه على مشكل الحماسة	لابن جنى
٣٩	التنكيت على المفصل	للأندلسى أبي على الشلوبيى
٤٠	تهذيب اللغة	للازهرى
٤١	تهذيب الأسماء واللغات	
٤٢	التوضيح	لابن مالك
٤٣	التوطئة	لأبي على الشلوبيني – الأندلسى –
**	حرف الجيم .	
٤٤	الجامع	لابن هشام
٤٥	جمع اللغات المشكلة	لابن مالك
٤٦	الجمهرة	لابن دريد
٤٧	الجمل	للزجاجى
**	حرف الحاء :	
٤٨	الحجة	لأبي على الفارسى
٤٩	حاشية الكشاف	للتفتازاني
٥٠	حاشية المطول	للسيد الجرجاني
٥١	حماسة أبي تمام	لأبي تمام
٥٢	حاشية الشمنى على المغنى	للشمنى
٥٣	حاشية الدمامينى على المغنى	للدمامينى
٥٤	الحلبيات	لأبي على الفارسى
٥٥	حواشى المفصل	للشلوبيني
٥٦	حواشى ابن هشام على التسهيل	لابن هشام
٥٧	حواشى المغنى	لابن عاشر الفارسى
٥٨	حواشى الصحاح	لابن برى المصرى
٥٩	حياة الحيوان	لكمال الدين الدميرى

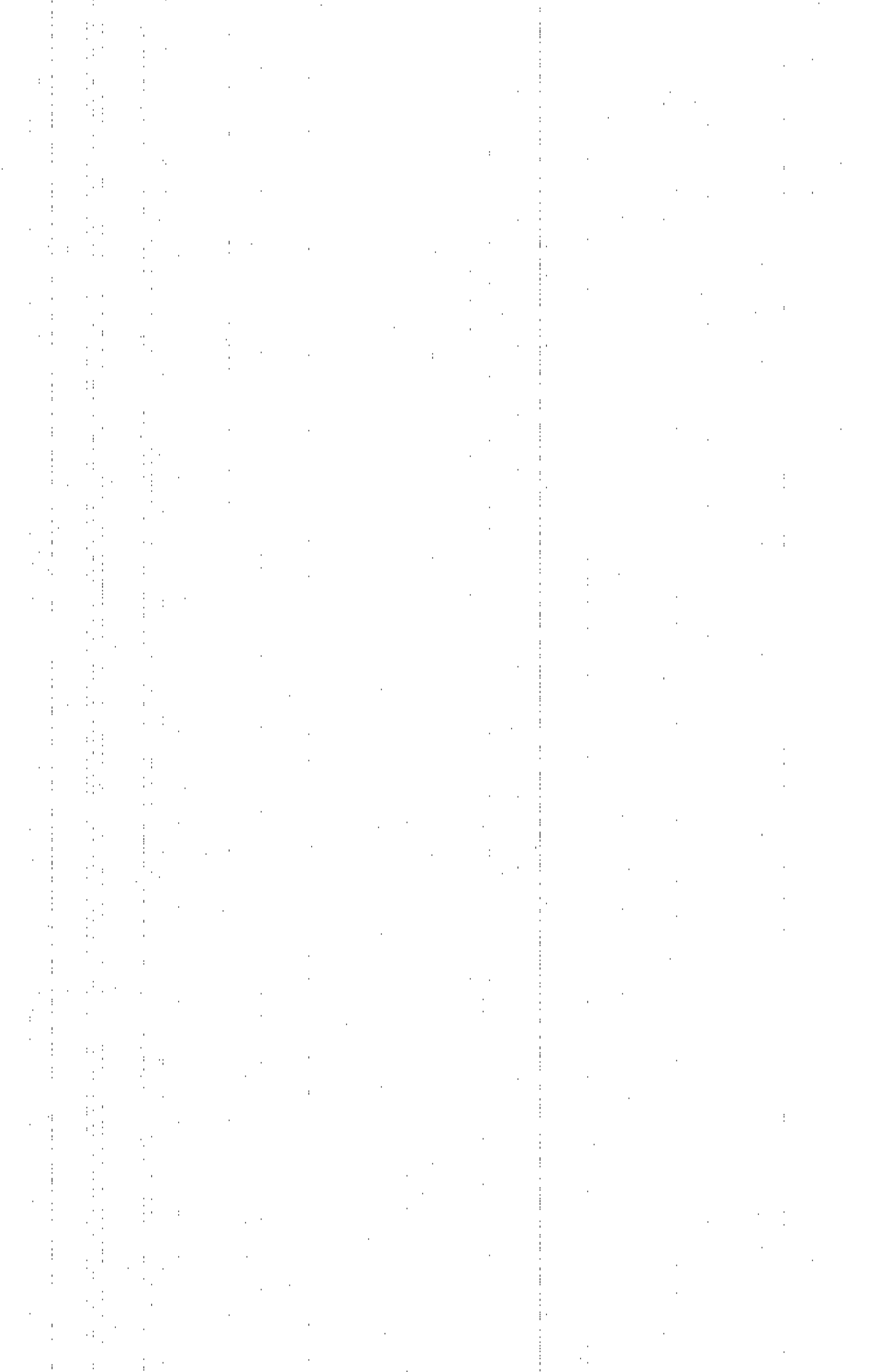
رقم مسلسل	اسم المرجع	اسم المؤلف
**	حرف الخاء :	
٦٠	الخصائص	لابن جني
٦١	الخلاصة ـ الألفية ـ	لابن مالك
**	حرف الدال :	
٦٢	درة الغواص في أوهام الخواص	للحريرى
**	حرف السين :	
٦٣	سر صناعة الاعراب	لابن جني
**	حرف الشين :	
٦٤	شذور الذهب	لابن هشام
٦٥	شرح الكافية الشافية	لابن مالك
٦٦	شرح الكافية	لابن الحاجب
٦٧	شرح الكافية	للرضي
٦٨	شرح التسهيل	لابن أم قاسم ـ المرادى ـ
٦٩	شرح الجمل الصغير	لابن عصفور
٧٠	شرح الشواهد	لابن هشام
٧١	شرح الشواهد الكبرى	لابن هشام
٧٢	شرح الحاجبية	لنجم الدين سعيد
٧٣	شرح الكتاب	للبطليوسى
٧٤	شرح الكتاب	للسيرافي
٧٥	شرح الكتاب	لابن خروف
٧٦	شرح الكتاب	للصفار
٧٧	شرح الكعبية	لابن هشام
٧٨	شرح التسهيل	لابن مالك
٧٨	شرح التسهيل	لابن مالك
٧٩	شرح التسهيل	لابن هشام
٨٠	شرح المفصل	لابن الحاجب
٨١	شرح العمدة	لابن مالك
٨٢	شرح الالفية	لابن الناظم أو ابن المصنف
٨٣	شرح ألفية ابن معط	لابن الخباز
٨٤	شرح المقرب	لابن عصفور

رقم مسلسل	اسم المرجع	اسم المؤلف
٨٥	شرح الكراسة	لمحمد بن على الشلوبينى الصغير
٨٦	شرح المفصل	لابن يعيش
٨٧	شرح اللمحة	لابن هشام
٨٨	شرح قطر الندى وبل الصدى	لابن هشام
٨٩	شرح الإيضاح	لابن الخباز
٩٠	شرح المقرب	للامام الرصاع
٩١	شرح الالفية ـ الخلاصة ـ	لابن أم قاسم ـ المرادى ـ
٩٢	شرح الالفية	لابن الصائغ
٩٣	شرح الكتاب	للخشنى
٩٤	شرح المختصر	لابن السبكى
٩٥	شرح الإيضاح العضدى	لابن الخباز
٩٦	شرح الدرة	لابن الخباز
٩٧	شرح الإيضاح	لابن أبي الربيع
٩٨	الشيرازيات	لأبي على الفارسى
٩٩	شواذ القراءات	لابن خالوية
١٠٠	شرح تصريف الحاجبية	للجاربردى
١٠١	الشفى بتعريف حقوق المصطفى ـ صلى الله عليه وسلم ـ	للقاضى عياض
**	حرف الصاد :	
١٠٢	صحيح البخارى	للامام البخارى
١٠٣	الصحـــاح	للجوهـرى
١٠٤	صنعة الكتاب	للنحاس
**	حرف الطاء :	
١٠٥	طبقات الشعراء	لابن قتيبة
**	حرف العين :	
١٠٦	عروس الأفراح	لبهاء الدين بن السبكى
١٠٧	العسكريات	لأبي على الفارسى
١٠٨	العضد	
**	حرف الغين :	
١٠٩	غريب الحديث	لابن الأثير
١١٠	الغرة	للرماني
١١١	الغريب المصنف	لأبي عبيد

رقم مسلسل	اسـم المرجـع :	اسـم المؤلف :
**	حرف الفاء :	
١١٢	فتح اللطيف	لمحمد المرابط ـ الشارح ـ
١١٣	الفاخرعلى جمل عبدالقاهر	لشهاب الدين البعلى
١١٤	الفرخ	للجرمى
**	حرف القاف :	
١١٥	القانــون	للجزولى
١١٦	القاموس المحيط	للفيروزبادى
١١٧	القصريات	لأبي على الفارسى
١١٨	قصائد ومقطوعات	لأبي الحسن حازم القرطاجنى
**	حرف الكاف :	
١١٩	الكتــاب	لســيبويه
١٢٠	كتاب المسائل الكبيرة	للأخفش
١٢١	كتابالصفار البطليوسى	للصفار البطليوسى
١٢٢	كتاب النقد	لابن الحاج الاشبيلى
١٢٣	كتاب الواضح	
١٢٤	كتاب الوجيز	للواحــدى
١٢٥	كتاب البسيط	
١٢٦	كتاب الحد	للفــراء
١٢٧	كتاب الهمــز	لأبي زيد الانصارى
١٢٨	كتاب اليواقيت	لأبي حنيفة الدينورى
١٢٩	كتاب القراءات العشر	لأبي طاهر أحمد بن على
١٣٠	كتاب ليس	لابن خالويه
١٣١	الكشــاف	للزمخشــرى
١٣٢	الكراســة	لأبي موسى الجزولى
١٣٣	كتاب الشــواذ	لأبي محمد عبدالسلام السلامى
١٣٤	كتاب التمــام	لابن جنى
١٣٥	كتاب الاقنــاع	للســيرافي
**	حــرف اللام :	
١٣٦	اللباب فيعلل البناء والإعراب	للعكبرى
١٣٧	لباب الاعراب	للاسفراينى

رقم مسلسل	اسم المرجع :	اسم المؤلف :
١٣٨	اللباب	للحوفي
١٣٩	اللامع	للمقرى
١٤٠	لغات القرآن	للفراء
••	حرف الميم :	
١٤١	المحكم	لابن سيدة
١٤٢	المخصص	لابن سيدة
١٤٣	المحتسب	لابن جنى
١٤٤	المبسوط – فقه حنفى –	للسرقسطى
١٤٥	المحلى	لابي غانم المظفر بن أحمد
١٤٦	ما اختلفت أعجازه ، واتفق أفهامه .	لابن مالك
١٤٧	المفصل	للزمخشرى
١٤٨	المقرب	لابن عصفور
١٤٩	ما ينصرف وما لا ينصرف	للزجاج
١٥٠	المساعد على تسهيل الفوائد	لابن عقيل
١٥١	مقامات الحريرى	للحريرى
١٥٢	المسائل	للزجاج
١٥٣	المهذب	للدينورى
١٥٤	الموعب	
١٥٥	مغنى اللبيب	لابن هشام
١٥٦	المصباح	لابن الناظم
١٥٧	المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام .	للشمنى والدمامينى
١٥٨	المطول	للتفتازاني
١٥٩	المصباح	للعكبرى
١٦٠	الموطأ	للامام مالك
١٦١	الموضح	لابن جنى
١٦٢	المقتضب	للمبرد
١٦٣	المغرب	لأبي الفتح ناصر المطرزى
١٦٤	مشارق الأنوار	للقاضى عياض

رقم مسلسل	اسم المرجع :	اسم المؤلف :
••	حرف النون :	
١٦٥	النوادر	لابي على الفارسى
١٦٦	نهج البلاغة	للامام على كرم الله وجهه ورضى عنه .
١٦٧	النهاية	لابن الخباز
١٦٨	النسخة الوسطى	للأخفش
١٦٩	النوادر	لابن الأعرابي
١٧٠	النوادر	لأبي زيد الانصارى



فهرس المراجـــع

ـ حـــرف الالف :

(١) اتحاف فضلاء البشر لأحمد الدمياطى في القراءات العشر .

(٢) الاذكار المنتخبة من كلام سيد الابرار « صلى الله عليه وسلم « للنووى» .
ط : المطبعة اليوسفية .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان .
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١١٠٦ نحو

(٤) الاستيعاب في معرفة الاصحاب مع كتاب الاصابة
عمر بن يوسف
ط : مصطفى محمد بمصر عام ١٩٣٩م

(٥) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطى
ط : مكتبة الكليات الأزهرية

(٦) إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق احمد شاكر وعبدالسلام هارون
ط : دار المعارف بمصر عام ١٩٧٠م

(٧) الاضداد لابي يوسف ابن السكيت . ضمن مجموعة
ط : المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين
بيروت عام ١٩١٢م

(٩) أطول على التلخيص لعصام
المطبعة السلطانية العامرة عام ١٢٢٤ هـ

(١٠) إعراب القرآن المنسوب للزجاج
ط : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

(١١) أفعال ابن القطـــاع
مطبعة دائرة المعارف العثمانية
حيدر أباد عام ١٣٦٠ هـ

(١٢) أفعال ابن القوطية ـ تحقيق على فوده
مطبعة مصر عام ١٩٥٢م

(١٣) أمالى ابن الحاجب وشرح المفصل له
مخطوط بالجامعة العربية تحت رقم ٨ نحو

(١٤) أمالى ابن الشجرى

طبعة دار المعارف للطباعة والنشر

بيروت ـ لبنـــان

(١٥) الأمالى لأبي على القالى
ط : الهيئة العامة المصرية للكتاب عام ١٩٧٥م
(١٦) أمالى الزجاجى – تحقيق عبدالسلام هارون
ط : المدني عام ١٣٨٢ هـ
(١٧) أمالى المرتضى – تحقيق أبوالفضل
ط : دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبى
(١٨) إملاء ما من به الرحمن للعكبرى
مطبعة : مصطفى البابي الحلبى
(١٩) انباه الرواة على أنباه النحاة – على بن يوسف القفطى
تحقيق محمد أبوالفضل
ط : دار الكتب المصرية
(٢٠) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الانبارى
مطبعة السعادة بمصر عام ١٩٥٥م
(٢١) إيضاح ابداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم
الشيخ محمد عليش
ط : مصطفى البابي الحلبى
(٢٢) الإيضاح العضدى لأبي على الفارسى – تحقيق حسن فرهود
ط : دار التأليف والنشر
(٢٣) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون
تأليف : إسماعيل باشا
أعادت طبعة بالاوفست : مكتبة المتنبى ببغداد

– حرف البـاء :

(٢٤) البحر المحيط لأثيرالدين أبي حيان الأندلسى
مطبعة السعادة عام ١٣٢٨ هـ
(٢٥) البدور الضاوية في التعريف بالسادات أهل الزاوية الدلائية
للشيخ سليمان الحوات
مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم١٤٥٤ك
(٢٦) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى
تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم
ط : عيسى البابي الحلبى عام ١٩٦٤م
(٢٧) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان .. نقله للعربية رمضان عبدالتواب
ط : دار المعارف بمصر

(٢٨) التبيان في إعراب القرآن للعكبرى – تحقيق على النجدى
ط : دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبى
(٢٩) تحرير التحبير لابن أبي الاصبع.. لجنة احياء التراث .
مطابع شركة الاعلانات الشرقية ١٣٨٣ هـ
(٣٠) التذييل والتكميل لأبي حيان
مخطوط بجامعة الدول العربية تحت رقم ٤ر٣ اسكوريال
(٣١) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى
المطبعة الأزهرية
(٣٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للامام بدرالدين الدمامينى
مخطوط بمكتبة الأزهر العامة تحت رقم (١٠٥٧) نحـــو .
(٣٣) تفسير ابن كثير – تحقيق جمع من العلماء
ط : عيسى البابي الحلبى
(٣٤) تهذيب الأسماء واللغات لأبي زكرياء محيالدين النووى.
ط : إدارة الطباعة المنيرية
(٣٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى
تحقيق الدكتور عبدالرحمن على سليمان
مطبعة الفجالة الحديثة
(٣٦) التوطئة لأبي على الشلوبينى الاندلسى
ط : دار التراث العربي للطباعة والنشر

***   ***   ***

– حـــرف الجيم :
(٣٧) الجمل – تحقيق ابن أبي شنب
ط : مكنسيك – باريس عام ١٣٧٦ هـ
(٣٨) جمهرة أشعار العرب للقرشي
ط : دار نهضة مصر للطباعة والنشر بالقاهرة
(٣٩) جمهرة اللغة لابن دريد
ط : مجلس دائرة المعارف بحيدراباد عام ١٣٤٤هـ

***   ***   ***

– حـــرف الحـــاء :
(٤٠) حاشية البناني على شرح المحلى على جمع الجوامع
مطبعة : مصطفى البابي الحلبى عام ١٩٣٧م

(٤١) حاشية التفتزاني على الكشاف
مخطوط دار الكتب المصرية تحت رقم ٣٥ تفسير
خليل آغــا
(٤٢) حاشية الدسوقي على شرح السيد على متن التلخيص
ط : المطبعة المصرية ــ بولاق
(٤٣) حاشية الدسوقي على المغنى لابن هشام
مطبعة المشهد الحسيني عام ١٣٨٦ هـ
(٤٤) حاشية الشريف الجرجاني على المطول شرح التلخيص
المطبعة العامرة عام ١٢٧١ هـ
(٤٥) حاشية الشمنى على المغنى المسمى المنصف من الكلام مع شرح الدمامينى
المطبعة البهية المصرية
(٤٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني
المطبعة الازهرية المصرية
(٤٧) الحاشية الكبرى للدمنهورى على متن الكافي في علمى العروض والقوافي
مطبعة المعاهد بالقاهرة
(٤٨) حدائق الأزهار الندية في التعريف بأهل الزاوية الدلائية البكرية للاستاذ محمد البازغى
مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٦١ و
(٤٩) الحماسة الشجرية ــ تحقيق عبدالمنعم الملوحى وأسماء الحمصى
مطبعة : وزارة الثقافة ــ دمشق عام ١٩٧٠م

*** *** ***

ــ حــرف الخــاء :

(٥٠) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب ــ عبدالقادر البغدادى
المطبعة المنيرية ببولاق
(٥١) الخصائص لابن جنى ــ تحقيق النجار
ط : دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢م
(٥٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادى عشر للمحبى
ط : دار صادر ــ ببيروت

*** *** ***

ــ حــرف الــدال :

(٥٣) دائرة المعارف للبستاني ، دار المعرفة
بيروت ــ لبنان .

(٥٤) درة الحجال في أسماء الرجال – تأليف ابن القاضي
تحقيق محمد الأحمدى أبو النور
دار النصر للطباعة بالدرب الأحمر عام ١٩٧٠
مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة .

(٥٥) الدرر اللوامع للشنقيطى
مطبعة كردستان العلمية .

(٥٦) دلائل الاعجاز للجرجاني – مطبعة السعادة .

(٥٧) ديوان ابن اللمينة صنعه ثعلب ومحمد بن حبيب
تحقيق احمد راتب النفاخ
مطبعة المدني .

(٥٨) ديوان ابن مقبل – تحقيق عزت حسن
مطبوعات إحياء التراث القديم – دمشق .

(٥٩) ديوان أبي الأسود الدؤلى – تحقيق محمد حسن آياسين .
ط : دار المعارف ببغداد عام ١٣٨٤ هـ .

(٦٠) ديوان أبي تمـــام
المطبعة التعاونية اللبنانية عام ١٩٦٨م .

(٦١) ديوان أبي العتاهيـــة
ط : دار صادر – بيروت .

(٦٢) ديوان أبي نواس
ط : الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت .

(٦٣) ديوان الأعشى – تحقيق فوزى عطوى
ط : الشركة اللبنانية للطباعة عام ١٩٦٨م .

(٦٤) ديوان الأفوه الأودى الطرائف الأدبية – تصحيح عبدالعزيز اليمنى
ط : دار الكتب العلمية – بيروت .

(٦٥) ديوان امرىء القيس وضع الأعلم
ط : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .

(٦٦) ديوان أمية ابن ابي الصلت تحقيق الحديثى
ط : دار الحرية للطباعة – بغداد .

(٦٧) ديوان جـــرير
ط : الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت .

(٦٨) ديوان حاتم الطائى
ط : الشركة اللبنانية للكتاب عام ١٩٦٩م .

(٦٩) ديوان حسان بن ثابت تحقيق سيد حسنين ، حسن الصيرفي
ط : الهيئة المصرية العلمية للكتاب عام ١٩٧٤م .

(٧٠) ديوان الحطيئة – شرح ابن السكيت والسكرى والجناني
ط : مصطفى البابي الحلبى عام ١٩٥٨م .
(٧١) ديوان الخنساء
ط : دار التراث ببيروت عام ١٩٦٨م .
(٧٢) ديوان رؤبة بن العجاج رواية عبدالملك الاصمعى – تحقيق عزت حسن
ط : مكتبة دار الشرق – بيروت .
(٧٣) ديوان الشماخ – شرح وتحقيق صلاح الدين الهادى
ط : مطابع دار المعارف المصرية عام ١٩٦٨م .
(٧٤) ديوان طرفة بن العبد – تحقيق فوزى عطوى
ط : الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت
(٧٥) ديوان الطرماح – تحقيق عزت حسن
ط : مديرية إحياء التراث القديم – دمشق .
(٧٦) ديوان العجاج مجموعة أشعار العرب
منشورات : المكتب التجارى للطباعة – بيروت.
(٧٧) ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم
مطبعة الأصيل بحلب عام ١٩٦٩م .
(٧٨) ديوان عمرو بن أبي ربيعة المخزومى – جمع محمد محى الدين .
مطبعة السعادة بمصر .
(٧٩) ديوان عنترة بن شـــداد
ط : الشركة اللبنانية للكتاب عام ١٩٦٨م .
(٨٠) ديوان الفرزدق
ط : دار صادر – بيروت .
(٨١) ديوان كعب بن زهيره – مراجعة نخبة من الأدباء
ط : دار الفكر للجميع .
(٨٢) ديوان الكميت الأسدى – تحقيق داود سلوم
مطبعة النعمان – بغداد عام ١٩٦٩م .
(٨٣) ديوان لبيد ابن ربيعة العامرى
ط : دار صادر – بيروت عام ١٩٦٦م .
(٨٤) ديوان المتنبى بشرح العكبرى
ط : مصطفى البابي الحلبى عام ١٩٧١م .
(٨٥) ديوان مجنون بنى عامر – جمع وتحقيق عبدالستار فراج
ط : دار مصر للطباعة .
(٨٦) ديوان النابغة الجعدى
منشورات المكتب الاسلامى – دمشق .

(٨٧) ديوان ذى الرمـــة ــ تحقيق عبدالقدوس أبوصالح
مجمع اللغة العربية ــ دمشق .
(٨٨) ديوان ذى الرمـــة ــ تحقيق كادليل هنرى
ط : كمبرج عام ١٩١٩

*** *** ***

ــ حـــرف الـراء :

(٨٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبدالنور المالقى
مطبعة زيد بن ثابت بدمشق عام ١٩٧٠م .
(٩٠) الروض الأنف وسيرة ابن هشام للسهيلى
ط : الشركة الفنية المتحدة للطباعة

*** *** ***

ــ حـــرف الزاى :

(٩١) الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمى والسياسى
تأليف الاستاذ ــ محمد حاجى
ط : المطبعة الوطنية بالرباط عام ١٣٨٤ هـ ــ ١٩٦٤م
(٩٢) زهر الآداب للحصرى القيرواني ــ شرح زكى مبارك ــ تحقيق محىالدين
ط : دار الجيل عام ١٩٧٢م

ــ حـــرف الســين :

(٩٣) سر صناعة الاعراب لابن جنى ــ إدارة إحياء التراث
ط : مصطفى البابي الحلبى
(٩٤) سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس
للاستاذ ــ محمد بن جعفر الكتاني
ط : بفاس عام ١٣١٦ هـ بالمطبعة الحجرية
(٩٥) سنن ابن ماجة ــ تحقيق محمد عبدالباقي
ط : عيسى البابي الحلبى
(٩٦) سنن أبي داود ــ تعليق أحمد سعد على
ط : مصطفى البابي الحلبى
(٩٧) سنى الدرامى ــ نشر دار إحياء السنة النبوية

*** *** ***

ــ حـــرف الشين :

(٩٨) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ــ تأليف محمد مخلوف
المطبعة السلفية عام ١٣٥٢ هـ

(٩٩) شـذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد
المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع
– بيروت – لبنان
(١٠٠) شـذور الذهب بحاشية عبادة
مطبعة إحياء الكتب العربية
(١٠١) شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس
مطبعة العربي الحديثة – نجف – العراق
(١٠٢) شرح أشعار الهذليين للسكرى – تحقيق عبدالستار ، محمود شاكر
ط : مطبعة المدني
(١٠٣) شرح الألفية لابن الناظم
مطبعة القديس جارجيرس – بيروت
(١٠٤) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل
ط : دار الجيل للطباعة والنشر عام ١٩٧٤
(١٠٥) شرح التسهيل لابن مالك الجزء المطبوع منه تحقيق عبدالرحمن السيد المكتبة المصرية ومخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ١٠ نحو
(١٠٦) شرح التسهيل للمرادى الشهير بابن أم قاسم
مخطوط بدار الكتب المصرية
(١٠٧) شرح الحماسة للمرزوقي
ط : لجنة التأليف والترجمة والنشر عام ١٩٦٧م
(١٠٨) شرح الشافية للرضي – تحقيق محمد محيالدين وغيره
مطبعة حجازى
(١٠٩) شرح الشافية لعبدالله الحسيني نقره كار
مطبعة إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبى
(١١٠) شرح شواهد الشافية – البغدادى
ط : دار الكتب العلمية – بيروت عام ١٩٧٥م
(١١١) شرح شواهد الكشاف في آخر الجزء الرابع من تفسير الكشاف
لمحب الدين أفندى –
(١١٢) شرح شواهد المغنى للسيوطى ، بتصحيحات الشنقيطى
منشورات مكتبة الحياة – بيروت – لبنان
(١١٣) شرح القصائد التسع لأبي جعفر أحمد بن النحاس
دار الحرية للطباعة
مطبعة الحكومة – بغداد
(١١٤) شرح القصائد العشر للتبريزى
مطبعة صبيح عام ١٩٦٤م

(١١٥) شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام
المطبعة الخيرية بالجمالية
(١١٦) شرح الكافية لابن الحاجب مطبعة عامرة ده
دار الطباعة العامرة
(١١٧) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصارى
تحقيق الدكتور هادى نهر
طبع مطبعة الجامعة — بغداد عام ١٩٧٧م
(١١٨) شرح المفصل لابن يعيش
المطبعة المنيرية
(١١٩) شرح ملاجامى مع حاشية عصام على الكافية أى الفوائد الضيائية
مطبعة الكريمى
(١٢٠) شروح التلخيص ، ومنها عروس الافراح لبهاء الدين السبكى
مطبعة مصطفى البابي الحلبى
(١٢١) شعر الأخطل صنعة السكرى — تحقيق فخر الدين قباوة
ط : دار الأصمعى بحلب
(١٢٢) شعر نصيب بن رباح ، جمع داود سلوم
مطبعة الارشاد ببغداد
(١٢٣) الشعر والشعراء لابن قتيبة — تحقيق أحمد شاكر
ط : الحلبى عام ١٣٧٠ هـ
(١٢٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم
للقاضى عياض
(١٢٥) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك
ط : مطبعة لجنة البيان العربي

*** *** ***

— حرف الصاد :

(١٢٦) الصاحبى لأحمد بن فارس
ط : مطبعة المؤيد — المكتبة السلفية عام ١٩١٠م
(١٢٧) صحاح الجوهرى
مطبعة بولاق عام ١٢٨٢ هـ
(١٢٨) صحيح البخارى
ط : دار إحياء الكتب العربية — عيسى البابي الحلبى
(١٢٩) صحيح مسلم — طبع محمد على صبيح وأولاده

(١٣٠) صحيح مسلم ــ تحقيق محمد عبدالباقي
ط : دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى البابي الحلبى
(١٣١) صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادى عشر لليفرني
مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٦٧١
والآن في مكتبتى .

*** *** ***

ــ حـــرف العين :

(١٣٢) العبر في خبر من غبر لمؤرخ الاسلام الحافظ الذهبى
تحقيق صلاح الدين المنجد
مطبوعات الكويت عام ١٩٦٣م
(١٣٣) عروس الافراح لابن السبكى ضمن شروح التلخيص
ط : الاميرية بولاق ١٩٧٣م
(١٣٤) العقد الفريد لابن عبد ربه
ط : لجنة التأليف والترجمة
(١٣٥) العمدة لابن رشيق
ط : دار الجيل للنشر والتوزيع ــ بيروت
(١٣٦) عمدة القارىء شرح صحيح البخارى للشيخ بدرالدين أبي محمد محمود بن احمد العينى
ادارة الطباعة المنيرية
(١٣٧) عيون الاخبار لابن قتيبة الدينورى
ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٣م

*** *** ***

ــ حـــرف الغين :

(١٣٨) غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين بن الجزرى
ط : مكتبة الخانجى عام ١٩٣٣م
(١٣٩) الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر لشمس الدين البعلى
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢٠ نحـــو
(١٤٠) فتح القريب المجيب اعراب شواهد مغنى اللبيب . محمد على طه
مطابع الأندلس
(١٤١) الفتح الكبير للسيوطى
ط : مصطفى البابي الحلبى

(١٤٢) الفهرست لابن النديم
مكتبة خياط ــ بيروت ــ لبنان
(١٤٣) فهرس شواهد سيبويه صنعة أحمد راتب النفاخ .
مطابع دار العلم ــ بيروت

*** *** ***

ــ حـــرف القاف :

(١٤٤) القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزابادى
ط : مصطفى البابي الحلبى عام ١٩٥٢م
(١٤٥) قصائد ومقطوعات صنعة أبي الحسن حازم القرطاجني
تحقيق الحبيب بن الخوجه
ط : الشركة التونسية للنشر عام ١٩٧٢م
(١٤٦) قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ــ تحقيق محي الدين
ط : مطبعة السعادة بمصر

*** *** ***

ــ حـــرف الكاف :

(١٤٧) الكامــل للمبرد
ط : دار نهضة مصر
(١٤٨) كتاب الاستقصاء لاخبار المغرب الاقصى تأليف أحمد بن خالد الناصرى السـلاوى
المطبعة البهية المصرية عام ١٣٠٤ هـ
(١٤٩) كتاب الأزهية للهروى ــ تحقيق عبدالمعين الملوحى
ط : مجمع اللغة العربية ــ دمشق
(١٥٠) كتاب الأصول في النحو لابن السراج
مطبعة النعمان ــ النجف عام ١٩٧٣م
(١٥١) كتاب الأغاني لابي الفرج الاصفهاني
ط : دار الكتب المصرية عام ١٩٥٠م
(١٥٢) كتاب الاقتراح لجلال الدين عبدالرحمن السيوطى
ط : دار المعارف بسوريا ــ حلب
(١٥٣) كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد
مطابع دار المعارف بمصر عام ١٩٧٢م
(١٥٤) كتاب الكشف عن وجوه القراءات العشر
(١٥٥) الكتاب لسيبويه
المطبعة الكبرى الاميرية ــ بولاق ــ مصر

(١٥٦) كتاب المكرر لابن حفص في القراءات الاربعة عشر

(١٥٧) كتاب الموضوعات لابن الجوزى

مطابع المجد ـ القاهرة

(١٥٨) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل للزمخشرى

ط : مصطفى البابي الحلبى واولاده بمصر عام ١٩٦٦م

(١٥٩) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون تأليف حاجى خليفة

اعادت طبعه بالاوفست مكتبة المتنبى ببغداد

(١٦٠) الكليات لأبي البقاء

المطبعة المصرية ـ بولاق

(١٦١) الكوكب الدرى المسمى تمهيد الوصول الى مقام استخراج الفروع من قواعد الأصول

للأسنوى . مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤ نحو

*** *** ***

ـ حـــرف اللام

(١٦٢) لباب الاعراب للاسفراييني

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٥ نحـــو

(١٦٣) اللباب في علل البناء والاعراب للعكبرى

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٢٣ نحـــو

(١٦٤) لسان العرب لابن منظور

المطبعة الكبرى المنيرية ـ بولاق ـ مصر

*** *** ***

ـ حـــرف الميم :

(١٦٥) ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي اسحاق الزجاج

مطابع الاهرام التجارية

لجنة احياء التراث

(١٦٦) مجالس ثعلب ـ تحقيق عبدالسلام هارون

ط : مطبعة الارشاد ببغداد

(١٦٧) مجالس العلماء لأبي قاسم الزجاجي ـ تحقيق عبدالسلام هارون

مطبعة حكومة الكويت

(١٦٨) مجمع الامثال للميداني
المطبعة المهدية عام ١٩٥٥م
(١٦٩) مجموع مهمات المتون
مطبعة مصطفى البابي الحلبى عام ١٩٤٩م
(١٧٠) المحتسب لابن جنى – تحقيق النجدى والبخارى وشلبى
ط : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
(١٧١) المحكم لابن سيده – تحقيق عائشة عبدالرحمن
ط : مصطفى البابي الحلبى
(١٧٢) مختار الأغاني لابن منظور
ط : عيسى البابي الحلبى عام ١٩٦٦٨م
(١٧٣) مختارات ابن الشجرى
(١٧٤) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٥
نحـــو
(١٧٥) مسند الامام أحمد رضى الله عنه – المكتب الاسلامى
ط : دار صادر – بيروت
(١٧٦) المصون في الأدب لأبي أحمد الحسن السكرى
ط : حكومة الكويت عام ١٩٦٠م
(١٧٧) مطول على التلخيص
مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠ هـ
(١٧٨) معاني القرآن للفراء
ط : دار الكتب المصرية عام ١٩٥٥م
(١٧٩) معاني القرآن واعرابه للزجاج – تحقيق عبدالجليل شلبى
منشورات المكتبة العصرية – بيروت
(١٨٠) معاهد التنصيص لعبدالرحمن العباسى
المطبعة البهية المصرية
(١٨١) معجم الأدباء لياقوت الحموى من مطبوعات دار المأمون بمصر
(١٨٢) معجم شواهد العربية – عبدالسلام هارون
مطابع الرجوى – مكتبة الخانجى
(١٨٣) معجم مقاييس اللغة لاحمد بن فارس – تحقيق عبدالسلام هارون
ط : مصطفى البابي الحلبى عام ١٩٧٠م
(١٨٤) معجم ما استعجم لابي عبده البكرى
ط : لجنة التأليف والترجمة عام ١٩٤٩م
(١٨٥) معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبى – تحقيق سيد جاد الحق
ط : دار التأليف بمصر

(١٨٦) المعلقات العشر للتبريزى
مطبعة السعادة
(١٨٧) المقرب لابن عصفور– تحقيق أحمد عبدالستار والجبورى
مطبعة العاني – بغداد
(١٨٨) المغرب الكبير تأليف جلال يحي
ط : الدارالقومية للطباعة والنشرعام ١٩٦٦م
(١٨٩) المفصل للزمخشرى
ط : ثانية – دار الجيل – بيروت – لبنان
(١٩٠) المفضليات – تحقيق أحمد شاكر، عبدالسلام هارون
ط : دار المعارف بمصر
(١٩١) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى للعينى – هامش خزانة الادب
ط : المطبعة المنيرية – بولاق
(١٩٢) مقامات الحريرى المطبعة الشرقية بمصر
(١٩٣) المقتضب للمبرد – تحقيق الدكتور عظيمة
لجنة احياء التراث الاسلامى
المجلس الأعلى للشئون الاسلامية
(١٩٤) مناهل الصفاء في مآثر موالينا الشرفاء لأبي فارس عبدالعزيز القشتالى دراسة وتحقيق عبدالكريم كريم
مطبوعات : وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية بالرباط
(١٩٥) المنصف لكتاب التصريف لابن جنى
ط : مصطفى البابي الحلبى عام ١٩٥٤م
(١٩٦) المؤتلف والمختلف لأبي القاسم الآمدى – تحقيق عبدالستار احمد فراج
ط : عيسى البابي الحلبى عام ١٩٦١م
(١٩٧) موطأ الامام مالك رضى الله عنه – تحقيق محمد عبدالباقي
ط : دار احياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبى

*** *** ***

– حرف النون :

(١٩٨) نزهة الأخيار المرضيين في مناقب العلماء الدلائيين البكريين
الاستاذ – عبدالودود التازى
مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ١٢٦٤ك
والآن في مكتبتي .

(١٩٩) نزهـــة الحادى في اخبار ملوك القرن الحادى للشيخ محمد الصغير الافراني المراكشي

مخطوط في مكتبتي الخاصة

(٢٠٠) نسيم الرياض في شرح شفا القاضى عياض

ط : المطبعة الأزهرية المصرية عام ١٣٢٦ هـ

(٢٠١) نشر المثاني لاهل القرن الحادى عشر والثاني تأليف محمد بن الطيب الحسني

مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٢٢٥٣ك

والآن في مكتبتي .

(٢٠٢) نفحة الريحانة ورشحة طلاء الحانة لمحمد امين المحبى- تحقيق عبدالفتاح الحلو

ط : عيسى البابي الحلبى عام ١٩٦٩م

(٢٠٣) نفح الطيب تأليف أحمد المقرى

ط : عيسى البابي الحلبى من مطبوعات دار المأمـــون

(٢٠٤) النوادر في اللغة لأبي زيد سعيد بن ثابت

ط : دار الكتاب العربي — بيروت

*** *** ***

— حــرف الهاء :

(٢٠٥) الهاشميات للكميت

مطبعة شركة التمدن عام ١٣٣٠ هـ

(٢٠٦) هدية العارفين واسماء المؤلفين والمصنفين- تأليف اسماعيل البغدادى

ط : بالاوفست — منشورات مكتبة المتنبى — بغـــداد

(٢٠٧) همــع الهوامع للسيوطى

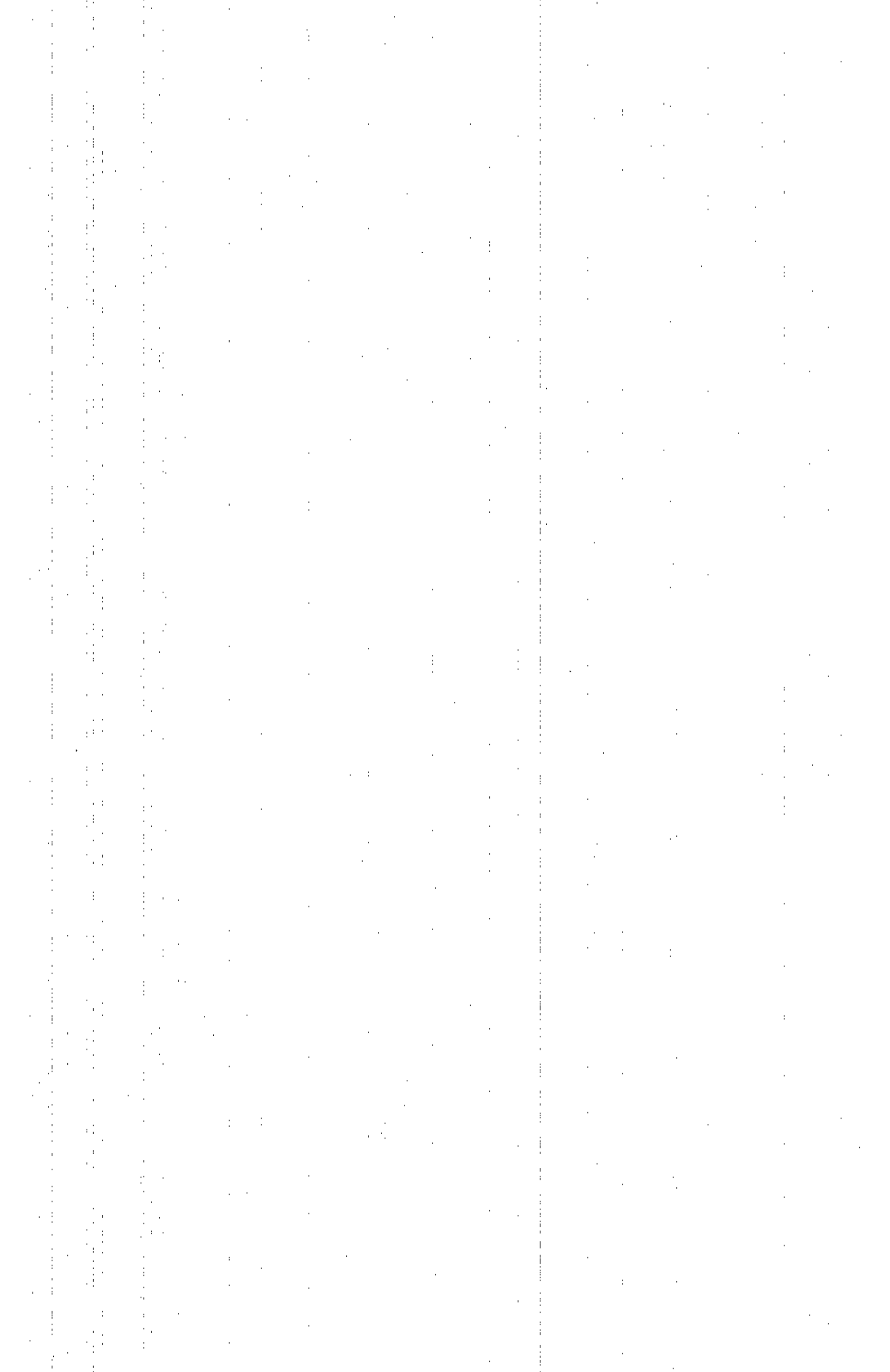
ط : دار المعارف للطباعة والنشر — بيروت

*** *** ***

— حــرف الواو :

(٢٠٨) وفيات الاعيان لابن خلكان ـ تحقيق الدكتور احسان عباس

ط : دار صادر — بيروت



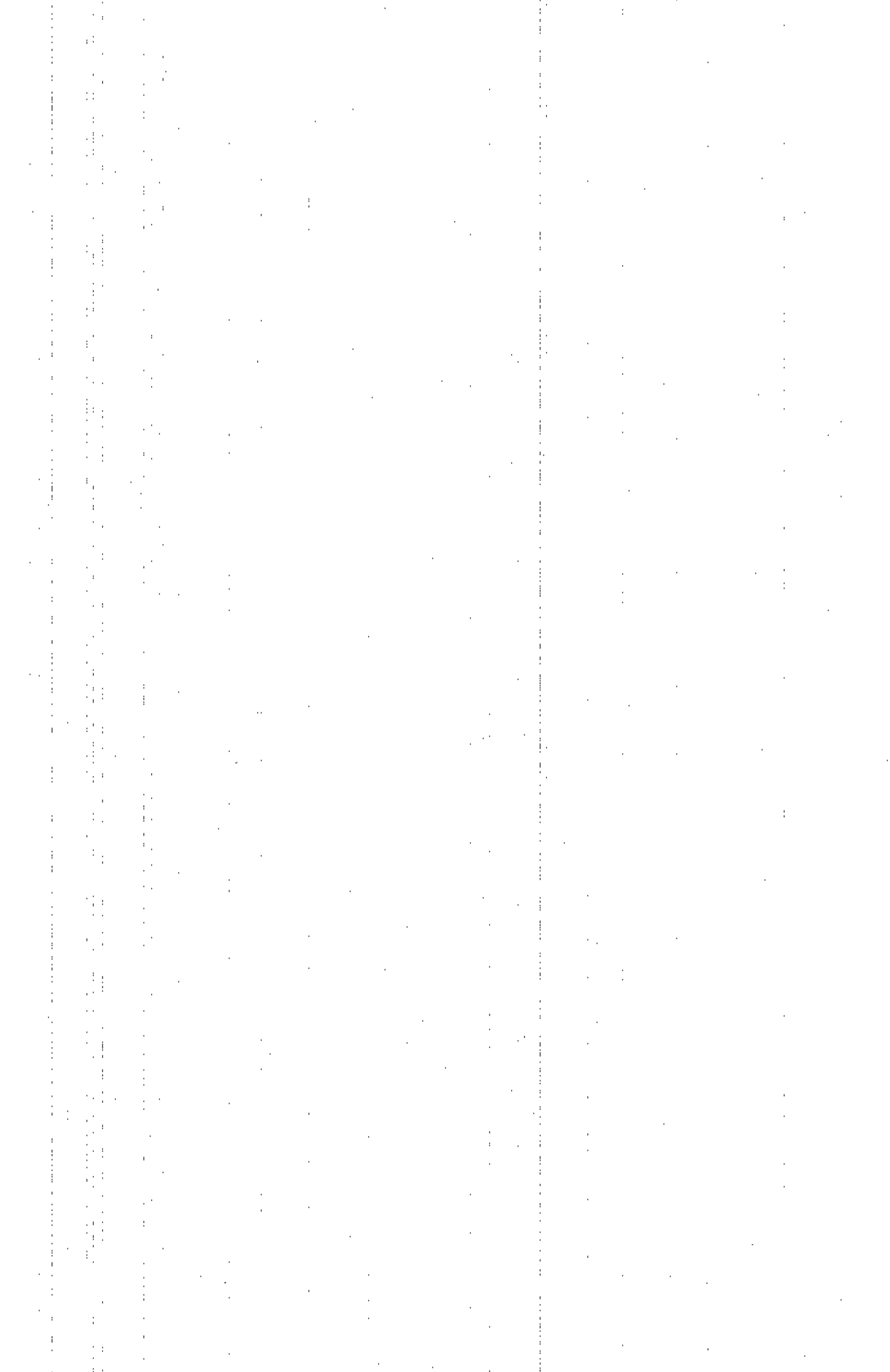
فهرس الاعـــلام(١)

(١) جعلت رقم الصفحة المترجم فيها للعلم غالباً بين حاصرتين

٥٢٠—٥٢٤—٥٢٥—٥٢٦—٥٢٧—٥٣١—٥٣٢—٥٣٣
٥٣٤—٥٣٥—٥٣٦—٥٣٨—٥٣٩—٥٤٠—٥٤١—٥٤٢
٥٤٣—٥٤٤—٥٤٥—٥٤٦—٥٤٨—٥٤٩—٥٥٠—٥٥٢
٥٥٤—٥٥٥—٥٥٦—٥٥٨—٥٦١—٥٦٣—٥٦٤—٥٧٣
٥٧٤—٥٧٦—٥٧٧—٥٧٨—٥٨٠—٥٨١—٥٨٢—٥٨٤
٥٨٧—٥٨٨—٥٩١—٥٩٢—٥٩٣—٥٩٤—٥٩٧—٥٩٨
٥٩٩—٦٠٠—٦٠١—٦٠٣—٦٠٥—٦٠٦—٦٠٧
٦٠٨—٦٠٩—٦١٠—٦١١—٦١٢—٦١٣—٦١٥—٦١٨
٦٢١—٦٢٣—٦٢٤—٦٢٥—٦٢٨—٦٢٩—٦٣٣—٦٣٤
٦٣٦—٦٣٧—٦٣٨—٦٤١—٦٤٢—٦٤٦—٦٤٨—٦٤٩
٦٥١—٦٥٩—٦٦١—٦٦٢—٦٦٣—٦٦٧—٦٧٠—٦٧٢
٦٧٣—٦٧٤—٦٧٥—٦٧٧—٦٧٩—٦٨٠—٦٨١—٦٨٢
٦٨٤—٦٨٧—٦٨٨—٦٩٠—٦٩٢—٦٩٣—٦٩٤—٦٩٥
٦٩٧—٦٩٨—٧٠١—٧٠٢—٧٠٣—٧٠٤—٧٠٥—٧١٢
٧١٤—٧١٥—٧١٦—٧١٧—٧١٨—٧١٩—٧٢٠—٧٢١
٧٢٢—٧٢٦—٧٢٧—٧٢٨—٧٣٠—٧٣٣—٧٣٧—٧٣٨
٧٣٩—٧٤٠—٧٤٢—٧٤٤—٧٤٦—٧٤٧—٧٥٢—٧٥٧
٧٥٨—٧٦٢—٧٦٤—٧٦٦—٧٧٢—٧٧٤—٧٧٥—٧٧٦
٧٨٤—٧٨٧—٧٨٨—٧٩٢—٧٩٥—٧٩٩—٨٠٤—٨٠٥
٨٢٢—٨٢٨—٨٢٩—٨٣١—٨٣٥—٨٣٩—٨٤٣—٨٤٤
٨٤٥—٨٤٦—٨٤٨—٨٥٧—٨٥٨—٨٥٩—٨٦١—٨٦٢
٨٦٣—٨٦٤—٨٦٧—٨٧٤—٨٧٩—٨٨١—٨٨٦—٨٨٨
٨٩٤—٨٩٥—٨٩٧—٩٠٥—٩٠٩—٩١٠—٩١٢—٩١٦
٩٢٢—٩٢٣—٩٢٤—٩٢٨—٩٣١—٩٣٣—٩٣٥—٩٣٩
٩٤١—٩٤٤—٩٤٥—٩٤٧—٩٤٨—٩٤٩—٩٥١—٩٥٣
٩٥٥—٩٥٤—٩٦١—٩٦٣—٩٦٤—٩٦٩—٩٧١—٩٧٥
٩٧٧—٩٨٠—٩٨١—٩٨٢—٩٨٤—٩٨٧—٩٨٨—٩٩٢
٩٩٦—١٠٠٠—١٠٠٢—١٠٠٣—١٠٠٥—١٠١٠—
١٠١١—١٠١٣—١٠١٤—١٠١٦—١٠١٧—١٠١٨—
١٠١٩—١٠٢٠—١٠٢٦—١٠٢٧—١٠٢٨—١٠٣٢—
١٠٣٦—١٠٣٧—١٠٤٠—١٠٤١—١٠٤٥—١٠٤٧—
١٠٥٢—١٠٥٧—١٠٦٥—١٠٦٦—١٠٧٤—١٠٧٥—
١٠٨٠—١٠٨٥—١٠٨٨—١٠٩٠—١٠٩٣—١٠٩٤—
١٠٩٥—١٠٩٦—١١٠١—١١٠٨—١٠١٢—١١١٦—
١١١٧—١١١٨—١١١٩—١١٢١—١١٢٣—١١٢٤—

٥٧٦—٥٨٠—٥٨٢—٥٨٤—٥٨٩—٥٩١—٥٩٢—٥٩٦
٥٩٧—٥٩٩—٦٠٠—٦٠٣—٦٠٦—٦٠٨—٦١١—٦١٢
٦١٤—٦١٥—٦١٧—٦١٨—٦٢٠—٦٢٤—٦٢٥—٦٢٩
٦٣١—٦٣٣—٦٣٤—٦٣٧—٦٣٨—٦٤٠—٦٤١—٦٤٤
٦٤٩—٦٥٥—٦٦١—٦٦٢—٦٦٣—٦٦٧—٦٧١—٦٧٢
٦٧٣—٦٧٤—٦٧٥—٦٨٤—٦٨٦—٦٨٨—٦٨٩—٧٠١
٧٠٢—٧٠٣—٧٠٥—٧٠٩—٧١٢—٧١٥—٧١٦—٧٢٠
٧٢١—٧٢٢—٧٢٤—٧٢٦—٧٢٧—٧٢٨—٧٣٠—٧٣٣
٧٣٨—٧٤٦—٦٤٧—٧٥٦—٧٥٧—٧٥٨—٧٥٩—٧٦٠
٧٦٥—٧٦٧—٧٦٩—٧٧٢—٧٧٤—٧٧٧—٧٨٧—٨٠٠
٨٠١—٨٠٢—٨٠٤—٨٠٥—٨٢٤—٨٢٧—٨٢٨—٨٣٠
٨٣٢—٨٣٧—٨٤٤—٨٤٧—٨٥٩—٨٦٠—٨٦٢—٨٦٧
٨٧١—٨٧٢—٨٧٥—٨٧٩—٨٨١—٨٨٣—٨٨٩—٨٩٤
٨٩٥—٩٠٠—٩٠١—٩٠٣—٩٠٤—٩٠٦—٩١٧—٩٢٢
٩٢٣—٩٢٩—٩٣٣—٩٣٥—٩٣٦—٩٣٩—٩٤١—٩٤٢
٩٤٤—٩٤٨—٩٤٩—٩٥٠—٩٥١—٩٥٥—٩٦٠—٩٦١
٩٦٥—٩٦٨—٩٧٠—٩٧١—٩٧٥—٩٧٨—٩٨٠—٩٨٨
٩٩٠—٩٩٣—٩٩٤—٩٩٦—١٠٠٠—١٠٠١—١٠٠٧
١٠٠٩—١٠١٠—١٠١١—١٠١٣—١٠١٤—١٠١٦—
١٠١٨—١٠١٩—١٠٢٠—١٠٢٣—١٠٢٦—١٠٢٧—
١٠٢٩—١٠٤٢—١٠٤٦—١٠٥٠—١٠٦٠—١٠٦٢—
١٠٦٥—١٠٦٨—١٠٦٩—١٠٧٠—١٠٧٢—١٠٧٣—
١٠٧٥—١٠٧٦—١٠٨٨—١٠٨٩—١٠٩٠—١٠٩٨—
١١٠٢—١١٠٤—١١٠٩—١١١٠—١١١١—١١١٦—
١١١٨—١١١٩—١١٢٦—١١٢٧—١١٢٩—١١٣٨—
١١٤١—١١٤٣—١١٤٨—١١٥٣—١١٥٧—١١٥٨—
١١٦١—١١٦٢—١١٦٣—١١٦٤—١١٦٥—١١٦٨—
١١٧٥—١١٧٧—١١٨٧—١١٩٣—١١٩٨—١١٩٩—
١٢٠١—١٢٠٤—١٢٠٦—١٢٠٨—١٢٠٩—١٢١١—
١٢١٢—١٢١٣—١٢١٤—١٢١٨—١٢٢٣—١٢٢٤—
١٢٣١—١٢٣٥—١٢٥٣—١٢٥٨—١٢٦١—١٢٦٢—
١٢٦٧—١٢٧٣—١٢٧٥—١٢٧٦—١٢٧٧—١٢٨٤—
١٢٨٧—١٢٨٨—١٢٩١—١٢٩٣—١٢٩٦—١٣٠١—
١٣٠٣—١٣٠٤—١٣٠٦—١٣٠٧—١٣٠٨—١٣١٠—
١٣١٧—١٣٢٤—١٣٢٧—١٣٢٨—١٣٢٩—١٣٣٥—

٤٠٠—٤٠٥—٤٠٧—٤٠٩—٤١٠—٤١٢—٤١٦—٤٢٠
٤٢٢—٤٢٧—٤٣٠—٤٣٤—٤٣٩—٤٤٧—٤٤٨—٤٤٩
٤٥٠—٤٥٢—٤٥٦—٤٥٧—٤٥٨—٤٥٩—٤٦٢—٤٦٣
٤٦٥—٤٦٦—٤٧٢—٤٧٦—٤٨١—٤٨٢—٤٨٣—٤٨٦
٤٩٠—٤٩٤—٤٩٩—٥٠٣—٥٠٥—٥١١—٥١٥—٥١٦
٥١٧—٥١٩—٥٣١—٥٣٤—٥٣٥—٥٤٠—٥٤١—٥٤٣
٥٤٥—٥٤٨—٥٥٠—٥٥٤—٥٥٦—٥٥٨—٥٦٣—٥٦٥
٥٦٦—٥٦٧—٥٦٨—٥٨٢—٥٩٢—٥٩٣—٥٩٤—٥٩٨
٦٠٠—٦٠٩—٦١٩—٦٢١—٦٢٢—٦٢٥—٦٢٨—٦٣٧
٦٣٨—٦٤١—٦٤٢—٦٤٥—٦٤٦—٦٤٧—٦٤٩—٦٥١
٦٥٧—٦٦٠—٦٦١—٦٦٢—٦٦٣—٦٦٧—٦٧٢—٦٧٣
٦٧٤—٦٧٩—٦٨٢—٦٨٦—٦٨٧—٦٨٨—٦٩٢—٦٩٧
٧٠٠—٧٠١—٧٠٢—٧٠٤—٧٠٥—٧٠٨—٧١٠—٧١٣
٧١٩—٧٢١—٧٢٣—٧٣٢—٧٣٥—٧٤٤—٧٤٧—٧٥٦
٧٥٨—٧٥٩—٧٧٢—٧٧٤—٧٨٧—٧٨٩—٧٩٤—٧٩٥
٧٩٦—٨٠٤—٨١١—٨٢٠—٨٢١—٨٢٣—٨٢٥—٨٢٧
٨٣١—٨٣٨—٨٣٩—٨٤٤—٨٤٨—٨٥٤—٨٥٩—٨٦٠
٨٦٣—٨٦٤—٨٧٢—٨٨٠—٨٨٣—٨٨٤—٨٨٥—٨٨٧
٨٩٦—٩١٠—٩١٢—٩٢٧—٩٢٩—٩٤١—٩٤٢—٩٤٣
٩٤٤—٩٤٥—٩٦٠—٩٦٣—٩٦٥—٩٧٠—٩٧٩—٩٨٩
٩٩٢—٩٨٧—١٠٠١—١٠٠٢—١٠٠٧—١٠٠٨—١٠١٢
١٠١٣—١٠١٤—١٠١٦—١٠١٧—١٠١٩—١٠٢٤—
١٠٣١—١٠٣٧—١٠٣٨—١٠٤٠—١٠٤٣—١٠٤٤—
١٠٤٩—١٠٥٨—١٠٦٠—١٠٦١—١٠٦٥—١٠٦٨—
١٠٧٤—١٠٨١—١٠٨٢—١٠٨٣—١٠٨٥—١٠٨٦—
١٠٩٥—١٠٩٨—١١٠٢—١١٠٣—١١٠٨—١١١١—
١١١٥—١١١٨—١١٢٣—١١٣٨—١١٤٣—١١٤٤—
١١٤٥—١١٤٦—١١٤٨—١١٥٣—١١٥٤—١١٥٥—
١١٥٨—١١٥٩—١١٦٠—١١٦٣—١١٨٢—١١٨٤—
١١٨٧—١١٩٠—١١٩٣—١١٩٨—١١٩٩—١٢٠١—



فهرس الموضوعات(١)

أولا – الفهرس الاجمالى

(١) فهرس القسم الدراسي في نهاية المجلد الأول . وسنوالى طبع ونشر الجزء الثانى بعد الانتهاء من تحقيقه

ثانيا – الفهرس التفصيلي للقواعد والاحكام :

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١٤٥	قد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان .	٨٩٣
١٤٦	علة بناء اسم الاشارة .	٨٩٦
١٤٧	خاتمـــة .	٨٩٨
١٤٨	باب : المعرف بالأداة وهى «أل» لا اللام وحدها ، وقـــد تخلفها «أم» .	٨٩٩
١٤٩	«أل» العهدية ، والجنسية ، وللشمول ، والاستغراق .	٩٠٧
١٥٠	زيادة «أل» .	٩١٨
١٥١	قيامها مقام ضمير .	٩٢٢
١٥٢	فصل : في تعداد المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات مدلول اعراب الاسم ماهوبه عمدة أوفضله ، أوبينهما	٩٢٨
١٥٣	الرفع للعمدة ، وهى : مبتدأ ، أو خبر ، أوفاعل ، أونائبه ، أو شبيه به لفظا .	٩٢٨
١٥٤	والنصب للفضلة : وهى مفعول مطلق ، أو مقيد ، أومستثنى ، أوحال ، أو تمييز ، أومشبه بالمفعول به ، والجر لما بين العمدة والفضلة .	٩٣٣
١٥٥	ما ألحق من العمد بالفضلات المنصوبة في باب : كان وان و« لا » .	٩٣٣
١٥٦	خاتمة : في مبحث حصر المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات	٩٣٥
١٥٧	باب : المبتـــدأ .	٩٣٩
١٥٨	تعريف المبتدأ ، أو الابتداء .	٩٣٩
١٥٩	رفع المبتدأ الخبر ، والخبر المبتدأ ، واختلاف الآراء في ذلك .	٩٤٦
١٦٠	الفاعل الذى يسد مسد الخبر ، وحكم تثنيته وجمعه .	٩٥٣
١٦١	اجراء «غير قائم » مجرى «ماقائم » .	٩٥٨
١٦٢	حذف الخبر جوازا ، ووجوبا .	٩٦١
١٦٣	اعراب الاسم الذى يلى «لولا» .	٩٩٠
١٦٤	حذف المبتدأ جوازا ووجوبا .	٩٩٥
١٦٥	الاصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ، وقد يعرفان ، أو ينكران بشرط الفائدة .	١٠٠٣
١٦٦	المعرفة خبر النكرفي نحو : كم مالك ؟ .	١٠١٨
١٦٧	الاصل تأخير الخبر ، جوازتقديمه ووجوبه .	١٠٢٠
١٦٨	فصل : في تقسيمات واحكام تتعلق بالخبر ، وهو مفرد أو جملة ، والمفرد مشتق وغيره .	١٠٣٧

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١٦٩	عدم تحمل غير المشتق للضمير ما لم يؤول بمشتق .	١٠٤٥
١٧٠	تحمل المشتق للضمير ، استتار الضمير وبروزه .	١٠٤٧
١٧١	الجملة : اسمية ، وفعلية ، ولايمتنع كونها طلبية ، أوقسمية .	١٠٥٤
١٧٢	استغناؤها عن العائد ، حكم حذف العائد .	١٠٦٢
١٧٣	ما يغنى عن الخبر باطراد .	١٠٧٣
١٧٤	ما يعزى للظرف من خبرية وعمل .	١٠٨١
١٧٥	لايغنى ظرف زمان – غالبا – عن خبر اسم عين الا بشرط	١٠٨٤
١٧٦	اسم الزمان خاص ، أو مسؤول به عن خاص ، ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا ، وربما رفع خبرا الزمان الموقوع في بعضه .	١٠٨٧
١٧٧	لايختص رفع المعرفة بالشعر ، أوبكونه بعد اسم مكان .	١٠٩٠
١٧٨	رفع المؤنث المنصرف من الظرفين : الزماني والمكاني.	١٠٩٣
١٧٩	أحوال يتعين فيها النصب .	١٠٩٤
١٨٠	جواز نصب «اليوم» ان ذكر مع الجملة ونحوها .	١٠٩٦
١٨١	اعراب الخلف مخبرا به عن الظهر .	١٠٩٧
١٨٢	ما يغنى عن خبر اسم عين .	١١٠٠
١٨٣	قد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا .	١١٠٨
١٨٤	توالى المبتدآت ، وطريقة الاخبار عنها .	١١١٢
١٨٥	فصل : فيما تدخل الفاء فيه على خبر المبتدأ وجوبا وجوازا .	١١١٥
١٨٦	دخولها على خبر «كل» ، وعلى خبر موصول .	١١٢٣
١٨٧	عدم دخولها على خبر غير ذلك خلافا للاخفش .	١١٢٤
١٨٨	ما يزيل «الفاء» من نواسخ الابتداء الا «ان» و«أن» و«لكن» على الاصح .	١١٢٦
١٨٩	خاتمة : في : اعمال هذه العوامل في اسم آخر .	١١٣١
١٩٠	باب : الافعال الرافعة الاسم ، الناصبة الخبر بلاشرط وبشرط	١١٣٣
١٩١	دخولها على المبتدأ والخبر ، ويسمى الأول اسما وفاعلا والثاني خبرا ومفعولا .	١١٤٢
١٩٢	جواز تعدد الخبر .	١١٤٧
١٩٣	اختصاص «دام والمنفى بما» بعدم الدخول على ذى خبر مفرد طلبى .	١١٤٧
١٩٤	علة تسميتها نواقص .	١١٤٨
١٩٥	دلالتها على الزمن والحدث الا «ليس» .	١١٤٨

رقم مسلسل	القاعدة أو الحكم	صفحة
١٩٦	«كان» التامة ، وأخواتها ، وعملها عمل ماردفت .	١١٥٣
١٩٧	تصرفها كلها الا «ليس ودام» ولتصاريفها ما لها .	١١٦٢
١٩٨	عدم دخول «صار» وما بعدها ما خبره فعل ماض	١١٦٤
١٩٩	ورود الخمس الأوائل بمعنى «صار» .	١١٦٩
٢٠٠	ما ألحق بها من مرادفها مثل «آض ، وعاد ، ورجع ، وآل ، وصار ، واستحال ، وتحول ، وارتد » .	١١٧٢
٢٠١	ندور الالحاق بـ « صار» في : ما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حربة .	١١٧٥
٢٠٢	جوازتوسط أخبارها كلها ، وتقديم خبر « صار» وما قبلها .	١١٧٩
ذ٠٣	تقديم خبر «زال » وشرطه .	١١٨٣
٢٠٤	عدم تقدم خبر «دام» اتفاقا ، وخبر «ليس» على الأصح .	١١٨٧
٢٠٥	مواقع تقديم الخبر الجائز التقدم .	١١٩١
٢٠٦	قد يخبر هنا ، وفي باب «ان» بمعرفة عن نكرة اختيارا	١١٩٢
٢٠٧	فصل : فياقتران الخبر المنفى بالا .	١١٩٨
٢٠٨	مسألة : في حكم «ماكان زيد زائلا ضاحكا .	١٢٠٠
٢٠٩	اختصاص «ليس» بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة .	١٢٠٤
٢١٠	ربما شبهت الجملة المخبر بها في ذا الباب بالحالية ، فوليت الواو مطلقا .	١٢٠٨
٢١١	اختصاص «كان» بمرادفة «لم يزل » كثيرا ، وبزيادتها وسطا باتفاق ، وآخرا على رأى .	١٢٠٩
٢١٢	وتختص «كان» بعد «ان» و «لو» بجوازحذفها مع اسمها .	١٢٢٠
٢١٣	اضمار «كان» الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار التامة	١٢٢٥
٢١٤	قد تضمر «كان» الناقصة بعد «لدن» وسببها .	١٢٢٦
٢١٥	التزام حذفها معوضا منها «ما» بعد «أن» كثير ، وبعد «إن» قليل .	١٢٢٧
٢١٦	جواز حذف لامها الساكن جزما .	١٢٣٠
٢١٧	حكم ما يلي «كان» وأخواتها غير ظرف وشبهه من معمول خبرها .	١٢٣٢
٢١٨	مسائل من الباب :	١٢٣٧
٢١٩	فصل : في «ما» الحجازية ، وما ألحق بها ، وأماكن تزاد	


مطابع الثورة
للطباعة والنشر
بنغازي
قطاع الورق والطباعة